

هذا

الجزء الثالث من فتاوى الهندية
على مذهب الامام الاعظم أبي
حنيفة رضى الله تعالى
عنه
آمين

وهامته الجزء الثالث من فتاوى فاضلخان رحمه الله وهو الاستاذ نفع الملة والدين
محمود الأوزجندى وهو من أهل الترجيع وكتبه هذا من أصح الكتب
التي يعتمد عليها انعمه الله برحمته وأسكنه بحبوه جنته

﴿الطبعة الثانية﴾
بالطبعة الاميرية بيولا قمصرا محبة
سنة ١٣١٠ هجرية

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الوكالة)

(فصل فيما يكون به وكلا
وما لا يكون) رجل قال
لغيره أنت وكيل في قبض
هذا الدين بصبر وكلا *
وكذا لو قال أنت جري *
وكذا لو قال أنت وصي في
حياتي * ولو قال أنت وصي
لا يكون وكلا * ولو قال
أنت وكيل في كل شيء يكون
وكلا بحفظ المال لا غير
هو الصحيح * وكذا لو قال
أنت وكيل بكل قليل وكثير
* ولو قال أنت وكيل في كل
شيء جائز أمره بصبر وكلا
في جميع التصرفات المالية
كالبيع والشراء والهبة
والصدقة واختلاف في
الاعتاق والطلاق والوقف
قال بعضهم يلا ذلك
لاطلاق لفظ التعميم وقال
بعضهم لا يلا ذلك إلا إذا
دل دليل سابقاً لكلام
ومفهومه أو أخذ الفقيه أبو
الليث رحمه الله تعالى وذكر
التأني رحمه الله تعالى إذا
قال أنت وكيل في كل شيء
جائز صنعك روى عن محمد
رحمه الله تعالى أنه وكيل في
المعاوضات والأجارات
والهبات والاعتاق * وعن
أبي حنيفة رحمه الله تعالى
أنه وكيل في المعاوضات لاني
الهبت والاعتاق قال
وعليه الفتوى وهذا أقرب

بسم الله الرحمن الرحيم

(كتاب البيوع وفيه عشرون باباً)

(الباب الأول في تعريف البيع وركنه وشرطه وحكمه وأنواعه)

أما تعريفه فبإدلة المال للمال (١) بالتراضي كذا في الكافي وأما ركنه فتوعان أحدهما الإيجاب والقبول
والثاني التعاطي وهو الأخذ والاعطاء كذا في محيط السرخسي * وأما شرطه فأشياء أربعة شرط
الانعتاق وشرط النفاذ وشرط الصحة وشرط اللزوم أما شرائط الانعتاق فأشياء ثمانية العاقد وهو أن
يكون عاقلًا مميزًا كذا في الكافي والنهاية فيصيح بيع الصبي والمعتوه اللذين يعقلان البيع وأثره كذا في
فتح القدير وأن يكون متعدداً فلا يصلح الواحد عاقدًا من الجانبين كذا في البائع الإلابة وصيه والقاضي
إذا باعوا أموالهم من الصغار أو اشتروا منه وشرط في الوصي أن يكون فيه نفع ظاهر للقيم والارسل
من الجانبين هكذا في البحر الرائق والإلابة يشتري نفسه من مولاه ما ركه كذا في العيني شرح الهداية
* ومنها في انعقد وهو موافقة القبول للإيجاب بأن يقبل المشتري ما أوجبه البائع عاؤه فأن خالفه بأن
قبل غير ما أوجبه أو بعض ما أوجبه أو بغير ما أوجبه أو ببعض ما أوجبه لم يقع انعقدًا إلا فيما إذا كان الإيجاب
من المشتري فقبل البائع بأقل من الثمن أو كان من البائع فقبل المشتري بأزيد انعقد فان قبل البائع
الزائد في المجلس جازت كذا في البحر الرائق * ومنها في البدلين وهو قيام المالية حتى لا يعتصمى عدمت
المالية هكذا في محيط السرخسي * ومنها في البيع وهو أن يكون موجوداً فلا يعتد ببيع المعدوم وماله
خطر العدم كبيع نتائج التناج والجل كذا في البدائع وأن يكون مملوكاً في نفسه وأن يكون مملوكاً البائع

(١) قوله بالتراضي قيد به اقتداءً بالآية وليس يراد من التعريف كما حققه الكمال ٥١

فما اختاره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وفي فتاوى الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى رجل قال لغیره وكلتک فی جیعی فبیع
أمری وأتخذت مقام نفسی لا تكون الوكالة عامّة * ولو قال وكلتک فی جیعی أموری التي يجوزها التوكيل كانت الوكالة عامّة تتناول
البياعات والانتكحة وفي الوجه الأول اذ لم تكن عامّة ينتظر أن كان أمر الرجل مختلفاً ليست له صناعات معروفه فالوكالة ماطلة وإن كان

الرجل تاجر التجارة معروفة تنصرف الى وكالة الماوعن أسد بن عمر وأبي الليث الكبير رحمهما الله تعالى رجل له عبد فقال لرجل ما صنعت في عبيدي فهو جائز فاعتق الكل جاز وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجوز زوجه عليه القوي * رجل قال لغيره أخرجت أنت عبد يبيع بصرو وكلاء * ولو قال لغيره لأنهم لا عن طلاق امرأتى لا يكون وكلاء بالطلاق حتى لو طلق لا يقع * ولو قال لغيره لأنهم لا عن التجارة لا يصير ما ذكرنا في التجارة عند البعض وقال النخعي أبو الليث رحمه الله تعالى بصير ما ذكرنا ٣ وهو الصحيح لأنه لو أرى يبيع ويشترى فسكت بصير ما ذكرنا فهذا

أولى * رجل قال لأمراه شوب وكسل أخرجت من حرجه خواهي يكن فقال أكر وكيل فلام خوشين راسه طلاق دست باز داشتم فقال الزوج لم أره الطلاق كان القول قوله أذا لم يوجد تم ما يدل على الطلاق وإن كان ذلك في حال مذاكرة الطلاق يقع الطلاق * رجل قال لغيره اشتري عبيدي من فلان فاشتره إن علم فلان بذلك جاز باتفاق الروايات وإن لم يعلم فلان بذلك جاز في رواية الوكالة وفي الزيادات لا يجوز * رجل قال لغيره اشتره جاري بآلف درهم أوفال اشتريه لغيره بصرو وكلاء ويكون ذلك مشورة * ولو قال اشتريه جارية بآلف درهم لك على شرائك على درهم حينئذ يصير وكلاء ويكون الوكيل أجر مثله لا يزاد على درهم * رجل قال لرجلين وكأت أحدكما يبيع عبيدي هذا فعني وأيم باع جاز * وكذا لو قال الرجل بيع عبيدي هذا أو هذا فباع أحدهما جاز * وكذا لو كان لرجلين على رجل لكل واحد منهما ألف درهم فدفعت

فيما يبيع نفسه فلا ينعقد بيع الكلا ولو في أرض عمل كنه ولا يصح ما ليس بمالكه وإن ملكه بعده إلا السلم والغصب ولو باعها الغائب ثم ضمنه تنفيذ بيعه هكذا في الجرار التي وإن تكون مالا متعة وماشرا مقدور التسليم في الحال أو في تالي الحال كذا في فتح القدير * ومنها سماع المتعاقدين كلامهما وهو شرط انعقاد البيع بالأجاء فإذا قال المشتري اشترى ولم يسمع البائع كلام المشتري لم ينعقد البيع هكذا في الفتاوى السغرى فإن سمع أهل المجلس كلام المشتري والبائع بقول لم أسمع ولا وقر في أدنى لم يصدق قضاء كذا في الجرار التي * ومنها في المكان وهو اتحاد المجلس أن كان الإيجاب والقبول في مجلس واحد فإن اختلفا لم ينعقد * وأما شرائط النفاذ فثلاثة أحدها الملأ أو الولاية والثاني أن لا يكون في المبيع حق لغير البائع فإن كان لا ينفذ كلامه والمشتري كذا في البدائع * وأما شرائط الصحة فثلاثة وخاصة فالعامة لكل بيع ما هو شرط انعقاد لان ما لا ينعقد لم يصح ولا ينعكس فإن الفاسد عندنا منعقد نافذ إذا اتصل به القبض * ومنها أن لا يكون مؤقتا فإن أقره لم يصح * ومنها أن يكون المبيع معلوما والتمن معلوما علمي مع من المنازعة فيبيع المجهول جهالة تقتضي اليها غير صحيح كبيع شاة من هذا القطيع وبيع شيء يقيمته وبحكم فلان * ومنها الفائدة فيبيع مالا فائدة فيه وشراؤه فاسد كبيع درهم بدرهم (١) استويارنا وصفة كذا في الجرار التي * ومنها الخلو عن الشرط الفاسد وهو أنواع منها شرط في وجوده غير ركازا اشتري ناقعة على أنهما حامل وأن يكون المشروط محظور أو مشروط مالا يقتضيه العقد وفيه منفعة للبائع وللشترى أو للبيع أن كان من بني آدم وليس علما للعقد ولا يجري به التعامل بين الناس وشرط الاجل في المبيع العن والتمن العين ويجوز في المبيع الدين والتمن الدين وشرط خدار مؤبد وشرط خيار مؤقت بوقت مجهول جهالة متفاحشة كهبوب الربح ونحوه المطر وقدوم فلان أو متقاربة كالحصاد والدياس وقدوم الخمار وشرط خيار غير مؤقت أصلا وشرط خيار مؤقت بالزاد على ثلاثة أيام هكذا في البدائع * وأما الخاصة فتتم معلومية الاجل في البيع بثمن مؤجل فيفسدان كان مجهولا * ومنها القبض في بيع المشتري المنقول وفي الدين في بيع الدين قبل قبضه فاسد كالمسلم فيه ورأس المال ولو بعد اقالة أو بيع شيء بالدين الذي على فلان بخلاف ما إذا كان على البائع * ومنها الماملة بين البسديلين في أموال الربا * ومنها الخلو عن شبهة الربا * ومنها القبض في الصرف قبل الافتراق * ومنها أن يكون الثمن الأول معلوما في بيع المراجعة والتولية (٢) والاشراء والوضعة * وأما شرط الزوم فخلوه عن الخيارات الأربعة المشهورة وغيرها هكذا في الجرار التي * وأما حكمه فقبول الملك في المبيع للشترى وفي الثمن للبائع إذا كان البيع بآوان كان موقوف فاقبضت الملك فيه ما عند الاجارة كذا في محيط السرخسي * وأما أنواعه فالنظر الى مطلق البيع أربعة نافذ (٣) وموقوف وفاسد وبالطل فالتأخير ما أفاد الحكم الحال والموقوف ما أفاده عند الاجارة والفاسد ما أفاده عند القبض والباطل مالم يفسد أصلا وينظر الى المبيع أربعة يبيع العين بالعين وفيه المقايضة وبيع الدين بالدين وهو الصرف وبيع الدين بالعين وهو السلم وعكسه وبيع العين بالدين كما ذكر البيهات هكذا في الجرار التي * وكذا ما يتأخر اسمية البديل ينتزع الى أربعة أنواع مأمومة وهو بيع الثمن

(١) قوله استويارنا ما إذا لم يستويار فيه فالبائع فاسد بالفضل لا لمدم الفائدة اه (٢) قوله والاشراء بأن يشرك غيره فيما اشتراه بأن يبيع نصفه مثلا اه (٣) قوله وموقوف الحق لأنه قسم من الصحيح اه

المدون الى رجل أنفا وقال انض دين فلان أو فلان ففضي دين أحدهما جاز ويحمل الجهالة اليسيرة في الوكالة ولا تطل بالشرط الفاسدة أي شرط كان ولا يصح شرط الخيار فيها لان شرط الخيار شرع في عقده لا في محتمل الفسخ والو كالة غير لازمة ولا يصح الو كالة بالمباحث كالاحتطاب والاحتشاش والاستعاقا واستخراج الجواهر من المعادن فما أصاب الوكيل شيئا من ذلك فهو له * وكذا التوكيل بالتكرى وإن وكل بالاستقراض أن أضاف الوكيل الاستقراض الى الموكل فقال ان فلا ناستقرض منك كذا أو قال أقرض فلانا كذا كان

القرض للوكيل وان لم ينف الاستقراض الى الموكل يكون القرض للوكيل رجل قال الامر انما الفير اذا دخلت الدار فأت طالق فأجاز الزوج ذلك فدخلت به الا اجازه طلقت وان دخلت قبل الاجازة لم تطلق فان عادت بعد الاجازة دخلت طلقت لان كلام الفاضل يصير عيناً عند الاجازة فيعتبر الشرط بعده لا قبله وهذه المسئلة دليل على ان التوكيل بالخلف بالطلاق جائز لان ما يصح به التوكيل لا يصح به الاجازة السلطان اذا كره رجلاً بطلاق ع امرته وقال وكفى بالطلاق فقال انت وكفى فطلق الوكيل فقال الرجل

لم أرد به الطلاق لا يقبل قوله لان قوله انت وكفى خرج جواً بالكلام القاتل وكفى بالطلاق المدون اذا دفع الى صاحب الدين عيناً فقال له بهم وخذ حقه منه فباعه وقبض الثمن وملك فيه بهلك من مال المدون عالم يحدث رب الدين فيها قبضاً لنفسه ولولا ما بهم بمحقق فباعه وقبض الثمن يصير قابضاً حقه حتى لو ملك بعد ذلك بهلك من مال القابض امرته قالت لزوجهما اخلفني على ألف درهم غداً أو قال العبد لولد أعطني على ألف درهم غداً ثم رجعت المرأة العبد عن ذلك قبل مجيئ الغدا علم الولي والزوج برجوعهما صحيح رجوعه ما دونهما وان لم يملك بذلك لا يصح رجوعهما ما دونهما لان كلام المرأة والعبد وكيل وليس بايجاب فان الرجوع عن الايجاب لا يتوقف على القبول والعلم كرجوع البائع عن ايجاب البيع قبل قبول المشتري يصح وان لم يسلم به المشتري رجل وكل رجلاً تقاضي دينه بالشام ليس له أن يتقاضى دينه بالكوفة لان

الذي يتقاضاه ومراجعة وهو يسع بمثل الثمن الأول وزيادة وتولية وهو يسع بالثمن الأول لا غير ووضعه وهو يسع ناقص من الثمن الأول كذا في محيط السرخسي

باب الثاني فيما يرجع الى انعقاد البيع وفي حكم القبض على سوم النسر وغيره وفيه ثلاثة فصول

الفصل الاول في قبض الرجوع الى انعقاد البيع قال أصحابنا رحمه الله كل لقبين ينشأ عن التملك والقبض على صيغة الماضي أو الحال يقع بهما البيع كذا في المحيط فارسيه كانت أوعر ية أو نحوهما هكذا في التناخيته وينقد بالماضي بلائحة وبالمضارع (أ) بها على الأصح كذا في الجرارائق فاذا قال البائع أبيع منك هذا العبد بألف أو أبذله أو أعطيك وقال المشتري أشتريه منك أو أخذه وبه الايجاب للعالم أو كان أحدهما بلفظ الماضي والآخر بالمستقبل مع نية الايجاب للعالم فانه ينقد ودان لم يزل ينقد هكذا في القضية وهو أماناً معوض للعالم كأي سعة لان فلا يحتاج اليها وأماناً معوض للاستقبال كلقرون بالسمن وسوف أو الأمر فلا ينقده الا اذا دل الأمر على المعنى المذكور كخذه بكذا فقال أخذه فانه كلامي كذا في التهرالائق سئل أبو البت الكبيعي عن قال لا خزنه هذا الثوب بعشرة فقال أخذت ثم البائع قال لا أعطيك قال ليس له ذلك وكذلك المشتري ليس له أن يمنع بعد قوله أخذت كذا في المحيط ثم اذا كان بلفظ الأمر فلا بد من ثلاثة ألقاظ كما اذا قال البائع أشتريه فقال اشتريه فلا ينقد ما يقبل البائع بعث أو يقول المشتري بعث فيقول بعث فلا بد من أن يقول أنا اشتريته كذا في السراج الوهاج ولا ينقد بصيغة الاستفهام بالاتفاق بأن يقول المشتري للبائع أبيع هذا النسي مني بكذا أو أبيعته مني بكذا فقال البائع بعث لا ينقد ما يقبل المشتري كذا في البيدائع ولو قال لا آخر خر يدي ابن جيزا من مني بكذا أو قال لا آخر اشتريته لم يقبل بعث لانه كذا في الخلاصة وحكي الامام الاجل ظهر الدين عن عمه شمس الأئمة الاورجندى واستاذ شمس الأئمة السرخسي أنه ينقد لان فروخته مضرة في قول البائع ومعناه خر يدي كذا في المحيط وهو المختار كذا في مختار الفتاوى ولو قال أقتلك هذا العبد بألف درهم وقال لا خزنه هذا العبد بألف درهم قال أبو بكر الاسكافي ينقد البيع بينهما بلفظة الافالة وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله لا ينقذه به أخذ الفقيه أبو البت رحمه الله وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله كذا في فتاوى قاضيان وينقد البيع بلفظ السلم باتفاق الروايات كذا في المحيط ولو قال الرجل لا خزنه منك هذا العبد بألف درهم وقال لا خزنه منك قال لا ينقد ما يقبل البائع كذا في الخلاصة ويصح الايجاب بلفظ الجعل كنه جعلت لك هذا بكذا الماذر محمد رحمه الله أن القاضي اذا قال للثاني جعلت لك هذا بدينك كان معاهو وأصح بوجهه وبعثه وينقد بلفظ أجزت بعد قوله بعث كذا في الجرارائق وكذلك لو قال المشتري أشتريه بكذا فقال البائع رضى أو مضى أو أجزت كذا في الاختيار شرح المختار وكذلك لو قال هذا العبد بدينك قبل الآخر ينقد البيع كذا في الفتاوى قال غير ما شرت عبيدك بألف درهم فقال البائع قد فعلت أو قال نعم أو قال هات الثمن صح (أ) قوله بأى النية محله اذا لم يكن أهل بالدين من المضارع للعالم والا فلا يحتاج للنية كاهل خوارزم اه (ب) تعريضها شرت مني هذا النسي بكذا (ب) أبيعته (ب) اشتريته فاني بعث

الوكالة مقيدة بكون وكيل رجلاً له ومضى في كل ضعة له بخراسان فقدم الذي فيه الضعة من خراسان الى الكوفة كان البيع للوكيل ان يخاصمه ولو قال انت وكفى بكل دين لي بالكوفة فقدم ناس من خراسان الى الكوفة لاول كل عليهم دين كان للوكيل ان يخاصمه بالكوفة رجل له على رجل دين فوكل المدون يقبض الدين من نفسه أو من عبده لا يصح تركه ولووكل المدون براءة نفسه عن الدين صح تركه ولا يقتصر على المجلس رجل قال لغريمي عسدي غداً فباعه اليوم لا يجوز لأن التوكيل مضاف الى الغدا فلا يكون وكلاً قبله

* وكذا لو قال اعتق عبدى غدا أو طلق امرأى غدا لا يلزمك اليوم * ولو قال بيع عبدى اليوم أو قال اشترى عبد اليوم أو قال اعتق عبدى اليوم ففعل ذلك غدا فيه روايتان بعضهم قالوا الصريح ان الوكالة لا تبقى بعد اليوم وقال بعضهم تنقذ ذكرا اليوم للتجمل لا لتوقيت الوكالة باليوم الا اذا دل الدليل عليه * رجل قال لمدونه اشترى بماعليك جارية لا يصح التوكيل في قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى * ولو قال اشترى بماعليك جارية فلا ن أو قال هذه الجارية صح التوكيل عند الكل * ٥ وكذا لو قال أسلم ماعليك في كذا لا يصح التوكيل في قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى ويصح في قول صاحبيه رحمه الله تعالى

تعالى * ولو قال أسلم ماعليك الى فلان في كذا صح في التوكيل عند الكل * رجل عليه دين رجل جاء رجلا الى المدبون وقال ادفع لي ما فلان عليك من الدين فانه سيجزى وانه ما وكنى بقبضه يدفع المدبون اليه المال فضاء المال في يد القاضى ثم جاء صاحب الدين وأجاز قبضه لا يصح اجازته * ولو كان للمدبون يد رجل ودية فجاء المدبوع الى صاحب الوديعة وقال له اجعل وديعتك قضاء لفلان من حقه الذى عليك فانه سيجزى قضى لذلك ففعل المدبون ذلك وجعلها قضاء لفلان له وأمر المدبوع بقبضه صاحب الدين ثم قدم الطالب وأجاز ذلك وقال صاحب الوديعة للودع لاتدفعها الى الطالب ولا تقبضها صح فيه اذا لم يكن المدبوع قبضها صاحب الدين وان كان الودع قبضها لصاحب الدين فقد صارت لصاحب الدين كان الطالب قبضها من المدبوع * رجل

المبيع منهم ما هو الاصح كذا في جواهر الاخلاطى * ولو قال اشترى به بكذا فقال البائع هولاء عبدك أو فذلك تم البيع كذا في الوجيز للمكردرى * ولو قال لآخر بعث منك كذا بكذا فقال اخذت تم البيع كذا في الخلاصة * ولو قال لآخر عتقت فربى بفسرك فقال وأنا ففعلت أيضا فهذا بيع وعليه فتوى شمس الائمة الا زواجى كذا في جواهر الاخلاطى * واذ قال لغريم هذا العبد عليك بأف درهم فقال لآخر قبلت يكون بيعا كذا في المحيط * قال بعث هذا العبد بأف وهبت الخ منك وقال لآخر اشترى به لا يصح كذا في الوجيز للمكردرى * وأما اذا باع بكذا من الثمن وقبل المشتري ثم أبرأ من الثمن أو وهب أو صدق عليه صح * ولو باعه وسكت عن الثمن ثبت الملك اذا اتصل به القبض في قول أبى يوسف ومحمد رحمهما الله كذا في الخلاصة * وولى علم على المشتري قيمة العبد كذا في جواهر الاخلاطى * ولو قال بعث منك بغير غرم لم يملك المبيع وان قضى كذا في الخلاصة * ولو قال بعث منك هذا العبد بأف درهم فقال المشتري اشترى به بغير شئ لا يصح كذا في فتاوى قاضيان واذ اضاف المبيع الى عضون أعضاء المملوك ان اضافته الى عضوا اذا اضاف العتق اليه يصح يصح البيع بالاضافة اليه وما لا فلا كذا في الذخيرة وفي تخمين الناصرى لو قال (١) من فروختم ابن سبدهم زار درهم نوخر يدى فقال يجيبه لا خريدم تم البيع أمالو قال (٢) من فروختم ابن سبدهم زار درهم فقال المشتري نوخر يدى لم يزده الى هذا لا يكون بيعا لعدم الاضافة كذا في التتارخاتية * ولو قال بعثتك بكذا بعد وجوده فمعت المبيع فقال اشترى به ولم يقبل منك صح وكنا على العكس كذا في فتح القدر * وعن أبى يوسف رحمه الله لو قال لآخر عمتى هذا العبد بأف ان أعجبك فقال أعجبني فهذا بيع كذا في الخلاصة وكذلك اذا قال ان وافقت فقال وافقت وكذلك اذا قال ان أردت أو وهبت فقال أردت أو هويت (٣) فهذا بيع كله في الجواب وأما في الابداء فلا يلزمه كذا في الذخيرة * قال ان كان هذا المصمت جسمه من فزن فقد بهتته منك بكذا فقال المشتري فقد اشترى به ثم وزته فكان كالمال البائع فليس يبيع الا اذا عرف البائع وزنه قبل هذه المقالة فيجوز لانه تحقيق وليس تعليل كذا في القصة * رجل قال لآخر اذهب بهذه السلعة وانظر اليها اليوم فان رضيتا فاعطى لك بأف درهم فذهب بها جاز وكذا لو قال ان رضيتا اليوم فاعطى لك بأف درهم جاز وهى بمنزلة قوله بعث منك هذا العبد بأف درهم على أنك بائنا باليوم كذا في فتاوى قاضيان وهذا استحسان * اذ به علمنا ان الثلاثة كذا في الذخيرة * ولو قال بعث منك بأف ان شئت يوم الى الليل كان ذلك نصرا لا تعليل كذا في الجرار اثنى بعته بأف ان رضيت فلان ان وقت للرضا وقتا جاز ان رضيت كذا في الوجيز للمكردرى * وان اشترى فو بائنا فاسدا ثم لقيه غدا فقال ليس قد بعثتى فوبك هذا بأف درهم فقال بلى فقال قد أخذته فهو باطل وهذا على ما كان قبله من البيع الفاسد فان كانا تشارك في البيع الفاسد فهو جائز اليوم * رجل باع من رجل عبدا بأف درهم وقال ان لم تجتمنى اليوم بائنا فلا يصح بيني وبينك فقبل المشتري ولم يأنه بالثمن واقبضه غدا فقال المشتري قد بعثتى عبدا هذا بأف درهم فقال نعم فقال قد أخذته فهذا شراء الساعة لان ذلك الشراء قد انتقض ولا يشبه هذا البيع الفاسد كذا في (١) انما بعث هذا الغلام بأف درهم فهل اشترى به فقال يجيبه لا خريدم أى اشترى به (٢) انما بعث هذا الغلام بأف درهم فقال المشتري خريدم أى اشترى به (٣) قوله فهذا بيع كله أى لانه يصح التعليق بفعل قلبى كفى الجبر اه

أودع رجلا ان شاء قال في غيبة الودع امرت فلانا أن يقبض الالف التى هى وديعتى عند فلان ولم يعلم الامر بذلك الا أنه قبض الالف من الودع فضاء قلب الوديعة الشبان شاه من الدافع وان شاه من القاضى * ولو كان المدبوع علم التوكيل والامر ولم يعلم بالامر فدفعت الودع المال الى الامر فهو جاز ولا ضمان على أحد هما وان لم يعلم أحد هما بالامر فقال الامر للودع ادفع الى وديعة فلان ادفعها الى صاحبها أو قال ادفعها الى يكون عندي اطلاق فدفعت فضاء قلب الوديعة أى بضمن أى شاهنا في قول أبى يوسف ومحمد رحمه الله تعالى

* رجل بعث رسولاً إلى بزان بعث إلى ثوب كذا وكذا بعث كذا وكذا فبعت إليه البراز مع ربه أوله أو مع غيره فباع الثوب قبل أن يصل إلى
الأمير وصادقوا على ذلك وأقر به فلا ضمان على الرسول في شيء * وإن بعث البراز مع رسول الأمير فالضمان على الأمير لأن رسولاً قبض
الثوب على المسامحة وإن كان رسول رب الثوب معه فإذا وصل الثوب إلى الأمير يكون ضماناً للأمير وقال بعث إلى
بعثته درهم فصرافاً فقلتم وبعث بها ٦ مع رسول الأمير فلا ضمان إن أقر بأن رسولاً قد قبضها وإن بعث بها مع

فناوى فاضحان * ولو قال بعثك بألف فإن لم تأتني بالثمن إلى سنة فلا بيع بيني وبينك فهذا فاسد وليس
هذا صكاً للخيار وإن شرط إلى ثلاثة أيام فقال إن لم تأتني بالثمن إلى ثلاثة أيام فلا بيع بيني وبينك جاز
استحساناً ولو قال إلى أربعة لا يجوز ولو جابه في الثلاثة فقال لا يريد تأخيرها فاني أجيزه إذا جابه في
الثلاث كذا في الخلاصة * إذا قال لا تخزن أذيت إلى كذا درهمها في هذا الثوب فقد بعته منك
فأتى الثمن في المجلس فهذا بيع صحيح استحساناً قبل هذا خلاف ظاهر الرواية والصحيح أنه لا يجوز
كذا في جواهر الاختلاط * ذكر في السيرة وكذلك إذا قال ١ (فروخته چون بهمن رسد) فاعطاه
التمن في المجلس فهذا بيع صحيح استحساناً كذا في المحيط والخبرة * اشترت جاريةك هذه بعشرة دينار
٢ (فروخته) فقال (فروخته كبر) صح أن كان مراده تحقيق البيع كذا في الفتنة * وفي التبعيض
الحسن بن علي عن رجل ساءم وكيل البائع السلعة بثلثين وعشرين ديناراً وبأبي الوكيل الأجمعة
وعشرين فقال المشتري أتزل في هذه الثلاثة الدنانير ورضي بذلك من غير أن يوجبه من قول وهناك
شبهوه على أنه رضى فطابت نفسه بذلك هل يكون ذلك صحيحاً فقال هذا القدر ليس ببيع إلا أن يوجد
الايجاب والقبول أو ما يقوم مقامهما من الفعل كذا في التنازلية ولا يجوز أن يناديه ببيع بعد أن
وراء جدار رجل في البيت فقال لا في السطح بعته منك بكذا فقال اشترت صح إذا كان كل واحد
منهما يرى صاحبه ولا يلتبس الكلام للبعد كذا في الفتنة * والبعدان كان يحال وجب الالتباس
يقول كل واحد منهما متابع والافلا كذا في الوجيز للكردرى * رجل قال لا تخزن الناس بشترين كرمك
هذا بأني درهم فقال بعته منك بأف درهم فقال اشترته بيه صح أن لم يكن على طريق الهزل وإن اختلفا
في الهزل والخطأ فالقول من يدعي الهزل فإن أعطاها شيأ من الثمن لا يسمع دعوى الهزل كذا في الخلاصة
* قال الدلال للبائع ٣ (فروخته بدین بها فقال فروخته شد) ثم قال للمشتري (خریدی فقال خریده شد)
فان كان مراده ما تحقيق البيع نعت كذا في الفتنة * إذا قال لا خربعتك عدي هذا بكذا فقبضه
المشتري ولم يقل شيئاً بنعتك البيع قاله الشيخ الإمام المعروف بخوارزاده كذا في السراجية * اشترت
منك طعماً بألف فتصدق به على المسكين ففعل في المجلس ثم أن يشكم لدلالة القبول بخلاف التصديق
بعد الاتفاق لوجود الاعراض قبل القبول وكذا لو قال بعثك هذا الثوب بألف فأقطعك مقيصاً ففعل قبل
الاتفاق يتم البيع كذا في الوجيز للكردرى * في الفتاوى لو قال لا خربعت منك عدي هذا بألف فقال
الآخر هو حر لا يعتق كذا في الخلاصة * ذكر شيخ الاسلام الصدر الشهيد في دعوى الجامع أن هذا
جواب ويعتق العبد كذا في المحيط * ولو قال فهو حر وعنتي وعليه ألف درهم كذا في الخلاصة * روى إبراهيم
عن محمد بن رجل قال لغيره بعني غلامك هذا بألف درهم فقال بعته فقال المشتري هو حر قال أبو حنيفة
رضي الله تعالى عنه قوله هو حر قبض منه وله وعنتي عليه وقال محمد لا يعتق فلا يكون قابضاً بالعتق كذا
في المحيط والاكل والركوب والانس بعد قول البائع بعته رضا بالبيع كذا في العيني شرح الهداية * إذا
قال لغيره كل هذا الطعام بدرهم لي عليك فاكه كان هذا بيعاً وكان ما كل حلالاً ذكره شمس الأئمة

غيره فلا ضمان على الأمير حتى يصل إليه * وكذلك رجله على رجل دين فبعث إلى المندوبين رسولاً أن ابعت إلى بالدين الذي عليك فان بعث به مع رسول الأمير فهو من مال الأمير * ولو أن رجلاً بعث إلى رجل بكتاب مع رسول أن ابعت إلى ثوب كذا بعث كذا ففعل وبعث به مع الذي أتاه بالكتاب لم يكن من مال الأمير حتى يصل إليه * وكذلك القرض والاقتضا في هذا إنما الرسول رسول بالكتاب * رجل قال لا تخزن وكيك حضرتي وأذى رسالتك وقال إن المرسل يقول ابعتي ثوب كذا بعث كذا أو بين نفسه فبعته وأتكر المرسل وصول الثوب إليه والوكيل يقول أوصلت قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أن أقر المرسل بقبض الرسول الثوب منه وأنكر الوصول إليه يضمن المرسل قيمة الثوب وإن أنكر قبض الرسول فالقول قوله ولا ضمان عليه قبله لماذا يضمن القيمة ولم يضمن الثمن وقبض الرسول كقبض

المرسل قال لأن المرسل يبين الثمن للبائع وتحميته البيع إذا دفع الرسول الثوب إلى المرسل فإذا أنكر وصول الثوب السرخسي
إليه صدرك أنه أنكر وجوب البيع فكان عليه قيمته * وعنه أيضاً رجل جاء رسالة من آخر أن دفع إليه خمسة فقال لا دفع حتى أتني
الآخر فإمرني بنفسه ثم قال للرسول قد أقبضه وأمرني بدفعها إليك ثم أسمع عن الاداء فقال نهني عن الدفع بهذا قاله أن يمنع الآن
يكون المال ديناً عليه لا مراً فلا يصدق في التهي بعد ذلك * رجل قال لغيره ملطعتك كذا فنهى عنه قوله وكذلك التسلط من

* (فصل في التوكيل بالخصومة من غير رضا الخصم) * التوكيل بالخصومة لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء كان التوكيل من قبل الطالب أو من قبل المطلوب وقال محمد والشافعي وأبو يوسف رحمهم الله تعالى يجوز ويستوى فيه الوضع والشر يف والرجل والمرأة وبه أخذ أبو القاسم الصغار رحمه الله تعالى وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه ٧ الله تعالى العجيب عند أبي القاضى

إذا علم بالمدى التعتق
باب التوكيل بقبل ولا يلمت
إليه وإن علم من الموكل
القصد إلى الأضرار بالمدى
ليستغل الوكيل بالجلس
والأبطال والتليس لا يقبل
منه التوكيل وذكر شمس
الأئمة الحلواني رحمه الله
تعالى أن ذلك يفوت إلى
رأى القاضى وهذا أقرب
من الأول وأجمع وأن الموكل
لو كان غائباً أدى مدة السقر
أو كان مريضاً بالمصر لا يشر
أن يمشى على قدميه إلى
باب القاضى كأنه أن يوكل
مدعيه كأن أودعى عليه
وإن كان لا يستطيع أن
يمشى على قدميه ولكنه
يستطيع أن يمشى على ظهر
دابة أو ظهر إنسان فإن
ازداد مرضه بذلك صح
التوكيل وإن كان لا يزداد
المرض فإنه قال بعضهم هو
على الخلاف أيضاً وقال
بعضهم - أنه لو وكل وهو
العجيب ولا يجوز للسفر
أدى مدة السفر أن يوكل
بغير رضا الخصم يجوز لمن
أراد أن يخرج إلى السفر
لكن لا يصدق أنه يريد
السفر ولكن القاضى ينظر
إلى أربه وعدة سفره وأمره

السرخسي رحمه الله تعالى في شرح كتاب الاستحسان كذا في المحیط * رجل كان يبيع رجلاً يشتري
منه الثياب فقال المشتري كل ثوب آخذ منك فلث درهم ربع درهم وكان يأخذ منه الثياب والبائع يجزى
بالشرا حتى اجتمع عند المشتري ثمن عشرة ثواب أو أكثر فحاسبه وأعطاه لكل ثوب الن ربع درهم
قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن ربحه والثياب عنده على حالها فالربح جائز والشرع جائز وإن لم تكن
الثياب عنده على حالها فالبيع باطل ولا يجوز الربح * رجل ساءم رجلاً بثوب فقال البائع أبيعك بخمسة
عشر وقال المشتري لا آخذك إلا بعشرة فذهب به ولم يقل البائع شيأ فهو بخمسة عشر إن كانا لبيع في يد
المشتري حين ساءمه وإن كان في يد البائع فآخذ منه المشتري ولم يمتعه البائع فهو بعشرة ولو كان عند
المشتري وقال لا آخذك إلا بعشرة وقال البائع لا أبيعك إلا بخمسة عشر فرد عليه المشتري ثم تناوله من يد
البائع فدفعه البائع إليه ولم يقل شأ فذهب به المشتري فهو بعشرة كذا في فتاوى قاضيان * وفي المجتبى
إذا مضى على العقد بعد اختلاف كلمته ما ينظر إلى آخرهما كلاماً فحكم بذلك كذا في الجمر الرائق * ولو قال
بعت منك هذا العبد بألف درهم ثم قال بعت منك هذا العبد بمائة دينار فقال المشتري قبلت كان البيع
بالتن الثاني ولو قال بعت منك هذا العبد بألف درهم فقبل المشتري ثم قال بعت منك هذا العبد بمائة دينار
في ذلك المجلس أو غيره وقال المشتري اشتريت بعتك البيع الثاني وينسخ البيع الأول كذا في فتاوى
قاضيان * وكذا لو باع بعشرين الن الأول باقى أو أكثر نحو أن يبيع منه بعشرة ثم باعه بسبعة أو بأحد
عشرين فإن باعه بعشرة لا ينعقد الثاني والأول يبي بحاله خلافاً للثاني عن القائفة كذا في الظهيرية * ولو قال
لا تحرب منك عبدى هذا بألف درهم وقال المشتري اشتريت منك بالن ربع درهم فباع جاز فإن قبل الزادة
في المجلس فالبيع بألف درهم وإن لم يقبل صح بالن * ولو قال اشتريت هذا العبد بالقبض فقال البائع بعت
منك بالن جازاً لبيع بالن كذا في الخلاصة * ولو قال بعتك بألف بعتك بألفين فقال قبلت الأول بالن
لم يجز فإن قال قبلت البيعين جميعاً بثلاثة آلاف فهو كقوله قبلت لا أخبر بثلاثة آلاف يعنى يكون البيع
بألفين وإن الزادة أن شاق قبلها في المجلس وإن شاء ردها * وكذا بالن ومائة دينار وإنما يلزمه الثاني وقبل
يلزمه الثمان والأول في الزيادة هو الوجه وإذا قبل الزيادة في المجلس لزم المشتري كذا في فتح القدر * رجل
قال لغيره بعتك هذا بألف درهم فقال لا أقبل بل أعطيتك بخمسة مائة ثم قال قد آخذت به بالن قال أبو يوسف
رحمه الله تعالى إن دفعه إليه فهو رضاء لا فلا كذا في فتاوى قاضيان * وإذا أوجب أحد المنة أقرين
البيع فالأثر بالخيار إن شاء قبل في المجلس وإن شاء رده وهذا يسمى خيار القبول وهو غير مبرور كذا في
الخواهرية النيرة * وخيار القبول عند أبي آخر المجلس كذا في الكافي * ويشترط لصحة القبول حيلة الموجب فلو
مات قبله بطل الإيجاب كذا في النهر الفائق * وأما خيار من المجلس قبل القبول بطل الإيجاب وكذا لو لم يتم
ولكنه تشاغل في المجلس بشئ غير البيع بطل الإيجاب فإن كان قائماً فقدم قبل فانه يصح كذا في السراج
الوجه وسئل نصير عن قال لا تحرب منك هذا العبد في يد المشتري قدح ما فشر به ثم قال اشتريت قال
كان بيعاً تاماً وكذا لو كل لمة ثم قال اشتريت كذا في النخبة * وأما إذا اشتغل بالاكل بتبدل المجلس فلأنما
أو نام أحدهما إن كان مضطجعاً فهي فرقة * وأما إذا ناما جالسين لا يكون فرقة كذا في الخلاصة * وإذا نعى
عليهما ثم أقفا وقبل جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى إذا طل يطل كذا في

عن يريده أن يخرج معه فبإسأل عن رفقائه كذا في فسخ الأجارة ويجوز لمرأته أن تخرجه من بيتها لو كانت أجنبية
قال أبو بكر الرازي رحمه الله تعالى وقال الشيخ الإمام المعروف بخواجه زاده رحمه الله تعالى ظاهر المذهب عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى
أنه على الاختلاف أيضاً عامة المشايخ رحمهم الله تعالى أخذوا بما ذكر أبو بكر الرازي رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وكذا إذا أظاع القاضى
أن الموكل عاجز عن البيان في الخصومة بنفسه بقبل منه التوكيل * ثم أعلمنا يجوز بغير رضا الخصم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لمن لا عذر

به اذ لم يكن الموكل حاضر المجلس التضايع الوكيل * وان وكل رجل رجل واستثنى اقراره كاهو الرسم في زمانا ان وكل على وجه لا يجوز اقراره على الموكل ولا صلحه ولا تعديل شهود شهدا وعليه صح هذا التوكيل وللنصم ان يرضى بهذا التوكيل عندهم اذا كان لا يجوز اقراره على الموكل فان استثنى اقراره صح التوكيل موصولا كان الاستثناء او مفصلا وقال بعضهم ان كان الاستثناء مفصلا لا يصح الاستثناء موعن أي يوسف رحمه الله تعالى اذا استثنى اقراره ٨ لا يصح التوكيل فاذا اقر الوكيل أن الموكل استوفى دينه وما أشبه ذلك لا يصح

التاريخية * رجل قال لغيره أعطيتك هذا بكذا فقلت يا رجل البائع انساني حاجته بطل البيع كذا في فتاوى فاضحان * ولو كان في الفرصة وقبل بعد التراجع منها جاز كذا في القنية * ولو اضاف ركعة في النفل ثم قبل جاز كذا في الوجهة للكردي * ولو كان المشتري في الدار فخرج ثم قال اشترت لاني بعد البيع بينهما كذا في المحيط * وان تعاقدوا عقد البيع وهما عيشان أو يسيران على رابطة واحدة أو دأبا يتين فان اخرج المخاطب جوابه متصلا بخطاب صاحبه ثم العقد بينهما وان فصل عنه من قبل فانه لا يصح وان كان في محل واحد كذا في العيني شرح الهداية * وفي الخلاصة عن النوازل اذا اجاب بعد ما مضى خطوة وخطوتين جاز كذا في فتح القدير * وبه نأخذ كذا في النهر الفائق ناقلا عن جمع التفاريز * وقال الصدر الشهد في الفتاوى في ظاهر الرواية لا يصح كذا في الخلاصة وان اوجب احدهما وهما واقفان فسادا أو سارا احدهما بعد خطاب صاحبه قبل القبول بطل الايجاب وان تابع في القنية في حال سيرها فوجب سكة بين الخطابين لا تمتنع ذلك الانقضاء وهي غزلة البيت كذا في السراج الوهاج * واذا قال بعث من فلان الغائب فخر في المجلس فلان وقال اشترت بصح كذا في المحيط * ولو قال البائع بعث وقال المشتري اشترت وخرج الكلامان معا فبطل البيع هكذا كان يقول والذي رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية * ولا يضمن كون القبول قبل تغير المبيع كذا في البحر الرائق * فلو باع عصافا فلم يقبل المشتري حتى تخمر ثم فحل ثم قبل المشتري لم يميز وكذا لو وليت الحارثية ثم قبل المشتري وكذا لو باع عبدان فلم يقبل المشتري حتى قتل احدهما فقبض البائع عليه ثم قبل المشتري هكذا في التاريخية * رجل قال لا خير بعثك هذه الامه باقدرهم فلم يقبل المشتري حتى قطع رجل يدها ودفع ارض اليها البائع أو لم يدفع فقال المشتري قبلته لا يجوز كذا في الظهيرية * ذكر محمد في كتاب الوكالة مسئلة تدل على أن من قال لغيره بعث منك هذا العبد بكذا فقال المشتري قبلت ان المبيع لا ينعقد بينهما ما لم يقبل البائع بهذا العبد * وبه قال بعض المشايخ وهذا لان البائع حين قال بعث منك هذا العبد من المشتري فاذا قال المشتري اشترت فقد تملك العبد وملكه الثمن فلا بد من اجازة البائع بهذا العبد ليمتلك الثمن وعامة المشايخ على أنه لا يحتاج الى اجازة البائع بعد ذلك وهو الصحيح وهكذا روي عن محمد كذا في الذخيرة * ولو اوجب ان كان ان يرجع قبل قبول الآخر كذا في النهر الفائق * ولا بد من سماع الآخر رجوع الموجب كذا في التاريخية * وفي التينة يصح الرجوع وان لم يعلم به الآخر كذا في البحر الرائق * ولو قال البائع بعث منك هذا العبد بكذا ثم قال رجعت ولم يسمع المشتري رجوع البائع وقال اشترت بصحك البائع في الظهيرية * ولو قال بعث وقال المشتري اشترت وقاربه الآخر رجعت ان كانا معا لا ينعقد البيع وان عاقبه البائع رجعت ثم كذا في الوجهة للكردي * واذا حصل الايجاب والقبول لزم البيع ولا خيار لاحد منهما الا من عيبا وعدم رغبة كذا في الهداية * ولا يحتاج في تمام العقد الى اجازة البائع بهذا العبد * وبه قال العامة وهو الصحيح كذا في النهر الفائق * ولو قال المشتري اشترت منك هذا العبد بالقول وقال البائع بعث فقال المشتري لا اريد فليس له ذلك كذا في الذخيرة * وان قال لا خير بعثتني هذا الثوب بعشرة دراهم فقال له بعث فقال المشتري لا اريد فله ذلك كذا في السراج الوهاج * رجل استباع من رجل ثوبا بقرعة درهم فقال رب الثوب يا فارسية (١) ابددهم

(١) لأعطيته بأقل من عشرة دراهم اشترت

اقراره على موكل المكان الاستثناء الا أنه يصح خارجا عن الوكالة * ولو وکاله بالخصومة واستثنى الاستكار فقال على أنه لا يجوز انكاره على صح التوكيل عند محمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصح * رجل وكل رجلا بالخصومة بطلب خصمه ثم أراد أن يصرفه فانه لا يملك عزله الا بمحض من انظم لان حق انظم تعلن بالوكالة قالوا وكذا الرجل اذا وكل بطلاق امرأته بطلبها لا لعائلته عزله الا بمحض منها * وقال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح أنه يملك لانه لاحق للمرأة في طلب الطلاق وطلب التوكيل بخلاف التوكيل بالخصومة * اذا وكل الرجل رجلا بطلاق امرأته أو غير ذلك وقال كلما عزلتك فانت وكلتي فكما يصرفه بصرفه وكذا لانه علق الوكالة بالعزل والوكالة تعلب بالشرط أي بشرط كان فاذا عزله يصير وكذا وعلى هذا قالوا متى الوقف اذا أجزأ أرض الوقت بأكثر من سنة أو ثلاث سنين على حسب ما اختلفوا او اراد ان يرجع المستأجر قبل الاجازة أكثر من سنة أو ثلاث سنين يكتب في صدق الاجازة ان المتولى وكل فلانا بامارة هذه الارض على أنه متى أخرجه عن هذه الارض فهو وكيله بامارة هذه الارض سنة أخرى قال نصير ابن نجيب رحمه الله تعالى يجوز ان وكالة هذا الشرط وقال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى لا يجوز لان الوكالة تنعقد بغير شرط فلو جاز التوكيل بهذا الشرط لا يتمكن من اخراجه عن الوكالة فتصير لازمة * وقال القنية أو حقه رحمه الله تعالى انما اختلف نصير بن يحيى ومحمد بن سلمة

أول ثلاث سنين على حسب ما اختلفوا او اراد ان يرجع المستأجر قبل الاجازة أكثر من سنة أو ثلاث سنين يكتب في صدق الاجازة ان المتولى وكل فلانا بامارة هذه الارض على أنه متى أخرجه عن هذه الارض فهو وكيله بامارة هذه الارض سنة أخرى قال نصير ابن نجيب رحمه الله تعالى يجوز ان وكالة هذا الشرط وقال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى لا يجوز لان الوكالة تنعقد بغير شرط فلو جاز التوكيل بهذا الشرط لا يتمكن من اخراجه عن الوكالة فتصير لازمة * وقال القنية أو حقه رحمه الله تعالى انما اختلف نصير بن يحيى ومحمد بن سلمة

رحمهما الله تعالى في جواز التوكيل بهذا الشرط قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى تفسير هذا الكلام اني كلما أخر جنتك عن الوكالة فانت
وكيلي بهذا الوكالة ولو صرح بذلك كان باطلا لان الوكالة شرعت على وجه يرد عليها العزل وهو قصد هذا لان ايراد العزل على الوكالة
وتفسير هذا الكلام عند نصير بن يحيى رحمه الله تعالى انه تم أخرجه عن هذه الوكالة بغير وكيل او وكالة مستترة بله تعاق لزومها بطلان
الوكالة الاولى لو صرح بذلك كان جائزا ولا يكون مخالفا لحكم الشرع اذا ثبت ٩ الاختلاف في هذه المسئلة منهم ما غني أراد

تصحح هذه الوكالة محمد
الكل ينبغي أن يقول كلما
أخرجتكم عن هذه الوكالة
فانت وكيلي وكالة مستقبلة
فتجسد الوكالة مرة بعد
أخرى وهذا في غير الوقف
فأما في الوقف يمكنه أن
يعزله ولا تجسد الوكالة
مرة بعد أخرى ثم في غير
الوقف اذا جازت الوكالة
بهذا الشرط وأراد اخراجه
عن الوكالة اختلفوا في
لفظ الخارج قال بعضهم
يقول الموكل رجعت عن
قولي ما أخر جنتك عن هذه
الوكالة فانت وكيلي فصيح
رجوعه ثم يقول بعد ذلك
أخرجتكم عن هذه الوكالة
لان الوكالات المتعلقة بطلت
بالرجوع فاذا عزل عن
الوكالة المخيرة لا يصير وكلا
وانما يذكر رجعت
عن الوكالات احترازا عن
قول أبي يوسف رحمه الله
تعالى فان عنده العزل عن
الوكالة المتعلقة قبل وجود
الشرط لا يصح وبه أخذ
محمد بن سلمة رحمه الله تعالى
وقال محمد رحمه الله تعالى
يصح العزل عن الوكالة
المعلقة قبل وجود الشرط
وبه أخذ نصير بن يحيى رحمه

كمنهم سدي فقال الآخر رضى فقال صاحب الثوب لا يبيع فله ذلك كذا في السراجية والكتاب
كله طلب وكذا الارسلان حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتاب وأداء الرسالة كذا في الهداية * قال تاج الشريعة
وصورة الكتاب أن يكتب الى رجل أم بعد فقد بع عبدي فلا نامنك بكذا فلما بلغه الكتاب وقرأه
وفهم ما فيه قبل في المجلس صبح البيع كذا في العيني شرح الهداية * والرسالة أن يقول
اذهب الى فلان وقل ان فلانا باع عبده فلا نامنك بكذا فإخبره فأجاب في مجلسه ذلك
بالقبول وكذا اذا قال بع عبدي فلا نامن فلان بكذا فذهب فإخبره فقبل كذا
في فتح القدير * واذا قال بع هذا فلان الغائب بكذا فبلغه الخبر فقبل لا يصح ولقبول عنه انسان في
المجلس يوقف على اجازته كذا في السراجية * ولو قال بعته منه فبلغه فلا ن فبلغه رجل آخر جاز كذا في
الحط * رجل كتب الى رجل اشترى عبدا هذا فكتب اليه رب العبد بع منك كل بيعة كذا في
الظهيرية * ولو كتب اليه بعني بكذا فوصل اليه فكتب بعته لم يمت ما يقبل الكتاب اشترى كذا في
العيني شرح الهداية * كتب رجل الى آخر بع عبلك هذا مني بكذا فكتب المكتوب اليه بع منك
عبدي هذا فذهب البس يبيع كذا في الحط * وبعد ما كتب شطره قد أو أرسل رسولاً اذ رجوع عن ذلك
صبر رجوعه سواء علم الرسول أو لم يعلم كذا في العيني شرح الهداية * ويصح رجوع الكاتب والمرسل
عن الإيجاب الذي كتبه وأرسله قبل بلوغ الآخر وقبوله سواء علم الآخر أو لم يعلم حتى لو قبل الآخر بعد
ذلك لا يمت البيع كذا في فتح القدير * اذا قال لا تبرع منك هذا العبد بكذا فقال الآخر لرجل آخر قل
اشترى فقال الرجل اشترى بظن ان أخرج الكلام مخرج الرسالة صبح الشراء وان أخرج الكلام
مخرج الوكالة لا يصح كذا في الحط * وقد يكون البيع بالأخذ والاعطاء من غير لفظ ويسمى هذا البيع
بيع التعاطي كذا في فتاوى فاضلان * والافرق بين أن يكون البيع خديسا أو نقيسا وهو الصحيح هكذا
في التبيين * والشرط في بيع التعاطي الاعطاء من الجانبين عند شمس الأئمة الخواص كذا في الكفاية
وعليه أكثر المشايخ وفي البرازية هو المختار كذا في الصبر الرائي * والصحيح أن قبض أحدهما كاف
لنص محمد رحمه الله تعالى أن يبيع التعاطي بثبوت قبض أحد البدلين وهذا ينظم الثمن والمبيع كذا في
نهر الفائق * وهذا القائل يشترط بيان الثمن لانه قد هذا البيع بتسليم المبيع هكذا نكح فنوى الشيخ
الامام أبي الفضل الكرماني كذا في الحط * وهذا مما غنمته غير معلوم وأما الخبر والعم فلا يحتاج فيه الى
بيان الثمن كذا في الصبر الرائي * وفي المتن رجل ساوم رجلا بشئ أراد شراءه منه لم يكن معه وعاء ما أخذه
فيه ثم فارقه ثم جاء بالوعاء بعد ذلك وأعطاه الدرهم فهذه الجاز كذا في المضمرات وفي المتن على آخر آت
ذرهم فقال النبي عليه السلام لا مال الا مال أعطيتك بمالك ذنانة فإومه بالذنانة ولم يبيع وفارقه فإمه
بهم فادفعها اليهم يد النبي كان ساوم عليه ثم فارقه ولم يمتا فبيعها جاز الساعة كذا في فتح القدير * رجل
اشترى وقران آخر بثمنه درهم ثم قال للبائع انت وقران آخر بهذا الثمن وألقه هنا فباعه البائع وقران آخر
وألقى في ذلك الموضع فهذا بيع * وله ان يطلب الآخر بثمنه درهم كذا في المضمرات وفي الحجر عن أبي
حنيفة رحمه الله تعالى اذا قال للعالم كيف تبيع العلم قال كل ثلاثة أرطال بدرهم قال قد أخذت منك زن
الى تمهيد العلم أن لا يزن فله ذلك وان وزن فقبل قبض المشتري كان اكمل واحدهما الرجوع فان قبضه

(٣ - فتاوى ثنائت) الله تعالى والفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى وقال بعضهم طريق الخارج من هذه الوكالة أن يقول عزلتكم
كلما وكلتكم وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الاصح عندى أن يقول عزلتكم عن هذه الوكالات فنصير في ذلك الى الملق
والخيز * رجل قدم رجلا الى القاضي فقال ان فلان بن فلان اقلاني على هذا الف درهم وقد وكلني بالخدمة فبأنى كل حق له وبقيشه
وأقام البيعة على ذلك فجعله قال أوجبني فوجه الله تعالى لا أقبل البيعة على المال حتى يقيم البيعة على الوكالة وانما أقام البيعة على

الوكالة والدين جملة: يقضى بالوكالة وبعد البينة على الدين وقال محمد رحمه الله تعالى إذا قام البينة على الكل جملة يقضى بالكل ولا يحتاج إلى إعادة البينة على الدين وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى مضطرب ظاهر قوله أنه يقبل البينة على الكل إلا أن القاضي يقضى بالوكالة أولاً ثم يقضى بالمال ولا يحتاج إلى إعادة البينة على المال ويراعى القاضي الترتيب في القضية إلا في البينة وهذا استحسنه وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال أخذ

١٠

وهو كالأشترى شيئاً فوجد به عيباً فأرد أن يرد له لا يقبل البينة على الشراء ما لم يثبت العيب في الحال ومحمد رحمه الله تعالى أخذ بالاستحسان لحاجة الناس والفتوى على قوله * وعلى هذا الخلاف الوصى إذا أقام البينة على الدين والصابغة له والوارث إذا أقام البينة على التسبب وموت المورث والدين عند أي حنفية رحمه الله تعالى يشترط إثبات الخصومة أولاً ثم يقبل البينة على الحق * رجل اشترى شيئاً فوجده عيباً ووكل غيره بالرد وغاب فقال البائع إن الموكل رضى بالعيب فإن الوكيل لا يكون خصمه حتى يحضر المشتري * الوكيل باطلاق بطلب المرأة لا يجبر على الطلاق في قول نصير بن يحيى وقال محمد بن سلفة رحمه الله تعالى يجبر * رجل وكل رجلاً يقبض دينه من فلان فأرد الوكيل إثبات الوكالة بالشفقة شهد شاهدان أن الموكل كاه يقبض دينه من فلان قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يصبر وكيلاً بالخصومة والقبض * ولو شهد بالشهود

المشتري أو وجهه البائع في وعاء المشتري بأمره ثم البيع وعلمه درهم وفي نوادر ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى إذا قال انقباض زنى ما عندك من اللحم أو قال زنى من هذا الخبث أو قال من هذه الرجل على حساب ثلاثة أرطال بدرهم فوزن فلا خيار له كذا في المحيط * قال ابن جابر وطريق فيه الكبار والصغار بكم عشرة من هذه فقال بدرهم فعزل عشرة اختارها فذهب بها والبائع ينظر أو عزل البائع عشرة فقبعها بالمشتري ثم البيع كذا في فتح القدير * دفع إلى البائع الحنطة خمسة دنانير لأخذ منه حنطة وقال له بكم تباعها فقال مائة دينار فسكت المشتري ثم طاب منه الحنطة لأخذها فقال البائع غداً أدفع إليك ولم يجزئهم ما بيع وذهب المشتري فخافه البائع أخذ الحنطة وقد تغير السعر فليس للبائع أن يتعاضد به بل عليه أن يدفعها بالسعر الأول كذا في الفتية * اشترى وسائد وطاقس لم تنسج ولم يذ كر الأجل لا يصح ولو نسج الوسايد ولم يذ كر الأجل لا يصح والتعاطى انما يكون بيعاً إن لم يكن شاء على بيع فاسد وباطل وأما إذا كان نساء عليه فلا كذا في الوجيز للكردي * قال لا تحرك هذا الوقر من الحطب فقال بالكداف فقال سق الحمار فاسقه لم يكن بيعاً إذا سلم الحطب وانتقد الثمن كذا في السراجية * قال انقباض بكم من هذا اللحم بدرهم فقال من وزن قال زنى فأعطى درهمه فأخذ فيه فوجع جاز ولا بعد الوزن وان وزنه فوجهه أنقص ربحه بقدره من الدرهم لأن اللحم لان الانعقاد بقدر المبيع المعطى كذا في الوجيز للكردي * رجل أتى قصاباً بكم بدرهم والقصاب يقبض اللحم له وزنه وصاحب الدراهم يظن أنه من وزن اللحم في البلدة كذا في الوجيز في البيت وما فوجدها اللحم ثلاثين اسناراً ربح على القصاب بما يخص قدر النقصان من الدراهم ولا يربح بقدر النقصان من اللحم هذا إذا كان الرجل من أهل البلدة التي وقع فيها البيع وأما إذا لم يكن من أهل هذه البلدة كان كأن غريباً وقد اضطلع أهل البلدة على سعر الخبز واللحم وشاع ذلك على وجهه لا يفتاوت فقال هذا الغريب لخباز أو قصاب أعطى بدرهم خبزاً أو أعطى لحماً بدرهم فأعطاه أقل مما شاع ولم يعلم المشتري بذلك ثم علم في الخبز أنه ربح كافاً كان من أهل هذه البلدة وفي اللحم ليس له أن يربح لأن الاصطلاح والتسعر في الخبز منه عارف فظهر في حق الكل وفي اللحم من الغرائب فلا يظهر في حق غير أهل البلدة كذا في الظهيرية * في مجموع النوازل رجل له على آخر دين وطالبه فخافه الماغبوب بشعيرة فدراهم لوما وقال الطالب أخذه بسعر البلد قال إن كان سعر البلد لوما وهما يعلمان ذلك كان بيعاً تاماً أما إذا لم يكن سعر البلد معلوماً وكان معلوماً إلا أنهم مالا يعلمان ذلك لا يكون بيعاً كذا في المحيط * ومن بيع التعاطى تسليم المشتري ما اشترى إلى من يطلبه بالشفقة في موضع لا شفعة فيه وكذا أنساب الوكيل بعد ما صار نراه نفسه إلى الموكل إذا قبضه الآخر وأنكر الآخر وقد اشترى له كذا في الجرارائق ناقلاً عن الجتي * ومن صور ما إذا جاء المودع بأمة غير المودعة وقال هذه منك والمودع يعلم أنها ليست هي وحلف فأخذها حل الوطء لا دعة ولا أمة المتكهن * وعن أبي يوسف لو قال لخباط لست هذه بطاقتي وحلف لخباط أنها هي وسعها أخذها كذا في فتح القدير * ولورد أمة بجنازة عيب والبائع متيقن أنه ليست له فأخذها ورضى فهو بيع بالتعاطى هكذا في الجرارائق * وكذا القصار إذا ردوا بأمر على رب الثوب وكذا الأسكاف كذا في الوقايات الحسابية * دفع إليه دراهم اشترى منها البطاطنج المعينة فأخذها ووطء لوما أو أعطاهما أو أخذها المشتري منه البطاطنج فلم يردوها ويعلم عادة السوق أن البائع إذا لم يرض برد الثمن أو يستره للمناع ولا يكون راضياً يصبح خلفه

لا

أن صاحب الدين أرسله في أخذ الدين فإنه لا يكون وكيلاً بالخصومة في قوله * وكذا لو شهد أنه أمره أن يأخذ دينه منه لا يكون وكيلاً بالخصومة * وكذا لو شهد أن صاحب الدين أنابه بمناب نفسه في الدين أو وجهه نائب نفسه في قبض الدين * ولو شهد والد الموكل قال له جعلتك جرياً قبض ديني من فلان أو قال سلطتك على قبض ديني من فلان أو قال جعلتك وصي في حياتي في قبض ديني من فلان يصبر وكيلاً بالخصومة وقبض الدين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل وكل رجلاً بإثبات السرقة أن كان

الموكل يريد القاطع كان بالمال وان كان يريد المال فهو مقبول وبصرك ولا وهو كالموكل المسروق عنه أن يحلف السارق بقوله القاضي
 تريد المال أو القاطع أن قال أريد المال حلقه وان قال أريد القاطع لا يحلفه * ولو وكل رجلاً بآبائنا القصاص في النفس أو مأمورين النفس أو
 بآبائنا حد القذف جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقول محمد رحمه الله تعالى مضطرب
 * وان وكل باستيفاء القصاص في النفس وما دونها واستيفاء حد القذف ان كان ١١ الموكل حاضر اعند استيفاء القصاص

صع التوكيل وان كان غائباً
 لا يصح * رجل وكل رجلاً
 بطلب حقوقه وقضائها
 والخصومة فيها لا يكون لهذا
 الوكيل أن يوكل لأن الناس
 يتعاونون في الخصومة فيها
 والموكل رضى برأى الاول
 دون غيره فان خصم الوكيل
 الثاني والوكيل الاول حاضر
 جاز لان الاول اذا كان حاضراً
 يصير كأن الاول خاص بنفسه
 وهو كالموكل بالبيع اذا وكل
 غيره ولا يجوز فان باع الوكيل
 الثاني والاول حاضر جاز
 * رجل وكل رجلاً بالخصومة
 وقال له ما صنعت من شيء
 فهو جاز فوكل الوكيل بذلك
 غيره جاز وكله ويكون
 الوكيل الثاني وكيل الاول
 لا وكيل الثاني حتى لو مات
 الوكيل الاول أو عزل أو
 جعن أو ارتد أو لحق بدار
 الحرب لا ينزع الوكيل
 الثاني * ولو مات الموكل
 الاول أو جعن أو ارتد أو لحق
 بدار الحرب ينزع الوكيلان
 * ولو عزل الوكيل الاول
 الوكيل الثاني جاز عزاله
 الموكل رضى بصنع الاول
 وعزل الاول الثاني من صنع
 الاول * رجل وكل رجلاً
 بتقاضى دينه أو خصومة

لأعطاه انطباعاً القلب المشتري فقال مع هذا لا يصح البيع كذا في القصة * قال خلف سألت أسداً عن قال
 في السوق من عنده ثوب هروي بعشرة فقال له رجل أنا فاعطاه قال هذا ليس ببيع لأن يقول حين أخذه
 أخذته بعشرة فذهب وانظر اليه * وسألت الحسن عن هذا فقال البيع جاز ولو وكل واحد منهما حق نقض
 هذا البيع كذا في المحيط

* (الفصل الثاني في حكم المقبوض على سوم التبر) * رجل ساءم رجلاً بثوب فقال المانع هو لك بعشرين
 وقال المشتري لا بل بعشرة فذهب به المشتري على ذلك ولم يرض المانع بعشرة فليس هذا ببيع لأن
 المشتري ان استلم الثوب يلزمه عثرون درهما له أن يرد ما لم يستلمه قال أبو حنيفة وأبو يوسف
 رحمه الله تعالى القياس أن تكون عليه قيمته الأناثر كالتعويض بالعرف و يلزمه عثرون وإذا أخذ
 ثوباً على وجه المساومة بعد بيان الثمن فهل في يده كانت عليه قيمته وكذا لو استلم وارث المشتري بعد موت
 المشتري كذا في فتاوى قاضيان * وإذا أخذ من رجل ثوباً وأخذ به فان رضيته اشترت به فذهب به
 وضاع الثوب فلا شيء عليه ولو قال ان رضيته أخذته بعشرة فضاع فهو ضامن قيمته كذا في المحيط * وعليه
 الفتوى كذا في التتار شاتية يجوز عن محمد رحمه الله تعالى رجل ساءم رجلاً بثوب فأخذته على المساومة أو دفعه
 اليه وهو يساومه وقال هو بعشرة فذهب به المشتري قال هو على الثمن الذي قاله المانع أي باحتمال يرد عليه
 ومعنى قوله حتى يرد عليه أن يقول المشتري لا أخذت الا بثمنه ولا أرضى الا بثمنه كذا في الخزيه * رجل
 قال هذا الثوب بعشرين وقال المشتري أخذته بعشرة فذهب بالثوب فهل في يده فعله قيمته ولو قال
 المانع بعد ذلك لا أنقصه من عشرين فذهب به وهلك فعليه عثرون كذا في الخلاصة * وفي فروق
 الكريسي هذا الثوب بالبعشرة فقال له حتى أنظر اليه أوحى أن يرد غير فضاع قال أبو حنيفة رحمه
 الله تعالى لا شيء عليه يعني بذلك أمانته وان قال هاته فان رضيته أخذته فضاع كان عليه الثمن والفرق أنه في
 الاول أمر بدفعه اليه لينظر اليه أو ليريه غيره وذلك ليس ببيع وفي الثاني أمره بالآتيان به ليرضاه وبأخذته
 وذلك بيع بدون الأمر رفع الأمر، أولى كذا في التبر الفائق * وان أخذته لأعلى النظر ثم قال انظر فضاع
 لا يضرجه الكلام الاخير عن الضمان الواجب بأول مرة كذا في الوجيز للكردي * طلب من البرزاقوا
 فأعطاه ثلاثة أبواب وقال هذا بعشرة والثاني عشرين والثالث ثلاثين وأجلها لي منزل أي ثوب ترضى
 به يفت منك ففعل الثياب فاحترق في منزل المشتري فان هلك الكل جله ولم يدر أنهم اهلكت على النعاف
 أو علم انهم اهلكت على التعاقب لكن لم يعلم الاول هلاك الاول الثاني ولا الثالث ضمن المشتري ثلث قيمة كل
 ثوب وان علم الاول زمة قيمة ذلك والاخر أن أمانته عنده وان هلك الثوب وبقي الثالث زمة قيمة نصف كل
 واحد منهما ما لم يعلم أنهم اهلكوا أولاً ودور الثالث لأنه أمانة وان هلك واحد وبقي الثاني زمة قيمة الهالك ويرد
 الثوبين فان احترق وبقي بعض الثالث ولا يدرى أيهما احترق أو لا رد ما بقي من الثالث ولا يضمن نقصان
 الحرق ويضمن نصف قيمة كل واحد من الثوبين كذا في الفخري * وان احترق أحدهما ونصف الآخر معا
 يرد النصف الباقي ويلزمه الآخر ولا يملك جعل الأمانة في الهالك وإمسك النصف الباقي بكل الثمن وكذا لو
 بقي من الثياب شيء ليس له ثمن كذا في الوجيز للكردي * ولو أن رجلاً بعث رسوله إلى برزاقوا بعث إلى
 ثوب كذا فبعث اليه البرزاقوا رسوله أو غيره فضاع الثوب قبل أن يصل إلى الأمر وتصدقوا على ذلك

أوبع وقال له ما صنعت من شيء فهو جاز ترك الوكيل أن يوكل غيره * ولو أن الوكيل وكل غيره وقال له ما صنعت من شيء فهو جاز ترك
 للوكيل الثاني أن يوكل غيره * وروى أنه أن يوكل غيره * رجل وكل رجلاً بقبض دينه من فلان والخصومة فيها حاضر الوكيل المدينون
 فافتر المدينون بالوكالة أو تكرار الدين فقام الوكيل البينة على الدين لا قبل بئنه لان البينة على الدين لا قبل بالدين فافتر المدينون لم
 تثبت الوكالة فيمكن خصم الأتري أن المدينون أو قري بالوكالة فقال الوكيل أنا بآبائنا الوكالة البينة مخافة أن يحضر المبالغ ويتكر

الوكالة قبلت يستهوان كانت البينة قائمة على المقر * وكذلك الوصي اذا قرأ المدبون بالوصاية وانفكر الدين فثبت الوصي بالبنية قبلت بینه * وكذا الرجل اذا دعى ديناً على ميت واحضر وارثاً فقرأ الوارث بالدين فقال المدعى أنا ثبت الدين بالبنية وأقام البينة قبلت بینه * الوكيل بالقضاء يكون وكيلاً بالقضاء في ظاهر الجواب * القاضي اذا وكل رجلاً بقضاء دين الغائب لا يكون هذا الوكيل وكيلاً بالخصوصة في قواهيم * رجل ١٣ وكل رجلاً بقضاء عين له في يد رجل لا يكون هذا الوكيل وكيلاً بالخصوصة في

قواهيم حتى لو غاب الموكل وحجده الذي في يده ملك الغائب لا يكون للوكيل أن يشت ذلك بالبنية * رجل عليه رجل دعوى وخصوصة فوكل المدعى عليه عند القاضي يطلب خصمه وكيلاً في الخصومة والوكيل حاضر فقبل فلما خرجا من عند القاضي قال المدعى عليه للمدعى أخرجه الاول من الوكالة وكانت فلان بن فلان الفلاني في الخصومة مع هذا الرجل وفلان ذلك غائب كان للطالب أن لا يقبل هذه الوكالة لأن الوكالة الاولى تتعلق بحق الطالب ووكالة الغائب موهومة عسى تقبل وعسى لا تقبل * رجل وكل رجلاً في خصوصة رجل ثم ان الموكل مع وكيله جاء الى القاضي مع رجل آخر فقال الموكل للقاضي قد كنت وكنت هذا في خصوصة فلان وان هذا الوكيل يريد السفر وأنا تأتمنه بأن يقر على بشي يذني فأخرجه عن الوكالة وكانت هذا الآخر في الخصومة فان القاضي لا يقبل ذلك بأمره حتى يحضر الخصم فيخرج الوكيل بمحضره ويثيب القاضي من أعوانه حتى يطلب الخصم فان لم يجدوه ولم يقدروا عليه حينئذ يخرج الاول عن الوكالة ويوكل الثاني ويستوفى عيناً منه * المدعى عليه اذا وكل رجلاً بالخصوصة على ان لا يوكّل أبداً من أحد ثم ان المدعى عليه شهد بموافقه بمحضره من المدعى انه جرحي الوكيل ان يوكّل غيره محاربه عندهم درجة الله تعالى ولا يجوز عند أبي يوسف رجحه الله تعالى والقوى على قول محمد رجحه الله تعالى لانه لاحق للطالب في توكيل الوكيل غيره * رجل قال لغيره وكذلك في خصم فلان في كل حوّل فيه يكون وكيلاً بالخصوصة في كل حق

فلا ضمان على الرسول وبعد ذلك ان كان هو رسول الامر فلا ضمان على الامر وان كان رسول رب الثوب فلا ضمان على الامر - حتى يصل اليه الثوب واذا وصل اليه فهو ضمان كذا في الخلاصة * رجل دفع سلعة الى مناد لينادي عليها فطوب له بدراهم معاومة فوضعه عند الذي طلبه بها فقال ضاعت خني او وقعت مني كانت عليه قيمتها قالوا ولا شيء على المنادي وهذا اذا كان مأذوناً له في الدفع الى من يريد شراءها قبل البيع وان لم يكن مأذوناً له في ذلك كان ضماناً كذا في الظهيرة * الوكيل بالشرء اذا أخذ الثوب على سوم الشراء فاماره الموكل فلم يرض به الموكل وردّه عليه فهلك عند الوكيل قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ضمن الوكيل قيمته ولا يرجع به على الموكل الا أن يأمره الموكل بالاخذ على سوم الشراء حينئذ اذا ضمن الوكيل رجح الموكل كذا في فتاوى قاضيان وفي تجنيس الناصري ثوب غاب عن دلال لاضمان عليه ولو غاب عن صاحب الخانوت وقد ساءم واتفق على ثمن فعله قيمة الثوب كذا في التتارخانية * استماع قوسا وتقرر الثمن فذهب بادن البائع أو قال له ان انكسر فلا ضمان عليك فذهب فأنكسر بضع قيمته وان لم يتقرر الثمن لا ضمان لوبالذن وعن الامام أراه الدرهم لينظر اليه فعمزه أو قوسا فذهب فأنكسر أو ثوباً فلبسه ففترق ضمن ان لم يأمره بالعمز والمذوالبس وقيل ان كان لا يرى الا بالعمز لا يضمن ان لم يجاوز ويصدق في الزجاج ارفعها فرفعها فوقع فأنكسرت لا يضمن الراجع لانه رفعها بآذنه وان كان على سوم الشراء فالنفس ايسر بذكور والمقبوض على سوم الشراء لا يضمن الاعداد بيان الثمن في ظاهر الرواية فان كان القاض قال للزجاج بكم هذه القارورة فقال الزجاج بكذا فقال لا أخذها فقال الزجاج نعم فأخذها فوقع من يده فأنكسرت كان عليه قيمتها اذا أخذها بآذنه صاحبها وان أخذها بغير آذنه صاحبها كان ضماناً بين الثمن وأوليين كذا في الظهيرة * رجل ساءم رجلاً بقدح فقال لصاحب القدح أرفني قدحك هذا فذهب اليه فظفر اليه الرجل فوقع منه على أقداح لصاحب الزجاج فأنكسر القدح والاقداح قال محمد رجحه الله تعالى لا يضمن القدح لانه أمانته بضع سائر الاقداح لانه ألقاها بغير إذنه كذا في فتاوى قاضيان * ولو اشترى شيئاً فاعطاه البائع غير المبيع غلطاً فله ضمن القصة لانه قبضه على جهة البيع وهو ساءم ولو قال فلان ما قبض قبض غلطاً فله لا يضمن كذا في التتارخانية *

(الفصل الثالث في معرفة المبيع والثمن والتصرف فيه ما قبل القبض) * قال القدوري في كتابه ما يتعين في العقد فهو مبيع وما لا يتعين فهو ثمن الا أن يقع عليه لفظ البيع كذا في الذخيرة * الاعيان ثلاثة أثمان أبدأ بمبيع أبدأ ما هو بين مبيع وعن أماماهو ثمن أبدأ فالدرهم والدينار قبلها أمثالها وأعيان آخر صاحبها صرف الباء ثم لا والافعين ثمان لاتعين بالعين كالدرهم وأماماهو مبيع أبدأ فهي الاعيان التي ليست من ذوات الامثال والعديدات المتفاوتة الا الاشياء اذا وصفت وضرب لها أجل لتصرفها حتى لو اشترى عبداً بثوب بموصوف في الذمة ولم يضرب للثوب أجلاً لم يجز وان ضرب له أجلاً جاز ولو اقر فاقبل قبض العبد لا يطل البيع كذا في محيط السرخسي ولا يجوز البيع في الاعيان التي ليست من ذوات الامثال الاعيان كذا في العيني شرح الهداية وأماماهو مبيع وعن فهمي المكيلا والموزونات والعديدات المتقاربة فان قالها بالثمان فمبيعة وان قالها بمثلها مكيلا وموزون أو وعدى متقارب يتقرر ان كان كلاهما

عينا منه * المدعى عليه اذا وكل رجلاً بالخصوصة على ان لا يوكّل أبداً من أحد ثم ان المدعى عليه شهد بموافقه بمحضره من المدعى انه جرحي الوكيل ان يوكّل غيره محاربه عندهم درجة الله تعالى ولا يجوز عند أبي يوسف رجحه الله تعالى والقوى على قول محمد رجحه الله تعالى لانه لاحق للطالب في توكيل الوكيل غيره * رجل قال لغيره وكذلك في خصم فلان في كل حوّل فيه يكون وكيلاً بالخصوصة في كل حق

واجبه يوم الخصومة * ولو قال وكلتك بالخصومة في كل حتى قيل اهل هذه البلدة أو اهل قرية كذا يكون وكلا بالخصومة في كل حق له
 قبل اهل تلك البلدة أو اهل تلك القرية يوم التوكيل وما يحدث له بعد ذلك استحسانا * وكذا لو وكل رجلا بقبض غلاته يدخل فيه الواجب
 يوم التوكيل وما يحدث بعده استحسانا * رجل وكل رجلا بقبض كل - قوله والخصومة فيه جائز أمره فانه يدخل فيه الديون والودائع
 والمواري وكل حق عليك الموكل سوى الثقة * عبد في يد رجل يقول أنا عبد فلان ولدت في سنة ١٣ قد وكلني بخصومتك في نفسي ليس

للي الذي يده العبد أن يمنع
 العبد إذا كان للعبد ينة على
 الوكالة * ولو قال العبد اعني
 فلان منك ولم يقبض الثمن
 فوكلني بقبض الثمن منك
 كان للذي في يده أن ينعه عن
 الخصومة لأن ههنا العبد
 مقر على ذي اليد فكان لذي
 اليد أن يمنع العبد من صرف
 المنافع التي غيره وفي الوجه
 الاول العبد منكر ملك
 ذي اليد فلا يكون لذي
 اليد أن ينعه من الخصومة
 * رجل وكل رجلا باقتضاء
 دينه وجس الغرماء وكلا
 محتاجا ومحتاجا فقبض
 الوكيل غير على موكله ثم
 أخرجه من الحبس وأخذ
 منه كفلا بنفسه ثم مات
 الوكيل فأراد صاحب المال
 أن يأخذ الكفيل كان له أن
 يطلب من القاضي حتى يأمر
 الكفيل لحضارته نفس
 المكفول لأن الوكيل إنما
 أخذ منه الكفيل بوكالة
 صاحب المال فصارت كأن
 صاحب المال هو الذي كفله
 * رجل وكل رجلا بقبض
 كل حق له على الناس
 وعندهم ومعهم وفي
 أيديهم وبقيض ما يحدث له
 وبالقائمة بين شركائه

عنا جاز وكلاهما مبيع وان كان أحدهما عينا والآخر ديناً موصوفاً في الذمة فإن جعل العين منهم مبيعاً
 والدين عن جاز وبشرط قبض الدين قبل التفرق وإن جعل الدين منهم مبيعاً والعين عن جاز لا يجوز أن قبض
 الدين قبل التفرق لأنه يصير باعاً مالم يسع عنده ولا يجوز إلا بجهة السلم * وعلامة الثمن أن يصعبه الباطل وعلامة
 المبيع أن لا يصعبه الباطل * وإن كان كلاهما ديناً لم يجز له يسع مالم يسع عنده كذا في محيط السرخسي * وإذا
 عرفت المبيع والثمن فنقول من حكم المبيع إذا كان مقبولا أن لا يجوز بيعه قبل القبض وكل جواب عرفته
 في المشتري فهو الجواب في الآخر إذا كانت الأجرة عينا وقد شرط تبجيلها لا يجوز بيعه ما قبل القبض
 وكذا بدل الصلح عن الدين إذا كان عينا لا يجوز بيعه قبل القبض فأما المهر وبديل الخلع وبديل الصلح عن دم
 العمد إذا كان عينا فبيعها جاز قبل القبض ولا يجوز بيعه قبل القبض لا يجوز جازنه كذا في المحيط * ولو
 وهبه أو تصدق به أو أقرضه أو رهنه من غير باع لم يجز عند أبي يوسف ويوزع عند محمد وهو الأصح كذا في
 محيط السرخسي * ولو تزوج الجارية بالمشترا قبل القبض يجوز كذا في الوحيز للكردي * وهذا انصرف
 المشتري في المقول المشتري قبل القبض مع أحبي * وأما إذا تصرف فيه مع باعته فإن باعه منه لم يجز بيعه
 أصلاً قبل القبض كذا في المحيط * ولو وهبه من البائع لم يصح ولورهنه منه فقبله ينسخ البيع كذا في محيط
 السرخسي * وإن لم يقبل البائع الهبة بطلت الهبة والبيع صحيح على حاله كذا في التارنمية ناقداً عن
 شرح الطحاوي * قال محمد لا تصرف بموزن غير قبض إذا فعله المشتري قبل القبض لا يجوز ذلك مالا
 يجوز إلا بالقبض كالهبة ونحوها إذا فعله المشتري قبل القبض جاز كذا في الظهيرية * وإذا ذكر السرخي في
 مختصره إذا قال المشتري البائع قبل القبض بعه لنفسك فقبل قبضه ونقض البيع ولو قال بعه لي لا يكون نقضاً
 ولو باعه لم يجز بيعه ولو قال بعه * ولم يقل لي ولنفسك فقبل قبضه فهو نقض للأول * وهذا قول أبي حنيفة ومحمد
 رحمهم الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يكون نقضاً كذا في المحيط * ولو قال بعه من شئت فانه
 لا يصح هكذا في التارنمية ناقداً عن الخلاصة * ولو قال المشتري البائع قبل القبض أعتة فأعتقه البائع
 جاز العتق عن البائع وينسخ البيع الأول ولا يقع العتق عن المشتري عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى العتق باطل كذا في المحيط * رجل اشترى جارية ولم يقبضها فقال البائع بعها
 أعطها أو كان طعاماً فقال كفه فله * فإن ذلك يكون فسخاً للبيع وما لا يفعل البائع ذلك لا يكون فسخاً
 كذا في فتاوى قاضيان * ولو ملك المتقول بالوصية أو المراث يجوز بيعه قبل القبض كذا في المحيط *
 اشترى داراً أو عقاراً فهو قبل القبض من غير البائع يجوز عند الكل ولو باع يجوز في قول أبي حنيفة وأبي
 يوسف رحمهم الله تعالى ولا يجوز في قول محمد رحمه الله تعالى ولو أجزأ قبل القبض من البائع أو غيره لا يجوز
 عند الكل وكذا لو اشترى أرضاً فهاهنا عزر زرعها أو الرورع بقل ودفعه إلى البائع معاملة بالتلف قبل
 القبض لا يجوز كذا في فتاوى قاضيان * وفي النوازل إذا اشترى داراً أو عقاراً قبل القبض وقبل نقد الثمن
 فالأمر موقوف إن أتى الثمن وقبضها جاز الوقت كذا في المحيط * والتصرف في الأمان قبل القبض
 والديون استبدالاً للصرف والسلم جائز عندنا كذا في النخبة * وإذا ذكر الطحاوي أنه لا يجوز التصرف
 في القرض قبل القبض قال القدوري في كتابه هندسها والصحيح أنه يجوز كذا في المحيط * وفي السر
 الكبير إذا أسره العدو عبداً لمسلم وأحرزوه بدراهم فدخل مسلم دارهم واشترى العبد منهم وأخرجه إلى

ويجس من يرى حبسه وبالقضية عنه إذا أدى ذلك وكتب في ذلك كتاباً وكتب في آخره أنه مختصم ومحتاج ثم أن قوماً بعد عن قبل الموكل مالا
 والموكل غائب فأمر الوكيل عند القاضي أنه وكيله وأتكر المال فأحضر الخصوم شهدهم على الموكل لا يكون لهم أن يجسوا والوكيل لأن
 الحبس جزء الظلم ولم يظهر ظلمه أذلس في هذه الشهادة أمره بأداء المال ولا ضمان الوكيل عن موكله فالأمر يجب على الوكيل أداء المال
 من مال الموكل بأمر موكله ولا بالضمان عن الموكل لا يكون الوكيل ظالمًا بالامتناع عن أداء المال فلا يجس * رجل وكل رجلا بخصومة

كل أخذ فاحضر الوكيل رجل يدعي عليه ما لولمكة فأقر المدعي عليه وقال الوكيل أنا أقدم السنة على الوكالة ليكون جعدي على غيره فان القاضي يقبل بيته فيجعله وكيلا مع المروم غيره * الوكيل يقبض الدين اذا قال قبضت ودفعت الى الموكل كان القول قوله لانه أمين يدعي ايصال الامانة الى صاحبه ما يقبل قوله * ولو وقت المنازعة بين الوكيل بالاستقراض وبين موكله فقال الوكيل قبضت المال من المقرض ودفعت الى الموكل وأنكر ١٤ الموكل لا يقبل قول الوكيل لان الوكيل يريدها الزام المال على الموكل فلا يقبل قوله فييجاب المال على الموكل * رجل اكرى جالا الى بلخ وجعل الجولات على الجبال وأمر الجال بتسليم الجولات الى وكيله ببلخ و يقبض الكرا منه فجاء الجال بالجولات الى وكيله ببلخ فقبل الوكيل الجولات وأدى بعض الكراء و امتنع عن أداء الباقي قالوا ان كان لصاحب الجولات دين على الوكيل وهو مقر بالدين والامر يجبر على دفع الباقي من الكراء وان أنكر الامر فلعمل ان يحلفه بالله ما تعامل من صاحب الجولات أمر ما قبض وان لم يكن على الوكيل دين لا يجبر رجل قال لا تخزن سلانا وكفى قبض ماله عليك من الدين فقال المدون صدقت و امتنع عن الدفع ليس له أن يمتنع * بخلاف ما اذا قال صاحب الوديعة وكفى قبض ماله عندك من الوديعة و صدقه فانه لا يجبر على الدفع والمستهة معروفة * رجل ادعى على رجل أن فلا ناوله قبض دينه عليه فأنكر ودفع المال اليه على الانكار أم أراد أن يسترده ليس ذلك * وفي

* (الباب الثالث في الاختلاف الواقع بين الإيجاب والقبول) *

اذا وجب البائع البيع في شئين أو ثلاثة وأراد المشتري أن يقبل العقد في أحدهما دون الآخر ان كانت الصفة واحدة فليس له ذلك وإن كانت متفرقة فله ذلك كذا في المحيط * وكذا اذا وجب المشتري وأراد البائع أن يقبل في البعض دون البعض ليس له ذلك ان اتحدت الصفة وان تفرقت فله ذلك كذا في النكفي * وكذلك لو قال بعثك هذا العبد فقبل المشتري في نصفه لم يصح الا أن يرضى الآخر في المجلس كذا في محيط السرخسي * قال القدوري وانما يصح مثل هذا اذا كان للبعض الذي قبله المشتري حصة معلومة من الثمن فأما اذا كان الثمن ينقسم باعتبار القيمة نحو ان أضاف العقد الى عشرين أو ثلثين لم يصح العقد اذا قبل المشتري في أحدهما وان رضى به البائع كذا في الذخيرة * ثم لا بد من معرفة اتحاد الصفة وتفرقها فنقول اذا اتحد البيع والشرا والثنى بأن ذكر الثمن جله وأتباع واحد والمشتري واحد فالصفة متحدة قياسا واحتصانا وكذلك ان تفرق الثمن بأن سمي لكل بعض من المبيع ثمن على حدة واتحد الباقي بأن قال البائع بعثك هذه الأنواب العشرة كل ثوب منها بعشرة كانت الصفة متحدة أيضا وكذلك اذا كان البائع أو المشتري اثنين والثمن جله بأن قال البائع لرجلين بعث هذا منك بكذا وقال المشتريان اشترينا هذا منك بكذا كانت الصفة متحدة كذا في المحيط * هذا هو الكلام في الاتحاد أما الكلام في جباة التفرق فنقول ان تفرقت التسمية بأن سمي لكل بعض ثمن على حدة وتكرر البيع أو الشرا والمبيع والمشتري اثنان أو كان أحدهما اثنين فالصفة متفرقة وكذلك اذا تفرقا الثمن وتكرر البيع أو الشرا والمبيع والمشتري واحد بأن قال البائع لرجل بعث منك هذه الأنواب بعثك هذا بعشرة بعثك هذا بخمسة أو قال المشتري اشترت منك هذه الأنواب اشترت هذا بعشرة اشترت هذا بخمسة كانت الصفة متفرقة بالاتفاق كذا في النهاية شرح الهداية وان اتحاد العقود تعدد العاقد والثمن في القياس يتعدى في الاستحسان وهو قول الامام وعليه التنوي لا يتعدى كذا في الوجيز اذا اشترى شئين أو شيئا مختلفا أو شيئا واحدا وتقدم بعض الثمن وأراد أن يقبض بعض المبيع فان كانت الصفة واحدة ليس له ذلك وان كانت الصفة متفرقة فله ذلك فاذا اشترى رجل من آخر عشرة أثواب بهودية كل ثوب بعشرة دراهم ونقد المشتري عشرة دراهم وقال هذه العشرة غن هذا الثوب بعينه وأراد أن يقبض ذلك ليس له ذلك لان الصفة متحدة وكذلك لو أبرأ البائع المشتري عن غن أحد هذه الأنواب بعينه وقال المشتري أنا أخذت ذلك الثوب لم يكن له ذلك وكذلك لو أبرأ البائع غن ثوب بعينه مشهرا لم يكن له أن يقبض ذلك وكذلك لو أبرأه عن جميع الثمن الادرها أو آخرعه جميع الثمن الادرها وكذلك لو وقع الشراء على أن غن ثوب منها بعينه حال غن الباقي مع جمل لم يكن له أن يقبض شيئا حتى يتقدا الحال وكذلك لو كان الثمن مائة ولاشتري على البائع تسعون درهما فصار ذلك قاصدا

دار الاسلام فحضر المالك القديم وقضى القاضي له بالبيع بدال الثمن فلم يقبضه من يد المشتري من العدو حتى باعنا باعنا من الذي يذبح يجوز وان باعنا من غيره لا يجوز قال وهو نظير ما اذا قضى القاضي برأ عبد المشتري بالعيب على البائع فلم يقبضه البائع حتى باعنا باعنا من المشتري يجوز وان باعنا من غيره لا يجوز كذا في الذخيرة * والله أعلم

المتنى له أن يسترده * رجل وكل رجلا قبض وديعة عند انسان وجعل له أجر اسمى على أن يقبضها أو يأتي بها جازا * وان وكله بقاض دينه وجعل له على ذلك أجر اسمى لم يجز الا أن وقت لذلك وقتان والايام فهو مال قبض الوديعة والايان بهاعل معلوم لا يتول بخلاف الخصومة والتقاضى لان ذلك يقصر ويطول فان وقت ذلك وقتا جازا ولا فلا رجل قال فله ادفع هذا الثوب الى فلان أو اعطني عدى هذا أو بر عدى هذا أو كاتب عدى هذا أو طلق امرأتى هذه فقبل الوكيل فجاهلوا ولا طولوا

منه الطلاق والعتاق وما أشبه ذلك لا يجبر الوكيل على شيء منه إلا في دفع الثوب فإن الثوب يحتمل أن يكون لك فلا نفي مومر بالدفع اليه • واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في التوكيل بالطلاق طلب المرأة وقد ذكرنا اختيار شمس الأنعام السرخسي رحمه الله أنه لا حق للمرأة في طلب الطلاق والتوكيل به وهو الاعتاق والتدبير سواء • رجل له على رجل دراهم فقال لغيره خذز كل ما لي من الدين الذي لي على فلان فأخذها مومر مكان الدراهم الذي لم يجز لان الزكاة إنما تؤخذ من العين لا من الدين ١٥ فكان الأمور بالقبض ناسيا بمحضاف

القبض فلا يملك المبادلة بغير أمر الأمر • ولو قال صاحب الدين وهبت منك الدراهم التي لي على فلان فأقبضها منه فقبض منه مكنها نازح جاز لان صاحب الدين لو وهب الدين من الإيجي وسلطه على القبض جاز فكان له حق التصرف والاستبدال • المديون إذا بعث بالدين على يد وكيل فجاءه الوكيل إلى الطالب وأخبره فرفض به الطالب وقال للوكيل اشتريني به شيئا فذهب واشترى الوكيل بعضه شيئا وطرحه الباقي اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم يهلك من مال المديون وقال بعضهم يهلك من مال صاحب الدين قال مولانا رضي الله تعالى عنه وهو ظاهر إذا جاءه الوكيل وخلى بين المال وبين الطالب صار قابضا بالتخلية فإذا أمره أن يشتري له به شأ صاع أمره وإن كان ذلك قبل التخلية فكذلك لان الطالب لما أمره بأن يشتري له بما في يده فقد رضى بأن يكون يد الوكيل بنفسه • رجل

بما وجب على المشتري لملك المشتري قبض شيء من الثياب حتى يقبض العشرة وكذلك إذا كان غن أحد الأبواب بعينه عشرة ذنان وبقيت الباقية مائة درهم فنقد الدنانير أو نقدا دراهم لم يكن له أن يقبض شيئا منها هكذا في المحيط رجلان اشترى من رجل عبدا بأف درهم فغلبا أحدهما وحضر الآخر فليس له أن يقبض شيئا من العبد ما لم يقبض الثمن بوجه فإن أوفى جميع الثمن قبض العبد كله ولا يكون منطوقا فإذا حضر الغائب ليس له أن يقبض حصته حتى يدفع إلى الحاضر ما تقدم من حصته فإذا قبل ذلك قبض نصيبه كذا في المحيط وإن هلك العبد في يد الذي قبضه قبل أن يحضر الغائب أو بعد ما حضر قبل أن يطلبه هلاك أمانة حتى يرجع الذي قبض حصته وإن حضر الغائب وطلب نصيبه فغعه حتى يستوفى ما تقدمه ثم هلاك هلاك بما تقدمه عنه كذا في المبيع يملك في يد البائع وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى ولو كان البائع أربأ أحد المشتريين عن حصته من الثمن أو أخر عنه شهرا لم يكن له أن يقبض حصته من العبد حتى يشتد الآخر حصته من الثمن كذا في الذخيرة • وإن تعددت الصفقة في هذه المسائل انعكست الأحكام كذا في البحر الرائق

• (الباب الرابع في حبس المبيع بالثمن وقبضه بأذن البائع وغرأذه وفي تسليم المبيع وفيما يكون قبضه وما لا يكون وينابة أحد القبضين عن الآخر والتصرف في المبيع قبل القبض وفيما يلزم المتعاقدين من المؤنة في تسليم المبيع أو الثمن وفيه ستة فصول) •

• (الفصل الأول في حبس المبيع بالثمن) • قال أصحابنا رحمهم الله تعالى البائع حق حبس المبيع لاستيفاءه الثمن إذا كان حالا كذا في المحيط • وإن كان مؤجلا فلا يسقط حبس المبيع قبل حلول أجل ولا بعده كذا في المبسوط • ولو كان بعض الثمن حالا وبعضه مؤجلا فلا يحبس به حتى يستوفى الحال ولو بقي من الثمن شيء قليل كان له حبس جميع المبيع كذا في الذخيرة • وفي التفرع يملك المشتري أن لا يسلم الثمن إذا كان المبيع عائجا حتى يحضره كذا في التنازخانية • سواء كان هذا في المصر الذي فيه المبيع أو في مصر آخر وبالطه المؤنة باحضاره كذا في السراج الوهاج • إذا استوفى الثمن وسلم المبيع أو سلم بغير قبض الثمن أو قبض المشتري بإجازة البائع لفظا أو قبضه وهو راءه وإنه ليس له أن يسترده لغيره بالثمن وإن قبضه بغير إذنه أن يقبض قبضه كذا في الخلاصة • ولو دفع بالثمن رهنأ أو كفل به كفل لم يسقط حق البائع في الحبس كذا في المحيط • وفي الزيادة لو أقال البائع غير ما على المشتري سقط حقه ولو أقال المشتري البائع بالثمن على إنسان لم يسقط وذكرنا كثره في هذا قول محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يسقط حق الحبس كذا في محيط السرخسي • في الفتاوى لو أقال البائع المبيع من المشتري أو أودعه سقط حق الحبس حتى لا يملك استرداده في ظاهر الرواية كذا في البدائم • ولو كان الثمن مؤجلا فلم يقبض المشتري حتى حل أجل كان له قبضه قبل نقدا الثمن وليس البائع منعه كذا في الذخيرة ولو أقاله بالثمن سنة غير معينة فلم يحضر المشتري حتى مضت السنة فالأجل سنة من حين قبض المبيع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن كان سنة بغير ما صار للثمن حالا وقال أبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى الثمن حال في الوجهين كذا في المحيط • ومحل الاختلاف فيما إذا امتنع البائع من التسليم أمانا لم يتنع فاستأذنه من وقت العقد أجماعا كذا في البحر

عليه دين لرجل ثمان صاحب الدين دفع مالا إلى رجل ووكاه يدفع المال إلى الطالب ثم إن الطالب وهب الدين من المديون دفع مومر الوكيل المال إلى الطالب فأولان كان الوكيل علم أن الطالب وهب الدين من المديون دفع مومر الوكيل دفع مومر الوكيل المستله مسائل يفرق بين العلم وعدم العلم • من أجل دفع مالا إلى رجل ليقتضي المقتضى أن يدفع ثمان صاحب الدين ارتد عن الإسلام والعياذ بالله فقضاه الوكيل في رده ثم مات الطالب على رده على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على علم الوكيل بطريق الله أن الدفع إلى

الطالب بعدد رته لا يجوز أن كان الوكيل ضاماً للدفع وإن لم يعلم الوكيل ذلك من طريق الفقه لا يضمن. وعن محمد رحمه الله تعالى في التوارد رجل قال لدونه ادفع مالي عليك إلى فلان قضاء عن حقه الذي له على ثم إن الأمر قضى دينه ولم يعلم بالأمور فدفع المأمور ما أمره لم يضمن علم المأمور بذلك أم لم يعلم. وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إن لم يعلم المأمور بضاعة الأمر جاز دفعه عن الأمر وإن علم لا يجوز. ومنها متفاوتان أن كل واحد منهما صاحب ١٦ بأداء الزكاة عن صاحبه فأدى أحدهما عن نفسه وعن صاحبه ثم أدى الثاني عن نفسه وعن صاحبه ضمن الثاني ما أدى

عن صاحبه علم الثاني بأداء الأول عنه وعن صاحبه أو لم يعلم قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه رجما الله تعالى إذا لم يعلم لم يضمن. ومنها ما ذكره ههنا أن المأمور بقضاء الدين إذا أدى الأمر بنفسه فتمضى المأمور فانه لا يضمن أن لم يعلم بقضاء الموكل قالوا هذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضمن على كل حال كما في مسألة المتفاوتين. رجل وكل رجلاً بشراشي بعينه سبعمائة درهم المال إليه وأمره أن يكل غيره بذلك ثم مات رب المال فاشترى الوكيل الثاني ذلك كان الوكيل الثاني مشترياً لنفسه لا لرب المال ولا للوكيل الأول علم به ولم يعلم ونظائر هذا المسائل كثيرة بعضها في الزكاة وبعضها في الوكيل. رجل وكل رجلاً بالتصويع يطلب خصمه ثم جن الموكل أو مات بطلت الوكالة. والراهن إذا ساطع السجل على البيع ثم جن الراهن ذكر خمس الأمثلة

السرخسي رحمه الله أنه لا ينزل العدل. الموكل إذا جن ذكر في بعض الروايات أنه إذا جن ساعة في القياس يطل الوكالة البيع ولا سطل استقصا. وفي بعض الروايات ذكر القياس والاستحصان في الجنون المتطاوّل في القياس لا يطل الوكالة وفي الاستحصان سطل وهو الصحيح واختلاف في حد المتطاوّل كان محمد رحمه الله تعالى ولا قدر المتطاوّل بشهر ثم جرح وقد روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن لا قدره بأكثر من يوم ووليته ثم جرح وقد روي أكثر السنة. رجل وكل رجلاً بالتصويع في دين وفي نفسه فأقام الحرم بينه أن الموكل قد

الرائق. ولو كان في البيع خيار لهما أو لأحدهما أو لأجل مطلق فابتداءً من حين يلزم العقد وفي خيار الرتبة يعتبر لأجل من حين العقد كذا في المحيط. إذا أقر الثمن بعد العقد بطل حق الحبس كذا في البدائع. ولو اشترى عبداً فاعتقه أو دبره قبل القبض وهو مفسد ليس للبائع أن يجسبه، وهذا الحق ولا يسمى الغلام في قيمته للبائع عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة. وهو على ظاهر الرواية كذا في المبسوط ولو كانه قبل القبض أو أجبره أو رهنه للبائع أن يرفع الأمر إلى القاضي حتى يطل هذه التصرفات فإن لم يطل حتى تقدم المشتري الثمن جازت الكتابة وبطل الرهن والأجارة كذا في الخلاصة. والمشتري إذا نقد الثمن كله أو أجزأه البائع عن كله بطل حق الدخس كذا في البدائع. وفي المتني اشترى بابا فقبضه بغير إذن البائع وسجعه بمسافر حديداً وكان ثوباً بصفه أو أرضاً بصفها أو غرساً بصفها أو أخذها ويحبسها فإن قال البائع أنا نزع السهم وأقطع الكرّم بنصر الأرض كما كانت فإن لم يكن في نزع ضرر فله أن ينزعه وإن كان فلا فإذ ذلك في يد البائع ضمن البائع قيمة السهم والصفى كذا في محيط السرخسي. ولو كان المبيع جارية فوطها المشتري فإن علفت وولدت فليس للبائع أن يجسبها وإن لم تلد فله أن يجسبها فلو ماتت عند البائع فإن أحدث البائع متاعاً بعد الوطء هلكت من مال البائع وإن لم يحدث هلكت من مال المشتري هكذا في الواقيات الحسامية. وفي الروضة عبد قال لولاء اشترت نفسي منك بكذا فقال الولاء بعث ليس له أن يبعه لاستيفاء الثمن كذا في الخلاصة. وكذا لو وكل أجنبي العبد ليشتره من مولاه فأعلم المولى واشترى نفسه له لا يملك البائع حصة الثمن كذا في البررائق.

الفصل الثاني في تسليم المبيع وفيما يكون قبضاً وفيما لا يكون قبضاً. من باع سلعة بمن قول للمشتري ادفع الثمن أولاً ومن باع سلعة بساعة أو فناناً بمن قول لهم اسلموا كذا في الهداية. وتسليم المبيع هو أن يحل بين المبيع وبين المشتري على وجه يتمكن المشتري من قبضه بغير حائل وكذا التسليم في جانب الثمن كذا في الخيرة. وشرط في الاجناس مع ذلك أن يقول خليت بينك وبين المبيع فأقبضه كذا في الترافيق. وبمشتري في التسليم أن يكون المبيع مفزاً غير مشغول بمن غيره كذا في الوجيز للكردي. واجه واعي أن الخليفة في البيع طائفة تكون قبضاً وفي البيع الفاسد روايتان والصحيح أنها قبض كذا في فتاوى قاضيان. والخليفة في بيت البائع صححة عند محمد رحمه الله تعالى خلافاً لأبي يوسف رحمه الله تعالى. رجل باع خلافاً في دين في بيته فخلى بيته وبين المشتري فغم المشتري على الدين وكذا في بيت البائع فهل بعد ذلك فانه يملك من مال المشتري في قول محمد وعليه الفتوى كذا في الصغرى. رجل باع مكيلاً في بيت مكابله أو موزوناً موزناً وقال خليت بينك وبينه ودفع إليه المفتاح ولم يكلمه ولم يره صارا المشتري قابضاً ولو أنه دفع إلى المشتري المفتاح ولم يقل خليت بينك وبينه لا يكون قابضاً كذا في الظهيرية. وقبض المفتاح قبض لأدائه أو قبضه ففهمها بلا كلفة ولا إفليس بقبض كذا في مختار الفتاوى. ولو باع الدار وسم المفتاح فقبض ولم يذهب إلى الدار يكون قابضاً قبل هذا إذا دفع إليه مفتاح هذا الخلق وأما إذا لم يكن دفع لم يكن ذلك تسليمًا وان دفع إليه المفتاح ولم يقل خليت بينك وبين الدار فأقبضها لم يكن ذلك قبضاً كذا في فتاوى قاضيان. ولو قال خذ لا يكون قبضاً ولو قال خذ فقبض إذا كان يصل إلى أخذ مبراه كذا في الخيرة. وفي فتاوى الفضل إذا قال أخبره بعت منك هذه السلعة سلمتها إليك فقال ذلك الغير قبل لم يكن هذا تسليمًا حتى يسلمه بعد

أبرام عن الدين؟ وإنه أوفاء مدبه قبلت منه على الوكيل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا تقبل في قول صاحب ربهما الله تعالى ولا يصح صلح الوكيل بالخصوص ولا بهتة ولا يعلو * مريض قريب مونه فذفع إلى رجل دراهم وقال له اذهب بهذه الدراهم وادفعها إلى أخي وابني ثم مات المريض فأراد الوكيل أن يدفع الدراهم اليهما وقد ظهر على الميتين وأراد الورثة أخذ المال منهم كذا في فتاوى حمزة قد أن الدافع أن كان قاله ادفعهما إلى أخي وابني ولم يبد رغبتك لا يصلح للوكيل أن ١٧ يدفع المال إلى الورثة لأن الوكيل بطلت بالموت وبني المال أمانة في يده وهو كالودع والمودع أذاع المال إلى الورثة فغير أمر القاضي والسترة مسفرقة بالدين كان ضامنا قال سولنا نرضي الله تعالى عنه وهذا الجواب صحيح إذا كان الوارث من صحیح عليه اسم لآل المال يكون له أخذ الودائع وقضاة دين الميت من ذلك * رجل دفع إلى رجل عشرة دراهم وأمره أن يصدق بها فانفقها الوكيل ثم تصدق عن الأمر به بشيء من ماله لا يجوز فكان ضامنا للعشرة * ولو كانت الدراهم قائمة فأمسكها الوكيل وتصدق من عهده بعشرة جاز استحسانا وبكون العشرة له ولو دفع الرجل ديناراً إلى رجل وأمره أن يبيعه ذباج المأمور ديناراً من عند نفسه وأمسك ديناراً الآخر لنفسه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز * ولو دفع إلى رجل ديناراً يشتري به ثوباً فاشتري ديناراً من عند نفسه جاز بشرط لا أمر ويكون الديناره وكذا لو دفع إلى رجل ديناراً قضى

البيع كذا في الحيط * ولو اشتري غلاماً أو جارية وقال المشتري للغلام تعال معي أو أمش فخطني معه فهو قبض كذا في فتاوى قاضيان * وكذلك الأورسله في حاحته كذا في فتح القدير * ولو باع داراً غائبة فقال سلها السيل فقتل قبضتها لم يكن قبضاً وإن كانت قريبة كان قبضاً كذا في البحر الرائق * وهو ظاهر الرواية وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيان * والقريبة أن تكون بحال بقدر على اغلاقها أو الألفه بعيدة كذا في البحر الرائق * إذا باع داراً من إنسان ببلدة أخرى ولم يسلمها إليه إلا باللفظ ثم امتنع المشتري عن تسليم الثمن كان لذلك كذا في الحيط * اشتري عبداً في منزل البائع فقال البائع للمشتري قد خلصت فأبى المشتري أن يقبضه ثم مات العبد فهو من مال المشتري كذا في مختار الفتاوى * ولو اشتري ثوباً أو امرأة البائع قبضه فلم يقبضه حتى غصبه إنسان فإن كان حين أمره البائع بالقبض أمكنه أن يعيده ويقبض من غيره قيام صح التسليم والأفلا كذا في فتاوى قاضيان * رجل باع من رجل ساجدة ملقاة في الطريق والمشتري قام عليها غفل البائع بشيئا من يده فمجرعها المشتري من موضعها حتى جاء رجل وأحرقها كان للمشتري أن يضمنه فإن استحقها رجل كان للمشتري أن يضمنه الخرق وليس له تضمين المشتري كذا في القهريه * وفي فتاوى أبي الليث إذا باع داراً أو سلماً إلى المشتري وفيها امتناع قليل البائع لأصبح التسليم حتى يسلمها إليه فارغة فإن أذن البائع للمشتري قبض الدار والمتاع صح التسليم لأن المتاع صار وديعة عند المشتري كذا في الذخيرة * وكذلك إذا باع أراضياً فزرع البائع وسلم الأرض إلى المشتري لأصبح التسليم كذا في الحيط * ولو باع قطناً في فراش أو حطبة في سبيل وسلم كذلك فإن أمكن للمشتري قبض القطن أو الحطبة من غير فتق الفراش ودق السبيل صار قبضه * وإن لم يمكنه إلا بالفتق والدق لآلة تصريف في ملك البائع وهو لا يملك التصريف في ملكه * ولو باع الثمر على الشجر وسلم كذلك صار قابضاً لأنه يمكنه الجذام من غير تصرف في ملك البائع كذا في البداية * ولو اشتري دابة والبائع راكبها فقال لحفي معك فحمله فغلبت هلك على المشتري قال القاضي الإمام هذا إذا لم يكن على الدابة سرج فإن كان عليها سرج وركب المشتري في السرج يكون قابضاً والأفلا ولو كان راكباً كين فباع المالك من مامن الآخر لا بصير قابضاً كما إذا باع الدار والبائع والمشتري فيها كذا في فتح القدير * رجل باع فضاً في حاتم بدنيار ودفع الخاتم إلى المشتري وأمره أن يزع القص فهلك الخاتم عند المشتري أن كان المشتري بقدر على زعجه بغير ضرر كان على المشتري غن الفص لا غير وإن كان لا يقدر على زع القص لا يصير لآتي على المشتري لأن تسليم المبيع لم يصح وإن لم يملك الخاتم خسر المشتري إن شله تربص حتى يزعه البائع وإن شاء نقض البيع كذا في فتاوى قاضيان * رجل باع حياضاً في بيت لا يمكن إخراجه إلا بقطع السلب فإن البائع يجعري تسليمها خارج البيت فإن كان لا يقدر على تسليمها إلا بضرر كان له أن ينقض البيع كذا في القهريه * يودع في الهار ونيات لباع الأب داراً من ابنه الصغير في عاله وهو ميسر ساكن جاز البيع ولا يصير الابن قابضاً حتى يفرغ الأب فإن اشترى الدار والابن في ميسر ساكن يكون من مال الأب * وكذلك لو كان فيه امتناع الأب وعياله وليس هو يسر ساكن فيها * وكذلك لو باع من ابنه الصغير جبة هي على الأب وأطلسا فاهو لآله أو خالقاً في أصبه لا يصير الابن قابضاً حتى يزع ذلك * وكذلك في الدابة والألبر كبا حتى ينزل فإن كان عليه أحواله حتى يحط عنها كذا في محيط السرخسي * ولو كانت الرماك في حظيرة عليها باب مغلق لا تقدر الرماك على الخروج ثم باعها من رجل وبخلى بينهما وبين المشتري

(٣ - فتاوى ثالث) غرم على المقتضاه من مال نفسه وأمسك الدينار لنفسه جاز * رجل دفع مالاً إلى رجل وأمره أن يصدق بذلك المال فتصدق الوكيل على ابن كبره جاز في قولهم وليس هذا كالمكيل بالبيع إذا باع عن لا يقبل شهادته لأن مقت الوكيل مهم في البيع من ولده ولا يهتبه في الصدقة بدليل أنه لو دفع مالاً إلى رجل وقال ضع مالي حيث شئت كان له أن يصدق بنفسه * رجل أمره وكله بأن يصدق على فلان بكذا فقبض من الحنطة التي في يده الوكيل وأمر فلان ذلك الوكيل ببيع الحنطة فباعها يتوقف البيع على إجازة الموكل ولا

يصح توكل فلان اياها ببيع بخلاف ما اذا وهب ماله من رجل وسلطه على القبض لان الصدقة تخليك من الله تعالى والفقير نائب عنه في القبض فلا عليكها المتصدق عليه قبل القبض فلا يصح توكله وفي مسئلة الهبة ما وهب منه الدين وسلطه على القبض ثبت له ولاية التصرف فخلعت الاستبدال قال رجلان بينهما مال اراد أحدهما أن يسافر فقال الذي يراد بالسفر لشريكه أن أدبت القسمة توكل وكلا يقاسمك المتاع فجاب فأرادا الحاضر أن ١٨ يوكل وكلا يقاسمه كرفي النوادر عن شدد ادرجه الله تعالى أنه لا يجوز زود كرفي المتفق

عن محمد رحمه الله تعالى
روايتين في مسئلة وقال
جبل وكل رجل ببيع عبده
وأجاز له أن يوكل غيره بذلك
فوكل بذلك رجلا ثم ان
الوكيل الاول اشترى خلات
العبد من الوكيل الثاني جاز
شراؤه لان الوكيل الثاني
صار وكلا لولي العبد فعلى
قياس هذه الرواية اذا وكل
التشريك الحاضر وكلا
بالقسمة كان هذا الوكيل
وكلا للتشريك القائب
فوجب أن يجوز زود كهذه
المسئلة في موضع آخر فقال
لو أن رجلا قال لا تحرك
فلان أن يشتري منك
عابدا كان جازا * ولو
قال وكل من شئت أن يشتري
في منك عابدا لم يجوز
لمسحى فلا نقدر جعل
الوكيل رسولا في نوكيل
فلان فكان الوكيل وكلا
لا حرفة على قياس تلك
الرواية اذا قال له التشريك
القائب وكل فلان باقاسمك
المتاع جاز * ولو قال له وكل
من شئت أن يقاسمك لا يجوز
كما قال شدد ادرجه الله تعالى
* امرأته ستورة في دار زوجها
بها علة لا يمكنها الخروج
من دار زوجها ادعى عليها

ففتح المشتري الباب فغلطته الرمال فأنفقت كان الثمن على المشتري سواء كان بقدر على أخذ الرمال أو لا
وان لم يفتح المشتري الباب وانما فتحه رجل آخر أو فصح ما ربح حتى خرجت الرمال ينظر ان كان المشتري
لودخل الحظيرة بقدر على أخذها يكون قابضا والا فلا كذا في الظهيرية * رجل له رمال في حظيرة فباع
منها واحدة بعينها من رجل وقبض منه الثمن وقال للمشتري ادخل الحظيرة واقبضها فقد خليت بينك وبينها
فدخل ليقبضها فاعلمها فانفقت وخرجت من باب الحظيرة وذهبت قال محمد رحمه الله تعالى ان سلم الرملة
الى المشتري في موضع بقدر على أخذها (١) يوفق ومعه وهن والرملة لا تقدر على الخروج من ذلك المكان
فهو قبض وان كانت تقدر على أن تنفذ منه ولا يضبطها البائع فليس قبض وكذا لو كان المشتري بقدر
على أخذها ولو لا يقدر بغير وهن وليس معه وهن كذا في فتاوى قاضيان * وان كان المشتري لا يقدر
على أخذها وحده بقدر على أخذها لو كان معه أعوان أو فرس ينظر ان كان الاعوان أو الفرس معه
يصير قابضا وان لم يكن الاعوان أو الفرس معه لا يصير قابضا كذا في المحيط * وان كانت الرملة في يد البائع
وهو بمسك لها فقال للمشتري هاك الرملة قايمة المشتري يده عليها بأصاحتى صارت الرملة في أيديهما
والبائع يقول لك تری خليت بينها وبينك وأنا لا أمسكها امتعها مني ولا أمسكها حتى تضبطها
فأنفقت من أيديها فالهلاك على المشتري وان كانت الرملة في يد البائع ولم تصل اليها يد المشتري فقال
البائع للمشتري قد خليت بينها وبينك فاقبضها فاني انما أمسكها لك فأنفقت من يد البائع قبل أن يقبض
المشتري وهو بقدر على أخذها من البائع وضبطها كان الهلاك على البائع كذا في النخعة * وان اشترى
طيرا بطي في بيت عظيم الأثر لا يقدر على الخروج الا بفتح الباب والمشتري لا يقدر على أخذه لطيرانه وخلى
البائع بينه وبين البيت ففتح المشتري الباب فخرج الطير كذا في الناطق أنه يكون قابضا للطير ولو فتح الباب
غير المشتري وفتحته اربع لا يكون المشتري قابضا كذا في فتاوى قاضيان * سئل شمس الامنة
الازوجندي عن فرس بين اثنين وهن في المربي باع أحدهما نصيبه من صاحبه وقال للمشتري اذهب
واقبضه فهلك الفرس قبل أن يذهب المشتري اليه قال الهلاك عليهما * وقعت في زماننا أن رجلا اشترى
بقرة من رجل وهن في المربي فقال له البائع اذهب واقبض البقرة فأتى بعض متابعيها أن البقرة كانت
برأ العين بحيث تمكن الاشارة اليها فهذا قبض ومالا فلا وهذا الجواب ليس بصحيح والصحيح أن البقرة ان
كانت بقرة جهابحيث يتمكن المشتري من قبضها ولو اراه وقبض لها كذا في المحيط * اشترى من آخر
دهنا مينا ودفع اليه قارورة لينة فيها فوزن بحضرة المشتري صارا للمشتري قابضا وان كان في ذلك البائع أو
في بيته وان كان وزن بقية المشتري قبل بصير قابضا وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاط وفي البرزانية
وكذا كل مكبل أو موزون اذا دفع اليه الوعاء فملكه أو وزنه وعنه كذا في الجمر الرائي * ولو كان الدهن
غير معين لا يصير قابضا ولا مشتري بأسوا وزن بغيبته أو بحضرة ولا يحل للمشتري تصرف المالك فيه وهو
الخارج للفتوى هكذا في جواهر الاخلاط * ولو قبض بعد ذلك حقيقة لا بد من مشتري قابضا حتى لو هلك
هلك عليه بالاتفاق كذا في الغيانية * ولا يحل له التصرف فيه الا بعد الوزن ثانيا وعند البعض يحل

(١) قوله يوفق وهن محركة ويسكن الجبل ليرى في أنشوطه فتوخذه الدابة والانسان كافي القاموس
اه معصمه بجرأوى

رجل دعوى من غيرها شدي ليس لهذا المدعى أن يتخاصم زوجها وليس للزوج أن يتعنه من الخصومة مع وكيل المرأة التصرف
أومعها * رجل أراد أن يوكل رجلا في ماله فقال الوكيل أنا لودخلت فيه لا أسلم من أن أتناول ماله ما شئت كولا وما غمر ما كولا فقال
الموكل أنت في حل من تناول من مالي من درهمي إلى مائة فتدخل فيها قال أبو القاسم رحمه الله تعالى أن يتناول من المالك كولات والمثرويات
والدراهم عابدا منه فاما أن يتأخذ من ماله مائة درهم أو خمسين درهم ما جله ليس له ذلك * رجل قال لو كرهت على الوكالة فقال ريدتها قال

القبض أو بكر المبنى رحمه الله تعالى يخرج من الوكالة • رجل وكل رجلا يقاضى دينه قالوا بآن الوكيل بالتقاضي ملك القبض • قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الاعتماد في ذلك على العرف ان كان التوكيل في بلدته كان عرف التجار فيها ان التقاضي يقضى الدين كان التوكيل بالتقاضي • وكلا بالقبض والا فلا • قال مولانا رضي الله تعالى عنه ينبغي أن يتطرق الى التقاضي ان كان التقاضي أمينا يؤمن عليه في ذلك المال كان التوكيل بالتقاضي • وكلا بالقبض • وكذا ١٩ فوبعت متقاضيا من بلد الى بلد كان له

أن يقبض • وان كان الوكيل بالتقاضي من أعوان التقاضي أو من أعوان السلطان أو من تلميذه الذي لا يؤمن عليه لا يكون وكيلًا بالتقاضي • وينظر الى المال أيضا ان كان المال خطيا لا يؤمن في مثله على الوكيل بالتقاضي لا يكون للوكيل أن يقبض

• (فصل في التوكيل بالبيع والشراء) • رجل وكل رجلا بشرا مني بغير عنه ودفع اليه الثمن فاشتراه الوكيل فهو على وجوه ان كان وكيلًا بالشراء بمائة درهم فاشتري بمائة درهم ولم يصف الى دراهم الا امره ولا الى غيرها كان البيان اليه ان قال فوبت بالدرهم الدراهم التي دفعها الامر الى صدق الوكيل وبئز الشراء الا امره • وان قال فوبت غيرها لم يكن الوكيل اذا قال الوكيل فوبت الشراء لنفسى • وان قال فوبت الشراء لا امره كان الشراء الا امره • وان كان الوكيل أضاف الشراء الى دراهم الا امره يكون الشراء لا امره تقدمه الوكيل أو من غيرهما ولا يصدق الوكيل انه اشترى لنفسه

التصرف قبل إعادة الوزن وعليه الفتوى كذا في الوجز للكردي • ولو اشد ترى من آخر عشرة أرطال دهن بد رهم بقا قارورة ودفعها اليه وأمره أن يكيله فيها والذهن معين فلما وزن فيها طرأ انكسرت القارورة وسال العن ووزن الباقي وهما لا يعلمان بالانكسار فوزن قبل الانكسار فهلاكه على المشتري وما وزن بعد الانكسار فهلاكه على البايع وان بقي بعد الانكسار شيء مما وزن قبل الانكسار وصب البايع فيه دهنًا آخر كان ذلك للبايع وضمن مثله للمشتري كذا في الظهيرية • وان دفع القارورة وتمسكت على البايع ولم يعلم بذلك وصب فيها بامر المشتري فذلك كله على المشتري • ولو ان المشتري أسس القارورة بنفسه ولم يدفعها الى البايع والمسئولة اليها كان الهلاك في جميع ما ذكرنا على المشتري كذا في المحط • وذكر في المتن رجل اشترى دهنًا ودفع الى البايع ظرفًا وأمره بأن يزن فيه وفي الطرف خرق لا يعلم به المشتري والبايع يعلم به فتلف كان التلف على البايع ولا شيء له على المشتري • وان كان المشتري يعلم بذلك والبايع لا يعلم أو كانا يعلمان جميعا كان المشتري قاضيا للمبيع وعليه جميع الثمن وفيه أيضا رجل اشترى كرامين صبرة وقال البايع كل في جوالق ودفع اليه الجوالق ففعل كان المشتري قاضيا كذا في فتاوى قاضيان • وفي القدوري اذا اشترى حنطة بعينها فاشتري البايع جوالق وأمره بأن يكيل فيه افضل البايع فان كان الجوالق بعينه ماصار المشتري قاضيا بكل البايع في اوان كانت بغير عينها بان قال أعرني جوالقًا وكافيه فان كان المشتري حاضرا فهو قبض وان كان غائبا لم يكن قبضا • وقال محمد رحمه الله تعالى لا يكون قبضا عند غيبة المشتري في الوجين حتى يقبض الجوالق فيسلمه اليه كذا في الفتاوى الصغرى • قال هشام في نوادره سألت محمد عن رجل اشترى من آخر شاة وأمره المشتري أن يجعله في وعاء للمشتري فجعله فيه ليزنه عليه فانكسر الاوان هو في مافيه فهو مال البايع لانه لا يعلمه ليزنه فيه ولم يزنه لا لتسليم الى المشتري فان وزنه ثم انكسر الاوان فهو من مال البايع أيضا وان وزنه في شن البايع أيضا فوجعله في انا المشتري ثم انكسر الاوان فهو من مال المشتري كذا في النخبة • ولو اشترى دهنًا ودفع القارورة الى الدهان وقال للدهان ان تبعت القارورة الى منزلي فبعت فانكسرت في الطريق قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان قال للدهان ابعت على يد غلامي ففعل فانكسرت القارورة في الطريق فانها هلكة على المشتري ولو قال ابعت على يد غلامك فبعت فيه هلاك في الطريق فالحال يكون على البايع لان حاضرة غلام المشتري تكون حاضرة المشتري وأما غلام البايع فهو بمنزلة البايع كذا في فتاوى قاضيان • فان قال المشتري للبايع زن لي في هذا الاوان كذا وكذا وابعت به غلامك أو قال غلامي ففعل فانكسر الاوان في الطريق قال هو من مال البايع حتى يقول ادفعه الى غلامك أو قال الى غلامي فاذا قال ذلك فهو وكيل فاذا دفعه اليه فكأنه دفعه الى المشتري فيكون الهلاك عليه كذا في المحط • اذا قال المشتري للبايع ابعت الى ابني واستأجر البايع رجلا يجعله اليه فبعت فيه هلاك على البايع والاجر على البايع الا ان قال استأجر على من يجعله فقبض الاجر يكون قبض المشتري ان صدقه انما استأجر ودفع اليه وان انكر استأجره والدفع اليه فالقول قوله كذا في التنزيلية • وفي مجموع النوازل لو اشترى (١) وعاء هديد من قروي في السوق وأمره بنقله الى طائفة فسقط في الطريق هلك على البايع وكذا لو اشترى وقرالين أو الحطب في المصرة فبعت البايع ان ينقله الى بيته ولو هلك في الطريق

(١) قوله وعاء هديد في القاموس الهدى كعلب اللبن الخازن اه مجمع البحرى

الا اذا صدقها المولى وان كان الوكيل أضاف الشراء الى دراهم نفسه كان الشراء له ولا صدق أنه اشتراه للموكل فقد تملك الدراهم وغيرها الا اذا صدق الموكل • وهذا كما اذا تنازعنا قال الموكل اشترى بى أو على العكس أو قال الوكيل اشترى بى أو على العكس وان تصادقا على أنه لم يضره النية قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يحكم النقد ان تعدا لثمن عن مال الأمر كان الشراء لا امره سواء أضاف العقد الى مال نفسه أو الى مال الأمر • وقال محمد رحمه الله تعالى الشراء ان يكون للوكيل • رجل وكل رجلا بشرا مني بغيره فاشتراه لموكل لا يصح

• ولو وكل الوكيل رجلا غيره بشر أن ذلك الشيء له فاشتره فهو والوكيل الأول وهذا بخلاف الوكيل يسكن امرأته من أجل أن ذلك وجه لنفسه يصح • رجل قال لرجلين وكلت أحدهما ببيع هذا العبد فأبى باع العبد لآخر • وكذا لو قال لرجل ببيع هذا العبد أو هذا العبد فباع أحد العبدين جاز ببيع • الوكيل بالبيع إذا وكل غيره بقبض الثمن من المشتري صح وكيه • الوكيل بالبيع إذا باع ثم اشتره من المشتري ببيع جديد استحق المبيع ذكر في النفقة ٣٠ ان الوكيل يرجع على المشتري ثم المشتري على الوكيل ثم الوكيل على الموكل • وذكر

في الجامع رجل اشترى من رجل جارية وقبضها فباعها من غيره وقبضها الثاني ثم ان المشتري الأول اشترها من الثاني وقبضها ثم جدها عيبا كان عند البائع الأول فان المشتري الأول لا يرد على البائع الأول ولا على المشتري الثاني • وذكر في المتق رجل اشترى لنفسه عبدا من ولده الصغير ثم وجد به عيبا فأراد أن يرده على ولده الصغير ليس له ذلك وإن كان القاضي يصب خصما عن الصغير حتى يرد الأب على الخصم • ثم الأب يرده للصغير على البائع الصغير • الوكيل بالبيع إذا قبل له الموكل ما صنعت من شيء فهو جائز لا على التوكيل فان وكل غيره فباع الوكيل الثاني بحضور الأول جاز • حقوق بالعقد ترجع إلى الوكيل الأول عند البعض وذكر في الأصل ان الحقوق ترجع إلى الوكيل الثاني وهو الصحيح • رجل أمر رجلا أن يوكّل انسانا بشراء شيء ففعل المأمور ذلك فاشترى الوكيل فان الوكيل لا يرجع على

هالك على البائع كذا في الخلاصة • رجل اشترى بقرعة قال البائع سقها إلى منزلي حتى أجيء خلفك إلى منزلي وأسوقها إلى منزلي فماتت البقرة في يد البائع فأنه لم يملك من مال البائع فان ادعى البائع تسليم البقرة كان القول قول المشتري مع يمينه • اشترى دابة مريض في اصطبل البائع فقال المشتري تكون هنا الليلة فان ماتت ماتت في فمك هلك من مال البائع لان مال المشتري كذا في فتاوى قاضيان • باع من آخر جارية ووضعها عند متوسط ليقوم المشتري الثمن فضاءت عند دفعه فوعى البائع ولو قبض المتوسط بعض الثمن وسلم الجارية إلى المشتري بغير علم البائع فالبائع أن يردّها متى استردها فإن لا يضعها على يد المتوسط الا اذا كان المتوسط عدلا فان تعذر ردّها بزيادة ضمن العدل قيمتها البائع كذا في محيط السرخسي • رجل اشترى ثوبا ولم يقبضه ولم يقدّم الثمن فقال البائع لا آتئك عليه ادفه إلى فلان فيكون عنده حتى أضع اليك الثمن فدفعه البائع إلى فلان فملك عنده كان له ذلك على البائع لان المدفوع اليه يسكنه البائع لاجل البائع فتكون يده كيد البائع كذا في الظهير • به البائع اذا دفع المبيع إلى من في عيال المشتري لا يصير قابضا حتى لو هلك بنفسه المبيع كذا في مختار الفتاوى • ولو اشترى شيئا فنقد بعض الثمن ثم قال البائع تركته رهنا عندك ببيعة الثمن أو قال تركته ودعته عندك لا يكون ذلك قبضا كذا في فتاوى قاضيان • ولو أنفك المشتري المبيع في يد البائع أو أحدث فيه عيبا فقبض منه وكذلك لو فقه له البائع بأمره وكذلك لو أعتقه أو دبره أو قرأ القرآن الجارية أم ولد له وكذلك لو فقه له البائع بأمره • ولو اشترى جارية بها جمل فاعتق ما في بطنها قبل القبض لا يكون قبضا لاحتمال أنه لم يصح اعتاقه فلم يصرف مطلقا كذا في محيط السرخسي • وان أمر المشتري البائع بقبضه فقبضه لم يكن كقبض المشتري كذا في الوجب • وفي التقرير اذا جنى على المبيع قبل القبض فاختار المشتري اتباع الحائز بنفس الاختيار يكون قابضا عند أبي يوسف خلافا لمحمد رحمه الله تعالى كذا في التتارخانية • ولو قتل المبيع قبل القبض فعفا المشتري عن الدم فهذا الاختيار منه للبائع • وللبائع أن يأخذ القيمة من القاتل فتكون رهنا في يده فاذا أدى المشتري للثمن رد القيمة على القاتل كذا في محيط السرخسي • واذا أمر المشتري البائع ببيع الحنطة فطعن صار قابضا والدقيق للمشتري كذا في الصرارائق • ولو أودع المشتري من البائع أو أعاره منه أو أبرمه لم يكن قابضا ولا يجب الاجر ولو أودع المشتري عند أجني أو أعاره منه فأمر البائع بالتسليم اليه بصرف قابضا كذا في محيط السرخسي • رجل اذا قال المشتري البائع قل للعبد يعمل كذا فأمره البائع فعمل صار المشتري قابضا كذا في المحيط • رجل اشترى عبدا ولم يقبضه فأمر البائع أن يهبه من فلان ففعل البائع ذلك ودفعه إلى الموهوب له حازت الهبة وبصر المشتري قابضا • وكذا لو أمر البائع أن يزوج من فلان ففعل أولم يزوج ففعل جاز وصار المشتري قابضا للمشتري أولا ثم يصير قابضا لنفسه والاجر الذي يأخذه البائع من المستأجر يحسب من الثمن ان كان من جنسه • وكذلك لو أعار البائع العبد من رجل قبل التسليم إلى المشتري أو وهب أو رهن فأجاز للمشتري ذلك جاز وبصر قابضا كذا في فتاوى قاضيان • ولو قال أعتقه فأعتقه البائع عنه قبل قبضه جاز عند الامام ومحمد كذا في الوجيز للكردي • ولو أمر المشتري البائع أن يعمل في المبيع عملا لا يقيم كاهن القسامة والغسل باجرا أو يغتسل لا يصير قابضا • ويجب الاجر على المشتري ان كان باجرا وان كان عملا بنقصه يصير قابضا كذا في البدائع • ولو استأجر المشتري البائع لتعليم العبد أو حلق رأسه أو قص شاربه أو نظفه لا يصير

الامر بالتوكيل لكن الوكيل يرجع على المأمور ثم المأمور يرجع على الامر • الوكيل بالبيع اذا باع وامتنع عن قبض استيفاء الثمن والتقاضى لا يصح على ذلك ولكن يقال لكل الموكل باستيفاء الثمن فان كان الوكيل بالبيع وكسلا باجر كالبيع والمساير ونحوهما يجبر على الاستيفاء وكذا المضارب اذا باع مال المضاربة في المال ربح يجبر على التقاضى واستيفاء الثمن وان لم يكن في المال ربح يقال لكل رب المال باستيفاء الثمن • الوكيل بالبيع اذا أخذ بالثمن رهنا أو كفي لا جاز حتى لو هلك الرهن فيه يصير

منه فبالبئن ولا يصير ضامنا ولأن الحمل بالنئن أيضا عند الكل ان كان الموكل قال له ما صنعت من شيء فهو جائز * وان لم يكن الموكل قال
له ذلك بازي في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويضمن لاد امر وكذا لو أبرأ المشتري عن الثمن أو وهبه له صم ويكون ضامنا وكذا اذا
حط بعض الثمن بعد العقد بسبب أو غريب ولم يذكر التأجيل في الاصل قبل بأنه يجوز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أيضا كالأوباع
بغير مؤجل وقيل بأنه لا يجوز لأن من أصل أبي يوسف رحمه الله تعالى أن كل ٣١ تصرف بصره أو الوكيل ضامنا في

قول أبي حنيفة ومحمد
رحمه الله تعالى لا يتقدف
قول أبي يوسف رحمه الله
تعالى * وأجوعا على أنه لو
قبض الثمن ثم وهبه منه
لا يصح أمّا إذا أبرأه قبل
القبض أو حطه أو وهبه
لا يصح في قول أبي يوسف
رحمه الله تعالى * وأجوعا
على أن الموكل لو وهب الثمن
من المشتري أو أبرأه صم
وابراؤه لأن ملك الثمن
حتى لو قبض الموكل الثمن
من المشتري صم قبضه
استحسانا ولو صالح الوكيل
من الثمن على متاع أو أخذ
مكان الدراهم الدنانير جاز
في قول أبي حنيفة ومحمد
رحمه الله تعالى * ولو
أقال الوكيل البيع صح
أقالته عنددها ويكون
ضامنا للبئن وعلى قول أبي
يوسف رحمه الله تعالى

فأبوا له الاجر إلا أن يكون شيء من ذلك يحدث نقصا ولو استأجر البائع ليصطفه لم يصح لأنه واجب عليه
كذا في التارخية * ولو زوج المشتري أو أقر عليه دين لم يكن قبضامته استحسانا ولو وطئ الزوج في
بدا البائع فهو قبض في قولهم جميعا كذا في الحاوي * اشترى جارية فزوجها قبل القبض قبلها الزوج أو
ليسها قال ينبغي أن يصير قابضا كاللوطي كذا في الفتنه * قال في المتن اشترى جارية فزوجها قبل
القبض فاشت قبل أن يدخل بها الزوج تنقض البيع وقوت من مال البائع ويكون المهر الذي على الزوج
للمشتري وعليه حصته من الثمن يقسم الثمن على المهر وعلى قيمة الجارية فأصاب المهر من الثمن زحمته
وتصدق بالفضل ان كان في المهر فضل والمهر في هذا منزلة الولد قال ثمة أيضا اشترى عبدا بجماعة فلم يتقبضا
حتى زوج المشتري الجارية من انسان عانة درهم ثم مات العبد في بيعاته قبل أن يدفعه إلى المشتري العبد
فان العقد تنقض فمباينتهما ورجعت الجارية إلى الذي كانت له ومهرها له ويرجع على مشتريها بقدر
التقصان وذكر هذا المسئلة في موضع آخر من المتن وزاد في وضعها وقال رجل اشترى من رجل جارية
بعبد فقبل أن يقبل المشتري الجارية فزوجها المشتري من رجل عانة درهم وقد كانت الجارية
قبل التزويج تساوى التي درهم فنقضها التزويج خمسمائة ثم وطئها الزوج في بدا البائع ثم مات العبد قبل
التسليم إلى مشتريه قال المهر الذي أباعها ويكون له الخياران شاملا فنجارته ناقصة ولا شيء له غيرها وان
شاء ضمن مشتريها فمباينتهما ولو كان المشتري زوجها من البائع قبل القبض فوطئها الزوج
ثم مات العبد قبل التسليم فان بائع الجارية ان شاء سلم الجارية لمشتريها وضمنه فمباينتهما وطئها هو
بهمك النكاح وان شاء تنقض البيع فيها أو أخذ نجارته من المشتري وفسد النكاح وبطل المهر والخيار
في نقض البيع فيها وتركه إلى بائعها دون مشتريها ينقض البيع بنقضه وان لم ينقضه القاضي ولو
كان المشتري زوجها أيا بعد ما قبضها بأمره وباقي المسئلة بحالها لم يكن للبائع سبيل على الجارية ويضمن
المشتري فمباينتهما ونقضها وتسلم هي للمشتري ويكون المهر على البائع والنكاح صحيح ولو كان المشتري
قبضها بغير أمر البائع غل على البائع فزوجها بائعها وقدم البائع قبضه لها أو لم يعلم فان هذا لا يكون نسبا
من البائع للمشتري لأن تزويجه أياها قبل القبض صحيح فان وطئها البائع بعد ذلك فيد المشتري بحكم
النكاح فان هذا تسليم من البائع بنقضه فان مات العبد قبل التسليم لم يكن للبائع على الأمة سبيل كذا
في المحيط والله تعالى أعلم

*) (الفصل الثالث في قبض المبيع بغير اذن البائع) * لو قبض المشتري المبيع بغير اذن البائع قبل نقد
الثمن كان للبائع أن يردده فان خلى المشتري بين المبيع وبين البائع لا يصير البائع قابضا لم يقبضه حقيقة كذا
في فتاوى قاضيان * ولو تصرف المشتري في ذلك تصرفا يلحقه النقص بان باع أو وهب أو رهن أو أجر
أو تصدق نقض التصرف وان كان لا يلحقه الفسخ كالعتق والتدبير والاستلام ملك البائع رده إلى يده
كذا في الخبره ولو نقد المشتري بآئنه الثمن فوجده البائع يوفأ واستوفى أو وصقة أو وجد بعضه كذلك
كان له أن يمنع المبيع فان كان المشتري قبضه بغير اذن البائع بعد ما نقد الزوج أو واستوفى للبائع أن ينقض
قبضه ولو تصرف فيه المشتري فنقض تصرفا إذا كان تصرفا يخلل النقص كذا في المحيط * وان كان قبضه
بأذن البائع نظران وجدده أو فاقرده لعل استرداده عندا أصحنا الثلاثة وان وجدده استوفى أو رصا

بالإجارة اذا ناقض الاجار تمع المستأجر قبل استيفاء المنفعة جازت منافسته سواء كان الاجر دينيا أو عينيا الآن يكون الوكيل قبض الاجر
فحينئذ لا يجوز منافسته لان القبوض صار ملكا للوكيل وثبت عليه بالموكل بدو الوكيل فأما قبل القبض ان كان الاجر عينيا لا يصير ملكا
للكل بنفس العقد وعندا شرط التحصيل لا يثبت عليه بالموكل وبعد استيفاء المنفعة لا يبقى العقد عليه فلا يتصور للمنافسة والوكيل
بالإجارة إذا أبرأ المستأجر عن الاجر أو وهبه منه ان أبرأه من البعض أو وهبه له البعض والاجر دين جازا جازا * وان أبرأه عن الكل أو

وهب الكل ان كان الاجرنديا ليصح في قول أبي يوسف الا خروفي قوله الاول وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يصح اعتبارا
لقول الوكيل بفعل الموكل ولا يسلط الاجرة وان كان الاجرنديا ليصح حتى يقبل المستأجر اذا قبل بطلت الاجرة لان الاجرندي بطل البيع
والمشتري اذا بطل البيع من البائع قبل القبض لا يصح ما لم يقبل البائع واذا قبل بطل البيع * الوكيل بالبيع اذا كان عليه المشتري دين
على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ٢٢ تعالى بصير الثمن قصاصا على الوكيل ويضمن الوكيل لموكله وعلى قول أبي يوسف

رحمهما الله تعالى لا يصح قصاصا
* ولو ان هذا الوكيل لم يسلم
ما باع حتى هلك المبيع في
يده بطلت المقاصة ولا
ضمن على الوكيل لموكله
لان المبيع له هلك قبل
التسليم انفع المبيع من
الاصل وصار كأن لم يكن
* ولو كان للمشتري دين على
الموكل بالبيع قالوا بان
الثمن لا يصير قصاصا على
الموكل عند الكل لان
الموكل يملك اسقاط الثمن
بالبينة او اليمين عند الكل
انما الخلاف في اسقاط
الوكيل * ولو اقال المشتري
مع الموكل بعت الاجارة
استحق ما هو وكذا البائع اذا
أقال مع الموكل بالشراء
وذكر ان خلاص رحمهما الله
تعالى رجل له على رجل دين
يماطه فيه ولا يقضى دينه
فله في ذلك حلتان احدهما
أن يوكل صاحب الدين عن
غيره في شراؤه من مدينه
فاذا اشترى الوكيل يصير
الثمن قصاصا على الموكل
للوكيل على مدينه وهو
البائع ثم الوكيل يأخذ الثمن
من موكله كما لو قد اشترى
من مال نفسه والثاني ان
يوكل صاحب الدين رجلا

أو مستحقا أو خذ منه أن يسترد ولو كان للمشتري تصرفه فلا يسلب للبائع عليه سواء كان تصرفا
يحتل الفسخ أولا كذا في البدائع فان لم يجد البائع شيئا مما ذكرنا في الثمن حتى باع المشتري العبد أو آخره
أورثه وسلم ثم ان البائع وجعل في الثمن شيئا مما ذكرنا فجميع ما صنع المشتري في العبد جائز لا يقدر البائع
على ردوه لا يسلب له على العبد كذا في المحيط * قال محمد في الجامع اذا اشترى الرجل مصرية بابا أو خفيا
أو فطينا فقبض أحدهما بغير إذن البائع ولم يقض الآخر حتى هلك ما كان عند البائع هلك من مال البائع
فلم يجعل قبض أحدهما مقاضا للآخر ثم قال ويغير المشتري في المقبوض فقد جعله ما في حق الخيار كشي
واحد كذا في الذخيرة * ولو احدث بأحدهما عابا قبل القبض بصرفا ضاهما جعلا كذا في الظهيرية
* ولو قبض أحدهما فاستهلكه أو عيبه صار قابضا للآخر حتى لو هلك الآخر عند البائع قبل أن يحدث
البائع فيه حسبا أو منعها هلك على المشتري ولو منع البائع بعد ذلك ثم هلك هلك على البائع حتى سقط من
الثمن بمحضته كذا في الذخيرة * ولو جنى البائع على أحدهما بإذن المشتري صار قابضا له ما حقه ولو هلك
بعد ذلك هلك من مال المشتري * ولو منع البائع أحدهما بعد ذلك أو منعهما كان عليه قيمة ما هلك ولو
أن البائع للمشتري قبض أحدهما مكان أن يقبضهما حتى لو قبضهما ثم استرد البائع أحدهما
ليجبه بالثمن صار غاصبا كذا في المحيط * قال محمد في الجامع رجل اشترى جارية من رجل بألف درهم ولم
يقتد بها حتى قبضها بغير إذن البائع وباعها من رجل بمائة دينار وقبضها وغلب المشتري الاول وخسر بآثمه
وأراد استرداد الجارية بمن المشتري الآخر فان أقر للمشتري الآخر أن الامر كما وصفه البائع كان للبائع
الاول أن يستردها وإذا استردها بطل البيع الثاني وان كذب المشتري الآخر البائع الاول فيها قال أبو ا
لاذري أن حق ما قال أبو ا هائل فلا خصومة بينهما حتى يحضر الغائب كذا في الذخيرة فان حضر الغائب
وصدق البائع الاول فيها قال لا يصدق على المشتري الآخر ان كذبه قال البائع الاول أقم البينة على
ما ادعيت فان أقام البينة بمحض من المشتري الاول والثاني ردها القاضي على البائع الاول وانقض البيع
الثاني الا ان قد اشترى الاول الثمن قبل الرد على البائع الاول فحينئذ لا رد لها القاضي على البائع الاول
وان نقض المشتري الاول الثمن بعدما أخذها البائع الاول سلب الجارية للمشتري الاول ولم يكن للمشتري
الآخر عليها يسلب كذا في المحيط * ولو ماتت الجارية في يد المشتري الآخر كان للبائع الاول ان
يضمن المشتري الآخر قيمتها وتكون القيمة المردودة على البائع فائمة مقام الجارية حتى لو هلك عند
البائع الاول انقض البيعان ويرجع المشتري الآخر على المشتري الاول بما تقدمه من الثمن كما لو هلك
الجارية بعد الاسترداد في يد البائع الاول ولو هلك القيمة في يد البائع حتى نقض المشتري الاول الثمن
أخذ القيمة من بآثمه ولم يكن للمشتري الثاني على القيمة سلب كما لم يكن له على الجارية سلب في مثل هذه
الصورة ويرجع المشتري الثاني على المشتري الاول بالثمن الذي تقدمه وإذا سلمت القيمة للمشتري الاول ينظر
ان كانت من غير جنس الثمن لا يصدق بشئ وان كانت من جنس الثمن يصدق بان فضل ان كان ثمة فضل
كذا في الذخيرة

الفصل الرابع فيما ينوب قبضه عن قبض الشراء وما لا ينوب * والاصل أن البيع اذا وقع والمبيع مقبوض
مضمون على المشتري ببقية ينوب قبضه عن قبض الشراء لانه من جنس القبض المستحق بالشراء لان قبض

للمشتري شيئا من مدينه فاذا اشترى بصير الثمن قصاصا على الموكل * والوكيل بالشراء اذا أبرأ البائع عن
العيب صح أبرأه ولو وكيل بالشراء كذا أبرأ البائع عن العيب عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى * واختلفوا في قول أبي يوسف رحمه
الله تعالى * الوكيل بالشراء اذا لم يكن أخذ الثمن من المشتري يطلب تسليم الثمن من مال نفسه * والوكيل بالبيع لا يطلب بأداء الثمن من
مال نفسه * الوكيل بالبيع اذا باع عن لا يقبل شهادته بأقل من قيمته لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبأكثر من قيمته جاز وان

باع مثل القيمة زوايان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والظاهر أنه لا يجوز * وقال صاحبهما رحمه الله تعالى يجوز مثل القيمة بأكثر
 والمضاربة إذا باع واشترى عن لا يبل شهادته بالقرابة أو بالزوجة فعين بغير لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كالأبوين
 الوكيل من هؤلاء عند من اشترى بأقل من قيمته بخلاف الوكيل * والوكيل بالبيع المطلق إذا باع
 بأقل من كان أو بأجل اختفت الروايات فيه في الأجل والصحيح أن على قوله يجوز ٣٣ على كل حال طال الأجل أو قصر وقال

صاحبهما رحمه الله تعالى
 انما باع بأجل متعارف في
 تلك السلعة يجوز * وعن
 أبي يوسف رحمه الله تعالى
 ان كان البيع للتجارة فباع
 المأجل سماع تلك السلعة
 بذلك الثمن الى ذلك الأجل
 جاز وان كان التوكيل
 بالبيع للعاجلة الى النقطة
 أو قضا الدين ليس له أن
 يبيع بالنسيئة وعليه
 التوى * وأذا نعت المرأة
 الى رجل غزاليه قالوا
 هو على النقد ولو وكيل
 بالاجارة أن يؤجر بالنقد
 والنسيئة والوكيل
 والمؤذن اذا كان معلوما
 موصوفاً بالمعين من
 الحيوانات والموصوف من
 الثياب وهذا على قول أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى
 ظاهر وكذا على قول
 صاحبه رحمه الله تعالى
 لان التوكيل بالبيع انما
 تقيد بالامتنان لسكان العرف
 ولا عرف في الاجارة فان
 الارض قد تدفع مزارعة
 وهي اجارة بشئ من الخارج
 الى أجل * رجل وكل
 رجلاً بأن يبيع له ذنان
 بدراهم فباعها لثلاثين
 فيما الناس قالوا يجوز

الشراء مضمون بنفسه كذا في محيط السرخسي * اذا تم ان قبض البائع بان كان قبض أمانة أو ضمان تناوبا
 وان اختلفا فاشترى من غير لا غير كذا في الوجه المذكور * فإذا كان الشئ في يده بقبض أو مقبوضاً
 بعد فاسد فاشترى من المالك عقد صحيح يوجب القبض الاول عن الثاني حتى لو هلك قبل أن ينهب الى
 يته ويصل اليه أو يتكهن من أخذه كان الهلاك عليه كذا في الخلاصة * ولو جعل المقصود ببذل الصرف
 واقترا لا يطل وكذا الوقت فاعن مجلس الصرف قبل قبض أحد البديلين ثم اشترى القاض ما قبض بصر
 قابض الحال لانه لو قبض المقبوض في يده على حكم عقد فاسد كان مضموناً بقيته فتاب عن قبض الشراء كذا في
 محيط السرخسي * ولو كان في يده عارية أو ودعة أو ورثان لم يصر قابضاً بمجرد ذلك لان يكون مضمونه
 أو يرجع اليه فيتمكن من القبض كذا في الحاوي * وان فعل المشتري في فصل الودعة والهاريه ما يكون
 قبضاً منه ثم اراد البائع أن يسهلها لثمن لم يكن لذلك وان أخذها البائع من بيت المودع قبل أن يصل اليه
 يدا المشتري كان لذلك * ولو كان المبيع محضراً فباعه منه لم يكن البائع حبه كذا في المحيط * ولو ارسل
 غلاماً في حاجته ثم باعه من ابنه الصغير جاز فان هلك الغلام قبل الرجوع مات من مال الاب لان يده عليه
 فاعنه لكنك ما دامت ان لا يبيع قبض المشتري * ولو رجع وتمكن الاب من قبضه صار قابضاً له وله فان
 رجع بعد بلوغ الاب لم يصر الاب قابضاً ويقبض الاب بنفسه * ولو اشترى من غيره لابن ثم بلغ الابن فحق
 القبض للاب كان كذا في محيط السرخسي * واذا اشترى بربق فضة بمائة دينار وقبض المشتري الربق
 ولم يقبض الدنانير حتى اقتصاراً بطل الصرف لعدم قبض أحد البديلين في المجلس كان على المشتري رد الربق
 على البائع فان وضع المشتري الربق في يته ولم يرد ثم تمق البائع فاشترى الربق من غيره ثم مقبلاً بتأخير
 ونقده الثمن ثم اقتصاراً بالبيع جاز وصر قابضاً للربق بنفس الشراء كذا في النخبة * ولو اشترى عبداً
 وقبضه وقد اتى ثم تقبلاً لاشترائه ثلثي هو في يده المشتري صح الشراء ولو باعه من غيره المشتري لم يصح ولا
 يصير قابضاً بنفس العقد حتى لو هلك قبل أن يقبضه هلك بالعقد الاول وبطلت الاقالة والعقد الثاني لان
 المبيع في يده بعد الاقالة مضمون بغيره وهو التي الاول أمانة في نفسه فشاب المهرين فلا يربع عن قبض
 الشراء * وكذا لو كان الثمن الاخير جنساً آخر سوى الاول كذا في محيط السرخسي * ولو اشترى رجل غلاماً
 بحارية وتقاضا وجعل كل واحد منهما ما اشترى في مثله ثم تقبلاً لاشترى أحدهما من صاحبه ما أقاله
 اياه قبل أن يدفعه اليه حتى جاز الشراء صار المشتري قابضاً بنفس الشراء حتى لو هلك قبل أن تصل يده اليه
 هلك على المشتري بالثمن الثاني ولا تطل الاقالة لان كل واحد منهما بعد الاقالة مضمون على قابضه القيمة
 هذا اذا تقبلاً لا بعد مع الحارة فاعنه * أما اذا تقبلاً بعد ما هلك العبد بعد التقاض صح الاقالة
 ووجب على المشتري العبد قيمته فان اشترى الذي في يده الحارية في هذه الصورة الحارية من يدها قبل أن
 يدفعها اليه وليست الحارية بمضمونهما مات الحارية بعد الشراء الثاني قبل أن يجزئ المشتري لها قبضاً
 هلك بالشراء الاول فبطلت الاقالة والشراء الثاني لان الحارية بعد هلاك العبد مضمونة على المشتري
 بغيرها وهو قيمته للعبد * وكل هذا القبض لا يربع عن قبض الشراء ولو كانا في يده بعد الاقالة ثم اشترى كل
 واحد منهما من صاحبه ما في يده بدارهم ثم هلك ما أقاله على التعاقب هلك كل واحد منهما من مال من
 اشتراه لان كل واحد منهما مضمون بغيره نفسه ولهذا هلك أحدهما بعد الاقالة قبل الشراء بقيت قيمته

اجاماً * رجل وكل رجلاً ببيع مال ولده الصغير ثم مات الصغير وورثه الاب بطلت الوكالة عندنا خلافاً لغيره رحمه الله تعالى * وكذا لو لم
 يموت الصغير ومات الاب * الوكيل بالبيع اذا باع ووكله غيره بقبض الثمن فقبض ذلك الثمن عندنا فقبض قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى
 الضمان على الوكيل بالبيع لا على القاض فعنده القاض بمنزلة مودع المودع * الوكيل بالبيع اذا باع من رجلين كل واحد منهما ما قبل
 على صاحبه بالثمن ثم ان الوكيل بالبيع أبرأ أحدهما من الوكيل كل المثل لا ثم يرجع الوكيل على الآخر بغيره سماعة * رجل وكل

رجل بائع يشتري له ثوباً باسمه فاشترى الوكيل وغاب وأمر رجلاً أجنبياً بقبض الثوب من البائع فقبض الأجنبي وهلك الثوب عنده قال
 محمد رحمه الله تعالى ضمن الوكيل لانه أودعه عند البائع * رجل أمر رجلاً ببيع عبده بألف درهم فباع نصفه بألف درهم ثم باع
 النصف الآخر بمائة دينار جاز ببيع النصف الأول ولا يجوز بيع النصف الثاني * ولو باع كله بألف درهم ومائة دينار جاز البع في الكل
 * رجل دفع إلى رجل مائة درهم وأمره ٣٤ أن يشتري له بها ثوباً بوضعي جنس الثوب وصفته فانفق المدفوع إليه المائة واشترى

له ثوباً بمائة من عنده روى
 هشام عن محمد وأبي يوسف
 رحمه الله تعالى أنه يجوز
 * وأن ضاع الثوب في يده
 بهل من مال الأمر كذا
 ذكر في المتن وهو خلاف
 ظاهر الرواية * رجل أمر
 رجلاً أن يشتري له جارية
 بألف درهم فاشترىها بمائة
 دينار فباعتها بألف درهم أو
 أمره أن يشتري له جارية
 بمائة دينار فاشترىها بألف
 درهم فباعتها بمائة دينار ذكر في
 المتن أنه يجوز قال وهذا
 قول أبي حنيفة وأبي يوسف
 رحمه الله تعالى * الوكيل
 بالبيع إذا باع وكفل بالثمن
 عن المشتري لا يبيع كفالته
 * والوكيل بقبض الثمن
 من المشتري إذا كفل بالثمن
 عن المشتري جازت كفالته
 * وكذلك الوكيل بقبض
 الثمن من المشتري إذا أبرأ
 المشتري عن الثمن لا يبيع
 أبرأه * الوكيل بالبيع إذا
 باع فنهأ الأمر عن تسليم
 المبيع حتى يقبض الثمن
 لا يبيع منه فان سلم الوكيل
 قبل قبض الثمن وبوئى الثمن
 على المشتري لا ضمان على
 الوكيل في قول أبي حنيفة
 ومحمد رحمه الله تعالى

*) الفصل الخامس في خطأ المبيع والجناية عليه * في نوادر من ساءت عن محمد رحمه الله تعالى في رجل
 اشترى من آخر كزحطة بعبه وكزحمة بعبه ولم يقبضهما المشتري حتى خطبهما البائع قال يقوم كرم
 هذا المخلوط وتقوم الخطئة قبل الخلط ثم تقسم عن الخطئة على ذلك ويحيط عن المشتري ما دخل الخطئ من
 نقصان وبأخذ المشتري الكزحمة وبأخذ الشعر بعبته وكذلك لو باعه رطلاً (١) من زبيب ورطلا من بنفسج
 فخطبهما مولو باع رطلا من زبيب ومائة رطل من زيت وخطب الزبيب بالزيت ففقد رطل البع في الزبيب
 وللمشتري أن يأخذ الزبب * إن أحب فأخذ منه مائة رطل وللمشتري فيه أن كان ذلك لم ينقصه ولو أن رجلاً
 كالمن خاسرة زيت عشرة أرطال فاشترى منه رجل فلم يقبضها حتى خطبها البائع عافى الخسارة كان
 المشتري في أخذها بالخيار كذا في المحيط * رجل اشترى عبداً بألف درهم ولم يقبضه حتى رهنه البائع بمائة
 أوبار أو أودعه فأتى بنفسج البع ولا يكون للمشتري أن يضمن أحداً من هؤلاء إلا أنه إذا ضمن رجلاً
 على البائع ولو أعاره أو وهبه فحلت عند المسعر أو الموهوب له أو أودعه فاستحل المودع فأتى من ذلك كان
 المشتري بالخيار أن شاء أمضى البيع وضمن المشتري المودع والموهوب له وليس للضامن أن يرجع على
 البائع وإن شاء فبيع البيع كذا في تناوي فاضحان * وكان البائع أن يضمن المودع للقيمة لانه استعمل بغير
 أمره وليس له أن يضمن المستعمل لانه استعمل بأمره كذا في المحيط * رجل اشترى من رجل عبداً بألف درهم
 فلم يقبضه حتى قطع البائع يده فالمشتري بالخيار أن شاء أخذ العبد بنصف الثمن وإن شاء تركه فإن اختار فبيع

(١) قوله من زبيب هودن الباهمين قاموس ٥١

العقد

* ولو وكله بالبيع ثم نهأه عن البيع حتى قبض الثمن فباعه قبل قبض الثمن وسلم المبيع كان البيع باطلاً حتى
 يستردن المشتري ثم يبيع وكذا لو أمره بالبيع بقدماً بعبه بنسيئة لا يجوز له ولو وكل ببيع العبد ولم يدفع إليه العبد لم يكن الوكيل أن يأخذ
 من بيت الأمر قبل تقبل الثمن ويسلمه إلى المشتري ولو وكل ببيع العبد ولم يدفع إليه العبد فباعه الوكيل إلى أجل ثم جاز بزم صاحب
 العبد بتسليم العبد * ولو وكل ببيع العبد فباعه الوكيل ولم يسلم حتى أخذوا من بيته ونهى الوكيل عن التسليم قبل

نقد الثمن صح فيه ولا يكون للوكيل أن يأخذ العبد من بيت الأمر ويذمه إلى المشتري قبل نقد الثمن * وكذلك رجل في يده عبد ودفعه
أمره صاحب الوديعة يبيع العبد فباع ولم يسلم حتى أخذه الأمر من بيت الأمر وكان له أن يتبع العبد حتى يقبض الثمن * رجل وكل رجل
يبيع عبده ولم يدفع العبد إليه فباعه الوكيل وأخذ العبد من بيت الأمر ليس له إلى المشتري فهلك العبد في يد الوكيل ينتقض البيع ولا
ضمان على الوكيل وإن لم يمت العبد وسلم إلى المشتري قبل قبض الثمن للأمر أن ٢٥ يأخذ من المشتري حتى يقبض الثمن
فإن لم يأخذه حتى مات

العقد سقط عنه جميع الثمن وإن اختار أخذ الألف فله نصف الثمن عندنا وكذلك لو قتله البائع قبل
القبض يسقط الثمن عن المشتري عندنا وإن شئت يدا العبد من غير فعل أحد كان المشتري بالخيار أن شاء أخذ
بجميع الثمن وإن شئت تركه وإن قطع أجني يد العبد فالمشتري بالخيار أن اختار امضاء العقد فله جميع
الثمن وأتبع القاطع بنصف القيمة فإن أخذ من القاطع نصف القيمة صدق بما زاد من نصف القيمة على نصف
الثمن وإن اختار المشتري فسخ البيع فإن البائع ينسحب الجاني بنصف القيمة ويصدق أيضا بما زاد من نصف
القيمة على نصف الثمن لأن أصل الجناية حصلت على ملك البائع وإن كان باعتبار المال يجعل للقطر
على ملكه كذا في المبسوط * ولو قطع البائع يده ثم قبضه المشتري بأذنه أو بغيره فإنه مات من جناية البائع
سقط نصف الثمن ولم يمتصفه ولا شيء على البائع منه لأن قبض المشتري مشابه للعقد من حيث أنه يفيد
ملك التصرف ويؤى كدمال العين فقد تحلل بين جناية البائع وسرايته ملك التصرف للمشتري فيقطع إضافة
السراية إليها لأن اختلاف الملك يمنع إضافة السراية إليها كما لو قطع يد عبد إنسان ثم باعه مولاه ومات منه
عند المشتري لم يضمن الجاني إلا في قطع اليد بخلاف قبض البائع للعبد بعد قبض المشتري لأن قبضه لا يفيد
له ملكا تاما فلم يتحلل بين جنايته وسرايته ملك فبقيت السراية مضافة إلى جنايته ولو قبض قبل نقد الثمن
بغيره فإنه يقطع البائع يده في المشتري مات منه سقط كل الثمن وإن مات من غيره فعلى المشتري نصف الثمن
كذا في محيط الدرعي * اشتري عبد أقتله إنسان عمدا قبل القبض قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن
الفضل خرا للمشتري في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن اختار امضاء البيع كان القصاص له وإن اختار
نقض البيع كان القصاص للبائع وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى إن اختار امضاء البيع كان القصاص
للمشتري وإن اختار نقض البيع فلا قصاص وتكون القيمة للبائع ومحمد رحمه الله تعالى استحسنت فقال
تجب القيمة في الحالب ولا يجب القصاص وهو بمنزلة ما لو كان القتل خطأ كذا في فتاوى فاضلنا
* اشتري عبدا ولم يقبضه فأمر البائع رجلا أن يقتله فقتله المشتري بالخيار أن شاء ضمن القاتل قيمته ودفع
الثمن إلى البائع وإن شاء منقض البيع فإن ضمن القاتل فالقاتل لا يرجع على البائع كذا في الأخيرة * ولو كان
مكان العبد نوب فقال البائع لخياط أقطع لي قصبا بأجر أو بغير أجر لا يكون للمشتري أن يضمن الخياط
ويرجع بالقيمة على البائع كذا في المحيط * رجل اشتري شاهة فأمر البائع أنس أن يذهب بها علم الذابح بالبيع فليس للمشتري أن
فالمشتري أن يضمنه إلا أن يلو ضمنه لا يرجع به على البائع وإن لم يكن علم الذابح بالبيع فليس للمشتري أن
يضمنه كذا في الظهير * ولو أن رجلا له شاهة أمر رجلا بأن يذهب بها ثم باع الشاة قبل أن يذهب ثم نجسها المأمور
كان للمشتري أن يضمن الذابح ولا يرجع بذلك على الأمر وإن لم يعلم المأمور بالبيع كذا في فتاوى فاضلنا
* ولو كان المشتري هو الذي قطع يد العبد صار قاضيا لجميع العبد فإن هلك العبد في يد البائع من القطع أو
من غيره قبل أن يمتعه البائع من المشتري فعلى المشتري جميع الثمن وإن كان البائع منعه ثم مات من القطع
فعلى المشتري جميع الثمن أيضا فإن مات من غير القطع فعلى المشتري نصف الثمن فإن قطع البائع أو أولاده
ثم قطع المشتري رجله من خلاف ثم رأتها جميعا فاعل بعد لازم للمشتري نصف الثمن ولا خيار له ولو كان
المشتري هو الذي قطع يده أو لم تقطع البائع رجله من خلاف فبرأ منهما كان المشتري بالخيار أن شاء أخذ
العبد أو أعطى ثلاثة أرباع الثمن وإن شئت تركه وعليه نصف الثمن ولو كان المشتري نقد الثمن ولم يقبض

العبد عند المشتري فلا
ضمان للأمر على أحد إلا
على الوكيل وعلى المشتري
برديه ضمان القيمة لكن
الوكيل يأخذ الثمن من
المشتري ويدفع إلى الأمر
* الوكيل بالبيع إذا باع
فنه الأمر عن قبض
الثمن لا يجزى الشهود أو
الاجمعة فلا أنونه عن
قبض الثمن لا يصح فيه وله
أن يقبض الثمن بغير شهود
وبغير محضر فلا وكذا لو
مات المولى أو من بعده
البيع يبي للوكيل حق قبض
الثمن * ولو لو كاه بالبيع ونهاه
عن البيع لا يشهد أو لا
بمحضر فلا لا يملك البيع
بغير محضر الشهود أو بغير
محضر فلا * ولو قال وكنتك
بيعه هذا العبد بشرط أن
لا تقبض الثمن كان النسي
باطلا وله أن يقبض الثمن
* ولو قال لغيره بيع عبدي
هذا أو أشهد فباع ولم يشهد
كان جائزا * ولو قال لا يبيع
الاجمعة فباع بغير شهود
لا يجوز وكذا لو قال وكنتك
بيعه هذا العبد على أن
تتم دفعي ولم يشهد
لا يجوز * وكذا لو قال بيع

(٤ - فتاوى ثالث) بشهود * ولو كاه بأن يبيع برهن فباع بغير برهن لا يجوز إلا أن يبيع برهن يساويه * ولو قال بعه برهن فباع
برهن قليل القيمة جازي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبنا رحمه الله تعالى لا يجوز إلا بثمنان يتعاقبان فيه الناس * ولو قال
بعم من فلان تكفيل فباع بغير كفيل لم يجز * وكذلك لو قال بعه وخذ رجلا لا يجوز إلا كذلك * ولو قال الوكيل لم
يأمر بذلك كان القول قول الأمر لأن الأمر يستأنف من قبله ولو كاه أن يبيعه من رجل سمعا فباعه عنه ومن آخر جازي النصف الذي

ناعه من ثلاث الرجل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى **ولا يجوز في قول صاحبهما** قوله تعالى ***القاضي إذا أمر أمينة ببيع العبد**
الذون المأذون بطلب الغرماء قال القاضي جعلتلك أمينة في بيع هذا العبد فاعلمه يمكن المهدة على الامن حتى لو وجدنا أمينة ببيعها
لا رده عليه لكن المشتري بطلب من القاضي أن يصب أمينة تارده عليه اما الاول وما غروا قال القاضي لا يمنعه هذا العبد ولو رده
عليه اختلاف المشايخ يخرجهم الله تعالى **٣٦** وفيه والعصم أنه لا يطبق المهدة على الامن ولو باع القاضي أو أمينة العبد ما ذن

الغرماء وأخذ الثمن فضع
عنده ثم استحق العبد وجع
المشتري على الغرماء * ووصى
الميت إذا باع العبد لغرماء
الميت بأمر القاضى ثم
استحق العبد أو هلك قبل
التسليم أو ضاع الثمن عند
الوصى رجع المشتري بالثمن
على الوصى ثم الوصى على
الغرماء * ولو باع أمين
القاضى لأجل الوارث
الصغير وقبض الثمن فضع
عنده أو هلك العبد قبل
التسليم أو استحق لأرجع
المشتري على الأمين وأما
يرجع على الوارث أن كان
الوارث أهلاً وإن لم يكن
أهلاً لا نسب القاضى عنه
خصماً فيقضى دين المشتري
* ولو باع الأب مال ولده
الصغير فبلغت كانت العهدة
على الأب فيما باع * رجل
وكل رجل بايع عبده وقال
لأعبل فيه ربك أو قال
ما صنعت من شئ فهو جازر
فرض الوكيل وأوصى إلى
رجل بذلك جازر وكذا المرأة
إذا وكلت رجلاً لزوجها
فرض الوكيل وأوصى إلى
رجل بذلك كان للثاني أن
يزوجه * الوكيل بالشراء
إذا قال له الوكيل ما صنعت

من شئ فهو جائز فاشترى هذا الوكيل شئاً كان له أن يبيع ما اشترى وهو غنمة المصارف . رجل وكل رجلاً غائباً * ولو
في شئ فبلغ الغائب ذلك فردوا كالألة ولم يعلم الموكل ثم قبيل الوكيل الو كالألة قالوا يصح قبوله . رجل وكل رجلاً بأن يشتري له جارية بألف
درهم فاشترى ثم أن البائع وهب كل الألف للوكيل صحت الهبة . وكان للوكيل أن يبيع بألف على الموكل كالألة أي الوكيل النعم من مال
نفسه كان له أن يبيع . ولو وهب البائع للوكيل جسمه لا يبيع الوكيل على الموكل بشئ لا مضى ولا حطب ولا يبيع . ولو وهب البائع

منه خمسة ثم وهب منه الخمسة الباقية لاربع الوكيل على الموكل بالخمسة الاولى ويرجع بالخمسة الثانية لانه هبة * ولو وهب منه تسعة ثم وهب منه المائة الباقية فانه لاربع على الموكل الاربعة وهذا كله قول ابي حنيفة وآي يوسف رحمة الله تعالى * الوكيل بشرط جارية بالقدرة اذ اشترى ونقد الثمن من مال نفسه وقبض الجارية ثم تقدر له الموكل خمسة وطلب منه الجارية فمعهما فملك عند الوكيل فالواستمر الوكيل الخمسة المقبوضة وطلب بالخمسة الباقية ٢٧ وان كان الوكيل طلب منه الجارية قبل ان يقدر له شيئا فنع الوكيل ثم نقد الموكل خمسة وملك الجارية كان على الوكيل ان يرد الخمسة المقبوضة على الموكل وبطل الباقي * رجل وكل رجلا يبيع عبده هذا بالقدرة ثم يبعه غيره هذا بالقدرة وقيمته ألف فازدادت قيمته بحكم السعر إلى ألفي درهم قال أبو بكر البجلي رحمه الله تعالى لا يكون الوكيل أن يبيع بألف * رجل وكل رجلا يبيع جارية بألف وقال له ما صنعت من أمر في شيء فهو جاز فوكل الوكيل رجلا آخر بهذا الشراء ثم عزل الموكل الوكيل الاول فاشترى الوكيل الثاني الجارية قال محمد رحمه الله تعالى يجوز شراؤه على الموكل الاول علما الوكيل الثاني بذلك أو لم يعلم كان الموكل دفع الدرهم الى الوكيل الاول أو لم يدفع * وكذا لو مات الوكيل الاول واشترى الوكيل الثاني صح شراؤه على الموكل الاول ولو أن الموكل أخرج الثاني من الوكالة صح إخراجها من الموكل الاول حياته كان الوكيل الاول ميتا ولو أن الوكيل الاول

* ولو اشترى رجل من رجلين عبدًا ولم يقدر الثمن قطع أحد البائعين يده ثم الآخر يرحله من خلاف ثم فقا المشتري عنه ومات من ذلك كله في يد البائع فعلى المشتري للقاضي الاول ثمن الثمن وخمسة أسداس ثمنه ويرجع المشتري عليه بثمن قيمة العبد وسدس ثمنه على عاقلة في ثلاث سنين وعليه للقاضي الثاني ثمنه والثمن وخمسة أسداس ثمنه ويرجع هو على عاقلة بثمن قيمة العبد وسدس ثمنه على القينة ويتصدق بما زاد على ما غرم الافضل ما أخذ عن النفس فانه يطيب له ولو اشترى رجلان من رجل عبدًا ثم قطع أحد المشتري يده ثم الآخر رجله ثم البائع فقا عليه ومات فان نقضا البيع فعلى الاول للبائع ثمنه الثمن وسدس ثمنه وعلى الثاني ثمن الثمن وسدس ثمنه ويرجع على البائع الاول بثمن القينة وسدس ثمنه على الثاني بثمن القينة وسدس ثمنه وان أمضيا البيع فعلى كل واحد ثلاثة أثمان الثمن وثلث ثمنه ويرجع القاطع الثاني على الاول بثمن القينة وسدس ثمنه كذا في محيط السرخسي * رجل اشترى شاة ثمنها ثمانية فطعت أحدهما الاخرى قبل القبض فملك خيرا المشتري ان شاء أخذ الباقية بمحض ثمن الثمن وان شامرك * وكذا لو اشترى جارا أو شعيرا فان كل الجمارا الصغير قبل القبض لان فصل العجماء جبار فصار كأنها هلكت بآفة مملوكة * رجل اشترى عشرين قتل أحدهما الآخر قبل القبض خيرا المشتري ان شاء أخذ الباقي بجميع الثمن وان شامرك * وكذا لو اشترى عبدا وطعاما فاكل العبد الطعام قبل القبض لا يسقط شيء من الثمن لان فعل الأدي معترضا فصار للمشتري قابضه لا يشفع الاول كذا في فتاوى قاضيان * ولو مات أحد العبدين أخذ الباقي بمحض ثمن الثمن ان شاء * ولو اشترى دابتين وماتت أحدهما قبل القبض فان شاء أخذ الباقي بمحض ثمن الثمن وان شاء ترك * وكذا في الجامع اشترى جارية فوكلت قبل القبض ثم قتل أحد هدا صاحبها أخذ الباقي بجميع الثمن وان شاء ترك فان أخذ ثم وجده عيبا رده بجميع الثمن هكذا في محيط السرخسي * ولو باع عبدا برغيف بعينه ولم يتقاضا حتى أكل العبد الرغيف يصير البائع مستوفيا الثمن لان جناية العبد في يد البائع مضبوطة على البائع * ولو باع جارا بشعر بعينه فقل يتقاضا حتى أكل الجار الشعر ينفسخ البيع ولا يكون البائع مستوفيا الثمن كذا في فتاوى قاضيان * وفي الواو الجارية رجل اشترى من رجل جارية فوطئها المشتري قبل نقد الثمن فمعهما البائع فملك عنده (١) لا يجب على المشتري العقر بالاتفاق وهو المختار كذا في التارخانة والله تعالى هو الموفق والمعين

(١) الفصل السادس فيما يلزم المتعاقدين من المؤنة في تسليم المبيع (والثمن) * الاصل أن مطلق العقد يقتضي تسليم العقود عليه حيث كان المعقود وعليه وقت العقد ولا يقتضي تسليمه في مكان العقد هذا هو ظاهر مذهب أصحابنا رحمهم الله حتى انه لو اشترى حنطة وهو في مصر والحنطة في السودان يجب تسليمها في السودان كذا في المحيط * ولو اشترى حنطة في سبلها فعلى البائع تخليصها بالكس والدوس والتدريه ودفعها الى المشتري هو المختار كذا في خلاصة والثلث البائع كذا في النهر الثاني * ولو اشترى حنطة مكابله فالتكليف على البائع وصحاقه المشتري على البائع أيضا هو المختار كذا في الخلاصة * وكذا لو اشترى مائة من سقاء في قرية كان حسب الماء على السقاء والمعتبر في هذا العرف كذا في فتاوى قاضيان * وكل مبالغ مجازفة

(١) قوله لا يجب على المشتري العقر الى الخ لا هو موطي * ملوكه ٨١ حسام الدين

بعد ما أخرج الموكل الوكيل الثاني عن الوكالة اشترى جارية جاز شراؤه الموكل فان اشترى الثاني بعد ذلك لم يعد له الاول على شراؤه الاول أو لم يدفع اليه الدرهم أو لا كان قال لاثنين اشترى أحدهما ألف درهم فاشترى أحدهما ثمانين لثاني لهما اشترى الثاني لنفسه ولو اشترى كل واحد منهما جارية لآخر على حد وقوع شراؤهما في وقت واحد كانت الجاريتان للموكل * خمسة كواثر جارية لثاني لهم جارا فاشترى لهم ثم قبض من كل واحد منهم حصته من الثمن فضاء حصته أحدهم قبل أن يدفع الى البائع قال نصير رحمه الله تعالى

يضمن الوكيل ولا يرجع على أحد قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى انما قال ذلك لانه لما قبض منهم الثمن بعد الشراء صار مستوفيا ما وجب له عليهم بعد الشراء فيكون المستوفى مضموناً عليه * رجل وكل رجلاً يشتري له من فلان عبداً فباعه فلان الوكيل الى صاحب العبد واخبره بذلك فقال صاحب العبد بيعت هذا العبد من فلان يعني الآخر بكذا فقال الوكيل قبلت قال أو القاسم رحمه الله تعالى يكون الوكيل منزلاً بنفسه لأن الموكل ٢٨ أمره بعد كانت العهدة قبضه على الوكيل فاذا قال صاحب العبد بيعت هذا العبد من فلان بن فلان فقد باشر

من المقدورات كالتمرو والعب والنوم والخز وفقهها وقطعها على المشتري ويكون المشتري قابضاً بالقبلة وان شرط الكيل والوزن فعلى البائع إلا أن يجزأ البائع ويقول انها بالوزن كذا فاما أن يصدق المشتري فلا حاجة الى الوزن أو يكذبه فيزن نفسه والصحيح المختار أن الوزن على البائع مطلقاً كذا في الوجيز للكردي * وفي المتفق اذا اشترى حطفة في سقنة فالأخراج على المشتري * واذا كانت في بيت ففتح الباب على البائع والأخراج من البيت على المشتري وكذا اذا باع حطفاً أو ثوباً في جراب أو باع الحنطة والثوب دون الجراب ففتح الجراب على البائع والأخراج من الجراب على المشتري كذا في المحيط * وأجرة الكيل والوزن والذراع والعداد على البائع اذا باع بشرط الكيل والوزن والذرع والعقد كذا في الكافي * وأجرة وزن الثمن على المشتري هو المختار كذا في جواهر الاخلاص * وأجرة تأقد الثمن على البائع ان زعم المشتري جودة الثمن والصحيح أنه على المشتري مطلقاً وعليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي وهو ظاهر الرواية هكذا في فتاوى فاضليان * هذا اذا كان قبل القبض وهو الصحيح أما بعده فعلى البائع كذا في السراج الوهاج * ولو اشترى على أن يوفيه في منزله جاز خلافاً لمحمد رحمه الله * ولو اشترى حطفاً في قرية وقال الموصول بالشراء اجمعه الى منزلي لا يفسد وهو ليس بشرط كذا في الخلاصة * اذا اشترى وقرحط فعل البائع أن يأتي به الى منزل المشتري بحكم العرف * وفي صلح النوازل عن محمد بن سلة قال في الاشياء التي تباع على ظهر الدواب كالخيل والحصان ونحو ذلك اذا امتنع البائع عن الحمل الى منزل المشتري أجبره على ذلك وكذا الحنطة اذا اشتراها على ظهر الدابة فان كانت صلبة اشتراها على أن يحملها الى منزله فالبيع فاسد كذا في الفتاوى الصغرى * رجل اشترى صوفاً في فراش فأنى البائع فتقه فهذا على وجهين اما ان كان في فتقه ضرراً ولم يكن ففي الوجه الاول لا يجبر عليه لان الضرر لا يلزم بالعقد وفي الوجه الثاني يجبر لكن مقدار ما ينظر اليه المشتري فاذا رضيه أجبر على فتقه كذا في الوقايع الحساسة وفي النصاب رجل اشترى داراً فاطل من البائع أن يكتب صكاً على الشراء فأنى البائع من ذلك لا يجبر على ذلك * وان كتب المشتري من مال نفسه وأمره بالاشهاد وامتنع البائع من ذلك يومر بأن يشهد شاهدين هو المختار لان المشتري محتاج الى الشهادتين انما يؤمر اذا أنى المشتري بشاهدين اليه يشهدهما على البيع ولا يكلف بالخروج الى الشهود كذا في المضمرات * فان أنى البائع رفع المشتري الامر الى القاضي فان أقر بين يدي القاضي (١) كتب له سجلاً وأشهد عليه كذا في المحيط * وكذا لا يجبر على دفع الصك القديم كذا في الوجيز للكردي ولكن يؤمر باحضار الصك حتى ينسخ من تلك النسخة فيكون حجة في يد المشتري والصك القديم في يد البائع حجة له أيضاً كذا في الفتاوى الصغرى * فان أنى البائع أن يعرض الصك القديم ليكتب المشتري من ذلك صكاً له يجزأ البائع على ذلك قال الفقيه أبو جعفر في مثل هذا انه يجبر عليه كذا في فتاوى فاضليان * والله تعالى الموفق للصواب

(١) (الباب الخامس فيما يدخل تحت البيع من غيرة كره صريحاً وما لا يدخل فيه ثلاثة فصول) *

(١) (الفصل الاول فيما يدخل في بيع الدار ونحوها) * قال محمد رحمه الله رجل اشترى منزلاً فوقع منزله فليس له الاعلى الا اذا قال بكل حتى هوله أو قال بعرافته أو قال بكل قليل وكثيره وفيه أو منه وفي بيع الدار يدخل

(١) قوله كتب له سجلاً لأن كتابة الصك مسنونة اه واقعات

فلان بن فلان فقد باشر عقداً كانت العهدة قبضه على الموكل فلما قال الوكيل قبلت صار المشتري هو الوكيل فصبر الوكيل مخالفاً للموكل قال مولانا رضي الله تعالى عنه فيما قال أو القاسم رحمه الله تعالى انظر ينبغي أن لا يصبر مستتراً لنفسه بل يلزم الأمر أو يتوقف على اجازته لان الوكيل لما صار مخالفاً لصاحب العبد قال ابتداءً بيعت عبدي من فلان بن فلان بكذا فاذا قال الوكيل قبلت يتوقف على الموكل لا يصبر الوكيل مشترياً بنفسه * رجل قال لا خراش في جارية بألف درهم أو قال اشتر جارية بألف درهم من مالي أو قال اشتر جارية بهذه الألف وأضاف الى مال نفسه يكون وكلاً حتى لو اشترى المأمور بكونه مشترياً لا أمر * ولو قال اشترى جارية بألف درهم أو قال اشترهذه الجارية بألف لا يكون وكلاً ويكون المأمور مشترياً بنفسه * رجل دفع الى رجل ألف درهم وأمره ان يشتري له به اسباجاً فوضع الوكيل الدرهم في منزله وخرج الى السوق واشترى له عبداً بألف

دريهم وجاء العبد الى منزله وأراد أن يأخذ الدرهم ليدها الى البائع فاذا الدرهم قد سرقت وهلك العبد في منزله فجاء البائع الطوبى بطلب منه الذي وجاه الموكل يطلب منه العبد كيف يفعل قالوا بأخذ الوكيل من الموكل ألف درهم ويدفعها الى البائع والعبد والدرهم هلك في يده على الامانة * قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا اذا علم بشهادة الشهود انه اشترى العبد وهلك في يده أما اذا لم يعلم ذلك لا يقول انه يصدق في ثمن الضمان عن نفسه ولا يصدق في إيجاب الضمان على الآخر * رجل وكل رجلاً أن يبيع له هذا الثوب بعشرة دراهم

فكل الوكيل الأول بذلك غيره فباعه الثاني بحضرة الأول روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز هذا البيع كان الوكيل الأول حاضراً أو غائباً لا يتوقف على الإجازة قال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يجوز إلا أن يكون الأول حاضراً أو غائباً لأن الموكل رضى بوزل ملكه لا يجوز كان الوكيل الأول حاضراً أو غائباً قال ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يجوز كان الأول حاضراً أو غائباً لأن الموكل رضى بوزل ملكه بالثن المقدّر رجل وكل رجلاً ببيع عبد بعبته وكل وكيلاً آخر ببيع هذا العبد فباعه ٣٩ أحدهما ما باعه الوكيل الثاني من المشتري بأكثر من ذلك

المال ببيع السبع وان لم يذ كر كل حق هولاء أو ما أشبه ذلك كيدخل السفن وان لم يذ كر كل حق هولاء أو ما أشبه ذلك هكذا في المحيط * ولو اشترى يتلادخل علوه وان ذ كر الحق فمالم يرض على العلو كذا في محيط السرخسي * وان لم يكن عليه علو كان له أن يبي عليه علوا كذا في السراج الوهاج * قالوا هذا الجواب على هذا التفصيل بناء على عرف أهل الكوفة وفي عرفنا يدخل العلو في الكل سواء باع باسم البيت أو المثل أو الدار لان كل مسكن يسمى مثله سواء كان صغيراً أو كبيراً الادار السلطان فانه يسمى سراى كذا في الكافي * والجناح يدخل في البيع كذا في اليايع * والظلة التي تكون على الطريق وهي الساباط الذي أحد طرفيه على جدار هذه الدار والطرف الآخر على جدار دار أخرى أو على الاسطوانات خارج الدار لا تدخل تحت بيع الدار لا يذ كر كل حق هولاء وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف ومحمد تدخل وان لم يذ كر كل حق هولاء اذا كان مقصها الى هذه الدار واذا ذ كر الحقوق والمرافق تدخل الظلة عند أبي حنيفة في البيع اذا كان مقصها الى الدار وان لم يكن مقصها الى الدار لا تدخل وان ذ كر الحقوق والمرافق كذا في المحيط * ومن باع دارا دخل بناؤها في البيع وان لم يسمه كذا في الهداية * اشترى يتبقى دار لا يدخل الطريق ومسبل الماسن من غير ذ كر ولو ذ كر يحق وهو واقع يدخل وهو الاصح كذا في الفتاوى الصغرى * ومن اشترى منزلاً في دار أو مسكن فانيه يمكن له الطريق في هذه الدار الى ذلك المشتري الآن يشترى به بكل حق أو بمرافقه أو بكل قليل وكثير وكذا المسبل هكذا في فتح القدير * اشترى دار لا يدخل فيه الطريق من غير ذ كر * وان باع داراً أو قال بحقها و امر افتقها أو قال بكل قليل وكثير داخل فيها أو خارج عنها كان له الطريق كذا في فتاوى قاضيان * والطريق ثلاثة طرق الى الطريق الاعظم وطريق الى السكة غير نافذة وطريق خاص في ملك انسان فالطريق الخاص في ملك انسان لا يدخل في البيع من غير ذ كر اما انصا واما ذ كر الحقوق والمرافق والطريقان الاخران يدخلان في البيع من غير ذ كر كذا حق مسبل الماسن في ملك خاص وحق القهاتلج في ملك خاص لا يدخل في البيع الابالذ كر اما انصا واما ذ كر الحقوق والمرافق كذا في المحيط * وللشرب والمعرق من الثمن حتى لو باع داراً مع مزه فاستحققت الدار دون المعرق يقسم الثمن على الدار والمز

هكذا في الكافي * واذا لم يدخل الطريق وليس له مفتح الى الشارع له أن يذ ر البيع ان لم يعلم بالخل كذا في الوجيز للكردي * ولو كان في البيت باب موضوع لا يدخل في البيع من غير ذ كر كذا في المحيط * والمحطب والتبن الموضوع في البيت لا يدخل في البيع من غير شرط هو الصحيح كذا في جواهر الاخلاط * وبيع العلو دون السفن جائز اذا كان مبنيًا فان لم يكن مبنيًا لا يجوز ثم اذا كان مبنيًا لا يدخل طريقه في الدار الا ذ كر الحقوق والمرافق كذا في السراج الوهاج * ويكون سطح السفن لصاحب السفن وللشترى حق القرار عليه وكذا لو انهم هذا العلو كان للشترى أن يبي عليه علواً آخر مثل الأول كذا في فتاوى قاضيان * ولو بيع السفن يجوز البيع مبنيًا كان أو منهدماً كذا في شرح الطحاوي * ولو اشترى علو المنزل واستثنى الطريق صاع كذا في الكافي * ولو باع داراً أو لم يذ كر الحقوق والمرافق وكل قليل وكثير يدخل في البيع جميع ما كان فيها من يوت ومنازل وعلو وسفل وجميع ما يجتمعها ويشمل عليها واحد والاربعة من المطبخ والخبز والكثيف كذا في المضمرات * ويدخل في بيع الدار الخرج والمربط والبئر ذ كر الحقوق والمرافق أو لم يذ كر وفي بيع منزل من الدار أو بيت منها لا تدخل هذه الاشياء الابالذ كر وهذا اذا كان الخرج والمربط في الدار

من فلان فباعه من غيره لا يجوز * ولو أصره أن يشترى له عبد فلان منه وعين العبد كان له أن يشترى ذلك العبد من فلان ومن وكله ومن هو اشترى من فلان رجل قال لغيره بعتي هذا العبد باف درهم فقال بعت لانيه البيع ما لم يقل الا ثم قبلت واشترت وكذا لو باع شيئاً ثم قال للشترى آفاني هذا البيع فقال أقلت لانيه لا تملك في أظهر الراوي وهو بمنزلة البيع * الواحد لا يتولى التقديم الجائز لان في مسائل * منها الاب اذا اشترى مال ولداه الصغير لنفسه أو بيع ما من ولده فانه يكتفي بلفظ واحد وقال الشيخ الامام المعروف بخوارزمي رحمه الله تعالى هذا

إذا أتى بلفظ يكون أصلياً في ذلك اللفظ بأن باع ماله فقال بعت هذا من ودي، فإنه يكتفى بقوله بعت أم لا إذا أتى بلفظ لا يكون هو أصلياً في ذلك اللفظ بأن أراد أن يبيع ماله من ولده فقال اشتريته من هذا المال الولد لا يكتفى بقوله اشتريته ويحتاج إلى قوله بعت وهو الوجهين يتولى العقد من الجانبين ومنها الوصي إذا باع ماله من التيمم أو اشتري مال التيمم لنفسه وكان ذلك خيراً للتميم * ومنها الوصي إذا اشتري مال التيمم للقاضي بأمر القاضي * ومنها ٣٠ العدد يشترى نفسه من مولاه بأمر المولى * أو الكلب بأربعة وأربعين مثلاً إذا اختلط عقله بالنبذ

المسبعة فاما اذا كان في دار أخرى متصلا بالدار المسبعة لا تدخل هذه الاشياء كذا في المحط * واما اذا باع
يشتاق الم البيت يقع على مبنى متسق عليه باب يدخل حيطاته وسقوه والباب كذا في السراج الوهاج *
والقرية مثل الدار فان كان في الدار وفي القرية باب موضوع أو خشب أو ابن أو جوص لا يدخل شيء من
ذلك في البيع وإن ذكر الحقوق والمراقف * وكذا لو اشترى دار أو باب بكل قليل وكثير وفيها أو منها لا يدخل
شيء * ما ذكرنا في البيع كذا في فتاوى قاضيان * ولو باع دارا وكان لها طريق فلهذا صاحبها وجعل لها
طريقا آخر فباعها بحق قها فله الطريق الثاني دون الاول كذا في محط السرخسي * ولو باع يتابعه
من المنزل بجدوده وحقوقه فارد المشتري أن يدخل المنزل وصاحب المنزل يمنع من الدخول ويأمره بفتح
الباب الى السكنة قال كان البائع بين البيت الذي يباعه طر يقامه لو في المنزل ليس له أن يمنعوه وان لم يبين قال
بعضهم ليس له أن يمنعوه وهو الصحيح كذا في الظهيرية * ما ذكرنا في الحجرة فان ومستراح احدي الحجرتين في
الحجرة الاخرى ومفتح المستراح ورأسه من الحجرة الثانية فباع الحجرة التي فيها المستراح وليس رأس
المستراح فيها فباع بهذا الحجرة الاخرى التي رأس المستراح فيها وقد كتبت لكل واحدة منهم ماسكا
قال أبو بكر البجلي رحمه الله ان كانت كنت في الصك الاول انما اشتراها فاعطاهم وعلاهم وكتبت فيه
دون المستراح الذي رأسه في الحجرة الاخرى فالمستراح في هذه الحجرة قتلشترها على حاله وان كان المكتوب
في الصك الاول دون المستراح الذي رأسه في الحجرة الاخرى فليشترى الحجرة الاخرى أن يرفع المستراح عن
حجرته أو يستدفعه والمشتري الثاني بالخيار شاء أخذ حجرته بحصتها من الثمن وإن شاء ترك ان كانت
البائعة شرط له المستراح في البيع كذا في فتاوى قاضيان * مثل أبو بكر عن امرأته الحجرة فان ومستراح
احدي الحجرتين في الحجرة الاخرى ومفتح من الحجرة الثانية فباع الحجرة التي مفتاح المستراح فيها فباع
بهذا الحجرة الاخرى وقد كتبت لكل واحدة منهم ماسكا قال ان كانت كنت في الصك الاول انما اشتراها
فسفلها وعلاهم وكتبت فيه دون المستراح الذي في الحجرة الاخرى فالمستراح الذي في الحجرة الاخرى الحجرية
الثانية على حاله وان كان المكتوب في الصك الاول دون المستراح الذي في الحجرة الاولى فليشترى الحجرة
الاخرى أن يرفع المستراح من حجرته وان لم يرفع فله أن يستدفعه والمشتري الثاني بالخيار شاء أخذ
حجرته بحصتها من الثمن وإن شاء ترك ان اشتراط له البائعة المستراح في البيع كذا في التلخيصية فاعلان
الحاوي * دارنه بيوت يباع بعض البيوت بعضها بغيرها فاشاء أن يراد البائع أن يرفع باب الدار الاعظم وأبى
المشتري لم يكن للبائع أن يرفع وكذا لو باع بعض البيوت بغيرها فباعها كذا في فتاوى قاضيان * ولو
كان البائع في الدار المسبعة بمثل أو طريق لداره أخرى يبيعها وقال بكل حق ذلك كله للمشتري وله أن يمنعوه
وكذلك يؤمر برفع خشت على حائط المسبعة وكذا السرداب الذي تحته للمشتري الآن يستتبه البائع
والقول للمشتري انه لم يستتبه وان كان الطريق والخشب والسرداب لاجني بحق لازم على أوجارته وعيب
لانه ليس له أن يمنعوه وان كان باعارة لا خيار له لانه ليس بالزم ولو قال البائع استتبت ذلك فاقول قوله كذا
في التلخيصية * ولو اشترى دارا فيها بيستان دخل في البيع صغيرا كان أو كبيرا فان كان خارجا عنها لا يدخل
وان كان له باب في الدار كذا قال أبو سليمان * رجل باع دارا ولاشتر فيها مسيل ما فرضي صاحب المسيل
بيعه الدار قالوا ان كان له ربة المسيل كان له حصته من الثمن وان كان له حق حري الما يحفظ فلا قسط له من

الأنه يعرف البيع والقبض
قال أبو سليمان الخزاز
رحمته الله تعالى جازعه
وشراؤه على الموكل كالمو
باشرك ذلك لنفسه وان اختلط
عقل الوكيل بالبيع لا يجوز
بيعه وشراؤه على الموكل لانه
بمجردة المعتوه وقال غيره في
شرب النبيذ أيضا لا يجوز
عقده على الموكل لان بيع
السكران إنما جاز زجر
عليه فلا يجوز عقده على
موكله . ويجوز لكل رجلا
بيع عبده بألف مضع
نصفه بالجاز في قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى وعن
محمد رحمه الله تعالى أنه قال
يجوز وقدة أحسن . وان باع
نصفه بألف درهم الأدهار أو
خطه بطل . وان باع العبد
بألف وكرم طعام بعينه
كان الأحرار بائنا ان شاء
أجاز البيع وبصر الكرم
للكل وعليه حصص من قيمة
العبد وان باع بألف ثمزاده
المشتري كراعيه أو غير
عينه جاز من غير خيار أو الكرم
لأحرار لان العقد في الكرم
وقع شراء وشراء الفضولي
لا توقف بل يتقده عليه وانا
نفذ العقد على المشتري صار
الوكيل مشترا الكرم بعض
العبد فاذا أحاز صاحب

العبد كان على المشتري فمذ لك البعض من العبد وجعل لكل رجل يبيع عبده ألف درهم فباعه وقضى الف الف وسلم العبد إلى المشتري ثم ان الوكيل زاد لشيء دارا جزا وكانت الدار والبدل لشيء فيكون الوكيل متبرعا في الزيادة وكان للشيخ أن يأخذ الدار بحسبها من الالف فان استحققت الدار ورجع المشتري على الوكيل بحصة الدارين الالف ولا ترجع على الوكيل على الموكل بشئ وان استحق الصدر رجع الوكيل بجميع الالف على الموكل ثم يدفع الوكيل إلى المشتري وتبقى حصة الدار والوكيل ، الوكيل يبيع العبد اذا ما غصه حيا فيقول اني

حينئذ فرحه الله تعالى ولا يجوز في قول صاحبيه رحمه الله تعالى * ولو باع نصفه من رجل ثم باع نصفه الآخر من رجل آخر جاز عندهم * ولو وكله بأن يشتري له هذا العبد فاشترى نصفه لا يلزم الآخر إلا أن يشتري النصف الآخر قبل أن يتماخض البيع الأول ولو أمر رجل أن يشتري له عبيدين بأعيانهم * ولم يذكر الثمن فاشترى أحدهما بمثل القيمة أو بما يتعاقبان فبيد الناس جاز ولا يجوز بألفين لقاشين * ولو أمره أن يشتريهما بألف فاشترى أحدهما بمائة مائة أو أقل جاز وإن اشترى أحدهما ٣١ بأكثر من خمسمائة لا يلزم الأمر إلا أن

يشتري الآخر بما بقي
من الألف قبل أن يخصصها
قلت الزيادة وكثرت وقال
أبو يوسف ومحمد رحمه
الله تعالى إذا اشتري
أحدهما بما يتعاقبان فيه
الناس ويسق من الألف
ما يشتري به الآخر جاز
* رجل دفع إلى رجل دراهم
وقال اشترى به أشيا لم يجز
التوكيل إلا أن يكون على
وجه البضاعة * ولو قال
اشترى به أشيا على ما ترى
وتختار به جاز التوكيل * ولو
وكله بشرا فأنوب أدوية أو
حيوان لأبصح التوكيل بين
الثنى أو لم يمين * ولو أمره
بشرا فأنوب وبين جنسه
فقال أنوب هروى أو ما شابه
ذلك صح التوكيل وإن لم
يسمى الثمن * ولو قال اشترى
أقوابا لأبصح وإن بين الثمن
* ولو قال اشترى حجرا أو
قال فرصاص وإن لم يسم
الثنى وينصرف ذلك إلى
ما يليق به المولى حتى
إن المولى لو كان مكاريا
فاشترى له حجرا مصريا أو
قال واحد من العوام اشتر
لي فرسانا لي بالمولى لا يلزم
الأمر * ولو قال اشترى دارا
لأبصح ما بين الثمن وعند

الثنى و بطل حقه إذا رضى بالبيع هكذا في فتاوى قاضخان * وفي العمون إذا باع دارا لبايعها وفيها
بشرها وما جاز مطوى في البر وأشباهه * أخر كلهما متصلة بالبريد دخل تحت البيع وفي التوازل إذا باع دارا وفيها
بشرها * وعليها بكونه ولو جعل فان باعها بمرافقة داخل الحبل والدلو في البيع لانهم سامن المرافق وإن لم
يذكر المرافق لا يدخلان والبكرة تدخل على كل حال (١) لانها مركبة والاصل أن ما كان في الدار من
البناء أو ما كان متصلا بالبناء يدخل في بيع الدار من غير ذكر بطريق التبعية وما لا يكون متصلا بالبناء
لا يدخل في بيع الدار من غير ذكر إلا أن كان شيئا جرى العرف فيه فيما بين الناس أن البائع لا يضمن به ولا
يتمتع عن المشتري فيشترى ويدخل وإن لم يذكر في البيع ومن هذا قلنا إن الغلق لا يدخل في البيع من غير
ذكر لكونه متصلا بالبناء كذا في المحيط * ولا يدخل القسط في بيع الحانوت والدور والبيوت وإن كان
الباب مفتلا ذكر الحقوق والمرافق أو لم يذكر ويدخل مفتاح الغلق (٢) استحصانا كذا في فتاوى قاضخان
ومفتاح القفل لا يدخل هكذا في المحيط * ويدخل السلام في بيع الدار والبيت إن كانت مركبة وإن لم
تتكن مركبة اختلافا فيه والعصم أنهم لا تدخل كذا في الظهيرية * والمسرة وتغير السلام كذا في المحيط
* والأجاري يدخل في بيع الدار سواء كان من قصب أو لبن لأنه مركب والأجاري أصل اللغة السطح غير
أنه ألبه ههنا السترة المبنية على السطح ولا يدخل في بيع البيت كذا لا يدخل الدلو كذا في الظهيرية
* والتوازل تدخل في بيع الدار إن كانت مركبة وإن لم تكن مركبة لا تدخل كذا في التنازخانية ناقلا عن
الخاتمة * وفي العمون إذا اشترى دارا وفيها رضى الأبل وقد اشترى بها حقها وموافقة لا تكون رضى
الأبل ولا متاعها للمشتري وهذا بخلاف ما لو باع ضيعته وفيها رضى ما بغيره باكل حق هولها حيث كان
الرضى للمشتري وكذلك دواب الضعة للمشتري بمنزلة الرضى والدابة البائع وكذلك جذوعها كذا
في الذخيرة * ولو اشترى بيت الرضى بكل حق هول أو بكل قليل وكثير هو فيه ذكر محمد رحمه الله في
الشروط أنه لا يحجر الأعلى والأسفل كذا في الظهيرية * ولو باع نصف دهن من شريكه أو غيره يدخل
نصف الداب الخارج كذا في القنية * وإذا كان درج في الدار من خشب أو ساج أصلها في البناء قائم تدخل
في بيع الدار من غير ذكر ولو لم تكن في بناء بل تحول وتصب فهي للبائع وهذا مثل السلم كذا في المحيط
* وكذا السلاس والقناديل المسجورة في السقف كذا في التنازخانية ناقلا عن الفتاوى العتائية * اشترى
دارا واختلف في باب الدار فقال البائع هول وقال المشتري لا بل هول (٣) فإن كان الباب مركبا متصلا بالبناء
كان القول قول المشتري سواء كانت الدار في يد البائع أو في يد المشتري وإن لم يكن الباب مركبا كان القول قول
(١) قوله لانها مركبة ظاهرا لتعليل انه لو لم تكن مركبة بأن كانت مشدودة بمحبل أو موضوعة بمخاطف
في حلقة الخشب التي على البئر ان لا تدخل ويحرم والعنبر في هذا الباب اعرف اه ابن عابدين
(٢) قوله استحصانا أي ليقاسا لعدم اتصاله ولما يدخله بحكم العرف اه ذخيرة
(٣) قوله فان كان الباب مركبا علم به حكم أبواب النجاسة وذلك ان الابواب التي من الدف تدخل ان
كانت مركبة متصلة والتي من الزجاج لا تدخل إلا إذا كانت متصلة أيضا لان غير المتصلة لا توضع وترفع تأمل
اه ابن عابدين

بين الثمن ينصرف التوكيل إلى الدار في المصرا الذي هي * وقيل مع بيان الثمن لا بد من بيان المحلة * ولو قال اشترى دارا بغنا فلو بين الثمن
لأبصح وإن سمى الثمن جاز * ولو قال بغنا في محله كذا جاز وإن لم يسم الثمن * ولو قال اشترى عبدا وجارية ولم يسم الثمن ولا الضعة لأبصح
التوكيل وإن بين الضعة فقال جارية هندية أو حبشية صح التوكيل وإن لم يسم الثمن * وكذا لو بين الثمن وقال اشترى جارية بألف درهم صح
التوكيل وإن لم يسم الضعة * ولو قال اشترى حنطة لأبصح التوكيل ما لم يسم القدر فيقول كذا قفرا * ولو قال اشترى هذا العبد صخ التوكيل

وان لم يبن الثمن * ولو قال اشترى جارية بالثمن درهم أو بين الصفة فقال اشترى جارية بحشيشة فاشترى جارية بحشيشة عما أمضوعة
البيدين أو الرجل بمثل القصة أو بغيره يسري جازي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويلزم الأمر * وقال صاحب رجهما الله تعالى لا يلزم
الأمر * ولو كانت غوراً أمضوعة إحدى البيدين أو الرجلين لم يلزم الأمر في قوله * ولو لو كان ياشترى له لجلدهم فاشترى لحم ضأن أو بقر
أو جارية عما بالثمن درهم وهي مثل ٣٣ فيقول لا يلزم الأمر في قوله * ولو لو كان ياشترى له لجلدهم فاشترى لحم ضأن أو بقر

فان كانت الدار في يد البائع كان القول قوله وان كانت في يد المشتري كان القول قول المشتري كذا في فتاوى
فاضلنا * وفي المتن اذا قال لغيره بيعت هذا البيت وما أغلق عليه ما به فليس ما أغلق عليه ما به من المتاع
للمشتري وهذا يقع على حقوقه كأنه قال بعثك بحقوقه قال هشام قلت لابي يوسف رجهما الله قال له بعثك
بما فيه من شيء قال له ادعي حقوقه أبصاوان قال على ما فيه من المتاع فهذا جازي على ما فيه من المتاع كذا
في المحيط * وفي التوازل مثل أبو بكر عن رجل له داران وفي إحدى الدارين سرداب مفتوح في الدار الأخرى
فباع التي مفتوحة اليها ثم باع الدار الثانية قال السرداب الذي مفتوح اليه وان باع الدار التي السرداب
تحتها أولاً ثم باع الثانية لم يكن للذي مفتوح اليه شيء * وسئل أبو نصر عن رجل اشترى داراً وفيها سرداب
مفتوح الى دار المشتري وأسفلها الى دار جاره أو كنفت مثل ذلك فتنازع الذي المفتوح اليه والذي اليه
أسفلها قال السرداب لمن المفتوح اليه فان أقام الذي أسفلها اليه البيعة قضى به له فان كان المشتري اشتراه
بحقوقه فله أن يرجع على بائعه بحصصته من الثمن كذا في التتارخانية * رجل له داران في سكة غير نافذة
أسكن كل واحدة منهما رجلاً فبني أحدهما كني سابطاً ووضع خشبه على حائط الدار التي هو فيها وعلى
حائط الدار التي يسكنها الساكن الآخر وجعل باب السابط الى الدار التي هو فيها لا غير (١) ورب الدار
يعلم ذلك ثم ان الباني طلب من رب الدار أن يبيع منه هذه الدار التي هو فيها فباعها بحقوقه وأمر افتقها
ثم طلب الساكن الثاني من البائع أن يبيع منه الدار التي هو فيها كذلك فباع ثم اختصم المشتريان فأراد
المشتري الثاني أن يرفع خشب السابط عن حائطه كان لذلك كذا في فتاوى فاضلنا * وفي المتن
اشترى حائطاً يدخل ما تحته من الأرض وكذا ذكر في التحفة من غير ذكر خلاف وفي المحيط جعله قول
محمد والحنن رجهما الله تعالى وقول أبي يوسف رجهما الله لا يدخل وأما أساسه فقيل الظاهر من مذهبه
أنه يدخل كذا في فتح القدر * اذا اشترى داراً وحائطاً فاعدهم حائط وجده مرسماً وخشياً وأصحابا
ان كان من جله البناء كالخشب الذي تحت الدار يوضع لبن على حائطه وسعى سجن النمارسة فهو للمشتري
وان كان مودعاً فيه فهو للبائع كذا في المحيط وفي الفتاوى رجل باع حائطاً داخل ألواح الحائز في البيع
سواها الحائز بمرفقه أولاً هو المختار كذا في الخلاصة ولوعلى الحائز ظله كما يكون في الأسواق
ان ذكر المرافق تدخل والا كذا في الوجيز للكردي * ولو باع الحائز حائطاً يدخل كذا الحائز
في البيع وان لم يذكر المرافق وكذا الصانع لا يدخل وان ذكر المرافق لان كذا الحائز أدهم كمتصل وكذا
الصانع لا يكون مرصفاً وزك الحائز الذي ينفع فيه لا يدخل كذا في فتاوى فاضلنا * وقدر من الخصاص
يطبخ لأصحاب السوق فيه الحنطة أو للصباغين يطبخ فيها الصبغ أو للقصارين يوضع فيه لثياب البائع
كذا في المحيط * وجهد القصار الذي يدق عليه الثياب لا يدخل وان ذكر المرافق كذا في الوجيز للكردي
* ومدة صلاة السوق وهي التي يقضى فيها السوق اذا كانت من حديد أو نحاس فهي للبائع وان كانت
في البناء كذا في محيط السرخسي وان كانت من طين دخلت في البيع كذا في الذخيرة * والصندوق

أو ابل لم يبن الثمن * ولو قال اشترى جارية بالثمن درهم أو بين الصفة فقال اشترى جارية بحشيشة فاشترى جارية بحشيشة عما أمضوعة
البيدين أو الرجل بمثل القصة أو بغيره يسري جازي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويلزم الأمر * وقال صاحب رجهما الله تعالى لا يلزم
الأمر * ولو كانت غوراً أمضوعة إحدى البيدين أو الرجلين لم يلزم الأمر في قوله * ولو لو كان ياشترى له لجلدهم فاشترى لحم ضأن أو بقر
أو جارية عما بالثمن درهم وهي مثل ٣٣ فيقول لا يلزم الأمر في قوله * ولو لو كان ياشترى له لجلدهم فاشترى لحم ضأن أو بقر

أمره بغيره المدعي أو الفاعل كونه درهم فاشترى أي فأكه متاع في الأسواق أي دهن يباع في الأسواق جاز
لودفعه إلى رجل درهم وأمره أن يشتري له طعاماً كوفي الكتاب أن التوكيل ينصرف الى الحنطة وبقية ما قال الشيخ الامام المعروف
بمؤاخراده رجهما الله تعالى ان كانت الدرهم كثيرة بحيث يشتري بها الحنطة لا غير لا ينصرف الى الدقيق والخبز وان كانت قليلة بحيث
لا يشتري بها الدقيق والحنطة فهو على الخبر لا غير وان كانت بين القليل والكثير فهو على الحنطة والدقيق ولا ينصرف الى الخبر * قالوا هذا

في عرفهم فان في عرفهم اسم الطعام اذا كان مقرونا بالشراء ينصرف الى الخنطة والدقيق أما في عرفنا اسم الطعام ينصرف الى المطبوخ كاللحم المطبوخ والمشوى وما يؤكل مع الخبز وأوحده * والتوكيل بشرائه الا تخفى بتقديره الاضحية في ثلاث السنة في أيام النحر أو قبلها * وكذا التوكيل بشرائه الجدة يتقدم بالام في نصف ثلاث السنة حتى لو اشترى ذلك في أيام التخييم من السنة الثانية أو الجدة في السنة الثانية لا يجوز * وقيل هذا قولهما أما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز لانه ٣٣ يعتبر إطلاق اللفظ * رجل وكل رجلا

المثبت في البناء وأجابين الغساليين وخواري الزبائن وحجابهم وذنانهم (١) وخمافرو وبرده زمين أو المثبت في البناء (٢) لا تدخل * وليست هذه الاشياء من متاع الدار ولا من حقوقها * ويستوى في هذه المسائل أن ذكر الحائض مطلقا أو مع رافقه وأحقوقه كذا في المحيط * باع الحمام لا يدخل فيه القصاص والغنجات وإن باعه بالرافق كذا في الظهيرية * والبركة والدلو الذي في الحمام لا يدخل كذا في محيط السرخسي وقال السيد الامام أو القاسم في عرفنا المشتري كذا في مختار الفتاوى * وتدخل (٣) القدور في بيع الحمام من غير ذكر كذا في المحيط * وفي الجاوي شئ أبو بكر عن مصابيح الحمام هل تدخل في بيع الحمام قال لا كذا في التارخانية

الفصل الثاني فيما يدخل في بيع الاراضي والكروم * اذا باع أرضا أو كروما لم يذكر الحقوق ولا المرافق ولا كل قليل وكثير فإنه يدخل تحت البيع ما ركب فيها للثابت سيدهم الفراس والاشجار والابنية كذا في النخبة * ثم إن محمدا رحمه الله تعالى ذكر أن الشجر يدخل في بيع الارضين من غير ذكر ولم يفصل بين المثمرة وغير المثمرة ولا بين الصغرة والكبرة ولا الصحن الكلل يدخل من غير ذكر كذا في الفتاوى الصغرى سواء كانت للطلب أو غيره * وهو الصحيح كذا في الخلاصة * ولا تدخل البابسة فانها على شرف القطع فهي كخطب موضوع فيها هكذا في فتح القدير * قال شيخنا كان الشجر يغرس للقطع كشجر الحطب لا يدخل لانها بمنزلة الزرع كذا في الصغرى * والزرع والغر لا يدخلان في البيع استحسانا لأن يشترط المتاع هكذا في النخبة * ولو باع الارض وقال برافقتها لا يدخل الزرع والترفق البيع في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيان * وقال بكل قليل وكثير هو فيها ومنه من حقوقها أو مرافقتها لم يدخل أيضا * وإن لم يقل من حقوقها أو مرافقتها يدخلان فيه كذا في السراج الوهاج * وفي المتن اذا قال بكل قليل وكثير هو فيها يدخل ما فيها من الزرع والبقول والراحين وغير ذلك كذا في النخبة * ولا يدخل في بيع الارض ما كان مروض عافيا كالخمار المجذوف والزروع المحصودة والحطب واللبن الموضوع فيها الآن بشرطه صريحاً كذا في السراج الوهاج * ولو باع أرضاً بمقار (٤) صح البيع فيما وراء المقار ومطرع الحصاد ليس من مرافق الارض فلا يدخل في البيع بذكر المرافق كذا في البحر الرائق * اذا باع الارض والكرم وقال بعث منك بحقوقها أو قال بعرفتها دخل في البيع بذكر الحقوق والمرافق ما كان غير داخل بدونها وذلك الشرب والمسيل والطريق الخاص كذا في السراج الوهاج * ولو اشترى نخلة بطريقها من الارض ولم يبين موضع الطريق وليس لها طريق معروف من ناحية معلومة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز البيع * وأخذ لقطه طريقاً من أي نواح شاء لانه لا يتفاوت فان كان متافواً لا يجوز البيع كذا في فتاوى قاضيان * وورود التوت

(١) الذنان النازلة في الارض وهو تقسيم لما قبله اهـ (٢) قوله لا تدخل الخ في التارخانية عن الذخيرة انه على قياس مثله البركة والسلم كان مشتري النعام هذه الاشياء ينبغي أن يدخل في البيع اهـ أي وإن لم يقل بحقوقها اهـ (٣) قوله القدور ورجع قدرها بالكسرية يطبخ فيها صباح والظاهر أن المراد بها قدر الخناس الذي يسخن فيه الماء ويسمى حلة اهـ ابن عابدين (٤) قوله صح البيع فيما وراء المقابر أي وإن لم يصرح باستثنائها لانهم استثنوا عادة كالمسجد والزاوية وهذا هو الاصح وما نقله في الدرر عدم الصحة ما يستثنى خلاف الاصح اهـ بحرأوى

(٥) - فتاوى ثالث) الوكيل بتم البيع وإن مات الموكل ينقض * وصى التيم أو أوصى جارية التيم على أن الوصي بالخيار ثلاثة أيام غلت الوصي في مدة الخيار تم البيع * ولو مات التيم أو أدرك في مدة الخيار تم البيع عندنا قال زفر رحمه الله تعالى إن مات التيم ينقض البيع * ولو باع الاب أو الوصي شيئاً للتيم على أنه بالخيار ثلاثة أيام فبلغ الوصي في مدة الخيار ذكر في الزادات أن على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تم البيع وبطل الخيار * وقال محمداً رحمه الله تعالى إن رد التيم ينقض البيع وإن أجاز سواء كان في مدة الخيار أو بعدها

وعن محمد رحمه الله تعالى فيها ثلاث روايات احداها هذه * والثانية ما روى اوسليمان رحمه الله تعالى عنه انه ان اجاز في المدة جاز وان مضت المدة ولم يجز بطل البيع * والثالثة ما روى ابن مساعة انه ينقل العقد الى البتم بصفته * والصحيح من قول محمد رحمه الله تعالى ما ذكر في الزيادة ان العقد يتي موقوف على اجازة الصبي ويكون الثابت له خيارا لاجازة في العقد الموقوف حتى لا يتوقف بوقت * ولو باع المالك الكتاب عبد على انه بالخيار ثلاثة ايام ثم عجز ٣٤ المكاتب تم البيع وبطل الخيار كما لو مات او سجن * وكذا العبد المأذون اذا باع على ان يملك خيار ثلاثة ايام ثم عجز عليه المولى في مدة الخيار قال محمد رحمه الله تعالى لا يطل خياره ولو اجاز البيع لا يجوز * وكذا لو مات العبد لا يتم البيع * ولو مضت مدة الخيار والعبد سبى جاز البيع * ولو اجاز للمولى بيعه ان لم يكن على العبدين جاز وان كان عسكدين لا يجوز الا ان يقضى الدين * رجل وكل رجلا بان يشتري له جارية وسعى له الثمن فاشتري له جارية هي ذات رخم محرم من المولى اوجارية حلف المولى بعتها ان ملكها جاز ونعت * وكذا العبد المأذون اذا اشترى قرب مولاه صح ويعتق * وكذا الصبي المأذون اذا اشترى قريب نفسه صح ويعتقه * واما الاب او الوصي اذا اشترى قريب الصبي او قريب ابن معتوله لا يجوز ذلك على الصبي والعتوه وينفذ على الاب والوصي * وانما اشترى للمعتومة قد استولدها بالنكاح ذكر في الزيادة انه لا يلزم المعتوه وبطلان الاب قال وان استحسن مستحسن فقال لزم المعتوه صح والاول اسلم * رجل تزوج امه قد ولدت

والاس والزعفران والوردية والفسل وأشجارها بمنزلة النخل كذا في التبيين * باع أرضا وفيها قطن لا يدخل من غبرذ كزهو كالفروا ما أصل القطن فقد قالوا لا يدخل وهو الصحيح * وشجر الباذنجان لا يدخل في بيع الأرض من غير ذر هكذا ذكر الحالم كم أحد السمرقندي رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية * والطرفاء وشجرة الخلف تدخل تحت البيع وكذا الغضة وكل ماله ساق * والامام الفضلي جعل قوائم الخلف كالنمر باع وان القطع أولا وبه بقي كذا في الخلاصة * ولو اشترى أشجارا فترصا لا تدخل الأوراق الا بالشرط كذا في القسوى الصغرى * وان كان في الأرض كزات فيه متعلقا كما كان على الأرض لا يدخل في البيع المطلق وما كان مغسبا منه في الأرض فالصحيح أنه يدخل لانه بقي سنين فيكون بمنزلة الشجر هكذا في فتاوى قاضيان * واما القف وفارسه اسبست والرطبة فما كان على وبه الأرض لا يدخل في البيع من غبرذ كزراع والنزع واما اصول هذه الاشياء وهي ما كان مغسبا في الأرض فتم من قال لا يدخل لان نهاية الاصول معلومة فيباين الناس فيكون كزراع ومنهم من قال يدخل لان نهاية هذه الاشياء متفاوتت تفاوتها في تفاوت الاراضي فيكون كالاجار وصار الاصل ان ما كان لقطعة مدة معلومة ونهايته معلومة فهو بمنزلة الثمر فلا يدخل في البيع من غبرذ كروم والسقطعة مدة معلومة فدخل تحت بيع الأرض من غبرذ كز * والزعفران لا يدخل من غبرذ كروم كذلك أصله كذا في المحيط * ولا يدخل فيه ما ليس للبقاوه ان كان متصلا به كالقصب والحطب والحشيش كذا في محيط السرخسي * وكل ماله ساق ولا يقطع أصله حتى كان شجرا يدخل تحت بيع الأرض من غبرذ كروم لم يكن بهذه الصفة لا يدخل تحت بيع الأرض من غبرذ لانه بمنزلة الثمر هكذا في المحيط بذراعه وباعها قبل ان ينبت لا يدخل في البيع لانه ما لم ينبت لا يصير نعا ولونيت ولم يصير له قيمة ذكر القبية او اللبث رحمه الله تعالى انه لا يدخل فيه * والصواب انه يدخل كذا في الظهيرية وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي * وفي حاشية فتاوى الفضلي اذا باع أرضا فيها زرع لم ينبت ان كان البذر (١) فدخل في الأرض (٢) فهو للشري والافوه للبائع فان سقاها المشتري حتى نت ولم يكن عفن عند البيع فهو للبائع والمشتري متطوع عفا فاعل كذا في النهاية * ومن باع أرضا دخل ما فيها من النخل والشجر في البيع وان لم يسمه فان كانت الخيل مئونة وقت العقد وشرط الثمر للشري فله حصته من الثمن فان كانت قيمة الأرض خمسمائة وقيمة الخيل كذلك وقيمة الثمر كذلك فالثمن ينقسم أثلاثا باجاءا فلو كانت الثمرة ثمانية مائة وأكله البائع قبل القبض فانه بطرح عن المشتري ثلث الثمن وله الخيار ان شاء أخذ الأرض والنخل بثمن الثمن وان شاء ترك فقولهم جمعها كذا في السراج الوهاج * ثم يعتبر في القسمة قيمة الشجرين اكلها البائع كذا في المسوط * وان لم تكن الثمرة موجودة وقت العقد وأتمرت بعد قبل القبض فان الثمرة للشري وتكون الثمرة زيادة على الأرض والنخل عندهما * وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى على النخل خاصة * وبيناها فان كانت قيمة الأرض خمسمائة وقيمة النخل كذلك والثمرة كذلك فكل البائع الثمرة قبل القبض طرح عن المشتري ثلث الثمن عندهما ياخذ الأرض والنخل بثمن الثمن ولا خيار له عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خاصة * وعند محمد رحمه الله تعالى له (١) قوله قد عفن في المباح عفن الشيء عفننا ما بهت فسد من بدو أصابته فهو يترق عند مندهم الخاه (٢) قوله فهو للشري لان العفن لا يجوز بيعه على الانفراد فصار كجز من أجزاء الأرض اه بجر

منه اولاد اثم ملكها ان كانت اثم هذه المسكنة شرب بعض اولاده اولادهم صرأوها وعقوا الولد المشتري على المولى * رجل قال لغرماءشترى جارية بكناها فأماها فاشترى أخت امرأته أو عتقها أو خالها من رضاء أو نسب لابن امرأته ويكون الوكيل مشريا لنفسه * وكذا لو اشترى جارية لها زوج أو في عتق زوج من مطلق بائن أو رجعي أو وفاة لا يلزم الأمر وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى ان كانت العتبانة شهورة لزم الأمر * وذكري العيون من محمد رحمه الله تعالى لو اشترى أخت امرأته المولى لا يلزم المولى وان اشترى أخت

الخيار المولى * رجل قال لغرماءشترى جارية بكناها فأماها فاشترى أخت امرأته أو عتقها أو خالها من رضاء أو نسب لابن امرأته ويكون الوكيل مشريا لنفسه * وكذا لو اشترى جارية لها زوج أو في عتق زوج من مطلق بائن أو رجعي أو وفاة لا يلزم الأمر وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى ان كانت العتبانة شهورة لزم الأمر * وذكري العيون من محمد رحمه الله تعالى لو اشترى أخت امرأته المولى لا يلزم المولى وان اشترى أخت

أمة الموكل قدو لهم بالزم الآخر قال وهما في القياس سواء غير أني أستحسن هذا لأن في أخذ الامنة يمكنه أن يبيع الموطو من ساعته فقط التي اشتراها الوكيل وفي أخذ المرأة لا يمكنه ذلك لأن يطلق المنكحة وتقتضي عندها فيطول * ولواشترى صغيرة لا يوطأ مثلها أو مجموعية لا يلزم الآخر * ولواشترى نصرانية أو يهودية لم يلزم الآخر * وكذا الصابغة في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في قياس قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الصابغة لا يلزم الآخر * ولواشترى رتقاء فإن لم يعلم به الوكيل جاز ٣٥ على الآخر وله حق الرد وإن كان

الوكيل علم بذلك لا يلزم الآخر * وكذا الوكيل يعلم بشرط البراءة عن كل عيب لا يلزم الآخر * ولو قال لغريمه اشترى لي جارية تبني أطولهما فاشترى أخفق في عقد واحد أو اشترى جارية وعمتها أو أختها من رضاع أو نسب في عقد واحد لا يلزم الآخر * عندنا وقال زفر رحمه الله تعالى يلزم الآخر * ولواشترى في صفقتين زام الآخر عندهم وذ كر في المشتري لو اشترى هذا الوكيل له جارية وبأختها زام الآخر * لأنه قادر على وطء كل واحدة في الحال أنما يصحرم عليه وطء الأخرى بعدوطة الأولى * رجل وكل رجلا وقال اشترى جارية بكذا أعنتها عن ظهاري فاشترى عيما ومقطوعة السدين أو الرجلين ولم يعلم بذلك لزم الآخر * كان له أن يرد * ولو علم الوكيل بذلك لا يلزم * ولو وكل رجلا أن يشتري له جارية بكذا فاشترى جارية فاستحققت لايضن الوكيل * وانا اشترى جارية وظهر أنها حرة ضمن الوكيل * رجل أمر رجلا أن يشتري عبدا بعينه بيته وبين الآخر فقال المأمور

الخيار وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يطرح عنه ربع الثمن وله الخيار إن شاء أخذ الأرض والنخل بثلاثة أرباع الثمن وإن شاء ترك كذا في السراج الوهاج * وان كانت أغرت النخل من ثمن أخذ المشتري الأرض والنخل بنصف الثمن * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى بأخذها بثلاثي الثمن وإن أغرت ثلاث مرات أخذ الأرض والنخل بنحصى الثمن * وسقط عنه ثلاثة أخماس الثمن حصة الثمن * وعند أبي يوسف بأخذها بثلاثة أخماس الثمن * وإن أغرت خمس مرات أخذها بسبعي الثمن * وعند أبي يوسف بسبعة أجزاء من اثني عشر جزءا من الثمن كذا في المنسوط * ولو فاتت الثمن مرة لا يطرح شيء من الثمن ولا خيار للمشتري في قوله جمعا * ولو كان سمي للنخل خمسة مائة وللأرض كذلك فإن الثمن في هذا الفصل زيادة على النخل خاصة أجمعا فإذا أكله البائع طرح عن المشتري ربعه ولا خيار للمشتري * عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما له الخيار كذا في الجوهر قاله أبو يوسف * ولو اشترى (١) تالة صغيرة وتر كها بذات البائع حتى كبرت وصارت عظيمة كان للبائع أن يأمر بقلعها ويكون الكل للمشتري * وإن تركها بغير إذن البائع حتى أغرت يصدق المشتري بالثمر كذا في فتاوى قاضيان * وإذا اشترى أرضا وخللا ونيس لها شرب وهو لم يعلم بذلك فله الخيار كذا في المشتري كذا في المحيط * رجل اشترى أرضا بشرها للبائع في القناة التي بقي منها الأرض ماء كثير * في التوادراته بقضى للمشتري من الماء بقدر ما يكتفي هذه الأرض فيكون ذلك شرا مع الأرض كذا في فتاوى قاضيان * اشترى أرضا لجنبها (٢) أفدق وبين الأرض والأفدق مسناة وعلى السنة أشجار وجعل أحد حدود الأرض الأفدق دخل المسناة وما عليها من الأشجار تحت البيع وهذا ظاهر كذا في الظهيرة * من باع نخلا وأشجاره فغتره للبائع الآن يشترط المبتاع أن يقول المشتري اشترت هذا الشجر عن غيره سواء كانت مؤرثا أم لا كذا في السراج الوهاج * ولا فرق بين ما إذا كان للثمن قيمة أو لم تكن في العصب ويكون في الحالين للبائع هكذا في التنين * رجل اشترى شجرة بشرط أن يقلعها تكلما في جوارزه والعصم أنه يجوز وللمشتري أن يقلعها من أصلها وإن اشترى بشرط القطع فال بعضهم أن بين موضع القطع أو كان موضع القطع معلوما عند الناس جاز البيع والأفلا وقال بعضهم يجوز البيع على كل حال وهو الصحيح * وله أن يقطعها من وجه الأرض فاما عروقها في الأرض لا تكون له إلا بالشرط كذا في فتاوى قاضيان * واعلم بأن شروط الشجر لا يحاط من ثلاثة أو جهه أما أن يشترطها للقطع بدون الأرض وفي هذا الوجه مؤثر المشتري بقلعها أو أن يقطعها بعروقها أو أصلها يدخل في البيع وليس له أن يحفر الأرض إلى ما يتناهى إليه العروق لكن يقطعها على ما عليه العرف والعادة إلا إذا شرط البائع القطع على وجه الأرض أو تكون في القطع مضرة للبائع نحو أن يكون بقرب من الحائط أو ما أشبهه فيخسب مؤثر المشتري أن يقطعها على وجه الأرض فإن قلعها أو قطعها نبتت من أصلها أو عروقها شجرة فأنما للبائع أن يقطع من أعلى الشجرة فبالت يكون للمشتري وأما إذا اشترى ما مع قراره من الأرض فله أن يرد المشتري بقلعها ولو قلعه هافله أن يغرس مكانها أخرى وأما إذا اشترى ما لم يشترط شيئا فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى الأرض لا تدخل في البيع * وعند محمد رحمه الله تعالى تدخل في البيع * وإذا اشترى مع قراره من الأرض

(١) قوله تالة أي نخلة صغيرة كافي القاموس ٨١ (٢) أفدق هو الحدول الصغير كافي المغرب ٨١

ثم غم ذهب واشترى وأشهد أنه اشتراه لنفسه خاصة فالعبد ينتمى إلى الشرط لأنه وكله بشراء نصف عبد بعينه والوكيل بشرائه شيء بعينه إذا اشتراه لنفسه بمنزلة الثمن الذي أمر به حال غيبه الآخر كما أنه مشتري بالوكيل * ولو أمر رجل رجلا أن يشتري له عبدا بعينه بيته وبين الآخر فقال المأمور فذهب المأمور ليشتري بقلعه رجل آخر وقال له اشتره هذا العبد بي بيته فقال المأمور نعم فاشترى المأمور ذلك العبد فالعبد بين الآخر من نصفين ولا شيء للمأمور قيل هذا إذا قبل المأمور والوكالته من الثاني بغير محض من الأول فاما إذا قبلها بمحض من الأول كان العبد

من المأمورين الموكل الثاني نصفين لانه تقبل الوكالة من الثاني وقبول الوكالة من الثاني على هذا الوجه اخرج نفسه عن وكالة الاول والوكيل بشرائتي بعبته اذا اخرج نفسه عن الوكالة ليلك لا يجضر من الموكل * وكذا لو اشترى الاخر عن اخرج الوكيل عن الوكالة عند غيبة الوكيل لا يصح اخراجه * فلو لم يشتر المأمور حتى اقبه ثالث وقال لمثل ذلك فقالتم عند غيبة الاولين ثم اشتراه فهو للاخرين الاولين لانه لم يخرج عن وكالة ما وان علم الاولان ٣٦ بقبوله من الثالث ثم اشتراه فهو بين المشتري والثالث نصفين ولا شيء للاولين * رجل

قال لاخر اشترى عبد فلان فقالتم ثم وكله آخر يان يشترى ذلك العبد فاشترى الوكيل واشمفاته اشترا للثاني ان كان قبل الوكالة من الثاني بجزرة الاول كان العبد للثاني وان لم يكن بجزرته فهو للاول * ولو كان الاول قاله اشترى بألف درهم وقال الاخر اشترى بمائة دينار فاشترى بمائة دينار فهو للثاني لان الوكيل بشرأ شي بعبته بألف درهم ملك الشراء لنفسه بمائة دينار أو بغير آخر فإذا ملك الشراء لنفسه بغير آخر ملك الشراء لغيره بخلاف ما اذا اشتراه بغيره كما لا اول الوكيل بالسلم اذا اضاف العقد الى دراهم الموكل كان العقد للموكل واذا اضاف الى دراهم نفسه كان العقد للوكيل * وان اطلق العقد ولم يصف يعتبره الوكيل فان قال لم تحضر النية قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يحكم التقدر صدقه الا في غير ذين أو كذبه أو قال فويتى وقال محمد رحمه الله تعالى ان كذبه فكذلك وان صدقه فالتقدير

قال الصدر الشهيد والقوى على أن الأرض تدخل كذا في المحيط وهو المختار كذا في الجرارائق وأجمعوا على أن لو اشتراها لقطع لم يدخل ما تحتها من الأرض كذا في الفرائق * وان اشتراها لقطع تدخل اتفاقا كذا في الجرارائق وفي أي موضع دخل ما تحت الأرض من الشجر فلها تدخل بقدر غلط الشجر وقت مباشر ذلك التصرف حتى لو زادت الشجرة غلظا بعد البيع كان لصاحب الأرض أن يثبت ولا يدخل تحت البيع ما يتناهي اليه العروق والاغصان وعليه القوى كذا في المحيط * اشترى شجرة بعروها وقد ثبت من عروقها أشجار فان كانت الأشجار انبثت بحيث لو قطعت شجرة الأصل يست صارت مبيعة والا فلا لانها اذا كانت ليست بقطع الشجرة كانت ناتئة من هذه الشجرة فكانت مبيعة كذا في الذخيرة * اشترى كرمًا تدخل الوثائل المسدودة على الاوتاد المضروبة في الأرض وكذا عدد الزرايين المدفونة أصولها في الأرض من غرز كذا في القنية * رجل له أرض يضام ولاخر فيها نخيل فباعها برب الأرض بدينار الاخر بألف وقيمة كل واحد منهما ما خمسة فالتين بينهما نصفان فان هلك النخل قبل القبض بألف مائة وما يبيع خبر المشتري بين التين وأخذ الأرض بكل التين لان المشتري ملك النخل وصفا وبعيا * والتين كلهم ب الأرض لا تقاض البيع في حق النخل فلم يسلم للمشتري الا الأرض والتين بقبالة ما يسلم للمشتري دون ما باع وان هلك نصف النخل فرب النخل ربعه وثلاثة أرباع الثمن ب الأرض ولو أتم النخل ما سواي خمسة فثلثا الثمن لرب النخل وثلثه لرب الأرض وعند أبي يوسف نصفه لرب الأرض فان باع الأرض والنخل وسعى لكل واحد حذفتما والأرض والنخل واحد أو لرجلين ثم هلك النخل سقط نصف الثمن لان النخل أصل من وجه ووصف من وجه فاذا لم يسلم لهما ثمتا تكون لهما اذا سعى لهما صارت أصلا فاذا هلكت هلكت بجهتها من الثمن ولو لم يملك النخل وانكسها أغرت قبل القبض ثم راسواي خمسة فالأرض بجمسمائة والنخل والغير بجمسمائة عندهم كذا في الكافي * لو اشترى أشجارا لقطع من وجه الأرض وفي القطع ضرر بالأرض وأصول الشجر فليس له أن يقطع لان فيه ضررا لصاحب الأرض فله أن يدفع الضرر و ينتقض البيع وهو المختار لانه يجوز عن التسليم معنى كذا في محيط السرخسي * وفي فتاوى أبي الليث ومن اشترى أشجارا ليقطعها من وجه الأرض فلم يفعل حتى أتى على ذلك مدة وجاءه أن الصيف وأراد المشتري أن يقطعها فان لم يكن في القطع ضرر بين بالأرض وأصول الأشجار له أن يقطع لان منصرف في ملكه وان كان فيه ضرر بين فليس له أن يقطع دفعا للضرر عن صاحب الأرض وأصول الأشجار واذا لم يكن للمشتري ولاية القطع في هذه الصورة ماذا يصنع اختلف المشايخ فيه قبل يدفع صاحب الأرض قيمة الأشجار الى مشتريها وتصور الأشجار واختلافها فيما بينهم أنه يدفع قيمتها مقطوعة أو قيمتها فاقعة * ثم سمع على أبيه يدفع قيمتها فاقعة وهو الصحيح * وقبل ينتقض البيع بينهم ما في الأشجار ويرد صاحب الأرض على المشتري ما دفع اليه من ثمن الأشجار وبه كان يفتي الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى واختاره الصدوق في دفعه واقعته كذا في المضرات * ولو طلب رجل من آخر أن يبيع منه أشجارا في أرضه للعطب فاقعة في رجال من أهل البصرة لسنفروا الى الأشجار كما يكون ثمنها من الأوقار فاتفقوا على أن هذه الأشجار خمسة وعشرون وقران الحطب فاشترىها بثمن معلوم فلقطعها كانت أكثر من خمسة وعشرين وقران اذا راد البائع أن يمنع الزباة ثمن المشتري ليس له ذلك كذا في الظهيرية * وفي فتاوى أبي الليث رجل باع كرمًا بمجري مائه

يكون للوكيل سوا نقد دراهم نفسه أو دراهم الآخر * وأما الوكيل بشرائتي بغيره اختلف المشايخ زجهم وبكل الله تعالى فيه قال بعضهم هذا والسلم سواء * وقال بعضهم الجواب فيه عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كجواب محمد رحمه الله تعالى في السلم وفرقوا بين الوكيل في السلم وبين الوكيل بشرائتي بغيره وقالوا التقديف باب السلم لا ترق تنفيذ العقد فكان من نفس العقد يكون غنة الاضافة الى المال بخلاف الشراء برب كل عبدا ما أدوا بالشراء بالنقد فاشترى المأذون

صح احتسابا و يكون المشتري لاد حرو والعهد على العبد * ولو وكله بشرا منى ثبته ففعل كان المشتري للعبد قاسا واحتسابا لان الاول في حكم معاوضة ثرت بين العبد والموكل فان البيع اذا كان بالنقد كان العبد ان يحبس المبيع لاستيفاء الثمن وفي الوجه الثاني وقع العقد للوكل لان يكون للعبد ان يحبس لاستيفاء الثمن فكان تبرعا من العبد بمنزلة الكفالة وهو لا يخل بالتبرع الا باذن المولى * والوكل بالشراء ان يحبس المبيع لاستيفاء الثمن عندنا فان هلك المبيع في يده ان هلك قبل الحبس يهلك على ٣٧ الموكل ولا يضمن الوكيل وان هلك بعد

الحبس يهلك بالثمن ويستقط الثمن عن الموكل في قول
 أي حنفية مرجعه الله تعالى
 وقال أبو يوسف مرجعه الله
 تعالى يهلك بأقل من قيمته
 ومن الثمن حتى لو كان
 الثمن أكثر من قيمته رجع
 الوكيل بذلك الفضل على
 موكله وقال زفر رجاء الله
 تعالى يهلك على الوكيل
 هلاك المصوب لان عنده
 الوكيل لا يملك الحبس من
 الموكل فيصير خاصة بالحبس
 * الوكيل بالشراء اذا اشترى
 بالنسيئة قلت الوكيل حل
 عليه الثمن وبيع الاجل
 في حق الموكل * الوكيل
 بشراء عديبعينه بألف اذا
 اشتراه بألف ومائة ثمان
 البائع حط مائة عن المشتري
 كان العبد للوكل لان
 العقد وقع للوكيل فلا يتغير
 بالخط * البائع اذا وهب
 الثمن للوكيل بشراء كان
 للوكيل أن يرجع على
 موكله بالثمن وان أبرأه عن
 الثمن كذلك فرق بينه وبين
 الكفيل بأمر اذا وهب
 الطالب الدين من الكفيل
 رجع أنكفيل على الاصيل
 ولو أبرأ الكفيل لا يرجع
 لان الكفيل انما يرجع

وبكل حق وله ويجري ما فيه في سكة غير نافذة منه وبين رجلين وعلى ضفة النهر اشجار فان كان رقبة الجري ملك البائع كانت الاشجار للمشتري وان لم يكن رقبة الجري ملك البائع بل كان له حق تسديد المائة فالاشجار للبائع هذا اذا كان الغارم هو البائع * ولو لم يكن الغارم معلوما فان كان الغارم غير البائع كانت الاشجار للغارم كذا في فتاوى قاضيان * ولو باع قرية ولم يسم حدودها فهو على موضع القرية البيوت والبناء دون المحرث كذا في محيط السرخسي * ولو باع قرية بأرضها والبائع قرية أخرى يجهنما فقال يهلك هذه القرية أحد حدودها أو الثاني أو الثالث أو الرابع قرية البائع تدخل أرض هذه القرية التي لم يسمها في أرض القرية التي باعها مما يليها وان قال أحد حدود هذه القرية أرض قرية كذا لم يدخل فيه أرض القرية التي يبيعها كذا في المحيط والله أعلم
 الفصل الثالث قبله يدخل في بيع المنقول من غرذ كرجل باع غلاما أو جارية كان على البائع من الكسوف قدر ما وارى عورته كذا في فتاوى قاضيان * ثياب الغلام والجارية تدخل في البيع بغير شرط للعرف الآن تكون ثيابا مربعة تقطع تناسل للعرض فلا تدخل الا بالشرط لعدم العرف اذا عرف في ثياب البذلة والمهنة ثم البائع بالخيار ان شاء أعطى الذي عليه وان شاء أعطى غيره لان الداخل بحسب العرف كسوته مثله ما لم يبيعها وله ان لم يكن لها حصه من الثمن حتى لو اشترى ثوب منها لا يرجع على البائع شيء وكذا اذا وجد به ما عيب ليس له أن يردها كذا في التبيين * ولو هلك الثياب عند المشتري أو تعبت ثم رد الجارية بعينها ردها بجميع الثمن كذا في الجهر الرائي * ولو وجد بالجارية عيبا كان له أن يردها بدون تلك الثياب كذا في التبيين * هذا اذا هلك وأما مع قيامها فلا بد من ردها وان كان تبعا كذا في الجهر الرائي * هشام عن أبي يوسف مرجعه الله تعالى رجل باع جارية وعليها قلب فضة وقرطان ولم يشترط ذلك والبائع ينكر قال لا يدخل شيء من الخلق في البيع وان سلم البائع الخلق لها فهو لها وان سكت عن طلبها هو رها فهو بئزته كذا في الظهري * باع عبده مالان لم يذ كر المال في البيع فماله لم يذ كر الذي باعه كذا في فتاوى قاضيان وهو الصحيح كذا في جواهر الاصلاح * وان باع العبد ماله فقال بئته مع ماله بكذا ولم يبين المال فسد البيع * وكذا لو سمي المال وهو دين على الناس أو بعضه دين فسد البيع * وان كان المال عينا جازا البيع ان لم يكن من الاعنان وان كان من الاعنان فان كان مال العبد دراهم والثن كذلك فان كان الثمن أكثر جازا وان كان مثله أو أقل منه لا يجوز وان لم يكن الثمن من جنس مال العبد بان كان ثمن العبد دراهم ومال العبد دينار أو على العكس جازا اذا تقاضى في المجلس * وكذا لو قبض مال العبد وتقد خصته من الثمن وان افترا قبل القبض بطل العقد في مال العبد كذا في فتاوى قاضيان * ويدخل العذار في بيع الفرس من غرذ كروكذا الزمام في بيع البعير ولا يدخل المتوفى في بيع الجار من غرذ كروكذا الفرس لا يتقاد لا بجمود كذا البعير بخلاف الجار كذا في فتاوى قاضيان * والحبل المشدود في عنق الجار يدخل في بيع الجار للعرف الآن يكون العرف بخلافه كذا في محيط السرخسي * ولو باع حمارا موكفا يدخل الاكاف والبرذعة تحت البيع وان كان غير موكف فكذلك هو المختار كذا في الخلاصة وهو كذا في الظهري كذا اختاره الصدوق الشهيد كذا في المحيط ولا يمين ذلك الاكاف بعينه كسوف العبد كذا في النهر الفاني * قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا يدخل الاكاف في البيع من غير شرط ولا يستحق ذلك على

على الاصيل اذا ملك ما في ذمته وفي العكس لا يملك ففعل ما اراد الكفيل اسقاط محض حتى لا يطل بالرد فاذا يملك ما في ذمته لا يرجع * أما الوكيل بالشراء انما يرجع على الموكل لانه في الحكم كانه اشتراه لنفسه ثم ياعمن الموكل فيرجع على موكله بالثمن في الوجهين * رجل قال لغيره اشترى جارية بهذه الآف درهم وأشار الى الدنانير كان التوكيل بالدينار حتى لو اشتراه بالدرهم كلفته بثمنها لنفسه * رجل وكل رجلا بشراء عديبعينه وسعى الثمن فوكل الوكيل رجلا آخر فاشتراه الثاني ذكر في الاصل ان المشتري يكون للوكل

الثاني دون الاول ولو اشترى ما الثاني بمحضرة الوكيل الاول لزم الموكل الاول وذكر الطحاوي رحمه الله تعالى أنه اذا وكل غيره ببيع عبده ولم يبين له الثمن ولم يقل له ما صنعت من شيء فهو جائز فوكل الوكيل غيره فباع الثاني لا بمحضرة الاول لا يجوز الا أن يعينه الوكيل الاول أو الموكل وذكر في الجامع الصغير ولو باعه غيره الوكيل فبلغ الوكيل فأجازوا نوباع الثاني بمحضرة الوكيل الاول هل يجوز زمن غرضه اجازة الوكيل فنهروا بيان ذكر في الجامع الصغير أنه يجوز ولم يشترط ٣٨ اجازة الوكيل وهكذا ذكر في الاصل في موضع ذكر الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده رحمه الله تعالى أن الوكيل

البائع ولم يفصل بين ما اذا كان الحالمو كفاً أو لم يكن وهو الظاهر لان الحالم اذا يسع مع الكاف يقال (١) باجماعه ميسر وشتم كذا في فتاوى قاضيان * وتدخل الاقتاب في بيع الجمال كذا في البحر الرائق * ان باع فرسا وعليه سريح فلار وا بهذا في شيء من الكتب قالوا ينبغي أن لا يدخل الالاتنصيص عليه أو يكون الثمن كثيرا لا يشتري ذلك القرس عاريا بعث ذلك الثمن كذا في الفياضة * ولجام الدابة والحبل المشدود على قرن البقر والحبل لا يدخل الالاتنصيص لعدم العرف لان يكون العرف بخلافه كذا في التبيين * وفصل الناقة وفصولها ومكة * وحش الاتان والجمول والحمل ان ذهب به مع الاتان الى موضع البيع دخل في البيع بدلالة الحال الا أن يكون العرف بخلافه كذا في محط السرخسي * قال أصحابنا رحمه الله تعالى اشترى سمكة فوجد في بطنها الولوة فان كانت في الصدف تكون للشري وان لم تكن في الصدف فان كان البائع اصطادا السمكة يردّها المشتري على البائع وتكون عند البائع عترة اللقطة يعزفها حولاً ثم يصدق بها كذا في فتاوى قاضيان * وكل شيء لا يكون غذاء للسمكة فالبايع وما يكون غذاء للسمكة فهو للشري كذا في الذخيرة * وان اشترى سمكة فوجد في بطنها سمكة تكون للشري كذا في فتاوى قاضيان * ولو كان فيه غيره يكون للشري كذا في الذخيرة * ولو اشترى دجاجة فوجد فيها الولوة فهي للبائع كذا في المحيط * وفي التجريد وكل شيء يوجد في حوصلة الطير مما يأكله فهو للشري وان كان من غيره فهو للبائع كذا في التارخانية * ولو وجد الولوة في بطن السمكة التي في بطن السمكة فهي للبائع * ولو وجد في بطنها صدف فيه لحم ولم يسم الولوة كانت تكون الولوة في الصدف فهي للشري وكذا لو اشترى اصداً فأكل ما فيها من اللحم فوجد في بعضها الولوة في اللحم فهي له كذا في الذخيرة * واعلم كل ما دخل به الا يقابل شيء من الثمن ولذا قال في القنية اشترى داراً فذهب بناؤها لم يسقط شيء من الثمن وان استحق أخذ الدار بالحصة ومنهم من سوى بينهما بخلاف صوف المشاة لا يأخذ قسطا من الثمن الا بالتمسجة كذا في النهر الفائق * والله تعالى أعلم

(١) الباب السادس في خيار الشرط وفيه سبعة فصول *

(١) الفصل الاول فيما يصح منه وما لا يصح * يصح البيع بشرط الخيار لاحد العاقدن أو لهما ما جمعا عندنا وكذا خيار الشرط لا يجبي جائز عندنا كذا في فتاوى قاضيان * وهو موضوع لفسخ لا للاجازه عندنا فاذا آتت الفسخ عنصري وقته تم العقد كذا في السراج الوهاج * وهو على أنواع فاسد بالاتفاق كما اذا قال اشترت على أني بالخيار أو على أني بالخيار أياماً أو على أني بالخيار أبداً * وجائز بالاتفاق وهو ان يقول على أني بالخيار ثلاثة أيام فادونها ومختلف فيه وهو ان يقول على أني بالخيار شهر أو شهرين فانه فاسد عندنا في حقيقته رحمه الله تعالى جائز عندنا في وصف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في العنابة * فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز أكثر من ثلاثة أيام * وعندنا يجوز ما دعى مائة مائة كذا في مختار الفتاوى * والعصم قول الامام كذا في جواهر الاخلاط * وان شرط الخيار أكثر من ثلاثة أيام أو ادا حتى فسد العقد فان أجاز في الثلاث صح العقد عندنا كذا في الكافي * ولو شرط الخيار أكثر من ثلاثة أيام أو لم يبين وقتاً أو ذكر وقتاً مجهولاً فاجاز في الثلاث أو سقط الخيار بموته أو بموت العبد أو ما عقته المشتري أو أحدث

(١) أبيه بشربه

يجوز في رواية ما لم يعينه الآخر أو المالك وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح الرهن أن فيه العبد في باب الرهن اذا وكل بايع الرهن فباعه بمحضرة العدل جائز عندنا خلافاً لفرقة رحمه الله تعالى * ولو كان العبد غائباً لا يجوز إلا أن يعينه العدل بعد ذلك قال وكذا لو بين العدل للوكيل ثمناً فباعه الوكيل بذلك الثمن جاز * أما اذا كان بمحضرة من العدل فهو وافي رواية الجامع الصغير وان كان بغير محضر من العدل اذا بين الثمن للوكيل بالبيع فوكل الوكيل غيره فباع الثاني بذلك الثمن ذكر في رواية أنه

يجوز كذا كرى كتاب الرهن لان الموكل اذ ابن الثمن فقد رضى بزوال ملكه بذلك الثمن * وفي عامة الروايات لا يجوز ان ينال الوكيل الثمن
 ما لم يجز المالك او الوكيل الاول لان تقدير الثمن ينسج نقصان ولا يمنع الزيادة ولو باع الوكيل الاول ربحا يبيعه باكثر من ذلك الثمن
 لحذاقته * رجل وكل رجلا يبيع عنده بأف درهم قيمته ألف فتفسر سعره قبل البيع الى أثنى درهم لا يكون الوكيل أن يبيعه بأف لان أمره
 بالبيع بأف وقيمته ألف بمنزلة وكيله بالبيع بمثل القبة فلا يملك البيع بغير فاحش ٣٩ * رجل أمر رجلا أن يبيع غلامه بمائة

فيه ما يوجب لزوم العقد ينقلب جائزا كذا في محيط البحر خسي * واختلاف المشايخ في حكم هذا العقد في
 الابتداء على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فهم من يقول هو فاسد ثم ينقلب صحيحا بالانقضاء قبل اليوم
 الرابع وهو مذهب أهل العراق كذا في النهاية * قيل وهو ظاهر الرواية كذا في النهر اثنان * والوجه أنه
 موقوف فاذا مضى حزم من اليوم الرابع فسد العقد لان وهو مذهب أهل خراسان كذا في النهاية
 * واختاره الامام السرخسي ونظر الاسلام وغيرهما من مشايخنا رواه النهر كافي القوائد الظهيرية
 والخيرية كذا في الجهر الرائي * واذا لم يوقت الخيار وقتا وأبطل صاحب الخيار ربحه بعد مضى الثلاث
 لا ينقلب جائزا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ينقلب جائزا هكذا في السراج الوهاج * وفي
 الفتاوى اذا اشترط المشتري خيار يومين بعد شهر رمضان والشراء في آخر شهر رمضان فاشترط له
 الخيار ثلاثة أيام اليوم الاخر من شهر رمضان ويومين بعده ولو قال لا خيار له في رمضان فالبيع فاسد
 كذا في المحيط * وفي الخاتمة اذا اشترى شيئا في رمضان على أنه بالخيار ثلاثة أيام بعد شهر رمضان فسد العقد
 في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وكذا لو كان الخيار للبايع على هذا الوجه ولو شرط المشتري على
 البايع فقال لا خيار لك في رمضان ولثا الخيار ثلاثة أيام بعد رمضان أو قال البايع للشيء ذلك فسد
 البيع عند الكل كذا في فتاوى قاضيان * واذا باع من آخره بأعشرة دراهم ثم ان البايع قال
 للمشتري لي عليك الثوب أو عشرة دراهم قال محمد رحمه الله تعالى هذا عندنا خيار كذا في المحيط * خيار
 الشرط ثبت في البيع الفاسد كما ثبت في البيع الجائز حتى لو باع عبدا بأف درهم وطل من خر
 على أنه بالخيار فقبضه المشتري اذن البايع وأعتقه لا يجوز ولا نافذ ولا موقوف كذا في الفتاوى الصغرى
 * اذا باع على أنه لم يقدر الثمن الى ثلاثة أيام فلا يبيع بينهما فالبيع جائز وكذا الشرط هكذا ذكر محمد
 رحمه الله تعالى في الاصل وهذه المسئلة على وجوها ما ان يبين الوقت أصلا بان قال على أنك لم تنقد
 الثمن فلا يبيع بيننا أو بين وقتنا مجهولان قال على أنك لم تنقد الثمن أياما وفي هذين الوجهين
 العقد فاسد وان بين وقتنا معلومان كان ذلك الوقت مقدرًا لثلاثة أيام أو دون ذلك فالعقد جائز عند
 علمائنا الثلاثة رحمه الله تعالى وان بين المدة أكثر من ثلاثة أيام قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى البيع
 فاسد وقال محمد رحمه الله تعالى البيع جائز كذا في المحيط * فان نقد في الثلاث جاز في قولهما جميعا كذا
 في الهداية * ولو أعتقه المشتري في الايام الثلاثة قبل أن ينقد الثمن نفذ اعاقه لان هذا البيع بمنزلة شرط
 الخيار لا يشترى ولو مضت الايام الثلاثة ولم ينقد الثمن فاصحح أنه يفسد ولا ينفسخ حتى لو أعتقه بعد الايام
 الثلاثة نفذ اعاقه ان كان في يد المشتري وعليه قيمته وان كان في يد البايع لا ينفذ اعاقا المشتري هكذا في
 فتاوى قاضيان في فصل الشروط المفسدة * واذا باع عبدا ونقد الثمن على أن البايع ان رد الثمن فلا يبيع
 بينهما كان جائزا وهو بمعنى شرط الخيار للبايع كذا في الخيرية * حتى اذا قبض المشتري المبيع يكون مضمونا
 عليه بالقيمة ولو أعتقه المشتري لا ينفذ عتقه ولو أعتقه البايع نفذ كذا في فتح القدر * ويجوز شرط
 الخيار بعد البيع كما يجوز شرطه وقت البيع حتى ان المشتري اذا قال للبايع أو البايع قال للمشتري بعد تمام
 البيع جعلتك بالخيار ثلاثة أيام أو ما أشبه ذلك صح وكان الخيار كاشرطه وان كان الخيار فاسدا فسده
 العقد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يفسد من باع من آخر شيئا وقبض المشتري المبيع ومضى

الوكيل وظهر فيها قطعة أرض موقوفة فأراد المشتري أن يردها على الوكيل فأقر الوكيل بذلك كأنه أن يردها على الوكيل ثم الوكيل لا يرد
 على مولكه وان رد على الوكيل بالينة كان للوكيل أن يردها على المولى وهو الراد بالعيب سواء ثم لم يفسد العقد في الباقي قال بعضهم
 يفسد كالموعد من يرد عبدا باعها بمائة ففقد واحدة وقال عامة المشايخ رحمه الله تعالى لا يفسد البيع في الباقي وهو الصحيح لان الوقت
 ناق على ملكه بمنزلة المدبر لا بمنزلة الخرد كذا في المنتقى فهو راجع بين ملكه ووقف وباعها بمائة ففقد واحدة جاز بيع الملك قال ولو جمع بين ملك

ومسجدان كان المسجد مسجد عام فسد البيع في الملك وان كان مسجد خاص لا يفسد * رجل وكل رجلان يشتري له عبد فلان بالف درهم فقتعت يده فاشترى الموكيل الا امره وهو بخلاف ما لو كره بان يشتري له عبد انا بف درهم فاشترى عبداً مطلقاً إحدى اليدين يلزم الامر لان في الاول وكه بشراء عبد معين وهو صحيح فلا يكون راضياً بشراءه بعد القطع أما اذا لم يعين العبد فاشترى امره بشراء عبد يساوي ألفاً فاذا اشترى عبد او مومع . ع القطع يساوي ألفاً وأقل مما يتعين فيه الناس كان مثلاً امره رجل وكل رجلان بان

يشتري له داراً بعينها فاشترى نصفها ثم اشترى الموكل النصف الباقي لا يلزم الامر النصف الذي اشتراه الموكيل . ولو كان الموكل اشترى نصف الداراً ولا ثم اشترى الموكل النصف الباقي جاز لان في الوجه الاول تصرف الموكيل وقع للوكيل بحكم الخلاف فلا يصبر بعد ذلك للموكل الا بملك جديد أو ما في الوجه الثاني تصرف الموكيل لم يقع تنسقه بصلاً بل وقع تنسقه بملكه خلافاً فان اُستحق النصف الذي اشتراه الموكل أولاً كان له أن يرد الباقي لان شراء الموكيل كسائر الموكل * ولو اشترى الموكل كل الدار ثم استحق نصفها كان له أن يرد الباقي * رجل امر رجلان يشتري له داراً بف درهم فاشترى نصف دار ووزنها الموكل مع أخيه جاز لانه اذا كان النصف للموكل لا يتضررهو بشراء النصف الباقي بل يزول عيب الشركة * ولو امر رجلان يشتري له نصف دار غير مقسومة بالف فاشترى وقاسم الموكل البائع جاز ثم اوبطأت

أياهم فقال البائع للمشتري أنت بالخيار وله الخيار مادام في المجلس لان هذا منزلة قوله لك الاقالة . ولو قال أنت بالخيار ثلاثة أيام فله الخيار ثلاثة أيام كالمسألة في الحط * وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان * في الفتاوى العتبية ولو قال جعلتك بالخيار في البيع الذي تعقدته ثم اشتراه مطلقاً ثبت الخيار في البيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى . ولو قال المشتري على أبي بالخيار في الثمن أو في المبيع فهو وكفوله على أبي بالخيار كذا في التتارخية * وان شرط الخيار الى الليل أو الى وقت الظهر أو الى ثلاثة أيام كان له الخيار في جميع الايام . ووقت الظهر وثلاثة أيام ولا ينهي الخيار ما لم تعض الغاية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا تدخل الغاية في الخيار كذا في الفصول العبادية * هكذا ذكرنا المسئلة في الاصل وذو كرا الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى بخلاف ما ذكر في الاصل فقال اذا باع على أنه بالخيار الى الليل فله الخيار ما بينه وبين أن تغيب الشمس فاذا غابت الشمس بطل خياره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الخيرة * ولو شرط خيار ثلاثة أيام ثم أمسقط منها يوماً أو يومين سقط ما سقط من ذلك وصار كأنه لم يشترط الا يوماً كذا في السراج الوهاج * باع عبداً على أنه بالخيار ثلاثة أيام على أن له أن يخلو ويستخدمه جاز وان فعل ذلك لا يبطل خياره . ولو باع كراعاً على أنه بالخيار ثلاثة أيام على أن يأكل من غره لا يجوز البيع كذا في فتاوى قاضيان * واذا باع الاب أو الوصي شيئاً من مال الصغير وشرط الخيار لنفسه فهو جاز فان بلغ الصبي في مدة الخيار تم البيع وبطل الخيار في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية الخيار الى الصبي فاذا أجاز البيع في مدة الخيار جاز وان دبطل كذا في الفتاوى الصغرى

(الفصل الثاني في بيان عمل الخيار وحقه) * اذا كان الخيار مشروطاً للبائع فالبائع لا يخرج عن ملكه بالاتفاق والنزاع يخرج عن ملك المشتري بالاتفاق . وهل يدخل في ملك البائع على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يدخل وعلى قولهما يدخل كذا في المحط * . ولو شرط الخيار له ما جعله لا يثبت حكم العقد أصلاً كذا في فتاوى قاضيان * . واذا كان الخيار مشروطاً للمشتري فالنزاع لا يزول عن ملكه بالاتفاق والمبيع يخرج عن ملك البائع بالاتفاق . وهل يدخل المبيع في ملك المشتري على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يدخل وعلى قولهما يدخل كذا في الفتاوى الصغرى . ويتبنى على هذا الاصل المختلف مسائل * (منها) أن من اشترى زوجته على أنه بالخيار ثلاثة أيام لم يفسد النكاح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى . وعندهما يفسدان وعندهما في المدة قبل الاختياران كانت بكر سقط الخيار جازاً . وان كانت ثيباً لم يسقط خياره وله ردها وعندهما يصح ردها كذا في السراج الوهاج * . وهذا الذي ينقصه الوطء فان نقصها ولو شياً امتنع الركن كذا في التتارخية * . وأجمعوا أنهم لو لم تكن زوجته وطءاً فانه يصح مختاراً سواء كانت ثيباً أو بكر كذا في السراج الوهاج * . سواء نقص الوطء أو لم ينقصها كذا في النهاية * (ومنها) اذا ولدت المشترة في التمتع بالنكاح لا تصير أم ولده عند مخالفتها كذا في الهداية * وهذا اذا ولدت في مدة الخيار وهي في يد البائع أما اذا كانت مقبوضة في يد المشتري ولدت عنده في مدة الخيار يسقط الخيار ويثبت الملك للمشتري وتصير أم ولده بالاتفاق لانها تميت بالولادة هكذا في الكفاية * . واذا اشترى جارية قد ولدت منه بشرط الخيار فعنده لا تصير أم ولده بنفسه الشراء وخياره على حاله الا اذا اختارها صارت أم ولده وعندهما تصير أم ولده بنفس الشراء ويطلب خياره ويلزمه الثمن كذا في السراج الوهاج * (ومنها) لو كان المشتري

قسيمة وان كان ذلك فيما يكال أو وزن يجوز للشراء والقسيمة فيما يكال ووزن اقراض شخص فكانت القسيمة تقبلاً للقبض وفيما لا يكال ولا وزن مباينة فلا يجوز * رجل دفع الى رجل عشرة دراهم وأمره بان يشتري له بها حنطة يزرعها ودفع اليه دراهم ليزرع الحنطة فاشترى المأمور حنطة فزرعها في وقت لا يخرج الزرع قالوا ان كان اشترى الموكيل في أو ان الزراعة فزرعها في غير أوانها يجوز للشراء على الامر وعلى المأمور مثل تلك الحنطة لانه صار مستهلكاً بالقائه في الارض فغراً وان الزراعة وان كان المأمور اشترى

الحطه في غير اوان الزراعة كان المأمور مشتري لنفسه فضمن دواهم الا امر لان الامر بالشراء للزراعة بقية دأوان الزراعة كالا امر بشراء الجسد والقلم * رجل وكل رجلا بأن يشتري له أشاء فاشتري الوكيل فقال الموكل ليس هذا بأشئ كان أقول قوله مع عيینه ويكون الوكيل مشتري لنفسه ويعتق العبد على الوكيل لأنه زعم أنه اخو الموكل وعق على موكله * رجل تحته أمقرجل فوكل الزوج رجلاً ليشترى له امرأه من مولاه فاشتراها الوكيل فان لم يكن الزوج دخل بها بطل النكاح وسقط المهر عن الزوج ٤١ لان هذه فرق قساعات من قبل من له المهر قبطل المهر كالقبط

الحزبان زوجها قبل
الدخول أو كانت أمته
فأعتقها مولاه فاشتارت
نفسها قبل الدخول أو قتلها
المولى قبل الدخول فله
بسقط المهر عن الزوج في
قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى * هذا اذا علم المولى أن
الوكيل يشتري له زوجها
* ولو باعها المولى من رجل
ثم الزوج اشتراها من
الثاني قبل الدخول بها
كان على الزوج نصف
مهرها لمولاه الاول لان
الفرقة ما جاءت من قبل من
له المهر ههنا لان المهر لم
يصير ملكا للبائع من الزوج
بخلاف الاول هذا اذا أقر
المولى أن المشتري كان
وكيلا من قبل زوجها أو
عرف ذلك بالينة فان لم
يعرف وكلته بالامتناع
الوكيل بعد الشراء كان
أقول قول البائع مع عيینه
على العلم الآن قيم الزوج
الينة على الوكالة * رجل
أمر رجلاً بأن يشتري له عبد
فلان بعد المأمور صرح هذا
التوصيل فان اشتري
الوكيل كان العبد المشتري
للامر وعلى الامر للمأمور

قريبه لم يعتق عنده خلافا لهما كذا في محيط السرخسي * (ومنها) أن من قال ان ملكك عبد فوهو حر فاشتري عبداً بشرط الخيار فانه لا يعتق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يعتق أما لو قال ان اشتريت عبداً فهو حر فاشتري عبداً بشرط الخيار فانه يعتق بالاتفاق * (ومنها) اذا اشتري جارية بشرط الخيار وقبضها فخاضت عنده في المدة فاخارها لا يكتفي بثلاث الحيفه في الاستبراء عنده وعندهما يكتفي بها كذا في السراج الوهاج * وكذا اذا وجد بعض الحيفه فيها هكذا في فتح القدير * واذا نسخ المشتري العقد ودخل الجارية على البائع لا يجب على البائع الاستبراء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء حصل الفسخ والرد قبل القبض أو بعده وعندهما كان الفسخ والرد قبل القبض لا يجب على البائع الاستبراء استحساناً والقاس أن يجب وان كان الفسخ والرد بعد القبض يجب على البائع الاستبراء قياساً واستحساناً كذا في المحيط * وأجمعوا أن العبد لو كان ياتى من فسخ العقد فانه لا يغيره ان كان قبل القبض لا يجب على البائع الاستبراء وان كان بعد يجب ولو كان الخيار للبائع ففسخ لا يجب الاستبراء فان أجاز البيع فعلى المشتري أن يشتريها بعد جواز البيع والقبض بحيفه مستأنفة أجماعاً كذا في السراج الوهاج * (ومنها) اذا قبض المبيع ثم أودعه عند البائع وهلك عنده في مدة الخيار أو بعدها بفسخ البيع عنده وعندهما لا يفسخه ويلزمه الثمن كذا في المضمرات * أما لو كان الخيار للبائع قبله الى المشتري ثم ان المشتري أودعه في مدة الخيار البائع فهل في يده قبل ان ينادي البيع أو بعد يبطل البيع في قولهم جميعاً كذا في فتح القدير * ولو كان ياتى بقبضه المشتري بآذن البائع أو بغيره فانه الثمن مفقوداً ومؤجل وله فيه خيار روية أو خيار عيب فأودعه البائع فهل في يد البائع هل على المشتري فليزيمه الثمن بالاجماع كذا في النهاية * (ومنها) اذا اشترى العبد المأذون سلعة وشرط ان يمار لنفسه ثم أربأ البائع من الثمن فان خاربه على حاله ان شاء اختار أن يكون المبيع بغيره ثم ان شاء فسخ البيع وعاد الى البائع بغير ثمن وعندهما نفذ البيع وبطل خياره كذا في المضمرات * وأما لو كان العقد بائناً فبطل الخيار لهما أو لاحدهما ولو أسلم أو أسلم أحدهما قبل القبض بطل البيع سواء جازوا لا يبطل وان كان بشرط الخيار للبائع فأسلم البائع بطل البيع ولو أسلم المشتري لا يبطل وخيار البائع عنى حاله فان اختار الفسخ عادت الجارية له وان اختار الاجازة صارت الجارية للمشتري حكماً والمسلم من أهل أن يملك انحر حكماً وان كان الخيار للمشتري فأسلم بطل العقد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما تم العقد ولا يبطل وان أسلم البائع لا يبطل بالاجماع وخيار المشتري على حاله فان اختار المشتري العقد صارت له وان فسخ صارت للبائع والمسلم من أهل أن يملك انحر حكماً كذا في النهاية * (ومنها) حلال اشتري طيباً بالخيار فقبضه ثم أحرم والطريق في يده ينقض البيع عنده ويرد الى البائع ولا يلزم المشتري ولو كان الخيار للبائع بشفة بالاجماع ولو كان للمشتري فأحرم البائع للمشتري أن يرد كذا في فتح القدير

(٦ - فتاوى ثالث) فية عبده وهو كمال في الكتاب * رجل قال لغيره بيع عبدك هذا من فلان غربي بعه على أو قال صالحه على عبلك هذا عمله على ففعل المأمور ذلك كان على المديون قيمة العبد بصد صاحب العبد * وكذلك رجل قال لغيره تزوج لي فلانة بعبدك هذا ففعل صار العبد مهرًا للزوجة ويكون للمأمور قيمة عبده على الامر لعرف * رجل دفع الى رجل أنفاً امرأه أن يشتري لها جارية فقال ما صنعت من شيء فذهبوا فنزول الوكيل رجلاً آخر بذلك ثم الامر عزله الوكيل الاول فاشتري الوكيل الثاني جازئره أو له الموكل

الاول علم الوكيل الثاني بعزل الوكيل الاول أم لم يعلم دفع الوكيل الاول الاثني الى الوكيل الثاني أولم يدفع * وكذا لو مات الوكيل الاول ثم اشترى الثاني جاز شراؤه على الموكل الاول ولو ان الموكل الاول أخرجه من الوكيل الثاني من الوكيل الاول جاز ما أوصى به لان الوكيل الثاني وكييل الموكل الاول لا يزيل الوكيل الاول فلا ينعزل عنه زوال الوكيل الاول الا ان الوكيل الاول لم يعزل الوكيل الثاني صح عذله لان رب المال رضى بصنيعه ٤٣ وعزل الثاني من صنيعه * ولو ان الوكيل الاول اشترى جارية قبل ان يعزل الوكيل الثاني

يشترى الوكيل الثاني جاز شراؤه على رب المال فان اشترى الوكيل الثاني بعد ذلك كان مشتربا لنفسه علم بشراء الاول أولم يعلم دفع الوكيل الاول المال اليه أولم يدفع لان الوكيل انتهت بشراء الاول فانهما كانا وكيلين شراء جارية واحدة كرجل قال لرجلين وكلت أحدهما بشراء جارية بألف درهم فاشترى أحدهما ثم اشترى الآخر فان الأخير يكون مشتربا لنفسه * ولو اشترى كل واحد منهما جارية ووقع شراؤه في وقت واحد كانت الجاريتان للموكل كذا ذكر في التوازل * وذكر في المتن أنه اذا وُكِّل رجلان يشتريه جارية بألف درهم وأجاز صنعهم فوكل الوكيل رجلا آخر أن يشتري للموكل جارية بألف درهم فاشترى كل واحد منهما جارية ووقع شراؤه معا كانت كل جارية لمن اشتراها لالا لآمر * وجه رواية التوازل أن الثاني وكييل رب المال بمنزلة الوكيل الاول * ولو وُكِّل الوكيل الآخر رجلا

مسلما اشترى من مسلم عسيرا بشرط الخيار فتمت في المدة ففسد البيع وعندهما تم كذا في النهاية * (ومنها) أن الخيار اذا كان للشري وفسخ العقد فاز واشترى البائع عنده وعندهما اشترى كذا في فتح القدير * باع عبدًا بجارية على أن يباع العبد بالخيار ثلاثة أيام فأتى البائع بالمبيع في اليوم الثالث فنفذ عتقه في قواهم وبطل البيع وان أعطي الجارية جاز وبكون أسقاط الخيار يوم البيع ولو أعتقه في كلام واحد نذ عتقه فيه ما يغرم قيمة الجارية ولا ينفذ عتاق المشتري لافي العبد ولا في الجارية ولو كان الخيار للشري كانت الاحكام على عكس هذا ولو كانت الجارية بنتا لبائع العبد والخيار لبائع العبد لاتعق الجارية ولو كانت زوجته لا يفسد النكاح بينهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكنه لو أعتقه نفذ عتاقه فيه ولو كان ذلك أسقاطا للخيار كذا في فتاوى قاضيخان * سئل عن اشترى عبدًا على أن المشتري بالخيار ثلاثة أيام قال ليس للبائع مطالبة الثمن مالم يفسد العقد كذا في التتارخات نافلا عن الحاوي * قال بشرعت أبا يوسف رحمه الله تعالى يقول رجل اشترى عبدًا على أنه بالخيار لم يجبر البائع على دفع العبد الى المشتري ولا أجبر المشتري على دفع الثمن اليه ولو دفع المشتري الثمن أجبرت البائع على دفع العبد اليه ولو دفع البائع العبد الى المشتري أجبرت المشتري على دفع الثمن وله الخيار ولو كان الخيار للبائع ونفذ المشتري الثمن وأراد أن يقبض العبد منه البائع فلا بد له أن يجبر البائع على رد الثمن * قال أصحابنا رحمه الله تعالى خيار الشرط يمنع تمام الصفقة فاذا كان الخيار للبائع أو للمشتري والمبيع شيء واحد أو أشباهه لم يكن له أن يجبر العقد في البعض دون البعض سواء كان المبيع مقبوضا أو لم يكن لانه تفريق الصفقة قبل التمام وأنه لا يجوز بخلاف ما بعد التمام حيث يجوز التفريق كذا في المحرر والمجلة ولو كان الخيار للبائع والمبيع مقبوض فهل يقبضه أو استهلكه انفسا فللبائع أن يجبر البائع في قبض أو في حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى اذا كان مما يفتاوت فهناك البعض انتقض البيع وليس للبائع أن يجبر في الباقي وان كان مكسلا أو موزونا أو معدودا غير متفاوت فلا يقبضه فللبائع أن يلزم البيع فيما بقي ولو استهلكه المشتري المبيع في المشتري فللبائع أن يلزمه البيع وبأخذ الثمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى بعد ذلك ليس للبائع أن يلزمه الارضا المشتري ولو هلك أحد العبدين في يد البائع لم يكن له أن يلزم المشتري العبد الباقي الارضا كذا في الحاوي

الفصل الثالث في بيان ما يفتنه هذا البيع وما لا يفتنه في بيان ما يفتنه به وما لا يفتنه من شرطه الخيار سواء كان بائعا أو مشتريا أو أخيه له أن يجبر في مدة الخيار باجتماع الفقهاء أنه لا يفسخ فان أجاز بغير حصة صاحبها يبيع بغير علمه جاز كذا في فتح القدير * شرط الخيار اذا كان للبائع فجاز البيع ونفوضه بأحد ثلاثة مع أن أحدهما أن يجبر البيع بالقول في المدة كذا في السراج الوهاج * كان يقول أمرت البيع ورضيته وأسقطت خياره ونحو ذلك كذا في فتح القدير * ولو قال هويت أخذه أو أحببت أو أحببت أو أحببت أو وافقتي لا يبطل كذا في البحر الرائق * والثاني أن يموت البائع في مدة الخيار فيبطل خياره بموته ونفذ عقده كذا في شرح الطحاوي * والثالث أن يمضي مدة الخيار من غير قبض ولا إجازة من له الخيار كذا في السراج الوهاج * وكذلك اذا أغنى عليه أو جن ومضت الايام الثلاثة ولو أنه أفاق في مدة الخيار حتى

كل واحد منهما على حدة ان يشترى جارية بألف درهم فاشترى باووقع شراؤه معا كانت الجاريتان للموكل * وجه عن رواية المتن أن الموكل لم يلزمه الاجابة واحدة قطعت احدهما بالاتزام ولو من الاخرى فلا يلزمه واحدة منهما * بخلاف ما اذا وُكِّل رجلين كل واحد منهما على حدة بشراء جارية لأن ثقلها وكل كل واحد منهما على حدة لم يتعلق بوكيل أحدهما بالاخر فكان ملتزما بتوكيل كل واحد منهما على جارية والفتوى على ما ذكر في التوازل رجل دفع الى رجل درهما فباعه فاشترى به جارية

وبعضه خيرا كيف يقع الوكيل ان كسر الدرهم بضع وان اشترى به مكسرا يصير صفا وهو غير مأمور بذلك * قالوا الحليلة في ذلك ان يأمر القصاب بيشترى لنفسه خبزا بنصف درهم ثم يشتري الوكيل منه نصف درهم لما يوصف درهم خبزا يدفع اليه الدرهم الصحيح أو يأمر الخباز ان يشتري لنفسه نصف درهم لما تم فعل الوكيل ما قلنا رجل وكل رجلان يشتري له غلاما بان درهم فاشترى الوكيل بالالف غلاما يساوي ألفا على أن الوكيل بالخيار ثلاثة أيام ثم رجعت قيمة الغلام الى ٤٣ خمسة فاختار الوكيل الغلام كان الغلام للوكيل في قول محمد رحمه الله تعالى وكذا في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقد ذكرنا

مثل هذا في الوكيل بالبيع اذا باع جارية للوكيل تساوى ألفا باء فباعها الوكيل بالالف على أنه بالخيار ثلاثة أيام فازدادت قيمته الى ألفي درهم في مدة الخيار فانه ليس للوكيل أن يبيع البيع الا أن يبيع في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اعتبارا للمضاء بالاستدعاء * رجل أمر رجلان أن يشتري له ثوبا بعشرة دراهم فاشترى ثمانا لمر باع من بائع الثوب ديناراً ثلث العشرة جاز ما فعل فان قال الوكيل المكنت طوعت عنى بأداء الثمن فلي أن أرجع عليك بعشرة دراهم وجبت في عليك بشراء الثوب بأمرك لا يلتفت اليه لان قرار الثمن يكون على الموكل فلا يكون الا مرفى في أداء الثمن متطوعا * رجل أمر رجلا أن يشتري له كرامن طعام بمائة درهم ففعل المأمور ذلك وأتى المائة ثمان المأمور دفعه الى البائع

عن الشيخ الامام الزاهد أحد المطاوي روى أنه لا يكون على خياره وذو كرمس الا في الحلوى رجه الله تعالى أنه على خياره قال رحمه الله تعالى وهو منصوص في المأذون وهو الاصح كذا في الذخيرة **والحق** أن الانغماء والخنوق لا يسقطان انغماء المسقط له مضي المدة من غير اختيار كذا في الجبر الرائق * وكذلك لو بيع ثمن محض مضى المدة كذا في محيط البرخسي * وان سكر من الخمر لم يطل خياره وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاط * وان سكر من الخمر في المدة يطل خياره حتى لو زال السكر من الخمر في المدة ليس له أن يتصرف بحكم اختياره كذا حكى عن الشيخ الامام الزاهد أحد المطاوي روى رحمه الله والصحيح أنه لا يطل كذا في المحيط * وان اردت رد عادى الى الاسلام في المدة فهو على خياره واجامعا وان مات أو قتل على الرقة بطل خياره واجامعا وان تصرف بحكم الخيار بعده اوقف تصرفه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ونفذ عندهما كذا في الذخيرة وفوضه بأحد الامرين انما يقول أو بالفعل أما بالقول بأن يقول فسخت فيعد ذلك يقران كان المشتري حاضر ابصر الفسخ ولا يحتاج في ما الى قضاء أو رضا وان كان غائبا لا يصح الفسخ ويكون موقوفا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط * والخلاف انما هو في الفسخ بالقول أما اذا فسخ بالفعل فانه ينفسخ حكما فاقا في الحضرة والغيبة والمراد بالقيمة عدم علمه وبالحضرة علمه ولو فسخ في غيبته فباعه في المدة تم الفسخ لحصول العلم به ولو لم يبع بعد مضي المدة تم العقد بمضي المدة قبل الفسخ وكذا اذا أجاز البائع بعد فسخه قبل أن يبع المشتري جاز وبطل فسخه كذا في الجبر الرائق * وأما الفسخ بالفعل بأن يتصرف البائع في مدة الخيار في المبيع تصرف المالك كما اذا أعق أو دبر أو كاتب وكذلك اذا باع من غيره وكذلك لو وهب وسلم بنسخ البيع ولو وهب وسلم لا ينفسخ البيع واذا رهن وسلم بنسخ البيع كذا في المحيط * واذا أجزد كرفي بعض المواضع أنه لا يكون فسخا ما لم يسلم الى المستأجر وذو كرمس فانه لا يكون فسخا وان لم يسلم الى المستأجر به أخذ عانة المشايخ رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة واذا سلم المبيع في مدة الخيار الى المشتري قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان سلمه على وجه الاختيار لا يطل خياره ولا يملكه المشتري وان سلمه على وجه التملك بطل خياره كذا في الفصول المتقدمة * والحاصل أن ما وجد من البائع في المبيع ولو وجد منه في الثمن لكان اجازة للبائع يكون فسخا لبيع دلالة كذا في البدائع * رجل باع عبد ابنين في المدة على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم وهب الثمن من المشتري في مدة الخيار وأبرأه عن الثمن واشترى من المشتري شيئا بذلك الثمن يصح شراءه وأبرأه وهبته ويطل خياره لان الثمن في المدة بمنزلة البروض هكذا في فتاوى قاضيان * وكذا الوساو له البائع والثمن الذي في ذمته شيئا كذا في البدائع * ولو اشترى من غير المشتري شيئا بذلك الثمن بطل خياره ولا يجوز شراءه ولو كان الثمن دينيا فأوفاه المشتري فقبض وتصرف فيه لا يطل خياره وكذا لو دفع المبيع الى المشتري لا يطل خياره ولو كان اختيارا للمشتري فأبرأه البائع عن الثمن لا يصح أبرأه في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى اذا تم البيع منه ما مضى في مدة الخيار أو باسقاط الخيار في المدة يتدبر البائع هكذا في فتاوى قاضيان * والحاصل في هذه المسائل أن الثمن اذا كل شيئا يعين بالعين فاذا قبض البائع الثمن وتصرف فيه من بيع أو هبة فذلك امضاء للبيع وان كان الثمن شيئا لا يعين بالعين فاذا قبض كادراهم فتصرف فيه بعد ما قبض مع المشتري أو مع غيره فذلك ليس بامضاء للبيع وان تصرف فيه

تجسدين درهما على أن زاده البائع كرامن الطعام ففعل البائع ذلك قالوا الذكر الاول يكون لا مرفا والذكر الثاني المأمور بضم المأمور لا مرفا وخمس وعشرين درهما لان البائع لما زاد الذكر بمائة فقد مضى عن المشتري خسران وصار الكرامن جميعا بمائة وخمسين فكل كرمسة وسبعين لان المظ يتصرف في الذكرين جميعا فيصير الذكر الاول بمائة وسبعين فيجب على المأمور أن يدفع الى المرف خمسة وعشرين لان جعل هذا القدر غنما للذكر الثاني * رجل اشترى عبدا واشهدته بشتره فلان وقال فلان رضيت كان المشتري أن يمنع العبد منه لان

المشتري اذا لم يكن وليا صار مشتريا لثالثه فلا يتغير عقده بالاجازة لانها تعمل على الموقوف دون النافذ فان دفع المشتري الجارية به
واخذ منه الثمن كان ذلك بيعا بينهما باطلا على رجل وكل رجل ان يشترى له أمة بألف درهم فاشترى أمة باني درهم وبعث بها الى الآخر
فاستولدها الآخر ثم قال لو اكمل بعد ذلك اشتريتها بألفي درهم فان كان الوكيل حين بيعت بها الى الآخر قال هي هذه الجارية التي أمرتني
بشرائها فاشتريتها ثم قال اشتريتها ٤٤ بألفي درهم لا يصدق وان أقام البينة على ذلك لم تقبل ولو كان الوكيل حين بيعت بها

الى الآخر لم يقبل شيئا ثم قال
قبل القبض مع المشتري بان المشتري منه الثمن فوبأ وصار فممن الثمن وهو ألف درهم على مائة دينار
فذلك اختياره للبائع كذا في المحط * ولو باع عبد بن علي أنه بالخيار فباعه ما قبضه المشتري ثم مات
أحدهما أو استحق لا يجوز البيع في الباقي وان تراضا على اجازة البيع لان البيع بشرط الخيار غير
منعقد في حق الحكم فاذا هلك أحدهما كانت الاجازة في الباقي بمنزلة ابتداء العقد بالخاصة فلا يجوز ولو
قال البائع في حياة العبد بن نقض البيع في هذا بعينه أو قال نقضت البيع في أحدهما كان نقضه
باطلا وبقي الخيار فباعا وكذا لو باع عبدا واحدا على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم قال نقضت البيع في نصفه
كان باطلا رجل باع ايضا (١) أو كثرى على أنه بالخيار ثلاثة أيام فخرج الفسخ من البيض أو صار
الكثيرى قرا في مدة الخيار بطل البيع ولو كان الخيار للمشتري والمسئلة بمجالها بقي خياره كذا في فتاوى
فاضيخان * ولو لم يكن في البيع خيار قال بيع باق والمشتري بالخيار ان شاء وأخذ وان شاء ترك كذا في الواقيات
الحسامية * رجل باع أرضا على أنه بالخيار ثلاثة أيام ونقضا ثم ان البائع نقض البيع في الايام الثلاثة
تبقى الأرض مضمومة بالقيمة على المشتري وكان للمشتري أن يجسها بالاستيفاء الثمن الذي دفعه الى
البائع فان أذن البائع بعد ذلك للمشتري في زراعة هذه الأرض سنة فزرعها تصير الأرض أمانة عند
المشتري وكان للبائع أن يأخذها من المشتري متى شاء قبل أن يؤدي ماله من الثمن ولا يكون للمشتري
أن يجسها لاستيفاء الثمن الذي كان على البائع كذا في فتاوى فاضيخان * وان كان المشتري زرع
الأرض كان للمشتري أن يسكها بأجر المثل ويمنع البائع عنها الى أن يستحصل الزرع وان أراد المشتري بعد
ما زرعتها أن يمنع الأرض من البائع حتى يسترد الثمن ليس له ذلك وان أبى المشتري أن تكون الأرض
في يده بأجر المثل الى وقت ادراك الزرع وكثره قلع الزرع أيضا وأراد تضمين رب الأرض الزرع كان له
ذلك اذا كان قد أذن له في زرعها الى أن يدرك الزرع الا أن يرضى البائع أن يترك الزرع فيها حتى
يستحصل بغير شئ فكذا في المحط * واذا كان الخيار للبائع في عبدا بعه فقال البائع للعبد أنت حر ان
دخلت الدار أو قال ان دخلت الدار فانت حر لم يكن هذا نقضا للبيع وكذلك اذا قال للعبد أنت حر وهذا
العبد الا أخذ كالمسئلة في التتق وروى هشام وبشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فاذا مضى أجل
الخيار قبل أن ينقض البيع وجب البيع وعق العبد الا حر كذا في الخيرة * ولو كان الخيار في الرعي
فقطن البائع كان فسحا وان طعن المشتري يعرف مقدار الطعن لا يسقط وان زاد على ذلك يطل قال
الحقبة أبو جعفر مازاد على يوم وليلة كثير وما دونه قليل لا يطل خياره كذا في مختار الفتاوى * واذا هلك
المبيع قبل القبض يطل البيع سواء كان الخيار للبائع أو للمشتري أو لهما جميعا وان هلك بعد القبض فان
كان الخيار للبائع فكذلك يطل البيع لان المبيع صار بحال لا يحتمل انشاء العقد عليه فلا يحتمل الاجازة
فينسخ العقد ضرورة ويلزمه القيمة ان لم يكن له مثل والمثل ان كان له مثل وان كان الخيار للمشتري لا يطل
البيع ولكن يطل الخيار ويلزم البيع وعليه الثمن هكذا في البدائع * وفي المتن رجل باع من آخر جارية
على أنه بالخيار ودفعها الى المشتري فأعقها المشتري أو زوجها في مدة الخيار ثم ان البائع أجاز البيع فيها
لا يجوز عتق المشتري ولا تزويجه وقد نقض البائع التزويج باجازه البيع واحل له فريحا للمشتري ولو كان
قوله أو كثرى هو وعاطم النخل وتثلث الكاف والقامعا قاموس

اشتريتها بألفي درهم قبل
قوله ولو أن يأخذ الجارية
من الآخر وعقرها وقيمة
ولدها لان الآخر صار
مغرورا من جهة * رجل
وكل رجل يبيع عبده ثم
قال المولى قد أخرجتك عن
الوكالة فقال الوكيل قد
بعته أمس لا يصدق
الوكيل ولو أقر الوكيل أولا
بالبيع لسان بعينه فقال
الآخر قد أخرجتك عن
الوكالة جازا البيع وبطل
قول الوكيل اذا ادعى
المشتري ذلك * رجلان
وكل رجل يبيع عبدا لهما
فباع الوكيل نصفه وقال
الوكيل هو نصف فلان
فهو جائز وان لم يكن عند
البيع أى التصديق ببيع
جاز يبيعه في نصف شائع
للاخرين في قياس قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى
ولا يجوز في قول صاحبه
رحمه الله تعالى * رجل
وكل رجل يبيع عبده ثم
باعه بنفسه فرد عليه بعيب
بقضاء قاض كان للوكيل
أن يبيعه عند محمد رحمه الله
تعالى * وكذا الوكيل
بالبيع اذا باع فرد عليه

ببيع بقضاء قاض كان للوكيل أن يبيعه ثانيا * ولو أن رجلا وكل رجلا باه به ثم وهب بنفسه ثم رجع في الهبة
لا يكون للوكيل أن يبيع * رجل وكل رجلان بشرأى وذهبا درهم الى أهله فادفع أحدهما الى صاحبه فباع قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى
يضمن النصف وقال أبو يوسف ومحمد هما والله تعالى لا يضمن شيئا * رجل قال لغيره ببيع بمنى بثلثي درهم فباع فلان فقال فلان بعت بكذا فباع
الوكيل بذلك ثم ظهر أن فلان باع بأكثر لا يجوز بيع الوكيل على الآخر وان كان فلان باع ماله باع الوكيل بأكثر جاز يبيع الوكيل

الزوج

اشتمسنا * رجل وكل رجل لا يبيع شيئا ثم قال لمؤكله ذكر الناطق رحمه الله تعالى أن مجوده لا يكون عزلا * وكذا لو قال اشهدوا أني لم أؤكله
لا يكون عزلا وغيره من المشايخ قال مجوده أو كالة يكون عزلا * وذكر في الجامع رجل أوصى رجل بثلاث ماله ثم قال اشهدوا أني لم أؤص
لفلان بقليل ولا كثيرا لا يكون ذلك رجوعا عن الوصية وذكر في الوصايا من الأصل أنه يكون رجوعا * فعلى رواية الجامع مجوده الوصية إذا لم
يكن رجوعا عن الوصية لا يكون عزلا عن الكالة * وعلى رواية الوصايا إذا كان ٢٥ رجوعا عن الوصية يكون عزلا عن الكالة
قال بعضهم في المسئلتين

روايتان * وقال بعضهم
مجود الو كالة عزلا وجود
الوصية رجوع أما قوله
اشهدوا أني لم أؤص لا يكون
رجوعا ولا عزلا لأن هذا
أمر بالشهادة الباطلة ولا

حكم الباطل فلا يكون
رجوعا ولا عزلا * وأجمعوا
على أن مجود المودع يكون
فرضا للمودع إذا كان في
وجه المودع وإن كان في
غير وجهه لا يكون فرضا
* وكذلك مجود أحد

المتابعين في البيع يكون
فسخا ومجود أحد الشريكين
للمشركة يكون فسخا * رجل
وكل رجل لا يشترى شيئا
وكالة جارة وفي ملك المؤكل
شيء من جنس ما أمره
بشرائه فباع المؤكل ما كان
عنده فاشترى المؤكل للموكل
لا يلزم المؤكل * الوكيل
بالشراء إذا قبض الثمن
فهل كان قبض
الثمن من المؤكل قبل الشراء
بهلك أمانة سواه هل قبل
شراء الوكيل أو بعده * وإن
قبض الثمن من المؤكل بعد
الشراء بهلك مضمونه

الزوج وطهره ويكره ثم قبض البائع المبيع فيها وقد نفصها الوطء مائة درهم وعقرها مائة درهم فالبائع
بالتخييار إن شاء أتبع الزوج بالعقر تماما ولم يرجعه الزوج على أحد * وإن شاء أتبع المشتري بنصف الوطء
ورجع المشتري على الزوج الواطئ بالثلاثة التي ضمن * ولو لم يكن البائع دفع الأمانة إلى المشتري وزوجها
المشتري رجلا وهى في يد البائع فوطئها الزوج ثم أعجز البائع المبيع ولم ينصفها الوطء لانهائيب فالنكاح
فاسدا إذا فسخته المشتري ولا يبطل ما لم يفسخه لأن فرجهما لم يحل للمشتري بإجارة البائع المبيع وللمشتري على
الواطئ مهر مثلها إذا فسخ النكاح * ولا خيار للمشتري في رد الأمانة بالوطء الذي كان عنده البائع من قبل أن
الوطء لم ينصفها * وإن كان الوطء زنا كان هذا عيبا فربته كذا في المحيط * رجل باع دارا على أنه بالخيار ثلاثة
أيام فصالحه المشتري على دراهم مسملة أو عني عرض بعينه على أن يسقط الخيار ويعضى البيع جاز ذلك
ويكون زيادة في الثمن * وكذا لو كان الخيار للمشتري فصالحه البائع على أن يستط الخيار فيعط عنه من الثمن
كذا أو يزيد هذا العرض بعينه في البيع جاز ذلك كذا في فتاوى قاضيان * وإذا باع عبدا بألف درهم على
أن البائع فيه بالخيار ثلاثة أيام فأعطاه المشتري بهامائة دينار ثم إن البائع قبض البيع فالصبر باطل وكان
عليه (١) أن يرده الدينار كذا في المحيط * قال هشام سألت محمدا عن رجل باع دارا على أنه بالخيار
ثلاثة أيام فتوارى المشتري في شيء أراد أن يعضى له الثلاث فيجب له البيع هل يؤخذ في هذا الاعتذار قال نعم
أبعت البيع من بعده فإن ظهر والباطل خياره إلا أن يجبي في الثلاث * قلت فإن لم يأت الخصم في الأيام
حتى كان آخر الثلاثة الأيام أتألف وقت لا تستطيع أن تعث إليه من قبله الاعتذار سألت أن تبطل
الخيار عليه قال لا أقبل ذلك * قلت فإن قال الخصم أني أعذرت إليه وأشهدت فاختفى مني فأشهدني
بذلك قال أقول اشهدوا أن هذا قد عزم أنه قد أعذر إلى صاحبه في الأيام الثلاثة كان بآتيه كل يوم فبعد
إليه فيختفي منه فإن كان الأمر كما قال فقد أبطلت عليه الخيار وإذا ظهر بعد ذلك وأنكر سألت المتدعي
المبينة على الخيار وعلى اعتذاره كما كان ادعى كذا في الذخيرة * اشترى شيئا على أنه بالخيار ثلاثة أيام فخاف
المشتري في الأيام الثلاثة أن ياب البائع أبرق البيع فاختفى البائع منه فطلب المشتري من القاضي أن
ينصب خصما عن البائع لردده عليه فاختلفوا فيه * قال بعضهم نصب خصما نظر المشتري وقال محمد بن
سلمة رحمه الله تعالى لا يجيبه القاضي إلى ذلك ولا ينصب خصما لأن المشتري لم يشتري ولم يأخذ منه وكذا
مع احتمال الغيبة فقد ترك النظر لنفسه فلا ينظره فإن لم ينصب القاضي خصما وطلب المشتري من
القاضي الاعتذار عن محمد رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية يجيبه القاضي إلى ذلك فبيعت مناديا بنادى
على باب البائع أن القاضي يقول إن خصمك فلا تباري بآذني رد عليك البيع فإن حضرت ولا انتقض البيع
فلا ينقض القاضي البيع من غير اعتذار وفي رواية لا يجيبه القاضي إلى الاعتذار أيضا فقيل لمحمد رحمه الله
تعالى كيف يصنع المشتري قال ينبغي للمشتري أن يستوفى فيما أخذ منه وكذا ثقة إذا خاف الغيبة حتى
إذا غاب البائع رد على الوكيل كذا في فتاوى قاضيان * اشترى شيئا يتسارع إليه الفساد على أنه بالخيار
ثلاثة أيام في القياس لا يجبر المشتري على شيء وفي الاستحسان يقال للمشتري أمان أن تسخ البيع وأما أن
تأخذ المبيع ولا شيء عليك من الثمن حتى تحبذا بيع أو يفسد المبيع عندك دفعا للضرر من الجاهلين كذا

(١) قوله أن يرده الدينار الأولى الذانية وله سقط من النسخ لفظ المائة اه مجراوى

للا أمر فوكل المأمور رجلا فاشترى الوكيل فان الوكيل يرجع بالثمن على المأمور بالتوكيل ثم المأمور يرجع على الأمر وليس الوكيل أن
يرجع على الأمر * الوكيل يبيع العبد إذا باع ثم أقرو الوكيل أن مؤكله قبض الثمن من المشتري كان القول قول الوكيل مع عيظه وبيرا
المشتري عن الثمن * فإن حاق الوكيل لا ضمان عليه وإن نكل ضمن الثمن للموكل * الوكيل يقبض الدين والخصومة إذا قال قبضت الدين
ودفعت إلى المؤكل صح إقراره وبرأ الغريم * وإن قال قبض الطالب حقه بنفسه من الغريم لم يصح إقراره على المؤكل * الوكيل يبيع إذا

فإنه ما اشتراه لنفسه من المشتري بعد القبض ثم امتنع المبيع برفع الوكيل على المشتري ثم المشتري يرجع على الوكيل ثم الوكيل على الموكل كذا ذكر في الشفعة. والوكيل بائنا دارا استأجر لوكلا دارا سنة بمائة درهم وشرط التجمل أو لم بشرط وقبض الوكيل الدار فبسطها من الموكل بالاجرة لا يكون له أن يجبسها فإن جبسها حتى مضت المدة ذكر في بعض الروايات أن الاجبر يكون على الوكيل فرفع على الموكل ولا يسقط الاجر عن الموكل بقبض الوكيل ٤٦ بخلاف ما إذا غصبها غاصب فإن غنة لا يجب الاجر على الموكل ولا على الوكيل وذو كرى

بعض الروايات أن الوكيل

إذا قبض الدار سقط الاجر عن الموكل استئسا

(فصل في التوكيل بالنكاح والطلاق والعنان)

رجل وكل رجلان تزوجه امرأه أو تزوجه امرأه قد أبانها الموكل قبل التوكيل جازا إذا لم يكن الموكل شكا الممن سؤ خلقها أو غير ذلك * ولو تزوجه الوكيل امرأه فارتقاها الموكل بعد التوكيل لا يجوز له ولو تزوجه امرأه بأكثر من مهر مثلها جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول صاحبهما الله تعالى إذا تزجه بأكثر من مهر مثلها بما لا يتغاب الناس فيه * ولو تزوجه امرأه تزوجه أو مودة أو مجنونة قبل بانه يجوز عند الكل والعصم أنه على الاختلاف أيضا * ولو تزوجه صبيته جاز وكذلك زوجته امرأه حلق الموكل بطلاقها ثلاثا تزوجهها يجوز النكاح ويقع الطلاق ولو وكله بأن يزوجه امرأه ولم يسمو أن يزوجه امرأه ليست بكفه جاز في قول

في فتح القدير * ولو باع شيئا بما يتسارع إليه الفساد يعايبا أو لم يقبضه المشتري ولم يتقد النقص حتى غاب كان البائع أن يبيع منه آخر ويحل للمشتري الثاني أن يشتري وإن كان به ذلك كذا في فتاوى قاضيان * ولو كان الخيار للبائع أو للمشتري فقال له الخيار إن لم أفعل كذا اليوم أبطلت خياري لا يطل خياره وهكذا إذا قال ذلك في خيار العيب ولو لم يطل كذلك ولكن قال أبطلت خياري غدا أو قال أبطلت خياري إذا جاء غدا فغدا غدا ذكر في المتن أنه يطل خياره وليس هذا كالأول لأن هذا وقت يبيح له المراجعة بخلاف الأول كذا في الظهيرية * ولو باع جارية بعد علمه أنها بالخيار في الجارية فبها العبد أو عرضه على البيع اجازة وعرضها على البيع فسحق على الأصح كذا في البحر الرائق * رجل اشترى جارية على أنه بالخيار فرد غيرها على البائع وقال هي التي اشتريتها فقول قوله وللبيع أن يملكها وبطأها كذا في الوقعات الحسامية * بشرع أبي يوسف رحمه الله تعالى مسلم باع من مسلم عبدا على أن البائع بالخيار وقبضها المشتري فصارت في يده خرافة فانهض البيع ذكرا مثله في المتن قال وضمن العصور وهكذا يرى عن محمد رحمه الله تعالى وقال الحاكم أو الفضل رحمه الله تعالى وقد قال في موضع آخر البائع على خياره أن سكت حتى مضى الثلاث لزم البيع المشتري ثم قال على ما ذكر بشران البيع تنقض لولم يتخصص لمحتى صار خلافا فاختار البائع الزام البيع فله ذلك ولا يستبرضا المشتري في المشهور من الرواية كذا في الذخيرة في المتن باع عبدا على أن البائع بالخيار فأذن له في التجار لا يكون هذا انقضاء البيع إلا أن يلحقه دين ولو أمضاه بعد ما حلحقه دين لم يجز كذا في محيط السرخسي * ولو باع عبدا على أنه بالخيار ثلاثة أيام وسلمه إلى المشتري ثم غصبه من المشتري لم يكن ذلك فسحا للبيع ولا أبطل الأضرار كذا في الفصول العمادية في الفصل الخامس والعشرين * وإذا باع عبدا على أن البائع بالخيار وقبضه المشتري وقتل العبد عند المشتري قتيلا ومات العبد وضمن المشتري قيمته للبائع أخذوا بالحنفية القيمة من البائع وكان البائع أن يرجع على المشتري بمثلها وهو بمنزلة الغصب * رجل باع عبدا على أنه بالخيار والعبد في يده فقال في الثلاث قد فسخت البيع ونقضته ثم قال بعد ذلك قد أجزت البيع وقبل المشتري فلهذا جاز استئسا ولو جنى البائع على البيع في هذا الصورة جناية ونقضه فقال المشتري أنا أخذه كذلك فليس له ذلك إلا أن يسلم البائع له كذا في المحيط * ولو استلم البائع أجنبي والخيار للبائع لا ينقض البيع والبائع على خياره سواء كان المبيع في يد المشتري أو في يد البائع فان شاء فسحق البيع واتبع الحنفية بالضمان وكذلك لو استلم له المشتري ان شاء فسحق البيع واتبع المشتري بالضمان وان شاء أجزأه واتبعه بالثمن ولو تعيب المبيع في يد البائع فان كان باقة سألوه أو بفعل المبيع لا يطل البيع وهو على خياره ان شاء أجزأه وان شاء أجزأه فأن أجزأه فالمشتري بالخيار فان شاء أخذه بجميع الثمن وان شأ ترك تغير المبيع قبل القبض وان كان بفعل البائع يطل البيع وان كان بفعل أجنبي لم يطل البيع وهو على خياره ان شاء فسحق البيع واتبع الحنفية بالارث وان شاء أجزأه واتبع المشتري بالثمن والمشتري يبيع الحنفية بالارث وكذلك لو تعيب بفعل المشتري لا يطل البيع والبائع على خياره ان شاء فسحق البيع واتبع المشتري بالضمان وان شاء أجزأه واتبع المشتري بالثمن وكذلك إذا تعيب في يد المشتري بفعل أجنبي أو بفعل المشتري أو باقة معاوية فالبايع على خياره ان شاء أجزأه البيع وان شاء فسحقه فان أجزأه ضمن المشتري جميع الثمن غير أنه ان كان التعيب بفعل الأجنبي فالمشتري أن يبيع

أبي حنيفة رحمه الله تعالى إطلاق اللفظ كالأصل عند وعندهما في القياس جاز وفي الاستئسا لا يجوز * ولو وكلت المرأة رجلا أن يزوجه امرأة من غير كفها الصحيح أنه لا يجوز في قوله * ولا يجوز للوكيل أن يزوجه أصبا أو مجنونا * لو وكلت تزوجه بغير كفها ليس له أن يوكل غيره فان فعل تزوجه الثاني بخلاف الأول جاز * رجل وكل رجلا أن يزوجه امرأة في عقدة فزوج ثلاثا فعقدت ذكر في بعض الروايات أن ذلك يتوقف على الإجازة * وكذا لو أمره أن يزوجه امرأة تزوجه امرأة في عقدة وكذا لو أمره أن

الحنفية

زوجته ثلاثاً في عقد فزوجها أربعاً في عقدته. وفي بعض الروايات لا يجوز ذلك وهو الظاهر وعن أبي يوسف رحمه الله أنه قال: لا يجوز يختار
الأمر واحدته رجل وكل رجل لأن زوجته هذه المرأة فتزوجها الموكل بنفسه ثم طلقها لا يمكن للوكيل أن يزوجه من الموكل ولو تزوجها من الموكل ولو تزوجها
الوكيل بنفسه بعد التوكيل جاز فان طلقها كان له أن يزوجه من الموكل. ولو وكل رجلاً أن يزوجه هذه المرأة فارتدت وحلفت بدار الحرب
والعياذ بالله ثم نسيته فأسلمت فزوجها الوكيل من موكله جاز. رجل وكل رجلاً ٤٧ أن يزوجه أمة فزوجها فلا يجوز. وإن

زوجها مكاتباً أو مدبرة أو أم
ولد جاز. رجل وكل رجلاً
أن يزوجه امرأته فزوجها
امرأة على أن أمرها يدها
جازاً للشكاح ويطل الشرط
إذا وكلت امرأة رجلاً أن
يزوجهها أو جازت ما صنع
فأوصى الوكيل إلى رجل أن
يزوجهام مائة الوكيل كان
للوصي أن يزوجهما وكذا في
سائر الوكالات. رجل وكل
رجلاً أن يزوجه امرأة
فزوجها الوكيل لا يجوز
في قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى إلا أن يرضى الموكل
وعند صاحبه رحمه الله
تعالى أن كانت كبيرة فريضت
جازوا أن كانت صغيرة لم يجز.
رجل قال لغيره زوجني فلانة
على مائة درهم فان آتت
فأعطها مائتين فأبى المائة
فزوجها إياه على مائتين
لزم الموكل. رجل وكل
رجلاً أن يزوجه امرأة من
بلدة فلان أو من قبله فلان
فزوجها من بلدة أخرى أو
من قبله أخرى لا يجوز.
رجل وكل رجلاً أن يزوجه
امرأة أو وكل رجلاً آخر ذلك
فزوجها واحد منهما
امرأة فأنها أختان فان
وقع الشكاح على التعاقب

الجاني بالارث وإن فسخ فان كان التعيب بفعل المشتري أو بأفة سماوية فالبائع يأخذ الباقي وأرض
الجانية من المشتري وإن كان التعيب بفعل أجني فالبائع بالخيار أن شاء أتبع الجاني بالارث وإن شاء أتبع
المشتري وهو يرجع عما ضمن على الأجني كذا في البدائع. وروى أبو سليمان عن أبي يوسف رحمه الله
تعالى في الامالي إذا جنى المبيع في يد البائع جناية واختياره فان نقض البيع دفعه البائع أو فسخه فان
أمضى البيع أو سكت حتى مضت المدّة وقبله المشتري ورضي بعيب الجناية دفعه المشتري أو فسخه كذا في
المحيط. رجل اشترى ابنه على أن البائع بالخيار ثم مات المشتري فآثر البائع البيع عتيق الابن ولا يرث أباه
كذا في فتاوى قاضيان. ولو باع المالك كتاباً أو المأذون بشرط الخيار لنفسه ففجر المالك أو فجر المأذون
في مدة الخيار فقد لزم البيع وبطل الخيار في قولهم جمعاً كذا في البدائع. باع شاة على أن بالخيار ثلاثة
أبام فجز البائع صوفها في مدة الخيار يكون نقضاً كذا في القصول العمدية. ولو كان الخيار للبائع وبالجارية
عنده فوطئ بشبهه ما تنقض البيع كذا في المحيط. ولو باع جارية على أن بالخيار ثلاثة أيام فأكسبت
أكسبا بعد البائع أو غند المشتري أو ولدت أولاداً فان الكل يدور مع الأصل أن تم البيع بينهما يكون
للمشتري وإن أنسخ بينهما يكون للبائع كذا في فتاوى قاضيان. وإذا كان الخيار للمشتري فنقض هذا البيع
بما ذكرنا من المعاني الثلاثة ويعني آخر سواها وهو أن يتصرف المشتري في المبيع تصرف المالك والأصل فيه
أن كان كل فعل باشر للمشتري في المشتري بشرط الخيار فلا يحتاج إليه للاعتناء ويحل في غير الملك بحال
فالاغتفاله أول مرة لا يكون دليل الاختيار حتى لا يسقط خياره وكل فعل لا يحتاج إليه للاعتناء أو
يحتاج إليه للاعتناء إلا أنه لا يصلح في غير الملك بحال فانه يكون دليل الاختيار كذا في المخزومة. إذا كان
الخيار للمشتري فباعه أو أعقبه أو دبره أو كاتبه أو وهبه أو سلمه أو لمسلم أو أجزه فذلك كله أجازة منه لأن
هذه التصرفات تختص بالملك كذا في النهاية. وكذا لو أعتق بعضه كذا في النهر الدائق. الوطء والتقبيل
بشهوة والمباشرة بشهوة والنظر في فرجها بشهوة أجازة من المشتري وأما المس والنظر في فرجها بغير شهوة
لا يكون أجازة كذا في البدائع. ولو نظر إلى سائر أعضائها بشهوة لا يسقط خياره لانه يحتاج إليه للاعتناء
بخلاف البائع لو لم يمس سائر أعضائها ونظر إلى فرجها إلا عن شهوة أو نظر إلى سائر أعضائها عن شهوة يجب
أن يسقط خياره لانه لا يحتاج إلى ذلك وهذه التصرفات لا تحل بدون الملك كذا في محيط السرخسي. وحذ
الشهوة أن تنتشر أكتفه أو يزاد انتشارها وقبل أن ينشئ قلبه ولا يشترط الانتشار كذا في السراج
الوهاج. رجل اشترى من آخر جارية على أن المشتري بالخيار ثلاثة أيام ثم ان المشتري قبلها وأسلمها وانظر
إلى فرجها ثم أراد أن ردّها وقال لم يكن ذلك بشهوة قال قول له مع عبته هكذا روى عن محمد رحمه الله
تعالى في المنتقى ثم قال لا يرى أن رجلاً قبل امرأة أو لمسلمها وانظر إلى فرجها ثم قال لم يكن عن شهوة كان
القول قوله كذا همنا ولو كان مباشرة ثم قال كان ذلك عن غير شهوة لم يقبل قوله وكان الصدوق لا يدينه يقول
في القسبة يقتضي بحرمه الصاهر ثم يبين أنه فعل بغير شهوة. وفي المس والنظر إلى الفرج كان يقول لا يدينه
بالحرمه ما يبين أنه فعل بشهوة في قياس ما قاله الصدوق ثم يذهب عن تعقيب أن يقال في مسألة المشتري إذا
قبلها ثم قال لم يكن عن شهوة أن لا يقبل قوله ويسقط خياره كذا في المحيط. ولو قبله المشتري فقبلها
بغيره ثم كان في الغم لا يقبل قوله وإن كان في سائر البدن فالقول قوله وهو على خياره كذا في السراج

جاز الأول وبطل الآخر وإن وقع ما عاين الشكاحان جميعاً. ولو أن فضولاً تزوج رجلاً آخر ثم في عقدتين أو اجتماع عقدتين متفرقة كان
لزوج أن يختار إحدى الاختين والأربع متهن. ولو وكل رجلاً أن يزوجه امرأة من في عقد فزوجها امرأة واحدة ثم تزوجها ولو وكل رجلاً أن
يزوجه فلانة فإذا أجازها زوج غفلت زوجها وأطلقها وانقضت عتقها فزوجها الموكل جاز. ولو وكل رجلاً أن يزوجه فلانة ثم تزوج الموكل أمها أو
ذات رحم محرماً منها أو أباً رعاها أو ابنه حراً أو كلاً. امرأة قالت لرجل أني أختلع من زوجي فإذا فعلت ذلك وانقضت عتقي

فزوجني فلان جازلان التوكيل بحمل الاضافة * رجل وكل رجلين شكاح امرأة أو خلع أو وكات امرأة ذلك رجلين ففعل احد الوكيلين لا يجوز وان سمي الموكل المهر ولو وكل رجلين بطلاق أو عتاق بغير مال ففعل ذلك أحد الوكيلين جازلان * هذا امر بالعبارة فينفرد به أحدهما كالوكيلين بالخصوصة عندنا * وكذا لو وكل رجلين بهبة شئ من انسان فوهب أحدهما جاز
 (* مسائل التوكيل بالطلاق والعتاق *) ٤٨ رجل وكل رجلا أن يطلق امرأته ثم طلق الموكل امرأته بئنا ورجعيا وانقضت

الوهاب * ذكر الصمد والشهيد رحمه الله تعالى في يسوعه اذا نظرت الحاربة الى فرج المشتري أو قبلته أو لمسته بشهوة فاقرا المشتري أنها فعلته بشهوة فان فعلت ذلك بتكثير المشتري سقط خياره بالاجماع كذا في الفتاوى الصغرى * وان اختلست اختلاسا من غير تكثير المشتري وهو كراهة لذلك فيكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يكون ذلك اية لبيع وقال محمد رحمه الله تعالى لا يكون فعلها اية لبيع كفيما كان * وأجوعا على أنها ولو باعته وهو نائم بأن أدخلت فرجه في فرجها بسقط الخيار هكذا في البدائع * اذا دعا الجارية للمشتري الى فراشه لا يبطل خياره وكذا اذا زوجها الا اذا وطئها الزوج كذا في الفتاوى السراجية * وان كان الخيار للمشتري والسلعة مقبوضة فحدث بها عيب لا يرتفع لزوم العتق وبطل الخيار سواء كان بفعل البائع أو بغير فعله وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية * وان كان العيب بما يحتمل الارتجاع كلفرض للمشتري على خياره انشاء فسخ وان شاء أجاز وليس له أن يفسخ إلا بأن يرفع العيب في مدة الخيار فان مضت المدة والعيب قائم بطل حق الفسخ ولزم البيع كذا في البدائع * ولو مرض العبدواختيار للمشتري فلقى البائع وقال نقضت البيع وردت العبد عليك فليقبل البائع ولم يقبضه فان مضت المدة والعبد مريض لزوم المشتري وان صح فيها فلم يرد حتى مضت المدة كان له أن يرد على البائع بذلك الذي كان منه كذا في فتح القدير * واذا زاد المبيع في مدة الخيار في قبض المشتري زيادة متصلة متولدة من الاصل كالسمن والبرمن المرض وذهب البياض من العين فانها تقع الزوال والفسخ عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في السراج الوهاب * وان كانت الزيادة متصلة غرو متولدة منه كصبغ الثوب وخطاطمه ولت السوق بالسمن والبناء والغرس في الارض فانه مانع من الرد بالاجماع * وكذلك اذا كانت الزيادة من متصلة متولدة كالزاد واللبن والصفو والعقر والارض وغيرها فانها تقع الرد أيضا كذا في البناء * والمنفصلة الغيرة المتولدة كالغلة والكسب لامتعة اتفاقا كذا في النهر الفائق * فاذا اختار البيع قال يادقه مع الاصل اجماعا وان اختار الفسخ رد الاصل مع الزيادة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال رد الاصل لا غير الزوال للمشتري كذا في السراج الوهاب * ولو كان المبيع دابة فركبها المشتري والخيار له لينظر الى سببها أو قوتها أو كان ثوبا فلبسه لسنظر الى مقداره أو كانت أمة فاستخدمها بالنظر ذلك منها فهو باق على خياره فاذا زاد في الركوب على ما يعرف به فهو رد وسقط خياره فان ركبها لحاجة فهو رضاه كذا في السراج الوهاب * هذا اذا كان الاستخدام بسيرا فانما اذا كان كثيرا يخرج عن حد الامتناع والاختيار يكون اختيار الملك كذا في المحيط * وان لبسه ليستدني به وهو نائم بل بلبسه لدفع عادية او بدبل خياره كذا في الظهيرية * وان ركبها لبيعها أو لبسها علقا أو لبسها على ياتعها فالقياس أن يكون اية وفي الاستحسان لا يكون اية وهو على خياره كذا في البدائع * قبل هذا اذا لم يمكنه الرد والسقي والعلق الا بالركوب وان أمكن بدون الركوب يبطل وكذلك الركوب لحل علفان كان في وغاموا لا يبطل وان كان في عدلين يبطل ذكر في السراج الكبير كذا في محيط السرخسي * وان استخدمته امرأة أخرى فان كان في النوع الذي استخدمته في المرة الاولى كان اختيار الملك وان كان في نوع آخر لا يكون اختيارا والاكرام على الاستخدام في المرة الاولى اختيار الملك * فسر محمد رحمه الله تعالى

عدها فطلقة الوكيل لا يقع وكذا لو تزوجها الموكل بعد ذلك لم يكن للوكيل أن يطلقها * ولو كان الزوج طلقها واحدة بعد التوكيل ثم طلقها الوكيل في العدة وقع طلاقه عليها * السلطان اذا كره رجلا بولكه بطلاق امرأته فقال له الرجل تخافة الضرب أو الحبس أنت وكيلى فطلق الوكيل امرأته فقال الرجل لم أبقوئي أنت وكيلى بالطلاق لا يصدق وطلق امرأته لان كلام الرجل خرج جوابا لكلام السلطان وكفى بطلاق امرأتك * رجل قال لامرأة الغراء ادخلت البارفت طالق فبلغ الزوج ذلك فاجاز فدخلت طلق ولودخلت بعد كلام الفصولي قبل الاجازة لا تطلق فان عادت بعد الاجازة فدخلت طلق لان كلام الفصولي يصير عينا بعد الاجازة فلا يقع الطلاق بدخول الدار قبل الاجازة * وكذا لو تزوج امرأته زوجها منه ففوضي بغير أمرها فظاهر منها ثم أجازت المرأة عقد الفصولي كان الظاهر باطلا * رجل وكل رجلين بالطلاق وقال لا يطلقها أحدهما دون

صاحبه فطلقة أحدهما طلقه الا الآخر وأوطعهما أحدهما فأجاز الآخر لا يقع * وكذا لو وكيلان بالتعق ووافقا الاستخدام لو كان طلقا فان طلقها أحدهما واحدة ثم طلقها الآخر فطلقتين لم يقع شئ حتى يجتمعا على ثلاث تطلقات * وكذا لو قال جعلت امرأتي بيد فلان وفلان لا ينترد أحدهما * وكذا لو وكل رجلين بالطلاق بيد رجل قال لامرأته طلاقا لنفسك فلا تطلقك احداهما نفسك وصاحبك فلا تطلق بشرط أن يكون تطلقها نفسك في المجلس أما لتطلق صاحبك لا يقتصر على المجلس * ولو قال لهما

طلقا أنفسكم ثلاثا ثم تطلق احداهما لا يقع ما لم يجتمع على الثلاث في المجلس * رجل وكل رجل اطلاق امرأته خلفها الوكيل
اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم لا يقع سواء كان ذلك قبل الدخول بها أو بعده لانه وكيل بارسال الطلاق والخلع تعلين
الطلاق بقبول المراتوا وكيل بالارسال لا يملك التعليق * وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يقع الطلاق سواء كان دخلا بها أو لم يدخل
وبأخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لانه لما رضى بالطلاق بغير بدل كان أرضى ٤٩ يدل * وقال بعضهم ان كان ذلك قبل

الدخول بهما يقع وان كان
بعد الدخول لا يقع وهذا
ظاهر لان الطلاق قبل
الدخول بائن فاذا رضى
بالبيونة بغير بدل كان
أرضى يدل * أما اطلاق
بغير بدل بعد الدخول
لا يوجب البيونة ولا يبدل
بوجوب الرضا بالرجعي
لا يكون رضا بالبائن * وبه
قال أبو القاسم الصغار
رحمه الله تعالى وعليه كثير
من المشايخ رحمهم الله
تعالى الوكيل بالطلاق اذا
وكل غيره لا يصح فان وكل
غيره فطلقها الثاني بحضرة
الاول وطلقها الاجنبى
فأجاز الوكيل لا يقع طلاق
الفضولى * وكذا الوكيل
بالاعتاق بخلاف البيع
والنكاح والخلع والكتابة
فان غابا اذا وكل الوكيل
رجلا ففعل الثاني بحضرة
الاول وأجاز الوكيل بعت
اجانته * ولو وكل رجلا أن
يخلع امرأته ثم خلعهما الزوج
أوبانت بوجه من الوجوه ثم
تزوجها للعدة أو بعدها
لا يكون للوكيل أن يخلعها
* رجل وكل رجلا أن يطلق
امرأته واحدة فطلقها
الوكيل تثبتين لا يقع شيء

الاستخدام في كتاب الاجازات فقال بأن أمرها يجعل المتاع على السطح أو بائنه من السطح أو يتقدم
النعل بين يديه أو بأن تغزرجه بعد أن لا يكون عن شهوة أو بأن تطبخ أو يتخبر بعد أن يكون ذلك يسيرا وان
أمرها بالطبخ والخبز فوق العادة فذلك رضا كذا في المحيط * ولوركب الدابة ليعرف سيرها ثم ركها ثم ركها مرة أخرى
ان ركها المعرفه سيرا آخر غير الاول بأن ركها أولا ليعرفها ثم اهلحج ثم ركها ثانيا ليعرفه بسرعة عدوها
فهو على خياره * والتوب اذا لم يمتزج الطول والعرض ثم لبسه ثانيا يسقط خياره كذا في البائع *
ولو اشترى أرضا مع حرمه فسق الحرم (١) أو قصل منه شيئا أو حصده أو عرض المبيع للبيع بطل خياره
لا لعرضه ليقوم كذا في الجرار اتي * ولو كان في الأرض نخل فصرم النخل أو قطع بطل خياره كذا في
محط النسخى * ولو زرع الأرض أو حرمها فهو راض من المشتري ومن البائع فسحق ولو كان له رعاية
وكان يسقى بها كما كان يسقى قبله سقط خياره * وكذا اذا أعاده أو أجزه سقط خياره سواء سبق منه المستعير
أو لم يسبق كذا في التنازلية نالعا عن الفتاوى العتاسية * وكري النهر وكبس التبر يسقط خياره ولو
انهدمت البئر ثم بناها لم يعد خياره كذا في الذخيرة * ولو سقى من نهر الأرض دوابه أو شرب بنفسه لا
يسقط خياره لانه مباح * ولو سقى من نهرها أرضا أخرى فهو راض بخلاف ما إذا سقى منها جنبي بغير عمله
ولو رعت ماشية المشتري الكلا يسقط خياره بخلاف ماشية الناس كذا في المحيط * واذا اشترى الرجل
نهرًا أو بئرًا وهو بالخيار فوقع في البئر شاة فأتى أو وقعت فيها عذرة أو شئ مما يتجنس الماشية لم يكن له
ردّها قبل النزع * وأما إذا خرج من مدة الخيار حتى طهره له أن يرد على البائع لم يرد * ومحمد رحمه الله تعالى هذا
في الكتاب واختلاف المشايخ فيه قال بعضهم حق الرد لان العيب زال في مدة الخيار على وجه لم يبق له
أن يترك المشتري على خياره على قياس ما لو قسم العبد مدة الخيار في يده المشتري ثم انقطع عنه المحي في
المدة كان المشتري على خياره * وحكي الفقيه أبو جعفر عن أستاذة أبي بكر البجلي أنه لا يكون له الرد أيضا
بعد النزع لانه يبق بعد النزع نوع عيب فانه وان طهره عندنا لا يظهر عند بعض العلماء كذا في الذخيرة *
ولا يسقط خياره لو استقى من البئر لشرب وهو وضوءه ودوابه لينظر الى كثرة الماء لانه محتاج اليه * ولو سقى بها
زرعا بطل خياره لانه غير محتاج اليه لمعرفة قدر الماء كذا في المحيط * ولو قطع حوافر الدابة أو أخذ بعض
عرقها لا يبطل كذا في فتح القدير * فان ودجها أو فصد - نكها أو زغها فهو راض كذا في السراج
الوهاب * ولو حل عليها عاقا يسقط خياره هكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعن محمد رحمه الله
تعالى أنه اذا حل عليها عاقا لا يسقط خياره * ولو كان له دواب فحمل علف جميع الدواب عليها فذلك رضا
هكذا في المحيط * اشترى بقرة أو شاة على أنه بالخيار فخلب البهنا بطل خياره كذا في الفتاوى السراجية *
وهو المختار كذا في جواهر الاخلاط * وفي القدوري اذا سكن المشتري الدار أو سكنها رجلا باجر أو بغير
أجر أو دم منها شيئا أو أحدث فيها بناء أو حصصها أو طيها أو هدم منها شيئا فهو راض بالبيع كذا في الظهيرية
* ولو سقط حائط منها بغير صنع أو سد بسقط الخيار كذا في محيط السرخسى * ولو اشترى دارا وهو ساكن
فيها على أنه بالخيار فدام على السكنى لا يبطل خياره كذا في فتاوى قاضيهان * ولو كان فيها ساكن باجر
فباعها البائع راضا بشرط الخيار للمشتري فبطل الخيار واستأذى الغلة فهذا رضا كذا في الحاوى *

(١) قوله أو قصل بالقاف أى قطع كفى القاموس

(٧ - فتاوى ثالث) في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحبنا رحمه الله تعالى يقع واحدة * ولو وكل رجلا أن يعتق
نصف عبده فاعتق الكل قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يقع شيء * ولو وكل رجلا أن يعتق كل العبد فاعتق نصفه عتق نصفه في قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى وبغيره ما عتق كله * ولو أن رجلا نكح واحدة منهما عتق كل واحد منهما رجلا بأن يعتق عبده وكل الآخر هذا
الوكيل أيضا لا يعتق بعبده فقال الوكيل اعتقت أحدتهما مات الوكيل قبل البيان في القياس لا يعتق أحدهما في الاستحصان عتقا

جميعا ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته * رجل وكل رجلا بالطلاق فطلقة الواكيل قبل أن يعلم بالوكالة لا يقع طلاقه * رجل وكل رجلا بأن يبيع ثلاث تطلقات من المرأة ألف درهم فباعها الواكيل واحدة ثلث الألف لا يقع شيء * الواكيل بالخلع لا يملك قبض الدل * رجل وكل رجلين بالخلع فخلعهما أحدهما أو أجازا لا خير لا يجوز حتى يقول الآخر خلعتما * رجل له أربع نسوة قال رجل طلق امرأتى فقال الواكيل . . طلقت امرأتك كان الخيار إلى الزوج . وان طلق الواكيل واحدة بغيرها فقال الواكيل

لم أعن هذه لا بعدد * رجل قال لغيره طلق امرأتى فطلقتها الواكيل ثلاثا فان كان الزوج قوى الثلاث يقع الثلاث واللام يقع شيء قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في قول صاحبه يقع واحدة * رجل قال لرجل طلق امرأتى فقد جعلت ذلك اليك يقتصر ذلك على المجلس * ولو لوك الرجل إحدى امرأتيه أن تطلق صاحبته لا يقتصر على المجلس * ولو قال لمرأته وكلتكم بطلاقك يقتصر على المجلس وهو تفويض كماله قال لها طلق نفسك * إذا كان الرجل وكلا بالخلع من الجاسين فإنه لا يلى العقد من الجانبين في إحدى الروايتين * رجل أراد سفر إلى أصمته المرأة فوكّل الرجل وكلا بطلاقها إن لم يرجع إلى وقت كنا وخرج إلى السفر ثم كتب إلى الواكيل بالعزل اختلف فيه المتأخرون قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح أنه يصح * رجل قال لغيره اخلع امرأتى فان أثبت فطلقها فأبى للمرأة اخلع فطلقتها

المشتري بخيار الشرط إذا باع بخيار الشرط لا يطل خياره وقيل يطل الخيار وهو الصحيح كذا في جواهر الاختلاط * ولو نسخ من الكتاب نفسه أو لغيره لا يطل وان قلب الأوراق وبالدرس منه يطل كذا في الجرار الرائق * قالوا ولو قيل بالانتساع يطل الخيار وبالدرس لا يطل خياره فله وجه ويجوز الاختساع كذا في فتاوى قاضيان * وهو المأخوذ كذا في جواهر الاختلاط * ولو جمع الغلام وسقاه دواء أو حلق رأسه فهو رضا كذا في المحيط * وعن محمد رحمه الله تعالى إذا أمر الغلام بمحز رأسه بى رأس الغلام فهذا ليس برضا لأن يريد به الدواء كذا الطلى بالنورة لأن يريد به الدواء وكذا غسل الرأس والعينة وفي المتن إذا احتجتم الخادم بأمر المشتري فهو رضا كذا في الظهيرية * ولو اشتري فتا بخيار فراهها بجميع الناس بأجر فسكت كان رضا لا يولأجر لانه كالاستخدام لا ترى أنه لو قال أجهني ثم جمعه لم يكن رضا كذا في الجرار الرائق * وفي الأصل اشتري جارية فأمرها أن ترضع ولده لا يكون رضا كذا في الفصول العبادية * ولو أمر الجارية بعد ما اشتراها على أنه بالخيار بالشط والعين أو اللبس فهذا ليس برضا كذا في الظهيرية * اشتري بشرط الخيار شيئا فقبضه أو قد غنمه لا يطل بذلك خياره كذا في الفصول العبادية * ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل اشتري عبدا على أنه بالخيار ثلاثا وقبضه فوهب للعبد مال أو اكسبه ثم استهلكه العبد بطل المشتري بغير إرضائه أو بغير علمه لا يطل خيار المشتري ولو وهب للعبد ابن المشتري وقبضه العبد عتق الابن ولا يطل خيار المشتري في العبد ولو وهب للعبد أم ولد المشتري وقبضها العبد يطل خيار المشتري في العبد قال ولابنه الوالدان الولد من قبل أن أم الولد تبتى على ملكه بعد حكم الخيار والولد لا يبتى ولو أن المشتري استلث المناع الموهوب للعبد بطل خياره في العبد هكذا روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة كذا في الظهيرية * ولو اشتري عبدا على أنه بالخيار ثلاثة أيام فمقطع البائع يده عند المشتري بطل خيار المشتري في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يطل في قول محمد رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان ولو قطع البائع يده قبل التسليم إلى المشتري لا يطل الخيار عند الكل ولو قطع أجنبي عند المشتري بطل الخيار عند الكل كذا في فتاوى قاضيان * وإذا بعث الدار جيب الدار المشترا بشرط الخيار للشتري فأخذها المشتري بالثقة فقد سقط خياره كذا في المحيط * والاختليس بقيد لانه يتم بمجرد الطلب سواء كان معه أخذ أو لا كذا في النهر الفائق * المشتري بشرط الخيار إذا رهن بالهن في أيام الخيار جاز كذا في الفصول العبادية * وإذا باشت الدجاجة في المدة سقط الخيار لأن تكون مذرة وإذا ولد الحيوان سقط الخيار لأن يكون الولد ميتا كذا في الجرار الرائق * وفي المتن إذا ولدت في يد المشتري ولد أميتا لم تنقصم إلى ولادة فهو على خياره كذا في المحيط * وإذا كان البائع والمشتري جميعا بالخيار لم يتم البيع بأجازه أحدهما حتى يجتمعا عليه كذا في المبسوط * وفي المتن رجل باع عبدا بأمة على أن كل واحد منهما بالخيار فباعا فجاز باع العبد البيوع وقد تقاضا فغابت العبد في يد المشتري فقد لزمه وتم البيوع وفيه رجل اشتري عبدا بمجارية وشرط كل واحد الخيار لنفسه فباعا ثم انهما أعتقا معا جاز عتق كل واحد منهما في السلعة التي كان يملكها رجل اشتري من آخر عبدا بألف درهم وهاج بها بالخيار فقال البائع قد أجزت البيوع بمحض من المشتري وقال المشتري به ذلك قد فسخت البيوع بمحض البائع فالبائع ينفسخ فان هلك العبد في يد المشتري قبل أن يرد في الأيام

الواكيل ثم طلبت اخلع فخلعه الواكيل في العدد كفي جمع التفاريق أن الطلاق الأول كان رجعا ما خلع الواكيل الثلاثة ومكناذ كفي الأصل * رجل وكل رجلا أن يخلع امرأته فخلعهما على درهم واحد جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول صاحبه رجعهما الله تعالى الإيعان يتعان فيه الناس * ولو لوك الرجل امرأته أن تخلع نفسها فغلبت نفسها منه مال أو عرض لا يجوز ذلك إلا أن يرضى الزوج * رجل قال لمرأته اشتري طلاقك مني بمائتين فقد وكلت بذلك فقالت اشترت بكذا وكذا كان ذلك باطلا * رجل

والإضافة رجل وكل غرضه بالطلاق ثم طلقها نفسه ثم طلقها الوكيل يقع طلاق الوكيل مادام في العدة * (كتاب الكفالة والحوالة) *
 الكفالة على نوعين كذالة بالنفس وكذالة بالنال وكلا النوعين جائز عندنا * وقال الشافعي رحمه الله تعالى الكفالة بالنفس باطلة ثم الكفالة
 على وجهين خيرية ومعلقة فالخيرية جائزة والمعلقة كذلك إن كانت معلقة بشرط متعارف ولا تصح بشرط غير متعارف بخلاف الوكالة فإنها
 يصح تعليقها بشرط متعارف وبشرط غير ٥٣ متعارف * وأما طاق الكفالة بالنفس أن يقول كفلت بنفس فلان أو برأسه أو برقبته
 أو بجسمه أو بر وجهه أو

بالخيار ثلاثة أيام فقبضه المشتري وقبته ألف درهم فزادت قبته في الأيام الثلاثة فصارت ألفي درهم ثم
 مضت الأيام الثلاثة فأقام البائع بينة أن المشتري قتله خطأ في الأيام الثلاثة بعد ما صارت قبته ألفي درهم
 وأنكره المشتري فأقام المشتري بينة أن البائع قتله خطأ بعد مضي الأيام الثلاثة فالبينة بينة البائع ولو أقام
 أحدهما البينة أنه مات في هذا المشتري في الأيام الثلاثة وأقام الآخر البينة أنه مات بعد الثلاثة كانت
 البينة بينة من يدعى الموت بعد الثلاثة وإذا قضينا بوجوب ضمان القتل للبائع هنا كان للبائع أن يضمن
 عاقلة المشتري ولو أراد أن يضمن المشتري قيمة العديم قبضه لم يكن له ذلك وكذلك أن أقام البائع بينة
 أن فلانا قتله في الأيام الثلاثة خطأ وأقام المشتري بينة على ذلك الرجل أو غيره أنه قتله خطأ بعد مضي الأيام
 الثلاثة كانت بينة البائع أولى وبقي البائع على عاقلة القتال بقيته يوم القتل وإن اختار تضمن
 المشتري القيمة لم يكن له ذلك ولو كان المشتري أقام البينة على البائع على أن البائع قتله في الأيام الثلاثة
 وأقام البائع بينة أن المشتري قتله بعد الأيام الثلاثة فالبينة بينة البائع ولو أقام البائع بينة على أن هذا
 الأجنبي قتله بعد الأيام الثلاثة وأقام المشتري بينة على أن هذا الأجنبي أو غيره قتله في الأيام الثلاثة
 فالبينة بينة البائع وإن أراد المشتري في هذا الوجه إثبات القتل على الذي أقام عليه البائع البينة أنه قتله
 بعد الثلاث وأراد تضمنه لم يكن له ذلك كذا في المحيط * ولو اتفقا أن هذا الرجل غصبه في الثلاث وادعى
 البائع الموت في الثلاث وادعى المشتري الموت بعد الثلاث فالبينة للمشتري ولو عكسها فبينة البائع أولى
 وللمشتري أن يضمن الغاصب قيمته كذا في محيط السرخسي * وكذلك إذا كان الغصب من اثنين كان للمشتري
 أن يأخذ الذي أثبت الغصب عليه بضمائه وإن لم يقيم البينة على ما وصفنا من القتل والموت فالقول قول
 من يدعى القتل والموت في الثلاث كذا في المحيط

(١) * الفصل الخامس في شرط الخيار في البعض والخيار لغیر العائد * ولو اشترى ثوبين أو عشرين
 أو دابنتين على أنه بالخيار في أحدهما ثلاثة أيام أو على أن البائع بالخيار في أحدهما ثلاثة أيام فهذا المسئلة
 على أربعة أوجه في ثلاثة منها بقاء البيع فمهما جمعا وفي الواحد حيازتهما جمعا أما لوجود الثلاثة
 فأحدها الذي لم يعين في الخيار ولم يبين عن كل واحد منهما ما على حد الثاني إذا عين في الخيار ولم
 يبين حصه كل واحد منهما من الثمن والثالث إذا بين حصته من الثمن ولم يعين في الخيار والرابع
 إذا عين الذي فيه الخيار وبين حصته من الثمن فان البيع جائز في أحدهما بان في الآخر الخيار فان أجاز
 البيع من الخيار أومات أو مضت مدة الخيار من غير فسخ ثم البيع مع ما وزم المشتري عنهما وليس
 للآخر فسخ البيع في أحدهما ولا في كليهما حتى يتقدما كذا في البيع * ولو اشترى كلبا أو دابة
 أو عبدا واحدا على أنه بالخيار في نصفه فصّل الثمن أو لا وفارق بين أن يكون الخيار للبائع أو للمشتري فان
 كان الخيار للمشتري فله أن يرد النصف الذي شرطه الخيار فيه وإن كان فيه تقريظ الصفقة على البائع لانه
 رضي بهذا التقريظ كذا في الكافي * وإذا اشترى الرجل من آخر عشرين كل واحد منهما ألف درهم وشرط
 الخيار في أحدهما بعينه للبائع حتى جاز العقد فقال المشتري أنا أخذت الذي لا خيار فيه وأتقدّمه لم يكن له
 ذلك ولو أراد البائع من المشتري أن يتقدّم جميع الثمن وأبى المشتري لا يجبر عليه ولو أراد البائع أن يسلم
 (١) قوله الفصل الخامس الخ في بعض النسخ تأخير هذا الفصل عما بعده ١٥

بوجهه أو نصفه أو وجهه أو
 قارب الفارس به بذير فتز
 فلانرا أو قال فلان
 برمن * ولو قال كفلت بيده
 أو رجله أو نحوه مما لا يصح
 إضافة الطلاق إليه لا يصح
 به الكعة النوع أي يوسف
 رحمه الله تعالى لو قال هو
 على حتى يجتمعا أو قال على
 أن أو أفلسك به أو أفسلكه
 كانت كفالة بالنفس * ولو
 قال أنا ضامن حتى يجتمعا
 أو حتى تلقيا لا يكون كفالة
 لأنه لم يبين المضمون أنه نفس
 أو مال ولو قال هو على أو ألى
 كانت كفالة بالنفس * ولو
 قال أشتري فلان برمن قال
 الفقيه أبو جعفر رحمه الله
 تعالى يكون كفلا بالنفس
 * وقال الفقيه أبو الليث
 رحمه الله تعالى لا يكون
 كفلا وما قال الفقيه أبو
 جعفر رحمه الله تعالى أقرب
 إلى عرف الناس * وذكر في
 الأصل لو قال أنا كفلت
 بعمرة فلان أو أنا ضامن
 بعمرة فلان لا يكون كفلا
 * وعن أبي يوسف رحمه الله
 تعالى إن دعا على معاملات
 الناس وعرفهم * ولو قال
 فلان أشتري منسأ أو قال

فلان أشتري أست قالوا لا يكون كفلا بالنفس وقال بعضهم إن قال أشتري فلان برمن يكون كفلا بالنفس لمكان العرف الذي
 وفيه كلمة الإيجاب وقوله فلان أشتري أست لا يكون كفلا لأنه لم يوجب على نفسه شيئا وعامة المشايخ خرجهم الله تعالى قالوا لو قال أشتري فلان
 برمن وقوله فلان أشتري أست يكون كفلا فكأنهم فرقا بين العربية والفارسية وفي الفارسية جاءه كذيل بالنفس * وقوله أنا كفلت بعمرة
 فلان وأنا ضامن بعمرة فلان لا يكون كفلا * ولو قال معرف فلان على قالوا إنه أنيد له عليه * ولو علق الكفالة بما هو شرط بمحض نحو أن

يقول اذا هبت الريح أو اذا جاء المطر أو اذا قدم فلان الاجنح الدار فانا كفل بنفس فلان لا يصير كفسلا * وكذا وعلق الكفالة بالمال بهذه الشروط فان علق الكفالة بماله أو سبب الحق أو سبب المكان التسليم نحو أن يقول اذا قدم المطاوع بالدار فانا كفل بنفسه فقدم فلان صار كفسلا بنفسه لا بمنعارف * ولو جعل الكفالة مؤجلة الى أجل مجهول نحو أن يقول كفلت بنفس فلان الى وقت الحصاد أو الى الناس أو الى خروج الحاج أو الى خروج العلم ايا جزأ تأخير الكفالة الى ذلك الوقت * ولو قال كفلت ٥٣ بنفس فلان أن أنظر السعلة أو تهب

الريح يصير كفسلا في الحال
ويطل الاجسل وكذلك
الكفالة بالمال وكل جهالة
تجعلها الكفالة بالمال
تجعلها الكفالة بالنفس
ومالا فلا * رجل كفل
لرجل بنفس رجل على أنه
ان لم يوف غدا أو قال ان لم
يوف به في يوم كذا فهو
كفيل له بنفس فلان * آخر
للطاب على ذلك الرجل
مال ذكر الخصاص رحمه الله
تعالى أنه يجوز هذه الكفالة
عندنا خلافاً لفرجه الله
تعالى * رجل كفل بنفس
رجل الى ثلاثة أيام ذكر في
الاصل أنه يصير كفسلا بعد
الايام الثلاثة وجعله غزلة
مال أو قال لأمره أنه أنت طالق
الى ثلاثة أيام فان الطلاق
يقع بعد ثلاثة أيام وكذا
لوياع عبداً بأن في ثلاثة
أيام يصير مطاوع بالثمن بعد
الايام الثلاثة وعن أبي
يوسف رحمه الله تعالى أنه
يصير كفسلا في الحال وقال
في الطلاق يقع الطلاق في
الحال أيضاً * قال الفقيه أبو
جعفر رحمه الله تعالى يصير
كفيل لافي الحال قال ذكر
الايام الثلاثة لتأخير
المطالبة الى ثلاثة أيام

الذي لا خيار فيه الى المشتري ويقض ثمنه من المشتري * ووقف العبد الاخر وقال المشتري لا أقبل منك
ولا أعطيك شي من الثمن حتى تجيز البيع في الآخر فآخذهم ما أوقفه العقد فيه فآخذ العبد الذي
تم البيع فيه بحصته فذلك الى المشتري كذا في المحيط * ولو أراد البائع أن يدفع العبد من المشتري
ويأخذ ثمنه لم يجز للمشتري على ذلك * وان قال المشتري أنا آخذ العبد من وأتقدم ثمنه ليس ذلك الارضا
البائع ولو كان الخيار للمشتري في هذه الصورة فآخذ المشتري أن يأخذ العبد الذي وجب البيع فيه
ويأخذ ثمنه وأبى البائع ذلك لا يجبر البائع عليه * وكذلك لو أراد البائع أن يسلم الى المشتري العبد
الذي وجب فيه البيع ويأخذ ثمنه وأبى المشتري ذلك فذلك كله الى المشتري * ولو قال المشتري أنا آخذ
العبد من وأتقدم ثمنه وأبى البائع ذلك لا يجبر البائع عليه * ولو قال البائع للمشتري أعطك العبد من وأخذ
الثمن وأنت على خيار لا يجبر عليه كذا في ذخيرة * رجل اشترى عبداً بشرط الخيار لغده ثلاثة أيام
فأبى ما أجاز البيع جازاً وبها ففسخ البيع انفسخ على هذا التمسح صحيح عندنا الثلاثة
استحساناً كذا في الجامع الصغير * وان أجاز أحدهما وفسخ الآخر فان عرف السابق منهما فهو أولى
كذا في المحيط * وان فسخ أحدهما وأجاز الآخر ففسخ على الحاوي * وهو الأصل هكذا
في التهرات في رجل اشترى ببيع عبده بشرط الخيار لا مرفوعاً به بان يغير خياراً أو بشرط الخيار
لنفسه فوقف ولو امتثل بأن شرط الخيار لا مرفوعاً به بان يغير خياراً أو بشرط الخيار لا مرفوعاً به بان يغير خياراً أو بشرط الخيار
ان أجاز بطل خياره وبقي الامر على خياره * ويكون الباقي (١) خياراً لا اجازة حتى لا يوقف بطل
وكذا لو أمره بالبيع مطلقاً أو بشرط الخيار لنفسه فباع بشرط الخيار لا مرفوعاً به بان يغير خياراً أو بشرط الخيار لا مرفوعاً به بان يغير خياراً أو بشرط الخيار
لم امر أن اشترط الخيار لغيره فبطلت شرطاً لنفسه كذا في الكافي * وإذا أمر رجلاً بأن يشتري له عبداً
بعينه أو بغيره وبسعيه لغناه فبطلت شرطاً على الامر وأمره أن يشتري الخيار لنفسه يعني للمأمور فاشترى
وبشرط لنفسه أو لا مرفوعاً به بان يغير خياراً أو بشرط الخيار لا مرفوعاً به بان يغير خياراً أو بشرط الخيار لا مرفوعاً به بان يغير خياراً أو بشرط الخيار
شرط الخيار لنفسه لا ينفذ على الامر * ولكن يلزم المأمور وكذا لو أمره أن يشتري الخيار لنفسه فاشترى
بغير خيار لنفسه لا ينفذ على الامر ولو أمره أن يشتري الخيار لا مرفوعاً به بان يغير خياراً أو بشرط الخيار لا مرفوعاً به بان يغير خياراً أو بشرط الخيار
حتى ينفذ على الامر ثم أجاز المأمور بالبيع بطل خياره * ولا مرفوعاً به بان يغير خياراً أو بشرط الخيار لا مرفوعاً به بان يغير خياراً أو بشرط الخيار
وذكر كان لو كفل حتى لو هلك العبد بعد ذلك في يد الوكيل هلك من مال الوكيل * ولو أن الوكيل لم يجز البيع
من الابد امتحى قال الامر له رد العبد فلا حاجة في فيه فلهك بعد هذا القول في يد الوكيل هلك من مال
الامر فان قال الوكيل بعدما قال له الامر رد هذا العبد رضيت بهذا العقد ثم هلك العبد في يد الوكيل هلك
من مال الامر * ولو باع المأمور بعد الامر بالرد من رجل فوقف على اجازة الامر فلو أجاز البيع الثاني
ففسخ البيع الثاني والاول ويثبت المالك له وطيبه الى ربح ان كان في الثمن ربح وان نقض البيع الثاني
صار الحال بعد نقضه كالحال قبل وجوده وان نقض البيع الاول بعد البيع الثاني لم يلزم العبد المأمور ولكن
لا ينفذ عليه يعم الذي كان قبل ذلك فان جدد المأمور يباع بعد ذلك فنقد وطالب الى ربح ان كان في الثمن
(١) قوله شيار لا اجازة اي لا خيار للشرط ومعناه ان لا مرفوعاً به بان يغير خياراً أو بشرط الخيار لا مرفوعاً به بان يغير خياراً أو بشرط الخيار
وتخامه في البحر ٥١

لتأخير الكفالة الآتري أن هذا التكفل لوسم نفس المكفول به قبل الايام الثلاثة بجبر المطالب على القبول كن عليه الدين الموجب اذا
عمل قبل حلول الاجل بجبر المطالب على القبول وما ذكر في الاصل أنه يصير كفسلا بعد الايام الثلاثة راديه أنه يصير كفسل مطاوعاً بالايام
الثلاثة * وغيره من المشايخ رحمهم الله تعالى أخذوا بنظر الكتاب وقالوا لا يصير كفسلا في الحال واذا تمت الايام الثلاثة قبل تسليم النفس
في الايام يصير كفسلا بآب الايجح عن الكفالة ما لم يسلم * وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى

انه يطلب الكفيل بتسليم النفس في الايام الثلاثة ولا يطلب بعدها أشبه بعرف الناس وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية أخرى اذا قال أنا كفيل بنفس فلان عشرة أيام أو قال ثلاثة أيام بصره كفيلا في الحال واذا مضت الايام الثلاثة لا يبقى كفيلا ولو قال أنا كذيل بنفس فلان الى عشرة أيام بصره كفيلا بعد عشرة أيام كما قال في الأصل قال شمس الأئمة الحلو في رحمه الله تعالى كان القاضي الامام الاستاذ أبو علي النسفي رحمه الله تعالى ٥٤ يقول كان الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يعجبه هذا الرواية

وكان يقول لو قال بالفارسية بذر قسم تن فلان اذعوروز بصره كفيلا في الحال واذا مضت المدة لا يبقى كفيلا * ولو قال بذر قسم تن فلان اذعوروز بصره كفيلا بصره كفيلا بصره كفيلا بعد عشرة أيام وبعض المشايخ خرجهم الله تعالى قالوا اذا قال بذر قسم تن فلان اذعوروز ولم يسلم حتى مضت عشرة أيام رفع الكفيل الامر الى القاضي حتى يخرج منه عن الكفالة وبه كان يشي الشيخ الامام الاجل ظهر الدين رحمه الله تعالى ويحكى ذلك عن جدى رحمه الله تعالى * ولو قال أنا كذيل بنفس فلان من اليوم الى عشرة أيام بصره كفيلا في الحال واذا مضت العشرة لا يبقى كفيلا في قولهم لانه وقت الكفالة بعشرة أيام والكفالة مما يقبل التوقيت * ولو قال أنا كفيل بنفس فلان الى عشرة أيام فاذا مضت العشرة فأنتم باري قال النسفي الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يطلب بهذه الكفالة في العشرة ولا بعده اذ ذكر في الأصل أنه لو قال كنت بنفس فلان شهرا يكون كفيلا أياما كما لو قال أنت طالق شهرا تكون طالقا بداره رجل قال لغيره فلان على نفسه الى شهر بالثلاث عن محمد رحمه الله تعالى أن قال لا دليل عليه حتى يمضي شهر * ولو قال نفسه على الى شهر فاذا مضى شهر فأنتم باري قال هذا لا يضمن له شيئا * دجل كفل بنفس رجل الى أجل على أنه ان لم يوف به فهو وكيل بالخصومة بينهم ما لم يبين بالخصومة فالكفالة لا ينفذ جازت ولا يكون وكيفا بالخصومة لانه لم يبين بالخصومة * رجل كفل بنفس رجل على أنه ان لم يوف به يوم كذا فاعليه ما لا يطلب على فلان آخر جاز لا يستحب ما داهو

ربح كذا في المحبط * واذا اشترى الى رجل شيئا لغيره بأمره وشروط الخيار لا امر كما امر به حتى يثبت الخيار للامر ولو وكيل ثم اخلف البائع والوكيل بعد ذلك فقال البائع ان الامر قد مضى والا امر غائب وانكر الوكيل ذلك فاقول للوكيل بلاعين وذكر شمس الأئمة الحلو في رحمه الله تعالى أن في اختلاف الوكيل في هذه المسئلة زوايتين وعلى أصح الزوايتين استخلف الوكيل كذا في الخيرة * هذا اذا لم يقم البائع بنية على ما دعى فاما اذا أقام البائع اليقينة أن الامر قد مضى فان البيع لازم لا امر وان كان الامر غائبا وان لم يقم بنية على ذلك الا أن المشتري قد صدقه فمادى من رضا الامر ثم حضر الامر في مدة الخيار وانكر الرضا واذا دعى أنه نقض البيع بمحض من البائع ذكر أن الشراء يلزم المشتري ولا يلزم الامر حتى لا يكون للوكيل أن يرجع على الامر بالثمن اذا لم يكن مدفوعا به هذا اذا قال الامر هذه المسئلة فمدة الخيار وأما اذا قالها بعد المدة فان البيع يلزمه ولا يكون معة فاقبح لانه حتى أمر الابطال استثنافه للعالم كذا في المحبط * ولو باع الاب أو الوصى أو المصابر أو الشريك أو الوكيل وشروط الخيار لنفسه أو للذي عاقده جاز ولو بلغ الصبي في مدة الخيار بطل الخيار وتم البيع عند أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في محبط السرخسي * وقال محمد رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية خيار الرضا في البيع في مدة الخيار جاز وان رد بطل كذا في الصغرى * وان مضى وقت الخيار نقض البيع كذا في الكافي * ولو باع المكاتب وشروط الخيار لنفسه فمهر في الثلاث ثم البيع في قولهم وكذلك المأذون اذا جهر عليه المولى في الثلاث بطل الخيار كذا في المحبط * ولو اشترى الاب أو الوصى شيئا للصبي بدفع في الذمة وشروط الخيار لم يبلغ الصبي فأجاز الاب أو الوصى جاز العقد عليه ما للصبي بالخيار ان شاء جاز ان شاء فسخ فان أجاز للصبي تم البيع في حقه وان فسخ فالحق للصغير فيصم الشراء في حق الاب أو الوصى لوجود الاجازة فان لم يجز للصبي شيئا حتى مات الوصى بعد مرضه بالبيع أو قبل ذلك فاليتيم على خياره فان لم يمت الوصى ومات العبد في مال الوصى في وقت الخيار أو بعده مضميه أو مات اليتيم في وقت الخيار قبل رضا الوصى بالمشتري أو بعده فالمراد لازم للمشتري كذا في الخيرة

الفصل السادس في خيار التعمين * صح خيار التعمين في القيمات لا في المثليات فيمدون الاربعة استحقاقا كذا في التهر القائق * ولا يصح في الاربعة كذا في الكافي * وهو ان يبيع أحد العبدین أو الثلاثة أو أحد التوین أو الثلاثة على أن يأخذ المشتري واحدا كذا في الصر الرائق * ويجوز خيار التعمين في جانب البائع كما يجوز في جانب المشتري كذا في الظهيرية * وهو الاصح كذا في الصر الرائق * واذا وقع البيع على هذا فقبضهما المشتري أو أحدهما ملك المشتري مضمون عليه بالثمن والا خر لمثل البائع ما عاقده يده هكذا في الحلو * ثم قيل بشرط أن يكون في هذا العقد خيار الشرط مع خيار التعمين وهو المذكور في الجامع الصغير قال شمس الأئمة وهو الصحيح وقيل لا بشرط وهو المذكور في الجامع الكبير قال خرا الاسلام هو الصحيح كذا في التعمين * وان تراضيا على خيار الشرط مع خيار التعمين ثبت حكمه وهو جواز أن رد كلا من التوین الى ثلاثة أيام ولو بعد تعين الثوب الذي فيه البيع * ولورد أحدهما كان بخيار التعمين وثبت البيع في الآخر بخيار الشرط ولو مضت الثلاثة ثم قبل رد شي وتعيينه بطل خيار الشرط وانبرم البيع في أحدهما وعليه أن يبين كذا في فتح القدير * واذا لم يرد خيار الشرط فلا يضمن تأقيب خيار التعمين

فلان شهرا يكون كفيلا أياما كما لو قال أنت طالق شهرا تكون طالقا بداره رجل قال لغيره فلان على نفسه الى شهر بالثلاث عن محمد رحمه الله تعالى أن قال لا دليل عليه حتى يمضي شهر فأنتم باري قال هذا لا يضمن له شيئا * دجل كفل بنفس رجل الى أجل على أنه ان لم يوف به فهو وكيل بالخصومة بينهم ما لم يبين بالخصومة فالكفالة لا ينفذ جازت ولا يكون وكيفا بالخصومة لانه لم يبين بالخصومة * رجل كفل بنفس رجل على أنه ان لم يوف به يوم كذا فاعليه ما لا يطلب على فلان آخر جاز لا يستحب ما داهو

على قول محمد رحمه الله تعالى وفي القياس لا يجوز وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل كفل بنفس رجل فقلت المكفول له كانت الكفالة مبرا لورثته بأخذون الكفيل * (مسائل في تسليم نفس المكفول به) * المكفول بالنفس إذا سلم نفسه إلى المكفول له وقال سلت نفسي إليك عن الكفيل برئ الكفيل ولم يقل عن الكفيل لا ببراءة الكفيل * وكذلك الأمر الكفيل رجلا أن يسلم نفسه المكفول به إلى الطالب أن قال الأمر للطالب سلت إليك نفسه عن الكفيل برئ الكفيل * ولو أن ٥٥ رجلا أجانب ليس بمأمورين بالمكفول إلى الطالب وقال سلت عن الكفيل أن قبل الطالب

الكفيل أن قبل الطالب الكفيل برئ الكفيل وإن سكت الطالب ولم يقل قبلت لا ببراءة الكفيل * ولو أخذ القاضي من المدعي عليه أو أمين القاضي كفيلا بنفسه طلب المدعي أو غيره طلبه فسلمه الكفيل إلى القاضي برئ وإن سلمه إلى الطالب لا ببراءة هذا إذا لم يصف القاضي أو أمينه كفيلا إلى الطالب فإن أضاف وقال له القاضي أو أمينه أن المدعي يطلب منك كفيلا بالنفس فأعطه كفيلا بنفسك فسلم الكفيل إلى القاضي أو إلى أمينه لا ببراءة وإن سلمه الطالب برئ * ولو كفل رجل بنفس رجل على أنه أن لم يواف به غدا فعليه المال الذي على المدعي عليه وهو أفدرهم فلم يواف به الكفيل ولكن الطالب إلى المدعي عليه وخاصة ولازمه في المسجد حتى الليل قال المال لازم على الكفيل لأنه لم يواف به * رجل كفل بنفس رجل فقلت المكفول به برئ الكفيل * رجل كفل بنفس رجل إلى الليل وقال

بالثلاث عنده ومعه معلومة أيها كانت عندهما كذا في الهداية * وإذا ذكرا خيارا لمطلقا ولم يوقتته كان الكسرى يقول لا يجوز هذا البيع واليه أشار في الجامع الصغير وفي المآذون واليه مال شمس الأئمة الحلواني وشمس الأئمة السرخسي ونحوه الأسلام على البرزوي كذا في المحيط * ولو بشرط معه خيارا الشرط وهلك منه الخيار بطل خيار الشرط وثبت للوارث خيار التعيين حتى لا يعلك الوارث ردهما * وإذا اختار أحدهما بين الأخر أمانة فإن كان الخيار للشيء وهلك أحدهما قبل القبض تعين الهالك للأمانة والقائم للبيع وله الخيار في القام بأخذه أو رده * ولو هلك بطل البيع هكذا في محيط السرخسي * وإن كان الباقي اثنين له أن يأخذ به ما شاء من شاء ركهما * ولو هلك الكل بطل البيع كذا في شرح الطحاوي * ولو هلك أحدهما بعد القبض تعين الهالك للبيع والقائم للأمانة بقره * ولو هلك على التعاقب تعين الهالك الأول للبيع قبل الهالك ولزم عنه * ولو هلكا معا لم ينصف عن كل واحد منهما كذا في محيط السرخسي * وكذلك لو هلكا على التعاقب ولكن لا يدري السابق أنهما نصف عن كل واحد منهما كذا في النهاية * ولو قال البائع هلك أحدهما غنا وقال المشتري لا بل أرخصهما غنا فاقول للمشتري كذا في محيط السرخسي * ولو أقام أحدهما النسبة على التفراد قبلت بينه ومقط العين ولو أقام جعنا فبينه البائع أولى ولو تعيب أحدهما في البائع قبل القبض فالتمس به ما لا يتعين للبيع والمشتري على خياره ما شاء أخذ المعيب بجميع غنمه وإن شاء أخذ الآخر وإن شاء ركهما * وكذلك إن تعيبا جميعا كذا في شرح الطحاوي * ولو قبضهما ما ثم تعيب أحدهما في يده تعين ذلك للبيع والآخر لآلافه ما تعين تعيبا جميعا كان على التعاقب لزمه الأول ورد الباقي إلى بائعه ولا يضمن نقصان ما حدث به كذا في النبايع * وإن اختلف في الأول (١) فعلى ما ذكرنا كذا في الصبر الرائق * وإن تعيبا معا فلا يتعين أحدهما للبيع * ولأن يأخذ به ما شاء بغيره وليس له ردهما جميعا وبطل خيار الشرط * ولو أضاف تعيب أحدهما بعد ذلك أو حدث به عيب آخر تعين ذلك للبيع كذا في النبايع * ولو تصرف المشتري في أحدهما تصرف المالك جاز تصرفه فيه ويكون مختار له ولزم عنه * وفيه إن اختلف للأمانة * ولو تصرف البائع في أحدهما قصر فيه موقوف أن تعين ذلك للبيع بطل تصرفه فيه وإن تعين ذلك للأمانة نفذ تصرفه فيه كذا في شرح الطحاوي * ولو تصرف المشتري فيهما وهما حيان فهو على خياره فبرئ الذي لم يمتدح وليس له أن يردعهما كذا في المحيط * ولو باعهما المشتري ثم اختار أحدهما صح فيه ولو صبح المشتري أحد الثوبين تعين هو مبيعاً والآخر ولو اعتقهما البائع عتق الذي يرد عليه وإن كان اعتق ما اختاره المشتري لأبصر اعتاقه وإن استولدهما المشتري تعين الأول للبيع * وضع عقرا الأخرى للبائع ولا يثبت نسب ولدها منه لعدم الملك * وبزعم المشتري بالبيان أنهما استولدها أولا فإن مات قبل البيان فخير التعيين للورثة * وإن لم يعلم الورثة الأولى منهما ضمن المشتري نصف ثمن كل واحدة ونصف عقرها للبائع ونسبها إن نصف قيمتهما للبائع * وروى أن الولدين يسبهما إن أضاف نصف قيمتهما للبائع كذا في الظهيرية * ولو وطئهما البائع والمشتري فولدتا وذئ كل واحد الولدين صدق المشتري في التي وطئها أو لا وطئ عقرا الأخرى * ويثبت نسب ولد الأخرى من البائع ويضمن البائع عقرا الأخرى للمشتري وإن ماتا قبل البيان ولم يعلم ورثة المشتري الأولى منهما لم يثبت نسب (١) قوله فعلى ما ذكرنا أي في عبارة العبر من أن القول للمشتري بينه وبينه البينة للبائع تأمل اه

أن لم يواف به غدا فعلى المال الذي لا عليه * ثم اختلفا فقال الكفيل وأفتى به وقال الطالب لم يواف به * كان القول قول الطالب والمال لازم على الكفيل لأن سبب وجوب المال التزام المال بالكفالة لأن الموافقة شرط للبراءة فلا يثبت بقول الكفيل * رجل كفل بنفس رجل على أنه أن لم يواف به في وقت كذا فعليه المال الذي عليه تعيب الطالب عند محل الاجل فطلبه الكفيل فليجده ليدفعه إلى الطالب وإن شهد على ذلك قال المال لازم على الكفيل * وكذلك بشرط على الكفيل مكانا فالحال الكفيل بالمكفول به في ذلك المكان وطلب الطالب

ليدفعه اليه فقيب الطالب كان المال لازما على الكفيل في قول المتأخرين من المشايخ رحمهم الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى
إذا تقيب الطالب يرفع الكفيل الامر الى القاضي لينصب القاضى وكذا للقائب وبسببه الكفيل الى الوكيل ونظيره اذا مالوا قال قمين اشترى
شياعلى أنه بالخيار ثلاثة أيام فتواري البائع يرفع المشتري الامر الى القاضي في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لينصب وكذا للقائب فرد
المشتري عليه وعلى قول أبي حنيفة ٥٦ ومحمد رحمه الله تعالى لا ينصب القاضى خصم القائب في المشتلين وكذا لو خلف

الولد من أحد وعقوا وضمن المشتري نصف ثمن كل واحد منهما او نصف عقرها البائع . والبائع يضمن
نصف عقر كل واحد منهما للمشتري ويقاضى من ولائهم بينهما هكذا في البحر الرائق * ولو كان الخيار
للبائع والمسئلة بمحالها فلا يلزم المشتري أي توبه ما وليس للمشتري خيار الترتك لان البائع من جانبه بات
وله أن يفسخ البيع لان في المبيع منهما الخيار وليس له أن يلزمهما جميعا لان المبيع أحدهما . ولو هلك
أحدهما قبل القبض أو بعده هلك أمانة والبائع بالخيار ان شاء أزم الباقي وان شاء فسخ البيع فيه وليس له
أن يلزم الهالك وان هلكا جميعا قبل القبض بطل البيع فيهما ولو هلكا بعد القبض ان هلك أحدهما قبل
صاحبه يجب على المشتري ضمان قيمة الهالك آخر لان الاول هلك امانة وان هلكا معا لم يضمن نصف قيمة كل
واحد منهما كذا في شرح الطحاوى . ولو تعيب أحدهما وكلاهما قبل القبض أو بعده فخير البائع على
حاله وله أن يلزم المشتري أي ما شاء فان أزمه السليم فلا خيار له في تركه وان أزمه المعيب ان كان بعد
القبض فكذلك وان كان قبل القبض فهو بالخيار ان شاء مرضى به وان شاء تركه كذا في البناء * وان أزمه
المعيب ولم يرض به ليس له أن يلزمه الآخر بعد ذلك كذا في الظهيرية * . وان شاء البائع فسخ البيع
واستردهما كذا في شرح الطحاوى . وان تعيب كلاهما في يد المشتري فعليه نصف قيمة كل واحد منهما
كذا في البناء . ولو تصرف المشتري فيهما أو في أحدهما لا يجوز . ولو تصرف البائع في أحدهما يجوز
تصرفه فيه وتعين الآخر للبيع . وله خيار الارزام فيه والفسخ . ولو تصرف فيهما جميعا يجوز تصرفه فيهما
ويكون فضال للبيع كذا في شرح الطحاوى . ويسقط خيار التعيين بما يسقط به خيار الشرط كذا
في الظهيرية * . ان ما عنتي نوادره عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل أخذ من رجل نو بين على أن يأخذ
أيهما شاء ان شاء أخذ هذا بعشرة وان شاء أخذ هذا بعشرين وان شاء أخذهما جميعا فبسخ أحدهما
واختاره ورد الآخر فقال البائع اخترت الذي عنته عشرون وقال المشتري اخترت الذي عنته عشرة فقال
في الثمن قول المشتري ولو ان المشتري قطع الثوب بقياصا لم يخطئه ثم اخلفا في الثمن فان شاء البائع أخذ ما أقر
به المشتري من الثمن وان شاء أخذ الثوب مقطوعا وان كان القطع قد زاد فيه مثل البيع فلا سبيل
للبائع عليه . ولما أقر به المشتري المولى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل أخذ من رجل نو بين على أن
يأخذ أحدهما بثمان مسمى فضاع أحدهما وقطع الآخر فقال المشتري اخترت الذي قطعه ثم ضاع
الآخر وأبافيه أمين وقال البائع لابل اخترت الذي ضاع ثم قطعت الآخر فعليه قيمة الذي قطعه ثم ضاع
عن الذي ضاع فان المشتري ضامن نصف ثمن الذي ضاع ونصف قيمة الذي قطع ونصف ثمنه كذا في المحيط
* ويجوز خيار التعيين في البيع الفاسدا أيضا لان ههنا ما عين للبيع يكون مضونا بالقيمة والباقي كما
قلنا في الجائز فان ما تعا من نصف قيمة كل واحد منهما ولو اعتقهما للمشتري عتق أحدهما
واتعين اليه ولو عتق أحدهما بعينه أو بغيره عتق عليه قيمته ولا يجوز اعتاق الملم لان البائع ولا من
المشتري ولو عتق البائع أحدهما بعينه ثم عتق المشتري ذلك أو بعينه للبيع أو مات فعتق البائع باطل
ولو رد ذلك على البائع صح عتقه ولو كان عتقهما ورثا عليه عتق أحدهما واتعين اليه كذا في
الظهيرية والله تعالى أعلم

(*) الفصل السابع في الاختلاف في تعيين المشتري بشرط الخيار عند الرد في جناية البيع بشرط الخيار

والفرد فقال الكفيل قد تقيبت وقال الطالب قد أوفيت لا يصدق أحدهما على الآخر والكفالة على الكفيل على
حاله او المال لازم على الكفيل * وان أقام كل واحد منهما البيعة على الموافقة في السجود لم يشهدوا أن الكفيل دفع المكفول به كانت
الكفالة بالنفس على حالها ولا يلزم المال على الكفيل لان الموافقة بشرط البراءة عن الكفالة فلا يثبت ذلك عند التصاحد بجملة فاذا أقاما
البيعة وقع التخلص بين البيعتين فلا يثبت ما ادعاهما أحدهما والمعنى فيه ان من أنكر فعل غيره كان القول قوله لانه متمسك بالأصل ومن

الرجل ليقضين دين فلان
اليوم تقيب فلان ينصب
القاضي وكذا في دفعه اليه
الدين لان الطالب تمتعت
قاصد للاضرار الى
الكفيل والغريم والقاضي
نصب ناظر للمسلمين في نصب
وكذا لدفع الضرر * رجل
كفل بنفس رجل على أنه
ان لم يوف به في وقت كذا
فعليه المال الذي للطالب
على المكفول به بشرط
الكفيل في الكفالة على أنه
برئ من الكفالة اذا وافاه
السجد الاعظم فوافيه في
ذلك المكان يومئذ أو شهد
على ذلك وتقيب الطالب
برئ الكفيل من الكفالة
بالنفس والمال جميعا *
وكذا لو كان ذلك في الكفالة
بالنفس وحدها لان الكفيل
ههنا محل شرط البراءة عن
الكفالة احضار المكفول به
المسجد في ذلك الوقت دون
التسليم الى الطالب * ولو
كفل بنفس رجل الى الغد
على أنه ان لم يوف به غدا في
المسجد فعليه المال الذي له
عليه بشرط الكفيل على
الطالب أنه ان لم يوف الطالب
غدا في المسجد فقبضه منه
فهو منه برئ ثم التقيابعد

ادعى فعل نفسه لا يقبل قوله الاجمعة * ولو أقام الكفيل البينة على الموافقة في المسجد ولم يحم الطالب بينة برئ الكفيل من المال والنفس ولا يصدق الطالب على الموافقة * وإذا دفع الكفيل بالنفس المطلوب إلى الطالب في غير المصر الذي كانت فيه الكفالة وهناك قاض أو سلطان برئ الكفيل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا لم تكن الكفالة مقيدة وقال صاحباه رحمه الله تعالى لا يبرأ حتى يدفعه إليه في المصر الذي كانت فيه الكفالة * وإن كانت الكفالة مقيدة بأن كفّل بنفسه على أن ٥٧ يوافق به في مجلس القاضي فدفع اليه في السوق أو في محله من محال

وما يتصل به * رجل اشترى من آخر شيعة أنه بالخيار ثلاثة أيام وقضيه ثم جاء ليرد على البائع بحكم الخيار فقال البائع ليس هذا هو الذي بعته وكو قال المشتري هو ذلك فالقول للمشتري مع يمينه كذا في الظهيرة * ولو كانت السلعة غير مقبوضة في هذه الصورة فأراد المشتري إجازة لعقد في عين يده البائع فقال البائع ما بعته لك هذا وقال المشتري لا بل بعته لي هذا لم يرد محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في شيء من الكتاب وقالوا ينبغي أن يكون القول قول البائع هذا الذي ذكرنا إذا كان الخيار للمشتري أن كانت السلعة مقبوضة في يد المشتري بسلعة ليرد على البائع في مدة الخيار فقال البائع ليس هذا هو الذي بعته وقضيه من قال المشتري الذي بعته وأقبضني هذا فالقول للمشتري مع يمينه وإن كانت السلعة غير مقبوضة فأراد البائع الزام البيع في عين فقال المشتري ما اشتريت هذا ذكر أن القول للمشتري مع يمينه كذا في الأخيرة * قال محمد رحمه الله تعالى رجل باع عبداً على أنه فيه بالخيار ثلاثة أيام فقتل العبد قبل انقضاء مدة الخيار فعلم المولى ذلك فأجاز البيع وهو عالم بالجناية لم يصر مختاراً للقضاء وصحت الإجازة وكان للمشتري الخيار لأن العبد قد تعيب في ضمان البائع فإن اختار المشتري أخذه بخير بين الدفع والفسد وإن اختار نقص البيع بخير البائع بين الدفع والقضاء هذا إذا كانت الجناية في يد البائع فإن كانت في يد المشتري وبقي المسئلة جعلها فالبايع على خياره فإن أجاز جاز وبثبت الملك للمشتري وقت العقد ثم بخير المشتري بين الدفع والقضاء فإن كان الخيار للمشتري وجب العبد في يد البائع كان للمشتري خيار العيب وينبغي خيار الشرط أيضاً فإن اختار الاخذ بخير بين الدفع والقضاء وإن اختار النقص بخير البائع ولو جنى في يد المشتري في مدة الخيار لم يكن له أن يرد على البائع إلا أن يدفعه في مدة الخيار فيخذه أن يردته بخيار الشرط زال العيب ولو لم يقد وأختار الدفع سقط خيار الشرط وتقرر العبد على ملكه عند الانقضاء على الدفع فيجب عليه الفسخ (١) رجل اشترى دار بشرط الخيار للبائع أو للمشتري أو كان البيع بانافوجس في الدار قبل فمضى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يبيع على عاقلة صاحب اليد على كل حال وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى على عاقلة المشتري أن كان البيع بانافوجس حتى وعي عاقلة من يد المالك بالفسخ ولا إجازة أن كان فيه الخيار ثم عندهما إذا كان البيع بانافوجس في يد المشتري حتى وجبت الدية على عاقلة المشتري لم يرد كذا في الكتاب أن المشتري هل يتغير * ويجب أن لا يخبر لأن وجود القتل في الدار ليس بعيب محل بالدار لأحقيقة ولا اعتباراً فإن الدار لا تصير مسخرة بضمان الجناية كذا في المحيط

الباب السابع في خيار الرؤية وفيه ثلاثة فصول * الفصل الأول في كيفية ثبوت الخيار وأحكامه * ثم أقال رحمه الله كذا في الحاوي * وصورة المسئلة أن يقول الرجل لغريمي منك هذا الثوب الذي في كفي هذا وصفته كذا والدة التي في كفي هذه وصفتها كذا وأول يرد كذا الصفة أو يقول منك هذه الجارية المتتعبة وأما إذا قال بعث منك ما في كفي هذا أو ما في كفي هذه من شيء بل يجوز هذا البيع لم يرد كذا في المسئلة قال عامة مشايخنا إطلاق الجواب يدل على جوازها عندنا كذا في المحيط * من اشترى شيئاً لم يره فلما أداره أن شاء أخذه بجميع قيمته وإن شاء رد نسوا

(٨ - فتاوى ثالث) تسليمه * ولو كفّل بنفس رجل وهو غير محبوس ثم نكح الطالب الكفيل إلى القاضي الذي حبسه فقال الكفيل كفّلت به وإن تجسّته بدين فلان آخر عليه عن محمد رحمه الله تعالى أن القاضي بأمر باحضار الطالب حتى يسلم الكفيل إلى المكفول له ثم يعاد إلى الحبس * إذا أقر الكفيل بالنفس بالكفالة عند القاضي فإن القاضي لا يجبهه أول مرة وكذا في سائر الحقوق فإن أعيد إلى القاضي ثانياً فإن القاضي يجبهه حتى يسلم نفس المكفول به فإن ثبتت الكفالة بالبينة لا بالأقرار كذا في رواية الخصاص رحمه الله

لا يبرأ الكفيل ولو كفّل بنفس رجل وهو غير محبوس ثم نكح الطالب الكفيل إلى القاضي الذي حبسه فقال الكفيل كفّلت به وإن تجسّته بدين فلان آخر عليه عن محمد رحمه الله تعالى أن القاضي بأمر باحضار الطالب حتى يسلم الكفيل إلى المكفول له ثم يعاد إلى الحبس * إذا أقر الكفيل بالنفس بالكفالة عند القاضي فإن القاضي لا يجبهه أول مرة وكذا في سائر الحقوق فإن أعيد إلى القاضي ثانياً فإن القاضي يجبهه حتى يسلم نفس المكفول به فإن ثبتت الكفالة بالبينة لا بالأقرار كذا في رواية الخصاص رحمه الله

لا يبرأ الكفيل ولو كفّل بنفس رجل وهو غير محبوس ثم نكح الطالب الكفيل إلى القاضي الذي حبسه فقال الكفيل كفّلت به وإن تجسّته بدين فلان آخر عليه عن محمد رحمه الله تعالى أن القاضي بأمر باحضار الطالب حتى يسلم الكفيل إلى المكفول له ثم يعاد إلى الحبس * إذا أقر الكفيل بالنفس بالكفالة عند القاضي فإن القاضي لا يجبهه أول مرة وكذا في سائر الحقوق فإن أعيد إلى القاضي ثانياً فإن القاضي يجبهه حتى يسلم نفس المكفول به فإن ثبتت الكفالة بالبينة لا بالأقرار كذا في رواية الخصاص رحمه الله

الله تعالى لأحبسه أول مرة وقد ظهر له ظاهره وأبعثه إلى الحق والدين بالبيئة بحسبه أول مرة. رجل دخل بنفسه رجل فغاب المكفول به أن علم مكانه عند القاضي أنه من بالبيئة. وكانت له عادته الخروج إلى تلك البلدة في كل ستة فأن القاضي بعثه إلى الكفيل مدة ذهب وبقي به أن كان الكفيل يريد أن يذهب وأن أمي الكفيل أن يذهب بحسبه القاضي حتى يأتي به وأن كان المكفول به غائباً لا يعلم مكانه ولا يوقف على أثره لا يحبس الكفيل ويكون بمنزلة الموت * ٥٨ الكفيل بالنفس أمان المكفول به عن السفرة إن كانت الكفالة حالة كان له أن يمتعه

حتى يخرج حجه عن عهده
الكفالة وان كانت
الكفالة مؤجلة ليس له أن
يقضه عن الخروج قبل
حلول الاجل * رجل كفل
نفس رجل على أنهما لم
يؤاف به غذا فعليه ما ادعى
الطالب عليه فلم يؤاف به
الغد وادعى الطالب عليه
أنف درهم فصدقه المظلوب
وحسد الكفيل كان القول
قول الكفيل مع المين على
العلم * ولو كفل بنفس
رجل على أنه ان لم يؤاف به
غذا فعلمه من المال ما أقر به
المظلوب فلم يؤاف به الغد
فأقر المظلوب أن له عليه
أنف درهم كان الكفيل
ضاماً لأقر * ولو كفل
نفس رجل على أن يؤاف به
اذا جلس القاضي فان لم
يؤاف به فعليه الالف التي
للمطالب عليه فلم يجلس
القاضي أما ما طال بالمدعي
فلم يأت به فلا شيء على
الكفيل من المال لانه
علق الكفالة بالمال بعدم
الموافاة اذا جلس القاضي
* ولو كذل نفس رجل
على أنه متى طلبه الطالب
فلم يؤاف به ففي المال الذي
عليه وهو أنف درهم

فطلب منه فلم يدفعه فعلمه المال لوجود شرطه وهو عدم التسليم في الوقت الذي طلبه، وكذا لو كفل بنفس رجل المشتري على أنه إن لم يوف به فعندئذ يهذه المال لأن عندا إذا استعمل في الدين براد ما وجوب. وكذا لو قال لي هذا المال الكفيل بالنفس إذا أعطى الطالب كفيلاً بنفسه فبات الأصل برئ الكفيلان، وكذا لو مات الكفيل الأول برئ الكفيل الثاني * رجل كفل بنفس رجل ثمان الكفول له أحنن الأصيل كفيلاً آخر بنفسه لا يبرأ الكفيل الأول * رجل كفل بنفس رجل على أنه إن لم يدفع إلى الطالب غداً

لا بل عشرين درهما
فسكت المكفول له قال
محمد رحمه الله تعالى في
قياس قول أبي حنيفة رحمه
الله تعالى وقول الأئمة
الأربعة درهم وفي قول
أبي يوسف رحمه الله تعالى
هو جائز يجب عليه ما شرط
على نفسه وإن لم يقبل
الطالب به رجل قال آخر
كفلك بك بنفس فلان فإن
غاب عنك فأنا ضامن لما
عليه فغاب المكفول به إلى
الكوفة ولم يطلب المكفول
له ثم دفعه الكفيل إليه بعد
رجوعه من الكوفة
فالكفيل ضامن للمال لأنه
علق الكفالة بالضيعة * ولو
قال قد كفلت بك بنفس
فلان فإن غاب ولم أوفك
فأنا ضامن لماعله فغاب
قبل أن يوفى لزمه المال *
وهو بمنزلة ما لو قال ان غاب
قبل أن أوفيك به * ولو قال
فان غاب فلم أوفك به أنا
ضامن لماعله هذا على أن
أوفيه بعد الضيعة *
الطالب إذا علق برأه
لكفيل بالنفس بشرط فهو
على وجوه ثلاثة في وجهه
يجوز البرأه ويسقط الشرط
فإن كان يكفل وحصل بنفس

Al.

فأما الطالب عن الكفاية على أن يعطيه الكفيل عشرة دراهم جازت البراءة فبطل الشرط * وإن صالح الكفيل المكفول له على مال لغيره عن الكفاية فلا يصح الصلح ولا يجب المال على الكفيل ولا يبرأ الكفيل من الكفاية في رواية الجامع وأحدى رواية الحواشي والكفاية وفي رواية أخرى يبرأ عن الكفاية * وفي وجهه زوال البراءة والشرط * وصور ذلك رجل كفّل بنفس رجل وبمعاذته من المال فشرط الطالب على الكفيل أن يدفع المال إلى الطالب مائة درهم * عن الكفاية بالنفس جازت البراءة بشرط * وفي وجهه لا يجوز كلاًهما * وصور ذلك رجل

كفل بنفس رجل خاصة فشرط الطالب على الكفيل أن يدفع إليه المال ويرجع بذلك على الطالب فإنه يكون باطلا والله أعلم
 فصل في الكفالة بالمال رجل كفل بعين في يد رجل فهو على وجهين إن كانت العين أمانة في يده كأوديعة والعارية وتأمير المصارفة
 والشركة والبضاعة والعين المستأجرة وما كان في معنى الانصاع الكفالة به * وإن كانت العين مضومة على صاحب البدن فكفيل المبيع
 يبيع فاسدوا المقبوض على سوم الشراء ٦٠ * وتحوز ذلك نصيبه الكفالة فيجب على الكفيل تسليم مادام قائما وإذا هلك كان عليه

قيمه * وكذا لو أدى رجل
 عديا في يد رجل وكفل
 رجل بالعديت العبد
 فأقام المدعي البينة أن
 العبد كان له وقضى القاضي
 له بذلك كان له أن يأخذ
 الكفيل بقيمة العبد *
 رجل كفل عن رجل عديا
 فقال الكفيل للكفول له
 إن وافيتك بنفسه عديا أنا
 برى من المال فوافعما
 وبرى عن المال لمكان
 التعامل * ولو قال الكفيل
 بالنفس إن لم أوف به عديا
 فعلى ما أقرب به المطلوب فلم
 يوف به عديا فأقر المطلوب
 أن له عليه خمسمائة كان
 الكفيل ضامنا لما أقر *
 وليس ههنا كما قال إن لم
 أوفك به عديا فأنا ضامن لما
 ادعيت عليه فلم يوف به
 عديا فدعى الطالب عليه
 مالا يلزمه المال * وكذا لو
 قال إن لم أوفك به عديا
 ادعيت عليه فهو على قلم
 يوف به عديا فدعى عليه
 مالا يلزمه * رجل قال
 لا آخر إن لم يعطك فلان
 مالا فهو على قنقضاء
 الطالب فلم يعطه المطلوب
 ساعة فتقاضاه لزم الكفيل
 استحسانا * رجل قال لا آخر

السرخصي * وأردت بخار الرؤية فسحق قبل القبض وبعده ولا يحتاج إلى قضاء ولا رضا البائع * ونفسخ
 بقوله وردت الآية لا يصح الرضا لأبطل البائع عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى هكذا في البحر الرائق *
 وإذا قبضه ثمره فهو على خيار ما لم يجز أو وجد منه ما يبدل على الرضا كذا في الظهيرية * والرضا به يصح
 بعد الرؤية بمحض من البائع وبغير محض منه بالاتفاق وهو على رين رضا بالصرح ورضا باللالة
 والرضا الصريح أن يقول بعد الرؤية رضيت أو يقول أجزت * والرضا باللالة أن يراه بعد انشراح قبضه
 كذا في الفخيرة * وما يطل به خيار الشرط من تعيب أو تصرف يطل به خيار الرؤية * ثم إن كان تصرفا
 لا يمكن فسحه بعد وقوعه ونفاذه كالاعتاق والتدبير أو تصرفا لا يمكن فسخه كالبيع المطلق والرهن
 والإجارة يطل قبل الرؤية ويقتو بعد ذلك في الكفاي * فإن باع بعد القبض قبل الرؤية ثم رد عليه بعيب
 بقضاء قاض أو علمه فسخ من كل وجه وفك الرهن وانتقضت الإجارة لا يعود خيار الرؤية * وهو الصحيح
 كذا في فتاوى قاضيان * وإن كان تصرفا لم يتعلق به حق الغريبان باع بشرط الخيار لنفسه أو وهب لغيره
 يسلم أو عرض على البيع لا يطل خياره * وإن كانت هذه التصرفات فيه بعد الرؤية يطل خياره كذا في
 الكفاية * ولوعرض على البيع بعض المبيع بعد الرؤية يطل خياره عند محمد رحمه الله تعالى ولا يطل في
 قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * والصحيح قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في
 البدائع * ولو كان به محجز فراه لم يكن له أن يرد به الخيار كذا في الحاوي * لو خرج بعض المبيع من يده أو
 نقص في يده أو زاد أو اختلفت أو منفصلة أو منفصلة فإنه يطل خياره كذا في السراج الوهاج * وكذا لو كان جارية
 فوطئها أو لمساها شهوة أو فوطئها من فرجها عن شهوة أو دأبها ففرجها الحاجة نفسها وتجب ذلك هكذا في البدائع
 * ولو كان البيع بشرط الخيار لشرى فهو كالمطلق حتى يسقط به الخيار قبل الرؤية كذا في العيني شرح
 الكنز * وكذا إذا باعه ساعا فاسدا وسلمه كذا في الظهيرية * وكذلك لو وهبه وسلمه قبل الرؤية كذا في
 محيط السرخصي * وكذا بتدائن مع الرؤية كذا في فتاوى قاضيان * ولو هلك في يده منه بطل
 خياره كذا في الحاوي * وإن تصرف فيه تصرفا مقصودا لم يعط به بطل خياره كما إذا صرف الشاة
 المبيعة وهو لا يعلم أنه المبيعة أو ليس الثوب ولا يعلم أنه المبيع ونقص بلبسه كذا في السراج الوهاج * ولو
 اشتري جارية لم يرها فادعها البائع المشتري وهو لا يعرفها فانت عند فقوض وعليه الثمن لأنها ماتت
 في ضمانه كذا في محيط السرخصي * ولو اشتريه المشتري البائع بعد ما قبضها فانت عند البائع قبل أن
 يرضى المشتري فهي من مال المشتري وعليه الثمن كذا في الميسر * وإذا اشتري خفافا لبسها البائع وهو نايم
 فقامت في يده وذلك يتقصه فبطل خيار الرؤية وإن لم يتقصه لا يطل خيار الرؤية كذا في المحيط * ولو
 اشتري دار لم يرها فبست دار بجنتها فأخذها مال ففعل لا يطل خيار الرؤية في ظاهر الرواية كذا في فتاوى
 قاضيان * وهو المختار كذا في النهر الفائق * في الكبرى لو اشترى لؤلؤة في صدف قال أبو يوسف رحمه الله
 تعالى البيع جائز ولو لم يدر أنه قال محمد رحمه الله تعالى البيع باطل وعليه التتوي كذا في المضترات * ولو
 قال ههنا ما في هذا الجواز أو ما في هذا البيت جاز ولو لم يدر أنه قال محمد رحمه الله تعالى البيع باطل وعليه التتوي كذا في المضترات * ولو
 هذه القرية لا يجوز لأن الجهالة متفاحشة كذا في محيط السرخصي * وجازة ما تلقت لؤلؤة فباعها مع
 اللؤلؤة لا يجوز بالبيع وإن كان المشتري رأى اللؤلؤة قبل الابتلاع وإن باع اللؤلؤة بعد ما ماتت الدجاجة

بائع فلا نافعا لبعثه فهو على فقال الطالب بعد ذلك بعت منه متاعا بأكثر درهم وصدقه المشتري وكذب ما الكفيل
 كان القول قول الطالب والمطالب استحسانا * رجل قال لغيره إذا بعت فلا تاشبهه وعلى قنقضاء ما به شيئا آخر لزم الكفيل المال الأول
 من الثاني * ولو قال ما بعتك اليوم فهو على لزم ما يبيعه اليوم * ولو قال من باع فلا اليوم فهو على فباعه رجل لا يلزم الكفيل ولو قال
 الكفيل لجماعة أنا ضامن لما يباعونه وغيركم كان ضامنا لما يباعه القوم دون غيرهم * رجل كفل عن رجل عديا فباعه من ثمره أجاز للكفيل منه

الكفالة فادى التكفل شيئا لا يرجع على المكفول عنه * رجل قال لغريمه ما ذاك لك على فلان فهو على ورضى به الطالب فقال الطالب الطالب على * ألق الطالب إلى عليه ألف درهم فقال التكفل ما للطالب على الطالب شيء ذكر في الأصل أن القول قول الطالب فيجب الاتفاق على التكفل * رجل قال لغريمه ما ذاك لك عليه من حق أو ما قضى لك عليه من حق فهو على فغلب المكفول عنه فأقام المدعى البينة على التكفل أن له على المكفول عنه ألف درهم لا تقبل ينته حتى يحضر المكفول عنه * ٦١ ولو أقام المدعى على التكفل ينته أن

قاضي بلد كذا قضى له على

الأصل بعد عقد الكفالة

بألف درهم قبلت هذه

البينة يقضى على التكفل

بأمره ويكون ذلك قضاء

على الغائب * ولو كفل عن

رجل بأمره بالطالب

على المكفول عنه فغاب

الأصل فأقام الطالب

البينة على التكفل أن له

على فلان ألف ألف

درهم وأنه كفل له بأمر

فلان الغائب قبلت هذه

البينة ويكون ذلك قضاء على

الحاضر والغائب * رجل

ادعى على رجل ما لفلان

المدعى عليه رجل كفل له

عنى كان ذلك أقرا من أنه

بالمدعى * رجل كفل

عن رجل دين على أن فلانا

وفلانا بكذا عن بكنا

وكذا من هذا المال فأدى

الاخر أن بكذا قال

الفقه أبو بكر الجني رحمه

الله تعالى الكفالة الاولى

لازمة ولا خياره في ترك

الكفالة * وجعل تزوج

لابنه امرأه فوضعه عنه

المهر على أنه أمات ابنه

أو امرأته قبل أن يبنى

بها فهو يرى عن الضمان

عن أبي يوسف رحمه الله

جاء البيع ولشترى خيار الرؤية في اللؤلؤة فان لم يكن رآها قبل ذلك كذا في فتاوى قاضيان * واشترى متاعا وحمله إلى موضع فله رد بغيره أو رد بغيره إلى موضع العقد أو لا كذا في الجرار اثنى * سواء أزدادت قيمته بالجل أو انقصت كذا في الفضة * اشترى لبنا على أن يحمله البائع إلى منزل المشتري ان كان البيع بلفظ الفارسة جاء البيع فان لم يكن رأى اللبن فربما بعد ما حمله البائع إلى منزله قال الفقيه أبو الليث لم يكن له أن يرد خيار الرؤية لأنه لو ردته يحتاج إلى الحمل فيكون ذلك بمنزلة عب حدث عند المشتري كذا في فتاوى قاضيان * ومؤثره المبيع بغيره أو بخيار شرط أو رؤية على المشتري وفي جامع الفصولين لو أسكن المشتري في الدار رجلا لا يسقط خيار الرؤية إلا أن أسكنه بأجره كذا في الجرار اثنى * ولو اشترى أرضا فاذن لفلان أن يزرعها بطلان فعله بأمره كقوله كذا في العيني شرح الكنز * ولو اشترى أرضا ولها أكار فزرعها أكار براضا المشتري بأن تركها عليه على الحالة المتقدمة ثم رآها فليس له أن يردّها كذا في الكفالة * إذا أعار الأرض قبل أن يراها المزعها المستعير فان الخيار لا يسقط قبل الزراعة هكذا في الفصول العبادية * وفي اللؤلؤة إذا أراد أن يبيع ضعته على وجه لا يكون للمشتري خيار الرؤية فاحلته أن يقر بثوب لثانان ثم يبيع الثوب مع الضعة ثم المقر له يستحق الثوب المقر به فيبطل خيار المشتري كذا في التمر الفائق * اشترى من آخر دارا لم يرها فها هو لم يقبل (١) بسند أمديان بعد وقال لقوم (٢) كواه ما سيدبر خريد من أين خانه ثم أراد أن يردّها بخيار الرؤية ليس له أن يردّها كذا في الخزيرة * وجعل اشترى دارا في بلدة أخرى فقال البائع للمشتري سلمها إليك ثم امتنع المشتري عن اداها فالتزم لعمد الرؤية * بوعدم القبض حقيقة كان له أن يردّها بخيار الرؤية فان لم يردّها بوعده البائع بان يخرج مع المشتري إلى تلك البلدة أو يبعث وكلا إلى تلك البلدة فيقبض الوكيل الثمن ويسلم الدار إليه كذا في فتاوى قاضيان * ولو كان عبدا فوجده أعمى فقال أريد أن أعتقه عن كفارة عيني فان أجروا أو ردته فله أن يردّه * بشرع أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل اشترى كرى حنطة ولم يرها فها قال في أحدهما قبل القبض أو بعده فله خيار الرؤية فيبقي كذا في الخزيرة * في المتني اشترى شيئا لم يرها فقال البائع به أو قال بعه انفسك فهذا رد الساعة بعه البائع أو لم يبعه وقد انتقض البيع ولو قال ذلك بعد ما رآه وذكر هذا الفصل في هذه المسئلة اتخذ كره بعد هذا في مسئلة الشاة فقال اذا اشترى شيئا ولم يقبضها حتى قال للبائع بعهما أو بعهما انفسك فهو سواء فان كان لم يرها فهو الساعة تنقض البيع ورد بخيار الرؤية وان كان قد رآها لم يكن نقضا حتى يقول قد قبلت ذلك وأنا أبيع كذا في الخط * اشترى شاة لم يرها فقال البائع احلب لبنها فصدقه أو صبه على الأرض ففعل بطل خياره في الشاة (٣) بقبض اللبن كذا في الجرار اثنى ناقلا عن جامع الفصولين * ولو اشترى عبيدين فقتل أحدهما العبدان انسان خطا قبل القبض فاخذ المشتري قيمته من قاتله أو تناقلا فيبطل خياره في الآخر كذا في الظهيرية * وفي الأصل اذا جرح العبد عند المشتري جرحه أروى أو كانت أمة فوطئها غير المشتري بشبهة فليس له أن يردّها بخيار الرؤية فان وطئها غير المشتري بطريق الزنا أو وطئها المشتري أو كان الجرح من المشتري فليس له أن يردّها لأن يرضى البائع في المسائل (١) عجبتني ولم تهجئ (٢) كونه هو دألي شرا في هذه الدار (٣) قوله بقبض الذي رأيت في نسخة من الجرح لقبض وأهلها أولى اه

تعالى أنه قال الضمان لازم والشرط باطل وأمرأة قالت زوجها المرض انتم من مرضك هذا فغيري عليكم صدقة أو قالت فانت في حل من مهرى فبات الزوج من ذلك المرض قال محمد رحمه الله تعالى المهر على الزوج وبطل ما قالت لأنه بخاطرة * وكذلك رجل له دين على رجل فقال الطالب لطلوب ان لم أقبض مالي عليك حتى تجوز فانت في حل فبات المطلوب كالت البراءة بطله * ولو قال الطالب انتم أنفأتني في حل فهو جازل لأنها وصية ورجل ان اشترى عبدا أو استقرضاهما من رجل على أن كل واحد منهما كفيل عن صاحبه كان البائع أن يأخذ

أجماعاً ما يجمع الاتفاق فإذا أدى أحدهما شيئاً لم يرجع على شريكه حتى يكون المؤدى أكثر من النصف ولو كفلاً عن رجل بألف على أن كل واحد منهما كفيل عن صاحبه فأدى أحدهما شيئاً كان له بالخيار أن شاء رجع بجميع ذلك على الأصل إن كانت الكفالة بأمره وإن شاء رجع بنصف ذلك على الكفيل إلا تفرق المؤدى أو أكثر * رجل كفّل عن رجل بألف درهم فصالح الكفيل الطالب من الاتفاق على خمسة أضع الصلح وبرى الأصل والكفيل ٦٣ عن الخمسة الأخرى * رجل باع داراً وكفّل انسان بالدار ثم ادعى الكفيل الدار لم يسمع دعواه * رجل

قال لا تخرب عني فلا نعلي ان ما أصابك من خسران فهو علي أو قال رجل لرجل ان هلك عبدك هذا فأنا ضامن به لا تصح هذه الكفالة * الكفالة بالخارج جائزة يرجع على المكفول عنه ان كانت الكفالة بأمره * وان كفّل عن رجل بالحيات اختلّفوا فيه والصحيح أنهم انصح ويرجع على المكفول عنه ان كان بأمره * وكذا السلطان اذا صادد رجلاً فأمر الرجل غيره أن يؤدى عنه المال كل ما هو مطلب به حاشا بان جازت الكفالة به وان أمره غيره بذلك ان قل على أن ترجع علي بكذا كان له أن يرجع عليه وان لم يقبل علي أن ترجع بذلك على اختلافه والصحيح أنه يرجع * ذكر في السير المسلم اذا كان أسيراً في يده أهل الحرب فاشترى رجل منهم ان اشتراه بغير أمره يكون متطوعاً لا يرجع بذلك على الأمير فيقتل سبيله * وان اشتراه بأمره في القياس لا يرجع المأمور على الأمر وفي الاستحسان يرجع سواء أمر الأمير أن يرجع ذلك عليه أو لم يقل علي أن ترجع بذلك علي وهو كالقول الرجل لغیره أنفق من مالك على عيال أو أنفق في بنا دارى فأنفق المأمور وكان له أن يرجع على الأمر بما أنفق * وكذا الأسير اذا أمر رجلاً بدفع الندم أو بأخذ منه فهو بمنزلة ما لو أمره بالشراء * رجل دعى على رجل غائب أن يلقاها لرجل للطالب على أنه درهم اذا قدم فلان الغائب يماز * ولو قال ان أقرب فلان بألف درهم فانا كفيل بذلك جاز * ولو قال بضع عبدك هذا من فلان بألف درهم على أني ضامن له اقباعه يضمنه ما كان له أن يأخذ الكفيل بخمسة مائة * ولو باع

الثلاث فاذا ولدت ولداً فان بقي الولد فليس له الرد على كل حال وان مات الولد ان أوجب الولادة نقصانا ظاهر فافس له الرد إلا بالرضا البالغ وان لم يوجب نقصاناً ظاهر (١) فكذلك على رواية كتاب المضاربة كذا في المحط * ولو كانت دابة أو شاة فقلت لم يكن له أن يردّها وكذا القتل ولدها أو غيره فان مات الولد كان له الرد كذا في الحاوى * ولو أن البائع حرم العبد عند المشتري أو قتله ذكر في الأصل أنه يجب البيع على المشتري وعلى البائع القيمة في القتل والارش في الجراحة كذا في المحط * وعن عيسى بن أبيان اذا زوج المشتري الجارية يقبل القبض ثم رآها قبل دخول الزوج بها فله الرد والمهر يصلح بدلا عن عيب التزويج وان كان ارش العبد أكثر من المهر وقبل يغرم الباقي وهو الصحيح كذا في الظهيرية * ولو هم العبد ثم ذهب الحى عنه كان له أن يردّها اراه ولو خاصه الى القاضي وهو محموم فالى البائع أن يقبله فان القاضي يبطل الرد ويجوز البيع فان صح بعد ذلك لم يكن له ان يردّه بعد قضاء القاضي ولو أنتم دعوى ردّه بحضرة البائع وهو صحيح ثم قبل ان يقبله ثم اقلعت عنه الحى وعاد الى الصحة فهو لازم للبائع كذا في الحاوى * اشترى حنطة بخمسة مائة قدر اها فم يقيضها حتى جفت ونقصت لاختياره كذا في مختار القاضى * ثم اعلم ان كل من له الخيار يملك القسح الثلاثة لئلا يكون له الوكيل والوصى والعبد المأذون اذا اشترى وأشياء بأقل من قيمته فانهم لا يملكونه اذا كان خيار عيب ويملكونه اذا كان خيار رؤية أو شرط كذا في البحر الرائق

الفصل الثاني فيما تكون رؤية بعضه كروية الكل في ابطال الخيار * أصله ان غير المرقى ان كان تعال المرقى فلا خيار له غير المرقى وان كان غير المرقى أصلاً يتظر ان كانت رؤية مرقى ما رأى ثم تعرفه حال ما لم يره فبني خياره وان كانت تعرفه بطل خياره كذا في محيط السرخسى * اذا اشترى جارية أو عبد أو رأى وجهه ورضي به لا يكون له الخيار بعد ذلك كذا في المحط * وكذا اذا نظر الى كثر الوجه فهو كروية جميعه ولو رأى من بنى آدم الى جميع الاعضاء من غير الوجه فبقي خياره كذا في السراج الوهاج * ولو اشترى فرساً أو بغلاً أو حماراً أو نحو ذلك فرأى وجهه لا غير روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان له الخيار ما لم يره وجهه ومؤخره وهو الصحيح كذا في البدائع * وقد قالوا ان قال أهل الصنع والمعرفة بالادب ان يحتاج الى النظر الى القوائم كان شرطاً في حقها الخيار أيضاً كذا في شرح القدورى لا لا قطع * وزعم في الحافز والناسبة والذهب لا يكتفى هو الصحيح كذا في الفتاوى الغياصة * وفي شاة القنينة لا بد من النظر الى ضرعها وسائر جسدّها كذا في الظهيرية * وان اشترى شاة اللحم لا بد من الجسد حتى لو رآها من بعد فهو على خياره كذا في البدائع * ولو اشترى بقرة حلباً أو أنة حلباً فرأى كلها ولم يضرعها فله الخيار كذا في السراج الوهاج * وفيما ينظم لا بد من الذوق وفيما ينشم لا بد من الشم وفي دفعو المغازى لا بد من سماع صوتها كذا في التبيين * واشترى ما يذاق فذاقه ليلاً ولم ير سقط خياره كذا في القنينة وان كان المبيع مة ولا يس بجوان فان كان شئ منه مقصوداً كالوجه (٢) في المعارف واشباه ذلك لا يطل خياره ما لم يره وجهه وان لم يكن شئ منه مقصوداً كالكر باس اذا رأى البغض ورضي به بطل خياره اذا وجد غير المرقى مثل المرقى في الصفة كذا في فتاوى قاضيان * وان وجد دونه فله الخيار كذا في الذخيرة * ولو اشترى ثوباً واحداً فرأى ظاهره مطوياً ولم ينشره (١) قوله فكذلك يعني له الرد اه من نزع الواقية (٢) قوله المعارف دفع المبيع حتى من همدان اليهم ينسب الشيايب المعارف في صحاح * وحديثه فكان الاولى الاتيان بيه انتسب اه

عليه أو لم يقل علي أن ترجع بذلك علي وهو كالقول الرجل لغیره أنفق من مالك على عيال أو أنفق في بنا دارى فأنفق المأمور وكان له أن يرجع على الأمر بما أنفق * وكذا الأسير اذا أمر رجلاً بدفع الندم أو بأخذ منه فهو بمنزلة ما لو أمره بالشراء * رجل دعى على رجل غائب أن يلقاها لرجل للطالب على أنه درهم اذا قدم فلان الغائب يماز * ولو قال ان أقرب فلان بألف درهم فانا كفيل بذلك جاز * ولو قال بضع عبدك هذا من فلان بألف درهم على أني ضامن له اقباعه يضمنه ما كان له أن يأخذ الكفيل بخمسة مائة * ولو باع

الثلاث فاذا ولدت ولداً فان بقي الولد فليس له الرد على كل حال وان مات الولد ان أوجب الولادة نقصانا ظاهر فافس له الرد إلا بالرضا البالغ وان لم يوجب نقصاناً ظاهر (١) فكذلك على رواية كتاب المضاربة كذا في المحط * ولو كانت دابة أو شاة فقلت لم يكن له أن يردّها وكذا القتل ولدها أو غيره فان مات الولد كان له الرد كذا في الحاوى * ولو أن البائع حرم العبد عند المشتري أو قتله ذكر في الأصل أنه يجب البيع على المشتري وعلى البائع القيمة في القتل والارش في الجراحة كذا في المحط * وعن عيسى بن أبيان اذا زوج المشتري الجارية يقبل القبض ثم رآها قبل دخول الزوج بها فله الرد والمهر يصلح بدلا عن عيب التزويج وان كان ارش العبد أكثر من المهر وقبل يغرم الباقي وهو الصحيح كذا في الظهيرية * ولو هم العبد ثم ذهب الحى عنه كان له أن يردّها اراه ولو خاصه الى القاضي وهو محموم فالى البائع أن يقبله فان القاضي يبطل الرد ويجوز البيع فان صح بعد ذلك لم يكن له ان يردّه بعد قضاء القاضي ولو أنتم دعوى ردّه بحضرة البائع وهو صحيح ثم قبل ان يقبله ثم اقلعت عنه الحى وعاد الى الصحة فهو لازم للبائع كذا في الحاوى * اشترى حنطة بخمسة مائة قدر اها فم يقيضها حتى جفت ونقصت لاختياره كذا في مختار القاضى * ثم اعلم ان كل من له الخيار يملك القسح الثلاثة لئلا يكون له الوكيل والوصى والعبد المأذون اذا اشترى وأشياء بأقل من قيمته فانهم لا يملكونه اذا كان خيار عيب ويملكونه اذا كان خيار رؤية أو شرط كذا في البحر الرائق

المولى عبده بالتي درهم ضمن الكفيل ألفاً * ولو أن رجلين كانا في السنة فقال أحدهما لصاحبه أتى متاعك على أن متاعى شينا فلقاه
بضم نصف قيمته * رجل كفل عن رجل بألف يدعه ثم أقام الكفيل التينة أن الألف التي ادعاها على المكفول عنه من ثمن لم يقبل ذلك من
الكفيل * رجل قال إن تقاضيت فلانا فاعطيك فلانا ضمن عاكفك المطالب قبل التقاضي ذكر ابن سماعة رحمه الله تعالى في النوادر أنه
يعطى الضمان * رجل كفل عن رجل عامل والمطالب غائب والمكفول عنه حاضر فأجاز ٣٣ الغائب بعد ذلك لا يصح الكفالة في قوله أي

خليفة ومحمد رحمه الله تعالى
وتخص في قول أي يوسف
رحمه الله تعالى * ولو كان
المكفول عنه غائبا والمطالب
حاضرا فأجاز الطالب جاز *
رجل عليه دين لرجل
فكفل رجل الدين بمحضرة
الطالب والمطلب بغير أمر
المطلب فرضي به المكفول
عنه ثم قال المكفول له
رضيت بكفالتك جاز فان
أدى الكفيل المال رجع
به على المكفول عنه * ولو
قال المكفول له أؤلفد
رضيت بكفالتك ثم قال
المكفول عنه قد رضيت أو
فان قد أجزت وأدى المالك
لا يرجع على المكفول عنه
لان الكفالة تمت وثبتت
ولزم الكفيل فلا تغير
باجازة المكفول عنه *
مريض قال لورثته ان
للتناس على ديننا فاضفوا
عني فضفوا وأرباب الدين
غيبوا استخسانا * وان
قال العجيج ذلك لورثته
وأصحاب الدين غيب
لا يجوز ذلك وكذا لو حضر
صاحب الدين وقال رضيت
لا يجوز أيضا ولو أن المريض
لم يطلب من الورثة ذلك
وقال ورثته فمضت للناس كل

فان كان سادجاليس عنقش ولا يذى علم فلا خيار له * وان كان منقشاهو على خياره مالم ينشره ويرنقه
وان لم يكن منقشا ولكنه ذوعلم فرأى علمه فلا خيار له * وان لم ير علمه فلا خيار له كذا في البدائع * ثم قيل هذا في
عرفهم أي في عرفنا فالمراد بباطن الثوب فلا يسقط خياره لانه استقر اختلاف الباطن والظاهر وفي الشيا وهو
قول زفر رحمه الله تعالى وفي الميسوط الجواب على ما قال زفر رحمه الله تعالى كذا في فتح القدير ولا يكتفى أن
يرى ظهروا المنقصة مالم يروجهما ووضع الوشي منها * وما كان له وجهان مختلفان يعتبر رؤيتهما كذا في
الظهيرية * وقالوا في البساط لا يضمن رؤيته جيعه كذا في التمر القاطق * وفي الوسادة الخشنة ولو رأى ظاهرها
فان كانت مخشوة بما يحشى مثلها يعطى خياره * وان كانت مخشوة بما يحشى مثلها فلا خيار له كذا في البحر
الرائق ناقل عن المراج * ولو اشترى جبة جطنة ورأى بطناتها فلا خيار له اذا رأى ظهرها سواء كانت البطانة
مقصودة بأن كان عليها فروا ولم تكن لان الظهارة مقصودة بكل حال الا اذا كانت الظهارة غير مقصودة بان
كانت شيئا حقا * ولو رأى ظهرها فليس له الخيار اذا رأى بطناتها لان كانت البطانة مقصودة بأن كان
عليها فروا وكذا في التناخيلبة ناقل عن البرهانية * وفي فتاوى التسنين اذا اشترى مكعب وقدر جعل وجوه
المكعب بهضها لبعض فنظر المشترى الى ظهورها لا يعطى خيارا للرؤية ولو نظر الى وجوهها لم ينظر
الى الصرم يعطى خيارا للرؤية كذا في الصغرى * وقيل ينبغي أن ينظر الى الصرم في زمانا متفاوتة وكونه
مقصودا كذا في فتح القدير * وفي تراب المعدن وتراب العذابين يعتبر رؤية ما يخرج ولو اشترى سراجا اذانه
وقضيه ولم ير اللد ثم رآه فلا يرذالكل * وكذا الرحي باذنها اذا لم ير شيئا منها لم ير رآه فلا خيار له كذا في
الظهيرية * ولو اشترى خنجرين أو مصراعين أو نعلين ورأى أحدهما كله خيارا للرؤية اذا رأى الباقي كذا
في فتاوى قاضخان * وفي الفتاوى واذا اشترى نافعة مسك وأخرج المسك منها فليس له أن يردها للرؤية
أو عيب لان الأخر لا يدخل فيه عيبا حتى لو لم يدخل كله أن يردها كذا في الذخيرة * اشترى قوصرة
سكر لم ير ثم أخرجه من القوصرة فوخره بلسقط خياره كذا في البحر الرائق * ولو اشترى دهنًا في قارورة
فنظر الى القارورة ولم يصب الدهن على راحته أو على أصبعه فهذا ليس برؤية عند أي خليفة رحمه الله
تعالى كذا في الخلاصة * ولو رأى المشتري من وراء زجاجة أو في مرآة أو كان المبيع على شفاوحوض
فنظره في الماء فليس ذلك برؤية وهو على خياره كذا في السراج الوهاج * ولو اشترى سمكا في المله يمكن
أخذه من غير اصطيد أفره في الماء قال بعضهم لا يسقط خياره وهو الصحيح هكذا في فتح القدير * ولو
نظر الى المبيع من وراء ستر رقيق كان رؤية كذا في فتاوى قاضخان * وفي المتن عن محمد رحمه الله تعالى
اذا رأى عنب كرم فلا خيار حتى يرى من كل نوع منها شيئا * وفي الخلل اذا رأى بعضه ورضي به بطل خيار
الرؤية وجعل رؤية نوع من أنواع الخلل جائزا على كله * واذا اشترى ثمانا ملحا ومضرا ورأى أحدهما
فلا خيار اذا رأى الآخر * وقيل أيضا اذا اشترى حل فخل فرأى بعضه ورضي به لم يلزم البيع حتى يرى
كله فرضي به * وكذلك الثمار الظاهرة كلها ما يدخل منها في الكيل والوزن وما يدخل في العتد بعد أن يكون
في رأس الخلل والشجر كذا في الذخيرة * وهو المختار هكذا في المضرات * وان كان المبيع عقارا ذكر في عامة
الروايات أنه اذا رأى خارج الدار ورضي به لا يبي خياره قالوا هذا اذا لم يكن في الداخل ثمة فان كان فيها
بناء لا يضمن رؤية الداخل أو ماله والمقصود منه * وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضخان * حتى اذا كان

دين عليك والغرماء غيب لا يجوز ذلك الضمان ولو قالوا ذلك بعدموت المورث جاز * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز في الوجهين وعن
أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا ضمن المورث في مرض موته جاز وان لم يطلب المريض منه ذلك * رجل كفل عن رجل عامل إن المكفول
عنه أعطى الكفيل رهنا ذكر في الأصل أنه لو كفل رجل عامل مؤجل على الأصل فأعطاه المكفول عنه رهنا بذلك جازا لهما * ولو كفل بنفس
رجل على أن له لو واف به إلى سنة فعليه المبال الذي عليه وهو ألف درهم ثم أعطاه المكفول عنه بالمال رهنا إلى سنة كان الرهن باطلا لانه لم

يجب المال للكفيل على الاصيل بعد * وكذا لو كان الكفيل قال الطالب في الكفالة ان مات فلان ولم يولد المال فهو على تم اعطاه المكفول عنه رهنا لم يجوز وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في النوداءة يجوز * ولو أبرأ الطالب عن هذه الكفالة لا يجوز الابرأ قال في الاصل وكل حق لا يجوز الزهني لا يجوز الابرأ عنه * رجل باع دارا وكفل رجل المشتري بما ذكره فهما من ذلك فأخذ المشتري بذلك منه رهنا ذ كرفي الاصل أن الزهني مطلق ولا ضمان على ٢٤ المرتهن والكفالة تارة * وذ كرفي النوداءة عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز الزهني

في الدارين شتو بان وبتان صيفان (١) ويتطابق يشترط رؤية الكل كايشرط رؤية حصن الدار ولا يشترط رؤية المطابخ والمزلة والعاو الا في بلد يكون الملقوع صدوا كافي مرقندو بعضهم شرط رؤية الكل وهو الاظهر والاشبه كذا في المحيط * وفي ست الفة يقضي بحجوب الرواية أنه يكفي رؤية الجدار خارج البيت كذا في الخلاصة * وان كان كذا في الكتاب أنه اذا رأى رؤس الاشجار من خارج ورأى رأس كل خبر ورضي به لا يني خيار الرؤية كذا في فتاوى قاضيان * وقالوا لا يفي البستان من رؤية ظاهره وموطنه كذا في الصر الرائق * واذا كان المشتري اشيا فمرأى وقت الشراء بعضها دون بعض ان كان من المبكلات والموزونات فان كان في وعاء واحد فلا خيار له الا اذا وجد الباقي بخلاف ما رأى فغيب الخبايا ولكن خيار العيب لاخبار الرؤية * وان كان في وعاءين فان كان الكل من جنس واحد وعلى صفة واحدة اختلف المشاخر فيه قال مشاخر العراق لا خيار له وهو الصحيح * وان كان من جنسين أو من جنس واحد على صفتين فلا خيار له بخلاف كذا في البدائع * وان كان المبيع من العدييات المتفاوتة ونحو الثياب التي اشترها في جرابه البطاطخ التي تكون (٢) في الشريعة وغير ذلك لا يضمن رؤية كل واحد واذا رأى البعض فهو بالخيار في الباقي ولكن اذا اراد الرديء ذلك حكمذا في النخبة وفي المعدنات المتقاربة ونحو الجزور والبض رؤية البعض تكفي اذا وجد الباقي مثل المرقن * أو فقهه كذا في المحيط * تسكن اذا رده رد الكل وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاط * فان قال المشتري في هذا الفصول لم أجده الباقي على الصفة التي رأيت المرقن بل بدونه وقال الساع لا بل وجدته على تلك الصفة فالقول قول البائع معينه وعلى المشتري البينة كذا في النخبة * ولو اشترى شيئا مغشيا في الارض كالصيل والثوم والجزور وما أشبه لم يكن رؤية بعضه مختارا وهو على خياره ما يرجعه وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما اقلع شيئا منه يستدل به على الباقي ورضي به سقط خياره كذا في السراج الوهاج * وعامة المشاخر زعمهم الله تعالى اقالوا اوبد كونه المستله في ظاهر الرواية * واتخذ كهافي الامالي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال ان كان المغيب في الارض مما يكال أو يوزن بعد القطع كالثوم والجزور والصيل فقلع المشتري شيئا بآذن البائع أو قلع البائع ان كان الملقوع عابدا دخل تحت الكيل أو ألوزن اذا رأى الملقوع ورضي به لزم البيع في الكل وتكون رؤية البعض رؤية الكل اذا وجد الباقي كذلك * وان كان الملقوع شيا سيرا لا يدخل تحت ألوزن لا يطل خياره هذا اقلع البائع أو قلع المشتري بآذن البائع فان قلع المشتري منه شيئا بغير آذن البائع ان كان الملقوع شيا له عن لزمه البيع في الكل رضي به أو لم يرض كذا في فتاوى قاضيان * ووجد في ناحية أخرى من الارض أقل منها أو لم يجد فيها شيئا كذا في المحيط * وان كان الملقوع قليلا لا يفي له لا سطل خياره والفتوى في هذا المسائل على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * وان كان ذلك ساع عددا كالغسل فريضة البعض لا سطل خياره فغيبا ان اذا حصل القطع من البائع أو من المشتري بآذن البائع وان قلع المشتري بغير آذن البائع وصح ان الملقوع شيا له عن سقط خياره كذا في المحيط * وهو المختار كذا في فتح القدير * هذا اذا كان المغيب معلوما موجودا في الارض فان باعه قبل

رجل قال لغیره کذلک بالفتح هم على أقال ان قد فلانا أن قد هم على أقال اخبره على أقاله النبات
 الاتي له على أقال اقص ما على أقال اخبره على أقال اعلمنا اننا اتى على أقال اعطه على أقد هم أقال ادفع اليه الات
 له على أقال ادفع على أقد هم ففعل المأمور فانه يرجع على الآخر في هذا المسائل بمادفع في رواية الاصل وعن أبي حنيفة رحمه
 الله تعالى في الجرد أن قال لا خراضه فلان الاتي له على ففتنه وأدى اليه تكون متطوعا في الضمان ولا يرجع على الآخر إلا أن

يكون خليطاً لا يرجع عليه * وكذا قوله اقضه * وأما القسم الثاني رجل قال لا خردفع الى فلان أتدريهم ولم يقل عني ولا نهالك على تصدعها المأموران كان خليطاً لا يرجع عا أدى وان لم يكن خليطاً لارجع * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يرجع في الوجهين والخلط هو الذي يكون في عياله كالوالد وأولاد والوجه في عياله أو أجدوه وشركه غنان كذا قال في الاصل * وذ كرفي بهن المواضع الخليط هو الذي يأخذ منه الرجل ٦٥ ويعطيه ويأشيه ويضع عنده المال وان لم يكن في عياله وذ كرفي

النبات أو بعد ما نبت في الأرض الآية لا يدري أهو نابت في الأرض أو ليس نبات لا يجوز بيعه ولو باع ما هو موجود في الأرض مثل البصل ونحوه موقوع البائع شيأ من موضع وقال أيعلم على أن في كل مكان مثل هذا في الكثرة لا يجوز بيعه كذا في فتاوى قاضيخان * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان باع جزراً فقال البائع أخاف أن أقلعه فلا ترضاء فيه لك على * وقال المشتري أخاف أن أقلعه فلا يصلى في فلا أقدر على رده حتى أقطع عن من مابا لقطع جزوان لم يملو عافى القاضي العقدينهما كذا في شرح القدوري لا لقطع * ولو اشتري كردجين من الجزر فقلع فوجد في أحد الكردجين جديداً وقلع الآخر فوجد معه عسلاً لا يشأ منه لأنه تعيب بالقطع لكنه يرجع بفساد العسل ولو اشتري جزراً في جوالق فوجد في أعلاه جزاً طوبى ولا وفي أسفله قصراً صغيراً فان كان القصير لا يشتري عا يشتري به الطوبى كان عيا فارجع بالنقصان كذا في فتاوى قاضيخان * وفي نوادر هشام سألت محمد ادرجما الله تعالى عن رجل اشترى عشرة أجرة جز في الأرض فقبض الأرض وبعث الغلام وأمره بقلع الجز فقلع كله ثم جاء المشتري هل له خيار رؤية قال نعم قلت قد نقصه القلع ثلث القبة قال وان نقصه كذا في المحيط

* (الفصل الثالث في شراء الاعي والوكيل والرسول) * بيع الاعي وشراؤه جائز بائناً في الأئمة الثلاثة كذا في فتح القدير * وله الخيار اذا اشترى ولا خيار له فيما يباع كذا في السراج الوهاج * وتقبله وجهه بمنزلة النظر من العصف فيما يجس وفي المشهورات يعتبر النسم وفي المذوق يعتبر الذوق كذا في الذخيرة * ولا يشترط بيان الوصف في أشهر الروايات كذا في محيط السرخسي * فان كان ثوباً فلا بد من صفته طوله وعرضه وورقه مع الجس وفي الخطه فلا بد من اللبس والصفة كذا في الجوهرات النيرة * ولو اشترى ثياباً على رؤس الاشجار فانه يعتبر فيه الوصف لا غير في أشهر الروايات كذا في محيط السرخسي * ولا يسقط خياره في العفارة حتى يوصفه وهذا هو الصحيح من المذهب كذا في شرح القدوري لا لقطع * وكذا الدابة والعبد والاشجار وجميع ما لا يعرف بالجبس والنسم والذوق كذا في السراج الوهاج * وان وجد هذا لاسباب قبل العقد فلا خيار كذا في فتاوى القزناشي * ولو ووصفه ثم رضى به ثم أبصر لا يعود الخيار كذا في البدائع * ولو اشترى البصر ثم عي انتقل الخيار الى الوصف كذا في فتح القدير * ولو قال الاعي قبل الوصف رضى لم يسقط خياره كذا في الجوهرات النيرة * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا اشترى طعماً ما لم يره واكل وكلا يشبهه فقبضه الوكيل بعد ما رآه ونظر اليه فليس للمشتري أن يردّه ولو أرسل رسولاً بقبضه فقبضه الرسول بعد ما رآه ونظر اليه فلم يشترى أن يردّه * وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الوكيل والرسول سواء * وللمشتري أن يردّه ان شاء وان شاء أخذه كذا في الذخيرة * وأصل المسئلة أن الوكيل بالقبض عاك ابطال خيار الرؤية عند خلافها ما وانما عاك ابطاله عنده اذا قبضه وهو ينظر اليه فان قبضه مستورا ثم أراد بعد ما نظر ابطال الخيار قصداً فليس له ذلك كذا في الكافي * وصورة الوكيل ان يقول المشتري لغیره كن وكيل في قبض المبيع أو وكلتك قبضه وصورة الرسول أن يقول كن رسولاً عني في قبضه أو أمرتك قبضه أو أرسلتك لتقبضه أو قال قل فلان يدفع اليك المبيع كذا في الصرار ائنا قلنا عن الفوائد * أما الوكيل بالشراء فربّه كروية الموكل بالاتفاق كذا في المحيط * وليس للموكل اذا رأى أن يردّه كذا في العيني شرح الهـ دابة * وأجمعوا على أن الرسول بالشراء لا يملك ابطال الخيار ولا يكون

(٩ - فتاوى ثالث) فأقرضه لا يضمن إلا شراً شياً سواء كان خليطاً أم لم يكن * ولو وهب رجل مالاً لاجني ثم ان الموهوب له أمر رجلاً ليعوض الوهاب عن هبته من مال نفسه ففعل جاز ولا يرجع على الأمر الا إذا قال له الأمر على أن ترجع بذلك على فخذت يرجع * وكذا لو قال كفر عن يميني بطعامك أو أقرضك ثمنك على نفسك أو أبيع عن رجلاً بكذا أو أعتق عن عبدان ظهاري وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن المأمور يرجع على الأمر في هذه المسائل * ولو أمر رجلاً بأن يصفق يديه ولم يفعل على أن يضمن ولا على أن يرجع

بذلك على رجوع المأمور على الأمر على كل حال * رجل عليه ألقارجل فأمر المدون رجلاً أن يقضي الطالب الألف التي عليه وقال المأمور قضيت فصدقه الأمر وكذبه صاحب الدين لا يرجع المأمور على الأمر لأن المأمور يقضاه الدين ويكيل بشراً ما في ذمته له فإذا لم يسلم له ما في ذمته لا يرجع المأمور على الأمر كولو كيل بشراً العين إذا قال اشترت وتقدت الثمن من مال نفسي وصدقه الموكل وأنكر البائع لا يرجع الوكيل على ٦٦ الموكل فإن أقام المأمور بينة على قضاء الدين قبلت بينته ويرجع المأمور على الأمر ويبرأ الأمر عن دين الطالب

رؤيته رؤفة المرسل وشئت الخيار للرسول إذا لم يره كذا في البدائع * وإذا وكل إنساناً أو أرسله قبل الشراء حتى رآه ثم اشتراه الموكل والمرسل بنفسه ثبت له خيار الرؤية كذا في المحيط * وعلمه الفتوى كذا في المضمرات * الوكيل بالشراء إذا اشترى شيئاً كان له المالك ولم يعلم بالوكيل كان للوكيل خيار الرؤية كذا في فتاوى قاضيان * وهذا إذا كان وكيلًا بشراً أي بعينه فلو كان وكيلًا بشراً شيئاً بعينه فقد رآه الموكل ولم يره الوكيل فليس للوكيل خيار الرؤية إذا اشتراه كذا في الفصول العبادية * التوكيل بالرؤية مقصود الإيصاح ولا تصرف رؤيته كزوية موكله حتى لو اشترى شئ لم يره فكل رجلاً برؤيته يقول إن رضته فخذ لم يجز كذا في العبر الراتق ناقلاً عن جامع الفصولين * ولو وكل رجلاً بالنظر إلى ما شئت ولم يره أن رضى بالزم العقد وإن لم يرض بنفسه يصح التوكيل فيقوم نظره مقام نظر الموكل لأنه جعل النظر والرأى إليه فبصح كالأمر ونقض الفسخ والاجازة له في البيع بشرط الخيار كذا في محيط السرخسي

* (الباب الثامن في خيار العيب وفيه سبعة فصول) *

* (الفصل الأول في ثبوت الخيار وحكمه وشرائطه ومعرفة العيب وتفصيله) * خيار العيب ثبت من غير شرط كذا في السراج الوهاج * وإذا اشترى شيئاً لم يعلم بالعيب وقت الشراء أو علمه قبله والعيب يسير أو فاحش فلا خيار إن شاء رضى بجميع الثمن وإن شاعره كذا في شرح الطحاوي * وهذا إذا لم يتمكن من إزالته بلا مشقة فإن تمكن فلا كراهة بالخيار فإنه يسد من تحليها كذا في فتح القدير * وليس له أن يسكه أو يأخذ النقصان كذا في شرح القدوري لا يقطع * ثم ينظر أن كان الإطلاع على العيب قبل القبض فالمشتري أن يرد عليه وينسخ العقد بقوله يردت ولا يحتاج إلى رضا البائع ولا إلى قضاء القاضي وإن كان بعد القبض لا ينسخ إلا برضاء أو قضاء ثم إذا ردت به البائع كان فضاضاً حقهما يعني في حق غيرهما وإن رد بقضاء كان فضاضاً حقهما ما في حق غيرهما كذا في السراج الوهاج * وفي كل عقد ينسخ بالرد ويكون مضموناً بما يقابله رد بالعيب اليسير والفاحش * وأما في كل عقد لا ينسخ بالرد ويكون مضموناً بنفسه لا بما يقابله كالمهر وبدل الخلع واقتصاص فإنه لا يرد بالعيب اليسير وأما في العيب الفاحش هكذا في شرح الطحاوي * وأما لا يرد المهر بالعيب اليسير إذا لم يكن مكياً أو موزوناً أما إذا كان مكياً أو موزوناً فبالرد اليسير أيضاً كذا في الفصول العبادية * والفاحش من المهر ما يخرج من الجبد إلى الوسط ومن الوسط إلى الردي كذا في العبر الراتق * والحذا الفاحش فكل عيب يدخل تحت تقويم المقومين بأن يثبت مقومه معهما بالف مع العيب باقيل ويقومه مقوم آخر مع هذا العيب بالف فهو يسير ولا يدخل تحت تقويم المقومين بأن اتفق المقومون في تقويمه معهما بالف واتفقا في تقويمه مع هذا باقيل فهو فاحش وهذا المختار للفتوى كذا في مختار الفتاوى * (وأما حكمه) فهو ثبوت المالك المشتري في المبيع للمالك ملكاً غير لازم كذا في البدائع * ويكون مورداً كذا في شرح الطحاوي * ولا يتوقف كذا في السراج الوهاج * (وأما شرائط ثبوت الخيار) فمنها ثبوت العيب عند البيع أو بعده قبل التسليم حتى لو حدث بعد ذلك لا يثبت الخيار ومنها ثبوته عند المشتري بعد قبض المبيع ولا يكتفي بالثبوت عند البائع ثبوت حتى الرد في جميع العيوب عند عامة المشايخ ومنها العقل في الإبان والسرقة والبول على القراش ومنها

ولو أن مدوناً قال لغيره ادفع إلى فلان ربيعيني ألفاً ناقضها من دينه الذي له على علي أي ضامن لها فقال المأمور ردفت وصدقه الأمر وأنكر الطالب وحلف بجمع المأمور على الأمر ولا يبرأ الأمر عن دين الطالب لأن الاقتضاء لم يثبت بقبول المأمور ولو صدق الأمر الطالب فأقام المأمور بينة على التضار مرجع المأمور على الأمر ويرجع إليه الطالب أيضاً بدينه * ولو أن مدوناً قال لرجل ادفع إلى فلان ألف درهم قضاء عن دينه الذي له على علي أي ضامن لها فقال المأمور قضيت وصدقه الأمر وأنكر الطالب ولا يبرأ الأمر منه شيئاً كان القول قول الطالب ولا يبرأ الأمر عن دينه ولا يرجع المأمور على الأمر كالمسائل في الجامع * رجل أمر رجلاً ليقضي دينه الذي لفلان عليه فقضى المأمور الدين وأراد أن يرجع على الأمر فقال الأمر ما كان لفلان على شيء أصلاً

ولا أمرتك أن تضهه وإن فلان لم يقض منك شيئاً وصاحب الدين غاب فأقام المأمور بينة على الدين وعلى أنه أمره بالقبض أو أنه أمره بالقضاء أو أنه أمره بالقبض على الغائب على الأمر ويقضي بحق الرجوع للأمر وعلى الأمر أن كان حق المأمور يتعلق بجميع ذلك فكان خصباً في إثباته * رجل قال لبلعة أشهدوا أنني قد ضمنت لهذا الرجل الألف التي له على فلان ثم إن المدون أقام البينة أنه كان قد قضاها قبل أن يضمنه الكفيل قبلت بينته * ويبرأ المدون عن دين الطالب ولا يبرأ الكفيل عن الطالب لأن القول للكفيل ذلك كان

اقراره بمنع بالدين عند الكفالة فلا يبرأ الكفيل * ولو تأم المدين بنية على الغضاب بعد الكفالة بئى المدين والكفيل جميعا رجل امر
رجلا أن يقضى دينه من مال نفسه فامتنع المأمور عن القضاء لا يجوز لأن قول المأمور ركن كان وعدا أو وعد غير لازم إلا إذا قبل وكفل
فحينئذ يجبر على القضاء * رجل دفع إلى صبي محجور عشرة دراهم وقال له أنفقها على نفسك فإنا ندينه وضمن للدافع هذه العشرة
لا يصح ضمانه لأنه ضمن عن الصبي مالم يسضمن عليه * ولو ضمن قبل الدفع ٦٧ إلى الصبي فقال ادفع إلى هذا الصبي هذه

العشرة على أنى ضمن لك
عنه هذه العشرة صرح ذلك
ويكون الضامن مسترضيا
الشتر من الدافع أمره
بدفعها إلى الصبي ويصير
الصبي نائبا عنه في القرض
أولا * وكذلك الصبي
المحجور إذا غاب شيئا وقضى
النس في غاء انسان وكفل
للمشتري بالدين ان كفل
بعد ما قبض الصبي الفين
لأنه كفاله وان كفل
قبل ذلك صحته الكفالة
* مكاتب قتل رجلا عمدا
فصالح من الدم على عبد بعينه
وكفل رجل بالبدن فهل
العبد قبل التسليم كان لولى
الدم أن يأخذ الكفيل بقيمة
العبد وإن شأه طالب
المكاتب أيضا بقيمة العبد
لأن الصلح عن دم العبد
لا ينطل بهلاك البدن قبل
التسليم فإذا غرض عن تسليم
العبد مع المرحب للتسليم
بطالب بقيمة البدن فهو
بمنزلة ما لو كفل رجل
بالغصوب فهل الغصب كان
على الكفيل ففته * وإن
كان القاتل حرا صالحا عن
الدم على عيد وكفل رجل
بالبدن فهل العبد قبل
التسليم كان هذا أو الأول

اتحاد الحالفة في العيوب الثلاثة فإن اختلف لم يثبت حق الرد ومنها جهل المشتري بوجود العيب عند
العقد والقبض فإن كان عالما به عند أحدهما فلا خيار له ومنها عدم اشتراط البراءة عن العيب في المبيع
عند ناحق أو اشتراط فلا خيار للمشتري كذا في البدائع * قال القنطري في كتابه كل ما يوجب نقصا في الفين
في عادة التجارة هو عيب وكذا في الإسلام خواره زاده أن ما يوجب نقصا في العين من حيث المشاهدة
والعبان كالتل في أطراف الحيوان والهشم في الأواني أو يوجب نقصا في منافع العين فهو عيب وما
لا يوجب نقصا فإنهم باعتبار بنية عرف الناس أن عدوه عيبا كان عيبا ولا لا هكذا في الحيط * والمرح في
كونه عيبا ولا أهل الخبرة بذلك وهم التجار وأرباب الصنائع إن كان المبيع من المصنوعات كذا في فتح القدير
* المي والعور والحول والاصبع الزائدة والتقصية عيب كذا في الحيط * وكذا القبل مصدر الابل وهو
الذي كأنه ينظر إلى طرف أنفه * والنزاهة وخروج الصدر هكذا في البدائع * وكذا الصم والغرس وسائر
العيوب التي تكون في الخلقة كذا في الحواوي * والخز والدعرب في الأمانة وليس بالعيب في الغلام إلا أن
يكون فاحشا إلا أن يذيل على دافعي الباطن والدافعي نفسه عيب كذا في الكافي * وهكذا في البدائع
والمبسوط والتبيين * والجرب عيب فيه ما هو أو اتفاح من تحت السرور هكذا في الجرار الراني * والقرن عيب
وهو عظم يثبت في القرح غنغ الوط * والعقل عيب وهو لم يثبت في القرح غنغ الوط كذا في السراج الوهاج
وقيل أن يكون المائي منها شبه الكسبي لا يثبت الوط يوطئها كذا في الظهيرية * ولو اشترى جارية قد
كانت ولبت عند البائع أو عند غيره ولم يعلمه المشتري لم يعلم كان له أن يردها في إحدى الروايتين وعليه
الفتوى وفي رواية أخرى لا تحل نفس الولادة عيبا فلا ترذا إذا لم يوجب الولادة نقصا ظاهرهما كذا
في فتاوى قاضخان * نفس الولادة في البهائم ليس بعيب إلا أن يوجب نقصا أو يبق في كذا في المضمرات
* والحبل عيب في الجارية كذا في السراج الوهاج ولو اشترى قبل فولدت عند المشتري لا خوصمة لمع
البائع فإن ماتت في فاسها رجع نقصان الحمل أن لم يعلمه عند الشراء كذا في الجرار الراني * وفي النصاب
الحمل في البهائم والدواب ليس بعيب إلا أن يوجب نقصا أو يبق في كذا في المضمرات * والرتق عيب
وأمر أعز فقاما لم يكن لآخر القابل والفتق عيب وهو رعي في المئانة ورجع بهج المرفقة ولا
يكون ذلك إلا في البدن كذا في الظهيرية * والغنا في الجارية التي تتخذ أو ولد عيب كذا في الحيط
* وفي الباقي لو كان أوها أو جدها بغير رشده فهو عيب وفي نوادر بن رشيد عن محمد رحمه الله تعالى إذا
كان أوها أو جدها بغير رشده فهو عيب عندى في الحواوي إلا أن يقضى أمهات وأولادها غير ذلك فليس
بعيب إلا أن يكون عيبا عند القاسمين كذا في الأخيرة * والزنا عيب في الجارية مثل ذلك وأكثر وفي الغلام
إن كان قليلا فليس بعيب وإنما هي كبيرة وأرتكبها ويجب عليه التوبة والاستغفار وإن كان مدمناعا على
الزنا بحيث يخل بخدمته المولى فهو عيب كذا في البناء * وكذا إذا ظهر وجوبه لخدمته فهو عيب كذا
في البدائع * وإذا كانت الجارية ولدا فإنها عيب وليس بعيب في الغلام كذا في الحيط * والعيوب كلها
لا بد لها من المعاودة عند المشتري حتى رد إلا أن في الجارية فأنه روى عن محمد رحمه الله تعالى في الإمام لو
اشترى جارية بالغة وقد كانت زنت عند البائع فلم يشتري أن يردها وإن تزنت عنه وفي نوادر بشر عن
أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل اشترى جارية فابتعت عنده ثم وجدها أو اسقطها مستحق سبعة فبعب إلا باق

سواء * وكذا لو كان العبد صبا فأو ويل صلح من هذه العقود لا ينطل بهلاك البدن قبل التسليم ولصالح أن يبيع العبد قبل التسليم
لأن العبد مضمون بنفسه فإذ زنه التصرف قبل القبض * ولو أن المكاتب صالح من الدم على مال مؤجل في الزمة والقتل ثابت بإقراره
أو باليمين وكفل انسان بالبدن ثم عجز المكاتب ودلى الرق لم يكن لصالح أن يأخذ المكاتب حتى يعق لانه التزم المال في الزمة عوضا
عن الدم فصح ذلك في حقه لا في حق لولى فإذا خلاص أسياه بالحريه يؤخذ به وللصالح أن يأخذ الكفيل قبل عتق المكاتب لانه كفل

بما وجب الحال وانما تأخرت للطالبة عن المكاتب قبل العقد لافلاسه وعجزه فلا نفى فطالبة عن التكفل ورجل اشترى عبدا وكفل له رجل بالعهد كفى الجامع ان ضمان العهدة ما قبل وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى ضمان العهدة كضمان الدرك يجوز ولو اخذ التكفل بالثمن عند الاستحقاق واختلف الروايات في ضمان الدرك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى التكفل بالدرك ككفل بالثمن اذا استحق المبيع ورجل باع دارا او جارية ٢٨ وقبض الثمن ولم يسلم المبيع فكفل له رجل ان يسلمها اليه او يدفعها اليه فهو رسوا وهو ضمان

ويحبس حتى يدفع الجارية الى المشتري فان ماتت الجارية قبل ان يدفعها اليه برئ عن الضمان وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى في التوارد اذا عدا دارا او جارية وقبض الثمن ضمن رجل قبل القبض لبها او يرد الثمن او قال انما ضمن بتسليمها ولم يرد على ذلك فهو رسوا في قول ابي يوسف رحمه الله تعالى ان ماتت الجارية او استحققت او كانت حرة او مديرة او ام ولد او مكاتبه للبائع ولو فتره كان على الضامن رد الثمن والمشتري بالخيار ان شاء اخذ البائع بذلك وان شاء اخذ الضامن ولو كان البائع دفعها الى المشتري والمسئلة بماله كان للمشتري الخيار ان شاء رجع بالثمن على البائع وان شاء رجع على الضامن في قول ابي يوسف رحمه الله تعالى وقال الحسن رحمه الله تعالى من قول نفسه برئ الضامن عما ضمن ولو كان الضامن بهذه اللفظة ما ذكره فيها من ذلك او ما تبعه فيها من ثمة حال ذلك قبل ان يقبضه المشتري او بعد ما قبضه او المسئلة بماله كان للمشتري ان ياخذ البائع او الضامن بالثمن ورجل اراد ان يارثه عن مهرها

لازم لها اذا وهذا نص على ان الاباق ايضا لا ينترط معلونه عنده فعلى هذا يرجع المستحق بنقصان العيب عليه وان لم يولدوا عنده وكذا ان اشترى منه برقا عليه من غير معاودة عنده والاول هو الظاهر كذا في التبيين ولو اشترى عبدا بعل به على قوم لو طاف كان كافيا فان هو عيب لانه دليل الابنة وان كان باعرا فلا يخلف الجارية فانه يكون عيبا كيفما كان كذا في القنية وفي البرازية فالتفت نوعان احدهما بجني الردي من الافعال وهو عيب والثاني الرعونة واللين في الصوت والتكسر في المشي فان قل لا يرتوان تكررت كذا في البصر الرائي والعنبة عيب وكذا النصى ولو اشترى عبدا على انه مخفى فوجده فلا (١) لا يرد ولو اشترى على انه مخفى فاذا هو مخفى كان له ان يرد كذا في فتاوى قاضيان والادرة عيب وهو عظم الخصى كذا في الظهيرة والشؤل عيب اذا كان ينقص الثمن وان كان لا ينقصه خليس عيب والخالف كذلك فتدبركون الخالدية لا ينقص من الملية وهو ما اذا كان على الخلد وقد يشبه اذا كان على رأس الازنة وذلك ينقص من الملية كذا في المبسوط وعدم اختان في الفلام والجارية ليس عيبا اذا كانا جليسين او مولدين صغيرين وان كانا مولدين كبيرين فهو عيب كذا في محيط السرخسي وهذا في عرف بلادهم فاما في دارنا فالجارية لا تختف دم الختان فيها لا يكون عيبا أصلا كذا في البدائع وهكذا في فتاوى قاضيان والسكاح عيب في العبد والامة فان طلق العبد الزوجة قبل الرق سقط الرد وان طلق الامة زوجها كان الطلاق رجعا فلا رد لان المطلقة الرجعة في حكم الزوجة دليل ان الزوج ان يراجعها بغير اذنين سيدها وان كان الطلاق باسقاط الرد قال في الكرخي اذا كانت الجارية بحزمة الوط على المشتري رضاع او صهره يقلبس عيب بمثل ان تكون اخته من الرضاة او أمت من الرضاة أو أم امرأته أو ابنتها كذا في السراج الوهاج والذين في العبد والامة عيب الان بغض البائع أو يرى الغرامة كذا في الخلاصة وفي القنية الذين عيب الا اذا كان يسيرا الا يستعمله نصفا كذا في البصر الرائي وكذلك لو جده مهورا ومستأجرا كذا في البناء وفي الكرخي اذا كان في رقبته جنابة فهو عيب ويحوز هذا فيما اذا حدثت الجنابة بعد العقد قبل القبض انما اذا كانت قبل العقد فليس بصير البائع مختارا للجنابة فان قضى المولى الدين قبل الرق سقط الرد كذا في السراج الوهاج وشرب الخمر ان كان ينقص الثمن يكون عيبا في الجارية وفي العبد ليس بعيب الا ان يكون أحمرد وهذا اذا كان فاحشا لا يكون للناس منه فان لم يكن كذلك لا يكون عيبا في الجارية كذا في الخلاصة والسعال القديم عيب اذا كان من داء أمة القدر المتأدنه فلا يبعد عيبا والبرص عيب والجذام عيب وهو قبح تحت الجلد يوجب جده تنه من بعدد رجما تقطع الاجضابه هو أغش العيوب كذا في الظهيرة والسن السوداء انظره عيب وفي الصفر اختلاف الروايات كذا في المحيط والسن الساقط عيب ضرها كان أو غير وهو الأصح كذا في جواهر الاطلاعي وارتفاع الخيش عيب في الجارية بالباقعة وهي التي يفت سبع عشرة قدسة وكذلك اذا كانت مستحاضة فهو عيب كذا في السراج الوهاج ويعرف ذلك قول الامة فتدبر اذا انضم اليه تنكول البائع قبل القبض ويصدق وهو الأصح كذا في الهداية قالوا في ظاهر الرواية لا يقبل قول الامة في كذا في الكفاي ولو

(١) قوله لا يرتو قال ابو يوسف النصى افضل رغبة الناس فيه مجرم به في القنع اه

او وهب المهر منه على انه ضامن فلم يخبر الابنة لا يصح على الوالدة لانه لم يضمن شيئا لكنه على غيره فلا يصح الضمان الا اذا اشترى قال الوالدان الابنة قدوة كذا ماله به او الارواح او اراد من مهرها او وهبه منه موهن أمه الوالدة كذا في كل فطالبت زوجها واشتد منه المهر فلا يصح ضمان ذلك كان على الاب ضمان ما اخذت من الزوج بغير حق رجل كفل عن رجل بان يارثه ثم ادعى التكفل ان الالف التي كفل بها اقل ما يغني خروما ما شئت ذلك لا يكون واجبا لا يقبل قوله ولو اقام البينة على ان المهر المسمول لم يثبت والمكفولة يجب

لا تقبل بيته ولو أراد أن يحفل الطالب لا ينفق اليه * ولو كان الكفيل أدى المال إلى الطالب وأراد أن يرجع إلى المكفول عنه والطالب غائب فقال المكفول عنه كان المال غاراً أو تمنى بيته وما شبه ذلك وأراد أن يقيم البيعة على الكفيل لا تقبل بيته ويؤمر بأداء المال إلى الكفيل ويقال له اطلب خصمك وخاصة فان حضر الطالب قبل أن يأخذ المال من الكفيل فأقر الطالب عند القاضي أن المال كان ثمن خروما ما شبه ذلك برئ الأصل والكفيل جميعاً فلو أن القاضي أبرأ الكفيل ثم حضر ٦٩ المكفول عنه فأقر أن المال من قرض

أوفى بمسح وصدقه الطالب
لزمه المال ولا يصدقان على
الكفيل والحالة في هذا
بمنزلة الكفالة * مريض
كفل عن رجل عال بأمره
ثم مات الكفيل وأتت
الورثة أن يجزوا الكفالة
فإن لم يكن على الكفيل
دين محبط بماله جازت
الكفالة من ثلثه وإن
أقر المريض أن الكفالة
بذلك كانت في محته لزمه
جميع ذلك في ماله إذا لم
تكن الكفالة لوارث ولا
عن وارث لأن إقرار

المريض أن الكفالة
كانت في محته إقراره
بمال كان عليه في العصة
فيكون بمنزلة الإقرار بالدين
فصح إذا كان المكفول له
أجنبياً لم يكن عليه دين
محبط بماله * عندما دون
لمدين على رجل فكفل
مولاه للمدين كان المدين
مدوناً جازت الكفالة فلا
أن هذا لم يقضى دينه
الذي كان عليه بطلت
كفالة المولى * رجلان
لهما على رجل دين فكفل
أحدهما صاحبه بمحضته
من الدين أتضح كفالته
* ولو تبرع أحدهما بأداء
نصيب صاحبه عن الدين
كان جائزاً * وكذا الرجل

اشتري عبداً فوجده مقامراً أن كان بعد عيباً كالقمار بالزور والشرطي ونحوهما فهو عيب وان كان
مما لا بعد عيباً عرفاً كالقمار بالمزور البطيخ يقال له القارسية كوز باطن ومنته زدن وخز زدن لا يكون
عيباً كذا في الفصول العادية * ولو وجد أماً على غير الإسلام فهو عيب كذا في الحاوي * وإذا اشتري
عبداً على أنه كافر فوجده مسلماً برده وعلى العكس رد كذا في التهذيب * وكذا إذا اشتري نصرانياً عبداً
على أنه نصراني فوجده مسلماً لم يثبت له خيار كذا في السراج الوهاج * والعرب عيب وهو الذي يعمل
بساره ولا يستطيع أن يعمل بمهنته الآن يكون أعسر سراً وهو الأصب الذي يعمل باليدين كذا في المبسوط
* والعشاعيب وهو ضعف البصر حتى لا يرى عند شدة الظلمة أو شدة الضوء والعيم عيب وهو يوسوس
وتشيع في الأعصاب والسعلة بالكسر عيب وهي زيادة تحدث في الحسد كالفدة تقتل إذا انحزرت وقد
تكون من حصص البطيخة والسعلة بالغشجة وفسر هاشم الأتمة السرخسي بالقروح التي تكون
على الفم كذا في الظهيرية * الخنف عيب وهو أقال كل واحد من الأيم من صاحبه وقال ابن الأعرابي
الذي يمشي على ظهر قدميه كذا في الظهيرية * والصدف عيب وهو التواء في أصل العنق والشدق عيب
وهو موضع مفترق في الفم كذا في المبسوط * والكبي عيب لأن يكون سمكة كما يكون في بعض الدواب والفتج
عيب وهو في الأذن تقارب صدور قدميه وتباعده عيب وهو الفقع عيب وهو العرج الرسخ كذا في المحيط
وكثرة الدمع في العين عيب إذا كان من داء كذا في السراج الوهاج * والشرع عيب وهو انقلاب في الجفان
كذا في الظهيرية * ريج السبل عيب كذا في الخلاصة * والجرب في العين وغير العين عيب كذا في المحيط *
والظفر عيب وهو يابس يدوي في أنس العين يسمى بالقارسية ناخنة * والشعر في جوف العين عيب كذا في
الظهيرية * والصهوة وهي لون بين الصفرة والحمرة بعد عيباً في التركيبة والهندية لافي الرومية والمقابلة
لأن جامة شوار أهل الروم تكون كذلك كذا في فتاوى قاضيان * والشط عيب وهو أن يكون بعض شعر
الرأس أو الأسماء يبيض والبعض أسود كذا في مختار الفتاوى * ثم اللون المستوي في الشعر السواد وما سوى
ذلك إذا كان نقص الثمن وبعضه أبيض عيب وهو كذا في الظهيرية * وفي الحاوي ظهرت الجارية
مختومة بالرأس قال أنظر بها شطرها وانظر بها شقرة لا يردها إلا إذا كان سواداً شمر مشروطاً
البسح كذا في التارنمانية * الأباق والبول في الفراش والسرقة ليس بعيب في الصغير الذي لا يعقل بأن كان
لأباً كل واحد ولا يلبس وحده فاما إذا كان صغيراً عاقلاً فإنه يكون به عيباً ولكن وجوب حق الرد عند
التفاد الحاله هكذا في المغزات ناقلاً عن الراد * فإذا وجدت هذه الاشياء من الصغير عند البائع والمشتري في
حال صفه فهو عيب رتبة وإذا وجدت عندهما في حال كبره فكذلك وأما إذا اختلفت فكان عند البائع
في صفه وعند المشتري في كبره فلا رتبة كذا في الفائية وفي قلع الجنون من السرقة والأباق والبول على
الفراش ذكر شمس الأتمة الحلاط في شرحه ظاهر الجواب أنه لا يشترط المعاودة في البيع المشتري ومن المشايخ
من قال يشترط وهو الصحيح وبعضهم ذكر في شروطهم أن معاودة هذه الاشياء شرطاً بخلاف من
المشايخ وهكذا ذكر في عاتق الروايات كذا في المحيط * لو وجد العيب القديم عند المشتري ثم زال قبل أن
يرده بطل خياره كذا في السراج الوهاج * وحسن الأباق أنه إذا استغنى وغاب من مولاة متزوجة وأبق وهو
اختيار الشيخ الإمام ظهير الدين المرغيناني هو المختار به فحق كذا في مختار الفتاوى * الأباق مادون السفر

إذا مات ولمدين على رجل وتولاه اثنين فكفل أحدهما لآخره عن المدون بمحضته أشبه لاصم الكفالة * ولو تبرع أحدهما فادى حصة
صاحبه من الدين ثم تبرعه وهو بمنزلة الوكيل بالبيع إذا كفل بالثمن عن المشتري أتضح كفالته * ولو تبرع بأداء الثمن عن المشتري صح
تبرعه * رجل كفل في محته فقال ما أقر به فلان فلان فهو على ثمن مرض الكفيل وعليه دين محبط بماله فأقر المكفول عنه أن فلان
عليه أهدرهم لزم المريض جميع ذلك من جميع ماله * وكذلك لو أقر المكفول عنه بذلك بعد ما مات الكفيل لزم الكفيل ويخاص

المكفول له غرامه الكفيل * رجل كفل لرجل بالثمن درهم ثم مات الطالب والكفيل وارثه برى الكفيل عن الكفالة وبقى المال على المكفول عنه على حاله وان كانت الكفالة بغير أمره برى الطالب أيضا لأنه مات الطالب صار ذلك المال مائة ما نعه لزنته ولو مات الكفيل المال في حياطة الطالب بالقضاء أو بالهبة يترجع على المكفول عنه ان كانت الكفالة بأمره وان كانت بغير أمره لارجع على المكفول عنه وكذا اذا مات الكفيل ٧٠ المال بالارث وهذا اذا مات الطالب والكفيل وارثه فان مات الطالب والمكفول عنه وارثه برى الكفيل لان

عيب بخلاف بين المشايخ كذا في النهاية اذا خرج من البلد يكون عيبا بالانفاق ان أبى من المولى أو من رجل كان عنده مائة أو عارية أو ودعة فان لم يخرج عنها اختلافاته والاشبه أن يقال ان كانت البلدة كبيرة تمثل القاهرة يكون عيبا وان كانت صغيرة بحيث لا يجنى عليها أهلها أو يوتها لا يكون عيبا كذا في التبيين * ومن القرية الى مصر لائق وكذا على العكس ولو أبى من غاصب الى مولاه فليس بعيب ولو أبى منه ولم يرجع الى المولى ولا الى الغاصب فان كان يعرف منزله ولا يوقى على الرجوع اليه فهو عيب وان لم يعرفه أو لا يقدر فلا كذا في فتح القدير * وان أبى في دار الحرب من المغنم قبل أن يقسم ثم ردت الى المغنم فهو ليس بأبى وان بيع في المغنم أو قسم المغنم فوقع في سهم رجل فأبى في دار الحرب يريد الرجوع الى أهله أو لا يريد فهو أبى كذا في الظهيرية * والسرقة وان كانت أقل من عشرة دراهم فهي عيب وقيل مادون الدرهم لمخوف فلس أو فلسين فليس بعيب والعيب في السرقة لا فرق فيه بين كونه من المولى أو من غيره الا في المأكولات فان سرقتها لاجل الأكل من المولى ليس عيبا ومن غيره عيب وسرقها للبيع من المولى وغيره عيب هكذا في فتح القدير * وفي جامع الفصولين لسرقته لا أو بطخاض من الغلة أو فلسا كما يسرق التلامذة لم تكن عيبا ولو سرق بطخاض غلة الاجنبي فهو عيب وهو اختار كذا في البصائر انى * وان سرق شيئا من المأكولات لا لا تخار يكون عيبا المولى والاجنبي فيه سوله كذا في الفصول العبادية * وانما عيب البيت ولم يحتسب شيئا فهو عيب كذا في الظهيرية * قال في القوائد الظهيرية وهو ناسئة محببة وهي أن من اشترى عبدا صغيرا فوجده يول في القراش كان له أن يرد فان لم يتمكن من الرضى تعيب عنه عيب آخر كان له أن يرجع بنقصان العيب فاذا رجع بنقصان العيب ثم كره العبد له البائع أن يسترد ما أعطى من النقصان لزال ذلك العيب بالبلوغ لارواية لهذه المسئلة في الكتب ثم قال رضى الله تعالى عنه وكان والذى رحمه الله تعالى يقول ينبغي أن يسترد ما استدلا بعبدين اثنين احداهما أن الرجل اذا اشترى جارية فوجدها ذات زوج كان له أن يرد فان تعيبت عنه عيب آخر رجع بالنقصان فاذا رجع بالنقصان ثم أبانها زوجها كان للبائع أن يسترد بالنقصان لزال ذلك العيب فكذا فيما نحن فيه والثانية اذا اشترى عبدا فوجده مريضا كان له أن يرد فان تعيبت عنه عيب آخر رجع بالنقصان فاذا رجع ثم برى من مرضه هل للبائع أن يسترد بالنقصان قالوا ان كان السرا مريضا ولم يكن له أن يسترد والا فله ذلك والبلوغ ههنا لا بالمداد وانما كان له أن يسترد كذا في النهاية * وعدم استعيبك البول عيب كذا في البصائر انى * والجنون في الصغر عيب أبدا ومعناه اذا سمع عند البائع في الصغر ثم سمع في يد المشتري في الصغر وفى الكبير رده وقيل اذا اشترى عبدا قد سمع عند البائع فله أن يرد وان لم يسمع عند المشتري والجهل ورعى أنه لا رتال ما يرد عند المشتري هو الصحيح كذا في الكافي * ومقتضى أن يكون آدمي من يوم وليه وما ذوه لا يكون عيبا كذا في التبيين والعيب يشرح الكترو الجامع الكبير كذا في المنهاج انى * وفي الظهيرية من المناظر أن الطرار والتباش وقاطع الطريق كلما سرق عيب في العبد كذا في البصائر انى * ولو اشترى عبدا أمره فوجده محالوقا للعبية أو مستوفى للعبية كان له أن يرد فان ظهر ذلك في مدة بعد الشرايع لم له أن عتد البائع كذا في فتاوى قاضيان * واذا اشترى جارية تركية لا تعرف التركية أو لا تحسن والمشتري عالم بذلك الآية لا يعلم أنه عيب عندا التجارة فبعضها ثم علم أنه عيب فان كان هذا جيبا لنا لا يجنى على الناس

المكفول له غرامه الكفيل * رجل كفل لرجل بالثمن درهم ثم مات الطالب والكفيل وارثه برى الكفيل عن الكفالة وبقى المال على المكفول عنه على حاله وان كانت الكفالة بغير أمره برى الطالب أيضا لأنه مات الطالب صار ذلك المال مائة ما نعه لزنته ولو مات الكفيل المال في حياطة الطالب بالقضاء أو بالهبة يترجع على المكفول عنه ان كانت الكفالة بأمره وان كانت بغير أمره لارجع على المكفول عنه وكذا اذا مات الكفيل ٧٠ المال بالارث وهذا اذا مات الطالب والكفيل وارثه فان مات الطالب والمكفول عنه وارثه برى الكفيل لان الطالب وهو الاصيل ملك ما في ذمته فيبرأ براءة الاصيل فوجب براءة الكفيل * فان كان الطالب ابن أترع مع الطالب برى الكفيل عن حصته الطالب وبقى عليه حصته الابن الا أن ترع رجل قال للقوم هرجه شيئا أن فلان يأخذ من فلان هذا كلاما بطول لا يبرمه شئ * رجل قال لغيره ادفع الى فلان كل يوم درهما على ان ذلك على دفعه اليه كل يوم درهما حتى اجتمع عليه مال كثير فقل الا حرما أرد جميع ذلك كان على الضامن جميع ذلك بمنزلة قول الرجل لغيره ما يابعت فلانا فهو على يبرمه جميع ما يابعه وهو بمنزلة قول الرجل لامرأة الغير فقلت لك ما نقتة أبدا يبرمه النقتة أبدا مادامت في نكاحه * ولو قال لها ما دمت في نكاحي فنفقتك على فان مات أحدهما أو زال النكاح لاسبق النقتة * ولو استأجر رجل دارا كل شهر بدرهم ولم يذكر عند الشهور كانت

الاجارة في شهر واحد فان سكن المستاجر قبل ما علم من الشهر انتفى لرمه الاجارة في الشهر الثاني وهكذا في كل شهر فاعطاء كالعور المستاجر كقبلة الاجرة ما لم يستأجر لرمه الكفيل ذلك فلا يطل هذه الكفالة بالموت كالأجل الكفالة بالملك وليس الكفيل بالاجران يا خنا استأجر قبل أن يردى فاذا أدى الكفيل كان له أن يرجع ذلك على المستأجر ان كانت الكفالة بأمره * وكذا لو قال لغير ما أقر لك فلان هو على ثمن مائة الكفيل ثم اقر فلان بشئ كان ذلك في تركه الكفيل وهو بمنزلة الكفالة بالملك * (فصل في مسائل النسيئة)

رجل جاء بكتاب السفةة الى رجل من شريكه وأخطبه فدفع الكتاب الى الذي جاء اليه فقرأ المدفوع اليه ثم قال كتبته لك عندى ذكر محمد رحمه الله تعالى في التوارد أن ذلك لا يكون ضمنا من المدفوع اليه * وكذا قال له الدافع اضمتها لي فقال قد أتيتك عندى وأقول كتبته لك عندى فهو بمنزلة المدفوع اليه المال وان شاء لم يدفع * وان قال المدفوع اليه الكتاب كتبته لك على * أو قال أتيتك على فهو ضمان صحيح بأخذه به صاحب السفةة * ذكر الطحاوى رحمه الله تعالى في الشروط اذ قيل ٧١ المدفوع اليه كتاب السفةة وقرأ ما منه

لزمه المال * وعن أبى

يوسف رحمه الله تعالى في

الشروط اذ افتح المدفوع

اليه كتاب السفةة ثم أبى

أن يضمن له ذلك والاعتقاد

على الاول أنه لا يلزمه المال

ما لم يضمن أو يقول كتبته

لك على * أو قال أتيتك

على * رجل أقرض رجلا

على أن يكتب له بذلك الى

بلد كذا لا يجوز ذلك وان

أقرض بغير شرط وكتب

له بذلك الى بلد آخر سفةة

جاء * وكذا قال الرجل

الغير اكتب سفةة الى

موضع كذا على أن أعطيك

هنا الى أيام لاخبريه لان

اقرض معاوضة حقيقة وان

كانت في بعض الاحكام اعارة

فلسهه بالمعاوضة يفسده

الشرط الفاسد * وعن الشيخ

الامام أبى بكر محمد بن الفضل

رحمه الله تعالى رجل أنفذ

أمره الى مدينة من

المدائن ثم أنفذ الى الجبل بعد

خروج الجبل من المدينة شيئا

من السوديان ثم كتب الى

أخيه هذا الرجل سفةة

باسم رجل فلما وصلت

السفةة الى الجبل قبلها

وأدى بعض المال وبذل

لصاحب السفةة خطأ

بالباقى ثم ورد الى الجبل كتاب

من الاستاذ أن لا تقبل السفةة التي كتبها إليك باسم فلان وان كنت قبلتها فلا تؤته المال ورد عليه كتاب السفةة فقد بدى في ذلك وقد

تبدل الأمر للاجير أن يتنعم عن أداء الباقي قال رحمه الله تعالى ان كان المكتوب له وهو صاحب السفةة دفع المال الى الذي كتب له

السفةة وضمن له المكتوب الصع ضمان الاجير عنه ولا يكون للاجير أن يتنعم عن أداء الباقي وان لم يكن صاحب السفةة دفع المال الى

الكتاب لا يبع ضمان الاجير عنه وكان للاجير أن يتنعم عن أداء الباقي ولا يكون له أن يسترد ما دفع اليه * هذا اذا كان الاجير ضمن المال

كاهو ونحوه لم يكن له أن يردها وان لم يكن بينا يخفى على الناس كان له ان يردوها أما اذا اشترى جارية هندية لا تعرف الهندية ينظران عند أهل البصرة عيبا فله الرد وان لم يبعه عيبا فليس له الرد كذا في المحيط * اشترى جارية فوجدها لا تحسن الطبخ والخبز برأى مالا ليس بعيب اذ لم يشترط وكذا في العبدان كانا بحسنان ثم نسيهما في يد البائع فلم يشترى الرد كذا في الخلاصة * وفي الكبرى لو اشترى جارية فوجدها بها وجع العين باقى مرة بعد أخرى ان كان حديثا لا يردوان كان قد عاير كذا في التنازلية * واذا اشترى جارية فوجدها بها وجع الضرس باقى مرة بعد أخرى فان كان حديثا فليس له الرد وان كان قديما فله الرد كذا في التنازلية * وفي المحيط الامة المشتراة اذا قاات الى وجع الضرس لم تردها ولو كانت في السراجه * اذا كانت احدى العينين زرقاء والاخرى غير زرقاء أو أحدهما كلاهما والاخرى يساه فهو عيب كذا في البحر الرائق * اشترى غلاما فظهر به حى فهو عيب له أن يرده كذا في مختار الفتاوى * واذا اشترى جارية تباع على أن البائع يبطأها ثم ظهر أنه كان وطئا قبل البيع فليس له الرد كذا في المحيط * وفي المنتقى اشترى جارية على أنها عذراء فتقضا وماتت في يده ثم ظهر أنها كانت ثيبا لا يرجع على البائع بشئ سواء كان ذلك تقضا أو لا ينقصها رواء الحسن عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى وروى ابن أبى مالك عن أبى يوسف رحمه الله تعالى أنه يرجع عليه بمقدار نقصانها كذا في الذخيرة * ولو اشترى جارية على أنها صغيرة فإذا هي بالغة لا يرددها كذا في الخلاصة * ولو اشترى جارية فوجدها هامة أو سوداء ليس له حق الرد اذا كانت تامة الخلقة كذا في الظهيرية * اشترى جارية فوجدها محترقة الوجه بحيث لا يستبين لها فموجع ولا جمال كان له حق الرد فان امتنع الرد بسبب من الاسباب قومت محترقة الوجه كما هي وقومت صحيحة غير محترقة الوجه ولكن على الفج لا على الجمال فيرجع بفضل ما بينهما كذا في المحيط ناقل عن الزبادات * اذا اشترى جارية على أنها جيلة فوجدها فجيعة ترد كذا في الخلاصة * رجل اشترى غلاما بركتبه ورم فقال البائع انه يوم حدث أصابه ضرب فأورمه فاشترى المشتري على ذلك ثم ظهر أنه كان قد عاير لا يرد قال رضى الله تعالى عنه وهذا اذا لم يبين السبب * وأما اذا بين السبب ثم ظهر أنه كان بسبب آخر غير الذي بين كان له أن يرد * وكذا لو اشترى عبدا وهو محجوم فقال البائع هو حى غيب فاذا هو غير ذلك كان له أن يرد كذا في فتاوى قاضخان * وكذلك اذا قال البائع ان كان قديما فاجوابه على ثمن ثمن أنه قديم فليس له الرد * وكذلك اذا اشتراه على أنه حديث فاذا هو قديم ليس له الرد كذا في المسئلة في فتاوى الفضل كذا في الذخيرة * اشترى غلاما ليس لاحد أن يسهه ثقب الى الدماغ فهو عيب وثقب الاذن وان كان واسه في الهندية ليس بعيب وفي التركة عيب ان عدوه عيبا كذا في الخلاصة * وكثيرا لا كل تعدى عيبا في الجارية دون الغلام كذا في مختار الفتاوى وفي صلح الفتاوى اشترى جارية وبها قرحة ولم يعلم المشتري أنها عيب فله الرد والصحيح من الجواب في المسئلة ان قرحة ان كان هذا عيبا يتلخى على الناس يكون له الرد وان لم يكن هذا عيبا يتلخى فله الرد كذا في الذخيرة

* (الفصل الثاني في مرقع عيوب الدواب وغيرها) * اشترى بقرة فوجدها لا تحلب فان كان مثلها يشتري للعطب فله أن يرد وان كان مثلها يشتري للعلم ولو كانت تأخذ بضرعها وتقص جميع لبنها فهذا عيب كذا في الخلاصة * وقوله الا كل في الدواب عيب وليس بعيب في نى آدم كذا في السراج الوهاج * وفي فوائد خمس الاسلام ولو كانت الدابة كولة خارجا عن العادة ليس بعيب هكذا في الخلاصة * اشترى جارا

من الاستاذ أن لا تقبل السفةة التي كتبها إليك باسم فلان وان كنت قبلتها فلا تؤته المال ورد عليه كتاب السفةة فقد بدى في ذلك وقد تبدل الأمر للاجير أن يتنعم عن أداء الباقي قال رحمه الله تعالى ان كان المكتوب له وهو صاحب السفةة دفع المال الى الذي كتب له السفةة وضمن له المكتوب الصع ضمان الاجير عنه ولا يكون للاجير أن يتنعم عن أداء الباقي وان لم يكن صاحب السفةة دفع المال الى الكتاب لا يبع ضمان الاجير عنه وكان للاجير أن يتنعم عن أداء الباقي ولا يكون له أن يسترد ما دفع اليه * هذا اذا كان الاجير ضمن المال

لصاحب السقفة فان لم يضمن كان له ان يتنعم من دفع المال الى صاحب السقفة في الوجهين * قال وبذل الخط لا يكون ضمانه الا ان يقر بالسان أو يكتبه فلان على من المال كبت وكس وشهد على ذلك شهودا * وسئل رحمه الله تعالى عن رجل اورد الى بعض النصارى من رجل سقفة قطعاً ما تاجر بعض المال وبني البعض هل يكون لصاحب السقفة ان يطالب التاجر بأداء ما بقي قال محمد رحمه الله تعالى ان كان للكتاب مال قبل المكتوب اليه وكسب اليه ان ٧٣ يدفعه الى صاحب السقفة فأقر المكتوب اليه بالكتاب وأقر ان المال دين على المكتوب اليه للكتاب يصير المكتوب اليه على دفع الباقي فان لم يقر المكتوب اليه بالكتاب لا يجبر * وكذا اذا لم يقر ان المال دين عليه للكتاب لا يجبر الا اذا أقر المكتوب اليه ان لصاحب السقفة ديناً على الكتاب وضمن لصاحب السقفة بعض ضمه ولو تخذه * رجل ادعى على غيره أنه ضمه عن فلان الغائب كذا كذا درهماً فقال المدعي عليه ليس لك على هذا المال ولم يقل ما ضمن أم يحلفه المدعي بالله أنك لم تضمن عن فلان كذا وكذا درهماً قال الشيخ الامام هذا رحمه الله تعالى يحلفه بالله ما له عليك هذا المال من الوجه الذي يدعي قال رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف ان عرض المدعي عليه للقاضي فاته يحلفه بالله ما له هذا المال من الوجه الذي يدعي وان لم يعرض حلفه بالله ما ضمن له والمدعي عليه للقاضي ان يقول الرجل قد يضمن مالا يزدي ولم يبرئه الطالب عنه أو يؤديه المضمون عنه فيبرأ من الضمان * رجل له على

لا ينفق فهو عيب كذا في القصة * ولو اشترى ثوباً فاداهو ثياباً ١ يعني كل وقت كل من كردى خسبد يكون عيباً كذا في الفصول العبادية * ولو اشترى جواراً فوجده مطبوعاً بالذهب فليس له الرد الا اذا اشترى على أنه محمول وان كان يتردد كثيراً دائماً فهو عيب وان كان في الاحياء فليس يبيع كذا في الظهيرية * اشترى ديكاً بصيغ في غير الوقت له أن يرد كذا في مختار الفتاوى * رجل اشترى شاة فوجدها مقطوعة الاذن ان اشترى مالاً لاخصية كان له أن يردّها وكذلك كل ما يمنع النخبة وان اشترى القدر الاخصية لا يكون له أن يردّها الا ان يكون ذلك عيباً عند الناس وانما خالف البائع والمشتري فقال المشتري اشترى ثياباً لا لاخصية أو اشترى البائع ذلك فان كان ذلك في زمان الاخصية كان القول قول المشتري اذا كان من أهل ان يضمن كذا في فتاوى فاضيلان * ٢ كوايا كوسفند بليدى في خوردا كرسوسه خورديع بودوا كردير هفتيه يكبار بادو بارخورديع بود كذا في الفصول العبادية * وذكر في المتن أن الرجل اذا اشترى دابة فوجدها تاكل الذئبان كثر ذلك فهو عيب وان كانت تاكل في الاحياء فليس يبيع كذا في الظهيرية * اذا اشترى جواراً فزاع عليه جرحه لم يكن هذا عيباً به حتى ان هذه المسئلة صارت واقعة بضمي فلم يتفق أجوبة ثم ذلك العهد وأجاب القاضي الامام عبد الملك الحسين النسفي أنه ان كان مقهوراً فهو ليس بعيب وان سلم نفسه لذلك فهو عيب فاتفقوا عليه كذا في الذخيرة * والذهب عيب وهو روم يكون في أطرة حافر الفرس والاطر دون الحافر كذا في الظهيرية * والعزل عيب وهو ميلان في الذئب والمشي عيب وهو شئ يخرج في ساق الدابة يكون له حمم وليس له صلاية كذا في المحيط * وبول الخيل عيب اذا نقص الثمن لاجله يعني اذا كان يسيل من ماله ما يتبل به الخلا قال في جعل فيها العلف كذا في محيط السرخسي * وخلع الرأس عيب وهو أن يكون له حيلة يتخلع رأسه من المقدود وان شذ عليه كذا في الظهيرية * والحنف عيب وهو ثديي القدمين وتساعد الفخذين كذا في المحيط * والجرح وهو أن يفتق ويقتاد والجروح وهو أن لا يلف عند الاحكام عيب هكذا في الخلاصة * والجرح بالنال المجبة عيب وهو كل ما يحدث في عرقوب الدابة من تزايد وانتفاخ عصب والزوائد عيب وهي أطراف عصب تتفرق عند الهجاء وتتقطع عندها وتلتصق بها والهجاء عيب في فرس البعير كذا في الظهيرية * والصك عيب وهو أن يسلط الساقان أو الرجلان عند المشي كذا في محيط السرخسي * والمهقوع معيب فسر في الأصل فقال ما مؤذن من الهقعة وهي الدائرة التي تكون في صدره من جانبها لا يسير ويكون ذلك أيضاً يضيئ تشابهه وفسر في المتن فقال المهقوع الذي اذا سارع ما بين خاصرته وفرجه صوت والانتشار عيب وهو انتفاخ في العصب عند الاعتاب وقيل هو انتفاع سواد العين حتى كذا باخذ البياض كله كذا في المحيط * اشترى فرساً فوجده كبير السن قيل ينبغي أن لا يرد الا اذا شرط صغر السن كالجارية اذا وجدها كبيرة فالس كذا في البحر الرائق * وفي فتاوى أهواشترى بقرته ذهبن من مكان المشتري في مكان البائع قال لا يكون عيباً وفي الغلام يهرتين أو ثلاث كذلك كذا في التنازعية * ومن اشترى ناقه فصرأه في التي شذ البائع فصرعها حتى اجتمع اللبن فيه فصرأه فصرعها كالمصرأه في الحوض فليس له أن يردّها والتصريه ليست بعيب (١) فوريثاً في وقت الشغل (٢) ثوباً وخروفاً بكل التباينات كان يا كلها دائماً يكون عيباً وان كان يا كلها في الاسبوع مرتين فليس يبيع

رجل ماله بكتفيل فأراد الطالب الاصيل ان قبل الاصيل ابراهيم برئ الاصيل والكفيل جميعاً وان رد الاصيل ابراهيم عندنا صرود في حقه فيقضي المال عليه وهل يبرأ الكفيل اختلف فيه المشايخ رحمه الله تعالى * ولو أبرأ الاصيل فمات الاصيل قبل الرد القبول كان ذلك قبولاً * ولو أبرأ المدين بدمونه فمات الورثة ابراهيم بطل الوراق قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يخل في قول محمد رحمه الله تعالى من حله الحوالة في حله الحوالة في غيبة الحوالة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى

عندنا صرود في حقه فيقضي المال عليه وهل يبرأ الكفيل اختلف فيه المشايخ رحمه الله تعالى * ولو أبرأ الاصيل فمات الاصيل قبل الرد القبول كان ذلك قبولاً * ولو أبرأ المدين بدمونه فمات الورثة ابراهيم بطل الوراق قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يخل في قول محمد رحمه الله تعالى من حله الحوالة في حله الحوالة في غيبة الحوالة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى

الطالب وان لم يكن للمعيل دين على المحتال عليه رجح المحتال عليه بذلك على المحيل لانه قضى دينه بامره فيرجع بذلك * والحوالة المقيدة صورتها أن يكون المعيل مال عند المحتال عليه من وديعة وغصب أو عليه دين فقال أحلت الطالب عليك بالالف التي له على أن تزدها من المال الذي عليك وإذا قيل المحتال عليه برئ المحيل عن دين الطالب فإن كانت الحوالة مقيدة بالالف التي له على المحتال عليه فثبت المحتال عليه مفسداً أو مجحداً للمحتال ٧٤ عليه الحوالة وحلف ولم يكن للمعيل ولا للمحتال له بينة على الحوالة بطلت الحوالة وعاد دين

فله حق الرد كذا في المحيط * وكذلك إذا كان بجبال لا يمكن سقيه إلا بعد أن يسكن النهر كذا في الظهيرية * وكذلك لو وجد حاطواً أحداً مشتهراً كافه وعيب ولو وجدنا الحاطة رهصان كانوا يمدونه عيباً فهو عيب كذا في الخلاصة * اشترى داراً ولها مسيل ماء إلى ساحة الغير ثم ظهر أنه يغير حق ولو بيع وقت الشراء أنه يغير حق فله الرد وان شاء أمسكها ورجع نقصانها كذا في القنية * اشترى أرضاً وتخلل ليس لها مشرب ولو علم به له الخيار كذا في الوكيل كدرى * وفي المتنق اشترى مصحفاً وجدي وفه سقطاً واشترى على أنه منقط بالحق فوجد في نقطه سقطاً قال هذا عيب يرده وفيه أيضاً واشترى مصحفاً على أنه جامع فاذا بيع آتياً ساقطان أو بآية ساقطة قال هذا عيب يرده ووجدت في موضع آخر رجل اشترى لولده مصحفاً قال المعلم أن فيه خطأ كثيراً قال أن كان فيه خطأ الكتاب يرد ويرجع بالنقص كذا في المحيط * ولو اشترى أرضاً فزنت عنده وقد كانت تنزع البائع فله أن يرد إلا إذا رفع المشتري وجه الأرض فعمل أنها زنت لرفع التراب أو جاء الماء الغالب من موضع آخر لا يرد كذا في محيط السرخسي * ولا يظن أن يكون الترتيب المشتري أكثر ما كان في يد البائع أو كان مثل ذلك القدر بل إذا كان بعين ذلك السبب علك الرد كيفما كان كذا في المحيط * وكذلك إذا اشترى كرمًا وقد ظهر في يد المشتري (٢) جهاري أن كان بالسبب الذي كان في يد البائع علك الرد كذا في الفتاوى الصغرى * اشترى خبزاً على أنه مطبوخ بالماء اقرأت ثم علم أنه بخلافه فله الرد كذا في المحيط * كذا في الشرط كذا في القنية * وكذلك لو اشترى الحناء ونحوه على أن الكل مثل (٣) الجاشني وليس من جنس ماراً أو لم يرد كذا في الخلاصة * اشترى خمسة قنطرة خنطرة فوجد فيها تراباً أن كان ذلك التراب مثل ما يكون في مثل تلك الخنطرة ولا بعده الناس عيباً ليس له أن يرد ولا أن يرجع بنقصان العيب وان كان مثل ذلك التراب لا يكون في مثل تلك الخنطرة ولا بعده الناس عيباً فان أراد أن يرد الخنطرة كلها فله ذلك وان أراد أن يبيع التراب فله يرد على البائع بمحصة من الثمن ويجبس الخنطرة ليس له ذلك هذا إذا لم يميز فلو يميز فوجد تراباً كثيراً يرد عليه الناس عيباً فان أمكنه أن يردّها كلها على البائع يرد ذلك الكيل لو خلط البعض ببعض فله أن يردّه وان لم يمكنه الرد بذلك الكيل لو خلطها بماء انقص بالنقص ليس له الرد لكن يرجع بنقصان العيب وهو نقصان الخنطرة إلا أن يرضى البائع أن يأخذها ناقصة فيكون له ذلك وعلى هذا كل ما كان نظير الخنطرة كالسهم وغيره ولو اشترى فوجد فيه تراباً فهو على التفصيل الذي ذكرنا كذا في المحيط * ولو اشترى دهنًا فوجد فيه اللاي فهو كذلك حتى لا يرد إلا الذي وحده كذا في الخلاصة * ولو اشترى مسكاً فوجد فيه رصاً أو عيباً الرصاص ويرد على البائع بمحصة من الثمن قل أو أكثر كذا في الظهيرية * جعل أبو يوسف رحمه الله تعالى الجنس هذه المسائل أصلاً فقال كل ما يساع في قليله لا يميز كثيره وكل ما لا يساع في قليله كان له أن يميز كثيره والرصاص في المسك لا يساع في قليله فيميز كثيره ويوسع في قليل التراب فلا يميز كثيره عامة المشايخ أخذوا بهذه الرواية كذا في فتاوى قاضيها * وإذا اشترى شحمًا قديداً ووجد فيه ملها كثيراً فهو على ما ذكرنا في الخنطرة يجد فيها التراب كذا في المحيط * وفي فتاوى أبي الليث لو اشترى نقر من نحاس فأنابها فخرج منها حجر مثل ما يخرج من النحاس فله أن يمسك من الثمن بحسبه إلا أن يشاء البائع أن يأخذها كذلك ويرد الثمن كذا في الذخيرة *

(٢) ربيعي (٣) الامتزوج

الطالب على المحيل * وكذا إذا فلس القاضي المحتال عليه عندهما * وان كانت الحوالة مقيدة بوديعة كانت عند المحتال عليه وهلك الوديعة أو استحققت تبطل الحوالة * وبعد الدين على المحيل * وان كانت الحوالة مقيدة بغصب كان عند المحتال عليه فاستحق الغصب بطلت الحوالة * وان هلك الغصب لا تبطل الحوالة إذا كان فيه وما به مال الحوالة فيكون الضمان قائماً مقام الغصب وما دام المال الذي تقديه الحوالة قائماً لا يكون للمعيل أن يأخذ ماله ولا دينه من المحتال عليه لان ذلك المال صار مشغولاً بمال الحوالة * وان كانت الحوالة مطلقة وللمعيل دين على المحتال عليه أو عين في يده كان للمعيل أن يأخذ دينه أو عينه من المحتال عليه * ولو كانت الحوالة مقيدة بنقصان المعيل على المحتال عليه ثم انفسخ بيع العبد بخيار روية أو شرط أو عيب قبل القبض أو بعده بقضاء قاض أو هلك

العبد المبيع قبل التسليم بطل الثمن عن المحتال عليه ولا تبطل الحوالة استحقاقاً * وان استحق العبد المبيع بطلت الحوالة القياساً واستحقاقاً في رواية الأصل من الكفالة * وكذلك كاتب المولى أم ولده ثم أحال عليه غير يضمن غرامته يبدل الكتابة ثم مات المولى تعقق أم ولده وبطلت الكتابة ولا تبطل الحوالة استحقاقاً * ولو كانت الحوالة بالثابت كانت للمعيل على المحتال عليه ثم ان المحتال له أبرأ المحتال عليه عن مال الحوالة برئ المحيل والمحتال عليه عن دين المحتال له المحيل بالحوالة * والمحتال عليه بالإبراء ويرجع المحيل لدينه على

(الفصل

المحتال عليه * ولو هب المحتال له مال الحوالة لمحتال عليه تجوز الهبة ويطلب ما كان للمحصيل على المحتال عليه ولا يكون للمحصيل أن يرجع
يدينه على المحتال عليه * ولو كانت الحوالة مقدمة وتوديع كانت عند المحتال عليه فرض المحيل فدفعت المحتال عليه التوديع إلى المحتال له ثم مات
المحيل وعليه ديون كثيرة لا يضمن المودع شيئا أقرا ما المحيل ولا يسلم التوديع إلى المحتال له بل تكون بينه وبين غرما المحيل بالخصص ولو أن
المحتال عليه أمسك التوديع لنفسه وقضى دين المحتال له من مال نفسه كانت التوديع له ٧٥ ولم يكن متبرعا استخسانا * ولو أن

صاحب الدين أحال يدينه
على رجل بغير أمر المدون
على أن يكون المدون يرثا
جازه * فان مات المحتال له
فورثه المحتال عليه أو هوب
المحتال له المال من المحتال
عليه لا يرجع المحتال عليه
على المدون شيئا وان مات
المحتال له مورثه المدون كان
للمدون الذي عليه أصل
المال أن يرجع على المحتال
عليه لان المحتال له مطالبة
المحتال عليه فانتقل ذلك
إلى وارثه * رجل له على
رجل ألف درهم فأحال
صاحب الدين رجلا على
المدون بالآل إلى له عليه
فقبض المحتال له المال من
المحتال عليه فقال المحيل
للقاض ما كان لك على
شيء وانما امرتك بقبض
المال منه بطريق الوكالة
وطالبه بدفع المقبوض اليه
وقال القاض بل كان عليك
ألف فأحلتني به عليه كان
القول قول المحيل لان
القاض يدعى عليه بدسלו هو
ينكر * ولو أن المحتال
عليه أدى مال الحوالة وقال
للمحصيل ما كان لك على شيء
وقد قبضت دينك بأمره
فلي أن يرجع عليك وقال

الفصل الثالث فيما بين الرذاعب وما لا يرجع فيه بالنقصان وما لا يرجع في الأصل أن
المشتري متى تصرف في المشتري بعد العلم بالعيب تصرف للمالك بطل حقه في الرد وإذا اشترى دابة فوجد
بها جرحا فادواها أو ركبها لم يجز له أن يردّها ولو ادواها من عيب قد برئ اليه فله أن يردّها بعيب آخر
لم يبرأ اليه كذا في المحيط * الاستخدام موزة لا يكون رضا بالعيب إلا إذا كان على كره من العبد وإذا استخدم
مترتبين يكون رضا بالعيب به يبقى كذا في المضمرات * وفسر الاستخدام في كتاب الأجرات فقال بأن بأمره
يحمل المتاع على السطح أو يزيله عن السطح أو يأمره بأن يفرج رجله بعد أن لا يكون عن شهوة أو بأمر
بأن تطبخ أو يتخبز بعد أن يكون يسرا فان أمر بالطبخ والخبز فوق العادة فذلك يكون رضا كذا في الذخيرة *
ولو ركب الدابة لينظر إلى سيرها أو ليس الثوب لينظر إلى قدره فهذا منه رضا كذا في المحيط * وإذا ركبها
ليردّها أو يسقطها أو يشتري لها علفا فليس رضا إذا لم يجدتها من ذلك أن كانت صعبة أو هوب عاجز عن المشي
أو كان العلف في وعافان كان قوعاءه من فلا حاجة إلى الركوب فكان رضا كذا في السراجية * ولو حصل
عليها علف دابة أخرى وركبها أو لم يركبها فهذا يكون رضا كذا في الذخيرة * وان كان المشتري دارا فكتبها
بعلمها بالعب أو من ممشا أو هدم يسقط خياره كذا في البدائع * اشترى طائر فأفرجه عيبا فأمرها أن
ترضع صبيلا لا يكون رضا ولو حلب من لبنها فاطمعه أو باع فهو رضا كذا في محط السرخسي * ولو حلب
لبنها ولو بيع ولم يأكل فذلك لا الجواب وفي صلح الفتاوى ان الحلب بدون البيع أو الأكل لا يكون رضا
كذا في المحيط * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيمن اشترى جارية لها ابن فأرضعت صبيها أو ولدت لغيره ثم
وجد عيبا فله أن يردّها ولو أنه حلب لبنها أو استعمله أو شره ثم وجد عيبا لم يردّها كذا في الظهيرية
* اشترى بقرة فشرى من لبنها ثم اطعم على عيب لا يردّها ويرجع بنقصان العيب كذا في الفصول العبادية *
رجل اشترى شاة أو بقرة مع ولدها فعلم بعيب ثم ارتضع منها ولد كان له أن يردّها ولم يكن ذلك رضا بالعيب
وان كان هو أو رسل الولد عليها وان احتلب المشتري من لبنها شاة فشره أو سقاها ولد بعد ما علم بالعيب كان
ذلك رضا بالعيب كذا في فتاوى قاضيخان * وان خصصه فهاجم وجد عيبا فان لم يكن الجز نقصا فله أن
يردّها قال محمد رحمه الله تعالى ان العبد ليس بنقصان وفي موضع آخر من المتن إذا خصصه فهاجم
العلم بالعيب فهو رضا ولو أخذ من عرفها فليس رضا كذا في المحيط * قيل له فان اشترى كرها فامرعه
فقطعت غار ووضعها على الأرض ثم وجد بالترك عيبا لم يعلم به قال ان كان القطع لم يتقصه شيئا فله أن
يردّه كذا في الفصول العبادية * رجل اشترى جارية على أنها صنجة جاز البيع فان لم تكن صنجة لا يكون
للمشتري أن يردّها كذا في فتاوى قاضيخان * اشترى عبدا فوجد به عيبا فشره به بذلك فان كان يتر
الضرب فسه لا يرد ولا يرجع بالنقصان وان لطمه أو ضربه أو سوطه أو وثلاه أو لم يوثقه كان له أن يردّها كذا
في الفصول العبادية * ولو اشترى عبدا في عيبه باض فسال بآلعه عنه فقال انه من الضرب ويزول إلى
عشرة أيام ومضت العشرة ولم يزل لا يردّه كذا في القنية * مثل على أن أجد عن رجل اشترى غلاما ثم ادعى
عليه بعد ثلاثة أيام أن به سعالا وبقي هذا الغلام منه ثلاثين يوما أو أكثر بعد هذه الدوى في يده واستعمله
ثم بعد ذلك ادعى عليه السعال هل له أن يردّه على ذلك العيب فقال ان استعمله بعد ما علم بعيب فهو رضا كذا
في التنازخية فإقلاع النية * وإذا وطئ الجارية المشتراة ثم اطعم على عيب بهام يردّها ويرجع بنقصان

المحيل لا بل كان في عليك ألف كان القول قول المحتال عليه * ولو كان المحتال له غائبا فأراد المحيل أن يقبض ماله من المحتال عليه وقال أحلته
بوكالة ولم يكن له على دين قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا أصدق ولا أقبل بنته لانه قضاء على الغائب * وقال محمد رحمه الله تعالى يقبل
قول المحيل أنه وكله * رجل عليه دين لرجل فأحال صاحب الدين بجميع ماله وهو ألف على رجل وقبل المحتال عليه الحوالة ثم ان المحيل أحال
الطالب على رجل آخر بجميع ماله عليه وقبل المحتال عليه الثاني ذكر في الأصل أن الحوالة الثانية تكون نقضا للحوالة الأولى لانه لا صحة

لثانية الأبعد نقص الأول والحبل والاحتال له عيب كان النقص فإذا انقضا الحوالة الأولى انتقضت ويرى الاحتال عليه الأول وهو مختلف
 ما إذا كان رجل على رجل دين وبه كفيل وأعطاه كفلا آخر فان الكفالة الثانية لا تكون باطلا لكفالة الأولى لان المقصود من الكفالة التوثيق
 مع بقا الدين على الأصل وضم الكفيل إلى الكفيل يزيد في التوثيق * ولو كانت الحوالة مطلقة ثم ان المحصل قضى دين الاحتال به بغير الاحتال
 له على القبول ولا يكون المحصل متبرعا ٧٦ * ولو أبرأ الاحتال له المحصل عما كان على المحصل أو وبه منه لا يصح ولا يكون هذا

كالرجل إذا كان له دين
 مؤجل على رجل فأبرأه
 عن الدين قبل حلول الاجل
 أو وبه منه صحت ذلك * رجل
 عليه ألقالة لرجل
 ولديون على آخر أقدرهم
 حالة فأحال المديون الأول
 صاحب دينه على المديون
 الثاني حوالة مقسدة عما
 عليه صحت الحوالة * ولو أن
 الاحتال له آخر الاحتال عليه
 سنة لا يكون للمحصيل أن
 يرجع على مدونه عما كان
 له عليه لان ما كان له على
 مدونه صار مشغولا بدين
 الحوالة وبالتأخير لا يزول
 الشغل فلأن الاحتال له بعد
 التأخير أبرأ الاحتال عليه
 عن دين الحوالة (٣) كان
 للعيب أن يرجع على
 مدونه بدينه حالة * رجل
 أحال رجلا على رجل دين
 وقبل الاحتال عليه الحوالة
 على أن يعطى الاحتال عليه
 مال الحوالة من ثمن دار
 نفسه أو من غن عبد نفسه
 جازت الحوالة ولا يجبر
 الاحتال عليه على بيع داره
 ولا بيع عبده * وهو
 بمنزلة ما قبل الحوالة على أن
 يعطى المال عند الحصاد
 أو ما أشبه ذلك فانه لا يجبر

العيب سواء كانت بكرة أو ثبلا أن يقول البائع أنا أقبليها كذلك وكذلك إذا قبلها بشبهة أو لمهيا بشبهة
 وان وطئها أو قبلها بشبهة أو لمهيا بشبهة بعد ما علم بالعيب فانه رضا بالعيب وليس له أن يردها ولا أن يرجع
 بنقصان العيب * وإذا وطئها غدا المشتري في بدال المشتري برفائس له أن يردها بكرة كانت أو ثبلا ويرجع
 بنقصان العيب إلا أن يرضى البائع أن يأخذها كذلك وان كان لوط عيشة حتى وجب العقر على
 الواطئ فليس له الرد وان رضى به البائع كذا في المحيط * ولو اشترى جارية فزوجها لا يردها وطئها الزوج أم لا
 رضى البائع بالرد أو لم يرض كذا في المضمرات * ويرجع بالنقصان كذا في محيط السرخسي * ولو كان لها
 زوج عند البائع فوطئها عند المشتري فان كانت ثيبا فانقصها الوطء لا يردها إلا برضا البائع وان لم ينقصها
 له الرد هذا الذي ذكرنا في الثيب إذا وطئها في بدال البائع ثم موطئها عند المشتري * وأما إذا لم يكن وطئها عند
 البائع وانما وطئها عند المشتري لم يرد كذا في الأصل وقد اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه يرد كذا في المضمرات
 ناقلا عن النصاب * وان كانت بكر الإردوير جع بالنقصان ولو قال البائع أنا أقبليها كذلك فله ذلك كذا في
 محيط السرخسي * اشترى خبثا ليتخذها مدقة شرط ذلك في البيع قطعها في الليل وأقر أنه ليس بها عيب
 ثم جدد العقد عليها بغير شرط فنظر إليها بالهارف ووجدها معيبة كان له أن يردها كذا في فتاوى قاضيان *
 ولو اشترى برذونا فخصاه ثم اطلع على عيب به كان له الرد إذا لم ينقصه الخصاء كذا ذكره فتاوى أهل سمرقند
 وكان الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني يفتي بخلافه كذا في الظهيرية * ولو اشترى طعاما فاكل بعضه ثم
 وجد به عيبا يرجع بنقصان عيب ما أكل ويرد الباقي عند محمد * وكذا لو عرض نصفه على البيع رد الباقي
 وكذا لو باع ولا يرجع بنقصان عيب ما باع ويرد الباقي عند محمد وعليه الفتوى * ولو اشترى دقيقا فخبز
 بعضه ثم تبين أن الدقيق كان مزارا ثماني بمحضته من الغن ويرجع بنقصان العيب بمحضته ما استهلك وهذا
 قول محمد وبه أخذ الفقيه كذا في الخلاصة * هذا إذا كان الطعام في وعاء واحد ولم يكن في وعاءين فان كان
 في وعاءين في جوارقين أو في قوصرتين أو ما أشبه ذلك فاكل ما في أحدهما أو باع ثم علم بعيب كان عند البائع
 كان له أن يردها الباقي بمحضته من الثمن في قولهم كذا في فتاوى قاضيان * ولو اشترى ثوبا فوجده صغيرا
 لا يمكن قطعه فأردته فقال له البائع أره الخطأ فان قطعه والردت على فأراه ان الحياض فإذا هو مغرلا يقطع
 فان له رده كذا في السراج الوهاج * وكذلك الخف والقلنسوة كذا في السايح * وكذا إذا قضاه دراهم
 زوفا فقال للقاضي أنه فقها فان راحت عيبك والارتد على تقبلها على ذلك فلم ترج عليه فله أن يردها
 استحقاقا كذا ذكره في كتاب الصلح من التوازل كذا في الظهيرية * المشتري إذا وجد المبيع معيبا فقال له
 البائع بعه فان لم يشتريه ردته فعرض فلم يشتريه ردته كذا في الفتاوى الصغرى * ولو اشترى عبدا فاستقال
 البائع فأتى أن يقبله قال هذا ليس بعرض على البيع فله أن يرده كذا في الظهيرية * رجل اشترى ثوبا فبطلت
 ولم يحط فوجده بغير فليس له أن يرده * فان قال البائع أنا أقبليها كذلك كان له ذلك وان باع المشتري صار
 مطلقا حتى الرد في يرجع بشئ علم أو لم يعلم وان خاطبه ثم وجده عيبا كان فله أن يرجع بالعيب فان قال
 البائع أنا أقبليها كذلك لم يكن له ذلك كذا في الجامع الصغير * وكذلك في السوق إذا تلبس بالتمن أو العسل
 كذا في المضمرات * وإذا عرض على البيع بعد ما علم بالعيب أو جره ورهته فذلك رضا بالعيب وليس
 له أن يرده بالعيب ولا يرجع بنقصان العيب كذا في الفخيرة * وفي القدوري اشترى شيئا وأجره ثم

على أداء المال قبل الاجل * ولو كانت الحوالة بشرط أن يعطى الاحتال عليه مال الحوالة من غن دار المحلل أو من غن
 عبده كانت الحوالة باطلة لان هذه حوالة بما لا يقدر على الوفاء به وهو بيع الدار والعبد فان الحوالة بهذا الشرط لا تكون وكذا لا يصح
 بإرجاع المحلل أو عبده * رجل عليه دين لرجل وبه كفيل فأحال الكفيل الطالب المال على رجل فقبل الاحتال عليه برئ الأصل والكفيل
 جميعا إلا أن يشتري الطالب في الحوالة براءة الكفيل خاصة فيشتد لا يبرأ الأصل * رجل عليه دين بغير الطالب بقاضي دينه فقال

المحدثون قد اختلفوا على فلان وفلان غائب وقتنا هذه فقال الطالب لم أقبل الجواب كان القول قول الطالب واليمنية على الطالب
وهو المحيل فأن أقام الطالب يمينه على ما دعى ذكر في الاملاء أن القاضي يقبل اليمنية ويؤثر الأمر حتى يحضر الغائب فإنه خصم مع
الطالب فإذا قدم الغائب وانكسر الجواب بأمر الطالب بأعادة اليمنية في وجهه ولا يقضي عليه بتلك اليمنية وإن لم يكن للطالب يمينية على
ذلك * وطلب الطالب عين الطالب قبل حضور الغائب كان له ذلك فإن نكل الطالب ٧٧ برى الطالب عن الذين * رجل عليه دين

رجل فأن حال الطالب على
رجل ليس عليه للمحيل دين
فيه فضولي وقضى المال
عن المحال عليه تبرعا كان
للمعتل عليه أن يرجع
على المحيل كالأردى المحتال
عليه المال بنفسه وليس
عليه دين كان له أن يرجع
على المحيل * ولو كان
للمحيل دين على المحتال
عليه فأحال الطالب على
مدونه بذلك المال ثم جاء
قضوي وقضى دين المحتال
له عن المحيل الذي عليه
أصل المال كان للمحيل
أن يرجع يمينه على المحتال
عليه لأن قضاء الفضولي
عنه كقضاؤه بنفسه ولو
قضى المحيل دين الطالب
بمال نفسه بعد الحوالة
كان له أن يرجع على المحتال
عليه يمينه كذلك هاهنا
* وليس للفضولي أن
يرجع على الذي عليه
أصل المال لأنه متبرع
* ولو اختلف المحيل
والمحال عليه كل واحد
منهما يدعى أن الفضولي
قضى عنه والفضولي لم
يبين عند القضاء أحدهما
بعينه يرجع إلى قول
الفضولي عن أيهما قضيت

اطلع على عيب فله أن ينقض الاجارة وردا المستاجر بالعيب بخلاف ما لو رهنه من غيره كذافي الظهيرة
* اذا هب المبيع بعدما اطلع على عيب ولم يسلم فليس له أن يردّه على بائعه ولو فعل شيئا من ذلك قبل
العلم بالعيب يعني العرض والهبة بدون التسليم فهذا لا يكون رضا كذافي الذخيرة * رجل اشترى
عبدا وقضه فوهبه لرجل وسلمه إلى الموهوب له ثم رجع في الهبة بغير قضاء ثم علم بعيب كان به وقت الشراء
لم يكن له أن يردّه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لو كان يردّه
كذافي فتاوى قاضيهان * أعلم أن الزيادة نوعان متصلة ومنفصلة والمتصلة نوعان غير متولدة من المبيع
كالصبي وما أشبهه وانما تتنوع الرذائل بالعيب بالاتفاق سواء قال البائع أنا أقبله كذلك أو يقل ومتولدة من
المبيع كاسنن والجمال والخيالة والياض وانما لا تنوع الرذائل بالعيب في ظاهر الرواية كذافي الظهيرة * وهو
الصحيح هكذا في فتاوى قاضيهان * فان أي المشتري الرذائل أراد الرجوع بالنقصان وقال البائع لأعطيك
نقصان العيب ولكن ردّ علي المبيع حتى أردّ عليك جميع الثمن هل للبائع ذلك على قول أبي حنيفة وأبي
يوسف رحمه الله تعالى ليس له ذلك وعلى قول محمد رحمه الله تعالى له ذلك كذافي الظهيرة * وأمّا الزيادة
المنفصلة فنوعان أيضا متولدة من المبيع كلولو والفرو وما هو في معناهما كالارث والعقر وانما تنوع الرذائل
بالعيب والفسخ نساثر أسباب الفسخ عندنا وغير متولدة من المبيع كالكسب والغلة وانما لا تنوع الرذائل
بالعيب والفسخ نساثر أسباب الفسخ وطريقه أن يفسخ العقد في الأصل دون الزيادة ويسلم الزيادة للمشتري
مجانا بغير عوض كذافي المحط * هذا اذا كانت الزيادة قائمة بذات المشتري فأما اذا كانت هائلة فله انكارها
ان كان باقة فله محاولة أن يردّ الأصل بالعيب ويجعل كأنه لم تكن وان كان بفعل المشتري فالبايع بالخيار
ان شاء قبل ورد جميع الثمن وان شاء لم يقبل ويرد بالعيب وان كان بفعل أجني ليس له أن يردّ ويرجع بنقصان
العيب هكذا في البدائع * هذا اذا حدثت الزيادة بعد قبض المبيع أما اذا حدثت قبل قبضه وتا منعت له
حادثة منه فانما لا تنوع الرذائل وان كانت متصلة غير حادثة منه صار للمشتري قابض بذلك وصارت الزوائد كأنها
حدثت بعد القبض فتفتح الرذائل ويرجع بالارث وان كانت منفصلة حادثة منه كلولو والفرو والابن والفرو
والارث والعقر فانما لا تنوع الرذائل في شأن ردهما جميعا وان شاء مرضى بهما بجميع الثمن كذافي السراج
الوهاج * ولو لم يجد بالمبيع عيبا لكن وجد بالزيادة عيبا فليس له حق الرذائل اذا كان حدوث تلك الزيادة
قبل القبض يورث نقصان في المبيع فينبذ يكون له الرذائل لاجل النقصان في المبيع كذافي شرح الطحاوي * ولو
قبض الزيادة والأصل ثم وجد بالمبيع عيبا يردّه بيمينه من الثمن لانه صار للزيادة حصّة الثمن بعد قبضها ولو
وجد بها عيبا يردّها خاصة بيمينه من الثمن كذافي القنية * وان كانت منفصلة غير حادثة منه كالكسب
والهبة فانما لا تنوع الرذائل فاذا ردها فإزادته تكون للمشتري عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا تطيبه
وعندها الزيادة للبائع ولا تطيب له أيضا وان رضى بالعيب واختار المبيع مع الزيادة اجماعا ولكن
لا تطيب له كذافي السراج الوهاج * ولو قبض المبيع مع هذه الزيادة ووجد في المبيع عيبا فقد أي حنيفة
رحمه الله تعالى يردّ المبيع خاصة بجميع الثمن وعند هاهنا رده مع الزيادة ولو وجد بالزيادة عيبا لا يردّها ولو
هلك الزيادة والمبيع معيب يردّها خاصة بجميع الثمن بالاجماع كذافي القنية * رجل اشترى حنطة فذهب
القبار عنها عند المشتري واتقص كيلها ليس له أن يردّها وكذلك لو كان فيها طوبى به فحقت عند المشتري

فان مات الفضولي قبل البيان أو غاب كان القضاء عن المحتال عليه لان القضاء يكون عن المطلوب ظاهرا * البائع اذا أقال غريبا
له على المشتري حوالة متقدمة بالثمن لا يبيح للبائع حق الجس * ولو أقال المشتري البائع عن غريمه كان للبائع حق الجس في ظاهر
الرواية * ونصكر في الطلاق من الاملاء اذا أقال الزوج امرأته صدقها على آخر كان للزوج أن يدخل بها في قول أبي حنيفة رحمه
الله تعالى * ولو أقال المرأة على زوجها بالمهر غريمها لم يكن لها أن تمنع نفسها لان غريمها بمنزلة وكيلها فلهما أصل الصداق أن يكيلها

كان لها حق المتع * رجل عليه آفة رجل فآخا له بها على رجل ثم ان المحتال عليه أحال الطالب بهما على الذي عليه الاصل ذكر في النوادر أن المحتال عليه يبرأ منه وأن نوى المال على الذي عليه الاصل لم يعد المال إلى المحتال عليه الاول * وكأنه جعل الحوالة على الاصل نقضا للحوالة الاولى وبعد ما انتقضت الاولى لا يعود له المال * رجل له على رجل مال فقال الطالب للذو أن أحني بعملي عليك على فلان على أنك ضمن لذلك ففعل فهو جائز ٧٨ وله أن يأخذ بالمال أيم سماها لانه لا بشرط الضمان على المحيل فقد جعل الحوالة كقالة

لان الحوالة بشرط عدم براءة المحيل كقالة * رجل أحال رجلا على رجل يعمل فغاب المحتال عليه بعد ذلك ثم جاءه المحتال له وقال يحذني المحتال عليه أن يكون لي عليه شيء قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يصدق في المحتال وان أقام البينة أنه جحد لا تقبل البينة لان المشهود عليه غائب * وان كان المحتال عليه حاضرا وجد الحوالة وليس للمحتال له بينة كان جحوده فصلا للحوالة فيكون القول قوله في ذلك * رجل أحال امرأته بصداقها على رجل وقيل الحوالة ثم غاب الزوج فأقام المحتال عليه بينة أن نكاحها كان فاسدا وبين لذلك وجهها لا تقبل بينته * ولوادعى على المرأة أنها كانت أرأت زوجها عن صداقها أو أن الزوج أعطاها المهر أو باع بصداقها منها شيئا وقبضت قبلت بينته وان كان المبيع غير مقبوض لا تقبل بينته * وكذا إذا كان مقبوضا وهو قائم بعينه لا تقبل

أولاه ترى خبطة رطبة فبست عنده كذا في فتاوى قاضيان * وفي المتن إذا اشترى عبدا كاتبا أو خبازا وقبضه ففقد في ذلك فيده تم اطاع على عيب به فله أن يردّه كذا في النخبة * وفي المتن إذا اشترى من آخر عبدا بالرى وحمله إلى الكوفة ثم اطاع على عيب به هالك أو أراد أن يردّه قال محمد رحمه الله تعالى ليس له ذلك حتى يردّه إلى الرى ولو كان مكان التجرارية أو شارح مدرجه الله تعالى إلى أنهما ليست نظيرا للترحيث قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يردّه حتى يردّه إلى الرى ولا يرى لجلها تلك المونة كذا في الظهيرية * قال محمد رحمه الله تعالى في الزيادات إذا اشترى الرجل من آخر جارية بيضاء إحدى العينين وهو يعلم بذلك فلا خيار له في ردّها فان لم يقبضها المشتري حتى انجلي البياض ثم عاد البياض فهي لازمة للمشتري ولا خيار له في ردّها وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن له الخيار والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية ألا يرى أن رجلا واشترى جارية وثبتها ساقطة أو سوداء والمشتري يعلم بذلك فلم يقبضها حتى نبتت الساقطة وذهب السواد عن شتمها ثم سقطت تلك الثنية أو عاد السواد فالجارية لازمة للمشتري لان البائع لم يجهز عن تسليم ما لزم بالعقد كما لزم ولو قبضها وهي بيضاء إحدى العينين أو شتمها ساقطة وهو يعلم بذلك ثم انجلي البياض ونبتت الثنية ثم عاد البياض وسقطت الثنية ثم وجد بها عيبا آخر كان عند البائع ردّها بذلك العيب ولو لم يعد البياض في العين التي ذهب عنها البياض في العين الأخرى ولكن عاد البياض في العين التي ذهب عنها البياض بفعل المشتري بأن ضرب المشتري عينها فايفت ثم وجد بها عيبا آخر كان عند البائع لم يكن له أن يردّها فان قال البائع أنا قبلها كذلك وأردجبع الثمن كان للمشتري أن يردّها عليه بخلاف ما إذا عاد البياض بضرب البائع في يد المشتري حيث لا يكون للمشتري أن يردّها بالعيب وان رضى به البائع هذا الذي ذكرنا كله إذا اشتراها مع علمه أنها بيضاء إحدى العينين وأما إذا اشتراها ولم يعلم بكونها بيضاء إحدى العينين وقبضها ثم علم كان له أن يردّها فأن لم يردّها حتى انجلي البياض لم يكن له أن يردّها بذلك وان استحقها سلمية لم يعلم بالعيب فان عاد البياض لا يكون أن يردّها أو بضاد ولو وجد بها عيبا آخر كان له أن يردّها كذا في المحيط * اشترى جارية وهي بيضاء إحدى العينين ولم يعلم بذلك ولم يقبضها حتى انجلي البياض عن عينها عاد بيضاء فلم يعلم بذلك فكان له أن يردّها ولو قبضها وهي بيضاء إحدى العينين ولم يعلم بذلك حتى انجلي البياض ثم عاد بيضاء لم يكن له أن يردّها كذا في المحيط * وفي فتاوى قاضيان * وفي فتاوى الفضل رجل اشترى جارية وفي إحدى عينيها بياض فانجلي البياض ثم عاد قبض المشتري وهو لا يعلم بذلك ثم علم فله أن يردّها كذا في المحيط في نوع معرفة العيوب * وكذلك إذا اشترى جارية وهي ساقطة الثنية أو مسودة الثنية وهو لا يعلم بذلك فقبضها ثم علم بذلك ثم زال السواد أو نبتت الثنية لم يكن له أن يردّها وكذلك لو سقطت الثنية أو عاد السواد بعد ذلك لم يكن له ذلك ولو وجد بها عيبا آخر كان له أن يردّها كذا في المحيط * تغريش الطائر المدبوح بجميع الرءال العيب كذا في القنية * وفي فتاوى أبي الليث اشترى عبدا وهو مرض فآذنا بالمرض في يد المشتري فليس له أن يردّه على البائع لكن يرجع نقصان العيب كذا في الظهيرية * رجل اشترى عبدا كان محمولا عند البائع كان تأخذه الحمي كل يومين أو ثلاثة أيام ولم يعلم به المشتري فأنقض عليه عند المشتري ذكر في المتن أن المشتري أن يردّه ولو أنه صار صاحب فراش بذلك عند المشتري فهذا عيب آخر غير الحمي فيرجع بالنقصان ولا يرد وكذا لو كان به قرحة فأنقضت أو كان جديرا فأنقضت كان له أن يردّه وان كان به جرح

بينة المحتال عليه وكذلك في الكفيل * رجل اشترى من رجل عبدا بألف درهم وكفل باليمن كفيل فذهب ثم ان الكفيل أحال البائع على رجل ثم ان البائع أراد أن يأخذ المال من المشتري لم يكن له ذلك لان الكفيل قائم مقام المشتري * ولو أحال المشتري باليمن على رجل لا يبق له مطالبة المشتري * اشترى من رجل عبدا وقبضه ثم ان المشتري أحال البائع باليمن على رجل ليس للمشتري عليه مال ثم ان المشتري نقد المال من عنده عن المحتال عليه جاز لم يكن للمعتل عليه أن يرجع بذلك على المشتري

وكذلك لو قضا أجني عن المشتري * وان قضا أجني عن المحتال عليه كان المعتال عليه أن يرجع على المشتري لان قضاء الاجني عن المحتال عليه بمنزلة قضا المحتال عليه * ولو قضا الاجني ولم يبين كان القول قوله بعد ذلك فان كان الاجني ميتا أو غائبا كان القضاء عن المحتال عليه وهو وظيم ما قلنا * رجل اشترى من رجل دابة وقبضها وأحال البايع بالثمن على رجل ثم ان المشتري وجد الدابة عيبا فردها بقضاء القاضي لم يكن للمشتري أن يرجع بالثمن على البايع ولكن البايع بحبله بها ٧٩ على المحتال عليه شاهدا كان المحتال

فذهب يده من ذلك عند المشتري أو كانت موصحة فصارت أمة عند المشتري ليس له أن يرد كذا في فتاوى قاضيجان * وإذا كان في المشتري حى غيب في البايع وزال ثم عاقب المشتري ان عادنا غيبا له الرد لاتحاد السبب ولو كان الثاني ربا لا يكون له الرد لاختلاف السبب وكذا لو اشترى وقد ظهر في المشتري مرض فهو على هذا ويخرج من هنا جنس هذه المسائل كذا في مختار الفتاوى * اشترى عبدا فقبضه فمعه عنده وكان يجمعه عند البايع قال ابن الفضل المسئلة محفوفة على أن يحباث أنه ان حرم في الوقت الذي كان يجمعه فيه عند البايع كان له أن يرد أو غير فلا كذا في التهر الفائق ناقلا عن الخانية * لو كان بالمبيع أن ترقه ويدت ولم يعلم به فها قد ترقه أو أخبر الخراجون أن عودها بالعب القديم لم يردو يرجع بالنقصان هكذا في القنية * اشترى جارية وقبضها وأحال البايع في عيب الجارية ثم ترك الخصومة أياما ثم خاصه فقال له البايع لم أمسكت أطول المدة بعدما اطلعت على عيب فقال المشتري انما أمسكتها لانظر أنه هل يزل العيب قال محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ترك الخصومة لهذا لا يكون رضا بالعب وله أن يرد على البايع وكذا إذا أراد الرد في عيب البايع وأطعمه وأمسكه أياما لم يتصرف فيها نصير فإيدل على الرضا ثم وجد البايع فله أن يرد قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى على هذا أدركت مشايخ زمانى من رجهم الله تعالى كذا في الفصول العبادية * في المشتري رجل اشترى من رجل عبدا ثم ان المشتري أمر رجلا ببيعته ثم علم الأمر بعد ذلك أنه بعب قال ان باعه الوكيل بمحض من المولى ولم يقل المولى شيئا فهذا منه رضا بالعب حتى لو لم يتفق البيع ليس للمشتري أن يرد على البايع بانه بعب قال وكذا ان أعلمه الوكيل انه يذهب من فوره لبيعته فلم ينه فهاذ منه رضا أو أخبرا أمران الوكيل ساموه وهو يعرضه لبيعته فلم ينه فهاذ منه رضا بالعب كذا في المحيط * اشترى سحبا وجلود الثعالب فيها للديب وظهر بها عيب يرجع بالنقصان كذا لو اشترى بر يسملوله فظهر به عيبه كذا في القنية * رجل اشترى أرضا ليس عليها خراج فوجدها بعيبا ثم وضع عليها الخراج لا يكون له أن يرد على البايع ولو اشترى عبدا وقبضه ثم رده على البايع بخيار الشروط أو بخيار الرؤية والعيب ثم ذهب عنه عند المشتري ضمن المشتري نصف الثمن وان ذهب عنه بضمن النقصان ولا خيار للبايع ولو اشترى دارا فباع بعضها ثم وجد بها عيبا قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى لا يرد ولا يرجع بشئ كذا في فتاوى قاضيجان * اشترى كرمافا كل الثمار ثم اطلع على عيب فليس له الرد وان رضى البايع كذا في المحيط * ولو اشترى فيلقاشه ثم وجد به عيبا فله الرد كذا في القنية * اشترى قدوما وأدخله في التار ثم اطلع على عيب لم يرد على البايع ولو اشترى ذهباً فدخله في التار ثم اطلع على عيب رده كذا في الذخيرة * وهكذا في الخلاصة * اشترى حديد التخذ آلات التجارين وجعله في الكور ليحمر به بالتار فوجده عيبا ولا يصلح لتلك الآلات يرجع بالنقصان ولا يرد كذا في القنية * ولو اشترى متشارا وحده ثم اطلع على عيب به لم يرد الا أرضا البايع كذا في الصغرى * ولو اشترى سكبنا فحده ثم وجد به عيبا ان حده بالمرد ليس له أن يرد لانه ينقص منه وان حده بالجر له الرد كذا في الفصول العبادية * اشترى برمة جديدة فقال له البايع اطبخها فان ظهر بها عيب أقبها بعد الطبخ وأرد الثمن فطبخها فظهر بها عيب لا يردون الرضا ويرجع بنقصان العيب فلو لم يظهر العيب لكن لم يعلم أنه قد تم فصرف الملاك ثم علم فقهه لم يرد كذا في القنية * وإذا اشترى عبدا فوجده مباح الدم يقودا وبرده وقطع طريقه بقتل فقتل عند المشتري يرجع على البايع بكل الثمن عنده وقال لا يرد

* (كتاب الصلح)

(فصل في الصلح على الميراث والوصية اذا وصحت المرأة عن ثمنها وصداقها والورثة يعرفون بنكاحها فان كان من التركة دين على الناس فصولت عن الكل على أن يكون نصيبها من الدين للورثة أو وصولت عن التركة ولم يقل شيئا كان النسخ باطلا لانها نصرت ملكة نصيبها من الدين للورثة وتوقلت الدين من غير من عليه الدين بعوض باطل وإذا فسد العقد في حصه الدين فسد في الباقي * أما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلان من مذهبه أن العقد اذا فسد في البعض لم يفسد مقارن يفسد في الكل وأما عند مافلان الدين ليس بمال حقيقة فإذا شرط في العقد تملك مال ليس بمال بطل في الكل كما لو جرم من حرم عبدا فباعها مضافة واحدة فان طلبوا تجوز هذا الصلح على أن يكون نصيبها من الدين للوارث فطر بق ذلك أن تشتري المراء من الوارث عينا من أعيان الوارث بمقتدا نصيبها من الدين ثم تعيد الوارث على غريم الممت بصفتها من الدين ثم يعقدون الصلح بينهم من غير أن يكون ذلك شرطا في الصلح * وان صاحبت حرة تزوجها عن أعيان التركة خاصة دون الدين فهو على وجه ثلاثة * أحدها أن يكون بدل الصلح من الدراهم والدنانير وليس

في التركة من جنس ذلك فهو جائز على كل حال * وان كان في التركة تقدم جنس بذل الصلح بان كان في التركة درهم فصولحت على درهم ان كان بذل الصلح أكثر من حصته من درهم التركة جاز لانه خلا عن الربا * وان كانت حصته من درهم التركة مثل بدل الصلح أو أكثر كان باطلا لان ماسوى بدل الصلح من الاعيان يكون خاليا عن العوض * هذا اذا علم ان كان لا يعلم ان نصيبه من التركة أقل من بدل الصلح أو أكثر اختلف المشايخ رحمه الله تعالى ٨٠ فيه * قال بعضهم فسد العقد على كل حال سواء علم ان في التركة تقدم جنس

بدل الصلح أو لم يعلم لان هذا عقد بشك في جواز فـ لا يجوز بالشك والصحيح ما قاله الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى أن الشك ان كان في وجود ذلك في التركة يجوز بالعقد لان الثابت ههنا شبهة للشبهة وشبهة الشبهة لا تعتبر وان علم بوجود ذلك في التركة لكن لا يدري ان بدل الصلح أقل من حصته من درهم التركة أو أكثر ومثله فسد العقد ههنا لان مقابلة الفضة لا يجوز الا بشرط التساوي فاذا وقع الشك في التساوي لا يجوز كالباع الفضة بالفضة مجازة * قال الحاکم الشهد رحمه الله تعالى انما يطل الصلح عن أقل من حصتها من مال الرابي حال التصديق أما في حالة الخلود والمناكرة يجوز الصلح وجه ذلك أن في حالة الإنكار ما أخذ لا يكون بدلا لافي حق الأخذ ولا في حق الدافع فان كان في التركة درهم ودنانير فصالحوها على درهم ودنانير يجوز الصلح عندنا على كل حال في ظاهر الرواية ويصرف الجنس الى خلاف الجنس تحريما للصحة وان صالحوها

ولكن يرجع بنقصان عيبه فيقوم صادف او غير صادف فيرجع بفضل ما بينهما ولو اشترى عبد افسد ولم يعلم به المشتري فقطع في بدل المشتري له أن يردده على البائع ويرجع بكل الثمن عنده وقال لا يردده ولكن يرجع بنقصان عيبه فيقوم صادف او غير صادف فيرجع بفضل ما بينهما * ولو سرق عند البائع ثم عند المشتري فقطع بهما يرجع بالنقصان عندهما كما ينه * وعنده لا يردده بل ارضا البائع للعيب الحادث ويرجع بربع الثمن لان اليدين في الآتي نصفه وقد تلفت بمقتضى * وان قلته البائع كذلك يرجع المشتري على البائع بثلاثة أرباع الثمن فان تدواته البيوع والايدي ثم قطع أو قتل عند الأخير يرجع البائع بعضهم على بعض عنده كما في الاستحقاق وعندهما هو بمنزلة العيب فيرجع الأخير بثلثه وهذا اذا لم يعلم المشتري به فان علم به لم يرجع بشئ عندهما وعنده يرجع في أصح الروايتين لانه بمنزلة الاستحقاق عنده والعلم بالاستحقاق عنده لا يمنع الرجوع كذا في الكافي * وهكذا في الجامع الصغير * فان اعتقه المشتري بثلثه لم يقطع فعندهما يرجع بالعيب وعنده أي نصفه رحمه الله تعالى وان اعتقه بلامال يرجع به عندنا كذا في الجامع الصغير * رجل اشترى عبدا وقبضه ثم باعه من البائع فوجده البائع عيبا قديما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى له أن يردده على المشتري الأول كذا في فتاوى قاضيان وفي المنتقى اشترى من آخر دينار درهم وقاضيا ثم اشترى دينار باع الدينار من رجل آخر ثم وجد المشتري الآخر عيبا وردده على المشتري الأول بغير قضاء كان للمشتري الأول أن يردده على بائعه بذلك العيب وعلى هذا اذا قبض رجل درهم على رجل وقضاهما من غير مفعو جدهما لغير مفعو فافتردها عليه بغير قضاء القاضي فله أن يرددها على الأول كذا في الظهيرية وفي المنتقى اشترى عبدا فوجده أعيم فقال المشتري البائع أريد أن أعتقه عن كفارة عيبي فان جازعني والاردن فله أن يردده كذا في المحيط * اشترى جراب ثوب هروي فوجده المشتري بالثياب عيبا وقد كان تلف الجراب في المنتقى له أن يرد الثياب بجميع الثمن قال رضى الله تعالى عنه وينبغي أن يكون الجواب في الجارية والعبد اذا وجد بهما عيبا بعدما تلفت بهما كذلك وكذلك له أن يرددهما بكل الثمن كذا في الفصول العبادية وفي المنتقى عن محمد رحمه الله تعالى المشتري في خيار العيب اذا قال للبائع لم أورد عليك اليوم فقد رخصت بالعيب فهذا القول باطل وله أن يرد كذا في الذخيرة * رجل اشترى من رجل دارا فاذا دخل رجل فيها مسيل ما فوجدها على ذلك عينة فهو بمنزلة العيب فان شاء المشتري أمسكها بجميع الثمن وان شاء ردها فان كان قد بنى فيها ما فله أن يقبض بنامه وليس له أن يرجع بقيمة بنائه كذا في الظهيرية * العبد المأذون اذا اشترى شيئا فوجده عيبا وقد أبرأ البائع عن الثمن أو وهب له الثمن وقيل العبد كذلك لا يملك الرضا بالعيب ولو كان مكان العبد المأذون حران وجده عيبا بعد القبض لا يملك الرضا وان وجد العيب قبل القبض فله أن يرد كذا في الذخيرة * أقر المشتري بعد ما طلع على عيب أو قبله أن المبيع كان ففلا ن غر البائع وكذا ففلا ن له الرضا على البائع وبالود الى المشتري بعد البيع عالما بالعيب لا يكون له حق الرد وان كان فضا كذا في الوجيز للكردي * بولوا عيبا ثم رده عليه بسبب هو فضع من كل وجه ثم طلع على عيب كان عند البائع فله أن يرد كذا في الذخيرة * رجل اشترى من رجل عبدا بكرم وصوف بغير عينة وتقاضيا ثم وجد عيبا عند البائع فوجده عيبا فله أن يرد كذا في الظهيرية * وان كان الكرم بعينه عند الشراء رجوع في العبد يمثل نقصان العيب في الكرا لأن يرضى البائع وهو يشتري العبدان يأخذ

على حيوان معين أو عرض جازا الصلح سواء كان في التركة عرض من جنس ذلك أو لم يكن * وهذا الذي ذكرنا اذا صالحوها الكرم وليس على الميت دين فان كان على الميت دين فصولحت المرأة عن غنمها على شئ لا يجوز الصلح لان الدين القليل يمنع جواز التصرف في التركة فان طلبوا الجواز فطرقت ذلك ان يضمن الوارث دين للبت بشرط أن لا يرجع في التركة أو يضمن أجنبي بشرط بر اعطيت أو يؤدوا دين الميت من مال آخر ثم يصالحوها عن غنمها أو صافها على مجموعها قلنا وان لم يضمن الوارث لغير الميت ولكن عزلوا عيب الدين الميت فمواها بالدين

ثم صلحوا في الباقي على نحو ما قلنا فان أجاز غريم الميت قسمتهم وصلحهم قبل أن يصل المحقه كان له أن يرجع عن ذلك * وجعل مات وتركه اثنين وعلم دينه وليت أراضى وله دين ردهم على رجل فصالح أحد الاثنين الآخر على دراهم معاملة عن أن تكون الضياعه وعلى أن الدرهم المتقضى دين لا يهمه في حاله بينهم ما على أن الدين الذي على أبيهما وراضا من ذلك وهو كذا درهم كذا رضى أبو سفيحه الله تعالى في الاما أن الصلح جائز وان لم يسر ما على الميت من الدين بطل الصلح * ٨١ رجل أوصى لرجل بعد أن دوا وارتقا بنا

الكره بعينه ويرد العبد رجل استقرض من رجل كرحطة وقضه ثم اشتراه منه بما قدر به من
المستقرض اشترى الكرم المستقرض من القرص ثم وجد بالكره عيا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى له أن
يرده بالعيب ولا يرده في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك أن كان القرص دراهم فاشترى
القرص بهادانير وقض الدنانير ثم وجد المستقرض الدراهم القرص زو فإله أن يستبدلها في قول
أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحط * ثم في كل موضع ثبت للمشتري حق الراد إذا قال في وجهه البالغ
قد أطلت البيع أن كان قبل القبض انتقض البيع قبل البالغ أو لم يقبل وإن كان بعد القبض فإن
قبل البالغ فكذلك ينتقض البيع وإن لم يقبل لا ينتقض البيع وإن كان بغير محض من البالغ
لا ينتقض البيع وإن كان قبل القبض كذا في الأخيرة * اشترى كرماع غلاتهم ثم وجد به عيا فإن
أراد الردها ساعودها كذلك لا تلوج الغلات أو تركها متبعا الرذ عليه كذا في السراجية * من
اشترى عدين أو ثوبين أو نحوهما صفقة واحدة وقض أحدها ووجد بالآخر الذي لم يقض عيا فإنه
بالخيار إن شاء أخذهما جميع الثمن وإن شاء ردهما وإس له أن يأخذ السليم ويرد المعيب بحصته من
الثمن في هذه الصورة فإن كان العيب في المقبوض اختلفوا فيه روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه
ردهما خاصة والصحيح أنه يأخذهما أو يردهما ولو قال المشتري أنا أسك المعيب وأخذ النقصان ليس
له ذلك فأما لو كان قضيهما أعنى العدين ثم وجد بأحدهما عيا فإن له أن يرده خاصة كذا في فتح القدير
* وليس له أن يردهما إلا براضا البالغ كذا في المحط * ثم إذا لم يتمكن أفرادا ردهما دون الآخر في الانتفاع
كالعدين وأما إذا لم يمكن في العادة كتعلين أو خفين أو مصراعي باب فوجد بأحدهما عيا فإنه ردهما
أو يسكنهما بالإجماع كذا في فتح القدير * وإذا اشترى روح نو ثم وجد بأحدهما عيا بعد القبض فأراد
أن يرد المعيب خاصة فظاهر الجواب أن له ذلك قال مشايخنا ألف أحدهما العمل مع صاحبه وصار
بحال لا يعمل إلا مع صاحبه فإنه لا يرد المعيب خاصة وصار بمنزلة شيء واحد كذا في المحط * إذا اشترى جارين
ولم يقضيهما حتى وجد بأحدهما عيا فقبض المبيعة لزمتا جميعا وإن قضى التي لا عيب بها كلته أن
يردهما وإن باع السليمة بعدما قبضهما أو أعقهما قبل القبض أو بعد رهنه المبيعة كذا في فتاوى قاضيان
* وإذا اشترى جراب ثوب عروى وأخذ ثوبه منقطع ومطاطه أو باعه ثم وجد ثوب من الجراب عيا
فلم يشتري أن يأخذ ما بين من الثياب ويرد الذي به العيب ولو قال البالغ لا سلم أنا أرضي أن يرد الجراب
كله فليس له ذلك إلا أن يشاء المشتري ولو كان قطع الثوب ولم يخطه فعرض البالغ أن يسلك الجراب يأخذ
الثوب المقطوع فله ذلك كذا في المحط * اشترى خفيلًا فاقرض عنده هاتين الثيابتين معا فبقر العيب
وأن أكله البالغ يرد المعيب كذا في الكافي * اشترى خفيلًا فخر عروضة من الأرض وعروى ولم يقض
المشتري حتى جد البالغ الثرفان كان حذانه نقص الخلفه * والثرفان كان لم يبلغ الحذاء فالمشتري بالخيار
وإن كان لم ينقص الخلفه والتمتر فلا خيار للمشتري وإذا قبضهما المشتري فوجد بأحدهما عيا رده وحده
وإن كان المشتري قبض ذلك كله قبل الحذاء ثم حذمه المشتري لم يمتصها بل حذاهما لم ينقص الخلف
أيضا ثم وجد بأحدهما عيا لم يكن له أن يرد أحدهما دون الآخر وله أن يردهما جميعا بالعيب الذي وجد
أحدهما ولو كان حذاهما المشتري نقص أحدهما ثم وجد العيب لم يرد أحدهما ثم رجع بنقص المعيب

(١١ - فتاوى ثلاث) ووافق ما ذكرنا عن الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى أن الصلح على أقل من حصته من مال الرافع الميجوز في حالة التصديق وميجوز في حالة الخوف * رجل صالح مع امرأته أيسرهم من غيرها على أنف دودهم ودينار وليس للث وأوتسوا وهو في التركة دراهم وذهب بدلان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز هذا الصلح إلا أن يكون مازكاً من الذهب والفضة حاضر عند الصلح أو يكون غصباً مضروباً على الإن حق لا يكون افتراءً من غير قبض * رجل مات وترك ابناً وامراً وترك عبيداً وأمتة وورثاً فأنقص

الابن جمع ذلالت وانتكالت أول بستم لك ثم صالحت المرأة على انكارها واقرا على دراهم حلة أو مؤجلة جائز لانه اذا لم يكن في مال التركة شيء من النقود امكن تجوز العقد لمدالة كل يجوز بين الاجانب * وان كان في الميراث نقد ودن على رجل فصالحت المرأة ابن زوجها عن نصيبها من التركة سوى الدين جائز لانه لما استفتت الدين يجعل كأن المستفتى ليس من التركة * ولو صالحت عن نصيبها من العروض والعقار خاصة أو عن بعض ٨٣ الاعيان دون البعض جائز * ولو أقرت المرأة أنها صالحت ابن زوجها واستوفت نصيبها من كل مال ودما

الآن بشاه البائع أن يقبل ذلك مع العيب فمذنب * وكذلك لو اشترى شاة على ظهرها صوف خبز البائع الصوف قبل القبض أو جزءه المشتري بعد القبض كان الجواب فيه كالجواب في البئر كذا في المحيط * اشترى شاة حاملة فولدت عند البائع ولم تنقصها الولادة لا خيار للمشتري فان قبضه ما وجد باحدهما عيابه بمحضته من الثمن ولو ولدت بعد القبض لا يرده كذا في محيط السرخسي * اذا اشترى شاة وفي ضرعها لبن فغلب البائع أو المشتري لبسها كان بمنزلة الولادة لا قيمة له حالة الاتصال كما في الولد كذا في المحيط * واذا اشترى فحلا أو سلقا ماميا في الأرض فقلعه المشتري كله أو جزءه عيابه بعد ما قلعه كله لا يستطيع الركن يرجع بنقصان العيب كذا في التتارخانية * رجل اشترى شاة فوجد بعض أشجارها معيبا قال أو يكره بركت الكلى أو يأخذ الكلى وليس له أن يردها لعيب خاصة وان كانت الأشجار مبيانية قال رضي الله تعالى عنه ان كان ذلك قبل القبض فكذلك الجواب وان كان بعد القبض واشترى المشعر بآرضها فذلك * وان اشترى الاشجار خاصة والعيب خاصة كذا في فتاوى فاضل خان * واذا اشترى من آخر عبدا بمن معلوم فمأجني وزاد للمشتري في المبيع فوافق قبضه المشتري فهذا منطوق والنوب حصته من الثمن وقد رضي صاحب الثوب أن تكون حصة ثوبه للبائع فان وجد المشتري بالبعد عيابه بمحضته من الثمن وتكون حصة الثوب للبائع فان وجد المشتري بالثوب عيابه بعد ذلك رده على صاحبه وأخذ من البائع تلك الحصة * ولم يجد بالبعد عيابه انما وجد بالثوب عيابه رده على صاحبه ولم يرجع بمحضته فان وجد بعد ذلك بالبعد عيابه رده على صاحبه بجميع الألف كذا في المحيط * ولو اشترى مصرعا باب قبض أحدهما باذن البائع وهلك الآخر عند البائع فانه هلاك على البائع والمشتري أن يرده الآخر ان شاء ولا يجعل قبض أحدهما كقبض ما جعلا ولو أن المشتري قبض أحدهما ففيه وهلك الآخر عند البائع على المشتري كذا في فتاوى فاضل خان * ولو اشترى خاتمة فص وقطع القص لا يضر واحد منهما فوجد باحدهما عيابه بعد القبض كان له أن يردها لعيب منها * وكذلك السيف الخمي والمنطقة كذا في النهر الفائق * وان كان المشتري شيئا واحدا فوجد ببعضه عيابه قبل القبض أو بعده فليس له أن يردها لعيب خاصة وان كان المتعدد وعليه بما يكال أو بوزن من ضرب واحد فوجد ببعضه عيابه ليس له أن يردها لعيب خاصة سواء كان ذلك قبل القبض أو بعده حتى الشيخ الامام الزاهد أحمد الطواويسى انه كان على قياس قول محمد رده الله تعالى يجب أن يرده بعض المكمل والموزن بالعيب وان كان مجعلا إذا كان التميز لا يرد بالعيب عيابه وكذلك إذا وجد البعض صفارا فأراد أن يفرل ويرد الصفار من الحب الذي هو من تحت الغراب وعسك الباقي ليس له ذلك وكذلك اذا اشترى الجوز الأبيض فوجد البعض صفارا فأراد أن يرده الصفار خاصة وعسك الباقي فليس له ذلك وحكي عن الفقيه أبي جعفر الهندواني رجه الله تعالى أنه قال ما ذكر من الجواب في المكمل والموزن محمول على ما اذا كان الكلى في رعا واحد * وأما اذا كان في أوعية مختلفة فوجد في رعا واحد معيبا فانه يرده ذلك وحده بمنزلة الثوبين والصنفين كالحنطة والشعير وكان يفتي بوزنهم أنه رواية عن أصحابنا بوجه أخذ الشيخ الاسلام خوارزمي رده رجم الله تعالى ومن المشايخ من قال لا فرق بين ما اذا كان الكلى في رعا واحد أو أوعية ليس له أن يردها البعض بالعيب والطلاق محمد رجم الله تعالى في الأصل بدل عليه وبه كان يفتي شمس الأئمة السرخسي كذا في المحيط قال الفقيه

نصيبها من كل مال ودما
كان لليب على فلان بن فلان
جائز * وكذلك لو أقرت
أنها أبرأت غريم المبت عن
حصة ثمن الدين الذي كان
عليه أو تقول ان ابن المبت
قضى حصتي من الدين من
مال نفسه واستوفيت منه
كان جائزا * ولو أن دارا
في يد ورثة ادعى رجل فيها
حقا لبعض الورثة حاضر
وبعضهم غائب فصلح
المدعى الحاضر منهم على شيء
مدعى من جميع حقه جائز
ذلك ويكون معتبرا في هذا
الصلح في حقه شرعا ولا يصلح
الاجنبي على ماله جائز
فهذا أولى ولا يرجع على
شركا به شيء وان كان صالح
على أن يكون حق المدعى
للوارث الحاضر خاصة دون
غيره فهو جائز أيضا لان هذا
الوارث يتكلم حتى المدعى
به هذا العقد لم هو يقوم
مقام المدعى في إثبات حقه
ان أثبت سلم له وان لم يثبت
على إثباته بطل الصلح في حصة
الشركاء ويرجع على
المدعى بمحض ذلك من البطل
* كما لو اشترى عبدا من
رجل هو غيب في يد آخر

ان أثبت المشتري ملك نفسه على الغاصب وبطل وان عجز يرجع على البائت بالثمن * رجل مات
وأوصى لرجل ثلث حله وتزلة وثيقة صفارا أو كرا فصالح بعض الورثة الموصى له من الوصية على دراهم معلومة على أن يسلم لهذا الوارث
حق الموصى له فهذا اموال صالح بعض الورثة البعض سواء لم يكن في التركة دين ولا شيء من التقديم يجوز الصلح وان كان فيه سدين على رجل
لا يجوز لان الموصى له يملك الثلثين للدين بمنزلة الوارث * ولو كان في التركة نقد فان كان ثلث التقدّم مثل بدل الصلح أو كرا لا يجوز * وابن

كان بدل الصلح أكثر من ثلث التقديرات إذا قبض الموهبة له بدل الصلح قبل الافتراق وإن افتراق قبل القبض بطل في التقديرات * إذا صلحت المرأة عن غيرها وصداقها على دراهم معلومة ولم يكن في التركة دين ظاهر ولا نقد حتى جاز الصلح ثم ظهر الدين لم يعلم الورثة أو ظهر فيها عين لم تعلم بها الورثة هل يكون ذلك الدين أو العين داخل في الصلح اختلاف فامية * قال بعضهم لا يكون داخل ولا يكون ذلك الدين والعين بين جميع الورثة على حساب وارثتهم لأنهم إذا لم يعلموا بذلك كان صلحهم ٨٣ عن الظاهر المعلوم عند الورثة لأن المجهول وما لم يكن ظاهرا

يكون بمنزلة المستثنى عن الصلح * وقال بعضهم يكون داخل في الصلح لأنهم صالحوا عن التركة والتركة هي المعلوم عند الورثة فعلى هذا القول أن ظهر دين للث فسد الصلح ويجعل كأن هذا الدين كان ظاهرا وقت الصلح وعلى قول من يقول لا يدخل ذلك في الصلح يكون ذلك الدين والعين بين الورثة ولا يبطل الصلح

باب الصلح عن الدين وفيه بعض مسائل صلح الفضولي

* رجل ادعى على رجل حقا فصالح رجل أجنبي فهذا على وجهين أما أن كان المدعي به عينا أو دينًا وكل ذلك على وجهين أما أن أقر المدعي عليه أو أنكره * وكل ذلك على وجهين أما أن صالح الأجنبي بأمر المدعي عليه أو بغير أمره * فان ادعى دينًا فأنكر المدعي عليه فصالح الأجنبي فهو على خمسة أوجه * أحدها أن يقول الأجنبي للدي صالح فلان عن دعوائك على ألف درهم * أو يقول صالحتك عن دعوائك على

أبو جعفر فيما إذا اشترى لغائب برسم فوجد بعض ما في كل لفافة معينا فأراد أن يرده ذلك خاصة بأن يميز المعيب فليس له ذلك ولو وجد لفافة منها كلها معيبا كان له أن يرده ذلك ويمسك ما لا عيب به كذا في المحيط * وكذلك إذا اشترى عددا من كمية الغزل فوجد في كل واحد شيا معيبا لا يكون له أن يرده ذلك برده خاصة وإن وجد بعض الغزل معيبا له أن يرده ذلك ويمسك ما لا عيب به كذا في الذخيرة * ولو استحق بعض المكمل والموزون لأخيه له في رد ما بقي هذا إذا كان الاستحقاق بعد القبض أما لو كان ذلك قبله فله أن يرده الباقي هكذا في الهداية * وإذا كان المشتري أو باؤه قبضه المشتري ثم استحق بعضه للمشتري أخيرا في رد ما بقي كذا في النماية * وإذا حدث عند المشتري عيبا فقسموه أو غره فأن طلع على عيب كان عند البائع فله أن يرجع بنقصان العيب وليس له أن يرده المبيع إلا أن يرضى البائع أن يأخذ به عليه الحادث عند المشتري فله ذلك اللهم إلا أن يتبعه أحد ما ملحق الشرع كذا في فتح القدير * وكيفية الرجوع بنقصان العيب أن يقوم المبيع ولا عيب به ويقوم به ذلك العيب فان كان تفاوت ما بين القيمتين النصف فالمشتري يرجع على البائع بنصف الثمن وإذا باع المشتري المبيع بعد ما علم بالعيب فالأصل في هذا أن في كل موضع لو كان المبيع قائما على ملك المشتري وأمكنه الرد على البائع ما لم يرضأ وبدون الرضا فإذا أزاله عن ملكه بالمبيع أو ما أشبهه لا يرجع بنقصان العيب وفي كل موضع لا يمكنه الرد لو كان المبيع قائما على ملكه فإذا أزاله عن ملكه بالمبيع أو ما أشبهه يرجع بنقصان العيب كذا في المحيط * رجل اشترى عبدا وقبضه ولم يعلم بعيب حتى قتله هو غيره ثم علم بعيب فانه لا يرجع على البائع بشيء كذا في فتاوى قاضخان * وقلقه أجنبي لا يرجع بالنقصان قتله عبدا أو خطأ كذا في المحيط * وإن قتله بنفسه فكذلك في ظاهرا رواية الرواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن يرجع بنقصان العيب كذا في شرح التكملة * ومن اشترى عبدا فخر به بلا مال أو مات عنده فاطلع على عيب يرجع بنقصان العيب والتدبير والاستيلاد كالاعتناق ولو حرره بمال أو كآته ثم اطلع على عيب لم يرجع بشيء كذا في الكافي * وهكذا في محيط السرخسي * ولو اشترى جبة فلسها أو تنقصة بالثمن ثم علم بفارق قيمة فيها فانه يرجع بنقصان العيب إلا أن يأخذها البائع ويرضى بنقصان الثمن كذا في فتاوى قاضخان * اشترى - كذا فوجد هامة عيب وغاب البائع ولو انتظر حضوره ففسد فوشو لها أو باعها فليس له أن يرجع بنقصان العيب ولا سبيل له في دفعه - هذا الضرر كذا في القنية * اشترى جديا رامثلا فليس يعلم حتى سقط فله الرجوع بالنقصان كذا في الترافيق * قال في القديري إذا اشترى طعاما أو ثوبا خرقت الثوب أو استمر تلك الطعام ثم طلع على عيب كان له لا يرجع بنقصان العيب بخلاف ولو لبس الثوب حتى تحترق من اللبس أو كل الطعام ثم اطلع على عيبه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرجع بنقصان العيب وهو الصحيح وإذا اشترى عبد أو باع بعضه وبني البعض لم يرده ما بقي ولم يرجع بنقصان العيب بمسألة ما عدا بخلاف وهل يرجع بمسألة ما بقي في ظاهر الرواية عن أصحابنا رحمه الله تعالى لا يرجع وهو الصحيح هكذا في الذخيرة والمحيط * (١) لو اشترى دق قافلا فخر به بعضه وجدده فباعه قال أبو جعفر له أن يرده الباقي بمسألة من الثمن ويرجع عليه بنقصان ما خبز منه وهو قول محمد (١) قوله لو اشترى دق قال آخره قد تمت هذه المسائل وفي بعض النسخ عدم ذكرها فيما تقدم وهو أحسن لزوم التكرار بلا فائدة اهـ

فلان على ألف درهم أو يقول صالحني من دعوائك على فلان على ألف درهم أو يقول صالح فلان على ألف درهم من ماله أو على ألفي درهم أو على ألف درهم على ألفي درهم لها * فان قال صالح فلان من دعوائك على ألف درهم فقال المدعي صالحتك فوف الصلح على اجازة المدعي عليه أن جاز جازو بزمه البذل وان رد بطل ويصرح الأجنبي من البين لأن الأجنبي لم يصف الصلح إلى نفسه ولا إلى ماله ولم يضمن واصلح الفضولي لا ينفذ عليه إلا بأمره هذا الأمر فإذا لم يوجد حتى من ذلك يتوقف * كرجل قال لغيري طاع امرأتك على ألف درهم ولم يصف إلى

قال نفسه ولم يضمن شيئا فخلع على اجازة المرأة ان اجازت فقد عاها ويلزمه المال لاعلى الاجنبى وان رقت بطل لانه اضاف الخلع اليها كذلتهمنا * واما اذا قال الاجنبى للذى صا حلتك من دعواك على فلان على ألف درهم اختالف المشايخ رجعهم الله تعالى فيه قال بعضهم هذا الاول سواء لانه اضاف الصلح الى نفسه فنفقة الصلح تعود الى الذى عليه والاضافة الى نفسه محتملة تحتل النيابة والوكالة ويحتمل غير ذلك فكان العقد مع الذى عليه ٨٤ * وقال بعضهم هذا بمنزلة قوله صالحنى من دعواك على فلان على ألف درهم فتم

رجعه الله تعالى خاصة قال أبو الليث به نأخذ كذا فى البيع * ولو اشترى طعاما فوجده عيبا وقد كل بعضه رجع بنقصان عيب ما كل وكل ويرتد ما بقي بحسبه وهذا قول محمد رحمه الله تعالى وبه كان يفتى الفقيه أبو جعفر وبه أخذ الفقيه أبو الليث وان باع نصفه يرتد ما بقي عند محمد رحمه الله تعالى أيضا وعليه الفتوى ولا يرجع بنقصان ما باع كذا فى المضمرات * وهذا اذا كان الطعام فى وعاء واحد لم يكن فى وعاء فان كان فى وعاءين فى جوف القنين أو فى قوصرتين أو ما أشبه ذلك فأكل ما فى أحدهما أو باع ثم علم بعيب كان عند البائع كله ان ردت الباقي بحسبه من الثمن فى قولهم كذا فى فتاوى قاضيان * اشترى مئذنا ثيابا كله ثم أقر البائع أنه كان وقعت فيه فارة وماتت فله ان يرجع بنقصان العيب عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا فى المضمرات * اشترى خبزا فوجده أقل من السعر المعهود رجع بالباقي وكذا كل ما ظهر من عيبه كذا فى السراخية * ومن اشترى يثما أو بطيخا أو قثا أو خيارا أو جوزا أو قرا أو فاكهة ففسد غير عالم بالعيب فوجده فاسدا فان لم ينتفع به كالترع والزوايا البيض المذرى رجع بالثمن كله لانه ليس بمال فيكون يبيع باطلا بخلاف ما لو كسره عالما بالعيب لارتد ولا يعتد فى الجوز صلاح قشره وان كان ينتفع به مع فساد باقيا كله الفقراء يصلح للعابى رجع بحسبه العيب كذا فى فتح القدر * الا اذا رضى به البائع هذا اذا لم يتناول منه شيئا فان تناول بعد ما ذاقه لم يرجع بشئ ولو وجد البعض فاسدا وهو قليل جاز البيع استقصانا والقليل لا يخلو والجوز عينة عادة كالواحد والاثنين فى المائة وان كان الفاسد كثير لا يجوز رجع بكل الثمن كذا فى الهداية * واذا اشترى ريش النعامة ففسد ريشها وجدها من ريش كرجع المشايخ أنه رجع بنقصان العيب ولا يرجع بجميع الثمن لانه لم ينتفع بقشرها فكونه لم يفسد ريشها فبها هذا الفصل يجب أن يكون بلا خلاف وأما اذا كسر ريش النعامة فوجد ريشها فاختلف المتأخرون منهم من قال لا يجوز لانه اشترى شيتين وأحدهما ميت ومنهم من قال يجوز لان الميت فى ماله كذا فى المحط * وجاز عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فى حصة الصبي منه وفى النهاية هو الاصح هكذا فى النهر الفائق * اشترى بعيرا فحلبا أدخله داره سقط فذبحها انسان بأمر المشتري فظهر به عيب قد علم كان للمشتري أن يرجع بنقصان العيب على البائع فى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وبه أخذنا المشايخ هذا اذا علم بالعيب بعد الذبح أما اذا علم بالعيب ثم ذبحه هو أو غيره بأمره أو بغير أمره لا يرجع بشئ كذا فى فتاوى قاضيان * اشترى حيا فذبحه بنفسه فاذا أمعاؤه فاسدة فسادا قد جاز رجع بالنقصان عنده ما وعليه الفتوى ولوا كل بعضه ثم علم رجع بنقصان ما كل ويرد الباقي كذا فى السراخية * واذا اشترى جملا فظهر به عيب فوقع فاسد كسر عرقه ففسد ريشه لانه رجع على البائع بشئ كذا فى الذخيرة * رجل اشترى بعيرا فقبضه ثم وجده عيبا فذهب به الى البائع ابرءه فغضب فى الطريق فانه هلك على المشتري ثم المشتري ان أبنت العيب رجع بنقصان العيب على البائع كذا فى فتاوى قاضيان * اشترى جارية فقبضها فابتغى ثم علم بها عيبا لا يرجع بشئ مادامت حية وان ماتت رجع بالنقصان كذا فى محيط السرخسى * ولو اشترى عبدا فاجار به وثقه باضاف طوى المشتري الجارية ثم رأى صاحب العبد ففلى رضى أو وجده عيبا فرد المشتري ان شاء ضمن المشتري الجارية فقبضها ثم قبض مشتريها وان شاء أخذ الجارية ولا يضمن النقصان ان كانت بكر ولا العقران كانت ثيبا كذا فى

ينفذ الصلح عليه ويلزمه المال على كل حال لانه اضاف الصلح الى نفسه بصرف التثنية كقوله ضربت بك وما أشبه ذلك وهو بمنزلة قول الوكيل بالشراء اشترت فانه يكون مضيفا العقد الى نفسه حتى يرجع اليه الحقوق * ولو قال صالحنى على ألف درهم أو قال صالح فلانا على ألف درهم من مالى أو على ألفى هذا أو ألف درهم على ألفى ضامن ففى هذه الوجوه الثلاثة ينقد الصلح على الاجنبى ويلزمه المال ولا يرجع بذلك على الذى عليه اذا لم يكن بأمر الذى عليه * أما قوله صالحنى فانه اضاف الصلح الى نفسه فنقد عليه ويكون هذا التزام المال بمقابلته اسقاط العيب عن الذى عليه وكذا قوله صالح فلانا بالقدرة من مالى لان اضافة البذل الى مال نفسه بمنزلة اضافة العقد الى نفسه فان الرجل يقول لغيره اشترعدا بألف درهم من مالى يكون توصيلا وكذا قوله صالح فلانا على ألف درهم على ألفى ضامن فهو كقوله صالح فلانا على ألف درهم على لاعلى وجه الكدالة لان

الكفالة لا تكون لانه وجوب المال على الاصل وعند انكار المذمى عليه لاشئ على الذى عليه * هذا الذى ذكرنا اذا كان الذخيرة المذمى عليه مستكررا او مال الفضولى بغير أمره فان صالح بأمره وهو مستكرر فهو على خسة أو حة أيضا * ان قال المأمور للذى صالح فلانا من دعواك على ألف درهم نفذ الصلح على الذى عليه لان الفضولى اذا لم يكن مأورا فى هذا الوجه كان الصلح مع المذمى عليه فانما كان بأمر المذمى عليه ينقد عليه ويجب المال على المذمى عليه ويضج المأمور من المين * وان قال المأمور للذى صالحتك على ألف درهم اختلف المشايخ

رجعهم الله تعالى فيه على نحو ما قلنا ان كان الصلح بغير امر المذني عليه عند البعض يكون الصلح مع المذني غلبة فاذا كان مأمورا بهما نفذ
 على المذني عليه وتم * وعند البعض يكون الصلح مع المذني كالموالات صالحين عن دعوائه على ألف درهم فنفذ الصلح على المأمور ويجب المال
 على المأمور ثم يرجع به على الأمر لانه أضاف الصلح الى نفسه وهو مأمور فيكون بمنزلة الوكيل بالشراء * وان قال صالح فلا نفعي ألف درهم
 على أني ضامن فنفذ الصلح على المذني عليه والمذني بالخيار ان شاء طالب المذني عليه ٨٥ بالبدل حكم العقد وان شاء طالب المصالح
 بحكم الكفالة بخلاف

ما ذالم يكن مأمورا في هذا
 الوجه فان غنة بنفذ الصلح
 على الصالح ولا يرجع هو
 على المذني عليه * هذا
 كله اذا كان المذني عليه
 منكرا فان كان مقرا بالدين
 فصالح الاجنبي بغير امره
 فهو على خمسة أوجه أيضا
 * ان قال الاجنبي صالح
 فلا نفعي ألف درهم يتوقف
 الصلح على اجازة المذني عليه
 وان قال المصالح اختلف
 فيه المشايخ رحمه الله
 تعالى على الوجه الذي
 ذكرنا * وان قال صالحني
 على ألف درهم فنذ الصلح
 على الاجنبي ويلزمه المال
 ولا يرجع على المذني عليه
 لانه أوجب المال على نفسه
 لاسقاط الدين عن المذني
 عليه * بخلاف ما لو كان
 المذني بغير عينا والمذني عليه
 مقرا بكونه لاسدي فصالح
 الاجنبي بغير امر المذني عليه
 فان المصالح بصير مشترا
 لعين لنفسه * وأما لو
 كان المذني بدين لا يصير
 مشترا بالدين لان شراء الدين
 باطل * وان قال صالح فلانا
 على ألف درهم من مالي فهو
 بمنزلة قوله صالحني فنذ الصلح

المذخرة * رجل باع من رجل عبدا بامه وتقابضا ثم وجد مشترى الامه بالامه اصعبا زاده و ردها عليه
 بقضاء فاض وأخذ العبد ثم ان مولى الامه طالع على أن يشتري الامه فله كان وطها قبل أن يشتريها
 والوط لا يبقه هاشيا * وذلك بعد ما ماتت الامه في ذل الوقت اليه أو بعد ما باعها فليس له شيء كذا في
 المحيط * سئل جبر الوري ويوسف بن محمد وعمر بن الحافظ رجعهم الله تعالى عن قابض فورا بقره وهي
 حامل فولدت عند المشتري ووجد الاخر بالثوري عيا فرت على صاحبه بما ذر جمع عليه بقيمة التورام
 بقيمة البقرة قالوا يرجع بقيمة البقرة كذا في التتارخانية ناقلا عن اليتيمة * ولو اشترى ارضا فاجعلها مسجدا
 ثم وجد به عيا فانه لا رد في قولهم واختاره وفي الرجوع نقصان العيب والخيار لا يقتوي أنه يرجع
 كالموالات يرجع بغيره علم بغيره كره لال أنه يرجع نقصان العيب كذا في فتاوى قاضيان
 * اشترى ثوبا وكفن به متاعا كان المشتري وارث الميت وقد اشترى شيء من التركة رجع بالارش
 ولو تبرع بالثمن أن يجني ثمر يرجع بأرض العيب كذا في المحيط * اشترى شجرة فقطعه فاجدها لا تصلح الا
 للعبط يرجع بنقصان العيب لأن يأخذ البائع مقطوعة قالوا وهذا اذا اشتراه لاجل الخطب أما
 اذا اشتراه لاجل الخطب لا يرجع بنقصان العيب كذا في المذخرة * قال محمد رجع الله تعالى في الجامع
 مسلم اشترى عصا واقبضه وتغمر في يده ثم طالع على عيب لم يردده ويرجع بنقصان العيب فان قال البائع
 أنا أخذنا بغير عينها فليس له ذلك لان امتناع الرد خلق الشرع فان لم يخصه في العيب حتى صارت خلا
 رجع بنقصان العيب ولا رده بالعيب لأن يقبل البائع كذا في المحيط * ولو ان نمرانيا اشترى من
 نمراني ثوبا وقبضه ثم أسلم ثم وجد المشتري بالجر عيبا لارده بالعيب وان قبضه البائع كذلك
 ولكن يرجع بنقصان العيب فان لم يرجع بنقصان العيب حتى صار بالجر خلا لارده البائع بالعيب
 لأن رضى البائع كذا في المذخرة * سئل أبو القاسم عن اشترى خلا فلما صلب في خاية المشتري
 ظهر أنه منقن لا ينفع به قال هو أمانة في يد المشتري فان هلك أو فسد لا ضمان عليه وان أهراقه
 المشتري ضياده قال ان كان بحال لا قيمة له اذا شهد عليه شاهدان فلا شيء عليه كذا في التتارخانية
 * المشتري الثاني اذا وجد المبيع معينا وقد نفذ الرد بعيب حدث عنده فرجع على بائعه بنقصان
 العيب لم يكن لبائعه أن يرجع بنقصان العيب على البائع عند أي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا
 لهما كذا في الصغرى * رجل اشترى عبدا وقبضه فباعه من غيره ومات عند الثاني ثم علم بعيب
 كان عند البائع الأول فان المشتري الثاني يرجع بنقصان العيب على البائع الثاني والبائع الثاني
 لا يرجع بنقصان العيب على البائع الأول لأن البيع الثاني لا ينسخ بالرجوع بنقصان العيب ومع
 بقا البيع الثاني لا يرجع البائع الثاني على الأول كذا في فتاوى قاضيان * قال محمد رجع
 الله تعالى في الجامع الصغير رجل اشترى من آخر عبدا بألف درهم وتقابضا ثم أقر المشتري أن البائع
 قد كان أعتقه قبل البيع أو دبره أو كانت أمه فاقرا أنه استوله أو أنكر البائع ذلك وحلف لا يصدق
 المشتري على البائع ويكون العبد حر ا في الاقرار بالعق وولاؤه موقوف وصلاؤه موقوف في مسئلة
 التدبير وكذا في مسئلة الاستلاد وان وجد المشتري بالمبيع عيبا علم أنه كان عند البائع فله أن
 يرجع بنقصان العيب وكذلك لو كان المشتري أقر أنه رجع بالاصل والمسئلة بحالها رجع بنقصان العيب

عليه ويلزمه المال ولا يرجع على المذني عليه * وان قال صالح فلانا على ألف درهم على أني ضامن يتوقف ذلك على اجازة المذني عليه لانه
 أضاف الصلح الى المذني عليه والمذني عليه اذا كان مقرا بالدين أمكن جمل قوله على أني ضامن على الكفالة بخلاف ما اذا كان المذني عليه منكرا
 لان غنة تدبر جمل قوله على أني ضامن على الكفالة فيجعل ذلك اجبا على نفسه شداء * هذا اذا كان المذني عليه مقرا بالدين والاجنبي غير
 مأمور بالصلح * فان كان مأمورا فهو على وجوه خمسة أيضا * ان قال صالح فلانا هذا الصلح على المذني عليه فيجب المال عليه وان قال

صالحى يتخذ الصلح على المدعى عليه اياضا فيطالب المأمور بالمال ثم هو يرجع بذلك على الآخر كالوكل بالشراء * وكذا الوكال صالح فلانا على ألف من مالى أو قال على ألف على أى ضامن يتخذ الصلح على الذى عليه فيجب المال على الاجنبى بحكم السكفة لا بحكم العقد حتى لا يرجع هو على الآخر قبل الاداء بخلاف ما لو قال من مالى فان غنة بلزوم المال بحكم العقد حتى يرجع على الآخر قبل الاداء كالوكل بالشراء * هذا اذا كان المدعى به يضافان ٨٦ كان عينا فهو على وجهين اما ان كان المدعى عليه قرا أو مسكرا فان كان مسكرا

فصلح الاجنبى بغير أمر المدعى عليه فالجواب فيه كالجواب فى الدين اذا صلح عنه بأمره أو بغير أمره أما اذا كان المدعى عليه مقرا فهو على وجهين اما ان صلح بأمره أو بغير أمره فان صلح بغير أمره فهو على خمسة أوجه ان قال صالح فلانا يتوقف على اجازة المدعى عليه ولا يتخذ على الاجنبى لان شراء النضولى انما يتخذ عليه اذا وجدته تذا على العاقد هو هذا لم يصف الشراء على نفسه لا يمكن تنفيذه عليه فيتوقف كثيرا المحجور يتوقف عند ذلك الكل ونزاع المتردد يتوقف على قول أى حنفية رحمه الله تعالى وان قال صالح فلانا فيه اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى على نحو ما سبق * وان قال صالحى أو قال صالح فلانا على ألف من مالى أو على ألفى هذه فانه يتخذ عليه لان اضافة الصلح الى ماله بمنزلة اضافة الصلح الى نفسه فصره شترأ لذته وتصره العين له بخلاف الدين * ولو قال صالح فلانا على ألف على أى ضامن يتوقف ان اجاز بصير كشيلا

كذا فى المحيط * ولو ادعى المشتري أنه باعه وهو ملك فلان وصدقه المقر له وأخذ منه ثم وجدا المشتري به عينا لا يرجع بنفسه ولو كذبه المقر له فله رده كذا فى محيط السرخسى * ولو عاب بالبيع ثم أقر به فلان وكذبه رده كذا فى الكفاي * ولو وجده المشتري عينا قديما وقد حدث عنه آخر حتى امتنع رده وذلك قبل الاقرار فرجع بنفسان العيب ثم أقر به المشتري للمقر له وصدقه المقر له لم يرجع البائع على المشتري بنفسان العيب الذى أخذ منه كذا فى المحيط * ولو اشترى عبد أو قرضه ثم قال بعينه فلان بعد ما اشترته وأعتقه فلان وكذبه المدعى عليه فيما قال فان العبد يعقب على المشتري باقراره فان وجده به عينا بعد ذلك لا يرجع على البائع شئ ولو ادعى المشتري أنه باعه من فلان ولم يذ كر أن فلانا أعتقه ومجد فلان ذلك وحلف ثم وجده عينا فانه يرتد على البائع كذا فى فتاوى قاضيان * اشترى من رجل عبدا بألف درهم وتقاضاه فاقترع المشتري أن العبد كان فلان وأعتقه قبل أن اشترته وأنكر البائع ذلك كله فأما أن صدقه المقر له فى الملك والاعتاق أو صدقه فى المالك دون الاعتاق أو كذبه فيه ما جعنا فى الوجه الاول كان العبد مولى للمقر له فان وجد المشتري بالعبد عينا قديما لم يرجع شئ وفى الوجه الثانى دفع العبد الى المقر له وكان عبدا لا يعقب عليه وان وجد المشتري به عينا لم يرجع شئ وفى الوجه الثالث عتق العبد على المقر وكان الولاء موقوفة او وجد المشتري بالعبد عينا قديما يرجع بنفسان العيب على البائع كذا فى المحيط * فان عاد فلان الى تصديقه يرجع البائع عليه بما أخذ من العيب ولو أقر أنه كان فلان فاعتقه بعد ما اشترته لم يرجع بنفسان العيب سواء صدقه المقر له أو كذبه كذا فى محيط السرخسى والله تعالى اعلم

الفصل الرابع فى دعوى العيب والخصومة فيه وأقامة البيعة يجب أن يعلم بأن العيب نوعان ظاهر يعرفه القاضى بالمشاهدة والعيان كالقروح والعلى والاصبع الزائفة وأشباهها وباطن لا يعرفه الاقضى بالمشاهدة والعيان والظاهر أنواع قديم كالاصبع الزائفة ونحوها وحديث لا يحتمل الحدوث من وقت البيع الى وقت الخصومة كاشترى الجدرى وما أشبه ذلك وحديث لا يحتمل الحدوث من وقت البيع الى وقت الخصومة كالجرارح وما أشبهها وحديث لا يحتمل التقدم على مدة البيع وأما الباطن فنوعان نوع يعرف بأمر فائقة كالتيابة والحبل والداء فى موضع لا يطلع عليه الرجال ونوع لا يعرف بأمر فائقة كاسرقة الاباء والخون فان كانت الدعوى فى عيب ظاهر يعرفه القاضى بالمشاهدة ينظر اليه فان وجده تتم الخصومة وما لا فلا فان كان العيب قديما وحديثا لا يحدث من وقت البيع الى وقت الخصومة كان للمشتري أن يرد له لان امره فائقة بالعال بالعيانية ويتقاضى وجوده عند البائع اذا كان لا يحدث مثله ولا يحدث فى مثل هذه الدعا لأن المدعى البائع سقوط حق المشتري فى الرد بالرضا وغيره ويكون القول قول المشتري فيمعه عينه كذا فى المحيط * ثم عند طلب البائع عين المشتري يحلف المشتري باتباع الروايات وعند عدم طلبه هل يحلف المشتري عامة المشايخ على أنه لا يحلف فى ظاهر الرواية ثم كيف يحلف المشتري أكثر القضاة على أنه يحلف بالله ماسقط حلف فى الرد بالعيب من الوجه الذى يدعى لانساولا دلالة وهو الصحيح كذا فى المحيط والخبرة * وان كان عينا يحتمل الحدوث فى مثل هذه المدعى يحتمل التقدم عليه أو كان منكلا فالقاضى يسأل البائع كان به هذا العيب يده فان قال نعم كان للمشتري حق الرد الا أن يدعى البائع سقوط حق المشتري فى الرد بنسب ذلك بنكوه أو بالبيعة فان أنكره فالقول قوله مع عينه ان لم يكن للمشتري

رجل على رجل ألف درهم فقضاهم بمجهول لا يعرف وزنه لا يجوز * ولو اعطاه على وجه الصلح جاز بيعة لان الصلح بينى عنى الاسقاط فيصل على ان المدعى أقل من دينه وله ذل لو كان له على رجل ألف درهم فصالحه ماله على خمسة جاز * ولو باع مائة درهم بخمسة مائة لم يجز * رجل ادعى على رجل ألف درهم فأنتكرا فطلعا على عشرة دنانير جاز * وان أقره قائل القبض يبطل لان الصلح على غير جنس الحق لا يكون الامبالاة والصرف يبطل بالاتفاق من غير قبض * رجل غلبه لرجل ألف درهم جاد فاداه على بيعة

عشرة دينار وافر قاقيل القبض يبطل * ولو صالح من الجاد على التبرجة جاز ولا يكون صرفا بل يكون اسقاطا لصفة الجودة * وكذا لو كانت الجيدة الفاعلة فصالحه على ألف تبرجة إلى أجل جاز لأن أصل المال إذا كان قرضا صالحه إلى أجل لا يصح التأجيل * ولو كان لرجل على رجل مائة درهم ومائة دينير فصالحه من ذلك على تحسين درهمين وعشرة دنانير إلى أجل جاز لأنه حط * وكذا لو صالحه من ذلك على تحسين درهمين وعشرة دنانير إلى أجل جاز لأنه حط * وكذا لو صالحه على مائة درهم من حقه درهم حلة أولى أجل جاز * وكذا لو صالحه على تحسين درهمين مائة دينار حلة أولى ٨٧

ينبغي على كون هذا العيب عند البائع كذا في المحيط * وتكلموا في تحليفه قال مشايخنا الصريح أنه يحلف بالله ماله حق الرتبة عليك فهذا العيب الذي يدعيه كذا في محيط السرخسي * وعنده الفتوى كذا في التتارخانية * وان كان عيبا لا يحتمل التقدم على مدة البيع فالقاضي لا يرد على البائع * وأما إذا كان للعيب باطنا فإن كان يعرف باطنا فإنه في البدن وكان في موضع يطلع عليه الرجال فإن كان للقاضي بصيرة بعرفة الأمراض ينظر بنفسه * وان لم يكن له بصيرة يسأل عن له بصيرة ويعتمد على قول عدلين وهذا أحوط والواحد يكتفي فإذا أخبره واحد عدل بذلك ثبت العيب بقوله في وجهه الخصومة فيحلف البائع ولا يرد بقول هذا الواحد * هكذا ذكر بعض المشايخ في شرح الجامع وفي شرح أدب القاضي للخصاف ينظر ان كان هذا العيب مما يحتمل الحدوث في مثل هذه المدة تعرف ذلك بقول الواحد أو المثنى أو أشكل عليهما ذلك واختلوا فيما بينهم فإنه لا يرد على البائع بل يحلف * وان كان هذا العيب مما يحتمل الحدوث في مثل هذه المدة ان عرف وجوده بقول المثنى ذكر في الاقضية وفي القدوري أنه يرد بقوله ما هو هكذا ذكر بعض المشايخ في شرح الجامع كذا في الذخيرة * وان كان عيبا لا يطلع عليه الا النساء كالحبل وما أشبه ذلك فالقاضي يريها النساء الواحدة تعدل تكتفي واثنان أحوط فإذا قالت واحدة عدل أنها حبلى أو قالت ثنتان ذلك ثبت العيب في حق توجبه الخصومة فيبعد ذلك ان قالت أو قالتا تحدث في مدة البيع لا يرد على البائع ولكن حلف البائع * فان نكل الا أن يرد عليه * وان قالت أو قالتا كان ذلك عند البائع * فان كان ذلك بعد القبض لا يرد ولكن يحلف البائع وان كان ذلك قبل القبض فكذلك لا يرد بقول الواحد * وهل يرد بقول المثنى ذكر بعض مشايخنا أن على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يرد * وعلى قياس قولهما ردة ذكر الخصاف في أدب القاضي أنه لا يرد في ظاهر رواية أصحابنا وفي القدوري أنه لا يرد في المشهورين قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فيحلف البائع فإذا نكل فقد نكدها كدت شهادتهن فيسكنه فيثبت الردة ذكر الصدر الأشمدي في جوع الجامع الصغير وفي دعوى الحبل * لو قالت امرأة أنها حبلى وقالت امرأة أخرى أنها حبلى وقالت امرأة ثالثة أنها حبلى وقالت البائع للقاضي المرأة التي تقول لها حامل جاهلة ينبغي للقاضي أن يختار ذلك امرأة عالمة كذا في المحيط * رجل اشترى جارية بعد بلغت فادعى أنها حنثي قال محمد رحمه الله تعالى يحلف البائع البتة ما هي كذلك لأنه لا ينظر اليه النساء والرجال كذا في فتاوى قاضيهان * والجواب في دعوى الاستحاضة في حق حكم الرجوع إلى القسامة توجه الخصومة وفي الرتبة شهادتهن قبل القبض وبعده كالجواب في دعوى الحبل ولكن إذا شهد الرجال على الاستحاضة قبل شهادتهن لا يرد ورأى الدم يراه الرجال جاز أن يثبت بشهادتهن كذا في المحيط * ولو اشترى جارية وتوقضها ثم قال إنها لا تحيض قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل لا تسمع دعوى المستري الآن يذمى ارتفاع الحيض بالحبل أو بسبب الداء فان ادعى بسبب الحبل تسقط دعواه ويرى بها القاضي النساء ان قلن هي حبلى يحلف البائع أن ذلك لم يكن عنده * وان قلن ليست بحبلى فلا ينعى على البائع كذا في فتاوى قاضيهان * والمرجع في الداء إلى قول الأطباء كذا في الذخيرة * ولو ادعى بسبب الحبل عن محمد رويان في روايته ان كان من وقت شراء الجارية أربعة أشهر وعشرة أيام يسمع الدعوى

منه على كون هذا العيب عند البائع كذا في المحيط * وتكلموا في تحليفه قال مشايخنا الصريح أنه يحلف بالله ماله حق الرتبة عليك فهذا العيب الذي يدعيه كذا في محيط السرخسي * وعنده الفتوى كذا في التتارخانية * وان كان عيبا لا يحتمل التقدم على مدة البيع فالقاضي لا يرد على البائع * وأما إذا كان للعيب باطنا فإن كان يعرف باطنا فإنه في البدن وكان في موضع يطلع عليه الرجال فإن كان للقاضي بصيرة بعرفة الأمراض ينظر بنفسه * وان لم يكن له بصيرة يسأل عن له بصيرة ويعتمد على قول عدلين وهذا أحوط والواحد يكتفي فإذا أخبره واحد عدل بذلك ثبت العيب بقوله في وجهه الخصومة فيحلف البائع ولا يرد بقول هذا الواحد * هكذا ذكر بعض المشايخ في شرح الجامع وفي شرح أدب القاضي للخصاف ينظر ان كان هذا العيب مما يحتمل الحدوث في مثل هذه المدة تعرف ذلك بقول الواحد أو المثنى أو أشكل عليهما ذلك واختلوا فيما بينهم فإنه لا يرد على البائع بل يحلف * وان كان هذا العيب مما يحتمل الحدوث في مثل هذه المدة ان عرف وجوده بقول المثنى ذكر في الاقضية وفي القدوري أنه يرد بقوله ما هو هكذا ذكر بعض المشايخ في شرح الجامع كذا في الذخيرة * وان كان عيبا لا يطلع عليه الا النساء كالحبل وما أشبه ذلك فالقاضي يريها النساء الواحدة تعدل تكتفي واثنان أحوط فإذا قالت واحدة عدل أنها حبلى أو قالت ثنتان ذلك ثبت العيب في حق توجبه الخصومة فيبعد ذلك ان قالت أو قالتا تحدث في مدة البيع لا يرد على البائع ولكن حلف البائع * فان نكل الا أن يرد عليه * وان قالت أو قالتا كان ذلك عند البائع * فان كان ذلك بعد القبض لا يرد ولكن يحلف البائع وان كان ذلك قبل القبض فكذلك لا يرد بقول الواحد * وهل يرد بقول المثنى ذكر بعض مشايخنا أن على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يرد * وعلى قياس قولهما ردة ذكر الخصاف في أدب القاضي أنه لا يرد في ظاهر رواية أصحابنا وفي القدوري أنه لا يرد في المشهورين قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فيحلف البائع فإذا نكل فقد نكدها كدت شهادتهن فيسكنه فيثبت الردة ذكر الصدر الأشمدي في جوع الجامع الصغير وفي دعوى الحبل * لو قالت امرأة أنها حبلى وقالت امرأة أخرى أنها حبلى وقالت امرأة ثالثة أنها حبلى وقالت البائع للقاضي المرأة التي تقول لها حامل جاهلة ينبغي للقاضي أن يختار ذلك امرأة عالمة كذا في المحيط * رجل اشترى جارية بعد بلغت فادعى أنها حنثي قال محمد رحمه الله تعالى يحلف البائع البتة ما هي كذلك لأنه لا ينظر اليه النساء والرجال كذا في فتاوى قاضيهان * والجواب في دعوى الاستحاضة في حق حكم الرجوع إلى القسامة توجه الخصومة وفي الرتبة شهادتهن قبل القبض وبعده كالجواب في دعوى الحبل ولكن إذا شهد الرجال على الاستحاضة قبل شهادتهن لا يرد ورأى الدم يراه الرجال جاز أن يثبت بشهادتهن كذا في المحيط * ولو اشترى جارية وتوقضها ثم قال إنها لا تحيض قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل لا تسمع دعوى المستري الآن يذمى ارتفاع الحيض بالحبل أو بسبب الداء فان ادعى بسبب الحبل تسقط دعواه ويرى بها القاضي النساء ان قلن هي حبلى يحلف البائع أن ذلك لم يكن عنده * وان قلن ليست بحبلى فلا ينعى على البائع كذا في فتاوى قاضيهان * والمرجع في الداء إلى قول الأطباء كذا في الذخيرة * ولو ادعى بسبب الحبل عن محمد رويان في روايته ان كان من وقت شراء الجارية أربعة أشهر وعشرة أيام يسمع الدعوى

اقرارا وانكارا على نصف كرخطة ونصف كرشعري إلى أجل يبطل كله * ولو ادعى عن رجل أن ثاقا ذكر المدي عليه فأراد أن يصالحه على مائة فقال المدي صالحتك على مائة درهم من الاتق التي في علمك وأبرأتك عن القيمة جاز ويرأى المدي عليه عن الباقي قضاء ودانة * وان قال صالحتك من الاتق على مائة ولم يقل وأبرأتك عن الباقي يرى المطالبون عن الباقي قضاؤه لا يبرأ دانه * ولأن المطالب قضاء الاتق فذكر الطالب قضاءه وصالحه المطالب على مائة درهم جاز قضاؤه ولا يحل للطالب أن يأخذ منه المائة إذا كان يعلم بالقضاء * اذا سرق خفاف الناس من

حانوت الاسكاف فصالح الاسكاف السارق على شيء قالوا ان كان المسروق قائما في يد السارق لا يجوز الصلح الا باجازه ارباب السرقة * وان كان مستهلكا فان لم يكن الصلح على غبن فاحش جاز الصلح ولا يتوقف على اجازة اربابها لان اللودع ان يصلح الغاصب ويستوفى منه الضمان اذ لم يكن فيه غبن فاحش * وان كان فيه غبن فاحش لا يجوز الصلح على صاحب الوديعة * رجل استهلك على رجل اناه فضة وقضى القاضي عليه بالقيمة واقرت قبل قبض ٨٨ القيمة لا يبطل القضاء عندنا * وسكنا لوصيلها على القيمة من غير عقوبات اترفا

قبيل القبض * وكذلك استهلك ثياب فضة او دراهم فصالحه على اقل منها الى اجل جاز عندنا * رجل له على رجل دراهم لا يعلم وزنها فصالحه مناعلى عرض او ثوب بعينه جاز لان الثمن وان كان مجهولا لا لان جهالة الثمن اذ لم يكن محتاجا الى القبض لاتفق جواز البيع * وان صالحه على دراهم معلومة في القياس لا يجوز ويجوز استحسانا لان الصلح يبنى عن التجوز بدون الحق وكذا اذا جعل لها اجلا جاز ويجعل ابراء بعض وتأجيل الباقي * ولو كان بين رجلين اخذوا عطاء وبيع وقرض وشركة ومضى على ذلك زمان ولا يعرفان ما لطالب على الاخر فصالحه على مائة درهم الى اجل جاز استحسانا لما ذكرنا في المسئلة الاولى * رجل له على رجل قدرهم فصالحه على مائة وقبض المائة ثم استحققت المائة فانه يرجع عليه بمائة ولا يبطل الصلح سواء كان الصلح بعد الاقرار او بعد التاكيد * وكذلك وجد هاس توفة وانهرجه يردوا ويرجع عاتة جياد

وان كان اقل من ذلك فلا وفي رواية شهران وخمسة ايام وعليه عمل الناس وهو المختار للقنوي كذا في مختار الفتاوى * فاذا سمع القاضي الدعوى سال البائع اهي كما يقول المشتري قال نعم ردها على البائع وان قال هي كذلك للعالم وما كنت كذلك عندى توجهت الخصومة على البائع لتصادفهما على قيامه للعالم فان طلب المشتري منه حلف فان خلف برئ وان نكل ردت عليه وان اقام المشتري يذنه لم تقبل على الانقطاع وتقبل على الاستحاضة وان انكسر البائع الاطلاع في المال هل يمتنع عند الامام لا وعندهما يمتنع كذا في النهر الفائق * قال في كتاب الاقضية اشترى جارية وبطن من المشتري بشعبة كانت بماء عند البائع وحلف القاضي البائع فكل فردها المشتري عليه فادعى البائع بعد ذلك انما حلفت في يد المشتري وهي حلفت في هذه الساعة فالقاضي سال المشتري عن ذلك فان قال ما لي بهاء قال القاضي ربحها النساء فان قلن هي حلفت لا يثبت الرد بقولهن ولكن توجه الخصومة على المشتري فحلفه بالله ما حدث هذا الجبل عندك فان حلف فلا شيء عليه والرقم تراض وان نكل ثبت ما ادعاه البائع ففردها على المشتري مع نقصان عيب الشعبة فان قال البائع انا امسك الجارية مع الجبل ولا ضمن نقصان عيب الشعبة كان له ذلك ولو ان القاضي حين سأل المشتري عن الجبل قال هذا الجبل كان عند البائع ولم أعلم به سمع دعواه فحلف البائع فان حلف لم يثبت وجوده عند البائع وقد اقر المشتري بوجوده عنده فكان للبائع ان يرد الجارية عليه ويرفعها نقصان الشعبة وان نكل عن البين ظهر ان هذا العيب كان عند البائع وظهر ان الرد كان صحيحا قال ولو كان القاضي حين قضى رد الجارية على البائع بعيب الشعبة فقبل ان يرد المشتري الجارية على البائع قال البائع انها حلفت انه حدث عند المشتري وقال المشتري لا بل كان عند البائع فالقاضي لا يبطل في الرد ويحلف البائع على ما ادعى المشتري عليه انه حدث عنده ولا يمين على المشتري هنا كذا في المحيط * واذا كان العيب باطنا لا يعرف با تاراقعة بالبدن نحو الاباق والجنون والسرقة والبول في الفراش فانه يحتاج الى اثباته في الحال وطريق معرفة ثبوته على ما ذكره محمد رحمه الله تعالى في الجامع ان يسأل القاضي البائع ايه هذا العيب في الحال قالوا انما يسأل البائع عن ذلك اذا سمع دعوى المشتري وانما يصح دعوى المشتري اذا ادعى ان هذه العيوب كانت في يد البائع وقد وجدت في يد المشتري الا ان في الجنون يصح دعوى المشتري بهذا التقدير وفي الاباق والسرقة والبول في الفراش لا بد لصحة ثبانه زيادته وهو ان يقول المشتري هذه العيوب كانت في يد البائع وقد وجدت في يد المشتري والحالة متقدمة ويعني بالاتحاد ان يكون وجودها في يد البائع وفي يد المشتري قبل البلوغ او بعد البلوغ اما لو كانت في يد البائع قبل البلوغ ووجدت في يد المشتري بعد البلوغ فهذا لا يكتفي لصحة الدعوى ولسؤال البائع وفي الجنون سواء كان في يد البائع والمشتري قبل البلوغ او كان في ايديهما بعد البلوغ او كان في يد البائع قبل البلوغ وفي يد المشتري بعد البلوغ فهذا لا يكتفي لصحة الدعوى ولسؤال البائع كذا في النخبة * ان ادعى ابا فالح وهو مهاشوق رد دفعه على وجود العيب عندهما كالبول في الفراش والسرقة والجنون لم يحلف البائع اذا انكر قيامه للعالم حتى يبرهن المشتري انه ابن عنده اما لو اعترف بقيامه للعالم فانه يسأل عن وجوده عنده فان اعترف برده عليه بالتماس من المشتري وان انكر طوب المشتري بالينة على ان الاباق وجد عند البائع فان اقامها ردوا لا حلف بالله لقد بداعه وصله وما ابن

* وان صالحه من الدراهم على الذات وتوقف على الذات ثم استحققت الدراهم بعد اقرارهما يبطل الصلح * وان استحققت قبل الافتراق يرجع عليه بمثل تلك الدراهم ولا يبطل الصلح * لو صالح من الدراهم على فليس مسموعة وقضاهما ترقا ثم استحققت التلوس يبطل الصلح لانه كان سرقا بل لانه اقترع عن دين بدين * رجل له على رجل دراهم جادقة فقامز ووافقا قال انفقها فان لرج لاك فردتها على فقيل فلم ترج قال ابو يوسف رحمه الله تعالى ان يرد استحسانا * وهو بخلاف حالوا اشترى شيئا بوجه معسافا اذ ان يرد

فقال له البائع هان فان كنت تردده على فرضه على البيع فليست تردده لم يكن له أن يردده * وجه الفرق أن ما قبض من الدراهم ليس هو عين حقه بل هو مثل حقه وأما نصيب حقه له إذا رضى به فأذا لم يرض به لم يصرف حقه فليكون القاض متصرفاً في ملك الدافع بأمره فلا يبطل حق القاض أمامي البيع المقبوض عين حق القاض إلا أنه معيب فلم يكن قول البائع بعهذه أذناه بالتصرف في ملك البائع في حق متصرف في ملك نفسه فبطل حقه في الرد * رجل قال لا تحرق علك أن ترددهم فقال له المتدعي عليه ٨٩ إن حلفت أنها لم تأكل على أن دفعها إليك

عند سقط فان برهن المشتري على قيامه للحال حلب البائع بالله ما بين عندك قط وان لم يبرهن ولم يقر
البائع فعند الامام لا يخلف خلافا لها هكذا في النهر الفائق ولا يخلف المشتري على الرضا من غير دعوى
البائع عند أي حقيقة ومحمد رحمه الله تعالى ثم اذا ادعى البائع كيف يخلف المشتري ؟ كذا القضاة
على أنه يخلف بالله ما سقط حلف في الرتمن الرحا الذي يدعيه البائع لاسر يحاول دلا كذا في المحيط
وهو الصحيح كذا في العرائق * رجل اشترى عبدا فوجده عيبا فأنكر البائع أن يكون عنده فقام
المشتري شاهدين شهدا أحدهما ناعا وبه هذا العيب وشهد الآخر على إقرار البائع بالعيب لا يقبل كذا
في فتاوى قاضيان * ولو اثناع في صفتين بأن اشترى نصفه بمعين دينارا ثم اشترى منه النصف الآخر
بما يقدر وارو عليه بغيره وقال كان قبل البيعين وقال البائع حدث عندك بعدها ما تقول للبائع ولو قال
المشتري أحلفه في النصف الثاني وأوقف في النصف الأول لا أتبع بالبائع عند البيع الثاني وأثن فيه
عند البيع الأول له ذلك فان حلف ازم والردولة أن يستخلفه بعده في النصف الأول كذا في الكافي
* ولو خاصم المشتري في النصف الأول قبل أن يتخاصم في النصف الثاني فنكل البائع عن البين فرد عليه
النصف الأول ثم أراد رد النصف الثاني بذلك الشكول لم يكن له ذلك حتى يتخاصم فيه خصومة مستقلة
كذا في المحيط * ولو خاصم في الصفتين كان له ذلك وإقراره بالعيب في النصف الأول إقرار به في النصف
الثاني بخلاف العكس وتكوله في أحدهما ليس بنكول في الآخر كذا في الكافي * وإذا خاصمه
في النصفين جميعا لم يكن على الواحد الا بين واحد لأنه جمع بين الدعوى بين يفتني وبين واحدة كالأ
جمع بين الدينين في الدعوى وان نكل لزمه كل العبد وان حلف في النصف ونكل في النصف لزمه
ماتكل لاسر وأما إذا كان البائع اثنين فاعا عبدان من رجل صفقة أو صفتين فأت أحدهما ورثه
الآخر ثم طعن المشتري يعيب فيه ان شاء فخاصمه في أحد النصفين وان شاء فخاصمه في أحد
النصفين حلفه فيما باع على البات وفيما باع مورثه على العلم كذا في محيط السرخسي * فان حلف
في أحدهما لم يقع به الاستغناء عن البين في النصف الآخر وان نكل في أحدهما لم يكن ذلك لازما
في النصف الآخر وان جمع بين النصفين في الخصومة فلا يحل أو أمان يكون البيع صفقة أو صفتين
فان كان صفتين حلفه على النصفين ويجمع بين البين بالله لقد بعته النصف وسلمته وما به هذا العيب
ولقد باع صاحبه نصفه وسلمه وما يع به هذا العيب وهذا بالاتفاق فأما إذا كانت الصفقة واحدة فكذا
الجواب عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يكتفي بالبين على نصيبه خاصة على
البات وتنب تلك عن عيبه في النصف الذي باع مورثه كذا في المحيط * رجل اشترى جارية وقبضها
فباعها من غيره ثم باعها الثاني من ثالث ثم ادعت الجارية أنها حره فادعى الثالث على نفسه بقولها وقبل
البائع الثاني منه ثم الثاني رد على الأول فلم يقبل الأول قالوا ان كانت الجارية ادعت العتق كان للأول
أن لا يقبل وان كانت الجارية ادعت أنها حره فالأصل فان كانت حرة سلت وانقادت لذلك فهو
بغيره دعوى العتق وان لم تكن انقادت ثم ادعت أنها حره فالأصل لم يكن للبائع الأول أن لا يقبل كذا
في فتاوى قاضيان * والصحيح ان هذا لم يسبق منها ما يكون إقرارا بارت كان القول قولها في دعوى
الحرية * ولتـ نرى أن يرجع على البائع بالنك كذا في جواهر الاحكام في ذكر في المشتري رجل اشترى

(١٢ - فتاوى ثالث) عن العهدة وكذا القاصب إذا رد المصروف في وضع يحقق عليه لا يجبر المصوب منه على القبول كذا هنا
وإذا لم يأخذ صاحب الدين دينه لا يخرج المدون عن العهدة * وجعل غصب من رجل ألفاً وأخفاها وغصباً فاضلها إلى ك على خمسمائة
وأعطاه القاصب من ثلث الألف أومن غيرها ما زاد الصلح قضاء وكان على القاصب فيما يدين به والله تعالى أن يرده الباقي * وإن كانت
الديار هم في يد القاصب حيث يراد المال فإن كان القاصب جامعاً فمكذلاً الجواب لأن الجور وجبة لله - ثم أتى فيجوز الصلح بطريق

الاسقاط فان وجد المصوب منه بينه بعد ذلك فأقامها بقضى له بقيتها لانه اذا وجد بينه ظهر أن المصوب لم يكن مستهلكا هذا اذا كان الغاصب باحدا . فان كان مقر بالقبض والادراهم ظاهرة في يده بقدر المفع وبمعنه على أخدها منه فصالحه على نصفها على أن أبرأه عن الباقي فهو في القياس مثل الاول يجوز الصلح قياسا وفي الاستحسان لا يجوز . وعلمه أن ردها على المصوب منه لانها ليست في معنى المستهلك وتعدز تعرج الصلح بطريق الاسقاط لان ٩٠ البراءة عن الاعيان لا يصح وتعدز تحيزه بمادة لمكان الربا وكذلك كل ما يكال أو يوزن

فصل في البراءة عن البعض بشرط تعجيل الباقي وتعليق البراءة عن الثمن والبراءة عن النقطة

رجل له على رجل ألف درهم فقال حططت عنك منها خمسمائة على أن تعطيني خمسمائة وهذه ثلاث مسائل احداها أن يقول حططت عنك خمسمائة على أن تنقد لي خمسمائة ولم يوقت لذلك وتضاف في الوجه اذ قيل الغريم بذلك برئ عن الخمسمائة أعطاه الباقي أولم يعط في قوله هم والثانية أن يقول حططت عنك خمسمائة على أن تنقد لي اليوم خمسمائة فان لم تنقد قال عليك على حاله وقبل الغريم أن ينقده الخمسمائة في اليوم برئ عن الباقي وان لم ينقد في اليوم لا يبرأ في قولهم * والثالثة أن يقول حططت عنك خمسمائة على أن تنقد الباقي اليوم ولم يرد على ذلك وقبل الغريم قال أوجبني ومحمد رحمه الله تعالى هذا بمنزلة الوجه الثاني ان تنقد في اليوم برئ عن الباقي وان لم ينقد لا يبرأ * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى فهو

جارية والحارية لم تكن عند البائع فقبضها المشتري ولم يقر بالرق ثم باعها المشتري من آخر والحارية لم تكن حاضرة عند البيع الثاني وقبضها المشتري الثاني ثم قالت الجارية أنا مارة فان القاضي يقبل قولها ويرجع بعضهم على بعض بالثمن . فان قال المشتري الاول ان الجارية أقرب بالرق وأنكر المشتري الثاني ذلك وليس للمشتري الاول منة على اقراره بالرق فان المشتري الثاني يرجع بالثمن على المشتري الاول والمشتري الاول لا يرجع بالثمن على بائعه لانه ادعى اقراره بالجارية بالرق كذا في فتاوى فاضلجان * وفي الظهيرية اشترى عشرين أحدهما بألف والآخر بألف الى سنة مصفقة أو مصفقتين فرد أحدهما بعيب ثم اختلفا فقال البائع رددت مؤجل الثمن وقال المشتري بل مجله فالقول للبائع سواء هلك ما في يد المشتري أو لا ولا تحالف ولو اختلفا في الثمن فادعى البائع أن من الردود كذا وعكس المشتري فالقول للمشتري كذا في النهر الفائق * باعه عبداه وبه عبد آخر قبضه ما ومات أحدهما أو أرا دة الحى بعيب وقال المبيع هذا وقال البائع هو موهوب فالقول للبائع أنه موهوب وبالبائع أن يرجع في الحى وان ادعى المشتري أن الموهوب ميت ويرجع المشتري عليه . مبالثن ولكن انما يرجع البائع في الحى بعد أن يحلف أنه ما باعه الحى وكذا المشتري انما يرجع بالثمن على البائع بعد أن يحلف أنه ما اشترى الميت ويرجع البائع على المشتري بقيمة الميت ولو اشترى عشرين ومات أحدهما أو أرا دة الحى بالعيب وقال عنه درهم وقال البائع دانته فالقول للمشتري ولو كان العبد واحدا أو أرا دة بالعيب وقال البائع المبيع غيره فالقول له كذا في الكافي * عن محمد رحمه الله تعالى في الاملاء اشترى الى رجل من آخر عشرين بألف درهم مصفقة واحدة ووجد باحدها عيبا بعد ما قبضها ثم اختلفا في قيمته ما وموت وقع البيع فقال المشتري كان قيمة العيب التي درهم وقيمة الآخر ألف درهم وقال البائع على عكس هذا لم يثبت في قول واحد منهما وماتوا يتظر الى قيمة العبد يوم يختصمان فيه فان كانت قيمة كل واحد منهما يوم الاختصام ألف درهم رد العيب خاصة بنصف الثمن بعد ما حلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه كذا في الزخيرة * وان أتما جاعلا للينة على ما ذكرنا أخذ بينت ما جاعلا فباعها اذ عاين الفضل فبيع كل قيمة المردود في درهم على ماشه به شهود والمشتري ويجعل قيمة الآخر ألف درهم على ماشه به شهود البائع فرد المشتري العيب بنصف الثمن ولومات احدهما والآخر قائم ووجد باقاهم عيبا واختلفا في قيمة القائم وفي قيمة الميت ولا يثبت لهما فالقول قول البائع في قيمة الهالك ويقوم الباقي على قيمته يوم اختصما ولو أتما للينة على قيمة الهالك فالينة بينة البائع أيضا ولم يقم يمينه على قيمة الهالك وأقامه للينة على الحى فالينة بينة المشتري كذا في المحيط . وفي النوازير رجل اشترى خلا في خابية وجهه في جرة فوجد فيها فار تميتة فقال البائع هذا الفارة كانت في جرتك وقال المشتري لا بل كانت في شايك فالقول قول البائع كذا في الظهيرية . وفي فتاوى أهل سمرقند اشترى دهنه بعينه في آنية بعينها وأتى على ذلك أيام فلف فتح رأس الآنية وكان رأسها مشدودا منذ قبضها ووجد فيها فار تميتة وأنكر البائع أن يكون في يده فالقول قول البائع لانه بسكر العيب وتأويل المثل انما كان رأسها مشدودا وقت القبض ولم يعلم افتتاحها بعد ذلك إلى أن وجد فيها الفارة وتولوا عدمه أم لا وعرفا سقرارها لثمة عدم افتتاح رأس الآنية قال أن وجد فيها الفارة فالقول للمشتري بوله الرذ كذا في المحيط . واذا اشترى عبدا وقبضه ثم جاء به وقال وجدته بمحوى العيبة فانكر البائع فالقول قول البائع فان

بمنزلة الوجه الاول أنه يبرأ عن الباقي نقدا أو لم ينقد * ولو قال حططت عنك خمسمائة ان تنقد لي خمسمائة اثبت أو قال مني لا يصح لحظ في قولهم نقدا أو لم ينقد * وكذا لو قال الغريم أو لك تفصيل اذا أدبت الى متنا خمسمائة فأت برئ عن الباقي * أو قال مني ما أدبت لمتنا خمسمائة * أو قال ان دفعت الى خمسمائة فهذا كله باطل لا يبرأ عن الباقي وان أدى اليه خمسمائة كلف الصلح أولم يذكره فوسواه * ولو قال لك قبل بألف حططت عنك خمسمائة على أن تعطيني بالخمسمائة كفيلا اليوم أو قال على أن تعطيني بالخمسمائة

رهنما قبل ولم يعط بطل الحط * ولو كان على رجل ألف درهم ونحو ستمائة منها كفيلا فقال الكفيل ان لم توفي رأس الشهر خمسمائة فعليك
الالف كلها فقبل الكفيل جاز وهو كاشط * ولو قال للكفيل بالالف حطت عنك خمسمائة على ان توفي رأس الشهر خمسمائة فان
لم توفي فالالف عليك على حاله فهو جاز وهو كاشط * ولو كفل رجل بالمال الحال ثم صالح الكفيل المكفول له على ان يجعل المال منجما
على اهلوا آخر نجما عن محله فالمال عليه حال يجوز ويكون كاشط لان مثل هذا ٩١ الصلح لو جرى بين صاحب المال والاصيل جاز

فكذلك مع الكفيل

* الكفيل بالم إذا صالح

الطالب على رأس المال

لا يصح ذلك في قول أبي

حنيفة ومحمد رحمهما الله

فصل لان الصلح على رأس

المال اقالة والكفيل لا يملك

الاقالة * ولو صالح الكفيل

الطالب على طعام من جنس

السلم الا أنه دون السلم في

الجدوة جاز ويرجع هو على

المسلم اليه بالجدة وان صالح

الطالب بالكفيل على غير

جنس السلم لا يصح * ولو

صالح الكفيل الاصيل على

غير جنس السلم جاز * رجل

ادعى على رجل ألفا فأنكر

فاصلحها على أن يحلف

المدعى عليه وهو يرى فهو

على وجهين ان اصطلحا على

ان المدعى عليه ان حلف

فهو يرى * وحلف المدعى عليه

ماله قبله لا قليل ولا كثير

فالصلح باطل ويكون المدعى

على دعواه ان أقام البينة

قبلت منه بقضيه وان

لم يكن له بينة وأراد أن

يستخلف المدعى عليه عند

القاضي كان له ذلك لان

اليمين الاولى كانت عند غير

القاضي فلا يقطع الخمرة

وان اصطلح على أن يحلف

أثبت المشتري أنه محلول للعبة اليوم فان لم يكن ادى على البيع وقت يتوهم فيه خروج اللعبة عند المشتري
له أن يردّه وان كان أتى على البيع مثل ذلك لم يردّم باليه البينة أنه كان محلول للعبة عند البائع وأستخافه
فشكل كذا في الذخيرة وهو المتفق على رجل باع من آخر عبدا وقبضه المشتري وطعن فيه بغير وقال اشترته
اليوم ومثله لا يحدث في اليوم وقال البائع بعته منذ شروءه ثم يحدّث في الشهر فالقول للبائع اشترته
آخر جارية ووجد بها عيبا فخاصم البائع الى صاحب الشرط والسطلان لم يردّه بالحكم ف قضى على البائع
ودفعها اليه وقضى للمشتري باليمن كله وسع المشتري أن يأخذ الثمن منه اشترى دابة وأراد أن يردّها بعيب
وقال البائع قد ركبته في حوائجك بعدما علمت العيب وقال المشتري لا بل ركبته لا ردها عليك فالقول
للمشتري وتاويل المسئلة على قول بعض المشايخ اذا كان لا يمكنه الرد الا بالار كواب كذا في الحط * ولو قال
البائع ركبته بالسقي بلا حاجة ينبغي أن يسمع قول المشتري كذا في فسخ القديرة ولو ادعى المشتري عيبا لم يبيع
وبالبائع يعلم أن هذا العيب كان به يوم البيع وسعه أن يأخذ منه حتى يقضى القاضي عليه بالرد عليه وكان
والذي رحمه الله تعالى يقول هذا اذا اشتراه البائع من غيره لانه اذا قبله من غير قضاء لا يمكنه الرد على بائعه أما
لو لم يشترها من غيره فعليه أن يأخذ ولا يكون في سعة من الامتناع كذا في الظهيرة * رجل اشترى شاة فسلم
بعب قبل القبض فقال أبطلت البيع بطل البيع ان كان بمحض من البائع وان لم يقبل البائع وان كان
ذلك في غيبة البائع لا يطل البيع وان علم بعيب بعد القبض فقال أبطلت البيع الصحيح أنه لا يطل البيع
الابضاء أو رضاء كذا في فتاوى قاضيان * رجل باع من آخر جارية فقال بعتا وبها قرحة في موضع كذا
وجاء المشتري بالجارية وبها قرحة في ذلك الموضع وأراد ردها وقال البائع ليست هذه القرحة تلكا القرحة
والقرحة التي أقررت بها قد برأت وهذه قرحة حادثه عندك فالقول قول المشتري كذا في الحط * ولو
قال بعتا واحد على عينيها أو بعتا واحد المشتري بالجارية وعينها اليسرى يضاها وأراد أن يردّها فقال البائع كان
البياض بعينها اليمنى وقد ذهب وهذا بياض حادث بعينها اليسرى فالقول للمشتري وكذلك اذا قال البائع
بعتا وبها شجة الى آخر المسئلة فان قال البائع في فصل الشجة كانت الشجة موضحة فصارتم منزلة
عندك فالقول للبائع في هذا وكذلك في فصل بياض العين لو قال البائع كانت بعينها انكبة بياض وقد
ازداد عندك والعين مبيضة كلها أو عامتها فالقول للبائع وان كانت بعينها انكبة بياض فقال البائع كان
البياض مثل الخردل أو أقل من هذا قال اذا جاء من هذا أمر متقارب جعل القول للمشتري وان تفاوت
فالقول للبائع ولو قال بعتا وبها جاحي فخا المشتري بها محجمة يريد ردها فقال البائع زاد الحى لا يصدق
البائع وكان للمشتري أن يردّها ولو قال البائع بعتا وبها عيب وجاء المشتري وبها عيب وأراد ردها فقال
البائع لم يكن بها هذا العيب وانما كان كذا وكذا فالقول قوله ولو قال بعته وبه عيب في رأسه فخا لم يردّه
وأراد أن يردّه بعيب برأسه فالقول للمشتري انه هذا العيب وان كذبه البائع والحاصل أن البائع اذا نسب
العيب الى موضع وعمله فالقول للمشتري وان لم ينسبه الى موضع بل ذكره مطلقا فالقول قول البائع كذا في
الذخيرة * ولو اشترى جارية فقبضها ثم جازى ردها وقال وجدتها ذات زوج وأنكر البائع وأقر أنه كان لها
زوج ولكنه مات والمشتري يدعى قيام الزوجية مثبت للمشتري الرد وله أن يحلف البائع ولو أقام
المشتري البينة أن فلانا زوجها وهو غائب لم يلتفت الى بينته الا اذا أقام البينة على اقرار البائع بالنكاح

المدعى على دعواه على أنه ان حلف * فالمدعى عليه يكون ضامنا لما يدعى فهذا الصلح باطل * ولو حلف المدعى لا يجب المال على المدعى
عليه وكذا لو قال المدعى عليه ان حلف فلان غير الطالب فالمدعى عليه كان باطلا * وكذا لو قال ان شئني فله فلان على فقهيوه فله فلان
لا يلزمه * ولو قال الطالب للطالب أنت ترى من دعوى هذه على أن تحلف ما لا يثبت خلف لا بغيره لانه على البراءة بالخلف وان باطل
* ولو ادعى على رجل ألفا فأنكره فقال له المدعى أقربلى بالالف على أن أعطيك مائة فأقر لا يلزمه بمائة * ولو قال له المدعى أقربلى بها على أن

أخطأ عليك مائة فأقر جازا لحط * رجل ادعى على امرأته أنه تزوجها المحدث وصالحها على مائة درهم على أن تقر بذلك فأقرت صحيح ولم يزمه المال لان الاقرار متى قرن العوض يجعل ابتداء تملك فان الرجل اذا قال لغيره اقر لي هذا العبد على أن أعطيك مائة درهم فأقر به صحيحا ولو ادعى على امرأته وقال تزوجتك أمس على ألف درهم فجحدت فقال الرجل ازيدك مائة على أن تقرى بالنكاح فأقرت جازا للنكاح ويكون لها الف ومائة * رجل صالح امرأته ٩٣ الطالقة من نفقة ما على دراهم معلومة على أن لا يزيد عليها حتى تنقضى عدتها وعنتها

بالاتمه جازا لئلا وان كانت عدتها بالمحض لم يجز لان المحض غير معلوم فحدهم ثلث - محض في شهرين وقد لا ينجس في عشرة أشهر ولو صالت المرأة زوجها من نفقة كل شهر على دراهم ثم قال الزوج لا أطيق ذلك فهو لازم ولا يفتل بالملا اذا تقرر سعر الطعام ويعلم ان مادون ذلك يكفها * وان صالت المبانة زوجها من سكنها على دراهم لا يجوز لان السكنى كانت حق الشرع وهي لا تقدر على إسقاط حق الشرع ببعض كان أو بغير عوض * ولو ادعت المرأة أن تزوجها طلقها لانا وأتكرار الزوج فصالحها على مائة درهم على أن يبرأ من الدعوى ليصبح للزوج أن يرجع عليها بما أعطاها من البدل وتكون المرأة على دعواها * وكذا لو ادعت تطلقه أو تطلقين أو خلعا * قوم دخلا على رجل بيتا ليلا أو نهرا أو شهرا وعليه سلاحه ودعوه حتى صالح رجلا عن دعواه على شيء أو أكرهه على إفسار أو إبراء ففعل قالوا في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز الصلح والاقراء أو الأبراء لان عندهم الاكرام لا يكون الا من اكرامه كل متغلب يقدر على تحقيق ما وعدوا الفتوى على قوله ما * هذا اذا شهروا عليه السلاح فان لم يشهروا عليه السلاح وضره فان كان ذلك مما رافى الصلح فالصلح جائز لان غير السلاح يثبت فكذلك أن يستغنى فليخفه الغوث وان هددو به بحسب كبره لا يثبت فهو بمنزلة السلاح في هذا الحكم * هذا اذا كان في المصر من ارفان كان ذلك في الطور بقية لا أو نهرا أو كان في رستان لا يثبت الغوث كان الصلح والاقراء

قامت قبل ولو أقر البائع أن زوجها كان فلانا ولكن طلقها طلاقا قابلا فنقبل البيع والمشتري بدعي قيام الزوجية فالقول قول البائع فان حضر الزوج وادعى النكاح وأنكر الطلاق فالقول قوله ولا يشتري ردها وان قال البائع بعتم أمستك ولها زوج ولكنه طلقها قبل أن أسلمها اليك أو مات عنها وسلمتها اليك ولا زوج لها فالقول قول المشتري وله أن يردّها كذا في السراج الوهاج * ولو كان لها زوج عند المشتري فقال البائع كان لها زوج عندي غير هذا الرجل ابانها أو مات عنها قبل البيع كان القول قول البائع كذا في فتاوى قاضيان * واذا اشتري خادما وقبضه فطعن بعبه بما خالفه لم يردّه فقال البائع ما هذا خادمي فقال المشتري هذا خادمك الذي اشتريته فالقول قول البائع مع عبته كذا في الذخيرة * عبدي يدرج ادعاه اثنان كل واحد أنه باعه من ذي اليد بكذا ولم يتقدّم الثمن وبرهناسلم البيع لذي اليد لئلا ينقض لكل واحد من ادعاه وكذا قالوا لا نه عبده ولدي يده وباعه منه لان الدعوى في الثمن والحل فيه سواء فان وجد به عيبا رده العيب على واحد منهم ما ولا يرد عليهما وان رجع بالنقصان على أحدهما له أن يرجع بالنقصان على الآخر الا أن يأخذ منه معييا ولومات العبد في المشتري ثم علم بعب قد يبرج عليهما بنقصان العيب وكذلك لو لم يمت ولكن قطع يده وأخذ رأسه ما وجد به عيبا رجع بنقصانه عليهما ما ولا يملك أحدهما أخذه ولو أضاف حتى تاريخ أحد هما رجع عليه على الآخر كأنه لا يشتريه من الاول ثم باعه من الثاني ثم اشتراه منه كذا في الكافي * رجل قال لا تخران عبدي هذا أبني فاشتره مني فقال الآخر تكريم تبعه فقال بكذا فاشتراه منه ثم وجده المشتري أو باع فليس له أن يردّه وهذا ظاهر فان باعه المشتري من آخر فوجده المشتري الثاني أو باع فادّين يردّه وأنكر المشتري الاول ان يكون باعاً فأقام المشتري الثاني بنية على مقالة البائع الاول لم يستحق شيئا * ولو قال البائع الاول للمشتري الاول بعتك هذا العبد على أنه أبني أو على أن يبري من اباقه والمستهلة بمجالها كان للمشتري الآخر أن يردّه على المشتري الاول * ولو قال البائع الاول بعته على أن يبري من الاباق ولم يقل من اباقه لم يردّه المشتري الآخر على المشتري الاول ما لم يشم البينة على أنه باعه وهو أبني كذا في الظهيرية * وفي المشتري رجل أقر على عبده بدين ثم باعه من آخر ولم يذ كر الدين ثم باعه المشتري من آخر ولم يذ كر الدين فان للمشتري الآخر أن يردّه على بائعه بذلك الاقرار الذي كان من البائع الاول لا الذي لازم * ولغيره من رد المبيع فيه وليس هذا كالاقرار بالابق قبل البيع وبعده في حق فسخ البيع الآخر من المشتري وبين بائعه الذي لم يقر بالابق والاقرار بالزوج كالاقرار بالدين في أن المشتري الآخر ردّ على بائعه بالاقرار الذي كان من البائع الاول كذا في المحيط * رجل اشترى عبدا وقبضه فساومه رجل آخر فقال المشتري لأعيبه فلم يفتق البيع بينهما ثم وجد المشتري بالعبد عيبا يحدث مثله وأقام البينة أن هذا العيب كان عند البائع كأنه أن يردّه وقول المشتري للذي ساومه ليس به عيب لا يطل حقه في الرد كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال للذي ساومه اشتريه فانه ليس به عيب كذا فلم يفتق بينهما مبيع ثم ان المشتري ادعى ذلك العيب وأراد أن يردّه على بائعه بذلك فليس له ذلك ولو كان مكان العبد ذوب وباق المسئلة بمجاله لا تسمع دعواه ولا يردّه على بائعه في الوجهين جميعا * ولو كان العيب مما لا يحدث مثله أصلا ولا يحدث مثله في هذه المدة برد القاضي العبد على بائعه كذا في المحيط * رجل أقر أن أمته ابنت ثم وكل وكيلان يبيعه او لم يبين أنها ابنة فباعها مأموره وقابضها علم المشتري


بذلك بغير الصلح والاقراء أو الأبراء لان عندهم الاكرام لا يكون الا من اكرامه كل متغلب يقدر على تحقيق ما وعدوا الفتوى على قوله ما * هذا اذا شهروا عليه السلاح فان لم يشهروا عليه السلاح وضره فان كان ذلك مما رافى الصلح فالصلح جائز لان غير السلاح يثبت فكذلك أن يستغنى فليخفه الغوث وان هددو به بحسب كبره لا يثبت فهو بمنزلة السلاح في هذا الحكم * هذا اذا كان في المصر من ارفان كان ذلك في الطور بقية لا أو نهرا أو كان في رستان لا يثبت الغوث كان الصلح والاقراء


باطلا ولا لم يشره وأعلمه السلاح * والزواج فانه داهم أنه ليس صالح من الصدق على شيء أو لغيره فهو بمنزلة الاجنبي وان هدها
بالطلاق أو بالتزوج عليها أو بالتسري لم يكن ذلكا كرها * من علمه الدين المؤجل اذا صالح صاحب دينه على أن يجعله حالا لم يكن
ذلك بعض جاز لان الاجل حقه فله استقاطه * وكذا لو قال أبطلت الاجل الذي في هذا الدين أو تركت الاجل فهو بمنزلة قوله جعلته
حالا * ولو قال برئت من الاجل أو قال لا حاجة لي في الاجل فهو ليس بشيء والجل ٩٣ على حاله * وكذا لو قال أبرأت الطالب
من الاجل يكون اغوا ولا

يسطل الاجل * من علمه
الدين المؤجل اذا ضي المال
قبل حلول الاجل ثم استحق
المقبوض أو وجده بوفاء
أو بغيره أو استوفى مقبوضه
عادا للمال مؤجلا * وكذا
لو باعه به عبدا أو صالحه
على عبد وقبض العبد
فاستحق أو ظهر حرج أو ورده
بعب بفضاء قاض عادا للمال
مؤجلا * وان طلب أن
يقبل الصلح على ما كان قبل
الصلح أو ورده بعب بغير قضاء
كان المال مؤجلا * وان لم
يسم الاجل في الأقاله والارد
بالعب بغير قضاء فالمال حل
* رجلا لهما على رجل
أفدهم ان لم يكن الدين
واجبا بعد أحدهما بأن
وردا شيئا مؤجلا من رجل
فضالحه أحدهما على مائة
مجهلة على أن أخرجه ما بقي
من حصته وهو أربعة مائة
درهم الى سنة فالتة
المقبوضة تكون بينهما
وتأخر حصته وذلك أربعة مائة
باطل في قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى حتى لو قبض
الشريك الآخر شيئا كان
للوآخر أن يشاركه في
المقبوض وعلى قول أبي

بذلك الاقرار أو اراد زدها به على بائعه وكذب بائعه وقال لم تأتني فليس للمشتري أن يتردها على الوكيل ولو أن
الموكل قال للوكيل ان عمدي أتني فبعه وتبرأ من بائعه فباعه الوكيل ولم يتبرأ من بائعه ثم علم المشتري بقتالة
الموكل قبل القبض فله أن يترده بذلك كذا في الظهيرية * من الفصول جاء بأمانة ولها أصبح زائفة ليردها
على رجل فأكثر الرجل بيعها منه ثم أقام البيعة على شرا ثم قال البائع اشترت مع رافعتي كل عيب
وأقام البيعة عليه لا يقبل كذا في الحمادية * رجل اشترى عبدا فأراد أن يترده لعبا وأقام البائع البيعة
على اقراره بأنه باع العبد قبل بيئته وليس له أن يترده لعبا ولو أقام البائع البيعة البينة أنه باع من فلان وفلان
حاضر يجمعه والمشتري الأول يبيد أيضا كان بجوده بمنزلة الأقاله ولا يرد كذا في فتاوى قاضيان * لو
قال لحاربه ما رقت أو باقية أو بازانية أو باجنونة أو قال هذه السارقة فعلت كذا ونحوها لا يكون
اقرارا منه بقيام هذا الأوصاف حتى لو باعها ثم وجدها المشتري كذلك لم يرد على البائع بقوله ذلك
كذا في مختار الفتاوى * اذا باع عبدا أو أقر البائع والمشتري بباقة وكان ذلك منهم في عقد البيع ثم باعه
المشتري من آخر وكم باقه ثم باعه المشتري الثاني من آخر على أنه مأمون وليس باق ثم علم المشتري الآخر
بالباقه وما جرى بين البائع الأول والمشتري الأول من اقرارهما بالابق وقت جريان البيع لم يكن له أن يترده
ولا يكون اقرار المشتري الأول بباقة نافذا على من لم يشتريه من الباعة ولو أن المشتري الأول اشتراه من غير
اقراره ومن البائع الأول بباقة ثم أقام المشتري الأول بيعة على باقه ووردها القاضى على البائع الأول ثم ان
البائع الأول باعه من ذلك المشتري أو من رجل آخر وباعه المشتري من رجل وباعه المشتري الثاني من
رجل آخر ثم علم المشتري الآخر بالابق وما جرى بين المشتري الأول والبائع من رد القاضى العبد عليه
بالابق بيعة فالتة فله أن يترده على بائعه كذا في المحط * رجل اشترى من آخر جارية ثم أذى أنها أبتة
وأقام البيعة على ابقائها ووردها القاضى بذلك ثم أقام رجل البيعة على أنها أمته ولدت في ملكه وقضى
القاضى له بالخياره ثم باعهها هومن نفاصه المشتري في ابقائها وادعى عليه بتكريم الحاكم بالابق فله أن يتردها
كذا في الظهيرية * باع الامام أو أمته غنمة محزوزة وجد المشتري عيبا لاردها علم ما كذا في الكافي
* ولكن ينسب الامام رجلا الخصومة له ولا يقبل اقراره بالعب ولا ينع عليه لو أنكر وانما هو خصم
لاتيانه بالبيعة * اذا أقر منسوب الامام بالعب انعزل ثم اذا رد بالعب فانه ينضم الى الغنمة كان قبل
القسمه وان كان بعددها فانه يساع بالثمن وان نقص الثمن أو زاد كان في بيت المال كذا في الجبر الرائق
* اشترى عبدا وباعه من ابنه في صحته ثم مات قورته الابن وليس له وارث سواء ثم وجده المشتري عيبا قد عيا
كله أن يترده الا أنه يسأل القاضى حتى ينسب خصما عن الميت فسيرده الابن على ذلك ان خصم ثم الابن يرده
على بائعه أمه فان كان للميت وارث آخر يرده الابن على ذلك الوارث ثم يرده على بائع الميت ولم فصل محمد
رحمه الله تعالى في الكتاب بين ما اذا كان الميت استوفى الثمن وبين ما اذا لم يستوف * وطلاق محمد رحمه الله
تعالى في الكتاب دليل على التسوية في الوجهين كذا في فتاوى قاضيان * ولو باع الوارث من مورثه
فالت المشتري وورثه البائع وجده عيبا رد الى الوارث الا ان كان وان لم يكن له سواء لارده ولا يرجع
بالنقص وكذا لو اشترى لنفسه من ابنه الصغرى وشا وقبضه وأشهد ثم وجده عيبا يرفع الامر الى القاضى
حتى ينسب عن ابنه خصما يرده عليه ثم يرده الابن لانه على بائعه وكذا لو باع الابن من ابنه كذا في الوجهين

يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تأخره في حصته جائز وان كان دينهما واجبا بانه أحدهما بأن كانا من شركه عنان فان أخر الذي
ولى الادانة صح تأجيله في جميع الدين وان أخر الذي لم يباشر الادانة على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح تأخره في حصته وعلى
قوله لا يصح * وان كانا متفاوضين فأجل أحدهما داهما كان من المتفاوضة صح تأجيله عند الكل أمه * أجل * وألو كليل البيع اذا
أجل الثمن بعد البيع يصح تأجيله في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصح * وان حط

أحد الشر يمكن شأن كان المصالح عاقدا جاز حطه حط الكل أو بعضه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وبضمن نصيب شره مكان
حط الكل أما إذا حط البعض فلا مالاً في نصيبه وفي نصيب صاحبه عاقدا والعاقدة تلك الحط في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى
فيصح حطه * وإن لم يكن المصالح عاقدا يجوز الحط في نصيبه عند الكل لأنه مالاً وفي نصيب صاحبه لا يجوز وعند الكل لا ليس بمالك ولا
عاقدا * وصلى النبي التاجر جاز ٩٤ فيما يجوز فيه صلح البالغ الحط بغير عيب  باب صلح الأعمال والصلح

عن الامانات والمضونات
والجنائيات والحدود والحقوق 

* رجل دفع غزلا الى حائك
خفاف الحائك شرطه بأن
أمره أن ينسج له ثوبا سباعيا
في أربع فقطص ونسج خسا
في أربع أو زاد على ما شرط
كان لصاحب الغزل الخيار أن
شاه أخذ الثوب واعطاه آخر
مثله وإن شأ ترك الثوب
عليه وضمنه غزلا مثل غزله
وهي معروفة فان صالحه على
أن يترك الثوب على الحائك
على أن يعطيه الحائك دراهم
مسمية الى أجل ذ كرفي
الكتاب أنه لا يجوز هذا الصلح
قالوا وبذلك أنكره صاحب
الغزل الثوب على الحائك
وضمنه غزلا مثل غزله ثم
صالحه بعد ذلك على دراهم
الى أجل لان الغزل دين في
ذمة الحائك فإذا صالحه من
ذلك على دراهم الى أجل
كان ذلك دينين وهو
حرام * أما إذا اختار صاحب
الغزل أخذ الثوب ثم صالح
الحائك إلى أن يكون الثوب
للعائن بدراهم معلومة الى
أجل كان جائزا * ولو لو انما
تصالحا على أن يأخذ صاحب
الغزل الثوب ويعطى الحائك

الكردي * مكاتب اشترى أباه وأباه لا يردها العيب ولا يرجع بقصانه فان عجز المكاتب بعد ما علم بالعيب
يرده المولى ويؤتاه المالك المكاتب فان باع المولى المكاتب أو مات برده المولى بنفسه * فان أربأ المكاتب قبل
العجز لا يرده المولى وإن أربأ المولى قبل عجز المكاتب جاز كذا في محيط السرخسي * وكذا إذا اشترى أمه
وأما إذا اشترى أخاه أو أخته فله في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى هؤلاء يشككون معه فصار
الجواب فيهم والجواب في الابن والاب على السواء وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هؤلاء لا يشككون
معه فملك درهم بالعيب كما يملك بيعهم * فان أربأ المولى البائع عن العيب قبل عجز المكاتب لا يصح إبرأؤه
عنده * وإذا اشترى المكاتب أمه أو ولده أو جداه عيانا كان معها ولدا يملك درهما كما يملك بيعها ولكن
يرجع نقصان العيب والمكاتب هو الذي يلى الرجوع فان أربأ المكاتب البائع عن العيب قبل العجز
صح وإن أربأ المولى لا يصح * وإن لم يكن معها ولد فكذلك الجواب على قولهما وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى له أن يردها هكذا في المحيط * اشترى من مكاتبه عبد اليرده المولى بالعيب ولا يحاصم بآثمه كذا في
محيط السرخسي * مكاتب أو حر اشترى عبدا أو كنهه ثم وجده عيالا يرده ولا يرجع نقصان العيب
أيضا فان أربأ المكاتب أو أحرأ البائع من العيب صح الإبرأ مع أنه لا يكون لمولى المكاتب بعد العجز ولو ارث
الحزولامة اليرده بالعيب ولو أربأ المولى البائع قبل عجز المكاتب لا يصح الإبرأ وكذلك ورث الحزرا إذا أربأ البائع
لا يصح إبرأؤه وإن كان ذلك في مرض موت الحزرا ولو أن المولى أربأ البائع بعد ما عجز المكاتب الأول قبل عجز
الثاني أو بعد عجز الثاني صح الإبرأ وكذا ورث الحزرا إذا أربأ البائع بعد موت المورث صح الإبرأ ولو اشترى
عبدا وباعه من آخر ثم مات المشتري الأول ثم ظهر بالعبد عيب كان عند البائع الأول فإبرأ ورث المشتري
الأول البائع عن العيب صح الإبرأ مع أنه لا يردها عليه لا يستطيع هورده على البائع وإن كان الرديمتعا
في الحال ولو كان المولى اشترى العبد ولان الرجل وباعه من مكاتبه ثم عجز المكاتب ثم وجده المولى بالعبد
عيبا أو أراد المولى أن يرده على بانه هل له ذلك لم يذكر هذا الفصل في الكتاب قال مشايخنا ينبغي أن لا تكون
له ذلك كذا في المحيط * عبد مأذون مدون باع عبده من سيده بمثل قيمته وقبضه ففعل المولى بعيب في العبد
فإن كان الثمن منقودا أو كان دينيا بان كان دراهم أو دنانير أو مكيلا أو موزا وغیره إن أو كان عرضا ولكنه
هالك في يد العبد حتى صار دينا لا يرده وإن لم يكن الثمن منقودا أو كان منقودا ولكنه عرض قائم في يد العبد
رده ورد قبل القبض في الوجوه كلها كذا في الكافي * مأذون مدون اشترى عبدا فباعه من مولا وقبضه
ثم أربأه الغرماء عن الدين فوجد المولى بالعبد عيالا يرده ولا يرجع بالنقصان وإن قبض برده باع شأنه
آخر لم يقبض فوهب عنه الثمن لا يرده المشتري بالعيب وإن كان قبض الثمن ثم ذهب منه درهم بالعيب كذا في
محيط السرخسي * باع عبدا ووهب عنه المشتري أو أربأه ثم وجد عيبا قبل قبضه لابعده كذا في الكافي *
 الفصل الخامس في البراءة من العيوب والضمان عنها في البيع بالبراءة من العيوب جائز في الحيوان وغيره
ويدخل في البراءة ما علمه البائع وما لم يعلمه وما وقع عليه المشتري وما لم يقع عليه وهو قول أصحابنا رحمهم
الله تعالى سواء سمي جنس العيوب أو لم يسم أشارة إليه أو لم يشر وبيرأ عن كل عيب وجوده وقت البيع
وما يحدث بعده الى وقت التسليم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله
تعالى لا يرأ عن العيب الحادث كذا في شرح الطحاوي * ولو شرط أنه برى من كل عيب لم ينصرف الى

بعض الاجرو يحيط عنه البعض كان جائزا * ولو دفع ثوبا الى قاصر خرقه القصار بدقه فصالحه رب الثوب على دراهم الحادث
ليكون الثوب للقاصر أو على دراهم ليكون الثوب لرب الثوب * فان صالحه على دراهم مسمية لتكون الذوب للقصار كان جائزا ماله كانت
إلذراهم أو موجهة لان ما يعطى القصار بدل عن الثوب وكذلك الوصال القصار على أن يدفع القصار الثوب مع الدراهم المسمية الى صاحب
الذوب وإن كان الصلح بينهما على أن يأخذ من القصار حنطة مسمية الى أجل ويحيط عنه المثلوك كان ذلك جائزا في حصة الثوب ولا يجوز في

حصة الخرق لان حصة الخرق دين على القصار فاذا صالحه على حنطة الى أجل كان ذلك في حصة الخرق سلم بأرأس مال يهودين فلا يجوز
 * ويجوز في حصة الثوب لان حصة الثوب يكون القصار مشتر بالتوب بحنطة الى أجل وذلك جائز * ولو هلك الثوب عند القصار
 فقال القصار فدهلك ثم صالحه على دراهم لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فلا وإن القصار
 رد الثوب على صاحبه وطلب الاجر وادعى صاحب الثوب أنه أوفاهما لاجر لا يصدق ٩٥ صاحب الثوب * وانما أعطى على أن

صاحب الثوب وأخذ من
 القصار نصف الاجر وهو
 دراهم على أن يقصر له
 القصار هذا الثوب الآخر
 جاز ذلك * ولو ادعى القصار
 أنه دفع الثوب الى صاحبه
 وطلب الاجر وكذبه رب
 الثوب فصالحه من الاجر
 على نصفه جاز لان القصار
 أسقط نصف الاجر * الراي
 الخاص أو المشترك اذا قال
 مانت شاة من الغنم أو أكلها
 السبع أو سرقه وصالح رب
 الغنم على دراهم معلومة
 لا يجوز في قول أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى لان عنده
 الاجر المشترك فيما هلك في
 يده لا يصح عنه بمنزلة المودع
 ومع المودع لا يجوز هذا الصلح
 عند أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى وكذلك هذا * وعلى
 قول محمد رحمه الله تعالى
 يجوز الصلح مع الراي سواء
 كان خاصاً ومشتراً كالان
 عنده الصلح مع المودع جائز
 فمع الراي أولى * وقال أبو
 يوسف رحمه الله تعالى ان
 كان الراي مشتركاً كاجاز
 الصلح لان عنده الاجر
 المشترك ضامن لما هلك في
 يده وان لم يكن يصنع فيجوز
 الصلح معه كما يجوز مع

الحادث في قولهم جميعاً وكذلك اذا خص ضريراً من العيوب صم الشخص كذا في المحيط * ولو باع بشرط
 البراءة عن كل عيبه وما يحدث فالبيع بهذا الشرط فاسد كذا في شرح الطحاوي * ولو اختلفا في عيب
 أنه حدث بعد العقد أو كان عنده لا اثر لهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه
 الله تعالى القول للبايع مع عيبه على العلم أنه حدث هذا اذا أطلق أما اذا برأه فمقيد بالعيب كان عند البيع
 ثم اختلفا في نحو ما ذكرنا فقال القول للمشتري كذا في البحر الرائق * واذا شهد شاهدان على البراءة من كل عيب
 في جارية ثم اشتراها أحد الشاهدين بغير البراءة فوجبها لمعيبها كان له أن يردّها وكذلك لو شهدا على البراءة
 من الاباق ثم اشتراها أحدهما فوجبها أبية فله أن يردّها ولو شهدا أنه برأه من اباقها ثم اشتراها أحد
 الشاهدين فوجبها أبية فليس له أن يردّها هكذا في المسبوط * ولو تبرأ البايع من كل عيب يدخل فيه
 العيوب والادوا من تبرأ من كل دافعه على المرض ولا يدخل فيه الكي والاصبع الزائدة ولا تفرق قد
 برأ كذا في فتاوى قاضيان * ولو تبرأ من كل غائلة فالغائلة السرقة والاباق والفجور كذا في الدرر
 الوهاج * ولو تبرأ من كل سن سودا يدخل الجرم والخضر كذا في فتح القدير * ولو باع عبد وتبرأ من
 كل قرح به دخل تحته القروح الدامية وآثار قرح قد برئت ولا يدخل تحته آثار الكلي لان الكلي غير
 القرص كذا في المحيط * ولو أبرأ من كل أمة برأه من موصحة لا أمة لا يبرأ من الموصحة كذا في
 محيط السرخسي * رجل قال لا تخزن ترى من كل حق لي قليل أدخل العيب وهو المختار ولا يدخل
 الدرك كذا في الواحات الحسامية * رجل اشترى ثوباً فادّاه البايع فيه خرقاً فقال المشتري قد أبرأ منك عن
 هذا الخرق ثم جاء المشتري بعد ذلك برأه من قبض الثوب من البايع فقرأ الخرق فقال المشتري ليس هذا
 مثل ما أبرأتك منه كان ذلك شبراً وهذا ذراع كان القول في ذلك قول المشتري * وكذا في زيادة بياض
 العين وكذا لو أبرأ عن كل عيب ما أبرأه عن عيوبه ثم قال المشتري هذا حديث بعد الابراء وكذلك
 لو قال أبرأ منك عن هذا البرص ثم قال بعد ذلك حديث بعد الابراء كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال
 برئت السكت من كل عيب بعينه فاذا هو عور لا يبرأ وكذلك لو قال برئت السكت من كل عيب بده فاذا به
 مقطوعة لا يبرأ وان كان اصبع واحد مقطوعة (١) أو اصبعين مقطوعين برئ كذا في محيط
 السرخسي * وان كان مقطوعة اصبعين فهو ما عيان ولا يبرأ اذا كانت البراءة من عيب واحد باليد
 وان كان الاصابع كلها مقطوعة مع نصف السكت فهو عيب واحد كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال
 أنا بري من كل عيب بهذا العبد الاباق فهو جده أبقا فهو بري بعينه ولو قال الاباق انا فلا رد البايع
 كذا في المحيط * رجل باع ثوباً على أنه بري من كل شيء بمن الخرق وكانت فيه خرق قد خطاها أو رقعها
 أو رقاها فهو بري من ذلك وكذلك كانت فيه خرق من حرق ناراً وعقوبة فهو بري منها كذا في فتاوى
 قاضيان * اذا اشترى عبداً على أن به عيباً واحداً فهو جده عيبين وقد تذر رده بعت أو ما شبه ذلك فعند
 أبي يوسف رحمه الله تعالى الخيار الى البايع وقال محمد رحمه الله تعالى الخيار الى المشتري يرجع بنقصان أي
 العيبين شافيقوم العبد وبه العيبان ويقوم به العيب الذي لا يريد الرجوع بنقصانه ف يرجع بفصل
 ما بينهما وكذلك اذا وجد به ثلاثة عيوب وتعب عنه به عيبان لم ينعق تعذر الرجوع بنقصان العيبين

(١) قوله أو اصبعين مقطوعتان هكذا في النسخ ولعل الاصول اصبعان الخ اه

القاصب والاجرا الخاص بمنزلة المودع وعنده الصلح مع المودع لا يجوز وكذلك مع الاجرا الخاص * رجل أودع رجلاً شيئاً فقال المودع
 ضاعت الودبة أو قال ردتها عليك وانكر صاحبها الرد أو اهلك كان القول قول المودع مع العيب ولا شيء عليه * فان صالحه صاحب
 الودبة بعد ذلك على شيء فهو على وجوه * أحدها أن يدعى صاحب المال الادعاء فقال المستودع ما أودعني شيئاً ثم صالحه على شيء معلوم
 جاز الصلح في قولهم لان الصلح بيني جواز على زعم المدعي وفي زعم المدعي أنه صار عاصياً بالحد فيجوز الصلح معه * والوجه الثاني اذا ادعى

صاحب المال الوديعه وطالبه بالرد فاق المستودع بالوديعه أوسكت وأقبل شأوا صاحب المال يدعي عليه الاستيلاك ثم صاحله على شيء معلوم جاز الصلح في قواهم . والوجه الثالث اذا ادعى صاحب المال عليه الاستيلاك والمودع يدعي ردأ واليه لالك ثم صاحله على شيء جاز الصلح في قوله محمد وأبو يوسف قد رحمه الله تعالى الآخر . واختلوا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الصلح والصحيح أنه لا يجوز الصلح في قوله وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ٩٦ الاول وعلمه الفتوى . وأجمعوا على أنه لو صاحبه مد محلف المستودع أنه ردأ فهاك

لا يجوز الصلح انما الخلاف فيها
اذا كان الصلح قبل عين
المودع * والوجه الرابع
اذا ادعى المودع الرد أو
الهلاك وصاحب المال
لا يصدق في ذلك ولا يكفيه
بل يسكت ذكر الكرخي
رحمه الله تعالى أنه لا يجوز
هذا الصلح في قول أبي يوسف
رحمه الله تعالى ويجوز
في قول محمد * ولو ادعى
صاحب المال الاستهلاك
والمودع لم يصدق في ذلك ولم
يكفه فصاحمه على شيء ذكرنا
أنه يجوز هذا الصلح في قوله
* فإن اختلفا بعد ذلك
فقال المودع كنت قلت قبل
الصلح انها قد هلكت أو
ردتها فصح دفع الصلح في قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وقال صاحب المال ما قلت
ذلك كان القول قول صاحب
المال ولا يبطل الصلح * ولو
روى متاعا جازم ثدريهم وقمة
الرهن ماتت درهم ثم قال
المرتبن هلك الرهن وقال
الراهن لم يهلك فاصطالحا على
أبي نرد المرتبن عليه خمسين
درهما أو أرفع الباقي كان
باطلا خلا في قول أبي يوسف
رحمه الله تعالى لأن هذا صلح
عن الزيادة على الدين والزيادة
على الرهن مأمنة فكأنه متبذلة

من الثلاثة أي ذلك شاء عند محمد رحمه الله تعالى فيقوم به العيب الذي لا يريد الرجوع بنقصانه ويقوم به العيوب الثلاثة فبرجع بفضل ما بينهما كذا في المحيط * إذا اشترى عبد بن علي أن يأخذهما عيبا فوجد بأحدهما عيبا فلاس له حق الرد ولوجوده بعين فله حق الرد وكذلك لو وجد بكل واحد منهما عيبا فله حق الرد فبعد ذلك ينظر أن كان ذلك قبل القبض ردهما معا وإن كان بعد القبض ردهما معا وهذا قول محمد رحمه الله تعالى فالجواب إلى المشتري عند محمد رحمه الله تعالى فإن كان قبض أحد العبدتين ولم يعلم بالعيب فيه ثم علم بالعيب بالعبدا الآخر وقبضه مع العلم بالعيب فيه ثم علم بالعيب بالذي قبضه أولا كان له أن يرد أيهما شاء فإن أراد رد أي قبضه مع العلم بالعيب فقال البائع ليس الشأن ترد لأنك رزيت بعبيه حين قبضته مع العلم بالعيب لا يلتفت إلى قول البائع وإن علم بقام العيب بالعبدتين ثم قبضه ما أرفض أحدهما كل ذلك منه اختيارا ألها كذا في الذخيرة * عا شاعلى أنه يرى من كل عيب لا يكون اقرا بالعيب بخلاف ما لشرط البراءة عن عيب واحد أو عن عيين كان ذلك اقرا بالذات العيب بيانه اذ باع عبد بن علي أنه يرى من كل عيب هذا العبد بعينه وسلمها إلى المشتري فاستحق أحدهما ووجد المشتري الآخر عيبا زما لعيب بمحضه من الثمن فيقسم الثمن على العبدتين وهما صحيحان لا عيب بهما فإذا عرفت حصة المستحق يرجع المشتري على البائع بحصة المستحق من الثمن ولو باع عبد بن علي واحد على أنه يرى من عيب واحد هذا العبد ثم استحق أحدهما فوجد البائع يرى من عيب واحد عيبا فانه يقسم الثمن عليهما على قيمة المستحق صحهما على قيمة الآخر وبه عيب واحد فإذا عرفت حصة المستحق يرجع المشتري على البائع بذلك كذا في فتاوى قاضيخان * إذا باع من آخر عبدا على أن لا عيب به ولكن نبرا اليه عن عيب واحد فاشتره على ذلك وقبضه ثم وجد به عيين وقد تعدد رده بسبب من الاسباب يرجع بنقصان أي العيين شاه من قيمته صحهما بخلاف ما إذا مل في الاندء لا عيب به فانه هناك يرجع بنقصان أي العيين شاه من قيمته معايبا لعيب الآخر ولو اشترى عبد بن علي أنه يرى من كل عيب بأحدهما فقبضهما وجدا بأحدهما عيبا بالآخر رده فإن استحق الآخر بعد ذلك يرجع بمحضه من الثمن فيقسم الثمن عليهما وهما صحيحان ولو اشترى هما على أنه يرى من ثلاث شجاج بأحدهما فوجد بأحدهما ثلاث شجاج واستحق الآخر فانه يقسم الثمن على المستحق وهو صحيح على الآخر وهو مستوجب بثلاث شجاج كذا في المحيط * وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن المشتري من رجل عبدا ومن له رجل عبوه فوجد به عيبا ورده فضا من عليه في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهذا على العهدة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى وهما للعيب وهما مثل ضمان الدرك في الاستحقاق وكذلك لو ضمن له رجل ضمان السرعة والعاق فوجده حرا أو مسورا فاضن وكذلك لو ضمن رجل العبي والجنون فوجده كذلك يرجع على الضامن بالثمن ولو مات عنده قبل أن رده وقضى على البائع بنقصان العيب كان للمشتري أن يرجع بذلك على الضامن كذا في الذخيرة * رجل اشترى عبدا فضمن رجل للمشتري بحصة ما يجده من العيب من الثمن قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز ذلك فإذا وجد به عيبا ورده على البائع كان له أن يرجع على الضامن بمحضه العيب من الثمن كما يرجع على البائع كذا في فتاوى قاضيخان

المودع اذا ادعى هلاك الدويبة وانكر صاحبها فاصطالح على شيء كان باطلا * وكذا الجواب اذا ادعى المرن بنه الفصل
الرهن على الزاهن وانكر الزاهن * ولوان الرهن ادعى عليه الاستهلاك لم يقتر به المرن ولم ينكر فاصطالح على شيء جاز الصلح في قولهم
وللمستعمر بمنزلة المودع فيما قلنا * رجل غصب عبداً ماله من قيمته في ألف فلسة أو لأجل أن يأكل ثأماً الغاصب بينة ان قيمته أقل
من الاتلاف تقل سنته في قول أي خفف فقرحه الله تعالى وفي قول صاحبه تفضل وسرد الزيادة * فان عندي أخفف فقرحه الله تعالى

الصلح عن المصوب على أكثر من قيمته جازر وعند صاحبه باطل قالوا هذا إذا كان المصوب قائما في ذاته بأن كان المصوب عبداً أبقاً أو ما أشبه ذلك أما إذا كان مستهلكاً حقيقته لا يجوز الصلح على أكثر من قيمته في قوله حتى لو تصاد فاعلى أن الصلح وقع على أكثر من قيمته مرد الزيادة إنما الخلاف فيما إذا اختلفا في ذلك وأقام الغاصب بينة على أن الصلح وقع على أكثر من قيمته يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا تقبل هذه البينة والصلحان الصلح على أكثر من قيمته يجوز عند ٩٧ أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن كان

مستهلكاً ولو تصاد فاعلى

ذلك لا يجب عليه رد الزيادة

* وأجوع في العديدين

الشرى كذا إذا عتق

أحدهما نصبه وهو موسر

فاختار الساكت تضمينه

فصله على أكثر من نصف

القيمة لا يجوز * ولو كان

المعتق ميسراً فصالح

الساكت العبد على الاستسعاء

في الأكثر من نصف القيمة

لا يجوز * والقاضي إذا قضى

بالشفعة الشفيع بأكثر

من الثمن الذي اشتراه

المشتري ورضى به الشفيع

لا يجوز * رجل صالح

رجل عن نصف دار على أن

يرأى من النصف الباقي أو قال

له أصال على نصف هذه

الدار على أن لاحق في

النصف الباقي فصله على

ذلك ثم أقام المدعي البينة

على أن كل الدار له قال محمد

رحمه الله تعالى بقضيه

بجميع الدار لأن يكون

المدعي قال بعد الصلح على

بينة القرار لاحق في

النصف الباقي فثبت

لا يقضى للمدعي بجميع

الدار * رجل أدى على

رجل سرق متاع ثم صالحه

على مائة درهم يعطيه المذمي

الفصل السادس في الصلح عن العيوب قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل إذا اشترى عبداً بألف درهم وقضه وفتقه الثمن ثم وجد به عيباً فأنكر البائع أن يكون باعاً وبه ذلك العيب ثم صالحه البائع على أن يرده عليه دراهم مائة حالة أو إلى أجل فهو جازر ولو صالحه من العيب على دينار فإن تقبده قبل أن يتفرقا فهو جازر وإن اختلفا قبل أن يتفرقا قبل أن يتفرقا فهو باطل الصلح ولو كان المشتري باعاً وانتقد الثمن ثم طلع على عيبه فصالحه باعته منه على دراهم لم يجوز فإن كان العبد مائة عند المشتري الثاني فرجع على باعته بتقصان العيب ثم إن البائع الثاني صالح البائع الأول على صلح فعلي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الصلح باطل وعندهما صحيح وإن كان الثمن مكيلاً أو موزوناً بغير عينه وبين الكيل والوزن وتقابضاً ثم وجد به عيباً فصالحه باعته منه على بعض الثمن من جنسه فهو واستيفاء الاستبدال فيجوز حالاً وموزناً سواء كان الثمن قائماً في يد المشتري أو مستهلكاً وإن وقع الصلح على خلاف جنس الثمن فهو معاوضة ففي كل موضع حصل الاتفاق فيه عن عين يدين يجوز وفي كل موضع حصل الاتفاق فيه عن دين يدين لا يجوز وإن كان الثمن مكيلاً أو موزوناً بغير عينه وتقابضاً أو صالحه على بعض الثمن من ذلك الجنس مؤجلاً أو بعينه فهو جازر إن كان الذي أخذ معاوضة العدم مستهلكاً وإن كان الذي هو عن قائماً بعينه لم يجوز الصلح على بعض الثمن من ذلك الجنس مؤجلاً أو جازراً إذا أوفاه قبل أن يتفرقا أو كان بعينه كذا في المحيط * وزوال العيب يطل الصلح فيرد على البائع ما بذله أو حط إذا زال ولو زال بعد خروجه عن ملكه لا يرد ولو صالحه بعد الشراء من كل عيب بدرهم جازر وإن لم يجد به عيباً ولو قال اشترت منك العيوب لم يجوز كذا في فتح القدير * طعن يعيب عينا ثم صالحه البائع من عينا ثم شى على جازر وإن لم يذكر العيب وجعل تسمية محل العيب بمنزلة تسمية العيب كذا في المحيط * ولو وجد به عيباً فاصطلم على أن يحط كل عشرة وبأخذ الإجنبي بما وراء المحطوط ورضى الإجنبي بذلك جازر وجازحط المشتري دون البائع ولو قصر المشتري الثوب فأذا هو متفرق وقال المشتري لا أدري فتفرق عند القصار وعند البائع فاصطلموا على أن يقبله المشتري ويرد عليه القصار درهما والبائع درهما جازر وكذلك لو اصطلموا على أن يقبله البائع ويدفع إليه القصار درهما والمشتري درهما قبل هذا غلط وتأويله أن يضمن القصار أولاً للمشتري ثم يدفع المشتري ذلك إلى البائع كذا في فتح القدير * وفي تناوئ الفضلى اشترى من آخر جارية ووجد بها عيباً فاصطلم على أن يدفع البائع كذا درهم أو الجارية للمشتري فهو جازر وإن اصطلم على أن يدفع المشتري ذلك والجارية للبائع لا يجوز إلا إذا باعها منه بأقل من الثمن الذي اشتراها منه بعد أن كان نقداً في كله كذا في ذخيرة * وهكذا في تناوئ فاضحاً * اشترى ثوباً بقطعة قصاصاً لم يحطه ثم وجد به عيباً فأنكر البائع أنه كان عنده مائة فصالحه البائع على أن قبل البائع الثوب ووسط المشتري عنه من الثمن مقدار درهمين كان هذا جازراً ويجعل ما احتسب عند البائع من الثمن مقابل ما انتقص بفعل المشتري كذا في المحيط * قال في الأصل اشترى أمة بتخمسين ديناراً وقبضها وطعن المشتري بعيبها فاصطلم على أن قبل البائع السلعة ورد عليه تسعة وأربعين ديناراً فارد جازر وهل يطيب للبائع ما استفضل من الدينار نظراً أن كان البائع مقرراً أن هذا العيب كان عنده على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يطيب ويجب عليه رده على المشتري وعلى قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا ياربه الرد * وأما إذا كان جازراً أن هذا العيب كان عنده أن كان عيباً لا يحدث مثله فكذلك

(١٣ - فتاوى ثالث) للسارق على أن يقر السارق بالسرقة ففعل فهدى على وجوه ثلاثة أمان أن تكون السرقة عروضاً ودرهماً أو ديناراً وكل ذلك على وجهين أمان أن تكون السرقة قائمة ومستهلكة فإن كانت عروضاً هي قائمة تعيينها جازر الصلح ونصير السرقة ملكاً للمدعي المائة التي دفعها إلى السارق لأن الاقرار المقرن بالعروض يكون عبارة عن إبداء التملك لما قلنا وإن كانت العروض مستهلكة لا يجوز الصلح لأن السارق يصير ملكاً بهذا الصلح فمقتضى السرقة من المدعي بالمائة التي يدفعها إليه المدعي وذلك باطل لأن القيمة مجهولة وتلك المجهول

الذي يحتاج الى التسليم باطل * وان كانت السرقة دراهم ذكرفى الكتاب أنه لا يجوز الصلح سواء كانت السرقة قائمة أو لم تكن قالوا تأويل ذلك اذا كان لا يعلم مقدار الدراهم المسروقة أما اذا علم أنها كانت مائة جازاذا قبض المائة فى المجلس لان الصلح حينئذ يكون عليك المائة بالمائة فعجز وبيشترط قبضه فى المجلس فان كانت السرقة ذهبا فصالح على دراهم ذكرفى الكتاب أنه يجوز سواء كانت السرقة قائمة أو مستهلكة * أما اذا كانت قائمة فخوذا الصلح ظاهر ٩٨ لان عليك الذهب المشار اليه بالدراهم جائزا وان كان لا يعلم وزن الذهب فيكون صر فاعتبر أحكام الصرف * وأما اذا

كان الذهب مستهلكا ذكر أنه يجوز الصلح وتأويله اذا علم وزن الذهب أما اذا لم يعلم لا يجوز لان تسليمك الذهب بالدراهم اذا لم يكن الذهب معاوما ولا مشارا اليه باطل * رجل ادعى على رجل دما أو جراحة فهو على وجهين اما أن يدعى ذلك عمدا أو خطأ فان ادعى عمدا أو كسر المدى علمه فصالحه المدى على أن يأخذ المدى عليه مائة وبشر ذلك كان الصلح باطلا والاقرار باطل ولا يؤخذ بهذا الاقرار لان الاقرار المقررون بالعوض عبارة عن ابتداء التملك وتلك القصاص فى النفس والعرف باطل فلا يصح الصلح والاقرار * وان ادعى دما خطأ أو جراحة خطأ فكذلك الجواب لان المدى عليه يصير عليك الدية من المدى بالمال الذى يأخذه من المدى وتلك الدية بالمال باطل لان الدية مجهولة فانهم من الدراهم عشرة آلاف ومن الدنانير ألف ألف دينار ومن الفم ألف شاقوم من الابل مائة فلا يصح هذا الصلح * رجل قذف

الجواب وان كان عيبا يجوز أن يحدث مثله طالب الفضل للبائع بالاتفاق وان لم يقرب ولم ينكر بل سكت فهو وما لو أنكر سواء كذا فى النخبة * وان كان أخذ من المشتري ثوبا قبل منه السلعة على أن يرد عليه الثمن كله فهذا وجب له الدينار سواء ولو كان مكان الثوب دراهم فان قبضت فى المجلس فكذلك الجواب وان كانت الدراهم الى أجل لم يجوز على وجهه من الوجوه لانه صرف ولو كان مكان الدراهم طعام موصوف الى أجل وهو ينكر أن العيب كان عنده على أن يرد عليه الثمن وتقاضا قبل أن تقترقا أو العيب يحدث مثله فهو جائز وان تقترقا قبل أن تقدره الثمن بطال الطعام لانه دين دين وقسم الدنانير على قيمة السلعة الصحيحة وقسمتها وبها العيب ويرد على المشتري ما أصاب السلعة وأمسك ما أصاب نقصان كذا فى الميسر * رجل اشترى عبدا فوجده عيبا قبل القبض فصالحه البائع من العيب على جارية كانت الجارية زيادة فى المبيع فيقسم الثمن الذى اشترى به العبد على العبد والجارية على قدر قيمتهما حتى لو وجد بأحداهما عيبا رده بحضرة من الثمن وان كان هذا الصلح بعد ما قبض المشتري العبد كانت الجارية بدلا عن العيب حتى لو وجد بالجارية عيبا ردها بحضرة عيب العبد من الثمن كذا فى فتاوى قاضيان * وفى أوادى سماعه عن محمد رحمه الله تعالى رجل اشترى من آخر عبدا ووجده عيبا قبل أن يقبضه وصالحه من العيب على عبدا آخر وقبضه المشتري ثم استحق أحد العبدين ربع المشتري بحضرة المستحق من الثمن أيهما كان كاهما اشتراهما جميعا ولو قبض العبد المشتري ثم وجده عيبا فصالحه منه على عبدا وقبض الثمن ثم استحق العبد المشتري يطل الصلح فى العبد الثانى كذا فى المحيط * وهكذا فى فتاوى قاضيان * صالحه من العيب على ركوب دابته فى حواشيه شرفها فهو جائز قالوا تأويله اذا شرط ركوبه فى المصر أو شرط ركوبه خارج المصر أو أطلق لا يجوز كذا فى النخبة * استحق المبيع من بد المشتري ورجع على بائه فصالحه بائه على مال قليل فالبائع أن يرجع على بائه بجميع الثمن كذا فى الصغرى فى مسائل الاستحقاق * ادعى عيبا فى جارية فأنكر البائع فاصطالحها على مال على أن يبرئ المشتري البائع عن ذلك العيب ثم ظهر أنه لم يكن به هذا العيب أو كان بها لكن برئت وبحت كان للبائع أن يرجع على المشتري ويأخذ ما دعى من بدل الصلح كذا فى الصغرى * ولو طعن فى بياض بعينها فصالح البائع من ذلك على أن حط عنه درهما كان جائزا فلأنه انجلى البياض بعد ذلك ردا درهم على البائع وكذلك لو طعن بجمل فباعها فصالحه البائع على أن حط عنه درهما ثم ظهر أنه لم يكن بها جمل فانه ردا درهم وكذلك لو اشترى أمة فوجدها منكوبة فأراد أن يردّها على البائع فصالحه البائع على دراهم ثم طلقها فالزوج طلاقا تاما كان على المشتري ردا الدراهم كذا فى المحيط * اشترى ثوبا بقطعة قميصا وخطه فباعه بعد ذلك أو لم يبعه حتى اطلع على عيبه أو كان البيع بعد ظهور العيب ثم صالحه من العيب على دراهم كان جائزا وكذلك اذا صبغ بصبغ آخر ثم باعه أو لم يبعه حتى صالحه من العيب ولو قطعه ولم يخطه حتى باعه ثم صالحه من العيب لم يصبغ بالسواد بغيره القطع المقدر عند أى خفيفة رجه الله تعالى وعندهما بغيره القطع مع الخطا بطة كذا فى النخبة * اشترى حمارا ووجده عيبا فادعى فأراد رده فصرح فيه بما يدعى وأخذه ثم وجده عيبا آخر فله أن يرد مبيع الدينار كذا فى القنية * فى المتنى رجل اشترى من آخر حربة بعشرة دراهم وقبض الحربة ولم يدفع الثمن حتى وجد بها كسر عيبا ينقص العشر فأراد رده فصالحه البائع من العيب على كسر عيبه فانه جائز وحصة المشعر بنقصان العيب وان كان بغير عيبه

محصنا أو محصنة فأراد المذوف حدا القذف فصالحه القاذف على دراهم مسمية أو على شئ آخر على أن يعفو عنه ووصفه ففعل لم يجز الصلح حتى لا يجب المال وهل يسقط الحدان كان ذلك قبل ان يرفع الامر الى القاضي بطل الحدوان كان ذلك بعدما رفع الى القاضي لا يطل الحد وكذلك رجل زنى امرأته ففعل الزوج وأراد حدها فصالحها معا أو أحدهما على دراهم معلومة أو شئ آخر على أن يعفو عنها كان باطلا لا يجب المال وغضوب باطل سواء كان قبل الرفع أو بعده * والرجل باطل اذا قذف امرأته المحصنة حتى وجب اللعان

تم صلحه ا على مال على أن لا يطلب اللعان كان باطلا ولا يجب المال وعقوبة ما بعد الرفع باطل وقبل الرفع جائز * ولو أن رجلا أخذ من رافى قداد غنمه فأراد أن يدفعه إلى صاحب السرقة بعدما أخرج السرقة ممن الدار فصلحه السارق على مال معلوم حتى كف عنه كان باطلا وعليه أن يرد المال على السارق ولو كان هذا من صاحب السرقة لا يجب المال على السارق ويبرأ عن الخصومة إذا دفع السرقة إلى صاحبه * ولو كان هذا الصلح من صاحب السرقة بعد ما رافع إلى القاضي أن كان ذلك بلفظة العفو لا يصح بالاتفاق ٩٩ وان كان بلفظة العفو لا يبرأ عنه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
أَوَالْقَاضِي إِذَا صَالَحَ شَارِبَ

الخمر على أن يأخذ منه مالا
موقوفاً عليه لا يصح الصلوة ورد

وَبَعْدَ وَعْمِهِ لَا يَصُحُّ الصَّحُّ وَيُؤَدُّ
الْمَالُ عَلَى شَارِبِ الْخَمْرِ سَوَاءً

كان ذلك قبل الرفع أو بعده
* (باب الصلح عن العقار و عما

یعلق به) *

* رجل له شفعة في دار
فصالح المشتري فهو على

وجوه ثلاثة ان جرى الصلح
بينهم - اعلى أن يأخذ

الشـفيع نصـف الدار أو
ثلثها أو زعمها محصية من

النمن جاز ذلك فالوان

كان هذا الاصطلاح بينهما
بعد ما تناكدا حق الشفيع

بطلب الموازنة وطاب
الاشهاد فان الشفيع

يكون آخذاً ما أخذ بالشفعة

مسلم الشفعة فيما بيني

حتى لو كان هذا الشفع
شريكا في الدار المشتركة أو

في الط-ريق كان للجاران
ياخذ النصف الذي سلم فيه

الشفعة * وان كان هذا
الاصطلاح ينسبنا قبل

طلب الشفاعة يكون المصالح

آخذ النصف الذي أخذ
بالشراء المبتدأ فيصير مسلماً

الشفعة في الكل ويكون
وفي الطريق يتجدد له الشفعة

الطلب في الباقي • فان كان
بالتشفيع فصالح الشفع

الرد على المشتري ولو جرى

ووصفه وتسمى أجله فهو باطل لانه صار بمنزلة تسليم بدفع اليه رأس ماله فان دفع عشر الثمن وقال هذا حصة
كز الشيعر فهو جائز والشيعر سلم وكذلك اذا دفع اليه الكيل الثمن ولودفع اليه عشر الثمن ولم يقل هذا حصة
الشيعر فان الذي تقدم من جميع الثمن فثبت عشر كز الشيعر ويطل نسعة أمثاله كذا في المحيط
الفصل السابع في أحكام الوصي والوكيل والمرضى ولواعي الوصي مال الميت بئزمه العهدة ويرد عليه
بالعب ولو اشترى عبدا بأنف وقضه قبل نقد الثمن فأت المشتري عن دين أنف سوى الثمن ولو مال له سوى
العبد فهو جدا لوصي به عبا فدعى البائع بغرقضاء لا يتقضه الغريم ويأخذ الوصي من البائع نصف الثمن
ويدفعه الى الغريم وكذلك لو قال بغير عيب كذا في محيط السرخسي * ولو أن البائع لم يقبل هذا العبد
من الوصي حتى خاصمه الى القاضي فان كان القاضي على دين الغريم الآخر لا يرد له بل يبيعوه ويقسم الثمن
بينهما ولا يضمن البائع نقضان العيب لا قبل بيع القاضي ولا بعده وان لم يعلم القاضي دين الغريم الآخر
وخاصم الوصي البائع في العيب رد البائع على البائع ويطلق الثمن الذي للبائع على الميت فان أقام
الغريم مئة على دينه خيرا البائع المرد وعليه ان شاء أمضى الردي من الغريم الآخر نصف ثمن العبد نصير
الثن بينهما نصفين وان شاء نقض الردي ورد العبد حتى يساع دينه ما كذا في الذخيرة فان كان العبد مات
أوحده به عيب آخر عند البائع أو أعتقه أو دبره أو استولد بعد رد القاضي تعين عليه ضمان نصف الثمن فان
كانت قيمة العبد يوم الرد أكثر من غنمه ما يتابع فيه محل ذلك عفو وان كان أكثر مما يتابع فيه لم يجعل
ذلك عفو كذا في محيط السرخسي * ولو أن رجلا اشترى عبدا في صحته بألف درهم وقبض العبد ولم يتقد
الثن حتى مرض وعليه دين ألف درهم فوجده العبد عيبا فدعى بغرقضاء أو استقال البيع البائع فأقاله
فان برأ من مرضه فجميع ما صنع صحيح وان لم يبرأ من مرضه ومات قيمة العبد مثل الثمن أو أقل منه ولا
مال له غيره كان الجواب فيه كالجواب في الوصي اذا رد العبد بغرقضاء أو أقاله البيع وقيمة العبد مثل الثمن أو
أقل منه ولم يقبل البائع العبد حتى خاصم المشتري البائع الى القاضي في العيب في مرض المشتري فالقاضي
رد العبد عليه سواء على دين الغريم الآخر أو لم يعلم فان مات المشتري من مرضه بعد مارد عليه فالجواب
فيه كالجواب في الوصي اذا رد البائع بغرقضاء أو لم يعلم القاضي دين الغريم الآخر إلا أنه متى كانت قيمة العبد
أكثر من الثمن فانه لا يجبر المردود عليه بل يقض الردي ببيع العبد ويقسم غنمه بينه نصفين ولو قال أنا
أملك العبد وأرد نصف القيمة حتى تزول المحابة لم يكن له ذلك كذا في المحيط * والكيل بالبيع اذ اذاع ثم
خوصم في عيب فقبل المسع بغرقضاء لم يملكه ولا يملك الموكل ويكون المبيع للوكيل ولا يكون للوكيل أن
يخاصم الموكل فان خاصمه وأقام البينة على أن هذا العيب كان عند الموكل لا قبل بثمنه هذا اذا كان عبدا
يحدث مثله وان كان قد عملا يحدث كز في عملة روبات السبع والرهن والوكالة والمأثور أنه يملك الموكل
وهو الصحيح به أخذ الفقيه أبو بكر البجلي وان كان الردي قضاء القاضي فان كان بالبنية لم يملك الموكل قدما
كان العيب أو حديثا وان كان القضاء شكل الوكيل فكذلك عند علمائنا وان دعى الوكيل بانه راءه بقضاء
المقاضي ان كان عبدا لا يحدث مثله كان ذلك رداعا للموكل وان كان عبدا يحدث مثله لم يملك الموكل والوكيل
أن يخاصم الموكل فان أدام الوكيل بينه ان هذا العيب عند الموكل رد على الموكل كذا في فتاوى فاضلخان
* وان لم يكن له ثمنه فله أن يخلف الموكل فان نكل رد على الموكل وحلف المالك والكيل وهذا كله اذا كان الوكيل

للمرأ أن يأخذ لكل الشفعة أن كان المصالح جارٍ للمرء * ولو كان الشفع المصالح في هذا الوجه شرى بكافي المبيع أو في الطريق يصدده الشفعة بهذا الأخذ كما أنه شرى النصف الذي أخذ إذا الاصطلاح على أخذ البعض يكون بمنزلة السكوت عن الطلب في الباقي * فان كان ذلك قبل تأكيده الطلب طلعت شفعته وإن كان بعد التأكد لا تطل * قال رجل اشترى داراً المالك شفع فباع الشفع على أن يعطى للشفع ذراعاً سماعة لسم الشفع الشفعة طلعت شفعته ولوجب المالك أن كان أخذ المالك على المشتري ولو جرى

[illegible]

الصليبين الشفيع وبين المشتري على أن يأخذ الشفيع بثأم عينا من الدار يحصته من الثمن على أن يسلم الشفعة في الباقي ليجوز هذا الصلح * بخلاف ما إذا جرى الصلح بينهما على أن يأخذ النصف نصف الثمن لأن حصته اليتم من الثمن غير معلومة لا تعرف إلا بالتقويم فيسقط الصلح وإذا لم يجز الصلح بقيت شفعته في جميع الدار بخلاف ما إذا صلح من الشفعة على أن يعطى المشتري الشفيع دراهم معلومة ليس بالشفعة فإن ثم إذا ١٠٠ لم يجز الصلح ولم يجب المال بطل شفعته وهذا إذا لم يجز الصلح لا تبطل شفعته لأن غملا

حزا عاقلان كان مكاتباً وعبيداً ما ذونا فالخصوصية في الدار العيب معها ما لا ير جعنان على المولى ولكن
بيع المأذون فيه وبلغن الذين المكاتب كذا في المحيط * والدار العيب يكون للوكيل وعليه ما دام حيا عاقلان من
أهل لزوم العهدة فإن لم يكن من أهل وجوب العهدة بأن كان عبداً محجوراً أو أصيباً محجوراً كان الرذالي
الموكل فإن كان من أهل وجوب العهدة فبات الوكيل ودمع وارثا ولا وصيا. كان الرذالي الموكل كذا في
فتاوى قاضيان * من أمر عبد غيره بأن يشتري نفسه لآمر من مولاة بأف درهم فقال نعم فأنفق مولاة
وقال يعني نفسي لفلان بأف درهم ففعل فهو لا حر فأنفق مولاة بأف درهم فقال نعم فأنفق مولاة
فإن كان العيب معلوماً للعبد يوم اشتري نفسه لم يرد به وإن لم يكن العيب معلوماً فله الرد والذي يلي
الخصوصية في ذلك العبد وكان العبد الرتم غير استطلاع رأى الآمر كذا في الخيرية * الوكيل بالشرع إذا
اشتري جارية للوكيل ولم يسلمها إليه حتى وجدها عيباً كان له أن يردّها كان الموكل حاضراً أو غائبا وبعد
التسليم إلى الموكل لا يملك الرذالي بأمر الموكل فإن ادعى البائع في الوكيل الأول أن الموكل رضى بالعيب والموكل
غائب وطلب عين الوكيل أو الموكل ليس لذلك عندنا كذا في فتاوى قاضيان * وإذا لم يستخف ورد الوكيل
الحجارة على البائع ثم حضر الموكل وادعى الرضا فأراد استرداد الحجارة بمن يدا البائع فذلك كذا في الخيرية *
وأن أقام البائع بينة على ما ادعى قبلت بينته وأقر الوكيل أن الموكل رضى بالعيب صح إقراره حتى لا يبقى
له حق الخصومة كذا في فتاوى قاضيان * وإن أقر الوكيل أنه أبرأ الآمر صدق على نفسه ولم يمسح
الآن يرضى الآمر أو تقوم بينة على ذلك فيلزم الآمر كذا في محيط السرخسي * ولو كان مكان الوكيل
بالشرع أو وكيل بالخصوصية في العيب فادعى البائع أن المشتري رضى بهذا العيب لا يملك ردّه حتى يحضر الموكل
فيجب كذا في المحيط * الوكيل بالشرع إذا اشتري وسلم إلى الموكل فوجد الموكل به عيباً رد على الوكيل ثم
الوكيل يرد على البائع كذا في فتاوى قاضيان * الوكيل بالشرع إذا اشتري ووجد المشتري عيباً قبل القبض
وأبرأ البائع عن العيب جاز ولم لا حر وإن كان بعد القبض لم يرد الآمر كذا في الخلاصة * المشتري
من الوكيل يرد بالعيب عليه وإن وصل الثمن إلى الموكل كذا في الوكيل للكردي * الوكيل بالشرع إذا اشتري
العبد الناقص وكل بشرائه ثم علم بالعيب قبل القبض يحذر الوكيل بسيرا كان العيب أو فاحشاً فإن رده ارتد
وإن رضى فإن كان العيب بسيراً يتقد على الموكل وإن كان فاحشاً فعلى الوكيل استخساناً لأن بناء الآمر
كذا في الصغرى * وذكر في المتن أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان المبيع مع العيب يساوي
بالثمن الذي اشتراه فرضى به الوكيل فإنه يلزم الآمر وفي الزوائد أن الوكيل إذا رضى بالعيب كان قبل
القبض لزم الآمر وإن رضى بعد القبض فإنه يلزم الوكيل ولا يلزم الموكل ولم يفضل بين البسر والفاحش
والصحيح ما ذكر في المتن سواء كان قبل القبض أو بعده كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال الآمر للمشتري
حين رأى العيب لا أرضى به فرضى به المشتري فلا حر إن يلزمه المأمور كذا في الصغرى * وذكر في المتن
لو وكر رجل يبيع عبده فأقر الوكيل أنه أتى ولم يعلم أنه أقر به قبل الوكالة أو بعد الوكالة ثم باع العبد من
رجل وتفاضلوا طلع على مقالة الوكيل أنه أن رده على الوكيل وليس للوكيل أن يردّه على الموكل ولو كان
المشتري مع إقرار الوكيل بذلك قبل البيع ثم اشترا منه لم يكن له أن يردّه على الوكيل كذا في المحيط * وإن
وجد المشتري من الوكيل عيباً أخذ الثمن من الوكيل إن كان نقد الثمن اليومان نقد الثمن للوكيل فن الموكل

أخذ الدار ومزك الشفعة
فقد أعرض عن الشفعة
وهنا ما أعرض عن
الشفعة أصلاً ولو
اصطلم على أن يأخذ
الشفيع الدار يأثم من
الثمن الذي اشتراه المشتري
جاز ويكفي هذا الصلح
بتملة الشراء المستنداً يلزمه
جميع ما قيل * ولو اشتري
رجل داراً فادعى رجل
شفعة من الدار أنه له
وطلب الشفعة في الباقي
فصالحه المشتري على أن
يأخذ المدعى نصف الدار
بصرف الثمن على أن يبرئه
عن الباقي جاز * رجل اشتري
أرضاً فسلم الشفيع الشفعة
ثم ان الشفيع جحد تسليم
فصالحه المشتري على أن
أعطاه نصف الأرض نصف
الثمن جاز ويكفي مع ابتداء
وكذا لو مات الشفيع
بعد الطلب ثم ان المشتري
صالح ورتبة الشفيع على
نصف الدار نصف الثمن
جاز ويكفي مع ابتداء
* ولو مات المشتري فصالح
ورتبة المشتري الشفيع على
أن يعطوه نصف الدار
نصف الثمن جاز ويكفي
أخذها بالشفعة لا يباع

مبتدأ لأن الشفعة تبطل بموت الشفيع لا بموت المشتري * ولو ادعى رجل شفعة في داره فصالحه المشتري على أن
يعطى المشتري الشفيع داره لا أخرى بدراهم مسمية على أن يسلم الشفيع الشفعة في هذا الدار كان فاسداً * ولو ادعى رجل حقا في دار في
يد رجل أو ادعى كل الدار فصالحه المدعى عليه على أن يبرئه الخصومة ورجل يبيع هذه الدار التي ادعاه المدعى فأراد أن
يأخذها بالشفعة من المدعى عليه بهذا الصلح لا يكون ذلك * ولو جرى الصلح بين المدعى والمدعى عليه على أن يعطى المدعى المدعى عليه

دراهم مائة * بأخذ الداركان للشفيع فيه الشفعة ووجه الفرق ظاهر * رجل له ظلة أو كنيش شارع في الطريق فخاصمه انسان في رفع الظلة أو طرحتها أو لا تقول إذا أراد الرجل أن يجعل على الطريق الاعظم ظلة وما أشبه ذلك كان لكل واحد أن ينعنه عن ذلك وأن يخاصمه في رفعها ووضعها كانت الظلة تضر بالعامه أو لم تضر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان كانت تضر بالعامه فكذلك وان كانت لا تضر كان لكل واحد أن ينعنه عن الوضع ١٠١ * وليس له أن يخاصمه في الرفع * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في

روايه لا يكون له حق المنع أيضا إذا كانت لا تضر بالعامه * أبو حنيفة رحمه الله تعالى جعل الطريق العام بمنزلة الطريق الخاص وفي الطريق الخاص أضر ذلك بالشركاء أو لم يضر كان لكل واحد من الشركاء حق المنع والخصومة في الرفع فكذلك في الطريق العام * وهل يباح بناء الظلة على الطريق العام ذكر الطحاوي رحمه الله تعالى يباح ولا يتم ذلك إذا كان لا يضر بالعامه قبل أن يخاصم فيها أحد فان خصم في رفعها لم يرفع ليايح له الانتفاع بذلك * وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان كان لا يضر بأخذ كان له الانتفاع به إذا ثبت هذا جئنا إلى المسئلة * رجل له ظلة أو كنيش شارع في الطريق فخاصمه انسان في رفعها فخاصمه صاحب الظلة على دراهم معلومة ليترك الظلة في موضعها فهو على وجهه بين ان كانت الظلة على الطريق الاعظم لا يجوز هذا الصلح وكان له المصلح وغيره أن

كذا في الوجيز للكردي * من اشترى عبدا ثم باعه من آخر ثم وجد المشتري الآخر عبدا فردته على المشتري الاول ان رده قبل القبض بقضائه ورضا فله المشتري الاول أن يردعه على بائعه فان كان المشتري الآخر قبض العبد ثم رد على المشتري الاول فان كان الرد قبضا مبيته أو يتكول المشتري الاول أو باقرا به العبد فله أن يردعه ذاتا ثم أن العيب كان عند البائع الاول ومعنى القضاء بالاقرار أنه أنكرا الاقرار فثبت بالبينة وان رده برضا المشتري الاول فالمشتري الاول لا يردعه على بائعه والجواب فيما يحدث مثله كالمرض وفيما لا يحدث كالاصلح الزائده سواء في الصحيح كذا في الكافي * وفي المتنني اشترى من آخر دارا أو أملاها إلى انسان ثم افتقر فقبل القبض ثم رأى المشتري بالدار عبدا فله أن يردعه على بائعه وان لم يتركه فاحتق تناقضا السلوك فكذلك له أن يردعه على بائعه وهذا يجب أن يكون على قول بمحمد رحمه الله تعالى لأن بيع العقار قبل القبض لا يجوز عنده كذا في النخبة * قال محمد رحمه الله تعالى رجل اشترى من آخر عبدا بألف درهم وقبضه ثم باعه بمائة دينار وفتاوا من المشتري على بائعه ومزاد في الثمن خمسين دينار حتى صححت الزيادة ودفع المشتري الزيادة إلى البائع ثم وجد المشتري بالعبدة فاردعه على البائع بقضاء فاض استرد الثمن والزائد جعوا وكان للمشتري الاول أن يردعه على بائعه كذا في المحط * ولو أن البائع مع المشتري جديبا معا ناسبا أقل من الثمن الاول أو بأكثر ثم رد به البائع لم يكن للبائع الثاني أن يردعه على البائع الاول بذلك العيب سواء كان يحدث مثله أو لا يحدث مثله كذا في الخلاصة * ولو كان المشتري الثاني زاد في الثمن عرضا بعينه ثم وجد بالعبدة عيبا ورده على الاول بقضائه المشتري الاول على البائع الاول وان لم يجد المشتري الثاني بالعبدة عيبا فكذلك العيب العرض قبل أن يقبض البائع الثاني وقيمة العرض خسون دينار فانه ينتقض العقد في ثلث العبد وبعود ذلك الثلث إلى البائع الثاني فان وجد المشتري بعد ذلك بالعبدة عيبا ورد الثلثين الباقيين على البائع الثاني بقضاء فان الثاني أن يرد العبد على البائع الاول بذلك العيب وان كان لم يترك العرض لكن أقاله البيع في ثلث العبد ثم وجد بالبائع عيبا لا يردعه على بائعه كذا في المحط * رجل اشترى عبدا وقبضه وباعه من آخر وجد المشتري الثاني البيع وحلف وعزم المشتري الاول على ترك الخصومة وأمسك العبد ثم وجد بالعبدة عيبا كان عند البائع الاول كان له أن يردعه على بائعه ولو وجد المشتري الثاني البيع وحلف وعزم المشتري الاول على ترك الخصومة ولم يحلف المشتري الثاني ثم وجد بالعبدة عيبا كان عند البائع ليس له أن يردعه على بائعه كذا في فتاوى قاضيان * والمشتري متى علم أنه صدق في دعوى البيع لا يسهه الرد فيه ومنه بين الله تعالى الا اذا عزم أن لا يخاصم الثاني اذا وجد بينه وبين الدهر فحينئذ يسهه الرد فيه بينه وبين الله تعالى كذا في النخبة * ولو صدقه في البيع ثم قال انه كان له ثلثة أو كان فيه خيار الشرط أو خيار الرقبة أو كان يعا فاسده ا فنتقض كان له الرد بالبيع على بائعه ولو تصادقا بعد البيع انهما لم يحقابه الخيار ثم نقضه صاحبا لخياره يردعه على البائع ولو أقر عند القاضي البيع ثم جحد أنهما أقرأ عنه بشي جعرا القاضي جحدوهما فسخا حتى لو أراد الاكراه مساهة أو اعتاقه لا يصح ولا يردعه الثاني بالعيب على البائع الاول كذا في محط السرخسي * رجل اشترى عبدا وقبضه ووجده عيبا فأراد أن يردعه فأقام البائع بينة أن المشتري أقر أنه باعه من فلان قبلت بينته ولم يكن للمشتري أن يردعه سواء كان فلان حاضرا أو غائبا ولو كان البائع أقام البينة أن المشتري باع هذا العبد من هذا الرجل وهو حاضر لكنهما يجحدان البيع والشراء لم يرد

بخاصمه في رفعها سواء كانت الظلة قد عتق أو خدشة أو لا يعرف حالها لان صاحب الظلة والمخاصم في الطريق العام شركه في الشركة العامة أحد الشركاء لا يملك الاعتراض وانما يكون لكل أحد حق الخصومة في الرفع والمنع بطريق الحسبة * قال بعض مشايخ طبرجهم الله تعالى انما يملك الخصومة إذا لم يفعل هو مثل ذلك أو لم يفعل مثل ذلك ليس له أن يخاصمه * ثم بطلان الصلح ظاهر فيما إذا كانت الظلة خدشة وان كانت قديمة كان لصاحب الظلة حق التملك قبل الصلح فلا يصح اعطاء العوض على التملك فيعطى اعطاء العوض * وان كانت

هذا إذا كانت التلّة خديشة فإن كانت قد فقه الصلح ما لم يلان الترتلح مستحق لصاحب التلّة ليس لأحد أن يرفهها بل يستفدهم هذا الصلح شامل يكن * وان اصطالحا على أن يعطى المصالح صاحب التلّة ما لم يوافق رفع التلّة أن كان المصالح من أهل السكة والتلّة خديشة أختلف فيه المشافخ رحمهم الله تعالى بعضهم جاز وذاك كالو كانت التلّة قد فقه أنه تفرغ الهول وقال بعضهم لا يجوز ذلك والصحيح هو الأول لأن فيمنع فقه لاهل الطريق ولوقل ذلك أحسن صم الصلح فهذا أولى * رجل له نخلة في ملكه

ورج سفعها الى أرض جاره كان الجاران يقطع ويفرغ هو املكه لان من ملك أرضا ملك ما تحتها الى الترى وما فوقه الى السماء فكان له أن يقطع وهذا اذا كان لا يمكنه تفرغ الهواء الا بالقطع فان كان يمكنه تفرغ الهواء بدون القطع بالمد الى النخلة والشد عليها فانه لا يقطع بل يأمر صاحب النخلة بالتفرغ فان قطعه هو كان ضامنا وان كان لا يمكنه التفرغ الا بالقطع أعلا ايضا ان اذا قطع هو من موضع لورفع الامر الى صاحبها يقطعها صاحبها من ذلك الموضع فان قطعهما على منه ١٠٣ أو أسفل في موضع ينضرر صاحب النخلة بذلك

وصاحب النخلة يتمكن من

تفرغ الهواء بالقطع في

موضع آخر من غير ضرر

يكون ضامنا لانه فوت على

صاحب النخلة منفعة

مقصودة من غير ضرورة

* وكذا لو كان رجل نخلة

أو بالة أو زرع في أرض

غيره يفرق كان صاحب

الأرض أن يأمر بالتفرغ

فان قطع صاحب الأرض

وأنتف عليه ضمن اذا كان

صاحب الزرع والنخلة

متكنا من تحويل النخلة

والزرع الى أرض أخرى

من غير أن يهلك علمه ماله ثم

في الموضع الذي لا يضمن

الحار يقطع السقف اذا قطع

فانه لا يرجع على صاحب

النخلة بما أنفق في حوته القطع

وان كان مضطرا الى التفرغ

لانه يتمكن من دفع الضرر

يرفع الامر الى القاضي حتى

يجري صاحب النخلة بالقطع

أو يأمر صاحب الأرض

بالقطع ان كان صاحب النخلة

غائبا فاذا قطع بأمر القاضي

يرجع على صاحب النخلة

بما أنفق في القطع فان

كان ذلك في موضع لم يكن

هناك قاض فقطع هو كان

له أن يرجع على صاحب

النخلة فلو أن صاحب النخلة صالح جاره على دراهم معلومة لترك السقف على حاله ولا يقطع لاجب وهذا الصلح

على سكة غير نافذة فخاصة أهل السكة في ذلك فصالحهم على دراهم معلومة لترك السقف على حالها فانه يجوز ولا يبق لهم حق الخصومة

بعد ذلك وكذا كانت الظلة على طرف العامة فصالح صاحب الظلة مع الامام على دراهم معلومة لترك الظلة على حالها فانه يجوز

ذلك لان السقف يزداد وينمو كل ساعة ولا يدري أنه كم يأخذ من الهواء بخلاف الظلة * رجل له باب في غرفة وكوة فخاصه بداره فصالح

بنايعا فلبسها بفسلين بأعيانها ما جاز البيع ويتعين كل واحد منهما حتى لو هلك أحدهما قبل القبض بطل العقد ولو أراد أحدهما أن يدفع مثله ليس له ذلك كذا في شرح الطحاوي * ولو باع فلبسها بغيره بفسلين بغيره أعيانها ما لا يجوز وان تقاضا في المجلس ولو باع فلبسها بغيره بفسلين بغيره أعيانها ما لا يجوز المعكس لا يجوز ما لم يقبض ما كان دينيا في المجلس كذا في محيط السرخسي * قال الشيخ الامام الاجل شمس الاتق الحوافي في جواب في الفصول فهو الجواب في الدراهم البخارية أعني بها القطاف وكذلك الجواب في الرصاص (١) والسوق فالواجب أن يكون في المدة ذلك كذا في الذخيرة * حتى لو باع واحدا منهما بآتين يجوز بعد أن يكون يدا يدها وهو المختار للفتوى كذا في الفياثية * ولو باعها فلو ساد دراهم على أن كل واحد منهما بالخيار وتقابضا أو تفاضلا بطل البيع ولو كان الخيار لأحدهما فذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز كذا في البداية * ذكر القندوري في شرحه أيضا قال محمد رحمه الله تعالى وإذا اشترى فلبسها بفسلين على أن كل واحد منهما بالخيار وتقابضا أو تفاضلا فاعلى ذلك فالبيع فاسد ولو كان أحدهما بالخيار فالبيع جائز ويجب أن يكون هذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يريد به اذا كان الخيار لأحدهما كذا في الذخيرة * ولو باع فلبسها بفسلين بغيره بآتين ما بشرط الخيار يجوز كذا في محيط السرخسي * لو اشترى فلبسها بفسلين في موضع لا تنفق فان كانت بأعيانها جاز ولو لم تكن معينة لا يجوز قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع وإذا استقرض الرجل من رجل كرا من طعام وقضه ثم ان استقرض من المقرض الكرا الذي له عليه بما أنه قد ردهم جاز ووجب عليه للمستقرض كرا مثله فيصير شراؤه بخلاف ما إذا اشترى غيره من عليه الكرا حيث لا يجوز وإذا جاز الشراء ان تقصد المائة في المجلس فالشراء ماض على الصحة وان افتقر فاقم غير قبض بطل الشراء وهذا بخلاف ما لو وجب للمستقرض على المقرض كرا حنطة ثم ان كل واحد منهما اشترى ما عليه لصاحبه بماله على صاحبه وفرضه فحيث يجوز قالوا وهذا الجواب الذي ذكر في الكتاب قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وأما علي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فالمستقرض لا يصير ملكا للمستقرض الا بالاستهلاك بعد القبض فلم يجب في ذمة المستقرض للعالم شي فلا يصح الشراء فاذا استهلكه ثم اشتراه الا ان يصح الشراء بلا خلاف ثم اذا نقد المشتري وهو المستقرض للمائة في المجلس ثم وجد الكرا المقرض عياله برده ولكن يرجع بنقصان العيب من الثمن ولو كان المقرض المقبوض مستهلكا كان الجواب كالقائل الا أن الفصل الاول يكون مختلفا فيه والفصل الثاني مجمعا عليه وكذلك الجواب في كل مكمل وموزون غير الدراهم والديناري والفاوس اذا كان قرضا * ولو كان المستقرض اشترى الكرا الذي عليه المقرض بكثرته مجازا اذا كان عينا وان كان دينيا لا يجوز الا اذا قضيه في المجلس فان وجد المستقرض بالمقرض عياله برده لم يرجع بنقصان العيب بخلاف الفصل الاول ولو اشترى المستقرض الكرا المستقرض بعينه وهو مقبوض لم يصح شراؤه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يصح ولو اشترى المقرض من المستقرض عين المقرض صح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصح كذا في المحيط * رجل ألقرض رجلا ألف درهم على أن يجاد ويقضها ثم اشترها

(١) قوله والسوق كتنور وقذو وهو ما وسطه نحاس أو رصاص ووجهه فضة اه بجاوي

ببخلاف الظلة اذا كانت على سكة غير نافذة فخاصة أهل السكة في ذلك فصالحهم على دراهم معلومة لترك السقف على حاله ولا يقطع لاجب وهذا الصلح على سكة غير نافذة فخاصة أهل السكة في ذلك فصالحهم على دراهم معلومة لترك السقف على حاله فانه يجوز ولا يبق لهم حق الخصومة بعد ذلك وكذا كانت الظلة على طرف العامة فصالح صاحب الظلة مع الامام على دراهم معلومة لترك الظلة على حالها فانه يجوز ذلك لان السقف يزداد وينمو كل ساعة ولا يدري أنه كم يأخذ من الهواء بخلاف الظلة * رجل له باب في غرفة وكوة فخاصه بداره فصالح

على دراهم معلومة يدفعها إلى الجار ليرتد الكوة ولا يردّها كان ذلك باطلاً لان الجار طال في منع صاحب الكوة عن الانتفاع بماله نفسه وانما يأخذ المال ليكلف عن الظلم والكف عن الظلم واجب وكذلك كان الصلح بينهما على أن يأخذ صاحب الكوة دراهم معلومة ليرتد الكوة والباب كان باطلاً لان الجار انما دفع المال ليجتمع صاحب الكوة عن التصرف في ملكه والانتفاع بماله نفسه لا على وجه الأزالة والتبليك من الغير وذلك باطل ١٠٤ فصل في الصلح عن دعوى العتار

المستقرض من المقرض بعشرة دنانير صرح ثم اذا صرح الشراهمه بالانفاق فان لم يتقد الدنانير في المجلس وافترقا بطل العقد فان قضى الدنانير في المجلس فالعقد ماض على الصحة فان وجد المستقرض الدراهم المقرض زوفا (١) أو نهر جرة لم يردّها ولا يرجع نقصان العيبه عنها أيضاً كذا في التتارخانية * رجل له عشرة دراهم صحاح فأراد أن يبيع من انسان بائني عشر درهما مكسرة لا يجوز فان أراد الحللة فالحللة في ذلك أن يستقرض منه اثني عشر درهما مكسرة فيقبضه العشرة ثم يردّه من درهمين كذا في الواقعات الحسامية * اذا ادعى رجل على غيره شيئاً بمالك أو وزن أو بعد فاشتره المدعى عليه من الذي بمائة دينار ثم تصادقائه لم يكن للذي على المدعى عليه شيء فانه قد باطل بغيره ولم يتفرقا ولو ادعى دراهم أو دينار أو فلو فاشترها المدعى عليه بدراهم وتقصد الدراهم ثم تصادقائه لم يكن عليه شيء ففي مسئلة الدراهم والديناران لم يتفرقا ويرجع على المشتري في المجلس يصح العقد ولو تفرقا عن المجلس بطل العقد وفي الفلوس لم يطل العقد وان تفرقا عن المجلس قبل قبض ما شترى كذا في الذخيرة * وإذا باع درهما كبيراً بدرهم صغيراً أو درهما جدياً بدرهم رديّ يجوز لأن له ما فيه عوضاً صحيحاً فأما إذا كان مستويين في القدر والصفة فيبيع أحدهما بالآخر قال بعضهم لا يجوز والله أشار بمجده في الكتاب وبه كان يفتي الحاكم الامام أبو أحمد كذا في المحط * الدراهم المضرورة على ثلاثة أنواع أحدها أن يكون ثلثها أصفر وثلثها فضة أو ثلثها أربعها أصفر وأربعها فضة أو خمسة أسداسها أصفر وأسداسها فضة أو كان الصفر هو الغالب ونوع منها أن يكون ثلثها فضة وثلثها أصفر أو ثلثها أربعها فضة وثلثها أصفر أو كانت الفضة هي الغالبة ونوع منها أن يكون الصفر مع الفضة سواء النصف من هذا والنصف من هذا النوع الأول من الدراهم يجعل في الحكم كشيئين مختلفين من صفر وفضة ولا يكون أحدهما مغايراً صاحبه ويعتبر كل واحد منهما على حدة وإن اشترى بهذا النوع من الدراهم فضة خالصة أو ماله حكم الفضة الخالصة فان كان وزن الفضة الخالصة أقل من وزن الفضة التي في الدراهم أو يكون وزن الفضة المنفردة مثل وزن الفضة التي في الدراهم أو كان لا يدري وزن لا يجوز البيع عند علمنا وان كان وزن الفضة الخالصة أكثر من وزن الفضة التي في الدراهم لا يجوز البيع وتكون الفضة بالفضة والزيادة من الفضة الخالصة بازاً ما الصفر يراعى فيه شرائط الصرف حتى انه لو أدخل بشرط من شرائطه فسد الصرف وبطل في الصفر أيضاً ولو اشترى بهذا النوع من الدراهم ذهباً يجوز كصفها كان ولو أدخل بشرط من شرائطه بطل الصرف وبطل البيع في الصفر أيضاً ولو باع بهذا النوع من الدراهم بعضها ببعض يجوز كصفها كان متفاضلاً أو متساوياً أو بالتفاضل فبها جاعل من شرطه كذا في شرح الطحاوي * وإذا اشترى دراهم كثرها غش وأقلها فضة بدراهم من هذا الجنس وأحدهما نسبتاً لا يجوز وان كانت رابحة وكذلك اذا اختلفا جنساً لا يجوز اذا كان أحدهما نسبتاً وكذلك اذا كان المتقدراً تجاوباً والنسبة كاسدرة مدودة كذا في الغيبة * الوجه الثاني أن تكون الفضة في الدراهم المغشوشة غالبية بان كان ثلثها فضة وثلثها أصفر فيعتب بالفضة الخالصة لم يجز الاسواء سواء كذا في الذخيرة * وكذا يبيع بعضها ببعض لا يجوز الا بالمثل على كذا في البدائع * الوجه الثالث أن يكونا على

(٢) قوله أو نهر جرة كذا في غير ما كتاب وصوابه بنهر جرة بتقديم الباع على النون كما في المغرب وهي ما ردها الجار لداة فضته كذا قلها في الايضاح اهـ بجراوى

يعطيه المدعى ليسلم المدعى عليه ما ادعاه المدعى لا يجوز هذا الصلح لان المدعى عليه يحتاج الى تسليم ما ادعاه المدعى فإذا لم يعلم مقدار ذلك لا يدري ما ادعى عليه فلا يجوز وان اصلط على أن يأخذ المدعى ما لم يعلم ليرتد دعواه ويترن عن الخصومة جائزاً لئلا يسوء كان المدعى عليه مقراً بما ادعاه المدعى أو منكراً وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز هذا الصلح ان كان منكراً والمسئلة معروفة * ولو ادعى رجل حقاً في دار في رجل ولم يسم فصالحه على بيت معلوم من هذه الدار أو من داره أخرى جاز لان هذا صلح عن الجهول الذي لا يحتاج

الى تسليمه على معلوم وان صالحه على بيت معلوم من الدار التي ادعى فيها الحق ثم اقام المدعى بعد ذلك بيته أن جميع المار له يأخذ الباقي في ظاهر الرواية لا تقبل بيته * وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه ساقبل ويقضى له بجميع الدار * ولو أن المدعى لم يقم البيعة ولكن للمدعى عليه أقر أن الدار للمدعى صح اقراره يوم تسليم الدار الى المدعى * ولو ادعى رجل حقا في دار في رجل فصله على سكنى بيت معين من هذه الدار أبدا أو قال حتى يموت لا يجوز ذلك * ولو صالحه ١٠٥ على دار أخرى أو على أرض أخرى جاز

بالنفاذ الروايات * رجل ادعى في حائط رجل موضع جذع أو ادعى في داره طريقا أو مسيل ماء فجحد المدعى عليه ثم صالحه على دراهم مسمية فهو جائز لانه صلح عن الجهل على معلوم * ولو ادعى في دار رجل حقا فصالحه من ذلك على مسيل ماء أو على أن يضع على حائط منها كذا وكذا جذا كان ذلك باطلا ان لم يوقت لذلك وقتا وان وقت لذلك وقتا معلوما سنة أو أكثر اختلف فيه المشايخ رحمهم الله تعالى قال الكرخي رحمه الله تعالى يجوز هذا الصلح لانه استأجر حائط الوضع عليه جذوعا معلومة مذمة معلومة أو استأجر طريقا غير مذمة معلومة جاز ذلك فكذلك الصلح وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا يجوز هذا الصلح * وان ادعى رجل حقا في داره طريقا على طريق فيها جاز أمانا صالحا على أن تكون رقبعة الطريق للمدعى فهو جائز باتفاق الروايات لان رقبعة الطريق يجوز باتفاق الروايات فكذلك الصلح على الطريق وان كان

السواء بان كانت الدراهم المشوشة نصفها فضة ونصفها صفر اقيعت بالفضة الخالصة فان كانت الفضة التي في الدراهم غالبية على الصفر لا يجوز بيعها الاوزان وزن وان لم تكن غالبية بان كان على السواء فهو بمنزلة الوجه الاول هكذا في الحيط * ولا يجوز البيع به ولو اقرضه الاوزان الا اذا أشار اليها في المبيعة فيكون بايا التقديرها ووصفها كما لو أشار الى الحياض لا ينتقض البيع به لا كها قبل التسليم وفي الصرف كغالب المغش حتى لو باعها بنحو ساجز على وجه الاعتبار ولو باعها بالخالصة لا يجوز حتى يكون الخالص أكثر مما فيه كذا في النهر الفائق * قال في الجامع وإذا كانت الدراهم ثلثا صفرًا وثلثا فضة فاشتري به رجل متاعا وزنا جاز على كل حال ولا تتعين تلك الدراهم وان اشترى بدراهم مسمية من هذه الدراهم بغير عندها وهو بينهم وزنية فلا خيرة في ذلك وان اشترى بعينها عددا فلا بأس به وان كان تعامل الناس بالمبيعة جازنا فبعد ذلك ان ادعى من غير حاجته الى وزن هذه الدراهم المشار اليها وان أدى عينها صح من غير وزن كذا في الدراهم الخالصة ولو عين هذه الدراهم ومساها قال اشترى مثل هذا المتاع بهذه الدراهم وهي كذا كذا درهم أو أراد به تسعة الوزن وكانت تباع فبما بين الناس وزنا وقع ذلك على الوزن هذا اذا كان بينهم وزنا وان كان منهم عددا فاذا اشترى به بغير عينها عددا جاز وان كان فيها الخفاف والثقال كذا في الذخيرة * وان كانت الدراهم ثلثا فضة وثلثا صفرًا فهي بمنزلة الدراهم الزوف والنهر جاز ان اشترى بها شيئا ان لم تكن مشارا اليها لا يجوز الشراء الاوزان كالوكان الكل فضة زينا وان كانت مشارا اليها يجوز الشراء به من غير وزن وان كانت الدراهم نصفها فضة ونصفها صفرًا فالجواب فيها كالجواب فيما اذا كانت الدراهم ثلثا فضة وثلثا صفرًا سواء كذا في الحيط * ومن اشترى بها سلعة فكسدت وتزل الناس المعاملة بها بطل البيع عندي خيفة ربه الله تعالى ثم ينظر ان كان المبيع قائما بعينه أخذه البائع وان كان هالكا ضمن المشتري قيمته يوم القبض وقالوا البيع جائز لان عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجب عليه قيمته يوم القبض وعند محمد رحمه الله تعالى آخر ما تعامل الناس به او اذا اشترى بالفلوس ثم كسدت فهو على هذا الخلاف كذا في النبايع * وشرط في العيون أن يكون الكساد في سائر البلاد فلو كسدت في بعض البلاد دون البعض لا يبطل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالروايات كرى العيون قول محمد رحمه الله تعالى وأما على قولهما فلا ينبغي أن تنتفي البيع بالكساد في تلك البلدة التي وقع فيه البيع كذا في فتح القدير * ولو اشترى رجل من آخر ثوبا بدراهم بعينها من التي ثلثا فضة وثلثا صفرًا وهو عندهم وزنا أو وعدا لم يقدها حتى ضاعت لم ينتقض البيع حتى يعطيه مثلها وهذا اذا علم عددها أو وزنها حتى يتمكن المشتري من اعطائها عددا أو وزنا كما قال محمد رحمه الله تعالى في الكتاب أمانا اذا لم يعلم ينتقض البيع وان كانت الدراهم ثلثا فضة وثلثا صفرًا فهو بمنزلة الدراهم النهرية والزوف لا ينتقض البيع به لا كهاور تمثلهما وزنان علم وزن المشار اليه فان لم يعلم ينتقض البيع وكذلك الجواب فيما اذا كان نصفها فضة ونصفها صفرًا وان كانت الدراهم ثلثا صفرًا وبعث وزنا بيع السلع يجب أن تتعين بالتعين فبطل البيع به لا كها قبل التسليم كذا قاله مشايخنا رحمه الله تعالى كذا في الحيط * ولو كسد هذا النوع من الدراهم وصارت لا تروج بين الناس فهي بمنزلة الفلوس الكاسدة والزوف والرصاص حتى تتعين بالاشارة اليها أو تعلق العقد بعينها حتى يبطل العقد به لا كها قبل التسليم لكن قالوا هذا اذا كان العاقدان عالمان بحال هدمه وبطل كل واحد منهما ان الآخر يعلم بذلك وأما اذا كانا

(١٤ - فتاوى ثالث) الصلح على حق المرووفيه روايتان لان في جواز بيع حق المرووفيه اختلاف الروايتين يجوز في رواية ولا يجوز في رواية فكذلك الصلح على حق المرووف * أما بيع مسيل الماء وبيع حق وضع الجدوع لا يجوز باتفاق الروايات فكذلك الصلح على ذلك * ولو ادعى في دار رجل حقا فصالحه على بيت معين من هذا العاقد أو على بيت معين من علواخر فهو جائز لانه صلح عن الجهل على معلوم * ولو ادعى في أرض رجل حقا فصالحه على غير شهر شهر الا يجوز * ولو صالحه على عشر شهر أرضه جاز اعتبارا للصلح بالبيع * ولو ادعى

في دار رجل حقا او ادعى كل الدار فصالحه على كذا كذا ذراعا سمعت من الدار لا يجوز في قول أي خشفة رحمه الله تعالى لان عنده لوباع كذا كذا ذراعا سمعت من الدار لا يجوز فكذلك الصلح عليه * وعلى قول صاحبه رحمه الله تعالى جاز البيع فيجوز الصلح عليه * ولو ادعى ان ذراعا سمعت من الدار لرجل فصالحه المدعى عليه على دراهم مسممة جاز عند الكل * ولو صالحه على نصيب المدعى عليه من دار في بدرجل مقر بذلك ان كان المدعى يعلم ١٠٦ نصيب المدعى عليه من ذلك جاز عند الكل جميعا لانه لو اشترى نصيبا من دار والمشتري يعلم

لا يعلم ان أو يعلم أحدهما ولا يعلم الآخر ولا يعلم لكن لا يعلم كل واحد منهما أن صاحبه يعلم فان العقد لا يتعلق بالشار إليه ولا بجنسها وانما يتعلق بالدراهم الزاجعة التي عليها تعامل الناس في تلك البلدة هذا اذا صارت بحيث لا تروج أصلا فأما اذا كانت يقبلها البعض دون البعض فحكمها حكم المزاهم الزيفة فيجوز الشراء به ولو لا يتعلق العقد بعينها بل يتعلق بجنس تلك الدراهم الز بوف ان كان البائع يعلم بجعلها خاصة وان كان البائع لا يعلم لا يتعلق العقد بجنس المشار إليه وانما يتعلق بالبدل من نقد تلك البلدة كذا في البدائع * وفي الخلاصة والبرازية عن المتقي غلت الفلوس أو رخصت فعند الامام الاول والناسي أولا ليس عليه غيرها وقال الثاني ثابا عليه قيمته يوم البيع والقبض وعليه الفتوى انتهى أي يوم البيع في البيع يوم القبض في القرض كذا في النهر الفائق * واذا كانت الدراهم منقوفا مختلفة منها ماثلتها فضة وثلاثها صفر ومنها ماثلتها فضة وثلاثها صفر ومنها ماثلتها فضة ونصفها صفر فلا بأس ببيع إحدى هذه المنقوفا بالصف الآخر متفاضلا لا يسد ولا يخفى في ذلك نسخته فأما اذا باع جنسامها بذلك الجنس متفاضلا فاما اذا كانت الفضة غالبية لا يجوز الامتثال بثلث والصفر غالبية لا كانا على السواء فيجوز متساويا ومتفاضلا ويشترط أن يكون يدا يدا باعتبار صورة الفضة وعلى قياس هذه المسئلة قالوا اذا باع من العدالي التي في زمانها واحد اثنين يجوز بعد أن يكون يدا يدا هذه الجملة من الجامع الكبير كذا في المحيط * قال ومشايجنا بمقتضى الجواز ذلك في العدالي والقطارفة لانهم أعز الاموال في ديارنا فلا يؤبى التفاضل فيه ينفتح باب الركا كذا في الهداية والتبيين

الفصل الثاني في بيع الثمار وأنزال الكرم والاوراق والمطخعة وفي بيع الزرع والرطبة والحشيش * بيع الثمار قبل الطهور لا يصح اتفاقا فان باعها بعد أن تصير متفعلا يصح وان باعها قبل أن تصير متفعلا بها بان لم تصلح لتناول بئ آدم وعلف الدواب فالصحيح أنه يصح وعلى المشتري قطعها في الحال هذا اذا باع مطلقا وبشرط القطع فان باع بشرط الترك فسد البيع وهذا اذا لم يشاء عظمها فان تناهى عظمها فباعها مطلقا وبشرط القطع صح وان باع بشرط الترك لم يصح قياسا على حنفية أو يوجب رحمه الله تعالى وصح استحسانا عند محمد رحمه الله تعالى وفي الاسرار ان الفتوى على قوله كذا في الكفاي * وفي التفتاها للصحيح قواهما كذا في النهر الفائق * ولو باع كل الثمار وقد ظهر البعض دون البعض فظاهر المذهب أنه لا يصح وكان شمس الأعمى الخولاني والفضلي يفتيان بالخوار في الثمار والبادنجان والبطيخ وغير ذلك ويجعلان الموجود أصلا في العقد والمعدوم تبعا استحسانا للتعامل الناس والاصح أنه لا يجوز كذا في المبسوط * ولو اشترها مطلقا وتر كها باذن البائع طلبة الفضل وان تركها باذنه وتر اذا تناقضت بما زاد في ذاته وان تركها بعد ما تناهى لم يصدق بشئ وان باع مطلقا وتركها على الخيل وأجر الخيل متعة معلومة بطلت الاجارة وطالب له الفضل كذا في الكفاي * ولو اشترها مطلقا عن القطع وأغرث غرة فان كان قبل خطبة البائع من المشتري والثمار فسد البيع وان كان بعده لم يفسد وبشرط ان يكون القول للمشتري في مقدار الزائد مع عينه وكذا في البادنجان والبطيخ والخل في كون الحادث للمشتري أن يشتري أصول البادنجان والبطيخ والرطبة ليكون الحادث على ملكه كذا في النهر الفائق * اشترى أنزال الكرم وبعضها في بعضا قد نضج فان كان كل نوع بعضه في بعضه قد نضج جاز وان كان بعض الانواع نيا أو البعض قد نضج

مقدار التصيب جاز * وان كان المشتري لا يعلم مقدار نصيب البائع والبائع يعلم أو البائع والمشتري لا يعلمان لا يجوز البيع في قول أي خشفة رحمه الله تعالى فكذلك الصلح * وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز البيع فكذلك الصلح * وقال محمد رحمه الله تعالى مضطرب * ولو ادعى في بيت في بدرجل - قاف صالحه المدعى عليه من ذلك على أن يبيع المدعى على سطحه ستد كذا في الكتاب أنه يجوز * وقال بعض المشايخ هذا اذا كان السطح مجورا فان لم يكن مجورا لا يجوز الصلح كالايجوز اجارة السطح * وقال بعضهم يجوز الصلح على كل حال مجورا كان أو لم يكن وكذا الاجارة * وقال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى في اجارة السطح للبيتونه عن أصحابنا روايتان في رواية كتاب الصلح يجوز وفي رواية الاجارات لا يجوز فوافقت الروايات على أنه لو استأجر علوا أي بني عليه لا يجوز * رجل ادعى نصف دار في يدان فصالحه الذي في يده

على دراهم مسمومة ودفع الدراهم اليه ثم استحق نصف الدار فهل يرجع المدعى عليه على المدعى بشئ من بدل الصلح فهو على وجهين اما ان كان المدعى يدعي نصف الدار شاعا أو يدعي نصفها معينا فان ادعى نصفها شاعا فهو على وجهه ثلاثة امان قال المدعى النصف لي والنصف للذي عليه أو يقول النصف لي ولا أدري أن النصف لاخر لي هو أو قال النصف لي والنصف لاخر فلان غير المدعى عليه فان قال النصف لي والنصف للذي عليه فصالحه المدعى عليه على دراهم ثم استحق نصف الدار يرجع المدعى عليه على المدعى بنصف البديل

لانه لو استحق كل الدار بجمع جميع البذل فاذا استحق النصف بجمع نصف البذل * ولو قال النصف في ولا ادري ان النصف الآخر لمن هو او قال النصف في وسكت ثم استحق نصف الدار شاعا لا يرجع المدي عليه على الذي بشئ من البذل لانه ما اقرب النصف الا شئ للمدي عليه فلا يرجع بشئ * كما لو ادعى حقا في دار فصاله المدي عليه على شئ ثم استحق شئ من الدار فان المدي عليه لا يرجع على المدي بشئ وان قال المدي النصف في والنصف فلان آخر غير المدي عليه ١٠٧ ثم صالحه المدي عليه فاستحق نصف الدار لا يرجع المدي عليه على

الذي بشئ من البذل لان قوله النصف الاخر فلان باطل لانه اقرار بما في يد الغير فلا يصح اقراره فبصر كانه قال النصف في وسكت * وان كان المدي ادعى نصفا معنا فصالحه المدي عليه ثم استحق النصف الذي كان يدعيه المدي رجع المدي عليه بجميع البذل على المدي * وان استحق النصف الاخر لا يرجع بشئ * وان استحق نصف شاع من الدار رجع المدي عليه نصف البذل على المدي اعتبارا للبعض بالنك * رجل ادعى دارا في يد رجل فانكر المدي عليه فاصطلحا على أن يسكنها المدي عليه سنة ثم دفعها الى المدي فان ذلك * وكذا لو ادعى أرضا في يد رجل أمتهال فاصطلحا على أن يزعمها الذي في يده خمس سنين على أن تكون ريفية الأرض لا دعي جاز ذلك لان المدي عليه ابقى منفعة الأرض لنفسه وقامه لوبا وجعل رقبه الأرض للمدي * رجل ادعى أرضا ورثها فاصطلحا على عديمين للمدي عليه

لا يجوز والصحيح أنه يجوز في الوجهين وهذا اذا باع الكل فان باع البعض وبعضه اتي به بعضا قد نضج أو الكل في لا يجوز وكذلك اذا كان مشتركين رجلين باع أحدهما نصيبه وبعضه في أو الكل في لا يجوز وهذا اذا باع من أجنبي فان باع من شريكه أقر ركن الاسلام على السخدي أنه لا يجوز كذا في المحيط والخبره * والحيلة في ذلك أن يبيع الكل ثم يفسخ البيع في النصف أو الثالث ونحو ذلك ولو باع زل الكرم بعد ما نضج وأدرك مشاعا أو غير مشاع جاز كذا في السراجية * اشتري الكرم مع الغلة وقضه ان رضى الا كرا جاز البيع وله حصصه الثمن وان لم يرض لا يجوز بيعه كذا في مختار الفتاوى * لو اشتري ثمرة بدا صلاح بعضها وصلاح الباقي يتقارب وشرط الترتب جاز عند محمد رحمه الله تعالى وان كان يتأخر ادراك البعض تأخرا كثيرا فالبيع جائز فما أدركه ولا يجوز في الباقي كذا في الخلاصة * وان اشترى الرجل عبدا كرم على أنه ألف منم فلم يخرج منه الا قدر تسعة مائة منم فله ما اشترى أن يطالب البائع بمحصة مائة منم من الثمن كذا في الظهيرية * وهكذا في الكافي * اشترى أوراق التوت ولم يبين موضع القطع لكنه معلوم عرفا صح ولو ترك الاغصان فله أن يقطعها في السنة الثانية ولو تركها مائة ثم أراد قطعها فله ذلك ان لم يضر ذلك بالشجرة كذا في الجراراني * ولو اشترى أوراقا فصاد بعد ما ظهرت على الشجرة ولم يقطعها حتى ذهب وقتها قال الفقيه أبو جعفر ان اشترى الأوراق باعصتها ما بين موضع القطع لا يكون للمشتري أن يرد البيع بحكم ذهاب الوقت ويجوز على جزمه الا أن يكون قطع الاغصان يضر بالشجرة فينقض البائع ان شاء ففسخ البيع وان شاذ رضى بالقطع وان اشترى الأوراق بدون الاغصان ان اشترها على أن يأخذها من ساعته جاز وان اشترها على أن يأخذها شيئا فشيئا لا يجوز وكذا لو اشترها على أن يتركها على الشجرة وان اشترها ولم يشتر شيئا فان أخذها في اليوم جاز وان لم يأخذها حتى مضى اليوم فسد البيع كذا في فتاوى قاضخان * والحيلة في ذلك أن يشتري الشجرة باصلها فيأخذ الأوراق ثم يبيع الشجرة من البائع أو يهبها له كذا في مختار الفتاوى * وبيع قوائم الخراف يجوز وان كانت تنمو ساعة فساعة ويبيع الكراخ يجوز وان كانت تنمو من الاسفل المكان التعامل فاما لا تعامل فيه فهو ينمو ساعة فساعة لا يجوز كذا في الظهيرية * وقال الامام الفضل الصحيح أن بيع قوائم الخراف لا يجوز كذا في فتح القدر * ولو كانت البطيخة لأحد فباع قبل أن يخرج المحدث به هذا اللفظ (١) ابن خيارد زرر افروختم بجوزا لبيع على شجرة البطيخ دون ما يخرج من المحدثه ثم ما يخرج من المحدثه يخرج على ملكه ولو أراد أن يترك في الارض ويكون له الولاية الشرعية فالحيلة أن يشتري الحشيش وأشجار البطيخ وبعض الثمن ويستأجر الارض ببعض الثمن من صاحب الارض اياما لمومة وفي الجامع الصغرى لا يجوز هكذا في الخلاصة * وينبغي أن يقدم بيع اشجار أو الفخار أو الحشيش ويؤخر الاجارة فانه لو قدم الاجارة لا يجوز كذا في مختار الفتاوى * ولو باع اشجار البطيخ وأعار الارض يجوز ايضا لأن الاجارة لا تكون لازمة فيكون له أن يرجع كذا في فتاوى قاضخان * مبطخة بين شريكين باع أحدهما نصيبه من انسان لا يجوز لان قلعه ضررا يلحق غير البائع والانسان لا يجبر على

(١) بيعت هذه البطيخة قوله الحلي في حقه واحدة الحلي بحركة وهي حمل البطيخ مادام رطباً كما في

القاموس اه

دفعه الى المدي ثم اقام العدة البتة ثم عجز او مدبر فقبلت بينة المدي بطل الصلح ويعود للمدي على دعواه * رجل اشترى دارا فأتخذه هامة بعدا ثم ادعى رجل فيها دعوى فصالحه التي جعلها مسجدا أو الذين أسلموا من أهلهم جاز الصلح * رجلان ادعيا أرضا أو دارا في يد رجل وقالوا هي لنا ورثناها من أينا فقبل الذي في يده فصل بينهما أحدهما عن حصته على ما ذكرهم فأراد ان لا ينسب اليه الماشية لم يكن له أن يشاركه لان الصلح معاوضة في زعم المدي فداء عن الحسين في زعم المدي عليه فلم يكن معاوضة من كل وجه فلا ينسب اليه حق الشركة

في بدل الصلح بالشرك * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية لشريك أن يشاركه في المائة رجل ادعى نخلة في أرض رجل أنه له بأصلها
فبعد الذي عليه ثم صلحه على أن ما يخرج من غرة العام يكون للمدعى لايحوز ذلك لأن هذا صلح وقع على معدوم مجهول يحتاج فيه إلى التسليم
والتسليم ولو كان على موجود مجهول لايحوز الصلح فهذا أولى والله أعلم ﴿باب في الحيطان والطرق وبحار الماء﴾ * هذا الباب مشتمل
على فصول * الفصل الأول في استحقاق ١٠٨ الحائط والخصومة فيه وما يكون لاحد الشريكين أن يفعل في الجدار المشترك

* رجلان تنازعا في حائط
بين دارين وهو متصل ببناء
أحدهما يقضى به لصاحب
الاتصال * وقد ذكرنا
هذه المسئلة في كتاب
الدعوى من هذا الكتاب
بقرعها فلا نعيد هنا
* جدار بين رجلين أراد
أحدهما أن يزيد في البناء
عليه لا يكون له ذلك إلا
بإذن الشريك الآخر أضرب
الشريك بذلك أول بضر
* جدار بين دارين انهدم
ولاحدهما بنات ونسوة
فأراد صاحب العيال أن
يبنيه وأبى الآخر قال بعضهم
لا يجوز لأبى وقال الفقيه
أبو الليث رحمه الله تعالى في
زماننا يجوز لأنه لا بد أن يكون
بينهما سترة قال مولا رحمه
الله تعالى وينبغي أن يكون
الجواب على التفصيل أن كان
أصل الجدار يحتمل القسمة
ويمكن لكل واحد منهما أن
يبني في نصيبه سترة لا يجوز
الأبى على البناء * وإن
كان أصل الحائط لا يحتمل
القسمة على هذا الوجه
يؤمر الأبى بالبناء * جدار
بين رجلين لكل واحد
منهما عليه حمولات فوهن
الجدار فرفعه أحدهما
وتحمل الضرر وإن رضى به فبني على أن يشتري كل المطبخة من الشريكين ثم يفسخ كذا في المطبخة * رجل قال
القدير (١) ابن خيزار بنوفروخت يهدم فكل ذلك قبل أن يخرج الحدجة قال أبو بكر محمد بن
الفضل رحمه الله تعالى يجوز وبكون البيع على شجرة البطيخ دون ما يخرج من الحدجة فإن خرجت
الحدجة بعد ذلك كانت الحدجة للمشتري وإن كان البيع بشرط التركة لايحوز البيع فإن كانت المطبخة
مشتركة فباع أحدهما نصيبه منها لايحوز * فإن باع نصيبه من المطبخة وسلم إلى المشتري كان نصيب
البائع للمشتري ما لم ينقض البيع ولو أجاز الشريك الذي لم يبيع بيع صاحبه ورضى به كان له أن لا يرضى
بعد ذلك كذا في فتاوى قاضيان * باع الزرع وهو بقل أن باعه على أن يقطع المشتري أو يرس فيه دابته
لأنه كله جاز وإن باعه على أن يترك حتى يدرك لايحوز وكذا بيع الرطبة وفارسيتها (سبست زار) على
التفصيل المذكور وهو المختار وهو مأخوذ الفقيه أبي الليث كذا في جواهر الإخلاص * في فتاوى أبي الليث
أرض بين رجلين فيمزارع لهما باع أحدهما نصف الزرع الذي هو نصيبه من غيره شريكه بدون الأرض
فإن كان الزرع مدر كايحوز وإن كان غير مدر كايحوز الأرض صاحبه باع مطلقا أو بشرط القطع وإن
باع بشرط التركة لايحوز وإن رضى به صاحبه ولو باع أحدهما نصف الزرع مع نصف أرضه جاز وقام
المشتري مقام البائع ثم في الفصل الأول إذا لم يجر بيع نصف الزرع ولم يفسخ العقد حتى أدرك الزرع انقلب
العقد جازا * وإن كان الزرع في الفصل الأول مع الأرض مشتركا بين رجلين باع أحدهما نصيبه من الزرع
من شريكه بدون الأرض لايحوز إذا لم يكن مدر كذا في الحائط * وهو المختار للفقيه أبي الليث هكذا في
محيط السرخسي * وعلى هذا القطع وسائر أنواع الزرع إذا كان مشتركا بين اثنين باع أحدهما نصيبه من
صاحبه بدون الأرض وأما إذا باع نصف الزرع مع نصف الأرض من شريكه أو من أجنبي بغير رضائه شريكه
جاز وفي الأجناس إذا باع النصف من الزرع المشترك من شريكه يجوز في ظاهر الرواية كذا في الحائط وفي
الفتاوى الصغرى إذا كانت الشجرة مشتركة بين اثنين باع أحدهما نصيبه من الأجنبي لايحوز ولو كان بين
ثلاثة باع أحدهما نصيبه من أحد صاحبيه لايحوز ولو باع منهم ما جاز كذا في الظهيرة * وإن كان الزرع بين
رب الأرض والأبى كان باع رب الأرض من الأبى كان نصيبه لايحوز ولو باع الأبى كان نصيبه من رب الأرض
جاز لأنه لا يحتاج في التسليم إلى القسمة ولو كان مدر كاجاز بيع كل واحد منهما نصيبه من صاحبه وفي
مزارعة الجامع الأصغر قال نصير مزارع بالثالث باع نصيبه من الزرع من رب الأرض أو غيره لايحوز وفي
الاسل إذا باع رب الأرض الأرض وفيها زرع ينسبه بين الأكار جعلت على وجهين الأول أن يكون
الزرع بقل أو في هذا الوجه يتوقف البيع على أجاز المزارع سواء باع الأرض مع الزرع أو بدون الزرع فإن
كان باع الأرض مع جميع الزرع وأجاز المزارع البيع في الأرض والزرع جميعا نفذ البيع وانقسم الثمن
على قيمة الأرض وعلى قيمة الزرع فما أصاب الأرض فهو لصاحب الأرض وما أصاب الزرع فهو بين رب
الأرض والمزارع نصفاً وإن لم يجر المزارع البيع فالشئ بالخياران شاعرت بصر حتى يدرك الزرع وإن
شأنه نقض البيع وإن كان صاحب الأرض باع الأرض وحدها فإن أجاز المزارع البيع فالأرض للمشتري
والزرع بين رب الأرض والمزارع وإن لم يجر المزارع البيع فالشئ بالخيار وإن كان صاحب الأرض

(١) هذه المطبعة بعثت إلى عشرة دراهم

و شاء عمل نفسه ومنع الآخر عن وضع الحملات على ما كان عليه في القديم قال الفقيه أبو بكر الإسكافي
رحمهما الله تعالى ينظر أن كان مرض موضع الجدار بحال لوقسم بينهما ما أصاب كل واحد منهما موضع يمكنه أن يبني عليه حائطا يحتمل حوله
على ما كان في الأصل كان الباني متبرعا في البناء ليس له أن يمنع صاحبه عن وضع الحملات عليه * وإن كان بحال لوقسم لايصيبه ذلك لا يكون
متبرعا له أو لا يمنع شريكه عن وضع الحملات على هذا الجدار حتى يضمن له نصف ما أتق في البناء * قال الشيخ الإمام أبو نصر محمد بن الفضل

رحمه الله تعالى يرجع عليه نصف ما أنفق إن شاء بأمر القاضي ونصف قيمة البناء إن شاء بغير أمر القاضي * وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى أن يرجع عليه نصف قيمة البناء إذا بنى بأمر القاضي أما إذا بنى بغير أمر القاضي لا يرجع عليه بشئ وهو بمنزلة العلو والسفل إذا كان العلو لأحدهما والسفل للآخر فأنه مدين فبني صاحب العلو السفل بغير أمر صاحب السفل إن شاء بغير أمر القاضي يكون منطوقه لا يرجع بشئ إلا إذا كان ذلك في موضع لم يكن هنالك قاض فكذلك ههنا وإن ١٠٩ هدم صاحب السفل السفل كان

لصاحب العلو أن يأمره بالبناء أي بني عليه العلو * وذكر القاضي رحمه الله تعالى حائط بين رجلين أنه يهدم فأي أحد اشترى بكن البناء ذكر في الأولى أن لا يجبر فان بناه إلا أن يترك له أن يرجع على شريكه إذا لم يكن له أن يأخذ شريكه بالبناء لا شريكه أن يقامه أرض الحائط نصفين وفي العلو مع السفل إذا أنتم يهدم فبني صاحب العلو السفل حين امتنع صاحب السفل من البناء كان له أن يمنع صاحب السفل أن يسكن في سفله حتى يعطى صاحب العلو ما أنفق في السفل ويكون السفل في يد بمنزلة الرهن * قال ولا يشبه هذا الحائط لأن أرض الحائط ينقسم والسفل متى أنهدم لا ينقسم * وعن الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى حائط بين رجلين لكل واحد منهما علية جولة سقفها أنه أحدهما بماله بغير إذن صاحبه كان له أن يمنع صاحبه عن وضع الجولة عليه حتى يعطيه نصف قيمة الحائط مينا خلق القصر

بأمر الأرض بخصمه من الزرع وأجاز المزارع البيع أخذ المشتري الأرض وحصه رب الأرض من الزرع بجميع الثمن وإن لم يجز فالمشتري بالخيار وإن أراد المزارع أن يفسخ البيع في هذه الصورة فالصحيح أنه ليس له ذلك إذا كان الزرع مدر كوقت البيع وفي هذا الوجه أن باع الأرض وحدها وأوقع نصيبه من الزرع جاز البيع من غير وقف وإن باع الأرض مع جميع الزرع بنصف البيع في الأرض ونصيب رب الأرض من الزرع وتوقف في نصيب المزارع فإن أجاز المزارع ذلك بنصف البيع في حصته أيضا وكان له من الثمن حصه نصيبه من الزرع والباقي من الثمن لرب الأرض وإن لم يجز بخير المشتري إذا لم يعلم المزارع وقت الشراء كذا في الذخيرة * أرض فيها زرع فباع الأرض بدون الزرع وألزم الزرع بدون الأرض جاز وكذا لو باع نصف الأرض بدون الزرع وإن باع نصف الزرع بدون الأرض لا يجوز لأن يكون بينه وبين الكار بيع الكار نصيبه من صاحب الأرض جائز أن باع صاحب الأرض نصيبه من الكار لا يجوز هذا إذا كان البذر من قبل صاحب الأرض وأمان كان من قبل الكار فينبغي أن يجوز كذا في فتاوى قاضيان * ولو كان مدر كذا جاز بكل واحد منهما نصيبه من صاحبه وفي مزارع الجامع الأصغر مزارع بالثلاث نصيبه من الزرع من رب الأرض أو من غيره لا يجوز كذا في المحيط * ذكر شيخ الإسلام أن رب الأرض إذا باع نصيبه من الزرع بدون الأرض من أجسبي أو باع المزارع نصيبه من أجسبي والزرع لم يدرك حتى لم يجز البيع لدفع الضرر عن صاحبه ثم إن صاحبه باع نصيبه بعد ذلك من ذلك المشتري أنقلب البيع الأول جائزا كذا في الذخيرة * ثم بيع نصف الزرع بدون الأرض انما لا يجوز في موضع كان لأصاحب الزرع حق القرار بأن زرع في ملكه كما إذا لم يكن له حق القرار بأن كان متعتا في الزراعة كالغصن جاز بيع نصف الزرع وبقي هذا إذا باع نصف البناء بدون الأرض أن كان محتافا البناء لا يجوز وأن كان متعتا جاز كذا في المحيط * في البيعة ذكر القائل من اشتري أرضا فاشرك في الزرع والأرض جاز ولو أشرك في الزرع وحده لم يجز كذا في التارخانية * اشتري غصنا على شجرة ويجوز ولو اشتري بقل في مبقلة لا يجوز كذا في القنية * ولو اشتري رطبا على رؤس التخل بقر على الأرض جزا فامن غير الكيل لا يجوز كذا في التهذيب * دفع أرضه إلى رجل معاملة بالنصف على أن يغرس فيها فغرس أو تأم باع صاحب الأرض أرضه ونصيبه من الأغراس بعد مضي المدة صح فلو باع المشتري من آخر فسد البيع وهذا يجب أن يكون على قول محمد رحمه الله تعالى وأما على قولهما فيصح لأن بيع العقار قبل القبض جائز عند ما عمله الفتوى كذا في المضمرات * وإذا باع حرة من الكثرات بعد ما جاز ويجوز وإن باع كذا أو كذا حرة لا يجوز كذلك هذا في سائر البقول إذا باع منه حرة بعد ما جاز ويجوز وإن باع كذا أو كذا حرة لا يجوز وكذلك في القصيل إذا باع بعد ما لا القصيل في الحال يجوز البيع وكذلك هذا في الأشجار إذا باعها وهي ثابتة لقطع أو يقطع في الحال فهو جائز كذا في الذخيرة * ولا يجوز بيع الكلا وأجارتها وإن كان في أرض مملوكة غير أن لأصاحب الأرض أن يمنع الدخول في أرضه وإذا امتنع فلعنه أن يقول إن في أرضك حقا فأما أن يوصلني إليه أو تحشه وتدفعه لي هذا إذا ثبت نفسه فأما إذا كان سبي الأرض وأعطاه لآليات فثبت في الذخيرة والمحيط والتوازل يجوز بيعه لملكه وهو مختار الصدر والشهد ومنه لو خندق حول أرضه وهما لآليات حتى ثبت القصب صار ملكه وعليه الأكثر هكذا في البحر الرائق * ولو احتشه إنسان بلاذنه كان له الاسترداد وهو المختار كذا في جواهر

* وإن كان بناء منه ليس له أن يمنع له لكن يرجع عليه بنصف ما أنفق * حدار بين رجلين لأحدهما علية جولة وليس للآخر جولة فأراد الذي لأحولة أن يضع عليه جولة مثل جولة شريكه كما تختلفوا فيه قال الفقيه أبو بكر الطنبري رحمه الله تعالى إن كانت جولة شريكه محدثة فلا تخران يضع مثل جولة وإن كانت جولة الشريك قديمة ليس للآخر أن يضع * وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لا تخران يضع عليه مثل جولة إن كان الحائط يحتمل ذلك وشريكه مقرر بأن الحائط بينهما فذكر في كتاب الصلح أن كان لكل واحد منهما علية

جذوع وجذوع احدهما كثر فلا آخر أن يذيق جذوعه ان كان الحائط يحتمل * وعن الفقيه في بكر الى رجه الله تعالى جدار بين رجلين لاحدهما عليه بناء فأراد أن يحول جذوعه الى وضع آخر قال ان كان يحول من الاعين الى الاسر ومن الاسر الى الاعين ليس له ذلك * وان أراد أن يسفل الجذوع فلا بأس لان هذا يكون أقل ضررا بالحائط * وان أراد أن يجعله أرفع عما كان لا يكون له ذلك لان هذا يكون أكثر ضررا ما كان ١١ فان أساس الحائط يتحمل ما لا يتحمل رأس الحائط وعن مجرده الله تعالى اذا كان

الحائط المشترك قد رقماة الرجل فأراد أحد الشر بكن أن يذيق طول ليس له ذلك اذا أفرى شريكه * جدار مشترك بين اثنين انهدم فظهر أنه قوطا قسبن متلاصقين فأراد أحدهما أن يرفع الحائط الذي هو في جنبه ويكتفي بالطاق الذي هو في جنب شريكه سترقه وأبنا الشريك ذلك قال الفقيه أبو بكر الجلي رجه الله تعالى ان كان أفرأ قبل ظهور وما ظهر أن هذا الحائط بينهما فكل الحائط يكون بينهما وليس لاحدهما أن يتحدث فيه شأنا فإذن الشريك * وان كان أفرأ أن كل حائط لمن يليه فكل واحد منهما أن يتحدث فيه ما أحب * حائط بين رجلين لاحدهما عليه جذوع فأراد الآخر أن يضع عليه جذوعا مثل جذوع صاحبه فنهى الآخر أن يجر الجدار لا يفعل ذلك قال الشيخ الامام أبو القاسم رجه الله تعالى يقال لصاحب الجذوع ان شئت فخط عنه ما يمكن لشريكك من الحمل وان شئت فارفع حائط حتى

الخلاطى * والحيلة في جوار اجارته أن يستأجر الارض لا بقاف الدواب فيها أو لمنفعة أخرى بقدر ما يريد صاحبها من الثمن أو الاجرة يحصل به غرضه ما كذا في الجرار انق * ويدخل في الكلا جميع أنواع ما تراه الدواب ربطا كان أو باسبا بخلاف الانبجار لان الكلا مالا ساق له والانبجار لها ساق فلا تدخل فيه حتى جاز بيعها بالخائفة في أرضه والكلأ كالكلأ كذا في التبيين * ويبيع يرض صيد في أرضه لم يؤخذ لم يجوز هكذا في الحماوى الفصل الثالث في بيع المهرن والمستأجر والمضروب والابق وأرض القطعة والناخرة والاكرية * يختلف في بيع المهرن عاقبتهم على أن يبعه موقوف هو الصحيح هكذا في جواهر الاخلاطى * حتى لو قضى الراهن الدين أو أراه المرتهن من الدين أو ردأ الرهن عليه أو أجاز ورضى به ثم البيع ولا يحتاج الى تجديد العقد كذا في الغياثية * وان لم يجز المرتهن يبعه وطلب المشتري من القاضي التسليم فالتقاضى ينسخ العقد بينهما كذا في المحيط * ويبيع المستأجر نظير بيع المهرن موقوف عند عاقبة المشايخ وهو الصحيح وللمشتري الخيار اذا لم يعلم وقت الشراء أن المشتري حرهون أو مستأجر كذا في النخبة * قال الصداق الشهد الصحيح أن جواب ظاهر الرواية له الخيار وان كان علمه كذا في الغياثية * ولو أراد المستأجر فسخ البيع ذكر الصداق الشهد أن ذلك في ظاهر الرواية وفي رواية الطحاوى ليس له ذلك وذكر شيخ الاسلاخاوه زاده أن فيه روايتين والقوى على أنه ليس له ذلك كذا في الفصول العبادية * ولو كانت الاجارة طوله فباع ثم جاء أيام الفسخ نهذ يبعه عند أكثر المشايخ كذا في فتاوى فاضلخان * واختلفوا في المرتهن قال بعضهم له ذلك وقال بعضهم لا وهو الصحيح كذا في الغياثية * ثم انما لم يجز المستأجر حتى انقضت الاجارة بينهما فبذل البيع السابق وكذا المرتهن اذا لم يفسخ حتى قضى الدين تنفيذ البيع السابق وليس للراهن والآخر حق الفسخ أصلا فان أجاز للمستأجر البيع نهذ ولا ينزع من يده حتى يصل اليه ماله كذا في الفصول العبادية * وان كان المستأجر مما يحتمل الهلاك عند المستأجر بعد المجلس لا يسقط الدين بخلاف الرهن كذا في فتاوى فاضلخان * باع الدار المؤجرة بغير رض المستأجر ثم أجاز للمستأجر في الاجرة وجد العقد ينفذ البيع الموقوف لان تجديد الاجارة يتضمن فسخ الأولى فينفذ البيع كذا في القنية * اذا باع الإجر المستأجر من رجل بغير إذن المستأجر ثم باعهم من المستأجر جاز البيع من المستأجر وهو نفذ البيع الاول ولو باعهم من رجل ثم باعهم من رجل آخر فأجاز للمستأجر البيع الاول والثاني نفذ البيع الاول وبطل الثاني كذا في الصغرى * ولو باع عبدا مؤجرا ورسله الى المشتري فبعه لم يكن المستأجر أن يرضيه بخلاف المرتهن فان له أن يرضيه فقيه كذا في محيط السرخسى * سمع المستأجر البيع فقال للمشتري في جاري ولكن من كرمك ان تتركنى حتى أخذ الاجرة اتى دفعها اليه فله واجزة وينفذ البيع كذا في القنية * والمشتري من الراهن اذا باع أو أعتق ثم أجاز المرتهن البيع نفذ يبعه وعقده بخلاف كذا في الفصول العبادية * واذا باع الراهن الرهن بغير إذن المرتهن ثم باعهم من المرتهن جاز البيع من المرتهن وهو نفذ البيع الاول كذا في المحيط * واذا باع الراهن الرهن من مرتهن ومن رجل بغير إذن المرتهن ثم باعهم من رجل آخر بغير إذن المرتهن ثم أجاز المرتهن أحد البيعين نفذ البيع الذي ملقته الاجارة والثن للمرتحن يستوفى عنه بقية كذا في الصغرى * ولو كان مكان البيع الثاني رهن أو اجارة أو أجاز المرتحن الرهن أو الاجارة ينفذ البيع ويحل الرهن والاجارة كذا في

يستوى بالان صاحب الجمل ان كان وضع بغير إذن الشر بك فهو ظالم وان وضع بانه فهو عاربه والغاية النخبة غير لازمة * وهو كذا بين رجلين أحدهما ساكن وأراد الآخر أن يسكن فيها والدال لا تسكنها ما فانه ما يتأبأ أن فيها * قال الفقيه أبو القاسم رجه الله تعالى وعن أبي بكر بخلاف هذا قالو يقول أنى القاسم ناخذ * رجل لهما باط قد قديم فوق شجرة غرافة فزاد أحد أطراف جذوعه على جدار مسجد يقابله فرفعوه وأراد أن يجعله أرفع من غير أن يحدث على بناء المسجد بنا من موضع أهل السكة قال أبو القاسم

رحمه الله تعالى ان كان هذا الحدار هو الحدار الذي بين السجود والسكة فاهل السكة شر كل في ذلك لانه ستر لهم وان لم يكن كذلك فلاحق لاهل السكة * جدارين رجلين لاحدهما عليه حجلة وليس للآخر عليه شئ فقال الحدار الى الذي لاجلته فاشتمه على صاحب الحجلة فلم يرفع حتى سقط واشترى بالثريك قال أبو القاسم رحمه الله تعالى اذا ثبت الاشهادو كن مخوفاً وتكن من رفعه بعد الاشهاد يضمن المثل و عليه نصف قيمة ما فسب من سقوطه * رجل له بيت وحائط هذا البيت يشبهه وبين ١١١ جاره فأراد صاحب البيت أن يبني فوق بيته غرفة ولا يبيع

خشبته على هذا الحائط قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان يبني حائطه من غير أن يكون معتبداً على الحائط المشترك لم يكن الجار أن يبيعه * حائط بين رجلين انهم قدم فبناه أحدهما عند غيبة الثريك قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان يئان بضع الحائط الأول يكون متبرعا لا يكون له أن يمنع شريكه من الحمل عليه وان بناءه بسن أو خشب من قبل نفسه لم يكن للثريك أن يحصل على الحائط حتى يؤدي نصف قيمة الحائط * حائط بين رجلين لاحدهما عليه جذع واحد ولا آخر عشرة قال في الكتاب لصاحب الجذع موضع جذعه وكل الحائط للآخر استحسانا وفي القياس يكون جميع الحائط بينهما وبه كان أبو يوسف رحمه الله تعالى يقول أولاً ثم رجع الى الاستحسان وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * حائط بين دارين لاحدهما عليه أزج من لبن أو آبر اختصما في الحائط

الذخيرة * باع عبداً هو نافعاً عتقه المشتري قبل أن يقبضه من المهرتين عتق ويضمن قيمته للمهرتين ولا غنى للبايع عليه كذا في محط السرخسي • باع الراهن الرهن وقبض الثمن ببيعة من آخر قبل القلم اتفقك فالسابق أولى كذا في القنية إذا باع المصوب من غير الغائب فهو موقوف هو العقب فان أقر الغائب تم البيع ولم يضمنوا جحدو للمصوب منه بيته فكذلك كذا في الغيبانية * وان لم يكن له بيته ولم يسلمه حتى هلك انتقض البيع كذا في الذخيرة * ومن باع ملك غيره ثم اشتراه وسلم الى المشتري لم يجز ويكون باطلاً لا فاسداً وانما يجوز اذا تقدم بسبب ملكه على بيعه حتى ان الغائب اذا باع المصوب ثم ضمنه المالك جاز بيعه ولو اشتراه الغائب من المالك أو وهبه منه أو ورثه منه لا ينفذه به قبل ذلك كذا في الفصول العبادية * وروي بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل غصب من آخر طعاماً وصدق به وكان قائماً في يد المالكين حتى اشتراه الغائب من المصوب منه جاز شراؤه ورجع في صدقته ولا يجوز عن كفارة بيته وان استملك المالكين الطعام بعد الشراء ضمنوا وان لم يشتروه ضمن قيمته جازت صدقته وأجزأت عن كفارته ولم يرجع فيها ولو كان الطعام مستمسكاً حال ما اشتراه الغائب من المصوب منه في أيدي المالكين فالشراء باطل الآن يقول أن شترى منك المالك على من الطعام فخذ ويجوز الشراء وجازت الصدقة للمالكين قال محمد رحمه الله تعالى في جامع رجل غصب من آخر عبداً ثم ان الغائب أمر رجلاً حتى يشتره له من ماله فأشترى صح الشراء وأصل الأمر قابضاً له بنفس الشراء وكذلك لو أمر رجل أجني الغائب أن يشتره له ففعل صح وصار الأمر قابضاً بنفس الشراء كذا في المحط • ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى رجل غصب من آخر عبداً وابعاه الغائب من رجل وسلمه الى المشتري ثم ان الغائب صالح مولاه منه على شئ قال ان صالحه على القيمة دراهم أو دينارين جاز بيع الغائب وان صالح على عرض من العروض فهو بمنزلة بيع مستأنف مستقبل وبطل البيع الأول كذا في الظهيرية * وان أعنته ثم ضمن القيمة لم يجز عتقه كذا في مختار الفتاوى * والمشتري من الغائب اذا عتق ثم أجاز للمالك البيع لا ينفذه عتقه قياساً وهو قول محمد رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة قولي يوسف رحمه الله تعالى ينفذ استحساناً ولو كان المشتري من الغائب باعه ثم أجاز للمالك البيع الأول لا ينفذه بيع المشتري بخلاف الغائب اذا باع المصوب من رجل ثم باعه المشتري من الآخر حتى تداولته الايدي ثم ان المالك أجاز عتقاً من العقود جاز ذلك العقد غصب عبداً وابعاه من انسان ثم ان المشتري باعه من آخر ثم ان المالك ضمن الغائب فانه ينفذ البيع الأول ويطل بيع المشتري كذا في الفصول العبادية * ولو قطعت يده عند المشتري وأخذ المشتري أرضها ثم أجاز للمولى بيع الغائب كان الارش للمشتري ويصدق بما زاد على نصف الثمن واذا مات العبد أو قتل ثم أجاز للمولى التصح اجازته واذا كان المشتري أعتق العبد قطع يده ثم أجاز للمولى بيع الغائب كان الارش للعبد كذا في التتارخانية • هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل غصب من رجل عبداً وابعاه ثم جاء المصوب منه وأجاز للبيع قال ان كان المصوب منه بقدر على أخذ العبد فاجازته جائزة والا فلا وان كان اغتصبه باري والعبد بالكوفة والغائب والمصوب منه كلاهما بالري فأجاز للمصوب منه البيع قال محمد رحمه الله تعالى امضاؤه جائز وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا علم أن في الاحياء فاه ضاؤه جائز وان لم يعلم أي حي هو أم ميت فامضاؤه باطل وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر كذا في الظهيرية • ولو خاصم المالك الغائب وقضى

فهو صاحب الازج بمنزلة الجذوع • دار في قوم في دكل واحد منهم ناحية اخته وافي درج منهم عقداً يجر وسفلها في بدأ أحدهم وظهر الدرج طريقاً للآخر الى منزله فانه يقضى بكل الدرج لصاحب السفلى غير أن لصاحب اللوط رقبه عليه على حاله • جدار بين دارين رجلين وفي وجه أحدهما طاق في الحائط يريد أن يجعل خوارسباق قال الشيخ الإمام أبو القاسم رحمه الله تعالى ان كان الطاق مرفوعاً على الاساس فليس له أن يحدث فيه بغير إذن شريكه * وان كان رفعة تزلج حين بنى الحائط فان كان الذي جانيه الطاق مقرا

بأن ذلك الموضع بينهما لا يحدث فيه شيء غير أن صاحبه أيضا وإن كان هو زعم أن ذلك له خاصة فله أن يشعل ما شاء ما لم يتعرض لشيء من البناء
 * جدار بين رجلين أنهدم وأحد الجارين غائب فبنى الحاضر في ملكه جدارا من الخشب وترك موضع الحائط على حاله فقدم الغائب
 وأراد أن يبنى الحائط في الموضع القديم ومنعه الآخر قال الفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى إن أراد الذي قدم أن يبنى على طرف موضع
 الحائط مما يليه جاز أن يجعل ساحة أس ١١٣ الحائط إلى جانب نفسه ليس له ذلك وإن أراد أن يبنى الحائط كما كان وأدق منه

ويترك الفضل من الجانبين
 سواءه ذلك * حائط بين رجلين
 ليس عليه جولة لأحدهما
 أنهدم فأراد أحدهما أن يبنيه
 وأبى الآخر ذلك ذكرنا أن
 موضع الحائط لو كان
 عريضا يمكن لكل واحد منهما
 أن يبنى حائطاً في نصيبه بعد
 القصة لا يجبر إلا على البناء
 وإن لم يكن كذلك فالمثلثة
 يعد هذا على وجه أربعة
 * أحدها أن يهدم هذا
 الحائط وفي هذا الوجه لا يجبر
 الآخر على البناء إلا إذا كان
 الآخر يحتاج إلى ستره
 فينشد يجبر الآخر وهو
 اختيار الفقيه أبي الليث
 رحمه الله تعالى هذا إذا أنهدم
 الحائط * ولو كان الحائط
 محوفا فهدمه أحدهما فهو
 والآخر سواء وقد ذكرنا
 هذا فيما إذا كان لكل واحد
 منهما عليه جولات فوهي
 الجدار فرفعه أحدهما وإنه
 من ماله كذلك * وإن كان
 خصيصاً فهدمه أحدهما يجبر
 الذي هدمه على البناء وإن
 هدماه جميعاً فأراد أحدهما أن
 يبنى وأبى الآخر يجبر الآخر
 أيضاً * حاتم بن رجلين غار
 قدره أو حوضه أو بني منه
 واحتاج إلى المرساة فأراد
 أحدهما المرمي مقاومتها الآخر

له ثم أجاب البيهقي في ظاهر الرواية ولولم يعلم قيام المصوب بأن أبى فأجازه تصح الاجازة في ظاهر الرواية
 وكل ما أحدث من كسب ولود وعقروا أرض قبل الاجازة فالمشتري كذا في محيط السرخسي * قال في
 الجامع رجل غصب من آخر جارية وغصب آخر من رجل الجارية عبداً وابتاع العبد الجارية وتفاضل ما بلغ
 المالك ذلك فأجازه كان باطلا ولو كان ماله كمالهما رجلين فبلغه ما فاجازا كان جائزاً وصارت الجارية لغاصب
 الغلام والغلام لغاصب الجارية وعلى غاصب الغلام قيمة الغلام له ولو على غاصب الجارية قيمة الجارية
 لمولاه كذا في المحيط * وأما إذا غصب أحدهما دراهم والآخر ثياباً من رجل واحد وتبايعوا متبايعاً
 واقترافا فاجاز المالك جاز وبضمن كل واحد منهما ولو لم يجز بطل والغاوس مثل الدرهم والذئبة وأما إذا
 غصب أحدهما دراهم والآخر منه جارية أيضاً وتبايعا فاجاز المالك جاز فإن أخذ غاصب الجارية
 الدرهم ثم أجاز المالك وهلك عنده هلك أمانة ولكن بضم مشتري الجارية بمثل دراهمه فإن أجاز قبل
 قبض غاصب الجارية الدرهم ثم قبض وهلكت عنده فله أن يضمن أجماعاً فإن ضمن المشتري لم يرجع على
 البائع وإن ضمن البائع يرجع على المشتري بمثلها فكان له وإذا رجع ماله مأخذه كذا في محيط
 السرخسي * يبيع الابن لا يجوز فأن عادم الابن وسلمه إلى المشتري روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه
 يجوز به وأخذ الكرخي وجماعة من مشايخنا وكذلك كوالقاضي أبي السباعي رحمه الله تعالى في شرحه
 والمذكور في شرحه إذا ظهر الابن وسلمه إلى المشتري يجوز البيع وأجماعاً متنع أمّا البائع عن التسليم
 أو المشتري عن القبض يجبر عليه ولا يحتاج إلى بيع جديد إلا إذا كان المشتري رفع الأمر إلى القاضي
 وطلب التسليم من البائع وظهر عجزه عن التسليم عند القاضي وفسخ القاضي العقد بينهما ثم ظهر العبد
 حينئذ يحتاج إلى بيع جديد وروى عنه رواية أخرى أنه لا يجوز ذلك البيع ويحتاج إلى بيع جديد وبه
 أخذ جماعة من مشايخنا وبه كان يفتى أبو عبد الله الحلي وكذلك شرح الإسلام في شرح كتاب البيوع في
 باب البيوع الفاسدة وكذلك في المحيط * قالوا واختلفنا هذا وتأويل الرواية الأولى أنه ما تراضيا عند عود
 العبد كذا في الغنية * وإن جاز رجل إلى مولى الابن وقال إن عبدك الذي أتى عندي وقد أخذته فبعه
 متى فباعه جاز كذا في الذخيرة * فإذا جاز يبعه فإن كان حين قبضه أنه قبض هذا العبد على ماله
 لا يصر قابضاً فإن هلك قبل أن يرجع عليه أنفسخ البيع ورجع الثمن وإن لم يشهد بصر قابضاً كذا في فتح
 القدير * ولو قال هو عند فلان وقد أخذته فبعه متى فصدق فباعه لا يجوز ولكنه فاسد إذا قبضه المشتري
 ملكه كذا في البحر الرائق * إذا اشترى عبداً أبى قبل القبض فإن المشتري بالخيار في فسخ ذلك العقد
 ولا يكون للبائع أن يطلب المشتري بالثمن ما لم يحضر العبد إلا بئى كذا في الذخيرة * ولو باع الابن من
 ابنه الصغير لا يجوز ولو وهبه له أو تيمم في حرمه جاز واعتاق الابن عن الكفاية جاز إذا علم حياته ومكانه
 كذا في النهاية * وإذا أبى العبد المصوب من يد الغاصب ثم ان المالك باع العبد من الغاصب وهو أبى
 فالبيع جائز كذا في الذخيرة * ويبيع أرض الخراج جائز يبيع أرض السواد كذلك أرض القطيعة
 يجوز بيعها وهي التي أقطعها الإمام لقوم وخمهم بها كذا في الحاوي * وأما بيع أرض الآخرة
 والأكرار فالآخرة هي الأرض الخراب يأخذها الإنسان بأمر صاحبها فيعمرها ويرعها ولا كرامة لأرض
 التي في بدالاً كرامة فنقول إن باعها صاحبها جاز وإن باع الذي له آخراؤها كرامة لا يجوز وإذا باع الأرض وهي

اختلقت وفيه قال بعضهم بوجوبها للقاضي لعمومها بالآخرة وإذا نزل أحدهما في الآخرة فالمرمى من الآخر قبل هذا قول أبي يوسف في
 ومحمد رحمه الله تعالى لأن عندهما يجوز التحجر على الخروا الفتوى على قولهما وقال بعضهم القاضي بأن لا يغير إلا في الاتفاق عليه ثم عمن
 صياحه من الاتفاق به حتى يؤذى حصته والفتوى على هذا القول بدارين رجلين أنهدمت اوبت وبن رجلين أنهدمتهما أحدهما لا يرجع
 هو على من يتركه بشي لأن الدار تحت القصة فإذا أمكنه أن يقيم يكون متبرعاً في البناء أبيت كذلك إذا كان كبيراً يحتمل القصة قال وكذلك

الحمام اذا خرب كله وصار ساحة وكذلك التراب اذا امتلأت من الحماة فله ان يطالب شريكه بالتناء فاذا لم يطالبه واصلحه او قرعها كان اعتبارها
 وعن محمد رحمه الله تعالى في رضى ما بين رجلين او ثلثة لم يفرقت كلها حتى صارت صحرا لا يجيران على الفمارة فتقسم الارض بينهما وان
 كانت الطاحونة قائمة بينهما وادابها الا انه ذهب شي منها فانه يجير الشريك على ان يعرهم شركه وان كان الشريك معسرا قيل لشريكه
 الاخر انفق ان شئت ويكون ذلك لك على شركتك وكذا الحمام اذا صار صحرا يقسم بينهما ١١٣ وان كان قائما الا انه انكسر شئ منه
 يجير على ان يرهم مع الشريك

وعن محمد في رواية لا يجير
 ولكن يقال للشريك الذى
 يريد الاصلاح ان شئت
 انه ان شئت اذا انهدم منه
 بيت او احتاج الى المرمية
 ثم آخوه فاذا اخذت غلته
 فخذ منها نفقتك ثم
 يستويان فيه بعد ذلك
 * رجلان اختصما في حائط
 كل واحد منهما يدعى الله
 وكان يخوف فاستطاع على
 ان يهدمها ويبنيا على ان
 يكون لاحدهما ثلثه
 والاخر ثلثه جاز ذلك
 وتكون نفقة البناء والهدم
 عليهما أثلاثا ان أرادها
 صارا لحائط بينهما أثلاثا
 قبل الهدم بطريق الصلح
 * حمام بين رجلين هدم
 أحدهما كله وغاب جأه

الاخر وبناه كرفى
 الاماى عن أبي يوسف
 رحمه الله تعالى أن الغائب
 اذا حضر كان بالخيار ان شاء
 ضمنه نصف ما كسر وخرب
 وبغيره نصف قيمة ما بنى
 ويكون الحمام بينهما وان
 شاء ضمنه نصف قيمة الاول
 ويقال للذي بنى اهدم
 بناط حتى تقسم الارض
 بينكما * وعن خلف بن
 ابراهيم رحمه الله تعالى قال

في عقد مزارعة آخر قال شمس الأئمة الخوافي المزارع اولى في مدته من أيهما كان البذر فان أجاز المزارع
 البيع فلا أجر له وفي مجموع النوازل ان أجاز المزارع يكون لكل النصيب للشرى ربه اذا كان
 في الارض غلة وان لم يجز لا يجوز البيع وكذا في الكرم سواء ظهرت الثمار أو لم تظهر وقيل الجواب في
 مسئلة الارض على التفصيل ان كان البذر من المزارع لا يجوز في حقه وان كان من رب الارض وقد
 ألقى البذر لا يجوز ان كانت الارض فارغة يجوز وكذا في الكرم ان لم تظهر الثمار لا يجوز البيع وبه كان يفتى
 ظاهر الدين كذا في المحيط * وان لم يزرع ولكن المزارع كرب الارض وحفر الانهار وغير ذلك فظاهر الرواية
 بتفذيعة وهو الاصح ولو باع الكرم لم يتفدى حق العامل سواء عمل في الكرم أو لم يعمل كذا في الفصول
 العمادية * ولو اشترى قرية ولم يستثن منها المسجد والمقبرة فسد البيع هذا اذا كان المسجد معمورا
 فان خرب ما حوله واستغنى الناس عنه لا يفسد وان اشترى ضيعة وفيها قطعة من الوقف لا يجوز للمسجد
 ذكره شمس الأئمة الخوافي وشمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى وقال ركن الاسلام على السعدى
 رحمه الله تعالى يجوز وفي التقرىذ كرجوعهم الى قول ركن الاسلام واختار ولو باع أرضا عليه كرم مع
 أرض موقوفة ولم يبين حصة المملوكة من الموقوف من الثمن يجوز في المملوكة في أصح القولين ولو اشترى
 ملكا وفيه مزرعة لا يفسد البيع والطريق عيب وفي المتن الطريق ان كان ليس بمسجد ودول لا يعرف
 قدره فسد البيع ولو باع قرية وفيها مسجد واستثنى المسجد في بيع القرية هل يشترط ذكر الحدود في
 المسجد اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه واختار أنه لا يشترط وبه يفتى واستثنى الحياض وطريق
 العامة على هذا وفي القبة لا بد من ذكر الحدود الا اذا كانت دوة كذا في مختار الفتاوى * جبل فيه كبريت
 فحمل منه بيع لا بأس به وكذلك لؤلؤ من حجره فباع وكذلك لو كان فيه أشجار فستحق فعمل الفسق
 فباع وكذلك الخمر وهذا كله اذا لم يكن المكان ملكا لاحد فان كان لا يجوز بيع شئ مما ذكرنا كذا في

التنزيلات *
 الفصل الرابع في بيع الحيوانات * بيع السمك في البحر أو البر لا يجوز فان كانت له حظيرة فدخلها
 السمك قائما ان يكون أعده لذلك أو فان كان أعده ذلك فدخلها لم يملكه وليس لاحد ان يأخذه ثم
 ان كان يؤخذ بغريبه اصطياد جاز به وان لم يكن يؤخذ الا ببغيلة لا يجوز بيعه فان لم يكن أعده ذلك
 لا يملك ما يدخل فيها فلا يجوز بيعه الا ان يسد الحظيرة وادخل فيه فملكه ثم ينظر ان كان يؤخذ بلا حظيرة
 جاز به والا لا يجوز ولو لم يتعاقدا للثمن ولكن أخذه ثم أرسله في الحظيرة فملكه فان كان يؤخذ بلا حظيرة جاز
 بعه أو ببغيلة لا يجوز كذا في فتح القدير وفي كل موضع جاز بيع السمك في الماء اقبضه المشتري ورأه فله
 الخيار واذا أخذ سمكة وجعلها في حبابها فاجاب فيه على التفصيل الذي قلنا في الحظيرة كذا في المحيط
 * وان كانت في نهر عظيم لا يجوز بيعها بحبال وان قدر على التسليم بعد البيع وكذلك لو ملك السمكة
 ثم انقلبت من يده فوقع في النهر غير أن ههنا قدر على التسليم بعد البيع فقبل ان يفسد العقد جاز
 وللاشتري خيارا لروية سواء راقب ذلك أو لم يرها وهذا عند أبي الحسن الكرخي وقال مشايخنا
 رحمه الله تعالى لا يجوز بيعها وان قدر على التسليم كذا في النبايع * وان كان في الحظيرة سمك وقصب
 وبايع السمك والقصب بجملة فان كان لا يمكن أخذ السمك الا بصيد فالبيع فاسد في الكل اصطاد السمك

(١٥ فتاوى - ثالث) سألت محمد رحمه الله تعالى عن رجلين اى أحدهما أن يسقيه فالجواب على ذلك قلت فان فسد
 الحرف قبل أن يرفع وأى أن يسقيه قال لا ضمان عليه وكان ينبغي أن يرفعه الى السلطان حتى يأمر به بالسقي فان امتنع بعد ذلك ففسد ضمن
 وهكذا ذكرنا طائفة من رضى الله تعالى وقال أصل هذا النوع ان كل من يجير على أن يفعل مع صاحبه فاذا فعل أحدهما يكون مستقرا وان كان
 لا يجير ففعل لا يكون متبرعا فعلى هذا اذا كان النهر بين رجلين كراه أحدهما أو سقيه فنفرت فيضاض فيها الفرق أو حارب خربته منى قليل

أراد أن يرفعه أن يقول لصاحبه ارفع حوتك باسطا زناوات وعد ويخبر ما نه برد رفته في وقت كذا و يشهد على ذلك فان فعل ذلك ثم رفع الحداء فسقط حوته لاصحابه عليه * وعن الشيخ الامام أبي القاسم رحمه الله تعالى جدار بين رحبان لاحدهما عليه حولة وليس للآخر عليه شئ فقال الحداء الى الذي لا حولة له عليه فأنشده عليه ولم يرفعه مع إمكان الرفع بعد الاشهاد حتى أنه دهم وأفسد شياً قال اذ ثبت الاشهاد وكان نحو فارتق الاشهاد بين المشهود عليه نصف فية ما أفسد بسقوطه اذا تمكن من ١١٥ رفته بعد الاشهاد * حافظ مشترك بين رحلبين وهن و يخاف ضرر

سقوطه فأراد أحدهما

النقض وامتنع الآخر قال

الشيخ الامام أبو بكر محمد بن

الفضل رحمه الله تعالى يجوز على

نقضه وعنه اذا أراد أحدهما

نقض جدار مشترك وأبي

الاخر فقال له صاحبه

أنا ضمن لك كل ما ينهد لك

من يتك وضع ثم نقض

الجدار بأذن الشريك

فنهدهم من منزل المضمون له

شئ لا يلزمه ضمان ذلك

* وهو بمنزلة ما لو قال رجل

لاخر ضمنت لك ما هلك

من مالك لا يلزمه شئ * ولو

هدما جدار بينهما ثم بناء

أحدهما بنفقته والاخر

لا يعطيه النفقة ويقول أنا

لا أضع عليه الحولة كان

الذي بناء أن يرجع على

شريكه بنصف ما أتفق وان

في الحرم تباع صيدا في الحل جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكن يسلم بعد ما خرج منه الى الحل وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز كذا في محيط السرخسي * ولو أحرم وفي يده صيد لغرفة ببايعه ماله كره وحلال جاز ويجوز على التسليم وعليه الجزاء ان تلف ولو وكل محرم حلالا يسبع صيد فباعه فليسبع جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا ليسبع باطل كذا في الحاوي * ولو وكل الحلال محرم ما يسبع صيدا أو شرأه لا يجوز ولو وكل رجل رجلا يسبع صيدا فحرم الأمر وباع المأمور بالبيع جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما باطل كذا في المحيط * ولو واشترى حلال من حلال صيدا فلم يقبضه حتى أحرم أحدهما انتقض البيع كذا في الحاوي * ولا يجوز بيع ذبيحة الجوسى والمرد وغير الكفاي وكذلك لا يجوز بيع ما ترك التسليم عليه عمدا كذا في الذخيرة * وفي التخيرو كذا في ذبيحة الصبي الذي لا يعقل والمجنون كذا في التتارخانية * ولا يجوز بيع ما ذبح المحرم من الصيد وما ذبح الحلال في الحرم من الصيد كذا في الحاوي * ويجوز بيع ذبايح أهل الكتاب كذا في المحيط * أهل الكفر اذا باعوا الميتة فيما بينهم لا يجوز ولو باعوا ذبيحتهم * ومن بيعتهم أن يخفوا الشاة أو يضربوها حتى ماتت جاز كذا في الوقايع * ولو تابع الذميان خيرا أو خيرا ثم أسلم أو أسلم أحدهما قبل القبض انتقض البيع يريد به اثبات حق الفسخ ولو تقاضا الخمر أسلم أو أسلم أحدهما جازا البيع قبض الثمن أو لم يقبض كذا في الحاوي * وإذا اشترى الذي عهدها مسلما جاز وأجر على بيعه صغيرا كان البائع أو كبيرا كذا في التتارخانية ناقلا عن التميمي * ولو اشترى كافر من كافر عبدا مسلما فأفسده أو أجر على رده * ويجوز البائع على بيعه ولو أعتقه الذي أودبه جاز وبسعي المدبر وكذلك ان كانت أمه متسولة لها أو بوح الذي ضربها ولو كانت جارية كانت الكتابة ولا ينتقض وكذا إذا اشترى الذي معصفا وكذلك إذا ملك الذي شقصا من عبده مسلما فالحكم في البعض كالحكم في الكل ولو كان أحد المتعاقدين مسلما والاخر ذميا لم يجز بينهما إلا ما يجوز بين المسلمين ولو وكل المسلم ذميا يسبع الخمر أو شرأه جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يجوز ولو أن ياتي النصارى أسلم عبد لهم أو أجر على بيعه فان كان لهم موصى بآبائه وان لم يكن جعل القاضي لهم وصيا فباعه لهم ولو وهب مسلما عبدا مسلما كافر أو تصدق به عليه وسلمه اليه جاز وأجر على بيعه هكذا في الحاوي * وفي العيون لا بأس ببيع عظام الفيل وغيره من الميتات الأعظم إلا دمي والخنزير وهذا اذا لم يكن على عظم الفيل وأشباهاه دسومة فاما اذا كان فهو نجس ولا يجوز بيعه وفي فتاوى أهل سمرقند اذا ذبح كلبه وباع لحمه جاز وكذا اذا ذبح جواره وباع لحمه وهذا فصل اختلاف المشايخ فيه بناء على اختلافهم في طهارة هذا اللحم بعد الذبح واختيار الصدرا الشهيد على طهارته ولو ذبح الخنزير وباع لحمه لا يجوز كذا في الذخيرة * ويجوز بيع لحوم السباع والجر المذبوحة في الرواية الصحيحة ولا يجوز بيع لحوم السباع الميتة كذا في محيط السرخسي * وأما جلود السباع والجر والبالغ فما كانت مذبوحة أو مذبوحة جاز بيعها وما لا فلا وهذا بناء على أن الجلود كلها تظهر بالذبح كذا في رواية داود الجليلي والخنزير وروايات طهرت بالذبح كذا في الانتفاع بها فتكون محل للبيع * وأما شعر الميتة وعظمها وصفوها وقرنها فلا بأس بالانتفاع بها وبيع ذلك كله جاز * وأما العصب ففيه رواية يتيان في رواية جاز الانتفاع به وبيع كذا في المحيط * ولا يجوز بيع شعر الخنزير ويجوز الانتفاع به للقرآن ولا يجوز بيع شعور الانسان ولا يجوز الانتفاع بها

لا حاجة في السفلى * علل رجل وسفل لاخر كل واحد منهما مقر لصاحبه ماله فوهن البنان فاصطفا على أن يقض كل واحد منهما بيته ويبنيه كما كان جاز ذلك في غير ذلك صاحب السفلى بناء السفلى لانه هو الذي هدم ولو هدمه من غير صلح كان عليه البناء في الصلح أو لو ان سقط البنان من غير هدم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز صاحب السفلى على بناء السفلى وقال لصاحب العلوان السفلى أنت ولا يكون متبرعا في بناء السفلى ويكون السفلى في يده حتى يؤدى قيمة السفلى * وقال القاضي الامام على السفيدي رحمه الله تعالى في مسئلة الجدار

ليس له أن يرجع على صاحبه لكن له أن يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى يوفيه حقه على التفصيل الذي ذكرنا * حائط لرجل عليه جذوع شائعة في دار جاره فأراد صاحب الدار أن يقطع رؤس الجذوع قالوا ينظر أن كان يمكن البناء عليها الطول لها ليس الجار أن يقطعها ولا يكون لصاحب الجذوع أن يبنى عليها شيئا * وإن كان رؤس الجذوع قصيرة لا يمكن البناء عليها كان لصاحب الدار أن يقطعها لانه لا فائدة لصاحب الجذوع فيها ولجاره ضرر في ذلك ١١٦ * حائط لرجل وجهه في دار رجل آخر أراد صاحب الحائط أن يطين حائطه وصاحب

الدار يتمتعن دخول داره
ذرحم مدين سلمه عن ابن
شجاع رحمه الله تعالى أنه
ليس له أن يمنع عن نظنين
الحائط وله أن يمنع عن
دخول داره * ولولا قدم
الحائط ووقع طنبه في دار
جاره وصاحب الحائط يريد
إخراج الطين ولا سبيل له غير
دخول الدار قال له أن يمنع
عن دخول داره وليس
لصاحب الدار أن يمنع عن
ماله * رجس له ثم في
أرض رجل ولا يمكن المرور
في بطن النهر قال محمد بن
سلمة رحمه الله تعالى قال
لصاحب الأرض أما أن
تدعه أن يدخل الأرض
ويصلح ملك نفسه أو تصلحه
أنت قال الله تعالى أو ألبت
رحمه الله تعالى بهذا نأخذ
وكذلك في مسألة الحائط
* رجل اشترى شجرة
واستأجر أراضت الشجرة
وقطع الأشجار ووضعها في
الأرض التي استأجرها
ولهذه الأرض طريق
كرد رجل ذكر في التوازن
أن للسائل أن يعرف طريق
هذا الأرض ويحمل الخشب
* دار فيها حجرة لرجل
واصطبل لا تخرأد صاحب

الاصطبل أن يغلق باب الدار في وقت تغلق الأبواب فيه كان ذلك * يتأن كل واحد منهم ما سبق بيقف
واحد أو أحدهما لرجل والاخر لرجل آخر أراد أحدهما أن يجعل ليته سقفا آخر وبه يسند دخول الضوء الشمس في بيت صاحبه قالوا
إن كان في القديم كل بيت مسقف ببيت واحد كان لصاحبه أن يمنع عن ذلك * وحد القديم أن لا يحفظ أقرانهم غير ذلك * دار فيها
ساحة بين رجلين أقتسموها فاصطارت الساحة لأحدهما والبناء للآخر فأراد صاحب الساحة أن يجعل الساحة يتأوى بسندهم الریح والشمس

على صاحب النفاق ظاهر الرواية له ذلك وليس لأصحاب النفاق المنع وقال نصرت رجة الله تعالى له أن يمنعوه والفتوى على ظاهر الرواية * وعلى هذا لو أراد أن يبنى في الساحة صطلا أو تنورا أو حائطا كان له ذلك * دارين قوم في سكة غير نافذة اشترى أحدهم يمينها دارا أخرى باب هذه الدار المشتركة في سكة أخرى غير نافذة أراد أن يفتح باب تلك الدار التي كانت له في هذه الدار ويدخل في هذه السكة كان له ذلك * ولو أراد أن يفتح تلك الدار التي كانت له طريقا في هذه ١١٧ السكة لا في الدار الحادثة ليس له ذلك * وجعل له دار في سكة

فأله لا يضمن المشتري إذا قبضه ومات عندما تقاضا كذا في الكافي * ولو باع ما لا متقوم بمكاتب أو أم ولد وقبض المال ملكه ملكا فاسدا ويجوز بيع أم الولد من نفسها وكذلك بيع المذمم من نفسه كذا في فتاوى قاضيان * ولو اشترى بيمينته أو دم لا يملكه لأنه ليس بمال لعدم قبولهما فعلى هذا لو اشترى بمجدة الميت وذلك جلد عسكة الناس للذباغة يعقد ولو اشترى عبدا بيمينته أو دم وقبضه وهلك هل يضمن قيمته ذكر في السير الكبير أنه لا يضمن عند أبي حنيفة رجة الله تعالى في يمينه عندهما كذا في محيط السرخسي * وذكر في مسند الأئمة السرخسي أنه يضمن وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان * وأولاد الأما من أولئك بمنزلة الأصول وكذلك الولد المشتري في حال الكتابة والوالدان وأما من سواهم من ذوى الأرحام فلا يدخلون في الكتابة ويجوز بيعهم في قول أبي حنيفة رجة الله تعالى وعندهما لا يجوز كذا في الخاوي

الفصل السادس في تفسير الربا أو حكامه وهو في الشرع عبارة عن فضل مال لا يقابل به عوض في معاوضة مال بمال وهو محرم في كل مكيل وموزون يبيع مع جنسه وعلته القدر والجنس ونعني بالقدر الكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن فإذا بيع المكيل كالبر أو الشعير أو التمر والمخ أو الموزون كالذهب والفضة وما يباع بالأواني بجنسه مثلا مثل صم وان تقاضا أحدهما لا يبيع وجده ورديته سواء حتى لا يبيع مع الجيد بالردى معافيه إلا بالامتثال ويجوز بيع الحفنة بالحفنتين والتفاحة بالتفاحتين ومادون نصف صاع في حكم الحفنة ولتوبيا بمكيل أو موزون أو غيرهما مع طعامهم بجنسهم متفاضلا كالخض أو الحدي لم يجز عندنا وان وجد القدر والجنس حرم الفضل والنساء وان وجد أحدهما عدم الآخر حرم الفضل وحرم النساء وان عدم أحدهما الفضل والنساء كذا في الكافي * وكل شئ نص رسول الله صلى الله عليه وسلم على تحريم التفاضل فيه كذا فهو مكيل أبدا وان ترك الناس الكيل فيسه مثل الحنطة والشعير والتمر والمخ وكل شئ نص على تحريمه موزون أو موزون أبدا وان ترك الناس الوزن فيه مثل الذهب والفضة كذا في السراج الوهاج * ومالا نص فيه ولكن عرف كونه كيليا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مكيل أبدا وان اعتاد الناس بيعه وزنا في زماننا وما عرف كونه موزونا في ذلك الوقت فهو موزون أبدا وما لا نص فيه ولم يعرف حاله على عهد رسول الله عليه الصلاة والسلام يعتبر فيه عرف الناس فان تعارفوا كيله فهو كيل وان تعارفوا وزنه فهو وزني وان تعارفوا كيله وزنه فهو كيل وزني وهذا كله قول أبي حنيفة ومحمد رجة الله تعالى كذا في المحيط * فعلى هذا لو باع البر بيمينته متساويا وزنا أو الذهب بيمينته متساويا كيليا لم يجز عندنا وان تعارفوا ذلك كذا في الكافي * فلو باع المكيل وزنا أو الموزون كيليا لم يجز وان تساوا في ما يباعه حتى يعلم تساويهما بالاصالة كذا في النهر الثاني * قال الشيخ الإمام وأجمعوا على أن ما ثبت كيله بالنص إذا بيع وزنا بالدرهم يجوز وكذلك ما ثبت وزنه بالنص إذا بيع كيلا بالدرهم يجوز كذا في النخبة * وكل ما يباع بالأمان أو بالأواني كالذهن ونحوه موزني كذا في مختار المتأوى * فلو بيع ما ينسب إلى الرطل والأوقية كيليا بكيل متساويين يعرف قدرهما كيلا ولا يعرف وزن ما يحلها لا يجوز وتوبايعا كيليا متفاضلا وهما متساويان في الوزن صح كذا في فتح القدير * وفي المبسوط الحنطة العفنة مع الحنطة الجيدة جنس واحد وكذلك السقي مع البضي والفارسي مع الذقل في التمر جنس واحد مع اختلاف الوصف وكذلك العليكة مع الزخوة كذا في الظهيرية * وقد اعتبروا الجودة في الأده والربوية في مال

ولو أراد أن يفتح باب آخر أعلى من بابيه كان له ذلك * علول جل وسفل لا آخر قال أبو حنيفة رجة الله تعالى ليس لأصحاب العلوان يبنى في العلو بناء أو يتعدون الأرض لأصحاب السفلى * وقال صاحب السفل والحنط للفتوى أنه أنضر بالسفل ينع وان لم يضر لا ينع وعند الاشتباه والاشكال ينع * رجل له دار في سكة غير نافذة لها باب أسفل من بابها اختلعه وأفيه هذه السكة وتظهر هذه الدار في سكة نافذة أراد أن يدم حائط داره ويجعل السكة نافذة ليس له ذلك بغير إذن أصحاب السكة

والله أعلم فصل فمنا يجوز لاحد الشبر يكن يفعل في المشترك أرض بين رجلين روى ابن مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة ليس لاحدهما أن يزرع فيه قدر حصته * وفي الدار المشتركة له أن يسكن * وروى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه ذلك في الوجوه * ثم في الدار المشتركة اذا كان أحدهما غائبا كان العاشر أن يسكن كل الدار بدرجة حصته وفي رواية أن يسكن من الدار قدر حصته * ولو خاف أن يجرب ١١٨ الدار بترك السكنى كان له أن يسكن كل الدار * دار مشتركة بين رجلين لكل واحد أن يربط الدابة وأن يتوضأ فيه ويضع الخشب ومن عطب بذلك لا يضمن * وان حفر فيها بئر أو يمين بأن يطمعها * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى طريق غير نافذ كان لأصحاب الطريق أن يضعوا فيه الخشب وأن يربطوا الدواب وأن يتوضأ فيه * وان عطب انسان بالوضوء والخشب لا يضمن واضع الخشب * وان حفر فيها بئرا وبني فيها بناه فعطب انسان بذلك يضمن فيؤخذ بأن يطمع البئر * رجل له دار كان لها طريق وقد سد ذلك الطريق وجعل لها طريقا آخر فباعها بمقهورها ذكر ابن سبعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يكون للثلاثي الطريق الاول وله الطريق الثاني فان لم يكن لها طريق فهو بالخيار ان شاء أخذ وان شاء ترك وكذلك اشرى دارا لم يزل بمقهورها وليس لها طريق كان له الخيار على نحو ما قلنا * سكة غير نافذة أو ردهض أهلها أن يجعل فيها طينا قالوا ان ترك من الطريق مقدرا مرفقه الناس

الذي لم يلازم ولا يوصى به جده بردي * ينبغي أن يكون الوصف كذلك كذا في النهر الفائق * وصح بيع البضعة بالبضتين والقرن بالقرنين والجوزة بالجوزتين وصح بيع الفلاس بالفلسين باعياهما معا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز كذا في الكفاي * وصح بيع العنب بالزبيب مثقالا كلاسده خلا فلهما وكذا كل ثمرها حال جفاف الثمر والشمش والجوز والكمثرى والرمان والاحاصي يجوز بيع رطبها برطبها وبأسها بإسها كذا في النهر الفائق * ولا بأس ببيع التاطف بالتمر متفاضلا الا ان يكون ذلك في موضع يساع التفرقة وزنا فانه لا يجوز اذا كان نسيئة وان كان في موضع يساع التفرقة كذا جازت النسيئة أيضا كذا في فتاوى قاضيان * ذكر أبو الحسن الكرخي أن ثمار الخليل كلها جنس واحد وأما بقية الثمار فمرة كل نوع من الشجر جنس واحد كالعنب كلها جنس واحد وان اختلفت أنواعها وكذلك الكمثرى كلها جنس واحد وان اختلفت أنواعها وهذا التفاح والكمثرى ويجوز بيع الكدبة برب التفاح متفاضلا وكذا بيع التفاح بالعنب متفاضلا كذا في الذخيرة * بيع العنب باللبس ينبغي أن يجوز كيما كان كذا في القنية * ويجوز بيع الحنطة بالمبولة والمبولة بالباسية والرطبة بالرطبة والرطبة بالباسية والبقلا بالرطب بالبقلا والرطب بالزبيب المنقع بالزبيب المنقع بغير المنقع عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز الا اذا علم أنهما اذا جفا كانا سواء كذا في محيط السرخسي * وفي بيع الحنطة بالمقلة بغير المقلة اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى والاصح أنه لا يجوز وان تساوى كيلا أو أتايع المقلبة بالمقلبة فجوز اذا تساوى كيلا كذا في المحيط * ولا يصح بيع البر بالدقيق والسويق متساويا أو متفاضلا وصح بيع الدقيق بالدقيق متساويا كيلا عندنا ولا يصح بيع الدقيق بالسويق عند أبي حنيفة متساويا أو متفاضلا كذا في الكفاي * بيع الخالة بالدقيق عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز على طريق الاعتبار بأن كانت الخالة الخالصة أو كثر من الخالة في الدقيق وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز على طريق الاعتبار اذا تساوى كيلا كذا في الصغرى * واذا باع الدقيق بالدقيق وزنا لا يجوز كذا لا يجوز ببيع الحنطة بالحنطة وزنا وبيع السويق بالسويق وبيع الخالة بالسويق نظير بيع الدقيق بالدقيق واذا باع دقة منخولة بدقيق غير منخولة جاز اذا تساوى كذا في الذخيرة * وبيع الدقيق بالنخس يجوز كذا في القنية * وبيع الحنطة بالنخس والنخس بالحنطة وبيع النخس بالدقيق والدقيق بالنخس قال به ضمهم يجوز متساويا ومتفاضلا وعليه الفتوى لان الحنطة كيلية وكذا الدقيق والنخس وزنان فيجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلا ومتساويا اذا كانتا قدردن وان كان أحدهما نسيئة اذا كان الحنطة قد جاز عندنا * وان كانت الحنطة أو الدقيق قد جاز نسيئة لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز وهو رواية عن أبي حنيفة وعليه الفتوى كذا في الظاهرة * وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس بالنخس قرص بقرص يدي دون ثاقوتا كبيرا فهذا نص على أن بيع النخس يجوز كفيما كان عندهم كذا في القنية * وفي النخس باع وغيثا قدرا رغيفين نسيئة يجوز ولو كان الرغيفان قدرا والرغيف نسيئة لا يجوز ولو باع كسرات النخس يجوز قدرا ونسيئة كفيما كان كذا في النهر الفائق * ولا يجوز راسقراض النخس وزنا ولا عدا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى

وتجوز ذلك في الاجابن ويرفع سرعها ولا يترك في الطريق لا يمنع من ذلك وقال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى في سكة غير نافذة لا بأس بالتخا لا ترى وبل الطين والدكان وليس لهم أن ينعوه وان أحدث رجل فيها شأنا نحو الكنيف والميازيب قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا خاصم في ذلك واحد من الناس له أن يهدم وان كانت قديمة ترك * ولو أراد أن يهدم رجل في آخر السكة شيئا لا يملك ذلك الا بابتدأ جميع أهلها الاعلى والاسفل * نخلة لرجل أو صم شجرة لرجل وبئر هلال آخر كانت التفعة على صاحب النفر فان لم يتر

سنة في صاحب الثمر الاتفاق فأنفق صاحب الرقبة بقضاء أو بغير قضاء ثم أتم في سنة أخرى كان لصاحب الرقبة أن يرجع عما أنفق في الثمر ولا يكون متبرعا * ولودفع بخلافه لمعامله فأنفق العامل في بعض السنة فأنفق صاحب الثمر بغير أمر القاضي لا يكون متبرعا ويرجع عما أنفق في الثمر * ولولم يمت العامل ولكنه غاب فأنفق رب الثمر يكون متبرعا إلا أن ينفق بأمر القاضي * وكذلك الحيوان والداية بين رجلين حكمه الناطق رحمه الله تعالى عن المزارعة الكبيرة * طريق غرض فيه رجل شجرة ١١٩ الفرسا ذاقوا الألباس به إذا كان لا يضر بالطريق ويطلب الفارس ورقها وأكل فرساها * وإن كانت الشجرة في المسجد قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لأباس بأكل وبها ولا يجوز أخذ ورقها

* (فصل في المهايأة) *

المهايأة في الأملاك المشتركة التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها مشر وعقولا يشترط لجوازها ذكرا المدة ولا تبطل بعت أحدهما وينفرد أحدهما بقضائها بعدد وبغير عذر في ظاهر الرواية * وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا ينفرد أحدهما بقضائها إلا بعذر أو بطلب قسمة عنها * هذا إذا كانت المهايأة بغير أمر القاضي فإن كانت بحكم الحاكم لا ينفرد أحدهما بقضائها ما لم يصطفا * ويجوز المهايأة في الجنس الواحد وفي الجنس إلا أن في الجنس الواحد كالأرداء واحدة ولو تهايا بأنفسهما زمانا ثم أوسنة أو يوما وتهايا مكانا بأن يسكن هذا طائفة من الدار والآخر الطائفة من الأخرى أو يزور أحدهما

وقال محمد رحمه الله تعالى يجوز بالوزن والعديجيا للعامل وعليه الفتوى كذا في التبيين * وفي شرح المجمع الفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى كذا في البحر الرائق * وبمع الدقن بالسويق لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تساويا وتفاضلا وعندهما يجوز تساويا وتفاضلا به أن يكون بدايد كذا في المحيط وفي الأصل ولا خفي في بيع الحنطة بالحنطة بمجازفة قالوا وهذا إذا كانت الحنطة بحيث تكال فاما إذا كانت قليلة فيجوز بيع البعض ببعض وكذلك الجواب في كل مكمل وموزون وإن يبيع الحنطة بالحنطة بمجازفة ثم كلفا فكانا متساويين لا يجوز في الأصل أن تنفي كل موضع اعتبر المتعالمين في البدلين في المعيار اشترى شرط لجواز العقد بشرط العلم بالمائة في المعيار وقت مباشرة العقد كذا في الشجرة * إن اشترى طما بطعام مثله فجعله وتزل الذي اشترى ولم يقبض حتى اقتربا فلا بأس به عندنا والتقابض في المجلس في بيع الطعام بالطعام من جنسه أو من خلاف جنسه ليس بشرط عندنا كذا في الميسور * ولو باع الحنطة بالنسيئة متفاضلا بدايد وان كان في الشعر حبات الحنطة قدر ما يكون في الشعر وكذا لو يبيع الحنطة بالحنطة لا يجوز إلا امتساويا وان كان في كل واحد من الجانبين حبات الشعر كذا في فتاوى قاضيان * ولو اشترى حنطة في سنبلها بحنطة مذكرا لا يجوز عندنا إلا أن يعلم أن المذكرة أكثر كذا في الظهيرية وان باع قصيل حنطة بحنطة كيلاو جزا فاجاز أن لم يشترط الترك كذا في البحر الرائق * في الأصل ولو باع الزيت بالزيت أو دهن السمسم بالسمسم أو شاة على ظهرها صوف بصوف أو شاة في ضرعها بالبلن أو العصير بالعنب أو الرطب بالدمي أو اللب بالسمين أو القطن بحب القطن أو التوب بالثر أو دارافها صافها ثم ذهب أو سدة ما فضا بفضة أو الحنطة المنقعة بحنطة في سنبلها إذا كان الخالص أو الفصول أكثر من المتكون والمخون جاز عندنا وإن كان المفضل أقل أو مثله أو لا بدري لا يجوز البيع بالإيجاع وهذا إذا كان الثقل في البديل إلا ختمتقوما وإن لم يكن متقوما لا يجوز البيع كذا باع السمن بالزبد لا يجوز إلا إذا علم أن السمن الخالص مثل ما فيه فيجوز هذا التقيد مرى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أيضا كذا في محيط السرخسي * ولو باع القطن بقرله جاز عند محمد رحمه الله تعالى وهو ظاهر ولو باع الجالوج بغيره جاز إذا علم أن الخالص أكثر من في الآخر ولو باع غير الجالوج بحب القطن فلا بد أن يكون الخالص أكثر من الذي في القطن هكذا في النهر الفائق * والكرباس بالقطن يجوز كيفما كان بالإيجاع كذا في الهداية * ولا بأس بغزل قطن بنباب قطن بدايد وكذا غزل كل جنس بشابه إذا كانت لأوزن تلك الشيايب كذا في القنية * ويجوز بيع قفري ذمن بمسم غير مرى بقفري مسم غير مرى والزادة بازاء الراتحة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إنما اعتبر الاتحة إذا كانت زبدية وزنه بحيث لو خلس تنص كذا في الحاوي * ودهن البنفسج والحيري جنسان والأدهان المختلفة أصولها أجناس كذا في فتح القدير * والنخل والزيت جنسان وكذا إذا اختلفت الأدهان بما يطيب به الدهن يجعل جنسين وإن كان أصلهما واحدا فقالوا يجوز بيع قفري ذمن بمسم غير مرى بقفري ذمن بمسم غير مرى وجعلوا الراتحة التي فيه بازاء الزادة ولا يجوز بيع رطل زبد مطيب برطل زبد غير مطيب لأن الراتحة زادة فكانت باع زبد زبدية وفضل كذا في السراج الوهاج * وفي المنتقى وإذا باع مكوكة مسم غير مرى بنفسج بمسم مكا كوك مسم غير مرى بدايد يجوز وإن كان المرى مثله في الكيل لا يجوز وكذلك لو سبق ملوث بسمن ومحلى بسكر يسوق غير

هذه الطائفة من الأرض والآخر الطائفة الأخرى جاز ذلك على كل حال * وإن طلب أحدهما المهايأة من حيث المكان روى الكرخي رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن القاضي يجوز في الجنس كالأرداء والارض ذاتها على أن يسكن هذه الدار والآخر يزور هذه الأرض أو في الحمام والدار على أن يسكن هذه الدار والآخر يأخذ الحمام ويؤجرها من تهايا متراضها جاز وإن طلب أحدهما وأبي الآخر لا يجبر القاضي * دار بين رجلين فيها منازل تهايا على أن يسكن كل واحد منهما منزلا معا عا ولا

و يؤاجر فهو جائز * وان تهايا في الدار من حيث الزمان بأن تهايا على أن يسكن أحدهما هذه الدار سنة وهذا سنة يؤاجر هذا سنة وهذا سنة فالتهايا في السكنى جائز اذا فعلا بتراضيهما * أما اذا تهايا على أن يؤجرها هذا سنة وهذا سنة اختلفوا فيه قال الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده رحمه الله تعالى الظاهر أنه يجوز ان استوت الفتان فيها وان غفلت في نوبة أحدهما يستكره في الفضل وعليه الفتوى وكذا التهايا في الدارين على السكنى ١٢٠ والغلة بأن تهايا على أن يسكن هذا هذه الدار وهذا الدار الاخرى أو يؤاجر هذا هذه

الدار وهذا هذه الداران
فصل ذلك بتراضيهما جائز
* وان طلب أحدهما أو
الاخر ذكر الكرخي رحمه
الله تعالى أن القاضي لا يجبر
في قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى وفي الدار الواحدة
يجوز لأن عنده في الدار لا تجبر
قصة الجبر فكذا القصة
بطريق التهايا * وذكر
شمس الأئمة السرخسي
رحمه الله تعالى الاطهر ان
القاضي يجبر على التهايا
الآن في الدارين اذا أغلقت
ما في يد أحدهما كترهما
أغلت الاخرى لا يرجع
أحدهما على صاحبه بشئ
وفي الدار الواحدة اذا تهايا
في الغلة فأغلت في نوبة
أحدهما كترهما أغلقت في
نوبة الاخرى كتره كان في
القضيل * ولو تهايا في
دارين في مصرين ان فعلا
ذلك بتراضيهما جاز ولا يجبر
القاضي في ظاهرها رواية
* ولو تهايا في ثلث أو في شجر
على أن يأكل كل هذا ثمرة
سنة ويأكل الاخر سنة
اخرى لا يجوز * وكذا
الاعتزام وجميع الحيوانات
اذا تهايا على أن يكون
ولدها وليتها وصوفها سنة

اهذا سنة لا خير لا يجوز ويكون ذلك بينهم مالا يحصل فضل الدين والصوف والثر اذا جعل كل واحد منهما صاحبه والشبه
في حل كان الدين والصوف والثر قائما كان ذلك املا * وان كان صاحب الفضل لغيره صاحبه في حل برئ لانه اذا
جعل في حل والفضل قائم كانت هذه المشاع فيما يحتمل القصة وبعد الاستهلاك يكون ابرار من الضمان وذلك جائز * ولو كان العبد
بين شر يربك فتهنا في الخدمة تجازي قولهم وان طلب أحدهما أو في الاخر يجبرهما القاضي وفي العبد نوبة تهايا في الخدمة تجازي قولهم

وان طلبه أحده ما وأى الآخر لا يجوز إلا * ولو تهايا في غلة العبد بان تهايا على أن يؤجره أحدهما سنة أو شهر أو فتكون الغلة له أو لا * آخر يؤجره يوماً أو سنة فتكون الغلة له لا يجوز ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا في العبد الواحد ولا في العبدين وفي قول صاحبه يجوز في العبد الواحد ولا يجوز في العبدين * وفي الدائنين والدابة الواحدة لا يجوز لها تهايا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا ركوباً ولا استغلاً لا عندهما يجوز في الدائنين ركوباً واستغلاً * وفي الدابة الواحدة ١٢١

ركوباً قال الشيخ الإمام المعروف بجواهر زاده رحمه الله تعالى ينبغي أن لا يجوز لاركوباً ولا استغلاً * وإذا جازت لها تهايا في العبد الواحد في الخدمة ان شرطاً أن تكون نفقته وكسونه عليه في نوبته فإذا فرغ من خدمته تكون نفقته وكسونه على الآخر * في نوبته حاز ذلك في الطعام ولا يجوز في الكسوة فتكون الكسوة عليهم * وإذا تهايا في رعي الغنم على أن يرعى أحدهما نفسه أو بأجر أو مشيراً جاز ذلك * ولو كانت الحاربه بين رجلين خاف أحدهما عليهما من صاحبه في نوبته فإن التاخي بأمرهما بالهابة ولا يضعها على يدى عدل لأن في ذلك تعطيل المنفعة على أحدهما * ولو كان بين رجلين عدم دؤامة وتهايا على أن يتخدم الأمانة أحدهما والعبد يتخدم الآخر على أن طعام الأمانة وطعام العبد على الآخر جاز ذلك استحساناً * وكذا لو سكت عن الطعام كان طعام الأمانة على من يتخدم الأمانة

(١) والشبه أجناس كذا في النهر الفائق * وإذا باع نوباً منسوباً بالذهب الخاص لا يتجاوز من الاعتبار وهو أن يكون الذهب المنفصل أكثر كذا في المحط * والنياب تجبس بأصولها وصفاتها وان جمع الاسم كالهرى مع الروى والمروى الذى ينسج بغداد غير الذى ينسج بخراسان كذا في الحلوى * وكذا المتخذ من الكائن مع المتخذ من القطن وكذلك الزندنجي مع الوزاري جسدان مختلفان كذا في الخلاصة * والبلد الارضى والمالقاتي جسدان هكذا في النهر الفائق * ولا بأس ببيع غزل القطن بالكائن أو الوصف بالشعر واحد بائنين فان كان أحدهما منسباً لا يجوز لمكان الوزن كذا في الظهيرية * وكذلك غزل خز يغزل قطن كذا في المحط * وفي المنقي ولا يصح غزل قطن لين يغزل قطن خشن الا مثلاً بمثل كذا في الذخيرة * ولا يجوز بيع القطن المغلق الذى استخرج منه النوى بغير الملق الا مثلاً بمثل هكذا في الظهيرية * ولو باع ابدان بصفوان كان اللبد بحال لو نقص يعود صوابه برساواة في الوزن وان كان لا يعود لا يعتبر كذا في شاوى قاضيان * ويجوز بيع الصابون بالصابون مثلاً بمثل كذا في القنية * ولا ربا بين المولى وعبد هذا اذا لم يكن عليه دين يستغرق رقبته فان كان عليه دين لا يجوز وفي المحط في كتاب الصرف لا ربا بينهما وان كان عليه دين كذا في التبيين * والمسدبر وأتم الولد كالعبد بخلاف المكاتب كذا في الصراف الرائي * والمتفاوتان لا ربا بينهما وكذا شريك العنان اذا تابعهما مال الشركة وان كان من غيره لم يجوز كذا في التبيين * ولا بين المسلم والحري في دار الحرب هذا قولهما وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ثبت بينهما ما ربا في دار الحرب وكذا اذا دخل اليهم مسلم بأمان فباع من مسلم أسلم في دار الحرب ولم يهاجر اليها جاز له ما بيعه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يجوز * وأما اذا هاجر اليها ثم عاد إلى دارهم لم يجوز له ما بيعه كذا في الجوهر النيرة * وكذا لو أسلموا لم يهاجروا كذا في النهر الفائق * وإذا تابعها فاسد في دار الحرب فهو جائز وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز كذا في التبيين

الفصل السابع في بيع الماس والجذع لا يجوز بيع الماس بغيره هكذا في الحلوى * وحلته أن يؤجر للدول أو الرشاء هكذا في محيط السرخسى * فإذا أخذ وجهه في جرة أو ما شبهها من الأوعية فقد أحرزه فصار أحق به فيجوز بيعه والتصرف فيه كالصيد الذى بأخذه كذا في الذخيرة * وكذلك ماء المطر عاكلاً بالحمازة كذا في محيط السرخسى * وأما بيع ماء جعه الانسان في حوضه ذكر شيخ الاسلام المعروف بجواهر زاده في شرح كتاب الشرب أن الحوض اذا كان مجصصاً أو كان الحوض من نحاس أو صخر جاز البيع على كل حال وكأنه جعل صاحب الحوض محرزاً لما يجعله في حوضه ولكن بشرط أن ينقطع الجرى حتى لا يتخط البيع بغير المبيع وان لم يكن الحوض من الصخر أو النحاس ولم يكن مجصصاً افتقد اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه على حسب اختلافهم في بيع الجنى المجدة في الصيف قال محمد رحمه الله تعالى واختار في هذه المسئلة أنه ان سلم أولاً على سبيل المبيع ثم باعه بعد التسليم جاز وان باع أولاً ولم يسلم لا يجوز كذا في المحيط * والصحيح أنه يجوز بيعه ما قبل التسليم سلم إلى ثلاثة أيام وان سلم بعد ثلاثة أيام لا يجوز كذا في محيط السرخسى * رجل باع الجمدة الاصح أنه يجوز سلم أولاً ثم باع أو باع أولاً ثم سلم وهو اختيار القسبة أبي جعفر

(١) قوله والشبه هو كالشبهان محو كنين الخاص الاصرة بكافى القاموس اه

(١٦ - فتاوى ثالث) وطعام العبد على الآخر وكسوتهما تكون عليهما كافي العارية فان النفقة ثم تكون على المستعير والكسوة على المالك * فصل في ذكر الفاظ تكون اقراراً بالملك المعطاب وما لا يكون * ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب ستة ألفاظ * سلمى هذه الدار وأعطيتها وأمر أنها وكرهه اودعها وأخرج منها * رجل في يد مدبر يدعيها غيره فقال الذى في يديه لمدى سلمى هذه الدار وقال أعطيتها أو ذكر غيرهما من الالفاظ الستة فهو على وجهين اماناً ذكرهامة قروته بالبدل وأغيره قروته بالبدل

• وكل ذلك على وجهين اما ان تقدم هذا الصلح أو لم تقدم فان ذكره لمقر ونه بالبدل ولم يتقدم ذكر الصلح فانه يكون اقرارا من القائل بالملك للمخاطب سواء كانت الدار في يد القائل أو في يد المخاطب - حتى لو قال لا - خر لأسلم كان له أن يأخذ الدار من القائل لانها اذا ذكرت مقرونة بالبدل ولم تقدم هذا الصلح يكون للسوم عادة فان الرجل اذا قال لغیره سلم لي هذا الثوب بعشرة دراهم يكون طلبا للبيع كانه قال بمعنى بآلف أو ملكني بآلف ١٣٣ * وأما اذا تقدم هذا الصلح بان قال اصلح لهناعلي أن أسلم لك هذا الدار على أن تسلم

لي ألف درهم أو هذا العبد وأبي - لا - خر لا يكون ذلك اقرارا في اللفاظ الستة لانها جعلت اقرارا وسوما يحكم العرف وفيما اذا تقدم هذا الصلح برأيه تركت الخصومة والبراعن الدعوى • ولو قال بعد ذكر الصلح سلم لي خصوصتك أو دعوا لفي هذه الدار بآلف لا يكون ذلك اقرارا بالملك للمخاطب • وان لم يكن شيء من هذه اللفاظ مقرورنا بالبدل وقد تقدم ذكر الصلح أو لم يتقدم فان كانت الدار في يد المخاطب لافي يد القائل في اللفاظ كلها لا يكون ذلك اقرارا بالملك للمخاطب لان قوله سلم لي وقوله أعطى هذه الدار اذا لم يكن مقسرونا بالبدل يكون عبارة عن الدفع ولو قال ادفع لي لا يكون اقرارا وكذا لو قال ابرأ منها وأخرج منها أو دعها لي • فاما اذا كانت الدار في يد القائل وذكر اللفاظ غير مقرونة بالبدل لا يكون اقرارا بالملك للمخاطب الا قوله سلم لي هذه الدار وقوله أعطى هذه الدار فانه يكون اقرارا لان قوله سلم لي طلب

التلك لا لطلب الدفع فان في الدفع يقال سلم لي وقوله أعطى طلب التملك • ولو أن رجلا قال لغیره سلم لي شراء هذه الطعوى الدار بآلف يكون مساومة • ولو اشترى رجل دارا بآلف ثم قال لغیره سلم لي شراءها بكذا أو لم يذكر المال لا يكون اقرارا بالملك وانما اراد بها سلم لي ماله فيها من المانع لفاذا البيع من رهن أو اجارة لانه لما اشترى أو لا قد أقر بالملك لما نفعه فلما سارقه الغيره يكون مكذبا لنفسه فيما أقر • وهو يتنزه ما لو قال الرجل لغیره اشترى منك هذه الدار بآلف على أن تسلمها لي فلان لا يكون اقرارا بالملك لقلة ما الله أعلم بالصواب

واليه المرجع والمآب * كتاب الاقرار * (فصل فيما يكون اقرارا) * الاصل فيه ان الكلام اذا خرج على وجه الكناية عن المال الذي ادعاه المدي يكون اقرارا * رجل قال لغيره اقص الالف التي على علك فقال سأعطيكها أو غدا أعطيكها أو سوف أعطيكها أو اقعد قاترتهم أو اتقدها كان اقرارا بالمال * ولو قال اترن أو اتقده لا يكون اقرارا * ولو قال غدا يكون اقرارا * ولو قال أحل الغرام على ثياب أو قال اثنتي رجل من الغرام أشحنها عنك كان اقرارا وكذا لو قال أبرأتني منها أو وهبتها لي أو تصدقت ١٣٣ بها على * أو حسبتها لك كان اقرارا *

ولو قال لغيري على علك ألف درهم فقال المدي عليه غير واحد أو قال لا تجعل فأنا أدفع اليك أو قال حتى أفتح صنادوقي أو قال المدي عليه كرامة كان اقرارا * ولو قال تعال غدا أو قال فسوف تأخذها لا يكون اقرارا * ولو قال لي عليك ألف درهم فقال المدي عليه أما حسبتها منها فلا أعرفها * يكون اقرارا بحسب ما ت * ولو قال لي عليك ألف درهم (١) فقال كبسه بدون أو ترأوا بيار نابرني لا يكون اقرارا * ولو قال لي عليك ألف درهم فقال المدي عليه مع مائة دينار قال الفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى لا يكون اقرارا * وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان صدقه في الدنانير صحيح اقراره بالمالين وان كذبه في الدنانير صحيح اقراره بالدرهم * رجل ادعى دارا في بدرجل فقال المدي عليه أبرأتني عن هذه الدار لا يكون اقرارا * * ولوا دعي ماني درهم فقال المدي عليه قد قضيت مائة بعد مائة فلا حق لك علي لم يكن اقرارا

الطحاوي * فان لم يتنازعا حتى كالمال البالغ أو بهضها وسلمها إلى المشتري لم يجمع ما يسلمه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويطلق في الباقي وعلى هذا الخلاف كل وزني ليس في بيعه ضرر كالعسل وان يتغير به من الموزونات كذا في الخضراوات * وأما الحكم في الذري اذا قال بعث منك هذه الارض كل ذراع منها بكذا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز البيع في الكل لا في الذراع الواحد ولا في الباقي الا اذا علم المشتري جله الذرعان في المجلس فله الخيار وان تفرق قبل العلم تأكد الفساد وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يجوز البيع في الكل كل ذراع بما عي له من الثمن ولا خيار له وكذلك اذا قال بعث منك هذا الثوب كل ذراعين بدرهمين أو قال كل ثلاثة أدرع بثلاثة دراهم فهو على هذا الاختلاف وكذلك الحكم في الوزني الذي في بيعه مضره للبالغ وأما الحكم في العدي فانه يتظر ان كان متقاربا فالحكم كذا ذكرنا في الكل والوزني وان كان عديا متناوبا فهو ان يقول بعث منك هذا القطيع من الغنم كل شاتيناه عشرة فهو على الاختلاف الذي ذكرنا في الذري ولو قال بعث منك هذا القطيع كل شاتين بعشرين درهما لا يجوز البيع في الكل في قوله جميعا وان علم الجملة في المجلس واختار البيع لا يجوز أيضا كذا في شرح الطحاوي وهو باع الصبرة لا قفيرا منها جاز في جميعه الا قفيرا منها بخلاف ما اذا باع هذا القطيع من الغنم الاشاة منه بغير عيها فالبيع فاسد كذا في السراج والهاج * ولو باع لولوة على أنها ترن متقلا فوجدها أكثر سلمت للمشتري كذا في فتاوى قاضيان * ولو باع هذه الحنطة وهذا الشعير كل قفيز بدرهم ولم يسلم جملتها فالبيع فاسد في الكل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى يعلم الكل فإذا علم فله الخيار ان شاء أخذ كل قفيز من الحنطة بدرهم وعنده ما يجوز في الكل ولو قال قفيزين من ما بدرهم جاز البيع على قفيز واحد نصفه من الحنطة ونصفه من الشعير ولا يجوز في الباقي فإذا علم كله فله الخيار عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو باعهما على أن كل واحد عشرة أقفزة كل قفيز بدرهم لم يملك واحد نصف الثمن وهو عشرة حتى لو وجد أحدهما عيبا بعد القبض ردة خاصة بنصف الثمن ولو باع كل قفيزينهما بدرهم ثم وجد أحدهما عيبا ردتا للمعيب خاصة بمحضته من الثمن فان كانت قيمة الحنطة ضعف قيمة الشعير ردتا للشعير بثلث الثمن والحنطة بثلثيه ولو قال الفقة ترن من ما بدرهم فكانت كل قفيزينهما بدرهم ولو باع صبرة حنطة وقطيع غنم على أن الصبرة عشرة وقطيع عشرة كل شاة وقفيز بعشرة وان وجد كل واحد عشرة جاز البيع وان وجد القطيع أحد عشر فسد البيع في الكل وان وجد القطيع عشرة والصبرة أحد عشر صح البيع ولو وجد كل واحد تسعة جاز وطرحت منه عشرة دراهم وله الخيار ولو وجد القطيع عشرة والصبرة تسعة جاز البيع وينقسم كل عشرة على شاة وقفيز والشاة اربعة ينضم اليها قفيزين من هذه الحنطة فإذا تبين حصص جله الحنطة يطرحت منها عشرة ويحترق في الكل بين الاخذية الثمن وبين تركه وان وجد القطيع تسعة والصبرة عشرة فسد البيع في قفيزين من الصبرة لجهالة ثمنه لانه لا يعرف ثمنه الا بعد القسمة عليه وعلى الشاة الفانته والصفه ممتق فسدت في البعض فسدت في الكل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا تقسدي في الكل فيجوز ترعة اغانم وتسعة أقفزة وله الخيار كذا في محط السرخسي * في القموري اذا قال بعث منك هذا الغنم كل رطل بكذا فالبيع فاسد في الكل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا البيع جائز في الجميع ولا خيار له هكذا في المحيط * رجل اشترى العنب كل وقر بكذا والوقر عندهم

* وكذا لو ادعى مائة درهم فقال المدي عليه قد قضيتك خمسين درهما لا يكون اقرارا * ولو قال قضيتكها كان اقرارا وعليه اثبات القضاء ولو قال لرجل لي عليك ألف درهم فقال المدي عليه لي عليك ألف درهم عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يكون اقرارا * * وكذا

(١) قوله فقال كبسه بدون أو ترأوا بيار نابرني لا يكون اقرارا

[illegible]

معرفة فان كان العنب عندهم من جنس واحد يجب أن يجوز في وقرو واحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما في بيع الصبرة كل قبض بدرهم وان كان العنب أجناسا مختلفة لا يجوز البيع أصلا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كبيع قطع الغنم وعندها إذا كان جنسا واحدا جاز في كل العنب كل وقرا قال وكذا إذا كان الجنس مختلفا هكذا أوردنا المصدر الشهيد في الفتاوى والفتاوى أبو الليث جده الجواب بالخوار فيما إذا كان العنب من جنس واحد متفقا وان كان من أجناس مختلفا قال انفق الفتوى على قولهما تيسير الأمر على المسلمين كذا في الخلاصة في المتن رجل قال لا خربعتك هذه السفينة الا بجز كل أثق بعشرة دراهم فالبائع فاسد ولو قال لا خربعتك منه ألقا بعشرة فان عدله الا تم البيع فيها ولكل واحد منهما أن يمنع من البيع ما لم يعدله كذا في المحيط وفي البرزاني ما اشترى عنب كرم على أنها أتم من تظهر قسمائة طاب للبائع بحصة مائة من من الثمن وعلى قياس قول الامام بن سعد القدي الباقى كذا في البحر الرائق * وان كان المبيع كيلا وسمي جله كيله يتعلق العقد بما سمي منه كما إذا قال بعت منك هذه الصبرة على أنها مائة قبض كل قبض بدرهم أو على أنها مائة قبض بسمائة درهم وسمي لكل قبض غنما أو لم يسم فان وجد كما سمي فيها وتمت ويكون للشترى ولا خياره وان وجدها أكثر من مائة قبض فالزيادة لا تدخل في البيع وتكون الزيادة للبائع ولا يكون للشترى الامتداد ما سمي منها بائة درهم ولا خياره أيضا وان وجدها أقل من مائة قبض فالشترى بالخيار ان شاء أخذه بحصة من الثمن وان شاء تركه وبطرح حصة النقصان سواء سمي لكل قبض غنما على حدة أو سمي للكيل بسمائة واحد أو بغير المقصود بأول الكيل ولا عبرة للكيل الذي بعده وكذلك هذا الحكم في جميع الكيليات وفي جميع الوزنيات التي ليس في بعضها مضرة هكذا في شرح الطحاوى * وان اشترى ثوبا على أنه عشرة أذرع بعشرة وأرضاعا على أنها مائة ذراع بمائة فوجدها أقل فالشترى بالخيار ان شاء أخذها بجملة الثمن وان شاء تركه وان وجدها أكثر من الذراع الذي سماه فهو للشترى ولا خيار للبائع وان نقص قد دفات الوصف المرغوب ففعل رضاه بنفسه ولا يحيط شيء من الثمن كذا في الكافي * ولو قال بعت منك هذا الثوب أو هذه الأرض على أنها عشرة أذرع كل ذراع بدرهم فوجدها عشرة أذرع بعشرة دراهم ولا خياره وان وجدها خمسة عشر ذراعا فهو بالخيار ان شاء أخذ الجميع كل ذراع بدرهم وان شاء تركها وان وجدها تسعة أذرع أو أقل أخذها بحصة ان شاء كذا في النبايع * لو اشترى ثوبا على أنه عشرة أذرع كل ذراع بدرهم فوجدته عشرة أذرع ونصف أخذ بعشرة ان شاء وان وجدته تسعة ونصف أخذ بتسعة ان شاء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان وجدته عشرة ونصف أخذ بأحد عشر وان وجدته تسعة ونصف أخذ بعشرة ان شاء وقال محمد رحمه الله تعالى ان وجدته عشرة ونصف أخذ بعشرة ونصف وان وجدته تسعة ونصف أخذ بتسعة ونصف والخصم قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قالوا هذا في مذروع يتفاوت جوانبه فأما في مذروع لا يتفاوت جوانبه كالكر باس اذا اشترى على أنه عشرة أذرع بكذا فوجدناه ان لا تسلم الزيادة كذا في محيط السرخسي * وكذلك جميع التربعات كالخشب وغرود وكذلك في كل وزني في بيعه ضرر كالاناء المصوغ من الصفر والتماس وغيرها نحو أن يقول بعت هذا الاناء على أنه عشرة أمانا بمائة درهم فوجدته ناقصا وزنا سعى اكل من ثمنه أو لم يسم كذا في المضمرات * رجل قال أبيعك هذا الثوب من هذا الطرف الى هذا الطرف وهو ثلاثة عشر ذراعا

لم يصدق ذلك إلى الألف * رجل هال بعيره أوصت مائة درهم فقال لا أعود بها وأقال لا أعود بعد ذلك وهو أقرار * ولو هال بالاستقراض من أحد سواك أو قال من أحد غيرك أو قال ما استقرضت من أحد قبلك أو قال لا استقرضت من أحد بعدك لم يكن أقرار * ولو ادعى على رجل أنه غصب منه مائة درهم فقال لم أغصبك مع هذه المائة شيئاً * أو قال لم أغصب من - د قبلك أو أحد بعدك أو أحد سواك أو أحد معك فشكل ذلك أقرار * ولو أن رجلاً في يده عبد فقال له رجل استأجره مني ١٢٥ أو دفع على غله عبدي فقال لا أختر من كان

ذلك أقرارا * ولو أن رجلاً قال تقسم أقيم هذه الدار ثلثا لفلان وثلثا لي وثلثا لفلان آخر لم يكن ذلك أقرارا لا آخرين يثلي الدار حتى يقول لفلان ثلثها ولفلان ثلثها * ولو قال هذه الدار ليست لي ثم أقام البينة أنها له قبلت بینه لأنه لم يقرر رجل معروف * ولو أن رجلاً قال لغیره أخبر فلاناً أنه على ألف درهم كان أقرارا * وكذا لو قال لا تجبر فلاناً أن له على ألف درهم بحقه أو من حقه كان ذلك أقرارا * ولو أن رجلاً قال أشهدوا أن لفلان على ألف درهم كان أقرارا ولو قال لا تشهدوا أن لفلان على ألف درهم لا يكون أقرارا * رجل قال لغیره لي عليك ألف درهم فقال حقاً أو يقيناً أو صدقاً أو قال الحق أو اليقين أو الصدق أو قال حقاقتاً أو يقيناً يقيناً أو صدقاً صدقاً كان ذلك أقرارا * ولو قال الحق حق أو اليقين يقين أو الصدق صدق لا يكون أقرارا * رجل قال لفلان على ألف درهم أن شاء فلان

فإذا هو خمسة عشر ذرا عا فقال البائع غلطت لا يلتفت إلى قوله ويكون للشري بالثمن المسمى قضاوى الديانة لا يسلم كذا في الظهيرية * ولو باع موصوفاً من الفضة على أن وزنه مائة بعشرة ذناناً وبقاياها وافترا ثم وجد وزنه مائتين فهو كله للشري بعشرة ذناناً ولا ذفى الثمن شيئاً وإن وجد مائتين أو تسعين فالشري بالخيار لو سمي لكل عشرة غنا فقال بعث منك على أنها مائة بعشرة ذناناً بكل وزن عشرة قد بناوة بقاياها ثم وجد وزنه مائة وخمسين إن علم بذلك قبل التفريق فله الخياران شامراً في الثمن خمسة ذناناً وأخذ كل خمسة عشر ديناراً وإن شامرك وإن علم بعد التفريق بطل البيع في ثلث المصوغ وله الخيار في الباقي فإن شامرك بشئيه بعشرة ذناناً وإن شامرك لكل واسترد الذنانين وإن وجد خمسين وعلم بذلك قبل التفريق أو بعد فله الخيار أن شامرك ويسترد عشرة ذنانين وإن شامرك بيه واسترد من الثمن خمسة ذنانين وكذلك لو باع موصوفاً من ذهب بدرهم فهو على هذا التفصيل كذا في شرح الطحاوى * ولو باع موصوفاً بجنه مثل وزنه فوجده أزيد فأن علم قبل التفريق فله الخيار أن شامرك في الثمن وإن شامرك وإن علم بعد التفريق بطل العقد القبض في قدرها فإن وجد أقل فله الخيار أن شامرك بيه واسترد الفضل وإن شامرك بالكل سواء سمي لكل وزن درهم بدرهم أو لا كذا في البحر الرائق * وأما الحكم في العدي فانه إن كان عدياً متقارباً كالجوز والبيض حكمه حكم السككي والوزني ويتعلق بالعقد بقدر ما داره إذا سمي للكل غنا أو أحداً أو سمي لكل واحد غنا على حدة وإن كان عدياً متقارباً كالغنم والبقر ونحوهما فإن لم يسم لكل واحد منها ثمناً كما إذا قال بعث منك هذا القطيع من الغنم على أنه مائة ألف درهم أو سمي كما إذا قال كل شاة بعشرة فان وجدته مائة كما سمي فيها وسميت وإن وجدته بأكثر فالبائع فاسد في الكل سمي لكل واحد غنا ولم يسم فان وجدته أقل إن لم يسم لكل واحد غنا فالبائع فاسد أيضاً وإن سمي لكل واحد منها ثمناً على حدة فالبائع جائز ولكن له الخياران شاء أخذ الباقي باسمي من الثمن وإن شامرك وكذلك الحكم في جميع العدييات المتفاوتة ولو قال بعث منك هذا القطيع من الغنم كل شاة بعشرين درهماً وسمي جلته مائة فالبائع فاسد وإن وجدته كما سمي كذا في شرح الطحاوى * ولو اشترى على أنها كثر من عشرة أفقره فوجدها كثر من عشرة جاز وإن وجدها عشرة أو أكثر أو أقل لا يجوز وإن اشترى على أنها أقل من عشرة فوجدها أقل جاز وإن وجدها عشرة أو أكثر لا يجوز وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز وفي الدار على أنها عشرة ذراع في الوجوه كلها يجوز كذا في الفتاوى الصغرى * وأما إذا باع الخطة على أنها أقل من كذا أو كثر من كذا فوجدها أقل أو كثر جاز وإن وجدها كذا ما فاسد البيع * وأما إذا باعها على أنها كذا أو أقل جاز كيها كان وزنها مائة إن وجد كذا أو أقل فهو المسمى وإن وجد كذا كذا فإلزاماً لا تدخل تحت البيع فبطلت الكربة بما وكذا لو باعها على أنها كذا أو أكثر إلا أنه إذا وجد أقل بطرح حصه نقصان ويجوز كذا في محيط السرخسي * وإذا اشترى خطة على أنها كثر من كذا نقص فقبحاً ففسد العقد في الباقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح وعلى هذا إذا اشترى مائة جورة كل جورة بفلس فوجد بعض الجوز خاوياً فالفقد لا يجوز كذا في الحاوى * ويتعدى الفساد إلى الباقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك إذا اشترى مائة بيضة كل بيضة بدانق فوجد البعض مذرة فان العقد فاسد في المذرة ويتعدى الفساد إلى الباقي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قياس هذه المسائل يخرج ما إذا اشترى عننا مئتين كرم معين على أنه كذا فما فوجده كذلك أو أقل

فقال فلان شئت كان باطلا * وكذلك كذا في أقراره على الشرط وإن خطر نحو أن يقول لفلان على ألف درهم أن تدخل الدار وإن هت الربح أو أن قضى الله تعالى أو قال إن يسر الله لي أو قال إن أعيت ما لا أو قال إن كان حقاً كان كله باطلا * ولو أن رجلاً قال أشهدوا أن لفلان على ألف درهم أن كان عليه ألف عاشر أو مات وكذا لو قال لفلان على ألف درهم إذا جاء رأس الشهر رأوا إذا أنظر الناس كان ذلك أقرارا ودعوى الاجل باطل إلا أن ثبت الاجل بالبينة أو بأقرارا الطالب * وعلى قول الشافعي رحمه الله تعالى المال عليه إلى أجله * ولو قال

له على ألف درهم إلا أن يبدؤوا بعرض ذلك أو قال إلا أن أرى غير ذلك فإنه لا يلزمه شيء بدله أو مات قبل أن يبدؤوا * ولو قال فلان على ألف درهم فمما كان على باطلا في قول أي حنفية ومحمد رحمه الله تعالى * وكذلك لو قال فلان على ألف درهم في علي ولو قال قد علمت أن فلان على ألف درهم كان اقرارا في قولهم * ولو قال له على ألف درهم فمما أظن أو فمما أحسب أو فمما ظننت أو حسبت كان باطلا في قولهم * ولو قال له على ألف درهم في شهادة فلان ١٣٦ أو في علم فلان لا يلزمه شيء * ولو قال بشهادة فلان أو بعلم فلان كان اقرارا لأن حرف الباء

أو أكثر كذا في المحيط * ولو باع عدلا على أنه عشرة أو ثوبان فقص ثوبا أو زاد ثوبا فسد البيع كذا في الكافي * ولو بين غنم ثوب وبقص صم بقدره وخبر وإن زاد فسد وقيل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يفسد في فصل النقصان أيضا والصحيح أنه يجوز كذا في التبيين * رجل عنده خنطة وأميل آخر أوموزون ظن أنها أربعة آلاف من قباها الأربعة نفر لكل واحد منهم ألف من بطن معلوم ثم وجدته ناقصا قال بعضهم لهم الخيار إن شاءوا أخذوا من الموجود بخصمته من الثمن وإن شاءوا تركوا والصحيح ما قال بعضهم إن الجواب فيه على التفصيل إن باع منهم حلة فكذلك وإن باع منهم على التعاقب فالتقصان على الآخر دون الأولين وهو بالخيار إن شاءوا أخذوا وجدوا وإن شاءوا تركوا كذا في فتاوى قاضينا * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع إذا اشترى الرجل من غيره موزق زيت بمائة درهم على أنه له الرق ومافيه من الزيت على أن يوزن ذلك كله مائة رطل فوزن ذلك فوجده كله تسعين رطلا الرق من ذلك عشر رطل والزيت سبعون فان نقصان من الزيت خاصة فيقسم الثمن على قيمة الطرف وعلى قيمة ثمانية رطل من زيت خالصا أصاب الزيت بطرح ثمنه ويجب الباقي وكان المشتري بالخيار فبما بين أن شاء أخذها فقلنا وإن شاء ترك وقال أكرمنا يختارهم الله تعالى ينبغي أن يفسد العقد في الكل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن وجد المشتري الزيت ستين رطلا وإن كان أربعين رطلا فإن كان الرق يبلغ ذلك القدر في مبيعات الناس كان للمشتري الخيار إن شاء أخذ الكل بكل الثمن وإن شاء ترك وإن وجد المشتري الزيت مائة رطل والزيت خمسين رطلا كان البيع فاسدا ولو وجد وزن الرق عشرين رطلا ووزن الزيت مائة رطل لزم المشتري الزيت وثمانون رطلا من الزيت بجميع الثمن ويرد الباقي على البائع وكذلك لو كان الرق على حدة والزيت على حدة فاشترىها جملتها كان الجواب كما قلنا كذا في المحيط * رجل اشترى زيتا على أن يزنه نظره فو بطرح عنه مكان كل طرف خمسين رطلا فو فاسد ولو اشترى على أن يطر عنه وزن الطرف جاز كذا في الجامع الصغير * ولو اشترى زيتا في طرف وحنافى طرف آخر فاشترىها بمائة رطل فو على أن يكون ذلك كله مائة رطل فوجد السمن أربعين رطلا والزيت ستين رطلا فإنه يرد من الزيت على البائع عشرة رطل ويطرح من غن السمن مقدار عشرة رطل من السمن وكذلك إذا اشترى خنطة في جوالق وشعرا في جوالق آخر فغير الجوالق على أن الكل مائة من فهو على هذا وكذلك إذا أضاف المائة إلى ثلاثة أصناف من المكينات دخل تحت العقد من كل صنف ثلث المائة كذا في المحيط * ويجوز البيع بانه يعينه لا يعرف قدره ووزن حجر يعينه لا يعرف قدره وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجوز الأول أصح كذا في الكافي * وهذا إذا كان الأمانة لا ينكس بالنكس ولا يتقبض ولا ينسبط كالقصعة والخزف وأما إذا كان ينكس كالزئيل والقفعة فلا يجوز إلا في قرب الماء استحسانا للتعامل فيه وكذلك إذا كان الحجر يثقت وكذا إذا باعه بوزن شيء يخف إذا جف كالخيار والطبخ كذا في التبيين * ويشترط لبقاء عقد البيع على الصحة بقاء الأمانة والحجر على حالهما فلو تغير قبل التسليم فسد البيع كذا في البصر الرائي * في المتقرب رجل معه درهم قال اشترت منك هذا الثوب مثلا بهذا وأشار إلى مائة من الدرهم فوجده ستوقا فالبيع فاسد كذا في المحيط * رجل أراد أن يشتري جارية فباع بصرة فقال اشترت هذه الجارية بهذه الصرة أو قال بعاني هذه الصرة فوجد البائع ما فيها خلاف نقدا البلد فله أن يردّها ويرجع بنقد البلد

للاصاق فيقتضى وجود المصتوبه * ولو قال في قول فلان أو بقوله أوفى حساب فلان أو بحسابه أوفى كتاب فلان أو بكتاب لا يلزمه شيء * ولو قال فلان على ألف درهم في صك فلان أو بصك أو قال بصك أوفى صك ولم يصف إلى أحد يلزمه المال وكذا لو قال يسجل أوفى يسجل أو بصك أوفى كتاب أو من كتاب يني في يمينه أو من حساب يني وبينه كل ذلك اقرار * وكذلك لو قال له على صك بألف درهم أو كتاب أو حساب بألف يلزمه المال * وكذلك لو قال له على ألف درهم من شركة يني وبينه أو من تجارة يني وبينه أو من خلطة لزمه الاتفاق * ولو قال له على ألف درهم في فتيا فلان القضي أو بفتاه أوفى فقهه لا يلزمه شيء كما لو قال بقول فلان * ولو قال له على ألف درهم بقضاء فلان وفلان قاض يلزمه المال * كما لو قال بشهادة فلان أو بعلم فلان وإن يكن فلان قاضيا فقال الطالب تحا كذا البه

فقتضى لي عليه بألف يلزمه المال وإن تصادق أن فلانا لم يكن حكايته ما لا يلزمه شيء وقد يكون اقرارا بالبيان وإن يكون باللسان * رجل كتب على نفسه ذكرا حتى يحضرة قوم أو أملاء على إنسان ليكتب ثم قال شهدت دعوى على هذا أن فلان كان اقرارا ويحل لهم أن يشهدوا عليه بما لم يكتب فيه وإن لم يقرأ له على الشهود وإن لم يقره عليه لأن الكتاب وإن كان محتملا إلا أنه لما مر به الشهادة لم يبق للاحتمال * وإن كتب العكس بنفسه بين قوم ولم يقرأ عليهم ولم يقل شهدت دعوى كذا في الكتاب أنه لا يكون اقرارا

حق لا يحل لهم أن يشهدوا بذلك المال عليه * وقال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى ان كان المكتوب مصدرا موصوفا
فحقوا أن يكتب بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما قرأ فلان بن فلان على نفسه اطلاقا بأفدهم وعلم الشاهد بما فيه وسعه أن يشهد عليه
بالمال المكتوب وان لم يقرأ عليهم ولم يشهدهم * ولأنه كتب الصلوة وقرأ على الشهود حل لهم أن يشهدوا بذلك المال وان لم يقرأ عليهم
* ولأن غير الكاتب قرأ عليه الكتاب بين يدي الشهود فقال الكاتب انشهدوا ١٢٧ على عيافه كان ذلك اقرارا وان لم يقرأ
اشهدوا لا يكون اقرارا

وان وجدنا نقدا للبدل جازوا لخيار البائع بخلاف ما اذا قال اشتريت هذه الخارية بيمينتي هذه الخارية
ثم رأيت الدرهم التي كتبت فيها كان لخيار وسمى هذا خيارا لكي لا خيارا للرؤية لان خيار الرؤية
لا يثبت في النقود كذا في فتاوى فاضيل * واذا اشترى شيئا بيمينتي ولم يعلم المشتري بيمينتي فاسد فان
علم بعد ذلك ان علم في المجلس جازا للعقد * وكان الشيخ الامام الاجل شمس الانعم الحلواني رحمه الله تعالى
يقول وان علم بالرقم في المجلس لا يثبت جازا * ولكن ان كان البائع دأب على ذلك الرضا ورضى به المشتري
نعتقد بينهما معتدا ابتداء بالتراضي كذا في الذخيرة * وان تقرأ قبل العلم بطل وكذا لو باع عملا على فلان والبائع
يعلم والمشتري لا يعلم ان علم المشتري في المجلس صحيح والباطل كذا في الخلاصة * ورجل باع ثوبا بيمينتي ثم ان
البائع باع من آخر قبل ان يبين الثمن جاز بيعه من الثاني * ولو ان البائع اخبر الاول بالثمن فلم يجوز حتى باعه
البائع من آخر لم يجوز بيعه من الثاني * ولو استهلكه قبل العلم بالثمن كان عليه القبية * والرقم يسكن القاف
علامة يعلم بها مقدار ما وقع به البيع من الثمن كذا في الظهيرة * وفي الاصل اذا قال اخذت هذا منك مثل
ما يبيع الناس فهو فاسد * ولو قال بطل ما اخذته فلان من الثمن فان علم مقدار ذلك وقت العقد فالبيع جائز
وان لم يعلم فالعقد فاسد * فان علم بعد ذلك ان علموا في المجلس يتقلب العقد جازا * ويتخير المشتري لان
ما يلزم المشتري من الثمن انما ظهر في الحال وهذا يسمى خيانتا تكشف الحال كذا في الذخيرة * وفي شرح
الشافعي لو باع بمبلغ فلان كان شيئا لا يتفاوت كالتبخر واللبم يجوز ولو اشترى عدل رطل بيمينتي
أو بحكمة لم يجوز للمهالة كذا في الخلاصة * ولو باع شاة بيمينتي ثم ما اشترى به فالبيع فاسد حتى
يعلم المشتري فيختار أو يدع * وهو رواية ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى فاذا علم ورضى به جاز البيع
وروي ابن سماع عن محمد رحمه الله تعالى ان البيع فاسد ومعناه انه موقوف على الاجازة ولو قبض
وأعتقه أو باعه قبل العلم أو مات المشتري فالعقود والبيع جائزان وعليه القبية * ولو كان عتق عليه بحكم
القراءة ولم يكن علم بالثمن حتى قبضه فعليه القبية كذا في المحيط * وفسد بيع عشرة أدرع من دار أو جام
عند الامام وقال يجوز اذا كانت الدار مائة * ولما قرأ عنه بين أن يقول من مائة أو لافي الاصح كذا في النهر
الفاوق * واختلاف المشايخ على قوله ما فيها اذا لم يسم جملتها والصحيح الجواز كذا في العبراني * قال شيخ
الاسلام واجمعوا على أنه لو باع سهما من عشرة أسهم من هذه الدار أنه يجوز ولو قال خذرا من هذه الدار ان
عين موضعه بأن قال من هذا الجانب الا أنه يجوز بعد العقد منعقد غير نافذ حتى لا يجبر البائع على التسليم
وان لم يعين موضع الذراع فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز أصلا وعلى قوله ما يجوز وتذرع
الدار فان كانت عشرة أدرع صار شرر كبحق عشرة الدار وذكروا شمس الانعم الحلواني أن على قوله ما يختلف
المشايع الاصح أنه يجوز عندهما * واذا باع سهما من الدار ولم يعين موضعه ذكر شمس الانعم الحلواني أنه
لا يجوز * ولو قال بعتك ذراع من هذا الثوب ولم يعين موضعه أو قال من هذا الخشبة ولم يعين موضعه ذكر
بعض مشايخنا أنه على الخلاف الذي ذكرنا في مسألة الدار وذكروا بعضهم أنه لا يجوز الا لاجع كذا في المحط
* اشترى ذراع من خشية أو ثوب من جانب معلوم لا يجوز ولو قطعه وسلمه لم يجز أيضا الا أن يقبله وعن أبي
يوسف رحمه الله تعالى انه جائز * وعن محمد رحمه الله تعالى أنه فاسد ولكن لو قطع وسلم فليس للمشتري أن يمتنع
من أخذه كذا في القنية * ورجل قال بعت منك نصيب من هذه الدار بكذا جازا اذا علم المشتري بنصيبه من

قال وجدت في كتابي أن فلان على أفدهم أو قال وجدت في ذكري أو حساني أو بخطي أن فلان على أفدهم أو قال كنت سدي أن
فلان على أفدهم كان ذلك باطلا لا يلزمه شيء لانه محتمل * ولو قال فلان على أفدهم في حسابي أو في كتابي ثم قال أنشدت بذلك
الخبر بالباطل يلزمه المال في القضاء * وقال مشايخ بلزمتهم الله تعالى ما كان مكتوبا بخط البائع في اذكاره لم يلزمه لانه لا يكتب في اذكاره
الاما كان على الناس والناس عليه * رجل قرأ على رجل مكابح وقاله أشهد عليك بهذا المال الذي في الصلوة فقال نعم كان ذلك

اقرار احل له ان يشهد عليه * رجل كتب على نفسه صكاً عند قوم ثم قال اختروا عليه ولم يقل اشهدوا عليه لم يكن ذلك اقرارا لاجل لهم
 ان يشهدوا عليه بذلك المال * وكذا لو قال الشهود انشهد عليك بهذا فقال اختروا عليه * ولو قالوا انتم هذا الصك فقال اشهدوا عليه
 كان اقرارا حل لهم ان يشهدوا عليه * وكذا الاشارة للمعهود من الاخرس تكون اقرارا * وكذا لو كتب الاخرس * ولو كان قادرا
 على الكتابة فاشار بجازت اشارته ١٣٨ * والمرضى الذي اعتقل لسانه لا تعتبر اشارته * ورجل قال لا خرا أخذت منك

ألفا وديعة والفاغصبا
 قضات الوديعة وهذه ألف
 غصب وقال المقر له لابل
 هلك الغصب وبقيت الوديعة
 كان القول قول المقر له
 يأخذ هذه الألف ويقرم
 المقر ألفا أخرى وكذا لو قال
 المقر له لابل غصبتني الألفين
 كان الجواب كذلك * ولو
 قال المقر سأودعني ألفا
 وغصبت منك ألفا وهلك
 الوديعة وبقي الغصب وقال
 المقر له لابل هلك الغصب
 كان القول قول المقر له يأخذ
 المقر له الألف ولا يضمن شيئا
 * رجل قال لغيره هذه الألف
 وديعة لك عندي فقال المقر
 له ليست بوديعة وفي عليك
 ألف من قرض أو عسن يسع
 ثم جحد المقر للدين والوديعة
 وأراد المقر له ان يأخذ الوديعة
 قضاء عن الدين الذي يدعي
 لم يكن له ذلك لان اقراره
 بالوديعة ولا يبطل بارد
 * ولو قال المقر له ليست
 بوديعة ولكني اقترضتها
 بعينها وجحد المقر القرض
 كان للمقر له ان يأخذ الألف
 بعينها الا ان يصدقه المقر
 في القرض فحينئذ لا يكون
 للمقر له ان يأخذ الألف بعينها
 * ولو قال رجل لرجل لك

الدار وان لم يعلم به البائع لكن بشرط تصديق البائع فيما يقول وان لم يعلم المشتري بنسبه لا يجوز في قول
 أي حنيفة ومحمد ورجهما تعالى علم البائع بذلك أو لم يعلم كذا في فتاوى فاضلان * ولو باع جزأ من خمسة
 أسهم أو سهمين منها أو نصيب منها أو من خمسة أنصبا أو جزأ أو نصيبا فيه جاز عند أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى استسما بالاقباسا كذا في البحر الرائق * رجل اشترى من آخر ساعة أو أرضا أو كرحد أو داهل أو بذر
 أدرعها أو طول أو لاعر ضا جاز المشتري اذا عرف الحدود ولم يعرف الجيران يجوز فلو لم يدر كرحد أو الحدود ولم يعرف
 المشتري الحدود جاز البيع اذا لم يقع بينهما مجاد وقد عر فاجمع المبيع كذا في الخلاصة * رجل باع
 حنطة مجموعة في محفورة من أرض والمشتري لا يعلم مبلغها ولا منتهى المحفورة قالوا كان له الخيار وان كان
 يعلم منتهى المحفورة الا انه لم يعلم مبلغ الحنطة جاز البيع ولا خيار له الا أن يخرج تحتها كان أو نحو ذلك
 كذا في الظهيرية * رجل قال بعثت منك هذه المائة الشاة هذه المائة الشاة كل شاة منها باعة فباع فاسد
 رجل قال لا تخربعت منك هذه البقرة وهي حية كل رطل بدرهم فقبطها فباعته منه ضمن قيمتها وعن
 محمد رحمه الله تعالى فبين قال بعثت هذه الشاة كل ثلاثة أرطال بدرهم * وكذا اذا قال بعثت هذه المائة بوزنها
 اذا قال وزنها بخمسون رطلا فاشترى منه كل ثلاثة أرطال بدرهم * وكذا اذا قال بعثت هذه المائة بوزنها
 دراهم كذا في المحيط * اذا قال لغيره بعثت منك عبدا بكذا ولم يسمه ولم ير المشتري فالبائع باطل لان المبيع
 مجهول بسبب عبده وعده آخره * وكذلك اذا قال بعثت عبدا فالبائع فاسد اذا كان له عبدا آخر فان
 اتفق البائع واشترى أن المبيع هذا العبد فالبائع جاز * واختلف المشايخ في معنى قوله البيع جاز منهم
 من قال معناه ان البيع الاول يجوز اذا اتفقا * ونهمن من قال بنعديتهم ما بيع آخر بالاعتاطي لأن
 ينقلب البيع الاول جائزا كذا في النخبة * وفي شرح كتاب العتاق اذا قال لغيره بعثت منك عبدا لي بكذا
 وله عبد واحد ان قال عبدا لي في مكان كذا جاز البيع وان لم يقل في مكان كذا قال خمس الأعمه
 الخوا في رحمه الله تعالى عامة المشايخ على انه لا يجوز البيع قال رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في المحيط
 * رجل قال لغيره بعثت منك جميع ما في هذه الدار من الرقيق والدواب والثياب والمشتري لا يعلم بما
 تحويه الدار كان البيع فاسدا ولو كان مكان الدار بيت والمسئلة تجاهها يجوز كذلك ما في هذا الصندوق
 والحوادث كذا في الظهيرية

الفصل التاسع في بيع الاشياء المتصلة بغيرها وفي البيوع التي فيها استثناء لا يجوز بيع لبن في ضرع
 ولا ول في بطن ولا يجوز بيع صوف على ظهر الغنم في الرواية المشهورة كذا في محيط السرخسي * ولو سلم
 الصوف واللين بعد له قد لم يجر أيضا ولا ينقلب محصيا كذا في البحر الرائق * ولا يسع عصب الفيل
 كذا في شرح الطحاوي * ويجوز بيع الحنطة في سنبلها مكابله وموازنه وان لم تستد الجاهل بعد كذا
 في القنية * ولم يجز بيع المزاينة وهو بيع الترع على الغل بقر مجذوم مثل كيل ما على الغل من الترع حرا
 وظنا والمحاقلة وهو بيع الحنطة في سنبلها بمحنة مثل كيلها خرسا كذا في النهر الفائق * ولو اشترى
 ثوبين ثلثا الحنطة لا يجوز ولو اشترى الثوبين بعد الكس قبل التذرية جاز كذا في الخلاصة * ولم يجز أيضا
 بيع الملامسة وهي أن ينسا وما سلعة يتقاعلى انه اذا سلمها المشتري فقد باعها منه ولم يجز أيضا بيع
 القفا المحر وهو أن يبنى حصة أو ثوب فأتى ثوب وقعت عليه كان هو المبيع ولا فرق بين كونه معينا أو غير

على القدره من قرض فقال المقر له ليس لي عليك قرض ولكنه عن يسع فجحد المقر القرض وعن البيع
 كان للمقر له ان يأخذ الألف عوضا عما عليه لانها اتفقا على الدين * ولو قال هذه الألف اخذتها منك غصبا وقال المقر له لم تأخذها مني ولكن
 لي عليك ألف من ثمن يسع * وجحد المقر للدين والغصب ليس للمقر له على الألف الغصب سبيل ولان يأخذ من المقر الصلواتها متفعا على وجوب
 الألف * رجل سأل عن دار أقره أن كان يدفع الى فلان غلة هذه الدار قال الدار داري كان القول قوله وقوله الاول لا يكون اقرارا بان الدار

لمن يأخذ منه الاجرة * وذكر الناطق رحمه الله تعالى أن هذا رواه ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى * وقد رواه هشام عنه يكون
اقرارا بالملك كان يدفع اليه الغلة * رجل قال لغيره ابيع مني عبدي هذا أو قال استأجره مني أو قال أعرتك داري هذه فقال نعم كان قوله
نعم اقرارا له بالملك * وكذلك لو قال له ادفع إلى غلة عبدي هذا أو أعطني ثوب عبدي هذا فقال نعم فقد أقر بالشئ والعبد له * وكذلك لو قال افتح
باب داري هذه أو قال أسرج دابتي هذه أو قال أعطني سرج بعتني هذه أو بعتني هذا (١٢٩) أو لحام بعتني هذا فقال نعم كان اقرارا به ولو
قال الخاطب في جرس

ذلك لا لا يبيكون اقرارا
* رجل قال لغيره لم
أعصبك الالهة المائة كان
اقرارا له بالمائة * وكذلك
قال مالك على المائة درهم
أوسى مائة درهم أو أكثر
من مائة درهم كان اقرارا
بالمائة * ولو قال مالك على
أكثر من مائة درهم ولا
أقل لم يكن اقرارا * المقر
له إذا أقر أن الدين لفلان
الاخر وصدة الثاني صح
ذلك ويكون حق القبض
للاول فإذا أدى المقر إلى
الثاني براء * رجل قال
لامرأته بقرى هذه ملك قال
أو القاسم رحمه الله تعالى
ان قال بالقارسة ابن
كلومن ترأىكون هبة فلا بد
من التسليم وان قال تراست
أو قال ان تراست يكون
اقرارا * رجل قال لانيه
السفر ابن مال ترا كرم
او بنا تم نو كرم او ان نو كرم
يكون تملك * وقال الشيخ
الامام الاجل الأستاذ ظهير
الدين رحمه الله تعالى بان
نو كرم لا يكون تملك ولا
اقرار هو ذكر في المتن اذا
قال أرضي هذه وذكر
حدودها لفلان أو قال

معين لكن لا بد أن يسبق تراضيها على الثمن وكذا التابذة وهو ان يند كل منهما ثوبه الى الآخر ولم
ينظر كل واحد منهما الى ثوب صاحبه على جعل التبذيعا كذا في النهر القائق * ولو باع الجلودون الحنطة
جاز والجل ساق الحنطة كذا في الظهيرة * ولو اشترى الصدف ولم يسم اللؤلؤة تجاوزه اللؤلؤة كذا في
الخلاصة * اذا باع البذر الذي في البطيخ عن يد البذر ورضي صاحب البطيخ أن يقطع له البطيخ فالبائع
باطل ولم يجز أصلا هو الصحيح كذا في جواهر الاخلاط * وكذلك يبيع النوى في التمر وحل السمسم ونبت
الزيتون وان سلم البائع ذلك للمشتري لم يجز كذا في الحاوي * دفع السهم غز لا يسجله عاملة من سده
ففسخها ثم اشترى منه الابر يسم الذي يسجله فيه جاز كذا في القنية * وفي العيون لو باع حجاب بيت لم يكن
اخرجه الا بقطع الباب يجوز وأجبره على تسليمه خارج البيت وان علم المشتري أن لا يقدر أن يسلم اليه
البائع في البيت فان لم يقدر الا بالسكر كسره وأخرجه وقبل البيع باطل كذا في مختار الفتاوى * ولو باع
حب هذا القطن لا يجوز وفي المتقي واختار الفقيه أو اللب رحمه الله تعالى انه يجوز كذا في الخلاصة
* ولو باع الجلود والكرش قبل الذبح لا يجوز فان ذبح بعد ذلك ونزع الجلد والكرش وسلم لا ينقلب العقد
جائزا كذا في الذخيرة * ولو باع جذعا في سقف أو ذراع من ثوب من طرف منه معلوم أو ذراع من خشف من
موضع بعينه أو خشفه لا يخلص الا بضرر يوصف في غير ذلك أو كان ذلك بين رجلين فباع أحدهما
نصفه من غير شريكه فالبائع فاسد فان رضى البائع أن يقطع الذراع أو يقطع الذراع من الثوب أو النخشة
أو الخلفة من السقف أو يمسح الذراع إذا كان كله فلهما يشترى أن يفسخ قبل أن يفعل شيئا من ذلك فان
فعل البائع قبل أن يفسخ المشتري لم يبرأ منه العقد ولا خياره كذا في الحاوي * وبيع موضع الجلع من الحائط
وهبه لا يجوز بالاتفاق كذا في مختار الفتاوى * وبيع الفص في الخاتم على هذا ان كان فيه ضرر لا يجوز
والخاتم أمانيه في المشتري وان لم يكن فيه ضرر جاز وعليه من الفص ان هلك الخاتم في يده وان كان فيه
ضرر لا يثنى عليه ان هلك كذا في الخلاصة * وفي نوادر ابن سماعة قال سألت محمد عن باع صفاتي خاتم
أو جذع في سقف ولا يضر ذلك الا بضرر يملكه المشتري أو هو موقوف قال هو موقوف لا يملك مادام
للبيع فيه خيار ان شاء سلم وان شاء لم يسلم أشار الى ما قبل القطع فإذا صار بحال لا يقدر البائع فيه على
الامتناع من دفعه يملكه المشتري فان لم يخاصم المشتري في ذلك حتى باع البائع الخاتم بأسره أو باع البيت
من انسان آخر ودفعه اليه قال محمد رحمه الله تعالى يبيع البائع ما يملكه لا يملكه ولا كذا في المحط * وذكر
في المتن أصلا في جنس هذه المسائل فقال كل ما أجبر البائع على دفعه الى المشتري فقبضه على ذلك البيع
فضاع لزمه وكل ما أجبره على دفعه الى المشتري فقبضه اليه لا يكون قابضا ولا ضمان عليه اذا هلك كذا في
الذخيرة * رجل باع صوفيا فترأى فيه فباعه فأنى البائع فقه ان كان في فقهه ضرر لم يجز وان لم يكن في فقهه ضرر
يجوز فان اختلفا في الفقه فعلى البائع أن يفتي شأحي ينظر اليه المشتري فإذا رآه مرضى به أجبر على فقه
الباقى وكذلك يبيع الجوز في الأرض على هذا كذا في الخلاصة * وبشرط لجواز بيع العمارة في الحائط
والاشجار في الأرض أن لا يلحقها ضرر بالقطع في الاملاك للبيعة كذا في القنية * قال ابن سماعة قلت
لمحمد رحمه الله تعالى رأيت ان اغتصبت جذعا فنهضت به بينا او اغتصبت آجر فبنت به دارا او اغتصبت
مسجرا فجعلته في باب ثماني بيت البيت والباب والدار يجوز البيع في ذلك واذا علم المشتري بكونه الخيار

(١٧ - فتاوى ثالث) الأرض التي حدودها كذا لولدي فلان وهو صغير كان جائزا لو يكون تملك * وذكر في المتن رجل قال
فلان نصف غلة هذا البستان أو قال نصف غلة هذا البستان اقراره بالغلة * ولو قال نصف داري هذه أو نصف عبدي هذا أو نصف بستان
هذا يجوز ولا يلزمه بهذا الاقرار شيء * قالوا اذا أضاف المال الى نفسه أو لآبائه قال عبدي هذا فلان يكون هبة على كل حال وان لم
يصف الى نفسه بان قال هذا المال لفلان يكون اقرارا به وذكر في المتن رجل قال داري هذه لولدي الاصغر يكون باطلا لانها هبة فانما

لم يبين الاولاد كان باطلا وان قال هذه الدار لا صاغر من اولادى فهو اقرار وهى لثلاثة من اصغرهم لانه لم يصف الدار الى نفسه وكذا لو قال
 ثلث دارى هذه فلان كانت هبة * ولو قال ثلث هذه الدار فلان يكون اقرارا * رجل اقر بعين رجل ثم انكر اختلاف المشايخ فيه
 قال ابو نصر الدوسي رحمه الله تعالى يحلف بالله ما اقرت له بكذا وقال ابو القاسم الصغار رحمه الله تعالى لا يحلف على الاقرار الا فى الدين
 يحلف بالله ما له عليك كذا وفى العين (١٣٠) يحلف على العين * عين فيد رجل اقرته الرجل ولم يكن بينهما بيع ولا سبب من اسباب

في رد الدار والامتنع والباب قال البيهقي جازوليس للشترى فيه مخيار كذا في المحيط * اكاره عماره في ضبعة
 رجل فباع العماره ان كانت العماره بناء وشجر اجازا لم يشترط الترك في الارض وان كانت كركبا او كرى
 انما ارا وتحو ذلك لا يجوز كذا في الظهيرية * ولو كان المبيع دارا او ارضين رجلين مشاعرا مرقوم
 فباع احدهما قبل القسمة بينهما بعينه او قطعة بعينها فالبيع لا يجوز ولا في نصيبه ولا في نصيب صاحبه
 بخلاف ما اذا باع جميع نصيبه من الدار والارض فالبيع جائز كذا في شرح الطحاوى * ولا يجوز بيع
 المسيل وهبته ويجوز بيع الطريق وهبته كذا في التبيين * ولو باع امة في بطنها ولم وصى به الاخر فاجاز
 الموصى له ثم ولدت بعد قبض المشتري فلا شئ من الثمن وان ولدت قبل القبض فله حصه من الثمن الا اذا
 مات قبل القبض فلا حصه وان ولدت قبل القبض ولم يجز الموصى له او اعقته اخذ المشتري الامه بحصتها
 من الثمن ولا تصح الاجازة بعد ولادة الحمل كذا في التنزيلية * ولو استثنى من المبيع ما يجوز افراده بالعقد
 جاز الاستثناء كذا لو باع صبرة او اصاعا منها او دنانير او دهن او عشرة امانا * وكذلك لو كان عددا متقاربا
 جاز البيع * ولو استثنى منه ما لا يجوز افراده بالعقد لا يصح استثنائه * كذا لو باع جارية او اشاة الاعضاء
 منها او قطيعا من الغنم الا اشاة او سفا محلى الاحلية لم يجز كذا في محيط السرخسي * ولو باع بناء او دارا
 واستثنى ما فيه من الخشب واستثنى ما فيه من اللبن والاب * جز والتراب يجوز اذا اشترا ما لم ينقص كذا في
 القنية * ولا يجوز ان يبيع الثرو يستثنى منها ارضا او معلومة هذا اذا باعها على رأس الشجر اما اذا كان
 مجذوبا فباع الشكل الاصاعا منها فانه يجوز قالوا وهذه رواية الحسن وهو قول الطحاوى * واما على ظاهر
 الرواية فينبغي ان يجوز ولو باع نخيلا واستثنى منها نخيلا لم يوجبا جازا كذا في السراج الوهاج * ولو باع صبرة
 بمائة الا عشرة هافه تسعة اعشارها بجميع الثمن * ولو قال على ان عشره هافه تسعة اعشارها بتسعة
 اعشار الثمن خلا فالمرادى عن محمد رحمه الله تعالى ان يبيع جميع الثمن فيها وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى
 لو قال ابيع هذه المائة الشاة بمائة على ان هذه لى او لى هذه فسد ولو قال الالهة كان ما بيني وبينه كذا
 في فتح القدير * ولو قال هذه المائة للشاة بمائة درهم لان نصفها فان النصف بمائة درهم ولو قال ونصفها كان
 النصف بمئتين درهم كذا في المحيط * ولو باع اغناما او عدل بن واستثنى واحدا غير معين فالبيع فاسد
 ولو استثنى معينا جاز كذا في الخلاصة * وكذلك الحال في كل عددي متفاوت هكذا في فتح القدير * ولا
 يجوز بيع جار به اعق ما في بطنها او نظارها احدى عشرة مسئلة * احدا يجوز العقد والاستثناء وهى
 ما لو اوصى بالام واستثنى الحسن او اوصى بالجل واستثنى الام صح الاستثناء * واربعة منها فسد العقد
 والاستثناء وهى ما لو باع امة او كاتبها او استأجرها وصالح عليها من دين واستثنى الجنتين فسدت هذه
 العقود * وستة يجوز العقد ويطل الاستثناء وهى ما لو وهب الام او اصدق وسلمها او مهرها وصالح عليها
 من دم العبد او خالع عليها او اعنت الام واستثنى الجنتين في هذه العقود يطل الاستثناء ونفست العقود
 عليها كذا في محيط السرخسي * وفى الامالى عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال الرجل لغيره بعتك هذا العبد
 بأف درهم لان نصفه بمئتين درهم فالبيع جائز في جميع العبد بالف وخمسائة * وكذا لو قال لانصفه
 بمائة درهم فالعبد كله للشترى بالف ومائة درهم * وفى الامالى عن محمد رحمه الله تعالى اذا قال له بعتك هذا
 العبد بأف درهم على ان لى نصفه بثلاثمائة درهم او ستمائة درهم او قال ثلث الثمن او قال بمائة دينار

المثلث قال الشيخ الامام ابو
 بكر محمد بن الفضل رحمه الله
 تعالى صح اقراره حكما ولا يحل
 للقهر * وان ارضا لمخر بها
 الاقرار عليك كبند * قال لا
 يملكه لان الاقرار اخبار
 وليس بتلزم * رجل قال
 في صحته جميع ما هو داخل
 منزلى لاسرى هذه ثمنات
 صم اقراره قضاه فان علت
 المرأة بسبب من اسباب
 الملك من بيع او هبة كان
 لها ذلك والابن الاقرار
 لا تملك * رجل ادى على
 رجل ألفا خمسمائة منها
 مؤجلة وخمسائة منها
 معجلة وقال المذني عليه (١)
 مر ايتو جيزى ددانى بنيت
 قال الشيخ الامام الاجل
 الاستاذ ظهير الدين رحمه الله
 تعالى هنا جوابى للمجل دون
 المؤجل * وقال الشيخ الامام
 الاجل نجم الدين عمر النسفى
 رحمه الله تعالى قال رجل مرا
 بفلان ده درم داندنى انت
 لا يزمه شئ بهذا الكلام
 ما لم يقل على اوفى ذمتى
 * قال رضى الله تعالى عنه
 وينبى ان يكون هذا اقرارا
 من مملكان العرف * رجل اقر
 في صحته وكال عقله ان جميع
 ما هو داخل منزله لاسرته
 غير ما له من الثياب ثمنات

الرجل وزل انما فاذى الان ان ذلك تركه ايه فى اموال القاسم الصغار رحمه الله تعالى ان علمت المرأة ان جميع ما اقر به
 الزوج كان لها يبيع او هبة كان لها ان تنفق ذلك عن ابن يحكم اقرار الزوج * وان علمت انه لم يكن بينهما بيع ولا هبة لا يصير ملكا لها بذلك
 الاقراره * رجل قال جميع ما يفر منى او جميع ما ينسب الى فهو لفلان قال ابو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى هذا اقراره ولو قال جميع ما لى
 او جميع ما املك فلان فهو هبة لا يجوز الا بالتسليم (١) قوله مر ايتو جيزى داندنى بنيت غرور

ولا يجبر على ذلك * ولو قال جمع ما في ثني فلان كن اقرارا * ولو قال جمع ما في ثني بعته فلان جاز البيع ولو قال جميع ما ملكه بعته فلان كان البيع فاسدا * وجعل أقل لثني في صحته بجميعه ما في منزله من القرش والاوى وغير ذلك مما يقع عليه المثلث من صنوف الاموال كلها وله في الرستاق دواب وغلمان وهوسا كن في البلد قال أبو بكر الاسكافي اقراره على ما هو في منزله الذي هوسا كنه في البلد وما كن من الدواب بيعتها الى الباقوة قبل التهاوير جرح الى وطنه الذي أقر بقماشها لثنيته وكذلك عبيده الذين (١٣١) يخرجون في حوائجهم وياوون الى منزله فهم داخلون في

الاقرار * رجل قال لغیره أقرضتك مائة درهم فقال لأعوبها أولا أعود بعد هذا كان ذلك اقرارا لأن العود والاعادة يكون للوجود * رجل قال لغیره لم أغصبك الا هذه المائة كان اقرارا بالمائة * وكذا لو قال غصبتني هذه المائة فقال لا أغصبك بعد هذه المائة شيا كان اقرارا * وكذا لو قال لم أغصبك مع هذه المائة شيا كان اقرارا * وكذا لو قال لم أغصب أحدا هذهك أوقبك أو معك فאלكل اقرار * ولو قال لغیره أقرضتك مائة درهم فقال ما استقرضت من أحد قبلك أو من أحد غيرك أو من أحد سواك أو قال لا أستقرض من أحد بعدك أو لم أستقرض من أحد أحد ففني من ذلك لا يكون اقرارا * قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى لأنه لو صح وقال استقرضت منك مائة درهم لا يلزمه شيء لأن هذا ليس من السؤال وليس كل من سأل شيا يعطى له * بخلاف قوله أقرضتني فان ذلك يكون

فالبائع فاسد في هذا كله كذا في المحيط * رجل باع رقبة الطريق على أن يكون البائع فيها حق المرور جاز وكذلك لو باع صاحب الدار السفلى على أن يكون البائع حق قرار العلو عليه كذا في الظهيرية * ذكر ابن سماعة في نوادره عن محمد بن عمار قال قال لغیره أبيعك هذه الدار الاطر يقافهم من هذا الموضع الى باب الدار ووصف طولها وعرضها وشرط ذلك انفسه وألقبته بالبائع جاز والثن الذي سمي كله من ما بقي من الدار سوى الطريق * ولو قال في بيع الدار على أن البائع فيها طر يقا ووصف طولها وعرضها لا يجوز ذلك كذا في المحيط * ولو قال أبيعك هذه الدار بالثمن على أن هذا البيت بعينه لا يبع * ولو قال الا هذا البيت جاز البيع * ولو قال بعته هذه الدار الابناء ما جاز البيع ولا يدخل البناء في البيع ولو باع أرضا الا هذه الشجرة بعينها بقراها جاز البيع * وللمشتري أن يمنع عن ثلث أغصان الشجرة في ملكه كذا في البحر الرائق * الحسن بن زياد في كتاب الاختلاف بين أبي يوسف ووزرجهما الله تعالى اذا قال لغیره بعتهك هذه الدار بالثمن درهم الامانة ذراع فالبائع فاسد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى البائع جاز والمشتري بالخيار اذا علم ذراع الدار فان شاء كان البائع شركا معه في الدار بالمائة الذراع وان شاء ترك كذا في المحيط * ولو قال أبيعك هذا الطعام بالثمن درهم الا عشرة أقرضتمني فالبائع فاسد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى البيع جاز * وللمشتري الخيار اذا علم منه العشرة الاقرة * ولو باع بمائة الاديارا كان يتسع وتسعين كذا في البحر الرائق

الفصل العاشر في بيع شئين أحدهما لا يجوز والبيع فيه ونراه مباحا باقل مما باع * ومن جمع بين حر وعبد أو شاة ذكوة وميتة وبيعها ما طبل البيع فيها سمي لكل واحد ثمن أو لم يسم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وعندهما ان سمي لكل واحد ثمن صحيح في العبد والذكوة كذا في الكافي * وكذلك لو اشترى شاتين مسلوختين فاذا احدهما ذكوة تجب محسوم أو ذكوة مسلم ترك التسمية عليه اعمدا فان ذلك والميتة سواء عندنا كذا في المبسوط * وان جمع بين قن ومذبر أو مكاتب أو ولد أو بين عبده وعبده صح في القن وعبده بالخص من الثمن * ومن جمع بين وقف وملك أو أطلق صح في الملك في الاصح كذا في الكافي * ولو اشترى دين من خل ثم ظهر أن أحدهما خمر لم يثن * حصه كل دين من الثمن فالعقد فاسد في الكل وان بين فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وعندهما يجوز العقد في الخمر كذا في الخيرة * وإذا اشترى عبد من وقف وأحد هما ولم يقبض الآخر حتى باعها جميعا بالثمن على أن كل واحد بمائة جاز البيع فيما قبض ولم يجز فيما لم يقبض كذا في المحيط * رجل اشترى مملوكا بعهده مع مملوكه قبل أن يقبض ما اشترى جاز البيع في الذي هو عنده عند علمنا الثلاثة كذا في الخلاصة وإذا اشترى عبدا بالثمن وقبض العبد ولم يقبض الثمن حتى باع مع آخره من البائع بالثمن درهم كل واحد بمائة فانه يجوز البيع في عبده ولا يجوز في العبد الذي اشتراه كذا في الخيرة وفي المتن رجل اشترى دارا وطر يقافهم من طرق المسلمين بمحدودة معاومة يعني جمع بين الدار وبين طريق المسلمين في البيع فاستحق الطريق بعد ما قبضه المشتري فان شاء المشتري رد الدار وان شاء أمسكها بحصتها اذا كان الطريق تحتها بالدار فان كان بمنزلة الدار حصتها ولم يكن له الخيار وان كان الطريق ليس بمحدود ولا يعرف قدره فسد البيع ولو كان مكان الطريق بمسجد خاص

اقرارا * وذكر في بعض الروايات اذا قال الرجل لغیره استقرضت منك ألفا يكون اقرارا * رجل قال لغیره فعلت كذا اذا كان على مائة درهم كان ذلك اقرارا وليس هذا يتعلق لان لا يستعمل في الماضي واذا استعمل في المستقبل وهذا في العربية * ما في الفارسية جون يكون يتعلق * رجل انكف مالوا الله ثم قال في صحته جميع ما في يدي من المال فهو لك قال أبو بكر الاسكافي رحمه الله تعالى ان كان مال الزالة الذي أقر به فانما بعته بالمال الزالة وان كان الاخر قد استعمل ذلك المال وذلك مما لا يكمل ولا يوزن وقد تكرر ان ذراهم أو دينار

قالوا المتفق به من أن تناول من الدراهم والدنانير مقدار ما سمي له الدين بعد ما أقر لها لان الذي أقر لها كان بمنزلة الصلح فلما استم له بطل الصلح وعاد الدين كما كان * رجل له سبعة أولاد أقر في حصته وجواز اقراره أن ينسب من أولاده عليه ألف درهم وسماهم في الصلح عمرو أحمد وفلان وفلان وفلان ومات الرجل بعد ذلك فشهدنا الشهود بعد موته على اقراره بذلك إلا أن الشهود قالوا انعرف هؤلاء الاولاد لانهم ما كانوا حاضرين عند اقراره قال (١٣٣) أبو القاسم رحمه الله تعالى أن أقر سائر الورثة بأسمى هؤلاء ما أنكروا اقرار الميت بشت المال

بجمع فيه فالقول فيه مثل الطريق المعلوم فان كان مسجد جماعة فسد البيع كله لان بيع المسجد الجامع لا يجوز ولا يخل وكذلك اذا كان مهدوماً وأرضها ساجدة لانه فيها بعد أن يكون في الأصل مسجد جامع وإذا كانت الأرض مشتركة بين رجلين باع أحدهما جميع الأرض من صاحبه كان الشيخ الامام الاجل ظاهر الدين الرغيناني يقول بفساد البيع وكذا كان يقول فيما اذا صلح المدي على مع المدي عن دعواه على دار مشتركة بينهما ولو اشترى عبدًا بخصمائه نقد وخمسائه له على فلان أو بخصمائه ماله العطاخسد البيع في الكل ذكره القدوري في شرحه كذا في المحطه واذا اشترى من آخر محدودا بعشرة دراهم وألف من من المنطقين أو وصفها الا انه لم يبين مكان الاياه المنطقة حتى فسد البيع على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في حصة المنطقة هل يتعدى الفساد الى الباقي على قوله قال ينبغي أن لا يتعدى كذا في الذخيرة * ولم يميز شراؤه ونرا من لا نصع شهادته له ما باع نفسه أو بيع له بان باع وكيله باقل مما باع قبل نقد الثمن لنفسه أو لغيره من مشتر به أو من وارثه لامن الموهوب له والموصى له والبيع لم ينقص ذاتا وانفرد الثمنان جنسا والدنانير جنس الدراهم ههنا وفي الشفعة كذا في الكافي * وكذلك ان بقي عليه شيء قبل نقد الثمن كذا في المحط وفي الفتاوى العتائية ولو باع بدنانير ثم اشترا بدرهم باقل لا يجوز ولو باع بدنانير ثم اشترا بدينار القضاة باقل جاز واذا اشترا بالفلس باقل قيل على قول محمد رحمه الله تعالى لا يجوز وعلى قياس قوله ما يجوز كذا في التارخانية * ولو اشترى بجنس آخر أو بعد ما تعيب يجوز كذا في التهذيب * ولو اشترا بأكثري من الثمن الاول قبل نقد الثمن أو بعده جاز ولورخص السعر فانه تنقص من حيث السعر فاشترى باقل مما باع جاز ولا عبرة للسعر كذا في الخلاصة * ولو قبض نصف الثمن ثم اشترى النصف باقل من نصف الثمن لم يجوز وكذا لو ابل البائع على المشتري ثم اشترا باقل مما باع كذا في القنية * ولو باع المشتري من رجل ثمان البائع الاول اشترا من المشتري الثاني باقل مما باع جاز فان عاد المشتري الى المشتري الاول ان عاد سبب هو في حق الناس كافة لا يجوز للبائع الاول أن يشتر به باقل مما باع وان عاد اليه بسبب هو منسحق في حقهما مع جدي في حق الثالث كان للبائع أن يشتر به باقل مما باع كذا في المحط وفي الفتاوى العتائية ولو قبض الثمن ثم اشترا باقل جاز ولو وجد هازب فافتردها لم يطل الجواز وكذا لو صلح من الثمن على ثوب وقبضه ثم اشترا باقل ثم وجد الثوب عيبا فترده لا يفسد الشراء ولو وجد الدراهم متوقفا ففسد الشراء ولو باع ثم اشترا أبوه أو أخته باقل جاز في حال حياته وبعد موته واذا باع المضارب ثم اشترا برب المال باقل لم يجوز ان كان فيه ربح ولو اشترى عبدًا بجماعته وقبضه ثم باع من البائع أمة بثلاثمائة درهم ثم اشترى الامعة بالقدو بمائة جاز في نصف الامة كذا في التارخانية * باع عبدًا بالانسيبة وشروط الخيا راجعي فاجاز المشروط له الخيار البيع ثم اشترا الاجنبي بخصمائه قبل نقد الثمن جاز وان كان البائع هو الذي اشترا لم يجوز كذا في السراجية * ولو ان المشتري وب السلعة من انسان وبهها الموهوب له من الواهب وهو المشتري بعد ذلك ثم ان المشتري باعها من البائع باقل جاز وكذلك لو ان المشتري باع العبد من انسان ثم اشترا ثم باعه من البائع باقل مما باع جاز * ولو ان المشتري وبه من انسان وسله ثم رجع في الهبة ثم باعه من البائع باقل لا يجوز * اذا وكل ببيع عبده بالثمن فباعه الموكيل أن يشتر به باقل مما باع لنفسه أو لغيره باهره قبل نقد الثمن لا يجوز * ولو باع المدر أو المكاتب أو العبد لم يكن للولي أن يشتر به باقل هكذا في المحط

بشهادة الشهود وان وجدت الورثة أسماي الاولاد كانت المدعون اقامة البينة على أسامهم اذا لم يكن في الورثة مثلهم في الاسماي * رجل أقر لآخر أنه بدار في حصته وهي خراب ثم عمرها من ماله ثم مات الرجل وترك هذه الدار وابنا فادعى الابن ان المار تميراث وادعت المرأة أن الدار والمارة لها قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان كان الزوج عمرها باذنها فالمارة لها والشفعة دين عليها وتغرر المرأة خاصة الابن وان كان الزوج عمرها بغير اذنها لنفسه فالمارة ميراث وللزوجة أن تغرم قيمة نصيب الابن ويسلم لكل المارة لها * رجل هو مجهول النسب قال أنا فتى فلان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يكون اقراره بالرق لما روى عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يقول أحدكم عبدي أو أمتي فان تكلمكم عبداً أو نساةً اماء الله عز وجل ولكن ليسل غلامي وجاري

وفتأى وقتاني * قال الفقيه أبو القاسم رحمه الله تعالى في بلادنا قال الرجل أمانتي فلان لا يكون اقراره بالرق وانما بيعهم منه انه * ارض في يد رجل أقر في مرضه أنه باق وقت قالوا أن أقر بوقت من قبيل نفسه يكون من الثلث وان أقر بوقت من غيره فان صدقه الواقف أو ورثته جاز في الكل وان أقر بوقت ولم يبين أن من جهته أو من جهة غيره فهو من الثلث * رجل قال بجمع مالي في الفلان قال خمس الامعة السرخسي رحمه الله تعالى يرجع في البيان اليه ولا يعلم قبل البيان * وذكر

في الجامع الصغير رجل قال ما في يدى من قليل أو كثيرا وعدا وغيره فلان صح إقراره عام وليس عليه قول فان حضر المقر له وإراد أن
يأخذ شيئا مما في يده أو اشترا في يده أنه كان في يده وقت الإقرار أو لم يكن كان القول منه قول المقر * وكذا لو قال جميع ما في حائقي
فلان * رجل قال أنا بري ممن هذا العبد أو قال خرجت عن هذا العبد أو قال خرج هذا العبد من ملكي ثم ادعاه بعد ذلك وأقام السنة
ذكر في المتن أنه لا تقبل شئنا إلا إذا ادعاه بسبب حادث * مريض أقر بعد بعينه (١٣٣) لآخر أنه ثم أعق العبد بعد ذلك قال
أوفى نضر رجه الله تعالى أن

* ولو باع ثم وكل آخر حتى يشتري باقل جاز عنده كذا في الخلاصة * صح البيع في المضمون إلى شراء ما باعه
باقل قبل النقد كما لو اشترى أمة بمجمعة ثم باعها ومعهما أخرى من البايع قبل نقد الثمن بمجمعة جاز
البيع في التي لم يشترها منه وفسد في الأخرى كذا في الجوازات * وفي القدوري ولا يجوز أن يبيع سلعة
بشئ حال ثم يشتريها بذلك الثمن إلى أجل * ولو باع بالف درهم نسمة إلى سنة ثم اشتراها بالف درهم إلى سنتين
لا يجوز وإن زاد على الثمن درهما أو أكثر جاز ويجعل الزيادة في الثمن الثاني بمقابلته نقصان المتمكن بزيادة
الأجل فينعدم النقصان كذا في المحيط

باب العاشر في الشروط التي تقصد البيع والتي لا تقصد * يجب أن يعلم بان الشرط الذي يشترط في
البيع لا يتخلو أمان كان شرطاً يقتضيه العقد ومعناه أن يجب للعقد من غير شرط أنه لا يوجد فساد العقد
كشرط تسليم المبيع على البايع بشرط تسليم الثمن على المشتري وأمان كان شرطاً لا يقتضيه العقد على
التفسير الذي قلنا أنه لا يلزم ذلك للعقد ونعني به أنه لو كدوموجب العقد وذلك كالبيع بشرط أن يعطى
المشتري كفيلاً بالثمن والكفيل معاً بالاشارة أو التسمية حاضراً في مجلس العقد فقيل الكفالة أو كان غائباً
عن مجلس العقد فحضر قبل أن يتفرق فاقبل الكفالة بخلاف البيع استحساناً وكذا البيع بشرط أن يعطى
المشتري بالثمن رهناً أو الرهن معاً بالاشارة أو التسمية جازاً لبيع استحساناً وإن لم يكن الرهن من مقتضيات
العقد لأن الرهن يؤكدهموجب العقد قال في المتن وإن لم يكن الرهن معيناً ولكن كسعى إن كان
عرضاً لم يجز فلان كان مكسلاً أو موزناً أو موصوفاً فهو جاز وإن لم يكن الرهن معيناً ولا مسمى وانما شرطان
برهنه بالثمن رهناً فالبيع فاسد إلا إذا تراضى على تعين الرهن في المجلس ودفعه المشتري إليه قبل أن يتفرق
أو قبل المشتري الثمن ويطل الأجل فيجوز البيع استحساناً كذا في المحيط * وإذا لم يكن الكفيل معيناً ولا
مسمى فالعقد فاسد وإن كان الكفيل حاضراً في مجلس العقد أو أن يقبل الكفالة أو لم يباي ولكن لم
يقبل حتى افترقا أو أخذ في عمل آخر فالبيع فاسد استحساناً قبل بعن ذلك أو لم يقبل كذا في النخبة * ولو
شرط أن يرهن كرحطة حبيطة جاز لأن هذه الجملة لا تقصد البيع ولو شرط فيه رهناً معيناً امتنع من
تسليم الرهن لم يجبر عليه ولكن يقال للمشتري ما أن تدفع الرهن أو قيمته أو الثمن أو يضيح العقد كذا
في محيط السرخسي * ولو امتنع المشتري من هذه الأوجوه فليبايع أن يضيح البيع هكذا في البدائع
وإنما اشترى شيئاً بشرط أن يكفل فلان بالدرك فهو كالبيع بشرط أن يعطى المشتري بالثمن رهناً أو بنفسه
كفيلاً فانه يصح إذا كان الكفيل حاضراً في مجلس العقد وكذا في الصغير * ولو باع على أن يجعل
البايع رجلاً بالثمن على المشتري فسد البيع قياساً واستحساناً ولو باع على أن يجعل المشتري البايع على
غيره بالثمن فسد قياساً واستحساناً كذا في الظهيرية * وقيل في الحواشي أن باع بشرط أن يجعل المشتري
جميع الثمن على غيره فسد البيع ولو شرط أن يجعله نصف الثمن على غيره مجاز ذكر الحاشي كفي
مختصرة أنه يجوز مطلقاً وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * وإن كان الشرط شرطاً لا يلزم للعقد
الآن الشرع ورد بهجوازه كالخيار والأجل أو لم يشرع بهجوازه ولكنه متعارف كما إذا اشترى نعلاً
وشرا على أن يصدقه البايع جازاً لبيع استحساناً كذا في المحيط * وإن اشترى صرماً على أن يضر
البايع هتفا أو قلقتو بشرط أن يطين له البايع من عنده فالبيع بهذا الشرط جاز لتعامل كذا

نظمي يقضي بالزطى صاحب الأرض وكذا لو قال أخذت من دار فلان مائة درهم ثم قال كنت فيما سأكا أو كانت الدار في يدي باجراً لا يصدق
وإن أقام السنة أن الدار كانت في يده باجراً برى عن الضمان * ولو لادى داراً في يد رجل فافر الذي عليه أن المدعى كان يسكن هذه الدار
لا يكون مقرراً لدار لادى * رجل قال فلان على مائة درهم أو قلى مائة درهم فهو إقرار بالدين فلا بد من أن يودعه إلا أنا قال موصولا
* ولو قال عندي فلان ألف درهم أو موى أو في يدي أو في صندوقي فهو وديعة * رجل أقر لرجل بدين ثم مات فقال وارثا لمست كان إقراره

ثلاثة قالوا بطلت المقر له لقد أنزل بهذا المال اقرارا فيها * رجل قال اقضيت من فلان مائة كانت في غلبه أو قال كانت ودعني عنده فقبضتم أو قال فلان لابل هي مالي ولم يكن لك كان القول فلان بعد أن يحلف أنه ما ودعه أو لم يكن غلبه شيء * رجل قال أسكنت فلانا بئني ثم خرجته وقال الساكن بل هو بيتي كان القول للمقر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى القول قول المقر (١٣٤) بالسكنى مع عينه أنه ما سكنه المقر وعلى هذا الخلاف إذا قال أعرت هذه الدار فلانا

في التارخانية * وكذا لو اشترى خفاه خرق على أن يخرجه البائع أو يوفيه من خلقاني وبه خرق على أن يحطه ويجعل عليه الرقعة كذا في محط الدررسي * ولو اشترى كرايا بشرط القطع والخياطة لا يجوز أعدم العرف كذا في الظهيرية * وإن كان الشرط شرط لم يعرف وروا الشرع يجوز في صورة وهو ليس بمتعرف إن كان لاحدا المتعاقدين فيه منقعة أو كان للعقود عليه من منقعة والمعقود عليه من أهل أن يستحق حقا على الغير فالقصد فاسد كذا في النخبة * ولو باع عبدا على أن يسلمه المشتري قبل نقدا لئن كان البيع فاسدا كذا في الظهيرية * رجل قال لغیره بعتك عبدي هذا بأب درهم على أن تعطيني عبدا هذا أو قال على أن تجعل لي عبدا هذا فاسد البيع لانه شرط الهبة في البيع ولو قال بعتك عبدي هذا بأب درهم على أن تعطيني عبدا هذا زيادة جاز ويكون ذلك زيادة في الثمن كذا في فتاوى فاضلخان * ولو باع عبدا على أن يشتري مني باعه فالبائع أحق بمنه فالبائع فاسد كذا في السراج الوهاج * بعت منك هذا الحمار على أنك ما لم تجاوز به هذا الثمن فرددته على أقبلك منك والافلا لا يصح * وكذا إذا قال ما لم تجاوز به إلى الغد كذا في القنية * ولو اشترى شيئا ليه من البائع فالبائع فاسد ولو اشترى غير الجذع البائع أو يقرض البائع المشتري أو أنا فالبيع فاسد كذا في الخلاصة * ولو باع شيئا على أن يهبه المشتري أو يتصدق عليه أو يبيع منه شيئا أو يقرضه كان فاسدا * ولو باع على أن يقرض فلانا الاجني كان جائزا كذا في فتاوى فاضلخان * ثم إن شرط منفعة المعقود عليه انما يفسد العقد إذا كان المعقود عليه من أهل أن يستحق حقا على الغير وذلك هو الرقيق فأما ما سوى الرقيق من الحيوانات التي لا تستحق على الغير حقا فاشترط منقته فلا يفسد العقد حتى لو اشترى شيئا من الحيوان سوى الرقيق بشرط أن لا يبيعه أو لا يهبه فالبائع جائز وإن كان في هذا الشرط منفعة المعقود عليه كذا في المحط * ولو باع عبدا أو جارية بشرط أن لا يبيعه وأن لا يهبه ولا يخرجه عن ملكه فالبائع فاسد كذا في البدائع * وإن باع عبدا على أن يطعمه المشتري جاز وإن باع على أن يطعمه مخصيا أو لمها كان فاسدا كذا في فتاوى فاضلخان * وإذا باع عبدا بشرط أن يعقده المشتري فالبيع فاسد في ظاهر رواية أصحابنا رحمه الله تعالى حتى لو أعقده المشتري قبل القبض لا ينفذ عقده ولو قبضه ثم أعقده بقلب العقد جائزا حتى تازمه القيمة كذا في المحط * وأجعوا أنه لو هلك في يده قبل الاعتاق لازمه قوله ما لا يقلب جائزا حتى تازمه القيمة كذا في المحط * وأجعوا أنه لو هلك في يده قبل الاعتاق لازمه القيمة وكذلك لو باعه من رجل أو وهبه من رجل وجبت عليه القيمة كذا في التارخانية * اشترى جارية على أن يكسوها القز أو على أن لا يضربها أو على أن لا يؤذنها فاسد البيع كذا في فتاوى فاضلخان * ولو باع جارية على أن يديرها المشتري أو على أن يستولدها فالبائع فاسد كذا في البدائع * وإن كان شرط المنفعة جرى بين أحد المتعاقدين وبين اجني بأن اشترى على أن يقرض البائع فلان الاجني كذا وقبل المشتري ذلك ذكر الصدر الشمد رحمه الله تعالى في شرح الجامع في باب الزيادة في البيع من غير المشتري أن العقد لا يفسد وذكر القنوري رحمه الله تعالى أن العقد يفسد وصورة ما ذكر القنوري رحمه الله تعالى إذا قال المشتري البائع اشترت منك هذا على أن تقرضني أو على أن تقرض فلانا ذكر أن العقد فاسد كذا في النخبة * وفي المتن قال محمد رحمه الله تعالى كل شيء يشتري على البائع وهو شرط العقد فإذا اشترى على الاجني فهو باطل من جهة ذلك إذا اشترى دابة على أن يهبه له عشرين درهما فهو

فسكتها ثم قبضت منه * وكذا إذا قال فلان لانياط خط قبضي هذا نصف درهم ثم قبضته منه وقال لانياط لابل هو قبضي أعزتك * وإن قال خط قبضي هذا درهم ولم يقل قبضته منه لا رد على لانياط لاجلها * ولو قال فلان ساكن هذا البيت والبيت لي وفلان ينكر قبضي للساكن * ولو قال فلان زرع هذه الأرض أو بئني هذه الدار أو غرس هذا البستان وهو لي والكل في يدي وقال الآخر بل هو لي كان القول للمقر مع عينه لأن الاقرار بالزرع والخياطة ليس باقرار باليد * ولهذا لو قال هذا الثوب من خياطة فلان لا يكون اقرارا له بالملك * ولو قال هذه الدابة لفلان أرسلها إلى مع فلان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يزعمها المقر له ويضمن قيمتها للمدافع إن ادعاه المدافع لنفسه ودفعها إلى المقر الأول بغير قبضه وإن دفع قبضا لا يضمن في قبض قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو كما قال في سكنى الدار لا يضمن

المافع شيئا * خطا في يد ثوب أو قرآن الثوب الذي في يده فلان وسلمه إليه فلان آخر وكل واحد منهما مادي عليه باطل فالشوب الذي أقره أول مرة وكذلك كل عامل كالصباغ والقصار والصابغ ولا يضمن للثاني شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فصل فيما يكون اقرارا بشئ أو بشئين * رجل قال لفلان على عشرة دراهم في عشرة دراهم بلزمة عشرة دراهم * وكذا لو قال عشر دراهم في عشرة دنانير بلزمة عشرة دراهم ويبيط آخر كلامه إلا أن يقول عنيت المالكين فلزمه * ولو قال له على درهم في قنير خبطة

في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يلزمه مائة وتسعة وتسعون يدخل فيه الغاية الاولى دون الثانية * ولو قال لفلان على درهم لزمته ثلاثة دراهم * ولو قال درهم كثير لزمته عشرة دراهم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ولو قال ذنير كثير لزمته عشرة * وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الدراهم الكثيرة مائتان والذنائب الكثيرة عشرون * ولو قال لفلان على كذا دينار اعله ديناران لان كذا يستعمل في العدد واقل العدد ثمان (١٣٦) * ولو قال لفلان على كذا كذا درهم لزمه احد عشر درهما * ولو قال كذا وكذا

درهما لزمه احدى عشرون * وكذا الذنائب والمكيل والموزون * ولو قال كذا كذا مختوما من حنطة لزمه احد عشر مختوما * ولو قال على كذا كذا كذا درهما وكذا كذا دينار يلزم من كل واحد احد عشر * ولو قال على كذا كذا دينار او درهم لزم من كل واحد نصف احد عشر * ولو قال على احد عشر دينار واحد عشر درهما لزم من كل واحد احد عشر * ولو قال على لفلان بضع وخمسون يلزمه ثلاثة وخمسون لان البضع لا يتناول اقل من ثلاثة * ولو قال عشر مثقالهم ونيف كان القول قوله في النصف حتى لو قال غنيت به درهما قبل قوله وان قال غنيت اقل من ذلك او اكثر كان القول قوله * ولو قال له على مال عظيم من الدراهم قال ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى عليه مائتان فالمال العظيم هو المال الذي يجب فيه الزكوة واختلف المشايخ في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قيل قوله كقريلهما * وقال شمس

نوبى بمائة لك على فلان على أن يبرأ فلان القريم عا عليه لك فهو جائز كذا في المحيط رجل باع شيا وقال بعث منك بكذا على أن أحط من غنم كذا جاز البيع * ولو قال على أن أهاب لثمن غنم كذا لا يجوز ولو قال بعث منك بكذا على أن سطت غنمك كذا وقال على أن وهبت لك كذا جاز البيع لان الهبة قبل الوجوب سط وفي الوجه الاول شرط الهبة بعد الوجوب كذا في فتاوى قاضيان * اذا اشترى عبد او شرط اختيار لنفسه شهر اعلى أنه ان عرضه على بيع أو استخذه فهو على خياره فالباع فاسد * اذا كان رجل على رجل دين فاشترى منه ثوبا على أن لا يقاسه فالباع فاسد في ظاهر رواية اصحابنا حتى لو اشترى المشتري قبل القبض لا ينفذ عقده ولو اشترى بقلب العقد جاز اعتدائي حنيفة رحمه الله تعالى استحسانا حتى يلزمه الثمن وعلى قوله لا ينقلب جاز اعتدائي يلزمه القيمة كذا في المحيط * رجل اشترى أترال كره بشرط أن يفي البائع بحيطه ففسد البائع ولو قال البائع انه قد تخلى عن الحوط جاز البيع ولا يجبر على البناء ولكن يحضر المشتري اذا لم يبرأ ان شاء أمسك وان شاع كذا في الظهيرة * باع شاة على أن يعطيه بالتفريق ان كان ذلك شرط في البيع لا يجوز البيع وان لم يكن شرط ولكن ذكر بعد البيع كان البائع أن يأخذ حمله كذا في مفتاوى الفتاوى * ولو اشترى بشرط أن يوفيه في منزله فانه يتقرر ان كان المشتري في المصر ومنزله ايضا فانه فالباع جاز هذا الشرط استحسانا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولو كان منزله خارج المصر والمشتري خارج المصر ومنزله في المصر لا يجوز بالاجماع وكذلك اذا كان كلاهما في غير المصر ولو كان بشرط الحمل الى منزله لا يجوز بالاجماع كذا في شرح الطحاوى * اشترى حطبا في قرية ثم رجع فباعها وقال موصولا بالبيع واجملها الى منزلي جاز البيع لان هذه مشروطة وليست بشرط ان شاء حمل وان شاء لم يحمل كذا في فتاوى قاضيان * اذا اشترى من آخر ادراعى أن يسلّم فلان المبيع له وعلم أن لفلان فيها شيئا أولم يعلم فالباع فاسد وقال الحسن ان علم له فيها شيئا فان سلم المبيع جاز ولا كان بالخيار في حصة البائع فان شاء أجاز وان شاء أبطله كذا في المحيط * واذا قال المشتري زدت في الثمن مائة على أن تبعني بالثمن درهم ففعل جاز البيع وكان البيع باقيا ومائة وكذلك اذا قال أهاب لك زيادة في الثمن كذا في الذخيرة * باع عبدا على أن يؤدي اليه الثمن في بلد آخر ففسد البيع هذا اذا كان الثمن حالا فان باع بالثمن الى شهر على أن يؤدي اليه الثمن في بلد آخر جاز البيع بالثمن الى شهر ويطل شرط الايقاف في بلد آخر لا باع بالثمن الى أجل معلوم وانما ذكر الايقاف في بلد آخر لتعين مكان الايقاف وتعين مكانه فبالاجمل له ولا مودة لا يصح وان كان شاة حمل وموتة يصح تعيين مكان الايقاف ويجوز البيع أيضا كذا في فتاوى قاضيان * رجل باع على أنه يات بكذا وكذا بالنسيئة بكذا أو الى شهر بكذا او الى شهرين بكذا الميز كذا في الخلاصة * واذا قال لغيره أبيعك هذا الزق وهذا الزيت الفتي فيه على أن الزق خمسون رطلا والزيت خمسون كل رطل منهما بدرهم فوجدنا الزق ستين رطلا والزيت أربعين فان الثمن يتقسم على قيمة الزيت وعلى قيمة الزق ثم زاد على الثمن خمسة العشرة الارطال التي وجدناها الزق ستين رطلا والزيت أربعين فان الثمن يتقسم على قيمة الزيت وعلى قيمة الزق ثم زاد على الثمن خمسة العشرة الارطال التي وجدناها اقصه عن الزيت ثم قال له اشترت تخفون شئت فذع كذا في المحيط * اذا باع رزونا على أنه مهلاج فالبيع جائز واذا اشترى شاة على أنها حامل واشترى ناقة على أنها حامل ففي ظاهر الرواية لا يجوز زكوا باعها على أن مهلا ولا كذا في الذخيرة * ولو اشترى من آخر ثلث درهم بفضاى على أن

الائتمال البرخي رحمه الله تعالى الصحيح من قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يبي على حال المقر الفقر بوفيه والفتي لان الفقر يستعظم القليل والفتي لا يستعظم * ولو قال لفلان على اموال عظام روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يلزمه ستمائة درهم * ولو قال على مال نفيس او خطر او كرم قالوا يلزمه مائتان * ولو قال على الوف درهم لزمته ثلاثة آلاف درهم * ولو قال الوف كثيرة فبشرة آلاف ونص كذا في النفوس والذناير * ولو قال على مال قليل لزمه درهم واحد * ولو قال على درهم مضاعفة روى

عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يلزم ستة * ولو قال أضعاف مائة أو مضاعفة أضعاف المائة ثمانية عشر * ولو قال له على عشرة دراهم أضعافها مضاعفة يلزمه ثمانون * ولو قال للفلان على مع كل درهم درهم * أو قال للفلان على درهم مع كل درهم يلزمه درهمان * ولو نظر إلى عشرة دراهم بعينها وقال للفلان على مع كل درهم من هذه الدراهم درهم يلزمه عشرون * ولو نظر إلى عشرة بعينها وقال للفلان على مع كل درهم من هذه الدراهم هذا درهم يلزمه مائة عشر درهما * ولو قال للفلان على كل درهم من الدراهم يلزمه ثلاثة دراهم في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يلزمه عشرون * ولو قال شاهد كسيرة فهو على أربعين شاة * ولو قال ابل كسيرة فهو على خمس وعشرين * * ولو قال حنطة كثيرة فعندها على خمسة أوسق * وقيل على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكون البيان إليه بعد أن يبين أكثر من ربع الهاشمي وهو الصاع وذكر (١٣٧) في بعض الروايات الحنطة الكثيرة عشرة

أفقره * وكذلك كل ما يكال ووزن * ولو قال على أفقره حنطة يلزمه ثلاثة أفقره * * ولو قال أفقره كسيرة ففسره * ولو قال لفلان على ما بين كر شعري كحنطة يلزمه كسيرة وكر حنطة لا أفقره حنطة في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لمسه الكران جميعا * * ولو قال لفلان على مال كثير ذكر الناطق رحمه الله تعالى أنه يلزمه مائة درهم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلا أن يقر بأكثر من ذلك وأقل من مائة درهم لا يقبل قوله وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يصدق في أقل من عشرة وقال محمد رحمه الله تعالى يلزمه مائتان * * ولو قال لفلان على مال لا يقل ولا كثير يلزمه مائتان * * ولو قال لفلان على غير ألف قال محمد رحمه

بوفيه مثله باسمه فقد واستقرض بخاري ألف درهم إلى شهر على أن يوفيه مثله باسمه فقد لا يجوز زكدا في المحيط * ولو باع شاة على أنها حبل فسد البيع كذا في الظهيرة * ولو اشترى جارية على أنها حامل فقد ذكر الفقيه أبو بكر الخبيري رحمه الله تعالى أن الماشح رحمه الله تعالى اختلها في جوار هذا البيع بعضهم قالوا لا يجوز كالشرط الجلي في الباطن قال بعضهم البيع جائز قال الفقيه أبو بكر الخبيري رحمه الله تعالى وهذا القول أصح عندى كذا في الذخيرة * وروى عن الفقيه أبي جعفر الهندواني رحمه الله تعالى أنه قال هذا الشرط إذا كان من البائع يجوز البيع وإن كان من المشتري لا يجوز كذا في شرح الطحاوي * ولو اشترى جارية فلو شرط على أنها حامل لم يجز البيع كذا في فتاوى قاضيان * ولو باع جارية وتبرأ من الحمل وكان لها حمل أولم يكن فالبيع جائز كذا في المبسوط * ولو اشترى بقره على أنها حلوب أولوبن قال الطحاوي لا يجوز وبه كان يفتي الشيخ الإمام الاستاذ رضي الله تعالى عنه وقال الكرخي رحمه الله تعالى يجوز وبه أخذ الفقيه رحمه الله تعالى وبه كان يفتي الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وبه بقي كذا في الخلاصة * باع جارية فلو شرط على أنها ذات لبن ذكر الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل أن البيع فاسد وذكر عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى أنه جائز لأن هذه منزلة الصنعة فصار كالأشترى عبدا على أنه كاتب أو خياري أو عيوني كذا هو والصحیح وعليه الفتوى كذا في القباية * ولو اشترى بطيخة على أنها حلوة أو زيتاً أو سمعاً على أن فيه كذا من المنه أو أرزاً على ما لي أنه يخرج الرز لا يبيض من المائة كذا من أوشاة أو ثورا جميعاً على أن فيه كذا من المنه أو السم فسد البيع في الكل لعدم معرفته قبل العمل كذا في القنية * * ولو باع شاة على أنها تحلب كذا كذا فالبيع فاسد باتفاق الروايات وكذلك لو اشترى جارية على أنها تضع بعد شهر فالبيع فاسد كذا في الذخيرة * قال أشترى منك هذه البقرة على أنها ذات لبن وقال البائع أنا أبيعها كذلك فما شأني القدر من سلام غير شرط ثم جرد ما يجزى ذلك ليس له الرجوع كذا في القنية * * اشترى جارية على أنها فتى كذا كذا صوتاً فاذا هاتي لفتى جاز ولا خياره قالوا وهذا إذا ذكره الصفة على وجه التبري عن العيب وفي الفتاوى أن البيع بهذا الشرط فاسد على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واحدى الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى والمأخوذه هو الأول وعلى هذا يبيع الكلب الطراح والديك المقاتل إذا كان شرط ذلك على وجه التبري عنه يجوز أيضاً كذا في القباية * * اشترى جواراً على أنه فاسد لا يجوز البيع الآن بكون كثيراً يشترى مثله للعبط كذا في فتاوى قاضيان * * ولو اشترى حمامة على أنها صوتت كذا كذا صوتاً فالبيع فاسد لأنه لا يمكن إخبار الحمام على ذلك والمشروط لا يمكن التعرف عنه للعالم فيفسد كذا في الظهيرة * وفي الأصل إذا باع كلباً على أنه عقور ورجلته على أنها

(١٨) فتاوى - ثالث) الله تعالى يلزمه ألفان * ولو قال غيرة ألفين كان عليه أربعة آلاف * رجل قال لفلان على مثل هذا الآخر ولم يكن أقرى بمجلسه قبل هذا الكلام للثاني بشئ روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال يقر لكل واحد منهما بما شاء فان أقام الأول بعد ذلك سنة أن له على المقر ألف درهم لم يصدق الثاني ألفاً وكان له أن يقر للثاني بمائة * رجل قال لفلان على ألف وعيدر وى على أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال يفسر في الالف بمائة * * ولو قال ألف وشاة أو ألف وبعير أو ألف ونب أو ألف وقرص فهي ثياب أو غنم أو بعير أو شاة * * هذا بن آدم لان بن آدم لا يقسم * وكذا لو قال على ألف ونبون * فان قال ألف وثلاثة أبواب كان الكل ثياباً وكذلك هذا في جميع ما لا يكال ولا وزن * * ولو قال على ألف ودرهم أو على ألف ودرهمان أو ألف وثلاثة دراهم كان الكل دراهم * وكذلك في جميع ما يكال أو يوزن أو يصدق مثل الجوز والبيض والغنم * * وذكر في الأصل أن في الالف والاشاة

والالف وقفة حنطة والالف درهم كل درهمه فال وهذا استحسان * ولو قال فلان على عشرة دنانير أو عشرة قيراط كان القيراط والدينار من الفضة ويحل قال فلان على درهم فوق درهم يارمه درهمان * ولو قال عشرة دراهم في عشرة دنانير لا تارمه الدنانير * ولو قال فلان على دينار أو درهم يارمه الاقل فان كذبه المدعى وادعى الدينار لا يارمه نبي * ولو قال فلان على ألف درهم يرض أو سود يارمه الاقل * وكذا لو قال ألف درهم أو نصفها * ولو قال على درهم ودينار لزمه * ولو قال على درهم أو دينار وكخطه لزمه الكرو ويخبر في الاولين * وكذا لو قال درهم ودينار أو كخطه أو كشرع يارمه الاول والرابع ويخبر في الثاني والثالث * ولو قال فلان على درهم صغير فهو على درهم بوزن سبعة * وكذا لو قال مائة درهم صغار * وكذا لو قال فلس أو دينار أو رطل فهو على التام وكذا لو قال درهم كبير أو عرض أو طول فهو على وزن سبعة (١٣٨) قال محمد رحمه الله تعالى الدراهم عندنا في بلادنا كلها على وزن سبعة لا ينقص ولا يزيد لأن بين زيادة

دائرة لا يجوز إلا أن بين ذلك على وجه العيب كذا في المخيرة * ولو اشترى دارا واشترط مع المزارع الفداء لا يجوز باع أرضا واشترط أن أحدث المشتري فيها حداثا فاستحققت فالبائع ضامن للمشتري بذلك لا يجوز لأن البائع لا يضمن الحفر وما شاكله وانما يضمن البناء والغرس والزرع كذا في محط السرخسي * ولو اشترى جارية على أن يمتدحها كل يوم كذا أو تكتب كل يوم كذا لا يجوز كذا في الخلاصة * باع زراعه أو بقل على أن يرسل المشتري فيه دوا به جاز استحسانا وعليه الفتوى وفي القياس يفسد به أخذ بعض المشايخ كذا في فتاوى فاضلان * اشترى أرضا على أن يخرجها على البائع فالبائع فاسد ولو شرط البعض على البائع أن شرط عليه شيئا من خارج الأصل فكذلك وان شرط عليه زكاة على الأصل جاز * اشترى أرضا على أن يخرجها ثلاثة دراهم تظهر أنه أربعة أو قال أربعة تظهر أنه ثلاثة فالبائع فاسد هذا اذا كان علم ذلك فان لم يعلم فالبائع جاز والمشتري بالخيار ان شاء قبلها بخارجها كما هو ان شاءت كما * ولو اشترى الأرض الخارجة بغير خراج أو أرضا بغير خراج اشتراها مع الخراج بان كان للبائع أرض خارجة بغير خراجها على هذه الأرض فباعها وعلم المشتري ذلك فالبائع فاسد كذا في الخلاصة * اشترى عبدًا على أن تكون مرقته على البائع أبداً وأجنته عليه إلى أن يستحل الهلال فحين قبل أن يستحل الهلال فزده على البائع فلم يقبضه البائع فهلك عند المشتري قالوا البيع بهذا الشرط فاسد فإذا رده على البائع بحيث تناله يده فقد برئ منه ولاتى البائع عليه كذا في فتاوى فاضلان * مثل القاضي الامام مكن الاسلام على السعدي عن أرض خارجة عشرة أعشارها مال كله مع خراج خمسة عشر زاعلمها من خراج أرض أخرى قال البيع فاسد * وكذا في جانب النقصان فمثل وان لم يعلم مقدار أصل الخراج على هذه الأرض واختلف البائع والمشتري في المقدار فدعى المشتري أقل وأدعى البائع أكثر هل ينظر إلى خراج مثل هذه الأرض في تلك القرية وإذا أراد المشتري أن يحلف البائع ما يعلم أن أصل الخراج هذه الأرض كذا ذلك فقال الخصم في الخراج نائب السلطان فمثل وما قوله أن كانت البلدة خارجة لانه لا يعلم كيف وضع أصل الخراج غير أنهم يوزعون الخراج على الشرب بذلك جرى العرف بينهم في القديم فباع رجل أرضا بغير خراج أو بخراج قليل هل يجوز فقال هذا عرف مخالف لحكم الشرع كذا في النخبة * اشترى أرضا على أن البائع يتعمل خارجها فقبضها المشتري فأخذها الشفع بالشفعة ظنم أنه ان البيع بهذا الشرط جاز ثم ظهر له أنه كان فاسدا قال القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى البيع فاسد وفي البيع الفاسد لا يثبت للشفع حق الشفعة ما لم يطل حق البائع في الاسترداد فان كان الشفع أخذها بغير ارضه ما كان ذلك بيعا مبتدأ فان شرط في الأخذ بالشفعة أن يتعمل البائع خارجها كان للشفع أن يردوا فلا كذا في الظهيرية *

بكل شيء لا يمكنه تسليمه يكون اقرا بالقيمة * رجل قال فلان على حق ثم قال عنت بحق الاسلام لا بدق * رجل في يده جارية وولدها فقال ان الجارية لفلان لا يدخل فيه الولد * ولو أقام البيعة على جارية ثم هلكه يستحق أولادها * وكذا لو قال هذا العبد ابن أمك أو هذا الحدي من ثيابك لا يكون ذلك اقرا بالبعد وكذلك الحدي في رواية * ولو قال هذا الحنطة من زرع كان في أرض فلان أو من زرع حصل من أرضه فهو اقرا بالحنطة * وكذا لو قال هذا الزبيب من كرم فلان أو هذا التمر من نخلة فلان * أو قال لصفوف في يده هذا من غنم فلان أو هذا اللبن أو هذا السن أو هذا اللبن من شاة فلان كان اقرا بالملك لصاحب الغنم * ولو قال فلان حق في هذه الدار ثم فسر بالحنط أو بالباب أو بالبنا لا يصدق في ذلك * وكذا لو قال فلان حق في هذا الدار ثم فسر بالتمر أو بالتخل لا يصدق إلا أن تكون النخلة بأصلها * وكذا لو قال فلان حق في هذه الأرض ثم فسر بالاجارة أو بالسكنى * رجل أقرا رجل بجناط

كان له الحائط بأصله من الأرض * ولو أقر بشيء وعليه أن كان له النخيل بنهرها * ولو أقر بنخيل كان له النخيل بأصلها من الأرض * وما بين النخيل من الأرض لا يكون للقره * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إن كانت متقاربة فتع من الزراعة دخلت الأرض في الإقرار والا فواضع النخيل تدخل بقدر غلظتها * رجل قال لرجل أنت في حل من مالي حيث وجدت فقدمته ما شئت كان ذلك على الدراهم والديناريين وقيل هو على العموم * رجل قال لغيره أقرضني وأصابي أو نام أو قبل أن أخلق كان باطلا * وكذا لو قال أنا ذاهب العقل وذهب عقله لمعروف لا يصح إقراره إذا أقر * بشرط اختيار في إقراره لا يصح شرط الخسار فيه * بخلاف ما إذا أقر واستثنى موصولا * رجل أقر على نفسه بجماعة درهم وأشهد شاهدان ثم أقر له بجماعة درهم في موطن آخر وأشهد شاهدان فقال المقر هي مائة وقال الطالب هي مائتان قال الشيخ الإمام خمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هذه مسئلة ذكرها محمد رحمه الله تعالى في الأصل (١٣٩) وذكرها الحنفية رحمه الله تعالى في أدب القاضي وزاد على ما ذكر في

الاصول وجعلها على وجوه وشوش في ذلك * فالحاصل أن هذه المسئلة على وجوه * اما أن أضاف إقراره إلى سبب والسبب واحد أو مختلف * أولا ينصف إلى سبب فان أضاف إلى سبب بأن قاله على ألف درهم من عن هذا العبد ثم أقر بعد ذلك في المجلس أوفى مجلس آخر أن عليه ألفان القدر درهم من عن هذا العبد والعبد واحد ففي هذا الوجه لا يلزمه المال واحد على كل حال في قولهم جميعا * وان كان السبب مختلفا بأن قال لفلان على ألف درهم من عن هذه الحارية ثم قال لفلان على القدر درهم من عن هذا العبد ففي هذا الوجه يلزمه المالان في قولهم سواء أقر بذلك في موطن واحد أو في موطنين * وان لم ينصف الإقرار إلى سبب لكن عقد على نفسه بالمال صكا فان كان الصك

* ولو اشترى بشرط (١) أنه ميسر ما كان باركشده البيع فاسد وكذا لو باع بشرط أن لا يؤخذ منه الحياة ولو اشترى على أن الحياة الأولى ليست على المشتري واتفقا على ذلك جاز البيع كذا في الخلاصة * إذا باع ولم يذكر الخراج ولم يجعله شرطاً في البيع جاز بمطران كان خراجها كسرا مثل ما بعد ذلك عسافي الناس بخير المشتري بسبب العيب وإن لم يكن كذلك فلا خيار له كذا في فتاوى قاضيان * وإذا باع أضاف وقال أن خراجها كذا ثم ظهرت الزيادة كانت الزيادة شياً بعدة الناس عسافيها الرد إذا اشترى دار على أنها حرة عن التواب فإذا باع المشتري بالتواب فلها أن يردّها على بائعها إن كان حياً وعلى ورثته إن كان ميتاً وكذلك إذا اشترى دار على أن قانونها نصفه فاني فإذا هو أكرم فله أن يردّها وإذا باع حائفاً على أن غلظتها عشرون فإذا هي خمسة عشر فإن أراد بذلك أنها كانت تغل فبما مضى كذا فلا يفسده العقد وإن أراد بذلك أنها تغل في المستقبل فالعقد فاسد وإن أطلق ولم يفسر ولم يرد به شيئاً فالعقد فاسد كذا في المحيط * باع أرضاً على أن فيها كذا كذا تخلف فوجدها المشتري ناقصة جاز البيع وبخير المشتري أن يشاء أخذها بجميع الثمن وإن شاع تركه ولو باع داراً على أن فيها كذا كذا تخلف فوجدها المشتري ناقصة جاز البيع وبخير المشتري على هذا الوجه ولو باع أرضاً على أن فيها كذا كذا تخلف عليها ثمارها فباع الكل بشارها فان كان تخلف فيها غير مثمر فسد البيع كذا باع شاة مذبوحة فإذا رجعها من التخذم مقطوعة فسد البيع كذا في فتاوى قاضيان * وإذا باع أرضاً على أن فيها نخيل وأشجاراً فالبيع فيها نخيل وأشجاراً فالبيع جاز وبخير المشتري وإذا باع نخيلها وأشجارها فسد أو مالوا باعها على أن فيها نخيل وأشجاراً سواء وكذلك لو باع داراً يسفلها وأعلىها فإذا لاغولها كان للمشتري الخيار وإذا قال بعكك هذه الدار بأجنداع أو أبوابها وخشبها فإذا لبس فيها بأجنداع ولا خشب فهو بالخيار وإن كان فيها بابان وبجنداع فلا خيار له وإن كان فيها باب واحد وأجنداع واحد فلا خيار له * ولو قال بعككها بما فيها من الأجنداع والأبواب والخشب والنخيل فلا يجوز بيع شيء من ذلك فلا خيار له إذا اشترى سيفاً على أنه محلي بآئته درهم فضة أو نعل على أنه مثير كذا بشرط أو خاتماً على أن فضة باقوت أو فضة على أنه مثير كذا بشرط حلقه ذهب فإذا اشترى إلى آخره أو كانت هذه الأشياء كثر طرقت فتلغ الشر أو أشاء ذلك قبل القبض فالمشتري بالخيار في هذه الصور أن شاء أخذ الباقي بجمع الثمن وإن شاع تركه إذا اشترى سيفاً على أنه مثير كذا بشرط حلقه ذهب فلا يوجد الحلقه فإن في هذه الصورة البيع فاسد * والجله في ذلك أن كل شيء يباع ويدخل غير فيه البيع تبعاً لمن غيّر ذكر ذلك الغير فإذا بيع ذلك الشيء بشرط ذلك الغير معه في البيع

(١) أن الجيران يرفعون له الأحمال

واحد أكل المال واحداً عند الكل * وان عقد على نفسه صك كل صك بأنف درهم وأشهد على ذلك لئمه المالان على كل حال واختلاف الصك يكون بمنزلة اختلاف السبب * وان لم يعقد صكاً لكنه أقر طفلة فان كان إقراره الأول عند غير القاضي بمحضه شاهدان وإقراره الثاني عند القاضي يلزمه مال واحد * وكذا لو أقر وألغى عند القاضي بأنف أو أثبت القاضي ذلك في ديوانه ثم أعاده إلى القاضي في مجلس آخر فأقر بأنف وادعى الطالب المالك والمطالب يدعي أنه مال واحد كان القول قول المطالب * وان كان الإقراران عند غير القاضي أو كان الإقرار الأول عند القاضي والثاني عند غيره فان كان أشهد على كل إقرار شاهدان واحداً فالمال واحد عند الكل كان ذلك في موطن أو موطنين وان أشهد على إقراره الأول شاهدان واحد أو على الثاني شاهدان أو أكثر في مجلس آخر على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يكون المال واحداً * واختلف المتأخرون في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * والظاهر أن عنده يكون المال واحداً أيضاً * وانما يتعدى المال عنده إذا تمت الحجة

على الاقرار الاول بان كان عند القاضى او بشهادة شاهدين اما اذا لم تتم فلا * وان اشهد على كل اقرار شاهدين عند القاضى ذكر الخلفاء
 وجهه الله تعالى ان على قول اى حنفية رحمه الله تعالى يلزمه المالا ان شهدي في المجلس الثاني الشاهدين الاولين * وان اشهد غيرهما كان
 المال واحدا وبعض المشايخ رحمهم الله تعالى قالوا اذا كان ذلك في موطن واشهد على كل اقرار شاهدين عند اى حنفية رحمه الله تعالى
 يلزمه المالا ن جميعا واشهد على اقراره الثاني الاولين او غيرهما * وقال شمس الائمة الحلاوى رحمه الله تعالى هكذا ذكر الخلفاء رحمه
 الله تعالى والظاهر ان الخلاف بينهم فيما اذا كان الاقراران في موطنين * فاما اذا كانا في موطن واحد يكون المال واحدا * وروى عن
 محمد رحمه الله تعالى قال على قياس قول اى حنفية رحمه الله تعالى يلزمه المالا ن جميعا على كل حال اذا اشهد على كل اقرار شاهدين غيرا
 استحسن وقال يلزمه مال واحدا (١٤٠) كفى موطن واحد * وذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى ان في الموطن الواحد

يلزمه مال واحد عند الكل
 * فان جاء بشاهدين على
 اقراره بانف ثم جاء بهدين
 آخرين على اقراره بانف
 ولا بدري ان ذلك كان في
 موطن اوفى موطنين ندى
 الشهود ذلك فهما مالان
 الا ان يعلم انه كان في موطن
 واحد وقال ابو بكر الرازى
 رحمه الله تعالى في هذه الصورة
 يلزمه مال واحد * وان
 شهد شاهدان على ألف سود
 وشاهدان على ألف بيض
 فهما مالان * ولو أنسر
 بألف درهم ومائة دينار في
 موطن ثم أقر في هذا الموطن
 أوفى هذا المجلس بألف درهم
 ذكر في اختلاف زهر
 ويعقب رحمه الله تعالى
 أنه يلزمه ألف درهم ومائة
 دينار في قول اى حنفية
 واى يوسف رحمه الله تعالى
 * ولو قدم رجل الى القاضى
 وادعى عليه ألفا فأقر بها ثم
 اعاده الى القاضى في مجلس
 آخر وادعى عليه خمسمائة

ووجد ذلك الشيء ولم يوجد ذلك الغير فالشئى بالخير ان شاء اخذ ذلك الشيء بجميع الثمن وان شارك
 * وكل شئ يباع ولا يدخل غره في عهده تبع له من غره ذكرنا ذابيع ذلك الشيء وشترط غيره معه في البيع
 ولم يوجد ذلك الغير فالشئى باخذ ذلك الشيء بجمته كذا في المحيط * باع ثوبا على مبيع بغير فاقا
 هو ابيض جاز البيع وبغير المشتري كالمو باع دارا على ان فيها نافذ الا ان فيها جاز البيع وبغير المشتري
 بخلاف ما لو اشترى ثوبا على انه ابيض فاذا هو مصبوغ بالصف كان فاسدا كالمو باع دارا على ان لا ينامها
 وكان فيها ينامها فبفساد البيع كذا في فتاوى قاضيان * ولو باع دارا على ان ينامها فاجز فاذا هو لبن كرى
 التجريد انه فاسد كذا في الخلاصة * وكذا لو باع ثوبا على انه مصبوغ بالصف فاذا هو مصبوغ بالزعفران
 ففسد البيع ولو اشترى كرا باساعلى ان سدها ألف فاذا هو ألف ومائة يسلم اليها الثوب ولو اشترى على انه
 سداسى فاذا هو خماسى خيرا المشتري ان شاء اخذ بجميع الثمن وان شاركه في ثمنه كذا في فتاوى قاضيان
 * واذا قال بعثك هذا الثوب القز وانظر وكان مختلطافان كان السدى مما شترط والعمه من غيره فابيع
 باطل وان كانت العمه مما شترط فابيع جاز وبغير المشتري في فصل القز وفي الخبر لا خيار للمشتري ان
 كانت للعمه خزا والسدى من غيره * قال بشر سالت ابا يوسف رحمه الله تعالى عن رجل اشترى من آخر
 ثوبا على انه كان فاذا انكشفه فطن فله ان يرتده وان قطعه لم يرجع بشئ ولو كان اكثره فمقتنا بالبيع فاسد
 كذا في المحيط * اشترى سويقا على انه لتهب من السمن وقتضا والمشتري ينظر اليه فظهر انه لتهب نصف
 من جاز البيع ولا خيار للمشتري كالمو اشترى صاونا على انه مخضمن كذا كذا برقم من الدهن ثم ظهر انه
 اتخذ من اقل من ذلك والمشتري كان ينظر الى الصاون وقت الشراء جاز البيع من غير خيار وكذا لو
 اشترى قيصاعلى انه مخضمن عشرة اذرع وهو ينظر اليه فاذا هو من تسعة جاز البيع ولا خيار للمشتري
 ولو باع من آخر ابريسما فوزيه البائع على المشتري فذهب به المشتري ثم جاء بعد مدة قال رجده ناقصا
 ان كان يعلم انه انتقص من الهوا لاشئ على البائع وكذا لو كان النقصان عماليجرى بين الوزنين وان
 لم يكن النقصان من الهوا ولا عماليجرى بين الوزنين فان لم يكن المشتري اقره ن كذا منافاه ان يمنع حصه
 النقصان ان كان لم ينقده الثمن وان كان قد رجع عليه بذلك وان كان المشتري اقره قبض كذا مناشم
 قال ورجده ن اقل من ذلك فليس له ان يمنع من البائع شيئا من الثمن ولا يسترده * رجل باع حبا من طعام ثم
 ظهر النصف تبنا فانه باخذ بنصف الثمن بخلاف ما لو اشترى ثمران خطفه على انه عشرة اذرع فوجده اقل
 بخير المشتري ان شاء اخذه بجميع الثمن وان شاركه * وكذا لو اشترى كبا على انه كتاب النكاح من تأليف
 محمد رحمه الله تعالى فاذا هو كتاب الطلاق او كتاب الطب او كتاب النكاح لا من تأليف محمد رحمه الله تعالى

فاقر بها فقال الطالب قد اقرنى بألف وخمسمائة وقال الطالب انما له على القدرهم قال قول قول المطلوب * وكذا لو ادعى قالوا
 عليه في المجلس الثاني الذين فاقه بها فدعى الطالب ثلاثة آلاف وقال المطلوب انما له على الفان كان القول قول المطلوب ويكون اقراره الثاني
 للزوج عن موجب اقراره الاول واجيب بالزيادة فنلزمه الزيادة ويجب الفان * رجل جاء بشاهدين على رجل بألف درهم وجاء
 المطلوب بشاهدين بالبرائة عن ألف درهم فنهذا على وجه ثلاثة * احدهما ان يكون المال مؤرخا والبرائة كذلك ولا يكون احدهما مؤرخا
 او كان احدهما مؤرخا والاخر لا يكون * ففي الوجه الاول ان كان تاريخ البرائة بعد تاريخ المال بقضى البرائة لا يديعي عليه الامالا
 واحدا وقد ثبتت البرائة عن ألف درهم فانصرف الرافعى ذلك المال وان كان تاريخ صلح المال بعد تاريخ البرائة بقضى بالمال لان البرائة
 السابقة لا تعمل في الدين اللاحق * وان لم يكن احدهما مؤرخا لم يلزم بالبرائة لان البرائة تكون عن الدين الواجب وليس ههنا دين آخر وكذا لو

كان تاريخهما مساويا بعل البراءة وان كان صلح المال المؤرخا والبراءة غير مؤرخة وعلى العكس بعل البراءة لان البراءة تكون بعد الوجوب عادة
 • ولو كان لرجل على رجل مكان كل صلح بالقدردهم وتاريخ الصكين مختلف في هذا المطلوب براءة عن ألف درهم في صلح وبراءة عن خمسة مائة
 في صلح فقال له المطلوب كان على ألف درهم وقد أخذت مئتي ألف وخمسة مائة وقال الطالب كان لي عليك ألفان ولم قبض منك شيئا فان
 المطلوب يبرأ عن ألف وخمسة مائة ويرجع الطالب عليه بخمسة مائة تمام ألفين وحجج البراءة تكون على قياس حجج المال • وفي كل موضع كان
 المال واحدا كانت البراءة واحدة • وفي كل موضع يقضي بالمالين يقضي بالبراءة • واخلاف صلح المطلوب بوجوب اختلاف البراءة • وفي
 مسئلتنا ثبتت البراءة عن ألف وخمسة مائة فبقي خمسة مائة • رجل قال فلان على ألف درهم ثم خرا وخبرني بزمانه المال ولا يصدق في النسب
 اذا كذبه المذمعي في السبب وصل ذلك • وفي فصل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى • وكذا (١٤١) لوقال على ألف درهم من القماره وكذا لوقال
 فلان على ألف درهم من

من متاع اشترته ولم يقضه
 قال ذلك موصولا أو مفصلا
 لا يصدق في قول أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى وبزمانه
 المال • ولوقال لك على
 ألف درهم من عن العدد
 الذي في يدك فان صدقه
 الطالب في ذلك سلم العبد
 اليه وأخذ منه ألف • ولو
 قال الطالب العبد الذي في
 يدك عبيدي لم أبعك • وانما
 بعثك غيره لا يجب الاتي على
 المقر • وذكر هذه المسئلة
 في موضع آخر ان على قول
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 يخاف ثقل واحدتهما على
 دعوى صاحبه وهو قول
 صاحبيه رحمه الله تعالى
 وهو الصحيح • وانما حللنا
 الملك على المقر • ولو ان رجلا
 قال ابتعت من فلان شيئا
 بالقدردهم ثم قال لم يقضه
 كان القول قوله وقد مررت
 هذه المسئلة • رجل قال
 فلان عبيدي ألف درهم
 ودعيت ثم قال ذلك موصولا

قالوا يجوز البيع لان الكتاب هو السواد على البياض وذلك جنس واحد وانما تختلف أنواعه وهو لا يمنع
 الحواجز • ولو اشترى شاة على أنها نجدة فاذا هي معز جازا البيع ويخبر المشتري • ولو اشترى بعيرا على أنه
 خراسي فلم يجد من خراسيا كان له أن يرد • كذا في فتاوى قاضيان • واذا باع شخص على إجارة به فاذا هو
 غلام فلا يبيع بينهما وهذا استحسان أخذ به علمائنا • والاصل في هذه المسئلة وما يجانسانها ان الأشار مع
 التسمية متى اجتمع في العقد فوجد المشار إليه على خلاف المسمى ان كان الخلاف من حيث الجنس
 فالبيع باطل حتى ان من باع فصاعا على أنه باقوت فاذا هو زجاج كان البيع باطلا وان كان المشار إليه من
 جنس المسمى الا أنه بخلافه في الصفة فالعقد جائز • وللمشتري ان يخرجه اذا رآه • كمالواشترى فصاعا على أنه باقوت
 أجزا فاذا هو أصفر كذا في المحط • اشترى قنسوة على أن حشوها قطن ففتقها المشتري فوجد المشتري
 صوفا خلت قوافيه قال بعضهم يفسد البيع فيه • والمشتري ويرد معها نقصان الفتق وقال بعضهم يجوز
 البيع ويرجع بالنقصان وهذا أصبح هكذا في الظهيرة • ولو باع جسة على أن ظهارتها كذا ويطاقتها كذا
 وحشوها كذا فوجد الظهار على ما شرط وبالباطنة والحشو على خلافه فالبيع جائز ويخبر المشتري وان
 كانت الظهار من غير ما شرط فالبيع باطل • وانما باع قباء على أن بطاقتها هروى فاذا هي مروى فالبيع
 جائز ويخبر المشتري • وكذلك اذا قال حشوها قطن فاذا هو قطن كذا في المحط • اشترى أرضا من متع عن إيفاء
 الثمن وقال اشترى بها على أن أجري بيان فاذا هي أنقص وقال البائع بعثها كجهي وما شرط لك شيئا كان القول
 قول البائع في انكار الشرط مع يمينه • باع حمارا (١) وقال بان شرط مفروشم كه غاري است كان للمشتري
 أن يرد • وكذا لوقال أبيعك على أن لاتر جع على بالنن عند الاستحقاق كان البيع فاسدا كذا في فتاوى
 قاضيان • ولو اشترى جارية ثيبا على أن البائع لم يكن وطها ثم بان أن البائع كان وطها الزم البيع ولا يكون
 للمشتري ولا يرد • كذا في الظهيرة • ولو اشترى جارية على أنها بكر فاذا هي غير ذلك فلو قال المشتري لم
 أجدها بكر او قال البائع بعثها وسلمتها وهي بكر فذهب القول قول البائع مع اليمين • ويخاف لقد بعثها
 وسلمتها وهي بكر ولابد كراهه برهها • التسماء ذكر في كتاب الاستحسان أنه ربهها النساء كذا في الخلاصة
 • وفي نوادر ابن سميعة رجل اشترى من آخر سمكة على أنها عشرة ارطال ووزنها على المشتري فوجد
 في طنها حجرا وزنه ثلاثة ارطال أو نحو ذلك والسمكة على حالها فالمشتري بالخيار ان شاء أخذها بجميع الثمن
 وان شاء ترك • وان كان قد شواها قبل أن يعسل بذلك فأنفق الثمن على أنها عشرة ارطال وأتومها
 وهي سبعة ارطال فيرجع بمحض ما بينهما • وان وجد في بطنها طينا أو ما شبه ذلك مما تأكل السمكة لزمه
 (١) اشترى به على أنه محبوب

أقبضها كان ضامنا للألف • وكذا لوقال له على ألف درهم قرض ثم قال لم أقبضه قال ذلك موصولا أو مفصلا لا يصدق • رجل أقر له باع عبده
 هذا من فلان بالقدردهم فقال فلان ما اشترى منك بشي ثم قال لي قد ابتعت منك بالقدردهم وقال البائع ما بعته كان القول قول المشتري
 وله أن يأخذ العبد بالقدردهم لان البائع أقر بالبيع أولا وبانكار المشتري بعد اقرار البائع لم يسطر ذلك البيع بدليل أن البائع ان أقام البينة
 على ما ذبح بعد حدود المشتري تقبل بينته ويقضي به بالنن • وان لم يكن له غنة أو أراد استحقاق المشتري كان له ذلك فاذا لم يسطر البيع يعود
 المشتري فاذا عاد المشتري الى التصديق فقد عاد البيع قائم ثم البيع • ولو كان البائع بعد ما جحد المشتري قال للمشتري صدقت لم تشتره مني
 ثم قال المشتري قد اشترته لا يقبل قول المشتري لانهم لا يجحدوا البيع انفسح البيع بينهما • ألا ترى أن البائع أقام البينة على البيع في هذه
 الصورتين وأراد استحقاق المشتري لا تقبل بينته ولا يخلف خصمه • رجل أقر له باع عبده من فلان ولم يذكر الثمن ثم جحد بعد أن اقراره

بالبيع بغير بن باطل * اذا اقر الرجل بالبيع وقبض الثمن ثم انكر قبض الثمن وأراد استحقاق المشتري في القياس لا يستحق وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لان الاستحقاق يكون بعد الدعوى الصحيحة وهو متناقض * وفي الاستحسان يستحق وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان العادة تربت بالاقرار قبض الثمن قبل القبض للاشهاد ويخلف الخصم بالله ماله عليه هذا المال * رجل أقر امرأة أقر لرجل ثوب أو عبد على نفسه صح اقراره ويقضى عليه ببقية عبد وسط في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * وقال محمد رحمه الله تعالى القول قول المقر في القيمة * أبو يوسف رحمه الله تعالى جل اقراره على سبب مشروع ولو جوب العبد والتوب في الذمة وهو النكاح وفي ذلك ينصرف الى الوسط ومحمد رحمه الله تعالى لم يعتبر السبب * ولو أقر على نفسه بداية كان عليه قيمة أي بداية فان جابه باق وقال هي كان القول قوله انه ان جابه بغير أو برز أو أجاز أو بغير (١٤٣) ولا يقبل قوله في غير ذلك * ولو قال على ثوب هروى لفلان فجاء بنوب هروى قبل ذلك منه عند

البيع ولا خياره * وقال محمد رحمه الله تعالى فيمن اشترى من آخر طستاً على انه عشرة أمنا فقبضه فإذا هو خمسة أمنا فهو بالخيار ان شاء أمسكه بجميع الثمن وان شاء شاركه وان حدث به عيب عند المشتري وأتى البائع بقوله لاجل العيب فإنه ينظر الى الطست فان كانت قيمته على عشرة أمنا عشرين وعلى خمسة أمنا عشرة والعيب نفسه عن قيمته خمسة أمنا مدرهما فانه يرجع على البائع نصف الثمن لقصان الوزن ويرجع أيضا بعشر الثمن لاجل العيب وذلك درهم كذا في المحيط * اشترى بغير اعل أنه لا يصح فوجده يصبح كأنه أن يردّه * وهذا الجواب ظاهر في ما اذا كان يصح زيادة على العادة بحيث يعتد ذلك عساعنا الناس كذا في فتاوى قاضيان * ولو اشترى جار يعل على أنهما قلاد فظهر أنها كانت ولدت ولداً كان له أن يردّها كذا في الظهريّة * رجل قال لغيره بيع عبدك من فلان بالف درهم على أن يكون الثمن على * والعبد لفلان المشتري في ظاهر الرواية لا يجوز زهدا البيع * ولو قال بيع عبدك من فلان بالف درهم على أني ضامن لك بخصمائه درهم من الثمن جاز كذا في فتاوى قاضيان * ولو اشترى ثوباً باعاً انه ينساو يري فاذا هو بخسارى أو عمامة على انها شهر ستانية فاذا هي سمر قندية البيع فاسد كذا في الخلاصة * اشترى جارية على أنها مولدة الكوفة فاذا هي مولدة البصرة يردّها * اشترى ثوباً باعاً انه هروى فاذا هو بطنى البيع فاسد عند أصحابنا الثلاثة * وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا اشترى ببقية على انها ساج فاذا فيها غير الساج قال ان كان شيئاً لا بد من أن يكون فلا خيار له وهي بجميع الثمن يردّها * انه اذا استعمل فيها شيء من غير الساج لا يصح ذلك الشيء الا من غير الساج * ولو كان كل السفينة من غير الساج فلا يصح بينهما * وروى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل قال لغيره بكم هذا الثوب الهروى والثوب مصنوع صنع الهروى فقال بكذا فباعه قال قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو مثل الشرط انه هروى وهو قول يريدهم ذواتين انه هروى كان البيع باطلاً كذا في المحيط * اذا شرط لاجل في المبيع العين فسد العقد وان شرط لاجل في الثمن والثمن دين فان كان الاجل معلوماً جاز البيع وان كان مجهولاً فسد البيع * ومن جملة الآجال المجهولة البيع الى التبرؤ والمهرجان * وقد ذكر محمد رحمه الله تعالى مسألة التبرؤ والمهرجان في الجامع الصغير وأجاب بالفاسد مطلقاً والصحيح من الجواب في هذه المسئلة أنهم اذا لم يمتنا تبرؤا لجوس أو تبرؤوا لسلطان فالعقد فاسد واذا بناأ جدهما وكانا باعراً وقتله لفسد العقد هكذا في المحيط * ولم يجز بيع الى قدوم الحاج والحصاد والدياس والقطاف والخجاذ كذا في الكافي * وان اشترى الى فطر النصارى وقد دخلوا في الصوم جاز وقيل دخولهم في الصوم لا يجوز فان أسقط الاجل الفاسد قبل مضيه ينقلب العقد جائزاً استحساناً وعند زفر رحمه الله تعالى لا ينقلب جائزاً ولا يصح قولنا لان

هروى قبل ذلك منه عند الكل * ولو قال على ثوب ولم يسم فأى ثوب جابه قبل منه غسباً كان ذلك أو جديداً لم لا يترك بعد ذلك حتى يعطى ثوباً آخر * رجل قال لفلان في طعمى هذا كرخطة ولم يبلغ طعامه كرا كان السكك له * رجل قال لغيره لثغلى أو على هذا الرجل الحر ألف درهم لا يلزمه شيء * ولو قال لك على أو على عبدى هذا ألف درهم فان لم يكن على العبد دين صح اقراره ويجوز بين أن يجنب على نفسه أو على عبده * ولو قال لك على أو على فلان ألف درهم ثم مات فلان والمقر وارثه وترك مالا كان الاقرار لان شاء كان عليه وان شاء كان في مال الميت * ولو قال لك على ألف درهم لا يل على فلان كان المال على المقر * رجل قال لفسد لثغلى في غنمى صح اقراره وبؤم بالسان

فصل في الاستثناء والرجوع عن الاقرار * الاستثناء على نوعين استثناء من حيث القدر واستثناء من حيث الصفة * اذا اقر رجل واستثنى ما ليس من جنس المقر به نحو أن يقول لفلان على دينار الادرهما في القياس لا يصح الاستثناء وهو قول محمد رحمه الله تعالى وفي الاستحسان وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ان كان المستثنى شيئاً له مثل من جنسه كالكيلى والوزنى والعدى المتقارب بأن قال لفلان على دينار الادرهما أو قال لا افترخ خطئة أو قال الامة جوز ص الاستثناء ويخرج عن المقر من المقر به قدر قيمة المستثنى فان كانت قيمة المستثنى تأتي على جميع ما أقر به لا يترفع شيء وان لم يكن المستثنى من جنس ما أقر به وليس له مثيل من جنسه بأن قال لفلان على دينار أو ثوباً أو قال الاشاة لا يصح الاستثناء في قولهم ويلزمه دينار * وان كان المستثنى من جنس ما أقر به صح الاستثناء في قولهم الا أن يستثنى جميع ما تكلم به فلا يصح الاستثناء * رجل قال لفلان على عشرة دراهم جيات الا خمسة

زئوف قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يلزمه عشرة جناد ويرجع المقر على المقر له بخمسة زئوف * كالأقال فلان على عشرة دراهم الا
 قفيز حطة فانه يلزمه عشرة دراهم ويحط عنهم مقدار قيمة القفيز * قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 يجب على المقر خمسة جناد ويصير مستثنى من العشرة خمسة جناد فلا يلزمه الا خمسة * ولو قال فلان على عشرة دراهم الا خمسة ستوفة
 يلزمه عشرة جناد يطر ح عنها قيمة خمسة ستوفة في قولهم * ولو قال فلان على عشرة الا خمسة ستوفة كان عليه خمسة ستوفة وما ياتي بعد
 الاستثناء يكون من الستوفة * رجل قال فلان على ألف درهم من غن يبيع أو قال من قرض وقال هو زئوف أو قال نهر حة قال أبو
 حنيفة رحمه الله تعالى لا يصدق في دعوى الزئوف والنهر حة قال ذلك موصولا أو مفصلا إلا أن في البيع يقال فلان حال قيام السلعة
 * وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يصدق في دعواه أنها زئوف أو نهر حة إذا وصل (١٤٣) ولا يصدق إذا فصل بالسكرت ونحوه
 * وهو بمنزلة ما لو قال فلان

شايخنا قالوا العقدم ووقوف فيظهر انه كان جائرا باسقاط المقدس وهكذا روى الكرخي عن أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى نصاب وهو الصحيح * وأما سائر البياعات الفاسدة فروى الكرخي عن أصحابنا أنه لا يقبل جائرا
 بمخلف المقدس والصحيح أنه لا يقبل جائرا كذا في محيط السرخسي * ولو باع مطلقا ثم جمل الثمن إلى هذه
 الاوقات جاز كذا في النهر القائق * وإن أجهلني هبوب الريح فهو باطل وإن قال في رجب اجئتكم إلى
 رجب فهو على الرجب القابل * وإن قال إلى انسلخه فإلى انسلخ هذا الرجب والبيع إلى الميلا فإفساد
 هكذا رحمه الله تعالى في الكتاب فإن كان المراد ميلا دالها ثم فالجواب على ما أطلق في الكتاب وإن
 كان المراد ميلا دعسي عليه الصلاة والسلام فإذا كرم الجواب محمول على ما إذا لم يصر فلو قته كذا في المحيط
 * رجل اشترى متاعا بألف درهم إلى عشرة أشهر على أن يعطيه الثمن أي نقد كان يومئذ كان البيع فاسدا *
 رجل باع عبدا بألف على أن يقده كل أسبوع بعض الثمن حتى ينقده خمسمائة عندهم في الشهر كان فاسدا
 كذا في فتاوى قاضيان * إذا اشترى مسكا وزنا فوجد فيه الرصاص فهو بالخيار وإن شامد الرصاص وحط
 عن الثمن بقدر وزن الرصاص وإن شامرك * وإذا اشترى سمنا وزنا فوجد فيه ربا قد قال محمد رحمه الله تعالى
 أن كان ربا قد يكون مثله في السن ولا بعد عيال له يجمع الثمن وإن كان بعد عيال فأن شاء أخذ يجمع
 الثمن وإن شامرك * وإن كان عمالا لا يكون مثله في السن فأن شاء أخذ بمحضه وإن شامرك * رجل اشترى
 من آخر جراب ثياب هروبة أو غيرها واشترى قوصرة فترسل قبضها حتى عبد البائع وأخرج الثياب من
 الجراب أو أخرج الثمن من القوصرة ثم باع الجراب أو القوصرة وترك الثياب أو لم يبيع الجراب أو القوصرة
 لكنه انتفع بها قال المتأخر والزم للثمن لئلا يشتري ليس له أن يتنعم من الثياب والتملك الجراب والقوصرة
 كذا في المحيط * واشترى حبة أو ثوب شرط لها وزنا فباعها ثم وجدها ناقصة وقد استهلكها قال لا يرجع
 بشئ في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكنه استحق ذلك وترك قياسه فيه لأن نقصان اللوازم يحطم
 الثمن شيئا كثيرا يجعله أن يرجع بالنقصان وفي باب الاجارة وفي آخر كتاب الصرف إذا باع على أن وزنها
 مثقال فإذا هومت قالان في زيادة ثمنه لئلا يشتري بغير ثمن لأن الوزن فيما يضره التبعض بمنزلة الوصف كذا
 في الذخيرة * اشترى بستانا به نخل وسجور شرط أنه عشرة أجرة يه قبضه بغير مساحة فأكل ثمره سنين
 ثم وجدته تسعة أجرة به لم يرد ولم يرجع بشئ في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط * وعن
 محمد رحمه الله تعالى فمن اشترى أرضا فتم النخل وكرم في انها عشرة أجرة به أو كل ثمرها سنين ثم تبين أنها
 خمسة أجرة به قال تقسم هذه الارض وهي خمسة أجرة به كذا في فتاوى زئوف ولو كانت عشرة أجرة به في مثل حالها بكم
 تساوى فيرجع بفضل ما بينهما كذا في الذخيرة * رجل معه قفيزان من حنطة في زئوف فباع قفيزا من رجل
 الضار به والوديع والغصب إذا قال الوارث هي زئوف لا يقبل قوله * رجل قال لغيره أقرضني ألفا زئوف أو قال فلان على ألف درهم زئوف

من غن متاع قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يلزمه الجناد ولا يصدق في دعوى الزئوف إذا كذب الخصم * وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله
 تعالى يلزمه الزئوف * وعلى هذا الخلاف إذا قال فلان على ألف درهم من غن يبيع أو قال من قرض أنها زئوف أو نهر حة
 لا يصدق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يصدق إذا كان موصولا * ولو قال في هذه المسائل أنها ستوفة أو رصاص صدق في
 قول محمد رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية أخرى لا يقبل قوله * ولو قال
 غصب فلانا فلان قال هي زئوف أو نهر حة قال ذلك موصولا أو مفصلا لا يقبل قوله * وفي رواية أخرى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى
 القرض بمنزلة الغصب * وعن أبي الغصب أنه لا يصدق إذا فصل كما في القرض إلا أنها غير مشهورة * ولو أقر بالغصب ثم قال هي ستوفة

أورصاص صدق اذا وصل ولا يصدق اذا فصل * ولو قال أودع فلان ألفاً ثم قال هي زوف أو نهر جع قبل قوله وصل أم فصل * وان قال هي ستوفة أورصاص صدق اذا وصل ولا يصدق اذا فصل * رجل قال اشتريت هذا العبد من فلان بالثمن ستوفة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يزاره الحياذ * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال يصدق وبفسد البيع * ولو قال للفلان على كذا خطبة من عن يمين أو قرض ثم قال هي ردية قبل قوله لان الرداة لا تكون عيباً * وكذا في كل ما يكال أو يوزن سوي الدراهم والدنانير * ولو أقر بعشرة أفلس من عن يمين أو قرض ثم قال هي كاسدة لا يصدق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يصدق في القرض اذا وصل وفي البيع لا يصدق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * وقال محمد رحمه الله تعالى يصدق ويزاره قيمة المبيع اذا كان هالكا * ولو قال غصبت فلان عشرة أفلس أو قال (١٤٤) أودعني عشرة أفلس ثم قال هي من الكاسدة قبل قوله * المسلم اليه اذا أقر

بقبض رأس مال السلم ثم
 ادعى أنه يزوف ان كان أقر
 بقبض الجياد وأقر بقبض
 حقه أو باستيفاء رأس المال
 أو باستيفاء الدراهم أو
 بقبض رأس المال لا يقبل
 قوله أنها كانت يزوفاً وإن
 كان أقر بقبض الدراهم ثم
 ادعى الزيادة في القياس
 القول قول رب السلم
 والبنية على المسلم * وفي
 الاستحسان القول قول
 المسلم اليه معينه والبنية
 على رب السلم أنه أخذه
 الجياد * ولو قال أسلت إلى
 عشرة دراهم في كرحظة
 وقال لم أقبضها وقال رب
 السلم لا بل قبضتها ان قال
 المسلم يئذ ذلك موصولاً صدق
 قيساً واستحساناً وان فصل
 في الاستحسان لا يصدق
 ويلزمه المسلم فيه * وفي
 القياس صدق ولا يلزمه شيء
 وكذا لو قال أعطيني ألفاً
 أو أقرضني ألفاً وأسأفني
 ألفاً ثم قال لم أقبض ان قال

ذلك موصلا لصدق قياسا واستحسانا * وان قال موصولا لايصدق استحسانا * ولو قال ذلك نقدي فلنا ودفعنا الى كان
انما قال لم نقضه لايصدق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * وقال محمد رحمه الله تعالى يصدق اذا وصل * ولو قال يعني دارك بألف
أو آخرتي أو تصدق على أو وهبت لي ولم أقض قبل قوله ولم أمض * رجل في يديه دارو قال هذه الدار لفلان الا هذا البيت ليت
بعينه فانه لي أو قال فانه لفلان آخره وعلى ما قال لانه استثنى بعض ما تكلم به * وكذا لو قال الاثنان أو قال الا تسعة أعشارها * ولو
قال هذه الدار لفلان وهذا البيت لي كان الدار لقوله كلها لان هذا عطف * ولو قال هذه الدار لفلان ولكن هذا البيت لي أو قال وبنافوا
لي أو قال هذه الارض لفلان ونحوه لي أو التخل بأصولها لفلان والتخلي كان الكل لقوله ولا يصدق المقر بالجمعة * وكذا لو قال هذه الدار
لفلان الا انما هافانه لي لايصدق لان النساء سمع لثباته اسم الدار متصدا ولا يكون الاستثناء الما يتناول اللفظ * وكذا لو قال هذا

السنان لفلان النخيلة بغير أصلها فانهم الى أوقال هذا الخاتم لفلان الاصفه فانه الى أوقال هذا السنف لفلان الاحليته فانهم الى لا يصح الاستثناء وان كان موصولا فيكون الشكل للقرارة لان الأيقم المدعى البينة على ما دعى * ولوقال هذه الدار لفلان ثم قال بهذا ذلك لابل لفلان آخر فهي للاول لانه أقر الاول فلا يصح رجوعه * وأذا وابت الجارية في يد رجل وقال الجارية لفلان والولدي فهو كقالت لانا لقرار الجارية لا يكون اقرار بالولد * بخلاف ما تقدم من السنا وغير ذلك * وكذلك سائر الجواريات والثمار المحرزة في الاشجار فهو بمنزلة ولد الجارية وهو لو كان في يد ممدوق فيه متاع فقال الصندوق لفلان والمتاع الى أوقال هذا الدار لفلان وما فيها من المتاع الى كان القول قوله لان المتاع لا يكون متاع الدار والصندوق ولا بناؤه اسم الصندوق * ولوقال تاهذه الدار لي وأرضها فلان كانت الدار والسنة لفلان لان أول كلامه تاهذه الدار لي غير معتبر لان الشكل كان له قبل اقراره فيبطل بقوله أرض (١٤٥) هذه الدار لفلان فدخل فيه البناء

ولوقال هذه الدار لفلان

لابل لفلان فهي للاول

لان الكلام الثاني رجوع

عن اقراره فلا يصح * رجل

أقر له انسان بالدين فأقر المقر

له ان الدين لفلان وصدقه

فلان صح ويكون حق

القبض للاول دون الثاني

ولو أدى الى الثاني برئ

* رجل في يديه دار فأقرها

لفلان لاحق في فيها فقال

المقر له ما كانت لي قبل لكنها

لفلان وصدقه فلان فهي

لثاني * رجل قضى له

القاضي بدار في يد رجل فقال

بعد القضاء ما كان لي فيها

حق فقامت كفها لفلان

وصدقه فلان أنما كانت

للمقر فقط لا تكون للمقر

(فصل في القبض والبراءة)

رجل قال استوفيت جميع مالي

على الناس من الدين لا يصح

اقراره * وكذا لو قال أبرأت

جميع غرمائي لا يصح الآن

يقول قبضه فلان وهم

يجهون وخفيئذ صح اقراره

كان له أن يسعه وأن يتصرف فيه قبل الذرع وإذا اشترى من آخر عديا بشرط العتله يجب اعادة العتله
يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتب الطاهرة قالوا وقد ذكر الكرخي أن على قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى بشرط اعادة العتله لا باحة التصرفات وعلى قوله لا بشرط وفي شرح القدوري أما
المعدودات فيجب اعادة العتله رواية وفي رواية لا يجب وصح القدوري هذه الرواية اشترى طعاما مكياله
أموا نة شرا فأسد او قبض بغير كيل ثم باعه وقبضه المشتري فالبسع الثاني جائز وانما اعتبار اعادة الكيل
في البسعين الصحيحين كذا في الأخيرة قال محمد رحمه الله تعالى إذا اشترى كرا من طعام مكياله بمائة درهم
فأكله من البائع لنفسه ثم انه ولى رجلا بالثمن الاول لم يكن للمشتري أن يقبضه الا بكيل مستقبلي وان كان
المشتري الاول الذي باع من هذا الثاني كئله لنفسه بمحض من المشتري فان كئله للمشتري الثاني فوجده
بريد فقبره قال الزيادة على المشتري الاول سواء كانت هذه الزيادة تخرجي بين الكيلين أو زيادة لا تخرجي
فان ردها للمشتري الثاني على الاول يتطرق ان كانت الزيادة مما يدخل بين الكيلين كانت الزيادة للمشتري
الاول لا يرد على بائعه وان كانت الزيادة لا تدخل بين الكيلين ردها للمشتري الاول على بائعه فان وجده
المشتري الثاني ناقصا كان للمشتري الآخر أن يأخذ المشتري الاول بمحضه سواء كان النقصان يدخل بين
الكيلين ولا يدخل فان كان النقصان مما يدخل بين الكيلين يرجع المشتري الاول على بائعه وان كان
مما لا يدخل ويشت ذلك البينة أو تصديق البائع برجع بذلك وكذلك لو كان البسع الثاني مرابحة ولو كان
المشتري الاول باع من الطعام فقبره ودفعه الى المشتري ثم باع الباقي على أنه ~~مكتوب~~ بمثل ما اشتراه بولية
فا كئله الثاني فوجده كرا تاما فذلك جائز ولا خيار له ان كان من الكرا ينقسم على أحد أو أربعين فقبره إذا
أسباب القفزة بسقط عن المشتري الثاني وذلك جز من أحد أو أربعين جزا من الثمن وزنه الباقي وعند
محمد رحمه الله تعالى يخيران شاء أخذ الكل بجميع الثمن وان شاء تركه ولو كان العقد الثاني مرابحة
وباقى المسئلة بها الهاف على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يخيران المشتري ان شاء رده وان شاء أمسكه
بجميع الثمن كذا في النخيط * اشترى كرا بمائة درهم على أنه أربعون فقبره فأكاله وتقاضا فابتل فصار
خسبن فأفسده الماء ثم باع مرابحة أو بولية فلم يبين جازو للمشتري منه أربعون فقبره وابتليت له عشرة
أقفزة وان باع هذه العشرة الزائدة مرابحة أو بولية باعها على خمس الثمن وهذا على قياس قوله ما وعلى
قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يبسع هذه العشرة مرابحة ولو أصابه الماء بعد الكيل الثاني قبل
القبض أخذ المشتري كله بكل الثمن ان شاء كذا في محيط السرخسي * رجل اشترى كرا بمائة
درهم على أنه أربعون فقبره فأكاله فها هو أربعون فقبره فقبضه المشتري ثم تقاضا لا يبسع ثم أكاله البائع فاذا

(١٩ - فتاوى ثالث) وإبرائه وذكر الناطق رحمه الله تعالى إذا اقروصى الميت أنه قبض كل دين لفلان الميت على الناس ثم ادعى غريم الميت أني دفعت اليك كذا وكذا وقال الوصي ما قبضت منك شيئا وما علمت أنه كان ليبت عليك شيء كان القول قول الوصي مع بينه * ولوقامت البينة على أصل الدين لا يلزم الوصي شيء لانه لم يقبض شيئا من رجل بعينه وكذا لو قال قد قبضت كل دين لفلان بالكوفة أو أضاف ذلك الى مصر أو سواد وكذا لو قبض الدين والوديعة والمضاربة في ذات سواء * رجل عليه دين فشهد أن الطالب أقر أن الدين الذي عاين لفلان لا تقبل شهادته * ووصى الميت إذا دفع ما كان في يده من تركه الميت الى والديه وأشهد الولد على نفسه أنه قبض تركه وتوالده ولم يبق له من تركه وتوالده قبيل ولا كثيرا القداستوفاه ثم ادعى في يد الوصي شيئا قال هذان تركه وتوالده وأقام البينة قبلت بينته * وكذا لو أقر الوارث أنه قبض جميع ما على الناس من تركه وتوالده ثم ادعى على رجل دين والاه مع دعواه * رجل قال هذا العبد

لأحد هذين الرجلين جاز وبخلف لكل واحد منهما * ولو قال هذا العبد لو احدث من الناس لأبصع * رجل قال لغريمي يا بعل بشي فانا كفتيل عندك بشفه لم يجز * ولو قال من يا بعلك من هلامو أنساري قوم معين معدودين فانا كفتيل عندك بشفه جاز * فصل في إقرار المريض *
 لأبصع إقرار المريض الذي مات فيه قبض الدين من وارثه ولا من كفتيل وارثه وان كانت الكفالة في الصمت سواء كان المقبوض قائما في يد الوارث أو لم يكن * وكذا لو أقر القبض من أجسني تطوع عن وارثه بقضاء الدين * ولو أقر لوارث تخرج من أن يكون وارثا ما أن أقر لأخ له ثم ولده ابن ثم مات المريض صاعاقره * ولو أقر قبل أن يكون وارثا وقت الإقرار ثم صار وارثا له بسبب قائم وقت الإقرار نحو أن أقر لأخ له وله ابن فمات الابن ثم مات المريض لأبصع إقراره لانه صار وارثا له بسبب قائم وقت الإقرار * ولو أقر قبل أن يكون وارثا له ثم صار وارثا له بسبب حادث بأن أقر لأخيه ثم تزوجها ثم مات (١٤٦) صاعاقره * بخلاف ما لو وهب لأخيه ثم تزوجها فانه لا تنصحبه شبة لان هبة

المريض وصية والوصية للوارث باطلة * ولو أقر قبل أن وارثا وقت الإقرار ووقت الموت ونخرج من أن يكون وارثا فمما سبق ذلك بطل إقراره في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يطل في قول محمد رحمه الله تعالى * ولو أبرأ المريض غريمه بغير قبض فان أبرأ الوارث لا يصح أبرأه كان الوارث أصلا أو كفيلا * وان أبرأ الاجنبي فان كان الاجنبي كفيلا عن الوارث صح أبرأه كانت الكفالة بأمره أو بغير أمره وان أبرأ الاجنبي ووارثه كفتيل لأبصع أبرأه لان أبرأ الأصل إبراء للكفتيل * ولو أن المريض قبض المال من وارثه الذي عليه دين أو من الذي تبرع عن الوارث بمعاينة الشهود جاز قبضه لا نقض التهمة عن القبض المعائن * ولو أن رجلا وكل رجلا ببيع عبده فباعه الوكيل من

هو يزيد أو ينقص فقبض أو تصاد فان ذلك من نقصان الكيل أو من زيادة الكيل فالزيادة مع الأصل للبايع والنقصان عليه حتى لا يحيط من ثمن الثمن وكذلك لو أصابه الماء فزاد دقير أو رخصه البايع فذلك كله له لأن يكون لم يعلم به فله أن يردّه بالعيب وبطل الإقالة وبعود البيع الأول وكذلك ان كان رطبا وقت البيع وهو كرتام نجف وانقص عند المشتري ثم تقابلا فكتاله فانقص وعلم ثمن الحفاف أو تصاد فاعليه فذلك كله للبايع ولا يحيط من الثمن شي كذا في المحيط * الأصل أن المبيع ان كان عينا مشاعرا اليه يسع بشرط الكيل فالزيادة الحادثة قبل الكيل للبايع وبعده للمشتري وان لم يكن المبيع عينا مشاعرا اليه فان زاد الحادثة بعد الكيل قبل القبض وبعد القبض للمشتري * اذا اشتري طعاما على أن قبضه بدرهم فابتل قبل الكيل ثم كاله فاذا وقته زور ربع بسبب البلل فان شاء أخذ منه قفيرا وان شاء ترك وان ازداد بعد الكيل بمحض من المشتري قبل القبض فان زاده وبخر لمكان البلل وان انقص بعد الكيل أخذه بجميع الثمن ولو انقص قبله أخذه بمحضه من الثمن كذا في محيط السرخسي * ولو كاله للمشتري بمحض من المشتري فكان قفيرا فلم يقبضه المشتري حتى أعيد عليه الكيل فاذا هو يزيد أو ينقص قدما لم يكون بين الكيلين لزوم جميع الثمن لان العقود عليه تعين بالكيل ولم يظهر خطأ الكيل الأول حتى لو كانت الزيادة أو نقصان قدما لا يجري بين الكيلين ان كان زائدا أو زائدا على بائعه وان كان ناقصا أخذه بمحضه من الثمن في الحالين جميعا كذا في المحيط * واذا اشتري قفيرا من صبره ودهم فعزل البايع منها قفيرا وكاله للمشتري ولم يسلمه اليه فأصاب الصبرة والمغزول ما هو ذاك قفيرا بعافا للبايع أن يعطى المشتري قفيرا لا غير من أي الطعمين شاء وللمشتري الخيار في قبوله ولو نقص الصبرة والمغزول بان كان يتخلف كان له قفيرا تام ولا خيار لو احدث منهما * ولو اشتري قفيرا من صبرة قبض قفيرا من جعلها ثم ردّها بعيبا تنقص البيع * واذا بايعا قفيرا بغير بائعها فابتل أحدهما بعد الكيل قبل القبض فزاد بعافا للمشتري وبخبر ولا يقصد البيع لمكان الزيادة ولو كانت الزيادة قبل الكيل بخبر صاحب الطعام اليابس بن أخذ قفيرا وبين الترتك عند أي حنيفة أو أي يوسف رحمه الله تعالى * واذا بايعا قفرا من صبرة بغيره وكال صاحب الصبرة قفرا منها ولم يسلمه اليه حتى أصابها والمغزول ما هو ذاك قفيرا بعافا للبايع أن يعطى المشتري قفيرا رطبا وان شاء ترك وعند محمد رحمه الله تعالى بفسد البيع ولو ابتل المغزول خاصة فعليه تسليم قفيرا من اليابس ولا خيار لو احدث منهما كذا في محيط السرخسي

باب الحادي عشر في أحكام البيع الغير الجائز * البيع نوعان باطل وفاسد * فالباطل ما لم يكن محله مالا مقبورا كالواشترى خرا أو خسريرا أو صيدا لحرام أو ميتة أو دما مسفوحا أو لا يفيد المالك * وأما

وارث الموكل ثم مرض الموكل وأقر قبض الثمن ودفعه الى الموكل لا يصح * وان كان المريض والموكل صحيحا فاقروا لو كبل أنه قبض الثمن من المشتري وبجد الموكل صدق الوكيل * ولو كان المشتري وارثا للموكل والوكيل مريضان فاقروا لو كبل قبض الثمن لا يصح لأن مرض الوكيل يكفي لبطان إقراره ووارثه لا يقبض فرضهما أولى * مريض علمه دين يحيط بماله فأقر قبض ودية أو عارية أو مضاربة كانت له عند وارثه صاعاقره لان الوارث لو ادعى ردّا لا مماناة في مورثه مريض وكذلك المورث يقبل قول الوارث * مريض علمه دين يحيط بماله وله على رجل دين العصة فأقر المريض باستيفاء ذلك الدين من مديونه صاعاقره * مريض أقر لامرأته دين المرء من إقراره المهر المثل وان أقر لها مهر أمه درهم ثم قامت البينة بعدموته أن المرأته وهبت المهر من زوجها في حال حياته هبة صحيحة فالوا لا تقبل البينة على الهبة اذا كان إقرار الزوج لها بالمهر في

الفاسد

مرضه ثانيا * مريضة أقرت باستيفاء مريضها ان ماتت وهي منكوحته أو مئة لا يصح اقرارها * وان لم تكن منكوحته ولا معتدنه صح اقرارها * ولو قالت في مرضها لا مهر لي عليه ذكرا خصاص رجحه الله تعالى في الحيل أنه يصح اقرارها * اذا أقر الرجل في حصته أو مرضه الذي مات فيه أنه تزوج فلانة بالثمن درهم ثم جحد صدقته المرافة في النكاح في حياته أو بعد موته فهو جائز ولها المهر والمهر بقدر مهر المثل ولا يكون لها الزيادة على مهر المثل عند انكار الورثة * ولو أقرت امرأته في حصته أو مرضها تزوجت فلانا بكذا ثم جحدت فان صدقها الزوج في حياته ثابت النكاح وجحدوها بعد الاقرار باطل * وان صدقها الزوج بعد موته ثابت النكاح في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا ميراث لهن منها * وقال أبو يوسف ومحمد رجما الله تعالى ثبت النكاح كالأب في الوجه الاول * واذا أقرت امرأته أنها تزوجت فلانا وهي أمة وقد كانت أمة معروفة ثم عتقت وقال الزوج لا بل كل النكاح بعد العتق (١٤٧) أو قبل العتق فهم سواء ويصح النكاح كالوأقر أحدهما

أن النكاح كان في عدة الغبر أو في نكاح الغير أو بغير شهود * أو تزوجها وبختة أربع نسوة أو أختها في نكاحه أو في عدة لا يقبل قول من يدعي هذه الموانع فان كان الزوج هو الذي يدعي ذلك يفسق بينهما باقراره ويكون ذلك بمنزلة الطلاق * بخلاف ما لو قال تزوجتك قبل أن تخلقي أو قبل أن أخلق أو قبل أن تولدي أو قبل أن أولد أو تزوجتك وأصبي فان لم يكن القول قول من يدعي الطلاق * رجل أقر لوارثه بشئ ومات فاختلاف المقر له وبقية الورثة فقال المقر له كان الاقرار في العدة وقال بقية الورثة لا بل كان في المرض كان القول قول من يدعي أنه كان في مرضه فان أضافا جميعا البينة فينبه المقر له أولى * فان لم يكن للمقر له بينة

الفاقد وهو أن يكون بدلا مالا كالواهب يتجر أو خنزير أو صيد الحرم أو مدبر أو مكاتب أو أم الولد أو أدخل فيه شرط فاسدا أو نحوه فانه ينفذ البيع بغيره عند القبض كذا في محيط السرخسي * واختلف المشايخ أم مضمون أم أمانة قال بعضهم هو أمانة وقال بعضهم يكون مضمونا عليه كذا في شرح الطحاوي * ويشترط أن يكون القبض باذن البائع وما يفرضه بغيره من البائع في البيع الفاسد فهو كالم قبض وفي الزيادة إذا قبض المشتري البيع في البيع الفاسد من غير إذن البائع ونفيه فان قبضه في المجلس يصح القبض استحسانا ولا يثبت الملك فيه للمشتري وإذا أذن له بالقبض فقبض في المجلس أو بعد الاقتراق عن المجلس صح قبضه وثبت الملك قبسا واستحسانا إلا أن هذا الملك يستحق النقص ويكره للمشتري أن يتصرف فيما اشتري شراء فاسدا بملك أو اقتناع لكن من هذا التصرف فيه تصرف نافذ تصرفه ولا ينتقض تصرفه ويظل به حق البائع في الاسترداد سواء كان تصرفا فمحتمل النقص بعد بثوبه كالبيع وأشباهه أو لا يمحتمل النقص كالاعتاق وأشباهه إلا لأجاره والنكاح فان لم يملكه لا يملكه في الاسترداد كذا في المحيط * ولو أعقته أو باعها المشتري أو بدبر بطل حق الفسخ وكذا لو استولدها أو تصير الجارية أم ولد للمشتري وعلى المشتري قيمة الجارية وهل بغير العقد كفي البيوع أنه لا يغير وفي الشرب روايتان والصحيح أنه لا يضمن العقر وكذا لو كاته وعلى المشتري قيمته فان أدى بدل الكاتبة وعققت فعز على المشتري ضمان القيمة وان عجز ورد في الرق ان كان ذلك قبل القضاء بالقيمة على المشتري فللبائع أن يسترد وان كان بعد ما قضى عليه بالقيمة لا يسلب على العبد للبائع ولو أوصى به بحسب الوصية ثم ان كان الموصي حيا فللبائع حق الاسترداد وان مات بطل حقه فان التائب للوصي له ملك جديد بخلاف التائب للوارثان مات المشتري شراء فاسدا فللبائع أن يسترد من ورثته وكذا اذا مات البائع فلورثته ولا يلا الاسترداد كذا في البدائع * ولو قطع الثوب وخاطه أو بطنه وحشاه يقطع حق البائع في الفسخ هكذا في محيط السرخسي * رجل اشترى ثوبا بئرا فاسدا أو قبضه وقطعه ولم يخطه حتى أودعه عند البائع فهل ضمن المشتري نقصان القطع ولا يضمن قيمة الثوب كذا في فتاوى فاضيان * ولو كان المبيع فضاء ففي المشتري فيه بناء أو عرس أو شجار بطل حق الفسخ عندهما وعند محمد رحمه الله تعالى لا يطل كذا في محيط السرخسي * الواجب في البيع الفاسد القيمة كان المبيع من ذوات القيم والمثل ان كان ثلثا وهذا اذا هلك عند المشتري أو استهلك أو هب وسهله ويقطع حق الاسترداد للبائع وكذا الورثان أو باع المشتري من آخر فلو أفسد الرهن ورجع في الهبة وعاد المبيع الى البائع عاين يكون فسخا للبائع أن يسترد وهذا اذا لم يقض وأراد استخلاف الورثة كان له ذلك * رجل قال في مرضه هذا المال لقطعة وليس له مال غير ذلك وكذبه الوارث قال محمد رحمه الله تعالى لا يصح المريض ويكون الكل ميراثا * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو من ثلث ماله * رجل أعقن أحده بعد في حصته ثم بين العتق المهر في مرضه في كثير القيمة كان العتق من جميع ماله * رجل اشترى عبدا في حصته بغير فاحش على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم مرض فأجاز البيع أو سكت حتى مضت المدة ثم مات المريض كانت المحاب من الثلث * رجل أقر في مرضه بأرض يدها أنها وقصان أقر بوقت من قبل نفسه كان من الثلث كالوأقر المريض يعق عليه أو أقر بأنه تصدق على فلان * وان أقر بوقت من جهة غيره ان صدقه ذلك الغير أو صدقه ورثته جاز في الكل * وان أقر بوقت وبين أنه منه أو من غيره فهو من الثلث * رجل كاتب بعد في مرضه وليس له مال غيره ثم أقر باستيفاء بدل الكتابة جاز من الثلث وبسيء المكاتب في ثلثي قيمته * ولو باع المريض عبدا من أعيان ماله من أجبي ثم أقر باستيفاء الثمن صح من جميع

أراد استخلاف الورثة كان له ذلك * رجل قال في مرضه هذا المال لقطعة وليس له مال غير ذلك وكذبه الوارث قال محمد رحمه الله تعالى لا يصح المريض ويكون الكل ميراثا * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو من ثلث ماله * رجل أعقن أحده بعد في حصته ثم بين العتق المهر في مرضه في كثير القيمة كان العتق من جميع ماله * رجل اشترى عبدا في حصته بغير فاحش على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم مرض فأجاز البيع أو سكت حتى مضت المدة ثم مات المريض كانت المحاب من الثلث * رجل أقر في مرضه بأرض يدها أنها وقصان أقر بوقت من قبل نفسه كان من الثلث كالوأقر المريض يعق عليه أو أقر بأنه تصدق على فلان * وان أقر بوقت من جهة غيره ان صدقه ذلك الغير أو صدقه ورثته جاز في الكل * وان أقر بوقت وبين أنه منه أو من غيره فهو من الثلث * رجل كاتب بعد في مرضه وليس له مال غيره ثم أقر باستيفاء بدل الكتابة جاز من الثلث وبسيء المكاتب في ثلثي قيمته * ولو باع المريض عبدا من أعيان ماله من أجبي ثم أقر باستيفاء الثمن صح من جميع

ماله رجل باع عبدا ثم أقر أنه كان حرا لا يصدق على المشتري ولا يبرأ المشتري عن الثمن * متى أقر بالبيع وقاسم الوصي إن كان مرافقاص
اقراره ويجوز قسمته * ولو قال بعد ذلك لم يكن بالغال قبل قوله فان لم يكن مرافقا كان مثله لا يحتج عادة لا يصح اقراره ولا يجوز قسمته
قبل اثني عشر سنة لا يصح اقراره بالبيع البتة * وبعد اثني عشر سنة أيضا لا يصح اقراره بالمالحة * وانما لا يصح اقراره اذا لم يكن بحال
لا يحتج مثله عادة العبد المأذون اذا أقر بكفالة لا يصح اقراره لانه لا يملك الكفالة عمال فلا يصح اقراره * مرضى أقر لورثه بعد فقال الوارث
ليس العبد بل ولكنه فلان الاجنبي وصدقه الاجنبي ثم مات المريض فالعبد للاجنبي وبضن الوارث للقرعة قيمة العبد وتكون القرعة منه وبز
سائر الورثة * مرضى أقر لاجنبي ثم مات المقر له ثم مات المريض ووارث الاجنبي المقر له من ورثة المريض لا يجوز ذلك الا اقر في قول أبي يوسف
الاول ويجازي قوله الاخر وهو قول (١٤٨) محمد رحمه الله تعالى وهو كالأول قبل المريض بعبد في يده لفلان الاجنبي فقال الاجنبي هو

لفلان وارث المريض لم يكن
لبي فيه حق على قول أبي
يوسف الاول اقرار المريض
باطل وعلى قوله الاخر اقرار
المريض صحيح ويكون العبد
للتاني والقول الثاني أقرب
الى القياس وقوله الاول
أحوط * مرضى أقر لورثه
ولاجنبي يدين باقراره باطل
تصادقا في الشركة أو تكاديا
في قول أبي حنيفة وأبي
يوسف رحمه الله تعالى
* وقال محمد رحمه الله تعالى
اقراره للاجنبي بقدر نصيبه
جائز اذا تكاديا في الشركة
وأنتكر الاجنبي الشركة
وأثقه أعلم بالصواب واليه
المرجع والمآب

القاضي بالقيمة فان قضى ليس له حق الاسترداد كذا في الخلاصة * وان كان المبيع قاطعا في يد المشتري لم يرد
ولم ينقص فانه رد على البائع وفسخ البيع فيه الآن الفسادان كان قودا يدخل في صلبه وهو البذل
أو المبدل فكل واحد منهما ماعلا فسخته في حضرة صاحبه عندهما * وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يملك
بمحضرة صاحبه وبغير حضرة صاحبه * وان لم يكن الفساد قودا يدخل في صلبه وانما دخل الفساد بشرط
فيه منفعة لاحد المتعاقدين فكل واحد منهما يملك فسخته قبل القبض وأما بعد القبض فالذي له الشرط
يملك فسخته بمحضرة صاحبه ولا يملك الاخر ولو زاد المبيع في يد المشتري فلا يحتلوا ما أن تكون متصلة
أو منفصلة وكل واحد منهما ماعلى ضربين ما أن تكون متصلة متولدة من الاصل كالحسن والجمال والتجلاء
بإض أو غير متولدة كالصبغ في الثوب والسمن في السويق والبنافق الساحة والمنفصلة متولدة من
الاصل كالولد والعقور الارش والخمر والصفوف أو غير متولدة من الاصل كالسب والغلة والهبة والصدقة
فان كانت متصلة متولدة من الاصل فانه لا يقطع حق البائع عنه وان كانت متصلة غير متولدة من الاصل
كالصبغ وغيره انقطع حق البائع عنه وتقرر عليه ضمان القيمة والمثل ان كان من المنليات وكذلك لو
كان قطنا فافتره أو غزلا فسجبه أو خنطة فطعنها انقطع حق البائع عنه وتحويل الى القيمة والمثل ولو كانت
الزيادة منفصلة ان كانت متولدة من الاصل فانها لا تمنع الفسخ وله ان يرد هما جع او لو كانت الولادة نقصتها
بغير النقص الواقع فيها بالحادثة منها ولو هلك هذه الزيادة في يد المشتري فلا ضمان عليه وبغير نقصان
الولادة ولو استهلك هذه الزيادة بغير ضمان ولو هلك المبيع والزيادة قائمة فللأصل ان يسترد الزيادة وبأخذ من
المشتري قيمة المبيع وقت القبض ولو كانت الزيادة منفصلة غير متولدة من الاصل فللأصل ان يسترد المبيع مع
هذه الزيادة ولا يطيبه فان هلكت الزيادة في يد المشتري فلا ضمان عليه وان استهلك فلا ضمان عليه
أيضا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قولهما يفرم ولو استهلك المبيع والزيادة قائمة في يد المشتري تقرر
ضمان المبيع ونشئت الزيادة للمشتري وانما تنقص المبيع في يد المشتري ان كان النقصان باقة مما يوجب للبائع
أن يأخذ المبيع مع أرض النقصان وكذلك النقصان بفعل المشتري أو بفعل المعقود عليه فأما ان كان
النقصان بفعل الاجنبي فالأصل بالخيار في الارش ان شاء أخذ من الجاني ولا يرجع على المشتري وان شاء
اتبع المشتري ثم المشتري يرجع على الجاني ولو قتله الاجنبي فللأصل ان يضمن المشتري قيمته ولا يسبيل له على
القاتل والمشتري يرجع على عاقلة القاتل بالقيمة في ثلاث سنين ولو كان النقصان بفعل البائع صار مستردا
حتى انه لو هلك في يد المشتري ولم يوجد منه حبس من البائع صار مستردا ويكون هلاكه على البائع وان وجد
منه حبس من هلاكه بعده فانه يتظر ان هلك من سرا به جناية البائع صار مستردا أيضا ولا ضمان على المشتري

كتاب القسم

* فصل في قسمه الدار
والعقار * قوم حضروا
وطلبوا من القاضي قسمه
العقار قال أبو حنيفة رحمه
الله تعالى لا يقسم ما لم يقيموا
البنية على الوفاة وعلى عدد
الورثة وعلى أن العقار في

أيديهم ميراث عن أبيهم * وقال صاحب ردهما الله تعالى القاضي يقسم ويشهد أنه قسمهما باقرارهم كأن قسم العروض عندهما وان
* ولو قالوا اشترينا هذا العقار من فلان وطالب بعضهم القيمة وأبى البعض فان القاضي يقسم باقرارهم عندهما وعن أبي حنيفة رحمه الله
تعالى فيه روايتان في رواية كمالا وفي رواية لا يقسم كالا يقسم في الميراث ولو كان في الورثة صغيرا وكبيرا غائب والدار في يد الكبار الحضور
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كالميراث لا يقسم وعندهما يقسم ويعزل نصيب الغائب والصغير ويضمن له ما قسم باقرارهم * وان كانت الدار أو
بعضها في يد الغائب والصغير لا يقسم باقرارهما جماعا وكذلك لو كانت في يده ودر الغائب * ولو أقام الكبار البنية على أصل الميراث وعدد الورثة
وبعض الورثة صغيرا يقسم القاضي بين البالغين الحاضرين وينصب القاضي من يحفظ نصيب الغائب والصغير * ولو كان البالغ الحاضر واحدا
وطالب القسم من القاضي فان القاضي لا يجيبه الى ذلك * ولو جاء هذا البالغ مع صغير نصيب القاضي عن الصغيرين يقسم ويأمره بالقسم

* ضبعة مبرأ بين خمسة واحد منهم صغيرا واثنان منهم غائبان واثنان حاضران فاشترى رجل نصيب أحد الحاضرين فطالب الشريك الحاضر بالقسمة من القاضي وأخبره بالقصة فان القاضي بأمر شريكه بالقسمة ويجعل وكيلان الغائب والصغيران المشتري فأتم مقام البائع وكان للبائع أن يطلب الشريك بالقسمة فثبت ذلك للمشتري وان كان الورثة كلهم كبارا وحضرا فأقاموا البينة على ما دعوا ومن وفاة الميت وغيره الآن المدار كانت مشتركة بين الميت وأجنبي والشريك الاجنبي غائب لا يقسم حتى يحضر الغائب * ولو كان شريك الميت حاضرا وبعض ورثة الميت غائب وأقيمت البينة فان القاضي يقسم اذا كان شريك الميت اجنبيا وان كان شريك الميت أخا للميت ورثناه عن أبيه فمات أحد الاخوين وترك ورثته وأخو الميت غائب وأقام الحاضرون البينة قسمها القاضي بينهم وبطل نصيب عنهم * ولو كانت الشركة بالشراو بعض الشركاء غائب لا يقسم عقارا كان أو غير وضاحي يحضر الغائب فالحاصل أن العقار اذا (١٤٩) كان بين قوم الميراث وبعض الشركاء غائب وبعضهم حاضرا

وان هلك لامن سراية جنايته فعليه ضمانه وبطرح حصة النقصان بالجناية * ولو قلته البائع أو سوطا بطرحه بالبائع صار مستردا وبطل عنه الضمان هكذا في شرح الطحاوي * ولو اشترى جارية شرافا فاسدا وقبضها أو باعها أو ربح فيها تصديق بالربح ولو اشترى بثمنها شيئا آخر فربح فيه طاب له الربح كذا في السراج الوهاج * رجل اشترى دارا شرافا فاسدا وقبضها فخرت خرابا فاحشا ثم خاصم البائع الى القاضي فقضى القاضي للبائع بقية الدار يوم قبض المشتري كان للشفيع أن يأخذها من المشتري بتلك القيمة * رجل اشترى عبد شرافا فاسدا وقبضه ثم أعقبه وأقبل وقبضه يوم القتل والاعتناق كثر من قيمته يوم القبض كان عليه قيمته يوم القبض كذا في فتاوى قاضيان * ولو اشترى من رجل عبدا بكتاب أو مدمر أو بأم ولد وتقاضى ملكه المشتري العبد العبد ومشتري المكاتب والمدمر وأم الولد لا عليك * وان قبضه بآذن البائع وكذلك لو اشترى عبدا بجال الغير بغير إذن صاحبه ملكه المشتري العبد العبد ولا عليك إلا آخر ما قبض حتى يجيزه مالك البيع وكذا لو اشترى من رجل عبدا شرب أو عجا غير ضرر فوقع في حوض أو غمر أو يثر أو اشترى بذرا غير محصود فوقع على ما ذكرنا كذا في شرح الطحاوي * من اشترى جارية شرافا فاسدا ليس له أن يطأها فان وطئها أولي بعقلها كان البائع أن يستردها فاذا استردها ضمن المشتري عقربها بالبائع وإذا ألقها باطن قيمتها فاذا وجدت القيمة فعلى قول شمس الأئمة السرخسي لا عقرب عليه وعلى ما ذكره شيخ الاسلام في المسئلة روايتان على رواية كتاب البيوع لا عقرب عليه وعلى رواية كتاب الشرب عليه العقر هكذا في المحط * رجل اشترى امه شرافا فاسدا فقبضها حتى أعقبها فاجاز البائع اعتناقه عتقت على البائع ولا شيء على المشتري * ولو اشترى عبدا شرافا فاسدا فقال للبائع قبل التمسك أعقبه على فأعتقه البائع عنه (١) كان العتق عن البائع دون المشتري كذا في فتاوى قاضيان * (٢) ولو اشترى عبدا شرافا فاسدا وقبضه ثم قال البائع هو حر لم يعتق فان قال به بذلك هو حر لم يعتق أيضا ان كان الكلام الاول بغير محضر من المشتري أما اذا كان محضرا فالمشتري عتق كذا في محيط السرخسي * ولو اشترى

(١) قوله كان العتق عن البائع ههنا رواية ضعيفة وأغلظ من الكاتب والصواب أن العتق يكون عن المشتري وكذا الدقيق والعمم في المسئلة إلا أنه لا ينافي بالامر بصير المشتري قابضا اقتضاء كافي الدرو وغيره فتأمل اه معصمه بجراوى (٢) قوله ولو اشترى عبدا الى قوله كذا في محيط السرخسي عبارة القنية أخصر وأوضح ونصها على ما في الصواعق الباع المبيع بعد قبض المشتري بغير حضرته باطل ومحضه صحيح ويكون فسحا اه وهو تخصيص لقولهم ان اعتناقه باطل اه فتأمل اه معصمه بجراوى

* وان طلب صاحب القليل القسمة وأى صاحب الكثير فكذلك وهو اختيار الشيخ الامام المعروف بنحو اه زاده رحمه الله تعالى وعلمه الفتوى * وفي البت الصغير بين رجلين اذا كان صاحب القليل لا ينتفع بنصيبه بعد القسمة فطلب صاحب القليل القسمة قالوا لا قسم وقال الفقيه أبو الوثرجة الله تعالى في المدار اذا طلب صاحب القليل القسمة لا يقسم أنصا وهو قول النكرخي والشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي والقاضي الامام المنتبى الى استصحاب رجحان الله تعالى كافي البت الصغير * وذكر الخصاص رجحه الله تعالى الى دارين رجلين نصيب كل واحد منهما مجال لا ينتفع به بعد القسمة وطلبا للقسمة من القاضي فان القاضي يقسم وان طلب أحدهما القسمة وأى الآخر لا يقسم لان الطالب تمتعت * وان كان ضرر القسمة على أحدهما بان كان نصيب أحدهما أكثر ينتفع به بعد القسمة فطلب صاحب الكثير القسمة وأى الآخر فان القاضي يقسم * وان طلب صاحب القليل لا يقسم * وحكى عن الخصاص رجحه الله تعالى عكس هذا

* رجلان بينهما درهم صحيح وطلب أحدهما قسمه أن كان يضرب الكدر لا يجبر الآخر على القسمة ولا يقسم إلا أن يتفقا على القسمة * وان كان لا يضرب الكدر يقسم القاضي بينهما * ولو كان بينهما زرع في أرضهما وطلب أحدهما أن يزرع دون الأرض فإن كان الزرع قسما وشرا ترك في الأرض أو شرا أو سدهما ذلك لا تجوز قسمة الزرع وان اتفقا على القلع جازت القسمة وان كان الزرع قد أدرلك وشرا والحصاد جازت القسمة عند الكل * وان شرط الترك أو شرط أحدهما فسدت القسمة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وتجوز في قول محمد رحمه الله تعالى * وكذلك طلع الخليل بين رجلين فأراد أحدهما قسمة دون الخليل أن شرط الترك أو أحدهما فسدت القسمة وان اتفقا على الخلد في الحال جازت القسمة وان كان التمر مدر كلو شرط الترك لا تجوز عندهما * وتجوز في قول محمد رحمه الله تعالى * ولو كان بين رجلين جناح أو سابطا فطلب (١٥٠) أحدهما القسمة لا يقسم القاضي * وكذلك الحائط لا يقسم طول ولا عرضا إلا أن يتراضيا على ذلك * وكذلك البئر والعين والرجل بين رجلين أو قناة أو نهر لا أرض مع ذلك بينهما أراد أحدهما قسمه وأبي الآخر فانه لا يقسم بينهما لانه لا يحتمل القسمة * فان كان مع ذلك أرض ليس لها شرب من ذلك النهر والقناة يقسم الأرض وتترك النهر والقناة على حالهما وكل واحد منهما ما شربه * وان كان يقدر كل واحد منهما على أن يجعل للأرض شرا من موضع آخر أو كانت أراضي والأنهار متفرقة فيما بينهم قسم ذلك كله فيما بينهم * ولو كان بين رجلين نوب محيطة لا يقسم القاضي بينهم * ولو كان غير محيطة فاقسمه طول ولا عرضا جازت القسمة * والرقيق إذا كان بين اثنين فهو على وجوهان كمنع الرقيق دواب أو عروس أو شيء آخر قسم القاضي الكل بينهم في قولهم وان لم يكن مع الرقيق شيء

خطة شراء فاسد أو فاسد البائع أن يطعمه فاقطعها كان الدقيق للبائع وكذلك لو كانت شاة فامر البائع بذبحها فذبحها * ولو اشترى فقير خطة شراء فاسدا وأمر البائع قبل القبض أن يخطط بطعام المشتري ففعل ذلك كان ذلك قبضا من المشتري وعليه مثلها للبائع كذا في فتاوى قاضيان * رجل اشترى أمة شراء فاسدا وزوجها بمهر مسمى فوطئها الزوج وقد كانت بكرًا ثم إن البائع خاصم فيها وأخذها فالتكاث جازر والمهر للبائع ثم إن كان فيه وقام بمقتضاها من ذهب العذرة فلا شيء على المشتري وان كان النقصان أكثر من المهر - مع به على المشتري كذا في المحيط * ولا يجوز مع جارية بغير تين إلى أجل فان قبضها وذهبت عنها عند ردها ونصف قيمتها ولو تفاها غير المشتري كان للبائع خيار أن يرضى القاضي أو المشتري قيمته ثم يرجع المشتري إلى القاضي ولو وليت ولدين ومات - أحدهما أخذ الجارية والوالد الباقي ولم يقضه قيمة الميت ورضي بضمان الولادة إلا إذا كان في الولد وفاة ولو مات الولد بجناية بغير قيمته ولو ماتت الأم وحدها أخذ الولد بغير قيمة الأم كذا في محيط السرخسي * اشترى عبدًا شراء فاسدا وقبضه باذن البائع وبعده الثمن ثم أراد البائع أن يأخذ عبده كان للمشتري أن يحبس العبد منه إلى أن يستوفي الثمن فان مات البائع وأماله غير العبد كان المشتري أحق بالعبد من غرماء البائع فبإيعاقه فان كان الثمن الثاني مثل الأول أخذته المشتري وان نضل فالفضل لغرماء المانع وان كان الثمن الثاني أقل كان هو أسوة لسائر غرماء البائع يضرب هوهم ببقية حقه فيما يظهر من التركة وان مات العبد في يد المشتري كان عليه قيمته ولو اشترى بأقدين كان له على البائع قبل الشراء فاسدا وقبضه باذن البائع ثم إن البائع أراد استرداد المبيع بحكم فساد البيع وأراد المشتري حبسه بما كان له عليه من الدين لم يكن له ذلك فإذا مات البائع وعليه ديون كثيرة والعبد عند المشتري فمما إذا وقع الشراء فاسدا لا يكون المشتري أحق بالعبد هكذا في المحيط * رجل باع عبدًا بغير فاسد ثم تناقضا البيع بعد القبض ثم أبرأه البائع من القيمة ثم مات الغلام عند المشتري كان على المشتري قيمة الغلام ولو قال أبرأتك عن الغلام ثم هلك عند المشتري كان برأ عن الغلام لانه إذا أبرأ عن الغلام فقد أخرج من أن يكون مضمونا وأمرأة فإياض عن عبد الهلاك كذا في فتاوى قاضيان * رجل اشترى غلاما بخمسة مائة وقيمه خمسة مائة شراء فاسدا أو قبضه فأزادت قيمته من قبل السر حتى صار يساوي الثمانية مائة فعليه خمسة مائة لا غير اعتبار القيمة يوم القبض ولو غصب عبد قيمته ألف فأزادت قيمته حتى صارت ألفين ثم اشتراه من المالك شراء فاسدا ثم مات العبد فان وصل إلى الغاصب بعد ما اشتراه فعليه ألفان وان لم يصل حتى مات فعليه ألف لان الزنا في الغصب أمانة وانما مضمونة في الشراء بالقبض والقبض لم يوجب جد كذا في الظهيرية * غاصب العبد إذا اشتراه من المغصوب منه شراء فاسدا أو أحقه نفذ

آخر فان كانوا لا يقسم في قولهم الأرضاهم * وان كان الكل ذكورا أو إناثا وليس مع الرقيق شيء اعتاقه آخر فطلب بعض الورثة قسمة وأبى البعض أو أبى أحد الورثة لا يقسم بينهم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجبرهم على ذلك وقال صاحبنا رحمه الله تعالى يقسم ويجبرهم على القسمة * والعبد الواحد والذابة الواحدة يباع وبقسمتها لا يمتثل القسمة وكذلك كل ما يكون في تبعه ضرر * وإذا مات الرجل وترك أرضين أو دارين فطلب ورثته القسمة على أن يأخذ كل واحد منهم نصيبه من كلا الأرضين والدارين جازت القسمة * وان قال أحدهم للقاضي اجمع نصيب من الدارين والأرضين في دار واحدة وفي أرض واحدة أو في صاحبة قال أو حصة رحمه الله تعالى يقسم القاضي كل دار وكل أرض على حدة ولا يجمع نصيب أحد هـ في دار واحدة ولا في أرض واحدة * وقال صاحبنا الرأي إلى القاضي أن رأى بالجمع يجمع والأفلاخان كانت الدار في المصرين لم يذكروا في الكتاب

* وقالوا على قول أبي حنيفة رجة الله تعالى لا يجمع نصيب أحدهما في دار واحدة سواء كانتا في مصرين أو في مصر واحد متصلين كانتا في مصر أو منفصلين * وروى هلال عن أبي يوسف رجة الله تعالى أنه لا يجمع في المصرين * والدار المختلفة بمنزلة أجناس مختلفة * وإن كان بين الرجلين بيتان أن يجمع نصيب أحدهما في بيت واحد متصلين كأنهما منفصلين * ولو كان بينهما منزلان أن كانا متصلين فهما كدارين لا يجمع نصيب أحدهما في منزل واحد ولكنه يقسم كل منزل قسمته على حدة * ولو كانا متصلين فهما كائنتين له أن يجمع نصيب أحدهما في واحد * وهذا كله قول أبي حنيفة رجة الله تعالى * وقال صاحب رجهما الله تعالى الدار والبيت سواء أو الرأي فيه للقاضي * دار بين رجلين في أحد طائفتيهما ولا ينافي في الجانب الآخر * وقال أحمدهما يجعل قيمة البناء بذراع من الأرض وأخذ حق من البتائم ذراعان الدار وقال الآخر لا بل أجعل البناء بذراعهم وأعطيت حقك (١٥١) في البتائم الذراعهم فالأول أولى وأحسن * وإن

كانت الدار بين رجلين وفيها طريق غيرهما فأرادها قسمة الدار أو زاد صاحب الطريق أبعدهما عن القسمة لم يكن لذلك وزن الطريق عرضه عرض باب الدار الأعظم وطوله من باب الدار إلى باب الدار التي لها الطريق ويقسم بقية الدارين الرجلين على حقوقهما * وإن كان في الدار مسيل ماء رجل فأراد أصحاب الدار قسمة الدار لم يكن لصاحب المسيل معهم فالمسيل بمنزلة الطريق لما تقدم والله أعلم

فصل فيما يدخل في القسمة

قوم اقسمة هو أضعاف فاصب بعضهم بستان وكرم وبيوت وكتبوا في القسمة بكل حق هو له ولم يكتبوا فله ما فيها من الشجر والبناء ولا يدخل فيه الزرع والتمر * وإن كتبوا بكل قليل أو كثير فهو فيها أو منها من حقوقها لا يدخل فيه الزرع والتمر * أرض بين اثنين لهما فدخل في غير أرضهما فاقسما على أن

اعتاقه لأنه أعتقه بعد القبض كذا في فتاوى قاضخان * ولو رد المشتري المبيع على بائعه في الشراء الفاسد انفسخ العقد على أي وجه رد عليه بيع أو هبة أو صدقة أو بعبارة أو دية وكذلك لو باعه من وكيل البائع بالشراء مسلم اليه برئ من ضمانه ولو باعه من عبد البائع وهو ما دون له في التجارة وليس عليه دين لا يجوز ولكن البيع الفاسد ينفسخ عليه ولا يرأى من الضمان حتى يصل المبيع إلى البائع ولو كان العبد ما دون في التجارة وعليه دين صح البيع وتقرر عليه ضمان البائع ولو كان اشتري من العبد ما دون عليه دين وقبضه باذنه ثم باعه من سده جاز بيعه من السد وتقرر عليه ضمان العبد وإن كان العبد لا دين عليه لا يجوز البيع الثاني ولكن ينفسخ البيع الأول ويرأى من ضمانه بالرد على السد لأن ردته على مولى العبد كرده على العبد ولو باعه من مضارب البائع صح البيع وتقرر عليه الضمان ولا ينفسخ البيع ولو كان البائع وكيلاً لغيره بالشراء فاشترى من المشتري منه ماله صح البيع الثاني وثبت عليه الثمن للمشتري وتقرر له الضمان على المشتري الأول فيلتقيان قصاصاً إذا كان في أحدهما فضل رد كذا في شرح الطحاوي * ولو كان المبيع ثوباً فبقيته المشتري يصح رد من الأجر أو الأصفى ونحوهما روى عن محمد رجة الله تعالى أن البائع بالخيار إن شاء أخذ أو أعاده ما زاد أو أصبح فيه وإن شاء ضمنه قيمته وهو الصحيح كذا في البدائع * ولو باع أرضاً بيعاً فاسداً فخلها المشتري مسجداً لا يبطل حق الفسخ ما بين في ظاهر الرواية فإن تناها بطل في قول أبي حنيفة رجة الله تعالى وغرس الأشجار كالبناء كذا في فتاوى قاضخان * وفي نوادر ابن جماعة عن أبي يوسف رجة الله تعالى رجل اشترى عبداً ثم اشتراه فاسداً ثم ان المشتري أدن له في التجارة فلحقه رد ثم إن البائع خاصم المشتري في استرداد العبد فانه رد إليه ولا سبيل للغرماء عليه ويضمن المشتري الأقل من قيمة العبد ومن الدين للغرماء كذا في الخطأ واشترى جارية ثم اشتراه فاسداً أو قبضه باذن البائع ثم انه ردها من المشتري يحكم فساد البيع فأقام المشتري يمينه أنه باعها من فلان بكذا فإن صدقه البائع فيه ضمنه قيمتها وإن كذبه فيما قال كان له أن يستردها منه فإن استرد البائع الجارية ثم حضر الغائب صدق المشتري كان له أن يسترد الجارية من البائع وإن كان البائع الأول صدق المشتري فيما قال وأخذ القيمة ثم حضر الغائب لم يكن للبائع الأول استرداد الجارية سواء صدق الذي حضر المشتري الأول أو كذبه ولو قال بعتهما من رجل ولم يسمه وكذبه البائع كان للبائع أن يستردها فإن استرد ثم جاء رجل فقال المشتري عنيف هذا فأن كذب ذلك الرجل المشتري فالاسترداد ماض وإن صدق كذلك كذا في الخطأ إذا اختلف المتبايعان أحدهما بدعي الصحة والآخر بدعي الفساد كان بدعي الفساد بشرط فاسد أو أجل فاسد كان القول قول مدعي الصحة واليمين منه مدعي الفساد باتفاق الروايات وإن ادعى الفساد لدعي في صلب العقيد نادى أنه اشتراه بألف

بأخذ أحدهما الأرض والآخر التخل بأصلها جاز * وإن اقسما أضعاف فاصب أحدهما فخل ولم يذكر بأصلها فله التخل بأصلها وكذلك لو أقر لانسان بخله كان للقر له التخل بأصلها * ولو باع فخله ذكر في النوادر أن قول أبي يوسف رجة الله تعالى يستحق التخل بأصلها وعند محمد رجة الله تعالى لا يستحق الاصل إلا بالاذن كروى في الجواب في الأقر عند أبي يوسف رجة الله تعالى كالجواب في البيع يدخل أصل التخل في الأقر أو البيع جميعاً وعند محمد رجة الله تعالى في القسمة يدخل أصل التخل وفي البيع لا يدخل * ثم في كل موضع يستحق التخل بأصلها فإن قلعهما كان له أن يفسد مكانها أخرى * رجل مات وطلب ورثته من القاضي القسمة وأقاموا البينة على الموت والميراث كما هو الشرط وعلى المدعيين لغائب فإن القاضي لا يقسم شيأ من أجناس التركة فإن كان الدين أقل من التركة فسد الوارث القاضي أن يعزل شيئاً لأجل الدين ويقسم الباقي قال أبو حنيفة رجة الله تعالى في القياس لا يقبل وهو قوله الأول ثم أحسن وقال إن القاضي

يفعل ذلك فان فعلوا ذلك وقسموا الميراث فهلك ما عزل لاجل الدين ردت القسمة الا ان يقضوا الدين من حصصهم * وكذا لو لم يكن الدين
ظاهرا وقت القسمة ثم ظهر بعد القسمة كانت القسمة مردودة الا ان يقضوا الدين من مالهم * وكذا لو ظهر بالتركة وصية بالثلث او بعين من
أعيان المال فالوصية بمنزلة الدين * دار بين قوم انقسموها فوقع في نصيب أحدهم بيت فيه حمامات لم يذكروا الحمامات في القسمة فمضى بينهم
كما كانت وان ذكروها فان كانت لا تؤخذ الا صدقا فالقسمة مردودة وان كانت تؤخذ بغير صدق فالقسمة جائزة وهذا اذا انقسموها بالليل فان
انقسموها بالنهار بعدما خرجت من البيوت فالقسمة فاسدة * أرض بين قوم انقسموها فوقع في نصيب أحدهم شجرة أغصانها متدلية
في نصيب الآخر عن محمد رحمه الله تعالى في رواية ابن الأثير صاحب الأرض أن يجبر صاحب الشجرة على قطع الأغصان وفي رواية
لا يجبر كما وقع في قسم أحدهما حافظ (١٥٣) عليه جذوع الا ان خرفانه لا يؤمر صاحب الجذوع برفع الجذوع واذا طلب الورثة

القسمة من القاضي سألهم
القاضي هل عليه دين ان
قالوا لا كان القول قولهم
* وان أقر أحد الورثة دين
على الميت وجسد الباقيون
قسمت التركة بينهم ويؤمر
المقر بقضاء كل الدين من نصيبه
عندنا اذا كان نصيبه في
بكل الدين * ان اجرت القسمة في
دارين أو أرضين وأخذ كل
واحد منهما دارا ثم استحق
احدى الدارين بعد ما بنى
فيها صاحبها كان المستحق
عليه ان يرجع على صاحبه
نصف قيمة البناء قبل هذا
قول ابى حنيفة رحمه الله
تعالى لان عنده قسمة الجير
لا تجرى في الدارين فكانت
القسمة في معنى البيع
والاصح ان هذا قول الكل
لان عند صاحبيه انما تجرى
قسمة الجير في الدارين اذا
رأى القاضي ذلك * ميراث
بين قوم لم يكن هنالك دين ولا
وصية فأت بعض الورثة
وعلى الميت الشافدين او

درهم ورطل من خبر والاخر يدعى البيع بأقصد رهم في ظاهر الرواية القول قول مدعى الصحة أيضا والبيئة
سنة الاخر كافي الوجه الاول هكذا في فتاوى فاضيلان *
باب الثاني عشر في أحكام البيع الموقوف ويبيع أحد الشرعيين اذا باع الرجل مال الغير عندنا
يتوقف البيع على اجازة المالك ويستترط لصحة الاجازة قيام العاقدين والمعقود عليه ولا يشترط قيام
الثن ان كان من القنود فان كان من العروض بشرط قيامه أيضا كذا في فتاوى فاضيلان * ثم اذا حثت
الاجازة فيما اذا كان الثمن شأعين بالتعيين وكان الثمن قائما فالثن يكون للبايع دون المجهز ويرجع الجير
على البايع بقيمة ماله ان كان من ذوات القيم ويمثلان ان كان من ذوات الامثال هكذا في المحيط * ولو هلك
الثن في يد البايع قبل الاجازة أو بعدها هلك امانة ولو هلك المبيع في يد المشتري فالمالك ان يضمن أهماءه
فان ضمن المشتري يرجع بالثن على البايع ان تقدمه وان ضمن البايع فان كان المبيع مضمونا عنده نفذ البيع
وان كان امانة عنده فان سلم ولا تمراغ نفذ البيع وان باع ولا تسلم لا ينفذ البيع ويرجع بما ضمن على المشتري
كذا في محيط السرخسي * واذا مات المالك لا ينفذ باجازه الوارث وعند اجازة المالك للثمن المشتري مع الزيادة
التي حدثت بعد البيع قبل الاجازة كذا في فتاوى فاضيلان * ولو اشترى لغيره نفذ عليه الا اذا كان
المشتري صديقا ومحجورا عليه فيترقب * هذا اذا لم ينفذ الفضولي الى غيره فان اضافة بان قال بع هذا العبد
لفلان فقال البايع بعته لفلان توقف والصحيح انه يكفي في التوقف ان يضاف في أحد الكلامين الى فلان *
وفي فروق الكراسي لو قال اشترت لفلان بكذا والبايع يقول بعته منك بطل العقد في أصح الروايتين
هكذا في النهر الفائق * وان قال البايع للفضولي بعته هذامنك لاجل فلان فيقول الفضولي قبلت أو
اشترت أو يقول اشترت منك هذا لاجل فلان فيقول بعته ينفذ العقد على المشتري ولا يتوقف ورأت
في موضع آخر لو قال صاحب العبد للفضولي بعته منك هذا العبد بكذا وقال الفضولي قبلت لفلان أو قال
اشترت لفلان أو بدأ الفضولي فقال اشترت منك هذا العبد لفلان فقال البايع بعته منك بالصحيح ان
العقد يتوقف ولا ينفذ على الفضولي هكذا في المحيط * رجل قال لغيره اشترت عبدك هذان نفسي بألف
درهم ومولى العبد حاضر فقال المولى قد اجرت وسلمت قال محمد رحمه الله تعالى يجعل كلام المولى يباع الساعة
* رجل باع عبدا لغيره بغير انفه فقال المولى قد أحسنت وأصبت ووقت لم يكن كلامه اجازة للبيع وله ان
يرده وان قبض الثمن يكون اجازة وكذا لو قال كفتني مائة البيع أحسنت فخر الله خبر الميراث ذلك
اجازة للبيع الا ان محمد رحمه الله تعالى قال قوله أحسنت وأصبت يكون اجازة استحصانا كذا في فتاوى
فاضيلان * وهو الاصح كذا في محيط السرخسي * باع أرض ابنه فقال الابن مادمت حيا فاناراض

بالبيع
اوصى بوصية او كان له وارث غائب او صغير فاقسم الورثة ميراث الميت الاول بغير قضاء كان لغراما الميت الثاني
ان يطلوا القسمة وكذلك لصاحب الوصية والوارث الغائب والصغير لان ورثة الميت الثاني قاموا مقام الميت الثاني ولو كان هو حيا
غائبا لم تنفذ قسمة عليه فكذا اذا كان ميتا * ميراث بين قوم انقسموا أو شهدوا على انفسهم بالقسمة ثم ادعت امرأة الميت المهر على الميت
واقامت البيئة كان لها ان تبطل القسمة ويكون دينها كدين أجسني فاقدماها على القسمة لا يمنعها من دعوى الدين لان اجازة الغريم
القسمة قبل أن يصل اليه الدين باطلة ويكون وجودها كعدمها فكان له ان يبطل القسمة وكذا اذا كان الغريم هو الوارث ولا يشبه دعوى
الدين دعوى الشركة في العين فانه لو ادعى الشركة في العين بان ادعى وصية بالثلث بعد القسمة يكون ما عانى نفص ماته فلا يصح دعواه
* ولو ادعى ابن الابن بعد القسمة انه كان اشترى نصيبا يسه من الاب حالي حياته بن مسمى ونقد الثمن واقام البيئة على ذلك فذالك لا يبطل

فسمته لانه خصم في نصبه أو مسواه كان يحق نصب الاب بالشر أو بالمرأث * أرض ميراث بين قوم اقتسموها وتنازوا ثم اشترى أحدهم من الآخر قسمه ونصبه ثم أقام البيعة بين علي الاب كانت القسمة والشر بالمرأث وكذا إذا اشتراه غير الوارث لان القسمة والشر بالمرأث كلاهما تصرف من الوارث في التركة فلا ينفذ مع قيام الدين على المورث * ثلاثة نفر ورثوا داراً عن أبيهم واقتسموها أثلاثاً ولو تقيضوا ثم ان رجلاً غريباً اشترى من أحدهم قسمه وقبضه ثم جاء أحد الوارثين وقال اننا لم نقسم واشترى هذا المشتري منه الثلث شائعاً من جميع الدار ثم جاء الابن الثالث وقال اننا قد اقتسمناها وأقام البيعة على ذلك وصدقه البائع الاول وكذبه البائع الثاني وقال المشتري لا أدري اقسمتهم أم لا فالقسمة جائزة لان القسمة ثبتت بحجة قامت من الخصم والقسمة بعد استماعها لا تبطل بمجرد بعض الشر كما فيظهر أن الاول باع نصيبه خاصة فجاز بيعه وأما الثاني انما باع ثلث الدار شائعاً لثالث ذلك من قسمه وثلث ذلك (١٥٣) من نصيب غيره فينفذ بيعه في نصيب نفسه خاصة ويقتصر المشتري فيه ان شاء أخذ ثلث قسمه

البائع أو أجرته مادمت حيا فهو اجازة ولو قال امسكها مادمت حيا لا يكون اجازة كذا في الوجيز للكردي * وفي المتن أن قوله بش ما صنعت اجازة بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل باع عبد رجل بغير أمره فباعه لغيره فقال للبائع قد وهبت لك الثمن أو تصدقت به عليك فهذا الاجازة ان كان قائماً كذا في الظهيرية * بلغ المالك أن فضولاً باع ملكه فكسك لا يكون اجازة ولو بلغه البيع فجازة قبل علمه بمقدار ثمنه ثم علم المقدار ورد البيع فالمعتبر اجازة له لا رده * باع الفضولي أو المودع بلا أن المودع يغيره من المالك على اجازة البيع حال قيام البيع لا يتكس من أخذ الثمن من المشتري إلا أن يكون وكيلاً من الفضولي في قبض الثمن * باع عبد غيره مائة العبد ثم ادعى المالك أنه كان أمره بالبيع يصدق وان قال بلغني البيع وأجرته لا يصدق كذا في الوجيز للكردي * رجل باع عبد رجل بغير أمره بمائة درهم فجاء المشتري إلى مولاه وأخبره أن فلان باع عبدك بمائة درهم فكذلك فقال المولى ان كان باعك بمائة درهم فقد أجزت قال محمد رحمه الله تعالى ان كان فلان باع عبدك بمائة درهم أو أكرهه بواجر وان كان باعاً بأقل من مائة لا يجوز وكذا لو باع بمائة دينار لا يجوز واجازته تكون على الصنف الذي ذكر وكذا لو قال ان باعك بمائة درهم فهو جاز فروعاً لما وصفتنا ولو قال ان باعك بمائة درهم أجزت ذلك لم يجز ولا يكون ذلك اجازة قبل يكون عدة فان باع بعد هذا ان شاء اجاز وان شام لم يجز كذا في فتاوى قاضيان * باع ثوب بغير أمره فصبعه المشتري فأجاز برب الثوب البيع جاز ولو قطعه وخاطه لم يجز لان البيع فذلك كذا في محيط السرخسي * ولو اشترى الفضولي شيئاً بغيره ولم يصف اليه غير محتى كان الشراء فظن المشتري والمشتري له أن المشتري له فسلم اليه بعد القبض بالثمن الذي اشتراه وقبل المشتري له فأراد أن يشتري منه صاحبه بغير رضاه لم يكن له ذلك ولو اختلفا فقال المشتري له كنت أمرتك بالشراء وقال المشتري اشتريته بثلثه بغير أمرتك فالقول قول المشتري لان المشتري لما قال اشتر بثلثه كان ذلك إقراراً منه بأمره كذا في البدائع * رجل اشترى عبداً فاسداً بالف درهم وقبضه ثم باعه من البائع بمائة ديناران قبضه البائع كان ذلك فسخاً للبيع الفاسد وما يقبضه لم ينسخ كذا في فتاوى قاضيان * رجل باع عبداً بغيره بغير أن صاحبه بألف درهم وقبله المشتري وباعه آخر بألف درهم بغير أمر صاحبه فقبله المشتري الثاني توقف العقدان وإذا بلغ المولى ذلك فجاز له ما نصف العقدان وكان لكل واحد من المشتريين الخيار كذا في المحيط * وكذلك لو كان الفضولي واحداً باع منهم وقال السرخسي مسأله الفضولي فيما إذا باعه منهما ماله لوعاقب بين العقدين كان الثاني فسخاً الاول ومن أحسب أن من لا يجعل الثاني فسخاً الاول وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * وفي نوادر ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل باع ثوب بغيره من ابن نفسه بغير أمر ماله والابن صغيراً دوناً وباعه من عبده

(٣٠ - فتاوى ثالث) القسمة على وجه المعادلة فلا تنقض القسمة الا اذا أقام البيعة على ذلك وان لم يكن له بينه وبينه طلب استخلاف الشريك فانه يتدخل لجهالة التحويل * ثم الغلط في القسمة على وجوه * أحدها ان يقول حق في النصف وقد أخذت الربع أو الثلث وقال الآخر لا بل حقت الثلث وقد أخذته وفي هذا يتماثلان ويتزادان القسمة * ونها ان يكون الخصم في القبض فقال أحدهما أقبض حتى وقال الآخر قبضته فأم ما يتماثلان ويتزادان القسمة أيضاً لان القبض له شبه بالعقد * ولو اختلفا في العقد يتماثلان * ومنه أن تكون المنازعة بينهما في الزيادة فيقول أحدهما أخذت أنت بافان لا كرم حقت أو غصت الزيادة غصبا بعد ما قبضته ويقول الآخر أخذت حتى وما أخذت الزيادة كان القول قول الآخر أو البيعة بينه وصاحبه ولا يتماثلان ولا يتزادان القسمة * ومنها ان يكون المنازعة بينهما بعد ما أشهد كل واحد منهما على القبض واستيفاء الحق بصفة التمام ثم يقول أحدهما حق في ذلك

وحقك الذي بيدي أو يقول قد قسمنا ذلك ولكن أخذنا بعض خفي دون بعض لا يسمع دعواه ولا الخصومة منه بعدما أشهد على القبض والاستيفاء * ومنهم ان يقع المنازعة بينهما في التوقيع فيقول أحدهما اقبمتها أكثر مما قبمته وبسكر الاخر في هذا الوجه لا يقبل قوله ولا يسمع دعواه كذا ذكر في الاصل * وقال الفقيه أبو بكر البخاري ان كان التفاوت يسيراً فهو كما قال في الكلب وان كان التفاوت كثيراً يرجح ان يسمع دعواه وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يسمع دعواه * رحلان اقسمة ما دار بين وأخذ كل واحد منهما ما دارا ثم ادعى أحدهما غلطاً أن له كذا كذا ذراعاً في الدار التي في يد صاحبه فضلاً في القسمة وأقام البينة على ذلك كذا في الاصل أنه يقضى له بذلك الذرع ولا يبعد اقسمة وليس هذا كالدار الواحدة * قبل هذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى * أما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى القسمة فاسدة والداران بينهما نصفان (١٥٤) لان عنده لا يجري قسمة الجرف في الدارين فيكون هذا القسمة بمنزلة البيع * ولو باع

المأذون له وعليه دين وأولادين عليه ثم ان البائع أعلم رب الثوب أنه قد باع ثوبه ولم يلمعه عن يمينه باع لا يجوز ذلك الا في عبده المذنون كذا في المحيط * والبيع أحق من النكاح والايارة والرهن حتى لو باع فضولي أمة رجلاً وزوجها فضولي آخر من آخرها وأزواجهما المولى معا جاز البيع وبطل غيره * والعقود والكاتب والتدبير أحق من غيرها * والهبة والايارة أحق من الرهن * والهبة أحق من الاجارة * والبيع أحق من الهبة في الدار واستوى في العبد كذا في الكافي * ولو قال اشترت عبدك هذا من نفسي ومن فلان بألف درهم يعني أمس فقال المولى قد رضيت لم يجز في شيء * ولو قال اشترت عبدك هذا أمس اشتريت نصفه من نفسي بخصمائه ونصفه من فلان بخصمائه فهو جائز في النصف الذي اشتراه من فلان اذا قال المولى أجزت كذا في المحيط * ولما شترت فسخ البيع قبل الاجارة وكذا اللغو قبلها كذا في الوجيز للكردي * ومن البيع الموقوف بيع الصبي المحجور الذي يعقل البيع والشراء يتوقف بيعه وشراؤه على ايجازة والده أو وصيه أو جده والقاضي وكذا المعتوه والهبي المحجور اذا بلغ سفياً يتوقف بيعه وشراؤه على ايجازة الوصي أو القاضي * والعبد المحجور اذا باع شيئاً من مال المولى أو من مال وهبه أو اشترى شيئاً يتوقف على ايجازة المولى * واذا باع رجل عبده المأذون المذنون بغير اذن الغرماء وقبض الثمن فهلك ثم أجاز الغرماء بيعه صحته وبطل الثمن على الغرماء وان أجاز بعضهم البيع وقبض بعضهم بغيرهم بطل البيع والمشتري لا تصح الاجارة ويطل البيع * ومن الموقوف اذا باع المريض في مرض الموت من وارثه عينا من أعيان ماله ان صح جاز بيعه وان مات من ذلك المرض وتجزأ الورثة بطل البيع * ومنه المرتد اذا باع واشترى يتوقف ذلك ان قتل على رقبته أو مات أو طلق بدار الحرب بطل تصرفه وان أسلم نفذ بيعه * اذا دفع أرضه من رعة ممتدة معلومة على أن يكون البذر من قبل العامل وزرعها العامل أو لم يزرع فباع صاحب الأرض يتوقف على ايجازة المزارع هكذا في فتاوى قاضيان * رجل اشترى من رجل ثوباً فباعه البائع من آخر بفضل عشرة دراهم ثم أجاز المشتري البيع لا يجوز الاجارة كذا في الحاوي * جارية بين رجلين باعها أحدهما بغير اذن الشريك وقبض المشتري فاعتقها ثم أجاز الشريك البيع لا يجوز في حصته كذا في فتاوى قاضيان * في نوادر ان سماعة اذا باع أحد الشريكين نصف الدار مشاعاً بنصف ذلك الى نصيبه ولو باع فضولي نصف الدار المشتركة بين رجلين بنصف البيع الى نصيبه ما فأن أجاز أحدهما ضاع في النصف الذي هو نصيب الجيز وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد وفوز رحمه الله تعالى البيع جائز في ربهما كذا في المحيط * رحلان بينهما ماهرة من طعام فباع أحدهما مائة من الصبرة وكاله للمشتري بعد البيع فجاز الشريك بيعه أو لم يجز ايجاز البيع

منهم البينة ان ذلك أصابه في القسمة فانه يقضى بيننا الخراج لان دعواهما دعوى الملك فترجى بينة الخراج ويكون لانه هو المحتاج الى اقامة البينة وكذا هذا في ديوت الدار ودعوى الغلط انما تسمع اذا لم يضر بالاستيفاء أما اذا أقر بالاستيفاء لا تسمع دعوى الغلط والغبن الا اذا ادعى الغصب فيثبت دعواه * واذا ادعى احد الشريكة القسمة وأبى الباقر فاستأجر الطالب قسماً كان الاجر عليه خاصة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وقال صاحبهما رحمه الله تعالى يكون على الكل * واذا أنكر بعض الشريكة القسمة فشهد قاسم القاضي على القسمة مع غيره جازت شهادته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى * وقال محمد لا تقبل شهادته * اذا اقتسم القوم شيئاً ثم أروغ بذلك ثم ظهر الغبن الفاحش في القسمة ان كانت القسمة بقضاء ما قاضى بطل عند الكل وان كانت بالتراضي اختلفوا فيه * قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان قال قائل بأن الغبن ان يطل القسمة فله وجهه وان قال قائل ليس له أن يطل

فله وجه * وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى له أن يستع دعوى الغلط والغبن الفاحش وله أن يطل القسمة لو كانت القسمة بقضاء القاضى وهو الصحيح * وان اقسام محمد ودوام اختلافها حتى قال أحد هذا الحدى وقد دخل في نصيب صاحبه وقال الآخر هذا الحدى وقد دخل في نصيب صاحبه فان قامت البيعة لهما جميعا قال في الكتاب اخذت بيعة هذا وبينه ذلك لأن كل واحد منهما ثبت الملك لنفسه في جزأه بعينه مما في يد صاحبه واجتمع في ذلك الجزأين بينه وبينه فلهذا وبينه ذلك لأن كل واحد يستعمل القرعة وقاسم القاضى وقاسم غيره وفيه سواء ثم ان كان القاضى هو القاسم أو نائبه فليس لبعض الشركاء ان يرد ذلك بعد خروج السهام كالألتفت الى ابا الهض قبل خروج القرعة ويوان كان القاسم يقسم بينهم بالتراضى فرجع البعض بعد خروج بعض السهام كان له ذلك الا اذا خرجت السهام كلها الا واحدا لان بخروج بعض السهام لا تتم القسمة (١٥٥) فكان الرجوع فيها كرجوع البايع قبل قبول المشتري فاما اذا خرجت

السهام الواحدة تمت القسمة فلا يملك الرجوع * وذكر الناطق رحمه الله تعالى ان القرعة انواع ثلاثة * الاولى لاثبات حق البعض وبطلان حق البعض وانما باطله كالمو اعتق احد عبده بغير عينة ثم يقرع * والاخرى لطيب النفس وانما جائزته كالقرعة بين النساء للسفر والقرعة بين النساء في البسامة في القسم * والثالثة لاثبات حق واحد في مقابلته مثله فيقر زحق كل واحد منهما وهي جائزة فصل في قسمة الوصى والاب في قسمة الاب عن الصبي والمعتوه جائز في كل شئ اذا لم يكن فيها غبن فاحش ووصى الاب في ذلك قائم مقام الاب بعد موته * وكذا الجد والاب اذا لم يكن هناك ووصى الاب ويجوز قسمة وصى الام فيمات كذا االم يكن احدهم هو الالف لمسى

ويكون جميع الثمن البايع وان باع أحدهما فقرا فأجاز الشريك ثم كاله للمشتري فضاع ما بقي كان للشريك على البايع نصف قفيز ولا سبيل له على المشتري ولو لم يكن الشريك أجاز البيع حتى ضاع ما بقي من الطعام أخذ الشريك من المشتري نصف الطعام الذي باع ولو عزل أحدهما فقصر من الصبرة المشتركة وباع ذلك القفيز فأجاز الشريك يبعه كان الثمن بينهما نصفين وان لم يجز الشريك يبعه وأخذ من المشتري نصف ما باع فأراد المشتري أن يرجع على البايع يقام القفيز ليس له ذلك ولكنه بالخيار ان شاء يرجع بنصف الثمن على البايع وان شاء ترك كذا في فتاوى قاضيان * وقريه مشتركة بينهما باع أحدهما مائة دراهم أو قراحين أو ثلثا جاز في النصف ولو باع نصف قراح لم يجز وكذا اذا باع حجرة منها لم يجز وكذا يبيع طريق في أرض بينهم لا يجوز الا رضاه ولو باع البست من الدار باع بقية الدار جاز في النصف واذا باع نصف بستان من غير أرضه لم يجز كذا في المحيط * واذا كانت الحظنة أو الموروثين مشتركين اثنين فباع أحدهما نصيبه من شريكه أو من الاجنبي فنقول اذا كانت الشراكة في المال بسبب الخلط منها ما اختارها أو بالاختلاط من غير اختيارها بما يجوز بيع أحدهما نصيبه من شريكه ولا يجوز من الاجنبي الا باذن شريكه واذا كانت الشراكة بسبب الميراث أو الشراء أو الهبة يجوز بيع أحدهما نصيبه من شريكه ومن الاجنبي (١) بعد اذن شريكه ولا يملك التصرف في نصيب شريكه كذا في الفتاوى الصغرى * ذكر في النوزل باع نصيبه من المشجوعة بغير اذن شريكه بغير أرض ان كانت الاشجار بلغت أو ان القطع جاز البيع وان لم تبلغ فالبيع فاسد * في الوقاعات لمحمد بن شريك بن علي بن أبي ربيعة وأرض بين اثنين وفيما زرع قال لم يذكره في الكتاب وبنى أن يجوز كذا في المحيط * واذا قال لا تحرب منك نصبي من هذا الدار بكذا علم المشتري نصيبه ولم يعلم البايع جاز بعد أن يقر البايع أنه قال المشتري وان لم يعلم المشتري قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يجوز علم البايع أول لم يعلم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز علم البايع أول لم يعلم كذا في الفتاوى الصغرى * ولو كان ثياب بين رجلين أو غنم أو ما أشبه ذلك مما ينقسم فباع أحدهما حصته من ثلث أو ثوب فله يجوز وليس لشريكه أن يطلعه في رواية محمد رحمه الله تعالى وفي رواية الحسن بن زياد لا يجوز الا باجازه شريكه * أخذ الطحاوي رحمه الله تعالى كذا في المحيط * بثروا أرض بين رجلين باع أحدهما نصيبه من البئر بطريقه في الأرض جاز البيع في البئر ولا يجوز للطريق وهو الصحيح ويتوقف على اجازة صاحبه

ترجمة (١) قوله بعد اذن شريكه كذا في جميع النسخ ولعل صوابه بغير اذن شريكه بدليل المقابلة تأمل اهـ جراوي

العقار لانه قائم مقام الام وتصره فيهما هو ملك ولدها الصغير صحيح بالبيع فيمساوى العقار وكذلك في القسمة * ولا يجوز زسمة الاموال الاخ والم والزوج على امراته الصغرى والكبرى الغائبة وان لم يكن لاحدهم أب ولا وصى أب وليس لوصى الاموالية القسمة على الصغير في غير ما تركت الام * ويجوز زسمة وصى الأب على الابن الكبير الغائب فيمساوى العقار لانه قائم مقام الاب فيما يرجع الى الحفظ وسع ماسوى العقار من الحفظ * ولا يجوز زسمة المقتط ولا قسمة للمملوك على ولده الحر * والمعتوه بمنزلة الصغير * اما المبرسم والمغني عليه والذي يجب ويضيق لا يجوز عليهم قسمة أحدهم الا برضاه أو بوكالته في حال افاقته * والذي يملكه القاضى وصي لليتيم فهو بمنزلة وصى الاب اذا جعله وصي في كل شئ * وان جبه القاضى وصي في شئ خاص نحو الاثنا أو حفظ ماله لا يجوز زسمة لان نصب القاضى ايا وصيا قضاء والقضاء يقبل التخصيص * بخلاف وصى الاب في شئ خاص فله ان يكون وصيا في جميع الاشياء لانه قائم مقام الاب واذا قسم الورثة

لثالث وتقبل الاراضى على عددها سهم بعد أن عدلت وسويت ثم يجعل بتادق سهامهم على عددها سهم ويقرع بينهم فأول ندقة تخرج
توضع على طرف من أطراف السهام وهو أول السهام ثم ينظر إلى البندقة لمن هي * فان كانت لصاحب العشرة من البنادق العشرة يعطى
لهذا وتسعة أسهم متصلة بالسهم الذى وضعت البندقة عليه فتكون سهام صاحبها على الاتصال ثم يقرع بين الستة كذلك فأول ندقة
تخرج توضع على طرف من أطراف الستة الباقية ثم ينظر إلى البندقة لمن هي فان كانت لصاحب الخمسة من البنادق الخمسة يعطى لذلك
السهم وأربعة أسهم متصلة بذلك السهم ويبقى السهم الواحد لصاحب الواحد كان له الطرف الذى وضع
عليه البندقة ويكون الخمسة الباقية لصاحب الخمسة * وحل مات وتوكل ثلاث سنين وتوكل خمس عشرة ثانية خمس منها ملوثة وخلا وخمس
منها إلى نصفه اخل وخمس منها خالية والكل مستوية فأراد البنون أن يقسموا (١٥٧) الخواص على السوا من غيران يراوعن

مواضعها قالوا الوجه
فيه أن يعطى أحد البنين
خاتيتين ملوحتين وخاتية إلى
تصفها وخاتيتين خاليتين
ويعطى الثانى كذلك يبقى
خمس خواب احداها ملوثة
واحداها خالية وثلاث إلى
نصفها خلا فيعطى للابن
الثالث ذلك فيقع المساواة
بذلك * رجلان بينهما
خسعة أرغفة لاحدهما
رغيفان وللآخر ثلاثة
فدعوا رجلا ثالثا وكلا
جيهما مستويين ثم ان الثالث
اعطاهما خمسة دراهم
وقال اقتسماعلى قدرما
اكلت من ارغفتكما قال
الفقير أبو الليث رحمه الله
تعالى يكون لصاحب
الرغيفين درهمان ولصاحب
الثلاثة ثلاثة دراهم لان
كل واحد منهم أكل رغيفا
وثلاثي رغيف مشاعا لثلاث
من ذلك لصاحب الرغيفين
ورغيف تام من نصيب

وقال الثانى جاز أيضا * أصله أن الأقاله تصح عبد الثانى بلفظين أحدهما ماض والاخر مستقبل
كقوله أفلنى فقال لا آخرأقت وقال محمد رحمه الله تعالى لاتصح الإجماعين كالباع وأخذه
في الفتاوى قول محمد رحمه الله تعالى كذا في الوجيز للكردرى * رجل باع شيئا قال للمشتري أفلنى
البيع فقال قد أفلنتك لم يكن ذلك أقاله في قول أبى حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية حتى
يقول البائع بعد ذلك قبلت كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال المشتري تركت البيع وقال البائع رضيت
أو أجزت يكون أقاله كذا في الخلاصة * بيع بين (١) بازده فقال دادم لاتصح الأقاله ما لم يقل بذرفتم
وبه يبقى كذا في الوجيز للكردرى * ولو طلب البائع الأقاله من المشتري فقال المشتري هات الثمن وقبل
البائع فهو كقول البائع أفلنى كذا في الخلاصة * جاء الدلال بالثمن إلى البائع بعد ما باع بالامر المطلق
فقال البائع لا أدفع بهذا الثمن فأخبر به المشتري فقال لا تألأأبدأ أيضا لا ينفسخ كذا في الفتية * وتنفذ
بالتعاطى ولو من أحد الجانبين هو الصحيح كذا في النهر الفائق * قبض الطعام المشتري وسلم بعض
الثنى ثم قال بعد أيام ان الثمن غال فرد البائع بعض الثمن المتكسوس فن قال البيع ينعقد بالتعاطى من أحد
الجانبين جعله أقاله وهو الصحيح كذا في الوجيز للكردرى * اشترى اربسما وأخذه ثم قال للبائع لا يصلح
العملى تخذه وادفع إلى الثنى فابى البائع فقال تركت كذا من الثمن وادفع إلى الباقي ففعل فهو أقاله لا يصح
مستأ * طلب البائع من المشتري فسخ البيع فقال المشتري ادفع إلى الثمن فكتبه مائة ودفعها إليه
فأخذها منه ورد البائع فهو فسخ كذا في الفتية * باع من آخره ما فقال له المشتري قد أفلنتك البيع في هذا
الثوب فاقطعه مقيفا فقطع البائع مقيفا قبل أن يفرقوا ولم يكلم بشئ كان أقاله كذا في فتاوى قاضيان
* وشروط صحة أقاله رضا المتعاقدين والمجلس وتقابض بدل الصرف في أقالته وأن يكون المبيع محلا
الفسخ بسائر أسباب الفسخ كالتخييار والشرط والرؤية والعيب عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى فان لم يكن
بان ازداد زيادة تمنع الفسخ بهذه الأسباب لاتصح عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى وقيام المبيع وقت الأقاله
فان كان هالكًا وقت الأقاله لاتصح وأما قيام الثمن وقت الأقاله فليس بشرط * إذا تبايعا عبدين
كالدراهم والدنانير عبدا ولم يعينا والفلوس والمكيل والموزون والعدييات الموصوفة في الذمة ثم تقابلا
والعين قائمة في يد المشتري صححت الأقاله سواء كان الثمن قائما أم هالكًا وان تقابلا بعد هلاك العين لم تصح
وكذا ان كانت قائمة وقت الأقاله ثم هلك قبل الرضى البائع بطلت الأقاله وكذا إذا كان المبيع
عبدين وتقابضا ثم هلكا ثم تقابلا لاتصح الأقاله وكذا لو كان أحدهما هالكًا وقت الأقاله والاخر قائما

ترجمة (١) اعطى البيع ثانيا فقال اعطيت قبلت

صاحب الثلاثة فاجعل كل ثلث سهما فصبب كل واحد منهم سهما * ههنا من نصيب صاحب الرغيفين وثلاثة أسهم من نصيب
صاحب الثلاثة وذلك خمسة فيقسم البذل كذلك فيكون لصاحب الرغيفين درهمان ولصاحب الثلاثة ثلاثة دراهم * وقال
الفقير أبو بكر رحمه الله تعالى عندى لصاحب الرغيفين درهم من البذل لانه اكل من رغيفيه رغيفا وثلاثي رغيف ولم يأكل الثالث من
رغيفيه الا لثلاثي رغيف وكل واحد منهم أكل رغيفا وثلاثي رغيف فالثالث أكل من الارغفة الثلاثة رغيفا وثلاثي رغيف فكان لصاحب
الثلاثة أر بعقد دراهم من خمسة دراهم * شريكان بينهما عايب أراد اقسمة بينهما فوزعتهما بالوزن بالقبان أو الميزان * وقال بعض المشايخ
يجوز زجته بالشرط أيضا لقله التفاوت * وقال مولانا رضى الله عنه وهذا غير صحيح لانه وزنى فلا يجوز زجته * بدون الوزن اما بالقبان

أوبالميزان فلا يجوز قسمته بالشريحة لأنها مجازفة * وقسمه لثنتين بالحبال ذكر في النوادر أنه يجوز لقله التفاوت لأنه ليس بوزني
 * رجلا نواضعاً في قرة بينهما على أن تكون عند كل واحد منهما خمسة عشر يوماً محبباً لهما كان باطلاً * ولا يحل فضل الدين
 لأحدهما وإن جعله صاحبه في حل لانه هبة المشاع فيما يقسم الآن يكون صاحب الفضل استهلك الفضل فأذبحه صاحبه في حل
 كان ذلك أبرأه عن الضمان فجوزاً ما حال قيام الفضل يكون هبة أو أبراء عن العين وأنه باطل * أهل قرية غزتهم السلطان فقال
 بعضهم يقسم ذلك على قدر الاملاك * وقال بعضهم يقسم على عدد الرؤس * وقال القصة أبو جعفر رحمه الله تعالى ان كانت الغرامة
 لتحصين الاملاك يقسم على قدر (١٥٨) الاملاك لأنها مؤنة الملك وإن كانت لتحصين الابدان يقسم على قدر الرؤس الذين يتعزز

لهم لأنها مؤنة الرأس * ولا
 شيء من ذلك على النساء
 والصبيان لانه لا تعرض
 لهم * دار بين اثنين ائتمعت
 فأراد أحدهما البناء وأبى
 الآخر يقسم الدار بينهما
 * ولو كان جدار بين رجلين
 لأحدهما عليه جذوع
 وليس للآخر عليه شيء
 فأنهما طافا فأخذ
 صاحب الجذوع صاحبه
 بالبناء وأبى صاحبه فانه لا
 يجبر عليه ويقال لهما من
 شئهما فاقسمهما أرض الحائط
 فان أراد صاحب الجذوع
 أن يبني وأراد الآخر القسمة
 فانه يقسم بينهما نصفين
 * رجلا بينهما مملوك
 صغير أو جارية فأنهما يجبران
 على تفقتهما فان أراد
 أحدهما الانفاق وقال
 الآخر ليس لي شيء ذكر
 الكرخي رحمه الله تعالى ان
 الحاكم يبيعهما من يتفق
 عليهما فان لم يجد استدان
 عليه فان لم يجد أنفق من بيت المال فان قال أحد الشر يكتن أنا أنفق عليه ديما على مولاه قال امرته
 من غير اجبار وبلغ أن أكثر من قيمته أضعافاً كان ذلك له على المولى ولا يسطعنه جعوت المملوك * ولو كانت داراً وتخل بين رجلين لا يجبر على
 الانفاق * شريكان اقتسمتا على ان لأحدهما الصامت وللآخر العروض وتقاتلت الحائزات والديون التي على الناس على انه أنوى شيء
 من الديون يرد أخذ الصامت على شريكه نصفه كانت القسمة فاسدة لأن القسمة في معنى البيع والبيع على هذا الوجه فاسد وعلى أخذ
 الصامت ان يرد على شريكه نصف ما أخذ من الصامت وعلى الشريك الآخر ان يرد على أخذ الصامت نصف ما أخذ أيضاً * دار بين
 شريكين رجلين ايمان الدار ووضعا في الدار ثم اقتسما الدار فان الباب الموضوع في الدار يكون بينهما ولا يكون داخل في القسمة منزلة متاع
 في الدار * ولو اقسما كرماف وقع الاعتاب في النصف الذي أصاب أحدهما ان ذكر العنب في القسمة يكون العنب لئن

وصحت الاقالة ثم هلك القائم قبل الرد بطلت الاقالة * ولو باع عينا بعين وتفاضل ثم هلك أحدهما في يد
 مشترية ثم تم تقابل وصحت الاقالة وعلى المشتري الهالك قيمته ان لم يكن له مثل ومثله ان كان له مثل فيسلمه الى
 صاحبه ويسترد قيمته العين وكذلك لو تفايلا والعين قائمتان ثم هلك أحدهما بعد الاقالة قبل الرد
 لا تبطل الاقالة هكذا في البائع * ولو هلك قبل الرد تبطلت الاقالة كذا في المحيط * رجل باع من آخر كرم
 وسلم فاكل المشتري زهرة سنة ثم تقابل لالضع * وكذلك لو هلك الزيادة متصلة أو منفصلة أو واسم على كرمها
 أجنبي كذا في الخلاصة * ولو أسلم عبد في طعام فقبض الطعام فبات العبد ثم تقابل وصحت الاقالة وتلزيمه
 قيمته كذا في محيط السرخسي * ولو اشترى عبداً بقر أو بعوض أو غنم فباض ثم هلك العبد في يد المشتري ثم
 تقابل بالفضة قائمة في يد البائع وصحت الاقالة وعلى البائع رد الفضة ويسترد قيمته المشتري قيمة العبد فها
 لافضة * ولو كان العبد ذوق الاقالة ثم هلك قبل الرد على البائع فعلى البائع أن يسترد الفضة ويسترد قيمة
 العبدان شاء من هبوا وان شاء فضة كذا في البدائع * رجل اشترى صابوناً ربطاً وبقيضه خفف عنده وانتقص وزنه
 بالخفاف ثم تفاوضا البيع صح القسح ولا يجب على المشتري شيء من الثمن لاجل النقصان * رجل اشترى
 لحماً أو سمكاً أو شيئاً يتسارع اليه الفساد فذهب المشتري الى بيته ليجي به فالتى فطال مكنه وخاف البائع
 أن يفسد كان البائع أن يبيع من غيره استحساناً * وللمشتري الثاني أن يشتري من البائع ثم يظن ان
 كان الثمن الثاني أكثر من الثمن الاول كان عليه أن يتصدق بالزيادة وان كان أنقص فالتقصان يكون
 من مال البائع ولا يكون على المشتري الاول كذا في فتاوى قاضيان * رجل اشترى حماراً وبقيضه ثم
 جاء بالحمار بعدد أربعة أيام ورد على البائع فلم يقبل البائع صريحاً واستعمل الحمار أياماً ما تمتع عن رد
 الثمن وقبول الاقالة كان له ذلك كذا في الظهيرية * باع أمة وأكرام المشتري الشراء لاجل البائع أن
 يطأها ما لم يعزم على ترك الخصومة لأن البيع لا ينفسخ بتجعد المشتري فان عزم البائع على ترك الخصومة
 حل له أن يطأها وكذلك الوابح جارية ثم أنكر البيع والمشتري يدعى لاجل البائع أن يطأها فان ترك
 المشتري الدعوى وبيع البائع أمة ترك الخصومة حل له الوطء كذا في فتاوى قاضيان * اشترى من رجل
 عبداً بامانة فباض ثم ان المشتري باع نصفه من رجل ثم قال البيع في الامه بعد ذلك جازت الاقالة وكان
 عليه لبائع العبد قيمة العبد وكذلك لو لم يبيع لكن قطعت يد العبد وأخذ الارش ثم قال البيع
 في الامه كذا في الظهيرية * رجل اشترى عبداً ألف درهم ودفع الثمن ولم يقبض العبد فقال له البائع بعد
 ما قبضه وهب لنا العبد والثلث كان ذلك نفذاً للبيع ولا تصح هبة الثلث كذا في فتاوى قاضيان * قوم
 في السفينة وقد اشترى قوم من رجل منهم في السفينة أمتعة خيف الفرق وقوع الاتفاق على القابض

عليه فان لم يجد أنفق من بيت المال فان قال أحد الشر يكتن أنا أنفق عليه ديما على مولاه قال امرته
 من غير اجبار وبلغ أن أكثر من قيمته أضعافاً كان ذلك له على المولى ولا يسطعنه جعوت المملوك * ولو كانت داراً وتخل بين رجلين لا يجبر على
 الانفاق * شريكان اقتسمتا على ان لأحدهما الصامت وللآخر العروض وتقاتلت الحائزات والديون التي على الناس على انه أنوى شيء
 من الديون يرد أخذ الصامت على شريكه نصفه كانت القسمة فاسدة لأن القسمة في معنى البيع والبيع على هذا الوجه فاسد وعلى أخذ
 الصامت ان يرد على شريكه نصف ما أخذ من الصامت وعلى الشريك الآخر ان يرد على أخذ الصامت نصف ما أخذ أيضاً * دار بين
 شريكين رجلين ايمان الدار ووضعا في الدار ثم اقتسما الدار فان الباب الموضوع في الدار يكون بينهما ولا يكون داخل في القسمة منزلة متاع
 في الدار * ولو اقسما كرماف وقع الاعتاب في النصف الذي أصاب أحدهما ان ذكر العنب في القسمة يكون العنب لئن

أخذنا نصف الذي فيه العنب والأفلا • وكذا لو اقتسم دارا فوقع في نصيب أحدهما بيت فيه حمامات أن لم يذكروا الحمامات في القسمة لا تدخل وإن ذكروها في القسمة وجعلوا لها صاحب البيت فإن كانت لا تؤخذ إلا بصيغة القسمة فاسدة وإن كانت تؤخذ بغير صيد جازت القسمة وتكون الحمامات لصاحب البيت لأن حكم القسمة حكم البيع * أرض بين رجلين فطلب أحدهما القسمة من القاضي وأبى الآخر قال بعت نصيب من فلان الغائب وأقام البيعة على ذلك لا تقبل بيئته لأنه يريد به ماذن القسمة عن نفسه بدوى الفعل على الغائب وذلك باطل * دار بين شريكين أحدهما متنيها وأبى الآخر فإن القاضي يقسم الدار بينهما * ولو كان مكان الدار رطبا وحمام أو شيء لا يجهل القسمة كان لطلب البناء بين شريكين ثم يؤجر ثم يأخذ نصف ما تنفق في البناء من الغلة * وفي الأراضي المشتركة إذا بناها أحدهما فقال له صاحبه ارفع بناك فإن القاضي يقسم الأراضي بينهما فلو وقع من البناء (١٥٩) في نصيب الذي لم يبن فله أن يرفع ذلك أو يأخذ البناء بالقيمة

الامتعة عن السفينة حتى تخلف السفينة ففقال بائع الامتعة من طرح منك المئاع الذي اشتريته مني فقد أقلته البيع فطرحوا حتى اختلفت الأقالمة استخسنا كذا في الخلاصة * رجل اشترى عبدا ثم ادعى أنه باعه من البائع بأقل مما اشتراه قبل نقد الثمن وعند البيع وادعى البائع أنه أقال البيع كان القول قول المشتري في انكسار الأقالمة مع عبته * ولو كان البائع يدعى أنه اشتراه من المشتري بأقل مما باع والمشتري يدعى الأقالمة يحلف كل واحد منهما كذا في الظهيرية * الوكيل بالبيع يملك الأقالمة قبل قبض الثمن في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وأما الوكيل بالشراء فذكره ثمس الأئمة السرخسي وشيخ الإسلام المعروف بجواهر زادته له الأقالمة كذا في فتاوى قاضيان * وتصح أقالمة الموكل مع البائع والمشتري وأقالمة الوارث وأوصى جائز ولا يجوز أقالمة الموصى له كذا في القنية * ويجوز الأقالمة في المكمل من غير وكيل ولا يصح تعليق الأقالمة بشرط بأن باع ثوبا من زيد فقال زيد اشترته رخصا فقال إن وجدته مشتريا بالزيادة فبعت منه فوجد فباعه بأزيد لا ينعقد البيع الثاني كذا في الوجيز للكردي * والأقالمة لا تطل بالشروط الفاسدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنها فسخ كذا في محيط السرخسي * من له دين مؤجل إذا اشترى بذلك الدين من عليه شيئا وقضيه ثم تقابلا لا يعود الأجل ولورده العيب بقضاء كان فسخا من كل وجه ف يعود الأجل * ولو كان الدين كفلا لا تعود الكفالة في الوجهين كذا في الفتاوى الكبرى * باع عشرة ثم قال لشريبي بعتهم امتلا رخصة فقال المشتريان كانت رخصة فبعتها واسترجع فبها التفلس وأوصل إلى ثمن يقرق التي بعتهم في بعاها ورجم فان كان قبل القبض أو بعده ولكن قال له مشتري بعتهم بالنفس فهو فسخ والرجوع له ولا فهو وكيل والرجوع للوكيل * باع ضيعة مشتركة بين ابنها البالغ وأجاز لأن البيع ثم أقالته الأم وأجاز لأن الأقالمة ثم باعها ثانيا بغير إجازته يجوز ولا يتوقف على إجازته لأن الأقالمة يعود للبيع إلى ملك العاقلة لا إلى ملك الموكل والمخير * اشترى كرما بالذهب ودفع مكانه حنطة ثم تفاسخا البيع قبل له أن يطلب الحنطة * اشترى بدراهم جيا ودفع زبوا فامكانها وتجاوزها البائع ثم تقابلا فلا يشتري أن يرجع على البائع بالجيا * اشترى شيئا له محل ومؤنة ونقله إلى موضع آخر ثم تقابلا فؤنة الرد على البائع * اشترى بقره تقاضا ثم تقابلا بالقرعة بعدد المشتري يحملها أو بأقل لبنها فالبائع أن يطلب منه مثل اللبن ولو هلك في يد المشتري سطل الأقالمة ولا تسقط ضمان اللبن عن المشتري لظهور الأقالمة في حق القائم دون الهالك كذا في القنية * ولو اشترى رضيعا زرعها وحصدته المشتري ثم تقابلا بصحت في الأرض بمصبتها من الثمن بخلاف ما لو تقابلا بعد أدراكه فانها لا تجوز كذا في النهر الفائق * رجل اشترى شيئا وتقاضاه كسدت الدراهم ثم تقابلا فانه يرد تلك الدراهم الكاسدة كذا في الخلاصة * ولو اشترى

المستأجر يكون متطوعا واختار الفتوى أن لا يرجع هذا المستأجر على شريك من أجره * رجل مات وترك ضيعة وخسعة بن أحدهم صغير الباقي كبارا ثلث منهم حاضران وثلاث غائبان فاشترى رجل نصيب أحدا الحاضرين فطلب هذا المشتري شريكه بالبيعة بالقسمة عند القاضي وأخرها بالقصة فإن القاضي يأمر الشريك الحاضر بالقسمة ويجعل رجلا وكيل عن الغائبين رخصا مع الصغير لأن المشتري قام مقام بائعه وكان للبائع أن يطلب الشريك الحاضر بالقسمة إذا كانت الضيقة مبرا لأن المشتري يقوم مقام البائع فيما كان الأصل مبرا * صبي أقر أنه بالغ وقاسم وصى الميت قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أن كان الصبي مرافقا قبل قوله وتجاوز قسمة وإن لم يكن مرافقا بعد علم أنه لا يحتمل التجاوز قسمة ولا قبل قوله لأنه مكذب ظاهر أو تبين بهذا أن تنق عشرين سنة إذا كان كمالا لا يحتمل مثله إذا أقر بالغ لا قبل قوله * رجل باع من رجل شيئا ومن رجل بالردك ثم مات الضامن وطلب ورثة الضامن قسمة

ميراثه فان القاضي يقسم لان الدين غير ثابت الحال * فان قسم وباع كل واحد من الورثة نصيبه ثم ادرك المشتري در كان للمشتري أن يرجع على ورثة الضامن وينقص قسمته لان هذا بخلاف دين مقارن للوث لان سبب هذا الدين كان حياة الميت ولو كان الدين ظاهرا وقت القسمة لا يجوز القسمة فكذا اذا وجب بسبب كان قبل الموت * رجل مات عن امرأته وأولادها من الميراث قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى نعرض هي على امرأة ثمة وأمرأتين حتى تمس جنبها فان لم تنفق على شيء من علامات الحمل يقسم الميراث * وان زفت على شيء من علامات الحمل ترصوا حتى تلد فانه لا يقسم * وكذا لو مات الرجل وترك امرأته وأولادها فان القاضي لا يقسم الميراث حتى تلد * فان كان الوارث أكثر من واحد ولم تنتظروا الولادة ان كانت الولادة بعيدة يقسم وان كانت قريبة لا يقسم * ومقدار القرب والبعد مقووض الى رأى (١٦٠) القاضي واذا قسمت التركة وقف نصيب الحمل واختلافه في مقدار ما وقف العمل قال

الفقيه أبو جعفر رحمه الله

تعالى يوقف نصيب ابنين

ويقسم الباقي وهو رواية

عن أبي خنيفة ومحمد بن أبي

يوسف رحمه الله تعالى

* وقال بعضهم يوقف نصيب

أربعة بنين وهو رواية عن

أبي خنيفة رحمه الله تعالى

أيضا وذكر ان خلاصا عن

أبي يوسف رحمه الله تعالى

انه يوقف نصيب ابن واحد

وعلمه الفتوى * هذا اذا

كانت الورثة عن يثرون مع

الحمل ان كان اثنا عشر كانوا

يرون مع الابن بان مات عن

اخوة وامرأة حامل يوقف

جميع التركة ولا يقسم لان

في حق الاخوة في طلب

القسمة شك فلا يقسم

* رجل مات عن امرأة

حامل وابن وبنتين فطلب

الاولاد قسمة الميراث قال

الفقيه أبو جعفر رحمه الله

تعالى يا أيها الذين آمنوا

من أربيعين سهم اولاد اثنين

سبعة أسهم وللاثنين أربعة

عشر * ويوقف لأجل

أرضها أمشجارا فقطعها ثم تقابل اصحها الاقالة بجميع الثمن ولا شيء للبائعين من قيمة الامشجار ويسلم الانصار للمشتري هذا اذا علم البائع بقطع الانصار واذا لم يعلم بوقا الاقالة يتخير ان شاء اخذها بجميع الثمن وان شاء ترك كذا في القسمة * الاقالة جائزة لا اقالة اقالة السلم كذا في النهر الفائق * ولو باع بعد الاقالة من المشتري جاز ولو باع من غيره لم يجز ولو قال البائع البيع ثم قال البائع باعته الاول جاز وكذا بيعه من باعه يجوز كذا في محيط السرخسي *

(الباب الرابع عشر في المراجعة والتولية والوضعية) المراجعة بيع عمل الثمن الاول وزيادة ربح * والتولية بيع عمل الثمن الاول من غير زيادة شيء * والوضعية بيع عمل الثمن الاول مع نقصان معلوم والكل جائز كذا في المحيط * ولو باع شيئا مراجحة كان الثمن مثليا كالمكيل والموزن جاز البيع اذا كان الربح معلوما سواء كان الربح من جنس الثمن الاول أم لم يكن وان لم يكن مثليا كالعرض ان باعه مراجحة عن لا يملك العرض لا يجوز وان باعه من غير ذلك العرض ان باعه بالعرض الذي في يده ربح عشرة جاز وان باعه ربح (١) دمه يارده لا يجوز الا اذا علم الثمن في المجلس فيجوز وله الخسار فاذا اختار العقد يلزمه أحد عشر استخفا سا وكذا لو باعه وتولية لا يعلم المشتري بكم يقوم عليه لا يجوز الا اذا علم الثمن في المجلس فيجوز وله الخسار هكذا في محيط السرخسي * ولو اشترى ثوبا بعشرة أعطى ما يدرأه أو ثوبا من رأس المال العشرة حتى لو باعه مراجحة لزم المشتري الثاني عشرة ولو اشترى ثوبا بعشرة بخلاف نقد البلد فباعه ربح درهم فالعشرة مثل ما نقد والربح من نقد البلد ولو نسب الربح الى رأس المال فقال أبيعك ربح دمه يارده فالربح من جنس الثمن كذا في محيط السرخسي * ولو أعطاه الثمن عرضا أو رهنه فله بيع مراجحة على الدراهم كذا في محيط السرخسي * ما عدا مراجحة وأخبره أن رأس ماله مائة دينار فلما أراد أن يدفع الثمن قال اشترى ثوبه بمائة دينار شاممة والبيع يغادر قال ليس له الا التقدير وان أقام بينة أنه اشتراه بمائة دينار شاممة قبلت بینه ويكون المشتري بالخيار كذا في المحيط * ولو وهب المشتري المبيع من انسان ثم رجع في الهبة فله أن يبيع مراجحة وكذلك لو باعه ثم رده عليه يعيب أو خيار أو اقالة فلو تم البيع فيه ثم رجع اليه بمراجحة أو هبة لم يكن له أن يبيعه مراجحة واذا كان المبيع حله مما يختلف أو وعدوه غير متفاوت كان للمشتري أن يبيع بعضه تلافيا لجهله وان كان حله مما يختلف أو وعدائه متفاوتا فان باعه بعضه مارجحة جاز وان باعه بعضه فان كان الثمن حله لم يجز وان سمي لكل واحد حصة فباعه مارجحة عن ماسمي له في قول أبي خنيفة ترجحة (١) قوله دمه يارده يعني العشرة أحد عشر اهـ

الحمل أربعة عشر وعشر وعشر ولاثنين وعشرة وعشر ولاثنين ويوقف للعمل نصيب ابن واحد فخرج المشتري من أربع وستين غنية أسهم وأبي له أربعة عشر ولاثنين وعشرة وعشر ولاثنين ويوقف للعمل نصيب ابن واحد أربعة عشر * حامل مات وتو بها ولد بعرض مقدار يوم وليلة فقال بعض الناس مات الولد وقال بعضهم لم يمت فدفعت المرأة كذلك ثم نكحها فاذا معها اثنتي عشرة وتكرت المرأة تزوجها وأبوها هل يكون له هذه البنت التي وجدتني من المال قال مشايخ بطريرجهم رحمه الله تعالى ان أقر الورثة كلهم ان هذه بنتا خرجت بعد وفاتها حرة ورثت الالة ثم ثرت من الالة ورثتها وان جحدوا لم يقض لها الميراث الا ان يشهد عدول بانها ولدت باحبة وانما نسبهم الشهادة على هذا الوجه اذا لم يشارقوا قبلها عند دفنت الى أن تبش وقد معصوا وتولد من تحت الفرج حتى يحصل لهم بالذلل وان لم يكن هناك شهود يحلف الورثة على العلم فان حلفوا لا يكون لها الميراث * واذا خرج رأس الولد وهو حي ثم مات قبل أن يخرج الباقي لاميراثه وان استعمل ولا يصلي

عليه الآن يخرج أكثر البدن وهو حي والله أعلم بالصواب ﴿كتاب المضاربة﴾ المضاربة لا تجوز بغير الدراهم والجناتير
مكلا كان أموزونا وعروضاني قول أي حنفية أو يوسف رحمه الله تعالى * وقال محمد رحمه الله تعالى تجوز بالفلس الرابحة عددا
ولا تجوز بالذهب والقضة إذا لم تكن مشروبة في رواية الأصل * وتجوز بالدراهم النهرية والزيوف * ولا تجوز بالستوفة فإن كانت
زوج نفسي كالفلس * رجل دفع عرضا وقال بعه وعل بقتنه مضاربة بنصف الريح فباع بأحد التقدين ونصرف في الثمن جازت المضاربة
لأنه أضافه إلى الثمن إلى العروض وإن باع العرض بمكلا أموزون جاز البيع والمضاربة فاسدة في قول أي حنفية رحمه الله تعالى * وقال
صاحبه رحمه الله تعالى لا تجوز البيع أيضا وإن فسد المضاربة بعد أي حنفية رحمه الله تعالى لأنها صارت مضافة إلى العروض * ولو
دفع إلى رجل دراهم لا يعرف قدرها مضاربة جازت المضاربة ويكون القول في قدرها (١٦١) وصفتها قول المضارب مع غيره * ولو
كانت الدراهم وديعة فأمر

وأي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الحاوي * ولو أسلم عشرة دراهم في ثوبين من جنس واحد وبين جنسهما
ونوعهما وصفتها ما وزعهما على السواء وقبضهما عند حمل الأجل وأراد أن يبيعهما صارت رابحة على خمسة
بكرهما يمينين وقال لا يكره كذا في الكفاي * وإذا اشترى ثوبا واحدا واشترى نصفه فليس له أن يبيع
النصف الثاني بنصف الثمن وإن كان الباقي نصف الثوب باعتبار الذرعان كذا في المحيط * غاصب العبد
إذا قضى عليه بقية العبد عند الأفاق ثم عاد العبد من الأفاق فله أن يبيعه من الرابحة على القيمة التي غرم لأنه
يقول قام على يكدنا وكذا لو اشترى عبدا بخمسة فقبضه فأنقض القاضي عليه بالقيمة للبائع كذا في
الفتاوى الكبرى * رجل وهب لرجل ثوبا باع عرضا اشتريه وتقاضا فليس له أن يبيعه من الرابحة في قياس
قول أي حنفية رحمه الله تعالى كذا في الأصل * وأما في قياس قول أي يوسف رحمه الله تعالى فإن العرض
مثل قيمة الهبة فلا بأس بأن يقول قام على يكدنا ولا يقول اشترى رجل ورث عبدا فباعه بألف ثم قال
البيع بعد التفاضل أوفى له فأراد أن يبيعه من الرابحة في قياس قول أي حنفية رحمه الله تعالى كذا
في الحاوي * ولو اشترى محتوم حنطة فمحتوم شحير بغير غيره - ما تم تقاضا فلا بأس بأن يبيع الحنطة
من الرابحة وكذلك كل صنف من المكمل والموزون نصف آخر ولو اشترى قفيزا من الحنطة بغير شحير
بغير غيره ثم باع الحنطة بغير ربع الحنطة لم يجز وهذا بخلاف ما لو اشترى قلب فضة ثم باع ربع درهم
كذا في المحيط * ولو اشترى ثوبين ولم يسم لكل واحد منهما ليجوز بيع أحدهما من الرابحة وإن سمي لكل
واحد منهما ما تمنا جاز بعدهما وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز * ومن اشترى شيئا وأعلى في ثمنه فباعه
من الرابحة على ذلك جاز وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا زاد زيادة لا يتغيب الناس فيها فاني لأحب أن
يبيعه من الرابحة حتى يبين * رجلان اشترى ما مكلا أموزونا ومعدودا متقاربا فاقسماهما جاز لكل
منهما أن يبيع حصته من الرابحة ولو كان ثيابا ونحوها فاقسمها لم يجز لكل واحد منهما ما بيع حصته من الرابحة
كذا في محيط السرخسي * اشترى دينارين بدراهم فأراد أن يبيع الدنانير من الرابحة لا يجوز كذا في
الظهرية * اشترى متاعا ورقم بأكثر من ثمنه فباعه من الرابحة على الرقم جاز ولا يقول قام على يكدنا وكذا لو
ورث أو اتهم بالاداء برقه وهذا إذا كان عبد البائع أن المشتري يعلم أن الرقم غير الثمن أما إذا علم
أن المشتري يعلم أن الرقم والثمن سواء فانه يكون خيانة فله الخيار كذا في محيط السرخسي * ولو اشترى
نصف عبدة ثم اشترى النصف الآخر بمائتين فله أن يبيع أي النصفين شاء من الرابحة على ما اشتراه فإن
شأه باع الكل على ثلثية درهم من الرابحة كذا في الحاوي ويجوز أن يضم إلى رأس المال أجرة القصار والصنع
والطراز والفضل والجل وسوق الغنم والأصل أن عرف التجار معتبر في بيع الرابحة فاجرى العرف بالحاقه

(٢١ - فتاوى ثالث) فكأن أصل المال ورثه لأمه ولا أموزنا جرمه * رجل دفع إلى رجل ألفا مضاربة لم يكن للمضارب
أن يشتري شيئا للمضاربة بأكثر من ذلك المال قاله رب المال أعل فيه ربك أملك أو يقل * فإن اشترى سلعة بأكثر من ألف كانت حصته الألف
مضاربة وما زاد فهو للمضارب له ربحه وعلمه وضيعته وعن الزيادة دين عليه خاصة ولا يضمن المضارب بذلك الخلط * رجل دفع إلى رجل
دينارين مضاربة فاشترى بالدراهم وأعلى العكس جازت المضاربة عندنا وإن اشترى بخلاف صفة رأس المال فإن كانت يضافا فاشترى بالسود
جازت المضاربة في قول أي حنفية وأي يوسف رحمه الله تعالى وظاهر قول محمد رحمه الله تعالى * المضاربة تصدق أنشأها فاشترط
لأحدهما من الربح ما يقطع الشركه فتعوان يجعل له دراهم مسمومة مائة أو أقل أو أكثر نسدت المضاربة * ومنها إذا اشترط على المضارب
ضمان ما هلك في يده * ومنها إذا اشترط في المضاربة على رب المال مع المضارب أن ذلك يمنع التخليع بين المال والمضارب * وكذا لو وكل

رجلا لدفع ماله مضار به فدفق الوكيل وشرط عمل نفسه مع المضارب وشيأه لولمات نفسه من الربح كان ذلك فاسدا * ولو فعل ذلك الاب
أوالجد أو الاب أو وصي الاب وشرط لنفسه شيأ من الربح والعمل فعمل مع المضارب جازت المضاربة والشرط جميعا * ولو دفع أحد المتفاوضين
أفقر درهم من مال المتفاوضة مضاربة إلى رجل وشرط عمل نفسه مع المضارب وشرط لنفسه شيأ من الربح ففسدت المضاربة * ومنها إذا دفع
الاب أو الجد أو وصي الاب مال الصغير إلى رجل مضاربة وشرط عمل اليتيم مع المضارب كانت المضاربة فاسدة * والاصل في هذا أن كل من
يجوز له أن يأخذ لنفسه مال اليتيم مضاربة إذا شرط عمل نفسه مع المضارب جازت المضاربة * وكل من لا يجوز له أن يأخذ لنفسه مال اليتيم
مضاربة إذا شرط عمل نفسه مع المضارب وشيأ لنفسه من الربح لا يجوز المضاربة وإذا عمل المضارب في المضاربة الفاسدة ربحه كان كل
الربح لرب المال وللمضارب أجر المثل (١٦٣) تاما لان المضاربة إذا فسدت تبقى اجارة وفي الاجارة الفاسدة إذا عمل الاجير كان له أجر

مثله تاما ولو هلك المال في يد
المضارب لا يفعله والمضاربة
فاسدة ذكر في الاصل انه
لا ضمان عليه وذكر الخاوي
رحمه الله تعالى فيه خلافا
قال لا يضمن في قول أبي
حنيفة رضي الله عنه ويضمن
في قول صاحبه رحمه الله
تعالى وجعله على الخلاف
في الاجير المشترك اذا هلك
المال في يده لا يفعله * رجل
دفع إلى رجل ماله مضاربة
وبين نصيب أحدهما من
الربح وسكت عن نصيب
الآخر ان سكت عن نصيب
نصيب رب المال جازت
المضاربة وان سكت عن
بيان نصيب المضارب لا يجوز
المضاربة قسلا ويجوز
استحسانا ومأورا المشروط
رب المال يكون للمضارب
* ولو قال رب المال للمضارب
على أن نصف الربح ولك
ثلثه كان للمضارب ثلث
الربح والباقى لرب المال
* ولو قال رب المال على أن

برأس المال يلحق به وما فلا كذا في الكافي * ولا يضمن عليه ما أتفق عليه في سفره من طعام ولا كرا ولا مونة
لا تعاد العرف فيه ظاهرا كذا في المبسوط * ولا يضمن أجره الرعي والتعليم للبعد صناعة أو قرا أو علفا أو
شعرا أو كرايت الحفظ وعلى هذا لا يضمن أجره سائر الرقيق وحافظهم وكذا حافظ الطعام وكذا لا يضمن
أجره الطبيب والرائض والبيطار وجعل الأبق (١) وأجر الحفان والقدام في الجنبه وما يؤخذ في الطريق
من الظلم الا اذا جرت العادة بضمه كذا في النهر القاطن * ولا يضمن أجره لحاجة ولا يزيد أجر الكالين في ثمن
الطعام كذا في الخاوي * ويضمن أجره للسما في ظاهر الرواية ولا يضمن عن الحلال ونحوه في الدواب ويضمن
الثياب في الرقيق وطعامهم الا ما كان سفر فاو زيادة ويضمن علف الدواب الا أن * ورد على من متولم منها
كالبا نهم ووصفها وحنم افسقط قدر ما نال ويضمن ما زاد بخلاف ما إذا أجرة الدابة والعبدة والدار وأخذ
أجره فانه راجع مع ضم ما أتفق عليه لان الفعلة ليست متولدة من العين وكذا إذا جاجة أصاب من
بعضها يحسب بعبا نال وما أتفق ويضمن الباقي ويضمن أجره للتخصيص والتطين وحفر البئر في الدار ما بقيت
هذه فان زالت لا يضمن وكذا ساقى الزرع والكرم وكشعه * ولو قصر الثوب بنفسه أو عمل هذه
الاعمال لا يضمن شئ منها وكذا لو تظوق متظوع به هذه الاعمال أو بعا رة كذا في فتح القدر * ويضمن نفقة
كزى الانهار وجعل الفضاة والمستناة والكربا وغرس الاشجار ما دامت باقية وكذا نفقة أجر الحار للشر
والقاطا ولا يضمن أجر الحافظ كذا في محيط السرخسي * وإذا اشترى ساء واستاجر من يذبحها أو يسلمها
ويملكها فانه يضمن ذلك كاملا في رأس ماله وكذلك اذا اشترى شحاسا واستاجر من يضر به آنية يضمن بذلك
وكذلك الخشب يضمنه أو بايا وكذلك اذا اشترى حطبافا فخذ منه حطبافا فانه يضمن به آنية يضمن بذلك
والنقالين كذا في المحيط * ولو تزوج عبده لم يلحق مهر برأس المال ولو تزوج أمته لم يخط مهرها من رأس المال
* ولو اشترى لؤلؤة فتمت بها بأجر يضمن أجره إلى الثمن وأما اللؤلؤة فان كان ثمنها بقرعة فلا يضمن وان كان
يزيد خايرة أو لا يضمنه يضمن * ولو اشترى ثوبا وباطنه فأتخذها حبة وحشاها فظنا وورثه أو وهبه يضمن
أجره القطن والخياطة إلى ثمنه وكذلك لو ورث الثوب وبطنه بالفرو الذي اشتراه أو كان الفرو ميرا نا والظهاره
شراء يضمن عن الفرو والخياطة اليه ولو كان ثوبا أحدهما ثرا أو الاتر ميراث فباعهما مريحة وقال
بقومان على عشرة لا يجوز لان الثوب الموروث لم يشتره بشئ ولو صبغ الثوب الموروث بعصرو أو أتفق عليه
درهما بباعهما مريحة وقال بقومان على كذا جاز كذا في محيط السرخسي * وان خان في المريحة فهو
بالتحيار ان شاء أخذ بكل الثمن وان شاء تركه وان كان في التولية حطه من الثمن وهذا عند أبي حنيفة رحمه

(١) قوله الحفان كشدا الذي يقطع الشجر ونحوه من الارض كما يفاد من القاموس اه مجمع

ما رزق الله تعالى من الربح يكون ميتا جاز ويكون الربح بينهما على السواء * ولو دفع ألقا مضاربة على أنهم ما شربكان الله
في الربح جازو يكون الربح بينهما على السواء * ولو قال على أن يكون للمضارب شرب كان في الربح جازي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى
ويفسد في قول محمد رحمه الله تعالى ولو شرط لبعض الربح لثالث ان كان ما شرط لثالث يستحقه المضارب كما لو شرط لثالث لبعده المضارب
وليس عليه دين أو لضعاء دين المضارب جازو بصرفه كانه شرط ذلك للمضارب وان كان ما شرط لثالث لا يستحقه المضارب كما لو شرط لثالث المضارب
أو زوجه كانه ذلك لرب المال وان شرط لثالث لبعده المضارب وعليه دين ان شرط على العبد مع المضارب جازت المضاربة بكون المشروط
للعبد وان لم يشترط على العبد فرب المال * وعند صاحبه رحمه الله تعالى يجوز على كل حال لان عندهما مولا يملك كسب العبد
على كل حال * ولو دفع مالا مضاربة على أن جميع الربح يكون لرب المال كان ذلك بضاعة * ولو دفع إلى رجل ألقا مضاربة فاضاع على المضارب

ونصفها مضارب بخاز * فان تصرف المضارب وربح كان نصف الربح له خاصة وعليه وضعتو النصف الا ان يكون على ما شرطوا ولو
قال خذ هذه الالف على ان نصفها قرض على ان تعمل بالنصف الا خر على ان يكون الربح على جاز ولا يكره * فان تصرف بالالف وربح
كان الربح بينهما على السوا او الوضعية علمه الا ان نصف الالف صار ملكا للمضارب باقرض والنصف الاخر بضاعة بيده * رجل قال
لغيره خذ هذه الالف نصفها مضارب نصف الربح ونصفها هبة فقبضها غير مقسومة كانت المضاربة فاسدة فان هلك المال فيده قبل العمل
او بعده ضمن قدر الهبة لانها هبة للمشاع فما يقسم * ولودفع الالف نصفها بضاعة ونصفها مضاربة بنصف الربح فقبل وربح نصف
الربح يكون لرب المال لانه ربح البضاعة والنصف الاخر بينهما على السوا لانه ربح المضاربة * رجل باع نصف متاعه من رجل
بمئة مائة ودفع كل المتاع اليه وامره ان يبيع النصف الباقي ويعمل بكل الثمن (١٦٣) مضارب بنصف فباع الكل بالثمن
وتصرف فيه فعلي قياس

قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الربح والوضعية بينهما نصفان * وعند صاحبه رجعهما لله تعالى ربح نصف الدين ربح المال ربح النصف الذي أمره يبيعه على ما شرطناه على أن من أمر المدين بأن يشتري له بجماعه من الدين شيئا فاشتري يكون مشتريا لنفسه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى للصاحب الدين فاربح في حصة الدين يكون للدفع اليه خاصة وما ربح في نصف الدافع يكون للدافع لان ذلك ربح ماله وعندهما هبة المضاربة فاسدة في النصف صحيحة في النصف لان عندهما ما اشتري المدين بالدين يكون مشتريا مالا من ربح فسدت المضاربة لانها وقعت بالعرض فكانت فاسدة في النصف وصحيحة في النصف * ولأن الدافع

الله تعالى فادعاه المبيع قبل أن يردّه أو حدث به ما يمنع الفسخ عند ظهور الخيانة لم يزمه جميع الثمن المسمى وعقوبته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو المشهور من قول محمد رحمه الله تعالى كذا في الكافي * اذا كان بالمبيع عيب فليس فلما علم رضى به فله أن يبيعه من ربحه وكذا لو اشتراه من ربحه فله أن يبيعه من ربحه على ما أخذ به كذا في الحاوي * واذا حدث بالمبيع عيب في يد البائع أو في يد المشتري باقاة سماوية أو فقبل المشتري أو قبل المبيع فله أن يبيعه من ربحه بجميع الثمن من غير بيان عند علي بن النضر الثلاثة ولو كان الحادث من فعله أو فعل أجنبي لم يبيعه من ربحه حتى يبين وكذلك اذا حدث من المبيع غل أو هوقا في يده كالتمرة والوداد والوصف أو هلك أو فعل أجنبي لم يبيعه من ربحه حتى يبين ولو هلك باقاة - فله ما جاز له أن يبيعه من ربحه من غير بيان ولو اشتري جارية ثيبا أو طمأ اجاز له أن يبيعهما من ربحه من غير بيان وان كانت بكر لم يبيعهما من ربحه حتى يبين كذا في المحط * واذا اشتري ثوبا بأناصه قرض فأراد حرق نار يبيعه من ربحه بلا بيان وان تكسر الثوب بشرة وطيه فاقطع رزقه البیان كذا في الكافي * ولو استغل الدار أو الارض من غير نقص دخل فيها اجاز له أن يبيعهما من ربحه من غير بيان ولو اشتري نسمة لم يبيعه من ربحه حتى يبين وهذا في الاجل المشروط فان لم يكن مشروطا الا أنه متعارف من رسوم فيما بين التجار مثل البيع ببيع الشيء ولا يطالبه بالثمن جله بل يأخذ منه متعجفا كل شهر أو كل عشرة أيام فأكثر المشايخ على أنه ليس عليه أن يبين ثم في الاجل المشروط اذا باعه من غير بيان وعلم به المشتري فله الخيار ان شاء رضى به وامسكه وان شاء رده كذا في المحط * فان استلم المشتري المبيع أو هلك فعلم بالاجل ربح المبيع كذا في النهر الفائق * ولو اشتري بالدين من عليه الدين شيئا وهو لا يشتري ذلك الشيء بمثل ذلك من غيره فليس له أن يبيعه من ربحه من ربحه من غير بيان وان كان يشتري بمثل ذلك الثمن من غيره فله أن يبيعه من ربحه سواء أخذ بمثل الثمن أو بلفظ الصلح وفي ظاهر الرواية يفرق بين الصلح والشراء فكذا في الظهيرة * وفي كل موضع وجب البيان بين يمين فاذا علم المشتري بذلك فاشتري بالخيار ان شاء أمضى البيع بالثمن كقولنا شأرك بالمبيع فان لم يكن المبيع قائما في يده لم يزمه جميع الثمن ولا خياره كذا في الحاوي * ولذا حظ البائع عن المشتري بعض الثمن باعه من ربحه بما بقي بعد الحط وكذلك لو حط عنه بعد ما باع حط ذلك عن المشتري الثاني مع حصته من الربح ولو كان ولاء حط ذلك عن المشتري الاخر ولو زاد المشتري في الثمن باعه من ربحه على الاصل والزيادة جمعا وهذا مذهب علمائنا الثلاثة * ولو اشتري ثوبا لم يتدبته ثم باعه من ربحه جاز فان أخر الثمن عنه شهر بعد ذلك لم يزمه أن يوضح عن المشتري كذا في المحط * ولو وهب الثمن كما جاز له أن يبيعه من ربحه على ما اشتري كذا في الحاوي * ومن اشتري ثوبا بواو يربح ثم اشتري طريق كل ما ربح ان باعه من ربحه او اخطأ بمثله لم يبيعه

في هذه المسئلة شرط لنفسه ثلث الربح وثلث للمضارب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثلث الربح يكون للمضارب كأن رب المال قال له اعمل لي فتصلي على أن يكون الربح لثا وعل في نصبي على أن يكون ثلثا للربح لي وثلث لك * رجل دفع الى غيره مضارب بقرض فيها شرط افساد فهو على وجهين ان كان شرط لا يؤدى الى جهالة الربح مثل أن يشتري طاعلي أن يدفع المضارب دارة الى رب المال ليكنها أو أرضه لزمه ربحها بالمال كانت المضاربة فاسدة لانه جعل نصف الربح عرضا عن عمله وعن أرضه الارض أو الدار فكانت حصة العمل بجهولة * فان شرط ذلك على رب المال على أن يدفع أرضه الى المضارب أو دارة لا تفقد المضاربة بويطل الشرط لان المضارب بطلا بشرط القاسدة وتطل بجهالة حصة المضارب من الربح * وفي المسئلة الثانية هذا شرط لا يؤدى الى جهالة الربح لان رب المال ما شرط على المضارب شيئا سوى العمل * لو مات المضارب وعليه دين قرب المال أحق برأس ماله وحصة من الربح ان كانت المضاربة معروفة * المضارب

إذا قال هذه الألف مضاربة في يدى وليس عليه دين صح إقراره من جميع المال لا تعديا له التهمة * وإن كان عليه دين الصحة لا يصدق في حق شرع الصحة * وإن كان عليه دين المرض ان بدأ بالمضاربة ثم بالدين كان المال لصاحب المضاربة * وإن بدأ بالدين ثم بالمضاربة تخصاها المضارب إذا أقر في مرضه أنه ربح ألفا ثم مات من غير بيان لأضمان عليه لأنه لم يقر بوصول المال إلى نفسه ولو أقر أنه ربح ألفا ووصل إليه ثم مات يؤخذ ذلك من تركه لأنه مات مجهولا للإماتة * إذا أخذ رب المال من المضارب مثلا العشرين أو الخمسين والمضارب يعلى بيقية المال إن كان المضارب لم يدفع إلى رب المال شيئا * قال هذاري يكون ذلك رجحا ولا يقبل قوله بعد ذلك في أن لم يربح وما أخذت حتى كان من رأس المال * ولو أن المضارب دفع إلى رب المال شيئا لم يقبل هذاري روى عن أبي يوسف رجحه الله أن رب المال يأخذ رأس ماله يوم الحساب ويكون الباقي بينهما ولا يكون مأخذاً رب المال (١٦٤) من المضارب قبل الحساب نقصا من رأس المال لا نالو جعلناه من رأس المال كان

مراجعة وهذا عند أبي حنيفة رجحا لله تعالى وعندهما يبيعه مراجعة بالثمن الأخير فإذا اشترى ثوبا بعشرة ثم باعه بخمسة عشر وقتا أيضا ثم اشتراه بعشرة يبيعه مراجعة بخمسة ويقول قام على بخمسة ولا يقبل واشترى بخمسة ولو اشتراه بعشرة وباعه بعشرين ثم اشتراه بعشرة لا يبيعه مراجعة أصلا * عبد ماذون عليه دين يحيط برقبته اشترى ثوبا بعشرة وباعه من سيده بخمسة عشر باعه سيده مراجعة على عشرة وإذا اشتراه سيده بعشرة وباعه من العبد بخمسة عشر باعه العبد مراجعة على عشرة والمكاتب كالمأذون * ولين أن اشتراه من عبده المأذون المدينون أو من مكاتبه أن يبيعه مراجعة على خمسة عشر كذا في الكافي * ولو اشترى رب المال من المضارب مال المضارب بقاءه من المراجعة على حصته من الربح وكذا لو اشترى من لا تقبل شهادته له عند أبي حنيفة رجحه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * وإذا اشترى من شرك له شركة عنان فلا بأس أن يبيعه مراجعة وكذا إذا كان الشيء لشركه خاصة واشتراه لنفسه فاما إذا كان الشيء من الشركة واشتراه لخاصة نفسه فله أن يبيعه نصيب شركه مراجعة على ما اشتراه ويبيع نصيب نفسه مراجعة على الثمن الأول كذا في الحاوي * رجل اشترى عبدا بألف درهم وقتا بقاءه باعه مراجعة على ألف ومائة درهم وقد تنابضنا ثم بلغ المشتري الثاني أن يشراء الأول كل بألف فخاصه في ذلك فأقام بينة عليه بذلك فقال يا تبع قد كنت اشترىته بألف درهم ثم هو بعتك ثم اشترىته بألف ومائة لم يصدق على ذلك * فان طلب بينا المشتري على علمه وقال المشتري شهدت حين وهبته واشترىته بألف ومائة استحالة على علمه ولو لم يدع يبيعه هذا ولكنه قال هذه المائة الزائدة نفقت عليه في طعامه وفي جملته من الذي قد اشترىته فيه إلى هذا البلد فان كان انما باعه مراجعة على ما قام عليه فالقول قوله مع يمينه وإن كان قال قد اشترىته بألف ومائة فباعه على ذلك لم يقبل قوله في هذه المائة أنها نفقة * رجل اشترى ثوبا بخمسة عشر درهما وقد الثمن ثم باعه ربح دهبا زوده أخبر أنه قام على بعشرة ثم اتقده عشرة ووربها ثم قال بعد غلظت قام على بخمسة عشر وكذبها المشتري فانه لا تقبل بينة البائع على ما دعى من رأس المال وإن صدق المشتري في ذلك قبل له أعطه خمسة دراهم ونصفا وورب البائع في قول أبي يوسف رجحه الله تعالى وأما في قياس قول أبي حنيفة رجحه الله تعالى فلا يؤخذ المشتري بزاد أنما يقابل البائع ان شئت فانسخ البيع وخذ الثوب وورداً انتقدت وإن شئت فسلم البيع بالذي انتقدت لا يزال عليه ولو قال المشتري انما اشترىته بخمسة فخت وصمت رأس مائة عشرة وأراد استحلافه في ذلك فلا يمين على البائع في قول أبي حنيفة رجحه الله تعالى ولو أقر البائع أن رأس ماله خمسة أو قامت على ذلك بينة فانه رد في قول أبي يوسف رجحه الله تعالى وأما في قول أبي حنيفة رجحه الله تعالى فلا رد شيئا فان شاء المشتري رد البيع وإن

استرجع البعض رأس المال قبل المضاربة بقدر ذلك وهما لم يقصدا إبطال المضاربة * قال رضى الله تعالى عنه فعلى هذا إذا أخذ المستأجر في الإجارة الطويلة شيئا من المال لا يكون ذلك للإجارة الطويلة بقدر ذلك * المضارب مع رب المال إذا اقتسم المال ربح ثم هلك المال في يد المضارب أو لحقه خسار انتقض تلك القسمة وما قبض رب المال يكون من رأس ماله وما قبض المضارب يرد على رب المال حتى يستوفى رب المال تمام رأس ماله فان خسر شيئا من رأس المال كان ذلك بينهما لا يسلم للمضارب شيء من الربح حتى يسلم رب المال رأس ماله * ولو اختلف المضارب مع رب المال بعد قسمة الربح فقال المضارب قسمناه بعد قبض رأس المال وأنكر رب المال قبض رأس المال كان القول لرب المال ولو أقام البينة كانت البينة بينة

المضارب ولو اختلف رب المال والمضارب فقال رب المال شرط لك الثلث الربح وزيادة عشر دراهم وقال المضارب بل ثلث شاه الربح كان القول قول المضارب لأن رب المال متعنت ليس في دعواه لإفساد العقد * ولو أقام رب المال البينة قبل سنته لأنه أقام البينة على فساد العقد * ولو قال رب المال شرط لك الثلث الربح الأربعة وقال المضارب لا بل شرطت لي ثلث الربح كان القول قول رب المال وإن كان فيه فساد العقد لأنه ينكر زيادة دعوى المضارب والبينة بينة المضارب لأنها قامت على اثبات الزيادة * ولو قال رب المال شرط لك نصف الربح وقال المضارب شرطت لي مائة درهم أو لم تستطع في شيء أو لم أجد المثل كان القول لرب المال لأن المضارب يدعى أجرا في ذمة رب المال وينكر وإن أقام البينة فالبينة بينة المضارب لأنها قامت على اثبات الدين في ذمة الآخر * ولو وقع مثل هذا في المزارعة كانت البينة للدافع لأن المزارعة لازمة فان من لا يذوم من يبيع على العمل فكانت البينة المجزأة أولى أمها المضارب بليست بلازمة فربح الضمان لا بالتعميم

*** ولو قال رب المال دفعته اليك بضاعة وقال المضارب لابل مضاربة بالتصف أو بجائدهم كان القول قول رب المال لان الرب يحسب عليه من جهته *** وكذا لو قال المضارب اقترضني وقال رب المال مضاربة أو بضاعة كان القول لرب المال لان المضارب يدعي عليه تملك المال والبنية للمضارب يجعل كانه أعطاه المال مضاربة ثم اقترضه * ولو قال رب المال اقترضك وقال المدفوع اليه لابل مضاربة كان القول للمضارب لان رب المال يدعي عليه الضمان بعدما انتفعا أنه أخذ المال باذنه والبنية لرب المال * ولو قال رب المال كان رأس المال التي درهم وشرطت لك ثلث الربح وقال المضارب لابل رأس المال ألف وشرطت لي نصف الربح وفي يد المضارب الفان بقرائه مال المضاربة كان القول في رأس المال قول المضارب مع البين وفي شرط الربح القول لرب المال مع البين وان جاء المضارب بثلاثة آلاف فقال ألف منها وديعة أو بضاعة لرجل أو على دين لرجل كان القول قوله لان القول يكون قول ذي اليد فيما (١٦٥) في يده الا اذا أقر به أنه غيره * ولو دفع لرجل ألفا الى رجل وقال نصفها

شاه أمسك بالثمن الذي نقد وان كان اشتراه وتولية في المشتلين جميعا فانهما يترادان في الزيادة والنقصان في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وكذلك قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في نقصان وكذلك قياس قوله في الزيادة وكذلك لو ابتاعه بربح درهم على عشرة ففوقه ومثل ذلك في جميع هذه الوجوه في دمازده كذا في المحيط * واذا باع الرجل المتاع بربح دمازده وما شاكل ذلك فاذا علم المشتري بالثمن ان شاء أخذوه وان شاء تركه وان علم بالثمن قبل العقد فليس له أن يرد * واذا اشترى رجل ثوبا بجمعة دراهم واشترى آخر ثوبا بستمه دراهم ثم باعها بجمعة واحدة صريحة أو موضوعة فالثمن بينهما على قدر رأس مالهما كذا في الحاوي * ولو اشترى ثوبا بياساوى عشرة بعشرة واشترى آخر ثوبا بعشرة يساوى عشرين وأمره ببيع مع ثوبه فقال قام على عشرين وأبيع بربح عشرة فاشترىها معا وبقيتها ما وجد ثوب الآخر عيا أو أراد رده فقال المشتري اشتر بتمه صديقة واحدة بعشرين وانقسم الثمن والربح أثلاثا فافارده بثلاثي الثمن وقال البائع بصفتين فرد به بالنصف فالقول للمشتري مع عينه بالله ما علم أن الآخر كما قال البائع وان قاما بالبنية فالبنية للمشتري وبأخذ من البائع ثلثي الثمن ويرجع الأمور على الآخر نصف الثمن خمسة عشر وبغير خمسة في ماله ولو ادعى المشتري صفتين ادعى البائع صفة فالقول للبائع والبنية للمشتري كذا في الكافي * فان وجد المشتري العيب بشوب الأمور بعشرة وان قاما بالبنية فالبنية بينة المشتري وان وجد العيب بشوب الآخر رده بخمسة عشر لان المشتري ادعى فيه خمسة عشر وقد أقر له البائع بخمسة زائدة فان شاء صدقه وأخذ منه وان شاء تركه قال مشايخنا رحمهم الله تعالى هذا اذا كان البائع مصر على اقراره فاما اذا لم يكن مصر على اقراره فلا يأخذ بثلث الخمسة كذا في المحيط ومن ولي رجلا شيئا قام عليه ولم يعلم المشتري بكم قام عليه فسد البيع فان علمه البائع في المجلس صح البيع وللمشتري الخيار ان شاء أخذوه وان شاء تركه كذا في الكافي * ولو اشترى ثوبا بعشرة فباعه بوضعية (١) دمازده يجعل كل درهم من رأس المال أحد عشر جزا فتكون الجملة مائة وعشرة فيسقط منها جزء واحد من أحد عشر وذلك عشرة وعلى هذا يجري هذا الباب حتى لو باعه بوضعية (٢) دمازده يجعل كل درهم اثني عشر فيكون مائة وعشرين ويسقط منها عشرون كذا في المحيط

*** الباب الخامس عشر في الاستحقاق في استحقاق المبيع على المشتري وجب وقف العقد السابق على اجازة التسحق ولا وجب نقضه ونقصه في ظاهر الرواية كذا في المحيط * واختلف في البيع متى ينفسخ والصحيح انه لا ينفسخ ما لم يرجع على بائعه بالثمن حتى لو أجاز التسحق بعدما قضى له أو بعدما قبضه قبل**

ترجمة (١) العشرة أحد عشر (٢) العشرة اثنا عشر

مضاربة بنصف الربح ونصفها وديعة فتقسم للمضارب المال بنصفين فعمل بأحد النصفين وربح فتنصف الربح يكون للمضارب والنصف الآخر بين المضارب ورب المال نصفين والوديعة تكون عليهم ما نصفين * ولو دفع أمه مضاربة فقال له اعمل فيه برأيك كان للمضارب أن يدفعها الى غيره مضاربة فان دفعها بشرط أن يعمل المضارب الاول مع الثاني أو شرط عمل رب المال مع الثاني كانت المضاربة الثانية فاسدة كالودع المضارب الى رب المال مضاربة بالثلث ويكون الربح بين المضارب الاول ورب المال على ما شرط في المضاربة الاولى ولا جبر لرب المال وان عمل رب المال * والمضارب اذا عمل في المضاربة الفاسدة وربح يكون جميع الربح لرب المال وللمضارب أجر مثله فيما

عمل لاداعي المسمى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان لم يرجع المضارب كان له أجر مثله أيضا ولو كانت المضاربة بمجصة فلم يرجع المضارب لاشي له * ولو هلك المال في المضاربة الفاسدة عند المضارب لا يضمن المضارب وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يضمن * رجل دفع الى غيره مالا مضاربة وقال له اعمل فيه برأيك على أن ما رزق الله تعالى من الربح يكون بيننا أو قال يكون بيننا نصفين فدفع الاول الى غيره مضاربة بشرط للثاني ثلث الربح جازو يكون للثاني ثلث الربح ولرب المال نصف الربح وللمضارب الاول سدس الربح * وان شرط الاول للثاني نصف الربح كان نصف الربح لرب المال والنصف للمضارب الثاني ولا شيء للاول * وشرط الاول للثاني ثلثي الربح كان الربح بين المضارب الثاني ورب المال نصفين وبغير الاول للثاني مثل سدس الربح * ولو كان رب المال قال للمضارب على أن ما رزقك الله تعالى من شيء أو قال ما ربحت من شيء فهو وبيننا شرط المضارب الاول للثاني نصف الربح أو أقل أو أكثر كذا للثاني ما شرط والباقي بين رب المال والمضارب الاول على ما شرط * ولو لم يقل رب المال للمضارب

اعل فيه مراً بك فدفع المضارب الى غيره مضاربة قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى ان هلك المال لا يضمن الاول حتى يعمل به الثاني ويرجع
 * وان عمل الثاني ولم يرجع لا يضمن الاول وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اذا عمل الثاني ضمن الاول يرجع الثاني أو لم يرجع وقال
 زفر رحمه الله تعالى يضمن الاول بالدفع الى الثاني على الثاني أو لم يعمل وفي كل موضع يضمن الاول خبر رب المال ان شاء ضمن الاول وان شاء
 ضمن الثاني في قولهم فان ضمن الاول صحّت المضاربة الثانية بين المضاربين ويكون الرجوع بينهما على ما شرطوا وان ضمن الثاني رجع الثاني
 على الاول وتصح المضاربة الثانية ويطلب الرجوع للمضارب الثاني ولا يطلب الاول في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فصل فيما
 يجوز للمضارب على المضارب بقوم لا يجوز رجل دفع مالا الى رجل مضاربة بالصف فهو مضارب مطلقاً له ان يشتري ما يده من سلع
 التجارة بالتقيد والتسليم * وان اشترى (١٦٦) بمالا يتبع فيه الناس يكون مخالفاً قاله رب المال اعل فيه مراً بك أو لم يقل لان

الغبن الفاحش تبرع وهو
 ما وري التجارة لا بالتبرع * ولو
 باع مال المضاربة بمالا يتبعان
 فيه الناس أو بأجل غير
 متعارف جاز عند أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى خلافاً
 لصاحبه وجهه ما لله تعالى
 كالوكيل بالبيع * والمضارب
 ان يعمل ما هو من عادات
 التجارة وهو الاتضاع والادباع
 واستجار الاجراء لحفظ
 المال واستجار الدواب للعمل
 واستجار المكان والسفر
 * وما جاز له ان يعمل بنفسه
 جاز له ان يوكل غيره بذلك
 * وله ان يرهن مال المضاربة
 وان يرهن به وان يحتال بعمل
 المضاربة وان كان الثاني
 أعسر من الاول * وله ان
 يوكل الثمن بعد العقد عند
 الكل * وليس له ان يستدين
 على المضاربة فحوائج يشتري
 بأكثر من مال المضاربة كان
 قاله رب المال اعل فيه
 مراً بك أو لم يقل إلا أن يأن
 له بالاستدانة نصاً وليس

أن يرجع المشتري على بائعه بصر كذا في النهر الفائق * اذا كان المشتري شياً واحداً كالكتاب الواحد
 والعبد فاستحق بعضه قبل القبض أو بعده فلم يشتري الخيارات الباقى ان شاء أو أخذها لم يضمن وان شاء ترك
 وان كان المشتري شيئين كالشربين والعبدين فلم يقبضه ما حتى استحق أحدهما أو قبض أحدهما ثم استحق
 الآخر فلم يشتري الخيار في الآخر وان استحق بعد القبض فلا خيار له في الآخر وان تفرقت الصفقة
 عليه وان كان المشتري مكيداً أو موزناً استحق بعضه قبل القبض فلم يشتري الخيار فيما بقي وان استحق
 بعضه بعد القبض فعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان كذا في المحيط * رجل له ثلاثة أفرص فحطه
 باع منها قفيزاً ثم باع منها قفيزاً من رجل آخر ثم باع منها قفيزاً من ثالث ثم كالمهم الاقرة الثلاثة ثم استحق
 رجل من الكل قفيزاً فانه يأخذ القفيز الثالث كذا في الظهيرية * اذا استحق المبيع أو المصوب من باع
 أو غصب رجع بنفسه ويرى الغاصب * اشترى ثوباً أو غصبه وخاطه قيصاً أو براوطجته أو شاة وشواها
 فاستحق لا يرجع بنفسه ولا يبرأ الغاصب بل للمالك تضمينه ولو لم يحط ولم يشور رجع بالثمن ويرى الغاصب
 ولو رهن أن الرأس له وأخر أن العنق له وأخر أن الجلد له لم يرجع على البائع بالثمن وكذلك لو اشترى ثوباً
 فقطعه ولم يحط به رهن رجل أن الكين له وأخر أن الدخر بصر له وأخر أن البدن له لا يرجع المشتري
 على البائع بالثمن كذا في الكافي * واذا استحق المبيع قبل القبض فادعى المتبايعان أن البائع اشتراه
 من المشتري وقبضه ثم باعه من المشتري تقبل بينهما فان لم يجد بينة تنقض القاضي البيع بينهما
 وردا البائع الثمن على المشتري ثم وجد البائع بينة لا ينقض النقص ولو كان الاستحقاق بعد قبض المبيع
 نقض النقص ويلزم المشتري الأخير فان كان المتبايعان متضامين غرضاً بان طلب المشتري الثمن
 منه فأعطاه لا يرتفع تقضه ما يجال وان نقض المشتري بغير رضا البائع لا ينقض حتى يتقضه
 القاضي كذا في الحاوي * وفي المتن رجل اشترى عبداً بأف درهم ووهب البائع له وأجاز مستحق العبد العقد قبل
 القبض أو بعده ثم استحق العبد فلا سبيل للمشتري على البائع ولو أجاز مستحق العبد العقد قبل
 أن يقضى له بالعبد فان البيع جائز والهبة جائزة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كانت
 الهبة قبل قبض الثمن وبضمن البائع مثله لرب العبد ولا تجوز الهبة بعد القبض فيؤديه المشتري ويكون
 لرب العبد كذا في المحيط * اشترى من رجل عبداً ثم وهبه لرجل ثم باعه للموهوب لمن رجل فاستحق من يد
 المشتري لم يكن للمشتري الاول أن يرجع بالثمن على بائعه حتى يرجع المشتري الثاني على الموهوب له فإذا رجع
 رجع كذا في الظهيرية * رجل اشترى عبداً وقبضه فوجهه من آخر أو تصدق به على رجل ثم جاز رجل
 واستحق من يد الموهوب له أو من يد المصدق عليه كان للمشتري أن يرجع بالثمن على بائعه ولو اشترى عبداً

للمضارب في المضاربة المطلقة أن يدفع الى غيره مضاربة بولا أن يشارك شركة عنان أو مفاضة ولا أن يتخلط مال
 للمضارب بماله أو بغيره * ولو كان رب المال قال له في المضاربة اعل فيه مراً بك كان له ان يدفع المال الى غيره مضاربة بولا يشارك ويتخلط
 ماله بمال المضاربة * وفي المضاربة المطلقة أن يأن له المضاربة في التجارة الزاوية ولا يقرض مال المضاربة * ولا يأخذ صفقة
 بمال المضاربة * ولا يدفع مال المضاربة صفقة وان كان رب المال قال له اعمل فيه مراً بك إلا أن يأن له بالصفقة نصاً * ولا يعق المضارب
 عبداً المضاربة بمال أو بغير مال ولا يكتا به لأن يبيع عبد المضاربة اذا حقه مدبر حاضر كان رب المال أو غائباً * وليس له أن تزوج عبداً
 ولا أمة للمضاربة * وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى أن تزوج الامة * ولتزوج المضارب أمة للمضاربة فان كان في المال ربح لا يجوز له
 نكاحها أذن له رب المال أو لم يأن وان لم يكن في المال ربح فان تزوجها باذن رب المال جاز وتخرج الامة عن المضاربة وتصبير محسوبة عن

ذلك ولا تشتريه ذلك كذا ذكر في بعض المواضع * وذكري الاصل اذا قال خذ هذا مضارباً بالنصف على أن تشتري به الطعام أو قال فاشتر به الطعام أو قال خذ هذا في الطعام فهذا كله تفسير وتقييد للمضارب به ولو عطف بالواو بقيت المضاربة على الإطلاق وعليه الفتوى * ولودفع المامضار به وقال تخرج الى الري فارجع في ذهابك فهو يبتنا نصفان ومارجعت في رجوعك فبئنا أثلاً ثالثه لا وثلاثاً في أو قال رجع هذا الشهر يبتنا نصفين والشهر الثاني أثلاً ثالثاً للمضاربة جازتوا رجع يبتنا معاً على ما شرطنا لكل شرط من هذه الشروط صحيح عند الاتفاق فكذلك إذا جتمع مع غيره * ولودفع العبد راكداً له قال له اعمل فيها بشركي ولم يزد على ذلك فارجع المدفوع اليه فهو يبتنا نصفان لان لفظة الشركة تقتضي المساواة * ولودفع المامضار به الى رجل ولم يسأل اعمل فيه برأيت الآن معاملة الخاري ثلث البلاد (١٦٨) ان المضاربين يخلطون المال ولا يهتم رب المال عن ذلك فعلم في ذلك قالوا ان

غلب التعارف بينهم في مثل هذا تزوجان لا يضمن وتكون المضاربة بينهما على العرف * رجل دفع الى غيره مالا مضاربة ثم ان المضارب شارك رجلاً آخر بدراهم من غير مال المضاربة ثم اشترى المضارب وشريكه عصيراً من شركتهما جاء المضارب بدين من المضاربة فاحتج منه ومن العصري فلا يج قالوا اننا نخذ القلايج باذن الشريك ينظر الى قيمة الدقيق قبل ان نخذ منه التلايج والى قيمة العصري فمأصاب حصه الدقيق فهو على المضاربة وما مأصاب حصه العصري فهو بين المضارب وبين الشريك لكن هذا اذا كان رب المال قال له اعمل فيه برأيت * فان لم يكن قال ذلك وفعل المضارب ذلك بغرأذن الشريك قال فلا يج تكون للمضارب وهو ضامن مثل الدقيق لرب المال ومثل حصه الشريك من العصري

كان المستحق من البعین جمعا وان كان المشتري الاول قبض العبد ولم يقبض الثاني ينصرف الاستحقاق الى الثاني دون الاول وان قبضه جمعا كان المستحق منه ما رجل اشترى عبدین من رجل بألف درهم وقبضهما ثم استحق نصف أحدهما فان العبد الثاني يكون لازماً للمشتري بحصته من الثمن وله الخاري في العبد الذي استحق نصفه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية * ولو باعه نصفه وأودعه النصف أو باع النصف ثم باع نصفه بمئة أو دم لم يكن المشتري خصماً للمستحق ولو باع من رجل نصفه وأودع من آخر نصفه قضى بنصف ما اشترى وهو الربع كذا في الكافي واشترى ارضاً وعمرها فاستحق هل يرجع على بائعه بما استحق في عبارة الاروايه لهذه المسئلة قبل لا يرجع * مثل ثمن الاسلام الا زوجة سدى عن اشترى جارية فظهر أنها حرة وقد مات البائع ولم يزل ثمنها ولا ورثها ولا وصي غيره أن البائع الميت حاضر قال القاضي يجعل للميت وصي حتى يرجع المشتري عليه فهو يرجع على بائع الميت كذا في المحيط * رجل اشترى شيئاً فاستحق من يده ورجع المشتري على البائع بالثمن ثم وصل المبيع الى المشتري بوجه من الوجوه لا يؤمر بالتسليم الى البائع * ولو اشترى شيئاً فادركه ملك البائع ثم استحق عليه ورجع على البائع بالثمن ثم وصل المبيع بوجه من الوجوه فانه يؤمر بتسليمه الى البائع كذا في فتاوى قاضيان * رجل اشترى أمة وقبضها وقد ائتمن ثم استحقها رجل بالبينة فأراد المشتري ان يرجع على البائع بالثمن فقال له البائع قد علمت أنا الشهود فهو زور وان الامة كانت لي وقال المشتري أنا شاهد أن الامة كانت لأعمهم شهدوا بزور ولا يبطل حق المشتري في الرجوع بالثمن الا ان الحاربه ولو وصلت اليه بومان الدهر ووجه من الوجوه يؤمر بالرد على البائع كذا في الظهيرية * اشترى أمة وقبضها ثم اشترى امانته أهل الحرب ثم اشترى اها هذا الرجل منهم ثم استحق بالبينة وقضى القاضي للمستحق ان يأخذها فله ان يرجع بالثمن على بائعها الاول كذا في المحيط * اشترى جارية وصحني له آخر بالبدل فباعها من آخر وذلته من آخر وتقبضوا ثم استحق فليس لواحد منهم ان يرجع على بائعه حتى يقضى عليه وكذلك الكفيل لا يرجع الاول عليه حتى يقضى عليه فان أقام واحد منهم البينة أن العبد البائع بعد ما قضى به المستحق لم تقبل بيئته وان كان العبد لم يستحق ولكنه أقام البينة أنه امر الاصل أو أنه كان عبداً فلان فاعتقه أو أقام رجل البينة أنه عبده فرفض بيئته من ذلك فليكن واحد ان يرجع على بائعه قبل القضاء عليه ولذلك للمشتري الاول ان يرجع على الكفيل قبل الرجوع عليه كذا في الحاوي * اشترى أمة وقبضها فادعاها آخر فاشترى اها منه أيضاً ثم استحق وقد ولت للمشتري قال محمد رحمه الله تعالى يرجع بالثمن على البائعين فان كانت جات بالولد اكثر من ستة أشهر من وقت أن اشترى اها من الآخر رجوع ببيعة الولد التي يفرها

للمستحق
للمستحق فان كان رب المال أذن له في ذلك والشريك لم يأذن فلا يج تكون للمضاربة والمضارب ضامن
حصه شريكهم العصريان كان الشريك أذن له في ذلك ورب المال لم يأذن له فلا يج تكون منه وبين الشريك وهو ضامن لرب المال مثل الدقيق * ولو اشترى المضارب دقيقتاً على المضاربة فأعطاها رب المال دقيقتاً آخر وقال له ادخله بهذا الدقيق على سبيل ما وضعنا فخلط ثوب الكحل قالوا مقدارين دقيق المضاربة يكون على ما شرط طاف عقد المضاربة ومقدارين الدقيق الآخر كل رب المال برحمه وعليه وضعته للمضارب أجر مثله فما تصرف في ذلك من بيعه هكذا قال الفقهاء أبو بكر الجني رحمه الله وقال النقيب أبو الليث رحمه الله انما يكون للمضارب أجر مثله اذا لم يكن خلط الدقيق بمال المضاربة أما ان خلط فلا أجر له لانه عمل في شيء هو شرك فيه * اذا أراد رب المال ان يكون مال المضاربة ديناً على المضارب وتحصل له منفعة الاسترباح قالوا يقرض المال من المضارب ويسلم اليه ثم يأخذ منه مضاربة ثم يضع المضارب بعد ذلك

فيعمل فيه المضارب * اذا دفع المضارب مال المضاربة الى رب المال على أن يبيع ويشتري جاز عندنا * وقال زفر رحمه الله لا يجوز أن يكون نقضا للمضاربة * ولو أمر رب المال أن يشتري له أو يبيع جاز في قوله * وجميع ما * ولو اشترى المضارب شيئا فباعه من رب المال أو اشترى المضارب للمضاربة جاز * وقال محمد وزفر رحمه الله البيع باطل يريد به إذا لم يكن في المال ربح لأنه إذا لم يكن في المال ربح كان رب المال مشترا بآمال نفسه * مضارب نزل خالصا من ثلاثة ربح المضارب فخرج المضارب مع اثنين منهم وبقي الرابع في الحجرة ثم خرج الرابع وترك الباب غر مغلق ففعل مال المضاربة قالوا ان كان الرابع يعقد عليه في حفظ المتاع لا يضمن المضارب وضمن الرابع وان كان لا يعقد عليه يضمن المضارب * وهو نظير ما قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى في أهل السوق إذا قاموا واحد بعد واحد وحذرت كوا السوق فضاع شيء من السوق يضمن الاخيرة منهم لانهم ائتمنوا به * المضارب اذا قال رب المال لم تدفع الى شيئا ثم (١٦٩) قال لي قد دفعت الي ثم اشترى بالمال ذكر الناطق رحمه الله تعالى

ان المشتري يكون على المضاربة * وان ضاع المال في يده بعد الجحد قبل الشراء فهو ضمان والقياس ان يضمن على كل حال وفي الاستحسان اذا جحد ثم أقر ثم اشترى برئ عن الضمان * وان جحد ثم اشترى ثم أقر فهو ضمان والمتاع * وكذا الوكيل بشرأى غير عينه بالث درهم ودفع المال الى الوكيل * وان كان العبد معينا فاشتراه في حالة الجحد أو بعد ما أقر فهو لا أمر * ولو دفع رجل عبدا الى رجل لبيعه فجحد المأمور ثم أقر به فباعه قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى جاز ويرا عن الضمان * وقال غيره من المشايخ في قياس قوله لو باعه بعد الجحد ثم أقر جاز أيضا * رجل دفع الى رجل عرضا مضاربة فادعى المضارب بعد ذلك وقال ردت العرض عليك قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يكون القول قوله في ذلك * اذا اختلف المضارب مع رب المال فقال رب المال أمرتك بالتدبير والنسبة أو قال رب المال أمرتك ان تعمل بالكوفة أو تشتري وقال المضارب دفعت الي المال مطلقا كان القول قول المضارب عندنا لأنه يدعي الاطلاق والاصل في المضاربة هو الاطلاق * وقال زفر رحمه الله تعالى القول لرب المال لان الاذن بالتصرف يستفاد من جهة * اذا اشترى المضارب بمال المضاربة فباعه ثم دفعه الى غيره فباعه على أن يكون السدور من قبل المزارع جاز وتكون حصته المضارب من الخارج يبيعه وبين رب المال على ما شرط في المضاربة لا تخرج مال المضاربة * ولو استأجر المضارب أرضا يبيعه ثم اشترى بعض مال المضاربة بذرا فزرعها جاز * ولو أخذ المضارب أرضا فزرعها ثم اشترى طعاما يبيعه بعض مال المضاربة وزرع فان كان رب المال قال له في المأذبة اعمل فيه براك جاز وان لم يقل له ذلك لا يجوز * المضارب ما دام يعمل في

للمسحق على البائع الآخر وان جاءت لاقبل من ستة أشهر من ذلك الوقت لا يرجع بقيمة الولد على واحد منهما * قال محمد رحمه الله تعالى ويضمن البائع في الأرض المشتراة اذا استحققت البناء والعقد والفرس والزرع وقسمان الزرع أن ينظر ما قبضه فيضته البائع كذا في المحيط * رجل اشترى دارا وقضها ثم جاز رجل واستحق نصفها ثم ان المشتري أقام البينة اثنا عشر أهنا من المسحق ولم يوقت لذلك وقتا فاحمد محمد رحمه الله تعالى لا يرجع المشتري على البائع بشئ من الثمن انما هو رجل اشترى دارا فادعاها آخر فاشترىها المشتري من المدعي أيضا فارجع على البائع بشئ * ولو أقام المشتري البينة على أنه اشترىها من المدعي بعد استحقاق النصف قبلت بيته وكان له أن يرجع على البائع نصف الثمن كذا في فتاوى قاضيان * ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الاملا رجل اشترى من رجل أرضا يبيعه فيها بناء ثم استحققت الأرض وقضى القاضي على المشتري بهدم البناء فقدمه ثم استهلك فلا شيء على البائع من قيمة البناء وهذا اخبرنا به له وان لم يستهلكه ولكن المطر أفسده (١) كان البناء صحيحا فصار طينا أو كسر رجل فعلى البائع فضل ما بين النقص والبناء وان شاء البائع أخذ النقص على تلك الحالة أو أعطا قيمة البناء مبينا ويدفع عنه ما حدث في النقص من النقص من كل وجه فان اختار هذا فالمشتري بالخيار ان شاء ففعل وان شام بفعل وكذلك كل فساد يدخله بجنابة أحد فالمشتري بالخيار او البائع بالخيار فان اتفقا على وجه من ذلك أمضى بينهما وان اختلفا ترك في يد المشتري وضمن البائع فضل ما بين النقص الى البناء وان كان النقص من غير جنابة أحد فهو مثل ذلك في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كان للمشتري أن يمسكه ويرجع بفضل ما بين الهدم الى البناء كذا في المحيط * رجل اشترى دارا وبني فيها غراب ثم ان البائع باعها من آخر ونقص المشتري الآخر بناء الاول وبني فيها بناء ثم جاز الاول واستحقها فان كان الثاني بناها بالآلات هي ملكه يضمن المشتري الثاني للمشتري الاول حصه بناء الاول من الدار العامة ونقص البناء الاول للمشتري الاول ان كان قائما وان كان الثاني استهلكه ضمن قيمة ذلك للمشتري الاول وان بني بنقص الاول فالمشتري الثاني يضمن للمشتري الاول حصه البناء من الدار العامة * والمشتري الاول أن يمسك البناء لم يمسك للمشتري الثاني دفعه فان زاد المشتري الثاني في ذلك زيادة أعطاه قيمة الزيادة من غير أن يعطاه أجر العامل كذا في الذخيرة * اشترى جارية وقبضها فولدت له ثم اعتقها وتزوجها فولدت له ولدا آخر ثم استحققت فليس عليه الا عقر واحد وكذلك لو لم يتزوجها بعد العتق ولكنه زنى بها والعياذ بالله فولدت له ولدا ثم انها استحققت (١) قوله كان البناء صحيحا كذا في جميع النسخ الحاضرة والمناسبة كأن كان أو بان كان كذا في هامش نسخة طبع الهند المجموع منها

(٣٣ - فتاوى ثالث) بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يكون القول قوله في ذلك * اذا اختلف المضارب مع رب المال فقال رب المال أمرتك بالتدبير والنسبة أو قال رب المال أمرتك ان تعمل بالكوفة أو تشتري وقال المضارب دفعت الي المال مطلقا كان القول قول المضارب عندنا لأنه يدعي الاطلاق والاصل في المضاربة هو الاطلاق * وقال زفر رحمه الله تعالى القول لرب المال لان الاذن بالتصرف يستفاد من جهة * اذا اشترى المضارب بمال المضاربة فباعه ثم دفعه الى غيره فباعه على أن يكون السدور من قبل المزارع جاز وتكون حصته المضارب من الخارج يبيعه وبين رب المال على ما شرط في المضاربة لا تخرج مال المضاربة * ولو استأجر المضارب أرضا يبيعه ثم اشترى بعض مال المضاربة بذرا فزرعها جاز * ولو أخذ المضارب أرضا فزرعها ثم اشترى طعاما يبيعه بعض مال المضاربة وزرع فان كان رب المال قال له في المأذبة اعمل فيه براك جاز وان لم يقل له ذلك لا يجوز * المضارب ما دام يعمل في

* وان كان البذر من قبل العامل كانت المزارعة مستثارة الارض فكان المعقود عليه محجولا * واحكامهما مختلف ايضا فان العقد في حق من لا يذمته يكون لازما في الحال وفي حق صاحب البذر لا يكون العقد لازما قبل القاء البذر . ولهذا لو دفع الى رجل ارضا وبذر ازرعة كانت جائرة ثم ان رب الارض أخذ الارض والبذر وزرعها كان ذلك نقضا للمزارعة لا يكون اعانة * وقال الفقيه ابو بكر البلخي رحمه الله تعالى يحكم في العرف ان كان في موضع يكون البذر من قبل العامل أو من قبل صاحب الارض يعتبر فيه عرفهم ويجعل البذر على من كان البذر منه في عرفهم ان كان العرف مستورا وان كان عسرة كالاتصم المزارعة * وهذا اذا لم يذكر القضا يعلم به صاحب البذر فان ذكر القضا يدل عليه بان قال صاحب الارض دفعت اليك الارض لتزرعها أو قال استأجرتك لتعمل فيها نصف الخارج يكون يانان البذر من قبل صاحب الارض وان قال لتزعه لنفسك كان يانان البذر من قبل العامل * والشروط (١٧١) الثالث يان جنس البذر لان الاجابة لاتصع عند جهالة الاجر ولا اجرهنا سوى الخارج

فيشترط يان جنس البذر لان بعض الزرع يضر بالارض فلا يضمن بانه ولا يشترط بيان مقدار البذر لان ذلك يصير معلوما باعلام الارض فان لم يبينها جنس البذر ان كان البذر من قبل صاحب الارض جاز لان في حقه المزارعة لاتتأكد قبل القاء البذر وعند القاء البذر يصير الاجر معلوما والاعلام عند التأكد يكون بمنزلة الاعلام وقت العقد كالواستأجر جارية للركوب ولم يبين الركاب اول العمل ولم يبين الحمل لا تصح الاجارة ثم تنقلب جائرة عند الركوب وعند الحمل * وان كان البذر من قبل العامل ولم يبين جنس البذر كانت المزارعة فاسدة لانها لازمة في حق صاحب الارض قبل القاء البذر فلا يجوز الاناقوض الامر الى العامل على وجه العموم بان قال له رب الارض على أن تزرعها

كلولد والعقر والاراش والنور والابن والصوف وغيره امسبعة كذا في محيط السرخسي * فان حدثت قبل القبض كانت له احصاه من الثمن وان حدثت بعد القبض كانت مبيعة تبعا للاحصاء لهما من الثمن أصلا ولوا تلف البائع النماء المتولد من المبيع قبل القبض سقطت حصته من الثمن على قيمة الاصل يوم العقد وعلى قيمة الولد يوم الاستهلاك ولا خيار للمشتري عند اني حنيفة رحمه الله تعالى وقال الامام الخوارزمي وأبو اسهل النعماني اجني ضمن قيمته وكان مع الاصل مبيعا هكذا في المحيط * الزيادة في الثمن والمنع جائرة حال قيامهما سواء كانت الزيادة من جنس الثمن أو غير جنسه وتلحق بأصل العقد . ولوندم المشتري بعد ما زاد بيعه اذا امتنع وفي الرد بالعيب وغيره تعتبر الزيادة كانه باعه مع هذه الزيادة واذا زاد في الثمن لا بد أن يقبل الا تحرفي المجلس حتى لو لم يقبل وتفرقا قبلت كذا في الخلاصة * وانما تصح الزيادة انا كان المبيع محلا للعقد فلو أجزر المشتري أو رهن أو زعيم أو غطاء أو أخذ نفسه أو قطع يده وأخذ المشتري أو رهنها صحت الزيادة لانه لو باع من المرحمن والمستأجر أو باع بعد الذبح والخناطة وغيره ما التصح ولو أعتق أو كاتب أو دبر أو استولد أو مات أو قتل أو وهب أو باع أو طعن أو نسج أو تخمر أو أسلم مشتري انجر لانصع الزيادة كذا في الكافي * وان كان دقيقا فغيره أو اتخذ العلم قلية أو سكبجا أو شاة فجعلها اربابا ثم زاد في الثمن لا تصح هكذا في الخلاصة * ولوزاد بعد ما صار انجر خلاصته الزيادة بخلاف كذا في الذخيرة وهو لو اشترى عبدا بالثمن فباعه من آخر بمائة دينار فزاد الاخر خمسين دينارا ورديع بقضاء رجع بالثمن والزيادة . ولوزاد المشتري الثاني عرضا بساوي خمسين دينارا نصف الثمن فهلك العرض قبل قبض المشتري الاول ينقص المبيع في ثلث العبد ولورد ثلثي العبد ببيع بقضاء رجع على الباع الاول ولو تقايلا في الثلث ثم رد ثلثه بقضاء لا يرد شيئا كذا في الكافي * ثم في كل موضع تصح الزيادة من المشتري تصح من الاجنبي ايضا كذا في المحيط * ولوزاد الاجنبي ان زاد باهر المشتري يجب على المشتري ولا يجب على الاجنبي وان زاد بغير أمره فهي موقوفة ان اجازا المشتري لزمته وان لم يجز رطلت ولو كان حين زاده من عن المشتري أو أضافها الى مال نفسه لزمته الزيادة . وبعد ذلك ينظر فان كانت باهر المشتري يرجع عليه والافلا كذا في الخلاصة * الزيادة المتولدة لآثر احم المبيع في الزيادة المشروطة مادام المبيع قائما حتى كانت الزيادة المشروطة زيادة على المبيع دون الولد والتمن ينقسم أو لأعلى المبيع وعلى الزيادة المشروطة ثم ما أصاب المبيع ينقسم عليه وعلى الولد . وتعتبر قيمة الاصل يوم العقد وقيمة الزيادة المشروطة يوم الزيادة وقيمة الولد يوم قبضه * رجل اشترى جارية قيمته ألف درهم بالثمن درهم فولدت جارية قبل القبض ولدا قيمته ألف درهم ثم ان البائع زاد المشتري غلاما بساوي ألف درهم ثم ازدادت قيمة الولد فصار ثلثي درهم ثم قبضهم المشتري وقد اختلف

ما بدا له أو ما بدا له لانه لما فوض الامر اليه فقد رضي بالضرر وان لم يقوض الامر اليه على وجه العموم وكان البذر من قبل العامل ولم يبين جنس البذر فسدت المزارعة فاذا زرعها شاة تنقلب جائرة لانه لما خلى يشع بين الارض وتركها في يده حتى أتى البذر فقد تحمل الضرر فيقول المفسد فيقول كافي مسئلة استأجر الابل للركوب * ولوا تمينا البذر من جنس أو من جنسين أو من أجناس مختلفة فصور ذلك رجل دفع الى رجل ارضا على أن يزرعها يذروسة هذه على أنه ان زرعها حنطة فالخارج بينهما فان وان زرعها شعير فالصاحب الارض ثلثه وان زرعها سمها فالصاحب الارض ربعها جاز على ما شرط لان المزارعة في حق صاحب الارض متى كد عند القاء البذر وعند ذلك البذر معلوم * ولوزرع بعضها حنطة وبعضها شعير وبعضها سمها جازا بضاعى ما شرط على كل نوع * وكذا لو دفع الى رجل ارضا ثلاثين سنة على ان مازرع فيها حنطة أو شعير أو شاة من غله الصنف والشتاء فهو بينهما نصفان وما غرس فيها من شجر أو كرم أو فحل فهو بينهما

الحنطة تكون لاحدهما بعينه والشعير لا تحريبه كان فاسدا * وكذا كل شيء نوعان من الربيع كل واحد منهما مقصود كبذر الكتان والكتان اذا شتر لاحدهما بعينه الكتان وللا تحريبه البذر * ولو شتر القرمط لاحدهما بعينه والعصفير بينهما نصفان وعلى العكس من أيهما كان البذر لا يجوز زلما قلنا * وكذا الرتبة وبذرها لا يجوز تخصيص أحدهما بشئ من المقصود بخلاف الحب مع التبن لان التبن سبع على ما ذكره ولودفع الى رجل أرضا وكر حنطة وكر شعير على أنان زرع فيها الحنطة فالتخرج بينهما نصفان والشعير مردود على صاحب الارض ولو زرع فيها الشعير فالتخرج لصاحب الارض ويرد الحنطة فهو جائز على ما شرطه الاستعانة بالعامل في أحدهما واستأجر العامل بنصف الخاريج من غير أن يكون أحدهما شرط في الآخر * واشترط بذر البطح والقشاة (١٧٣) لاحدهما منزلة اشتراط التبن لان ذلك

غير مقصود بل هو سبع بمنزلة التبن بخلاف بذر الرتبة مع الرتبة والعصفير مع القرمط لان كل واحد منهما مقصود في المزارعة فلا يجوز تخصيص أحدهما * رجل دفع أرضا الى رجل ثلاث سنين على أن يزرعها في السنة الاولى بذرة ما ياله على ان الخارج بينهما نصفان وعلى أن يزرعها في السنة الثانية بذره وعمله على ان الخارج للعامل وعلى العامل أجور مثله مائة درهم لصاحب الارض وعلى أن يزرعها في السنة الثالثة ببذر صاحب الارض وعلى أن يكون الخارج لصاحب الارض والمزارع عليه أجر مائة درهم له له جاز جميع ذلك لان العسقين بينهما في السنة الاولى مزارعة صحيحة نصف الخارج كان البذر من قبل صاحب الارض أو من قبل العامل وفي السنة الثانية العامل

وقيمة ألف سقط بعت الام الربيع وفيه ربع قسم ما فيه عليه وعلى ثلث العبد الزادة لانه يقسم بين الولد والحية أنلنا ثلثا تسع لها وثلثه سبع الولد ارباعا بقدر قيمته اربعة في ثلث الزادة وثلاثة ارباعه في الولد وما في الحية عليها وعلى ثلثي العبد اثمانا ثلاثة أخماسه في الحية وخمسة في ثلثي الزادة كذا في الكافي * اشترى عبيدين بألف قيمة أحدهما الف وقيمة الآخر خمسة مائة ثم صارت قيمة الاول ألفا ثم زاد المشتري تقسم الزادة عليهم ما يوم البيع أنلنا وان كان أحدهما هالكا يوم الزيادة بحيث الزادة بقدر القائم وهو الصحيح هكذا في محط السرخسي * في المشتري رجل اشترى عبيدين صفقة واحدة بالف درهم وتقاضا ولم يقبضا حتى زاد المشتري مائة في ثمن أحد العبدين بعينه أو قال في ثمن أحدهما ولم يعين لا يجوز الزيادة وان كان لكل واحد منهما ثمن على حد قور زاد في ثمن أحدهما بعينه حاز وكذا اذا زاد في ثمن أحدهما لبعينه وجعل القول قول المشتري في اضافة الزيادة الى أحد الثنين وذكر في موضع آخر من هذا الكتاب اذا اشترى عبيدين صفقة واحدة بالف درهم ثم زاد المشتري في ثمن أحد العبدين بعينه القياس أن تجوز وبقسم الثمن على العبدين ثم تدخل الزادة في حصة العبد الذي زيد فيه وكذلك اذا زاد جارية في ثمن أحدهما بغيره جازت وكان للمشتري أن يلقه هالي أي ما شاء وكذلك اذا زاد عرضا كذا في المحيط * باع أمة فلم يقبضها حتى زاد البائع أخرى ثم استخف الاول بأخذ المشتري الباقية بمحضه من الثمن كذا في محيط السرخسي * حط بعض الثمن صحيح ويلتقي بأصل العقد عندنا كالزادة سواء بقي محلا للقبالة وقت الحط أو لم يبق محلا كذا في المحيط * اذا وهب بعض الثمن عن المشتري قبل القبض أو أبرأ عن بعض الثمن فهو حط فان كان البائع قد قبض الثمن ثم حط البعض أو وهب بأن قال وهبت منك بعض الثمن أو قال حطت بعض الثمن عنك صرح وجب على البائع رد ثمن ذلك على المشتري ولو قال أبرأتك عن بعض الثمن بعد القبض لا يصح الإبراء كذا في الذخيرة * واذا حط كل الثمن أو وهب أو أبرأ عنه فان كان ذلك قبل قبض الثمن صح الكل ولكن لا يلتقي بأصل العقد وان كان بعد قبض الثمن صح الحط والهبة ولم يصح الإبراء هكذا في المحيط * الأبراء من الثمن بعد الاقالة يجوز والمبيع أمانة في يد المشتري بعد الاقالة كذا في التتارخانية * باع غلاما ميعافا فاسدا وتقاضاه أبرأ البائع من القيمة ثم مات الغلام ضمن القيمة ولو قال أبرأتك من الغلام فهو برى كذا في السراجية

(الباب السابع عشر في بيع الاب والوصى والقاضى مال الصغير وشراهم له) يجوز بيع الاب من ابنة الصغير وشراهم له نفسه استحصانا وترجع الحقوق الى المصطفى ويقوم الاب مقامه فيها ولهذا لو بلغ ملك مطالبة الاب بالثمن ولو باع الاب من غيره فبلغ لاجل المطالبة بنفسه كذا في محيط السرخسي * واشتات استأجر الارض بأجرة معلومة لمنفعة معلومة وفي السنة الثالثة صاحب الارض استأجر العامل بديل معلوم ليزرع له في أرضه وكل واحد من هته العتور جاز عند الاقرار كذلك عند الجمع اذ لم يكن البعض شرط في البعض * ولودفع رجل أرضا الى رجل وقال له اعمل في أرضي بيزري بنفسك ويقره واجرائك فالتخرج فهو كله جاز لانه اذ لم يجعل له شيا من الخارج ولم يقره له أجرا كان ذلك استعانة * ولو قال على ان يكون الخارج كله جاز ايضا لان صاحب الارض أعار أرضه وأقرض بذر محبث جعل كل الخارج للعامل * وانما كان قرض البذر لان لتعليق البذر بقرض الهبة والقرض والقرض أذناها فيجعل عليه وانما صار معبرا للارض لان المنفعة لا تتقوم الا بالعقد وتسمية البذر بقرضه * ولودفع أرضا الى رجل وقال ازرع في أرضي كرام طعمك على ان الخارج كله لي لا يجوز ذلك لان هذا دفع الارض من اربعة بجميع الخارج ولا يكون هذا من صاحب البذر فليكن البذر من صاحب الارض لان الاصل في القابضة أن يكون عاملا لنفسه * وقول

صاحب الارض على ان الخارج في محتمل محتمل أن يكون الخارج بطريق استقراض البذر فلا يثبت تحميل البذر بالمحتمل ويكون الخارج لصاحب البذر وعليه أجر الارض لان صاحب الارض اشترى لمنفعة أرضه عوضاً ولم يسلم له فكان له أجر الارض أخرجه الارض شيئاً أولم يخرج * ولو دفع رجل بذراً الى صاحب الارض اسبغ بذر صاحب الارض في أرضه وباع في ذلك سنة هذه على ان ما أخرجه الله تعالى من ذلك يكون بينهما نصفان لا يجوز ويكون الزرع كله لأصاحب البذر وعليه اصحاب الارض مثل أجر أرضه أخرجه الارض أولم يخرج * ولو قال ازرع في أرضك على ان ما خرج كله لي كان الخارج كله لصاحب البذر ولا أجر له لارضه ولا لعماله * ولو قال ازرع في أرضك على ان الخارج كله لك فخرج يكون كله لصاحب البذر وعليه أجر الارض وأجر عمله لانه نص على استئجار الارض والعامل بجميعه الخارج فكان الخارج كله لصاحب (١٧٤) البذر وعليه للعامل أجر أرضه وأجر عمله * ولو قال ازرع في أرضك لنفسك على ان

ما خرج كله لي كان الخارج كله لصاحب الارض وعليه بذر مثل طعامه لان قوله ازرعه لنفسك تنهيه على قرض البذر من صاحب الارض ثم شرط جميعه الخارج لنفسه عوضاً عن القرض وانه شرط فاسد الا ان القرض لا يطل بالشرط والمفسدة والشرط الرابع لجواز المزاولة بيان نصب من لا بذره لان ما يأخذ من لا بذره ما أخذ أجره اما العمله أو لارضه فيشترط اعلام الارحان بينا نصب العامل وسكانه نصب صاحب البذر جاز العقد لان صاحب البذر يستحق الخارج بحكمه انه تمامه فكذلك لا طريق الاجر * وان ينصب صاحب البذر وسكانه نصب العامل لا يجوز قياساً لان ما يأخذ ما أخذ أجره فيشترط اعلام الاجر * وفي الاستحسان يجوز هذا العقد

لانه لما بين نصب صاحب البذر كان ذلك اماناً بالباقي لا يخرج وقدم مثل هذا في الحضارية * والشرط الخامس عن لجواز المزاولة التخلية بين الارض والعامل فكل ما يمنع التخلية كاشتراط عمل صاحب الارض مع العامل منع جواز المزاولة * والتخلية أن يقول صاحب الارض للعامل سلط اليك الارض * ومن التخلية أن تكون الارض فارغة عند العقد فان كان فيه زرع عقدت بجواز العقد وتكون معاملته ولا تكون مزارعة وان كان زرعها قد أدرك لا يجوز للعقد لان الزرع بعد الادراك لا يحتاج الى العمل فكذلك يجوز بهذا العقد مزارعة تعذر تجزؤه معامله * وينبغي أن يكون العامل يعرف الارض لانه اذا لم يعرف الارض متفادونه لا يصير العمل معلوماً وان اشترط مع العامل عمل عبداً العامل جاز العقد على كل حال كالمشروط عليه البقر * والمشروط له ان يكون له ان يكون عليه دين * وان شرط مع العامل عمل عبداً صاحب الارض على ان يكون للعامل ثلث الخارج ان كان البذر من قبل صاحب الارض يجوز للعقد ويكون

للعامل ثلث الخراج لان البدر اذا كان من قبل صاحب الارض كان اشتراط على عبده بمنزلة اشتراط البقر على صاحب الارض واشتراط البقر على صاحب الارض جائزا اذا كان البذر منه فكذا اذا شرط على عبد صاحب الارض ويكون المشروط للعبد ملولاً ان لم يكن عليه دين وان كان عليه دين فكذلك في قول أبي يوسف ومحمد وجهما الله تعالى * وفي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى المولى من كسب عبداً ملودون بمنزلة الاجنبي فكأنه دفع الارض والبذر من ارادة العاملين على ان يكون لكل واحد منهما ثلث الخراج * وان كان البذر من قبل العامل وشرط على عبد صاحب الارض مع العامل لا يجوز كالوشرط البقر على صاحب الارض والبذر من قبل العامل فانه يكون فاسداً * والشرط السادس لمحمة المزارعة ان يكون الخراج مشتركا بينهما فكل ما يخرج فهو على الشراكة * فان شرط ان يكون لاحدهما أو فزعه لمعقود من الخراج أو شرط ان ما يخرج في هذه الناحية لاحدهما والباقي للآخر (١٧٥) أو شرط ان يكون لاحدهما مع شيء

من الخراج دراهم معلومة على الآخر لا يجوز * وكذا لو شرط ان يرفع صاحب البذر بذره من الخراج والباقي يكون بينهما كان فاسداً من أجهما كان البذر * ولو شرط ان يرفع صاحب البذر لنفسه عشر الخراج والباقي بينهما تصفاً جاز لان هذا الشرط لا يوجب قطع الشراكة في الخراج فان مامن قدر تخرجه الارض الاوحي بعد دفع العشر منه تسعة اعشاره فهو بمنزلة مالو شرط لنفسه من الخراج خمسة ونصف مامن عشرة وكذا لو شرط العشر لمن لا بذر من قبله والباقي بينهما تصفاً جازاً ايضا * ولو شرط ان يرفع الخراج من الخراج والباقي بينهما تصفاً كان فاسداً لان هذا شرط واجب قطع الشراكة في الخراج لاحتمال أن لا يخرج الارض الا قدر الخراج * ولو كانت الارض عشرة

عن ولدها كذا في فتاوى فاضخان * دار رجل وله امرأه بينهما ابن صغير فقالت المرأة ما اشتريت منك هذه الدار لاني ابيعها له وقال الاب بعتها لا يجوز كذا في الخلاصة * ولو كانت الدار مشتركة بين الاب والاجنبي فقالت المرأة لهما اشتريت منك هذه الدار لاني ابيعها له فقالا بعتا جاز لان الاب لا يجوز نشرهما على الدار فقد أدن لها في شرعها لجملة كذا في فتاوى فاضخان * يد كرهشام أن الاب اذا اشترى عبداً بنه الصغير لنفسه شراء فاسداً لثالث البذر قبل أن يستعمله الأب ويقضه أو يهره بعمل مات من مال الصغير ولو باع عبد العمن ابنه الصغير بغير فاسداً ثم اعتقه الاب جازعتقه كذا في المحيط * ولو اشترى الاب مال ولده لنفسه فبلغ الصبي كانت العهدة من قبل الولد على الوالد كذا في فتاوى فاضخان * وكل الاب رجل يبيع عبد الاب من ابنه لا يجوز اذا كان الابن صغيراً لا يبيع عن نفسه الا اذا قبل الاب العقد من الوكيل فيجوز الصحيح أن حقوق العقد تثبت للوكيل وتكفل وافي أن الأمر يكون متصرفاً لنفسه أو للصغير والصحيح أنه متصرف للصغير نائب عنه وما كان من حقوق العقد من جانب الاب فلي الاب وما كان من جانب الاب فلي الوكيل وكذلك لو وكل يبيع مال أحدنا بيمين آخر فباع لا يجوز ولو وكل رجلين فباعا جاز * وكل الاب رجل يبيع عبداً بنه فباعه الوكيل من الاب جاز هكذا في محيط السرخسي * وفي قول ادراس سماعة فبن باع عبداً بنه الصغير من رجل بالقدحهم ثم قال في مرضه قد قبضت من فلان الثمن ثم مات في مرضه لم يجوز اقراره ولو قال في مرضه قد قبضتها من فلان فضاءت كان مصدقاً ولو قال قد قبضتها واستلمتها لم تكن مدة فالو لا يبرأ المشتري منها ولا يكون للمشتري اذا أخذ منه الثمن أن يرجع به على الاب أو في ماله كذا في المحيط * اذا اشترى الاب دار حرم محرم من الصغير بعهده نفذ على الاب دون الصغير كذا في محيط السرخسي * وان اشترى المعتوه أمماً استولاه بائناً كشاح يلزم الاب قياساً في الاستحسان يجوز على المعتوه شراؤه واحده من ذلك والاصح هو الاول كذا في الذخيرة * ولو اشترى لانه الكبير المعتوه من ماله من يعتق عليه لا ينفذ عليه وينفذ على الاب فيه كذلك ان كان لمشتري قريبان من الاب عتق عليه وان كان اجنباً عنه كأم الصغير والمعتوه أو أخهم أو أختهم لا يعتق عليه كذا في المحيط * باع الاب مملأً ابنه فقال الابن كنت بالغاً فباعه بغير اني وقال الاب كنت صغيراً فقال قول الابن ولو ماتت وخلفت أولاداً صغيراً أو كباراً فباع أو ابوا الصغير شيأ من التركة قبل القسمة يصح في حصصه الصغير اذا كان يمثل القمية كذا في القمية * ولو اشترى الوصي مال اليتيم لنفسه جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان خيراً لليتيم والخير يفي غير العقار ما قال شمس الآفة أن يبيع مال نفسه ما يساوي خمسة عشر به ثمرة وأن يشتري لنفسه ما يساوي عشرة بخمسة عشر ونفسه بالخير يفي في العقار عده البعض أن يشتري لنفسه بضعة القمية وأن يبيع من

تشر بجماد السماء فشرط ارفع العشر من الخراج أو نصف العشر من الخراج ان كانت الارض تسقي تغرب أو دالة والباقي بينهما نصفان جاز لان هذا شرط لا يوجب قطع الشراكة في الخراج فان مامن قدر تخرجه الارض اذا رفعه عشر أو نصف عشر يقي له منه شيء يكون بينهما فيجوز ان يكون الخراج بينهما على ما شرطه ولو ان السلطان لم يأخذ حقه في هذه السنة العشر أو نصف العشر وهما رقباء بعض الخراج سرام السلطان فشرط السلطان من العشر أو نصف العشر يكون لصاحب الارض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على قياس قول من يجوز المزارعة على قول صاحبه رحمه الله تعالى ما شرط السلطان يكون بينهما نصفان لان في المزارعة ان كان البذر من قبل صاحب الارض يكون مستأجر للعامل وان كان البذر من قبل العامل كان صاحب الارض مؤجر أرضه * ومن أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن من أجر الارض العشر به يكون العشر على صاحب الارض فعلى قياس قوله في المزارعة يكون العشر على صاحب الارض وما شرط للسلطان تكون

مشروطا لصاحب الارض فاذا لم يأخذ السلطان حقه يكون المشروط لصاحب الارض وعند صاحبه رجما لله تعالى العشر يكون في الخارج على كل حال فاذا لم يأخذ السلطان حقه أو أخذ بعض الطعام سرا كان الخارج بينهما نصفين ويكون ذلك مشروطا لهما * هذا ان كانت الارض يعلم أنها تنقي عاء السماء أو بالاداء فان كانت أرضا تنقي عاء السماء عند كثير المطر ويحتاج الى أن تنقي بالاداء عند قلة المطر وفي مثلها السلطان يعتبر الاغلب فان كان الاغلب ماء السماء يأخذ العشر وان كان الاغلب الاداء يأخذ نصف العشر فان قال صاحب الارض في هذه الصورة للعامل لا أدري أي يأخذ السلطان في هذه السنة العشر أو نصف العشر فاعاد ذلك على أن يكون لي نصف ما بقي من الخارج بعدما أخذ السلطان حقه فتعاقد على هذا الشرط كان فاسدا في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عند المشروط للسلطان يكون لصاحب الارض فاذا شرطنا (١٧٣)

التيتم نصف القيمة كذا في فتاوى قاضيان * ثم اذا جاز بيع الوصي من نفسه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هل يكتفى بقوله بع أو اشترى كافيا لا يحتاج الى الشطر من ليدرك محرمه رحمه الله تعالى هذا الفصل في شيء من الكتب وذكر الناطقي في واقعة أنه يحتاج فيه الى الشطر من بخلاف الأب كذا في المحط * ولو باع الوصي ماله من اجني بمثل قيمته يجوز وقيل انما يجوز تصرفه بأحد شرط ثلاثة أمان * يبيع بضعف قيمته أو لا يصغر حاجة الى غنه أو يكون على الميتدين لا وفاة الاب عليه الفتوى كذا في محيط السرخسي * ولو أمر الوصي رجلان بشري شيان مال التيم فاشترى لوكله لا يجوز كذا في فتاوى قاضيان * الصبي المأذون له اذا باع مال نفسه من الوصي فانه كبيع الوصي نفسه ولو باع الصبي المأذون من الاجني بغير فاحش يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحط * وصي باع عقارا للتيم ومصلحة التيم في بيعه الا أنه يبيع لينفق الثمن على نفسه قالوا يجوز البيع بضعف الثمن التيم اذا اتفق الثمن لنفسه كذا في فتاوى قاضيان * ولو اشترى الوصي لأحد التيمين من الاخر لا يجوز وكذلك ان أذن لهما بالتجارة ليتبايعا لا يجوز لان الوصي لو باشر ذلك لا يصح فكذلك من استفاد التصرف من جهته وكذلك لو أذن لعبد ماعى التجارة فباع أحد هملان صاحبه لا يجوز وفي الاب يجوز في الابن وعبد ماعى كذا في محيط السرخسي * القاضي اذا باع ماله من التيم أو اشترى مال التيم لنفسه لا يجوز كذا في فتاوى قاضيان * القاضي اذا اشترى من الوصي شيان من مال التيم جاز وان كان هذا القاضي جعله وصيا كذا في الفتاوى الكبرى * أحد الوصيين اذا باع مال التيم من الوصي الاخر لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * وصي اشترى التيم من مدين التيم دار بعشر من قيمته اخسون دينار فافلا استوفى الدين قال يبيع له لا يجوز كذا في القنسية * الوصي اذا باع مال التيم بالنسيئة اذا كان التأجيل فاحشا بان لا يباع هذا المال هذا الاجل لا يجوز وان لم يكن كذلك لكن يخاف عليه الجور عند حلول الاجل أو هلاك الثمن عليه فكذلك وان كان لا يخاف عليه الجور ولا هلاك الثمن عليه جاز بيع الوصي * رجل استماع مال التيم من الوصي بألف ورجل آخر استماع بمائة وألف والاول أعلى من الثاني قالوا ينبغي للوصي أن يبيع من الاول كذا في فتاوى قاضيان * ولو باع الوصي التركمن غيره فان كانت الورثة صغارا جاز يبيع في كل شيء مضاعا كن أو عقارا أو عر وضاسوا كالأحضر أو غنبا على الميت دين أو لا لكن انما يبيع بمثل القيمة أو بما يتغابن الناس في مثله قال شمس الاثمة الخلواني في شرح أدب القاضي للتصاف هذا جواب السلف وجواب لما أخر من أنه انما يجوز بيع العقار باحدى الشروط الثلاث اما ان يرغب المشتري بضعف قيمته أو لا يصغر حاجة الى غنه أو على الميتدين لا وفاة الاب فلو كانت الورثة

العشر فيفسد العقد * وعند صاحبه رجما لله تعالى العشر أو نصف العشر يكون في الخارج فيكون هذا معنى اشتراط جمع الخارج بينهما نصفين فجاز * ولو شرط في المزارعة ان ماخرج من حنطة بينهما نصفان وماخرج من شعير فهو لا حدهما بعينه أو مشروطا أن تكون الحنطة لاحدهما بعينه والشعير لا حرمن أيهما كان البذر لا يجوز * وان شرط أن يكون الحب والتين بينهما نصفين جاز ويكون الحب والتين بينهما كما شرطنا * وكذا لو شرط أن يكون الربيع أو الزرع أو الخارج بينهما جاز ويكون الكل بينهما على ما شرطنا * وان شرط أن يكون الحب لاحدهما والتين للآخر ففيه على ثمانية أو جهسته منها فاسدة وتنتان جائزتان أما الفاسدة احدها اذا شرط ان يكون الحب للدافع والتين للعامل * والثانية ان

يكون التين للدافع والحب للعامل * والثالثة اذا شرط ان يكون التين بينهما والحب للدافع * والرابعة اذا شرط ان يكون التين بينهما والحب للعامل * والخامسة اذا شرط ان يكون الحب بينهما والتين للدافع وفي هذا الوجه ان شرط التين لصاحب البذر جاز وان شرط له غيره لا يجوز * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز أصلا * وعن بعض مشايخ نوح رحمه الله تعالى اذا شرط ان يكون الحب بينهما وسكان التين كان الحب والتين بينهما المكان العرف * والسادسة اذا شرط ان يكون التين بينهما وسكان عن الحب لا يجوز ففي هذه الوجوه انما لا تصح المزارعة لان هذا شرط يؤتى الى قطع الشركة في المقصود لاحتمال أن يحصل أحد همدون الاخر * ولو شرط ان يكون الحب بينهما وسكان التين جاز ويكون الحب بينهما والتين لصاحب البذر * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يرجع الى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فصار هذا من الوجوه الفاسدة * ولو دفع أرضا

فهاز عصار بقلما زارعة وشرطان يكون الحب بينهما نصفين والذين لصاحب الارض أو شرطان يكون الحب بينهما مساكعين التبن جاز
 ويكون التبن لصاحب الارض ولو شرطا التبن العامل كان فاسدا لان دفع الزرع الذي صار بقلما زارعة كدفع الارض والبذر زارعة
 ويمثلو شرطا التبن لصاحب البذراجاز * وان شرطا لا آخر لا يجوز * وكذا اذا دفع القصيل مزارعة * فان المزارعة على قول من يجوز على
 نوعين * أحدهما أن تكون الارض لاحدهما والثاني أن تكون الارض لهما * فان كانت الارض لاحدهما فهو على وجهين
 أحدهما أن يكون البذر من أحدهما والثاني أن يكون البذر منهما * فان كانت الارض لاحدهما والبذر من أحدهما فهو على وجهين
 ستة * ثلاثة منها جازية وثلاثة منها فاسدة * أما الثلاثة الاولى أحدها أن تكون الارض من أحدهما والبذر والبقرة والعمل من الآخر
 وشرطا لصاحب الارض شيئا معلوما من الخارج جاز لان صاحب البذر يكون مستأجر (١٧٧) الارض بشئ معلوم من الخارج
 * والوجه الثاني أن يكون

العمل من أحدهما والباقي
 من الآخر فهو جاز لان
 صاحب البذر يصير مستأجرا
 للعامل بشئ معلوم من
 الخارج ليعمل في أرضه بقره
 وبذره * والوجه الثالث أن
 تكون الارض والبذر من
 أحدهما والعمل والبقرة من
 الآخر وذلك جاز لان
 صاحب الارض يصير
 مستأجرا للعامل ليعمل العامل
 بقره لصاحب الارض
 والبذر * وأما الثلاثة
 الفاسدة * فأنها أن تكون
 الارض والبقرة من أحدهما
 والباقي من الآخر فذلك
 فاسدان لصاحب البذر
 يصير مستأجرا الارض والبقرة
 بشئ من الخارج وعن أبي
 يوسف رحمه الله تعالى أنه
 يجوز أن كان العرف والقوى
 على ظاهر الولاية لان
 منفعة الارض لأجناس
 منفعة البقر فان منفعة
 الارض ثابتة للبذر لقوة في

كلهم كبارا وكافوا حضورا ولا دين على الميت لا يعلك التصرف في التركة أصلا لكن يتقاضى ديون الميت
 ويدفع الى الورثة وان كان على الميت دين ان كان محيطا بالتركة أجعوا أنه يبيع كل التركة وان لم يكن
 مستغفر قابيع بقدر الدين وفما زاد على الدين يبيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أيضا وعندهما لا يبيع
 وان لم يكن في التركة دين لكن الميت أو وصي وصاها ان كانت الوصية بالثلث أو دونه أنفذها وان كانت أكثر
 من الثلث أنفذ بقدر الثلث وما بقي للورثة ولو أراد أن يبيع شيئا من التركة لثلاثة الوصية أجعوا أنه يبيع
 بقدر الوصية وما زاد على الوصية فعلى ماذكرنا من الخلاف وهذا اذا لم تقض الورثة الدين ولم يتدوا الوصية
 من خالص ملكهم أما اذا فعلوا الميثاق للوصي ولاية يبيع التركة أصلا وان كانت الورثة غيبا وحده عن محمد
 رحمه الله تعالى ثلاثة أيام فان لم يكن في التركة دين ولا وصية فانه يبيع المنقول ولا يبيع العقار ولو خيف
 هلاك العقار اختلف المشايخ فيه والاصح أنه لا يملك سعه وان كانت التركة مشغولة بالدين في العروض
 يبيعها مطلقا بقدر الدين وزيادته على الدين وفي العقار على ماذكرنا وان كانت الورثة بعضهم صفارا والبعض
 كبارا ان كان الكبار غيبا والتركه خالية عن الدين وعن الوصية فانه يبيع المنقول ومن العقار يبيع حصة
 الصغار يبيع حصة الكبار على ماذكرنا من الخلاف وان كانت التركة مستغرقة ببيع العقار والمثول
 وان كانت غير مستغرقة يبيع بقدر الدين من العقار والمنقول بالاجماع ويبع الزيادة على ماذكرنا من
 الخلاف وان كان الكبار حضورا ان كانت التركة خالية ببيع حصة الصغار من العقار والمنقول بالاجماع
 ويبع حصة الكبار على ماذكرنا من الخلاف وان كانت التركة مشغولة بالدين ان كان مستغرفا
 يبيع الكل وان كان غير مستغرف يبيع بقدر الدين وفي الزيادة على الخلاف كذا في الخلاصة وكل
 ماذكرنا في وصي الاب فكذا في وصي وصيه ووصي الجد في الاب ووصي وصيه ووصي القاضي ووصي
 وصيه فوصي القاضي بمنزلة وصي الاب الا في حصة وهي أن القاضي اذا جعل أحدا وصيا في نوع كان وصيا
 في ذلك النوع خاصة والاب اذا جعل أحدا وصيا في نوع كان وصيا في الانواع كلها كذا في فتاوى قاضيان
 * في نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى وصي يتيم باع غلاما للثمن ألف درهم قيمته ألف درهم على أن
 الوصي بالخيار فازدادت قيمة العبد في مدة الخيار فصارت ألفي درهم فليس للوصي أن ينفذ البيع وهو قول
 أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط * امرأته باعت متاع زوجها بعد موته وزعت أنها
 وصيته ولزوجها وألصقها ثم قالت المرأة بعد مة لم تكن وصية قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل
 رحمه الله تعالى لا تصدق المرأة على المشتري بيهام موقوف الى بلوغ الصغار فان صدقوها بعد البلوغ
 أنها كانت وصية جاز يبيعها وان كذبوا باطل فان كان المشتري سرق الارض المشتراة لا يرجع المشتري

(٣٣ - فتاوى ثالث) طبعها ومنفعة البقر العمل فاذا لم تكن منفعة البقر من جنس منفعة الارض لا يكون البقر ليعال الارض
 فيبقى استخار البقر مقصودا بشئ من الخارج وذلك فاسد كمالو كان من أحدهما البقر فقط والوجه الثاني أن يكون البذر من
 أحدهما والباقي من الآخر وذلك فاسدا لدفع البذر وحده من زارعة وانما لا يجوز ذلك لان صاحب البذر يكون مستأجرا الارض فلا بد
 من التخلية بينهما وبين الارض والارض ههنا في يد العامل لا في يد صاحب البذر وعلى هذا لو اشترى ثلاثة وأربعين من البعض البقر وحده
 أو البذر وحده كان فاسدا لما قلنا * والوجه الثالث من الفاسدة أن يكون البذر والبقرة من واحد والعمل والارض من الآخر وانما فاسد
 أيضا لما قلنا في الوجه الثاني من هذا النوع * وكذا لو اشترى ثلاثة وأربعين البذر من أحدهم فقط أو البقر من أحدهم فقط كان فاسدا
 لما قلنا * هذا اذا كانت الارض لاحدهما والبذر من أحدهما فان كانت الارض لاحدهما وشرطا أن يكون البذر منهما من شرط العمل

على غير صاحب الارض وشرطان يكون الخراج بينهما تصفين كانت فاسدة لان صاحب الارض بصرفه لا للعامل اذ عارضه يذرى على أن يكون الخراج كله أو زرع أرضى يذرك على أن يكون الخراج كله كأن فاسد الان هذه مزارعة بجميع الخراج بشرط اعارة نصف الارض من العامل * وكذا لو شرطان يكون الخراج بينهما أثلاثا ثلثا للعامل وثلثه لصاحب الارض أو على العكس كأن فاسد الان فيعارة الارض * وإذا فسدت المزارعة كان الخراج بينهما على قدر بذرهما ويسلم لصاحب الارض ما أخذ من الخراج لانه تخاسم لملكه حصل في أرضه وله على الآخر أن يرضف الارض لان الآخر استوفى منفعة أرضه به فقد فاسد وما أخذ من الخراج يطيب له مقدار بذره ويرفع من الباقي آخر نصف الارض وما أتفق أضوا يتقيد بالفضل لان الزيادة حصلت لمن أرض الغير به فقد فاسد * ولو كانت الارض لاحدهما والبذر منهما (١٧٨) وشرطا العمل عليهما على أن يكون الخراج بينهما تصفين جاز لان كل واحد منهما عامل

في نصف الارض يذره فكانت هذه اعارة نصف الارض لا بشرط العمل به بخلاف الاول * ولو كانت الارض بينهما وشرطان يكون البذر والعمل من أحدهما والخراج بينهما نصفان لا يجوز لان من لا بذر منه يكون قاتلا لا آخر اذ زرع أرضك يذرك على أن يكون الخراج كله لك واذ زرع أرضى يذرك على أن يكون الخراج كله لى فكان العقد في حقه مزارعة بجميع الخراج فلا يجوز * ولو كان البذر من المدافع والعمل على الآخر والخراج بينهما نصفان لا يجوز أيضا لان صاحب البذر شرط صاحبه هبة نصف البذر وأقرض نصف البذر بقبالة العمل في نصف الارض وذلك باطل * وكذا لو شرطان الخراج للعامل والثلث للدافع أو شرطان الخراج

الباب الثامن عشر في السلم وفيه ستة فصول

الفصل الاول في تفسيره وركنه وشرائطه وحكمه * (أما تفسيره) فالسلم عقد يثبت به المالك في الثمن عاجلا وفي الثمن آجلا * (وأما ركنه) فيأن تقول لا آخر أسلمت اليك عشرة دراهم في كرخطة أو أسأفت ويقول لا تخربلت وبقصد السلم بلفظ البيع في رواية الحسن وهو الاصح كذا في محيط السرخسي * (وأما شرائطه فتوعان) فوعر جع الى نفس العقد ونوع يرجع الى البدل (أما الذي يرجع الى نفس العقد فواحد) وهو أن يكون العقد عاريا عن شرط الخيار للعاقدين أو لاحدهما بخلاف خيار المشتق فإنه لا يطل السلم حتى لو استحق رأس المال وقد افتقر فاعن القبض وأجاز المشتق فالسلم صحيح ولو أبطل صاحب الخيار خياره قبل الاتفاق بآيدئهم ورأس المال قائم في يد السلم اليه ينقلب العقد جازا عندنا وان كان هالكاً أو ستهلكا لا ينقلب الى الجواز بالاجماع كذا في البدائع * (وأما الذي يرجع الى البدل فستة عشر) ستة في رأس المال وعشرون في السلم فيه * (أما الستة التي في رأس المال) فأخذها) بيان الجنس أنه دراهم أو دينار أو من المكيل خطئة أو شعير أو نحو ذلك (والثاني) بيان النوع أنه دراهم غنم بقبالة أو عدالته أو دينار مجموعية أو هروية وهذا اذا كان في البلد نفوذ مختلفة وأما اذا كان في البلد نفوذ واحد فذكر الجنس كاف (والثالث) بيان الصفة أنه جيد أو ردي أو وسط كذا في النهاية (والرابع) بيان قدر رأس المال وان كان مشارا اليه فيما يتعلق العقد على مقداره كالمكيل والموزون والمعدود وقال أبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى لا تشترط معرفة القدر بعد التعيين بالاشارة حتى لو قال أقبضه أسلمت اليك هذه الدراهم في كرخم ولم يدر وزن الدراهم أو قال أسلمت اليك هذا البرقي كذا متانم الزعفران ولم يدر قدره رابعا لا يصح عنده وعندهما بصر كذا في الكافي * ولو كان رأس المال عمالا يتعلق العقد بقدر من الذرعات والعدديات المتفاوتة لا يشترط اعلام قدره ويكتفى بالاشارة بالاجماع كذا في البدائع * (وأما سلم في شئين مختلفين ورأس المال

للدافع والثلث للعامل لان الدافع شرط لنفسه زيادة شئ من الخراج بمجرد البذر ولو كان البذر من العامل وشرطان مكيل الخراج للعامل جاز لان من لا بذره مصادرا فعارة مزارعة ليزرعها العامل ببذره العامل على أن يكون ثلث الخراج للعامل وذلك جائز * ولو كانت الارض والبذر منهما وشرطا العمل على أحدهما على أن يكون الخراج بينهما تصفين جاز ولو يكون غير العامل مستعينا في نصيبه * ولو كانت الارض والبذر منهما وشرطا للدافع ثلث الخراج والثلث للعامل لا يجوز في أصح الروايتين لان الخراج غنم بذرهما فاذا كان البذر منهما كان الخراج مشتركا بينهما فصاحب الثلثين انما يأخذ زيادة بحكم العمل ومن عمل في محل مشترك لا يستوجب الاجر * ولو شرطا ثلثي الخراج للدافع لا يجوز أيضا لان الدافع شرط لنفسه شيئا من نصيب العامل من غير أرض ولا بذرا ولا عمل ولو كانت الارض لهما وشرطا ثلثي البذر على الدافع على أن يكون الخراج بينهما تصفين لا يجوز لان الدافع شرط صاحبه بقبالة عمله أقرض مدس البذر * ولو شرطا

ثلثي البذر على العامل على أن يكون الخارج بينهما نصفين لا يجوز لأن الدافع في التقدير بصيرته قال للعامل ازرع ارضك ببذر كل على أن يكون الخارج للزارع ارضي يبذري وبذر كل على أن يكون كل الخارج لي وانما من اربعة جميع الخارج فلا يجوز * رجل له ارض أراد أن يأخذ من آخر بذر الزرع ما يكون الخارج بينهما نصفين قالوا الحيلة في ذلك أن يشتري نصف البذر من صاحب البذر من معلوم ويبرئه الباقي عن الثمن فيصير البذر مشتركا بينهما ثم أن يبيع البذر بأمره أن يزرع كل البذر في أرضه على أن يكون الخارج بينهما نصفين فإذا فعل ذلك يكون الزرع بينهما ثلاثة أثمان ملكه ما لا يكون هذا دفع البذر وحده مزارعة * رجل دفع إلى رجل أرضا وبذر اربع أضعاف نصف البذر من المدفوع إليه فزرع المدفوع عليه بعض البذر في أرض نفسه وبعضه في أرض الدافع فإزرع المزارع في أرض نفسه يكون الكل له لأنه صار مشتركا خاصة الدافع من ذلك فصار ملكا له وما زرعه في أرض الدافع يكون (١٧٩) مشتركا بينهما على ما شرطه رجل دفع إلى رجل أرضه ليزرعها

مكبل أو موزون لم يجز حتى بين حصص كل واحد منهما من رأس المال في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن كان من غير المكبل والموزون لم يتجح إلى التفصيل وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يجوز في ذلك كله كذا في الحاوي * ولأول مجلس جنسين لم يمين قدر أحدهما بأن أسلم دراهم وذنابا في مقدار معلوم في البعدين قدر أحدهما ولم يمين الآخر أصبح السلم فيهما كذا في الجزار اثنى * (والخامس) كون الدراهم والدنانير تنقده وهو شرط لجواز اعتدائي حنيفة رحمه الله تعالى أيضا مع إعلام التقدير هكذا في النهاية (والسادس) أن يكون مقبوضا في مجلس السلم سواء كان رأس المال دينيا أو عينيا عند عامة العلماء استحسانا وسوا مقبوض في أول المجلس أو في آخره لأن ساعات المجلس لها حكم ساعة واحدة وكذا لو لم يقبض حتى قاما عيشان فنقض قبل أن يفترقا فإبدانهما جاز كذا في البدائع * في التوادع لو تعاقدا عقد السلم ومشايلا أو أكره لم يغب أحدهما عن صاحبه ثم قبض رأس المال فافترا فإجاز كذا في الذخيرة * ولونا ما أنما أحدهما أن كانا السلم لم يكن ذلك فقرة لتعذر الاحتراز عنه وان كانا مضطعين فهو فقرة كذا في فتاوى قاضخان * وفي التوازل رجل أسلم عشرة دراهم في عشرة أقدرة خطئة ولم تكن الدراهم عنده فدخل بيته ليخرج الدراهم أن دخل حيث وراء السلم إليه لا يظل السلم وإن وارى عنه بطل كذا في الخلاصة * ولو خاض أحدهما في الماوع ثم غس فيه فان كان المال صافيا لم يجز يري بعد الغمس لم يثبت الافتراق وإن كان كدرا لا يري بعد الغمس ثبت الافتراق كذا في مختار الفتاوى * ولو أوفى السلم السهم قبض رأس المال في المجلس أحدهما كم عليه كذا في المحيط (وأما الشروط التي في المسلم فيه) (فأحدها) بيان جنس السلم فيه خطئة (والثاني) بيان نوعه خطئة سقطة أو بخسفة أو جملية أو سهمية (والثالث) بيان الصفة خطئة جديدة أو رديئة أو وسط كذا في النهاية (١) * أسلم في كندم بكروا وقال نك أو قال سره يجوز هذا هو الصحيح والمأخوذة كذا في الغاية (والرابع) أن يكون معلوم القدر بالكيل أو الوزن أو العدد والأذرع كذا في البدائع * وينبغي أن يعلم قدره بتقدير يومين فقد من أيدي الناس ولعلم قدره بتكميل بعينه كقوله هبذ الانا بعينه أو هبذا الزيل أو بوزن هذا الحجر لا يجوز أن كان لا يعلم كم يبيع في الأنا أو لا يعرف وزن الحجر كذا في جواهر الاخلاط * وكذا في الذريعات ينبغي أن يعلم قدره بتقدير يومين فقد من أيدي الناس وإن علمه بخسفة بعينها ولا يدري كم هي أو بذر أعده أو بذر لا يجوز كذا في الذخيرة * ولا يصح تكميل رجل بعينه ولا بذر رجل بعينه إذا كان كيل الرجل وذراعه مغايرين لكل العامة وذراعههم * وأما إذا كانا موقفين لكل العامة وذراعههم فتدبر ذلك يكون لغوا والسلم جائز كذا في الينابيع * ولا بد أن يكون المكبل مما لا يقبض ولا ينسبط كالقصاص مثلا

(١) خطئة جديدة أو قال نسيه

للزارع الأول على رب الأرض أجر عمله لأنه عمل في محل مشترك * وأما أصاب الدافع من الزرع يطيبه وما أصاب المدفوع إليه يرفع من ذلك قدر بذره ومقدار ما تنفق وما غرمه يتمدق بأن ياتى ما عارف * وإذا أراد أن ترفع الشبهة في المزارعة الفاسدة عند الكل أو فيما فسد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وجازت عند صاحبه رحمه الله تعالى فالحيلة في ذلك ما حكى عن الشيخ الأمام جمعيل الزاهد رحمه الله تعالى قال يميز الصبيان نصيب رب الأرض ونصيب المزارع ثم يقول رب الأرض للزارع هذا نصيبى وقد وجب لي عليك أجر مثل الأرض أو نقصان الأرض ووجب لك على أجر مثل عليك أو غير ثلث أو ثلثي فهل صالحتني على هذه الخطئة وعلى أجر مثل الأرض أو نقصانها الذي وجب لي عليك فيقول المزارع صالحتني ثم يقول المزارع لصاحب الأرض وجب لك على أجر مثل أرضك أو نقصانها أو على أجر مثل على ونفري وبذري فهل صالحتني بما وجب لك على على ما وجب لي عليك وعلى هذه الخطئة فيقول رب الأرض صالحت فاذا أفاض ذلك وتراضيا على هذا الوجه يزول

الخبث لان الحق لهم الا بعد وهما يطيب لكل واحد منهما ما أصاب من رجل سقى أرضه أو كرمه بما مشترك في نوبة الغير بغیر ان صاحب النوبة قال محمد بن مقاتل رحمه الله تعالى بطيبه الخارج كن غصب علنا وأعلف دابة حتى سميت فانه يضمن العلف ويطيبه ما زاد في الدابة * وعن بعض الزهاد رحمه الله تعالى أنه وقع الماشي كرمه في غير نوبته فأمر بقطعه. وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى أن لا أمره بقطع الكرم اذا شرب به ما يغبر حتى لانه افساد المال بغیر ضرورة خصوصاً اذا وقع ذلك في الكرم والزرع بغیر اختيار صاحب الكرم والزرع لكن لو صدق به كان حسناً قال مولانا رضي الله عنه والافضل أن يصدق بالخارج لان الماشي امرى في الخارج * بخلاف مسألة العلف لان العلف لا يبيح فيها بل يصير شيئاً آخر فصل فيما يفسد المزارع من الشروط وما لا يفسد الأصل فيه أنه اذا شرط في المزارعة على العامل ما يحصل به الخارج أو يترى كالحفظ (١٨٠) والسقي الى أن يدرك الزرع لا يفسد المزارعة لان ذلك مستحق عليه بملحق العقد فالشرط

لا يزيد الا ركادة * وكذا لو شرط على العامل ما لا يخرج الارض بدونه زرعاً معتاداً كشرط الكراب لا يفسد العقد * وان شرط على العامل ماله أثرت الزيادة على المعتاد تنطرق ذلك ان كان لا يبيح منفعة بعد انتهاء المزارعة كشرط الكراب لا يلزمه من غير شرط فاذا شرط عليه يلزمه الوفا به * واذا شرط على العامل ما يبيح أثره بعد انقضاء المنة كالشرط على العامل كرى الانهار الصغار واصلاح المسنات والثنيات * ونفسه عند البعض أن يرد له مكرهه على صاحب الارض * وعند البعض زيادة كراب لا يحتاج اليه من زرع المعتاد يفسد العقد سواء كان البذر من العامل أو من صاحب الارض وان شرط على صاحب الارض اصلاح الثنيات وكري الانهار وتقرير

فان كان مما يكتسب الكسب كالزنبيل والجراب لا يجوز للمزارعة الا في قرب الماء لانه امل فيه كذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الهداية (الخامس) أن يكون المسلم فيه مؤجلاً بأجل معلوم حتى ان سلم الخلل لا يجوز واختلف في أدنى الاجل الذي لا يجوز السلم بدونه عن محمد رحمه الله تعالى أنه قد قرأناه بشهر وعليه الفتوى كذا في المحيط * ولا يطل الاجل بموت رب السلم ويطل بموت المسلم اليه حتى يؤخذ السلم من تركه مالا كذا في فتاوى قاضيان (السادس) أن يكون المسلم فيه موجوداً من حين العقد الى حين المحل حتى لو كان منقطعاً عند العقد موجوداً عند الحل أو على العكس أو منقطه فاما حين ذلك فهو موجود عند العقد والمحل لا يجوز كذا في فتح القدير * وحد الوجود أن لا ينقطع من السوق وحد الانقطاع أن لا يوجد في السوق وان كان يوجد في البيوت هكذا في السراج الوهاج * واذا سلم فيما يوجد الى حين الحل ولم يقبضه حتى انقطع من أيدي الناس فالسلم صحيح على حاله ورب السلم بالخيار ان شاء فبيع العقد وان شاء انتظر لوجوده كذا في النبايع (السابع) أن يكون المسلم فيه مما يتعين بالتعيين حتى لا يجوز السلم في الدراهم والنفائير وأما التبره لا يجوز فيه السلم فعلي قياس رواية الا صرف لا يجوز زعوى قياس رواية كتاب الشر كيجوز كذا في النهاية (الثامن) أن يكون المسلم فيه من الاجناس الاربعه من المكملات والموزونات والعددات المتقاربة والذريعات كذا في المحيط * فلا يجوز السلم في الحيوان ولا اطرافه من الرؤس والا كراع وكذا لا يجوز في العبيد والامهالا لاختلافهما في العقل والاخلاق كذا في السراج الوهاج (التاسع) بيان مكان الايقاف فيقاله محل وموثة كالبه ونحوه كذا في الكافي وهو الصحيح كذا في النهر الفائق * وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لغيره ليس بشرط ولكن ان شرطه صح وان لم يشرطه يتعين مكان العقد لتسلم كذا في الكافي * واذا شرط رب السلم على المسلم اليه أن يوفيه السلم في مصر كذا في أي موضع دفعه السلم من ذلك المصر فله ذلك وليس لرب السلم أن يملكه في موضع آخر كذا في المحيط * قبل هذا اذا لم يكن المصر عظيماً فان كان عظيماً بين فواجب مفرح لا يجوز ما بين ناحيته من لانه لا وجه التامه فضة الى المنازعة كذا في محيط السرخسي * وفيما لا جمل له ولا موثة كلك * والكافور لا يشترط تعيين مكان الايقاف بالاجماع وهل يتعين مكان العقد لا يضاف في رواية البوسع والجامع الصغير يتعين وهو الاصح وهو قولهما كذا في محيط السرخسي والنيابيع * وذكر في الاجازات أنه لا يتعين ويوفي في أي مكان شاء وهو الاصح كذا في الكافي والهداية * فلو عين مكاناً قبل لا يتعين لانه لا يفسد حيث لا يلزم نقله موثة ولا يتخلف ماله به باختلاف الامكنة وقبل يتعين وهو الاصح كذا في العناية * ولو عقد السلم في الجبل أو على شاهق الجبل فيقاله محل وموثة سلم اليه في أقرب الاماكن منها كذا في النبايع (العاشر) أن لا يشمل البدلين أحدهما في شرطه بالافضل

المستحق يتكتمه الشرب جازوا كان البذر من العامل أو من صاحب الارض لان ذلك من عمارة الارض فيكون على صاحب وهو الارض بدون الشرط فالشرط لا يزيد الا ركادة * وهو نظير ما لو استأجر داراً بدينهم بشرط المستأجر على صاحب الدار أن يطين سطحها أو يصلح مياها السيل المأجور لان ذلك على صاحب الدار من غير شرط بشرط لا يفسد العقد * واذا شرط المصداق والبأس والتذرية على العامل كان مفسداً للعقد في ظاهر الرواية لانه هذه الاعمال تكون بعد الادراك وانتهاء العقد وما كان بعد انتهاء العقد انشطر على العامل يكون مفسداً * فلان العامل حصه الزرع وداس وجعم من غير أن كان شرطاً عليه فهلك ذلك بضمي حصه الدافع * وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان شرطه هذه الاعمال على العامل لا يفسد العقد * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في التوأد أنه لا يفسد لكن ان لم يشترط يكون عليهما وان شرط المزارع فتحكم العرف * وهو كالأشترى حطباً الى مصر لا يجب على البائع أن يجعله الى منزل المشتري واذا شرط عليه يلزمه بحكم

العرف ولو شرط الجذاذ على العامل في المعاملة يفسد العقد عند الكل لأنه لا عرف فيه * وعن نصير بن يحيى ومحمد بن سلمة رحمه الله تعالى أنهما قالاهذا كله يكون على العامل شرط عليه أم لا يحكم العرف * وقال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى هذا هو الصحيح في ديارنا أيضا وعن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أنه كان إذا استغنى عن هذه المسئلة يقول بعرف ظاهرهم وأراد أن لا يتطل فليعمل بالعرف ولا يتنع عنه ثم في الموضوع الذي يكون الحصاد على العمل عرفا وآخر وتقال عن الحصاد حتى هلك قال الفقيه أبو بكر الجنيني رحمه الله تعالى بضم ذلك * وقال الفقيه أبو الوليت رحمه الله تعالى أن أخرنا خبرا فاحشا لا يؤخر الناس إلى مثله كان ضامنا ولا فلا هذا أن شرط هذه الاعمال على العامل فان شرطنا شيئا من ذلك على صاحب الارض فسد العقد عند الكل لأنه لا عرف فيه * ولو شرط على العامل كرى الانهار واصلاح المسنيات حتى فسد العقدان كان البذر من قبل (١٨١) العامل كان الخارج للعامل لانها بذروه ولصاحب الارض عليه أجر الارض وللعامل على صاحب الارض أجر عمله في كرى الانهار فيقتصان ويتزادان الفضل * ولو لم يكن كرى الانهار مشروطا على العامل في العدم فقد فكرى

العامل في العدم فقد فكرى صاحب الارض نفسه كانت المزارعة جائزة ولا أجر له في كرى الانهار لأنه متبرع فلا يرجع كالحوض في الارض * ولو كان البذر من قبل صاحب الارض فشرط على العامل كرى الانهار واصلاح المسنيات فسد العقد ويكون الخارج كله لصاحب الارض وللعامل أجر عمله في جميع ذلك * ولو شرط على رب الارض كرى الانهار واصلاح المسنيات حتى يأنسه الماء كانت المزارعة جائزة على شرطهما سواء كان البذر من قبل العامل او من قبل صاحب الارض لان هذا العمل يكون على صاحب الارض من غير شرط لانه من باب التمكن من

(١) وهو القدر أو الجنس وهذا مطرد في الأثمان فانه يجوز اسلامها في الموزونات لحاجة الناس كذا في محيط السرخسي * وأما بيان حكم السلم فهو بثبوت المثلث الرب السلم في المسئلة فيموجبها بثبوت المثلث في رأس المال المعين أو الموصوف بمجال السلم اليه كذا في النهاية * وإذا صح السلم فاحضر السلم اليه السلم فيه لا خيار للرب السلم فيه إلا أن يجده على خلاف المشروط فيجبر السلم اليه با - ضار ما وقع عليه العقد كذا في السنايع

الفصل الثاني في بيان ما يجوز السلم فيه وما لا يجوز * إذا سلم ثوباه ويا في ثوب هروى لا يجوز إذا باع قفيز حنطة في قفيز شعير لا يجوز أيضا كذا في الذخيرة ويجوز أن يسلم ما يكال فيما وزن إذا كان الموزون مما ينصلح أن يكون منسلفا فيه بأن يكون مبيعا مضبوطا بالوصف حتى إذا أسلم الحنطة في الذهب والفضة لا يجوز وعندنا ويكون عندنا طالا وهو الاصح ويجوز أن يسلم ما وزن فيما يكال هكذا في المسوط * ولا يسلم ما وزن فيما وزن إذا كانا مبيعا مع ثمن في العقد كالحديد في الزعفران وأما إذا أسلم الدرهم والدينار في الوزنيات فيجوز ولو سلم قفيزة أو ثوب من الذهب أو المصوغ في الزعفران قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز * ولو أسلم الفلوس في الوزن فيجوز إلا إذا أسلمها في جنسها ولو أسلم أواني الصنوبر في الوزنيات ان كانت الأواني تباع وزنا لا يجوز * وان كانت تباع عددا يجوز لأنه لا يجوز كالفلس هكذا في شرح الطحاوي * ولا يجوز اسلام المكمل في المكمل وإذا اختلف النوعان مما يكال ولا وزن فلا بأس به واحدا باثنين يدايد * ولا بأس به نسيئة إذا كان السلم فيه مضبوطا بالوصف على وجه يلتحق بذلك الوصف بثبوت الأمثال حتى لو أسلم ثوباه ويا في جوهرة أو درة لا يجوز * وكذا في الحيوان عندنا وان كان نوع واحد مما يكال ولا وزن فلا بأس به اثنتان واحد يدايد لا خرفة نسيئة على قول علمائنا حتى لو سلم هروين في ثوب هروى لا يجوز عندنا هكذا في البسوط * ولو أسلم مكيلا في مكيال أو موزون أو شأ في جنسه وغير جنسه بطل العقد في جميعه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وعندهما يصح في حصة الموزون وخلاف الجنس كذا في الحماوى * ولا بأس بالسلم في نوع واحد مما يكال ويوزن على أن يكون حلوله بضمنه في وقت وحلوله بضمنه في وقت ولا يحتاج إلى بيان حصة كل واحد منهما وأما ما قبض حتى فأت المسلم فيه وصار مثله غير موجود لا يبطل السلم عندنا اثنتا الثلاثة ولكن رب السلم بالخيار ان شاء انتظر إلى وقت وجود مثله

(١) قوله وهو القدر أى المتفق احتراز عن القدر المختلف كسلام بقود في حنطة وكذا في زعفران ونحوه فان الوزن وان تحقق فيه إلا أن الكيفية مختلفة وكذا اسلام الحنطة في الزيت فانه جائز كما قاله ابن الكمال وبه ظهوره الاستثناء المذكور بعد تأمل اه بجراوى

الانتفاع * وهو نظير ما ذكرنا من مسئلة الاجارة إذا أجر داره وشرط المستأجر على صاحب الدار تعيين السطح جاز الاجارة لأن ذلك مستحق على صاحب الدار بشرط ولو شرط رب الدار ذلك على المستأجر فسد الاجارة كذلك هنا ولو ان المزارع ترك في الارض مع القدرة عليه حتى يبس الزرع بذلك قالوا بضمن قبة الزرع باثنتان كل قبة في ذلك الوقت * وان لم يكن للزرع قبة في الوقت الذي ترك السقي فيه يقوم الارض مزروعة وغير مزروعة فيضمن نصف ما فضل بينهما لانه صار مضاعف ترك السقي فيضمن كالواستأجر خبازا الضيق ترك الخبز في التنوير حتى احترق هذا أترك السقي مع القدرة عليه * وكان الشيخ الامام الاجل الاستاذ يظهر الدين المريغاني رحمه الله تعالى يقول تقرب المسامحة فيمكن من السقي يكون على الدافع ثم السقي على العامل * قال مولانا رحمه الله تعالى وعندى ان كان متسكنا من فتح فوهة النهر الصغير من الوادى يجب السقي على العامل وان كان لا يقدر على ذلك لظلمة تمنعه عن ذلك كان تيسيره الفتح على الدافع يحكم

العرف ثم انما يجب السقي على المزروعات اذا كانت الارض لا تخرج زرعاً معتاداً الا بالسقي فان كانت تخرج ذلك لا يجب * ولو شرط على رب الارض كراهم أو الكراب والثلثان فان كان البذر من قبل العامل فالزراعة فاسدة لان هذا من أعمال الزارعة فاشتبه اطعامه على صاحب الارض يكون بمنزلة اشتراط الحفظ عليه فيفسد العقد ويكون الخارج كله للعامل لانه صاحب بذر ولصاحب الارض عليه أجر الارض مكرو به أو مكر * وبمنزلة لان العامل استوفى منفعة هذه الارض بعد فاسد * ولو كان البذر من قبل صاحب الارض فشرط عليه الكراب والثلثان لا يفسد العقد لان الكراب والثلثان يكونان بالقر واشتراط البقر على صاحب الارض اذا كان البذر من قبله لا يفسد العقد * رجل دفع أرضه الى رجل ستمه بالنصف على أن يكون البذر من قبل العامل فقال صاحب الارض كرهها ثم زرعها وقال العامل بل أزرعها بغير كراب فان كانت الارض (١٨٣) تخرج بغير كراب زرعاً معتاداً الآن بالكراب أجود كان العامل بالخيار ان شاء

كرب وان شام بركب

فأخذ منه وان شام لم ينتظر ولم يصبر الى ذلك الوقت وأخذ رأس ماله كذا في شرح الطحاوي * واذا أسلم الدرهم في الزرع فربما يجوز ولا بأس بأن يسلم الفلوس في الحديد والرصاص وما أشبهه واذا أسلم الفلوس في الصفر لا يجوز والمرامن الفلوس الراجحة أما لو كانت كسنة فلا يجوز أسلمها في الحديد والرصاص ولو أسلم النصل في الحديد لا يجوز وكذا السيف في الحديد وان أسلم السيف في الصفر يجوز اذا كان السيف يباع عدداً وان كان يباع وزناً لا يجوز كذا في المحيط * ولا يجوز أسلام الحنطة في الدرهم المؤجلة عندنا وانالم يصح سلمها قال عيسى بن أبان رحمه الله تعالى يطل العقد أصلاً قال شمس الائمة أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي رحمه الله تعالى هو الصحيح هكذا في الظهيرية * ولو أسلم في المكبل وزناً كذا في السهم في البر والشمع بالميزان فغير روايتان والعقد الحوازي على هذا الخلاف لو أسلم في الموزون كسلاً كذا في البحر الرائق * واذا أسلم في اللبن في حينه كسلاً أو وزناً معلوماً الى أجل معلوم جاز وكذلك الخلل والعصير نظراً للبني ثم ذكر اللبن في حينه قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى هذا في ديارهم لان اللبن كان ينقطع عن أبدي الناس في بعض الاوقات أما في ديارنا فلا ينقطع فيجوز في كل وقت والخل يوجدي في كل وقت فلا يشترط الحين والعصير لا يوجدي في كل وقت فيشترط السلم في حينه أيضاً كذا في النخبة * ويجوز السلم في السمن كسلاً أو وزناً الاروايق عن محمد رحمه الله تعالى لا يجوز وزناً وكذا كل ما يكال بالراطل لا يجوز كسلاً أو وزناً كذا في التتارخانية نافلاً عن الفتاوى القنابية * ولو أسلم في حنطة حديثة قبل حداثتها لا يصح عندنا لانه أسلم في المنقطع وعلى هذا يخرج ما اذا أسلم في حنطة موضع انا كان كلاً لا يترجم انقطاع طعامه جازاً السلم فيه كما اذا أسلم في حنطة خراسان أو العراق أو نغانه وكذا اذا أسلم في طعام بلدة كبيرة كسمرقند وبخارى أو كل مكان جاز من مشايخنا من قال لا يجوز الا في طعام لاية والصحيح أن الموضع المضاف اليه الطعام كان كما لا ينفد طعامه غالباً يجوز السلم فيه سواء كان ولاية أو بلدة كبيرة أو كان مما يحتل أن ينقطع طعامه فلا يجوز السلم فيه كأرض بعضها أو قرية بعضها كذا في البدائع * ولو كانت النسبة الى قرية ليسان الصفة لالتصين المكان كالشمع في بخارى يصح لان ذلك ليسان الجودة كذا في الكافي * ولو أسلم في حنطة هراة لا يجوز * ولو أسلم في ثوب هراة يجوز اذا أتى بجميع شرائط السلم كذا في شرح الطحاوي * وفي نوادر ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى يجوز أن يسلم المروي البغدادي في مروي * وكذلك المروي البغدادي في مروي الا هو ازمروى الواسط كذا في المحيط * ولو أسلم قطناً هراة في ثوب هراة في مروي جاز كذا في فتاوى قاضين * ولو أسلم شعراً في مسم من شعراً أو صوفاً لبد أو خراف في ثوب خرفان كان لا ينقض شعراً جاز وان كان يقبض ويعود شعراً كالبد لا يجوز ولو أسلم غزلاً في ثوب غزل جاز كذا في محيط السرخسي * وكل مذهباً متفاوت آخذه كالطبخ والرمان

لم

يجب العامل على الكراب ولا يكون أن يترك الزرع هذا اذا لم يكن الكراب شرطاً في العقد * ولو دفع اليه أرضاً وبذراً على أن يكرهها بوزن زرعها ستمه هذا المصنف فأراد أن يزرعها بغير كراب ليس له ذلك ويجوز على الكراب سواء كان البذر من قبل صاحب الارض أو من قبل العامل لان أصل الزرع وان كان يحصل بغير كراب فمع الكراب يكون أجود وصفة الجودة تستحق عند الشرط وان كان لا يفتق يخلق العقد كالشرط في السلم الا في مصر كان له أن يوفيه في أي ناحية من نواحي مصر وان شرط عليه أن يوفيه في منزلة في مصر لم يكن له أن يوفيه الا في منزلة * وان كان الزرع يحصل بالكراب وبغير الكراب على صفة واحدة لا يلزمه الكراب بحكم الشرط لانه لا فائدة في اعتبار هذا الشرط * وكذا لو كان الكراب يضر بالارض وقد يكون ذلك عند قلة الارض فان الكراب عند قلة الارض يحرق الزرع فان كان بهذه الصفة لا يلزمه المحلول * وان شرط على المزارعة التنبيه على المزارع ففسدت المزارعة وقد ذكرنا أن الناس تكلموا في

تفسير التثنية قال بعضهم تفسير التثنية أن يكبرهم أي تميزهم وانما يفسد العقد لان منفعة تاتي بعد انهاء العقد * قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في ديارنا شرط التثنية لا يفسد العقد لان منفعة تاتي بالتبعية بعد مضي السنة وفي الديار التي تاتي بتبعية بعد مضي السنة انما يفسد العقد اذا كانت المزارعة بينهما ماسة واحدة * وقيل معنى التثنية أن يكبرها بعد الفراغ ويردها على صاحبها مكروبة وقد ذكرنا هذا القول * وقيل معنى التثنية أن يجعل الارض جداول كما يفعل بالخطبة فزرع ناحية منها يوقى ما بين الجداول مكروبة فينتفع بها صاحب الارض بعد انهاء المزارعة فان كانت المزارعة بينهما ماسة واحدة وان كانت المزارعة خمس سنين لا يفسد العقد اذا كان لا يبيى أثر التثنية بعد انهاء العقد وان شرط على أحدهما بيعه أن يسرقها أو يعمرها فان كان البذر من العامل فالمزارعة فاسدة لانه ان شرط ذلك على العامل فقد شرط عليه ما يبيى منفعة في الارض بعد انهاء (١٨٣) مدة المزارعة وفيه اشتراط اتلاف

ماله عليه فيفسد العقد وان شرط ذلك على صاحب الارض فذلك بمنزلة شرط الكراب والتنان عليه وقد ذكرنا أن ذلك يفسد العقد اذا كان البذر من العامل ويكون الخارج كله للعامل لانه غنم بذره ولصاحب الارض عليه أجر مثل أرضه وأجر مثل عمله فبما عمل وقبلة سرقته اذا كان السرقة من قبله وان كان السرقة من قبل العامل لم يكبره على صاحب الارض من قبل ذلك شيء وان كان فيه منفعة لصاحب الارض فبما عمل لان العامل عمل لنفسه وما يبيى لصاحب الارض أثر عمله فاذا لم يتقوم أصل عمله على صاحب الارض فكذلك أثر عمله * وان كان البذر من صاحب الارض وشرط عليه القاء السرقة ونحوه كانت المزارعة جائزة كالوشرط عليه الكراب والتنان والتبذر من قبله لان القاء السرقة

لم يجوز السلم فيه عددا كذا في الحاوي * ويجوز السلم في العدييات المتقاربة حتى يجوز في الجوز والبص عددا أو كيلاً أو وزناً وذكر في الزبادات أنه يجوز السلم في الجوز والبص متى بين بين الضاحجة والاوزان لم يسم وسطاً ولا جديلاً لانه لا يفسد التفاوت من حيث التقدير فلا ينسقط من حيث الصفقة أولى كذا في محط السرخسي * وعن أبي يوسف رحمه الله قال كل ما متفاوت أحاده في القيمة فهو عددى متفاوت وكل ما لا متفاوت أحاده في القيمة فهو عددى متقارب وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا سلم بض الأوزن بض الدجاج أو بض النعام في بض الدجاج جز * وان أسلم بض الدجاج في بض النعام أو أسلم بض الدجاج في بض الأوزان كان في حين بقدر عمله جائزاً وان كان في حين لا يقدر عليه لا يجوز هكذا في المحيط * ويجوز السلم في الكاغد عدداً ولو أسلم بالوزن رأيت في جواب الفتاوى أنه يجوز أيضاً كذا في المضمرات * ويجوز السلم في القلوس عدداً في ظاهر الرواية كذا في السنايع وهو الصحيح هكذا في النهاية * ويجوز السلم في الباذنجان عدداً وكذا الكبري والمشمش ذكره الزيدوني سي رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * وروى الحسن أن السلم في البصل والثوم يجوز كذا وعد الله عددي متقارب كذا في محط السرخسي * قال ولا خير في السلم في الزجاج الا أن يكون مكسوراً فشرط وزنه ما ولو ما وكذلك جوهرة الزجاج فاحكامه موزون مع لوم على وجهه لا تفاوت فيه كذا في المسوط * في اليتيمة اذا أسلم في أواني الذهب والفضة وحمل رأس المال ذهبا لا يجوز السلم فيها هكذا في التثنية راجية * ولا يجوز السلم في الأواني المتخذة من الزجاج لانها عددية متفاوتة ويجوز في الطوايق اذا بين نفعها معلوماً وفي الأواني المتخذة من الخزف ان بين نفعها معلوماً عند الناس يجوز وكذا الكزبان على هذا كذا في الظهيرية * ولا بأس في اللبن والآية اذا سمي لمسلم معلوماً وانما يصير اللبن معلوماً اذا نسب طول وعرضه وعقه الى ذراع العامة فان كان أهل البلدة اصطفا على ملين واحد فلا حاجة الى بيان الملين كذا في السنايع * وكذا السلم في الثياب بعد بيان الطول والعرض بالذراعان للمعاملة كراباسا كان أو حريراً ولا يشترط ذكر الوزن في الكراباس واختلفوا في الحرير والصحيح انه يشترط كذا في فتاوى قاضيان * وان بين الوزن ولم بين الذرع لا يجوز قال شيخ الاسلام خواهر زاده في شرحه اذا شرط الوزن في الحرير لم يشترط الذراعان لا يجوز السلم اذا لم بين لكل ذراع غنما وما اذا بين لكل ذراع غنما فاجوز كذا في المحيط * ولو أسلم في ثوب الخزان بين الطول والعرض والرقعة ولم يذ كر الوزن جائزاً وذكر الوزن ولم يذ كر الطول والعرض والرقعة لا يجوز وروى أنه اذا بين الطول والعرض والرقعة ولم يذ كر الوزن لا يجوز أيضاً كذا في فتاوى قاضيان * واذا شرط كذا ذراعاً مطلقاً فذراع وسط اعتباراً بالنظر من الجانبين واختلف السامع خرجهم رحمه الله تعالى في تفسيره قوله فلا ذراع وسط بعضهم قالوا راديه المصدر وهو فعل الذرع

والعرة في الارض يكون قبل الزراعة وقبل الكراب أيضاً ولزم العقد على صاحب البذر يكون عند القاء البذر فكان صاحب الارض استأجر العامل نصف الخارج بعد انهاء المزارعة وقبلة القاء السرقة والعرة فلا يفسد العقد * وان شرط على العامل في هذه الصورة كانت المزارعة فاسدة لانها مشرط على العامل ما يبيى منفعة بعد انهاء المزارعة فكان الخارج لصاحب الارض وللعامل أجر عمله فبما عمل وقبلة ما أتى من السرقة لان صاحب الارض استوفى ذلك بعقد فاسد فكان عليه ضمانه كمن استأجر صاعاً اجارة فأسد لصيغ فوبه ببيع من عنده ففعل كان على صاحب الثوب أجر مثل عمله وقبلة صبيغه * ولو شرط على العامل ان لا يعمرها ولا يسرقها كانت المزارعة جائزة والشرط باطل سواء كان البذر من قبل العامل أو من صاحب الارض لان شرط ترك القاء السرقة في الارض شرط لاطالبه لانه ليس فيه جلب منفعة ولادفع مضرة بل هذا شرط ترك المنفعة فلا يفسد به العقد كالوشرط على العامل أن لا يدخلها كسباً كان ذلك باطلاً وبقيت العامل ان شاء

أدخلها كلبا وان شاء لم يدخل * ولو شرط العامل على صاحب الأرض دولا بأ ودالة ما داتها وكان ذلك عند صاحب الأرض أو لم يكن عنده فاشترها وأعطى العامل فإن كان البذر من العامل كانت المزارعة فاسدة كالموشرط الكراب على صاحب الأرض والبذر على العامل * ولو أن صاحب الأرض هو الذي شرط ذلك على العامل جاز وكان ذلك على العامل لأنها آفة الاستعانة بالسقي على العامل فهذا شرط يقرر بمقتضى العقد ولا كذلك الأول لأن السقي لا يكون على صاحب الأرض فاشترط ذلك على صاحب الأرض يكون بمنزلة اشتراط السقي على صاحب الأرض فيكون مفسداً وكذلك الوشرط والدولاب والدواب على صاحب الأرض كل شهر مختمومان الشعب وكذا من آمن القوت والتبن فسدت المزارعة فإن حصل الخارج في هذا العقد كان الخارج كله لصاحب البذر ولصاحب الأرض عليه أجر مثل أرضه ومثل ما أخذته المزارع من الشعب (١٨٤) والقوت والتبن * ولو شرط أن يكون كل ذلك على العامل جازت المزارعة لأن علف

دوايه يكون عليه بغير شرط قاله شرط لا يربطه الا وكذا * ولو كان البذر من صاحب الأرض فإن شرط ذلك على العامل جازت المزارعة لأن ذلك من آلات العمل * ولو شرط ذلك على صاحب الأرض والبذر من قبله جاز لانه لو شرط عليه البقر والسكراب جاز فكذا اذا شرط عليه الدواب والدولاب للسقي جاز كما استأجر أجيرا ليعمل له بالآلات نفسه وان شرط الدواب والدواب على صاحب الأرض وعلف الدواب على المزارع شيئا معلوما كانت المزارعة فاسدة لأن اشتراط علف دواب الغير على المزارع بمنزلة اشتراط طعام غلام صاحب الأرض على المزارع وذلك مفسد للعقد سواء سمى طعاما معلوما أو لم يسم * وكذا لو شرط الدواب أو الدولاب على المزارع وعلف الدواب على

الاسم وهو الخشب يعني لا يحد كل المد ولا يربط كل الارضا وقال بعضهم أراد به الخشب لأن خشب الدرع يتفاوت في الاسواق فبها ما يكون أقصر ومنها ما يكون أطول قال شيخ الاسلام العليم أنه يجعل عليها ما اشترط مطلقا كون له الوسط من ما نظر الجانبين كذا في الذخيرة * قال في الاصل ولا بأس بالسقي في التبن كالمعلوما ووزنا معلوما وكذا الغرارة اذا كانت معلومة جاز ولا خلاف فيه وقد اختلف المشايخ في جزمهم الله تعالى فيه قال بعضهم انه مكمل على كل حال وقال بعضهم ان تعارف الناس وزنه فهو موزون وان تعارفوا اكيله فهو مكمل كذا في المحيط * ولا يجوز السلم في تراب الصواغين والمعادن كذا في التتارخانية ناقلا عن الفتاوى * ويجوز السلم في البسط والحصر والبراري اذا اشترط من ذلك ذراعا معلوما وصفة معلومة وصفة معلومة كذا في الحاوي * ويجوز في الحيوان والمسوح والا كسبة بصفة معلومة طولاً وعرضاً وقعة لأنه يمكن ضبطها بالوصف ولا يجوز في الفراء لأنها متفاوتة كذا في محيط السرخسي * ولا خير في السلم في جلود الابل والبقر والغنم وان بين من ذلك ضربا معلوما يجوز كذا في الذخيرة * وفي المسوط ولا يجوز السلم في الادم والورق الآن بشرط من الورق والادم ضربا معلوما يجوز كذا في الذخيرة * وفي المسوط يجوز السلم فيه كالشباب وكذلك الادم اذا كانت تباع وزنا فانه يجوز السلم فيها ذراعا من الورق على وجه لا تتكسر المازعة بينهما في التسليم والتسلم كذا في الظهير * ولا يجوز في الرؤس والا كراع كذا في الخلاصة * ولا يصح السلم في اللحم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال يجوز اذا بين جنسه ونوعه وصفه وموضعه وصفته وقدره كسنة خضى نبي من الجانب أو الفخذ من مائة تزل وفي من زرع العظم ورويان والاصع عدمه * وفي الحقائق والعيون الفتوى على قولهما - واذا حكم الحاكم بجواز صاع ناقفا كذا في البحر الرائق * ويجوز السلم في الالبسة والشحم عند السك كذا في الظهير * وفي السلم في السمك لا يخادما أن يكون طريا أو مالحا ولا يتخسر اما أن يسلم فيه عددا أو وزنا فان أسلم فيه عددا لا يجوز طريا كان أو مالحا وان أسلم فيه وزنا كان مالحا يجوز وان كان طريا فان كان العقد في حسنه والاجل في حسنه ولا ينقطع فيما بين ذلك فانه يجوز والا فلا كذا في شرح الطحاوي * وان أسلم في السمك الصغير بالكيل أو بالوزن فالصحيح أنه يصح في الصغير كذا في السباع * وفي السكران عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان في ظاهر الرواية عنه وهو قولهما يجوز كذا في محيط السرخسي * قال في الاصل ولا خير في السلم في شئ من الطيور كذا في المحيط * وفي الحيوانات التي لا تتفاوت كالعهذ اقبل لا يجوز وهو الاصح ولا يجوز في لحوم الطيور وقيل هذا في لحوم طيور لا تقتنى ولا تحبس للتوا دلالة به في المنقطع فاما ما تقتنى وتحبس للتوا فقبل لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما وقيل يجوز بالاتفاق وهو الاصح هكذا في محيط السرخسي

صاحب الأرض * ولو شرط الدابة وعلفها على أحدهما بعينه والدولاب على الآخر جاز لأن علف الدابة مشروط على صاحب الدابة وذلك يكون عليه بغير شرط * واذا دفع الرجل الى رجل أرضا بضاعة مزارعة تسن معلومة وفيها نخيل على أن يزرع الأرض بذرهم وقبره على أن ما خرج من ذلك يكون بينهما نصفين فهو فاسد لان حق الأرض العامل يكون مستأجر الأرض نصف الخارج على أن يزرعها بذرهم وفي حق النخيل صاحب النخيل يكون مستأجر للعامل ليعمل فيها نصف الخارج فبها عقدان مختلفان لا اختلاف العقود عليه وقد جعل أحد العقدين شرطا في الآخر فسد العقد الذي على المصلح لا وسلامه من ادخال الصفتين في صفة ثم ما خرج من الأرض كان كله لصاحب البذر وعليه لصاحب الأرض أجر مثل الأرض وبصدق المزارع بالزيادة والخارج من النخيل كله لصاحب النخيل وعليه للعامل أجر عمله في النخيل ويطيب الخارج كله لصاحب النخيل * وكذا لو شرط أن يكون الخارج من النخيل على الثلث

والثلثين أو من الزرع على الثلث والثلثين * ولو كان البذر من صاحب الأرض والمثله بجاهلها جازا العقد لانه مستأجر العامل في أرضه ونحوه وكان المقود عليه منفعة العامل فيها بما عاظم يختلف العقد * وكذا لو شرط العامل في التخليل عشر الفار وفي الزرع النصف لان العقد واحد لاتحاد المقود عليه وهو منفعة العامل وانما يختلف العقد باختلاف المقود عليه * وكذا لو دفع أراضا أو كراما كان الجواب فيه على نحو ما قلنا في التخليل * ولو دفع أراضا مضاعفة من عدة سنين معلومة وفيها تخيل وقال للعامل أدفع اليك هذه الأرض زرعها بذكر وبقر على أن الخارج يبنى وينك نصفان وأدفع اليك ما فيها من التخليل معاملة على أن تقوم عليه وتسقي وتقمعها فخرج فهو ينصفان أو قال لك منها الثلث وفي الثلثان وقتها لذلك سنين معلومة جاز لانه جعل أحد العقدین عطفا على الآخر بحرف العطف ولم يجعل أحدهما شرطيا في الآخر بخلاف الأول فانه جعل أحد العقدین شرطيا في الآخر لان كلمة على للشرط ولهذا قال أيبك (١٨٥) هذه الدار بآل على أن تستأجر مني هذه الدار الأخرى شهرا

* ولا يجوز السلم في الخبز عند أي حصة وقد محمد رحمه الله تعالى لا وزنا ولا عددا وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز وزنا واختار المشايخ رحمه الله تعالى للفتوى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا أتى بشرائطه لحاجة الناس لكن يجب أن يحتاط وقت القبض حتى يقبض من الجنس الذي سمي حتى لا يصير استبداد بالمال فيه قبل القبض كذا في المحيط * ولا يجوز اسلام الخبز في الحنطة والذيق وعندهما يجوز وعليه الفتوى كذا في التذيب * ويجوز السلم في الذيق كذا لا وزنا كذا في الظهيرة * ولا خسر في السلم شيء من الجواهر والألوان أما الصغار من اللآلئ التي تباع وزنا وتجعل في الأدوية فيجوز السلم فيها وزنا ولا بأس بالسلم في الجص والنورة كذا لانه مكمل معلوم وهو مقدور التسليم في كل وقت كذا في المبسوط * ولا بأس بالسلم في الدهن إذا اشترط من ذلك ضربا معلوما قبل المربي وغيره سواء هو الصحيح كذا في جواهر الاخلاط * ولا بأس بالسلم في الصوف وزنا وان اشترط كذا كذا جرة بغير وزن لم يجز * ولو أسلم في صوف غنم بضمها لم يجز وكذلك ألبانها ومهنها * ولا خسر في السلم في السمن الحديث والزيت الحديث والحنطة الحديثة وهي التي تكون في هذا العام ولا بأس بالسلم في فضل السنفربيه إذا كان معلوما الطول والعرض والصفة ولا يجوز اسلام الصوف في الشعر لانه يجمع معه الوزن قال شمس الأئمة الحلواني هذا إذا كان الشعر يباع وزنا وان كان لا يباع وزنا فلا يجوز النساء كذا في المحيط * ويجوز سلم النعيم في الجوز ولا يجوز في الخنزير فان أسلم أحدهما بطل والمسلم والنصراني سواء في أحكام السلم ما خلا الخمر كذا في محيط السرخسي * ولا بأس بالسلم في القطن والكتان والابر يسمن والخماس والتبر والحدديد والرماس والصفر والشبه وهذه الاشياء من ذوات الامثال والخناوم والوسعة والراحين اليابسة التي تكال نظير هذه الاشياء * وأما الراحين الرطبة والبقول والحطب فهذه الاشياء ليست من ذوات الامثال فلا يجوز السلم فيها * ولا بأس بالسلم في الحن والمصل إذا كانا معلومين عند أهل الصنعة على وجه الاتفاوت هو الصحيح كذا في المحيط * وإذا أسلم في الخنزير ضربا معلوما وسمى طوله وغلظه وأجله والمكان الذي يوفيه فيه فهو جائز وكذلك الساج وصنوف العيدان والخشب والقصب واعلام الغلظ في القصب باعلام ما يشبهه الطن شبرا وأذراع أو نحو ذلك فعند ذلك لا تجزى المنازعة بينهما كذا في المبسوط * ولا خسر في السلم في الرطبة كذا في الذخيرة * والغزل من ذوات الامثال ذكره شمس الأئمة السرخسي وذكر الطحاوي ان كل ما كان موزنا فهو مسمى كذا في المحيط * ولا بأس بالسلم في طست أو قعقة أو خفن أو نحو ذلك إذا كان يعرف وان كان لا يعرف فلا خسر فيه كذا في الهداية * ولا بأس بالسلم في القوت وزنا كذا في الخلاصة * وإذا أسلم في المسوزنا وبين الشارع جازا وإذا جاز في المله جاز في الجدا أيضا كذا في فتاوى قاضيان *

(٣٤ - فتاوى ثالث) يذره ماسنة فلصاحب الأرض أن يأخذ الأرض ويكون الزرع بينهما على قدر يذره لانه بما سلكهما وللعامل على صاحب الأرض فيما عمل من عمارة الأرض أجره ولصاحب الأرض على العامل أجر مثل قدر الأرض الذي اشتغل يذره المزراع * رجل زرع أرضه ثم قال لغيره اقلع هذا الزرع وازرعه في أرض كذا على أن الخارج ينصفان كان فاسدا لانه لا منفعة للعامل في القلع فإذا شرط عليه عملا لا تنفع به العامل فسد العقد وقد عمد ما قلنا لا يتقلب جازا لانه جعل بعض البذل عقالا للقلع وذلك مجبول وجهالة البذل فساد في أصل العقد والله أعلم (باب في مسائل مختلفة) الباب مشتمل على فصول * (فصل في اختلاف العاقلين) رجل دفع أراضا وبذرها من أربعة جازة فزرعها المزراع وأخرجت زرعها فقال المزراع شرطت لي نصف الخارج وقال رب الأرض شرطت لك الثلث كان القول لصاحب الأرض مع عيبيه لانه يسكر زيادة الاجر ولا يتصافان عندهن لان فائدة التحالف الفسخ وبعدا ستيفاء

المنفعة لا يمكن الفسخ وأيهما أقام الدين قبلت وإن أقام الدين بقضى بينة المزارع انتهت الزيادة * وإن اختلفا قبل الزرع وتحالفا وترادا المزارعة وبدأ عين المزارع وأيهما نكل بقضى عليه وأيهما أقام الدين قبلت وإن أقام الدين بقضى بينة المزارع * وإن كان البذر من قبل العامل وقد أخرجت الأرض زرعاً فاختلعا في هذا الوجه كان القول قول العامل مع عينه ولا يضافان وأيهما أقام الدين قبلت وإن أقام الدين بقضى بينة من لا بذرمه * وإن اختلفا قبل الزرع وتحالفا وترادا * رجل دفع إلى رجل أرضاً لزعمها المزارع يبذره وبقره على أن الخارج ينضم ما لم يحصل الخارج قال صاحب البذر شرط لك عشرين فقضى من الخارج وقال الآخر بل شرطت لي نصف الخارج كان القول قول صاحب البذر وألا يثبت المزارع إلا بشرط أن يخرج الأرض شيئاً بعد الزرع فقال صاحب البذر شرط لك نصف الخارج وقال صاحب الأرض (١٨٦) شرطت لي عشرين فقضى من قبله وأولى عليك أجرة الأرض كان القول قول المزارع لأن رب

الأرض يدعى عليه أجرة الأرض وهو يتكر فان أقام الدين كانت البينة بين المزارع أيضاً لأن بينته تثبت ما شهد به الشهود وهو اشتراط نصف الخارج وبينه الآخر لا تثبت ما شهد به الشهود وهو عشر ونقصاً * وإن اختلفا على هذا الوجه قبل أن يزرع كان القول قول صاحب الأرض وإن كان مدعيها فساد العقد لأن الآخر يدعى عليه استحقاق منفعة الأرض وهو يتكر * رجل زرع أرض غيره فلما حصد الزرع قال صاحب الأرض كنت أجري زرعها يبذري وقال المزارع كنت أكارأ وزعت يبذري كان القول قول المزارع لأنهما اتفقا على أن البذر كان بيده فيكون القول فيه قول ذي اليد * مزارع سنة زرع الأرض فأكله الجرأ وأكل أكثره وبني

الفصل الثالث فيما يتعلق بقض رأس المال والمسلم فيه لا يجوز للمسلم أن يبرئ رب السلم من رأس المال فإن أبرأه قبل رب السلم البراءة بطل عقد السلم وإن رد البراءة لم يسطل كذا في المحيط * ولا يجوز أن يأخذ عوض رأس المال شيئاً من غير جنسه فإن أعطاه من جنس أجود منه وأردأ في الصفة فرضي المسلم إليه بالردج وإن أعطاه أجود من حقه أجبر على أخذه وقال زفر رحمه الله تعالى لا يجوز ولا يأخذ الإرضاء وهو المختار كذا في السراج والواهب * ولا يجوز الاستبدال بالمسلم فيه ولو أعطاه السلم جيداً مكان الردي يبرئ رب السلم على القبول عندنا وإن أعطاه ردياً مكان الجيد لا يجبر ولو كان السلم ثوباً جديداً فخاف ثوب ردي وقال خذ هذا أو رد عليك درهماً فهذه ثمانية مسائل * أربعة في المذروعات * وأربعة في المكيلات والموزونات أما المذروعات إذا كان السلم ثوباً فخاف المسلم إليه بأخذ درهماً أو زراعاً وقال خذ هذا وزد لي فيه درهماً جاز وتكون زيادة الدرهم بمقابله الجوده والذراع الزائد ولو جاء ثوب ردي أو بعماء أو قميص ذراعاً وقال خذ هذا أو رد عليك درهماً ففعل لا يجوز ولو أعطاه الردي وقال خذ هذا ولم يقل وأرد عليك درهماً ففعل جاز ويكون ذلك إرضاء عن الصفة وإن كان السلم من المكيلات والموزونات بأن أسلم عشرة دراهم في عشرة أقفز من الخطة فأتى بخطة جديدة وقال خذ هذا وزد لي درهماً لا يجوز ولو جاء أحد عشر فقيراً وقال خذ هذا وزد لي درهماً أو جاء تسعة أقفز وقال خذ هذا أو رد عليك درهماً ففعل جاز ولو جاء عشرة أقفز ردياً وقال خذ هذا أو رد عليك درهماً لا يجوز وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز في الفصول كلها كذا في فتاوى قاضيان * وهكذا في الظهيرة * ونص الحواشي والكفالة والانهان برأس المال فإن فارق رب السلم المسلم إليه قبل القبض بطل العقد وإن كان الكفيل والمحتال عليه في المجلس ولا يضرهما فراق الكفيل والمحتال عليهما إذا كان المتعاقدان في المجلس ولو أخذه رهنًا فافترا أو أواله رهن قائم أقتضى العقد ولو له في المجلس مضى العقد على الصحة ولو أخذ المسلم فيه رهنًا فهلك الرهن صار مستوفياً ولو لم يهلك الرهن ولكن مات المسلم إليه وعليه ديون كثيرة فصاحب السلم أحق بالرهن إلا أنه لا يجعل الرهن بيده بل يباع بمجنس حقه حتى لا يصير مستبدلاً بالسلم فيه قبل القبض كذا في المحيط * وإذا جاء المسلم إليه إلى رب السلم فخل بينه وبين السلم نصير قابضاً بالتقليد كذا في فتاوى قاضيان * ويجوز الحوالة بالسلم فيه وكذلك الكفالة إلا أن في الحوالة تيير السلم إليه وفي الكفالة لا يبرأ ورب السلم بالخيار أن شاء طالب السلم إليه وإن شاء طالب الكفيل ولا يجوز لرب السلم الاستبدال مع الكفيل ويجوز للكفيل أن يستبدل مع السلم إليه عند الرجوع فيأخذ بيد ما أدى إلى رب السلم كذا في البدائع * ولو كان بالسلم كفيل فاستوفى الكفيل السلم من المسلم إليه على وجه الاقتضاء تبعه ويرج فيه فذلك حلال له إذا

شيء قليل فأراد المزارع أن يزرع فيها شيئاً آخر فبقي من المدة ففعله صاحب الأرض قالوا ينظر أن كانت المزارعة بينهما على أن يزرع فيها نوعاً من الناس له أن يزرع غير ذلك وإن كانت المزارعة عامة على أن يزرع فيها ماشاء أو مطلقاً كان له أن يزرع فيها ما يشاء في وقت ماشاء أو استأجر أرضاً للمزارعة كان له أن يزرع فيها في مدة الإجارة ماشاء * قال مولانا رضي الله عنه وعندي وإن كانت المزارعة بينهما نوع ينبغي أن يكون له أن يزرع فيها ما هو مثل الأول أو دونه في الضرر بالأرض من استأجر دابة ليعمل علمها شيئاً معلوماً كان له أن يحمل عليها ما هو مثل الأول أو دونه في الضرر * فصل في زراعة الأرض بغرض صاحبها رجل دفع إلى رجل أرضاً مزاعة سنة لزرعها المزارع يبذره فزرعها ثم زرعها بعد مضى السنة بغرض آخر صاحبها فبطلت أرضها المزارع أو بعده فليجز قالوا إن كانت العادة في تلك القرية أنهم يزرعون من بعد أخرى من غير تجديد العقد جاز وكان الخارج بينهما على ما شرط في العقد فليأخذ حكي

عن الشيخ الامام اسمعيل الرازي رحمه الله تعالى أنه قال ذكر في الكتاب هذه المسئلة وقال بأنه لا يجوز وعلى المزارع ان يرفع من الخارج مقدار ارجل وعثراته ويذره مودق بالباقي كما في الفص * قال مشايخنا رحمه الله تعالى كانوا يفتون بجواب الكتاب الا ترى ان بعض الكتب أنه يجوز وهو كما لو دفع أرضه الى رجل وقال دفعت اليك هذه الارض على ما كانت مع فلان عام أول فانه يجوز فهذا أولى قال رحمه الله تعالى وعندي ان كانت الارض معدلة فعهما زراعة ونصيب العامل من الخارج مع ما علم عند أهل ذلك الموضوع لا يختلف فزرها رجل جاز استحسانا * وان لم تكن الارض معدلة فعهما زراعة أو لم يكن نصيب العامل من الخارج واحد عند أهل ذلك الموضوع بل كان مختلفا فيما بينهم لا يجوز ويكون الزارع غاصبا وانما ينظر الى العادة اذا لم يعلم أنه زرعها غاصبا علم أنه زرعها غاصبا بان أقر الزارع عند الزرع أنه يزرعها لنفسه لا على المزارعة أو كان الرجل ممن لا يأخذ الارض مزارعة (١٨٧) ويأثم عن ذلك يكون غاصبا ويكون الخارج له وعليه نقصان

الارض وكذا لو أقر بعد مازرع وقال زارعت غصبا كان القول قوله لأنه يتكرر استحقاق شيء من الخارج لغيره * مزارع زرع نوما فقلع البعض بعد ما أدرك وترك الباقي في الارض على حاله ولم يقلعه فنبت الذي لم يقطع بعد انتهائه من المزارعة فان النابت يكون بينهما على شرطهما وان قلع الكل الا أنه أخرج البعض من الارض وترك الباقي مقولعا فنبت ما ترك ان نبت ببقية كان النابت له وعليه ضمان ما استهلك لان المزارعة الاولى انتمت بقلع الكل وان نبت لاسبق أحديكون بينهما لأنه مملكتهما ما جازا كرفع الخارج وبقي في الارض حبات حفظة قد تناثر فنبت وأدرك فهو بين الاكار وصاحب الارض على قدر ما كان نصيبه ما من الخارج لأنه نبت من بذر

قضى رب السلم طعامه له ولا خلاف في هذا اذا تقرر ملكه أداء طعام السلم وانما الخلاف فيما اذا كان المسلم الهوا الذي قضى رب السلم طعام السلم فانه يرجع على الكفيل بطعام مثل ما دفع اليه ثم قال في هذا الكتاب خارج يطيب للكفيل وهو قول ابى يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وذكر محمد بن علي حنفية رحمه الله تعالى أنه قال أحب الى أن يرد على الذي قضاه ولا يجبره عليه في القضاء وفي كتاب الكفالة قال به مودق بالفضل هذا اذا قبضه الكفيل على وجه الاقتضاء فأما اذا قبضه على وجه الرسالة بأن يسلم اليه المسلم اله طعام السلم ليكون رسوله في تبليغه الى رب السلم فتصرف فيه ويرجع قال يرجع لطبيب قول ابى حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الميسر * ولو قال رب السلم كل مالي عليك في غرة ترك أو قال كله واعز في بيتك ففعل لا يصير رب السلم قابضا كذا في فتاوى قاضيان * ومن أسلم في كره فامر رب السلم المسلم اله أن يكيل له في غرة الرب السلم ففعل ورب السلم غائب لم يكن قبضه حتى لو هلك هلك من مال المسلم اله كذا في الهداية * ولو كان رب السلم حاضرا ليقبض قابضا بالاتفاق سواء كانت الغرة له ام للبائنه هكذا في فتح القدير والعين شرح الهداية * ولو دفع رب السلم غرة الى المسلم اله وفيها طعامه وقال كل مالي عليك في الغرة ففعل ورب السلم غائب اختلف المشايخ فيه والاصح أنه يصير قابضا كذا في فتاوى قاضيان * ولو طعنه بامر رب السلم بصر قابضا كذا في الحاوي * فإذا أخذ رب السلم الدين كان حراما كذا في التتارخية * وإن أمره ان يصبه في البحر (١) في السلم ففعل هلك من مال المسلم اله كذا في العناية * ولو أمر رب السلم بسلام المسلم اله أو بته قبض السلم ففعل كان جائزا كذا في فتاوى قاضيان * واذا وكل رب السلم وكلا بدفع رأس المال الى المسلم اله صرح فادفع الوكيل وهما في المجلس بعد صبح وان قام الوكيل عن المجلس قبل الدفع وذهب وهما في المجلس بعد ليل السلم وان ذهب رب السلم عن المجلس والمسلم اله قبل دفع الوكيل بطل السلم وكذلك لو كان المسلم اله وكل رجلا بالقبض أن أسلم الى رجل دراهم في كرخطة ثم ان المسلم اله اشترى من رجل حفظة على أنها كرا وأوفى رب السلم عن كرا السلم فانه يحتاج لباحة التصرف فيه من الاكل والبيع وأشياء ذلك الى كليلين كليل السلم اليه وكل رب السلم ولا يكتفي برب السلم كليل المسلم اله وان كان رب السلم حاضرا حين اكتمال السلم اليه وكذلك لو أن المسلم اله أمر رب السلم بقبضه فقبضه يحتاج الى أن يكيله من ثمن أو لا السلم اليه بحكم النيابة عنه ثم يكيله لنفسه ولا يكتفي بكيل واحد وكذلك لو كان المسلم اله يدفع الى رب السلم دراهم حتى يشتري له حفظة بشرط الكيل وقبضه كاله ثم قبضه (١) قوله في السلم أى في مسألة السلم أو مافي الشراء اذا امره المشتري أن يصبه في البحر ففعل فيلزم من مال المشتري كاصح ربه ان يجبر في بحر والفرق مذ كور ههنا اه مصححه بحراوى

مشترك بينهما * و ينبغي لا كرأن يتصدق بالفضل من نصيبه * ولو كان رب الارض سقاها وقام عليه حتى نبت كان له ذلك لأنه لما سقاها فقد استهلكه فان كان ثلث الحبات قيمة كان عليه ضمانها والافلا * وان سقاها أجنبى طعقوا كان النابت بين الاكار وصاحب الارض * شجرة تنبت في أرض انسان من عروق شجرة أخرى في أرض أخرى ان نبتت بنفسها لاسبق أحد كان النابت لصاحب الارض الاصل اذا صدقه صاحب الارض انها نبتت من عروق تلك الشجرة وان كنبه كان القول قوله وان كان صاحب الارض هو الذي سقاها فنبت بابنه وسقيه كان له * رجل زرع أرض الفير لنفسه كان الزرع له وعليه لصاحب الارض نقصان الارض ان انتقصت بزراعتها * وطريق معرفة النقصان عند البعض أن ينظر الى قيمة الارض قبل الزرع والى قيمتها بعد الزرع فيضن الفضل وعند البعض ينظر بكم تستاجر الارض قبل الزرع وبكم تستاجر بعد الزرع فيضمن الفضل * رجل زرع أرض الغير بغرض اذ صاحبها فاتته زراعتها ثم زال النقصان قال بعضهم ان

زال النقص قبل أن يراد الأرض إلى صاحبها بغير أن الضمان وإن زال بعد الدلالة به * وقال الفقيه أبو الوليد رحمه الله تعالى وقد قيل يراد في الوجهين وجه واحد هذه المسئلة نظير مسئلة العيب * المشتري إذا وجد ما يبيع عبثاً من زال العيب قبل القبض أو بعده لا يبيح له حق الخصومة * وكذا المشتري إذا صالح البائع عن بياض العين على شيء ثم زال البياض كان على المشتري أن يرد على البائع ما قبض من بدل الصلح * رجل زرع أرض الغير فعمل صاحبها به ما يستحسنه من زرع فربى به قال أبو القاسم رحمه الله تعالى يطيب الزرع للزارع فإن قال رب الأرض من لا أرضي ثم قال رضىت قال يطيب له قال الفقيه أبو الوليد رحمه الله تعالى هذا استحسان وبه تأخذ أبو أرض بين رجلين فغاب أحدهما عن محمد رحمه الله تعالى أن تشر بكذا أن يزرع نصف الأرض ثم في السنة الثامنة أن أراد أن يزرع فأنه يزرع النصف الذي كان يزرع أولاً قالوا إن كانت الأرض تنفعها الزراعة أولاً تنفعها ولا تضرها (١٨٨) ولا تنقصها فله أن يزرع أن أراد أن يزرع النصف وله أن يزرع البكل فإذا حضر الغائب كان له

أن يتفقد بالأرض مثل تلك المدة لأن في مثل هذا يكون الغائب راضاً بدلالة وإن علم أن الزرع ينقص الأرض أو كان ترك الزراعة ينقصها ويزيدها قوله لا يكون للحاضر أن يزرع شيئاً غيراً أصلاً وفي الدار المشتري كذا إذا غاب أحدهما وخاف الحاضر أنه لو لم يسكن نخرت الدار عن محمد رحمه الله تعالى أن للحاضر أن يسكن في السكن لأن فيه صيانة مال الغائب * قاله أبو الوارثي رحمه الله عنه وعندي أنه لا يسكن كل الدار وإن كان لا يخاف خراب الدار بترك السكنى إذا كان يعلم أن السكنى لا تنقصها لأن في السكنى تخصيص منفعة الغائب والحاضر أمام منفعة الحاضر فظاهرة وكذلك منفعة الغائب لأن الحاضر إذا سكن فإذا حضر الغائب كان له أن يسكن مقدار ما سكن الحاضر هذا كروي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في

أرضاً بحقه فعليه أن يكملها ثانياً لنفسه كذا في المحيط * ولو اشترى المسلم إليه حنطة مجازفة وأستأدمن أرضه أو عيرت أو ربه أو وصية أو فاهرب السلم وكاله محض منه فكيفني بكيل واحد كذا في النهاية * ولو استقرض الطعام بكيل وسله إلى رب السلم لم يجرى له إعادة الكيل كذا في الحاوي * وكل جواب عرفته في المكليات فهو الجواب في الموزونات كذا في المحيط * وإن كان رأس المال عينا فوجده المسلم إليه مستحقاً أو مبيعاً فإن لم يجز المستحق أو لم يرض المسلم إليه بالعيب بطل السلم سواء كان بعد الاقتراق أو قبله وإن أجاز المستحق أو رضى المسلم إليه بالعيب جاز السلم سواء كان قبل الاقتراق عن قبض رأس المال أم لا ولا سيل للمستحق على المقبوض وله أن يرجع على الناقد بمثل ما كان مستحقاً كذا في البداية * وإن كان رأس المال ديناً وقبضه فلا يتحول ما إن يوجده مستحقاً أو شتوقه أو يزرع أو لا يتحول ما إن يوجده ذلك في المجلس أو بعد الاقتراق فإن وجده مستحقاً في المجلس فإن أجاز المستحق جاز إذا كان رأس المال فالتخص على ذلك في الجامع * وإن لم يجز انتقص القبض بقدره من الأصل فصار كأنه لم يقبض فإن قبض مثله في المجلس جاز والأفلا كذا في محيط السرخسي * وإن وجده هاتوقاً أن كان ذلك في مجلس العقد فإن تجوز به السلم إليه لا يجوز * فأما إذا رده وقبض المجد مكانه في المجلس جاز كذا في المحيط * وإن وجده هارز أو فاهرب حجة وكان ذلك في مجلس العقد فإن تجوز السلم إليه جاز وإن رده واستبدل به في مجلس العقد يجوز * وإن أقره فأقبل الاستبدال بطل السلم كذا في الذخيرة * وأما إذا وجد شيئاً منه مستحقاً أو كان ذلك بعد الاقتراق عن المجلس أن أجاز المالك وكان رأس المال فالتما جاز وإن رد بطل السلم بقدره عندهم جميعاً * وأما إذا وجد شيئاً منه شتوقه وكان ذلك بعد الاقتراق عن المجلس بطل السلم بقدره قل أو كثر تجوز به أو رده استبدل مكانه أو لم يستبدل ولا يعود جازاً بالقبض بعد المجلس كذا في المحيط * وأما إذا وجد شيئاً منها زو فواو كان ذلك بعد الاقتراق فإن تجوز به جاز وإن لم يتجوز به ورده أو جعوا على أنما ذالم يستبدل في مجلس الرذقان السلم بطل بقدر مارة * وأما إذا استبدل مكانه في مجلس الرذقان في رواية الاستحسان لا يطل متى كان المردود قبل ما به أخذ على أن لا رجهم الله تعالى وإن كان كثيراً فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يطل وعندهما لا يطل استحسنهما كذا في الذخيرة * ثم أفتت الروايات الظاهرة المشهورة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن ما زاد على النصف كثير * وأما النصف فمقبور روايتان وفي رواية الثلث كثير وهو الأصح والإعوط كذا في محيط السرخسي * وفي الحاوي قال نصير كان شدا يقول المسلم إليه إذا وجد في الدراهم زو فوا بعد ما افترا باني أن يأخذ البديل أولاً ثم رد الزو ف قال الفقيه هذا احتياط فلور دال زو ف وأخذ البديل قبل أن يفارقه يجوز أيضاً في قول علمائنا إذا كان أقل من النصف كذا في التتارخانية * ولو وجب على المسلم إليه دين مثل

الثر إذا كان بين اثنين للحاضر أن يأخذ نصيبه ويبيع نصيب الغائب ويمسك الثمن فإذا حضر الغائب وأخذ الثمن جاز وإن لم يجوز بعض الحاضرة في نصيب الغائب أن كانت من ذوات القيم أو المثل أن كان مثلاً ولم ينقطع وإن انقطع فمعة القيمة * وهكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى واستحسن مشايخنا رجهم الله تعالى هذا وعليه الفتوى * وإن لم يحضر الغائب تصدق وهو بمنزلة القطة * ثلاثة أخذوا أرضاً بالنصف ليزرعوا يبنونهم بالشركة فغاب واحد منهم فزرع الاثنان بعض الأرض حنطة ثم حضر الثالث وزرع البعض شعيراً قالوا انفعوا ذلك بأذن الشركة فألحطه بينهم ويرجع الأولان على الثالث بثل الحنطة التي يذرها والشعير بينهم ويرجع صاحب الشعير عليهم أيضاً بثل للشعير الذي يذرع بعد ما دفعوا حصصه صاحب الأرض وإن فعلوا ذلك بغرض أن الشركة فألحطه لئلا يصاحب الأرض ولئلا هالهما ويفرمان نقصان ثلث الأرض ويطيب لهما مثل الخراج * وأما الثلث الآخر فيعان منه فتعتموا ويتصدقان الفضل لأن ثلثي الحنطة نصيبهم منه

زورعا فيكون على الشرط التصف من ذلك لهما والتصف لصاحب الارض وهو الثلث وفي الثلث الاخر صار غاصبا في نصار هذا الثلث لهما
فخص لهما ثلثا الحنطة ولصاحب الارض ثلثها وأما صاحب الشعير فله خمسة أسداس الشعير ولرب الارض السدس لأن صاحب الشعير كان
غاصبا في ثلثي مازرع فيكون وفي الثلث زرع بحيث فيكون له نصف الثلث ونصف الثلث لأصاحب الارض فيصير له خمسة أسداس الشعير
ولرب الارض السدس وعليه نقصان ثلثي مازرع ويتصدق بالفضل * أرض مشتركة بين اثنين زورعا أحدهما بغيران صاحبه وسقاهما ولم
يدرك بعد فشر بكنه أن يباعه الارض ثم موقع من الزرع في نصيب الزراع من الارض أقره وما وقع في نصيب الآخر يوم يرقعه وقلعه عليه
نقصان ما حصل للشر بكنه من الارض بقلعه وان كان الزرع قد أدرك أو قرب من الادراك يغم الزراع بشر بكنه نقصان نصف الارض ان
اتصفت لانه غاصب في النصف * أرض بين رجلين زورعا أحدهما بغيران صاحبه (١٨٩) ثم تراخيا أن يعطي غير الزارع للزارع نصف
البذر ويكون الزرع بينهما

رأس المال هل يصير رأس المال قصاصا بذلك الدين أم لا فهذا لا يتخلو اما ان وجب دين آخر بالعقد واما ان
وجب بالتبض فان وجب بالعقد فاما ان وجب بعقد متقدم على عقد السلم واما ان وجب بعقد متأخر عنه
فان وجب بعقد متقدم على السلم ان كان رب السلم باع من المسلم اليه أو باع شره قدامه ولم يقبض العشرة
حتى أسلم اليه عشرة دراهم في حنطة فان جعل الدين قصاصا أو تراخيا بالمقاصة يصير قصاصا وان أبي
أحدهما لا يصير قصاصا وهذا السحسان وان وجب بعقد متأخر عن السلم لا يصير قصاصا وان جعله
قصاصا هذا اذا وجب الدين بالعقد فاما اذا وجب بالتبض كالغصب والقرض فانه يصير قصاصا سواء
جعلناه قصاصا أم لا بعد ان كان وجوب الدين الاخر متأخر عن العقد هذان تساوي الدين فاما اذا
تفاضل ايان كان أحدهما أفضل والاخر أدون فرضي أحدهما بالنقصان وأبي الآخر فانه يتظران أبي
صاحب الفضل لا يصير قصاصا وان أبي صاحب الادون يصير قصاصا كذا في البدائع * قال محمد رحمه الله
تعالى في الزادات رجل أسلم الى رجل مائة درهم في كرح حنطة وسط الى أجل معلوم ودفع اليه رأس المال
ثمان رب السلم باع من المسلم اليه عبدا بكر حنطة وسط مثل المسلم فيه وقبض الكرو لم يسلم العبد اليه حتى
انقضت العتق يموت العبد أو يال تخيار الشرط أو الرقبة أو يال رد العبد قبل القبض بقضاء أو بغير قضاء
أو بعد القبض بقضاء حتى انفسخ العقد من كل وجه في حق الناس كافة كان على رب السلم ان يرده الكرو الذي
هو عن العبد كمال انفساخ العقد في العبد فان قال باع العبد وهو رب السلم أنا أمسك الكرو لم يقبض
وأردعته كان ذلك فان لم يرد رب السلم الكرو الذي هو عن حتى حل السلم صار قصاصا بكر السلم تقاصا أولم
يتقاصا وكذلك لو كان عقد البيع بينهما قبل السلم ولكن قبض الكرو الذي هو عن كان بعد السلم ثم
انفسخ البيع بينهما بالاسباب التي ذكرنا صار الكرو الذي هو عن قصاصا بالسلم عند حلول الاجل ولو كان
مشتري العبد وهو السلم يرد العبد بعد القبض بالتراخي أو توفيا بالعقد في العبد وبقي المسئلة بجهاها
فان الكرو الذي هو عن لا يصير قصاصا بالسلم في الفصلين تقاصا أم لا يتقاصا ولو كان عقد البيع وقبض
الكرو قبل عقد السلم وبقي المسئلة بجهاها فان الكرو الذي هو عن العبد لا يصير قصاصا بكر السلم وان تقاصا
كذا في المحيط * ولو وجب على رب السلم دين يقبض مضمون تجوأن يغصب منه أو يستقرض بعد السلم
يصير قصاصا ولو كان غصب منه كرا قبل العقد وهو قائم في يده حتى حل السلم فجعله قصاصا صار قصاصا
سواء كان محضه تمام أم يكن ولو كان الكرو دية عند رب السلم لم قبل العقد أو بعد فعله السلم اليه
قصاصا لم يكن قصاصا الا ان يكون الكرو محضه تمام أو يرجع رب السلم في قبضه ولو غصب منه كرا بعد
العقد قبل حلول السلم ثم حل صار قصاصا ولو كان الغصب واقعا قبل العقد فلا يمتن ان يجعله قصاصا

كان للعامل أن يزرعها بنفسه وأجرائه وليس له أن يدفعها الى غيره من أجرة وإذا دفع بصير غاصبا للارض والبذر جعاه ومن غصب أرضا وبذر
ودفعها من أجرة كان الزرع بين الغاصب والعامل على ما أشاء اطوا لصاحب الارض على الغاصب مثل بذره ونقصان الارض ان نقصت
بالزراعة يضمن أيهما شاء وان كان البذر من قبل العامل كان له أن يدفع الارض الى غيره من أجرة لان البذر اذا كان من قبل العامل يكون هو
مستأجر الارض ولستأجر أن يدفع الارض من زراعة ولو كان البذر من قبل صاحب الارض وقد كان قال للعامل اعمل فيه ربك على أن
الخارج نصفه لي ونصفه لاف دفعه للعامل الى غيره من أجرة من نصف الخارج كان نصف الخارج للعامل الثاني والتصف لصاحب البذر ولا شيء
للزراع الاول رجل دفع أرضه من زراعة على أن يكون للخارج بينهما أيضا فأوأثلا فأنهم أدا عدهم لالاخر في نصيبه قالوا ان كانت الزيادة
قبل انتهاء المزارعة جازت الزيادة من أيهما كانت وان كانت الزيادة بعد المادار الزرع جازت من الذي لا يذر منه ولا تجوز من الآخر لان صاحب

البذر يكون مستأجراً لاخر فاذا زاد من لاذر منه كان ذلك حطاماً أجره والحط جائز سواء كان في أول العقد أو في آخره كخط الساتع شيئاً من الثمن جائز لقيام السلعة بعده * اما المستزى اذا زاد في الثمن يجوز لقيام السلعة ولا يجوز بيعه لكانها والمنافع المستوفاة بمنزلة الهالك * رجل استأجر أرضاً لزرعها فزرع ولم يجدها الماء ليس عليه فليس الزرع وصاحب الأرض يطلبه بالاجر قالوا ان استأجر الأرض بغير شرب ولم يقطع ماء النهر الذي يرج منه السقي فاجر لأرض واجب على المستأجر * وان انقطع ماء النهر كان للمستأجر اختيار * وان كان استأجرها بشربها فأنقطع الشرب ففي اليوم الذي فسد الزرع انقطع الماء بسقط أجر الأرض كالأستأجر رحماً واستأجر بيت الرحافا قطع الماء * رجل استأجر أرضاً لزرع غفر بن النهر الاظم فلم يستطع السقي قال الفقيه أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى ان شاء المستأجر رد الأرض وان شاء أمسك فان لم يرد (١٩٠) حتى مضت المدة فعليه الاجر وقال الفقيه أبو الوليث رحمه الله تعالى انما يجب

وهذا كله اذا كان الغضب في مثل الحق فان كان في أجود أو أدون لم يصرف قصاصاً في الجيد الأرض المسلم اليه وفي الردى الأرض ضارب المسلم هكذا في الحاوى * أسلم إلى آخر مائة في كزفاشترى المسلم اليه منه كزاً مثله عاتين مؤجلاً وقضيه فان كان قائماً في يده فأرد برب السلم أن يقضه عن كز السلم لم يجز فان قبضه وطعنه فعليه مثله ولا يصير الواجب عليه قصاصاً بالسلم وان رضياه فان قبض الضمان ثم قضاه ما به عن كز السلم جاز ولو لم يطعن ولكن تعيب عنده فأنشاه السلم اليه أخذه وان شاء ضمنه فان ضمنه لم يلزمه قصاصاً وان أخذه ثم قضاه جاز فان اختار أخذ الكريه عنه ولم يترده فعليه قصاصاً اجازاً اذا رضاه جميعاً ولو اصرط على المقاصة قبل أن يختار المسلم اليه شيئاً لم يذكره محمد رحمه الله تعالى في الكتاب وقد قالوا انه يجوز ولو لم يجعله قصاصاً واسترد المسلم اليه الكريه المبيع ثم غصبه برب السلم ورضي به فهو قصاص ولا يلتفت الى رضا المسلم اليه * واذا غصب الكريه المبيع أجنى من المسلم اليه ثم أحال المسلم اليه برب السلم على الغاصب ليقضه عن سلمه لم يجز والحالة باطلة فان تعيب عند الاجنى ورضي به برب السلم جاز وكذلك لو كان ودبعة عند الاجنى ورضي به برب السلم الا أنه اذا هالك الكريه المبيع قبل قبضه في الغضب لا تبطل الحوالة وفي الردبعة تبطل هكذا في محيط الدرر خسي * رجل أسلم الرجل في قفيزين رطب وجعل أجله في حينه حتى كان جائزاً فاعطاه المسلم اليه مكانة قفيزين ثم غرأ وسلم في قفيزين ثم غرأ فاعطاه مكانة قفيزين الرطب وتجوز برب السلم فهو جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ان كان المسلم في قفيز رطب فاعطاه مكانة ثم غرأ ليجوز على كل حال وصار كالأوسلم في ثلاثة ارباع قفيز ثم غرأ استوفى قفيزاً ثم غرأ وان كان أسلم في قفيزين ثم غرأ فاعطاه قفيزاً من رطب فهو على وجهين عندهما اما ان يقضه على وجه الاستفتاء بان يقول المسلم برب السلم خذ مني حقل وقضاه انك أوقضاه من حقلك وأما شبه ذلك من العبارات ١ ويقضه على وجه الصلح والابرا بان يقول خذ مني حقل وقضاه من حقلك على أن يرى مما كان له قبلي في الوجه الاول هو باطل وفي الوجه الثاني وهو ما اذا كان على طريق الصلح والابرا ينظر الى هذا الرطب كم يتقص اذا جف فان علم ذلك يني على ما يعلم وان لم يعلم يني ذلك على أكثر مما لا يزيد عليه النقصان فان علم أنه اذا جف ينقص مقدار الربع أو علم أنه لا يزيد النقصان على الربع ويني ثلاثة ارباع ينظر بعده هذان كانت قيمة القفيزين من الرطب مثل قيمة ثلاثة ارباع قفيزين ثم غرأ أو أقل فالصلح جائز وان كانت قيمة قفيزين من الرطب أكثر من قيمة ثلاثة ارباع قفيزين لم يطل الصلح * رجل أسلم الى رجل في قفيزين حنطة فاعطاه مكانة قفيز حنطة فمقلبه لم يجز في قولهم فجعلوا كذلك لو أسلم في قفيزين بصر أو خضر أو أصفر في حينه أو اعطاه مكانة قفيز بصر مطبوخ أو أسلم في قفيز حنطة

الاجر اذا كان جهال يمكنه أن يحتمل بجعله فزرع فيها شيئاً اما اذا كانت الأرض جهالاً لا يمكنه أن يزرع فيها بغير ما وجب من الوجوه فلا أجر عليه بمنزلة من استأجر رحماً فأنقطع الماء لا يلزمه الاجر * ولو أن هذا الأرض لم يقطع عنها الماء ولكن سأل فيه الماسح على لئيباً له الزرعة فلا أجر عليه * مبطنه أخذ صاحبها البطاطين وبنى فيها شي قد تركها صاحبها فانتهمها الناس قال الفقيه أبو بكر البلخي اذا تركها أهلها لا يخذها من شاء فلا بأس بمنزلة من حصد زرعه ورفع وبنى فيها شي فانه لا بأس بالتقاطها * وكذا لو استأجر أرضاً لزرع فزرعها ووقع الزرع وبنى فيها سابل ففسد قاعها صاحب الأرض فمبنت السابل كان ذلك لصاحب الأرض * وادعى شط الجيوت فيجمع فيه الماء أيام الربيع ثم يذهب الماء ويرقى فزرعه قوم فأردك الزرع فجاء قوم يدعون الوادي والزرع قال أبو القاسم

فاطمة

رحمه الله تعالى الزرع يكون لصاحب البذر لاحق لغيره فيه * وأما ربة الأرض المزرعة ان علم ان ذلك كان لمالكه قوم ثم غلب الماء عليها فهو لهم وان لم يعرف رقبتهما لمالكاً لاحد ففي الذي أحياها بالزراعة فالمر لا يرضى الله عنه وعندي هذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى * اما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يكون لمن زرعها الا لمن زرعها باذن الامام * قال أبو سليمان رحمه الله أرض الموت اذا بنى الرجل حولها حائطاً ففيه له وكذا اذا كرها * وقال الفقيه أبو الوليث رحمه الله تعالى أرض الموت اذا تمكك بأحد أشياء ثلاثة أمان بني حولها أو بكرها أو يجري الماء عليها كذا روى عن عبد الله بن محمد بن شجاع البلخي رحمه الله تعالى * وعن محمد بن الحسن رحمه الله تعالى أنه قال انما يملكها اذا جرى الماء عليها * وعن الحسن البصري عن سمرة بن جندب رحمه الله تعالى عن النبي

صلى الله عليه وسلم أنه قال من أحاط حائطاً على أرض فهو له . وصلى النبي إذا أخذ أرض اليتيم مزارعة أو يشتري أرض اليتيم من اليتيم أو يبيع أرضه لليتيم قال أبو نصر رحمه الله تعالى أما إذا أخذ أرض اليتيم مزارعة على عبد لم يأخذها الناس أرجوان يكون جائزاً وأما البيع والشرافة لا يبيح . وقال الفقيه أبو البثر رحمه الله تعالى جوابه في البيع والشرافة قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وبه تأخذ . وأما المزارعة فليست فيها روية عن أصحابنا رحمه الله تعالى وإنما روية عن أصحابنا في أوصى إذا أخذ مال اليتيم مضاربة فهو جائز كأنه قاس المزارعة على المضاربة . وعن شذوذ رحمه الله تعالى أنه قال إن كان البذر من قبل الوصي جاز وإن كان من قبل اليتيم لا يجوز وبه تأخذ . وأما رجل دخلت ريع إنسان فساقها رب الزرع قال أبو نصر رحمه الله تعالى لا ضمان عليه إذا ساقها إلى مكان يأمن منها على الزرع . رجل زرع أرضه سبعاً فجاءه حوز زرع عليه الخطئة بغير (١٩١) أمر صاحب الشعر فنتجها ما قالوا

الخارج يكون للزراع الثاني

ولا حظ لأصحاب الشعر

فيه وبين الثاني للآول

ما زاد الشعر في أرضه تقوم

مزروعة وغير مزروعة

فيضمن له فضل ما بينهما

لأنه أنلف عليه زرع الشعر

قبل النبات فيضمن وضمانه

ما قلنا وفي موضع آخر من

النوازل قال رجل زرع

أرض نفسه خطئة فلما خر

وزرع فيها شعراً روى عن

محمد رحمه الله تعالى أن

زارع الشعر يضمن للآول

قيمة الخطئة مبدورة قال

الفقيه أبو البثر رحمه الله

تعالى هذا أرضي صاحب

الخطئة أن يضمنه قيمة الخطئة

المبدورة أما إذا لم يرض

بذلك فانه يجزيه أن يترك

حتى ينبت فإذا نبت بأمره

قطع الشعر لأن تميز زرع

الشعر من زرع الخطئة

يمكن بعد النبات . وإن

اختار صاحب الخطئة أن

يرى صاحب الشعر عن

فأعطاه مكانه فقبر خطئة مطبوخة أو أسلم في قفزة خطئة فاعطاها مكانه فقبر دقيق لا يجوز ولو أسلم في قفزة خطئة فاعطاها قفزة من خطئة قد وقع في الماحتى انتقم فهذا جائز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز ولو أسلم في زيتون فأخذ مكانه زيتون لا يجوز وإن علم أنه أقل مما في الزيتون كذا في المحيط .

(الفصل الرابع في الاختلاف الواقع بين رب السلم والمسلم اليه) ان وقع الاختلاف في جنس المسلم فيه بان قال رب السلم أسلت البك عشرة دراهم في كزخطئة وقال المسلم اليه أسلت عشرة دراهم في كزشعر تحالفاً المحسنان لم تكن له مائنة ويبدأ بين المسلم اليه في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الآول وفي قوله الآخر يبدأ بين رب السلم كذا في المحيط . وإذا تحالفاً فالقاضي يقول لهما ماذا تريدان فإن قالانفسخ العقد أو قال أحدهما ذلك فسبح القاضي العقد بينهما وإن قال لا نفسخ تركهما جازاً إن يعود أحدهما إلى تمديد قضاة كذا في ذخيرة . وأما من كل قضى عليه بما ادعى صاحبه كذا في شرح الطحاوى .

وأما أقام مئنة قبلت يئنه وإن أقام البينة أن لم يتفرع عن مجلس العقد بعد فسد محمد رحمه الله تعالى يقضى بعقدين يقضى على رب السلم بعشرين درهما وعلى المسلم اليه بكزخطئة وكزشعر وإن تفرع عن المجلس ونقد رب السلم عشرة لا غير يقضى بعقد واحد بين رب السلم وعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يقضى بعقد واحد بين رب السلم على كل حال كذا في المحيط . وإن اختلفا في قدر السلم فيه فهذا وما اختلفا في جنس المسلم فيه سواء وإن اختلفا في صفة المسلم فيه ولا يئنه لأحدهما القياس أن يتعاقبا في الاستحسان لا يتعاقبان والقياس تأخذ . فإن قامت لأحدهما بينة فانه يقضى يئنه طالباً كان أو مطلوباً . فإن أقام أحدهما البينة فقولهما أشك أنه يقضى بعقد واحد بين رب السلم وأما على قول محمد رحمه الله تعالى فذكر في بعض المواضع أنه يقضى بعقدين وأنه قيس وبه تأخذ كذا في ذخيرة .

ومن أسلم إلى رجل عشرة دراهم في كزخطئة فقال المسلم اليه شرطت ردياً وقال رب السلم لم نشتر شيئاً قال قول قول المسلم اليه وفي عكسه قالوا لا يجب أن يكون القول رب السلم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما القول للمسلم اليه كذا في الهداية به وإن اختلفا في رأس المال ورأس المال شيء لا ينعين بالنعين إن اختلفا في جنسه بان قال رب السلم أسلت البك عشرة دراهم في كزخطئة وقال المسلم اليه لا بل أسلت إلى ديناراً في كزخطئة ولا يئنه لأحدهما فإنهما لا يتعاقبان قياساً ويكون القول قول رب السلم وفي الاستحسان يتعاقبان فإن أقام البينة فعند محمد رحمه الله تعالى يقضى بعقدين على رب السلم بدرا عشرة دراهم ويقضى على المسلم اليه بكزخطئة إن لم يتفرع عن مجلس العقد لم يذكر في الكتاب قول أبي حنيفة

الضمان فإذا أدرك الزرع وحدها يكون بينهما على مقدار نصيبهما من البذر لأنه المأثر عن الضمان سقط اعتبار صاحب الشعر وبصر كان الخطئة اختلطت بالشعر لا يقع عليها فاله ولا نارضى الله عنه وينبى أن يكون هذا الجواب على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الجواب كما روى عن محمد رحمه الله تعالى أولاً والثاني يضمن قيمة بذرا الآول مبدوراً . رجل دفع أرضه إلى غيره مزارعة جائرة ثم أراد أحدهما أن يرجع ويتنق قبل الزرع إن أراد ذلك لمن كان اليد منه كان له ذلك لأنه لا يمكنه المضى في العقد إلا بتلافى بذره والإنسان لا يجبر على اتلاف ماله فلا يجبر كمن استأجر رجلاً ليهدم له حائطاً كان له أن يشفع الجارة ولا يهدم . وإن أراد الفسخ من لا ذرونها ليس له ذلك ويجبر على العمل إلا بعدد وعذرته أن يعرض فيجوز عن العمل . ولو كان البذر من العامل فأراد صاحب الأرض أن يشفع المزارعة قبل أن يعمل العامل فيه شيئاً أو بعد ما كرمها وحفر أنها رها سوى المسينات لم يكن له ذلك كما لو أرضه بئنا نعلم

يكن له أن يفسخ الاجارة لا بعدد ومن الاعتذار أن يكون العامل سارقا متجاوزا العذر في جانب صاحب الارض أن يلحقه دين لا وفاء له الا من
 تمن الارض فمقتد ذلك كان له أن يفسخ المزارعة ويبيع الارض في الدين قبل القاء البذر فاذا باعها لم يكن للعامل عليه شيء لانه لم يوجدهم
 العامل الا صرف المنفعة والمنفعة لا قيمة لها * وان كان العامل زرعهما ونبت الزرع وحسب صاحب الارض بالدين قبل أن يستحصل الزرع
 فإراد صاحب الارض أن يبيع الارض لم يكن له ذلك لان البذر قد انعقدت بينهما في الخارج فلا يجوز ابطال حق العامل وان كان فيه
 تأخير حتى القرم فافترى التأخير دون ضرر لا ابطال فان علم القاضي بحاله أخرجه من السكن حتى يستحصل الزرع لانه مفلس فاذا
 استحصل الزرع أعاده الى الحبس حتى يبيع الارض وبقي الدين * ولو أن صاحب الارض باع أرضه من غير عذر ان باعها قبل القاء
 البذر فان كان البذر من قبل صاحب (١٩٣) الارض جازيعة ويكون للشترى أن يمنع الا كرم الزراعة لان البذر اذا

كان من قبل صاحب
 الارض كان له أن يفسخ
 المزارعة قبل القاء البذر
 ويكون على رب الارض
 فيما بينه وبين الله تعالى أن
 يرضى العامل بشيء لانه عمل
 له في أرضه بحكم الوعد وان
 كان البذر من قبل العامل
 لا يتذيعه على العامل ولا
 يكون للشترى أن يمنع
 المزارع من الزراعة لان
 البذر اذا كان من قبل
 العامل يكون هو مستأجرا
 للارض * ومن أجر أرضا ثم
 باعها لا يتذيعه على
 المستأجر فكذلك ههنا ولو
 أن رجلا دفع أرضه مزارعة
 سنة فزرعها العامل ونبت
 ثم باع صاحب الارض أرضه
 برضا المزارع جازا لبيع
 ويقسم الثمن على الارض
 والزرع فما أصاب الارض
 من الثمن يكون لصاحب
 الارض خاصة وما أصاب
 الزرع فهو بين صاحب
 الارض والمزارع لا يبدل

وأبو يوسف رحمه الله تعالى في هذه الصورة وذكر ابن جماعة في نوادره عنهما أنه يقضي بعقدين وذكر
 الكرخي أنه يقضي بعقد واحد بين المسلم والمسلم وهو الصحيح وان وقع الاختلاف في قدر رأس المال أو صفته
 فالجواب فيه كالجواب فيما اذا وقع الاختلاف في صفة المسلم فيه أو قدره كذا في المحيط * الاصل أنه اذا
 اختلفا في جنس المسلم فيه أو قدره أو صفته أو في رأس المال من هذه الوجوه وأما ما لا ينعقد فمقتضى
 بعقد واحد ما لم يكن فان تعدد بعقدين وعند محمد رحمه الله تعالى يقضي بعقدين فان تعدد بعقدا
 واحد كذا في محيط السرخسي * اذا اختلفا في المسلم فيه وفي رأس المال ورأس المال شيء لا ينعقد بالتعين
 ان اختلفا في جنس المسلم فيه وفي جنس رأس المال ولا ينعقد له ما يتحققان قياسا واستحسانا فان أقام
 أحدهما بينة قبلت بينته وان أقام ما لا ينعقد في البعدين لم يمتنع فاعن مجلس العقد بخلاف وان
 وقع الاختلاف في قدر المسلم فيه وفي قدر رأس المال ولا ينعقد لهما يتحققان واذا أقام أحدهما بينة قبلت
 بينته وان أقام ما لا ينعقد في البعدين عند محمد رحمه الله تعالى لم يمتنع فاعن مجلس العقد وعندهما
 يقضي بعقد واحد وان اختلفا في صفة رأس المال والمسلم فيه فالجواب في حق التحالف أن يتحققا قياسا
 واستحسانا والجواب في البينة عندهم جميعا كالجواب فيما اذا اختلفا في صفة المسلم فيه أو في صفة رأس
 المال لا غير فنكل جواب عرفته في أقامة البينة عندهم فهو الجواب هذا كذا في النخبة * واذا كان
 رأس المال عينيان كان عرضا اختلفا في جنس المسلم فيه فان الجواب في التحالف أن لا يتحققا قياسا
 ويكون القول قول المسلم البسه ولكن في الاستحسان يتحققان فم الجواب الى آخره على ما بينا وان
 قامت لاحدهما بينة فانه يقضي بينته وان أقام جميعا البينة فانه يقضي بعقد واحد عندهم جميعا
 وان اختلفا في قدر المسلم فيه فالجواب في حق التحالف والبينة كالجواب في الفصل الاول عندهم جميعا
 وان اختلفا في صفة المسلم فيه ان لم تقم لاحدهما بينة فالقياس على ما مضى (١) من الاستحسان
 أن يمتنع القاي في الاستحسان لا يتحققان وبالقياس نأخذ وان قامت لاحدهما بينة يقضي بها وان
 أقام جميعا البينة يقضي بعقد واحد عندهم جميعا كذا في المحيط * فان اختلفا في جنس رأس المال ولم
 تقم لاحدهما بينة القياس أن لا يتحققا ويكون القول قول رب المسلم وفي الاستحسان يتحققان فم الجواب
 لاحدهما بينة فانه يقضي بينته وان أقام جميعا البينة فعلى قول محمد رحمه الله تعالى (٢) يقضي بعقدين

كان من قبل صاحب
 الارض كان له أن يفسخ
 المزارعة قبل القاء البذر
 ويكون على رب الارض
 فيما بينه وبين الله تعالى أن
 يرضى العامل بشيء لانه عمل
 له في أرضه بحكم الوعد وان
 كان البذر من قبل العامل
 لا يتذيعه على العامل ولا
 يكون للشترى أن يمنع
 المزارع من الزراعة لان
 البذر اذا كان من قبل
 العامل يكون هو مستأجرا
 للارض * ومن أجر أرضا ثم
 باعها لا يتذيعه على
 المستأجر فكذلك ههنا ولو
 أن رجلا دفع أرضه مزارعة
 سنة فزرعها العامل ونبت
 ثم باع صاحب الارض أرضه
 برضا المزارع جازا لبيع
 ويقسم الثمن على الارض
 والزرع فما أصاب الارض
 من الثمن يكون لصاحب
 الارض خاصة وما أصاب
 الزرع فهو بين صاحب
 الارض والمزارع لا يبدل

- (١) قوله من الاستحسان كذا في عبارة النخبة والاصوب حذوه لا يلائم في مصححه
- (٢) قوله يقضي بعقدين لان القضاء بهما ممكن لان كل فريق شهد به من ليشهد به الآخر والقضاء بعينين في عقدين ممكن وتوجيه جميع ما ذكر في هذا المقام زيادة له به مذكور في النخبة فلتراجع اه مصححه

ملكهما * وان باع الارض بعد ازرع قبل النبات باذن المزارع جازا لبيع أيضا وتكون الارض مع الزرع
 للشترى ويقسم الثمن على قيمة الارض مذكورة وعلى قيمتها غير مذكورة فما أصاب قيمتها غير مذكورة يكون للبائع خاصة وما أصاب فضل ما بين
 قيمتها مذكورة وغير مذكورة يكون بين البائع والمزارع * قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى هذا اذا باع برضا العامل
 فان باع غير رضاه فان باع بعد نبت الزرع يتوقف البيع على اجازة المزارع لان صاحب الارض لو باع الارض بعد نبت الزرع لأجل الدين
 ان كان محبوبا سادى لا وفاء له الا من تمن الارض لا يجوز الا برضا المزارع فاذا باع بغير عذر أو لى أن يتوقف واذا باع بغير عذر قبل القاء البذر
 فان كان البذر من قبل العامل لا يجوز بيع صاحب الارض لانه باع المستأجر بغير عذر وان باع بعد الدين جاز فكذلك ههنا * وان باع
 الأرض بغير عذر بعد القاء البذر قبل النبات قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يتوقف البيع على اجازة العامل سواء

كان البذر من قبل صاحب الأرض أو من قبل العامل لأن الشركة قد أكلت بينهما باقيا البذر فلا ينفذ البيع إلا بإجازة الشريك فان إجازة العامل جاز وإن لم يجز لم يجز (٧) ولم يفسخ حتى استحصد الزرع أو مضت مدة المزارعة فان كان باع الأرض مع الزرع فلم يشتري أن يأخذ الأرض ونصف الزرع بحصصهما من الثمن ينقسم الثمن على الأرض والزرع كالوبايع الأرض مع الزرع ابتداء بعد ما استحصد فانه يجوز ويقسم الثمن على قيمة الأرض وقيمة الزرع كذلك ههنا هذا اذا ذكر البائع الزرع في البيع وان لم يذكر لا يدخل الزرع في البيع * وكذا لو باع الأرض بكل حق هولاء أو بموافقة لا يدخل الزرع والنفري في البيع وعن أبي حنيفة وموافقة يوسف رحمه الله تعالى أذبايع الأرض بحقوقها أو بموافقة لا يدخل الزرع والنفري في البيع * ولو قال بكل قليل وكثير موفيا أو موفيا لا يدخل فيه الزرع والنفري * رجل دفع أرضه مزارعة أو كرمه ونخله معاملة فعمل العامل في الكرم عملا قليلا أو زرع الأرض (١٩٣) ثم باع رب الأرض أرضه أو كرمه برضا

العامل والمزارع قالوا وإن كان قبل نبات الزرع وكان البذر من صاحب الأرض فلا شيء للعامل من الثمن في الحكم * وإن كان البذر من المزارع فله من الثمن حصة بذره مبدورا في الأرض وأما الكرم والنخل فان لم يخرج منه شيء فلا شيء للعامل من الثمن لأن المرحوم عنه العمل وبمجرد العمل لا قيمة له * وإن باع صاحب الأرض أرضه مع نصيب نفسه من الزرع بعد ما نبت الزرع وخسح الكرم والنفرة أن أجاز المزارع جاز ويكون نصيب البائع من الزرع والنفرة لثمنه ونصيب العامل للعامل * وإن كان هذا البيع قبل خروج النثر وقبل نبات الزرع فان كان البذر من صاحب الأرض فلا شيء للمزارع في الحكم لأنه لا عملك شيئا قبل النبات وإعناك بعده وإن كان البيع بغير رضا المزارع في جميع هذا أكن بعذر فكذلك

وعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يقضى بعقد واحد على رواية الكرخي وهو الأصح وإن اختلفا في مقدار ما لم يتم لأحدهما يمينه فالقياس أن يكون القول لرب السلم ولا يتجانسان إلا أنهما يتجانسان استحسانا بالآثار وإن قامت لأحدهما يمينه فانه يقضى بينته وإن أقام جميعا اليمة يقضى بعقد واحد عندهم وإن اختلفا في صفته ان لم يتم لأحدهما يمينه فانهما يتجانسان قياسا واستحسانا ويكون القول لرب السلم فان قامت لأحدهما يمينه فانه يقضى بينته وإن أقام جميعا اليمة يقضى بعقد واحد عندهم جميعا وإن اختلفا في جنس رأس المال وحسن المسلم فيه ان لم يتم لأحدهما يمينه فانهما يتجانسان قياسا واستحسانا وإن قامت لأحدهما يمينه فانه يقضى بينته وإن أقام جميعا اليمة يقضى بعدين وإن اختلفا في قدر رأس المال والمسلم فيه ان لم يتم لأحدهما يمينه فانهما يتجانسان قياسا واستحسانا وإن قامت لأحدهما يمينه تقبل بينته وإن أقام جميعا اليمة فانه يقضى بعقد واحد عندهم جميعا وتقبل بينته كل واحد منهما في إثبات الزيادة فأما إذا كانا اختلفا في صفة رأس المال والمسلم فيه ولم يتم لأحدهما يمينه فانهما يتجانسان قياسا واستحسانا وإن قامت لأحدهما يمينه فانه يقضى بينته وإن أقام جميعا اليمة فانه يقضى بعدين وإن أقام جميعا اليمة فانه يقضى بعقد واحد وتقبل بينته كل واحد منهما في إثبات الزيادة كذا في الذخيرة * وإن اختلفا في مكان الإيفاء قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى القول قول المسلم إليه ولا يتجانسان وقال صاحبنا يتجانسان وقيل اختلفا في العكس والاول أصح كذا في فتاوى قاضيان * وهذا إذا لم يتم لأحدهما يمينه وإن قامت لأحدهما يمينه فانه يقضى بينته طالبا كان أو مطلوبا وإن أقام جميعا اليمة فانه يقضى بينته الطالب يقضى بعقد واحد كذا في المحيط * ولو اختلفا في أجل السلم فالأختلاف فيه لأوجب التحالف والتراد عند علمائنا الثلاثة رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي * فلو اختلفا في أصل الأجل فان كان المسمى للأجل لرب السلم فالقول قوله ولو ادعى المسلم إليه وأنكره رب السلم فالقول قول المسلم إليه والعقد صحيح استحسانا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال القول قول رب السلم والعقد فاسد كذا في الحاوي * هذا إذا لم يتم لأحدهما يمينه وإن قامت لأحدهما يمينه قبلت بينته وإن أقام اليمة فاليمين بينة من يدعي الأجل كذا في المحيط * وإن اتفقا على شرط الأجل واختلفا في قدره كان القول قول رب السلم مع عبته كذا في فتاوى قاضيان * هذا إذا لم تكن لأحدهما يمينه وإن قامت لأحدهما يمينه يقضى بينته وإن أقام جميعا اليمة فاليمين بينة الطالب ولا يقضى بعدين عندهم جميعا كذا في الذخيرة * ولو اختلفا في مضى الأجل بعدما اتفقا أنه ثم قال القول قول الطالب كذا في التهذيب * وإن قامت لأحدهما يمينه تقبل بينته وإن أقام جميعا اليمة فاليمين بينة الطالب كذا في المحيط * ولو اختلفا

(٣٥ - فتاوى ثالث) الجواب لأن المزارعة بشرط البذر من العامل إجازة للأرض ويسع السائر يجوز بعذر فكذلك بيع الأرض المدفوعة مزارعة وإن كان بغير عقد فقد مر قبل هذا * رجل باع أرضا وفيها حطمة مبدورة ولم تنبت بعد قال أبو نصر رحمه الله تعالى إن كان البذر قد غرس في الأرض فهو للشئ وإن كان لم يغرس فهو للبائع وإنما قال ذلك لأن البذر إذا غرس في الأرض لا يكون متقوما فيدخل في البيع غزله أو جزء الأرض أما إذا لم يغرس يكون بمنزلة الزرع فلا يدخل في البيع من غير ذكر وكذا لو نبت ولم يكن له قيمة وقت البيع * وقيل أن أسقما المشتري حتى نبت قال هو للبائع على حاله والمشتري يكون متقوما فبما فعل * وهكذا قال أبو بكر الأسكاف رحمه الله تعالى وقال أبو القاسم رحمه الله تعالى هو للبائع في الأحوال كلها * وعن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى مثل ما قال أبو نصر وأبو بكر الأسكاف رحمه الله تعالى * رجل دفع إلى رجل أرضا مزارعة وفيها قوائم القطن قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد

ابن الفضل رحمه الله تعالى ان كان لا يمتعه قوائم القطن عن الزراعة فالزراعة جازية وان كان يمنع فالزراعة فاسدة الا اذا ضاف الى وقت فراغ الارض فحينئذ يجوز ان سكت عن ذلك لا يجوز * أرض رجل ولجاردار أسفل من أرضه في قعر فأراد صاحب الأرض أن يزرع في أرضه أروا ولا يشك في خراب المازان فعل ذلك قال أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى ان علم صاحب الأرض أنه ليس له في أرضه مستقر الماء فليس له ان يزرع هناك زرعاً لا يحتمل الماء الذي يبقى وان كان قد يحتمل الآن في أرضه حجر اقصر ح المنة أو وصل الندوة الى دار جاره فليس له أن يمنع من الزراعة * رجل دفع أرضه من زراعة سنة أو ثلاث سنين فمات أحدهما قبل الشروع في العمل أو قبل الزراعة فأراد الآخر أن يمنع كان له ذلك لان المزارعة اجارة والاجارة تنفس عت أحد العاقدين * وان مات بعد الشروع في العمل عندنا تنفس المزارعة خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى فان مات (١٩٤) رب الارض قبل أن يتحصد الزرع فأراد ورثته أن يأخذ الارض من العامل في

القياس له ذلك لان المزارعة

اجارة فتتفسخ عت أحدهما

أهما كان * وفي الاستحسان

ليس له ذلك وتترك الارض

في يد العامل حتى يتحصد

الزرع كالواثمة مدة الاجارة

والزرع بقل فانها تترك باجر

المثل الى وقت الادراك لان

المزارع كان محققاً في الزرع

فيترك الارض في يده الى وقت

الادراك وتكون نفقة الزرع

بعد ذلك عليهما وكذا لو أعار

أرضه من رجل للزراعة

فزرعها ثم بد العاقدان يمتد

الارض فانها تترك في يد

المستعير باجر المثل الى وقت

الادراك * وكذا لو مات

المكاري في طر يق الحظ

أومات الملاح في فج البحر

فان الاجارة تبقى باجر المثل

وكذلك في المزارعة يبقى

العقد بعد موت صاحب

الارض حتى يتحصد

الزرع فاذا استقصد بقسم

الخارج بينهما على شرطهما

وتتقضى المزارعة فيما بقي

في قدره ومضيه فالقول في القدر قول رب السلم والقول في المضى قول المسلم اليه ولو أفا جميعاً البيعة فالبيعة بينة المسلم اليه على اثبات زيادة أنه لم يعض كذا في شرح الطحاوي * واذا وقع الاختلاف بينهما في قبض رأس المال في المجلس فأقام رب السلم البيعة أنهما متفرقا قبل قبض رأس المال وأقام المسلم اليه البيعة أنه قبض رأس المال قبل الافتراق فان كان رأس المال في يد المسلم اليه فالبيعة بينة السلم اليه والسلم جازي كذا في الذخيرة والمحيط * وان كانت الدراهم في يد رب السلم بأعيانها فقال المسلم اليه أودعها اياه أو غصبتها بعد القبض وقد قامت البيعة على القبض كان القول قوله وبقضى الدراهم كذا في الحاوي * وان قامت لاحدها مائة فان قامت لرب السلم لا تقبل وبيعة المسلم اليه تقبل وان لم تقم لاحدها مائة فان كانت الدراهم في يد المطلب ان كان الطالب لا يدعي عليه غصبا ولا ودعية وانما يقول ما قبضت رأس المال فانه لا يمين على واحد منهما وان ادعى الطالب الغصب منه أو الودعية بعد ما أنكر القبض في المجلس فالقول قول المطلب وان كانت الدراهم في يد رب السلم فان كان المطلب ادعى القبض ولم يدع على الطالب غصبا ولا ودعية بعد ذلك فلا يمين على واحد منهما واذا ادعى المطلب الغصب أو الودعية بعد ما ادعى قبض رأس المال في المجلس وأتكرنا الباع في مشاغلهم قال القول قول المطلب مع يمينه في قبض ويجوز للسلم وأخذ رأس المال من رب السلم ومنهم من قال بان هذا كذا اذا قال الطالب لم تقبض مفصولاً بان قال أسلمت اليك وسكت ثم قال لا أنك لم تقبض أو قال أسلمت اليك ولم تقبض بالعلم لا بالاستئنه فاما اذا قال وهو صولاً لم تقبض والمطلب يقول قبضت يجب أن يكون القول قول الطالب في هذه المسئلة ولا يكون القول قول المطلب هكذا في المحيط * اذا جاء السلم اليه بعد ما تفرق فاعن المجلس نصف رأس المال وقال وجدته زيو فان صدقه بذلك رب السلم كان له أن يردعه في رب السلم وان كذبه في ذلك وأتكرن أن يكون من دراهمه وادعى السلم اليه أنه من دراهمه فان كان المسلم اليه أقرب في ذلك فقال قبضت الجداد أو قال قبضت حق أو قال قبضت رأس المال أو قال استوفيت الدراهم ففي هذا الوجه الاربعة لانه سمع دعواه الزيادة حتى لا يتخلف رب السلم أما اذا قال قبضت الدراهم فالقياس أن يكون القول لرب السلم والاستحسان القول للسلم اليه وأما اذا قال قبضت فالقول للسلم اليه كذا في الذخيرة ولو أقرب قبض الدراهم ثم ادعى انها ستوق لا تقبل وان قبض ولم يقرب شيء ثم ادعى انها ستوق قبل قوله هكذا في فتاوى قاضيخان * واذا وجد بعض رأس المال نهريحاً ومسحقة فاختلفا فقال رب السلم هو لث رأس المال وقال المسلم اليه هو النصف فالقول لرب السلم مع يمينه ولو كان ستوقاً أو وصافاً فاختلفا في ذلك فالقول قول المسلم اليه كذا في الحاوي * واذا شرط في السلم في الثوب الجيد فجاء بثوب وادعى أنه جيد

من المدة فان مات المزارع والزرع بقل فان قال ورثة المزارع ثم نعمل كان لهم بذلك ويبقى المزارعة على شرطهما الا أن وأتكرن يتحصد المزارع ولا يكون لصاحب الارض أن يأخذ الارض من ورثته قبل أن يتحصد المزارع * وان قال ورث العاقد لا عمل ولكن أقطع الزرع ونقسم بيننا لا يجبر الوارث على العمل لانه لم يلزم العمل ويجوز لصاحب الارض ان شاء اختار القلع فيكون الزرع بينهم وان شاء أعطى الوارث فبعض حصص العمل ويكون كل الزرع لصاحب الارض وان شاء يقيم على الزرع الى أن يتحصد ثم يرجع عما تنفق على الوارث في حصته لينفع الضرر من الجانبين * مزارع غمر الارض ثم تقضى المزارعة لفلسد المزارعة سب قالوا ان كان البذر من المزارع لشيء له على صاحب الارض لانه غمره بنفسه وان كان البذر من صاحب الارض فللعامل أجر مثله لانه أجبر صاحب الارض على لصاحب الارض باجارة فاسدة وفي الاجارة فاسدة فاذا كان البذر من صاحب الارض لا يستحق العامل شيئاً من الخارج فكان

له أجر مثله لانه أجر صاحب أجر المثل * رجل دفع أرضا وبذرا الى رجل مزارعة على أن يزرعها هذه السنة بالتصريف فبذرا العامل وسقاه فلما نبت قام عليه صاحب الأرض بنفسه أو بأجرائه وسقاه حتى استحصدا الزرع بغير أمر المزارع كان صاحب الأرض منطوقا فاعقل ويكون الخارج بين صاحب الأرض والعامل على ما شرطت الأثره كما كدت بينهما بالقاء البذر بحيث لا يملك صاحب الأرض فسحقها فكان صاحب الأرض في العمل كاجنبي آخر ولو عمل ذلك اجنبي يكون منطوقا ويكون الخارج بين العامل وصاحب الأرض على ما شرطت فكذلك هنا فان كان صاحب الأرض استأجر أجيرا فعمل أجيره لا يرجع هو بذلك على العامل لانه استأجر لنفسه فلا يرجع عليه غيره وفيما اذا انقضت مدة المزارعة والزرع بقدر كذا أنه يترك في الأرض حتى يستحصدا لانه كان محققا في الزراعة فان أنفق أحدهما على الزرع بغير أمر صاحبه وبغير أمر القاضي يكون منطوقا لان كل واحد منهما (١٩٥) غير مجبر على الاتفاق فكان التلقي منطوقا

كلا المشرع كذا بين اثنين اذا استمرت فأنفق أحدهما في المدة بغير أمر صاحبه يكون منطوقا * رجل دفع أرضا وبذرا الى رجل مزارعة على أن يزرعها سنة هذه على أن يكون الخارج بينهما نصفين فزرعها ولم يستحصدا الزرع حتى هرب العامل فأنفق صاحب الأرض على الزرع بأمر القاضي حتى استحصدا الزرع ثم قدم المزارع فلا سبيل له على الزرع حتى يعطى صاحب الأرض جميع ما أنفق أو لا يقول القاضي لأمر صاحب الأرض بالاتفاق حتى يقيم البيعة على ما يقول لان القاضي لا يعلم في كلهما فامعة البيعة ويقبل هذه البيعة بغير خصم لكشف الحال قالو طلب من القاضي الامر بالاتفاق على الوديعة والافطة ولولم يهرب العامل

وأكثر الطالب فاقاضي به اثنين من أهل تلك الصنعة وهذا أحوط والواحد يكتفي فان قال جيدا جبر على القبول كذا في خلاصة * رجل قال لا تترأست الى عشرة دراهم في كرخطة مالا في لم أقضها أو قال أسلفني الا في لم أقضها فان ذكر قوله الا في لم أقضها موصولا لكلامه صدق قياسا واستحسانا وان ذكر مضمولا بان سكت ساعة ثم قال الا في لم أقضها صدق قياسا ولم يصدق استحسانا ثم اذا لم يصدق على جواب الاستحسان ذكر أن القول قول الطالب مع يمينه هذا اذا قال أسلفت الى أمّا اذا قال دفعت الى عشرة أو قال نفدتني لكن لم أقضها فقد قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يصدق وصل فصل فكلوا قال قبضت ثم قال لم أقبض وقال محمد رحمه الله تعالى يصدق ان وصل وان فصل لا يصدق كذا في المحيط * وان اختلفا فقال رب السلم شرطتلى أن توفي في محله كذا وقال المسلم اليه أعطيك في محله أخرى غير تلك أجبر رب السلم على القبول كذا في الأخيرة * واذا كان الشرط في عقد السلم أن يوفيه في مكان كذا فقال المسلم اليه خذ في مكان آخر وخذ في المكان كذا فقبضه كان جائزا ولا يجوز أخذ الكراء وعليه رد ما أخذ من الكراء وهو بائنا بان شامري قبضه وان شاء رده حتى يوفيه في المكان الذي شرطه فان هلك المقبوض في بده فلا شيء له كذا في المسوط * ولو شرط أن يوفيه اياه في منزله بعد ما يوفيه في محله كذا بان قال على أن توفي في درب سمير فقد تم توفيه بعد ذلك في منزله بكلا باذعامة المشايخ على أنه لا يجوز قياسا واستحسانا وكان الفقيه أبو بكر محمد بن سلام يقول يجوز السلم استحسانا كذا في المحيط * ولو شرط أن يوفيه اياه في منزله ابتداء بعض شايخنا رحمه الله تعالى قالوا القياس أن لا يجوز وفي الاستحسان يجوز وقال الحاكم الشهد هذا القياس والاستحسان فبما اذا لم يمين منزله ولم يعلم المسلم اليه أنه في أي محله أمّا اذا بين أو علم المسلم اليه ذلك فهو زقياسا واستحسانا كذا في الأخيرة يهتدي رب السلم اليه بعد حلول الاجل في غير البلد الذي شرط الا يفيقه فله مطالبة بالسلم فيه ان كانت قيمته في ذلك المكان مثل قيمته في المكان المشروط أو دونه قال رضي الله عنه وأقضى بعض مفتي زماننا بأنه لا يمكن من المطالبة وهذا الجواب أحب الى الا في موضع الضرورة وهو أن يقيم المسلم اليه في بلد آخر فيجوز رب السلم عن استيفاء حقه كذا في القنية *

الفصل الخامس في الاقالة في السلم والصلح فيه وخيار العيب يجب أن يعلم بأن الاقالة في السلم جائزة كذا في المحيط * فان تعاقلا في كل السلم فيه جازت الاقالة سواء كانت الاقالة بعد حلول الاجل أو قبله وسواء كان رأس المال قائما في يد المسلم اليه أو هالكا ثم اذا جازت الاقالة فان كان رأس المال بما يتعين بالتعيين وهو قائم فعلى المسلم اليه ردعيته الى رب السلم وان كان هالكا فان كان عمله مثل فعله برتمته وان كان

ولكن انقضت مدة المزارعة والزرع بقدر غائب فان القاضي يقول لصاحب الأرض ان شئت أنفق ولك ان تجبر من المزارع حصته حتى يعطيك نفقتك فان أبي أعطيك نفقتك أبيع عليه حصته وأعطيك النفقة من ثمن حصته فان لم ينف من حصته بذلك فلا شيء عليه لان بعد ما انقضت مدة المزارعة لا يجبر العامل على العمل لو كان حاضرا فاذا كان غائبا لا ينفذ أمر القاضي الا بمرق النظر وذلك فيما قلنا * قيل هذا قولهم أنما على قول أبي حنيفة رضي الله عنه لا يبيع حصه الغائب وقيل هذا قول الكل لان حق الغائب في الزرع يحيا به هذه النفقة فيكون بمنزلة الموهون والقاضي يبيع الرهن والتركه مستغفره بالدين يبيع حصته من الزرع * ولو دفع أرضا وبذرا الى رجل على أن يزرعها هذه السنة بالتصريف فبذرا العامل وسقاه حتى نبت فقام صاحب الأرض بنفسه أو بأجرائه وسقاه حتى استحصدا الزرع بغير أمر المزارع كان الخارج بينهما نصفين وبككون رب الأرض منطوقا فاعقل لان الشرط

تأكدت بينهما في الخارج بعد التثبت لزوم العقد على وجه لا يملك صاحب الأرض فسخه فكان صاحب الأرض بمنزلة الأجنبي ولو فعل ذلك أجنبي يكون متطوعاً فكذلك صاحب الأرض * ولو أن العامل بذر الأرض ولم يثبت ولم يسقه فسقاه رب الأرض قبل التثبوت وقام عليه حتى ثبت واستحصد كان الخارج بينهما على ما شرطوا استحصاناً ويكون رب الأرض متطوعاً وفي القياس يكون الخارج لصاحب الأرض لأن الخطة قبل التثبوت في الأرض بمنزلة مالو كانت في الحيوان قبل التمام البذر * والقنطرة على جواب الاستحصان لأن القاء البذر حسب التثبوت ولهذا لا يملك رب الأرض فسخ العقد قصد الإيقاع ذلك مقام حقيقة التثبوت ويكون صاحب الأرض عاملاً في محل مشترك * ولو أن رجلاً بذر أرضه ولم يثبت فسقاه أجنبي فنبت في القياس يكون الزرع للذي سقاه وفي الاستحصان يكون الزرع لصاحب الأرض لأن صاحب الأرض رضي بهذا السقي دلالة بخلاف (١٩٦) ما قبل القاء البذر * رجل دفع إلى رجل أرضاً وبذر ما زرعته ثم إن صاحب

الأرض بذر الأرض ولم يسقه ولم يثبت حتى سقاه المزارع وقام عليه حتى استحصد كان الخارج بينهما على ما شرطوا * أما إذا فعل ذلك بأمر المزارع فهو ظاهر لأنه لو بذر فسقاه كان مغبناً للمزارع فهذا أولى وأما إذا فعل بغير أمر المزارع فلا يلزم بجرده القاء البذر في الأرض لم يحصل الخارج وانما حصل حصل بالسقي والعمل بعده وما فعل صاحب الأرض محفل بمحفل أن يكون على وجه الفسخ ويحتمل أن يكون على وجه النظر لنفسه وللعامل كيلا يفوت الوقت بغير العمل أو باستغاله بعمل آخر فلا ينسخ العقد بالشك * ولو أن رب الأرض بذر وسقاه حتى نبت ثم إن المزارع قام عليه وسقاه حتى استحصد فإن الخارج يكون لصاحب الأرض ويكون المزارع متطوعاً ولا أجر له لم

عمله مثل فعله رد قيمته وإن كان رأس المال مما لا يتعين بالتعين فعليه رد ثلثه هالكاً أو قائماً وكذلك إذا قبض رب السلم المسلم فيه ثم تقابلاً والمقبوض قائم في يده جازت الأقالة وعلى رب السلم رد عين ما قبض وإن تقابلاً السلم في بعض المسلم فيه فإن كان بعد حلول الأجل جازت الأقالة بقدره إذا كان الباقي جراً معلوماً من النصف والثالث ونحو ذلك من الأجزاء المعلومة والسلم في الباقي إلى حلول أجله عند عاتة العلماء وإن كان قبل حلول الأجل إن لم يشرط في الأقالة تعجيل الباقي جازت الأقالة أيضاً والسلم في الباقي إلى حلول أجله وإن اشترط فيها تعجيل الباقي لم يصح الشرط والأقالة صحيحة وهذا على قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لأن الأقالة عندهما فسخ كذا في البدائع * وإن أراد رب السلم أن يستبدل برأس المال شيئاً بعد الأقالة يجوز استحساناً وبه أخذ على قول الثلاثة كذا في المحيط * وأجبروا أن قبض رأس المال بعد الأقالة في باب السلم في مجلس الأقالة ليس بشرط لصحة الأقالة كذا في التتارخانية ناقلاً عن السغناقي * رجل أسلم جارية في كرخطة فقبضها المسلم إليه ثم تقابلاً فباعت في يد المسلم إليه صحته الأقالة وعليه قيمته يوم قبضه أو لو تقابلاً بعد هلاك الجارية جاز أيضاً وعليه قيمتها كذا في الجامع الصغير * سئل على ابن أجدع عن رب السلم إذا اشترى المسلم فيه من المسلم إليه قبل القبض بأكثر من رأس المال أو برأس المال هل يكون ذلك أقالة للسلم فقال لا يصح الشراء ولا يكون أقالة كذا في التتارخانية * باع رب السلم المسلم فيه من المسلم إليه بأكثر من رأس المال أو برأس المال لا يصح ولا يكون أقالة كذا في القيسية * تقابلاً السلم ثم اختفاه في رأس المال فأقول للطالب ولو تقابلاً السلم بعد ما قبض رب السلم المسلم فيه وهو قائم في يده ثم اختفاه في مقدار رأس المال بصلافان كذا في محط السرخسي * في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى إلى رجل أسلم إلى رجل في كرخطة فقال رب السلم للمسلم إليه أأرأيت من نصف السلم وقبل المسلم إليه وجب عليه رد نصف رأس المال لأن هذه أقالة في نصف السلم هكذا قال أبو نصر محمد بن سلام والفقهاء أبو بكر الأسكافي رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * رب السلم إذا وهب المسلم فيه من المسلم إليه كانت أقالة للسلم وبزعمه رد رأس المال كذا في فتاوى قاضيان * في الفتاوى لعناية ولو تقابلاً مضار رأس المال عرض فباعه رب السلم من المسلم إليه جاز ولا يجوز من غيره وفيه أيضاً نصراً في أتم في خزم أسلم أحدهما فهو كالأقالة حتى لا يجوز الاستبدال برأس المال بعد الفسخ كذا في التتارخانية * في نوادر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى إلى رجل أسلم إلى رجل عشرة دراهم في كرخطة وله عليه أيضاً كراي سنفا قاله السلم على أن يجعل له الكراي سنفا قال الأقالة جازتوا الكراي أجله كذا في المحيط * وإذا كان السلم خطبة تورأ من المال مائة درهم فصالحه على أن يرد عليه مائتي درهم أو مائة درهم وخمسين كان باطلاً فأما إذا قال صالحته من السلم على مائة من رأس المال

بوجد من المزارع ما يكون سبباً للخارج فلا يبيح المزارعة * وإن كان البذر من قبل المزارع فبذره ولم يسقه ولم يثبت فسقاه رب الأرض وقام عليه حتى استحصد كان الخارج بينهما على ما شرطوا * وكذا لو بذر صاحب الأرض ولم يسقه حتى سقاه المزارع وقام عليه حتى استحصد كان الخارج بينهما على ما شرطوا * ولو أن صاحب الأرض بذر وسقاه حتى نبت ثم قام عليه المزارع وسقاه كان الخارج كله لصاحب الأرض وهو ضامن لثلث ما أخذ من بذر المزارع ويكون المزارع متطوعاً في عمله لأن صاحب الأرض صار غاصباً ما أخذ من البذر وقد استحكم بذلك ثبوت الخارج على ملكه فكانت زراعته في هذه الأرض وفي أرض أخرى سواء * ولو أن صاحب الأرض فعل ما نهى بأمر المزارع كان الخارج بينهما على ما شرطوا لأن المزارع لما أمر بذلك قد استعان منه * رجل وكل رجلاً بأن يدفع أرضه من أراعه هذه السنة فأجرها الوكيل من رجل يكرخطة وسطاً ويكرخطة وسطاً وسومهم أو أراعه بذلك فمخترجه الأرض ليزرعها

كان جائزاً وكذا اذا قال على خمسين من رأس المال لان الصلح على رأس المال في باب السلم اقالة وبعدهذا
أختلف المشايخ زجرهم الله تعالى في قوله صالحه من السلم على خمسين درهما من رأس المال أنه هل يصير
اقالة في جميع السلم أو في نصف السلم وان قال صالحه من السلم على مائتي درهم من رأس المال لا يجوز
يريد بقوله لا يجوز أنه لا تثبت الزيادة فوق اقالة قدر رأس المال هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرحه وأشار
شخص الأئمة السرخسي في شرحه الى أنه ينطبق الاقالة في هذا الوجه أصلاً كذا في النخبة * وإذا سلم
الرجلان الى رجل في طعام فصالحه أخذهما على رأس ماله فالصالح موقوف عند أبي حنيفة ومحمد زجرهم
الله تعالى فان أجزأه الآخر تجازوا وكان المقبوض من رأس المال مشتركاً بين ما عاين من طعام السلم مشتركاً
بينهما وان أجزأه الصلح باطل وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى الصلح جائز بين الصالح والمسلم اليه وكذلك
لو كان بالسلم كفيل فصالح أحد صاحبي السلم مع الكفيل على رأس ماله فهو كالصالح مع الاصيل على
الاخلاف الذي بينا كذا في الميسوط * وهذا إذا سلم عشرة دراهم مشتركة الى رجل في كرم الطعام فان
لم تكن العشرة مشتركة بينهما لكن أسلم عشرة دراهم ثم تفكّل واحد منهما ما حصة لم يذكر محمد رحمه الله
تعالى هذا في البيع وذكر بعض المشايخ زجرهم الله تعالى في شرح البيوع أنه يجوز هذا الصلح في حصة
المصالح بالاجماع وبعضهم قالوا هذا ليس بصحيح فقد ذكر في صلح الاصل هذا الفصل وذكر فيه قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى على حسب ما ذكر في الفصل الأول ولم يذكر في شيء من الكتب ما اذا قال أحد ربي
السلم عقد السلم بخصته قد اختلف المشايخ زجرهم الله تعالى على نحو ما ذكرنا في الفصل المتقدم كذا
في المحط * اذا أسلم رجل وأخذ بالسلم كفيلاً ثم صالح الكفيل رب السلم على رأس المال يتوقف على
اجازة السلم اليه سواء كانت الكفالة بأمرة أو بغير أمرة ان أجازا رجلاً لم يجز بطل ويبقى السلم على حاله
في قول أبي حنيفة ومحمد زجرهم الله تعالى وكذلك لو صالح الاجنبي رب السلم على ذلك هذا اذا كان
رأس المال من النقود فان كان عينا كالعبد والثوب ونحوهما توقف الصلح على اجازة السلم اليه في قولهم
وان قال الكفيل وقبل رب السلم اختلف المشايخ زجرهم الله تعالى فيه قال بعضهم هي والصلح سواء وقال
بعضهم توقف في قولهم جميعاً كذا في الظهيرية * قبض البراء المسلم فيه مواعيد عبده وجده بعباده
فمنعني حنيفة رحمه الله تعالى ان يقبله المسلم اليه مع العيب الحادث عاذاً بالسلم وان أبي حنيفة ذلك وقال
أبو يوسف رحمه الله تعالى ان أبي يقبله لمعيار عدله مثل ما قبض ويرجع عاشر طر بالسلم وقال محمد
رحمه الله تعالى ان أبي ان يقبله يرجع عليه بقدر النقصان من رأس ماله كذا في الكافي * من قبض ما أسلم
فيه ثم أصاب فيه عيباً رده وان وجد فيه عيباً خراف المسلم اليه بالتخييار ان شامري في زيادة العيب وقبله وسلم
فيه الناس فلا يجوز ذلك في قول من يجيز المزارعة لان مطلق التوكيل ينصرف الى المتعارف * ولو أن الوكيل حالي بمجاعة فاشعة فزجرهما
المزارع وخرج الزرع كان الخراج بين المزارع والوكيل على ما شرطوا لا شيء لصاحب الارض من الخراج لان الوكيل صار غاصباً
والغاصب اذا دفع المصوب مزارعة كان الخراج بينه وبين المزارع على ما شرطوا ولرب الارض أن يضمن المزارع نقصان الارض خاصة في
قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الا تخبره برب المزارع على الوكيل بحكم الفرور لان في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الا تخبره
لا يضمن بالغصب وفي قول محمد وأبي يوسف زجرهم الله تعالى الاول الغاصب يضمن بالغصب فيضمن رب الارض أبهم ماشاء وان لم تكن المجاعة
فأعشة كان الخراج بين المزارع وصاحب الارض على ما شرطوا ولو قيل هو الذي يقبض حصة الموكل من الخراج ولا يقبضه الموكل الا بوكالة
الوكيل * ولو كان المزارع من صاحب الارض كان هذا على ان يدفعه ما يتقاضى الناس فيه لا البذر اذا كان من صاحب الارض كان هو

كان جائزاً وكذا إذا قال على خمسين من رأس المال لأن الصلح على رأس المال في باب السلم آتاه وبعدها
أختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في قوله صالحاً حدث من السلم على خمسين درهماً من رأس المال أنه هل يصير
آتاه في جميع السلم أو في نصف السلم وإن قال صالحاً حدث من السلم على مائتي درهم من رأس المال لا يجوز
يريد بقوله لا يجوز أنه لا تثبت الزيادة فتوقع الآتاه بقدر رأس المال هكذا ذكر شيخ الإسلام في شرحه وأشار
إلى أن التمسك بالشرح في شرحه أنه لم يطل الآتاه في هذا الوجه أصلاً كذا في الذخيرة * وإذا أسلم
الرجلان إلى رجل في طعام فصالحه أخذهما على رأس ماله فالصالح موقوف عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما
الله تعالى فإن أجازاهما الآخر حياز وكان المقبوض من رأس المال مشتركا بينهما وما بقي من طعام السلم مشتركا
بينهما وإن لم يجزهما فالصالح باطل وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى الصلح جائز بين المصالح والمسلم إليه وكذلك
لو كان السلم كقبيل فصالح أحد صاحبي السلم مع الكفيل على رأس ماله فهو كالصلح مع الأصل على
الخلافاً الذي بينا كذا في المبسوط * وهذا أسوأ عشرة دراهم مشتركة إلى رجل في كرم الطعام فإن
لم تكن العشرة مشتركة بينهما لكن أسوأ عشرة دراهم ثم تفقد كل واحد منهما خمسة لم يذكر محمد رحمه الله
تعالى هذا في السبع وذكر بعض المشايخ رحمهم الله تعالى في شرح البيوع أنه يجوز هذا الصلح في حصّة
المصالح بالإجماع وبعضهم قالوا هذا ليس بصحيح فقد ذكر في أصل الأصل هذا الفصل وذكر فيه قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى على حسب ما ذكر في الفصل الأول ولم يذكر في شيء من الكتب ما إذا قال أحد ربّي
السلم عقد السلم بحصّة قد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى على نحو ما ذكرنا في الفصل المتقدم كذا
في المحيط * إذا أسلم رجل وأخذ بالسلم كقبيلاً ثم صالح الكفيل برب السلم على رأس المال يتوقف على
إجازة السلم إليه سواء كانت الكفالة بأمرة أو بغير أمرة إن أجاز جاز وإن لم يجز بطل ويبقى السلم على حاله
في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وكذلك لو صالح الأجنبي برب السلم على ذلك هذا إذا كان
رأس المال من التقديرات كان عنا كالعقد والوثب ونحوهما يتوقف الصلح على إجازة المسلم إليه في قولهم
وإن أقال الكفيل وقبل رب السلم اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم هي والصلح سواء وقال
بعضهم يتوقف في قولهم جميعاً كذا في الظهيرية * قبض الرب المسلم فيه ونصيبه عند وجوده عبثاً دعياً
فمنع أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يقبله المسلم إليه مع العيب الحادث عاداً السلم وإن أقال في ذلك وقال
أبو يوسف رحمه الله تعالى إن أتى أن يقبله مع عيباً زعمه عليه مثل ما قبض ورجع معاشر طر في السلم وقال محمد
رحمه الله تعالى إن أتى أن يقبله رجوع عليه بقدر النقصان من رأس ماله كذا في الكفاية * من قبض مائلاً
فيه ثم أصاب فيه عيباً رتبته وإن وجد به عيباً خرافاً السلم إليه بالخيار إن شاء مرضى بزيادة العيب وقبله وسلم

مستأجر العامل والتوكيل بالاستثمار يكون بمنزلة التوكيل بالشراء لا بعمل الغني القاحش من الوكيل فان كان الغني يسير فاصحاب الارض هو الذي يلق قبض حصته ههنا دون الوكيل وليس للوكيل أن يقبض ههنا الا بأمر الموكل لان صاحب الارض لا يستحق الخارج ههنا بعدد الوكيل وانما يستحقه لانه غنياسم له * ولوان الوكيل دفعه بما لا يتغيب فيه الناس كان الخارج بين الوكيل والمزارع على مباشرط لان الوكيل اذا احابه بمجابه فاحسبه صار غصبا للارض والبذر جميعا فيكون الخارج بين الوكيل والمزارع فان عكس في الارض نقصان بالمزارعة كان لرب الارض أن يضمن المزارع نقصان الارض في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الا خروفي قول محمد وأبي يوسف رحمه الله تعالى الاولى أن يضمن نقصان الارض أيها ماشاء * رجل أمر رجلا أن يدفع أرضه مزارعة ولم يسم وقتا كان للوكيل أن يدفعها مزارعة في السنة الاولى فأنف (١٩٨) يدفع في السنة الاولى ودفعها بعد هذه السنة لا يجوز استحسانا لان دفع الارض

مزارعة يكون في وقت مخصوص لافي كل وقت فيتقيد بوقت المزارعة في تلك السنة كالشراء بشراء الاضحية يتقيد بأيام الاضحية من السنة الاولى * وكذا التوكيل بالكر والابل الى مكة للبحر يخص بأيام الموسم من تلك السنة * بخلاف اجارة الدور والرقبتي فان ذلك لا يخص بوقت * رجل وكل رجلا بأن يأخذ له أرض فلان هذه السنة مزارعة على أن يكون البذر من قبل الموكل كان للوكيل أن يأخذها بما يتغيب فيه الناس لا بما لا يتغيب فيه فانه فان أخذها بما لا يتغيب فيه الناس لا ينفذ على الموكل الآن برضى به الموكل ويزرعها لانه وكله باستثمار الارض فيكون بمنزلة الوكيل بالشراء فلا يملك الغني القاحش الا أن يرضى به الموكل فان زرعه الموكل بعد ما علم بعقد الوكيل كانت زراعته

السم سلمه غير معيب وان أي قبوله قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى بطل حق رب السلم وليس لحق الرد والارجوع بمصلحة العيب هذا اذا كانت زيادة العيب عند رب السلم باقية مساوية أو بفعل رب السلم فأما اذا كانت بفعل الاجنبى وأخذ رب السلم قيمة نقصان منه فليس له ولاية الرد بالعيب وليس للسلم اليه قبوله بزيادة العيب لاجل الارض وبطل حقه في العيب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هكذا في شرح الطحاوى * قال هشام في نوادر رسائل أبي يوسف رحمه الله تعالى عن رجل أسلم عشرة دراهم في ثوب فأخذوه وقطعه ثم وجد به عيبا قال ليس له أن يرجع بنقصان العيب وعنه أيضا قال سألت محمد رحمه الله تعالى عن رجل أسلم الى رجل درهمين أحدهما في الحنطة والآخر في الزرود فعماله ههنا ثم رجعا أحدهما متوقفا قال ان كان دفعهما اليه معافى في نصف الحنطة ونصف الارز وان كان دفع اليه كل درهم على حدة فان أقالا البينة فالبينة بينة الذي أسلم اليه وان لم تقم لهم اية فقالوا فسد السلم كله * وعن إبراهيم بن رستم عن محمد رحمه الله تعالى قال رجل أسلم الى رجل خمسة دراهم في خمسة أقفرة فخطه وخسسته دراهم في خمسة أقفرة شعير خمسة للحنطة على حدة وخسسته للشعير على حدة فاصاب درهم ما متوقفة يعني بعد ما تفرقا فقال رب السلم هو من الحنطة وقال المسلم اليه هو من الشعير فاقول قول رب السلم وان تصادقا أنهم لا يعلمان من أيهما قال يردها للمسلم اليه درهم آخر على رب السلم وينقص من كل واحد منهما خمسة * وروى بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عن رجل أسلم الى رجل عشرة دراهم في رحنطة وخسسته دراهم في رحنطة فأعطاه عشرة للحنطة ثم أعطاه خمسة للشعير ثم وجد درهما متوقفة بعدما تفرقا فقال المسلم اليه هو من دراهم الحنطة وقال رب السلم هو من الشعير قال ان كان المسلم اليه اقرب الاستيفاء فاقول قول رب السلم وان لم يكن اقرب بالاستيفاء فاقول قوله وان تصادقا أنهم لا يدرين من أيهما هو قال يكون نصفه من العشر ونصفه من الخمسة فينقص عشر الحنطة ونصف عشر الشعير وان كان أعطاه خمسة عشر فيصفتها واحدة فانه ينقص ثلثا عشر الحنطة وثلث خمس الشعير كذا في المحيط *

الفصل السادس في الوكالة في السلم * من وكل رجلا ليسلم دراهم في رحنطة فأسلمها الوكيل بشروط السلم جاز كذا في شرح التنكية * والوكيل هو الذي يبطا بالتسليم المسلم فيه عند عمل الاجل وهو الذي يسلم رأس المال ثم ان كان الوكيل نقدر دراهم الموكل أخذ المسلم فيه ودفعه الى الموكل وان نقد دراهم نفسه ولم يدفع اليه الذي وكله شيأ يرجع عما تقدر على الموكل كذا في النخبة * ولهذا الوكيل أن يقبض السلم فاذا قبض كان له أن يحبس عنه الا امر حتى يستوفي ابراهم فان هلك القبض في يده ان هلك قبل أن يحبس من الموكل هلك أمانة وان هلك بعد الحبس قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هلك هلاك الزهن وقال محمد

رضا فان زرعهما وحصل الخارج كان الخارج مشتركين رب الارض والمزارع ويكون الوكيل مطالبا بمصلحة رب الارض وجه يستوفيه من الموكل ويسلمه الرب الارض لان رب الارض استحق الخارج يحكم العقد وحقوق العقد ترجع الى العاقد * فلان رب الارض أخذ حصته من الموكل بغير أمر الوكيل برى الوكيل عنه * ولو كان الوكيل أخذ الارض لموكله بما لا يتغيب فيه الناس ولم يخبر الموكل بذلك حتى زرعه الموكل بأمر الوكيل كان الخارج للمزارع ولرب الارض على الوكيل * أو مثل أرضه ولا شيء للوكيل على الموكل لان استثمار الوكيل كان نافعا على الموكل فاذا زرعه الموكل بأمر الوكيل كانت هذه الارض بمنزلة أرض مملوكة للوكيل دفعه اليه وأمره أن يزرعها من غير شرط فيكون الخارج للمزارع * ولو كان الوكيل دفع الارض الى الموكل ولم يخبره بما أخذها به بأمره وزارعها فزرعه الموكل كان الخارج للمزارع لانه لم يخبره ولا شيء لرب الارض على الوكيل ههنا لان المزارع حين زرعهما بغير أمر الوكيل صار بمنزلة القاصب ومن استأجر

أرضاً فقصها منه فاصب وزرعها لم يكن لصاحب الأرض على المستأجر أجر ثم نقصان الأرض ههنا بالارض على الزارع لانه زرعها غصبا ولا يرجع به على الوكيل لانه اذا زرع ولم يتكشف الحال له بما اذا أخذ الأرض لا يصبر مغروراً من جهة الوكيل * رجل دفع الى رجل أرضاً لزرعها سدره هذه السنة بالنصف وضمن رجل لب الأرض الزارع من الزرع فان كان الضمان شرطاً في المزارعة كانت المزارعة فاسدة لأن صاحب الأرض اذا كان البذر ضمن قبل الزارع فهو مؤجر أرضه لزرعها العامل لنفسه فلا يستحق عليه العمل فكان شرط الضمان شرطاً فاسداً في الاجارة فيفسد الاجارة فان لم يكن الضمان شرطاً في المزارعة جازت المزارعة وبطل الضمان وان كان البذر ضمن صاحب الأرض تجوز المزارعة والضمان سواء كان الضمان شرطاً في المزارعة أو لم يكن لأن صاحب الأرض يصبر مستأجر العامل ههنا فيستحق عليه العمل ففحقت الكفالة * وان تعيب المزارع فأخذ الكفيل بالعمل وعمل وأدرك الزرع ثم ظهر (١٩٩) الزارع كان الخارج بين صاحب الأرض والمزارع على

ما شرطاً ويكون عمل الكفيل بأمر المزارع كعمل المزارع وللکفيل أجر مثل عمله على المزارع ان كانت الكفالة بأمره ولو لو كانت المزارعة بشرط أن يعمل الزارع بنفسه وكفل انسان بالعمل فان كانت الكفالة شرطاً في المزارعة فسدت المزارعة والضمان جميعاً والمعاملة في جميع هذا بمنزلة المزارعة * ولو دفع رجل أرضه من اربعة وكفل انسان لرب الأرض بمحضته مما يخرج من الأرض لتصح الكفالة حتى لا يضمن الكفيل ما هلك عند العامل بغير ضمانه سواء كان البذر من صاحب الأرض أو من العامل لأن حصته رب الأرض أمانة عند الزارع فلا تصح بها الكفالة ثم تفسد المزارعة ان كانت الكفالة شرطاً فيها والمعاملة في هذا كالمزارعة * ولو كفل

رجله لله تعالى بسقط الدين قلت قيمة الرهن أو كثر وذو كرميس الأمانة السرخسي أن هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * فان كان دفع رأس المال من مال الموكل وأخذ السالم كفيلاً أو رهناً جاز فاذ احل السلم فأخروا الوكيل أو أربأ الذي عليه الطعام منه أو هو به جاز ويضمن الوكيل للسالم وكذا ان أحاله على ملي أو غريمي أو أربأ الأول جاز عليه خاصة ويضمن الآخر بطعامه وان اقتضى الطعام أدون من شرطه جاز للسالم أن يضمنه مثل طعامه وان تارك الوكيل السلم جاز ويضمن الطعام للوكيل في قياس قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الفتاوى * وان أقال السلم جاز ويكون ضماناً للوكيل مثل السلم في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى هكذا في فتاوى قاضيان * وأذا عقد الوكيل عقد السلم ثم أمر الموكل بأداء رأس المال وذهب الوكيل فقبض السلم وكذلك لو كان الذي عليه السلم وكل رجلاً قبض رأس المال وذهب عن المجلس قبل أن يقبض وكيله رأس المال بطل السلم كذا في الذخيرة * وإذا خالف الوكيل بالسلم فأسلم في غيره ما أمره الموكل بالسلم فيه كان للوكيل أن يضمن أو يبرأه وان شاء ضمن المسلم اليه فان ضمن الوكيل بقي السلم صحيحاً على الوكيل وان ضمن المسلم اليه ان ضمنه وهما في المجلس يعني الوكيل والمسلم اليه ونقد الوكيل دراهم أخر فاسلم جاز وان ضمنه بعدما تفرق عن المجلس فان السلم يطل كذا في المحط * قال وإذا دفع الى رجل عشرة دراهم ليسلمها في طعام فذال الوكيل رجلاً فباعه فان أضاف العقد الى دراهم الآخر كالعقد لا أمره وان أضافه الى دراهم نفسه كان عقده لنفسه وان عقده العقد بعشرة مطلقاً ثم نواه إلى الأمر فالعقد له وان نوى لنفسه فالعقد له فان لم يتحصر به فان دفع دراهم نفسه فالعقد له وان دفع دراهم الأمر فلهذا لا أثر في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى هو عقده لنفسه ما لم يتوعد العقد أنه لا أمر وان تكان في النية فقال الأمر فوته الى وقال المأمور نوته لنفسه فالتقسى فالطعام الذي تقدر دراهمه بالاتفاق كذا في المسوطة * ولو وكل رجلاً أن يأخذ له دراهم في طعام فأخذها الوكيل ثم دفعها الى الموكل فالطعام السلم على الوكيل وللوكيل على موكله دراهم قرض ولو أسلم وكيله في طعام فقبض الموكل السلم أو فسخ العقد مع المسلم اليه جاز استحساناً وللسلم اليه أن يتنعم من دفعه اليه كذا في خزائن الكل * واذ وكل رجلين ليسلم له فاسلم أحدهما المبيع وان أسلم ثم تارك أحدهما المسلم اليه لم يجز في قوله جميعاً كذا في الفتاوى * رجل وكله رجلان كل واحد منهما أن يسلم له عشرة دراهم في طعام لكل واحد منهما على حدة فاسلم له في عقد جاز وان خلط الدراهم ثم أسلم كان السلم له ويكون ضماناً لما بالخلط كذا في فتاوى قاضيان * وان أسلم دراهم كل واحد منهما على حدة الى رجل واحد ثم اقتضى شيئاً فادعى كل واحد من الأمرين أنه من حقه فالقول قول المسلم اليه فان كان هو غائباً

رجل لاحدهما من صاحبه بمحضته مما يخرج من الأرض ان استهلكها صاحبه فان كان ذلك شرطاً في المزارعة فسدت المزارعة * وان لم تكن شرطاً فيها جازت المزارعة والكفالة لان الكفالة أشبهت الى سبب وجوب الضمان وهو الاستهلاك وانما تفسد المزارعة اذا كانت الكفالة شرطاً فيها لان دين الاستهلاك دين يجب بالبعدد المزارعة فيفسد المزارعة كمن باع من رجل شيئاً وكفل انسان البائع عن المشتري بما يجب على المشتري بالبعدد البيع * ولو كانت المزارعة فاسدة بسبب ما أو البذر ضمن قبل العامل وكفل رجل لصاحب الأرض بمحضته مما يخرج من الأرض كان الضمان باطلاً لان المزارعة اذا كانت فاسدة والبذر ضمن قبل العامل لا يستحق صاحب الأرض شيئاً من الخارج وانما يستحق أجر مثل الأرض وأجر المثل لا يجب على الكفيل لانه لم يزرع ذلك والله أعلم * كتاب المعاملة * المعاملة جائزة عند أصحابنا رحمه الله تعالى بشرائطها في جميع الاشجار والكروم والرطب * وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا تجوز الا في الكروم والغنبل خاصة

وشرائطها أربعة * منها بيان نصيب العامل فان بنيان نصيب العامل وسكاعن نصيب الدافع جاز استحسانا كالتفاني المزارعة * ومنها الشركة في الخارج كفي المزارعة * ومنها الخلفية بين الاشجار العامل * ومنها بيان الوقت فان سكاعن الوقت جاز استحسانا ويقع العقد على أول غرة تكون في تلك السنة فان لم يخرج في تلك السنة غرة تنتقض المعاملة * رجل دفع أصول رطبة في أرض الى رجل معاملة ولم يسلم الوقت يكون فاسدا لان الرطبة ليس لها غرة تنتهي اليها بل ما كان في الأرض فهو صاعقة فاسدة على مرور الزمان فان كانت رطبة لتبائها غابة تنتهي اليها ثم يقطع ثم يخرج بعد ذلك جازت المعاملة من غير بيان الوقت فتكون المعاملة على أول غرة تكون * ولودفع تخلفه طلع معاملة بالنصف ولم يسلم وقتا ودفع معاملة بعدما صار بصر أخضر وأجر غير له بل بتمه عظمه جازت المعاملة لانه في الزيادة فكان محتاجا الى العمل ونهايته معلومة * ولودفع (٣٠٠) اليه بعد تنهايه عظمه لا يزيد بعد ذلك لاقلا ولا كثيرا لأنه لم يربط بعد كانت

المعاملة فاسدة لان بعد ماتها عظمه لا يزاد بعلة فان عمل فيه العامل كان له أجر مثله * ولودفع الى رجل رطبة قد انتهت جازها على أن يقوم عليها العامل ويسقيها حتى يخرج بذرها على أن مازرعه لله تعالى من يذرفهو بينهما فان جاز استحسانا وان لم يسلم له لان ادراك البذرة وقت معلوم فهو زرع يكون البذر بينهما والرطبة لصاحبها * ولوشترط على أن تكون الرطبة بينهما نصفين فسدت المعاملة لانها مشرطا الشركة فعلا لا ينعو بعلة فالرطبة للبذر بغزلة الاشجار للشمار فكان اشتراط الشركة في الاشجار المدفوعة اليه مع التنازل يكون مفسدا للعقد فكذلك ههنا * ولو دفع الى رجل غراس نخل أو شجر أو كرم قد علق في الأرض ولم يبلغ الثمر على أن يقوم عليه ويسقيه وبلقح

فالقول قول الوكيل فاذا قدم المسلم اليه وكذب الوكيل فالقول قول المسلم اليه ولو كله شوب يبيع به دراهم فاسلمه في طعام الى أجل فهو عاقل لنفسه وان أمره يبيع به ولم يسلم له الثمن فاسلم في طعام الى أجل جاز على الأمر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولم يجوز في قولهما كذا في المبسوط * ولو أمره بأن يسلم دراهمه الى رجل بعينه فاسلم الى غيره لم يجوز كذا في خزنة الاكل * واذا وكله بالسلم فادخل الوكيل في عقد السلم شرطا أن يسلم بضن الوكيل كذا في الحاوي * قال واذا وكله أن يسلم له عشرة دراهم في طعام فالطعام الدقيق والخنطة عندنا استحسانا قالوا هذا اذا كانت الدراهم كثيرة فاما اذا كانت قليلة فاقبح ينصرف الى الخبز فاما الدقيق فقه روايتان في روايته هو غزلة الخنطة وفي روايته هو غزلة الخبز وهذا القياس ثابت في الوكيل الشراء فاذا وكله أن يسلم له دراهم في طعام فاسلم في شعير أو غيره فهو محتال ولولا كل بضن الوكيل دراهمه وان شاء أخذها من المسلم اليه كذا في المبسوط * ولو وكل ذميا بعقد السلم جاز مع الكراهة كذا في خزنة الاكل * الوكيل بالسلم اذا سلم وتحمل الغبن الفاحش لا يجوز كذا في فتاوى قاضيان * واذا وكل الوكيل رجلا يقبض السلم عن عليه فيقبضه برئ الذي عليه السلم فان كان وكيل الوكيل عبده أو ابنه الذي في عياله أو أجنبي فهو جائز على الأمر وان كان أجنبيا فالوكيل الأول يكون ضامنا للطعام ان ضاع في يدي وكيله وان وصل الى الوكيل الأول برئ هو وكيله من الضمان كذا في الحاوي * وليس للوكيل بالسلم أن يوكل غيره الا أن يقول الموكل اصنع مما شئت كذا في خزنة الاكل * الوكيل بالسلم اذا سلم الى نفسه أو مفاوضه أو عبده لا يجوز وان أسلم الى الشرع لم يشركه عنان جاز اذا لم يكن ذلك ممن تجارتهما وان أسلم الى ولده أو زوجته أو أحد أبويه لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لصاحبه كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال أسلم مالي عليك في كرحنطة ان عن رجل بعينه صححت الوكالة بالاجماع وان لم يعين رجلا فذلك عندنا * وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تصح الوكالة كذا في البناء * قال واذا دفع الوكيل الدراهم لمسلم على ما أمره به الأمر لم يشهد على المسلم اليه بالاستيفاء ثم جاء المسلم اليه بدراهم زبوف ليرتعا عليه فقال وجدته زبوف فانه مصدق وان كان أشهد عليه بالاستيفاء لم يصدق بعد ذلك على ادعائه أنه زبف معنا اذا اقر المسلم اليه بالاستيفاء الحياذ أو باستيفاء حقه أو باستيفاء رأس المال فهو مناقض بعد ذلك في دعواه انها زبوف فلا يسمع ذلك منه ولا تقبل بيقته عليه ولا توجهه اليه على خصمه فاما اذا أقر باستيفاء الدراهم فاسم الدراهم يتناول الزبوف والحياد فلا يكون مناقضا في قوله وجدته زبوف كذا في المبسوط * اذا أسلم في القطن لا يعطى فيه الورام كذا في البيع انفق عليه

التخل فخرج من ذلك فهو بينهما نصفان كانت فاسدة اذا لم يسلم من معلومة لان الكرم والشجر يختلف باختلاف المواضع في الضعف والقوة ولا يدري في كم يحمل التخل والشجر والكرم لقوة الأرض وضعفها فان بنا ذلك وقتا معلوما جاز ولا فلا * ولودفع الى رجل نخلا أو كرم أو شجر اقدأ طم * بلغ سنين معلومة على أن يقوم عليه ويسقيه وبلقح نخله ويكس كرمه على ان التخل والكرم والشجر والخارج كل ذلك بينهما نصفان فهو فاسد لاشتراطهما الشركة فيما هو حاصل بقرعه وهو الشجر فلا يجوز كالودفع ارضاً مزارعة على أن تكون الأرض والزرع بينهما نصفين * ولودفع نخلا أو كرم أو شجر معاملة أشهر معلومة بعد أن التخل يخرج الثمر في تلك المدّة بان يدفعها أول الشتاء الى أول الربيع كان فاسدا * ولوشرط ذلك وقتا قد يبلغ الثمر في تلك المدّة وقد تأخر عنها جاز لان ما يتيقن بغوات المقصود بهذا الشرط وانما توهم فان خرج الثمر في تلك المدّة كان بينهما على ما شرطوا وان تأخر عن تلك المدّة فلا يعمل أجرم مثل عمله فعلا ان لم يكن

تأخر الخروج لا فقه تحدث في تلك السنة وان لم يخرج الفريلا فسهوية حدثت في تلك السنة كانت المعاملة جائز ولا أجر للعامل ههنا ولا شيء له لان عند حدوث الآفة لا تبين أن المخرج ما كانت تخرج في تلك المدة فلا يظهر فساد العقد * رجل دفع الى رجل كرم معاملة وفيها اشجار لا تحتاج الى عمل سوى الحفظ قالوا ان كان بحال لولم يحفظ يذهب ثم تها قبل الادراك جازت المعاملة ويكون الحفظ ههنا للثمة والزيادة فان كان بحال لا يذهب ثم تها قبل الادراك لولم يحفظ لا يجوز المعاملة في تلك الاشجار ولا يكون للعامل نصيب من تلك الثمار * ولودفع شجرة الجوز الى رجل معاملة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى جاز دفعه معاملة وللعامل حصتها لانها تحتاج الى السقي والحفظ حتى لولم يتج الى أحدهما لا يجوز * رجل دفع الى رجل ثخلا معاملة سنين معاملة على أن يقوم عليه ويسقيه ويطعمه فأنخر الله تعالى من شيء فهو بينهما نصفان وعلى أن يرب الأرض على العامل مائة درهم أو شرط للعامل (٣٠١) مائة درهم على رب الأرض كان

مباح زمانا ثم زعم أن يوسف رحمه الله تعالى في الاملاء رجل أسلم الى رجل عبدًا في كحلة ودفع اليه العبد ثم ان المسلم اليه باع العبد من رجل وسلمه الى المشتري ثم ان المشتري وجد العبد عيبا وذهبه على المسلم اليه بغير حكم ثم ان رب المسلم مع المسلم اليه أراد أن يتقابل السلم فان قال رب السلم السلم اليه رد على العبد وأمر تلك من السلم أو قال أبرأ منك من السلم بهذا العبد أو قال أقلني السلم بهذا العبد فهذا كله باطل وان قال أقلني السلم ولينكر العبد أو قال أبرأني من السلم وخذ رأس مالك ولينكر العبد فقد انتقض السلم وله قيمة العبد رأس ماله كذا في المحيط * رجل باع من آخر عبدًا بشوب بموصوف في الدقة فهذا على وجهين اما أن لم يضرب في الثوب أجلا أو ضرب في الوجه الأول لا يجوز وفي الوجه الثاني جاز فلا فرق قبل القبض لا يطل العقد كذا في الواقعات الحسامية * وان زاد رب السلم في رأس المال جاز عاجلا ولا يجوز آجلا فان نقدته في المجلس صح وان تفرقا قبل قبض الزيادة نطل من السلم بقدر الزيادة وان زاد المسلم اليه ينظر ان كان رأس المال عيناه وهو قائم جاز عاجلا وآجلا وان كان رأس المال دينان زاد المسلم اليه عيناه جاز عاجلا وآجلا وان زاد ديناهم أو دنايتهم بشرط قبض الزيادة في المجلس كذا في محيط السرخسي *

باب التاسع عشر في القرض والاستعراض والاستعانة ويجوز القرض فيما هو من ذوات الامثال كالتمكيل والموزون والعديد المقارب كالبيض ولا يجوز فيما ليس من ذوات الامثال كالحيوان والشياب والعديدات المتفاوتة وعمل المقبوض بالقرض الفاسد لان الاقراض الفاسد تغلغل بمنحله فيفسد وملكه بالقبض كالقبض في البيع الفاسد والمقبوض بحكم قرض فاسد تبين للرد ذماما في القرض الجائر اذا كان قائما في المستقرض فلا تبين في ردده بالخيار ان شاء رده وان شاء رده مثله كذا في محيط السرخسي * ثم في كل موضع لا يجوز اقترض لا يجوز الا بتفاه به لكن يجوز بيعه كذا في النصول العبادية * ويصح استعراض الخبز وزنا لاعداء عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى كذا في الكافي * وهكذا في فتاوى قاضيان والظاهرية * وفي نوادر هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه قال لا ضرر ولا خسر في قرض الحنطة والذيق بالوزن وكذلك القروان كان حيث يوزن كذا في المحيط * ذكر في الاصل اذا استقرض الدين وزنا لا ردده وزنا ولكن يصطلمان على القيمة وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية لا يجوز استعراضه وزنا استعسانا اذا عارف الناس ذلك وعليه الفتوى كذا في الغانية * ولا يجوز استعراض الحطب والخشب والقص وسائر الراحيين الرطبة واليه قول فاما الحناء والوسمة والراحين المباشرة التي تنكح فلا بأس باستعراضها كذا في النصول العبادية * واستقرض القراض عددا جاز كذا في الخلاصة * ويجوز

(٣٦ - فتاوى ثالث) وسط أو شرط ان تكون الارض بينهما نصفين * وكذا لو كان القراض من قبل العامل وشرط ان يخرج بينهما نصفان وعلى ان يرب الأرض على العامل مائة درهم فاسدا * ثم الخارج كله يكون للعامل ولرب الأرض أجر مثل أرضه لان العامل ههنا استأجر الأرض حيث شرط رب الأرض على نفسه مع بعض الخارج مائة درهم * ولو كان القراض من صاحب الأرض على ان الخارج بينهما نصفان وعلى ان يرب الأرض على العامل مائة درهم كان الخارج كله للعامل ولرب الأرض أجر مثل أرضه وقيمة غراسه لان العامل يصير مشتركا في القراض ببعض المائة * رجل دفع الى رجل أرضا على أن يغرس المدفوع اليه لنفسه معا بدله من القراض على أن يكون الخارج بينهما نصفين وعلى أن يكون للعامل على رب الأرض مائة درهم أو يسمي شيئا غير المائة فهو فاسد ويكون الخارج كله للغراس ولرب الأرض أجر مثل أرضه * رجل استأجر أرضا وقبضها ودفعها الى آخر من راعه على أن يكون البذر المستأجر كان جائزا

وان كان من صاحب الارض فهو فاسد * وفي الاجارة الطويلة اذا اشترى المستأجر الاشجار والكرم كله والرسم ثم دفعه له معامله الى الآخر
 كان جائزا * ولو استأجر رجل أرضا من امرأه وقبضها ثم رفعه امرأته الى زوجها او مزارعة او مقاطعة كان جائزا * ولو أخذها من الزوج
 ثم دفعها الى امرأته لا يجوز مزارعة ان كان المذرم المرأة كان فاسدا * رجل دفع الى رجل أرضا ليعرس فيها الاشجار والكرم بقضبان
 من قبل المدفوع اليه ولم يوقت ذلك وقبض من المدفوع اليه وأدرك الكرم وكبرت الاشجار واستأجر الارض من صاحبها كل سنة بأجر
 مسمى ثم ان صاحب الارض أخذ المدفوع اليه وقت الربيع قبل الثمر وزان برفع الاشجار قالوا ان أخذهم بذلك في وقت قبل خروج الثمر كان
 له ذلك لان الغارس لا يتضرر بقلع الاشجار في ذلك الوقت ضررا زائدا * قال مولانا رضي الله عنه وعندي ان كان ذلك قبل تمام السنة وقد
 استأجر الارض مسانحة ليجرب المستأجر (٣٠٣) على قلع الاشجار ان أبي * رجل دفع أرضه الى ابنه ليعرس فيها الاشجار على ان

تكون الاشجار بينهما
 نصفين فغرس الابن ثمرات
 الاب وترك اولاد اسوي
 هذا الابن فادب بقية الورثة
 تكليف الغارس بقلع
 الاشجار كلها تقسم الارض
 بينهم قال الفقيه أبو جعفر
 رحمه الله تعالى ان كانت
 الارض تحتل القسمة
 تقسم الارض بينهم فما
 أصاب حصه الغارس فله
 بما فيها من الاشجار وما وقع
 من الشجر في حصه غيره
 يؤمر بقلعه ويتسوية
 الارض اذا طلب ذلك الغير
 دفعا للضرر بقدر الامكان
 * وان لم تكن الارض
 تحتل القسمة يؤمر الغارس
 بقلع كل الاشجار الا اذا جرى
 بينهم صلح لانه لا وجه لدفع
 الضرر عنها الا بقلع كل
 الاشجار * رجل دفع الى
 رجل أرضا مدعومة على
 ان يغرس المدفوع اليه فيها
 أغراسا على ان ما يحصل من
 الاغراس والثمار يكون

استقراض الجوز كيلا وكذا استقراض الباذنجان عددها هكذا في الحيط * وفي الفتاوى العتبية عن ابن
 سلام رحمه الله تعالى قرض اللين والاجر دداجوز اذا لم يتفاوت كذا في التارخانية * ويجوز استقراض
 اللجم وهو الاصع كذا في محيط السرخسي * واستقراض اللجم وزنا يجوز كذا في الصغرى * واستقراض
 العجين في بلادنا يجوز زنا حوا المختار كذا في مختار الفتاوى * واستقراض الزعفران يجوز وزنا ولا يجوز كيلا
 كذا في التارخانية * واستقراض الجوزنا يجوز * ولو استقرض في الصيف وسلم في الشتاء يخرج عن
 العهدة والجدة من ذوات الثمن * ولو قال صاحب الجدة لاخذ هذا العام منك قال أو بكر الاسكان لأعدها
 (١) بدله سوى أن يدفع الذي عليه الجدة مثل وزنه جدا وبطرح في جملة صاحبه حتى يبرأ عما عليه وقال
 القاضي الامام غفر الله له ان يرفع الامر الى القاضي حتى يجبره على قبول مثل
 ما كان عليه كالواستقرض من آخر خبطة أعطى مثله بما دعا فيه سره هافا انه يجبر المقرض على القبول
 كذا في مختار الفتاوى * ويجوز استقراض الذهب والفضة وزنا ولا يجوز عددا كذا في التارخانية * قال
 محمد رحمه الله تعالى في الجامع اذا كانت الدراهم ثلثا فضة وثلثا هافا صرافا استقرض رجل منها عددا وهي
 جارية بين الناس عددا فلا بأس به وان لم يجز بين الناس الاوزنا يجوز استقراضها الاوزنا وان كانت
 الدراهم ثلثا هافا وثلثا صرافا لا يجوز استقراضها الاوزنا وان تعامل الناس بالتابع بها عددا وان
 كانت الدراهم نصفها فضة ونصفها صرافا لا يجوز استقراضها الاوزنا كذا في الحيط * مثل عن السرخسي
 الذي يجوز بيعه له يجوز استقراضه أم هو من ذوات الثمن فقال الذي يجوز بيعه من هذا الجنس يجوز
 استقراضه وذكر في واقعات حسام الدين السرخسي من ذوات الثمن يجب على مثله القيمة وعلى هذا لا يجوز
 استقراضه وفي التجريد لو أقرض مؤبلا أو شرط التأجيل بعد القرض فلا جمل باطل والمحال بخلاف
 ما اذا أوصى بقرض من ماله فلان لا يشترط في التارخانية * ولا فرق بين أن يؤجل بعد استهلاك
 القرض أو قبله هو الصحيح كذا في فتح القدير * والخيلة في لزوم تأجيل القرض أن يجعل المستقرض على
 أحديهم فيؤجل المقرض ذلك الرجل المحتال عليه فيؤجله حينئذ كذا في البحر الرائق * قال محمد رحمه
 الله تعالى في كتاب الصرف ان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يكره كل قرض جر منفعة قال الكرخي هذا
 اذا كانت المنفعة مشروطة في العقد بان أقرض غلة لرد عليه حصصا أو أمسا ذلك فان لم تكن المنفعة
 مشروطة في العقد فاعطاه المستقرض أجود مما عليه فلا بأس به وكذلك اذا أقرض رجلا دراهم أو دنائير
 (١) قوله بدله أي حيلة كذا هاشم نسخة الطبع الهندي وفي نسخة أخرى باطخ التصريح بلفظ
 حيلة ا م معصية

بينهما جاز فان غرس المدفوع اليه ثم قرض رب الارض دين لا فاه له لان من الارض قالوا ان لم يكن في الاشجار فنان
 القاضي يتنصف هذه المعاملة * وان لم تكن معامله * وكانت اجارة تنتقض الاجارة ويجبر صاحب الارض ان شاء من نصف قيمة الاشجار
 للغارس لصير كل الاشجار له يبيع بالدين وان شاء قلع الاشجار * وكذا لو انقضت مدة المعاملة والاشجار مشتركة بينهما * ولو كان مكان
 المعاملة اجارة وانقضت مدة الاجارة كان لرب الارض ان يطالب المستأجر برفع الارض وليس له ان يملك الاشجار على المستأجر بالقيمة
 بغير رضا اذا لم يكن قلع الاشجار بضر بالارض ضررا فاحشا لان الاشجار ربع الارض من وجه لان قيمتها بالارض وتدخل في بيع الارض
 من غير ذكرها أصل من وجه لانه ماله مقترنة بجزء الارض يجوز بيعه بدون الارض فليكن جهة الام لا يملكها صاحب الارض على
 الغارس بالقيمة بغير رضاه اذا لم تكن الاشجار مشتركة ولا لجل التسمية كان لصاحب الارض أن يملك على الغارس حصه بالقيمة اذا كانت

الاشجار مشتركة بينهم لان في هذا الوجه ينظر صاحب الارض بقلع الاشجار المشتركة رجل دفع الى رجل ارض الغرض فيها ودفع اليه الثالثة فغرس فقال صاحب الارض انا دفعنا اليك الثالثة والاشجار لارض وقال الغارس قد سرقت في تلك الثالثة وان غرست بها لعمري عندي والشجر لي قالوا في الاجماع يكون القول قول صاحب الارض لان الاشجار متصلة بأرضه والقول في سرقة الثالثة التي دفعها اليه قول الغارس حتى لا يكون ضامنا له كان أمينا فمما دفع الى رجل كرم ما عمله فأنكر الكرم وأخرج العنب وأصحاب الكرم يدخلون الكرم ويأكلون النمار قال النقة أوجهة روجه الله تعالى ان أكلوا بغراذن صاحب الكرم لاضمان على صاحب الكرم ويكون الضمان على من أكل * وان أخذوا وأكلوا باذنه فمن يجب نفقتهم عليه لكن أخذوا باذنه لا يضمن صاحب (٣٠٣) الكرم وان أذن لهم بالدخول كمن دل الذي قبض ودفع اليهم ومن لا يجب نفقتهم عليه يضمن صاحب (٣٠٣) الكرم وان أذن لهم بالدخول كمن دل سارقا على السرقة أو غاصبا على اتلاف مال الغريم رجل دفع ثالثة الى رجل يغرسها على حافة نهر لاهل قرية فلما غرس وأدرك الشجر قال الدافع للغارس كنت خادمي وفي عمالي دفعت اليك الثالثة لتغرسها لي فتكون الاشجار لي قالوا ان علم أن الثالثة كانت للغارس كان الشجرة وان كانت لثالثة للدافع فان كان الغارس في عمل الدافع يعمل مثل هذا العمل كان الشجر للدافع لان الظاهر شاهدا وان لم يكن الغارس يعمل مثل هذا العمل ولم يغرس باذنه ففي الغارس وعليه قيمة الثالثة وكذا لو كان الغارس قلع النسخة من أرض رجل وغرسها ففي الغارس وعليه لصاحب الارض قيمة النسخة قلعها * أو كان غرس في الكرم لأشجار الغريم أمر صاحب الكرم فلما كثرت الاشجار اختصها

ليشترى المستقرض من المقرض متاعا بئس غال فهو مكروه وان لم يكن شراء المتاع مشروطا في القرض ولكن المستقرض اشترى من المقرض بعد القرض بئس غال فعلى قول الكرخي لا بأس به وذ كراخصا في كتابه وقال ما أحب له ذلك وذ كرشس الأئمة الحلواني أنه حرام وذ كرمحمد روجه الله تعالى في كتاب الصرف أن السلف كانوا يكرهون ذلك لأن انخفاف لم يذكر الكراهة إنما قال لأحب له ذلك فهو قريب من الكراهة لكنه دون الكراهة ومحرم روجه الله تعالى لم يذكر ذلك بأسا فانه قال في كتاب الصرف المستقرض اذا أهدي للقرض شيئا لا بأس به من غير فضل فهذا دليل على أنه رخص قول السلف قال شيخ الاسلام خواجه زاهد رجه الله تعالى ما نقل عن السلف محمول على ما اذا كانت المنفعة وهي شراء المتاع بئس غال مشروطا في الاستقراض وذلك مكروه وبلا خلاف وما ذ كرمحمد روجه الله تعالى محمول على ما اذا لم تكن المنفعة موهي الهدي مشروطا في القرض وذلك لا يكره وبلا خلاف هذا اذا تقدم القرض على البيع فاما اذا تقدم البيع على القرض (وهو روى ذلك) رجل طلب من رجل أن يعمله عائة دينار فيباع المطلوب منه المعاملة من الطالب ثوباً بقيمة عشرين ديناراً بربع ديناراً ثم اقترض ستمين ديناراً حتى صار للقرض على المستقرض مائة دينار وحصل للمستقرض ثمانون ديناراً وذ كراخصا أن هذا جائز وهذا مذهب محمد ابن سله امام بلخ فانه روى أنه كان له سلعة وكان اذا استقرض انسان منه شيئاً كان يبيعه وألا سلعة بئس غال ثم قرضه بعض الدنانير الى تمام حاجته وكثير من الشايخ كانوا يكرهون ذلك وكانوا يقولون هذا قرض جر نفعا ومن الشايخ من قال ان كان في مجلس واحد يكره وان كان في مجلسين مختلفين لا بأس به وكان الشيخ شمس الأئمة الحلواني يفتي بقول انخفاف ويقول محمد بن سله كذا في المحيط ولا بأس به بدنه من عليه القرض والفضل أن يتورع من قبول الهدية اذا علم أنه يعطيه لاجل القرض وان علم أنه يعطيه لاجل القرض بل لقرابة أو صداقة بينهما لا يتورع عنه وكذا لو كان المستقرض معروفاً بالجدود والسخاء كذا في محيط السرخسي * وان لم يكن شيء من ذلك فالخلة حالة الاشكال فيتورع عنه حتى يتبين أنه أهدي لالاجل الدين قال محمد روجه الله تعالى لا بأس بأن يجيب دعوة من كان عليه دين قال شيخ الاسلام هذا جواب الحكم فاما الأفضل فأن يتورع عن الاجابة اذا علم أنه لاجل الدين أو أشكل عليه الحال قال شمس الأئمة ما ذ كرمحمد روجه الله تعالى محمول على ما اذا كان يدعو قبل الاذعان أما اذا كان لا يدعو أو كان يدعو قبله في كل عشرين يوماً وبعد الاذعان جعل يدعوه في كل عشرة أيام أو اذاع في المباحات فانه لا يجل ولا يكون خبيثاً واذا رجع في بدل القرض ولم يكن الرجحان مشروطاً في القرض فلا بأس به كذا في المحيط * رجل له على رجل دراهم مظفر بدراهم مديونة كان له أن يأخذ دراهم المديون اذ لم تكن دراهم المديون

قالوا ان كان صاحب الكرم مقرباً بان الاغراس كانت للغارس حوله امان أرض الغارس أو من أرض غيره كانت الاشجار للغارس لكن لا يطيب له اذاعها في غير ما يبيع بغراذن صاحب الكرم وان كان غرس بأمره بفرض الشركة كانت الاشجار للغارس وتطيل له الزيادة * أرض لرجل فيها شجرة ذهبت عروقها الى أرض غيره ونبت ثم ان صاحب الشجرة فوهي ما نبت من عروق شجرة لرجل وسلم قالوا ان كانت الثلاث التي نبتت تبيع بقطع الشجرة لا تجوز هذه الهبة لان الثلاث تكون بمنزلة ثمن من أغصان الشجرة فلا تجوز هذه الهبة * وان كانت هذه الثلاث لا تبيع بقطع الشجرة جازت الهبة لان الثالثة في هذا الوجه لا تكون بمنزلة الثمن بل تكون كشجرة أخرى في أرض غيره * شجرة لرجل نبتت عروقها في أرض جاره قالوا ان كان صاحب الارض ساقها حتى نبت باذنه فهو وان نبت بنفسه لا بأس بأحد فهي لصاحب الشجرة لا لحدقه صاحب الارض أم انبتت من عروق شجرته وان كذب قال القول لصاحب الارض لانها متصلة بأرضه

والريح اذا هبت نوافه رجل واحد واقلت في كرم رجل اخر فثبتت منه اشجرة كانت الشجرة لصاحب الكرم لان النواة لا قيمة لها * وكذا لو وقعت خوخة في أرض غيره فثبتت لان الخوخة لا تثبت الا بعد ذهاب الجواهر فتكون بمنزلة شجرة في أرض انسان لا يعرف غارسها فستكون لصاحب الارض كالسبل اذا جاء التراب في أرض رجل واجتمع كان التراب لصاحب الارض بخلاف الصبي اذا اقرخت في أرض انسان أو باضت فان ذلك لا يكون لصاحب الارض ويكون لمن اخذها لان الصبي ليس من جنس الارض وغير متصل بالارض * هنريين رجلين على طرفيه اشجار كل واحد من الرجلين يدعى الاشجار قالوا ان عرف غارسها فهي له وان لم يعرفها كان من الاشجار في موضع هو ملك أحدهما خاصة بكونه وما كان في الموضع المشترك يكون بينهما * رجل له حائطه شجرة في ضفة نهر عام فثبتت من عروقها اشجار في الجانب الاخر من النهر ولو رجل آخر في ذلك (٣٠٤) الجانب كرم وبين الكرم والنهر طريق فادعى صاحب الكرم أن الاشجار له وأدعى

صاحب الحائط أنها بنيت من عروق الشجرة التي على ضفة النهر قالوا ان عرف أنها بنيت من عروق تلك الشجرة فهي لصاحب الحائط وان لم يعرف ذلك ولم يعرف غارسها ولا انها من نبت بسقمه ولا ملك لاحد فيها لا يستحقها صاحب الحائط ولا صاحب الكرم * ضيعة متلازقة في نهر عام وعلى ضفة النهر اشجار لا يعرف غارسها أراد صاحب الضيعة أن يبيع الاشجار قالوا ان كانت تلك الاشجار من الاشجار التي نبتت من غير انبات وأرباب النهر قوم لا يمحسون قالوا اشجار لمن أخذها وقطعها ولا يستحق لصاحب الضيعة أن يبيعها قبل أن يقطعها وان كانت الاشجار من الاشجار التي لا تثبت من غير انبات فهي كالقطعة لانها اذا كانت تثبت بغيرانبات ولا يملك لها مالك أصلا

أجوداً ولم تكن مؤجلة وان ظفر يدنا نهر في ظاهر الرواية ليس له ان يأخذها وهو الصحيح * المديون اذا قضى الدين أجود مما عليه لا يجرى به رب الدين على القبول كما لو دفع اليه انقص مما عليه وان قبل جاز كما لو أعطاه خلاف الجنس وهو الصحيح ولو كان الدين مؤجلاً فله قضاء قبل اهل الاجل يجبر على القبول وان أعطاه المديون أكثر مما عليه وزان كان الزيادة زائدة تجري بين الوزنين جازوا جمعوا على ان الدائقي في المائة يسير بجري بين الوزنين وقد الدرهم والدرهمين كثير لا يجوز واختلوا في نصف الدرهم قال أبو نصر الدومني رحمه الله تعالى نصف الدرهم في المائة كثير رذعي صاحبها فان كانت الزيادة كثيرة لا تجري بين الوزنين ان لم يعلم المديون بالزيادة قال يادة على صاحبها وان علم المديون بالزيادة فاعطاه الزيادة اختيار اهل محل الزيادة للقاضي ان كانت الدراهم المدونة مكسرة أو محالاً بضرها التبعض لا يجوز اذا علم الدافع والقباض هكذا فتاوى قاضيان * وأما اذا كانت الدراهم صحاحاً بضرها الكسر فان كان اليمين زيادة يمكن تمييزها بدون الكسر يمان كان يوجد فيها درهم خفيف يكون مقدار الزيادة لا يجوز وان كان اليمين زيادة لا يمكن تمييزها بدون الكسر يجوز بطريق الهبة ولو أقرضه بالكوفة على أن يوفيه بالبصرة لا يجوز كذا في المحيط * وتكره السفينة لأن يستقرض مطلقاً بوقوعه في بلد آخر من غير شرط كذا في فتاوى قاضيان * في المتنق ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى رجل قال لا آخر أقرضني الفأصل على أن أعيرك أرضي هذه ثم رعاها مادامت الدراهم في يدي نزع المقرض لا يصدق بشئ وأكره هذا كذا في المحيط * ولو استقرض الفلوس أو العادى فكسدت قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى عليه مثلها كسدة ولا يغرم قيمتها وقال أبو يوسف ف رحمه الله تعالى عليه قيمتها يوم القبض وقال محمد رحمه الله تعالى عليه قيمتها في آخر يوم كانت رائحة وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيان * بعض مشايخ زماننا أقروا بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقوله أقرب الى الصواب في زماننا كذا في المحيط * رجل أقرض الدراهم البخارية بضمير ثم اتى المستقرض في بلدة لا يقدّر على تلك الدراهم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى به له قدر المسافة ذاهباً ورجلاً وسوقاً منه بكسر ولا يأخذ قيمتها وقيل هذا اذا بقي في بلد تنفق فيه تلك الدراهم لكنه لا يوجد فانه يؤجل قدر المسافة ذاهباً ورجلاً * وأما اذا كانت لا تنفق في هذه البلدة فانه يغرم قيمتها كذا في فتاوى قاضيان * وان أقرض النصارى نصرانياً جازاً ثم أسلم المقرض سقطت الجور ولو أسلم المستقرض فعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى سقطها وعنه ان عليه قيمتها وهو قول محمد رحمه الله تعالى كذا في البحر الرائق في المقرضات * استقرض وزناً أو كيلاً فانقطع ذلك عن ايدي الناس بحسب المقرض على التأخير حتى يدرك الحرق على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو المختار وبه بقي

فتكون لصاحب الارض وان كانت لا تثبت الابواب كانت مملوكة ان أنبتها فاذا لم يعلم المشتك تكون بمنزلة اللقطة كذا ولا تكون مباحاً * اشجار على ضفة نهر لا تقوم بجري ذلك النهر في سكة غير نافذة وبعض الاشجار في ساحة هذه السكة فاذا بيع بعض أهل السكة ان فلا ناغرس هذه الاشجار وانوارهم وأنكر أهل السكة دعواهم قالوا ان أقام المدعى البيعة بقضيه وان لم يكن له بيعة بها كان من الاشجار خارجاً عن حرم النهر يكون ذلك لجميع أهل السكة * وما كان على حرم النهر فهو لارباب النهر لان مالاً يعرفه مالاً يكون لصاحب الارض * طاحونة لها مشجرة وبعض ذلك على شط الوادي الذي فيه مصب الماء يعضه أبعده من فاب الطاحونة لا يستحقون المشجرة تبعاً لها لاطاحونة لان المشجرة لا تكون من نواع الطاحونة بل هي أصل بنفسه فاطاحونة لا يدل على ملك المشجرة فاذا لم تكن تبعاً لاطاحونة فاذا انتصم نياتا وبين عرف أنها في يده فهي له والبيعة على غيره * مسنة بين أرضين أحدهما أربع من الآخر وعلى المسنة

انتصار ولا يعرف غارمه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان المأدبة ترفى الارض السفلى بدون المسنة ولا يحتاج
في امسك المله الى المسنة كان القول في المسنة قول صاحب الارض العليم عنه واذا كان القول في المسنة قوله كانت الانتصار له مالم يرقم
الآخر البينة * وان كانت الارض السفلى تحتاج في امسك الماء الى المسنة كانت المسنة وماء علم من الانتصار بينهما * رجل دفع
كرمه الى رجل بمأدبة فالفرس على من يكون حكي الشيخ الامام اسمعيل الزاهد عن أستاذة الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله
تعالى أنه قال انما يقبس هذه المسئلة بمسئلة أخرى وهي أن الرجل اذا دفع فحيلة بمعاملة فأراد العامل أن يضع الوصل على الانتصار على من
يكون ذلك ذكر في الكتاب أن أصل القضب الذي يوضع في الشجرة يكون على صاحب الشجرة ثم العمل في الوصل من اصلاح القضب وشق
الشجرة وادخال القضب في الشجر يكون على العامل كذلك في هذه المسئلة (٣٠٥) * القضب الذي يكون منه الفرس على
صاحب الكرم والعامل يكون

كذا في مختار الفتاوى * رجل له على رجل جباة فاخذ منه زبوا فأنهره بجهة أو ستوة ورضى به جازا فغان
أنفقها كره وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه بكره استقراض المزينة والنهر بجهة وعلى المستقرض منها
فان كسدت كان عليه قيمتها * رجل استقرض من رجل طعاما في بلد الطعام فيه رخص فليخصه بالمقرض
في بلد الطعام فيه غال فاخذ الطالب بحقه فليس له أن يحبس المطلب ويؤمر المطلب بان يوثق له حتى
يغطي طعامه في البلد الذي استقرض فيه كذا في فتاوى قاضي خان * رجل أقرض رجلا ألف درهم
وقبضها المستقرض ثم ان المقرض قال للمستقرض اصرف الدراهم التي عليك بالذنان فاني عين له شخصا
بان قال له فعل فلان ففعل جازا بالاجماع وان لم يعين شخصا ففعل قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز على
المقرض وقال ابو جوير * فان أراد الطالب ان يأخذ الذنان من المستقرض ودفع اليه المستقرض بانتصاره
باز ذلك وهذا عندهم جميعا كذا في المحيط * رجل له على رجل ألف درهم ثم قرضه لغيره على مائة منه الى
الاجل صح الحط والمائة حائلة وان كان المستقرض جاحدا للمقرض فالمائة الى الاجل * رجل أقرض رجلا
كرام من الحنطة ثم ان المستقرض اشتري القرض من المقرض بدراهم جازا سواء كان النرض قاضيا في بد
المستقرض أم لم يكن كذا في فتاوى قاضي خان * واذا جازا الشراء ان تقصد الدراهم في المجلس فالشراء ماض
على صحته وان لم تقصد في المجلس بطل وهذا بخلاف ما اذا وجب للمستقرض على المقرض كرحضة ثم ان
كل واحد منهما باع ماله على صاحبه بما لصاحبه عليه حيث يجوز وان تفرقا ثم ان تقصد المشتري الدراهم
في المجلس ثم وجد الكرم عياله بدها لغيره ولكن بانه مثل المقبوض ويرجع نقصان العيب من الثمن
ولو كان القرض المقبوض مضمنا لكان الجواب كافلا عند الكل وكذا الجواب في كل مكمل وزون غير
الدراهم والفاصل اذا كان قرضا كذا في المحيط * ولو اشترى ما عليه بكرمه جازا ان عياله ولا يجوز ان كان
دينارا اذا قبضه في المجلس فان وجد المقرض عيالا يرجع بنقصان العيب كذا في محيط السرخسي * ولو
أقرض كرام طعام فقبضه المستقرض ثم اشترى المستقرض هذا الكرم بعينه من المقرض فالبائع باطل
ولا يتضمن نقض الاقراض أما لو باع المستقرض من المقرض كرام القرض بعينه صح كذا في خزائن لا كل
* رجل أقرض رجلا مائة درهم على انما يجاد فقبضها ثم اشترى المستقرض من المقرض بعشر ذنان بصر
ثم اذا صح الشراء هاتوا فترقا عن المجلس من غير قبض البدل وهو الذنان بطل الصرف وان قبض الدينار
قبل ان يتفرقا فالعقد ماض على الصحة فان وجد المقرض الدراهم القرض زبوا فأنهره بجهة لم يردوا
يرجع بنقصان العيب ولو وجد هاستوة أو رصاصا ردها على القرض وبعد ذلك ان يتفرقا عن المجلس
وقد تعد الذنان واستوفى مائة درهم جيا في المجلس يصح العقد وان تفرقا عن المجلس بطل الصرف وكان

العنب والمشار للضيف وغيره الا بان صاحب الكرم * رجل دفع أرضه بمعاملة على أن يقوم عليها العامل بشدتها ما يحتاج الى الشد وبشد
ما يحتاج الى التشد يد فأنظر العامل تقطعية الكرم وانتصار الرمان في الخريف كما هو عادة أهل بخارا فان أصاب البرد فسد قال الشيخ
الامام أبو نصر الدوسي رحمه الله تعالى ضمن الا كان ذلك لأن ذلك من باب الحفظ فيكون على العامل حال بقا العقد فاذا ترك ذلك كان
ضامنا * كتاب الشرع * الأصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام الناس شركاء في ثلاث الماء والنار والكلال لم يرد
به شركة المالك انما أراد به الا حاق في الماء الذي لم يحرق نحو الماء في الحياض والعيون والابار والانهار لكل أحد ان يشرب منها وبقي دوابه
وان كان فيه انقطاع ذلك الماء لا يسيقها أرضه ولا زرعه * فأما الماء المحرز بالواني لا ينتفع به الا بان من أحزره فن سبق بأخذ الماء
في نوع أو غير بصير عمل كالهالك عليه بسائر أنواع التملك نحو البيع والهبة والوصية وغير ذلك فلا موت يورث عنه وكذا الحشيش

والكلأ اذا نبت في أرض انسان بغير انبات يكون مباحا لكل من يأخذ الا انه لا يدخل أرضه الا بانه فان كان لا يجد ذلك في موضع اخر يقول لصاحب الارض امان تحبش وتدفع الى واما ان تأذن في بالدخول بحذاف النهر فان النهر اذ نبت في أرض انسان بغير انبات يكون لصاحب الارض * والشجر ماله ساق نحو السوسن والشوك * والكلأ والحشيش مالا ساق له اذا نبت ينسبط على وجه الارض * ومعنى الشركه في النار الشركه في الاصطلاح والاستقاء * واذا أراد أن يسطلي نار غيره أو يأخذ سراجا من نار غيره كان له ذلك وليس له أن يأخذ من النار والجو * فان أراد ذلك كان لصاحبه أن يمنع الا أن يأخذ شأ القبعه ولا يضمن * وكان له أن يأخذ بغیر استئذان * فصل في الانهار * نهري قوم ورجل أرض مجتبه ليس له شرب من هذا النهر كان لصاحب الارض أن يشرب ويتوضأ ويسقي دوامه من هذا النهر وليس له أن يسقي منه أرضا ونجرا أو زرعاً ولا أن نصب دولا باعاً في هذا النهر لارضه فان

لأستقرض أن يستقرضه كذا في المحط * ولو كان الدين على المستقرض دنائره أو فلسا فاشترى إياه درهم
 ثم جده هازي أو غيره حصة أو ستة وقف في الدنانير الجواب ما ذكر في جرع الأحوال * وكذلك الجواب
 في الفلوس إن كانت زروفا أو غيرها أمّا إذا وجد الفلوس ستوقه وقد نفعه بقصد الدرهم كان العقد
 جائزا كذا في المحط * في الفتاوى الخلاصة التصرف في القرض قبل القبض الصحيح لا يجوز كذا
 في التتارخانية * ولا يجوز اقراض العبد التاجر والمكاتب والصبي والمعتوه لأنه يترع وهو لا يملك
 الترع وإذا أقرض الرجل صيدا أو معتوها فاستهلكه لا ضمان عليه هكذا أطلق في نسخ أبي حفص رحمه
 الله تعالى وفي نسخ أبي سليمان رحمه الله تعالى قال وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى أما في قول
 أبي يوسف رحمه الله تعالى فهو ضمان لما استهلك وهو الصحيح وإن أقرض عبدًا محجورا عليه فاستهلكه
 يؤاخذ به حتى يعتق وهو على الخلاف الذي بينا ولم يضمن عليه * وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يؤاخذ
 به في الحال كما في الإذعية وإن وجد المقرض ماله بعينه عند أحد من هؤلاء فهو وأحق به كذا في المسوطة *
 رجل قال لغيره استقرض لي من فلان عشرة دراهم فاستقرض المأمور وقبض وقال دفعته إلى الآخر
 ومجدد الآخر ذلك فإن المال يكون على المأمور ولا يضمن المأمور على الآخر ولو بعث رجلا
 رسول إلى رجل أن يبعث إلى كذا درهما قرضا على بيعت مع الذي أوصل الكتاب روى أبو سليمان عن
 أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لم يكن ذلك من مال الآخر حتى يوصل إليه * ولو أرسل رجل رسولاً إلى رجل
 وقال يبعث إلى بعشرة دراهم قرضا قال نعم وبعث بهامرسه لو كان الآخر ضامنا لها إذا أقرض رسولاً
 قبضها كذا في فتاوى قاضيان * ولو بعث رجلا لاستقرضه ألف درهم فأقرضه فضايع في يده إن قال الرسول
 أقرض فلانا المرسل فهي للرسول وعليه الضمان * ولو قال الرسول أقرضني فلان المرسل فأقرضه فضايع
 في يده فعلى الرسول * فالحاصل أن التوكيل بالقرض يجوز بالاستقرض لا يجوز بالرسالة بالاستقرض
 إلا أمره جازمه وإن أخرج الوكيل بالاستقرض الكلام يخرج الرسالة يقع القرض لا أمره وإن أخرجه
 يخرج الوكالة وإن أضاف إلى نفسه يصير مستقرضا لنفسه ويكون ما استقرض من الدراهم له وله أن يمتنعها
 من الموكل ولودفع الموكل إليها لهن يصير الوكيل راعيا دينه ولا يصير ضامنا للدين كذا في الفصول
 العبادية * استقرض عشرة دراهم وأرسل عبداً يأخذها من المقرض فقال المقرض دفعته إليه وأمر العبد
 به وقال دفعته إلى مولاي وأتكر المولى قبض العبد العشرة فأقول له ولا شيء عليه ولا يرجع المقرض على
 العبد كذا في الصراائق * استقرض رجل من رجل كرخنق أو أمره أن يزرعه في أرض المستقرض فقد
 صح القرض وصار المستقرض قابضا بآبائه إلى ملكه كذا في التتارخانية * رجل استقرض من رجل

التوضو ويمنع منه وهو الصحيح * ويجوز أن يحمل ما لا يساقية الى بيته ليشر به هو وأهله * وليس لاحد أن يبق في أرضه دراهم
أوزرعه من زهر الغر أو عينه أو قوته اضطر لذلك أو لم يضطر * وإن سقى أرضاً أوزرعه بقبر أو زن صاحب النهر فلا ضمان عليه فعلاً أخذن الماء
وإن أخذوه بعد أخرى يؤيده السلطان بالضرب والحبس أن رأى ذلك رجل له أرض على شط القنات أو على ضفة نهر عام كان للعامة المرور
في هذا الارض للشقة واصلح النهر وما أشبه ذلك وليس لصاحب الارض أن يمنعهم من المرور في أرضه ما لم يكن لهم طر يق في غير ذلك
* رجل ادعى في أرض رجل لنفسه نهر أو صاحب الارض ينكره أن كان الماساير بالي أرض المدعى وقت الخصومة كان القول قول
المدعى وإن لم يكن جارا بالي أرض المدعى وقت الخصومة كان القول قول صاحب الأرض الذي فيه النهر إلا أن يقيم المدعى البينة وكون النهر
مخف ووالى الأرض المدعى لاصلحه لذلك * ردهة والاول استعمال * ساقية بين قوم لهم عليها أرضون لكل واحد منهم عشرة

أجره فأخذ كل واحد منهم نصيبه وساقه إلى أرضه وكان في نصيب أحدهم فضل على ما يحتاج إليه فاحتاج أصحابه إلى ذلك فشركاؤه أولى بذلك الفضل لأنه لو استغنى عن جميع نصيبه من الماء كان نصيبه لشركائه فلأن هذا الذي فضل نصيبه من الماء أراد أن يسوق ذلك الفضل إلى أرض له أخرى سوى تلك الأرض لم يكن له ذلك الأرض فاشتركاؤه في النهر فإن لم يرضوا كان بينهم على قدر أنصباهم ولا يشبه هذا لو كان له سدس الماء من خريين قوم أو عشر الماء أو أقل أو أكثر فأخذ نصيبه من ذلك النهر كان له أن يسوق نصيبه إلى حيث شاء من الأرضين لأن ذلك ليس بشرب لأحدمعين ولو استغنى عنه لأسبيل لشركائه عليه * رجل له نهر خاص من الوادي لأرض له خاصة وليس له في هذا النهر شريك فو بت أرضه وأراد أن يسوق الماء إلى أرض له أخرى سوى ذلك قالوا إن كان ماء الوادي كثيرا ليجتاح إليه سائر الناس الذين إهم أنهم من هذا الوادي إلى هذا الماء ولا يضرهم ذلك كان لصاحب النهر أن يسوق ما نهره (٣٠٧) إلى حيث شاء وإن كان ذلك ينضر

[illegible]

لأن ثمة الضرر عام وقد يفعل الضرر الخاص لدفع الضرر العام وهو ناضر رصاحب النهر والقنطرة رخاص فلا يفعل لاجله ضرر صاحب الأرض بالداخل في أرضه * رجل اتخذ في دار مضطرة أو أشجرة وأراد أن يسقي ذلك بالأواني من نهر لغيرة اختلفوا فيه قال مشايخ بطبرجهم الله تعالى ليس له ذلك إلا بأن صاحب النهر كالسبيل له أن يسقي زرعته * وذكر شمس الأنعام السرخسي رحمه الله تعالى الأصح أنه لا ينع من هذا المقدار لأن الناس يتوسعون فيه والمنع من ذلك يعتمد الدماء * نهر بين قوم على حصص معلومة فنصرف الوالي حصة بعضهم بعينه إلى رجل كان نقصان ذلك على الجميع * نهر بين اثنين تهايا فيه بالأبام جازت الماهاتما * ولو كان لأحد هاهنا وللآخر هنأ آخر تهايا لا يجوز * رجل باع أرضا بشريمها فاشترى قدر ما يكتفي به وأبلس له جميع ما كان للبايع * قوم لهم أرض على نهر لا يعرف كيف كان بين أهلها في الماضي اختلفوا في الشرب فهو على قدر أراضيهم لكل إنسان بحصته * بخلاف الطب يبق إذا كان بين جماعة وقاد

أحدهم وأوسع من دار الباقي فإنه لا يستحق بذلك الزيادة من الطريق لأن الاستطراق إلى الدار الكبيرة نحو الاستطراق إلى الدار الصغيرة لا يتفاوت ذلك بخلاف الشرب * هنرا قوم يمر في أرض رجل كان لصاحب الأرض أن يسقي منه أرضه أن كان لا يشرب بأصحاب النهر ولهم أن يتعمقوا * رجل لا شرب من نهر لارض اشترى أرضاً أخرى ليس لها شرب من هذا النهر فيجب أرضه الأولى ليس له أن يجري الماء من الأولى إليها أو يجعلها مكان الأولى وليس له أن يسقي في خيلاه أو زرعه في أرض أخرى إلا أن يلا الأولى ويسد عنها الماء ثم يفتحها إلى الأخرى بفعله مرة بعد أخرى * أرض على نهر شربها منه ما ذى رجل الأرض وأقام شاهد من أن الأرض له ولذ ك الشرب فإنه يقضى له بالأرض بمصنعتهم الشرب * ولوشهدا بالشرب دون الأرض لا يقضى له بشئ من الأرض * نهر عظيم لاهل قري لا يحصون اذى قوم سواهم أن هذا النهر لقري معاملة لا يحصى (٣٠٨) أهلهما أو أقام البيعة على ما ذى والمدعى عليه لا يحصون وفيهم الصغير والكبير

وانما حضروا أحدهم قال محمد رحمه الله تعالى إذا كان النهر بهذه الصفة يجوز القضاة بدعوى واحد من المدعين على واحد من المدعى عليهم ويخرج النهر من أن يكون نهر جماعة المسلمين وبصير لاهل ثلاث القرى خاصة بمنزلة طريق نافذ من طرق المسلمين أقام قوم البيعة على أنه لهم دون غيرهم فإنه يقضى بذلك البيعة كذلك النهر لقوم لا يحصون كان النهر لقوم يحصون معروفين لم يقض عليهم عند حضرة أحدكم وانما يقضى على من حضر منهم خاصة * نهر بين قوماً راضى البعض في أعلى النهر وأراضى البعض في أسفل ومن كان أرضه في أعلى النهر لا يشرب أرضه حتى يسكر ذكر في الكتاب أنهم يكره أن يسكر النهر على الأسفل ولكنه يشرب بمحضته لأن في السكر قطع منفعة الماء

هكذا في جواهر الاخلاطى * والمستصنع بالخيار ان شاء أخذوه وان شأ تركه ولا خيار للصانع وهو الأصح هكذا في الهداية * والأصح أن المعقود عليه المستصنع فيه وله الخيار بوجهه ومقر وعاقبه لا من صنعه أو من صنعه قبل العدة بجاز كذا في الكافي * ولا يمين بالأبلاختيار حتى يوافق الصانع قبل أن يراه المستصنع بآراء هذا هو الصحيح هكذا في الهداية * وان ضرب الأجل فيما للتاس فيه قامل ما راسلما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى لا يجوز الاشرائط السلم ولا يثبت فيه اختيار وعندهما يبي استصناعا ويكون كذا المدة للتجمل وان ضرب الأجل فبالتعامل فيه صار لسلما بالأجاء كذا في الجامع الصغير * هذا إذا كان ضرب المدة على وجه الاستعمال بأن قال شهراً أو ما أشبه ذلك أما إذا ذكر على وجه الاستعمال بأن قال على أن تفرغ منه غداً أو بعد غدا لا يصير لسلما في قوله - جميعاً كذا في الصغير * رجل استصنع رجلاً خلق شئ ثم اختلفا في المصنوع فقال المستصنع لم تفعل ما أمرتك وقال الصانع بل فعلت قالوا لا يمين فيه لاحدهما على الآخر ولو ادعى المدعى على رجل أن الشا صنعت في كذا وأنكر المدعى عليه لا يختلف كذا في الجرار الرائق *

باب العنبرون في البيعات المكرهه والأرباح الفاسده * العرب التي فيها الرخصة هي العطية دون البسيع * وتنفرد العرب بأن يهب الرجل ثمره فخله من بستانه رجل يشق على المعري دخول المعري في بستانه كل يوم لتكون أهله في البستان ولا يرضى من نفسه خلف الوعد والرجوع في الهبة فيعطيه مكان ذلك ثمر المجذوذ بالحرص ليدفع ضرره عن نفسه ولا يكون مخافة الوعد وهي جائزة عندنا كذا في الميسر اختلاف المشايخ في تفسير العينة التي وردت النبي عنها قال بعضهم تفسيرها أن باقى الرجل المحتاج إلى آخر ويستقرضه عشرة دراهم ولا يرغب المقرض في الاقراض طوله في الفضل الذي لا يناله في القرض فيقول ليس يتيسر على الاقراض ولكن أبيعك هذا الثوب ان شئت باثني عشر درهما وفيه في السوق عشرة اتيسر في السوق بعشرة فيرضى به المستقرض فيبيعه المقرض منه باثني عشر درهما ثم يبيعه المشتري في السوق بعشرة ليحصل الرب الثوب برب درهم من هذه التجارة ويحصل للمستقرض قرض عشرة وقال بعضهم تفسيرها أن يذخل اثنين ما ثالثا فيبيع المقرض ثوبه من المستقرض باثني عشر درهما ويسلم اليه ثم يبيع المستقرض من الثالث الذي ادخله بينهما بعشرة ويسلم الثوب اليه ثمن الثالث يبيع الثوب من صاحب الثوب وهو المقرض بعشرة ويسلم الثوب اليه وبأخذ منه العشرة ويدفعها إلى طالب القرض فيحصل لطالب القرض عشرة دراهم ويحصل لصاحب الثوب عليه اثنا عشر درهما كذا في الخط * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى العينة جائزة ما جاوز من عمل بها كذا في مختار اقتاوى * البسيع الذي تعارف

عن أهل الأسفل في بعض المذوقه تصرف في بطن النهر المشترك وبهض الشراكه لا يملك التصرف في الخمل أهل المشترك الأرضاهم فان تراضوا على أن أهل أعلى النهر يسكر النهر حتى تشرب أرضه جاز * وكذا لو اصطلموا على أن يسكر كل واحد منهم في نوبته جازاً بضال الماء قد قبل في النهر فصالح كل واحد منهم إلى ذلك لأنه إذا تمكن من الشرب بأن يسكر بلوح أبواب وحشيش لم يكن له أن يسكر باطن أو بالتأرب لأن السكر يكون عند الضرورة فيقدر بقدر الضرورة والشراكه بتقديجاً يكفه وان اختلفوا لم يكن لاحد أن يسكر على أصحابه * وكذا لو كان الماء في النهر بحيث لا يجرى إلى أرض كل واحد منهم إلا بالسكر فإنه يبدأ بأهل الأسفل حتى يروا ثم بعد ذلك لاهل الأعلى أن يسكروا ويقع الماء إلى أراضيهم * وان أراد أحدهم أن يسكر من النهر لخاصة نهر أو لغيره لم يكن له ذلك * وكذا لو أراد أن ينصب عليه دمي لم يكن له ذلك إلا برضاء النهر كله إلا أن يكون رضى لارض النهر ولا يملك بأن يسكر في أرض

خاص له ولا يغفر الماء عن سنته ولا يتبع حريان الماء بالبحر بل يجري على ما كان يجري. بل ذلك فانا كان هذه الصنعة كان له أن يفعل ذلك
 يفوز ان الشر كانه تصرف في خاص ملكه ولا ضرر لغيره في ذلك فمن منعه منه يكون متعاقبا لا يلتفت الى ذلك وكذا لو أراد أن ينصب
 على هذا النهر دالية ولا يضرب ذلك بالنهر ولا يحجبها بأن فعل ذلك في ملكه كان له أن يفعل * ولو أن رجلا له نهر خاص بأخذ الماء من الوادي
 الكبير كالفرات والدجلة والسيمون والحجون شر بالارض له خاصة وليس له في هذا النهر شرك وعلى الوادي الكبير أنهار وخضف الرجل
 أرضه ذلك وأراد أن يسوق الماء الى أرض له أخرى قال في الكتاب ان كان ذلك في أيام المداو كان ما هو الوادي كثير الاحتياج أهل الانهار التي
 على الوادي الى هذا الماء ولا يضربهم كان صاحب هذا النهر أن يسوق الماء الى حيث شاء * وان كان يضرب ذلك بأهل الانهار وأهم يحتاجون
 الى هذا الماء لم يكن له أن يسوق الماء الى غير تلك الاراضي * ولو أن رجلا له كوة على (٢٠٩) نهر تقوم فأراد أن يكرهها فبسط عليها

عن موضوعها لكونها أكثر
 أخذ من الماء كزكري
 الكتاب أن له ذلك لان هذا
 الكرى تصرف في ملك نفسه
 وهو الكوة * وعن الشيخ
 الامام شمس الأئمة الحلواني
 رحمه الله تعالى أنه قال هذا
 اذا علم أنها كانت متسقة
 في الاصل وارتفعت بانكس
 ذلك فهو بالتسفل بعديها
 الى الحالة الاولى * اما اذا علم
 أنها كانت في الاصل بهذه
 الصفة فأراد أن يسفلها فانه
 يمنع عن ذلك لانه يريد بهذا
 أن يأخذ زيادة على ما كان
 له من الماء * وكذا لو أراد أن
 يرفعهما وكانت متسقة ليقبل
 ماؤي أرضه حتى لا يتزأرضه
 كان له ذلك * ولو أراد أن يوسع
 فم النهر لدخول الماء في كونه
 أكثر مما كان لم يكن له ذلك
 لان فيه أخذ زيادة على ما كان
 له من الماء * وعن أبي يوسف
 رحمه الله تعالى أنه سئل عن
 رجل له نهر خاص بأخذ
 الماء من الفرات أو الدجلة

أهل زماننا احتيا لالروا وسوء بيع الوفاء هو في الحقيقة رهن وهذا المبيع في يد المشتري كالرهن في يد المرتهن
 لا يملكه ولا يطلق له الانتفاع الا باذن مالكه وهو ضمان لمالك كل من غره واستهلك من شجره والمدين ساقط
 بهلاكه في يده اذا كان به وفا بالدين ولا ضمان عليه في الزيادة اذا هلك من غير صنعه * والبايع استرداده
 ذاقض دينه ولا فرق عندنا بينه وبين الرهن في حكمه من الاحكام كذا في الفصول العمادية * وعلمه فتوى
 السيد أبي شجاع السمرقندي وفتوى القاضي على السغدري بخاري وكثير من الأئمة على هذا كذا في
 المحيط * وصورة أن يقول البايع لك تری بعت منك هذا العين بدینك على أني متى قضيت الدين
 فهو لي أو يقول البايع بعتك هذا بك كذا على أني متى دفعت لك الثمن تدفع العين الى كذا في البصر الرائي
 * والصحيح أن العقد الذي جرى بينهما ان كان بلفظ البيع لا يكون رهنا ثم يظهر ان ذلك شرط التسخير في
 البيع فسد البيع وان لم يذ كر ذلك في البيع وتلفظ بلفظ البيع بشرط الوفاء أو تلفظ بالبيع الجائر
 وعندهم ما هذا البيع عبارة عن بيع غير لازم فكذلك وان ذ كر البيع غير شرط ثم ذ كر الشرط على
 وجه المواعدة جازا البيع ويلزم الوفاء بالوعد كذا في فتاوى فاضيل * وفي النسبية سئل عن باع دار من
 آخر بثلثين معلوم بيع الوفاء وتقاضيا ثم استأجرها من المشتري مع شروط صحة الاجارة وقبضها ومضت المدة
 هل يلزمه الاجر قال لا كذا في التنازلية * باع كرمه من آخر بيع الوفاء وتقاضيا ثم باعه المشتري من آخر
 بيعا تاسلوا وغلب البايع أن يخاصم المشتري الثاني ويسترد منه الكرم وكذا اذا مات البايع والمشتريان
 ولكل ورثة فلورثة المالك أن يتخلصوا من أيدي ورثة المشتري الثاني ولورثة المشتري الثاني أن يرجعوا
 بما أدى من الثمن الى بائعه من تركته التي في أيدي ورثته ولورثة المشتري الاول أن يستردوه ويحسبوا مدين
 مورثهم الى أن يقضوا الدين كذا في جواهر الاخلاطى * في فتاوى أبي الفضل سئل عن كرم يدرجل
 واحرا أنواع المرأة نصيبها من الرجل واشترطت أنها متى جاءت بالثمن رد عليهم نصيبها ثم باع الرجل نصيبه
 هل للمرأة شفعة قال ان كان البيع بيع معاملة ففيه الشفعة للمرأة سواء كان نصيبها من الكرم في يدها
 أو في يد الرجل كذا في المحيط * وفي العتابة بيع الوفاء مبيع المعاملة واستد كذا في التنازلية * (التلخنة)
 هي القصد الذي يشتهه ضرورة أمر فصور كالدفع اليه وانه على ثلاثة أشرب * أحدها أن تكون
 في نفس المبيع وهو أن يقول لرجل اني أظهر اني بعت دارك منك وليس بيع في الحقيقة ويشبهه على
 ذلك ثم يبيع في الظاهر فالبيع باطل * والثاني أن تكون التلخنة في البذل نحو أن يتفق في السر أن الثمن
 ألف وثنى باع ان في الظاهر بائعين فالثمن هو المذ كور في السر ويصير كأنهم ما زلوا في الزيادة وروى أبو
 يوسف رحمه الله تعالى أن الثمن هو المذ كور في الظاهر * والثالث أن يتفق في الباطن أن الثمن ألف فقد رهم

(٣٧ - فتاوى ثالث) أو النيل وهو نهر في الروم أو يأخذ الماء من نهر مرو وهو وادعظيم قرب من الفرات والدجلة يسقى
 بهذا النهر الخالص زرع أو كرمه أو نخله فأجره انسان آخر الى أرضه قبل أن يصل الماء الى أرض صاحب النهر كان لصاحب النهر أن ينعه
 * واذا استغنى صاحب النهر عن هذا الماء لأرى له أن ينعه من أن يسقى أرضه أو نخله * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه سئل عن نهر مرو
 ونهر عظيم اذا دخل مرو وكان ماؤه بين أهلها كوى بالخصص لكل قوم كوة معروفة فأحار رجل أرضا ميتة لم يكن لها شرب من هذا النهر
 ففكر ليه نهر من فوق مرو وفي موضع لا يملكه أحد فساق الماء اليها من ذلك النهر العظيم قال ان كان هذا النهر الحادث يضرب بأهل مرو وضرا
 بينا في ما تم ليس له ذلك وينعه السلطان عن ذلك وكذا الكل أحد أن ينعه لان ماء النهر العظيم حق العامة ولكل واحد من العامة دفع الضرر

• وان كان ذلك لا يضرب بأهل مـ وفله أن يفعل ذلك ولا يمنع لأن الماس في الوادي العظيم على أصل الإباحة لا يصير حقا للبعض مالم يدخل في المقاسم ولهذا أوضح المسئلة فيما إذا كرى نهر من فوق مـ و • وأما إذا أنشربهم فكل واحد يكون ممنوعا عن الحاق الضرر بالغير • قال محمد رحمه الله تعالى سألت أبا يوسف رحمه الله تعالى هل لأحد من أهل هذا النهر لخاص أن يتخذ عليه رعى ما أو يكرى له لئلا يفسد نهر فأقر أرضه وبسبيل فـ ماء النهر ثم يعيده إلى النهر الخاص وذلك لا يضرب بأهل النهر الخاص قال ليس له ذلك لأن النهر لخاص من أعلام إلى أسفله مشترك بينهم فلا يكون لأحد أن يحدث فيه حدا ولا أن يتخذ عليه جسر ولا قنطرة • الجسر مـ لما يتخذ من الألواح والخشب وضع ثم يرفع والقنطرة ما يتخذ من الآجر والخجر بعدما يتخذ في موضع لا يرفع عن ذلك الموضع • وكذا البئر والعين بين قوم فالشرك فيه خاصة • وكذلك النهر بين رجلين لهذا النهر خمس كوى من النهر (٣١٠) الأعظم وأرض أحد الرجلين في أعلى هذا النهر الخاص وأرض الآخر في أسفله فقال صاحب الأعلى أنى

أسد بعض هذه الكوى لأن ماء النهر يكثر فيفيض في أرضي وترتفع أرضي ولا يصل إليك الماء إلا بعد أن يقل فيأتيك من الما ما ينفعك قال ليس له ذلك لأنه بقصد الأضرار بشر بك بسبب بعض الكوى فلا يكون لذلك كما لا يكون أن يسكر النهر • وكذا لو قال اجعل نصف هذا النهر ولت نصفه إذا كان في حصتي سددت منها ما بدا لي وأنت في حصتي فتفتح كما لها ليس له ذلك لأن القسمة تمت بينهم بالكوى فلا يملك أحدهما نقض تلك القسمة الآن بتراضا على ذلك فان تراضيا على ذلك وأقاما على هذا التراضي زمانا ثم بدلا صاحب الأسفل أن نقض كان له ذلك لأن ذلك كان إعاقة والإعارة غير لازمة • وكذا لو مات أحدهما كان لوارثه أن ينقض ما تراضيا عليه • وسئل أبو يوسف رحمه الله

وتبايعان في الظاهر بمائة دينار قال محمد رحمه الله تعالى القياس أن يطل العقد وفي الاستحسان يصح بمائة دينار كذا في الحاوى • وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى بيع التلثة موقوف أن أجازه جاز وأن رداه بطل كذا في التهذيب • ولو اتفقا أن يبرا بيع لم يكن فأقر بذلك فهو باطل ولا يجوز باجازه • كذا في الحاوى • ادعى أحدهما التلثة وأنكر الآخر فالبيعة على المدعى والعين على المنكر كذا في التهذيب • بيع الزارع من النصارى والقلند ومن الجوس لا يكرهو بيع المكعب المقتض من الرجل إذا علم أنه اشتراه بالبس يكره • وبيع الغلام الأحرر دعى يعلم أنه يبعي الله تعالى يكره كذا في الخلاصة • من يبيع ويشترى على الطريق ولم يضره قوده للناس لسعة الطريق لا بأس به وإن أنشربهم فالتحذارة لا يشترى منه لأنه إذا لم يجد مشترى لا يقعد فكان الشراء منه إعاقة على المعصية كذا في الغنيانية • رجل اشترى من التاجر شيئا هل يلزمه السؤال أنه حلال أم حرام قالوا يتطرقان كل في بلد وزمان كان الغالب فيه هو الحلال في أسواقهم ليس على المشتري أن يسأل أنه حلال أم حرام وبني الحكم على الظاهر وإن كان الغالب هو الحرام أو كان البائع رجلا يبيع الحلال والحرام يخطأ ويسأل أنه حلال أم حرام • رجل مات وكسبه من الحرام ينبغي للورثة أن يعرفوا أن عرفوا ربهما رتوا أعلم • وإن لم يعرفوا تصدقوا به كذا في فتاوى قاضيان • رجل أراد أن يبيع السلعة المعيبة وهو يعلم يجب أن يبينها فلم يبين قال بعض مشايخنا يصير فاسقا مردودا للشهادة قال الصدر الشهيد لا تأخذه كذا في الخلاصة • رجل اشترى شيئا بعشرة دراهم فصار دفع إليه بعشرة وبعضها كباروه ولا يعالج البائع أن يأخذها أو يصرفها إلى حوائج • سئل مشايخنا عن بيع الطين الذي يؤكل قال لا ينجس • يبعه إذا لم ينتفع به إلا لا كل لأنه يضره يقتل كذا في المحيط في الأثر • لا إمام السرخسي يبيع العصير من يتخذ خرا لا يكره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يكره ويجوز البيع • وبيع العنب عن يتخذ الخمر في هذا الخلاف كذا في الخلاصة • رجل باع شاة من كافر بقتله خنقا أو يشرب على الرأس حتى يموت قالوا لا بأس ببيعه • رجل استام من رجل شيئا بمن المثل فزاد رجل آخر في الثمن لا يريد شراءه وإنما قبل ذلك ليرغب المشتري في الزيادة فذلك مكروه وهو التجس المنهى عنه وإن كان الذي استام يطلب الشراء بأقل من قيمته فلا بأس بفسه فإن يدرى يرغب المشتري في الزيادة إلى ثمن قيمته وهو ما جاز في ذلك كذا في فتاوى قاضيان • وكذا إذا أراد الرجل أن يبيع ما له لاجته فطلب منه بدون قيمته فزاد رجل إلى ثمن قيمته فلا بأس بذلك وهذا محمود غير ممنوم كذا في السراج الوهاج • ولا بأس ببيع من يزدهو ببيع الفقراء • بيع من كسدت ثيابه • والاستام على سوم الغيرة مكروه • والفرق بين الزائدة وبين الاستام على سوم الغيرة أن صاحب المال إذا كان ينادى على

تعالى عن نهرين قوم بأخذنا لهن هذا النهر الأعظم ولكل واحد من هذا القوم في هذا النهر لخاص كوى مسجمة سلعة فأراد أحدهم أن يسد كوته ويقع كوة أخرى أعلى من الأولى في هذا النهر قال ليس له ذلك لأنه بكسر ضفة النهر المشترك و يريد به أن يزيد الماس في حقه لأن دخول الماء في أعلى النهر في كوة يكون أكثر من دخوله في أسفل النهر في مثل تلك الكوة • فرق بين هذا وبين الطريق • رجل له دار في سكة غير نافذة وأراد أن يجعل باب الدار في أعلى السكة • كان له ذلك لأن ثمة له حق المرور والدخول في السكة • وبذلك لا يزبد حقه مساواة • في أعلى السكة • أرى أسفلها ما لها من نافذة في الماء يزاد في الكوة في أعلى النهر • ولأن من له طريق في سكة غير نافذة أراد أن يجعل بابا في أسفل السكة • قال بعضهم ليس له ذلك لأنه يزاد طريقه وهو في السكة • وفي الكتاب قال له ذلك وسوى بين الفصلين • وأخذ ثمن الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى • وسئل أبو يوسف رحمه الله تعالى ابضاع رجل جعل له أمير خراسان

شربا من النهر الا اعظم لم يكن له ذلك فيما مضى او كان له شرب كوتين فزاد له مثل ذلك واقطعه اياه وجعل مقفصه في ارض علكه او في ارض لا علكه قال ان كان ذلك بضر باعامة لم يجز ويجوز اذا لم يضر كالاجور لا امام أن يأخذ شربا حدهم ويعطى غيره * وسئل ايضا عن نهرين قوم يأخذان من النهر الا اعظم فبهم من له فيه كوتان ومنهم من يكون له ثلاث كوى قال صاحب الاسفل لصاحب الاعلى انكم تأخذون من الماء أكثر من نصيبكم لان كثرة المأمورة به تكون في أعلى النهر فيدخل في كوتكم ثم يكثر ويخفى لارضى هذا ويجعل لكم انما ما معونة ونسند في أيامكم كونا اولنا انما ما معونة وانتم تسدون فيها كوتكم قال ليس له ذلك ويترك على حاله كما كان قبل اليوم * وكذا لو اختصم اهل النهر فادعى بعضهم زيادة لم يكن اهل النهر عرض لاصحابه الا بحجة ويترك على حاله ولا يغير الا بحجة * ونهر في سكة غير نافذة اراد يدخل من اهل السكة ان يدخل المساق دارهم من ذلك النهر (٣١١) ويسقى بستانه ونغمه الجريان عن ذلك قال الققيه ابو بكر البلخي

سألته فطلبها انسان بن من فكف عن النداء وركن الى ما طالع حسنه ذلك الرجل فليس الغبر ان يزيد في ذلك وهذا استيلاء على سوم الغبر وان لم يكف عن النداء لئلا يأس لغيره أن يزيدو يكون هذا بيع الزاينة ولا يكون استيلاء على سوم الغبر وان كان الدلال هو الذي ينادى على السلعة وطلبها انسان بن فقال الدلال حتى أسأل المالك فلا بأس للغبر أن يزيد بعد ذلك في هذه الحالة فان أخبر الدلال المالك فقال بعه بذلك واقتضى الثمن فليس لاحداث أن يزيد بعد ذلك وهذا استيلاء على سوم الغبر كذا في المحط * وكريه الحاضر للبادي وهذا اذا كان اهل البلد في قحط وهوان يبيع من اهل البلد رغبة في الثمن الغالي فكمه قال لم يكن كذلك فلا بأس به كذا في الكافي * وقيل صدقته ان يحيى البادي بالطعام الى مصرف فتوكل الحاضر عن البادي ويبيع الطعام ويغالي السعر وفي المجتبى هذا التفسير اصح كذا في فتح القدير * وكريه البيع عند اذنا الجماعة والغبر اذا كان بعد الزوال كذا في الكافي * من اشترى جارية بغير عاقد او تقاضا بها معا ورع فيها يتصدق بالربع وان اشترى البائع بالثمن شاور ربع فيه طاب له ربع لان الجارية بماتعين بالتعيين فيتعلم ان العقد بائنا فيؤثر الخبث فيه وهذا انما يستقيم على الرواية الصحيحة وهي أن الماتعين كذا في العناية * وهذا في الخبث الذي لفساد الملك وان كان الخبث لعدم الملك كالفسوب والامانات اذا خان فيها المؤمن فانه يشمل ماتعين ومالاتعين عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في التبيين * ولو ادعى على آخر ألف درهم قضاه الا لو وتصرف القايض فيه ورع ثم تصاد فانه لم يكن عليه دين طاب له ربعه كذا في الكافي * من استقرض من آخر الفاعل أن يعطى المقرض كل شهر عشرة دراهم وقبض الا ان ورع ربعه فيها طاب له الربع * وفي نوادر هشام قال سالت محمدا رحمه الله تعالى عن رجل باع من آخر حنطة ثمان ان البائع باعها من آخر فقبضها المشتري الثاني واستلم اليها فاشترى الاول بالخرار ثمان فبيع البيع وان شاء أخذ الثاني فان أخذ قبضها فباعها بأكثر من رأس المال قال طاب له الفضل قلت ان ابا يوسف رحمه الله تعالى يقول يتصدق بالفضل فاني محمدا رحمه الله تعالى أن يقبل ذلك وقال انما يتصدق بالفضل اذا أخذ قيمته دراهم قال ابو يوسف رحمه الله تعالى رجل اشترى عبد او قبضه ومات عند فقام رجل بيته أنه اشترى قبله قال له أن يضمه فقيمه يتصدق بفضل القية على الثمن * وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل اشترى امرأ رجلان يشتري له متاعا بألف درهم فاشتره بقدر المالد اعطاه الامر (١) وضاع وقت المشتري في غن المتاع غله هل يطيب له الفضل قال ان علم الامر بذلك وحلله منه فهو طيب له وان لم يعلم فان في نفسه

(١) قوله وضاع الوقت محركة الدرهم الصحيح قاموس اه صححه

اراض بعضهم عليه سواك والبعض عليه والى البعض عليه ارض ليس لارضه على هذا النهر دالة ولا ساحة وليس لها شرب معروف من هذا النهر ولا من غيره ما خصموا فاذا في صاحب الارض أن لها شربا من هذا النهر وهذه الارض على شاطئ النهر ذكر في الكتاب أن النهر في القياس يكون بين اصحاب السواقي والدوالي لاصحاب الارض وفي الاستحسان يكون النهر بينهم على قدر اراضهم التي تكون على شط النهر * وان كان يعرف لهم شرب قبل ذلك فهو على ذلك المعروف وان لم يكن النهر بينهم على قدر اراضهم وان كان لهذا الارض شرب معروف من غير هذا النهر فلها شرب من ذلك النهر وليس لها من هذا النهر شرب لان الارض الواحدة لا يكون شربها من نهرين عادة فان لم يكن لها شرب معروف من غير هذا النهر وقضى القاضي لها بالاشرب من هذا النهر بحكم الظاهر وكان لصاحبها ارض أخرى يجنب هذه الارض ليس لها شرب معروف ففي القياس لا يكون لهذا الارض شرب من هذا النهر لان الارض الاخرى غير متصلة بهذا النهر بل الارض الاولى

حالة بين الارض الأخرى وبين النهر * وفي الاستقصان يكون لارض شرب من هذا النهر لان الارض اذا كانت متصلة بعضها بعضا فاذاجعل لبعضها شرب من هذا النهر كان شرب الكل من هذا ظاهرا * وجعل ادعى أرضا شربها من نهر أو أنكر أهل النهر دعوا ما لأرض والشرب فأقام شاهدين فشهدا أن الارض له ولم يدكر الشرب فان القاضي قضى له بالارض وبخصتها من الشرب لان الشرب تبع واستحقاق التبعية يكون باستحقاق الاصل * وان شهدا بالشرب دون الارض فان القاضي لا يقضى له بشئ من الارض لانها مشهودة بالتبعية والاصل لا يستحق باستحقاق التبعية * نهر لرجل في أرض فادعى رجل شرب يوم من النهر في كل شهر أو أقام البينة على ذلك فانه يقضى له * وكذلك مسيل الماء لان الجاهل في الشرب ومسيل الماء لا يمنع قبول الشهادة * ولو شهدوا أن له شرب يوم يوم ولم يسمو عددا ولم يسموا أنه في رقة النهر في لا تقبل (٢١٣) * نهانهم * ولو ادعى عشر نورا وعشرين فشهدا أحدهما بالشيء والا حراقل

ما فيها من هذا ولم يحب بشئ كذا في المحيط * غضب من رجل عبدا وابعه بعد ثمنه العبد الثاني بعرض
ثمنه اربع العرض بدرهم فعلى قول الامام يتصدق بالفضل عاشر من قيمة العبد المصوب وكذا لو اغتصب
انفس درهم واشترى بها عبدا فباعه بالثمن ثم اشترى به ما عرضوا بابه ما كثر من ذلك قال القاضي
في المستثنى يطيب له الفضل * ولو اشترى أمة شراء فاسدا وابعها بأمة فانه يحل له وطء هذه الأمة ولم يكن
له وطء الأمة الاولى قال القاضي وابع هذه الأمة الثانية يتصدق بمزاد على قيمة الاولى التي ضمن قيمتها
ووافق الامام في البيع الفاسد فانه يقول وابع المبيعة بما فاسدا بعرض ثمنه ذلك العرض بفضيل عما
ضمن من قيمة المبيع بالبيع الفاسد انه يتصدق بالفضل وجعل البيع الفاسد أشد من الغصب كذا
في جواهر الاخلاط * عن محمد رحمه الله تعالى لو اشترى دارا وقد أجزأها البائع من رجل فقال المشتري اني
أسكن حتى تتم الاجارة فوجازوا الاجر للبائع يتصدق به كذا في الحواشي في الارباح الفاسدة * اشترى
دجاجة بنحس يضأت بعينها فله بيعه ضاحي بض الدجاجة بنحس بضأت بأخذ المشتري الدجاجة
والبيضات ولا يتصدق بشئ * ولو استهلك البائع البيضات وقيمة الدجاجة تبلغ عشر بضأت بأخذ المشتري
الدجاجة بثلاث يضأت وثلاث يضأة * ولو اشترى الدجاجة بنحس بضأت بغير عينها وبضأت بخاسر
القبض يتصدق بالزيادة ولو استهلك البائع البيضات بأخذ الدجاجة بثلاث بضأت ولتها كذا في محيط
السرخسي * لو اشترى نخلا عتد من رطب بغير عينه ولم يقض النخل حتى حلت وطء فان النخس يقسم على
قيمة النخل والرطب الحادث يسلم من الرطب الحادث قدر ما يصيبه من النخس ويتصدق بالزيادة وان كان
اشترى النخل رطب بعينه فهو جائز ولا يتصدق بشئ كذا في فتاوى قاضيان * بشرع من أي يوسف رحمه
الله تعالى وابع درهمان نصفين بدرهمين ثم أسرق قال ان عرف ما حبه فله رطله الفضل وان لم يعرف
يتصدق به * رجل اشترى أمة بها فاسد او قبضها فباعها ثم قضى عليه القاضي بالقيمة للبائع الاول فاذاها
اليه وأمر بالبائع الاول من الثمن وفي الثمن الثاني فضل على القيمة التي اذاها فان يتصدق بذلك الفضل
في قول أي حنفية وأي يوسف رحمه الله تعالى وانما طاب للساكن على قياس اللفظة قال وهذا الرجب
لا يطيب لهذا المشتري وان كان فانه لا ياله بكتسه بمهينة ويطيب للساكن وهو أطيب لهم من اللفظة
وان لم يتصدق بالرجب حتى علم بالثمن رجب رجباً ويغت فيها يوع كهاريج قال بنحوه يتصدق بالفضل
في جميع ذلك ولو غضب مالا أو عمل بوجهه أو مضارباً وخالف فهو رجب يتصدق بالفضل في قول أي
حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يطيب له الفضل ولو اشترى بغير الغصب ونقد
الغصب واشترى بالغصب ونقد غيره فانه كذا في قول أي يوسف رحمه الله تعالى وقال أبو حنيفة رحمه الله

من العشر في قِيَاسِ قَوْلِ
أَيِّ حَنِيفَةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى
لِاتَّقَبِلَ شَهَادَتَهُمَا وَان
شَهِدَ بِالْإِتِّفَاقِ * وَعِنْدَ
صَاحِبِيهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى
جَازَتْ شَهَادَتُهُمَا عَلَى الْإِقْلِ
اسْتِحْصَانًا * رَجُلٌ لَهُ أَرْضٌ
وَنَهْرٌ خَاصٌّ لِهَذِهِ الْأَرْضِ
فَبَاعَ النَّهْرَ مِنْ رَجُلٍ ذَكَرْفِي
الْأَصْلُ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْحَرِيمَ
فِي الْبَيْعِ كَمَا يَبُوعُ الْأَرْضَ
لَا يَدْخُلُ فِيهِ الطَّرِيقُ إِلَّا
بِالذِّكْرِ * فَلَأَنَّهُ مُشْتَرَى النَّهْرُ
أَرَادَ أَنْ يَبِيعَ هَذِهِ الْأَرْضَ
عَلَى جَوَانِبِ النَّهْرِ لِإِصْلَاحِ
النَّهْرِ لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ الْإِبْرَاضُ
صَاحِبُ الْأَرْضِ وَلَهُ انْتِزَاعُ
فِي بَيْتِ النَّهْرِ * وَلَوْ كَانَتْ
الْأَرْضُ عَلَى شَطْرَاتٍ أَوْ
عَلَى شَطْرِ نَهْرٍ كَانَتِ الْعَامِلَةُ
حَقَّ الْمُرُوفِ فِي هَذِهِ الْأَرْضِ
لِلشَّفَةِ وَاصِلَاحِ النَّهْرِ
وَلَيْسَ لِصَاحِبِ الْأَرْضِ
أَنْ يَنْعَمَهُمْ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُمْ
طَرِيقُ الْإِيفَةِ فِي هَذِهِ الْأَرْضِ
* أَرْضٌ وَبَيْنَ رَجُلَيْنِ

باعت أحدهما نصيبه من الثمن غير شريكه من غران يكون له طريق في الأرض جاز * وإن باع على أن يكون
للمشتري طريق في هذا الأرض لم يجز * ولو كان بين ثلاثة نزاع بأع أحدهم نصيبه من أحد الباقيين لا يجوز أن باعه منهما جاز * رجل
اشتري شربا بغير أرض وفيه القربة يباع الما بغير أرض في ظاهره لا يوجب هذا البيع فإن باع وشروط أن يكون الخراج على المشتري
فسد العقد في الروايات كلها لأن الخراج يكون على صاحب الأرض فلو أعتقه باع الما بغيره أرض وقبض المشتري الشرب ثم باع الشرب مع
أرض له قال النقيب أبو جعفر رحمه الله تعالى لا يجوز البيع في الشرب لأن المبيع والبايع الأول لأن المشتري الأول ملك الشرب بالشراء
والقبض لأن بيع الشرب يعلل بالقبض على موجود الأثرى أنه لو باع الأرض والشرب جاز البيع وإن كان الما مقطوعا وقت البيع وانما ينع
البيع في الما على ما حدث وقت انعاقه وقت فأنما لم يشترشما موجودا لعلك ما قبض فلا يجوز بيعه لأنه لا يعلل ملك البايع الأول * قال مولانا

رضي الله عنه وعندى هذا الحواب مشكل ونبغى أن يكون حكم البيع الأول في الشرب حكم بيع قاسد لا حكم بيع باطل لأن بيع الشرب وحده وان كان لا يجوز في ظاهر الرواية يجوز في رواية * وبه أخذ بعض المشايخ وقد جرت العادة ببيع الشرب في بعض البلدان فكان حكمه حكم البيع القاسد والمبيع بها قاسد ذلك القبض فإذا باعه بعد القبض وجب أن يجوز * ويؤيد هذا ما ذكر في الأصل * رجل باع الشرب بعد قبض العبد وأعتقه باعتقه * ولولا يكن الشرب محلاً للبيع لمجاز عتقه كالأشترى عبد أعتقه أو دم وقبضه لا يجوز عتقه * ولو باع الأرض بشرب أرض أخرى اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه * ثم مرشدين رجلين باع أحدهما أرضه التي يجب هذا الثمر ووراء هذا النهر طريق وقد ذكر في حكم البيع حد الأرض التي باعها للطريق قال أبو نصر رحمه الله تعالى لا يدخل النهر في البيع وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى يدخل وعليه الفتوى * كمان مجرى (٣١٣) مائهما واحد بيع أحدهما ثم الآخر قال الشيخ الأمام أبو القاسم

تعالى لا يتصدق في هذا كذا في المحيط * عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل اشترى أمة بألف درهم فولدت في بد البائع ولدا ثم قبضه ما وقفه أزيدة وفضل كثير على الثمن فذلك له طيب ولو قلنا في بد البائع فاختار المشتري أن يبيع القبيصة ينتد الثمن فإنه يتصدق بالفضل ولو قتل الولد وحده فإنه أعتقه يتصدق بفضل قيمته على حصته من الثمن من قبل أن الفضل لم يقع في ضمانه كذا في الحاوى * ولو اشترى عبداً بألف درهم فقتله بعد قبض القبض فدفع به وأخذ المشتري في قيمته فضل على الثمن فليس عليه أن يتصدق به ولو باع هذا العبد بفضلاً كثيراً كان فيه أو أقل فإنه يتصدق بالفضل ولا يجوز ما كان فيه وإنما يتصدق بالاقبل من الربح الذي صار فيه من الفضل في القيمة يوم قبض هذا العبد ولو باع هذا العبد بعرض لا يتصدق بشيء وإن كان فيه فضل فإن باع ذلك العرض بالدرهم أو ديناراً فيه فضل فإنه أنظر إلى قيمة العبد المدفوع بالجانب يوم قبضه فإن لم يكن فيها فضل يومئذ يتصدق بشيء وإن كان في قيمته فضل يومئذ نظر إلى ذلك الفضل وإلى هذا الربح الذي صار في يده فيتصدق بالأكبر منهما كذا في المحيط * الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في البيوع عصب من آخر كرحضة يساوي خسين وباعه بثمانية ثم ضمنه صاحب الكرم مثله يتصدق بالفضل وإن كان فوطاً بطالبه كذا في التارخانية * ولو اشترى عبد بألف وقيمة ألفان فقتل في بد البائع فاختار المشتري أخذ القيمة وهي ألف درهم ولم يتصدق بأحد الاثنى حتى ضاع أحد الاثنى وبقي الألف الآخر لا يتصدق بشيء * ولو باع حتى اشترى بماربع يتصدق بأحد الاثنى وحصته من الربح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يتصدق بربح الألف فإن هلك ألف درهم منهما بعد ما تصرف فيها فعليه التصديق بالألف ولو كان صالح مع القاتل عن القيمة على عدد وأعتق العبد بلزمه التصديق بشيء فإن كان أعتقه على مال أو كتبه على مال فكذلك لا يتصدق بشيء إلا في خصه أن يكون العبد يوم قبضه يساوي أكثر من رأس ماله ويكون الذي أعتقه عليه مثل قيمته أو أكثر فتصدق بذلك الفضل الذي في القيمة على رأس ماله كذا في المحيط *

فصل في الاحتكار الاحتكار مذكور وذلك أن يشتري طعاماً في مصر ويمتنع من بيعه وذلك يضر بالناس كذا في الحاوى * وإن اشترى في ذلك المصر وحسبه ولا يضر أهل المصر لأنهم لا يبيعون في ذلك المصر نافعاً عن التجسس * وإذا اشترى من مكان قريب من المصر فحمل طعاماً إلى المصر وحسبه وذلك يضر بأهله فهو مكره * هذا قول محمد رحمه الله تعالى وهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو المختار هكذا في النهاية * وهو الصحيح يمكن في جواهر الاختلاط * وفي جامع الجوامع فإن جلب من مكان بعيد واحتكر لم يمنع كذا في التارخانية * وإن اشترى طعاماً في مصر وجلبه إلى مصر آخر واحتكر فيه فإنه بكل حق هو له لم يكن لصاحب السفلى حق إجراء الماء إلى كرمه إلا إذا ذكر وقت البيع الأول أن يكون له حق إجراء الماء إلى كرمه السفلى * وإن كان لرجل مسيل ماء سطح أحدهما على الأخرى فباع التي عليها المسيل بكل حق هو لها ثم باع الماء الأخرى من رجل آخر فأراد المشتري الأول أن يمنع المشتري الثاني عن إساءة الماء على سطحه ذكر في الأصل أنه لا يذكر البائع وقت البيع الأول أن يسيل ماء التي لم يبيع يكون له في الدار التي باعها رجله داران متلاصقتان أحدهما عامرة والأخرى خراب فباع الخراب ومسيل ماء سطح العامرة وميلت فباعها إلى الخراب قال الفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى أن استثنى البائع لنفسه مسيل الماء إلى الخراب جاز لأن المعاملة جرت بذلك ولو استثنى ملق طرحت إلى الجبل لا يجوز زلانه لا عرف، وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى أن كان يربط سطح العامرة في الخراب ومسيل ماء سطحه إلى هذا الجانب عرف فخلق في القديم كان المسيل على حاله وإن لم يشترط وكذلك لو كان مسيل سطح رجل الدار رجل آخر له فيها مزارع قد قبل لصاحب

الداره نعم عن اسالة الماوهذا اجواب الاستحسان فهما وفي القياس ليس له ذلك الا ان يقيم البينة ان له مسيل الماء في داره والقشوى على
اجواب الاستحسان * كرمين أربعة اخوة وبعجب الكرم حائط لهم ثم فاشترى أحد الاخوة الحائط من عمته وأراد أن يسوق الماء الى الحائط
المشتري فأراد أحد الاخوة منعه عن ذلك قال الشيخ الامام أبو القاسم رحمه الله تعالى ان أراد أن يجري الماء في مجرى مشترك كان لهم المنع وان
أراد أن يجري الماء في مجرى خاص له لا يمنع اذا كان لشراة شرب من هذا النهر * رجل له مسيل ماء في دار غيره فباع صاحب الدار داره مع المسيل
ورضى به صاحب المسيل كان صاحب المسيل أن يضرب بذلك في الثمن وان كان له حق إجراء الماء دون رقة النهر لاشق لمن الثمن ولا يسيل له
على المسيل بعد ذلك * رجل أوصى رجل بسكنى داره فمات الموصى فباع الوارث الدار ورضى به الموصى له بإجازة البيع وبطل سكه * ولو لم يبيع
صاحب الدار داره ولكن قال صاحب المسيل (٣١٤) أبطلت حق في المسيل فان كان له حق إجراء الماء دون الرقة بطل حقه قياسا

على حق السكنى * وان كان له رقة المسيل لا يطل ذلك
بالابطال لان ملك العين لا يطل بالابطال * وذكر
في الكتاب اذا أوصى رجل
بثلث ماله ومات الموصى
فصالح الوارث الموصى له
من الثلث على السدس جاز
الصلى * وذكر الشيخ الامام
المعروف بنحوه زاد رحمه
الله تعالى أن حق الموصى له
وحق الوارث قبل القسمة
غير متاكد فيحصل السقوط
بالإسقاط * حائط بين رجلين
عليه حولا تمافق أحدهما
الحائط برضا صاحبه ثم بطل
صاحبه بماله برضا الآخر
على أن يعبره صاحبه مجرى
ماء في داره ليجرى ماء فيها
الى داره ويستقي يستانه
فقط وأعاره المجري ثم بدله
أن يمنع المجري كان له ذلك
لان الاعارة غير لازمة الا ان
صاحب الدار الذي يبيع
المجري يفرم لاني الحائط
نصف ما أتفق في بناء الحائط

لا يكره هكذا في المحيط * وكذلك وزرع أرضه وأتزرع طعمه فليس بمحتكر كذا في الحاوى * ولكن
الأفضل أن يبيع ما فضل عن حاجته اذا اشتدت حاجة الناس اليه كذا في التتارخانية ناقلا عن المضمرات
* واذا قلت المذلة لا يكون احتكارا واذ طالت المدة يكون احتكارا * وعن أصحابنا أنهم قدروا الطويلة
بالسهر فادونه قليل ثم يقع التفاوت في الاحتكار بين أن تربص للغلاء بين أن تربص للقط فوال
الثاني أعظم من وبال الاول * وفي الجلة التجارة في الطعام غير مجودة كذا في المحيط * والاحتكار في كل
ما يضر بالعامة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى الاحتكار بما يتقوت به الناس
والبهايم كذا في الحاوى * قال محمد رحمه الله تعالى للإمام أن يبيع المحتكر على البيع اذا خاف الهلاك على
أهل المصر ويقول المحتكر بع ما يبيع الناس وبن يادة تغايب الناس في مثلها كذا في فتاوى قاضيان
* ولا يضر بالاجاع الا اذا كان أربابا لطعام يملكون وبتعدون عن القيمة ويغز القاضى عن صيانة
حقوق المسلمين الا بالثمن فلا بأس به بمنسورة أهل الرأى والبصر هو المختار وبه بقى كذا في القصول
المعاصرة * فان سعر فباع الخماز بأكثر مما سعر جاز يبعه كذا في فتاوى قاضيان * ومن باع منهم بمعاقد
الامام من الثمن جاز يبعه كذا في التتارخانية * واذا رفع أمر المحتكر الى الحاكم فالحاكم يكم بأمره ببيع
ما فضل عن قوته وقوت أهله على اعتبار السعة وبها عن الاحتكار فان انتهت فيها ونعت وان منته
ورفع الامر الى القاضي مرة أخرى وهو مصر على عاقبه وعظمه مدده فان رجع اليه مرة أخرى حسبه
وعززه على ما يرى * ذكر القادوري في شرحه ما اذا خاف الامام الهلاك على أهل المصر أخذ الطعام من
المحتكرين وفرق بين محاولة * فاذا وجد وارثه وماله وهذا صحيح كذا في المحيط * وفي المضمرات وهل ينبغي
للقاضى أن يبيع على المحتكر طعامه من غير رضاه قبل هو على الاختلاف * وقبل يبيع بالاتفاق * في المانطة
لو خيف الهلاك على الناس أمر الجالب أن يبيع مثل ما أمر المحتكر كذا في التتارخانية * والتلى اذا كان
يضر بأهل البلدة فهو مكروه * وان كان لا يضر فلا يكره اذا كان لا يلبس على أهل القافلة سعر أهل البلدة
ولا يفرهم بأن أخبرهم أن قيمة الطعام في المصر كذا وصدق * واذا لبس عليهم سعر أهل البلدة فهو مكروه كذا
في المحيط * عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن أعزأ بقدموا الكوفة وأرادوا أن يتاروا منها ويضر ذلك بأهل
الكوفة عينهم من ذلك كما يمنع أهل البلدان الشراء * السلطان اذا قال للنجار بن يهوا عشرة أمناه بدرهم
ولا تقصوا من ذلك شيئا فاشترى رجل من أحد عشر أمناه بدرهم واختار بخاف ان نقص يضره
السلطان لا يحل أكله لانه في معنى المكروه والحلية أن يقول المشتري للنجار بعتي الخبز فأتعجب فبصم البيع
ويحل الأكل فلو اشترى عشرة أمناه كما أمره السلطان ثم قال للنجار بعت ذلك البيع جاز وحل المشتري

* رجل له أنصار القرصا على ضفة نهر له في دار رجل فدخل الماسن عروق الشجر من هذا النهر الى داره
وتداعت الدار الى الخراب قال أبو القاسم رحمه الله تعالى لم يفرسها في حريم النهر لا يؤمر القارس بقطعها فاما داخل من عروق الشجر في
دار الجار لم يقطعها * وذكر في الاصل رجل خرج سعف شجرة الى ملك انسان كان لصاحب الملك يأمره بقطع السعف * وكذلك
الجدوع الشاخصة للانسان الى داره كان لصاحب الدار أن يأمره بالقطع فان أبي أن يقطع ورفع الامر الى القاضي حتى يجبر على القطع
فلا تأثم برفع الامر الى القاضي وقطع بنفسه في الجدع الذي انقطع على وجه الجدار لا يضمن * وأما في السعف قال القاضي الامام أبو الحسن
على السعدى رحمه الله تعالى عندى ينظر ان كان السعف بحيث يمكن مدها الى بيت صاحب الخلة ليس لصاحب الملك أن يقطع وان قطع
ضمن سواء كان السعف نبت على حد أرضه أو في ملك صاحب الخلة وان كان لا يمكن مدله الى ملك صاحب الخلة كان لصاحب الارض أن

أشكله

يقطع اذا كان منبت السعف في ملكه وان كان منبت السعف في ملك صاحب الخلة فطالب السعف حتى مال الى هـ واصحاب الارض فان كان يمكنه المدليس له أن يقطع على ما ذكرنا وان كان لا يمكنه متدبظن ان كان السعف هو القوام كان له أن يقطع ولا يضمن بالقطع لان موضع قطع قوائم الخلاق معلوم لا يختلف وان كان الاشجار ممتدة وغير ممتدة لكن موضع القطع غير متعين نحو العرو والصنوبر وكان منبت السعف في ملك صاحب الخلة لم يكن لصاحب الارض أن يقطع ولو قطع كان ضامنا قال القاضي الامام هذا رحمه الله تعالى ههنا مسئلة أخرى لم تذكر في الكتاب اذ انت الشجر في ملك انسان أو غرس رجل بالثقي أرضه فكبوا خذمن أرض جاره قال باه يضمن بخاره الموضع الذي أخذ الشجر من أرض جاره * رجل له سباطا قدم فوق سكة غير نافذة وأحد أطراف جذوع السباطا على جدار المسجد فرفع صاحب السباطا جذوعه عن موضعه وأراد أن يضعه على هذا الجدار ورفع عما كان من غير أن يبني على (٢١٥) جدار المسجد فأنفعه أهل السكة عن ذلك قالوا ان كان هذا الجدار

هو الجدار الذي بين المسجد والسكة فهل السكة تكون بمنزلة الشراك في الجدار اذا كان الجدار مسترقاتهم فلا يكون اصحاب السباطا أن يتحدث فيه شيئا لم يكن وان لم يكن كذلك كان له أن يفعل ذلك * نهر للشفقة في مدينة أن أرد بعض أهل المدينة أن يقتد بسائين يسقيا من هذا النهر قالوا ان كان ذلك لا يضرب بأهل المدينة لا بأس به وان أضرم بهم بأن كان لا يصل اليهم من الماء الا شيء قليل لا يضرهم ذلك ولو كان النهر في الطريق فأرادوا أن يغرسوا الاشجار على ضفتيهما كان لا يضرب بالطريق لا بأس به والناس حق المنع وان كان لا يضربهم ذلك * نهر لعمو يجري في بستان رجل كان لصاحب البستان أن يغرس على حافته لان فيه احكام حافتي النهر فان ضاق نهرهم بذلك

أكله كذا في الفتاوى الكبرى * ويكره أن يلقي في الخناس دواء فيبضه ويبسه بحساب الفضة وكذا ضرب الدراهم في غير الدار لضرب وان كانت جيادا وأموالواغ الفضة لاهلها ولو يلقي فيها الخناس فلا بأس به * ويجوز أن يرش البزاز الثوب ليلينه كن غسل وجهه جارية وشويزينه البيعهها * ويكره أن يلبس الجسد بالردى هـ وان يصبغ اللحم بالزعفران * ولا بأس ببيع المشوش اذا كان الغش ظاهرا كالخططة بالتراب وان طحنه لم يجز حتى يبينه * ويكره أن يضع عند الخباز والقصاب والمحور دراهم لياخذ منه ماشاء ولكن يودعه وياخذ منه ماشاء بشئ مسمى من ذلك وان دفعها اليه على وجه البيع ضمن * ولا يحلف لرويح السلعة وعن أبي بكر البخاري بأثم الفقاهي بالصلاتي النبي صلى الله عليه وسلم دفع القفاح وكذا الحارس بقوله لا اله الا الله عند الحارسه كذا في التارنانية صبي جاء الى (١) القاهي بفلس او يجزى وطلب منه شيئا يتفق به في البيت كاللوز والاشنان ونحو ذلك جاز أن يبيع ذلك منه وان طلب منه جوزا أو فستقا أو نحو ذلك مما يشترى الصبي لنفسه عادة لا يبيع صبي يبيع ويشترى وقال ابا نافع ثم قال بعد ذلك لست يبلغ فان كان حين آخر عن البلوغ يحتمل البلوغ بان كان سنا اثني عشر أو أكثر لا يجزى بحجوده وان كان سنا دون ذلك لا يصح اخباره بالبلوغ فيصعب بحجوده كذا في فتاوى قاضيان * رجل في يديه ثوب قالوا كانى فلا يبيعه وأن لا تقص من عشرة فطلب انسان تسعة ان وقع في قلبه أنه قال ذلك لبروج الملعة عشرة وسعه أن يشتري وان يقع ذلك في قلبه لا يبيعه الشرا منه كذا في الخلاصة * اشترى ثورا أو فرسا من خرف لا يستئناس الصبي لا يصح ولا فقيه ولا يضمن متافه كذا في القنية * كسب مال من حرام ثم اشترى شيئا منه فان دفع ثلث الدراهم الى البايع أو لا ثم اشترى منه ثلث الدراهم فانه لا يطيب له ويتصدق به وان اشترى قبل الدفع ثلث الدراهم ودفعها كذا في قول الكرخي وأبي بكر خلا لا يضر وان اشترى قبل الدفع ثلث الدراهم ودفع غيرها أو اشترى مطلقا ودفع ثلث الدراهم أو اشترى بدراهم أخرى ودفع ثلث الدراهم قال أبو نضر يطيب ولا يجب عليه أن يتصدق وهو قول الكرخي والخشاف قول أبي بكر لأن اليوم الفتوى على قول الكرخي كذا في الفتاوى الكبرى * رجل اشترى دارا فوجده جذوعها دراهم قال له يهرم ردها على البايع فان لم يقبل البايع يتصدق بها وهذا أصوب كذا في فتاوى قاضيان * رجل اشترى ستة الكعبين من بعض السدنة لا يجوز ان نقله الى بلدته كان عليه أن يتصدق به على الفقراء * حصر المسجد اذا صار خلقا جازان يباع ويؤاد في شئته ويشترى به آخر * رجل دخل كرم صدقه فأكل منه شيئا وكان يد بقاء الكرم وهو لا يشعر به قالوا لا تم عنه موضوع وينبغي أن يستعمل من المشتري أو يضمن

(١) قوله القاهي هو بايع النعم بالضم وهو النوم ونحوه وهو مغير عن قويم كافي القاموس اه معصحه

فخذ ثوبم بقلعه الا أن يوسع صاحب البستان عليهم الطريق من وجه آخر لا يتوافق حق أصحاب النهر بحيث لا يقطع * نهر يجري في دار رجل وضاح الدار يسقي بستانه من هذا النهر فغرس شجرة على شط النهر فدخل الما من هذا النهر في عروق الشجرة الى دار جاره فتداعت الدار الى الخراب قالوا ان لم يغرس الشجرة في حرم النهر لا يؤمر بقلع الشجرة فان كانت عروق الشجرة دخلت دار جاره فقلعه قطعها فان لم يقطعها كان الجار قطعها من غير أن يرفع الامر الى القاضي * حوض في بستان رجل وهو مستنقع لما أقام فقامت له الحوض وذلك يضر ببناء صاحب البستان هل يكون لصاحب البستان أن يمنع من اجراء الما في هذا الحوض الى ان يصلوا الحوض * قال الشيخ الامام أبو القاسم رحمه الله تعالى ان كان صاحب البستان مقربا الحوض لارباب النهر وأن استنقع الما فيه قديم كان لصاحب البستان أن يمنعهم عن اجراء الما الى ان يصلوا الحوض وايس على صاحب البستان اصلاح الحوض * رجل له مجرى مافي دار رجل فخر الجري فأخذ

صاحب الدار صاحب المجرى باصلاحه قال أبو نصر رحمه الله تعالى لا يجبر صاحب المجرى على اصلاحه قال وهذا كرجل له مجرى ماء على سطح زجل غرق السطح لم يكن لصاحب السطح أن يأخذ صاحب المجرى باصلاح سطحه فكذلك ههنا * فان كان النهر ملكا لصاحب النهر أخذ به باصلاحه قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وقد قال بعضهم ان اصلاح النهر يكون على صاحب المجرى وليس هذا كالسطح لان الماء الذي في النهر يكون ملكه وحقه وهو الذي يستعمل النهر بملكه فكان اصلاحه عليه وهكذا عن أبي بكر البلخي رحمه الله تعالى في مثل هذا وهو المختار * جدار بين رجلين وبيت أحدهما أسفل وبيت الآخر أعلى بذراع أو بذرعاين فانهما يحداران فقال صاحب الاعلى لصاحب الاسفل ان أنت اتي حديثي فربي جمعا قال الفقيه أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى ليس له ذلك ولكن ينييه جميعا من أعلاه الى أسفله وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان كان بيت (٣١٦) أحدهما أسفل بأربعة أذرع أو نحو مقدارا ما يكون أن يتخذ شافا باصلاحه على صاحب الاعلى حتى ينهى الى موضع بيت الآخر لانه بمنزلة أسفل وعلو * حائط لرجل ناصف فآراد المشتري أن يتخذ لنفسه في النهر العام فحقا كان له ذلك اذا فعل ذلك في ملكه ولا يضر بالعام وان أضر بأن يسكر النهر ليس له ذلك والله أعلم

* فصل في كرى الانهار وعارة المجارى والمسالك * الانهار ثلاثة منها ما يكون كره على السلطان ومنها ما يكون كره على أصحاب النهر فاذا امتنعوا يجبرون على ذلك ومنها ما يكون كره على أصحاب النهر واذا امتنعوا لا يجبرون * اما الاول فهو النهر العظيم الذي يدخل في المقاسم كالفرات والديجله والنجف والصيوان والتل وهو شر في الروم * واذا احتاج الى الكرى فاصلاحه شطه يكون على السلطان من بيت المال

له كذا في تناوي قاضيان * قال محمد رحمه الله تعالى لا يجبر أن يدخل الرجل السوق يشتري فاكهة أن يأكل منها ما له قيمة حتى يستأذن كذا في التارخانية * التفرق بين الصغير والكبير وبين الصغيرين من اثمار بالرحم بالبيع والهبة ونحوهما مكروه والبيع جاز في الحكم ولو كان أحدهما له والاخر لولد الصغير أو لغيره أو لملكه لا يكره ولو كان كلاهما له فباع أحدهما لولد الصغير بكره كذا في الخلاصة * وكذلك ان كان كل واحد منهما مولى لمن أو لولد له أن يفرق بينهما بالبيع ولو كان لمن كل واحد منهما شقص لم أكرهه أن يبيع شقص من أحدهما دون الآخر كذا في المبسوط * ولا يكره ما ذكركم بينهما محرمة كابتى عم وابني خال أو كانت بينهما محرمة من الرضاة أو الصهرية ولا يكره التفرق بين الزوجين ولرد أحدهما بالعب والدفع بالجناية أو الدين فان استولى أحدهما أو دبره لا يكره بيع الآخر ولا بأس أن يكتب أحدهما أو يبيعه نفسه بأن قال ان اشتريتك فانت حرة فباعه منه جاز كذا في محيط السرخسي * واذا كان أحدهما مملوكا له والاخر حر وجسه أو ملكه فلا بأس بالتفرق بينهما وكذلك ان كان أحدهما لغيره تاجر وعليه دين وان كان لشاربه فلا بأس أن يبيع المضروب من عنده منهما كذا في المبسوط * ولو باع الام على أنه لم يخبر ان اشتري الولد يكره التفرق ولو اشتري الام بالخيار أو الولد في ملكه كان لردّها تنافا كذا في النهر الفائق * حربي أخرج أخوين من دار الحرب فله التفرق بينهما ولو اشتراه من ذي لم يجز له التفرق وأجبر على بيعهما كذا في محيط السرخسي * وان كان مالكهما كافرا لا يكره التفرق سواء كان المالك حرا أو مملوكا أو مملوكا عليه دين أو لادين عليه صغير أو كبيرا * وسواء كان المملوكان مسلمين أو كافرين أو أحدهما مسلما * ولو دخل حربي دار الاسلام بأمان ومعه عبدان صغيران أو أحدهما صغير والاخر كبير أو اشتراهما في دار الاسلام من صاحبه الذي دخل معه بأمان فأراد أن يبيع أحدهما فلا بأس للسلم أن يشتريه ولو اشتراه من مسلم في دار الاسلام أو حربي دخل بأمان من ولاية أخرى غير ولايته بكره السلم أن يشتري أحدهما كذا في البائع * ولو كان في ملكه ثلاثة أحدهم صغير جاز يبيع أحدهم الكبير كذا في النهر الفائق * ولو اجتمع مع الصغير فربان له فان استويا في القرب كانا كافرا لا بأس في الجهة كالأبوين وكالعمة والخالة لا يبيعهم الا جميعا كفارا كانوا أو مسلمين وكذلك الاخت لا بأس بالاختلام وان كانا متساويين في القرب والجهة كالأخوين والاختين لا بأس ببيع أحدهما اختصانا وأما اذا كان أحدهما أقرب كذا ثلاث أخوات متفرقات أو أم وعمّة أو خالة فلا بأس ببيع الاعمدة وهو غير الام وغير الاخت لا بأس وكذا جدته وعمته وخالتها لا بأس ببيع العمّة والخالة إذا باعوا لادارية بينهما وهم كذا في دار الحرب

فان لم يكن في بيت المال مال يجبر المسلمين على كرهه ويحرمهم لاجله فان أرادوا حرم المسلمين أن يكره منها نهر لارضه كان ذلك اذا لم يضر بالعمامة فان أضر بالعمامة بأن يسكر شط النهر ويحذف منه الفرق يمنع من ذلك * وأما الذي يكون كره به واصلاحه على أهل النهر واذا امتنعوا أجبرهم الامام على ذلك وهو الانهار العظام التي دخلت في المقاسم عليها قري فان فسدوا احتاج الى الكرى والاصلاح كان ذلك على أهل النهر واذا امتنعوا أجبرهم الامام لان فساد ذلك يرجع الى العمامة وفيه تقليل الماء على أهل الشفة وعسى أن يردى ذلك الى عزة الطعام فاذا كان منفعته الماء تعود اليهم وضررك الكرى يرجع الى العمامة أجبرهم على الكرى وليس لاحد أن يكره من هذا النهر نهر الارضه أضربك بأهل النهر أو لم يضر ولا يستحق بهذا الماء الشفة * وأما النهر الذي يكون كره به على أهل النهر وان امتنعوا لا يجبرون فهو النهر الخاص وتكلموا في النهر الخاص قال بعضهم ان كان النهر لشرة فنادوا أو عليه قري أو عليه نقي

النهر رفع التراب لان لهم حق القاء التراب في حريم النهر فان ألقوا التراب في غير حريم النهر كان له أن يأخذهم برفع التراب * بشرط الماطر في سكة عند باب دار رجل امثلاً * ولصاحب الدار ضرر بذلك قال بعضهم له أن يكبس البئر * قال مولانا رحمه الله تعالى وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان البئر قد عمى يمكن له ذلك وان كان محدثاً كان له ذلك * بشرط ان لا يضر به لم يكن لصاحب البئر حق القاء الطين في داره اذا حفرت البئر * امرأته لتاسعة أجره من الاراضي فجاء السبل وخرت بجري هذه الاراضي فاستأجرت أقواماً لعمروا الحجري على أن يعطيهم ثلاثاً أجر به من هذا الاراضي قال بعضهم أرجو أن تكون الاجارة جائرة وعليها ثلاثة أجرة بمن الاراضي وقال الفقيه أبو الشرحه الله تعالى هذا الجواب ووافق قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز هذه الاجارة فان عنده لو باع كذا ذراعاً (٣١٨) من هذه الاراضي لا يجوز فكذلك الاجارة والفتوى على قول أبي حنيفة رحمه الله

تعالى * وعلى هذا لو عينت لآجر الأجر به الثلاثة في العقد جائز عند الكل * نهر كبير ينشعب منه نهر صغير فخرت فوهة النهر الصغير وأرادوا اصلاحه بالآجر والحبس قالوا اصلاح الدركة على أصحاب النهر الصغير لان منفعة الدركة تعود اليهم خاصة * مزقة يخرج منها الماء فيسب على حجر بين وبين الحجر بين حائل من خشب يفسد أحيانا فقال أهل الجحري الذي لا يبي فيه الماء عند فساد الحائل لاهل الجحري الآخر نحن نريد أن نجعلوا حجرا كمن النورة والآخر ليس له الماء قالوا ليس اهم تعيين آلة اصلاح الجحري انما الواجب عليهم تحصيل الموضع الذي يفسد حتى يمنع تحول حق غيره اليهم وما زاد على ذلك فهو نسيه وعن * مسناة بين نهر صغير وكبير فخرت واحتاجت الى اصلاح

ولشرط الخيار ثم أطلاء قبل الافتراق أو أطله الذي له الخيار جاز البيع استحسانا ولو كان فيه أجل فأطله صاحب الاجل قبل الافتراق جاز استحسانا كذا في الحاوي * ولشرط النسياء في أحد البديلين في بيع الدراهم بالدنانير أو شيئا به ذلك ثمان المئزر وطله التسعة نقد البعض دون البعض فسد البيع في الكل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذلك بأن يشتري ديناراً بعشرة دراهم في الشهر فنقد خمسة ثم افتراق لا يجوز بمصلحة خمسة فان اشتراه بخمسة فنقد وخمسة نسيت فنقد خمسة فافتراق فاصرفه فاسد كله ولو نقد العشرة جاز كذا في الذخيرة * ثم شرط الخيار والاجل في فسد الصرف من الاصل لانه فساد مقترن بالعقد وفوات القبض يفسد العقد بعد الحجة لان القبض شرط لبقاء العقد على الحجة عند بعضهم وعند بعضهم شرط الصحة ابتداء والاول أصح * وغرة الخلاف تظهر فيما اذا فسد العقد فيما هو صرف لعدم القبض يفسد فيما ليس بصرف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى على قول الآخر ولا يفسد على قول الأولين وهو الاصح حتى لو اشترى جارية وفي عنقه اطرقضة بفضة ونقر فاقبل القبض بطل البيع في حصه الصرف لعدم القبض ولم يفسد في الجارية ولو اشترى اطرقضة بفضة بشرط الخيار والاجل فسد الصرف والبيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنده ما لا يفسد البيع كذا في محيط السرخسي * اذا فسد الصرف بسبب الافتراق عن المجلس قبل القبض لا يخرج المشتري عن ملك المشتري قبل الرد على البائع (بيان) في مسئلة ذكرها محمد رحمه الله تعالى في الجامع اشترى ابريق فضة بيدنارين وقبض ابريق ونقد ديناراً واحداً ثم تفرق اقبل أن ينقد الدينار الا حرقه فسد البيع في نصف الا بريق ولا يتعدى الفساد الى النصف الآخر فان غاب البائع فادعى انسان نصف ابريق لنفسه كان المشتري خصماً له كذا في الذخيرة في فصل المتفرقات * ويحتاج الى شرط رابع في عقد الصرف اذا كان للعقد عدل من جنس واحد وهو التساوي في الوزن كذا في خزائن الفقيهين * وان لم يكونا من جنس واحد بان باع الذهب بالفضة يشترط التقابض فيه ولا يشترط التساوي كذا في التبيين *

باب الثاني في أحكام العقد بالنظر الى المعقود عليه * (وفيه خمسة فصول)

الفصل الاول في بيع الذهب والفضة * الدراهم والدنانير لا تعينان في عقود المعاوضات عندنا ولا يجوز بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة الامثلة مثل ثيابا كان أمصوغاً أو مضروباً ولو بيع شيء من ذلك بجنسه ولم يعرفوا وزنهما أو عرفا وزن أحدهما دون الآخر أو عرف أحد المتعاضدين دون الآخر ثم عرفا وزنهما وكانا سواء فالبيع فاسد فأما اذا وزنا في المجلس قبل الافتراق وكانا سواء جاز البيع استحساناً كذا في الحاوي *

قالوا اصلاح المسناة يكون على أهل النهر بنو فقة ذلك عليهم نصان ان كان كل السنة حرم اللهر بن ولا يعتبر في ذلك ويجوز قلة الماء وكمه لا يتحد اربعين جارجر حوله أحدهما عليه أكثر كانت نفقة الجدار علمه مائة فدين * بخلاف المزرقة اذا خر بها فان نفقتها تكون على قدر مياههم لانهم يستعملون المزرقة لحياتهم فكان اصلاحها على قدر مياههم ليكون مؤنة الملك على قدر الملك * رجل له مسيل ماء السطح على سطح جاره فخرت سطح الجارة فقال صاحب السطح صاحب المسيل ضع ناقوقه وضع المسيل حتى يسيل الماء الى مصبه كان اصلاح المسيل على صاحب السطح الذي عليه المسيل * نهر في دار رجل يتعدى ضررته الى دلهلزا داره يتعدى من الدلهلزا الى دار رجل آخر ويتضرر بذلك ضرراً فاحشاً قال الفقيه أبو بكر البجلي رحمه الله تعالى ان لم يكن النهر ملكاً لصاحب الدار بل الماء اهل الشفة يجري في هذه الدار فكل من يتضرر بالماء كان عليه اصلاح النهر ودفع الضرر عن نفسه وقال أبو القاسم رحمه الله تعالى اصلاح النهر يكون على

أصحاب الجري وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لأنه لا ملة ههنا لاحد فقام صاحب المنفعة مقام المالك * وقف على مرمته سكة كذا وكان الماء ينصب من النهر الأعظم في درقة ثم يسيل إلى سكة ثم يسيل من تلك السكة إلى السكة التي الوقف عليها فاحتاج النهر إلى المرمة في السكة الأولى قالوا لا يجوز مرمة النهر في السكة الأولى من غلة الوقف وانما يرم من تلك الغلة الموضع الذي يكون من النهر في السكة الموقوفة عليها * ولو كان الماء ينصب من النهر الأعظم في فضاء ليس له شقة ولا شارة ثم يسيل من الفضاء إلى السكة الموقوفة عليها فانه يرم من غلة الوقف من أعلى النهر إلى أن يخرج من السكة الموقوفة عليها إلى الوجه الأول النهر ينسب إلى السكتين جميعا وفي الوجه الثاني النهر من أعلاه إلى أسفله ينسب إلى السكة الموقوفة عليها * ولو احتاج النهر إلى الحفر لا يحفر من غلة الوقف لأن الحفر ليس من المرمة * وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى أن كان يخاف تخريب المسنة لم يحفر (٢١٩) النهر يجوز أن يحفر من غلة الوقف لأن عند خوف تخريب المسنة يكون حفر النهر من المرمة

فصل في إحياء الموات

إذا أحيا أرضا مستعانة كان باذن الإمام ملكها * وإن أحياها بنفسه اذن الإمام لا يملك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباهما ملكها * واختلفوا في الموات عن محمد رحمه الله تعالى أرض الموات أرض لا يملكها أحد واقطع عنها الماء وارتفاق أهل المصر والقريه بها سواء كانت قرية من العمران أو لم تكن وسواء كانت من أرض العرب أو من غيرهم في المفاوز أو بقرب من الجبال * وأصح ما قيل فيه أن يقف الرجل على طرف عران القرية فينادي بأعلى صوته قائل أي موضع ينهي إليه صوته يكون من فناء العمران لأن أهل القرية يحتاجون إلى ذلك الموضع لرعي المواشي وغيره وما وراء ذلك يكون من الموات إذا لم يعرف لها مالك * وتقسيم الأحياء عن محمد رحمه الله تعالى في النواذر أن أحياء الأرض لا يكون بالنسي والكراب وانما يكون بالناء البذر والزراعة حتى لو كرمها ولم يسمها أو سقاها ولم يكره لم يكن أحياءا وفي ظاهر الرواية إذا حفرها النهر وسقاها يكون أحياءا * وكذا إذا حوطها أو ستمها بحيث يعصم الماء يكون أحياءا * وإن وضع الحجارة حولها أو حصد ما فيها من الحشيش والشوك وجعلها حول الأرض يريد أحياءا يكون ذلك تحصيرا ولا يكون أحياءا * فإذا فعل ذلك كان هو أحق بأحيائها ما لم يرجع عن ذلك لقول عمر رضي الله عنه ليس للتعجير بعد ثلاث سنين حتى فيبعد التعجير لا يكون لغريم أن يشغل بأحيائها بل يشترط أن يدعي أنه ترك أحيائها والتقدير ثلاث سنين عرف بقول عمر رضي الله عنه وإذا مضت تلك المدة عرف بطريق الظاهر أن ترك أحياءها فكان لغريم أحياءها وهذا بطريق الدلالة لأنه سبق غيره فكان هو أولى به من غيره كن سبق بمكان في المسجد أو في الرباط أو في المظلة كان هو أولى به من الغير * أما الحكم

ويجوز بيع الفضة بالفضة والذهب بالذهب إذا اعتدل البدلان في كفة الميزان وإن لم يعلم مقدار كل واحد منهما كذا في الفخري في فصل المتفرقات * ويجوز بيع الذهب بالفضة بحراز فهو مفاضلة كذا في محيط السرخسي * ابن سمياعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اشترى من آخر ألف درهم بمائة دينار وصدق كل منهما صاحب بالوزن وتقاضى يعني قبل الوزن فهذا جائز وينفع كل واحد منهما بما اشتراه ولو قال يعني هذه الدراهم التي في يدك بهذه الدراهم التي في يدي ولم يسماعدا ولا وزنا وتقاضى لكل واحد منهما أن يتفق بمأشترى قبل الوزن والعدد هذا بيع بحازفة وإن قال يعني ألف درهم بألف درهم وباعه وتقاضى بغير وزن وصدق كل واحد منهما صاحبها أن هذا القبض ألف درهم ثم وزن كل واحد منهما قبل التفرق أو بعده فوجد أحدهما سوا ما سواه فهذا جائز ولو لم يصدق كل واحد منهما الآخر وتفرقا ثم وزنا فكان سوا ما سواه لم يجز من قبل أنهما قد تفرقا على غير علم بأنهم ما قد استوفيا كذا في المحيط في فصل المتفرقات * ولو باع قلب فضة بمشور بأدراهم لم يعلم وزنهما فالبيع باطل كذا في الحاوي * وبيع النهر بجهة والوقوف بالجبال لا يجوز إلا متساويا ولو باع السوقة للجبال لا يجوز إلا أن تكون الجبال أكثر من الفضة في السوقة كذا في محيط السرخسي * وإذا بيعت الفضة السوداء والجواهر بالفضة كانت المماثلة شرطا كذا في الحاوي * وإذا كان الغالب على الدراهم الفضة فهي فضة وإن كان الغالب على الدنانير الذهب فهي ذهب ويعتبر فيهما من تخريم التفاضل ما يعتبر في الجبال حتى لا يجوز بيع الخاصة بها ولا بيع بعضها ببعض المتساوي في الوزن وكذا لا يجوز استقرضاها للأوزان لا عددا وإن كان الغالب عليهم ما لقيش فليس في حكم الدراهم والدنانير وكان في حكم العروض * قال في المتصني وهذا إذا كانت لا تتخلص من الغش لأنها صارت مستهلكة * أما إذا كانت تتخلص منه فليست بمستهلكة فإذا بيعت فضة خالصة فهو بيع صحيح بخلاف فضة يجوز على وجه الاعتبار فإذا بيعت بمجنس مفاضلا جاز هو في حكم شيئين فضة وفضة ولكنه صرف حتى يشترط القبض في الجماس لوجود الفضة فإذا شرط القبض في الفضة شرط في الهبة وإن كانت الفضة أو الغش سواء لم يجز بيعها بالفضة الأوزان كذا في السراج الوهاج * ولو اشترى دينار أو درهمين ودينارين فهو جائز ويكون الدينارين بالدرهمين من ذلك الجانب والدينارين بالدرهمين من هذا الجانب كذا في الحاوي * ويجوز بيع درهم صحيح ودرهمين غله بدرهمين صحيحين ودرهم غله كذا في الهداية * ومن باع أحد عشر درهما بدينار ودينارين وكانت العشرة غلها والدينارين الدرهم كذا في السراج الوهاج * ولو اشترى ثوبا بقرعة فضة وثوب بقرعة فضة بالثوب والفضة بالفضة فإن كان في إحدى القريتين فضل فهو مع الثوب بذلك الثوب فإن تفرقا قبل التقاض انتقض من ذلك حصصة الصرف وجزاء من الثوب بما

ذلك يكون من الموات إذا لم يعرف لها مالك * وتقسيم الأحياء عن محمد رحمه الله تعالى في النواذر أن أحياء الأرض لا يكون بالنسي والكراب وانما يكون بالناء البذر والزراعة حتى لو كرمها ولم يسمها أو سقاها ولم يكره لم يكن أحياءا وفي ظاهر الرواية إذا حفرها النهر وسقاها يكون أحياءا * وكذا إذا حوطها أو ستمها بحيث يعصم الماء يكون أحياءا * وإن وضع الحجارة حولها أو حصد ما فيها من الحشيش والشوك وجعلها حول الأرض يريد أحياءا يكون ذلك تحصيرا ولا يكون أحياءا * فإذا فعل ذلك كان هو أحق بأحيائها ما لم يرجع عن ذلك لقول عمر رضي الله عنه ليس للتعجير بعد ثلاث سنين حتى فيبعد التعجير لا يكون لغريم أن يشغل بأحيائها بل يشترط أن يدعي أنه ترك أحيائها والتقدير ثلاث سنين عرف بقول عمر رضي الله عنه وإذا مضت تلك المدة عرف بطريق الظاهر أن ترك أحياءها فكان لغريم أحياءها وهذا بطريق الدلالة لأنه سبق غيره فكان هو أولى به من غيره كن سبق بمكان في المسجد أو في الرباط أو في المظلة كان هو أولى به من الغير * أما الحكم

إذا أحياه غيره بعد التجعير باذن الامام كانت له * ولو حفر بئر في المفاوز أو في موضع لا يملكه أحد باذن الامام كان له وله ما حول البئر أربعون ذراعاً غير ما للبئر بأوى الزهرى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال حرّم العين خمساً ذراعاً وحرّم بئر العطن أربعون ذراعاً وحرّم الناضح ستون ذراعاً * وقال أبو حنيفة رضي الله عنه حرّم بئر الناضح لا يزيد على الأربعين وقال صاحبها رحمه الله تعالى ستون ذراعاً * ولو حفر بئر في مفازة أو في موضع لا يملكه أحد باذن الامام قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يستحق النهر حرماً * وقال صاحبها رحمه الله تعالى يستحق مقدار عرض النهر حتى إذا كان مقدار عرض النهر ثلاثة أذرع كان له من الحرّم مقدار ثلاثة أذرع من الجانبين من كل جانب ذراع ونصف في قول الطحاوى رحمه الله تعالى وعن الكرخي رحمه الله تعالى مقدار عرض النهر من كل جانب * ولو حفر رجل بئر في أرض موات لا يملكه (٣٢٠) أحد باذن الامام ثم جاء غيره وحفر في حرّم الاول بئرًا كان للاول أن يسدّه ويكبسه

لان الثاني تصرف في ملك الاول فكان للاول أن يأخذه بكبس ما يجفر * وكذا لو خي الثاني في حرّم الاول بناءً أو زرع زرعاً كان للاول أن يمنع عن ذلك وما عطف في البئر الاول لأخيه على الاول وما عطف في البئر الثاني يضمن الثاني لان الثاني معده ولو كان الثاني حفر بئرًا باذن الامام في غير حرّم الاول لكنها قرية من الاول فذهب ما بالبئر الاولى وعرف ذهابه بجفر الثاني فلا شيء للاول على الثاني لانه غير متعدي هو محق فيما صنع فلم يكن له أن يجاحسه بكن اتخذ حائواً ثم جاء آخر واتخذ حائواً يجنب الاول لتلك التجارة فكسدت تجارة الاول بذلك لم يكن له أن يجاحسه الثاني * ولو حفر رجل قناة بغير اذن الامام في مفازة وساق الماء حتى أتى به أرضاً فأحياها فانه يجعل لقناته

يقال له كذا في الحاوى * واشترى ثوباً أو ديناراً أو بواش أو درهم ثم افتقر فأقبل التقاض بطل في الصرف وجاز فيها في لانها أشياء مختلفة فلم يجب اعتبار المائنة فانقسم الدينار والثوب على الدرهم والثوب باعتبار القيمة فما أصاب الدينار من الدرهم يكون صرفاً وبطل لعدم التقاض والباقي يكون يعاقلم يفسد بترك القبض كذا في محط السرخسى * ولو باع سيفاً محلي بقصة ثوب وعشرة دراهم وقبض العشرة والثوب ولم يقبض السيف حتى افتقر فأقبل البيع كله كذا في الحاوى * وإذا اشترى الرجل من الرجل ألف درهم بعتة دينار وليس عنده واحد منها درهم ولا دينار ثم استقرض كل واحد منهما مثلاً ما سعى ودفعه الى صاحبه قبل أن يتفرقا جاز * وكذلك شراء تبراذهب ببراذهن أو تبرالفضة ببراذهن أو تبرالذهب وهذا إذا كان التبرير ورجع الناس رواج النقود كذا في المسبوط * وإذا اشترى ديناراً درهم وليس عندهما درهم ولا دينار فقد أحدهما وتفرق بالجزم * ومن اشترى شيئين وهما علمان أنه لا دين عليه لا يجوز الشراء أو يكون هذا بغير الشراء بغير ثمن ولو اشترى بدين مظلون ثم تصاد فاعلى أنه لا دين عليه فالشراء صحيح مثل ذلك الدين كذا في المحط * وإذا اشترى الرجل ألف درهم بعتة دينار والدرهم بض فأعطاه مكانه سواً أو رضى به البائع جاز وكذا لو قبض الدراهم فأراد أن يعطيه ضرباً آخر من الدينات سوى ما عينه لم يجوز الا رضاه كذا في المسبوط * تصارفاً ولم يذكر التقديفان كان في البلد نقد واحد يصرف الى نقد البلد ورنه وان كانت نقود البلد مختلفة فان كان الكل في الرواج سواء لا صرف لبعضها على البعض جاز البيع وان كان لبعضها صرف على البعض لا يجوز البيع وان كان لبعضها أفضل على البعض الآت واحداً منهم ما أوج فانه يجوز كذا في محط السرخسى * وان كان تقدم ذلك معروف أو شروطاً في العقد فقد آخر فالعقد يقع على النقد المشروط فان اختلفا قال أحدهما شرطت في كذا أفضل من النقد المعروف وقال الآخر لم أشرط ذلك فقبله ما عين فأنه ما نكل لزمته دعوى صاحبه وان تحالفاً تارداً وان قامت إمامة أخذت شيئاً على يدعى الفضل منهما كذا في المسبوط * (وما يصح بهذا الفصل بيع الحديد والفضة بالصف) وما يجزى فيه الربا بغير الذهب والفضة في اعتبار المائنة لافي وجوب التقاض كذا في محط السرخسى * والحديد كله نوع واحد جديده وورديه سواء لا يجوز البيع الاوزان وزن فان افتقر فأقبل التقاض لا بطل البيع ولكن بشرط أن يكون عيناً بعين وكذلك هذا الحديد في سائر الموازين كذا في الذخيرة * والراسص والقلبي (١) والاسرب رصاص كل من الوزني ولكن البعض أجود من البعض فلا يجوز بيع البعض بالبيع الا مثلاً لعل كذا في المحط * ولا بأس (١) قوله والاسرب بوزن فقد لا تملك بمذاهبهم والراسص الأبيض قوله والقلبي نسبة الى القلع وهو معدن ينسب اليه الرصاص الجيد قاموس اه صحيحه بجرأوى

ونخرج مائه حرماً بقدر ما يصل * وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وأما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا قفل ذلك بالتحاس باذن الامام يستحق الحرم للوضع الذي يقع الماء فيه على وجه الارض * وان كان بغير اذن الامام لا شيء له لان عند أبي حنيفة رضي الله عنهما احتقرنهما لا يستحق له الحريم والفتنة الى أن يقع الماء على وجه الارض بمنزلة التمر والآن في الفتنة يجري المائنة تحت الارض فإذا وقع على وجه الارض يصير ذلك الموضع بمنزلة العين لان في العين يخرج المائنة من الارض وبسبل على وجه الارض * ومن استخرج عيناً باذن الامام يستحق الحريم * ولهذا قال يستحق الحرم للوضع الذي يقع الماء فيه على وجه الارض الا أن في الكتاب لم يبين مقدار ذلك لكن قال يستحق حرماً على قدر ما يصل لانه لم يجد في هذا نصاً * ولو كان الفتنة على وجه الارض بين رجلين والارض بينهما استحدث أحدهما أرضاً أخرى وأراد أن يسقيها بسد الفتنة لم يكن له ذلك بمنزلة نهر بين رجلين إذا استحدث أحدهما أرضاً لا شرب لم يكن له أن يسقيها الا باذن الشريك

فصل في ضمان ما يتولد من المباح والمملوك * رجل سقى أرضاً وزرعها سقياً معتاداً من مجرى له وتعدى إلى أرض جاره كرفى الأصل أنه لا يضمن وإن سقاه غير معتاد ضمن * قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى هذه المسئلة على وجوه إن أجرى الماء في أرضه اجراء لا يستقر الماء في أرضه بل يستقر في أرض جاره ضمن وإن كان يستقر في أرضه ثم تعدى إلى أرض جاره فإن كان جاره يقدم اليه بالسكر والاحكام فلم يفعل ضمن استحقاقاً ويكون ذلك بمنزلة الانتهاد في الحائط المائل * وإن لم يتقدم اليه جاره بالسكر والاحكام فتعدى إلى أرض جاره لا يضمن * وإن كان أرضه في صعدة وأرض جاره في هبطة وهو يعلم أنه إذا سقى أرضه تعدى إلى أرض جاره ضمن وبموضع المسناة حتى يحول منه وبين التعدى فنجع عن السقي * وإن كان في أرضه ثقب أو حجران علم بذلك ولم يسهده حتى فسد أرض جاره وأكرهه ضمن وإن كان لا يعلم لا يضمن كمن صب الماء في الميزاب ويعلم أن تحت الميزاب متاع رجل يفسد (٢٢١) بذلك ضمن وإن لم يعلم لا يضمن وذكر في الأصل أن في الثقب

لا يكون ضامناً ولم يفصل * والعصية أنه على التفضيل الذي ذكرنا * رجل أراد سقى أرضه وأزرعها من مجرى له فجاء رجل ومنعه الماء ففسد زرعه قالوا لاني عليه كآلو منع الراعي حتى ضاعت المواشي * رجل له نوبة ماء في يوم معين من أسبوع فغياه رجل وسقى أرضه في نوبته ذكر الشيخ الامام علي بن محمد البرزوي رحمه الله تعالى أن غاصب الماء يكون ضامناً * وذكر في الأصل أنه لا يكون ضامناً * رجل له مجرى ماء يقرب دار رجل فأجرى الماء

بالخاص الاجر بالشبه الشبه واحد والخمس اثنان يبدأ من قبل أن الشبه قد زاد فيه الصنع فجعل زيادة الخاص من أحد الجانبين زيادة الصنع الذي في الشبه ولا خيرة فيه نسبة لأنه نوع واحد وزيادة الصنع في الشبه لا يتبدل الجنس ولأنه موزون في المعنى متفق والوزن بهذه الصفة يحرم النساء ولا بأس بالشبه بالصفرا لا يضمن يبدأ من الشبه واحد والصفرا اثنان لما في الشبه من الصنع ولا خيرة فيه نسبة كذا في الميسوط * وكذلك لا بأس بالصفرا لا يضمن بالخاص الاجر والصفرو واحد والخمس اثنان يبدأ ولا خيرة في هذا النسبة لأن الجنس والوزن يجمعهما * واحد والوصف يحرم النساء فجمعوهما أولى كذا في الخط * ولو اشترى مثقال فضة ومثقال نحاس بمثقال فضة وثلاثة مثاقيل حديد كان جائزاً بطريق أن الفضة مثقالها وزناً ما بقي من الفضة والنحاس بالحديد فلا يمكن فيه الربا * وكذلك مثقال صفرو ومثقال حديد بمثقال صفرو ومثقال رصاص بالصفرو مثقاله والرماس بمائتي كذا في الميسوط * وفي التجريد لا وافي المتخذة من الصفرو والحديد تصير عمادة عدة بالتعامل يجوز بيع بعضها بعض كصفها كان كذا في التناحرية * لو تعارفوا يبيع هذه الاواني بالوزن لا بالمال لا يجوز بيعها بجنسها الامتساوا كذا في النهر الفائق * وإن اشترى اثنان من نحاس برطل من حديد بغير عينه ولم يضرب له أجلاً وقبض الا انه فهو جائز لا يدفع اليه الحديد قبل أن يتفرقا وإن تفرقا قبل أن يدفع اليه الحديد فإن كان ذلك الاثنا لا يباع في العادة وزناً فلا بأس به * وإن كان الاثنا وزن فلا خيرة فيه ولو قبض الحديد في المجلس ولم يقبض الاثنا حتى تفرقا لم يفسد العقد * وكذلك ان اشترى رطلان من حديد بغير برطلين من رصاص بغير عينه وقبض الحديد وتفرقا قبل قبض الرصاص ففسد البيع فإن كان كل واحد منهما بغير عينه فالعقد فاسد تقابضاً في المجلس أول تقابضاً كذا في الميسوط *

في النهر فدخل المائتان حجر الى دار جاره قالوا ان أجرى ما يمتلئ النهر وكان الثقب خفياً ولولا الثقب لا يدخل الماء في دار جاره لا يضمن * وإن أجرى ماء لا يمتلئ النهر فتعدى الى دار جاره ضمن * وكذلك لو كان الثقب ظاهراً وهو يعلم أن الماء

يعدى منه الى دار جاره أو أرضه كان ضامناً * ولو سقى أرضه فامتلا أرضه وخرج المائتان من أرضه الى أرض جاره كان ضامناً وإن كان غائباً أو لم يعلمه كالموصل الماء في أرض جاره * رجل أوقد النار في أرضه فذهبت النار الى حصاد غديره فأحترق قال الامام أبو القاسم رحمه الله تعالى هذا وما وسقى أرضه سواء * ان أرسل ماءً أو أوقد ناراً يمتلئ أرضه لا يضمن والا ضمن * ومن المشايخ من قال ان أوقد النار في يوم ربيع ضمن وإن لم يكن كذلك لا يضمن * ومنهم من فرق بين الماء والنار وقال في النار لا يضمن على كل حال لأن من طبع النار الخلود فيمكن الغالب فيه التعدى ومن طبع الماء السيلان فان أرسل ما يمتلئ الارض كان ضامناً * وإذا وقع الحريق في محله فهدم رجل دار غيره بغير أمره حتى يتقطع الحريق قالوا يكون ضامناً كمن ذبح شاة فغيره كى لا توفى كان ضامناً * ولو ان هذا الذي هدم الدار عند وقوع الحريق هدم باذن الامام لا يضمن * رجل سقى أرضه من نهر العامة وعلى نهر العامة أنها رصعة رفعت حواجزها فدخل الماء في الانهار غار ففسد بذلك

يعدى منه الى دار جاره أو أرضه كان ضامناً * ولو سقى أرضه فامتلا أرضه وخرج المائتان من أرضه الى أرض جاره كان ضامناً وإن كان غائباً أو لم يعلمه كالموصل الماء في أرض جاره * رجل أوقد النار في أرضه فذهبت النار الى حصاد غديره فأحترق قال الامام أبو القاسم رحمه الله تعالى هذا

يعدى منه الى دار جاره أو أرضه كان ضامناً * ولو سقى أرضه فامتلا أرضه وخرج المائتان من أرضه الى أرض جاره كان ضامناً وإن كان غائباً أو لم يعلمه كالموصل الماء في أرض جاره * رجل أوقد النار في أرضه فذهبت النار الى حصاد غديره فأحترق قال الامام أبو القاسم رحمه الله تعالى هذا وما وسقى أرضه سواء * ان أرسل ماءً أو أوقد ناراً يمتلئ أرضه لا يضمن والا ضمن * ومن المشايخ من قال ان أوقد النار في يوم ربيع ضمن وإن لم يكن كذلك لا يضمن * ومنهم من فرق بين الماء والنار وقال في النار لا يضمن على كل حال لأن من طبع النار الخلود فيمكن الغالب فيه التعدى ومن طبع الماء السيلان فان أرسل ما يمتلئ الارض كان ضامناً * وإذا وقع الحريق في محله فهدم رجل دار غيره بغير أمره حتى يتقطع الحريق قالوا يكون ضامناً كمن ذبح شاة فغيره كى لا توفى كان ضامناً * ولو ان هذا الذي هدم الدار عند وقوع الحريق هدم باذن الامام لا يضمن * رجل سقى أرضه من نهر العامة وعلى نهر العامة أنها رصعة رفعت حواجزها فدخل الماء في الانهار غار ففسد بذلك

كراب غرهه * ومبطحة غرهه قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهر الدين رحمه الله تعالى يكون ضامنا كانه أجرى الماء فيها * قال مولانا رحمه الله تعالى وبني ان يفصل بين العلم والجهل ان علم بذلك كان ضامنا والا فلا * رجل سقى أرضه ثم أرسل الماء في النهر حتى جاوز عن أرضه وقد كان رجل أسفل منه طرح في النهر ترابا يحمل الماس من النهر حتى غرق فقصر انسان قالوا لا يضمن المرسل لانه أرسل الماء في النهر وهو غير متعدي ذلك * ويجب الضمان على من طرح التراب في النهر ومنع الماء عن السيلان لانه متعدي * رجل رأى شاة ميتة في نهر طاحونة فسال المالك عنها الى الطاحونة فغريتها قال انقبه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان كان النهر غير محتاج الى الكرى فلا ضمان عليه والا فليضه الضمان اذا علم انما خرب من ذلك * رجل سقى أرضه فلا أرضه بقدر ما تحتمل فتراها ماء وانشأ أرضه فتعدي الى أرض جاره لا يضمن * وقيل اذا علم بذلك لم يجز جاره ضمن * ولو فتح الماء لأرضه قدر ما يحتمل (٣٢٣) النهر وتولك فاذا زاد الماء بعد ذلك لا يضمن وكذا لو فتح النهر وليس فيه ماء ثم جاء ماء بعد ذلك لا يضمن ان فتح مرسوما

في السيف كله سواء كانت الحلية تتميز بضرر أو بغير ضرر وكذلك لو تفرقا واحدهما ما خابا الشرط وان كان في السبع أجل فقد المشتري قدر الحلية من الثمن جاز استحسانا وان لم يضمن أن المقبوض من حصة الحلية كذا في الخاوي * والرافع ما صنف ذهب أو فضة يبيعها بجنسها كالسيف المحلى كذا في محيط السرخسي * واذا باع الرجل من آخر حلي ذهب فيه لؤلؤ وجوهر بدنانير وقبض المشتري الحلي فان كانت الدنانير مثل الذهب الذي في الحلي أو أقل أو لا يدري لا يجوز البيع أصلا ولا في الذهب ولا في الجوهر سواء أمكن تخليص الجوهر من غير ضرر أم لم يمكن * وأما اذا كانت الدنانير التي هي غن * أكثر من ذهب الحلي فانه يجوز البيع في الذهب والجوهر ثم بعد ذلك ان نقد الثمن كله قبل أن يتفرقا فالعقد ماض على الصحة وكذلك ان نقد حصة الذهب الذي في الحلي وان لم ينقد شيئا حتى تفرقا فالعقد فيما يخص الحلي من الذهب يفسد وفيما يخص الجوهر ان كان الجوهر بحيث لا يمكن تخليصه الا بضرر يفسد وان أمكن تخليصه من غير ضرر لا يفسد والعقد في الجوهر هكذا في المحيط * وان باعه بدنانير رسيمة لم يجوز لان في حصة الحلية العقد صرف فيفسد بشرط الاجل واللؤلؤ والجوهر لا يمكن تخليصه وتسليمه الا بضرر فاذا فسد العقد في بعضه فسد في كله كذا في المبسوط * وان أمكن تخليصه من غير ضرر يجب أن تكون المسئلة على الخلاف على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز البيع في الجوهر وغندهما لا يفسد والعقد في حصة الجوهر كذا في المحيط * اشترى سيف محلى فضة وزنها أكثر من الحلية ونقد من الثمن قدر حصة الحلية وقال هذان غنما أم من ثمن السيف أو لم يبين فهو من ثمن الحلية وجاز البيع في الكل كذا في محيط السرخسي * ولو قال هذان من ثمن التوصل خاصة يتظر ان لم يمكن التمييز لا بضرر يكون المنقود عن الصرف ويصحان جميعا وان أمكن تمييزها بغير ضرر بطل الصرف كذا في النهر القائي ناقلا عن المحيط * ولو قال خذ هذا نصفه من ثمن الحلية ونصفه من ثمن السيف لا يبطل أيضا ويجعل المقبوض من ثمن الحلية كذا في التبيين * هشام قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا باع حلية السيف وبه لم يجوز الا أن يبيعه على أن يقلعه المشتري فيقلعه قبل أن يتفرقا وان باعه ولم يقل على أن يقلعه ثم قال له البائع قبل أن يتفرقا فدأنت لك في قلعه فاقله قال ان قلعه قبل أن يتفرقا جاز وان تفرقا قبل أن يقلعه فهو باطل قال قلت له وان كان المشتري قد قبض السيف قال وان كان لانه لا يكون قابضا لحليته حتى يقلعهما من السيف كذا في المحيط * ومن باع جارية قيمته ألف مثقال فضة وفي عنقهها طوق فضة فيه ألف مثقال فضة بائني مثقال فضة ونقد من الثمن ألف مثقال ثم اترقا قال الذي نقد من الفضة وكذا الواشترهما بائني مثقال الفانسيئة وألفا نقدا فالتدغن الطوق وكذا لو قال خذ منها مائة مرق الى الطوق وصم البيع فيها بخلاف ما أصرح فقال خذ هذا الا من غن الحليارية فانها

يتمتع به ان فتح مرسوما
يتماد وان زاد على الفتح
المعتاد بحيث لو جاء الماء
يضمه النهر كان ضامنا *
ولو سقى أرضه ثم انقطع الماء
ولم يرفع السكر الذي كان عند
أرضه ان كان الرسم أن يسكر
لا ضمان عليه * ولو فتح
فوهة النهر وأرسل ما قد
ما يحتمل النهر فدخل الماء
من فوهة في أرض غيره قبل
أن يدخل في أرضه ذكر في
جميع التفاريق أنه لا يكون
ضامنا * رجل سقى في الطريق
الاعظم بناه بغير إذن الامام
فان كان ذلك بضرر بالطريق
يكون أثمانا صانع * وان
كان لا يضر لا يكون أثمانا
أنه لو عثر به انسان أو دابة
فقطب كان ضامنا ويكون
لكل واحد من أحد الناس
حق المنع والمطالبة بالرفع
* وكذا لو نصب على نهر
العامة طاحونة بغير إذن
الامام فان كان لا يضر بالنهر
لم يكن أثمانا في الطريق

ولكل واحد حق المنع والرفع وان كان بضرر بالنهر يكون أثمانا فيما صنع * ولو جعل على نهر العامة بغير إذن الامام قطرة قبضه أو على النهر الخاص بغير إذن الشرع أو استوفى في العمل ولم يزل الناس والدواب يمرون عليه ثم انكسر أو هوى فقطب به انسان أو دابة ضمن * وان مر به انسان متعمدا أو هو برام أو ساق دابة عليه متعمدا لا يضمن الذي اتخذ القطرة لان ما فعل كان حسيبه وقد رضى به الناس حيث اتخذوا ذلك ثم افكنا ثم فعل باذن الامام فلا يضمن ما قلف بذلك * ولو ووض رجل في طريق المسلمين باغشي عليه انسان متعمدا فأنكسر الباب وعطب الباشي فضعان الباب يكون على الذي كسره ولا يجب ضمان الماشي على الذي وضع الباب لان الواضع وان كان متعديا في الوضع لكن الماشي لما عمده المروعة فقد طرأت المباشرة على التسبب كحفر بئر في طريق المسلمين فاشم رجل وألقى فيه نفسه لا يضمن الحافر وكذا لو رش ماع في الطريق فجاء انسان ومشي عليه متعمدا فترق رجليه وعطب لا يضمن الذي رش الطريق * قيل هذا اذا رش بعض الطريق أما اذا

رض الكل فبني انسان متعده وهو براءه فطب كان ضمانه على الذي رش * ولو منى أحد على ذلك الموضع ولا يصرف كان اعمى أو كان ليلافقط كان ضمانه على الذي رش لان الذي رش كان متعديا بما فعل أو كان ساجدا بشرط السلامة ولم يطرأ عليه المباشرة فبعض السبب كتاب الاثرية * هذا الكتاب مشتمل على فصول ثلاثة * فصل في معرفة الاشربة وأحكامها وفي هذا الفصل شيء من مسائل طبخ العصور * وفصل في حد الشرب * وفصل فيما ينفذ من نصرة السكران وما لا ينفذ * فصل في معرفة الاشربة * قال رضي الله عنه الاعيان التي يتخذونها الاشربة أربعة العنب وطعمه وبياسه وهو الازيب والترو والحليب نحو الحنطة والشعير والدخن * والفاكهة نحو القرصاد والاجاص والفانيد والشهد والالبان ونحو ذلك جعلوا هذه الاشياء نوعا واحدا وان اختلف اجناسها الاتحاد حكمها * أما المتخذ من العنب الرطب ستة الخمر والباق والنصف والنجع والجهوري والحبيد (٣٣٣) وسمى أبو يوسف * اما الخمر فهي التي من ماء العنب اذا غلا واشتد

وقذف بالزبد وصار أسنله أعلاه فهو خمر بلا خلاف * وان غلا واشتد لم يقذف بالزبد فليس بخمر في قول أبي حنيفة رضي الله عنه حلوا كأنوا وحاشا وفي قول صاحبيه رحمه الله تعالى يصير خرا وعن الشيخ الامام أبي حفص الكبير البخاري رحمه الله تعالى أنه أخذ بقرعة ولهما وإذا صار خرا ثبت أحكامها لا يحل شربها ويحد بتناول قطرة منها طائفة * وان شربها في نهار رمضان يحد بشربها ويعزر بالحناية على الصوم * ومن أحكامها أن يكفر مستحلبا ولا يضمن متلفها إذا كان اسلما ويصل بعها اذا باعها المسلم ولا يملك ثمنها * وهي نجسة تنجس غلظتها اذا أصابت الثوب أكثر من قدر الدرهم منعت جواز الصلاة وانما صبت في ظرف تنجس الظرف * وان

قبضه ثم افترق باطل في الطوق كذا في الجرائد * ولو اشترى القلب مع ثوب بعشرين درهما وقبض القلب ونقد عشرة دراهم ثم افترقا كان المنقود في القلب خاصة استحسانا ولو نقد العشرة وقال من غنمنا جميعا فهو مثل الاول وان قال هي من ثوب خاصة وقال الآخر مني أو قال لا وتفر قاعلي ذلك ينقض البيع في القلب وان كان قلب فضة لرجل قيمته عشرة دراهم وثوب لا خرفته عشرة دراهم فباعا من رجل بعشرين درهما فباع كل واحد منهما الذي له الآن البيع صفقة واحدة ثم نقد المشتري صاحب القلب عشرة تهوله خاصة ولا شركة بينهما في المقبوض ولو باع جميعا الثوب وباع جميعا القلب فنقد صاحب القلب عشرة ثم تفرقا تنقض البيع في نصف القلب كذا في المبسوط * اشترى سيفا على يد تاجر وقبضه وباعه من آخر قبل أن يتقدمه التاجر وقبضه الثاني ولم يتقدم الثاني حتى افترقوا بطل البيعان ورجع السيف الى الاول وان تقاض الاوسط والثالث دون الاول صح البيع الثاني وعزم المشتري الاول لباعه قيمة السيف وكذلك لو باع الاوسط نصفه صح في نصفه ورد نصفه الى الاول والاول لا أن يتنصع عن القبول بعيب التبعيض ويضمن قيمة النصف الثاني كذا في محيط السرخسي * وان كان السيف للمحلى بين رجلين فباع أحدهما نصيبه وهو النصف بيد تاجر شريكه أو من غيره وتم ايضا فهو جائز وان باعه من شريكه وتمه الدينار والسيف في البيت ثم افترقا قبل أن يقبض السيف تنقض البيع كذا في المبسوط * وإذا اشترى سيفا محلى فيه مائة درهم من الحلبي بعائتي درهم ثم علم أن فيه مائتي درهم فهذا على وجهين فان علم ذلك بعدما تقاضا وتفرق باطل العقد في الكل وان علم ذلك قبل أن يتفرقا فالشترى بالخيار ان شاء زاد في الثمن مائة أخرى وان شاء فسخ العقد في الكل وان علم في الابتداء أن وزن الحلبي مائة تادروهم وقد تابع السيف بعائتي درهم ثم أراد المشتري أن يزيد مائة أخرى فقبل أن يتفرقا فان العقد لا يجوز زكذافي الذخيرة * وإذا باع قلب فضة على أنه مائة درهم بمائة تفرق قبل الافتراق فوجدها كزف فالشترى بالخيار ان شاء زاد في الدرهم فالخذ بمثل وزنه وان شاترك وان كان ناقصا كذلك ولو افترقا فوجدها مائة وخمسين فهو بالخيار ان شاء أخذ بثمنه بمائة وان شاترك وكذلك ان كان ناقصا ان شاء أخذ بمثل وزنه وان شاء ترك كذا في الحاوي * وان اشترى تفرقة فضة بمائة درهم على أن فيها مائة وتقباضا فاذا انها تادروهم كان للشترى نصفها لا خياره كذا في المبسوط * هذا اذا حصل الشراء بالجنس أما اذا حصل بخلاف الجنس بان اشترى سيفا محلى على أن حليته مائة درهم بعشرة دينار واشترى بربق فضة على أن فيه ألف درهم بمائة دينار فاذا فيه ألفان أو اشترى تفرقة فضة على أن ألف درهم بمائة دينار فاذا فيه ألفان فالعقد جائز في المسائل كلها وإذا جاز العقد فالزيادة على المسمى من الوزن في مسألة التفرقة لا تلام للشترى من غير ثمن

خرجت الخمر من الظرف بفصل الظرف ثلاثا فطهر ان كان الظرف عتيقا * وان كان خرا فجدد ما فيه الخمر اختلفوا فيه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى بفصل ثلاثا ويحذف في كل مرة فطهر * وقال محمد رحمه الله تعالى لا يطهر أبدا * وقال بعض المشايخ على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ان لم يحذف في كل مرة لكن ملأه بالماء مرة بعد أخرى فغاداه الماء يخرج منه متغيرا اللون لا يطهر وإذا خرج الماء صا فباعه متغيرا اللون يحكم بطهارته وعليه الفتوى * وان لم يفصل الظرف وبيع الخمر فيه حتى صار خلا لم يذبح محمد رحمه الله تعالى في الكتاب حكم الظرف * وحكي عن الحاكم أن نصر المهروبة أنه قال ما وازى الا من خلل بطهر أما على الحب الذي اتقن من الخمر قبل أن يصير خلا يكون نجسا فيفصل أعلاه بثلث حتى يطهر الكل * وان لم يفعل كذلك حتى صلب العصريه وملاة نجس العصري لا يحل شربه لانه عصير خالطه خمر * وحكي عن النقيب أبي جعفر رحمه الله تعالى أنه قال اذا صار ما فيه من الخمر خلا يطهر الظرف كله فلا يحتاج الى هذا

التكلم * وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى واختاره الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وعليهما الفتوى لأن بشار الخليل يرتفع إلى أعلى
الطرف فيظهر كراهه * ولو أتى في الخمر سبكا ومحلها اتخذ من ذلك مربي ذ كرفي الكتاب أنه لا بأس به إذا تحولت الخمر فصارت خللا لأن ما يدخل
السك من أجزاء الخمر صار خللا فيظهر السك لأنه سبكا مربي بالخل * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في غير رواية الأصول الجواب فيه على
التقصير أن كان السك والخمر مغلوبا بالخمر صار الخمر لا يظهر * وإن كان السك والخمر الغالب لا يظهر وإن صارت حاضرة هكذا جعل
الجواب على التفصيل (١) في الأمكنة وهو الشقاق إذا صار خللا قالوا إن كان الماء هو الغالب يكون نجسا وإن صار خللا وإن كان العصري هو
الغالب يظهر إذا صار خللا * فالصحيح ما قال محمد رحمه الله تعالى أنه يظهر في الحالين لأن ما أتى في الخمر صار نجسا لجواره الخمر فأنما ظهر ذلك
وصار خللا صار الماء طاهرا * وإذا وقعت (٣٣٤) فارة في حب الخمر فسات ورسمت الفارة ثم صارت الخمر خللا كان طاهرا * وإن

نفسخت الفارة فيها كان
الخلل نجسا لأن ما فيها من
أجزاء الفارة لم يصر خللا
* مرقعة وقعت فيها خمر
لا يباح أكلها لأنها نجست
بوقع الخمر كالواقع فيها ولو
فأرأته حساهذه المرقعة قال
لا يجد ما لم يسكره لأنها ليست
بجمر حقيقة بل هي
مطبوعة حال ما شرب
والخمر هي التي من ماء العنب
ويكره شرب دردي الخمر
لأن فيه أجزاء الخمر فلا تنفع
بشيء منه وإن جعل ذلك
في خل فلا بأس به لأن ما فيه
من أجزاء الخمر يصبغ خللا
ولا بأس ببيع العصري عن
يخذه خرا قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى * وقال
صاحبا بكرة * وقيل على
قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى إنما يكره إذا باعه
من ذي بين لا يشترطه المسلم
بذلك أما إذا وجد مسلما
يشترطه بذلك الثمن يكره إذا
باعه عن يخذله خرا وهو كذا

وفي مسألة الأبريق نسلم للمشتري من غير شيء كذا في المحيط * ولو كان الثمن ذنا برفق وجد الأنا ناصفا فالمشتري
بالتخيير إن شاء أخذ بكل الثمن وإن شاء تركه هكذا في الحاوي * واشترى لؤلؤة بدينار على أن وزنها منقال فزادت
فهو سالمه * ولو باع كل منقال بدينار هكذا فزادت رد الكل أو أخذنا زيادة بخصمها كالذراع في الثوب
والدار * ولو باع قلب فضة بدينار وقال كل درهم بكذا أو لم يقل فزاد ولم يشترط فله الخيار في أخذ الزيادة
بخصمها ولم تسلم له الزيادة كذا في محيط السرخسي * ولو كان السفينة حيا بالذهب أو الفضة فاشترى بجنسه
جاز البيع بكل حال ولا عبرة للثمن به لكونه مستهلكا فيه كذا في المضمرات * وإذا اشترى لحما معوا بفضة
بدينار باق بمغافيه أو أكثر فهو جائز وكذلك لو اشترى دارا معوثة بالذهب بدينار مؤجل فإنه يجوز وإن كان
لسوقه فإن الثمن بغيره بالذهب أكثر من الثمن كذا في الحاوي
الفصل الثالث في بيع الفلوس * الفلوس بمنزلة الدراهم إذا جعلت غنما لاتعين في العقد وإن عنت
ولا ينسخ العقد بها كذا في الحاوي * إذا اشترى الرجل فلوسا بدينارهم ونقد الثمن ولم تكن الفلوس
عند البائع فليس ببيع جائز وإن استقرض الفلوس من رجل ودفع إليه قبل الاتفاق أو بعده فهو جائز إذا كان
قد قبض الدراهم في المجلس وكذلك لو أقرضه بقبض الفلوس قبل قبض الدراهم كذا في المسبوط * وروى
الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا اشترى فلوسا بدينارهم وليس عند ذافلوس ولا عند الآخر دراهم
ثم أن أحدهما دفع وتفرقا جاز وإن لم يتدوا أحدهما حتى تفرقا لم يجز كذا في المحيط * ولو باع الفلوس
بالفلوس ثم افتقر قائل التفاضل بطل البيع * ولو قبض أحدهما ولم يقبض الآخر أو تفاضلا حتى استحق ما في
يدي أحدهما بعد الاتفاق فله قد صحح على حاله كذا في الحاوي * وإن اشترى خاتم فضة أو خاتم ذهب فيه
فصر أو ليس فيه فص بكذا فلا بد أولست الفلوس عنده فهو جائز تفاضلا قبل التفرق أو لم يتفاضل إلا هذا
يسع وليس بصرف كذا في المسبوط * ولو باع تبرضة بفلوس بغير أعينها وتفرقا قبل أن يتفاضل فهو جائز
وإن لم يكن التبرع عنده لم يجز كذا في المحيط * ولو اشترى شيئا بنصف درهم بفلوس صرح عليه فلوس بناع نصف
درهم * وعلى هذا لو قال بثلاث دراهم أو بربعه كذا في التبيين * وإذا اشترى بدائق فلوس أو بقرط فلوس
فهذا جائز استحسانا هكذا ذكر في الأصل قال شمس الأئمة الحلو في رحمه الله تعالى هذا إذا كان الدائق
والقرط معلومين فيما بين الناس لا يختلفان في معاملاتهم وإن كانا مختلفين يأخذ بعضهم عشرة وبعضهم
تسعة لا يجوز للعقل مكان المنازعة ولم يذ كر شيخ الإسلام خواهر زاده وشمس الأئمة السرخسي رحمه الله
تعالى هذا التفصيل في شرحهما كذا في المحيط * ولو قال بدينارهم فلوس أو بدينارين فلوسا فكذلك عند أبي
يوسف رحمه الله تعالى يجوز وعند محمد رحمه الله تعالى أنه لا يجوز * ويجوز فقيما دون الدرهم قالوا وقول

لو باع الكرم وهو يعلم أن المشتري يخذل العنب خرا لا بأس به إذا كان قصده من البيع تحصيل الثمن * وإن كان قصده
تحصيل الخمر يكره * وأغراس الكرم على هذا إذا كان بغرس نية تحصيل الخمر يكره وإن كان لتحصيل العنب لا يكره * والاضل أن
لا يبيع العصري من يخذله خرا * خاصة من خرس في غير عظيم مثل الفرات أو صغره من رجل أسفل منه نوضا بذلك الماء أو شرب
منه أن كان لا يوجد من الماء طعم الخمر ولو لا ربحها يباح الشرب والوضوء * وإن كان وجدته من ذلك لا يباح كالواقعة نجاسة
أخرى في ما جاز إن كانت النجاسة غالبة على الماء بأن تغير لونه أو طعمه أو ريحه يكون نجسا لقوله عليه السلام الماء طهور لا ينجسه شيء إلا
ما غير لونه أو طعمه أو ريحه وإن لم يجد شيئا من ذلك كانت النجاسة مغلوبة * ولو صب الخمر في قدح من الماء أو في ما راكد يخلص به ضا إلى بعض
لا يخل شرب ذلك الماء لأنه ماء قليل وقعت فيه النجاسة فبجس كالواقع فيه بول فأن شربه فأن كان لا يوجد طعم الخمر ولا يوجد لونه

أبي يوسف رحمه الله تعالى أصح هذا في الهداية * وإذا أعطى رجل رجلا درهما قال أعطني نصفه كذا
فلسا بنصف درهما صغيرا فهذا جائز أن تقبل قبض الدرهم الصغير والفلس فالعقد قائم في النافس
منتقص في حصّة الدرهم * وإن لم يكن دفع الدرهم الكبير حتى اقتربا لم يقبل البيع في الكل كذا في ذخيرة
* ولو قال أعطني نصفه كذا فلسا بنصفه السابق درهم أصغرا وزنه نصف درهم الأحبة فقد الكل عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وعندهما بطل في الدرهم الصغير خاصة كذا في محيط السرخسي * ولو كرر
لفظ الإعطاء كان جوابه بكونها وهو الصحيح كذا في الهداية * رجل باع درهما زائدا أثقالا ينقص من رجل
وقد علم عنه بخسّة دون أني فلس فهو جائز * وكذلك إن باعه نصف درهم فلس ودرهم صغير وزنه دنانير
إذا تقابسا قبل التفارق وإن باعه إياه بخسّة دون أني فضة أو بدرهم غير قنطار فضة لم يجز * ولو قال يعني بهذه
الفضة كذا فلسا فهو جائز * وإن باعه إياه بخسّة أساس درهم أو نصف درهم لم يجز كذا في المبسوط *
لو اشترى مائة فلس بدرهم فقبض الدرهم ولم يقبض الفلس حتى كسدت لم يطل البيع قياسا * ويتغير
المشترى إن شاء قبضها كاسدة وإن شاء فسج البيع * وهو قول زفر رحمه الله تعالى ويطل البيع استحسانا
ولو قبض خسين فلسا فكسدت النافس بطل البيع في النصف ورذّ نصف الدرهم كذا في محيط السرخسي
* ولو لم تكسدا لم يكمها رخصت أو غلّ لم يفسد البيع وللمشترى ما بقي من النافس كذا في الحاوي * وإن
اشترى بدرهم فلسا وقضاه لم ينفذ الدرهم حتى كسدت النافس البيع جائز والدرهم دين * كذا في
المبسوط * اشترى بالدرهم التي غلب عليها الفس أو بالفلس وكان كل منهما ناقضا حتى جازا البيع ولم يسلمها
المشترى إلى البايع ثم كسد بطل البيع * والانتفاع عن أيدي الناس كالفساد * ويجب على المشتري ردّ
البيع إن كان قائما ومثله إن كان هالكا وكان مثليا أو ائتميته * وإن لم يكن مقبوضا فلا حكم له بالبيع
أصلا * وهذا عند الإمام * وقال لا يطل البيع وإذا لم يطل البيع وتعذر تسليمه وجبت قيمته لكن عند
أبي يوسف رحمه الله تعالى يوم البيع * وعند محمد رحمه الله تعالى يوم الكساده أو آخر ما تعامل الناس بها
وفي الذخيرة الفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي المحط والنية واخفا حتى يقول بمحمد رحمه الله
تعالى يفتي رقة بالناس كذا في الجهر الرائي * اشترى متاعا بعينه بنافس بعينها فله أن يعطي غيرها ما يجزى بين الناس
لم يست عند فهو جائز وإذا اشترى متاعا بعينه بنافس بعينها فله أن يعطي غيرها ما يجزى بين الناس
ولو أعطى تلك النافس وانفردا فهو جديها فلا يفتقر ردّها فاستبدله هل ينقض العقد في هذه الصورة
وهي ما إذا كانت النافس غن متاع لا يطل العقد سواء كان المردود قليلا أو كثيرا استبدل أو لم يستبدل
وإن كانت النافس غن الدراهم فهذا على وجهين إيمان كانت الدراهم مقبوضة أو لم تكن مقبوضة

(٣٩ - فتاوى ثالث) عن بخمرو خبثاته ، يكون نجسا ولا يظهر لان ما في العجين من أجزاء الخمر لم يصير خلا بغيره فلا يظهر . رجل خاف على نفسه من العطش يباح له أن يشرب الخمر بقدر ما يندفع به ذلك العطش عندئذ ان كان الخمر بذلك العطش كياح للضطر تناول الميتة والخنزير . وكذلك الواكر على شرب الخمر يباح له أن يشرب ولو صبر ولم يشرب الخمر حتى قتل كان آثما . وكذا لو غص وخاف على نفسه من ذلك ولا يجد ما يزيله الا الخمر يباح له شربها . وكذا اذا شرب للعطش المهلك يباح له دفع العطش وان كان يزيله العطش في الثاني الا أنه لا يشرب الا بمقدار ما يكفيه ويرويه ولا يشرب الزيادة على الكفاية كالضطر اذا وجد ميتة يباح له منها مقدار ما يسهل ريقه ولا يأكل الزيادة على ذلك فلأن المضطر يشرب من الخمر دفعا لما يرويه فكذا لا بد عليه ان السكر حصل بالملاح ان الشرب به بمقدار ما يكفيه مباح فلا يحسبه الحد فان شرب بمقدار ما يرويه زاد ولم يسكر قالوا ينبغي ان يزنه الحد كالشرب بهذا المقدار حال الاختيار ولم

يسكر * رجل خاف على نفسه من العطش ومع رفقه ماء كثير فأتى أن يعطيه فأتته بقائه عداون السلاح ولا يقاؤه بالسلاح كالومع منه الطعام حالة الخسفة هذا كان المسمع الرفيق كثيرا فان لم يكن كثيرا فهو على وجهين أحدهما أن يكون المصدق ارماد ردمهما أو كان لا يكتفي بالرمق أحدهما فان كان يكتفي لرد ردمهما كان للضطر أن يأخذ منه البعض ويترك البعض وان كان لا يكتفي إلا أحدهما فأتته بترك الماعلى المالك * رجل عليه دين نقصا من غن الخمران كان الغريم مسلما لا يحل أخذ ذلك منه وان كان لغريم ذميا يحل لان الغريم اذا كان مسلما لا يحل غن الخمر ولا يحل بيعه قضاء الدين وأما اذا كان ذميا لمالك عن الخمر فيصعبه قضاء الدين * خرج وقع في حطة كره أكلها قبل أن تغسل لانها تحسرت فان غسلت وطعنتان كان لا وجديه طعم الخمر ولا يرجو الألباس بأكلها هذا اذا لم تكن الحنطة متفتحة فان كانت متفتحة قال أبو يوسف (٢٣٦) رحمه الله تعالى تغسل ثلاث مرات وتجحف كل مرة فتطهره وقال محمد رحمه

الله تعالى لانطهر أبدا
* والجمع اذا تجحف قال أبو
يوسف رحمه الله تعالى
يغلى ثلاث مرات بماء
طاهر و يبرد في كل مرة
فبطهره * وقال محمد رحمه
الله تعالى لانطهر أبدا وبكره
الاحتقان والاكتحال
بالمجر وكذا الاقطار في
الاحليل وأن يجعل في
السقوط فالخصل أن
لا ينفع بالمجر الأنثى اذا
تخلل فتنفع به سوامصار
خلا بالمعالجة أو بغير
المعالجة عندنا خلا فالشافعي
رحمه الله تعالى * وأما
الشراب الثاني من العنب
فهو الباذق وهو ما العنب
اذا طبع أدنى طبقة يحل
شر به مادام حلوا عند الكل
واذا غلى واستندوقذف
بازر بديهم قليله وكثيره ولا
يشقق شاربه ولا يتكفر
مستحله ولا يحسد شاربه مالم
يسكر منه * وقال الشافعي
رحمه الله تعالى بمحذ شر

فان كانت مقبوضة فردا الذي لا ينفق واستبدل أوله يستبدل فالعقد باق على الصحة وكذلك لو وجد الكل
في هذه الصورة لا ينفق وردا واستبدل أوله يستبدل فالعقد باق على الصحة وان لم تكن الدراهم مقبوضة
ان وجد كل النول لا ينفق فردا بطل العقد قول أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى استبدل في مجلس
الرد أو لم يستبدل * وقالان استبدل في مجلس الرد فهو صحيح على حاله وان لم يستبدل انتقض العقد وان
كان البعض لا ينفق فردا فالقياس أن ينتقض العقد بقدره قايلا كان أو كثيرا استبدل في مجلس
الرد أو لم يستبدل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول زفر رحمه الله تعالى لكن أبا حنيفة رحمه
الله تعالى استحسن في القليل اذا ردمه واستبدل في مجلس الرد أن لا ينقض العقد أصلا واختلقت الروايات
عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في تحديد القليل فقال في رواية اذا زاد على النصف فهو كثير ومادونه
قليل وفي رواية انما بلغ النصف فهو كثير وفي رواية قال اذا زاد على الثلث وقال اذا ردمه واستبدل في
مجلس الرد لا ينقض العقد قللا كان المردود أو كثيرا وهذا اذا كانت الفلوس فلو اسقطت تروج وقد
لا تروج فاما اذا كانت الفلوس فلو اسقطت تروج بحال وقد تفرقا في الفلوس ينتقض العقد استبدل في
مجلس الرد أو لم يستبدل فان وجد بعض الفلوس بهذه الصفة فردته بنقض العقد بقدره استبدل في
مجلس الرد أو لم يستبدل كذا في النخبة * ولو اشترى فلوسا ب درهم واقتراهم وحشيا من الفلوس مستحقا لم
يجز المسحق فان كان مشتري الفلوس نقدا الدرهم فانه يستبدل منه ويجوز العقد وان لم يكن نقدا الدرهم
فالعقد ينتقض بقدر المسحق ان كان المسحق بعض الفلوس وفي الكل ان كان المسحق جميع الفلوس
كذا في المحيط والله أعلم

الفصل الرابع في الصرف في المعادن و تراب الصواعين ويدخل فيه الاستحار لقتل الصلص الذهب والفضة
من تراب المعدن * ولو اشترى تراب ذهب أو تراب فضة بفضة لا يجوز الا اذا علم أن ما فيه مثل ما يعطى
وكذا لو باعه بذهب وفضة لا يجوز ولو اشترى تراب الذهب بفضة أو الفضة بذهب بازرع هذا ان يكون بدايد
وهو باليد اذا رأى ما فيه وان لم يخلص شيء من الذهب لم يجز البيع ويسترد الثمن كذا في محيط السرخسي
* ولو اشترى قفيزا من التراب بغير عينه بعرض أو ذهب أو اشترى عرضا بغير عينه من التراب بغير عينه لا يجوز
البيع لان المعقود عليه مجهول كذا في خزنة المفتين * ولو اشترى نصفه أو ربعه جازو يكون ما خلص
مشتراكا بينهما على قدر ملكهما كذا في محيط السرخسي * ان كان التراب ذهب وفضة ان بيع
بذهب أو فضة لا يجوز وان بيع بذهب وفضة يجوز و بصرف الجنس الى خلاف الجنس وان كان لا يدري ان
فيه ذهباً ولا يدري ان فيه كليمه أو أحدهما ان بيع بذهب أو فضة لا يجوز وكذلك ان بيع بذهب وفضة
قطر منها واختلقت الروايات عن أصحابنا رحمه الله تعالى في نجاسة أنما غلبت أم خفيفة قال محمد رحمه الله تعالى هكذا
كل ما يحرم شر به انما أصاب التراب أكثر من قدر الدرهم منع جواز الصلاة فيكون الباذق نجسا نجاسة غلظة * وهكذا يرى هشام عن أبي
حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وحكي عن الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أنه قال على قياس قول أبي حنيفة وأبي
يوسف رحمه الله تعالى يكون نجسا نجاسة خفيفة يعتبر فيه الكثير الفاحش وهكذا يرى الهلي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى * وأما
بيع الباذق يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى والله أعلم * والثالث من أشربة
العنب المصف وهو ما العنب اذا طبع حتى ذهب نصفه مادام حلوا يحل شره واذا غلى واستندوقذف بالزبد لا يحل شره عندنا * وقال
أصحابنا الظواهر يحل وجكمه حكم الباذق * وكذا اذا زاد على النصف فحكمه حكم النصف في ظاهر الرواية * وعن أبي يوسف

رحمه الله تعالى في التوادد إذا كان الذهب أكثر من النصف فحكمه المثلث * والشراب الرابع من العنب هو عصر العنب إذا طبخ حتى ذهب ثلثه ما دام حيا لم يحصل شر به عند الكل وإذا غلى واشتد يحل شر به في قول أبي حنيفة وأبي يوسف إلا أن لا يستمر الطعام والتداوى والتقوى إطاعة الله تعالى دون اللهو واللعب * ويجرم القدر المسكر منه وهو الذي يعلم يقيناً أو غالب الرأي أنه يسكره وعلى قول محمد والشافعي رحمه الله تعالى لا يحل شر به إلا أن عند محمد رحمه الله تعالى لا يجرم المسكر منه وعلى قول الشافعي رحمه الله تعالى يجب شرب قطر متبها كافي الخمر * لمحذور الشافعي رحمه الله تعالى قوله عليه السلام كل مسكر حرام وقوله عليه السلام ما أسكر كثيره فقله حرام * ولأبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ما روي أن رجلاً أتى عمر رضي الله عنه ثلاث قال عمر رضي الله عنه ما أشبه هذا بطلاء الأبل كيف تصنعونه قال الرجل يطبخ العصير حتى يذهب ثلثه ويبقى (٣٤٧) ثلثه فصب عمر رضي الله عنه عليه الماء وشرب ثم ناوله بإداه بن

الصامت ثم قال عمر رضي الله عنه إذا رايتكم شرباً بكم فاكسروه بالله * وعن عمر رضي الله عنه إذا ذهب ثلثا العصير ذهب حرامه ويرجح جونه وما روي من الحديثين روى عن إبراهيم النخعي رحمه الله تعالى ما روي به الناس كل مسكر حرام خطأ لم يثبت أصلاً الثابت كل مسكر حرام وكذا ما روي به الناس ما أسكر كثيره فقله حرام ليس بثابت وأبراهيم النخعي رحمه الله تعالى كان مبرق الحديث * ولوطيخ العصري حتى ذهب ثلثه وبقي ثلثه ثم قطع عنه النار حتى يبرد ثم أعاد عليه الطبخ حتى ذهب نصف ما بقي فصار الزاهب من العصير ثلثه قال في الأصل إن أعاد عليه الطبخ قبل أن يغلي العصور ويغلي لأس به لانه ذهب ثلثه ما يطبخ ثم الطبخ قبل ثبوت الحرمة * ولولاه

هكذا في المحيط * ولو اشتراه بتراب مثله لا يجوز ولو اشتراه بتراب خلاف جنسه جازو يكون صرفاً أن يخلص منه ما يشي وإن لم يخلص منه ما ومن أحدهما يشي بطل البيع كذا في محيط السرخسي * ولو اشتراه بثوب أو بعرض من العروض فالشراء جاز ولو أراعى فيه شرائط الصرف كذا في شرح الطحاوي * وكذلك تراب الصواعين كذا في محيط السرخسي * عن الشعبي قال لا خمر في بيع تراب الصواعين وهو غرر ومشل السهم في الماء به تأخذ ولكن هذا لم يعلم هل فيه شيء من الذهب والفضة ولا كذا في المسوط * ابن سماع عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا اشترى تراب الصواعين بعرض فلم يكن فيه ذهب ولا فضة فالبيع فاسد من قبل أنه اشترى ما فيه وليس البيع على التراب بدون ما فيه وإذا كان فيه ذهب أو فضة جاز البيع وليس ينبغي للصانع أن يأكل من مباح من تراب الصياغة من قبل أن ما فيه منافع الناس إلا أن يكون قدر ما في متاعهم حين أفادهم بقدر ما سقط من ماله في التراب فإذا كان كذلك طاب له الأكل من غنمه قال وأكره له أن يشتري أن يشتري حتى يخرجه الصانع أنه قد أوفى الناس متاعهم من قبل أن يعلم المشتري محيطه بأن الصانع لا يملك ذلك كذا في المحيط في فصل المقررات * واشترى داراً فيها معدن ذهب لا يجوز وبفضة جاز كذا في محيط السرخسي * ولو كان تراب معدن الذهب والفضة بين رجلين فاقسمه بما جاز فيه من ما لا يجوز لأن القسمة كالبيع ولا يدرى ما يخلص من ما يخلص فإذا خلس فاقسم بما لا وزن جاز كذا في شرح الطحاوي * وإذا كان لرجل من ناعطاه تراباً يسهل يداه فان كان الدين فضة وأعطاه تراباً فضة لم يجز وإن أعطاه تراباً ذهباً جاز ولا خيار إذا رأى ما فيه كذا في الحاوي * وإذا استقرض الرجل من آخر تراب ذهب أو تراب فضة فأنما عمله مثل ما خرج من التراب لانه هو المقصود والقول لا يتقرض في مقدار ما يخرج ولو استقرض على أن يعطيه تراباً مثله لا يجوز كذا في المحيط * ولو حفر في المعدن ثياب تلك الحفرة لا يجوز لانه باع ما لا يملك لانه لم يقصد تلك تلك الحفرة بل قصد تلك ما فيها فلم تصر الحفرة ملكاً له بخلاف ما لو احتقر حفرة في الأرض فأنه يملكها فأنه بالاحتقار قصد ملكها * استأجر أجيراً بتراب معدن بعينه جاز وهو بالخيار إذا علم ما فيه فان رده ربيع على المؤجر بأجر مثله فان استأجره بوزن من التراب بغير عينه لا يجوز * استأجره لغيره في المعدن نصر ما يخرج منه لم يجز وله أجر مثله كذا في محيط السرخسي * ومن استأجر انساناً بخلص له ذهباً أو فضة من تراب المعدن أو من تراب الصواعين فهذا على ثلاثة أوجه أما أن يقول استأجر تلك لخلص في ألف درهم فضة من هذا التراب أو قال ألف مثقال ذهب من هذا التراب ولا يدرى أن هذا القدر هل يخرج من هذا التراب المشار إليه أو لا يخرج فانه لا يجوز وأما أن يقول استأجر تلك لخلص في الذهب والفضة من هذا التراب بكذا فانه جائز وأما أن يقول استأجر تلك

قطع عنه النار به مذهب ثلثه فغلي العصور وتغير ثم أعاد عليه الطبخ لا خمر فيه لأن الطبخ الثاني وجد بعد ثبوت الحرمة فلا يفيد الطبخ كالوطيخ الخمر * ولوطيخ العصري حتى ذهب ثلثه انما هو في حله لا يقطع عنه النار في يرد حتى نقص غم الثلثين فلا بأس به * قال الشيخ الإمام الزاهد المعروف بخوارزم زاده رحمه الله تعالى أن ما ذهب به بقطع النار قبل أن يرد ذهب بجرارة النار وما دهم * ولولاه بجرارة الشمس لا بالتاريخ فأنهم قالوا بإباحة الشمس وهو أن يجعل العصور في طست أو تبة ووضع في الشمس حتى تنقص منه الثلثان بجرارة الشمس يجوز شره لأن المقصود ما بالثلثين ولا فرق فيه بين أن يذهب ثلثه بجرارة النار أو بجرارة الشمس * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا طبخ العصري حتى ذهب منه أقل من ثلثه فقطع عنه النار بردد ثم طبخ حتى يذهب الثلثين لا خمر فيه * وقال محمد رحمه الله تعالى لا بأس به وعن محمد رحمه الله تعالى إذا طبخ العصري لم يذهب ثلثه فقطع عنه النار بردد ثم أعاد الطبخ إن كان بعد ما قطع عنه النار زمان يغلي العصور غير أن لا فلا خمر فيه وإن كان لا يغلي

في ذلك القدر من الزمان فلا بأس به * والصحيح ما قال في الكتاب أنه إذا أعيد النار بعد ما غلى العصور وحرم لا يحل شربه العصور إذا طبع بعد ما غلى واشتد وقذف بالزبد ذهب ثلثاه يطبخ ويبقى ثلثه لا حريق فيه لأن هذا طبع بعد ثبوت الحمية فلا يفسد فان شربه لم يسكر قالوا ينبغي أن لا يحدله أنه يشرب بالخير حقيقة * وذكر في الكتاب أن فمساوي الجهر من الأثر به لا يحد ما لم يسكر * إذا صب الماعلى المثلث حتى رق مادام لا يوحل شربه في قولهم فإن غلى واشتد وقذف بالزبد فان طبع أدنى طبخة بعد ما صب عليه الماء ثم غلى واشتد حل شربه في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى بالاختلاف بين المشايخ وإن لم يطبخ أدنى طبخة بعد ما صب عليه الماء اختلف المشايخ فيه حكى عن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أنه قال يشترط أن يطبخ أدنى طبخة * وغيره من المشايخ قال لا يشترط ذلك والافضل أن يطبخ أدنى طبخة ليكون قول كل المشايخ رحمه الله تعالى * رجل صب (٣٣٨) عشرة دواقر عسيرة قدر وطبخ فقل وقذف بالزبد فجعل يأخذ ذلك الزبد وجعه في قدر

آخر فكان دور قاهم يطبخ الباقي بعد ذلك حتى يجعل قال في الكتاب يطبخ الباقي حتى يبقى ثلاثة دواقر وهو ثلث الباقي بعد الدواقر الذي أخذ من الزبد لأن ما أخذ من الزبد جعل كأن لم يكن لأن الزبد ليس بعصر فصارت له صب فيه دور قاهم ماء وغل لا يعبر الماء وما تبعه برآن يذهب من العصور ثلثاه فيطبخ حتى يذهب ثلثاه كماله كان الماعلى تسعة دواقر عسيرة ويطبخ حتى يذهب ثلثا التسعة ويبقى ثلاثة دواقر كذلك ههنا وهكذا أن أخرج منه دور قاهم ثم يطبخ حتى يذهب ثلث الباقي وذلك خمسة وثلث ويبقى دور قاهم وثلث دورق لأن ما أخرج من الزبد جعل كأن لم يكن فكأن لم يصب في القدر من العصور الاغنية دواقر عسيرة ولو كان كذلك يطبخ حتى يذهب ثلثا ثمانية دواقر وذلك خمسة وثلث فيبقى دور قاهم وثلثا دورق وان

أخر فكان دور قاهم يطبخ الباقي بعد ذلك حتى يجعل قال في الكتاب يطبخ الباقي حتى يبقى ثلاثة دواقر وهو ثلث الباقي بعد الدواقر الذي أخذ من الزبد لأن ما أخذ من الزبد جعل كأن لم يكن لأن الزبد ليس بعصر فصارت له صب فيه دور قاهم ماء وغل لا يعبر الماء وما تبعه برآن يذهب من العصور ثلثاه فيطبخ حتى يذهب ثلثاه كماله كان الماعلى تسعة دواقر عسيرة ويطبخ حتى يذهب ثلثا التسعة ويبقى ثلاثة دواقر كذلك ههنا وهكذا أن أخرج منه دور قاهم ثم يطبخ حتى يذهب ثلث الباقي وذلك خمسة وثلث ويبقى دور قاهم وثلث دورق لأن ما أخرج من الزبد جعل كأن لم يكن فكأن لم يصب في القدر من العصور الاغنية دواقر عسيرة ولو كان كذلك يطبخ حتى يذهب ثلثا ثمانية دواقر وذلك خمسة وثلث فيبقى دور قاهم وثلثا دورق وان

خرج دور قاهم من الزبد وذهب في غلته دورق عسيرة فانه يطبخ الى ذهاب ثلثي ما بقي بعد اخراج الزبد وذلك ثلاثة دواقر لأن ما ذهب من الزبد يسكر كأن لم يكن فيبقى تسعة ويطبخ حتى يذهب ثلثاه وذلك ستة ويبقى ثلثه وهو ثلاثة لا مذهب بالفلان من العصور معتبر وما أخذ من الزبد غير معتبر عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى * رجل صب في قدر عشرة دواقر عسيرة وعشرين دور قاهما واراد طبعه فانه يتظر أن كان يعلم أن الماعلى أولاد فيكون الماعلى من العصور بالثلاثة أرق وألطف من العصور برآن كان كذلك يطبخ حتى يذهب كل الماعلى ولا يذهب ثلثاه عشرة وذلك متوثلان ويبقى ثلثه وهو ثلاثة وثلث فذلك تسع الجلة * واذا عرف ذلك بأن يجعل كل عشرة دواقر من الماعلى ثلاثة أسهم فاجتنب أن يجعل عشرة دواقر عسيرة على ثلاثة أسهم فاجتنب أن يذهب الثلث والثلث فيكون الماعلى تسعة أسهم والعصور ثلاثة أسهم فاذان ذهب الماء وأول فقد ذهب تسعة فيجعل ذلك كأن لم يكن في الباقي من العصور وهو ثلاثة أسهم

فيطبخ حتى يذهب ثلثاه فقد ذهب من الجبله مرة ستة ومرة ثلثان فقد ذهب ثمانية اسم في سلم واحد وهو تسع الجبله وهو في الحاصل ثلثاته
 دوارق وثلث لان العصار على ثلثه اسمهم كل سهم منه ثلثه دوارق وثلث * وان كان العصار والماء يذهبان معا فيجب أن يطبخ حتى يذهب
 ثلثاه وذلك عشرون ويني ثلثه وذلك عشرة لانه يني في عشرة كان ثلثاه ما وثلثه عصارا اذا كانا يذهبان معا فيكون ثلثاته وثلث عصارا وقد
 كان العصار عشرة ولم يبق الا ثلثه فيجوز فكأن محمدا رحمه الله تعالى علم أن العصار على نوعين منه ما لو صب فيه الماء ويطبخ يذهب الماء أولا
 ومنه اذا صب فيه الماء يذهبان معا ففضل الجواب تفصيلا وحاصل الجواب أن المسمى كان أسرع ذهابا بالنار يطبخ حتى يني ثلث العصار
 وان كانا يذهبان معا فإنه يطبخ حتى يني ثلث الكل وهذا يخرج أكثر مسائل طبخ العصار * واذا طبخ الرجل عصار حتى يذهب ثلثه ويني ثلثاه
 ثم جعل منه مشهرا فان كان جعل قبل أن يغلي ويغري بأن كان حلوا أو قارصا لا بأس بذلك لأن (٣٣٩) الطبخ وحده قبل ثبوت الحرمة وان كان
 طبخ بعد ما صار خرا لا يحل لان الطبخ وحده ثبوت الحرمة وقد ذكرنا أن الطبخ بعد ثبوت الحرمة لا يتبع

الباب الثالث في احكام تصرفات المتصرفين بعد العقد

وفيها أربعة فصول

الفصل الاول في التصرف في بدل الصرف قبل القبض وفيما يكون قصاصا يده وما لا يكون * اشترى
 يبدل الصرف شيئا منه أو من غيره أو استبدل به قبل قبضه لا يجوز وفي الصرف على حاله يقبض موثقه
 العقد كذا في محط السرخسي * واذا اشترى الرجل عشرة دراهم دينار وتقاضا الدرهم او احدا في من
 العشرة وليس غنيما ثلثها الدرهم العاشر فارد الذي اشترى الدرهم أن يأخذ عشرة دنانير فله ذلك وهذا
 الجواب على هذا الاطلاق الذي قاله محمدا رحمه الله تعالى يستقيم بعد ما تقرقاعن مجلس العقد قبل نقد
 الدرهم العاشر فاما قبل التفرق اذا اراد أن يأخذ عشرة دنانير من مشتريه فليس له ذلك الا أن يرضى به
 مشتري الدنانير فاما اذا قال له بعني بعشر الدنانير لوسا مسماة أو عرضا مسمى فباعه به كان جازا وسواء
 قبل التفرق أم بعد التفرق وهذا بخلاف ما لو قال باع الدنانير بعني بالدرهم شيئا فباعه فانه لا يجوز زسواء
 باعه به قبل التفرق أم بعده كذا في المحطه * واذا اشترى الرجل ألف درهم بعينها ثم دينار والدرهم يرضى
 فاعطاه مكانه سوادا ورضي به البائع جاز ذلك ومرا من السواد المضروب من النثرة السوداء الدرهم
 الجاز به حتى لو باع دينار بالدرهم يرضى وقبض مكان الدرهم البيض الجارية فانه لا يجوز وكذلك لو قبض
 الدرهم فارد أن يعطيه ضربا آخر من الدنانير سوى ما عينه لم يجز ذلك الا برضاه فان ورضى به كان مستوفيا
 لاستبدلا قبل هذا اذا أعطاه ضربا دون المسمى فان أعطاه ضربا هو فوق المسمى فلا حاجة الى رضا
 مشتري الدنانير بل انه أوفاه حقه وزيادة كذا في المبسوط * ولو أخذ الدرهم أجودا وردها لم يخلفه في
 الوصف وذلك المقبوض يجري مجرى الدرهم الواجب بالعقد في معاملات الناس جاز وكان اقتضاء
 لاستبدال الكذا في المحطه * وفي كتاب الصرف اذا اشترى ألف درهم بعينها ثم دينار والدرهم يرضى فارد
 مشتري الدرهم أن يبرع على بائعه بالحدود أو يبايعه بغيره فله ذلك * قال شيخ الاسلام رحمه الله تعالى
 وهو نظير ما لو أربع شئ من المقدار ورغن عليه كان له ذلك قال رحمه الله أيضا وهو نظير ما ذكر في الجامع
 اذا كان لرجل على آخر ألف درهم فانه بالحدود أو يبايعه بغيره فله ذلك * قال رحمه الله أيضا وهو نظير ما ذكر في الجامع
 يجنس حقه وزيادة لانه تبرع عليه وكان له أن لا يقبل تبرعه ومنته فكذا هنا قال وكذا لو اشترى منه
 ضربا من الدنانير وقال للبائع أعطني دينارا غير ما يمكن له ذلك وان كان ما طلب دون حقه الا أن يرضى
 الآخر وفي المتنق والذي عليه السواد أن يؤذي يضاهاى مثل السوداء أو جود منها ويجبر من له على القبول
 وكذا من عليه البيض اذا أذى سوداها لم يجبر على القبول عند علمائنا الثلاثة رحمه الله تعالى كذا

حتى يذهب ثلثاه ويني ثلثه فيكون المذهب من العصار أقل من الثلثين يحل شربه مادام حلوا وذا غلي واشتد وقذف بالزبد يجرم قتله وكثيره
 وهو والجوهرى سواء * وقال بعضهم الخنجر هو الجهدى وهو أن يصب الماء على الثلث ويترك حتى يشتد ويقال له أيا يوشى أكثره ما استعمله أبو
 يوسف رحمه الله تعالى وهل يشترط لانه هذا أن يطبخ أدنى طبخة يعلم ما صب عليه الماء قبل الغليان والشدّة اختلّة وافية على نحو ما ذكرنا
 في المثلث فان غلي واشتد حل شربه مالم يسكر منه فان سكر منه يجرم * وقال الشافعي رحمه الله تعالى يجد تناول قطرة منها * وأما الجوهرى
 فهو الذي من ما العنب اذا صب عليه الماء وطبخ أدنى طبخة مادام حلوا يحل شربه عند الكل وان غلي واشتد وقذف بالزبد فهو وبالذق سواء
 في الحكم فان صب الماء على ثقله بعد ذلك وعصر واستخرج الماء فغلي واشتد قال بعضهم هو يكون بمنزلة الخمر في جميع الاحكام وقال
 بعضهم حكمه لا يكون حكم الخمر * وأما الخنزير الزبيب شيان فبيع ونيد ما تنقيع الزبيب أن ينقع في المايونكة أيا ما حتى يستخرج

الماء حلاوته مادام حلاوي يحل شربه بلا خلاف واذ غلى واشتد وقذف بالزبد فحكه عندنا حكم الباذق في جميع الاحكام * واما نبيذ الزبيب فهو الذي من ماء الزبيب طبع اذني طجة مادام حلاوي يحل شربه عند الكل واذ غلى واشتد وقذف بالزبد فحكه حكم الثلث من العنب في جميع الاحكام * وان طبع نقيع الزبيب اذني طجة فلام حلاوي يحل شربه واذ غلى واشتد وقذف بالزبد يحرم قلبه وله وكثير في قول محمد والشافعي رحمه الله تعالى وهو كالصبر * وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى يحل شربه ما لم يسكر فاذا اسكر يحرم الفقد اسكر وليس هذا كالصبر بل دليل انه لا يفسق شراب النعيق ولا يحكم بالسكر * وروي هشام عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ان نقيع التمر والزبيب اذا غلى واشتد وقذف بالزبد لم يذهب ثلثاه للطبخ لايحل * قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى يحتمل أن يكون في المسئلة روايتان ويحتمل أن يكون فيها رواية واحدة (٣٣٠) وانما يختلف الجواب لاختلاف الموضوع وموضوع ما ذكر في ظاهر الرواية اذا

كان الماء الذي ألقى فيه الزبيب والتمر قلبا لا يكون في القلعة قبل الطبخ مثل النصف فاذا طبع اذني طجة يلتحق بالثلث * وموضوع ما ذكر في الزوائد اذا كان ذلك الماء كثيرا لم يكن في اللطافة والرفقة قبل الطبخ مثل الصبر فيشترط فيه ذهاب الثلثين * واما المخذ من التمر ثلاثة السكر والفضج والنبذ * فالسكر هو الذي من ماء التمر * والنضج هو الذي من ماء البسر المذنب مادام حلاوي يحل شربه بلا خلاف واذ غلى واشتد وقذف بالزبد فحكه حكم الباذق في جميع ما قلنا * واما النبيذ فهو ماء التمر والبسر المذنب طبع اذني طجة مادام حلاوي يحل شربه بلا خلاف فاذا غلى واشتد وقذف بالزبد فحكه حكم الثلث في جميع ما قلنا * وعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف الاخر

في الخيرة * ولو أربأ أحد المتصرفين صاحبه أو ووجه منه فقبل انقض الصنف وان لم يقبل لم ينسخ ولو هو فقبل وان لم يقبل وان الواهب أن يأخذ الموهوب أجبر على القبض كذا في محيط السرخسي * في المتقنى رجل باع من آخر قلب فضة وزنه عشرة دراهم بعشر دراهم فدفعت القلب ولم يقبض الدراهم حتى وهب المشتري القلب القلب منه نظران دفع المشتري القلب عن القلب قبل أن يتفرق الصبيح وجزأت الهبة وان تفرق قبل أن يدفع عنهما تنقض البيع وبطلت الهبة ورجع القلب الى بائعه وصاد ذلك منقضة * وفي نوادر ابن سباعة رجل اشترى من آخر دينار بعشرين درهما وقبض الدينار ولم يدفع الدراهم حتى وهب الدينار لبائعه ثم فارق قبل أن يدفع اليه الدراهم قال الهبة في الدينار جائزة ولبايع الدينار على مشتريه دينار مثله كذا في المحيط * اشترى دينار وله على بائع الدينار عشرة دراهم فخلعه قاصا جازا استسنا كذا في محيط السرخسي * ومعنى المسئلة اذا باع عشرة مطلقه كذا في الهدياة * وان حدث الدين بعد الصرف فان لم يتقاصم تقع المقاصة وان تقاصلا تنص في رواية وفي رواية تصح وهو الاصح كذا في الكافي * الحسن بن زياد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل على آخر ألف درهم فاشترى منه مائة دينار بألف درهم ثم تقصا باع عليه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان تقصا قبل أن يتفرقا جاز وان تفرقا قبل أن يتقاصبا لم وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المحيط في فصل المتفرقات * وقال الفقيه أبو الوليث رحمه الله تعالى في شرح الجامع الصغير اذا استقرض بائع الدينار عشرة من المشتري أو غصب منه فقد صدق قاصا ولا يحتاج الى التراضي لانه قد وجد منه القبض كذا في البحر الرائق * (وعمامة مسائل المقاصة وان لم يكن من هذا الباب ما ذكر في المتقنى) * وصورتها رجل له عند رجل وديعة وللودع على صاحب الوديعه مدين هو من جنس الوديعه لم تصر الوديعه قصاصا بين قبل أن يجتمعا عليه وبعد ما اجتمعا عليه لا تصير قصاصا ايضا ما لم يرجع الى أهله فيأخذها وان كانت في يده فاجتمع على جعلها قاصا لا يحتاج الى شيء غير ذلك ومتى صار دينارا قصاصا به وحكم المصوب اذا كان المصوب قائما في يد رب الدين وحكم الوديعه سواء وحكم الدينين اذا كانا مولىين أنه لا تقع المقاصة بينهما ما لم يتقاصا وكذا اذا كان أحدهما موهوبا والاخر حلالا وكان أحدهما غلة والاخر صحيفا كذا في الخيرة *

الفصل الثاني في المراجعة في الصرف * اذا اشترى ذهبا بعشر دراهم فباعه بربع درهم جاز كذا في الحاوي * واذا باع قلب فضة وزنه عشرة دراهم بدينار فباعتها بربع درهم أو بربع نصف دينار جاز اما اذا باع بربع نصف دينار فلا يبيع بالقلب فضة وزنه عشرة دراهم بدينار ونصف دينار لان الجنس

يحل شربه للتداوي والتقوى واستمرار الطعام دون الهوى واللذات والسكر وعلى قول محمد والشافعي رحمه الله تعالى يختلف لايحل لانه مسكر ولا يبيح في يوسف رحمه الله تعالى الا ما رأت وردت في اباحة النبيذ الشديد ولا ذكرا محمد رحمه الله تعالى في الكتاب وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى عليه انه قال من شرأب السنة والجماعة لا يحرم النبيذ الخمر لان في تحريمه تنقيص كبار الصعابة رضي الله عنهم وعنه انه قال لا حرم النبيذ الشديد بديانة ولا شره مرموه * فجمع كبار الصعابة رضي الله عنهم في اباحة النبيذ وخطا في شره لاجل الاختلاف وكذا السلف بعدهم كانوا يشربون النبيذ الخمر ليجبكم الضرورة لا لسكر الطعام * واما النبيذ مما سوى التمر والعنب ونحوهما والسكر والفانيذ والحبوب والعسل كالشعير والحنطة والذرة وما شابه ذلك مما يشرب به بلا خلاف فاذا غلى واشتد وقذف بالزبد فان كان طبع اذني طجة يحل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى * واختلاف المتأخرين في قول محمد

رحمه الله تعالى منهم من قال يجعل شربه مادون السكر ومنهم من قال لا يجعل أصلاً * وحكى عن القاضي الامام أبي جعفر رحمه الله تعالى أنه قال وجدت رواية عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال أكرهه هذا اذا طبخت هذه الاشربة أدنى طبخة * فاذالم يطبخ وعلى واشتد فيه وواثان عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية يشترط لالاباحة أدنى طبخة وفي رواية لا يشترط ذلك فان سكر من هذه الاشربة فالسكر والقند السكر حرام بالاجماع * واختلفوا في وجوب الحد اذا سكر قال آفة أبو جعفر رحمه الله تعالى لا يحد فليس من أصل الخبر وهو القرو والغلب كالا يحد من البخ ولين الرماك وهكذا ذكر شمس الآفة السرخسي رحمه الله تعالى وقال بعضهم يحد وقيل هو قول الحسن ابن زياد رحمه الله تعالى وأما الابتنان في المأكول حلال ولين الرماك كذلك في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى * ويكره في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * واختلفوا في كراهته قال بعضهم مكروه كراهية التنزيه لا كراهية (٣٣١) التحريم * وذكر شمس الآفة

السرخسي رحمه الله تعالى في إنشاء الكلام أنه مباح كالبخ * وعامة المشايخ رحمهم الله تعالى قالوا هو مكروه كراهية التحريم الا أنه لا يحد وان زال عقله بذلك كالموت وتناول البخر وارتفع الى رأسه حتى زال عقله يحرم ذلك ولا يحد فيه

﴿فصل في حد الشرب﴾

اذا شرب قطرة من الخمر أو سكر من الاشربة التي ذكرناها فهو جبار الحد فانه يحد ثمانين سوطاً في ازار واحد والمرأة تحدد ثيابها ويضرب بالعبد في الشرب والسكر نصف ما يضرب الحر واذا شهد شاهدان على رجل أنه شرب الخمر ورائحة الخمر تخرج منه فان القاضي يقبل شهادتهما ويسألهم عن ماهية الخمر وعن كيفية الشرب وعن زمان الشرب وعن مكانه

مختلف فلا يظهر الربح وأما اذا باع برنج درهم فذكر من الجواب ظاهر الرواية لأنه يصير بأعطاء القلب دينار ودرهم وانه جائز لأنه يجعل باء الدرهم من القلب مثله والباقي من القلب باءاً الدينار وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز لان الدرهم يقابل مثل وزنه من القلب على ما عليه الأصل ولو جوز ذلك كان الدينار ربعه تسعة أعشار القلب والدرهم يقابل عشر القلب فيكون بعض ما يباع رأس المال ربعاً في تسعة أعشار القلب وبعض ما يباع برنجاً رأس المال في عشر القلب وذلك تصحیح على غير الوجه الذي صرح به كذا في المحط * وفي مختصر خواهر زادوان اشترى ذهباً بذهب أو فضة بفضة لم يجر من رابحة أصلاً كذا في التتارخانية * ولو اشترى قلب فضة فيه عشرة دراهم بعشرة ووضعه معه لو باق دام عليه عشرة دراهم وقال يقوم على تسعين درهما وباعها بربيع درهم أو ربع (١) دمازده فانه يجوز في الثوب بخصته ولا يجوز في القلب في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ولا يجوز في ثمن ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في شرح الطحاوي * وكذلك لو اشترى جارية بوطوق فضة فيه مائة درهم بألف درهم وتفاضل ما يباعها مائة رابحة ربع دمازده فالحق قد فاسد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز في الجارية دون الطوق وقد ذكرنا الكرخی رجوع أبي يوسف رحمه الله تعالى الى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في مسئلة الطوق واستدله على رجوعه في نظائر كذا في المحط * وان اشترى سيفاً محلياً بمائة درهم وحليته بخسون درهما وتفاضل ما يباعه المشتري مائة رابحة ربع عشرين درهما أو ربع دمازده أو ربع ثوب بعينه أو بوضعية فحذو ذلك لم يجر كذا في المبسوط * ولو باع السيف بربيع درهم فيها سوى الحلية جاز كذا في محيط السرخسي * وأما العلام الممونة فلا بأس بالمائة رابحة فيه كذا في الحاوي * ولو اشترى قلب فضة فيه عشرة دراهم بعشرة واشترى هو أو غيره ثوباً بعشرة دراهم ثابعاها بربيع دمازده جازت حصة الثوب ولا تجوز حصة القلب وهـذا قولهما أما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيفسد العقد كله كذا في المبسوط * ولو باعها بوضعية دمازده فالجواب فيه كالجواب فيما اذا باعها مائة رابحة كذا في المحط * ولو اشترى فضة بخسون درهما وزنها كذلك واشترى سيفاً بخسون درهما ينجف منه وجالته ثم اتفق عليه خمسة دراهم وعلى الصباغة خمسة دراهم ثم قال يقوم على ثمانية وعشرين رابحة مائة رابحة ربع دمازده أو ربع عشرين درهما كذلك كله فاسداً كذا في الحاوي * ولو اشترى فضة بخمسة دنانير واشترى سيفاً بخمسة دنانير أو اتفق على صباغته مائة رابحة دنانير ثم باعها مائة رابحة ربع دمازده أو ربع عشرين درهما كذلك لو كان قلب فضة يقوم عليه دينار ووثب (١) العشرة احدى عشرة

* أما يسأل عن ماهية الخمر حتى يعلم أنها خمر حقيقة فلا كل مسكر يسمى خمرًا محجاً * ويسأل عن كيفية الشرب حتى يعلم أنه شرب طائفاً أو مكرهاً وعن زمان الشرب حتى يعلم أن العهد لم يتقادم فانه لو مضى شهر من وقت الشرب لا يقبل شهادته ما على الشرب الا اذا أتوا به من مكان بعيد فان تقدم العهد وانقطع الراجحة لا يمنع قبول الشهادة * ويسأل عن المكان لانه لو شرب في دار الحرب لا يقام عليه الحد فيستقصى القاضي في السؤال عاذاً كذا احسن الادراك الحد فاذا ثبتوا ذلك حسب القاضي حتى يسأل عن العدالة ولا يقضى بنظر اهل العدالة في حد ما ويحبسه الى أن تظهر عدالة الشهود فاذا ظهرت عدالتهم يقيم عليه الحد هذا اذا أتى به ورع الخمر بوجد منه فان لم يوجد وقد أتى به من مكان قريب لا يقام عليه الحد في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لان عندهما قيام الراجحة شرط وعند محمد رحمه الله تعالى ليس بشرط لقبول الشهادة وان أتى به من مكان بعيد تنقطع الراجحة في تلك المسافة لا يشترط الراجحة * واذا

أقبرجل وهو عاقل فقال شربنا الخمر أو قال سكرت من الشراب لا يحسد في قول أبي خنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ولا يصح
اقراره لأن عندهم ما وجدوا لخمرة شرط وعند محمد درجة الله تعالى ليس بشرط * ولا يحسد الاخر من سوا مشهده الشهود
أو آثاره وبشارة معهوده يكون ذلك اقرارا من المعاملات لأن الحد لا يثبت بالشبهات * ويحد الاعى * ولو قال المشهود عليه
بشربنا الخمر فظننها البناء وقال لم أعلم أنها خمر لا يقبل ذلك منه لأنه يدعي فيها بالخمرة والذوق من غير ابتلاع * وان قال ظننتها ابتداء
قبل منه لان غير الخمر بعد الغليان والشتة يشارك الخمر في الذوق والخمرة * ولو قال أكرهت عليها لا يقبل منه لان الشهود يشهد وعليه
بالشرب طائعا ولو لم يشهدوا بذلك (٣٣٣) لا تقبل شهادتهم فلو قبلنا قوله لكان لكل من يشهد عليه الشهود بالشرب أن يقول كنت

لا خمر ومدينارين فباعاهما بربح دينار فان الربح على قدر رأس مال كل واحد منهما كذا في المبسوط
* (الفصل الثالث في الزيادة والخط في الصرف) * ولو اتع قلب فضة وزنه عشرة وعشرون دراهم وتقاضاه
خط عنه درهما فقبل الخط وقبضه بعدما افترا من مقام البيع أو قيل أن يتفرق فادس البيع كله في قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الخط باطل ويرد الدرهم عليه والعقد الاول
صحح وفي قول محمد رحمه الله تعالى العقد الاول صحيح والخط بمنزلة الهبة المستأذنة أنه ان يتع من ماله يسم
ولو زاده في الثمن درهما وسلمه اليه فسد العقد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما الزيادة باطلة
والعقد الاول صحيح كذا في المبسوط * ولو اشترى قلب فضة وثوبين بعشرين درهما وفي القلب عشرة دراهم
وتقاضاه خط البائع درهما من ثمنه ما جعلا فان الخطوط يكون عنهما نصفه في الثوب فيصم البيعة في
الثوب بمحضته من العشرين ويحط عن ثمنه نصف درهم وهذا بخلاف وكذلك يصح نصف الخط في
حصة القلب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى يفسد العقد في كل القلب الا أنه اذا ساد طاري فلا
يفسده العقد في حصة الثوب وعلى قوله ما لا يصح الخط في حصة القلب الا أن محمد رحمه الله تعالى
يجعل له مئة مستدة وهذا بخلاف ما لو قال خط طنتك درهما عن ثمنه ما لم يقبل جميعا فان الخط صح كله
ويصرف الى الثوب ويبقى العقد في القلب جائزا كذا في الذخيرة * واذا اشترى الرجل سيفين فاحل عبادة
درهم وحلته خسون وتقاضاه ثمن البائع السيف خط عن ثمنه درهما جاز كذا في المحيط * ولو باع الجنس
بخطاف الجنس بأن تصارفا دينار عشرة دراهم زادا حدهما صاحبه درهما وقيل الآخر أخط عنه درهما
من ثمن الدينار جازت الزيادة والخط بالاجماع الا أن في الزيادة بشرط قبضه ما قبل الاقرار حتى ولو اقر فقبل
القبض بطل البيعة في حصة الزيادة * وأما الخط فآخر سواء كان قبل التفريق أو بعده وجب عليه رد الخطوط
ولو حط مشري الدينار قبل طائمه فبائع الدينار يكون شر كاله في الدينار كذا في البدائع * واذا اشترى قلب
فضة فيه عشرة دراهم بدنانر ثمان أحدهما زاد صاحبه شيئا يظن أن زاد بائع القلب وكانت الزيادة ثوبا ورضى
به مشري القلب فالزيادة جائزة ولا بشرط قبض الثوب في المجلس وان كانت الزيادة ذهباً وكانت من قبل
البائع يظن أن كانت الزيادة ديناراً أو أكثر صححت الزيادة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبطل العقد فأما
على قوله ما فلا تصح الزيادة ويبقى العقد على الصحة وان كانت الزيادة نصف دينار فهو جائز لأنه لا بشرط
قبض الزيادة في مجلس الزيادة هذا اذا كانت الزيادة من بائع القلب ثوبا وذهباً وان كانت الزيادة من
بائع القلب فضة فإنه يجوز الزيادة وان كثرت وان كانت الزيادة من قبل مشري القلب فان كانت الزيادة
ثوباً يصح ولا بشرط قبضه في المجلس وان كانت الزيادة ذهباً فان كانت ديناراً أو أكثر جازت الزيادة لأنه

لا قيام علم الحد لان السكران لم يتم وان كان أكثر كلامه غير مستقيم لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا في الكتاب
* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال وسكران بقاء عليه الحد واعتبر القاب ظنا كما قال في الجنون اذا كان أكثر
كلامه غير مستقيم يحكم بجنونه * واذا شهد أحد الشاهدين أنه سكران من الخمر وشهد الآخر أنه سكران من السكر أو من النيد لا تقبل
شهادتهما * ولا حد على الصبي والجنون اذا شرب الخمر أو سكرانا كان مجنوناً وفيصنق ان شرب في حال جنونه لاحد عليه كالصبي *
وان شرب في حال افاقته مع محمد * قوم بشر بن النيد فأتى بهم فسكر البعض دون البعض فشهد عليهم الشهود بذلك فن كان منهم
سكران يحبس حتى يصحو ثم يقام عليه الحد * ومن لم يكن سكران لاحد عليه ولكنه يعزوز ذكر في الكتاب رجل من أهل الكوفة
يوجد في بيته الخمر وهو فاسق أو وجد القوم مجتمعين على الشرب ولم يهرم أحد يشربون غير انهم قد جلسوا المجلس من شربها

أو كان يوجده ركوة من خرفانه يعزله ظهر منهم أمارات العزم على الفساد وأنه معصية لا تحذفه فعززه وكذا المقيم إذا أقطر في رمضان متعمدا يعزروه ويحبس بعد ذلك إذا كان يخاف منه عدوا إلى الإفطار ثانياً. وكذا المسلم يبيع الخمر أو يأكل الربا ولا يجمع فاته يعززه ويحبس * وكذا الغني والخنف والناتجة تعزروه ويحبس حتى تحدث توبة. وكذا المسلم إذا شتم نسياً يعزله إن ركب معصية لم يجب فيه الحد فيعززه * وإذا شرب المسلم الخمر أو سكر من غير خمر ارتدوا العباد بالله ثم أسلم فاته يقيم عليه حد الزنا واحد السرقة جميع أنواع الحد الواحد الشرب لأن الكفر لو كان معاقراً للشرب يبيع حد الشرب فإذا اعترض أولى بخلاف سائر الحدود وإن باشر أسباب الحد في زناه لا يقيم عليه حد الشرب والسكر لما قلنا وما سوى حد الشرب والسكران باشر سبباً في رذته قبل أن يأخذها لا يقيم عليه حد ما لا يحد القذف وإن باشر أسباب الحد وفي رذته بعدما أخذها لا يحد ما لم يحد إلى دار الحرب (٣٣٣) يقيم عليه الحد والحد واحد الشرب

والسكر لأنه كافر لا يمكنه

الذهاب إلى دار الحرب فكان

بمثلة الذمى ويقام على الذي

سائر الحدود والحد الشرب

والسكر في قول أبي يوسف

رحمته الله تعالى وقال

أبو حنيفة ومحمد رحمهم الله

تعالى لا يقيم عليه حد ما

الحد القذف

فصل في تصرفات

السكران

والجور والاشربة المتخذة من

التروايب نحو التبذ

والمث والغرها عندنا

ينفذ تصرفاته كالطلاق

والعتاق والاقرار بالدين

والعين وزوج ابنة

الصغيرة والابن الصغير

والاقرار والاستقراض

والهبة والصدقة إذا قبضها

الموهر به والمصدق عليه

وبه أخذ عاتمة المشايخ

رحمهم الله تعالى وقال

مالك رحمه الله تعالى وهو

أحد قولنا في أبي حنيفة رحمه الله

تعالى لا يصح تصرفاته وبه

أخذ الطحاوي والكرخي رحمه الله تعالى وعن أبي بكر بن أحمد رحمه الله تعالى قال

يشترط قبض الزيادة في مجلسه وإن لم يقبضها بطل العقد في القلب بحصة الزيادة وإن كان مستري القلب زاد فضة فإن كانت الفضة مثل القلب أو أكثر لا يجوز وإن كانت الفضة أقل من القلب يجوز كذا في النخعة * ولو اشترى سيفاً على عائة درهم وحلته خسون درهم وتقاضاهم زادت مستري السيف درهمها أو ديناراً فجزأ وإن تفرقا قبل القبض ولو كان بائع السيف زاد ديناراً وفضة قبل الاقتراف جزأ وإن فارق قبل أن يقبض انتقص من الثمن بحصة الدينار كذا في المبسوط * ولو أنه حط عنه شأمن الدراهم فهو جائز ولو لم يخط ليس من النضة كذا في الحاوي * قال في الجامع وإن اشترى اربق فضة بمائة دينار وتقاضا زعفراناً ثم التقاضوا لم يشترى البائع في الثمن عشرة دينارين نصح الزيادة ويشترط قبضها في مجلسه ولا يشترط قبض اربق في الحال وإن كانت الزيادة تقابل اربق في الحال لأنها لا تقابل اربق حقيقة وانما تقابل تسمية كذا في المحيط

(٣٣٠ - فتاوى ثالث)

الفصل الرابع في الصلح في الصرف * اشترى اربق فضة بدينار ودينار وتقاضاه فوجد بالارباق عينا وأنه قائم بعينه حتى كان رده فصالحه البائع على دينار وفضة المش - ترى أو لم يقبض حتى تفرقا فالصلح ماض ذكر المسئلة في الأصل من غرض كخلاف وهو على قولهما مستقيم وكذا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على قول من يقول من المشايخ رحمه الله تعالى بأن الصلح وقع عن حصة العيب من الثمن لأن حصته منه دينار وبطل الصلح ديناراً أيضاً فيكون هذا الصلح واقعاً على جنس حقه فلا يكون صرفاً وإن وقع الصلح على عشرة دراهم فإن قبضها المشتري قبل أن يتفرقا فالصلح جائز وإن لم يقبضها حتى تفرقا بطل الصلح لأنه وقع على خلاف جنس الحق فيعتبر صرفاً فإن كانت الدراهم التي وقع عليها الصلح أكثر من حصة العيب فالصلح جائز لأن الصلح وقع عن حصة العيب عند الكل عند بعض المشايخ وحصة العيب دينار وشرائط الدينار بدرهم أكثر من قيمة الدينار جائز وعند بعض المشايخ الصلح وقع على الجزء الثالث وشرائط الجزء الثالث بدرهم أكثر من قيمته يجوز كذا في المحيط * اشترى اربق فضة بمائة دينار فوجد معيباً فصالح من العيب على دينار وقيمة العيب أقل منه بما لا يتغابن الناس فيه جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز إلا بقدر ما يتغابن الناس بمثله كذا في محيط السرخسي * اشترى عبد أمانة ديناراً وتقاضاهم رجداً بعد عيباً وخاصم بالثمن فافترقا البائع بالعيب وأجده وصالح المشتري عن العيب على دينار فافته على وجهين الأول أن يكون بدل الصلح أقل من حصة العيب من الثمن بأن كانت حصة العيب من الثمن عشرة دنانير ووقع الصلح على أقل من عشرة دنانير وافتترقا قبل التقاض فاصلح جائز من مشايخنا رحمه الله تعالى من قال ما ذكر من الجواب على قولها أم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى

يقطن السكران كل تصرف يتفهم العزل ولا يسلطه الشروط الفاسدة فلا ينفذه منه البيع والشراء وينفذ منه العتاق والطلاق والدين والعين والهبة والصدقة والوصية وزوج الصغير والصغيرة وأمارته فلا تصح عندنا استحساناً وضع قيساً لأن الكفر واجباً على التني والإعدام لا واجب التصديق ولهذا الوجه على لسانه كلمة الكفر خطأ لا يكفر هذا إذا كان السكران الشرب المتخذ من أصل الخمر فواتر العنب والزبيب * فأما السكران من المتخذ من العسل والخمر الحبوب اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه وهو كاختلافهم في وجوب الحد من قال يجب الحد السكران هذه الاشربة يقول تنفذ تصرفاته لا يكون نزحاله ومن قال لا يجب الحد في هذه الاشربة وهو الفقيه أبو جعفر ونشم الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى يقول لا تنفذ تصرفاته لأن فاذا التصرف كان لازماً جازاً لا يجب الحد عند هما نزحاله

لا يتخذ تصرفاته * وان زال عقله بالبيع أولين الرمال لا يتخذ تصرفاته * وعن أبي حنيفة وشيخان الثوري رحمهما الله تعالى في الذي زال عقله بالبيع فطلق كان علم حين تناول البيع أنه يقع الطلاق وان لم يكن عالماً لا يقع * وعن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يقع من غير فصل وهو الصحيح * وكذا لو شرب شراباً حلالاً ثم وافقه فذهب عقله فطلق قال محمد رحمهما الله تعالى لا يقع طلاقه وعليه الفتوى * هذا كله في السكران لا شرب طائعا * وان شرب مكرها فطلق اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه والصحيح أنه لا يقع كالبيع عليه الحد * وعن محمد رحمه الله تعالى أنه يقع وهو الأول * والذي ضرب على رأسه حتى زال عقله فطلق وأعتق لا يتخذ تصرفاته وان زال عقله بالعصية لانه لا يحتاج الى شرع الزاجر فكلاهما لا يقع عليه الحد لا يتخذ تصرفاته * **كتاب النصب** فصل فيما يصير به المروءات صابوا وضامنا * ثوب لرجل في يده تشب به رجل فذهب (٣٣٤) صاحب الثوب فخرق قال محمد رحمه الله تعالى يضمن المشتب نصف قيمته وان كان

الذي جذبته هو المشتب الذي ليس له ثوب يضمن جميع القيمة * ولو عصى رجل ذراعاً انسان فذهب صاحب اليد يديه منسقط امتنان ذلك الرجل وذهب لمه ذراع هذه افة الانسان هدو يضمن العاض ارض ذراع هذا * ولو جلس رجل على ثوب رجل وصاحب الثوب لا يعلم به فقام صاحب الثوب فانشق الثوب من جلوس الجالس كان على الجالس نصف ضمان الشق * وعن محمد رحمه الله تعالى في رواية يضمن نقصان الشق والاعتداء على ظاهر الرواية * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية لا يضمن نقصان الشق * رجلان وضع كل واحد منهما ماجة في الطريق فتدحرجت احداهما على الاخرى فانكسرتا جميعا التقاض

فيها ريت وليس فيها شيء ورجل آخر وضع جرة اخرى في الطريق فتدحرجت احداهما فاصابت الاخرى فانكسرتا جميعا التقاض قال يضمن صاحب الجرة القائمة التي لم تدحرج فمجاورة التي تدحرجت ومثل ما كان فيهما من الزيت لانها بمنزلة حجر وضع في الطريق فما عطبه يضمن * فاما التي تدحرجت فانها حين زالت عن موضعهما اذ قد خرج صاحباه عن النصب * رجل في يده دراهم ينظر اليها ويقع بعضها في دراهم غيره وواحد اختلط كان الذي وقع الدرهم من يده غاصباً وضامناً وهذه جناية منه وان لم يعمد بـ رجل عصب من رجل يرضه وأودعه المصوب منه بـضة خفضت دجاجة عليها فخرجت فخرت ان فقرخ الودعة لاصحاب الودعة وفرخ الغصب للغاصب وعليه ضمان البضة التي غصب * رجل جاء الى خريسانا وصب فيها اخلاصاً راحل خلائها انصافاً قال اصحاب الخبر ان يأخذ نصفه انخل * وعن أبي القاسم رحمه الله تعالى رجل غصب خيراً وجعلها في حبه وموب فيها خلان من عنده حتى صار الخمر خللاً لا يكون انخل للغاصب قياساً وقال القسقي

أبو الليث رحمه الله تعالى قيل بأن الخلل يكون بين ما على قدر خصلهما لانه صار كأنهما خلطوا خلطهما قال وبه نأخذ * ولو تخلل خمر الغصبي يد الغاصب قال أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى الخلل يكون للغاصب * ولو أن رجلا أراد أن يصب خمره فسه فآخذها آخر فخلل في يده كان الخلل لأخر * رجل قد عد على ظهر دابة رجل ولم يحركها ولم يحولها عن موضعه حتى جاز رجل آخر وعقر الدابة قاله صمان على الذي عقروا الذي ركب الدابة لم يهلك من ركوبه وان كان الذي ركب الدابة يحمدها ومنه ما من صاحبها قبل أن يعقروا ولم يحركها فجاء آخر وعقرها فله صاحب الدابة أن يضمن أهم ماشاء * وكذا إذا دخل رجل دارا نساء وأخذ متاعا ويحمدها فوضا من وان لم يحولها ولم يحمدها فلا ضمان عليه إلا أن يهلك بفعله أو يخرجهم من الدار * وان أخذنا المتاع من بيت وحوله إلى بيت آخر من تلك الدار أو إلى بيت الدار وصاحب الدار مع علمه لا يمكن في تلك الدار فهلك المتاع في القياس يكون ضامنا وفي الاستحسان ان كان هذا الموضع (٣٣٥) في الحرز مثل الاول لا يضمن * رجل نام

على فراش انسان أو جلس على بساط انسان لا يكره غاصبالا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى غصب المتقول لا يتحقق بدون التفصيل والتحويل فلا يضمن اذا لم يهلك بفعله * وكذلك رجل استأجر أرض انسان بمحطة فزرع المستاجر الأرض حنطة وحصدتها وداسها ففعلها الآخر يرفعها حتى يعطيه الآخر فهلك الحنطة في موضعها لا يضمن الآخر لأنه لم يحولها عن مكانها * وذكر الناطقي رحمه الله تعالى رجل ركب دابة رجل بغير إذنه ثم نزل فمات قال يضمن في رواية الاصل * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يضمن وعنه أنه يضمن * قال الناطقي رحمه الله تعالى الصحيح ان على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضمن حتى يحول عن موضعه * رجل غصب بحولا فاستهلكه ويسأل ابن أمه قال الفقيه أبو بكر البلخي

التقاضي فلا يطل الصلح في خصه الصرف * وكذلك اذا كان الاب مقتر الزوج بعنده الأول الميراث كان حاضر في مجلس الصلح فالصلح جائز في الكل هكذا في المحيط * واذا ادعى الرجل سيفا محلي بغضه في يد رجل فصالحه منه على عشرة دنانير وقبض منها خمسة دنانير ثم افترقا أو اشترى بالباقي منه أو باقل أن يتفرقا وقبضه فان كان تقدم الدنانير بقدر الحليوة وحصلت فالصلح ماض وان كان تقدأقل من حصة الحلية فالصلح فاسد وشراء الثوب فاسد أيضا كذا في المبسوط * اذا ادعى عليه عشرة دراهم وعشرة دنانير وأنكر المدعى عليه أو أقر ثم صالحه المدعى عليه على خمسة دراهم من ذلك كله فهذا جائز سواء كان تقدأ أو نسيئة كذا في المحيط * وان اشترى قلب ذهبي عشرين مثاقيل بعينه درهم وتقاضوا واستهلك القلب ولم يستهلكه ثم وجد به عيبا قد دنا منه فصالحه على عشرة نسيئة فهو جائز ولو صالحه على دينار لم يجز إلا أن يقبضه قبل التفريق كذا في الحاوي * وان اشترى قلب فضة فبها عشرة دراهم دينارا وتقاضاه ثم وجد القلب شيئا ينقصه فصالحه من ذلك على قدر ما طي ذهب من الدينار على أن زاده مشترى القلب ربع كحنطة وقبضها فهو جائز وان كانت الحنطة بعينها أو تفرقا قبل التقاضي فهو جائز أيضا وان تقاضا ثم وجد في الحنطة عيبا ردها ورجع بثمنها * ومعرفة ذلك أن يقسم القيراطان على قيمة الحنطة وقيمة العيب فما يخص قيمة الحنطة فهو عن الحنطة يرجع به كذا في المبسوط * وفي النسخ اذا كان رجل على رجل درهم بخارية واصلحها من على درهم لا يعرف وزنها قال في أنظر البخارية فان كان الغالب فيها النحاس فهو جائز على القليل والكثير وان كان الغالب فيها الفضة لا يجوز الصلح الا على مثل وزنها وان صالح على أقل لا يجوز من قبل أن هذا ليس على وجه الخط الابري لو كان له عليه ألف درهم غلة صالح منها على تسعة مائة يرض لا يجوز ولو كان الدين ألفا أيضا فصالح على تسعة مائة سود جاز وكان هذا خطأ ولو صالحه على تسعة مائة لم يشترط إضافة شيء جاز ذلك وقال أبو يوسف ف رحمه الله تعالى ان كان السود أفضل لم يجز الصلح على سود أقل من وزن البيض وان كانا سواء جاز الصلح من أحدهما على الآخر بأقل من وزنه كذا في المحيط

* (الباب الرابع في أنواع الخيارات في الصرف) * اذا اشترى الرجل من رجل ألف درهم بعينه دينار واشترط الخيار فيه يوما فان أبال الخيار قبل أن يتفرقا جاز البيع وان تفرقا قبل أن يسطه وقد تقاضا فالبيع فاسد وكذلك اذا كان الخيار للبايع أو له ما طالت المتأخرة وكذا لا للموعد والسيف المحلي والطوق من ذهب فيلزم وجوه لا يخلص الأكبر الطوق وأما اللجام المزمع أو ما شبهه فان شرط الخيار في بيعه صحيح كذا في المبسوط * واذا اشترى جارية وطوق ذهب فيه خسو دينارا بألف درهم واشترط

رحمه الله تعالى يضمن الغاصب قيمة المحلول ونقصان الا لان هلك الولد أو جرت نقصان الام وان لم يفعل الغاصب في الام فعلا * رجل حرصوف غنم انسان غصبا قال أبو نصر رحمه الله تعالى ان لم ينقص قيمة الغنم شيئا كان على الغاصب مثل صوفه وان نقص كان للمالك الخيار ان شاء أخذ نقصان الغنم والصوف للغاصب وان شاء أخذ مثل صوفه وقد نقصان الغنم لامن جهة الصوف * رجل حل على ظهر دابة انسان بغير إذنه حتى تورط ظهر الدابة بشقها صاحبها قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى يتكلم ان دمل لا ضمان على واحد وان نقص فان كان من الشق فكذلك وان كان من الورم يضمن الغاصب * وكذا اذا ماتت وان اختلفا قاله قول الذي استعمل الدابة مع عينه ان حلف برى عن ضمان الدابة ولا يبرأ عن ضمان النقصان * رجل حل على فوكتة فلقسو تيز يديه فقصا رجل من بين يديه ان وضعه حيث يشاء ففسد يرض عن وان كل أكثر من ذلك ضمن * رجل بعث رجلا إلى ماشية ليأتمها فمركب الماء وردابة الا حرفة طابت الدابة قال الفقيه أبو بكر البلخي رحمه الله

تعالى ان كان منهما نيبا ط في أن يفعل في ماله مثل هذا الايض وان لم يكن ضمن * رجل وجد في زرع نورين فساقهما الى مربطه نظن
 أنهما لاهل قرية فاذا هما الغراب اهل قرية فأراد أن ير بطهما فدخل أحدهما الربط وهرب الآخر فتبعه فلم يظفر به قال الشيخ الامام أبو
 بكر رحمه الله تعالى ان لم يقدر على أن يشهد على نفسه أنه أخذهما ليردهما على صاحبه لا يضمن إلا ان يكون نيبته عند
 الاخذ أنه يمنعه عن صاحبه فيضن * هذا اذا كان في الليل * فان كان ذلك في النهار ان كان الثور والغراب اهل قرية كان حكمه حكم القطة ان
 ترك الاشهاد مع القدرة على انه يأخذها ليردها على صاحبه ضمن وان عجز عن الاشهاد كان معذورا وان كان الثور لاهل القرية فأخرجهم من
 زرع وساقه ضمن لان ما يكون لاهل القرية لا يكون له حكم القطة في النهار وانما يكون له حكم القطة في الليل أما في النهار فحكمه حكم
 الغصب فيضمن أشهد أو لم يشهد قال (٣٣٦) ومقدار ما يخرج عن ملكه لا يكون مضمونا عليه وان ساقه مارا فذلك

الخيار فلهما ما فسد في الكل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى
 يجوز في الجارية بخصمتها من الثمن وكذلك اذا اشتراها جماعة دينارا كذا في الحاي * ولو اشتراها جماعة دينارا
 وشترط الاجل فاشتراط الاجل كاشتراط الخيار كذا في المبسوط * وان اشتراها بمحطة وأعرض جاز
 اشتراط الخيار بوما أو أكثر كذا في الحاي * وان اشترى رطلا من نحاس بدرهم واشترط الخيار فيه فهو
 جائز لانه لم يصر في كذا في المبسوط وفي نوادر ابن سماع عن محمد رحمه الله تعالى اذا اشترى فلوسا بدرهم
 على أن يبيع الدراهم بالخيار فدفع الدراهم ولم يقبض الفلوس حتى اقرقا فالبيع فاسد وان كان الخيار
 البائع الفلوس وقد قبض الدراهم فابى عن بيعه جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي أن لا يجوز هذا
 العقد كذا في المحيط في فصل المتفرقات * وليس في الدراهم والدنانير وسائر الديون خيار الرؤية وله خيار
 الرؤية فيما بينه وبين الثمن والحق كذا في محيط السرخسي * وأما خيار الاستحقاق فان كان العقد ورد على
 الدراهم والدنانير فهو أن يشتري دينارا بعشرة دراهم فاستحق نصف الدينار رجوع نصف الدراهم وله نصف
 الدينار ولا خيار له كذا في الحاي * وان استحققت الدراهم وأخذها المستحق بطل القبض وله أن يرجع
 بثمنها ولا يطل العقد وان أجاز المستحق ذلك فانه يتظر ان حصلت اجازته بعد القبض جاز القبض وليس
 للمستحق على المقبوض سبيل وله أن يرجع على الناقد وان حصلت اجازته قبل القبض فوجوب الاجازة
 وعدمه سواء فله أن يأخذ دراهمه ولا يطل العقد وله أن يأخذ ثمنها ما اذا كان قبل الاتفاق كذا في
 شرح الطحاوي * وأما اذا وجدها وبعضها مستحق وكان ذلك بعد الاتفاق بأبدانها ان أجاز المستحق
 وكانت الدراهم قائمة جاز وان ارد بطل الصرف كله ان كان الكل مستحقا وان كان البعض مستحقا بطل
 الصرف بقدره قل أو أكثر كذا في المحيط * اشترى عشرة دراهم بدينار وتقاضاهم بدينار فوجوب الاجازة
 فاستبدل فاستحققت تلك الدراهم الزبوف لم ينقض الصرف عندهما وكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 ان كانت الزبوف قليلة ولو وجد الكل زبوا فاستحق الصرف استبدل أم لا كذا في محيط السرخسي *
 وان ورد العقد على شيء بعينه نحو أن يشتري قبا فاستحق بعضه كان المشتري بالخيار ان شاء رد الباقي وان
 شاء أمسكه بخصته فان استحق فلم يحكم به للمستحق حتى أجاز البيع جاز البيع وكان الثمن فيما جاز
 للمستحق يأخذ البائع ويسلمه له كذا في الحاي * لو اشترى اناء موصوفا أو قبا فضة بدينار وفضة
 بدينار ثم استحق الاناء وألقب بطل البيع وان كان في المجلس وهذا اذا لم يجز المستحق العقد * وأما اذا أجاز
 جاز العقد كذا في المبسوط * رجل له على آخر ألف درهم غلة فأخذها باسمائة موضع ودينارا فافتقر قائم
 استحق الدينار قايه رجوع على الغريم بمائة درهم غلة وان استحق الدينار قبل أن يتفرقا رجوع عليه بدينار

بنفس السوق بغير غصا
 ويصير مضمونا عليه الا اذا
 ساقه الى موضع بأمن فيه
 * رجل وجهه جارية الى
 الخناس لينيهها فبعثتها
 امرأته الخناس الى حاجة
 لها فهربت قال الشيخ الامام
 أبو بكر البجلي رحمه الله
 تعالى الضمان يكون على
 امرأته الخناس لا غريمي قول
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 وقال أبو يوسف ومحمد
 رحمه الله تعالى صاحب
 الجارية بالخيار ان شاء ضمن
 الخناس وان شاء ضمن
 امرأته لان الخناس أجبر
 مشترك ومن مذهب أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى ان
 لا تجبر المشترك لا يصير ضمانا
 لما تلف في يده بغير فعله *
 وعند صاحبيه رحمه الله
 تعالى يكون ضمانا * رجل
 قلع الثمن من أرض رجل
 وغرسها في ناحية أخرى
 تلك الارض قال الشيخ
 الامام أبو نصر رحمه الله

تعالى الشهر يكون للغارس وعليه قيمة الثمن الثالث يوم قلع فان كان قلع الشجرة يضر بالارض كان لصاحب الارض
 أن يعطي قيمة الشجرة للغاصب قيمة شجرة ليس لها حق القرار * رجل وطئ امرأته أجنبية كرها قال علما على حرام وتعدت افساد
 النكاح وكان ذلك قبل أن يدخل الاب بالمرأة وجب للمرأة على الاب نصف المهر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يرجع الاب على الابن بما ضمن
 لانه وجب عليه حذرا فلا يفرم شيئا * ولو أن الاب قبلها بذهب أو فدية تعدت افساد النكاح على الاب وجب على الاب نصف المهر ثم يرجع
 بذلك على الاب لانه كما كان على شرفه سقوط فدية فرجوع به عليه * رجل بعث غلاما صغيرا في حاجة فغيره أن أهل الغلام فرأى
 الغلام غلاما يلبس فأنتهى اليهم وانتهى مطع يتوقع ومات ضمن الذي بعثه في حاجته لانه صار عاصبا بالاستعمال * رجل قال لعبد الغير
 ارتق هذه الشجرة فواتر المشمش لنا كله أنت فذهل ووقع من الشجرة فمات لا يضمن امرأته لانه ما استعمل في أمر نفسه * وان كان الامر

قال له ارتق الشجر واثرا الشمس لا كل أنافضل ووقع ومات ضمن الأمر لأنه استعمل في أمر نفسه * المرتين إذا جعل خاتم الرهن في خنصره فضع ضمن له ليس لبساعتاد فيصير غاصبا وخصصر الحق واليسرى فيه سواء لأن من الناس من يجهلونه في البني * وإن جعله في البصر لا يضمن لأن ذلك حفظ وليس بلبس * وإن جعله في خنصره فوق خاتم آخر لا يضمن قالوا الحمد لله تعالى أن بعض السلاطين يحلون الخاتم فوق الخاتم فقال محمد رحمه الله تعالى انما يلبس الختم وأشار إلى أن هذا ليس بعقد يقصده التزين * فالخاصل أن الرجل إذا كان معروفا بلبس خاتين للتزين يكون ضامنا * رجل رفع قلنسوة من رأس إنسان ووضعه على رأس رجل آخر فطرحه الرجل من رأسه فضاقت قالوا إن كانت القلنسوة بجر أي العين من صاحبها بحيث أمكنه رفعها من ذلك الموضع لا يضمن الطراح لأن ذلك غزلة الرد على المالك وإن لم يكن كذلك يكون ضامنا وقد مر قبل هذا في مثلها أنه إذا كان في موضع تمكن صاحبها من (٢٣٧) أن يمد يده فأخذها لا يضمن * رجل دخل منزرا رجل باذنه وأخذ

أمثله وكذلك الحواير فيما إذا كان مكان الدينار مائة فلس كذا في المحيط في فصل المتفرقات * وأما خيار الرد بالعيب فإنه ثبت لمن يبيع عبدا فيصار له بعقد الصرف كذا في الحواير * وإذا باع دينارا بعشرة دراهم أو موصوفا من الذهب وتقاضاه من قابض الدراهم وجددها زوفا أو غيرها فله أن يردّها فإن ردّها بعد الافتراق بطل الصرف عند أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى إذا استبدلها في مجلس الرجز وإن استبدلها قبل الافتراق جازا جميعا وإن وجد البعض زوفاً كان يسيرا لا يبطل العقد استسكانا كذا في السراج الوهاج * وإن وجدها ستوقفة وكان ذلك في مجلس العقد ليس له أن يتجاوزها * فإن ردّها وقبض الحياض في المجلس جاز وجعل كأنه آخر القبض إلى آخر المجلس كذا في المحيط * وكذلك لو علم ذلك وقت القبض وقبضها لا يجوز له أن يردّها أو يأخذ الدراهم الحياض ولو علم أنها ستوقفة أو رصاص وقت العقد فإنه يتظر أن علم بالبيان والسمية نحو أن يقول اشتريت منك هذا الدينار بهذه الدراهم الستوقفة والرصاص فالبيع جاز * وإن كان يعلم أنها ستوقفة أو رصاص لكنه قال اشتريت منك هذا الدينار بهذه الدراهم وأشار إلى الستوقفة والرصاص فإن كانا لعلمان أنها ستوقفة أو رصاص ويعلم كل واحد منهما أن صاحبه يعلم فإن العقد ينعقد بهما يعنيهما * وإن كانا لعلمان ذلك أو يعلم أحدهما ولا يعلم الآخر أو يعلمان جميعا ولا يعلم كل واحد منهما أن صاحبه يعلم ذلك فله أن يفسد العقد لا ينعقد بهما يعنيهما ولكن يعلق العقد بذلك القدر من الدراهم الحياض كذا في شرح الطحاوي * وأما إذا وجدها أو بعضها ستوقفة * وكان ذلك بعد الافتراق بأدائها * وجد الكل ستوقفة بطل الصرف كله وإن وجد البعض ستوقفة بطل الصرف بقدره يتجاوز به ورده واستبدل مكانه آخر أو لم يستبدل كذا في المحيط * ولو وجد الدراهم ستوقفة بعد الافتراق وقد هلكت في بدلتشترى عليه قيمتها أو الصرف باطل ويرجع الدينار كذا في التتاريخية نافلا عن التجريد * هذا كله إذا كان بدل الدينار دراهم لاثنين للعقد * وأما إذا كان بدله مما يتعين للعقد نحو أن يشتري قلب فضة بدينارا أو ناعضة أو نيران فضة بدينار فقاضاهم وجد المصوغ أو الترمصيا فإن رضى بتعييه جاز وإن لم يرض ورده بطل العقد سواء كان قبل الافتراق أو بعده وقابض الدينار بالخيار إن شاء رد المقتوض وإن شاء رد ماله إلا إذا ظهر فساد العقد من الأصل نحو أن يشتري المبيع أو وجدته بخلاف جنس ما جاءه فإفساد العقد استرد منه عن الدينار إذا كان قائما ومثله إذا كان هالكا كذا في شرح الطحاوي * اشتري سيفا مجلي بدراهم فوجد في نبي منه عيارا يدركه دون البعض لأنه شيء واحد والعيب البعض يؤثر في الكل * فإن رد الكل بغير قضاء ثم أقر فقبل القبض بطل الرد لأن الرد بالتراضي يبيع جديدي حق ثالث والقبض في الصرف وجب حقا للشرع وهو ثالث فكان افتراقا

يكون ضامنا لأنه التزم بالحفظ فاذا تركه ضمن وإن كان المالك حاضرا لا يضمن لأن هذا ليس بتضييع هذا إذا خالفنا ما أخذ ولم يدن منه لا يضمن وإن لم يكن المالك حاضرا * وعلى هذا إذا سقط شيء من إنسان فراه رجل * ولو شق رجل زرق غيره وقصه من جامد فأصابه الشمس فتابا بخلقا فاقفه ذكركم الأمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه لا يضمن * رجل قال لغيره كل هذا الطعام فإنه طيب فأكل فأذهم سموم فأت لا يضمن كما قال لغيره أسلك هذا الطريق فإنه آمن فسلك فأخذته المصوص فإنه لا يضمن * رجل أقام البيعة على رجل أنه غصب مني هذا الجارية اليوم وأقام رجل آخر البيعة أنه اغتصبها مني منذ شهر قال محمد رحمه الله تعالى في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الذي أقام البيعة على الوقت الآخر وضمن المدعي عليه قيمتها الأولى وفي قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في الذي أقام البيعة على الوقت الأول ولا يضمن إلا شربا * رجل عليه عشرة دراهم رجل قال فوافوني بدها القابض اتني عشرة ذكر في التوارد أن على قول أبي حنيفة وأبي

يوسف رحمه الله تعالى الزيادة أمانة أذا هلكت لا يلزمه ضمانها وعلى قول محمد ونزول رحمه الله تعالى تكون مضفوفة وهو القياس فالوان
القباض دفع منتهاد درهمين لرد ما على صاحبه ما هلك في الطريق قالوا ان المدون يشارك القاض فبما في فيكون له سدس ما بقي وذلك
درهم وثلاثة دراهم لان كل درهم من القروض سدسه للدافع وخمسة أسداسه للقاض * ورجل دفع الدراهم الى نافذلية دفع الدراهم وكسر
قالوا يكون ضامنا الا اذا قاله المالك انخره اذا كان المكسور لا يفرج رواج الصالح وينقص بالكسر * رجل أنفق على رجل
أحد مصراعي باب أو أهدى رجل خفا أو مكب كان للمالك أن يسلم اليه المصراع الآخر ويضع قيمتهما * رجل أخذ من أرض انسان زبانا
قالوا ان كان لذلك التراب قيمة في ذلك الموضع بضع قيمة التراب سواء تمكن به النقصان بالأرض أو لم يتمكن وان لم يكن للتراب قيمة في ذلك
الموضع ينظر ان تنقص به الأرض (٣٣٨) ضمن النقصان والافلا ولا يومر بالكس وقال بعضهم بئومر بذلك الراعي اذا خاف

على شاة فذبحها ذكر في
الاصل أنه بضع قيمته يوم
الذبح وقال الشيخ الامام
الزاهد المعروف بخواهر
زاد رحمه الله تعالى انما
يضمن اذا ذبح شاة برجي
حياتها واليه أشد في
الكتاب فانه قال وخاف
الراعي على شاته لم يقل يتقن
بموتها ولا يرجي حياتها فاما
اذا يتقن بموتها ولا يرجي
حياتها لا يضمن لانه ما مور
من المالك بحفظها وذنوبها
في هذه الحالة حفظها وهو بمنزلة
الغاصب اذا شدد رجل شاة
وأضجعها فبها انسان
وذبحها لا يضمن * ولو مر
رجل بشاة لغريمه وقد أشرفت
على الهلاك فذبحها يكون
ضامنا لانه غير مأور
بالحفظ * وذكر في النوازل
شاة لسان سقطت وخف
عليها الموت فذبحها انسان
كأن لا توت لا يضمن استحسانا
لانه ما أدون دلالة وهو كالوقدم
شاة للاضحية ويربط رجلها

للذبح فجاء آخر وذبحها منه جاز استحسانا وكذا لو طعن رجل جوالق غيره في اطاحون * وكذا لو سدا الورع (١) ليس في به زرع غصاف من
رجل وفتح فوهة أرضه وسقى الارض لا يضمن * وكذا الرجل اذا جعل اللحم في القدور وصب فيه الماء فجاء آخر وأوقد النار وطبخ لا يضمن * ولو
كان اللحم في المصالح فجاء آخر وألقاه في القدور وطبخه كان ضامنا * الغاصب اذا استهلك المغصوب وهو من ذوات القيم حتى ضمن قيمته فانه
ينظر ان كان ذلك الشيء يباع في السوق بالدرهم بقوم الدراهم وان كان يباع بالدينار بقوم الدينار وان كان يباع بما كان الرأى فيه الى
القاضي قضى عليه بما كان أنظر لافصوب منه * رجل غصب جارية فزني بها ثم ردها على المولى فظهر بها جاحل عند المولى فوالت وماتت في
الولادة أو في الفاس فان على أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كان ظهور الجاحل عند المولى لا تلت من ستة أشهر من وقت رد الغاصب ضمن
الغاصب قيمته يوم الغصب * بخلاف ما لو زني بغيره فخلت وماتت في الولادة أو في الفاس فان لم يضمن الزاني شيئا * ويصل غضب من

رجل عبدان ان المصوب منه قال للغاصب اذهب به الى موضع كذا فاعه فذهب به الغاصب الى ذلك الموضع فذهب في الطريق فكان الغاصب ضامنا على حاله. ولو ان الغاصب استأجر العبد من المصوب منه لبي له حائطاه لوما كان العبد يكون في ضامنه حتى يأخذ في عمل الحائط. واذا أخذ في عمل الحائط برى عن الضمان وكذا اذا استأجره من المالك ليخدمه. * رجل له كران من خنطة غصب رجل أحدهما وذهب به ثم ان المصوب منه أودع الغاصب الكران الثاني فخلطه الغاصب بكر الغصب ثم ضاع الكران في التوادران الغاصب يرضى الكران الذي غصب ولا يرضى الوديعة فهو كذلك رجل أخذ من كيس رجل فيه ألف درهم خمسمائة فذهب به ثم ردها بعد أيام ووضعها في الكيس الذي أخذها منه فانه يرضى الخمسمائة التي كان أخذها لآخره. رجل غصب دابة ثم ردها الى مربط المالك لا يبرأ عن الضمان. وقال زفر رجه الله تعالى بيرا * ولوركب دابة غيره ثم نزل وتركهافي مكانها كان ضامنا في قول أبي يوسف (٣٣٩) رحمه الله تعالى ولا يكون ضامنا في قول زفر رجه الله تعالى

في قول زفر رجه الله تعالى * ولو أخذ لقطعة ليعرفها ثم أعادها الى المكان الذي أخذها منه برى عن الضمان حتى لو هلك لا يضمن ولم يفصل في الكتاب بين ما اذا تحول عن ذلك المكان ثم أعاد الى ذلك المكان وبين ما اذا لم يتحول وكذا الحكم الجليل تأويلها أعادها قبل التحول فاما بعد التحول لا يبرأ من الضمان * واليه مال الفقهاء أبو جعفر رجه الله تعالى هذا اذا أخذ اللقطعة ليعرفها فان كان أخذها لغيرها أعادها لا يبرأ من الضمان ما لم يردّها الى صاحبها. * رجل نزع خاتم من اصبعه نائم ثم أعاده الى اصبعه قبل أن يتبينه الناس برى عن الضمان في قولهم ولو اتبته الناس ثم نائم وأعاد الى اصبعه لا يبرأ في قول أبي يوسف رجه الله تعالى ويسبرأ في قول زفر رجه الله تعالى * ولورفع

من فضة فيه فص يدرهم أو دينارين بقباض ثم قلع المشتري الفص من الفضة والقطع لا يضر بواحد منهما ثم وجد بأحدهما عياره وأخذ بخصمته من الثمن. وكذلك لو وجد بأحدهما عيار قبل أن يقطع الفص من الفضة وأراد ردهما جميعا ليس له ذلك ولكنه يقطع الفص من الفضة ثم يرد الذي به العيب منهما وان كان المشتري قد قبضهما ولم يدفع الثمن حتى وجد بأحدهما عيارا فأنشأ أخذها وان شأ ردهما وان لم يجد بأحدهما عيارا ولكنهما افترا قبل قبض الثمن بطل البيع في الفضة ولزم المشتري الفص بحسبته لان الذي بطل فيه البيع انما بطل بترك المشتري دفع الثمن وذلك لا يوجب له الخيار ثم قال والقص والفضة اذا كانا بياضين لم يضر ذلك بواحد منهما من جهة السمن في الرقي يباعان جميعا بمنزلة العقيق في الجراب. وكذلك السيف الخفي او المنطقه المحلاة أو ما أشبه ذلك من الجوهر يكون في الذهب فكل شيء من ذلك يكون نزع لا يضر بواحد منهما فكأنهما شيطانان في جميع ما وصفت لك كذا في المحيط في فصل المفترقات. * وما يتصل بهذا الباب اذا اشترى دينار أربعة دراهم وتقاضاه جميعا ثم أعاد الدينار بدرهم زوف وقال وجدتها في تلك الدراهم وأكرهتمى الدينار أن تكون هذه الدراهم من دراهمه فاستلته على وجوه * امان أن يأتى الدينار قبيل ذلك فقال قبضت الجدا وقبضت حتى أوقال قبضت رأس المال أو قال استوفيت الدراهم أو قال قبضت الدراهم أو قال قبضت ولم يرد عليه في الوجه الاول والثاني والثالث والرابع لا سمع دعوى بائع الدينار حتى لا يستحقه المشتري الدينار على ذلك وفي الوجه الخامس وهو ما اذا قال قبضت الدراهم القول قول بائع الدينار وعلى المشتري الدينار البينة أنه أعطاه الجدا استحسانا. * وكذلك الجواب في الوجه السادس وهو ما اذا قال قبضت ولم يرد على هذا. * ولو قال وجدتها ستوفة أو رصاصا لاشك أن لا يقبل قوله في الوجوه الاربعة وكذا في الوجه الخامس لا يقبل قوله وفي الوجه السادس يقبل قوله كذا في المحيط

باب الخامس في أحكام العقد بالنظر الى احوال العاقدين (وفيها ستة فصول)

الفصل الاول في الصرف في المرض قال محمد رحمه الله تعالى واذا باع المريض من وارثه ديناراً بألف درهم وتقاضا لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا باجاة باقي الورثة. * وعقب وصيته الوارث بالعين وكذلك اذا باع بمثل قيمته أو أقل. * وعندهما اذا باع بمثل قيمته أو أكثر يجوز من غير اجازة بقية الورثة ولو اشترى المريض من ابنه ألف درهم عاتى ديناراً وتقاضاه ورثة كبرافعى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز الا باجاة الورثة سواء كانت قيمة ذنابه ألف درهم أو أكثر أو أقل. * وعندهما ان كانت قيمة ذنابه

اللقطه وهى ثوب فليسها عند غيبة المالك ثم أعادها الى مكانها فهو على هذا الخلاف أيضا هذا الدالس لسامعة اذا ما اذا كان قصافوضعه على عاتقه ثم أعادها الى موضعه لا يضمن في قولهم. * وكذا الخاتم اذا أدخله في خنصره يكون استعمالا لا يكون ضمنا اليسرى واليمنى فيه سواء فان أدخله في اصبع أخرى لا يكون ضمنا وان أدخله على خاتم في خنصره فهو على ما قلنا من انه اذا كان معروفا فليس خاتمتين للترين يكون ضمنا والا فلا. * ولو تولى السيف ثم نزع وأعاد ضمن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى. * وكذلك لو كان مثقلدا بسيف فتقلده هذا السيف * وان كان مثقلدا بسيفه من تقلده هذا السيف أيضا ثم أعاد لا يكون ضمنا. * وعن محمد رحمه الله تعالى في المشتري اذا أخذ رجل خاتما من اصبع نائم أو درهم من كيسه أو خاتما من رجله ثم أعاد الى مكانه وهو نائم أو لم يدر حتى اتبته من نومه ثم نائم نومة أخرى فاعاد الى موضعه ان أعاد في مجلسه ذلك استحسن أن لا أضغه ولا أضمنه. * وكذلك لو أعاد الخاتم الى اصبع أخرى ولم يدر كفى هذه المسائل قول أبي حنيفة

رحمه الله تعالى * قالوا الصحيح من مذهبه أنه لا يضمن الابايعويل * وذكر في جمع التفاريق اذا نزع من اصبع ثامن خاتم أعاده فيها عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يعتبر النمرة الاولى وعند محمد رحمه الله تعالى يعتبر المجلس استسنا * سكران لا يعقل وهو نائم وقع نوبه في الطريق فأخذ رجل نوبه لم يجد نظله لا يضمن * وان أخذ الثوب من تحت رأسه أو أخذ خاتم من يده أو كسبان وسطه أو درهما من كفه ليحفظه لانه خاف ضياعه ضمن لان المال كان محفوظا صاحبه * السلطان الجائر اذا هدد المودع بحبس شهر أو ضرب لا يتلف عضومته لدفع اليه الوديعة فدفع ضمن وان خوفه تلف عضوا لا يضمن * ولو سرق رجل الى سلطان ظالم قال له ان فلان مالا كثيرا أو أنه وجد مالا أو أصاب سيرا أو قال غده مال فلان الغائب أو أنه يريد الفجور بأهلي فان كان السلطان ممن يأخذ المال بهذه الاسباب كان ذلك سعيها موجبا للضمن اذا كان كذا فاعيا (٣٤٠) قال * وان كان صادقا فاعيا قال الا أنه لا يكون متظلما ولا محتسبا في ذلك فكذلك

* وان قال انه ضربني أو ظلمني وهو كاذب في ذلك كان ضامنا * رجل تعلق برجل وخاصة فمقط من التعلق به شيء وضاع قالوا يضمن المتعلق * وقال رضي الله تعالى عنه وينبغي أن يكون الجواب على التفسير ان سقط بغير من صاحب المال وصاحب المال يراه ويمكنه أن يأخذ لا يكون ضامنا * رجل أخذ غريمه فجاءه انسان وانزع من يده حتى هرب الغريم فانه يعزر بحكم الخساية ولا يضمن المال الذي على المسدودين * رجل خرق صك رجل أو دقصر حسابه فكلموا فاعيا يجب عليه وأصح ما قيل انه يضمن قيمة الصك مكتوبا * رجل صب ماء على حنطة رجل فتقصت ثمرها آخر وصب عليها الماء أيضا حتى زاد في نقصان روى عن محمد رحمه الله تعالى أن

ألف درهم وأقل يجوز من غير اجازة باقي الورثة وان كانت قبعة ذانيرة أكثر من ألف درهم فان اجازة باقي الورثة ذلك جاز وان لم يجزوا يجزوا المشتري ان شاء نقض البيع وورد الدينار أو أخذ درهمه وان شاء أخذ من الدينار مثل قبعة درهمه وورد الفضل كذا في المحيط * واذا باع المريض من أجنبي ألف درهم بدينار وتقاضاه ثمانية المريض والدينار عنده ولا مال له غر ذلك فلورثة أن يردوا ما زاد على الثلث فاذا ردوا كان المشتري بالخيار ان شاء أخذ ديناره وادان وان شاء أخذ من ألف قيمته الدينار أو أخذ أيضا ثلث الألف كاملا وان كان المريض قد استهلك الدينار كان للمشتري أن يأخذ قبعة الدينار من الألف وثلاث عاين من الألف كذا في الحاوي * ثم ان محمد رحمه الله تعالى خير ومشتري الدراهم بعدها ذلك الدينار في المريض وفرق بين هذا وبين ما اذا هلك الألف في يد مشتري الألف ولم تجز الورثة ما صنعته المريض فان هلك لا يعجز مشتري الألف بين الفسخ والاجازة بل يأخذ قدر قيمة الدينار وثلث جميع الاقوي رد الباقي على الورثة كذا في المحيط * وكذلك ان باع المريض سيفا قيمته مائة درهم وفيه من الفضة مائة درهم وقيمة ذلك كله عشرة دينار يدينار وتفاضل الورثة أن يجزوا كان للمشتري بالخيار ان شاء أخذ قدر قيمة الدينار من السيف وحليته وثلث السيف تاما بعد ذلك وان شاء رده كله وأخذ ديناره وهذا وما سبق في القرض يصح سواء مختص به فهدم المسئلة ان قيمة الدينار لمن السيف والحلية جميعا وان كان المريض قد استهلك الدينار كان للمشتري بالخيار ان شاء أخذ ديناره وادان البيع ويكون ذلك دينار في تركه المبت باع السيف حتى ينقد الدينار وان شاء كان له من السيف وحليته قيمة الدينار وثلث ما بقي وان كان المشتري أيضا قد استهلك ما قبضه جاز له منه قيمة الدينار وثلث الباقي وغرم ثلث الباقي للورثة كذا في الميسر * مريض له تسعة مائة درهم لأماله غير هابها بدينار قيمته تسعة مائة درهم وقبض المشتري الدينار وقبض الاخر مائة درهم وافترقا ثم مات المريض والدينار قائم في يده والدراهم كذلك فاجازة الورثة ههنا وعدهم اجازتهم سواء وسلم المشتري الدراهم مائة درهم تسع الدينار وان كانت قبعة المائة أكثر من تسع الدينار وورد الورثة عليه ثمانية أضعاف الدينار وكذلك لو كان مشتري الدراهم قبض من الدراهم مائة درهم أو ثلث مائة درهم فاجازة الورثة وعدم اجازتهم سواء وسلم للمشتري مائة درهم (١) تسع الدينار أو ثلث مائة ثلاثة أضعاف الدينار وان كان مشتري الدراهم قبض من الدراهم أربع مائة فلهما يحتاج الى اجازة الورثة وان اجازت الورثة ذلك سلم للمشتري أربع مائة درهم وسلم للورثة أربعة أضعاف الدينار وثلث الورثة رخصة أضعاف الدينار على المشتري وان لم تجز الورثة ذلك فالمشتري بالخيار ان شاء نقض البيع ورد ما قبض من الدراهم وأخذ ديناره وان شاء أخذ منها قبض من الدراهم قدر أربعة أضعاف الدينار وثلث جميع المال وذلك لثلاثة وادان الباقي على

الثاني يضمن قيمته لو سب الماعل عليه أو برأه الاول * رجل أقر كدسا لرجل قال رحمه الله تعالى ان كان الورثة قبعة البرقي السنبل أقل من قيمته لو كان خارجا عن السنبل كان عليه قيمة الكدس * وان كانت قبعة البرقي السنبل أكثر من قيمته عليه مثل البرو عليه قيمة الحبل * وان غصب كدسا فداسه ثم أقام المغموص منه البيعة على الغصب فانه يقضي له بالبرو قيمة الحبل * ولو أن رجلا غصب بوم من رجل حبة حبة من الحنطة فبلغ ذلك قبض حنطة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا غصب بوم رجلا شيئا فباعه منهم قيمته ولو باع رجل منهم بعد رجل لم يضمن شيئا * رجل أحمى تنوره بقصب أو حشيش وانفق فيه بعاما رجل وصرف فيه الماء قالوا ينظر الى قيمة التنور مسجورا وغير مسجور ويغرم فغسل ما بينهما * وقيل ينظر الى أجره مسجورا وغير مسجور ويغرم فغسل ما بينهما * وكذا الرجل اذا فتن قيس انسان ينظر الى قيمته مخطوطا وغير مخطوط ويضمن الفضل * وكذا اذا نزع باب دار انسان عن موضعه أو بال في ثمرها له ضو

أول سرج إنسان وكذا كل ما كان مؤلفاً من كذا ناقض تأليفه * ولو أقصد على آخرنا لفحصه قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى إن أمكن إعادة أمره بعبادته كما كان وإن لم يكن سلم إليه المقبوض وأخذ منه قيمة المصير بجمها * وكذلك في التعل وكل ما كان يمكن إعادة على ما كان * ولو حل سلسله ذهب كان عليه قيمته من النقصه * وكذا الرجل إذا شدد أسنان عبده بذهب فربى بها رجل * ولو حل سدى حائك ونشر ينظر إلى قيمته سدى وإلى قيمته غير سدى فيضمن الفضل * وكذا إذا أخذ نعل رجل من نعال العرب فحل شرا كه يقوم العمل مشتركة وغير مشتركة فيضمن الفضل * فصار أوقاف دابة في الطريق وعليها ثياب فعملها ركب ومن قرض بعض الثياب التي كانت على الدابة قال الشيخ الأمام أبو بكر الحلبي رحمه الله تعالى إن رأى الركب الدابة الواقعة ضمن وإن لم يصير لايضمن * ولو مر رجل على ثوب موضوع في الطريق وهو لا يصير ويحترق لايضمن (٣٤١) وكذا الرجل إذا جلس على الطريق فوقع عليه إنسان وأصاب

الجلد ان لم ير الجالس لايضمن قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى قدرى عن بعض أصحابنا رحمه الله تعالى خلاف هذا ولكن إذا أفتى مفت بما قال أبو بكر رحمه الله تعالى لأبأس به هبت كفن ثوب الغير قالوا إن شاء أخذ صاحب الثوب قيمة الثوب وإن شاء نبش القبر فأخذوه به قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى إن كان الميت ترك ما يعطى قيمة الثوب من ذلك المال وكذا الوضئ متبرع قيمة الثوب لا يكون لصاحب الثوب أن ينش وإن لم يكن شيئاً من ذلك فإن ترك صاحب الثوب لا تحره فهو أفضل وإن نبش كان له ذلك * فإن كان الثوب قد انتقص بالتكفين يضمن الذي كفن الميت ودقنه * قال رضى الله تعالى عنه

الورثة وإن لم يقبض مسترى الدرهم شيئاً من الدرهم تردوا الورثة ديناراً وهل يجب على المشتري رد ذلك الدينار بعينه أم لا فالمسئلة على روايتين * ولو لم يقبض أو لم يمت المريض فزاد المشتري تسعة وخسين ديناراً وتقاضاه فجزأ تركه كان كالتقاضي كل دينار عشرة دراهم * وإن كان المريض وكل وكيل فباعهما من هذا الرجل ديناراً ثم مات المريض قبل أن يتقاضا فقال المشتري أنا أخذت تسعة وتسعين ديناراً فهو جزأ إذا وصى بالوكيل قالوا لا بل هذه المسئلة أن المريض وكل هذا الرجل يبيع الدرهم وقبض الرأى إليه بأن قال أعمل فيهارأىك أوقال ما صنعت فبها من شئ فهو جزأ زنتى يكون سبع أو كيل جزأ الرأى المريض مع الحماة فيكون بمنزلة يبيع المريض فإذا زاد المشتري ورفع الحماة يجوز لنا ما إذا لم يقبض الرأى لم يجوز أن زاد المشتري على اختلاف المذهبين * أما على قولهما فلا أن الوكيل بالصرف وكيل بالبيع من وجهه وبالشرا من وجهه وبأى ذلك اعتبرناه لا تتحمل منه الحماة الفاحشة ولا يجوز بيعه على المريض * وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا أنه وكيل بالبيع من وجهه وبالشرا من وجهه من حيث أنه وكيل بالبيع إن جزأ تصرفه مع الحماة على المريض من حيث أنه وكيل بالشرا لم يجوز تصرفه مع الحماة على المريض فوقع الشك في جزأ تصرفه على المريض فلا يجوزنا الشك هكذا في المحيط * وإذا اشتري من المريض ألف درهم بعائنه تدرهم وتقاضا ثم مات المريض من مرضه فهداربا وهو باطل من الصحيح والمريض جمعا * ولذى أعطى المائة أن يسلك المائة من الاتفاق تسعير الفضل ولا وصية هنا كذا في المبسوط * قالوا وهذا على الرواية التي يقول فيها أن المقبوض من الدرهم يحكم عقد فاسد لا يتعين الرد فأما على الرواية التي يقول فيها أن المقبوض من الدرهم يحكم عقد فاسد لا يتعين الرد في الذى أعطى المائة أن يرد جمع الاتفاق المقبوض على ورثة الميت ويرجع عليهم بعائنه أن كانت قائمة بعينها كذا في المحيط * فإن كان أعطى من المائة ثوبا أو ديناراً كان ذلك معاصيها * فإن مات المريض وأبى الورثة أن يجيزوا بغير صاحب الدينار والثوب فإن شاء نقض البيع وإن شاء كان له من الاتفاق ما تمكنا تسعة وتسعين ديناراً والعرض بطريق المعاوضة وثلاث الاتفاق بطريق الوصية إذا كان الدينار والاتفاق قائمين في أبى الورثة كذا في المبسوط * وثلاث مابق أن كاناها لكن كذا في المحيط * وإذا كان المريض يريق فضة فيه ما تدرهم وقيمه ما تدرهم عشرين ديناراً فباعه بمائة درهم قيمته عشرة ثمانية ثم مات المريض وأبى الورثة أن يجيزوا فالمشتري بالخيار أن شامدا البيع وإن شاء أخذ ثلثي الأربى بثلثي المائة وثلاثة للورثة كذا في الحاوى

الفصل الثانى في الصرف مع مملوكه وقرباته وشركه ومضاره بصرف القاضى وأمينه ووكيله وصرف الوصى بغيره * ليس بين الوصى وعبده ربا * فإن كان على العبد دين فليس بينهما ربا يصلو لكن على المولى أن يرد (٣١ - فتاوى ثالث) وعندى هذا إذا كفن من غير خياط أو كان خيط فلصاحب الثوب أن ينش وبأخذونه * جال أراد أن يعبر بجمها على خير كبري يمر فيه الجمل كما يكون في الشتاء فركب بعرا أو أدخله في الثور وسار الجال عقيقه فقط بعرو وقتف ماعليه قال الشيخ الأمام أبو القاسم رحمه الله تعالى إن كان الناس يسلكون النهر في مثل هذا الوقت لايضمن الجال * رجل بنى حائطاً في أرض الفص من تراب هذه الأرض قال الفقيه أبو بكر الحلبي رحمه الله تعالى الحائط لأصاحب الأرض لا يسلب للباقي عليه لأنه لو أمر بنقص الحائط بصيرت ربا كما كان وهكذا قال أبو القاسم رحمه الله تعالى * وعن غيره من رجال بني حائط في كرم رجل بغيره صاحب الكرم فإن لم يكن للتراب قيمة فإن الحائط يكون لأصاحب الكرم ويكون الباقي متبرعا به * وإن كان للتراب قيمة فإن الحائط يكون للباقي وعليه قيمة التراب * وعن محمد رحمه الله تعالى رجل هدم لا تحترقنا مبنيا وقيمة السامسوى أرضه ما تدرهم وقيمة أرضه سوى البناء ما تدرهم

وقية التراب المهذوم ثلاثون درهما قال صاحب البناء لما حاروا ان شاء ضمنه مائة درهم فبصرير أب البناء فغضه للهادم وان شامضمه سبعين درهما وليس للهادم من ترابه شيء * وعن أبي مقاتل رحمه الله تعالى عدم رجل حائط رجل قال يقوم الحائط منبها فان كانت قيمة الحائط مائة درهم وقيمة ترابه عشرة فضمن الهادم تسعين درهما والتراب لصاحب الحائط * ولو قال صاحب الحائط لأأريد أخذ تراب الحائط وأدفعه الى الهادم كان له ذلك ويضمنه مائة درهم * رجل غصب ساجدة وأدخلها في بناء فانه تلك الساجدة وعليه قيمتها فان كانت قيمة الساجدة والبناء مائة فان اصلطالحا على شيء جاز فان تنازع على ما عاين البناء عليه ما وقسم الثمن بينهما على قدر ما لهما * وكذا المودع اذا خلط حنطة اوديسة بشعر برجل وغاب المودع كان الجواب كذلك * وكذا الوهت الريح ثوب انسان وألقته في صيغ آخر حتى انصبغ وقيمة الثوب والصبغ (٣٤٣) سواء * وكذا الدباجة اذا ابتلعت لؤلؤة وقيمة ما سواه وان كانت قيمة اللؤلؤة أكثر كان لصاحب اللؤلؤة ان

يتكلم الله الساجدة بقيمتها ولو اراد صاحب الدباجة ان يعطى قيمة اللؤلؤة كان له ذلك * وكذا البعير اذا ابتلع لؤلؤة وقيمة اللؤلؤة أكثر كان لصاحب اللؤلؤة ان يدفع القيمة البعير فان كان غنم اللؤلؤة شيئا بـيرا فلا شيء على صاحب البعير * وكذا لو أدخلت دابة رجل رأسها في قدر رجل ولا يمكن الاخراج الا بالكسر كان لصاحب الدابة ان يتكلم القدر بقيمتها ونظائرهما كثيرة لصاحب أكثر المالكين ان يتكلم الآخر بقيمتها فان كان قيمتهما على السواء باع عليهما ويقسم الثمن * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لؤلؤة وقعت في دقيق رجل ان كان في قلبه الدقيق ضرر لا قلبه وأنتظر

ما أخذ على العبد سواء كان اشتري منه درهما بدرهمين أو درهمين بدرهم كذا في المبسوط * وكذلك أم الولد والمدر كذا في الحاوي * ولو باع من مكانه درهما بدرهمين أو درهمين بدرهم لا يجوز وكان رباه متق البعض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بمنزلة المكاتب * وعندهما بمنزلة حر عليه دين كذا في المحيط * والولدان والزوجة والقربة وشريك العنان فبالس من تجارتهم ما في ال بمنزلة الاجانب * والمالك بمنزلة الاحرار في ذلك فاما المتفاوضان اذا اشترى أحدهما درهما بدرهمين من صاحبه فليس ذلك منهما بيعا وهو ما لهما كما كان قبل هذا البيع كذا في المبسوط * قال القدوري لا يجوز فعل القاضى وأمينه للقيم وفعل الاب لابن الصغرى الوصى اما يجوز بين الاجنبيين وكذلك اذا اشترى الاب من مال ابنه لنفسه أو المضارب باع من رب المال لم يجز اما يجوز بين الاجنبيين كذا في المحيط * واذا كان للقيم دراهم فصرفها الوصى بدنا يمين نفسه بسعر السوق لم يجز وكذلك لو كان نافضة فباعه من نفسه بوزنه ولو كان في حجره يمينان لأحدهما دراهم ولا تزدنا بغيره فصرفها الوصى بينهما لم يجز كذا في الحاوي * واذا اشترى من مال اليتيم شيئا لنفسه نظرت فيه ان كان خيرا لليتيم أضيت البيع فيه والا فهو باطل وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وفي قولهما الاول وهو قول محمد رحمه الله تعالى لا يجوز أصلا للآخر الذي روى باع ابن مسعود رضي الله تعالى عنه كذا في المبسوط * قال وحكم القاضى في الصرف وحكم وكيله وأمينه تحكم سائر الناس يريد به انه يشترط التقاضى في المجلس ويكون التقاضى اليه اذا فعل ذلك في مال الغائب واليتيم ولو باع مال اليتيم من نفسه أو صرف دراهمه بدراهم نفسه أو بذنا بغيره لا يجوز كذا في الحاوي *

الفصل الثالث في الكالة في الصرف * اذا تصارف الوكيلان لم يسع لهما ان يتفرقا حتى يتقاضيا ولا يضرهما غيبة الموكلين عنهما كذا في الحاوي * تصارفا وكلا بقبضة فتقاضى الوكيلان قبل اقتراح الموكلين جاز وبعد اقتراحهما لا يجوز كذا في محيط السرخسى * واذا وكل الرجل رجلين بدراهم بصرقائها فليس لأحدهما ان يصرف دون الآخر وان عقدا جمعا ثم ذهب أحدهما قبل القبض بطلت حصته الذهب وهو التمسك وبقيت حصته الباقي وهو النصف كذا في الأخيرة * وان وكل رجلا بدراهم بصرقائها بالقبض أو الاداء وهو باطل الصرف كذا في الحاوي * وان وكله بان يصرفه دراهم بذنا بغيره فصرفها وتقاضوا أو أقر الذي قبض الدراهم بالاستيفاء ثم وجد فيها درهما زنا فاستقبلها وكيل وأقر ان من دراهمه وجد الموكل فهو لازم على الوكيل كذا في المبسوط * ولو وجد وكيل ان هذا من تلك الدراهم فأقام مشتريها بئنه أو منها ولم يكن أقره بالاستيفاء تقبل بينته ويرد الدراهم على الوكيل ولازم الاخر

حتى يباع الدقيق الاول فالاول وان لم يكن في قلبه ضرر أو أمره بقلبه وقال بشر رحمه الله تعالى * فن يقبله الذي يطلب اللؤلؤة * رجل غصب عبدا وشده العبد بخل العبد بدد وقتل نفسه ضمن الغاصب قيمة العبد كما لو قتله غير العبد عند الغاصب كان له ان يضمن الغاصب * رجل غصب سفينة فوجدها للمالك في وسط الصر فان المالك لا يسترد هاتين السفينتين وان كان يوافقهما منه ولا يوافقهما منه الى الساحل * وكذا الرجل اذا غصب دابة فوجدها للمالك مع الغاصب في الغارة فان المالك لا يسترد هاتين الدابتين ولكن يوافقهما الى المأمّن * رجل غصب عبدا فابيض عينه عند الغاصب فاستردته المالك وضمن الغاصب أورش العين ثم اشغى الباض عند المالك كان للغاصب ان يسترد من المالك ما ضمن من أورش العين * رجل غصب عبدا فأقرنا أو خبزا أو نحو ذلك ففسد العمل عند الغاصب فالو يقرم العبد خبزا أو قارنا أو يقوم غير خبزا أو غير قارنا فيضمن الغاصب فضل ما بينهما

* رجل غصب من رجل عبداً وأباً وغاب المغصوب منه فطلب الغاصب من القاضي أن يقبل منه المغصوب أو يأدبه بالاتفاق ليرجع ذلك على المالك لا يجيبه القاضي إلى ذلك و يتركه عند الغاصب ونفقة تكون على الغاصب * ولو قضى القاضي بالاتفاق على المغصوب منه لا يجب على المغصوب منه شيء وان رأى القاضي المصلحة في أن يبيع العبد أو الأبانية بأن كان الغاصب مخوفاً ويملك الثمن لصاحب الأبانية فعل ذلك * رجل خدع صبيته وذهب إلى موضع لا يعرف قال محمد رحمه الله تعالى يجبس الرجل حتى يأتيها أو يعلم أنها قد ماتت * مدبون دفع الدراهم إلى صاحب دينه وأمره بأن يتقدمها فهلك في يده هلك من مال المدبون على حاله * ولودفع الدراهم إلى صاحب الدين ولم يقل شيئاً ثم ان الطالب دفع الدراهم إلى المدبون لينفقهها فهلك في يده هلك من مال الطالب كما لو دفعها الطالب إلى أجنبي لينفقهها * رجل دفع إلى رجل عشرة دراهم فقال ثلاثة منها لك والباقي سلمها إلى فلان وفلان (٢٤٣) فهلك العشرة في يده ضمن الثلاثة لأنها مقبوضة بهية فاسدة والباقي أمانة في يده * وعن محمد رحمه الله تعالى رجل دفع إلى آخر عشرة دراهم خمسة منها بهية له وخمسة منها ودعية عنده فاستهلك القايض منها خمسة وهلكت الخمسة الباقية قال على

* فن مشايخنا رحمه الله تعالى من قال هذا الذي ذكر في الكتاب خطأ لان هذا الصور راسم موضع إقامة البينة قالوا لمشتري الدراهم استحسانا كما إذا جاء المسلم إليه درهم يزعم أنه من رأس المال ولم يكن أكثر بالاستيفاء وكفى بيع العين إذا جاء البائع بغيره يزعم أنه من الثمن ولم يكن أكثر بالاستيفاء قالوا قولك استحسانا فكذلكها هنا وإلى هذا مال شمس الأئمة السرخسي * وشيخ الإسلام هو خير زاده رحمه الله تعالى صحى ما ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب وقال بل القول للمشتري استحسانا ولكن مع البين فهو بهذا البينة أسقط البين والبينة لا سقطا العين مقبولة كما إذا قامها المودع على الرذأ والهلاك وكان الشيخ الإمام الزاهد أبو عبد الله بن الحسن بن أحمد رحمه الله تعالى يقول ليس في الكتاب أن يشتري الدراهم بملك فإقامة البينة وانما فيه أنه لو أقامها قبلت وله أقامها الدفع البين عن نفسه فكان كالودع قال وكذلك إذا استخلف الوكيل على ذلك فنكسك فرد عليه بشكوكه لزم الموكل هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى * وبعض مشايخنا قالوا هذا خطأ أيضا لأنه لا عين على الوكيل في هذه الصورة وانما البين عن المشتري لان القول قوله شرعا ومن جعل القول قوله شرعا توجه عليه البين فهو وانما يراد إذا حلف على ذلك أمانته يحلف الوكيل فلا وانما هو الصحيح من الجواب وكذلك إذا حلف مشتري الدراهم رد على الوكيل ويكون ذلك رد على الأمر لأنه رد على الوكيل بغير اختياره باهوججة في حق الأمر فيظهر ذلك في حقه والمحقوقون منهم صححو المذكور في الكتاب وقالوا هذا الذي ذكرتم على طريق الاستحسان وما ذكر محمد رحمه الله تعالى على طريق القياس فان القياس أن يكون القول قول الوكيل مع يمينه كافي ببيع العين كذا في المحيط * وإذا وكله ببيع صرفه هذه الدراهم بدنا يرفعه صرفه فلا يسأل الوكيل أن يتصرف في الدنانير كذا في المبسوط * وإذا وكل الرجل رجلا بأن يشتري له ابريق فضة بعينه بدراهم فاشترى بدراهم كأمرو مولى أن يكون المشتري لنفسه كان المشتري للأمر ولو اشترى بدنانير أو عرض كان المشتري للوكيل ولو كان وكله أن يشتري ابريق فضة بعينه ولم يسم له الثمن فاشترى بدراهم أو دنانير كان المشتري للوكيل ولو اشترى بعرض أو بشئ من المكبل أو الموزون فالمشتري للوكيل كذا في المحيط * ولو وكله ببيع فضة بعينها ولم يسم غنا فباعها بفضة أكثر منها لم يجز لم يضمن الوكيل والموكل أحق بهذه الفضة من الوكيل يقبض منها بوزن فضته والباقي يبدل الوكيل حتى يرد إلى صاحبه كذا في خزانة الأكل * قالوا تأويل ما قاله محمد رحمه الله تعالى ان الموكل أحق بالفضة التي قبضها الوكيل أن الموكل إذا كان بحال لا يقدر على أخذ فضته بعينها بأن غاب فاضها أو كان حاضرا وقد استهلكها حتى كانت الحالة هذه كان له أن يأخذها في يده الوكيل مثل فضته وزنا فإذا ما كان قادرا على أخذ فضته بعينها فانه يأخذها لا غير كذا في المحيط * وإذا وكل الرجل رجلا

بلدة فطلبه المالك في بلدة أخرى كان عليه تسليمها وليس للمالك أن يطالبه بالقيمة وان اختلف السعر * ولو غصب عينا فقبضه المغصوب منه في بلدة أخرى والمغصوب في يد الغاصب فان كانت القيمة في هذا المكان مثل القيمة في مكان الغصب أو أكثر فللمالك أن يأخذ الغصب وليس له أن يطالبه بالقيمة وان كان السعر في هذا المكان أقل من السعر في مكان الغصب كان المالك بالخيار أن شاء أخذ القيمة على سعر مكان الغصب وأن شاء انتظر حتى يأخذ الغصب في بلدة الغصب * ولو أن المالك وجد الغاصب في بلدة الغصب وقد انتقص سعر العين فانه يأخذ العين وليس له ان يطالبه بقيمتها يوم الغصب * ولو كان العين المغصوب قد هلك وهو من ذوات الأمثال فان كان السعر في المكان الذي التقيا مثل السعر في مكان الغصب أو أكثر فانه يبرأ برء المثل * وان كان السعر في هذا المكان أقل فالمالك بالخيار أن شاء أخذ قيمة العين في مكان الغصب وقت الغصب وان شاء انتظر ولو كانت القيمة في مكان الخصومة أكثر فخير الغاصب أن شاء اعطاه مثله في مكان الخصومة وان شاء

أعطاه قيمته خيبت غيب الان يرضى المصوب بعينه بالتأخير * وان كانت القيمة للمكاتبين سواء كان المصوب بعينه أن يطالبه بالمثل وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل غصب من رجل حنطة بمكة وحملها إلى بغداد فقال عليه قيمته بمكة * ولوغصب غلاما بمكة فحاجه إلى بغداد قال ان كان صاحبه من أهل مكة عليه قيمته وان كان من غير أهل مكة أخذ غلامه * ولأن رجلا جرح رجلا إلى بعض البلاد كرها كان على الحامل كراؤا إلى الموضع الذي جرح منه * الغاصب اذا أتى بقيمة المصوب المستحق فأبى المالك أن يقبل قال أبو نصر رحمه الله تعالى رفع الامر إلى القاضي حتى يأمره بالمقبول * وقال نصير رحمه الله تعالى كانوا يقولون في الغصب والوديعة اذا اوضح بين يدي المالك برئ وفي الدين لا يبرأ حتى يضعف يده أو في حجة وفان رماه بقدرى ولولم يعلم صاحب الثوب انه ثوبه فله ما جاءه أخرفعه قال أبو بكر رحمه الله تعالى أخاف ان لا يبرأ لأنه ربما يقع عند صاحب (٤٤ ٢٤) الثوب انه وديعة ولم يعلم انه ثوبه واختار الفتوى انه يبرأ لأنه رد عليه عين ما له فان

يبيع تراب فضة فباعه بفضة لم يجز فان علم المشتري ان الفضة التي في التراب مثل الثمن فرضي جائز ذلك وله
 الخيار فيه فان رده بغير حكم جاز على الامر وان تفرق فاقبل ان يعلم ذلك فالبيع فاسد كذا في الحاوي * وان
 باعه بعرض وقدر علم ان في التراب ذهابا او فوضة او كلهم جائز البيع عندنا في خيفة رحمة الله تعالى خلافا لهما
 وان لم يعلم ان فيه احدى هاتين فباعه بالعرض جاز عند الكل كذا في المحيط * ولو لو كله بان يبيع له
 سقاهي فباعه بنسبة فالبيع فاسد ولا ضمان على الوكيل وكذلك ان اشترط فيه ان ياروا بضاعه باقل مما
 فيه تفقد افهوا فاسد ولا ضمان على الوكيل * ولو لو كله حتى يذهب فيه لؤلؤ وباقوت يبيعه له فباعه بديارهم
 ثم تفرق فاقبل قبض الثمن فان كان اللؤلؤ والياقوت يترع منه بغير ضرب ليل البيع في حصة الصرف وجاز في
 حصة اللؤلؤ وان كان لا يترع الا بضر لم يجز حتى منه كذا في المبسوط * ولو لو كله بان يشتري له فلوسا بديارهم
 فاشترى اها وقضاها فكسدت قبل ان يسلمها الى امره في الاثر وان كسدت قبل ان يقبضها الوكيل
 كان الوكيل بالخيار ان شاء ردها وان شاء اخذها فان اخذها فهي لازمة له دون الامر الا ان يشاء الامر
 ان يأخذها كذا في الحاوي * واذا وكل الرجل رجلا ان يشتري له طريق ذهب بعينه بأف درهم ودفع اليه
 الاثني فاشترى الوكيل الطوق بألف درهم وتقدما للثمن فقبل ان يقبض الوكيل الطوق كسر رجل الطوق
 في يد البائع كان الوكيل بالخيار ان شاء امضى العقد واتسع الكاسر بقية الطوق مصوغا من خلافا للجنس
 وان شاء فسخ العقد ودفع اليه البائع ان شاء عين تلك الدراهم وان شاء سلمها فان امضى الوكيل العقد
 واخذ من الكاسر بقية الطوق ليس للوكيل ان يأخذ تلك القبة من الوكيل وانما يأخذ من مثل تلك
 الدراهم التي دفعها اليه كذا في المحيط * فاذا اخذ الوكيل الضامن الكاسر تصدق بالفضل ان كان فيه
 كذا في المبسوط * واذا وكل رجلا بطريق ذهب يبيعه فباعه وتقدما للثمن وسلم الطوق الى المشتري فآه
 المشتري بعد ذلك وقال وجدت الطوق صفرا عمتها بالذهب فانكره الامر فالمسئلة على وجهين * الاول
 ان يجحد الوكيل ذلك فاقام المشتري عليه البيينة بذلك او لم تكن للمشتري بيينة خلف الوكيل فشكل ورده
 القاضي الطوق عليه وفي هذين الوجهين الطوق بائنه الموكل * الوجه الثاني ان يقر الوكيل وفي هذا الوجه
 المسئلة على وجهين ايضا ان رد عليه بغير قضاء كان ذلك رداعا لي الوكيل وليس له ان يخصم من الموكل في ذلك
 * وان رد عليه قضاء فاضر لم الوكيل ان يضاوم الموكل كذا في المحيط * واكره
 للمسلم لو وكيل الذي اوعى بالرجل بان يصرفه دراهم او دينار او جزءا من فعل كذا في المبسوط * واذا وكله
 بديارهم يصرفها له فصرفها مع عبد الموكل فهذا على وجهين * الاول ان لا يكون على العبد يدين في هذا
 الوجه لا يجوز صرف الوكيل مع العبد كمالو فعل الموكل ذلك بنفسه ولكن لا ضمان على الوكيل وان كان

لا يبرأ الغاصب عن الضمان لان دفع القيمة يقتضي معنى التلييك * رجل غصب ثوبا أردابة على
أودارهم وهي فاقمة يعنيها فأبرأ منها وصبر الغاصب بأمانة فيده * وكذا اذا حلف من ذلك برأ الغاصب عن الضمان سواء
كان قائما أو مستهلكا ان كان مستهلكا فهو ابرأ عن الدين وان كان قائما فهو ابرأ عن ضمان الغصب فصع وصبر العين مائة عند
الغاصب * رجل ابتاع درة رجل ومات فان ترك الما يبيع الضمان تركه وان لم يبعه مالا لا يشق بطنه * بخلاف اذا كانت
الحامل وفي بطنها لادى يضرب فانه يسقط بطنها لان في ذلك صيانة لا ادعى الهلاك فيجوز بخلاف المسألة الاولى * ولو ابتاع درة
غيره وهو حي يضمن قيمتها ولا ينتظر الى أن يضرح منه * شجرة القرع اذا نبتت في ملك رجل فصار في - ب رجل آخر وعظم القرع فتعذر
اخراجهم من غير كسر الحب ففي غزاة المأذنة اذا اطلعها داحية منظر الى اشجار المالك من قبل فقال لصاحبها اكبر ان شئت اعطيت الاخر

على الصديق يجوز كالأول فالأول ذلك بنفسه ولكن لا سلم الوكيل المبيع إلى العبد حتى يستوفيه منه
الثنى كذا في المحيط * واذأوكله بالف درهم بصر فهاه فباعها بدينار وبوط عنه ما لا يتغابن في مثله لم يجوز على
الأمر وان صرفها بغيره فاعاد بمقايض للوكيل أو مئزره في الصرف أو مضارب في المضاربة لم
يجز وان صرفها عنده بمقايض الأمر لم يجوز للصرف فهاه الأمر بنفسه وان صرفها عنده بملك الأمر
في الصرف غير بمقايض فهو جائز وكذلك مضاربه كذا في المبسوط * واذأوكله بالف درهم بصر فهاه
وهو ما بالكوفة ولم يسم مكانا في أي ناحية من الكوفة صرفها جاز وان خرج بها إلى الحيرة وصرفها
فهو جائز ولا ضمان على الوكيل هذا إذا لم يكن له موكل به حل ومؤنة أمّا إذا كان له حل ومؤنة كالعبد
والطعام وأشباه ذلك فباعها في بلد آخر غير الكوفة ان لم ينقلها إلى ذلك البلد جاز البيع قياسا واستحسانا
وان نقلها إلى بلد آخر باع ذكر في كتاب الصرف في رواية أبي سليمان رجه الله تعالى إذا نقل إلى مكة
واستأجر بذلك فان ضاع أو بقر منه فهو ضمان وان سلم حتى باع أجزت البيع ولم أزم الأمر من الأجر شيئا
وذكر في رواية أبي حفص أجزت البيع إذا باع بعسل عنه في الموضع الذي أمر به يبعه وذكره
المستطفي في كتاب الوكالة وقال أحسن أن أشعنه ولا أجزر البيع انتفت عليه رواه أبي سليمان ورواية
أبي حفص فكان ما ذكر في كتاب الصرف في رواية أبي سليمان أنه إذا سلم حتى باع أجزموز البيع جواب
القياس لأجواب الاستحسان فصار حاصل المستطفي أن فيه له حل ومؤنة إذا باع ما لو كمل في مصر آخر جاز
قياسا ولا يابز الأمر حتى من الأجر وفي الاستحسان لا يجوز البيع كذا في النخبة * وهو الأصح كذا في
المبسوط * ومن وكل غيره بالف درهم بصر فهاه ثمن الموكل صرف تلك الألف فهاه الوكيل إلى بيت الموكل
فأخذ الأثاغرها وصرفها فهو جائز وكذلك لو كانت الأولى باقية فأخذ الوكيل غيرها وصرفها فهو جائز
وكذلك إذا تنازوا فالويل كذا في الحاوي * ولودفع الموكل تلك الألف إلى الوكيل فسرق منه أو هلك في
يده بطلت الوكالة كذا في المحيط * ولو أمره ببيع فضة بعينها أو ذهب بعينه فباع بغير ذلك لم يجوز كذا في
الحاوي * واذأوكله بدواهم بصر فهاه بدينار وهو ما بالكوفة فصرفها بدينار كوفية مقطعة فهو جائز في قول
أبي حنيفة رجه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رجهما الله تعالى لا يجوز إلا إذا صرفها بدينار شامية
* وأعل بأن الوكالة تنصرف إلى نقد البلد وقد نقد البلد في زمن أبي حنيفة رجه الله تعالى الكوفية
المقطعة والشامية فتأقي على ما شاهد في زمنه وفي زمن أبي يوسف ومحمد رجهما الله تعالى كان نقد البلد
الشامية لا غير فأتى على ما شاهد في زمنهما فهاه في الحقيقة اختلاف عصر وزمان واذأوكله أن يشتري
له بهذا الدينار درهم غلة ولم يسم غلة الكوفية أو غلة بغداد فهاه في غلة الكوفية يريد به إذا كان

ولاعلى رب الثوب بنى لأجل الصبيغ ولكن ساع الثوب فبضر الصباغ بقية صبغه وصاحب الثوب بقية ثوبه * رجل ذبح شاة فأنسان
على فاصحابها فليخارن شاة ترك المذبح عليه وضمنه قيمته أو ان شاء أخذ المذبح وضمنه النقصان * وكذا إذا أسلفها وجعلها مع أعضاء أو
* وعن القبية بنى جعفر رحمه الله تعالى أنه إذا أخذها ليس أن يضمنه النقصان والفتوى على ظاهر الرواية * ولو قطع يد جارا أو بقل
قطع رجله فصاحبه بليخارن شاة ضمنه القيمة ودفع إليه الدابة وان شاء أمسكها ولا يرجع على الفاسد بنى بخلاف ما لو كان المغصوب عبدا
أو جارية فمقطع يدها أو رجلها كان لصاحبها أن يضمن الفاسد قيمتها ويدفع إليه المغصوب وان شأه ضمنه النقصان وأخذ المظنوع لأن
الآدمى يقطع اليد والرجل لا يصير مستهلكا من كل وجه * أما العوامل فبقطع اليد والرجل يصير مستهلكا فلذلك كان له الخيار بين الآدمى
إن شاء ضمنه النقصان وإن شأه ضمنه جميع القيمة كالخزق فوب انسان خر قافلا فحشا هذا إذا كانت الدابة عمالا لا وكل كالحمار والبغل فإن

كانت مما تاكل كالشاة والجوز. في ظاهر الرواية * هذا والاول سواء لما لا ان يضمه جميع القيمة وليس له ان يضمه النقصان ويسلك الدابة * وهكذا كثر شمس الامنة السرخسي رحمه الله تعالى * وكذا اذا ذبح شاة فلما صاحبها ان يدفع المذبوحة ويضمه قيمتها وان شاء اخذ المذبوحة ولا شيء له * ولودع جار غيره ليس له ان يضمه النقصان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكن يضمه جميع القيمة * وعلى قول محمد رحمه الله تعالى ان ذبح جار غيره فلما لا ان يسلك الحمار ويضمه النقصان وان شاء ضمته كل القيمة ولا يسلك المذبح * وان قتله فليس له ان يضمه النقصان * وقال محمد رحمه الله تعالى ان كان له قيمة بعد قطع اليد والرجل فان شاء ضمته جميع القيمة وان شاء أسسك الدابة وضمه النقصان والاعتماد على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ولو فاعين جار قال أو بن حنيفة رحمه الله تعالى ان شاء سلم الخشة وضمه جميع القيمة وليس له (٣٤٦) أن يسلك الخشة ويضمه النقصان وهي مسئلة الخشة العمياء في عين واحد من الفصل

التوكيل بالكوفة فان اشترى بها غلة بغداد أو غلة البصرة فان كانت مثل غلة الكوفة أو فوقها جاز وان كانت دون غلة الكوفة لا يجوز * ولو وكله بأن يبيع هذه الدراهم بكذا دينار شامية فباع بدنانير كوفية فان كانت الكوفية غريمة طعة وكان وزنها مثل وزن الشامية يجوز على الاخر فالسنة الدنانير في هذا كالدراهم يريد ان في الدراهم لا تعتبر زيادة الوزن بزينة جوده وفي الدنانير تعتبر زيادة الوزن بزينة جوده حتى قال لو وكله بأن يبيع هذه الدراهم بكذا دينار شامية فباع بكذا دينار كوفية فان كانت الكوفية وزنها مثل وزن الشامية جاز على الاخر وما لا فلا وقال فين وكل رجلا أن يبيع هذه الدنانير بكذا دراهم غلة الكوفة فباعها بغلة بغداد أو غلة البصرة قال ان كانت غلة البصرة مثل غلة الكوفة جاز ولم يشترط أن تكون مثل وزن غلة الكوفة * ولو قال بعهدا دينار عتيق فباعها بشامية لا يجوز على الاخر واذا أقرض الرجل رجلا ألف درهم وقبضها المستقرض ثم ان المقرض قال للمستقرض اصرف الدراهم التي لي عليك * ولم يبين مع من يصرف لا يصح التوكيل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويقع الصرف للمستقرض * وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يصح التوكيل ويقع الصرف للقرض وأما اذا قال اصرفها ولم ير عليه فلا يصح التوكيل عندهم جميعا كذا في المحيط * رجل عليه ألف درهم رجل دفعه الى الطالب دينار فقال اصرفها واخذ حقه منها فاخذها فهلك قبل أن يصرفها هلكت من مال الدافع وكذا لو صرفها وقبض الدراهم فهلك الدراهم في يده قبل أن يأخذها هلكت من مال الدافع وان أخذ منها حقه ثم ضاع كان ذلك من مال المدفوع اليه * ولودفع الطالب الى الطالب دينار وقال خذها فاضاها لحقك فاخذ كان دخلا في ضمانه * ولودفع الطالب الى الطالب دينار فقال بعهدا بحقك فباعها بدراهم مثل حقه واخذها بصير قايضا حقه بالقبض بعد البيع كذا في تناوي قاضيان * واذا وكل رجلا ببيع قلب له ووكله آخر ببيع ثوب له فباعه جميعا صفقة واحدة بدنانير وعشر دراهم على أن الدنانير ثوب والقلب والدراهم ثوب كان جائزا فان دفع القلب وقبض ثوبه فهو جائز ولا يشترطه صاحب الثوب ولو باعهما بعشرين درهما ثم فقد عشر دراهم كانت من ثوب القلب وكان البيع جائزا ويجوز لكلهما صاحب القلب ولا يشترطه صاحب الثوب فيها كذا في الحلوى

أوابخش وما يعمل به كالبران ربع القيمة والبقرة ان كانت يعمل بها فكذاك * ولو قطع رجل جارا ويده ثم زججه صاحبه لاشئ لصاحبه على القاطع في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في المتن اذا قتل انسان ذكيا مملوكا أو أسدا مملوكا لا يضمن شيئا بخلاف القرض لان القرض يكس البيت ويخدم * رجل غصب معصفا فأنقطه قالوا هي زيادة فصاحب المحض بالتيار ان شاء أعطاه ما زاد ذلك فيه وان شاء ضمته قيمته غير منقوطة * وذكر للمعلى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن صاحبه يأخذ بهرثي * رجل اغصب أرضا فبذر بها حنطة ثم اختصم قبل أن ينبت قال محمد رحمه الله تعالى ان شاء صاحب الارض تركها حتى ينبت ثم يقول للغاصب

اقلع زرعك وان شاء أعطاه ما زاد الزرع فيه يقوم الارض وفيها البذر وتقوم وليس فيها البذر فاعطاه فضل ما بينتهما * رجل على اغصب غلاما قيمته خمسمائة ففرضه فصرى وصار يساوى ألف درهم قال صاحبه بالتيار ان شاء ضمته خمسمائة قيمته يوم خصاه ودفع اليه الغلام وان شاء أخذ الغلام ولا شيء له ولا عليه * رجلان مع أحدهما سويق ومع الآخر زيت أو سمن فامطما فأنصب سمن هذا وزينه في سويق ذلك قال صاحب السويق يضمن لصاحب الزيت أو السمن مثل زينه أو سمنه لان صاحب السويق استهلك سمن هذا وأوزنه ولم يستهلك صاحب الزيت سويق ذلك لان هذا زيادة في السويق * دابة رجل في ممر بطه مشدودة في الباب مغلق فجاء انسان وحمل الدابة ثم جاء آخر وفتح الباب فذهبت الدابة قال محمد رحمه الله تعالى الضمان على الذي فتح الباب وكذلك الغنم * ولو أن رجلا أخذ مملوكا لا يتنقيد وعلق عليه الباب فخل رجل فبيده وفتح الباب فذهب المملوك قال لا ضمان على الذي فتح الباب وحمل القيد لا يبي آدم

لهم عزيمة في الذهب فهو الفاعل * والبهيمة ليس لها عزيمة فان كان المملوك ذاهب العقل لا يؤمن أن يلقى نفسه في البئر ونحو ذلك قال هو ضامن له لانه لا يعقل (١) وأما لو حنفته رحمه الله تعالى يقول لا يضمن في البهائم أيضا * رجل غصب من آخر كرامن حنطته ثم دفعه الى المصوب منه وقال للمصوب منه اطحنه لي فطحنه ثم علم أنها كاذبة حنطته قال للمصوب منه أن يسلك الدقيق * وكذا لو غصب غلام ثم دفعه الى المصوب منه وقال اسبح لي فسبحه ثم علم به * وكذا لو غصب دابة ثم مات المصوب منه فخاوارته واستعار من الغاصب دابة لتركها فأغارها الغاصب بأه قطعته تحت برئ الغاصب عن ضمانها * أرض بين رجلين زرعها أحدهما كلها بغرأ ثم اشترى البرك قال لمحمد رجه الله تعالى ان كان الزرع قد قطع فأرضاء أن يعطى الذي لم يزرع الذي زرع نصف بذر وهو يكون الزرع بينهما نصفين جاز * وإن لم يترأض بذلك ولم يبت الزرع بدلي يحجز * وإن كان قد نبت فأراد الذي لم يزرع أن يقلع الزرع فان الارض (٣٤٧) تقسم بينهما نصفين فما أصاب

الذي لم يزرع من الارض يقلع ما فيه من الزرع ويضمن الذي زرع له ما دخل أرضه من نقصان القلع * رجل أضاف رجلا فقتل السيف عنده فوبا فاتعه به صاحب البيت فغصبه غاصب قال أن اغتصمه غاصب في المدينة فلدس عليه ضمان وان أخرجه عن المدينة ضمن * رجل غصب ثوبا فقطعه قيصا ولم يحنطه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى صاحب الثوب بالخيار ان شاء ضمنه قيمته وترك الثوب عليه وان شاء أخذ الثوب وأخذ منه نقصان الثوب * رجل غصب عبدا فابن من الغاصب ولم يكن أبى قبل ذلك قط فسر على الغاصب من مسرة ثلاثة أيام فالجعل على المولى ولا يرجع به على الغاصب ولكنه يرجع على الغاصب بما قص الأباق من قيمته قال ألا ترى أن المولى لو وجد

على المرتهن بأقل من قيمته ومن الدين وان برئ الراهن عن الدين لما فسد الرهن بالاتفاق بخلاف ما لو أبرأ المرتهن الراهن عن الدين حيث سيطر ضمان الرهن * قال واذا اشترى الرجل من آخر سيفاً محلى بيدنا وبيع السيف ودفع بالدينار رهننا فالحكم ما ذكرنا في المسئلة المتقدمة أن هلاك الرهن قبل اقتراحه ما يني الصرف على العدة وان اقتراها الرهن فامطل الصرف وبقي الرهن مضموماً الاقل من قيمته ومن الدين وان حصل الارهن بالسيف بأن قد اشترى الدينار وأخذ بالسيف رهننا فله الرهن عنده قبل أن يتقرر فان باع السيف بغير ربح السيف على مشتري السيف ولا يصير مشتري السيف مستوفياً للسيف بالهلاك ويضمن المرتهن الراهن الاقل من قيمة السيف ومن الرهن كذا في المحيط * وكذلك لو كان مكان السيف منطقة أو مرج مفضض أو أمان مصوغ أو فضة تبرك كذا في المبسوط * ويجوز الحوالة والكفالة بين الصرف فان سلم التكفل أو الحيل أو احتمال عليه في المجلس قبل اقتراح التعاقد بين صم العقد وان اقتراعا المتعاقدان أو أحدهما وبقي التكفل أو احتمال عليه بطل الصرف كذا في السراج الوهاج

* (الفصل الخامس في الصرف في الغصب والوديعة) * رجل غصب رجلاً قلب فضة أو ذهب فاستملكه فعليه قيمته مصوغاً من خلاف جنسه عندنا والقول في الوزن والقيمة قول الغاصب مع يمينه كذا في المبسوط * ثم إذا ضمنه القاضي قيمته من خلاف جنسه ما راقب ملكه بالضمن فبعد ذلك ينظر ان قبض المصوب منه القيمة قبل أن يتفرقا بين التضمن جميعاً بالاجماع وان تفرقا قبل قبض القيمة فكذلك لا يسطر التضمن عند ثلثا الثلاثة وكذلك ان اصطالحا على القيمة ولو أخرت القيمة عنه شهر اجاز عند علمائنا الثلاثة أيضاً كذا في النخبة * وكذلك الرجل يكسر ناقة فضة أو ذهب رجل فعليه قيمته من خلاف جنسه سواء قل النقصان بالكسر أو كثر كذا في المبسوط * وإذا غصب الرجل من آخر ألف درهم ثم اشتراها منه بمائة دينار وقبض المائة الدينار قبل أن يتفرقا جاز وان لم تكن الدراهم في يده وقت الشراء وكذلك ان صالح منها على مائة دينار وقبض مائة دينار قبل أن يتفرقا ثم استوى في هذا أن تكون الدراهم قائمة في منزل الغاصب أو كانت مستهلكة ففي الحالتين جميعاً يجوز للشراء بمائة الدينار اذا قبض المائة في المجلس كذا في المحيط * وكذلك لو كان الذي غصبه ناقة فضة ثم اشتراها الغاصب من المصوب منه أو صالحه على جنس حقه أو على خلاف جنس حقه وقبض المصوب منه البدل قبل أن يتفرقا وأمان افتراضاً قبل أن قبض المصوب منه المائة الدينار للشراء لا يجوز قياساً واستحساناً ما كان المصوب قائماً ومستملكاً وأما الصلح فان كان المصوب مستهلكاً كحقيقة بأن أحرقه الغاصب أو حجباً ان كان

فرده كان على الغاصب نقصان الأباق * رجل غصب جارية وغيها واختلاف في القيمة فقال صاحبها كانت قيمتها ألفين وقال الغاصب قيمتها ألف تخلف على ذلك فقضى القاضي على الغاصب بأن لا يعمل للغاصب أن يستخدها ولا يطلأها ولا يبيعها إلا أن يعطيه قيمتها تاممة فان اعتقها الغاصب بهدا القضاء بالقيمة الناقصة يجوز عقده وعليه تمام القيمة كالأعتقها في الشراء الفاسد * ولو ادعى رجل على رجل أنه وهبه هذه الجارية وأنه قبضها منه وأقام على ذلك فهو دوزور ونقض القاضي له بما لا يعمل أن يطلأها ولا يستخدها * ولو أن رجلاً استودع جارية فجعد المودع ثم أتى بجارية أخرى وقال هذه أمك التي استودعتهما وترأفعا لا امرأ الى القاضي فان أخذ بترأفعه هذه الامة يحمل لكل واحد منهما ما طاعى أخذها ولو لم يأخذ كان على دعواه رجل غصب من رجل جارية وغيها فأقام المصوب عنه بينة أنه غصب منه جارية به ولم يذكر أو صفة الجارية ولا قيمتها قال في الكتاب يحبس حتى يجي معها ويرد على صاحبها * وقال أبو بكر (١) في نسخة أبو جعفر

الطبي رحمه الله تعالى أو يل المسئلة أن الشهود شهدوا على إقرار الغاصب بذلك لأن الإقرار الثابت بالينة كالإقرار معانية فأما الشهادة على فعل الغصب لا تقبل مع حوالة الغصب لأن المقصود إثبات المال الذي على الغصب ولا وجه للقضا في المجهول . وكذا لا يقبل الإشارة إلى ما هو المقصود بالدعوى في الشهادة . وقال الشيخ الإمام الزاهد شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى لا يصح أن هذه الدعوى والشهادة يحتجان لكان الضرورة فإن الغاصب يكون ممتنعاً عن إحصاء المقصود عادة والشهود على الغصب قلما يفتقون على أو صاف الغصب وإنما يأتي منهم معانية ففعل الغصب فسقط اعتبار علمهم بأوصاف الغصب لكان الضرورة فيثبت بشهادتهم فعل الغصب فيحمل هو مال متقوم . وبصيرت بوث ذلك بالينة كالشهود باقراره فحبس حتى يجي به أو رداه على صاحبه . قال قال الغاصب قد مات الحارثة أو يتم أو لا أقدر عليها فإن القاضي لا يجعل (٣٤٨) بالقضاء بالقيمة لأن القضاء بالقيمة ينقل حق الغصب منه عن العـين إلى القيمة

فما لم يزما ، وذلك مقفوض
إلى رأي القاضى * وهذا
إذا لم يرض المقصوب منه
بالقضاء القيمة له * فاما إذا
رضى فإنه يقضى ولا يتلوم
* فان اختلفا في قيمتها كان
المقول قول الغاصب مع
عينه فإذا قضى القاضى
بالقيمة ثم ظهرت الجارية
فإن كان الاضام القيمة
بالبيئة أو سكرول الغاصب
أو باقرار الغاصب بما ادعى
المالك من قيمة الجارية
كانت الجارية للغاصب
لا سبيل للمقصوب منه عليها
وان كان القضاء القيمة بزعم
الغاصب بعد ما حلف
الغاصب بخم المقصوب منه
إن شاء استرد الجارية ورد
ما قبض على الغاصب وان
شاء مسك تلك القيمة
ولا سبيل له عليها * وقال
الكرخى رحمه الله تعالى
هذا إذا كانت قيمتها بعد
ما جفت الجارية أكثر مما
قال الغاصب أما إذا كانت

ومعيا وحلف القاصب وتفرأ قبل قبض البذل القاصب أن يسطل الصلح وفي الاستحسان لا يسطل ولو كان
المضروب قائما في يد القاصب وهو مقرب ولا يمنع المالك من أخذه لا يجوز الصلح قياسا واستحسانا كذا في
التخيرة * ولو اشترى المودع الوديعه بخلاف جنسها وتفرأ قبل أن يجتد المودع قبض الوديعه يسطل
الصرف كذا في النهر القاتق * وإن أودع مسفا محلي فوضع يمينته ثم التقى في السوق فاشترامته بنوب
وعشر تدرهم ودفع اليه الثوب والعشرة ثم افترا فأتقض السبع كله وكذلك لو اشترأ بسيف محلي فدفعه
اليه ولم يقبض الوديعه يمينته حتى افترا فإن تقابضا قبل أن يتفرأ جازوا كانت قبضة كل واحد منهما
قبضة الآخر وحائل كل واحد منهما ونصفه لهما مثل الآخر ونصفه كذا في الحماوى * فإن كان في الحلية
فضل أضف الفضل الى الجاهل من الجانب الآخر والنصل كذا في المبسوط * وإذا كان لرجل عند آخر
ألف درهم وديعه فاشترى المودع بها مائة دينار أو جاز صاحب الوديعه الشراء قبل أن يتفرأ جازوله على
المستودع ألف درهم وإن أجاز بعد ما افترا فإن شاء صاحب الوديعه ضمن ماله المستودع ويجوز بالسبع وإن
شاء ضمنه بأربع الدينار واتقض الصرف كذا في المحط في فصل المتفرقات * وإذا كانت الدراهم أو الننانير
ووديعه عند رجل فباع الدراهم بالدينار أو الننانير بالدراهم وتقابضا فخا صاحبها فخذها من البائع فإن كان
يتفرأ كان عليه مثلها وإن كان قد افترا فسطل الصرف إذا أخذها المستحق وإن يقبضه المستحق
ولكنه إذا لم يسطل المستحق فحاز ذلك عندنا وإن كان له مثلها على المودع كذا في المبسوط *

الفصل السادس في الصرف في دار الحرب * دخل مسلم أو ذمي دار الحرب بآمان أو بغيره وعقد مع الحرى عقد الربا بأن اشترى درهم ما بدرهمين * ودروهما بدنانار إلى أجل معلوم أو باع منهم خراج أو خنزير أو مينة أو دماجيا فذلك كله جائز عند الطرفين * وقال القاضي لا يجوز بين المسلم والحرى معة الامايجوز بين المسلمين كذا في جواهر الاخلاط * والصحيح قولهما * وإن في بعض الكتب أن هذا الاختلاف فيما إذا اشترى منهم درهمين بدرهم أو ما إذا اشترى منهم درهم ما بدرهمين فلا يجوز بالاتفاق كذا في المحيط * وإن دخل حرى إلى السابأمان ببيعة مسلم على هذا الوجه لم يجز كذا في محيط السرخسي * ولو اعدا السلم الذي دخل بآمان تجلسا سلم هناك ولم يهاجر فباع درهم ما بدرهمين لم يجز كذا في الحاوي * وأما التجار من المسلمين في دار الحرب فلا يجوز بينهم الامايجوز في دار الاسلام كذا في المبسوط * أسلم حرى من في دار الحرب فباعها بالربا أو الخنزير أو نحوهما جاز وبكره عندنا في حنفية رحمه الله تعالى وعندنا لا يجوز ويرد الفضل وان خرج الناقل التفاض بطل العقد وصدق فيما كان مقبوضا كذا في محيط السرخسي * ولو ان تاجر من المسلمين أعطى رجلا من أهل الحرب ألف درهم الف درهم نسيت كان جائزا كذا في المحيط *

ففيها مثل ما قال الغاصب لاسئيل له على الجارية في الكتاب أطلق الجواب * وقال الشيخ الامام شمس الانعة
 البرخسي رحمه الله تعالى الاصح ما قال في الكتاب وهذا مذعننا وعلى قول الشافعي رحمه الله تعالى الجارية باقية على ملاك مولاهيستردها
 ولا هافيد القعية المقبوضة * رجل عليه دين لرجل لم يؤد حتى مات الطالب ان أدى الى الورثة يترى ان لم يؤد كان ذلك كالت في المار لا استرة
 * فصل فيما يضمن بارسال الدابة * رجل ارسل كلبا ودا به او طيرا فانفق مال انسان في غوره رضى المرسل في الدابة ان كان سائقا
 له او لا يضمن في الكلب والطير عند محمد رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى يضمن في الكلب * وبذكر كرا التاني رحمه الله تعالى
 اذا ارسل كلبه على رجل لا يضمن في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويضمن في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * ولو اتى بعض الهوام على
 رجل يكون ضامنا * وان ارسل كلبه على شاة او وقف الكلب ثم سارقا فلقها لا يضمن وان اخذ يعضنا او شحالان لم يكن له اطريق غير ذلك

ضمن والا فلا * وذ كفى الاصل لو ارسل كلبا لو يكن سابقا له فاصاب انسانا لا يضمن * وقيل ينبغي أن يكون ضامنا * ولو ارسل جاره فدخل زرع انسان وأفسدها ساقه الى الزرع ضمن وان لم يسقه بان لم يكن خلفه الا أن الجار لم ينطف عينا ولا شاة فلا فاصاب الزرع ان كان له طريق آخر لا يضمن وان لم يكن ضمن * وان رده انسان فافسد الزرع فاضمان على الراد * رجل أوقف دابته في غير ملكه وربطها فخالق في رباطها فالتت انسانا أو شيئا ضمن في أى موضع كان مادامت في رباطها الى منتهى جملها * ولو أن رجلا في داره كلب عقروا أو دابته فدخل انسان داره باذنه أو بغيره ففقره الكلب أو تلف مال انسان لا يضمن صاحب الدار * وكذلك إذا كلب هرز رجل دجاجة غره لا يضمن صاحب الهرية * ولو أخذ هرو أو لقها الى حمامة أو دجاجة فأكلتها فالوا ان أخذت برميها ضمن وان أخذت بعد الرمي واللقاء لا يضمن * رجل أتى شيامن الهوام في طريق المسكين فاصابت انسانا في ذلك الموضع ضمن (٣٤٩) الذي طرحها لم يبرح عن ذلك

المكان فإذا برحت ثم
أصابك لا يضمن طارحها
وكذا إذا وضع جرائف
الطريق فاحترق قبل ثلاثين
فهو ضامن * وإن ذهب به
الرجع عن ذلك الموضع
فأصاب شيئا لا يضمن كمن
أوقف دابة في الطريق
فحسرت الدابة من ذلك
الموضع * ولو رطد دابة في

الطريق ثم باعها فقل
للمشتري خلعتك وإياها
فأقبضها كان ذلك قبضا
فإن جئت الدابة في رباطها
فأضمن على البائع * وإن
جاءت في رباطها عن موضعها
لا يبرأ البائع عن ضمانها
مالم يحل الرباط وتنقل عن
موضعها فقبض ذلك كل ما
تلقبها كان ضمان ذلك
على البائع * إذا سقط ميزاب
رجل من سطحه فأصاب
إنسانا فقتله أو أذا صابه
بطرفه أخرج عن السطح
ضمن صاحب الميزاب وإن

في القياس لا يضمن وفي الاستحسان يضمن النصف * سكة غير نافذة ألقي وأحدم أهلها في قتالهم وأبأ وأوقف دابة على بابها أو وضع حجر البضع قدمه عليه في الخروج والدخول أو ما أشبه ذلك فما كان من باب السكينة إذا فصل ذلك في قتالهم زاد له لا يضمن * وإن فعل ذلك في طريق المسلمين ضمن * ولو أن سكة فهد أو لقوم فرجى بعض أصحاب السكة بلجهم فزلقهم الإنسان أو دابة فهلك قال محمد رحمه الله تعالى إن لم تكن السكة نافذة لأضامن فيه * وإن كانت نافذة وجب الضمان * قالوا هذ أحواب القياس وفي الاستحسان لا يضمن للعلوم البسوى كانت السكة نافذة أو لم تكن * ولو وضع شيء في طريق المسلمين ففترت منه دابة فأنقذت أنسا لا لأضامن فيه على الذي وضع * رجل رط جدار على داره فجاذ آخر ورط جداره على تلك السارية فعض أحد الجارين الآخر قال أبو بكر الأسكاف

لودخل تجار أهل الحرب دارا بأمان فاشتروا أحدهم من صاحبه درهمين بدرهمين ثم أجاز الأما أجزئين أهل الإسلام * وكذلك أهل النعمة إذا فعلوا ذلك كذا في المسوط * وكذا الأسيران منافي دارهم هكذا في محيط السرخسي * ولو أن سريابا من سري درهما بدرهمين ثم خرج إلى دار الإسلام مسلمين أو فوتين وأخضعهما إلى القاضي فإن كان ذلك بعد التقاضي فالتقاضى لا يتعرض لذلك ولا يظهرون أن كان ذلك قبل التقاضي فإن القاضي يظله * وكذلك لو عاقد اعقد الرافى دار الحرب ثم خرج إلى دار الإسلام قبل أن يتقاضاه ثم تقاضاه فدار الإسلام وترافعا إلى القاضي فالتقاضى يرد ذلك أيضا كذا في المحيط * وكذلك المسلم إذا تابع مع الحربي بذلك في دار الحرب ثم أسلم الحربي وخرج إلى دارنا قبل التقاض فإن خاصمه في ذلك إلى القاضي أبطله وإن كانا تقاضيا في دار الحرب ثم أخضعهما ثم أنظر فيه كذا في المسوط * واقعا علم

﴿الباب السادس في المتفرقات﴾

في المتنق رجل صار في غيرة من اربابا بعشرين درهما وقتباضا من بائع الدراهم وجد الدينار الذي قبضه بنصف
قيراطا قال له ان يرجع بدرهم حصة القيراط لكل دينار عشرين قيراطا فاوله اثني عشر الديناري و اخذ
دراهمه لانه تعيب وان شاء امسكه ولا شيء له غير الدينار بعينه وأما في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فإنه
يرجع نقصان الدينار ثم ان شاء أسمسك الدينار بعنسه وان شاعده ورجع عليه تسعة عشر جزأ من
عشرين جزءاً من دينار فيكون البايع الدينار ربعاً وله تسعة عشر فيكون الدينار بينهما على ذلك كذا
في المحط * قال محمد رحمه الله تعالى اذا اشترى الرجل من آخر عشرة دراهم فتنة بعشرة دراهم وزاد عليها
داقة فاقوبه ولم يدخله في البيع فهو جائز به بدو له لم يدخله في البيع أن الهبة لم تكن مشروطة في الشراء
اذل كانت مشروطة في الشراء لانفسدت الشراء وقالوا وانما نصح منه هبة الدائق اذا كان الدرهم بحيث
يضره الكسر وأما اذا كان الدرهم بحيث لا يضره فلا يجوز الهبة كذا في الذخيرة * أبو سليمان عن أبي
يوسف رحمه الله تعالى اذا تصارف الرجلان دراهم بدناني وقتبا وتزافوا بعدت الدراهم من صنف
غير الذي اشتروا به ففي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى له أن يستبدلها اذا كانت دون شرطه وان كانت خيرا
من شرطه فليس له أن يستبدلها وكذلك اذا كانت مثل الذي شرطت ففي جميع البلدان والبوسع كما
ينفق الذي شرط في البيع وان كانت لا تتفق في بعض البوسع أو في بلد من البلدان فهذه تستبدلها وان
شاه تجوزها وأما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كان فيها هذا النقصان فهي بمنزلة النهرجة
ان كانت أكثر من الثلث اتعاض بحساب فلذلك كذا في المحيط * هشام قال سألت أبا يوسف رحمه الله

(٣٣ - فتاوى مالك)

فجر ابيض قدمه عليه في الخرج وادخلوا او ما سبه ذلك فلما

[illegible][illegible]

رحمه الله تعالى ان لم يكن ذلك الموضع ملكا ولا طريقا للاحد لا ضمان على صاحب الجمار بعد ان يصكون في المكان سبعة * وان كان ذلك في طريق المسلمين أو في موضع هو ملك غيرهما ولم يكن لهما ان يربط الجمار كان ضامنا لما أصاب الجمار * ولو كان ذلك الموضع ملكا للاول ضمن الثاني للاول ما أنسد جدار الثاني وان كان ملكا للثاني لا يضمن الثاني ما أنسد جداره * ولو أرسل دابة في المرمى المباح ثم جاء آخر وأرسل دابته فعرض دابة الثاني دابة الاول ان عضه على القود ضمن والا فلا * وان كان ذلك في مرمى لاجدهما لا يضمن صاحب المرمى وضمن الآخر * وان أدخل في دار رجل بعير مغتلبا وفي الدار بعير صاحب الدار فوقع عليه الغتلب اختلعه فوافقه قال بعضهم لا يضمن صاحب المغتلب * وقال القفيع رحمه الله تعالى ان أدخله ياذن صاحب الدار لا يضمن وان أدخله بغير إذنه ضمن وعليه الفتوى لان صاحب (٢٥٠) المغتلب وان كان سبيبا فاذا أدخله باذنه لم يكن متعدبا وان أدخله بغير إذنه

كان متعدبا فيضمن كن
ألقى حية على انسان فقتله
كان ضامنا وهذا بخلاف
ما اذا دفع سكيننا الى صبي
فقتل الصبي به نفسه او قتل
رجلا بغير امر الدافع فانه
لا يضمن الدافع لان فعل
الصبي معتبر فلا يضاف الى
الدافع وفعل العادة والهامة
هدر فيضاف الى المرسل
* رجل أذن غيره ان يدخل
داره وهو راكب فدخل
فوطئت دابته شيئا ضمن
الداخل فان كان الداخل
سائقا أو قائدا لا يضمن

فصل فيما يضمن بالنار
وما لا يضمن

رجل أراد ان يحرق حصائ
أرضه فأوقد النار في
حصائده فذهب النار الى
أرض جاره وأحرق زرع
لا يضمن الا ان يعلم انه
حرق حصائده تعدى النار
الى زرع جاره لانه اذا علم

تعالى عن باع درهم بدرهم فرج أحدهما فخله صاحب الجمار بحمان قال هذا جائز لانه لا يقسم كذا في الذخيرة
* اذا اشترى خاتم فضة فيه فص بدرهم أو دينار ثم قبضه ما ورثه ما قبل الاتفاق أو بعده والتجيز بضربه
واقر فأقبل أن يدفع الثمن فالبائع فاصدق ذلك كله وردا للمشتري على البائع الفص ومانعه وان كانت
الفضة نقصت مع ذلك أو تفتت هي وحدها لا يقدر المشتري على ردّها ولكنه يقرم قيمتها بمصوغه من
الذهب الا ان يشاء البائع أن يأخذها وحدها ولا يقرم المشتري نقصانها كذا في المحيط * لو اشترى خاتم
فضة فضة باقوت بجائة دينار فذهب الفص عند البائع فهو بالخيار ان شاء تركه وان شاء أخذ الحقة بجائة
دينار كذا في خزائنا الاكل * ولو كان اشترى بدرهم كان له أن يأخذ الحقة بوزنها من الفضة كذا في المحيط *
واذا أقرض الرجل رجلا ألف درهم وأخذها كفيلا ثم ان الكفيل صالح الطالب على عشرة دنانير وقضها
فهو جائز ويرجع الكفيل على الاصل بالدرهم ولو ان الكفيل صالحه على مائة درهم لارجع على الاصل
الا بمائة درهم والذي ذكرنا اذا صالح الكفيل مع الطالب * وما اذا صالح الكفيل مع الاصل على عشرة
دنانير وذلك قبل أن يؤدى الكفيل شيئا الى الطالب صلح اذا قبض الكفيل الدنانير من الاصل ثم صلح
الكفيل مع الاصل لا يوجب سقوط مطالبة الطالب لاعتن الكفيل ولا عن الاصل فيطالب الطالبان
شاه الاصل وان شاء الكفيل فان طالب الكفيل وأخذ منه الا ان يارجع الكفيل على الاصل وان
طالب الاصل وأخذ منه الا ان كان للاصل أن يرجع على الكفيل بالالف الا ان يشاء الكفيل أن
يعطى الاصل الدنانير التي أخذها منه كذا في الذخيرة * قوله الا ان يشاء الكفيل معناه اذا قال الكفيل
للاصل حين أراد ان يرجع عليه بألف درهم أنا أعطيتك الدنانير التي أخذت منك ولا أعطيتك ألف درهم
فلكفيل ذلك لان الكفيل يقول للاصل أنا أخذت منك الدنانير بطريق الصلح ومبنى الصلح على
الإغماض والتجوز بدون الحق وانما رضيت أنا بالتجوز بدون حتى بشرط أن أكون أنا المبشر لقضاه
دين الطالب لعلني أن الطالب يرضى عني بدون الحق فاذا بابتشر أنت وأردت الرجوع على جميع الف
فقد دفعت غرضي من هذا الصلح فلا أرضى به وهو لا يصلح حجة للكفيل فلهذا كان له الخيار بين أن يعطى
الطالب ألف درهم وبين أن يعطيه العشرة الدنانير كذا في المحيط * في الوارد باع عشرة دراهم صحاح
بائني عشرة دراهم كسورة لا يجوز لانه ربا والحيلة فيه ان يبتدع عرض منه اثني عشر درهما بكسرة فيقبضه
عشرة صحاح ثم يبرئه من درهمين ولو باع ثوبه بدينار ثم كسورة الى أجل فلما حل الاجل جاء المشتري بتسعة
صححة وقال خذ هذه بتلك العشرة لا يجوز وجلبته أن يدفع هذه التسعة ثم يبرئه البائع عن الدرهم الباقي
فان خاف المشتري ان لا يقبل البائع ذلك فخلته أن يدفع هذه التسعة وتلسا أو شيئا قليلا وصلح على ذلك

وقالوا ان كان زرع غريبه من حصائده الذي أحرق وكان يؤمن أن لا يحرق وعن
زرع جاره ولا يطمع بشئ ممن ناره الا شرارة أو شرارتان فخل الزرع من أرضه الى أرض جاره فأحرق زرع الجار وكسره لا يضمن فاما
اذا كان أرض جاره قريبا من أرضه بان كان الزرع ملتقي أو قريبا من الالتفاف على وجهه يعلم أن ناره تصل الى زرع جاره يضمن صاحب
النار زرع الجار * وكذلك رجل له قطن في أرضه وأرض جاره لصيفة بأرضه فأوقد النار في طرف أرضه الى جانب ذلك القطن ويعلم أن
مثل هذا النار تحرق هذا القطن فأحرق ذلك القطن كان ضمان القطن على الذي أوقد النار لانه اذا كان يعلم أن ناره تدمي الى القطن كان
قاصدا احراق القطن * رجل له هدف في داره فرمى الى الهدف فجاوز سهمه داره فأفسد شيئا في دار رجل آخر أو قتل نفسا كان ضامنا
ويصكون ضمان المال في مال الراعي ودية القتل على عاقله الراعي * رجل أوقد نارا فانفلق فيه من الحطب ما لا يحتمل التنوير

فاحرق بيته وتعدى الى دار جاره فاحرق بيته ضمن صاحب النور كما لو ارسد في أرضه ماء لا تخملها أرضه فتعدى الى أرض غيره فافسد مافيه من الزرع كان ضامنا * وان كان يعلم أن أرضه تخمل ذلك الماء لا يضمن * رجل مر بنار في ملكه أو في غيره ملكه فوقع شرارة من النار على ثوب انسان قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يضمن لأنه لم يتخلل بين جل النار والوقوع على الثوب واسطة فيكون مضافا اليه حتى لو طارت الريح شرارة النار فالتقه على ثوب انسان لا يضمن لأنه غير مضاف اليه وهكذا ذكر في النوادر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى * وقال بعض العلماء من النار في موضع له حق المرور وقعت شرارة في ملك انسان أو ألقته الريح لا يضمن وان لم يكن له حق المرور في ذلك الموضع فالجواب فيه يكون على التخصيص ان وقعت منه شرارة يضمن وان هبت به الريح لا يضمن وهذا نظره - وعليه الفتوى * وكذا لو وضع جرة (٢٥١) في الطريق فاحرق بذلك شيء ضمن ولو

هبت به الريح الى موضع آخر فأحرق شيئا غير الموضع الذي وضعه هافيه قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى اذا وضع الجرة في الطريق في يوم ريح يكون ضامنا * وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في كتاب الشرب اذا وضع جرة في الطريق أو مر بنار في ملكه انه لا يضمن وأطلق الجواب فيه وهو ذكر الناطقي رحمه الله تعالى رجل أوقد ناراً في طريق العامة فجاء الريح ونقلها الى دار رجل آخر أوقد الحرقه لا يضمن وعلى وقال لان جنائته قد زالت * وذكر في الجنائات من الاصل مسئلة تدل على صحة ما فان الناطقي رحمه الله تعالى ان جنائته قد زالت * حد اضر بحد يد على حديد محمي فانترعت شرارة من ضربه فوقت على

وعن محمد رحمه الله تعالى أنه قال يباع الدرهم بالدرهم وفي أحدهما فضل من حيث الوزن ولا آخر فلا يصح جاز ولكن أكرهه لان الناس يعتادون التعامل بمثل هذا ويستعملونه فيما لا يجوز وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس به لانه يمكن تصحيحه بان يجعل الفضل بازا الفلوس كذا في محيط السرخسي * وفي المتن رجل اشترى من منطقة بمائة درهم على أن فيها خمسين درهما حليتها وتقابضا وقدرته أن له حليتها فضة يضافه فكرمت الحليته فأذا هي سودا ما زاد ذلك عليه ولم يرجع شيء وان وجد بعض الحليته رصاصا فالبيع فاسد وان كان قد استلمت الحليته ضمن قيمتها من الذهب وضمن قيمة الرصاص وردا السروان كان نقص السير رذما نقص السير ولو لم يجد فيه رصاصا ولكن وجد فيها أربعين درهما حليتها فالببيع فاسد اذا كان قد تفرقا وان لم يتفرقا فان شاء رجع بعشرة دراهم وان وجد فيها ستين درهما حليتها فالببيع فاسد اذا كان قد تفرقا وان لم يتفرقا فان شاء المشتري زاد العشرة وجازا البيع وان شاء نهض البيع ولو كان الثمن دنانير تفرقا والمسئلة بمثلها فالبيع جائز كأنه باع قلب فضة يد ينار على أنه عشرة دراهم فإذا هو عشرون درهما كذا في المحيط * في الجرد قال محمد رحمه الله تعالى صير في باع اثني درهم عانة دينار وليس عند الصير في دراهم أربعين الصير في أن يشترى له أو يستقرض له اثني عشر درهما حتى يوفيه اياه وكذلك ان لم يكن عندا لاخر الدنانير أربعين ناعلى أن يدفع الى الصير في مائة دينار ما لم يتفرقا فاما اذا تفرقا فللصير كذا في خزائن الاكل * باع انسان من صير في ألف درهم غلة يتسما توضع ومائة فلس وتقابضا ثم استحققت الالف الغلة من يدى الصير في بعدما تفرقا رجع الصير في على الذي اشترى منه الغلة بالتسما توضع الذي أعطاه ويرجع عليه بمائة درهم غلة ثمن الفلوس الذي أعطاه وان لم يتفرقا حتى استحققت الغلة رجع الصير في عليه بالغلة مثلها وان لم يتفرقا حتى من ذلك حتى تفرقا ثم استحققت المائة الفلوس رجع على الصير في بمائة فلس مثلها وان لم تستحق الفلوس ولكن استحققت التسما توضع بعدما تفرقا رجع على الصير في بتسما تغلة ثمن الوضع وان استحققت التسما توضع والمائة الفلوس بعدما تفرقا رجع على الصير في بتسما تغلة ويرجع عليه بمائة فلس بدل الذي استحق وان استحق ما في يدال رجل من الوضع والفلوس واستحق ما في يد الصير في من الغلة فان كان بعدما تفرقا فقد انتقض البيع بينهما في جميع الدراهم والفلوس وان كانا لم يتفرقا رجع كل واحد منهما على صاحبه بمثل ما استحق من يده والبيع تام كذا في المحيط * الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس ببيع خاتم فيه دهن بخائفيهما ماصان وكذلك السيف المحلى بسيفين كذا في الذخيرة * ابن جماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا باع عشرة دراهم وضع بعشرة دراهم مكحلة لم يصح لان هذه تنقص وفيها من السكل ليس له ثمن فيكون عاذا من وزن البيض كذا في المحيط * قال أبو

قوب رجل عرف الطريق وأحرق ثوبه فذهن الحنادة * وذكر الناطقي رحمه الله تعالى حد اجد جالس في مكانه اتخذ في حانوته كبريا يعمل به والحانوت الى جانب طريق العامة فأوقد الحداد في كبره نار على حديدته ثم أخرج الحديد فوضع على علانه وضربه بمطرقة فتطار ما تطار من الحديدية المحماة وخرج ذلك من حانوته وقتل رجلا أو قاعين رجل أو أحرق ثوب انسان أو قتل دابة كان ضمن ما تلف بذلك من المال أو الدابة في مال الحداد ودية القتل والعين تكون على عاقلة لان ما طار من دق الحداد وضربه فهو كجنائته سده لاعتقده ولو لم يدق الحداد لكره احقالت الريح بعض النار من كبره أو الحدادية المحماة وأخرجته الى طريق المسلمين فمات انسانا أو أحرقت ثوب انسان أو قتلت دابته كان هدرا * ولو هبت الريح بمطرقة رجل فأوقدته على فارورة رجل فانكسرت القارورة لا يضمن صاحب العملة * رجل مر في الطريق وهو يحمل حلا فوقع الحمل على انسان فالتقه ضمن * ولو عثر انسان بثلث الحمل الواقع في الطريق وعطب ضمن

أيضا لانه والذى وضع الحمل في ذلك الموضع اذ لم يتخلل بين وقوع الحمل في ذلك الموضع فعل غيره * ولو وضع جرة على حائط فشققت على رجل فالتفت له لا يضمن الواضع اذا كان له حق الوضع على الحائط لانه لا يكون متخفيا * ولو وضع جرة في طريق المسلمين ورجل آخر وضع جرة في ذلك الطريق فتدحرجت احدهما فكسرت الاخرى ذكر في الاصل انه لا ضمان على الذي تدحرجت جرة لان جنابته قد زالت فبقي عن الضمان * وان انكسرت التي تدحرجت كان ضمانها على صاحب الجرة القائمة لانه كان متعديا في الوضع ولم تزل جنابته * ولو اوقف رجل دابته في الطريق ورجل آخر كذلك فنفرت احدهما ومرت فاصابت الاخرى لا يضمن صاحب الهاربة لان جنابته قد زالت * ولو تلفت الهاربة بقاء لآخر كان ضمان الهاربة على صاحب الاخرى لما قلنا في الجرتين وقال الشيخ الامام أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى في مسئلة (٣٥٣) الجرتين ان كانت الجرتان على جادة الطريق ضمن كل واحد منهما ما فيه جرة صاحبه

اذا تدحرجت احدهما فاصابت الاخرى فانكسرتا * ولو ان رجلا اعترف من الخوض الكبير بجرة فوضعه على الشط ثم جاء آخر وفعل مثل ذلك فتدحرجت الاخيرة وصدمت الاولى فانكسرتا قال بعضهم يضمن صاحب الجرة الاخيرة قيمة الجرة الاولى لصاحبها * وقال بعضهم يضمن كل واحد منهما جرة صاحبه * والاصل في هذه المسائل ان في كل موضع كان للواضع حق الوضع في ذلك المكان لا يضمن على كل حال اذا تلفت ذلك الموضوع عن شيء سواء تلف به وهو في مكانه أو بعد ما زال عن مكانه وفي كل موضع لم يكن للواضع حق الوضع في ذلك المكان اذا عطف بالموضوع شيء ان عطف والموضوع في مكانه لم يزل يضمن الواضع وان عطف به بعد ما زال الموضوع عن مكانه ان زال به لئلا يضمن جرة في الطريق فقبت بها الرمي وازالتا عن مكانهما فأحرقت شيئا لا يضمن الواضع وكذا لو وضع جرة في طريق فجاء السيل ودحرجه فكسرت شيئا لا يضمن الواضع لان جنابته زالت بالمحو والرمي * وان كان الزوال عن الموضع الذي كان فيه لا يميز بان وضع جرة في الطريق ثم جاء آخر ووضع جرة أخرى في الطريق فتدحرجت احدهما على الاخرى فانكسرتا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمن كل واحد منهما جرة صاحبه * وعنه في رواية يضمن صاحب الجرة القائمة في موضعها قيمة الجرة التي زالت عن موضعها لان جنابته صاحب الاولى قد زالت * وان دحرجتها الرمي ونهتها عن موضعها فغلب بها شيء لا يضمن صاحب الجرة التي دحرجتها الرمي لما قلنا بخلاف ما لو تدحرجت نفسها * وكذا لو وضع جرة في الطريق فعثر به انسان وازاله ومات الذي عثر ضمن الواضع * وان عثر باليت انسان وهلك كان له على عاقلة الميتدية من عثر باليت لان جنابته قد زالت حيث زال الجرح عن ذلك الموضع

حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس ببيع المشغوش اذا بينه وان كان ظاهرا يرى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال في رجل حل الفضة على النحاس لا يبيعها حتى يبين قال ولا بأس بان يشتري بسترقة اذا بين وأرى للسultan أن يكسرها فلعلها تقع في يدين لا يبين كذا في النخيرة بشر في الاملاء عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لو رجل أن يعطي الزوف والنهر جرة والسنوقة والمكحلة والبخارية وان بين ذلك ويجوز بها عند اخذ من قبل أنا اتفاقا حاضر بالعوام وما كان ضررا عما فهو مكروه وليس بصلحه تراضى هذين الحاضرين من قبل ما يجوز فيه من الدلسة على الجاهل به ومن الفاجر الذي لا يصرح قال فكل شيء لا يجوز بين الناس فانه ينبغي أن يتطوع ويعاقب صاحبه لذا أنقصه وهو يعرفه كذا في المحيط * والله أعلم

(كتاب الكفالة) * (فيه خمسة أبواب)

(الباب الاول في تعريف الكفالة وركبها ونشأتها) *

أما تعريفها فقيل هي ضم الذمة الى الذمة في المطالبة وقيل في الدين والاول اصح كذا في الهداية وما ركبها فالاعجاب والقبول عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يخفى ان الكفالة لا تتم بالكفيل وحده سواء كفر بالمال أو بالنفس ما لم يقبل المكفول له وقبل أو اجنب عنه في مجلس العقد أو خطاب المكفول له أو خطاب أجنبي عنه بان قال الطالب لا تحرق كفل شخص فلان لي فقال كفلت أو قال رجل اجنبي لغيره كفل شخص فلان أو قال عن فلان فلان فيقول ذلك الغير كفلت تصح الكفالة وتقف على ما رواه المجلس على اجازة المكفول له ولكفيل أن يخرج نفسه عن الكفالة قبل أن يجيز الغائب كفالته أما اذا لم يوجد من ذلك بأن قال الكفيل كفلت شخص فلان فلان أو قال فلان على فلان من الدين فانها لا تقف على ما رواه المجلس حتى لو بلغ الطالب فقبل لم تصح ثم جع أبو يوسف رحمه الله تعالى وقال الكفالة تتم بالكفيل وحده ووجد القبول أو الخطاب من غيره أو لم يوجد كذا في المحيط واختلاف في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فقيل عنده بتجوز وصف التوقيف حتى لو رضى به الطالب تنفذ والباطل وقيل هي جائزة عنده بوصف التفاديرضا الطالب ليس بشرط عنده وهو الاصح كذا في الكافي وهو الاظهر كذا في فتح القدير وفي البرازية وعليه الفتوى كذا في النهر الفائق * وهكذا في البصر الرائق * وان وجد الخطاب أو القبول من المكفول عنه بان قال الطالب لرجل أ كفل عن فلان بنفسى أو بماله على أو كفل لرجل عالج عن مطلوب أو بنفسه وقبل عنه الطالب وان وجد الخطاب أو القبول من

مكانه ان زال به لئلا يضمن جرة في الطريق فقبت بها الرمي وازالتا عن مكانهما فأحرقت شيئا لا يضمن الواضع وكذا لو وضع جرة في طريق فجاء السيل ودحرجه فكسرت شيئا لا يضمن الواضع لان جنابته زالت بالمحو والرمي * وان كان الزوال عن الموضع الذي كان فيه لا يميز بان وضع جرة في الطريق ثم جاء آخر ووضع جرة أخرى في الطريق فتدحرجت احدهما على الاخرى فانكسرتا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمن كل واحد منهما جرة صاحبه * وعنه في رواية يضمن صاحب الجرة القائمة في موضعها قيمة الجرة التي زالت عن موضعها لان جنابته صاحب الاولى قد زالت * وان دحرجتها الرمي ونهتها عن موضعها فغلب بها شيء لا يضمن صاحب الجرة التي دحرجتها الرمي لما قلنا بخلاف ما لو تدحرجت نفسها * وكذا لو وضع جرة في الطريق فعثر به انسان وازاله ومات الذي عثر ضمن الواضع * وان عثر باليت انسان وهلك كان له على عاقلة الميتدية من عثر باليت لان جنابته قد زالت حيث زال الجرح عن ذلك الموضع

فلا يصح ضمان من عثر بالميت على الواضع * ولو وضع رجل في الطريق جزءا من الزيت أو غيره ثم جاء آخر ووضع بجانب هذه الحرة جزءا آخر فسأل من الاول شيئا وباتل المكان فوقع على الاخرى فكسرت الاولى قال محمد رحمه الله تعالى أولا لأدري هذا قال لا يضمن صاحب الاولى * وذكر ابن رستم رحمه الله تعالى رجل وضع في الطريق حربة فبازت وألصق فيها نعل فوض رجل آخر في الطريق جزءا آخر فسد حرجب واحداهما فأصاب الاخرى فانكسرتا قال يضمن صاحب القائمة التي لم تندرج في حربة الجربة التي تدرج حرجب يضمن مثل ما فيها من الزيت أيضا لان كل واحد منهما كان متعديا بالوضع في الطريق لان جباة صاحب القائمة لم تزل ومناصة صاحب التي تدرج حرجب قد زالت فماتت بالجربة القائمة يضمن صاحبها وما تلف بالجربة التي تدرج حرجب لم يضمن صاحبها * وهذاوافق ما قلناه للنفس الاتمخالخافي رحمه الله تعالى في المسئلة الاولى رجل أوقف دابة في سوق للدواب (٣٥٣) فانفتت الدابة شيئا لا يضمن صاحبها لان إيقاف الدواب في سوق

المطلوب في صحته فانه لا تصح الكفالة عند أي حنفية ومحمد رحمه الله تعالى هو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أولا ويكون خطاب المكفول عنه أو قوله بمنزلة العدم وان كان الخطاب من المطالب في مرضه ان خطاب وارثه بذلك أن تكفل عنه المال الذي تفلان عليه ثم مات من مرضه فاقض ان لا تصح الكفالة عندهما وفي الاستحسان تصح حتى اذا مات أخذت الورثة بذلك يحكم الكفالة وان كان المكفول له غائبا هكذا في المحيط * ولو مات لاعتز كذا لا تأخذ الورثة بأدائه كذا في محيط السرخسي * وان قال ذلك لاجنبى فضمن الاجنبى اختلاف الشافعية فيقبل بعضهم لا يصح هذا الضمان لان الاجنبى غير مطالب بقضائه بدون التزام فكان المريض والصحيح في حقهما أو قال بعضهم يصح هذا الضمان لان المريض قصد به النظر لنفسه والاجنبى اذا قضى الدين بأمر يرجع في تركه فيصعب هدامان المريض على أن يجعل فاعلم مقام الطالب لضيق الحال عليه لكونه على شرف الهلاك ومثل ذلك لا يوجد من الصحيح فيؤخذ فيه التماس كذا في الكافي والتبيين والكفاية وانهاية والعين * وهو الوجه كذا في فتح القدير * ولو فات الورثة للمريض ضمان للناس كل دين لهم عليك ولم يطلب المريض ذلك منهم والغيراء غيب لم يصح * ولو فات ذلك بعد موته صححت الكفالة استحضانا كذا في فتاوى هاشميته وأما شرائعها فاقسام أربعة * القسم الاول ما يرجع الى الكفيل * فنه العقل والبلوغ وانهم ممن شرائط الاتقاد فلا تعتقد كذالة الصبي والمجنون الا اذا استدان الولي ديني في نفقة التيم وأمر به بان يضمن المال عنه فانه صحيح ولو أمر به بكفالة نفسه عنه لم يجز كذا في الجرار الرافق * واذا كفل الصبي بنفس أموال لم يبلغ أو أقر بالكفالة لا يؤخذ به لانه أقر بكفالة باطله فان وقع الاختلاف بين الصبي بعد البلوغ وبين الطالب فقال الطالب كفلت وأنت رجل وقال الصبي كفلت وأنت صبي فالقول قول الصبي ولو قال كفلت وأنا مجنون أو معنى على أو مريم وذكر الطالب ذلك وقال كفلت وأنت صحيح ان كان ذلك معهودا من المقر فالقول قول المقر وان لم يكن ذلك معهودا فالقول قول الطالب كذا في المحيط * ومنه الحرة وهي شرط نفاذ هذا التصرف فلا تجوز كفالة العبد المحجور أو المأذون له في التجارة ولكنها تعتقد حتى يؤاخذ به بعد التتاق وأما صحة بدن الكفيل فليس بشرط صحة الكفالة فتصح كفالة المريض من الثلث كذا في البسائط * القسم الثاني ما يرجع الى الاصيل

فهنا من يكون قادرا على تسليم المكفول به اما بنفسه واما بتأجيله عند أي حنفية رحمه الله تعالى فلا تصح الكفالة بالدين عن ميت مفلس عنده وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تصح كذا في البسائط وهو الصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الزاد * ولو ترك مالا جازمقداه كذا في محيط السرخسي * ومنه أن يكون معلوما اذا كانت الكفالة مضافة حتى ان من قال لغيره كفلت لك بما يبيع أحد من

انما يضمن صاحب الحائط اذا سقط الحائط على انسان أو دابة فقتله رجل مرف في سوق السليق فمعلق نو به بقول خاوت رجل فحرق قال الشيخ الامام أو القاسم رحمه الله تعالى ان كان القفل في ملكه لا يضمن وان كان في غير ملكه ضمن * ثم قال وههنا شئ آخر انه اذا تعلق نو به بذلك فحرق به فحرق بجمره لا يضمن صاحب القفل وان لم يعلم ان نو به تعلق بالقفل لانه اذ اجر التوب فهو الذي حرقه رجل دق في داره شيئا فسقط من ذلك في داره رشي وثقت كان ضمان ذلك على من دق في داره * رجل دخل بيت رجل فأنذه صاحب البيت الحائض على وسادة فجلس عليها فاذا اقتحمها قارورة فيها دهن لا يصح به فأنقذ القارورة فذهب الدهن فضمان الدهن وضمان ما منحصر من الوسادة والقارورة على الحائض * ولو كانت القارورة تحت حلة لا تذهب عنها فان ذهبت الحائض على الوسادة لا يضمن الحائض * قال الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى في الوسادة لا يضمن عند البعض أيضا وهو اقرب الى القياس لان الوسادة لا تسلم للحائض كالملاء وعليه الفتوى

وان اذن له بالجواب على تنطع فأنصفه فوقع على سطح مما لو لا كان ضمن الجالس * قال مولانا رضى الله تعالى عنه هذه المسائل من مسائل الخنايا وانما ذكرناها لانها اسبب لضمان المال فكان بمنزلة الغصب * رجل قلع ثالة من أرض رجل وغرسها في ناحية أخرى من تلك الأرض فكبرت كانت الشجرة للغارس وعليه قيمة الثالة يوم قلع الثالة ويؤمر الغاصب بقطع الشجرة فان كان القلع بضرب الأرض كان له احب الأرض أن يعطيه قيمة الشجرة المقموعة * رجل قطع أشجار كرم لانسان كان عليه قيمتها * وطريق معرفة القيمة أن يقسم الكرم مع الاشجار القاطعة ويقوم قاطع الاشجار ما ينم ما يكون قيمة الاشجار فإذا عرفت قيمة الاشجار بعد ذلك بمحض صاحب الكرم ان شاء دفع الاشجار المقموعة الى الغارس وضمنه تلك القيمة * وان شاء أمسك المقموعة ويرفع من قيمة الاشجار قيمة الاشجار المقلوعة * ويضمنه الباقي * رجل قطع شجرة في دار رجل بغرامه بخير (٣٥٤) صاحب الدار ان شاع ترك الشجرة على القاطع وضمنه قيمة الشجرة فانه لا تلف عليه شجرة فاقعة * وطريق معرفة تلك القيمة

الناس كانت الكفالة باطله * ولو قال كفلت لك بمالك على فلان أو بمالك على فلان آخر جازو يكون للكفيل الخيار وان كان المكفول عنه مجهول لا يعلم كون مضافه هكذا فهم من الذخيرة والمحط في فصل الكفالة فهم الجهالة ومن النهاية ولا يشترط أن يكون حراً عاقلاً بالغاً كذا في العبر الرائي * فاذا ادعى رجل على صبي أو مجنون شيئاً أو كفل رجل نفسه أو بما عليه بغرض وليه فانه نصح الكفالة سواء كان الصبي مأذوناً له في التجار أو غير مأذون وسواء كان عاقلاً أو غير عاقل فان أخذ الكفيل باحضاره فارد الكفيل أن يحضر الصبي فان حصلت الكفالة باذن من ولي عليه يجبر وان حصلت من غير اذن من ولي عليه ومن غير اذن الصبي لا يجبر الصبي على الحضور وان كان الصبي هو الذي طلب ذلك من الكفيل هل يؤمر بالحضور فان كان مأذوناً له في التجار يؤمر * واذا كفل عنه جبال وأدى في هذه الصورة كان له أن يرجع على الصبي وان كان مجبوراً لا يجبر الصبي على الحضور واذا أدى الكفيل ما كفل به لا يرجع على الصبي كذا في المحط * القسم الثالث ما يرجع الى المكفول له * فانه أن يكون معلوماً كذا في البدائع * فانما قال الرجل لرجلين كفلت لهذا بمالك على فلان وهو الف درهم ولهذا بمالك عليه فهو باطل للجهة المكفول له هكذا في الذخيرة * لو قال لقوم ما يابعموه أو تم وغيركم فعلى صريح حق المخاطبين دون غيرهم كذا في محط السرخسي * ولو قال من يابعم من هؤلاء أو شاركي قوم معدودين فانما كفل عنك بمنته جازلان المكفول له معلوم كذا في خزانة المفتين * ومنه وهو شرع على قوله ما أن يكون عاقلاً فلا يصح قبول المجنون والصبي الذي لا يعقل ولا يجوز قبول وليه ماعنه * وأما حرة المكفول له فليست بشرط هكذا في البدائع * القسم الرابع ما يرجع الى المكفول به * فانه أن يكون مضموناً على الاصل بحيث يجبر الاصل على تسليمه كذا في الذخيرة * فجوز الكفالة بتسليم المبيع وبالدوين والاعيان المضمونة كالغصوب والمهور في يد الزوج و بدل الخلع في يد المرأة و بدل الصلح عن دم العمد والمبيع معاً فاسد هكذا في التبيين * وتجوز الكفالة بالمقبوض على سوم الشراء ان كان الثمن مسمى والا فهو أمانة هكذا في النهر القائق * ولا تجوز الكفالة بالامانة كالودائع وأموال المضاربات والشركات لان هذه الاشياء غير مضمونة لاعينها ولا تسلمها كذا في الذخيرة * وكذا عين المهرمون والمستعارون المستاجر هكذا في الكافي * وأما الكفالة بتسليم المودع من الاخذ فصحة كذا في الذخيرة * وكذا بتسليم الرهن بعد القبض وتسلم المستاجر الى المستاجر هكذا في الكافي * أما الكفالة بتسليم العارية فقد نص محمد رحمه الله تعالى في الجامع ان الكفالة به صحيحة كذا في الذخيرة * وأما الكفالة بتسليم الشاهد لمحض مجلس القاضي فيشهد لا تجوز كذا في الفصول العبادية * ومنه أن يكون مقدوراً لتسليم الكفيل وعن هذا قلنا ان من يقبل من رجل يشاء رعايته أو كراب

ان تقسم المارمع الشجرة وتقوم بغير شجرة فيضمنه فضل ما بينهما * وان أمسك الشجرة وضمنه قيمة نقصان كان له ذلك لانه أ تلف عليه القائم * وطريق معرفة ذلك أنه اذا ظهرت قيمة الشجرة القائمة بالطريق الذي قلنا فيما تقدم فبعد ذلك ينظر الى تلك القيمة والى قيمة الشجرة المقطوعة فتفضل ما بينهما قيمة نقصان القطع * فان كانت قيمة المقطوعة وقيمة غير المقطوعة سواء فلا شيء على القاطع لانه لم ي تلف شيئاً * رجل له شجرة الجوز أخرجه الشجرة جوزاً صغاراً رطبة فأ تلف انسان تلك الجوزات كان عليه نقصان الشجرة لان تلك الجوزات وان لم تكن له اقيمة وليست بمال حتى لا ضمن بالاتلاف اذا لم تكن على الشجرة فانه لا فها وقطعها انتقص قيمة الشجرة فينظر الى ان الشجرة بدون

تلك الجوزات بماذا اشترى ومع تلك الجوزات بماذا اشترى فيضمنه فضل ما بينهما * وكذلك رجل كسر غصناً من اغصان أرض الشجرة القائمة تقوم الشجرة مع الغصن وتقوم بدون الغصن فيضمنه فضل ما بينهما * رجل استأجر فاساً ودفع الى اجير له ليعمل به فذهب به الاجير قال بعضهم يضمن المستأجر قيمة الفاس وقال بعضهم ينظر ان استأجر الاجير أو لا لا يضمن * قال مولانا رحمه الله تعالى ويضمن على كل حال لان المستأجر علمه الاجارة فبما لا اعارة ولا ايداع * رجل نصب دابة فهلك وأقام صاحبها البينة أنها هلك عند الغاصب من ركوبه وأقام الغاصب بينة أنه ردها وماتت عند صاحبها كانت بينة صاحبها أولى ويقضى على الغاصب بالقيمة * وكذا لو شهد بموت صاحبها ان الغاصب قتلها أو كان المقتول وهدم البار يتصور بعد الرديصعيل كان الغاصب ردها ثم هدم الدار وقيل الدابة فكفأت بينة صاحبها أولى لانها

ثبت سببها بالضممان * ولو أقام صاحبها البيئة أنهما مات عند الغاصب وأقام الغاصب بيئته أنه رد هاتين عند صاحبها قال أبو يوسف
 رحمه الله تعالى بيئته صاحبها أولى لما قلناه وقال محمد رحمه الله تعالى يقضى بيئته الغاصب لأنها قامت على الإثبات وهو إثبات فعل الرذوليس
 في بيئته صاحبها إثبات فعل على الغاصب ولا إثبات سبب الضمان بعد الفسخ بخلاف الأول * رجل غصب حنطة وطمع بها فان الدقيق
 يكون للغاصب وعليه حنطة لصاحبها في القياس للغاصب أن يأكل هذا الدقيق وهو قول زفر رحمه الله تعالى وفي الاستحسان وهو قولنا
 ليس له أن يشفع الدقيق مالم يؤد الضمان بالتراضي أو بقضاء القاضى أو يقضى القاضي عليه بالضمان لأن أجزاء الحنطة تفرقت بالطين
 ولم تبدل فلا يحل له أن يأكل ويشفع به مالم يقول المصوب إلى الغاصب بالضمان وذلك باستيفاء الضمان أو بقضاء القاضي بالضمان * وقيل
 هذا قول محمد رحمه الله تعالى أما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يحل له أن يأكل الدقيق (٣٥٥) ويشفع به لأن ملك المصوب منه
 قد تبدل * وكذا إذا غصب

أرض معاوية وأعطاه كفيلا بذلك فإن كان شرط العمل مطلقا جازت الكفالة وإن شرط على هذا الرجل
 بعينه فإن كفل بنفسه العمل لا يجوز وإن كفل بتسليم نفسه فهو جائز * وكذا إذا أكرى بالأي بلد من
 البلدان وأخذ من المكارى كفيلا فإن كانت الأبل بغير أرباعها صححت الكفالة بالتسليم ولا تصح بالعمل
 عليها كذا في النخعة * وكذا من استأجر عبد للخدمة فكفل له رجل خدمته فهو باطل كذا في الهداية
 * وكذلك لا تصح الكفالة بالقصاص والمحدود * وكذا لو كفل بنفسه رجل غائب لا يعرف مكانه لا تصح
 الكفالة كذا في النخعة * ومنه أن يكون الدين صحيحا فلا يجوز تبديل الكتابة هكذا في النهاية * وبدل
 السعابة كبديل الكتابة فلا تصح كفالة أحد عنه لأنه كالسكاب عنده * وعندهما هو عليه دين فتصح
 كذا في الكافي * ولا يشترط أن يكون معلوم القدر هكذا في البحر الرائق

(الباب الثاني في ألقاظ الكفالة وأقسامها وأحكامها وما يتعلق بها) (وفيه خمسة فصول)
 * (الفصل الأول في ألقاظ التي تقع بها الكفالة وما لا تقع) * ولكفالة ألقاظ ضمان وكفالة وجالة
 وزعامة وغرامة أو يقول على "أولى" كذا في شرح الطحاوى * ألقاظ الكفالة كل ما ينبت عن العهدة
 في العرف والعادة كذا في التتارخانية أو قلنا عن التفريد * وتصح بكفالت عنه وبما عرى البدن حقيقة
 كنفسه وجسده أو عرفا كروح ورامسه ووجهه * ويجز شائع كنصفه وثلثه وجزئه كذا في الكافي * ولو
 قال كفلت يده ورجله أو نحوهما لا تصح إضافة الإطلاق إليه لا تصح به الكفالة كذا في فتاوى فاضل
 * ولو كفل بعينه لم يذكر في الكتاب وحكي التسمية أبو بكر البلخي أنه قال لا تصح الكفالة ولو نوى
 البدن صححت النية * وأما من غريمه فصرف إلى العضو الفرد وهو عين الباصرة هكذا في محيط السرخسى
 * وذکر فصل الفرج في كتاب الطلاق ولم يذكر هنا قالوا ينبغي أن تصح إضافة الكفالة إليه متى كان
 الفرج مضافا إلى المرأة كذا في المحط * إذا أضاف الجزاء إلى الكفيل بأن قال الكفيل كذل لك نصفي
 أو ثلثي فإنه لا يجوز ذكره الكرخي في باب الرهن كذا في السراج الوهاج * ولو قال على "أن أوفيك به صار
 كفيلا فهذا أو ما قال على "أن أسلم نفسه سواء * وكذلك إذا قال على "أن ألقاه به صار كفيلا وهذا أو ما
 قال على "أن تبك به سواء كذا في المحط * وفي أجناس الناطق رحمه الله تعالى إذا قال لك عندي هذا
 الرجل أو قال دعاه إلى فهذا كفالة * رأيت في بعض المواضع أن لم أوفك به غدا فعندي لك هذا المال فلم
 يوافق به غدا الزمة المال هكذا في النخعة * وأما إذا قال هو لى فنيبني أن يكون كفيلا لأن قوله لى
 بمنزلة قوله عندي كذا في المحيط * إذا كفل رجل بنفسه رجل ودفعه إلى الطالب وبرئ منه ثم أن الطالب

نفسها ومات الولد أيضا كان على الغاصب قيمتها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ليس عليه الانتصان الحبل
 * كالمو غصب جارية صحبة فماتت عنده فزدها حمومة وماتت عند المالك من ذلك فإنه لا ينصن الانتصان الحبل في قول أبي حنيفة وأبي
 يوسف رحمه الله تعالى * ولو غصب جارية فماتت عنده أو أعتقت عيناها أو حبلت فزدها أو أدى معها أو شرب العنق ونقصان الحبل ثم ذهب
 بياض عيناها أو ولدت وولدت فإن المولى يرد ما أخذ من أرض البياض ونقصان الحبل * أما في الحبل يتظران كان من الزنا فإنه يتظر إلى أرض
 الحبل ونقصان عيب الزنا فإن كان عيب الزنا أكثر لا يرد شيئا وإن كان أرض الحبل أكثر يرد الفضل عن نقصان عيب الزنا لأن عيب الزنا قائم
 وعيب الحبل قد زال * ولو كان الحبل من زوج لا ضمان على الغاصب فيه على كل حال وإن ماتت عنده من ذلك * ولو كان المولى هو الذي
 أحبلها ثم ماتت عند الغاصب من ذلك الحبل أو من غيره لا ضمان على الغاصب فيها * ولو أن رجلا اختصم رجلا في جارية فأقام أحد

المدينين اليه أن هذا الدغيب على هذا الجارية في وقت كذا أو قام المذني الآخر اليه أن هذا الدغيب في هذا الجارية في وقت كذا
وقتا بعد الوقت الاول قال هي الثانية في قياس قول أي حنفية رحمه الله تعالى وعلى الغاصب فقيل الاول وفي قياس قول أي يوسف رحمه الله
تعالى الجارية الاول ولا يضمن الغاصب الثاني شيئا * ناصب الغاصب اذا استملك الغصب أو هلك عنده فأي القصة في الاول يرى عن
الضمان وعن أي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يبرأ * ولوردع الغصب على الاول يرى من الغصب ولو أقر الغاصب الاول أنه أخذ القصة من
الثاني لم يصح إقراره على المصوب منه وكان الغصب منه أي يضمن الثاني الآن يقيم الثاني اليه على ما دعى * وكذا لو كان مكان الثاني
غاصب المودع * الغاصب اذا تزوج بدارهم الغصب امرأه أو اشتريهم بأشياء عن محمد رحمه الله تعالى أنه يجعل له الوطء ولا يتفادى * ولو
كان الغصب عرضا فاشترى بالعرض (٣٥٦) شيئا لا يجعل له أن يتفادى بالمشترى قبل أداء الضمان * ولو تزوج امرأه بالعرض المصوب

لزم المطالب فقال له الكفيل دفعه ما نأكل كفايتي أو قال دفعه وأنا على مثل كفايتي ففعل فهو لازم له وهو
كفيل بنفسه على ما كان عليه وهذه كفالة مبتدأ ولو حودا لقبول منه دلالة لأنه ترك الملازمة بعد قوله دفعه
وأنا كفيل فكذلك في النخسرة * ولو لم يترك الطالب فنبشئ أن لا يكون كفيلًا لأن الكفالة لا يصح
بدون الطالب ولم يوجد كذا في الفصول العمادية * ولو قال لرجل ما بعت فلان فأنفق على جازلته أضاف
الكفالة إلى سبب الوجوب وهو المبالغة * والكفالة المضافة إلى وقت في المستقبل جائزة لتعامل الناس في
ذلك كذا في محيط النسخة * ان ادعى فأنكر المذني عليه فقال رجل ما ادعيت على فلان ففعل فضا من
ولو قال ما ندعي فلا كذا في التارخانية * ولو قال لا تخرأ في فلان كل يوم درهمًا فأنافض من لك فاعطاه
حتى اجتمع عليه مال كسر فقال الآخر لم أره هذا كله يلزمه جميع ذلك كذا في خزائن المفتين * ولو قال
هو على حتى يجتمع ما أو بواضنا أو يلتصقه وكفيل إلى الغاية التي ذكرها هكذا في الظهيرية * ولو قال أنا
ضامن حتى يجتمع ما أو قال بامتنع لا يكون كفالة لأنه ليس المضمون أنه نفس أو مال كذا في فتاوى
فاضلن * لو قال ١ (أشائي فلان برمن) قال الفقيه أبو جعفر يكون كفيلًا بنفسه وقال الفقيه
أبو الباق لا يكون كفيلًا وما قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى أقرب إلى عرف الناس كذا في فتاوى
فاضلن * وفي الواصفات الفتوى على أنه يصير كفيلًا كذا في الظهيرية * ولو قال فلان ٢ (أشائي
من است) أو قال (فلان أشائناست) قالوا لا يكون كفالة بالنفس كذا في فتاوى فاضلن * وفي الكبري وبه
يفي كذا في التارخانية * ولو قال أنا ضامن لعرفته أو بعرفته فانه لا يصير كفيلًا وكان بمنزلة ما قال أنا ضامن
للشيء أنا ذلك عليه أو أوفئك عليه كذا في المحط * ولو قال معرفة فلان على قالوا يلزمه أن يدل عليه كذا في
فتاوى فاضلن * اذا قال ٣ (أتحه ترأر فلانناست من بدهم) فهذا وعد لا كفالة وبعض مشايخنا
رحمهم الله تعالى قالوا في قوله ٤ (أتحه ترأر فلانناست من جواب كويم) ان هذا كفاة بحكم العرف وكان
الشيخ الامام ظهير الدين يفتي بأنه لا يكون كفالة وكذا كان يفتي في قوله جواب ٥ (ما لو برمن أو جواب
مال بومن بكم) أنه لا يكون كفالة كذا في المحط * ولو قال ٦ (بذرفتم هذا ضامن محميم) ولو قال ٧
(قبول كردم) قد اختلف المتأخرون فيه قبل لا يكون كفالة وقيل ان أراد به الكفاة لا يكون كفالة وان لم يرد
بكون وعدا لاضمانا ولو قال ٨ (هزجه ترأر بوي آيد برمن) لا يكون كفالة ولو قال ٩ (هزجه ترأر فلان
ترجمه (١) معرفة فلان على (٢) معرفتي أو قال فلان معروف (٣) أنا أعطى ذلك الشيء الذي لك
على فلان (٤) أنا أعطى جوابا عن ذلك الشيء الذي لك على فلان (٥) مالك على أو أنا أقول جواب
مالك (٦) قبلت (٧) قبلت (٨) كل شيء بكالك عليه فهو على (٩) كل شيء كسر لك على فلان

حل له وطؤها رجل كسر
عصار رجل أو خرق ثوبه
ضمن النقصان * ولو كان
الكسر فاحشا بأن صار
خطبا أو وتدا لا يتفادى به
منفعة العدا أو كان الخرق
فاحشا كان له أن يضمنه
القصة والخرق الفاحش
عند البعض ما يقص به
أكثر من نصف القصة * ولو
شق الثوب بصفين كان له
الخيار ان شاء ضمنه النقصان
وان شاء ترك الثوب عليه
وضمنه القصة * رجل
غصب عبدا حسن الصوت
فتغير صوته عند الغاصب
كان له النقصان * ولو كان
العبد مقيما نسبى ذلك عند
الغاصب لا يضمن الغاصب
شيئا * رجل غصب خيرا
نخله بغير شيء أخذه صاحبه
بغير شيء * ولو غصب عبدا
فصار خيرا عنده كان
لصاحبه أن يضمنه * وإذا
غزرت المرأة فظن زوجها
فهو على وجهه امان أن أدن

لها بالفرز لأنها من الفرز ولم يذنب ولم يهمل ولم يفرزها فان أدن لها بالفرز فهو على وجهه أربعة (يشكك)
* أخذها أن يقول لها اغزيلي أو يقول اغزيلي لنفسك * أو يقول اغزيلي لكون الثوب ولك أو قال اغزيلي وبرد في الوجه الاول وهو
ماذا قال اغزيلي كان الفرز للزوج * وان كان قال اغزيلي بآجر كذا كان الفرز للزوج وعليه الاجر للمسي للمرأة * وان لم يذكر الاجر كان
الفرز للزوج ولا شيء عليه لأنها متطوعة من حيث الظاهر * وان اختلفا فقالت المرأة اغزلت بآجر وقال الزوج لم أذكر الاجر كان القول
قول الزوج مع البين * ولو كان قال لها اغزيلي لنفسك كان الفرز لها ويكون الزوج واهبا للظن منها * وان اختلفا فقال الزوج انما
أذن لك لتغزيلي وفات المرأة لا بل قالت اغزيلي لنفسك كان القول قول الزوج مع البين * ولو كان الزوج قال لها اغزيلي لكون الثوب
في ذلك كان الفرز للزوج ولها عليه أجر المثل لأنه استأجرها يعض الخارج فتفسدا لآجاره وجب أجر المثل كما لو دفع غزالا إلى حائك ليصنعه

بالنصف فان الثوب يكون لصاحب الغزل وعليه اجر المثل * ولو كان الزوج قال لها اغزله ولم يذ كرشيا كان الغزل للزوج ولا شيء لها عليه لانها غزلت تبرعا من حيث الظاهر وهذا كما اذا كان ثوبا للغزل * فان نهاه عن الغزل فغزلت بعد النهي كان الغزل لها وعليه الزوج مثل قطنه لانها صارت غاصبة مستهلكة فضعف عن غضب حنطة وطحنها فان الدقيق يكون للغاصب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه مثل الحنطة * وان لم ياذن لها ولم ينه فغزلت فهو على وجهين ان كان الزوج بائع القطن كان الغزل لها وعليه القطن للزوج لانه يشتري القطن للتجارة فكان النهي ثامنا من حيث الظاهر * وان لم يكن الزوج بائع القطن فاشترى قطننا وجابه الى منزله فغزلت المرأة كان الغزل للزوج ولا شيء لها من الاجر لانها تساحل القطن الى منزله لتغزل له المرأة تطوعا فهو بمنزلة ما لو خبرت من دقيق الزوج وظلخت قدرا بلم يباه به الزوج فان الطعام يكون للزوج وتكون المرأة ممتطوعة وعن أبي يوسف (٢٥٧) رحمه الله تعالى في المشتري رجل اشترى قطننا وامر امرأته ان تغزله

بشككده فهو على الانصاف كذا في خزنة المفتين * لو قال ١ (بذرفتم فلان را كه فردا بتوسليم كنم) هذه كقالة مطلقة لان قوله ٢ (بذرفتم فلان را) كقالة تأمئة وقوله ٣ (فردا بتوسليم كنم) لم يدخل في الكفالة بخلاف ما لو قال قلت نفس فلان غدا فعلى قياس هذه المسئلة لو قال ٤ (بذرفتم تن فلان را كه هر كس طلب كنى بتوسليم كنم) يكون كقالة مطلقة ولو سلم اليه قبل ان يطلبه منه يبرأ * ولو قال ٥ (هر كه كه طلب كنى فلان را تن او را بذرفتم) قبل ينبغي ان لا يكون كقالة قبل ان يطلبه منه وان المسئلة هذه كانت واقعة الفتوى لو قال ٦ (اكر مال تو بر فلان فرو رود من جواب كويم) لا يكون كقالة * ولو قال ٧ (اكر فلان تا آن وقت مال تو بديارد من جواب كويم) أو قال (تا تو بديارد من جواب كويم) لا يصح الكفالة كذا في الفصول العبادية * وعن القاضي الامام مكي الاسلام على السقدي انه قال اذا قال ٨ (اكر من فلان كس را حاضر تو ام كردن جواب آن مال بر من) هذا لا يكون كقالة وفي فتاوى النسفي انه من قال لغيره ان الدين الذي لا على فلان انا أدفعه اليك انا اسلم اليك انا أقضيه لا يصير كقياس ما لم يتكلم بلفظ يدل على الالتزام بخوفه كقلت ضمنت على الى * وكان الشيخ الامام ظهير الدين الحسن بن علي المرعشي يقول اذا قيل هذا اللفظ بمنزلة لا يكون كقالة * واذا قيل بها معلقا بان قال ان لم يوف فلان مالا عليه فانا اؤدى فانا ادفع يصير كقالة كذا في المحيط * لو قال لا قوام باعائهم ٩ (هر چه شمار از فلان آید بر من) لا شيء عليه بهذا الضمان لان قوله ١٠ (از فلان آید) لفظ مجمل كذا في خزنة المفتين * وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل له على رجل مال فقال رجل الطالب ضمنت لك ما على فلان انا أقضيه منه وأدفعه اليك قال ليس هذا على ضمان المال ان يدفعه من عنده انما هذا على ان يتقاضاه بوضفه اليه وعلى هذا معاني كلام الناس * وفيه رجل غضب من رجل ان درهم فقاه له المقصوب منه وأراد ان يأخذ هاتمه فقال رجل لا تقا له فانا ضامن بها أخذها وأدفعها اليك لزمه ذلك ولا يشبه هذا الدين * ولو كان الغاصب استهلك الالف وصارت دينيا كان هذا الضمان باطلا وكان على ضمان التقاضي كذا في المحيط * وعن محمد رحمه الله تعالى فيمن ادعى على انسان انه غضب عبدا فقال رجل

ترجه (١) قلت اني اسلم لك فلانا غدا (٢) قلت فلانا (٣) اسلمه لك غدا (٤) قلت اني كلما طلبت ذات فلان اسلمه لك (٥) كلما طلبت فلانا فاضامن لنخضه (٦) ان ضاع مالك على فلان فانا اعطى الجواب (٧) ان لم يوف فلان مالا اني اؤدى الوقت فانا اقول الجواب أو قال ان لم يقدر على الاداء فانا اعطى الجواب (٨) ان لم أقدر على احضار فلان يكون على جواب ذلك المال (٩) كل شيء ياتي لكم على فلان فهو على (١٠) ياتي من فلان

(٣٣٣ - فتاوى ثالث) الممول منه يباع وزناه رجل نقش بابا مملوكا على رجل ان نقشه باه انقرافه على الباب بقبته لان صاحب الباب لو اخذ منه بعبه شيئا ولو اخذنا مفضة فنقش بالقرنه وكالباب لم يفلت ولو غصب بخلا او زرع اسقاء أو نفق عليه حتى انتهى او عبدا بر يحافدا او فلا شيء له * وكذا لو قرص الثوب المقصوب او فته لا شيء له * ولو خرق ثوبا بفراه يوم محبها او يقرصه من فراه فيمن فضل ما بينهما * ولو شق زفافه خولس من هؤلاء الفسقة الذين يحولون بالشرب ان فعل باذن الامام لا يضمن * وبغير اذن الامام يضمن الزق * فصل في برامنا للغاصب المدون * رجل باع ثوبا باموات قبل استشفاء المدون ولم يدع وارثا ظاهرا فآخذ السلطان دينه من الغرامة ثم ظهر له وارث كان على الغرامة اداء الدين الى الوارث ثانيا لان ما ظهر الوارث ظهر انه لم يكن للسلطان حق الاخذ * رجل مات وعليه دين وله دين على رجل آخر فآخذ صاحب دين الميت من المدون مثل حقها اختلف المشايخ فيه قال الشيخ الامام ابو نصر رحمه الله تعالى صاحب دين

الميت يكون غاصباو بصرا أخذ قصاصا دينه لأنه أخذ مال الميت بغير إذنه وقال بعضهم لا يكون غاصبا وهو الصحيح لأنه أخذ بآذن الشرع الا أن المأخوذ بصبر مضمون عليه فيكون قصاصا دينه كالوظفر بعالم المدبون في حياته من جنس دينه * ولو كان على رجل دين رجل فأخذ غير صاحب الدين من المدبون ودفع إلى صاحب الدين المشايخ ترجمهم الله تعالى فيه قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى المدبون بالخيار ان شاء ضمن الآخذون شأه من صاحب الدين لان الاول غاصب والثاني غاصب الغاصب فان اختار تضمين الآخذ لم يصبر قصاصا دينه وان اختار تضمين صاحب الدين بصبر قصاصا * وقال نصير بن يحيى رحمه الله تعالى لا خيار له وصبر قصاصا لان الآخذ عتلة المعين له على أخذ حقه والفتوى على هذا القول * رجل غصب مالا فنقص من الغاصب المغصوب رجل له على المغصوب منه دين من جنس الغصب كان للمغصوب منه بالخيار ان شاء ضمن الاول (٣٥٨) وان شاء ضمن الثاني لان كل واحد منهما غاصب فان ضمن الاول لا يبرأ للمغصوب

منه عما عليه من الدين وان ضمن الثاني رى الاول * رجل عليه دين فمال المدبون الى صاحب دينه ليقضى دينه فمدفع المال الى الطالب لينتقد فهلك المال في يد الطالب بمالك من مال الطالب والدين على حاله لان الطالب وكيل المدبون في الاقتاد فكان يده كيد المدبون * ولو ان المطلوب دفع المال الى الطالب ولم يقل شيئا فآخذ منه الطالب ثم دفع الى المدبون لينتقده فهلك في يده هلك من مال الطالب لان الطالب أخذ حقه فاذا دفعه الى المدبون لينتقده صار المطلوب وكيل الطالب في الاقتاد وكان الهلاك في يد الطالب بهن ذلك كالهلاك في يد الطالب * رجل له على رجل مال لا يقدر على استيفائه قالوا الا اراء أفضل من أن يدع عليه لان في الابراء تخليص الدين عن نار الآخرة * رجل مات

أنا ضامن بالعبد الذي تدعى قال هو ضامن حتى يأتي بالعبد فيقيم البينة فان لم يأت به واستحقه سنة فهو ضامن بجمته ولو ادعى أنه غصبه عبدا ومات في يده فقال خله أنا ضامن بقيمة العبد فهو ضامن بأخذه منه من ساعته ولا يحتاج الى الإثبات بالبينة كذا في الخلاصة *

(الفصل الثاني في الكفالة بالنفس والمال) * الكفالة النفس جائزة لأنه لا يقدر على تسليمه بطريقه بأن يعلم الطالب مكانه فيضلي يسمونه هكذا في الهداية أو فواقه إذا ادعى أو بكرهه بالحضور الى مجلس الحاكم وان لم يقدر عليه استعان بأعوان القاضى كذا في التبيين * من أخذ من رجل كفيلا بنفسه ثم ذهب فآخذ منه كفيلا آخر فهما كفيلا كذا في الهداية * والمضمون بها احضارا المكفول به فان شرط في الكفالة تسليم المكفول به في وقت بعينه لزمه احضار امان طلبه في ذلك الوقت رعاية لما التزمه فان أحضره فهم اوان أبي حنيفة الحاكم كذا في الكفاية * هذا المظهر عجزه وأما ظاهر عجزه فلا معنى لحبسه لأنه لا يحال بينه وبين الكفيل فلا يزموا بطالبه ولا يحول بينه وبين أشغاله كذا في التبيين * وان أضر به ملازمته استوفى منه تكفيل كذا في النهر القاتق * ولا يحبس أو لم مرقا بما يحبس بعد الدفع مرتين أو ثلاث مرات هذا اذا كان قرا بالكفالة أما اذا كان منكرا فقامت البينة عليه أو حلفه القاضى فنكس بحبسه في أول مرة كذا في الظهيرية * وهذا ظاهر الرواية كذا في النهر القاتق * وليس هذا في هذا الموضع خاصة بل في عامة الحقوق كذا في الظهيرية * ولو غاب المكفول بنفسه أمهلا لما كمنه ذهابه ومحبته فان مضى ولم يحضره بحسبه كذا في الهداية * وان غاب ولم يعلم مكانه لا يطالب به وان اختلنا فقال الكفيل لأعرف مكانه وقال الطالب تعرف ينتظر فان كانت له خرجة مرفوعة فتخرج الى موضع معلوم للتجارة في كل وقت فالقول قول الطالب ويؤمر الكفيل بالذهاب الى ذلك الموضع وان لم يعرف منه ذلك كان القول قول الكفيل وان أقام الطالب بينة انه في موضع كذا أمر الكفيل بالذهاب الى ذلك الموضع واحضاره كذا في التبيين * لو سبق المكفول به بدار الحرب مرتد انتظر فان كان الكفيل قادرا على رده بأن كان بينا وبينهم مواءمة على أن من ملحق بهم مرتد ايرتونه الساذا طلت فمجهل الكفيل قدر ذهابه ومحبته وان لم يكن قادرا على رده بان لم تقدم مواءمة على الوجه الذي قلنا قال الكفيل لا يؤاخذ به كذا في النخبة * وفي كل موضع قلنا انه يؤمر بالذهاب اليه للطالب أن يستوفى الكفيل بكفيل آخر حتى لا يغيب الآخر فيضيع حقه كذا في التبيين * وجاءت الكفالة بالنفس في القصاص وحده القذف والسرقة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكن لا يجبر بل اذا سمعت وطابت نفسه باعطاء الكفيل هكذا في محيط السرخسي * وأما الحدود الخاصة تعالى كذا السر والزاو كذا السرقة على قول بعضهم فانجوزت الكفالة فيها وان طابت

وعليه قرض ذكر الناطق رحمه الله تعالى يجرى أن لا يكون مؤاخذا في دار الآخرة اذا كان من نية قضاء الدين * رجل مات نفسه وعلم دينه ونسبه ووارثه يعلم ذلك فان الوارث يقضى دينه من مال الميت * ولو ان هذا الوارث نسي أبضا حتى مات لا يؤاخذ الوارث بذلك في الدار الآخرة لان الوارث ليس شرب الدين في الابتداء فلم يكن ظالمه والنسيان لم يكن منه * رجل مات وله على رجل حق ولم يخف وارثا قالوا يتصدق المدبون بما عليه عن الميت ليكون ذلك ودعة عند الله تعالى فيروى الى خصمه يوم القيامة * مسلم غصب من ذي مالا وسرق منه فانه يعاقب يوم القيامة لأنه أخذ مالا معصوما والذي لا يرجي منه العفو ويرجى ذلك من المسلم فكانت خصومة الذي أشد وعند الخصومة لا يعطى ثواب طاعة المسلم الكافر لانه ليس من أهل الثواب ولا وجه أن يوضع على المسلم وبال كافر فيبقى في خصومته * وعن هذا قالوا ان خصومة الخبيثة تكون ان شئت من خصومة الآدمي على الآدمي * رجل سرق من يمينه مالا فمال الابل والسارق وارثه

قالوا لا يؤخذ به السارق في دار الآخرة لان الدين انتقل الى الابن فسقط عنه الاثم ياثم اثم السرقة بالخيانة على السروق منه * قالوا هذه المسئلة
تدل على ان صاحب الدين اذا طلب الدين من مدبونه فاطل المدبون مع القدرة عليه ومات الطالب اختل فوافيه قال * كثر المشايخ في حق الخصومة
في الدار الآخرة لا يكون للادول لان الدين انتقل الى الوارث والخصومة تكون بسبب الدين * وقال بعضهم حق الخصومة بكون اللادول
* واختلوا أن الدين لمن يكون قال ائقبة أبو الليث رحمه الله تعالى الدين يكون للبنت الا أن وارثه لو أخذ المال من المدبون أو برأه برئ
المدبون * وقال بعضهم الدين يكون للوارث والخصومة له أيضا في الدار الآخرة وهو الصحيح * رجل مات وترك ديناً على رجل أو غصباً يدعيه
ولم يصل ذلك الى الوارث لمن يكون ثواب ذلك في الدار الآخرة * قالوا في القياس يكون للوارث لانه انتقل ذلك الى الوارث * وفي الاستحسان ان
نوى المال قبل الموت فالثواب يكون للبنت وان نوى بعد الموت فالثواب يكون للوارث (٢٥٩) لان في الوجه الاول اهلاك المال قبل
الموت لم ينتقل الى الوارث لان

نفسه كذا في الكفاية * واذا لم يجبره على اعطاء الكفيل فالمذني يلازمه أن يقوم القاضي من مجلسه
فان جاءه سبقة والاخلى سبيله كذا في المحيط * ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في أدب القاضي ان
في دعوى جراحاً خطا وقتل الخطا وشي من الجراحات التي لا قصاص فيها وكل شيء يجب فيه التزعم برجيح
المطوب على اعطاء الكفيل فان هذه الدعاوى ودعوى المال على السواء كذا في النهاية * ولا يجس في
الحدود واقصاص حتى يشهد شاهدان مستوران أو شاهد عدل يعرفه القاضي بالعدالة كذا في الكفاية
* الكفالة بالمال جائزة مع مملوكا كان المال أو مجبوراً بامر المحكمة عنه أو بغير أمره الطالبان شاء الطالب
الاصيل وإن شاء طالب الكفيل كذا في السراجية * ولو طالب أحد هماً أن يطالب الآخرة أو أن يطالبهما
كذا في الهداية

الفصل الثالث في البراءة عن الكفالة * قال أعيان شارحهم الله تعالى الكفالة بالنفس متى سمحت
فالبراءة عنها انما تكون بأحد الاشياء الثلاثة اما بتسليم المكفول به الى الطالب واما ببراء المكفول به
اياه عن اموالها وموت المكفول عنه كذا في المحيط * انا أفضله في مكان بقدر المكفول له أن يجازمه كعصر
برئ الكفيل من الكفالة كذا في الكافي * وسأقبله الطالب أولاً كذا في فتح القدير * وان سلمه في بر أو سواد
لم يبرأ كذا في الكافي * ولو كفل به في مصرف سلم في مصر آخر برئ عنه أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما
لا يبرأ كذا في الهداية * وقوله ما أوجه كذا في فتح القدير * وهذا اذا لم يشترط التسليم في مصرف كفل فيه وان
شرط فلا يبرأ عندهما وعلى قوله اختلف المشايخ في كذا في الكفاية * * ولو كفل على أن يسلمه في مجلس
القاضي وسلمه في السوق برئ كذا في الكافي * قال الامام السرخسي المتأخرون من مشايخنا قالوا هذه اثناء
على عادتهم في ذلك الوقت أم في زمانها اذا شرط التسليم في مجلس القاضي لا يبرأ بالتسليم في غير ذلك الموضع
كذا في غاية البيان شرح الهداية * وفي الكبرى وبه بقي كذا في التتارخانية * وان شرط على الكفيل أن
يدفعه اليه عند الامر يدفعه اليه عند القاضي أو شرط أن يدفعه اليه عند القاضي فدفعه اليه عند الامر أو
شرط عليه الدفع عند هذا القاضي فاستعمل قاض آخر فدفعه اليه عند الثاني برئ كذا في فتاوى فاضيلان
* سألت أبا حامد عن رجل كفل بنفس رجل وكان المكفول له جالساً مع قومه في خانقاه فغاب الكفيل
بالمكفول عنه وسلم المكفول عنه على الجاهل وقال له الكفيل هذا هو المكفول عنه ولم يجلس المكفول
بل مروى عن باب آخر لم يكون هذا القدر تسليماً قال نعم كذا في التتارخانية * رجل كفل بنفس رجل
على أنما لم يوفى به في وقت كذا فعليه المال الذي للطالب على المكفول عنه وشرط الكفيل في الكفالة انه
برئ من الكفالة اذا وافاه في المسجد الا عظم فوافاه في ذلك المكان يومئذ أو شهد على ذلك وتغيب الطالب

* وكذا لو قال المصوب منه حالته من الغصب برئ الغاصب عن الضمان * وان كان المصوب مسهل كبرئ الغاصب عن ضمان القبة لانه
أبرأه من الدين والدين بقيل الاراء * فاما اذا كان المصوب قائماً كان التحليل ابراهه عن سبب الضمان فتصير العين أمانة في يده عندنا وعلى
قول زفر رحمه الله تعالى لا يبرأ عن ضمان الغصب رجل خاص * رجلاً في داره قال للمذني عليه قد أرتك من هذه الدار أو عن خصوصتي
في هذه الدار أو عن دعوى في هذه الدار ذكر الناطقي رحمه الله تعالى ان جميع ذلك باطل وله أن يجازمه فقبحه البينة فبأخذه ولو قال قد
برئت من هذه الدار أو قال برئت من دعوى في هذه الدار صرح ذلك ولا حق له فيها ولو أقام البينة لا تقبل ولو قال أنا بريء من هذا العبد أو قال
خرجت من هذا العبد ليس له أن يدعي به بذلك لانه يخرج عن البراءة فيقتض البراءة * أمافي الوجه الاول صرح الاراء عن العين أو عن
الدعوى والخصومة وذلك باطل * رجل قال لا تخرجني من كل شيء لك على ففعل وأبرأه فان كان صاحب الحق عالماً بما فعله برئ

المدينون حكما ودية وان لم يكن عالميا يرى في الحكم ولا يبرأ ديانة في قول محمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يبرأ وعليه القضي لان الاراء اسقاط والجهة لا تمنع صحة الاسقاط فان المشتري اذا برأ البائع عن العيوب صح برأؤه عند الكل وان كان لا يعلم بالعيوب * وذكري التوازل رجله على رجل دين وهو لا يعلم بجميع ذلك فقال له المدينون برئني عما لك علي فقال صاحب الدين برأتك قال نصبر رحمه الله تعالى لا يبرأ الا عن مقداميتهم انه عليه * وقال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى يبرأ عن الكل * وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى حكم القضاء ما قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى وحكم الآخر ما قال نصير رحمه الله تعالى لان القضاء بناء على الظاهر وظاهر اللفظ عام وحكم الآخر بناء على الرضا لا يبرأ عما لا يتوهم انه عليه * رجل قال برأت جميع غرماي ولم سمعهم بلسانه ولم يتوهم واحد منهم بقلبه قال أبو القاسم رحمه الله تعالى روى بن مقاتل عن عثمان رجههم الله تعالى أنهم لا يبرؤن (٣٦٠)

برئ الكفيل من الكفالة بالنفس والمال جميعا وكذا لو كان ذلك في الكفالة بالنفس وحدها ولو كفل بنفس رجل الى الغد على انه ان لم يوف به غدا في المسجد فعليه المال الذي له عليه بشرط الكفيل على الطالب انه ان لم يوف الطالب غدا في المسجد الا عظم فيقبض منه فهو منه بريء ثم التقابعا الغد فقال الكفيل قد تقيت وقال الطالب قد وافت لا يصدق أحدهما على الآخر والكفالة على الكفيل على حالها والمال لازم على الكفيل وان أقام كل واحد منهما البينة على الموافقة في المسجد ولم يثبت دوا ان الكفيل دفع المكفول به كانت الكفالة بالنفس على حالها ولا يلزم المال على الكفيل ولو أقام الكفيل البينة على الموافقة في المسجد ولم يثبت الطالب بيته بريء الكفيل من المال والنفس لا يصدق الطالب على الموافقة برئ رجل كفل بنفس رجل وهو محبوس ثم أطلق ثم أعيد الى الحبس فدفعه اليه قالوا ان كان الحبس الثاني بنى من التجارة أو غيرها صح الدفع برئ الكفيل وان كان الحبس الثاني بنى من أمور السلطان لا يبرأ الكفيل كذا في فتاوى فاضل بن عبد الله اذا حبس المكفول بنفسه يدين أو غيره يؤاخذ به الكفيل هكذا أطلق في الاصل قالوا وهذا اذا كان محبوسا في مصر آخر فاما اذا كان محبوسا في مصر الذي وقعت فيه الكفالة في حين القاضى الذى يتقاسم اليه لا يطلب بالتسليم ولكن القاضى يخرج من الحبس حتى يجيب خصمه ثم يعيد الى الحبس فاما اذا كان محبوسا في مصر الذى وقعت فيه الكفالة ولكن في حين قاض آخر ان كان في مصر فاضيان أو حبس في الحبس الوالى فالتقياس أن يؤاخذ الكفيل بالتسليم وفي الاستحسان لا يؤاخذ به ويكون الحكم فيه كالحكم فيما كان في حين هذا القاضى كذا في الذخيرة وفي المتن ان كان المكفول بالنفس محبوسا في حين قاض آخر في هذا المصر فالقاضى بأمر الطالب أن يذهب الى القاضى الذى حسبه وتكون خصومته عنده كذا في المحط * اذا حبس المكفول بالنفس بعد الكفالة وسلم الكفيل المكفول بنفسه في الحبس لا يبرأ قال مشايخنا هذا اذا كان محبوسا في حين قاض آخر اما اذا كان محبوسا في حين القاضى الذى وقعت الخصومة اليه فقد اختلفوا فيما بينهم قال بعضهم لا يبرأ وعامتهم على أنه يبرأ وهو الصحيح وعلى قياس المسئلة المتقدمة ينبغى أن يبرأ اذا كان محبوسا في مصر الذى وقعت الكفالة فيه استحسنوا وان كان محبوسا في حين قاض آخر أو في حبس الوالى * وقالوا أيضا وهذا اذا كان محبوسا من جهة غير الطالب فاما اذا كان محبوسا من جهة الطالب خيرا بالتسليم في الحالين لا محالة وفي الفتاوى اذا سلمه في الحبس بناء على طلب الطالب يبرأ هكذا في الذخيرة * ولو كفل بنفس رجل وهو غير محبوس ثم حبس فخاصم الطالب الكفيل الى القاضى الذى حبسه فقال الكفيل كفلت

لان الاراء ايجاب الحق للفرما ولا يجوز ايجاب الحقوق الا اقروم بأعيانهم * ولو قال كل غرمي فهو في حل قال ابن مقاتل رحمه الله تعالى لا يبرأ غرماؤه في قول علي تنازعهم الله تعالى * وكذا لو قال ليس لي باري شئ ثم جاني الغد وادى ان هذه الدار له منذ عشرين سنة وهو يبرأ كان له ذلك في قول علي تنازعهم الله تعالى * قال ابن مقاتل وأما عندي في المستثنين جميعا يبرأ غرماؤه ولا يسمع دعواه * ولو قال برأت جميع غرماي لم يكن ذلك برأما اذا لم ينص على أقروم معينين * ولو قال قبضه فلان فان كانوا لا يحصون فهو مثل ذلك وان كانوا يحصون فالبراءة جائزة وكذلك الاقرار * رجله على الناس ديون وهم غيب عنه فقال من كان لي عليه شئ فهو في حل ذكر

الناظر رحمه الله تعالى فيه خلافا فقال محمد رحمه الله تعالى أن يأخذهم بما عليهم * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو يبرأ منهم في حل اذا كان عليهم دين اما اذا كان ثوب قائم يدين رجل أو عبد قائم في يده فله أن يأخذ منه ولا يكون الذي في يده في حل منه * ولو كان له على آخر حق فأرأه على انه بغير صرخ الإبراء وبطل الخيار لان الإبراء في كونه غليظا كدونه الهبة ولو وهب عنها على أنه بغير صرخ الهبة وبطل الخيار فلا يبرأ أولى * رجل قال لا ترحمك في حل في الدنيا أو قال حلتك في حل في ساعة أو لا يبرأ في حل في الدارين وفي الساعات * ولو قال لأخضبك أو قال لأطلبك ما لي قبلك فهذا ليس بشئ رخصه على حاله * رجل قال اذا تناول فلان من مالي فهو له حلال فتناول فلان من غرمان بصل يابحة قال نصير رحمه الله تعالى يجوز ذلك ولا ضمان عليه * وان قال كل انسان تناول من مالي فهو له حلال قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى لا يجوزون تناول مني وقال أبو نصر محمد بن سلام رحمه الله تعالى

هو جائز فأبو نصر رحمه الله تعالى جعل هذا اباحة والاباحة للمجهول جائزة ومحمد بن سلمة رحمه الله تعالى جعله ابراء عما تناول والبراء للمجهول باطل والقاضي على قول أبي نصر رحمه الله تعالى * ولو قال لا خير جيع ما أنا كل من مالى فقد جعلت لك في حل فهو حلال له في قولهم ولو قال جيع ما أنا كل من مالى فقد أرى أنك كرم بعضهم انه لا يصح هذا البراء * والصحيح انه يبرأ ما على قول أبي نصر رحمه الله تعالى فلان هذا اباحة والمجهول جائزة * وأما على قول محمد بن سلمة رحمه الله تعالى فلان هذا ابراء المعلوم عن ضمان ما تناوله فكذلك ابراء عن الدين الواجب لآعن العين * رجل قال لا خير أت في حل مما أكلت من مالى أو أخذت أو أعطيت حله الا كل ولا يجلي لها الأخذ والإعطاء لان اباحة الطعام للمجهول جائزة فمن قدم ما تدعى قوم حل لهم الا كل منها وتلك للمجهول باطل * رجل قال أذنت الناس في غرضي فبن أخنثيا فهو فيلج الناس وأخذوا من ذلك شيئا فهو لهم لان هذه اباحة * رجل (٣٦١) قال أذنت فلان أن يأكل من مالى وفلان لا يصح ذلك قال

والقاضي لا يبرأ ولو حبس الكفيل في الكفالة ثم علم أن المكفول به غائب بعض الامصار بامر القاضي الطالب بالنفس ولو حبس الكفيل في الكفالة ثم علم أن المكفول به غائب بعض الامصار بامر القاضي الطالب بالنفس ولو حبس الكفيل في الكفالة ثم علم أن المكفول به غائب بعض الامصار بامر القاضي الطالب بالنفس ولو حبس الكفيل في الكفالة ثم علم أن المكفول به غائب بعض الامصار بامر القاضي الطالب بالنفس

به وأنت حبست بدين فلان آخر علي بن محمد رحمه الله تعالى أن القاضي يأمر باحضار المظالم حتى يسلم الكفيل الى المكفول له ثم يعاد الى المجلس كذا في فتاوى فاضيل * المكفول به محبوس بدين عليه فأخرجه القاضي لخصومة الطالب فقال الكفيل قد دفعته اليك فان قال ذلك قدام القاضي يرى من الكفالة وان قال في غير مجلس القاضي وهو متوجع عنده مع رسول القاضي لا يبرأ من الكفالة قال محمد رحمه الله تعالى اذا تم كفل بنفس رجل وسله اليه في المجلس مع من أحضره من المجلس في مجلس القاضي لا يبرأ ولو حبس الكفيل في الكفالة فلا تكون الكفالة بمحبوس في الدف لاسيلا على الكفيل بالنفس ولو حبس الكفيل في الكفالة ثم علم أن المكفول به غائب بعض الامصار بامر القاضي الطالب بالنفس ولو حبس الكفيل في الكفالة ثم علم أن المكفول به غائب بعض الامصار بامر القاضي الطالب بالنفس

كتاب الهبة فصل فيما يكون هبة من الاقطار وما لا يكون * رجل قال لغريمي هذه الامنة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذه هبة جائزة عليك اذا قبض * ولو قال هي لك حلال لا يكون هبة الا ان يكون قبضه كلام يستدل به على أنه أراد الهبة * ولو قال وهبت لك فريضة هبة عليك اذا قبض * رجل في يد يثوب ودبعة لرجل فقال لصاحب الثوب أعطني فقال أعطتك عن محمد رحمه الله تعالى أنها تكون هبة * رجل قال لا خير قد تمعتك بهذا الثوب وقال هذه الدراهم فقبضه هامة قال محمد رحمه الله تعالى هي عندي هبة * رجل قال لا خير أت في حل من مالى حينما أصبت فقدمت ما شئت عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان هذا على الدراهم والدينار خاصة * ولو أخنث أرضه فأكفه أو فوطرته أو حلب بقره أو غنمه لا يصل لذلك * رجل دفع الى رجل طعاما وقال هذا لثمة فادفع اليه شاة فوالهذه لثمة فله ان يشرب لبنها أو كل الطعام * وكذا لو أعطاه درهما وقال هذا لك لثمة * وكذا الدينار وما يؤكل

ويشرب وقال أوحىني رجة الله تعالى هو على الهبة وهو قول أبي يوسف ومحمد رجة الله تعالى * رجل قال لغريمي دارى هذه التربة وقبضها
قال أوحىني رجة الله تعالى هي عارية وهو قول محمد رجة الله تعالى وقال أبو يوسف رجة الله تعالى هي هبة جائزة وقوله رقي باطل * ولو قال
هذه الدار لك فان مت قبل في هي لي وان مت قبل في هي لي لأذكر عن أبي حنيفة رجة الله تعالى في التوارث أنه لو قال هكذا كانت الهبة جائزة
ويطيل الشرط * وعن الحسن بن زناد عن أبي حنيفة وأبي يوسف رجة الله تعالى لو قال أرقبتك دارى هذه فهي عارية وان قال أرقبتك
دارى هذه وهي لك فهي هبة * وأما الجرمي كراهة ما هو هبة * وعن محمد رجة الله تعالى رجل قال أرضي فلان وحدنا الأرض أو قال
الأرض التي هي لي وحدنا ولدي فلان وهو صغير قال محمد رجة الله تعالى هو جائزة هبة وإن كان قد قرض للغريم * وعن أبي حنيفة رجة
الله تعالى إذا قال الرجل لغريمي قد جعلت (٣١٣) هذه الدار لك عري أو قال عمر لك أو حيا لك أو في الحياتك فإذا مت فهو رد على

كذا في فتاوى فاضلخان * وإذا وكل الطالب رجلا بأن يأخذ له كفيلا من المطلوب بنفسه فهذا على وجهين
أما أن أضاف الوكيل الكفالة إلى نفسه ففي هذا الوجه حق مطالبة الكفيل للوكيل وأما أن أضاف
الكفالة إلى الموكل ففي هذا الوجه حق مطالبة الكفيل للوكيل فان دفع الكفيل المطلوب إلى الموكل برئ
في الوجهين جميعا استحسننا كذا في الذخيرة * أما إذا سلمه إلى الوكيل فان أضاف إلى نفسه برئ وان
أضاف إلى الموكل لا كذا في التتارخانية * لو كفل جماعة بنفس رجل كفالة واحدة فأحضره أحدهم برئوا
جميعا وان كانت الكفالة منفرقة لم يبرأ الباقيون كذا في المبدائع * وأما إذا مات المكفول به حرا أو عبدا كذا في
الكفيل بالنفس من الكفالة كذا في الهداية * ولا فرق في ذلك بين كون المكفول به حرا أو عبدا كذا في
فتح القدير * وكذا إذا مات الكفيل كذا في الهداية * الكفيل بالنفس إذا أعطى الطالب كفيلا
بنفسه مات الأصل برئ الكفيلان وكذا الوما ككفيل الأول برئ الكفيل الثاني كذا في فتاوى
فاضلخان * رجل كفل بنفس رجل خلت الطالب فالكفالة بالنفس على حالها بعد ذلك ان دفع
الكفيل المكفول به إلى وصي الميت برئ عن الكفالة سواء كان في التركة دين أم لم يكن وان دفع إلى
وارث الميت ان كان في التركة دين لا يبرأ سواء كان الدين مستفرا فأم لم يكن وان لم يكن في التركة دين يبرأ
عن حصة المدفوع إليه خاصة ولو كان في المال فضل على الدين وقد كان الميت أوصى بثلث ماله فدفع
الكفيل المكفول به إلى الوارث وألى الموصى له أو إلى الغريم لا يبرأ * ولو دفع إلى هؤلاء الثلاثة تهل ببراءة
قال شمس الأئمة الدرر خسي الأصم عندي أنه لا يبرأ كذا في الظاهرية * فان أدى الوارث الدين والوصية ببراءة
ذلك الدفع إلى الورثة ويبرأ الكفيل كذا في المحيط * ورجل كفل لرجل بألف درهم ثم مات الطالب
والكفيل وارثه برئ الكفيل عن الكفالة يوقى المال على المكفول عنه على حاله وان كانت الكفالة بغير
أمره برئ المطلوب أيضا لأنه لم مات الطالب صادرا ذلك المال ميراثا للورثة ولولم يك الكفيل في حال
الحياة بالقضاء أو بأهية يرجع على المكفول عنه ان كانت الكفالة بأمره وان كانت بغير أمره لا يرجع
على المكفول عنه وكذا إذا ملك الكفيل المال بالارث هذا إذا مات الطالب والكفيل وارثه وان
مات الطالب والمكفول عنه وارثه برئ الكفيل لان المطلوب وهو الأصل ملك ما في ذمته بغير أمره
الأصل * وجب براءة الكفيل فان كان للطالب ابن آخرم المطلوب برئ الكفيل عن حصة المطلوب وبقى
عليه حصة الابن الآخر كذا في فتاوى فاضلخان * وبرئ الكفيل باداء الأصل وإبراء الطالب الأصل
كذا في الكافي * ويشترط قبول الأصل * ومونه قبل القبول والرد بغير مقام القبول كذا في النهر الفائق
* ولورده ارتدودين الطالب على حاله واختاف مشايخنا رجة الله تعالى ان الدين هل يعود إلى الكفيل

قال هذه هبة جائزة والشرط
باطل * وتقبر الجرمي أن
يقول وهبته منك على أنك
ان مت قبل في هي لي وان مت
قبل في هي لك فهي ذممة
جائزة والشرط باطل * ولو
قال هذه الدار لك حبس
فدفعها إليه كان باطلا في
قول أبي حنيفة ومحمد
رجه * ما لله تعالى وقال
أبو يوسف رجة الله تعالى
هي هبة جائزة وقوله حبس
أورقي باطل * رجل منح
رجلا بغير أمانة أو ثوبا أو
غزلة قال كل شيء منعهما
ينفع به للسكنى أو اللبس مثل
الدار والثوب والسبب الشاة
وظهر الجرمي عارية برده
وفي الطعام والدرهم والدين
ومالا ينفع به إلا بالاستئذان
يكون عرضا في ظاهر الرواية
كعارة الدرهم وفي
التوارد يكون هبة * ولو
وضع سكرابن قوم وقال
خذوه من أخذ فهو له * ولو
نذره فوقع في حجر رجل أو

كفه فأخذه آخره فهو جائز وهذا إذا لم يسقط كفه أو ذله لذلك فاما إذا بسط لذلك فوقع فيه فهو له * وقال الشيخ
الإمام الزاهد المعروف بجواهر زاد رجة الله تعالى الدراهم المنتورة في هذا تركة السكر * ولو وقع السكر أو الدراهم على رأس رجل ثم سقط
عن رأسه فأخذه آخره وللثاني * ولو أخذ رجل بده ثم سقط منه فأخذه آخره فلا لاقول * قال محمد رجة الله تعالى التهمة عندنا
جائزة إذا أذن بها صاحبها * ذكر محمد رجة الله تعالى في السر الكبير رجل قال لقوم اني وهبت جاريته هذه لاحدكم فليأخذها من
شاة فأخذها واحد منهم كانت له * رجل رضى ثوبه لا يجوز لاحد ان يأخذها حتى يقول حين رماه من أراد ان يأخذها فليأخذ * رجل
سبب دابة له فأخذها انسان وتعاهاها قال أبو القاسم رجة الله تعالى لصاحبها ان يستردّها إلا أن يقول عند التسليم من شاة فليأخذها
فحينئذ يكون الدابة لمن تعاهاها قال القسمة أبو البيث رجة الله تعالى الجواب كذلك إذا قال صاحب القوم معلومين ويكون هبة استحسننا

لان الموهوبه وان كان مجبه ولا فسد القبض يصير معلوما * ولو سب دابة وقال لاحاق في الهالوم يقل هي لمن أخذها فأخذها انسان لا تكون له ولو أرسل طيرا معلوما كاله فارسل الطير غزالة تسبب الدابة قالوا في الطير لا ينبغي أن يرسلها اذا كان وحشي الاصل اذا لم يقل هي لمن أخذها لانه اذا لم يقل ذلك فن أخذها لا تكون له فكيف يكون كلاما للغير * رجل قال أدبت الناس جمعا في غمضت هذه من أخذ شيئا منها فهو له فبلغ ذلك ناسا من الناس وأخذوا من ذلك شيئا كان لهم * رجل رفع عيننا سا فظا فزع المني قال من أخذ فهو له وصاحب العين ينكر ذلك القول قال الناطقي رحمه الله تعالى ان أقام الرفع ينسب على ما ادعى أو حلق صاحب العين فأنى ان يحلف فان العين يكون للرافع * ولو ان الرافع لم يسمع ذلك من صاحب العين لكن أخبر بما قال صاحب العين عند الالتقا وسعه أن يأخذه بالخبر * رجل عنده دراهم لغيره فقال له صاحب الدراهم اصرفها في حوائجك كان قرضا وان كانت حنطة (٢٦٣) فقال له صاحب الحنطة كلها كانت

أم لا قال بعضهم يعود وقال بعضهم لا يعود كذا في شرح الطحاوي * ولو وهب الطالب المال من المطلوب مات قبل الرق فهو يرى وان لم يمت فزاد الهبة فزاد صحيح والمال على المطلوب وعلى الكفيل على حاله كذا في المحيط * ولو كان الراء والهبة بعد موته فقبل ورثته صح * ولو ورثته أو ارتد وطل الراء في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان الراء بعد الموت ابراء للورثة وقال محمد رحمه الله تعالى لا يرتد بردهم كالو أربأ في حال حياته ثم مات قبل القبول والرد كذا في شرح الطحاوي * ولو أربأ الكفيل صحر الراء قبل أول قبيل ولا يرجع على الاصيل * ولو وهب الدين أو تصدق عليه يحتاج الى القبول فاذا قبل كان له أن يرجع كذا في غايه البيان شرح الهادة * ففي الكفيل حكم ابراءه والهبة له يختلف في الراء لا يحتاج الى القبول وفي الهبة ولا يصدق يحتاج الى القبول وفي الاصيل اتفق حكم الراء والهبة والصدقة فيحتاج الى القبول في الكل كذا في شرح الطحاوي * ولو أربأ المريض وارثه من الكفالة بالنفس جاز لان المريض مرض الموت غزلة الصحيح فيما يتعلق به حق الغرما واورثه وحققهم لا يتعاق بالکفالة بالنفس لانها ليست بحال ولهذا لو كان الكفيل بالنفس أجنبيا فأربأ المريض لم يعتبر من الثلث وكذلك لو كان الكفيل بالنفس غريبا وارثه وعلى المريض دين محيط فأربأ الكفيل ثم مات من مرضه ذلك فهو جائز كذا في محيط السرخسي * ولو أربأ الكفيل برئ هو الاصيل * لو صالح الكفيل عما استوجب بالکفالة لبراء الاصيل كذا في الكافي * لو صالح الكفيل أو الاصيل الطالب على خمسة عن الاقاضي عليه فاما ان يذكر في الصلح براءة تمام فبراءت جميعا أو براءة الاصيل فكذلك الحكم أو بشرط شيء فكذلك أو بشرط أن يبرأ الكفيل لا غير فبراءة هو وحده عن خمسة أو لالف على الاصيل كذا في التبيين * فالطالب بالخيار ان شاء أخذ جميع دينه من الاصيل وان شاء أخذ من الكفيل خمسة فممن الاصيل خمسة ورجع الكفيل على الاصيل بما أدى ان اصطالحا بأمه وان كان بغير أمره فلا كذا في شرح الطحاوي * لو أن الكفيل أحال المكفول له على رجل فقبل المكفول له والمحتاج عليه برئ الكفيل والمكفول عنه كذا في السراج الوهاج * واذا كف رجل بنفس رجل ثم أقر الطالب انه لاحق قبل المكفول له أنه أن يأخذ الكفيل بنسبه ولا يبرأ * ولو أقر وقال لاحق قبل المكفول له لأم جهته ولا من جهة غيره ولا يبرأ ولا يوصيه ولو لا كالة برئ الكفيل من الكفالة كذا في الخلاصة * ولو قال لاحق قبل ل الكفيل يبرأ الكفيل وصار للمني * بهذا الاقرار لاحق الثالث كلها الطالب قبل الكفيل كذا في الذخيرة * ضمن له لأفعلى فلان فبرهن فلان انه كان قضاء اياه قبل الكفالة فانه يبرأ الاصيل دون الكفيل * ولو برهن انه قضاء بعد ما يبرأ كذا في الجبر الرائق * لو أربأ الكفيل الاصيل قبل الادامالي

شئت ودفعه اليه فقال شئت عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه يجوز * رجل قال لغيره وهبت لك هذا العبد أس ولم تقبل كان القول قول الواهب * رجل قال لا تحركوك هذا التوب وأعطيتك أو قال جعلت لك هذه الدار أو قال هذه لك فاقبضها أو قال هي لك هبة نسكتها فهو هبة * ولو قال هبة نسكتي أو سكتي صدقة أو قال أخذت لك هذه الحارية فهي عارية في جميع ذلك * وكذلك لو قال جعلت لك على هذه الدابة يكون عارية لأن بنوى الهبة * وقيل هي من السلطان تكون هبة * ولو قال في الدار هي لك هبة اجارة كل شهر بردهم أو قال اجارة هبة فهي اجارة * ولو وهب رجل غائب دراهم وأرسل بها على يد رسول فقال الموهوب له الرسول تصدقت بها عليك لا يجوز * ولو قال للرسول تصدق بها عني لا يجوز فان تصدق الرسول عنه ضمن الرسول الواهب * رجل قال جميع ما أملكه فلان يكون هبة حتى لا يجوز بدون القبض * ولو قال جميع ما يعرف بي أو نسب الى فلان فهو اقرار لان في الوجه الاول

صحة إضافة المثلث الى نفسه ثم أضافه الى غلانه ومثله يكون هبة وفي المسئلة الثانية لم يصرح بحال نفسه لان ما يعرف به أو ينسب اليه قد يكون لغره * ولو قال بالفارسية ابن غلام تر است يكون اقرازا * ولو قال ابن غلام تر يكون هبة لا يمكنه الا بالقبض * وذكر في الزادات اذا قال لجماعة من المسلمين هذا المال لكم يكون هبة * رجل قال لا تخزن هذا المال واغز في سبيل الله تعالى يكون قرض لان الكلام يحتمل القرض ويحتمل الهبة القرض اذا ما جعل عليه ولا تاخذ المطلق سبب الضمان في الشرع * ولو دفع اليه دراهم فقال اتفقها ففعل فهو قرض وهو كما قال اصره في حوائجك * ولو دفع اليه بنو باق قال اكس بنفسك ففعل يكون هبة لان قرض التوب باطل فاذا عذر حله على القرض يجعل هبة تصحها التصرف * رجل غرس كرما و ابن صغير فقال جعلته لابني فلان يكون هبة لان الجعل عبارة عن التملك * وان قال (٣٦٤) أغرس باسم ابني لا يكون هبة وان قال جعلته باسم ابني يكون هبة تظاهر لان الناس يريدون بهذا التملك والهبة

الطالبين الدين أو و هب منتهن يجرى حتى لو أدى الكفيل الى الطالب بعد ذلك لم يرجع به على الاصيل كذا ذكره الامام قاضيان والامام الهبوي كذا في النهاية * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل الكفيل بالنفس اذا قضى الدين الذي على المكفول بنفسه على أن يبرئه عن الكفالة بالنفس ففعل جاز القضاة و جازت البراءة كذا في المحيط * ولو قضى المطلوب دين الطالب لا يبرأ الكفيل بالنفس اذا كان يدين عليه حقاً آخر كذا في التتارخانية * والكفيل بالنفس اذا صالح على مال لا سقط الكفالة لا يصح اخذ المال وهل تسقط الكفالة بالنفس فيه روايتان في رواية تسقط كذا في الفصول الاستروثنية * وبه يبقى كذا في الذخيرة * ولو كان كفيلاً بالنفس والمال فصالح بشرط البراءة من الكفالة بالنفس رى كذا في الفصول الاستروثنية * ولو قال الكفول له لكفيل برئت الى من المال فهو اقرار بماله بضافه حتى يرجع الكفيل على الاصيل اذا كفل بامره * ولو قال للكفيل أبرأ أنك فهو اقرار منه بالقبض من الكفيل حتى لا يكون للكفيل أن يرجع بالمال على الاصيل * وان قال الطالب للكفيل برئت و لم يقل في حقها ابراءا عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى هو اقرار بالقبض كذا في الكافي * وقيل أبو حنيفة رحمه الله تعالى مع أبي يوسف رحمه الله تعالى في هذه المسئلة وهو مختار صاحب الهداية * وهو أقرب الاحتمالين فالصبر اليه أولى كذا في الاختيار شرح المختار * ولا خلاف بينهم انه لو كتب في الصلبر رى الكفيل من الدراهم التي كفل بها كان اقراراً بالقبض كذا في النهر الفائق * ولو قال الطالب للكفيل انت في حل من المالك فهو قوله أبرأ أنك لجامع من الائمة الاربعة لان لفظ الحل يستعمل في البراءة بالارادة دون البراءة بالقبض كذا ذكره الهبوي كذا في معراج الدراية * لو كفل بالثمن فاستحق المبيع رى الكفيل وكذا الوردة بسبب قضاء أو غير قضاء أو بخيار رؤية أو شرط * ولو كفل المشتري بالثمن لغير المالك فاستحق المبيع رى الكفيل ولورده بسبب قضاء أو بغيره لا كذا في الصبر الرائي * لو أبرأ جلا تزوج امرأته فو كفل بالمهر رجل عن الزوج ثم سقط كل المهر بالفرقة كان ثمن قبلها قبل الدخول بها أو سقط نصف المهر بالطلاق قبل الدخول بها رى الكفيل عن كل المهر في النصل الاول وعن نصف المهر في الفصل الثاني حكم البراءة الزوج ولو أبرأ امرأته زوجت نفسها من رجل على ألف درهم وأمر تزوجها حتى يصفها لغيره أو حالتها عليه أو كفل بها عنه ثم وقعت بينه وبينها من جهة تفرق قبل الدخول بها سقط كل المهر فان الزوج لا يبرأ عن الكفالة * واذا بقيت الكفالة حتى أدى الزوج رجوعاً على المرأة وكذلك لو طلقها الزوج قبل الدخول بها ضمن مثل ذلك لانها يرجع عليها بعد النصف كذا في المحيط * ولا يجوز تعليق البراءة من الكفالة بالشرط كذا في الهداية * وهذا هو الظاهر كذا في غاية البيان * ويروي انه يصح كذا في الهداية

أقاربها الا ان ابن المهدي وقال أهديت لهذا أو لهذا فيكون القول له * وقال بعضهم في الاحوال كلها تكون الهدية للوالد لان الوالد هو الذي اتخذ الولية * وقال بعضهم تكون للوالد لان الوالد اتخذ الولية لاجل الولد * ولا يعتبر قول المهدي عند الاهداء أهديت للوالد أو صاحب الولية اذا كان رجلاً عظيمًا عمر ما يقول المهدي هذا حكمكم والاعتماد على ما قلنا أولاً * رجل قال لا تخزن هذه الفرواة الخسنة أو هذا الزق السين كانت الهبة هي الخسنة والسين دون الفرواة والزق * ولو قال وهبت عنك غرامة الخسنة وزق السين كانت الهبة في الزق والفرواة ولا يدخل فيه الخسنة والسين لان الوجه الثاني أضاف الهبة الى الفرواة والزق لا الى الخسنة والسين فلا يدخل فيه الخسنة والسين كتاب البعد * وفي الوجه الاول أضاف الهبة الى الخسنة والسين * رجل أهدى اليه جوارباً من الما كولات في إناه هل له أن يأكل في إناه قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان كان ثوباً يداً فهو ذلك لباس به لانه لو

جعل في أمة أخرى تذهب لآلهته وان كان شأمن القوا كه لا يسهه أن يأكل فيه إلا أن يكون منهما انبساط * قوم أجلسوا على أخوته هل لاهل الخوان أن تناول شأمن على خوان آخر ومن هليس يجالس معه على خوانه * قال ابن مقاتل رحمه الله تعالى ليس لهم ذلك ومن ناول من معه على خوانه فإنه لا بأس به وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى القياس ما قال ابن مقاتل * وفي الاحتسان كل من كان في تلك الضيافة إذا أعطاه جاز قال يوه ناخذ * رجل وهب عبداً لغيره المولى وسلم ثم ادعى مولاه عبده وأقام البيعة وفضي القاضي له ثم أجاز المولى هبة العبد كرائصه رحمه الله تعالى أنه لا يجوز إجازته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وهذا على الرواية التي تروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن قضاء القاضي للشرع يكون فسخاً للعقد والمضيبة أمافي ظاهر الرواية لا يكون فسخاً كذا ذكره شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى فإذا لم يفسخ البيع بالاستحقاق لا تنسخ الهبة فتصح (٣٦٥) إجازة الشئ في البيع على

ظاهر الرواية * رجل قال لا تركت وهبت لي ألف درهم ثم قال بعد ما سكنت ثم أقضها كان القول قوله لان الإقرار بالهبة لا يكون إقراراً بالقض * رجل أقر أنه وهب أفلان هذا العبد قال بعضهم يكون إقراراً بالهبة والقض جميعاً لان الإقرار بالهبة المطلقة إقرار بهيئة صحيحة تامة وذلك لا يكون إلا بالقض * والأصح أن الإقرار بالهبة لا يكون إقراراً بالقض * رجل قال لا تركت هذه القصعة من الثريد فأخذها وأكلها كان عليه مثلها وقمتها لان إعاره ما لا يمكن الانتفاع به إلا بالاستهلاك يكون قرضاً * قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا إذا لم يكن بينهما دالة الهبة ولا تمادى وعن عبد الله بن المبارك رحمه الله تعالى أنه مرفوع بنصر بن الطنبور فوقف عليهم وقال هو مرفوع

* وهذا أوجه كذا في فتح القدر * قيل في وجه اختلاف الرواية إن عدم الجواز إنما هو إذا كان الشرط شرطاً محضاً لا منفعة للطالب فيه أصلاً كقوله إذا جاء غداً ونحوه لانه غيره تعارف بين الناس وأما إذا كان الشرط فيه نفع للطالب وله تعامل فتعلق البراءة به صحيح كذا في العناية * ولا يجوز تعليق براءة الأصل بالشرط فلو قال للطالب إذا جاء غداً فأتى برى من الدين لا يجوز كذا في محيط السرخسي * رجل له دين على رجل فقال الطالب للطالب إن لم أقض ما لي عليك حتى تموت فأنت في حل فأتى فأتى قاضياً * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو قال الطالب للطالب إذا خرج فلان من السجن أو إذا قدم من سفره فأنت برى من الدين فهذا باطل ولو كان المطلوب كقبلاً بالانقضاء عن المسجون جاز الإبراء كذا في محيط السرخسي * رجل كفل عن رجل عيال فقال الكفيل للكفول إن وافيتك بنفسه غداً أنا برى من المال جاز وبرى عن المال لمكان التعامل كذا في فتاوى قاضيان * روى هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا ضمن مهراماً ما نسبته على أنه إن مات الابن أو أمة قبل البناء فهو برى الضمان لازم الشرط باطل كذا في الفصول العمادية * ولو قال الكفيل بالنفس أنا برى متى ماراه الطالب أو قبله فهذا جائز ويرى أن رآه الطالب أو قبله في موضع يتقدر على طلب حقه فيه كذا في محيط السرخسي * وفي الجرد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا قال الرجل لغيره أنا كفيل لك بنفسك هذا اليوم فآدمضي اليوم فأنا برى قال إذا مضى اليوم فقد برى كذا في المحيط * كفل رجل على رجل على أنه متى سلم نفسه المطلوب إلى الطالب فهو برى من المال وإن أخذ الطالب المالم من الضامن قبل أن يدفع الضامن إليه نفس المطلوب رجع ثم إن الضامن جاء بنفسه المطلوب ودفع إلى الطالب رجع الضامن على الطالب بالمال الذي دفع إليه كذا في الذخيرة * الطالب إذا علق براءة الكفيل بالنفس بشرط فهو على وجه ثلاثة في وجه تجوز البراءة ويطلب الشرط نحو أن تكفل رجل بنفسه رجل فأمره الطالب عن الكفالة على أن يعطيه الكفيل عشرة دراهم جازت البراءة ويطلب الشرط وإن صالح الكفيل المكفول له على مال أسرته عن الكفالة لا يصح الصلح ولا يجب المال على الكفيل ولا براءة الكفيل عن الكفالة في رواية الجامع وأحد روايات الحوالة والكفالة وفي رواية أخرى يرى أن الكفالة * وفي وجه تجوز البراءة والشرط وصورة ذلك رجل كفل بنفسه رجل وباع عليه من المال فشرط الطالب على الكفيل أن يدفع المال إلى الطالب ويبرئه عن الكفالة بالنفس جازت البراءة والشرط * وفي وجه لا يجوز كلاهما وصورة ذلك رجل كفل بنفسه رجل خاصة بشرط الطالب على الكفيل أن يدفع إليه المال ويرجع بذلك على المطلوب فإنه يكون باطلاً كذا في

(٣٦٤ - فتاوى ثالث) حتى تروا كيف أضرب فدفقه واليه فضره على الأرض وكسره وقال رأيت كيف أضرب قالوا أيها الشيخ خذ عنتنا وإنما قال لهم ذلك احترازاً عن قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإن عنده كسر الملامح يوجب الضمان وهذا دليل على ما مر أن هبة المازح جائزة * رجل قال لا تركت عدي هذا منك العبد حاضر فقبضه الموهوب له جازت الهبة لان القبض في المجلس بمضرة الواهب دالة القبول بخلاف ما مر من مسئلة هبة الأرض من الختن لانه تم لم يكن القبض بمضرة الواهب في المجلس * رجل أمر شريكه بأن يدفع إلى ولده ما لا تمتنع الشريك على الأداء قالوا إن كان أمره بالدفع إلى ولده على وجه الهبة للولد لم يكن للولد أن يخاصم الشريك لان ضعف الهبة لا يثبت قبل القبض وإن لم يكن الأمر بالدفع على وجه الهبة للولد كان للولد أن يخاصم الشريك لانه لا يخاصمه له به بحكم الوكالة لنفسه وحتى الأب ثابت على الشريك فتنسخ دعواه * رجل وهب أمة لرجل وسلمها إليه يوعليها حتى وثب بإجازة الهبة * وكذا الصدقة

ودقيق الحنطة قبل الطحن * رجل وهب الدين عن عليه الدين ذكر خمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنها الأنصع من غرقبول المدون عندنا خلافا لفرجه رحمه الله تعالى * وهكذا ذكر الأفضة أو البث رحمه الله تعالى وفي أكثر الكتب أنها أنصع من غرقبول وهكذا ذكر شمس الأئمة لما يوايى رحمه الله تعالى أنها أنصع من غرقبول لأنهم يطل بالرد * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنها الأنصع من غرقبول كما قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى * ولو كان الدين ينشركين فوهب أحدهما نصيبه من المدونين جاز وإن وهب نصف الدين مطلقا ينفذ في الربع ويتوقف في الربع كالو وهب نصف العبد المشترك ﴿فصل في هبة الشارع﴾ رجل وهب نصيبه بما قسم كالدار والارض والمكيل والموزون من غير شربة لا يجوز عند الكل وإن وهب من شربة لا يجوز عندنا * وقال ابن أبي ليلى رحمه الله يجوز * ولو وهب دار من رجلين لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى (٣٦٧) * وكذلك ما يقسم * وقال أصحابه

لا يتحمل القسمة حتى لو كان من الدراهم التي تكسر عادة ولا يضرها الكسر والتبعض كانت بئزلة المشاع الذي يتحمل القسمة فلا يجوز
والدثار الصحيح قالوا ينبغي أن يكون بئزلة الدرهم الصحيح * رجل معه درهمان فقال لرجل وهبت منذ درهمانما قالوا ان كان الدرهمان
مستويين في الوزن والجودة لا يجوز ان الهبة تناوت أحدهما وهو مجعول * وان كانا متفا وتجاوزا في الوجه الاول الهبة تناوت
أحدهما وفي الوجه الثاني تناوت وزن درهم مناهو مشاع لا يتحمل القسمة وفيها اذا فسدت الهبة يحكم الشيع اذ اهلكت الهبة عند
الموهب له هل تكون مضنونة عليه كرا برسم ربحه الله تعالى لرجل دفع درهمين الى رجل وقال أحدهما هبة لك والاخر مائة
عندك فهلما كجبا بعض درهم او في الاخر من قال وانما تبعض لانه أخذه هبة فاسد نص أنها تكون مضنونة * وذ كفي مضاربة
الكبر رجل دفع الى رجل ألف درهم وقاله فيها هبة لك ونصفها مضاربة عندك لا يجوز فان هلك المال عند القاض يضمن خسارة
المضارب

درهم * ولو ذهب نصف الدار أو تصدق وسلم ثم ان الواهب باع ما وهب أو تصدق كرفي وقف الاصل أنه يجوز بيعه لانه لم يقبض * ولو باعها للموهب لم يجوز بيعه لانه لم يملك نص ان هبة المشاع فيما يقسم لا تقيد الملك وان اتصل به القبض وبه قال الطحاوي * وذکر عصام رحمه الله تعالى أن ما تصد الملك به أخذ بعض المشاع رحمه الله تعالى * رجل دفع تسعة دراهم الى رجل وقال ثلاثة لك فقام من حقه ثلاثة هبة وثلاثة تصدقت بها عليك قال محمد رحمه الله تعالى ثلاثة قضا ما برئت وثلاثة صدقة لم تجز ولا يضمن وثلاثة هبة لم تجز وفيمن نص أن الهبة الفاسدة مضونة * رجل أعطى رجلا درهماين وقال انه فقههما لك وهما في الوزن والجودة سواء من أي خيفة رحمه الله تعالى أنه قال لا يجوز * وان كان أحدهما أثقل وأجود أو ردا جازو يكون ماسعا لا يحتمل القسمة * وان قال وهبت لك ثلثهما وهما في الوزن والجودة سواء (٣٦٨) ودفعهما اليه جازم وان قال أحدهما لك هبة لم تجز كانا سواء أو مختلفين * وعن أبي

يوسف رحمه الله تعالى يحضر الكفيل ثم اذا حضر الكفيل كان للكفيل الخيار ان شاء رجع بما عاى على البائع وان شاء رجع على المشتري واذا اختار ضمن أحدهما لا يكون له أن يضمن الآخر فان ضمن البائع فليس للبائع أن يرجع على المشتري وان كان الكفيل ضمن المشتري من الاستدانة فلا يشتري أن يرجع على البائع بدفع ولو كان الكفيل حين نقض الثمن يرجع على المشتري وغاب ثم ظهر الاستحقاق كان للمشتري أن يرجع على البائع بالثمن وكذلك لو يسخق العبد ولكن ظهر انه كان حرا أو مكنا أو مدمرا أو كان المشتري جارا به وظهر انها كانت أم ولده كان الجواب فيه كالجواب في فصل الاستحقاق قال محمد رحمه الله تعالى واذا اشتري الرجل من آخر عبدا بأنف درهم وكفل بالثمن كفيل عن المشتري بأمره ونقد الثمن وغاب فأت العبد في يد البائع قبل أن يقبضه المشتري كان للمشتري أن يرجع على البائع بالثمن سواء رجع الكفيل على المشتري بالثمن أو لم يرجع فلو لم يمت العبد ولكن وجد المشتري به عبدا ورده فضا أو بغيره فضا أو بغيره فضا أو بغيره فضا أو بغيره فضا كان للمشتري أن يرجع على البائع بالثمن ولا سبيل للكفيل عليه قال ولو أن رجلا اشتري من رجل عبدا بالدرهم وكفل رجل بالثمن عن المشتري بأمره ثم ان الكفيل صالح البائع عن ألف على خسين دينار فالكفيل يرجع على المشتري بالدرهم دون الدنانير فان استحق العبد والكفيل غاب فالمشتري لا يرجع على البائع وان حضر الكفيل اتبع البائع بالدنانير ولو اراد الكفيل أن يرجع على المشتري لم يكن له ذلك بخلاف ما اذا أدى الكفيل الدراهم فان هالكه للكفيل أن يرجع على المشتري ولو كان مكان الصلح بيع بان باع الكفيل خسين دينار من البائع بانه ثم استحق العبد كان البيع في ذلك والصلح سواء أو اراد محمد رحمه الله تعالى بهذه التسوية بين البيع والصلح التسوية فيما اذا استحق به العبد بعد افتراقهما فان هالك البيع يبطل كان الصلح يبطل وأما اذا استحق الدراهم وهما في المجلس بعد فاقيل لا يبطل والصلح يبطل ولو لم يسخق العبد ولكنه مات في يد البائع قبل التسليم وقد كان الكفيل باع من البائع خسين دينار بالدراهم وقبض البائع الدنانير كان للمشتري أن يرجع على البائع بالدراهم ولا سبيل للكفيل على البائع ولو كان مكان البيع صلح بان صالح الكفيل البائع من الدراهم على خسين دينار ثم مات العبد قبل التسليم الى المشتري فهو ونظره مثله البيع الا أنه فرق ما بين الصلح والبيع ففي الصلح البائع العبد اخباران شاهد وخسين دينار وان شاء رد الف درهم وفي البيع لا يتخير بل يرد الف درهم لا محالة ثم في مسئلة الصلح اذا اختار البائع الدنانير فالكفيل هو الذي يقبض الدنانير من البائع وان اختار الدراهم فالمشتري هو الذي يقبضها من البائع فلو كان الكفيل مأمورا من جهة المشتري بان يقضى البائع الثمن فباع المأمور من البائع خسين دينار بالثمن أو صالحه من الثمن على خسين دينار يجوز ولو كان الكفيل كفل عن المشتري بغير أمر المشتري ثم ان الكفيل باع من

يوسف رحمه الله تعالى في النواذر اذا قال وهبت لك نصف ما من هذه الدار ولهذا لا تخلفها لم تجز * وان قال وهبت لك اياها نصفها ولمن الا تخلفها جاز * رجل تصدق بعشرة دراهم على رجلين فقبرين قال في الجامع الصغير جاز وان تصدق بها على غنيين لا يجوز في قول أبي خنيفة رحمه الله وقال صاحبنا رحمه الله تعالى جاز كانا فقيرين أو غنيين * وذکر في هبة الاصل اذا وهب رجلين شيئا يحتمل القسمة لا يجوز في قول أبي خنيفة رحمه الله تعالى * وكذلك الصدقة فصار في الصدقة على رجلين عن أبي خنيفة رحمه الله تعالى روايتان ووجه الفرق بين الهبة والصدقة معروف فيحتمل أن تكون الصدقة على غنيين بمنزلة الهبة والهبة من الفقير بمنزلة الصدقة * ولو

وهب دارا من رجل فوكل الموهب له رجلين يقبض الدار فقبضاها جاز * عبد بن رجلين وهب له أحد المولى شيئا يحتمل القسمة لا تصح أصلا لانها لم تصح في نصيب الواهب لانه يكون واهبا لنفسه ففي نصيب صاحبه شيء يحتمل القسمة فان كان الموهب شيئا لا يحتمل القسمة جازت الهبة في نصيب صاحبه لانه وقع في نصيب صاحبه شيء لا يحتمل القسمة * رجل وهب دارا لرجل وسلم وفيها متاع الواهب لا يجوز لان الموهب لم يشغول بمالكه شيء فلا يصح التسليم * امرأته وهبت دارها من زوجها وهي ساكنة فيها ومتاعها فيها وزوجها ساكن معها في الدار جازت الهبة وبصير الزوج قابضا للدار لان امرأته متاعها في الدار زوج فصح التسليم * رجل وهب دارا فيها متاع الواهب أو جوالق أو جرابا فيها طعام الواهب وسلم لا يجوز لان الموهب لم يشغول بمالكه شيء * ولو وهب لمرأته متاعا وطعاما دون الجوالق والدار وسلم جاز لان الموهب لم يشغول بغيره بل هو ساكن فيها غيره * ولو وهب لمرأته متاعا

وتتلى بينه وبين المتاع ثم وهب الدار بصحت الهبة * ولو وهب الدار وهب المتاع الواهب فسلم الدار بما فيها ثم وهب المتاع جزئاً للهبة في المتاع دون الدار لأنه حين سلم الدار ولو لم يملك الهبة لم يصح تسليمه فإذا وهب المتاع بعد ذلك كانت الدار مشغولة بمتاع الواهب فصحت هبة المتاع * ولو وهب المتاع أو لا وسلم الدار مع المتاع ثم وهب الدار بصحت الهبة فمما جاعل * رجل وهب داراً لرجلين لأحدهما ثلثها وللآخر ثلثها لا يجوز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجوعه الله تعالى ويجوز في قول محمد رحمه الله تعالى ولو تصدق بدار على فلانة معينة على ما في نظرهما والعلم محيط بأنه لا ولد في البطن حين تصدق بالدار لا يجوز * ولو تصدق عليها على هذا الحائط جازت الصدقة * ولو وهب داراً لابنتين له أحدهما صغير في عماله كانت الهبة فاسدة عند الكل * بخلاف ما لو وهب من كبيرين وسلم إليها جملته فإن الهبة جائزة لأن في الكبيرين لم يوجد الشروع لا وقت العقد ولا وقت (٣٧٠) القبض * وأما إذا كان أحدهما صغيراً فكذلك بغير اعتبار ما في الصغيرة الصغير فتكتن الشيوع وقت القبض * رجل

له امر رجلان لم يوصوا الواهب عن هبته من مال نفسه ففعل جاز ولا يرجع على الآمر إلا إذا قال له الآمر في الأمر على أن ترجع بذلك على خنيذ يرجع وكذا القول كفر عن يميني بطعامك وأتذكر كاتبة على مال نفسك أو أجمع عن رجلين بكذا أو أعتق عن عبدان عن ثلثي فتاوى فاضيلان * إذا قال الرجل لغيره هب لي ألقا على أن فلاناً ضمن لها أو فلان حاضر فقال نعم ثم وهبه المأمور ألف درهم فالهبة من الضامن ويكون المال قرضاً لا دفع على الضامن كذا في الذخيرة * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل له عن رجل ألف درهم دين فأمر الغريم رجلاً أن يقض صاحب المال ماله فقال المأمور قد قضيت صاحب المال ماله فأنا رجوع عليك فصدقه الغريم في ذلك وقال صاحب المال ما قضيت شيئاً فاقول قول صاحب المال مع يمينه ولا يرجع المأمور على الآمر بشئ وإن صدقه الآمر وكذلك لو كثر رجل عن رجل على أمر بأمر المكفول عنه فقال الكفيل بعد ذلك قضيت صاحب المال ماله وصدقه المكفول عنه بذلك وكذبه صاحب المال وحلف وأخذ ماله من المكفول عنه لم يرجع الكفيل على المكفول عنه ولو أن الآمر جحد القضاء أيضاً فأقام المأمور دينه أنه قضاءه صاحب المال رجوع المأمور على الآمر وتقبل هذا البينة على الطالب أيضاً وإن كان الطالب غائباً ولو أن الآمر قال للمأمور أن تفلان علي ألفاً فبعه عبدك بها كان هذا جائزاً فإن باعه العبد بها ثم اختلها فقال صاحب المال باعني الآتي لم أقض العبد حتى هلك في يده وقال الآمر والبائع لا بل قبضته فاقول قول صاحب المال مع يمينه فإذا حلف ثبت هلاك المبيع قبل القبض وذلك بوجوب انفساخ العقد من الأصل فيبطل به حكم المقاصة وكان صاحب المال أن يرجع على غريمه وهو الآمر ولا يرجع المأمور على الآمر وإن صدقه وإن جحد الآمر قبض الطالب فأقام المأمور دينه على الآمر على قبض الطالب قبل قبضه ويكون هذا قضاءه على الغائب ولو كان الآمر قال له صالح فلاناً من الألف التي لعل علي عبدك هذا فاصالحه فقال الطالب لم أقض فهذا هو الأول سواء إلا أن صاحب العبد يرجع على الآمر بقيمة العبد أو فضل البيع يرجع بالدين كذا في المحيط * وإذا ادعى على رجل أنه كفل نفس رجل بألف درهم له عليه أن يوفى به غداً وشهد بذلك شاهدان وشهد أن المكفول عنه أمر الكفيل بذلك والكفيل والمكفول عنه يتكرران المال والامر فقضى القاضي بثلث الشهادة على الكفيل ولم يوفى به غداً فأخذ المال وأداءه فإن الكفيل يرجع بذلك على المكفول عنه وإن كان في ذمعه أنه لا يرجع لعل على الأصل وإن لم تكن بينهما كفالة لأن القاضي كذبه في ذلك كذا في الظهيرة * أودعه ألفاً وأوعبها وأذن المودع للمودع أن يقضى بألف الودعية دينه أو يبالغ غريمه من دينه على العبد فقال فعلت وكذبه غريمه وأخذ خذقه من المدينين بعد ما حلف ضمن المدين الودعية ولو أذن رب العبد

حنيفة رحمه الله تعالى * وقال محمد رحمه الله تعالى لا تبطل الهبة في السفينة لا في يوسف رحمه الله تعالى إن موضع للغيرم الطعام من السفينة لم يقض فلم تصح هبة السفينة * ولو وهب لانه الصغير أضافه زرع لأب أو وهب لانه داراً لأبساكن فيها لم تجز الهبة * وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الجرد رجل تصدق على ابنه الصغير بداراً أو ألبها ساساكن أوله فيها متاع أو فيها قوم يكتنون بغير أجر جازت الصدقة ويصير لأب قابضاً لانه * ولو كان فيها ساساكن بأجر كانت الصدقة باطلة * رجل وهب لرجل جارياً واستثنى ما في بطنها فقال على أن يكون الولد ذكراً في الأصل أن الهبة جائزة ويكون الجارية مع ولدها للرجل * له لأنه لو لم يستثن الولد كانت الجارية بولدها للرجل وإن لم يكن الولد داخل في الهبة فكان استثناء الولد شرطاً مبطلاً والهبة لا تبطل بالشرط الفاسد * والتكاح والخلع والصلح عن دم المصدق حيوان بدون الولد في هذا يكون بمنزلة الهبة * والبيع والاجارة والزهن - طل باستثناء الولد * ولو أعتق ما في بطن

جاريته ثم وهب الجارية جازت الهبة في الامم * ود كرفي عتاق الاصل لو دبر غاف يظنها تم وهب الام لم يجوز قبل فبها روايتان في رواية لا يجوز الهبة في العتاق والتدبير جميعا * وقبل جازت الهبة فمهما والصحيح هو الفرق بين العتاق والتدبير في العتاق يجوز الهبة وفي التدبير لا يجوز لان التدبير لا يزال الجارية عن ملكه فيكون الموهوب متصلا بغير الهبة من ملك الواهب والعتاق بزل الملك فلا يصير الموهوب بعدا عتاق والى متصلا بغير الهبة فيجوز كالموهوب لرجل دار فيها ابن الواهب فصار استثناءه الولد على ثلاثة أقسام * في قسم استثناء الولد يفسد التصرف وهو البيع والاجارة والرهن لان استثناءه الولد يفسد هذه التصرفات لا تحصل الشرط الفاسد * وفي قسم يجوز التصرف ويطلق الاستثناء وهو الشكاح والخلع والصلح عن دم العبد لان الشرط الفاسد لا يفسد هذا العقود * وفي قسم يجوز التصرف والاستثناء جميعا وهو الوصية لان في حكم الوصية ما في البطن لشخص على حديث يجوز (٣٧١) اقراره بالوصية فجاز استثناءه والله اعلم

فصل في جنس مسائل
لا يصح فيها الشرط * هذا كره ابن رستم رحمه الله تعالى في النوادر رجل قال لا آخر أعزني جو القسك أو ثوبك على انه ان ضاع فأنا ضامن لك قال بلغو هذا الشرط ولا يكون ضامنا * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في النوادر رجل دفع زباجة الى رجل يقطعها باجر فقال له ضمان عليك ان كسرتها فكسرها قال ان كان مثلها زباجا سلم وبعيا لا سلم يكون ضامنا وان كان لا سلم لا يصح * ويطلق الشرط * ومنها رجل استأجره فقال له صاحبا لا تؤجرها كان له أن يؤجرها * ولورهن عند انسان فقال المرتهن للراهن آخذني على انه ان ضاع ضاع بغيري فقال الراهن نعم فألزمه جاز والشرط باطل ان ضاع ضاع للمال * وعن محمد رحمه الله تعالى رجل دفع الى قصابو با لقمصره فقال لا تضع من

لغيري ان يضعه يدني فقال بعت وسلمت وكذبه رب الدين وحلف عليه فان المودع لا يرجع على المدينون كذا في الكافي * واذا كان الرجل على رجل ألف درهم فقال المدينون لرجل ادفع لي هذا الرجل ألف درهم ليقتضيه من الالف التي له على اتني ضامن لك فقال المأمور دفعت وصدقه الا امر بذلك وكذبه الطالب كان القول قول الطالب ويرجع المأمور على الامر بالالف ولو كان المدينون قال له ادفع الى فلان ألف درهم قضاء بحاله على اتني ضامن بما تدفع فقال المأمور دفعت وصدقه الا امر بذلك وكذبه الطالب وحلف ورجع على الغريم يدنيه لم يرجع المأمور على الغريم ولو جحد الامر والطالب لدفع وأقام المأمور بينة على الدفع واقضاء فان المأمور يرجع على الامر بما دفع ويرجع الطالب على الامر يدنيه في المسئلة الاولى وفي المسئلة الثانية يرى الامر عن دين الطالب كذا في المحيط *
الفصل الخامس في التعليق والتجمل * يصح تعليق الكفالة بالشرط كالمال ما يبت فلان فعلى وما ذاب لك عليه فعلى وما غصبك فلان فعلى * ثم ان كان الشرط ملائما بان كان شرط الرجوع الحق كقوله اذا استحق المبيع أو لمكان الاستيفاء كقوله اذا قدم زيد وهو مكحول عنه أو لتعذر الاستيفاء كقوله اذا غاب عن البلد يصح وان لم يكن ملائما كقوله ان هبت الريح أو ان جاء المطر أو ان دخل زيد الدار لا يصح والكفالة لا يصح تعليقها بالشرط فلا تطلق بالشرط الفاسدة كالاتفاق والعتاق كذا في الكافي * ورجل قال لغيره اذ بعت فلانا شيئا فهو على قباعة شيئا ثم باع شيئا آخر لزم الكفيل المال الاول دون الثاني كذا في ختايوي فاضحان * اذا قال الرجل لغيره باع فلانا ما يبيع من شئ فهو على فهذا جائز استحسانا فاذا باع شيئا بجنس باعه وبأى قدر باعه لزم الكفيل ذلك فان جحد الكفيل وقال لنسح شيئا وقال الطالب بعته متاعا ألف درهم وقبضه مني وصدقه المكفول عنه هل يلزم الكفيل هذا المال فهذا على وجهين * الاول ان يكون المتاع الذي ادعى باعه فاعما في يده وفي يد المشتري وفي هذا القياس ان لا يلزم الكفيل شئ * وهكذا يرى اشد بن عمرو عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي الاستحسان يلزمه ويثبت في حقه الوجه الثاني ان يكون المتاع هالكا وفي هذا الوجه لا يلزم الكفيل شئ ما لم يضم الطالب البيعة على البيع قياسا واستحسانا ولو قال الكفيل بعته بخمسمائة وقال الطالب بعته بألف وأقر المكفول عنه بذلك فانه يوافق الكفيل بالثمن ودرهم وهذا على جواب الاستحسان ولو قال ما يبعته اليوم فهو على قباعة المبيعين اليوم لزم الكفيل المالان جميعا وكذلك اذا قال لك بعتك ولو قال ان بعته متاعا واذا بعته متاعا فانا ضامن لثمنه فباعه متاعا نصفين كل نصف بخمسمائة أحداهما قبل الآخر لزم الكفيل الاول دون الثاني ولو قال ما يبيع من زبي فهو على قباعة ثيابا هودية أو كرخطة لا يلزم الكفيل شئ كذا في المحيط * رجل قال

بلك حتى تفرغ عنه كي تضمنه فلان ذلك شئ ولا يصح * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل رهن عند انسان عبدا بألف درهم وبعته آنفان على ان المرتهن يضمن الفضل اذا هلك المرتهن أو اشتترط المرتهن أنه لو مات العبد لا يسطل دينه كان الرهن فاسدا * وعن محمد رحمه الله تعالى في السيد الامام اذا ودع غنمية في دار الحرب وشرط على المودع انه لو استهلكها يضمن لا يصح هذا الشرط ولو استهلكها لا يضمن * وكره في الحبل رجل أجرد دارا وأمر المستأجر ان ينفق الاجر على الدار وشرط ان يكون مقبول القول في الانفاق كان الشرط باطلا ولا يقبل قوله ونظائر هذا تأتي في كتاب الوديعة والاربية ان شاء الله تعالى * والشيوخ الطائفة لا يسطل الدين في الثالث * وفي أبي يوسف رحمه الله تعالى مريض وهب داره لاسنان والدار لا تخرج من ثلث ماله ولا يجوز الوارث هبته فان الهبة تنقض في الثلث وتبقى في الثلث ولو اشترى رجل دارا وهو شقيعها وقبضها ووهبها لولدها شقيع آخر ثم ان الشقيع الثاني أخذ نصف الدار بالشفعة بطلت الهبة في الباقي لان الشقيع الثاني

أخذ الشفعة بحق سابق على الهبة فيكون الشئ موقان للهبة * أما في فصل المريض الشئ موقوف على الحال لم يكن للوارث حق الفسخ في حياة المورث وإنما ثبت ذلك بعدموته فأما يطل الملك في الثلثين عند القبض لأجله * ألا ترى أن الهبة لو كانت جارية فموتها الموهوب له ثم انتقضت الهبة برأى الورثة أو يرجع الواهب في الهبة لا يلزم له مقد * رجل عليه دين فبعت قبل القضاء فموت صاحب الدين الدين الوارث المدين مع سوا كانت التركة مستغرقة أو لم تكن فلأن الوارث رد الهبة صرحه في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وبطل الهبة * وقال محمد رحمه الله تعالى لأصح * وقيل لأخلاق بينهما فصرح أنه عندهما إنما الخلاف بينهما فبما إذا واهب الدين من الميت فرد الوارث فعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يصح * وعند محمد رحمه الله تعالى لا يصح * رجل له على عبدان دين فموت صاحب الدين الدين من مولا وصحت الهبة * ولأن المولى رد هبته قبل هوعلى (٢٧٢) هذا الخلاف عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يصح رد سواه كل على العبد من محبط

أو لم يكن * وقيل يصح رده عند الكل وهو الصحيح * مريض وهب شيئا لم يسل حتى مات بطلت هبته لأن هبة المريض هبة حقيقة وإن كانت وصية حتى يعتبر فيها الثلث والثلثان فلا تتم بدون القبض * رجل جعل داره مسجداً فما استحق شيء منه خرج الباقي من أن يكون مسجداً لأن المسحوق استحق البعض بحق سابق فكان شهودا مقاماً فبطل والله أعلم * فصل في الرجوع في الهبة * للواهب أن يرجع في هبته من غير المحرم ما لم يعوض أو أزدادت الهبة في بنتها وزيادة السعر لا تمنع الرجوع * ولو ولدت الهبة ولما كان للواهب أن يرجع في الأم في الحال * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يرجع فيها حتى يستغنى الولد عنها ثم يرجع في الأم دون الولد * ولما أزدادت الهبة في بنتها ذهبت الزيادة كان للواهب أن يرجع في هبته * ولو خرجت الهبة عن ملك الموهوب له إلى غيره وهلك لا يرجع الواهب * وكذلك لو هلك الواهب أو الموهوب * ولو ادعى الموهوب له الهلاك كان القول قوله من غير عین * ولا يرجع في الهبة من المحرمات القاربة كالآباء والأمهات وإن علوا والأولاد وإن سفهوا والأولاد البنين والأولاد البنات في ذلك سواء * وكذلك الأخوة والأخوات والأعمام والعلمات * والمحرمات بسبب لا بالقربة لا تمنع الرجوع كالآباء والأمهات والأخوة والأخوات من الرضاع وكذلك المحرمات بالمصاهرة كعمهات النساء والربائب وأزواج البنين والبنات * إذا واهب العبد المدين من صاحب دينه بطل دينه * وكذلك لو كان على العبد جناية خطأ فوهبه لولى الجناية بطلت الجناية وتكون للواهب أن يرجع في هبته استثنائها وإذا رجع مولى العبد في هبة العبد بعد الوفاء والجناية في قول محمد رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي القياس لا يصح رجوعه في الهبة وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى عن أبي يوسف وهشام عن محمد رحمه الله تعالى وفي الاستحسان يصح رجوعه

لا يخرج بايع فلاناً على أن ما صابك من خسران فهو على * أو قال إن هلك عبدك هذا فأنا ضامن به لا تصح هذه الكفالة كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال من بايع فلاناً اليوم يبيع فهو على قباعه غير واحد يلزم الكفيل شيء * روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل قال يبيع خادمك فلاناً هذا بالقدح درهم على أني ضامن لهذا الألف فباعه ألقين لم يضمن الكفيل الألفا * ولو باع ما به يضمنه ضامن خمسة ولو باع نصفها بمخسمة ضامن خمسة كذا في المحط * وفي الفتاوى العتابة ولو قال ما بذنته فهو على القرض والمبايعه * وأرجع عن الضمان قبل المبايعه * أو أنها عن المبايعه معه لم يضمن كذا في التتارخانية * ولو قال ما أقرضته اليوم فهو على قباعه ما لا يلزم الكفيل ثم كذا في المحط * إن قال تكفلت لك بماعليه فقامت البيعة بالق عليه ضمنه الكفيل وإن لم تقم البيعة فالقول بالكفيل مع عينه في قدر ما أقرب * فان أقر المكفول عنه بما كثر منه لم يصدق على كفيله ويصدق في حق نفسه كذا في الكافي * رجل كفّل في صحته فقال ما أقرب به فلان فلان فهو على ثم مرض الكفيل وعليه دين محبط بجماله فأقر المكفول عنه أن فلان عليه ألف درهم لزم المريض جيع ذلك في جميع ماله وكذلك أقر المكفول عنه بذلك بعد ما مات الكفيل لزم الكفيل وبخاصة المكفول له غرام الكفيل كذا في فتاوى قاضيان * إن قال ما ذابك على فلان فهو على أمانة أو ما قضى عليه فأقر الطالب على لزم الكفيل إلا في قوله ما قضى عليه لم يلزمه الآن بضمي القاضي * ولو قال مالك أو ما أقرتك أمس فقال المطلوب أقررت له بألف لم يلزم الكفيل فان قال ما أقر فاققر في الحال يلزمه ولو قامت بيته أنه أقر قبل الكفالة لم يلزمه لأنه لم يقل ما كان أقر لك ولأولى المطلوب البيعة فالزمه القاضي لم يلزم الكفيل كذا في غاية البيان شرح الهدي * رجل قال لا تخير ما ذابك على فلان فهو على ورضي به الطالب فقال المطلوب للطالب على * أنف وقال الطالب على ألفا درهم وقال الكفيل ما لا طالب على المطلوب شيء * ذكر في الأصل أن القول قول الطالب ويحذف الألف على الكفيل كذا في فتاوى قاضيان * لو كفّل بأمره بمأذاب عليه فقضى عليه بعدموت الكفيل أخذ من تركته وضرب الطالب مع غرامته إن كان الأصل ميتاً وما أخذ الوارث الطالب من تركته الأصل بضرب فيه الطالب بما بقي من دينه * وإن شاء الطالب ضرب في تركته الأصل مع غرامته ثم يرجع عما بقي في تركته الكفيل كذا في التتارخانية نقلاً عن العتابة * ولأن رجلاً كفّل عن رجل بألف درهم بأمره على أن يعطيه المكفول عنه هذا العبد رهن ولم يشترط ذلك على الطالب ثم أن المكفول عنه أبي أن يدفع العبد كان له ذلك ولا تخير الكفيل بين أن يعطى في الكفالة وبين أن يقضى وإن لم يسله شرط لأن هذا الشرط جرى بين الكفيل وبين المكفول عنه ولم يجر بينه وبين الطالب * فلو ثبت له الخيار إذا لم يسله شرط لثبت

ولو خرجت الهبة عن ملك الموهوب له إلى غيره وهلك لا يرجع الواهب * وكذلك لو هلك الواهب أو الموهوب * ولو ادعى الموهوب له الهلاك كان القول قوله من غير عین * ولا يرجع في الهبة من المحرمات القاربة كالآباء والأمهات وإن علوا والأولاد وإن سفهوا والأولاد البنين والأولاد البنات في ذلك سواء * وكذلك الأخوة والأخوات والأعمام والعلمات * والمحرمات بسبب لا بالقربة لا تمنع الرجوع كالآباء والأمهات والأخوة والأخوات من الرضاع وكذلك المحرمات بالمصاهرة كعمهات النساء والربائب وأزواج البنين والبنات * إذا واهب العبد المدين من صاحب دينه بطل دينه * وكذلك لو كان على العبد جناية خطأ فوهبه لولى الجناية بطلت الجناية وتكون للواهب أن يرجع في هبته استثنائها وإذا رجع مولى العبد في هبة العبد بعد الوفاء والجناية في قول محمد رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي القياس لا يصح رجوعه في الهبة وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى عن أبي يوسف وهشام عن محمد رحمه الله تعالى وفي الاستحسان يصح رجوعه

فهذا الخيار من جهة المكفول عنه والمكفول عنه ليس له هذا الخيار بخلاف ما لو شرط ذلك على الطالب بأن قال للطالب * كفل لك بمذا المال على أن يعطيني الطالب بمذا المال عبده هذار هنا فكفل على هذا الشرط فأبي الطالب أن يعطيه المارهن فان الكفيل يتخير بين أن يعضى في الكفالة وبين أن يقضىه إلا أن هناك شبهة في الخيار من جانب الطالب ولطال هذا الخيار فإن له أن يبرئه فيفسخ الكفالة وله أن لا يبرئه فتبقى الكفالة تجاز أن يثبت للكفيل هذا الخيار من جهته وكذلك لو قال للطالب * كفل لك بمذا المال على أن يعطيني الطالب عبده هذار هنا فان لم يعطني فهذا الشرط فأبي الطالب أن يعطيه المارهن فإنه يبرأ عن الكفالة * إذا قال للطالب * كفل عنك بمذا المال على أن تعطيني كفيلا لا يتخير الكفيل بين أن يعضى في الكفالة وبين أن يقضىه ولو شرط على الطالب أنه أن يعطيني كفيلا إلا بالمال فأنا بى من الكفالة فلا يعطيه كفيلا فهو بى كذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى أنا كفل رجل عن رجل بألف درهم على أن يعطى المارهن ودبعة الطالب عنده فالضمان جائز ويجبر المودع على إبقاء الدين من الودبعة وهذا استحسان فان هلك الودبعة فلا ضمان على الكفيل كذا في الذخيرة * وكذلك لو أن صاحب الودبعة طلب من المودع أن يعضى الودبعة حتى يدفعها إلى فلان قضا بدنه هذا فاعقل كان جائزا وهذا المسئلة والمسئلة الأولى سواء * وفى المتن لو أن هذا الضامن رد دراهم الودبعة على صاحبها أو أخذها صاحبها منه فالمال على الضامن كذا في المحيط * ولو ضمن له ألف درهم على أن يعطيه المارهن عن هذه الدار فليبرهها لم يكن على الكفيل ضمان كذا في الذخيرة * قال ولو ضمن على أن يقضىه من عن هذه الدار فباع الدار بعد لم يلزمه المال ولم يجبر على بيع العبد فبذلك يرد دراهم جلت عليه أن يقضىه من تلك الدراهم استحس ذلك كذا في المحيط * ولو ضمن عن رجل مالا على أن يعطيه من عن هذا العبد والعبد بالكفيل فبات العبد قبل أن يبيعه بطل الضمان عن الكفيل وإن باع العبد بمائة درهم وهي قيمته والمرب ألف يلزمه من الضمان لا يقدر قيمة العبد وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا ضمن على أن يعطيه من عن هذا العبد وليس العبد له فالضمان باطل ولو ضمن على أن يعطيه من عن عبده ولا عبده فالضمان لازم كذا في الذخيرة * رجل ضمن لرجل مائة درهم على أن يعطيه نصفها ههنا ونصفها بالرى ولم يوقت فله أن يأخذ حيث شاؤوا كان المضمون شيئا له حل وموتة يأخذ حيثما شرط وإذا قال لغيره ضمت لك ألف درهم على أن لا يؤت بها إليك فهو باطل ولو قال على أن لا يؤت بها إليك فحياتي فهو جائز يؤخذ المال من ميراثه بعد موته كذا في المحيط * ولو كفل بنفسه على أنه ضامن لما قضى عليه قاضى الكوفة وقضى عليه قاض غير قاضها يلزمه ولو أوجب المالك على فلان بحكم فلان

(٣٥ - فتاوى ثالث) بخلاف ما لو غسله لان انقصاره زائدة بخلاف الغسل * وفي الاملا ما اغسله وانقصه انه يرجع في الهبة وان قتله لا يرجع انا كان يزيد ذلك في الثمن * رجل وهب لآخر داراً وهو على الموهوب له ثم ان الواهب استقرضها من الموهوب له واقرضه بها ولا تكون الواهب أن يرجع في الهبة أبداً لأنها صارت مستهلكة وديناعي الواهب * رجل وهب ثياباً للموهوب له بالماء بطل حق الواهب في الرجوع لأن اسم الثياب قد زال وصار شيئاً آخر * بخلاف ما اذا وهب سويقاً فله الموهوب له بالماء فإنه لا يبطل حق الواهب في الرجوع لأن اسم السويق لا يبطل ولم يحدث فيه زيادة بل حدثت فيه نقصان فلا يبطل حق الواهب في الرجوع كما لو وهب حطة فله الموهوب له بالماء * رجل وهب عبداً فقضى به عند الموهوب له فأخذ الموهوب له أرض اليه وكان الواهب أن يرجع في الهبة فيأخذ العبد ولا يأخذ الأرض في قول أي أحسنه وأى وسفره، والله تعالى * رجل وهب لرجل ثوباً فاسمعه اليه ثم أخذه منه فاستهلك

ضمن الواهب قيمة الثوب للموهوب له لان الرجوع في الهبة لا يكون الا بقضاء أو رضا * وقد كفي المتني عن محمد رحمه الله تعالى رجل وهب سارية وسلمها الى الموهوب له ثم رجع فيها بغير قضاء ولا رضا أو اعتقها لم يرجعته قال وليس له أن يرجع فيها الا بقضاء أو رضا * ولو تصدق على رجل بشئ ثم استقال من المتصدق عليه فأقاله لم يرجع حتى يقبض لانها هبة مستقلة * وكذا اذا وهب الذي رحم وكل شئ لا يقبضه القاضي اذا رجع اليه او اخضعه اليه كان الرجوع في الهبة المستقلة وكل شئ يقبضه القاضي لو اخضعه اليه فأقاله الموهوب له فهل يملك من مال الواهب وان لم يقبضه * مريض وهبه عبد ثم رجع الواهب في الهبة بغير قضاء فترده المريض عليه برضاء جاز للتمسك بالثالث فان كان الرد قضاء مجوز ولا شئ لورثة المريض على الواهب * وكذلك رجل اشترى عبدا وقبضه ثم وهبه لانسان وسلم ثم رجع في الهبة بغير قضاء ثم وجد بالعبد (٣٧٤) عيبا كان له أن يرد عليه بآثمه جعل الرجوع في هذا بغير قضاء بمنزلة الرجوع بقضاء

القاضي * رجل وهب عبدا فرض العبد عند الموهوب له فسد او اه حتى صرح كان للواهب أن يرجع نفسه * ورجل وهب دارا فبني الموهوب له في بيت الضائفة التي سميت بالقارصة كان له تنوير الخبز كان للواهب أن يرجع في هبته لان منسل هذا بعتق فاصلا ولا بزيادة * وكذا لو جعل فيه اربا * ولو وهب عبدا صغيرا فشب فصار رجلا طويلا لا يرجع الواهب فيه لان الزيادة في البدن تنفع الرجوع وان كانت تنقص القيمة * وكذلك لو كان ضعيفا فسن أو كان قبيحا فحسن لا يرجع الواهب * رجل وهب لرجل جارية فأراد الواهب أن يرجع فيها فقال الموهوب له وهبتها مرة فكبرت وازدادت خيرا وقال الواهب لابل وهبتها لك كذلك كان القول للواهب وكذا في كل زيادة

الحكم فهو على * فوجب عليه بحكم غيره لا يلزمه * وهذا اذا كان كلا القاضيين حتى المذهب فاما اذا كان المذكر حتى المذهب فنقص به قاض شفعوى المذهب لا يؤخذ به وفي زماننا يجب أن يصح التعين كذا في محيط السرخسي * رجل ادعى على رجل انه غصبه ثوبا فاخذ من المذمي عليه كفيلا بنفسه وقال للكفيل ان لم ترد علي غدا فليك من قيمة الثوب عشرة دراهم فقال الكفيل لابل عشرون درهما فسكت المكفول له قال محمد رحمه الله تعالى في قياس قول أبي حنيفة رجعه الله تعالى وقولنا لا يلزمه الا عشرة دراهم كذا في فتاوى قاضيان * رجل له على رجل مائة درهم فجاء انسان وكفل بنفس من عليه المائة على انه ان لم يوف به غدا فعليه المائة التي له عليه صحت الكفالة ثم اذا لم يوف به غدا ابصر كفيلا بالمائة وتبقى الكفالة بالنفس على حالها فان ادعى الكفيل المائة بعد ذلك الى الطالب لا يبرأ عن الكفالة بالنفس كذا في خزائن المفتين * لو كفل بنفس رجل وجاء آخر وكفل بنفس الكفيل على انهما لم يوف بنفس الكفيل في وقت كذا قال المذكي للطالب على المكفول عنه الاول عليه صحت الكفالتان بلا خلاف * اذا كفل بنفسه على انه ان لم يوف به غدا فالاقتضى للطالب على المكفول به على * والطالب يدعى على المكفول عنه مائة دينار ولا يدعى عليه الدواهم فلم يوف به غدا لا يجب على الكفيل شئ من المال كذا في الأخيرة وفي المتن اذا كفل رجل بنفس رجل على ان المكفول بنفسه ان غاب عنه الكفيل فهو ضمن لماعليه فغاب المكفول بنفسه الى الكفوة ثم رجع ودفعه الكفيل الى الطالب فطالب على الكفيل كذا في المحيط * رجل كفل بنفس رجل على انه ان لم يوف به غدا فعليه ما ادعى الطالب عليه ولم يوف به الغدو ادعى الطالب عليه ألف درهم وصدقه المطلوب ويحدها الكفيل كان القول قول الكفيل مع المدين على العلم كذا في فتاوى قاضيان * ولو اقام الطالب البيعة على ذلك أو نكل الكفيل لزم الكفيل الا انه كذا في المحيط * ولو كفل بنفس رجل على انه ان لم يوف به غدا فعليه من المال ما ادعى به المطلوب ولم يوف به الغدو اقر المطلوب انه عليه ألف درهم كان الكفيل ضامنا لما اقر كذا في فتاوى قاضيان * والفرق أن في مسئلة الاقرار الكفالة أضفت الى ما هو سبب الوجوب من كل وجهه وهي جائزة للتعامل أما في مسئلة الدعوى فالكفالة أضفيت الى ما هو سبب الوجوب من وجه دون وجه لان الدعوى ان كانت سبب الوجوب في حق المتدعي ليست بسبب الوجوب في حق المدعي عليه ولا تعامل في اضافة الكفالة الى ما هو سبب الوجوب من وجه فترد الى ما يقتضيه القياس ولا يمكن تصحيح هذه الكفالة لوجوبها لاهلها مضافة الى مجرد الدعوى لغيرها مضافة الى دعوى بينهما الطالب بالحق حتى نصير سببا للوجوب من كل وجه حتى لا تلغوا هذا الاضافة أصلا كذا في الأخيرة * لو كفل رجل بنفس

متولدة * وأما في النسيان لم يطره ونحوهما كان القول قول الموهوب * رجل في يد داره رجل آخر تصدقت بها رجل على وأدنت في قبضها فقبضها وقال المتصدق لابل كانت حينئذ في قبضها بغير ادنى كان القول للمتصدق * ولو قال الذي في يده انما كانت في يدي فتصدقت على فإمرت وقال المتصدق لابل كانت حينئذ في يدي وقبضها بغير ادنى كان القول للمتصدق عليه * ولو ادعى رجل عبدا في يد غيره وزعم أنه كان وهبه للذي في يده وكان المدين اعلم بما قبضه الموهوب له بغير ادنى وقال الموهوب له هبته لي وقبضه ما ذلك كان القول قول الموهوب له وان قال الموهوب له حين وهبته لي كان في منزلة لا يضر تنافرا حتى يقبضه فقبضته لا يصدق * ولو قال الذي وهب لك والذي لم يقبضه الا بعد موته وقال الموهوب له قبضته في حياته فان كان المدين يدعي القبض في حياته كان القول للوارث * رجل وهب لرجل مصفاة نقطه الموهوب به بأربع ابرجج الواهب في هبته * واذا وهب أحد الزوجين لصاحبه لا يرجع في الهبة وانما تقطع

الكساح بينهما * ولو وهب لأخيه ثم تزوجها أو وهبت لأخيه ثم تزوجت نفسها * كان الواهب أن يرجع في الهبة لأن الكساح بعد الهبة لا يمنع الرجوع * ولو وهبت المرأة زوجها وأدعت أنه استكرهها في الهبة سبعم دعواها * وإذا مات الواهب والموهوب له يبطل حق الرجوع * ولو وهب أحد لقريبه شيئا لا يرجع في الهبة وإن كان أحدهما مسلما والآخر كافرا * ولو وهب لأخيه ولا أخيه عبدا فقبضه كان له أن يرجع في نصيبه لأخيه * ولو وهب لأخيه وهو عبد لأخيه كان له أن يرجع في الهبة لأن الهبة وقعت لمولى الأخ * وإن وهب لعبده أخيه كان له أن يرجع في الهبة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وقال صاحب رجمه الله تعالى لا يرجع * ولو وهب لعبده نور محمد محرمة ومولاة أيضا ذرهم محرمة بأن كان أخوه ليه عبد لأخيه لأمه ذكر الكرخي عن محمد رحمه الله تعالى أن في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى له أن يرجع في الهبة * وقال الفقيه (٢٧٥) أبو جعفر رحمه الله تعالى لا يرجع هو الصحيح لأن المقصود من

هذه الهبة صلة الرحم في جانب العبد والمولى جميعا * وكذا وإن كان العبد عا للواهب ومولا له فهو بنية العبد قال محمد رحمه الله تعالى في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الواهب أن يرجع في هبته وقال محمد رحمه الله تعالى وهذا قبيح * إذا وهب لذي الرحم المحرم وهو مكاتب لا يرجع مدام مكاتب في قولهم فإن عجز وورق الرق كان الواهب أن يرجع في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * وقال محمد رحمه الله تعالى لا يرجع * ولو أدى المكاتب فعتق لا يرجع الواهب في قوله * والصدقة إذا تمت بالقبض لا يرجع المصدق فيها سواء كانت للقررب أو للأجنبي والواهب أن يرجع في هبته قبض أن قبضه الموهوب لسواء كان الموهوب له حاضرا أو غائبا

زحل بأنه أن لم يوف به غدا فعليه ما عليه فلي الرجاء الطالب فخاصه الطالب ولازمة المال على الكفيل وإن لازمه إلى آخر اليوم له أن لم يوجد من الكفيل الموافقة ولو قال الرجل للطالب قد دفعت فمضى اليك من كفالة فلان برى الكفيل من المال سواء كانت الكفالة بالنفس بأمر أو بغير أمره وكذا في البدائع * إذا شرط في الكفالة أن لم أوفك به غدا فعلى مالك عليه من المال ولم يسم مقدار المال بصحت الكفالة الثانية أيضا فإذا لم يوف به غدا وإن وافقوا على مقدار من المال وأقامت الشئ لم الكفيل ذلك وإن اختلفوا في مقدار ما على المكفول بنفسه من المال فالقول قول الكفيل لأنكارة الزيادة * إذا شرط في الكفالة بالنفس أن لم أوفك به غدا فعلى مائة درهم ولم يقل فعلى المائة التي عليه فلم يوف به غدا ينظر أن أقر الكفيل أنه عليه مائة درهم وقد كفل عنه بذلك يصير كفلا وهذا ظاهر وإن قال الكفيل لم يكن الطالب عليه شيء وكان هذا من إقرار الطالب بمائة درهم وقال الطالب كان لي عليه مائة درهم وقد كنت لي عنه بذلك مع لقا بدم الموافاة لقياس أن لا يلزم الكفيل شيء ويكون القول قول الكفيل وبه أخذ محمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في الاستحسان لزم الكفيل المال وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى لا تسر كذا في المحيط * إذا قال أن لم أوف به متى دعاه فعلى الكفيل أن له عليه ثم إن الطالب دعاه به فدفعه إليه مكافه فهو يرى من المال قال شمس الأنعام لرسخى رحمه الله تعالى معنى قوله دفعه إليه مكافه سلفه في المجلس الذي دعاه به وقال شيخ الإسلام معناه كدعاه به اشتغل بالحاضر ومعهما أو أسباب تسليمه حتى دفعه إليه كذا في النخبة * رجل قال لا تسر أن يعطك فلان مائة فوعلى نقضه الطالب فلم يعطه المطالب بساعة نقضه لزم الكفيل استحسانا كذا في فتاوى قاضيان * إذا قال أن لم أوفك به غدا فعلى مائة درهم سوى المائة التي لك عليه فلم يوف به غدا فهذه المسئلة لا تنافي في قول محمد رحمه الله تعالى وأما تنافي على قوله ما وقد اختلف المشايخ فيها على قولها ما قال بعضهم لا يصير كفيل لغير غريم آخر ولا يلزمه المال أصلا وقال بعضهم يصير كفيل لغير غريم كذا في المحيط * إذا قال أن لم أوفك به غدا فالمائة للدرهم التي لك على فلان آخر على فالكفالة الثانية جائز بالتشاق كان ذلك الرجل شريك المكفول بنفسه في الدين بأن كان الدين واجب عليه بسبب واحد وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه وإن كان ذلك الرجل أجنبيا عن المكفول بنفسه فالكفالة الثانية جائزة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى حتى لو لم يوف به غدا لزمه المال وعلى قول محمد رحمه الله تعالى الكفالة الثانية باطله بخلاف ما إذا قال أن لم أوفك به غدا فالمال الذي لك عليه على فلان وفلان حاضر وقيل لا يجوز إذا قال أن لم أوفك به غدا فعلى المائة الدرهم التي لك عليه

أنه في قبضه أو لم يذن ينفرد الواهب في الرجوع قبل القبض * وبعد القبض لا يرجع الا بقضاء أو رضا * ولو وهب له أن يتصرف في الهبة ما يقض القاضي بالرجوع ويقض الهبة ويعد ما قضى لا يجوز تصرفه * ولا يرجع في الصدقة ولا في الهبة على المحتاج * وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يرجع في الصدقة على غنى أو فقرا استحسانا * رجل وهب دارا وفيها أوجه صها وأوطنها وأرجل فيها عتق أو أراضا فبني طائفة منها بناء أو غرس شجر فلا يرجع في شيء من ذلك عندها * وقال ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى له أن يرجع في جميع ذلك وهذا إذا كان البناء يعجز يذنه أو كان لا يهيز يذنه كالأرض التي ليس والتصرف في الكاشاة لا يمنع الرجوع * ولو وهب دارا فهدم الموهوب له بناءها كان له أن يرجع في الأرض * وكذا في غير الدار إذا استهلك البعض يهدم أو يسع كان له أن يرجع في الباقي وإن كانت الهبة ثوبا يصبغها محر أو أصفر أو خاطه لا يرجع الواهب * ولو قطعه ولم يقطعه كله لا يرجع * ولم يذ كر في الكتاب إذا صبغ

أسود قالوا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه أن يرجع فيه وقال صاحب درجهم الله تعالى لا يرجع كالوصف بنبي آخر * وأبو يوسف رحمه الله تعالى كان يقول أولاً يقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يرجع وقال ربيعة بن قيس على صبيغ آخر وقيل هذا إذا كان السوداء بعد زيادة فان كان بعد زيادة فادعته بذلك لا يرجع عند الكل * رجل وهب لرجل حلة فقتضها الموهوب وهبه لا حر ثم رجع الواهب الثاني في هبته بمضام أروضا كان الواهب الأول أن يرجع في هبته لا الرجوع في الهبة ففسخ عند الكل فإذا عاد إلى الواهب الثاني ملكه عاد بما كان متعلقاً به * وعلى قول زفر رحمه الله تعالى إذا كان الرجوع غير قضا لا يجوز للواهب أن يرجع لما عرف * الواهب إذا رجع في هبته في مرض الموهوب بغير قضائه عتذر لأن جميع مال الموهوب أو من الثلث فيه روايتان ذكر ابن جماعة رحمه الله تعالى أن في القياس (٢٧٦) يعني من جميع ماله * رجل وهب ثمرة وأذن له يقطعها فقطعها وأتفق

والطالب يدعى عليه مائة دينار لا مائة درهم فلم يوافق به لايئمه المال بالاخلاق كذا في الذخيرة * اذا قال ان لم اوافقك به غدا قال الم الذي فلان على فلان آخر على لانصح الكفالة الثانية اذا قال ان لم اوافقك به غدا قال الم الذي فلان آخر على هذا المكفول عن عملي لانصح الكفالة الثانية بالاخلاق هكذا كرر الشيخ الامام شيخ الاسلام اذا قال ان لم اوافقك به غدا فانا كفييل بنفس فلان وسمى رجلا آخر للطالب عليه حق فالكفالة الثانية جائزة حتى اذا قال الم يوافق به غدا يصير كذا لا بنفس الثاني كذا في المحيط * رجل كفل بنفس رجل على أنه ان لم يوافق به في وقت كذا فعليه المال الذي له عليه فغضب الطالب عنده محل الاجل فطلبه المكفول ولم يدفعه الى الطالب وأشهد على ذلك قال الم لا رمي على الكفيل وكذا الشرط على الكفيل مكانا خارجا المكفيل بالمكة وله في ذلك المكان فطلب الطالب ليدفعه اليه فغضب الطالب كان المال لازما على الكفيل وعلى قول المتأخرين من المشايخ وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا غلب الطالب رجع الكفيل الامر الى القاضي لينسب القاضي وكذا للقائب ويسمى الكفيل الى الوكيل كذا في فتاوى قاضيان * في الجامع الصغير رجل لم يرحل واذا دعي عليه مائة دينار ولم يدع المائة دينار بل ادعى عليه حقا مطلقا او مالا مطلقا وذا نية مطلقة لم يمين قد رها فقال رجل دعه وانما كفييل بنفسه فان لم اوافقك به غدا فعلى مائة دينار ورضي به الطالب فلم يوافق به غدا فعليه مائة دينار في الوجهين عند أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا دعي صاحب الحق المائة دينار وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * واذا كفل بنفس فلان على أنه ان لم يوافق به غدا قال الم الذي عليه الطالب عليه فأت المكفول به قبل مضى الغد ثم مضى الغد يصير كسلا للمال فان مات الكفيل قبل مضى الاجل فان وافر حرة الكفيل بالمكفول به الى الطالب قبل مضى الاجل لا يلزم الكفيل المال وكذا اذا دفع المكفول بنفسه نفسه الى الطالب من جهة الكفالة قبل انقضاء الاجل لا يلزم الكفيل المال كذا في الظهيرية * هو ان لم يوافقا به حتى مضى الغد لم الكفيل المال كذا في الذخيرة * ولو كفل بنفس رجل رجل على ان يمتي طالبه بتسليمه اليه فان لم يسلمه فعليه ماله عليه فأت المكفول بالنفس فطالب الكفيل المكفول به بالتسليم حتى يجر عن التسليم هل يلزمه المال قال رضي الله عنه كان وادى يقول لا رواية له هذا المسئلة و ينبغي أن لا يلزمه المال لان المطالبة بالتسليم بعد الموت غير صحيحة فلو وجد الشرط فلم تتحقق الكفالة بالمال كذا في الظهيرية * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لو قال رجل ان قتلت فلانا فانا ضامن ليدتي وقال المضمون له قد رضيت فهو جائز ولو قال ان شئت أو قطع بك أو قتل عبدك أو غصبك فانا ضامن لعقمتورضى المضمون له فهو جائز ولو قال من قتلك من الناس أو من غصبك فانا ضامن ليدتي فهو باطل كذا في محيط السرخسي *

في القطع كان الواهب أن يرجع فيه * ولو وهب ثمرة بأصلها قطعها الموهوب كان له الواهب أن يرجع فيها وفي مكانها من الأرض وهو الصحيح لأن القطع نقصان والنقصان يمنع الرجوع فلو أنه جعل الشجرة أبواباً أو جذوعاً لرجع الواهب فيه * روى انه يرجع في الجنوع كالأوهاب جعلها حطباً فانه يرجع في الحطب * ولو وهب شاة أو بقرة فبقيها الموهوب كان له الواهب أن يرجع فيها وان ذبحها عمن هدى أو أضحىه عند محمد رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا وهب به كان له أن يرجع في بعضها إن شاء * وكذلك الواهب عبداً لرجلين كان له أن يرجع في حصة أحدهما إن شاء * وكذلك الواهب نصف العبد لأحدهما وتصدق بالنصف

على الآخر كان أن يرجع في الهدنة والصدقة * وإذا وهب داراً فرجع في نصفها إلا بطل الهدية في الباقي
 * ولو اختلف الواهب والموهوب عند رجوع الواهب فقال الواهب كانت هبة وقال الموهوب له كانت صدقة فلا رجوع لك كأن القول
 قول الواهب * رجل وهب مثلاً بمحتل القصة فمشم ما وهب وسلم إلى الموهوب له جاز * رجلان وهبا عبداً لرجل وسلم أحدهما وأراد
 أحدهما أن يرجع في حسبه والآخر غائب كان لذلك لكل واحد منهما من قدره بنية نصيبه حكاه في رد القادر كالأقرب بنية
 نصيبه نصاً * رجل وهب عبد لرجل أو رجلاً وهباً عبد لرجل أو وهباً أحدهما نصيبه لغيره أو لأجنبي وسلم جاز * وإن قال
 أحدهما لرجل وهبت لك نصيب من هذا العبد فأقبضه فليس نصيب وإليه الموهوبه نصيبه لا يجوز * رجل وهب نصف عبد
 أو نصف من تحت يده مروي ومروي أو نصف عشرة أو بأب مختلفه زطي ومروي ونص ذلك جاز * وكذا الهواب المختلفة لأن العبيد

والتياب المختلفة والدواب المختلفة من اجناس مختلفة من جملة ما لا يحتمل القسمة فالشيوخ فيها لا يمنع جواز الهبة أما الدواب والتياب من نوع واحد من جملة ما يحتمل القسمة فالشيوخ فيها يمنع جواز الهبة * رجل وهب لرجل شاة فقال الواهب استقطعتني في الرجوع لا يسقط حقه * رجل وهب لرجلين ألف درهم فقال لهما الثلث والثلثان لا خير لهما في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهما الله تعالى * ويجوز في قول محمد رجعهما الله تعالى * وكذا الوفا لا حد كما منها سقته ولا حرار جهاته * وصلى النبي اذا وهب عبده للصغير وللصغيرة دين تحت الهبة ويسقط دينه فان اراد الواهب أن يرجع في هبته كان له ذلك في ظاهر الرواية * وروى هشام عن محمد رجعه الله تعالى ليس له ذلك * رجل وكل رجلا به الفوقب الوكيل وسلم جازو يكون لتوكيل الهبة توكيلا بالتسليم * اذا وهب الذين من المديون ليس له أن يرجع فيه لان الدين سقط بالهبة فلا يحتمل العود الواهب اذا (٣٧٧) اشترى الهبة من الموهوبه فالواهب لا ينبغي له أن يشتري لان الموهوب له يستحق عن المماكة

فصيرمشتريا باقل من قيمته الا لو اذنا وهو لولده شيئا لان شفعته على ولده تمنعه من التبرأ باقل من قيمته * ويمتنع الواهب من الرجوع وصولا العوض اليه

فصل في العوض

الموهوب له اذا عوَض الواهب بعد الهبة وقال هذا عوض هبتك أو ثوب هبتك أو ثوب هبتك أو مكان هبتك أو قال كذا هبتك أو ثوبك أو تصدقت بها عليكم بدلا عن هبتك يكون عوضا لائق الواهب حتى الرجوع ولا العوض أن يرجع على الواهب في العوض وان لم يقل شيئا من هذه اللفاظ كان لكل واحد منهما الرجوع فيها أعطى * وبشرط شرائط

اذا كفل بنفس رجل على انه ان لم يوف به غدا فهو وكيل بخصوصه ضمن لمذاب عليه ورضى به المطالب فذلك جائز كله فان وافي به في الغد فهو برى من ذلك كله وان لم يوف به في الغد صار كفيلا بالمال وكفلا بالخصومة فان سلم المكفول به بعد ذلك برى عن الكفالة بالنفس وهل يبرأ عن الكفالة بالخصومة وعن الكفالة بالمال فلا يشك انه لو لم يشترط برأته عنهم متى وافي به أنه لا يبرأ * واذا شرط برأته عنهم يبرأ عن الكفالة بالمال ولا يبرأ عن الكفالة بالخصومة ولو كفل بنفسه على انه ان لم يوف به غدا فقلان رجل آخر وكيل في خصوصته فاقضى به عليه فقلان رجل آخر ضمن له ورضوا به هذا جائزا لانهما اتفقا على المطالب في الكفالة لانهما اختلفا الكفيل وذلك غير مانع ولو كفل بنفس رجل على انه ان لم يوف به غدا فهو وكيل في خصوصته ورضى الطالب بذلك ولم يوف به في الغد وهو وكيل بالخصومة فان قضى عليه بشي لا يبرأ من الكفيل فان قضى الكفيل الطالب حقه فللطالب أن لا يقبل ذلك منه لانه متبرع في الاداء متى قبل منه لا يرجع على المطالب بذلك ولو كفل بنفس رجل الى أجل مسمى على انه ان لم يوف به فهو ضمن لمذاب عليه وهو وكيل في الخصومة ورضى الطالب بذلك فان اراد الطالب أن يأخذ الكفيل بالكفالة بالنفس قبل الاجل فليس له ذلك وهذا على ظاهر الرواية وليس له أن يخافه قبل مضي الاجل أيضا ولو كفل لرجل بنفس رجل وجعل المكفول به وكفلا بالخصومة ضامنا لمذاب عليه ورضى الكفيل بذلك ثم مات الكفيل فلا خصومة بين الطالب وبين ورثة الكفيل فان وجد الطالب المكفول به وخصامه على القاضي فاقضى له وعليه بشي كان في مال الكفيل ولكن لا يمن خصومة الطالب مع المطالب في انبات الطالب حقه بالحق وتوضا القاضي بذلك ويكون بعد ذلك ما اخبار ان شاء اتبع المطالب وان شاء ترك الكفيل فان اختار اتبع المطالب فادى المطالب المال فالمطالب لا يرجع بما أدى على أحد وان اختار اتباع تركه الكفيل وأتوا رجوعا بما أتوا على المطالب كذا في المحط * لو قال ان عجزت عن الاداء فهو على قاله يظهر بالحس ان حبه ولم يبرأ من الكفيل كذا في الفصول العبادية * اذا قال المطالب للطالب ان لم أوفك بنفسى غدا فعلى المال الذي تدعى فلم يوف لا يبرأ منه شي * ذكر شيخ الاسلام في شرح الجامع الصغير في كتاب الصلح رجل قال لغيره اسلك هذا الطريق فان أخفك لك فانما ضمن فسله فاخذ ماله كان الضامن صحيحا والمضمون عنه مجبور ومع هذا يجوز الضامن ولو قاله ان اكل ابلك سبع أو اقلعتك ابلك سبع فانما ضمن لا يصح كذا في الفصول الاستروشية * رجل كفل عن رجل دين على أن فلا نوافلا نيك لا عنه بكذا وكذا من هذا المال فاني لا اخزان أن يكفلا لاف الفقيه أبو بكر الجني الكفالة الاولى لازمة ولا خيار له في ترك الكفالة كذا في فتاوى قاضيهان * لو قال الطالب للمطالب

الهبة في العوض بعد الهبة من القبض والافراز لا تبرع * ويجوز تعويض الاجنبي كان بأمر الموهوب له أو بفرضه أو بلاق الواهب حتى الرجوع في الهبة بعد ذلك ولا الاجنبي أن يرجع في العوض * وليس للاجنبي المعوض أن يرجع على الموهوب له سواء عوَض بأمره أو بفرضه أو بالان يقول الموهوب له عوض فلا داعي على أني ضامن وهو كالمالك لغيره أعلم عن كفارة يعني لو قال انك تعلماني أو قال هبتك فلان عدل هبتك فان المأمور لا يرجع على الا حرم الا أن يقوله الا حرم على أني ضامن بخلافه في حال لغيره اقض ديني فلان قضاءه كان للمأمور أن يرجع على الا حرم وان لم يقل على اني ضامن * ووضع هذه المسائل هبة الاصل * ولو قال الموهوب له تصدقت على الواهب أو لمحه أو عمره وقال هذا عوض هبتك وسلم جازو يكون عوضا * اذا وجدا الواهب في العوض عيبا لم يكن له أن يرجع في شيء من الهبة كذا لعلي فاحشنا أو لم يكن * رجل وهب لرجلين ففوضه أحدهما عن حصته كان الواهب أن يرجع في حصته لا أثر

ويصير رجوعه في التصف الثاني * ولوعرضه أحدهما عن نفسه وعن صاحبه لا يكون للواهب أن يرجع في شيء من العبد المقتان التعويض يصح من الاجنبي * اذا وهب للصغيرة فعرض الاب أو الوصي الواهب من مال الصغير لا يجوز لأنه تبرع فاقابل التعويض كان للواهب أن يرجع في هبته وهو كالمواهب استحق العوض كان للواهب أن يرجع في الهبة اذا كانت قائمة ولم تزددخرا فان استحق نصف العوض لا يرجع الواهب في شيء من الهبة وبصر كأنه عوضه الباقي والعوض وان كان يسيرا يطل حتى الواهب في الرجوع * فان قال الواهب أرتماقي من العوض وأرجع في الهبة لم يكن لذلك * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه إن رد ما بقي من العوض ويرجع في الهبة ان شاء * وعلى قول زفر رحمه الله تعالى اذا استحق نصف العوض كان للواهب أن يرجع في نصف الهبة * وعندنا ليس له ذلك لأننا لم نبيست بمعاوضة ولهذا يصح التعويض بشئ (٢٧٨) يسيرا أو كثير من جنس الهبة أو من غير جنسها فان استحققت الهبة كان للعوض أن

يرجع في العوض وان استحق نصف الهبة كان للعوض أن يرجع في نصف العوض لأنه انما عوضه لتسلم له الهبة ورجل وهب لرجل ألف درهم فعوضه الموهوب له درهم ما من تلك الدراهم لم يكن ذلك عوضا عندنا وكان للواهب أن يرجع في هبته * وقال زفر رحمه الله تعالى يكون عوضا * وكذا لو كانت الهبة دارا فعوضه بيتا متناه ولو وهب نصراني لسليلة فعوضه المسلم خرا أو خنزيرا لم يكن عوضا ونصراني أن يرجع في هبته * وكذا الرجل اذا عوض الواهب شاة بمساخة ثم ظهر انها ميتة يرجع الواهب في هبته * وكذا العبد المأذون اذا وهب لرجل هبة فعوضه الموهوب له كان لكل واحد منهما أن يرجع فيما دفعه لأن هبة العبد باطلة ما دونها كان أو محجورا واذا باطلت الهبة

أحلت على فلان بما على عليك على انك كذلك ضامن ففعل فهو جائز وله أن يأخذها ما عدا ما عدا بجزلة الكفالة ولا يبرأ الاصل لأن الحوالة بشرط الضمان على الاصل تغلب كفالة كذا في محيط السرخسي * رجل قال لا تحضمت لك مالك على فلان على أن أحلت به على فلان فرضي الطالب فان أحاله الضامن على فلان فهو جائز وان أبي فلان أن يقبل الحوالة فالضامن ضامن على حاله ان شاء الطالب أخذه وان شاء أخذ الذي عليه الاصل ولو قال ضمت لك شاة على فلان على أن أحلت به على فلان إلى شهر فهذا على أن يحمله به على فلان متى شامو يكون على المحتال عليه أن شهر كذا في المحيط * ويجوز تاجيلها إلى أجل معلوم والحوالة اليسيرة فحقها محتملة كذا في التبيين * وجميع الآجال في ذلك على السواء وهل ثبت الاجل ان كان من الآجال المتعارفة ثبت سواء كان أجلا يتوهم حوله للمال أو لا يتوهم كالموكل بنفس رجل إلى أن يقدم المكفول له من سفره وان لم يكن من الآجال المتعارفة كان يتوهم حوله للمال أصلا كالموكل إلى القطاف أو إلى السبروز أو إلى الحصاد أو إلى الدياس جازو ثبت الاجل وان كان يتوهم حوله للمال لا يثبت الاجل كالموكل بنفس رجل إلى أن تهب إلى أبيه أو إلى أن تظفر لسماءه كذا في الظهيرية * قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا كفل رجل بنفس رجل إلى شهر أو إلى ثلاثة أيام أو ما أشبه ذلك فهو جائز واذا صححت الكفالة فاعطى الطالب الكفيل بعد مضي شهر ولا يطالب به في المال في ظاهر الرواية عن أصحابنا كذا في المحيط * وفي السراجية وهو الاصح وفي الصغرى وبه يقتضي كذا في التارخية * ولو قال كفلت بنفس فلان من هذه الساعة إلى شهر تنتهي الكفالة بمضي الشهر بخلاف ولو قال كفلت بنفس فلان شهرا أو قال ثلاثة أيام لم يذ كر محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الكتاب وقدا خلت الشايع خرجهم الله تعالى فيه قال بعضهم هذا ما لو قال إلى ثلاثة أيام أو ما منهم من قال ان الكفيل في هذه الصورة يطالب في المدة ويبرأ بمضي المدة واليعمال الشيخ الامام عبد الواحد الشيباني رحمه الله تعالى كذا في الظهيرية وبالمحيط * روى عن محمد رحمه الله تعالى فيمن قال لغيره كفلت لك بجال على فلان على أن أدعي طلبته في أجل شهر فهو جائز فقي طلب منه فله أجل شهر فإذا مضي شهر كان له أن يأخذه متى شام الطالب الاول ولو بشرط هذا الشرط بعد الكفالة فهو باطل فلا يطالبه متى شام الطالب الاول كذا في محيط السرخسي * وفي المتقري رجل كفل بنفس رجل على أنه يكفل بالبيعة فله أجل شهر فقي طلب منه فله أجل شهر من يوم طلبه واذا مضي شهر من ذلك الوقت فله أن يأخذ متى شام الطالب الاول ولا يكون له الطالب الثاني أجل شهر آخر واذا دفعه اليه ان قال حين دفعه اليه برئت اليك بيعة فهو ربي منه فيما يستقبل ولو دفعه له يبرأ منه فله أن يكفل بالبيعة ثانيا ولا يكون ذلك براثة فيما يستقبل فاذا دفع اليه مرة ولم يبرأ فطالب به بذلك فلا كفيل

باطل التعويض * وكذا الصغير اذا وهب له لرجل فعوضه الموهوب له لا يصح لانه عوض عن هبة باطلة * رجل وهب لرجل ثوبا بغيره وسلمه اليه فأبى على ذلك جازت الهبة من المالك وله أن يرجع فيما لم يعرض أو يكون الموهوب له ذارحم محرم من المالك حقوق الهبة تكون لصاحب الهبة لا لاني باشرها * فلان الموهوب له عوض الذي باشر الهبة أو كان متعاقبا فذلك لا يمنع صاحب الهبة عن الرجوع في الهبة * رجل وهب لرجل ثوبا وخمسة دراهم فسلم الكل اليه ثم عوضه الثوب أو الدراهم لم يكن عوضا عندنا انحصانا لان الكل هبة واحدة فلا يكون البعض عوضا * ولو وهب لرجل هبة من مختلفتين يعني في عقدين في مجلس واحد أو لمسعين فعوضه احدهما عن الاخرى كان عوضا * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يكون عوضا كالموكل بالعتق واحد لان ماله لا يكون عوضا عن ماله * ولو كانت احدهما مصادقة والاخرى هبة فعوضه الصدقة عن الهبة كان عوضا * رجل وهب لرجل حنطة فطحن الموهوب

له بعضها وعرضه بدين قيمان تلك الحظنة كان عوضا * وكذا لو وهب نيا بواو صبغ ثوبا منها بغير اخطا فصار ثم عرضه كان عوضا * وكذا لو وهب سويقا لثوبه ثم عرضه كان عوضا لانه صار شيئا آخر ولهذا لا يكون الواهب أن يرجع في الهبة بعدما فعل ذلك فان كانت الهبة بشرط العوض بشرط لها شرائط الهبة في الابتداء حتى لا يصح في المشاع الذي يحصل القسمة ولا يثبت به المالك قبل القبض ولكل واحد منهما أن يمتنع من التسليم وبعدا لتقاضى ثبت اياهما حكم البيع فلا يكون لاحدهما أن يرجع فيما كان له وبثبت بها النصفة * ولكل واحد منهما أن يرد العيب ما قبض وان استحق ما في بدأ أحدهما يرجع على صاحبه بما في يده ان كان فاعلم ببقية ان كان هالكا * والصدقة بشرط العوض غنائه الهبة بشرط العوض وهذا استحقاق والقياس أن تكون الهبة بشرط العوض بها ابتداء وانها لا ترى أن المكره على البيع اذا وهب بشرط العوض كان مكرها فيه والمكره على الهبة بشرط (٧٩) العوض اذا باع يكون مكرها هو الاكره باحدهما يكون اكرها

بالأخر * رجل وهب لرجل عبدا بشرط أن يعوضه ثوبا ان تقاضا جاز وان لم تقاضا لم يجز وثاقه علم

فصل في هبة الوالد له والهبة للصغير

رجل له ابن وانه أراد أن يهب له ما شيئا ويفضل أحدهما على الآخر في الهبة أجمعوا على انه لا بأس بفضله بهض الاولاد على البعض في المحبة لان المحبة عمل القلب وذلك غير مقدور قال عليه الصلاة والسلام حين سوي بين النساء في القسم هذا قسمي فيما أملك فلا توهأ خذني فيما لا أملك * ولو وهب رجل شيئا لولده في العصة وأراد تفضيل البعض في ذلك على البعض لا روية لهذا في الأصل عن اصحابنا رحمه الله تعالى روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا بأس به اذا كان التفضل لزادة فضل له

أجل شهر آخر أيضا من يوم طلبه منه كذا في الفخيرة * ولو كان له دين مؤجل على آخر فأخذ منه كفيلا ثبت على الكفيل مؤجلا ولو كان الدين عليه حالا وكفل به رجل مؤجلا صحته الكفالة وتأخر عنهما جميعا الآن بشرط الطالب وقت الكفالة الاجل لاجل الكفيل خاصة فلا تأخر الدين حينئذ عن الاصيل كذا في خزائن المفتين * اذا تكفل عن رجل بالفداء جلة فأتى الكفيل يؤخذ من تركته حالا لا يرجع ورثته على المكفول عنه لا بعد حلول الاجل وان مات الاصيل حل الدين في حقهم يبقى مؤجلا في حق الكفيل حتى لو اختار المكفول له متابعة الكفيل دون وريثة الاصيل ينتظر حتى يهل الاجل كذا في السراج الوهاج * واذا كان لرجل على رجل ألف درهم حاله من ثمن مبيع فكفل به رجل في السنة فهذا على وجهين ان أضاف الكفيل الاجل الى نفسه بان قال اجلني ثبت الاجل في حق الكفيل وحده وان لم يصف الاجل الى نفسه بل ذكره مطلقا ورضي به الطالب يثبت الاجل في حق الكفيل والاصيل جميعا واذا كان للرجل على رجل ألف درهم مؤجلا فكفل بها كفيل الى أجل مثل ذلك الاجل أو دونه أو أكثر منه فهو جائز والمال على الكفيل الى الاجل الذي سمي ولو كان المال حالا على الاصيل فآخر الكفيل المكفول عنه الى أجل صح التأخير في حق الكفيل والمكفول عنه ولا يصح في حق الطالب وان أخر الطالب المطالب الى أجل صح التأخير في حق المطالب والكفيل جميعا واذا أخر الكفيل الى أجل صح التأخير في حق الكفيل خاصة كذا في المحيط * ولو رد الكفيل التأخير رد كذا في خزائن المفتين * فان أدى الكفيل فيما إذا أخر الطالب الكفيل خاصة قبل مضي الاجل لا يرجع على الاصيل ما لم يرض الاجل كذا ذكر في عامة الروايات كذا في المحيط * ذكر في المبسوط واذا كان المال من ثمن مبيع أو غصبه به كفيل فآخر الطالب عن الاصيل الى السنة فاني أن يقبل ذلك فالمال عليه وعلى الكفيل حال كما كان كذا في النهاية * واذا كفل بالمال رجل فكفل عن الكفيل رجل آخر ثم الطالب أخر المال عن الاصيل كان ذلك تأخيرا عن الكفيلين ولو أخره عن الكفيل الاول فهو تأخير عن الكفيل الآخر والمال على الاصيل حال كذا في المحيط * ولو كفل رجل عن رجل بالف درهم الى سنة ثم ان الكفيل باع الطالب بها عبدا قبل الاجل وسلمه اليه ثم استحق العبد قال على الكفيل الى اجله وصدق كذا في رد المشتري ببيع بقضاء وان كان الرذيع بغير قضاء أو قبض لا البيع لا يعود الاجل ولو لم يبعه الكفيل عبدا ولكن قضاه وعلما فوجدها ستوقف ردّها كان المال على الكفيل الى أجله * وكذلك لو وجدها زوفا أو نهره وردها بقضاء أو بغير قضاء وان كان حين إعطاء المال أعلمه أنها زوفا وقبض مع ذلك فهو جائز كذا في الأخيرة * واذا كفل الرجل عن رجل بمال وباع الاصيل من الطالب عبدا بذلك المال وسلمه اليه حتى برئ الكفيل عن

في الدين فان كانا سوا يكره وروى المعلى رحمه الله تعالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لا بأس به اذا لم يقصده الاضرار سوى يتم يعطى للابنة مثل ما يعطى للابن * وقال محمد رحمه الله تعالى يعطى لذكر كضعف ما يعطى للانثى والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل وهب في حصته كل المال لولده جازي القضاة ويكون أعني ما صنع * رجل قال جعلت هذا الولد فلان كانت هبة ولو قال هذا الشيء لولدي الصغير فلان جازي يثم من غير قول كما لو باع ما له من ولده الصغير جازي لا يحتاج الى القبول * رجل وهب لانه الصغرة دارا هي مشغولة بمتاع الأب قال أبو يوسف رحمه الله تعالى جازي لا يحتاج الى التفريغ لانها مشغولة بمتاع القاض وهو الأب * ولو تصدق على ابنه الصغرة دارا والأب ساكن فيه لا يجوز زفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى لما قلنا في الهبة * ولو وهب عبدا لابي لولده الصغرة لا يجوز * رجل اتخذ ابنا لولده الصغرة ثم أراد أن يدفع

الى ولده آخر لم يكن له ذلك لانهما اتخذوا بالولاء الاول صار ملكا الاول بحكم الغرض فلا يلزم الدفع الى غيره الا اذا بين عندنا تحاققه للاول انه عار به شئ عندك لان الدفع الى الاول يحتمل الاعارة فاذا بين ذلك صح بيانه * وكذا الرجل اذا اخذ ثيابا للخدمة فابق التلبس بعد ما دفع اليه فاراد ان يدفع الى غيره فعوى على هذا ان بين وقت الاتخاذ انه اعارة يمكنه الدفع الى غيره * رجل جهازا بته باماله فوجه الائمة مع الجهاز الى زوجهما فانت الائمة فادعى الاب انه كان عار به وزوجها يدعي الملكا اختلافه * قال بعضهم القول قول الزوج والبينة على الاب وبه قال الشيخ الامام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى * وقال بعضهم القول قول الاب لانه والدافع والمملك * قاله لانا راجحه الله تعالى ونسبغى أن يكون الجواب على التفصيل ان كان الاب من الكرام والاشراف لا يقبل قول الاب لان مثله بائع عن الاعارة وان كان من أوساط الناس يكون القول قول الاب (٢٨٠) لانه والدافع وليس يكذب فيما قال من حيث الظاهر * امر أهلها مهر على زوجها وهبت المهر لابنها

الكفالة حكم ابراءه الاصيل ثم استحق العبد من يد الطالب وأوردته الطالب بالبيع بقضاء القاضي عاد المال على الكفيل ولورده بغير قضاء لا يعود المال على الكفيل كذا في المحيط * واذا كفيل بالقرض مؤجلا الى أجل مسمى فالكفالة جائزة مالمالى على الكفيل الى الاجل الذي سماه وعلى الاصيل حال كذا في النخبة * واذا أقر الكفيل والاصيل شهرا ثم أخره سنة دخل الشهر في السنة فلا جال اذا اجتمعت اقتضت بمدة واحدة كذا في المحيط * وذكر محمد رحمه الله تعالى في اقرار الاصيل في باب الخيار في الكفالة والاقرار بالدين شرط الخيار في الكفالة صحيح * صورة ما ذكره محمد رحمه الله تعالى اذا أقر الرجل أنه كفيل لفلان بألف درهم على أنه بالخيار ثلاثة أيام ان صدقه الطالب ثبتت خياره وان جحد الطالب لا ثبتت الخيار مالم يقيم البينة عليه كذا في النخبة *

*(الباب الثالث في الدعوى والنصومة) *

رجل كفل عن رجل بألف ثم ادعى الكفيل ان الالف التي كفل بها قارأ وثن خرا وما أشبه ذلك مما لا يكون واجبا لا يقبل قوله ولو أقام البينة على المكفول به بذلك والمكفول له بمجده لا يقبل بيته ولو اراد أن يحلف الطالب لا يلتفت اليه كذا في فتاوى قاضيان * ولو أقام الكفيل البينة على اقرار الطالب بذلك لا تسمع البينة كذا في المحيط * ولو كان الكفيل اذى المال الى الطالب واراد أن يرجع بذلك على المكفول عنه والطالب غائب فقال المكفول عنه كان المال قارأ وثن مية وما أشبه ذلك واراد أن يقيم البينة على الكفيل لا تقبل بيته ويؤمر باءاء المال الى الكفيل ويقال له اطلب خصمك وانضمه فان حضر الطالب قبل أن يأخذ المال من الكفيل فأقر الطالب عنه القاضي أن المال كان ثمن خرا وما أشبه ذلك برئ الاصيل والكفيل جميعا ولو أن القاضي أبرأ الكفيل ثم حضر المكفول عنه فأقر أن المال من قرض أو ثمن مبيع وصدقه الطالب بزمه المال ولا يصدق ان على الكفيل والحال الذي به من الكفالة كذا في فتاوى قاضيان * ثلاثة نفر لكل واحد منهم على رجل ألف غير مشترك بينهم فشهد اثنان منهم الثالث على رجل أنه كفل بنفس المطلوب تقبل وان كان الدين مشتركا بينهما لا تقبل شهادتهما كذا في الكافي * اذا ادعى رجل على رجل كفاة نفق أو مال وجاء بشاهدين شهدا واختلفا في الزمان والمكان فالقاضي يقبل هذه الشهادة وان اتفقا في الزمان والمكان واختلفا في الاجل وكانت الدعوى في الكفاة بالمال فقال أحدهما كفل به الى شهر وقال الآخر الى شهرين فان كان المدي يدي أقرب الاجل فالقاضي يقبل شهادتهما وان كان يدي أبعد الاجل لا يقبل شهادتهما كذا في المحيط * واذا شهد الشاهدان على رجل أنه كفل بهذا

الصغير الذي من هذا الزوج الصحيح انه لا تصح هذه الهبة لان هبة الدين من غير من عليه الدين لا تجوز الا اذا وهبت وسلطت ولها على القبض فيجوز وبصير ملكا للولد اذا قبض ولا يجوز للاب أن يهب شيئا من مال ولده الصغير بعوض وغير عوض لانها تبرع ابتداء * ولو وهب أحبني الصغير هبة فقبض الهبة يكون للاب كان الصغير عياله أو لم يكن والله أعلم

فصل في قبض الهبة للصغير

اذا وهب أحبني لصغيرة فحق قبض الهبة والقبول للاب فان مات الاب أو غاب غيبة منقطعة كان ذلك لوصي الاب لانه بمنزلة الاب وهو أولى من الجدة فان لم يكن له وصي ولا أب فحق القبض يكون للجد أبي الاب ثم بعده وصي الجد ولا يجوز

قبض غيره هو الا لاربعة الا أن يكون الصغير في حجر الم وعياله فهو للصغيرة وصي الاب عن حاضر قبض الم قبل لا يجوز قبضه لان الوصي بمنزلة الاب وان قبض الاخ أو الم أو الام أو الوصي في عيال أحبني لا يجوز ان قبض ذلك الاجنبي الذي الصغير في عياله جاز * ولو كانت الصغيرة في بيت زوجها فهو أب حبي لها هبة فقبض الزوج جاز وان كان الاب حاضرا * ولو قبض الاب يجوز أيضا وان كانت هي في بيت زوجها * ولو كان الصغير في عيال الجدة والاخ أو الام أو الم فهو له هبة فقبض الهبة من كان الصغير في عياله والاب حاضرا اختافا لما خرجهم الله تعالى فيه قال بعضهم لا يجوز للعقيم هو الجوارح كالقبض الزوج وأبو الصغيرة حاضرا * وان كان الصغير يعقل القبض فقبض الهبة جاز قبضه ويبيعه القاضي حتى لا يرجع الوهاب في الهبة * ولو قبض المقتطع للقط والقيط في عياله وليس له أحد سواء جاز قبضه * وكذا لو كان الصغير في عيال أحبني كان ذلك الاجنبي حق القبض وللمتقط

أن يسلم المقطع العري في تعليم الاعمال ولا يكون لاجنبى آخر أن يسترد منه * فضل في هبة المرأة مهرها من الزوج * رجل قال لامرأته
قولى وهبت لك مهرى فقالت هى اعجبة لانتخبين العربية قالوا لاتصع هذه الهبة فقولوا بين هذا الطلاق والعناق * اذا امر الرجل امرأته
حتى قالت طلقت نفسها أو قبل رجل قل طلقت امرأتى أو اعتقت عبدي فقال ذلك وقع الطلاق والعناق * والفرق ان الزاشر شرط جواز
الهبة وليس بشرط وقوع الطلاق والعناق * ولهذا يطلق مكرها أو اعتق بضع الطلاق والعناق * ولو اكره على الهبة فهو با لا تصع وقال
الفتية أو البت رجعه الله تعالى عندى لايقع العناق أيضا اذا كان معروفا بالجهل * ولو قال لبعده أنت حر وهو لا يعلم أن هذا اعتاق عتق
في القضاء ولا يعتق فيما بينه وبين الله تعالى * امرأته تريد أن تهب مهرها من الزوج ولا تصع هبتها ولا يبرأ زوجها قالوا لاتصالح سرعان
زوجها مع اجنبى من المهر على عوض لم تره ولا تنظر الى بدل الصلح حتى تهب مهرها من زوجها (٣٨١) ثم تنظر الى البدل فتدعي بخيار

الرؤية فعود المهر على
الزوج كما كان وبطل الهبة
* رجل مات وهبت مهرها
منها امرأته ماتت هبتها
وبرئ الزوج لان الدين
لا يسقط بالموت وقبول
المدون ليس بشرط جواز
الهبة فصحت الهبة *
مريضة وهبت مهرها من
زوجها ثم ماتت قال الفقيه
أبو جعفر رجعه الله تعالى
ان كانت عند الهبة تقوم
لحاجتها وترجع من غير معين
لها على القيام فهى بمنزلة
الصحيح تصع هبتها * امرأته
قالت لزوجها وهبت
مهرى منك على أن كل
امرأته تزوجها تجعل امرأها
يبدى فان لم يقبل الزوج
ذلك بطلت الهبة وان قبل
ذلك في المجلس جازت الهبة
ثم ان فعل الزوج ذلك
فالهبة ماضية وان لم يفعل
فكذلك لا عند البعض كن
أعتق أمته على أن لاتزوج
فقبلت عتقت تزوجت أولم

عن فلان بأن درهم غير أن أحدهما قال السنة وقال الآخرى حالة والطالب بدعى انها حالة وجد
الكفيل الكفالة وأقر بها ودعى الاجل فالمال عليه حال في الوحيين كذا في خزانة الفتين * وان كانت
الدعوى في الكفالة بالنفس فشهد أحدهما بأجل شهر والاخر بأجل شهرين ذكر شيخ الاسلام في شرحه
هذه المسئلة على التفصيل أيضا ان كان المذنب بدعى أقرب الاجل قبل الشهادة وان كان يدعى أبعد
الاجل لا تقبل وذكر شمس الأئمة السرخسى في شرحه من غير تفصيل أن هذه الشهادة مقبولة كذا في المحيط
* واذا شهد شاهد على الكفالة بحماية وشهد الآخر على اقرار الكفيل بالكفالة قبلت شهادتهما واذا شهد
شاهدان على الكفالة بأن درهم واختلفا في اللفظ فقال أحدهما كفل بها وقال الآخر ضمنها أو قال
أحدهما انه قال هى الى وقال الآخر انه قال هى على قال شهادته جائزة كذا في الظهيرية * اذا دعى على
رجل مالا معينا بسبب كفالته له عن رجل ولم يبين نسب المكفول عنه هل تصع دعواه حكى فتوى شمس
الأئمة لا وزجندى رجعه الله تعالى انه لا تصع الدعوى وهكذا كان يفتى ظهير الدين المرغينانى وذكر محمد
رجعه الله تعالى في باب الشهادة في الكفالة ولو شهد شاهدان أن هذا الرجل كفل لهذا الرجل بنفس رجل
لا تعرفه فاحكموا بكما تعرفوه بوجهه فهو با لا يخذله المكفول وكذلك اذا قال لا تعرفه بوجهه أيضا يأخذ
للكفيل ويقال لا لكفيل بين فان أحضر الكفيل رجلا وقال المكفول به هذا وصدقه الطالب في ذلك فبها
ونعت ولم تكن عليه عين وان كذبه بعتق فيه الدعوى والانكار فهذه المسئلة دليل على أن في دعوى
الكفالة لا يشترط تسمية المكفول عنه وذكر نسبه * وقد قيل هذه المسئلة (١) تصلح دليلا لان وضع هذه
المسئلة أن الكفالة وقعت عن شخص معين الا أن الشهود لا يعرفونه ولا يدرون نسبه فتكون هذه
الكفالة واقعة عن شخص معلوم في نفسه وموضوع ما حكى عن شمس الأئمة أن المذنب قال ان هذا الرجل
كفل عن رجل فتكون الكفالة عن شخص مجهول في نفسه فلا تصع كذا في الذخيرة * واذا شهد شاهدان
على رجل بالكفالة بالنفس غير أن أحدهما قال المكفول عنه يزيد وقال الآخر المكفول عنه عمرو لا تقبل
الشهادة اذا دعى الطالب كفالة أحدهما أو كفالتهما واذا دعى رجل قبل رجل كفالة نفس رجلين وقام
الشاهدان فشهدا على كفالة أحدهما واختلفا في الآخر فشهد أحدهما على كفالته وشهد الآخر فنه
فقال لا ندري أو أم غيره فان الكفيل يؤخذ بكفالة الذى أجمع على كفالته ولا يقضى بكفالة الآخر
* واذا شهد شاهدان على رجل انه كفل لسيما وافلان بنفس فلان كانت الشهادة باطله لانهما شهدا بلفظ
واحد وقد بطلت شهادتهما في حق أيهما بطلت في الآخر أيضا * واذا شهد شاهدان على رجل أنه
(١) قوله تصلح دليلا كذا في جميع النسخ ولعل مرادها لا تصح كما يفيد ما بعده وما قبله تأمل اه معصحه

(٣٨٢ - فتاوى ثالث) تزوج * امرأته قالت لزوجها اتخذا الوليمة وقت الجاهزة افقة فافاقص فلان مهرى قال الفقيه
أبو بكر الحنفي رجعه الله تعالى الامر كما قالت * رجل منع امرأته المريضة من المصرا إلى أبيه فقال الزوج ان وهبت لي مهرك بعثتك الى
أبيك فقالت المرأة اقل من قدمه الى الشهود وهبت بعض مهرها وأوصت بصدق البعض على الفقراء وغير ذلك فغها لم يعنها إلى أبيها
قال الفقيه أبو جعفر رجعه الله تعالى الهبة باطله لانها تجزئة المكروهة في الهبة * امرأته قالت لزوجها وهبت مهرى ان لم تطلني فقبل الزوج
ذلك ثم ظلمها بعد ذلك قال أبو بكر الاسكاف وأبو القاسم الصغار رجعهما لله تعالى الهبة فاسدة لانها تعلين الهبة بالشرط * وهذا بخلاف
ما لو قالت وهبت منك مهرى على أن لا تطلني فقبل الزوج صحت الهبة بالقبول لانها - ذات تعلين الهبة بالقبول فاذا قبلت الهبة فلا يعود
المهر بعد ذلك وهو نظير ما قال لامرأته أنت طالق ان دخلت الدار لا تطلق ما لم تدخل * ولو قال أنت طالق على دخولك الدار فقلت قبلت

وقع الطلاق وهو محمد بن مقاتل رحمه الله تعالى في مسئلته: انظروا مهرها عليه على حاله اذا اظلمها لان المرأة لم ترض بالهبة الا بهذا الشرط فاذا قامت الشروط ان الرضا ما الطلاق فالرافضة ليس بشرط والدليل على هذا ما ذكر في كتاب الحج ان اذ تركت المرأة مهرها على الزوج على أن يحج بها وقبل الزوج ذلك ولم يحج بها كان المهر عليه على حاله والفتوى على هذا القول قال مولانا رحمه الله تعالى ويمكن الفرق بين مسئلة الحج وبين مسئلة الظلم ووجدنا في مسئلة الحج لمشرط الحج بها فقد شرطت نفقة الحج عليه فيكون هذا بمنزلة الهبة بشرط العوض فاذا لم يحصل العوض لا تتم الهبة اما في مسئلة الظلم لمشرط عليه ترك الظلم ولا يصلح عوضا قال مولانا رحمه الله تعالى ذكر في بعض النسخ اذا شرطت عليه أن لا يظلمها فقبل الزوج ثم نذر به او اجاب كاذر وعندى انما يعود المهر اذا نذر به او غير ذلك اما اذا نذر بها بتأديب مستحق عليها الا يعود المهر لان ما كان حقا لا يكون ظلما امرأة (٣٨٢) وهبت مهرها من زوجها ليقطعها في كل حول ثوب امرتين وقبل الزوج ذلك قضى حولان

كفل لفلان بنفس فلان على أنه ان لم يوف به غدا فعليه ما عليه وهو ألف درهم فالتشهاد جارة فان شهد له شاهدان بالانفا في ذلك اليوم فهو برى عن الكفالة وان اختلفا في المال فشهد أحدهما بألف درهم وشهد الآخر بخمسمائة وانفق على الكفالة بالنفس فالقاضي يقضى بالكفالة بالنفس لانهم لم يختلفا فيها وفي الكفالة بالمال اختفا واختلاف الشاهدين في المال على هذا الوجه يمنع قبول الشهادة عند أي حليفة رحمه الله تعالى سواء ادعى الطالب أقل المائين أو أكثرهما فان اختلف الشاهدان بالمال فشهد أحدهما بدينار وشهد الآخر بدينارين لم تجزئ ادتهما في شيء من ذلك ادعى الطالب أحد الصنفين وأوجعا وان اتفقا في المال أنه ألف درهم الا انهما اختلفا فقال أحدهما قرض وقال الآخر مبيع وأدعى المدعى أنه من مبيع فانه لا يقضى له بشيء الا أن يوق ويقول كل انى عليه من غني يبيع الا أنه أقر بين يدي شاهد آخر أنه من قرض هذا اذا ادعى المدعى أحدا الصنفين وان ادعى الصنفين جميعا قبلت شهادتهما وقضى له بألف درهم ولو سكنا الشاهدان كفيلين بالمال عن صاحب الأقل لم تجزئ ادتهما كذا في المحط هشام قال سألت محمدا رحمه الله تعالى عن رجل ادعى على رجل أنه كفل بنفس فلان فأنكره فأقام المدعي بينة على الكفيل أنه كفل بنفسه وأمره بالكفالة ثم ان الكفيل أقام بينة انه كفل بنفسه بأمره قال لا قبل بينته كذا في الظهيرية قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل ضمن عن رجل بما قضى له عليه ثم غاب المكفول به فأقام الطالب بينة على الكفيل ان له على الغائب ألف درهم فانه لا يقضى له بذلك لاعلى الكفيل ولا على الاصيل لانه ادعى كفالة غيره لازمة لان زوجهما معلق بالقضاء على الاصيل ولم يثبت ذلك بعد حتى لو قال الطالب ان قدمت المطالبة الى فلان القاضي وأقت عليه البينة بألف درهم بعد الكفالة وقضى له عليه بذلك وأنكر الكفيل فأقام الطالب البينة عليه بذلك قضى القاضي عليه بالالف كذا في الذخيرة ولو برهن رجل على رجل أنه له على فلان الغائب ألف درهم وأن هذا كفل له عنه بأمره يقضى القاضي بالمال على الكفيل والمكفول عنه وثبت أمره ويرجع الكفيل بما ادعى على الآخر وان ادعى الكفالة بغير أمره يقضى القاضي بالمال على الكفيل دون الاصيل ولو قال كفلت لي عن فلان بكل ما لي عليه وانه كان عليه ألف درهم وبرهن على المال والكفالة قضى عليه وعلى الغائب ادعى الامر أم لا الا أنه اذا كان بأمر يرجع والا كذا في الكافي اذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين على الكفالة وقالوا لا نعرف الكفيل والمكفول عنه ولكن أشهدنا فلان وفلان على شهادتهما ان فلان برهن فلان الفلاني كفل لهذا الرجل بنفس فلان فلان الفلاني قبلت شهادتهما فبعد ذلك ان أقر المدعى عليه الكفالة أنه فلان فلان يواخذه وان أنكره يحتاج المدعي الى شهيد وبشهادته ان المدعي عليه

ولم يقطع قال الشيخ الامام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان ذلك شرطاً للهبة فمهرها عليه على حاله لان هذا بمنزلة الهبة بشرط العوض فاذا لم يحصل العوض لا تصح الهبة وان لم يكن ذلك شرطاً للهبة سقط مهرها ولا يعود ذلك وكذا لو هبت مهرها على أن يحسن إليها ولم يحسن كانت الهبة باطلة وتكون بمنزلة الهبة بشرط العوض * رجل قال لامرأته أبرئني من مهر ك حتى أهلك كذا وكذا فأبرأته ثم أتى الزوج أن يهب منها ما قال كان المهر عليه كان * امرأة وهبت مهرها من زوجها على أن يسكنها ولا يطلقها فقبل الزوج ذلك ثم طلقها قال الشيخ الامام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان لم يكن وقت اللامسك وقتا لا يعود مهرها على الزوج وان

وقت وقتا فطلقها قبل ذلك الوقت كان المهر عليه على حاله فقبل له اذا لم يوق بذلك وقتا كان قصدها ان يسكنها ما عاش قال نعم فلان الآن العدة الاطلاق في اللفظ فانه ذكر في كتاب الوصايا رجل أوصى لأم ولد بثلاث ماله ان لم يتزوج فقبت ذلك ثم تزوجت بعد قضاء عدتها بزمان فانما تستحق الثلث بحكم الوصية * امرأته وهبت مهرها من زوجها على أن لا يطلقها فقبل الزوج قال خلف رحمه الله تعالى صحبت الهبة طلقها أو لم يطلق لان ترك الطلاق لا يكون عوضاً بقية هذه هبة بشرط فاسد والهبة لا تطل بالشرط الفاسدة وذكر في التوازل اذا قالت المرأة تزوجها تركت مهرى عليك على أن تجوز لأمري يدي ففعل الزوج ذلك قال مهرها عليه ما لم تطلق نفسها ولو قالت المرأة كائين تراخيتم جئتكم لا يبرأ من المهر لانها جعلت المهر عوضاً عن الطلاق فالم يطلق لا يبرأ * المرأة اذا أرادت ان تزوجها الذي طلقها فقال لها المطلق لا تزوجك حتى تهينى ماله على قوهت مهرها الذي عليه على أن تزوجها ثم أتى أن تزوجها قالوا مهرها عليه

على حاله تزوجها ولم يتزوجها لانها جعلت المال على نفسها عوضاً عن النكاح في النكاح والعوض لا يكون على المرأة * امرأه تقول لزوجهها انك تغيب عني كثيراً فان مكنتني وعلى اتعقب فقد وهبت منك الحائط الذي لي في مكان كذا فكنت معها زماناً ثم طلقها قالوا هذه المسئلة على خمسة أوجه * ان كان كلامها عدتها لالهة الحال لا يكون الحائط الزوج لان بالعد لا يملك * وان كانت وهبت منه وسلت اليه والزوج وعدها ان يملك معها يكون الحائط الزوج لانها وهبت للحال ولم تعلقها بشرط وانما بشرط عليه شرط فاسد والاهية لا تبطل بالشرط الفاسدة * والوجه الثالث ان تقول المرأة وهبت منك الحائط ان مكنت معي فقبل الزوج ذلك كانت باطلة لانها عقلت الهية بالشرط والاهية لا تختمل التعليق بالشرط * والوجه الرابع ان تقول المرأة وهبت منك ان غنمك معي قالوا انما قسم الصغار رجه الله تعالى في هذا الوجه يكون الحائط للزوج * وعلى ما قال محمد بن مقاتل ونفسير رحمهما (٢٨٣) الله تعالى فيما تقدم لا يكون للزوج والاعتقاد على ما قالوا

لانها ما رضى الا بهتنا الشرط * والوجه الخامس ان نصلح المرأة تزوجها على ان يملك معها على ان يكون الحائط هبة للزوج وفي هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج أيضاً فالصلح باطل * رجل وهب لرجل أرضاً وسلمها اليه بشرط ان يتفق الموهوب به على الواهب من الخارج كانت الهبة فاسدة بخلاف ما اذا كانت الهبة كماً أو شرط أن يتفق الموهوب به على الواهب من غير هبة فان هبة الواهب من غير هبة تضع الهبة في سبيل الشرط وقد ذكرنا * رجل قال لمدنيون اني مقض مالي عليك حتى تموت وانت في حل فهو باطل لانه تعليق والبرأت لا تختمل التعليق * ولو قال رب الدين اذات فانت في حل فهو جائز لان هذه وصية * ولو قال تزوجها المرض ان مت من مرضك هذات في حل من مهرى

فلان بن فلان الفلاني كذا في المحيط *

(الباب الرابع في كفالة الرجلين) *

رجلان عليهما ألف درهم لرجل من متاع أو قرض وكفل كل واحد منهما من صاحبه فما أدى أحدهما فهو عنه ولا يرجع على شريكه حتى يزيم ما يؤديه على النصف فان زاد المؤدى على النصف يرجع بالزيادة كذا في الكافي * ولو قال هذما كفلت عن صاحبي لم يقبل قوله ما لم يجاوز المؤدى حصته كذا في المحيط * اذا كان على رجل ألف فتكفل رجل عنه بالالف كله ثم جاء آخر فتكفل عنه بجميع الالف أيضاً ثم تكفل كل واحد من الكفيلين عن الآخر بجميع الالف فما أداه أحدهما وقع شأنا عنهما فيرجع على شريكه بنصفه كذا في شرح النافع * ثم يرجعان على الاصيل وان شاءا رجع بالجمع على المكفول عنه فاذا أبرأ من المال أحدهما أخذ الآخر بالجمع كذا في الهداية * واذا زوج رجلين ألف درهم بالشرط ان يكفل أحدهما عن صاحبه ولم يكفل الآخر عنه فآدى الكفيل شيئاً أو قال هذما كفلت به عن صاحبي قبل قوله * رجلا ان اشترى من رجل عبداً بألف درهم على أن كل واحد منهما يكفل عن صاحبه ثم ان البائع أبرأ من أحدهما المشتركين خاصة ثم ان هذا الذي أبرأ عنه آدى نصف المال وقال هذما كفلت به عن صاحبي قبل قوله * رجل له على رجل ألف درهم من قرض أو قرضه أو من غن مبيع باعه وكفله رجل نصف المال وكفل رجل آخر بالنصف الآخر كفتلتين متفرقتين أو كفالة واحدة فآدى الاصيل خمسة مائة ولم يقبل شيئاً كان المؤدى عنهما ولو قال هذما كفلت فلان فهو على ما قال وكذلك اذا كان الالف متفرقاً على الاصيل بان كان من قرض أو مبيع أو كانا مالين وجبا بسبب مختلفين بان كان أحدهما من قرض والاخر من غن مبيع وكفل أحد الكفيلين بأحد المالين وكفل الكفيل الآخر بالمال الآخر فآدى الاصيل خمسة مائة وقال هي من التي كفلت فلان وفلان فهو على ما قال واذا كان بأحدى الخمسمائة كفيل فآدى الاصيل خمسة مائة وقال آدينها عن الكفالة قبل قوله كذا في المحيط * واذا جبت عليه الالف من بيع ثم ان صاحب المال جعل نصف المال إلى سنة أو وجب نصف الالف من الاتداء وجب النصف الا حرم الاتداء ثم خلا السنة وكفل بكل نصف كفيل على حدة ثم ان الاصيل أدى خمسة مائة ولم يقبل شيئاً وعن الكفيل الذي كفل عن الحال كذا في الأخيرة * واذا قال هي عن الكفيل الذي كفل بالزوج قبل قوله كذا في المحيط * اذا كفل رجلان عن رجل بالدرهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه على أن المال على أحدهما إلى سنة وعلى الآخر إلى سنتين فهو جائز فان حل على صاحب السنة فآده رجه على الاصيل ولا

أوقالت فمهرى عليك صدقة فهو باطل لان هذه مخاطرة وتعليق * ولو قال لطلال المدنيون اذات فآدين من الدين الذي لي عليك جاز ويكون وصية من الطالب للطالب * ولو قال ان مت فآدين من ذلك الدين لا يبرأ وهو مخاطرة كذوله ان دخلت الدار فآتت برى عمالي عليك لا يبرأ * ولو قالت المريضة تزوجها ان مت من مرضي هذا فمهرى عليك صدقة أو قال فآتت في حل من مهرى فآتت من ذلك المرض كن مهرى ما على زوجها لان هذه مخاطرة ولا يصح فصل في الصدقة * رجل محتاج أراد ان يشترى بالدرهم التي معه على الفقراء قالوا ان كان لو صدق على الفقراء صرع على لشدته فاصدقه أفضل لا يترتب فيه وهو نوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة * وان كان لا يصبر على الشدة قالوا لا تفارق على نفسه أفضل لما روي ان رجلاً جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال عندى دينار يا رسول الله فخذنا أصنع به قاله عليه السلام أفنق على نفسك فقال الرجل عندى آخر فقال عليه السلام أفنق على عيالك فقال عندى آخر

فقال تصدق به * رجل في يده درهم فقال الله على أن أتصدق بهذا الدرهم فتصدق بغيرها قال نصر ربه الله تعالى جازوان لم تصدق حتى هلكت تلك الدرهم في يده فلا شيء عليه * رجل أخرج كسرة إلى مسكين فلم يجد قال الحسن البصري ربه الله تعالى يضعها حتى يجيء آخر فان أكلها أطعم مثلها * وعن إبراهيم النخعي ربه الله تعالى مثل هذا * وقال عامر الشعبي ربه الله تعالى هو بالخيار ان شاء قضاه وان شاء لم يقضه او ما أخرجه للصدقة لا يكون صدقة الا بالصدق الى الفقير * وقال عاهد ربه الله تعالى هو بالخيار حتى يخرج صدقة ان شاء أمضي وان شاء لم يعض * وعن عطاء مثل هذا * وبه أخذ الفقهاء والشيخ ربه الله تعالى وسئل عن المكدن الذين يسألون الناس الخافا وبأكلوا سراً فقالوا لما يظهر ان ما يتصدق عليه يتفقها في المعصية أو هو غني لا بأس بالتصدق عليه وهو ما جاوز في نية انه يندخله * وروى أن رسول الله (ص) صلى الله عليه وسلم سئل قد كثر السؤال فلن نعطي قال عليه السلام من رى قلبك عليه

* وعن محمد بن مقاتل رحمه

الله تعالى مثل ذلك رجل

قال لا خير كل منفعة تصل

الى من مالك فغلب أن

أصدق به قال محمد بن

مقاتل رحمه الله تعالى ان

وهب له شيئا وجب عليه أن

يتصدق به وان أذن له أن

ياكل من طعامه لا يحل له

أن يتصدق به وانما يحل له

أن يأكل من طعامه * رجل

تصدق على امرأة معصرة

لهما زوج مؤسر قال محمد بن

سلمة رحمه الله تعالى ان كان

الزوج يوسع عليهم في النفقة

فهى مؤسرة بغنى الزوج *

رجل قال مالي في المساكين

صدقات فقلت كذا وله على

الناس دين قال نصر رحمه

الله تعالى قال أبو حنيفة

رحمه الله تعالى لا يندخل فيه

الاوصاف وأموال التجارة

* رجل تصدق عن الميت

ودعاه قالوا يجوز ذلك ويصل

الى الميت لما جاء في الاخبار

أن الحى اذا تصدق عن

يرجع به على الكفيل الآخر كذا في المحيط * المتفادى ان اذا قرأ فلا محاب الدين أن يباخذوا أيهما شاءوا بجميع الدين ولا يرجع أحدهما على صاحبه حتى يؤدى أكثر من النصف فيرجع بالزيادة * المسكين كتابه واحدة اذا كفل كل واحد منهما عن صاحبه القياس أن لا يصح وفي الاستحسان يصح ثم لو أدى أحدهما شيئا يرجع على صاحبه بنصفه وان لم يؤد شيئا حتى أعتق المولى أحدهما جازا لعتق ورى عن النصف ولو لم يؤد أن يباخذ به الذي لم يعتق أيهما شاء فان أخذ الذي أعتق رجع على صاحبه وان أخذ الآخر لم يرجع على المعتق بشئ كذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشافعي رحمه الله * كفل ثلاثة عن رجل بالثدرهم فأدى أحدهم برئتوا جميعا ولم يرجع أحدهم على صاحبه بشئ ولو كان كل واحد كفيل عن صاحبه فاذا ما أحدهم رجع المؤدى عليهم ما بالثلثين ولصاحب المال أن يطلب كل واحد منهم بالث * هذا اذا ظفر بالكفيلين فان ظفر بأحدهما رجع عليه بالنصف ثم رجع على الثالث بالثلث فان ظفر بالثالث رجع كل واحد بالسدس ثم رجعوا جميعا على الاصل بالالف فان ظفر بالاصل قبل أن يظفر بصاحبه رجع عليه بجميع الف قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا قرأ رجلان بالثدرهم على أن يباذلهما المال أيهما شاء فهما بمنزلة كفالة كل واحد منهما عن صاحبه بامره كذا في محيط السرخسي *

باب الخامس في كفالة العبد والذى

لا تجوز كفالة العبد بالنفس والمال بغير إذن المولى إلا أن يعتق فيؤخذ به كذا في محيط السرخسي * والأذن بالتجارة لا يكون إلا بكفالة كفالة الذخيرة * اذا أذن المولى في الكفالة تكفل عن المولى أو عن أجنبي بحال بحيث الكفالة سواء كان العبد تاجرا أو كان محجورا عليه اذ لم يكن عليه دين وكذلك الامة والدبرة وأم الولد كذا في المحيط * وساع رقبته بالكفالة بالدين إلا أن يقبضه المولى كذا في البدائع * وان كان على العبد دين وقد كفل عن المولى أو عن أجنبي بحال باذن المولى لا يلزمه شئ مادام رقيقا فاذا أعتق لزمه ذلك كذا في المحيط * أما كفالة المولى عن العبد فتصير سواء كانت الكفالة بالنفس أو بالمال وسواء كان على العبد دين أم لم يكن كذا في النهاية * ولا تجوز كفالة المكاتب عن الأجنبي سواء أذن له المولى أو لم يذن لكنها تعتقد حتى يطالب بعد العتاق ولو كفل المكاتب عن المولى جاز كذا في البدائع * من ضمن عن عبد المولى يؤخذ به بعد عتقه فان أقره سيده أو أقره سيده أو أقره سيده أو أقره سيده وهو محجور ولم يسم حالا أو غير حال يؤخذ به الكفيل حالا كذا في الكافي * وكذا اذا أودعه شيئا فاستلحقه أو وطئ امرأة بشبهة بغير إذن المولى فانه لا يؤخذ به في الحال واذا ضمنه انسان ولم يسم أنه حال ولا غيره كان على الكفيل

الميت بعث الله تعالى تلك الصدقة الى على طبق من التور * اذا فعل الصغير شيئا من الحسنات ان يكون ثواب حالا ذلك اختلوا فيه قال أبو بكر الاسكافى رحمه الله تعالى حسنة تكون له دون أبو له قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى وانما يكون لوالده من ذلك أجر التعلیم والارشاد اذا فعل ذلك * وقال بعضهم حسنة تكون لآبائه لما روى عن أنس بن مالك رضى الله عنه أنه قال من جلة ما تنفع به المرء عدمه أن يترك ولدا عمله القرآن والعلم فيكون لوالده أجر ذلك من غير أن يقص من أجر الولد شئ واختلوا في الصدق على سائر المسجد قالوا لا ينبغي أن تصدق على السائل في المسجد الجامع لان ذلك اعانة على أخذ الناس * وعن خلف بن أبوب ربه الله تعالى قال لو كنت قاضيا لم أقبل شهادة من تصدق على سائر المسجد * وعن أبي بكر بن اسمعيل قال هذا فلس واحد يحتاج الى سبعين فلما تكون تلك السبعون كفارة لذلنا فلما كان الواحد ولكن تصدق قبل أن يدخل المسجد أو بعدما يخرج منه * وعن أبي مطيع

البطنى رحمه الله تعالى لا يعجل للرجل أن يعطى سؤال المسجد فيه من الوعيد المروى عن الحسن البصري رحمه الله تعالى فان كان السائل لا يخطى رقاب الناس ولا يبرئ يدى المسلمين ويسأل لاهم ولا يثمنه ولا يسأل الحافا لئلا يأس له بالسؤال والتصدق عليه * روى أن السؤال كانوا يسألون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد حتى روى أن عليا رضى الله عنه تصدق بجماعة وهو فى الركوع فذخه الله تعالى بقوله ويؤتون الزكاة وهم راكعون وان كان السائل يخطى رقاب الناس ويبرئ يدى المسلم ولا يسأل فالتصدق على مثله مكروه * وعن ابن المباركة رحمه الله تعالى أنه قال يعجبني أن السائل اذا سأل لوجه الله تعالى لا يعطى له شئ لان الدنيا خسيس فاذا سأل لوجه الله تعالى فقد عظم ما حقره الله تعالى فلا يعطى له زحرا * والوالد اذا احتاج الى مال ولده الصغير فان كانا فى المصر كانا للوالد المحتاج أن يأكل مال ولده بغير القيمة وان كانا فى الغزاة واحتاج الاب الى مال ولده فان كان (٢٨٥) الاب له مال فى بلده ولم يكن معه مال كان له أن يأكل مال الولد

بالقيمة وان كان فقيرا يأكل بغير عوض * وللأب الفقير أن يبيع مال ولده لأجل نفقته * رجل وولده فى الغزاة أوفى الفأزة ومعه مائة ماء ماكنى لأحد من مائة كان أوفى منهم بهذا الماء كان الابن أوفى به لان الابن لو كان أحق بهذا الماء كان على الابن أن يبتقى أمه ومضى سقى أباهموت هومن العطش فيصير قاتلا لنفسه وان شرب هو لم يكن هو ميعنا للاب فى قتل نفسه هفان غيرة رجلين أحدهما قتل نفسه والاخر قتل غيره كان قاتل النفس أعظم وزرا وانما اذا أراد الاب أن يأمر ولده بشئ ويخاف أنه لو أمره لا يفعل قالوا ينبغي للوالد أن يقول للولد على سبيل المشورة خوب ايدان يسيرا كرفلان كلاركى لانه لو أمر بذلك ربما يصير عاقا فيلققه عقوبة العقوق ولا بأس للاب أن يفض على ولده

سألا كذا فى الجبر الرائق * ثم اذ أتى عنه يرجع بعد العتق ان كان باهره كذا فى التبيين * قال محمد رحمه الله تعالى فى الجامع الصغير اذعى على عبد رجل دينا وكفل رجل نفسه العبد ثم مات العبد برئ الكفيل كذا فى النخبة * وان اذعى على ذى الدرقية العبد فكفل بنفس العبد رجل ثم مات العبد فقام المدعى البينة أنه كان له ضمن الكفيل قيمته ولو ثبت ملك للمدعى باقرا رضى البدأ وبشكله عن الحلف وقد مات العبد بئدى البندقى بقيمة العبد على المدعى عليه ولا يلزم على الكفيل شئ مما يلزم على الاصيل الا اذا أقر الكفيل عاقرا به الاصيل وذكر الامام القنبراشى ولا يصدق ذوالبدق موت العبد وبجس هو والكفيل فان طال الحبس ضمن القيمة كذا فى النهاية * يجب أن يعلم بان أهل الذمة وأهل الاسلام فى حكم الكفالة على السواء الا فى الجوار والنجس فان كان الذى تجر على ذى من قرض أو غضب فكفل به ذى جاز فان أسلم أحدهم (فهذا على وجوده) اما ان أسلم الطالب فى هذا الوجه برئ الكفيل عن الجور وعن قيمته عندهم جميعا واما ان أسلم المطلوب فى هذا الوجه برئ عن الجور وعن قيمته وبراءة الكفيل ببراءته وهذا قول أى يوسف رحمه الله تعالى وهو رواية عن أى حنيفة رحمه الله تعالى وروى زفر عن أى حنيفة رحمه الله تعالى أن على المطلوب قيمة الجور والكفيل على كفايته وهو قول محمد رحمه الله تعالى واما ان أسلم الكفيل خاصة فى هذا الوجه بسقط الجور أصلا عن الكفيل لا الى بدل فى قول أى حنيفة رحمه الله تعالى آخر وهو قول أى يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى الطالب بالخيار ان شاء مرجع على الكفيل بقيمة الجور وان شاء مرجع على الاصيل يعين الجور وان ألقى جميعا سقط الجور لا الى بدل وكذلك ان أسلم الطالب والكفيل وأسلم الطالب والاصيل سقط الجور لا الى بدل وان أسلم الكفيل والاصيل سقط الجور لا الى بدل عند أى حنيفة رحمه الله تعالى آخر وهو قول أى يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى الطالب أن يطالب أباهما ما واما ان كان الجور من غن مبيع وأسلم الطالب والمطلوب فقد برئ الكفيل عن الجور وقيمتها بالاجماع وان أسلم الكفيل فالطالب يطالب المطلوب بعد الجور ويرأ الكفيل عن الجور وقيمتها عند أى حنيفة رحمه الله تعالى آخر وهو قول أى يوسف رحمه الله تعالى وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يتحول الجور الى القيمة فى حقهما وكان للطالب أن يطالبه بقيمة الجور وان كان الجور واجبا بسبب السلم ثم أسلم الطالب أو المطلوب بطل السلم واذ انفسح السلم برئ الاصيل وبراءة الاصيل وجب براءة الكفيل وان أسلم الكفيل برئ الكفيل بالاجماع وبقي الجور الطالب قبل المطلوب على حاله كذا فى المحيط * والاصيل أن اسلام الطالب يبطل الجور أصلا لان امتناع التسليم جازن قبله لاسلامه واسلام المطلوب كذلك عند أى يوسف رحمه الله تعالى لتعذر التسليم وعند محمد رحمه الله تعالى لا يبطل بل يحول الى القيمة لان الامتناع

اذا فعل ما يكره لان الانسان مجبول على ذلك طبعيا * قال عليه الصلاة والسلام انما أنا بشر مثلكم ارضى بما رضى به البشر وأغضب بما يغضب به البشر والله أعلم * كتاب الوقت * الوقت جائز عند علمائنا أى حنيفة وأبى يوسف ومحمد وزفر والحسن بن زياد رحمه الله تعالى * وكذا كرى الاصل كان أى حنيفة رحمه الله تعالى لا يجزى الوقت ويظهر هذا اللفظ أخذ بعض الناس فقال عند أى حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز الوقت وليس كما ظن بل هو جائز عند الكل الا أن عند أى يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اذا صرح الوقت بزول عن ملكه الوقت لا الى ملكه * وعند أى يوسف رحمه الله تعالى يزول بمجرد قول الوقت ولا يجوز بيعه ولو مات لا يورث عنه وعند محمد رحمه الله تعالى لا يزول ملكه الا بالالتسليم الى المتولى والى الموقوف عليه * وعند أى حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز الوقت جواز الاعارة تصرف المنفعة الى جهة الوقت ويبقى العين على ملك الواقف له أن يرجع عنه ويجوز بيعه وان مات يورث عنه * ولا يلزم الا

بطرفين * أحدهما قضاء القاضي بلزومه لانه مجتهد في عدم الوقف ما وقفه الى المتولى ثم يرد ان يرجع عنه فينازعه بهلة عدم اللزوم ويخصمان الى القاضي فيقضى بلزومه وان حكما جرحا حكم بلزوم الوقف بينهما ما اختلفا فيه والعجيب ان يحكم بالحكم لا يرتفع الخلاف ولا نقاشي أن يسلطه * والوجه الثاني لزوم الوقف عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يخرج حرجه مخرج الوصية فيقول أو وصيت بقله تدارى هذه أو بقله أرضي هذه أو يقول جعلت هذه الدار وقفاً فنصدقوا بقلتها على المساكين * وكذا لو أوصى بأن وقف بجزء من الثلث في قولهم * وعندهما الوقف لازم بغير هذه التكلفات والناس لم يأخذوا بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذا إلا آثاراً مشهورة عن رسول الله

صلى الله عليه وسلم والصحابة رحمهم الله تعالى وتعامل الناس بالتخاذه للباطات والخانات وأزلهما وقف الخليل صلوات الله وسلامه عليه فصل في ألقاظ الوقف * أحدها أن (٣٨٦) يقول أرضي هذه صدقة ولم يرد على هذا قالوا جعلا ينبغي لهذا الوقف أن يصدق

بأصلها على الفقراء ولو باعها وتصدق بثمنها جازاً أيضاً كما لو باع مال الزكاة أو أدى الزكاة من الثمن ولا يجبره القاضي على الصدقة لان هذا بمنزلة انذار الصدقة عند الكسول ولو قال أرضي وبين حدودها موقوفة ولم يرد على هذا لا يجوز عند عامة مجتبيى الوقف وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز أن يكون وقفاً على المساكين * ولو قال دارى هذه موقوفة * مقة أو صدقة موقوفة لم يرد على ذلك جازي في قول أبي يوسف ومحمد وهلال الماردي رحمهم الله تعالى ويتكرون وقفاً على الفقراء * وقال يوسف بن خالد التميمي رحمه الله تعالى لا يجوز ما لم يرد وأخره للمساكين أبدأ بالصحيح قول أصحابنا رحمهم الله تعالى لان محل الصدقة في الأصل الفقراء فلا يحتاج الى ذكر الفقراء ولا انقطاع للفقراء فلا يحتاج الى ذكر الأبدان أيضاً

ما جاء من قبل صاحب الحق بل جاز من قبل من عليه الحق بإسلامه والكفيل مطلوب في حق الطالب طالب في حق المطالب * نصرا في خالفه نصرا بين على خسر على كل واحدة كقبيلة فاسلم أو أسلموا معاً رتاعن الكفالة وتحويل ماعلها الى القيمة وان أسلت احدهما بتحويل ماعلها قيمة وبقي ماعل الأخرى خيرا فان أدت المسلمة القيمة لا ترجع على صاحبها بشئ وان أدت الكافرة جميع المخرج على المسلمة بقيمة ما أدت عنهما من الخرفان أسلتا معا ولم يسلم الزوج بتحويل ماعل كل واحدة قيمة لا ككفالة ولا أصالة جعيا وأيهما أدت كل القيمة لا ترجع على صاحبها بشئ ولو توافقتا بتحويل ماعلها قيمة وان أدت المسلمة الثانية ترجع على صاحبها بما أدت عنها وان أدت المسلمة الأولى فلا ترجع على صاحبها ولو أسلت احدهما ثم الزوج ثم الأخرى تتحول كل ماعل الأولى قيمة ولا ترجع على صاحبها بشئ وتحويل قيمة ماعل الأخرى أصالة وبطل حق الزوج فيما عليها ككفالة * نصرا في صالح نصرا بين عن دم له عليها ماعل خير وكفالت كل عن الأخرى فهي كالتخلع فيما مر بالاتفاق كذا في الكفاي * ولو أن ذمبا ادعى على ذي خرا أو خنزيرا وكل بنفس المدعى عليه مسلم وجعله وكيفا في خصوصته ضامنا لمقاضى له عليه جازت الكفالة بالنفس وجازت الوكالة أيضا ولكن يكره فان أقيمت عليه البينة وقضى بالخبر والخبر يهرل بلزم الكفيل ذلك فهو على وجهين ان كفل به قبل هلاك الخمر والخنزير في هذا الوجه لا يلزم الكفيل بشئ وان كفل بعد هلاك الخمر والخنزير في الخبر لا يلزمه شئ وفي الخنزير ان قضى القاضي على الأصل ببقية درهم أو دينار لزم الكفيل ذلك وان لم يقض القاضي عليه بالبقية فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يلزم الكفيل بشئ لان الحق لا ينتقل عن العين الإبقاء القاضي فيصير كقبيل بالخنزير وعلى قوله ما الحق ينتقل من العين الى القيمة بنفس الاستهلاك كقبيل بالقيمة وذلك جاز كذا في المحيط * وكفالة المرتد كسائر تصرفاته موقوفة والمرئدة كفالتا جازة فلا تناقض كسائر تصرفاتها فان غلقت بدار الحرب وسيت فان كانت الكفالة بالنفس تبطل وان كانت بالمال ولها مال تنتقل الى المال * كفل ربي بمال أو نفقش ثم لحق بدار الحرب ثم خرج مستأمرأ به * كفل مسلم المرتد بنفس أو مال ثم لحق المرتد بدار الحرب فورثته على حقه في الكفالة وان رجع واستوفى ورثته بقضاءه فالتكفيل بدار وان لم يكن فله أن يأخذ الكفيل كذا في محيط السرخسي *

(مسائل شتى)

الكفالة بالدرج جازة وهي التزام تسليم الثمن عند استحقاق المبيع ولو كفل بالدرج فاستحق المبيع لم يؤخذ

* ولو قال صدقة موقوفة مؤبدت جازة عند عامة العلماء رحمهم الله تعالى إلا أن عند محمد رحمه الله تعالى يحتاج الى التسليم الكفيل وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكون نذرا بالصدقة بقله الأرض ويبقى ملكا لواقف على حاله لو مات يكون ميراثا عنه * ولو قال صدقة موقوفة مؤبدت في حياتي وبعد وفاتي جازة عندهم إلا أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما دام حيا كان هذا نذرا بالتصدق بالقله فكان عليه الوفاء بمجرد ولة أن يرجع عنه ولو لم يرجع حتى مات جاز من الثلث ويكون سيده سبيل من أوصى بمجموعة عبدة ولائسان فان الخدمة تكون للموصى له والربة تكون على ملك المالك حتى لو مات الموصى له بالخدمة به يرأب عبد ميراثا لورثة المالك إلا أن في هذا الوقف لا يتوهم انقطاع الموصى لهم وهم الفقراء انتباه هذه الوصية * ولو قال أرضي هذه وقف ولم يرد على ذلك قال الفقهاء أبو جعفر رحمه الله تعالى كان أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى يقول هو على الاختلاف الذي ذكرنا في قوله موقوفة * ولو قال أرضي هذه محرمة صدقة

جاز ويكون هذا بمنزلة قوله موقوفة صدقة لان المحرمة بمنزلة قوله موقوفة في لغة أهل المدينة * ولو قال حبست أرضي هذه وأرضي هذه حبس لا يكون وقفاً في قولهم * ولو قال حرمت أرضي هذه أو هي محرمة قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى هذا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كقولهم موقوفة * ولو قال حبس موقوف أو حبس وقف فهو باطل * ولو قال حبس صدقة قال الفقيه هذا رحمه الله تعالى ينبغي أن يكون بمنزلة قوله صدقة موقوفة * ولو قال هي موقوفة لله تعالى أبدأ جاز وإن لم يذكر الصدقة ويكون وقفاً على المسكين * وكذا لو قال صدقة موقوفة على المسكين ولم يقل أبدأ * وكذا لو قال موقوفة لوجه الله تعالى أو موقوفة لطلب ثواب الله تعالى * ولو أوصى بأن يوقف ثلث أرضه بعد وفاته لله تعالى أبدأ تكون وصية بالوقف على الفقراء * ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على فلان صح وبصير بتقديره صدقة موقوفة على الفقراء لان محل الصدقة الفقراء الآن غلظتها تكون لفلان مادام (٣٨٧) حيا * وكذا لو قال صدقة موقوفة على

فلان أبدأ أو قال على ولدي أبدأ كان الجواب كذلك لانه يصح من غرض كرا ليد فسخ ذكر الابد أولى * وعلى قول يوسف بن خالد لا يصح وإن ذكر أبدأ لان ذكر لفظ أبدأ مضاف الى الصدقة على فلان وفلان لا يتأيد فلفظ هذا اللفظ * وكذا لو قال أرضي هذه موقوفة على وجه البر أو على وجه الخير أو على وجهه الخير والبر يكون وقفاً صحيحاً على الفقراء لان البر عبارة عن الصدقة * ولو قال أرضي هذه موقوفة على الجهاد أو في الجهاد أو في الفز أو في أفكاف الموتى أو في حفرة القبور أو غير ذلك من سبيل البر بما يتأيد فانه يصح ويكون وقفاً على ذلك السبيل قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى متى ذكر موضع الحاجة على وجه يتأيد فذلك يكفي عن ذكر الصدقة وكذا لو قال موقوفة على

الكفيل حتى يقضى به على البائع كذا في محيط السرخسي * ونحو ذلك الكفالة بنفس البائع في الدرك كذا في التتارخانية ناقلاً عن العنانية * وضمان العهد ما طل على ظاهر الرواية كذا في غاية البيان شرح الهداية * وصورتها أن يشتري عبداً من رجل مثلاً فضعه للشترى رجل بالعهد * وإنما لا تجوز لان العهد ما قسم مشترك قد بيع على الأصل القديم ويطبق على العقد وعلى حقوق المقدور على الدرك وعلى خيار الشرط فتعذر العمل به أقبل البيان فبطل الضمان للجهة كذا في التبيين * وضمان الاصل باطل أيضاً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان تفسيره عند مقلد المبيع عن المشتري وتسليمه الى المشتري لا محالة وهو باطل لانه ضمن عماله قدر على الوفاة به ولو ضمن تخليص المبيع أو رد الثمن صح الضمان لانه ضمن بعاثكم الوفاء وهو تسليم المبيع أن أجاز المشتري ورد الثمن أن لم يجر المشتري كذا في الكافي * اذا باع رجل داراً مثلاً وكفل رجل للمشتري عن البائع بالدرك فكفالة تسليم المبيع واقراره أنه لاحق لهما حتى لو ادعى أن الدار ملكه أو ادعى الشفعة أو الاجارة لتسمع دعواه كذا في التبيين * ولو شهد وختم ولم يكفل لم يكن تسليمه وهو على دعواه كذا في الهداية * قاله مشايخنا ما ذكر من الجواب محمول على ما إذا كتب شهد فلان البيع والشراء أو كتب جرى البيع عسدي أو كتب أقر بالبيع والشراء عسدي أما إذا كتب في الشهادة ما يوجب صحة البيع وقضاه فان كان في صدق البيع باع فلان كذا وهو عليه كذب هو شهد بذلك لا تصح دعواه بهذا كذا في النهاية * وإذا أخذنا الكفيل بالدرك رهن فالرهن باطل ولا ضمان كذا في المحيط * ومن كفل عن رجل بألف بامر فامر الاصيل أن يتعين عليه حريزاً ففعل فالشراء للكفيل والرجح الذي ربحه البائع عليه معناه الأمر ببيع العينة مثل أن يستقرض من تاجر عشرة قيناً أو عليه مبيع منه أو بأبساوى عشرة بخصه عشر مثلاً لبيعه المستقرض بعشروه ففعل خصه كذا في الهداية * وهو مذكور كذا في الكافي * رجل كفل عن رجل بامر بألف عليه فقضى الاصيل الكفيل فلا يخلو أمان قضاء على وجه الاقتضاء بأن دفع المال اليه وقال لي لأمن أن يأخذنا الطالب منك خصه فخذها قبل أن يوتى فقضيه أو على وجه الرسالة وهو أن يقول الاصيل للكفيل خذ هذا المال وادفع الى الطالب فليس الاصيل أن يسترد في كمال الوجه فان تصرف الكفيل فيما قضى على وجه الاقتضاء ربح فيه فالرجح لا يجب عليه الصداق لأن فيه نوع غش على مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن أدى الاصيل الدين * وأما إذا قضاه الكفيل فلا خص فيه أصلاً في قولهم جميعاً وإذا قبضه على وجه الرسالة فالرجح لا يطالبه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يطالب فأما إذا كانت الكفالة فيما يتعين كحرجة قبضه الكفيل من الاصيل قبل أن يوتى الى الطالب وتصرف

أبناء السبيل لانهم لا يقطعون ويكون الفقراء أبناء السبيل دون أغنيائهم بمنزلة خسر الغنية تصرف الى فقراء أبناء السبيل دون أغنيائهم * وكذا لو قال على الرضى أو على المتقطع صح لا بدون ويكون الفقراء أبناء السبيل دون أغنيائهم * وكذا لو قال على ولدي أنهم يتقطعون فلا يتأيد الوقف بدون التأييد لا يصح إلا أن يجعل آخره للفقراء * ولو قال على فقراء بني فلان أو على ثامي بني فلان فان كانوا محصورين وكان ذلك في الصحة لا يصح لانه لا يتأيد * وان كانوا لا محصورين صح وبصير بمنزلة الوقف على الثامي مطلقاً أو على الفقراء مطلقاً * فرق أبو يوسف رحمه الله تعالى بين قوله أرضي موقوفة وبين قوله أرضي موقوفة على ولدي فان الاول يصح والثاني لا يصح لان مطلق قوله موقوفة يتصرف الى الفقراء عرفاً فاذا ذكر الولد صار مقيداً فلا يبي العرف * ولو وقف أرضه على مسجد قوم بأعيانهم ولم يجعل آخره لساكنين اختلف المشايخ في صحة قال محمد بن سلة رحمه الله تعالى ينبغي أن يكون هذا على الاختلاف بين أصحابنا رحمه الله تعالى

وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يصح وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يصح لأن عند محمد رحمه الله تعالى إذا حارب حول المسجد واستغنى الناس عنه يعود إلى ملك الباني فلا تأيد . وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يقع المسجد بعد خراب ما حوله مسجد فيكون مؤبدا . قال أبو بكر الاسكافي رحمه الله تعالى ينبغي أن لا يصح هذا عند الكل لأن الوقف على المسجد يكون وقفاً على عمارة المسجد والمسجد يكون مسجداً بدون البناء فلا يكون عمارة البناء ما يتأيد فلا يصح الوقف . وقال أبو بكر بن أبي سعيد الجبلي رحمه الله تعالى ينبغي أن يصح هذا عند الكل لأن البناء وإن لم يكن مسجداً يصير تعالاً للمسجد عند الاتصال فصير من المسجد حكمة لا ترى أن البناء حالة الاتصال يستحق بالشفعة تعالاً للشفعة فيكون بناء المسجد بمنزلة بمن المسجد فكان الوقف على عمارة المسجد بمنزلة جعل الأرض مسجداً . وعندهما زيادة في المسجد . قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى هذا القول أصح (٣٨٨) وأحب إلى ولوقال أرضي هذه صدقة لا يتابع يكون نذراً بالصدقة ولا يكون وقفاً لأن قوله

صدقة عبارة عن النذر وإذا أراد الرجل أن يقف أرضه على المسجد في عمارة المسجد وما يحتاج إليه من الدهن والخضر وغير ذلك على وجه لا يرد عليه الإبطال يقول وقت أرضي هذه وبين حدودها بمقوفها وحرافها وقتاً مؤبداً في حياتي وبعد موافاتي على أن يستغل ويبدأ من غلاتها بما فيه عمارة الوقف وأجر القوام عليها وأدامتها فاقصد من ذلك بصرف إلى عمارة المسجد ودهنه وحصره وما فيه مصلحة المسجد على أن لا يقم إن يتصرف في ذلك على ما يرى . وإذا استغنى هذا المسجد بصرف إلى فقراء المسلمين فيجوز ذلك لأن جنس هذه القرية مما لا ينقطع ويوق ما بقى الإسلام وإن أراد زيادة احتياط بوضع محكم الحاكم بقضى القاضي بلزوم الوقف وبطلان رجوعه لأن الوقف وإن كان مضافاً

ففيه فالرجح له في القضاء . قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وأحب إلى أن يراد إلى المكفول عنه وهذا أصح إذا رد عليه فإن كان مقترطاً له وإن كان غنياً ففيه روايتان . قال الإمام فخر الإسلام الأشبه أن يطيب له هذا إذا قبضه على وجه الاقتضاء وإذا قبضه على وجه الرسالة فعلى ما تقدم من الاختلاف فيما لا يتعين عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا يطيب له . وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يطيب له كذا في العناية . إذا أراد أنسان أن يكفيل بنفس انسان ولا يصير كفلاً أصلاً فالحيلة فيه على ظاهر الرواية أن يقول الكفيل عند الكفالة كفلت بنفس فلان إلى شهر على أن لا أكون كفلاً بعد الشهر فإنه لا يكون كفلاً أصلاً لأنه لا يصير كفلاً بعد الشهر لأنه لا يكون كفلاً أصلاً فالحيلة في ظاهر الرواية أنه إذا كفل إلى شهر يصير كفلاً بعد الشهر فإذا كفل إلى شهر على أن لا يكون كفلاً بعد الشهر لا يكون كفلاً أصلاً كذا في الفصول العادية وفي مجموع النوازل رجل على رجل ألف درهم فكل كفلاً المطالب الطالب أن فلا نأخذ كفل لك عنى هذه الالف فأرثى عنهما أخرج من بين وتبقى الخصومة مع الكفيل فأرأى من باب الكفيل أيضاً لأن برائة الأصل يوجب برائة الكفيل وهذا ضرب من الحل فيجب على الرجل أن يعلم بذلك حتى لا يسلط حقه وإذا كفل الرجل عن رجل بمال أمره ومنه المكفول عنه رهناً فهو جائز فإن هلك الرهن في يد الكفيل صار مستوفياً للمال وجب له على المكفول عنه حكمه كحكمه لاله الرهن ويكون الجواب فيه كالجواب فيما استوفاه حقيقة كذا في المحط . لو كفل بنفس رجل على أن هلك الموفى به إلى سنة فعليه المال الذي عليه وهو ألف درهم ثم أعطاه المكفول عنه بمال رهناً إلى سنة كان الرهن باطلاً لأنه لم يجب المال للكفيل على الأصل بعد . وكذا لو كان الكفيل قال للطالب في الكفالة إن مات فلان لم يؤت المال فهو على ثم أعطاه المكفول عنه رهناً لم يجز ولو أقره الطالب عن هذه الكفالة لم يجز ويجوز الأبرار على الأصل وكل حق لا يجوز الزهر به لا يجوز الأبرار عنه كذا في فتاوى قاضيان . وكل رجلاً بأن يعطى فلاناً كفلاً بنفس الموكل ضامناً لما ذاب عليه فاعطى فقص على الموكل بمال للطالب فلطالب أن يأخذ الكفيل وليس للكفيل أن يأخذ الموكل لأن الوكيل ههنا بمنزلة الرسول لأنه لم يوجد منه إيجاب العقد لاقبوله وانما وجد منه مجرد الأبرار بالكفالة عن المطالب والأبرار بالعقد لا يؤخذ بحقوق العقد كذا في محط السرخسي . رجل أمر رجلاً أن يقضى الأمر ويدينه من مال نفسه فامتنع الأمر عن القضاء لا يجوز لأن قول الأمور كان وعداً والوعد غير لازم إلا إذا قبل وكفل فحينئذ يجبر على القضاء كذا في فتاوى قاضيان . وفي المتن عن محمد رحمه الله تعالى رواية إبراهيم إذا قال ضمننت لفلان عن فلان ما في هذا الكتاب أو قال ما في كتاب القاضي فهو باطل ولو قال ضمننت لفلان عن فلان ما علي في هذا

الكتاب

التي ما بعد الموت عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يكون لازماً له أن يبيعه لأن عند الوقف المضاف إلى ما بعد الموت بمنزلة الوصية بالثقة بعد الموت والوصية لا تلزم حالة الحياة وإنما تلزم بعد الموت كالوصية بخدمة العبد تلزم بعد الموت لا قبله فإذا قضى القاضي بلزومه في الحال وبطلان رجوعه يصير لازماً عند الكل . قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى إذا خاف الواقف أن يطل وقته بعض القضاة فلا تضرع ذلك طريقان . أحدهما ما ذكرنا من حكم القاضي بلزومه وذلك أن الواقف به الوقف والتسليم إلى المتولى يخصه إلى قاض يرى زوم الوقف يطلب منه حتى يقضى بلزوم الوقف فإذا قضى نفذ قضاءه لأنه صدر عن إيجابه في محل الاجتهاد . وسواء كتب قضاء القاضي بلزوم الوقف في سجل على حدثه وشهدا الشهود على ذلك أو كتبت ذلك في آخر حصر الوقف . والوجه الثاني أن يذكروا الواقف بعد الوقف والتسليم فإن أطله قاض أو غيره بوجه من الوجوه فهذه الأرض باصلاً ما يجمع ما فيها وصية من فلان الواقف

يباع فيصدق يقنه على الفقراء والمساكين لان القاضي انما يطل الوقف بعد موت الواقف عند خصومة الوارث أو لغيره ليصل منفعة الوقف اليهم - وبما ذكرنا الوقف وكتب بعدم ذلك فلا يستقل أحد باطلا لعدم الفائدة * والوصية مما يحتمل التعليق بالشروط فإذا باطله قاض من القضاة بغير وصية يعتبر من جميع ما ههنا كذا في كبرى آخر وقت الاصل * قال شيخنا الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى والذي جرى الرسم به في زماننا أنهم يكتبون اقرار الواقف ان قاضيا من القضاة قضى بلزوم هذا الوقف فذلك ليس بشئ ولا يحصل به المقصود لان اقراره لا يصير جعلي القاضي الذي يريد باطله ولو لم يكن القاضي قضى بلزوم الوقف فاقراره يكون كذا بمحض ولا رخصة في الكذب وبه لا يتم المقصود أيضا فربما ذهب اجتهاد هذا القاضي ان القضاء والامارة المنجوه لا يصح فليحصل به المقصود وعن المتأخرين من المشايخ رحمهم الله تعالى أنه قال اذا كتب في آخر الصك وقد قضى بصحة هذا الوقف (٣٨٩) ولزومه قاضي من قضاة المسلمين ولم

يسم القاضي بجوز وزعتك هذا القائل بلفظ محمد رحمه الله تعالى في الكتاب اذا خاف الواقف أن يسطرله القاضي فانه يكتب في صك الوقف وان سأل من الحكم قضى بلزوم هذا الوقف ولم يذكر الكاتب اسم القاضي ونسبه ويمكن معرفتك بالرجوع الى صك الوقف فاذا علم تاريخ الصك يصير القاضي في ذلك الزمان معلوما فترفع الجهالة * قال مولانا رحمه الله تعالى والعجيب ما قاله شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى ان ما يكتب في صك الوقف ان قاضيا من القضاة قضى بلزوم هذا الوقف وبطلان حق الرجوع ليس بشئ فان محمدا رحمه الله تعالى ذكر في الزيادة رجل أقام شاهدين شهدا ان هذا المدي وارث فلان الميت لا وارث له سواء ثم مات

الكتاب فهو جائز كذا في الذخيرة * ومن باع رجل ثوبا وضمن له الثمن أو مضارب ضمن عن متاع فاضمان باطل لان الكفالة التزام المطالبة وهي اليها ماضية في كل واحد منهما ماضيا لنفسه وكذلك الرجل حلال ما عدا ماضقة واحدة وضمن أحدهما الصاحب حصته من الثمن كذا في الهداية * وان باع ماضقتين باع كل واحد منهما ماضقة بعدد على حدة ثم ضمن أحدهما الصاحب حصته من الثمن صح الضمان والوكيل بالتكاح اذا ضمن المهر للمرأة والرسول في باب البيع اذا باع وضمن الثمن عن المشتري صح الضمان كذا في الكافي * ولو ضمن لأمراة عن زوجها بنفقة كل شهر رجا وليس له الرجوع عن الضمان في رأس الشهر ولو ضمن أجرة كل شهر في الأجرة فله ان يرجع في رأس الشهر والفرق أن السبب في التفقة لم يتجدد عند رأس الشهر بل يجب في الشهر كله بسبب واحد وسبب الاجرة في الأجرة يتجدد في كل شهر لتجدد العقد فله ان يرجع عن الكفالة المستقلة كذا في الاختيار شرح مختار * فان مات الكفيل ثم سكن المستأجر شهرها بعد ذلك فما لزوم المستأجر ثم تركه الكفيل ولا يطل الكفالة بالموت كما لا يطل كفالة الدرك بمخلاف كفالة النفس كذا في خزائن القسطنطين * وليس للكفيل بالاجران يأخذ المستأجر قبل أن يؤدي فاذا أدى الكفيل كان له أن يرجع بذلك على المستأجر ان كانت الكفالة باهرة * رجل دفع الى صبي محجور عشرة دراهم فقال له أتعطها على نفسك فجاء انسان وضمن للدفع هذه العشرة لايصح الضمان لانه ضمن عن الصبي وليس بمضجون عليه ولو ضمن قبل الدفع الى الصبي فقال ادفع الى هذا الصبي هذه العشرة على أن ضامن لك عنه بهذه العشرة صح ذلك ويكون الضامن مستقرضا للعشرة من الدافع أمره بالدفعها الى الصبي ويصر الصبي نائبا عنه في القبض أولا وكذلك الصبي المحجور اذا باع شيئا وقبض الثمن فجاء انسان وكفل للمشتري بالدرهم ان كفل بعد ما قبض الصبي الثمن لا نصح كفالته وان كفل قبل ذلك صححت الكفالة كذا في فتاوى قاضيان * واذا كان آخر من يكتب بعقل وكتب كفالة على نفسه بنفس أو ماله أو كفل له رجل بشئ من ذلك وقبل هوفي كتاب فذلك جائز كذا في المحيط * كفل برطب وقضى بالقيمة على أصبه لانه قطع أوانه بني على الكفيل عن الرطب ولا يتحول عنه لعدم التغيير وان أخذ القيمة من الأصل برئ الكفيل وان أدى الرطب رجع على الأصل كذا في الكافي * المريض مرض الموت اذا كفل عن رجل عال فان كان عليه دين يحميط بماله فالكفالة بأكملها باطلة وان لم يكن عليه دين جازت الكفالة بقدر الثلث وان كفل لوارث أو عن وارث لا يصح أصلا وان كفل المريض عن رجل بالدرهم ولادين عليه ثم أقرب دين يحميط بماله لا يجنب ثم مات الكفيل كان المقرب أولى بركة الكفيل من المكفول له وان كانت تركته أو كثر من الدين الذي أقربه ينتظر ان كانت الكفالة تخرج من ثلث ما بقي بعد الدين صححت كلها وان لم تخرج كلها من ثلث ما بقي صححت

(٣٧٧ - فتاوى ثالث) بسألهما القاضي عن سبب الميراث فان القاضي لا يقضى هذه الشهادة لان أسباب الورثة مختلفة فلا بدري القاضي بأي سبب يقضى * ولأن هذا المدي أقام شاهدين بأنه وارث فلان الميت لا وارث له سواء وان قاضي بلد كذا فلان بن فلان قضى بأنه وارث له لا وارث له سواء وأشهدنا على قضائه ولا ندري بأي سبب قضى القاضي وراثته فان القاضي يسأل المدي عن السبب الذي قضى به فان بين سببه يقضى له بالميراث فوجها الاستدلال بذلك المسئلة أنه لما أراد ان يثبت قضاء القاضي شرط تعريف القاضي بالاسم والنسب ولم يكتب بقوله وان قاضيا من القضاة قضى بالورثة كذلك في هذه المسئلة وقوله ان قاضيا من القضاة قضى بلزوم هذا الوقف لا يكتفى * رجل قال جعلت غلة دارى هذه لساكين يكون نذرا بالتصدق بالغلة * ولو قال جعلت هذه الدار لساكين كان نذرا بالتصدق بعين الدار لما كين الحال والله أعلم **باب الرجل يجعل داره مسجدا أو خانقا أو سقاية أو مقبرة** قال محمد رحمه الله تعالى

وهو قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يزول ملكه قبل التسليم وبه أخذ شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى * ثم التسليم في المسجد أن يصل فيه بالجماعة يانده * وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه رواية ثمان في رواية الحسن عنه بشرط فيه أداء الصلاة بالجماعة بانه ثمان فضاء * وقال محمد رحمه الله تعالى في رواية أخرى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا صلى واحدا بانه يصير مسجدا إلا أن بعضهم قالوا إذا صلى فيه واحدا بأن وأقامه وفي ظاهر الرواية لم يذكر هذه الزيادة * وإنما يكفي بصلا واحد لأن المسجد حق لله تعالى أوحق عامة المسلمين والواحد في استيفاء حق الله تعالى وحق العامة يقوم مقام الكل والصحيح رواية الحسن رحمه الله تعالى لأن قبض كل شيء وتسليمه يكون بحسب ما يليق به وذلك في المسجد إذا صلى الجماعة أملا الواحد يصل في كل مكان وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى التسليم ليس بشرط لأبي المسجد (٣٩٠) ولا في غيره من الأوقاف فإذا قال جلت هذا مسجدا وأذن للناس بالصلاة فيه يتم ذلك

ثم على الرواية التي لا يشترط أداء الصلاة بالجماعة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا بنى مسجدا وصل في هو فيه وحده هل يصير مسجدا اختل فوائده قال بعضهم يصير مسجدا لأن محمد رحمه الله تعالى ذكر في الكتاب أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصير مسجدا حتى يصل فيه * وقوله يصل فيه فعل مالم يسم فاعله فيدخل فيه الباني وغيره * وقال بعضهم صلته لا تكفي وهو الصحيح لأن الصلاة اغتشت شرط لأجل قبض العامة وقبضه لا يكفي فكذلك صلته * ولو بنى مسجدا وصل إلى المتولى هل يصير مسجدا قبل أداء الصلاة لارواية فيه عن أصحابنا رحمه الله تعالى واختلاف المشايخ رحمه الله تعالى فيه قال بعضهم يصير مسجدا ويتم كما يتم سائر الأوقاف بالتسليم

بقدر ثلث ما بنى كذا في المحيط * سئل عن ضمن مال الإجارة ثم انفسخت وتعاقدت أحدا بدينار المال قال لا يفي كفيلا كذا في التتارخانية * رجل له على رجل ألف درهم مؤجل وطالب بالدين من المدون كفيلا فالقاضي لا يجبره على إعطاء الكفيل في ظاهر الرواية أصحابنا وذكروا في المتن أن يطالبه بإعطاء الكفيل وإن كان الدين مؤجلا وذكروا بعد هذا أن في الدين المؤجل وأخذ القاضي كفيلا من انفسم الذي يريد أن يغيب بنفسه لا بالأبراء إذا طلبت الكفيل بنفقة عند راد الزوج السرف فالقاضي يأخذ منه كفيلا بنفقة ثم عند أبي يوسف رحمه الله تعالى استحبنا أن نقابل الناس قال الصدر الشافعي وأقنعته الفتوى في مسئلة النفقة على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى رفقاً بالناس ففي سائر المدون لو أفتى بمقت بذلك كان حسنا رفقاً بالناس كذا في الذخيرة * إذا كفل رجل عن رجل مال عليه ثم اختلف الكفيل والمكفول له والمكفول عنه فاقتر الكفيل بمائة درهم وأدعى المكفول له عشرة دينارا وأقر المكفول عنه بكذا فلا شيء على الكفيل والمكفول عنه ولو كان كذلك لم يجز كل واحد منهما فأن كانا برأعي الدعوى وإن حلف أحدهما ونكل الآخر فالذي نكل يلزمه والذي يحلف يبرأ عن الغرم كذا في المحيط * لو قال الآخر كنت كفلتك بالدين الذي على فلان إلى شهر وبعد الشهر لا فائدي من المطالبة وقال صاحب المال بل تكفلت بأن لا أطالبك إلى شهر وبعد الشهر أطالبك به فالقول قول صاحب المال ولا يقبل قول الكفيل كذا في التتارخانية * إذا قال الرجل لغيره كذا أت بنفس فلان ولو لم يكن المكفول له يدعى على المكفول به شيئا فالكفالة جائزة ويجعل في حق التكفيل حضور المكفول به بحسب الحكم مستحقا عليه الطالب فتشكون الكفالة واقعة بحق مستحق على الأصل في زعم الكفيل والمدعي وكان غزاة ماله كفل عن رجل ماله كفل عنه ينكر المال لأن المال واجب في زعم الكفيل والمدعي فان خاصم الطالب الكفيل بالنفس إلى القاضي فقال الكفيل أنه لاحق له قبل المكفول به فالقاضي لا يلتفت إلى قوله كذا في المحيط (١) ورجل أمر رجلا أن يقضي لأمر دينه من مال نفسه فامتنع المأمور عن القضاء لا يجبر إلا إذا قبل وكفل فيئذ يجبر على القضاء كذا في فتاوى قاضيان * في المتن قضي رجل ألف درهم في كيس فخاف أن ينقص من الألف فضمن لرجل مائة من الألف فوجدها واقفة إلا أنها زير في فلا ضمان عليه في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى من قبل أنه لو أئتمها لم يرجع بشيء * وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يقضي ألفا جبارا ويرد الزير في الغرم * إذا كان الدين بين رجلين فكفل أحدهما لرجلين أنسركم به صفة فالكفالة باطلة وإذا كان لامرأة على زوجها ألف درهم من صداقها فكفل لها رجل عن (١) قوله رجل أمر رجلا الخ هذه المسئلة قد تقدمت بتعليقها في آخر المزمع ما تلي قبل هذه ١١ مصححه

إلى المتولى * وقال بعضهم لا يصير مسجدا بالتسليم إلى المتولى وهو اختيار شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى لأن الزوج قبض كل شيء يكون بما يرضى به قبض الخائن يكون بنزول واحد من المارة فيه يانده * ولو جعل أرضه سقاية في حياته كان له أن يرجع فيها وتسليمها يكون بالاستقامتها وكذلك الحوض والبئر * ولو هدم داره وجعلها مقبرة كان له أن يرجع فيها إلا البقعة التي دفن فيها بانه فإنه لا يرجع فيها * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يرجع في جميعها * وقال محمد رحمه الله تعالى أن دفن فيها ثمان فلا يرجع فيها تأخذ في ذلك يقول أبو يوسف رحمه الله تعالى وإن لم يدفن فيه فله فيه الرجوع كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وإذا خالنا بالاسبل وأذن للناس بالدخول فيه فقل واحد فلا يرجع فيه * رجل له مساحة لأبناء فيها أمر فوما أن يصلوا فيها بجماعة قالوا إن أمرهم بالصلاة أبدا أو أمرهم بالصلاة فيها بجماعة ولم يذكرا إلا أنه أراد به الأبد ثم مات لا يكون ميراثا * وإن أمرهم بالصلاة شهر أو سنة ثم مات يكون

مراعاة لانه لا بد من التأيد والتوقيت بنافى التأيد * ولو جعل دارة مسجد او جعل رجلا واحدا مؤذنا وامام فان اذن هذا الرجل وأقام وصلى وحده كان تسليلا لاداء الصلاة بأذان واقامة كاقامة الجماعة * ولهذا قالوا لوصلي واحد من أهل المسجد بأذان واقامة لا يكون لمن يحى بعده من أهل المسجد اداء الصلاة فيه بالجماعة عند البعض * متولى المسجد اذا جعل المنزل الموقوف على المسجد مسجدا وصلى الناس فيه سنين ثم ترك الصلاة فيه او عديمته لامتة لا جاز لان المتولى وان جعله مسجدا لا يصير مسجدا * مسجد اتخذ لصلاة الجنازة او صلاة العيدين يكون له حكم المسجد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم **يكون مسجدا حتى لو مات لا يورث عنه** * وقال بعضهم ما اتخذ لصلاة الجنازة فهو مسجد لا يورث عنه وما اتخذ لصلاة العيدين لا يكون مسجدا مطلقا وانما يعطى له حكم المسجد في صحة الاقتداء بالامام وان كان منفصلا عن الصوفى وأما فيما سوى (٢٩١) ذلك ليس له حكم المسجد وقال بعضهم له حكم المسجد

الزوج ثم ماتت المرأة فورئها زوجها وأخوها فانه يرا الكفيل من النصف وبقي كقبيل نصف الاخ * وذا ادعى مسلم على مسلم المالا بوجهه وادعى الطالب كفاة الرجل من أهل الذمة عنه المال بأمره بوجهه الكفيل فشهد له بذلك ثمان جازت شهادته بما على الذى لم يجز على المسلم حتى لو ادعى الكفيل المال لا يرجع به على الاصل هكذا كره في عامة روايات كفاة الاصل * وذكر في بعض الروايات انه لا تقبل هذه التهادنات أصلا كذا في المحيط * الكفيل بالنفس أو المال اذا أخرج نفسه عن عهد الكفاة بخصرة المكفول له والمكفول عنه لا يخرج ويبقى كقبيل كما كان والوكيل اذا أخرج نفسه عن الوكالة بين يدي الموكل يخرج عن الوكالة * وأشار في كتاب الحيل الى أنه ان يخرج نفسه عن الكفاة وصورة ما ذكره اذا كان للرجل على رجل مال مؤجل أو منجى فالرجل للطالب اذا حل مال على فلان فانا كقبيل لك بنفسه أو قال كل مالك نجيم من هذه النجوم على فلان فانا كقبيل بنفسه لك عند كل نجيم ثم أراد الكفيل أن يخرج من الكفاة قبل حلول المال فليس له ذلك قبل المسئلة بما قبل حلول المال فهذا الشارح الى أن المال لو كان حالاً كان له أن يخرج من الكفاة كذا في الأخيرة * والكفاة والرهن جائزان في الخراج كذا في الهداية * قبيل المراد به الخارج الموقوف كذا في الكفاية * وأما التواجب فان أريد بها ما يكون بحق ككرى النهر المشترك للهامة وأجزاء السيل للجهة والموظف لجهته بالجنس وفي حق قداما لا سارى اذالم يكن في بيت المال شي فان الكفاة جارية بالاجماع وان أريد بها ما ليس بحق كالجبايات الموقوفة في زمانها على الخياط والصاوغ وغيرهما لسلطان في كل يوم أو شهر فانه اختلف المشايخ في صحة الكفاة بها كذا في فتح القدير * والفقوى على الصحة كذا في شرح الوفاة * ومن يميل الى الصحة الشيخ الامام على البرزوى كذا في الهداية وقال النسفي ونسب الأئمة وقاضيان مثل قول غير الاسلام لانها في حق توجه المطالبة فوق سائر الحقوق والعبرة في باب الكفاة للمطالبة لانها شرعت لالتزامها ولهذا قلنا ان من قام وتوزيع هذه التواجب القسط بغير وان كان الاخذ في الاخذ ظالم كذا في معراج الدراية * (العقد التي تشترط فيها الكفاة اقسام ثلاثة) * قسم اذا كان الكفيل غائبا قبل الكفاة أو لم يقبل أو كان حاضرا ولم يقبل وانه يفسد قياما واستحسانا اذا كان حاضرا وقبل يصح استحسانا وذلك كل عقد تطله الشروط الفاسدة نحو البيع والاجارة والسلم * وقسم لا يفسد شرط الكفاة فيه سواء كان الكفيل حاضرا أو غائبا قبل أو لم يقبل وذلك كل عقد لا تطله الشروط الفاسدة نحو القرض والعقود على مال والشكاح والصلح عن دم العبد الا انه اذا قبل الكفيل الكفاة لم تثبت الكفاة وان اقبل ثبتت فاما العقد لا يفسد بشرط الكفاة في الاحوال كلها * وقسم اذا شرط فيه الكفاة وقبل الكفيل يصح سواء كان الكفيل حاضرا أو غائبا أو ما

رحمه الله تعالى أنه لا يجوز ويكون مراعاة * رجل أعطى دراهم في عمارة المسجد أو مصالح المسجد واتفق المسجد قبل بأنه يصح ويتم القبط * رجل أوصى بشئ لعمارة المسجد في أي شئ يصرف ذلك المال قال أبو القاسم رحمه الله تعالى يصرف فيما كان من البناء دون التزين قيل له لا يصرف ذلك المال في المتارة قال ذلك من بناء المسجد * وعن أبي بكر البلخي رحمه الله تعالى أنه سئل عن الوقف على المسجد يجوز لهم أن يبنوا من وقف غلة المسجد قال ان كان ذلك من مصلحة المسجد بان كان اسمع لهم فلا بأس به وان كان بهال يسعم الحيران الا اذا بنوه نارة فلا يرى لهم أن يبنوا ذلك * وليس للفقير أن يتخذ من الوقف على عمارة المسجد شرا أو ينقش المسجد من ذلك ولو فعل يكون ضامنا * رجل أوصى بثلاث ماله لعمال البر لم يجوز ان يسرح المسجد من ذلك قال الفقهاء أبو بكر رحمه الله تعالى يجوز ولا يجوز ان يرا على سراج المسجد لان ذلك اسراف سواء كان في رصان أو في غيره ولا يزين المسجد بهذا الوصية * ولو قال

رحمه الله تعالى أنه لا يجوز ويكون مراعاة * رجل أعطى دراهم في عمارة المسجد أو مصالح المسجد واتفق المسجد قبل بأنه يصح ويتم القبط * رجل أوصى بشئ لعمارة المسجد في أي شئ يصرف ذلك المال قال أبو القاسم رحمه الله تعالى يصرف فيما كان من البناء دون التزين قيل له لا يصرف ذلك المال في المتارة قال ذلك من بناء المسجد * وعن أبي بكر البلخي رحمه الله تعالى أنه سئل عن الوقف على المسجد يجوز لهم أن يبنوا من وقف غلة المسجد قال ان كان ذلك من مصلحة المسجد بان كان اسمع لهم فلا بأس به وان كان بهال يسعم الحيران الا اذا بنوه نارة فلا يرى لهم أن يبنوا ذلك * وليس للفقير أن يتخذ من الوقف على عمارة المسجد شرا أو ينقش المسجد من ذلك ولو فعل يكون ضامنا * رجل أوصى بثلاث ماله لعمال البر لم يجوز ان يسرح المسجد من ذلك قال الفقهاء أبو بكر رحمه الله تعالى يجوز ولا يجوز ان يرا على سراج المسجد لان ذلك اسراف سواء كان في رصان أو في غيره ولا يزين المسجد بهذا الوصية * ولو قال

أوصيت بذلك على المسجد قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو باطل حتى يقول ينفق على المسجد وقال محمد رحمه الله تعالى هو جائز وذكر الناطق رحمه الله تعالى إذا وقف ماله لأصلاح المساجد يجوز وإن وقف لبناء قلنا طرأ وأصلاح الطريق أوله خير القبور وأخذ السقايات واختارات المسلمين أوله وألشراء الأكتاف لهم لا يجوز وهو جائز في الفتوى * ولو جعل أرضه صدقة موقوفة على مرممة مسجد كذا وثمن بوايه وزيت قتاده وما يحتاج إليه ذكر النصف رحمه الله تعالى أنه باطل لأنه قد تحضر الحلة فيفضل المسجد ولا يحتاج إلى المرممة فإن زاد على ذلك وقال فإن استغنى عنه المسجد كانت الغلة للسكان جازلته مما يتأبد * ولو كانت الأرض وقفاً على عمارة المساجد وعلى مرممة المقابر جازل ذلك مما لا ينقطع * أرض هي وقف على عمارة المسجد على أن ما فضل من عمارته فهو للفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد غير محتاج إلى العمارة قال الفقيه أبو بكر (٢٩٣) البني رحمه الله تعالى تحبس الغلة لأنه ربما يحدث بالمسجد حدث ونصير الأرض بحال لا تغل

* وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى الجواب كما قال وعندى لوعلم أنه لو اجتمع من الغلة مقدار ما لو احتاج المسجد والأرض إلى العمارة يمكن العمارة بها وبفضل تصرف الزائدة إلى الفقراء على ما شرط الواقف * مسجداً انهدم وقد اجتمع من غلته ما يصلح به البناء قال النصف رحمه الله تعالى لا تنفق الغلة في البناء لأن الواقف وقف على مرممته ولم يأمر بأن يبني هذا المسجد والفتوى على أنه يجوز البناء بآلة الغلة * ولو كان الوقف على عمارة المسجد هل القيم أن يشتري سلماً ليرقى على السطح لكس السطح أو تطينه أو يعطى من غلة المسجد أجر من يكس السطح ويطرح الثلج ويخرج التراب مجتمع من المسجد قال أبو نصر رحمه الله تعالى القيم أن يفعل ما في تركه خراب المسجد

إذا لم يقبل فلم يصح ذلك * رجل له على رجل ألف درهم حاله من ثمن مبيع أو سلم وبأه أن ينجمه مجموعاً على أن يكفل له فلان فقبل أن يقبل الكفيل صم التأخير سواء كان الكفيل حاضراً أو غائباً وإن لم يقبل لا يصح التأخير كذا في المحيط * رجلان في سفينة اتفهما إلى مكان قليل المسافة قال أحدهما لصاحبه ألق متاعك في الماء على أن تمناني ببني وبينك فهو فامد ويضع لصاحبه نصف قيمة متاعه كذا في محيط السرخسي * وطريقه أنه يصير مشترى متاع الملقى بنصف مناعه كذا في التارخانية ناقلاً عن فتاوى أبي الليث * لو ادعى على آخر (١) (كه غلام) لو كان بين بضاعة حادى وكفى كذا كروى خيايتي كسند مردان لو كان بضاعة كبريت من درهما وعهد أن يرمي است ووي جندين از مال من خنات كرده است برنواجب است كه بدى) تصح هذا المدعى كذا في الفصول العبادية * ولوطب المذنب أن يأتيه المدعى عليه كفيل بالمدعى به فلا يحل أو أماناً يكون منقولاً وعقاراً أو ديناً فإن كان منقولاً لا يطران كان مثلاً لكفيل والمورون لا يجبر على إعطاء الكفيل بالمدعى به لأنه ليس عليه أحضاره في مجلس الحكم وإن لم يكن مثلاً كالمبدوء والدية والتوب يجبر على إعطاء الكفيل بالمدعى به فاما إذا كان المدعى به عقاراً أو ديناً لم يأخذ منه كفيل كذا في محيط السرخسي * وذكر ابن جماعة في نوادره عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو أن رجلاً ذبح شاة جل فأكلها فضع رجل تلك الشاة لم يكن عليه الشاة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه ليس عليه شاة أكلها عليه قيمتها وكذلك لو أقرض رجل رجلاً شاة فقبضها واستهلكها فضعها لرجل عنه لم يلزمه الضمان لأنه ليس عليه الشاة وكذلك كل شيء يتعاضده الناس فيما بينهم فهو مثل الشاة في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فهذه المسائل نص عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن حق المصسوب منه بعد هلاك المصسوب في القيمة لا في العين وفي صلح الأصل عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن حق المصسوب عليه في العين حتى قال يجوز الصلح عن المصسوب بعد هلاكه على أن تكمن قيمته وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى فاما أنا فأقول إذا غضب شاة فغيره وذبحها فضعها له آخر عنه أن أأمره الضمان وأدع فيه الشاة قال وكذلك الحيوان كله وكذلك لو غضب عيواناً عند فضعه لرجل أضمنه أباه الأثرى أنه لو أبرأ من عبده برئ من قيمته فهذه المسائل نص عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن حق المصسوب منه بعد هلاك العين في عين المصسوب لا في قيمته كذا في الذخيرة * قال في الأصل إذا غضب رجل عبداً من رجل أو أمة أو شيئاً من الحيوان أو من العروض وكفل به كفيل صححت الكفالة ووجب على الكفيل ردعيته مادام

ترجى (١) أن غلاماً الذي أعطى على بضاعة وقلبتان فضل خيانتة في مال الذي أخذته بضاعة فأنما الضامن وعهد ذلك على وهو قد خان في ماله هذا القدر فوجب عليك أن تعطيه

* مسجداً تكسر حائطه من ما يجنب المسجد الشارع وهو ماء الشفة أو تكسرت ضفته هل يصرف من غلة المسجد إلى عمارة النهر وممنه قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى أن كان ما يصرف إلى عمارة النهر وممنه لا يزاد على عمارة القائم فيه جاز ولا هل المسجد أن يعمه وأهل النهر من الانتفاع بالنهر وممنه حتى يبطوهم قيمة العمارة فيصرف ذلك إلى عمارة المسجد وإن شاء أهل المسجد تقدموا إلى أهل النهر بأصلاح النهر فإن لم يصلحوا حتى انهدم حائط المسجد وتكسر ضفته أو مرممة ما هدم * ولو أن مسجداً بابه على مهابلج يصح المطر على باب المسجد فيفسده ويقتل داخل المسجد من ذلك وخارجهم يمشى على الناس الدخول في المسجد يجوز أن يخذل من غلة المسجد قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى أن كان لا يضرب ذلك بأهل الطريق جاز * طريق العلامة هي واسع فبني فيه أهل الحلة مسجد العامة ولا يضرب ذلك بالطريق قالوا لا بأس به * وهكذا رأى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى

فأما

لان الطريق للسبلن والمسجد لهم أيضا * وان أراد أهل المحلة أن يدخلوا شيا من الطريق في دورهم وذلك لا يضر بالطريق لا يكون لهم ذلك ولا هل المحلة تنحى بل باب المسجد من موضع الى موضع آخر * قوم بنوا مسجدوا احتاجوا الى مكان ليتسع المسجد فأخذوا من الطريق وأدخلوا في المسجد ان كان يضر ذلك بأصحاب الطريق فلا يجوزوا الا فلا بأس به * ولو ضاق المسجد على الناس وبجبهه أرض لرجل يؤخذ أرضه بالمقمة كرها ولو كان بجنب المسجد أرض وقف على المسجد فإرادوا أن يزيدوا شيا في المسجد من الأرض جاز ذلك بأمر القاضي * ولوان قيم المسجد أراد أن يبنى حوائط في حرم المسجد فوائته قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى لا يجوز له أن يجعل شيا من المسجد مسكنا أو مستغلا * ولوان سلطانا أذن لقوم أن يعمروا أرضا من أراضي البلدة حوائط موقوفة على المسجد أو أمرهم أن يزيدوا في مسجدهم قالوا ان كانت البلدة فقست عنوة ذلك لا يضر بالمارة والناس يتخذون أمر السلطان فيها (٩٩٣) وان كانت البلدة فحقت صحتها لا يتخذون أمر السلطان لان البلدة انا

انما ورد قيمته ان هلك كما يجب على الاصيل والقول في مقدار قيمته اذا وقع الاختلاف فيما بين الطالب والكفيل قول الكفيل وان أقر القاصب بقبضته أو كرمها أو به الكفيل لم يزم ولم يلزم الكفيل وان قامت ينفة على زيادة القيمة أخذ هذا الكفيل بالزيادة * ولين كرمي الكتاب ان الاصيل اذا حلف وكنل حتى رتبته الزيادة هل يلزم الزيادة الكفيل قالوا يجب أن تكون المسئلة على التفصيل ان سبق من الاصيل بل اقرار بخلافه فان قال كانت قيمته خمسمائة والمقصوب منه يقول لا بل كانت ألفا فاستحلف الاصيل فابي أن يحلف حتى رتبته الا لزم الا يلزم الكفيل الالف وان لم يسبق منه اقرار بخلافه ما كان ساكتا حين ادعى المقصوب منه ان قيمته ألف درهم فاستحلف فابي فانه يلزم الكفيل الالف كذا في المحط * القاضي يأخذ من الذي عليه كفيلا ثقة اذا طلب وقال لي ينفة حاضرة والتقدير بثلاثة أيام لانهم كانوا يجلسون للقضاء في كل ثلاثة أيام * ولو امتنع الذي عليه من اعطاء الكفيل بأمر القاضي بالمالزمة ولا يجبهه كذا في الخلاصة * والثقة من يكون معروف الدار أو معروف الحانوت لا يمكنه أن يعفى نفسه وما وراعت ذلك من كون الكفيل تاجر أو ماله من شئ أو من واث النفس فلا يلتفت اليه القاضي ومن يسكن بيتا أو حجرة بكرة فليس ينفة فلا قال لا أحد كفيلا ثقة فاقول قوله * وأمر الذي أن يلازمه كايلازم الغريم غريمه كذا في المحط * ولوقال ينبغي غيب أو أقام شاهدا واحدا وقال ان استغاث بالآخذ الكفيل كذا في الخلاصة * هذا اذا كان الذي عليه مقبضا في المصر ما اذا كان مسافرا فلا يجبر على اعطاء الكفيل لكن يؤجله الى وقت قيامه في مجلس الحكم فان في الذي يمينته والاخى سبيله كذا في محيط السرخسي * وان ادعى الخصم أنه مسافر وأنكر الذي ذلك كان القول قول المدعى لان الاقامة في الامصار أصل كذا في فتاوى قاضيان * ولوقال أن أخرج غدا أو الى ثلاثة أيام بكفله الى وقت الخروج وان أنكر الطالب خروجه ينظر الزينة أو يعت من يتقوه الى رفقه ليسأله من ذلك فان قالوا نعم أعد للفرج معناه بكفله الى وقت الخروج كذا في قمح الاجارة بعد السفر كذا في الخلاصة * شرط في الكتاب لاخذ الكفيل طلب المدعي ذلك من القاضي قالوا هذا اذا كان الرجل عالما يهتدى الى الخصومات أما ان كان جاهلا فلقاضي بأمر المدعي عليه باعطاء الكفيل وان لم يطلب المدعي ذلك كذا في المحط * واذا أعطى كفيلا نفسه وامتنع عن التوكيل لا يجبره القاضي ولا بأمر بالمالزمة وان أعطاه وكليلا لنفسه وامتنع عن اعطاء الكفيل يجبر على اعطاء الكفيل كذا في الخلاصة * رجل عليه دين وبه رهن وكفيل كفل باذن المدين قضي الكفيل دين الطالب ثم هلك الرهن في يد الطالب ذكر في التوازي ان الكفيل يرجع على الاصيل بما كفل وهو كالموكل بأمره أو أخذ بالثمن كفيلا بأمر المشتري فاذى الكفيل الثمن ثم هلك المبيع عند البائع فان الكفيل لا يجتصم بالبائع ولا يرجع

والفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى * ولو كفن ميتا فاقترسه سبع فان الكفن يكون لكن ان كان حيا وكون لواثره ان كان ميتا * ولوان أهل المسجد باعوا أحسن المسجد وحجراته أو نفعها صار خلقا (١) ومن فعل ذلك غائب اختلافه فيه * قال بعضهم يجوز الاول وأن يكون باذن القاضي وقال بعضهم لا يجوز الا باذن القاضي وهو الصحيح * ودياح الكعبة اذا صار خلقا يبيعه السلطان ويستعين به في أمر الكعبة لان الولاء لله للسلطان لا لله ولا يجوز الا باذن القاضي على قتاديل المسجد وقف المسجد ذكره الناطقي رحمه الله تعالى * مسجد بجبهة فارقين يضر بحائط المسجد ضربا ينافي ما زاد القيم أو أهل المسجد أن يخذل من مال المسجد حضا فوجب حائط المسجد ليعم الضرر عن المسجد قالوا ان كان الوقف على مصالح المسجد جاز للقيم ذلك لان هذا من مصالح المسجد وان كان الوقف على عمارة المسجد لا يجوز لان هذا ليس من عمارة المسجد * متولى المسجد اذا أمر المؤذن أن يخدم المسجد سنة أو أكثر بما هو معلوم جازت الاجارة بعد ذلك ان كان ماسما لمن الاجر

والفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى * ولو كفن ميتا فاقترسه سبع فان الكفن يكون لكن ان كان حيا وكون لواثره ان كان ميتا * ولوان أهل المسجد باعوا أحسن المسجد وحجراته أو نفعها صار خلقا (١) ومن فعل ذلك غائب اختلافه فيه * قال بعضهم يجوز الاول وأن يكون باذن القاضي وقال بعضهم لا يجوز الا باذن القاضي وهو الصحيح * ودياح الكعبة اذا صار خلقا يبيعه السلطان ويستعين به في أمر الكعبة لان الولاء لله للسلطان لا لله ولا يجوز الا باذن القاضي على قتاديل المسجد وقف المسجد ذكره الناطقي رحمه الله تعالى * مسجد بجبهة فارقين يضر بحائط المسجد ضربا ينافي ما زاد القيم أو أهل المسجد أن يخذل من مال المسجد حضا فوجب حائط المسجد ليعم الضرر عن المسجد قالوا ان كان الوقف على مصالح المسجد جاز للقيم ذلك لان هذا من مصالح المسجد وان كان الوقف على عمارة المسجد لا يجوز لان هذا ليس من عمارة المسجد * متولى المسجد اذا أمر المؤذن أن يخدم المسجد سنة أو أكثر بما هو معلوم جازت الاجارة بعد ذلك ان كان ماسما لمن الاجر

مثل أجره أو زيادة يتعاقب فيه الناس كانت الاجارة للمسجد ولا يضمن القيم يدفع الاجرم مال الوقت ويحل للمؤذن أن يأخذ ذلك وان كان ذلك أكثر من أجر عمله يتعاقب الناس فيه كانت الاجارة للتولى وعليه الاجرى ماله * فان دفع ذلك من مال الوقت يكون ضماننا * وان علم المؤذن أن ما أخذ من مال الوقت لا يحل له ذلك * متولى المسجد اذا اشتري بالقبلة التي اجتمعت عنده من الوقت من لا يدفع المنزل الى المؤذن ليسكن فيه ان علم المؤذن ذلك كرهه أن يسكن في ذلك المنزل لأن هذا المنزل من مستغلات المسجد وهذا المسئلة طيب على ان متولى المسجد اذا دفع الى المؤذن أو الى الامام ما هو من مستغلات المسجد لا يجوز ذلك للتولى وبكره الامام والمؤذن أن يسكن في ذلك المنزل * متولى المسجد ليس له أن يحمل سراج المسجد الى بيته وله أن يحمل من البيت الى المسجد * رجل ادعى في مسجد أو مقبرة حقاً وقضى القاضى للذي بالمسئلة على بعض أهلها (٣٩٤) كان ذلك قضاء على جميعهم لان كل واحد منهم خصم عن الباقي كالأثر عن الميت وعن

عليه وانما يخاصم المشتري ثم المشتري يرجع على البائع بمخالف الكفيل للهو رجل عليه دين لرجل وبه كفيل فآخذ الطالب من الكفيل رهناً ومن الأصل رهناً أحدهما بعد الآخر وبكل واحد من الرهنين وفاء بالدين فهلك أحد الرهنين عند الرهين قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان هلك الرهن الثاني ان كان الراي الثاني علم برهن الاول فان الثاني بهلك نصف الدين وان لم يعلم بذلك بهلك جميعه من الدين وكفى كتاب الرهن أن الثاني بهلك نصف الدين ولم يذ كر العلم والجهل والصحيم ماذ كفى كتاب الرهن كذا في فتاوى فاضحان وفي كتاب الرهن عبيد بن نصر اثنين كتابه كتابة واحدة على خير فاسلم أحدهما صار الكل قيمة وبقيت الكتابة وكذا لو كان العبد لواحداً ففقد وأسلم أحد ورثته وكذا لو كاتب عبده كتابة واحدة وكفل كل عن صاحبه فاسلم المولى أو أحدهما نظيره كاتبهما أو كاتبه عبد الله ماعلى رطب فأنقطع وانته وقضى القاضى بالقيمة على أحدهما صار ماعلى الآخر قيمة اذ لو بنى رطباً ففقدت الكتابة كذا في الكافي * وكره السفاح وهو قرض استغاده المقرض سقوط خطر الطريق وقد نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قرض جرفعا * وصوته دفع الى تاجر عشرة لدفهها الى صديقه وانما يدفع على سبيل القرض لا على سبيل الامانة ليستفديه سقوط خطر الطريق فان لم تكن المنفعة مشروطاً فلا كان فيه عرف ظاهر فلا بأس به كذا في الكافي في كتاب الحوالة وقال الرجل لغیره ان كتب سقفة الى موضع كذا على أن أعطيت هنا الى أيام فلا خرفه كذا في ذخيرة لو جاء بكتاب سقفة الى رجل من شريكه وأخطئه دفعه اليه فقرا ثم قال كتبنا لك عندي أو قال له المانع اخبرني فقال قد أتيتك عندي أو قال كتبنا لك عندي فهو باطل كذا في ذخيرة * ان شامدفع اليه المال وان شاء لم يدفعه كذا الطحاوي اذا قبل المدفوع اليه كتاب السقفة وقرا ما فيه لزمه المال والاعتماد على الاول انه لا يلزمه المال ما لم يضمن أو يقول كتبنا لك على أو قال أو أتيتك على كذا في فتاوى فاضحان * وقال الفتوى على ما تقدم كذا في ذخيرة * وعن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى رجل أنفذ جيرا الى مدينة من المدن ثم أنفذ الى الاجير بعد خروج الاجير من المدينة شيأ من (١) (السودزيان) ثم كتب الرجل الى اجيره سقفة باسم رجل غلبا وصلت السقفة الى الاجير قبلها أو أدى بعض المال وبذل الى صاحب السقفة خطا بالباقي ثم ورد الى الاجير كتاب من الاستاذ ان لا تقبل السقفة التي كتبها اليك باسم فلان وان كنت قبلتها فلا تقبله المال ورد عليه كتاب السقفة فتسدد الى ذلك أمر وقد تبدل الامر فهل للاجير أن يمتنع عن أداء الباقي قال رحمه الله تعالى ان كان المكتوب وهو صاحب السقفة دفع المال الى الذي كتب له السقفة وضمن له

ترجمة (١) النفع والضرر

بقية الورثة وفي الخان لا يقضى حتى يحضر نائب قيم الوقت * اذا اشتري شيئاً لمرة المسجد بدون اذن القاضى قالوا لا يرجع بذلك في مال المسجد وله أن يتفق على المسرة من ماله كالوصى في مال الصغير ولو أدخل المتولى جنعا من ماله في الوقف جاز له أن يرجع في غلة الوقف * رجل اشترى أرضاً فوقها ثم جاء مستحق واشتقها وأجاز البيع بطل الوقف في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو ضمن المستحق البائع جاز الوقف في قول محمد بن موضعا وزاد في طريق المسلمين وجعله طريقا لهم وأشهد على ذلك صح ويشترط لذلك مرو واحد من الناس بانه على قول من بشرط القرض في الأوقاف وسوى في الكتاب بين الطريق والمقبرة وسائر

الأوقاف وقال على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكون له الرجوع فيها الا في المسجد خاصة وروى الحسن بن زناد عن المكتوب أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يرجع في المقبرة في الموضوع الذي دفن فيه ما سوى ذلك لان النش قبور * وعك عن الحاكم المعروف بهو به انه قال وجدت في التوادر عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه أجاز وقف المقبرة والطريق كما أجاز وقف المسجد وكذا القنطرة يتخذها الرجل للمسلمين ويطلقون به أو لا يكون ثأوا مائلا لورثته خص بناء القنطرة في بطلان الميراث قالوا تأول بذلك اذ لم يكن موضع القنطرة ملك الباني وهو المعتاد * والظاهر ان الإنسان يتخذ القنطرة على النهار العام * وهذه المسئلة دليل على جواز وقف البناء دون الاصل * وذكر في الاصل أن وقف البناء دون أصل الدار لا يجوز ولا يجوز وقف البناء في أرض هي عارية واجارة فان كانت لمالك الأوقاف البناء جاز عند البعض * وعن محمد بن رحمه الله تعالى اذا كان البناء في أرض وقف جاز على الجهة التي تكون الارض ونفا عليها وهي ضيقة

ولم يذكر حكمها اذا خلعت عن أهلها قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كان الواقف جعلها وقفاً وصحته وجب عليه وقال وقت هذه الضيقة على مسجد كذا ولم يذكر على هذا ولم يجعل الوقف بلفظ الصدقة صح وتصرف غلته الى الفقراء ولم يكن للورثة حق * وان جعله وقفاً للحياة وبعد الموت أو بعد الممات بلفظ الصدقة صح وتصرف أيضاً غلته الى الفقراء وان لم يذكر لفظ الصدقة كان الوقف صحياً * رجل وقف أرضاً على جهة ولم يشترط الولاية لنفسه ولا لغيره ذكر هلال الناطق رحمه الله تعالى أن الولاية تكون للواقف * وذكر محمد رحمه الله تعالى في السراية اذا وقف ضيقة وأخرجها الى القيم لا تكون له الولاية بعد ذلك الا أن يشترط الولاية لنفسه * وكذا الوماث الواقف وله وصى فالولاية تكون للقيم دون الوصي ومن المشايخ من قال الواقف أحق بالولاية وله ان يأخذها من المتولى ما لم يقض القاضي يعني ما لم يقض القاضي يلزم الوقف وهذا المسئلة بناء على ان عند محمد رحمه الله تعالى (٢٩٥) التسليم الى المتولى شرط لصحة الوقف فلا يبقى

له ولاية بعد التسليم الا ان يشترط الولاية لنفسه * أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى التسليم الى المتولى ليس بشرط فكانت الولاية للواقف وان لم يشترط الولاية لنفسه * ومشايخ يبيعونهم الله تعالى أخذوا بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى ومشايخ أخذوا بقول محمد رحمه الله تعالى * ولوان رجلاً وقف وقفا وأخرجه من يده وسلمه الى المتولى ذكر الناطق رحمه الله تعالى أن يعزل المتولى الآن يشترط ان له عزله * فلان الواقف شرط الولاية لنفسه وشروط ليس للسلطان والقاضي عزله فان لم يكن هو مأموراً بالولاية كان الشرط باطلاً وللتأني أن يعزله وبولي غيره ويكون هو رجل أوصى الى رجل في ولده وهو غير مأمون كان القاضي أن يعزله * ولوان رجلاً جعل أرضه صدقة موقوفة فلما

المكتوب اليه صح ضمان الاجبر عنه ولا يكون للاجبر أن يتنعم عن أداء الباقي وان لم يكن صاحب السفينة دفع المال الى الكاتب لايصح ضمان الاجبر عنه وكان للاجبر أن يتنعم عن أداء الباقي ولا يكون له أن يسترد ما دفع اليه هذا اذا كان الاجبر ضمن المال لصاحب السفينة وان لم يضمن كان له أن يتنعم عن دفع المال الى صاحب السفينة في الوجهين قال وبذل الخط بالباقي لا يصح ضمانه الا ان يقر باللسان أو يكتب لفلان على من المال كيت وكيت ويشهد على ذلك شهودا كذا في فتاوى فاضلنا * في دعوى الفضلي أو رد سفينة من آخر الى بعض التجار في علبه من جله المال بعضه وبقيت عنه بقيته ان كان للسدي كتب مال قبل المكتوب اليه وكتب اليه أن يدفعه الى صاحب الكتاب وأقر المكتوب اليه بالكتاب وان المال دين عليه أجبر على دفعه وان لم يقر به لا يجبر وان لم يكن الذي كتب قبل المكتوب اليه مال لا يجبر على دفعه الا أن يكون ضمن المال لصاحب الكتاب كذا في الذخيرة * وانه سبحانه وتعالى أعلم

وهي مشقة على ثلاثة أبواب

كتاب الحوالة

الباب الاول في تعريفها وركنها وشرائطها وأحكامها

أما التعريف فهو نقل الدين من ذمة الى ذمة هو الصحيح كذا في النهر الفائق * وأما ركنها فهو الإيجاب والقبول * والإيجاب من المحيل والقبول من المحتال عليه والمحتال له جميعاً فالإيجاب أن يقول المحيل للطالب أحلتك على فلان بكذا والقبول من المحتال عليه والمحتال له أن يقول كل واحد منهما قبلت ورضيت أو نحو ذلك مما يدل على القبول والرضا وهذا عند أصحابنا كذا في البدائع * وأما شرائطها فأنواع بعضها يرجع الى المحيل وبعضها يرجع الى المحتال له وبعضها الى المحتال عليه وبعضها الى المحتال له أما الذي يرجع الى المحيل (فته أن يكون عاقل) فلا تصح حوالة المجنون والصبي الذي لا يعقل (ونه أن يكون بالغاً) وهو شرط المتفادون لان عقادته قد حوالة الصبي العاقل موقوفاً نأذاه على إجازة وليه وأما حوالة المحيل فليست بشرط لصحة الحوالة حتى تصح حوالة العبد فان كان مأموراً في التجارة يرجع عليه المحتال عليه في الحال اذا أدى وليه يمكن للعبد عليه دين مثله ويتعلق برقبته وان كان مجبوراً يرجع عليه بعد العتق وكذا الصحة ليست بشرط لصحة الحوالة فتصح من المريض كذا في البدائع * فأما ضمان عليه الدين وأمره فليس بشرط لصحة الحوالة حتى ان من قال لغیري انك على فلان كذا من الدين فاحل به على ورضي بذلك صاحب الدين صح الحوالة فان أدى المال لا يرجع بذلك على الذي عليه الاصل وببر كذا في النهاية *

مرض من الموت أوصى الى رجل وجعله وصي نفسه ولم يذكر من أمر الوقف شيئاً فان ولاية الوقف تكون الى وصيه * ولو قال الواقف أنت وصي في أمر الوقف خاصة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو كما قال وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو وصي في الاشياء كلها * ولوان هذا الواقف جعل ولاية الوقف الى غيره ثم مات الواقف بطلت ولاية المتولى في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لانه وكله الا أن يقول ولاية الوقف اليه في حياته وبعد وفاته فحينئذ اذا مات الواقف لا بطل ولاية المتولى لانه وصيه بعد موته * ولشرط الواقف أن تكون الولاية له ولا ولادة في ولاية القوام وعزله * والاستبدال بالوقف وما هو من أنواع الولاية وأخرجه من يده الى المتولى جائز ذلك ذكره في السير وان لم يشترط لنفسه ولاية على عزله المتولى فبعد ما أخرجه الى المتولى لا يكون له أن يعزله في قول محمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أن يعزله * ولوان الواقف جعل ولاية الوقف الى رجلين بعد موته ثم مات أحد الرجلين أوصى الى صاحبه في أمر الوقف ومات جاز تصرف الحى منهما في

جميع أمر الوقف * وروى يوسف بن خالد التيمي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجوز لزان الواقف رضي برأيهم ما لم يرض برأي أحدهما * ولأن الواقف جعل رجلا متوليا وشرط أنه ان مات هذا المتولي ليس له أن يوصي إلى غيره جاز هذا الشرط * ولأن رجلا جعل أرضه ووقفه على الفقراء والمساكين أو على قوم مسلمهم ثم بعدهم على الفقراء ثم ان الواهب زرعها بعد ما خرجه إلى المتولي وقال زرع المتوفى وقال أهل الوقف زرعته فان الوقف كان القول قول الواقف ويكون الزرع له فان سأل أهل الوقف من القاضي أن يخرج الوقف من يده بذلك فان القاضي لا يخرج * ولو كان فعل هذا متولى الوقف فان القاضي يخرج الوقف من يده بذلك وعلى الواقف والمتولي في هذا ضمان نقصان الوقف وليس عليهم ما أجر مثل الأرض ثم يقول القاضي للواقف ازرعها للوقف فان قال ليس للوقف مال أزرع للوقف ولا لاهل الوقف فان القاضي يقول له استند على الوقف بغير البذر (٣٩٦) والنفقة ثم يرجع بذلك غلة الوقف فان قال الواقف لا يمكنني ذلك يقول القاضي لاهل

الوقف استندوا أنهم فان قالوا لا يمكننا ذلك بل نحن نزرع لانفسنا فانه لا ينبغي للقاضي أن يطلق لهم ذلك لان الوقف في يد الواقف فهو أحق بالقيام به الا أن يكون الواقف مخوفا على الوقف فيخرج منه يده * رجل وقف ضيقة في صحته على الفقراء وأخرجهما من يده إلى المتولي ثم قال لوصيه عند الموت أعط من غلة تلك الضيقة لفلان كذا وفلان كذا وقال لوصيه اقل ما رأيت من الصواب فجعله لأولئك باطل لانها صارت حقا للفقراء أو لافلا يملك ابطال حقهم ثم اذا كان شرط الواقف أن يصرف غلته إلى من شاء * رجل طلب التولية في الاوقاف قالوا لا يعطى له التولية وهو كن طلب القضاء لاخذ رجل وقف وقفا في حياته ولم يجعل له قياما حتى حضرته الوفاة فأوصى إلى رجل قالوا

* وأما الذي يرجع إلى احتمال له (فنه العقل) لان قبوله ركن وغير العاقل لا يكون من أهل القبول (ومنه البلوغ) وانه شرط النفاذ دون الانعقاد فيه فقد احتاج به موقفا على اجازة وليس ان كان الثاني أملا من الاول كذا في البدائع * ويجوز قبول الحوالة بمال التيمم من الاب والوصي على أملا من الاول وان كان مثله في الملاحة مختلفة وعلى قولين كذا في الجرار اثنى ناقلا عن المحيط * (ومنه الرضا) حتى لو احتال مكرها لا يصح (ومنه مجلس الحوالة) وهو شرط الانعقاد عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى * وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى شرط النفاذ حتى ان احتمال له لو كان غائباً عن المجلس فبلغه الخبر فاجاز لا ينفذ عندهما والصحيح قولهما كذا في البدائع * الا أن يقبل رجل الحوالة للغائب هكذا فتقوى فاضيان * وأما الذي يرجع إلى احتمال عليه (فنه العقل) فلا يصح من المجنون والصبي الذي لا يعقل قبول الحوالة أصلا (ومنه البلوغ) وانه شرط الانعقاد أيضا فلا يصح من الصبي قبول الحوالة أصلا وان كان عاقلًا سواء كان مجبوراً أم أذوناً في التجارة وسواء كانت الحوالة بغير أمر المحيل أو بأمره وان قبل وإبسه عنه لا يصح أيضا كذا في البدائع * (ومنه رضاه وقبول الحوالة) سواء كان عليه من أو لم يكن عند علمائنا رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ولا تنقطع حضرته لجهة الحوالة حتى لو أقاله على رجل غائب ثم علم الغائب فقبل صحته الحوالة كذا في فتاوى فاضيان * وأما الذي يرجع إلى احتمال له (فنه ان يكون ديناً لازماً) فلا يصح الحوالة بالاعيان القائمة ولا دين غير لازم كبذل الكتابة وما يجري مجرى * والاصل ان كل دين لا يصح الكفالة به لا نصح الحوالة به كذا في البدائع * وأما أحكامها (فنه ابراءة المحيل عن الدين) كذا في محيط السرخسي * قالوا ان احتمال المحيل عن الدين أو وصيه له لا يصح وعليه الفتوى كذا في الظهيرية * وإذا أحال الراهن الرهنين بالدين عن غير رهنين ترداهن كذا في محيط السرخسي * وكذا لو أحال دينه فنه لا يصح هكذا في الكافي * ولو أحال الزوج المأزومة بصداقه الم تحبس نفسها هكذا في الجرار اثنى * ولم يرجع احتمال علي الميسل إلا أن يتوى حقه فاذا توى عليه عاد الدين إلى ذمة المحيل * والتوى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أحداً من الرهنين اما أن يجحد احتمال عليه الحوالة ويجلب ولا يئنه للميسل ولا لاعتقاله أو يئنه من ملسا بأن لم يترك ما لعينا ولا ديناً ولا كفيلاً كذا في التبيين * سواء كانت الكفالة بأمره أو بغير أمره كذا في خزائن المفتين * ولو أحال الموريل الطالب على الاصيل لم يعد عليه بالتوى كذا في التتارخانية * ولو مات احتمال عليه مفسداً وعند احتمال له رهن بالمال لغر احتمال عليه بأن استعار احتمال عليمن آخر عيناً رهنها عند احتمال له أو رهن رجل عند احتمال له رهنها بالمال نزعاً وجعل احتمال عليه مسلطاً على بيعه أو لم يجعل يعود المال في ذمة المحيل كذا في فتاوى فاضيان * ولو أن صاحب الرهن لم يأخذ الرهن بعد مامات احتمال عليه مفسداً حتى هلك في يده

بأن هذا الوصي يكون وصياً وقبيلاً أو فاقه أيضاً في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان عنده التسليم ليس الرهن بشرط فيصح الوقف في حياته بغير تسليم * ولو كان هذا الواقف جعل للوقف قبلاً لم حضرته الوفاة أوصى إلى رجل فان هذا الوصي لا يكون قبلاً على أوقافه يعني لا يكون متولياً * وقف صحيح على مسجد بعتيه وله قيم ذات القيم فاجتمع أهل المسجد وجعلوا رجلاً متولياً بغير أمر القاضي فقام هذا المتولي بعارة المسجد من غلات وقف المسجد اختلف المشايخ في زرعهم الله تعالى في هذه التولية والاصح أنها لا تصح ويكون نصب القسيم إلى القاضي ولا يكون هذا المتولي ضامناً لما اتفق في العمار من غلات الوقف ان كان هذا المتولي أجزأ الوقف وخذ الغلة * وأما إذا لم تصح التولية بصيرتها صاباً والغاصب اذا أجزأ الغصب كان الاجرة * وقف على أرباب معلوفين بمصحي عددهم خنصاً لا يرايه متولياً من غير رأي القاضي صح ذلك منهم اذا كان هذا المتولي من أهل الصلاح ولا يكون فاسقاً * والاوولى أن يرفع

الامر الى القاضي حتى يثبت فيما * قالوا في زمتا الاولى أن لا يرفع الامر الى القاضي لان في زمتا طاهر الاطماع الفاسدة من القضاة ومع هذا لا يكون لاهل المسجد نصب القيم والمتولى بدون استطلاع رأى القاضي * رجل بنى مسجدا في سكة فاحتاج الى العارة فنزاعه أهل السكة في العارة كان الباني باهمارة أولى من أهل السكة ولا يكون لاهل السكة منازعة في ذلك وكذلك لو نزاعه أهل السكة في هيب الامام والمؤذن كان ذلك اليه الا اذا عين هو لذلك رجلا وعن أهل السكة رجلا آخر أعطي عن عن الباني فختن ذلك لا يكون الباني أولى * وقوله متول ومشرف لا يكون لأشرف أن يتصرف في مال الوقف لان ذلك مفوض الى المتولى والمشرى ما مورى بالحفظ لا غير * رجل قال في مرضه اشترى من غلة دارى هذه بعد موتى كل شهر بعشرة دراهم خبزاً وقرعاً على المسكين قالوا تصر الدار ورقفاً كمال وقال وقت دارى بعد موتى على المسكين * المتولى اذا اشترى من غلة المسجد حائوا أو داراً أو مستغلاً أخر جاز (٣٩٧) لان هذا من مصالح المسجد * فإذا

أراد المتولى أن يبيع ما اشترى وباع اختلافه فيه قال بعضهم لا يجوز هذا البيع لان هذا أصار من أوقاف المسجد وقال بعضهم يجوز هذا البيع وهو الصحيح لان المشتري لم يذ كر شيئاً شروط الوقف فلا يكون ما اشترى من حله أوقاف المسجد * مسجد مستغلات وأوقاف أراد المتولى أن يشتري من غلة الوقف للمسجد دهنًا أو حصداً أو حبشياً أو أجراً أو حصداً الفرس المسجد أو حصى قالوا ان وسع الأوقاف ذلك للقيم وقال تعقل ما ترى من مصلحة المسجد كان له أن يشتري المسجد ماشاء * وان لم وسع ذلك ولكنه وقف لبناء المسجد وعمارة المسجد ليس للقيم أن يشتري ما ذكرنا لان هذا ليس من العمارات ولا من البناء وان لم يعرف شرط الواقف في ذلك ينظر هذا القيم الى من كان

الرهن هلك بدين الذى هو مضمون به وان سقط الرهن عن المحتال عليه بموته مطلقاً ثم اذا هلك الرهن بدين الذى هو مضمون به ينظر بعد ذلك ان كان الرهن يتوقع في الرهن لا يرجع على أحد بشئى وان رهن بأمر المحتال عليه أو استعاراً احتال عليه مشاوره نعتب صاحب الرهن المحيل بالمال في أخذ منه وصار ذلك تركه للمحتال عليه فيقضى منه دين غرمائه والراهن من حله غرمائه كذا في المحيط ولومات المحتال عليه وقال المحتال له مات مفسداً وقال المحيل بخلافه في الشافى القول قول المحتال له مع البين على العلم وفي الميسر كما في الشافى كذا في النهاية ولو ظهر لست مال كان له كدين له على ملى أو ودعة عند رجل أو مدفون ولم يعلم القاضي به يوم موته حتى قضى بطلان الحوالة ويعود الدين الى المحيل رد القاضي قضاءه فبعد ذلك ان لم يكن المحتال له أخذ شيئاً من المحيل رجع دينه في المال الذى ظهر للمحتال عليه وان كان قد أخذ شيئاً من المحيل رد عليه ما أخذ ولو كان القاضي يعلم أن البيت يتنازع على الفلوس فعلى قول أبي حنيفة رجحه الله تعالى لا يقضى بطلان الحوالة كذا في المحيط * رجل أ حال رجل بدين له عليه فغاب المحتال عليه عن البلد بحيث لا يدري أين هو ليسرته ويجوز فاراد المحتال أن يرجع لحقه على المحيل لم يكن له أن يرجع بالدين عليه ما لم يثبت موته كذا في فتاوى الجواهر * واذا أدى المحيل ولم يقبل للمحتال له يجبر على القبول كذا في الخلاصة * ولا يكون متبرعا بالخبر عن من يقصد الاحسان الى الغير من غير أن يقصد دفع الضرر عن نفسه وبهذا الاداء قصد دفع الضرر عن نفسه حيث أسقط عن نفسه المطالبة والحبس حال اعساره كذا في الكافي (ومنها) نبوت ولاية المطالبة للمحتال له على المحتال عليه بدين في ذمته (ومنها) نبوت حق الملازمة للمحتال عليه على المحيل اذا لازمه المحتال له فكلما لازمه المحتال له فله أن يلازم المحيل ليخلصه عن ملازمة المحتال له واذا حبسه له أن يحبسه اذا كانت الحوالة بأمر المحيل ولم يكن على المحتال عليه دين مثله للمحيل وان كانت الحوالة بغير أمره أو كان للمحيل على المحتال عليه دين مثله والحوالة مقيدة بالدين لم يكن للمحتال عليه أن يلازم المحيل اذا لزم ولا أن يحبسه اذا حبسه كذا في البدائع *

باب الثاني في تقسيم الحوالة

وهي نوعان مطلقة ومقيدة (فالمطلقة) منها أن يرسل الحوالة ولا يقيد هاشئى مما عنده من ودعة أو غصب أو دين أو يحيله على رجل ليس له عليه شئى مما ذكرنا كذا في التبيين * ولو أ حال مطلقاً لا يتعلق حتى المحتال له بالدين الذى للمحيل على المحتال عليه ولا بالودعة ولا بالغصب اللذين عنده بل بنعمة المحتال عليه ويجب عليه أدا دين المحتال له من مال نفسه والمحيل أن يقبض دينه ووديعته وغصبه منه ولا يطل الحوالة بأخذه

(٣٩٨ - فتاوى ثالث) قبله فان كانوا يشترون من أوقاف المسجد دهنًا والحصص والحشيش والأجرو ما ذكرنا كان للقيم أن يفعل ذلك والا فلا * وقف ومستغل ذكر الواقف في كتاب الوقف أن القيم يشتري جنازة لا يجوز للقيم أن يشتري جنازة من غلة الوقف * ولو اشترى وقف الدين من غلة الوقف يكون ضامناً لان مستغل المسجد يكون وقفاً على مصالح المسجد وشراء الجنازة ليس من مصالح المسجد * ولو اشترى القيم نفقة المسجد أو ودفع الى المسكين لا يجوز وكان عليه ضمان ما تقدم من مال الوقف لان شراء الثوب وقع للقيم فصرنا قد التزم من مال الوقف كثوب اشتراه لنفسه فمضمون * قيم الوقف اذا طلب منه الخراج والحماة وليس في يده من غلة الوقف شئى قال الفقيه أبو القاسم رحمه الله تعالى ان كان الواقف أمره بالاستدانة كان له أن يستدين وان لم يأمره بالاستدانة فاستدان كان ذلك في ماله ولا يرجع من غلة الوقف * وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى اذا استقبله أمر ولم يجد بدا من الاستدانة فبني أن يستدين بأمر الحاكم

ثم يرجع في الغلة لان القاضى ولاية الاستدانة على الوقف وذكر الناطق رحمه الله تعالى اذا اراد التميم أن يستدين ليحصل ذلك في غن البذر للزراعة في أرض الوقف ان فعل ذلك بأمر القاضى كان له ذلك عند الكل لان القاضى يملك الاستدانة فاذا أمر التميم بذلك أمره أما القيم ليعلم الاستدانة قال مولانا رضى الله عنه وتفسير الاستدانة أن يشتري للوقف شئ وليس في يده شئ من غلات الوقف يرجع بذلك فيما يحدث من غلة الوقف * فاما اذا كان في يده شئ من غلات الوقف فاشترى للوقف شئ فنقد الثمن من مال نفسه ينبغي له أن يرجع بذلك في غلة الوقف وان لم يكن ذلك بأمر القاضى كالوكيل بالشراء اذا نقد الثمن من مال نفسه كان له أن يرجع بذلك على الموكل ولو أن القيم أراد أن يرهن الوقف بدين لا يصح لان في ذلك تعطيل الوقف وبكالا يصح ذلك من التولى لا يصح من أهل المسجد أيضا * فان رهن القيم دارا للوقف وسكن المرتين فيها فالواجب عليه (٣٩٨) أجر المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلال أو لم تكن احتياطا لمرال الوقف * وكذلك

فلومات الخيل قسم دينه ووديعته وغصبه الذي قبل الختمال عليه بين غرمائه دون الختمال له كذا في الكافي * (ثم المطلقة على نوعين حالة ومؤجلة) * فالحالة منها أن يحبل المديون الطالب على رجل بألف درهم فيجوز وتكون الاصل على الخيل حالة * والمؤجلة منها رجل له على رجل ألف درهم من غن مبيع الى سنة فأحاله به على رجل الى سنة فالحالة جائزة ويكون الختمال عليه الى سنة ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى ما اذا حصلت الحوالة لمهمة هل يثبت الاجل في حق الختمال عليه أو لا ونبني أن يثبت كافي الكفالة فان مات الخيل لم يحل المال على الختمال عليه وان مات الختمال عليه قبل حلول الاجل والذي عليه الاصل حتى حل المال على الختمال عليه فان لم يكن له وفاء يرجع الختمال له بالمال على الذي عليه الاصل الى أجله كذا في النهاية * واذا كان المال حالا على الذي عليه الاصل من قرض فأحاله به على رجل الى سنة فهو جائز وان كان هذا تأجيلا في القرض فان مات الختمال عليه قبل مضي الاجل مقلدا عاذا المال الى الخيل حالا وكذلك لو كان المال حالا على الخيل من غن مبيع أو غصب فأحاله به على رجل الى سنة ومات الختمال عليه قبل مضي الاجل مقلدا فانه يعود المال الى الخيل حالا كذا في ذخيرة * رجل عليه ألف حالة رجل والمديون على رجل آخر ألف درهم حالة فأحال المديون الاول صاحب دينه على المديون الثاني حوالة مقيمة على عليه صحت الحوالة فلوان الختمال له أخر الختمال عليه الى سنة لا يكون للمعجل أن يرجع على مدينه عما كان له عليه فلوان الختمال له بعد التأخير أبرأ الختمال عليه من دين الحوالة كان للمعجل أن يرجع على مدينه دينه حالا كذا في فتاوى قاضيان * رجل له على آخر ألف درهم فأحال عليه غريمه الى سنة ثم أذى الخيل المال الى الختمال له قبل السنة فله الرجوع على الختمال عليه حالا كذا في السراجية * اذا احتال رجل بالمال الى أجل ثم الختمال عليه أحاله على آخر الى أجل مثل ذلك وأهل أو أكثر لم يكن له أن يرجع على الاصيل حتى يقبض الطالب كذا في التارخية * ولو احتال الاب والوصى بدين الصبي الى أجل لم يجز كونه ابرام وقتا فيعتبر بالابراء المؤبد وهذا اذا كان ديناً ورثه الصغير وان وجب بعقد هما جاز التأجيل عند أي حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى كذا في البحر الرائق * وليس للمعجل عليه أن يرجع على الخيل قبل أن يردى لكن اذا لزم فله أن يلازم واذا حبس كان له أن يحبس الاصيل حتى يخلصه من ذلك كافي الكفيل كذا في المحيط * واذا أدى الختمال عليه الى الختمال له أو وهبه له أو تصدقه به عليه وأمات الختمال له فورته الختمال عليه يرجع في ذلك كله على الخميل ولو أبرأ الختمال له الختمال عليه يرى ويرجع على الخميل كذا في الخلاصة * واذا قال للمعجل عليه قدرته ذلك كان للمعجل عليه أن يرجع على الخميل كذا في خزنة الفتاوى * رجل عليه دين رجل فأحال الطالب على رجل ليس للمعجل عليه دين تجاه فضولي وقضى المال من الختمال

متولى المسجد اذا باع الدار الموقوفه وسكنها المشتري ثم ان القاضى عزل هذا المتولى وجعل غيره متوليا فادعى المتولى الثاني على المشتري واستحق الوقف واستردته كان على المشتري أجر مثل هذه الدر * قال مولانا رضى الله عنه وهذا شئ يخالف ظاهر الرواية وانما قال ذلك بعض المشايخ رحمه الله تعالى احتياطا لمرال الوقف * كانتا تول من مال الوقف فصالحه المتولى على شئ ان وجد المتولى بينه على ما ادعى أو كان الا كرامة قسرا لا يملك المتولى أن يحيط شيئا منه ان كان الا كراغنيا وان كان محتاجا لجزء ذلك اذا لم يكن ماعلى الا كرافحا * مستوى الوقف اذا مرض مرض الموت وفوض أمر الوقف الى غيره جاز لان المتولى بمنزلة الوصى والوصى أن يوصى الى غيره * متولى

المسجد اذا أخذ من غلات المسجد ومات من غير بيان لا يكون ضامنا ذكر الناطق رحمه الله تعالى الامانات تنقلب عليه مضبوطة بالوت عن تجهيل الا في ثلاث * احداها هسه والثانية السلطان اذا خرج الى الغزو وغنوا وأودع بعض الغنمة عند بعض الغافلين ومات ولم يبين عندهم من أودع لاضمان عليه * والثالثة القاضى اذا أخذ مال اليتيم وأودع عند غيره ثم مات ولم يبين عندهم من أودع لاضمان عليه * وأحدا متفوضين اذا كان المال عنده ولم يبين حال المال الذي عنده فمات ذكر بعض الفقهاء أنه لا يضمن وأحاله الى شركة الاصل وذلك غلط بل الصحيح أنه يضمن نصيب صاحبه * ولو أن قاضيا قبض مال اليتيم وضعه في يته فمات القاضى ولم يبين ذكره شيئا عن محمد رحمه الله تعالى أنه يضمن * ولو أن القاضى أخذ مال اليتيم وأودع عند غيره وعرف ذلك منه ثم مات ولا يدري الى من دفع لا يضمن * وذكر ابن رستم رحمه الله تعالى لو قال القاضى في حياته ضاع مال اليتيم عندى أو قال انفقته على اليتيم لاضمان عليه

ولومات قيل أن يقول شيئاً كان ضامناً * حشيش المسجد إذا طرح في أيام البيع عن المسجد قالوا إن لم يكن له قيمة لا بأس بطرحه وإذا طرح
فمن أخذه كان له أن يصنع به ما شاء وان كان منقوماً لا يجوز طرحه وإذا طرح فرفعه إنسان كان ضامناً * ولو أخذ إنسان من حشيش المسجد
وجعله قطعاً ما بالسطح كان ضامناً * جنازة أو نعش للمسجد فسد فباعه أهل المسجد قالوا الأولى أن يكون البيع بأمر القاضي والعصم
أن يبيعهم لا يصح غير أمر القاضي ولا بأس بأن يترك سراج المسجد في المسجد من وقت المغرب إلى وقت العشاء ولا يجوز أن يترك فيه
كل الليل إلا في موضع حرت العادة فيه كمسجد بيت المقدس ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم والحرم * فإن أراد إنسان أن يدرس الكتاب
بسراج المسجد كان السراج موضوعاً في المسجد للصلاة قيل لا بأس به * وان كان موضوعاً في المسجد للصلاة بأن فرغ القوم عن صلاتهم
ونهبوا إلى بيوتهم وبقي السراج في المسجد قالوا لا بأس بأن يدرس به في ثلث الليل (٣٩٩) لأنهم لو أخرها للصلاة إلى ثلث الليل
لا بأس بأن يدرس به فلا

لا بأس بأن يدرس به فلا
يطل حقه بتجملهم وفيما
زاد على ثلث الليل ليس لهم
تأخير الصلاة فلا يكون
لهم حق الدرس * قوم
بنوا مسجداً وفضل من
خشيهم شيئا قالوا يصرف
القاض إلى شانه ولا يصرف
إلى الدهن والحصر وهذا
إذا سلم أصحاب الخشب
انقلب إلى المتولى لبيق به
المسجد * فلو أنهم قطعوا
الخشب فاقض من خشيهم
يكون لهم يفعلون به ما شاءوا
* رجل جمع مالاً من الناس
لينفقه في بناء المسجد وأنفق
من ذلك الدراهم في حاجة
نفسه ثم ردها في نفقة
المسجد لا يسعه أن يفعل
ذلك وإذا فعل إن كان يعرف
صاحب المال رد الضمان
عليه أو يسأله لئلا ينفق
الضمان في المسجد * وإن لم
يعرف صاحب المال يرفع
الامر إلى القاضي حتى
يأمر بما تفاق ذلك في المسجد

عليه تبرعا كان للعتال عليه أن يرجع على الخليل كالأولى من مال نفسه وليس عليه دين ولو كان
للمعجل دين على الخليل عليه فأحال الطالب على مدونه بذلك المال ثم جاء فضولي وقضى دين الخليل
عن الخليل الذي عليه أصل المال كان للمعجل أن يرجع بدنه على الخليل عليه ولو اختلف الخليل والمحال
عليه كل واحد منهما يدعى أن الفضولي قضى عنه والفضولي لم يبين عند القضاء أحدهما بعينه يرجع
إلى قول الفضولي عن أبيه ما قضيت * فان مات الفضولي قبل البيان أو غاب كان القضاء عن الخليل عليه
هكذا في فتاوى فاضلجان * ويرجع الخليل عليه بالخلاف به لا بالمؤدى حتى لو كان الخليل به دراهم
فنفق الخليل عليه دنائراً أو بالعكس فنصارا فوتر عاشر اطر الصرف وصحت المصارفة بالخلاف عليه يرجع
على الخليل على الحوالة لا بالمؤدى وكذا إذا باع بالدرهم أو بالدينار غير ضار يرجع على الحوالة لا بالمؤدى وكذا
إذا أعطاه زوايا مكان الجباة يجوز الخليل له الرجوع على الخليل بالجداد ولو صالح الخليل له الخليل عليه فان
صالحه على جنس حقه وأبرأ عن الباقي يرجع على الخليل لا بقدر المؤدى لأنه لما ذلك القدر من الدين
فيرجع به وإن صالح على خلاف جنسه بأن صالحه من الدراهم على الدين أو على مال آخر يرجع على الخليل
بكل الدين هكذا في البدائع * (والمقدمة على نوعين) * أحدهما أن يقيد الخليل الحوالة بالدين الذي له على
المحال عليه * والثاني أن يقيد الحوالة بالعين التي له في يد الخليل عليه بالغصب أو بالوديعة كذا في النهاية *
أما المقيدة بالعين فصور تها رجل له عند رجل ألف درهم وديعة وأغصبا وعلى صاحب الوديعة ألف الغصب
لرجل ألف درهم دنيا حال صاحب الوديعة أو الغصب الطالب على المودع والغاصب بأعلى أن يعطيه
من الألف التي هي له عنده وديعة أو أغصبا فليس للمعجل أن يأخذ من الخليل عليه بعد الحوالة فان دفعها
المودع إلى الخليل صار ضامناً لها فان أخذ الخليل ما من الخليل عليه ثم إن الخليل له أخذ ما من الخليل
عليه كان للمحال عليه أن يرجع على الخليل كذا في الذخيرة * وإذا كانت الحوالة مقيدة بالوديعة فغال
المودع ضاعت الوديعة بطلت الحوالة ولو كانت مقيدة بالغصب بطلت الحوالة كذا في الخلاصة *
ولو استحق الوديعة والغصب بطلت الحوالة كذا في الذخيرة * أما الحوالة المقيدة بالدين الذي كان للمعجل
على الخليل عليه فصور تها رجل له ألف درهم حال الماطوب الطالب بالأعلى على رجل للطالب عليه ألف
درهم دنيا على أن يؤديه من الألف التي للطالب عليه كذا في النهاية * وإذا كانت الحوالة مقيدة بالعين التي
هي للمعجل في يد الخليل عليه ثم إن الخليل وهب الخليل عليه ملكها عليه كذا في خزائن المفتين * ولو أبرأ
المحال له الخليل عليه من الدين وقد أحاله بدنه مقيدا للمعجل أن يرجع على الخليل عليه ولو وهب من
المحال ليس للمعجل أن يرجع على الخليل عليه والهبة كاستيفاء ولو ورث الخليل عليه من الخليل له

فإن لم يقدر على أن يرفع الأمر إلى القاضي قالوا رجوله في الاستقصاء أن يتفق مثل ذلك من ماله في المسجد فيجوز ويخرج عن الويال
قياسه وبين الله تعالى وفي القضاء يكون ضامناً فيكون ذلك ديناً عليه لصاحب المال * وهو نظير ما ذكر في الأصل الوكيل بقضاء الدين
إذا صرف مال الموكل في حاجة نفسه ثم قضى بمال نفسه دين الموكل يكون متبرعا في قضاء دين الموكل * المذكور إذا سال الفقير شيئا وخط
مأخذ بعض هاتين عن أن لم يأمره الفقير بالسؤال والأخذ يكون ضامناً * فان أدى ذلك المال بهذا الذي الفقير يكون متبرعا بالنفسه من
مال نفسه ولا يجوز ذلك من أرباب الأموال * وان كانوا دفعوا إليه نية إن كذا لقسمة زكاتهم وان كان الفقير أمره أن يسأله فأخذ
المال وخطل البعض ببعض ثم دفع إلى الفقير لا يعني وهو الرجل الذي يقال له باي مر إذا قام وسأل للفقير شيئا وخطل المال بعضه بعض
ثم دفع إلى الفقير إن لم يكن الفقير أمر بذلك كان ضامناً ولا يسقط عن أرباب الآه والزال كتمامهم إذا دفعوا إليه الزكوة ويشي أن يأمره

الفقر بالسؤال فصر فاعلمه قام الفقير ما أذوا بالخلط فبسط عن الدافع زكاه * حوائث مال بعضها إلى بعض والاول منها وقف والباقي ملك والمتولى لا يعبر الوقت قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان كان للوقف غلة كان لصاحب الحوائث التي هي ملائ أن يأخذوا القيم ليسوى ذلك الحائط المائل من غلة الوقت وان لم يكن للوقف غلة في يد القيم رفعوا الامر الى القاضي ليأمر القاضي القيم بالاستدانة على الوقت في اصلاح الوقت وليس للقيم أنه يستدين بغير أمر القاضي وتفسر الاستدانة أن لا يكون للوقف غلة فيحتاج الى القرض والاستدانة * أما لذا كان للوقف غلة فاتفق من مال نفسه لاصلاح الوقت كان له أن يرجع بذلك في غلة الوقت * حائث بين دارين أحدهما وقف والاخر ملك فانهم المأط فبناه صاحب الملك في حداد الوقت قال أبو القاسم رحمه الله تعالى يرفع القيم الامر الى القاضي حتى يعبر صاحب الملك بان تقض الحائط الذي بناه في حد (٣٠٠) دار الوقت ثم ينيه حيث كان في القديم * ولأن القيم قال للباقي أعطيت قيمة بنائك وأقر الحائط حيث بنيت

لا يرجع الحمل على المحتال عليه بدنه وان لم يكن للعامل على المحتال عليه دين ففي الهبة والارث يرجع المحتال عليه على الحمل كذا في الكافي * المحتال اذا أخذ المال من الحمل بطريق التغلب وقال ان المحتال عليه مفلس والحالة مقيدة بالدين الذي للعامل على المحتال عليه الصحيح أن يرجع الحمل على المحتال عليه بالدين الذي له على المحتال عليه كذا في خزنة المفتين * ولو مات الحمل فيما اذا كان بالدين الذي على المحتال عليه أو بالعين التي في يد المحتال عليه فالحالة لا تكون أخص بذلك استسكانا كذا في النخبة * ويكون أسوة لغرماء الحمل هكذا في الهداية * ولو كانت الحوالة مقيدة بوديعة كانت عند المحتال عليه غرض الحمل فدفع المحتال عليه الوديعة الى المحتال له ثم مات الحمل وعليه ديون كثيرة لا يضمن المودع شيئا لغرماء الحمل ولا يسلم الوديعة للمحتال له بل تكون يمينون غرماء الحمل بالمخصص كذا في فتاوى قاضيان * واذا حبس المودع الوديعة وأدى من مال نفسه لم يكن متبرعا استسكانا كذا في السكفي * رجل عليه ألف درهم ديناً قال الطالب سمع على رجل له عليه ألف درهم على أن يؤتيهما من الألف التي له عليه فلم يؤد المحتال عليه حتى مرض الحمل فأدى المحتال عليه ثم مات الحمل من مرضه وعليه ديون ولا مال له سوى تلك الألف التي على المحتال عليه سلم الألف للمحتال له وليس للغرماء في ذلك كذا في الخلاصة * لو كانت الحوالة مقيدة بدين عبد كان للعامل على المحتال عليه ثم انقضى بيع العبد بخيار رؤية أو شرط أو عيب قبل القبض أو بعده قضاء قاض أو هلك العبد المبيع قبل التسليم بطل النكاح عن المحتال عليه ولا يطل الحوالة استسكانا كذا في فتاوى قاضيان * ولو استحق العبد المبيع أو استحق الدين الذي قيده الحوالة من جهة الغرماء وظهر أن العبد المبيع كان حراً تطل الحوالة بالإجماع كذا في النخبة * اذا أحال المولى غريباً من غرمائه على المكاتب فإن أطلق الحوالة لا يجوز لأن ضمان العبد باطل وان قيد الحوالة ببطل الكتابة يجوز بان يصير غريب المولى وكذا لعن المولى والتوكيل بقبض بذل الكتابة جائز ولا يعنى المكاتب قبل الاداء فان مات المولى قبل الاداء وعليه ديون كثيرة فالحالة له بمخصص سائر الغرماء فباع على المكاتب ولأن المولى أعق المكاتب حتى سقط بذل الكتابة لا يطل الحوالة استسكانا وبه أخذ علماء الثلاثة وانما تطل الحوالة وأدى المكاتب بذل الكتابة الى المحتال ليرجع على المولى هكذا في المحيط * ولو كاتب المولى أم ولد ثم أحال غريباً من غرمائه ببذل الكتابة ثم مات المولى تغيب أم الولد لا تطل الحوالة استسكانا كذا في فتاوى قاضيان * مكاتب أحال سده ببذل الكتابة على رجل مطلق بطلت كذا في الكافي * ولا يعنى كذا في محيط السرخسي * ولو كانت الحوالة مقيدة بدين أو بوديعة أو غضب

وأنت تبني لنفسك حائطاً في حديدك قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ليس للقيم ذلك بل باهر صاحب الدار لتبضع حائطه ثم ينيه في الموضع الذي كان في القديم * رجل جعل أرضه وقفاً على المسكين وقفاً صحيحاً ولم يذ كر العارة فماتت تركت في غلة الأرض شيئاً من القبله بالعارة وبما يصلحها ويحجزها ويجوزها ثم يقسم الباقي على المسكين * فان سكان في الأرض الموقوفة تطل وخاف القيم هلاكها كان للقيم أن يشتري من غلة الوقت فسيلا وبغرسه كي لا يقطع * ولو كانت قطعة من هذه الأرض سبعة لا تنبت شيئاً فيحتاج الى رفع وجهها واصلحها حتى تنبت كان للقيم أن يبدأ من جعله غلة الأرض في ذلك ويصلح القطعة وان أراد القيم أن يبني في الأرض

الموقوفة قبله لا كترها فحائطها ليجتمع فيها الغلة كان له أن يفعل ذلك * وكذا لو كان الوقت خانعاً على الفقراء واحتاج الى خادم يكسح الخنازير يقوم بغيره وسده فسلم بعض البيوت الى رجل أجرته ليقوم بذلك كان له ذلك * وان أراد قيم الوقت أن يبني في الأرض الموقوفة يوافقها بالاجارة لا يكون له ذلك لان استغلال أرض الوقت يكون بالزرع * ولو كانت الأرض متصلة ببيوت المصير يرغب الناس في استئجار بيوتها ويكون غلة ذلك فوق غلة الزرع والتخلل كان للقيم أن يبني فيها بيوتاً ولو أجزأه لان الاستغلال بهذا الوجه يكون أنفع للفقراء وروى عن محمد رحمه الله تعالى ما هو فوق هذا قال اذا ضفت للأرض الموقوفة عن الاستغلال والقيم يجد فيها أرضاً أخرى هي أنفع للفقراء أكثر ربحاً كان له أن يبيع هذه الأرض ويشتري بغيرها أرضاً أخرى جوز رحمه الله تعالى استبدال الأرض بالأرض * بخلاف ما اذا كانت الأرض الموقوفة تبعد من بيوت المصير فان غلة لا يكون للقيم أن يبني فيها بيوتاً ولو أجزأه

لان غنة لا يرغب الناس في استخبار السوت بأجرة ترى منفعة ما على منفعة الزراعة * وعن هشام رحمه الله تعالى قال سمعت محمد رحمه الله تعالى يقول اذا صار الوقت بحيث لا يتفقه به المساكن للقاضي أن يبيعهم ويشترى بهم غير وليس ذلك الا للقاضي * وعن القصبه أن جعفر رحمه الله تعالى قال اذا لم يشترط الواقف في وقت الارض دفعها مرة أو اجرة أو كان انفع للفقراء بفعل قال الا انه في الدور لا يؤجرها أكثر من سنة لان المدة اذا طالت تصرف المستأجر فيها تصرف المالك على طول الزمان فكل من يراهم أنه يتصرف بحكم المالك فيؤذي ذلك الى ابطال الوقت فاما في الارض ان كانت تزرع كل سنة فكذلك * وان كانت تزرع في كل سنتين مرة أو في كل ثلاث سنين مرة تزرع فزرع في كل سنة طائفة منها ينبغي أن يشترط من المدة القدر الذي يمكن المستأجر من زراعة الكل على سبيل العادة * فان كان الواقف شرط أن لا يؤجر أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استخبارها وكانت اجازتها أكثر (٣٠١) من سنة أنفع للفقراء فليس للقيم أن يؤجرها أكثر من سنة

وصححت ويكون كسلا لم يحال عليه بأداء بدل الكتابة من مال المكاتب الذي عنده وأعليه واذا حجت الحوالة برئ المكاتب وعق فان نوى ما على الخيال عليه أو عند دمه قبل الاذابت الحوالة وعاد بدل الكتابة على المكاتب ونفى العتق كذا في الكافي * ولو أقال الطالب غريمه بالمالك على الكفيل برئ الكفيل من الطالب والطالب أن يطالب المكفول عنه ولكيفيل أن يأخذ المكفول عنه حتى يخلصه من الحوالة كذا في محيط السرخسي * فان استوفى الخيال له المال من الكفيل برئ المكفول عنه ولا يرجع بما أدى على الخيال ولكن يرجع على المكفول عنه هكذا في المحيط * وان أدى المكفول عنه المال الى الخيال قبل أن يؤذي الكفيل الى الخيال له يمكن للكفيل على المكفول عنه سبيل لكنه يأخذ الخيال حتى يخلصه من الحوالة ولا يبرأ الكفيل من حق الخيال * فان أدى الكفيل الى الخيال له به ذلك كان له أن يرجع على الخيال دون الاصيل كذا في محيط السرخسي * اذا أقال الطالب غريمه على الاصيل حوالة مقبدة جازت الحوالة ولا سبيل لاعتاله على الكفيل وبرئ الاصيل والكفيل عن مطالبة الخيال فان اراد الطالب بعد ذلك أن يحيل غريمه على الكفيل حوالة مقبدة ذلك الدين لا يجوز كذا في المحيط * رجل له على رجل ألف درهم ومعهما كفيل وعلى رب الدين لرجلين ألف درهم ودين كل واحد منهما ألف درهم أحال رب الدين أحدهما غريمه على الكفيل حوالة مقبدة ذلك الدين وأحال غريمه الآخر على الاصيل حوالة مقبدة بذلك الدين فهذا على وجهين اما ان حصلت الحوالتان على التعاقب وانهما على وجهين اما ان بدأ بالحوالة على الكفيل وأبدأ بالحوالة على الاصيل فان بدأ بالحوالة على الكفيل صححت الحوالتان فاذا أدى الكفيل شيئا لا يكون له أن يطالب المكفول عنه بما أدى ولكن يرجع على الخيال فلوان الكفيل لم يؤت شيئا ولكن أدى المكفول عنه نفسه برئ المكفول عنه بالاداء وبرئ الكفيل عن دين الكفالة وصارت الحوالة مطلقة عند علمائنا الثلاثة واذا أدى الكفيل المال الى الخيال له لا يكون له أن يطالب المكفول عنه ولكن يطالب الخيال وان بدأ بالحوالة على الاصيل ثم بالحوالة على الكفيل فالحوالة على الاصيل صحيحة وعلى الكفيل باطلة ولو وقعت الحوالتان معا جازتا كذا في النخبة * رجل عليه دين لرجل وبه كفيل فاحال الكفيل الطالب بالمالك على رجل وقبل الخيال عليه برئ الاصيل والكفيل جميعا كذا في فتاوى قاضيان * فان نوى المالك على الخيال عليه بوجوه من ماله اذ امر على الذي عليه الاصل وعلى الكفيل وبأخذ الطالب أجمع ماشاء ولو كان الكفيل أقال الطالب بمائة على أن يريته منها فالطالب أن يأخذ الذي عليه الاصل والخيال عليه فان مات الخيال عليه فمفسا في هذه الصورة فالطالب أن يأخذ الكفيل أيضا * ولو أن رجلا قال للطالب من طوعا احتل على هذا المال ففعل فالحوالة عن الاصيل والكفيل

الى ذلك البريؤن ثم الرما الى انثلة الثالثة * وان كان في تأخير المزمة ضرر بين فانه يصرف الغلة الى المزمة فان فضل شي يصرفه الى ذلك البر * والمراحم وجه البرهمنها وجهه تصدق بالغلة على نوع من الفقراء نحو ذلك أسارى المسلمين أو اعاة الغازی المنقطع لان هؤلاء من أهل التصديق عليهم فجاز صرف الغلة اليهم * فاما عمارة المسجد والباط ونحو ذلك مما ليس بأهل التملك لا يجوز صرف الغلة اليه لان التصديق عبارة عن التملك فلا يصح الامن هومن أهل التملك * رجل وقف ضعة على ماله وقفا فحجها فبات الواقف وجعل القاضي الوقت في يد قوم وجعل للقيم عشر الغلات وفي الوقت طاحونة في يد رجل بالمقاطعة لا حاجة فيها الى القيم وأصحاب هذه الطاحونة يتقاضون غلتها لا يجب للقيم عشر غلة هذه الطاحونة لان القيم ما يأخذ بأخذ بطريق الإجر فلا يستوجب الاجر بدون العمل * رجل وقف ضعة وشتر الواقف أن يعطى القيم غلتها من شاء جاز والقيم أن يعطى الاغنياء والفقراء * رجل جاء الى المفتي وقال اني أريد أن أقرب الى الله

تعالى أن يري رباطا للمسلمين أو أعتق العبيد أو أراد أن يتقرب الى الله تعالى بدار فسد أليهم أو أصدق بئنه أو أشتري بئنه أعبدا فاعتقهم أو أجعلها دارا للمسلمين أي ذلك يكون أفضل قالوا بقاله ان نبت رباطا ونجعل لها وقفا مستغلا لعمارها فالرباط أفضل لأنه أديم وأعم قفعا وان لم يجعل للرباط مستغلا للعمار فالأفضل أن يتبع ويتمتد بئنه على المساكين فصل في وقف المشاع وفيما يدخل في الوقف نعا بدون ذكر في الشروط في الوقف ما يبطل وما لا يبطل اما فصل المشاع أرض بين شرى بكن وقف أحدهما نصيبه مشاعا جازي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وبه أخنفسا على بلخ رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول محمد رحمه الله تعالى به أخدمنا بئنا وأتوا به ثم نزع على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قالوا نعم أقمنا الأرض بعد ذلك ووقعت قطعة في نصيب الواقف تتعين تلك القطعة له الوقف ولا يحتاج الى إعادة الوقف فيها وان وقف المشاع (٣٠٣) كان أحوط هذا اذا كانت الأرض مشتركة فان كانت الأرض كلها له ووقف نصفها

ينبغي أن يبيع النصف بعد ذلك ثم يقسمان فان لم يبيع ولكن رفع الامر الى القاضي فأمر القاضي رجلا بالقسمة معه جاز * ولو وقف مشاعا ولم يجز في قول محمد رحمه الله تعالى ورفع الامر الى القاضي وقضى بجواز الوقف جاز لان قضاء القاضي في المجتهد رفع الخلاف * فان طلبوا القسمة من القاضي قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يقسم القاضي ويأمرهم بالمعروف والنهي عن المنكر ويقول محمد رحمه الله تعالى يقسم القاضي هذا اذا كان بعض الأرض ملكا والبعض وقفا * فان كان الكل وقفا على أرباب فأراد الأرباب قسمة الأرض بينهم لا يقسم القاضي * ولو أن قرية بعضها وقف على قول من يرى وقف المشاع وبعضها سلعاني يعني المملوكة

جمعا ولو قال احتل على علي أن يبرأ الكفيل كانت الحوالة عن الكفيل فلا يبرأ الذي عليه الأصل كذا في المحيط * رجل أحال الطالب بدينه على رجل وقيل منه ذلك الرجل ثم إن الطالب أحاله على رجل له عليه دين وقبل ذلك الرجل اتفقت الحوالة الاولى بالثانية ولا يبقى للطالب عليه شيء * وللثاني أن يطالبه بدينه على مقتضى الحوالة كذا في خزائن المفتين * أحال بعل عن رجل على أن يعطيه من غن داره هذه الحوالة جائزة ولا يجبر المحتال عليه على بيع داره ولا على اعطائه ما له حتى يبيع داره وأذا باع داره أجبر على أن يعطيه ما له منها ولو أحال علي أن يعطيه ما له من غن دار المحيل بغير أمره فالحوالة باطلة كذا في محيط السرخسي * ولو أمر المحيل بذلك حتى جازت لا يجبر المحتال عليه على الاعطاء قبل بيع الدار وهل يجبر على البيع ينظر ان كان البيع مشروطا في الحوالة فيجبر عليه ولو باع المحتال علمه دار نفسه في الأول ودار المحيل في الثاني وأدى الثمن فلا ضمان بعد ذلك لأنه التزم الاداء من الثمن وقد أدى الثمن بأكاله هكذا في المحيط * اذا كان رجل على رجلين ألف درهم وكل واحد منهما كفييل عن صاحبه فأحاله أحدهما على رجل بألف درهم فالحوالة بالخيار ان شاء أخذ المحتال عليه بجميع الألف وان شاء أخذ منه خمسمائة ومن الذي لم يحله خمسمائة وليس له أن يأخذ الذي لم يحله بالزيادة على خمسمائة ورجع على صاحبه نصف ذلك * قال في الجامع رجل له على رجل مائة درهم نهرجة وللدون على رجل مائة درهم جياذ فاحال الذي عليه النهرجة على الذي عليه الجياذ بدراهم جياذ مكان الدراهم النهرجة على أن يأخذها من الدراهم الجياذ التي له عليه بدراهم النهرجة فالحوالة باطلة فليقتله الحوالة فجازها فالحوالة باطلة قياسا واستحسانا وان كان المحتال عليه حاضرا وقبل الحوالة جاز استحسانا كذا في المحيط * فان دفع قبل مفارقة المحتال لمن المحيل جازوا البطل وتنقض الحوالة وعادت الدراهم النهرجة كذا في محيط السرخسي * فان افترقا ثم أدى المحتال عليه اخياذ صرح لان الحوالة وان بطلت بقي الامر بالاداء وبرئ المحتال عليه عن دين المحيل للقاصد ورجع المحيل على المحتال به بالجياذ بقضيه بعد فساد الصرف ثم رجع المحتال له على المحيل بدينه وهي النهرجة كذا في الكافي * وكذا اذا قضى المحتال عليه المحتال له من الدراهم الجياذ في الحوالة الاولى برئ المحتال عليه وللمحيل أن يرجع على المحتال به فيأخذ الجياذ يعطيه النهرجة وان لم تكن المائنة على المحتال عليه وباقي المسئلة بها فله المعتل عليه أن يرجع على المحيل بالمائة الجياذ هكذا في المحيط * رجل له على رجل ألف درهم نقد بيت المال وعليه زوف فأحاله ريب الزوف على الذي عليه الجياذ على أن يعطيه الجياذ أو على أن يعطيه الزوف والجياذ بطلت

وبعضه مملوك فأراد اقسمة بعضها لغير المالك فبطلت اقسمة فلوها مقبرة قالوا ان أراد اقسمة موضع من هذه القرية كذا لا يجوز لان المقصود من القسمة تمديد الوقف من غير وجه هذه القسمة لا يتبع المالك عن الوقف فان أراد اقسمة كل القرية على مقدار نصب كل فريق جازت القسمة لان هذه القسمة تفيد التمييز بين الوقف وغيره * حانوت بين شرى بكن وقف أحدهما نصيبه وأراد الواقف أن يضرب لوح الوقف على بابه فغصه الشربك ليس له أن يضرب اللوح لان ذلك تصرف في محل متعلق فان رفع الامر الى القاضي فأنه القاضي بذلك جاز صيانة الوقف عن البطلان * رجل وقف نصف الجامع جاز عند اللحن له مما لا يحتمل القسمة فجاز وقفه كهيئة المشاع فيما لا يحتمل القسمة * امر أئمة وقت دارا في مرضها على ثلاث نابات لها وأمرها للفقراء وليس لها مملوك غير النار ولأولادها غيرها قالوا لث الدار وقف والثلاث لهن يصنعن ما شئن * وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لان عنده وقف المشاع جاز * وعلى قول محمد

خندقوا أرض على حدة لأن يرى القاضي المصالح في الجمع فجميع الوقت كله في أرض واحدة ودار واحدة فتصبر عند جمع القاضي الحكم كأن الشريك يكتسب ما بنفسه ما وذلك جائز * ولأن رجلين بينهما أرض فوقت أحدهما نصيبه جازي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * فلو أن الواقف مع شريكاً قسمه أو أدخل في القسمة دراهم معلومة أن كان الواقف هو الذي يأخذ الدراهم مع طائفتين الأرض لا يجوز لأن الواقف يصير بائناً من الوقت بالدراهم وذلك فاسد * وإن كان الواقف هو الذي أعطى الدراهم جازو بصركاً أنه أخذ الوقت واشترى بعض ما ليس بوقت من نصيب شريكه بالدراهم فيجوز ثم حصصه الوقت وقف وما اشترى بالدراهم فذلك ملك له ولا يكون وقفاً حتى لا يتصدق بشيء * فإن احتاج إلى غير الوقت عن المانع لرفع الأمر إلى القاضي حتى ينصب قسماً فقامه * رجل وقف جرساً ناعماً من أرض ثم أقسم فأصاب الوقت أقل من حريب (٣٠٤) * بجودة هذه الطائفة التي وقعت في الوقت وزيد في دعائها الطائفة الأخرى أو على

العكس جاز لأن مثل هذه القسمة يجوز في الملك فكذلك في الوقت إذا كان فيه صلاح الوقت لتحقيق المعادلة * رجل له دور وأرض ووقف من تلك الأراضي أرضاً صحتها أو داراً من تلك الدور ثم أراد أن يصرف الوقت إلى أرض أخرى أو إلى دار أخرى ويجعل الأرض التي وقفها لنفسه فهذه منه مناقلة الوقت إلى غير الوقت إن لم يكن الواقف شرط لنفسه الاستبدال في أصل الوقت لا يجوز هذه المناقلة وإن كان شرط الاستبدال وهو ما لو شرط الاستبدال لنفسه في أصل الوقت سواء * رجل قال وقت من هذه الأرض شيئاً ولم يسم كان باطلاً لأن الشيء يتناول القليل والكثير * ولو بين بعد ذلك رجعين شيئاً قليلاً لا يوقف عادة

كذا في الوجه المذكور * ولأن المحتال أقر بين يدي القاضي أن ماله من غير فلا خصومة للمحتمل مع المحتال عليه * فإن حضر المحمل وقال لأبل المال قرض لزمه المال إن صدقه المحتال في ذلك ولكن لا يذم المحتال عليه شيء * كذا في المحيط * لو أحال امرأته بصدقها وقبل الحوالة ثم تاب الزوج فأقام المحتال عليه بينة أن نكاحها كان فاسداً وبين ذلك وجهان لا تقبل بينته ولو ادعى أنها كانت أبرأت زوجها عن صدقها أو أن الزوج أعطها المهر أو باع بصدقها مناشياً وقضت قبل بينته وإن كان المبيع غير مقبوض لا تقبل بينته كذا في فتاوى قاضيان * لو أن مسلماً باع من مسلم خراباً ألف درهم ثم أن البائع أحال مسلماً على المشتري حوالة مفيدة بأن قال أحت فلان عليك بالاقبالتى عليك ثم اختلفوا فقال المحتال عليه وهو المشتري ألفاً كان من غن خرو وقال المحمل وهو البائع كان من غن منافع فالقول قول البائع المحمل * فإن أقام المحتال عليه بينة على المحمل بذلك قبل بينته وإن لم تكن الحوالة مفيدة بل كانت مطلقة بأن قال البائع للمشتري أحت فلان عليك بصدقها بصدقها لا تقبل الحوالة وإن أثبت المشتري على المحمل أن ألفاً عليه كان من غير كذا في المحيط * ورجل له على رجل ألف درهم فأحال صاحب الدين رجلاً على المدون بالآلاف التي له عليه فقبض المحتال له المال من المحتال عليه فقال المحمل للقاضي ما كان لك على شيء وإنما أمرتك لتقبض المال منه بطريق الوكالة وطالبه بدفع المقبوض إليه وقال القاض بل كان لي عليك ألف فأحتجتي بها عليه كان القول قول المحمل كذا في فتاوى قاضيان * ولو أدى المحتال عليه الدين ثم اختلفا فقال المحمل أحت بجالي عليك فقال المحتال عليه ليس لك على دين فأرجع عليك فالقول قول المحتال عليه كذا في محيط السرخسي * وإذا كان المحتال له غائباً أراد المحمل أن يقبض ماله من المحتال عليه وقال أحت له بوكالة ولم يكن له على دين قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا صدقه ولا أقبيل بينته لأنه قضاء على الغائب * وقال محمد رحمه الله تعالى يقبل قول المحمل أنه كاه كذا في فتاوى قاضيان * شهد أحد أحد ماله أحال بماله على رجل وشهد الآخر أنه ضمن له على إبرا الأصيل أولم يذكر البراءة والطالب يدعي الحوالة يرى الأصيل لأنهما اتفاقا على كون المحتال عليه ضامناً بشهادتهما الآن براءة الأصيل تثبت باقرار الطالب بالحوالة فإن قال الطالب ضمن بغير حوالة يبر الأصيل ويأخذ منهما شاهد كذا في محيط السرخسي * وإذا كان رجل على رجلين ألف درهم فأحالا على رجل لهما عليه مال فشهد الطالب الحوالة فشهد عليه أبناءه وأولاءه بالحوالة فشهدا براءة رجلين أو أنهما المطولين أو الذين لا تقبل شهادتهما ماذا ادعى المطول بان ذلك وإن شهدا تقبل شهادتهما كذا في المحيط *

فصل في مسائل الشرط في الوقت

رجل وقف أرضاً وأدار شرط لنفسه الخيار ثلاثة أيام قال أبو يوسف رحمه الله تعالى مسائل من الخيارات وقامه ما يجوز الوقت والشرط كافي البيع وإن كان الوقت مجزواً لا يجوز الوقت * وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ينبغي أن يجوز الوقت ويطل الشرط وقار هلال رحمه الله تعالى لا يصح الوقت كان الوقت معلوماً ومجزواً وهو قول محمد رحمه الله تعالى وقال يوسف بن خالد النخعي رحمه الله تعالى الوقت جائز والشرط باطل على كل حال كذا في الخبرين المتفقين فانه يصح العتق ويطل شرط الخيار وكذا لو حمل داره مسجداً لي أنه بالخيار ثلاثة أيام يصح اتخاذ المسجد ويطل الخيار * رجل وقف داره يوماً وشهد أولاد وقامه ما لا يجوز ذلك جاز الوقت * يكون الوقت أبداً * ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة شهراً فأدامت في شهر فلو أن الوقت باطلاً كان الوقت باطلاً في الحال في قول هلال رحمه الله تعالى لأن الوقت لا يجوز إلا موقفاً إذا كان التأيد شرطاً لا يجوز موقفاً * ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة

على فلان سنة بعد موتى فإذا مضت السنة فالوقت باطل كان وصية لفلان به موهنة سنة ثم بصيرة وصية لسا كن فيصرف غلاتها إلى المساكين * ولو قال أرضي موقوفة على فلان سنة بعد موتى ولم ير على ذلك فإن الغلة تكون لفلان سنة ثم بعد السنة تصير للورثة * ولو قال إذا جاءني فإرضي صدقة موقوفة أو قال أنا ملك هذه الأرض فهي صدقة موقوفة لا يجوز لانه تعليق والوقت لا يحتمل التعليق بالخطر لانه لا ينفك به فلا يصح تعليقه كالأصح تعليق الهبة بخلاف النذر لانه يحتمل التعليق ويحلف به * ولو قال أرضي بعد وفاتي موقوفة سنة جاز ونصير الأرض موقوفة أبدا لله في معنى الوصية * بخلاف ما إذا يضاف إلى ما بعد الموت فقال أرضي صدقة موقوفة سنة لأن ذلك ليس بوصية بل هو محض تعليق أو إضافة * فالجواب أن على قول هلال رحمه الله تعالى إذا شرط في الوقف شرط يمنع التنايد لا يصح الوقف * ولو قال أرضي صدقة موقوفة على أن لا يباطلها كان الوقف باطلا على قول هلال رحمه الله (٣٠٥) تعالى وقال يوسف بن خالد رحمه الله تعالى الوقف جائز والشرط

مسائل شتى

الكفالة بشرط براءة الأصل حيوة والحوالة بشرط مطالبة الأصل كفالة كذا في السراجية * رب الدين إذا حال رحل على غريمه وليس للمعتال على الخيل دين فهذه وكالة وليست بحالة كذا في الخلاصة * أحال عليه عانة من من حنطة ولم يكن للمعتل على الخيل عليه شيء ولا للمعتال له على الخيل نقيل المعتال عليه ذلك لاشي عليه كذا في القنية * دفع السهمادراهم نفسه إلى الرستاقى بن ديس أو قطن أو حنطة ليأخذ ذلك من المشتري فجز السهمادراهم من أخذها من المشتري لا فلاسه يسترد هاتين إلا أخذت هاتين * جرت العادة في بلادنا أن السهماد يدفعه من مال نفسه حتى يرجع على المشتري فصار كالو حال المانع على المشتري نصا * قال رضي الله عنه والسهماد في بخاري قوم لهم حوانيت معدة للسهماد يضع فيها أهل الرستاقى ما يريدون بيعهم من الحبوب والبقا وكه ويتركونها فييدها السهماد ثم يقبل أهل الرستاقى الرجوع فدفع اليه السهماد الثمن من ماله ليأخذ من المشتري كذا في القنية * رجل أحال على آخر بقدر من الغلة ثم باع المعتال له من المعتال عليه الغلة أن لم يقبض الثمن لم يصح لانه بيع كذا في جواهر الفتاوى * لو اشترى من رجل دينار بعشرة دراهم ودفع باع الدينار اليه الدار ولم يقبض الدراهم حتى كفيل بالدراهم رجل بأمره وأغير أمره بجزات الكفالة قال لم يتفرقوا حتى أبرأهما صاحب العشرة من العشرة برئ الكفيل سواء قبل أو لم قبل لانه في حقه أبرأهمض وأما المكفول عنه قبل الإبراء يصح والأفلاوان لم يتكفل أحد لكن باع العشرة حالها صاحبه على رجل حاضر وقبل يجوز بشرط القبض في مجلس العاقدين كذا في الكفالة فان لم يتفرقا حتى أبرأ المعتال المعتال عليه عن الدين صح الإبراء وانقض الصنف قبل الإبراء ولم يقبل ولو كانت الحوالة نفعاً من من عليه الدراهم برئ المعتال عليه لانه في حقه أبرأهمض وينتقض في حق بائع العشرة على رضاه وقبوله كذا في خزائن المفتين في الموضوع الذي كانت فيه الحوالة فائدة إذا أدى المعتال عليه المال هو بالخيار أن يراجع على القاض وان شاء رجع على الخميس كذا في الخلاصة * إذا حال الرجل رجلا بعلم عليه على أن المعتال له بالخيار فهو جائز وله الخيار أن يراجع على الخميس كذا في الحوالة وان شاء رجع على الخميس * وكذلك أن أحال عليه على أن المعتال له متى شاء رجع على الخميس فهو جائز والمعتال له الخيار أن يراجع إلى أبيهم ماشاء كذا في المحيط * باع بشرط أن يحميل على المشتري بالنثر غريمه بطل لانه شرط لا يقتضيه العقد ولو باع بشرط أن يحميل بالنثر صح لانه يؤكده وجب العقد كذا في الكافي * البائع إذا حال غريمه بعلمه على المشتري حوالة مقيمة بالنثر لا يبيى البائع حق الحبس والمشتري إذا حال البائع على غريمه كان للبائع حق الحبس في ظاهر الرواية ورجل اشترى من رجل

(٣٩ - فتاوى ثالث) من ثلاثة أيام ثم أطل الخيار قبل الأيام الثلاثة ينقلب البيع جائزاً لأن الوقف لا يجوز إلا موقداً وشرط الخيار يمنع التأييد فكان شرط الخيار شرطاً فاداه في نفس العقد ما بالخيار لا يمنع جواز البيع وإنما بعد البيع إذا شرط الخيار أكثر من ثلاثة أيام لا يمنع لزوم العقد بعد الأيام الثلاثة فلم يكن الفساد في صلب العقد * ولو أن رجلاً قال إن كانت هذه الأرض في مكي فهي صدقة موقوفة فانه يتظران كانت في ملكه وقت التكلم مع الوقف والأفلاوان التعليق بشرط كاش تخيير * رجل وقف أرضاً لرجل آخر في برهماه ثم ملك الأرض لم يجوز أن يجاز المالك جاز عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى * رجل قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى أبداً على أن أبيعها واشترى بثمنها أرضاً أخرى فتسكون وقعا على شروط الأولى قال هلال رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الوقف والشرط قوله فينبغي أن لا يجوز زال الوقف في بعض التسع فينبغي أن لا يجوز زال الوقف وبطل الشرط كسبه مصححه (١)

جائز أن * وقال يوسف بن خالد رحمه الله تعالى الوقت صحيح والشرط باطل * وقال بعضهم هم فاسدان والعصم قول هلال وأبي يوسف وجهه ما تعالى لأن هذا شرط لا يخل حكم الوقت فأن الوقت مما يحتمل الانتقال من أرض إلى أرض أخرى ويكون الشاق فأما مقام الاول فأن أرض الوقت اذا غصبها غاصب وأجرى الماء عليها حتى صار يجرها لا يصلح للزراعة يعنى قيمتها ويشتري قيمتها أرض أخرى فتكون الثانية وقتا على وجه الاولى * وكذلك أرض الوقت اذا قل زلها الآفة وصارت بحيث لا تصلح للزراعة ولا تفضل غلتها عن مؤنها يكون صلاح الوقت في الاستبدال بأرض أخرى فيصع شرط ولا به الاستبدال وإن لم يكن الحال ضرورة داعية إلى الاستبدال * وإن كان الوقت قال في أصل الوقت على أن أيه ما عابدا من الثمن من قليل أو كثيرا وقال على أن أيه ما أشتري بئنها عبدا أو قال أيه ما ولم يدعى ذلك قال هلال رحمه الله تعالى هذا الشرط (٣٠٦) فاسد يفسد به الوقت لأن هذا شرط ولا به ابطال الوقت كأنه قال على أن أبطلها وانما

لا يطل الوقت اذا شرط الاستبدال بأرض أخرى لأن ذلك نقل وتحويل * وأجمعوا على أن الوقت اذا شرط الاستبدال لنفسه في أصل الوقت يصح الشرط والوقت وعكس الاستبدال * أما بدون الشرط أشار في السر أنه لا يملك الاستبدال الا القاضى اذا رأى المصلحة في ذلك * ولو قال الوقت في الوقت على أن أيه ما وأشتري بئنها أرضا أخرى ولم يدعى في هذا في القياس يطل الوقت لانه لم يذكر إقامة أرض أخرى مقام الاول وفي الاستحسان يصح الوقت لأن الأرض الاولى تضمنت للوقت فيكون غنها فأقامه مقامها في الحكم وكما لو اشترى الثانية نصرا الثانية وقتا بشرط الاول وقائمة مقام الاول ولا يحتاج الى مباشرة الوقت بشرطه في الثانية كالعبء الموصى بمقتضاه لئلا يفسد

دابة عبائه وقبضها فأحال البائع بالثمن على رجل ثم ان المشتري وجد عبيا بالذابة فدها بقضاء فاض لم يكن للمشتري ان يرجع بالمائة على البائع ولكن البائع يحمله بها على المحتال عليه شاهدا كان المحتال عليه أو غائبا ويكون القول قول البائع أنه لم يأخذ المائة من المحتال عليه * وكذا لو كان رد بيع فضا فانه لا يؤخذ المال من البائع وإن كان البيع فاسدا فابطله التلغى ورد الدابة بجمع المشتري بما كان له على المحتال عليه كذا في تناوئ قاضيهان * اذا أخذنا خط من المحتال عليه بمقابل الحوالة ثم قال للمحسب انه مقلس فقال له المحيل ابعث الى الخط الذى أخذته منه وتزل الحوالة فبعث الخط ولم يقل بلسنة شيئا فنسخت الحوالة * ولولم يقل ابعث الخط لكن أخذ المال منه بالتغلب لو أدى المحيل باختياره يرجع المحيل عليه على المحتال عليه كذا في الخلاصة * لو أحال المشتري البائع بالثمن على رجل لم يملك حبس البيع وكذا لو أحال المرتزق الراهن لا يحبس الرهن هكذا في المهر الراتق * المشتري اذا أعطى بالثمن كفيلا ثم ان لكفيل أحال البائع بالمال على انسان فأراد البائع أخذ المال من المشتري دون المحتال عليه ليس له ذلك كذا في الذخيرة *

﴿ كتاب أدب القاضى ﴾ (وهو مشتمل على أحد وثلاثين بابا)

﴿ الباب الاول فى تفسير معنى الادب والقضاء أو أقسامه وشرائطه ومعرفة من يجوز التقاض منه ومن يمتنع بذلك ﴾

الادب هو التخلق بالاخلاق الجيلة والاحسان الحميدة في معاملة الناس ومعاملتهم * وأدب القاضى التزامه لمآدب اليه الشرع من بسط العدل ودفع الظلم وترك الميل والمحافضة على حدود الشرع والجري على سنن السنة * والقضاء لغة بمعنى الازمام ومعنى الاخبار (١) ومعنى الفراغ ومعنى التقدير * وفي الشرع قول ملازم يصدر عن ولاية عامة كذا في خزائن المفتين * والاصل أن القضاء فرض محكمة وسنة متبعة قد باشره الصحابة والتابعون ومضى عليه الصالحون وأبكنه فرض كفاية كذا في الكفاية * والقضاء على خمسة أوجه * واجب وهو أن يتعين له ولا بد من يصلح غيره * ومستحب وهو أن يوجد من يصلح لكنه هو أم لم يوافق * ومجتربه وهو أن يستوى هو وغيره في صلاحية والقيام به وهو مخير أن شاء قبله وإن شاء لا * ومكره وهو أن يكون صالحا للقضاء لكن غير أميل * وحرام وهو أن يعلم من نفسه العجز عنه وعدم الانصاف فيه لما يعلم من باطنه من اتباع الهوى ما لا يعر فيه مغير عليه كذا في خزائن المفتين * (١) قوله ومعنى الاخبار رأى البلاغ ومنه قوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر أى أنهيانا اليه أو بلغناه ذلك تأمل اه مصححه

وأخذت قيمته واشترى به عبدا آخر ثبت حق الموصى له بمقتضاه فيه من غير تحديد * وكذا المبر اذا قل خطأ وأخذ المولى ولا قيمته بوجه أن يشتري عبدا آخر فدهو وينقل حكم الاول اليه كذلك ههنا غلبس له أن يستبدل الثانية بأرض ثالثة لأن هذا حكم ثبت بالشرط والشرط وحقق الاول دون الثانية * ولو قال أرضى صدقة موقوفة على أن أن استبدلها بأرض أخرى لم يكن له أن يستبدلها بدار له ذلك تغير الشرط وله أن يشتري بئنها أرض الخراج لأن أرض الوقت لا تخلو عن طلبة ما العشر أو الخراج * ولو قال على أن أن أن استبدلها بدار لم يكن له أن يستبدلها بأرض * ولو قال على أن أن أن استبدلها بأرض من أرض البصرة لم يكن له أن يستبدلها بأرض من غير أرض البصرة لأن أراضي البلدان متفاوتة في القلعة والموتة فلا يغير شرطه وليس له أن يستبدلها بأرض من أرض الحوزة لأن من يده أرض الحوزة غنة الا كالأعمال الارض والبيع فان أرض الحوزة هي ما عجز صاحبها عن زراعتها أو أدامتوها فادفعها الى الامام لتكون منفعتها

للمسلمين مقام الخراج والرقبة ملكاً لصاحبها ومنفعة المسلمين * ولو شرط الاستبدال ولم يذكر رضا ولا داراً فباع الارض الاولى كان له أن يستبدلها بغيرها من العقارات ما شاء من دار أو أرض * وكذا إذا لم يقيد الاستبدال على بلد كان له أن يستبدلها بأي بلد شاء لإطلاق اللفظ * ولو باع أرض الوقف بن في نفسه غن فاحش لا يجوز بيعه في قول أبي حنيفة وهلال رحمه الله تعالى لأن القيمة عنزة الوكيل فلا يباع البيع بغير فاحش ولو كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجيز الوقف بشرط الاستبدال بغير بيع القيم أبا باع بغير فاحش كل وكيل بالبيع عنده * ولو باع أرض الوقف وقبض الثمن ثم مات ولم يرد من حال الثمن يكون الثمن في ذمته * ولو كان الوقف مرسلاً لم يذكر فيه بشرط الاستبدال لم يكن له أن يبيعه أو يستبدل به أو كان أرض الوقف سبعة لا ينفع بها الاستبدال الوقف أن يكون مؤبداً لا يباع وإنما ثبت ولاية الاستبدال بالشرط وبدون الشرط لا ثبت فهو كالبيع المطلق عن شرط الخصال (٣٠٧) لا يملك المشتري رده وإن خلفه في ذلك

غن * ولو أنه شرط الاستبدال * ولا نصح ولاية القاضي حتى يجتمع في المولى شرائط الشهادة كذا في الهداية * من الإسلام والتكليف والحريه وكونه غير أعمى ولا محدوداً في ذنوب ولا أصم ولا أخرس وأما الأرض وهو الذي يبيع القوي من الاموات فالأصح جواز توليته كذا في النهر الفائق * ويكون من أهل الاجتهاد الصحيح أن أهلية الاجتهاد بشرط الاولوية كذا في الهداية * حتى لو قلد جاهل وقضى هذا الجاهل بقضى غيره يجوز كذا في المقتط * لكن مع هذا لا ينبغي أن يقاد الجاهل بالاحكام وكذلك العدالة عندنا ليست بشرط في جواز لتقليد لكنها بشرط الكمال فجوز تقليدنا القاضي ونفذ قضاياه إذا لم يجاوز فيه احداً للشرع لكن لا ينبغي أن يقلد الفاسق كذا في البدائع * ولو قلده وهو عدل ثم فسق يستحق العزل ولكن لا يغرل به وبه أخذ عامة المشايخ * وجب على السلطان أن يعزله كذا في الفصول العبادية * ولو شرط السلطان أن يفتي ففسق يغرل افضل كذا في البرازية * ويجوز تقلد القضاء من السلطان العادل والجار ولكن انما يجوز تقلد القضاء من السلطان الجائر إذا كان يمكنه من القضاء بحق ولا يجوز في قضاياه بشر ولا ينهيه عن تنقيص بعض الاحكام كما ينبغي أما إذا كان لا يمكنه من القضاء بحق ويجوز في قضاياه بشر ولا يمكنه من تنقيص بعض الاحكام كما ينبغي لا يتقلد منه * وفي السغناقي ولا يجوز طاعته في الجور روى في المقتط والاسلام ليس بشرط فيه أو في السلطان الذي يقلد كذا في التارخانية * ويجوز تقلدنا قضاء من أهل البني فانه ذكر في باب الخوارج من سيرة الاصل اذا غلب أهل البني على مدينته واستعملوا عليها فاضايقوا بشيخهم فظهر أهل العدل على تلك المدينة فوعت قضاياه افاض أهل العدل فانه ينفذهم ما كان عدلاً وكذلك لو قضى بشيخهم أراهم انفسهم اذ كان محتجاً بانه في كل سائر القضاة * وذكر الخصاص رحمه الله تعالى في أدب القاضي اذا كان القاضي من أهل البني أيضاً لا ينفذ قاضي أهل العدل قضاياه وأشار في القضية الى أنه ينفذ فانه قال هم بمنزلة فساق أهل العدل والفاسق يصلح قاضياً على أصح الأقاويل * وذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في أدب القاضي من النوازل المتغلب اذا ولي رجل قضاء بلدة وقضى ذلك القاضي في محتلفه ثم رفع الى قاض آخر فان وافق رأيه أمضاه وان خالف أبطله وهو بمنزلة حكم المحكم * وذكر في الفتاوى والتقاسيد من أهل البني يصح وبجور واستيلاء الباغي لا تتغرل قضاء أهل العدل ويصح عزل الباغي لهم حتى لو انهم لم يباغي لا تنفذ قضاياه بعد ذلك ما لم يقلدهم سلطان العدل ثانياً * وذكر في الفتاوى أيضاً يجوز ذلك لاجتماع خلف المتغلب الذي لا عهد له أي لا منشور له من الخليفة اذا كانت سيرته في رعيتيه سيرة الامراء يحكم فيما بين رعيتيه بحكم الولاية لان هذا ثبت السلطنة فيحقق الشرط * ثم لا بد من معرفة أهل البني فاهل البني هم الخارجون عن الامام الحق بغير حق * (بيان)

واشترى أرضاً أخرى والعقد الجديد الفسخ من كل وجه معروف في الكتب * ولو باع أرض الوقف واشترى بها أرضاً أخرى ثم ردت الاولى عليه يعيب بفساد فاض كان له أن يبيع بالأرض الأخرى ما شاء من الارض الاولى تعود وقالان الارض الثانية بدل عن الاولى فاذا انفسخ البيع في الاولى من كل وجه انتقلت الوقفية عن البديل الى الاصل فاذا لم يتبق الثانية بدلا عن الوقف كان له أن يبيع بالثالثة ما شاء ولوردت الاولى عليه يعيب بغير قضاء يفسخ البيع في الاولى فيثبت الثانية بدلا عن الاولى فلا يخلل الوقفية في الثانية ويصير مشتري الاولى لنفسه ولا يصير مشتري الارض الثانية ووقاها لنفسه لانها كانت وقفاً بدلا عن الاولى فلا تتغير بعد الاولى اليه بمقتضى جديد * ولو باع أرض الاولى واشترى بها أرضاً أخرى ثم استحققت الارض الاولى في القياس تبقى الثانية وقفاً وفي الاستحسان لا تبقى الثانية وقفاً لان الثانية كانت وقفاً بدلا عن الاولى وبالاستحسان لا تنقض تلك المبادلة من كل وجه فلا تبقى الثانية وقفاً * ولو كان الواقف قال في الوقف على أن لا

استبدلها ثم مات وأوصى لي وصيه بالاستبدال فان وصيه لا يملك الاستبدال لانه شرط في الوقف ولا يملك الاستبدال لنفسه وهذا امر يحتاج فيه الى الرأى والمشورة . بخلاف ما اذا وكل الواقف في حياته بالاستبدال حيث يصح التوكيل لان رأى الموكل قائم ولو يمكنه الخلل يمكنه التدارك ولو شرط الواقف في الوقف الاستبدال لكل من ولي هذا الوقف صح ذلك وكل من ولي الوقف ولاية الاستبدال . ما اذا قال الواقف على أن الفلان ولاية الاستبدال لفلان لا يكون الفلان ولاية الاستبدال بعمود الواقف الا أن يشترط الولاية بعد وفاته . وهذا كله قول أبي يوسف وهلال رحمه الله تعالى لان عندهما الواقف اذا ولي غيره كان له أن يعزله بعد ذلك فكان القيمة منزلة التوكيل والوكالة تبطل بالموت . أما على قول محمد رحمه الله تعالى لا تبطل ولاية المتولي بوفاته الواقف لان عنده لو أراد الواقف أن يعزل المتولي لا يملك لان المتولي وكل الفقهاء لا وكل الواقف ولو أن الواقف شرط (٣٠٨) الاستبدال لرجل آخر منع نفسه على أن يستبدل ما عاين ذلك الرجل ليجزى لانه اشترط رأيه مع رأى غيره . ولو تفرد الواقف بالاستبدال جاز لان الواقف هو الذي شرط لذلك الرجل وما شرط لغيره فهو مشروط لنفسه ولو أن قيمين في الوقف أقام كل قيم فاضى بلدة غير فاضى بلدة أخرى هل يجوز لكل واحد منهما أن ينصرف بدون الآخر قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد رحمه الله تعالى ينبغي أن يجوز تنصرف كل واحد منهما . ولو أن واحدا من هذين القاضين أراد أن يعزل القيم الذي أقامه القاضى الآخر قال ان رأى القاضى المصلحة في عزل الآخر كان له ذلك والا فلا . متولى الوقف اذا مات ان كان الواقف حيا فالرأى في نصب القيم للواقف وان مات القيم بعد موت الواقف ان أوصى القيم الى وصى فوصيه أولى من القاضى وان لم يكن أوصى الى رجل فالرأى فيما لي القاضى

المسلمين اذا اجتمعوا على امام وصاروا آمنين به فخرج عليه طائفة من المؤمنين فان كان خروجهم عليه ينظم ظلمهم فليسوا من أهل البغي وعليه أن يترك الظلم ويضعفهم ولا ينبغي للناس أن يعينوا الامام عليهم لان فيه مائة على الظلم ولأن يعينوا تلك الطائفة على الامام أيضا لان فيه مائة على خروجهم على الامام وان لم يكن خروجهم عليه ينظم ظلمهم ولكن اذعوا الحق والولاية فقالوا الحق معنا منهم أهل البغي فعلى كل من يقوى على القتال أن ينصر امام المسلمين على هؤلاء الخارجين لانهم ملعونون على لسان صاحب الشرع فانه عليه الهالة والسلام قال الفتنة نائمة لكن انهم ان يظهروا فان كانوا كما هو بالخروج لكن لم يعزموا على الخروج فليس للامام أن يتعرض لهم وفي زماننا الحكم للعلية ولا يدرى العادلة والباغية لان كلهم يظلمون الدنيا كذا في الفصول العبادية نصب القاضى فرض كذا في البدائع وهو من أهم أمور المسلمين وأقوى وأوجب عليهم فكل من كان أعرف وأقدر وأجبر وأهيب وأصر على ما أصابه من الناس كان أولى وينبغي للولي أن يتعاضد في ذلك ويولى من هو أولى أقوه عليه الصلوة والسلام من قلدا انسانا عا لادري رعيته من هو أولى منه فقد خان الله ورسوله وجاعة المسلمين كذا في التبيين . قالوا يستحب للامام أن يثقل القضاة من كثرة وغلبة لكي لا يطمع في أموال الناس كذا في محيط السرخسي . قال القاضى الامام أبو جعفر رحمه الله تعالى وهو صاحب كتاب الاقضية بعد ما بين أهل القضاء ولا ينبغي لاحد أن يقتضى الامن كان هكذا يريد أن المفتي ينبغي أن يكون عدلا عالما بالكتاب والسنة واجتهادا للرأى الا أن يقتضى بشي قد سمعناه فانه يجوز ان لم يكن عالما به كذا في الأدلة لانه حاله بما سمع من غيره فهو بمنزلة الراوى في باب الحديث فيشترط فيه ما يشترط في الراوى من العقل والضب والعدالة والهم كذا في المحيط . قد استقر رأى الاصولين على أن المفتي هو المجتهد فاما غير المجتهد فمن يحفظ أقوال المجتهد فليس بمفتي والواجب عليه اذا سئل ان يذكروا قول المجتهد كما هي حقيقته رحمه الله تعالى على جهة الحكاية فغير أن ما يكون في زماننا من فتوى الموجودين ليس يقتضى بل هو نقل كلام المفتي ايا حذبه المستفتى . وطريق نقله ذلك عن المجتهد أحد الامرين اما أن يكون له سند فيه أو بأخذ من كتاب معروف تداولته الايدي فهو كتب محمد ابن الحسن رحمه الله تعالى فعلى هذا الوجه بعض نسخ النوادر في زماننا لا يجل عز ومافيا الى محمد رحمه الله تعالى هكذا كذا في الراوى فعلى هذا الوجه بعض نسخ النوادر في زماننا لا يجل عز ومافيا الى محمد رحمه الله تعالى والى أبي يوسف رحمه الله تعالى ثم اذا وجد النقل عن النوادر مشايخ كتاب مشهور ومعرفة كالمداية والمبسوط كان ذلك تعويلا على ذلك الكتاب كذا في البحر الرائق . أجمع الفقهاء على أن المفتي يجب أن يكون من أهل الاجتهاد كذا في الظهيرية . ذكر في المنقطة واذا كان صوابا أكثر من خطئه حل له أن يفتى

واقفه أعلم تعالى . ما اذا لم يزد على ذلك وفيها ثمرة قائمة فان التداخل في الوقف ووقف الارض جائز وهو كالبيع لبيع ارضها فزاد على ارباع شعير او فيها ثمر لا يدخل الزرع والثمار في البيع بدون ذلك كذا في الوقف ويدخل الاشجار والبناء في وقف الأرض كما يدخل في البيع ولو أقرا بأرض يدخل رجل وفيها ثمرة قائمة كانت الثمرة للقرى بالارض اذا كانت مملوكة بالارض دون الهبة قال هلال رحمه الله تعالى لا تدخل الثمرة في الهبة والهبة باطلة لما كان الشيوع قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى هذا الحكم في الهبة كما عرفت بقول هلال رحمه الله تعالى ليس نهرا واية ظاهرة عن أصحابنا رحمه الله تعالى وفي أرض يدخل الثمر والشجر والكرم والبناء والزروع في قول أصحابنا رحمه الله تعالى ويجوز الرهن فيها . رجل قال أرضي صدقة موقوفة على الفقراء ولي ذكر الشرب والطريق فانه يدخل فيه الشرب والطريق استحسانا لان

فصل فيما يدخل في الوقف من غير كرم ولا يدخل رجل قال أرضي صدقة موقوفة لله وان تعالى . ما اذا لم يزد على ذلك وفيها ثمرة قائمة فان التداخل في الوقف ووقف الارض جائز وهو كالبيع لبيع ارضها فزاد على ارباع شعير او فيها ثمر لا يدخل الزرع والثمار في البيع بدون ذلك كذا في الوقف ويدخل الاشجار والبناء في وقف الأرض كما يدخل في البيع ولو أقرا بأرض يدخل رجل وفيها ثمرة قائمة كانت الثمرة للقرى بالارض اذا كانت مملوكة بالارض دون الهبة قال هلال رحمه الله تعالى لا تدخل الثمرة في الهبة والهبة باطلة لما كان الشيوع قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى هذا الحكم في الهبة كما عرفت بقول هلال رحمه الله تعالى ليس نهرا واية ظاهرة عن أصحابنا رحمه الله تعالى وفي أرض يدخل الثمر والشجر والكرم والبناء والزروع في قول أصحابنا رحمه الله تعالى ويجوز الرهن فيها . رجل قال أرضي صدقة موقوفة على الفقراء ولي ذكر الشرب والطريق فانه يدخل فيه الشرب والطريق استحسانا لان

الارض لاوقف الا للاستغلال وذلك لا يكون الا بالماء والطريق قيدخل ذلك في الوقت بلا دخل في الاجارة * ولو قال وقت أرضي هذه صدقة موقوفة بحق فقها وجب ما فيها ومنها وفيها ثمة قائمة يوم الوقف قال هلال رحمه الله تعالى في القياس يكون الثمر للواقف ولا يدخل في الوقف * وفي الاستحسان يلزمه أن يتصدق بالثمرة القائمة على الفقراء والمساكين لا على وجه الوقف بل على وجه النذر وما يحدث من الثمر بعد الوقف فانه يصرف الى الوجه الذي سمي في الوقف * أما الزل يدخل في الوقف لما قلنا ولكن لما قال صدقة موقوفة بجميع ما فيها ومنها فقد تكلم بما يوجب التصديق بغيره أنه يتصدق بالثمرة القائمة * ولو قال أرضي صدقة موقوفة بعد وفاتي على أنما أخرج الله تعالى من غلاتها فهي لعبد الله ثم مات الواقف وفيها ثمة قائمة لا تكون الثمرة القائمة لعبد الله لان الأرض أنما تصير وقفا بعد وفاته فصار كأنه وقف الأرض وفيها ثمة قائمة فلا تدخل الثمرة الموجودة في الوقف * ثم قال هلال رحمه الله تعالى ههنا إذا كان لم تدخل (٣٠٩) الثمرة الموجودة في الوقف في القياس تكون الثمرة لورثته الواقف

وان لم يكن من أهل الاجتهاد لعل له أن يفتي الا بطريق الحكاية فيمكن ما يحفظ من أقوال الفقهاء كذا في القصول العمادية * والفتاوى يصح مقتضاها قليل لا يصلح قال العيني واختاره كثيرون المتأخرين وجزءه في المجموع وشرحه * ولا اختلاف في اشتراط اسلام المقتضى وعقله وشرط بعضهم يقطعه نعم لا يشترط أن يكون حراً وأولاد كرا ولا ناطقا فيصح اقتداء الآخر حيث فهمت اشارته بل الناطق ان قيل له أن يجوز هذا لحرك رأسه أي نعم جاز أن يعمل بأمره * ينبغي أن يكون متزجعا عن خوارم المروءة فقهه النفس سليم الذهن حسن التصرف * والعصم أن لا يقتاعه مكره ومولى كان أهلا وعلى ولي الأمر أن يبعث عنه يصلح للفتوى وينعم من لا يصلح كذا في النهر الفائق * ومن شرائط الفتوى كون المقتضى حافظا للترتيب والعديلين المستفتين لا يعمل الى الانقياد أو عوان السلطان والامراء بل يكتب جواب من يسبق غيبا كان أو فقيرا حتى يكون بغيره الميل * ومن آدابه أن يأخذ الكتاب المحرمة ويقرأ المسئلة بالصبر مرة بعد أخرى حتى يتضح له السؤال ثم يجيب * ومن شرطه أن لا يري بالكاغد كما اعتاده بعض الناس لان فيه اسم الله تعالى وتعالى اسمعته تعالى واجب وإذا أجاب المقتضى ينبغي أن يكتب عقيب جوابه والله أعلم ونحو ذلك * وقيل في المسائل التي أجاب عليها أهل السنة والجماعة ينبغي أن يكتب والله الموفق أو يكتب وبالله التوفيق أو يكتب وبالله العصمة كذا في حواهر الاخلاط * وكان بعضهم لا يأخذ بالفتوى من يد امرأ أو لاصبي وكان له تليد يأخذ منهم ويجمعها ويرفعها يكتبها تعظيما للعلم * والاحسن أخذ المقتضى من كل واحد واضعا * ويجوز لثلاث اب الفتوى اذا كان حافظا للروايات واقف على الدرر ايات محفاظا على الطاعات مجابا للشهوات والشبهات والعالم كبير وان كان صغيرا والجاهل صغير وان كان كبيرا كذا في الصبر الرائي * ويجب أن يكون المقتضى حليما رزينان القول منبسطة الوجه كذا في السراجية * ولا ينبغي له أن يبيع للفتوى اذا لم يسأل عنه وإذا أخطأ رجع ولا يستحي ولا يناف كذا في النهر الفائق * وفي اشتراط معرفة الحساب لتصح مسائله وجهان ويشترط أن يحفظ مذهب امامه ويعرف قواعده وأصوله وليس للاصولي الماهر وكذا الباحث في الخلاف من أئمة الفقه وفحول المناظر يرز أن يفتي في الفروع الشرعية ولا يجب الانقضاء فيما لم يقع ويحرم التساهل في الفتوى واتباع الحسل ان فسدت الاغراض وسؤال من عرف بذلك * ولا يفتي في حال تغيب أخلاقه ونحوه عن الاعتدال ولو فرح ومداغمة أخشين وفان أفتى معتقدا أن ذلك ليعتمده عن ذلك الصواب صحت فتواه وان خاطره والاو أن يترفع بالفتوى ولا يأخذ بأجرة ممن يستفتي فان جعل له أهل البلد رجا جاز ان استؤجر جاز والاو كونها بأجر متشبه كتبه مع كراهة وعلى الامام أن يفرض لمدرس ومفت كفايتها ولكل أهل بلد

* وذكر الناطق رحمه الله تعالى رجل قال جعلت أرضي هذه وقفاً على الفقراء ولم يقل بحق فقها يضل البناء الذي هو فيها ويكون وقفاً على الارض ولا يدخل الزرع النبات وهو الواقف وكذا البقل والاصول والرايح والزروع كلها من المنفعة والتعريف وغيرها والخلاف والطرأ وما في الاجتهاد من الخطب يقطع في كل سنة فكلها يكون للواقف وما كان يقطع من الشجر في سنتين أو في ثلاث سنين فهو داخل في الوقف وكذا ما ينفرد في المستقبل * ولو قال بحق فقها الثمرة التي تكون على الاشجار تدخل في الوقف وفي البيع لا تدخل * ولو قال بكل قليل أو كثير يدخل في البيع * والورد وورق الحناو لا يسمي بكون الواقف كذا كل ما كان من الاطراب والباذخا والقطن يكون للواقف وما كان من أصولها فهو داخل في الوقف * وليس لتولي الوقف أن يقطع الانجار بالثمرة ولا يبيعها ولا أثرها للمثولي قطعها ولو وقف دار فيها حلمات بطون ويرجن قالوا الحلمات تكون داخل في الوقف كالأوقف ضحية فيها مما يليك بالزوجه وأولادهم يعملون فيها فمرفق الضحية

وما بينهما من التبران والعيد وسماههم جائز ذلك * ولو وقف يتأقفا كوارات عمل جاز وبصر العمل تبعاً للعسل * ولو وقف أرضاً وله فيها أشجار وقال وقتها بعد أن يطلع الانصار هذه على كذا وكذا وهي من وجوه الخير قال الشيخ الامام الحليل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان وقف بهذا اللفظ كان باطلاً لان هذا الاضافة للوقف لا على وجه الوصية فيسقط ولا يصح الوقف * وان كان وقفها قبل أن يقطع الاشجار واستجمع شرائط الوقف فهو جائز * ويجوز بيع الاشجار الموقوفة في أرض الوقف اذا لم تكن مئة رطل القاع ولا يجوز قبل القلع لان قبل القلع متصلة بالأرض فتكون تبعاً للأرض * وبيع أرض الوقف لا يجوز كذلك ما كان تعالى * فصل في الاشجار * رجل غرس شجرة على حوض القرية أو في طريق العامة أو على شط نهر لعمامة كانت الشجرة للغارس له ان يرفعها فان قطعها غصب ثم من غرسها اشجار كانت للغارس أيضاً لانها تولدت عن ملكه * أشجار على (٣١٠) حافى النهر في الشارع غصب فيها الشجرة ولم يعرف الغارس وهذا النهر يجري أمام باب رجل في الشارع قالوا ان كان موضع الشجرة ملكاً للشربة غصب في ملكه ولم يعرف غارسه يكون له وان لم تكن أرض الاشجار ملكاً للشربة بل هي للعامة وللشربة فيها حق تسهيل الماء ان علم ان

اصطلاح في اللفظ فلا يجوز ان يقتضى أهل بلد بما يتعلق بالظلمن لا يعرف اصطلاحهم كذا في البحر الرائق * (١) ثم الفتوى مطلقاً بقول الامام ثم يقول أبي يوسف ثم يقول محمد ثم يقول فرغ ثم يقول الحسن ابن زياد رحمه الله تعالى * وقيل اذا كان الامام في جانب وصاحبا في جانب فالنقيض بالخيار والاول اصح اذا لم يكن المقتضى مجتمداً * وفي الحاشية القدسي الاصح ان العبرة بقوة المدرك كذا في النهر المقاتل * وللاثنى والامام قبول الهدية واجابة الدعوة الخاصة كذا في خزائن المفتين * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه استفتى في مسألة فاستوى وارندى وتعم ثم أفتى بتعظيم الامر الافتاء كذا في التبيين *

(الباب الثاني في الدخول في القضاة) *

أورد الخصاص في أدب القاضي أحاديث في كراهة الدخول في القضاء وفي الرخصة فيه قال وقد دخل فيه قوم صالحون واستمع عنه قوم صالحون وترك الدخول أمثل وأسلم وألح في الدين وهذا فصل اختلف فيه المشايخ ان بعد استجماع شرائط القضاة في شخص هل يجوز له تقلد القضاء قال بعضهم بكرهه التقلد كذا في المحيط * لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من ابتلي بالقضاء فكاكاً ثم لا يجزى بلا سكن وروى عن عبد الله بن وهب رحمه الله تعالى أنه استفتى فلم يقبل وتجانس ودخل منزله وكان كل من يدخل عليه يتحدث وجهه وعزق ثيابه فخاوا حذراً من أصحابه عن رأس الكوفة فقال لا بأعباءه لو قبلت القضاء وعدلت كان خيراً ان قال باهـذا وعقلك هذا ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول القضاء يحشرون مع السلاطين والعلماء يحشرون مع الانبياء والمتهورون بأخذية رحمه الله تعالى كلف القضاة وأني حتى ضرب نسيه عن سوطاً فلما خاف على نفسه شاور أصحابه فسقوا له أبو يوسف رحمه الله تعالى وقال لو تقلدت لنفقت الناس فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لأمرت أن أغير العرس ساحة لكت أقد رعليه وكان في بك فاضاً فانسك رأسه ولم ينظر اليه بعد ذلك كذا في خزائن المفتين * ودعي محمد رحمه الله تعالى الى القضاء فأني حتى قيد دوحس فاضطر ثم تقلد كذا في الغناية شرح الهداية * قال الكرخي والخصاص وعلما العراق وعليه اختيار صاحب المذهب انه لا بد من غم ما يجبر عليه قال مشايخ ديارنا لا بأس بقبول لمن كان صالحاً يأمن من نفسه الجور والامتناع لغيره أولى فان الصواب يعرض الله تعالى عنهم ومن تلاهم قبلوا ولا كره كذا في الوجيز للكردي * وكروه التقلد لمن يخاف الحيف فيه وان أمن لا يكره كذا في الكافي * وفي النبايع (١) قوله ثم الفتوى مطلقاً بقول الامام الخـ هذا بالنسبة للغالب والافتقار قالوا ان الفتوى على قول أبي يوسف فيما يتعلق بالقضاة ان زيادة تجربته فتأمل اهـ معصمه

استأجرها رجل من المتولى وطرح فيها السرقين وغرس الاشجار ثم مات المستأجر فان الاشجار تكون لورثته ويؤمر الورثة ولا يخلعهما وليس الورثة بالرجوع عما اذا السرقين في هذه الاراضي عندنا رجل وقف شجرة بياضها على مسجد فبست الشجرة أو بس بعضها فانه يقطع اليابس من أغصانها ويترك الباقي لان اليابس لا ينتفع به وينتفع بغير اليابس * رجل وقف شجرة بأصلها والشجرة بها تنتفع بأوراقها أو بأثمارها قال الفقيه أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى الوقف جائز فان كان ينتفع بأوراقها أو بأثمارها فانه لا يقطع أصلها الا أن يفسد أغصانها ولو كان لا ينتفع بأوراقها ولا بأثمارها فانه يقطع وينصدق بها * رباطي غرس شجرة في أرض موقوفة على الرابطة وقام عليها نسيها وقصاها حتى كبرت ولم يذكر وقت الغرس انها الرابطة قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان كان هذا الرباطي يلى تعاضداً للأرض الموقوفة على الرابطة فالشجرة يكون وقفاً وان لم يكن اليه ولاية الوقف فالشجرة تكون للغارس وله ان يرفعها * مسجد فيه شجرة التفتح قال

بعضهم يباح للقوم ان يظروا هذا التفاح والحجج انه لا يباح لان ذلك صار للعبد بصرف الى عمارة المسجد * شجرة على طريق المارة جعلت وقفا للمارة يباح تناول ثمرها للمارة وسوى فيه الفقير والغني وكذلك الماء الموضع في القنات وما السقاية وسرير الجنابة وثيابها ومصحف الوقت يستوى الفقير والغني في هذه الاشياء ولو كانت الثمار على اشجار باط للمارة قال أبو القاسم رحمه الله تعالى أرى جو أن يكون التزاول في سعة من تناولها إلا أن يعلم أن غارها جعلها للفقراء * وقال الفقيه أو الثالث رحمه الله تعالى إذا لم يكن الرجل من ما كفى الرباط فلا حوط له أن يحترق من تناولها إلا أن تكون غارها لقيمة لها كانت * مقبرة فيها أشجار عظيمة وكانت الأشجار فيها قبل اتخاذ الأرض مقبرة فإن كانت الأرض يعرف مالها فلا أشجار بأصلها بل لأهل المال يصنع بالأشجار وأصلها ما شاء وإن كانت الأرض مواتا ليس لها مالك فاتخذها أهل القرية مقبرة فلا أشجار بأصلها تكون على ما كانت (٣١١) قبل جعل الأرض مقبرة * هذا إذا كانت الأشجار فيها قبل جعل الأرض مقبرة وإن نبتت الأشجار فيها بعد اتخاذ الأرض مقبرة فإن علم غارها كانت الغار وس وإن لم يعلم الغار فلا رأى فيها يكون للقاضي أن رأى أن يبيع الأشجار ويصرف ثمنها إلى عمارة المقبرة ذلك ويكون في الحكم كأنها وقف برجل جعل أرضه مقبرة وفيها أشجار فأراد ورثته أن يقطعوا الأشجار كان لهم ذلك لأن موضع الأشجار كانت مشغولة فلا تدخل في الوقف كما لو جعل داره مقبرة لا يدخل موضع البناء في الوقف

ولا ينفى أن يطلب الولاية ولا يباحها فالطالب أن يقول لا لام ولا في القضاء السؤال أن يقول للناس لو ولا في الامام قضاء مدينة كذا لأجبهته ذلك وهو بطمع أن يبلغ ذلك إلى الامام فيقلده وكل ذلك مكروه وقال بعضهم من قلد بغير مسئلة فلا بأس بالقبول ومن سأل بكره له ذلك والذي عليه عامة المشايخ رجحوا أنه تعالى أن الدخول في القضاء خصه والامتناع عنه عزيمة وفي السراجية هو المختار كذا في التتارخانية * ولا يطلب القضاء لقلبه ولا بلسانه إلا إذا لم يكن غير يصلح للقضاء فإنه يفرض عليه ميانة لحقوق المدين كملادة الجنابة كذا في الشئ * إذا كان في البلد قوم يصلحون للقضاء وامتنع واحد منهم لا يأنم كذا في المحيطه واما امتنع حتى قلد جاهل اشترى كوافي الاثم كذا في العناية شرح الهداية * وفي البناء وإن وجد اثنان وهما من أهل القضاء ولكن أحدهما ألقه والآخر أورع فهو أولى من الألقه كذا في التتارخانية * ولو قلد السلطان من يصلح للقضاء في تلك البادية من يصلح ذلك كان الاثم على السلطان كذا في شرح كتاب أدب القاضي للخصاف * القاضي إذا أخذ القضاء بالرشوة لم يصح أن له لأصرفا ولو قضى لا ينفذ قضاؤه * من تقلد القضاء بالرشوة والشعاع إذا قضى في مختلف فيه ثم رفع إلى قاض آخر فإن وافق رأيه أمضاه وإن خالف رأيه بطل بمثله حكم المحكم والأصح أن الذي طلب القضاء بالشعاع فهو والذي قلده سوا في حق نقاد القضاة في المجهدات والقاضي إذا ارتضى وحكم لا ينفذ قضاؤه فيما ارتضى ونفذ فيما لم يرتض وهو اختيار السرخسي والخصاف * وإن ارتضى ولد القاضي أو كاه أو بعض أعوانه فإن كان بأمره ورضاه فهو ما لو ارتضى القاضي سوا هو يكون قضاؤه مردودا وإن كان بغير علم القاضي نفذ قضاؤه وكان على المرتضى رد ما قبض منه كذا في خزنة المفتين

(الباب الثالث في ترتيب الدلائل للعمل بها)

قال ينبغي للقاضي أن يقضى بما في كتاب الله تعالى وينبغي أن يعرف ما في كتاب الله تعالى من النسخ والنسوخ وينبغي أن يعرف من النسخ ما هو محكم وما هو متشابه في تأويله اختلاف كالأقراء فإن لم يجد في كتاب الله تعالى يقضى بما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وينبغي أن يعرف النسخ والنسوخ من الأخبار فإن اختلفت الأخبار بأخذ بما هو الأشبه ويميل إجماعه إليه ويجب أن يعلم التواتر والمشهور وما كان من أخبار الأئمة ويجب أن يعلم مراتب الروايات فمنهم من عرف بالفقه والعلم كالأئمة الراشدين والعابدة وغيرهم ومنهم من عرف بطول العصة وحسن ضبط والاخذ برواية من عرف بالفقه أولى من الاخذ برواية من لم يعرف بالفقه وكذلك الاخذ برواية من عرف بطول العصة أولى من

فصل في وقف المنقول

قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في وقف المنقول مقصود اختلاف بين أبي يوسف ومحمد رهما أنه تعالى ذكره في السير الكبير قال والصحيح من

الجواب أن ما فيه عرف ظاهر بين الناس وقفه كالجنات وثيابها وما يحتاج اليه من القدر والادنى لغسل الميت والمصاحف والكرج والسلاح والقرن للجهاد يجوز وقفه * واختلف المشايخ رحمه الله تعالى في وقف الكتب حوزة الفقيه أو بالثبوت رحمه الله تعالى وعنده الفتوى * ونص رحمه الله تعالى وقف كتبه * رجل وقف بقرة على رباط على أن ما يخرج من لبنها ومنهها وشوازه يعطى لبناء السبل إن كان ذلك في موضع تعارفوا ذلك جاز كما يجوز زكاة السقاية * رجل وقف بقرة على رباط فخر بالرباط واستغنى الناس عنه فأنه تباطى أقرب الرباط إليه * رجل وقف ثورا على أهل قرية بلزانه بقرهم لا يصح لانه ليس بقربة مقصودة وليس فيه عرف ظاهر * رجل وضع حجابي مسجد أو علق قنديلا كان له أن يرجع فيه لأن ذلك لا يترك في المسجد دائما * رجل وقف بناء بدون أرض قال هلال رحمه الله تعالى لا يجوز ذلك * وعن زفر رحمه الله تعالى رجل وقف الدار وأما الطعام أو يوزن قال

يُجوز قبله وكيف يكون قال تدفع الدرهم مضاربة ثم تصدق بفضلها في الوجه الذي وقف عليه وما يكال ويوزن يباع فبدفع ثمنه بضاعة أو مضاربة كالدرهم • قالوا في هذا القصص قالوا هذا الكرم المخطو وقف على شرط أن يقرض من الفقراء الذين لا يذولهم فزوعوها لانفسهم ثم يؤخذ منهم بعد الدار لك قدر القرض ثم يقرض لغفرهم من الفقراء على هذا أبدأ جازلي هذا الوجه • مريض أو وصى أن يدفع إلى فلان ألف درهم بعكسه مائة وتسع مائة ثم دفعها إلى الوثمن ذكر في بعض نسخ الروايات أيجوز من الثلث • وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز • وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في النوازل لا يجوز الوقف في الحيوان والرقيق والتاع والشياب ما خلا الكراع والسلاح الاعلى وجه البيع كترقيق والدران وآلات الزراعة • رجل وقف بيتا بأجاف من البقر والعنم والرقيق فانه يجوز • رجل وقف موشا في حصته وأخرجها عنه فاستولى عليه غاصب (٣١٤) • وحال بين الوقف وشه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يا أبا محمد

الآخذ برأيه من لم يعرف بطلان العصبة وان كانت حادثة لم يرد فيها سنة رسول الله عليه الصلاة والسلام
يقضي فيها اجتمع عليه العصبة رضى الله تعالى عنهم الال بالجماع العصبة واجب فان كانت العصبة
فيها تخلف فيجهد في ذلك ويرجع قول بعضهم على بعض باجتهاده اذا كان من أهل الاجتهاد وليس له أن
يخالفهم جميعا باختراع قول ثالث لانهم مع اختلافهم اتفقوا على أن عدا القولين باطلا وكان الخلف
رحمة الله تعالى به وقوله لذلك لان اختلافهم يدل على أن الاجتهاد فيه مجالا والعصم ما ذكرنا وان اجتمعت
العصبة على حكم وعادتهم واحد من التابعين ان كان المخالف ممن لم يدرك عهد العصبة لا يعتبر خلافه حتى
لوقضى القاضي بقوله بخلاف اجماع العصبة كان باطلا وان كان ممن أدرك عهد العصبة وزاجهم في
الفتوى وسوقوا الاجتهاد كشرع والشعبي لا يتعدا لاجماع مخالفته وان جاء عن بعض التابعين ولم
ينقل عن غيره فمضى نعم أي حنفية رحمه الله تعالى روايان في رواية قال لا أقولهم وهو ظاهر المذهب
وفي رواية التواد قال من كان منهم أفتى في زمن العصبة وسؤوا له الاجتهاد مثل شرح ومسرور بن
الاجدع والحسن فانما أقولهم كذا في المحيط * فان كان شي لم يأت به ممن العصبة قول وكان فيه اجماع
التابعين قضى به وان كان فيه اختلاف بينهم رجح قول بعضهم وقضى به وان لم يجئ شي من ذلك فان
كان من أهل الاجتهاد قاسه على ما يشبهه من الاحكام واجتهديه برأيه منه وتصرى لهواب ثم يقضى به
برأيه وان لم يكن من أهل الاجتهاد يستقى في ذلك فيأخذ بقول المفتي ولا يقضى بغير علم ولا ينسحب من
السؤال ثم لا يمين معرفة فصلين * أحدهما ان اذا اتفق أصحابنا في شيء أو حنفية وأبو يوسف ورجحهم
الله تعالى لا ينبغي للقاضي أن يخالفهم برأيه والثاني اذا اختلفوا فيما بينهم قال عبدالله بن المبارك يؤخذ
بقول أي حنفية رحمه الله تعالى لانه كان من التابعين وزاجهم في الفتوى كذا في محيط السرخسي
• ولولم يوجد الرواية عن أي حنفية وأصحابهم رحمه الله تعالى ووجدت عن المتأخرين يقضى به ولو
اختلف المتأخرون فيه يختاروا أحدا من ذلك ولولم يوجد عن المتأخرين يجهم فيه برأيه اذا كان يعرف
وجوه الفقه ويشاور أهل الفقه فيه وفي شرح الطحاوي ثم اذا قضى بالاجتهاد فان خالف النص لا يجوز
قضاؤه وان لم يخالف النص لكنه رأى بعد ذلك رأيا آخر لا يسلط ماضى ويقضى في المستأنف بغير اهراء
وهذا قول أي حنفية وآب يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى ان قضى في أول المرة بالاجتهاد
ثم رأى غير خبره آمنه كان كالأول أو حنفية وآب يوسف رحمه الله تعالى فان اختلف المتدعون على
قولين ثم اجتمع من بعدهم على أحد هذين القولين فهذا الاجماع هل يرفع الخلاف المتقدم فقد قيل على
قول أي حنفية وآب يوسف رحمه الله تعالى لا يرفع وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يرفع وذكر

الغاصب فيهما وبشرى بها
 موضوعاً تحريقه على شرائط
 الأول قبيل أليس يسع
 الوقت لا يجوز قال إذا كان
 الغاصب واحداً وليس للوقت
 بينه وبين مستهلكا والشئ
 المسبل إذا صار مستهلكا
 يجب به الاستبدال كالفرس
 المسبل إذا قتل والعبد الموصى
 بخدمة الكعبة إذا قتل
 * متولى الوقت إذا صرف
 دراهم الوقت في حاجة نفسه
 ثم أنفق من ماله مثل تلك
 الدراهم في الوقت قال الشيخ
 الإمام هذا رحمه الله تعالى جاز
 وبشرى عن الضمان * قال
 ولو خلط من ماله مثل تلك
 الدراهم بدراهم الوقت كان
 ضماناً لكل * إذا اجتمع
 من مال الوقت على الفقراء
 أو على المسجد الجامع ثم
 نابت الإسلام نابتة بان
 غلبت جماعة من الكفرة
 فاحتج في ذلك إلى مال الدفع
 شرهم قال رحمه الله تعالى
 ما كان من غلبة المسجد

الجامع يجوز لها أن تصرف ذلك على وجه القرض إذا لم يكن للمصنف حاجة إلى ذلك المال ويكون ذلك ديناً
 * رابطاً في دواوينه ويطول لأجل المرابطين كثرت وعظمت مؤنتها فأولوا القيم أن يبيع العوالم التي كسبها وأخرجت من أن تكون
 صالحاً لمرابطة معاً صالحاً للمرابطة عسكناً في هذا الرابطة مقدار ما يحتاج إليها وما زاد على ذلك يربط في أدنى الرابطة إلى
 هذا الرابطة أهل مسجد أو بعضهم بأوغاه المسجد أو يفض السجدة إذا استغنى المسجد عن ذلك وأمر وأبيع ذلك رجلاً قالوا أن فعلوا
 ذلك بأمر القاضي جاز وأن فعلوا بغير أمره قال بعضهم برحى أن يجوز * والصحيح أنه لا يجوز إلا أن يكون في موضع يمكن هناك فاض
 * متولى المسجد إذا اشترى بغير المسجد أو أوقفه لأجل المسجد ثم يباع ذلك الماشع فيه والصحيح أنه يجوز بيعه لأن المشتري يملك
 المسجد لا يكون من أوقاف المسجد لأن أوقاف الوقت نفسه * مسجده غلة ذلك الوقت في وقته أن القيم يشترى تلك الفسلة بجنات

لا يجوز التمسك أن يشتري ولو اشتري يكون ضامنا * قرية فيها بئر مطوية إلا جرحزت القرية وانقرض أهلها وقرب هذه القرية قرية أخرى فيها حوض يحتاج إلى الجرار فادوا أن يتقوا الأجر من القرية التي جرحزت ويجعلوها في هذا الحوض قالوا إن عرف باني تلك البئر لا يجوز صرف الأجر إلا بذاته لأنه عادي ملكه * وإن لم يعرف الباني قالوا الطريق في ذلك أن تصدق بها على فقير ثم ذلك الفقير ينفعها في ذلك الحوض لأنه بمنزلة اللقطة * والاولى أن ينقضي القاضي في هذا الحوض ولا حاجة فيه إلى التصديق على الفقير * رجل وقف بناء أرض له قال هلال رحمه الله تعالى لا يجوز * وقيل إن كان البناء في أرض وقف جاز وعن زفر رحمه الله تعالى إذا وقف الدرهم والطعام وما يكال أو وزن يجوز * إذا وقف جنازة أو نفعا أو مغتسلا وهو التوراة العظيم الذي يقال له بالفارسية حوض مسين في محله إذا جرحزت المحلة ولم يسبق أهلها قالوا لا يراد بالي ورتقوا القبل بمحلول إلى محله أخرى أقرب إلى (٣١٣) هذا محله * فترى بين هذا وبين المسجد إذا جرحزت بمحاولة على قول.

محمد رحمه الله تعالى يصير
مراثا للمسجد مع ما ينقل
إلى مكان آخر وهذا الأشياء
مما ينقل

فخص ل في المقابر
والر باطان

رجل جعل أرضه مقبرة
وفيه أشجار عظيمة قال
الفتية أبو جعفر رحمه الله
تعالى وقف الأشجار لا يصح
فتكون الأشجار للواقف
ولو رثمت مات * وكذا
البناء في الدار التي جعلها
مقبرة * أرض لاهل قرية
جعلوها مقبرة وأقبر وأقبرها
ثم واحد من أهل القرية
بني فيها يتناول اللبن وأداة
القبور أو جلس فيها من يحفظ
المتاع بغير رضا أهل القرية
أورضى بذلك بعضهم قالوا
إن كان في المقبرة تسعة بحيث
لا يحتاج إلى ذلك المكان
لا بأس به وبعد ما بنى ولو
احتاجوا إلى ذلك المكان

شيخ الإسلام ثمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه رفع الخلاف المتقدم بخلاف بين أصحابنا رحمه الله تعالى وإنما يصح للقاضي ذلك بعض العلماء وإن اتفق أهل عصره على قول واحد فخرج هذا القاضي عن قولهم وقضى بخلاف قولهم لم ير الصواب بخلافه فإن كان قد سبق هذا الاتفاق اختلاف العلماء فقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا لا يصح الخلاف وبعضهم قالوا يصح الخلاف فإن لم يسبق هذا الاتفاق اختلف لا يصح الخلاف بالاتفاق وفي الفتاوى العنانية قاض استغنى في حادثة وتأتي ورأيه بخلاف رأي المفتي فإنه يدل على نفسه أن كل من أهل الرأي فإن ترك رأيه وقضى برأي المفتي لم يجز عندهما كما في القصر وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيخذل صا دقته فصلاحيته دافيه فإن لم يكن له رأي وقت القضاء وقضى برأي المفتي ثم حدث له رأي بغيره قال محمد رحمه الله تعالى ينقضه هو وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا ينقضه كالمقضى برأيه ثم ظهر له رأي آخر كذا في التتارخانية وفيما لا نص فيه يصح القول لا يجامع لا يخلو ما إن يكون القاضي من أهل الاجتهاد وما إن لم يكن من أهل الاجتهاد فإن كان من أهل الاجتهاد وأقضى برأيه إلى شيء يجب عليه العمل برأيه وإن خالف رأي غيره من أهل الاجتهاد والرأي لا يجوز أن يتبع رأي غيره إلا ما أدى إليه اجتهاده هو الحق عند الله تعالى ظاهرا ولو أقضى برأيه إلى شيء وهناك مجتهد آخر فقهه منه لرأي آخر فإذا كان يدل برأيه من غير النظر فيه يرجح له كونه أئق منه هل يصح ذلك كفي كتاب الحدود وأن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يصح ذلك وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصح إلا أن يعمل برأيه نفسه وذكر في بعض الروايات هذا الاختلاف على العكس وإن أشكل عليه حكم الحادثة استعمل برأيه في ذلك وعمله والافضل أن يشاور أهل الفقه في ذلك فإن اختلفوا في حكم الحادثة نظر في ذلك فاستدعوا يوتى إلى الحق ظاهرا وإن اتفقوا على رأي مخالف برأيه عمل برأيه نفسه أيضا لكن لا ينبغي أن يعمل بالقضاء لم يقض حق التأويل والاجتهاد ويتكشف وجه الحق فإذا ظهر له الحق باجتهاده قضى بما يؤيد به الاجتهاد ولا يكون خائفا في اجتهاده بعد ما بذل مجهوده لأصالة الحق حتى لو قضى بمجاز فم يصح قضاءه فيما بينه وبين الله تعالى وإن كان من أهل الاجتهاد لأنه إذا كان لا يدري حاله حمل على أنه قضى برأيه وبحكم الأصح حلالا لأمر المسلم على الصحة والسداد ما أمكن هذا إذا كان القاضي من أهل الاجتهاد فاما إذا لم يكن من أهل الاجتهاد فإن عرف أو قبل أصحابنا وحفظه على الأحكام والاتقان عمل بقول من يعتقد قوله فتعاضل التقليد وإن لم يحفظ أو قبلهم عمل بقول أهل الفقه في بلد من أصحابنا وإن لم يكن في البلد الأقية واحد من أصحابنا يصح أن يأخذ بقوله وزجوا أن لا يكون عليه شيء كذا في البدائع * والاجتهاد

(٤٠ - فتاوى ثالث) رفع النامحى بقبريه * رجل حفر لنفسه قبر في مقبرة هل يكون لغرو أن يقبر فيه ميتة قالوا إن كان في المقبرة تسعة فالسحب أن لا وحش الذي حفر وإن لم يكن في المكان تسعة كان لغرو أن يقبر فيه ميتة وهو كرجل بسط الصلي في المسجد أو نزل في الرابطة آخر فإن كان في المكان تسعة لا وحش الأول * ولأن الثاني دفن ميتة في هذا القبر قال أبو نصر رحمه الله تعالى يكره ذلك وقال الفتية أبو البشير رحمه الله تعالى لا يكره لأن هذا الذي حفره لنفسه لا يدري بأي أرض عوت وفي أي أرض يدفن * مقبرة كانت للشركيين أرادوا أن يجدها وهم مقبرة مسلمين قال أبو القاسم رحمه الله تعالى إن كانت آثارهم قد اندرست لا بأس بذلك وإن كانت عظامه باقية لا بأس بان تنبش ويقبر فيها المسلمون فإن موضع مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مقبرة للشركيين قد نبشت وانخذلت مسجدا أمر أن تجلبت قطعة أرض لها مقبر توارى جرحتم من يدها ودفنت فيها ابنها وهذه الأرض غير مألوفة للقبور لقلبة الماء عليها قال الفتية

أو جعفر رحمه الله تعالى أن كانت الأرض بحال يرغب الناس عن دفن الموتى فيها الفساد هم أنصروا مقبرة وكان لأمة أن تبعها واذابعت
 كان لا تسمى أن يرفع الميت عنها أو بأمر يرفع الميت عنها * ميت دفن في أرض إنسان بغرض المال كان المال بالخيار إن شاء رضى
 بذلك وإن شاء أمر بإخراج الميت وإن شاء سعى الأرض وزرع فوقها لأن الأرض ظهرها وبطنها على كفة * ميت دفن في مكان ثم أراد
 أهله إخراجها عن ذلك المكان ودفعه في موضع آخر بعد مدة طويلاً أو قليلة قال الفقهاء أو جعفر رحمه الله تعالى لا يباح إخراجها بعد ما دفن
 إلا بعدز والعدوان يكون مدفوناً في أرض مغسوبة ونحو ذلك * وذكر الناطقي رحمه الله تعالى إذا حفر الرجل قبر في موضع يباح له الحفر
 في غير ملكه فدفن فيه لا يباح القبر ولكن يضمن قيمته فربما يكون جعاباً بين الحقين ومراعاة لهما * مقبرة قديمة لم يبق فيها آثارا مقبرة
 هل يباح لأهل الحلة الانتفاع بها قال (٣١٤) أبو نصر رحمه الله تعالى لا يباح قبله فإن كان فيها حشيش قال يمتحن منها ويخرج

الحداب فذلك أسير من
 إرسال الحداب فيها * رجل
 جعل أرضه مقبرة أو خاناً
 للغة أو مسكاً سقط الخراج
 عنها إن كانت خراجية *
 وقيل لا يسقط والصحيح هو
 الأول منزل هو وقف صحيح
 على مقبرة متعامة فخر
 هذا المنزل وصار بحيث
 لا يتنفع به فصار رجل وعمره
 وبني بيتاً من ماله بغير
 إذن أحد قالوا لا يباح
 للوقوف إن كان حياً
 ولورثته إن كان ميتاً *
 وكذلك وقف صحيح على
 أقوام مسلمين حرب ولا
 ينتفع به وهو بعيد من
 القرية لا يرغب أحد في
 عمارته ولا يستأجر أصله
 يبطل الوقف ويجوز بيعه
 وإن كان أصله يستأجر
 بشئ قليل يبقى أصله وقفاً
 وكذلك علو وقف أنعم
 وليس في القلة ما يمكن به
 عبارة العلو يبطل الوقف

باب الرابع في اختلاف العلماء في اجتهاد الصحابة في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم

هل يجوز للصحابة الاجتهاد إن جئته دفن في عصر النبي صلى الله عليه وسلم قبل لا يجوز وقيل يجوز وقالوا كثر العلماء
 يجوزون كان بعدهم ولا يجوزون كان يقرب منه وهو الأصح كذا في محيط السرخسي اختلفوا أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم هل كان يجتهد فيما يوح اليه وبفضل الحكم بالاجتهاد بعضهم قالوا كان يجتهد
 بل لا ينتظر الوحي ومنهم من قال كان يرجع فيه إلى شريعة من قبله لا شريعة شرعية لتأملنا يعرف

ويرجع حق الناطق إلى الوقف إن كان حياً والى ورثته إن كان ميتاً وكذلك كانت وهو وقف صحيح
 في سوقاً تحرق الدوق والحانات وصار بحيث لا ينتفع به ولا يستأجر أصله يخرج من أن يكون وقفاً وكذلك الرباط إذا احترق يبطل الوقف
 ويصير ميراثاً * ووراء المسجد إذا صارت خلقاً واستغنى أهل المسجد عنها فإن كان الذي طرحها في المسجد حياً تكون له لأنهم تزل
 عن ملكه وإن كان ميتاً لم يترك وأما قالوا لا بأس لأهل المسجد أن يدفعوا إلى القبر أو يبيعوه وبشئ وبمنه حصصاً ويكون حكمه
 حكم القطة وقد ذكرنا أن الصحيح من الجواب أن يبيعهم بشرط أن لا يبيع إلا أن يكون في موضع لا يباح لأقارب هالك * رجل جاء إلى
 فقهاء فقال في أي أرض أن أصرف مالي إلى خير أعنت العبيد أنزل بهم اتخذوا الرباط العامة قال بعضهم الرباط أفضل وقال الفقهاء أو
 الشيخ رحمه الله تعالى إن جعل الرباط مستغلاً يصرف غلته إلى عمارته الرباط فالرباط أفضل وإن لم يجعل الرباط فالرباط أفضل

أفضل ولو تصدق به هذا المال على المحتاجين فذلك أفضل من الاحتشاش * رجل بنى رباطا على أن يكون ذلك الرباط في يده مادام حيا قال أبو القاسم رحمه الله تعالى يقر في يده ما لم يستوجب الأجر عن يده ومتى جامعته في الرباط فساد من شرب أو فسق مما ليس فيه رضا الله تعالى لا يترك في يده * رباط للمختلفة فيها سكان انهم الرباط فلجأ إلى أراد الساكنون الذين كانوا قبل الانهدام أن يتركوا فيها * قال أبو القاسم رحمه الله تعالى اذا انهدم الرباط كله ولم يبق هناك بيت لم يكونوا هم أولى من غيرهم ولولم يتغير ترتيبه بل هو على حاله الا أنه زيد فيه أو نقص كانوا هم أولى بالسكنى من غيرهم * قوم عمرو أرض ومات على شرط نهر جحون وكان السلطان باخذ العشر منهم لان على قول محمد رحمه الله تعالى ما بالبحون ليس ماء الحراج * وقرب ذلك الرباط فقام متولى الرباط الى السلطان وأطلق السلطان له ذلك العشر هل يكون للآتولى أن يصرف ذلك العشر الى مؤذن يؤذن في هذا الرباط يستعين به ذاتي (٣١٥) طعامه وكسوته هل يجوز له ذلك وهل يكون للمؤذن أن يأخذ من ذلك العشر لئلا يأتى بأباح السلطان للرباط قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لو كان المؤذن محتاجا بطبيله ولا ينبغي أن يصرف ذلك العشر الى عمارة الرباط وانما يصرف الى الفقراء لا غير * ولو صرف الى المحتاجين ثم انهم أنه قوافي عمارة الرباط جازو يكون ذلك حسنا * رباط على بابة قنطرة على نهر عظيم خربت القنطرة ولا يمكن الوصول الى الرباط إلا بمجاوزة النهر وبدون القنطرة لا يمكن المجاوزة هل يجوز عمارة القنطرة به - له الرباط قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان كان الزاوية وقف على مصالح الرباط لا بأس به والافلا لان الرباط للعامة والقنطرة كذلك فهو وكطريق يجب مسجد وضاق على أهل المسجد مسجدهم فان الطريق يعلق بالمسجد كذا

نسخه ومنهم من قال كل ما يعمل بالاجتهاد انى لا يقطع طمعه عن الوصى فاذا انقطع حينئذ كان يجتهد فاذا اجتهد صار ذلك شريعته فاذا أنزل الوصى بخلافه يصير باطلا ونسخ السنة بالكتاب جاز عندنا وكان لا ينقض ما مضى بالاجتهاد وكان يستأنف القضاء في المستقبل كذا في المحيط *

(الباب الخامس في التقليد والعزل)

انقلد السلطان رجلا قضاء ببلدة كذا لا يصير قاضيا في سواد تلك البلدة ما لم يقلد قضاء البلدة ونواحها وهذا الجواب انما يستقيم على رواية النوادر لان على رواية النوادر لمصر ليس بشرط لئلا نقض الاما على ظاهر الرواية فالمرشروط لئلا نقض القضاء لا يصير مقلدا على القرى وان كتب في منشور ذلك * اذا علق السلطان الامارة والقضاء بالشرط أو اضافها - مالى وقت في المستقبل بأن قال اذا قدمت بلدة كذا فانت قاضيا اذا تمت مكة فانت امام لمكة أو قال جعلتك قاضيا رأس الشهر جعلتك أمرا رأس الشهر فذلك جاز كذا في الملتقط * بالاجماع كذا في الخلاصة ويجوز تعليق عزل القاضى بالشرط أيضا واذا قلد السلطان رجلا قاضيا بمجوزة ياتى واذا قدمه بالمكان يجوز ويتقدم ذلك المكان فعلى هذا لو قيد القاضى اناة نائب في مسجد معين لا يكون للنائب أن يقضى في مسجد آخر كذا في الملتقط * وتعلق التحكيم بالإنسان بين اثنين والاضافة الى وقت في المستقبل لا يصح وعليه الفتوى وكذا يجوز استئناس مع بعض الحكومات كدعوى التلمذة في زماننا أو دعوى شئ سأل أو جماع خصومة رجل بعينه ولا يصير قاضيا في المستثنى وكذا لو قال لا نسع خصومة فلان حتى أرفع من سقرى لا يجوز له أن يسمع ويقضى حتى يرجع ولو قضى لا يتعد كذا في خزائن المفتين * القاضى اذا قضى في حادثة حتى ثم أمر السلطان أن يسمع هذه الحادثة ثانيا يسمع من العلماء لا يفترض على القاضى ذلك كذا في الخلاصة * والمرشروط لئلا نقض القضاء في ظاهر الرواية وفي النوادر ليس بشرط وهو المختار كذا في خزائن المفتين * السلطان اذا قال جعلتك قاضيا ولم يذكر في أى بلدة لا يصير قاضيا في البلد الذى هو فيه * والمختار أنه يصير قاضيا لجميع بلاد السلطان كذا في الخلاصة * وهو الاظهر والاشبه * واذا اجتمع أهل بلدة على رجل وجعلوه قاضيا يقضى فيما بينهم لا يصير قاضيا ولو اجتمعوا على رجل وعقدوا معه عقدا السلطنة أو عقد الخلافة يصير خائفة وسلطانا كذا في المحيط * السلطان اذا قال لرجل جعلتك قاضيا ليس له أن يستخلف الا اذا أذن له في ذلك صريحا ودلالة بأن يقول له جعلتك قاضى القضاة لان قاضى القضاة هو الذى يتصرف في القضاة تقليدا وعرضا كذا ذكر في الخيرية * وأجاب نجم الدين النسفي رحمه الله تعالى عن محضر أنه غير صحيح لانه كرهه أن هذا القاضى

هنا متولى الرباط انصرف فضل غلة الرباط في حاجة نفسه فصرها قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا ينبغي له أن يفعل ولو فعل ثم أفتق في الرباط رجوت أن يبرأ وان أقرض ليكون آخر زمن الامساك عنده قال رجوت أن يكون واسعا له ذلك * رباط استغنى عنه المارة وقربه رباط آخر قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا يصرف غلة الرباط الا الى الثانى وان لم يكن يقر به رباط يعود الوقت الى الورقة من بنى الرباط * رجل أوصى ثلث ماله لارباط فالى من يصرف قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان كان هناك دلالة أنه أراد به المقيمين يصرف اليهم ولا يصرف الى عمارة الرباط * رباط في طريق بهياد استغنى عنه المارة فوجبه رباط آخر قال السيد الامام أبو شعاع رحمه الله تعالى لا يصرف غلته الى الرباط الثانى كالمسجد اذا خرب واستغنى عنه أهل القرية فوقع ذلك الى القاضى فباع الخشب وصرف الثمن الى مسجدا * خراج * وقال بعضهم اذا خرب الرباط والمسجد واستغنى الناس عنه ما يصير يراوا كذلك عوض العامة اذا خرب رجل

اشترى معه فاعلم في المسجد الحرام أو مسجداً خروفاً بأهل ذلك المسجد ولجرائه ولما رآه الطريق وإنه السبل أن يقرأ ويكثروا
الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن بدله أن يرجع في ذلك كان له ذلك ويكون لورثته بعده. وفيه أخذ الحسن رحمه الله تعالى
وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجوز وقفه وليس أن يرجع فيه ولو رجع كان لاهل المسجد وغيرهم من المسلمين خاصة في ذلك
فصل في وقف المريض * قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الوقف على ثلاثة أوجه أما أن يكون في العدة
أو في حالة المرض أو في وقت بعد الموت فما كان في العدة فالقبض والافراز يكون شرطاً للصحة كالهدية وما كان بعد الموت فالقبض والافراز ليس
بشرط لصحته لأنه وصية إلا أنه يعتبر من الثلث وما كان في حالة المرض فحكمه حكم الوقف في الصحة وإن كان يعتبر من الثلث كالهدية في
المرض يعتبر من الثلث وبشرط فيها (٣١٦) ما بشرط في الهبة من القبض والافراز كذلك الوقف في المرض وذكر الطحاوي رحمه
الله تعالى أن الوقف المنفذ

مطلوب من جهة قاضي القضاة وليس فيه أن قاضي القضاة مأذون بالاستخلاف من جهة السلطان كفاي
الفصول العبادية * وكان القاضي الامام شمس الأئمة الاوزنجندي يقول إذا كتب السجل من الحاكم
ينبغي أن يكتب فيه خليفة الحكم من قبل فلان وفلان أو من بالاستخلاف بحكم المثال الصحيح من
جهة فلان * إذا قال السلطان لرجل جعلتك نائباً في القضاء بشرط أن لا ترثني ولا تشرب الخمر ولا
تتسلل أمراً أحسد على خلاف الشرع فالتقليد صحيح والشرط صحيح وإذا فعل شيئاً من ذلك لا يبيح قاضياً
كذا في المحيط * ولو قلد ثم وصل إليه أن لا تسمع خصومة فلان أنزل في حق فلان كذا في الخلاصة * في
الخاتمة لو أن الامام قلد رجلاً للقضاء وأذن له بالاستخلاف فأمر القاضي رجلاً لسمع الدعوى والشهادة في
حادثه وبسأل عن الشهود وسمع الاقرار ولا يحكمه وبذلك يكتب الى القاضي وينهى اليه حتى
يقضي القاضي بنفسه لم يكن لهذا الخليفة أن يحكم وإنما يفعل ما أمره القاضي وإذا رجع الامر الى القاضي
فان القاضي لا يقضي تلك الشهادة ولا بذلك الاقرار بل يجمع الدعوى والمضى عليه وبأمر بإعادة البينة فإذا
شهدوا بذلك بحضور الخصمين فيئذ يقضي القاضي تلك الشهادة * قال وهذه مثلاً يغلط فيها القضاة
فان القاضي يستخلف رجلاً لسمع الشهادة في حادثه ثم يكتب اليه بكتاب فيفعل الخليفة ذلك ثم يكتب
الى القاضي أنهم شهدوا عندى بكذا ويكتب ألقاها الشهادة أو يكتب أن المدعى عليه أقر عندى بكذا
فمقضى القاضي بذلك من غير إعادة البينة عند من فعله يصح هذا القضاء لان القاضي لم يسمع ذلك الاقرار
فكف يقضي تلك الشهادة وبذلك الاقرار باخبار الخليفة الآن يشهد الخليفة مع آخر عند القاضي على
اقراره ويكون فائدة هذا الاستخلاف أن ينظر الخليفة هل للمضى شهد أو يكذب فعلم له شهود الأئمة
غير عدول وقد لا تتفق ألقاها عليهم في موضع القاضي النظر في ذلك الى الخليفة * السلطان إذا قال قلدت قضاء
بلدة كذا زيدا أو عمرًا لا يصح لان هذا تقليد للجهول كذا في التتارخانية * القاضي اذا لم يكن مأذوناً في
الاستخلاف واستخلف غيره لا ينفذ قضاة خليفته سواء كان الاستخلاف في محنته أو مرضه أو سفره وإن
استخلف غيره ماذن الامام يكون خليفته قاضياً من جهة الامام حتى لا يملك القاضي عزله الا اذا قال له
الخليفة قول من شئت واستبدل من شئت فحينئذ يملك عزله بخلاف الامور باقامة الجمعية فان لا يستخلف
غيره وإن لم يأذن له الامام * القاضي اذا لم يكن مأذوناً بالاستخلاف فاستخلف فحكم الخليفة في مجلس
القاضي بين يديه جاز ولو أن الخليفة لم يحكم بين يدي القاضي وحكم في غيبته فرفع قضاؤه الى القاضي فإجازة
تقد قضاؤه عند كذا في ذواي فاضحان * وكذلك القاضي اذا أجاز حكم المحكم في المجتهدات كذا في
الظهيرية اذا استعضي الصبي ثم أدرك ليس له أن يقضي بذلك الامر والعبد اذا استعضى ثم عتق كان له

المرض كالمضاد الى ما بعد
الموت حتى يعتبر من الثلث
لان تصرف المريض مرض
الموت في الحكم بمنزلة المضاد
الى ما بعد الموت حتى يعتبر
من الثلث * وذكر شمس
الأئمة السرخسي رحمه الله
تعالى الصحيح أن وقف
المريض مرض الموت بمنزلة
المباشر في العدة حتى لا يمنع
الارث في قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى ولا يعلق
به اللزوم كالعارف بالأن
يقول في حياته وبعد وفاته
فيئذ يكون لازماً اذا كان
مؤبداً بصراً لا يبدفه كهر
الموصى به بالخدمة في لزوم
الوصية بعد الموت * مريض
وقف داراً في مرض موته
فهو جاز اذا كان يصرح من
ثلث ماله وان لم يصرح فجازت
أورثته فكذلك وان لم يصحروا
بطل فيما زاد على الثلث وإن
أجاز البعض دون البعض
جاز بقدر ما أجاز وبطل الباقي

الا أن يظهر وليت حال غير ذلك فينفذ الوقف في الكل فان كان الوارث الذي لم يجز الوقف باع نصيبه قبل أن يظهر وليت
مال آخر لا يطل به ويصرف قيمة ذلك يشتري بذلك أرضاً ووقف على ذلك الوجه * مريض وقف داراً وعليه دين يحيط بماله فانه يبيع
الدار ويقتض الوقف كالمال يشتري داراً ووقفها ثم يباه الشفع كان له أن يأخذ الدار بالشفعة ويقتض الوقف * ولو اشترى رجل داراً شراءً
فاسد أو قبضها ثم وقفها على الفقراء المساكين جاز وصير وقفها على ما وقف عليه وعليه قيمتها البائع ولو اتخذها مسجداً قال هلال رحمه الله
تعالى تصير مسجداً في قول علماء شارحهم الله تعالى وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى ذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب الشفعة
لله لا يصير مسجداً فاذا ذكرنا واشترى فاسداً واتخذها مسجداً أو شاهداً بالحدس جاز عليه قيمتها البائع عند أبي حنيفة رحمه الله
تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقتض البناء رذالاً في الأرض على البائع لفساد البيع فاشترى البائع ثم ادعى على أنه لا يصير

مسجد اقبل التامة عند الكل فكان في المسجد وابتان عن أصحابنا رحمه الله تعالى في رواية الوقت له لال بصير مسجدنا عند أصحابنا وفي رواية كتاب الشفعة لا بصير مسجدنا * قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لقائل أن يقول في الوقت أيضا وابتان عن أصحابنا رحمه الله تعالى قال ولقائل أن يقول في الوقت بصير وقتا في الروايتين جميعا * ويفرق هذا القائل بين المسجد والوقت على إحدى الروايتين * ووجه الفرق أن في الوقت حق العباد فيكون بغير البيع والهبة والبيع والهبة يطل حتى البائع في الاسترداد * وأما المسجد فالصالح حق الله تعالى لاحق للعباد فيه وما هو مشيت لا يصلح حقا لله تعالى ولهذا قالوا لا يشترط داره الا شفعه بفعله مسجدنا كان للشفيع أن يأخذ بالشفعة * فكذلك إذا كان البائع فهاحق الاسترداد كان البائع أن يطل المسجد * رجل اشترى أرضا فوقعها قبل الفرض جاز أن تعدل الثمن وإن لم يتعدل الثمن فالوقت موقوف لان الوقت يشبه الحق فانه لا يطل بالشروط (٣١٧) الفاسدة * ولهذا الوقت أراضا على

رجل على أن يقرضه دراهم جاز الوقت ويطل الشرط * قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى اعتناق المشتري قبل القبض جاز وقبل فقد الثمن موقوف فكذلك الوقت والله أعلم

فصل في رجل يرض أرض في يده أن يوقف

رجل أقر بأرض في يده أنها صدقة موقوفة ولم يذكر على ذلك جازا قرا وتصريرا لارض وقفا على الفقهاء لان الأوقاف عادة تكون في يد القوام فلو لم يصح الإقرار من يده يطل الوقت ولا يجعل المقر هو الواقف الآن يشهد الشهود وأن الارض كانت للمقر حين أقر فحينئذ يكون انقضى هو الواقف وقبل شهادة الشهود كان الرأي فيه للواقف ان شأته تركه في يده وإن شاء أخذه من يده وأقبل قبول هذا البيعة لوجاه رجل غير المقر وأدى أنه هو

أن يقضى بذلك الأمر * وفي فتاوى القسبي سئل عن سلطان مات واتفقت الرعية على ابن صغيره وجعلوا سلطانا ما حال القضاء والخطبة وتقليده إياهم مع عدم ولايته قال ينبغي أن يكون الاتفاق على وال عظيم فيصير سلطانا بهم ويكون التقليد منه وهو بعد نفسه بغير السلطان وبخطمه لشرفه ويكون السلطان في الحقيقة هو الولي كذا في النخبة * السلطان أمر عبده بنصب القاضي في بلدة ونصب يصح بطريق النيابة من السلطان ولو حكمه نفسه لا يصح كذا في البرازية * وإذا قال الخليفة لولي بلدة (هركراي بابت قضا تقليد كن) وعينه قلد من شئت صح ولو قال (كسي رافضا تقليد كن) وعينه قلد أحد الأئمة * إذا قال السلطان لأمير من أمرائه (فلان ولايت بتودام) أو قال (ترادام) لا يملك تقليد القضاء وإن جعله أميرا على بلدة وجعل خراجها له فأطلق له التصرف في الرعية على العموم كما يقتضيه الامارة فله أن يعزل وأن يعزل كذا في المحيط * الامام إذا لم يكن عدلا جاز أحكامه وحكامه ولا يجوز توليته السلطان إذا كان صغيرا (١) وينبغي أن يكون الامام قريبا ولا يشترط أن يكون هاشميا وان لم يوجد من قريش فالاولى أن يكون عدلا أمينا عالما بشروط القاضي * السلطان المولى إذا كان صبيغا فبلغ هل يبقى سلطانا أم يحتاج إلى تجديد الاصح منه يحتاج إلى تقليد جديد * السلطان إذا قلدر جلا قضاء بلدة وفيها قاض ولم يعزل صريحا لاشبه أن لا يصير الاول معزولا كذا في الملتقط * السلطان إذا قلدر قضاء ناحية المر جليلين قضى أحدهما لا يجوز كالوكيلين ولو قلدهما على أن يتقدرا كل منهما بالقضاء يجوز كذا في خزائن الفتن * والسلطان أن يعزل ويستبدل مكانه آخر مرة وبغير رية وقد صح عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال لا يترك القاضي على القضاء أكثر من سنة كذا في التارخانية * ومن حق السلطان أن ينظر إلى هذا القاضي إذا مضى عليه حول فيقول لا تصادفك ولكن أخشى عليك أن تنسى العلم ولم تعد وادرس العلم ثم عدا الناحية فتلك ثانيا كذا في النهاية * السلطان إذا عزل قاضيا لا يعزل مالم يصل إليه الخبر حتى لو قضى بقضا بعد العزل قبل وصول الخبر إليه جازت قضائه وهو نظير الوكيل لا يعزل قبل وصول الخبر إليه وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يعزل وإن عزل به حتى يتقاد غيره مكانه صيانة لحقوق العباد واعتبر بامام باجعة إذا عزل وهذا إذا حصل العزل مطلقا فأما إذا حصل العزل معلقا بشرط وصول الكتاب إليه لا يعزل مالم يصل إليه الكتاب علم العزل قبل وصول الكتاب إليه أو لم يعلم كذا في التارخانية * وإدامات الخطيئة فله قضاة ولا يفهم على حالهم وليس هذا كالأمانة * وفي هداية الناطقي لومات القاضي أو عزل (١) قوله وينبغي الخ أي يشترط قوله السلطان المولى الخ فقد تقدم هذا الفرع ولعله اعاده لاجل التنبيه على الخلاف اه معجمه

الواقف وأراد أن يأخذ من يد المقر فيقيم المقر بيعة أنه هو الواقف في دفع خصومة المدعى وبنت لنفسه ولاية لا يردها عليه العزل أي أنه وهذا كرجل في يده عبد أقر أنه موصى أقرارولا يكون له الولاية لأن بقيم البيعة أن العبد كان له حين أقر بعقده فيصير الولاية فكذلك هذا المقر بالوقف إذا قام البيعة على ذلك قبلت بيعة وقبل إقامة البيعة لا يكون له الولاية قياسا وفي الاحتسان يتركها للقاضي في يده وهو الذي يقسم الغلة على الفقراء * ولو أن هذا المقر بعده هذا الأقرار أقر أن الواقف فلان لا يقبل ذلك منه * ولو قال أنا واقفه اقبل قوله لانه في يده فيقبل قوله * ولو أقر بعد في يده أنه موصى قال أنا واقفه لا يثبت له الولاية لأن بقيم البيعة على ذلك لان العبد بعد الأقرار بالحربة لا يثبت في يده مضافا لارض * ولو قال رجل هذه الارض صدقة موقوفة من أبي وقد مات أوصى بوقفه أقرار فان كان على الابن وابن واس ليبت مال آخر فانه يباع من هذه الارض مقدار الدين وما بقي يكون وقفا * وإن كان مع المقر وارثا خريجه بذلك كان نصيب الجاهل من هذه الارض

لله أحد بقول به ماشاء ونصبت المقر يكون وقعاً على ما قرره * ولو أقر رجل بأرض في يده أنها وقف على قوم معينين ومسلمهم ثم أقر بعد ذلك أن الوقف على غيرهم أو زادهم هم أو نقص عنهم لا يلتفت إلى قوله الآخر ويعمل بقوله الأول * ولو أقر رجل بأرض في يده أنها وقف وسكت ثم قال أنها وقف على فلان وفلان وبمسمى عدد أمه أو ما في القياس لا يقبل قوله الآخر لأن بكلامه الأول صارت الغلة للفقراء فلا يملك الانطال * وفي الاستحسان يقبل قوله لأن في العادة قد يقر بالوقف ثم يبين الموقوف عليه * ولو أقر بأرض في يده أن القاضي فلان وأولاده هذه الأرض وهي صدقة موقوفه في القياس لا يقبل قوله في التولية وفي الاستحسان يتبع القاضي زماناً فإن لم ينظر عنده غير ما قر به جوز إقراره على سبيل ما قر * أرض في يد ورثة أقرها أن أباهم وقفها وبمسمى كل واحد منهم وجهاً غير ما مسمى صاحبه فإن القاضي يقبل إقرارهم ويصرف غلة حصه كل واحد منهم إلى (٣١٨) الوجه الذي أقر لأن هذا إقرار لا تهمة فيه فيكون ولاية هذا الوقف للقاضي بوليها من شاء * أرض في يد رجل شهد شاهدان على إقراره أنها موقوفة على فلان بن فلان ونسله وشهد آخر أن أنه أقر أنها موقوفة على فلان بن فلان لرجل آخر وعلى نسله ذكر في الكتاب أن عرف أي الأقرار بن كان الأزل جازاً الأول ويعمل الثاني وإن لم يعرف الأول من الآخر يقضى بجميع ذلك وتكون الغلة بين الطرفين نصفين * رجل أقر بوقف صحيح وأقر بأنه أخرجه من يده واره يعلم أنه لم يكن أخرجه من يده قالوا إقراره على نفسه جائز وليس للورثة أن يأخذوه ولا أنهم يدعوهم في القضاء

تتعزل خلفاً من القضاء وكذلك إذا مات أمير الناحية انعزل قضاة بمختلف ما إذا مات الخليفة كذا في الملتقط * وفي جامع الفتاوى إذا ورد الكتاب من الإمام إلى عامل خراسان أن يجمع الفقهاء أو قوماً مسلمهم لينظروا في أمر القاضي فإن رضوه فأقرروا ولا فاعزله فاجتهدوا فلم يرضوا فأخذ العامل الرشوة وكتب أنهم رضوه وتركوا على ذلك حتى يحكم صرح لأنه لم يعزله ولو كان في ابتداء التقليد إذا قلده فكتب أنهم سقم قد رضوا وقلده لا يفتن حكمه كذا في التواريخ * القاضي إذا عيّن ثم أبصره وعلى قضاة كالأول بعد الرتبة ولكن قضاؤه لا يفتن في حال عهده ورتبه * أربعة خصال إذا حصلت بالقاضي صار معزولاً * ذهب البصر ونهاب السمع ونهاب العقل والردة كذا في خزنة المفتين * إذا عزل القاضي قيل ينزل نائبه وإذا مات لا والقوى على أنه لا يعزل بعزل القاضي لأنه نائب من السلطان أو العالمة * ويعزل نائب القاضي لا يعزل القاضي كذا في البرازية * السلطان إذا قلده رجلاً فإقراره كذا أن قلده مشافهة ليس له أن يقبل بعد مارد وأن قلده مغفياً بأن بهت إليه منشوره فرتبه ثم قبله فلا * وإن كان التقليد بالرسالة فرتبه كان له أن يقبل بعد ذلك ما لم يعلم السلطان بالرد * القاضي إذا قل عزلت نفسه أو أخرجت نفسه عن القضاء وسمع السلطان يعزل أمابدون سماع السلطان فلا وكذلك إذا كتب كتاباً إلى السلطان أني عزت نفسي وأنى الكتاب السلطان صار القاضي معزولاً كذا في خزنة المفتين *

باب السادس في حكم السلطان والأمر بما يقع للقاضي لنفسه

في النوازل السلطان إذا حكم بين اثنين لا يفتد وفي أدب القاضي للخصاف يتقوه وهو الأصل وبه بقي كذا في الخلاصة * إذا كان القاضي من قبيل الخليفة لمن قبل الأمير فليس للأمير أن يقضى ولو قضى لا يفتد قضاؤه قال هشام عت أبو يوسف ربه الله تعالى ويقول إذا كان القاضي من الأصل يعني من الخليفة ثم مات فليس للأمير أن يولي قاضياً وإن كان أميراً بعشره أو خراجها وإن حكم هذا الأمير لم يجز حكمه وكذا إن يولي هذا الأمير قاضياً من قبله لم يجز حكمه فإن جاء هذا القاضي الذي ولاه هذا الأمير كتاباً للخليفة من الأصل لا يكون ذلك أمضاء للقضاء كذا في المحيط * وفي مجموع النوازل سئل شيخ الإسلام أبو الحسن عن القاضي إذا كانت له خصومة على إنسان فخادم عند خليفته في الحكم ف قضى له هل يتقضى قضاؤه قال لا لأن قضاة الخليفة له كقضائه لنفسه نفسه قال أبو الحسن رحمه الله تعالى لمن أتى مثل هذا أن يطلب من السلطان الذي ولاه أن يولي قاضياً آخر حتى يختصم إليه فيقضى بينهم ما أوتى كإلى حكم يحكمهم ويراضي به قضائه فيقضى بينهم ما يتقضى ومن المشايخ رحمه الله تعالى من جوزه ذلك وقال بقاء حكم

باب الرجل يفتد أرضه على نفسه وأولاده وأقر بأنه وجبارة

رجل قال أرضي هذه صدقة موقوفة على نفسي قال هلال رحمه الله تعالى لا يجوز هذا الوقف وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ينبغي أن يجوز في قياس قول أبي يوسف

رحمته الله تعالى وإنما قال ذلك بناء على أن الواقف إذا شرط في الوقف أن يتركه أو كل منه مادام حياً لا يجوز ذلك في قول هلال رحمه الله تعالى ويجوز في قول أبي يوسف ومشايخ بل رحمه الله تعالى أخذوا بقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقالوا يجوز الوقف والشرط جميعاً * وذكر الصدر الشهيد رحمه الله تعالى أن الفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى رغبة الناس في الوقف وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى وليس في هذا عن محمد رحمه الله تعالى رواية ظاهرة لا ينبغي ذكر في كتاب الوقف قال إذا وقف على أمهات وأولاده جاز * وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى الوقف على أمهات أولاد بغيره لا يجوز الوقف على نفسه لأن ما يكون لأم الولد في حياة المولى يكون للمولى * رجل وقف على الفقراء وشرط لنفسه لا وقال على أن كل من قال أبو بكر الأسكافي رحمه الله تعالى يجوز ذلك ولو قال وقتت على نفسي لا يجوز * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال يجوز ذلك وإذا مات بصير لئسنا كين * ولو قال أرضي صدقة موقوفة

على ان غلته الى ما عشت قال هلال رحمه الله تعالى لا يجوز هذا الوقت وفي وقف الانصارى رحمه الله تعالى قال ارضى صدقة موقوفة لله تعالى ابد تجرى غلته على ما عشت ولم يزد على ذلك جازوا اذ مات يكون للفقراء وذكر الخصاص رحمه الله تعالى قال ارضى صدقة موقوفة تجرى غلته على ما عشت ثم بعدى على ولدى وولد ولدى ونسلهم ابد ما تناسوا فاذا انقضى ارضى على الساكنين جاز ذلك على ما روى عن ابي يوسف رحمه الله تعالى وفي بعض الروايات اذ اسطر الوقت مع نفقته ان يقضى منه دينه يجوز هذا الشرط وجعل وقف على امهات اولاده في حال الوقف ومن يحد من بعد ذلك في حياته وما بعد وفاته ما لم يتزوجن فهو جائز ما على اصل ابي يوسف رحمه الله تعالى فلان عنده يجوز الوقف على نفسه فكذلك على امهات اولاده وعلى قول محمد رحمه الله تعالى انما جاز الوقف على امهات اولاده لانه لا بد من تصحيح هذا الوقف بعدموته لانهم احنيا وانما جاز بعد الموت جاز في حياته تبعاً وكم من شئ يجوز تبعاً ولا (٣١٩) يجوز اصلاً ولو وقف وقفا واستثنى نفسه ان ياكل منه مادام

حيا ثم مات وعنده من هذا الوقف مع السبق عيب او زيب فذلك كله مردود الى الوقف ولو كان عنده خبر من برد ذلك الوقف كان مراعاة لان ذلك ليس من اوقف حقيقة

فصل في الوقف على الاولاد والاقرباء والجيران

رجل قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ولدى كانت الغلة لولد له بستموى فيه الذكر والانثى لان اسم الولد مأخوذ من الولادة والولادة موجودة في الذكر والانثى الآن يقول عدلى الذكور من ولدى فلا يدخل فيه الاناث واذا جاز هذا الوقف فادام ابو جد واحد من ولد الصلب كانت الغلة له لا غير وان لم يبق واحد من البطن الاول تصرف الغلة الى الفقراء ولا تصرف الى ولدا ولدي وان يكن

خليفته له وعليه وفي النوازل ما يدل عليه فقد ذكر في رجل خاص السلطان الى القاضي جلس السلطان مع القاضي في مجلسه والخصم على الارض قال ينبغي للقاضي ان يقوم من مكانه ويجلس خصم السلطان فيه ويقعد على الارض ثم يقضى بينهما وقد صرح ابي هرون الرشيد عدوى في زمن ابي يوسف بين يدي ابي يوسف رحمه الله تعالى فسمع ابو يوسف رحمه الله تعالى خصومة على هرون الرشيد وذكر الخصاص في ادب القاضي ان عليا رضى الله تعالى عنه قلد شريحا وخصم عنده في حادثة قال الخصاص لو ان قاضيا قضى للامام الذي ولاه بفضية او قضى عليه بفضية جاز وكذلك لو قضى لولد الامام او والده او زوجته وكذلك قاضى القضاة لو خاص الى قاض ولا يقضى له او عليه جاز وكذلك لو ان الامام ولي قاضيا على مثل خراسان فامر ان يولى قضاة على الكوفة فعل ثم خاصم القاضي الاعلى الى بعض من ولده فقضاؤه جائز له وعليه والذي يدل على القول الاول ما ذكره شافى في نوادره قال سألت محمد ادرج الله تعالى عن قاض وجبت له شفعة حواري رجل فمبعها باه ومحمد والوالى الذى يملكه ليس عن بولى القضاء كيف يصنع قال ينبغي للوالى ان يقول لهما اختارا رجل ليحكم بينكما قلت فان ابي الرجل ذلك فيجبر عليه قال نعم فقد انشأ الى الحكم بولى بان خليفة القاضي يحكم بينهما وجواز الحكم من القاضي عرف بآثر عمر رضى الله عنه فانه حكم زيد بن ثابت في خصومة كانت بينه وبين ابي هريرة رضى الله عنه وحكم شريحا في خصومة اخرى كذا في الخبر قال هشام سألت محمد ادرج الله تعالى عن قاضى البلدة اذ مات والى البها عن لاولى القضاء فيجبر الخصم على رجل يحكم بينهم قال اما كل شئ يحتاج فيه الى ان يرجع المقتضى عليه الى آخره لا يجوز ولا يجبر عليه واما ما كان من قرض او غصب فيجبر عليه وفي المتن اذ خاصم ابن القاضي غيره اليه او خاصم غيره اليه يظفر فيه فان توجه القضاء على ابيه يقضى على ابيه وان توجه لاه يتركهما او يقول لهما اخصما الى غيرى كذا في المحيط ويجوز قضاء القاضي للامير الذى ولاه وكذلك قضاء الاسفل للقاضى الاعلى وللقاضى الاسفل ويجوز قضاء القاضي لامرأته بعد ما مات امرأته ولا يجوز ان كانت امرأته حية وكذلك لو قضى لامرأته بعد ما مات الاب جاز وان كان الاب حيا لا يجوز كذا في فتاوى قاضيتان رحمه الله تعالى يقضى بعهده هذا القسذ والقصاص والتعزير كذا في السراجية

الباب السابع في جلايس القاضى ومكان جلوسه وما يتصل بذلك

الحاكم يجلس للقضاء جلوسا ظاهر اى المسجد كى لا يشبه مكانه على القرباء بعض المقيمين كذا في العناية

له وقت الوقف ولولد له بستموى فيه الانثى لان اسم الولد مأخوذ من الولادة والولادة موجودة في الذكر والانثى الآن يقول عدلى الذكور من ولدى فلا يدخل فيه الاناث واذا جاز هذا الوقف فادام ابو جد واحد من ولد الصلب كانت الغلة له لا غير وان لم يبق واحد من البطن الاول تصرف الغلة الى الفقراء ولا تصرف الى ولدا ولدي وان يكن

يدخل فيه المذكورين ولدا البنين والبنات * وقال على الرازي رحمه الله تعالى اذا وقف على ولده وولد له يدخل فيه الذكر والانثى من ولده فاذا انقرضوا فهو من كان من ولد ابن الواقف دون ولد بنت الواقف * ولو قال على اولادى واولادهم كان ذلك لكلهم يدخل فيه ولدا لابن وولدا لبنت * والصحيح ما قال هلال رحمه الله تعالى ان اسم ولدا الولد كما يتناول اولاد البنين يتناول اولاد البنات فانه ذكرى السر اذا قال اهل الحرب آمنوا على اولادى واولادى يدخل فيه اولاد البنين واولاد البنات قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى لان ولدا الولد اسم ابن ولده وولده ابنته ولده من ولده ابنته يكون ولده وحققة * بخلاف ما اذا قال على ولدى فان غرة ولدا لبنت لا يدخل في الوقف في ظاهر الرواية لان اسم الولد يتناول ولده لصلبه وانما يتناول ولدا لابن لانه ينسب اليه عرفا وعن محمد رحمه الله تعالى ان ولدا الولد يتناول ولدا لبنت عند محبنا رحمه الله تعالى وذكر هلال رحمه الله تعالى (٣٣٠) في الوقف اذا قال وقف على ولدى وولد لولدى الذكر فالد كور من ولدا البنين

والبنات سواء يدخلان في الوقف * رجل قال وقف ارضي هذه على ولدى وحقا وآخه لسا كين فبات ولده قال او القاسم رحمه الله تعالى تصرف الغلة الى الفقراء * ولو قال على ولدى وولد ولدى وآخه لسا كين قال بصرف الغلة الى ولده وولد له فاذا ماتوا لم يبق واخذ منهم ووجد البطن الثالث تصرف الغلة الى الفقراء ولا تصرف الى البطن الثالث وان قال على ولدى وولد ولدى وولد ولدى ولدى ذكر البطن الثالث فانه تصرف الغلة الى اولاده ابدا ما تناسلوا ولا يصرف الى الفقراء ما بقي احدث من اولاده وان سفل * قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى وهكذا كر هلال رحمه الله تعالى وقفه اذا ذكر الواقف ثلاث بطون يكون الوقف عليهم وعلى من اسفل منهم الاقرب

والمسجد الجامع اولى ثم الذي تقام فيه الجماعات وان لم تنص فيه الجمعة كذا في النهر الفائق * قال الشيخ فخر الاسلام على البرزوي رحمه الله تعالى هذا اذا كان الجامع في وسط البلدة اما اذا كان في طرف من البلدة فينبغي ان يختار مسجدا آخر في وسط البلدة كي لا يلحق لبعض الخصوم مشقة بالذهاب الى طرف البلدة وان جلس في مسجد حبه فلا بأس به هكذا روي عن بعض السلف انهم كانوا يجلسون في مسجد حبه قال فخر الاسلام هذا اذا كان مسجد حبه في وسط البلدة ويختار مسجد السوق لانه اشهر كذا في المحيط * فان داخل القاضي المسجد فاحبالي ان يدا قبلي ركعتين أو أربع أو اربع أفضل لانه صلاة النهار ثم يدعو الله تعالى ان يوقفه ويسدد للحق ويعصمهم من معاصيه ثم يجلس للحكم وانا اراد ان يجلس معه قوما من اهل الفقه والكرامة اجلسهم قريبا منه وكذلك اهل الامانة يكونون قريبا منه ولا بأس بان يجلس وحده اذا كان عالما بالقضاء كذا في محيط السرخسي * وان كان جاهلا بسجته ان يبعده معه اهل العلم كذا في التبيين ويشاروهم كذا في النهر الفائق * ولا يشاروهم عند الخصومة كذا في البرازية * ويضع النظر الى جانبه عن عيونه لان فيه السجلات والمحاضر والصكوك فيجب ان يكون مع اثنين يديه ويجلس كاتبه في ناحية تنصفه حيث رام حتى لا يحد عن البرزوخ فيدفع الفاتح الشهادة او ينقص كذا في محيط السرخسي * لو جلس في داره لا بأس به وبأذن للناس بالدخول فيها ويجلس معهم من كان يجلس قبل ذلك كذا في الهداية * والاولى ان تكون الدار في وسط البلدة كالمسجد كذا في النهر الفائق * ذكر في المتوسط ولا بأس بان يقضى في منزله او حيث أحب لان عمل القضاء لا يختص بمكان كذا في التتارخانية * ولو جلس في بيته لا بأس به عندنا لو كان في وسط البلدة كذا في البرازية * وفي الحانبة فاذا جلس القاضي في المسجد اوفى داره باخذ نواب المنيح الخصوم من الازدحام ولا يباح للواب ان ياخذ شيئا ليدخل به كذا في التتارخانية * ثم اذا قضى في المسجد خرج للعائض والدابة ولا يضرب في المسجد حدا ولا تعزيرا كذا في النهر الفائق * ولا بأس بان يسعد على الطريق اذا كان لا يضيق على المارة كذا في التبيين * اذا دخل القاضي المسجد فلا بأس بان يسلم على الخصوم يريد به تسليعا ما ثم اختلف المشايخ فيه منهم من قال ان يسلم عليهم فلا بأس به وان ترك وسعته ليق الهيبه ويكره الحشمة ولهذا جرى الرسم ان الولوة الامراء اذا دخلوا لا يسلمون ومنهم من قال عليه ان يسلم ولا يسعه وترك وهكذا والى الامير اذا دخل عليه ما ان يسلم ولا يسعهما ترك هذا هو الكلام في وقت الدخول فاما اذا جلس في ناحية من المسجد للفصل والحكم لا يسلم على الخصوم ولا يسلمون عليه * وعن هذا قال بعض مشايخنا من هذا جرى الرسم ان الناس متى دخلوا على الولوة والامراء لا يسلمون عليهم وهم لا يسلمون على الناس لان القاضي متى جلس للحكم لا يسلم

ولا يبعد فهم سواء الا ان يذكر الواقف في وقفه الاقرب فالاقرب أو يقول على ولدى ثم بعدهم على ولدا ولدى أو يقول بلنا ولا بعد بطن فحينئذ يدعى عبد الله الواقف لانه لما ذكر البطن الثالث فقد غش فتعلق بالحكم بنفس الانتساب لا غير الانتساب موجود في حق من قرب وبعد بخلاف البطن الثاني لان الواسطة واحدة ولو وقف رجل ضعة على ولده وقال هذه صدقة موقوفة فاذا انقرض اهي على اولادهما ابدا ما تناسلوا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى اذا انقرض احد الولدين وخلف ولدا يصرف نصف الغلة الى ولدا الباقي والنصف الى الفقراء فاذا مات الولد الآخر يصرف جميع الغلة الى اولاد ولدا الواقف لان مرعا شرط الواقف لازم في الوقف والواقف انما جعل لاولاد ولدا ولدا بعد ما انقرض البطن الاقل فادما مات احدهما يصرف النصف الى الفقراء * رجل وقف ضعة على ولده وليس له ولد لصلبه وله الابن فان الغلة تصرف الى ولدا الابن فان حدث للواقف بذلك ولد لصلبه قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله تعالى تصرف الغلة

الى الولد الحادث ويتطرق كل غلة الى مستحقها يوم الادراك ولا يعتبر ما مضى سواء كان بعد الوقت أو كان موجودا وقت الوقت ولو قال هذا الضعة صدقة موقوفة على المحتاجين من ولدي وليس في ولده الاحتياج واحد قال الشيخ الامام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى بصرف نصف الغلة الى هذا المحتاج والنصف الى الفقراء لانه لم يجعل لاسد المحتاجين من ولده الا النصف * ولو وقف ارض على أولاده وآخره للفقراء فمات بعض الأولاد فان الغلة تصرف الى الباقي وان ماتوا صرفت الغلة الى فقراء المسلمين لان ههنا وقف على أولاده وقد بقي بعد موت واحد منهم أولاده فلا تصرف الى الفقراء ما بقي أولاده * ولو وقف ضعة على امرأته وأولادها فماتت المرأة وأسد الورثة ولد المرأة لم يكن نصيب المرأة لولدها خاصة لم يكن مردودا الى جميع الورثة اذ لم يكن الواقف شرط في الوقف أنها اذا ماتت كان نصيبها من أولاده خاصة * ولو وقف ضعة له نصفها على امرأته ونصفها على ولده بعينه على أنه (٣٣١) ان ماتت المرأة بصرف نصيبها الى أولاده وآخره للفقراء ثم ماتت المرأة

ولا يسلمون عليه قالوا والامير أولى وليس الامر كالمثلوا والصحيح ان الناس يسلمون عليهم وهم يسلمون على الناس بخلاف القاضي والفرق ان الوالي والامير اما جالس للزيارة لا لفصل والحكم والسلام بحسبة الزائر بن فاما القاضي فاما جالس للفصل والحكم للزيارة فلا يسلمون عليه وان سلموا مع هذا في مجلس الحكم فلا بأس بان يرد عليهم السلام وهذا اشارة الى أنه لا يجب عليه رد السلام بل يقف ان شاء ردوان شاء لم يرد كذا في أدب القاضي للخصاف * وان اراد القاضي جوابه ينسئ أن لا يزيد على قوله وعليكم وبسم الشاهد على القاضي ويرد عليه كذا في التتارخانية * وسكى عن الشيخ الامام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل البخاري وجهه الله تعالى أنه كان يقول من جلس لتفقه تلامذه فدخل عليه داخل وسلم وسعته ان لا يرد السلام وكذا كان يقول من جلس للذكر كراي ذكر كان فدخل عليه داخل وسلم وسعته ان لا يرد السلام واذا جلس القاضي لفصل الخصومات ينسئ أن يقوم بين يديه رجل ينع الناس عن التقدم بين يديه في غير وقتهم ويمنعهم عن اسماة الادب ويقال له صاحب المجلس وله أسام الشرطي والعرف والجلوز وينسئ أن يكون معه سوط الادب وينسئ أن يكون أمينا وينسئ أن لا يكون طماحا حتى لا يرتضى فلا يعمل الى بعض الخصوم ولا يترك تأديسه اذا أسام الادب واذا جلس الخصمان بين يدي القاضي ورأى القاضي أن يأمر صاحب المجلس ليقوم يبعده حتى لا يعرف ما يدور بين الخصمين وبين القاضي فلا يعلم به أحد الخصمين ولا يلقنه شيئا ففعل ذلك وان كان مأمورا فتركه يقرب منه فلا بأس * والحاصل أن القاضي يعمل ما فيه النظر والاحتياط في أمور الناس ولا ينسئ لهذا الرجل أن يسار أحد الخصمين كذا في المحبط * والاولى أن يعث أمينا الى موضع جلوسه قبل مجيئه فيحفظ من جاءه أو لا فلا يفعل ففقههم على ذلك ولا يقبض واحدا على من جاء قبله لفصل منزله أو سلطنته وان رأى أن يدب الغر بافعال وان كانت فمكة كثره بحيث يشغلونه عن أهل المصر فقمهم على منازلهم مع الناس ويقدم النساء على حدة والرجال على حدة وان جعل للنساء يوما على حدة فهو أسطرهن كذا في الحاوي (١) (فقه حنفى) قال محمد رحمه الله تعالى الذي يرجع من ليله الى أهله بمنزلة المقيم والذي يبيت في غير أهله بمنزلة الغريب الان الغريب يعنى المسافر أشد حالا كذا في المحبط * واذا رأى التقديم لاجل القرربة لا يصدق في قوله ان غريب عازم على الرجوع الى وطنه ولكنه يسأله البينة على أنه غريب هكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى لكن لا تشترط العد التي هذه البينة وشهادتها مستورتك ومن أخصاها من قال ان القاضي يسأله مع من يريد السفر فيسأل الرفقة أنهم متى يخرجون وان فلانا هل يخرج معهم فان قالوا نعم حينئذ

(١) قوله فقه حنفى ينظر فيه ٥١

(٤١ - قتلى ثالث) ضبعة على ابن له وأولاده وأولاد أولاده أماتنا سألوا قال أو اقسام رحمه الله تعالى تقسم الغلة بينهم على من كان من ولده على عدد الاروس يستوي فيها الذكرو الانثى فقبل له أولاد البنت قال مولانا رحمه الله تعالى تدخل لانهم أولاد أولاده * قال رضي الله عنه وهذاوافق ما مر ان في ولد الولد يدخل أولاد البنات كالجمل أولاد البنين * رجل قال ارضى هذه صدقة بعد وفاتي على المساكين وهو يخرج من الثلث ثم مات فاحتاج ولده قال هل لوجه الله تعالى لا يعطى لولده من الغلة شي الا اذا كان الوقف في محضته ولم يضاف الى ماله ما مات ثم مات وفي ولد الواقف فقراء حينئذ يكون للموتى أن يدفع الى كل واحد منهم سهما أقل من مائتي درهم وهو أحق بذلك من سائر الفقراء وان لم يعطهم شيئا لا يضمن للموتى لانه لم ينع حقوا ايجابهم * وكذا قالوا في الذي وقف ضعة في محضته على الفقراء ثم مات وله بنت ضبعة كان الافضل للقيم أن يصرفه اليها مقدار حاجتها * رجل وقف ضعة على الفقراء في محضته

وأخرجهم من يده ثم قال لوصيه عند الموت أعط من غلة النضبة ثلثان الفقير حسن درهمًا وثلثان الفقير مائة درهم ثمات. وله ابن محتاج وقد قال لوصيه اعمل ما رأيت قال واجعله لوليك باطل وهو الفقير. ولودفع إلى ولده المحتاج كان ذلك أقصا إذا كان الوقت في محبته. ولودفع ضبعة على ابنه وابنته فأراد أحدهما قسمة الضبعة ليدفع نصيبه من أربعة قال أبو القاسم رحمه الله تعالى قسمة الوقت لا يجوز بدفع القيم كل الأرض من أربعة ولا يدفع واحد من الأرباب شيئا من أربعة وإنما يكون ذلك للقيم. * وإن أراد الوقت أن يقسم أرض الوقت ويعطى كل واحد من الذين الوقت عليهم يزرعونها ويكون له دون سائر شركائه لم يكن له ذلك إلا أن يرضى أهل الوقت بذلك ولو قسمه وفعل ذلك كان لأهل الوقت باطله وكذا الواحد منهم. * ولوفعل أهل الوقت ذلك فيما بينهم جاز ذلك ولين أن يفعل ذلك باطله. وليس للواقف أن يسكن أحدًا بغير أجر. * رجل قال أرضي صدقة موقوفة (٣٣٣) على المحتاجين من ولدي وليس في ولده المحتاج واحد قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد

ابن الفضل رحمه الله تعالى
 لولده المحتاج نصف الغلة
 والنصف للفقراء قبل له فان
 أعطى القيم نصف الغلة
 فقهر واحدًا قال يجوز على
 قول أبي يوسف رحمه الله تعالى
 لأن الفقراء لا يحصون
 فيكون للعنس. * رجل
 وقف منزله على ولده وعلى
 أولاده ما تاسلوا ثم ان
 أحد الأولاد بنى من الآخر
 المهايات إلى الآخر إلا أن
 يضربوا وسط المنزل حائطًا
 فيسكن هذا ناحية والآخر
 ناحية قال الشيخ الإمام
 رحمه الله تعالى إن لم يوص
 الواقف لهم ما بالسكنى لم يكن
 لهم حق السكنى وإن كان
 الواقف أوصى لهم بالسكنى
 كان لكل واحد منهم ما أن
 يسكن نصف المنزل بغير
 مهابة. * رجل جعل أرضه
 وقفًا على أقوام معينين
 فأرادوا المهايات فآخذ كل
 واحد منهم بعضها بزرعها
 لنفسه قال إن كانت

يتحقق العذر وإذا اجتمع على باب القاضى أرباب الشهود والایمان والغرباء والنساء فقدم القاضى أرباب الشهود فله ذلك وإن قدم أرباب الايمان فله ذلك وإن قدم الغرباء فله ذلك وإن قدم النساء فله ذلك كذا في محيط السرخسى. * وينبغي للقاضى إذا تقدم إليه الخصمان أن يسوئ بينهما في المجلس ويجلسهما بين يديه كذا في المحيط. * ويسوئ بينهما في النظر والكلال ولا يسار أحدهما ولا يشير إليه كذا في خزائن المفتين. * يده ولا يبرأ منه ولا يجابه كذا في الغناية. * ولا يتصلق في وجه أحدتهما كذا في خزائن المفتين. * ويحجب المزاح مطلقا معهما أو مع أحدهما أو مع غيرههما في مجلس الحكم ولا يكثر في غيره لانه ذهب المهابة كذا في التبيين. * وكذلك لا ينبغي له أن يطلق وجهه إلى أحدهما في شيء من المنطق مالا يفعل بالآخر مثله كذا في المحيط. * ولو كان ميل قلبه إلى أحد الخصمين وأحب أن يظهر حجة لايأخذ به لانه لا اختيار فيه كذا في الخلاصة. * والحاصل أن القاضى مأمور بالتسوية فيما يقدره على التسوية وفيما يفرضه وسعه وكل شيء يقدّر على التسوية بينهما فيه لا بعد تتركه فيه. * وما لا يقدر على التسوية فيه لا يؤخذ بترك التسوية فيه كذا في المحيط. * فإن كان أحدهما سلطانا أو عالما فأس السلطان مجلسه والخصم على الأرض ينبغي للقاضى أن يقوم من مكانه ويجلس على الأرض ويجلس خصمه في مكانه كي لا يكون تفضيلا على الآخر كذا في الخلاصة. * ولا يضيف أحد الخصمين إلا أن يكون خصمه معه كذا في النهاية. * ولا يكلم أحدهما باللسان لا يعرفه الآخر كذا في البدائع. * وفي مختصر خواهرزاده ولا يجلو بأحد الخصمين في منزله كذا في التتارخانية. * ولا ينبغي للقاضى أن يفعل ما يؤدى إلى التهمة كذا في خزائن المفتين. * ويكره أن يولى عنقه على أحد الخصمين أى يرض عنه بعدما كان مقبلا عليها وهذا ممنوع عنه شرعا. * ويكره أن يأذن لأحد الخصمين بأن يدخل في منزله. * ومن لم تكن له خصومة فلا بأس بأن يأذن له القاضى بالدخول عليه للسلام أو الحاجة فعرض كذا في محيط السرخسى. * ولا يقعد أحدهما من جانب اليمين ولا يخرج من جانب اليسار لأن جانب اليمين أفضل فيكون تقديمه على صاحبه. * يفعل ذلك بين الكبير والصغير حتى يجب عليه أن يسوئ فيه بين الأب والابن وبين الخليفة والرعية (١). * وبين الذى والشريف كذا في التبيين. * قال صاحب الاقضية. * وينبغي أن يكون حلوسهما بين يدي القاضى على قدر ذراعين أو نحو ذلك بحيث يسمع كلامهما من غير أن يرفعأ أصواتهما. * وينبغي للقاضى إذا جلس في المجلس أن يستند ظهره إلى الخراب وكان الرسم في زمن الخصاص وغيره أن يجلس مستقبل القبلة بوجهه ورسم زمانا أحسن. * وقف أعوان القاضى بين

(١) قوله وبين الذى كذا في النسخ والذى رأيت في نسخة من التبيين الذى بدل الذى. اهـ معصية

التولية إلى غيره ثم دفع التولية إليهم من أربعة جاز أن كانت التولية إليهم أو إلى غيره ثم أخذوا أحدهم بغير رضاهم أنفسهم لا يجوز لأن حق الوقت قد تم على حقهم وحق الوقت في أن يبدأ بغيره الوقت للقيام به المؤنة فلا يجوز إلا أن يدفعوها إلى غيره من أربعة كانت التولية لهم. * امرأتها وقتت منزلا في مرضها على بنتها ثم من بعدهن على أولادهن وعلى أولاد أولادهن أيا ماتا سلا أو أقرضوا فعلى مصالح المسجد ثم ماتت من مرضها ذلك وخلفا بنتين وأختا ولاخت ترضى هذا الوقت ولا يخرج المنزل من الثلث قال الشيخ الإمام رحمه الله تعالى جاز الوقت بقدر الثلث ويبطل فيما زاد على الثلث وما زاد على الثلث يصير ملكا للورثة على سهامهم وقدر الثلث يصير وقفًا يخرج من غلة المنزل يقسم بين الورثة جميعا على فرائض الله تعالى ما عاشت الإختان. فإذا ماتت صرفت الغلة كلها إلى أولادها وأولاد أولادها سلا ولاخت من ذلك. قال لأن الوقت في المرض وصية وإذا لم يجز الاخت بطلت الوصية ولو رثه وتزوجت أولادهم

وأولاد أولادهم غير أن الوقت انما رضى لأولاد الأولاد بعد موت الورثة فكانه قال أو صبت لأولاد أولادى بغلة هذا الميراث بعد خمس سنين وذلك جائز والوصية بالهبة لا تثنين وإن بطلت فالتميز وقف على حاله فإذا جاءت نوبة أولاد الورثة صرفت الغلة اليهم * ولو كانت هذه المرأة قالت على ولدى وولد ولدى يكون نصيب الولد مصر وفاى الورثة اذا لم يجزوا ذلك والوصية نصيب ولد الولد جائز * رجل وقف أرضا على أولاده وجعل آخره للفقراء فماتت بعدهم قال هلال رحمه الله تعالى يصرف الوقف الى الباقي فان ماتوا ابصر الى الفقراء لا الى ولد الولد * ولو وقف على أولاده وسماهم فقال على فلان وفلان وفلان وجعل آخره للفقراء فمات واحد منهم فانه يصرف نصيب هذا الواحد الى الفقراء باجتماع المسئلة الاولى لان فى المسئلة الاولى وقف على أولاده وبعد موت أحدهم بقى أولاده * وهكذا وقف على كل واحد منهم وجعل آخره للفقراء فإذا مات واحد منهم كان نصيبه للفقراء * رجل قال أرضى صدقة (٣٣٣) موقوفة على نفسى وعلى فلان صغ نصفه وهو حصصه فلان وبطل

حصصه نفسه لانه لو أقر الوقف على نفسه فسد كله ولو أقر على فلان صح كله فإذا جمع بينهما ثبت لكل واحد حكم نفسه * ولو قال على نفسى ثم على فلان أو قال على فلان ثم على نفسى لا يصح شئ منه لانه جعل الكل لنفسه فى زمان والكل لفلان فى زمان وشرط الكل لنفسه مفسد للوقف فى أى زمان كان * ولو قال على عبدى وعلى فلان صح فى النصف وبطل فى النصف لان الوقف على عبده أو على مدره كالوقف على نفسه * ولو قال على نفسى وولدى ونسلى فالوقف كله باطل لأرخصة النسل بمجمله ولا يدرى كم هم ووقف الجهور باطل * رجل جعل أرضه صدقة موقوفة على ولده ومن بعدهم على المساكين جاز هذا الوقت * واختلفوا

بمدى القاضى ليكون أهيب فى عين الناس * ويجب أن يكون قيامهم بعد من القاضى حتى لا يجمعون ما يدور بين القاضى وبين من تقدم اليهم من الخصوم ولا يعرفون رأى القاضى فى بعض ما يقع لهم من المسائل ولا يختارون لبطاله كذا فى المحيط * إذا تقدم خصمنا سال المدعى عن دعواه هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى وصاحب كتاب الاقضية أجعفر وهذا فصل اختار فيه المشايخ بعضهم قال ليس للقاضى أن يسأل المدعى عن دعواه ولكن يسكت ويستمع ما أتاه المدعى وقال بعضهم يسألونه بأخذ الخصاص رحمه الله تعالى وصاحب كتاب الاقضية وهكذا ذكر فى محاضر ابن سبابة وهكذا ذكر فى المتنق وذكر الشيخ الامام غير الاسلام على البرزورى رحمه الله تعالى أن على قول أبى يوسف رحمه الله تعالى القاضى يسأل وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يسأل بل يسكت * وفى الثانية وإذا جلس الخصوم بين يديه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يستظفهم فيقول أيكما المدعى فإذا عرف المدعى يقول له ماذا تدعى وقال محمد رحمه الله تعالى لا يفعل ذلك * وقول أبى يوسف رحمه الله تعالى أرفق كذا فى التتارخانية * فإذا حضران فخير بالخير ان شاء بهما الكلام فقال مالك كان شامرا كهما حتى يدا بالناطق وهو أحسن لى لا يكون مهيجا للخصومة كذا فى التبيين * ثم زاد أنه أول يسأله ولكن أذى بنفسه سال القاضى المتدعى عليه عن دعوى المدعى هكذا ذكر صاحب الاقضية وذكر الخصاص رحمه الله تعالى فى أدب القاضى أن القاضى يكتب دعوى المدعى فى صحيفة فيظفره بأصبعه أو بأصبعه فاسد فان كان فاسدا لا يقبل على المدعى عليه ولكن يقول للمدعى قم فصحب دعواك هكذا ذكر الخصاص فى موضع من أدب القاضى وفى موضع آخر أن القاضى لا يقول له ذلك به لأخذ بعض مشايخنا رحمه الله تعالى ولكن يقول دعواك هذه فاسدة لا يترضى سماعها * وهذا ليس بمتفق بل فتوى بالنسب وان كانت دعواه صحيحة فالقاضى يسأل المدعى عليه ويقول ان خصمك ادعى عليك كذا وكذا فخذنا تقول هكذا ذكر الخصاص رحمه الله تعالى وصاحب كتاب الاقضية وفيه اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى أيضا على نحو ما ذكرنا فى جانب المدعى فان عند بعض المشايخ رحمه الله تعالى لا يسأل القاضى الجواب ولكن ينظر اليه لى فى الجواب كذا فى المحيط * فإذا أنكم صاحب الدعوى أسكت الآخر واسمع من صاحب الدعوى حتى يفهم حجته لانهم اذا تكلموا معا لا يتكلم من أن يفهم كلام واحد منهما قال ثم أمره بالسكوت بعد ذلك ويستنطق الآخر وهذا اللفظ يدل على أنه يستنطق الآخر وان لم يسأل المدعى ذلك واختار بعض القضاة أنه لا يفعل ذلك الا عند سؤال المدعى والاصح عنده نأه يستنطق الآخر وان لم يلبس المدعى ذلك كذا فى السنخاتى * ولا يلقن الشهود بقوله أنه سبب بكذا واستحسنه أبو يوسف رحمه الله تعالى فيما لا يتم فيه كذا كان

فى الولد الذى يستحق هذا الوقت قال هلال رحمه الله تعالى المستحق هو الولد الموجد عند وجود الغلة سواء كان موجودا وقت الوقف أو حدث بعده * وأخذنا مشايخنا رحمه الله تعالى * وقال يوسف بن خالد السلمى رحمه الله تعالى المستحق هو الموجد وقت الوقف ومن حدث بعد الوقف لا يدخل فى الوقف * وكذا الولد لا يدخل فى الوقف ان كان له والوقت الوقف وحدهم قبل وجود الغلة لانه خص ولده بالذرة لا يدخل فيه ولده بالذرة وجوده لانه لم يكن له والوقت وجود الغلة كانت الغلة لا ولادته * ولو قال على ولدى وولد ولدى دخل القرية ان جميعا يعتبر ولده وولد ولده يوم وجود الغلة فيستحق واحد منهم كل الغلة * وقت وجود الغلة الوقت الذى يستعذر الزرع فيه حيا * وقال بعضهم يوم يصر الزرع منقوما * ولو قال وقفت على أولادى وله ولدا وحدهم وجود الغلة كان نصف الغلة والنصف للفقراء * ويدخل فيه الذرة والارثى من أولاده ويدخل فيه ولد الابن أيضا فلان ولد الابن بمنزلة ولده * ولو قال وقفت

أرضي على وادي ونسلي وله ولد وولد ولد خلو في الوقف لان النسل يشعن القرب والبعد القرب بمحقته والبعد يحكم العرف * ثم تنقث الـ وابت على أن أولاد البنين يدخلون في لفظه النسل * وفي أولاد البنات روايتان كما ذكرنا في اسم الولد * ولوقال وقف على وادي ونسلي وله ولد وولد ولد ثم حدث له ولدا صلب بعد الوقف دخلا في الاستحقاق أمأوله وولد وولده لان لفظه الولد يتناولهم * وكذا لوقال على وادي المخلاوق ونسلي يدخل الزلما غائب بلفظ النسل لان الولد الحادث من نسله * ولوقال على وادي المخلاوق ونسليم لا يدخل فيه الولد الحادث لانه أثبت الاستحقاق للأولاد المخلاوق والمعدوم لا يكون محظوقا هكذا قالوا لا يدخل فيه الولد الحادث ويدخل فيه الأولاد المخلاوق وأولادهم أبدا ما تناسلوا لأن أولاد المخلاوق ثبت لهم الاستحقاق بلفظ الولد ثبت الاستحقاق لمن بعدهم من البطون بلفظ النسل (٣٣٤) لانهم من نسلهم * وكذا لوقال على وادي المخلاوق وعلى أولادهم حدث له

والذين عليه لا يكون لهذا
الولد الحادث شيء * ولو
قال أرضي صدقة موقوفة
على من يحدث لي من الولد
وليس له وإدبصع هذا الوقف
فاذا أدرك الغلة تقسم على
الفقراء فان حدث له ولابعد
القسمه تصرف الغلة التي
توجد بعد ذلك الى هذا الولد
مابقي هذا الولد فان لم يبق له
ولد صرف الغلة الى الفقراء
لان قوله صدقة موقوفة
وقف على الفقراء وذكر
الولد الحادث للاستثناء كانه
قال أرضي صدقة موقوفة
على الفقراء الا اذا حدث لي
ولد فغلتها لياقي * ولو قال
أرضي صدقة موقوفة على
بني ولداً أو أكثر كانت
الغلة لهم فان لم يكن له الا ابن
واحد وقف وجود الغلة كان
نصف الغلة له والنصف
للفقراء * ولو كان له بنون
وبنات قال هـ لا لرجسه
الله تعالى ~~كانت~~ الغلة
لهم بالنسبة لان اسم البنين

أما عن عالم الأيكسب تافقه علما ورجعا يحصر عن الكلام لحكمة القاضي ومهابة المجلس فكان في تلقينه
أحيا معني المسلم في القننة واخترته أن المسائل التي تتعلق بالقضاء الفتوى فيها على قول أبي يوسف رحمه
الله تعالى أحصل له زيادة علم بالتصريح كذا في شرح رأي المكاتب * لا ينبغي للقاضي أن يلقن أحدا خصمه
حجة ولكن إذا طلب عينه فحينئذ أوان الاستقلاف أن تمكن للدعي بينة حاضرة فساءله عند ذلك ألك
بينة وفي التوازل سئل أبو نصر عن رجلين تقدمتا إلى القاضي فقال أحدهما إن لي على هذا الرجل ألف
درهم ولم دعي هذا قال سأل المدعي عليه في ذلك وقال أبو بكر تقدم مرجحان إلى يحيى بن أكرم فقال
أحدهما إن لي على هذا ألف درهم فقال يحيى قد أخبرني خبرا فاشأما يعني أن هذه الدعوى غير صحيحة
مالم يقل مره لم يعطيني حتى أو نحو ذلك قال أبو نصر وهذا عندنا ليس بشئ وهذا مما لا يجحد عليه لأن عالم
يتقدم إلى الطلب ثم إذا سمع جواب المدعي عليه كتب جوابه في قرطاس أو أمر الكاتب أن يكتب
ذلك بين يديه بسم الله الرحمن الرحيم حضر القاضي فلان بن فلان يوم كذا بكذال باله خلعت من شهر كذا
من سنة كذا ثم إن كان القاضي يعرف المدعي عليه والمدعي أنتم جاني رقة معرفة وكتب حضر فلان
وأحضر معه فلانا ولم يعرفهما أرسل الكتابا براسا وكتب حضر رجل ذكره فلان بن فلان بنسبه إلى
أبيه ووجهه وألى الموالي فيكتب ذكره فلان مولى فلان بن فلان فان كانت له تجارة أو صناعة يعرف بها
ينسب إليها زاد في التعريف وكذلك يجلد من ياد في التعريف ولكن يجلد بغيره لا بما يشينه وأحضر
رجلا ذكره فلان على غوماذ كرفاني جاني المدعي ثم يكتب فاذي فلان بن فلان يعني المدعي الذي
حضر على فلان فلان يعني المدعي عليه الذي أحضر معه كذا وكذا يكتب دعواه من غير زيادة وتقصان
ثم يكتب فسأل القاضي المدعي عليه فلان بن فلان عا دعي عليه فلان بن فلان من الدعوى الموصوفة
في هذا الكتاب فان كان قد أقرب به كتب إقراره وفي الخاتمة وأمر المدعي عليه بإياه الحق كذا في
التأخرانية * وإن كان قد جحد بكتب جحوده ليعلم بعد ذلك أنه هل ينسب له أن يسأل المينة عليه أم لا
وينبغي أن يكتب المحود بلفظه ولا يحول إلى لسان العربية إلا إذا أمكن أن يحول من غير زيادة وتقصان
ومن غير أن يدخل فيه كل جملة مشتركة فان المحود يختلف حكمه باختلاف أنواعه فان المودع إذا جحد
الإبداع أصلا ثم ادعى الرذأ والهلاك لا تسمع دعواه ولولا ليس على تسليم ما دعت ولا قيمتها ثم ادعى
الهلاك أو الرذأ لا تسمع دعواه فيكتب عبارة بلسانه من غير زيادة ولا نقصان حتى يبين عليه حكمه وهذا الذي
ذكرنا رسمه فضاءا بالانصاف وصاحب كتاب القضية وعرف زمانها * والقضاة في زماننا على رسم
أحسن من هذا فان المدعي في زماننا أن يكتب باب القاضي حتى يكتب دعواه في باض فيكتب حضر

الاول وهو كمال الال ارضى موقفه على اخوة وله اخوات اشترى كواجيبا * ولوالا موقفه على بنى فـ اوله بنون وبنات
ر وى ا ب يوسف عن ا ب خنيفة رحمه الله تعالى على المذكورين ولد دون الاناث وروى يوسف بن خالد السعني عن ا ب خنيفة رحمه الله
ثم على ا ب هـ بنون جميعا فان كان بنون فلا ينقسمون كما لا ينقسمون في المذكور والاناث جميعا في الروايات كلها * ولوالا ارضى
مدقة وموقفه على بنى وله بنات ليس معهن ابن كانت الغلة للفقراء ولا للثمن البنات لان اسم البنين لا يتناول البنات عند الانفراد * وكذا
لوقوفه على بناته وله بنون لانبائه كانت الغلة للفقراء * ولوالا ارضى مدقة وموقفه على وادى الذين يسكنون البصرة
فالغلة له اكنى البصرة دون غيرها لانهم فيه يوسف ويعتبر ساكن البصرة قوم وولد الغلة * ولوالا ارضى مدقة وموقفه

على ولدى العور أو العيان كان الوقف لهم خاصة دون غيرهم لانه علق الاستحقاق بوصف يعتبر العور أو العيان من ولده يوم الوقف لا يوم الغلة * وكذا لو قال أرضي صدقة موقوفة على أصاغر ولدى يعنى صغار ولدى كان الوقف على الصغار خاصة ويعتبر في الاستحقاق من كان صغيرا عند الوقف لا عند وجود الغلة لان الصغار وان كان يزول ولكن يزول والا لا يعود فكان ذكر عمره في اسم العلم بـ لاف الفقير وسكنى البصرة لانه لا تفرو وسكنى البصرة بمحتمل العود بعد الزوال فلا يكون بمنزلة اسم العلم * ولو جعل لرضه صدقة موقوفة على ولده ولو ولد لجات امرأته بالحرية ولولا قل من ستة أشهر من وقت وجود الغلة فان هذا الولد يشارك الولد الاول في الغلة لانه كان موجودا وقت وجود الغلة * ولو جابت به لستة أشهر فصاعدا لا يشارك لان الولد الاول كان مستحقا كل الغلة تظاهرا والولد الحادث مستكول انه كان موجودا وقت وجود الغلة أو على بعد ذلك فلا يشاركه الولد الاول بالشارك وهكذا لم يكن للواقف ولد (٣٢٥) أصلا وقت وجود الغلة فصاعدا ولولا لستة أشهر فصاعدا

القاضي يكتب اسم القاضي الذي يرفع اليه الحادث فهو يترك موضع التاريخ ثم يكتب باسم المدعي ونسبه
 يوكتب باسم المدعي عليه ونسبه ويكتب بدعواه بشرائطها ثم يترك موضع الجواب فاذا جلس المدعي أو وكيله للصومعة يدعي وكيله من ذلك الكتاب ويسأل القاضي المدعي عليه الجواب عن دعواه فانها أجابه بالاقرار أو بالانكار دفع البياض الى القاضي حتى يكتب التاريخ في أوله والجواب في آخره بصارة المدعي عليه ثم ان كان الجواب بالاقرار أمر بالقاضي بالخروج عن عهده مائة ألفه وان كان بالبخود فالقاضي يقول للمدعي ان خصمك قد جحد دعواك فمأذرتك هكذا ذكر الخصاص صاحب الاقضية وهو اختيار بعض المشايخ وإنه على الاختلاف فان قال المدعي حلفه فالقاضي يقول للمدعي ألت بينة على ما هو رأي الخصاص وصاحب كتاب الاقضية وهو قول بعض المشايخ فان قال لا حلف فالقاضي المدعي عليه وان قال نعم لي بينة فالقاضي يأمره بحضورها ويكتب أسماء الشهود فيه وأنسابهم وحلالمهم ومجالهم أو يأمر الكاتب حتى يكتب ذلك فاذا حضر المدعي شهوده يكتب الكاتب لفظ شهادتهم من غير زيادة ونقصان فاذا جلس الشهود بين يدي القاضي وجاءه أو ان الشهود أخذوا البياض وسألهم عن شهادتهم وان كتب القاضي لفظ شهادتهم بنفسه فهو أوفق وأحوط ثم يقابل القاضي لفظ شهادتهم بالدعوى فان كانت موافقة للدعوى وعرف القاضي الشهود بالعدالة يقول للمدعي عليه هل لك دفع فان قال نعم ولكن أمهلني حتى آتي به أمهله وان قال لا وجه عليه القضاء وان لم يعرفهم القاضي بالعدالة فيوقف وان قال المدعي لي بينة حاضرة الآن أطلب عين المدعي عليه ان قال حاضرة في المجلس فالقاضي لا يجيبه ولا يحلف المدعي عليه ولا يجاع كذا ذكره القدروري في شرحه وان قال حاضرة في بلدته فالقاضي لا يحلف ان دعي عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجيبه وقول محمد رحمه الله تعالى لا يضرب واذا كانت المسئلة مختلفة فان كان يرى استعماله حلفه واذا حلفه وحلف وطلب من القاضي أن يعطيه رقعة أن فلانا دعي على فلان كذا وحلفه وحلف حتى لا يقدمه الى هذا القاضي ثانيا الى قاض آخر فقلعه مرة أخرى أعطاه نظره والقاضي بالخيار ان شاء كتب ذلك في رقعة على حدقون شامكتب ذلك في البياض الذي كتب فيه الدعوى والانكار وكتب فيه التاريخ ثم أعطاه ثم الدعوى لتخلوا ما ان تقع في العين أو في الدين فان وقعت في الدين والمدعي مكمل فالتامع الدعوى اذا ذكر المدعي جنسه أي أنه حنيفة أو شعبي أو كروماني أو سني أو بربري أو خري أو ربي وصفته أنه وسط أو جيد أو ردي أو مذكر أو أنثى أو حر أو عبيط في الحنيفة ويذكر قدره فيقول كذا قدره لان الحنيفة تكال بالفقير ويذكر بقدره كذا لان الفقير ان تفاوت في ذاتها ويذكر حسب الوجوب لان أحكام الديون تختلف باختلاف أسبابها فانه اذا كان

ساعات ولدا ما بينهما وبين سنتين من وقت الموت ثبت النسب * وكذا لو كان مكان الموت طلاق بائن لم يقر بانقضائه العدة حتى جابت ولدا ما بينهما وبين سنتين كان الجواب كذلك * ولو كان الطلاق رجعي فاجاب الجواب في الولد الحادث بعد الطلاق الرجعي ما هو الجواب في منكوحة غير مطلقة لان الطلاق الرجعي لا يحترم الوطء وان عاش الواقف بعد وجود الغلة من الوقف ما يمكنه الوصول اليها مات لجات امرأته ولولا ما بينهما وبين سنتين من وقت وجود الغلة لاحق لهذا الولد في هذه الغلة لتوهم علق هذا الولد بعد مجي الغلة الا أن تنكح والاولاد لا تقل من ستة أشهر من وقت وجود الغلة فيشارك الولد الاول * ولو كان الموت الواقف قبل مجي الغلة يوم أو يومين ثم جابت امرأته ولدا ما بينهما وبين سنتين من وقت الموت كان لهذا الولد حصته من هذه الغلة لان الموت لو كان وقت مجي الغلة كان لهذا الولد حصته فاذا كان في وقت ما قبله أو قبله من وقت وجود الولد بعد مجي الغلة فصل في الوقف على القرابات رجل قال أرضي صدقة موقوفة على أقاربي أو على فاني أو على

نوى قرباقي قال هلال رحمه الله تعالى يصح الوقف ولا يفضل الذ كر على الاثني ولا يدخل فيه والد الواقف ولا حنيفة ولا ولد له من المجرى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي الزيادة يدخل فيه الجد والحنيفة وولد الولد لا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكون استحقاق الوقف لذى الرحم المجرى من الواقف ويعتبر أيضا الأقرب فالأقرب وعلى قول صاحبه رحمه الله تعالى لا يعتبر الرحم المجرى من الواقف ويدخل فيه الجد والحنيفة من قبل الأم والأب والأمهات أقصى آبائهم في الإسلام * رجل قال أرضى صدقة موقوفة على أقرب قرباقي وله أخت لاب وأم وابنة ابنة الابنة قال الفقهاء أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى ابنة ابنة الابنة أولى وإن سفلت لأنها من صلبه تكون أقرب من التي من صلب أبيه ولو قال أرضى صدقة موقوفة على فقرا قرباقي أو قال على فقرا مولدي يصح الوقف واستحقاق الغلة من كان فقرا ووقف وجود الغلة في قول هلال رحمه الله تعالى وعليه الفتوى ولو قال (٣٣٦) على من افتقر من ولدي قال محمد رحمه الله تعالى تكون الغلة من كان غنياً افتقر

وقال غيره يدخل كل من كان فقرا وقت وجود الغلة سواء كان غنياً ثم افتقر أو لم يكن غنياً أصلاً * ولو قال على من احتاج من قرباقي فهو على من كان محتاجاً وقت وجود الغلة سواء كان غنياً ثم احتاج أو كان محتاجاً من الأصل * أما الفقهاء في مسكن لا غير فهو فقير في الوقف والركعة جميعاً * وكذا من كان له مسكن وخادم * وكذا من كان له ثياب كفاف لا يفضل فيها فإن كان له مع ذلك من متاع البيت ما لا غنى عنه فذلك * وإن كان له فضل من متاع البيت أو الثياب وذلك الفضل يساوي ما تاتي درهم فهو غنى لا يحل له الزكاة ولا أخذ الوقف * وكذلك لو كان له مسكن أو خادماً أو أحدهما يساوي ما تاتي درهم فهو غنى في حكم الوقف ولا يكون غنياً في وجوب الزكاة في قول أصحابنا

بسبب السلم لا يجوز الاستبدال به ويحتاج إلى بيان مكان الإيفاء فيه التفرع عن موضع الخلاف وإن كان من غير مبيع جاز الاستبدال به وإن كان مكان الإيفاء فيه ليس بشرط وإن كان من قرض لا يجوز التأجيل فيه بمعنى لا يلزم * وإذا كفي السلم شرائط صحته من إعلام جنس رأس المال وزنه إن كان وزناً واستيفاء في المجلس حتى يصح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتأجيل المسلم فيه شرطاً أو أكثر حتى يخرج عن حد الاختلاف وكذا ما سوى ذلك من شرائط السلم وإذا كفي القرض القبض وصرف المستقرض إلى حاجته لأن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح ديناً عليه إلا بالاستهلاك * ينبغي أن يذكر في دعوى القرض أيضاً أنه أقرضه كذا من مال نفسه لجواز أن يكون كذا في الأقرض ولو كفي في الأقرض صغير ومعتبر ولا يكون له حق الأخذ ولا حق المطالبة بالأداء وكذلك في كل سبب من الأسباب إذا كسر شرطه أيضاً لا كل أحد لا يمتد إلى العلم بشرائط الأخذ فينبغي أن يبين ذلك للقاضي حتى يتأمل فيه القاضي إن وجدته صحح العمل به وإلا رده وإن كان المدعي يزعم أنه كرهه فإنه كان ذنباً وكان مضراً وإذا كره كذا ديناراً وإذا كره نوعاً أنه تساوى الضرب أو بخاري الضرب أو ما أشبه ذلك * وإذا كره صفته أنه جحد وأوردى أو وسط وإذا كره البخاري أو التساوى في الأجر لأن البخاري أو التساوى لا يكون إلا أحراراً لا بد من ذكر الجحد عليه عامة المشايخ * وفي فتاوى النسفي إذا ذكر أحراراً خاص كني ولا يحتاج إلى ذكر الجحد ولا بد أن يبين أنه من ضرب أي وال عند بعض المشايخ جهم الله تعالى وبعضهم لم يشرط ذلك وإن أوسع * وإذا كره الانتقال مع ذلك وإذا كره نوع الانتقال وإن لم يكن مضراً ولا يذكر كذا ديناراً بل يذكر كذا مثقالاً فإن كان خالصاً من الغش يذكر كذلك وإن كان فيه غش ذكر كذلك نحو (١) (الله) فوهي أو الله مشقتي أو الله مشقتي وما أشبه ذلك فإن كان المدعي به نكرة وكان مضراً وإذا كره نوعها وهو ما يضاف إليه موصفتها أنه جحد وأوردى * وكذا كره قدرها كذا درهماً وزن سبعة وهو الذي كل عشرة منها سبعة مثاقيل وإن كانت فضة غم مضروبة ذ كره فضة خالصة من الغش إن كانت خالية * وإذا كره نوعها كنفرة (طمعاني) * وإذا كره صفتها أنه جحد وأوردى أو وسط * وإذا كره قدرها كذا وكذا درهماً وقبل إذا كره كذا طمعاني كني ولا يحتاج إلى ذكر الجحد وإن كان المدعي به درهم مضروبة والغش فيها غالب فإن كان يعمل بها أو يزايد كره نوعها وصفتها ومقدار وزنها وإن كان يعمل عدداً يذكر كره قدرها * وإن كانت الدعوى في العين فإن كان المدعي به مثقالاً وهو الهلالي الحق الحقيقة للدعوى في الدين وهو الحقبة فيشرط بيان القدر والصفة والنوع والجنس على ما بينا وإن كان قائماً فإن كان بهال يمكن احضاره

(١) العشرة تسعة أو العشرة ثمانية أو العشرة ستة

رحمه الله تعالى * وقال يوسف بن خالد السعدي رحمه الله تعالى إذا كان الفضل خسين درهماً أو ما يساوي خسين فهو مجلس غنى لا يحل له أخذ الزكاة والوقف * وإن كان فضل من الثياب وفضل من متاع البيت وفضل مسكن وفضل كل صنف بانفراده لا يساوي ما تاتي درهم وإذا جعت بلغت ما تاتي درهم كان غنياً * وإن كانت له أرض تساوي ما تاتي درهم ولا يجوز من غلها ما يكفيه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو غنى به أخذ هلال رحمه الله تعالى لا يعطى له شيء من الوقف ولا من الزكاة وقال محمد بن سلمة ومحمد بن مقاتل الزاري رحمه الله تعالى هو فقير * وقال الفقهاء أبو جعفر رحمه الله تعالى إن كان لا يخرج من غلها ما يكفيه بنقصان في الأرض فهو فقير وإن كان نقصان الغلة أقله تغاهمه والقصور في القيام عليها فهو غنى * وما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أو حوط وما قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى أو ح * وإن كان له مال كثير غائب عنه أو ماله يكون ديناً على الناس لا يقدر على الأخذ يعطى له من الوقف والركعة جميعاً لا بمنزلة

ابن السبيل * وإن كان ماله غائباً عنه أو كان ديناً على الناس لا يقدر على أخذه إلا أنه يقدر على الاستقراض كان الاستقراض خيراً له من قبول الصدقة فلما لم يستقرض وأخذار كماله بأس به ويبيع ماله القالب حتى حل الأخذ كالمعدوم * ولم يكن له مال وقد رعى الاستقراض ولم يستقرض وأخذ الصدقة لأبأس كذلك هذا * ويعطى الوقف الفقير الكسب ولا بأس به وبكره أخذار كثره * رجل وقف وقفاً على خدته ومواليه من كان منهم فقيراً أو خدته أو أولاده فرس قال أبو القاسم رحمه الله تعالى إن كان في نعمن الثبور يربطه لمجاهدة أعداء الله تعالى فهو فقير وإن كان به زمانه يركبها فكذلك وإن لم يكن به ذلك وإنما يسكه تشرفاً به والديه تساوى ما قى درهم وليس عليه دين ولا مهران هذا غنى ليس بفقير ومن كان له دين على مطلق لا يقدر على أخذه فهو فقير * وإن كان على ملى بمقتضه غنى ولو كان المدينون إلى منكراً فإن كانت له سنة فهو غنى وإن لم يكن له سنة فهو فقير لأن الجاحد (٣٢٧) إذا استعطف بحاف ظاهراً * ولو قال

أرضى صدقة موقوفة على فقرا قرابتي وكان في قرابته يوم جئى بالغلة فقير فاستغنى قبل أن يأخذ حصته من غلة الوقف كان له حصته لأن الملك ميت له وقت مجئ الغلة فانه لو مات بعد مجئ الغلة قبل أن يأخذ حصته تصير حصته ميراثاً * ولو ولدت امرأته من قرابته بعد مجئ الغلة لأقل من ستة أشهر لا يستحق هذا الولد شأمن هذه الغلة لأن مستحق الغلة هو الفقير من قرابته والحل لا بعد فقرا لأن الفقير هو الحاجة والحل لا يحتاج إلى الشئ فالحل في هذه الغلة بمنزلة من كان غنياً من قرابته وقت مجئ الغلة ثم افتقر بعد ذلك فانه لا يستحق شأمن هذه

مجلس الحكيم فلا بد من الإحصار لمجلس الحكم ولا بد من الإشارة إليه في الدعوى والشهادة * وإن وقعت الدعوى في عين غائبة لا يعرف مكانها بأن أدى رجل على رجل أنه غصب منه ثوباً أو جارية لا بدري أنه قائم أو أهله فإن بين الجنس والصفة والقيمة فدعواه مسموعة ويستعمل مقبولة وإن لم يكن القيمة بأن لم يعلم قيمته أشار في عامة الكتب إلى أنه مسموعة فانه ذكر في كتاب الرهن إذا أدى رجل على رجل آخر أنه رهن عنده ثوباً وهو ينكر قال تسمع دعواه وقال في كتاب الغصب رجل أدى على غيره أنه غصب منه جارية أو هام بينة على ما أدى تسمع دعواه وتسمع بينته وبعض مشايخنا قال إنما تسمع دعواه إذا ذكر القيمة وهذا القائل يقول ما ذكر في الكتاب هذا وكان الفقيه أبو بكر الأشعث يقول نأويل المسئلة أن الشهود وشهودا على إقرار المدعى عليه بالغصب فيثبت غصب الجارية بإقراره في حق الحبس والقضاء جميعاً وعمامة المشايخ على أن هذه الدعوى صحيحة والينة مقبولة ولكن في حق الحبس وأطلاق محمد رحمه الله تعالى في الكتاب يدل عليه * قال غير الإسلام على البردوى إذا كانت مختلفة بنى للقاضي أن يكلف المدعى بيان القيمة فإذا كلفه لم يمين تسمع دعواه وهذا لأن الإنسان قد لا يعرف ماله فلا كلفه بيان القيمة فقد أضر به أو يتعذر عليه الوصول إلى حقه وإذا سقط بيان القيمة عن المدعى سقط عن الشهود من الطريق الأولى * وإن وقعت الدعوى في العار فلا بد من ذكر البلدة التي فيها الدار المدعى بها ثم من ذكر المرحله ثم من ذكر السنة بدأ بالاعم وهو البلد وأبوالأخص وهذا فصل اختلاف فيه أهل الشروط قال بعضهم يبدأ بالاعم وقال بعضهم يبدأ بالأخص وعند عامة أهل العلم له الخياران شاء بدأ بالاعم وإن شاء بدأ بالأخص ولا بد من ذكر حدود الدار بعد هذا قال جماعة من أهل الشروط ينبغي أن يذكر في الحد الذي يدار فلان ولا بد من ذكر دار فلان لأنه حيث نذكر دار فلان مدعى بأن المال قد دخل في الحدود وعندنا كلا المقتنين على السواء فانه ذكر حدتين لا يكفي في ظاهر رواية أصحابنا وإن ذكر ثلاثة حدود كفاه كذا في المحيط *

باب الثامن في أفعال القاضي وصفاته

الغلة ويستحق ما يستقبل من الغلات بخلاف ما لو وقف على ولده أو قرابته لخامت المرأة بولد لأقل من ستة أشهر من يوم مجئ

و ينبغي للقاضي أن يتق الله ويقتضى بالحق ولا يقضى لهوى بضله ولا لرغبة تنفذه ولا لرغبة تنزعه بل يؤثر طاعة ربه ويعمل لمعاد طمعاً في جزيل ثوابه وهو يمين أليم عذابه فينتج الحكمة وفصل الخطاب كذا في محيط السرخسي * القاضي هل يقضى فيه أقاويل والصحيح أنه لا بأس به في مجلس القضاء وغيره في المعاملات والديانات كذا في الخلاصة * وتقضوا على أنه لا يقضى بالتصوم حتى لا يقضوا على رأيه فيشتغلون بالتلبس

الغلة يكون لهذا الولد حصته من هذا الوقف لأن ثمة الاستحقاق تعلق بالنسب * ولو قال أرضى صدقة موقوفة على من كان فقيراً من نسل فلان أو من نسل فلان وليس في نسل فلان أو في فلان لا فقير واحد كان جميع الغلة لأن كل من تصلى كآية عن الواحد وعن الجماعة بخلاف ما لو قال أرضى صدقة موقوفة على فقراء فلان أو على فقرا من نسل فلان وليس فيهم إلا فقير واحد كان له نصف الغلة لأن ثمة نص على الجمع فلا يستحق الواحد كل الغلة * ولو قال أرضى صدقة موقوفة على المساكين من قرابتي أو على المحتاجين من قرابتي كان الجواب فيه ما هو الجواب في قوله على فقرا قرابتي لأن الحاجة والمسكنة والفقير تنفي عن معنى واحد * ولو قال أرضى صدقة موقوفة لفقرا قرابتي أو في فقرا قرابتي فهو كالقول على فقرا قرابتي لأن حروف الصلوات قام بعضها مقام بعض * ولو قال على أيتام قرابتي فكذلك لأن الأيتام ينفي عن الحاجة * والأيتام صغيراً وصغيراً مات أبوه وحسبه الأمام واليتام لا تزول اليتم إذا كان الأب ميتاً وإذا أدرك الصغير والصغير تزول

عنه البتة . وادراك الغلام يكون بالاحتلام وادراك الجارية بالحيض أو بالحبل فان لم يكن شيء من ذلك فهو أن يتم خمس عشرة سنة في الغلام والجارية في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى . وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الغلام حتى يحتمل أو يبلغ ثمان عشرة سنة وفي الجارية حتى تحيض أو تبلغ سبع عشرة سنة . وقال زفر رحمه الله تعالى هو ما هو والادراك فيه ثمان عشرة سنة فان احتلم الغلام به حجي . الفلته فله حصته من هذه الفلته لانه كان يتباهى بحجي . الفلته فلا يزول استحقاته بزوال البتة كما لا يزول انقراضه وقوع بينه وبين غيرهن من أهل المستحقين خصوصاً في هذه الفلته فقال غيرهم من المستحقين انما احتلت قبل حجي . الفلته فلا حصته . وقال هو انما احتلت بعد حجي . الفلته . كان القول قوله مع العيين . وكذلك حيض الجارية لان الاستحقاق يتعلق بالبتة وصفة البتة كانت ثابتة له فكان القول في انكاره زوال الاستحقاق قوله كلابي اذا (٣٣٨) ادعى الإبراء . وصاحب الدين منكر كان القول قول المنكر . وان مات واحد من القرابة

بعد حجي . الفلته . وترك أولاداً صغاراً لا يكون لهؤلاء الأولاد حصّة في هذه الفلته لان مصفّة البتة انما ثبت لهم بعد حجي . الفلته . رجل قال أرضى صدقة موقوفة على فقرا مولد عرن الخطاب رضي الله عنه ورجل آخر وقف أرضه على مثل ذلك وفي أولاد عرن الخطاب رضي الله عنه فقراء فأى الفلتين أدركت فهي لهم وان أدركت إحدى الفلتين أولاً فاصاب أحدهم من تلك الفلته مائتي درهم فصاعداً ثم أدركت الفلته الثانية وعند الفلته الأولى فلا حق له من الفلته الثانية لان مصفّة الفقر قد بطلت قبل حجي . الفلته الثانية . فان أدركت الفلتان معاً كاتاهم بوان كانت حصّة كل واحد منهم مائتي درهم لان حجي . الفلتين كان قبل زوال التقصير فهو كالوادي من الزكاة مائتي درهم الى

(١) قوله ولا يخوف اياهم حتى العبارة ولا يخوفهم لانه لا يجوز الفصل مع امكان الوصل اختياراً اه
مصححه (٢) قوله فقه حتى تقدم نظيره في صفحة ٣٢٢ والظاهر انه مصفّة الحواشي بين جان
المراد به الحواشي المؤلف في فقه الحنفية لا الحواشي الذي في فقه الشافعية وبعد ذلك فالاولى حذفها كما لا يخفى اه
مصححه

فقر واحد وذلك جائز عندنا . رجل وقف وقعة على الحاجة من قرابته فقلت الواجب هل يكون للقيم ان يعطى ابن ابن الجليص الواجب اذا كان فقيراً قال بعض المشايخ له ان يعطى ابن الابن اذا كان فقيراً لانه من قرابة الواجب . وقال القتيبي أبو البت رحمه الله تعالى هذا القول بمحمد رحمه الله تعالى في الزادات أما في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لا يعطى ابن ابن الواجب لان اولادهم عندهما ليس من القرابة . رجل وقف صدقة على فقراء فقرأه في بعض القرابات ومسر لكن خفي الباسر هل يكون لفقراء القرابة منهم أن يعطوهم ما هم أغنياء فان سكنان فقير عيل اليهم لم يعط القيم على العلم قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان ادعوا اليهم ما لا صاروا به أغنياء وجبت العيين على المذموم عليهم ولا يقبل قول القيم ولا عيين عليه . وعن القتيبي أبي بكر الطليحي رحمه الله تعالى انه اجاب بمثل هذا الجواب . ورجل أوصى أن يعطى ثلثه على يعطى ربع الثلث لفلان وثلاثة أرباعه لفلانة وثلثه لفلانة ثم قال لا تترك كواحدة الرابطين من الثلاثة

الارباع ما ذهب للباطن قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ينظر الى القرابة ان كانوا يحصون يؤخذ عدد رؤسهم ويجعل عدد كل واحد منهم جزءا ويجعل للساكنين جزء والباطن جزء فان كانت القرابة عشرة أنف يجعل ثلاثة ارباع الثلث على اثني عشر جزءا عشرة من ذلك للقرابة وجزء من ذلك للفقراء وجزء للباطن * وان كانت القرابة لا يحصى عددهم يجعل ثلاثة ارباع الثلث اثلاثا للقرابة وثلاث للساكنين وثلاث للباطن * اخرون لا يوافقون وقف كل واحد منهما وقفا على فقراء اقربائه فجاء فقير واحد من القرابة ينظر ان كان وقفا ارضا مشتركا بينهم يعطى للفقير قوت واحد لان هذا وقف واحد * وان وقف كل واحد منهما دارا على حدة يعطى هذا الفقير من كل دار قوت على حدة * والمراد من القوت في جنس هذه المسائل الكفاية * فان كان الوقف ارضا يعطى كفاية سنة بلا اسراف ولا تقتير لان غلة الارض تحصل في كل سنة وان كان الوقف خانوتا يعطى كفاية شهر لان غلة الخانوت تحصل في كل (٢٢٩) شهر * دار موقوفة سقط من بناء الدار شي ان أمكن اعادة الساقط الى موضعه يعاد والاباع ويصرف عنه الى المرمة ولا يجوز ان تصرف شي من ثمن النقص الى الفقراء لانه بدل النقص ولا حق للفقراء فيه اتاحقهم في غلته فمسل الخن الى وقت الحاجة الى المرمة * دار موقوفة قال بعضهم لا يكون للوقوف عليه أن يسكن الدار ويقول

الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى واستدل في ذلك بجواز اجارة هذه الدار الموقوفة للوقوف عليه ولو كان له حق السكنى لما جازت الاجارة للوقوف عليه لانه يكون مستأجرا سكنى داره حق السكنى وذلك باطل فلما جازت الاجارة ذلك على أنه في سكنى الدار بمنزلة الاجنبي * رجل وقف وقفا على أقاربه المقيمين في بلدة كذا وأخوه الفقراء ثم أراد أقاربه الانتقال من تلك البلدة هل يحرمون عن نزول

الجلس ولكن يجلس في طرفي النار أو ما أطاق وكذلك الفقير والمفتى كذا في المحط * وان كان القاضي شابا ينبغي أن يقضى شهوته من أهله قبل أن يجلس القضاء كذا في السراجية ولا يقضى وهو عشي أو سحر على الدابة وكذلك قال مشايخنا رحمه الله تعالى في المفتى لا ينبغي له أن يقضى وهو عشي لكن يجلس في موضع وإذا استقر فيه أفتى ومنهم من قال لا بأس بان يقضى في الطريق إذا كانت المسئلة واضحة كذا في المحط * وفي العيون وينبغي للقاضي إذا اختصم اليه الاخوة أو بنوالم أن لا يجعل بفصل القضاء بينهم ويدفعهم قدامه لعلهم يصططون * وفي الكبرى وهو لا يختص بالاقارب بل ينبغي أن يفعل ذلك إذا وقعت الخصومة بين الاجانب كذا في التارخانية *

باب التاسع في رزق القاضي وهديته ودعونه وما يتصل بذلك
ان كان القاضي فقيرا محتاجا لاوى أن يأخذ رزقه من بيت المال بل يفترض عليه فان كان غنيا تكلما فيه والاولى أن لا يأخذ من بيت المال كذا في فتاوى قاضيان * ولا يأخذ الرزق الا من بيت مال الكورة التي يعمل فيها لا يعمل لاهل هذه الكورة فيكون رزقه في مال بيت هذه الكورة كذا في العناسة * كما يجوز كفاية القاضي من بيت المال فجعل كفاية عياله ومن عونه من أهله وأعوانه في مال بيت المال ولم ينقل عن محمد رحمه الله تعالى أن القاضي هل يأخذ الرزق في يوم العطلة واختلف المتأخرون فيه والصحيح أنه يأخذ كذا في التارخانية * القاضي اذا كان يأخذ من بيت المال شي لا يكون عاملا بالاجر بل يكون عاملا لله تعالى ويستوفى حقه من مال الله تعالى وكذا الفقهاء والعلماء والمعلون الذين يعلمون القرآن * (١) وروى أن أبا بكر رضي الله تعالى عنه لم يستخف كان يأخذ الرزق من بيت المال وكذا عروى رضي الله تعالى عنهما وأما عثمان رضي الله تعالى عنه فكان صاحب شرفة ويسار فكان يحسب ولا يأخذ كذا في الخلاصة * وينبغي للإمام أن يوسع عليه وعلى عياله كي لا يطعم في أموال الناس * وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يلبع عتاب بن أسد بدالي مكة وولاه أمره رزقه أو بعائه درهم في كل عام * وروى أن العصابة رضي الله تعالى عنهم أجروا لابي بكر رضي الله تعالى عنه مثل ذلك من بيت المال وكان لعل رضي الله تعالى عنه من بيت المال كل يوم قصعة ثم زيد وروى أن عليا رضي الله تعالى عنه فرض له خمسة دراهم في كل شهر كذا في البدائع * وأما جرجير كتاب القاضي وأجره فانه رأى القاضي أن يجعل ذلك على الخوص فله ذلك وان رأى أن يجعل ذلك في مال بيت المال وفيه سعة فلا بأس به وعلى (١) قوله وروى أن أبا بكر الخ قصده ما يان حكم الخليفة بعد بيان حكم القاضي ونحوه تأمل اه

(٤٢ - فتاوى ثالث) هذا الوقف قال الفقيه أبو بكر البجلي رحمه الله تعالى ان كان أقاربه في تلك البلدة يحصون ويحاط بهم فان وظفهم وحققهم من الوقف يدور معهم أين داروا * وان كانوا لا يحصون ولا يحاط بهم فكل من انتقل عن تلك القرية انقطعت وظيفته من الوقف ويعطى من كان مقيم في تلك القرية وان لم يبق أحد منهم مقيما يصرف الى الفقراء * قال الفقيه أبو البثر رحمه الله تعالى فان رجعوا الى القرية وأقاموا ثم ارجعت اليهم الغلة من المستقل * رجل وقف ضعة في محبته وأمر القيم أن يعطى أقاربه كفايتهم وهم قوم لا يحصون ولا يزد كرا ولا لاقر بما يدخل فيه أولادهم وأولاد أولادهم لانهم من أقربائه * وان كان الواقف ذكرا ولا اولاد الاقر بما قبله فمن بعدهم لا اولادهم لا يدخل اولاد الاقر باسأل حواء الاكباء لانهما قائل من بعدهم لا اولادهم من أمه ثم يردها من الاقرباء اولادهم * ثم قدس الكفاية قدر ما يحتاج لنفسه وان يكون من أهله وولده وخادم واحد لان كفايتهم من كفايته * رجل أوصى بوصايا ووقف ضعة على

الفقراء وقال هو موسع على الوصي أن يعطى حيث شاء أو أن شاء فإنه يحصل للوصي أن يعطى من الوقف والده واعر أنه وقراباته وأحبته ان كانوا فقراء وهو وقف على الفقراء * رجل وقف بصفته أراضا على الفقراء فاحتاج بعض ورثة الواقف قالوا يجوز صرف الوقف اليه وهو أولى من سائر الفقراء بأحد شرطين أحدهما أن يصرف البعض اليهم والبعض الى الأجانب أو الكل الى ورثة الواقف في بعض الأوقات لانه لو صرف الكل اليهم على الدوام يظن الناس أنها وقف عليهم فربما يتخذونه ملكا * وقف في يد صاحب الأوقاف وحديثه ذلك الوقف ان الفاضل من غلته يصرف الى الفقراء أهل السكة التي فيها الوقف وغيرهم من فقراء المسلمين قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يصرف الفاضل من عمارة الوقف ومرمته الى فقراء السكة الذين كانوا موجودين يوم الوقف ويجعل لكل واحد منهم سهما ولسائر الفقراء سهما وكل من مات منهم سقط (٣٣٠) سهمه ويقسم ذلك السهم بين الباقين منهم على ما وصفا فانما انقضى فقرا السكة

الذين كانوا موجودين يوم الوقف كالفقراء أهل السكة ومن سواهم من فقراء المسلمين في ذلك سواء لان فقراء السكة الذين كانوا موجودين يوم الوقف استحقوا باعيانهم فصار لكل واحد منهم سهم وغيرهم من الفقراء ما استحقوا باعيانهم وكان للسهم واحد بصفة موقوفة على مسجد على أن ما يفيض من عمارة المسجد فهو للفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد لا يحتاج الى العمارة للعالم هل يصرف شيء من تلك الغلة الى الفقراء تكاوم في ذلك * والصحيح ما قال الفقيه أنوالبث رحمه الله تعالى أنه يتطرق اجتماع من الغلة ما يحتاج للضيعة والمسجد الى العمارة بعد ذلك يمكن العمارة منها ويسبق شيء يصرف تلك الزيادة الى الفقراء * رجل وقف بصفته وقف على

هذا الصيغة التي يكتب فيها دعوى المدعي وشهادتهم ان رأى القاضي أن يطلب ذلك من المدعي فله ذلك وان كان في بيت المال سعة ورأى أن يجعل ذلك في بيت المال فلا بأس به وفي التوازل قال ابراهيم سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى سئل عن القاضي اذا أجرى له ثلاثون درهما في أرزاق كاتبه وعن صحفته وقراطيه وأعطى الكاتب عشرين درهما وجعل عشرة رجل يقوم معه وكافا لخصوم العتف أيسره ذلك قال ما أحب أن يصرف شيئا من ذلك عن موضعه الذي سمي له كذا في التنازلية * وفي الهدية مال يعطيه ولا يكون معه شرط والشرط مال يعطيه بشرط أن يعينه كذا في خزنة المفتين * ولا يقبل هدية الامن ذي رحم محرم وعن جرت عاده قبل القضاء بمهادته لكن هذا اذا لم تكن للقریب أو ولي جرت عاده بمهادته خصومة * وحاصل ذلك أن هذا بالقاضي أنواع * هدية ممن لخصومة أو ليس لأن يقبلها سواء كانت بين القاضي وبين المهدي مهاداة قبل القضاء أو لم تكن * وسواء كانت بينهما قرابة أو لم تكن * وهدية ممن لخصومته وانما على نوعين اما أن تكون بينهما مهاداة قبل القضاء بسبب قرابة أو صداقة أو لم تكن ان لم تكن لا ينبغي له أن يقبلها وان كانت بينهما مهاداة قبل القضاء فان أهدا بعد القضاء بمثل ما كان يهديه قبل القضاء فلا بأس بان يقبلها فيحصل ذلك على المباشرة السابقة بينهما جلالا لأمير المسلمين على السداد والصلاح والقدر الممكن وان كان أهدا زيادة على ما كان يهديه قبل القضاء فانه لا يأخذ الزيادة قال الشيخ الامام فخر الاسلام على البرزوي رحمه الله تعالى الا ان يكون مال المهدي قذا زاد فقدر ما زاد مالها اذا ازداد في الهدية فلا بأس بقبولها ثم اذا أخذ الهدية ولم يكن له أخذها اختل المشايخ بعضهم قال يضعها في بيت المال وعامتهم قالوا بانه ردها على أربابها عن عرفهم وبه أشار في السير الكبير كذا في النهاية * وكذا في كل موضع ليس له أن قبل كذا في الخلاصة * وان لم يعرف مهاداة أو عرفه الا أنه كان بعيدا حتى تعذر الرد عليه بعضها في بيت المال * وجنبه يكون حكمها حكم النقطة كذا في النهاية * فان كان المهدي يتأذى بالرد وقبله ويعطيه مثل قيمة كذا في الخلاصة * وقبل الهدية من الوالي الذي ولاه ولو كانت للخليفة خصومة لم يقبل هديته الا بعد الحكم كذا في العتابة * ولو أهدى الرجل الى واعظ شيئا كان له أن يقبل ويخص به كذا في المحيط * ويجوز للامام والمفتي قبول الهدية واجابة الدعوة الخاصة * وأما الكلام في دعوة القاضي * فقد قال محمد بن جرير رحمه الله تعالى في الاصل لا بأس للقاضي أن يجيب الدعوة العامة ولا يجيب الدعوة الخاصة كذا في تناوي قاضيان * والصحيح أن الضيف لو علم أن القاضي لا يحضره الا يتخذها في خاتمة وان كان يتخذها في عامة كذا في الكافي * ولم يفصل في الدعوة الخاصة بين القريب وبين الاجنبى وكذا لم يفصل بينهما اذا كان بين القاضي وبين صاحب الدعوة مباشرة قبل القضاء وكان يتخذ الدعوة لاجله

الفقراء فالصرف الى أي فقرا أفضل ذكرنا طائفي رحمه الله تعالى أن الصرف الى ولد الواقف أفضل ثم الى قرابة الواقف ثم الى موالى الواقف ثم الى جيرانه ثم الى أهل المصر من كان أقرب الى الواقف منزلا * وقف كان في يد الواقف وكان ينفق الانزال على أقربائه ومواليه ويقض البعض على البعض ويضع فحين شامقات الواقف وأوصى الى آخره وبين كيف كان سبيل الوقف قالوا بأن الوصي يصرف الى من كان يصرف اليه الاول لان الظاهر أن الاول كان يصرف الى المصرف فان أشكل على الثاني ان الاول الى من كان يصرف الزيادة على أقربائه ومواليه فهو يصرف الى الفقراء * رجل وقف بصفة رجل وشرط أن يعطى كفايته كل شهر وليس له عمال فصار له عمال فانه يعطى له ولعائلة كفايته ثم لا كفاية له بال من كفايته * رجل وقف على فقراء جيرانه في القاس وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يكون الوقف لفقرام جيرانه الملائقين وفي الاستحسان وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يكون الوقف لكل فقير

يجمعه مسجد المحلة يستوى فيه الساكن والمالك فان كان الساكن غير المالك كان الوقف الساكن دون المالك ويدخل فيه المكاتب ولا يدخل فيه العبيد وأمهات الأولاد المدبرون ويدخل فيه الصياد والنسوان * ولو كان للواقف جيران وقت الوقف فانتقل بعضهم إلى محله أخرى وباعوا ودورهم وانتقل قوم آخر بعد دارك الغلة قبل الحصاد إلى جواره فلغيره فيه من كان جاره وقت قسمة الغلة * ولو وقت الخصومة في الوقف فشهد شاهدان أنها صدقة موقوفة على فقرا أجبرائه والشاهدان من فقرا أجبرائه جازت شهادتهما ولو شهد شاهدان في ضيقة أنها صدقة موقوفة على فقرا أجبرائه وهما من فقرا أجبرائه لا تقبل شهادتهما * قال الناطقي رحمه الله تعالى في الفرق ان القرابة لا تزول وبزول الجوارف لم تكن شهادة الجار شهادة لنفسه لا محالة * قال رضى الله تعالى عنه فعلى هذا شهادة أهل المدرسة بوقف المدرسة جائزة * ولو وقف على فقرا أجبرائه وهو من البصرة ثم خرج إلى مكة ومات (٣٣١) بمكة فان اتخذ بمكة دارا لأقامة

قال هلال رحمه الله تعالى
ينبغي أن يكون الوقف
لغيره بمكة وان لم يتخذهم ادارا
لجوار البصرة قائم ينقطع
و يكون الوقف للأولين * ولو
وقف على مواله وله موال
أعتقهم وأولاد المولى
وموالى المولى كان الوقف
لمواليه وأولاد مواليه
يكون لموالى المولى شئ فان
مات مواليه وأولاد مواليه
وبقي موالى المولى كانت
الغلة لموالى المولى استحسانا
* ولو كان للواقف موال
أعتقهم وموالى الابن
أعتقهم ابنته كانت الغلة
لمواليه لاشئ لموالى الابن
وان لم يكن له موال وله موالى
الابن قال أبو يوسف رحمه
الله تعالى يعطى الغلة لموالى
الابن وبه أخذ هلال رحمه
الله تعالى إذ لم يكن للواقف
أحد من مواليه ولا من
أولاد مواليه يعطى لموالى
الابن استحسانا * ولو كان له

أولم يكن وذ كر القدرى أن القاضى يجب الدعوة الخاصة في الحرم وكذلك كرشس الأئمة المحلوفين
في شرح أدب القاضى * وذ كر الطحاوى في مختصره أن على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله
تعالى لا يجب الدعوة الخاصة من القريب وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يجب وذ كر شس الأئمة
السرخسي وشيخ الإسلام أن صاحب الدعوة ان كان من لا يتخذ الدعوة للقاضى قبل تقلد القضاء لا يجب
دعوته القريب والابن فيه سواء وإذا كان يتخذ الدعوة قبل القضاء في شهر مره وبعد القضاء في كل
أسبوع مره فالقاضى لا يجب دعوته الا في كل شهر مره وكذلك اذا كان صاحب الدعوة زادا في الباجت
بعد القضاء على ما كان قبل القضاء فالقاضى لا يجب الدعوة الا ان يكون مال صاحب الدعوة قد زاد
فيه درما زاد من ماله ازيدا في الباجت فالقاضى يجب عليه وهذا كله اذا لم تكن لصاحب الدعوة خصومة
فأما اذا كانت صاحب الدعوة خصومة لا يجب دعوه وان كانت بينهم اقرباء أو مباحطة قبل القضاء كذا
في المحيط * وأما الدعوة العامة فان كانت بدعة كدعوة المبارأة ونحوها لا يحل له أن يحضر الا لا يحل
لغير القاضى اجابها فالقاضى أولى وان كانت سنة كولية العرس والختان فانه يجبها لانه اجابة السنة ولا
تهمة فيه كذا في البدائع * وما اتصل بهذا الفصل الرشوة واعلم بان الرشوة أنواع * منها أن يهدى
الرجل إلى رجل مالا لا ابتغاء للتودد والتعجب وهذا النوع حلال من جانب المهدى والمهدى اليه * ونوع
منها أن يهدى الرجل إلى رجل مالا بسبب أن ذلك الرجل قد خوفه فيهدى اليه مالا يدفع الخوف عن نفسه
أو يهدى إلى السلطان مالا يدفع ظلمه عن نفسه أو عن ماله وهذا نوع لا يحل الاخذ لاحد واذا اخذ دخل
تحت الوعيد المذكور في هذا الباب وهل يحل للعطى الاعطاء عامة المشايخ على أنه يحل لانه يجعل ماله وقاية
لنفسه أو يجعل بعض ماله وقاية للباقي * ونوع منها أن يهدى الرجل إلى رجل مالا لسوى أمره فبما بينه
وبين السلطان ويعينه في حاجته وانه على وجهين * الوجه الاول أن تكون حاجته مباحة حراما وفي هذا الوجه لا
يحل للمهدى الاعطاء ولا للهدى اليه الاخذ * الوجه الثاني أن تكون حاجته مباحة وانه على وجهين أيضا
* الوجه الاول أن يشترط أنه ان يهدى اليه لمعينه عند السلطان وفي هذا الوجه لا يحل لاحد الاخذ
وهل يحل للعطى الاعطاء تكلموا فيه منهم من قال لا يحل ومنهم من قال يحل والحيلة في حل الاخذ وحل
الاعطاء عند الكل أن يستأجره صاحب الحاجة ثم يمولى الليل ليقوم معه بالمال الذي يريد الدفع اليه فتعجب
الاجار ويسحق الاجرة المستأجر بالخيار شاء استعمله في هذا العمل وان شاء استعمله في عمل آخر
قالوا وهذه الحيلة انما تصح اذا كان العمل الذي يستأجره عليه عملا يصح الاستئجار عليه كذا في المحيط *
كتبه في الرسالة ونحوه وان لم يكن للمدة لا يجوز كذا في الخلاصة * وهل يحل للعطى الاعطاء بدون هذه

مولى ان كانت الغلة لهما * وان لم يكن له الامولى واحد كان نصف الغلة لمولاه والنصف للفقراء * ولو كان له موال ومواليات كانت الغلة
لهم بالسوية * ولو كان له مواليات ليس معهن رجل دخلن جميعا في الامان * ولو ان رجلا وقف ضيقة على مواله وأولادهم ونسلهم دخل الكل في الوقف
دخولا على السواء كانوا أولاد البنين أو أولاد البنات * ولو قال أرضى صدقة موقوفة بعقد فاني على مولى قاله يعطى من الوقف
لامهات أولاده ومدبريه لانه أضاف الوقف إلى ما بعد الموت وهم أحرار به مونه * ولو أقر الواقف رجل ليجعل له النسب أنه مولا وصنفه
المقره وليس للقره نسب معروف ولا لامعروف كان له الوقف * ولو كان له موالى الفاتنة وأيضاً موالى الموالاة أسلوا على يده وولوه كان
الوقف لموالى العتاقة * وان لم يكن له الاموالى الموالاة كان الوقف لهم * رجل وقف وقفا صحيحا على سائر ذار المحلة يعطى كل واحد منهم

شيء ما لو ما كل يوم كذا فسكن فيها انسان لكن لا يبيت فيها ويستغل بالحراسة قليلا لا يحرم عن الوقف ان كان بأوى في بيت من بيوت المدرسة لانه بعد من ساكني المدرسة كان له في المدرسة ما مقامها السكني * ولو اشتغل في الليل بالحراسة وفي النهار بقصر في التعلم ان اشتغل في النهار في عمل آخر حتى لا يعد من طلبه لالم لا وظيفة له من الوقف وان لم يشتغل حتى بعد من جهة الطلبة فله الوظيفة هذا اذا وقف على ساكني مدرسة كذا من طلبه لالم * أما اذا وقف على ساكني مدرسة كذا لم يقل من طلبه لالم فكذلك الجواب لا يكون لساكني المدرسة من غير طلبه لالم شيء من الوظيفة لانه هو المفهوم فان كان المعلم لا يختص بالالفقه اما التعلم فان كان في مصر وقد اشتغل بكتابة شيء من الفقه لنفسه عما يحتاج اليه لا بأس به أن يأخذ من الوظيفة لانه مشغول بالتعلم فان هذا من جهة التعلم وان كان في مصر وقد اشتغل بغير ذلك لا يأخذ الوظيفة (٣٢٢) وان كان خارج المصر ان خرج الى مسيرة ثلاثة أيام فصاعدا لا يأخذ الوظيفة

لانه صار مسافرا * وان خرج الى بعض القرى دون مسيرة ثلاثة أيام فان أقام هناك خمسة عشر يوما فصاعدا لا يأخذ الوظيفة * وان كان أقل من ذلك ان كان خرج نحو جاله منه بدلا لخروج التتزه لا يأخذ الوظيفة أيضا وان كان خروجا لا بد منه كالخروج لطلب القوت يكون ذلك عفوا ليس لغيره أن يأخذ منه رجل وقف على العلوية الساكنين يبلغ وجعل لهم شيئا من الوظيفة ومنهم من يغيب عن البلد سنة أو نحو ذلك قال الفقيه أبو بكر البجلي رحمه الله تعالى من غاب منهم ولم يسع مسكنه ولم يتخذ مسكنا آخر فهو من سكان بلده ولا يملك وظيفته ولا وقفه قال رضي الله تعالى عنه ودلت المسئلة على جواز الوقف على بني هاشم كالتجوز الوصية لهم ولا يجوز

الحيلة تكلموا فيه قيل لا يعمل وقيل يعمل وهو الاصح هذا اذا اعطاه قبل أن يسوئ أمره أما اذا اعطاه بعد أن سوئ أمره ونجا عن ظله فحصل للعطي الاعطاء ويحل لا أخذ الاخذ وهو الاصح كذا في محيط السرخسي * وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان * الوجه الثاني اذا لم يشترط ذلك صرحا ولكن انعم على اليد بعينه عند السلطان وفي هذا الوجه اختلف المشايخ رحمه الله تعالى وعامتهم على أنه لا يكره هذا انما تمكن بينهما ما اذا قبل ذلك بسبب من الاسباب وأما اذا كانت بينهما ما اذا قبل ذلك بسبب صدقة أو فدية فأهدى اليه كما كان يهدي قبل ذلك ثم ان المهدى اليه قام بالصلاح أمره فهذا أمر حسن لانه مجازاة الاحسان بالاحسان ومقاولة الكرم بالكرم * ونوع آخر أن يهدي الرجل السلطان فيقلدا لقضائه أو عملا آخر وهذا النوع لا يحل لا أخذ الاخذ ولا يعطى الاعطاء كذا في المحيط *

باب العاشر في بيان ما يكون حكما ولا يكون وما يطل بالحكم بدوقعه صحيحا وما لا يطل

قال المشايخ رحمه الله تعالى ينبغي للقاضي اذا أراد الحكم أن يقول الخصم إن حكم بكذا وهذا على وجه الاحتياط حتى انه اذا كان في التقليد دخل بصريح حكما بكذا حكما بهما وإذا قال القاضي ثبت عندى أن لهذا على هذا كذا وكذا هل يكون هذا حكما أم لا؟ قال القاضي الامام أبو عاصم العامري بقى بأنه حكم وهو اختيار شمس الائمة الخوافي واختيار الصمد الشهيد رحمه الله تعالى وفي الثانية وعليه الفتوى وكان القاضي شمس الاسلام محمود الازوجندي رحمه الله تعالى يقول لا بد أن يقول القاضي قضيت أو يقول حكمت أو يقول أنفذت عليك القضاء وهكذا ذكره الطائفي واقعا والمذكور عهذ أن الذي رجل دارا في بدرجل فقال القاضي للذي عليه لا أرى لك حق في هذه الدار فهذا لا يكون حكما وهكذا كان بقى الشيخ الامام ظهير الدين الميرغاني رحمه الله تعالى وكان يقول اذا ظهرت عبالة الشهود في دعوى عين محدودة فقال القاضي للذي عليه (١) (أين محمود بيان مدعيه) فهذا لا يكون حكما من القاضي وينبغي أن يقول (٢) (حكم كردم باين محدود مرابن مدعيه) والصحيح أن قوله حكمت وقضيت ليس بشرط وأن قوله ثبت عندى يكفي وكذلك اذا قال ظهر عندى أو قال صرح عندى أو قال علمت فهذا كله حكمه وإذا قال القاضي بعد ما قضيت في حادثة رجعت عن قضائي أو بدلي غير ذلك وفي الخلاصة أو قال أبطلت حكى وفي المحيط أو قال وقفت على تليس الشهود أو أراد أن يطل حكمه لا يعتبر هذا الكلام منه والقضاء ما مضى على (١) اعط هذا المحدود لهذا المدعي (٢) حكمت هذا المحدود لهذا المدعي

صرف الزكاة لهم وهكذا قال الشيخ الامام القاضي أبو زيد الدبوسي رحمه الله تعالى

فصل في اجارة الاوقاف ومزارعتها قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى اذا لم يذكر الواقف في صلح الوقف اجارة الوقف فرأى القيم أن يؤجرها ويذهبها مزارعتها كان أدرك الوقف وأنفع للفقراء فعل الآن في الدور لا يؤجر أكثر من سنة لان المدة اذا طالت تؤدي الى ابطال الوقف فان من رآه يتصرف فيه تصرف المالك على طول الزمان برغمه ما كان لا يؤجر الدور أكثر من سنة * أمافي الارض فان كانت الارض تزرع في كل سنة لا يؤجرها أكثر من سنة * وان كانت تزرع في كل سنتين مرة أو في كل ثلاث سنين مرة كان له أن يؤجرها مدة يتمكن المستأجر من الزراعة انما ذلك يمكن الاوقف شرط أن لا يؤجر أكثر من سنة فان كان بشرط ذلك والناس لا يرغبون في استيفار هاتنة وكانت اجارتها أكثر من سنة قدر الوقف وأنفع للفقراء فليس للقيم أن يخالف شرطه ويؤجرها أكثر من سنة الا أنه يرفع الامر الى القاضي

حتى يؤجرها للقاضي أكثر من سنة لأن هذا أنفع للوقت والقاضي ولاية النظر للفقراء والغائب والميت فان كان الواقف ذكر في صل الوقت أن لا يؤجر أكثر من سنة الا اذا كان ذلك أنفع للفقراء كان للقيم أن يؤجرها بنفسه أكثر من سنة اذا رأى ذلك خيرا ولا يحتاج الى المرافعة الى القاضي لان الواقف أذن به بذلك ولأن القيم أجرد دار الوقت خمس سنين قال الشيخ الامام أبو القاسم البجلي رحمه الله تعالى لا يجوز زاجرة الوقت أكثر من سنة الا امر عارض يحتاج الى التحيل الاجرة بحال من الاحوال وقال الفقيه أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يجوز بفساد هذه الاجرة اذا أجزم مدة طويلة لكن الحاكم يتصرف فيه فان كان ضررا بالوقت أبطلها * وهكذا قال الامام أبو الحسن علي السعدي رحمه الله تعالى وعن الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى انه كان يصير اجارة الوقت ثلاث سنين من غر فصل بين الدار والارض ان لم يكن الواقف شرط أن لا يؤجر أكثر من سنة وعن الامام أبي حفص البخاري رحمه الله تعالى انه كان يجيز اجارة ٣٣٣ الضياع ثلاث سنين فان أجزا أكثر

من ثلاث سنين اختلقت اوقافه قال أكثر ما يبيع بجرهم الله تعالى لا يجوز * وقال غيره يرفع الامر الى القاضي حتى يطله وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى فان احتاج القيم أن يؤجر الوقت اجارة طويلة قالوا الوجه فيه انه بعد عقود امتزاجه كل عقد على سنة ويكتب في الصك استأجر فلان بن فلان أرض كذا وأوتار كذا ثلاثين سنة ثلاثين عقدا كل عقد سنة بكذا من غير أن يكون بعضها شرطا في بعض فيكون العقد الاول لازما له وناجز والثاني غير لازم له مضاف * قال رضي الله عنه (١) وكان فما قالوا نظر فانهم قالوا الاول لازم والثاني غير لازم له مضاف * وهذا كشرع الائمة السرخسي رحمه الله تعالى ان الاجارة المضافة تكون لازمة في احدي الروايتين

حاله اذا كان بعد دعوى صحبة وشهادة مستقيمة وعدالة الشهود وظاهرة وفي فتاوى النسفي رحمه الله تعالى عبد ادعى حبة نفسه وقضى القاضي بها بينة أقامها بعد ثم قال العبد كذبت بأعدها الرجل هل يبطل القضاء بطر بغير لارواة لهذه المسئلة في شيء من الكتب قالوا ينبغي أن لا يبطل القضاء وهذا بخلاف ما لو ادعى رجل على رجل مالا وقضى القاضي بالمال للذي بالبينة ثم قال المدعي كنت كذا فيها ادعيت حيث يبطل القضاء واذا قال المدعي بعد القضاء المقتضى به ليس ملكي لا يبطل القضاء بخلاف ما اذا قال لم يكن ملكي لان قوله ليس ملكي يتناول الحال وليس من ضرورة في الملك للحال يتفاوت من الاصل بخلاف قوله لم يكن ملكي * المقضي * فاذا قال ما قضي به في فهو حرام لي وأمر انسان أن يشترى ذلك من القاضي عليه فهذا يبطل الحكم كذا في الترخاوية ولو أقام رجل البينة على أن هذه العين له بسبب الشراء والارث ثم قال لم تكن لي قط أو لم يسل قط لم تقبل بينته ويبطل القضاء أو ما لو قال هذه ليست ملكي لا يبطل القضاء كذا في الخلاصة * تكذيب المشوذه الشهود ونفسقه اياهم قبل القضاء يمنع القضاء وتكذيبه ونفسقه اياهم بعد القضاء يبطل القضاء على ما هو اشارات الاصل والجامع وكان القاضي الامام أبو علي النسفي رحمه الله تعالى يقول تنفسق الشهود له الشهود بعد القضاء لا يبطل القضاء وظن بعض شايخنا رحمه الله تعالى أن ما قاله القاضي الامام مخالفا لاشارات الجامع وليس كذلك لان المراد مما ذكر في الجامع تنفسق شئ من تكذيب الشهود له وأنه يوجب بطلان القضاء كما يمنع جواز القضاء والمراد بما قاله القاضي الامام نفسا تنفسق بأن قال هم زناه هم شاربون لا تنفسق شئ من التكذيب ونفسا تنفسق لا يمنع القضاء كالا يبطل القضاء كذا في المتن * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع واذا قضى القاضي بالدار للذي بينته أقامها فاقضى له بالدار أن الدار دار فلان لاحق فيها وصدة فلان في ذلك فقال المقضي عليه لقد كذبت شاهدك حين أقررت أنها فلان لاحق لك فيها وأقررت بخط القاضي في قضائه فردا الدار على اوقافها فالتزام ما مضى على حاله ولا سبيل للقضي عليه لا على الدار ولا على المقضي له ولو لم يقل على هذا الوجه ولكن قال بعد القضاء هذا الدار فلان ولم تكن لي قط بدأ بالاقرار فافلان ثم بالنفي عن نفسه أو بدأ بالنفي عن نفسه ثم بالاقرار فافلان بأن قال هذه الدار لم تكن لي قط وانما هي لفلان فان صدقه المقرة في جميع ذلك رد الدار على المقضي عليه في جميع ذلك ولا شيء على المقر للمقره وأما اذا صدقه المقره في الاقرار وكذبه في النفي بأن قال المقره البار كانت المقره وهي على بعد القضاء وقبضتها منه ذكر في الكتاب أن الدار تدفع الى المقره وهذا الجواب ظاهر فيما اذا بدأ بالاقرار ثم بالنفي لانه

وهو الصحيح ذكره أيضا القيم اذا احتاج الى تحيل الاجرة بعد عقود امتزاجه فاعلى أن الاجرة لا تخلف في الاجارة المضافة باسقاط التحيل فكان فيما قالوا نظر من هذا الوجه * وصي اليتيم أو متولى الوقت اذا أجزم وقتا أو مزا لليتيم بدون أجر المثل قال الشيخ الامام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى على أصل أصحابنا ينبغي أن يكون المستأجر غاصبا لان انحصار رحمه الله تعالى ذكر في كتابه انه لا يصير غاصبا ويلزمه أجر المثل فقبله أنفق بهذا قال نعم ووجه ما قال ذلك ان المتولى والوصي أبطلوا بنسبتهم ازيد على المسمى الى تمام أجر المثل وهذا لا يمكن الا بطلان فيجب أجر المثل كالو أجزا أو لم يسميا * وقال بعضهم بان المستأجر يصير غاصبا عند من يرى غصب العقار فان لم يتحقق شيء من المتزل ولم يكن على المستأجر الا أجر المسمى لا غير والفتوى على ما ذكرنا أنه لا يجب أجر المثل على كل حال * وعن القاضي الامام أبي الحسن علي السعدي رحمه الله تعالى في هذا قال رجل غصب دري أو غصب وقتا كان عليه أجر المثل

فأوجب أجر المثل ثمة فخالطك في الأجرة باقلا من أجر المثل * رجل استأجر أرض وقت ثلاث سنين بجر معلوم هي أجر مثلها فلم يخلط
السنة الثالثة كثرت غائب الناس فزاد أجر الأرض فالواليس للتولى أن ينقض الأجرة لنقصان أجر المثل لأن أجر المثل إنما يعتبر وقت العقد
وقت العقد كان المسمى أجر المثل فلا يعتبر التغيير بعد ذلك * وقف على أرباب وأحد هم متولى فآجرهم من رجل ثم مات هذا المتولى لا يطل
الأجرة لأن الأجرة وقعت للوقف فلا يطل جوت العاقد فلا يطل جوت الوكيل في الأجرة * متولى الوقف أفاضل أراضى الوقف لنفسه
من نفسه لا يجوز لأن الواحد لا يتولى طرفي العقد إلا إذا قبلها من القاضي لنفسه فبم العقد بائنين * رجل استأجر أرضاً وقوفه وبني فيها
حائوا ثم جاء أخوه زاد في غلة الأرض وأراد أن يخرج الباني من الحائوت ينظر أن كانت أجرة المتولى مشاهرة فأذا جاد رأس الشهر كان للمتولى
أن يفسخ الأجرة لأن الأجرة إذا كانت ٣٣٤ مشاهرة يتجدد انعقادها عند رأس كل شهر فإذا فسخ الأجرة إن كان رفع البناء

لا يضر بالأرض كان صاحب
البناء أن يرفع بناءه وإن كان
رفع البناء يضر بالوقف ليس
له أن يرفع البناء فيعقد ذلك
إن رضى المستأجر أن يأخذ
قيمة البناء ويترك البناء
على المتولى كان للمتولى أن
يدفع اليه القيمة ينظر إلى
قيمة البناء مبنياً وإلى قيمته
منزوعاً أيهما كان أقل
ينملكه المتولى بذلك فيصير
البناء وقامع الأرض وإن
كان رفع البناء يضر بالأرض
فإن المتولى أن يدفع اليه
القيمة في تلك البناء لا يجبر
المتولى بل يترخص
صاحب البناء إلى أن
يخلص ماله فيأخذ *
متولى الوقف إذا أجزعة
من رجل سنين معلومة
ثم مات المؤجر ثم المستأجر
قبل انقضاء المدة فزاع
ورثة المستأجر الأرض
بذرههم قال الشيخ الإمام
الأجل أبو بكر محمد بن الفضل
رحمه الله تعالى الغلة تكون

لورثة المستأجر وعليهم نقصان الأرض إن انتقصت الأرض بزراعتهم بعد موت المستأجر وبصرف ذلك النقصان إلى المصالح في

الوقف لاحق للوقوف عليهم الأرض في ذلك لأن الضمان بدل عن نقصان الأرض وحق الوقوف عليهم في منفعة الأرض لافي عين الأرض
* متولى الوقف أقرب ماله وفوق التولية إلى غيره جاز له بمزلة الوصى والوصى أن يوصي إلى غيره * المتولى إذا استأجر بحلاف عمارة المسجد
بدرهم وبنات وأجر مثله درهم فاستعمله في عمارة المسجد فقد أجز من مال الوقف فالوايكون ضامناً ما جيع ما تقبله له لمزاد في الأجر أكثر
مما يتبعان الناس فيه بصيرة * مستأجر لنفسه دون المسجد فإذا أجز من مال المسجد كان ضامناً * المتولى إذا أمر المؤمن أن يخدم المسجد
وسمى له أجر معلوم لكل سنة قال الشيخ الإمام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تصح الأجرة لاهيك الاستخارة لخدمة المسجد
ينظر أن كان ذلك أجز عمله أو زيادة يتبعان فيها الناس كانت الأجرة للمسجد فإذا أجز من مال المسجد للوذن أخذوا من كان الأجر

يُدعى بطلان الأقرار بعد صحته مظاهراً والمقر له كذبه في بطلان أقراره فليطل أقراره ويضمن قيمة الدار
في هذا الوجه للمقضى عليه لأن في زعمه أنه صاحب الدار وروى عن تسليمها بسبب أقراره الأول فيضمن
قيمتها كالأول نعمت مشكل فيما إذا بدأ بالتني وفي هذا الوجه ينبغي أن لا يصح أقراره لأنه لم يبدأ بالتني
فقد بدأ كذبه ثم دونه فمأشده واه لا ثم شهد وأدان الدار من الأصل له وقد أقر أنها ليست له من الأصل
وأقر بطلان القضاء وإن الدار ملك للمقضى عليه فإذا قال بعد ذلك ولكنكم فلا تملن جعل مقرعك
الغير فينبغي أن لا يصح أقراره والجواب أن تصح أقراره ما أمكن وأمكن تصح أقراره بتقديم
أقراره على التني والتقديم والتأخير شائع في الكلام فقد من أقراره تصحها ولكن يجب أن يكون قوله
ولكنكم فلا تملن موصولاً بالتني لأنه إنما يقدم الأقرار بؤخر تصحها إذا كان الكلام بعضهم موصولاً
بالبعض قالوا ما ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب أن المقر له إذا قال وهو بالي بعد القضاء وقضتها
منه فهي بالي هيبة إنما يصح هذا إذا غاب عن مجلس القضاء حتى أمكن للقاضي تصديق المقر له فيما ادعى
من اليه * فأما إذا قال هذا في مجلس القضاء فقد علم القاضي بكذبه لأنه لم يجز بينهم ما به فينبغي أن لا يصح
أقرار المقر في هذا الوجه قالوا أيضاً قول محمد رحمه الله تعالى في الكتاب أن القاضي يضمن بقيمة الدار
للمقضى عليه على المقضى له قول محمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول ومنهم من
قال هذا قول الكل ولو قال المقضى له هذه الدار ليست لي إنما هي لفلان فهذا وما قال هذه الدار لفلان
لاحق في فهم أسواء حتى لا يطل قضاء القاضي بالدار للمقضى له وفي الجالح أيضاً رجل في يده دار باجر رجل
وإذا أي أنها كانت لا يسه ما وتزكها براهله وأقام على ذلك بينة وقضى القاضي له الدار ثم باجر رجل آخر
وإذا أي أنهم أداروا مباشرة ما من أبي المقضى له في حال حياته وصدقه المقضى له بذلك فإن الدار تزاد على المقضى
عليه ويطل القضاء ويقال للمدعي الشراء أقام البينة على المقضى عليه أنها كانت لأبي المقضى له وأنتك
اشترتها منه فإن أقام البينة على هذا الوجه قضى بالدار له وما لا فلا كذا في المحيط *

باب الحادى عشر في العدوى (١) وتسمير الباب والهجوم على النصوص وما يتصل بذلك

زيادة على ما يشاق فيه الناس كانت الاجارة للتولى لانه لا يملك الاستجار للسجدة فاحش واذا أدى الاجرم مال المسجد كان ضامنا وان علم المؤذن بذلك لا يحل له ان يأخذ من مال المسجد * رجل جعل أرضه أو منزله وقفاً على كل مؤذن يؤذن أو يؤتم في مسجد بعينه قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد رحمه الله تعالى لا يجوز هذا الوقف لان هذه قربة وقعت لغرمين وذلك المؤذن والامام قد يكون غنيا وقد يكون فقيراً فلا يجوز وان كان المؤذن فقيراً يتجوز القربة والصداقة للفقير لكن الوقف على هذا الوجه لا يجوز أيضاً وان كان فقيراً او اخله في ذلك أن يكتب في صك الوقف وقت هذا المنزل على كل مؤذن فقير يكون في هذا المسجد أو اخله فاذا خرب المسجد أو اخله بعد ذلك تصرف الغلة الى فقراء المسلمين أما اذا قال وقتت على كل مؤذن فقير فهو محمول فلا يجوز ذلك قال أوصيت بثلث مالي لواحد من عرض الناس لا يجوز * فقير سكن داراً موقوفه على الفقراء بآجرة وترك المتولى ما عليه من الاجر يحصته من الوقف على ٣٥ الفقراء اجاز كالوترك الامام خراج الارض

على من له حق في بيت المال يحصته * متولى الوقف اذا أجزدار الوقف كان له أن يحتال بالغلة على مدون المستأجر اذا كان المدون ملماً وان أخذ كفضلاً بالاجر فهو أولى بالجواز القاضي اذا أجزدار الموقوفه ثم عزل قبل انقضاء المدة لا تسقط الاجارة كالاتسول بموت المتولى أو التوكيل في الاجارة * وكذا لو مات بعض الموقوف عليهم قبل تمام المدة لا تسقط الاجارة * ثم ما وجب من الغلة الى أن مات هسدا الموقوف عليه يصرف الى كل واحد منهم حصته وحصة الميت تصرف الى وارثه وما وجب من الغلة بعد موت هذا فهو يكون لمن بقي وكذا لو مات بعضهم بعد موت الاول بمدة فهو على هذا القياس * رجل وقف داراً على قوم باعناهم وجعل آخره للفقراء ثم ان المتولى أجزدار من الموقوف عليهم جازت الاجارة لان حق

في المصروانه على وجهين أيضاً * الاول أن يكون المدعي عليه رجلاً محصياً وأمره أصحجة برزة (٢) يتخاطب الرجال وفي هذا الوجه القياس أن لا يعبده وفي الاستحسان يعبده والاعداء على نوعين أحدهما أن يذهب القاضي بنفسه والثاني أن يعيثن محضره ورسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كلا النوعين إلا أن في زماننا القاضي لا يذهب بنفسه الوجه الثاني من هذا الوجه وهو ما اذا كان المدعي عليه في المصروانه أن يكون المدعي عليه مريضاً وأمره أخفخرة وهي التي لم يبهدها الخروج القاضي لا يعبدهما وتكلم الشيخ في مقدار المرض الذي لا يعبده القاضي قال بعضهم أن يكون بحال لا يمكنه الحضور بنفسه والمشي على قدميه ولو لجل أو ركب على أيدي الناس يزاد مرضه وقال بعضهم أن يكون بحال لا يمكنه الحضور بنفسه وان كان يمكنه الحضور بالركوب وجعل الناس من غير أن يزاد مرضه وهذا القول أدق وأصح ثم اذا لم يحضره ما يعنى المريض والتخدره ماذا يصنع القاضي فالمسئلة على وجهين * ان كان القاضي مأذوناً بالاستخلاف بعث خليفته اليه ما ينقص في نفسه ما وبن خصومه ما وان لم يكن القاضي مأذوناً بالاستخلاف بعث القاضي اليه أمينا من أمثاله فقهاً ويعتقه شأه * دين عدلين حتى يجبر القاضي بما جرى كذا في الذخيرة * وانما بعث شاهدين ممن يعرفان المرأة والمرضى كذا في المحط * وينبغي للقاضي اذا بعث الامين أن يبين له صورة الاستخلاف وكيفية حتى اذا أكره المدعي عليه حلفه على ما هو رأى القاضي والناس مختلفون في كيفية الاستخلاف ولهذا قال يبين له ذلك ثم أذنبوا الى المدعي عليه فالامين يجبر بما أذن عليه فان أقر بذلك أشهد عليه شاهدين بما أقر به وأمره أن يوكل وكلا يحضر معه مجلس القاضي ليشهد عليه شاهدان بما أقر به بمحضرة وكيله فيقضي القاضي عليه بمحضرة وكيله وان أكره فالامين يقول للذي ألتى بينه فان قال نعم بأمر المدعي عليه أن يوكل وكلا يحضر مع خصمه مجلس القاضي وتقام عليه البيعة بمحضرة وكيله وان قال ليس لي بيعة فالامين يحلف المدعي عليه فان حلف أخبر الشاهدان القاضي بذلك حتى يمنع الذي من الدعوى الى أن يجدينه وان سكت عن البين ثلاث مرات أمره الامين أن يوكل وكلا يحضر مع خصمه مجلس الحكم ويشهد عليه الشاهدان ببيعه ويقضي القاضي عليه بالتسكول هكذا ذكر انصاف في أدب القاضي * هذا اذا كان المدعي عليه في المصروانه أما اذا كان المدعي عليه خارج المصروانه والوجه الثاني من هذا الفصل وانه على وجهين أيضاً الاول أن يكون قريماً من المصروانه والجواب فيه كالجواب فيما اذا كان في المصروانه يديه بعد الدعوى استحساناً وان كان بعيداً من المصروانه والوجه الثاني لا يعبده والقاصد بين القرب والبعد انه اذا كان بحيث لو استكر

(٢) قوله برزة أي بارزة كافي القاموس اه

الموقوف عليهم في الغلة لا في رقية الدار رجل بين في أرض الوقف بناءً ونصب باباً في عند السامانه بنى الوقف بصره وقفاً وان لم يصب وقفاً حاططين ذابن احدهما وقباً بغيره المخطا فناء صاحب الدار في حددار الوقف كان للقيم أن يأمروا بالنقض فان أراد القيم أن يعطيه قيمة البناء ليكون البناء الوقف لا يجوز ولا يكون للقيم أن يجبروا على أخذ القيمة وكذا لو أعطاه قيمة البناء مرضاً لا يجوز ولا له لو جاز ذلك يضيع ما تحت البناء من دار الوقف * حاوت من الوقف ما على حاوت لرجل ومال الثاني على ثالث وقطعت الحواشي وأتى القيم أن يمر الوقف قالوا ان كان الوقف غلة يمكن عمارة الحواشي بثلث الغلة كان لصاحبي الحواشي أن يأخذ القيم باقامة المائل ورده الى موضعه من الوقف وإزالة الشاغل عن ملكهما وان لم يكن الوقف غلة يمكن عمارة المائل بثلث الغلة كان للسكن أن يرفع الامر الى القاضي لأمير القيم بالاستئذنه حاوت أصله وقف وعمارة رجل فابي صاحب العمارة أن يستأجر أصل الحواشي بآجرة المثل قالوا ان كانت العمارة تورفت

يستأجر الاصل باكثر مما يستأجره صاحب البناء بكاف صاحب البناء رفع النعوى يؤجر الاصل من غيره وان كان لاستأجر بذلك ترك
في يد صاحب البناء بذلك الاجر * دار الرجل فيها موضع مقدار بيت واحد وقف وليس في يد الموقوف عليه شيء من غلة الوقت فارد صاحب
الدار ان يستأجر ذلك الموضع مدة طوبى له قالوا ان كان لهذا الموضع مسلك الى الطريق الاعظم لا يجوز له ان يبيع الموضع مدة طوبى له لان
فيه ابطال الوقت * وان لم يكن كذلك الموضع مسلك الى الطريق الاعظم جازت اجارة الوقت لصاحب الدار مدة طوبى له * رجل باع اشجارا
من أرض الوقت ثم اجر الارض من مشتري الاشجار قالوا ان باع الاشجار يبيع وقها دون الارض ثم اجر الارض مدة جازت الاجارة وان باع
الاشجار من وجه الارض ثم اجر الارض من تصح اجارة الارض لان موضع الاشجار مشغول بملك الاجر وهذا لا يمنع بالوقف المتولي اذا اجر
الوقت بشئ من العروض والحياوان بعينه ٣٣٦ قيل بأنه يجوز بخلاف بخلاف بيع الكيل * وكذا لو كيل بالاجارة اذا

اجر بكييل أو موزون
أو عروض أو حيوان قبل
بأنه لا يجوز بخلاف قال
افقيه أبو جعفر رحمه الله
تعالى في زماننا تكون
الاجارة على الاختلاف
أيضاً لان المتعارف الاجارة
بالدراهم والنانس *
الموقوف عليه اذا اجر الوقت
قال افقيه أبو جعفر رحمه الله
الله تعالى في كل موضع
يكون كل الاجرة بان لم يكن
الوقت محتاجاً الى العمارة
ولم يكن معه شيء
في الوقت كان له أن يؤجر
الدور والحواشي * وان
كان الوقت أرضاً ان كان
الواقف شرط البداة
بالتخراج أو العشر وجعل
للموقوف عليه ما فضل من
العمارة والمؤنة لم يكن
للموقوف عليه أن يؤجر لانه
لو جازت اجارته كان جميع
الاجر له يحكم العقد في وقت
شرط الواقف ولو لم يكن
الواقف شرط البداة جاز كذا
فاجر الموقوف عليه

من أهله أمكنه أن يحضر مجلس الحكم ويجيب خصمه ويبيت في منزله فهذا قريب فان كان يحتاج الى
أن يبيت في الطريق فهذا بعيد كذا في الذخيرة * ثم اذا كانت المسافة بعيدة اذا ادعى المدعي كيف يصنع
انقاضي اختلف المشايخ فيه منهم من قال بأمر المدعي باقامة البيعة على موافقة دعواه ولا تكون هذه
البيعة لاجل القضاء وانما تكون لاجل الاحضار والمستوفى هذا يكفي فانما أمر انساناً ان يحضر خصمه
فاذا حضر وأمر المدعي باعادة البيعة فاذا أعادته ظهرت عدالة الشهود قضى به عليه ومنهم من قال بخلافه
القاضي فان نكل أقامه من مجلسه وان حلف أمر انساناً ان يحضر خصمه والاول أصح وعليه أكثر
القضاة كذا في شرح أدب القاضي للخصاف * وان أرسل القاضي الى المدعي علمين بمحضرة فلم يجده
فقال المدعي للقاضي انه نأري عني وسأل التمسع والخم في باب داره والقاضي يكلفه باقامة البيعة على أنه
في منزله فان جاءه شاهدان يشهدان أنه في منزله فالقاضي يسألهما من أين علمنا فان قالوا يأنه في اليوم
وأمس أو منذ ثلاثة أيام قبل القاضي ذلك ويسمى بأمر بالختم كذا في المحيط * ويجعل بيته عليه حفناً
ويسد عليه أعلاه وأسفله حتى يضيق عليه الامر فيخرج كذا في الظهيرية * وان كانت الرؤية قد
تقادت لا يقبل ذلك منها ثم جعل ما زاد على ثلاثة أيام متقدماً قال شمس الأئمة الحلواني الصحيح أن ذلك
مفوض الى رأي القاضي وان تقادت رؤية الشاهدين الا أنه كان لا يمكن للمدعي الدعوى لتأخر خروج
فرقة به بان كان القاضي أقرع بين الخصوم ليعلم كل واحد منهما بقعوده قبل ذلك منه. فان قال الخصم
للقاضي بعد ما ختم الباب ومضى أياماً أنه قد جلس في الدار ولا يحضر فاصبى عنه وكيلاً أقيم عليه البيعة
فان أبا يوسف رحمه الله تعالى كان يقول القاضي يهت رسولاً ينادي على بابه ومعه شاهدان فينادي
الرسول على باب الخصم ثلاثة أيام كل يوم ثلاث مرات باسلاً ان فلان القاضي يقول احضر مع
خمسك فلان بن فلان مجلس الحكم ولا تصب عنك وكلا وقت البيعة عليك بمحضرة وكيلك فاذا فعل
ذلك ولم يحضر نصب القاضي عنه وكيلاً وسمع البيعة عليه وأمضى الحكم عليه بمحضرة وكيله قال الخصاف
في أدب القاضي وقال غير أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يرى أن نصب عنه وكيلاً قاضين أن هنالك مخالفاً
لاي يوسف رحمه الله تعالى ولم يذكر مخالفاً فقيل الخالف لا يرى أن نصب عنه وكيلاً قاضين أن هنالك مخالفاً
فقد روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى مثل قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وكان القاضي الامام أبو
علي التستري رحمه الله تعالى يقول رأيت في بعض روايات التوادع أن أبي حنيفة رحمه الله تعالى مثل قول
أبي يوسف رحمه الله تعالى وفي الكسرى وكان هذا أصلاً متفقاً عليه أن القاضي نصبه وكيلاً يقضي
بمحضر من وكيله وفي الخاتمة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وكذا لو كتب القاضي الى القاضي كتاباً

الارض وأزرعه لنفسه بشئ ان يجوزوا يكون حراج والمؤنة عليه * وكذا لو كان الموقوف عليهم في أرض الوقت اتنين في
فتهايا أو ثلاثة فتهايا أو أخذ كل واحد أرضاً بزرعه لنفسه لا يجوز * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان كانت الارض عشرة بعا جازت
مها بأنهم وان كانت خراجية لا يجوز لان العادة في الاراضي الخراجية الموقوفة أنهم يشترطون البداة بالتخراج فلو جازته لنهايتم يكن
التخراج في الغلة ويكون في ذمة الموقوف عليه فيمكن فيه تغيير شرط الواقف وعن الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى أنه قال احتال بعض
الناس في زماننا أن يكتب في صلح اجارة الوقت ان الواقف وكل فلان بالاجارة هذه الضيعتين فلان في كل سنة مائة ما أخرجه من الوكالة فهو
وكيله وأراد بذلك هذا الوقت في يد المستأجر أكثر من سنة قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى الا ان يبطل هذه الوكالة كما يبطل الاجارة
الطوبى له مائة لوقف عن البطلان وقد اختلف نصيرين يعني ومحمد بن سلمة رحمه الله تعالى في الرجل اذا وكل وكيله على أنه متى

أخرجه عن الوكالة فهو وكيله قال نصر رجه الله تعالى تجوز الوكالة بهذا الشرط وقال محمد بن سلمة رجه الله تعالى لا تجوز وإنما اختلفا
لاختلاف تفسير هذا الشرط فمحمد بن سلمة رجه الله تعالى فهم من هذا الكلام أنه متى أخرجه عن هذه الوكالة فهو وكيله بهذا الوكالة وهذا
مخالف للشرع لأن حكم الوكالة في الشرع أن لا تكون لازمة ويرد عليها الغزل * ونصر رجه الله تعالى فهم من هذا الكلام أنه متى أخرجه
عن هذه الوكالة فهو وكيله وكلمة مستقبله ولو صرح بذلك كان جائزاً * قال المقيس أبو جعفر رجه الله تعالى لو صرح بذلك إنما تجوز
الوكالة في غير الوقت أما في الوقت وان صرح بذلك فأنابطه صيانة للوقت عن البطالان ثم في غير الوقت إذا جازت الوكالة بهذا الشرط فان
أراد أن يخرج رجه عن الوكالة ينبغي أن يقول رجعت عن قولي متى ما أخرجتك عن الوكالة فانت وكلي فيصير رجوعه عن الوكالات المتعلقة
ثم يقول أخرجتك عن الوكالة * أرض موقوفة في قرية يزورها أهل القرية (٣٣٧) بالثلث أو بالنصف وفيها حاكم من جهة قاضي

البلدة فاستأجر رجل من
الحاكم هذه الأرض سنة
بدراهم معلومة فلما أدرك
الزرع جاء المتولى وطلب
حصه الوقت من الخارج
قال بعضهم المتولى أن
يأخذ حصه الوقت من
الخارج على عرف أهل
القرية لأن قاضي البلدان
كان جعل المتولى متولياً
قبل تقلب الحاكم أو كان
متولياً من جهة الواقف
لا تدخل تولية الحاكم في
تقلده * وإن كان قاضي
البلد جعل المتولى متولياً
بعد ما قلد الحاكم الحكومة
فقد أخرج الحاكم عن الولاية
على تلك الأرض فلا تصح
إجازة الحاكم ويجعل
وجودها كعدمها في
زعمها المستأجر بصرف
المتولى دفعه مزارعة على
ما هو المتعارف في تلك
القرية فكان للمتولى أن
يأخذ ذلك من الخارج *
رجل غصب أرضاً موقوفة

في حادثة فلم يقدر القاضي المحكوب اليه على الخصم فان القاضي وكل عنه على نحو ما قلنا كذا
في التشاركية في نوادر هشام سألت محمد رجه الله تعالى ما تقول في سلطان لإنسان قبله حق ولا يجيبه
إلى القاضي فأخبرني أن أبا يوسف رجه الله تعالى كل يعل بالاعدا وهو قول أهل البصرة قال وهو بذلك
أن يبعث القاضي رسولا اليه من قبله ينادي على بابان القاضي يقول أجب خصمك ينادي بذلك أيا ما فان
أجاب والواجب القاضي لذلك السلطان الذي أي أن يجيب وكذا لفضاضة هذا المدعى فقلت له فهل أنت
تعمل له وكذا قال نعم فقلت ألا تكون قضيت على الغائب فقال لا وكان أو حنفية رجه الله تعالى لا يعمل
بالاعضاء كذا في الذخيرة * وأما الهجوم على الخصم وصورته أن يكون رجل على رجل دين فتواري
المديون في منزله وتبين ذلك للقاضي فيبعث أمينين من أمثاله ومعهما جماعة من أعوان القاضي ومن
النساء إلى منزله بغتة حتى يجمعوا على منزله ويقف الأعداء بالباب وحول المنزل وعلى السطح حتى لا يتمكن
الهرب ثم تدخل النساء المنزل من غير استئذان وحشمة فيأمرن حرم المظلوب حتى يدخلن في زاوية ثم يدخل
أعوان القاضي وينتشرون الدار غرها وملتصحت السرى حتى إذا وجدوه أخرجهوا وناولوا بحدودهم يأمرن
النساء حتى تقتلن النساء فرجعتن بآياتهم النساء فهذا هو صورة الهجوم فإذا طلب المدعى ذلك من القاضي
هل يفعله القاضي قال صاحب الأقضية وسع فيه بعض أصحابنا رجه الله تعالى قالوا أراده أبا يوسف رجه
الله تعالى فقد روي عنه أنه كان يفعل ذلك في زمن قضائه وقد روي هشام عن محمد رجه الله تعالى مثل هذا
أيضا وأصل ذلك ما روي عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه هجم على بيت رجلين أحدهما قرشي والآخر ثقيفي
بلغه أن في بيتهم ما شربوا فوجد في بيت أحدهما دولا آخره عن هذا قال أصحابنا رجه الله تعالى لا بأس
بالهجوم على بيت المفسدين والدخول فيه من غير استئذان إذا سمع منه صوت فساد لا سرايا المعروف والنهي
عن المنكر قال شمس الأئمة الحلواني ظاهر المذهب عندنا أنه لا يجوز الهجوم على القاضي كذا في المحيط * وإن
رأى القاضي أن يعطي المدعي طينة أو ناعما أو قطعة قرطاسين لأحضار الخصم جاز كذا في الذخيرة * وهذا
في خارج مصر وفي المصريات الأشخاص وقال الخصافي رجه الله تعالى على قلب هذا كذا في الخلاصة
* والقضاة في هذا يختلفون بعضهم اختار دفع طينة وبعضهم اختار قطعة قرطاس وبعضهم اختار دفع
الناعم ولو أعطاه القاضي طينة أو ناعما أو ذهب إلى الخصم وأراه ينسفي له أن يقول للخصم هذا خاتم
القاضي فلا ينبغي أن يعرفه فان قال نعم أعرفه ولكن لا أحضر أشهد المدعي على ذلك شاهدين حتى
يشهدا عند القاضي يترده فإذا شهد بذلك بعث القاضي من يحضره أو يستعين في ذلك بالوالي واختلف
العلماء في أجره المشخص بعضهم قال هي في بيت المال وبعضهم قال هي على المتمرد كذا في الذخيرة وهو الصحيح

(٤٣ - فتاوى ثالث) على الفقهاء أو على وجه من وجوه الركان للقيم أن يستردوا من الغاصب فان كان الغاصب زاد في الأرض
من عنده لم تكن الزيادة ما لا متوقفاً بأن كرب الأرض أو حفر النهر أو ألقى فيه السريقين واختلط ذلك بالتراب فصارت له المسئلة فان القيم
يسترد الأرض من الغاصب بغرض * وإن كانت الزيادة ما لا متوقفاً كالبناء والشجر يؤمر الغاصب برفع البناء وقلع الأشجار ورد
الأرض إن لم يضر ذلك بالوقت وإن أضر بالوقت بأن يقر بتلك الأرض بقلع الأشجار والدار برفع البناء لم يكن الغاصب أن يرفع البناء ويقطع
الأشجار إلا أن القيم يضمن قيمة الغراس مقلوبة وقيمة البناء من روعان كان للوقت غلة في ذلك المتولى تكني لذلك الضمان وإن لم يكن للوقت
غلة يترتب الزيادة في قيمته الغراس مقلوبة وقيمة البناء من ذلك * وإن اختار الغاصب قطع الشجر من أقصى موضع لا يجزى الأرض فله ذلك ولا يجزى على أخذ
القيمة ثم يضمن القيم ما بقي في الأرض من الشجر إن كانت له قيمة * وقف استولى عليه غاصب وحال بينه وبين المتولى وعجز المتولى عن

الاسترداد وأراد الغاصب أن يدفع قيمتها كان التولي أن يأخذ القيمة أو يصلحها على شيء ثم يشتري بالآخر من الغاصب أرضاً أخرى فيجعلها وقفاً على شرائط الأول لأن الغاصب إذا جحد الغصب بصيرته لم يستلك فيجوز أن يأخذ القيمة. رجل غصب أرضاً موقوفة قيمتها ألف ثم غصب من الغاصب رجل آخر بعدما ازدادت قيمة الأرض وصارت تساوي ألفي درهم فإن التولي يتبع الغاصب الثاني إن كان له مبيع على قول من يرى جعل العقار مضموناً بالغصب لأن تضييع الثاني أنفع للوقف. * وإن كان الأول أملاً من الثاني يتبع الأول لأن تضييع الأول يكون أنفع للوقف وإذا اتبع القسم أحدهما يرى الآخر عن الضمان كالمالك إذا اختار تضييع الغاصب الأول والثاني يرى الآخر التولي إذا برهن الوقف بدنه لا يبع. * وكذلك أهل الجماعة إذا رهنوا فان سكن المرتين المأذون قال بعضهم علمه أجر المثل سواء كانت الدار مربعة للاستغلال أو لم تكن نظر الوقف. وكذلك (٣٣٨) متولى المسجد إذا باع منزلاً موقوفاً على المسجد فسد كمن يشتري ثم عزل هذا التولي

وولى غيره فأدى الثاني التولي على المشتري وأبطل القاضي بيع التولي وسلم الدار إلى التولي الثاني فعلى المشتري أجر المثل. أرض وقف فبدأ كار فيه فطن فسرق القطن فوجدهه الآخر في منزل رجل وأخذ صاحب المنزل وخاصمه إلى القاضي فقال صاحب المنزل ضمت لأن أعطيتك مائة من من القطن قالوا إن كان صاحب المنزل أعطاه خوفاً من هتك الستر لا يجز له أن يأخذ لأن ذلك رشوة وإن علم أنه سرق ذلك المقدار أو أكثر جاز له أن يأخذ فإن علم أنه سرق أقل من مائة من لا يجوز له أن يأخذ إلا مقدار ما يملكه بقيناً أنه سرق. * أكرت ناول من مال الوقف فصالحه التولي على شيء والا كارتغى لا يجوز له الحط من مال الوقف وإن كان فقيراً جاز ذلك والله تعالى أعلم

كذا في فتاوى فاضيلان. * أمامه مؤنة الموكل وهو الشخص الذي أمره القاضي بملازمة المدعي عليه لاختراجه ذكر القاضي الإمام صدر الإسلام أنه على المدعي عليه بعض القضاء وبعض مشايخنا على إتهام على المدعي وهو الأصح ثم إذا حضر المدعي عليه مجلس القضاء فالتقى بأمر المدعي بإعادة البيعة على تزده فإذا أعاد البيعة عاقبه على ما صنع من التزدد واسأله الإيدوب وكذلك لو كان المدعي عليه في الابتداء قال أحضر ثم لم يحضر إلا أنه يعاقبه في هذه الصورة دون ما يعاقبه في الصورة الأولى ثم لا يشترط التعديل في هذه الشهادة يعني في الشهادة على التزدد والمشتو ركني وهذا قول الخفاف وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يشترط التعديل وهكذا روي عن محمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة. وفي الفتاوى العتبية وإذا حضر عزير بضرب أو حبس على ما رأى الخصم ولم يجب ولم يرد لانه ظهر نعتة وفي الفتاوى العتبية وإذا حضر عزير بضرب أو حبس على حسب حاله على ما يرى ولو كان القاضي من الابتداء أمر المدعي أنه يأخذ طينتين عند الامير لا حصار المدعي عليه فذلك جائز وفي الفتاوى من أراد أن يستوفي حقه في باب السلطان ولا يذهب إلى باب القاضي فهو مطلق فيه شرعاً ولكن لا يفتي به وبعض مشايخ زماننا على أنه انما يطلق في ذلك إذا ذهب إلى القاضي أولاً ويجز عن استيفاء حقه من جهته أما لو أراد الذهاب إلى باب السلطان أولاً يطلق في ذلك وبه بقي وإذا ذهب إلى باب السلطان والتس حجب دار الحصار خصمه وأخذ جوب دار من خصمه زيادة على الرسم هل الخصم أن يرجع بالزيادة على المدعي ينظر إن ذهب المدعي إلى القاضي أولاً ويجز عن استيفاء حقه من جهة القاضي لا يرجع الخصم بالزيادة على المدعي وإن لم يذهب إلى القاضي أولاً يرجع وإذا كان المدون يسكن في دار بأجر وماله الغريم بالغروج إلى باب الحاكم فانتقم القاضي هل يسمر الباب اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه والصحيح أنه يسمر وفي مجموع التوازي وإذا كان المدون يسكن في دار زوجته وأبى انغروح إلى الحاكم فالتقى يسمر الباب عليه لأن العدة في هذا الباب للسكنى حتى لو ثبت عند القاضي أنه نقل الامتعة عنها ولم يبق ساكنها لا يسمر الباب وفي الجامع الصغير وسئل عن دار بالشركة بين ورثة ولا أحد دعوى على أحد الشركاء فاستغاث الطالب بالسلطان حتى يسمر الباب هل يسمر الشركاء أن يرفعوا إلى الحاكم ليرفع السمار قال أبو القاسم الصفاير رفع لأن التمس على باب دار يشترك لأجل واحد منهم يعزل عن العدل وفي الخاتمة قولوا تدعى على صبي محجور رجلاً فإن لم تكن له نيئة على مادته لا يضره القاضي كذا في التارخانية

باب الثاني عشر فيما يقضى القاضي فيه بعلمه وما لا يقضى

فيه بعلمه وفي القضاء بأقل من شهادة الاثنين

فصل في دعوى الوقف والشهادة عليه. رجل غصب موقوفة فخاصمه الغصب منه فأقام البيعة قبلت منه وورد القاضي عليه الضيقة أجمعاً ما اعتدأ به ويغفره الله تعالى فلا نه يصبر وقفاً قبل الإخراج إلى التولي فكان له ولاية الاسترداد. وعند أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى إن لم يصبر وقفاً قبل التسليم إلى التولي كان هو أولى بها. صاحب الأوقاف إذا أراد أن يسمع الدعوى في أمر الوقف فيقضى البيعة أو بالنسكول إن كان السلطان ولا بذلك نصاً وكان معلوماً ذلك دلالة جاز لانه بمنزلة القاضي في ذلك وإن لم يكن شيء من ذلك لا يكون خصماً. * وقف على نفر استولى عليه ظالم لا يمكن الانتزاع منه فأدى أحد الموقوف عليهم على واحد منهم ما باع الوقف من الغاصب وسلمه إليه فأنكر المدعي عليه فأراد المدعي تخلفه قال النقيب أبو جعفر رحمه الله تعالى ذلك قال نكل عن العين أو قامت عليه البيعة يقضى عليه بقيتها ثم يشتري بتلك القيمة ضيقة أخرى فتكون على سبيل الوقف الأول لأن العقار ضمن بالبائع والتسليم عند السكول لأن

البيع والتسليم اسم لانه رجل باع أرضاً مدعى أنه كان وقفها قبل البيع فإذا أراد تحليف المدعى عليه ليس له ذلك عند الكل لان الصلف بعد صحة الدعوى ودعواه لم يصح لمكان التناقض * وان أقام البينة على ما دعى اختلفوا فيه قال بعضهم لا تقبل بيته لانه متناقض وقال بعضهم تقبل بيته لان التناقض لا يمنع الدعوى وعلى قول القمية أبي جعفر رحمه الله تعالى الدعوى لا تستلزم لقبول البينة على الوقف لان الوقف حق الله تعالى وهو الصدق بالغة فلا تستلزم فيه الدعوى كالشهادة على الطلاق وعق الامه الا لأنه ان كان هناك موقوف عليه مخصوص ولم يدع على يده لمن الغلة شي ويصرف جميع الغلة الى الفقراء لان الشهادة قبلت على الفقراء فلا تظهر الحق في الفقراء * قال رضى الله عنه وبنى أن يكون الجواب على التفضل ان كان الوقف على قوم بأعيانهم لا تقبل البينة عليه بدون الدعوى عند الكل * وان كان الوقف على الفقراء وعلى المسجد على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ٣٣٩ تقبل البينة بدون الدعوى وعلى قول

القاضي اذا علم بمحادثة في البلدة التي هو فيها قاض في حال قضائه ثم رفعت اليه تلك المحادثة وهو في قضائه لا تقبل * رجل جاء الى بلد من البلدان قاضيا فوجد في دوان الذي كان قاضا قبله ذكر أوقاف وهي في أيدي الامناء وجد لها رسوما في دوانه قال للحصاف رحمه الله تعالى هذا القاضى يحمل الامر على ما كان عليه في دوان من قبله فان تنازع في ذلك قوم قال فريق هولنا وقفه فلان بن فلان علينا وقال فريق هولنا وقفه فلان ذلك علينا وليس لهم بيته قال انخسف رحمه الله تعالى ان كان لا واقف ورثته فافروا ان صاحبهم وقف ذلك على هؤلاء جازوا لا فالام موقوف فان اصططوا وارادوا أخذ ذلك كان للقاضي في الاستقصان أن يقسم ذلك بينهم * شاهد الوقف اذا شهد بوقف على نفسه أو على أحد من أولاده أو أولاد أولاده وان سفلوا أو آياته وان علوا لا تقبل شهادته لانه

بغدي يقضى بعلمه في حقوق العباد قاسا واستحسانا في الاموال وغيرها كالسكاح والطلاق وغير ذلك على السواء ثم ان صاحب الاقضية ذكر في هذه المسئلة اذا علم بمحادثة في حال قضائه في مجلس قضائه أو أراد بقره في مجلس قضائه مصره لالمكان الذي يقضى فيه لا لمحالة وذكر الخصاص في هذه المسئلة اذا علم في البلدة التي هو فيها قاض في حال قضائه في مجلس قضائه أو في غير مجلس قضائه أو اذ يجلس قضائه المكان الذي يقضى فيه وفي غير مجلس قضائه المكان الذي لا يقضى فيه كذا في المحط * أما في الحدود والخاصة لله تعالى في الزواجر لحيية فهو حدان الزنا والسرقه وشرب الخمر فيقضى بعلمه قياسا ولا يقضى بعلمه استحسانا وفي شرح الطحاوى الا في السرقه فانه يقضى بالمأردون القطع كذا في التتارخانية * وفي القصاص وحده القذف يقضى بعلمه كذا في الخلاصة * الا أنه اذا أتى بالسكران فالقاضي يعززه لاجل التهمة لمناقبه من أمارات السكر ولا يكون ذلك حدا أو ما اذا علم بمحادثة قبل أن يقضى ثم استقضى ورفعته اليه تلك المحادثة وهو قاض فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقضى بذلك العلم وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يقضى ونحن بمجدره الله تعالى أنه يرجع الى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولعلم بمحادثة وهو قاض ولكن هو في مصره وليس بقاض فيه ثم حضر مصره الذي هو قاض فيه ثم رفعت اليه تلك المحادثة وأراد أن يقضى بذلك العلم فعلى الخلاف الذي مر ولعلم بمحادثة وهو قاض ولكن في سابق المصير الذي هو فيه قاض ثم دخل المصير ورفعته اليه تلك المحادثة لاشك أن على قولهما يقضى بذلك العلم فأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه بعضهم قال ذالم يكن مقفدا على القرى حتى كان له أن يقضى في المصير وليس له أن يقضى في القرى لا يقضى بغيره لانه لم يعلم بمحادثة في مصره وليس بقاض فيه ثم يرجع الى مصره الذي هو قاض فيه وأما اذا كان مقفدا على القرى بأن كان في مشوره تقليد البلدة ونواحيها كان له أن يقضى وهذا القول يرجع الى أن المصير ليس بشرط لتفاد القضاء وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى وان كان مقفدا على القرى ليس له أن يقضى بذلك العلم على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهذا القول يرجع الى أن المصير شرط لتفاد القضاء وهو ظاهر الرواية عن أصحابنا رحمهم الله تعالى وفي المتن وما سمع خارجا من المصير أي وجه خرج ليحكم به الا أن يكون خرج للعبد بن وكان في جميع في مجلس قضائه وهذا على قياس قول أبي حنيفة ورفق رحمه الله تعالى وأما اذا علم وهو قاض في مصر ثم عزل عن القضاء ثم أعيد اليه بعد ذلك هل يقضى بذلك العلم لاشك أن على قولهما يقضى وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يقضى وفي نوادر

شهد لنفسه * وكذا لو شهد بوقف على نفسه وعلى أخرى لا تقبل شهادته لانه لا في حقه ولا في حق الاخرى وليس هذا كالشاهدين اذا شهد أحدهما لانه وقفه على زيد صدقة موقوفة وشهد الاخر أنه وقفه على عمرو صدقة موقوفة فان عمة تقبل شهادتهما وبصرف الغلة الى الفقراء لان عمة تقضى على أن رتبة الارض وقف وانما الخلفا من استثنى له الغلة تقبل شهادتهما على ما اتفق عليه وهو أصل الوقف فيكون للفقراء * ولو شهد شاهدان أنه وقفها على فقراء جبراه وهما من جبراه جازت شهادتهما لان الجواب ليس بالزم * وكذا لو شهدا أنه وقفها على فقراء مصد كذا وهما من فقراء ذلك المسجد جازت شهادتهما * وكذا لو شهد أهل المدرسة بوقف المدرسة جازت شهادتهم * ولو شهد شاهدان أنه وقف أرضه ولم يحدها نالوا وكما تعرف أرضه لا تقبل شهادتهما لعل الواقف أرضاً أخرى سوى التي يعرف الشاهدان * وكذا لو قال لا تعرف لأرضاً أخرى لم تقبل شهادتهما لعل لأرضاً أخرى وهما لا يعلمان ولو قال لا أعلم ما فعلت وقف أرضه وهو فيها ولم يذكر لاحدهما جازت

شهادتهما لانهما شهدا على وقف أرض بعينها وهما فيها الاثنان لم يعرفا أحدهما من الحدود فلم يتمكن الخلال في شهادتهما ولو شهدا أن الواقف وقف أرضه وذ كرحدوا الأرض ولكن لا تعرف تلك الأرض أم في أي مكان هي جازت شهادتهما ويكلف المذني إقامة البينة أن الأرض التي يدها هذه الأرض * ولو شهدا أحدهما أنه جعل أرضه موقوفة بعد وفاته وشهد الآخر وقفها وقفا بخاصة كانت الشهادة باطله لانهما اختلفا في التصرف أحدهما من دلت التخصيص والاخر بالاضافة والتعليق بالوقت فلم يتفق على شيء * ولو شهدا أحدهما أنه وقفها في صحته وشهد الآخر وقفها في مرضه جازت شهادتهما لانهما شهدا وقفا ما لا أن حكم الوقف في المرض ان ينقض فيما لا يخرج من الثلث وهذا لا يمنع الشهادة * كلوا شهدا أحدهما على أنه وقف ثلث الأرض والاخر على أنه وقف ربع الأرض وتم تقبل شهادتهما على الأقل في قول من يميز وقف المشاع (٣٤٠) * ولو شهدا أحدهما أنه جعلها وقفا على المسكين وشهد الآخر أنه

جعلها وقفا على الفقراء جازت شهادتهما لانهما اتفقا على وقف يصرف الى الله تعالى * رجل مات وترك ابنين وفي بدأ أحدهما ضيقة يزعم أنها وقف عليه من أبيه والابن الاخر يقول هي وقف علينا قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى القول قول الذي يدعى الوقف عليهما لانهما تصادقا أنها كانت في يد أبيهما قال غيره القول قول ذي اليد والاول أصح * رجل ادعى كرميا في يد رجل أنه له فزعم المذني عليه أنه وقف وليس للمذني بينة وأراد تحليف المذني عليه قالوا ان أراد تحليفه لبأخذ القيمة ان نكل عن البين كان أنه ان يحلفه * وان اراد تحليفه لبأخذ الكرم ان نكل عن البين ليس له أن يحلفه لان التكرول بمنزلة الاقرار * ولو أقر المذني بعد ما أقر أنه وقف

ابن سماعة عن محمد بن عمار قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول قال الله تعالى في حاكم أخبرا عن رجل عبيد وأبطلوا رجل امرأته ثلاثا قال ان أخبره بذلك عدلان فبيني أن يحتمد في طلب ذلك أشد الطلب حتى يظفر به وينظر في امره يريد بهذا إذا أخبر أن فلانا اعتق عبده فما استرقه وأطلق امرأته ثلاثا ولا يعزل عنها وان كان المخبر واحدا عدلا وكان أكبر رأيه أنه صادق فالأفضل في ذلك طلبه وان لم يفعل رجوت أن يكون في سعة منته كذا في المحيط *

باب الثالث عشر في القاضي يحذف ديوانه شيئا لا يحفظه وفي نسيانه قضاة وفي الشاهد يرى شهادته ولا يحفظه اذا قضى القاضي بقضية وأتى على ذلك زمان ثم احتاج القاضي له الى تلك القضية فشهد شاهدان عند ذلك القاضي أنك قد قضيت لهذا على هذا بكذا والقاضي لا يذ كر ذلك قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى القاضي لا يقبل هذا الشهادة ولا يقضي الا بما يحفظ وكان أبو يوسف رحمه الله تعالى ألا يقبل القاضي يقبل هذه الشهادة ثم يرجع وقال لا يقبل وأجروا على أنهم اذا لم يثبتوا القاضي عليه بأن شهدا عند القاضي أنك قضيت لهذا بكذا ولم يقولوا على من قضيت أن القاضي لا يقبل شهادتهما كذا في المتن * اذا وجد القاضي شهادة شهود في ديوانه أي في خريطة محتومة بختم القاضي والتم ادة مكتوبة بخطه أو بخط نائبه إلا أنه لا يذ كر تلك الشهادة فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يقضي تلك الشهادة فعلى قولهما يقضي وكذلك اذا وجد سجلا في خريطة وان الخريطة محتومة بختمه والسجل مكتوب بخطه أو بخط نائبه فالقاضي لا يقضي ذلك السجل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يقضي كذا في المحيط * لو تقدم رجل الى القاضي ومعه رجل فقال انك قضيت لي على هذا الرجل بكذا من المال أو بضعية كذا أو بحق من الحقوق والقاضي لم يذ كر فقام عن نفسه ودعا عدلا يشهدون ان القاضي أشهدهم أنه قضى لهذا المذني على هذا الرجل الذي معه بالحق الذي ادعاه لا ينفذ ذلك ولا يقضي به عند أبي يوسف رحمه الله تعالى رواه عنه الحسن بن زياد وشر بن الوليد كذا في محيط السرخسي * واذا وجد الشاهد شهادة مكتوبة بخطه ولا يذ كر الحاذنة فاعانة المشايخ رحمه الله تعالى أن هذا الفصل على الخلاف الذي مر ذكره وهو الظاهر وذ كر شمس الأعمسة للسرخسي أن على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لا يسمع أن يشهد وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يسمع أن يشهد وفي جامع الفتاوى ولا يحل له أن يشهد في قولهم جميعا وفي الواوالية والصحيح أن في هذه المسئلة أن أبا يوسف سمع أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأخالف في هذه المسئلة محمد رحمه الله تعالى وفي التوازل

لا يصح اقراره * ضيقة في يد حاضر وضعة أخرى في يد غائب فادعى رجل على الحاضر أن هاتين الضيقتين كانتا ملك وقف عليه وقفهما جده على أولاده وأولاد أولاده قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان شهد الشهود هاتين الضيقتين كانتا ملك الواقف وقفهما جميعا وقفا واحدا يقضي بوقف الضيقتين جميعا * وان شهدوا على وقفين متفرقين لا يقضي الا بوقف الضيقتين التي في يد الحاضر * رجل وقف في صحته بضعة ومات فادعى رجل وأدعى ان الضبعة له فأقره بعض الورثة واستخلف فنكل قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا يصدق الوارث على ابطال الوقف ويضمن هذا الوارث للقر له قيمة حصته من الضعة من تركه المذني في قول من يرى العقار مضمونة بالغيب * أرض في يد ورثة أقر واجبا أن أباهم وقفها وهي كل واحد منهم وبها غشماحي صاحبه قالوا القاضي يقبل اقراره ويصرف حصته كل واحد منهم من الغلة الى الوجه الذي أقر وولاية هذا الوقف تكون للقاضي يولى من يشاء فان كان في الورثة صغير

وشل

أوغائب لا يقضي القاضي في حصةهم حتى يدرك الصغير ويحضر الغائب * دارموقوف على أخوين أحدهما غائب وقبض المحاضر غلما تسع سنين ثم مات المحاضر وترك وصبا ثم حضر الغائب وطالب الوصي بخصمه من الغل * قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى إن كان المحاضر الذي قبض الغلة هو القم لهذا الوقت كان الغائب أن يرجع في تركه الملت بصحته من الغلة وإن لم يكن المحاضر قما لهذا الوقت إلا أن الأخوين أجرا جميعا كذلك وإن أجرا المحاضر كانت الغلة كلها للمحاضر في الحكم ولا يطيب له بل يصدق بما قبض من حصة الغائب * رجل أدي دار في يد رجل أنهما بأصلها بنائهما وقال المدعي عليه لابل هي وقف على مصالح مسجد كذا فأقام المدعي بینه على دعواه وقضى القاضي له وكتب السجل ثم أقرادي أن أصل الدار كان وقفا ولبناءه قالوا يسل دعواه ويسل قضاء القاضي والسجل * إذا شهد الشهود على وقف بالتسامع قال عامتهم ما يخرج بغير رجحهم الله تعالى إن كان الوقت مشهورا متقادما (٣٤١) ثم أوقف عمرو بن العاص رضي الله عنه وما أشبه ذلك جازت

فمثل أبو القاسم عن شاهد على إقرار رجل يقول أعرف خطي وأعرف الرجل غير أني لأذكر الوقت والمكان قال أنا أعلم أنه شاهد على ذلك وعرف المقر فليعلم أن يشهد وفي جامع الفتاوى ولو كان أميا وكتب له لا يجوز أن يشهد ما لم يتذكر ومن هذا الجنس رواية الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا وجد الرجل رجلا معه مكتوب في موضع لكن لا يتذكر ذلك لا يجل له أن يروي عنه أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما له أن يروي فشرط الرواية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يحفظ الحديث من حين جمع إلى أن يروي وعندهما الحفاظ ليس بشرط كذا في التناظرية هذا كراخيص قال محمد رحمه الله تعالى لو ضاع محضر رجل من ديوان القاضي وفيه مائة شهود لم يجز من الحقوق والقاضي لا يذ كر ذلك فشهد كاتبه على قضائه بشهادة شهوده وأعيد منه فانه لا يقبل فرق بين هذين بين ما إذا ضاع سجل من ديوان القضاء فشهد كاتبه عند القاضي أنه مضى ذلك للقاضي أن يقبل وكذا إذا أقر رجل لرجل فشهد الكاتبان عند القاضي أن هذا أقر عنده لكذا لهذا وكذا وقدم معناه قبل القاضي وقضى بشهادتهما وما وجد القاضي في ديوان قاض كان قبله من إقرار أو بینه فانه لا يعمل بشئ من ذلك ولا ينفذ حتى يستقبلوا الخصومة عنده كذا في محط السرخسي * وأجمعوا أنه لا يعمل بما يجحد في ديوان فأنشأ قبله وان كان محتوما كذا في البرازية * ولو أن قاضيا عزل عن القضاء ثم تبع ذلك على القضاء فانه لا يقضى بشئ مما كان في ديوانه الأول من القضاء لسان على إنسان إذا لم يذ كر بالاجتماع وإن ذكره فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما فأما إذا قامت الشبهة بحق عنده لسان على إنسان فقبل أن يقضى بهما عزل ثم أعيد إلى القضاء فمرت إليه تلك الخصومة فإن الذي يكلف إعادة البيعة تذكروا ولم يند كر كذا في محيط السرخسي *

باب الرابع عشر في القاضي يقضى بقضية غيره أنه أن يرجع عنها وفي وقوع القضاء بغير حق

إذا قضى القاضي بقضية غيره أنه أن يرجع عنها فإن كان الذي قضى به خطأ لا يحتفل فيه الفقهاء رده لاجتهال وإن كان ذلك لا يحتفل فيه الفقهاء أضافه لاجتهال وقضى في المستقبل بغيري كذا في الملتقط * وأعلم بأن القول من رأي إلى رأي في الجتهادات جاز ثم قضاء القاضي إذا وقع بخلاف الحق لا يخاف من وجهين أما أن أخطأ فمما قضى أو تعدا لغيره فمما قضى وأقر بذلك فإن أخطأ في ذلك وذلك على وجهين أما أن يكون ذلك في حقوق الله تعالى أو في حقوق العباد فإن أخطأ في حقوق العباد إن أمكن التدارك والرد بان قضى بعمال أو صدقة أو بطلاق أو عتاق ثم ظهر خطأ وبأن ظهر أن الشهود عبيد أو كفار أو محدودون

ليس للقاضي أن يقضى بذلك الصلح لأن القاضي إنما يقضى بالحق والحق في البيعة أو الإقرار أو الصلح لا يصلح له لأن الخطأ يشبه الخط وكذا لو كان على باب الدار لوطي مضروب بنطق بالوقف لا يجوز للقاضي أن يقضى بالوقف ما لم يشهد الشهود وانه تعالى أعلم فصل فيما يتعلق بصلح الوقت * رجل وقف ضعة وأشهد على ذلك جماعة وكتب مكا فأنطأ في كتابة الحدود وكتب حدين كما كان وحدين بخلاف ما كان قال الفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى إن كان الحدان اللذان غلط في ذكرهما في ذلك الجانب لكن بين ما جعله حداد بين ضعة الوقت أرض غنما أو كرم غنم أو دار لغنم أو أوقف فالوقت جاز ولا يدخل ملك غيره في الوقت * وإن كان الحد الذي سلم في الصلح لاو حدى ذلك الموضوع ولا بالبيعة فالوقت باطل إلا أن يكون في الوقت ضعة مشهورة وتختلف عن العديد فيقول الوقت * رجل وقف ضعة له وكتب مكا وأشهد الشهود على ما في الصلح ثم قال الوافق أني وقتت على أن يبيع فيه جازرا لأن الكاتب لم يكتب ذلك الشرط

دعوى الوقت والشهادة على الوقت نص من غير بيان الوافق * رجل فيده ضعة فخار رجل وأدى أنه وقف وأحضر مكا فيه خطوط العدل والقضاة الماضية وطلب من القاضي القضاء بذلك الصلح قالوا

ولم أعلم بالذي كتب في الصلح قال الفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى إن كان الواقف رجلاً فخصه بحسن العربة فقصر عليه الصلح فاقر بجميع ما فيه فالوقف صحيح كما كتب ولا يقبل قوله وإن كان الواقف لا يفهم العربية ولم يشهد بالشهود على تفسيره فالقول قول الواقف أني لم أعلم ما في الصلح واشهدت الشهود على ما في الصلح من غير أن أعلم ما في الصلح وإن قال الشهود قرئ عليه الكتاب بالفارسية وأقر به وأشهدنا عليه لا يقبل قوله وهذا لا يخص بالوقف بل البيع وشاير التصرفات يكون كذلك * رجل أراد أن ينفق جميع ضيعته في قرية من القرى على قوم وأمر بكتابة الصلح في مرضه فنسى الكتاب أن يكتب بعض أقرحه من الأراضي والكروم ثم قرئ الصلح على الواقف وكان المكتوب أن فلان بن فلان وقف جميع ضيعته في هذه القرية وهو كذا وكذا أقرحاً على فلان وفلان وبين حدودها ولم يقرأ عليه إلا ما الذي نسي الكتاب فاقر بالوقف بجميع ذلك (٣٤٣) قال أبو نصر رحمه الله تعالى إن كان الواقف في صحته وأخبر بالوقف أنه أراد به

جميع ماله في هذه القرية المذكورة وغير المذكورة فذلك على الجبيع الذي أراد به وكذا الوصايا الواقف وقد أخبر الواقف عن نفسه قبل الموت فالأمر على ما تكلم قبله رأيت لو كان في هذه القرية برج الحمام مع الحمامات ولم يكتب هل يدخل ذلك في الوقف وهل يجوز وقف ذلك قال أما برج الحمام أرجو أن يجوز وقفه وتكون الحمامات تابعة لبرجها * امرأة قال لها جبرائيل اجعلي هذه النار وقفاً على المسجد على أنك متى احتجت إليها تبعها فكتبوا الصلح بغير هذا الشرط وقالوا قد قلنا قال انفسه أبو جعفر رحمه الله تعالى إن قرئ عليها الصلح بالفارسية وهي تسمع فاقرت بالوقف جاز الوقف وإن لم يقرأ عليها لا يصرفها * متولى الوقف إذا أجاز الوقف أو تصرف تصرفاً آخر كتب

في القصف فانه يطل ذلك القضاء ويرد العبد بغير قايير قالمراً إلى زوجه أو يرده المال إلى من أخذ منه وإن أخطأ فملا يمكن بثمان كان قضى بالقصاص واستوفى لا يقتل المقتضى له بالقصاص وإن بقي منه قتل بغير حق ونصير صورة القضاء شبهة مائعة من وجوب القصاص ولكن تجب الدية في مال المقتضى له وهذا كله أظاهر خطأ القاضي البينة أو باقرار من المقتضى له فاما إذا ظهر ذلك باقرار القاضي لا يظهر ذلك في حق المقتضى له حتى لا يطل قضاء في حق المقتضى له وهو نظير الشاهد إذا رجع من شهادته لا يعمل رجوعه في حق المقتضى له حتى لا ينقض القضاء ولكن الشاهد يضمن كذا هنا وإن أخطأ وكان ذلك في حقوق الله تعالى بان قضى بحمد الزنا أو بحمد السرقة أو بحمد شرب الخمر واستوفى القطع والرجم والحد ثم ظهر أن الشهود عبيد أو كذاب أو محدودون في القذف فضعان ذلك في بيت المال وإن كان القاضي بعد المحور فيها قضى وأقر به فالضمان في ماله في هذا الموضع كلها بالخبرة والألأاف ويعزم القاضي على ذلك لا تركابه الجريئة العظيمة قال أبو عزل عن القضاء ولم يقل ويعزل عن القضاء فهذا الشارة إلى أن القاضي بمجرد الفسق لا يعزل ولكن يستحق العزل كذا في المحيط *

باب الخامس عشر في أقوال القاضي وما ينبغي للقاضي أن يفعل وما لا يفعل

ذكر ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال لا يجوز للقاضي أن يقول أقر فلان عندى بهذا القضي به عليه من قتل أو ماله أو إطلاق حتى يشهد معه على ذلك رجل عدل قال ولا أقم حداً على أحد يقول قاض أقر عندى بهذا حتى يقول معه الرجل العدل فإذا كان القاضي عندى عدلاً واشاهد معه على ذلك عدلاً وسعى أن أقم عليه وإذا كنا غير عدلين لم نصدق قوله ما ولو كان هذا الحاكم هو الذي ولي قطع بهذا باقرار زعيم منه عنده كان في القصاص أن أقطع يده بيده ولكني أدرا عنه القصاص لاختلاف الفقهاء في أن قول القاضي أقر عندى بهذا أنا نصدق عليه قال وأجعل الدية في ماله عليه هذا جملة ما ذكره ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى وأعلم أن أخبار القاضي عن أقرار رجل بشيء لا يحتلوا ما إن يكون الخبر عن أقراره بشيء يصح رجوعه عنه كالحديث باب الزنا والسرقة وغيره بالخبر وفي هذا الوجه لا يقبل قول القاضي بالإجماع وأما إن يكون الخبر عن أقراره بشيء لا يصح رجوعه عنه كالقصاص وحده القذف وسائر الحقوق التي هي للعباد في هذا الوجه قبل قوله في الروايات الظاهرة عن أصحابنا رحمه الله تعالى وروى ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يقبل قوله قال شخصي الائتم الخ لاني ما ذكر في ظاهر الروايات قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وأولاً وما روي ابن سماعه فهو قوله آخر أخفى بعض النسخ وقعت رواية

في الصلح آخر وهو متول لهذا الوقف لم يذكر أنه متول من أي جهة فالوا يكون فاسد أو كذا الوصي إذا لم يذكر ابن انه وصي من أي جهة لان الجهة ما لم تذكر لا يعرف انه متول من جهة القاضي أو من جهة الواقف وكذا الوصي لا يعرف انه وصي من جهة الاب أو القاضي أو الالم أو الجدة وأحكامهم مختلفة فان كتب وهو متول أو وصي من جهة الحكم ولم يسم القاضي الذي ولاه فالواجب أن يكون ذلك لان جهة التولية صارت معلومة ويعرف ذلك القاضي بالنظر في التاريخ فعرف القاضي في ذلك الوقف فيجوز * رجل استأجر من متولى الوقف على أن يربأ بمعلومين أرضاً وكتب ذلك كتاباً فكتب فيه استأجر فلان بن فلان من فلان بن فلان المتولى على الأوقاف المنسوبة إلى فلان المعروف بكذا ولم يكتب اسم الواقف ولم يعرف فالواجب أن يكون ذلك لانه لو كتب من فلان بن فلان المتولى في كذا وهو وقف على أبواب معلومين ولم يذكر الواقف جاز فهذا أولى * مسائل الوصية ذكرها في كتاب الوقف * مريض قال في كنت متولاً ماتت

أما صفاتها فهي واجبة في ظاهر الرواية على الرجل والمرأة الموسر المقيم في الأمصار ودون المسافر * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنها مسافرة وهو أحد قولَي الشافعي رحمه الله تعالى وفي أحد قوله تطوع * وروى ابن زياد عن أبي حنيفة وإن رسمت عن محمد رحمه الله تعالى أنها فريضة * وأما شرطها فهي ثلاثة * أولها الغنى والغني فيها من له ما تاتى درهم أو عرض يساوي مائتي درهم سوى مسكنه وخادمه وبنيه التي يلبسها وإناث البيت فالغني في الأشجعية ماهو الغني في صدقة الفطر وقد ذكرنا المرأة تكون موسرة بقيلها على الزوج من الصدق إذا كان الزوج مبالياً في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تكون موسرة بذلك * وهذا إذا كان المهر مجعلاً * فإن كان مؤجلاً لا تكون موسرة بهذا في قولهم جميعاً * والشرط الثاني الوقت ووقت الأدامان كان في المصر بعد فراغ الإمام من صلاة العsed (٣٤٤)

أُخْبِيته * وان ضي بعد
ما قد قدرنا لشهد قبل
السلام في نظام الرواية
لا يجوز * وقال بعضهم
يجوز ويؤكد مسية أو هو
رواية عن أبي يوسف رحمه
الله تعالى * وقال الحسن
ابن زاذرجه الله تعالى ينبغي
أن لا يصح حتى يفرغ
الامام عن الخطبة * وعندنا
إذا ضي قبل الخطبة جاز
ولو ضي بعد ما سلم الامام
شظهر أنه كان محمدنا أو
جنبان تذكر الامام قبل
أن يفرق الناس جازت
الأخيه وبعدهم الصلاة
لان هذه فضيحة بعد صلاة
معتبرة فان عند الشافعي
زوجه الله تعالى إذا كان
الامام محمدنا أو جنبا جازت
صلاة القوم بخارت أخيه
* وعن أبي يوسف رحمه الله
تعالى لا يجوز أخيه
وعليه عاداتها * وان تذكر
بعد ما تفرق الناس عن
الصلى جازت الأخوة

دفعها ودیعة أو بضعاً فآخرنا أن أباحنیفة وابن ابی لیل وأبا یوسف رحمهم الله تعالى کأولور وأن یدفعها یضمان قال وكذلك قول محمد رحمه الله تعالى اذا کان الذی یضمن یوفی فی الحياء والمهمات کذا فی الذخيرة * وليس للقاضي أن يستقرض ذلك لنفسه وفي الفتاوى العتابية لا يشترى به وروی أنه ان کان فی حیدر جاز وفي المنتقى لو أن قاضیاً باع مال الیتیم بنفسه أو أودع مال یتیم أو باع أمینه بامر بهو یعلم بذلك من رجل ثم مات هذا القاضي واستقضى غیره فشهد عنه عدم قیوم أنهم سمعوا القاضي الأول یقول استودعت فلاناً مال فلان الیتیم أو یقر بصدقة فلاناً مال فلان الیتیم یکذا وكذا فجحد فلان ذلك قال یقبل القاضي الثاني هذه الشهادة ورواها أحمد السنذوع والمشتري بالمال وان لم یکن الأول أشهرهم أنه قضی بذلك قضاءً وبذلك وقوله علیه سواء وفي مختصر خواهر زاد وودع القاضي مال الیتیم الی تاجر فجحد التاجر قضی علیه بالمال وصدق القاضي علیه وكذلك اذا باع مال میت فجحد المشتري أمضى علیه البیع واذ قبض القاضي مال یتیم أو غائب ووضع فی یتیمه ولا یعلم أن هو فهو ضامن وان علم أنه دفعه الی قوم ولا یدری الی من دفعه فلا ضمان علیه وكذلك اذا قال القاضي دفعت الی ولی من أولیاء الایتام ولا أدری الی من دفعته فلا ضمان علیه کذا فی التارخانیة * ولشهود أنهم سمعوا من القاضي أنه قال أودعت مال الیتیم فلاناً أو بعته منه بكذا أخذته ولوادعی المودع الرذع له وأتکر القاضي فلا یمن علیه وكذا فی البیع اذا أراد المشری رده بعیب فادعی القاضي البراءة یتصدق بغير عین ولو بلغ الصغیر وضمن له القاضي عن مبالغ جاز وكذا لو باع أمینه وضمن الثمن بخلاف الوکیل لان الحقوق ترجع الیه ولو باع الاب أو الوصى وضمن الثمن للقاضي أو الیتیم بعد بلوغه لم یجوز کذا فی العایة * وفي القسنة القاضي اذا خلط مال الصغیر بماله لا یضمن وقال (قض) للقاضي أن يأخذ ماله من والده اذا کان مسرفاً أو بضعه عند عدل الی أن یبلغ کذا فی شرح أمی المکارم * وفي الذخيرة ذکر أول کتاب اللقطة أن للقاضي ولاية اقراض اللقطة من الملقط و ذکر شیخ الاسلام أن للقاضي ولاية اقراض مال الغائب وللقاضي ولاية بیع مال الغائب اذا خاف التلف ولكن انما یبیعه اذا لم یعلم عکان الغائب وفي الابانة أما اذا علم فلا وفي جامع الفتاوى قال محمد رحمه الله تعالى القاضي یبیع عبداً لمفقوداً ومن قوله ولا یبخی أن یبیع عقاره ولو باع جاز والقاضي اذ باع علی الایتام ما یساری خمسة آلاف ألف وکر الوریة ورفعه الی آخرها قامو البیسة یفسخ البیع ولو فسخ وكتب الیه القاضي الاول أن قیمت يوم البیع ألف درهم لا یعتبر بعد الفسخ ولو کان الكتاب قبل الفسخ وهو قاض یقبل ولا تعتبر بینة الایتام بعد ذلك وفي الناصری ولومات ولا یعلم له وارث فباع القاضي داره بیجوز وظهر الوارث فالبیع ماض کذا فی التارخانیة * اذا وکل القاضي رجلاً یبیع داراً وغیر ذلك

فانه

ولابعد الصلاة * وروى أسد بن عمرو عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يجوز الأضحية وبعيدهم الصلاة

غدا أو بعد غد وفي عدا الغد الصلاة في اليوم الأول وقد مرّت ، وقال نصير بن يحيى رحمه الله تعالى أن الإمام قبل الزوال وقبل
الذبح يبعد بهم الصلاة ثم يضحون بعد الصلاة ، وإن غلّ ثم بعد الزوال جازت الأضحية ولا شيء عليهم ، وقال بعضهم بعد التضحية في الأحوال
كأها ، ولو ضحى بعد ما لم الإمام تسلمة واحدة جازت الأضحية عند الكل ، ولو خر الإمام بطائفة إلى الحياة وأمر رجلا لصلي بالضعة
في المصروحي بعد ما صلي أحد الفترتين يجوز استخساها وفي القياس ينتظر صلاة الفترتين جميعا ، ولو اشتم يوم الترويض بهم وضحي ثم
علو في الغد أن أمس كان يوم عرفة كان عليهم إعادة الصلاة والأضحية جميعا ، ولو وقع الشك أن هذا اليوم عاشر ذي الحجة أو تاسع ذي
الحجة الاحوط أن يضحي في الغد بعد الزوال ، وإن كانت بلدة لا يصلي فيها صلاة العيد ما لم يعد الم السلطان وأولئك أهل القسنة فانه يضحون

في اليوم الاول بعد الزوال ويجوز في اليوم الثاني والثالث قبل الزوال وبعد * وقال بعضهم في سائر الايام تجوز التضحية في هذا المكان في أي وقت كان وقوعه الياس عن الصلاة وهذا الحكم في أهل الامصار * فأما أهل السواد والقرى والرباطات عندنا يجوز لهم الصلصة بعد طلوع الفجر الثاني من اليوم العاشر من ذي الحجة * وأما أهل البوادي لا يجوزون الا بعد صلاة أقرب الأئمة اليهم * وقال لشافعي رحمه الله تعالى اذا مضى من اليوم العاشر من ذي الحجة بعد طلوع الشمس مقدار ما وصل الى الامام صلاة العيد بقدر علمها جازت لهم الاضحية وعنده لا يجوز الاضحية لاهل السواد قبل طلوع الشمس من اليوم العاشر وعندهنا يجوز بعد طلوع الفجر الثاني من هذا اليوم فان كانت الاضحية في المصر وصاحبها في السواد فكل رجل يلصق في المصر فذبح الوكيل قبل صلاة العيد عندنا لا يجوز ولو كانت الاضحية في السواد وصاحبها في المصر فأمر أهله بالتضحية فذبح الاهل قبل صلاة العيد يجوز عندنا ويعتبر مكان المذبوح (٣٤٥) لا مكان المالك وفي صدقة

الفطر يعتبر مكان المولى لا مكان العبد في قول محمد وأبي يوسف الاول رحمه الله تعالى فربح أبو يوسف رحمه الله تعالى وقال يعتبر مكان العبد * ولو كان هو في مصر وقت الاضحية وأهله في مصر آخر فكتب الى الاهل وأمرهم بالتضحية في ظاهر الرواية يعتبر مكان الاضحية * ولو أخرج شخصه من المصر ذبح قبل صلاة العيد قالوا أنخرج من المصر مقدار ما يباح للسافر قصر الصلاة في ذلك المكان يجوز الذبح قبل صلاة العيد والافلا * ولو ضحى يوم عرفة بعد الزوال لم يظهر أنه كان يوم التحرز كراة عسرا في رحمه الله تعالى أنه يجوز * وكذا لو ذبح قبل صلاة العيد من يوم الترم ظهر أن ذلك اليوم كان هو اليوم الثاني من أيام الترحاز * هذا كله في بيان أول الوقت

فانه لا يقضى لو كلبه ولا ولو كلبه ولا ولو كلبه * وكذا كل من لا تمة يسجد شهادته والقضاء لنفسه وعلى نفسه لا يجوز كذا في الخلاصة * وفي المتن ذكروا في الاصل ويبدل القاضي أن ردًا لخصومة الى الصلح اذ لم يستل له فصل القضاء واذا استبان له فصل القضاء ذكر شمس الأئمة السرخسي أنه يقضى ولا يردهم الى الصلح * وذكر شيخ الاسلام أنه اذا طمع في الصلح حل استبانه وجه القضاء وذهب الى الصلح ولا يقضى ما لم يأس عن الصلح * وذكر آخر أدب القاضي واذا طمع القاضي في اصلاح الخصمين فلا بأس بأن يردهم * ولا ينفذ الحكم عليهم ولا ينبغي أن يردهم بأكثر من مرتين فان لم يطمع في الصلح أنفذ القضاء بينهم وان نفذ القضاء بينهم من غير أن يردهم فهو في سعة يريده وان طمع في الصلح وفي تناوئ النسبي اذا كان القاضي يتولى القسمة بنفسه حل * أخذ الاجرة وكل تكاح باشره القاضي وقد وجبت مباشرة عليه كتكاح الصغار والصغار فلا يحل له أخذ الاجرة عليه وما لم يجب مباشرة عليه حل له أخذ الاجرة عليه كذا في المحيط * واختلفوا في تقديره واختار لا تقوى أنه اذا عقد بكرة بأخذ نارا في الثيب نصف دينار ويحل له ذلك هكذا قالوا كذا في البرجندى * واذا أذن ببيع مال البيت لمصلحة البيت لا ينبغي له أن يأخذ الاجر من مال البيت لاجل هذا الاذن ولو أخذوا ذنبا لبيع لا ينفذ بيعه * غريب مات في بلدة وترك أمه الانقاض المدة تريض مدة يقع في قلبه أنه لو كان له وارث لحضر في هذه المدة فآثار بصر مثل هذه المدة لم يحضر له وارث بضعها في بيت المال ويصرفها الى القناطر ونفقة الايتام وأشباه ذلك * واذا حضر الوارث بعد ما صرفها الى هذه المصارف يقضى حقه من مال بيت المال قال في الاصل اذا ارباب القاضى في أمر الشهود وتزق بينهم ولا يسعه غير ذلك ويسألهم أيضا أين كان عذا وبنى كان هذا ويوكون هذا السؤال بطريق الاحتياط وان كان لا يجب هذا على الشهود في الاصل فاذ فرغهم فان اختلفوا في ذلك اختلفا فاقصد الشهادة ردها وان كان لا يقصد الا يردوها وان كان بينهم فالشهادة لا ترد بمجرد التهمة في نوادر جماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا اتهمت الشهود ففرقت بينهم ولا التفت الى اختلافهم في لبس الثياب وعددهم كان معهم من الرجال والنساء ولا الى اختلاف المواضع بعد أن تكون الشهادة على الاقوال وان كانت الشهادة على الافعال فالاختلاف في المواضع اختلاف في الشهادة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا اتهمتهم ورأيت الرية فظننت أنهم شهود الزور أفرق بينهم وأسألهم عن المواضع والثياب ومن كان معهم فاذا اختلفوا في ذلك فهذا عندى اختلاف أبطل به الشهادة كذا في المحيط *

(٤٤ - فتاوى ثالث) للتضحية ثم يتدوقت الادام من بعد صلاة العيد من اليوم العاشر من ذي الحجة لاهل الامصار الى غروب الشمس من اليوم الثاني عشر فيكون ثلاثة أيام ولا تجوز التضحية في الليلة العاشرة من ذي الحجة لانها تضحية قبل الوقت * وتجوز في اللتين الحادى عشر والثاني عشر وبكره التضحية والذبح في الليالي * وأفضل أيام التضحية اليوم الاول وأدومها اليوم الآخر * وقال الشافعي رحمه الله تعالى أيام التضحية أربعة عشر من ذي الحجة وثلاثة أيام بعده الى وقت العصر من اليوم الرابع وليس على الرجل أن يضحي عن أولاده لكارواهم أنه لا اذنهم وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز بغیر أمرهم استحسانا وفي الولد الصغير عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان في ظاهر الرواية يستحب ولا يجب بخلاف صدقة الفطر وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يجب أن يضحي عن ولده الصغير وولده الذي لا أب له والفتوى على ظاهر الرواية فان كان الصغير مال قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى يجب

على الاب والوصى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يضي من مال الصغير قياسا على صدقة الفطر ولا تصدق له به بل يأكله الصغير فان فضل شيء لا يمكن اذآخاره يشتري بذلك ما يتنفع به من الرأبة التي لا يجب في مال الصغير ليس للاب والوصى أن يفعل ذلك فان فعل الاب لايضمن في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعليه الفتوى وبضم في قول محمد وزفر رحمه الله تعالى فان فعل الوصي بضم في قول محمد وزفر رحمه الله تعالى * واختلف المشايخ في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى قال بعضهم لا يضمن كالأبوين الاب * وقال بعضهم ان كان الصبي يأكل لا يضمن والاب يضمن * والمعتمد والمجوز في هذا منزلة الصبي * أما الذي يجوز ويتفق فهو ما صحح * ولو كان الرجل مسافرا وله ولد صغير في وطنه لا يجب على المسافر أن يضي عن نفسه * وعلى الرواية التي يجب على الاب أن يضي عن ولده الصغير يجب على هذا المسافر أن يضي (٣٤٦) عن ولده الصغير فان مات ولده في أيام الضر سقطت أخصيته ويعتبر آخر أيام الحر في الفقر والغنى والولادة والموت *
 موسراشترى شاة لالا ضحية

الباب السادس عشر في قبض المحاضر من ديوان القاضى المعزول

ومن قلدا اقتضاء يسأل أى أول ما يبدأ به من الاعمال هذا وهو أن يسأل أى يطلب من القاضى المعزول ديوانه ويتطرق في حال المحبوسين ويبعث الى السجن من يحصمهم وبأية بأسمائهم وأخبارهم كذا في فتح القدير * القاضى المقلد يعثر رجلين من ثقافته وواحد يكتفي والاثنان أحوط بنقصان من المعزول ديوانه كذا في محيط السرخسي * وديوان القاضى خر بطنه التي فيها الصكوك والمحاضر ونصب الاوصياء والقوام في الأوقاف ونقد التفتقات وما يشاءه كذا في المحيط * ثم أخذ قبض ديوان القاضى المعزول فنسخ السجلات تجمع في خريطة والصكوك تجمع في خريطة والمحاضر في خريطة وكذلك نصب الاوصياء ونسخة قيم الأوقاف فيجمعان كل نوع من هذه الأنواع في خريطة ويسألان القاضى المعزول شيئا فشيئا ليتكشف لهما ما أشكل عليهما ومتى قبض ذلك يجمعان على ذلك احترازا عن الزيادة والنقصان يأخذان ذلك بحضرة القاضى المعزول وان لم يحضر لا يحضر عليه لكنه يثبت أمين ليسل الديوان الى أمين المقلد وسأل أمينا المقلد من أمين المعزول شيئا فشيئا ليتكشف لهما ما أشكل عليهما كذا في محيط السرخسي * واذا قبض ديوانه يقبضان الودائع وأموال التناهي أيضا ويكون عند المقلد يأخذان أسماء المحبوسين أيضا للقاضى اذا حبس رجلا بحق ينبغي أن يكتب اسمه واسم أبيه وجده والسبب الذي لاجله حبسه وتاريخ الحبس وينبغي أن يذكر في تذكرته تاريخ الحبس من الوقت الذي أئتمنه القاضى المعزول لامن وقت عمله ويسألان القاضى المعزول عن المحبوسين وأسباب الحبس ويسأل المحبوسين عن أسباب الحبس ويجمع بينهم وبين خصومهم وان كان في المحبوسين جماعة لم يحضر لهم خصم وقالوا حبسنا بغير حق فالقضى المقلد لا يطلقهم ويأمر مناديا بالنداء انا وجدنا فلانا وفلانا وفلانا فالحبوسين فن كان له عليهم حق فليأتا فان حضر رجل فصل الخصومة بينهم على وجهها والاطلقهم - بكفيل وتقدير مئة النداء والمئة التي يسع فيها الاطلاق موكول الى رأى القاضى قبل ما ذكره من أن أخذ الكفيل قولهما أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يأخذ قال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي يأخذ الكفيل ههنا على قول السك كذا في المحيط الصحيح أن أخذ الكفيل ههنا لا اتفاق كذا في العنابة * ثم أعلم بأن الحبس (أنواع) أحدها الحبس بالدين وانه يشتمل على فصول (الاول) اذا قال المحبوس حبست بدين فلان أقر رتبته عند القاضى المعزول فاقاضى المقلد يجمع بين المحبوس وبين خصمه فان صدقه في ذلك أعاده الى الحبس اذا طلب خصمه ذلك وأما اذا أنكر المحبوس الدين وقال ان هذا يدعى على شيئا بغير حق وقد حبستنى ظلموا خصمه يقول لى عليه كذا

والغنى والولادة والموت *
 موسراشترى شاة لالا ضحية
 في أول أيام الحر يفرض حتى
 افتقر قبل مضى أيام الحر أو
 أتفق حتى انتقص النصاب
 سقطت عنه الاضحية
 وان افتقر بعد ما مضت
 أيام الحر كان عليه أن
 يصدق بغيرها أو يقيمها ولا
 يسقط عنه الاضحية *
 وكذا لو اشترى شاة لالا ضحية
 عن نفسه أو عن ولده فلم
 يضح حتى مضت أيام الحر
 كان عليه أن يصدق بتلك
 الشاة أو يقيمها وقال
 الحسن رحمه الله تعالى
 لا يلزمه شئ ولو أنه ذبحها
 بعد أيام الحر وتصدق
 بهما جاز فان كانت قيمتها
 حبة أكثر تصدق بالنضل
 * وان أكل منها شيئا بغير
 قيمتها وان لم يفعل شيئا من
 ذلك حتى جاء أيام الحر من
 السنة القابلة وضحي بها
 عن العام الاول لا يجوز لزان
 اراقعة الدم عرف قرية أداء

لاقتضاء وان اشترى شاة بدينها الاضحية لاصبر اضحية * وكذا لو كانت الشاة عنده أضمر بقله لا تصبر وقد
 أضحية في قولهم * ولو اشترى شاة لالا ضحية ثم باعها واشترى أخرى في أيام الحر فهدى على وجوه ثلاثة * الاول اذا اشترى شاة تنوي بها الاضحية
 * والثاني أن يشتري بغيره الاضحية ثم نوى الاضحية * والثالث أن يشتري بغيره الاضحية ثم وجب بلسانه أن يضي بها فيقول لله
 على أن أضحي بها عما نذرت في الوجه الاول في ظاهر الرواية لا تصبر اضحية ما لم يوجها لسانه وعن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى انها تصبر اضحية بمجرد النية كالأول وجها بلسانه وبه أخذ أبو يوسف رحمه الله تعالى وبعض المتأخرين * وعن محمد رحمه الله تعالى في المتني
 اذا اشترى شاة بدينها أو بغيره الاضحية عند الشراء تصبر اضحية كما نوى فان سافر قبل أيام الحر باعها وسقطت عند الاضحية
 بالمسافة * وما اذا اشترى شاة بغيره الاضحية ثم نوى الاضحية بعد الشراء لم يذكر هذا في ظاهر الرواية وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه

ولا يكون مبرأوا ويكون
كالوقوف الآن عت صاحبها
قبل دخول أيام النحر
فيكون مبرأاً * رحل
اشتري شاة للاضحية
وأوجها بلسانه ثم اشترى
أخرى جازله بسع الاولى في
قول أي حفيظ ومحمد رحهما
الله تعالى فان كانت الشاة
شرا من الاولى وبيع الباتية
فانه تصدق بفضل ما بين
القيمتين لان لما أوجب
الاولى بلسانه فقد رحل
مقدار مالية الاولى تعالى الله
فلا يكون له أن يستفضل
نفسه شيأ فهذا يلزمه
التصدق بالفضل قال بعض
مشايخنا رحمه الله تعالى
هذا اذا كان الرجل فقرا
فان كان غنيا فليس عليه أن
يُصدق بفضل القيمة لان
الاضحية واجبة على الغني
من غير إيجاب ولهذا لو
هلك تلك الشاة لانتقط
عنه الاضحية فلا يفد
إحياه * فاذا كان ماضعي

بمحلل للاضحية لا يلزمه شيء آخر* أما الفقير فليس عليه الاضحية بدون الايجاب واجبا أو حرج التضحية بالاولى ولهذا وهلكت الاولى بسقط عنه الواجب فلا يجوز له أن يستقضى شيئا من الاول لنفسه فليزله التصديق بالانابة قال الشيخ الامام الاجل شمس اللغة السرخسي رحمه الله تعالى الصحيح أن الجواب فيها مساو لمزماه المتصدق بالفضل فقرا كان أو غنيا لان الاضحية وإن كانت واجبة على الغني فهي واجبة في الزموا وانما يتعين الحمل بتبعيته فمتعين هذا الحمل في قدر المال لا لان التعيين مفيد ذلك* اذا اشترى الغني اضحية فضلت فاشترى أخرى ثم وجد الاولى في أيام الحر كان له أن يضحى بأيه شاء* ولو كان كعسرا فاشترى شاة أو أوجها لمساها فضلت ثم اشترى أخرى فأوجها ثم وجد الاولى فالواعله أن يضحى بهما* الفقهاء اذ ادعى أن بشرى شاة للاضحية لا يلزمه هذه النية شيء* ولو اشترى شاة للاضحية فانت أو باعها لا يلزمه أخرى وكذا الوصل* ولو لزم رجلا اشترى شاة للاضحية فضلت ثم اشترى شاة أخرى ثم وجد الاولى قبل أن يذبح الثانية كان له الخيار

ان شاء ضحي الاولى وان شاء ضحي الثانية ولو أنه ضحي الثانية ثم وجد الاولى هل عليه أن يضحي الاولى قال بعضهم ان كل ان رجل فقيرا عليه أن يضحي الاولى وان كان غنيا لا يجب عليه وقال الشيخ الامام ابو حفص السكندر والشيخ الامام ابو عبيد الزاهد رحمه الله تعالى ليس الجواب كذلك في الغنى لا يجب عليه أن يضحي الاولى بعد ما ذبح الثانية وان كان فقيرا أو جعلا على نفسه بأن قال الله عز وجل أن يضحي شاة عامنا اذا اشترى شاة للاضحية فقلت ثم اشترى أخرى فضاعها ثم وجد الاولى بنظر ان كل هذا الفقير قال اكر بشين كم شديتك ديكري لا يلزمه * ولو قال اكر بشين كم شديتك ديكري بدلوى يلزمه أن يضحي الثانية لانها صارت بدلا عن الاولى * اذا شك الامام في يوم الاضحية فالمستحب أن لا يؤخر الذبح الى اليوم الثالث لاحتمال أن يقع الذبح في غروته فان أخر كان المستحب أن يتصدق بجميعه * ذلك ولا ياكل * ولول اشترى أضحية في اليوم الثالث والمسئلة (٢٤٨) بحالها ليس عليه شيء لانه وقع الشك في الوجوب * رجل له مائة شاة اشترى بعشرين

درهما أضحية يوم الثلاثاء مثلا فهلكت الاضحية يوم الاربعاء فجاء يوم الخميس وهو يوم الاضحية قالوا ليس عليه الاضحية لان الاضحية انما تحب في يوم الاضحية وهو فقير في يوم الاضحية * اذا شهد عند الامام شهود على هلال ذي الحجة وصلى صلاة العيد وضحي ثم ظهر أن ذلك اليوم كان يوم عرفة قالوا جازت الصلاة والاضحية لان الاستراخ عن هذا الخطأ غير ممكن فتجوز الصلاة وإذا جازت الصلاة جازت الاضحية ضرورة وان لم يشهد الشهود عنده على هلال ذي الحجة لم تجز الصلاة ومضى لم تجز الصلاة

فصل فيما يجوز في الضحايا وما لا يجوز

الاضحية تجوز من أربع من الحيوان الضأن والماعز والبقر والأبسل ذكورها واناثها وكذلك الخوامس

انما حست لاني أقربت بشرب الخمر عنده أولا لانه قامت البيعة على شرب الخمر فحسني ليقم على الحد فهذا القاضي لا يقم عليه الحد عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وان قال انما حست لاني قد أقررت بالسرق من فلان أولا لانه قامت البيعة على بالسرق من فلان فهذا القاضي يجمع بينه وبين خصمه ولا يقضي عليه بالقطع لا بذلك الاقرار ولا بذلك البيعة ولكن لو أقر عند هذا القاضي يقضي عليه بالقطع تقادم العهد أو لم يتقادم ولا يعمل في اطلاقه ولو قامت عليه البيعة تابا لا يقضي عليه بالقطع اذا تقادم العهد فذلنا وحدا السرق في حق هذا الحكم على السواء (والرابع) الحبس بسبب عقوبة هي بين حقوق الله تعالى وبين حقوق العباد وهو حد القذف اذا قال بعض المحموسين انما حست لاني قد قذفت هذا الرجل بالزنا وصدة هذا الرجل في اقراره استوفى منه حد القذف ولا يعمل القاضي في اطلاقه ولورجع عما قرا لا يصح رجوعه بخلاف الرجوع عن الحدود والخالصة لله تعالى انما قال القاضي المعزول على يدى فلان كذا وقد اذن المال دفعته اليه وهو لفلان بن فلان فان صدقه الذي في يديه المال في جميع ذلك أمر بالتسليم الى المقر له وهذا ظاهر وان قال دفع الى فلان القاضي المعزول هذا القدر من المال لكنه لا أدري أين وفي هذا الوجه أمر بالتسليم الى المقر له أيضا وان كان صاحب اليد كذب القاضي المعزول في جميع ما قال فالقول قوله وهذا ظاهر أيضا وان كان صاحب اليد قال دفع الى القاضي المعزول هذا القدر من المال وهو لفلان آخر غير الذي أقره القاضي فهذا على وجهين أحدهما هذا وفي هذا الوجه يؤمر بالتسليم الى الذي أقره القاضي (الوجه الثاني) اذا بدأ بالاقرار بالمالك بان قال المال الذي في يدي لفلان غير الذي أقره القاضي المعزول ودفعه الى القاضي المعزول أمر بالتسليم الى الذي أقره صاحب اليد فان دفع الى الاول بغير قضاء ضمن لثاني وان دفع بقضاء فكذلك عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يضمن وان قال القاضي المعزول في يدي فلان ألف درهم أصابه فلان التيم من تركته أمه وصدقه ذواليد في ذلك فان لم يتدع أحد من باقي الورثة ذلك المال فهو للتيم وان قال باقي الورثة لم يستوف منا أحد حقه من تركته لم يكتسب ذلك المال مشتركين جميع الورثة والتيم من جلبتهم لأنه ينبغي للقاضي المقلدان بنظر التيم ويحلف باقي الورثة بالله ما استوفيت حقه فكتم من تركته والدم فلان وان قال القاضي المعزول هذا المال لفلان التيم ولم يقل أصابه من تركته والدم وادعى باقي الورثة أنه من تركته والدم وأنهم لم يستوفوا حقه فوهم من تركته والدم فالمال للتيم لان القاضي المعزول هنا ما أقر بالمالك والدم للتيم يصير مقرا بكونه ميرا فالورثة بل أقر للتيم بالملاك مطلقا وليس من ضرورة كونه ميرا للتيم أن يكون من تركته والدم فبعد ذلك باقي الورثة يدعون لنفسهم حقا في هذا المال ولا يصدقون بالجمعة وان كان ما لا يصلح على رجل

لانه نوع من البقر الا لهي * وان ثبت الاهلية وتوحدت فرماها عن الاضحية جاز * ولا يجوز البقر الوحشي * والذي نولد قد من الاهل والوحشي ان كانت الام أهلية جاز * وبشرط الكمال فلا يجوز ناقص سواء كان النقصان من حيث السن أو من حيث الذات فلا يجوز من الابل والبقر والماعز الاثنى * والثاني من الابل ما أتى عليه خمس سنين وطعن في السنة السادسة يقال له سدس وبازل عام * والثاني من البقر ما أتى عليه ستان وطعن في الثالثة * والثاني من الغنم والماعز ما تمت له سنة وطعن في الثانية * ويجوز من الابل والبقر والماعز الثنات * ولا يجوز الجذعان الاخذع العظيم من الضأن وهو عند النحاة الذي أتى عليه أكثر السنة ستة أشهر وثني من الشهر السابع فيجوز اذا كان عظيما سبعا بحيث لو اراه انسان يحسبه ثنياه * والثاني من الضأن أفضل من الجذع والاثنى من الابل والبقر أفضل من الذكروا * كرم المعز أفضل * وكذا الذكروا * ان كان موجودا أي خصيا واختلف المشايخ رحمه الله تعالى أن البدنة أفضل أو الشاة الواحدة قال بعضهم اذا كانت قبة الشاة أكثر من قبة البدنة فالشاة أفضل لان الشاة كلها تكون فرضا والبدنة سبعة يكون فرضا والباقي يكون نفلا وما كان كلها

فرضا كان أفضل وقال الشيخ الامام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى البنية تكون أفضل لانها أكثر لحملان الشاة وما قالوا بان البنية يكون بعضها نافلا فليس كذلك بل اذا جئت عن واحد كان كلها فرضا * وشبه هذا بالاقراء في الصلاة لواقصير على ما يجوز به الصلاة جازت ولولا دعاء يكون الكل فرضا * وقال الشيخ الامام أوحفص الكبير رحمه الله تعالى اذا كانت قيمة الشاة البنية سواء كانت الشاة أفضل لانها أطيب * وقال بعضهم البقرة أفضل لانها أكثر لحملان والشاة أفضل من سبع البقرة اذا استويا في القيمة والجمع لان لحم الشاة أطيب * فان كان سبع البقرة أكثر لحملان سبع البقرة أفضل * فالحاصل أنهم اذا استويا في القيمة والجمع فاطيبهما الحيا أفضل وان اختلفا في القيمة والجمع فالفاضل منهما أولى والفعل الذي يساوى عشرين أفضل من خصي بخمسة عشر وان استويا في القيمة والفعل أكثرهما الحيا أفضل والفعل أفضل * والاثني من البقرة أفضل من الذكر اذا استويا لان (٣٤٩) لحم الانثى أطيب * والبقرة أفضل من

سنت شاه اذا استويا بسبع شياه أفضل من بقره الشاة في الاضحية لا يجوز الاعن واحد * والابل والبقري يجوز عن سبعة اذا أراد الكل القرية اختلفت جهة القرية أو اتحدت * وان أراد بعض الشركاء اللحم لا يجوز زرعهم ولا تنقط الاضحية عنهم * سبعة اشترى بقره للاضحية فذوى أحدهم الاضحية عن نفسه لهذه السنة ونوى أصحابه الاضحية عن السنة الماضية قالوا يجوز الاضحية عن هذا الواحد ونى أصحابه للسنة الماضية باطلة وصاروا منطوقين ووجبت الصدقة عليهم بجمعها وعلى الواحد أيضا لان نصيبه شائع * ولو اشترى بقره للاضحية ونوى السبع منها لعامة هذا وستة أسباعه عن السنتين الماضية لا يجوز عن الماضية ويجوز عن العام * ولو اذنت شاة للاضحية

قد كان القاضي بن في الصلح سبه وأشهد في الصلح أنه لفلان التيم وأصابه من تركه والده فلان وإن سائر الورثة استوفوا حقوقهم فنقول بمجرد الصلح ليس بحجة وكذلك قول القاضي المعزول على استيفاء باقي الورثة حقوقهم ليس بحجة وإنما الجفحة مدهته وشهدون على اشهاد القاضي عليهم بالاستيفاء وعلى اقرارهم بالاستيفاء فان شهد الشهود بذلك كان هذا المال للتيم والافهوك سائر الورثة وإذا قال القاضي المعزول ثبت عندى شهادة لهم ودأن فلان وقف ضبعة كذا على كذا وحكمت بذلك ووضعها على يدى فلان وأمرته تصرف غدا على السبل المشروطة في الوقف وصدقه بذلك صاحب الدفان كانت أقرب ورثة الوقف بذلك أنفسهم القاضي المقلد هذا الوقف وان كانت الورثة قد جحدوا ذلك ولم تقم عليهم بينة كان ميراثهم ولكن تستخلف الورثة على علمهم فان حلفوا فالامر ماض وان نكلوا قضى عليهم بالوقفية باقرارهم وان قامت البينة عليهم بذلك قضى القاضي عليهم بالوقفية كالأوقاف البينة على الواقف حال حياته وان قال القاضي المعزول انه وقف على الارباب أو قال على المسجد أو بين وجه آخر من وجوه البر ولم يقل وقفها على فلان فالقاضي المقلد ينسذه ولا يسأله عن التفصيل وهذا هو السبل في كل موضع يقع الاستفسار صار القاضي المقلد تركه ويكتفى بالاجال وينسب للقاضي أن يحاسب الانما ما جرى على أيديهم من أموال التامى وغلاهم كل سنة أشهر أو كل سنة على حسب ما يرى حتى يظهر له أى الامانة فيما قوض اليه أو خان فان أدى الامانة فقرره عليه وان خان استبدله بغيره وكذلك يحاسب القوام على الأوقاف وقبل قولهم في مقدرا ما حصل في أيديهم من الغلات والأموال الوصى والقيم في ذلك على السواء قال والاصل في الشرع أن القول قول القاضى في مقدار المقبوض وفيما يجزى من الانفاق على التيم أو على الضبعة وما صرف منها في مؤثبات الاراضى ان كان وصيا يقبل قوله في المحمل وان كان فمجالا يحتمل لا يقبل قوله هكذا ذكر الخصاص في أدب القاضي * وفوق بين الوصى وبين القيم فالوصى من قوض اليه الحفظ والتصرف والقيم من قوض اليه الحفظ دون التصرف واذا عرفت الفرق بين الوصى وبين القيم فاذا ادعى الوصى الانفاق فقد ادعى ما يدخل تحت ولايته فيقبل قوله في المحمل واذا ادعى القيم ذلك فقد ادعى ما يدخل تحت ولايته فلا يقبل قوله وكثير من مشايخنا سواي وبين الوصى وبين القيم في قيام يكن للضبعة منه بد قالوا يقبل قول القيم في ذلك كما يقبل قول الوصى وقاسوا على قيم المسجد أو واحد من أهل المسجد اذا اشترى للمسجد ما لا ينفقه نحو الحنيس والدهن أو صرف شبه من غلات المسجد إلى آخر الخادم لا يضمن لكونه مأذونا فيه دلالة فاته لولم يفعل ذلك يتعمل المسجد كذا ههنا ومشايع زماننا قالوا الفرق بين الوصى والقيم في زماننا فالقيم في زماننا من قوض اليه التصرف

ولما كان عليه أن يذبح ولها أيضا فان ترك الولد الى العام القابل وضحاه عن السنة القابلة لا يجوز فان كانت قيمة الولد في السنة الاولى درهمين فتصدق بدرهمين بعد ما مضت أيام الحرم السنة الاولى وكبر الولد في العام القابل فصارت قيمته عشرين وضعى بها عن القابل جاز لهما التصديق بقيمة الولد فقد أدى ما وجب عليه * غنى شاعن كانت الزيادة على الواحد تطوعا عند عامة العلماء وقال بعضهم الزيادة على الوحدة تكون لحالوا تصير اشعية تطوعا * رجل اشترى للاضحية شاتين بثلاثين درهما كان ذلك أفضل من شاة واحدة بثلاثين * وان اشترى شاتين بعشرين من شاة واحدة بعشرين كانت الشاة الواحدة أولى ولو وجد بعشرين شاتين على ما يجوز في الاضحية في السن وغيره كانت التضحية بشاتين أفضل ويكون كلاهما اضية لما رأى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يضحي كل سنة بشاتين وعام الحديبية يضحي ببذنة * سبعة اشترى وبقره بخمسين درهما وسبعة اشترى وبقره بمائة درهم تكفي في الافضلية والصحيح أن الثاني أفضل

لأنه أكثر غنا وأظهر نفعاً للفقراء ولوان رجلهم وسراً وأما أنه موصوفه بضعى بدنة عن نفسه خاصة كان السكك أخصية واجبة عند عامة العلماء وعلمه الفتوى وقد ذكرنا * ولو ضعى غنى بدنة عن نفسه وعن ستة من اولاده ليس هذا في ظاهر الرواية * وقال الحسن بن زياد رحمه الله تعالى في كتاب الاضحية لمان كان اولاده صغاراً جاز عنه وعندهم جميعاً في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله تعالى وان كانوا كباراً ان فعل بامرهم جاز عن الكل في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله تعالى وان فعل بغير أمرهم أو بغير أمر بعضهم لا يجوز لأعنه ولا عنهم في قولهم جميعاً لا نصيب من لم يأمر صار له كما في السكك لمان وفي قول الحسن بن زياد رحمه الله تعالى ادعى بدنة عن نفسه وعن خمسة من اولاده الصغار عن ام ولده بامرهم أو بغير أمرهم لا يجوز لأعنه ولا عنهم * وقال أبو النعمان رحمه الله تعالى يجوز زعن نفسه * ولو اشترك سبعة في بدنة واحد منهم مشترك (٢٥٠) كان السكك لمان ونوى بعض الشركا التطوع وبعضهم يريد الاضحية للعام الماضي

والذي صار ديناً عليه وبعضهم الاضحية الواجبة عن عامه ذلك جاز عن الكل ويكون الواجب عمن نوى الواجب عن عامه ذلك ويكون تطوعاً عمن نوى القضاء عن العام الماضي ولا يجوز عن قضائه بل يتصدق بقيمة شاة وسط لماضى * ولو نوى بعض الشركا الاضحية وبعضهم هدى المتعة وبعضهم هدى القران وبعضهم جزء الصيد وبعضهم دم المتعة ولادة ولد له في عامه ذلك جاز عن الكل في ظاهر الرواية * وعن محمد رحمه الله تعالى في التوارد كذلك * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الأمانى أنه قال الأفضل أن يكون الكل من جنس واحد فان اختلفوا وكل واحد متقرب الى الله تعالى جاز * وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال كره ذلك فان فعلوا

والحفظ جميعاً كالوصى قال وان اتهم القاضي واحدا منهم يريد به واحدا من الاوصياء فبما ادعى من الانفاق على اليتيم أو على الوقف حلفه القاضي على ذلك وان كان أميناً كلودع اذا ادعى هلاك الوديعة وأردّها قال بعض مشايخنا انما يتخلف اذا ادعى عليه شيئاً معلوماً لا لا استخلاف يصح على دعوى صحته ودعوى الجهول لا تصح وقال بعضهم يحلف على كل حال لانه انما يحلف بنظر اليتيم واحتسابه وفي مثله يستخلف على كل حال وان أخبروا أنهم أنفقوا على الضبعة واليتيم من أموال الاراضى وغلاتها كذا وبقي في أيديها هذا التقدر في كان منهم معروفاً بالامانة فالقاضي يقبل منه الاجال ولا يجبره على التفصيل ومن كان منهم متهماً فالقاضي يجبره على التفصيل شيئاً أو لا يقبل منه الاجال وليس تفسير الجبر هنا الحبس وانما تفسيره ان يحضره القاضي المقلد يومين أو ثلاثة فيحضرهم بدمه ان يفسر احطاطاً في حق اليتيم فان فعل ذلك ومع هذا يفسر القاضي بكتفي منه بايمن ويسكوله قال وان قال الوصى للقاضي المقلد ان القاضي المعزول حاسبي فالقاضي المقلد لا بدع الايسة وان قال الوصى أو القسيم أنفقت على اليتيم أو قال على الوقف كذا من مالى وأراد ان يرجع بذلك في مال اليتيم والوقف لا يقبل قوله الا بجمعة بخلاف ما اذا ادعى الانفاق من مال اليتيم أو من مال الوقف حيث يقبل قوله في التختل قال واذا ادعى القسيم أو الوصى أن القاضي المعزول اجرى مشاهرة في شكل شهر كذا وكذا أو مساهرة في كل سنة كذا وكذا وصدقه للقاضي المعزول في ذلك أو لم يصدقه فالقاضي المقلد لا ينفذ ذلك فان قامت له شبهة على فعل القاضي في حال قضائه قبلت وانفذ القاضي المقلد ذلك فبعد هذا القاضي المقلد يتطرق ذلك ان كان ذلك مقدراً بجرم من عمله أو دونه أنفذه ذلك كله وان كان أكثر أنفذه مقدراً بجرم من عمله وأبطال الزيادة وان كان القيم قد استوفى الزيادة أمره القاضي بالرد على اليتيم قال في الاصل وما وجدته القاضي في ديوان القاضي المعزول من شهادة أو قضاء أو قرار فهو باطل لا يعمل به القاضي المقلد الآن تقوم بدنة انه قضى به أو أنفذه وهو قاض يومئذ كذا في المحيط *

الباب السابع عشر فيما اذا وقع القضاء بشهادة الزور ولم يعلم القاضي به

الكلام في هذا الفصل في العقود والنسوخ وفيهما اختلاف على قول أبي حنيفة وأبي يوسف الاول قضاء القاضي في العقود والنسوخ بشهادة الزور ينفذ ظاهر اباطنا وعلى قول محمد وأبي يوسف الآخر ينفذ ظاهر اباطنا صور المسئلة في العقود كثيرة (من جلتها) رجل ادعى على امرأته انكحها وحيي فتجده واقام عليها شاهد زور وقضى القاضي بالنكاح بينهم ما حل للرجل وطوؤها وحل للمرأة التمكن منه

جازه وقال زفر رحمه الله تعالى لا يجوز ويكون السكك لمان * أضحية خرج من بطنها ولدى قال عامة العلماء رحمه الله تعالى يشعل بالولد ما بهل بالام فان لم يذبحه حتى مضت أيام العر يتصدق به بجاه فان ضاع أو ذبحه أو كله يتصدق بقيمة فان بقي عنده حتى كبر وذبحه للعام القابل أضحية لا يجوز وعليه أخرى لعامة الذين ضحى ويتصدق به مذ بوطمع نقصان قيمته بالذبح والفتوى على هذا وقال بعضهم ان كان غنياً بضحي بالشاة ولا بضحي بالولد وان كان معسراً بضحي بالولد ولا بداهة رجل اشترى بدنة وأوجبها أضحية بلسانه ثم اشترك فيها ستة جله أو واحد بعد واحد حتى صاروا سبعة في القياس لا يجوز الاشتراك ولو فعل ذلك وضحوا بها يكون لمجاووه قول زفر رحمه الله تعالى وفي الاحتسان يجوز وهو قول علي شارحهم رحمه الله تعالى وانما جاز عننا لا يجب التصديق بشي من الثن والاذم الجعز على قول زفر رحمه الله تعالى كان عليه أن يشتري أخرى ما بقي وقت النحر ويتصدق بالثن انما مضت أيام العر * وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه

عند

الحم فلم يجز وفي مسئلة
الدرهم الدرهم الواحد
لا يحتمل القسمة فجازت
الهيئة ولو قسموا اللحم
لجزءوا المشترك في الاخصية
جزاوا في نصيب كل واحد
منهم شئ بمال الوزن كالرجل
والرأس ونحو ذلك لا بأس به
اذا حلل بعضهم بعضا *
وقال أبو يوسف رحمه الله
وعلى الدافع رحمه الله تعالى
* وقال
أخذ كل واحد منهم كراعا
وقطعة لحم وأخذنا رأس
وقطعة لحم وأخذ بعضهم
الكل من الحصان أصابه
سبع اللحم أو أقل لم يجز
وأوان أصابه أكثر حتى
يكون الزيادة بازا الرجل
والرأس جازا إذا كانوا سبعة
* رجل ضعى عن نفسه
وعن أربعة من عياله خبس
شياه ولم يعين كل واحد عن
صاحبه عن أبي يوسف رحمه
الله تعالى انه يجوز عن

الكل استحساناً * سبعة نخرو واقعة عن سبعة وأحد النكر كوارث ميت يذبح عن مورثه قال محمد رحمه الله تعالى السبعة بأكون أنصاهم من اللهم ويتصدق بنصيب الميت ولا يأكله الوارث * قال رضي الله عنه هذا إذا كان الوارث ضحى من مال الميت بأمر الميت * سبعة اشترى كوارث في قصبة القرية ومهم ضحى عنه أبوه أو متهوه ضحى عنه ولله أو ألام لمسلطة ضحى عنها ولاها جاز عن الكل * ولومات واحد منهم قيل أن نخرو فقال وارثه ونخروها عن الميت قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز أن يضحي عن الميت ابتداء إلا أن يكون الميت أو ج * ذلك على نفسه في حياته فيجب على الوارث أن يذبح عنه شاء أو أبى * وذ كر الزعفراني رحمه الله تعالى أن أمرهم الميت أن يضحي عن الميت ففعل الوارث ببيع عن الوارث فغلا وليت أجر الذبح أن فعل الوارث بحال نفسه ويكون هو بمنزلة ما لو يواحد من الشركاء السبعة نصيبه التطوع * رجل اشترى بقرة للأضحية عن نفسه فاشترى لها سبعة ذكراً أمهض بهم استحساناً فان فعل ذلك قبل الشراء كان أحسن * وذ كر

في مناسك الاصل لا يسمع ان يشركهم بعد الشراء الا ان يزيد عند الشراء ان يشركهم فيها فلا بأس به * وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه قال اري باسافيا اذا تراءى عند الشراء ان يشركهم ولا يحفظ رواية عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى ولو لم يوعده الشراء ان يشركهم ثم اشركهم فقد كرهه ابو حنيفة رحمه الله تعالى * وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى وهذا دليل على ان مجرد التبعة عند الشراء لا لاخصه لا تصير اخصية * وذكر الطحاوي رحمه الله تعالى انه انما تصير اخصية بمجرد التبعة حتى لو مضت ايام الضر ولم يرضع بها يصدق بها حية وان ذبحها يتصدق بجميع اللحم وان كل منه يتصدق بقيمة ما كل * ورجلان ذبحا شاتين بينهما عن نكتهما اجزاها ما يختلف مالو اعتقاد عديد بينهما عن كفارتها فان فلا لا يجوز كذا قال محمد رحمه الله تعالى ورجل اشترى اخصية ثم مات ان كان الميت او جها على نفسه بلسانه بجبر الورثة على ان يصفوا عنه ولو ضعى عن ميت من مال (٣٥٤) نفسه بغير امر الميت جاز له ان يتناول منه ولا يزرعه ان يتصدق به لانهم تصرلوا للميت

بل الذبح حصل على ملكه ولهنا لو كان على الذابح اخصية سقطت عنه * وان ضعى عن ميت من مال الميت بامر الميت بلزومه التصديق به ولا يتناول منه لان اخصية تقع عن الميت * رجل ضعى بشاة فقده عن غيره لا يجوز للساوا كان بامر او بغير امر لانه لا وجه لتصحح اخصية عن الا مريدون ملك الامر والمثل لا امر لا يثبت الا بالقبض ولم يوجد القبض لامن الامر ولا من نائبه * اذا ضعى رجل عن اخويه بغير امرهما او تصدق به جاز لان العزم ملكه وانما الميت ثوب الذبح والصدقة

فصل في العيوب ما ينع الاخصية وما لا ينع لا يجوز في الهب اياها والضمان العباء والعوراء وان كانت بيضاء بعض العين الواحدة او ناهية بعض العين الواحدة او بعض اذن الواحدة او

بالبيع بشهادة الزور وانه على وجهين (أحدهما) ان تكون الدعوى من جانب المشتري بان ادعى رجل على غيره انك بعثت في هذه الجارية بكذا أو أقام على ذلك شهود زور وقضى القاضي بالجارية للمشتري فنفذ قضاءه باطنا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى يحل للمشتري وطؤها خلافا للمجدرحه الله تعالى وبعض مشايخنا قالوا يجب ان تكون مسئلة البيع على التفصيل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كان الثمن المذكور مثل قيمة الجارية أو أقل مقدار ما يتغابن الناس فيه بنقد قضاء ما طنا . وهكذا ذكر في المتن نصا عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كان أقل مقدرا لا يتغابن الناس فيه لا بنقد قضاء ما طنا لان طريق تصحيح القضاء ما طنا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في العقود والفسوخ ان القاضي يقضاه بصرف منشا لذلك التصرف وانما يصير القاضي منشأ فيه لولاية الانشاء للبيع وله ولاية الانشاء بمثل القيمة أو أقل مقدار ما يتغابن الناس فيه وأما ما ليس له ولاية البيع بأقل من القيمة فندرا لا يتغابن الناس فيه لانه تبرع بمقدار القين فليس للقاضي ولاية انشاء التبرع وبعضهم قالوا لا يل بنقد القضاء على كل حال لان البيع وان كان يقين فهو مبادلة كذا في المحيط * (الوجه الثاني) ان تكون الدعوى من جانب البائع وصورته رجل ادعى على آخر انك اشتريت مني هذه الجارية وأقام على ذلك شهود زور وقضى القاضي بذلك حصل للمشتري وطها الجارية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما على قول مجدرحه الله تعالى ان عزم المشتري على ترك الخصومة حل له وطؤها اذا أقام المدعى شهود زور ولو لم يقم المدعى شهود وحلف المشتري ورد الجارية على البائع ان عزم البائع على ترك الخصومة حل له وطؤها ثم اختلف المشايخ في تفسير العزم على ترك الخصومة قال بعضهم (١) من العزم بالقلب وقال بعضهم بتفسيره ان يشهد بلسانه على العزم بالقلب ولا يكتبني بمجرد التبعة بالقلب (ومن جله صور العزم) رجل ادعى على رجل هبة مقبوضة أقام على ذلك شهود زور وقضى القاضي بذلك للمدعى فعلى قول مجدرحه الله تعالى بنقد القضاء بظاهره لا باطنا حتى لا يحل للقاضي له الانتفاع به وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان في ولاية لا بنقد اذ ليس للقاضي ولاية انشاء التبرع وفي رواية أخرى بنقد باطنا لان للقاضي ولاية انشاء التبرع في الجملة كذا في النخبة * وفي الصدقة روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الكافي (وأما الاملاك المرسله) فالتقضاء فيها يشهد الزور لا ينقد باطنا بالاجماع كذا في النخبة * وأجمعوا ان الشهود ولو ظهر وعبيدا أو

(١) قوله قال بعضهم من العزم بالقلب كذا في جميع النسخ الحاضرة والظاهرة يقال مجرد العزم كذا بهامش نسخة الطبع الهندي بعض ذنبا فان كان الباض او الذهاب كثر من النصف لا يجوز عند الكل وان كان أقل من الثلث جاز عندهم وان كان قدر محدودين الثلث يجوز في ظاهر الرواية * وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يجوز ولو علم المشتري بذلك بعد الذبح جازت الاخصية وان كان اقل من الثلث ويرجع على البائع بقصان العيب يتصدق بارش القصان ايضا وان كان العيب لا يجوز معه الاخصية يرجع على البائع بقصان العيب ويطلبه ارش القصان * وان كان الذهاب من العين وغيرها كثر من الثلث أو أقل من النصف في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز زهره قول زهر رحمه الله تعالى وغازي قول أبي يوسف ومجدرحه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه قال ذكرت قولنا في حنيفة فقال قولنا مثل قولك وقال القصة أو البت رحمه الله تعالى ان كانت الاخصية مقبوضة لا بد ان الواحدة كثر من الثلث لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويجوز في قول أبي يوسف ومجدرحه الله تعالى اذا كان الباقي كثر من النصف وشق الاذن

والكي لا يمنع جواز الاضحية * ولو كانت الاضحية صحيحة العنين عنده فاعورت بعدما اوجها على نفسه او كانت مبنية نصارت عفا أو
عرجا ذكر في رواية أبي سابين رحمه الله تعالى ان كان الزجل موسرا لا يجوز له أن يضحي به وان كان معسرا جاز له ذلك * وفي رواية أبي
جعفر يجوز موسرا كان أو معسرا المساجع على رضى الله عنه أنه أجاز ذلك * ولو ذهب عنها الواحدة أو كسر رجلها الواحدة في معالجة
الذبح ينظر ان لم يرسلها جاز وان أرسلها بعد ما أصابها آفة ضحى بها في وقت آخر في يومه ذلك أو يوم آخر من أيام العر ليدرك هذا في الأصل
واختلفوا فيه روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجوز به أخذ الرع في ربحه الله تعالى قال وقد قال بعض العلماء لا يجوز ولا أخذه
* ولا يجوز الرجا مالم لا تقدر على القيام والمشي الى الذبح وان قدرت جاز * والشاة اذا لم يكن لهاذن ولا ذنب خلقة يجوز قال محمد رحمه
الله تعالى لا يكون هذا ولا يجوز * وذكر في الأصل عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى (٣٥٣) أنه يجوز * وان لم يكن لها عينان
خلقة لا يجوز * ويجوز

الجاموهى التي لا قرن لها
خلقة وكذلك مكسورة القرن
ويجوز زواله والجسر باعدا
كاستحمتين وان كانتا
مهرز ولتين لا تبقى لا يجوز
ان اذهب مخ عظمها * وان
كانت مهرزولة فيها بعض
الشعر جازم روى ذلك عن
محمد رحمه الله تعالى * فان
كانت مهرزولة عند الشراء
فسمت بعد الشراء جاز
والسبي لا أسنان لها وهي
تعتل أو لا تعتل لا يجوز
* وان بقي لها بعض الاسنان
ان بقي من الاسنان قدر
ما تعتل جاز أو لا * ويجوز
السكا في قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى وهي صغيرة
الاذنين بعد أن يسمى اذا
* وان كان لها آية صغيرة
مثل الذنب خلقة جاز أما
على قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى فظاهر لان عنده لولم
يكن لها آذن ولا آية أصلا
جاز صغيرة الاذنين أولى
وأما على قول محمد رحمه الله

محمد روى في ذئب أو كفارا ينفذ ظاهر الاباطنا وأجوعوا له لو أقر بالعلقات الثلاث ثم أنكر وحلف وقضى
لهما لا يحل له وطؤها الكل في شرح الجامع الصغير للقاضي الامام غفر الله له في فاضل رحمه الله تعالى
كذا في الخلاصة * (واما قضاء القاضي بالنسب يشهد الزور) فقد قيل انه على الخلاف وقيل انه لا ينفذ
باطلا بخلاف صورته المسئلة أمّا ما دعت على مولاها أنها ابنته وأنه أقر بذلك وأقامت على ذلك ثم دود
زور وقضى القاضي بذلك حرم على المولى وطؤها عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لمحمد رحمه الله تعالى
عند بعض المشايخ * وعند بعضهم لا يجوز به الاجماع فان مات الاب وترك ميراثا لم يحل لها أن كلذ كرى
كتاب الرجوع عن الشهادة أنه يحل لها أن كلمن غيرة كرخلاف واختلاف المشايخ رحمه الله تعالى فيه
بعضهم قالوا هذا على الخلاف وبعضهم قالوا لا يحل لها أن كل بهلا خلاف وبعضهم قالوا يحل لها أن كل ميراثه
بلا خلاف وان مات المرأ ذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في كتاب الرجوع وذكر أنه يحل له أن كل
ميراثها قال شيخ الاسلام رحمه الله تعالى وهذا الجواب على قول الكل لان الحال لا يحل لولم كان أمته
أرأته فان كانت أمته فهذا كسب أمته فيحل له بالاجماع وان كانت ابنته كان ميراثها حلالا له بالاجماع
* قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع اذا شهد شاهدان على رجل في شوال أنه أعتق عبدا في رمضان وقيمة
العبد يوم الشهادة لا قدرهم وكانت قيمته في رمضان ألفا بعد لاحتى صارت قيمته ثلاثة آلاف درهم
ثم عدل لا يقضى بشهادتهما ثم رجعا ضاقيمة العبد يوم أعتقه القاضي وذلك ثلاثة آلاف كذا في الزخيرة
* وفي الفتاوى المتأخرة واذا قضى بعق أمته ثم رجع الشهود والعق ثابت ولا أحد الشاهدين أن
يتزوجها وفي المتنق شرط على قولهما أن يكون ذلك بعد القضاء بقيمة على الشاهدين كذا في التتارخانية
* وانما دعت المرأ على زوجها أنها ابنته ثلاث أو واحدة فبعد الزوج خلفه القاضي خلف فان علت
أن ادعى كما قالت لانهما الإقامة معه ولأن يأخذ ميراثها كذا في النهاية *

الباب الثامن عشر في القضاء بخلاف ما يعتقده المحكوم له

أو المحكوم عليه وفيه بعض مسائل الفتوى

رجل قال لامرأه أنت طالق البتة وهو راها واحد رجبية فراجها وورافعتها على قاض رها ثلاثا
فجعلها ثلاثا ففرق بينهما أو كان الزوج راها واحدة فترجوها وورافعتها الى قاض رها ثلاثا فوافق
بينهم فنفذ هذا القضاء ظاهرا وباطنا حتى لا يحل له المقام معها ولا يسعها أن تنكته من نفسها وان كان
الزوج راها ثلاثا فوافقت على قاض رها واحدة بائنة أو واحدة رجبية فجعلها واحدة بائنة أو واحدة

(٤٥ - فتاوى ثالث)

تعالى صغيرة لا ذنين جائرة * وان لم يكن لها آية ولا ذنب خلقة لا يجوز وان كانت صغيرة
الاذنين جاز * ومشقوقا لاذنين من قبل وجهها وهي المقابل جاز * وكذلك الملبس بدهي التي تكون على العكس وكذلك الشرا فوهي
التي قطع من وسط أذنها فنفذ انفرق الى الجانب الاخر كذا حلوا وهي التي في عيناها حول وكذا الجوز ودهي التي برصونها ولا تجوز
الحلالة وهي التي تأكل العذرة ولا تأكل غيرها فان كانت الحلالة ابلا عسك أو بعين وما حتى يطيب لها والبقر عسك عشرين يوما
والغنم عشرة أيام والدباجة ثلاثة أيام * والصنفور يوما * ولا يجوز للرخصة البكين مرضها في الاضحية واللاقي ينسب ضرعها
أو قطع ضرعها * وان ذهب بعض ضرعها فعلى الخلاف الذي ذكرنا في الاذن والعين والآية اذا كان الذهاب أكثر من الثلث وأقل من
النصف لا يجوز في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى اذا كان الذهاب أقل من النصف

جاء وهو رواية عن أبي شقيق رحمه الله تعالى وإن كان المذهب نصافين أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان * والجميع إن الثالث وما دونه قليل وما زاد عليه كثير وعليه الفتوى ﴿ فصل في الانتفاع بالاختبة ﴾ لا بأس بأن تنفع بها أهلب الاختبة أو يشتري بها الغر بال والمخل * وإن باعه مدراهم أو نوسن تصدق بمنه في قول أصحابنا رحمهم الله تعالى وفي قول الحسن البصري رحمه الله تعالى بكره أن يشتري بها غرا بالأ أو مختلا * ولا يجوز الانتفاع به والتصدق * ولا بأس بأن يتخذه من جلد الاختبة فروا أو سباط أو ممتكا * يجلس عليه أو يبيع جلد الاختبة بشئ من متاع البيت والثوب لنفسه بلبسه أو كسا أو خفا أو نحو ذلك وقال بعضهم لو باع الجلد بالثوب لا يجوز وليس له أن يبيع الجلد لينفق الثمن على نفسه أو عياله * ولا يبيع لحم الاختبة ليقصد بذلك أكله أو يطعم * ولو ولدت الاختبة بضحي يتصدق به * فإن أكل منه يتصدق بغيره ما أكل * والمستحب أن تصدق بولدها حاملو

رجعة نفذ هذا القضاء بان عند أي حنفية ومحمد رحمه الله تعالى حتى يسعه أن يراجعها وأن يتزوجها
 وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا ينفذ هذا القضاء باننا ذكر الخلاف على هذا الوجه في آخر استحسان
 الاصل * والحاصل ان المبني بالحادثة أن كان عاتق لا رأي له فعليه أن يتبع حكم القاضي فيما يقضي
 في تلك الحادثة سواء حصل الحكم له بأن حصل الحكم بالحل أو حصل الحكم عليه بأن حصل الحكم
 بالحرمة وإن كان المبني بالحادثة فقبله رأى وحكم القاضي بخلاف رأيه بأن حصل الحكم عليه بأن
 كان هو بمقتضى الحل وقضى القاضي بالحرمة فعليه أن يتبع حكم الحاكم ويترك رأى نفسه بخلاف
 وان حصل الحكم له بأن كان هو بمقتضى الحرمة وقضى القاضي بالحل ذكر في بعض المواضع انه يتبع حكم
 القاضي ويترك رأى نفسه من غير ذكر خلاف وذكر في الاستحسان أن على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى
 لا يترك رأى نفسه ولا يلتفت إلى اباحة القاضي فيما يعتقد حراما وجه قوله ما أنا جاعل ان أن المبني
 بالحادثة اذا كان عاتقا وقضى القاضي له بنفسه فذوقوا فكذا اذا كان عالما لقضاء القاضي ملزم في حق
 الناس كافة * توضيحه ان القاضي يقضي بأمر الشرع وما يصير مضافا إلى الشرع فهو بمنزلة النص فلا
 يترك ذلك بل يرى إلى كماله لا يترك النص بالاجتهاد وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقول الالتزام في جانب المقضي
 عليه فأمّا في حق المقضي له فلا التزام ولهذا لا يقضي القاضي بدون طلبه وفي رعيه ان القاضي مخفي في
 هذا القضاء فلا يتبعه في ذلك كذا في المحيط * وفي نوادر هشام عن محمد رحمه الله تعالى رجل تزوج امرأته ثم
 جن جنونا مطبعا وله والدفاعت المرأة أنه كان حلف قبل التزوج بطلاق كل امرأته ثم زوجها ثلاثا قال
 نص القاضي والده ختمه ما فان نصبه ورأى أن هذا القول ليس بشئ فاطمله وأمضى النكاح ثم تكرر الزوج
 وهو يرى وقوع الطلاق بهذا القول هل يسعه المقام معها قال نعم وعلى قياس قول أبي يوسف رحمه الله
 تعالى لا يسعه المقام معها لان الحكم وقع له * وفي الحاديات أن كان الزوج حاديا ونوى وقوع الطلاق بهذا
 القول فلا يسعه المقام معها وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال أبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى
 العالم والجاهل في ذلك سواء يتبع رأى القاضي وفي الخاتمة ثم شرط محمد رحمه الله تعالى ليكون الوالد دخما
 أن يكون جنون الزوج مضطربا باختلاف الروايات في المطبق وانقتت الروايات الظاهرة أن الجنون اذا كان
 يوما أو يومين لا يعتبر ولا يصير غيره خمساً عنه وتنفذ صرقاته في سائر الاوقات كما في الانعم وذكر
 الناطقي والشيخ الامام المعروف بنحو اهرازه ان الجنون المطبق في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى مقدر
 بشهر وعليه الفتوى كذا في التاترخانية * ولو أن فقها قال لا امرأته أنت طالق البتة وهو براهاننا
 فأمضى رأيه فيما يسعه وينها عن رعيه أن امرأته عليه ثم رأى بعد ذلك أنه الطليقة رجعية أمضى رأيه

قبل الذبح وأجر صوفها
 يتصدق بها ولا ينفع بها
 وعن محمد رحمه الله تعالى
 إذا نذر شيئا لأكل منها
 الناذر فإن أكل كان عليه
 قيمته ولا يبطئ جلد الاضحية
 ولا لحها بأجرة الذابح
 والسلاخ ولو اشترى بجلد
 الاضحية جرابا جازوان
 اشترى به شيئا من الحبوب
 لا يجوز * ولو اشترى به لحم
 الاضحية حبوبا جاز * وكذا
 لو اشترى لحما به جاز ولو
 اشترى به لحم الاضحية جرابا
 لا يجوز * ولو اشترى بجلد
 الاضحية لحما لا لا يجوز
 الا في رواية * وعن محمد رحمه
 الله تعالى أنه يجوز الكل
 قالوا والاصل في هذا أنه يجوز
 بيع غير الماء **المأكل** بغير
 الماء **كول *** ويجوز بيع
 الماء **كول** الماء **كول** ولا يجوز
 بيع غير الماء **كول** الماء **كول**
 ولا بيع الماء **كول** بغير
 الماء **كول *** ولو أدخل جلد
 الاضحية في الكورة وأرجله

جوابان استعمل الحرب في أعمال منزله جاز وأجر لا يجوز وعلمنا بتصدق بالاجر * واما الكوراة ان استعملها في منزله أو أعمار الذي جاز وأجر تلك الكوراة هل يطيب له الاجر قالوا ينظر فيه ان كانت الكوراة جديدة لا يلزمه التصديق بالاجر وان كانت خلقا مغفرا فليزمه التصديق بنصف الاجر دون نصفه فحوا ما إذا أحرجه بافتين تصديق وفاق واحد لان الكوراة اذا كانت جديدة لا يحتاج في الاستفاح بها الى الخلد. فكون الخلد تعالى للكوراة ويكون كل الاجر بازاء الكوراة فطيب أو أمانا كانت الكوراة خلقا محتاجا في الاستفاح الى الخلد لا مأساة ما فيه كان نصف الاجر للكوراة والنصف للخلد * وانا أخذنا من الصوف في طرف من أطراف الاضحية للعلامة في أيام الحر لا يجوز له أن يطر ذلك الصوف ولأنه يبل بتصديق بذلك الصوف والشعر على الفقراء * عشرة نفر اشترى من رجل عشرة شياه جله فقال البائع بع هذه العشرة لكم كل شاة بعشرة دراهم قالوا اشتريناها بثلث العشرة فمشتكم منهن فخذ كل واحد منهن شاة ونحني عن نفسه ما ر

* فان ظهر منها شاة عوراء أو أنكر كل أحد من الشركاء أن تكون العوراء له لا تجوز تخفيتهم لان تسع شياء عن عشرة نفر لا تجوز لانه مقصود كل أخية في التسع فصل في مسائل متفرقة رجل اشترى أخية وأمر رجلها ببيعها وقال ترك التسمية عمدا ضمن الذاب قيمه الشاة الا امر ببيعها شاة أخرى وبخى ويتصدق بطلها ولا ياكل * هذا اذا كان أيام العز باقية فان مضت أيام العز يتصدق بغيرها على الفقراء * رجل دعا قاصدا ليطهى عنه فضحي القصاب عن نفسه فوئى عن الأمر * رجل اشترى خبس شياء في أيام العز وأراد أن يخفى واحدة منها لكن لم يعينها فذبح رجل واحدة منها يوم الاخي بغير أمر صاحبها بذمة الاخية عن صاحبها كان ضامنا لان صاحبها لم يذبح هذه الشاة * شادت فرماها صاحبها وانوى الاخية فأصابها اللههم وقتل جازت الاخية لانها التحقت بالوحشية والافضل للرجل اذا أراد الاخية أن يضحي بدهان قدر * فان (٣٥٥) لم يقدر فوئى الى غيره لما روى

الذى كان عزم عليه ولا يردّها الى أن تكون زوجته برأى حدث من بعد بخلاف ما إذا فاضى القاضي بخلاف رأيه الذى عزم عليه وكذلك لو كان في الابداء يرى تطليقة رجعية فعزم على أنها امرأته ثم رأى بعد ذلك أنها ثلاث تطليقات لم يحرم عليه ولو كان في الابداء لم يعزم بذلك ولم يحرم على حتى رآها ثلاثا لم يسعه الماقيم معها وكذلك لو كان في الابداء يرى أنها ثلاث تطليقات الا أنه لم يعزم عليه ولم يحرم على حتى رآها واحدة رجعية بعد ذلك فاضى رأيه فيها وجعلها واحدة رجعية وسعه ذلك ولم يحرم على رآها آخر بعد ذلك وفي أول المنسقى لو أن فقها قال لامرأته أنت طالق البتة و يرى أنها واحدة بثلاث الرجعية وعزم على أنها امرأته فرأها ثم قال لامرأته أنت طالق البتة وهو يرى يوم قال ذلك أنها ثلاث حرمت عليه المرأة الا اخرى بهذا القول فيكون للرجل امرأتان قد قال لهما قولا واحدا لتحل احدهما له ويحرم الاخرى عليه واذا كان المبني فقها له رأى فاستقى فقها آخر فاتفقوا بخلاف رأيه يعمل برأى نفسه واذا كان المبني جاهلا فانه يأخذ بنسبى أفضل الرجال عند عامة الفقهاء ويكون ذلك بمنزلة الاجتهاد له فان أفتاه مفت في تلك الحادثة وهو جاهل وقضى قاض في تلك الحادثة بخلاف الفتوى والحال: ثم تجهد فيها ان كان القضاء عليه يتبع رأى القاضي ولا يلتفت الى فتوى المفتى وان كان المفتى أعلم من القاضي في تلك الحادثة عند العامة وان كان القضاء فهو على الاختلاف الذى مر ذكره ان قول المفتى في حق الجاهل بمنزلة رأيه واجتهد فصارت هذه المسئلة عين تلك المسئلة وفي نوادر داود بن رشيد عن محمد رحمه الله تعالى في رجل لبس بغيره بتبلى نازلة في امرأته فقال عنها فقها فافتاه بأمر من يحرم أو تحل فيعزم عليه وأمضاه ثم أفتاه ذلك الفقيه بعينه أو غيره من الفقهاء امرأته اخرى في عين تلك النازلة بخلاف ذلك فأخذه وعزم عليه وسعه الامر ان جميعا ولو كان هذا الرجل سأل بعض الفقهاء عن نازلة فافتاه بحلال أو يحرام فلم يعزم على ذلك في زوجته حتى سأل فقها آخر فافتي بخلاف ما أفتاه به في الاول فامضاه على زوجته وترك فتوى الاول وسعه ذلك ولو كان أمضى قول الاول في زوجته وعزم عليه فيها بينه وبين امرأته ثم أفتاه فقيه آخر بخلاف ذلك لا يسعه أن يدع ما عزم عليه ويأخذ بنسبى الآخر قال محمد رحمه الله تعالى وهذا كله قول أى حنفية وفى يوسف رحمه الله تعالى وقولنا وفي القدوري اذا لم يكن الرجل المبني بالحادثة فقها واستفتى انسا أو أفتاه بحلال أو يحرام فان لم يعزم على ذلك حتى أفتاه غيره بخلافه فأخذه ونقل الثانى وأمضاه في منكر حخته لم يحزم أن يترك ما أمضاه فيه ويرجع الى ما أفتاه به الاول كذا في الأخيرة اذا حلف الرجل بطلاق كل امرأته ويستقى فقها عدل من أهل الفتوى وأفتاه بطلاق العين وسع اتباع فتواه وامسك المرأة وفي التوازل اذا استفتى فقها فافتاه بطلاق العين فتزوج

تسمية * رجل عصب شاة وضحي بها ثم ضمن قيمتها جاز * ولو كانت الشاة رهنا عنده أو ودية فضحي بها ثم ضمن قيمتها لا يجوز * رجل وكل غيره بشراء أخية فوكل الوكيل غيره ثم فاشترى الاخر يكون موقفا على اجازة الاول ان اجاز جاز والا فلا * والوكيل يدفع الزكافا ذوكل غيره ثم فدفن الاخر جاز ولا يتوقف * ثلاثة نفر اشترى ثلاث شياء ثم اختصموا وقالوا هاتين الشاتين ليستا لنا ادعى كل واحد الشاة الثالثة قال الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى تصرف الشاتان الى بيت المال والثالثة سابع ويتصدق بغيرها * وان اشترى ثلاثة نفر ثلاث شياء ثم اشكل عليهم عند الذبح قال الشيخ الامام هذا رحمه الله تعالى ينبغي أن يوكّل كل واحد اخصاه بالذبح حتى لو ذبح شاة نفسه جاز * ولو ذبح عنه غيره بأمره جاز ايضا * رجل أراد أن يضحي فوضع صاحب الشاة معه يد القصاب في المذبح وأعانه على الذبح حتى صار ذابح القصاب قال الشيخ الامام هذا رحمه الله تعالى يجب على كل واحد من مال التسمية حتى لو ترك احدهما التسمية

لا تحل الذبيحة * وكذا لو علم صاحب الشاة أن التسمية شرط الأمانة ظن أن نسجها أحدهما تكتفي لا يحل آكله * وكذا لو نظر إلى جماعة من الغنم فقال بسم الله وأخذوا واحدة فأنجبها وزك التسمية وظن أن تلك التسمية تجزئ به لا يحل * رجل وهب رجل شاة ففقدى بها الموهوب له أو ذبحها للتمعة أو جزأه فمصدق يرجع الواهب في الهبة جازت الاضحية والمنفعة * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصح رجوع الواهب فيها في ظاهر الرواية صح رجوعه * وليس على الموهوب له في الاضحية والمنفعة أن يتصدق بشيء وفي جزاء الصيد عليه أن يتصدق بقيمة الذئب ويُسقط عنه الجزاء * رجل اشترى شاة بشراف فاسد فذبحها عن الاضحية جاز وللبيع خيار فإن ضمنه قيمتها جاز فلا شيء على المضى وإن أخذها مذبوحة قبل على المضى أن يتصدق قيمتها جاز لا القيمة سقطت عن المضى حيث أخذها البائع مذبوحة فكان له بأعقاب القيمة التي (٣٥٦) وجبت عليه * وقال بعضهم ليس على المضى أن يتصدق بأكثر من قيمتها مذبوحة وهو الصحيح لأن البائع لما أخذ الشاة مذبوحة فقد أبرأ المضى عن الفضل بين القيتين وإن لم يأخذها البائع مذبوحة لكن المشتري صالحه عليها مذبوحة عن القيمة التي وجبت عليه أو باعها منه بتلك القيمة لا يتصدق بشيء * رجل اشترى شاة وضى بها ثم وجد بها عيبا لا يمنع التضحية كان له أن يرجع على البائع - نقصان العيب * وليس عليه أن يتصدق بشيء فإن قال البائع أنا أنرضى بأخذها مذبوحة كان له ذلك فإن أخذها وردها الثمن على المشتري كان على المشتري أن يتصدق بمثل ما استرد من البائع الا حصصه نقصان العيب فإن روى الثمن على البائع فلا شيء على المشتري * وإن روى البعض وحصل البعض فله يتصدق بما وصل اليه من حصصة الشاة ولا يتصدق بقدر حصصة نقصان العيب من ذلك حتى لو كان

أمر آخر ثم استفتى فقها آخر فأنفق بجمعة العين بفارق الأخرى وعينك الأولى عاملا بقوله ما كذا في التتارخاتية *

(الباب التاسع عشر في القضا في المجتهدات)

قضا ما لقاضي الأول لا يتحلى أو امان وقع في فصل فيه نص مفسر من الكتاب والسنة المتواترة وأجاج واما ان وقع في فصل بمجتهده من ظواهر النصوص والقياس فان وقع في فصل فيه مفسر من الكتاب والخبر المتواتر وأجاج فان وافق قضاؤه ذلك نفذه الثاني ولا يحل له النقص وان خالف شيأ من ذلك رده وان وقع في فصل بمجتهده فله لا يتحلى امان كان مجتهدا على كونه مجتهدا فيه واما ان كان مختلفا في كونه مجتهدا فيه فان كان مجتمعا على كونه محل الاجتهاد فاما ان كان المجتهده هو القضي به واما ان كان نفس القضاء فان كان المجتهده هو القضي به فرفع قضاؤه الى قاض آخر ليرده الثاني بل ينقضه فان رده القاضي الثاني فرفع الى قاض ثالث نفذ قضاء القاضي الأول وأبطل قضاء الثاني وان كان نفس القضاء مجتهدا فيه أنه يجوز أن لا يكون قضي بالجبر على الحر أو قضي على الغائب يجوز للقاضي الثاني أن يقض الأول اذا مال اجتهاده الى خلاف اجتهاد الأول هذا اذا كان القضا في محل أجمعوا على كونه محل الاجتهاد فاما اذا كان في محل اختلفوا أنه محل الاجتهاد أم لا كبعض ام الولادة هل ينقضه قضاء القاضي عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ينقضه لا محل الاجتهاد عندهما لاختلاف الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين في جواز بيعها وعند محمد رحمه الله تعالى لا ينقض وقوع الاتفاق بعد ذلك من الصحابة وغيرهم على أنه لا يجوز بيعها فخرج عن محل الاجتهاد في نظر من كان من رأى القاضي الثاني أنه مجتهده ينقض قضاؤه ولا يردده وان كان من رآه أنه خرج من حد الاجتهاد وصار متفقا عليه لا ينفذ بل يردده كذا في البدائع * اذا كان نفس القضاء مختلفا فيه بأن قضى القاضي بحق على الغائب ولا غائب هل ينقضه رويان عن أصحابنا في رواية لا ينقض وهكذا ذكر الخصاص وهو الصحيح كذا في محط السرخسي * قال ابن سباعة في نوادره أنه أمر جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فعل وجاءه منه غنم غزال الفحل وأجابه عن أحد من الصحابة وجاءه عن ذلك الرجل أو عن غير من الصحابة خلافة وعمل الناس بأحد الأمرين دون الآخر أو عمل بأحد القولين ولم يعمل بالأخر ولم يحكم به أحد فمعه ومزكوك منسوخ فان حكم به أحد من أهل زماننا لم يجز أن يشار به الى أنه وان قضى بالنص لكن ثبت باجتماع الامة انتسابه بحيث لم يعمل به أحد من الامة والعمل بالنسوخ باطل غير جائز قال وانما يجيز من ذلك ما اختلف فيه الناس وحكم به حاكم من

الغنم مشرقون نقصان العيب درهم يتصدق بثمانية عشر دراهم اليه * رجل أمر رجلا أن يشتري له بقرة عشرة دنانير فاشترى الوكيل بعائتي درهم وقيمة الدنانير مثل الدراهم أو كان على العكس لزم الأمر استحسانا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى * وعن الحسن بن زياد وزفر ومحمد رحمه الله تعالى لا يلزم الأمر إلا أن يشتري بمثل ما سمي له من الغنم * وأجوعا على أنه لو اشترى بعروض قيمته مثل الدراهم لا يلزمه * وان وكله بأن يشتريه بقرته سواء الاضحية فاشترى بيه أو جزأه لم لا أمره * وان وكله بأن يشتريه بقرته أو أن يشتري ذكرا لا يلزم الأمر وكذا الشاة * وان قال بقرته ولم يقل أنني فاشترى ذكر الزم الأمر * وان وكله بأن يشتريه كبشاً أو قرن أعين للاضحية فاشترى كبشاً ليس بأعين ولا قرن لا يلزم الأمر * وان وكله أن يشتريه من الضأن فاشترى جذعا من الضأن لا يلزم الأمر * وكذا لو أمره أن يشتريه الضأن للاضحية ولم يقل أنني فاشترى جذعا من الضأن لا يلزم الأمر * وان وكله بأن يشتريه بقره

الصحيح لأن البائع لما أخذ الشاة مذبوحة فقد أبرأ المضى عن الفضل بين القيتين وإن لم يأخذها البائع مذبوحة لكن المشتري صالحه عليها مذبوحة عن القيمة التي وجبت عليه أو باعها منه بتلك القيمة لا يتصدق بشيء * رجل اشترى شاة وضى بها ثم وجد بها عيبا لا يمنع التضحية كان له أن يرجع على البائع - نقصان العيب * وليس عليه أن يتصدق بشيء فإن قال البائع أنا أنرضى بأخذها مذبوحة كان له ذلك فإن أخذها وردها الثمن على المشتري كان على المشتري أن يتصدق بمثل ما استرد من البائع الا حصصه نقصان العيب فإن روى الثمن على البائع فلا شيء على المشتري * وإن روى البعض وحصل البعض فله يتصدق بما وصل اليه من حصصة الشاة ولا يتصدق بقدر حصصة نقصان العيب من ذلك حتى لو كان

مسئلة للاخضعية فاشترى له النبي لا يلزم الاجر وان كانت المسنة والتي من البقر عند الفقهاء واحدا وهو مات عليه سنتان وطعن في الثالثة * وان وكله بأن يشتري له النبي من البقر ولم يسم له النبي فاشترى له مسنة فهو على وجهه * ان كان النبي يشتري باقل من مسنة لا يلزم الاجر * وان كانت المسنة والتي بطن واحد لم يلزم الاجر * ولو وكله بأن يشتري له شاة للاخضعية فاشترى عن غير تجزى في الاخضعية جاز لان الشاة اسم جنس يتناول الضأن والمعز * ولو وكله أن يشتري معز فاشترى شاة من الضأن لا يلزم الاجر * ولو وكل انسان بأن يشتري له شاة للاخضعية فاشترى الوكيل شاة واستاجر انسانا بدهم بقوله لا يلزم الاجر الاجر * كتاب الصيد والذبائح * الصيد هو الحيوان المتوحش المحتجب عن الايدي ما كان أو غير ما كان أو ماله ما كان أو لم يكن فهو الانعام كلها الا بالوبقر والغنم والمزحلل * وكذلك ما سوى الانعام من غير السباع كالطيور والارانب وجرار الوحش وبقر الوحش والطيور التي ليس له مخلب (٣٥٧) كالذباح والحمام والاوز والغراب الاسود الذي يأكل الحب

يقال له غراب الزرع * يقال له غراب الله وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال سألت أبا حنيفة رحمه الله تعالى عن العقق فقال لا بأس به فقلت أنه يأكل كل الحشرات فقال إنه يخطئ الحساسة بشئ آخر ثم يأكل فكان الاصل عنده ان ما يخطئ الحساسة بشئ آخر كالذباح لا بأس به * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يذكره العقق كما يكره الذباحة والخدلة * ولا يؤكل الخفاس لانه ذنوب ولا بأس بالخفاس والقمرى والسوداني والزرزور والعاصفر والقاختة والجراد وكل ما ليس له مخلب يختلف بمخلبه ولا بأس بدون الزنبور قبل أن ينفخ فيه الروح لان المارروح له لا يسمى ميتة * والكلب اذا نزع اذنه شاة فولدت ولدا رأسه رأس الكلب وما سوى الرأس من الاعضاء يشبهه

حكام أهل الامصار وأخذ بعضهم بقول واحد وبعضهم بقول الآخر يعني بعض الحكماء أشار إلى أنه غير خلاف بعض العلماء لا يصير المخل محل الاجتهاد ما لم يعتبر العلماء ولم يسوغوا له الاجتهاد فيه ألا ترى أن عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما كان من فقهاء الصحابة ثم لما يسوغوا له الاجتهاد في النقد حتى أنكر عليه أبو سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه لم يعتبر خلافه حتى لو قضى قاض يجوز بيع درهم بالدرهم لم يجوز قضاؤه ثم قوله وانما يجيز من ذلك ما اختلف فيه الناس يشترى أن العبرة بظنفة الاختلاف في صيرورة المخل مجتهد فيه وهو اختيار الخصاص إلا أنه لم يعتبر الخلاف بيننا وبين الشافعي انما اعتبر الخلاف بين المتقدمين والمراد من المتقدمين الصحابة رضي الله تعالى عنهم ومن معهم ومن بعدهم من السلف والقاضي الامام علي السعدي اعتبر خلاف الشافعي رحمه الله تعالى في مسئلة مذكورة في آخر السير الكبير وصوره تلك المسئلة لو أن اماماً رأى مشركي العرب فسيماهم وقسمهم جاز وليس الامام الاخر بعد ذلك أن يسطر له لان هذا موضع الاجتهاد لان الشافعي رحمه الله تعالى يقول يجوز ان استرقاق مشركي العرب وكذلك شيخ الاسلام الاجل شمس الامنة السرخسي ذكر في قضا الجامع قول الشافعي رحمه الله تعالى في مسئلة وخلافه واعتبره وحكمه القاضي في المصالح أنه فسح أو طلاق نظره حكمه في سائر المجتهدات وأنه مختلف في ما بين الصحابة رضي الله تعالى عنهم وفي المتقي يشير إلى أن العبرة لا يشابه الدليل لاحقية الاختلاف وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الجامع وفي السير الكبير وهكذا ذكره صاحب الاقضية صورته كما ذكر في السير لورأى ما من أئمة المسلمين أن يقبل الجزية من مشركي العرب وقبل جاز وان كان هذا خطأ عند الكل لانه موضع الاجتهاد كذا في الذخيرة * وكما يصح أن تكون المسئلة مجتهدا فيها لوقوع الاختلاف فيها كذلك نصبر مجتهدا فيها لوقوع الاختلاف في مثلها كذا في البرازية * قضاء القاضي في المجتهدات نافذ لكن ينبغي أن يكون عالما بمواضع الخلاف وترك قول الخالف ويقضي برأيه حتى يصح على قول جميع العلماء وان لم يعرف مواضع الاجتهاد والاختلاف في نقضه روايتان والاصح أنه ينقض كذا في خزائن المفتين * ولو ادعى المذني في مسئلة الصلح عن الانكار بدل الصلح وقال المذني عليه لا يلزم من ادأوه بسبب فساد الصلح لانه كان عن انكاروا نه لا يصح على قول ان في ليلي والشافعي رحمه الله تعالى فاذا قضى عليه بصحة الصلح وأبطل قول الخالف بنقض قضاؤه على قولهم جميعا باتفاق الروايات كذا ذكره في ظاهر الدين رحمه الله تعالى في شروطه وذكر في شرح الطحاوي وجميع الفتاوى القاضي اذا لم يكن مجتهدا ولكنه قضى بتقليد فقيهه ثم بين أنه خلاف مذهبه بنقض وليس لغرضه نقضه وله أن ينقضه هكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ما ليس لغرضه أن ينقضه ليس له نقضه

الشاة والعنز قالوا اهدم عليه العلف والعم فان تناول العلف لا يؤكل لانه كلب وان تناول العلف لم يتناول اللحم يرى رأسه ويؤكل ما سوى الرأس اذا فسخ * وان تناولها جميعا يضرب ان لم يؤكل كل شئ منه لانه كلب وان تغارى رأسه ويؤكل ما سوى الرأس * فان أقي بالصوتين جميعا يذبح فان خرج منه الكرش يؤكل ما سوى الرأس وان خرج منه الامع لا يؤكل منه شئ لانه كلب ولا بأس بسائر أنواع السمك نحو الجريت والمالماهي * ولا يؤكل كل ما في البحر سوى السمك طهر الماء عندنا * وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا بأس بأكل ما في البحر * وله في الضفدع قولان * وإذا أخذ سمكة فوجد في بطنها سمكة أخرى لا بأس بأكلها * وان أكلها كلب ففسد بطنه فخرجت السمكة تؤكل اذا كانت صحيحة ولو لا ذلك لاذرعه اطامر * ولو ضرب سمكة فقطع بعضها لا بأس بأكلها * فان وجد الباقى منها يؤكل ايضا والاصل ان السمك متى مات بسبب حادث حل أكله * وان مات حنفاً لانه لا يسبب ظاهراً لا يحل أكله عندنا لانه طاف

* والحادوث كل واحد حتماً أو متناً * فان ألقي سمكة في حب ماء فانت فسمه لا بأس بأكلها لانها ماتت بسبب حادث وهو سبق المكان
 * وكذا اذا جمع السمك في خيطه لا يستطيع الخروج منها وهو يتمكن من أخذه بغير صدق مات فيها لا بأس بأكلها وان كان لا يؤخذ بغير
 صمد لا خفي أكلها * ولو وجد سمكة بعضها في الماء وبعضها على الأرض وقدمت قال محمد رحمه الله تعالى ان كان رأسها على الأرض
 لا بأس بأكلها لانها ماتت باقعة وان كان رأسها في الماء ينظر ان كان ماعلى الأرض منها أقل من النصف أو النصف لا تؤكل لان موضع
 النفس في الماء لا يكون الموت باقعة فيكون بمنزلة الطافي * وان كان الاكثر من نصفها على الأرض أكل لان لا حركه حكم الكل فصار
 كالأكل كان الكل على الأرض * وان ماتت السمكة في الماء بغير الماء أو برده لمذ كرهذا في الكتاب قال عامة المشايخ رحمه الله تعالى لا بأس
 بأكلها لانها ماتت باقعة فتخل كالأكل (٣٥٨) وجدها في بطن سمكة * وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا تؤكل كالطافي

وعن محمد رحمه الله تعالى
 والقاضي اذا كان مجتهداً وهو يعلم رأي نفسه وقضى رأي غيره قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ينفذ قضاؤه
 وهو الصحيح من مذهبه وقال لا ينفذ قضاؤه واذا نسي رأيه وقضى رأي غيره ثم ذكر رأيه قال أبو حنيفة
 رحمه الله تعالى ينفذ قضاؤه وقال لا ينفذ قضاؤه كذا في الفصول العبادية * والقنوي على قولهما كذا في
 الهداية * وذكر في الفتاوى الصغرى أن القنوي على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقد اختلفت
 الفتوى والوجه في هذا الزمان أن يبقى بقوله لان التارك لمذهبه عدل بفعله الا لهوى باطل لا قصد
 جيل هذا كله في القاضي المجتهد فأما المقلد فاعلموا لا يحكم بمذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى مثلاً فلا
 علم الخلفاء فيكون معزولاً بالنسبة الى ذلك الحكم كذا في فتح القدير * وان قضى في حادثه في محل
 الاجتماع برأيه ثم رجع اليه فأنفق رأيه بعمل برأى الثاني ولا يوجب هذا نقض الحكم بالرأى الاول
 ولو رجع اليه فأنفق رأيه الى الاول يعمل به ولا يطل قضاؤه بالرأى الثاني بالعمل بالرأى الاول كما لا يطل
 قضاؤه الاول بالعمل بالرأى الثاني كذا في البدائع * قال صاحب الاضية واذا نفي رجل بأمره ولم يدخل
 به المجلد القاضي ورأى أن لا يحرمها عليه فأقرها معه وقضى بذلك فنفذ قضاؤه وذكر القنوي رحمه الله
 تعالى في شرحه فيمن تزوج امرأة فزنى بها أو ابنته وقضى القاضي بفساد هذا النكاح فيفسد هذا القضاء
 خلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فقال على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا ينقض قضاؤه
 وعلى قول محمد رحمه الله تعالى ينقض قضاؤه كذا في المحیط * القاضي اذا قضى بجواز نكاح التي زنى بها
 أو بابطالها فنقض عند محمد رحمه الله تعالى خلافه في أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الفصول العبادية
 * واذا قضى قاض بجواز بيع أمتهات الاولاد لا ينقض قضاؤه * واعلم بأن جواز بيع أمتهات الاولاد يختلف
 فيه في الصدرا الاول فعمرو على رضى الله تعالى عنهم كانا لا يجوزان بيعها وهكذا روى عن عائشة رضى الله
 تعالى عنهما وقال على رضى الله تعالى عنه آخر يجوز بيعهما ثم أجمع المتأخرون على أنه لا يجوز بيعهما
 وتركوا قول على رضى الله تعالى عنه آخر بعد هذا قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني ما ذكر في
 الكتاب أنه لا ينقض قضاؤه قول محمد رحمه الله تعالى أماعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى
 ينبغي أن ينقض وكأنه الى قول من قال ان المتقدمين اذا اختلفوا في شيء على قولين ثم جمع من بعدهم
 على أحد القولين فهذا الاجماع هل يرفع الخلاف المتقدم عند محمد رحمه الله تعالى يرفع خلافه في حنيفة
 وأبي يوسف رحمه الله تعالى واذا ارتفع الخلاف المتقدم عند محمد رحمه الله تعالى لم يكن قضاء هذا
 القاضي في محل مجتهد فيه وعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى اذا لم يرتفع الخلاف المتقدم كان
 هذا اقضاء في فصل مجتهد فيه فينفذ وكان الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي يقول لا خلاف بين

وعن محمد رحمه الله تعالى
 أنفق كل لانها ماتت باقعة
 وقال الفقيه أبو الوليث
 رحمه الله تعالى ما قاله المشايخ
 أعجب إلى * ولو أنجد المأما
 فمات الحيتان تحت الجبد
 فالرضى الله عنه ينبغي
 أن تؤكل عند الكل * رجل
 اشترى سمكة في خيط
 مشدود في الماء وقبضها ثم
 دفع الخيط الى البائع وقال
 احفظها وجاءت سمكة
 أخرى وابتلعت المشتراة
 قال محمد رحمه الله تعالى
 المشتراة للبائع لانه هو الذي
 صاها فان الخيط كان في
 يده فعلق بالخيط بصرفي
 يده فيكون له فيخرج السمكة
 المشتراة من بطن المتاع
 ويسلم الى المشتري ولا خيار
 للمشتري وان انقصت
 المشتراة بالابتلاع لان هذا
 نقصان حصل بعد القبض
 * ولو ان المشتراة هي التي
 ابتلعت الاخرى فهما جميعا
 يكونان للمشتري لانه انما

صاها في ملك المشتري فيكون للمشتري * ولو لدغت سمكة في الماء فقتلتها وأنضب الماء عنها ماتت أو ماتت في الشبكة اصحابنا
 أكلت الامامات خفف عنها بغير سبب لانه طاف * ولا يؤكل الحمار والبغل * ويكره لحم الخيل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 خلافا لصاحبيه رحمه الله تعالى واختلف المشايخ في تقدير الكراهية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الصحيح انه أراد به التحريم
 * ولبسه كحمله * ويحرم كل ذي ناب من السباع وهو الاسد والذئب والثمر والفهد والعلب والضبع والكلب والسنور والاهل والوحشي
 والسنجاب والفيل والسمور والداف والذب والقرود والربوع والضب وابن عرس وابن آوى والفيصل والخنزير وجميع الهوام بما يكون
 سكناه في الأرض كالنمارة والوزغة وسام أبرص والقفذ والحية والضفدع وكل ما لا دمه كالزبور والبعوض والذباب والبعوض والقمل
 والقراد وكل ذي مخلب من الطير كالصقر والبازي والنسر والعقاب والباشق والشاهين والبعث والحده وما ياكل الحيف من الطيور

كالغراب الباسع * وحسن النافعة اذا خرج ميتا بعد مجزأها حرام في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي رحمه الله تعالى لا بأس بأكله اذا تم خلقه فان لم يتم لا يؤكل * ولا تؤكل الخلالة ولا يشرب لبنها * والخلالة هي التي تعادأ كل الحيف والنخاسات ولا تختلط فيغير لهما فيكون متنفذا ما ما يختلط فيتناول الخاصة والحيف وتناول غيرها على وجهه لا يظهر أثر ذلك في لجه لا بأس بأكله * روى أن حنظلة غدي بن الحنظل را بأس بأكله لان لجه لا يتغير وما غدي به بصرمه مستهلك لا يثرب * فاعلى هذا قالوا لا بأس بأكل السباح لانه يختلط ولا يتغير لجه * وماروى أن السباح يحبس ثلاثة أيام ثم يذبح فذلك على سبيل التزهد لان ذلك شرط * روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأكل السباح وانما يحبس ما يتناول الحيف وغير الحيف على وجهه لا يظهر أثر ذلك في لجه على وجه التزهد * والشاة أو الابل اذا مقيت خرافا فذبحتم من ساعتها حل أكلها * ثم الاصطيد قد يكون بالري وارسال (٣٥٩) الجوارح العله كالكلب والتههد والبازي والباشق والصقر

ونصب الشبكة وحفر البئر وغرزا القصب والسكين وما أشبه ذلك فان أراد الري ينبغي أن يكون السهم جارما ويسمي عند الري حتى لو قتله السهم جراحا أكله ومن شرطه أن يرى الى صيده * رجل رى سهما الى صيده فأصابه وأخذه بحيث لا يستطيع البراح ثم رماه آخر فقتله لا يحل * أكله لان السهم الاوّل لما أخذه فقد أحرجه من أن يكون صيدا فلا يحل الا بذكر الاختيار * وان رى سهما الى صيده فأصابه السهم فأنقذه ثم رماه آخر فقتله كرنا أنه لا يؤكل ويضن الثاني للاول قيمته بمجرد حاله صار مسلكا للاول وقد حرّمه الثاني فيضن قيمته * وان رماه الثاني قبل أن يصيبه السهم الاول فقتله لا يحرم أكله ولا يضمن الثاني شيئا * وان

أصحبنا أن الاجماع المتأخّر رفع الخلاف المتقدم فكان القضاء في غير محل الاجتهاد عند الكل ولا ينفذ عند الكل فكان ما ذكر في الكتاب انه لا ينفذ قضاؤه قول المكل وقد كراخص في أدب القاضي أنه لا ينفذ من غير كرخلاف وفي الباب الاول من أقضية الجامع الكبير أن قضاء القاضي يجوز بيع أم الولد يتوقف على امضاء فاض آخر وهو الاصح * فان أمضاء فاض آخر بعده لا يكون لاحد بعد ذلك ابطاله وان أبطله فاض آخر بطل ولا يكون لاحد بعد ذلك امضاءه وكذلك هذا الحكم في كل حادثة اختلف الناس فيها أنهم يختلفون * وابست يختلفون ان قضاء القاضي فيها يتوقف على امضاء فاض آخر ان أمضاء فاض آخر ينقضه وليس لاحد بعد ذلك ابطاله وان أبطله فاض آخر بطل وليس لاحد بعد ذلك امضاءه وفي الزيادات لو أن المسلمين أسروا أسارى من أهل الحرب وأحرزوهم بدار الاسلام ثم ظهر عليهم المشركون ولم يجزؤهم بدار الحرب حتى ظهر عليهم قوم آخرون من المسلمين وأخذوهم من أيديهم في دار الاسلام فانهم يردون على الفريق الاول اقتسم الفريق الثاني أولم يقتسموا * قال في الكتاب الا أن يكون الذي قسم بين الفريق الثاني اماما يرى ما صنع المشركون فكلوا حرازا فحينئذ كان الفريق الثاني أولى كذا في المحيط * ذكر في السير الكبير اذا استولى المشركون على متاع المسلمين وأحرزوه بعسكرهم في دار الاسلام ثم استقدم منهم جيش من المسلمين قبل احرار بدار الحرب فذلك مردود على صاحبه وكذلك لو لم يعلم الامام بذلك حتى قسم المتاع بين من أصابه فالقصة باطلة والمتاع مردود على صاحبه * فان علم الامام الحال ورأى احرارهم بالهكر احراراً تاماً فحسمه وقسمه مع غنائم المشركين من من أصابه من المسلمين ثم رفع الى فاض يرى ذلك غير احرار جاز ما صنع الاول ولم يطله * ونظروا هذا ما قلنا فمن قضى بشهادة الفاسق على الغائب أو بشهادة رجل واحد أو اثنين بالنكاح على الغائب ينقض قضاؤه وان كان من يجوز القضاء على الغائب بقول ليس للنسوان شهادة باب النكاح وليس للناسق شهادة أصلا ولكن قيل كل واحد من الفصلين مجتهد فيه فينبذا القضاء من القاضي باجتهاده فيما * وما ذكر في السير الكبير نص على أن قضاء القاضي بالملاك للكافر بمجرد الاستيلاء قبل احرار بدار الحرب نافذ * قيل وقد ذكر في شرح الجامع الكبير أنه لا ينفذ كذا في الذخيرة * قال ولو قضى فاض بشاهد وعين لا ينفذ قضاؤه * وفي قول أبي حنيفة وسفيان الثوري رحمه الله تعالى ينقض قضاؤه * وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا ينفذ وفي أقضية الجامع من تعلّق أن القضاء بشاهد وعين يتوقف على امضاء فاض آخر ولو قضى بجل متروكة التسمية عند ذكر في النوادر أن على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ينقض على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا ينفذ ولو قضى في حد أو قصاص بشهادة رجل واحد أو اثنين ثم رفع الى فاض آخر يرى خلاف رآه فانه

كان الصيد بعدما أصابه السهم الاول يتحمل ويظهر فراه الثاني فقتله يكون الثاني ويحل أكله * ولوري صدا فاصابه فلما انتهى اليه لما أخذه مات قيل أن يقع في يده فلا بأس بأكله * ولو أن صيدا ألف دارا انسان وكان بأوى مكانا في تلك الدار حتى فرغ فأخذ رجل فراه ففهلدى أخذ له لصاحب الدار اذا لم يكن صاحب الدار اتخذ مكانا له فان اتخذ صاحب الدار وكرا أو موضعا فرغ فيه فالقهر يكون لصاحب الدار * وهو نظير ما ذكر محمد رحمه الله تعالى رجل حفر في أرضه حفرة فوقع فيها صيد فخرج رجل وأخذه قال الصيد يكون للدار * وان كان صاحب الأرض اتخذ تلك الحفرة لاجل الصيد فهو أحق بالصيد * وكذلك لو أن رجلا اتخذ حفرة في أرضه فدخل فيها المله فاجتمع فيها السمك وكان بحال بقدر على أخذه بغير صيد وشك فأخذها رجل فان اتخذ ذلك اجتمع فيها السمك فهو أحق بها * وان كان غير ذلك فهو للدار * أخذ * رجل رى صيدا فانكسر الصيد ثم أصابه السهم أو رماه رجلا ن فأصابه سهم أحدهما فوقه ثم أصابه سهم الآخر

فقتله حل * كله وقال زفرجه الله تعالى لا يحل وهو الاول ولا يضمن الثاني شيئا الاول * وان وقته الاول ثم رمالا آخر فأتى بضمين
 الثاني نصفه حيا ونصفه لحا * وان مات من الاول * كل ويضمن الثاني مجر وحاجزا احدا الاول * وان مات من الثاني لا يؤكل ويضمن
 الثاني قيمته حيا ومجروحا * وان كان التجرم بترك الذكاة يضمن نقصان ونصف قيمته وبجر احثان * وكذا لو رام أحدهما قبل الآخر
 فوقع الرميان معا فانه يؤكل وهو لهما جميعا * ولو رمى سهمه الى صيد وسعى فرائسهم في سنته فأصاب ذكأ الصيد أو غيره أو أصاب ذلك
 الصيد ونفذ الى غيره فأصابه حل جميع ذلك لا فرق بين أن يصيب سهمه صيدا أو صيدنا ذاهرا السهم في سنته وان رد السهم مريخا الى ورائه
 فأصاب صيدا لم يؤكل * وهو كالأول موضع سيفنا موضع فخذ له المريخ وضربه على صيد فأتى فانه لا يؤكل * ولو رمى سهمه الى صيد فردّه
 المريخ عنه أو بسيرة فأصاب صيدا لا يحل (٣٩٠) فان لم يردّه عن جهته حل صيده فادام السهم في سنته فخصيه يكون مضافا الى

الرامي * أما إذا رده الى بيع
 ينفذ قضاءه ولا يظلمه وفي السير الكبير اشترى رجل دابة وغز عليها فوجدهم عيا في دار الحرب فان كان
 البائع معه في العسكر خاصه وان لم يكن ينبغي له أن لا يركبها ولكن بسوقها عنه حتى يخرجها الى دار
 الاسلام ولو ركبها لحاجة نفسه أو حل أمتعته عليها سقط حقه في الرد وجده دابة أخرى لم يجد فان أتى
 الامام وأخبره فأمره بالركوب فركب سقط حقه في الرد ولو أكرهه على الركوب لم أنه كان يحلف عليها
 الهلاك فركب ولم ينقصها ركو به فله الرد وان لم يكرهه الامام على الركوب ولكن قال اركبها وانت على
 ردك فركبها سقط حقه في الرد فان ارتفع الى قاض بعد ذلك وردّه الى العلي على طريق الاحتياط قال له
 الاسير من ذلك ثم رفته الى قاض آخر يرى ما صنع الاول خطأ فانه يقضي قضاء الاول ولو قضى باطل
 طلاق المكره نفذ قضاؤه واذا قضى الناضي في فصل مجتهد فيه وهو لا يعلم بذلك اختلف المشايخ فيه بعضهم
 قالوا ينفذ قضاؤه واليه أشار محمد رحمه الله تعالى في كتاب الاكرام وهكذا يرى الحسن عن أبي حنيفة رحمه
 الله تعالى وعامتهم أنه لا يجوز واليه أشار في السير الكبير فقد ذكر في السير الكبير في أبواب القضاء اذا
 مات الرجل وترك رقيقا وعليه ديون فباع القاض رقيقه وقضى ديونه ثم قامت البيعة له ضمه ان مولاه
 كان دبره كان بيع القاض فيهما باطلا ولو كان القاض عالما بدبره فاجتهد وأبطل بدبره ثم روى قاض آخر
 يرى ذلك خطأ ينفذ قضاء الاول وهكذا ذكر في كتاب الرجوع عن الشهادات والمذكورة وما شاهد
 محدودان في قذف ولم يعلم القاض بذلك حتى قضى بشهادتهما ثم علم فان كان من رأيه أن شهادتهما محدودي
 القذف بعد التوبة بحجة أمضى قضاءه وان لم يكن من رأيه ذلك فنقض قضاؤه ولو علم القاض بكون
 الشاهد محدودا في القذف في حال ابتداء الشهادات كان من رأيه أنه يحجبه بقضي بها وما لا فلا فهذا
 تنصيص على أن قضاء القاض في المجتهد انما ينفذ اذا علم بكونه مجتهدا فيه والى هذا القول أشار في الجامع
 أيضا وهكذا ذكر المصنف في كتابه كذا في المحيط * اذا قضى القاض في فصل مجتهد فيه وهو لا يعلم بذلك
 الاصح أنه لا يجوز نفاؤه وانما ينفذ اذا علم بكونه مجتهدا فيه قال شمس الأئمة وهذا ظاهر المذهب كذا في
 خزائن المفتين * وفي الخلاصة ان هذا الشرط يعني كونه عالما بالاختلاف وان كان ظاهر المذهب لكن
 بقي بخلافه كذا في الجزر الرائي * وهنا شرط آخر لتأنيد القضاء في المجتهدات أن يصير الحكم حادثة فحري
 فتم اخصوه بصحة بين يدي القاض من خصم على خصم كذا في الفخرة * اذا قضى القاض بشهادة
 المحدود في القذف بعد التوبة وهو يرى أن شهادته بحجة ينفذ قضاؤه لان هذا أفضل مجتهد فيه وفي أقضية
 الجامع من تعليل عن الشيخ الامام الزاهد عبد الله الخياط في كتابه اذا قضى القاض بشهادة المحدود في القذف
 بعد التوبة ورفع قضاؤه الى قاض آخر انما لا يظلم الثاني قضاء الاول اذا كان الاول يراه حقا وعلم الثاني

الرامي * أما إذا رده الى بيع
 ينفذ قضاءه ولا يظلمه وفي السير الكبير اشترى رجل دابة وغز عليها فوجدهم عيا في دار الحرب فان كان
 البائع معه في العسكر خاصه وان لم يكن ينبغي له أن لا يركبها ولكن بسوقها عنه حتى يخرجها الى دار
 الاسلام ولو ركبها لحاجة نفسه أو حل أمتعته عليها سقط حقه في الرد وجده دابة أخرى لم يجد فان أتى
 الامام وأخبره فأمره بالركوب فركب سقط حقه في الرد ولو أكرهه على الركوب لم أنه كان يحلف عليها
 الهلاك فركب ولم ينقصها ركو به فله الرد وان لم يكرهه الامام على الركوب ولكن قال اركبها وانت على
 ردك فركبها سقط حقه في الرد فان ارتفع الى قاض بعد ذلك وردّه الى العلي على طريق الاحتياط قال له
 الاسير من ذلك ثم رفته الى قاض آخر يرى ما صنع الاول خطأ فانه يقضي قضاء الاول ولو قضى باطل
 طلاق المكره نفذ قضاؤه واذا قضى الناضي في فصل مجتهد فيه وهو لا يعلم بذلك اختلف المشايخ فيه بعضهم
 قالوا ينفذ قضاؤه واليه أشار محمد رحمه الله تعالى في كتاب الاكرام وهكذا يرى الحسن عن أبي حنيفة رحمه
 الله تعالى وعامتهم أنه لا يجوز واليه أشار في السير الكبير فقد ذكر في السير الكبير في أبواب القضاء اذا
 مات الرجل وترك رقيقا وعليه ديون فباع القاض رقيقه وقضى ديونه ثم قامت البيعة له ضمه ان مولاه
 كان دبره كان بيع القاض فيهما باطلا ولو كان القاض عالما بدبره فاجتهد وأبطل بدبره ثم روى قاض آخر
 يرى ذلك خطأ ينفذ قضاء الاول وهكذا ذكر في كتاب الرجوع عن الشهادات والمذكورة وما شاهد
 محدودان في قذف ولم يعلم القاض بذلك حتى قضى بشهادتهما ثم علم فان كان من رأيه أن شهادتهما محدودي
 القذف بعد التوبة بحجة أمضى قضاءه وان لم يكن من رأيه ذلك فنقض قضاؤه ولو علم القاض بكون
 الشاهد محدودا في القذف في حال ابتداء الشهادات كان من رأيه أنه يحجبه بقضي بها وما لا فلا فهذا
 تنصيص على أن قضاء القاض في المجتهد انما ينفذ اذا علم بكونه مجتهدا فيه والى هذا القول أشار في الجامع
 أيضا وهكذا ذكر المصنف في كتابه كذا في المحيط * اذا قضى القاض في فصل مجتهد فيه وهو لا يعلم بذلك
 الاصح أنه لا يجوز نفاؤه وانما ينفذ اذا علم بكونه مجتهدا فيه قال شمس الأئمة وهذا ظاهر المذهب كذا في
 خزائن المفتين * وفي الخلاصة ان هذا الشرط يعني كونه عالما بالاختلاف وان كان ظاهر المذهب لكن
 بقي بخلافه كذا في الجزر الرائي * وهنا شرط آخر لتأنيد القضاء في المجتهدات أن يصير الحكم حادثة فحري
 فتم اخصوه بصحة بين يدي القاض من خصم على خصم كذا في الفخرة * اذا قضى القاض بشهادة
 المحدود في القذف بعد التوبة وهو يرى أن شهادته بحجة ينفذ قضاؤه لان هذا أفضل مجتهد فيه وفي أقضية
 الجامع من تعليل عن الشيخ الامام الزاهد عبد الله الخياط في كتابه اذا قضى القاض بشهادة المحدود في القذف
 بعد التوبة ورفع قضاؤه الى قاض آخر انما لا يظلم الثاني قضاء الاول اذا كان الاول يراه حقا وعلم الثاني

ان
 برسمه سهم ما آخر فخصيه * وقيل لا يحل على كل حال لان السهم الثاني لم يجز الصيد ولم يصب سهم الاول خرج من
 أن يكون مضافا الى الاول وهو بمنزلة ما لورى سهمه الى صيد فأصاب السهم قصبة بمخدة منصوبة على حائط فأصاب تلك القصبة الصيد بمخدها
 فخرجته فذلك غير ما كقولنا كذا هذا * ولا يحل مبد السندقة والخر والمعارض والعصا ما أشبه ذلك وان خرق ذلك لانه لا يجوز إلا أن
 يكون شئ من ذلك قد خدّ وطلو كالسهم أو مكر أن يرمى به فان كان كذلك فخرقه فحجته محل * كله * فاما الجرح الذي يقضي بالسلطان
 ولا يجوز في الظاهر لا يحل لانه لا يحصل به انما رالم * وكذا لورى الصيد بسكين فاضاه بمخدة فخرقه حل * كله فان أصابه بقفا السكين
 أو بقبض السيف لا يؤكل * ولزراق كالسهم لانه يخرق ويعمل في تسيل الدم * ومثقل الحد يد وغير الحد يد في ذلك سواء ان خرق حل
 والا فلا * وان خدّ دمه ونفذ به ما بدا حل لحصول المقصود * وما لو خس من الاهليات محل لا يجزى به الصيد من الرمي * وعن محمد

رحمه الله تعالى في البعير والبقراذ في المصر وأخرج المصر فما من إنسان حل * كله * أما الشاة إذا نبت في المصر لا تحمل بالرى وإن نبت خارج المصر فما من إنسان حل * كله * وذكر الناطق رحمه الله تعالى إذا نبت البعير والنور في المصران علم أنه لا يقدر على أخذه إلا أن يجتمع له جماعة كثيرة فله أن يرميه لأنه يجزعن الذكاة الاختيارية بنفسه لأن البعير يصل والنور ينطخ * أما الشاة إذا نبت في المصر لا يرى لأنه يقدر على الذكاة الاختيارية عادة * وإن رأى صيدا فغنى الصيد من غير حرم زال عنه فرما آخر فاصابه كان الصيد للثاني * بخلاف ما أثارى صيدا فخرج به حراحة لا يستطعم الذهاب معها فالتب كذلك زمانا ثم يرى فرما آخر فإن الصيد يكون للأول لأن في المسئلة الثانية لما جرحه جرحا يجزعن الذهاب جرحه فقد أخذ الرأى فصار له وفي المسئلة الأولى لم يأخذه أدام يجزعن الذهاب جرحه فهو يكن نصب شبكة فوقه فيصيده والمالك غائب ثم يتخلص عن الشبكة فرما رجل آخر وأخذه فانه (٣٦١) يكون للثاني * دجاجة رجل تعلقت

شجرة وصاحبها لا يصل إليها فان كان لا يخاف عليها القوات والموت فسرماها لأتوكل * وإن خاف القوات فرماها أو كل والجماعة إذا طارت من صاحبها فرماها صاحبها أو غيره قالوا إن كانت لا تمتد إلى المنزل كانت لا تمتد إلى المنزل حل * كلها سواء أصاب السهم المذبح أو موضعا آخر لأنه يجزعن الذكاة الاختيارية * وإن كانت تمتد إلى المنزل فإن أصاب السهم المذبح حل وإن أصاب موضعا آخر اختلفوا فيه والعجيب أنه لا يصل إليها مروى ذلك عن محمد رحمه الله تعالى لأنها إذا كانت تمتد إلى المنزل يقدر على الذكاة الاختيارية * والظبي إذا علم في البيت فخرج إلى العصر فرما رجل وسعى أن يصل المذبح حل والافلا الآن يتوحش فلا يؤخذ إلا بعد * ولورى صيدا فاكسر

أن الأول يراه حقا بأن يظهره الأول ذلك الثاني أو لم يعرف الثاني أن الأول هل يراه حقا أم لا أما إذا علم الثاني أن الأول لم يركه حقا بأن قال الأول الصحيح قول ابن عباس رضي الله عنهما أن شهادة لا تقبل وإن تاب كان للثاني أن يبطله كذا في المحيط * المحدود في القذف إذا قضى قبل التوبة بالقاضى الثاني يبطل قضاءه لا لمحالة حتى لو نفذ ثم رفع إلى قاض ثالث فله أن ينقضه لأنه لا يصلح قاضيا لاجتماع فكان القضاء من الثاني مختالا لاجتماع فكان باطلا وما إذا كان بعد التوبة فلا ينفذ قضاءه عندنا لكن إذا قضى آخر أن ينقضه حتى لو نفذ قاض آخر ثم رفع إلى قاض ثالث ليس للثالث أن يبطله كذا في أدب القاضي للخصاف * والناصب إذا قضى فرفع إلى قاض آخر فابطله ليس إقاماض ثالث أن ينقضه كذا في محيط السرخسي * لو كان القاضي أعجى قضى يتوقف فنافذ على أمضاء قاض آخر وإذا أمضى لا يبطله الثالث وإن لم يضمنه الثاني لكنه أبطله وهو يرى بطله لا يبطل * إذا قضى بشهادة أحد الزوجين مع آخر لصاحبه أو بشهادة الولد أو لولده أو لولده نفذ حتى لا يجوز للثاني إبطاله وإن رأى بطلانه كذا في التناخية * ولو تزق القاضي بين الزوجين بشهادة امرأ واحدة نزاع برد قضاؤه كذا في الفصول العبادية * والقاضى المطلق إذا قضى بشهادة رجل واحد أو اثنين في الحدود والقصاص وهو يرى جواز نفذه لأن الاختلاف في حجة القضاء ومن الناس من يجوز ذلك وهو شريح كذا في التناخية * وفي فتاوى القاضي ظهير الدين رحمه الله تعالى ولو قضى بشهادة النساء في حد أو قصاص ينفذ قضاؤه وليس لغيره أن يبطله إذا طوب منه ذلك فإنه روى عن شريح وجماعة من التابعين رحمه الله تعالى أنهم جوزوا ذلك كذا في الفصول العبادية * ولو أن قاضيا قضى بشهادة شاهدين ثم علم أنهم كاذبان برد قضاؤه إذا ظهر أن قضاؤه وقع بخلاف الإجماع * وإن علم أنهم ماعبدان فكذلك الجواب ولو علم أنهم أعجمان فقد ذكر كرمش الأشة السرخسي في شرح كتاب الرجوع أن الجواب فيها كالجواب في المحدود في القذف وذكر شريح الإسلام رحمه الله تعالى أن الجواب فيها كالجواب في العبدان وظاهر ما ذكر في المختصر يدل عليه * عبيد أو وصي أو نصراني استقضى وقضى بقضيه ثم رفع قضاؤه إلى قاض آخر فامضاه فانه لا يجوز له أمضاؤه وهذا الجواب ظاهر في حق الصبي والنصراني مشكل في حق العبد بناء على ما ذكرنا أن القضاء معتبر بشهادته والصبي لا يصلح شاهدا أصلا والنصراني لا يصلح شاهدا في حق المسلم فلا يصلح قاضيا فأما العبد فيصطلح شاهد عند مالان وشريح فيصطلح قاضيا فإذا اختلف له أمضاء قاض آخر ينبغي أن ينفذ كذا في المحدود في القذف * ولو أن امرأ استقضت حاز قضاؤه في كل شيء إلا الحدود والقصاص فإن قضت في الحدود والقصاص ثم رفع قضاؤه إلى قاض آخر فامضاه نفذ أمضاه وفي الخاتمة ولا يكون لغيره أن يبطله ذكر الشيخ الإمام

(٤٦ - فتاوى ثالث) الصيد بسبب آخر ثم أصابه السهم فقتله حل * كله لأنه حين رماه كان صيدا أو بعد وقت الرمي * وكذلك رجلان رماهما على صيد فاصابه سهم أحدهما وأوقته ثم أصابه سهم الآخر وقتله حل لأن الرمي كان إلى الصيد * والمتردى في البر إذا رماه فأذماه حل * كله وهو وما دونه سواء * ولورى سهم إلى صيد فاصابه سهم فطلقه أو قرنه فقتله حل * كما إذا رماه وخلصت الرمية إلى الهم لأن القصد وتسهيل الدم وقد حصل * ولورى صيدا فاصابه سهم فأنقذه ثم رماه سهم آخر فاصابه الصيد ومات لأتوكل لأنه بالسهم الأول خرج من أن يكون صيدا * ولورى صيدا يسيف فأبان منه عضوا ومات كل الصيد كله الأمايان منه * كانوا في الجمالية يقطعون بعض الالبية من الشاة ويقطعون بعض لحم الفخذ منها فأكلون منها هم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك * وإن لم يكن بآن ذلك العضومنه أكل ذلك العضومنه أيضا * وإن كان تعلق ذلك العضومنه بجذده فأن كان بحيث لا يتوهم اتصاله بعلاجه فهو والمجان سواء * وإن كان

بحيث يتوهم ذلك لم يكن ذلك أبانة فيؤكل كل كلة * وان قطع نصف طول لا يؤكل كل كلة لانه لا يتوهم بقا الصيد حيا بعد ذلك فكان ذلك بمنزلة الذبح * وان قطع الثلث منه مما يلي العجز فانه يؤكل الثلثان مما يلي الرأس ولا يؤكل الثلث الذي يلي العجز * وان قطع الثلث مما يلي الرأس فانه يؤكل كل كلة لان ما بين النصف الى العنق مذبذب لان الادراج تكون من القلب الى الدماغ * اما اذا بان الثلث مما يلي العجز لم تتم الكلة لانه لا يقطع الادراج * بخلاف ما اذا بان الثلث مما يلي الرأس لانه قطع الادراج فتم فعل الكلة بقطع الادراج فيؤكل كل كلة وكذلك اذا قطع نصفه يتم فعل الكلة بقطع الادراج فيؤكل كل كلة * وان ابا طائفة ممن رآه فان كان اقل من النصف لم يؤكل ما بان منه لان الرأس ليس بذبذب فهو كالواحد من اجزاء الذب وان كان نصفاً أو أكثر أو السلك لانه يقطع الادراج فيكون فلهذا كلة * مسلم عجز عن مقدوره بنفسه فأعانه على مذبذب موسى (٣٦٣) لا يحل أكله لاجتماع الحرمة والحلل فيصير كالأوخذ مجوسى بيد المسلم فذبح

والسكين في يد المسلم لا يحل أكله * ولو روى صيد افاصابه السهم فخرجه فوقع على الارض ومات حل أكله استحسانا لان هذا مما لا يستطاع الامتناع عنه * وان اصابه السهم فوقع في ماء أو على جبل ثم وقع منه على الارض فمات لا يؤكل لعل أن وقوعه في الماء قتله * ويستوى في ذلك طير الماء وغير طير الماء لان طير الماء اغلغش في الماء فيخرج وكذا لو وقع الصيد على شجرة بعد ما اصابه السهم ثم وقع منها على الارض أو وقع على سطح ثم وقع منه على الارض لا يؤكل * وان مات على ذلك الشيء ولم يقع منه حيا على الارض فهو حلال * وكذلك الموات قبل وقوعه في الماء وان رماه في الهواء فوقع على جبل فمات أو على سطح فمات حل أكله لان الموضع الذي وقع فيه بمنزلة الارض وهذا اذا كان ما وقع فيه مما لا يقتل وان كان مما يقتل

الاسلام على البرزوى في مقدمة قضاء الجامع أنه لا ينفذ وهكذا ذكر في وقف فتاوى القضاي رحمه الله تعالى كذا في التارخانية * اذا قضى القاضى بقتل في قسامة لا ينفذ قضاءه وصورته قتل وجد في محله وادعى أولياء القتل على رجل أنك قتلتهم قال بعض العلماء موقوف مالك وقول الشافعي في القسامة اذا كان بين المدعى عليه وبين القتل عداوة ظاهرة ولا يعرف له عداوة مع غير المدعى عليه وبين دخوله في محله ووجوده قسما لا مدقربة فالقاضي يحلف لولي القتل على دعواه فاذا حلف قضى له بالقصاص وعندنا فيه البدل والقسامة كذا في المحيط * واذا قضى بالقصاص ثم رفع الى قاض آخر ينقضه لان هذا القضاء مخالف للاجماع لان مالك لم يكن موجودا في العصاة فلم يكن قوله معتبرا كذا في شرح آداب القاضي للخصاف * وذ كرفي الذخيرة سئل شيخ الاسلام أو الحسن السغدري رحمه الله تعالى عن غاب عن امرأته غيبة منقطعة ولم يحلف لهذه المرأة فتفقت فرغت الامر الى القاضي وكتب القاضي الى عالم يرى التفرق بالهجر عن التفقة فتفرق بينهما هل تقع الفقة قال نعم اذا تحقق الهجر عن التفقة قيل له فان كان الزوج هنا عقار أو مالا هل يصحق الهجر قال نعم اذا لم يكن من جنس التفقة لانه لا يجوز بيع هذا الاشياء بالتفقة لانه بمنزلة القضاء على الغائب قال صاحب الذخيرة وفي هذا الجواب نظروا الصحيح أنه لا يصح قضاءه فان رفع هذا القضاء الى قاض آخر فأجاز قضاءه الصحيح انه لا ينفذ * ذكر في مجموع النوازل سئل شيخ الاسلام عطاء ابن حزة عن أبي الصغرة تزوجها من صغير وقبل ابوه وكبرا الصغران وبنهما غيبة منقطعة وقد كانا تزوجا بشهادة النسقة هل يجوز للقاضي أن يبعث الى شافعي المذهب ليطل هذا النكاح بسبب أنه كان بشهادة النسقة قال نعم وللقاضي الحق أن يفعل ذلك بنفسه أخذا بهذا المذهب وان لم يكن مذهبه وهي مسئلة القضاء على خلاف مذهبه وكذا في النكاح بغير ولي لوطاها ثلاثا ثم تزوجها قبل دخول الزوج المحلل اذا قضى بصحة هذا النكاح وأن لا يقع الطلاق أخذا بقول محمد رحمه الله تعالى وقال نجيم الدين رحمه الله تعالى كان استأذى رحمه الله تعالى لا يرى ذلك ولكن لو بعث الى شافعي المذهب ليعقد بينهم ما يقضى بالصحة يجوز اذا ما أخذ الكاتب والمكتوب اليه فيه شيئا وهذا لا يظن أن النكاح الاول حرام أو فيه شبهة وهكذا ذكر في فتاوى النسبي * وذ كرفي الذخيرة ولو قضى بجواز النكاح بغير شهود نفذ قضاءه وهكذا ذكر في جامع الفتاوى * ذكر في كتاب المتنطقولات امرأة في محل ٣ (ابن شوي من است) وقال الرجل ٣ (ابن زين من است) اختلفوا في انعقاد هذا النكاح ولو قضى بالنكاح حاصرا متعاقليه اذا تزوج امرأته عشرة أيام فاجازة قاض من القضاة لان عند ذفر رحمه الله تعالى أنه اذا تزوج امرأته الى شهر بصر

(٢) هذا زوجه (٣) هذا امرأتى

عامة مثل حد القصة المنصوبة وحد الآجرة والالسة القائمة والريح ونحوها لا يؤكل لان ذلك سبب لموته * وذ كرفي الاصل ويطل لو وقع على آجرة موضوعة على الارض ومات يؤكل بمنزلة ما لو وقع على الارض أراد بذلك أنه لا يصب منه الا آجرة الاما يصب منه من الوقوع على الارض فان ذلك مما لا يستطاع الامتناع عنه فيكون عفوا * وذ كرفي المتنطقولات على شجرة فاشتق بطنه ومات فانه لا يؤكل لان ذلك سبب لموته * وعن بعض المشايخ رحمه الله تعالى اذا رمى من الجرحه ووقع في الماء ومات قالوا ينظر ان كان برحى حياته حين وقع في الماء لا يحل لاحتمال أنه مات بالماء وان كان لا برحى حياته حل أكله لان موته في هذا الوجه لا يضاف الى الماء هذا كذا ما لا يدرك ذكاه فان أدرك فذبحها حل لقوله تعالى الاما ذكيتهم وروى أن رجلا جاء الى سعيد بن جبير رضى الله تعالى عنه فقال كانت لبعض الحبي نعامه ففصر بها لئلا ناسن فوق هذا فالتقاه على كناسة وهي حية فقال سعيد رضى الله تعالى عنه ذكروا وكلاهما هذا يدل على أن النعام من المأكولات * رجل رمى الى خنزير

أوصداً وذنباً وما أشبه ذلك بقصده الاصطيداً وسمى قاصباً صيداً كقول اللغوي وقتله حل أكله عندنا وقال زفرجه الله تعالى لا يحل
 * ولورى الى جراد أوى سمكة وترك التسمية أصاب طائر أوصداً آخر وقتله حل أكله * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان * روى
 ابن رستم رحمه الله تعالى عنه أنه لا يحل لأن ما أصابه لا يحل بدون التسمية والصحة أنه يؤكل * ولورى الى آدمى وبقر أو شاة أو بيل أو معز أو حلي
 وسمى قاصباً صيداً كولا لرواية هذا في الأصل ولا ييوسف رحمه الله تعالى فيه قولان في قول يجل وفي قول لا يحل * واليه أشار في
 الأصل * ولورى الى صيد معين وسمى قاصباً غيره حل عندنا * وقال مالك رحمه الله تعالى لا يحل * ولورى الى صيد وهو يظن أنه شجرة
 أو انسان وسمى فإذا هو صيداً كقول كل هذا إذا اصطاد بالرى فان اصطاد بالرسال الجوارح المعلقة جاز * وهذا الاصطيد مختص بشرائط
 * أحدها أن يكون ما اصطاده معلماً * والثاني أن يكون جارحاً ثاباً ومخلباً * (٣٣٣) والثالث أنه لا يمتنع من الارسال التصبر

الناشئة عن الآدمي في
 الذبح * والرابع التسمية
 الآتية في الرمي بشرط التسمية
 عند الرمي وفي ارسال الكلب
 والبازي وما أشبه ذلك
 بشرط التسمية وقت الارسال
 ولا يشترط تعيين الصيد في
 الارسال عندنا حتى لو ارسل
 كلباً أو بازياً على صيد فأخذ
 ذلك الصيد أو غيبه أو أخذ
 عدداً من الصيد يجعل الكل
 تلك التسمية مادام في وجه
 الارسال * وعلى قول ابن أبي
 ليلى رحمه الله تعالى أن
 التعيين ليس بشرط ولكن
 إذا عين أصبح تعيينه حتى لو
 ترك ذلك الصيد وأخذ غيره
 وقتله لا يحل عنده * ولورث
 التسمية عند الرمي وعند
 ارسال الكلب عامداً لا يحل
 أكله * وإن تركه ناسياً حل
 وأرسل الكلب
 وترك التسمية عامداً فإما
 مضى الكلب سبي وزجر
 فانزراً ولم ينزجر وقتل الصيد
 لا يحل لأن وقت التسمية
 عند الارسال فلا تعتبر التسمية

ويطال ذكر الوقت فلو قضى بجواز هذا النكاح نفذ ولو قضى بجوازه متعة النساء لا يجوز وصورته إذا قال
 لامرأة أمتعت بك كذا مدة تكذا من المال بخلاف الوفاة بقوله التزوج بأن قال تزوجتك الى شهر أو الى
 عشرة أيام فإنه لو قضى بذلك فاض يجوز ولو قضى برذبحك المرأة تعيب عي أو جنون أو نحو ذلك ينفذ
 قضاءه لأن عمر رضى الله تعالى عنه كان يقول برذم المرأة الزوج به يوجب خسة ولو قضى برذم المرأة الزوج
 بواحد من هذه العيوب نفذ لأن هذا مختار فيه بين أصحابنا رحمه الله تعالى محمد رحمه الله تعالى يقول بالرد
 ولو قضى بإبطال المهر من غير شبهة ولا إقراراً خذاً بقول بعض الناس أن قدم النكاح يوجب سقوط المهر
 لأن الظاهر سقوطه إما بإبقاءه وبالإبراء فهذا القضاء باطل ولو قضى بأن العين لا يؤجل يطل قضاءه
 ويؤجل وفي الصغرى وحكم القاضي في الخلع أنه فسح كالحكم في سائر المجتهدات فان خواهر زاده رحمه
 الله تعالى ذكر فيه اختلاف الصحابة رضى الله تعالى عنهم أجمعين فإذا قضى بكونه فسحاً نفذ قضاؤه ولو قضى
 بطلان الطلاق قبل النكاح أو بالسلم في الحيوان يجوز كذا في الفصول العبادية * إذا راجع الرجل
 امرأته بغير رضا أو رفع الأمر الى قاض يرى رضا المرأة بشرطاً كالمذهب الشافعي رحمه الله تعالى فاطل
 الرجعة هل ينفذ قضاؤه وهل يكون هذا الفصل مجتهد فيه قيل ينبغي أن لا ينفذ قضاؤه لأن اشتراط رضا
 المرأة ليس بظاهر مذهب الشافعي رحمه الله تعالى ولما ذكر في كتبهم ذلك وأصحنا نارجهم الله تعالى بدون
 الإجماع في أن رضا المرأة ليس بشرط الصحة الرجعة ويستدلون به على أن الرجعة استدامة النكاح وليس
 بإنشاء النكاح الآن أصحاب الشافعي رحمه الله تعالى في سؤالاتهم ينعنون هذا الفصل وبهذا لا يصير المحل
 مجتهد فيه فلا ينفذ قضاؤه كذا في النخبة * إذا طلق امرأته وهي حلي أو حائض أو طلقها ثلاثاً قبل
 الدخول فقضى قاض يطلان طلاق الحامل والحائض وبطلان ما زاد على الواحدة كالمذهب البعض
 لا ينفذ قضاؤه وكذا لو قضى ببطلان طلاق من طلقها ثلاثاً بكلمة واحدة وفي طهر جامعها فيه فقضاه
 باطل ولو قضى ببطلان المكره نفذ قضاؤه ولورفع الى قاض آخر يرضى قضاءه الاول * ذكر في تناوي
 رشيد الدين رحمه الله تعالى ولو قضى بدم وقوع طلاق السكران نفذ لأنه مختلف فيه بين الصحابة وذكر في
 باب دعوى النكاح من فتاوى رشيد الدين الزوج الثاني إذا طلقها بعد الدخول ثم تزوجها ثانياً ساهى في
 العدة ثم طلقها قبل الدخول فتزوجها الاول قبل انقضاء العدة وحكم حاكم بهذه هذا النكاح نفذ قضاؤه
 لأن الاجتهاد في هذه الصورة مسانفها مذهب زفرجه رحمه الله تعالى ولو قضى بجواز خلع الاب على صغيرته
 نفذ ولو قضى بمضى عدة تمتدة الطهر بالا شهر حكى في حيز منهاج الشرع ربعة عن مالك رحمه الله تعالى أنه
 قال في المرأة إذا طلقها زوجها ومضى عليها سنة أشهر ولم تزف الدم يحكم بالاسباحة تنقض عدتها بعد ذلك

بعد الارسال * والشرط الخامس الامساك لصاحبه * والسادس أن يكون الصيد ما كولا مترو حشام متغياً والسابع أن لا يتوارى عن بصره
 أولاً بقصد عن طلبه فيكون في طلبه ولا يشغل بغير آخر حتى يجده لانه اذا غاب عن بصره لم يكن موت الصيد بسبب آخر فلا يحل لقول ابن
 عباس رضى الله تعالى عنه كل ما هبمت ودع ما تميت والاصحاب ما رأيتهم والائمة ما رأوا رى عنك * وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه
 قال لعدى بن حاتم وإن وقعت ريتك في الماء فلا تأكل فإنه لا تدري أن المساقلة أم سهمك ويشترط أن يكون السهم جارحاً فان كان معراضاً
 ان خرق يؤكل وان لم يخرق لا يؤكل والمرامض سهم لا فصل له يد ولا يصرح فلا يؤكل صيده إلا أن يكون رأسه محمداً فأصاب الصيد بجده
 وجره يؤكل * ولوأرسل فهداه وكبها على صيد وسعى وأخذ الصيد وجره وقتله أو كمنه لا يؤكل الصيد * والبازي اذا أخذ الصيد وقتله
 أو كمنه يؤكل لان الكلب يقبل التعليم على وجهه يحكم الله بصد صاحبه ولا يأكل والبازي لا يقبل التعليم على وجهه يبيع الاكل بل تعليم

البازي بأن يحميه إذا دأه فيك في ذلك وتعليم الكلب أن لا يأكل ويسلك صاحبه فان أخذ الصيد وقتله بحرأى كل منه شيأ يحرم هذا الصيد ويخرج الكلب من أن يكون معلماً وهو كالبازي المعلم إذا تزمه وامتنع من أجنبته لا يقي معلب فيصير هذا الصيد بحرماً أيضاً كان عند صاحبه من الصيد قبل ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يحرم تلك الصيد وقال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى أنما يحرم تلك الصيد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان الهدف قريباً فأما إذا تناول العهد بأن في علمه شهر أو نحو ذلك وصاحبه قد تلك الصيد فلا يحرم تلك الصيد في قولهم لأن في المداة الطويلة يتحقق النسيان فلا يعلم أنه لم يكن معلماً في الزمان الماضي وفي المداة القصيرة لا يتحقق النسيان فيظهر أنه لم يكن معلماً حين اصطاد تلك الصيد فتحرم تلك الصيد وقال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة السرخسي (٣٦٤) رحمه الله تعالى الصحيح ان الخلاف في الفضلين واحداً لان الحرفة لا تنسى ولا يحل صيده

بعد ذلك حتى يعلم أنه صار معلماً بأن يصيد ثلاثاً ولا يأكل منها في فصل الرابع في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى * وأبو حنيفة رحمه الله تعالى لم يوقت لذلك وقتاً وقال هو مفسوض إلى رأي صاحبه ان كان في أكثر أيامه صار معلماً فهو معلم * وقيل يرجع في ذلك إلى أهل العلم من الصيادين فإذا قالوا صار معلماً فهو معلم * وكذلك على هذا الخلاف تعليمه في الابتداء على قولهما يحصل ذلك بأن يجيبه إذا دعاه ورجله على الصيد فيصيده ولا يأكل منه ثلاث مرات وأبو حنيفة رحمه الله تعالى لم يوقت لذلك وقتاً وقال هو مفسوض إلى رأي صاحبه وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى مثل قولهما الآن على رواية الحسن رحمه الله تعالى يؤكل الصيد الثالث * وعلى قولهما لا يؤكل الثالث وإنما يؤكل الرابع * رجل أرسل

بثلاثة أشهر وروى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ما مثل ذلك فعلى هذا ممتدة الطهر قبل أن تطلع حد الألبان وهو خمس وخمسون سنة إذا انقطع الدم على الحسنة أو انقطع قبل ذلك بسنة أو بستين فيما اختار مجدي شيخ الاسلام برهان الدين إذا طلقها زوجها ومضت عليها سنة شهر ثم اعتدت بثلاثة أشهر وقضى بذلك قاض ديني أن ينفذ لانه يجتهد فيه وهذا مما يجب * فظهر أنها كثيرة الوقوع ولوقضى بنصف الجهازيان طلق امرأته قبل الدخول وقد قبضت المراقلة منه وتجهزت لا ينفذ قضاؤه لانه خلاف الجمهور ولوقضى بالقرعة في رقبتي أعنتي الميت وادامهم نفذ قضاؤه لانه يجتهد فيه فمالك والشافعي رحمه الله تعالى يقولون بالقرعة كذا في الفصول العبادية * رجل أعنت نصف عبده أو كان العبد بين اثنين أعنته أحدهما وهو معسر وقضى القاضي لا تخفى بيع نصيبه ببيع ثم انحصار على قاض آخر لا يرى ذلك كراخلاف أن القاضي الثاني يطل البيع والقضاء * وذكر شمس الأئمة الحلواني كما عان المشايخ رحمه الله تعالى أن ما ذكره الخلفاء قول الخلفاء وليس في هذا شيء من أصحابنا ولولا قول الخلفاء لقلنا أنه ينفذ قضاؤه لانه قضى في فصل مجتهد فيه كذا في الظهيرية * القاضي إذا قضى في مسألة التهمة ينفذ قضاؤه لانه مختلف فيه وفي فتاوى رشيد الدين رحمه الله تعالى ولوقضى بجواز رهن الشارع ينفذ قضاؤه وكذا ذكر في شروط أبي نصر الدبوسي رحمه الله تعالى فإنه قال وإذا وقع الرهن مشاعاً ينبغي أن يطلع بحكمه كما حكم حتى يرضع * ولوقضى بجواز بيع المال ليس بغيره أن يطله وان أبطله ليس لغیره الاجابة في جامع التناوي وفي السرا الكبير ولو قضى بجواز بيع فسد بسبب أجل مجهول ينفذ قضاؤه إذا خوصم إليه في ذلك وحل المشتري أمساكه ولو قضى بجواز بيع المديرة ينفذ قضاؤه وأما بيع المكاتب برضاه فيصح في أظهر الرايتين ولوقضى في المأذون في النوع أنه لا يصير مأذوناً في الأنواع كما ينفذ كذا في الفصول العبادية * وما يملك القضاة من التفويض إلى شافعي المذهب في فسح الجبن المضافة ومع المذبح وغير ذلك انما يجوز إذا كان المقوض يرى ذلك بأن قال لا حل لي احتداد ذلك أما إذا كان لا يرى ذلك لا يصح تفويضه وقيل يصح التفويض وان كان لا يرى ذلك وهو المختار كذا في خزنة المفتين وان قوض إلى شافعي لم يقضى بأنه أو لم يقضى بما هو حكم الشرع ينفذ ذلك التفويض عند الكل كذا في فتاوى قاضخان * ولأن قاضاً قضى بخلص في دار استحققت من يد المشتري وأخذ الضامن بدار مثلهما ثم رفع إلى قاض آخر أبطله بصورة المسئلة رجل باع داراً له وضمن البائع للمشتري الخلاص وأضمن أجنبي لها الخلاص ونفسره أن يقول الضامن للمشتري ان اسحققت الدار للمشترة من يدك فأنا ضامن لك استخلاص الدار احتال حتى استخلص لك الدار بالبيع أو الهبة وأسلمها إليك وان عجزت عن تسليمها واستخلصها اشتريت دار مثلهما وأسلمها إليك فهذا الضمان باطل عندنا وعند بعض

كله المعلم إلى صيد فأخذ الصيد وقتله وأمسك حتى جاء صاحبه وأخذ الصيد من الكلب ثم وثب الكلب عليه وانتهش الناس منه قطعة فرمى بها صاحبه إلى الكلب فأكلها لا يحرم أكل هذا الصيد لانه لم يأكله حتى وصل إلى يد صاحبه فقد تم أمساكه فلا يحرم بعد ذلك كأكله إذا أخذ آخر من مخلصة صاحبه وأكل فإنه لا يخرج من أن يكون معلماً ولو انتهش الكلب من الصيد في إبعاءه الصيد أو كله ثم أبع الصيد وأخذها أو أخذ غيره وقتله لا يهل أكله لانه لم يأكل القطعة التي انتهشها من أن يكون معلماً وان كان ألقى تلك القطعة وأتبع الصيد وأخذته وقتله ولا يأكل حتى أخذ صاحبه ثم عاد وأخذ تلك القطعة لم يضر لانه أمسك الصيد على صاحبه حين لم يأكل منه مع حاجته ولوشرب من دم الصيد في الاصطيد لا يحرم الصيد ويحل عندنا * وقال ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى لا يهل * ولوأكل كل جناحه أو مفترقه أو فطره من دم الصيد في قولهم * ولوأرسل الكلب المعلم إلى صيد وسعى فأصاب الصيد وكسر عنقه ولم يجرحه أو جرحه عليه وخنقه لا يؤكل

لانه لا يقين الجرح في آى موضع كلاً ومن الادماء وعن آى يوسف والشافعي رحمه الله تعالى لا يشترط الجرح والبارى اذا قل الصيد حل أكله وان لم يجرح وان شارك الكلب المعلم في أخذ الصيد كلب غير معلم وقته لا يحل أكله لا جرح الحرم والحلل * وكذا لو أرسل كلبه الى صيد فاعانه كلب مجوسى أو كلب غير معلم حتى ردا لصيد على المعلم فأخذه المعلم وقته لا يحل أكله * ولو رد عليه مجوسى فأخذه الكلب المعلم لم يحل أكله لا لان المشاركة تقع بين الكلبين ولا تقع بين الكلب والمجوسى * ولو أرسل كلبه على صيد وسمى فأخذ في إرساله ذلك صيدوا كثيرة واحدا بعد واحد حل الكل * وكذا الورى صيداً فاصابه السهم ونفذوا صاب آخر ونفذوا صاب آخر حل الكل عندنا * وقال مالك رحمه الله تعالى يحل الاول ولا يحل الثانى لان عنده التعيين شرط في ارجى والارسال وذلك وجد في الذى عنه دون غيره * واذا انفلت الكلب المعلم أو جرحه أخرى غير الكلب وأخذ صيداً وقتل لا يحل فلأن صاحبه صاخر بها بعد (٣٦٥) الاثلاث ان لم يزد في الطلب ولم ينزح بزجره ولا يحل وان انزح وزاد في الطلب حل أكله لا لان ذلك يكون بمنزلة الارسال ولو أرسل كلبه المعلم على صيد ولم يسم عند انزحه وسمى فازجره وأخذ الصيد وقتل لا يحل لان الارسال من تارك التسمية عمداً فحل محرم فلا ينسخ الاثله ولو ان المرسل أدرك صيد الكلب أو البازى أو الرمية حيا ولم يذبحه حتى مات ذكرفى الكتاب أنه لا يحل * وقال الشيخ الامام أبو عبد الله الخيزرانى رحمه الله تعالى هذا على ثلاثة أوجه * اما ان وصل اليه مع موته أو موت قبل وصوله اليه أو وصل اليه وعوت من ساعته ولم يجذ زماناً يذبحه فان مات قبل وصوله اليه حل أكله لانه لم يقدري على ذكاة الاختيارية * وان مات بعد وصوله اليه بلا فصل ولم يجذ زماناً يذبحه قال فى الكتاب لا يحل وقال الحسن بن زياد ومحمد بن

النامى يصح هذا الضمان ثم ما ذكرنا من تفسير ضمان الخلاص قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى وهو اختيار صاحب الاقضية فأما على قول أبى يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فتفسير ضمان الخلاص والعهدة والدرك وأحد وهو أرجح بالثمن عند الاستحقاق وعند أبى حنيفة رحمه الله تعالى تفسير ضمان الخلاص ما ذكرنا وتفسير ضمان الدرك ما قالوا وتفسير ضمان العهدة ضمان الصك القديم الذى عند البائع ثم عندهما تفسير هذه الاشياء اذا كان واحداً وهو أرجح بالثمن عند الاستحقاق كان هذا الضمان صحيحاً واذا استحق المبيع من يد المشتري رجوع بالثمن على الضامن حتى قضى فاض بصحة هذا الضمان وأثبت للمشتري حق الخصومة مع الكفيل بنفذ هذا القضاء فاذا رفع الى قاض آخر لا يطله فأما اذا ضمن تسليم الدار الى المشتري فلا يصح ضمانه فلا يصح القضاء لمأذ كرنا * ولو أن امرأه رجل أو ابنته عفت عن دم العبد وأبطل ذلك فاض لما ان من رآه أنه لا عقول للنساء لانه لاحق لهن فى التفصص كاهو مذهب بعض العلماء وقضى بالقول للرجل فقيل أن يقاد الرجل رفع الى قاض يرى عقول النساء صحيحاً فاقضى بنفذ ذلك العفو ويطل القضاء بالعود وان كان هذا الرجل قد قتل نفذ فاقضى الثانى لا تعرض بشئ كذا ذكر النخلاف وصاحب كتاب الاقضية قالوا وينبغى أن يقال ان كان المقضى له بالقبض صاعداً لم يقتض منه وان كان جاهلاً بقضى عليه بالدية كذا فى المحيط * وفى الفتاوى الخلاصة ولو قضى بجواز بيع المرحون والمساكين بنقد * وفى جامع الفتاوى ولو قامت عليه ينة زور أن أمته بقتله وقضى بذلك فانه بائنه فى الحكم ولا يحل له أن يطأها ولا يحل له أن يأكل من ميراثها عند أبى يوسف رحمه الله تعالى وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس بان يأكل ميراثها * واذا قضى بالشهادة على الشهادة فمداون مسيرة سفر نفذ قضاؤه واذا قضى بشهادة شاهد على خطأ أنه لا ينفذ قضاؤه واذا قضى بشهادة شهود على وصية محتومة من غير أن قرئ عليهم أمضاه لا آخر وكذلك اذا قضى بمعاذ دنانير وفدنى أو قضى بشهادة شهود على صك لا يذكرون ما فيها إلا أنهم يعرفون خطوطهم وخطاتهم أمضاه لا آخر ولم يكن ينبغى للاول أن يفعل ذلك وهذا كقاس قول أبى حنيفة وآبى يوسف وفرز رحمه الله تعالى وفى الخاتمة رجل حلف بطلاق أو عتاق أن لا يأكل لحماً كل ممكناً فاعت المرأه الى القاضى ففرق بينهما ثم رفع ذلك الى قاض آخر لارى السمك لحماً فان الشافى قضاه الاول كذا فى التتارخات * فاذا قال الغريم لا طالب ان لم أفضل مالاً اليوم فأمر أنه طالق إلا ما فتورارى الطالب وخشى الغريم أن لا يظهر اليوم فيحنث في عينه فأخبر القاضى بالقصة فنصب القاضى عن الغائب وكيله أو وكيله قبض المال من المطلوب حتى يبرقبض المال وحكم به حاكم آخر فان أبى يوسف رحمه الله تعالى قال لا يجوز كذا ذكر فى الاقضية * وهذا قولهم وان خص قول أبى

مقاتل رحمه الله تعالى حل أكله * قالوا ما قال فى الكتاب قياس وما قالوا استحسان وبه نأخذ * واذا أوى الكلب والصيد عن المرسل ثم وجد المرسل وقد قتل وليس فيه أو غريمه حل أكله * وكذا اذا رى الى صيد فوجده بعد ذلك ميتاً فوجده سهمه وليس فيه جرح آخر حل أكله اذا لم يترك الطلب لانه لا يستطيع الامتناع عن التوارى عن البصر خصوصاً اذا كان الاصطفاى فى القياض والمشاير فيكون عقواً فان كان ترك الطلب واشغل بهل آخر حتى اذا كان قريماً من الليل فطلبه فوجد الصدم ميتاً والكلب والبازى عنده وبه جراحة لا يدري انه جرحه الكلب أو غيره ولا يحل أكله عندنا خلافاً للشافعى رحمه الله تعالى * مسلم أرسل كلبه المعلم على صيد وسمى فزجره مجوسى أو مرئناً أو محرم فزجره ثم قتل الصيد حل أكله * ولو كان المرسل عن لئحل ذبيحته والزاجر من لئحل ذبيحته لا يؤكل لان المتبر هو الارسال وهو كالذبح مجرى ثم أمر المسلم سكينه بعده لا يؤكل * مسلم أرسل كلبه على صيد فضره الكلب أو لا فوقعه ثم ضربه ثم أيا قتل حل أكله لانه هذا مما لا يمكن

الاسترازة في صيد الكلب * ولورى صيدا فاصابه وخرقه فوقع في الماعفات قال بعضهم ان كل نبي حيائه - وين وقع في الماء لايحل
أكله لاحتمال أنه مات بالماء وان كان لا يجرى حياته حين وقع في الماء حل أكله لأنه مات بغير الماء * وان روى صيدا فوقع عند مجرى مقدار
ما بقدر على ذبحه فمات لايحل أكله لان المجري قادر على ذبحه بتقديم اسلامه فلا تحل ذكاة الاضطرار * وان أرسل كلبا على صيد فخره فوقع
عند نام أوردى صيدا فاصابه فوقع عند نام والنائم بحال لو كان مستيقظا بقدر على ذكاة فمات لا يجرى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
لان عنده النائم بمنزلة المستيقظ في حله مسائل مررت في كتاب الصلاة من هذا الكتاب منها هذه المسئلة * ولوأرسل كلبه على صيد
فاخطأ ثم عرض له صيد اخر فقتله حل أكله * وان فاته ذلك الصيد فرجع فعرض له صيد آخر فرجوعه فقتله لايحل أكله لان الارسل بطل
بالرجوع ويدون الارسل لايحل * رجل (٣٦٦) أرسل كلبه المعلم على صيد فخره وبقى فيه من الحياة ما يبق في المذبح بعد الذبح

فأخذته المالك ولم يذكه
حل أكله * وكذا لورى
صيدا فاصابه وجرحه وبقى
فيه من الحياة ما يبق في
المذبح بعد الذبح فأدركه
المالك ولم يذكه حل أكله
* ولورما أخرج في هذه الحالة
فاصابه السهم الثاني
لا يصح لانه في حكم
المذبح * ففرق أبو
حنيفة ومحمد رحمه الله
تعالى بين هاتين المسئلتين
وبين الشاة اذا مرضت أو
بقر ذئب بطنها وبقى فيها من
الحياة ما يبق في المذبح بعد
الذبح فان على قول أبي
يوسف ومحمد رحمه الله
تعالى لا تعتبر هذه الحياة
فلا تكون المريضة والتي
بقرا الذئب بطنها محال للذكاة
حتى تؤذيت لا تحل * وعلى
قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى تكون محال للذكاة
حتى تؤذيت حل أكلها وفي
مسئلة الصيد لا تعتبر هذه

يوسف رحمه الله تعالى وذكر الناطق رحمه الله تعالى أن القاضي ينصب عن الغائب وكيله ويقض ما على
الطالب فلا يثبت قال الناطق وعليه الفتوى كذا في التصول الامامية * واذا ظهر الامام على بلد من بلاد
أهل الحرب وأراد أن يعين عليهم برأيه وأراضيه فلهذا يضع على رؤسهم الجزية وعلى أراضيه الخراج
ولا يراد على وظيفة عمرى الله تعالى عنه في الاراضى زيادة الطاقة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا
لمحمد رحمه الله تعالى وأجمعوا على أنه ينقص عن تلك الوظيفة نقصان الطاقة وبعد ما تنقص عن تلك
الوظيفة اذا صارت الاراضى بحال تطبق تلك الوظيفة بعد اهلها فان كان الامام وظف على أراضيه مثل
وظيفة عمرى الله تعالى عنه فليس ينبغي له أن يزيد على تلك الوظيفة وان كانت الاراضى تطبق الزيادة
بالاجاع وكذلك ليس له أن يحولها الى وظيفة أخرى بان كانت الوظيفة الاولى دراهم فارد أن يحولها الى
المقاسة او كانت الوظيفة الاولى مقاسه فارد أن يحولها الى الدراهم فان زاد عليهم تلك الوظيفة وحولهم
الى وظيفة أخرى وحكم بذلك عليهم وكان من رأي ذلك ثم لم يبعده وال يرى خلاف ذلك فان كان الاول
صنع ما صنع طبيب أنفسهم أمضى الثاني ما فعله الاول وان صنع غير طبيب أنفسهم فهو على وجهين ان
فقتت الاراضى عنوة فمن الامام بها عليهم أمضى الثاني ما فعله الاول وان فقتت الاراضى بالصلى قبل
أن ينظر الامام عليهم وحولهم الامام الى وظيفة أخرى وأزد على تلك الوظيفة بغير رضاهم فالثاني يقض
فعل الاول كذا في الخبرية *

باب العشر من قبيل يجوز فيه قضاء القاضى وما يجوز

يجب أن يعلم بان الانسان لا يصلح قاضيا في حق نفسه فاذا قضى القاضى لنفسه من كل وجه أو من وجه
لا ينفذ قضاؤه غير أنه اذا قضى لنفسه من كل وجه لا ينفذ بماضاه قاض اخر واذا قضى لنفسه من وجه
بغض بماضاه قاض اخر واذا قضى لغيره من كل وجه فان لم يصلح قاضيا ينفذ بماضاه قاض اخر واذا قضى لغيره من وجه
قاض اخر وان كان في صلاحه اختلاف فاذا أمضاه قاض اخر فنفذ قضاؤه بالاجاع وان وقع الخلاف في
قضاء القاضى أن قضى لغيره من كل وجه أو قضى لغيره من وجه وانضم من وجه آخر توقف على أمضاه
قاض آخر قال في كتاب الوكالة اذا وكل القاضى رجلا يبيع داره واجازتها أو المخصوصة في كل حق
يبطيه قبل رجل أو يطلب حقا قبل رجل فهو جائز وهذا ظاهر ولا يجوز للقاضى أن يقضى لوكيله
ولا ولو قبله وكيهه وكذا لا يقضى لوكيل أبيه وان علا ولا ولو قبله وان سفل ولا يجوز للقاضى أن يقضى
لعمده ولا لمكاتبه ولا لعبد من لا تقبل شهادته لهم ولا لمكاتبهم وكذلك لا يجوز له أن يقضى لشريكه شركة

الحماحقى لو أخذ المالك الصيد وفيه من الحياة ما يبق في المذبح بعد الذبح ولم يذبح حل
أكله * وقيل على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى التي مرضت والتي بقرا الذئب بطنها وبقى فيها من الحياة ما يبق في المذبح بعد الذبح
اذا ذبحت لا يحل أكلها وقولهما * والصحيح أنها لو وكل عنده لان من مثلى الصيد وجد ما هو ذكاة حكمة فلا تعتبر هذه الحما * وفي
الريضة ونحوها لم يوجد فعل الذكاة فاعتبرت هذه الحياة وهذا وجه الفرق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى * باب في الذكاة
* الاصل في اعتبار الذكاة قوله تعالى الاما ذكيت ومحل الذكاة في المقدور وذبحه أخليا كان أو وحشيا الملق كاه لقوله عليه الصلاة والسلام
الذكاة ما بين الالبه والعين والذكاة الكاملة فرى الاوداج الاربعة وهي الحلقوم والمرى والعرقان اللذان بينهما الحلقوم والمرى
لان المقصود تسهيل الدم والطويات الجسدية وذلك يحصل بما قلنا * فان قطع ثلاثتهم أحل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أى

ثلاث كان وفي قول أبي يوسف لا خير لايحل حتى يقطع الحلقوم والمرى مؤاحداً للوجين * وعن محمد رحمه الله تعالى يشترط قطع الاكثر من كل واحد من الاربعه * وذكر الكرخي رحمه الله تعالى ان هذا قول أبي حنيفة * وعند الشافعي رحمه الله تعالى يعتبر بقطع الحلقوم والمرى دون العرقين الاخرين والمستهله معروفة * ثم السنة في الابل النحر وهو قطع العروق في أسفل العنق عند الصدر * والسنة في الشاة والبقر الذبح فان ذبح الابل وانحر الشاة والبقر جازاً بضاة قوله عليه الصلاة والسلام ما أضر الدم وأضر الاوداج فكل * وان ضرب بالسيف من قبل القفا فان قطع العروق المشروطة قبل الموت حل ويكون مسياً * وان مات قبل أن يقطع العروق لا يؤكل * ويكره سلق الملبعد الذبح قبل أن يبرد ولا يحرم لان ذلك فعل بعد تمام الذبح * ولوديع شاة أو ابلاً أو بقراً فتركت بعد الذبح وخرج منها دم مسفوح تؤكل * ولم تتحرك ولم يخرج منها دم مسفوح لا تؤكل لان محل الذك هو الحلي ولم يوجد (٣٦٧)

لم تتحرك ولم يخرج منها دم مسفوح وان حركت ولم يخرج منها دم اكلت لان المسفوح علامة الحياة المسفوح علامة الحياة وان لم يعلم حياته عند الذبح لا يؤكل * وان علم حياته عند الذبح ولم تتحرك ولم يخرج منها الدم أصلاً اكلت * ولوديع شاة مريضة ولم يتحرك منها الا فوها قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى ان فتحت فاهها لا تؤكل وان ضمت فاهها اكلت * وان فتحت عينها لا تؤكل وان غمضت عينها اكلت وان مدت رجلها لا تؤكل وان قبضت رجلها اكلت * وان نام شعرها لا تؤكل وان قام شعرها اكلت * وهذا كله اذا يعلم حياتها وقت الذبح * وان علم حياتها وقت الذبح اكلت على كل حال * شاة أو بقرة خرج منها جنين حتى ولم يكتمن من الوقت ما يقدر على ذبحه

مفاوضة أو شركة عنان اذا كانت للصوم في مال هذه الشركة كذا في المحيط * وكل من لا يجوز شهادة القاضى لا يجوز القضاء كالمولدين والمولودين والزوجة والزوج عندنا كذا في شرح الطحاوى * ولو مات رجل وأوصى للقاضى بثلث ماله وأوصى الى رجل آخر لم يجوز قضاؤه لميت بشئ من الاشياء وكذلك اذا كان القاضى أحد ورثة الميت لا يقضى لميت بشئ * وكذلك لو كان الموصى له ابن القاضى أو امرأته أو غيره ما قبل لا تقبل شهادته لهم أو كل من عبد هؤلاء وكذلك لو كان القاضى وكيل الوصى في ميراث الميت لان القضاء يقع له من حيث الظاهر وكذلك لو كان للقاضى على الميت دين لا يجوز قضاؤه لميت بشئ * واذا وكل أحد الخمين عبد القاضى أو مكنه أو بهض من لا تقبل شهادته له لا يجوز له أن يقضى للوكيل على خصمه لان القضاء يقع للوكيل من حيث الظاهر واذا وكل رجلاً بالصوم فاستقضى الوكيل فلس له أن يقضى في ذلك لان القضاء يقع للوكيل من حيث الظاهر وائس له أن يقيم وكيلاً من موكله لان أقام بحكم القضاء كان هذا قضاء للثائب وان أقام بحكم الوكالة فهذا وكيل ولم يقل له الموكل ما صنعت من شئ فهو جائز فان كان الموكل قال له ما صنعت من شئ فهو جائز وتوكل رجلاً بالصوم جاز وائس له أن يقضى لهذا الوكيل * قال في الجامع الكبير اذا مات الرجل وله دين على الناس بعضه على القاضى وبعضه على من لا تقبل شهادته لم يجوز امرأته أو ابنه أو ذى رجل عنده هذا القاضى أن الميت أوصى اليه فاعلم أن هذا ثلاث مسائل (احداها هذه) والحكم فيها أن القاضى اذا قضى وصايته صم قضاؤه استحساناً حتى لو قضى بعض من سيمنا الدين الى هذا الوصى يبرأ أو لو رفع قضاؤه الى قاض آخر فان القاضى الاخر خصمه ولا يقضه ويمثله لو أن القاضى لم يقض له الوصاية حتى قضى أو أوصى أو بعض من سيمنا الدين ثم قضى له بوصاية لا يصح قضاؤه حتى كان الورثة مطالبين بالدين ولو رفع قضاؤه الى قاض آخر بطله ثم ان محمد رحمه الله تعالى سوى في الفصل الثاني بين القاضى وبين امرأته أو ابنه وقال ان ارفع قضاؤه الى قاض آخر بطله ولو أمضاه كان باطلاً بعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا ينبغي أن يكون الجواب في امرأته أو ابنه بخلاف الجواب في حق نفسه وبعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا ما ذكر من الجواب في حق ابنه مستقيم على قول محمد رحمه الله تعالى أما ما ذكر من الجواب في حق امرأته أو ابنه فغير مستقيم أصلاً وقد ذكر في بعض الكتب ان قضاء القاضى لامرأته يتوقف على امضاء قاض آخر ولو لم يدع أحد الايضاً حتى جعل له القاضى وصياً ثم ان القاضى أو بعض من سيمنا دفع الدين اليه يجوز الايضاً والنصب ويجوز الدفع اليه ويمثله لو قضى الدين اليه أو لم ينصب وصياً عن الميت برأيه لا يصح النصب (المسئلة الثانية) مسئلة دعوى النسب اذا كان سكان دعوى الوصاية دعوى النسب في هذه المسئلة بأن جاز رجل وأدى عنه ابن الميت ووارثه وأقام على ذلك بينة فقضى القاضى بنسبه حتى مات يؤكل لان موته يكون بدعي الا وهو هذا في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لان عندهما الجنتين يتذكرى به كلا الام * شاة أو بقرة أشرفت على الولادة فالواكره وذبحها لان فيه تضميم الولد وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عندهما الجنين لا يتذكرى به كلا الام * بقرة أو شاة تسرت عليها الولادة فأدخل رجل يده في موضع الولادة وذبح الولد اكله ولو جود الذك الاختيارية * وان جرحه في غير موضع الذبح نحل أيضاً لان كان لا يقدر على ذبحه لانه مجز عن الذك كذا لا اختيارية ففعل بالذك لا الاضطرارية وهو الجرح في أى موضع كان وان كان يقدر على ذبحه لا يحل لانه لم يجز عن الذك كذا لا الاختيارية * رجل شق بطن شاة وأخرج الولد جاوذاً في الولد ذبح الشاة * قالوا ان كانت الشاة لا تعيس من ذلك لا تحل لان الموت يكون بالاول وذلك ليس بدك * وان كانت تعيس من ذلك حلت لان الذك هو الثاني شاة مريضة بقرا الذئب نطنها وبقي قيهام الحيا ماعين في المذبح بعد الذبح على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا تعتبر تلك

الحياة حتى لو ذكاهما لفضل * واختلاف المشايخ على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ذكر الطحاوي والفقهاء أبو الباقين رحمهم الله تعالى أن تلك الحياة معتبرة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى لو ذكاهما لفضل * وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أن ذاعل أنها كانت حية حين ذبحت حلأها كانت الحياة فيها يتوهم بقاؤها ولا يتوهم * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أن كان يتوهم أنها تعيش يوماً أكثر من يوم تحمل بالذكاة وروى عنه أن كان يتوهم بقاها الحياة فيها أكثر من نصف يوم تحمل والافلال نادون ذلك اضطراب المذبح وروى عن محمد رحمه الله تعالى إذا بقر الذئب بطن شاة وأخرج ما فيها ثم ذبحت لاجل لانه لا يتوهم أن تعيش بما بقي فيها من الحياة والقوتى على ما ذكرنا في حنيفة رحمه الله تعالى أولاً * المرأة المسلمة أو الكافية في الذبح كالرجل وكذا الصبي الذي يعقل التسمية ويضبط لانه من أهل التسمية فتصح تسميته كما يصح اسلامه (٣٦٨) وان كان لا يعقل لاجل لانه لا يتحقق منه التسمية على الخصوص وتزك ذبيحة الاخرس مسلماً كان أو

ان كان القضاء بنسبه بعد قضاء الدين اليه لا ينفذ قضاءه وان كان قبل قضاء الدين ينفذ (والمسئلة الثالثة) اذا كان مكان دعوى الوصاية والتسديد دعوى الوكالة بان غاب رب الدين ثم جاء رجل وأقام يمينه أن رب الدين وكله بقبض الدين الذي له على القاضي أو على من سميان قرا به نقض القاضي بوكالته لا يجوز سواء كان القضاء قبل دفع الدين اليه أو بعد دفع الدين اليه فان رفع قضاؤه بالوكالة الى قاض آخر فان كان القضاء بالوكالة بعد قضاء الدين برذه المحالة ولو أمضاه لا يجوز امضاؤه وان كان القضاء بالوكالة من الاول قبل قضاء الدين اليه فامضاه الثاني جاز امضاؤه وإذا نصب القاضي مسخرع غائب لا يجوز ولو حكم عليه لا يجوز حكمه عليه وتفسير المسخرع أن نصب القاضي وكيلاً عن الغائب ليسمع الخصومة عليه وكذلك لو أخصر رجلاً غيره عنه فاما القاضي ليسمع الخصومة عليه والقاضي يعلم أن المحضر ليس بخصم فالقاضي لا يسمع الخصومة عليه كذا في المحيط وذكر محمد رحمه الله تعالى في شهادات الجامع رجل غاب بغير رجل وأدى على رجل ذكر أنه غريم الغائب وأن الغائب وكله بطلب كل حقه على غريمائه بالكوفاة والخصومة يمينه والمدعى عليه ينكره وكله فأقام المدعى يمينه على وكلته قضى القاضي عليه بالوكالة فالشيخ الاسلام هذه المسئلة دليل على جواز الحكم على المسخر فانه قال أدى رجل على رجل ذكر أنه غريم الغائب ولم يقل أدى رجل على رجل هو غريم الغائب كذا في الذخيرة * قال مشايخنا المتأخرون انما يجوز إقامة اليمين على المسخر اذا لم يعلم القاضي أنه مسخر أما اذا علم فلا وهو اختيار الشيخ الامام الاجل برهان الائمه عبد الله بن زجره الله تعالى كذا في التتارخانية * وقيل ينبغي أن تكون هذه المسئلة على روايتين لان هذا في المصالح قضاء على الغائب وفي القضاء على الغائب روايتان في إحدى الروايتين لا ينفذ لان نفس القضاء يختلف فيه وفي الرواية الاخرى ينفذ لان نفس القضاء ليس يختلف فيه والى هذا مال شيخ الاسلام رحمه الله تعالى وكان الشيخ الامام طهر الدين رحمه الله تعالى يقول في القضاء على الغائب يبقى بعدم الجواز والنفاذ كي لا يطر قوا الى هدم مذهب أصحابنا رحمه الله تعالى فلان القاضي حكم على المسخر وأمضاه قاض آخر صح الامضاء ولا يكون لاحد بعد ذلك ابطاله * اذا قضى القاضي بعين في يد رجل والمقضى به ليس في ولايته صح القضاء ولكن لا يصح التسليم صورة المسئلة بخاري أدى دار على مرقندى عند قاضي بخاري أن الدار التي في يديه بسمرقند في محله كذا الى آخره ملكي وحقي وفيه بغير حق وأقام يمينه على دعواه فالقاضي يقضى بالدار للدعى ويصح قضاؤه لان المقضى له والمقضى عليه حاضران الان التسليم لا يصح لان الدار انبثت في ولايته فكذلك القاضي قاضي مرقندى لاجل التسليم كذا في المحيط * اذا خاف صاحب الدين غيبة الشهود أو موتهم أو أراد اثبات الدين على الغائب قال بعضهم وكل غيره بابات - حقوة على الناس وجعل ما يريد اثباته على الغائب

كتبا لانه أعذر من الثاني وكذا ذبيحة اليهودي والتصرافي حلال وان كان الكافي حرياً الآن يسمع منه أنه يسمى عليه المسح فإذا سمع منه ذلك لا يجحد لانه أهل به لغير الله وقال بعض أصحاب الشافعي رحمه الله تعالى انما التحلل ولا تحلل ذبيحة المرتد وان ارتد الى دين أهل الكتاب وذبيحة الجوسي حرام وان تهوى الجوسي أو تنهر يؤكل صيده وذبيحته لانه يقر على ما انتقل اليه ولو نجس اليهودي أو النصراني لا يجحد صيده ولا يؤكل ذبيحته * والعلام اذا كان أحد أبويه نصرانياً ولا يخرج جوسياً وهو يعقل الذبح يؤكل صيده وذبيحته عندنا * وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يؤكل لاجتماع الحرم والمحل فلا يجحد * كالم اشترك المسلم والجوسي في

الذبح فانه لا يؤكل * وتكره ذبيحة الصائى الا انه يحل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يجحد وذكر الدكتور رحمه الله تعالى أنه لا خلاف بينهم في الحقيقة * وانما اختلفوا والائمه صنفان صنف منهم يقرن بنبوة عيسى عليه السلام ويقرن الزبور فهم صنف من النصارى * وانما أجاب أبو حنيفة بجحد ذبيحة الصائى اذا كان من هذا الصنف وصنف منهم يشكرون النبوة والكتب أصلاً ويبدون الشمس فهم كعبدة الاوثان لا يؤكل صيدهم ولا تحلل ذبيحتهم * وانما أجاب أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بجمرة الصيد والذبح في حق هؤلاء * رجل أراد أن يذبح عذمان النابغ لانه نجس به تسمية واحدة على واحد قلما بعدها وان شجع الرجل شاة ليذبح وسعى ثم اتى تلك السكين وأخذ غيرها فذبح بها حلت بخلاف الرمي اذا أخذهم ما وسعى ثم أتى ذلك السهم وأخذهم ما أخرقانه بشرط وجود التسمية على السهم الثاني لان في الرمي الشرط هو التسمية على فعل الرمي والثاني غير الاول وهما

الشرط هو التسمية على الذبيحة دون السكن وذلك لا يختلف باختلاف السكن وانما يختلف باختلاف المذبح ولهذا لو ترك تلك الشاة وأخذ أخرى وذبحها بتلك التسمية لا تلحق * ولو أضجع شاة أو سمى ثم كلم إنساناً أو شرب ما أو أخذ سكيناً أو ما أشبه ذلك عمل لا يكثر ثم ذبح بتلك التسمية جازو لوجود التسمية على الذبح والعمل اليسر لا يفصل بين التسمية والذبح * ولو أطل الحديث أو أطل العمل ثم ذبح لا يؤثر كل وقوع الفصل بين التسمية والذبح * ولهذا لا ينفصل المجلس بالعمل الكثير ولا ينفصل بالعمل اليسر * ولو قال سكان التسمية الحمد لله أو قال سبحانه الله أو قال الله أكبر بهذه التسمية جاز وإن أراد به التسمية دون التسمية لا ينفصل لأن الشرط ذكر اسم الله تعالى على الذبح وذلك انما يحققه بال قصد * ولو طس فقال الحمد لله ربنا بهذه التسمية على الطاس فذبح لا ينفصل بخلاف الطيب اذا غلب على التبريق قال الحمد لله فانه يجوز به الجمعة في إحدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن المأمور به في الجمعة ذكر (٣٩٩) الله تعالى مطلقاً وهو الشرط ذكر

اسم الله تعالى على الذبح * ولو قال بسم الله ولم يحضره النبي أو أراد به التسمية على الذبح أكل أما إذا نوى التسمية على الذبح فظاهر وأما إذا لم تكن له نية فكذلك عند العامة وهو الأصح وإن لم يرد التسمية على الذبح وانما أراد شاة أخرى لا يجل له لأنه نوى غيره أمره ويكره أن يسمى مع اسم الله تعالى سواء في قول اللهم تقبل من فلان وما أشبه ذلك * ولو قال بسم الله وباسم محمد قال أو ألقاهم الصغار رحمه الله تعالى لا تلحق * ولو قال بسم الله وعلى الله على محمد يصل أكله * ولو قال بسم الله واسم فلان قال إبراهيم بن يوسف رحمه الله تعالى تكون ميتة وهو الأصح وقال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى لا يصير ميتة لأن الوصارت ميتة بصرار يحصل كافر أقال رضي الله عنه وما سوى ذلك من مسائل التسمية قد

من طلاق أو عتاق أو بيع شرطاً للوكالة بأن يقول إن كان فلان باع عبداً من فلان أو طلق امرأته أو أعتق عبده فانت وكلي في إثبات حقوقي على الناس أجمعين فقال إن فلان الغائب قد باع عبداً أو أعتق عبداً وصرت وكلياً في إثبات حقوقي موكلي وإن لو كلي هذا عليك ألف درهم فيقول المدعي عليه بي أن فلاناً وكلت على هذا الوجه ولكني لأعلم أن الشرط قد وجد فقيم المدعي البيعة على الشرط فيقتضي القاضي بالشرط الآن هذا أفضل يختلف فيه المشايخ رحمه الله تعالى أن الإنسان هل ينصب خصماً على الغائب في إثبات شرط حقه والصحيح أنه لا ينصب إذا كان شرطاً يتضرره الغيب كالطلاق والعتاق وما أشبه ذلك والأصح ما ذكره محمد رحمه الله تعالى في الجامع وهو أن الرجل إذا أراد إثبات الدين على الغائب ينبغي للرجل أن يقول لصاحب الدين كفلت لك بكل مالك على فلان الغائب ثم إن صاحب الدين يحضر الكفيل إلى مجلس القاضي ويقول إنني على فلان الغائب ألف درهم وإن هذا الرجل كفيل بجميع مالي على فلان وعلى فلان ألف درهم قيل كماله هذا الرجل فقير الكفيل بالكفالة ونكر المال على الغائب صح إنكاره لأن قوله كفلت لك بكل مالك على فلان لا يكون إقراراً منه بالمال فإذا أقام المدعي البيعة أن له على الغائب ألف درهم كانت له عليه قبل الكفالة بقبل بيعة ويقضي له بالكفالة والمال لأنه ادعى على الغائب ما هو سبب لحقه في الحاضر فنصب الحاضر خصماً عن الغائب فيكون القضاء عليه قضاء على الغائب حتى لو حضر الغائب وأنكر الدين لا يلتفت إلى إنكاره ولا يكون قضاء على المسخر لأن المدعي فيما ادعى على الكفيل صادق ثم يبرئ المدعي الكفيل عن المال والكفالة وينفي المال له على الغائب وكذلك لو كانت الكفالة على هذا الوجه بين يدي القاضي وسواء يجهل كرهه أو لا يجهل الكفالة عن الغائب بأمره أو بغير أمره كذا في الظهيرية * ولو ادعى رجل أنه له على الغائب ألف درهم وأن هذا الرجل كفيل لك على الغائب بالمال التي على عبده بأمره فهذه وما تقدم سواء يقضي على الحاضر ويكون ذلك قضاء على الغائب ولو ادعى أن له على الغائب ألف درهم وأن هذا الرجل كفيل لك على عبده بالمال التي على عبده وأنتكر المدعي عليه فاقام المدعي البيعة على ما ادعى فان القاضي يقضي بالمال على الحاضر فلا يكون ذلك قضاء على الغائب كذا في فتاوى قاضيان * اختلف الناس في أخذ القصة منهم من قال لا يأخذوا بقرأي أي حال كان ومنهم من قال لا يأخذوا إذا جلس للقضاء أما إذا كان في دار أو في مكانه فليأخذوا بقرأ وهو المذهب عندنا فان الخلفاء الراشدين رضي الله تعالى عنهم كانوا يأخذون القصة وكذا من بعدهم من الأمراء والخلفاء وهذا لأن من الحائز أن يكون الخصم أعجباً لا يعرف لسان القاضي ولا القاضي لسانه فلا يمتن أن يستعين بغيره ليكتبه ويدفعه إلى القاضي فتصير الحادثة معلومة للقاضي وإذا أخذ القصة يقول للخصم أهذه قستك فان قال نعم يقول أنت كتبتها فان

(٤٧ - فتاوى ثالث) مرت في الأضاحي والله أعلم كتاب الوديعة كتاب مشتمل على فصول منها ما يكون ابتداء ما لا يكون * رجل جاء بشوب إلى رجل ووضع بين يديه وقال هذا وديعة عندك وذهب صاحب الشوب ثم غاب الآخر بعد موزك التوبة فضع الشوب كان ضامناً لأن هذا يقول منه للوديعة عرفاً * وكذلك لو وضع صاحب الشوب ثوبه بين يديه ولم يقل شيئاً والمسئلة بحالها كان ضامناً لأن هذا ادعى عرفاً * ولو قال الجاني لأقبل الوديعة فوضع بين يديه وذهب فضع الشوب لا يضمن لأنه صرح بالرد فلا يصير موعداً دون القول * رجل جاء إلى خان بديعة وقال لصاحب الخان أني أربطها فقال صاحب الخان أربطها هناك فربط وذهب ثم جاء صاحب الدابة ولم يجد الدابة فقال صاحب الخان إن صاحبك أخرج الدابة ليسفها ولم يكن لصاحب الدابة صاحب كان صاحب الخان ضامناً لأن قول صاحب الدابة أين أربط الدابة استبدع أمعه عرفاً فلو كلام صاحب الخان هناك قبول للوديعة * وكذلك رجل دخل الحمام وقال

لصاحب الحمام أين أضع الثياب فقال صاحب الحمام في ذلك الموضع فهو الأول سواء وان كان صاحب الحمام جالس الاحل الغلة فوضع صاحب الثوب ثوبه برأى العين منه ولم يقل بالسان شيئا ودخل الحمام فان لم يكن للعمام ثيابي يضع صاحب الحمام لان وضع الثياب برأى العين منه استحفاظ وان كان للعمام ثيابي فان كان الثيابي حاضرا لا يضع صاحب الحمام شيئا لان هذا استحفاظ من الثيابي اذ لم يقل لصاحب الحمام أين أضع الثياب وان كان الثيابي غائبا فوضع الثياب برأى العين من صاحب الحمام كان استحفاظا من صاحب الحمام فيحتفظ من صاحب الحمام بالنصيب * رجل دخل الحمام فوضع ثيابه مع حضر من صاحب الحمام فلما خرج من الحمام لم يجد ثيابه ووجد صاحب الحمام نائما قالوا ان كان نائما فاعدا لا يكون ضامنا لانه مستيقظ حكمنا لم يكن نازكا للحفظ وان كان نائما مضطجعا أو واضعا جنبه على الارض كان ضامنا لانه تارك الحفظ (٢٧٠) * رجل دخل الحمام ووضع ثيابه عند صاحب الحمام فخرج رجل من الحمام وليس ثيابه ولم يدركها ثيابه أو ثياب غيره ثم خرج صاحب الثياب وقال ليست هذه ثيابي وقال الحماني خرج رجل من الحمام ولبس الثياب فظننت أنها ثيابي كان ضامنا لانه ترك الحفظ * قوم جلوس في مكان فقام واحد منهم وترك كلبه ثم قام الباقون معا فهلك الكلب فمضوا جميعا لان الاول لم يترك الكلب عندهم فقد استحققتهم فاذا قاموا وتركوا الكلب فقد تركوا الحفظ الملتزم ففقدوا جميعا وان قام القوم واحدا بعد واحد كان الضمان على آخرهم لان الاخرين للحفظ فقتلوا للضمان * سبق في قامة من الحانوت للصلاة وفي الحانوت ودائع قضات الدوبعة لم يضع صاحب الحانوت لانه حافظ بجزائه فلم يكن مضطجعا ولا يكون هذا من بابا للدوبعة بل هو حافظ بنفسه في

قال نعم بقول أو هو كافيه فان قال نعم بقرآن كان فيه اقرا لا يقضي عليه باقراره الا اذا علمه القاضي ما فيه فان علمه واعترف به يقضي عليه باقراره على نفسه ونظر هذا ما قالوا في مسئلة التوكيل بغير رضا الخصم أن أحد الخصمين اذا وكل القاضي ان اتهمه بالتمليس والتدليس والتقلب على خصمه لا يقبل منه الوكالة وان عرف أنه عاجز لا يقدر على البان نفسه يقبل وكذا هذا كذا في خزانة المفتين * سئل القاضي الامام شمس الائمة الازرق جدي عن القاضي اذا سمع الدعوى وسمع النائب الشهادة هل يقضي النائب بالشهادة دون اعادة الدعوى قال لا الا ان باهر القاضي بالحكم تلك البينة وسئل عن القاضي اذا سمع الدعوى والشهادة ولم يحكم وأمر نائبه بالحكم وهو ما دون الاستخلاف (١) بحكم المثال الصحيح هل يصح هذا الامر واذا حكم النائب هل يصح حكمه قال نعم كذا في التارخانية وفي أدب القاضي للصفاء وفي أبواب الشهادات أن قاضي بلد تحكم عمال على رجل ويحل ثمنات القاضي فاحضر المدعى المحكوم عليه عند قاضي آخر وأقام البينة أن القاضي فلان بن فلان حكم عليه بالمال الذي في هذا السجل للقاضي الثاني أن يحضر على أداء المال ان كان الحكم الاول وقع صحها ولو قالت الشهادة وعند القاضي الثاني ان قاضيا من القضاة شهدنا على فضائه بالمال عليه لهذا القاضي الثاني لا يبيحه وكذا في سائر الافاغيل اذا شهدوا على فعل ولم يدركوا اسم الفاعل ونسبه لا يقبل كذا في الخلاصة *

باب الحادى والعشرون في الجرح والتعديل

لا يسأل القاضي عن الشهود عند الامام من غير ان يطعن الخصم فيهم ولا يسأل وان لم يطعن الخصم فيهم والفتوى على قوله ما وهذا في غير الحدود والقصاص اما فيما قال القاضي يسأل عنهم من غير ان يطعن الخصم فيهم بالايجاع اذا طعن الخصم في الشهود لا يقضى القاضي بظاهر العدالة كذا في جواهر الاخلاطى * لو أن الخصم عدل الشهود بعد ما شهدوا عليه فهو على وجه ان قال هم عدول صدقوا فاستشهدوا به في هذا ما شهدوا على أو قال هم عدول جازت شهادتهم على أو قال شهدوا على بالحق أو قال الذى شهدوا به في هذه الشهادة حق في هذه الوجوه الاربعة القاضي يقضى عليه بما شهدوا لان هذه الالفاظ اقرا منه بالمال ويكون القضاء بالاقرار لا بالشهادة وان قال هم عدول الا انهم اخطوا أو قال هم عدول ولم يدعى هذا فان كان الشهود عليه عدلا من أهل التعديل فالقاضي يقضى بشهادتهم معا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى من غير أن يسأل عن الزكي بناء على ان العدد في الزكي ليس بشرط وعند محمد

(١) قوله بحكم المثال الخ لا وجود له في النسخة المجموع عنها وتقدم نظيره في أول الكتاب الذى نحن بصدده الان اه معصم

حاقبه وحاقبه ثم رجع رجل دفع الى رجل عشرة دراهم قال خمسة منها هبة لك وخمسة ودعة عندك فاستل القاضى رجه منها خمسة وملك الخمسة الباقية ضمن القاضى سبعة ونصف لان الخمسة الموهوبه بمضونة على القاضى لانها هبة فاستدوا الخمسة التي استلمها انصفها من الهبة ونصفها من الامانة فضمن هذه الخمسة والخمسة الاخرى التي ضاعت نصفها من الهبة فيضمن نصفها فانها لم يكن سبعة ونصفا * فصل فيما يضمن المودع اذا قال المودع وضعت الدبعة في مكان حصين فنسبت قال بعضهم كان ضامنا لانه جعل الامانة فيضمن كمالا مجهولا وهو كرجل عنده غنم لقوم اختلطت ولا يعرفها فانه يكون ضامنا * وقال الفقيه والابن رجه الله تعالى ان قال وضعت الدبعة في داري فنسبت المكان لا يكون ضامنا * ولو قال لا أدري وضعت في داري أو في موضع آخر كان ضامنا وهكذا روى عن أبي يوسف رجه الله تعالى ولو قال وضعت الدبعة في مكان بين يدي ثم قتلت فنسبتها أو قال سقطت مني قال الفقيه أبو بكر

البخاري رحمه الله تعالى يضمن * وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان قال سقطت عنى لا يضمن * ولو قال بالفارسية يفيكندكم يكون ضامنا وان قال فتدأ زمن لا يضمن * وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى قد قال بعض أصحابنا اذا قال ذهبت الوديعه ولا أدري كيف ذهبت كان القول قوله ومعينه ولا ضمان عليه * نأخذ قال رضي الله عنه وفي عرفنا لا فرق بين قوله يفيكندكم وبين قوله يفتنأ لا زمن لا يكون ضامنا على كل حال * ولو قال لا أدري كيف ذهبت قال بعضهم يكون ضامنا بخلاف ما لو قال ذهبت ولا أدري كيف ذهبت * وقال شمس الأنعام السرخسي رحمه الله تعالى (١) الأصح أنه لا يضمن على كل حال سواء قال ذهبت ولا أدري كيف ذهبت أو قال لا أدري كيف ذهبت ولم يزد عليه * رجل دفع إلى دلال ثوباً بالبيع ثم قال الدلال وقع الثوب من يدي وضاع ولا أدري كيف ضاع قال الشيخ الإمام الجليل أبو بكر محمد ابن الفضل رحمه الله تعالى لا ضمان عليه * ولو قال نسب ولا أدري في أي حاتوث وضعت (٣٧١) يكون ضامنا * بخار وودع عند رجل

زبدلأه ا لآلأ البخار ين
ثم ادعى أنه كان فيه قدوم
وطلب منه فقال المودع
لا أدري ما كان فيه قال
الفقيه أبو جعفر رحمه الله
تعالى لا ضمان عليه ولا يضمن
حتى يدعي عليه أنه رفعه
أو وضعه فثبت بخلاف فان
حلف برئ وان نكل ضمن
* رجل أودع كسافه
دراهم عند رجل ولم يرن
عليه ثم ادعى صاحب الوديعه
الزيادة قالوا لا ضمان عليه
ولا يضمن حتى يدعي عليه
التضييع أو الخيانة أو الضو
ذلك * وعن نصر رحمه الله
تعالى أنه كتب إلى ابن
شجاع رحمه الله تعالى في
مودع يقول دفنت الوديعه
ونسيت موضعها فأجاب
وقال ان دفنتها في داره لم
يضمن وان دفنتها في غداره
ضمن قيل فان دفنتها في كرمه
فسرق قال ان كان له باب
فليس بتضييع والا فهو
تضييع * وكذا الدار اذا لم

رحمه الله تعالى ما لم يسأل القاضي عن المزكى لا بقضى بشهادتهما كذا في المحيط * فان كان المدعى عليه
فاسقاً ومستورا لا يصح تعدله ولا بقضى القاضي ولا يجعل قول الخصم هم عدول اقرارا على نفسه بالحق
وانما يصح تعدله اذا كان فاسقاً ومستورا يسأله القاضي اصدق الشهود أم كذبا فان قال صدقوا كان
ذلك اقرارا بقضى القاضي باقراره وان قال كذبا لا يقضى * المشهود عليه اذا عدل المشهود وقبل أن
يشهدوا عليه فقال هم عدول فلما شهدوا عليه أنكروا مشدوا به فطلب من القاضي أن يسأل عن الشهود
فان القاضي يسأل عنهم وقوله قيل أن يشهدوا هم عدول لا يطل حقه في السؤال لانه يمكنه أن يقول كان
عدلا قبل الشهادة لانه تدل حاله * رجل شهد عليه شاهدان حتى فسدل أحدهما فقال هو عدل لانه
غلط أو أوههم فان القاضي يسأل عن الشاهد الآخر فان عدل الشاهد الثاني قضى القاضي بشهادتهما
لان قوله غلط أو أوههم ليس بحرف فاذا عدل الشاهد الثاني ثبت عدلتهما فاذا جاز القضاة بشهادتهما وان شهد
شاهدان على رجل يثبت فقال المشهود عليه بعد الشهادة الذي يشهد به فلان على - حق أو قال الذي يشهد به
ففلان على - هو الحق فان القاضي يقضى عليه ولا يسأل عن الشاهد الآخر لان المشهود عليه أقر بالحق
على نفسه فبقي باقراره وان قال قيل أن يشهدوا عليه الذي يشهد به فلان على - حق أو قال الذي يشهد
به فلان هذا على - هو الحق فلما شهدا عليه قال للقاضي سئل عنهما فأنهما شهدا على باطل وما كنت
أظنهما يشهدان على عاصيها به بلزمه ذلك ويسأل القاضي عنهما فان القاضي يسأل عن الشاهد من كان
عدلا قضى بشهادتهما وان لم يعدل لا يقضى لان قوله الذي يشهد به فلان على ليس باقرار في الحال وانما يصير
اقرارا بعد الشهادة فيكون هذا بمنزلة تعليق اقرار بالشرط والاقرار لا يحتمل التعليق فاذا لم يصبر اقرارا
لم يوجب التعديل فاذا طلب من القاضي أن يسأل عنهما سأل لا يقضى قبل السؤال كذا في فتاوى
فاضل * التزكية نوعان تزكية السرو تزكية العلانية تزكية العلانية أن يحضر المعدل مجلس الحكم
ويسأله القاضي عن الشهود بحضرتهم فتر كهم - يقول بحضرتهم هؤلاء عدول والترزكية في السر أن
يسأل القاضي المعدل عن الشاهد في السر فيعدله أو يجرحه كذا في جواهر الاخلاط * ولا بد ان يقول
المرزكي هو عدل جائز الشهادة لان المعدل غير جائز الشهادة كذا في خزائن المفتن * وفي الظهيرة
وعليه الاعتماد وفي الفتاوى العنانية قوله هو عدل فيما أعلم لكن تعدلا وقوله في على أو أعلمه علان يصح
قال في أدب القاضي واذا قال المرزكي هم عدول فهذا ليس بتعديل كذا اذا قال هم ثقات فان القاضي
لا يكتفي بفقد يطلق هذا اللفظ على المستور وبعض مشايخنا قالوا انه تعديل ولو قال لا أعلم منها لا خير ا فقد
ذكر في أدب القاضي أنه تعديل وأنه موافق لما روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ومن المشايخ رحمهم الله

يكن لها باب * رجل عنده وديعه فقال لا أدري أضعيت أم لم تضيع قالوا يكون ضامنا * ولو قال لا أدري أضعيت أم لم تضيع لا يكون ضامنا
* ولو قال هلكت الوديعه عندى ثم قال رددت عليك يكون ضامنا ولا يقبل قوله في الزدانه متناقض * رجل دفع جواهر إلى رجل لبيع
فقال القاضى أنا لا أبيع الجواهر فقل أن يره قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان ضاعت
أو سقطت بجر كته يكون ضامنا وان سرقته منه أو جرحته أو أصابته من غيره لا يضمن * رجل ان ادعى على واحد منهم ما على رجل وديعه
ويقول أودعته عنده كذا فقال المودع لا أدري أكلها استودعني فانه يحلف لكل واحد منهما أن أودعته عنده فان أي أن يحلف أعطى
الوديعه لهما يضمن لهما ما مثله لانه أكلت الوديعه بالجهل * بخلاف ما لو قال ذهبت الوديعه ولا أدري كيف ذهبت فانه لا يضمن لان ذهاب
الوديعه ليس بشعله وجهه عائليه * اذا مات المودع واختلف صاحب الوديعه مع الورثة فقال صاحب الوديعه مات مجهول الوديعه فصلرته

(١) قوله الاصح انه لا يضمن في نسخة سقط لا اه كنهه مصححه

الوديعة ديناراً تركته وقالت الورثة كانت الوديعة فاعترضوا بما مات قال ابن شجاع رحمه الله تعالى على قياس قول أصحابنا رحمه الله تعالى يجب أن يكون القول قول الطالب ويجب الضمان في مال الميت وعلى قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجب أن يكون القول قول الورثة مع العين لا الورث قائم مقام المورث • إذا نشق كبس الوديعة في صندوق المودع واختلطت الوديعة بدراهمه لا يضمن المودع ويكون الخلط مشتركا بينهم ما يقدر ملكه ما كان هلك بعضها بعد ذلك هلك من ماله ما جعوا ويقسم الباقي بينهم على ما كان • وإن غفل ذلك أحد من هو في عيال المودع لا يضمن المودع • كان الخاطئ أو عبداً صغيراً أو كبيراً أو يضمن الذي خلط يستوى فيه الصغير والكبير • الوديعة إذا كانت دراهم أو دنانير أو شيئا مما يكيل أو يوزن فاتفق المودع طائفة منها ضمن ما اتفق ولا يضمن الباقي فان جاء المودع بعقل ما اتفق لخلطه بالباقي كان ضامناً (٢٧٣) لكل لأن ما جاع به ماله فصار ضامناً لما بالوديعة ولو أخذ المودع بعض الوديعة لينفقها في حاجته ثم بدا له أن لا ينفق

تعالى من قال أنه ليس بتعديل والأصح أنه تعديل وعن محمد رحمه الله تعالى أن المزكي إذا كان عالم بالضرورة يكتفى به منه وإذا كان غير عالم لا يكتفى به منه وإن قال لا أعلم منه إلا ضلته من أنواع الضلّة لا يكون هذا تعديلاً وإن قال هو عدل فيما علمنا فقد قال بعض العلماء أنه تعديل وهكذا روى عن شريح والأصح أنه ليس بتعديل وإن قال هو عدل أن لم يكن شرب الخمر فيه هذا ليس بتعديل وإن قال إن الله تعالى أعلم لا يكون تعديلاً بل يكون جرحاً كذا في التنازعية • وتعديل السر أن يكتب القاضي في الرقعة أسماء الشهود وأنسابهم ووجاههم وقيائلهم ومجالهم وسوقهم أن كانوا من السوق فيدفع إلى المزكي في السرفيسال أهل الثقة والامانة من جيرانهم وأما العلانية فيأمر القاضي الطالب بآتي بقوم يزكهم في العلانية بلقطة الشهادة في مجلس القضاء بشرط العدل لانه في معنى الشهادة ولهذا لا يصح من هوليس بأهل الشهادة وإن كان عدلاً ولا بد في تزكية العلانية أن يجمع بين المزكي والشاهد ويكتفى بتزكية السر في زمانا لأن تزكية العلانية بلاه وقتنة وينبغي للقاضي أن يختار للثقة عن الشهود وأولئك الناس وأورعهم وأعظمهم أمانة وأكثرهم الناس خيرة وأعلمهم بالقيمة غير يعرفون بين الناس ولا يقصدوا بسوء أو يخذعوا وينبغي للمزكي أن يسأل عن أحوال الشهود ويعرفهم من جيرانهم وأهل سوقهم فإن ظهرت عدالته عنده كتب ذلك في آخر الرقعة هو عدل عندي جائزاً للشهادة والا كتب أنه غير عدل وختم الرقعة ووردها فيقول القاضي لأدعي زفي شهودك ولا يقول جرحوا أو يقول لمحمد شهودك عندي لأن هذا أقرب إلى السر والسر على المسلم واجب بقدر الامكان كذا في خزائن المفتين • لو جمع القاضي بين تزكية السر وتزكية العلانية فذلك أحسن وتقدير الجمع أن المزكي إذا عدل الشهود في السر فالقاضي يجمع بين السر ودول المزكي في مجلسه ويقول للمزكي أهؤلاء الذين زكيتهم قال في كتاب الاقضية وينبغي أن يكون المعدل في العلانية هو المعدل في السر وهذا قول أصحابنا كذا في المحط • إذا احتاط القاضي وأراد أن يسأل غير الأول فانه يفعل مع الثاني كما يفعل مع الأول ولا يعلم أنه سأل عن حالهم من غيره فإن جرحه الأول وقد عدله الثاني تعارضوا صار كأنه لم يسأل أحد فان عدله الثالث فالعدالة الأولى وإن جرحه الثالث صار الجرح أولى والتعريف كالتعديل ويصح كلاهما من المرأة كذا في خزائن المفتين وتعديل العلانية لا يصلح إلا بخوذة شهادته ولا يصح تعديل العبد والمكاتب والمرأة والمحدث في الضيق ولا تعديل الوالدين والمولودين ويصح تعديل السمرن • ولا يشرط تعديل العلانية ما يشترط للشهادة كذا في فتاوى قاضيان • والنهم والاكفار يعدلهم المسلمون فإن لم يعرفهم المسلمون سأل المسلمون عن عدول المشركين ثم يسأل أولئك المشركين عن الشهود وتزكية المذموم ليست بشئ ولو شهد جماعة على التزكية وإن كان على

نرد على موضعه ثم ضاعت الوديعة لا يضمن المودع • إذا قال بعثت بالوديعة إليك مع رسولتي وسعي بعض من في عياله فهو كقولها رددتها عليك فيكون القول قوله مع العيين • وإن قال بعثت بها إليك مع أجنبي كان ضامناً إلا أن يقر صاحب الوديعة أنهم وصلت إليه • ولو قال المودع بعثت بها إليك مع هذا الأجنبي أو استودعها إليه ثم ذهبا على تضاعت عندي لا يصح دعو بصر ضامناً إلا أن يتم البينة على ذلك فيبرأ عن الضمان • إذا طلب صاحب الوديعة ودينته فعد قال لمودعي يكون ضامناً فان جحدته لافي وجه المودع بأن قال له إنسان ما حال وديعتك عندي فجد أو يحد في وجه المودع من غير أن يطالبه بالرد بان قال ما حال وديعتك عندي فجد قال فشم الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى

فيه خلاف بين أبي يوسف وزفر رحمه الله تعالى على قول زفر رحمه الله تعالى يكون ضامناً على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الجرح لا يكون ضامناً • وذكرنا لما في وجه الله تعالى إذا جحد المودع الوديعة بحضرة صاحبها يكون ذلك فسما الوديعة حتى لو نقلها المودع من الموضع الذي كانت فيه حالة الجحد يضمن وإن لم ينقلها عن ذلك المكان بعد الجحد هلك لا يضمن • صاحب الوديعة إذا طالب المودع بالرد لمحمد فقام صاحب الوديعة فينته أنه استودعه كذا ثم أقام المودع البينة أنها ضاعت عنه لا قبل بيته ويكون ضامناً • وكذا لو أقام المودع البينة أنها كانت ضاعت كسل الجحد وذكر في المتن إذا جحد المودع الوديعة ثم أدهى أنه رد الوديعة بعد ذلك وأقام البينة قبلت بيته • وكذا لو أقام البينة أنه ردها قبل الجحد وقال انما غلظت في الجحد أو نسيت أو ظننت أني رددت حين دفعته إلى أو أمانت في قولي هذا قبلت بيته في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف وجههما الله تعالى • ولو طالب المودع برد الوديعة فقال لمودعي شيئاً قال بل أودعني ولكنكم اهلكتم كذا كرفي

الكتاب أنه يكون ضامنون قال المودع وألا قد أعطيتكما ثم قال بعد أيام لم أعطكما ولا كتبنا ضاعت لا يشيل قوله ويكون ضامنا وقال عيسى ابن أمان رجه الله تعالى لا يضمن والعصم ما ذكر في الكتاب * ولو قال بعد موت المودع ردتها على الوصي كان القول قوله مع العين ولا يضمن * ولو قال الرجل لغدا أستودع عني ألفا ضاعت وقال الطالب كذبت بل غصبت ما نى كان القول قول المستودع ولا ضمان عليه * ولو قال المستودع أخذتها منك ودعيت ودعيت وقد ضاعت قبل قوله ولا ضمان عليه * رجل أودع رجلا ألف درهم وله على المستودع ألف درهم دين عندي ودعيت وأقال أخذتها منك ودعيت وقد ضاعت قبل قوله ولا ضمان عليه * رجل أودع رجلا ألف درهم وله على المستودع ألف درهم دين فأعطاه ألف درهم ثم اختلته بعد أيام فقال الطالب أخذت الودعة والدين عليك وقال المستودع أعطيت القرض وضاعت الودعة كان القول قول المستودع ولا شيء عليه لأنه هو الذي أقرع * رجل أقام البيعة على مودع أن صاحب (٣٧٣) الودعة وكله قبض الودعة منه وقت ذلك وقتان المودع

أقام البيعة أن صاحب الودعة أخرجهم من الوكالة قلت بينته وكذا قال أقال البيعة أن شهود أو كليل عدا قبلت بينته * رجل استقرض من رجل عشرين درهما فأقامه المقرض مائة درهم وقال خذ منها عشرين قرضا والباقي عندك ودعيت ففعل ثم أعاد العشرين إلى أخذها في المائة ثم دعى إليه رب المال أربعين درهما لخالطها بطلان ادراهم ففعل ثم ضاعت الدراهم كلها فانه لا يضمن الأربعين ويضمن بقيتها أما البقية فلا * العشرين قرض والقرض مضمون على المستقرض فإذا خلط العشرين التي هي ملكة بالودعة فصار مستملاكا للودعة ولا ضمان عليه في الأربعين لأنه دخل الأربعين بآن مال كلها ولو استقرض من رجل عشرين درهما فأعطاه مستملا غلطاً فأخذ منه العشرة لبيدها على

المرح فاجرح أولى الأذى كان بينهم تعصب فانه لا يشيل برحهم * ولوعرف فسق الشاهد فغاب غيبة منقطعة سنة أو أكثر ثم قدم ولا يدري منه إلا الصلاح لا ينبغي للعدل أن يجرحه والشاهدان لو عدل بعد ما ماتا فالقاضي يقضي بشأنتهما وكذا لو مات عدل أو غيرهما أو عياهم عدلا لا يقضي بشأنتهما كذا في خزانة المفتين * وينبغي أن لا يكون المعدل فقيرا ولا طماعا حتى لا يخذل بالمال وينبغي أن يكون فقها يعرف أسباب الجرح وأسباب التعديل وان وجد على الفقير أو غنيا غير عالم يختار العالم وان وجد على العالم لا يقدم في شيء حتى يبع ذلك عنه فهو به لم يقدر على الجرح والتعديل وغير العالم لا يعرف العدل من غير العدل فكان العالم أولى من هذا الوجه والاولى أن لا يكون المزمع مقفلا ولا منزويا لا يخالط الناس لانه اذا كان مقفلا أو لا يخالط الناس لا يعرف معاملتهم ولا يتكشف حالهم ولا يمكنه تمييز العدل من غير العدل والمدفد المزمع ورسول القاضي إلى المزمع وفي المترجم عن الاجمعي وعن الشاهد ان الصم الاجمعي ليس بشرط عند أي حنفية رجه الله تعالى والواحد يكتفي وعند محمد رجه الله تعالى العدس شرط والواحد لا يكتفي وبكيفية الأثنان ان كان المشهود به حقا ثبتت بشهادة رجلين عدلين وان كان حقا لا ثبتت الا بشهادة الاربع بشرط الاربعة وأجمعا على ان ماسوى العدل من سائر شرائط الشهادة سوى التلفظ بلفظ الشهادة من العدالة والبلوغ والبصروا ان لا يكون محدودا في القذف شرط والحزب بشرط بالاجماع في ظاهر الرواية والاسلام شرط بالاجماع اذا كان المشهود عليه مسلما وأجمعا على أن التلفظ بلفظ الشهادة ليس بشرط ثم هذا الاختلاف في تركية السر فاما في تركية العلانية فالعدس شرط بالاجماع وذكر أبو علي النسفي رجه الله تعالى في كتابه عن محمد رجه الله تعالى ما يدل على أن العدس في تركية السر عنده ليس بشرط الترجان اذا كان أعني ذكر في غير رواية الاصول عن أبي حنيفة رجه الله تعالى لا يجوز تركية لان الاجمعي جرح وعن أبي يوسف رجه الله تعالى أنه يجوز تركية المرأة الواحدة اذا كانت حرة تامة تجاز تركية ما عندهما كالرجل وهذا في الاموال وما يجوز شهادتهما في وأما ما لا يجوز شهادتهما فيه فلا يجوز تركية فاق في كتاب الاقضية اذا أراد المزمع أن يعدل المشهود ينبغي أن يقول انهم عدول فثقت جازوا الشهادة قال هذا أبو باع الاقضية في التعديل وينبغي للعدل ان يختار السؤل عن انصف بالادواف التي شرط في المزمع قال الشيخ الامام شمس النعمان لما هو في سأل من جيرانه اذا لم يكن منه وبينهم عداوة ظاهرة ولا يتصل هو عليهم يعني لا تكون يده فوق أيديهم فهو أن لا يعطى الجارية وما أشبهه * وهو اختيار أبي علي النسفي رجه الله تعالى ورواه عن محمد رجه الله تعالى وذكر من جله من يسأل عنه رفيق الشاهد قريه وان لم يجد في جيرانه وأهل سوقه من يصلح للتعديل يسأل

صاحبها فهل كنت في الطريق كان على المستقرض خمسة أسداس العشرة لان ذلك القدر قرض والباقي ودعة * وكذا لو هلك الباقي يضمن خمسة أسداسه * ولودفع إلى رجل عشرة دراهم وقال ثلاثة من هذه العشرة تلك السبعة الباقية سلمها إلى فلان فهل كنت الدراهم في الطريق يضمن الثلاثة لانها كانت هبة فاسدة * ولو كان مكان الهبة وصيقت من المستقرض لان وصية المشاع جائزة ولا يضمن السبعة في الوصية والهبة جميعا لانها مائة في يده * اذا دفع المودع الودعة إلى من ليس في عياله أو وضعها فيما لا يبرز فيه ماله أو كانت الودعة دابة فتركها أو جعل عليها أو كانت الودعة عبدا فاستخدمه أو فأنفسه أو شرا فمقرض فافترسه ثم أعادها إلى يد مودعه في الحال الاولى يرى عن الضمان عندنا وان أخرجها عن يده عند الضرورة بان وقع الحرق في داره غاف عليها الحرق أو كانت الودعة معه في سفينة فلقطه غرق أو خرج للصوم وخلف عليه أو ما أشبه ذلك فدفعتها إلى غيره لا يكون ضامنا له والمودع ان يسافر بحال الودعة عند اذا لم يكن لها جمل وموتة * وقال الامام

الشافي رحمه الله تعالى ليس له ذلك فان نهان سافر بالوديعة فسافر بها فهلك كان ضامنا عند الكل * وأجمعوا على أن للاب والوصي ان يسافر إجماعا القيم ولا يصبران ضامنين * والوكيل بالبيع اذا سافر بمواكل بيعه ان قيد أو كالة يمكن بان قال به بالكوفة فاخرجهم ان الكوفة يصير ضامنا وان أطلق الوالة فسافر به ان كان شيئا له حل وموثة يكون ضامنا وان لم يكن له حل وموثة فلا يصير ضامنا عندنا اذ لم يكن له بمن السفر وان كان له بمن السفر لا يكون ضامنا عندنا في حنفية رحمه الله تعالى طال الخروج أم قصر وقال محمد رحمه الله تعالى يكون ضامنا طال الخروج أم قصر * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان طال الخروج يكون ضامنا وان قصر لا يكون ضامنا * هذا اذا كان الطريق آمنا فان كان مخروفا ولم يكن السفر يكون ضامنا عند الكل * وكذا الاب والوصي * وان لم يكن له بمن السفر ان سافر بأهله لا يضمن وان سافر نفسه يكون ضامنا ولو لدفع (٣٧٤) أن يدفع الوديعة الى من كان في عياله اذ لم يكن المدفوع اليه متما بها كان بل المدفوع اليه

زوجه أو ولده أو والداه اذا لم يكن متما يخاف منه على الوديعة وله أن يدفع الى غيره انما هو وهو الذي استأجره مشاهرة أو مساهمة ليسكن معه ونفسه من في عياله في هذا الحكم أن يكون ساكنا معه كان في نفقته أو لم يكن فان الابن اذا كان ساكنا مع والديه ولم يكن في نفقتهما فخر جامن المنزل وترك المنزل على الابن فضاقت الوديعة ما كان في المنزل لا يضمنان ومن تخير عليه نفقته لا يكون في عياله اذ لم يكن ساكنا معه * وكذا لو دفعت المرأة الوديعة الى زوجها الاضمان عليها * وكذا المودع اذا دفع الوديعة الى من يعمل المودع لا يضمن * ولو دفع المودع الوديعة الى عيال المودع ذكر القدر والفقير أبو الليث وشمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه يكون ضامنا ذكر الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى في شرح الجامع

أهل محله وان وجد كلهم غير ثقات يعتمد في ذلك وتأثر الاخبار وكذلك اذا سلم من غير جرائه وأهل محله وهم غير ثقات فاتفقوا على أنه يده إليه أو برحه وموقع في قلبه أنهم صدقة كان ذلك بمنزلة وتأثر الاخبار وان أخبر بعضهم بعدا لثمة وبعضهم بمرحه فالحكم فيه كالحكم في اخلاف المزدكي في التعديل والبرح وان كان الشاهد غير يلا يعرف اذا سئل عنه في السرفا القاضي يسأل الشاهد عن معارفه فاذا سمعهم سأل عن معارفه في السرفا يظهر عنده أنهم هل يصلحون للتعريف فاذا عدلوا ما لهم عن الشاهد واعتمد على خبرهم في البرح والتعديل والاولون في نفسه وسأل عن المعدل الذي في بلدته ان كان في ولايته هذا القاضي وان لم يكن كتب الى قاضي ولايته يتعرف عن حاله قال هشام سألت محمد رحمه الله تعالى عن رجل شهد عند القاضي وهو على رأس خسين فرضا بعض القاضي أمينا على جعل يسأل المعدل عن الشاهد فاجعل على من قال على المدعي كذا في المحيط * في نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى ولا ينبغي للقاضي أن يسأل عن الشاهد رجلا له على المشهود له مال اذا كان المشهود له مالا وانه فليس أنه لا تقبل شهادته له لهذه التهمة بنية وتظهر هذا المسئلة التاهدا اذا كان على المشهود له مال وانه فليس أنه لا تقبل شهادته له لهذه التهمة وان لم يكن فليس تاهدا بل شهادته له ويصح تعديله للمشهود له لانعدام هذه التهمة قال ولو أن غريبا زينا ظهر اني قوم وشهد بهذا الغريب عند القاضي في حادثة فساألهم القاضي أو المعدل عن حاله وقد عرفوه بالصلاح ولم يظهر منه ما يسيط عدالته هل يسمعهم أن يعدلوه كان أبو يوسف رحمه الله تعالى أن لا يقول ان مكث منهم ستة أشهر ولم يعرفوا منه الا اصلاح وسمعهم أن يعدلوه وان كان دون ذلك فليس لهم أن يعدلوه ثم رجع وقال اذا مكث بينهم سنة ولم يعرفوا منه الا اصلاح جاز لهم أن يعدلوه وما لا فلا وفي الصغرى وعليه الفتوى وروى هشام عن محمد رحمه الله تعالى انه على قدر ما يقع في القلب صلاحه وروى ابراهيم أنه قال من وقت في التركة فهو محظوظ وهذا على موقع في القلب بما يعرف رجل الرجل في شهرين وأخر لا يعرف في ستة وهذا القول أشبه بالفتوة وينبغي أن يكون على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذلك في التنازخات * وقال محمد رحمه الله تعالى لا وقت فيه وقتنا وهو على ما يقع في قلوبهم وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيان * ولو أن صديقا وشهد بشهادة فحكمه حكم هذا الغريب الذي زينا ظهر اني قوم لا يعدلوه حتى يظهر عندهم صلاحه وعدالته والمدة التي يظهر فيها حاله عندهم مقدرة على قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كما بينا ولا تقدر عند محمد رحمه الله تعالى بل هي على ما يقع في القلب ولو أن نصرانيا أسلم ثم شهد فان كان القاضي عرفه عدلا في النصرانية قبل شهادته ولا يتأثر وان لم يعرفه بالعدالة لم يأل من عرفه بالعدالة في النصرانية وسمعه أن يعدله من غير ثقات وقال بعض مشايخنا الصبي اذا راى في الحلم ولم يزل رشيذا حتى بلغ

الكبير أنه لا يضمن لان الرادى من في عيال المالك يكون رادى على المالك من وجه والضمان لم يكن واجبا فلا يجب بالمشك * بخلاف ان الغاصب اذا راد المصوب الى من في عيال المالك فانه لا يبرأ لان ثم الضمان كان واجبا والرادى من كان في عيال المالك رادى على المالك من وجه فلا يبرأ بالمشك * واذا دفع المودع الوديعة الى اجني فملكك عند الثاني ضمن الاول دون الثاني في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وقال صاحباه رحمه الله تعالى للمالك ان يضمن أيهما شاء فان ضمن الثاني رجع الثاني على الاول وان ضمن الاول لا يرجع على الثاني وهو مودع الغاصب بوجه * عشرة اشياء اذا ملكها انسان ليس له أن يملك غيره لا قبل القبض ولا بعده * منها الرهن لا يملك الرهن بغير اذن الراهن فان فعل ذلك عند الثاني كان للراهن ان يضمن أيهما شاء فقيمة الرهن فان ضمن الاول لا يرجع على أحد وان ضمن الثاني يرجع على الاول * ومنها المودع لا يملك الا بدع عند الاجنبي * ومنها الوكيل بالبيع لا يملك أن يوكّل غيره اذ لم يملك له الموكل اعمل فيه برأ فان يوكّل غيره فباع الثاني

ان باع محضرة الاول أو أجاز الاول معه جاز ولا فلاوان قال له الموكل اعمل فيه برأيتك فوكل غره جاز وليس للموكل الثاني أن يكل غره وان قال له الموكل الاول اعمل فيه برأيتك ومنها اذا استأجر دابة لبركها بنسخه لا يؤجر غره لالمركوب ولا للعمل * وكذا مستأجر الثوب ليدسه لا يؤجر غره * ومنها اذا استأجر دابة للمركوب لا يعبر غره * ومنه غير الغره * ومنها رجل أخذ نرضا ونرا لنزعه اولم يقل له صاحب الأرض اعمل فيه برأيتك لا يدفع الى غيره من اربعة فان كان البذر من قبل الآخذ كان له أن يدفع الى غيره من اربعة على كل حال * ومنها المضارب لا يدفع الى غيره مضارباً فان قال له اعمل فيه برأيتك كان له أن يضارب وله أن يشارك شركة عنان ولا يعلل بالهواضمة ان يضع * والمستبضع لا يعلل الا بضعه فان أضعه هلك فرب المال أن يضمن أيم مائشاً وان سلم وحصل الربح كان للكل لرب المال والمستبضع لا يعلل الا بداع والاب والوصى والقاضى يملكون الا بداع * عبداً أو دجراً أو غيباً لم يكن مولاه أن (٣٧٥) يسترد الوديعة سواء كان العبد مذكراً

أو مذكراً عليه دين أو لم يكن
* رجل أودع عندها حنشركي
المفاوضة فوديعته ماتت المودع
من غير بيان كان الضمان
عليهما فان قال الشريك
الحق ضاع في يدشركي في
حياته لم يكن مصداً فاجل
وضع عند رجل وديعة
ووضعها المودع في حانوته
ونهب الى الجمعة وترك باب
الحانوت مفتوحاً وجلس
صدياً صغيراً لحفظ حانوته
وذبت الوديعة من الحانوت
قال الشيخ الامام أبو بكر
محمد بن الفضل رحمه الله
تعالى ان كان الصبي عن
يضبط الاشياء ويحفظها
بعض المودع وان كان ممن
لا يضبط ضمن * وقال
القاضي الامام علي السعدي
رحمه الله تعالى لم يضمن على
كل حال لانه ترك الوديعة في
حوزة فلم يضيع * رجل دفع
الى آخره اوقال اسق به
أرضي ولا تسق أرض غري
فسق الرجل أرض الآخر
فمسق أرض غيره فلما فرغ

ان شهادته مقبولة ويسع للمعدل أن يعده * وان لم يعرف منه رشد الى أن بلغ فانه يتأني فيه ويتربص مدة
يظهر صلاحه ويقع في القلب أنه عدل كما ذكر في الغرب * وهذا القائل سوي بين الصبي وبين النصراني في
اعتبار العدالة السابقة وهو اختيارنا في علي التسنيسي رحمه الله تعالى ولكن المشهور ما ذكرنا كذا في الخيرة
في كتاب القاضية عن محمد رحمه الله تعالى في نصرانيين شهدا على نصراني وعدل في النصرانية ثم أسلم
المشهد وعليه ثم أسلم الشاهدان فالقاضي لا يقضي بثلث الشهادة لانهما كانا وقت الاداء فان شهدا
بذلك بعد الاسلام يعني أعاد شهادتهما بعد الاسلام فالقاضي يسأل المعدل المسلم عن حالهما لان ذلك
التعديل لم يعتبر بحجة على المشهد عليه بعد الاسلام لكونه تعديل الكافر حتى لو كان ذلك التعديل السابق
من المسلمين قضى القاضي بشهادتهما لان ذلك التعديل بحجة وقمع معتبراً قال محمد رحمه الله تعالى في رجل
ارتكب ما يصير به حافظ الشهادة من الكبار ثم تاب وشهد عند القاضي قبل أن يأتى عليه زمان لا ينبغي
للمعدل أن يعده حتى يأتى عليه زمان وهو على نية يقع في القلب أنه سمعت نية كذا في المحيط * وبعض
مشايخنا أقروا بذلك ستة اشهر وبعضهم قدروا بستة * والصحيح أن ذلك مقفوض الى رأى القاضي والمعدل
كذا في الظهيرية * وان كان هذا الفاسق شهد وهو تاسم ثم تاب ومضى عليه زمان وهو على نية يتعدي على نحو
ما ذكرنا فالقاضي لا يقضي بثلث الشهادة بل بأمر باعادتها فان أعادها وعده المعدل فالقاضي يقبل شهادته
ان كان برده شهادته التي شهد بها في حال فسقه لنفسه ولو أن فاسقاً معروفاً غاب غيبة منقطعة مسنة أو سنتين
ثم قدم ولا يرى منه الاصلاح فشهد عند القاضي وسأل القاضي المعدل عنه فلا ينبغي للمعدل أن يجرحه
لما كان رأى فيه ممن قبل ولا ينبغي له أن يعده أيضاً حتى تبين عدالته وهو بمنزلة الغرب الذي زل بين
ظهور في قوم * وكذلك الذي اذا أسلم وقدره منه ما هو جرح قبل الاسلام لا ينبغي للمعدل أن يجرحه لما
رأى فيه ممن قبل ولا يعده أيضاً حتى تظهر عدالته قال ولو أن رجلاً عدلاً مشهوراً بالرضا غاب ثم حضر
وشهد وسئل المعدل عنه فان كانت الغيبة قريبة كان للمعدل أن يعده وان كانت الغيبة منقطعة مسنة ستة
أشهر أو نحوها فان كان رجلاً منهم ورأى بالرضا وادعاه كشمه رأى حنيفة وان أبي ليلى رحمه الله تعالى فله
أن يعده وان لم يكن رجلاً منهم ورأى بالعدل لا يعده * واذا عدل المشهد عند القاضي وعرفهم القاضي
بالعدالة فشهدوا عند مدرة أخرى فان كان بين التعديل وبين الشهادة الثلاثة مدة قريبة قضى القاضي
بشهادتهم من غير سؤال وان طال الزمان وتقدم العهد سأل القاضي عنهم كذا في المحيط * وتكلموا
في القريب قال بعضهم مقدرب ستة اشهر فادون ستة اشهر قريب وقال بعضهم مادون السنة قريب
أو الصحيح أنه يقفون ذلك الى رأى القاضي كذا في فتاوى قاضيان * وان عرف المزمك المشهود بالعدالة غير

من السني سرق المرقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يضمن الرجل لان الساق أجبر أو معين وكيفما كان فالمرغوب مستأجر
ولا مستأجر بل هو وديعة عند الملتحق به أرض غيره صارحاً لها فاذا ترك الاستعمال عادت وديعة كما كانت * ومن حكم الوديعة والرهان أنه
يجرح عن الضمان اذا عادي الوفاق بخلاف الاجارة والاعارة فان قيمتهما لا يجرح عن الضمان ترك الاستعمال * مودع غاب عن شته فقال له رجل
أخني ان في بيتك شيئاً فادفع الى افتتاح حتى أرفعه فسلم اليه المفتاح فلما عاد الرجل الى بيته لم يجد الوديعة في موضعها قال الشيخ الامام أبو
بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يضمن المودع لان دفع المفتاح اليه لم يصير له إلا يضمنه في ذلك الا ان يثبت ما يجهز مثلهام قال
كنت أعزها الامتعة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يصدق في الاعارة الا ان يثبت عند التجهيز أنها عارة وقال
القاضي الامام علي السعدي رحمه الله تعالى يصدق في ذلك لانه هو الذي دفعه اليه يقر بالتعليك يكون القول قوله * قال رضي الله عنه وعندنا

كان الابط من كرام الناس وأشرفهم لا قبل قوله في الاعاوتوان كان من أوساط الناس كان القول قوله * رجل جاء إلى رجل بر رسالة من رجل آخر أن ادفع إلى هذا خمسة درهم فقال لا أدفعها إليك حتى اتقاء فأمر في مواجهته ثم قال للرسول بعد ذلك لقيته فأمر في دفعه إليك ثم أتى أن يدفع قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى له أن لا يدفع إلا أن يكون المال دينا عليه لا تصرف فيه الدفع في الدين ولا يصدق في التمسك بعد الأقرار بالأمر وهذا يرجع إلى صحة التصديق في الدين وقصد في الوديعة * رجل أجلس عبدا في حانوته وفي الحانوت ودائع فسرق ثم وجد المولى بعضها في يد عبده وقد تلف البعض فباع المولى المبدفان كان لصاحب الوديعة يمينه على أن القلام سرق الوديعة وألقها فصاحب الوديعة بالخيار أن شاء أجاز البيع وأخذ الثمن وإن شاء نقض البيع ثم يبيع في دينه لا يظهر أن المولى باع عبدا مبدونا * وإن لم يكن له يمينه أن يخلف مولاه على العلم فإن حلف لا يثبت الدين وإن ذكر فهو على وجهين أن أقر المشتري بذلك كان هذا وما لو ثبت الدين باليمين سواء * وإن أنكر المشتري ليس لصاحب (٣٧٦) الوديعة أن ينقض البيع ولكن يأخذ الثمن من المولى لأن الدين ظهر في حق المولى

دون المشتري * رجل أودع عند إنسان خمسة درهم فأنفق المودع منها ثلثه درهم ورد على صاحب الوديعة ما بقي درهم ثم حلف أنه لم يصب من الوديعة شيئا قالوا لا يكون حاثا في يمينه لأن ما أنفق صار دينا عليه بالاتفاق فلا يكون حاسبا للوديعة * رجل استعار من رجل زهاء قلده صبا فسرق قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إن كان الصبي ممن لا يضبط حفظ نفسه وحفظ ما عليه وتركه المستعير بغير حافظ كان المستعير ضامنا قال الشيخ الامام هكذا ذكر ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى في التوارد * رجل استعار من رجل دابة فحضرته الصلاة فدفعها إلى غيره لم يسكه فاضاعت قال إن كان بشرط في أصل العارية ركوب نفسه يضمن لانه لو أغرعه يضمن * وإن

أنه علم أن دعوى المذمي كانت باطلة وأن الشهود وهو في بعض الشهادة فينبغي أن يبين للقاضي بما صح عنده من عدالة الشهود وهم في الشهادة بطلان دعوى المذمي ثم القاضي يتفحص عما أخبره المذمي غاية التفحص فإن بين له حقيقة ما أخبره المذمي ردت شهادة الشهود وإن بين له حقيقة ما أخبره المذمي قبل شهادة الشهود وإن عرف المعدل من الشهود ما هو جرح فلا ينبغي له أن يذكر جرحه صرحا بل يذكره بالتعريض أو بالكاذبة بأن يقول الله أعلم أو ما أشبهه ثم راعى هذا الشرع المسلم بالقدرا الممكن وبعض مشايخنا قالوا لا بد وأن يذكر الجرح ويذكر سببه لينظر القاضي فيه فإن رآه جرحا ردت شهادته وما لا يثبت كذا في المحيط * إذا كان المعدل لا يعرف الشاهد فعليه شاهدان عدلان عنه وسعه أن يعتله لأن المعدل في ذمته بطلان القاضي كذا في فتاوى فاضل خان * في فتاوى أبي الليث شاهدان شهدا عند القاضي والمحاكم يعرف أحدهما بالمعدلة ولا يعرف الآخر فذكره المعروف بالعدلة قال نصر لاس قبل تعديله وعن أبي سلمة رويان وعن الفقيه أبي بكر البجلي رحمه الله تعالى في ثلاث شهود وأعداها ثم وهو يعرف اثنين ولم يعرف الثالث فعليه الاثنان قال يجوز تعديلهما بإيه في شهادة أخرى ولا يجوز في هذه الشهادة فانه موافق لقول نصر وبه يفتي وفي التوارد إذا سئل المذمي عن حال الشاهد فسكت فخرج وفيه أيضا الشاهد إذا كان في السر فاسقا وفي الظاهر عدلا فأراد القاضي أن يقضي فأخبر عن نفسه أنه ليس يعدل صرح أقرا على نفسه ولكن لا يسمعه ذلك الكلام في ذلك الوقت لأنه يضمن إبطال حق المذمي وهناك ستر نفسه كذا في المحيط * وإن كانت الشهود شهدوا على حد أو قصاص سأل عنهم وعن أخبارهم وبجست عن ذلك بشا شافيا حتى يستقصي عن معرفة ذلك فإذا استقصى رجعا يظهر سبب ما وجب سقوط الحد عنه والحدود تدبر بالشهاد ولو قال المذمي بعد ما جرح المذمي شهوده أنا آفي بيمين يعدلهم من أهل الثقة والامانة وقال للقاضي أسمى لك قوما من أهل الثقة فأسألكم عنهم فسمي له قوما يصلحون للسئلة قال فإن القاضي يسمع قوله فإن جاءه بقوم وعدلوا وسألوا وثقت فعدلوا ينبغي للقاضي أن يسأل أولئك الذين طعنوا عليهم بطعنون البه لا يجرؤ أن يكونوا جرحوا بشي يكون جرحا عنهم ولا يكون ذلك جرحا عند القاضي وعند المعدل فإن منو ابرح عند الكل فالجرح أولى ولا يلتفت إلى ذلك وأخذ يقول الذين عدلوه وإذا قال الشهود عليه هذان الشاهدان عبدان وقالوا لا يضمن حوان لم يملك قط فهذا على وجهين أن عرفهما القاضي وعرف سريتهما لا يلتفت إلى قول الشهود عليه وإن كان لا يعرفهما وكانا يجوبين قبل قول الشهود عليه ولا يقبل شهادتهما لأن الأصل في الناس الحرية إلا في أربعة مواضع أحدها أن يقيم المذمي بينة أوهما بيمين يمينه أنه حران حينئذ يقبل شهادتهما فإن قال الأصل عتلا يقبل ذلك منهما فإن سأل عنهم فأخبر

لم بشرط في العارية ركوب نفسه لا يضمن لانه لو أغرعه لا يضمن * وكل من له أن يعبر كان له أن يودع * ومن لم يكن أنهما له أن يعبر لم يكن له أن يودع وذكر شمس الانعام السرخسي رحمه الله تعالى أن المستعير لا يملك الإيداع مطلقا وقيل كان ضامنا * رجل غاب فقامت امرأته إلى القاضي وأحضرت والد زوجها وأدعت عليه أن الغائب يودع في دأبه وطلبت النفقة من ذلك المال قال الشيخ الامام أبو بكر رحمه الله تعالى إذا كان في يد الزوج درهم أو ما يصلح للنفقة الزوجات من طعام أو كسوة والاب مقربا في ذلك يده كان لزوجاته أن تطالبه والقاضي أن يأمر بدفع ذلك اليها وليس للاب أن يدفع ذلك اليها بغير أمر القاضي فإن دفع بغير أمره كان ضامنا * وإن أنكر الابط يكون ذلك المال في يده كان القول قوله ولا يمين لها عليه لانه ثبت مال الزوجاء عنده وانما السبب وكيله عن زوجها وانما يسهل من كان جميعا * وإن لم تكن الوديعة مما يصلح للنفقة الزوجات فلا خصومة بينهما * ولو كان للغائب دين على رجل والغريم مقيم بالمال والنكاح

قال بن حزم في الوديعة * ثلاثة أودعوا رجلا مالا وقالوا لا تدفع إلى رجل منا حتى يجمع كفا دفع نصيب أحدهم إليه كان ضامنا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه لا يضمن نصيبه إلا بالقسم والمودع لا على القصة * ورجل أن أودع رجلا ثوبا أو مالا لا تدفع إلا باليمين جاعلا دفعه إلى أحدهما كان ضامنا فان أراد المودع أن يخرج نفسه عن الضمان قالوا الحيلة له في ذلك أن يقول للباصر الذي يطالبه بعد ما دفع إلى الأول أحضر خمرك حتى أذعه اليك ولا يقر بالدفع إلى الأول * مودع مات فقالت ورثته قد رد الوديعة في حياته وجب الضمان في تركته ولا يقبل هذان الورثة لهما مات مجهلا فان قامت الورثة اليينة على إقرارها لمات أنه قال في حياته ردت الوديعة قبلت بينهم لان التاب اليينة كالتاب عيانا * ولو قال المودع لرب الوديعة قد ردت بعض الوديعة ومات كان القول قول صاحب الوديعة في مقدار ما أخضع عنه لان الوديعة صارت بديان حيث الظاهر فيكون القول قول صاحب الوديعة في مقدار (٢٧٧) ما أخضع عنه رجل تناول مال انسان

بغير أمره في حياته ثم رد المال إلى ورثته بعد موته قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يراى الظالم عن الدين وسيق حق الميت في مظهره ايا ما ليرجى له الخروج عنها الا بالتوبة والاستعفاء لئلا يترك والداع له رجل عنده وديعة لانسان وله امر امان لكل واحدة منهما ابن من غير يتفق عليه ما لو سكن معهما في عياله * قوم دفعوا الى رجل دراهم ليدفع الخراج عنهم فأخذها وشهدا في منديله ووضع في كفه فدخل المسجد فذهبت منه الدراهم ولا يدري كيف ذهبت وأصحاب المال لا يصدقونه قالوا لا يكون ضامنا وهو كما لو قال ذهبت الوديعة ولا أدري كيف ذهبت وتما القول قوله مع العين ولا ضمان عليه * مودع قال وضعت الوديعة بسن يدي ثم فتتسيتها فضاعت كان ضامنا ولو قال

أنهما حارن فقبل شهادتهما كان ذلك حسنا كذا في خزنة المفتين * وكذا في شهادات الاصل أن القاضي اذا اكتفى بالخيار فحسن وان طلب على ذلك بينة فهو أحب وأحسن كذا في المحيط * وبنى القاضي أن يكتب ذكر أسامي من عدل في السجل (١) ولا يبنى أن يكتب أسماء جميع الشهود ولا ثم اسم من عدل والعدل أن يحترز عن الفواحش التي فيها الحدود كذا في خزنة المفتين *

باب الثاني والعشرون فيما يبنى القاضي أن يضعه على يدي عدل وما لا يضعه

اذا ادعت المرأة الطلاق على زوجها وطلبت من القاضي أن يضعها على يدي عدل لتجي بالشهود فالتقاضي لا يضعها على يدي عدل بمجرد الدعوى وان جاءت بشاهد واحد وطلبت من القاضي أن يضعها على يدي عدل حتى تأتي بالشاهد الآخر يتقرر ان الطلاق رجعي لا يحول بينها وبين الزوج لان الطلاق الرجعي لا يزل النكاح وان كانا الطلاق بائنا قالت المرأة شاهدتي الا خرا غائب وليس في المصر فكذا في الجواب لا يحول بينها وبين الزوج وان قالت شاهدتي الا خرا في المصر ان كان الشاهد الحاضر سافقا فكذا في الجواب لا يحول بينها وبين زوجها لان الشهادة الفاسقة ليست بحجة أصلا لا في حق الله تعالى ولا في حق العبد فصار وجودها والعدم بمنزلة فاما اذا كان عدلا فالتقاضي يؤجلها ثلاثة أيام وان حال بينهما وبين زوجها فحسن فكذا في الاصل وكذا في الجامع بخلافه قال في الجامع اذا شهد شاهد واحد عدل فالتقاضي يمنع الزوج من الدخول عليها استحسانا وأما اذا قامت شاهدين شاهدا على الطلاق البائن أو على الثلاث لم يزد كرهذا الفصل في الاصل وكذا في الجامع أن القاضي يمنع الزوج من الدخول عليها والخلاف معهما ادمام مشغولا بترك الشهادة وهذا استحسن ولا يخرجها القاضي من منزل زوجها ولكن يجعل القاضي معها امرأة أمينة تمنع الزوج من الدخول عليها وان كان الزوج عدلا وثقة الأمينة في بيت المال فان زكت الشهادة ودفع بينهما والزوجت المرأة على الزوج فان طالت المدعى وطلبت من القاضي أن يفرض لها النفقة أو كانت لها نفقة مفروضة لكل شهر فالتقاضي يفرض لها النفقة وبأمر الزوج باعطاء المفروض ولكن انما يفرض لها نفقة مقدرا لعدة لا غير فاذا أخذت قدر نفقة العدة ان عدل الشهود وسلم لها ما أخذت وان رقت الشهادة ورقت المرأة على زوجها رجعا الزوج عليها بما أخذت كذا في الأخيرة * قال محمد رحمه الله تعالى في عناق الاصل واذا ادعى العبد والامة العتق على مولاه وليست لهما بينة حاضرة فانه لا يحل بينهما وبين المولى وان أقام شاهدا واحدا فان قال الشاهد الا خرا غائب عن المصر (١) قوله ولا يبنى الخ كذا في جميع النسخ التي يردى لعل الصواب حذف لالتافه ويراجع اه معجمه

(٤٨ - فتاوى ثالث) وضعت بين يدي في داري قالوا ان كان مالا لا يحفظ في عرفة الدار ويرسمه الدار لانه حرز له كالجواهر والذهب يكون ضامنا ولو قال دفنت في داري أو في كرمي ونسنت موضعا لا يضمن اذا كان الكرم والدار باب لان ذلك لا يعد تضييعا وفيما اذا وضع الوديعة في مكان حصن فتسمى موضعها اختلف فيما المشايخ رحمهم الله تعالى والصحيح أنه لو قال وضعت في داري لا يضمن وان قال لا أدري وضعت في داري أو في مكان آخر كان ضامنا امرأة أودعت صبيته من بنات سنة فاشتغلت المرأة بشئ وثوقعت الصبيته في الماء لا ضمان عليها ولو كانت الصبيته غصبا عند غاصب والمثل بجالها كان ضامنا والله أعلم فصل فيما يعد تضييعا الوديعة اذا كانت شامنا المودع غائب تحلف عليه الفساد فان رفع إلى القاضي حتى يبيعه جازي يبنى أن يرفع فان لم يرفع حتى يفسد لا ضمان عليه ولو كانت الوديعة حنطة فاستدبها الفاروق قد اطعم على ثقبه معروف فان أخبر صاحب الحنطة أن ههنا ثقب الفاروق لا يضمن وان لم يصبر

بعد ما طلع على ذلك ولم يسده كان ضامنا * ولو كانت الوديعه ذنبه فاصحابي قاهر المودع رجلا ليعالجها فاعالجها فعبطت من ذلك فصاحب الدابة بالخيار يضمن أي ماله فان ضمن المودع ليرجع المستودع على الذي عالجها بأمره * وان ضمن الذي عالجها ان كان المأمور عزم وقت الامر بالمعالجة ان الدابة تغير الذي في يده وعلم ان صاحبها لم يأمر المودع بذلك ليرجع وان لم يعلم أنها الغنم أو ظن أنها له كان له أن يرجع على المودع لانها كانت في يد المودع والبدليل المالك من حيث الظاهر * رجل أودع عند قاضي ثيابا فوضعها القاضي في حائطه وكان السلطان بأخذ النائم بحال في كل شهر جعله وظيفة عليهم فأخذ السلطان ثياب الوديعه من جهة الوظيفة وهرمها عند غيره فسرقت قالوا ان كان القاضي لا يقدر على منع السلطان من دفعها لايضمن لانه أمين ويضمن المرتين لانه مودع الغائب ويجوز صاحب الثوب ان شاء ضمن السلطان وان شاء ضمن المرتين * وكذا (٣٧٨) الرجل الذي يقال له بالفارسية بابكار اذا أخذ شيئا رهنًا وهو طاع كان ضامنا * وكذا

فكذلك الجواب وان قالوا الشاهد الا يخرجوا في المصرفان كان هذا الشاهد الذي أقامه قاضاه كذلك الجواب وان كان عدلا ذكر أنه لا يحال بينهما بضاه هذا الذي ذكره جميع في حق العبد ما في الامة فنبني أن يقال لو حال بينهما مخفسن على رواية الأصل وعلى رواية الجامع بحال بينهما * وأما اذا أقام شاهدين مستورين في حال بينهما جعده الى أن تظهر عدالة الشهود وهذا الجواب في الامة يجري على إطلاقه لان في الامة بحال شهادة الواحد اذ لم يكن الشاهد فاعلموا شهادة المستورين أولى وفي العبد مجمل على ما اذا كان المولى مخوفًا فيخفى منه الاستسلام وتغيب العبد وكان معروفًا بذلك * وأما اذا لم يكن بهذه الصفة فلا يحال بينه وبين العبد وانما يوجب خدمته كغيره بنفسه وبفسد العبد ثم يرق الحيلولة في الامة الوضع على يد امرأته فتقت والامة تخالف المرأة فان هناك طريق الحيلولة ان تجعل معها امرأة تفتق ولا يخبر بها من بيت الزوج فاذا وضعت الحاربة على يد العدل وطلبت من القاضي النفقة للقاضي يأمر المولى بالانفاق عليها وان أخذت نفقة شهرًا ثم ترك الشهود ودعت الامة على مولاه لا يرجع المولى عليها بما اتفق وان زكيت البينة فان أنفق المولى عليها على وجه التبرع أو أوفى كات في بيت المولى فلا يرجع عليها كات سائر التبرعات وان أجبر القاضي المولى على ذلك ليرجع المولى عليها وان كان الشاهدان على عتق العبد والامة قاضين فلا شك ان في الامة بحال بينهما وبين المولى * وأما في العبد ففيه اختلاف الروايات ذكر في بعض الروايات أنه لا يحال وفي رواية لا يحال كذلك في المحيط * رجل ادعى جارية في رجل ودعت الامة أنها حرة لا أصل فهو على ثلاثة أوجه اما ان لم يمتد الشهود أو أقام شاهداً واحداً أو أقام شاهدين مستورين فان لم يقيم البينة وسأل القاضي الحيلولة الى أن يحضر شهوده لا يجيبه القاضي الى ذلك * وان أقام على ذلك شاهداً واحداً بخلافه قال الشاهد سوى هذا الواحد لا يحول بينهما وبين ذي اليد * وان قال شاهد آخر في المصراق في المجلس الثاني لا يحول بينهما حقا قايما يحول بينهما بينهما استحضارا اذا كان الشاهد عدلا * وأما اذا أقام شاهدين مستورين فيه ينبغي للقاضي أن يضع الحاربة على يد امرأته فتقت ما مونة تحفظها حتى يسأل عن الشهود ولا يتركها في يد ذي اليد في يده * وسواء فيه ان كان المدعي عليه عدلا أو غير عدل وهذا اذا سأل المدعي من القاضي أن يضعها على يد عدل فامادون سؤاله فلا يضعها وهذا اذا كانت الامة في يد رجل أما اذا كانت في يد امرأته واذا عاها رجل فلا يضعها على يد عدل وان سأل وكذلك رجل ادعى على أم نكاحا فالقاضي يكفلها ولا يضعها على يد عدل لانها حرة مالكة نفسها لا يخاف منها الوطء الحرام * وكذلك لو كانت جارية بغير منزل أو بيتا فالقاضي لا يعزلها * امرأة مع رجل ادعت أنه تزوجها نكاحا فاسد أو أقامت بينة على ذلك وهو يزعم أنه تزوجها نكاحا صحيحا

لو أخذ بالخنا بقدراهم وهو طاع كان ضامنا * وكذا الصراف اذا كان طاعا يكون ضامنا وبصر مردود الشهادة رجل في يده مال انسان فقال له السلطان الخائن لم تدفع لي هذا المال حسبك شهر أو أضربك ضربا لا يجوز له أن يدفع المال اليه فان دفع كان ضامنا * وان قال له ان لم تدفع الى المال أقطع بك أو أضربك خمسين سوطا فدفع اليه لا يكون ضامنا لان دفع مال الفرائد لا يجوز الآن يخاف تلف عضو والعرض المتواي يخاف منه التلف وسياق أجناس هذا في كتاب الاكرام المودع اذا قال دفع الوديعه الى ابني وأكرام الابن ثم مات الابن فورث الابن مال أبيه كان ضمان الوديعه في تركه الابن * اذا غاب المودع قبلت امرأته الغائب النفقة

من الوديعه في الوديعه ثم أقربها وقال قد ضاعت كان ضامنا * وكذلك وصى اليتام اذا اجتمع أوليا بالامام والجيران وقالوا لوصي أنفق مما عندك على هؤلاء الاطفال من مالهم فهد وقال ما لهم في يدتي ثم أقربني وقال قد ضاع بعد الطلب كان ضامنا * ولو وجد المودع الوديعه ثم أقام البينة على هلاكها قبل الجحود ان قال ليس لك عندي وديعة قبلت سنته وببرأ من الضمان * ولو قال نسب في الجحود وقال غلطت ثم أقام البينة أنه دفعها الى صاحبها قبل الجحود بئري * ولو قال كنت في السفينة ففرقت فتناوت الوديعه انسا لا يصدق الابينة وكذلك لو قال وقع الحريق في بيتي فتناوت الوديعه انسا لا يصدق الابينة * رجل دفع الى رجل ألف درهم وقال له ادفعها الى فلان باري ثم مات الدافع فدفع المودع المال الى رجل آخر فليدفعها الى فلان باري فاخذ في الطريق فلا ضمان على المودع لانه وصى الميت ولو كان الدافع حيا ضمن المودع لانه وكيل الابن يكون الاخر في عياله فلا ضمان عليه * اذا سرفت الوديعه من دار المودع وباب الدار مفتوح والمودع غائب عن الدار قال محمد بن طه رحمه الله تعالى كان ضامنا * قيل لو

أن صاحب الدار دخل كرمه أو بيته وهو متلازم بالدار قال إن لم يكن في الدار أحد ولا في موضع يسمع الحسن أخاف أن يكون ضامنا لأن هذا تضيق وقال أبو نصر رحمه الله تعالى إذا لم يكن أغلق الباب فسرقت منه الدبعة لا يضمن يعني إذا كان في الدار حافظ * رجل دفع الدبعة فلم ينع المودع قال أبو القاسم رحمه الله تعالى إن أمكنه دفعه فلم يدفع ضمن وإن لم يقدر على دفعه بأن كان يخاف من دعارته أو ضرره لا يضمن * المودع إذا ربط السلسلة له على باب خزائنه في خان يجبل ولم يقفله فخرج فسرقت الدبعة قالوا إن عتدها اغتالا وإهمالا كان ضامنا والا فلا * رجل أجر بيتا من داره من رجل يدفع الدبعة إلى الذي استأجر البيت قال الفقيه أبو بكر البجلي رحمه الله تعالى إن كان لكل واحد مفتاح ومغلق على حدة ضمن كالمودع إلى أي بني سكن خارج الدار * وإن لم يكن كذلك وكل واحد منهم ما يدخل على صاحبه بغير استئذان لا يكون ضامنا لأنه يكون بمنزلة من في عياله * امرأة عند هاودبعة لانسان فحضرها (٣٧٩) الوفاة فدفعته الدبعة إلى جارتها فهلك الدبعة عند الحارة

قال الشيخ الإمام أبو بكر البجلي رحمه الله تعالى إن لم يكن بحضرتها عند الوفاة أحد ممن يكون في عياله لا يضمن كالمودع الخربق في دار المودع كان له أن يدفع الدبعة إلى الأجنبي * المودع إذا بعث الدبعة إلى صاحبها على يد ابنه الكبير الذي ليس في عياله فهلكت يكون ضامنا وإن لم يكن الابن كبيرا إلا أنه لا يكون في عيال الأب فهلك الدبعة لا يضمن الابن إلا إذا كان صغيرا لم يكن في عيال الأب فتدبر الابن يكون إلى والده فلا يضمن بالدفع إليه كالمودع الدبعة إلى صاحبها على يد عبده الذي أجره من غيره فانه لا يضمن وإن كان العبد في عيال المستأجر سكن معه ففصل في هلاك الدبعة بعد الطلب من صاحبها صاحب الدبعة إذا طلب الدبعة وقد هابت الفتنة

فانه يعزلها ويضعها على يدي عدل وكذلك رجل ادعى أمه في يد رجل وقال بعتما من هذا الذي في يديه بما فاسدا أو أقام على ذلك بينة وقال الذي في يديه اشتريتها بشراء محصيا وقال هي جارية لم اشتريتها مني فالتقاضي بعزلها كذا في محيط السرخسي * عبد في يد رجل أعتاد رجل أنه عبده وأقام على ذلك شاهد من لا يعرفه المالك القاضي لم يؤخذ من المدعى عليه ولكن بأخذ القاضي من المدعى عليه كقبيل نفسه ونفس العبد ثم بأمر القاضي المدعى عليه أن يجعل الكفيل بنفسه وكبيل بالتصومة حتى أنه إذا غاب ولم يقدر الكفيل على أخضاره فالدعي يحاصم الكفيل ويقضي القاضي عليه ولكن إن أبي المدعى عليه أن يعطيه وكبيل فالتقاضي لا يجبره بخلاف ما إذا أبي أعطاه الكفيل حيث يجبر عليه وإن لم يجد المدعى عليه كقبيل فالتقاضي يقول للذي الزم المدعى عليه والعبد فإن كان المدعى لا يقدر على ذلك وكان المدعى عليه مخوفا على ماله في الدنيا لا تلزم فرأى القاضي أن يضع العبد على يدي عدل يضعه مائة لحق المدعى وكذلك إذا كان المدعى عليه فامدقاهم وفاقا لمعومع الخلفان فالتقاضي يضعه على يدي عدل ولكن هذا لا يخص بالدعوى والبينة بل في كل موضع كان صاحب الغلام معروفا بالغومع والخلفان يضرجه القاضي عن يده ويضعه على يدي عدل بطريق الأمر المعروف والنهي عن المنكر ثم إذا وضعه على يدي عدل أمره أن يكتبسب ويثق على نفسه إذا كان قادرا على الكسب ولزم كمثل هذا في الأمة لأنها عابرة عن الكسب عادة حتى لو كانت الأمة قادرة على الكسب بان كانت غسالة لمعومة بذلك وأجاعة تؤمر بالكسب أيضا ولو كان العبد عابرا عن الكسب لرضاه وصغره يؤمر المدعى عليه بالنفقة فاذن لفرق بين العبد بين الأمة كذا حكى عن الفقيه أبي بكر البجلي والفقيه أبي إسحق الحافظ رحمه الله تعالى وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل ادعى جارية في يد رجل أنها له وأقام على دعواه بينة فزكيت بينته وقد كان التقاضي ونسعهما على يدي عدل وهو ب المدعى عليه قال أمرت الذي في يديه يعني العبد أن يؤاخره وينفق عليهما من أجرها فإن كان لا يؤاخره منلها أمره أن يستدين في النفقة عليها فإذا حصل البائن من صاحبها أمرت ببيعها فبذات من الثمن بالدين فإذا تيم ووقفت الباقي من الثمن فإذا جاء الذي كانت في يده قضت عليه بقية الحارة إلى أن يعتما على الذي كانت في يده فإن كان على المقضي عليه دين فستحق الجارية حتى يفي هذا الثمن من الغرماء لأنها بمنزلة الرهن حين وضعها القاضي على يدي عدل * دابة أو ثوب في يد رجل أعتاد آخر وأقام بينة وطلب المدعى من القاضي أن يضعه على يدي عدل لم يجبه القاضي ولكن بأخذ القاضي من المدعى عليه كقبيل بنفسه وبما وقع فيه الدعوى ويجعل الكفيل بالنفس وكبيل بالتصومة إذا طابت نفس المدعى عليه ولا يجبر ذو البعد إلى النفقة عندنا

فقال المودع لأهل البها الساعة فأعبر على تلك الناحية فقال المودع أغبر على الدبعة أيضا فقال الشيخ الإمام أبو بكر البجلي رحمه الله تعالى إن كانت الدبعة تعد من المودع لا يقدر على دفعها لذلك وألصق الوقت فلا ضمان عليه ويكون القول قوله * رجل له على رجل دين فأرسل رب الدين رسالة إلى مدونه ليقض دينه فقال المدون دفعته إلى الرسول وصدقه الرسول وقال دفعت المال إلى الرسول وصاحب الدين يتكر وصول المال إليه قال أبو القاسم رحمه الله تعالى القول قول الرسول مع ميمنه * رجل أودع عند انسان دبعة وقال له في السر من أخبرك بعلامه كذا وكذا فادفع اليها الدبعة فجاء رجل وبين تلك العلامة فلم يصدق المودع حتى هلك الدبعة قال أبو القاسم رحمه الله تعالى لا ضمان على المودع * رجل أودع دبعة وقال للمودع لا تضع ودبعتي في خانوك فانه مخوف فوضع في الخانوت فسرقت الدبعة في الليل قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى إن لم يكن بمنزلة أجر من الحانوت وليس له مكان آخر أجز من الحانوت فلا ضمان عليه وإن كان غير ذلك

يكون ضمانا رجل دفع الى رجل بضاعة وقال للبندبع ضعتها في هذا العدل وأشار الى العدل فوضعتها في الحقيبة فضاعت كان ضمانا وان قال ضعتها في الجوارق من غير اشارة فوضعتها في الحقيبة لا يضمن * امرأه أودعت كتاب وصيتها عند رجل بمحضرة زوجها وأمرته أن يسلم الكتاب الى زوجها بعد وفاتها فبأمرته وأرادت استرداد كتاب الوصية قال الفقيه أبو بكر البجلي رحمه الله تعالى ان كان في الكتاب اقرارا بمهر الزوج عجل أو قبض مهره من الزوج فلم يردع أن لا يدفع الكتاب اليها وان كانت المرأة تسترد ذلك نفسها بان كان القرض ملكا للمرأة لا مردا للكتاب من ذهب حق الزوج فمعا عاتلها على الظلم قال ألا ترى أن الولد يبيع لوكاكت سقفا فارتدت المرأة تأخذ من المودع لتضرب به رجلا فلا يملكه لا يدفع اليها لثقتها ولو أن رجلا وضع كتابا في يده متوسط وأمره أن يسلّم الصك الى غريمه دفع اليه دراهمه قبل ثلاثة أشهر فلم يدفع المديون اليه دراهمه إلا بعد (٣٨٠) سنة فجا الطالب يريد أن يسترد الصك قالوا ان علم المتوسط أن الغريم أوفى حق الطالب قبل مضي السنة أو بعدها

بخلاف الرقيق فان قال المدي عليه لا كفيل لي قبل للذي الزم المدي عليه والمدي به أنما لليل والنهار ليصوب به حقه فان كان الذي في يده فاسقا مخوفا على ما فيه وأنى أن يعطيه كفيلا وكان المدي لا يقدر على الملازمة فالقاضي يقول للذي أنما لا أجبر المدي عليه على أن يتقى على الدابة لكن ان شئت أن أضمه الي يدي عدل فانفق عليهم أو لا أضعه كذا في الفخيرة قال هشام سأت مجد رحمه الله تعالى عن رجل في يده رطب أو سمك طري أو ما أشبه ذلك فأتعاه مائسان أنه لو قدمه الى القاضي وهو عما يفسد ان تركه وقال المدي ينتفي في المصرا أحضرهم قال لا أوقف الى ذلك ولكن أقول له يعني للذي ان شئت أحلفه على ذلك فان حلف لم يكن له أن يتبعه وان قال أنا أحضر البينة يعني اليوم فاني أؤجله الى قيام القاضي فأقول للذي عليه لا تبرح الى قيامه فان فسد الشيء في ذلك الوقت لا يضنه المدي بجهسه عليه * عمرو بن أبي عمرو عن محمد رحمه الله تعالى رجل اشترى من آخر سمكا أو لحما بطرا أو فاكهة أو ما أشبه ذلك مما يتسارع اليه الفساد ثم جحد البائع وأقام المشتري على ذلك شاهدين أو شاهدا واحدا واحتاج القاضي الى أن يسأل الشهود فقال البائع هذا يفسد ان ترك حتى يعدل الشهود قال ان كان شهد للذي شاهدا واحدا وقال الشاهد الا آخر حاضر أجل في شهادة الا آخر ما يحق الفساد فان أحضر شاهدا لآخر والاخي يتنبه وبين البائع ونهى المشتري أن يتعرض له ولو كان أهما شاهدين أمر البائع بدفعه الى المشتري اذا خيف عليه الفساد فإذا قبض المشتري اخذ القاضي وأمره أن يبايعه وقبض عنه ووضع الثمن على يدي عدل فان زكيت البينة قضى بالثمن للمشتري وأمر العدل بدفع الثمن الى المشتري وان لم ترك البينة تسلّم القاضي ذلك الثمن الذي على يدي العدل الى البائع ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده رحمه الله تعالى اذا كان المدي به ممنقولا وطلب المدي من القاضي أن يضعه على يدي عدل ولم يكف باعطا المدي عليه كفيلا بنفسه وبفس المدي به فان كان عدلا للقاضي لا يجيبه وان كان فاسقا أجابه كذا في المحيط * لو أذى عقارا في يدي رجل وأقام بينة لا يأمر ما للقاضي بالوضع على يدي عدل ولا بالكفيل به الا ان يكون رضا فيها شجر فيه ثم يرفع على يدي عدل كذا في محيط السرخسي * وفي أدب القاضي الخصاص في باب ما لا يبيع القاضي على يدي عدل اذا قالت المرأة للقاضي لست آمن على نفسي من زوجي ان يقرني في حاله الخبيث فضعتني على يدي عدل فالقاضي لا يلفت الى ذلك عامة بين اثنين خاف كل واحد منهما صاحبه عليه فقال أحدهما تكون عندك يوما وعندي يوما وقال الا تترك لي ضعتها على يدي عدل فاني أجعلها عند كل واحد منهما ولا أضعها على يدي عدل قال مشايخنا رحمه الله تعالى ويحتاج في باب الفروج في جميع المواضع فهو العتق في الجوارق والطلاق في التساه في الشهادة وغير ذلك الا في هذا

فانه يدفع الصك الى الطالب دون الطالب * ثلاثة أودعوا رجلا مالا فوالا لا يدفع المال الى أحد منا حتى يتجمع فدفع نصيب أحدهم قال محمد رحمه الله تعالى في القياس يكون ضمانا به قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وفي الاستحسان لا يضمن وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * امرأه قالت لا كارها لا تطرح أتراني في منزلك فوضع الاكارفي منزله فحفي الاكارف بانه وهرب فرغ السلطان ما كان في منزله قال الفقيه أبو بكر البجلي رحمه الله تعالى ان كان منزله قريبا من موضع البيدر فلا ضمان على الاكارف لان حفظ الكدس وتحصينه يكون على الاكارف اذا طارحه في موضع الكدس قريبا من البيدر وخفت مؤنه لا يضمن رجل خاص رجلا وادعى عليه ألف درهم

فانكر المدي عليه ثمان المدي عليه أخرج أنشأ وضعتها في يدانسان حتى باق المدي بالبينة فلما أتت البينة فاسترد المدي عليه الدراهم وأنى الامن أن يرد عليه ثم أغر على تلك الناحية فأغرى على الات قال الفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى ان وضع المدي والمدي عليه الألف عنده لا يضمن الامن لانه ليس له أن يدفع الى أحدهما فان كان صاحب المال هو الذي وضع ضمن المودع لانه صار غاصبا بالبيع عنه * عبد جابر بن محمد المنطعة الى بيت رجل وصاحب البيت غائب وسلم الورق الى امرأته وقال هذا المولى يبعثه الى زوجك وديعة فوثب العبد فلما أخبرته المرأة ونزهاها بذات لاه على القبول وأرسل الى مولى العبد أن اعث من يحمل هذا الورق فاني لأقبل فأجاب مولى العبد وقال انه يكون عندك أياما ثم أحلف فلا تدفع الى عبدك ذلك ثم طلب المولى وأراد أن يأخذ فقال الزوج لا أدفعه الا الى العبد الذي أخلى يتي ثم سرق الورق قالوا ان كان صاحب البيت قد دفع العبد فيما قال العبد انه لم يولاي بعه اليك وديعة يضمن بالمتع عن المولى وان لم يصرفه

أو قال لأدري أهولولي العبد أم هو مصفى يد العبد أو دبعة لانسان آخر وتوفي في الرد لم يعل ذلك لا يضمن بمعه عن المولى * رجل أودع عند أنسان ألف درهم ثم أن صاحب الودبة أقترض الودبة من الذي بيده قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يخرج إلا من الودبة حتى تصرف يد المستودع حتى لو هلك قبل أن تصل يده إليه لا يضمن * وكذلك في كل ما كان أصله أمانة * وكذلك قال المودع أصحبها أثقل أن أشتري بالودبة شئاً أو بعه لانه * وثمن * مودع جعل دراهم الودبة في جيبه وحضر مجلس فسق فضاعت الدراهم بعد ما سكر بسرقة أو سقوط أو غيره قال بعضهم لا يضمن لانه حفظ الودبة في موضع يحفظ مال نفسه وهو جيبه * وقال بعضهم هذا اذ لم يزل عقله أما إذا زال عقله بحيث لا يمكنه حفظ ماله بصبر ضامناً لانه عجز عن الحفظ بنفسه فيصير مضاعاً ومودعاً غيره * رجل جل ثياب الودبة على دابة ونزل عن دابته في الطريق فوضع الثياب تحت جنبه ونام عليها فسرق الثياب قال أبو القاسم رحمه الله (٣٨١) تعالى إن أراد به الرق يكون ضامناً

* وإن نام عليها لاجل الحفظ

لا يضمن * ولو كان مكان

الثياب كيس فيه دراهم

لا يضمن لانه لا يضيع الكيس

تحت جنبه إلا للحفظ *

مودع قاله رب الودبة

إذا جاء أخى فرد عليه الودبة

فلما طلب أخوه منه قاله

المودع عبدى بعد ساعة

لادفعها إليك فلما عاد إليه

قال انه كان هلك

لا يصدق لانه متناقض

ويكون ضامناً * وقال

الشيخ الامام أبو بكر محمد

ابن الفضل رحمه الله تعالى

إذا طلب المودع ودبعت

فقال اطلبها غدا فأعيده

الطلب في الغد فقال قد

ضاعت روى عن أصحابنا

رجهم الله تعالى أنه يسأل

المودع متى ضاعت ان قال

ضاعت بعد اقرارى لا يضمن

فان قال كانت ضائعة

وقت اقرارى لا يقبل قوله

لانه متناقض ويصكون

ضامناً لان قوله اطلبها غدا

الموضع فانه لا يجتاط لحشية ملكه كذا في الخيرة *

باب الثالث والعشرون في كتاب القاضى الى القاضى

إذا تقدم رجل الى القاضى فسأله أن يقبل ينة على حق على رجل في بلد آخر ليكتب له كتابا الى قاضى ذلك البلد فالقاضى يسمع منه مودع على حقه الذي يدعي * وذ كرنا صاف في أدب القاضى أن القاضى يكتب عند شرط الشهادة بأن أقام رجل عند القاضى شاهداً واحداً يجزى له قبل رجل أو شهدته امرأ أو شهدته على شهادة فالقاضى يكتب بذلك كذا في محيط السرخسى * يجب أن يعلم أن كتاب القاضى الى القاضى صار محقة شرعاً في العائلات بخلاف القبايس لان الكتاب قد يفتل ويرز وروا الخط يشبه الخط والخط يشبه الخطام ولكن جعلناه حجة بالاجماع ولكن انما يقبله القاضى المكتوب اليه عند وجود شرائطه ومن جهة الشروط الينة حتى ان القاضى المكتوب اليه لا يقبل كتاب القاضى مالم يثبت البينة أنه كتاب القاضى ومن جهة ما عمل فيه بالتماس الحدود والقصاص والمنقولات نحو العروض والنياب والعبيد والحوارى على قول أى حنفية ومحمد رحمه الله تعالى وأبى يوسف رحمه الله تعالى الاول حتى لم يجزوا كتاب القاضى في هذه الاشياء ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تعالى وقال يجوز في العبيد في الاياق ولا يجوز في غيرهم * وعنه رواية أخرى أنه يجوز في جميع المنقولات به أخذ بعض المتأخرين من مشايخنا وحكى عن القاضى الامام المنتسب الى اسبجيا أنه كان يقبى ويجوز كتاب القاضى في النكاح والطلاق وفى كل حكم يمكن تحقيق شرائط كتاب القاضى فيمن اعلام المشهود به وغير ذلك وفى سائر النكليات لئلا لم يجز كتاب القاضى عندهما لان اعلام المشهود به في هذه الاشياء لا اشارت ولا اشارة عند الكتاب فلا تصح الدعوى والشهادة فمجزى الكتاب كذا في الملقط * اذا قال الرجل ان فلانة بنت فلان بن فلان بلسد كذا زوجنى وانما تتجعد نكاحى وان شهود على النكاح ههنا فلا يمكن الجمع بينهما بين شهودى فاكتبى في هذا كتابا فان القاضى يسمع شهادة شهوده ويكتب له * وكذلك لو ادعت امرأ أن أمراً أو فلان الغائب أو اذى ولا عتاقة أو ولا مولاة * وكذلك لو ادعى نسيان قال رجل ان فلان بن فلان أبى وهو ينكر نسي ولئى ينة ههنا أنه أقر أنه ابنه وأنه تزوج أبى وأنى قد ولدت على فراشه ونسبت اليه فأقام على ذلك ينة فانه يكتب له كتابا * وكذلك لو ادعى رجل أنه أو فلان الغائب وأقام السنة فطلب منه الكتاب ولو ادعى أنه أو فلان الغائب وأدعى أنه عمه وطلب الكتاب فان القاضى لا يكتب إلا أن يدعى ارباً وثيقة أو يدعى من الحضانة والتربية فى اللقيط أو فى الاب والابن يقبل البينة سواء كان ذلك في حياته أو بعد وفاته * ولأن

انما يقال للشي القائم * ولأن صاحب الودبة طلب الودبة فقال المستودع لا يمكننى أن أحضرها الساعة فتركها ورجع ثم هلك لا يضمن لانه لا يطلب منه الودبة فقد عجزه عن الحفظ ثم لم يتركها ورجع كان ذلك ابتداءً * * ولو قال اجل الى اليوم ودبعتى فقال أقبل ولم يجعله اليه اليوم حتى مضى اليوم وهلك عند لا يضمن لانه لا يجب على المودع حل الودبة الى صاحبها * رجل دفع الى دلال ثوباً البيعه فقال الدلال وقع منى الثوب ووضع ولا أدري كيف ضاع قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يضمن * * ولو قال نسيت ولا أدري في أى حاوت وضعت يكون ضامناً * رجل أودع عند أنسان جارية فغابت المستودع قال الناطق رحمه الله تعالى ان رأوها جبة بعد مونة لا ضمان عليه وان لم يروها جبة بعد مونة فغابت ورثته قدماءت وأردعها عليه في حياته وأهرت لا يقبل قولهم لانهم يدفنون الضمان عن أنفسهم * روى ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى رجل دفع الى رجل ألفاً يشتري له ويبيع كل شهر بأربع عشرة دراهم فغابت

الرجل ولا يدري ما فعل وزك رقبا بصير المال دينافي مال الميت ولا يقبل قول الورثة أن أباهم قد ربه الى صاحبها * وكذلك رجل دفع أرضه من أراضه البذر ثم جاء ومن أحدهما غلات المزراع وفي الأرض زرع قد حده ولم يرد به دونه قال محمد رحمه الله تعالى في الزرع يوم مات * ومثل الطعام الذي كان في يد يوم مات دين في مال الميت ولا يصدق الورثة أن أباهم قد ربه الى الابينة * وذكر الجامع الكبير في باب ما يرد صاحب الدية بقض بعض ما يرد هذا والله أعلم بالواب * كتاب العارية * قال علماؤنا رحمهم الله تعالى للمستعير أن يعير ما لا يتفاوت فيه الناس * وقال الشافعي رحمه الله تعالى ليس له ذلك لأن عبده الأعرافا باحة والمباح له لا يملك إلا باحة * وعندنا الأعراف تملك وله هذا وقال لغريمه ملكك منفعة هذه الدار شهر أول يمل بقل شهر يغبر عوض كانت عارضة والمالك يملك التملك * ولو قال لغريمه أخرجك هذه الدار شهر من (٣٨٤) غيرني أول يمل بقل شهر لا تكون عارضة رجل استعار من رجل شيئا فسكت المالك ذلك كترشس

الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أن الإعارة لا تثبت بالسكوت * رجل استعار من رجل دابة للعمل قال الشيخ الإمام علي بن محمد البرزوي رحمه الله تعالى له أن يعير غيره للعمل لأن الناس لا يتفاوتون في العمل * رجل استعار من رجل دابة للركوب أو فو بالنس ولم يذ كر الالاس كان له أن يعير غيره للركوب ويعير غيره لبس ويكون ذلك أيضا تعينا للراكب والالاس فان ركب هو بعد ذلك أو ليس بعد ذلك قال الشيخ الإمام علي بن محمد البرزوي رحمه الله تعالى إذا هلك يكون ضامنا * وذكر كترشس الأئمة السرخسي والشيخ الإمام المعروف ببخاهر زاده رحمه الله تعالى أنه لا يضمن وكذلك مال يتفاوت الناس في الاقتراح ان استعاره مطلقا كان له أن يعير غيره * رجل استعار من آخر دابة غدا إلى الليل فأجابه صاحب الدابة بنعم ثم استعار آخر غدا إلى الليل فأجابه بنعم فان الحق يكون للسابق منهما اسمها فان استعاره ما فهي له جميعا * رجل استعار من آخر ثورا غدا إلى الليل فأجابه بنعم ثم جاءه الثور من يمينه واستعمله فعطب قال إبراهيم بن يوسف رحمه الله تعالى لا يكون ضامنا * رجل استعار من آخر ثورا غدا إلى الليل فأجابه بنعم ثم جاءه الثور من اليمين صاحب الثور فأخذ الثور من امرأته واستعمله فعطب قالوا يكون ضامنا لان اعارة الدواب لا تكون الى النساء وانما هن ما كن من متاع البيت * رجل استقرض من آخر ثورا يعير استعاره ليستعمله يوم ما يعير غيره أو يضافه لثور في الاستعمال لا يكون ضامنا لان هذا عارضة وليس باستقرض العوان بل استقرض الحيوان أن يأخذ منه حيوانا ليستعمله * ونفع به ثم رده عليه مثله فذلك فاسد وهو مضمون بالقيمة * رجل أرسل رجلا ليستعمله له دابعتن فلان الى الحيرة فجاء الرسول الى صاحب الدابة وقال ان فلانا يقول لنا عرفنا بثلث الى

رجلا واهر أو أذعيا بنا أو أئمة وقالاهو معروف النسب منا وهو في بلدان بن فلان الغائب في بلدة كذا وهو يستقره وأقام على ذلك بينة وطلبنا في ذلك كتابا فان القاضي يكتب في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أما عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وان كان يكتب في النسب إلا أن ههنا لا يكتب فالحاصل أنه اذا كان في دعوى السبوة دعوى الاستحقاق لا يكتب في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى إلا أن يدعى فيقول هو ابني غصبه فلان الغائب فانه يكتب في قولهم وفي الدار والعقار يكتب في قوله سواء كانت الدار في البلد الذي فيه المدعى عليه أو في بلدة أخرى أو في بلدة القاضي الكتاب واذا حضر من شهود الكتاب في الطريق أو بدها لهم الرجوع الى وطنهم أو أرادوا السفر الى بلدة أخرى فاشهدوا وقوماعلى شهادتهم يجوز ذلك كما يجوز في غير كتاب القاضي وتفسير شهادتهم أن يقولوا هذا كتاب قاضي بلد كذا فلان بن فلان الى قاضي بلدة كذا فلان بن فلان في دعوى المذني هذا على غائب هو فلان بن فلان قرأ علينا وختمه بحضورنا وأشهدنا عليه فاشهدوا أنهم على شهادتنا هذه وكذلك شهد هذه النصوص شهد آخر ثالك اورا بعوا عنائرا وان كان كثيرا كذا في فتاوى فاضيلنا * العلوم الخمسة شرط جواز كتاب القاضي الى القاضي وهو أن يكون الكتاب من معلوم به في القاضي الكاتب الى معلوم به في القاضي المكتوب اليه في معلوم به في المدعي على معلوم به في المدعى عليه أما القاضي الكاتب فبني أن يكون معلوما واعلامه انما يكون بكتابة اسم القاضي واسم أبيه واسم جده أو قبيلته فاذا لم يذ كر اسم أبيه وجده لا يحصل التعريف بالاتفاق وان ذكر اسم أبيه ولم يذ كر اسم جده أو قبيلته فمعهند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحصل التعريف وان كان مشهورا ككتبي بالاسم الذي كان مشهورا به وكذلك اذا كتب من أبي فلان اذا كان مشهورا بثلث الكنية كابي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك اذا كتب من ابن فلان وهو مشهور به كان أبي الى رحمه الله تعالى يكتب به ولا يقبل شهادة الشهود على اسم القاضي ونسبه ما لم يكن مكتوبا في الكتاب وكذلك اعلام القاضي المكتوب اليه شرط وانما يصير معلوما عما هو جع ترقيع من ذكر الاسم والنسب ولا يكتب في الشهادة على الاسم والنسب اذا لم يكن مكتوبا وكذلك اعلام المدعي عليه شرط ثم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحصل التعريف بذكر اسمه واسم أبيه بل بشرط مع ذلك ذكر الجدة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ذكر الجدة ليس بشرط وقول محمد رحمه الله تعالى مضطرب وكان القاضي الامام أبو علي السغدري رحمه الله تعالى في الابتداء لا يشترط ذكر الجدة ثم رجعت في آخر عمره وكان يشترط وهو الصحيح وعليه الفتوى وان لم يذ كر اسم الجد ونسبه الى القبيلة فان كان أدنى القبائل والاخاذ الذي يعرف بذلك فقد كفي بخلاف ويقوم مقام اسم الجد حصول الاعلام به فانه فلي يتفق اثنان في أدنى الاخلاقي

أخربا غدا إلى الليل فأجابه صاحب الدابة بنعم ثم استعار آخر غدا إلى الليل فأجابه بنعم فان الحق يكون للسابق منهما اسمها فان استعاره ما فهي له جميعا * رجل استعار من آخر ثورا غدا إلى الليل فأجابه بنعم ثم جاءه الثور من يمينه واستعمله فعطب قال إبراهيم بن يوسف رحمه الله تعالى لا يكون ضامنا * رجل استعار من آخر ثورا غدا إلى الليل فأجابه بنعم ثم جاءه الثور من اليمين صاحب الثور فأخذ الثور من امرأته واستعمله فعطب قالوا يكون ضامنا لان اعارة الدواب لا تكون الى النساء وانما هن ما كن من متاع البيت * رجل استقرض من آخر ثورا يعير استعاره ليستعمله يوم ما يعير غيره أو يضافه لثور في الاستعمال لا يكون ضامنا لان هذا عارضة وليس باستقرض العوان بل استقرض الحيوان أن يأخذ منه حيوانا ليستعمله * ونفع به ثم رده عليه مثله فذلك فاسد وهو مضمون بالقيمة * رجل أرسل رجلا ليستعمله له دابعتن فلان الى الحيرة فجاء الرسول الى صاحب الدابة وقال ان فلانا يقول لنا عرفنا بثلث الى

المدينة فدفعها اليه فحاجم الرسول ودفعه الى المرسل ثم بال المرسل أن يركبها الى المدينة وهو لا يعلم بما قال الرسول لصاحب الدابة فركبها الى المدينة فهلكت لا يضمن لان المعترض كان صاحب الدابة وهو اعاد الى المدينة * ولا يقال بان المعير وان أذن بالركوب الى المدينة الا أن المستعير يعلم بذلك فلا يشتل الاذن كما لو أذن لعبد في التجاره ولم يسمع العبد لانا نقول ان لم يعلم المرسل فقد سمع رسوله وسماع الرسول كما سمع المرسل * وان ركبها الى الحيرة فعطبت يكون ضامنا لان المعير لم يأذن للركوب الى الحيرة * وان اضغن المستعير لا يرجع هو على الرسول لانه ضمن بفعل بامر لنفسه * فصل فيما يضمن المستعير * رجل استعار من اخرا دابة ليصل عليها مائة من من الخنطة ثم ان المستعير بعث الدابة مع وكيله ليحمل عليها مائة من من الخنطة فحمل الوكيل طعاما لنفسه مثل طعام الموكل كذا كرفي الشركة لانه لا يكون ضامنا * رجل استعار دابة ليذهب الى مكان معلوم فذهب (٢٨٣)

كان ضامنا * ولو أفسد الدابة في بيته ولم يذهب فهلكت الدابة كان ضامنا لانه أعادها للذبح باب لا لا مساك في البيت * ولو استعار من آخر ثورا ليكرب أرضه وعين الارض فكرب أرض اخرى فهلك الثور في الاستعمال كان ضامنا لان الارض تتفاوت في الكرب فضع التعيين * صبي استعار من صبي آخر فأسأ أو تخو ذلك فأعطاه وكان القاس لغير الدافع فهلك في يد الصبي المستعير قالوا ان كان الدافع مأذونا لا يجب الضمان على المستعير وانما يجب على الدافع * وان كان الدافع مجحورا فصاحب القاس بالخيار يضمن أم يمشاه * رجل استعار من اخرا دابة على أن يذهب بها بحيث شاء ولم يسم مكانا ولا وقتا ولا ما يجعل عليها ولا ما يصل

اسمها واسم أبيها وان نسبها الى أعلى الاخاذ والقبائل بان قال عبي أو ما شبهه لا يكتفي به وان نسبها إليه ولم ينسبها إلى جده ولا إلى قبيلته فقال كوفي أو مصري فذلك لا يكتفي له وان نسبها إلى حرفته وصناعته ولم ينسبها إلى القبيلة والجبل لا يكتفي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما انا كانت صناعتهم فيها لا محالة يكتفي وان ذكر اسم أبيه ولقبه وأنه يعرف بذلك اللقب لا محالة فانه يكتفي وبدون ذلك لا يكتفي وان ذكر اسم جده ولم يذكر اسم أبيه لا يكتفي وان كتب من قاضي بلد كذا فلان بن فلان الى قاضي بلد كذا فلان بن فلان فذلك يكتفي بالاخلاف عند بعض مشايخنا رحمه الله تعالى لان كونه قاضي ما من أسباب التعريف فيستغنى به عن ذكر الجسد ولو كتب من فلان بن فلان قاضي بلد كذا الى كل من يصل اليه كذا في هاهنا قضاء المسلمين وحكامهم فذلك لا يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف وزفر رحمه الله تعالى يجوز والظاهر أن محمد رحمه الله تعالى مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبو يوسف رحمه الله تعالى توسع حين أبلى القضاء رأى أحوال الناس واستحسن في كثير من المسائل تسهلا لا لحر على الناس من جملتها هذه المسئلة كذا في الخط * وعليه عمل الناس اليوم كذا في الخلاصة * وان كتب أن فلان علي فلان السدي غلام فلان بن فلان الفضلي كذا وكذا جاز لان تعريف المولود بالنسبة الى المالك فاذا نسب الى المالك المعروف بالشهرة أو ذكر كرام المولى ونسبه الى أبيه وجده أو الى قبيلته فقد تم تعريفه بذلك * وان ذكر كرام العبد واسم المولى واسم أبي المولى ولم يذكر اسم جده المولى ولا قبيلته ذكر كرام الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أن ذلك لا يكتفي وذكر شيخ الاسلام أنه يكتفي لان التعريف يحصل بذكر ثلاثة أشياء كمال الحروف وقد وجد ذكر ثلاثة أشياء وهي اسم العبد واسم المولى واسم أبي المولى * وان ذكر كرام العبد واسم المولى ان لم ينسب المولى الى قبيلته لخاصة لا يكتفي وان نسبها الى قبيلته لخاصة فعلى قياس ما ذكره من الأئمة في المسئلة المتقدمة لا يكتفي وعلى قياس ما ذكره شيخ الاسلام يكتفي وان كتب أن فلان علي فلان وهو القبط السدي الحالك الذي يد فلان بن فلان أو الساكن في دار فلان بن فلان لا يكتفي لان التعريف انما يقع بالنسبة اللازمة وذلك بالمال دون البدل انما عسى تكون بغير حق كذا في الأخيرة * ويجب أن يقرأ الكتاب عليهم لعرفوا مانيه أو يعلمهم به ثم يقرأ أذلا شهادة بلا علم ثم يحضرهم ويسلم إليهم ثلاث يومهم التغيير وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لان من أسلمهما علم الشهود بما في الكتاب والختم بمحض شرط جواز القضاء بذلك وكذا حفظ ما في الكتاب من وقت العمل الى وقت الادام شرط عندهما وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى آخر اليس شيء من ذلك بشرط والشرط أن يشهدهم أن هذا كتابه وخاتمه وعنه أن الختم ليس بشرط أيضا

بها فذهب بها المستعير الى الحيرة أو أسكها بالكوفة شهر يحمل عليها فعطبت الدابة لا يضمن في شيء من ذلك لا لاطلاق الاعارة * وان استعار دابة وما الى الدبل ولم يسم ما يحمل عليها لا يضمن اذا هلك في اليوم وان أسكها بعد اليوم فهلك في كرفي الكتاب أنه يكون ضامنا واختلف فيما المشايخ زعمهم الله تعالى * قال بعضهم انما يضمن اذا انتفع به في اليوم الثاني * وان أسكها ولم تنتفع به الا يضمن * وقال بعضهم هو ضامن على كل حال * واطلاق الكتاب دليل عليه وبه أخذ الشيخ الامام تميم الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى لان الاذن بالقض موقت فبعد الوقت يكون ممسكا مال الغير بغير اذنه * المستعير اذا قضى حاجته بالدابة المستعارة فزها مع عبده أو مع بعض من كان في عياله فهلك لا يكون ضامنا * وكذا لو رد الى عبد صاحبها بعيد يوم على الدابة * وقال الشيخ الامام انا هذا المعروف بخواهر زاد مسجده الله تعالى على قياس هذا يجب أن يقال اذا رد الغاصب الدابة المخصوصة الى عبد صاحبها بعيد يوم

على الدابة ويحفظها صح رده * وللعبير أن يسترد اعرابه ويرجع فيها متى شاء كانت الاعارة مطلقة أو موقوفة لهما غير لازمة * رجل استعار من آخر أرضا ليعمل فيها أو يغرس فيها فله أن يأخذ الأرض كأنه له ذلك سواء كانت الاعارة مطلقة أو موقوفة إلى عشر سنين أو ما أشبه ذلك لأنها غير لازمة * ثم إذا كانت الاعارة مطلقة فراجع المعير باليمن للمستعير شيئا يكون للمستعير غرسه وشاؤه على قول من أنى ليلي والشاقي رجعهما الله تعالى بيمين المعير فمما البناء والقرن قيمتهما فأقوم الاسترداد * ولو كانت الاعارة موقوفة بان قال صاحب الأرض أعرنك هذه الأرض عشرين سنة لتغرس فيها أو تبنى فيها ثم رجع عن الاعارة قبل مضي الوقت كان ضمانا للمستعير فقيمة البناء أو الأعراس فأقوم الاسترداد عندنا لا أن يشاء المستعير أن يرفع البناء أو الأعراس ولا يضمنه القيمة فيكون له ذلك إذا كان قلع الأشجار (٣٨٤) ورفع البناء لا يضر بالأرض فان كان يضر ذلك كان لصاحب الأرض أن

يسهل في ذلك حين ابتلى بالقضاء وليس الخبير كالعائنة واختار شمس الأئمة السرخصي رجعه الله تعالى قول أبي يوسف رجعه الله تعالى كذا في الكافي * ذكر كرتناصي وعلى القضاء اليوم أنهم يسلون المكتوب إلى المتحى وهو قول أبي يوسف رجعه الله تعالى وهو اختيارنا الفتوى على قول شمس الأئمة رجعه الله تعالى كذا في النهاية * وإذا ثبت من مذهب أبي حنيفة ومحمد رجعهما الله تعالى أن شهادة الشهود بما في الكتاب بشرط ينبغي للقاضي الكتاب أن يدفع إلى الشهود نسخة ما في الكتاب ليكون عندهم فمكتهم الشهادة على ما في الكتاب قبل فتح الكتاب مما قاله أبو حنيفة ومحمد رجعهما الله تعالى احتياط وما قاله أبو يوسف رجعه الله تعالى توسع ومن الشرائط عند أبي حنيفة ومحمد رجعهما الله تعالى أن يكون الكتاب معنونا بأن يكتب هذا كتاب من فلان بن فلان القاضي إلى فلان بن فلان القاضي حتى أنه إذا لم يكتب فيه ذلك وإنما كتب فيه عافا الله وإياك فالقاضي المكتوب إليه لا يقبله وعند أبي يوسف رجعه الله تعالى العنوان ليس بشرط وإنما الشرط أن يشهد الشهود أن هذا كتاب القاضي فلان بن فلان إليك وختمه وإذا ثبت أن العنوان شرط عندهما فنقول إن كان العنوان في الباطن وعلى الظاهر فالقاضي المكتوب إليه يعمل به وإن كان العنوان في الباطن لا غير يعمل به وإن كان على الظاهر لا غير فالقاضي المكتوب إليه لا يعمل به وبعض المتأخرين من مشايخنا رجعهما الله تعالى كنهوا بعنوان الظاهر كذا في المحط * ويكتب الاسماء أو الانساب في العناوين جميعا فان ترك ذلك في العنوان الباطن لا يصح وصورة العنوان الظاهر في زماننا أن يكتب قبل كتاب التسمية من جانب اليسار من فلان بن فلان قاضي بلدة كذا وكذا ويكتب في جانب اليمين فوق كتاب التسمية بسم الله الملك الحق المين ونحو ذلك إلى القاضي الامام فلان بن فلان قاضي بلدة كذا وإلى كل من يصل اليه كتابي هذا من قضاة المسلمين وحكامهم أدام الله توفيقه وتوفيقهم فان كتب إلى قاضي بلدة كذا ولم يكن في البلدة إلا قاض واحد قال الشيخ الامام علي بن محمد الزيدوي يصح ذلك وإن كان في البلدة قاضين لم يصح ثم يكتب على ظهر الكتاب من قبل اليسار على الصد من فلان بن فلان بن فلان قاضي بلدة كذا ونواحيها ويكتب على الظهر من قبل اليمين بسم الله الملك الحق المين إلى قاضي بلدة كذا فلان بن فلان وإلى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم أدام الله توفيقه وتوفيقهم ثم يكتب بعد التسمية كتابي أطال الله تعالى بنا ففلان القاضي إلى آخره كاهو الرسم في الكتاب ثم يكتب أبا معاذ ثم إذا كان القاضي يعرف المدعي وجهه أو معه ونسبه يكتب في كتابه حضري في مجلس قضائي في بلدة كذا وأقيم به ما نافذ القضاة من فلان بن فلان كاهو الرسم فلان بن فلان القلاني وبذ كر حلت كذا في النهاية والصحيح أن قوله مجلس قضائي ليس بأمر لازم بل إذا كتب في مجلس الحكم في كورة كذا كفاء إذا كان بلدة فيها قاضيان

يملك البنية والاعراس بالقيمة * وعلى قول زفر رجعه الله تعالى للمستعير أن يرفع البناء والأعراس ولا يضمن صاحب الأرض كالأمر كانت الاعارة مطلقة * رجل قال لغيره ابن في أرضي هذه لنفسك على أن أتركها فيك أبدأ أو قال إلى وقت كذا فان لم أتركها فأناضل لك ما تفتق في بنائك ويكون الناضل فإذا أخرجه من الأرض بضمن قيمة البناء والقرن ويكون جميع ذلك لصاحب الأرض * ولو أن رجلا أعار أرضا لغيره أو وقت ذلك وقتا أو لم يوقت فلما تقارب الحصاد أراد أن يخرج المستعير في القباس يكون له ذلك وفي الاستحسان لا يكون لذلك حتى يحدد الزرع لأن المستعير لم يكن مبطلا في الزراعة فيترك الأرض في يدهما إلى الحصاد

بالاجر وتبصر الاعارة اجارة * ولو أن رجلا أعار أرضا ليعمل فيها أو يغرس فيها أو يسكن ما يله على أن آخر حركت كالبناء يكون له فله اجارة فاسدة لأنه شرط البناء لنفسه عند الإخراج فكان عليك المنفعة فملكك بعض فتكون اجارة عتلة ما لو قال لغيره هيك منك هذه الدار بالق يكون بعا وانما فسدت الاجارة لجهالة المنة * وإذا مات المستعير أو المعير تطل الاعارة كما تطل الاجارة بموت أحدهما تعاقدين * رجل استعار من رجل دابة عار يعمو موقوفة فله يرد عا على صاحبه بدهمضى الوقت حتى هلكت بضمن قيمتها لأن الدابة عارية يكون على المستعير وموت الدابة تكون عليه وفي الوديعة تكون على صاحبها وفي الغصب تكون على الغاصب وفي الاجارة تكون على الاجر * رجل أعار دابة بوسعي مكانا مملو ما جاور زهنا ثم ردها إلى المكان المأذون فملك في يده كان ضمانا وفي الوديعة إذا هلك الدابة بغيره فملك في يده بعد ذلك برئ عن الضمان * رجل أعار شيئا بشرط أن يكون المستعير ضامنا لما

هناك في يد المصم هذا الضمان ولا يكون ضامنا عندنا * رجل قال لغيره أعزني دابة تفشت فقال له دابة لا بل غصبتا فان لم يكن ركبها كان القول قول المقر ولا ضمان عليه وان كان قدركم الا بقل قوله ويكون ضامنا لغيره وسب الضمان وهو استعمال دابة الغير * وان قال رب الدابة أجزتكمها قال لا بل أعزني كان القول قول الراكب مع عينه ولا ضمان عليه لانها تصاد فاعلى أن الركب كان بائنا المالك * رجل استعار جاريا في الساق الى البلد فلما أتى البلد تنق له الرجوع الى الساق فوضع الجار في يد رجل لذهبه الى الساق ويسلم الى صاحبه فهلك الجار في الطريق قالوا ان كان شرط في الاعارة أن يركب المستعير نفسه كان ضامنا بالدفع الى غيره * وان استعار مطلقا لا يكون ضامنا لان في الاعارة للطاقة للمستعير ان يعبر غيره سواء كانت الاعارة فيما يتفاوت الناس فيه في الانتفاع كالركوب واللس أو لا يتفاوت كسكني الدار والجل * وان كانت الاعارة لركب المستعير بنفسه فمدفع الى غيره (٣٨٥)

كل قاض على ناحية على حدة كذا في الملقط * وان كان القاض لا يعرفه فهو يقول أنا فلان بن فلان يسأل عنه البيهقي وكفى كتابه حضر رجل يزعم أنه فلان بن فلان ولم أعرفه فسألت عنه البيهقي فذكر كرامته الشهود وأنسابهم وحلاهم ومساكنهم ان كتب ذلك كان أولى وان لم يذكر أنسابهم وأنسابهم واكتفى بقوله شهود عدول عرفتهم بالعدالة أو سألت عنهم فعدلوا وعرفوا بالعدالة جاز ذلك ثم يذكر بعد ذلك فشدهوا أنه فلان بن فلان ويستقصي في قعر بقة فان ذكر قبيلته مع ذلك كان أبلغ وان ترك ذلك لا يضر ثم يكتب من غير خصم أحضره ولا نائب عن خصم حضر معه وأدعى له دار في بلدة كذا في محلة كذا أحدودها كذا في يد رجل يقال فلان بن فلان يعرف المدعي عليه على وجه التمام وان كان رجلا مشهورا لا يحتاج الى هذا بل يكتب قاضي على فلان بن فلان ولا بد أن يذكر المدعي أنه غائب عن هذه البلدة مسترسفر لان بين العلماء اختلافا في تقدير المسافة التي يجوز كتاب القاضي فيها وكثير من مشايخنا قالوا لا يجوز فجا دون مسيرة السفر كافي الشهادة على الشهادة كذا في النهاية * كتاب القاضي الى القاضي فيمدون مسيرة سفر لا يجوز في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه لو كان بحال لوغدا الى باب القاضي لا يمكنه الرجوع الى منزله في يومه ذلك قبل وعليه الفتوى كذا في السراجية * ويكتب وقد ثبت غيبته عدلى بالبينة العادلة لعلم القاضي المكتوب اليه أن كتابة الكتاب كانت بشرائطه ثم يكتب وانه اليوم مقبم بكورة كذا كذا في الملقط * ثم يكتب وهو جاحد مدعوى المدعي هذا وشهوده على صحة دعواه ههنا ويتعذر عليه الجمع بينه وبينهم فسأني الاستماع الى شهادتهم (١) لا ملية بما صرح عندي من شهادتهم الى القاضي فلان فأجبته اليه فأحضرهم وهم فلان بن فلان يكتب اسم كل واحد ونسبه وقبيلته وتجارته ان كان تاجرا أو مسكنه ومصادره ومحله بتمام الترخيف فشده كل واحد من هؤلاء الشهود بعد دعوى المدعي هذا والاستشهاد منهم شهادة مستقيمة متفقة اللفظ والمعنى هكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى قالوا ينبغي أن لا يكتب بهذا القدر بل يفسر الشهادة بينهما فيكتب أما الاول فشده بكذا وبفسر شهادة وبصحها فان كان المدعي بعقار ايد كرمه وضعه وحدوده الاربعة وان كان غلاما يذ كرامم العبد ووليته وصفته وحرقة واسم المولى واسم أبيه واسم جده وكذلك الذين يذ كرجسه وقدره وصفته كما هو المعروف فيكتب شهوده أن فلان المدعي هذا على فلان بن فلان هذا الذي ذكره امره ونسبه في هذا الكتاب في دعوى المدعي هذا وكذا يذ كرجس الدين ونوعه وصفته وجب ما ذكرنا في الدعوى ثم

(١) قوله لا ملية كذا في جميع النسخ الحاضرة والذي في المحيط لا يكتب وهو أظهر اه معصمه

(٤٩ - فتاوى ثلاث) يكون مضيعا قبل هذا اذا نام مضطجعا فان نام جالبا الا يضمن على كل حال لا ولو نام السالم لم يكن القود في يده ولكن الدابة تكون بين يديه لا يضمن فهنا أولى * رجل استعار جاريا الى الطاحونة فادخله الى البيت الذي يكون عن جمل على الباب خشيا كي لا يخرج الجار فسرق الجار لا يضمن لان ذلك حفظ وليس بتضييع * ولو استعار قرا واستعمله ثم تركه في المسرح للرجي فاضاع ان علم ان صاحبه رضى يكون البقر في المسرح وحده لا يضمن وان لم يعلم بذلك ضمن * رجل استعار من آخر ثوبا فأعاره ثوبا يساوي خشن جميع المستعيرين هذا الثوب ومن ثوبه لباس أو قرنه فطلب المستعار قالوا لا يضمن مثل ما يفعله الناس لا يضمن * والايكون ضامنا لانه اذا فعل ما لا يفعله الناس لا يكون المعير راضيا به رجلا يسكن في بيت واحد كل واحد منهم ما يسكن في زاوية منه فاستعار أحدهما من صاحبه شيئا ثم طلب العارية فقال المستعير قد كنت وضعت في الطاق الذي يكون في زاوية كذا قالوا ان كان البيت في أيدهما لا يكون المستعير رادا ولا مضيعا فلا يكون ضامنا

رجل دخل الحمام فسقط قطعة الحمام من يده وانكسرت في الحمام وانكسر كوز الفخار من يده عند الشرب قال الفقيه أبو بكر البخاري رحمه الله تعالى لا يكون ضامنا * قبل هذا اذ لم يكن من سوء امساكه فان كان من سوء امساكه يكون ضامنا * رجل بعث أحمدا وتلميذه واستعار حمارا فسقط العبادة عن الحمار في الطريق قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان سقطت من علف الاحبار كان الاحبار ضامنا وان لم يعلف العذابة لا يكون ضامنا * رجل استعار من رجل دابة فحضر الصلاة فدفعها الى غيره لمسكه فاضاعت قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ان كالمستعير شرط في العارية ركوب نفسه كان ضامنا لانه لا يعلم الا اعاره في هذا الوجه فلا يعلم الا ايداع وان لم يكن كذلك لايضن لانه يعلم الا اعاره في هذا الوجه فمهلك الايداع * وذكر محمد رحمه الله تعالى في السير ان المستعير اذا ودع عنه ممل يس في عياله كان ضامنا والله اعلم ﴿فصل في المستعير (٣٨٦)﴾ اذ لم يدع بعد الطلب * رجل استعار من رجل نواغا طلب المعبر ان رد فقال

لاضانهالان اغيزه

يكتب فواجب على فلان هذا المدعى عليه الذي ذكر اسمه ونسبه في هذا الكتاب أداء هذا المال ليقبضه
لنفسه وقد اختلف المتأخرون في أنه هل يشترط ذكر هذا والصحيح أنه لا يشترط ويشترط بيان سبب الدين
لتكون الشهادة متوافقة لدعوى المدعى ثم يكتب وشهد كل واحد من الباقي بعمل شهادته هذه وأشار
في جميع مواضع الاشارات (١) ولا يكتب على مثل شهادته ثم يكتب فلان بالشهادة على وجهها وساقوها على
استنهاؤها معها وانتهى في الحضرة الخلد في ديوان الحكم ثم بعد ذلك ان عرف القاضي الشهود وأثبت ذلك
في الكتاب وهم معروفون عندي بالعدالة والرضا وان لم يعرفهم سألت المذكر عن حالهم والواحد يكفي
والاثنان أحوط فان أثنى عليهم بالعدل واليكتب ورجعت في التعريف عن حالهم الى من اليه التزكية
والتعديل وهم فلان وفلان فنسبناهم الى العدل والرضا وقبول القول ثم القاضي الكاتب بعد ما ظهرت
عنده عدالة الشهود والذين شهدوا عنده بالحق للذي بحلف المدعى بالله ما قبضت هذا المال منه ولا تعلم ان
رسولاً أو وكيل قبض منه وانا كتب الكاتب الكتاب على هذا الصفة التي ذكرنا يكتب في آخر الكتاب
يقول القاضي فلان بن فلان بن فلان قاضي بلمدة كذا كتب هذا الكتاب على بأمرى ان كان كتب
الكاتب غيره وجرى الامر على ما بين فيه منى وعندي وهو كما كتب فيه وهو معنون بعنوانين على
ظاهره وعنوان في باطنه وهو محتوم بخاتمي ونقش خاتمي كذا وهو مكتوب على ثلاثة أنصاف من السكاغد
وهو موقع توقيعى ونوقيه هكذا كتب التوقيع على صدره وأشهدت عليه شهودا وهم فلان بن فلان
ابن فلان وفلان بن فلان بن فلان يذكر أسماءهم وأسابيهم وحالهم وقرأت الكتاب عليهم وأعلمتهم بما
فيه وختمت الكتاب بحضرتهم منى وأشهدتهم على جميع ذلك وكتب هذه الاسطر في آخره وهي كذا خطأ
بخطى في تاريخ كذا ولا يكتب في آخر الكتاب شاء الله تعالى وينبغي أن يكتب نسختين نسخة في يدي
المدعى محتوماً بلاك النسختين غير زائدة ولا نقصان ونسخة أخرى في يدا الشهود لان الشهادة بحال الكتاب
شرط عندي اى حنيفة ومحمد رحمة الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان والمغنى كذا في التبايع وهو لو لم يكتب في
الكتاب تاريخاً لم يقبله وان كتب فيه تاريخاً ينظر هل هو كان قاضياً في ذلك الوقت أم لا ولا يكتب في الشهادة اذا
لم يكن مكتوباً وكذا كونه كتاب القاضي لا يثبت بمجرد شهادتهم بدون الكتابة وكذا لو شهدوا على أصل
الحادث ولم يكتبه مكتوباً لم يقبله كذا في الخلاصة ثم اذا انتهى الكتاب الى المكتوب اليه ينبغي للمكتوب

رجل ياعن آخرعصرافأعابهالبائعجارهلمعصيرفلماحل وأرادسوقالجار إليه
 ولماخلعفتألهلايستسكألهكذا فقال للمشتري نعم فأخذعذاره ثمخلاعهبعدهساعة وترك العذار
 بالجار كماكان ضامنا لأمشراطمعندأفاذاأخلفه صارغاصا * وكذاألوارجارجلشباباوقال له لا تدفع إلى
 الفقيهأ وجعفررحه الله تعالى ضمن المستعير لانه دفع بغيره إليه * وقال بعضهم إن كان شيأ لا يختلف الناس
 إلى أو لا يصغر إن بغير شيأ من مال ولد الصغير المأذون فإن فعل فهلك كان ضامنا * والصبي المأذون إذا أعارماله
 رجل أو فارقاله لمعير أعطيك غدا فلما كان الغدا أخذ المستعير الثوب من بيته عند غيبته واستعمله ومات في
 وقدمه بقتل هذا إذا استعير من آخر أو غدا فأعاه صاحب الثوب ربح ثمحا المستعير غدا ولم يجد

صاحب الثور فأخذ الثور من بيته واستعمله فهلك قال إبراهيم بن يوسف رحمه الله تعالى لا يضمن لانه إنما أخذ الثور من بيته غدا وكان صاحب الثور جاه به غدا وهنا قال صاحب الثور أعطيك غدا ووعده له الإعطاء وما أعاره * رجل رهن عند رجل خلتا قال الرهن فتم فتمت فهلك الخاتم عنده لا يهلك بالدين ويكون الدين على حاله لانه صار عارية * ولأما فتمت ثم أخرج الخاتم من أصبعه ثم هلك المالكين لانه عاد رهنًا قالوا وهذا أمره أن يفتحم في خضره * وأن أمره أن يفتحم في السبابة فهلك حالة الفتمت بالدين لأن هذا أمر بالحفظ لا بالانتفاع به فلا يخرج من أن يكون رهنًا * ولوأمره أن يفتحم به في الخضر ويجعل الفص من جانب الكف فجعل الفص من الخارج على ظهر الأصبع كان عاروه وهو مالوا أمره بأن يفتحم به في الخضر ولم يأمره أن يجعل الفص في جانب الكف سواء ويكون عاروه هو الصحيح * رجل قال لغيره من غير أن يستعير خذ عبدي هذا أو استخدمه يكون ذلك ودية ويكون طعام (٣٨٧) العبد على مولاه * ولو استأجر رجل

من رجل عبدًا فطعام العبد

يكون على المستعير لأن نفقة

المستعير تكون على المستعير

* رجل استقدم بحبرة ورجل

بغيره قال الفقه عبادته

أو بكر البلي رحمه الله تعالى

رأيت عبدان المروزي قال

رأيت عبد الله بن المبارك

رحمه الله تعالى يستقدم

بحبرة وغيره ولا يستأنه * وعن

ابن المبارك رحمه الله تعالى

أن رجلا استأنه أن يستند

من بحبرة غيره فقال ما هذا

الورع البادر * وعن صفوان

الثوري رحمه الله تعالى أنه

سئل عن هذا فقال هو مال

غيره فليستأنه * قال الفقه

أبو الليث رحمه الله تعالى

أن استأنه حين وان لم

يستأنه ولكنه يعلم أنه يريد

أن يستقدم بحبرة فإن لم

يأذن ولم يمه فلا بأس ولأنه

استقدمه من غير أن يتكلم

ولا أشار إليه بشئ فلا أحب

له ذلك إلا أن يكون بينهما

انبطاق فلا بأس به * رجل

اليه أن يجمع بين الذي جاء بالكتاب وبين خصمه بطلبه ولا ينبغي له أن يقبل البيعة على أنه كتاب القاضي
الأومعه خصمه ثم أذبح بينهما فالمدعي يدعي حقه عليه فليسأل القاضي المدعي عليه عن دعواه فإن أقر
بما أزمه القاضي ذلك باقراره ووقع الاستغناء عن الكتاب وان جحد دعواه حتى احتاج المدعي الى إقامة
الحجة يعرض الكتاب على القاضي فإذا عرض فالقاضي يقول له ما ذفانية قول كتاب القاضي فلان فيقول
له القاضي هات البيعة على أن هذا كتاب ذلك القاضي كذا في المحيط * فلو قبل الكتاب من غير حاضرة خصمه
جاز ولو سمع البيعة على أن هذا كتاب القاضي من غير حاضرة خصمه لا يجوز فحضره الخصم شرط قبول
البيعة على الكتاب لا شرط قبول الكتاب وقول محمد رحمه الله تعالى في الشروط وان قبل ذلك وليس معه
خصم جاز أراد به قبول الكتاب لا قبول البيعة على الكتاب كذا في الملقط * فإذا شهد الشهود أنه كتاب
القاضي فلان بن فلان اليك وهو محترم بجماعة فينتدب قبل الكتاب ويقول له قرأ عليك وهو هل ختم
بخصرتكم فان قالوا لا قرأ علينا لم يفتحم بخصرتنا وعلى العكس لا يأخذ الكتاب وان قالوا نعم قرأ علينا
وختم بخصرتنا أو شهدنا بفتح الكتاب ولا يكتفي بقوله ختم عندنا وبمشهدنا كذا في النهاية * ولشهود أنه
كتاب القاضي وحاشا له ولم يشهدوا بما عليه من قبل هذا الشهادة عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى
تقبل كذا في محيط السرخسي * وإذا فتح الكتاب ينظر في الكتاب فان كانت شهادتهم مخالفة لما
في الكتاب رده وان كانت موافقة كان القاضي الكتاب كتب في كتابه عدالة الشهود وأعرفهم
القاضي المكتوب اليه بالعدالة بقضي على الخصم بالحق وان لم يكن كذلك سأل القاضي عن عدالة
الشهود فان عدلوا قضى بشهادتهم كذا في النهاية * والاولى أن يكون الفتح بحضرة الخصم وان فتح بغير
محضر منه جاز كذا في المحيط * ولم يشترط في الكتاب ظهور العدالة للفتح حيث قال فانما شهدوا أنه كتاب
فلان القاضي سلمه لنا في مجلس حكمه الى أن قال ففتح القاضي فلم يقبل فاذا شهدوا وعدلوا فاعلم به فأنه
لا يشترط العدالة للفتح والصحيح أنه يقض الكتاب بعد ثبوت العدالة لكن هذا الذي اختاره بأنه يقض
الكتاب بعد ثبوت العدالة موافق لما عليه من شرط أدب القاضي للصدر والشهود ومخالف لما اختاره في المعنى
حيث قال فيه وذكر الخصم رحمه الله تعالى في أدب القاضي أن القاضي لا يفتح الكتاب قبل ظهور
عدالة الشهود ثم قال ما قاله محمد رحمه الله تعالى أصح أي يجوز الفتح عند شهادة الشهود مطلقا بان هذا
كتاب القاضي وختمه من غير تعرض لعدالة الشهود كذا في النهاية * وذكر ابن سميعة عن محمد رحمه الله
تعالى أن في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا جاء بكتاب في حق يدينه للقاضي أن يحضر المدعي
عليه فاذا حضر سأل الذي جاء بالكتاب أهو هذا الذي تدعي عليه فان قال نعم سأل بعد ذلك أو قيل أنت

دفع الى رجل سكر البثرة في عرس قال أبو بكر البلي رحمه الله تعالى ليس له أن يحبس لنفسه شيئا ولا أن يدفع الى غيره ليشتره فان شره كما أمره
ليس له أن يملكه منته * وهو كما لو دفع الى رجل درهم بالشرقة على الفقراء ليس له أن يأخذ منه لنفسه وان كان فقرا قال الفقيه أبو الليث رحمه
الله تعالى هذا هو القياس ولكن لا تأخذ هذا لأن التلا بأحقة وبناء الإباحة على السهولة لا على الاستقصاء فأن أمره أن يشتره صار كأنه أباح
لأن يملكه فلو أن يحبس لنفسه مقدارا يحبس به الناس * رجل قال لغيره جعلتك في حل في ساعة أو قال جعلتك في حل في الدنا قال أبو بكر
البلي رحمه الله تعالى يصير في حل في الدارين ولو قال لأخاك لم يسألني حالي * رجل بنى في دار العارية سائطا
بأرض واستأجر الأجر بغير من درهم للبناء ثم أراد أن يسترد المأوى كان بمنزلة صاحب الدار وللعامة قيمة مادام قائما وإذا هدم لم
يكن للتراب قيمة فاذا أود الميراث يسترد المأوى قال الفقيه أبو حنيفة رحمه الله تعالى ليس

للتعيرهمه ولأنه أن يرجع عما تنفق في العارة أراد به إذا تنق بغير إذن صاحب المازن فليس له أن ينفقه إذا كان ثامن ثراب صاحب المازن لأنه لو هم يكون حق في التراب والتراب ملك صاحب الأرض رجل دخل كرم صديق له وتناول شيئاً بغير أمره قال نصير رحمه الله تعالى أن كان يعلم أن صاحب الكرم لو علم بذلك لا يباي ولا ينعمة أرجوان لا بأس به رجل استعار كتاباً بقرأة فوجده في الكتاب خطاً علم أن صاحب الكتاب يكره إصلاحه ينبغي له أن لا يصلحه لأنه تصرف في ملك الغير بغير إذنه وإن علم أنه لا يكره إصلاحه فإن أصله جائز لما أدون دلاله ولو لم يصلحه لا يكون تخالفاً للإصلاح ليس واجب عليه رجل قال لغيره أعزني دنانير فخرين أو قال لغيره فخرين عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال له فخرتان ذاهبا وجاهاً استصاناً قال وكذلك كل عارية تكون في المصروفها التيسير في الخيانة وفي القياس هو على الذهاب خاصة وليس له أن يرجع (٢٨٨) عليها وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا استعار دابة إلى موضع كذا كان له أن يذهب

في الكتاب أم صاحب الكتاب فان قال صاحب الكتاب سأله البينة على أنه كتاب القاضي وإن قال أنا وكيل الطالب أو فلان بن فلان فانه يسأل البينة أنه فلان بن فلان وإن فلازنا وكلاه فان أقام بينة على الكتاب قبل أن يقضى ينبغي كالتة القياس أن لا يقبله وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي الاستحسان يقبل وهو قول محمد رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان قال بن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى إذا سمع القاضي البينة على الوكلاء والكتاب يقبل أن تظهر عدالة الشهود وعزل الكتاب ثم ظهرت عدالتهم قضى القاضي بالأمرين جميعاً وإن عدلت بينة الوكلاء ولم تعدل بينة الكتاب حتى عزل القاضي بالامرين جميعاً وإن عدلت بينة الوكلاء ولم تعدل بينة الكتاب فأراد الوكيل أن يقم بينة أخرى على الكتاب وانغم لا يقبل ذلك منه وإن عدلت بينة الكتاب ولم تعدل بينة الوكلاء حتى عزل الكتاب فأراد الوكيل أن يقم بينة على أن فلازنا وكان وكله بوشة وعدلت الشهود قبلت البينة وقضى بالوكلاء وهذا التفرع انما يأتي على قول محمد رحمه الله تعالى لأبي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثم إن قبل القاضي الكتاب ونقصه أو أتى بجميع الشرائط على نحو ما ينال يقضى بما في الكتاب إن علم القاضي أن الذي جاء بالكتاب فلان بن فلان القلاني أو أقربه الخصم وشهد الشهود أنه صاحب الكتاب يقضى وإن لم يكن شئ من هذا سأل البينة أنه فلان بن فلان وإن سأل البينة قبل ذلك فهو أحسن قصر المسافة كذا في المحيط في الخاتمة فانا جاء المدعي بكتاب القاضي إلى القاضي المكتوب بالهواضر خصمه وشهد الشهود على كتاب القاضي وخاتمه بخصم أن خصم وقع الكتاب وقراءه على الخصم وقيل كل ما هو شرط القضاء الكتاب إلا أنه لم يحكم حتى غاب الخصم إلى بلدة أخرى وطلب المدعي من هذا القاضي أن يكتب إلى القاضي الذي لخصم في بلده لا يكتب في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ويكتب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويسمع القاضي المكتوب إليه دفع الخصم إذا قال على دفع ولا تجوز الرسالة مكان الكتاب وإن وجدت جميع الشرائط ويجوز استعانة القاضي من أمر المصير الذي لا دمن غير شرط الكتاب بكتابة أو رسالة يعطى معه أمنا وإن كان المصير في مصر آخر يعطى الشرائط من ختم الكتاب والشهادة على أنه كتاب القاضي كذا في التتارخاسية هذا كرائصاف في أدب القاضي وإذا انكسر خاتم القاضي الذي على الكتاب أو كان الكتاب منشوراً في أسفل خاتم القاضي فإن القاضي المكتوب إليه يقبل الكتاب إذا شهد الشهود أن هذا كتاب القاضي فلان وأنه قرأ عليهم قال الخصاف عقيب هاتين المسئلتين هذا أقول أبي يوسف رحمه الله تعالى فأما على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فالقاضي المكتوب إليه لا يقبل الكتاب إذا لم يكن مختوماً غير أن أبي يوسف رحمه الله تعالى يقول إذا كان الكتاب غير مختوم لا تصح الشهادة على الكتاب ما لم يشهد الشهود بما في الكتاب

عليها ويحرم بيعه بغيرها غيره * وإن أقيم لهم موضعها ليس له أن يخرج من حياض مصر رجل استعار من رجل أمة لتوضع ابنائه فأرضعته فلما صار الصبي لا يأخذ إلا منها قال له المعبر أودد على خادمي قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ليس له ذلك وله أجر مثل خادمته إلى أن يطعم (١) الصبي وكذا لو استعار من رجل فرساً ليغز وعليه فأغار أياه أربعة أشهر ثم لقيه بعد شهرين في بلاد المسلمين فأراد أخذه كان له ذلك وإن لقيه في بلاد الترك في موضع لا يقدر على الكرام أو الشراء كان له التعير إن لا يدفعه إليه لأن هذا ضرر دين وعلى المستعير أجر مثل الفرس من الموضع الذي طلب صاحبه إلى أدنى الموضع الذي يجذبه كراه أو شراء رجل قال لغيره قد جعلت على هذه الغابة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو عارة وكذا لو قال

لو قال جعلت عليها في سبيل الله تعالى رجل استعار محلاً أو فسطاطاً وهو في المصير فسافر به فله أن يبيع عن أبي يوسف ذكر رحمه الله تعالى هو عارة وأنه لا يكون ضماناً ولو استعاروا بأوغامة أو سيفاً فسافر به كان ضماناً رجل قال لغيره هذه الدار لك مخنة ودفعها إليه عن محمد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن هذه عارة وانما التمتع سكاها وكذلك مخنة الأرض زراعتها وكل شئ يحتاج إلى منفعة كخدمة العبد وزراعة الأرض وليس التوب وركوب الغابة ولو استعاروا باليسطة وقع عليه من يد شئ أو عترة وقع عليه ففترق لا يكون ضماناً والله أعلم بالصواب وصلى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه أجمعين كتاب القطة رفع القطة لصاحبها أفضل من تركها عند عامة العلماء رحمه الله تعالى وقال بعضهم يحمل رفعها وتركها أفضل وفات المتقشفة لا يحمل رفعها والصحيح

عشر إلى الحسين يحفظها
جمعة * وفي الحسين إلى مائة
يعرفها شبرا وفي المائة إلى
المائتين يحفظها ستا عشر
* وفي المائتين إلى ألف أو
أكثر يحفظها حولا وقال
بعضهم في الدرهم الواحد
يحفظ ثلاثة أيام * وفي
الدنانير فصاعدا يحفظ يوما
يعرفه * وإن كانت دون
ذلك ينظر عينه ويسرقه
تصدق به * وقال الشيخ
الإمام لأجل ثمن الأئمة
أبو بكر محمد بن اسمعيل
السرخسي رحمه الله تعالى
ليس في هذا تقدير لازم بل
فتوى ذلك إلى رأى الملقط
يعرف إلى أن يغلب على
رأيه أن صاحبه لا يظلمه
بعد ذلك * فبعد ذلك في
القليل إن جاء صاحبه ادفعها
إليه * وإن لم يجئ فهو
بأخبار إن شاء أمسكها حتى
يجيء صاحبه وإن شاء
تصدق بها * فإن تصدق ثم
أدفعها لصاحبه كان صاحبه

ذكر الفقه أبو بكر الرازي والشيخ الامام شمس الأئمة الحارثي أن قبول الكتاب مع كسر الخاتم قولهم جميعا لان هذا مما يحتل به الناس كذا في الفخيرة * والصحيح أنه قول الكل * في الكبرى امرأه وكلت غائباً وأشهدت شهوداً بذلك فثبت ههنا بين يدى قاضى بلدته المكتب الى قاضى بلدة او كسل لعكم بالوكالة تقبل هذه الشهادة كذا في التتارخانية هوان كان المدعى يدعى دارا لارث فاقاضى الكاتب بكتب في كتابه وذرأ أن فلان بن فلان بن فلان مات ثم بكتب وتراد بالوكالة في بني فلان بن فلان الى آخر ما ذكرنا وكانت هذه الدار ملكاوة الفلان بن فلان وفي يده ومحت تصرفه الى أن توفي وخلف فلانا لوارث له غريم وتراد هذه الدار المحدثه مرأله ولا ينبغي أن يكتب يذ كر المدعى لأجله وارتأه يرى ثم يذكر وأنى فلانا المدعى بفلان وفلان فثبت ههنا أن فلان بن فلان قد توفي الى آخر ما ذكرنا واذا وقعت الدعوى في العقار وطلب المدعى من القاضى أن يكتب اليه بذلك كتابا ثم ذاعى وجهين أما أن يكون العقارى بلدة المدعى ويكون المدعى عليه في بلدة آخر وأما أن يكون العقارى في بلدة آخر غير البلدة التي فيها المدعى وأنه على وجهين أما أن يكون في البلدة التي فيها المدعى عليه أو يكون في بلدة آخر غير البلدة التي فيه المدعى عليه وفي الوجوه كلها القاضى يكتب له بذلك كتابا بالعبارة في هذه الغيبة للذى عليه فبعد ذلك ان كان العقارى في البلدة التي فيه المدعى عليه ووصل الكتاب الى المكتوب اليه فالمكتوب اليه يعمل به بشرط أنه على ما ينال ويحكم به للذى وأمر المحكوم عليه بتسليمه الى المدعى وان امتنع المدعى عليه من التسليم فالقاضى يسلم نفسه لان العقارى ولايته فيقصد على تسليمه وان كان العقارى في البلدة التي فيه المدعى فالقاضى المكتوب اليه بالخارج ان شاء المدعى عليه أو وكيله مع المدعى الى القاضى الكاتب حتى يقضى له عليه وسلم العقار وان شاء حكم به لوجود الحجة وسجل له وكتب له القاضى قضية العقار ليكون في يده وأشهد على ذلك ولكن ليسل العقار لان العقار ليس في ولايته ولا يقدر على التسليم ثم لا يقبل هذه البيئة لانه يحتاج الى تنفيذ ذلك القضاء وتنفيذ القضاء بمنزلة القضاء فلا يجوز على القائب ولكن ينبغي للقاضي المكتوب اليه أنه اذا قضى للذى وسجل له يأمر المدعى عليه أن يعطى مع المدعى أمينا ليسل الدار الى المدعى فان أبى ذلك كتب المكتوب اليه الى الكاتب كتابا ويحكم كيفية كتابه الذى وصل اليه ويحضره بجميع ماجرى بين المدعى وبين المدعى عليه بحضور المدعى ويحكم عليه بالعقار وأمر ما به ان يعطى مع أحد ليسل العقار اليه وامتناعه عن ذلك ثم يكتب وذلك قبله وسألنى المدعى الكاتب اليك واعلامك بحكمي له على فلان بذلك ليسل اليه هذا العقار فاعل في ذلك رحمت الله واياتها

الخياران شاء اجاز الصدقة ويكون الثواب له * وان لم يجز الصدقة فان كانت اللقطة فائمة فيد الفقير بأخذها من الفقير * وان لم تكن فائمة كان له الخياران شاء ضمن الفقير وانه ضمن اللقطة وايم ضمنه لارجع على صاحبه شيء * فان ضمن الملتقط ملكها الملتقط من وقت الاخذ فيكون الثواب له وان أراد الملتقط صرف اللقطة الى نفسه فهو على وجهين * ان كانت اللقطة شيئاً لا يبطها صاحبها كالنوى وقشور الرمان فهو على وجهين * ان وجدها الملتقط غرضه كله ان يتفع بها * وان اراد صاحبها ان يأخذها من الملتقط بعد ما جمعها كان له ان يأخذها لانه وجد عن ماله * وان كان الملتقط وجدها حية فجميعه انيس له ان يتفع بها قبل التعرف لان الظاهر انها سقطت من صاحبها ولم يلقها * ولو كانت اللقطة شيئاً يبطها صاحبها فاراد الملتقط ان يصرفها الى نفسه بعد ما عرفه التعرف فهو على وجهين * ان كان الملتقط غنياً لم يجل ذلك عندنا ما فعل ذلك باهر القاضي ابو بغير امره * وان كان الملتقط فقيراً ان اذن

له القاضي بأن شفعه على نفسه يحل له أن يتفق ولا يحل بغير أمر القاضي عند عامة العلماء رحمه الله تعالى * قال بشر رحمه الله تعالى
 يحل * فان كانت اللقطة شياً أدامضى عليها أو مأموراً بفسد فان كان قليلاً نحو حب العنب ومثلها باكلها من ساعته غنياً كان أو
 فقيراً وان كان كثيراً بيعها بأمر القاضي ويحفظ عنها * وان كانت اللقطة محتاجاً إلى النفقة ان كان شاعياً اجاز به وأجره بأمر
 القاضي ويتفق عليها من الاجر * وان كان مملوكاً اجاز بها بيعها بأمر القاضي ويتفق عليها من الثمن فان اتفق عليها من مال نفسه
 فان فعل ذلك بأمر القاضي رجع على صاحبه وبغير أمر القاضي لا يرجع * وينبغي للقطيع أن يشهد عند دفع اللقطة أنه يدفعها إلى صاحبها
 فان أشهد كانت اللقطة أمانة في يد من لا يشهد كان غاصباً في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى * وعلى قول أبي يوسف رحمه الله
 تعالى هي أمانة على كل حال ان لم يكن (٣٩٠) من قصده الحفظ لنفسه ولا يضمن الملتقط الا بالتعدي عليها أو بالبيع عند الطلب هذا

انأمكنه أن يشهد * فان
 لم يجد أحداً يشهد عند
 الرقع أو خاف أنه لو أشهد
 عند الرقع يأخذ منه ظالم
 فترك الشهادة لا يكون
 ضامناً وان وجد من يشهد
 فلم يشهد حتى جاوز ضمن
 لانه ترك الشهادة مع القدرة
 عليه ورجل وقع لقطة
 وأشهد بخامر جبل وأدعى
 أمهاله وذكرونها وكيلها
 وعددها وكل علامة كانت
 لها فاصاب جميع ذلك فلم
 يدفع اليه الملتقط وطلب
 الدية عندئذ لا يجبر الملتقط
 على الدفع اليه * وعلى قول
 مالك رحمه الله تعالى يجبر
 على الدفع إلى المولى * فلو
 دفعها اليه بالخلعة ثم جاء آخر
 فادعى البينة بأنها له فان
 كانت اللقطة فائمة في يد الاول
 يأخذها صاحبها منه اذا
 قدر ولا شيء على الآخر وان
 كانت هالكة أو يقدري على
 أخذها فصاحبها بالخيار ان
 شاء ضمن الآخر وان شاء

يحق الله عليك وسلم العقار المحذوف في الكتاب إلى المدعي فلان من مولى كتابي هذا البك فاذا وصل
 هذا الكتاب إلى القاضي الكاتب سلم العقار إلى المدعي وأخرجه من يد المدعي عليه وان كان العقار في بلد
 آخر غير البلد الذي فيه المدعي عليه فالقاضي المكتوب اليه بالخيار ان شاء بعث المدعي عليه أو وكيله مع
 المدعي إلى قاضي البلد الذي فيه العقار يكتب اليه كتاباً حتى يقضى للمدعي بالعقار بحضرة المدعي عليه
 وان شامحكم به للمدعي وسجل له ولكن لا يسلم العقار اليه وان أراد القاضي أن يكتب في العبد الباقي عند
 أبي يوسف رحمه الله تعالى كيف يكتب صورته اذا كان رجل بخاري عبد أبي بن مرقند فأخذ رجل
 سمرقندي فآخبره بالمولى وليس للمولى شهود بمرقند انما الشهود بخاري وطلب المولى من قاضي بخاري
 أن يكتب بمشاهدة شهوده عنده فالقاضي يجيبه إلى ذلك ويكتب له كتاباً إلى قاضي سمرقند على ما بينا
 في الدون غير أنه يكتب شهود عندي فلان وفلان أن العبد السندي الذي يقال له فلان حليته كذا وقامته
 كذا وكذا في المحطة * وسنه كذا وقمته كذا كذا في النهاية * ملك فلان المدعي هذا وقد أتى إلى سمرقند
 واليوم في يد فلان سمرقند بغير حق ويشهد على كتابه شاهدين بخصضاني إلى سمرقند ويعلمهما ما في
 الكتاب حتى يشهدا عند قاضي سمرقند بالكتاب وبما فيه فاذا انتهى هذا الكتاب إلى قاضي سمرقند
 يحضر العبد مع الذي في يده حتى يشهدا عند قاضي سمرقند بالكتاب وبما فيه حتى يقبل شهادتهما
 بالايجاب فاذا قبل القاضي شهادتهما وثبتت عدلتهما عند دفع الكتاب فان وجد حلية العبد المذکور
 مخالفة لما شهد به الشهود عند القاضي الكاتب رد هذا الكتاب اظهر أن هذا العبد غير المشهود به
 في الكتاب وان كانت موافقة قبل الكتاب ودفع العبد إلى المدعي من غير أن يقضى له بالعبد يأخذ
 كفيه لامن المدعي نفس العبد ويجعل في عنق العبد خاتمن رصاص حتى لا يتعرض له أحد في الطريق
 أنه سرق ويكتب كتاباً إلى قاضي بخاري بذلك ويشهد شاهدين على كتابه وختمه وعلى ما في الكتاب
 فاذا وصل الكتاب إلى قاضي بخاري وشهد الشهود أن هذا كتاب قاضي سمرقند وخاتمه أمر المدعي أن
 يحضر شهود الذين شهدوا عنده أول مرة فيشهدون بحضرة العبد أنه ملك هذا المدعي فاذا شهدوا بذلك
 ماذا يصنع قاضي بخاري اختلفت الروايات عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ذكر في بعض الروايات أن قاضي
 بخاري لا يقضى للمدعي بالعبد ولكن يكتب كتاباً إلى قاضي سمرقند ويكتب فيه ما جرى عنده
 ويشهد شاهدين على كتابه وخاتمه وما فيه ويعت بالبعد معه بمرقند حتى يقضى له قاضي سمرقند
 بالعبد بحضرة المدعي عليه فاذا وصل الكتاب إلى قاضي سمرقند وشهدا شاهداً عنده بالكتاب وانتم
 وعافي الكتاب وظهرت عدلتهما شاهدين قضى للمدعي بالعبد بحضرة المدعي عليه وأبرأ كفيلاً المدعي وقال

ضمن الدافع * وذكر في الكتاب ان كان الملتقط دفع قضاء القاضي لاضمان عليه وان كان الدفع بغير قضاء
 ضمن * رجل مات في البادية كان لرفيقه أن يبيع متاعه وجاراه ويحمل عن ذلك إلى أهله * غم أو بقر تجتمع في مكان ويجتمع
 بعراؤها أو خنثاها في ذلك المكان فجاء انسان وورع ذلك قالوا ان كان أرباب الغنم هؤلاء المراض ليجمع بعراؤها أو خنثاها أو يمشون في ذلك
 فكل ذلك يكون لهم ولا يجوز لغيرهم أن يرفعوا ذلك * وروى هشام عن محمد رحمه الله تعالى اذا اجتمع مرقين الدابة في الخان وترك
 صاحب الدابة وذهب فان ذلك يكون لمن أخذها الا صاحب الخان * حطب وجد في الماء لم يكن له قيمة فهو حلال لمن أخذه * وان
 كانت له قيمة يكون لقطة وحكم اللقطة يكون معلوماً * التفاح والكمثرى اذا كان في نهج جبار أو لاجو وأخذ من صكر ثلثان هذا
 ما يفسد لترك * ولو وجد جرة ثم أخرى ثم أخرى حتى بلغ عشرة أخذوا لها قيمة فان وجد الكل في موضع واحد ففي لقطة لان لها قيمة

فأخذ كرم محمد ربه الله تعالى في السير الكبير رجل قال لجماعة جاريته هذبلن أخذها منكم فمن شاء فليأخذ بيك وذلك تخليكم بمنعلى أخذها
 * رجل التقط لقطعة ليعرفها ثم أعادها إلى المكان الذي وجدها فيه ذكر في الكتاب أنه يراعى الضمان ولم يوصل بين ما إذا تحول عن ذلك
 المكان ثم أعادها إليه وبين ما إذا أعادها قل أن يتحول * قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى إنما يراعى إذا أعادها قبل التحول أما إذا أعادها
 بعد التحول يكون ضامنا * واليه أشار الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى في مختصره إذا أخذنا للقطعة ليعرفها * فإن أخذها إليها كلها
 لا يبرأ عن الضمان ما يدفع إلى صاحبها لانه إذا أخذها إليها كان غاصبا والغاصب لا يبرأ إلا بالدفع إلى المالك من كل وجه * وقيل على قول
 وفر رحمه الله تعالى يبرأ عن الضمان وهو كما لو كانت يد بقر كها ثم نزل عنها وقر كها في مكانها على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون ضامنا
 * وعلى قول زفر رحمه الله تعالى (٢٩٢) لا يكون ضامنا * وكذا الوزن عاقل من أصبع نائم ثم أعادها إلى أصبعه بعدما اتبته ثم نام

فهو على هذا الخلاف * ولو
عاد الى اصابه قبل ان
ينتبعن تلك التهمة برئ
عن الضمان في قولهم
* ومهما اذا كانت المقطة
توبل قبليه ثم نزع وعاد
الى مكانه فهو على هذا
الخلاف * وهذا اذا لم
يلبس ذلك التوب عادة * فاما
اذا كان خصا فوضعه على
عاتقه ثم اعاد الى مكانه
لا يكون ضامنا لانه حفظ
وليس باستمال * وكذا
الاختلاف في الخاتم فيما
اذا لبسه في الخضر يستوي
فيه اليحيى واليسرى * اما
اذا لبس في اصبع اخرى
ثم اعاد الى مكانه لا يكون
ضامنا في قولهم * وان لبسه
في خضرة على خاتم فان كان
الرجل معروفا بقيتم بختاتين
فهو على هذا الخلاف والا
فلا يكون ضامنا في قولهم
اذا اعاد الى مكانه قبل
التحول ومنها اذا تقلد سيف

حتى ردت عليه ذلك الكتاب فاذرنا الآن يكتب ولو ان القاضي الكاتب اراد ان يكتبه لنا ساقبل رد ذلك الكتاب اليه مع انه ليس له ذلك ينبغي ان يبين في الكتاب انه قد كتب له مرة الى قاضي بلدة كذا من هذه النسخة لنزول به الالتباس كذا في الخيرة * واذ كتب القاضي لرجل يدعى دينا على ثياب كتابا وضمن الكتاب ثم جاء المدعى وقال فقدت الكتاب والتمس كتابا آخر فان كان القاضي يهتم له يكتب كتابا آخر وان كان لم يهتم كتب لكن يد كرفي الكتاب الثاني ان كتب اليك في هذا الحادثة كذا في تاريخ كذا ثم جاني فقال فقدت ذلك الكتاب فطلب مني وكتبت هذا الكتاب وبذ كر التاريخ عني لا ياخذ الحق من رتبتي بكتابين ولو قال المدعي بعدما كتب له كتابا ان المدعي عليه انتقل من تلك البلدة الى بلدة اخرى فما كتبني كتابا الى قاضي تلك البلدة يكتب وبذ كرفي كتابه كنت كتب له الى قاضي بلدة كذا في هذا الحادثة كتابا آخر ثم قال ان المدعي عليه انتقل من تلك البلدة الى بلد كذا فطلب هذا الكتاب احتياطا كذا في فتاوى قاضيان * واذ كتب كتابا يجي لرجل على رجل يفرح الكتاب من مدعي حضر انقصم الذي اخذ الكتاب عليه فقدما اليه فانه لا ينبغي للقاضي ان يقضي عليه بذلك حتى بعد المدعي البينة على ذلك بحضرة وان كتب القاضي الى الامير الذي استعمله وهو معه في المصراع اطلع الامير وقص القصة والشهادت وبعث بالكتاب مع ثقة يعرفه الامير فان امضا الامير فهو جاز وان لم يكن معنوا ولا محتوما ولم يشهد عليه الشهود ان هذا كتاب القاضي وضمنه وهذا استحسان والقياس ان لا يجوز اذا لم يكن عليه عنوان باسم للقاضي وباسم الامير او اسماء ايتهم او اجدادهم ولا يكون محتوما ولا يشهد عليه شاهدان * قال في الاصل ولا يقبل كتاب قاضي رستاق او قريه ولا يقبل كتاب عاملها وانما يقبل كتاب قاضي مدينة فقام امير وجاعة وهذا على ظاهر الرواية لان على ظاهر الرواية المصير شرط لنفاذ القضاء ولكتاب القاضي حكم القضاء اما على الرواية التي لم يشترط المصير فاما لنفاذ القضاء فقبل فيها كتاب عاملها ويقبل كتاب قاضي الساتيق وقاضي القرية ولو ان رجلا في مدينة امم او اقام الاخر البيعة انهاله وفضي بها القاضي له فقبل الذي في يده اني اشترى بها من فلان وهو في بلدة كذا وقد دفعت اليه الف الف مائة فمعه شهودي وكتبني فانه يكتب لذلك بما يصح عنده ولو ان جارية في يد رجل ادعت انها حرة الاصل بعد ما اقربت بالرق واقامت البيعة وفضي القاضي بحرق بها فان اقام الذي في يده البيعة على انه اشترىها من فلان الغائب بكذا وقد دفعه الف وطلب من القاضي الكتاب بحسبه الى ذلك لا لم يرد بالرجوع بالفن واندين ولو انهم تقم البيعة على حرة بها ولكن ادعت الحرية وبواشكرت اقرارها بالرق ولم يكن لذي البيعة على اقرارها بالرجوع لهما القاضي حرة واقول قوله باقر عين عند أبي حنيفة رجلاه الله تعالى خلا فاما ما فهمنا عليه من علم العين وان قال ذالدي الاني

هذا الخلاف * وكذا لو كان مقلدا بسيف فقلدها السيف كان ذلك اشتريتها
 بسيفين فقلدها السيف أيضا ثم أعاده إلى مكانه لا يكون ضامنا في قولهم * رجل فتح باب القفص فطار
 بنت الدابة أو حبل قيدا به فذهبت الدابة أو حبل قديع يد فابن العبد قال أو دهنه أو يوفى رجحهما
 أما كان ذهب في فور ذلك أو بعد ذلك * وقال محمد رحمه الله تعالى بضن في الأحوال كلها * وقال
 ذهب في فور بضن وإن ذهب بعد ما مكنت ساعة لم يضمن * والسارق إذا فتح باب الربط نخرجت
 لو سارق الحمار يقطع * ولو قطع حبل قنديل فسقط القنديل وإن كسر أو فزع إنسان أو شقة فسال ما فيه
 إن ما فيه جامدا فإذ أبى وسال بعد ما شق كان ضامنا * سكران هو ذاب العقل ناعى الطريق فوقع

نوبه في الطريق جاور رجل وأخذتوه به ليحفظه لأخيه لان ذلك الثوب غزلة اللقطة * وان أخذ الثوب من تحت رأسه أو الخاتم من يده أو كيسا من وسطه أو درهما من كمه وهو يخاف ضياعه فأخذه ليحفظه كان ضامنا لان السكران حافظ للمصلحة لان الناس يخافون منه * اذا اجتمع في الدار حوطة من دقاق الطين قال بعضهم يكون ذلك لصاحب الطاحونة * وقال بعضهم ليس لهذا فلهذا الحسن ويكون ذلك لمن سبق يده اليه بالرفع * وما اجتمع للدهان في أناسهم من الدهن بقطر من الاوقية فهو على وجهه ان كان الدهن يسيل من خارج الاوقية فذلك يكون للدهان لان ذلك ليس بيبس * وان كان الدهن يسيل من داخل الاوقية أو من أداخل وان خارج أو لا يعلم فان زاد الدهن لكل مشتركا بقطر طبيب للدهان وان لم يزد لا يطيب ويتصدق به ولا يتعقبه الا ان يكون محتاجا لان ذلك غزلة اللقطة فيكون حكمه حكم اللقطة * قوم أصابوا بغير ما يوجب طريق البداية وقع في ظنهم أن صاحبه أباحه (٢٩٣) للناس لا بأس بأخذه وأكله

اشترى ثيما فلان وتقدت الثمن فاسمع من شهردى لا يرجع عليه بالثمن لا يجيبه الى ذلك بخلاف المسئلة الأولى وكذلك اذا ادعت حرة الاصل بعد ما اقربت بالرق وصدة لها صاحب الدلار يرجع المشتري بالثمن على البائع وكذلك اذا انكرت الرقبا تبدا وادعت حرة بالاصل حتى كان القول قولها لا يكون للمشتري ان يرجع بالثمن على البائع فان اراد المشتري أن يحلف البائع في هذين الفصلين ما يعلم أنهما على الأصل يريده الرجوع على الثمن على البائع فلهذا لا نه دعى عليه معنى لأقر به بلزمه فأنا أنكر بحلفه فان حلف لاشئ عليه وان نكل فقد أقر بما ادعاه المشتري فيلزمه رد جميع الثمن ولو ان المشتري في هذين الفصلين لم يطالب بحلف البائع ولكنه اراد أن يقيم البيعة على حريته يريده الرجوع بالثمن على البائع سمعت بنته كذا في المحيط * ولو ان رجلا أو رده على قاض كتابا من قاض على رجل بحق فوافي بالبلد وندمت المطالب فأحضر الطالب ورثة المطالب أو وصيه وجا بالكتاب الى قاض وأحضر شهوده على الكتاب بمحض من أوارث أو الوصي فالقاضي يقبل الكتاب ويسمع من شهوده على الكتاب بمحض من أوارث أو الوصي وينفذ ذلك سواء كان تاريخ الكتاب بعد موت المطالب أو قبله واذا أورد على قاض كتاب آخر بشئ ليراه هذا القاضي وهو مما اختلف فيه الفقهاء فانه لا ينفذ فيه قايين الكتاب وبين السجل فانه اذا أورد السجل من قاض الى قاض آخر وهو لا يري ذلك وهو مما اختلف فيه العلماء فانه ينفذ ومضيه كذا في الملقط * ولو ان رجلا أورد على قاض كتابا من قاض بحق على رجل وكان في الكتاب اسم للمدعي عليه ونسبه وصناعته ونفذه وتلك الصناعة أو في ذلك الفخذ اثنان على ذلك الاسم والنسب لم يقبل القاضي الكتاب حتى يقيم البيعة على المطالب أنه هو الذي كتب فيه الكتاب وان لم يكن في تلك القبيلة أو الصناعة اثنان على ذلك الاسم أنفذ القاضي عليه الحكم فان قال المطالب في هذا الفخذ أو في هذه التجارة رجل آخر على هذا الاسم والنسب لم يقبل منه ولم تدفع عنه الخصومة من غير بيعة وان قال المطالب أنا أقيم البيعة أن في هذا الفخذ أو في هذه التجارة رجل على هذا الاسم والنسب فهذا على وجهه ان قال أنا أقيم البيعة أن في هذا الفخذ أو في هذه التجارة رجل على هذا الاسم والنسب لم يقبل هذه الشهادة وتدفع الخصومة عنه وان قال أنا أقيم البيعة أنه كان في هذا الفخذ أو في هذه التجارة رجل على هذا الاسم والنسب وأنه مات لم يقبل ذلك منه الا ان يكون موت فلان بعد تاريخ الكتاب وشهادة الشهود بالحق في كتاب القاضي الا ان يقبل وتدفع الخصومة وان كان الكتاب على ميت أحضر القاضي بعض ورثته وسمع من الشهود وقبل الكتاب في نوادر ان سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل له على رجل غائب مال مؤجل وسأل من القاضي أن يكتب له بذلك كتابا فانه يجيبه الى ذلك ويكتب له ويذكر فيه الاجل على ما شهد به الشهود قال واذا ادعى المطالب

(٥٠ - فتاوى ثالث) وضعه ذلك كان الماله وليس لغيره أن يرفع كن نصب شبكة فتعلق بها سيد فان الصيد يكون لصاحب الشبكة وان لم يكن صاحب الطست وضع الطست ليجمع فيه الماء في رفع ذلك الماء يكون له * رجلان لكل واحد منهم مائة خلة فأخذ أحدهما من مائة صاحبه لثيابا وضعه في مثلية نفسه فان كان صاحب المثلية الأولى اتخذ موضعا ليجمع فيه الثلج من غير أن يحتاج الى أن يجمع فيه كان ذلك لصاحب المثلية الأولى وله أن يأخذ من مثلية الآخر إذا كان لم يكن الا أخذ خلة بغيره فان كان الاخذ خلة بغيره كان للأخوة منه ان يأخذ خلة ما أخذ وان كان للأخوة منه لم يضمن موضع الجمع فيه الثلج بل كان في ملكه وضع يجمع فيه الثلج لا يصنع أحد فان اخذ الاخذ الثلج من الخبز الذي في حده صاحبه لامن المثلية فهو له * وان أخذ من المثلية يكون غاصبا فردد على الأخوة من عين الثياب ان لم يكن خلة بخله وان كان خلة كان عليه قيمته * رجل دخل أرض أقوام يجمع السريقين والنسوك قال الفقيه

أبو جعفر رحمه الله تعالى هذا شئ يخبر في الإباحة دون الشئ والفتنة أرجو أن لا بأس به * وكذا الرجل إذا دخل أرض رجل للاحتشاش والتقاط السنبال إن تركها صاحبها لأن تركه يكون للإباحة * قيل له فإن كانت الأرض للسباي أيجوز أن يترك هنالك فيلته قطعه الناس قال إن كانت السنبال بحيث لو استأجر على جمع ذلك أجزأني لصبي بقدر أجرة الأجير شئ ظاهر لا يجوز تركه وإن كان لا يفضل منه أو يفضل شئ قليل لا يقصده لا بأس بتركه ولا بأس لغيره أن يلتقط * رجل قاطع دارا سنين معاومة فسكنها واجتمع فيها سرقين كثير وقد جمعها المقاطع قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يكون السرقة لمن هبها مكانه فإن لم يفعل ذلك أو أحدهم ما فهمي لمن سبق برفعها * وقال القاضي الإمام علي السغدري رحمه الله تعالى هي لمن سبقت يده الهواوان لم يهبها مكانه قال لو أن رجلا ضرب حائطوا جعل موضعاً يجتمع فيه الدواب فسرقتها (٣٩٤) لمن سبقت يدها * بخلاف من نصب شبكة فإن صاحب الشبكة يكون أولى لأن هنالك

ما اعترض على فعل صاحب الشبكة فعل معتبر لانه لا عبرة بفعل الصيدأما هنا اعترض على فعله فعل معتبر وهو إدخال صاحب الدواب دوابه في هذا الموضع وكان ينبغي أن يكون صاحب الدواب أولى بسرقة الدواب الآن الناس ماتعافوا بملكها فيكون لمن سبقت يده الهوا بالرفع * رجل له دار بواجرها فجاءه انسان بابل وأتاخ في داره واجتمع من ذلك بعض كثير قالوا أن ترك صاحب الدار على وجه الإباحة لم يكن من رأيه أن يجمع فكل من أخذه فهو أولى به لانه مباح وإن كان من رأى صاحب الدار أن يجمع السرقة والبيعسر فصاحب الدار أولى لانه أعد الدار لحراره وقد ذكرنا رواية هشام رحمه الله تعالى في سرقة الدابة إذا اجتمع في الخان * ساعة يضايطرح أصحاب السكة فيها التراب

أن الطالب قد أرى أن عن كل قليل وكثير وقال قضيت الدين الذي له على وأقام على ذلك بينه وقال للقاضي أني أريد أن أقدم البلدة التي فيها الطالب وأخاف أن يأخذني بالمال ويجعد الإراعه الاستيفاء وشهودي ههنا فاسمع من شهودي واكتب لي ذلك القاضي فإنه لا يسمع من شهوده ولا يكتب له في ذلك على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يكتب وأجمعوا على أنه لو قال مجدي الاستيفاء مرة وخاصة مرة فانا أخاف أن يخاف مني مرة أخرى فاسمع من شهودي فاكتب لي القاضي ذلك البلد أنه يكتب * ومن جنس مسئلة دعوى الإراعه على الغائب مسئلتان أخريان أحدهما مسئلة الشفعة وصورتها رجل قال للقاضي اني اشتريت دارا وفلان الغائب شفعيها وقدم الشفعة وأخاف أني إذا ذهبت عنه يأخذني بالشفعة وينكر التسليم وطلب منه أن يسمع الشفعة على التسليم ويكتب بذلك فهو على الخلاف الذي قلنا * النامسة مسئلة الطلاق وصورتها امرأته قالت للقاضي طلقني زوجي فلا وهو في بلدة كذا اليوم وأنا أريد أن أذهب إلى تلك البلدة وأخاف أن زوجي ينكر طلاق فاسمع من شهودي واكتب لي القاضي ذلك البلد فاقاضي هل يجيبها فهو على الخلاف الذي ذكرنا فإن كان هذا الذي حضره القاضي أخبر عن الجحود والخصومة مرة سمع بنته وكذب بذلك بخلاف * ولو كان الطالب أبرأ المطلب عند القاضي أو كان الشفع سلم الشفعة عند القاضي يكتب ما سمع منهم وهذا على أصل محمد رحمه الله تعالى ظاهر قالوا على قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ينبغي أن لا يكتب * وإذا أراد القاضي أن يكتب بعلمه فاعلم بان كتاب القاضي بعلمه بمنزلة قضاؤه بعلمه ففي كل موضع جاز له أن يقضي بعلمه جاز له أن يكتب بعلمه الآن في فصل الكتابة اختلاف المشايخ رحمه الله تعالى على قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه في ضرورة وهو ما إذا علم الحادثة قبل أن استسقى فما استسقى بعضهم قالوا لا يكتب بذلك العلم كالا يقضي بذلك العلم وبعضهم قالوا لا يكتب وقال محمد رحمه الله تعالى في كتاب الوكيل كذا رجل وكل رجلا بالخصومة في دار في غرضه مصره وبقيضها وأجارها ثم أراد كتاب القاضي فاقاضي يكتب له في ذلك بعد ذلك أن كان القاضي عرف الموكل أن ثبت معرفته وإن لم يعرف يكتب وقد سأله البيهقي أنه فلان بن فلان على نحو ما بينا ثم يكتب وقد وكل فلان بن فلان ذلك كرام الوكيل ونسبه على ما قدمنا من رسم الكتابة فان وكله بقبض الدار يكتب وكله بقبض الدار التي بالكوفة في بني فلان وإذا وكله بالخصومة فيها يكتب وكله بالخصومة في داره التي بالكوفة (فالخامس) أنه ينبغي للقاضي أن يذكر في الكتاب ما يوكفه به ثم إن كان الوكيل حاضرا حله زيادة في التعريف وإن تركه لا يضره وإن كان غائبا بالالكوفة يكتب وكل رجلا ذلك فلان بن فلان الغلابي فهذا إشارة إلى أن وكيل الغائب صحيح وهو المذهب لعلمنا شارحهم الله تعالى الآن لا يلزم أن يكتب قبل قبوله

والسرقة والرامد حتى اجتمع من ذلك شئ كثير قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى كان أصحاب دوما السكة طرحوا على وجه الرمي والإباحة وكان صاحب الساحة هي الساحة ذلك يكون ذلك وإن كان لم يهب الساحة لذلك فهي لمن سبقت يده الهوا بالرفع * وقال القاضي الإمام علي السغدري رحمه الله تعالى هي لمن رفع وما قال من تهيئة المكان فليس بشئ * حمام يرى دخيل دارا رجل وفرغ فهاجأ آخر وأخذها قالوا إن كان صاحب الدار قد الباب وسد الكوفة فهو صاحب الدار لانه أحرز فملكه وإن لم يفعل صاحب الدار ذلك فهو لمن أخذه لانه مباح لم يملكه صاحب الدار * ولو كان له حمام فهاجأ حمام آخر وفرغ فأنفوخ يكون لصاحب الابن لانه سمع ملكه * وبكره أمساك الحمامات إن كان يضرب الناس * روى أن بعض الخلفاء رأى بكة حماما كثيرا فأمر بأخذها * وأخرج إلى المثل وذبح البكل وتصدق ببلعه هاوأعطى لكل حمام ذبحها رهما * رجل اتخذ برج الحمام في قرية

ينبغي أن يحفظها ويسكنها ويعلقها ولا يتركها بفقر علف كي لا تضرب به الناس * وان اختلط بها جام على لغره لا ينبغي له أن يأخذ
فإن أخذه يطلب صاحبه ويرده لانه بمنزلة القطعة والصلابة * وان لم يأخذ وفرغ عنده فان كانت الام غريبة لا يتعرض لفرح لانه ملك
الغير وان كانت الام لصاحب البرج والغريب ذكرفان القرخ يكون له * وكذا البيض * وان لم يعلم أن في برجه غريباً قالوا لا ينبغي عليه
ان يشاء الله لان الاصل عدم الغريب * رجل وجد عرضاً للقطعة فقرعها ولم يجد صاحبها وهو فقير فباعها وأنفق الثمن على نفسه ثم أصاب
مالاً قالوا لا يجب عليه أن يتصدق على الفقراء بمثل ما أنفق على نفسه * امرأه وضعت ملائمتها فبات امرأته أخرى وضعت ملائمتها ثم
جاءت الاولى وأخذت ملائمة الثانية وذهبت لا ينبغي للثانية أن تتفجع على ما الاولى لانه انتفاع بملك الغير فان ارادت أن تتفجع بها قالوا ينبغي
أن تتصدق هي بهذه الملائمة على ابنها ان كانت فقيرة على نية أن يكون الثواب لصاحبها (٣٩٥) ان رضيت ثم باتت الابنة للملائمة منها

ففسدها لا انتفاع بها لانها
بمنزلة اللقطة فكان سبيلها
التصدق * وان كانت غنية
لا يجزى لها الانتفاع بها *
وكذا الجواب في المسك
اذا سرق وترك له عوض
* رجل التقط لقطة فضاعت
منه فوجدها في يد غيره فلا
خصومة بينه وبين ذلك
الرجل * بخلاف الوديعة
فان في الوديعة يكون للودع
أن يأخذ من الثاني لان في
اللقطة الثاني كالاول في
ولاية أخذها للقطعة وليس
الثاني كالاول في اثبات
اليدعي الوديعة * رجل
أخذ شاة أو بعيراً فأمره
القاضي بأن يتفق عليها ثم
هلك الدابة كلان أن
يرجع على صاحبها بما نفق
عليها لان الانفاق بأمر
القاضي كالانفاق بأمر
المالك * رجل غريب مات
في دار رجل ولديه وارث
معروف وخلف ما يساوي
خسنة ذراهم وصاحب الدار

دفعها للضرر عنه كما في كسب الحاضر ثم اذا وصل الكتاب الى المكتوب اليه فالقاضي يحضر الذي
يده الدار ويسأل البيعة على الكتاب وان خاتم محضرته ويقع الكتاب بعدما قامت البيعة عليه
ويقرؤه على الشهود حتى يشهدوا على ما فيه وبعد ذلك كرسال الوكيل البيعة على أنه فلان بن فلان
فان أقامه لسأل الذي في يديه الدارعن الدار فان أقر بها الموكل أمره بدفعها اليه وان سأل الوكيل البيعة
على أنه فلان بن فلان فلا في قبل أن يسأل البيعة على الكتابة فحسن وهذا على قول محمد رحمه الله
تعالى أماعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي أن يسأل الوكيل أولاً بيعة على أنه فلان بن فلان
ثم يسأله البيعة على الكتاب وكذا الجواب في الوكالة في الدواب والرقيق والعروض والوديعة والدين قال
ولو كسب بالخصومة في الدار ان يخاصم من نازعه على باطلا لا التوكيل ولو كان الموكل سمي رجلاً بعينه
فليس له أن يخاصم غيره وليس للوكيل بالاجارة الا أن يوافق الدار ويكون خصماً لهما انجرأ منه قال واذا
وكانت المرأة تجهرها ونفقها وكسبها وطلبت من القاضي كتاباً في ذلك فينبغي للقاضي أن يذكر في كتابه
وذكرت أن لها على زوجها فلان بن فلان من المهر كذا وكذا وقلت فلان بن فلان يقبض ذلك من زوجها
وبالخصومة فبيان أن ذكره وانما يكتب وبالخصومة فيه تجوز راعن قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى
لان عندهما الوكيل يقبض الدين لا لعل بالخصومة ويكتب أيضاً وقلته بطلت نفقها من زوجها وبالخصومة
فيها فاذا وصل الكتاب الى القاضي يحضر الزوج ويسأل عن المهر فان أقر به أمره بالدفع الى الوكيل ولو
كانت وكلته تجهرها وبالخصومة في نفقها حتى يفرض لها كل شهر نفقة مسمية وكل سنة كسوة مسمية
فاذا وصل الكتاب الى المكتوب اليه لم يقبل البيعة الا بمحضرة الزوج لانه هو الخصم فاذا ثبت ذلك عنده
سأله عن المهر فان أقر به أخذ منه ويقرض من النفقة والكسوة ما يصلحها كذا في المحيط * ولو أن رجلاً
جاء بكتاب القاضي فقبل أن يسمع القاضي شهادة الشهود على الكتاب وارى الخصم في البلدة قيل على قول
أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى يعتمداً ما ينادى على يابه ثلاثة أيام أخرج فان لم يخرج نصبت
عليك وكسباً فثبت على الوكيل وعامة المشايخ رحمه الله تعالى لم يصحوا هذا القول كذا في فتاوى
قاضيخان * قال في كتاب الاقضية واذا وكل الرجل رجلاً بالخصومة في عيب خادم اشترأوا أخذ بذلك
كتاب القاضي لم يجز لان الخادم لا يرد حتى يحضر الموكل وهو المشتري فيحلف بالله ما مرضى بالعيب وذلك
لانه لو لم ينتظر بين الموكل ورجل العيب بلحق البائع ضرراً لا يمكن تداركه لان القسح ينقض ظاهره او باطلا فلا
يقع التدارك بالتحكول بخلاف فصل الدين ثم كرهنا أن نالوكيل لا لعل الرد حتى يحضر المشتري ويحلف
بالله ما مرضى بالعيب وان لم يدع البائع رضا المشتري وهكذا كرا الخصاص والخصاص وهو رواية الحسن عن

فغيره لم يكن له أن يتصدق بهذا المال على نفسه لانه ليس بمنزلة اللقطة * رجل غاب وجعل داره في يد رجل ليعمرها ودفع اليه المال ليحفظه ثم
فقد الدارعن فله أن يحفظ المال وليس له أن يبيع الدار الا بالاذن الحاكم لان حال الغائب غير معلوم فيحمل أنه مات فيعزل الوكيل ولا يكون
الرجل وصياً * رجل التقط لقطة فملكه عنده فان كان الملقط حين أخذها قال انما أخذتها لرداعي أهلها وشهد شاهدان على
مقاتله لا يكون ضامناً وان لم يكن له على ذلك ينقض مدعى صاحبها في ذلك فكذلك * وان كذبه اختلّفوا فيه * قال أبو حنيفة ومحمد
رحمهما الله تعالى هو ضامن * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يكون ضامناً وعليه البين بالله مما أخذها لانه عثرها هذا اذا اتفق على
كونه لقطه * وان اختلفا في كونها لقطه قال صاحب المال أخذتها غصباً وقال الملقط كانت لقطه وقد أخذتها كان الملقط ضامناً
في قولهم جميعاً * الملقط اذا أقر بقطعة لرجل وأقام رجل آخر البيعة أنه لا يقضي بها لصاحب البيعة فان أقر به الرجل ودفعها اليه

فاسم لكهاثم أقام آخر البيعة أنه له فان كان دفع الى الاول قضاء أو بغير قضاء كان لصاحب البيعة أن يضمن القاضى لانه قبض ماله بغير اذنه عن اختياره فيكون بمنزلة غاصب الغاصب واذا ضمنه صاحب البيعة لارجع هو على المقر كغاصب الغاصب اذا ضمن لارجع على الغاصب * وان اختار صاحب البيعة تضمين الدافع فان كان الدافع بغير قضاء كان له أن يضمنه * وان كان الدفع بقضاء لم يذكر في الكتاب قالوا ينبغي أن تكون المسئلة على الاختلاف على قول أي يوسف رحمه الله تعالى ليس له ذلك وعلى قول محمد رحمه الله تعالى له ذلك **كتاب اللقيط** * رجل وجد لقطا ان كان يعلم أنه لو لم يلقطه لايملك يستحب له أن يلقطه * وان كان يعلم أنه لو لم يلقطه لمالك لا محالة فيقرض عليه أن يلقطه * وان التقطه يكون أمانة في يده يكون اللقيط حراما لمسا حتى لو مات قبل أن يعقل يصل عليه ويستحق نفقته من بيت المال * وينبغي (٣٩٦) للقط اذا كان لا يريد الانفاق من مال نفسه أن يرفع الامر الى الامام فيعطى الامام

نفقته من بيت المال واذا جنى اللقيط حنابة تكون جناته في بيت مال المسلمين * فان مات اللقيط وترك مالا يصرف ماله الى بيت المال * وان أنفق الملقط عليه من مال نفسه يكون منتظرا لارجع بذلك على اللقيط وان أمرا القاضى أن ينفق عليه من ماله على أن يكون ذلك دينيا على اللقيط فأنتفق يكون دينيا على اللقط * كما لو أمر البالغ رجلا أن ينفق عليه من ماله كان للأمر أن يرجع على الأمر بما أنتفق * وان أمره القاضى أن ينفق على اللقيط ولم يقل على أن ترجع بذلك على اللقيط أشار في الكتاب الى أنه لارجع عليه بما أنتفق بعد البلوغ * وقال الطحاوي رحمه الله تعالى له أن يرجع عليه اذا أنتفق بأمر القاضى وان لم يشترط له الرجوع كالبالغ اذا أمر رجلا بأن ينفق

أى حنيفة رحمه الله تعالى وذكر محمد رحمه الله تعالى في المسبوط أن الوكيل يملك الرد بالعيب الا اذا دعي البائع رضا المشتري وجهه ما ذكرهنا أن على القاضى صيانة قضاءه عن النقص وجميع أنواع الشبهة وصيانة حق العباد وذلك بانتظار عين المشتري واعتبر بما اذا أراد المشتري الرد بالعيب بعد موت البائع فان القاضى يستخلف المشتري بالله ما رضى بالعيب وان لم يدع الوارث ذلك وجهه ما ذكر في المسبوط أن القاضى نصب افضل الخصومات لا لانشاءها وفي الاستحلاف بدون طلب المدعى انشاء الخصومة وهذا لا يجوز الا رأى أنه لا يستخلف الوالى في باب القصاص بالله ما عفا بدون طلب القاتل والقصاص مما يستدري بالشبهة فلا أن لا يستخلف فهنا أولى لان الاستحلاف للنظر للبائع والبائع قادر على النظر لنفسه بان يدعي الرضا على المشتري فاذا ترك الدعوى لم ينظر لنفسه فلا ينظره بخلاف المسئلة التي استعملها لان الميت عاجز عن النظر لنفسه والقاضى نصب ناظر الكل من عجز عن النظر لنفسه فهذا يستخلفه كذا في النخبة والوالى على بلده من بلاد المسلمين أو على ناحية من بلاد المسلمين اذا أراد أن يكتب الكتاب المحكى فان كان الخليفة قد ولاد القضاء جاز وان لم يولد لم يجز ولو كان هذا الوالى قلد انسانا وأجاز له أن يقضى هل يقبل كتاب هذا القاضى ينظر ان كان الخليفة أذن لهذا الوالى بالتقليد قبل كتابه وما لا فلا ذكر في كتاب الا قضية ان كتب الخليفة الى قضاة اذا كان الكتاب في الحكم بشهادة شاهدين شهدا عنده بمنزلة كتاب القاضى الى القاضى لا يقبل الا بالشرايط التي ذكرناها وأما كتابه أنه ولى فلانا أو عزل فلانا فيقبل عنه بدون تلك الشرايط ويعمل به المكتوب اليه اذا وقع في قلبه أنه حق ويمضى عليه وهو نظير كتاب سائر الرعايا يضى من المعاملات فانه يقبل بدون تلك الشرايط ويعمل به المكتوب اليه اذا وقع في قلبه أنه حق كذا هنا * قال في الاصل ولا يقبل شهادة أهل الذمة على كتاب قاضى المسلمين لثقتى على ذمتى وفى نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل جاء بكتاب قاض الى قاض آخر وقبل المكتوب اليه الكتاب وشهد الشهود على الكتاب ثم قدم بيته صاحب الحق على أصل الحق مصر المكتوب اليه فان المكتوب اليه لا يعمل بالكتاب وأمر الطالب أن يحضر البيعة على أصل الحق * ابراهيم عن محمد رحمه الله تعالى اذا غلب الخوارج على بلدة واستقروا عليها قاضيا من أهل البلدة فكذب هذا القاضى كتابا الى قاضى أهل العدل فان كان المكتوب اليه يعلم أن الشهود الذين شهدوا عند الكاتبين من أهل النخبة لا يقبل الكتاب وان كان يعلم أن الشهود من أهل العدل قبل الكتاب فان لم يعلم أن الشهود من أهل العدل أو من أهل الخوارج لا يقبل الكتاب كذا في المحيط *

عليه ولم يشترط له الرجوع كانه أن يرجع * وان أمر القاضى بالاتفاق وشروط أن يكون له الرجوع على القاضى فادعى الملقط بعد بلوغه أنه أنتفق عليه بأمر القاضى كذا ان صدقه اللقيط يرجع بذلك عليه وان كذبه في الاتفاق لارجع الى البيعة وحكم اللقط بعد بلوغه في شهادته وجناباته والجنابات عليه وحدوده حكم الخوارج مجوز شهادته في كل ما يجوز شهادته بالخوارج عندنا * ولو ادعى رجل أن القبط انة بعد ما بلغ القبط وهو غير يعبر عن نفسه مع تصديقه استحسانا وان أبي الملقط أن ينفق على اللقيط وسأل من القاضى أن يأخذ منه القبط فان القاضى لا يقبل منه القبط الا بيعة * فان أقام البيعة أنه لقيط كان القاضى بالخيار ان شاء قبل منه اللقط وان شاء لم يقبل لانه لا يملك التقطه فقد التزم حفظه وتربيته فلا يمكن له أن يعزل نفسه ولا يصبر مع من ولا يعزل القاضى * والاولى للقاضى أن يقبل منه اذا علم أنه عاجز عن الحفاظ بنفسه فان قبله القاضى ووضع في يده آخر وأمر الثاني أن ينفق عليه على أن

الكتاب

يكون ذلك دينا على القبط ثم ان الملتقط سال من القاضي أن يرده عليه كان القاضي بالخيار ان شاء رده عليه وان شاء لم يرد به رجل الملتقط ليطا
 جاء آخر وانتزعه منه فاخضم الاول والثاني الى القاضي فان القاضي يدفعه الى الاول لان الاول احق بحفظه * ولو كان الملتقط دفع
 اللقيط الى غيره باختياره لا يكون له أن يأخذه من الثاني لانه اطل حق نفسه عن اختياره * فلو أدرك اللقيط والى رجل جاز لاؤه * فان
 كان حتى حنابة فقله ست المال ثم والى رجل لا يصح لاؤه * ولا يملك الملتقط على اللقيط ذكرا كان اللقيط أو أنثى تصرف من بيع أو شراء
 أو نكاح أو غيره وانما ولاية الحفظ لا غير * وليس له أن يحسنه فان فعل وهلك من ذلك كان ضامنا * وللملتقط أن ينقل اللقيط حيث شاء
 * ولو ادعى الملتقط أن اللقيط عنده بعد ما عرف أنه لقيط لا يقبل قوله الابحجة لان اللقيط محكوم بالحرق بظاهراه ولو وجد له رجل لقط معه
 مال كان المال للقيط * وان وضعه القاضي في يد الملتقط وقال أنفق عليه من هذا المال جاز أمره (٢٩٧) ويصدق الملتقط في نفقة
 مثله وما شئ منى الملتقط

باب الرابع والعشرون في التحكيم

تفسيره تفسير غيره ما فكيف يكون الحكم فيما بين الخصمين كالقاضي في حق كافة الناس وفي حق غيره هما
 بمنزلة المصلح كذا في محيط السرخسي * يجب أن يعلم بأن التحكيم جائز وشرط جوازه أن يكون الحكم من
 أهل الشهادة وقت التحكيم ووقت الحكم أيضا حتى انفاذا لم يكن أهلا للشهادة وقت التحكيم وصار أهلا
 للشهادة وقت الحكم بأن كان الحكم عيدا فاعتق أو ذميا فأسلم وحكم لا ينفذ حكمه وحكم هذا الحكم يفارق
 حكم القاضي المولى من حيث ان حكم هذا الحكم انما ينفذ في حق الخصمين ومن رضى بحكمه ولا يتردد الى
 من لم يرض بحكمه بخلاف القاضي المولى كذا في الملتقط * ولا يجوز تحكيم الكافر والعبد والذمي والمحدود
 في القذف والفساق والاصبي والقاسق اذ حكم يجب أن يجوز عندنا ولكل واحد من المحكمين أن يرجع عالم
 يحكم عليهم فاذا حكم لزمهما كذا في الهداية * ثم المراد من عدم جواز تحكيم الذمي أن لو كان الذمي حكا
 بين المسلمين أو مالو كان الذمي حكا فيما بين الذميين فانه يجوز وذكر في المبسوط وان حكم الذمي بين أهل
 الذمة جائز لأهل الشهادة بين أهل الذمة دون المسلمين ويكون تراضيه ما علمه في حقهما كتقليد السلطان
 اياه وتقليد حكومة الذمي يحكم بين أهل الذمة صحيح وتقليده بأن يحكم بين المسلمين باطل وكذلك التحكيم
 كذا في النهاية * ويصح التحكيم فيما يمكن فعل ذلك بأنفسهم ما هو حقوق العباد ولا يصح فيما لا يمكن
 فصل ذلك بأنفسهم ما هو حقوق الله تعالى حتى يجوز التحكيم في الاموال والطلاق والعتاق والنكاح
 والقصاص وتضمن السرقة ولا يجوز في حد الزنا والسرقة والقذف وذكر في الخصافي ولا يجوز حكم المحكم
 في حد أو قصاص وذكر في الاصل أنه يجوز التحكيم في القصاص وينفذ حكم المحكم في سائر المجتمعات
 نحو الكتابات والطلاق والعتاق وهو الصحيح لكن مشايخنا امتنعوا عن هذه الفتوى كي لا يتجاوزوا احوام
 فيه ولا يجوز حكمه في دم الخطا لان العاقلة لم ترض به وحكم المحكم انما ينفذ على من رضى بحكمه وان
 قضى بالدية على القاتل لا يجوز الا أن يكون القاتل أقر بالقتل خطأ نحن ندينه بحكمه بالدية عليه * حكم
 الذميين ذميا ثم أسلم أحد الخصمين خرج من الحكومة فيما بينهما أراد به في الحكم على المسلم لاعلى الذمي
 حتى لو حكم الذمي على المسلم لا يجوز وان حكم المسلم على الذمي يجوز نص عليه في مواضع أخر من
 المبسوط فانه قال مسلم وذني حكا ذميا جاز حكمه على الذمي دون المسلم وكذلك مسلم وذمي حكا مسلما
 وذميا فان حكا المسلم على الذمي جاز وان حكا الذمي على المسلم لا يجوز كالحكا عبد وحر الحكم لا يجوز
 حكمه ما لان حكم العبد لا يجوز رفقي المحرم فربا بالحكم وقد رضى بتحكيمهما فلا ينزله أحدهما

يصل عليه كان الملتقط مسلما أو زماما أو جده في سعة أو كنيسة أو في قرية ليس فيها الامشرك لا يجوز على الاسلام مادام حيا * وان مات
 قبل أن يعقل في رواية كتاب اللقيط لا يصل عليه واعتبر المكان في هذه الرواية ولم يعتبر الواحد * وهذه المسئلة على وجوه أربعة * ان
 وجد مسلم في مكان المسلمين كالسجدة ونحوه يكون مسلما حكا * وان وجد كافر في مكان الكفرة كالسبعة والكنيسة يكون اللقيط كائنا
 حكا * وان وجد كافر في مكان المسلمين أو وجد مسلم في مكان الكفرة اختلفت الروايات في هذين الوجهين في رواية كتاب اللقيط يعتبر
 المكان ولا يعتبر الواحد وفي كتاب الدعوى من رواية أبي سليمان رحمة الله تعالى يعتبر الواحد * وفي بعض الروايات يعتبر ما وجب
 الاسلام أيهما كان لان الاسلام يعاولا به عليه كالأوليين أنوين أحدهما مسلما والآخر كافر يجعل مسلما تعامل المسلم * وفي بعض الروايات
 يعتبر أرى ان كان على اللقيط زى الكفرة بان كان في عنقه صليب أو عليه ثوب ديباج تلبس به الكفرة أو كان مجزوز وسط الرأس يحكم

بكفره * ولو وجد لقيطاً على دابة كانت الدابة للقيط كالو وجد منه مال آخر * وإذا وجد اللقيط في مكان الإسلام فادعى رجل من أهل الذمة أنه ابنه في القياس لا تصح دعواه إلا بينة * وفي الاستحسان يصدق في دعوى النسب دون الميراث * وإن ادعى مسلم أن اللقيط عبده فأقام البينة فانه يقضى له به وإنما تقبل البينة على رقة لان المنقط خصم باعتبار اليد وكان البينة قائمة على خصم * وإن أقام ذمي بينة من أهل الذمة أنه ابنه ذكر في الكتاب أنه لا يجوز نسبهم على المسلمين قيل أراد به إذا أقام الذي بينة من أهل الذمة أنه ابنه وأقام مسلم بينة من المسلمين أنه عبده فلا تقبل شهادة أهل الذمة في إبطال بينة المسلم * وقال بعضهم أراد به أن الذي إذا أقام بينة من أهل الذمة ابتداء أنه ابنه لا تقبل بينة لأن الذي إذا ادعى النسب صح دعواه في حكم النسب من غير بينة إلا أنه يكون مسلماً لا يسلط الحكم بإسلامه بهذه البينة * ولا يحكم بكفره بهذه (٣٩٨) البينة لأن هذه شهادة قامت في حكم الدين على مسلم فلا تقبل * وإن كان شهيداً الذي

به * حكم ذمي بين مسلمين فأجاز له يميز كالو حكم في الابتداء * فثمان حكم ذمياً فأسلم الحكم قبل الحكم فهو على حكومته مسلم ومن تعدى حكم ذمياً بين مسلمين ما حكم بينهم ما تم قتل المرتد ولحق بدار الحرب لم يميز حكمه عليه ولو أسلم جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما جاز بكل حال كذا في محيط السرخسي * ويجوز أن يجعل بينهما امرأته في يجوز إذا حكم بينهما امرأته أو أراد به فيما سوى الحدود والقصاص لما ذكرنا أن الحكم يفتى على الشهادة المرأة تصلح شهادة فيما سوى الحدود والقصاص فتصلح حكم ولا تصلح شهادة في الحدود والقصاص فلا تصلح حكم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز التحكيم معاقفاً بالاختار ولا مضاً فالوقت في المستقبل وقال محمد رحمه الله تعالى يصح وفي الفتاوى العتبية لا يصح وعليه الفتوى كذا في التارخانية * صورة التعليق إذا قال لا بد إذا اعتقت حكمي بيننا أو قال لا رجل إذا أهل الهلال فأحكم بيننا وضرورة الألف إذا قال لا رجل جعلنا لك حكم غداً أو قال الرأس الشمر وإذا اصطلم على حكم يحكم بينهما ما على أن يسأل فلا النافية ثم يحكم بينهما ما أجعوا عليه جاز فإن سأل ذلك الفقيه في الفصل الأول وحكم بينهما ما جازهما فظاهر وإذا سأل فقهياً واحداً في الفصل الثاني وحكم بقوله جاز أيضاً وإذا اصطلم على حكم يحكم بينهما في يومه هذا أو مجلسه هذا فهو جائز وإن مضى ذلك اليوم وقام عن مجلسه ذلك لا يلق حكم وإذا رفع حكم الحاكم المحكم إلى القاضي المولى القاضي يتقرر في حكمه فإن كان موافقاً رأيه نفذ وإن كان مخالفاً لم يطل وان كان مخالفاً فيه اللهاه وإذا اصطلم الرجلان على حكم يحكم بينهما ولم يعلموا ولكنهما قد اتخما عليه وحكم بينهما ما جاز وإذا اصطلم على غائب يحكم بينهما ما تقدم وحكم بينهما جاز كذا في المحيط * وإذا اصطلم على أن يحكم بينهما فلا فاقم ما حكم بينهما ما جاز وإذا تعدى ما على أحدهما فادعاه عنه بالخصومة ولا يلق إلا تحرك كذا في المنقط * وإذا اصطلم على أن يحكم بينهما أولاً من يدخل المسجد فذلك باطل ولو سافر الحكم أو مرض أو غيى عليه ثم تقدم من سفره أو برأ وحكم جاز ولو غيى الحكم ثم ذهب الغي وحكم لم يميز ولو ارتد عن الإسلام والعاد بالله ثم أسلم وحكم لا يجوز ولو وجه الحكم القضاء على أحدهما برأيه أن الحكم قال لأحد الخصمين قامت عندي الحجة بما ادعى عليك من الحق ثم إن الذي توجه عليه الحكم عزله ثم حكم عليه بعد ذلك لا ينفذ حكمه عليه وإذا وكل أحد الخصمين الحكم بالخصومة وقبل الحكم الوكالة خرج عن الحكومة ذكر في الأفضية بعض ما يتخا رجحه الله تعالى فالوفاة الجواب انما يقيم على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ولا يقيم على قول أبي حنيفة ومحمد رجحهما الله تعالى ومنهم من قال لا يل ما ذكرناه من القول والكل وإذا اشترى الحكم البعد

مسلمين يقضى له به ويصير تبعاً له في الدين * ولو وجد اللقيط مسلم وذمي فتنازعا في كونه عند أحدهما يقضى به للمسلم لأن ذلك أنفع للقيط * ولو كان الصغير في ذمة مسلم ونصراني فادعى المسلم أنه عبده وأدى الذي ادعى أنه ابنه أديا ذلك معا فإن الصغير يصير حراً وهو ابن النصراني فترج دعوى النصراني لأن فيه اثبات الحرية ولا ترج دعوى المسلم باعتبار الإسلام لأنه لو جعل نصرانياً تبعاً للنصراني فالإسلام يكون في يده ولو جعل رقيقاً لا يكتسبه تحصل الحرية * ولو ادعت امرأة اللقيط أنه ابنها قال لا يقبل قولها إلا بشهادة القابلة أراد به امرأة لها زوج فادعت المرأة أنها ابنها من الزوج وأنكر الزوج الولادة فإن الولادة لا تثبت إلا بشهادة القابلة وإن لم يكن لها زوج

فقات في صغيره وإن لا يثبت النسب إلا بشهادة رجلين وإن ادعى رجل اللقيط أنه ابنه يقبل قوله من غير بينة لأن في قبول قول الرجل دفع العارض اللقيط وليس ذلك في دعوى المرأة فلا يقبل قولها إلا بينة * ولو أقامت امرأة رجل امرأة ابنه على الولادة يثبت النسب منها إلا أن قامت امرأة واحدة منهم بدت القابلة أنها ولده ثبت النسب منها * وإن ادعت امرأة أن ابنها فقامت كل امرأة أنها ولده وهو ابنها فهو بينهما جميعاً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي رواية أبي سلمين رحمه الله تعالى لا يكون ابن واحدتهما إلا أن تقيم كل واحدة منهما رجلين أو رجل واحد من اثنين على الولادة فحينئذ يثبت النسب منهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رجحهما الله تعالى لا يثبت النسب من واحدة * وإن أقامت أحدهما رجلين والآخر امرأة أتت بجعل ابنها لشيء لها رجلان * ولو ادعت امرأة أن اللقيط أنه ولدها وكل واحدة منهما تقيم البينة على رجل على حدة بعينه أنها ولده منه قال أبو حنيفة

رحمه الله تعالى بصير ولد هما من الرجلين جميعا * وقال لا بصير ولد هما ولا ولد الرجلين * ولو أدى رجلان معا كل واحد منهما بقول هو ولي من جارية مشتركة بينهما ثبت نسبه منهما وبصير ولد هما برهنهما ويرثانه * ولو كانت الجارية بين ثلاثة نفر خافت بولد فادعوه جميعا ذكر القصة أو اليتيم رحمه الله تعالى أنه ثبت نسبه منهم جميعا * وكذا إذا كانوا أربعة أو خمسة * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا كانت بين رجلين ثبتت وري في أكثر من ذلك لا يثبت * ولو أن لقيطاً دعاه رجل أنه نسبه من زوجته وهي أمة فصدقه مولى الجارية ثبت النسب من الملقط الذي ادعاه في قولهم * واختلفوا أن هذا الولد لا يكون رقاً لمولى الأمة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى بصير رقاً لمولى الأمة وقال محمد رحمه الله تعالى هو حر * ولو أن عبداً وجد لقطاً ولا يعرف ذلك إلا بقوله وقال مولاه كذبت بل هو عبدى فإن كان العبد محجوراً كان القول قول المولى * وإن كان مأثراً في التجارة كان القول قول العبد لأن العبد لا يكون (٣٩٩) يداعية في كسابه * إذا وجد

الذي اختصا اليه فيه أو اشتراياه أنه أو أحدهما لا يجوز شهادته له فقد خرج عن الحكومة كذا في المحيط * ولو أخبر الحكم بما قرأ أحد الخصمين بأن يقول لأحدهما اعترف عندي لهذا بكذا أو بعدالة الشهود مثل أن يقول فامت عندي عليك بينة لهذا بكذا فعقلوا عندي وقد أزمك ذلك * وحكت به لهذا عليك فانكر المقتضى عليه أن يكون أقر عنده بشئ أو فامت عليه بينة بشئ لم يلتفت إلى قوله ومضى القضاء ونفذ وإن أخبر الحكم مثل أن يقول كنت حكت عليك لهذا بكذا لم يصدق كذا في العناية * ولو حاكم رجلين لا بد من اجتماعهما حتى لو حكم أحدهما دون الآخر فإن ذلك لا يجوز ولا يصدق أن على ذلك الحكم بعد القيام من مجلس الحكومة حتى يشهد على ذلك غيره كما سأل الراعي بعد القيام من مجلس الحكومة فلا تقبل شهادته ما على قول بشاره كذا في المبسوط كذا في النهاية * حكاه (١) رجلاً جازاً القاضي حكمته قبل أن يحكم ثم حكم بخلاف رأى القاضي لم يجز حكاماً لا قضى لأحدهما ثم حكاه آخر فنقض حكم الأولان كان جازاً عنده وإن كان جوازاً بطله * حكاه جراحكم ثم حكاه آخر فحكم بينهما بسوى ذلك ولا يعبر بالاول ثم رفقاً إلى القاضي فإنه ينفذ حكم الموافق رأيه * حكاه جراحاً ما دام في مجلسه فقال لم تحكمم بيننا وقال حكمت فالحكم صدق ما دام في مجلسه ولا يصدق بعده * أقام أحدهما البينة على الحاكم أنه حكمه وأنه يجد تقل بينته ولو شهد الحكم أنه قضى بالبينة فلان على فلان جازاً لم يجز من القاضي * شهد شاهدان أن الحكم قضى فلان على فلان بالف وشهد آخر أن الحكم أراه من الألف المدعاة والحكم غائب أو حاضر يقرأ أو يسكر يقضى بالبرائة * ولو كانت الخصومة في دار فشهد شاهدان أن الحكم قد قضى بها لهذا وشهد آخر لا لا * خرجتله أن كانت الدار في أيديهما يقضى بينهما * وإن كانت الدار في يد أحدهما يقضى له * وإن كانت في يد أجنبي لم يرخص بحكمه ترك في يده كذا في محيط السرخسي * ولو كانت الخصومة بينهما ألف درهم وأقام المدعى بينة أن الحكم قضى على المدعى عليه بالألف الذي ادعاه من السبب وأقام المدعى عليه بينة أن المدعى عليه أخرجه عن الحكومة قبل ذلك فخذه باطل * قال ولو كان المدعى أقام البينة أن الحكم قضى له بالمال يوم الجمعة وأقام المدعى عليه بينة أن الحكم أراه عن المال يوم السبت أو كان المدعى عليه أقام بينة أن الحكم أراه عن المال يوم الجمعة وأقام المدعى بينة أن الحكم قضى له بالمال يوم السبت فإن القضاء الاول نافذ والقضاء الثاني باطل * ولا يجوز كتاب (١) قوله حكاه جراحاً جازاً القاضي الخ يسأتى هذا الفرع عن المحيط وأنه مقيدهما إذ لم يكن القاضي مأثراً بالاستخلاف اهـ بجراوى

الائتاف فاللقط في وجوب حد القذف والقصاص كغيره من الاحرار إذا أدرك اللقطة فأقر أنه عبد فلان وأتاه فلان صح إقراره فصبر عبداً للقره وهذا إذا قرئ بذلك قبل أن يتأكد حربه بالقضاء أو ما بعد قضاء القاضي بما يؤيد كذا الخبرية بأن قضى القاضي عليه بمجد كمال أو بالقصاص في الطرف لا يصح إقراره بالرق بعد ذلك * وإذا صح إقراره بالرق قبل ذلك فأحكمه بعد ذلك في الخنابات والحدود والقصاص أحكام العبد * ولو كان للقيط امرأته فأقرت بالرق لرجل فصدقه بذلك الرجل كانت أمه له إلا أنها إذا كانت تحت زوج لا يقبل قولها في إبطال النكاح * بخلاف ما أقرت أنها أمة في الزوج وصدقه بالزواج فإنه ثبت النسب وسيطل النكاح لأن الاختصاص في النكاح ابتدأ ببقاء والرق لا ينافي فإن اعتقه القلعه وهي تحت زوج لم يكن لها خيار العتق * ولو كان الزوج طلاقاً واحدة فأقرت بالرق بصير طلاقاً وتبين لإيلاك الزوج عليها بعد ذلك الاطلاق واحدة ولو كان طلاقاً اثنين ثم أقرت بالرق كان له أن يراجعها وكذلك في حكم العدة إذا أقرت بالرق

بعلما مضت حيثما كان له أن يراجعها في الحصة الثالثة * وإذا أدرك القبط فنزح امرأته ثم أقرأه عبد فلان ولا امرأه عليه صدق فصدقتها لازم ولا يصدق على إبطاله * وكذلك استدان ديناً أو بايع انساناً أو قتل بكفالة أو وهب هبة أو تصدق بصدق أو سلم أو كاتب عبداً أو ورده أو أعتقه ثم أقرأه عبد فلان لا يصدق على إبطال شيء من ذلك والله أعلم بالصواب كتاب الحظر والاباحة وما يكبره أو لا كاله وما يتعلق بالضيافة رجل اشترى بالدرهم المغصوبة طعاماً لم يصف الشراء إلى الغصب ولكنه نقد الثمن منها حل له أن يأكله ويؤكل غيره وأن أضاف الشراء إلى الدرهم للمغصوبة ونقد الثمن منها يكبره أن يأكل ويؤكل غيره * وعن شد وجهه الله تعالى أنه مثل عن قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فمن اشترى بالغصب ودفع غيره واشترى بغصب ونقد الثمن من الغصب قال لا يصدق بشيء إلا أن يشتري بالغصب ويدفع (٤٠٠) الغصب * ولو اشترى بالدرهم التي كانت ودعة عنده ورجع بها قال نصبر رحمه الله تعالى

الحكم إلى القاضي وكذلك لا يجوز كتاب القاضي إلى حكم حكمه رجلان بشهادة شهود شهدوا عنده كذا في المحيط * ولا يحكم الحكم بكتاب القاضي إلى قاض لانه لم يكتب اليه إلا لأرضي الخصمان أن يتخذ الحكم القضاء بينهم فيصور ابتداء لانهما رضيا بحكمه كذا في محيط السرخسي * وإذا رد الحكم شهادة شهود شهدوا عنده بتهمة ثم شهدوا ذلك الشهود عند قاض آخر أو عند حكم آخر فإنه يسأل عنهم فإن عدلوا أجازهم وإن جرحوا ردتهم بخلاف المورث القاضي المولى شهادتهم وإذا صلح على حكم يحكم بينهما وأجاز القاضي حكمه قبل أن يحكم بينهما فهذا الأجازة من القاضي لقوحي وحكم الحكم بخلاف رأي القاضي للقاضي أن يسطر قال تميم الأتمة السرخسي رحمه الله تعالى وهذا الجواب صحيح ففإنما لم يكن القاضي مأذوناً في الاستخلاف وأما إذا كان مأذوناً في الاستخلاف فيجب أن يجوز أجزائه وتجعل أجزائه للقاضي بمنزلة استخلافه إياهم في الحكم بينهما فلا يكون له أن يسطر حكمه بعد ذلك كذا في المحيط * وليس للحكم أن يفوض التحكم إلى غيره لأن الخصمين لم يرضيا بتحكمه غيره فإن فوض وحكم الثاني بغير رضاهما وأجاز الحكم الأول لم يجز إلا أن يجيزنا لخصمين ومن مشايخنا من قال بأن قوله فإن أجازنا الحكم الأول لا يجوز زعمنا لا يكاد يصح فانه كالموكيل الأول إذا أجاز بيع الوكيل الثاني جازو كلقاضي إذا لم يؤذن له في الاستخلاف إذا أجاز حكم خلفه جاز وكذا في السر إذا نزل قوم على حكم رجل فحكم غيره بغير رضاهم لم يجز ولو أجاز الأول حكمه جاز وتأويل قوله أن أجازنا ما طاله أي أجازنا تخيمه وتقضى بضامى الثاني باطله لأن الأذن منه بالتحكيم في الاستداء لا يصح كذا في الانتهاء فأما أجزائه حكم الثاني فتجوز كانه باشره بنفسه ومنهم من فرق بينهما والفرق أن الحكم لا يصح إلا بالعبارة فلا يصح منه تنقيص الحكم عليه ما بعبارة غيره بخلاف أجازة الوكيل الأول يبيع الثاني لأن البيع يتقدرون العبارة بالعاطي فكان المقصود بالتوكيل حضور رأي الوكيل عند البيع لا بعبارة فإذا أجاز يبيع الثاني فقد حضر رأي ذلك العقد فصح وبخلاف أجازة القاضي حكم خلفه لأن القاضي يملك القضاء بما قضى خليفته من غير رضا الخصمين فلا يملك أيضاً أجازة قضاء الغير عليه ما من غير رضاهما كذا في محيط السرخسي * وإذا حكم رجل بين رجلين ولم يكونا حكمه فقال بعد حكمه رضينا بحكمه وأجزأه عليه فهو جاز وإذا صلح رجلان على أن يبعث كل واحد منهما حكماً من أهله فهو جاز وإذا قضى أحدهما على أحد الخصمين وقضى الآخر على خصمه لا يجوز وأدفع أحدهما لخصمه ونكل عن العين وقضى عليه فقال المقضى عليه لأجزأه حكمه على وأحلف فحكمه عليه ماض ولو كان المدعى من الاستداء أقام البيعة على دعواه وعزلوا وحكم الحاكم على المدعى عليه جاز فإن أنكر المقضى عليه الحكم وأنكر التحكم وأذى المدعى قوله فلا يملك أيضاً كذا في جميع نسخ العالم كبريتة والصواب حذف لانه لا نافية كما يظهر لمن تأمل اهجر أوى

أن أضاف الشراء إلى الوديعة ونقد الثمن منها يصدق بالبيع في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وإن لم يصف الشراء إلى الوديعة ودفع الثمن من الوديعة أو أضاف الشراء إلى الوديعة ونقد غيره لا يصدق بالبيع في قولهم * قالوا لا بأس للقاضي أن يقبل الصلة من وإلى البلد التي هو عليها فلهذا المولى أو غيره * رجل دخل على سلطان فقدم إليه شيء من الماء كولات قالوا أن يأكل منها لا بأس به اشتراه الثمن أو لم يشتره الآن هذا الرجل إن كان يعلم أنه غصب عنه فانه لا يعمل له أن يأكل من ذلك * أما الذي اشتراه الثمن إذا لم يكن الشراء مضافاً إلى الغصب فظاهره وأما الذي اشتراه بالثمن وأضاف العقد إليه فليس يقدم ببيع على الثمن المشار إليه فلا يمكن الخبث في المبيع * وأما إذا أضاف

الشراء إلى الغصب إلا أن الرجل إذا لم يعلم أن الذي قدم إليه من الغصب بعينه فلا يعلم بالحرمه * والاصل ذلك في الانسياء الاباحة * وإن علم أنه مغصوب بعينه لا يعمل أن يأكل لانه علم بالحرمه * ومشايخنا رحمه الله تعالى قالوا ينبغي أن لا يأكل من طعام الوالي ليكون تسريع الغائب * قال الناطق رحمه الله تعالى إذا أهدى الرجل إلى انسان أو أضافه كان غالب مال المهدي من الحرام ينبغي له أن لا يقبل الهدية ولا يأكل من طعامه ما لم يصر أنه حلال ورواه واستقرضه من غيره * وإن كان غالب مال المهدي من الحلال لا بأس بان يقبل الهدية ويأكل ما لم يبين عنده أنه حرام لأن أموال الناس لا تخلو عن قليل حرام فبغير الغالب * وإذا مات عامل من عمال السلطان وأوصى أن يعطى الخطة للفقراء قالوا أن كان ما أخدمه من الناس محتاجاً لطلبه لا بأس به وإن كان غير محتاج لا يجوز للفقراء أن يأخذوا أذاعلوا أهملوا الغير * فإن كان ذلك الغير معلوماً رده عليه وإن لم يعلم إلا أخذته من ماله أو من مال غيره فهو حلال حتى يشين

أنه حرام * وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى إن كان مختلطاً به على قول أبي يوسف ومحمد درجتهما الله تعالى هو على ملك صاحبه لا يجوز أخذه إلا بدفعه على صاحبه * وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى على ملك المال بالخلط ويكون للآخر إذا كان في بقعة من الميت وفاء بقدر ما يبرئ ذم من الخصة * مسند دعاء نصراني إلى داره ضيفاً وليس بينهما صدقة ولا مختلطة غير ما بينهما من التجارة قاله بعضهم بحمل أنه أن يذهب إلى ضافة النصراني لأن هذا نوع من البراءة ليس بمجرم بل هو من دواب * وقال بعضهم إذا دعاه المجوسي أو النصراني إلى طعامه بكرة للمسلم أن يأكل وإن قال اشترت اللحم من السوق لأن المجوسي يبيع المختلقة والموقدة والنصراني لا يذبحه * وانما يأكل هو ذبيحة المسلم أو يفتق * وإن كان الداعي إلى الطعام يهودياً فلا بأس للمسلم أن يأكل طعامه لأن اليهودي لا يأكل إلا من ذبيحة اليهودي والمسلم * رجل مات وتركه من كان من بيع الباقر قالوا إن ورع الوريثة عن (٤٠١) أخذ ذلك المال كان أولى فلت عرفوا

أربابها ردوها على أربابها لأنه لا يخلو نوع خبث وإن يعرفوا أربابهم صدقوا به لأن هذا مال حصل بسبب خبث فكانت بسببه الصدق إذا عجز عن الرد إلى صاحبه * وكذلك الحكم فيما أخذ رشوة أو ظلماً من ورع الوريثة عن ذلك كان أولى * وأما الذي أخذه الغني والقول والتأنيط قالوا حكم ذلك يكون أخف لأن صاحب المال أعطاه عن اختياره يعرف عقد * وأما الذي أخذنا لعلم قالوا الإباحة على أن يأخذ الأجرة على تعليم القرآن في هذا الزمان * وحكي عن أبي الليث الحافظ رحمه الله تعالى قال كنت أفتي بثلاثة أشياء فرجعت عنها كنت أفتي أن لا يحل للمسلم أخذ الأجرة على تعليم القرآن * وكنت أفتي أن لا ينبغي للعالم أن يدخل على السلطان * وكنت أفتي أن لا ينبغي لأصحاب العلم أن

ذلك كان للمدعي أن يتخلفه فإن نكل لم يتم دعوى صاحبه وإن كان للمدعي أقام بيئته على ما دعى من التحكيم والحكم ينظران كان الشهود الذين شهدوا على التحكيم غير الذين جرى الحكم بشهادتهم قلت شهداتهم وإن كانوا هم الذين جرى الحكم بشهادتهم لا تقبل شهادتهم وفي الزيادة إذا رفع حكم الحكم في المجتهدات إلى قاض وهو يرى خلاف ما حكمه فنتقم مع ذلك ثم رفع إلى قاض آخر يرى حكم الحكم أيضاً للقاضي الثاني لا يرته كذا في المحيط * لو أن رجلاً ادعى على رجل ألف درهم ونازعه في ذلك فأدعى أن فلاناً الغائب ضمنه لعن هذا الرجل فحكم بينهما رجلاً والكفيل غائب فأقام المدعي شاهدين على المال وعلى الكفالة بامرء أو بغيرهما فحكم الحكم بالمال على المدعي عليه بالكفالة عنه فحكمه جائز على المال المدعي به لأن رضى بحكمه والكفيل لم يرض فصاح التحكيم في حقهم مادون الكفيل وكذلك إن حضر الكفيل والمكفول عنه نائب فترضى الطالب والكفيل والكفالة بذلك بامرء الطالب أو بغير أمره فحكم الحكم بذلك كان حكمه جائز على الكفيل دون المكفول عنه كذا في البحر الرائق * وإذا حكم رجلاً بينهم ما فقهى لأحدهما على صاحبه بما جتهده ثم عجز عن قضائه وقضى للأخر فإن القضاء الأول ماض والقضاء الثاني باطل وإذا اصطلح الرجلان على حكم يحكم بينهما فأقام أحدهما البيئته عند قاض أن الحكم قضى له على صاحبه هذا والمدعي عليه يجمد أو يقر فانه يقبل بيئته وإذا اصطلح الرجلان على حكم يحكم فيما بينهما ما فقهى لأحدهما على صاحبه في بعض الدعاوى الذي حكى في ذلك ثم رجع المقضى عليه عن تحكيم هذا الحكم فيما بينهما في دعواه من الدعاوى فإن القضاء الأول نافذ وما يقضى بعد ذلك لا ينفذ وإذا اصطلح الخصمان على حكم بينهما ما فقام المدعي شاهدين عنده أنه على هذا الرجل وعلى كفته الغائب فلان ألف درهم فقال المدعي عليه الشاهدان عريان فانه يسمع طعن المشهود عليه وإن أقام الشاهدان عليه بيئته أن مولاهما قد كانا عتقهما وعدلت بيئته العتق فحكم المقضى بعتقه فما في حق المشهود عليه ويقضى بالمال عليه ولا يقضى به على الكفيل ولا يثبت العتق في حق المولى بحكم الحكم وإن كان حصل هذا إن القاضي المولى ثبت العتق في حق المولى ويثبت المال على الكفيل فإن جاء مولى العبدان وأكسر العتق وقدمه ما إلى القاضي فإن شهد هذان الشاهدان للذات شهدا بعتقهما عند الحكم وقضى القاضي بشهادتهما جازية وإن لم تكن لهما بيئته على العتق وقضى القاضي برقمهما الأولى أطل حكم الحكم * قال ولو ادعى رجل قبل رجلين أنهما ماضيان أو شيأ من الكيلى أو الورثى فغاب أحدهما ورضي الحاضر والمدعي عليه بحكم يحكم بينهما فأقام المدعي بيئته على حقه علم فانه يلزم الحاضر نفسه وللازم الغائب منه شيء * وكذلك على هذا إذا ادعى رجل على ميتة ينادي ورثته غيب الواحدا

(٥١ - فتاوى ثالث) يخرج إلى القرى فيذكرهم ليعملوا له شيئاً فرجعت عن ذلك كله * وإذا أهدى أبو الصبي إلى معلم الصبي أو إلى مؤدب شافى الإعياء أن يسأل وليل عليه لباس به بل هو مستحب لأنه بر * وإن طلب ذلك قالوا في زمانه أن يطلب أجراً مثله * والرجل إذا كان به طرباً مغنياً أعطى بغير شرط قالوا يباح له ذلك وإن كان يأخذ على شرط وقال المال على صاحبه إن كان يعرفه وإن لا يعرفه يصدق * وعن أبي بكر الأسكاف رحمه الله تعالى أنه قال إذا كل عين الغصص عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يأكل حلالاً لأنه أسهل حكمه بالمضغ فقصير ملكه قبل الاتلاع * قال رضى الله عنه ومبني أن لا يؤخذ به إذا كان لا يجاسر الغاصب والظلمة إلى أكل أموال الناس وفيه ترك قوله تعالى إن الذين يأتون أموال الناس ظلماً إنما يكون في بطونهم ناراً وسيلون غيراً وهذا مخالف ظاهر مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإن عنده المستهلك يكون على ملك المالك حتى لو صلح من المغصوب على أن يضاعف قيمته بعد الاستهلاك جازعده * قال أنه بر رحمه الله تعالى

المكروه الى الحلال اقرب به قال خاب بن يوب رحمه الله تعالى وعن أبي يوب رحمه الله تعالى المكروه والشبه على الحرام اقرب وهكذا
 روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى رجل غصب له فطيمه أو حنطة فطعن بها فأبو بكر البجلي رحمه الله تعالى يحمل له كله وعليه
 الضمان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وهذا ظاهر قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 اذا غصب حنطة فطعن بها أو فطيمه منقطع عن المالك وبصرى كالمغاص * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى كله حرام قبل أن يرضى
 صاحبها * من لا يحمل له أخذ الصدقة فأبو بكر البجلي رحمه الله تعالى الأفضل له أن لا يقبل جائز فالسلطان فان كان السلطان مال ورثه
 عن أبيه يجوز أخذ جائزته فقيل له لو أن فقيرا أخذ جائزته السلطان مع علمه أن السلطان يأخذها غصبا يحمل لذلك قال ان كان السلطان
 خاطا لادراهم بعضا به بعض فانه لا بأس (٤٠٣) به ودفع عن الغصب من غير خلط لم يجز أخذ أبو الليث رحمه الله تعالى

فاصل هذا الوارث مع المذني على حكم يحكم بينهما فاما المذني يعني على الميت بحقه وحكم الحاكم بذلك
 لا يظهر حكمه في حق الغيب غير أن في مسألة الورثة يقضى على الحاضر بجميع الدين ويستوفى ذلك مما في
 يده وفي مسألة الغصب يقضى على الحاضر بالنصف * واذا اشترى من آخر عبدا وقضه وقد دلتن ثم طعن
 بعبه واصططحا على حكم فقضى بالرد على البائع فهو جائز فان أراد البائع أن يخصم بباعه في ذلك العيب
 لا يجوز ولو اصططحا على حكم هذا الحكم المشتري الثاني والمشتري الاول والبائع الاول ورده والعبد
 على البائع الثاني فإراد البائع الثاني أن يرد على البائع الاول ليس له ذلك قياسا ولهذا استحسانا وجه
 القياس أن البائع الاول ليس يخصم للحال فلا خصومة معه في العيب قبل الرد على البائع الثاني فلا يصح
 تحكيمه بمعنى في العيب قبل الرد على البائع الثاني فصار وجود هذا التحكيم والعدم بمنزلة ولونقض البائع
 الاول الحكومة بعد ما رد العبد على الثاني قبل أن يرد عليه صح النقض واذا صح العزل لا يملك الحاكم رد
 العبد على البائع الاول بعد ذلك وان خاصم البائع الثاني البائع الاول بعد ذلك بسبب هذا العيب عند قاض
 من القضاة فالقياس أن لا يرد القاضى على البائع الاول وفي الاستحسان يرد * ولو أن رجلا باع سلعة
 رجل بأمره فطعن المشتري بعبه فحكما بينه احكابر ضالا امر فردا الحكم على البائع بسبب ذلك العيب
 باقرا البائع أو ينكوه أو يبينه قامت فان كان الرد بالينة أو ينكوه الوكيل فله أن يرد على الموكل وان
 كان الرد باقرا فله العيب وذلك عيب لا يحدث مثله رد على الموكل أيضا فان كان يحدث مثله لم يرد على الموكل
 حتى يقيم البينة أن هذا العيب كان عنده الموكل وان كانت الحكومة بغير رضا الأمر بلزم الأمر من
 ذلك شي لا يبينه أو كان عيبا لا يحدث مثله ولو كان هذا الرجل اشترى عبدا لرجل بأمره فطعن المشتري
 بعبه وخكفها بينه احكابر ضالا امر وردة ببينه أو باقرا أو ينكوه كان ذلك جائزا على الأمر
 وبما ظاهره ولو كان التحكيم بغير رضا الأمر وردة بعض ما ذكرنا فكذلك الجواب وكان الرد جائزا على
 الأمر كذا في المحيط في التيمية وسئل على بن أحمد عن وصي الصغير وعن غيرهم أبي الصغير اذا احكابر رجلا
 فاقام الغريم على وصي الصغير بينة عند همل الحكم أن يحكم على وصي الصغير بذلك البينة أم يكون
 للقاضي خاصة فقال ليس له أن يحكم بشي فيه ضرر على الصغير وسئل عنها أبو حامد فقال لا وسئل عنها
 جهم الوري فقال ان كان في حكم الحاكم نظر الصبي ينبغي أن يجوز وبغضكمه فيكون بمنزلة صلح الوصي
 كذا في التناخانية *

هذا الجواب يستقيم على
 قول أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى لان عنده اذا غصب
 الدراهم من قوم وخط
 بعضها ببعض يملكها
 الغاصب أو أماعلى قول أبي
 يوسف ومحمد رحمه الله
 تعالى أنه لا يملكها الغاصب
 ويكـون على ملك صاحبها
 * وسئل على الرازي عن
 بيت المال هل للاغتناء
 فيه نصيب قال لا الا أن
 يكون عاملا أو قاضيا
 وليس للفقه فيه نصيب
 الا فيه فرغ نفسه لتعليم
 الناس الفسقة أو القرآن
 * رجل اتخذ أرض الحور
 منها رعة من تصرفها قال
 أبو القاسم رحمه الله تعالى
 نصيب الا كره تطيب لهم
 اذا أخذوا الارض من راعة
 أو استأجروها فان كان الحور
 كسروما وأشجارا ان
 كان يعرف أربابها لا يطيب
 للا كره وان لم يعرف أربابها
 طاب لهم لان تدبير هذه

باب الخامس والعشرون في اثبات الوكالة والورثة في اثبات الدين

قال ولواذي رجل أن رجلا وكله بطلب كل حق له بالكوفة وقبضه والخصومة فيه وجابا البينة على

الارض التي لا يعرف مالها يكون الى السلطان ويكون بمنزلة أرض الموات وينبغي للسلطان أن تصدق نصفها خارج الوصالة
 على الساكن فان لم يفعل ذلك يكون أنما وأما نصيب الا كره تطيب لهم ويطلب لمن بكل من ذلك رضاهم وان كان لا يتجاوز ذلك عن نوع
 شبهة لأنهم قالوا ليس زمانا زمان الشهادة فملى المسلم أن يتق الحرام الماعين * امرأة تزوجها في أرض الحور وله مال بأخذ من قبل
 السلطان وهي تقول لا فقه بمعك في أرض الحور قال الفقيه أبو بكر البجلي رحمه الله تعالى أن أكلت من طعامه ولم يكن عن ذلك الطعام
 غصبا ففيه في سعة من كله وكذا لو اشترى لها طعاما أو كسوه من مال ليس أصله بطلب ففيه في سعة من تناول ذلك الطعام والنياب ويكون
 الاثم على الزوج * وأرض الحور أرض لا يقدّر صاحبها على زراعتها أو أدامت أرحاها فدفعها الى الامام اتكون منفعتها للزمان بمقام الخراج
 ويكون الارض ملكا لصاحبها * شجرة في مقبرة قالوا ان كانت نابتة في الارض قبل أن يجعلها مقبرة فالأرض يكون أحق بها يصنع

بهما ماشاء وان كانت الارض موانا لالمال لها جعلها أهل تلك الحيلة أو القرية مقبرة فان الشجرة وموضعها من الارض على ما كان حكمها في القديم * وان نبت الشجرة بعد ما جعلت مقبرة فان كان الفارس معها لموا كانت له وينبغي أن يتصدق بثمرها * وان كانت الشجرة قبوت بنفسها فحكمها ان يكون للقاضي ان رأى قلعها او انفاقها على المقبرة فعل * رجل وجد جرة ثم أخرى حتى بلغت عشرا واصلها فاقية قال الفقيه أبو بكر البجلي رحمه الله تعالى ان وجدها في موضع واحد وفي لقطه * وان وجدها في مواضع متفرقة فقل له ذات كن جمع فواتم أما كن متفرقة فاصلها فاقية فانها تطيب له وقد مررت بالسلسلة في اللقطه * قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وعندي ان وجد الجوزات في موضع واحد وفي مواضع فهي كاللاقطه لا يجوز له ان كان غنيا * بخلاف النواة لان النواة ترى قصيرها باحة بالرى والجوز لا يرى الا اذا وجدها تحت أشجار الجوز يلقطها كالسابل اذا بقيت في أرض * وعن محمد بن سلمة رحمه الله تعالى شجرة (٤٠٣) متفرقة في أرض رجل وأغصانها خارجة الى الطريق فتناثر

من ثمرها في الطريق قال قد وسع في هذا من العلماء السلف من لا يشك في زهدهم وعلمهم فلا تخالفهم * وبكره أكل الطين لان ذلك يضره فيصير قاتلا لنفسه * امرأة تأكل الفتيت وأشباه ذلك لاجل السنن قال أبو مطيع البجلي لأباس بهائم تأكل فوق الشبع وبكره الأكل فوق الشبع وكذا الرجل اذا أكل مقدار حاجته لمصلحة دينه لأباس به اذا يأكل فوق الشبع ويكره ألبان الاثن للريض وغيره وكذلك الحومها * وكذا التداوى بكل حرام لقوله عليه السلام ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم * وان أدخل مرارة في أصبعه للتداوى قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه كرم ذلك * وعن أبي يوسف رحمه الله

الوكالة والموكل غائب ولم يحضر الوكيل أحد الموكل قبله حق وأراد أن ينبت الوكالة فان القاضي لا يسمع من ثم وده حتى يحضر خصما * قال وان حضر رجلا فادعى عليه حقا للموكل والمدعى عليه بذلك مقرر أو جاحده فان القاضي يسمع من شهود الوكيل على الوكالة وينفذه الوكالة * قال فان حضر غيرا آخر يدعى عليه حقا للموكل لم يجز ان يعيد الى إعادة البينة على الوكالة ويحكم القاضي بالوكالة على كل خصم يحضر ويدين قبله حقا للموكل * قال ولو كان وكاه ووكالة يطلب كل حق له قبل انسان بعينه لا يسمع القاضي من شهوده على الوكالة الا بحضور من ذلك الرجل ولو كان وكاه يطلب كل حق له قبل انسان بعينه ثم حضر وأقام البينة قبل انسان بعينه ثم حضر وأقام البينة على الوكالة ثم جاء بخصم آخر يدعى عليه حقا فانه يحتاج الى إقامة البينة على الوكالة مرة أخرى بخلاف الفصل الاول * قال ولو كان الموكل حاضرا ليوكل عندا لقاضي هذا الوكيل فقال ذلك هذا الوكيل يطلب كل حق بالكوفة وبالحرمه في ذلك وليس معه أحد له موكل قبله حق فان كان القاضي يعرف الموكل ويعلم أنه فلان فلا ين قبل القاضي وكالته وأنفذه الموكل فان حضر الوكيل أحد يدعى عليه للموكل وقد غاب الموكل كان الوكيل خصمه قال فان كان القاضي لا يعرف الموكل لا يقبل الوكالة كذا في أدب القاضي للخصاف * وذكر ان لخصاف رحمه الله تعالى في أدب القاضي لو أن رجلا قدم رجلا الى القاضي وأدعى أن عليه ألف درهم باسم فلان بن فلان الفلاني وأن هذا المال في يده فلان الذي باسمه المال أقرا هذا المال في وأن اسمه عارية في ذلك وأنه قد وكى قبض ذلك منه وبالحصوه منه فالقاضي يسأل المدعى عليه عن هذه الدعوى فان أقر بجميع ذلك أمره القاضي بدفع المال الى المدعى وهذا الماعرف أن الدينون تقضى من مال المدون فأقره منه بذلك تصرف منه على نفسه وفي ماله فينفذ فقد شرط لخصاف رحمه الله تعالى أن يدعى أن فلان الذي باسمه المال وكفى قبض المال وجعل هذا جواب ظاهر الرواية وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن ذلك ليس بشرط بل اذا أقر أن المال الذي عليه باسم فلان ملك هذا المدعى أمره بالدفع اليه ثم اذا أقر المدعى عليه بجميع ذلك وأمره القاضي بدفع المال الى المدعى لا يكون هذا قضاء على الغائب حتى اذا جاء الغائب وأكر التوكيل كان له أن يأخذ ماله من المدعى عليه وان جحد المدعى عليه الدعوى كلها فقال المدعى للقاضي حلقة لي فالقاضي يقول للمدعى أنك تبينة على ما ادعيت من اقرار الرجل بل المال للمدعى وكيه اياك قبض ذلك المال بشرط في الكتاب أن يقم المدعى تبينة على اقرار ذلك الرجل بالمال وعلى وكيه اياه بالقبض وإقامة البينة على المال ليست بشرط اثبت حق الخصومة وانما الشرط إقامة البينة على الوكالة فيطلب القاضي منه البينة على الوكالة وبعد هذا فالمسئلة على وجهين ان أقام تبينة على الوكالة ثبت كونه

تعالى انه كان لا يكره وهو على الاختلاف في شرب بول ما يؤكل لحمه للتداوى * وبقول أبي يوسف رحمه الله تعالى أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى * ويجوز للحقنة للتداوى للرا أو غيرها وكذا الحقنة لاجل الهزال لان الهزال اذا خشف يفضى الى السيل * ويجوز للرجل النظر الى فرج الرجل لعقنة ذكره شمس الامة البرخسي رحمه الله تعالى وعن ابن مازن قال رحمه الله تعالى البطنة بطنتان احداهما أن يري به الرجل اليمن وعظم البطن فذلك مكروه أعمام رزق بطنه عظميا كان ذلك خلقه لمن غير أن يتعمده اليمن فلا شيء عليه * واذا كل الرجل أكثر من حاجته ليقبض قال الحسن رحمه الله تعالى لأباس به قال رأيت أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه يأكل كل ألوان من الطعام ويكثر ثم يتقيأ وينفخه ذلك * رجل استلق بطنه أو ردت عنه فلم يعالج حتى أضعفه ذلك ومات منه هالوا لا ثم عليه * ولأنه جامع ولم يأكل وهو قادر على الأكل كل كان أنما وفرض عليه أن يأكل مقدار قوته * ولو أن رجلا ظهر به داء فقال له الطبيب عليك الدم

أهل الحسبة وهو في اليوم الأول غيره **كره** وله شغلهم بجهاز الميت وفي اليوم الثاني **كره** وإذا اجتمعت الساحة لانه اعانة لهم على الاثم والعدوان * ولا بأس في ليلة العرس بضرب دف للشهيد والاعلان * وكرهوا اتخاذ الضيافة في أيام الحسبة لانهم أيام تأسف فلا يليق بها ما يكون للسروار وان اتخذ طعاما للفقراء كان حراما اذا كانوا بالعين * فان كان في الوقت غير ملتفتا وذلت من التركة * ولا بأس بالاكل يوم الاضحى قبل الصلاة في رواية وفي رواية يكره والصحيح هو الاول لان الامساك مستحب وليس واجب * رجل اكل متكئا تكلموا فيه قال بعضهم يكره * والصحيح أنه لا يكره لما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل متكئا * وكره وضع المعلقة على الخبز كذا قال أبو القاسم الفارابي رحمه الله تعالى وهو وضع الخبز وحده على الخبز لان في وضع المعلقة على الخبز استغناء بالخبز * وقال رحمه الله تعالى لا جدنية الذهاب الى الضيافة سوى أن امر برفع المعلقة عن الخبز * وكذا يكره تعليق الخبز بالخوان وانما (٤٠٥) يوضع بحيث لا يتعلق كرامة الخبز وكذا لا يوضع الخبز تحت القصة لاجل التسوية

رجل قدم رجلا الى القاضي وقال ان فلان بن فلان الغفاني على هذا ألف درهم وقد وكفى بالخصومة فيه وفي كل حق له وقضه وأقام البيعة على ذلك جلة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا أقبل البيعة على المال حتى يقيم البيعة على الوكالة وان أقام البيعة على الوكالة والدين جلة يقضى بالوكالة وبعد البيعة على الدين وقال محمد رحمه الله تعالى اذا أقام البيعة على الكل جلة يقضى بالكل ولا يحتاج الى إعادة البيعة على الدين وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى مضطرب وظاهر قوله أنه يقبل البيعة على الكل الآن القاضي يقضى بالوكالة أولا ثم يقضى بالمال ولا يحتاج الى إعادة البيعة على المال ويرعى القاضي الترتيب في القضاء لافي البيعة وهذا استحسن وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال أخذنا بقياس لظهور وجه القياس ومحمد رحمه الله تعالى أخذنا بالاستحسان لحاجة الناس والقوى على قوله وعلى هذا الخلاف الوصي اذا أقام البيعة على الدين والموصى به جلة والوارث اذا أقام البيعة على النسب وموت المورث والدين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يشترط اثبات الخصومة أولا ثم يقبل البيعة على الحق كذا في فتاوى فاضلنا * اذا وكسه يقضى الدين ولا يعرض للخصومة ومحمد المذنب والوكالة والمال قبلت سنة الوكيل على الوكالة والمال جميعا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما تقبل بيته على الوكالة ولا تقبل بيته على المال وقال محمد رحمه الله تعالى في الزيادة رجل وكل رجلا بالخصومة في كل حق له على الناس فأحضر الوكيل رجلين يدي قله حقا للوكيل وهو جاحد للوكالة مقر بالحق أو جاحد للحق وأقام عليه البيعة بالوكالة تقبل أن تظهر عدالة الشهود وغاب الرجل ثم عدلت الشهود فالقاضي لا يقضى بالوكالة ما لم يحضروا فأحضر رجلا آخر يدي عليه الوكالة والوكيل وهو جاحد للوكالة يقضى القاضي عليه بالبيعة الاولى كان المدي عليه الاول خصما عن جميع الناس في حق جميع البيعة عليه لان مدي الوكالة يحتاج الى اثبات الوكالة على جميع الناس لكون الوكالة واحدة وانتصب الذي أحضر خصما عن الناس كافة وصارت أقامة البيعة عليه كاقامة البيعة على الكل ولو أقام على الكل وغاب واحد منهم أليس أنه يقضى به على الحاضر كذا هيها واعتبر في الكتاب بيعة قامت على الوكيل فغاب الوكيل وحضر الموكل أو قامت على الموكل فغاب الموكل وحضر الوكيل أو قامت على المورث حال حياته ثم مات وحضر الوارث أو قامت على وارث فغاب هذا الوارث وحضر وارت آخر فان في هذه الفصول يقضى بتلك البيعة على الذي حضر ثانيا * ولو أن رجلا قدم رجلا الى القاضي وقال ان أبي فلانا مات ولم يترك وارثا فعلى هذا كذا وكذا من المال فاعلم بان هذه المسئلة على وجهين أحدهما أن يدي ديننا أو يدي عينا فده أنما كانت ليه غصبها هذا من أبيه

بالمدين بل يترك حتى يحلف ليكون أثر الفصل قائما عندنا لاكل هو اذا كان الرجل على مائة فنأول غيره من طعام المائدة أن علم أن صاحبه لا يرضى به لاجل ذلك وان علم أنه يرضى به فلا بأس به * وإذا انتبه عليه لا يأول ولا يعطى سائلا وان ناول الضيف شأمن الطعام الى من كان ضيفاه على انخوان تكلموا فيه قال بعضهم لا يحل له أن يفعل ذلك ولا يحل لمن أخذ أن يأكل ذلك بل يضعه على المائدة ثم يأكل من المائدة كثرهم يجوز واذا كان مأذون بذلك عادة ولا يجوز لمن كان على المائدة أن يعطى انسا داخل هناك لطلب انسان أو لماعة أخرى وكذلك لا يدفع الى ولد صاحب المائدة وعبد ووكيله وسنوره ورجل دعا قوم الى طعام ورفقهم على أخوته لئلا يله هذا الخوان أن يتناول من طعام خوان آخر لان صاحب الطعام انما أباح لاهل كل خوان أن يأكل ما كان على خوانه لا غير * وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى القياس كذلك وفي الاستحسان اذا أعطى من كان في ضيافته تلك جاز * وإذا أعطى بعض الخدم هناك جاز أيضا وكذلك لناول

بالمدين بل يترك حتى يحلف ليكون أثر الفصل قائما عندنا لاكل هو اذا كان الرجل على مائة فنأول غيره من طعام المائدة أن علم أن صاحبه لا يرضى به لاجل ذلك وان علم أنه يرضى به فلا بأس به * وإذا انتبه عليه لا يأول ولا يعطى سائلا وان ناول الضيف شأمن الطعام الى من كان ضيفاه على انخوان تكلموا فيه قال بعضهم لا يحل له أن يفعل ذلك ولا يحل لمن أخذ أن يأكل ذلك بل يضعه على المائدة ثم يأكل من المائدة كثرهم يجوز واذا كان مأذون بذلك عادة ولا يجوز لمن كان على المائدة أن يعطى انسا داخل هناك لطلب انسان أو لماعة أخرى وكذلك لا يدفع الى ولد صاحب المائدة وعبد ووكيله وسنوره ورجل دعا قوم الى طعام ورفقهم على أخوته لئلا يله هذا الخوان أن يتناول من طعام خوان آخر لان صاحب الطعام انما أباح لاهل كل خوان أن يأكل ما كان على خوانه لا غير * وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى القياس كذلك وفي الاستحسان اذا أعطى من كان في ضيافته تلك جاز * وإذا أعطى بعض الخدم هناك جاز أيضا وكذلك لناول

الضيف من المائدة مشية، بل الخبز أو قليلا من اللحم جازا ثم قد انما وان ناول الطعام الفاسدا والخبزا المحترقا فذلك جائز عندهم لانه ما ذوق بذلك عاذقه ولا يباح رفع الزلة بل هو حرام لهم. نقل صاحب الدار رفعا ورجل أكل خبزا مع أهله فاجتمع كسره الخبز وكولاشتهما أهله فله أن يطعم الاجابة والاشاة والبقر وهذا أولى من الاتفاق في الثمر أو الطير بل اذا ذوق في الارض لم يأكلها الخيل * رجل اتخذ ضيفا للقراءة أو لومة واتخذ مجلسا لاهل الفساد فدعا رجلا له الى الومة قالوا ان كان هذا الرجل يمال لوامعنا عن الاجابة منهم عن فقههم لا يباح له الاجابة بل يجب عليه أن لا يجيب لانه نهى عن المشركوان كان يمال لول يذهب لا يترك كون الفسق ويترك عند حضوره كان عليه أن يذهب لانه نهى عن المشركوان لم يكن الرجل يمال لول يجب لايمنعه هم عن الفسق لايأس بأن يجيب ويطعم ويسكرهم مصيتمهم وفهمهم لان اجابة الدعوة واجبة أو مندوبة فلا يجتمع اعصية اقترنت بها (٤٠٦) أما استماع صوت الماهي كالضرب بالضبيب وغير ذلك حرام ومعيبة لقوله عليه الصلاة

والسلام استماع الملاهي
معصية والجلوس عليها
فسوق والتلذذ بهما من الكفر
اغماقال ذلك على وجه
التشديد وان سمع بعتة فلا
اعلم عليه ويجب عليه أن
يجتهد بكل الجهد حتى لا يسمع
لما روى أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم أدخل
اصبعه في أذنه * وأما رقعة
أشعار العرب ما كان فيها من
ذكر الرقيق والجور والغلام
فمكره لانه ذكر الكرافاحش
* أذا رأى إل بدل منكرا
من قوم وهو يعلم أن لوغناهم
عنه قبلوا منه فإنه لا يسمعه
أن يسكت * وان كان يعلم
أن لوغناهم لا يستحقون وسعه
أن يترك والى أفضل * وان
علم أنهم بضروبه أو يشتمونه
لوغناهم وسعه أن يترك *
قوم خرجوا إلى الغزو فنفهم
من الفسقة وأصحاب
الملاهي قالوا ان أمكن
للصالح أن يتفرج بالخرج
فدأ ذلك والافسقة معهم
عليهم وله لا خالص نسبتهم

أَوَدَعُوهُ أَمَّا أَبُوهُ أَوْ لَا تَعْرِضْ بَشِيْ فَيُذَكِّرُ أَهْلَ الْيَمَةِ مَا تَأْمُرُ بِهِ كَمَا رَأَاهُ لَا وَارِثَ لَهُ غَيْرُهُ فَانَ الْقَاضِي
يَسْأَلُ الْمَدْعَى عَلَيْهِ عَنْ ذَلِكَ فَانَ أَقْرَبُ بِمَجْمَعِ مَا ذَعَاهُ الْمَدْعَى صَحْ أَقْرَارُهُ وَأَمْرُهُ بِتَسْلِيمِ الدِّينِ وَالْعَيْنِ إِلَيْهِ
هَذَا إِذَا أَقْرَبَ ذَلِكَ وَأَمَّا إِذَا تَكَرَّرَ ذَلِكَ كُلُّهُ فَانَ أَقَامَ الْمَدْعَى يَمْنَةً عَلَى مَا ذَعَى قَبْلَتْ بِنْتُهُ وَأَمْرُ الْمَدْعَى عَلَيْهِ
بِتَسْلِيمِ الدِّينِ وَالْعَيْنِ جَمِيعًا وَيُنْبَغِي أَنْ يَقِيمَ الْيَمْنَةَ أَوْ لَا عَلَى الْمَوْتِ وَالتَّسْبِيحِ حَتَّى يَصْرُحَ بِمَا يَقِيمُ الْيَمْنَةَ
عَلَى الْمَالِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لِلْمَدْعَى يَمْنَةٌ وَأَرَادَ أَنْ يَحْلِفَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ عَلَى مَا ذَعَى ذَكَرَ الْخُصَافُ أَنَّهُ رَوَى عَنْ
بَعْضِ أَصْحَابِنَا رَجَعَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ لَا يَحْلِفُ قَالَ الْخُصَافُ وَفِيهَا قَوْلُ آخِرُهُ يَحْلِفُ وَلِيَيْنِ الْقَائِلِ بَعْضُ
مُشَاجِرَتِهِمْ اللَّهُ تَعَالَى قَالُوا الْأَوَّلُ قَوْلُ أَبِي حَنِفَةَ رَجَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَالثَّانِي قَوْلُ أَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدُ رَجَعَهُمَا
اللَّهُ تَعَالَى قَالَ الشَّيْخُ عَلَى الرَّازِيِّ وَالشَّيْخُ الْأَمَامُ شَمْسُ الْأَعْيُنِ الْحَافِي رَجَعَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى الْقَوْلُ الثَّانِي أَنَّهُ
يَحْلِفُ قَوْلُ الْكَلِّ أَيْضًا قَالُوا وَهُوَ الصَّحِيحُ وَذَكَرْنِي مَوْضِعَ آخِرَانِ أَنَّ حَنِفَةَ رَجَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى كَانَ يَقُولُ أَوَّلًا
لَا يَسْتَحْلِفُ ثُمَّ رَجَعَ وَقَالَ يَسْتَحْلِفُ ثُمَّ إِذَا اسْتَحْلَفَ اسْتَحْلَفَ عَلَى حَامِلِ الدَّعْوَى بِاللَّهِ مَا هَذَا عَلَيْكَ هَذَا
الْمَالُ الَّذِي يَدْعِي مِنْ رُجْعِهِ الَّذِي يَدْعِي وَأَنَّهُ جَوَابُ ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ وَإِنْ أَقَامَ الْمَدْعَى يَمْنَةً عَلَى التَّسْبِيحِ وَالْمَوْتِ
دُونَ الْمَالِ اسْتَحْلَفَ عَلَى الْمَالِ بِإِخْلَافٍ وَإِنْ أَقَامَ الْيَمْنَةَ عَلَى الْمَالِ دُونَ الْمَوْتِ وَالتَّسْبِيحِ لَا تَقْبَلُ يَمْنَتُهُ
وَإِنْ أَقَامَ الْيَمْنَةَ عَلَى التَّسْبِيحِ دُونَ الْمَوْتِ وَالْمَالِ لَا تَقْبَلُ يَمْنَتُهُ أَيْضًا ثُمَّ إِذَا أَقْرَبَ دَعْوَى الْمَدْعَى كَمَا هُوَ أَمْرُ
بِتَسْلِيمِ الدِّينِ وَالْعَيْنِ إِلَى الْمَدْعَى لَا يَكُونُ هَذَا قِضَاءً عَلَى الْآبِ حَتَّى لَوْ ظَهَرَ الْآبُ حَيًّا كَانَ لَهُ أَنْ يَتَّبَعَ الْمَدْعَى
عَلَيْهِ بِحَقِّهِ وَالْمَدْعَى عَلَيْهِ يَتَّبِعُ الْآبَ وَلَوْ أَقْرَبَ بِالرَّوَاةِ وَالْمَوْتِ وَاتَّكَرَّ الْمَالُ يَحْلِفُ عَلَى الْمَالِ وَهَذَا الْجَوَابُ
قَوْلُ أَبِي حَنِفَةَ رَجَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى مَا ذَكَرَهُ شَمْسُ الْأَعْيُنِ السَّرْحِيُّ رَجَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَوْ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِفَةَ
رَجَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَوْ لَا عَلَى مَا ذَكَرْنِي فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ أَمَّا عَلَى قَوْلِ أَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدُ رَجَعَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى عَلَى
مَا ذَكَرَهُ شَمْسُ الْأَعْيُنِ السَّرْحِيُّ رَجَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَوْ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِفَةَ رَجَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى آخِرُهُ مَا ذَكَرْنِي
بَعْضُ الْمَوَاضِعِ فَيُنْبَغِي أَنْ يَحْلِفَ عَلَى الْعَلَمِ كَذَا فِي الْحَبِطِ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا قَدِمَ رَجُلًا إِلَى الْقَاضِي وَقَالَ إِنَّ أَبَاهُ
قَدِمَاتُ وَلِي عَلَيْهِ أَتَفَدَّرُهُ مِنْ فَانِهِ يَنْبَغِي لِلْقَاضِي أَنْ يَسْأَلَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ هَلْ مَاتَ أَبُوهُ وَلَا يَأْمُرُ بِجَوَابِ
دَعْوَى الْمَدْعَى أَوْ لَا فَبَعْدُ الْمَسْئَلَةُ عَلَى وَجْهِهِ إِمَّا أَنْ أَقْرَبَ الْآبَ فَقَالَ نَعَمْ مَاتَ أَبِي أَوْ تَكَرَّرَ مَوْتُ الْآبِ فَانَ
أَقْرَبَ وَقَالَ نَعَمْ مَاتَ أَبِي سَأَلَ الْقَاضِي عَنْ دَعْوَى الرَّجُلِ عَلَى أَبِيهِ فَانَ أَقْرَبُهُ بِالْدِّينِ عَلَى أَبِيهِ يَسْتَوْفِي الدِّينَ مِنْ
تَصْيِيهِ وَلَوْ تَكَرَّرَ أَقَامَ الْمَدْعَى يَمْنَةً عَلَى ذَلِكَ قَبْلَتْ يَمْنَتُهُ وَفَضَى بِالْدِّينِ وَيَسْتَوْفِي الدِّينَ مِنْ جَمِيعِ التَّرَكَةِ
لَا نَصِيبَ هَذَا الْوَارِثِ خَاصَّةً ثُمَّ إِنَّمَا يَقْضِي الْقَاضِي بِالْدِّينِ فِي تَرَكَةِ الْمُسْتَمْتَلِكِ هَذِهِ الْيَمْنَةُ بَعْدَ مَا يَسْتَحْلِفُ
الْمَدْعَى عَلَى الْقَبْضِ وَالْإِرْوَاقِ لَمْ يَدْعُ الْوَارِثَ ذَلِكَ بِخِلَافِ مَا ذَاكَ وَقَعْتُ الدَّعْوَى عَلَى الْحَيِّ لِأَنَّ الْحَيَّ

وابتغى البلقه واختمه وكل ذات محرم منه كالحدات وأولاد الأولاد والعلمات والخلالات الى شجرها وصدها وأرسلها وندم او عودها واساها *
 ولا ينظر الى ظهرها وبطنها ولا الى ما بين سرتها الى أن يجاوز ركبته * وكذا الى كل نكاح محرم رضاع او صهرية كزوجة الاب والجدة وان علا *
 وزوجة الابن وأولاد الأولاد وان سفلا * وابنته المرأه المدخول بها فان لم يكن دخل بأهله فهي كالأجنبية وان كانت حرمة المصاهرة بالزنا
 اختلفوا فيها قال بعضهم لا يثبت فيها باحة المس والنظر وقال نيس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى ثبتت باحة المس والنظر لثبوت الحرمة
 المؤبدة وما لا يكره النظر اليها من ذوات المحارم لا بأس بأن يراها لاجل بلا شهوة الا الأجنبية فانه لا بأس بالنظر الى وجهها ويكره المس *
 ولا ينظر الى بطن ذات رحم محرم منه ولا الى ظهرها ولا ما بين سرتها * وانما يباح لمس النظر الى هذه المواضع بغير شهوة * فان كان محال لؤثر
 الى ذلك يشتهي أو كان أكبر ربه أنه يشتهي فانه بغض بصره ولا يمسها وفي كل موضع جاز المس (٤٠٧) والنظر يراه أن يسافر بها ويخلو

إذا أمن على نفسه * فان
 خاف عليها أو على نفسه
 لا يفعل فإذا سافر بها واحد
 الى جملها وانزالها لا بأس
 بذلك فذا خذ بطنها وظهرها
 بنوب لا يصف وان خاف أن
 يشتهي اذامس فليجنب
 ما أمكن * ويجوز النظر
 من أمة الغبير ما يجوز من
 ذوات المحرم وما جاز النظر
 اليها جاز مسها من غير شهوة
 * فان خاف على نفسه
 فليجنب * وللمرأة أن تنظر
 من الرجل الاجني من قرنه
 الى قدمه سوى ما بين السرة
 الى أن يجاوز الركبة * والحرة
 لا تسافر ثلاثة أيام بغير محرم
 * وتسافر مع المحرم عبدا
 كان أو حرا مسلما كان أو
 كافرا أو صبي والمجنون
 لا يصلح محرما * ولا أمة
 والمدرسة والمكسرة وأم الولد
 ومعققة البعض أن تسافر
 بغير محرم في رواية الاصل
 وفي زماننا كره المشايخ لها
 المسافر بغير محرم * والعبد

فلد على الدعوى فلا يستحلف بدون دعواه بخلاف الميت هكذا ذكر الخصاص في أدب القاضي * وذكر
 في أدب القاضي من أجناس الناطقي في الجلس الرابع أن من ادعى ديناً في تركه الميت وقام البينة على ذلك
 فالقاضي لا يحلف على الاستسقاء عند ادعى حنيفة رحمه الله تعالى ما لم يدع ذلك أحد الورثة * وعلى قول محمد
 وأبي يوسف رحمه الله تعالى يحلف فلا ذكر الخصاص في أدب القاضي قوله ما هو واختيار الخصاص ثم
 اذا أراد الاستحلاف يستحلفه ما قصته ولا شأئ منه ولا ارتدت به منه رهنا ولا بشئ منه ولا أحلت به على
 أحد ولا بشئ منه ولا نعم رسولاً أو كدلاً لا قبض هذا المال ولا شأئ منه وان ذكر كرم ذلك ولا وصل اليك
 بوجهم الوجوه كان أحوط وان لم تكن للدي سنة وأراد استحلاف هذا الوارث يستحلف على العلم عند
 علمنا رحمهم الله تعالى بالله ما نعلم أن له هذا على أيك هذا المال الذي ادعى * وهو أنف درهم ولا شئ منه
 فان حلف انتهى الامر وان نكل يستوفي الدين من نصيبه وفي الخاتمة في ظاهر الرواية فان كان هذا الوارث
 المدعى عليه أقرب بالدين على الأب أو أنكر فلما حلف نكل حتى صار مقر بالدين الا أنه قال لم يصل الى شئ من
 تركه الأب فان صدقه المدعى في ذلك فلا شئ له وان كذبه وقال لا بل وصل اليه أنف درهم أو أكثر أو أراد أن
 يحلف يحلفه على البتات بالله ما وصل اليك من مال أبيك هذا الا ألف ولا شئ منه فان نكل لزمه القضاء
 وان حلف لا شئ عليه هذا اذا حلف المدعى على الدين أو لا ثم حلفه على الوصول فلما نكل المدعى من الابتداء
 حين أراد أن يحلف هذا الوارث على الدين قال له الوارث ليس لك على عين فانه لم يصل الى شئ من تركه الأب بشئ
 وكذبه المدعى وقال لا بل وصل اليك من تركه الاب كذا وكذا أو صدقه في ذلك الا أنه مع هذا أراد استحلافه
 على الدين فالقاضي لا يلتفت الى قول الوارث ويحلفه على الدين وفي الكبرى وكان الفقيه أبو جعفر رحمه
 الله تعالى قال في مثل هذا لا يسمع البينة على المدعى ولا يستحلف الوارث قبل ظهور المال وهو اختيار
 الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى وبه يفتى فان أنكر الابن الدين ووصل شئ من تركه الى يده وكذبه
 المدعى في ذلك كله وأراد استحلافه على الدين والوصول جميعاً لم يذ كر الخصاص رحمه الله تعالى هذا الفصل
 في الكتاب وقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه بعضهم قالوا يحلف عبداً واحدة بالله ما وصل اليك
 أنف درهم ولا شئ من تركه أبيك ولا تعلم أن لهذا الرجل على أيك دين من أوجهه الذي ادعى فقد جع بين
 البين على البتات وبين البين على العلم وانما جزأ في حديث القسامة وعامة هم على أنه يحلف مرتين هذا
 الذي ذكرنا أن أقرب الموت الاب وأما اذا أنكر الموت الاب ووصل التركة اليه وأراد الغريم استحلافه فقد
 وقعت هذه المسئلة في بعض نسخ هذا الكتاب وأجاب فيها أنه يحلف على الوصول والموت مينا واحدة لكن
 على الموت على العلم وعلى الوصول على البتات بالله ما نعلم أن أباً لمات ولا وصل اليك شئ من ميراثه وبه أخذ

النظر الى مولاة الحرة التي لا قرابة يشعور بينها بمجلة الرجل الاجنبي الحرة ينظر الى وجهها وكفها ولا ينظر الى ما لا ينظر الى الاجنبي الحر من الحرة
 الاجنبية سواء كان العبد خصياً أو غلاماً اذا بلغ مبلغ الرجال * وأما محبوب الذي جف ماؤه فبعض مشايخنا رحمهم الله تعالى رخصوا اختلاطه
 بالنساء الاصح أنه لا يرضى ويمنع وللعبد أن يدخل على مولاته بغير إذن اجماع * وفي احدى قولنا الشافعي رحمه الله تعالى يباح للعبد من
 سيدته ما يباح للحر من ذوات المحارم * وأجوا على أن العبد لا يسافر بتسديته وللزوج أن ينظر الى سائر بدن امرأته وكذلك للمرأة من الزوج
 وللولي من أمتة ولا من مولاها * وانما أراد الرجل أن يتزوج امرأته أن ينظر الى وجهها فان كان محال يشتهي اذا نظر الى وجهها وكان
 أكبر ربه أنه يشتهي فلا بأس بان ينظر الى وجهها مكشوفة * وكذلك على الشاهد عليها وكان حاكماً أراد أن ينظر الى وجهها عند الاقرار
 بكان له أن ينظر اليها وان كان يشتهي * ولا بأس للرجل بصاحفة العيوز التي لا تشتهي وأن تغرز رجليه * وكذلك كان الرجل شحياً بمن على نفسه

وعلم أفلأباس بأن يصلحها وان كان لا يأمن لايحل * ويحل للرجل أن ينظر من الرجل سوى ماتحت السر قال أن يجاوز الركة ونظر المرأة إلى المرأة كنظر الرجل إلى الرجل * والركبة عندنا عورة * والسرقة ليست بعورة * وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا بأس للاجنبي أن ينظر إلى قدم الحرة الأجنبية تغري شهوة كأن ينظر إلى قدم أمه الغريم الشهوة لا يحل * وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا جلف الرجل بطلاق امرأته أن لا ينظر إلى حرام فنظر إلى وجهه أو جنبه أو نظري كيفها لا تطلق امرأته * ولا بأس بالنظر إلى الصغيرة التي لا تشبه وأن يعيها * ويكره أن يقبل الرجل فم الرجل أو يديه أو شيء من أعضائه فيقول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى * ولا بأس بالصاغة * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا بأس بالنظر إلى المعانقة في زاروا أحد غان كانت المعانقة من فوق قبص أو جبة أو كانت القملة على وجهه السرقة دون (٤٠٨) الشهوة ولا عند الكل * رجل طاهر من امرأته قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يشهرها

أولئك المشايخ رحمهم الله تعالى وعامة بعض المشايخ على أنه يحلف مرتين مرة على الموت على العلم ومرة على الوصول على البتات فان سلك في بيت الموت وثبت وصول الميراث اليه يحلف على الدين على علمه ولو أنه أقرب بالدين والموت وإن هذا لا يفرق إلا لأنه أحضر جماعة وقال هؤلاء أخوتي فلهذا المسئلة على وجهين امان بدأ وقال هذا الانفرتة ثم قال هؤلاء أخوتي وفي هذا الوجه يفرم بالتسليم الى رب الدين وان بدأ بالاقارب بالاخوة ثم بالتركة والدين فقد أقر لهم بالتركة معهم في التركة فصارت التركة مقسومة بينهم بالخصص وإذا أقرب بالدين والتركة بعد ذلك فإنا جعل باقراره في حقه ويستوفى الدين من نصيبه خاصة كذا في التتارخانة * قال ولوان رجل مات فادعى وارثه على رجل أنه كان له عليه ألف درهم دين وصار ميراثا له وأقر المدي عليه بالموت وأنكر الدين فأراد الورث أن يحلفه حلفه باقضاء ما كان له عليه ألف درهم ولا شيء منه من الوجه الذي أدي وكذا إذا أقام الابن بينة على الدين لا يحلف الابن على قبض الاب عندنا وان أقر المديون بالدين وأدى أن الاب قبض منه الدين أو عرّض المديون فقال قد يكون على الانسان دين ثم لا يتي باعتبار ان صاحب الدين يقبض ذلك منه أو لا أحب أن أقرب بشي تخافه أن يلزمني وأراد اختلافه يحلف الاب حينئذ على العلم بالله ما تعلم أن أباه قد قبض هذا المال * قال في إيراد رجل مات فامر رجل وأدى أنه وارث الميراث لا وارثه غيره وأن قاضي بلدة كذا قضى بكونه وارث الميت وجاء بشاهدين شهدا أن قاضي بلد كذا شهدنا على قضاءه أن هذا وارث فلان الميت لا وارثه غيره وقال الشهود لا ندري بأي سبب قضى فان القاضي الثاني يجعله وارثا وينفي للقاضي الثاني أن يسأل المدي عن نسبته عن الميت وهذا السؤال ليس بشرط لتنفيذ القضاء حتى يولي بين المدي سببا نقض القاضي الثاني قضاء الاول ولكن هذا السؤال من القاضي على سبيل الاحتياط ليعلم أنه بأي سبب يستحلف حتى لو ظهر وارث آخر يعرف القاضي الثاني أن أهمها أولى بالميراث فان أخبر المدي بسبب بكونه وارثا على وجهه من الوجوه أمضى قضاء الاول بالميراث ودفع المال اليه ولكن لا يقضي بالسبب الذي ادعى فان جاء رجل بعد ذلك وأدعى أنه أبو الميت لا وارثه غيره وأقام على ذلك بينة فينتظر ان كان الاول بين سببا لا يثبت مع الاب بذلك السبب جعل القاضي الميراث كله للثاني وان كان الاول بين سببا يثبت مع الاب بذلك بان بين أم ابن الميت جعل القاضي الثاني للاب سدس الميراث وان ذكر الاول أنه أبو الميت وأقام الثاني بينة أنه ابن الميت يعطى الثاني خمسة أسداس وان ذكر الاول أنه أبو الميت وأدى الثاني أنه أبو الميت وأقام على ذلك بينة وقضى القاضي الثاني بأبوة جعل الميراث له لان أبوة الثاني ثبت بالقضاء بالبينة وأبوة الاول لم تثبت بالاقرار * لو جاء رجل وأقام بينة أنه أبوهذا الميت وقضى بأبوة وجعل الميراث له وأقام الثاني بينة أنه أبو الميت فالقاضي لا يقبل

الفرق القاضى بينهما * وجاع الخائض حرام * ثم قال أبو حنيفة رجه الله تعالى أنه لن يستمتع به فوق المئزر * بينه وليس له ما تحت * وقال محمد رجه الله تعالى تحت شعا ردم يعنى الجماع وله ما سوى ذلك * وبين العلماء اختلاف فيما قال أبو حنيفة رجه الله تعالى أنه لن يستمتع به فوق المئزر قال إبراهيم رجه الله تعالى برأيه الاستمتاع بالسرعة وما فوقها * وقال الحسن رجه الله تعالى شدة فداً بالآزار يرضى حاجته فيدون الفرج فوق الأزار * أنحصر جماع الخائض لا يحرم الدواعى * وكذلك الصوم * وفى الاستبراء يحرم الوطء * والدواعى فى الخبرين المألو كتمتلك حدث * وعن محمد رجه الله تعالى فى المسية لا يحرم الدواعى حالة الاستبراء * ويكره للرجل أن يجامع امرأته وسه هافى البيت من يعلم ذلك * ويكره لمخارية الرجل وبعد المرأة النظر إليها حالة الماضية ولا بأس للرجل أن يفس فرج امرأته * وكذلك المرأة أن تفس فرج زوجها كى تحرك * قال أبو يوسف رجه الله تعالى سألت أبا حنيفة رجه الله تعالى عن هذا فقال

لابأس به وأرجوا أن يعظم أجرهما * امرأة أصابتها قرحة في موضع العورة لا يحل للرجل أن ينظر إليها ولكن يعلم امرأته لتدوا بها فإن لم يجدوا امرأة تدوا بها أو امرأة تعلم ذلك أعلت وخيف عليها البلاء والوجع والهالك فانه يسد ثوبها كشيء الاموضع تلك القرحة ثم يدوا بها الرجل ويقض بصروها استطاع الاذن ذلك الموضع * ولا فرق في هذا بين ذوات المحارم وغيرهن لان النظر الى العورة لا يحل بسبب المحرمية * وللقابلة أن تنظر الى فرج المرأة عند أخذ الولد لكان الضرورة * وكذا للعالم أن ينظر الى فرج البالغ عند الختان * وإذا أراد الرجل أن يشترى جارية فيقبل له أن ينظر الى شعرها وصدورها ونديها وععضدها وساقها وقدمها وان كان يشتهي * ولا يحل له أن عرس اذا كان يشتهي أو أكبر رايه أن يشتهي ولجارية المرأة أن تغزو رجل زواج سببها * وينبغي أن يحتن الصبي اذا بلغ نزع سنين فان خسنوه وهو أصغر من ذلك فحسين * وان كان فوق ذلك قليلا قالوا لا بأس به * (٤٠٩) وأبو حنيفة رحمه الله تعالى لم يقدر وقت الختان قال

شئ من الأئمة المقلون رجه
اقتة الى وقت الختان من
حين يحتمل الصبي ذلك الى
أن يبلغ * والرجل أن يحتن
ولده الصغير ويحجمه
ويداويه ويوطق فرجه وبجراحته
ويقض له الهبة ويشترى
ويبيع ويؤجر داره ويزوج
أمته * ولا يزوج عبده
والجد ووصي الاب ووصي
الحديث له الاب * ولا يجوز
ذلك لوصي الام والخال
وصي الام وان كان في
بجرا لا أنه يقض له الهبة
ويؤجر داريته وأمته وعبد
في الاستحسان ان لم يكن
أقرب منه ولا من يعوله غيره
* وكذا الام * والمثلث اذا
حجم القبط أو ختنه أو وطق
جرحه كان ضامنا اذا هلك
لانه ليس بولي

فصل في الختان

اذا ختن الغلام ولم يقطع
كل جلده قالوا ان قطع أكثر
من النصف يكون ختانا

بنته ولا يدخل مع الاول * قال في الكتاب ولو أن القاضي الثاني حين قضى بالميراث للثاني قال الاول أنا أقيم
البينة عندك أي ابوالميت لا يلتفت اليه * وان أقام الاول بيته على أن القاضي الاول قضى بآبائه جعل
القاضي الثاني الميراث الاول * ولو أن القاضي يقض بآبائه الثاني حتى أقام الاول بيته على آبائه قضى
القاضي بالميراث بينهما الاستواء ثم في الدعوى والحق والخواب في ولا العاقبة كالجواب في الابوة بأن ادعى
الاول أنه مولى الميت أعققه وأن القاضي الاول ناقض في الميراث لذلك وادعى الثاني أنه مولى الميت أعققه
لانه لا يتصور أن يكون الشخص معتق من اثنين من كل واحد منهما على الكمال كما لا يتصور أن يكون ابنا
للأثنين لكل واحد منهما على الكمال فصار الولاء كالنسب من هذا الوجه وان سبق الحكم لاحدهما بالميراث
بسبب الولا فهو أولى وان اجتمعوا قضى بينهما على نحو ما ذكرنا وان زعم الاول أنه ابن الميت وأن القاضي
الاول قضى بالميراث لذلك أقام آخر بيته بماله اشتركا في الميراث وان سبق الحكم لاحدهما وان زعم الاول
أنه ابن الميت وأقامت أمه بيته أنها بنت الميت فالمرث بالميراث وان سبق الحكم لاحدهما وان زعم الاول
الاول أنه ابن الميت وأبوه أقام آخر بيته أنه أخو الميت لاشي للثاني ولو كان المقضي له امرأه فزعمت أنها
زوجة الميت ثم جاهر رجل وأقام بيته أنه أخو الميت أخذ منها ما زاد على الربع ولو أقام بيته أنه ابن الميت أخذ
منها ما زاد على النصف وصار الحاصل أن القاضي الاول اذا قضى بوراثة الاول ولين سبب الورثة وأقام
الآخر بيته عند القاضي الثاني على نسيبه عن الميت يسأل القاضي الثاني الاول عن نسيبه ان ذكر نسيبا
لا يرث مع الثاني فالمرث كله للثاني وان ذكر نسيبا لارث الثاني معه فلا شيء للثاني وان ذكر نسيبا لارث الثاني
معه يجمع بينهما في الميراث قال فان كان المقضي له الاول معونه أو صغيرا لا يعبر عن نفسه فأقام بعض
ما ذكرنا بيته أنه وارثه وبين نسيبه عن الميت فان كان الثاني ممن يحتمل السقوط بحال نحو الاخ والعم جعله
القاضي ساقطا بالاول وان كان الثاني لا يحتمل السقوط فان القاضي يجعل الاول أفضل الاشياء وقضى
لثاني باقل ما يكون بيته فإذا كان الاول ذكرا يجعل ابن الميت حتى لو كان الثاني أباعطى له السدس
لكونه أفضل ولو كان الثاني زوجة الميت يعطى لها الثلث لكونه أفضل قال ولو أن امرأه أقامت بيته أن
قاضي بلد كذا قضى بأنها وارثه وهذا الميت وجعل كل الميراث لها فهذا القاضي الثاني ذلك كما يقدر للرجل
فان أقام بعد ذلك رجل بيته أنه ابن الميت أو أبوه أو أقامت أمه بيته أنها زوجة من القاضي الثاني
المرأة الاولى عن سبب القضاء فان زعمت أنها بنت الميت عامل معها بزعمها وان كانت المرأة الاولى صغيرة
لا تعبر عن نفسها أو كانت معنوه جعل القاضي لها أكثر ما يكون لها هو لأقل ما يكون لهم مع
المرأة الاولى حتى لا ينقض القضاء الاول الا في القدر المتيقن كذا في المحيط * اذا ادعى رجل على ورثته رجل دينا

(٥٢ - فتاوى ثالث) وان كان نصفا أو دونه لا يكون ختانا * واذا لم يكن ممد حلة الصبي لم يقطع الابشيد وحشفته ظاهرة
لوراها انسان براه كأنه ختن قالوا ينظر اليه النقات وأهل البصر من الجاهل فان قالوا هو على خلاف ما يمكن الاختتان فإنه لا يشدد عليه ولا
يتمرض بل يترك ويكون ذلك عذرا والواجبات تسقط بالاعذار فالسنة أولى * وكذا الجوسى اذا سلم وهو شيخ ضعيف أخبر أهل البصر
أنه لا يطبق الختان يترك واذا اجتمع أهل مصر على ترك الختان فانهم الامام كما يقاتلهم في ترك سائر السنن * واذا اغتسل الاقارب من
الختانة قال أبو بكر الخبي رجه الله تعالى بحب عليه ايصال الماء تحت الحلدة كتحب الضمضة والاستنشاق على الجنب ولو توضأ لم يوصل
الماء تحت الحلدة جاز ولا بأس للمرأة أن تخلقي رأسها فان فعلت ذلك أعذرت أو وجع * وبكره الخصاص في آدم * ولا بأس بدخول الخصى
على التسامع ما يبلغ حد الحلم وقدره وذلك بخمس عشرة سنة * ولا بأس بمحضا السور اذا كان فيه ضرر ولا بأس بمحضا الهائم وكى الاغنام

لان فيه منفعة ظاهرة وكذا لئلا يأس بكى الصبي لداؤه أصابه * ولا بأس بيقب اذن الطفل لانهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية ولم يشكر عليهم ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم * واذا اعترض الوارد في بطن الحامل ولم يجد دوا سيلا لاستخراج الولد الا بقطع الوالد اربا ربا ولولم يفعلوا ذلك يخاف هلاك الام فالوان كان الولد ميتا في البطن لا بأس به * وان كان حيا لم يجز ان يقطع الوالد اربا ربا لانه قتل النفس المحترمة لصيانة نفس أخرى من غير تعمد منه وذلك باطل * واذا جوعت البكر فمداون الفرج ودخل الما فخرجها فحلت فدا وان ولادتها قالوا يزال عذرتها بايضة أو يصغر درهم لان خروج الولد بدون ذلك لا يكون * واذا أسقطت الولد باع لاجل قالوا ان يستن شي من خلقه لان تأتم قال رضى الله عنه ولا قول به فان الحرم اذا كسر بيض الصيد يكون ضامنا لانه أصل الصيد فلما كان مؤاخذا بالجزا ثمة فلا أقل من أن يلحقها اثم هذا اذا أسقطت بغير عذر (٤١٠)

على الميت وقال ان اباهذا قد مات ولّى عليه كذا وقد أقر بذلك في حياته طائعا ومات قبل ان يوفى شيأ من ذلك وخلف من التركة في يده ولا ماني بالدين المدعى به وزيادة ولم يبين أعيان التركة فالتحارر لفتوى أن لا شرط بين أعيان التركة لثبات الدين ولكن انما بأمر القاضي الوارث بقضاء الدين اذ ثابت وصول التركة اليهم * وعندا نكارهم وصول التركة اليهم لا يمكن المدعى اثباته الا بعد بيان أعيان التركة في أيديهم بما يحصل به الاعلام * رجل ادعى دارا في يد رجل وقال في دعواه هذه الدار كانت لاي فلان مات وتر كها ميراثي ولاخني فلانة لاوارث له غيرناوترك مع هذه الدار ثيابا ودواب فقسمتا الميراث ووقعت هذه الدار في نصيبي بالقسمة واليوم جميع هذه الدار ملكي بهذا السبب وفي يده هذا المدعى عليه بغير حق فدعواه صحيحة ولكن لا بد وأن يقول أخذت أخني نصيبها من تلك الاموال حتى يصح منه مطالبة المدعى عليه بتسليم كل الدار اليه ولو قال في دعواه ماتت أختي وتر كها ميراثي وأختي ثم أقرت أختي بحجبتها الي وصدة فتبني ذلك فالصحيح أن القاضي لا يسمع دعواه في الثلث لان هذه دعوى المالك في الثلث بسبب الارقرار ودعوى المالك بسبب الارقرار غير صحيحة وعلمه فتوى عامة المشايخ كذا في المنطق * ومن له الدين المؤجل اذا أراد اثباته فله ذلك وان لم يكن له حق المطالبة بالاداء في الحال وكذلك المرأة اذا أردت اثبات بقية مهرها على الزوج فله ذلك وان لم يكن لها حق المطالبة به في الحال * سئل القاضي الامام فممن الاسلام الاوزجسدي عن ادعى على آخر عينا في يده وقال كانت هذه ملك أختي مات وتر كها ميراثي ولفلان وفلان سمي عدد الورثة ولم يبين حصته لنفسه قال تصح منه هذه الدعوى واذا أقام على دعواه البينة فالقاضي يسمع ولكن اذا آل الامر الى المطالبة بالتسليم لا بد أن يبين حصته ولو كان بين حصته ولم يبين عدد الورثة بأن قال مات أبي وترك هذه الامن ميراثي ولجاعة سوى وصتي منه كذا وطالبه بتسليم ذلك قال لا تصح منه هذه الدعوى ولا بد من بيان عدد الورثة لجواز ادلائه لو يبين كان نصيبه أنقص * رجل ادعى على رجل أنه له على فلان ألف درهم دين وأنه مات قبل أن يؤدبها اليه وأن في يديك ألف درهم من ماله وطالبه بقضاء الدين من ذلك المال فلقاضي لا يسمع دعواه واذا لم يسمع دعواه لا يلحق المدعى عليه ولو أقام بيينة لا يسمع بيئته كذا في الخط * مات نصراني فمات امرأته مسلمة فقالت أسلمت به دموتة ولّى الميراث فقالت ورثته أسلمت قبل موته ولا ميراث لك فالقول للورثة ولومات المسلم وله امرأته نصرانية فماتت مسلمة بعد موته وقالت أسلمت قبل موته فقالت الزوجة أسلمت بعد موته فالقول للورثة أيضا كذا في الكافي ولا يحكم الحال لان الظاهر لا يصلح حجة للاستحقاق وهي محتاجة اليه أما الورثة فهم الدافون وبشهادتهم ظاهر الحدوث أيضا * ومن مات وله في يد رجل أربعة آلاف درهم ودعة فقال المستودع هذا ابن الميت

الغرة * المرضعة اذا ظهر به الحبيل وانقطع لبنها وليس لاي الصغير ما يستاجر به الظئر ويخاف هلاك الولد قالوا يباح لها أن تعالج في استئزال الدم مادام الحمل نطفة أو علقة أو مضغة لم يخلق له عضو وقد رواتك المدعجة وعشرين يوما وانما أباحوا لها فساد الحمل باستئزال الدم لانه ليس بأدنى فيباح اصيلاته الادنى واذا عزل الرجل عن امرأته بغير أمرها ذكر في الكتاب أنه لا يباح * قالوا في زمانه يباح لسوء الزمان * ولا بأس بقتل الجراد لانه صيد يجل قتله لاجل الاكل فلدفع الضرر أولى * وعن محمد بن سلمة رحمه الله تعالى لا بأس بقتل النمل لانهم من أهل الاذى * ويكره ما يقع في الماء * وقال أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى ان أدت فاقتلها والا فلا

لا

تقتلها * وقال الفقيه أبو الوليد رحمه الله تعالى لا يباح قتلها ما لم تنبذ بالاذى وروى أن غله قترمت نيا فارق بيت النمل فأمرى الله تعالى اليه هلا غله واحدة بعني هلاقت النملة التي أدتلك خاصة * ولا بأس بشق النملة اذا كان فيها حصاة وفي الكيسايت في الجراحات المخوفة والقروح العظيمة وطولها اة الواقعة في المائة ونحوها من العلل ان قيل قد ينجو قديموت ونجوى ولا عوت تعالج * وان قيل لا ينجو أصلا لاتداوى بل ترك ويباح قطع اليد لا كلة * رجل له سلعة أو حجر فأراد أن يستخيره ويخاف منه الموت قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان فعله أحد فقتلها فلا بأس بان يفعل لانه يكون معاملة ولا يكون تعريضا للهلاك * وفي الفتاوى اذا أراد أن يقطع اصبعها لثمة أو شيأ آخر قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان الغالب على من قطع مثل ذلك الهلاك فانه لا يفعل لانه تعريض النفس للهلاك * وان كان الغالب هو الخبا ففوق سعة من ذلك * رجل أوامر أن قطع الاصبع الزائفة

من ولده قال بعضهم لا يضمن لانه معاملة ولهما ولاية المعالجة * ولو فعل ذلك غير الاب والام فملك كل ضامننا عدم الولاية * وقال بعضهم ليس للاب والام ان يقطع وان قطع وأوجب وهن في يده كان ضامنا * واختاره هو الاقل الان يخاف التعدي أو وهن في اليد * رجل وقت لتقليم اطرافه أو خلق رأسه يوم الجمعة قالوا ان كل من يرى جواز ذلك في غيره يوم الجمعة وآخره الى يوم الجمعة تأخيرا فاحشا كان مكرها والامن كان ظفهره طويلا يكون رزقه ضيقا فان لم يجاوز الحد أو أخرته كالاخبار فهو مستحب لماروت عائشة رضي الله تعالى عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من قلم أطافه يوم الجمعة أعاده الله تعالى من البلايا الى الجمعة الاخرى وزيادة ثلاثة أيام * واذا قلم أطافه مرة أو جز شعرا ينبغي أن يدين ذلك الظفر والشعر الجز وزنا ربي به فلا بأس به * وان ألقاه في الكنف أو في المغسل بكرة ذلك لان ذلك يورث داء وينبغي أن يأخذ الرجل من شاربته حتى يوازي الطرف العلين من الشفة العليا ويصير مثل (٤١١) الحاجب * وان اضطرب الولد في

بطن امرأته حامل فقامت بشق بطنها من الجانب اليسر * واذا اتلع الرجل درة انسان ومات وليس له مال غير ذلك كان عليه قيمته ولا يشق بطنه لان حرمه المال دون حرمه النفس * رجل له كلب عتوره بعض كلبه عليه فلا هل القرية أن يقتلوا هذا الكلب وهل يجب على صاحبه ضمان ماعض * قالوا لا يمتدحوا عليه قبل العض لا يضمن * وان كانوا قد سبوا الى صاحب الكلب قالوا يكون ضامنا بغيره لاحتياط المائل * قال مولانا رضي الله تعالى عنه وينبغي أن لا يكون ضامنا فان الدابة اذا دخلت أرض الغير وأفسدت الزرع لا يضمن صاحبها اذا لم تدخل بارأ صاحبها في الزرع ولا يضاف فعل الدابة الى صاحبها الا بالارسال فينبغي أن لا يضمن اذا لم يكن من صاحبها اشلاء * قرية فيها

لا وارث له غيره فانه يدفع المال اليه بخلاف ما اذا قرر رجل أنه وكل المودع القبض أو أنه اشتراه منه حيث لا يؤمر بالدفع اليه لانه أقر بقبضه حق المودع اذ هو حي فيكون اقراره على مال الغير ولا كذلك بعد موته بخلاف المدين اذا أقر بتوكيل غيره بالقبض لان الدين يقتضي بأنه المالك فيكون اقراره على نفسه فيؤمر بالدفع اليه ولو قال المودع لا خرهذا ابن الميت أيضا وقال الاول لسأليت ابن غيرة قضى بالمال للاول كذا في الهداية * في التوالت الظاهر في ففسد المودعة اذا لم يؤمر بالتسليم ومع هذا سلم ثم راد الاسترداد هل لذلك كرشح الاسلام علام الدين رحمه الله تعالى أنه لا عليك الاسترداد وكان والذي يمكن عن أستاذنا ظهير الدين الرغبي أني أنه كان يتردد في جواب هذه المسئلة وفي فصل المودعة اذا لم يؤمر بالتسليم ولم يسلم حتى ضاعت في يده هل يضمن قبل لا يضمن وكان ينبغي أن يضمن واذا قسم الميراث بين الغرماء أو بين الورثة قال لا يأخذ من الغريم ولا من الورثة كضلاله وهذا في احتاط به بعض القضاة كذا في النهاية * وهو ظلم وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهداية * وقالوا لا يأخذ الكفيل أي لا يدفع المائل اليهم حتى يأخذ الكفيل وهذا الذي كرهوه وهو الدفع الى المدعي انما يعرض أن لو كان وارثا من لا يجب بغيره وأما اذا كان يجب بغيره فالحكم بخلافه ذكر هذه المسئلة في أدب القاضي للصدر الشافعي رحمه الله تعالى فقال اذا حضر الرجل وادعى دارا في يد رجل أنها كانت لبيه مات وتركها ميراثا له فقام على ذلك بينة قولهم يدعوا على عدد الورثة ولم يعرفوه لم يكن قالوا تركها ميراثا لورثته فانه لا يقبل هذا الشهادة ولا يدفع اليه شيئا حتى يقيم بينة على عدد الورثة لانهم عالم يشهدوا ولا يصير نصيب هذا الواحد معولوا والقضاء بغير العلم متعذر (وههنا ثلاثة فصول) الاول هذا والثاني وهو ما اذا شهد الشهود أنه ابنه وورثه لا تعرفه وارثا بغيره فان القاضي يقضي بجميع التركة من غير تلوم والفصل الثالث اذا شهدوا أنه ابن فلان مالك هذه الدار ولم يشهدوا له على عدد الورثة ولم يقولوا في شهدادتهم لا تعرفه وارثا غيره فان القاضي يتلوم زمانا على قدم ما يرى فان حضر وارث غيره قسم المال بينهم وان لم يحضر دفع الدار اليه وهل يأخذ كضلالا يدفع اليه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يأخذ انما يدفع الى الورث الذي حضر جميع المال بعد التلوم اذا كان هذا الورث من لا يجب بغيره (١) أكن يتخلف نصيبه كزوج والزوجة هل يدفع اليه أقل النصيبين أو أوفر النصيبين قال محمد رحمه الله تعالى أو فمر

(١) قوله لكن يتخلف نصيبه كذا في النسخ الحاضرة ولعل فيها سقطا وأصل العبارة اذا كان هذا الورث من لا يجب بغيره ولا يتخلف نصيبه فاما اذا كان لا يجب بغيره ولكن يتخلف الخ فليتامل اه بجاو

كلاب كثيرة يتضررهم أهل القرية يؤمر أرباب الكلاب بقتل الكلاب فان أوقفوا الامر الى القاضي حتى يأمرهم بذلك لانه منصوب لدفع الضرر * ولا ينبغي للرجل أن يعض في دابة كلبا الا كلبا يحرس ماله أو يصديه فان أمسكه في داره بغير حاجة ليكن للبر ان حق المنع وان أرسله في السكة كان لهم حق المنع * فان امتنع عن ذلك دفعوا الامر الى القاضي * وكذا اذا أمسك دجاجة أو حشا أو عرجلا في الرستاق فهو على هذا * والهرة اذا كانت مؤذية لا تضرب ولا يقطع أذننها ولا يعزلها ولا يذبحها السكن * ويباح قتل القملة بكل حال * ويكره احرافه او احراف العرق بالثار فان طرح القملة حية لا بأس به * والادب أن يقتلها * ولا بأس بالقمل في القمل في الشمس لموت الديدان لان فيه منفعة لا دى فهو بمنزلة القمل في الشمس * ومما يتصل بقتله الحمار ابن كبير قبل امرأته أبيه عن شهوة وهي ابنة خمس سنين أو ست سنين قال أبو بكر البجلي رحمه الله تعالى لا تحرم على أبيه لانها غير مشتهدة وان اشتد الابن لا يعتبر * فقيل له

لو كانت المرأة كبيرة خرجت عن حد النكاح والمسئلة بها قال يحرم على أبيه * والمرأة اذا ادخلت ذكر صبي في فرجها والصبي من أهل الجماع قال محمد بن مسلم رحمه الله تعالى هذا لا يكون الا عن انتشار به في تحريم على أبيه * رجل قدم من السفر فأراد أن يقبل اخته وهي شجعة فالوان كان يخاف على نفسه لا يجوز * رجل مس شعر امرأته عن شهوة قال أبو نصر رحمه الله تعالى لا تثبت حرمة المصاهرة أراد به الشعر المتبرسل وأنه أعظم بالواب * باب ما يكره من الثياب والحلي والزينات وما لا يكره وما يقبل فيه قول الواحد في الحل والحرمه وما لا يقبل * لبس الحرير المصمت حرام على الذكور في الحرب وغيره * وكما يكره في حق البالغ يكره الباس الصبيان الذكور ويكره الاثم على من البسه * وانما حرم لبس الحرير لما روى أبو هريرة عن أنس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الحرير لباس أهل الجنة فمن لبسه (٤١٢) في الدنيا فلا يلبس منه في الآخرة وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا لباس لبس الحرير في الحرب فان

النصيبين وهو النصف للزوج والربع للمرأة * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أقل النصيبين وقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى مضطرب والمسئلة فيما اذا ثبت الدين والارث بالمهادة أما اذا ثبت الدين والارث بالاقرار فيؤخذ الكفيل بالاتفاق كذا في النهاية * وانما كانت الدار في يد رجل وأقام الآخر البينة أن أباه مات وتركها له ما بينه وبين أخيه فلان الغائب قضى له بالنصف وترك النصف الآخر في يد الذي هي في يده ولا يستوفى منه بكفيل وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالان كان الذي هي في يده باحدا أخذ منه وجعل في يد أمين وان لم يجد ترك في يده ولو كانت الدعوى في منقول فقد قيل يؤخذ منه بالاتفاق لانه يحتاج فيه إلى الحفظ والتزاع أبلغ فيه بخلاف العقار لانه محصن بنفسه ولهذا علل الوصي بيع المنقول على الكبير انما يبيع دون العقار وكذا الحكم وصى الام والاخ والمعلم على الصغير وقيل المنقول على الخلاف أيضا وقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه أظهر لما يحتاج إلى الحفظ واذا حضر الغائب لا يحتاج إلى إعادة البينة وقال الشيخ الامام علي البزدي رحمه الله تعالى وهو الاصح كذا في الكفاية * وبسبب النصف اليه بذلك القضاء لان أحد الورثة ينتصب خصم عن الباقي فيما يستحق له وعليه دينه كان أو عينا لان المقضى له وعليه انما هو الميت في الحقيقة وواحد من الورثة يصلح خليفة عنه في ذلك بخلاف الاستيفاء لنفسه لانه عامل فيه لنفسه فلا يصلح ان يباع غيره فهذا الاستوفى في الدار لانصيبه وصار كما اذا قامت البينة بدن الميت الا انه انما ثبت استحقاق الكل على أحد الورثة اذا كان الكل في يد ذكروه في الجامع كذا في الهداية *

باب السادس والعشرون في الحبس والمأزمة

واذا جاهر رجل بربط رجل الى القاضى وأثبت عليه ماله سنة أو أقل الرجل له فالقاضي لا يحبس منه من غير سؤال المدعى هذا هو مذهبنا واذا سأل المدعى ذلك ذكر في كتاب الاقضية أن القاضي لا يحبس في أول الوهلة ولكن يقول له قم فأرضه فان عاذه مرة أخرى حبسه ولم يفصل بين الدين الثابت بالاقرار وبين الدين الثابت بالبينة وهو اختيار الخصاص والمذهب عندنا أن في فصل البينة يحبس في أول الوهلة وفي فصل الاقرار لا يحبس في أول الوهلة بل يحبس في المرة الثانية ذكر في بعض الروايات انما يحبس وفي بعضها أنه لا يحبس انما يحبس في المرة الثالثة ثم اذا جاءه اوان الحبس فان عرف القاضي بساير حسبه وان لم يعرف بساير لاسباله ألت مال هذا هو ظاهر مذهب أصحابنا رحمه الله تعالى وهل يسأل المدعى اهل مال ظاهرا مذهب أصحابنا أنه لا يسأل الا اذا طلب المدعى عليه ذلك كذا في التتارخانية * فان سأل المدين من القاضي أن يسأل صاحب الدين

كان الثوب سداه غير حرير كالخز والقطن ونحو ذلك ولجنه حرير يكره لبسه في غير الحرب عندهم وجاز لبسه في الحرب * وأما ما كان سداه حريرا وجنجه غير حرير كالعاني والخز والمهم جاز لبسه في كل حال عندهم وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا لباس بافتراش الحرير والديباغ والنوم عليهم * وكذا الوسايد والمرافق والبسط والستور من الديباغ والحرير اذا لم يكن فيها ثماثيل * وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يصكره جميع ذلك * وروى بشرع في أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا لباس بالعلف في الثوب من الحرير اذا كان أربعة أصابع أو دونها ولم يحك فيه خلافا * وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في السراية

لا لباس بالمال لانه تبع ولم يقدر * وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال لا لباس بافتراش كل ما من سباع أو غيرها أله الذكبة والميتة فيه سواء قال داغذ كانه وكذا الصوف والشعر والعظام والطبق والعصب والحافر * واختصا بالحناء والوسمة حسن * ولا يحض بد الصبي ولا رجله ولا لباسه للنساء ولا لباس لبس الخنزير جل اذا كان جنجه غير حرير * ويكره لرجل أن يلبس الثوب المصوغ بالصففر والزعفران والورس * ويكره الشراب والادهان في آنية الذهب والفضة * وكذا الجمهر والمكاحل والمداخن * وكذا الاكحال بعل الذهب والفضة * وكذا السرر والكراسي اذا كانت منفضة أو مذهبية * وكذا السرج اذا كان مقفضا أو مذهبيا * وكذا الركب والجامع * وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا لباس بالشراب في الآنية المنفضة والمذهبية اذا وضع فاعلى العود * وفي الكرسي والسرر بقية على العود والشراب دون الذهب والفضة * ولا لباس بأن يجعل الذهب والفضة في سقف الدار أو المسجد أو أن

يقول المحدثون الذهب والفضة من ماله فان الكعبة من حرفة بماء الذهب والفضة مستورة بالوان الديباخ والحمر * ولا بأس بأن يحمل المحدث مذهباً موقفاً أو مذهباً * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن ذكره جميع ذلك * واختلفوا في قول محمد رحمه الله تعالى * ولا بأس بحملة المنطقة والسلاح وحامل السيف بالفضة في قوله * وبكره ذلك بالذهب عند البعض * وهذا اذا كان يخص من الذهب والفضة * أما القول به الذي لا يتخاص منه الذهب والفضة لأبس به عند الكل * ولا بأس بماء برقع أو فضة * وبكره الباب منه * ولا بأس بأن يشرب من كفي في خمره حام ذهب أو فضة * والنساء فيما سوى الحلي من الأكل والشرب والاداهان من الذهب والفضة والقعود بعجلة الرجال * ولا بأس لبس الديباخ والحمر والذهب والفضة والثوب * وبكره الأكل على خوان من ذهب أو فضة ولا رخصة للرجل فيما يتخذه من الذهب والفضة ففضاً أو مذهباً ما خلا الخاتم من الفضة وحلية السيف والسلاح (٤١٣) لرخصة جابت فيه * وبكره

أهـ مال سألته القاضي بالاجماع فان قال الطالب هو معسر لا يجبسه لانه لو أقر بعسره بعد الحبس أخرجه
وقبل الحبس لا يجبسه فان قال الطالب هو موسر قادر على القضاء وقال المدون اننا معسر تكلموا فيه
قال بعضهم القول قول المدون انه معسر وقال بعضهم ان كان الدين واجبا بدلاء عما هو مال فلترض ونحن
المبيع القول قول مدعى اليسار مروى كذلك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى لان قدرته
كانت نامة بلبدل فلا قبل قوله في زوال تلك القدرة وان لم يكن الدين بدلاء عما هو مال كان القول قول
المدون وقال بعضهم كل ما وجب بعبده لا يقبل قول المدون انه معسر وان لم يكن ذلك بدلاء عما هو مال
كذافي فتاوى قاضيان * فقد عرفت ان الفتوى على أنه لا يجبس الا فيما كان بدلا عن مال فلا يجبس
في المهر والكفالة على المفتي به وهو خلاف ما اختاره المصنف بعنا صاحب الهداية وذكر الطرسوسى
في أنفع الوسائل أنه المذهب المفتي به فقد اختلف الافتاء فيه التزمه به بقدره ولكن بدل مال والعمل على
ما هو في المتن لانه اذا تعارض ما في المتن والفتاوى فالعقد ما في المتن (١) ولذا لم يقدم ما في الشروح على
ما في الفتاوى كذا في الجرائد قال محمد رحمه الله تعالى في كتاب الحوالة ويجبس في الدين كلها كانتا
من كل من أخ أو عم أو خال أو زوج أو زوجة أو امرأة أو رجل مسلما كان أو ذميا أو حرما مستأمنا
أو محجرا أو زمنا ومقعدا أو أشل أو مقطوع اليد قال الآن يكون أباً وأماً فانه لا يجبس واحد من الابوين
بين الابن وكذلك لا يجبس الجد الواحد وان علوا وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يجبس قال الآن
يجب عليهم ما نفقته وكل من أجبره على النفقة وتأتي حسبه كأن أباً أو أمّاً أو وحداً أو زوجة أو زوجاً والمكاتب
والعبد الناجر في الحبس بمنزلة ما وصفت له والعبد لا يجبس مولاه وكذا لا يجبس المولى امسده اذا لم يكن
عليه دين وان كان مديونا بس فيه كذا في الخيرة «وأما العبيد الحرفية المشايخ زعمهم الله تعالى مالوا
الى الحبس وجعلوا كالبالغ وبعضهم قالوا اذا كان له وصى يجبس تأديسا حتى لا يعود مثله ولا يضجر الوصي
فتستأجر الى قضاء الدين وان لم يكن له أب أو وصي لم يجبس فأما اذا كان مجبوراً عليه فقد ذكر في بعض
المواضع أنه ان كان له أب أو وصي يجبس بدنه يعني الأب أو الوصي وان لم يكن له أب أو وصي نصب القاضي
قيما للمبيع من ماله بقدر الدين وبولي الغرماء معهم كذا في المنتقط * والمكاتب يجبس مولاه الا فيما كان
من جنس الكتابة والمولى لا يجبس المكاتب في دين الكتابة وغيرها وفي رواية ابن سماعة يجبس في غير مال
(١) قوله ولذا لم يقدم ما في الشروح كذا في جميع النسخ الحاضرة فهو حق رف فاحش والصواب وكذا
بقدم ما في الشروح والحج كما يعلم بالوقوف على أنفع الوسائل اهـ مع صححه بجراوى

محمد رحمه الله تعالى بضمين قيمة البت وأصبغاه غيره صور بمنزلة مالوا حرق بربطا الانسان فانه بضمين قيمة العود وان كسره لا يضمن شيئا له لم يستملك الحطب والخشب ولا بأس للراة أن تجعل في فرونها وذواتها شيئا من البر ويكره أن تله شعرها بشعر غيرها * ولا بأس للتاجر حاق شعر حمة الغلام لأن يزيد في الثمن فان كان العبد للخدمة ولا يريد به التجارة لا يستحب أن يشعل ذلك وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال حلفت رأيي بمكة فخطأت في الحمام فثلاث منهن في حلت مسندرا فقال استقبل القبلة * ونالته الجانب الايسر فقال الايمن وأردت أن أذهب بعد الحاق فقال ادفي شعرك فرجعت ودفنته * ولا بأس بدخول النساء في الحمام اذا دخلن بثيابهن ويكره غزرا لاعضاء في الحمام لان الخادم ربما فعل ذلك عن شهوة * وان كان ذلك للضرورة فلا بأس به ولا بأس بان يكون المولى راكبا والغلام يمشي معه اذا كان الغلام يطبق ذلك فان كان لا يطبق (٤١٤) يكره * الرجل اذا كان في بيت أخذته الزلزلة لا يكره ان ينقل الى القضا ويغير

الكتابة والصحيح هو الاول كذا في فتاوى قاضيان * ويجب المسلم بدني الذي والذى بدني المسلم وكذا المستامن كذا في الخلاصة * وفي الكبرى والقنوي على الاول ويجب في الحدود والقصاص اذا قامت البيعة حتى يسأل عن الشهود فأما قبل اقامة البيعة فانه لا يجزئ * فان شهد شاهد عدل بذلك بسبه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجزئ بسبه في حد القذف والقصاص كذا في التتارخانية * وفي كفالة الاصل لا تجب العاقلة في دية ولا أرس ولكن يؤخذ من عطاياهم * ولو لم يكونوا من أهل العطاء وامتنعوا من الاداء يجبرون كذا في الخلاصة * وان طلب المدي المدين في القصاص فامتنع عنه المدي عليه ونكل فانه يجبر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكذلك في المدين في القسامة * ويجب الدارون الذين هم مخفون على المسلمين وأهل الفساد حتى تعرف منهم التوبة * والدعارة من بقصد اتلاف أموال الناس أو أنفسهم أو كلهم ما فانا كان يخاف على الناس منه في النفس والمال حسن في السجن حتى تظهر منه التوبة * وينبغي أن يكون للنساء محبس على حدة تجوز زعن الفتنة وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن المرأة تجلس في محبس النساء ولكن يحفظها الرجل وفي مختصر خوهر زاده أن يجلس الكفيل بالنفس كالجس في الدين قال نعم واذا حبس كفيل الرجل بامر بالمال فلا كفيل أن يجلس الذي عليه الاصل ألا ترى أن الكفيل اذا طوب بالمال أنه لا يطلب الاصل فاذا لزم كان له أن يلازم الاصل فاذا أخذ من الكفيل كان له أن يأخذ من الاصل كذا في التتارخانية * ولا يأخذ المال قبل الاداء وهذا يدل على أن رب الدين لو أراد أن يجلس الكفيل والاصل له ذلك وهي واقعة القنوي وكذا يجلس كفيل الكفيل وان كثروا كذا في الخلاصة * فان حبس رجل في دين وجاء آخر يطالبه بالدين قال القاضي يخرج المطلوب حتى يجمع بينه وبين المدي فان قامت للمدي بيعة عادلة أو أقرأه اعادة الى السجن وكتب في دوائيه أنه محبوس بحق هذا المدي أضاع الاول حتى اذا قضى دين أحدهما في محبوسا بدني الآخر كذا في المحط * لهما على رجل دين لاحدهما القليل ولا آخر الاكثر لهما حب القليل حسنه واسبب الاكثر اطلاقه بالرضاء وان أراد أحدهما اطلاقه بعد مراضا بحسبه ليس له ذلك كذا في التتارخانية * لا ينبغي للقاضي أن يضرب محبوسا في دين ولا غيره ولا يصفد ولا يقيد ولا يغفل ولا يعذ ولا يجرد ولا يقفه في الشمس واذا خاف القاضي على المحبوس في السجن أن يفر من حسنه حوله الى حبس اللصوص الا اذا كان يخاف عليه منهم ما يئنه وبين اللصوص عداوة وعرف أنه لو حوله اليهم لم يقصده ولا يحول كذا في محط الدرخصي * ولا يقام بين يدي صاحب الحق اعانة كذا في الخلاصة * وان كان هذا المحبوس لا يزال يهرب من السجن يؤتبه القاضي بأساوط كذا في الملتقط * ومتى حبسه القاضي يكتب اسمه ونسبه في دوائيه ويكتب من يجلس لاحد له يكتب

خلا فاما قاله بعض الناس * بل يستحب الفرار لما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على هدف مائل فأصرع المشي قبله أتدمن قضاء الله قال عليه الصلاة والسلام فرأى من قضاء الله تعالى بقضائه * ولا بأس بالاحتفال يوم عاشوراء بل هو مستحب لقوله عليه الصلاة والسلام من احتفل يوم عاشوراء بالأعداء المروح لم تزد عيناه أبدا * واذا ماتت المرأة في رجل ليس معها امرأه لم يغسلوها وان كانوا محرمين ولكنها عليهم بالصعيد فان كان من يمسحها محرمها يمسحها بغير خرقة * وان لم يكن لها محرم يمسحها بخرقة بالفهاعلى كفه * والرجل اذا مات في نساء ليس معهن رجل يوم على ما بيننا الآن من تيمم ان كانت حرة تيمم بخرقة تافهاعلى كفها وان كانت مملوكة تيمم بغير خرقة وأتمته وأتمه غيره في

ذلك سواء * وان كان معهن رجل الآنه كافر علمته الغسل يغسله * وكذا اذا كان مع الرجال امرأة كافرة علموها الغسل * مقدار لتغسلها وان كان معهن من لم يبلغ حد النكاح وعلمته غسل الميت يغسل الرجل * فصل فيما قبل فيه قول الواحد وما لا يقبل من آثار حضرته الصلاة ولم يجد ماء الا في اناء فآخبره رجل أنه نجس قال في الكتاب ان كان الخبر بعد الايسر له أن يتوضأ بذلك الماء وان كان فاسقا فله أن يتوضأ بذلك الماء لان الطهارة في الماء أصل فيتمسك بالاصل فلا يسل حكمه كما لا يثبت الخبر برؤية الفاسق * بخلاف ما اذا أخبره فاسق في الماء ملات فان يجوز لاخذ بقول الفاسق في المكان الضرورة وان كان الخبر بنجاسة الماء مستورا فالله متورف بمنزلة الفاسق في ظاهر الرواية * وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن المستورفة كالعدل * والمأخوذ ظاهر الرواية لان العبد الشرط وما كان شرط لا يكتب في وجوده من حيث الظاهر كن قال له بده ان لم تدخل الدار اليوم فانت حرقضى اليوم فقال العبد لم أدخل وقال المولى دخل

كان القول قول المولى وان كان الظاهر شاهد الاعداد فان كان الخبر بنجاسة الماء بعد اثباته فالعبد بمنزلة الحر العدل كما في رواية الاخيار * وان كان الخبر بنجاسة الماء امر آخره ظاهراً معتبره بالجل كما في رواية الاخبار والامة الثقة بمنزلة الحر فان أراق الماء ثم نهم كان ذلك حوط وان كان أكبر رأيه أن الخبر بنجاسة الماء كذب فانه يتوضأ به ولا ينهم وان كان الخبر بنجاسة الماء رجلاً من أهل الذمة لا يقبل قوله فان وقع في قلبه أنه صادق في هذا الوجه قال في الكتاب أحب أن يرى الماء ثم ينهم ولو توضأ به وصلى جازت صلاته وفي خبر الفاسق اذا وقع في قلبه أنه صادق فانه ينهم ولا يتوضأ به لان الفاسق من أهل الشهادة على المسلم أما الكافر ليس من أهل الشهادة على المسلم * ولو كان الخبر بنجاسة الماء مصداقاً أو معترهاً يفتلن ما يقولان قال فهو كذلك من أصحابنا من قال المراد بهذا العطف أن الصبي كالبالغ اذا كان مرضياً ونسقط اعتبار البلوغ كما بسطناه في اعتبار الذكورة والخبرة ويكون هو كالبالغ كما في المعاملات * والاصح أن مراده (٤١٥) العطف على الذي فان خبر الصبي والمعترف في هذا كثير الذي

مقدار الحق الذي عليه ويكتب التاريخ فيكتب حبس فلان بن فلان بكذا وكذا درهم ما يوم كذا ومن شهر كذا في سنة كذا كذا في محيط السرخسي * قال محمد رحمه الله تعالى في كتاب الخوارج والكفالة اذا حبس الرجل في الدين شهرين أو ثلاثاً ثم سأل القاضي عنه في السروان ساءل عنه في السروان ما يحبس كذا في المحيط * ثم اختلفت الروايات في تقدير تلك المدة فمن محمد رحمه الله تعالى أنه قدرها شهرين الى ثلاثة وعنه أيضا أنه قدرها اربعة أشهر وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى رواية الحسن أنه قدرها بسنة أشهر وعنه رواية الطحاوي أنه قدرها بشهر وكثير من مشايخنا رحمه الله تعالى أخذوا برواية الطحاوي * وبعض مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا القاضي ينظر الى المحبوس ان رأى عليه زى الفقر وهو صاحب عيال تشكو عياله الى القاضي البؤس وضيق النفقة وكان ليعاند جواب خصمه حبسه شهراً ثم يسأل وان كان قاطعاً عند جواب خصمه وعرف غرده ورأى عليه أماراً الى السارخنة اربعة أشهر الى ستة أشهر ثم يسأل وان كان فيسأل ذلك حبسه شهرين الى ثلاثة أشهر ثم يسأل وبه كان يفتي الشيخ الامام طهره الله في الدين المرجعاني وهو يحكى عن عمه شمس الامنة الاوزبكي وكثير من المشايخ رحمه الله تعالى قالوا ليس في هذا تقدير لازم كذا في الذخيرة * والصحیح أنه مقروض الى رأى القاضي فان مضى ستة أشهر وعلمت بدم الحس وان مضى شهر وظهر وعزم وعسرت به بان شهدوا فلا ساه خلاه ثم اذا سأل القاضي عنه فائجاباً يسأل أهل الخبرة من خبرته ومن يخاطبهم في المعاملة كذا في جواهر الاخلاطى * وائجاباً من خبرته وأصدقائه وأهل سوقه من الثقات دون الفساق اذا قالوا لا درهمه مالا كنى ذلك كذا في فتاوى قاضينا * قال الشيخ الامام في شرحه هذا السؤال من القاضي بعد ما حبسه احتياط واس بواجب فاذا سأل عنه فقامت البينة على عسرتة أخرجه القاضي من الحبس ولا يحتاج الى افظة الشهادة بل اذا أخبر بذلك يكتفي وان أخبره بذلك ثقة عمل بقوله وأخرجه من السجن والاثنان حوط كذا في جواهر الاخلاطى * قالوا هذا اذا لم يكن الحال حال منازعة بان يقر بين الطالب والمطلوب منازعة بان ادعى المطلوب أنه عسر بعد ذلك وقال الطالب انه موثر لا يدين إقامة البينة ومتى كانت الحالة هذه فان شهد شاهدان أنه معسر على سبيله ولا تكون هذه شهادة على النفي لان العسار بعد الدسار امر حادث فتكون شهادة بامر حادث لا بالنفي كذا في الذخيرة * فان أخبره عدل أو اثنان بعساره قبل الحس فيه روايتان في رواية يقبل ولا يحبس وفي رواية الخفاف لا يقبل ويحبس واليه ذهب عامة مشايخنا رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي * وفي الخاتمة بعد ما حلى سبيله هل لصاحب الدين أن يلازمه ما اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يلازمه وقال الشيخ الامام شمس الامنة الخوارجي رحمه الله تعالى أحسن الاقوال في الملازمة

لانه ليس لها ولاية الارام * ولو أن رجلاً دخل على قوم من المسلمين بأكلون طاماً ويشربون شرباً فسدعوه اليه فقال له رجل نفقة منهم عرفه هو هذا اللحم ذبيحة الجوسى وهذا شراب خالطه خسرف قال الذين دعوه الى ذلك ليس الامر كما قال رجل هو حلال فانه ينظر في حالهم فان كانوا عدولاً لا تمتنع هو الى قول ذلك الواحد الذي أجبر بالحرمة * وان كانوا متهمين فانه يأخذ بقول ذلك الواحد ولا يسعه أن يتناول شيئاً من ذلك سواء كان الخبر بالحرمة حراً أو محلو كما ذكرنا أو أنني لا قول الواحد الثقة مقبول في البيانات * ولو كان في القوم رجلاً ثقتان فانه يأخذ بقولهما * وان كان في القوم ثقة واحد فانه يعمل في ذلك بأكثر رأيه * فان لم يكن فيه رأى له واستوى الحالان عنده فلا بأس بأن يأكل في ذلك ويشرب ويوضأ منه * وان كان الذي أخبره بأنه حلال محلو كين ثقتين والذي يزعم أنه حرام حراً أو واحداً فلا بأس بأكله لان في الخبر الذي

الحر والمملوك سواء فترجى قول المثنى * وان كان الذي يزعم أنه حرام محلو كين ثقتين والذي يزعم أنه حلال حراً أو واحداً فانه لا ينبغي له أن يأكل لترجى قول المثنى * رجل تزوج امرأته فآخبره مسلم ثقة رجل أو امرأته أنهما ارتضا عن امرأته واحدة قال في الكتاب أحب الى أن يتزنى فيطلقها ويعطيه نصف المهر ان لم يكن دخل بها ولا تثبت الحرمة بخبر الواحد عندنا ما لم يشهد به رجلان أو رجل وامرأتان وعلى قول الشافعي رحمه الله تعالى تثبت حرمة الرضا عن شهادة الاربعة من النساء وانما يترتب احتياطاً لما كان حرمة الوطء فيطلقها كى لا تبنى معلقة ويعطيه نصف المهر قبل الدخول والكل بعده وان كان المسمى أكثر من مهر المثل بسحبها أن لا تأخذ منه شيئاً قبل الدخول وبعد الدخول يستحب لها أن تبرىء الزوج عما زاد على مهر المثل اذا كان المسمى أكثر من مهر المثل لان الزيادة مما يجب بحكم النكاح وذلك محتمل * وان لم

فلما قلها ولم يتزوجه ذلك لان ملك النكاح لم يطل بهذه الشهادة * وكذلك رجل اشترى جارية فاخبره عدل ثقة انها حرة الاولى * وانما اخته من الرضاع فان تزوجه وطئها فهو أفضل وان لم يتزوجه ذلك لان ملك العبد لم يطل بهذه الشهادة * مسلم اشترى لحو فقبضه فاخبره مسلم ثقة انه ذبيحة الجحوشى فانه لا ينبغي للشترى أن يأكل ولا يطعم غيره لان الخبر بخبره بجمرة العين واطلاق الملك وحرمه العين حتى الله تعالى فثبت بخبر الواحد * وأما بطلان الملك لا يثبت بخبر الواحد وليس من ضروره ثبوت الحرمة بطلان الملك فثبتت الحرمة مع بقاء الملك * بخلاف ما تقدم لان بقاء النكاح لا يتصور مع ثبوت الحرمة المؤبدة * فإذا لم يطل النكاح بخبر الواحد لا تثبت الحرمة وإذا ثبتت الحرمة مع بقاء ملك العين ههنا لا يمكنه الرد على بائعه ولا أن يجلس الثمن عن البائع اذ لم يطل البيع * ولو أنه لم يشتر العبد ولكن الذى كان العبد في يده أذن له بالتناول فاخبره مسلم ثقة انه (٤١٦) ذبيحة الجحوشى لا يحل له أن يأكل لانه أخبر بهما هو حتى الله تعالى فثبتت الحرمة * ولو

مارى عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال يلزمه (١) في مشيئة ولا يمنع من الدخول الى أهله ولا من الغداء والعشاء ولا من الوضوء والملاحة وفي التناول الغيبة ويجلس على باب داره حتى يخرج وليس له أن يجلسه في موضع لان ذلك حش وليس له حق الحش قال هشام سألت محمدا رحمه الله تعالى فان كانت الملازمة تضرب عياله وهو من يكسب في سقي الماء في طوفه قال امر صاحب الحق أن يوكل غلاما له يكون معه ولا يأمنه عن طلب قدر قوت يومه لنفسه ولبعاله وكذلك ان كان يعمل في سوقه قال وان شأترك أأما يعني هذا المقتضى ثم يلزمه على قدر ذلك قلت له فان كان عاملا لم يلزمه قال ان كان عاملا يقدر أن يعمل حيث يلزمه أى حيث يجلس لازمه يعمل هوقة وان كان عاملا لا يقدر الا على الطلب خرج طلب فان كان في ملازمته ذهاب قوته وقوت عياله أمرته أن يقيم كقبلا بنفسه ثم يحل سبيله فليست تترك الله تعالى وفي كتاب الاضفة ان كان العمل سقي الماء ونحوه ليس لصاحب الحق أن يمنع من ذلك ولكن ما أن يلزمه أو يلزمه نائبه أو أجراه أو غلامه الا اذا كفا نفقته أو نفقة عياله وأعطاه حينئذ كان له أن يمنع من ذلك لانه لا ضرر على المزموم في هذه الصورة وفيه أيضا ليس لصاحب الحق أن يمنع المزموم أن يدخل في بيته لغائط أو غداء الا اذا أعطاه الغداء وأعد موضعا خروجا لاجل الغائط حينئذ له أن يمنع عن ذلك وفي الخاتمة فان قال المدون لا أجلس مع غلامك وأجلس معك قال بعضهم كان له ذلك واصح ان في الملازمة ان رأى الى صاحب الدين الى المدون ان شاع لازمه بنفسه وأن شاء لازمه بغيره وفي الذخيرة قال القاضي الامام أبو يعلى النسفي رحمه الله تعالى المذهب عندنا ان الطالب لا يلزم المطالب في المسجد لان المساجد ثبتت لذكر الله تعالى لا للملازمة وحكي عن الفقيه أبي جعفر الهندي أن الطالب لا يلزم المطالب باليالي ولو كان الرجل من يكسب باليالي يلزمه في اليالي كذا في التنازعات * وذكر الخصاص رجل حاش غريمه ثمانين غناب فسأل القاضي عن الجحوش فوجد معسرا با خدمته كقبلا ويحلي سبيله لانه رعا فيجب الطالب ويحلي نفسه ويريد أن يطول حبسه فيضرك كذا في محيط السرخسى * وعن محمد رحمه الله تعالى أن الطالب أن يلزم الغريم وان لم يأمره القاضي بملازمته ولا فلسه اذا كان معقرا بحقه * فان قال الغريم احبسني وأبي الطالب الا للملازمة قال يلزمه كذا في الذخيرة * وليس للطالب أن يقيم في الشمس أو على النجس أو في موضع يضربه كذا في الخلاصة * عن محمد رحمه الله تعالى سئل عن ملازمة المرأة قال امر غريمها أن يأمر امرأته حتى تلازمها فقيل له ان لم يقدر الغريم على امرأته تلازمها قال أقول لغريمها الجعل معها امرأته فتكون في بيتها وتكون

(١) قوله في مشيئة أي في قيامه وقعوده كما هو عبارة أنفع الوسائل اه مصححه

الطعام والشراب غصب في يده من فلان والذى في يده شكروا رزقه أنه ان تتره كان أفضل وان لم يتزوجه كان في سعة أنت من ذلك * وكذا اذا لم يكن في يده ثقة لال رد دليل الملك فاخبره انما أخبره بالحرمة محققا المقصود منه وقول الواحد جعل بحجة في حقوق العباد في حكم التنزه في حكم بطلان الملك * وكذلك ان كان ما هو في سفر ولم يجد ما غرض ذلك فانه يتوضأ ولا يتنعم هذا اذا لم يكن الذي في يده ثقة * فان كان عدلا ثقة وزعم أنه لم يصبه من أحد اختلق المشايخ فيه * قال النقة أبو جعفر رحمه الله تعالى ههنا لا يتزوجه خلاف ما لو كان فاسقا وغيره من المشايخ قال هذا والاول سوا يتزوجه وهو الصحيح لان البدوان كان عدلا فهو يدفع الغضب عن نفسه فلا يعارض قوله قول الخبر في حكم التنزه * ولو أن رجلا أراد أن يشتري لهما فقال له رجل عدل لا تشتريه ذبيحة الجحوشى وقال له القصاب انه ذبيحة مسلم والقصاب عدل قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى ان السامع يخبر فان لم يقع تحريه على شيء يسقط الخبران فتبني الاباحة الاصلمية

* وعلى قول المشايخ رحمه الله تعالى لا يشتري وأخذ يقول من أخبره أنه بصفة مجوسى لأن السبع صار حراما على البائس بقول الخبر أنه ذبيحة مجوسى والبائع يدفع الضرر عن نفسه فيكون منه فلا يأخذ بقول البائس وقال شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى كان شيخنا الامام رحمه الله تعالى يقول إذا ألقى الصبي بقالا فلا يشتري منه شيئا وأخبره أن أمه أمرته بذلك فإن طلب الصابون ونحو ذلك لا بأس بالقبول أن يسع منه * وإن طلب الزبيب والجوز وما يملكه الصبيان عادة ينبغي أن لا يسع منه لانه كاذب فيما يقول ظاهره وأن قال الصغير هذا وقد أذن لي أبي أن أهبطه أو تصدق به عليك لا ينبغي للسامع أن يقبل ذلك منه لأن الاب لا يؤمن الصغير بهذا التصرف لا يصح منه * بخلاف ما قاله هولاء ببعثه اليك على يد هبة أو صدقة فانه يجوز للسامع أن يقبل ذلك منه * وكذا الفقير إذا أتاه عبدا أو ممة بصدقة من المولى * ولأن رجلا عرف جارية له جل يدعيها ويرزم (٤١٧) أنه له والامة تصدقه في أنها ثم رأى الجارية في يد رجل

آخر يقول هذا الذى في يده كانت الجارية في يد فلان وفلان : فكأن يدعى أنها له والجارية تصدقه في ذلك الا أن الجارية كانت لي وانما أمرت فلا يأنك لآخر خفية وصدقته الجارية في قوله هذا والمدعى مسلم ثقة لا بأس للسامع أن يشتريها منه لانه أخبر بخبر يحتمل الصحة * وإن كان في أكبر رأى السامع أن الذى في يده الجارية كاذب فبما يقول لا ينبغي للسامع أن يشتريها منه ولا يقبل هبته ولا صدقته لأن أقراره نفي البسء أنها كانت في يد فلان وفلان يدعى أنها له أقراره بملك فلان فإذا كان في أكبر رآه أنه كاذب فبما يقول انتهى لا يقبل قوله ولا يشتري منه الجارية ولولم يقل ذواليدن ذلك ولكنه قال هي في ظني فلان وغصها مني فأخذتها منه

أنت على السبب أو تكون المرأة في بيت نفسها وحدها وبكون الغريم على الباب فقبله إذا تهرب المرأة وتذهب قال ليس له الا ذلك وذكر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى يلزمها في موضع لا يخاف عليها الفتنة كلبا ساجدا والسواق ونحو ذلك أن شارب جال وان شاء بنسائه وهذا في النهار أو ما في الليل فلا يلزمها بالنساء لا محالة فالخامس أنه يلزم على وجه يقع الا من من الفتنة من كل وجه ذكره لال في كتاب الوفاق انما شهد الشهود ببعض المدة أنه فقير فالقاضي لا يحتج بسبيله حتى يسأل في السر وانه حسن فان وافق خبر السر شهادة الشهود لا يحتج بسبيله أيضا حتى استخلف المجوس ثم يحتج بسبيله وإن خالف خبر السر شهادة الشهود أخذ بخبر العدول في السر كذا في المحيط * وذكر الامام قاضيان في الحامع الصغير وان رأى القاضي أن يسأل بعد الحس قبل انقضاء المدة كان له ذلك والبيضة على الافلاس قبل انقضاء المدة بعد الحس مقبولة بالاجماع كذا في التتارخامة * وإن أقام المجوس بيته على عسرتة وأقام صاحب الحق بيته على يسارته أخذت بيته صاحب الحق ولم يرد كحجج مدرجة ماله تعالى في شيء من الكتب كيفية الشهادة تعني الافلاس وذكر ان لخصاف رحمه الله تعالى في كتاب الوقت كيفية الشهادة على الافلاس فقال ينبغي للشهود أن يشهدوا أنه فقير لا تعلم له مالا ولا عراضا من العروض يخرج بذلك عن حد الفقر وحكي عن الفقيه أى القائم به قال ينبغي أن يقولوا انه مفلس معدم لا تعلم له مالا سوى كسوته التي عليه ونياب ليله وقد اخترنا أمره في السر والعلانية وهذا ثم أبلغ ثم اذا ثبتت عسرتة فالقاضي لا يحبس بعد ذلك ما لم يعرف له مالا وإن قامت البيضة على عسرتة بعد ما مضت مدة الحس وكان الطالب قائما بالقاضي لا ينتظر حضور الغائب بل يخرج من السجن ولكن بأخذ كفيلا كذا في المحيط * وإذا قامت البيضة على عسار المجوس فقبل أن يحكم القاضي بافلاسه أطلق رب الدين المجوس فطلب المجوس من القاضي أن يقضى بعسرتة بينة أقامها بحضور الدين أجابه القاضي الى ذلك لان فيه فائدة حتى لا يجسر رب الدين ثابسا من ساعته حتى لا يجسر دائن آخر كذا في النخبة * وإذا كان الرجل مجبوسا بدين رجلين فأدى الى أحدهما لا يخرج من السجن حتى يؤدى حق الآخر وهذه المسئلة دليل على أن للمجوس أن يؤثر بعض الغرماء على البعض وقد نص في فتاوى النسي على ذلك وصوره المسئلة المذكورة رقمه رجل عليه الف درهم للثلاثة نفر لولا أحدهم خمسائة ولولا أحدهم ثلثمائة ولولا أحدهم مائتان فاجتمع الغرماء وحسبوا بدونيهم في مجلس القضاء وماله خمسمائة كيف قسم ماله بينهم قال اذا كان المدينون حاضرا فانه يرضى دونه بنفسه وله أن يقدم البعض على البعض في القضاء ويؤثر البعض على البعض لانه يتصرف في خالص ملكه لم يتعلق به حق أحد فيصرف فيه على حسب مشيئته وإن كان المدينون غائبا والدين ثابت

(٥٣ - فتاوى ثالث) لا ينبغي للسامع أن يشتري منه ولا يقبل هبته ولا صدقته كان الذى في يده ثقة أو لم يكن ثقة * بخلاف ما اذا لم يدع الغصب وانما أقرب بالثبته لان الغصب أمر مستكر فلا يقبل قوله في ذلك اما في الخطة ما أخبر بغير مستكر فقبل قوله اذا كان ثقة * فان قال الذى في يده كان فلان ظاني وغصها مني ثم رجع عن ظنه فأقر بها لي ودفعها الى فان كان ثقة لا بأس أن يقبل قوله ويشتري منه الجارية لانه أخبر بخبر مستقيم وهو الرجوع عن الظلم وما أقر على نفسه سبب الضمان وهو الاخذ * وكذا لو قال غصها مني فلان فخاصته الى القاضي فقاضى القاضي لي بها بينة أفتها أو بشكوه عن العيين فانه يجوز للسامع أن يقبل قوله اذا كان ثقة لانه أخبر بخبر مستقيم وهو انبات المالك بالحقه وانما شرط أن يكون ثقة لان كلامه أنها كانت في يد فلان أو فلان بالملك ظاهره وان كان الخبر كاذبا في أكبر رأى السامع فانه لا يشتريها منه في جميع هذه الوجوه ولا يقبل قوله * وإن قال قضى لي بها القاضي فأخذها منه ودفعها لي

أوقال قاضي القاضى به الى فأخذتم من منزله بأذنه أو بغير إذنه ان كان ثقة كان له أن يقبل قوله * وان قال قاضى به الى بجهد القضاء فأخذتم منه لا ينبغي له أن يقبل قوله وان كان ثقة لانه لما جحد القضاء كان أخذتم في حالة المنازعة فلا يقبل قوله كالأقوال اشترت هذه الجارية من فلان وتقدته الثمن ثم جحد البيع فأخذتم منه فانه لا ينبغي له أن يقبل قوله لان القول قول الجاحد في الشرع * ولو أن رجلا قال اشترت هذه الجارية من فلان وتقدت الثمن وقبضتها بأمره وهو مأمون ثقة عند السامع وقال له رجل آخران فلا نألك جحد هذا البيع وزعم أنه يبيع منه شيئا والقائل الثاني مأمون ثقة أيضا فانه لا ينبغي للسامع أن يقبل قوله وإن اشترى بهامنه لان الاول لو أخبر أن فلا بجحد الكبراء لا يكون للسامع أن يشتري منه فيكذبا إذا أخبره غيره بالجلود * وان كان الخبر الثاني غير ثقة إلا أن في أكبر رأى السامع أن الثاني صادق فكذلك * وان (٤١٨) كان في أكبر رأيه أنه كذب فلا بأس بأن يشتري بهامنه إذا لم يكن الخبر الثاني ثقة * وان كانا

جيه غير ثقة وفي أكبر رأى السامع أن الثاني صادق لا ينبغي له أن يشتري بهامنه ولا يقبل قوله وهو غير ثقة مالو كان الثاني ثقة * رجل رأى عناقى بدرجل وقد علم أنه لغيره فقال له ذواليد أنا ملكته من فلان ذلك بسبب من الأسباب أوقال فلان ذلك وكفى ببيع فانه يحل له ان يشتري منه والقياس أن لا يحل لانه متهمة في جر المنفعة الى نفسه وانما حل له أن يشتري منه استحسانا لكان الضرورة فانما لشرطنا للاحاقه الشراء منه وقبول قوله اقامة الشاهدين بضيق الامر على الناس * وهذه الضرورة معدومة فيما إذا أخبره عدل على خلاف ذلك * ولو أن رجلا في يده جارية تقصر بارق لى البدق شهد مسلم عند رجل آخر أن الجارية التي في يده فلانة لفلان آخر قصه بهامنه الذي في يده

عندما القاضى للقاضى يقسم ماله بين الغرما بالخصص وليس للقاضى ولاية تقديم بعضهم على البعض المرأة اذا حبست زوجها المهرها أو ودين آخر فقال الزوج للقاضى احبسها معي فانلى موضعا في السجن لتكون معي ذكر انحصاف في أدب القاضى في باب المطالبة بالمهر أنه لا يجسبه او بعض قضاة زماننا اختاروا الحس لفساد الزمان سد الباب المعصية عليها فانها اذا لم تجسب وقد حبست زوجها نذهب بحسب تركه كذا في الفخيرة * وفي نوادر ابن مبيعة عن محمد درجه الله تعالى اذ مات الرجل وفي الورقة صغيرة وكبير وللت على رجل دين خمسة الان الكبير ثم أراد ان يطلقه لم يطلقه للقاضى حتى يستوفى للصغار ولا يخرج المحبوس في الدين من السجن تجب مشهرو رمضان ولا لقطر ولا لا تخفى ولا للجمعة ولا لاصلاة مكتوبة ولا لحجة فريضة ولا لحضور جنازة بعض أهلها وان أعطى كفيلا بنفسه كذا في المحيط * ولا عبادة المريض كذا في الخلاصة * اذا مات المحبوس والد أو ولد ولم يكن بحضرته أحد للغسل والتكفين يخرج به القاضى من السجن وهو الصميم أما اذا كان من يقوم بذلك فلا معنى لأخراجه من السجن قبل ان المحبوس يخرج بكفيل كان ثقة لجذارة الوالدین والاحداد والجدات والاولاد لا يخرج لغيره وعلمه الفتوى كذا في جواهر الاخلاطى * وقيل في الوالدین والاحداد والجدات والاولاد لا بأس بأخراجه أما في غيره فلم يخرج والفتوى على أنه يخرج في قرابة الولاد بكفيل كذا في الكبرى * وحكى عن الشيخ الامام أبي بكر الاسكاف رحمه الله تعالى أنه قال في المحبوس في السجن اذا جن ثم يخرج له الخا كم من السجن وذكر انحصاف درجه الله تعالى في أدب القاضى أن المحبوس في السجن اذا مرض مرضا ضائعا كان له خادم يخدمه لا يخرج من السجن ولا يخرج للعلاج وهكذا روى عن محمد درجه الله تعالى حتى قيل له وان مات فيه قال وان مات فيه كذا في المحيط * وفي وقائع الناطق لومرض في الحس وأضناه ولم يجدهم يخدمه يخرج من السجن هكذا روى عن محمد درجه الله تعالى هذا اذا كان الغالب هو الهالك وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يخرج له والهالك في السجن وغيره سواء الفتوى على رواية محمد رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة * قال محمد درجه الله تعالى المحبوس يتور في السجن ولا يخرج الى الحمام ولا احتاج الى الجماع لا بأس بان تدخل زوجته أو جاريته في السجن فيقطعوا حاجب لا يطعم عليه أحد وفي الفتاوى العناية وان لم يجد مكانا خاليا لاجتماع وهل يترك ليكتسب في السجن اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم لم يمنع من الاكتساب في السجن وقال بعضهم منع عن ذلك وهو الاصح واليه أشار انحصاف رحمه الله تعالى وفي الكبرى وقال القاضى خراساني الفتوى اليوم على أنه لا يمنع من الاكتساب ولا يمنع المسجون من دخول أهله وجيرانه عليه ولكن لا يمكن من أن يتكوا غصة طويلا وفي السغنى قالوا

والذي في يده يجهد ذلك ويقول له في الذي في يده غير مأمون قال في الكتاب أحب الى أن لا يشتري منه وان اشترى لها ووطئها كان في سعة من ذلك لان الخبر قويا أخبرنا بالفسب مكذب شرعا فكان للسامع أن يشتري * والاحوط أن لا يشتري * ولو أخبره مسلم ثقة أنها حرة الاصل أو أخبرها أنها كانت أمه لى البدق اعتقها فهذا الاول سواء وان اشترىها كان في سعة من ذلك لان ملك الانسان لا يزول بقول الواحد * وان لم يشتري كان أولى * ولو كانت الجارية لرجل فأخذها رجل آخر وأراد بيعها قال في الكتاب لا ينبغي لمن عرفها للاول ان يشتري من الذي في يده حتى يعلم أنهم اخرجت من ملك الاول وانتقلت الى الذي الدسب صحيح أو يعلم أن الاول وكله يبيعها فان سألها البدق قال لا بد ان اشترى بهامنه أو وهبها أو تصدق بها على أو قال وكفى ببيعها فان كان ذواليد ثقة فلا بأس بأن يقبل قوله ويشتري ويطاوان كان غير ثقة إلا أن في أكبر رأيه أنه صادق فكذلك لان قول الخبر مقبول في العمالات اذا لم يعارضه قول آخر * وان لم

يكن عدلا وكان في كبر رآه أنه كاذب لا ينبغي له أن يقبل قوله ولا أن يشتري منه * وكذا لو لم يعلم أن ذلك الشيء لغير الذي بيده إلا أن الذي بيده أخبره أنه غره وأوراه ذلك الغره وكله بالبيع أو بأعماه منه أو وهبه له لأن أقرأى السيد الملك لغيره بنزلة العلم أن كان غير ثقة * وإن كان غير ثقة لكن في كبر رآه أنه صادق فكذلك * وإن كان في كبر رآه أنه كاذب لا يقبل قوله فلا يشتري منه * وإن كان الذي بيده لم يخبره أن ذلك الشيء لغيره فلا بأس بشرائه منه * وأن يقبل هبته وإن لم يكن ثقة لأن السيد دليل الملك يستوي فيهما الفاسق والعدل الآن يكون الذي بيده من كان مثله لا يتحمل مثل ذلك العين * كالورأى درة مئة وفيه فقير ورأى كافي بداهل لم يكن في أبائه من هو أهل لذلك فيكون الأفضل أن يشتري ولا يشتري * وإن اشتراه أو قبل هبته وهو لا يعلم أنه لغيره فالرجوع أن يكون في سعة من ذلك لأن السيد دليل الملك شرعا فكان المشتري معتد على دليل شرعي وانما علقه بالرجاء لأن في وهم كل واحد (٤١٩) أن مثل تلك هذه العين * وإن

كان الذي أنامه عبد أو أملا ينبغي له أن يشتري منه حتى يسأله عن ذلك لأن الرق مانع من الملك * فإن سأله فأخبر بأن مولاه قد أذنه فيه وهو آمن ثقة لا بأس بأن يشتري منه * وإن كان غير ثقة فإن كان أكبر رآه أنه صادق فما يقبل قوله * وإن كان لا يقبل قوله * وإن لم يكن له رأى في ذلك لا يشتري منه ولا يقبل قوله لأن المانع من التصرفات ظاهر وهو الرق فلا يقبل قوله ما يترج جانب الصدق * وكذا الصبي الذي بلغ وهو مولود أو حران أخبره أنه باذون له في يده أو أن فلانا بعث على يده هبة أو صدقة فإن كان أكبر رآه أنه صادق وسعه أن يصدقه لأن بعث الهدايا على يد المالك والصبيان معتاد والرجل يبعث الهدايا إلى

وينبغي أن يحبس في موضع خشن لا يسطر له فراش ولا وطمو لا أحد يدخل عليه ليستأنس بضيق قلبه * المحبوس في الدين إذا امتنع عن قضاء الدين وله مال فإن كان ماله من جنس الدين بان كان ماله دراهم والدين دراهم فالقاضي يقضي دينه من دراهمه بلا خلاف وإن كان ماله من خلاف جنس دينه بان كان الدين دراهم وماله عروض أو عقار أو دنانير فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يبيع العروض والعقار وفي بيع الدنانير قياس واستحسان ولكنه يستندم جسمه إلى أن يبيع نفسه ويقضي الدين وعندهما يبيع القاضي دنانيره وعروضه رواية واحدة وفي العقار روايتان وفي الخاسية وعندهما في رواية يبيع المنقول وهو الصحيح * ويكون البيع على الترتيب يبيع الدنانير أولا ثم العروض ثم ويقضي دينه كذا في التنازلية * ذكر في كتابه ابن والدين أن صاحب الدنانير إذا ظفر بدراهم من عليه الدين أو على العكس كان له أن يأخذ هذا بيان مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فالقاضي يبيع مال المدين دينه ولكن يبدأ بدنانيره إذا كان الدين دراهم فإن فضل الدين عن ذلك يبيع العروض أولا ودون العقار فإن لم يقضه دينه وفضل الدين عن حبه يبيع العقار أما بدون ذلك فلا يبيع العقار أصلا وهذا على إحدى الروايتين عنهما وقال بعضهم على قولهما يبدأ ببيع ما يخشى عليه التلف والتروى من عروضه ثم يبيع ما يخشى عليه التلف ثم يبيع العقار وإذا كان للمدين ثياب يلبسها ويمكن أن يعجز بدون ذلك فإنه يبيع ثيابه فيقضي الدين ببعض ثيابه ويشتري بباقي ثوبه بلبسه وعلى هذا القياس إذا كان له مسكن ويمكن أن يعجز بمادون ذلك المسكن يبيع ذلك المسكن ويصرف بعض الثمن إلى الغرماء ويشتري بالباقي ما كان نفسه وعن هذا قال مشايخته أن يبيع ما يحتاج إليه للعالم حتى أنه يبيع اليد في الصنف والنطع في الشتاء وإذا كان له كآون من حديد أو صفر يبيعه ويخذ كآونا من طين ثم أي قدر يترك للدين من ماله ويباع ما سواه لم يذ كر محمد رحمه الله تعالى هذا المسئلة في شيء من الكتب وقد روي عن عمر بن عبد العزيز ثلاث روايات في رواية قال يترك ثيابه ومسكنه وخادمه ومهر مبه لأنه يحتاج إلى ذلك كله وفي رواية أخرى يترك ثيابه ومسكنه وخادمه وهذه الرواية أخذت بعض القضاة وفي رواية قال يبيع جميع ماله ويؤجر ويصرف غلته إلى غرمائه وفي ظاهر رواية أمصحا نرجعهم الله تعالى لا يزوج إلا لرواية روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ولكن إن أجره ونفسه وأخذ الأجرة يترك له قوت نفسه وعياله ويصرف ما سوى ذلك إلى رب الدين ومن القضاء من قال إنه إن كان في موضع الحرج يبيع ما فوق الأزاروان كان في موضع البرد يترك له ما يدفع به من البرد حتى لا يباع حبه وعياله ما سوى ذلك ومن المتأخرين من قال يترك له دست من الثياب ويباع ما سوى ذلك وبه أخذ

العلم على يد الصبي * وإن كان في كبر رآه أنه كاذب لا ينبغي له أن يقبل قوله * رجل قدم بلدا بأعين وطعام وجوار وقال أنا ضارب فلان أو أنا مائة أو ضعه أو وكله كان للناس أن يشتروا منه * وكذا العبد إذا قدم بلدا فأتى من مولاه أذنه في التجارة كان للناس أن يقبلوا قوله ويعاملوا معه * ولو أن رجلا تزوج امرأة ثم هارفا دخلها عليه إنسان وأخبره بأن امرأته وسعه أن يقبل قوله ويطلبها إذا كان ثقة عنده أو كان في كبر رآه أنه صادق * وكذا رجل دخل على غيره ليلا وهو شاهر سقيمه أو مائتة فحبه يسد نخومه وصاحب المنزل لا يدرى أنه لص أو هارب من اللصوص فإنه يحكم به فإن كان في كبر رآه أنه لص دخل عليه ليلا أخذ ماله وقتله إن منعه وصاحب المنزل يخاف أنه لو زجره أو صاح به يدره بالضرب كان لصاحب المنزل أن يقتله * وإن كان في كبر رآه أنه هارب من اللصوص لا ينبغي له أن يجعل فلا يقتله جوار العمل في هذه المسائل أكبر رأى عند الحاجة وانما يتوصل إلى أكبر رأى بالداخل عليه بأن يحكم برأيه وهيئته أو كان غره قبل ذلك

بالجلوس مع أهل الخبر يستدل بذلك على أنه هارب من المصوص وإن عرفه بالجلوس مع المصوص وأهل الشر يستدل بذلك على أنه سارق
 * رجل قال لغیره ان فلاناً أمرني ببيع جارية التي في منزله ودفعة مالي مشترعها كان لا سامع أن يشتريها منه وأن يقض الجارية من منزل
 مولاه اذا دفع المثل تري الثمن الي بائنه ان كان البائع ثقة أو غير ثقة ووقع في قلبه أنه صادق فان وقع في قلبه أنه كاذب ان وقع في قلبه ذلك
 قبل الشراء لا ينبغي له أن يشتري حتى يسأل مولاه * وان وقع في قلبه ذلك بعد الشراء لا تعرض الجارية لأن كبر الرأى في حقه بمنزلة
 اليقين * وان قبضها او وطأها ثم وقع في كبر رأيه أن البائع كاذب فيما قال فانه ترك وطأها حتى يتعرف خبرها وان كان المشتري حين اشتراها
 شهده عنده شاهد عدل أن مولاه الجارية أمره ببيعها ثم حضر المولى وبجد الامر بالبيع فكان المشتري في سعة من امسا كهو كان له أن
 يتصرف فيها حتى يخاصمه المولى (٤٣٠) الى القاضي لان شهادة الشاهدين حجة تامة ولو شهد عند القاضي يقضى بالقاضى بالوكالة

وصحة البيع * وكذا اذا شهدا
 عند المشتري * ولو أن
 القاضي قضى لمولاه لا يبيع
 للمشتري بشهادة الشاهدين
 اللذين شهدا عنده أن
 يسكنها لان شهادتهما
 تكن لازمة وقضاء القاضي
 ملازم * رجل تزوج امرأة
 ولم يدخل بها حتى غاب عنها
 فأخبره خبراً أنها قد ارتدت
 فان كان الخبر عنده ثقة
 وهو حراً ومملوكاً أو محدود
 في قذف وسه أن يصدق
 الخبر وبتزويج أربع نسوة
 سواها لان هذا خبر بامر
 ديني وهو حل تكاح أربع
 سواها وهذا خبر غير ملازم
 اياها فلا يقتضي فيه العدالة
 * وان لم يكن الخبر ثقة وفي
 كبر رأيه أنه صادق
 فكذلك وان كان في كبر
 رأيه أنه كاذب لم يزوج
 أكثر من ثلاث لان خبر
 الفاسق لا يعارض أكبر
 الرأى * ولو أن خبراً أخبر
 المرأة أن زوجها قد ارتد

شمس الاثمة الخلواني ومنهم من قال بترك له دستان من الثياب حتى اذا غسل أحدهما لبس الآخر وهو
 اختيار شمس الاثمة السرخسي رحمه الله تعالى روى الحسن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى واذاباع أمين
 القاضي عروص المديون في دينه وقبض الثمن وهلك ثم استحق المبيع رجع المشتري على الغريم ويرجع
 الغريم على المطلب ولا يرجع المشتري على المطلب ويجوز اقرار المحبوس بالدين لغريمه بعد أن يحلف بالله
 ما أتوب به على وجه الحقيقة وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى واذأقر المحبوس بالبيع يحلف المشتري
 بالله أنه اشتريه منه حصوا ودفع الثمن اليه وما كان ذلك ثلثة كذا في الحيط * ولا زوج المدونة ليقتضى
 دينها من مهرها كذا في الملقط * وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل عليه دين وهو معسر وله
 دين على رجل ملحق فان المالك لم يجبر المعسر حتى يتقاضى ماله على غريمه المورفان فعلى وجوب غريمه
 المورفان المالك لم يجبس المعسر بما عليه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا كان للمعسر دين على غريمه
 أخذ القاضي غريمه دينه وقضى دين غريمه ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في المحبوس بالدين اذا علم
 أنه لا مال له في هذه البلدة وله مال بلدة أخرى يؤمر بالدين أن يخرج من السجن ويأخذ منه كفيلاً
 بنفسه على قدر المسافة ويأمره أن يخرج ويبيع ماله ويقضى دينه فان أخرجه فلم يخرج اذ ذلك الموضع
 حبسه كذا في الذخيرة * والمال غير مقتدر في الحبس حتى ان يحبس في الدرهم وفي أقل منه لان مانع
 الدرهم ومادونه ظالم كذا في الكفاية والحوالة من المبسوط كذا في النهاية * تشام الخميان عند
 القاضي ان شام حبسهما أو عزهما حتى لا يعودا الى مثله عند القاضي فان عفا عنهما وان قل ذلك أحدهما
 عنده لا يزجره بل يطلب خصمه لكن يمتنع عن ذلك رجل يشتم الناس ان كان ممره يوعظ وان كان شقي
 ضرب وحبس حتى يترك كذا في البرازية والله أعلم

باب السابع والعشرون فيما يقضى به القاضي ويرد قضاؤه وما لا يرد

ما يجب اعتباره في هذا الباب شيان * أحدهما أن قضاء القاضي متى اعتمد سبباً صححاً ثم بطل السبب
 من بعد لا يطل القضاء واذا ثبت عدم السبب من الأصل بعد وجوده من حيث الظاهر فكذلك عند أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف رحمه الله تعالى الآخر وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول وهو قول
 محمد رحمه الله تعالى يطل القضاء * والثاني أن استحقاق المبيع على المشتري واجب بوقف البيع السابق
 على اجازة السبق ولا يوجب نقضه وفسخه في ظاهر الرواية قال محمد رحمه الله تعالى في الزادات رجل
 اشترى من آخر جارية ولم يقبضها حتى استحقها رجل بالينة والبائع والمشتري حاضران وقضى القاضي

ذكر في الاستحسان من الأصل أن لها أن تتزوج بزوج آخر وسوى بين الرجل والمرأة وقد كوفي السرا الكبير
 لها أن تتزوج بزوج آخر حتى يشهد عند هارجلان أو رجل ومرا أن لا تنكح الزوج أعظم من رد المرأة وقد كوفي السرخسي
 رحمه الله تعالى الصحيح أن لها أن تتزوج آخر لان المقصود من هذا الخبر وقوع الفرية بين الزوجين * وفي هذا لا فرق بين رد المرأة
 قال لا ترى أن الفرية تثبت بشهادة رجل وامرأتين وان كان لا يثبت به القتل * وكذا لو كانت المرأة صغيرة فأشهرت انساناً ثم ارتضعت
 من أمه أو أخته صحت هذا الخبر * ولو أخبر انساناً أنه تزوجها وهي مرتدة لم تزوجها أو كانت أخته من الرضاع والخبر لا يثبت له أن
 يتزوج أربعاً سواها ما لم يشهد بذلك عنده شاهد عدل لانه أخبر بفساد عقد كان محكوماً بصحته فظاهر فلا يطل ذلك بخبر الواحد وهذا خبر
 مستكبر وهو مباشرة النكاح بصفة الفساد * بخلاف الاول فان تخبر بامر عارض غير مستكبر فان شهد عند شاهد عدل بذلك

وسعه أن يتزوج أربعاً سواها * وكذا لو أن امرأتها تزوجها فغيره امتنع ثقة أن زوجها طلقها ثلاثاً أو مات عنها أو كان غير ثقة فأنها يكتب من زوجها بالطلاق وهي لا تدرى أن الكتاب كتاب زوجها أم لا الآن * كبراً لها منه حق لأبأس بأن تعتد وتزوج * ولو أنها رجعت وأخبرها أن أصل نكاحها كان فاسداً وأن زوجها كان أهلاً لها من الرضا أو كان مرتداً لم يسهل أن تزوج بقوله ولو كان ثقة لأنه أخبرها بما يستنكر * وكذلك امرأتها قالت رجل طلقني زوجي ثلاثاً وانقضت عدي ووقع في قلبه أنها صادقة فلا بأس للرجل أن يتزوجها بقولها * وكذا المطلقة ثلاثاً إذا قالت لزوجها انقضت عدي وتزوجت بزواج آخر ودخل في الزوج ثم طلقني وانقضت عدي وكان ذلك في مدة تصرفها نكاح الزوج الثاني وانقضت العدتين فإنه لا بأس لزوجها الأول أن يتزوجها إذا كانت ثقة عنده أو وقع في قلبه أنها صادقة لأنما أخبرت بامر محتمل وما أخبرت بامر مستنكر * قال الشيخ الإمام (٤٢١) الاجل شمس الأئمة السرخسي

رحمه الله تعالى في هذا بيان أنها لو قالت لزوجها الأول حلت لك لا يحل له أن يتزوجها ما لم يسهلها لأن العلماء اختلفوا في أنها هل تحل للزوج بمجرد النكاح الثاني * قال بعضهم تحل ولا يكون له أن يعتد على قولها لحالتك حتى تفسر * جارية صغيرة لاتعرب بنفسها في يدخل بدعي الرجل أنها له فلما كبرت أقهر رجل في بلد آخر فقالت أنا نازحة الأصل لا يسهل عن تزوجها لأنه علم أنها كانت مملوكة فلهذا اليد لأن السيد فحين لا يعبر عن نفسه دليل الملك فلا يقبل قولها * ولو قالت كنت أمة له فاعتقني فإن كانت ثقة عنده أو وقع في قلبه أنها صادقة فلا بأس أن يتزوجها لأنها أخبرت بامر محتمل لم يعلم هو بخلاف ذلك * وكذا المرأة الحرة إذا تزوجت رجلاً لم قالت

بها المشتق ثم ادعى البائع والمشتري أن المشتق باعها من هذا البائع وسلمها إليه ثم باعها للبائع من المشتري وأقام البينة قبلت بيته فقد شرط محمد رحمه الله تعالى في الكتاب لاقضاء الجارية بالمطالبة المشتق حاضرة البائع والمشتري وأنه شرط لازم حتى لو حضر البائع دون المشتري أو حضر المشتري دون البائع فالقاضي لا يقضي به المشتق وإن لم تكن له ما يثبت على ما ادعى أو طلب المشتري من القاضي أن يفسخ العقد بينهما بمجرد البائع عن التسليم أجابه القاضي إلى ذلك فإن فسخ القاضي العقد بينهما وجده البائع ينفذ وأقامها على المشتق أنه كان اشتراها فبعضها من المشتق قبل أن يبيعها من هذا المشتري قضى القاضي بالجارية للبائع وليس له أن يلزمه المشتري وقول محمد رحمه الله تعالى في الكتاب ثم وجد البائع البينة وأقامها على المشتق بشير إلى أن شرط قبول هذه البينة أقامها على المشتق ولو كان المشتري قبض الجارية من البائع ثم استحقها مستحق بالبينة قضى به المشتق ونشروط حاضرة المشتري لا غير وينقض القاضي البيع بينهما على ظاهر الرواية إذا طلب المشتري ويرجع المشتري بالبائع على البائع فان أقام البائع بعد ذلك البينة على المشتق أنه كان اشتراها منه وقبضه قبل أن يبيعها قضى القاضي بالجارية للبائع وبطل قضاء القاضي حتى كان للبائع أن يلزمه الجارية بالمشتري وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول وهو قول محمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا يخلو يبطل قضاء القاضي بالفسخ ولا يكون للبائع أن يلزمه المشتري ثم عند محمد رحمه الله تعالى لما كان للبائع أن يلزمه المشتري الجارية وإن أتى هل للمشتري أن يأخذها من البائع إذا أتى البائع ذلك لم يذكر هذا الفصل هنا قال مشايخنا رحمه الله تعالى وينبغي أن لا يكون له ذلك وأنه أشار بعد هذا في هذا الباب هذا إذا فسح القاضي العقد بينهما فأولاً القاضي لم يفسخ العقد بينهما ولكن البائع مع المشتري اجتمعوا على الفسخ حين استحققت الجارية من يد المشتري ثم أقام البائع بينة على المشتق وقضى القاضي له بالجارية لا يكون له أن يلزمه المشتري بخلاف وإن أراد المشتري أن ينقض البيع بعد الاستحقاق بلا قضاء ولا رضائين له ذلك فالله سبحانه لا يدليحمة النقص ههنا من قضاء وتراض منهما وإن كان المشتري لم يطلب من القاضي فسخ العقد بعد الاستحقاق ولكن طلب من البائع أن يرد الثمن عليه فرد عليه ثم أقام البائع بينة على المشتق على ما ذكرنا وأخذ الجارية من المشتق ليس له أن يلزم المشتري إياها ولو كان البائع لم يرد الثمن حتى خاصمه المشتري إلى القاضي ففسخ العقد بينهما وألزم البائع الثمن للمشتري فأخذ منه ولم يأخذه حتى أقام بينة على المشتق على ما قلنا وأخذ الجارية كان له أن يلزم المشتري عند محمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول * رجل اشترى من آخر عبداً بمائة دينار وقبضه وباعه من آخر وقبضه المشتري الثاني ثم استحقه رجل على المشتري الثاني فأقام المشتري

رجل آخر أن نكاحي كان فاسداً أو كان تزوجها على غير الإسلام لا يسهل لهذا أن يقبل قولها ولأن يتزوجها لأنها أخبرت بامر مستنكر * ولو قالت طلقني بعد النكاح أو أرتد عن الإسلام وسعه أن يعتد على خبرها ويتزوجها لأنها أخبرت بامر محتمل فإذا أخبرت بطلان النكاح الأول لا يقبل قولها * وإن أخبرت بالطرقة بامر عارض بعد النكاح من رضا طرقي أو غير ذلك فإن كانت ثقة عنده أو لم تكن عنده ثقة ووقع في قلبه أنها صادقة فلا بأس أن يتزوجها والله أعلم **فصل في التسليم والتسليم والصلاة التي صلى الله عليه وسلم والتعاويذ وما رجع إلى الأمور الدينية** رجل أراد أن يتزوج فقال الفقهاء أبو جعفر رحمه الله تعالى أحب إلي أن يقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ليكره موافق القرآن * ولو قال أعوذ بالله العظيم وقال أعوذ بالله السميع العليم يجوز * وينبغي أن يكون التهنؤ موصولاً بالقراءة * رجل سمع رجلاً يقرأ القرآن ويغني في القراءة فإنه لا ينبغي للقارئ أن يغني ويتعلم الصواب * فأما السامع أن

علم أنه لو بدعه عن الحسن ويعلمه الصواب بغضب القارئ أو يدخل عليه وحشة فإنه ينبغي السامع أن يمنع عن اللعن ويعلمه الصواب إلا أن يحذف أن يقع بينهما عداوة حيث تدوسه أن لا يتعرض له * الحارس في الحراسة إذا قال لا اله الا الله أو ما أشبه ذلك أو الفقاه يقول عند فتح الفقاع للمشتري صلى الله على محمد قالوا يكون آمنا * بخلاف العالم إذا قال في المجلس صاوعا على النبي عليه الصلاة والسلام فإنه يناب على ذلك * وكذا القارئ إذا قال كبروا شاب عليه لأن الفقاه والحارس يأخذ بذلك عوضا * رجل جامل تاجر لم يشتري منه ثوبا فلما فتح المتاع قال سبحان الله أو قال اللهم صل على محمد أن أراد بذلك اعلام المشتري بمجوده وبه ومتماعه كره * رجل دعا بدعا ومولاه ساء فان كان دعاءه على الرفقة فهو أفضل وكذلك لو كان لا يمكنه أن يدعو الا هو ساء فالدعاء أفضل من ترك الدعاء * وبكره أن يقرأ القرآن في الحمام لانه موضع النجاسات * وذكر في كتاب (٤٢٢) الاستئذان أنه لا بأس به ولا يقرأ في بيت الخلا * وان قرأ القرآن عند القبور انوى

الثاني بينه على المسحق أنه كان باعهم من البائع الاول بكذا وسله اليه والبائع الاول باعهم من بائعه وسله اليه قبلت بينته في ظاهر الرواية فان لم يقم المشتري الاخر بينته على ذلك ولكن خاصم بائعه وهو المشتري الاول في الثمن وقضى عليه بذلك ثم ان المشتري الاول أقام بينته على أن المسحق باعهم من البائع الاول فسلمه اليه قبل أن يسبغ منه وأخذ الغلام منه هل له أن يلزم المشتري الثاني على قول محمد وأبي يوسف رحمهما الله تعالى الاول له ذلك وعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى لا يلزم ذلك فان لم يجد المشتري الاول بينته على ذلك ورجع على البائع الاول بالثمن وقضى له به عليه فأقام البائع الاول بينته على ذلك المسحق على ما ذكرنا وأخذ العبد من المسحق كان له أن يلزمه المشتري عند محمد وأبي يوسف رحمهما الله تعالى الاول وهل للمشتري الاول أن يلزم المشتري الثاني عند محمد وأبي يوسف رحمهما الله تعالى الاول ذكرناه ليس له ذلك * رجل اشترى من آخر غلاما وقبضه ونقد الثمن فجاء مسحق واستحققه من يد المشتري بالبينه وقضى القاضي بالغلام للمسحق ثم أقام المشتري بينته على المسحق أنه كان أمر البائع ببيع فباعه بأمره قبلت بينته فان لم يقم المشتري البينة على ذلك ورجع على بائعه بالثمن وقضى له به ثم ان البائع أقام بينته على المسحق أنه كان أمر ببيع هذا العبد قبل أن يسبغ منه فينظر ان كان ما دفع الى المشتري عن ما قبضه منه أو أمسه لك القبيوض ورد مثله أو استمات المقبوض وضمن مثله لا تقبل بينته وان كان الثمن قد علمت عند الوكيل وضمن الوكيل للمشتري مثله من ماله قبلت بينته فان قبلت بينته ستر من المشتري ما دفع اليه فذاخذ الغلام من المسحق ويدفعه الى المشتري عند محمد وأبي يوسف رحمهما الله تعالى الاول وان كان المشتري باع الغلام من آخر فاستحق من يد المشتري الاخير ورجع المشتري الاخير على المشتري الاول وقضى له به فأقام المشتري الاول بينته على أمر المسحق بالبائع بالبيع قبلت بينته بأخذ العبد من يد المسحق وبزعم المشتري الاخير عند محمد وأبي يوسف رحمهما الله تعالى الاخير فان ان المشتري الاول لم يجد بينته على ذلك وأمكن رجوعه على بائعه بفضاء أو بغير فضاء فأقام البائع الاول بينته على أمر المسحق فهو على الوجه التي ذكرنا في المسئلة الاولى كذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى رجل رهن من آخر جارية بالف درهم عليه الرهن وقضه المرتين ثم أخذها الرهن بغير إذن المرتين وباعها لمن اراد انسان وسلمها اليه ثم ان المرتين أقام بينته على الرهن قبلت بينته وهل يتمكن المرتين من فسخ هذا البيع روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه يتمكن والعصم أنه لا يتمكن والمشتري بالخيار شاء فسخ وان شاء مبر حتى يفتكها الرهن فيأخذها فان اختار المشتري فسخ العقد وفسخ القاضي العقد وقضى له بالثمن على البائع ثم ان البائع قضى المرتين المال واستردها ليس له أن يلزم المشتري ولو كان الرهن قد قضى الدين وقبض الجارية ثم باعها من هذا

بذلك أن يؤنسهم صوت القرآن فانه يقرأ * فان لم يقصد ذلك فآله تعالى يسبح قراءة القرآن حيث كانت * قوم يقرؤون القرآن من المصاحف أو يقرأ رجل واحد فدخل عليهم واحد من الاجلة والاشراف فقام القارئ لاجله قالوا ان دخل عليه عالم أو بوه أو أستاذة الذي علمه العمل جاز له أن يقوم لاجله وما سوى ذلك لا يجوز * رجل شرب الخمر فقال الحمد لله لا ينبغي له أن يقول في هذا الموضع الحمد لله ولو أكل شيا غصبه من انسان فقال الحمد لله قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد لا بأس به * رجل يمسح وجهه اذا فرغ من الدعاء قال بعضهم ذلك ليس بشئ والصحيح أنه لا بأس به لورود الاثر فيه * رجل مع رجلا يذكر اسم الله تعالى بحب عليه أن يعظمه ويقول سبحان الله وما أشبه

ذلك * ولو سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم فإنه يصلي عليه * فان سمع مرارا في مجلس واحدا ختلفوا فيه * قال المشتري بعضهم لا يجب عليه أن يصلي الامرة * وقال بعضهم يصلي في كل مرة * رجل يقرأ القرآن فسمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم ذكر التنافي رحمه الله تعالى أنه لا يجب عليه الصلاة والتسليم لان قراءة القرآن على النظم والتأليف أفضل من الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فاذا فرغ من القراءة ان صلى على النبي صلى الله عليه وسلم كان حسنا وان لم يصلي فلا شيء عليه * ولو سمع القارئ الاذان فالأفضل له أن يسبك عن القراءة ويسمع الاذان * اذا سلم رجل على القارئ لا ينبغي له أن يسلم على القارئ كي لا يشغله ذلك عن القراءة فان سلم عليه قال بعضهم لا يجب رد السلام على القارئ * وقال بعضهم يجب وهو اختيار الفقيه في البيع رحمه الله تعالى * وبكره أن يصلي على غير النبي وحده فية ولو اللهم صل على فلان * ولو جرح في الصلاة بين النبي وغيره فيقول اللهم صل على محمد وعلى آله وصحبه جازلان فيم تعظيم النبي صلى الله

المشتري قال

عليه وسلم * رجل سلم على من كان في الخلافة يعقوب ويول لا يذبح أن يسلم عليه في هذه الحالة فإن سلم عليه قال أوحيدة رجه الله تعالى
يرد عليه السلام بقلبه لا بلسانه * وقال أبو يوسف رجه الله تعالى لا يرد إلا باللسان ولا بعد الترفع بضاً * وقال محمد رجه
الله تعالى عليه رد السلام بعد الفراغ من الحاجة * ولا يسلم على أحد وقت الخطبة ولا يثبت العاطس * وإذا سلم وقت الخطبة لا يجب
على السامع رد السلام * السائل إذا أتى باب دار إنسان فقال السلام عليكم لا يجب رد السلام عليه * وكذا إذا سلم على القاضي في
الحكمة * وإذا أتى الرجل باب دار إنسان يجب أن يستأذن قبل السلام * ثم إذا دخل سلم أولاً ثم تكلم * وإن كان في القضاء يسلم أولاً
ثم يتكلم * رجل كان جالساً في قوم فسلم عليه رجل وقال السلام عليك يا فلان فرد عليه السلام بعض القوم سقط عن سلم عليه * وقيل
إن سمي رجلاً فقال السلام عليك يا زيد مثلاً فرد عليه عمو ولا بسقط رد السلام عن (٤٢٣) زيد * وإن لم يسلم وقال السلام عليك
وأشار إلى رجل فرد عليه غيره
سقط السلام عن المثار

المشتري ثم إن المارءن بعد القضاء وقضى القاضي له بالخيار يقرهنا وطلب المشتري من القاضي أن يفسخ
العقد وفسخ ورد الثمن على المشتري ثم أقام البائع يئنه على قضاء الدين واسترداه قبل البيع وأخذها
وأراد أن يلزم المشتري هل لذلك * وقع في بعض نسخ محمد رجه الله تعالى أن المسئلة على التفسيل إن كان
المشتري لم يقضها حتى استحقها المارءن ليس لذلك * وإن كان المشتري قبضها أنه أن يلزم المشتري عند محمد
وأبي يوسف رجه الله تعالى الأول خلافاً لا يحنفة وأبي يوسف رجه الله تعالى الآخر * وقع
في بعض النسخ أن له أن يلزم المشتري عند محمد وأبي يوسف رجه الله تعالى الأول مطلقاً من غير تفصيل
فهذا الإطلاق يدل على ولاية الزام عند محمد وأبي يوسف رجه الله تعالى الأول سواء كانت الجارية
مسئلة إلى المشتري أو لم تكن وهو الصحيح كذا في المختار *

باب الثامن والعشرون في بيان حكم ما يحدث بعد إقامة البيئنة قبل القضاء

قال محمد رجه الله تعالى في الجامع عـ بدى رجل جارية رجل وأدعى أنه عبده وأنكر صاحب البد دعواه
فذهب المدعى إلى أن يشهد ببيع صاحب اليد العبد من رجل وسلمه إليه ثم أودع المشتري العبد من البائع
وغاب ثم إن المدعى أعاد صاحب اليد عند القاضي هذا القيم عليه البيئنة بحقه * فهذه المسئلة على وجوه
أما إن علم القاضي بما صنع ذو اليد أو لم يعلم ولكن أقر المدعى بذلك وفي الوجهين جميعاً لا خصومة للمدعى
مع صاحب اليد وكذلك إذا أقام صاحب اليد البيئنة على إقرار المدعى بذلك وإن لم يكن شئ من ذلك ولكن
صاحب اليد أقام بيئته على ما صنع فذكر أنه قد بعة في يده فلان بشراء كان بعد الخصومة فإن القاضي
لا يقبل بيئته ولا يتدفع عنه الخصومة وإذا لم يتدفع عنه خصومة المدعى وقضى القاضي عليه بيئته المدعى
لوحضر المشتري بعد ذلك وأقام البيئته على الشراء من صاحب اليد لا يسمع بيئته كذا في المحيط * والهبة
والصدقة في هذا بمنزلة البيع إذا اتصل به القبض كذا في الكبرى * ولو كان القاضي لم يقض بشهادة
شهود المدعى حتى حضر المشتري دفع ذو اليد العبد إليه ويجعل القاضي المشتري خصماً للمدعى ولا يكلف
المدعى إعادة البيئنة * وإذا قضى القاضي على المشتري للمدعى يظل البيع الذي جرى بيئته وبين ذى اليد
ويرجع المشتري عليه بالثمن وكذلك لو شهد على صاحب اليد رجل واحد ثم حضر المشتري ودفع العبد
فأقام المدعى شاهداً آخر على المشتري قضى له بالبدل ولا يكلف إعادة الشاهد الأول وكذلك لو أن ذى اليد
باع العبد من غيره وسلم إلى المشتري حتى حضر المدعى وأقام الذى بيده البيئنة أنه باع العبد من فلان
ولم يسلم اليه لا يلتفت إلى بيئته ذى اليد ويكون الجواب فيه كالجواب فيما إذا أقام بيئته على البيع والقبض
ثم الإيداع منه * قال محمد رجه الله تعالى في الجامع رجل في يده عبداً أقام رجل بيئته على أنه عبده اشتراه

باسـ السلام عليه * وبكره للسـ لم إن يضاف المدعى * وإذا قال المسلم للمدعى أطال الله بقاءك قالوا إن نوى بقلبه أن يبطل بقاءه لعله
يسلم أو يؤذى الجزية عن ذل وصغار فانه لا بأس به لأن هذا دعاه إلى الإسلام أو للمنفعة للمسلمين * الفارس مع الرجل إذا التقيا يذبح
للفارس أن يسلم أولاً * وكذا الرجل مع المرأة إذا التقيا يسلم الرجل أولاً * وإن سلمت المرأة الأجنبية على رجل إن كانت عورتاً
السـ عليها بصوت يسمع * وإن كانت شابة رد عليها في نفسه * والرجل إذا سلم على امرأة أجنبية فالجواب فيه يكون على العكس
* متعلم مع خريطة فيها كتب من أخبار النبي صلى الله عليه وسلم أو من كتب الفقه فنام ووسد بالخرطة قالوا إن قصده التوسد كرهوا
فعل ذلك لأجل الحفاظ لا يكره * وبكره تصغير المحف وأن يكتب بقلم دقيق مروي ذلك عن أبي حنيفة رجه الله تعالى وهو قول أبي
يوسف وزفر رجه الله تعالى * وكان أبو حنيفة رجه الله تعالى يكره النقطة والتعاشير في المحف * ومناخضار رجه الله تعالى لم يروا

في زماننا ساء بذلك ولو كتب القرآن على الحيطان والجدران بعضهم قالوا برحى أن يجوز ذلك * وبعضهم كرهوا ذلك مخافة سقوط تحت أقدام الناس * رجل أمسك المحض في بيته ولا يقرأ قالوا نوى به الخير والبركة لا بأثم بل برحى به الشواب وهو أمسك الخرف في بيته لا لتأويل جاز ولا بأثم * ولو أمسك شئ من هذه المعازف والملاهي بكرهه بأثم وان كان لا يستعملها إلا من أساء هذه الأشياء تكون لله وعادة * كاذبة مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم جعل فني قاتل أو بكر الأسكاف رحمة الله تعالى بكرهه سواء كانت الكتابة في ظاهره أو باطنه * بخلاف الكيس إذا كتب عليه اسم الله فإنه لا بأس به لأن الكيس يعظم وهذا الكاذب * وبكرهه أن يكون على الطهارة أن يأخذ فديرا عليها اسم الله تعالى * ولو كتب على خاتمه اسمه أو اسم أبيه أو ماله من أسماء الله تعالى نحو قوله حسنا الله ونعم الوكيل أو ربي الله أو نعم القدير الله فإنه لا بأس به * (٤٢٤) رجل يذكر الله تعالى ويسبح في مجلس الفسق قالوا نوى أن القسوة يشغلون

من الذي يديه بأف درهم ونقده الثمن وأقام ذو اليد البيعة أنه عبد فلان وأدعه فان الخصومة لا تندفع عنه ويقضى بالعبد للذي ناوله بقض القاضي بالعبد للذي حتى حضر المقر له وصديق هذا القضاة أقبله به قال القاضي بأمر هذا البديع العبد إلى المقر له ثم قضى القاضي أن الشراء بالعبد ولا يكلفه أعادة البيعة على المقر له فان قال الذي أنا عبد البيعة على المقر له كان له ذلك وكان المقضى عليه في هذه الحالة المقر له لأن البديع بخلاف ما إذا قال الذي أنا لا أعيد البيعة فان المقضى عليه في هذه الصورة ذو اليد لا المقر له ولأن القاضي لم يقض بالعبد للذي على الذي حضر حتى أقام الذي حضر بيعة أنه عبدى أو دعه من صاحب اليد وأول بيم البيعة على الأيداع قبلت بيته وطلبت بيعة مدعى الشراء ثم إذا أقام مدعى الشراء البيعة على رب العبد أنه كان للذي يديه وأنه اشترا منه بأف درهم ونقد الثمن فهذا على وجهين * أما أن أعاد البيعة على رب العبد بعد ما قضى القاضي لرب العبد بيعة وفي هذا الوجه لا يقبل بيته وان كان قبل القضاء يقبل بيعة مدعى الشراء متى أقامه على المقر له (ثم ثلاث مسائل) أحدها ما ذكرنا من مدعى الشراء أقام شاهدين فقبل القضاء أقام صاحب اليد بالعبد لئلا يفسد القالب ثم حضر وصديق المقر له في إقراره فإنه يؤمر بدفع العبد إلى المقر له فان أقام مدعى الشراء شاهدا خري الشراء قضى بالعبد ولا يكلفه القاضي إعادة الشاهد الأول على المقر له ويكون المقضى عليه هذا البيعة دون المقر له * المسئلة الثالثة مدعى الشراء إذا لم يقر البيعة على ذي الدعي أو ذو اليد أن العبد فلان الغائب أو دعه ما به ثم حضر المقر له وصديق العبد اليه ثم أقام مدعى الشراء البيعة على المقر له وقضى القاضي بذلك كان المقضى عليه في هذه الصورة المقر له * وفي آخر دعوى الجامع رجل يديه دار جارة رجل وأدعى أنها داره وطلب القاضي من المدعى البيعة فقاما من عند القاضي وباع المدعى عليه الدار من رجل فبعضه صحيح حتى لو تقدم ما بعد ذلك إلى القاضي وجاء المدعى بشهود يشهدون أن داره وقد علم القاضي ببيع المدعى عليه أو أقر المدعى بذلك فلا خصومة بينهما وان كانت الدار في يد المدعى عليه وكذلك لو أقام المدعى شاهدا واحدا ثم قاما من عند القاضي فباع المدعى عليه الدار من رجل فبعضه صحيح حتى لو تقدم ما به بذلك إلى القاضي وجاء المدعى بالشاهد لا خرقا للقاضي لا يسمع خصومة المدعى إذا لم يعلم القاضي بالبائع أو أقر المدعى بذلك ولو كان المدعى أقام شاهدين فعلا فلم يقض القاضي بشهادتهما فقاما من عند القاضي وباع المدعى عليه الدار من المدعى لا يصح حتى لو تقدم ما بعد ذلك إلى القاضي فبعضه صحيح عليه بتلانة البيعة وان أقر المدعى ببيعها أو علم القاضي بذلك ففرق بين الشاهد الواحد وبين الشاهدين * وروى ابن جماعة

بالفسق وأنا أشهد تنقل بالتسبيح فهو أفضل وأحسن كن سبغ الله تعالى في السوق ويؤى به أن الناس يشتغلون بأمر الدنيا وأنا سبغ الله تعالى في هذا الموضوع فهذا أفضل من أن يسبغ الله تعالى وحده في غير السوق * وان سبغ على وجه الاعتبار يؤجر على ذلك وان سبغ على أن الفاسق يعمل الفسق كان غما * وينبغي للمصل أن يدعوى مصلاته بالدعاء والمخوف ولا يتكلف لتلاجه على أن لا يماشي كلام الناس * أما في غير الصلاة دعوى ما يحضره ولا يستظهر الدعاء لأن حفظ الدعاء مذهب بالرفقة * رجل عطس خارج الصلاة ينبغي أن يحمد الله تعالى فيقول الحمد لله رب العالمين أو يقول الحمد لله على كل حال * وينبغي لمن حضر وأن يقول برك الله ثم يقول العاطس غفر الله لي ولكم

أو يقول يهديكم الله ويصلح بالكم ولا يقول غير ذلك * ولو عطس رجل في غير الصلاة فقال رجل في الصلاة عن الحمد لله قالوا فتصدقوا له أن أراه الجواب ولو قال ربك الله فقد صدقته مصلاته لأنه خطاب وجواب * ولو عطس المصل فقل رجل برك الله ثم قال المصل غفر الله لي ولكم كل جوابا بقصد مصلاته * وينبغي لمن كان بحضرة العاطس أن يشمت العاطس إذا تكرر عطاسه في مجلس إلى ثلاث مرات فان عطس أكثر من ثلاث مرات فالعاطس يحمد الله تعالى في كل مرة ومن كان بحضرة ان شتمته في كل مرة فحسن وان لم يشتمه بعد الثلاث فحسن أيضا * رجل رأى رؤيا أعجبته ينبغي أن يحمد الله تعالى لأن ذلك نعمة فثبت كرمه لا شأنا قصها على من يثق به وان شامه لم يقص * ولو قال رجل ربك الله تعالى في المنام قال الشيخ الامام رئيس أهل السنة أبو منصور الماتريدي رحمه الله تعالى هذا الرجل شر من عبد الوثن * وهذه المسئلة اختلف فيها ما سألني بها بخارا ومروند * قال مشايخ سمرقند رحمه الله تعالى رؤى الله تعالى

في المنام باطله لان تكون لان ماري في المنام لا يكون (١) غير المرقى بل هو خياله والله تعالى منزوع عن ذلك وتر لا الكلام في هذه المسئلة أحسن
 * واذن مات المراءى فملا فدفنت ورؤيت في المنام أمه فآتت ولدته لا ينش قبرها * ولا بأس بتغيير يد العالم والسلطان * وتكلموا في
 تقبيل يد غيرها * قال بعضهم إن رآه تعظيم المسلم لاسلامه فلا بأس به * والاولى أن لا تقبل * وتكره المعانقة أما اذا احسد السلطان
 ان كان قصده التعظيم والقصة دون العبادة لا يكون ذلك كفرا * أصله أمر الملائكة بالسجود لادم صلا الله عليه وسبحوا فآخوه يوسف
 عليه السلام * ولو قال المسلم أحمد للملائكة والقتلتك قالوا ان أمرهم وبذلك للعبادة لا فضل له أن لا يسجد كن * كرم على أن يكفر كان الصبر
 أفضل وان أمره بالسجود للتعظيم والقصة لا للعبادة ان يسجد * رجل دعاه الامير فله عن أشياء فان تكلم بما يوافق الحق نصيبه
 مكروه فانه لا ينبغي له أن يتكلم بما يخالف الحق * وهذا اذا كان لا يخاف على نفسه (٤٢٥) القتل ولا خلاف عضو ولا يخاف على
 ماله فان خاف ذلك فانه

لا بأس به * وانا سأل الرجل
 غيره الاخبار المحدثه في البلد
 قال بعضهم بكرة الاخبار
 والاستخبار * وقال بعضهم
 لا بكرة الاستخبار وكره
 الاخبار * والصحيح أنه لا بأس
 بالاخبار أيضا ليكون عالما
 بالصلاح * أمره أذا ردت
 أن تصنع تعويذا لاجبها
 زوجها ما بعد ما كان يعفها
 ذكر في الجامع الصغير أن
 ذلك حرام لا يجل * ولا بأس
 بوضع الجاحم في الزرع
 والمبطنة لدفع ضر العين
 لان العين حق تصيب المال
 والا تدمي والحيلون وبظهر
 أثره في ذلك عرف ذلك
 بالآثار * واذا خاف العين
 كنه له أن يضع فيه الجاحم
 حتى اذا نظر الناظر الى الزرع
 يقع بصره أولا على الجاحم
 لارتفاعها فنظره بعد ذلك
 الى الحرت لا يضرب لما روى
 أن امرأه جاءت الى النبي
 صلى الله عليه وسلم وقالت

عن أبي يوسف رحمه الله تعالى إن سؤي بن الشاهد الواحد بن الشاهد بن وأبطل بيع المدعي عليه وبنته
 في الفضلين جمعا ووجه الفرق على ظاهر الرواية أنه قاما للشاهد بن ان لم تثبت حقيقة الملك للمدعي
 في المدعي به لكن ثبت حق الملك لوجود الحاجة بكلها وحق الملك للمدعي في المدعي به منع حجة بيع المدعي
 عليه صيانة لحق المدعي فالمدعي انما أقر ببيع باطل والقاضي علم بعباطل لا يبرئ ذلك دافعا خاصة
 المدعي أما قاما للشاهد الواحد فكم لم تثبت حقيقة الملك للمدعي لم تثبت حق الملك لنقصان في الحذف فكان
 تصرف المدعي عليه حاصلا في خالص ملكه فصح فالمدعي أقر ببيع صحيح والقاضي علم بصحها فصح فلم
 دافعا خاصة للمدعي * قال رجل في يديه عبد اذمار جلان كل واحد منهما ما يقيم البيعة أنه عبد أمه وأدعه
 الذي هو في يديه ونزول الديجد ذلك أولا لا يجحد ولا يقر بل يسكت فلم يقض القاضي بشهادة الشهود اعدم
 ظهور وعدا لهم حتى أقر ذواليدلا حدهما بعبه أنه عبد أمه وأدعه فان القاضي بدفع العبد الى المقر له فاذا
 عدلت الشهود قضى بالعبد بينهما منصفين وكان ينبغي أن يقضى بجميع العبد الذي لم يقر له ذواليدلان المقر
 له لمع هذا البدقما أقر وأخذ العبد صار العبد مكاله وقبلة يدافعا المقر له مع صاحبه بمنزلة الخارج
 مع ذى البادأ أما البيعة على الملك المطلق فيقضى بكل العبد للخارج واعتبر بهما لو أقر ذواليدلا حدهما
 قبل أن يقسم البيعة ثم أقام كل واحد منهما منعة على ما ذى كان العبد كله الذي لم يقر له ذواليدلا قلنا
 فبهنا كذلك والجواب هو الفرق بينهما قبل إقامة البيعة وبينهما بعد ها أن التزكية لا تجعل البيعة حجة
 بل يظهر من ذلك الوقت أن كونهما منتهيا للاستحقاق من ذلك الوقت في كان الاقرار بعد اقامة البيعة
 فعند ظهور والعدالة يظهر الاستحقاق قبل الاقرار فظهر أن الاقرار كان باطلا لصدوره عن شخص ظهر أنه
 ليس بمالك ومتى بطل الاقرار بطل التصديق ضرورة لا يمتنع عليه فصار وجود الاقرار وعده بمنزلة فاما
 اذا كانت الشهادة بعد الاقرار فظهر والعدالة لا يظهر الاستحقاق قبل الاقرار فلا يتعين بطلان الاقرار
 واذا لم يطل الاقرار صار المقر له صاحب بدو غير المقر له خارجا بقضى بينة الخارج ولو أقام كل واحد من
 المدعين شاهدا واحدا على ادعاءه ثم أقر ذواليدلا بالعبد اعدم ما يدفع العبد اليه ولا يطل ما أقام كل
 واحد منهما من الشاهد الواحد فان أحام غير المقر له شاهدا آخر قضى بالعبد له فان لم يقض له حتى جاء
 المقر له شاهد آخر قضى بالعبد بينهما منصفين الآن يقول الذي لم يقر له ذواليد قبل أن يقضى بالعبد بينهما
 نصفين في أعيد شاهدى الاول أقرتهم بما عايناهم شاهدى الآخر على المقر له فيثبت يقضى بكل العبد له ولو قال
 غير المقر له قديمتا شاهدى الاول أقرعما يقال له هات بشاهدا آخر على المقر له ويقضى لكل العبد فاذا
 أقام شاهدا آخر يضمن الثاني مع الاول يقضى بالعبد كله الا أن يقيم المقر له شاهدا آخر مع الشاهد

(٥٤ - فتاوى ثالث) تخن من أهل الحرت وانا تخاف عليه العين فامرته النبي صلى الله عليه وسلم أن يجعل فيه الجاحم ويكره
 كتابة الرقاق في أيام البيروز واصفا بالابواب لان في ما هاته اسم الله تعالى واهاته اسم النبي صلى الله عليه وسلم بساط أو صلي كعب عليه
 في النسيم الملك بكرة استعماله أو بسطه واذنعه وعليه * ولو قطع الحرف من الحرف أو خيط على بعض الحروف حتى لا يلقى الكلمة
 متصلة لا تزول الكراهة لان الحرف المفرد حرة * وكذا لو كان عليها الملك لا غير أو كان الاقودها وكان الاقود حدها * وحكي أن
 بعض الامته رأى شيئا يرمون الى الهدف وقد كتب على الهدف أوجهل ففهمهم عن ذلك ثم مرهم وقد فصلوا الحرف ففهمهم أيضا وقال
 ما منهم تكفي في البدء للاجل الكلمة وانما يتسكن لاجل الحروف * خرقة فيها درهم روى ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى في النوادر
 أنه لا بأس للرجل امساك ثلث الخرقه وان لم يكن على وضوء ولا بأس ببيع الزنار من النصارى والافلسوس من المجوس لان في ذلك اذلالهم

(١) قوله غير المرقى الخ كذا في غير نسخة ولعله محض عن عين دليل الاضراب بعده * كسبه معناه

* اسكاف أمره انسان أن يتخذ له خفامه شعوراعلى زى الجوس وأوالفسقة وزادله فى الاجرة قبل لا ينبغى له ان يفعل ذلك * وكذا الخياط اذا أمره أن يخط ثوباعلى زى القفاق * ويكره بيع المكعب المفض من الرجال اذا علم أنه يشتريه لاس * فقيرا حزن نفسه من كافر ليعصره الغيب فتخذه خرايكة له ذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم لعن العاصر * ولو أن مسلما آثر نفسه ليعمل فى الكنيسة ويمر بالأس به لأنه لا معصية فى عين العمل * فان آثر نفسه من نصراني لضرب الناقوس كل يوم بمخمة سدراهم وفى كل آخر يعطيه كل يوم درهما قالوا لا ينبغى له أن يؤثر نفسه منهم ويطلب الرزق من عمل آخر * واذا استؤجر ليعمل الميت قالوا لا أجر له * وكذا لو استؤجر ليعمل الميت * واستؤجر لحفر القبر أو لدفن الميت كأنه الاجر قالوا انما لا يجب الاجر ليعمل الميت اذا لم يوجد حدة أحد يحمل الجنازة بغير أجر فان وجد جازت الاجارة لأن الحمل (٤٢٦) لا يجب عليه خاصة وان استؤجر لضرب الطبل فان كان له لاهل لا يجوز لانه اعانة على

معصية وان كان للغزو والقافلة جائز لانه طاعة * وما أخذ المطرب والغنى ان أخذ من غير شرط يباح له * وان أخذ على شرط رده على صاحبه ان قدر وان لم يرد على المدعى صاحب التصدق به * رجل يبيع التعوذ فى المسجد الجامع ويكتب فى التعوذ التوراة والانجيل والقرآن ويأخذ عليه مالا ويقول انى أدفع التعوذ هدية أو هبة لايجل لذلك المال لأن أخذ المال على الهدية حرام * وان أخذ الاجرة على تعليم القرآن قالوا لا بأس به فى زماننا * رجل أراد أن يعلم النجوم قالوا ان كان يعلم مقادير ما يعرف به موافق الصلاة والقبلة لا بأس به * وماسوى ذلك حرام * كافر من أهل الذمة أو من أهل الحرب طلب من معلم أن يعلم القرآن والفقه قالوا لا بأس بأن يعلم القرآن والفقه فى الدين لأنه عسى

الاول أو قيم شاهدين مستقلين فيكون بينهما عيدين يدي رجل أقام رجلان كل واحد منهما ما البينة على أنه عبده أو عماه وذواليد جاحدا أو ساكت قضى بالعبدين ما نصنن ثم ان كان أحدهما أقام على صاحبه تلك البينة أو غيرها أن العبد عبده لم يتنعف تلك البينة ولا يقضى له على صاحبه بشئ ولو عدت بينة أحدهما ولم تعدل بينة الآخر أو لم يقيم الآخر شاهدا أو أقام شاهدا واحدا قضى بيمين عدلت بينة شهادته الآخر بيمينه عادلة قضى له لأنه لم يصرف قضيا عليه به من جهة صاحبه لأنه لم يكن له فى المقضى به لاحقة المالك واللاحق المالك اعدم الحجة الموجبة للقضاء على الانسان بإزالة الاستحقاق الثابت له فإذا لم يكن الحق ثابتا له كيف يصور رازا لانه لم يصرف قضيا عليه فسمع دعواه وبينه بعد ذلك ولو أقام أحدهما البينة فلم تزل بينه حتى أقر ذواليد أن العبد الذى ليه بيمينه أو دعه ما به ودفع القاضى العبد الى المقر له ثم زكت بينة الذى أقامها وأخذ صاحب البينة العبد من المقر له ثم ان المقر له أن بينة أنه عبده أو دعه ما به قبلت بينه وقضى له بالعبد فان قال المدعى وهو المقر له أنا عبده ودى على المقر له قبل بينه فهذا على وجهين ان كان ذلك بعد ما قضى بينه لا تسمع بينة المدعى وان كان ذلك قبل القضاء بينة المقر له قبلت بينة المدعى كذا فى المحيط * والله أعلم

الباب التاسع والعشرون فى بيان من يشترط حضوره لسماع الخصومة والبينة وحكم القاضى وما يتصل بذلك

قال محمد رحمه الله تعالى اذا استحق العبد من يدمشتره بالملك المطلق وقضى القاضى بالعبد المستحق وقصر يد المشتري عن العبد ورجع المشتري على بائعه بالئن أقام البائع بينة أن هذا العبد نفعى ملكى من أمى وأن القضاء للمستحق وقع باطلا وليس لك حق الرجوع على بائع قبل بينه اذا أقامها بحضرة المستحق كذا فى الملتقط * وكذا اذا أقام البائع البينة على أن هذا العبد نفعى ملك بائعى من أمته قبلت بينه اذا أقامها بحضرة المستحق فان قيل كيف تقبل بينة البائع فى هاتين الصورتين وأن البائع صار مقضيا عليه بالقضاء على المشتري لما حرر ان القضاء بالملك المطلق على ذى السد قضاء على من تلقى ذوا بيد الملك من حوته قلنا نعم البائع صار مقضيا عليه ولكن بالملك المطلق لا بالتنازع والبائع ههنا لا يقيم البينة على الملك المطلق وانما يقيم البينة على التنازع والمضى عليه بجهة اغتال قبل بينه فى الجهة التى صار مقضيا عليه لافى جهة أخرى الأرى أن من ادعى دابة يدين انسان ملكا مطلقا وصاحب السد يدعى التنازع فلم يجز بينه على التنازع حتى قضى القاضى بالدابة للمستحق ثم وجد صاحب البينة على التنازع وأقامها قبلت بينه وقضى

أن يهتدى الى الاسلام فيسلم إلا أن الكافر لا يسلم المحقق * رجل أراد أن يقرأ القرآن ينبغى أن يكون على أحسن أحواله بلبس صالح ثيابه ويتعمم ويستقبل القبلة لأن تعظيم القرآن والفقه واجب * وأما تعليم الكلام والمناظرة فيه فألوا وراه قدر الحاجة مكروه * وحكى ابن جادين أنى خيفة رجس الله تعالى كان يتكلم فى الكلام فنهاه الاب عن ذلك فقال له حاد قد رأيتك لو أنت تكلم فى الكلام انتهى فقال بائى كذا تكلم وكل واحد منا كائن الطر على رأسه مخافة أن يزل صاحبه وأنتم اليوم تتكلمون وكل واحد منكم يريد أن يزل صاحبه ومن أراد أن يزل صاحبه بكثرة قد كفر قبل أن يكفر صاحبه * وأما التوبة والحيلة فى المناظرة قالوا ان كان من كان يناظره بكلمة متعلم مسترشدا أو بكلمة على الانصاف بلا تعنت لايجل له التوبة والحيلة والتلبس وان كان من يكلمه يريد ان تعنت ويريد أن يطرده يجل له التوبة والحيلة بل يحتمل كل حيلة ليدفع التعنت عن نفسه * رجل تعلم بعض القرآن ثم وجد جفرا أخا فانه يعلم علم القرآن لان

نعلم تمام القرآن أفضل من صلاة الطلوع * ونعلم الفقه أولى من تعلم القرآن * رجلان نعلم على كمال الصلاة ونحوها أحدهما يعلم على الناس والاخر يعلم الجعل فالاول أفضل لان منفعة تعليم المطلق أكثر فكان هو أفضل وجاء في الاثر أن مداكرة العلم ساعة خير من أحياء ليلة * رجل خرج في طلب العلم بغرض ان والده يأس به ولم يكن هذا عقوقا * قيل هذا اذا كان ملتجيا فان كان أمرا صبيح الوجه فلا يسه أن ينعمه من الخروج * ولو أراد أن يخرج للبحث وأبو كره لذلك قالوا ان كان الأب مستغنيا عن خدمته لا بأس بان يخرج * وان لم يكن مستغنيا لاسعه انطروا على ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ما من رجل ينظر الى والده ينظر رجلا لا كانت له بها حجة مقبولة قيل يا رسول الله وان نظري اليوم مائة مرة قال وان نظروا اليه في اليوم مائة مرة فان كان أبوا يحتاجان الى النفقة ولا يقدران يختلف لهما نفقة كاملة أو يمكنه ذلك الا أن الغالب على الطريق هو الخوف فلا يخرج بغير (٤٢٧) اذنهما وان كان الغالب هو السلامة

فله أن يخرج * وذكر في بعض الروايات أن الرجل لا يخرج الى الجهاد الا باذن والده فان أذن له أحدهما ولم يأذن له الاخر لا ينبغي له أن يخرج وهما في سعة من أن يتعاه اذا دخل عليهما مشقة لان مراعاة حق الوالدين فرض عين والجهاد فرض كفاية * وان لم يكن له أبوان وله جدان وجدتان فأذن له أبو الأب وأم الأم ولم يأذن له الاخران فلا بأس بان يخرج لان أبا الأب قائم مقام الاب وأم الأم قائمة مقام الام * ولو أذن له الاوان كان له أن يخرج ولا يلتفت الى غيرهما * هذا اذا كان السفر سفر جهاد فان كان السفر سفر تجارة أو حج لا بأس بان يخرج بغير اذن والده اذا استغنى الابوان عن خدمته لانه ليس في هذين السفرين ابطال حق الوالدين اقام يمكن الطريق بخوف فان

بالدالة * وان صار ذو البسمة فمضاه عليه لانه صار مفضاه عليه بالملك المطلق لا بالتأجيل فقبلت يسته على التنازل لهذا اليه أشار في السير الكبير ثم ان محمدا رجه الله تعالى شرط حضرة المستحق لقبول هذه البينة من البائع وبعض المشايخ أبو ذلك وقالوا ينبغي أن لا تشترط حضرة المستحق وهكذا حكم الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى بفرغاته وبعض مشايخنا رجعهم الله تعالى قالوا بل حضرة المستحق شرط كما أشار اليه محمدا رحمه الله تعالى وفي الخبره وقيل على قياس قول محمد وأبي يوسف رجعهم الله تعالى الاخر تشترط حضرة المستحق وعلى قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهم الله تعالى الاول لا تشترط حضرة وهذا القول أظهر وأشبه وفي دعوى المستأجر تشترط حضرة الاجر والمستأجر لان الملك لا يجزأ واليد ليستأجر وكذلك في دعوى الرهن تشترط حضرة الراهن والمرتهن لان الملك لا يراهن واليد لا يرهن واذا أراد التضييع الاخذ بالبينة فمعه وكان ذلك قبل قبض المشتري تشترط حضرة البائع والمشتري للقضاء بالبينة فمعه فذا استحق المستأجر رجلا بالبينة يشترط للقضاء له حضرة المعير والمستعير جميعا وفي دعوى الضابط هل تشترط حضرة المزارع ان اخذت المشايخ رجعهم الله تعالى بعضهم اشتراط وبعضهم لم يشترط وبعضهم قال ان كان البذرون قبليهم تشترط حضرتهم وان كان البذرون من قبل رب الارض لا تشترط حضرتهم واذا ادعى رجلا نكاح امرأته وله زوج ظاهر تشترط حضرة الزوج الظاهر لاستيعاب الدعوى والبينة واذا مات الرجل وتروك أشياء يمكن نقلها وعليه من مستغفر قلته كنه وليس له وارث ولا وصي قال القاضي نصب لوصيها البيوع كنه ولا يشترط احضار التركة لتب الوصي وهل يشترط احضار الالباب التركة فقد قيل يشترط وقيل لا يشترط واذا قامت البينة على افلاس المخجوس لا يشترط لسماعها حضرة رب الدين ولكن ان كان رب الدين حاضرا أو وكيله قال القاضي يطلقه بحضرته وان لم يكن أحدهما حاضرا قال القاضي يطلقه بتكليف ولو ادعى رجل على مغير شيئا وله وصي حاضر يرده الصغير المحجور وعليه لا تشترط حضرة الصغير هكذا كره شيخ الاسلام في شرح كتاب القسمة ولم يفصل بينهما اذا كان المدعي دينيا أو عينا وجب الدين بمباشرة هذا الوصي أو وجب لا بمباشرة وذكر الناطقي في أبنائنا هذا اذا كان الدين واجبا بمباشرة هذا الوصي لا يشترط احضار الصغير وفي أدب القاضي للخصاف رجه الله تعالى اذا وقعت الدعوى على الصبي ان يجزأ لم تكن للمدعي بينة لا يكون له احضار الصغير وان كان للمدعي بينة والمدعي يدعي الاستهلاك فله حق احضاره ولكن يحضر معه أبوه حتى اذا ازم الصبي شي يؤدّي عنه أبوه من ماله وفي كتاب الاقضية ان احضار الصبي في الدعوى شرط وبعض المتأخرين من مشايخنا من شرط ذلك سواء كان الصغير مدعيا ومدعى عليه ومنهم من أي ذلك وان لم يكن للصبي وصي

كان محو فامل الجرح لا يخرج الا باذن والده وان كانا مستغنيين عن خدمته * رجل ليس له مال وله عيال واحتاج الناس في حفظ الطريق الى البذرة فان قدر على أن يعمل هذا العمل ولا يضيع عياله كان له أن يفعل وان كان لا يمكنه هذا العمل مع اتمامه اعاة العيال فالقيام بأمر العيال أولى * وكذا الزوج التمتع بضيع عياله يراعى حق العيال * طلبه العلم اذا اخصص في السابق في كان أسبق يقدم سبقه فان اختلفوا في السابق ان كان لاحدهم بينة تقام بينته وان لم تكن يرضع بينهم ويجعل كأهم أبوا معا كافي الحرق والغرق اذا لم يعرف الاول فيجعل كأهم ماله أو معا صاحب العلم اذا خرج الى القرى ليدكرهم فيجمعوا له شيئا حتى عن أبي الليث الكبير رجه الله تعالى أنه قال كنت أدعي أنه لا يخرج الى القرى ثم رجعت عن ذلك * رجل أصاب مالا حراما فبات وأدعى بان يتصدق به عن أرباب الاموال قالوا ان عرف أرباب الاموال رد عليهم أموالهم وان لم يعرفوا ينبغي أن يتصدق عنهم فان قالت الورثة ماله كاذب فيما يقول يرد بذلك انما الورثة فانه

يتصدق بمقدار ثلث المال * ولو قال في مرضه هذا المال افطه وكذبته الورثة قال محمد رحمه الله تعالى لا يلزمه شيء * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يتصدق بمقدار الثلث * ويجوز السبق في أربعة أشياء في الخلف يعني العبروف والخافر يعني القرس والنسل يعني الرمي والمشي بالأقدام يعني به العدو * ويجوز إذا كان البذل من جانب واحد بأن قال ان سبقتك في كذا وان سبقتني فلا شيء لك * وان كان البذل من الجانبين فهو حرام لأنه غار لا إذا أدخل محملاً بينهم ما قال كل واحد منهما ان سبقتك فلا شيء لك وان سبقتك في كذا وان سبقتني فلا شيء لك فهو جائز وحلال والمراد من الجواز الحل والطيب دون الاستحقاق فإنه لا يصير مستحقاً * وما يشبهه الامراء فهو جائز أيضاً بأن يقولوا لا شيء لك * ويجوز أن لا شيء لك في هذه الأشياء الأربعة ولو روي لا شيء فيها ولا أثر في غيرها * وقال الشيخ الامام شمس الأئمة الحارثي رحمه الله تعالى (٤٢٨) يجوز أيضاً للفقهاء ان اذا تكلموا في مسألة ان كان البذل على أحدهما جاز وان كان

البذل من الجانبين لا يجوز * وانما يجوز السباق في الدواب اذا كان فرسه قد يسبق وقد لا يسبق * قالوا والجور الذي يلعب به الصبيان يوم العيد يؤول كل روى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنه أنه كان يشتري الجور لصبياته يوم العيد يلعبون بها وكان يأكل منه وهذا اذا لم يكن على وجه المقامرة * وان كان على وجه المقامرة فهو حرام * مرضعة تقطع لبنها بظهور الحمل وليس للاب شيء يستأجر به النظر فالحمل لا يستزال الدم قالوا يباح لها ذلك مادام نطفة أو علقة أو مضغة لم يخلق له عضو لانه ليس له حكم الا دمي وقدر وراثته المسددة بأربعة أشهر * امرأته حملت ومضى على جهلها شهر فأرادت الفاء العلق على الظهر لاجل الدم فانها تسأل أهل الطب ان قالوا بضر الحمل لا تقبل

وطلب المذني من القاضي أن نصب عنه وصياً جالبه القاضي الى ذلك وتشرط حضرة الصغرى عند نصب الوصي للإشارة اليه ومن مشايخ زماننا رحمه الله تعالى من أي ذلك وقال لو كان الصبي في المهد بشرط احضار المهد بمجلس الحكم والاول أقرب الى الصواب وأشبهه بالنقص كذا في المحيط * ولو وقت الدعوى على مريض أو على امرأته مختدرة لا بشرط احضارها كذا في الذخيرة * وفي المأذون الكبير اذا لحقه دين التجارة وطلب الغرام من القاضي بيع العبد للقاضي لا يبيع العبد الا بمحضرة المولى وفي المأذون الكبير أيضاً اذا شهد شاهدان على العبد المأذون بغصب اغتصبه أو ببيعة استهلكها أو بجدها أو شهدا عليه باقرار بذلك أو شهدا عليه ببيع أو شراً أو باجارة أو تكرار العبد ذلك ونزوله غائب قبلت شهادتهما ولا تشرط حضرة المولى ولو كان مكان العبد المأذون عبد محجور عليه شهدا شاهدان باستهلاك مال أو غصب اغتصبه وبجده العبد ذلك لا تقبل ههنا لاشهادا لا بمحضرة المولى وقول محمد رحمه الله تعالى في هذه المسئلة ان الشهادة لا تقبل معناه أنه لا تقبل على المولى حتى لا يتخاطب المولى ببيع العبد أو على العبد فتقبل الشهادة بقضى القاضي عليه حتى يؤاخذ به بعد العلق هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرح المأذون وان كان المولى حاضراً مع العبد فان كان المذني ادعى استهلاك مال أو غصب قال فالقاضي يقضى على المولى وان ادعى استهلاكاً وبيعة أو استهلاكاً وبضاعة على العبد المحجور فعلى قول أبي حنيفة ومحمد وجهاً الله تعالى القاضي لا يسمع هذه البيعة على المولى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يسمع البيعة على المولى والصبي المأذون الذي اذنه أبوه أو وصي أبيه في التجارة بمنزلة العبد المأذون وفي التجارة اذا شهد الشهود عليه بما هو من ضمان التجارة قبلت شهادتهم ان كان الذي اذنه غائباً واذا شهد الشهود على العبد المأذون بقتل عمد أو قذف امرأة أو زنا أو شرب خمر والعبد يشكر فان كان المولى حاضراً قضى له بذلك على العبد بخلاف وان كان العبد حاضراً والمولى غائب فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى القاضي لا يقضى عليه بشيء وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى القاضي يقضى له عليه بالحقوق القصاص كالأوقام البيعة عليه باذن أو بالقصاص قبل الاذن وان كان الشهود شهدوا على اقراره بالحدود والخاصة لله تعالى كذا في الزنا وشرب الخمر لا تقبل هذه الشهادة في الاجماع وان شهدوا على اقراره بالقذف أو القتل العمد تقبل البيعة حال حضرة المولى ويقضى بالقصاص وحدها القذف وان كان المولى غائباً فالمسئلة على الخلاف وان قامت البيعة على اقرار العبد ولو شهد الشهود على صبي مآذون أو مغمومة مآذون له بقتل عمد أو قذف أو شرب خمر أو زنا فقيماً بعد القتل لا تقبل الشهادة سواء كان الاذن حاضراً أو غائباً وفيما اذا شهدوا بالقتل الخطأ كان الاذن حاضراً تقبل الشهادة ويقضى بالدية على

وكذا القصاص والحكمة وقيل لا ينبغي لها أن تفعل ما لم يتحرك الولد فانما تحركه لا بأس بالقام العلق والحكمة ما تقرب الولادة فإذا قربت لا تقبل وأما القصاص فلا امتناع عن القصاص أولى في حالة الحمل كى لا يلقى الولد أفة * صبي مع الاحاديث وهو لا يفهم ثم كبر جازله أن يروي عن الحديث * وكذا البالغ اذا سمع الحديث ولم يفهم جازله أن يروي عن الحديث * ولو قرئ على صبي صبي لم يفهم ثم كبر لا يجوز له أن يشهد * وكذا البالغ اذا قرأ صكاً ولم يفهم ما فيه لا يجوز له أن يشهد بما فيه * رجل يتخذ لعبد ليقرب من المرأة زوجها بثلث اللبنة فالواو هو من يدعيه بمرئيه وبقتل اذا كان يعتقه دليلاً أو أثره بعتقه التفريق من اللعبة لانه كفر * الساحر اذا تاب فهو على وجوه ان كان يعتقه نفسه خالفاً عليه فان تاب عن ذلك وقال خائف كل شيء هو الله تعالى وتبرأ عما كان يقول تقبل بؤنه ولا يقتل * وان كان الساحر يستعمل السحر للتجربة والامتحان ولا يعتقه لذلك لا يقبل لانه ليس بكافر * ساحر يجحد السحر ولا يدري كيف يفعل ولا يفهمه

العالة

فالوا لا يستتاب هو بل يقتل اذا ثبت أنه يستعمل السحر وكفى بعض المواضع والاستثناء أحوط * وقال القضاة أبو الليث رحمه الله تعالى انا تاب الساحر قبل أن يؤخذ تقبل وبته ولا يقتل وان أخذ ثم تاب لم تقبل وبته ويقتل وكذا الزنديق المعروف بالدمي * والنسوى على هذا القول * كافر دعا دعا ما خالفه * قال بعضهم لا يجوز أن يقال يستجاب دعاؤه * وقال بعضهم يجوز أن يقال يستجاب دعاؤه فان لبس اعنه الله دعا حثت قال رب أقتلني الى يوم يموتون فقال الله تعالى انك من المنظرين * رجل يعل أعمال الرذيق في قلبه أنه ليس بمؤمن قالوا ان وقع في قلبه أنه ليس بمؤمن لان بعض أعماله لا وافق أعمال المؤمنين فهذا مؤمن صالح * وقال عليه السلام المؤمن من آمن جاره بولائه وقال عليه السلام المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه فهو يريد من هذا ليس من جملة هؤلاء المؤمنين * وان كان يقع في قلبه أنه ليس بمؤمن لانه لا يعرف الله تعالى فان استقر قلبه على ذلك فهو كافر * وان خطر بياله ذلك وجد (٤٢٩) من نفسه انكاره فهو مؤمن لان هذا

مما لا يمكن الضر عنه * وهذا من صدق ايمانه فيكون عفو اكنهم بسببه ولم يعزم عليها لا يكون أعمى وان عزم عليها كانت أعمى * رجل غنى الموت ان غنى الموت لضيق عبثه أو لشراءه من ظلم أو وعد أو نحوه كره * وان غنى لتغير زمانه فبغنى الموت تخافة الوقوع في المعاصي لا يكره * رجل قال لأحب الفروع قالوا ان أراد به ان لا أحبه لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحبه فهو كافر * وان قال ذلك لمرض أصابه من القصر لا يكثر * ولو قال أنا لا أعمل بفنوى الفسهاء وأبأس كما قال العلي فإنه يعزروا ولا يكفر * رجل مات وكسبه كان من بيع الباذق فان وزع الوارث ولم يأخذ ذلك المال كان أولى ويرد على أربابها ان عرف أربابها * وان لم يعرف تصدق * وكذا

العاقلة وان كان الاذن غائباً لا تقبل الشهادة وقيل لو قامت البيعة على قتل الصبي والمعنوه عمدا كان أو خطأ كان الاذن حاضراً قبلت البيعة وقضى بالدية على العاقلة وان كان غائباً لا تقبل وان شهدوا على اقرار الصبي والمعنوه بعض ما ذكرنا لا تقبل الشهادة سواء كان الاذن حاضراً أو غائباً وان شهدوا على عديم ادن له بسرقة عشرة دراهم أو أكثر وهو يجحد فان كان ولا حاضر اقطع عندهم جميعاً وهل يضمن السرقة ان كان استملكها يضمن وان كانت قائمة ردها على المسروق منه وان كان المولى غائباً لا يقطع العبد عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويضمن السرقة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يقضى بالقطع وان كان الشهود شهدوا بسرقة أقل من عشرة دراهم قضى القاضي بالمال ولا يقضى بالقطع سواء كان المولى حاضراً أو غائباً وان كان الشهود شهدوا على اقرار المأذون بسرقة عشرة دراهم والمولى غائب فالقاضي يقضى بالمال على العبد ولا يقضى بالقطع في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقضى بالقطع ولو شهدوا على عديم محجور بسرقة عشرة دراهم أو أكثر فان كان المولى غائباً فالقاضي لا يقضى عليه بشئ لا بالقطع ولا بالمال عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وان كان الشهود شهدوا على اقرار العبد المحجور بالسرقة فالقاضي لا يقبل هذه البيعة أصلاً ان كان المولى غائباً وان كان حاضر الاتسع البيعة على المولى حتى لا يقطع العبد ولا يؤخذ المولى ببيعه لاجل المال ولكن يؤخذ العبد به بعد العتق كذا في المحيط * والله اعلم

باب الثلاثون في نصب الوصي والقيم وإثبات الوصية عند القاضي

واذا ترك الرجل مالا في البدة التي مات فيها وورثته في بلدة أخرى فادعى عليه قوم حقوقاً أو أموالاً هل نصب القاضي عن الميت وصياً للثبث الغرماء الديون والحقوق على الميت ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في أدب القاضي في باب اثبات الحقوق على الميت أن هذه البلدة ان كانت منقطعة عن تلك البلدة ولا تذهب العبر من هنالى غة ولا ياتي من ثمة الى هنابن في الغالب فالقاضي ينصب عنه وصياً كذا في الذخيرة * وان لم تكن منقطعة لا ينصب كذا في البرازية * وذكر الخصاص رحمه الله تعالى في نفقائه في باب نفقة المرأة اذا مات الرجل ولم يوص الى أحد وله أولاد صغار وكبار فالقاضي ينصب وصياً ماله وقال الشيخ الاجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وللقاضي ان ينصب الوصي في مال الميت في ثلاثة مواضع أحدها أن يكون على الميت دين أو تكون الورثة صغاراً أو يكون الميت أوصى بوصياً فينصب وصياً بالنقد وصياً بالغابا ينصب القاضي الوصي في هذه المواضع وفيما عداها فلا وما ذكر الخصاص رحمه الله تعالى في أدب

الحواير فيما اذا أخذ رشوة أو ظلماً * ولو كان الوارث يعلم ان مورثه كان يكسب من حيث لا يعلم ذلك المال الذي أخذ ورثته ظلماً كان المال مرأثاً له في الحكم يتصرف به ما شاء وان تصدق به كان أولى ولا يتره * ويبقى أن تصدق عن خصم المورث * رجل رأى من رجل منكر أو هو أباشار ترك ذلك مكان عليه أن ينهى غيره ويمنع هو أيضاً * رجل علم أن فلان ياتعاطى من المتكره له أن يكتب الى أبيه بذلك قالوا ان كان يعلم أنه لو كتب الى أبيه منعته الاب عن ذلك ويقدر عليه يحصل أن يكتب * وان كان يعلم أن أباه لو أراد منعه لا يقدر عليه فإنه لا يكتب كي لا تقع العداوة بينهما وكذلك فيما كان بين الزوجين وبين السلطان والرعية والحشم انما يجب الامر بالمعروف اذا علم أنهم يسمعون * رجل اغتاب أهل قرية فقال أهل هذه القرية كذا يمكن ذلك غيبة لانه لا يريد به جسع أهل القرية وكان المراد هو البعض وهو مجهول * الرجل اذا كان بصوم وبصل ويضرب الناس بالسود واللسان فذكره بما فيه لا يكون غيبة ان أخبر

السلطان بذلك أبرز جهه فلا ثم عليه * رجل يذكر مساوى أخيه المسلم على وجه الاهتمام لم يكن ذلك غيبة إنما الغيبة أن يذكر على وجه الغضب يريد به السب * امرأه ترضع صبيًا بغيرة من زوجها يكره لها ذلك إلا إذا خافت هلاك الرضيع فينفذ لأبأس به * رجل وجد في بيته امرأة تفتطها وقال ظننت أني امرأتى روى زفر عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال ان كان نكاحاً رابحاً ودان كان ليلاً لا يجد وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية أخرى عليه الحد لئلا كان أو نهراً قال مولانا رضي الله عنه وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان تمكن امرأته تزف اليه لا يجد وان زفت قبل ذلك لا يصدق * رجل له على رجل دين فأتى الطالب ولم يؤد المديون الدين إلى وارثه قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى أرجو أن يكون الدين يوم القامة للطالب * رجل له على رجل دين فبلغه أن الغريم قد مات فقال جعلته في حل وليس له أن يأخذه منه * رجل عليه دين ونسي حتى مات قال شدد رحمه الله تعالى ان كان الدين غن بسع أو قرض لا يؤاخذ به يوم القامة وان كان غصبا فهو مأخوذ * رجل مات وله دين على الناس ولم يدع وارثا قال أبو القاسم رحمه الله تعالى يصدق المديون على صاحب الدين مقدار دينه * رجل مات وعليه دين ولم يعلم الوارث دينه فأكل ميراثه قال شدد رحمه الله تعالى لا يؤاخذ الوارث دينه * وان علم الوارث بدين المورث كان عليه أن يقضى دينه من تركه المورث * وان نسي الابن بعدما علم فاته لا يؤاخذ به في دار الآخرة * وكذلك كانت وديعة نفسها حتى مات لا يؤاخذ بها في دار الآخرة * رجل له على رجل دين وهما في

القاضي لا يحالف ما ذكره الشيخ الامام شمس الاعظم رحمه الله تعالى لان المراد بهذا كره شمس الاعظم نصب الوصى اقضاء الدين والمراد بهذا كره ان خالف نصب الوصى لاثبات الدين واذ هلك الرجل وترك عروضا وعقارا وعليه دين وله ورثة كبار فامتنعت الورثة عن قضاء الدين وعن بيع التركة وقالوا رب الدين سلمنا التركة اليك فأنت أعلم به فالقاضي هل ينصب وصيا لم تمت فقد قيل نصب وقد قيل لا ينصب بامر الورثة بالبيع فان أبوا حبسهم حتى يبيعوا فاذا حبسهم القاضي ولم يبيعوا الا أن يبيع نفسه أو ينصب وصيا لئلا يبيع الوصى اياها لصاحب الدين بقدر الممكن واذ نصب القاضي وصيا في تركه الائتام والائتام في ولايته ولم تكن التركة في ولايته أو كانت التركة في ولايته والائتام لم يكونوا في ولايته أو كان بعض التركة في ولايته والبعض لم يكن في ولايته حكمى عن الشيخ الامام شمس الاعظم رحمه الله تعالى أنه قال يصح النصب على كل حال وبصير الوصى وصيا في جميع التركة أي أنها كانت التركة وقال القاضي الامام ركن الاسلام على السغدي رحمه الله تعالى ما كان من التركة في ولايته بصير وصيا فيه وما لا فلا كذا في المحيط * القاضي اذا نصب متوليا في وقف ولم يكن الوقف والموقوف عليه في ولايته حكمى عن شمس الاعظم الحنفى رحمه الله تعالى أنه اذا وقت المطالبة في محله صح النصب وقال القاضي ركن الاسلام على السغدي رحمه الله تعالى ان لا يصح فان كان الموقوف عليهم في ولايته فان كانوا طلبة العلم أو أهل قرية أو أئاماً معدودين أو كان خائفاً أو رباطاً أو مسجوناً لم تكن الضعفة الموقوفة في ولايته فنصب متولياً قال شمس الاعظم رحمه الله تعالى يصح ويعتبر التظلم والمرافعة وقال ركن الاسلام ان لم يكن المقضى عليه حاضر الا يصح النصب وان كان حاضر اصبحت النصب كذا في النخبة * رجل جاء الى قاض من القضاة وقال اني فلانا مات وعليه دين وترك عروضا وعقارا ولم يوص الى أحد وأنا لا أستطيع سعي ما ترك لا قضى دينه لان أهل الناحية لا يعرفوني لأبأس للقاضي أن يقول ان كنت صادقا فبيع المال واقتض الدين ان كان صادقا فوقع موقعه وان كان كاذبا لا يعمل امر القاضي واذ مات الرجل وقد كان وصى الى رجل أى جعله وصيا وقبل الوصى الوصاية في حياته أو بعد وفاته وجاء الى القاضي يريد اثبات وصايته فالقاضي ينظر فيه ان كان أهلا للوصاية يسمع دعواه اذا حضر مع نفسه من يصلح خصما حتى ان المتدعي اذا كان عبداً أو وصيا فالقاضي لا يسمع دعواه وما وهل ينفذ تصرفهما اختلف الشايع نزجهم الله تعالى فيه والاصح أنه لا ينفذ فان عتق العبد فالقاضي يسمع دعواه بعد ذلك ويقضى بوصايته وان كبر الصبي فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يسمع دعواه وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يسمع واخضم في ذلك وارث أو وصى له أو رجل لئلا يسمع عليه دين أو رجل له على الميت دين هذه الجمل من كتاب الاقضية وفي المتن رواية ابراهيم

الطريق فخرج الاوصوص عليه ما وقصدا وأخذ أموالها رجل فأعطى المديون صاحب المال دينه في تلك الحالة قال بعضهم أنه لو أدى دينه وليس للطالب أن لا يأخذ * وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى عندى الطالب أن لا يأخذ في تلك الحالة بمن كفل بنفس رجل فسلم المكفول له أرض يجنبهم للعامة فنشئ الماعر من الهن حتى صار الهن في أرض الرجل فأراد الرجل أن ينصب في ذلك رعي في أرضه كان له * وان أراد أن ينصب على غير العامة لم يكن له ذلك * رجل مرفى بالطريق الحديث و الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان علم أن صاحب الأرض أحدث الطريق في ملكه يحال له المرور في الطريق بالحدث وان لم يعلم يجوز فيه لمروجه حتى يعلم أنه غصب وقال نصير رحمه الله تعالى ليس للرجل أن يمر في أرض الغير اذا كان له طريق اخر وان لم يكن له طريق اخر فلان

وطئ بهمة قال أوصفت
رحمة الله تعالى أن كانت
البهمة الواطئ يقال له
انزعجها وأحرقها * وإن لم
تكن البهمة الواطئ كان
لصاحبها أن يدفعها إلى
الواطئ بالقيمة ثم يدفعها
الواطئ ويحرق أن لم
تكن ما كولة * فإن كانت
مما ذكر بل يذبح ولا يحرق
* الهمة فإذا كانت مؤذبة قال
محمد بن مسلم رحمه الله تعالى
باس أن يدفعها من غير أن
يضر به ولا يؤذيها * صاحب
البهمة إذا لم يبق على البهمة
يؤمر بالاتفاق عليها ويجب
* وعن أبي يوسف رحمه الله
تعالى أنه يقال لصاحبها ما
أنت تنفق عليها أو يدفعها
* ويرجل تصدق على السؤال
في المسجد الجامع قال أبو
نضر الغياض رحمه الله
تعالى من أخرجهم عن
المسجد أخرجوا بغض الله
تعالى له أخرجهم عن
المسجد * وقال بعض
العلماء رحمه الله تعالى من

(۱) قوله هذه الوصية الاحسن هذه الوصاية كما لا يخفى اهـ مصححه بجرای

تصدق بقلس في المسجد يوم الجمعة ثم تصدق بعد ذلك بأربعين فلسمالك يكن كفاه ذلك القلص الواحد * وعن خلف رجه الله تعالى قال
و كنت قاضيا لأقبل شهادته من تصدق على السؤال في المسجد الجامع * رجل غني في أرض الغصب مسجدا وأحاطوا قال أبو يوسف
رجه الله تعالى لأبأس بالصلاة في هذا المسجد ولا يستاجر منها لحمام والحافوت * رجل حفر بئر في فناء قوم روى ابن زبهر رجه الله تعالى
أنه يؤمر بتسوية ولا يضمن النقصان * ولو هدم حائط المسجد أمر بتسويته ولا يضمن النقصان * ولو هدم حائط الدار رجل ملكه
وأحفر فيها بئر يضمن النقصان ولا يؤمر بالتسوية ولا يئنا الحائط * جنب اختضب أو اختضت امرأه بذلك الخضب قال أبو يوسف
رجه الله تعالى لأبأس ولا تصلي فيه * وإن كان جنب قد غسل موضع الخضب فلا بأس بأن يصلي فيه * ذكر ابن زبهر رجه الله تعالى
رجل حفر قبر في غير ملكه لدفن فيه ميتا فدفن غيره فإنه لا ينشئ القبر ولكن يضمن قفنه حتى يحضره أخرى فدفن فيها وعن

أي يوسف رحمه الله تعالى إذا دفن الميت في أرض غيره فبإذن المالك أن شاء المالك أمر بأخراج الميت وإن شامسوى الأرض ففزع
 فوقها * رجل أم قوموا وهم له كارهون ذكر الحسن البصري رحمه الله تعالى عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورثي عنهم أنهم قالوا
 من أم قوموا وهم له كارهون لا تتجاوز صلاته ترقوته * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذا إذا لم يكن الإمام مستحقاً للإمامة لفساد نفسه
 * وإن كان أهلاً فلا بأس به وإن كرهه القوم * أهل قرية جمعوا بنوهم من أناس ورزعا لإجل الإمام قالوا التزلزله الحاصل من ذلك
 لأرباب البنو والزم لبسوا البنو إلى الإمام * رجل وقعت ألف درهم في ناراً إنسان وخاف أنه لو علم صاحب الدار عنقه ولا رذ عليه
 هل يدخل داره بفراشه * قال ابن مقاتل رحمه الله تعالى ينبغي أن يعلم بذلك أهل الصلاح أن كان ثمة أهل الصلاح فإن لم يكن ثمة أهل الصلاح
 أن أمكنه أن يدخل ويأخذ ما له من غير أن (٤٣٣) يعلم به أحد ففعل * هذا إذا خاف على صاحب الدار فإن لم يخف لا يحل له أن

يدخل بفراشه بل يعلم
 صاحب الدار حتى يأذن له
 بالدخول أو يخرج المال
 إليه * رجل اتخذ في بيته
 خزانة لم يكن في القديم
 ويتعدى ضرر ذلك إلى دار
 جاره قال الشيخ الإمام أبو
 القاسم رحمه الله تعالى له
 أن يمنع عن ذلك * وعن
 أبي يوسف رحمه الله تعالى
 أن كان الضرر بينا ظهرا
 بأن كان دورا فهو من حائط
 الجار فإنه يمنع من ذلك
 * رجل أراد أن يجعل داره
 اصطبلًا ولم يكن في القديم
 وجاره يتضرر بذلك قال أبو
 القاسم رحمه الله تعالى أن
 كان وجه الدواب إلى حائط
 الجار ليس له أن يمنع * وإن
 كان حوائطها إلى حائط
 الجار له أن يمنع * رجل أراد
 أن يتخذ داره حظيرة للغنم
 في سكة غير نافذة يتأذى
 الجيران بفتح السريقين ولا
 يأمنون على الرعاة قال أبو
 القاسم رحمه الله تعالى ليس
 للجيران أن يمنعوا عن ذلك

حتى ثبت وصاته بالبيئة وذكر انخفاف رحمه الله تعالى في أدب القاضي رجل ادعى أن فلان مات وأنه
 كان أوصى إليه بقبض دينه الذي له على هذا الرجل والعين التي في يده وصدقه المذني عليه في جمع ذلك
 أمر بتسليم الدين والعين إليه وفي الجامع الكبير أن على قول محمد رحمه الله تعالى أولا يؤمر المذني عليه
 بتسليم الدين إلى الوصي دون العين كما في الوكالة ثم يرجع وقال لا يؤمر بتسليم الدين إليه ولا بتسليم العين
 فكذا كرفي الاقضية وافق قول محمد رحمه الله تعالى آخر على ما ذكر في الجامع ولو كان الغريم أقر بالموت
 وأتكرر الوصاية والمال كلف المذني أقامة البيئة على الوصاية أولا فإذا ثبت الوصاية بالبيئة حيثما يقسم
 البيئة على المال وكذلك إذا أنكر جميع ذلك كلف الوصي أقامة البيئة على الوصاية والموت وجعل النصيب
 خصما فإذا أظاهما حيثما تسمع البيئة منه على المال فلو أقام البيئة ولا على المال ثم أقام البيئة على
 الوصاية لا تقبل بيته على المال ويؤمر بإعادتها وإن كان الشهود على الوصاية والموت والمال فريقا واحدا
 فأقام البيئة على ذلك كله جله قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تقبل بيته على المال ويؤمر بإعادتها وقال
 أبو يوسف تقبل بيته عليها ولا يؤمر بالاعادة ولكن إذا زال الأمر إلى القاضي فاقضى بقضى الوصاية
 أولا ثم للمال هكذا ذكر الحنفية رحمه الله تعالى وفي موضع آخر أن القاضي لا يقبل البيئة على المال عند أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يقبل قال ثقفه قول أبي يوسف رحمه الله تعالى مضطرب
 وإذا أقر بالوصاية والموت وأنكر المال ولم تكن للذي بيته وطالب من القاضي أن يحلفه على المال أحياه
 القاضي البيوان أقر بالمال والموت وأنكر الوصاية كان القاضي أن نصب وصيا ولو لم ينصب ليس له أن
 يستحلفه وإن أقر بالوصاية والمال وأنكر الموت لم يستحلفه عليه فالجواب فيه فنظر الجواب في الوارث
 كذا في المحيط * أي الوصي أو القيم أن القاضي المعزول أجرهما مسانعة ومشاهدة كل شهر كذا فإن
 القاضي المولى لا ينفذ ذلك وكذا الصدقة المعزول فإن أقيمت البيئة أنه حال كونه قاضيا ففعل ذلك قبلت
 البيئة ثم ينظر أن كان قد راجع المثل أو أقل ينفذ وإن كان أكثر ينفذ بقدر ما جرم مثل عمله وأبطل الزيادة
 وإن استوفى ذلك أمره برد الزيادة على التيمم كذا في الخلاصة * ولو كان أبو الصغير مسدرا متلفا مال الصغير
 ينصب وصيا يحفظ ماله ولو اشترى الوارث من مورثه شأما أطلع بموته على عيب نصب القاضي وصيا
 حتى يرذ عليه وكذا إذا اشترى الأب من ابنه الصغير شيئا فوجد به عيبا نصب القاضي وصيا حتى يرذ الأب
 عليه كذا في البرزانية * والله أعلم

باب الحادى والثلاثون في القضاء على الغائب والقضاء الذي يتعدى
 إلى غير المقتضى عليه وقيام بعض أهل الحق عن البعض في أقامة البيئة

* وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل اتخذ داره جاما وبداخله يتضرر الجارة أن تمنعه عن ذلك إلا أن يكون
 دخان الجاهم مثل دخان الجيران * سكة غير نافذة ربط أحدهم على باب داره دابة واتخذها آريا قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل
 رحمه الله تعالى لكل واحد من أهل السكة أن يأخذ بقضه لأن هذه السكة كدائر بينهم * وإن كانت السكة نافذة أنه ليس لك الدابة
 على باب داره بشرط السلامة * وفي الجنائيات قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس للرجل بأن يفتع جناح بشرعه في الطريق وبذلك
 يأخذ في الطريق فإن خافه من أنساق هدمه * ذكر ابن رستم رحمه الله تعالى دار مشتركة بين قوم بعضهم أن يربط الدابة وأن يترضا
 وأن يضع الخشب فيها ومن عاب بذلك لا يضمن * ولو حفر بئرًا يؤخذ بآبار يسوى فإن نقص الحفر يؤخذ بنقصان الحفر * وقال أبو حنيفة
 رحمه الله تعالى إذا حفر الرجل في سكة غير نافذة بئرًا حتى ينافع قطب به إنسان شتم ويؤخذ بآبار يطم البئر ولا يؤخذ بما نقصت البئر * رجل

القضاء

هدم داره وامتنع من العمارة وذلك يضرب الجيران قال أبو نصر الدوسي رحمه الله تعالى ان قدر على ثأته فلهم أخذه لرد الضر عنهم * وفي المبسوط صاحب الدار اذا رفع ثأته فاند الربح والشس على جاره أو تقب جداره أو فتح أبواب الاتبع وان تضر ربه الجار لانه متصرف في ملك نفسه * رجل اتخذ طيناً في رقعة غير نافذة قال الفقيه أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى ان ترك مقدار الممر للناس وذلك يكون في الاحابن ويرفعه سر به الاتبع منه * وقال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى يجوز فيها بل الطين واتخاذ الارى والدكان وغير ذلك * ولوغرس في سكة غير نافذة فأراد واحد من الشركاء قطع ذلك ولم يمرض لغيرهم من الاشجار في هذه السكة قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ليس له القطع لانه منعت * وكذا في تقص جناح على الطريق الجادة * رجل غرس أشجار على شط النهر بهذا باب داره وبن داره والاشجار طريق الجادة قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان كانت الاشجار لاتضر بالنهر وأهله رجوت (٤٣٣) أن يكون غارسها في سعة * ويطيب قوامها له وتخلقه من بعده

* رجل اتخذ بستاناً وغرس فيها أشجاراً يجب دار جاره قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ليس في هذا تقدير ويجب أن يتباعه من حائط جاره قدر ما لا يضر بدار جاره * شعير وجلد في بئر الابل أو الشاة فقتله ذكراً في بئر الابل ابن رستم رحمه الله تعالى أنه يؤكل ويجوز رعيه وان كان في أخاه القبر لا يؤكل * أهل قرية داسوا باجر فتبول وتروث قال الحسن ابن زياد رحمه الله تعالى لا أضيق عليهم في أبوابها وذكر ابن رستم رحمه الله تعالى أنه لا بأس به ما لم يستمتع حتى ينبتخ من ذلك * بعرة من بعر القارة وقعت في حفنة فطبت قال ابن مقاتل رحمه الله تعالى لا يؤكل * وقال الخفاف رحمه الله تعالى لا أحفظ فيه قول أصحابنا رحمه الله تعالى وعندي لا بأسه الا أن يكون كثيراً

القضاء بالبنية على الغائب وللغائب لا يجوز الا اذا كان عنه خصم حاضر لما قصدى وذلك توكيل الغائب اياه واما محكي ذلك بأن يكون المدعى على الغائب سبباً لثبوت المدعى على الحاضر لا لمحالة أو شرطاً على ما ذكر الشيخ الامام في الاسلام على البردوى رحمه الله تعالى وهكذا كان بقى القاضي الامام شمس الاسلام محمود عبد العزيز الازرجندي رحمه الله تعالى وعند عامة المشايخ رحمه الله تعالى أن يكون المدعى على الغائب سبباً لثبوت المدعى على الحاضر لا لمحالة واليه أشار محمد رحمه الله تعالى في الكتب في المواضع كذا في التارخانية * ثم سوى الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده صفه اذا كان المدعى على الغائب والحاضر شئين وبنه اذا كان المدعى شئاً واحداً فاشتراط السببية لا تنصب الحاضر خصماً عن الغائب في الفصلين جميعاً وذكر القاضي الامام أبو بدي كشاف المشكل وعامة المشايخ في شروحه أن السببية تشترط فيما اذا كان المدعى شئين وهو الاشبه والاقر الى الفقه بيان هذا الاصل فيما اذا كان المدعى عليهما واحداً اذا ذكر رجل داراً في بئر رجل أتم داراً اشتراها من فلان الغائب وهو يملكه او قد غصبها والى المدعى وقال ذواليد الداردي فأقام المدعى بينة على دعواه قبل بينته ويكون ذلك قضاء على الحاضر والغائب وينصب الحاضر خصماً عن الغائب أما على ما ذكره شيخ الاسلام فلا ن المدعى على الحاضر والغائب شئ واحد والمدعى على الغائب سبباً لثبوت المدعى على الحاضر لا لمحالة وأما على ما ذكره عامة المشايخ فلا ن المدعى على الحاضر والغائب شئ واحد كذا في الذخيرة * اذا ادعى رجل أنه كفل فلان بملذوب له عليه فأقر المدعى عليه بالكفالة وأكسر الحق فأقام المدعى البينة أنه ذاب له على فلان كذا فانه يقضى به في حق الكفيل الحاضر وفي حق الغائب جميعاً حتى لو حضر الغائب وأكسر لبلغت الى انكاره اذا ادعى الشفعة في داره في يدانسان وقال ذواليد الداردي ما لا يشترط بها من أحد فأقام المدعى البينة أن ذا الدار اشتري هذه الدار من فلان بأف درهم وهو يملكها وأنه شفعها يقضى بالشرا حتى في ذى اليد والغائب جميعاً كذا في الفصول العمادية * بيان هذا الاصل فيما اذا كان المدعى عليهما شئين اذا شهد شاهدان رجل على رجل بحق من الحقوق فقال المشهود عليه هما عبدان فلان الغائب فأقام المشهود له بينة أن فلان الغائب أعتقه ما هو عليه كما فانه تقبل هذه البينة وبشيت العتق في حق الحاضر والغائب جميعاً والمدعى شيطان المال على الحاضر والعق على الغائب الآن المدعى على الغائب سبباً لثبوت المدعى على الحاضر لا لمحالة لان العتق لا ينقل عن ثبوت ولاية الشهادة بحال فصارت اثنى واحد من حيث المعنى فينصب الحاضر خصماً عن الغائب ويقضى بالعق في حق الحاضر والغائب جميعاً كذا في الذخيرة * اذا قذف محصناً حتى وجب عليه الحد فقال القاذف أنا عبد

(٥٥ - فتاوى ثالث) فأحشا يتفرعه الطبع * رجل ينظر في كتب الهاجى والاشعار قالوا لا بأس به اذا كان لا يتعبد به لسانه وهو ينظر فيه للتأدب * كتاب الجنائيات * الجنائيات على نوعين * أحدهما يوجب القصاص وهو العمد والآخر لا يوجب * وما يوجب القصاص فهو على نوعين * أحدهما في النفس والآخر في بدون النفس * ففيمادون النفس تعتبر المساواة في البدل * فلا يقطع العني باليسرى ولا اليسرى بالبنى ولا المحجمة بالشلاء ولا اليد المأثرة باليد * ولا يد الرجل بيد المرأة * ولا يقطع يد الجحر بيد العبد ولا يد العبد يد الجحر ولا يد العبد يد العبد * ويقطع يد المرأة يد المرأة لان في المرأة لا يختلف البدل وهو نصف يد الرجل * وفي العبد يختلف البدل فان الواجب في يد العبد نصف قيمته والقيمة مختلفة * والجنائيات في بدون النفس شجاج وغير شجاج * أما الشجاج احدى عشرة نخبة * الحارصة وهي التي تحشد البشرة ولا يخرج منها نى وتسمى خادشة * والدامعة وهي التي يخرج منها ما ينشبه

الدمع * والدامية وهي التي يخرج منها الدم * والباضعة وهي التي تضع اللحم * والمتلاحة وهي التي تذوق ولا تقطع * والسحاق وهي التي تقطع اللحم ويقي بين اللحم وبين العظم جلد مرفقة * والموضحة وهي التي توضع العظم * والهاشمة وهي التي تهشم العظم * والمنقلة وهي التي تنقل العظم ويخرج * والامة وهي التي تبلغ أم الرأس وهي الجلدة التي تكون فوق الدماغ * والدامعة وهي التي تخرق الجلدة التي تكون فوق الدماغ * والخائفة وهي التي تصل الى الجوف * في الموضحة في العبد القصاص في قولهم ولا قصاص فيها لما لموضحة في قولهم * واختلفت الروايات فيما قبل الموضحة ذكر في الاصل أنه يجب القصاص * وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجب * وعن عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى أنه قال مادون الموضحة خدوش فيها حكومة العدل * وما لا يوجب القصاص منها بعضها بوجوب دية كاملة * وبعضها واجب (٤٣٤) بعض الدية وبعضها يوجب حكومة العدل واختلفوا في تفسير حكومة العدل * قال

وعلى أن تصف حدا القذف وقال المقدوف لابل أعنتك مولانا ولي عليك حدا لحراروا قام بيينة على ذلك تقبل ويقضى بالعق في حق الحاضر والغائب حتى لو حضر الغائب وأنكر العتق لا يلتفت الى انكاره وان ادعى شيئين مختلفين لانه ادعى على الحاضر حدا كاملا وعلى الغائب العتق لكن لما كان العتق سببا لاثبت ما يدعى على الحاضر قضى بالبيينة في حق الحاضر والغائب جمعا واذ قتل رجل عدا وله وليان أحدهما غائب فأدعى الحاضر على القاتل أن الغائب عفا عن نصيبه وأقبل نصبي مالا وأنكر القاتل فأقام المدعي البيينة على ذلك تقبل ويقضى به في حق الحاضر والغائب كذا في الفصول العمادية * واذ كان المدعي شيئين الآن المدعي على الغائب ليس سببا لاثبت المدعي على الحاضر لمخالفة قبل لا يكون سببا لا ينتصب الحاضر خصما عن الغائب بيان هذا الاصل في رجل قال لأمير رجل غائب ان زوجك فلانا الغائب وكاني أن أحملك اليه فقالت المرأة أنه كان قد طلقني ثلاثا وأقامت على ذلك خيفة قبلت ينتهي حتى قصير ولو كبل عنها لافي حق اثبات الطلاق على الغائب حتى لو حضر الغائب وأنكر الطلاق فالمرأة تحتاج الى إعادة البيينة كذا في الذخيرة * جاء رجل الى عبدانسان وقال مولانا وكاني (١) بنقلى اليك اله فبرهن العبد على أنه حره تقبل في قصير يد الحاضر لافي حق ثبوت العتق على الموكل فلو حضر الغائب وأنكر لادمن إعادة البيينة كذا في البرازية * واذ كان المدعي عليهم ما شيئين والمدعي على الغائب سبب لثبوت المدعي على الحاضر باعتبار البقاء لنفسه فالقاضي لا يلتفت الى دعوى المدعي ولا يقضى بينه لادعلى الحاضر ولا على الغائب بيان هذا الاصل رجل اشترى من آخر جارية ثم ان المشتري ادعى أن البائع قد كان تزوجها من فلان الغائب قبل أن اشترى بها وقادشترتها ولم أعلم بذلك وأنكر البائع دعواه فأقام على ذلك بيينة يريد رد الجارية فالقاضي لا يقبل هذه البيينة لادعلى الحاضر ولا على الغائب لان المدعي شيئين النكاح على الغائب والردي على الحاضر والمدعي على الغائب من النكاح نفسه ليس بسبب لما يدعيه على الحاضر من غير اعتبار البقاء فان البائع لو كان زوجها ثم ان الزوج طلقها لا يكون للمشتري الرد وانما السبب بقاء النكاح الى حالة الرد ولم يقدم البيينة على البقاء ولو أقام البيينة على البقاء لتقبل أيضا ولا يقضى بالرد لان البقاء متابع للابداء فانما يمكن أن يجعل خصما في نفس النكاح لم يمكن أن يجعل خصما في اثبات البقاء وكذا المشتري شراء فاسدا اذا أقام البيينة أنه باع من فلان الغائب يريد باطل حق البائع

(١) قوله بنقلى اليك اله باضافة المصدر للفعول وحذف الفاعل لانه لا يجوز فصل الضمير في الاختيار عند امكان اتصاله كما هو معلوم في كتب العربية اه بجراوى

بعضهم ينظر الى الجنى عليه أنه لو كان مملوكا كم ينقص من قيمته بهذا الجنابة ان كانت تنقص عشر قيمته في المهر يجب عشر دية * وعلى هذا الاعترافى النصف والثلث ونحو ذلك * وقال بعضهم ينظر الى ما يحتاج الدية في هذا من النفقة وأجرة الطبيب فهي حكومة العمدل * وقال بعضهم ينظر الى أدنى جراحة لها أرض مقدرة وهي الموضحة * فان كانت هذه الجراحة نصف الموضحة يجب فيها نصف أرض الموضحة قال مولانا رضى الله عنه واقتوى على الاول * والجنابة فيمادون النفس على نوعين * منها ما يوجب القصاص * ومنها ما يوجب المال فاعلم منها ما يوجب الما يوجب القصاص عند المساواة في المنفعة * رجل قطع لسان انسان ذكرى الاصل أنه لا قصاص فيه

* وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى لا قصاص في بعض اللسان حتى يقطع الكل * وان قطع بعض اللسان فنع الكلام يجب في الدية * وان منع بعض الكلام دون البعض تقدم دية اللسان على الجوف التي تقع على اللسان فنجب الدية بقدر ما فات * وان كانت الجنابة فيمادون النفس خطأ فبعضها يوجب دية كاملة وبعضها لا يوجب دية كاملة ولا قصاص * في الدامية والدامعة والباضعة والمتلاحة والسحاق ان كانت خطأ ففيها حكومة عدل وفي الموضحة نصف عشر الدية اذا كانت خطأ وفي المنقلة عشر الدية لشددهم * وكذلك في الهاشمة وفي الامة ثلث الدية * وفي الخائفة ثلث الدية اذا وصل الى الجوف ولم يندزوراه فان نفذ من ورأته ففيها ثلث الدية وان كانت عدا تكون في ماله * وان كانت خطأ فعلى عائلته * وموضع الخائفة ما بين اللبة والعانة * ولو شج موضحة فذهب سبعة وبصره يجب * أرض الموضحة في الموضحة ودية النفس في السمع والبصر ولا يدخل فيه ارض الموضحة * ولو شج موضحة فذهب بها شعر رأسه يجب دية كاملة للشعر

أوصاراً أحسب يجب دية النفس * ولوطن ربح أو غير في الدبر فلا يستمسك الطعام في جوفه فعليه دية كاملة * وكذلك لو ضربه فليس بوله ولا يستمسك البول فيها الدية * وإن أفضى امرأه ولا تستمسك البول فيها الدية * وإن كانت تستمسك فهي جائفة يجب فيها ثلث الدية * وفي العينين والحاجبين والشفتين ونسبي المرأة وحلتها الدية * وكذلك في اليدين والرجلين والأذنين والعينين والألتين إذا لم يبق على عظم الورك لحم فأنفق من اللحم شيء ففيه حكومة عدل * وفي الألتين الإلية وفي أحدهما نصف الدية وفي أرتبته الألف حكومة عدل وفي أشعار العينين الدية وفي كل شفر ربع الدية وفي أصابع اليدين الدية وكذلك في أصابع الرجلين الدية وفي كل

في الاسترداد لا تقبل بيته لافي حق الحاضر ولا في حق الغائب وكذلك لو أن رجلا في يديه دار بيعت بجنبتها دار فأراد الذي في يديه الدار أن يأخذ المشتراة قبل الشفعة فقال المشتري للشفيع الدار التي في يديك ليست بدار لا أنا فهي لفلان وأقام الشفيع البينة أن الدار التي في يديه داره اشتراها من فلان الغائب لا بقضى بالنسبة لافي حق الحاضر ولا في حق الغائب ذكر في طلاق الجامع الصغير رجل قال لامرأة أن طلق فلان امرأته فأن طلق ثم إن امرأته أخلت فادعت على الخالف أن فلان طلق امرأته وفلان غائب وأقامت المرأة البينة لا تقبل منها هذه البينة ولا يحكم بوقوع الطلاق عليها وقد أفتى بعض المتأخرين بقبول هذه البينة وبوقوع الطلاق فان قيل أليس أنه لو قال لامرأة أن تدخل فلان الدار فأن طلق ثم إن المرأة أقامت البينة أن فلان داخل الدار وفلان غائب تقبل هذه البينة ولا يحكم بوقوع الطلاق علمنا قلنا ذلك ليس بقضاء على الغائب إذ ليس فيه إبطال الحق على الغائب بخلاف مسئلة الجامع الصغير لأن ذلك قضاء على الغائب لأن فيه إبطال نكاح الغائب وإحاطل أن الإنسان إذا أقام البينة على شرط حقه بإثبات فعل على الغائب فإن لم يكن فيه إبطال الحق الغائب تقبل هذه البينة وينتسب خصما عن الغائب وإن كان فيه إبطال حق الغائب أفتى بعض المتأخرين أنه تقبل البينة وقضى على الحاضر والغائب جميعا والأصح أنه لا تقبل هذه البينة ولا ينتسب الحاضر خصما عن الغائب وبه كان يفتي ظهر الدين رحمه الله تعالى ومسئلة الجامع الصغير تدل على صحة القول وما فعله أبو كلاً على باب القضاء اليوم من إثبات البيع أو الوقوف أو الطلاق على الغائب بجعله شرطاً لكافة الحاضر وصورته أن يقول زيد ملا بغير أن كان عمرو من إباح داره أو طلق امرأته أو وقف ضياعه على سبيل كذا فأن تدعى كذا في إثبات سقوطه على الناس والخصومة فيها وقضها ثم إن جعفر أحضر رجلاً يدعى عليه ما لا يدعى أن زيداً قد وكله بقبض حقوقه على الناس وإثباته وان الخصومة فيها والو كلاً معلقة بشرط كائن وهو بيع عمرو ضياع من فلان أو طلاق عمرو امرأته وإن عرقاً قد كان باع ضياعها أو طلق امرأته قبل أو قبل زيداً ياب وقد صرت وكلاً عن زيد بالخصومة في حقوقه وقضها وإن زيد عليك كذا وكذا فيقول المدعى عليه لجعفر أن زيداً قد كان وكلك على الوجه الذي قلت إنني لأعلم أن هذا الشرط هل كان وهل صرت أنت وكلاً فيقيم جعفر البينة على بيع عمرو داره أو على طلاق امرأته فمضى القاضي بالبيع على عمرو وكلاً الحاضر فهذا أقوى بعض المتأخرين أيضاً والأصح أن هذه البينة لا تقبل لما ذكر في الجامع الأصغر أنه لا يثبت إبطال حق الغير كذا في الخبره إذا كفل رجل عن رجل بالف درهم وغاب المكفول عنه وادعى الكفيل على الطالب أن ألف الذي كفلت عنه من فلان عن خبره وقال الطالب لابل كان ممن عسده فالقول قول الطالب فإن أراد الكفيل

أصبح عشر الدية وفي كل مفصل ثلث عشر الدية إلا الإبهام * وفي كل مفصل من الإبهام نصف عشر الدية * وفي كل سن نصف عشر الدية * فان كانت الأسنان اثنتين وثلثين فذهب الكل فذهبت ثلثة أخماس الدية * ودية النفس تجب على العاقلة * وكذلك دية العقل والسمع والبصر والشم والكلام والنطق والارتال والحذب وشعر الرأس واللحية والأذن والخاصية وأهداب العينين وأصابع اليدين والرجلين وحلتي المرأة والأضواء التي يستمسك البول والفاط * وفي الحشفة والممارن والشفقتين والأنبين والحسين والأيسين واللسان وأعواج الوجه وقطع فرج المرأة ما منع الوطأ واضرب على الظهر فانقطع ماؤه في جميع ذلك دية كاملة إذا كانت خطأ وان قطع نصفه ذكر فلا قصاص فيه * ولأقصاص في الشعر أرى شعر كان * وفيما يجب القصاص لا يعتبر المساواة بين الأعضاء في الصغر والكبر فبقية طم الطول بالقصر وبذلك الكسر بالصغر * وإذا نثر رجل رجلاً من موضع الذي وقع الفعل الأول * وإن

كانت الشجة الاولى في مقدم الرأس أو مؤخره أو وسطه يقتص منه في ذلك الموضع لافي غيره * ولو كسر من انسان من الاصل عمدا أو نزعه من الاصل يجب القصاص * وكذا اذا قلعه * قال بعض العلماء يؤخذ منه بالرد الى أن ينهي الى العلم ويسقط ما سواه * وان كسر بعض السن ولم يسود الباقي يجب القصاص بقطع قدرا كسر بالمد * وان كسر بعض السن واسود ما بقى لا يجب القصاص * فان قال الجني عليه أأستوفى القصاص في المكسور أو أثره ما سواه لا يكون له ذلك * وفي ظاهر الروايات اذا كسر السن لا قصاص فيه * ولو ضرب سن انسان فتمزقه لا ينظر حولا * فان سقطت لا ينظر حولا لأن السن البالغ لا ينبت الا نادرا وسن الصبي ينبت فننظر حولا فان لم تنبت كان عليه ارشها * وقال الحسن رحمه الله تعالى يجب حكومة عدل * وبه أخذ الفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى * ولو حلق رأس شاب فنبت أبيض (٤٣٦) لآثى عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وقال صاحبنا رحمه الله تعالى فيه

أن يقيم مئة على الطالب بذلك لا تقبل سنته ولا ينصب الطالب خصما في ذلك بخلاف ما لو كان المطلوب حاضرا أو أقام البينة على الطالب على أن الآف الذي يدعى على من غن خرجت قبلت سنته كذا في التتارخانية * ولأن رجلين عليهما ألف درهم لرجل وكل واحد منهما كفى عن صاحبه ثم جحد المال فأقام المدعي البينة على أحدهما بالمال وقضى القاضي عليه بالمال والكفالة فلم يأخذ الطالب شيئا حتى غاب ثم قدم الآخر فان القاضي يقضى عليه بتلك البينة بخمس مائة كانت عليه كذا في فتاوى قاضيان * وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل ادعى على رجل ألف درهم لنفسه ولغائب من غن عبد أو ثوب باعاه أو أقام البينة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقضى بنصيب الحاضر دون الغائب حتى لو حضر الغائب كلف إعادة البينة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقضى بنصيب الحاضر والغائب جميعا قال صاحب شرح الاقضية وذكر بعده ما مديد على رجوع أبي يوسف رحمه الله تعالى إلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى في الظاهر وعلى ما عليه عامة الروايات مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر في المتن قول محمد رحمه الله تعالى مع قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال في المتن وإن كان الآف ميراثين وبين الغائب لا يكلف الغائب إعادة البينة اذا حضر بلا خلاف ثم على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى على ما ذكر في المتن اذا حضر الغائب وصدق الحاضر فيما ادعى كان بخيار ان يشاء يشارك المدعي فيما قبض ثم يتيهان المطلوب وان شاء اتبع المطلوب وأخذ نصيبه منه وان لم يحضر الغائب حتى يرجع الشاهدان عن شهادتهما قال في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يطل حق الغائب ولا يقضى له بشئ ثم يشارك الغائب اذا حضر الحاضر فيما قبض ثم اذا اشاركه الحاضر لا يرجع على المطلوب بشئ * واذا ادعى رجل أنه وفلان الغائب اشترينا هذه الدار من هذا الرجل بألف درهم وتقدنا له الثمن وأقام البينة على ذلك فعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى للحاضر بنصف الدار فاذا قدم الغائب كلف إعادة البينة وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يقضى بالدار كلها للحاضر والغائب ويدفع الى الحاضر نصف الدار ويوضع النصف الثاني على يدي رجل ثقة قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ولا أقسمها حتى يحضر الغائب قال في المتن فان قدم الغائب ومحمد ان شاء يطل نصيبه من ذلك ويجازى نصيب الحاضر وقال هذا بلا خلاف وذكر أصل المسئلة في المتن على الخلاف وذكر هذه المسئلة في المبسوط وقال تقبل هذه البينة في حق الحاضر ولا تقبل في حق الغائب ولا يذكر فيها خلافا وذكر الخصاص في رحمه الله تعالى المسئلة على الخلاف على حسب ما ذكر في المتن وذكر أن على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يرفع نصيب الغائب من بدل المدعى عليه وبعض مشايخنا قالوا هذا اذ اوصل الثمن الى البايع كاهو موضوع المسئلة فان موضوع المسئلة أن

حكومة عدل * وبه أخذ الفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى * وفي حلق الشارب حكومة عدل * وان شج موشحة فبرأت ونبت عليه الشعر حتى لا يرى موضع الشجة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرضى عليه * وقال محمد رحمه الله تعالى عليه أجرة الطبيب * فان كان الرجل أصلع فضرب على رأسه مقدارا الموشحة كان عليه أرض الشجة دون أرض الموشحة * وكذا لو شجه هاشمة كان عليه أرض الشجة دون أرض الهاشمة * واذا قطع يد رجل عمدا حتى وجب القصاص فقطعت يدا لقاطع بأكثر أو ظلم باغبر حتى يطل القصاص ولا ينقل الى الارض * ولو قطع يدا لقاطع بقصاص رجل آخر أو في سرقه كان على من عليه القصاص الارض لصاحب القصاص الاول * ولو قطع

يعني رجلين عمدا فإحداهما واقص كان لا تخردية اليد * ولو جأ جميعهما فقطعت يمينهما كان عليه نصف المدعى اليه لهما * ولو قتل رجلين عمدا فنقتل بأحدهما لآثى عليه لا تخرد * ولو قطع يميني رجلين فقضى القاضي لهما ما باق قطع وبخمسة آلاف درهم فقبض خمسة آلاف درهم غنما أحدهما كان للذي لم يبع ألفان وخمس مائة درهم غنما يبعده * واذا قطع اليد الشلاء كان عليه حكومة عدل * وكذا في قطع الرجل العرجاء حكومة عدل * ولو قطع البدن نصف الساعد كان عليه الكف مع الاصابع دية اليه * وفي نصف الساعد حكومة عدل * ولو قطع أطفار البدن أو أوال رجلين روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا قصاص فيه وفيه حكومة عدل * ولو كسر عظما من ساعد أو رقبة أو غيره وفيه حكومة عدل * وفي قطع الذراع من الاصل قصاص * وان قطعه من وسطه فلا قصاص فيه * هذا في ذكر الفعل * فأما في ذكر الخصى والعين حكومة عدل * وفي ذكر المولود ان تمزقه

يجب القصاص ان كان عمدا والدية ان كان خطأ * وان لم يتحرك كان فيه حكومة عدل * وان قصاص في قطع اللسان * وتجب الدية في لسان الصبي اذا استهل وان لم يستهل كان فيه حكومة عدل * وان نقأ عيني الصبي عددا ان كان له بصير ينظر كان فيه القصاص * وان كان خطأ ففيه الدية ولا قصاص في عين الاحول ولا في موضع الاصلع الذي ذهب شعره الا ان يكون الشاح كذلك * وفي حلية العبد في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجب ما نقص العبد * وان حلق الرأس أو اللحية من رجل أو الشارب يؤجل سنة فان لم ينبت تجب الدية في الرأس واللحية والشارب ليس من اللحية وفيه حكومة عدل فان أجعل في الرأس واللحية فلت الجني عليه قبل الحول وقبل الثبات لاشي عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وقال صاحب درجهم الله تعالى فيه حكومة عدل * وفي لسان الاخرس حكومة عدل * واذا قطع أنف الصبي من أصل العظم عددا كان عليه القصاص في قول أبي يوسف (٤٣٧) رحمه الله تعالى كان يجد الرخ ولا يجد * وفي الخطأ الدية * وان نقأ

للمدعي قال ونقدنا للثمن أما ما كان لم يصل لا ينزع وبه ضمهم قالوا نقد الثمن يحتاج اليه الدفع الى المشتري ونحن لا ندفعه الى المشتري بل نضعه على يد العدل ويعدل في الخس نظر يدا البائع كأن ياد العدل في الرهن تغير بالمترين في الخس كذا في المحيط * ذكر في ديات المسبوط أن أحد الورثة أنا أقام البيعة على القصاص على رجل بنبت ذلك في حق جميع الورثة حتى لا يكلف بقية الورثة إقامة البيعة اذا حضر واغند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بنبت حق المأخر بهذا البيعة ولا ينبت حق الغائب حتى يكلف الغائب اذا حضر اعادة البيعة كذا في الذخيرة * وذكر في دعوى المسبوط دار في رجل أقام رجل البيعة أن أياه مات وترك هذه المار ميراثه ولا أخيه فلان لا وارث له غيرهما وأخوه غائب قال القاضي يقضي بحصة المأخر ويزع نصيبه من يده وبسمله اليه وأما نصيب الغائب فترك في يدي ذى اليد حتى يحضر الغائب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان كان صاحب اليد منكرا كاهو موضوع المسئلة حتى احتج الى إقامة البيعة فيخرج نصيب الغائب من يده ويضعه على يدي عدل وان كان متهما بترك نصيب الغائب في يده فان ترك نصيب الغائب في يدي ذى اليد حضر الغائب هل يكلف اعادة البيعة ليد كرحمدرجهم الله تعالى هذا الفصل في كتاب الدعوى واختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى منهم من قال بكافة اعادة البيعة كافي مسئلة القصاص ومنهم من قال لا يكلف اعادة البيعة وجعل هذه المسئلة على الوفاق وهو الصحيح وقبل مسئلة دعوى الدين بالارث تحتل أن تكون على الخلاف أيضا مسئلة القصاص وصاحب الاقضية ذكرها مطلقا من غير ذكر خلاف ولكن هذا ليس بصحيح ومن جنس هذه المسئلة مسئلة الهبة وصورتها رجل ادعى على رجل أنه وهبه له وقلنا ان الغائب وصلها اليها فان كان الموهوب شيئا لا يحتمل القسمة صح هذا الدعوى وقيل ان ينبت في حق المأخر دون الغائب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل ينبت في حق الغائب أيضا كافي النراء وان كان الموهوب شيئا لا يحتمل القسمة بأن كان دارا لم نصح هذا الدعوى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عمده هبة الدار من رجلين فاسدة وعندهما هبة الدار من رجلين فصحة فتصح هذا الدعوى ومن هذا الجنس مسئلة الرهن وصورتها رجل ادعى على رجل أني وقلنا ان الغائب ارثنا من هذا الرجل الدار التي في يده بدن لنا عليه ثم انه استولى عليها وأقام البيعة على ذلك فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تقبل هذه البيعة لان عمده انما تقبل البيعة في نصيب المأخر لا غير وذلك لعدم رهنه بالهبة بصير رهن المشاع ورهن المشاع لا يجوز وما يحتمل القسمة وما لا يحتمل فيه على السواء ومن هذا الجنس مسئلة الوصية وصورتها رجل مات وأوصى بوصايا

عين الصبي قبل أن ينظر كان فيه حكومة عدل * واذا نسع امرأة وهي بكر فسقطت وذهبت عذرتها كان عليه مهر مثلها * ولو ضرب بسن انسان فحرك فاجل فان اخضر وأاجر يجب دية السن خمسمائة * وان اصفر اختلف المشايخ فيه * والصحيح أنه لا يجب شي وان اسود تجب دية السن اذا قامت منفعة المضغ وان تفت الاثمن الانسان التي ترى حتى فات جاله فكذلك فان لم يكن واحدا منها فيه روايتان * والصحيح أنه لا يجب شي * وفي سن المولود اذا عفر تجب حكومة العدل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وقال صاحب درجهم الله تعالى في الاصفر ارجح حكومة العدل لو كان أو لم لو كان

فلاشي عليه * ولو نزع عن رجل فزاع المزوع سنه من النازع قصاصا ثم بنبت سن الاول كان على النازع الثاني أن يرضى من النازع الاول خمسمائة لانه لما نبت سن الاول بين أن القصاص لم يكن * ولو بنبت سنه معوجا كان فيه حكومة العدل * ولو بنبت نصف السن كان عليه نصف أرشها * وقلع سن رجل أو قطع أذنه فانت المقلوع سنه أو أذنه بعد القلع واقطع يجب ارض السن وضمان الاذن على عاقلة الخاني ان كان خطأ لانه لا يعود كما كان حتى لو عاد ارتفاع الضمان * ولو عضر يدر رجل فانتزع صاحب اليد يديه فقلع سن العاض لا ضمان عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابن أبي ليلى عن عبيدة بن العاض * ولو عضر ذراع رجل وجذبه من فيه فسقط بعض أسنان العاض وذهب لطم ذراع الجني عليه قال محمد رحمه الله تعالى لا يضمن الانسان وضمن العاض أرس ذراع الجني عليه * ولو نشبت شوب انسان فنجذب صاحب الشوب فخرق الشوب كان على المتشبت نصف ضمان الشوب * ولو جذبه المتشبت يعضه جميع نقصان * ولو

تنازع رجلان في حبل وأخذ كل واحد منهما أحد طرفيه بجذبان فحاصر رجل ووضع السكين على الوسط وقطع الحبل فسقط كل واحد من جانب فبات لا يجب على القاطع لا التقصص ولا الذب لانه قصد الصلح دون الهلاك * رجل شجر رجلا موثقة مستوعمة من الجبهة الى القفا او من الاذن الى الاذن عمدا فان كان رأسهما سواء كان له أن يقتص من أي جانب شاء لكن مقدار ريشته فان كان رأس أحدهما أعظم فغير المشجوع ان شاء شجر مقدار ريشته من أي جانب شاء ان كان رأس الشاح أعظم وان شاء استوفى الارش * ولو قطع اصبع رجل من المفصل فسقط ما بين من الكف يجب القصاص * وان كان القطع من غير المفصل فلا قصاص فيه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل ضرب سن رجل فأسود فجاه آخرو زعمها كان على الاول أرض تام خمسة مائة وعلى الثاني حكومة عدل * ولو ضرب سن انسان فأسود سن الخاني سودا أو صفرا أو حمرا أو (٤٨) خضرا كان الجاني عليه بالخيار ان شاء ضمنه الارش وان شاء استوفى القصاص ناقصا ورجل

كسر ربع سن رجل وربع سن الكاس مثل سن المكسور ذكر ابن رستم رحمه الله تعالى أنه يكسر سن الكاس ولا يعتبر فيه الصغر والكبر بل يكون على قدر ما كسر * وكذلك لو قطع أذن انسان وأذن القاطع أطول أو قطع انسان وبدا القاطع أطول * ولو قطع رجل رجل عبد مقطوع السيد فهو على وجهين ان قطع رجله من جانب اليد المقطوعة كان على الخاني ما انتقص من قيمته مقطوع السيد لانه اتلاف فيجب عليه ضمان ما ينتقص ولا يجب الارش المقدر للرجل * وان قطع الرجل من جانب اليد المقطوعة كان عليه نصف قيمة العبد المقطوعة * ولو كان العبد مقطوع اليد فقطع انسان يده الاخرى كان على قاطع اليد الثانية نقصان قيمته مقطوع اليد وكذا البائع اذا قطع يده

شئ لئلا يفسد في كتاب الوصية فحضر واحد منهم عن أوصى له وقدم بعض الورثة وأقام البيعة على الوصية فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى بضياب الحاضر دون الغائب وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يقضى بجميع الوصية حتى اذا حضر الغائب لا يكف بأعادة البيعة تأبى ذكر في كتاب الاضنة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو أن رجلا ادعى على رجلين ما لا في صل وأحدهما حاضر ويجحد والاخر غائب وأقام على ذلك بيعة فان أحسنه رحمه الله تعالى قال أفضى بالمال على الشاهد والغائب جميعا قال الشيخ الامام أبو بكر الرازي رحمه الله تعالى هذا الجواب على أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يستقيم لان الحاضر لا يتب خصمه عن الغائب عند في جنس هذه المسائل قال المصنف ورأيت في المتن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال أفضى على الحاضر بنصف المال وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أفضى على الحاضر والغائب بجميع المال واعلم أن محمد رحمه الله تعالى ذكر هذه المسائل في الميسر وأجاب في الكل على غلط واحد أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى القضاء على الحاضر والحاضر يقتصر عليه * وصاحب الاضنة ذكر في هذه المسائل أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقتصر القضاء على الحاضر وذكر في بعضها أنه يتعدى القضاء الى الغائب وتارة ذكر قول أبي يوسف رحمه الله تعالى مثل قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتارة ذكر قوله بخلاف قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتارة ذكر قول محمد رحمه الله تعالى مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتارة ذكر قول محمد رحمه الله تعالى بخلاف قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فكان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايتان في الفصول كلها وكذا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان وكذا عن محمد رحمه الله تعالى روايتان وأما الفرق فلا وجه له رجل باع عبدا من رجلين بالثمن درهم على أن كل واحد منهما كفيل عن صاحبه ثم ان البائع اتى أحد الرجلين وأقام عليه البيعة أن له على هذا وعلى فلان الغائب ألف درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه بأمره فانه يقضى له على الحاضر بألف درهم فان حضر الغائب لم يكن له أن يأخذ الا بمحممة وهي الاصلية عليه يريد به أنه اذا حضر الغائب قبل أن يأخذ البائع من الحاضر شأنا لا يكون للبائع أن يأخذ الذي حضر الا بمحممة وهي الاصلية عليه لان القضاء على كفيه ما اضماء عليه والقضاء على المكتول عنه لا يكون قضا على الكفيل كذا في المحط * رجل له على رجل ألف درهم وبه كفيل بأمره ثم ان الطالب اتى الاصل قبل أن يلقي الكفيل وأقام عليه بيعة أن له على عليك ألفا فلان كفيل بأمره فانه يقضى عليه بالثمن درهم ولا يكون هذا قضاء على الكفيل حتى لو في الكفيل ليس له أن يأخذ منه شيئا قبل أن يعيد البيعة عليه كذا في الملتقط * ولو في الكفيل أو لا وادعى أن له على فلان ألفا أو أن كفيل به على عنه بأمره وأقام البيعة يثبت

كسر ربع سن رجل وربع سن الكاس مثل سن المكسور ذكر ابن رستم رحمه الله تعالى أنه يكسر سن الكاس ولا يعتبر فيه الصغر والكبر بل يكون على قدر ما كسر * وكذلك لو قطع أذن انسان وأذن القاطع أطول أو قطع انسان وبدا القاطع أطول * ولو قطع رجل رجل عبد مقطوع السيد فهو على وجهين ان قطع رجله من جانب اليد المقطوعة كان على الخاني ما انتقص من قيمته مقطوع السيد لانه اتلاف فيجب عليه ضمان ما ينتقص ولا يجب الارش المقدر للرجل * وان قطع الرجل من جانب اليد المقطوعة كان عليه نصف قيمة العبد المقطوعة * ولو كان العبد مقطوع اليد فقطع انسان يده الاخرى كان على قاطع اليد الثانية نقصان قيمته مقطوع اليد وكذا البائع اذا قطع يده

قبل التسليم الى المشتري بسقط نصف الثمن عن المشتري * ولو كان العبد مقطوع اليد قبل البيع فقطع البائع يده الاخرى المال قبل التسليم يسقط عن المشتري قدر ما انتقص من قيمته مقطوع اليد ان انتقص الثلث يسقط ثلث الثمن * وكذا لو كان مكان قطع اليد من العين اذا قاعن عبدا فمقوا العين يجب عليه بقى العين الاخرى ما انتقص من قيمته فمقوا العين * رجل فقأ عين رجل عمدا قال محمد رحمه الله تعالى كان لأب حنيفة رحمه الله تعالى يقول لا قصاص في العين الا في صورة واحدة اذا ضرب عين رجل فذهب البصر وبقيت المقلة كان فيه النقص اذا تمعد * وطريق استيفاء القصاص ما ذكر في الكتاب فوجدنا لارعى المرأة حتى تلبس ثم يقرب من العين التي يريد النقص ويجعل على وجهه ويعينه الاخرى خرقه فاذا سالت ناظرته تم القصاص ويكف عنه * وعن محمد رحمه الله تعالى اذا قوع عين رجل فبرأ لانتقص بمثله * وعن الحسن رحمه الله تعالى اذا قاعن العين البني من رجل والبصري من الفاني ذاهبة وعينه البني صحيحة يقتص له من عينه البني

وترك أعمى * وعن الحسن رحمه الله تعالى إذا فُتق أعين رجل وكانت عينه حولاً لا ان ذلك لا بضر بصره ولا ينقص منه شيئاً فهاها انسان عمداً ينقص منه * وان كان الحول شديداً بضر بصره فقطت كان فيها حكومة عدل * ولو كان عين الفاقى شديداً الحول بضر بصره فقطاً أعيناً لمن بها حول كان الجنى عليه بالخيار ان شاء اقصر ورضي بالنقصان * وان شاء ضمنه نصف الدية في ماله * رجل فُتق أعين صبي ساعة ولد وأبعد أيام فقال الفاقى انه لم يضر بغيره الفتي فاقته أو قال لا أعلم بضر بها أو لم يضر كان * القول قول الفاقى * وعليه حكومة عدل * ولو شهد شاهدان أنهما كانت صحبة لم يضر بها له وكان يطرف بها كان عليه نصف دية النفس * رجل ضرب عين انسان فأنكر الضارب نهباً البصر والعين قائمة قال بهضهم اذا أخبر رجلان من أهل العلم أنه قد ذهب بصره يؤخذ بقولهما * وقال محمد بن مقاتل رحمه الله تعالى بقاء المضروب مستقبل الشمس مفتوحة العين ان دمعت عينه علم أن بصره قائم وان لم تدمع علم أنه ذهب (٤٣٩) بصره * وذو الرناطى رحمه الله تعالى

أن ضمان العين على مراتب ثلاثة * احدها أن يكون في احدها نصف بدل الذات وهو الاذى في الحر نصف الدية وفي المملوك نصف القيمة * والثانية أن يكون في احدها ربع بدل الذات كالمها تم التي يجعل عليها ويركب نحو الفرس والابل والبقر والحمار والغسل * والثالثة أن يكون الواجب في احدى العينين ما ينقص من قيمته كالشاة والكلب والسنور والطير وغير ذلك * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في غير السردون والابل والحمار والبغل ربع القيمة وكذا في عين بقره والخزاز وجزو الخزاز ربع القيمة وكذا في عين الفصيل والخش وفي احدى عيني الشاة والجل والطير والكلب والسنور ما ينقص من قيمته * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه النقصان في جميع البهائم

للمال عليه وعلى الغائب وينتصب الكفيل خصماً عن الاصل أما الاصل فلا ينتصب خصماً عن الكفيل كذا في الفصول العمانية * ولو ادعى رجل على رجل أنك قفلت لي وفلان الغائب عن رجل بالقدرة وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه أو قام على ذلك بينة وقضى عليه بالف درهم ثم حضر الغائب فله أن يأخذ الغائب بجميع الاصل لان حين قضى به على الحاضر قضى به على أنه كفيل عن المطلوب وعن الكفيل الا يرى أني لو لم أجعله كفيلاً عن كل واحد منهما لم يكن له ان ادعى أن يرجع به كله على الذي عليه الاصل وفي نوادر بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل ادعى شراء درمن نفر وهي في أيديهم وبعضهم حضور وبعضهم غيب والحاضر مقر للغائب بنصيبه جاهد للبيع فأقام الذي بينة على دعواه فالتقضى لا يقضى الا على الحاضر في حصته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أيضاً هذا اذا كان الحاضر مقر بنصيب الغائب وان كان جاحداً نصيب الغائب فالتقضى بالداركها للمدعى واذا ادعى هبة أو صدقة أو رهناً من رجلين وأحداً رجلين غائب والدار في يد الحاضر أو قام بينة على الهبة والقبض أو على الصدقة والقبض أو على الرهن والتبعض فان على أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تقبل هذه البينة في فصل الرهن لان منه القضاء يقتصر على نصيب الحاضر ورهن المشاع باطل فاما في الهبة فان كان مما لا يحتمل القسمة قبلت بينة في حق الحاضر دون الغائب لان القضاء بنصيب الحاضر ههنا ممكن لان الشروع فيه لا يمنع جواز الهبة * وأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في فصل الرهن القاضى لا يقبل هذه البينة أصلاً وفي الهبة والصدقة ان كانت الهبة والصدقة مما لا يقسم يقضى على الحاضر والغائب جميعاً حتى اذا حضر الغائب لا يكلف المدعى اعادة البينة عليه ويقضى عليه بتلك البينة وان كانت الهبة والصدقة مما يقسم فالتقضى بقضى هبة الكل ولكن ينفذ في النصف في الحال وفي النصف الآخر يتوقف أن يحضر الغائب فينفذ عليه * قال ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل ادعى على رجل ما لا يقضى القاضى له على المدعى عليه بينة أو قامها للمدعى ثم غاب المقضى عليه أو مات وله ورثة وله مال في المصرى بد أقوام وهم مقررون به ليقضى عليه قال لا تدفع الى المدعى من ذلك شيئاً حتى يحضر المقضى عليه ان كان غائباً أو ورثته ان كان ميتاً لان القاضى نصب ناظر وليس من النظر في حق الغائب دفع ماله الى المقضى له * فقل أنه قضى هذا الدين أو أوارثه فوقض الامر لهذا كذا في المحيط * وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أيضاً اذا غاب المدعى عليه أو مات بعد اقامة البينة عليه قبل قضاء القاضى وقد زكيت البينة في السر والعلانية لا يقضى حتى يحضر الغائب أو نائبه أو يحضر وارث الميت فاذا حضر واحد من هؤلاء فالقاضى يقضى بتلك البينة ولا يحتاج الى اعادة البينة للقضاء * ولو كان المدعى عليه أقر بما ادعاه

باب القتل وفي الباب فصول * فصل فمن يقتل قصاصاً وفين لا يقتل وفصل في الآلة التي توجب القصاص وفصل في المستوفى اما الاول يقتل المملوك بالحر والحر بالمملوك عندنا * والذكر بالانثى والانثى بالذكر والكافر بالمسلم والمسلم بالكافر * ولا يقتل المسلم بالمستأن * ويقتل البالغ بالصغير * ويقتل الولد بالوالد والوالدة بالجدوان علا والجدوة عن عات من قبل الاباء والامهات * ولا يقتل الوالد والوالدة بالولد ولا الولد والجدوان سفل ولا الاجداد والجدوات وان علوا ويقتل العبد بعوله * ولا يقتل المولى بعبد مملوك كله أو بعضه ويقتل الصبي وسليم الاطراف بالبرص وناقص الاطراف صورة أو معنى كالاشل ونحوه والعاقل بالجنون * ولا يقتل الجنون بالعاقل ولو جن القاتل بعد القتل ذكره شام رحمه الله تعالى في النوادر أنه لا يقتل به ويقتل مالا * ولجن القاتل بعد ما مضى القاضى بالقصاص ودفع الى الولي يقتل * وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يقتل على كل حال * ويقتل الواحد الجماعة كشفاً حتى لا يجب

مع القتل شي من المال * وتقتل الجماعة بالواحد * اما الآلة التي وجب القصاص اذا حصل القتل عمدا بالآلة جازحة كالسيف
والسكين والرمح والسهم حديد كانت الآلة أو غير حديد كالوذبح بطله القصب والرمح الذي لسان له بعد أن يكون محدودا بالجرز والعمود
والنشاب والسهم الذي لاصل فيه اذا رماه فأصابه فجرحه أو ضربه بعمود حديد أو ما يشبه الحديد كالخماس والنشاب والرمح والذهب
والفضة اذا ضرب به فجرحه أو شق بطنه بجشب محدد أو رماه بصخرة ألف درهم فجرحه أو لم يجرحه فمات من ذلك بقتل * وكذا الضربة
بصخرة خسين أو عشرة أو خمسة ما يكون قد وزن خمسة يقتل به جرحه أو لم يجرحه كرهذه الجملة في جنابات الحسن رحمه الله تعالى
* وان ضربه بالسهل فمات من القتل * وان ضربه بالبرق متعمدا أو ما يشبه البرق فمات بالجب القصاص * وذكري في الاصل اذا ضرب به
بجد يلا حمله كصخرة الميزان والعمود (٤٤٠) يجب القصاص وان لم يجرحه * وروى الطحاوي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه

لا يجب القصاص اذا لم يجرح
* كالوضر بالحصاة الكبيرة
بجرح مدور ولم يجرح لا يجب
القصاص في قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى وفي ظاهر
الرواية في الحديد وما يشبه
الحديد كالخماس وغيره
لا يشترط الجرح لوجوب
القصاص * ولو أحرقه
بالنار عمدا يجب القصاص
* ولو ألقاه في الماء ففرق
من ساعته لا قصاص فيه
في قول أبي حنيفة رحمه الله
تعالى * وفي قول صاحبه
رحمه الله تعالى يجب
القصاص اذا كان لا يتخلص
منه غالبا * وكذا لو ألقاه
من جبل أو سطع فهو على
هذا الخلاف * ولو ألقاه في
النار ثم أخرج وبه روق
فمات بطل لا يقتل الا اذا كان الرجل خنا فامر فافتنق غير واحد فيقتل سياسة * ولو ساقه ما حتى مات فهو على وجهين
ان دفع اليه السم حتى أكل ولم يعلم به فمات لا قصاص فيه ولا دية لكن يحبس وبه زر * ولو أوجره ابجارا تجب الدية على عاقلته وان دفع
اليه في سره فشر ب ومات لا تجب الدية لانه شرب باختياره الا ان ادفع خذعه فلا يجب فيه الا التعزير والاستغفار * اخوان لاب وأم
قتل أحدهما بالهام عمدا ولا آخرهما مروي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال لا قصاص على واحد منهما * وعلى كل واحد منهما
دية قتله في ثلاث سنين اذا لم يكن للقتولين وارث سواهما * رجل قال أنا ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو
خنا حتى يقول عدا * رجل قال ضربت فلانا بالسيف عدا ولا أدري أنه مات منها ولكنه مات فقال ولي القتل بل مات بضربك فانه

المدي ثم غاب فالقاضي يقضي عليه باقراره في حال غيبته فبعد هذا ينظر ان كان المقر به عينا فالقاضي
بأمر من في يده بالتسليم اذا كان الذي في يده مقرر أنه ملك المقر وفي الدين اذا طفر بجنس حقه بأمره
بالاخذ ولا يبيع في ذلك العروض والعقار وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول محمد رحمه الله
تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يقضي القاضي حتى يحضر الغائب في البينة والاقرار جعاز
قول أبي يوسف رحمه الله تعالى هكذا والمحفوظ عن أبي يوسف رحمه الله تعالى والمذكور عنه في عامة
الكتب غير هذا فاذا ذكر عنه في عامة الكتب أنه كان يقول أولا ان القاضي لا يقضي في فضل البينة حتى
يحضر الغائب وفي فصل الاقرار يقضي حتى يثبت بالقضاء وقال يقضي فيها ما جبهه المستحسن ذلك حفظا
لاموال الناس وصيانة لحقوقهم كذا في الذخيرة * قال محمد رحمه الله تعالى في الزادات أمة في يدي
رجل يقال له عبد الله فقال رجل يقال له ابراهيم رجل يقال له محمد يا محمد الامة التي في يدي عبد الله كانت
أمتي بعثها منك بألف درهم وسلمتها إليك الآن عبد الله قد غصم امثك وصدقك محمد في ذلك كله وعبد الله
يسكر ذلك كله ويقول الجارية جارية بني فالقول في الجارية يقول عبد الله ويقضي بالنكاح لابراهيم على محمد
لانهم متصادقان في البيع والنكاح وتصادقهما جهة في حقهما فلو استحق أحد الامة في يد عبد الله بعد
ما أخذ ابراهيم النكاح من محمد فأراد محمد أن يرجع بالنكاح لابراهيم وقال الجارية التي اشتريتها منك لمورد
عليها الاستحقاق لا يلتفت الى ذلك لان القضاء بالاستحقاق على عبد الله اقتصر على عبد الله ولا يتعدى الى محمد
والاصل أن القضاء للملك المطلق على ذي اليد يكون قضاء على ذي اليد وعلى من تلقى ذوا اليد الملك من جهته
ولا يكون قضاء على الناس كافة وذوا اليد هو عبد الله لا يدي تلقى الملك من جهة محمد فلم يصبر محمد قضاء
عليه بالقضاء على عبد الله وما لم يصبر محمد مضاء عليه لابراهيم بالنكاح لابراهيم والدليل على أن محمد
لم يصبر مضاء عليه في هذه الصورة أن محمد لو أقام بينة على المستحق أن الجارية جارية له اشتراها من ابراهيم
وهو عليه ما قبلت بينه ولو صار مضاء عليه لما قبلت بينه وكذلك لو أن الذي استحقها على عبد الله
استحقها بالنتاج بأن أقام بينه على أنها جارية ولدت في ملكه وقضى القاضي به المستحق لم يرجع محمد بالنكاح
على ابراهيم وان ظهر بينه المستحق أن ابراهيم باع جارية الغير لان القضاء بالاستحقاق اقتصر على عبد الله
ولم يصبر محمد مضاء عليه (بيان) وهو أن النتاج ههنا غير محتاج اليه لان المستحق خارج ألا ترى أنه لو أقام
البينة على الملك المطلق قبلت بينه ففسط اعتبار دعوى النتاج وبني دعوى الملك المطلق وفي دعوى الملك
المطلق لا يصبر محمد مضاء عليه بالقضاء على عبد الله فكذا هنا قال في الكتاب ألا ترى أن محمد لو أقام البينة
على المستحق أن الجارية جارية له اشتراها من ابراهيم بكذا وهو عليه ما يقتضي به محمد ولو صار محمد مضاء

قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ولو سب سامة ثم غرق لا يجب فيه شيء لانه غرق بجرحه وفي الاول غرق بطرحه
في الماء * ولو شق رجلا لا يقتل الا اذا كان الرجل خنا فامر فافتنق غير واحد فيقتل سياسة * ولو ساقه ما حتى مات فهو على وجهين
ان دفع اليه السم حتى أكل ولم يعلم به فمات لا قصاص فيه ولا دية لكن يحبس وبه زر * ولو أوجره ابجارا تجب الدية على عاقلته وان دفع
اليه في سره فشر ب ومات لا تجب الدية لانه شرب باختياره الا ان ادفع خذعه فلا يجب فيه الا التعزير والاستغفار * اخوان لاب وأم
قتل أحدهما بالهام عمدا ولا آخرهما مروي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال لا قصاص على واحد منهما * وعلى كل واحد منهما
دية قتله في ثلاث سنين اذا لم يكن للقتولين وارث سواهما * رجل قال أنا ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو
خنا حتى يقول عدا * رجل قال ضربت فلانا بالسيف عدا ولا أدري أنه مات منها ولكنه مات فقال ولي القتل بل مات بضربك فانه

لا يقتل به وان قال القاتل مات منها ومن حبيته ثم شتمه أو من ضرب رجل آخر ضربه بالعصا فقال الولي بل مات بضربك كان القول قول الضارب وعليه نصف الدية ورجل جرح رجلا جرحه عمدا وجرحه آخر جرحه عمدا ثم صالح الجرح وأحدهما من الجرح وما يحدث منه على مال ثم مات منهما جميعا كان للولي أن يقتل الذي لم يصلح * رجل ضرب سن انسان فتحرك فأجله القاضي سنة فأقضى السنة وقد سقط سنة فقال المضروب سقط من ضربك وقال الضارب من ضرب رجل آخر كان القول قول المضروب * وان جاء بعد السنة كان القول قول الضارب * رجل قتل رجلا عمدا وهو في النزاع بعد قتله لا يقتل به القاتل اذا كان يعلم أنه لا يعيش منه * رجل ضرب رجلا بالعصا فجرحه ثم ضربه بالجرح بالسيف فمات جميعا قال أبو حنيفة قرحه الله تعالى دية المقتول بالعصا تكون على عاقلة قاتله ولادية للقتول بالسيف فلا حقه كان في القصاص وقدمات قاتله * رجل رأى رجلا (٤٤١) يربى بامرأته أو بامرأة رجل آخر

وهو محصن فصاح به فلم يهرب ولم يتبع عن الزنا حل لهذا الرجل قتله فاقض له القصاص عليه * وكذلك رجل رأى رجلا يسرق ماله فصاح به فلم يهرب أو رأى رجلا يفتب حائطه وحائط غيره وهو معروف بالسرقه فصاح به ولم يهرب حل له قتله ولا قصاص عليه * وكذلك الرجل يقتل قاطع الطريق حل قتله ولا قصاص عليه * رجلان اجتمعوا في قتل رجل عمدا ولم يجيب القصاص على أحدهما كالاجنبي اذا شارك الاب في قتل ولده لا يجيب القصاص على الشريك وكذا الصحيح العاقل مع المجنون والبالغ مع الصغير * وشريك الحية والسبع * والاجنبي اذا شارك الزوج في قتل زوجته وله ولدها ولها ولها مع العامد مسلم قتل مرتدا أو مرتدة لا قصاص عليه * وكذا المسلم اذا قتل مسلما

عليه بالقصاص على عبد الله لقضى له ولو أعاد الحق في البينة على محمد أن أمته ولدت في ملكه قضى بها للمحقق وترى تحت سفته على بينة محمد لأن بينة النتائج لا تعارضها بينة الملك المطلق لأن بينة النتائج أكثر اثباتا ويرجع محمد بالثمن على إبراهيم في هذه الصورة لأن محمد اصابه مضياعا عليه بهذا القضاء قال ولو لم يستحق الجارية أحد ولكن أقامته الجارية بالبينة على عبد الله أنها حرة الأصل وقضى القاضي بجرئها رجع محمد بالثمن على إبراهيم لأن محمد اصابه مضياعا عليه في هذه الصورة والقضاء بالجارية بموافق الحق به القضاء على الناس كافة لأن الحرية تعلق بها أحكام متعديتها إلى الناس من أهلية الشهادة والقضاء بالولاية وغير ذلك فانتصب بالبدخما عن الناس كافة فكان القضاء على ذي البدخما على الناس كافة أما الملك المطلق فلم يتعلق به أحكام متعديتها إلى الناس كافة فلم ينتصب ذو البدخما عن الناس كافة وكذلك لو أقامت البينة على عبد الله أنها كانت أمته أعقبتها وقضى القاضي بثلاث رجب محمد بالثمن على إبراهيم فهذا والقضاء بغيره بالأصل سواء كذا في المحيط * أما القضاء بالوقفية على ذي البدخل يكون قضاء على الناس كافة حكى عن شمس الأئمة الحلواني والقاضي الامام ركن الإسلام أنه يكون قضاء على الناس كافة حتى لو ادعى رجل هذه الارض لنفسه لا تسع دعواه وألقها بالقضاء بغيره بالأصل وفي فتاوى أبي الليث أنه لا يكون قضاء على الناس حتى لو ادعى رجل بعد ذلك الارض لنفسه ملكا لم يلقها تسع دعواه وألقه بالقضاء بالملك المطلق وبه أخذ الصدر الشهيد رحمه الله تعالى كذا في المحيط * ادعى رجل دارا في يد رجل أن أباهما وتزكها ميراثا له ولاخيه فلان وأخوه منكره دعواه وزعم أنه لا شيء له من الدار فأقام المدعي بينة على دعواه وقضى له بنصف الدار ثم رجع أخوه إلى تصديقه لم يقض له شيء فان جاء الغريم لبعث بعد ذلك وأثبت دينه بمحض من الوارث بينته وسأل القاضي أن يقضى للبيت بالدار فان القاضي بسطه قبل القضاء يقضى للبيت بالدار كلها بالشهادة الاولى وتساع الدار ويقضى الغريم حقه من ثمنها فان فضل شيء من ثمنها يجعل نصفها للارثين المدعي ويرد الباقي على المقتضى عليه بالدار ولا جعل للارثين المتكرمين الفضل شيئا كذا في المحيط * ذكر في شهادات الجامع أن في دعوى العين أحد الورثتين ما ينتصب خصما عن الميت للمدعي في عين هي في ذلك الوارث لافي عين ليست في يده حتى ان من ادعى عينان التركة وأحضر وارثا ليست تملك العين في يده هذا الوارث الذي أحضره لا يسمع دعواه عليه وفي دعوى الدين أحد الورثة ينتصب خصما عن الميت وان لم يصل الميت شيء من التركة قال اذا ادعى رجل على غيره أنك كفتلني عن فلان بألف درهم على عليه بأمره ويجدا المدعي عليه الكفالة وأقام المدعي بينة على دعواه فالقاضي يقضى بالمال على الكفيل وهذا ظاهر حتى لو حضر الأصل وأنكر ما ادعاه المدعي كان للكفيل

(٥٦ - فتاوى ثالث) وهماد خلا دار الحرب بأمان لا يجيب القصاص عندنا * ولو قتل المسلم أسيرا لم يدار الحرب لا يجيب القصاص عند الكل ولادية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وقال صاحبنا رحمه الله تعالى عليه الدية في ماله * واذا شهدا الشهود على رجل بالزنا والاحصان فزكى الشهود وخمس له القاضي ليرجع غنا أو بعد أيام فمقتله رجل عبد الاقصاص عليه * رجل قتل رجلا عمدا فبعض ورثته عن القاتل ثم قتل باقي الورثة ان علموا أن عقول البعض يقط القصاص يلزمهم القود وان لم يعلموا هذا الحكم لا قود عليهم وان علموا بالعمو * رجل حبس انسانا وطين عليه الباب حتى مات جوعا قال محمد رحمه الله تعالى يعاقب الرجل وتجب الدية على عاقله * رجل قال لا تحربك دى بفس أو بألف قتله كان عليه القصاص * وان قال اقتلني فقتله كان عليه الدية * ولو قال اقتل أبي فقتله كان على القاتل دية لانه * وان قال اقطع يده فقطعه كان عليه القصاص * رجل شج رجلا موضحة

بالعصاة - يجب القصاص بالموضحة فان مات منها لا يجب القصاص * ولو هشم رجلا بالحد يد لا يجب القصاص في الهاشمة فان مات منها يجب القصاص يقتله * ولو جرح رجلا بالخشب فمات لا يجب القصاص * ولو شج رجلا بموضحة بالحد يد يجب القصاص فان مات منها يقتله والله أعلم
 فصل فيمن يستوفي القصاص
 في النفس * وله أن يستوفي فيمادون النفس * وله أن يصلح عنهما * وليس للمولى أن يستوفي القصاص في النفس * وله أن يستوفي القصاص فيمادون النفس * وله أن يصلح فيمادون النفس واختلفت الروايات في الصلح عن النفس ذكر في الجامع الصغير أنه لا بد من ذلك وذكر في بعض الروايات عن محمد رحمه الله تعالى أن القاضي لا يستوفي القصاص للصغير إلا في النفس (٤٤٣) ولا فيمادون النفس ولا أن يصلح * وذكر في الصلح إذا قتل رجلا لا ولي له

عدا لا أمام أن يقتله وله أن يصلح وليس له أن يعفو * ويستحق القصاص من يستحق مبرأته على فراض الله تعالى يدخل فيه الزوج والزوجة وكذلك به وليس لبعض الورثة استيفاء القصاص إذا كانوا كبارا حتى يجتمعوا أو ليس لهم ولا لأحدهم أن يوكل باستيفاء القصاص * ولو كانت الورثة صغارا وكبارا كان لكل كبار ولا يستيفاء القصاص قبل بلوغ الصغار قبول أبي خنيفة رحمه الله تعالى * وفي قول صاحبه والشافعي رحمه الله تعالى ليس لهم ذلك حتى يبلغ الصغار * عدا قتل عدا يجب القصاص ويكون الاستيفاء إلى المولى * ولو كان العبد بين رجلين أو ثلاثة فلا يستيفاء لهم جميعا لا يشترطها أحدهم فان عفا أحدهم يتقلب حتى الباقي مال إلى القيمة كما يتقلب في الخراج الدية * ولو صالح أحد الورثة مولى العبد على مال جاز الصلح ويجب على من

أن يرجع عليه بالمال من غير أن يحتاج إلى إعادة البيعة عليه * فان حضر الغائب قبل دفع الكفيل المال إلى المدعي كان للمدعي الخياران شاء طالب الكفيل بالمال وإن شاء طالب الأصل ومضى الكفيل يرجع على الأصل عما أدى ولا يحتاج إلى إعادة البيعة ولا يكون للأصيل أن يمنح على الكفيل بأنكار الكفالة والأمر بطلان بجوده لجران الحكم عليه بخلاف ذلك ولو كان المدعي أدعى الكفالة بأف درهم ولم يتبع الأمر وأقام بيعة على دعواه وقضى القاضي على الكفيل بالمال لا ينعدي ذلك القضاء إلى الغائب حتى لو حضر لا يكون لأحدهم سبيل الإبعاد إعادة البيعة هذا إذا كانت الخصومة بين الطالب والكفيل وقد ادعى الطالب كفاة مفسرة فاما إذا كانت الخصومة بين الطالب والكفيل وقد ادعى كفاة مهمة بأن قال كفت لي عن فلان بكل مالى قبله ولم يعين المال ولم يقدره بل أجبه هو وأطلقه ومحمد الكفيل ذلك فأقام المدعي بيعة على دعواه أن له على فلان ألف درهم كانت قبل الكفاة قتل بيعة وقضى بالمال على الكفيل وتعدي القضاء إلى المكفول عنه الغائب حتى لو حضر كان للطالب أن يطالبه سواء ادعى الطالب الكفاة بأمره أو بغير أمره غير أنه ان ادعى الكفاة بأمره فالكفيل يرجع بما ادعى على المكفول عنه وان ادعى الكفاة بغير أمره فالكفيل لا يرجع عليه بما أدى أمافي حق وجوب المال للطالب فدعوى الأمر وعدمه على السواء وكل جواب عرفته في الكفاة فهو الجواب في الحوالة هذا إذا كانت الخصومة بين الطالب والكفيل والمكفول عنه غائب وأما إذا كانت الخصومة بين الكفيل والمكفول عنه والطالب غائب بأن ادعى رجل وقال اني كذلت عنك فلان بكذا بأمره وقضيه ذلك عنك فلا تنأرجع عليك بذلك ومحمد المدعي عليه دعواه ذلك كله أو أقل بالكفاة بالأمره ولكن أنكر القضاء وأقام المدعي بيعة على دعواه قال القاضي يقضى بالمال للكفيل على المكفول عنه لا يثابته بذلك بالحجة ويكون ذلك قضاء على الطالب الغائب حتى لو حضر وأنكر القبض لا يثبت أن أنكاره والجواب في الحوالة نظير الجواب في الكفاة قال وإذا قال الرجل لغیره انم فلان عنى عنى ما يبيعني به أو ما داني نبي أو ما أقرضني ففعل ذلك وغاب المكفول عنه ثم أقام المكفول له بيعة على ما يبيعه أو مديته أو أقرضه ما يبيع بعد كفاة هذا الكفيل والكفيل بمحمد ذلك كله وقضى القاضي على الكفيل بالمال ويكون ذلك قضاء على المكفول عنه الغائب حتى لو حضر ومحمد ما ادعى المكفول عنه لا يثبت على حجوده ويزمعه المال من غير أن يحتاج إلى إعادة البيعة وان غاب المكفول له وحضر المكفول عنه فادى الكفيل على المكفول عنه أن المكفول له قد ادانك ألف درهم وانى قضت عنك عن الكفاة التي أمرتني بها ومحمد الأصل ذلك كله أو أقل بالمدانية ولكن محمد القضاء وأقام عليه الكفيل البيعة بذلك قضى القاضي بالمال للكفيل على المكفول عنه لثبوت الاداء

القيمة كما يتقلب في الخراج الدية * ولو صالح أحد الورثة مولى العبد على مال جاز الصلح ويجب على من

القاتل ما شرف الصلح في ماله * ولو قتل رجلان رجلا فعفا إلى عن أحدهما كان له أن يقتل الآخر * وكذا لو قتل رجل رجلين فعفا أحد دولي المقولين فأولى الآخر أن يقتله * ولو كان في ورثة المقتول ولدان لقاتل أو ولدان له وان سفل بطل القصاص ويجب الدية * وأولى المدبر أو المولى ولدان له ما استغف القصاص في القن * ولو قتل المكاتب أن لم يترك وفاء ماله ولا يستيفاء القصاص * ومعنى البعض إذا قتل عاجز أن ذكر في المتن أنه لا يجب القصاص في قول أبي خنيفة رحمه الله تعالى * إذا قتل المكاتب وترك وفاء ماله ورثة أخرى سوى المولى لا يجب القصاص لجهالة المستوفى * وان اجتمع المولى والوارث على استيفاء القصاص لا يقتل أيضا لان قتل اجتماعهما المستوفى ليس بعلوهم * وان قتل المكاتب وترك وفاء ماله وارث سوى المولى يجب القصاص في قول أبي خنيفة وأبي يوسف

رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى لا ستوفى المولى وهو رواية عن أبي يوسف * ولو أن عبد المكاتب قتل المكاتب عدا
 ان كان المكاتب ترك * وقام بديل الكتابة وله وارث آخر سوى المولى لا يكون لولى المكاتب استيفاء القصاص اجاماً * وان مات عاجزاً
 كان لمولاه استيفاء القصاص اجاماً * وان مات عن وفاء وليس له وارث سوى المولى كان لمولاه حق استيفاء القصاص في قول أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى * وقال محمد رحمه الله تعالى ليس له ذلك * والعبد المبسوع اذا قتل عدا عند البائع خيراً المشتري ان أجاز البيع صححت اجازته
 وله أن يبتغي القصاص وان نقض البيع ولم يجز كان استيفاء القصاص الى البائع * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا نقض المشتري
 البيع كان للبائع قيمة المبسوع دون القصاص * ولو قتل العبد الرهن عند المرحل لا ينفر دأ أحدهما بالقصاص * فان اجتمعا كان استيفاء
 القصاص الى الراهن * والعبد الصادق اذا قتل عند الزوج قبل القبض فهو (٤٤٣) بمنزلة العبد المبسوع وكذلك بدل الصلح عن

دم العبد وبدل الخلع بمنزلة
 العبد المبسوع * ولو قتل العبد
 المبسوع عند المشتري وله
 خيار الشرط أو خيار الرؤية
 فاقصاص للمشتري * ولو
 كان الخيار للبائع فقتل عند
 المشتري بخير البائع ان شاء
 اتبع القاتل في قتله وان
 شاء ضمن المشتري قيمته
 * وبعد التضمن لا قصاص
 للمشتري * والعبد الغصب
 اذا قتل عند الغاصب ان

اختار المالك تضمين
 الغاصب لا قصاص للغاصب
 * والعبد الموصى بربقته
 لانسان ويجزئ له الآخر
 اذا قتل عدا لا ينفر دأ أحدهما
 بالقصاص * فان اجتمعا
 على القصاص يطلحق
 الموصى به بالخدمة
 ويستوفيه الآخر * ولو
 أوصى عبده لانسان فقتل
 عدا قبل أن يقبل الموصى
 به الوصية وقدمت الموصى
 وترك وارثاً لا يدرى أن العبد
 قتل قبل موت الموصى أو

من الكفيل بعد المادية بالبنية العادلة ويكون قضاء على المكفول له كذا في الذخيرة * ذكر في فتاوى
 رشيد الدين لوطا لرب الدين الكفيل بالدين فقال الكفيل ان المديون أداها والمديون غائب فأقام الكفيل
 بنية على أداء المديون قبل وينتصب الكفيل خصماً عن المديون لأنه لا يمكنه دفع مال الابه ذافين تصب
 خصماً كذا في الفصول العمدية * هشام عن محمد رحمه الله تعالى قال سألت محمد رحمه الله تعالى عن قتلة
 في قوم كثير بن فمسم الشاهد والغائب والصغير والكبير فأقام رجل البينة على بعضهم أنهم أحضروا وهذه
 الفتاوى أرضه غضبوا وهم قوم كثير ون لا تقدر على أن تجمعهم قال جعلت لهم وكلا وقضيت على وكيلهم
 كذا في المحيط * رجل باع من رجل نصف العبد بمائة دينار وأودعه نصفه ثم غاب البائع فجاء رجل وأقام
 البينة أن له نصف العبد فلا خصومة بينهما وبين المشتري اذا أقام المشتري البينة على ما كان من البائع لان
 كل بائع في دار الدنيا اذ باع يصرف بيعه الى ملك نفسه دون ملك شريكه وظاهر أن المشتري شرك البائع
 والايداع حصل في النصف المقضى به فالاستحقاق ورد على الوديعة والمودع لا ينتصب خصماً كذا
 في الفصول العمدية * والله أعلم

باب الثاني والثلاثون في المتفرقات

واذا كان علو رجل وسفل لا يترفع صاحب السفل أن يتدفعه وتداولاً أن يتقبضه كونه بغير رضا
 صاحب العلو وليس لصاحب العلو أن يبيعه ولو لأن يضع عليه جسد عالم يكن ولا يحدث كنبها الارضا
 صاحب السفل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال اجاز لكل واحد منهما أن يصنع ما لا يضر به وقيل هذا
 تفسير لقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعني أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى انما منع عما منع اذا كان مضرراً
 وأما إذا لم يكن فلم يمنع كاهو قولهما فكان جواز التصرف لكل واحد منهما فيما لا يضر به الآخر فصلا
 مجمعا عليه لان التصرف حصل في ملكه فيكون المنع له بالضرر لصاحبه وقيل ليس ذلك بتفسير له وانما
 الاصل عندهما الاباحة لانه تصرف في ملكه والملك يقتضي الاطلاق فلا يمنع عنه الاعتراض الضرر فاذا
 لم يكن ضرراً يمنع بالاتفاق وانما ظهره لثغرة الاختلاف اذا أشكل فعندهما لم يجز المنع لان الاطلاق مطلق
 واليقين لا يزل بالشك والاصل عنده المظن لانه تصرف في محل يتعلق به حق بغيره وهو صاحب العلو
 لان قراره عليه ولهاذا يمنع من الهدم اتفاقاً وتعلق حق الغير بغير المال عن التصرف كمنع حق المرحل
 والمستهتر المالك عن التصرف في الموهون والمستأجر الاطلاق يعارض وهو الرضا به دون عدم الضرر
 به فاذا أشكل لا يزل المنع على أنه لا يعري عن نوع ضرر به المومن بوهين بناءً أو نفعه فبيع عنه كذا في

بعده لا يكون لاحدهما استيفاء القصاص * وان اتفقا أن الموصى مات أو لا ثم قتل العبد لا يكون لاحدهما استيفاء القصاص لجهالة
 المالك لانه قبل القول لا يدخل في ملك الموصى له ولا يصير لوارثه أيضاً ثم ينظر بعد ذلك ان قبل الموصى له الوصية كان له على القاتل قيمة
 العبد وان رد الوصية كانت قيمة العبد لورثة الموصى * واذا قتل الرجل عبده أو مدمره أو مولاه فانه يعزرو ولا يجب القصاص ولادية
 فصل في القتل الذي وجب الديية القتل ثلاثة عمد خطأ وشبه العمد * فالعمد اعم من ضربه بالسلاح كالسيف والسكين والحديد
 الحجد وغير الحجد والحدود غير الحجدية ففيه يجب القصاص ولا تجب الكفارة على القاتل * والخطأ هو أن يرى سيدها فاصاب انساناً أو
 قسداً أن يرى حراً أو مريئاً فاصاب مسلماً ففيه الكفارة على القاتل والدية على عاقلة * وأما شبه العمد فهو أن يتعمد قتل بغير سلاح
 كالسوط والجحر والوكزة والاطعمة ففيه الدية المطلقة على عاقلة وعيابه الكفارة * منديل أو حبل طرفه يدبر جانين بجنادبان فاقطع

التدبيل أو الحبل وسقط وما أتى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن سقطوا مستلقين على قفاهما فدمهما در فلأدية لأحدهما على الآخر أن كل واحد منهما مات بفعل نفسه * وإن سقط كل واحد منهما على وجهه نجب الذبيلة لكل واحد منهما لأنه مات بضع صاحبه * وإن سقط أحدهما مستلقا والاخر على وجهه فذبة الذي سقط على وجهه على عاقلة المستلقي ولا شيء للمستلقي لأنه مات بفعل نفسه * وإن قطع أجنبي هذا الحبل فوقع على قفاهما وما أتى لأبضمان شيأ وبضن القاطع ديتهما فقيمة الحبل * ولو وقع على وجهه أقال بمحمد رحمه الله تعالى فذلك لا يكون من قطع الحبل * وإن وقع على قفاهما ذ كر ابن رستم رحمه الله تعالى أنه لأبضمان على قاطع الحبل * ولو أوسطم الفارسا ن وقتل نجب الذبيلة لكل واحد منهما على عاقلة الآخر * وكذا لو كانا ماشيين فأسطما * ولو جابا رب خلف سائر فقصمه فغصب الخائ لأبضمان على السائر * (٤٤٤) ولو عطب السائر فضمنه على من جاء خلفه * وكذا في الفيتنين * ولو أن ابنتين

استقبتهما واصطلاهما فطغيت
أحدهما واسلك واحدة
منهما سائقي فضمن التي
عطيت على الآخر * ولو
أن فارساً أحدهما يسير
والآخر واقف أو رجلين
أحدهما يمشي والآخر
واقف فاصطلما فعلى
السائر والمشي الكفارة
* رجل عثر بنائم في
الطريق فكسر راصبعه
واصبع النائم قال في الجرد
إن هذا كوضع الحجر في
الطريق بنجبة الكفارة على
المشي ولا كفارة على النائم
إذا وقع ذلك في النفس لأن
النائم ليس بفاعل وذكر
الناطقي رحمه الله تعالى أن
النائم يث من المشي ولا
يرث المشي من النائم إذا كانا
وارثين * رجلان مدامخبة
فوقعت عليهما أمانة على
عاقلة كل واحد منهما نصف
دية الآخر * ولومات
أحدهما كان على عاقلة
الآخر نصف الدية * رجل

العناية * (١) والخيار للفتوى أنه إذا أشكل أنه يضراً أولاً عليك وإذا علم أنه يضراً لغيرك كذا في الجبر الرائق * وإذا كانت رافعة مستطلة تشعب منها رافعة مستطلة وهي غير نافذة وكذلك الرافعة الأولى يضاعبر نافذة هكذا ذكر الامام الترمذى والفقهاء والابن كذا في النهاية * فليس لاهل الرافعة الأولى أن يفتخروا بابان الرافعة القصوى لأن فتحها للورور لاحق لهم في المروزراد هؤلاء أهلها خصوصاً حتى لا يكون لاهل الأولى فيما بيع فيها حق الشفعة بخلاف النافذة لأن المروزراد فيها حق العاقبة قبل المنع من المروزراد من فتح الباب لأنه رفع جداره وأصبح أن المنع من الفتح لأن بعدا لفتح لا يمكنه المنع من المروزراد كل ساعة وإن كانت مستندرة قدر أن طرفاها فلهم أن يفتخروا لأن لكل واحد منهم حق المروزراد كلها أدهى ساحة مشتركة ولهاذا يشتركون في الشفعة إذا بيعت دارهمنا ومن ادعى في دار دعوى وأنتكرها الذي هي في يده ثم صالحهم منها فهو جائز وهي مسئلة الصلح على التناكح والمضى وإن كان مجهولاً فالصلح على معلوم عن مجهول جائز عندنا * ومن ادعى داراً يدبرجل أنه وهبها له في وقت كذا فاستل البينة فقال بحدني الهبة فاشترتها أو أقم المدعى البينة على التمسك قبل الوقت الذي يدعى فيه الهبة لا تقبل بيته لظهور التناقض أدهى بدعى الشراء بعد الهبة وهم يشهدون به قبلها ولو شهدوا به بعده تقبل لوضوح التوفيق ولو كان ادعى الهبة ثم أقم البينة على الشراء قبلها ولم يقل بحدني الهبة فاشترتها لم تقبل أيضاً ذكره بعض النسخ لأن دعوى الهبة أقرار منه بالملك لا الهبة عندنا ودعوى الشراء رجوع عنه فعدت مناقضاً بخلاف ما إذا ادعى الشراء بعده الهبة لأنه يقرر ملكه عندها * ومن قال لا أخراشترت مني هذه الجارية فأنكر الآخر إن أجمع البائع على ترك الخصومة وسعاً عن يباطها * ومن أقر أنه قبض من فلان عشرة دراهم ثم ادعى أنها زوف صدق بخلاف ما إذا أقر أنه قبض الحباد وأحقه أو ألغن أو أوستوف لاقراره بقبض الحباد صريحاً ودلالة فلا يصدق والنهرجة كالزوف وفي السوق فلا يصدق لأنه ليس من جنس الدراهم والزيف ما يزيه بيت المال والنهرج ما رده التجار والسوق ما يغلب عليه الغش * ومن قال لا خراك على ألف درهم فقال ليس لي عليك شيء ثم قال في مكانه بل لي عليك ألف درهم فليس عليه شيء لأن أقراره هو الأول وقد ارتد بر المقر له ولأنى دعوى فلا بد من الحجة أو تصديق خصمه بخلاف ما إذا قال لغيره واشترت

(١) قوله والخيار للفتوى الى آخر العبارة الذي رأيت في نسخ الجرمناضه والمنتارله ، بأنه إذا أشكل أنه بضراً أولاً عليك وإذا علم أنه يضراً لغيرك كذا في الجبر الرائق ، وهو ظاهر وما في نسخ الهندية تحريف من النسخ أو خطأ في النقل فلتنبه له اه معصية بجراوى

دفع سكيناً إلى صبي فضرب الصبي نفسه وأغبره بغرأذن الدافع لا يضمن الدافع شيئاً * وفي جنابات الحسن رحمه الله وأنكر
تعالى أن يقتل الصبي غيره كان على عاقلة الصبي ذمماً المقتول ثم ترجع عاقلة الصبي على عاقلة الدافع بالدية * رجل ضرب ولده الصغير في أدب
فمات قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الدية وعليه الكفارة * وقال أبو يوسف لا كفارة عليه * ولو ضربه المؤتب بالذن والد لا ضمان
على المؤتب وعليه الكفارة * وقال محمد رحمه الله تعالى لا كفارة عليه * وكذا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى * رجل ضرب امرأته في
أدب فمات قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى عليه الدية والكفارة * رجل رأى صبياً على حائط أو شجرة فصاح به الرجل وقال لا تقع وقوع
الصبي ومات لا يضمن الرجل القاتل * ولو قال له وقع وقوع الصبي ومات يضمن القاتل دية * حر بالغ أمر صبياً يقتل رجل فقتله كان على
عاقلة الصبي الدية ثم ترجع عاقلة الصبي على عاقلة الأمر * فسأد الأمر ولم يعلم * وذكر في المتقن رجل أعطى صبياً عصاً

أَوْشِيَأَمِنْ السِّلَاحِ وَقَالَ امْسِكْهُ لِي فَعَطَبَ الصَّبِي بَذْلًا غَدِيَّةً صَبِي عَلَى عَاقِلَةِ الدَّافِعِ * وَلَوْ دَفَعَ السِّلَاحَ إِلَى صَبِي وَلَمْ يَقْبَلْ امْسِكْهُ لِي فَعَطَبَ الصَّبِي بَذْلًا اخْتَلَفَ الْمَشَاجِيحَ رَجَعَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ * وَلَوْ أَمْرُ صَبِي صَبِيًا قَتَلَ إِنْسَانَ فَقَتَلَهُ وَجَبَتْ الدِّيَّةُ عَلَى عَاقِلَةِ الْقَاتِلِ وَلَا تَرْجِعْ عَاقِلَةَ الصَّبِيِّ عَلَى عَاقِلَةِ الْأَمْرِ * وَلَوْ أَمْرُ صَبِي بِالْعَاقِلِ شَخْصٌ فَقَتَلَ الْمَاءَ وَلَا يَضُنُّ الصَّبِي الْأَمْرَ * وَلَوْ أَمْرُ بَالِغٍ بِالْعَاقِلِ بَذْلًا كَانَ الضَّمَانُ عَلَى الْقَاتِلِ وَلَا يَنْتَبِئُ عَلَى الْأَمْرِ * وَلَوْ أَنَّ بَالِغًا أَمْرًا صَبِيًا بِمَرْقٍ مَالٍ إِنْسَانًا أَوْ قَتَلَ دَابَّةً فَضَمَانَ ذَلِكَ عَلَى مَالِ الصَّبِيِّ ثُمَّ رَجَعَ بَذْلًا عَلَى الْأَمْرِ * وَلَوْ أَنَّ عَبْدًا مَاتَ أَوْ أَمْرًا صَبِيًا بِمَرْقٍ قُتِلَ ثَوْبُ إِنْسَانًا أَوْ أُرْسِلَ صَبِيًا فِي حَاجَتِهِ فَعَطَبَ الصَّبِي قَالَ أَوْ حَسَنَةً رَجَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَضُنُّ الْأَمْرَ * وَلَوْ أَمْرُهُ بِقَتْلِ رَجُلٍ فَقَتَلَ يَضُنُّ الْأَمْرَ * وَفِي الرِّيَادَاتِ لَوْ أَنَّ عَبْدًا مَحْجُورًا بِالْبَالِغِ أَمْرًا عَبْدًا مِثْلَهُ بِقَتْلِ رَجُلٍ أَوْ كَانَ الْأَمْرُ بَالِغًا وَالْمَأْمُورُ صَغِيرًا فَقَتَلَ لَا يَرْجِعُ عَلَى الْأَمْرِ إِلَّا ذَاعَتْهُ الْأَمْرُ بَعْدَ ذَلِكَ * وَلَوْ أَنَّ صَغِيرًا (٤٤٥) حَرَامًا عَبْدًا غَيْرَ مَحْجُورٍ بِبَذْلٍ فَعَلَّ الصَّغِيرُ يَضُنُّ الصَّبِي ثُمَّ لَا يَرْجِعُ الصَّغِيرُ عَلَى الْعَبْدِ الْأَمْرِ هُوَ تَأْوَانُ عَنِّي الْأَمْرِ * وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا قَاتَلَ لَصَبِي مَحْجُورًا صَدَقَ هَذِهِ الشَّجَرَةُ فَانْقَضَ لِي غَرَاهَا فَصَدَّ الصَّبِي وَسَقَطَ وَهَلَكَ كَانَ عَلَى عَاقِلَةِ الْأَمْرِ دِيَّةٌ الصَّبِيِّ * وَكَذَا لَوْ أَمْرُهُ بِمَجْمُولٍ شَيْءًا أَوْ كَسْرٍ حَطَبَ * وَلَوْ قَالَ لَصَبِي أَصَدَّ هَذِهِ الشَّجَرَةَ وَانْقَضَ الثَّمَرُ وَلَمْ يَقْبَلْ فَعَلَّ الصَّبِي ذَلِكَ وَعُطِبَ اخْتَلَفَ فِيهِ الْمَشَاجِيحُ رَجَعَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى * وَالْحَسْبُ أَنَّهُ يَضُنُّ سِوَاهُ قَالَ انْقَضَ الثَّمَرُ لِي أَوْ قَالَ انْقَضَ وَلَمْ يَقْبَلْ * رَجُلٌ جَذِبَ وَرَأَاهُ صَغِيرًا مِنْ بَنِي الْوَالِدِ وَالْأَبِ يَسْكُو حَتَّى مَاتَ الصَّغِيرُ قَالَ أَبُو سَيْفَةَ رَجَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى دِيَّةَ الصَّغِيرِ عَلَى الْجَذِبِ وَرِثَتُهُ وَالِدُهُ * وَإِنْ جَذَبَهُ حَتَّى مَاتَ كَانَتْ دِيَّتُهُ عَلَيْهِمَا وَلَا يَرِثُهُ وَالِدُهُ * رَجُلٌ شَرِبَ وَلَدَهُ الصَّغِيرَ فَعَلَّمَ الْقُرْآنَ

وَأَنْكَرَهُ لَمْ يَصْدَقْ * وَمَنْ ادَّعَى عَلَى آخِرٍ مَا لِفَقَالٍ مَا كَانَ لَكَ عَلَى شَيْءٍ قَطُّ فَأَقَامَ الْمُدْعَى الْبَيْنَةَ عَلَى الْآخِرِ وَأَقَامَ هُوَ الْبَيْنَةَ عَلَى الْقَضَاءِ قَبْلَ بَيْنَتِهِ وَكَذَلِكَ عَلَى الْإِبْرَاءِ وَكَذَا وَقَالَ لَيْسَ لَكَ عَلَى شَيْءٍ قَطُّ وَقَالَ مَا كَانَ لَكَ عَلَى شَيْءٍ قَطُّ وَلَا أَعْرِفُكَ لَمْ يَقْبَلْ بَيْنَتَهُ عَلَى الْقَضَاءِ وَكَذَلِكَ عَلَى الْإِبْرَاءِ وَذَكَرَ الْقَدُورِيُّ رَجَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ يَقْبَلُ أَيْضًا لَنْ الْحُجْبِ أَوْ الْخُضْرَةِ قَدْ بُوذِيَ بِالشُّبْهِ عَلَى بَابِهِ فَبِأَمْرِ بَعْضٍ وَكَلَالَتِهِ بِإِرْضَائِهِ وَلَا يَعْرِفُهُ ثُمَّ يَعْرِفُهُ بَعْدَ ذَلِكَ فَمَا كُنَّ التَّوْفِيقُ * وَمَنْ ادَّعَى عَلَى آخِرٍ أَنَّهُ بَاعَ عِبْرِيَّةً وَقَالَ لَمْ أَبْعَاهَا مِنْكَ قَطُّ فَأَقَامَ الْبَيْنَةَ عَلَى الشَّرَاءِ أَوْ جَدَّهَا أَوْ صَبْرًا لَمْ يَدْعُ قَامَ الْبَائِعُ الْبَيْنَةَ أَنَّهُ بَرَى الْبَيْعَ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ لَمْ يَقْبَلْ بَيْنَةَ الْبَائِعِ * (١) ذَكَرَ حَقٌّ كَتَبَ فِي أَسْفَلِهِمْ مَنْ قَامَ بِهِ ذَلِكَ كَرَأَى فَهُوَ فِي مَافِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى أَوْ كَتَبَ فِي الشَّرَاءِ فَعَلَى فَلَانَ خِلَاصَ ذَلِكَ وَتَسْلِيمَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بَطْلَ الذِّكْرِ كَلَمَةً عِنْدَ أَبِي حَسَنَةَ رَجَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَقَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى هُوَ عَلَى الْخِلَاصِ وَعَلَى مَنْ قَامَ بِهِ ذَكَرَ الْحَقُّ وَقَوْلُهُمَا اسْتَحْسَانُ ذَكَرَهُ فِي الْأَقْرَارِ وَلَوْ لَزِمَ فَرَجَحَهُ قَالُوا لَا يَلْتَقِيهِ وَبَصِيرَةُ كِفَافِ السُّكُوتِ كَذَلِكَ الْهَدَايَةُ * أَرَادَ أَنْ يَبْنِيَ فِي دَارِهِ تَتَوَلَّى الْغَيْرَ الدَّائِمَ كَمَا يَكُونُ فِي الدَّكَائِكِ أَوْ رَجُلًا هُنَّ أَوْدَ قَاقِ الْهَارِ لِيَجْزِيَ مِنْ ذَلِكَ بِضَرْبٍ يَرِيحُ أَوْ ضَرًا فَاحْتِالًا لِيَكُنَّ التَّعَرُّضُ لَهُ أَنْ يَلْغِيَهُمْ أَسْجَامًا لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَصِيرُ إِلَّا بِالْعُدَاوَةِ وَالتَّعَرُّضِ لَهَا يُمْكِنُ بَيْنَ نَفْسِهِ وَبَيْنَ جَارِهِ حَاطَبُ خُورَةَ قَالَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ وَالْجَلْفُ فِي هَذِهِ أَنَّ الْقِيَاسَ لَهُ ذَلِكَ كُلُّهُ لَا تَصْرِفُ فِي مِلْكِهِ لَكِنْ تَرَكَ الْقِيَاسَ وَأَخَذَ بِالِاسْتِحْسَانِ لِأَجْلِ الْمَصْلَحَةِ قَالَ وَكَانَ وَالِدِي يَقِي إِذَا كَانَ ضَرَرًا يَنْبَئُ عَنْهُ وَبِهِ يَقِي عَنْ أَبِي يُوسُفَ رَجَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى اتَّخَذَ دَارَهُ حَامًا وَتَأَذَّى الْجِيرَانُ مِنْ دَخَانِهَا فَلَهُمْ مِنْهُ الْآنَ يَكُونُ دَخَانُ الْحَامِ مِثْلَ دَخَانِهِمْ وَلَوْ اتَّخَذَ دَارَهُ حَظْرَةً غَنَمَ وَالْجِيرَانُ يَتَأَذُّونَ مِنْ تَنَنِ السَّرِقِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْحَكْمِ مِنْهُ وَلَوْ حَفَرَ فِي دَارِهِ بَرَانِزَهَا حَاطَبُ جَارِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنْهُ وَقِيلَ إِذَا كَانَ يَبْعَثُ ذَلِكَ لِمَحَالَةٍ فَلَهُ مِنْهُ وَهُوَ خِلَافُ قَوْلِ أَصْحَابِنَا * سَقَطَ حَاطَبُ بَيْنِ دَارَيْنِ وَلَا حُدُودَ مَاعُورَاتٍ وَطَلَبَ مِنْ جَارِهِ أَنْ يَسَاعِدَ فِي الْبِنَاءِ قَالَ أَصْحَابُنَا لَا يَجِبُ وَقَالَ الْفَقِيرُ رَجَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَجْعَلُ فِي زِمَانَتِهِ وَقِيلَ إِنْ كَانَ يَقَعُ بِصُرْفٍ الصُّعُودِ فِي دَارِ جَارِهِ فَلَهُ مِنْهُ عَنِ الصُّعُودِ حَتَّى يَخْتَصِرَ وَأَنْ كَانَ يَقَعُ فِي سَطْحِهِ فَلَا كَذَلِكَ كَرَأَى الْأَمَامُ التَّمَرَاتِي كَذَلِكَ فِي النَّهَايَةِ * شَافِي الْمَذْهَبِ إِذَا جَاءَهُ إِلَى الْقَاضِي وَادَّعَى الشُّعْبَةَ بِالْخُورَةِ الْقَاضِي هَلْ يَقْبَضُ بِهَا لَشُعْبَةٍ كَلَمَةً لَمْ يَقْبَضْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْكُتُبِ وَقَدْ اخْتَلَفَ الْمَشَاجِيحُ رَجَعَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا بَعْضُهُمْ قَالُوا لَا يَقْبَضُ وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ يَقْبَضُ وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ إِذَا تَقَدَّمَ إِلَى الْقَاضِي (١) قَوْلُهُ ذَكَرَ حَقٌّ الْخِزَارِ دِيَّةً كَرَأَى حَقٌّ الصِّكِّ كَفَى الْقَامُوسَ وَالْمَرَادِ بَيْنَ قَامَ بِهِ أَنْ مَنْ أَخْرَجَهُ كَانَ لَهُ وَلَايَةُ الْمَطْلَبَةِ بِمَافِيهِ مِنَ الْحَقِّ كَذَلِكَ الْبَحْرُ وَفِيهِ أَشْكَالٌ وَجَوَابٌ فَلْيَرَأِهَا هُ

وَمَاتَ قَالَ أَوْ حَسَنَةً رَجَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَضُنُّ الْوَالِدَ بَنِيهِ وَالْوَالِدَةَ بَنِيهَا * وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ رَجَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى رِثَتُهُ الْوَالِدُ يَضُنُّ * وَإِنْ ضَرَبَ الْمَعْرُوفَ الْوَالِدَ يَضُنُّ الْمَعْرُوفَ * وَإِنْ ضَرَبَ أَمْرًا أَنَّهُ فِي الضُّعْفِ وَمَاتَ ضَعْفُ أَجْمَاعًا * إِذَا قَاتَلَ الْقَاتِلُ أَنَّهُ قَتَلَ خَطَأً نَادَى وَلِي الْقَتْلِ الْعَبْدَ كَانَتْ الدِّيَّةُ عَلَى مَالِ الْقَاتِلِ لَوْرَثَةِ الْمَقْتُولِ * وَلَوْ أَقَاتَلَ الْقَاتِلُ الْعَبْدَ وَادَّعَى وَلِي الْمَقْتُولِ الْخَطَأَ لَشَيْءٌ لَوْرَثَةِ الْمَقْتُولِ * وَرَوَى زُفَرِيُّ عَنْ أَبِي حَسَنَةَ رَجَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَجُوبَ الدِّيَّةِ عَلَى الْوَجْهِينِ جَمْعًا * رَجُلٌ زَنَى بِأَمْرَةٍ فَكَسَرَ رَجُلَهَا بِالزَّانَا كَانَ عَلَيْهِ أَرْشُ الرَّجُلِ فِي مَالِهِ لَانَّهُ رَشِيهُ الْعَدُوِّ فَيَجِبُ بِهِ الضَّمَانُ ثَلَاثَةً عَدُوًّا وَخَطَأً وَشَبِيهَ عَدُوٍّ * فِي الْعَدُوِّ الْحَمَضُ إِذَا وَجِبَتْ الدِّيَّةُ فِي النَّفْسِ وَفِي مَادُونَ النَّفْسِ تَكُونُ فِي مَالِ الْخَاطِئِ الْأَنْدِيَّةُ النَّفْسُ أَوْ جِزْمَتُهَا تَجِبُ فِي ثَلَاثِ سَنِينَ * وَفِي الْخَطِئِ النَّفْسُ وَفِي مَادُونَ النَّفْسِ تَكُونُ عَلَى الْعَاقِلَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَاجِبُ دُونَ أَرْشِ الْمَوْضِعَةِ فَيَجِبُ فِي مَالِ الْخَاطِئِ * وَكَذَا لَوْ وَجِبَ الضَّمَانُ بِأَقْرَارِ الْقَاتِلِ * وَفِي شَبِيهِ الْعَدُوِّ النَّفْسُ تَجِبُ الدِّيَّةُ عَلَى عَاقِلَةِ الْخَاطِئِ وَفِي مَادُونَ النَّفْسِ

تكون في مال الخاني وان بالغ الواجب دية كاملة * رجل زنى بامرأة فأفاضها كان عليه الدية في غاله في رواية الاصل * وفي الجامع الصغير تكون على العاقلة * ولو زال عذرة أجنبية بجماع ونحوه كان عليه مهر مثلها * ولودفع بركا أجنبية فسقطت وذهبت عذرتها كان عليه المهر في ماله لانه يشبه الجعد وعليه التعزير أيضا كانت المرأة كبيرة أو صغيرة * ولودفع امرأته قبل الدخول بها فذهبت عذرتها ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليه نصف المهر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأحد الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى * وفي قول محمود زفر رحمه الله تعالى واحد الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عليه جميع المهر * ولودفع امرأته أجنبية فذهبت عذرتها ثم تزوجها ودخل بها حكى عن أبي حفص وأبي نصر الدوسي رحمه الله تعالى أن عليه مهر بن مهر بالدخول بحكم النكاح ومهر بازالة العذرة بالدفع * ولو أن بكرا (٤٤٦) دفعت بكرا أخرى فزالت عذرتها قال محمود رحمه الله تعالى على الدفعة مهر مثل الأخرى

فالقاضي يقول هل تعلق بدوجوب الشفعة بالجوار قال نعم يقضى له ما وان قال لا فأمره من ذلك الموضوع ولم يسمع كلامه قال الشيخ الامام شمس الأئمة الخواص رحمه الله تعالى هذا أوجه الاقوال وأحسنها وفي المتن قضية ثلاثة يغتاد كل قاض على موضع معلوم فاقضى رجل على رجل دعوى واختلعا فبين مختصمان اليه بينهم فان كان منزل المدعى والمدعى عليه في موضع واحد يختصمان الى القاضي الذي هو في موضعهما وان كان منزلاهما مختلفين أحدهما من هذا الجانب والاخر من ذلك الجانب قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ذلك الى المدعى حيث شاء وقال محمود رحمه الله تعالى ذلك الى المدعى عليه يذهب حيث شاء وكذلك اذا كان أحد الخصمين عسكريا فاقبال نذهب الى قاضي العسكري والخصم الآخر كان بادا فاقبال نذهب الى قاضي البلدة فهو على الخلاف الذي ذكرنا في المسئلة المتقدمة كذا في المحيط * قال اذا قال القاضي لرجل قد ثبت عندي أن هذا سارق فاقطع يده وقال ان زني فقتله أو قال وجب عليه القصاص فاقطعه فان له أن يقطع يده ويحده ويرجه وسعه ذلك عندهما وقال محمود رحمه الله تعالى لا يسعه ذلك حتى يكون القاضي عنده عدلا وحتى يشهد معه رجل آخر ان كان في حق تقبل فيه شهادة رجلين والى ثلاثة أخرى ان كان هذا في الزنا وقال بعض أصحابنا هذا على ثلاثة أوجه اما ان يكون القاضي عالما عادلا أو عالما ظاهرا أو عادلا جاهلا اما اذا كان عالما عادلا فلا تأخذ بقوله عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى من غير أن يستفسر وان كان عالما ظاهرا فلا تأثر بامرهم سواء فسره أو لم يفهمه وان كان عادلا جاهلا فانه لا تأثر بامرهم حتى يفسر لانه ربما يخطئ في التفسير فبالله عن الحجة والمسئلة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى هي موزنة في القاضي العالم العادل وكذلك اذا قال القاضي أقر هذا الرجل عندي بآثام درهم لهذا القبر يستكره قول القاضي مقبول عندهما وعند محمود رحمه الله تعالى لا يلزمه قبوله كذا في شرح الطحاوي * واذا أراد اثبات قضاء الخليفة عند قاضي الاصل بقول النائب : قاضي الاصل أقر فلان فلان بكذا حكمت فلان على فلان بكذا فثبت اقرار فلان وحكم النائب وجميع ما أخبر النائب عند قاضي الاصل لان النائب قاض في المكان الذي الاصل فيه قاض وقول القاضي في مكان قضاءه مقبول كذا في الذخيرة * واذا قضى القاضي بحضور وكيل الغائب أو بحضور قاضي المبت يقضى على الغائب وعلى المبت ولا يقضى على الوكيل والوصي ويكتب في السجل أنه قضى على المبت وعلى الغائب ولكن بحضور وكيله وبحضرة وصيه ذكر الخصاف رحمه الله تعالى في أدب القاضي في باب العدوى اذا أمر القاضي رجلا بغيره المدعى عليه لاستخراج المال ويسمي بالفارسية موكلا فؤثرت على المدعى عليه كذا ذكره القاضي الامام صدر الاسلام وعليه بعض القضاة وبعض مشايخنا قالوا هي على المدعى وهو الاصح

* ولو وطئ جارية انسان بشبهة وأنزل بكتارتها على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ينظر الى مهر مثلها غير بكر والى نقصان البكارة أيهما كان أكثر يجب ذلك ويدخل الاقل في الأكثر * ولو أن صبياني بصية فذهبت عذرتها كان عليه المهر بازالة البكارة * ولو كانت المرأة باغية مستكرهه فكذلك * وان كانت مطاوعة لا يجب المهر لان المهر لو وجب على الصبي كان لولي الصبي أن يرجع بذلك عليها كالأمر صبيائي فحقته غرم كان لولي الصبي أن يرجع على الأمر فلا يفسد تدهين الصغير * ولو أن أمة باغية دعت صبياني في مهر أو ذهب عذرتها كان على الصبي مهر لالهان أمر الأمة لم يفع في حق مولى الأمة

فصل في انلاف الجنين

اذا أسقطت المرأة الولد بعلاج او شربت دواء تعمدت به اسقاط الولد وجبت الغرة على عاقلتها وان شربت دواء ولم تعمد به اسقاط الولد فسقط الولد لانيان عليها * شرط لوجوب الغرة في شرب الدواء تعمد اسقاط الولد * وفي حق غيرها لا يشترط تعمد اسقاط الولد فتكون الغرة للزوج والغرة عندنا خمسمائة درهم نصف عشر الدية أو عند افرس قيمته خمسمائة درهم ذكرنا كان الولد أو أنثى * وفي الجنين المولود نصف عشر قيمته ان كان ذكر أو عشر قيمته ان كان أنثى وفيها في القدر سواء * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في جنين الامة يجب نقصان الام كما في حنبله الشاة * رجل ضرب بطن امرأته فألقفت جنينين أحدهما ميت والاخر حي فبأن الحية بعد الانفصال من ذلك الضرب كان على الضارب في الميت منها الغرة وفي الحي الذي مات دية كاملة * وان ماتت الام من ضرب فخرج منها جنين ميت كان على الضارب دية الام ولا شيء للجنين * رجل غصب صبيًا فأنفاب الصبي عن يده فان الغاصب يحبس حتى يجي بالصبي أو يعم له أم مات * ولو غصب صبيًا وقتله الى المالكات فهل كان

عليه دية كان حراً * صى هو ابن تسع سنين سقط من سطح أو غرق في ماء قال بعضهم لاشئ على الولد لأنه عن يحفظ نفسه * وان كان لا يقبل أو كان أصغر سنًا فالأول يكون على الولد ابن أو على من كان الصبي في حجره الكفارة * قال بعضهم ليس على الولد شئ إلا الاستغفار وهو الصحيح إلا أن يسقط من يده فغنى ذلك عن الكفارة * صيدنا جنة عوا في موضع يبعون ويرمون فأصابهم أحدهم عين امرأته فذهبت والصبي ابن تسع سنين أو نحو ذلك قال الفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى أرض عن المرأة يكون في مال الصبي ولا شئ على الأب * وان لم يكن له مال فخطرة على ميسرة * قال الفقيه أبو الوليث رحمه الله تعالى إنما أوجب الدية في مال الصبي لأنه كان لا يرى النجم عاقلة وإنما وجبت الدية إذا ثبت زبمه بشهادة الشهود لا بإقرار الصبي ولا بوجود سهمه فيها لان إقراره على نفسه باطل * امرأته وضعت صبيها بين يدي أبيه والولد يقبل ثدى غيره فلم يتخذ الأب الولد نظرًا حتى مات من الجوع قال نصير (٤٤٧) رحمه الله تعالى يكون الأب غمًا وعليه التوبة والاستغفار

لان منفعته تعود الى المدي وإذا أقر رجل لادنان بمال ومات المقر فقالت ورثته بعدموته أن أباً أقر بما أقر كذباً فلم يصح إقراره وأنت أيها المقر له عالم بذلك وأرادوا تحليفه على ذلك لم يكن لهم أن يحلفوه وإذا قال المديون أبيع عبدي هذا وأفتى حقه كصاحب شرح مختصر العمام رحمه الله تعالى في أول مكانه أن القاضي لا يجيبه بل يؤجله يومين أو ثلاثة أذى على آخره ما لا أو أنكر المدي عليه ذلك ثم أذى عليه في مجلس آخر أنك استهلت مني هذا المال وصرت مقرًا بالمال والمدي عليه ينكر المال والاستهلال جميعاً فالقاضي يحلفه على المال أو على الاستهلال وقد قبل يحلفه على المال لأنه الاستهلال يعتبر مقراً والأقرار بجهة المدي والمدي عليه لا يحلف على حجة المدي فإنه لا يحلف بالله ما لم يدعي شئ في نوادر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى رجل قال لا تحلى عليكم أف درهم فقال ذلك الرجل ان حلفت أنك على آذيتها خلف الرجل فإذا هال اليه أن أذاها على الشرط الذي شرط كان له أن يرجع فيمدد إليه رجل أخر صكاً بقرار رجل فقال المقر قد أقررت لك بهذا المال الآنك ددت إقرارى يحلف المقر له كى أذى البيع على انسان فقال البائع بعته منك الآنك أقلتني فإنه يحلف مدي الشراء رجل تزوج امرأته ابنتها في عقدتين وقال لأدري أيهما الأولى يحلف لكل واحدة منهما ما تزوجها قبل صاحبتها فالقاضي يسد في التحليف بأيه ما شاء فإذا حلفه لأحدها هو وحلف بنت نكاح الأخرى وان نكل زبمه نكاح هذو بطل نكاح الأخرى وهذا كله على قولهما أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يجزى الاستحلاف في النكاح المدي عليه بالدار إذا قال أباً بنت هذه الدار والمدي يعلم بذلك وطالب بين المدي لا يحلف المدي لجواز أن يكون المدي عليه هو الباقي ويكون البناء للمدي بان يبي المدي عليه بامر المدي حتى لو قال للمدي عليه بنت الدار لنفسى بغير امر المدي يحلف المدي الحاكم المحكم إذا حلف المدي عليه وحلف من ثم أفعالى قاض مول فالقاضي المولى لا يحلفه ثانياً كذا في المحيط * وان كان الحاكم فاسقاً عندنا كذا في فتاوى قاضيان * دارى بدى رجل ادعاها رجل آخر أنه غصبها منه فقال المدي عليه هذه الدار كانت لى وقتها على كذا وكذا وأراد المدي تحليفه يحلف عند محمد رحمه الله تعالى خلافاً لما بناء على أن غصب الدار يتحقق عند محمد رحمه الله تعالى وكان في التحليف فائدة حتى لو نكل بقضى عليه بالقيمة ولو أراد أن يحلفه العين لى أخذ العين لا يحلف بالاتفاق لان الدار صارت مستهلكة لصبر ورتها وفقاً والفتوى على قول محمد رحمه الله تعالى دفعا لليلة وهذا كرجل في يديه عبد قال هذا العبد فلان اغتصبه من فلان فإنه يصدق في إقراره أنه فلان ولا يصدق على المقر له أنه اغتصبه من فلان ويصدق في حق نفسه حتى يضمن قيمته للثانى رجل في يديه ضيعة يزعم أنها وقف جده وقفها على وعلى ابنه وأولاد بنه خاصة

الدية لأنه شاف قطع الحشفة * رجل جل صبياً على دابة وقال له امسكه الى ولم يكن منه تسير فسقط عن الدابة ومات كان على عاقله الذى جلدته سواء كان الصبي عن ركب مثله أو لا ركب وان سر الصبي الدابة فأوطأ انساناً فقتله والصبي مستمسك عليها فدية القتل تكون على عاقله الصبي ولا شئ على عاقله الذى جلد عليه لان الصبي أحدث السر بغير امر الرجل * وان كان الصبي عن لاسر على الدابة لصغره ولا يستمسك عليه فدم القتل هل لان الصبي اذا كان لا يستمسك عليها كانت الدابة بمنزلة المتفلة فان سقط الصبي عن الدابة وبالدية تسير فمات الصبي كانت دية الصبي على عاقله من جملته على كل حال سواء سقط الصبي بعد ما سارت الدابة أو قبل ذلك وسواء كان الصبي يستمسك على الدابة أو لا يستمسك * ولو كان الرجل راكباً فجل صبياً مع نفسه على الدابة ومثل هذا الصبي لا يصرف الدابة ولا يستمسك عليها فوطئت الدابة انساناً وقتلته كانت الدية على عاقله الرجل خاصة لان الصبي اذا كان لا يستمسك يكون بمنزلة المتناع فكان سر الدابة مضافاً الى

الرجل فحب الدنيا على عاقلة الرجل وعليه كفارة لانه بمنزلة المشرك * وان كان هذا الصبي يصرف الدابة ويستمسك عليها فدية القتل تكون على عاقلته بما يجعل ان سير الدابة يضاف اليهما * ولا ترجع عاقلة الصبي على عاقلة الرجل لان هذا بمنزلة حنانية الصبي يده * وان سقط الصبي ومات فدية الصبي على عاقلة الرجل سواء سقط بعد مسير الدابة أو قبله وهو يستمسك على الدابة أو لا يستمسك * ولو ان عبداً رجلاً صلباً راعى دابة فوقع الصبي منها ومات فدية الصبي تكون في عني العبد يدفعه المولى بها أو يقضى لانه سبب الهلاك والعبد يضمن بالحنانية كانت الحنانية سبباً أو بمنزلة * وان كان العبد مع الصبي على الدابة فسار عليها فأوطأت الدابة انساناً ومات فعلى عاقلة الصبي نصف الدابة وفي عني العبد نصفها * * ولو ان حراً رجلاً راعى عبداً صغيراً على دابة ومثله يصرف الدابة ويستمسك عليها ثم أضره أن يسرع عليها فأوطأت انساناً ومات بذلك يكون في عني العبد لانه لم يسير الدابة (٤٤٨) انقطع فعل الاول في حكم الاتلاف فيؤخذ مولى العبد بالدفع أو الفداء ثم يرجع مولى العبد

على الآخر لانه يستعمل عبد الغير في صير غاصباً فانا لم نعه غريم يرجع بذلك على الغاصب

فصل في المعاقلة

ذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وقال هذا فصل اختلف فيه المتأخرون * قال بعضهم لا عاقلة للعجم وهؤلاء الفقهاء أي بكر الجني وأبي جعفر الهندواني رحمه الله تعالى لان العجم لم يحفظوا أنسابهم فلا يتناصرون فيما بينهم وليس لهم ديوان وتحمل الحنانية على الغير عرف بخلاف القبايس في حق العرب وانهم لم يضيحوا أنسابهم ويتناصرون فيما بينهم فلا يخلق بهم العجم * وقال بعضهم لا عاقلة عند المناصر والمقاتلة مع البعض لاجل البعض نحو الاساكفة والصفارين بمرورب المشايين وكذا بالديجان * وإذا قتل واحد خطأ ووجب الدية فأهل محلة القاتل ورستة عاقلته

لخارج رجل وادعاهما وقال ان الوافق هذا وقفها على جميع أولاده وأما من جملة أولاده وأراد تخليف صاحب اليد لا يخلف الا اذا كان في يد صاحب الدية من غلة هذه الضعة فيخلفه على نصيب المدي لانه يدعي ملك ذلك القدر لنفسه وذو اليد يكره فيحلف على ذلك ولا كذلك الوجه الاول وهذا الجواب مستقيم على قول من يقول بان الموقوف عليه حق الخصومة أماً على قول من يقول ليس له حق الخصومة ينبغي أن تكون الدعوى من المتولى حتى يحلف المدي عليه في الوجه الثاني قاضي العسكر الاولايه على غير العسكر ولا يتقدضاؤه على غير أهل العسكر الا ان شرط ذلك عند التقليد واذا كان الرجل من أهل العسكر وهو يعمل في السوق ويحترف فهو من أهل العسكر سئل شمس الاسلام الاورجندى رحمه الله تعالى عن وقف ضعة على علماء خواف قدوس لم يمتدح على المتولى فساد الرقعة بسبب الشيوع بين يدي قاضي خواف قدسكم بعهدة الوقفية على قول من يرى ذلك وقاضي خواف قدسكم علماء خواف قدسكم بعهدة قضاؤه قال يتقدضاؤه لانه يصلح شاهداً في هذا فيصلي قاضياً وانما يصلح شاهداً في هذا استدلالاً بما ذكره لال في وقفه اذا وقف الرجل على فقراء جيرانه ثم شهد بعض فقراء جيرانه على الوقف قبلت شهادتهم لان الجوار ليس بالزيم القاضى لا يملك تزويج الصغار الا اذا كتب في مشوره ذلك اذ مات القاضى قبل استيفاء الزكاة بيت المال يسقط زكته ذكره شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في أول باب النفقة من أدب القاضى في فتاوى النسفي قاضي كرخ وقاضي خيريه اذا التقيا فقال أحدهما للأخران فلانا أقر فلان بكذا لا يقضى به حتى يعث اليه الرقعة اتباعاً للسنة في كتاب القاضى الى القاضى قالوا هذا اذا لم يكن كل واحد منهما زماناً الاخيار في مكان فواض فيه أما اذا كان كل واحد منهما في مكان فواض فيه ينبغي أن يقضى به لان القول أقوى من الرقعة كذا في المحيط * قاض باع مال اليتيم بنفسه أو أودعه أو باع أمينه بامره وهو يعلم بذلك من رجل ثم مات هذا القاضى واستغنى غيره فشهد قوم عنده أنهم سمعوا القاضى الاول يقول فلان مال اليتيم بكذا وكذا فهذه الشهادة تقبل ويؤخذ المشتري بالمال وكذا الودعة في المقتط ولومات أحد ولابعله وارث فباع الابن داره بجزور ولظهره لوارث بعد ذلك فالبيع ماض في الفتاوى الخلاصة رجل له على آخر دعوى متفرقة من الدراهم والدنانير والضباع قال تجتمع دعواه كلها ويحلف عيناً واحدة على ذلك كله رجل ادى على رجل مالا فانكر المدعى عليه فأنكر المدعى خطا باقرار المدعى عليه بذلك المال وقال هذا خط المدعى عليه فانكر المدعى عليه أن يكون خطه فاستكتب وكتب وكان بين الطرفين مشاهة ظاهرة اختلفوا فيه قال بعضهم بقضى القاضى على المدعى عليه بذلك المال وقال بعضهم لا يقضى وهو الصحيح

* وكذلك طلبة العلم * وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني وكثير من المشايخ رحمهم الله تعالى وقال مولانا رضى الله عنه وكان الشيخ الامام الاجل الاستاذ طهر الدين رحمه الله تعالى يأخذ بقول الفقيه أي بغيره رحمه الله تعالى لان العبر من آثاره فاجتماع الاساكفة وطلبة العلم ونحوهم لا يكون لتناصروهم لانهم لا يتصلون على غيرهم * وذكر الناطقي رحمه الله تعالى ان دية القتل تكون على عاقلته في ثلاث سنين ولا تكون على كل واحد من العاقله أكثر من ثلاثة دراهم وأربعة دراهم * فان كان القاتل من أهل ديوان أمير من الاسرا ولا مقاتل أو عام فدية القتل تكون على من جهم ديوان ذلك الأمير وغيرهم * فان كان القاتل غازياً وله ديوان فعاقلته من يرتقم من ديوانه وان كان كافاً فعاقلته من يرتقم من ديوان الكتاب اذا كانوا يتناصرون * وكذلك عاقلة أهل كل صناعة أهل صناعتهم اذا كانوا يتناصرون * وان لم يكن القاتل من أهل ديوان فعقل قبله على عصيته من النسب وان لم يكن له عصبة فعقل قبله ذكر

في الجامع والزادات أن عقل قتيله يكون في بيت المال وبه أخذ الصدر الشهيد درجة الله تعالى * وذكر عصام روى عن محمد بن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن من لا عاقلة له لا تقتل رجلاً خطأ فإن دية القاتل تكون في مال الخاني * وذكر في كتاب الولامن الأصل أن بيت المال لا يعقل من له وارث معروف سواء كان مستحقاً للبراث بأن كان حراماً لم يكن مستحقاً بأن كان كافراً أو عبداً وقال لو أن حرباً مستاناً اشتري عبداً مسلماً في دار الإسلام وعقته ثم عاد المستأن إلى دار الحرب ثم أسروا وأخرج إلى دار الإسلام ثم مات معتقه فميراثه يكون لبيت المال لأن معتقه رقيق في الحال * ولو جن هذا المعتق فعقل خنايته يكون عليه ولا يكون على بيت المال لأن له وارثاً لم يعرفه وهو المعتق وإن كان المعتق لا يستحق ميراثه لأجل الرق وهو الصحيح * ذكر الجواب على التفصيل في كتاب الولامن الأصل * وما ذكر في الجامع والزادات محمول على ما إذا لم يكن للقاتل وارث معروف بأن كان لقيطاً ومن يشبهه القليط * (٤٤٩)

القصاص وتجب الدية في ماله في ثلاث سنين ولا كفارة عليه لأن قتل الأمد لا يوجب الكفارة وكذا الأجساد وإن علوا * وإن كان القتل خطأ وجبت الدية على عاقلة وعليه الكفارة * والقاتل إذا أقر بخطأ أو صلح من دم الأمد على مال يكون المال على الخاني في حاله الآن في الأقرار تجب الدية في ثلاث سنين وفي الصلح عن العمد يجب المال حالاً إلا أن شرط الأجل في الصلح يكون مؤجلاً وكل جز من الدية إذا وجبت على العاقلة وفي مال الخاني يجب في ثلاث سنين في كل سنة ثلثها * عشرة قتلا واحداً خطأ وجبت الدية على عواقلهم على عاقلة كل واحد منهم عشر الدية في ثلاث سنين في كل سنة ثلث عشر الدية * فإن كان أحد العشرة والقاتل فكل ذلك ولا يجب على كل واحد من العاقلة الثلاثة

ولو قال المدعي عليه هذا خطي ولكن ليس عليّ هذا المال إن كان الخط على وجه الرسالة مصدر ما عتونا لا يستدقو يقضي عليه بالمال وخط الصراف والسماز حجة عرفاً وإن لم يكن الخط على وجه الرسالة ولكن كان على وجه يكتب السلوك والأقرار فإن شهد على نفسه بما فيه يكون اقراً بالزعم وإن كتب الخط بين يدي الشهود وقرا عليهم كان اقراً حلاً لهم أن يشهدوا عليه سواء قال لهم أشهدوا عليّ أو لم يقل فإن كتب بين يدي الشهود ولم يقرأ عليهم ولكن قال لهم أشهدوا عليّ بما فيه كان اقراً حلاً لهم أن يشهدوا أن علواً بما فيه وإن لم يعلموا لا يحل لهم أن يشهدوا بما فيه العيون رجل مات وله غلام كاتبه على ألف درهم وعلى البيت لثان ألف درهم فقضى الكاتب المكاتيب الغريم قضاء عن دينه بغير أمر القاضي في القياس باطل ولا يعتق المكاتب حتى يعتقه القاضي الخاصة رجل ادعى عبداً في يدي رجل فأنكر المدعي عليه فاستخف فنكح القاضي عليه ما لا يكون ثم إن المدعي عليه أقام البيعة فشهدوا أنه كان اشتري العبد من المدعي قبل ذلك منه كذا في الترخائية * ومن قال مالى في المسكين صدقة فهو على ما فيه الزكاة وإن أوصى بثلث ماله فهو على ثلث كل شئ وتدخل فيه الأرض العشرية عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد درجة الله تعالى لا تدخل ولا تدخل أرض الخراج بالاجماع * ولو قال ما أملك صدقة في المسكين فقد قيل ينال كل مال لأنه أعم من لفظ المال والمقدح إيجاب الشرع وهو مختص بلفظ المال ولا يختص في لفظ المالك فيقي على العموم والصحيح أنه مساو * ثم إذا لم يكن له مال سوى ما دخل تحت الإيجاب بمسكين من ذلك قوته ثم إذا أصاب شيئاً تصدق بما أملك لأن حاجته هذه مقدمة ولم يقدر بشئ لاختلاف أحوال الناس فيه وقيل المحترف بمسك قوته ليوم وصاحب الفقه لشهر وصاحب الشيعاء لسنة على حسب التفاوت في مدة وصولهم إلى المال وعلى هذا صاحب التجارة يمسك بقدر ما يرجع إليه ماله * ومن أوصى إليه ولم يعد له بالوصية حتى باع شيئاً من التركة فهو وصى والبائع جائز ولا يجوز بيع الوكيل حتى يعلم وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز في الفصل الأول أيضاً * ومن أعلمه الناس بالوكالة يجوز تصرفه لأنه أثبات حق الرأى وأمر ولا يكتفى بالنهي عن الوكالة حتى يشهد عنه م شاهدان أو واحد عدل وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقاله الأول سواء وعلى هذا الخلاف إذا أخبر المولى بجناية عبده والتفسيق والبصكر والمسلم الذي لم يهاجر النساو إذا باع القاضي أو أمينه عبداً للفرماو أو أخذ مالاً فباع واستحق العبد لم يضمن ويرجع المشتري على الغرماء وإن أمر القاضي الوصي ببيع العبد للفرماو ثم استحق أو مات قبل القبض وضاع المال رجع المشتري على الوصي ورجع الوصي على الغرماء وإن ظهر لبيت مال يرجع الغريم فيه بدنه قالوا ويجوز أن يقال يرجع

(٥٧ - فتاوى ثالث) دراهم وأربعة في ثلاث سنين عندنا * فإن قلت العاقلة بضمن أقرب القبائل إليهم في التسبح حتى لا يجب على كل واحد من العاقلة أكثر من ثلاثة دراهم وليس التسامن العاقلة وكذا الصبي والمجنون والرقيق والقاتل واحد من العاقلة * والدية مقدرة بالقد دينار أو عشرة آلاف درهم أو مائة من الإبل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ودية المرأة على النصف من دية الرجل * ودية الذي عندنا مثل دية المسلم * وإذا وجبت الدية من الإبل تقسم على خمسة أنواع من الإبل عشرون بنت مخاض وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة * ودية شاة العمد أربع خيس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة * وشبه العمد القتل بالنقل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وهو القتل باله لا يقتل بغيره في الغالب * ويدخل الأيا مالاً في العاقلة * ولا يكون الزوج عاقلة المرأة

بحكم الإروبة * وجناية الصبي والمجنون والمعنوع عندما أَوْخِطَ إذا بلغت خمسة درهم تكون على العاقلة * وما كان أقل من خمسة يكون في مال الجاني حالاً ولا يحرم الصبي عن المراثي بقدر مورثه وكذلك المجنون * وما زاد على خمسة درهم إلى ثلث الدية فيكون على العاقلة * في سنة واحدة فإن زاد على الثلث فإن زاد إلى الثلث تكون في السنة الثامنة * وما زاد على الثلث إلى تمام الدية يكون في السنة الثالثة * ولا يعلق الكافر عن مسلم ولا مسلم عن كافر * امرأة قتلت رجلاً خطأ حتى وجبت الدية على عاقلة أهل بيتها يجب عليها من ثلث الدية اختلاف فيه المشايخ * قال بعضهم لا يلزمها وكذا لو كان الجاني صبياً أو مجنوناً فإن جسيمة الدية تكون على عاقلة في قول هؤلاء * والصحيح أن القاتل يشارك العاقلة كان القاتل امرأاً أو صبياً أو مجنوناً * صبي قتل رجلاً حتى وجبت الدية على العاقلة ذكر في المعامل أناتهم في ذلك هو الجاني إذا كان (٤٥٠) الجاني بلغ مبلغ الرجال * وكذلك في غير الصبي الخصم في إثبات القتل هو الجاني لأن الحق عليه إنما يجب على العاقلة بطريق العمل * وإن لم يكن الصبي القاتل بلغ مبلغ الرجال كان انصم في ذلك أياه * ذكر ما قبل في الولاء المتنقل * وذكر فيه أيضاً رجل أقر عند القاضي أنه قتل فلان خطأ فأقام ولي القاتل بينة أن المدعى عليه قتله عندما تقبل هذه البينة ويقضى بالدية على العاقلة وإقرار المدعى عليه بالقتل لا يمنع قبول هذه البينة لأن البينة ثبتت ما ليس بثابت إقرار المدعى عليه ونظائر هذا كثيرة قال مولا ناضي الله عنه ونأي بهذه المسئلة ما قاله الشيخ الإمام المعروف بجواهر زاده رحمه الله تعالى أن البينة على القتل تقبل عند حضرة الجاني لأنه هو القاتل والعاقلة يتصالحون عنه وحضرة الكفيل لا تسترط لوجوب المال على الأصل إذا قامت البينة فإنه جعل القاتل ههنا خصماً وليد كحضرة العاقلة فلان يكون خصماً حاله الانكسار أو لا ومن قال أنه بشرط حضرة العاقلة فذلك قول

بالمائة التي غيرها أيضاً لأنه لحقه في أمر الميث والوراث إذا بيع له بمنزلة الغريم كذا في الهداية * والله أعلم بالصواب

كتاب الشهادات

وهو مشتمل على أبواب

باب الأول في تعريفها وركبها وسبب أدائها وحكمها وشرايطها وأقسامها

أما التعريف فهو أخبار صدق لا يثبت حق بلفظ الشهادة في مجلس القضاء هكذا في فتح القدير * وأما ركنها فلفظ أشهد بمعنى الخبر دون القسم هكذا في التبيين * وأما سبب أدائها فاما طلب المدعى منه الشهادة أو خوف فوت حق المدعى إذا لم يعلم المدعى كونه شاهداً وأما حكمها فوجوب الحكم على الحاكم بمقتضاها كذا في العناية * وأما الشرائط فنوعان نوع هو شرط تحمل الشهادة ونوع هو شرط أداء الشهادة أما الأول فحسب أن يكون عاقل وقت العمل فلا بد من تحملها من مجنون وصبي لا يعقل وأن يكون بصيراً فلا يصح العمل من الاعشى ومنه أن يكون العمل بمعانيها المشهود به بنفسه لا بغيره إلا في أشياء مخصوصة يصح العمل فيها بالتسامع من الناس هكذا في البدائع * ولا يشترط العمل بالبلوغ والحريه والاسلام والعدالة حتى لو كان وقت العمل صبياً عاقلاً أو عبداً أو كافراً أو فاسقاً بلغ الصبي وعق العبد وأسلم الكافر وتاب الفاسق فشهدوا عند القاضي تقبل شهادتهم كذا في البحر الرائق * أما الثاني فأنواع منها ما يرجع إلى الشاهد وهو العقل والبلوغ والحريه والبصر والنطق وأن لا يكون محدوداً في قذف عندنا وأن يشهد لله تعالى ولا يجزم الشاهد إلى نفسه مغفلاً ولا يدفع عن نفسه مغفراً وأن لا يكون خصماً وأن يكون عالماً بالمشهود به وقت الادعاء كره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا عندنا ههنا كذا في البدائع * والعدالة وهي شرط وجوب القبول على القاضي لأجواز كذا في البحر الرائق * فالشرط هو العدالة الظاهرية عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما الحقيقية وهي التابئة بالسؤال عن حال الشهود والتعديل والتزكية ليست بشرط وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أنها شرط كذا في البدائع * والفتوى على قولهما في هذا الزمان كذا في الكافي * وأحسن ما قيل في تفسير العدل ما نقل عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن العدل في الشهادة أن يكون محتجباً عن الكبار ولا يكون مضراً على الصغار ويكون صلاحه أكثر من فساده وصرأه أكثر من خطئه كذا في النهاية * واختلاف في تفسير الكبار وأصح ما قيل فيه ما نقل عن الشيخ الإمام خمس الامثلة الأولى رحمه الله تعالى أنه قال ما كان شنيعاً بين المسلمين وفيه هتك حرمة الله تعالى

الحق عليه إنما يجب على العاقلة بطريق العمل * وإن لم يكن الصبي القاتل بلغ مبلغ الرجال كان انصم في ذلك أياه * ذكر ما قبل في الولاء المتنقل * وذكر فيه أيضاً رجل أقر عند القاضي أنه قتل فلان خطأ فأقام ولي القاتل بينة أن المدعى عليه قتله عندما تقبل هذه البينة ويقضى بالدية على العاقلة وإقرار المدعى عليه بالقتل لا يمنع قبول هذه البينة لأن البينة ثبتت ما ليس بثابت إقرار المدعى عليه ونظائر هذا كثيرة قال مولا ناضي الله عنه ونأي بهذه المسئلة ما قاله الشيخ الإمام المعروف بجواهر زاده رحمه الله تعالى أن البينة على القتل تقبل عند حضرة الجاني لأنه هو القاتل والعاقلة يتصالحون عنه وحضرة الكفيل لا تسترط لوجوب المال على الأصل إذا قامت البينة فإنه جعل القاتل ههنا خصماً وليد كحضرة العاقلة فلان يكون خصماً حاله الانكسار أو لا ومن قال أنه بشرط حضرة العاقلة فذلك قول

والدين

مخالف للذهب فلا يقبل * ودلت المسئلة على أن الدية يجب أولاً على القاتل ثم يقضى على العاقلة بطريق العمل لأن الدية لو وجبت ابتداء على العاقلة كان إقرار القاتل إقراراً على العاقلة * المولى إذا قتل ماله عدا كان عليه الكفارة * وكذا لو كان الولد ماله كالإنسان فقتله الولد عدا لا يجب القصاص على الوالد وعليه الكفارة * رجلان اشترا كافي قتل رجل واحد أحدهما بمصالحاً والآخر بجدي عدا لا يقصص على واحد منهما ويجب الدية عليهم انصفهما على صاحب المديني ماله ونصفهما على صاحب العاص * وكذا لو قتل بمسلاح واحد هماً صبي أو معنوع لا يقصص عليهم عندنا وهو بمنزلة الخاطئ مع العامد والله أعلم

رجل ادعى على رجل أنه قتل أباه خطأ وبأبنا هدين فنشهد أحدهما أن المدعى عليه

بشهادة على الجناية

قتله خطأ وشهد ألا حرجي إقرار الفاتل بالقتل لا تقبل شهادتهما لأن أحدهما شهد بالفعل والأخر على الإقرار بالفعل فلا يقبل * كالأ
 شهد أحدهما بالغيب والأخر على إقرار الغائب بالغيب * وكذا لو اختلف الشاهدان في مكان القتل أو في زمانه * وكذا لو اختلفا في
 ألا تقتله شهد أحدهما أنه قتله بالحر وشهد الآخر أنه قتله بالعصا * وكذا لو شهد أحدهما أنه قتله بعد ما شهد الآخر أنه قتله خطأ * وكذا
 لو شهد أحدهما أنه قتله بالعصا وقال الآخر قتله ولا حفظ بمذاقته * وإن قالوا جعده قتله ولا ندري بمذاقته في القياس لا تقبل شهادتهما
 * وفي الاستحسان تقبل شهادتهما ما قضى عليه بالدية في ماله لأنهما اتفعا في القتل والغالب يكون أنه القتل وانما يذكر الالة
 احاطا بالقصاص * ولو شهد رجل وامرأتان بقتل الخطأ أو بقتل لأوجب القصاص تقبل شهادتهما * وكذا الشهادة على الشهود وكذب
 القاضي إلى القاضي لأن موجب هذا الجناية المال فقبل فيه شهادة الرجال مع النساء رجل (٤٥١) شهد عليه شاهد عدل بالقتل فان

القاضي يحبس أمّا مان جاء
 الذي يشهد آخر والاخلى
 عليه * وكذا لو شهد شاهدان
 مستوران على رجل
 بقتل عدفانه يحبس حتى
 تظهر عدالة الشهود لانه
 صار منهما فيحس لأجل
 التهمة * وإن شهد رجلان
 بقتل الخطأ ذكر الشيخ
 الامام المعروف بمؤاخر
 زاده رحمه الله تعالى أنه
 لا يحبس قبل الحكم
 * ولا يظهر أنه يحبس *
 رجل ادعى على رجل أنه
 قتل أباه خطأ وأدعى أنه
 بنه حاضرة في المصرو طلب
 أخذ الكفيل من
 المدعي عليه ليقيم البينة
 فان القاضي بأمره بأعطاء
 الكفيل إلى ثلاثة أيام * ولو
 قال المدعي شهودي غائبة
 وطلب أخذ الكفيل إلى
 أن يأتي بالشهود فان القاضي
 لا يحبس في أخذ الكفيل
 * وإن ادعى العدو وأراد أخذ
 الكفيل لا يحبس القاضي

والذين فهمون جله الكبار وكذلك ما فيه من ذمهم والكرام فهمون جله الكبار وكذلك الاعانة على
 المعاصي والفجور وروايت عليهما بن جله الكبار وما عداها بن الصغار هكذا في المحيط * ومنها ما يرجع إلى
 نفس الشهادة وهي الدعوى في الشهادة القائمة على حقوق العباد من المدعي أو نائبه وأن تكون موافقة
 للدعوى والعددي الشهادة فيما يطالع عليه المال والرجال واتفق الشاهدين والذكورة في الشهادة في الحدود
 والاسلام إذا كان المشهود عليه مسلما وعدم التقدم في الشهادة على الحدود كلها إلا القذف حتى لا تقبل
 الشهادة عليها إذا تقدم العهد بخلاف الإقرار بالمعرفة في كمال الحدود والأصالة في الشهادة على الحدود
 والقصاص هكذا في البدائع * وتعد زخروا الأصل في الشهادة على الشهادة هكذا في البحر الرائق *
 ومنها ما يرجع إلى المشهود به وهو أن يكون بعلمه فان كان مجهول لا تقبل لأن علم القاضي بالمشهود به شرط
 صحة قضائه فإما يعلم لا يمكنه القضاء به وعلى هذا يخرج ما إذا شهد رجلان عند القاضي أن فلان مات هـ
 الميت لا وارث له غيره أنه لا يقبل شهادتهما لأنهما شهدا بمجهول لجهالة أسباب الوراثه واختلاف أحكامها
 هكذا في البدائع * أما أقسام الشهادة فمن الشهادة على الزنا وتعتبر فيها أربعين من الرجال ومنها الشهادة
 ببقية الحدود والقصاص تقبل فيها شهادت رجلين ولا تقبل في هذين القسمين شهادة النساء هكذا في
 الهداية * ومنها الشهادة في الولادة والكبر وتوجب النساء فيما يطالع عليه الرجال وتقبل فيها شهادة
 امرأ أو واحدة مسلمة حرة عدلثة التئنان أحوط هكذا في فتح القدر * وهل تشترط لفظة الشهادة قال
 مشايخ بل ومشايع بخاري تشترط وقال مشايخ العراق لا تشترط كذا في المحيط * والقدرى اعتمد على
 الاول وعليه الفتوى كذا في الخلاصة * ولو شهد بذلك رجل بأن قال فاجأته فاتفق نظري اليها فالحواب
 أن لا يمنع قبول شهادته إذا كان عدلا في مثل هذا الموضع هكذا في المبسوط * والصحيح أنه لا يشترط
 العدد لا شهادة الرجل أقوى من شهادة المرأة فثبت المشهود به هنا شهادة امرأ أو واحدة في شهادة رجل
 واحد أولى كذا في النهاية * ومنها الشهادة بغير الحدود والقصاص وما يطالع عليه الرجال وشرط فيها
 شهادة رجلين أو رجل وامرأتين سواء كان الحق مالا أو غير مال كالنكاح والطلاق والعاز والوكالة
 والوصاية ونحو ذلك مما ليس بمال كذا في التبيين * وما يتوقف عليه كمال العقوبة وهو الإحصان من هنا
 القسم حتى يثبت الإحصان بشهادة رجل وامرأتين عندنا كذا في المحيط * والله أعلم

باب الثاني في بيان تحمل الشهادة وحدانها والامتناع عن ذلك

لأبأس للأنسان أن يصترع قبول الشهادة وتحملها وفي باب العين من كراهية الواعقات رجل طلب منه أن

لا قبل إقامة البينة ولا بعدها لأن الذي قبل إقامة البينة بالزعم وبعد إقامة البينة يحبس القاضي زجرا * ثم إذا عدلت البينة وشهدوا
 بقتل وجب القصاص بقضى القاضي بالقصاص بطلب المدعي * صي قتل أباه بعد الإيجاب عليه القصاص ويجب الدية على عاقلة
 ورث الصبي ممنو كذلك المخنون * قبل وجد في محلة قوم كانت القسامة على أهل المحلة والدية على عواقلهم ولولى القتل أن يختار
 للتخفيف خسين رجلا من المشايخ الصلحاء * وإن شاء اختار القسامة الشبان والخيارية لولى القتل دون الامام لأن الحق له فأن يكن
 عددهم خسين رجلا كررت الامين عليهم حتى يتم خسون عينا فيصنفون بالله ما قتلوا ولا علم له قائلا * وإن استنوعوا العين حبسوا
 حتى يحلفوا * وإن وجد القاتل بين فرقتين أو سكتين كانت القسامة والدية على أقرب القررتين أو السكتين إلى القاتل هذا إذا كان يبلغ
 صوت القررتين إلى الموضع الذي وجد فيه القاتل * وإن يبلغ فلا شيء على واحدة من القررتين * وإن وجد القاتل في مكان معلوم كانت

القسامة على المالك والدية على عواقلهم * وان وجد القتل في موضع مباح ثم وفلاذاته في يد المسلمين كانت الدية في بيت المال * وان وجد القتل في دار امرأة كانت القسامة على الخلف هي خمسين عينا في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى والدية على عاقلتها * وان وجد القتل في سوق المسلمين أو في مسجد هدم كفي موضع أن الدية تكون في بيت المال ولا قسامة فيه * وكفي موضع آخر أن فيه الدية والقسامة وانما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع موضوع ما ذكر أن الدية تكون في بيت المال ولا قسامة فيه اذا لم يكن السوق ملكا لهم بل كان للسلطان فان كان السوق ملكا لهم كان وجود القتل في السوق أو في مسجد هدم كوجود القتل في مسجد الحلة * وتم نجب القسامة على أهل الحلة والدية على عاقلهم * وان وجد القتل في المسجد الجامع كانت الدية في بيت المال ولا قسامة فيه * وان وجد القتل في محلة فيها أصحاب الخطئة (٤٥٢) وفيما من اشترى كانت القسامة والدية على أصحاب الخطئة مادام في المحلة واحدا من أصحاب الخطئة كانت

يكتب شهادة أو يشهد على عقد فأن ذلك فان كان الطالب يجده مجازة الامتناع عنه ولا فلا يسعه الامتناع كذا في النخبة * وعلى هذا أمر التعديل اذا سئل من أنسان فان كان هناك سوا من يعتله يسعه أن لا يجيب والام يسعه أن لا يقول فيه الحق حتى لا يكون مبطلا للحق كذا في المحيط * وبنزأ أداء الشهادة بأنهم يكتمانها اذا طلب المدعي وانما بأنهم اذا علم أن القاضي يقبل شهادته وتعين عليه الأداء وان علم أن القاضي لا يقبل شهادته أو كانوا جماعة فادعى غيره عن تقبل شهادته فقلنا قالوا لا يأثم وان أدعى غيره ولم يقبل شهادته بأنهم لم يؤدوا فان كان عن تقبل شهادته كذا في التبيين * وان كان هو أسرع قبولاً من الآخرين لم يسأله الامتناع عن الأداء كذا في الوجيز للكردي * وأذا كان موضع الشاهد بعيدا من موضع القاضي بحيث لا يمكنه أن يغدو إلى القاضي لأداء الشهادة يرجع إلى أهله في يومه ذلك قالوا لا يأثم هكذا في التبيين * سئل خاف عن له شهادة ووقت الخصومة عند قاض غير عدل هل يسعه أن يكتم الشهادة حتى يشهد عند قاض عدل قال له ذلك كذا في الظهيرية * والشهادة في الحدود يخبر فيها الشاهدين السر والظاهر والسر أفضل لأنه يجب أن يشهد بالمال في السرقة فيقول أخذت ولا يقول سرق هكذا في الهداية * ما يتحمله الشاهد على نوعين نوع يثبت حكمه بنفسه بلاشهاد كالبيع والاقرار وحكم الحاكم والغصب واقتل فاذا سمع شاهد البيع والاقرار وحكم الحاكم وأرى الغصب واقتل وسعه أن يشهد وان لم يشهد عليه ويقول أشهد أنه باع ولا يقول أشهد في ثلاث يكون كاذبا ونوع لا يثبت حكمه بنفسه كالشهادة على الشهادة فاذا سمع شاهدا يشهد بنسب لم يجز له أن يشهد على شهادته الا أن يشهد كذا في الكافي * ولو سمع من وراء الحجاب لا يسعه أن يشهد لا احتمال أن يكون غيره اذا التفتة تشبه النجاة الا اذا كان في الداخل وحده ودخل وعلم الشاهد أنه ليس فيه غيره ثم جلس على المسلك وليس له مسلك غيره فسمع اقرار الداخل ولا يراه لانه يحصل به العلم وينفي للقاضي اذا فسر له لا يقبله كذا في التبيين * اختلف المشايخ في جواز تحمل الشهادة على المرأة اذا كانت متمتعة بعض مشايخنا قالوا لا يصح العمل عليها بدون رؤية وجهها وبعض مشايخنا توسعوا في هذا وقالوا لا يصح عند التعريف وتعرف الواحد يكفي والمثنى أحوط وإلى هذا مال الشيخ الامام المعروف بخوارزاه وإلى القول الاول مال الشيخ الامام شمس الاسلام الاوزجندی والشيخ الامام ظهير الدين وضرب من المقول يدل على هذا فانما اجتمعوا على أنه يجوز النظر إلى وجهها لتحمل الشهادة ثم على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى اذا أخبره علان أنهم افلانة فذلك يكفي وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا التحمل له الشهادة على التسمم لم يسعه من جماعة لا يتصوروا طؤهم على الكذب كذا في الظهيرية والقفيه أبو بكر الاسكافي كل يفتي بقوله ما في

وأعدهما كتر نصيما من الآخر كانت الدية على عواقلهم ما نصين * وان وجد الرجل قتلا في دار نفسه لا يجنب هذه القسامة فتكون الدية على عاقلته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا شيء عليهم * ولو وجد المكاتب قتلا في دار اشتراها لا يجب فيه شيء في قولهم جميعا * ولو وجدوا أحدا من أهل الحلة قتلا في الحلة كان فيه الدية والقسامة * والقتل عندنا كل مته به أثر الضرب والحرص بان كان الدم يخرج من بعض مخارقه ان كان يخرج من موضع يخرج منه الدم عاقمتن غير ضرب كالأنف والدبر والذ كرفلا قسامة فيه ولا يكون هو قتلا * وان كان لا يخرج عادة الاضرب وجرح في الباطن كالعين والاذن فهو قتيل وان كان الدم يخرج من الفم ان كان يعاين الجوف يكون قتلا * وان كان ينزل من الرأس لا يكون قتلا * قتيل وجد في محلة فادعى ولي القتل القتل على رجل بعينه من أهل الحلة لا لأهل القسامة والدية من أهل الحلة * وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية (١) في نسخة أبي حنيفة

يكون ذلك ابرامته لأهل المحلة ثم لو أقامولى القتل شاهد من غير أهل المحلة على ذلك الرجل فقد أثبت القتل عليه بالحجة فيقضى بوجوبه * وان أقامولى القتل على ذلك شاهد من أهل المحلة لا تقبل شهادته ما * ثم على قول أى يوسف رحمه الله تعالى يحلف شاهدان بالله ما قتلناه قط * وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يحلف شاهدان بالله ما قتلناه وما علمناه قاتلا * وان أذى ولى القتل القتل على رجل من غير أهل المحلة كان ذلك ابرامته لأهل المحلة حتى لا تسمع دعواه بعد ذلك القتل على أهل المحلة * ولو أقامولى القتل شاهد من ذلك أهل المحلة لا تقبل شهادته ما فى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى وتقبل فى قول صاحبه * ثم القسامة انما تجب على أهل المحلة فى قتل المحلة والقرية وغير ذلك فان وجد بين القتل أو كثر من النصف أو النصف مع الرأس * وان وجد نصفه مشقوقا بطول أو وجد أقل من النصف مع الرأس أو وجد اليد أو الرجل أو الرأس فلاشئ فيه * وان وجد السقط (٤٥٣) فلاشئ فيه * فان كان بدنه تاما وبه

أثر القتل فهو قتل كان فيه القسامة والدية * وان وجدت البهمة أو الدابة مقولة فلاشئ فيها وان وجد المكاتب أو المدبر أو أم الولد قتيلا فى محله وحب القسامة والقيمة على عواقله فى ثلاث سنين ولو وجد العبد قتيلا دار مولاه فلاشئ فيه الا أن يكون عليه بن غنيمت كانت القيمة على مولاه لغرمائه حالة كالمقتل المولى ولو وجد المكاتب قتيلا فى دار مولاه كانت قيمته على المولى مؤجلة فى ثلاث سنين يقضى منه كتابه ويحكم بحرقه وما بقى يكون ميراثا عنه لورثته * ولو وجد الرجل قتيلا فى دار عبده المأذون كانت القسامة والدية على عاقلة المولى كان العبد مدبونا أو لم يكن * ولو وجد الحر قتيلا فى دار أبيه أو أمه أو المرأة فى دار زوجها فقه القسامة والدية على العاقلة

هذه المسئلة * وهواختبار نجيم الدين النسفى وعليه الفتوى فان عرفه باسمها ونسبها عدلان بنفى العدلين أن يشهدا على شهادتهما أولاء الشهود كما هو طريق الاشهاد على الشهادة حتى يشهد واعند القاضى على شهادتهما بالاسم والنسب وبشهادتهما بصل الحق بطريق الاصله فيجوز ذلك بخلاف كذا فى المحيط * وكان الفقيه أو اللبث يقول اذا أقربت المأذون وراه الحجاب وشهد عندنا أنهما فلانة لا يجوزان جمع اقرارها أن يشهد على اقرارها الا اذا رأى شخصه يعنى حال ما أقرت فيئذ يجوز له أن يشهد على اقرارها شرط رؤية شخصه لا رؤيته وجهها كذا فى النخبة * لو كشفت امرأ وجهها وقالت أنا فلانة بنت فلان لا يحتاجون الى شهود المعرفة فان مات يحتاجون الى شاهد من يشهدان أنها كانت فلانة بنت فلان واذا لم تستقر وجهها وشهد شاهدان أنها فلانة بنت فلان لم يحل لهما أن يشهدا بذلك يعنى على اقرار فلانة (١) أما يجوز أن يشهدا امرأه أو أقرب بكذا وشهد عندنا شاهدان أنها فلانة بنت فلان هكذا فى اللقط * اذا شهدا على امرأهما ونسباها وكانت حاضرة فقال القاضى للشهود هل تعرفون المدعى عليهما فقالا لا فلقاضى لا يقبل شهادتهما ولو اتفهما لنا الشهادة عن امرأتهما ونسباها سمعنا كذا ولكن لا ندري أن هذه المرأة هل هي بعينها أم لا سمحت شهادتهما على السمعة وكانت على المدعى إقامة البينة ان هذه هي التي سمعها وهو نسبها كذا فى المحيط * ويصح تعريف من لا يصلح شاهد الهانساء كان الاشهاد لها وعليها ومن المشايخ من قال ان كان الاشهاد لها لا يصلح التعريف من لا يصلح شاهد الها واختار نجيم الدين النسفى القول الاول كذا فى الفصول العبادية * ومثل على بن أجدع امرأه أقربت عند رجلين أنها اعتقت هذه الجارية ولم يروا وجهه المعتقة هل لهما أن يشهدا بذلك قال لا مالم يعرفاها فان لم يفرقاها منذ اعتقتها وسعها أن يشهدا عليها بالاعتاق كذا فى التارخية ناقلا عن الزينة * اذا كان لرجل على رجل حق ففقر فى السرور ويجعل فى العلانية وعجز صاحب الحق عن الوصول الى حقه فاحتال ذلك وأخفى قومما من العدول فى بيته ثم استخبره وظلمه الحق وأقر بذلك لساوخر فسمع الشهود دخل لهما أن يشهدا واعند علمائنا ان العلم قد فصل وقيل لا يحل لان فيه تدليسا وعدرا ولكن انما يجوز اذا كان الشهود يرون وجهه وان كانوا لا يرون وجهه ولكن يسمعون كلامه لا يحل لهما أن يشهدوا وان شهدوا وفسروا للقاضى لم يقبل شهادتهم الا اذا اطوا به علما كذا فى محيط السرخسى * واذا عين المالك دون المالكين عاين ملكا بمجوده نسب الى فلان بن فلان لم يعاين به وجهه ولا عرفه بنسبه فعلى الاصح وسعها أن يشهد وتقبل كذا فى خزنة المفتين * وان لم يعاين المالك والمالك ولكن سمع من الناس قالوا فلان بن فلان فى قرية كذا ضائعة حدودها كذا وهو لم يعرف تلك الضائعة ولا يدا عليها لا يحل له أن يشهد به بالملك وان (١) قوله أما يجوز الخ كذا فى الاصل المنقول عنه ويقع التعبير عنه كثيرا فى المحيط وغيره ولا يظهر ان الخ اصح

ولا يحرم عن المراث * ولو وجد القتل فى غير عظم مجرى به الماء فلاشئ فيه * وان كان النهر صغيرا القوم معروفين فهو عليهم والفرق بين الصغير والعظم ما عرف فى الشفعة كل خير يصدق به الشفعة فهو صغير وما لا يصدق به الشفعة فهو الفرات والمجرون فهو عظيم * ولو كان القتل محتسفا جانب من النهر كانت القسامة والدية على أقرب الاراضى والقرى الى الموضع الذى احتسب فيه القتل اذا كان يصل صوت أهل الاراضى والقرى الى ذلك الموضع والا فلا * وان وجد القتل فى فلاة فلس فيه شئ * وقال الكرخى رحمه الله تعالى هذا اذا لم يكن ذلك الموضع قريما من العرمان فان كان قريما بحيث يبلغ صوت أهل العرمان الى ذلك الموضع فهو عليهم والله أعلم باب الكالة فى الدم * باب الكالة فى الدم * وقول محمد رحمه الله تعالى مضطرب وأجوع الى أنه لا تقبل فيه الشهادة على الشاهد ولا كذب أبو يوسف رحمه الله تعالى آخر الاقبال * وقول محمد رحمه الله تعالى مضطرب وأجوع الى أنه لا تقبل فيه الشهادة على الشاهد ولا كذب

الفاضى الى القاضى ولا شهادة رجل وامرأتين * وان وكل باستيفاء القصاص فى النفس وفيها دون النفس لم يكن للوكيل أن يستوفى
 إلا بحضور من الموكل عندنا على قول الشافعى رحمه الله تعالى أنه أن يستوفى * الوكيل بأبائ الدم إذا أقر فى مجلس القاضى أن الطالب
 قد عفا صريح إقراره وكذلك وكيل المطلوب إذا أقر بوجوب القود على موكله فى القياس يصح إقراره ولا يصح استحسانا * ونومأت أحد ورثة
 المتوكل والقاتل وارثه سقط القصاص عن القاتل ونصرت حصص السابقين مالا * والوكلاء مات قتل الخطا والعمد من الجراحة التى لأقصاص
 على القاتل فيها بغيره والوكلاء ماله * رجل قتل عذفا قام أخوه المقتول بینه أنه وارثه لا وارث له غيره فأقام القاتل بینه أنه ابنان
 القاضى لا يقضى بینه إلا بخ * وان أقام القاتل بینه أنه ابنواؤه قد صلحاه على الدية وقضاهما أو أقامه بینه أن الابن
 قد عفا عنه قبلت بینه القاتل لأنه أثبت (٤٥٤) بینه أنه لاحق للذى فى استيفاء القود فان جاء الابن بعد ذلك وأنكر العفو أو الصلح

يكلف القاتل أن يعبد
 البينة على الابن ولا يقضى
 على الابن البينة التى أقامها
 القاتل على الأخ لان الأخ
 لا يكون خصما عن الابن
 * ولو كان للقتول أخوان
 وأقام القاتل بینه على
 أحدهما أن الأخ الغائب
 صالحه على خمسة آلاف
 جاز ذلك * فان حضر الغائب
 وأنكر الصلح لا يكلف
 القاتل إعادة البينة بخلاف
 الاول لان فى الاول الأخ
 لا يكون وارثا مع الابن بل
 يكون أجنيا * أما
 الاخوان كل واحد منهما
 يستحق القصاص على
 القاتل فهذه بینه قامت
 على الخصم فلا يكلف إعادة
 البينة * وإذا مكلف
 القاتل إعادة البينة هنا
 يكون للحاضر نصف الدية
 ولأش الغائب * وإذا دعى
 بعض ورثة رجل دم أبيه
 على رجل وأقام البينة فان
 القاضى يحبس القاتل لانه

عابن المالك دون المالك بان عرف الرجل معرفة تامة وسمع أنه فى قرية كذا ضيعه وهو لا يعرف تلك
 الضيعه بعينها لا يسمع أن يشهد كذا فى الكافى * وان عابن الشاهد المالك والمالك بان عرف المالك
 بوجهه واسمه ونسبه وعرف المالك بحدوده وحقوقه ورأى يده تصرف فيه تصرف المالك ويدعى أنه
 له وقع فى قلبه أنه لمحل أن يشهد له بالملك هكذا فى المحيط * ذكر فى المتنى إذا رأيت يدا رجل متاعا ودارا
 ووقع فى قلبك أنه لم ترأيت به بعد ذلك فى يد غيره وسمع أن تشهد له الاول واذا أردت أن تشهد له الاول
 فشهد عندك شاهدا عدل أنه الذى فى يده اليوم كان هو أو دعه الاول يحضرهما لم يسمعك أن تشهد أنه
 الاول بخلاف ما إذا شهد به عدل واحد إلا أن يقع فى قلبك أن هذا الواحد صادق ولما ذكر فى الجامع الصغير
 ووقع فى قلبه أنه لم يولد بذكر التصرف مع اليد والصحيح ما ذكر فى المتنى وكذلك كل أمر ظاهر يجوز
 فيه الشهادة بالسمع كالملوك والكساح والنسب اذا وقع فى قلبك أنه حق مسموعة من الخبر فشهد عندك
 عدلان بخلاف ما وقع فى قلبك لم يسمعك أن تشهد بما وقع فى قلبك إلا أن تستيقن أنهما كانا ذين وان شهد
 به عندك عدل واحد وسمعك أن تشهد بما وقع فى قلبك من الأمر الاول إلا أن يقع فى قلبك أن هذا الواحد
 صادق فيما يشهد هكذا فى تناوى قاضيان * وينبغى أن لا يبين بما ستأخذنا علم به من معانية اليد حتى
 لو بين ذلك تردد كذا فى الكافى * والقاضى الامام يقول إذا رأى شيئا يدرى أنه تصرف فيه والناس
 يقولون أنه ملكه إلا أنه وقع فى قلب الرأى أنه ملك غيره لا ملكه وأنه يتصرف بأمر ذلك الغير لا بحل له أن
 يشهد بالملك وعليه فتوى كثير من مشايخنا كذا فى المحيط * واذا عابن العبد والامة فى يد انسان بخدمانه
 فان كان يعرف أنهم ماريقان جاز له أن يشهد أنهم مملوكه سواء كانا صغيرين أو كبيرين وان لم يعرف رقبتهما
 فان كانا صغيرين لا يعبران عن أنفسهما فكذلك وان كانا كبيرين يعبران عن أنفسهما سواء كانا
 صبيغ عاقلين أو بالغين لا تحمل الشهادة عليهما هكذا فى فتح القدير * وفى الواقعات اذا علم الشاهدان أن
 الدار للذى تشهد عندهما شاهدان عدلان أن المذمى باع الدار من الذى فى يده قال محمد رحمه الله تعالى
 يشهدان بما علموا ولا يلتفتان الى شاهد يد البيع كذا فى المحيط * ذكر الناطقى عيانا كساح أو سعا أو قبلا
 فلما أراد أن يشهدا شهد عندهما عدلان بأنه طلقها ثلاثا أو كان البائع أعتق العبد قبل بيعه أو لوى عفا
 عنه بعدا أقتل لاجل لهما أن يشهدا بالنكاح وغيره وان كانا واحدا عدلا لا يسمع ترك الشهادة كذا
 فى الوجيز للكردرى * إذا أقر رجل بمال بين يدي رجل لرجل آخر ثم أنكر وطالب المقر له شهادة ثم أخبر
 شاهدان عدلان بأن ذلك الذى أقر به المقر قد صار له بيع أو هبة قال يشهد الشاهدان كان يعلم من ذلك
 كذا فى الخيرة * رجل أقر بين يدي قوم إقرارا صحيحا فلان عليه ألف درهم ثم جاء عدلان أو ثلاثة نال

صارهم ما ولا يجل باستيفاء القصاص فان حضر الغائب بعد ذلك لا يكون للغائب الذى حضر أن يستوفى القصاص هؤلاء
 ما لم يدهو البينة فى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده القصاص يجب للوارث ابتداء فلم يكن كل واحد من الورثة خصما عن غيره فى
 اثبات حق الغير فلم يكن من ضرورته وثبت القصاص الذى أقام البينة بثبوته لغیره * بخلاف ما إذا كان القتل خطأ لان الدية تجب للقتول
 أولا حتى يقضى ممد ادبونه وتفدوا صاه وكل واحد من الورثة يكون خصما فى يدى البت فلا يحتاج فى الغائب الى إعادة البينة * وبخلاف
 المفقود والصلح لان ذلك مما ثبت بالشهادات والقصاص لا يثبت * رجل أذى على رجل أنه قتل أباه خطأ فأشكر الذى عليه ثم ان الذى
 مع الذى عليه حكما جلا حكما الحكم بالقتل لا يظهر حكمه فى حق العاقلة * رجل أذى على رجل أنه قتل أباه عدوا أقام شاهدين فشهدا
 أنه شرب فلا نأبال * فلم يزل صاحب فراش حتى مات قبلت هذه الشهادة ويقضى بالقصاص اذا شهد أنه لم يزل صاحب فراش حتى مات

ولا ينبغي للقاضي أن يسأل من الشهود عن ذلك أم لا في العدو ولا في الخطاء ولو قال ذلك لاسلط شهادتهما * ولو شهدا أنه ضربه بالسيف حتى مات ولم يذكر العبد جاز شهادتهما بقضي بالقصاص * وكذا إذا شهدوا أنه طعن برمح أو رماه بمسم أو شابه وكل ذلك يكون عدوا ويقضي بالقصاص كالأشهاد وأنه ذبحه أو شق بطنه بالسكين والله أعلم * باب جناية البهائم وما يملك بالحيطان أو ألبانها * رجل أرسل جاره فدخل زرع إنسان وأفسدهم أرسله وساقه إلى الزرع بأن كان خلفه كان ضامنا * وإن لم يكن خلفه إلا أن الجار ذهب في فوره ولم يعطف عينا وشاة ولا ذهب إلى الوحه الذي أرسله فأصاب الزرع كان ضامنا * وإن ذهب عينا وشاة لا ثم أصاب الزرع فإن لم يكن الطريق واحدا لا يكون ضامنا * وإن كان الطريق واحدا كان ضامنا * وإن أرسله فوقف ساعة ثم ذهب إلى الزرع وأفسده لا يضمن المرسل * رجل أرسل كلبا إلى شاة أن وقف ثم ذهب وقتل الشاة لا يضمن * وإن (٤٥٥) ذهب في فورا لإرسال وقتل الشاة ذكر

هو لا الشهود وقال لا تشهدوا القلان على فلان بالدين فإنه قضى جميع ما كان عليه من الدين كان له -م أخبار ان شاء امتنعوا عن الشهادة فإن شاءوا شهدوا بذلك وذكروا القصة للقاضي كي لا يقضي بالباطل وهكذا يرى عن محمد رحمه الله تعالى وعنه في رواية يشهدون أنه كان عليه ذلك ولا يشهدون أنه عليه قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إذا شهد عدلان عند الشاهدين أن صاحب المال قد استوفى دينه أو أنه أبر المطلوب عن دينه لاسبههما أن يمتنع عن الشهادة على الأقارب بالدين إلا أن يكونا معا إقرار الطالب بالإبراء أو بالاستيفاء وهكذا يرى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * وبعض مشايخ زماننا اختاروا في هذه المسائل كلها أنه أن يشهد عند الشاهد عدلان وقع في قلبه أنها صادقة ليس له أن يشهد بما علم من أصل الحق وإن شهد عند الشاهد واحد أو شاهدا عدلان أو وقع في قلبه أنه لم يقع في قلبه صدقه فافله أن يشهد بما علم من أصل الحق كذا في الذخيرة * إذا أقر الزوج عند الشاهد بالطلاق أو أقر المولى بالاعتاق ثم دعاه إلى الشهادة على التكاح وعلى البسغ فإنه يتنع عن الشهادة ولا يجمل له أن يشهد كذا في فتاوى قاضيان * سئل ابن مقاتل عن اثنين يتحاسبان يدي جماعة وقالاهم لا تشهدوا علينا بما سمعتم منّا ثم أقر أحدهما بالمال آخران بالشاهد أن يشهد بما سمع من إقراره وهو قول ابن سيرين قال قال الفقهاء أبو الليث وهكذا يرى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وبه نأخذ كذا في المحيط * إذا تزوج الرجل امرأة ثم ادّعى شاهدان على مهر سبى ومضى على ذلك سنون وولدت أولاد ومضى سنون ثم مات الزوج ثم انهم استشهدت الشهود أن يشهدوا على ذلك السبى وهم يتذكرون سبعة منهم أن يشهدوا عليه وعليه الفتوى هكذا في الذخيرة * من عاين دابة تتبع دابة ترضع منها حل له أن يشهد بالدابة المرتفعة لصاحب الدابة الأخرى وبالتاج كذا في المحيط * والشهادة بالتاج وإن يشهد بأن هذا كان يتبع هذه الناقة ولا يشترط أداء الشهادة على الولادة كذا في التارخية ناقلا عن السباع * امرأه أقرت على نفسها بغير لائيا ولا خبتر بدينه الأضرار بلبقبة الورثة والشهود يعلمون بذلك فالواضعهم أن يتجملوا بالشهادة وشهدوا بذلك ويكره لها أن تفعل ذلك كذا في فتاوى قاضيان * إذا كان المقر له سلطانا فقال المقر أقرت خوفا فانه أن وقف الشاهد على خوف لا يشهد فإن لم يقف شهدوا أخبر القاضي أنه كان في يد عون من أعوان السلطان كذا في الوجيز للكردي * سئل أبو القاسم عن رجل أخذ سوق النخاسين مقاطعة من السلطان كل شهر بدراهم معلومة وكسب بذلك سكاها هل يجوز ذلك وهل يحل للشهود أن يشهدوا بذلك قال قد ضل المقاطع والمقاطع عن سبيل الرشاد وأما الشهود فلو شهدوا على ذلك حلت بهم اللعنة قبل فلو أن الشهود شهدوا على إقراره بدراهم ولكن عرفوا السبب هل تجوز لهم الشهادة قال إن

على الروايات الظاهرة * رجل ألقى حية في الطريق ففوض من لها أصابت حتى تزول عن ذلك المكان * رجل أوقف دابة في طريق المسلمين ولم يشدها فسارت عن ذلك المكان وأثقت شيئا لا يضمن الرجل لأنه إذا لم يسكها تكون عترة المنقلة * ولو أوقف دابة في الطريق فأوطأت انسانا دها أو رجلها كان ضامنا وتجب الدية على عاقلته وإن نعتت رجلها أو ذنبها وهي تسر لا يكون ضامنا * وإن كلمت بصر ضامنا * وكذا أن ضربت بيدها * ولوراثت أو بآلت وهي تسر أو خرج اللعاب من فمها أو سأل عرفها فأصاب انسانا أو أفسد شيئا لا يضمن إلا أك * وإن ضربت بمخافها حصاة أو فؤاة فأصاب انسانا وهي تسر لا يضمن إلا أك إلا أن أثار ثمرا كبيرا وإن كانت تسر فوقف ثمرات أو راثت لا يضمن إلا أك * وإن أوقفها إلا أك لغبر نهر أو قول فيألت أو راثت فإلا يضمن ذلك بضعه إلا أك * وإن أوقفها في غير ملكه أفسدت شيئا ضمن يسئوى فيه اليد والرجل * وإن أوقفها في ملكه فلا ضمان عليه بجمال * وكذا لو كان في ملك بينه وبين غيره ولو أوقفها

في الطريق فأوطأ أول القطار أو آخره. وأورجل أو صدم بضم القاء لماعطبه * وان كان معه سائق كان ضمان ذلك عليهما * وما أقصدت بنفحة الرجل والذنب يكون على السائق خاصة * وان كان معه ثالث يسوق الا بل وسط القطار فما أصاب مما هو خلف هذا السائق وما بين يديه من شيء فهو عليهم * ألا لانه فأندسائق وان كان الرجل أحيانا وسط القطار وأحيانا آخر أحيانا يتقدم وهو يسوق فهو بمنزلة السائق لان السائق قديم يتقدم وقديما آخر وقد يكون في وسط القطار فهو سائق على كل حال والراكب والسائق والقائد والريف فمما أوطأت الدابة سواء * ولأن رجلا يسوق قطارا فربط انسان في قطاره بعيرا والقائد لم يربط بذلك فوطئ هذا البعير انسا فأنلفه كانت الدابة على عاقلة القائد ثم ترجع عاقلة القائد على عاقلة الرباط * وان كان القائد يعلم ربط البعير لترجع عاقلة القائد على عاقلة الرباط * ولو كانت الا بل وقوافر ربط الرجل بعيرا فقاد (٤٥٦) صاحب القطار وهو ولا يعلم كان الضمان على عاقلة القائد ثم ترجع عاقلة القائد على عاقلة

الرباط * ولأن رجلا ضرب الدابة راكباً وأغضها بدون أمر الراكب فضربت بيدها وأرجلها وأنفعت أو كدمت أو صدمت انسانا على فوره كان الضمان على الناحس دون الراكب * وان ضربها بأمر الراكب أو أغضها فأوطأت انسانا على الفور كانت الدابة على عاقلة الناحس والراكب جميعا لان الناحس بمنزلة السائق والراكب مع السائق اذا اجتمعا فضمان ما أوطأت الدابة يكون عليهما ولا يضمن الناحس ههنا ما لا يضمن الراكب من نفقة الرجل والذنب وغير ذلك * دابقتها سائق وقاد فغضها رجل بغير اذن أحدهما فنفعت انسانا كان ضمان النفع على الناحس خاصة لان السائق والقائد لا يضمنان النفع * وان كان الشخص بأمر أحدهما لا يجب الضمان على أحد * ولو غض رجل دابة

شهدوا على ذلك بعد معرفتهم بسببه فهم ملعونون ولا يجوز أن يشهدوا بمثل ذلك كذا في التوازل * وكذا في كل اقرار سبه حرام وباطل كذا في المحط * ولو سمعا قاضيا يقول رجل قضيت عليك هذا الرجل بكذا وشهدا على قضائه وبيننا القاضي وقال سمعنا قاضي كذا قال قضيت على هذا الرجل بكذا ولكن لم يشهدا على قضائه لا وجب ذلك خلافا لشهادتهما وان ينشأ منهما معامنه في غير البلد الذي هو فيه فاض لا تقبل شهادتهما ولا ينبغي لهما أن يشهدا كذا في الذخيرة * سئل على بن أحمد وأبو حامد عن القاضي اذا شهد شهودا أني قد حكمت فلان على فلان بكذا ولم يحضر واجلسه حين حكم فوشهدوا عند قاض آخر هل تقبل شهادتهم فقال على بن أحمد هذه شهادة باطلة فلا عبرة بها قال أبو حامد الجواب كذلك والحضور شرط القضاء قال وانه شرط الاشهاد كذا في التواريخ ناقة لاعن البيعة * رأى خطه ولم يتذكر الحادثة أو تذكر كرامة الشهادة ولم يتذكر المال لا يسعه أن يشهد وعند محمد رحمه الله تعالى يسعه أن يشهد قال الحلواني بقى يقول محمد رحمه الله تعالى هكذا في الوجه للكردي * وفي التوازل اذا عرف خطه والخط في حرم ونسى الشهادة عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يسعه أن يشهد قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وبه نأخذ كذا في الخلاصة * وان كان الخط في يد المدعى لا يخلل له أن يشهد وهو المختار كذا في فتاوى قاضيان * قال المتأخرون من أصحابنا اذا لم تكن للشاهد شبهة في الخط يجوز أن يشهد وان لم يتذكر الحادثة سواء كان الصك في يد الخصم أو غيره وعليه الفتوى كذا في الاختصار شرح المختار * ثم ان الشاهد اذا اعتمد على خطه على القول المقتضى به وشهد وقتنا بقبوله فلا قاضي أن يسأله هل تشهد عن علم أو عن الخط ان قال عن علم قبله وان قال عن الخط لا كذا في البحار الرائق * الشاهد اذا كان يعرف خطه ويحفظ اقراره ويعرف المقر له الا أنه لا يعرف الوقت والمكان حل له أن يشهد كذا في الوقعات الحساسة * رجل كتب صك وصيوقه قال الشهود اشهدوا بما فيه ولم يقرأ وصية عليهم قال علماءنا لا يجوز لهم أن يشهدوا بما فيه وهو الصحيح وانما يخلل لهم أن يشهدوا بما أحدهم مع ثلاثة اما بان يقرأ الكتاب عليهم أو كتب الكتاب غيره وقرأ عليهم بين أيدي الشهود فيقولون لهم اشهدوا بما فيه أو يكتب هو بين أيدي الشهود وهم يعلمون بما فيه فيقولون هو اشهدوا على بما فيه وان كتب بين أيدي الشهود صكا وعرف الشاهد ما كتب فيه ولم يقل هو اشهدوا على بما فيه لا يضمنه أن يشهدوا عليه قال الامام أبو يعلى التميمي هذا اذا لم يكن الكتاب مكتوبا على الرسم فان كان مكتوبا على الرسم وكتب بين أيدي الشهود والشاهد يعلم بما في الكتاب وسعه أن يشهد وان لم يقل له الكتاب اشهد على بما فيه انه حسن كذا في فتاوى قاضيان * والكتابة على وجهه منها ما هو مستبين مرسوم وهو أن يكتبه على صحيفة وصدرها وعنون على وجهه يكتب الى الغائب فان قال أم أو به الطلاق أو لم أرد به

راكب بغيرا أمره فوثبت وألقت الراكب ضمن الناحس * وكذا لو غضها فجعلت فاصابت في فورها الاقرار بضمن الناحس * ولو نفعت الناحس فقتله كان هدر * رجل يقود دابة فسقط شيء مما يحمل على الا بل على انسان أو سقط مرج الدابة أو جملها على انسان فقتله أو سقط ذلك في الطريق فعثر به انسان وما يضمن القائد * وان كان معه سائق كان الضمان عليهما لان هذا مما يمكن الاحتراز عنه بان شد الحبل على البعير على وجهه لا يسقط * ولأن راكبا أوقف الدابة على باب المسجد فهو كالأوقفها في الطريق * فان كان الامام جعل عند باب المسجد موقفا للناس والدواب كان هذا بمنزلة الطريق * فان أوقفها في القلعة لا يضمن الا اذا أوقفها في المحلة لان الوقوف في القلعة لا يضرب بالناس الا في المحلة * ولا يضمن السائق والقائد في ملكة الا في موطئت الدابة يبدأ ورجل رجل وجد في زرع في الليل ثورين فظن أنهم اهل قرية فاذا كانا لغير اهل قرية فادان أن يدخلهما مربي بطة فدخل في المربط أحدهما

لايكـون ضامنـا * وقال بعضهم انا وجد الرجل دابة في زرعـه فأخرجـها فقتلـها سبع كان ضامنـا له لا ينبغي له أن يخرجـها ولكن ينبغي أن يسـتـعدي على صاحبـها حتى يخرجـها صاحبـها * والحق ما قال القاضي الامام علي السـعـدي رحمه الله تعالى أن له أن يخرجـها عن ملكـه ولا يسـوقـها وراه ذلك فان ساقها بعد ما أخرجـها عن ملكـه يـر غاصبـا ضامنـا * وان ساقها ليرتـهـا على صاحبـها فغـطـب في الطـريق أو أنكسـرت رجلـها كان ضامنـا * ولو أن صاحب الزرع لم يخرجـها ولكنه أمر صاحبـه أن يخرجـها فأفـسـدت شـيء مـا في أخرجـها قال الفقـيـم أبو الليث رحمه الله تعالى لا يكون ضامنـا لما أفـسـدت لانه أخرجـها بأمره * ولو أنه قال لصاحب الدابة أن ذبـك في الزرع ولم يقبل أخرجـها

الأفراد من قضايته وبين الله تعالى ولابد من القضاء حتى يوزل شاهدان يشهد عليه وعلى ماله سواء قال للشاهد اشهد على ذلك أو لم يقل كذا في خزانة المفتين * وفي المشتري رجل كتب كتاب رسالة إلى رجل فكتب من فلان بن فلان بن فلان بن فلان سلام عليك أما بعد فإني كتب إلى بقاضي القضاة التي كانت لك على وقد كنت قبضت منها خمسمائة وبقى لك على منها خمسمائة أنه جاز أن عليه أن يشهد بذلك عليه وإن لم يشهد على نفسه بذلك كذا في المحيط * وأما الكتاب الذي هو غير مرسوم نحو أن كتب على الأرض أو صحيفة أو خرفة أو لوح أو كتبه بغير مداد في صحيفة إلا أنه يستين وقال لهم اشهدوا وسعهم أن يشهدوا والأفلا ولواهم قوم كتب ذكر كرق على نفسه لرجل ولم يشهدهم به على نفسه لم يكن ذلك لازما ولا ينبغي لمن علم أن يشهد به لأنه يحمل أن يكون للتجريح بخلاف الكتابة المرسومة وبخلاف خط السمسار والصراف فانهجه فان جحد الكتاب فقامت عليه ينة أنه كتبها أو أملاه جاز كالو ادعى اقراره وجد وكذا سائر تصرفات على هذا بخلاف الحدود واقتضاض المرسوم وغير المرسوم فيه سواء وأقر بفسرق في كلب مرسوم يضمن المال ولا يقطع وأما غير المستين نحو أن كتب على الماء أو على الهواء ثم قال اشهدوا على بذلك لا يسعهم أن يشهدوا عليه وإن علموا ماذا يكتب لان الكتاب الذي لا يستين كالكلام الذي لا يفهم والرجل والمرأة والمسلم والذي فيه سواء هكذا في خزانة المفتين * ولو كتب رسالة عند أمين لا يقرآن ولا يكتبان وأمسك الكتاب عندهما وشهدا به لا يجوز عندهما وعند القاضي يجوز كذا في الوجيز للكردي * اشتري عينا وادعى على البائع أن بها عيبا فلم يثبت فباعها من رجل فادعى المشتري الثاني عليه هذا العيب فانكر فالذين سمعوا حل لهم أن يشهدوا على العيب في الحال كذا في الخلاصة * حسب بنا أو سمعنا أو خلا غيرهما يشهدوا قال ماتت فها فارة كان القول قوله مع عينته في انكاره استهلال الظاهر ولا يسع للشهود أن يشهدوا عليه أنه غير نجس ولو أن رجلا عدلى طواف لحف فاستلحه بعبانة الشهود ثم قال كانت ميتة لا قبل قوله في ذلك ولا يسع للشهود أن يشهدوا عليه أنها كانت ذكبة كذا في فتاوى قاضيان * الشهادة بالشرع والسمع تقبل في أربعة أشياء بالاجماع وهي النكاح والنسب والموت والقضاء كذا في محيط السرخسي * فإذا سمع الرجل من الناس أنه فلان بن فلان أو أرى رجلا يدخل على امرأته أو سمع من الناس أن فلانة تزوج فلان أو أرى رجلا قضى لرجل بحق من الحقوق وسمع من الناس أنه قاضى هذه البلدة أو سمع الناس يقولون أن فلان مات أو أراهم صنعوا به ما صنع بالوفى وسع أن يشهد وأن يعين الولادة على فراشه أو عقد النكاح أو تقليد الامام بإقضاء هذه البلدة أو الموت هكذا في الذخيرة * وكذا إذا رأى رجلا واهم أنه تسكنان شتا ونسب كل واحد إلى الآخر اتساط الأزواج وسعه

(٥٨ - فتاوى ثالث) فأخبرهم أصحابها فأفادت شيئا من إخراجها كان ضامنا * وقال أبو نصر رحمه الله تعالى في الوجه الأول يكون ضامنا أيضا لو جرد السوق من صاحبها وأصاب الزرع لم يرض بالقساد وإنما يطلب منه الصيانة * ولو أن دابة رجل انفلتت ليلا أو نهارا من غير إرسال فأفسدت زرع انسان لا يجب الضمان على صاحبها لأن فعل العجاء هدر * رجل يسوق جارا الحطب في الطريق كوست كوست وقدمه رجل لم يسع ذلك حتى أصاب ثوبه وتحرق ضمن السائق * وكذا الوعم صوته لأنه لم يتهأه التخي أضيق المدة ولا فرق في هذين الاسم وغيره * وإن أمكنه التخي فلم ينتج بعد ما مع لا ضمن السائق * رجل وضع خشبا في طريق المسلمين أو حجرا أو حديدًا فارتد به دابة من سوق أحد فقطعت يضمن واضع الحجر والخشب والله أعلم * فصل فيما يحدث في الطريق فهل به انسان أو دابة * رجل رضع في الطريق حجرًا أو جذا أو شيء فيه بناء أو خرّج من جانب جذا أو أضرفه شاخصة أو أشرع كنفها أو حشاها أو أمرها أو طلة فقطعت

به انسان كان ضامنا * فان عثر بما حدث في الطريق رجل فوقع على آخر فانا كان الضمان على الذي أحدثه في الطريق كانه دفع الذي عثر بعده على غيره ولا يضمن الذي عثر به لانه مدفوع في هذه الحالة والمدفوع كالاتي * ولو عثر رجل شيئا من ذلك عن موضعه فطلب بذلك رجل كان الضمان على الذي تخدو ويخرج الاول من الضمان وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان الطريق غير نافذ فلكل واحد من اصحاب الطريق ان يضع فيه الخشب ويربط نفسه الدابة ويتوضأ فيه وان عطب بذلك انسان لا يضمن * وان خفي عنه سائر أو حفر فيه يثرب عطف به انسان كان ضامنا * ولكل من صاحب الدار لا تتفاد بفناء داره من الفاء الطين والطب ويطب الدابة ونالها كان والنور بشرط السلامة * وذكر الشيخ الامام الزاهد المعروف بخواجه زاده رحمه الله تعالى اذا حدث في سكة غير نافذة ينظر ان حدث ما لا يكون من بخله السكنى فتعاقب به انسان وجب (٤٥٨) الضمان يسقط من ذلك حصة نفسه ويضمن حصة الشركاء * فان أحدث ما يكون

من بخله السكنى كوضع المتاع وربط الدابة لا يكون ضامنا لانه ان يفعل ذلك ولو كانت الدارين رجلين ففعل أحدهما فيما كان من بخله السكنى كوضع المتاع وربط الدابة جاز كمالو سكن * وأما اذا أخرج ميرا بالي الطريق فسقط على رجل فقدله ينظر ان أصابه الطرف الذي كان في الحائط لا ضمان فيه لانه وضع ذلك الطرف في ملكه ولم يكن تعديا * وان أصابه الطرف الخارج من الحائط ضمن صاحب الميزاب لانه متعدي ذلك الطرف حيث شغل به هو الطريق * وان لم يعلم أصابه في القناس لا شيء عليه لوقوع الشك في الضمان * وفي الاستحسان يضمن النصف رجل كنس الطريق فعطب موضع كسه انسان أو دابة لا يضمن شيئا لانه لم يحدث في الطريق شيئا * وانما كنس الطريق كي لا يتضرر المارة الغبار * ولورس الطريق فعطب انسان بذلك كان ضامنا * هذا اذا رشح كل الطريق فان رشح بعضهم انسان في الموضع الذي رشح ولم يعلم بذلك فعطب كان ضامنا * وان علم بذلك فغيره مع العلم لا يكون ضامنا * هكذا قال مشايخنا رحمه الله تعالى وفي الكتاب اطلق الجواب وأوجب الضمان على الذي رشح * وان مررت دابة فعطبت يضمن على كل حال * ولأن رجلا أمر أجيرا أو سقاه برش فساد كان فعطب به انسان ضمن الامر ولا يضمن الراس * وحارس السوق اذا رشح يضمن بماء عطف به على كل حال هذا كله في طريق العامة * وأما في سكة غير نافذة اذا أتى فيها من هو من أهل السكة خشيا أو طمنا أو ترابا ورشح لا يكون ضامنا * رجل مر في الطريق وهو يحمل حملا فوقع الحمل على انسان فأنلفه كان ضامنا * وعثر انسان بالجل الواقع في الطريق ضمن أيضا لانه هو الذي وضع الحمل في الطريق * ولو وضع في الطريق جرا فاحترق به شيء ضامنا لانه كن متعديا بوضع النار في الطريق وان حركته

أن يشهد أئها زوجته هكذا في الهداية * أما الوقف والصحيح أنه تقبل الشهادة بالتسامع على أصله دون شرائطه هكذا في الكافي * وكل ما يتعلق بحصة الوقف فهو من أصله وما لا يتوقف عليه الصحة فهو من شرائطه كذا في الجزرائي * قال الامام ظهير الدين المرغيناني لا بد في الشهادة على الوقف من بيان الجهة بأن يشهدوا أنه وقف على المسجد أو المقبرة حتى لو لم يذكر ذلك في شهادتهم لا تقبل كذا في الجوهرية النيرة * أما الشهادة على الدخول بالشهرة والتسامع فتجوز كذا في شرح أدب القاضي للخصاف للصدر الشهيد * وهكذا في الهداية والكنز والكافي * لان هذا أمر بشهر وتعلق به أحكام مشهورة ومن التسبب والمهور والعتق ثبت الاحتسان كذا في النهاية * وأما الشهادة على العقب بالشهرة والتسامع فقد ذكر في نكاح المنتقى أنه تجوز كذا في المحيط * وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيان * والشهادة على العقب بالشهرة والتسامع لا تحل عندنا كذا في المحيط * أما الولاء فالشهادة بالتسامع فيه غير مقبولة عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وأما الرجوع وقال تقبل والصحيح جواب ظاهر الرواية كذا في البدائع * وبني أن يطلق أداء الشهادة ولا يفسر حتى لو فسّر للقاضي أنه يشهد بالتسامع لا يقبل شهادته كذا في الكافي * لو شهدا عند القاضي وقالان شهدا أن فلانا مات أخبرنا بذلك من تقع بجازت شهادتهما والاصح كذا في الخلاصة * وهكذا في النهاية نقل عن العدة * اذا شهدا التهود وبجاءت به الشهادة بالتسامع وقالوا لم نعلم بذلك لكنهما اشترعا عندنا بجازت شهادتهما كذا في فتاوى قاضيان * وفي فتاوى رشيد الدين وتقبل الشهادة في الوقف بالتسامع وان صرح به لان الشاهد ربما يكون سنة عشرين سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فتبين القاضي أن الشاهد يشهد بالتسامع لا بالعلمان فاذا لا فرق بين السكرت والافصاح أشار ظهير الدين المرغيناني الى هذا المعنى كذا في الفصول العبادية * في الفتاوى الصغرى الشهادة بالشهرة في النسب وغيره بطريقتين الحقيقة والحكمة فالحقيقة أن شهر وتسمع من قوم كثير لا يتصوروا طوهم على الكذب ولا تشترط في هذه العدالة ولا لفظ الشهادة بل يشترط التواتر والحكمة أن يشهد عنده رجلان أو رجل واحد أن عدول بلفظ الشهادة كذا في الخلاصة * هذا اذا شهدا عنده من غير استشهادهما الرجل فانه ذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب الشهادات أنه اذا

لقى رجلين عدلين شهدا عنده على نفسه وعرفا حاله وسعته أن يشهد * ولو أقام هذا الرجل عنده شاهدين شهدا على نفسه لم يسععه أن يشهد * ولأن رجلا نزل بين ظهري قوم وهم لا يعرفونه وقال أنا فلان بن فلان قال محمد رحمه الله تعالى لا يسعهم أن يشهدوا على نفسه حتى يلقوا من أهل بلده رجلين عدلين فيشهدا أن عندهم على نفسه قال الجصاص في شرح هذا الكتاب وهو الصحيح كذا في شرح أدب القاضي للصدر يتضرر المارة الغبار * ولورس الطريق فعطب انسان بذلك كان ضامنا * هذا اذا رشح كل الطريق فان رشح بعضهم انسان في الموضع الذي رشح ولم يعلم بذلك فعطب كان ضامنا * وان علم بذلك فغيره مع العلم لا يكون ضامنا * هكذا قال مشايخنا رحمه الله تعالى وفي الكتاب اطلق الجواب وأوجب الضمان على الذي رشح * وان مررت دابة فعطبت يضمن على كل حال * ولأن رجلا أمر أجيرا أو سقاه برش فساد كان فعطب به انسان ضمن الامر ولا يضمن الراس * وحارس السوق اذا رشح يضمن بماء عطف به على كل حال هذا كله في طريق العامة * وأما في سكة غير نافذة اذا أتى فيها من هو من أهل السكة خشيا أو طمنا أو ترابا ورشح لا يكون ضامنا * رجل مر في الطريق وهو يحمل حملا فوقع الحمل على انسان فأنلفه كان ضامنا * وعثر انسان بالجل الواقع في الطريق ضمن أيضا لانه هو الذي وضع الحمل في الطريق * ولو وضع في الطريق جرا فاحترق به شيء ضامنا لانه كن متعديا بوضع النار في الطريق وان حركته

الريح فذهب بها الى موضع اخر ثم احترق به شيء لا يكون ضامنا ! لانه لما تحول عن ذلك المكان انتدخ حكم الفعل الاول * قالوا هذا اذا لم يكن اليوم ريحا فان كان ريحا كان ضامنا لانه علم حين القاء في الطريق أن الريح تنهب به الى موضع آخر فضاف التلف اليه فيكون ضامنا كادابة الرميطة اذا جالت في باطها فان دنت شيئا * ولو أن رجلا رمى في ملكه أو في غير ملكه وهو يحمل ناراً فوقعت شرارتها على ثوب انسان فاحترق ذ كرى التوادد أنه يكون ضامنا لانه لم يتخلل بين الحمل والسقوط واسطة فكان التلف مضافا اليه * ولو طارت الريح بشر زارها وأتته على ثوب انسان لا يضمن لان الاحتراق حصل بالريح ههنا * وذ كر الزند يسي رحه الله تعالى اذا رمى بالنار في موضع له حق المرور فذهب به الريح فوقعت على ثوب انسان فاحترق لا يكون ضامنا * فان لم يكن له حق المرور في ذلك الموضع كان ضامنا * ولو هبت الريح بعلمه رجل وأفتها على قارورة انسان فكسرت لا يضمن صاحب (٤٥٩) العمامة * ولو أن حديد اضر به الحديد على حديد يحمي فانتزعت

شراة من ضربه على ثوب رجل يعرف الطريق فاحترق ضمن الحداد كانه ألقى النار على ثوبه * رجل وضع جرة في الطريق ورجل آخر وضع جرة في ذلك الطريق أيضا فتدحرجت احدهما على الاخرى فانكسرت الاخرى لا يضمن صاحب الجرة التي تدحرجت لانها لما زالت عن ذلك الموضع انتسخ حكم فعل الاول * وان انكسرت التي تدحرجت يضمن صاحب الاخرى لان فعله لم يزل * وكذلك رجل أوقف دابة في الطريق وآخر كذلك فنفرت احدهما وأصاب الاخرى لا يضمن صاحب التي نفرت * ولو عطبت التي نفرت بالآخرى يضمن صاحب الواقفة لبقائه جانيته * رجل وضع في الطريق خشبة فشماع انشبه من رجل وبرئ السهم منها فتركه المشتري في مكانها

الشهيد * قيل في الموت يكتفي بأخبار واحد أو واحدة وهو المختار ولا يشترط لفظ الشهادة بالاتفاق كذا في فتح القدير * من شهد أنه حضر دفن فلان أو صلى على جنازته فهو معانة حتى أوفى له للقاضي قبله كذا في الصمغرات * لو جاء خبر موت انسان فصنه وما دى صنع عند الموت لم يسعك أن تخبر بموته حتى يصيرك ثقة أنه عين مونه كذا في محيط السرخسي * قال المشايخنا اذا لم يمان الموت الا واحد ولو شهد عند القاضي لا يقضي بشهادته وحده ماذا يصنع قالوا لا يخبر بذلك عدلا لمنه فادع منه محل له أن يشهد على مونه فشهد هو مع ذلك الشاهد حتى يقضي القاضي بشهادتهما كذا في النهاية * واقه أعلم

باب الثالث في صفة أداء الشهادة والاستماع الى الشهود

يحتاج في الشهادة على الحاضري الى الاشارة الى المتعي عليه والمتعي والمشهد به اذا كان المشهود به تقريبا وفي الشهادة على الميت أو الغائب وقد حضر الوصي أو الوكيل يحتاج الى تسمية النعم ودائم الميت واسم الغائب واسم أبيهما واسم جدتهما شرط ان لا يضاف ذ كر الجدة لتعريف ههنا كذا في الشروط ومن شأنا هذا من قال هذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فذ كر الاب يكتفي كذا في الخيرة * والعجيب أن النسبة الى الجدة لا بد منها كذا في الجرارائق * فاذا قضى قاض بدون ذ كر الجدة ينفذ لانه وقع في فصل بمجتهديه كذا في الفصول العمادية * وان كان معروفا بالاسم المجرد مشهورا كأي حنيفة يكتفي ولا حاجة الى ذ كر الاب والجدة كذا في الجرارائق * والصناعة لا تقوم مقام ذ كر الجدة على قول من شرط ذ كر الجدة الا اذا كانت صناعة يعرف بها الاحماله كذا في الخيرة * وان ذ كراسمه واسم أبيه وقبيلته ورفقته ولم يكن في محله ذ كر رجل بهذا الاسم وهذه الحرفة يكتفي وان كان منسب له آخر لا يكتفي حتى يذكر شيئا آخر يحصل به التمييز كذا في أدب القاضي * والحاصل أن المعتبر انما هو حصول المعرفة وارتفاع الاشتراك ههنا في الفصول العمادية * اذا شهد الشاهد على اقرار رجل بشرا محمدود أو بغيره أو ما أشبه ذلك لا بد وأن يذكر في الشهادة أنه أقر على نفسه أو يقولوا أقر بشراة نفسه أو بغيره بنفسه كذا في الخيرة * وفي فتاوى القسبة أي البت اذا دعى على آخر أنه اسمك دواب له عدم ادعاء أو قام البينة على ذلك ينبغي أن بين الشهود ذلك ذ كروا لا ينيون ذلك قال القسبة أبو بكر أخاف أن تطل الشهادة ولا يرضى للذي بنى من دعواه وان بينوا ذلك ذ كروا الا ان كانت شهادتهم ولا يحتاج الى ذ كر الاول وهذا القائل يقول مع ذ كر الاثونة والذ كورة لا بد من ذ كر النوع بان يقول فربس أو حار ونحوه ولا يكتفي بذ كراسم الغلبة ومن المشايخ من أبي ذ كر الذ كورة والاثونة والاول

حتى عطف بها انسان أو دابة كان الضمان على البالغ الذي وضع لاعي المشتري لان البالغ كان متعديا في الوضع وخروج المشتري من ملكه لا يكون فوق عدم الملك في الخسبة وذلك لا يمنع وجوب الضمان فان من ألقى خشبة لغريفه في الطريق فعطب بها انسان كان ضامنا * وكذلك الرجل اذا أشرع جناحا من داره الى الطريق ثم باع الدار فاصاب الجناح رجلا فقتله يضمن بائع الدار * رجل استأجر انسانا ليسرع فمحننا في فناء داره وأقوته ففعل فلهذا بالبناش شيء ان كان المستأجر أخبر الاجير بان حق اشراع الجناح يضمن الاجير وما سقط الجناح قبل الفراغ من العمل أو بعده ثم الاجير رجع بمخاضه على المستأجر * وان أخبره المستأجر ألا تقرأ أنه ليس له حق الاشراع في القديم أو لم يخبر بذلك الا أن الاجير علم بذلك ان سقط الجناح قبل فراغ الاجير من البناش يضمن الاجير لما عطب به ولا يرجع هو على المستأجر قياسا واستحسانا فان سقط الجناح بعد ما فرغ الاجير من البناش يضمن الاجير لما عطب به ثم لا يرجع على المستأجر قياسا وفي الاستحسان

يرجع * وهو كالأمر رجلان بدين شاة ففعل ثم ظهر أن الشاة كانت لغيره بضمن الذابح وهي كسيلة الخناح * رجل وضع فطره على نهر خاص لأقوام مخصوصين فبنى عليه الإنسان فالتحقفت به أو تعقل به فثبت أن تعذر المرور وعليها لا يضمن وأضع الفطرة * وإن لم يعلم المار به ضمن كالأرض خشياناً طريق المسلمين أو حديداً فربط به دابة لا يسوق أحد فغطت به كان ضامناً * قالوا إن كانت الخشبة صغيرة بحيث لا يوطأ عليها الا يضمن وأضعه إلا أن الوطأ على مثل هذه الخشبة بمنزلة تعذر الزلق أو اتعقل بالجر الموضع على الطريق عند ذلك لا يوجب الضمان * وإن كانت الخشبة كبيرة يوطأ عليها مثلها يضمن وأضعها هذا إذا كان النهر خاصاً لأقوام مخصوصين فإن كان النهر لعامة المسلمين ففي ظاهر الرواية لا يكون ضامناً وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يكون ضامناً * رجل حفر بئراً في القاذرة في موضع ليس بمزارع ولا طريقاً لأنسان بغير إذن الإمام وقع فيه الإنسان (٤٦٠) لا يضمن الحافر وكذلك الوقع دنانسان في القاذرة أو نصب خيمة فقع فيها رجل لا يضمن القاعد ولو كان ذاتي في الطريق ضمن وإن حفر بئراً في الطريق ثم كبسهان كبسه بالتراب أو بالحصى أو بما هو من أجزاء الأرض ثم بها آخر وفرغها ثم وقع فيها إنسان ومات ضمن الثاني * ولو كان الأول كبس البئر طعماً أو بمال ليس من أجزاء الأرض يضمن الأول لأن في الوجه الأول بعد الكبس بما هو من أجزاء الأرض لا يبقى بئراً في الوجه الثاني يبقى بئراً وكذلك حفر بئراً في الطريق وغطى رأسه بما جاء آخر ورفع الغطاء ثم وقع فيه الإنسان ضمن الأول * ولو حفر الرجل نهر في ملكه فغط به إنسان أو دابة لا يضمن وكذلك جعل عليه جسراً أو فطرة في أرضه * ولو حفر نهر في غير ملكه فهو بمنزلة البئر يكون ضامناً * وكذلك جعل عليه جسراً أو فطرة في غير ملكه * وعن أبي يوسف

أصح هكذا في المحيط * ولو سأل القاضي الشهود عن لون الدابة وذكر أنهم شهدوا عند الله عوى وذكروا الصفعة على خلافه تقبل والتناقض فيما لا يحتاج إليه لا يضر كذا في الخلاصة * شهد أن هذه المرأة وهي فلا تخرم على هذا المدعى عليه ثلاث تطلقات فوجب عليه الكف عنها قال فيه خلل لا بد من ذكر الفعل من جهة المدعى عليه ليقع به الحرمة وهو أن يقول في الشهادة أنه طلقها ثلاثاً وكذلك لا يكتفى بالشهادة بقوله وقد كان حلف بطلاقها وحلف بها حتى يفسر لفظ العين والحلف كذا في التارخية فقال عن الحالوي * الشهادة على الأفلاس أن يشهدوا ويقولوا لا أعلم له مالا سوى ثياب ليله ونهاره كذا في السراجية * رجل جاء إلى رجل فساومه ثوباً بدفع إلى البائع دراهم وأخذ الثوب وافتقر من غير أن يعقد بأعمالهم مما جاز ذلك فان وقعت الخصومة بينهما بعد ذلك ومست الحاجة إلى الشهادة قالوا ينبغي للشاهدين أن يشهدا أنه دفع إليه دراهم وقبض منه الثوب ولا يشهدان على البيع إذا كان بينهما مقدمات يعلم الشهود أن الأخذ والإعطاء كان على وجه البيع والقاضي الذي وقعت الخصومة إليه يعتد بجواز البيع بالتعاطى كذا في فتاوى قاضيان * وإذا وقع البيع بالتعاطى بين رجلين ومست الحاجة إلى الشهادة فالشهود كيف يشهدون قبل يشهدون على الأخذ والإعطاء ولا يشهدون على البيع وقبل لو شهدوا على البيع يجوز كذا في المحيط * ولو قالوا في شهادتهم (١) ابن مدامك ما إن مدعي استلم يقولوا (٢) درست ابن مدي عليه بناحق استأخلف المشايخ فيه والصحيح أنه إن طلب المدعي من القاضي القضاء بالملك فانه قبل هذه المينة وإن طلب التسليم لا يضمن به ما لم يقولوا (٣) درست ابن مدي عليه بناحق است كذا في الفصول العبادية * وهو الاشبه والأقرب إلى الصواب وهذا القائل يقول لو سأل القاضي من الشهود أهو في يده هذا المدعي عليه يغفر حق فقال الشاهد لا أدري تقبل هذه الشهادة على الملك كذا في الذخيرة * وإذا شهد الشهود أن هذا العين ملك هذا المدعي وفي يده هذا المدعي عليه يغفر حق ولم يقولوا فوجب عليه قصر يده عنه ولا تسليمها إلى هذا المدعي حكى عن شيخ الإسلام أبي الحسن على السغداني أنه فيه اختلاف المشايخ منهم من قال لا بد وأن يقولوا ذلك يعنى القضاء بالتسليم ومنهم من قال لا حاجة إلى ذكره وتكون الشهادة مقبولة ويعبر بالمدعي عليه على التسليم إذا طلب المدعي ذلك وعليه أدركنا كثيراً من مشايخنا قال شيخ الإسلام هذا أو أفتى أن في الشهادة قصورا كذا في المحيط وفي فتاوى النسفي ينبغي للشاهدين أن يقول في شهادته (٤) ابن عين ملك ما إن مدعي است (١) هذا المدعي ملك هذا المدعي (٢) في يده هذا المدعي عليه يغفر حق (٣) في يده هذا المدعي عليه يغفر حق (٤) هذه العين ملك هذا المدعي وحقه

رحمه الله تعالى أنه لا يضمن وإن أحدث في غير ملكه إذا كان بحيث لا يضر به غيره لانه محسوب ينتفع الناس بما أحدثه وفي ظاهر الرواية لا يكون ضامناً إلا إذا فعل ذلك باذن الإمام كالوحد بئراً في الموضع الذي يحتاج الناس إليه يكون ضامناً لما عبط به إذا لم يفعل باذن الإمام * وإن مشى على جسر إنسان متعباً فالتحقف به لا يضمن وأضع الجسر لانه ماحر متعباً كان التلف مضاعفاً إليه * ولو حفر نهر في غير ملكه فالتحقف من ذلك النهر ما غرق أرضاً أو قرية كان ضامناً لا تمسيل للمال في غير ملكه فيضمن كالوحد في أسرار على الدابة في الطريق * ولو كان ذلك الحفر في ملكه لا يضمن لانه مباح له مطلقاً * ولو سقى أرضه فخرج الماء منها إلى غير أهواً أو قسمتها أو رزعا أو كرايا لا يكون ضامناً لانه متصرف في ملكه فباح له مطلقاً وكذلك أفرق حشيشاً في أرضه أو في حصانه أو أجمته فخرجت النار إلى أرض غيره وأحرقت شيئا لا يكون ضامناً لانه متصرف في ملكه قبل هذا إذا كانت الرياح سكة عين أو قد النار فأما إذا كان اليوم لم يحاسبه علم أن

الرجح نذهب بالنار الى أرض جاره كان ضامنا استحسانا كن صب الماء في ميزاب له وفتح الميزاب متاع لغرة ففسده كان ضامنا * ولواؤود النار في داره أو تنور ره لا يضمن ما يتروقه * وكذلك الوفر نهر أو ينثر في داره فترت من ذلك أرض جاره لا يضمن ولا يؤمر في الحكم أن يحول ذلك عن موضعه وفيما بينه وبين الله تعالى عليه أن يكف عن ذلك أن كان يتضرر به غيره * وان صب الماء في ملكه فخرج من صبه ذلك الى ملك غيره فادس شيئا في القياس لا يكون ضامنا لان صب الماء في ملكه مباح مطلقا * ومن المشايخ من قال اذا صب الماء في ملكه وهو يعلم أنه يتعدى الى أرض غيره يكون ضامنا لان المساس بالمال فاذا كان يعلم عند الصب أنه يسيل الى ملك جاره يكون ضامنا كما لو صب الماء في ميزابه وفتح الميزاب متاع غيره * وذكر الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى اذا سقى أرض نفسه فتعدى الى أرض جاره قال هذه المسئلة على وجوه * ان أجرى الماء في أرضه اجرا لا يستقر في أرضه وانما يستقر في أرض جاره كان ضامنا * وان (٤٦١) كان الماء يستقر في أرضه ثم يتعدى الى أرض جاره بعد ذلك ان تقدم اليه جاره بالسكرو الاحكام فلم يفعل كان ضامنا استحسانا ويكون هذا بمنزلة الاشهاد على الحائض المائيل * وان لم يتقدم اليه جاره بالسكرو والاحكام حتى تعدى الماء الى أرض جاره لا يضمن * وان كانت أرضه في صعدة وأرض جاره في هبطه يعلم أنه اذا سقى أرضه يتعدى الى أرض جاره كان ضامنا ويؤمر بوضع المسنة حتى يصير ما عا وجمع من السقي قبل أن يوضع المسنة وفي الفصل الأول لا يمنع من السقي * وان كان في أرضه ثقب ويحفر فارة ان علم بذلك ولم يسده حتى فسدت أرض جاره كان ضامنا * وان كان لاهله لا يسد فانه لا يكون ضامنا * وذكر الناطقي رحمه الله تعالى اذا سقى أرض نفسه فخرج الماء الى أرض غيره لا يضمن * ولو صب الماء في

وحي وى استحق لا يمكن أن يلحق به ١ وحي وى بنى وكان الشيخ الامام نغرا الاسلام على البرزوى يقول اذا قال المدعى ٢ فلان جيزم لك من استحقق من لا يكتفي به و ينبغي أن يقول وحي من استحقق و يقول في قوله وديست فلان بناحق ديست فلان بناحق است وكذلك في نظاره حتى لا يلحق به كلمة النفي قال الاحتياط في هذا المكان هذا الاحتياط في موضع بطالب التسليم كذا في النخبة * سئل شمس الاسلام الاوزجندى عن الشهود اذا قالوا بالقارسة ٣ ما كواهي دهم كه اين عين مدعى بلاك ابن مدعى است هل تقبل شهادتهم قال نعم وقيل ينبغي أن لا تقبل لان قوله ما كواهي دهم في العرف للاستقبال وللحال ما كواهي مبدع كذا في المحيط وفي فتاوى النسي سئل عن شهود كان في لفظ شهادة كل واحد منهم ٤ ما كواهي مبدع كه فلان جيزان فلان است هل يكون هذا بمنزلة قوله فلان است قال نعم وكان الامام ظهير الدين المرغيناني يقول ينبغي للقاضي أن يستفسرهم أنهم أرادوا الملك أو غيره فان فسروا أخذتفسيرهم وان لم يفسروا أو غابوا أو ماتوا فالقاضي يقضي بشهادتهم بالملك كذا في النخبة * وفي فتاوى شمس الاسلام الاوزجندى اذا شهد الشهود أن هذه العين حق هذا المدعى ولم يقولوا ملكة قبلت الشهادة وقيل لا تقبل وقيل ينبغي للقاضي أن يستفسر الشهود عن الحق أو ردوا به الملك أم ما هو حقيقة الحق و ينبغي الامر على ما فسروا وعلى هذا اذا ادعى أن هذه الدار حق ولم يقبل ملكي هل تصح منه هذا الدعوى كذا في المحيط * فان شهد شاهد وفسر الشهادة على وجهها ثم شهد الآخر فقال أشهد بمنزل شهادة صاحبي لا يقبل القاضي حتى يتكلم كل شاهد بشهادته قال الشيخ الامام شمس الآمنة أبو محمد عبدالعزيز أجد الحلواني هذا احتياط من صاحب الكتاب أنه لا يقبل من الشهود الاجال وهذا دأب في هذا الباب أما عندنا فافاد الشهود الاول وفسر وقال الثاني أشهد بعاشد هبه هذا فانه يكتفى ثم قال رحمه الله تعالى المختار أن يجعل الجواب على التفصيل ان كان الشاهد فصيحاً يكتفه بيان الشهادة على وجهها لا يقبل منه الاجال كما قال صاحب الكتاب وان كان أعجمياً غير فصيح يقبل منه الاجال اذا كان مجال لا حشمة مجلس القضاء يمكنه أن يعبر بالشهادة بلسانه أما اذا كان بجال لا يمكنه أن يعبر بلسانه فانه لا يقبل أيضا وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي رحمه الله تعالى المختار أن يحول الجواب على التفصيل ان أحسن القاضي يجيبه من الشهود بشهادة الزور وكفى كل شاهد أن

(١) وليس حقه (٢) الشيء القلاني ملكي وحي (٣) نشهد أن هذه العين المدعى بها في ملك هذا المدعى (٤) نشهد أن الشيء القلاني حق فلان

أرضه صبا وخرج من أرضه الى أرض غيره كان ضامنا * رجل سقى أرضه من نهر العامر وكان على نهر العامر فتحة ففوهاها فدخل الماء في الانهار والصغار وفسد بذلك ارض قوم قال الشيخ الامام الاجل ظهير الدين رحمه الله تعالى يكون ضامنا لانه أجرى الماء فيها * رجل احفر بئر في ملكه ثم سقط فيها شخص وقنع الانسان أودابه فقتل الساقط ذللا الانسان أو الدابة كان الساقط ضامنا مدين كان فيها * وان كان البئر في الطريق كان الضامن على حافر البئر فمأصاب الساقط والمسقوط عليه لان الحافر اذا كان متعديا في الحفر كان بمنزلة الدافع لمن سقط في البئر والساقط بمنزلة المدفوع فكفون تلف الكل مضافا الى الحافر * أما اذا حفر في ملك نفسه فسد طوله لا يكون مضافا الى غيره فكان تلف المسقوط عليه مضافا الى الساقط كرجل ترتدى من جبل على رجل فقتل بضد دبة القتل * رجل حفر بئر في الطريق فخطا نسان وألقى فيها نفسه متمعدا لا يضمن الحافر * وان لم يقع فيها نفسه فسقط فسلم من الوقوع ومات فيها جوعا وانما لا يضمن الحافر

في قول أي حنفية رحمه الله تعالى * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى مات فيها جوعاً فكذلك * وإن مات غماً بأن أثار الغم في قلبه من الوقوع غتاً من ذلك ضمن الحافر وقال محمد رحمه الله تعالى ضمن الحافر في الجوع كالمات الموت حصل بسبب الوقوع في الدبر * رجل حفر بئر في الطريق فجاء آخر حفر من مائة فقف في أسفلها ثم وقع فيها انسان ومات في القياس ضمن الاول وبة أخذ محمد رحمه الله تعالى لان الاول كالدافع لمن سقط في القعر الذي حفره صاحبه في أسفله وفي الاستحسان يجب الضمان عليه مالا من كل واحد منهم مائة تعد في الحفر * ولو حفر رجل بئر في الطريق فجاء آخر وسع رأسها فسقط فيها انسان ومات كان الضمان عليه ما ثلاثاً * قالوا وبأول المسئلة أن الثاني وسع رأسها بحيث يعلم أن الواقع إنما وقع قدمه في موضع بعضهم من حفر الاول وبعضهم من حفر الثاني فأما دأوسع الثاني رأسها بحيث يعلم أنه انما وقع قدمه في الموضع الذي حفره (٤٦٢) الثاني كان الضمان على الثاني * رجل حفر بئر في الطريق وعند البئر حجر وضعه انسان في الطريق فجاء

انسان وتعقل بالحجر وسقط انسان في البئر ومات فيها كان الضمان على واضع الحجر لانه بمنزلة الدافع * وإن لم يضع الحجر انسان وجابه سيل عند البئر كان الضمان على حافر البئر * رجل حفر بئر في الطريق فجاء رجل فسقط فيها فعلق بهذا الرجل رجل آخر وتعلق الثاني بالآخر ووقعوا فيها جميعاً وماؤا أن لم يعلم كيف ماؤا ولم تقع بهم على بعض فدية الاول تكون على الحافر لانه ليس لموته سبب سوى الوقوع في البئر ودية الثاني تكون على الاول لان الاول هو الذي أوقعه خبث جرم الى نفسه ودية الثالث تكون على الثاني لهذا المعنى * وإن كان بعضهم وقع على بعض في البئر ولا يعلم كيف كان حالهم في القياس وهو قول محمد رحمه الله تعالى دية

يفسر شهادته كما قال صاحب الكتاب وإن لم يحس بشئ من الخيانة لا يكف ويحكم في ذلك رأيه كذا في شرح أدب القاضي للصدر الشهيد * وقال شمس الاسلام الأوزجسدي إنما يقبل الاجمال من الشاهد الا إذا قال في شهادته لهذا المدي على هذا المدي عليه وبه يبقى كذا في الخاصة * ثم قال رحمه الله تعالى هذه الأقاويل فيما إذا قال الثاني في أشهادته هديه الاول أو قال أشهد بعقل ماشه به الاول أما إذا قال أشهد على شهادة الاول لا تقبل بالا جاع لان هذه شهادة على الشهادة وليست بشهادة على الحق وكذلك إذا قال أشهد على مثل شهادة الاول وكذلك إذا قال أشهد على مثل ماشه به الاول لان المثل قد يكون صله وما قد يكون بمعنى من فيصير كانه قال أشهد على من شهد به الاول كذا في شرح أدب القاضي للصدر الشهيد * إذا كتب شهادة الشاهد في باض وقرى عليه ذلك فقال أشهد أن لهذا المدي جميع ما سمى ووصف في هذا الكتاب على هذا المدي عليه أو قال هذا المدي به الذي قرى ووصف في هذا الكتاب في يده هذا المدي عليه بغير حق فواجب عليه تسليمه الى هذا المدي فهذه شهادة صحيحة وحكى عن الشيخ الامام السرخسي في رجل ادعى داراً من نسخة أو وصف قرأها فقال الشهود هم امسون (١) ما هم جنين كواهي مديهم لهذا المدي على هذا المدي عليه ان شهادتهم صحيحة كذا في المحيط * في النوازل إذا شهد أحد الشاهدين بنسخة قرأها لمسانة ثم قرأ رجل آخر من النسخة والشاهد الاخر يقرأ معه مقارناً بقرآنه فهذه ليس بصحيح كذا في الذخيرة * سئل على بن أجدع عن الشاهد اذا كان يصف حدود المدي حين ينظر في الصلوات ما ينظر لا يقدري على وجهه اهل تقبل قال اذا كان ينظره يتقبله ويحفظه عن النظر فلا تقبل وإذا كان يستعين به نوع استماعة كقارئ القرآن عن المحصف تقبل كذا في التارخية نقل عن الائمة هادي على آخر عشرة دراهم وشهد الشهود أن هذا المدي على هذا المدي عليه مبلغ عشرة دراهم قيل تقبل وهو الاصح كذا في المحيط * ما إذا ادعى بالقارسة (٢) دوازه درم وشهد الشهود أن لهذا المدي على هذا المدي عليه (٣) دمه دوازه درم لا تقبل لمكان الجهالة * وكذلك إذا ادعى دمه دوازه درم لا تسمع دعواه وكذلك اذا ذكر التاريخ في الدعوى على هذا الوجه بان قال (٤) بن عين ملك منسب ازده دوازه سال فانه لا تسمع دعواه وكذلك اذا ذكر الشهود التاريخ في شهادتهم على هذا الوجه لا تقبل شهادتهم كذا في الذخيرة * لو ادعى على آخر قبض شئ فشهدوا بهذه العبارة اين مدي عليه جنين كفت كهاين (١) تشهد كذا (٢) اثني عشر درهما (٣) عشرة أو اثني عشر درهما (٤) هذه العين ملكي من عشرين أواني عشرة سنة (٥) هذا المدي عليه قال ان هذا المدي ارسل الى هذا المدي به

الاول تكون على عاقلة الحافر ودية الثاني على عاقلة الاول ودية الثالث على عاقلة الثاني وذكر في الكتاب أن فيها قولاً مدعى آخر قيل ذلك قول أي حنفية وأي يوسف رحمه الله تعالى فالادية الاول تكون ثلاثاً ما على الحافر وثلاثاً ما على المدعى الثاني ونصفها درم ونصفها على الاول ودية الثالث كلها على الثاني ووجه هذا كور في الكتاب * رجل حفر بئر في الطريق فسقط فيها انسان ومات فقال الحافران انه أتى نفسه بها فكذبته الورثة في ذلك كان القول قول الحافر في قول أبي يوسف الاخر وهو قول محمد رحمه الله تعالى لان الظاهر أن البصري موضع قدمه وان كان الظاهر أن الانسان لا يقع نفسه فاذ وقع الشك لا يجب الضمان بالشك * رجل استأجر أربعة رطل يحفر وانه بئر ان وقعت عليهم من حفرهم ومات أحدهم كان على كل واحد من الثلاثة الباقي رطل ودية الميت ويسقط ربه لان البئر وقع بفعلهم وكانوا مباشرين واليت مباشر أيضاً فتوزع الدية عليهم أرباعاً فيسقط ربهما ويجب ثلاثة أرباعاً والله أعلم

❦ **فصل فيما يحدث في المسجد** * أهل المسجد أحقر وأبرأ في المسجد المطر أو وضع عوافيه حياصب فيه الماء أو طر حوافيه البواري أو الحشيش أو الحمى أو ركبوا بابا أو علقوا فيه القناديل أو فظلا أو فغط به شيء إلا ضمان عليهم - لأن أهل المسجد فيما عموما من تدبير المسجد عزلة الملائكة * وكذا يفعل ذلك غيرهم بأمرهم وإن فعل بغير أمرهم كان ضمانا لما عطف بذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وقال صاحب جواهرهما الله تعالى لا يضمن استحسانا إذا كان المسجد دلالة على الأذى حفر البئر ولا يتكون من باب التمكن لأقامة الصلاة * لهما أن كل مسلم مندوب إلى عمارة المسجد وإلى ما كان من باب التمكن لأقامة الصلاة * وانما يخص أهل المسجد بالبناء وحفر البئر لأفيا كان من باب التمكن لأقامة الصلاة * ولا يبي حنيفة رحمه الله تعالى أن أهل المسجد يخص بالتدبير في هذه البقعة ولهذا كان فتح الباب والأغلاق ونصب المؤذن والامام اليهم لا في غيرهم * ولو قعد الرجل في المسجد (٤٣١) * الحديث أن أبا وقافا لم يغير الصلاة

مدى ابن مدني به را بر من فرستاد لا تقبل كذا في الخلاصة * ثلاثة شهدوا في حادثة ثم قال أحدهم قبل القضاء استغفر الله قد كذبت في شهادتي فسمع القاضي ذلك ولم يعلم بهم قال ذلك فسألهم القاضي بعد ذلك فقالوا كلنا على شهادتنا قالوا لا يقضي القاضي بشهادتهم ويقفهم من عنده حتى ينطري ذلك فان جاء المدعي باثنين منهم في اليوم الثاني يشهدان بذلك جازت شهادتهم كذا في فتاوى قاضيان * اذا شهد في حادثة قبل الدعوى ثم أعادها بعد الدعوى قبلت شهادته كذا في المحيط * ومن شهد ولم يرح ثم قال أو همت بعض شهادتي يعني تركت ما يجب علي ذكر أو أتيت بما يجوز لي ان كان غير عدل ترك شهادته مطلقا قاله في المجلس أو بعده في موضع الشبهة أو غيره وان كان عدلا قلت شهادته في غير موضع الشبهة مثل أن يدع انظرة الشهادة وأن يترك ذكر كرامات المدعي أو المدعي عليه أو الإشارة إلى أحد مساوئهم كان في مجلس القضاء أو في غيره أمافي موضع شبهة التلبس كما اذا شهد بالفتح ثم قال غلظت بل هي خسة أو بالنعكس تقبل اذا قال في المجلس ويقضي بجميع ما شهدا ولا عند بعض المشايخ وعما في أوزاد عند آخرين وبالله مال منس الاغة السر خسي وأما بعد ما قام عن المجلس فلم تقبل وعلى هذا اذ اوقع الغلط في بعض الحدود وقد ذكر الشرفي مكان الغربي أو في بعض النسب كما ذكر محمد بن عبد الله بن محمد بن علي بن عمر ثلاثا نذكره تداركه قبل البراح عن المجلس قبلت والا فلا وعن أبي حنيفة وآبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يقبل قوله في غير المجلس في جميع ذلك والظاهر ما ذكر أو لا هكذا في العناية والكفاي والبحر الرائق * عن ابن سباعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا شهد شاهدان على رجل بمال فقبل أن يقضي القاضي بشهادتهما شهد عليه ما رجلا بأنهما رجعا عن شهادتهما ان كان الذي أخبر عن رجوعهما يعرفه القاضي وبعده وقت في أمرهما ولو ينفذ شهادتهما كذا في المحيط * رجل ادعى دارا أو أم البينة فأبطل القاضي بينته ثم جاء بعد عشرين سنة يشهد أنها لا تعرفه بدها طلة وكذا لو قال هذه الدار فلان لاحق في فنها ثم شهد أم الفلان آخر لا يقبل كذا في الخلاصة * واذا قال المدعي للقاضي لا بينة لي وحلف القاضي المدعي عليه بطلب المدعي ثم جاء المدعي بيمينه روى الحسن بن زياد أنه تقبل بينته وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لا تقبل وعلى هذا اذا قال المدعي كل بينة آتي بها فم فهو رد ثم آتي بيمينه وعلى هذا اذا قال ليس لي عند فلان شهادة فيما ادعى على هذا فلما حلفه القاضي بانه فلان يشهد وعلى هذا الخلاف اذا قال مالي عند فلان وفلان شهادة على هذا ثم ادعى بذلك شهادتهما هكذا في المحيط * لو قال كل بينة أعقبها فهي باطلة فان أم بينة لا تسمع في قولهم جميعا قال الحلواني اختلفت الروايات عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذا أو شرف قوله مثل قول الحسن وكان القاضي الامام أبو علي النسفي يقول قضائنا اليوم على ما قال محمد رحمه الله تعالى بانه لا تقبل وقال القاضي

يكون ضامنا * كالأوقف دابة في السوق * فان كان في السوق موضع لا يقف الدابة فأوقف الدابة في ذلك الموضع أن عينوا ذلك الموضع بأذن السلطان فاعطيه لا يكون ضامنا * وان لم يكن ذلك بأذن السلطان كان ضامنا لان السلطان اذا أذن بذلك يخرج ذلك الموضع من أن يكون طريقا فنعين لا يقف البواب وبغير إذن السلطان لا يخرج من أن يكون طريقا فاعطيه * **فصل في جنابة الحائط** رجل مال حائط داره الى الطريق أو الى ملكة إنسان فسقط وألف انسانا أو مالا ان سقط قبل الانتهاء فلا ضمان عليه وإن سقط بعد ذلك فإد خمن اذا لم يقف ذلك الموضع عن الحائط مع القدرة عليه فمصر جنابا إن قابله إنسان كانت الدابة على عاقلة وإن ألف مال إنسان كان ضمه على صاحب الحائط فماله وتعتبر القدرة على التفرغ من وقت الانتهاء الى وقت السقوط من غير زوال القدرة فحينئذ ذلك ضرورة الانتهاء اذا كان مائلا الى الطريق أن نقوله وأحذر: الناس إن طائفت هذا مائل الى الطريق أو يخوف أو متصدع فإد خمنه * وإن كان

فإنما إلى ملائكة الغيب يقول ذلك صاحب الدار * وشرط وجوب الضمان على صاحب الحائط المطالبة بالإصلاح والتفريغ ولا يشترط الشهادة حتى لو طوبى بالتفريغ ولم يفعل مع القدرة عليه كان ضمانا * ولوقيل له إن حائطك ماثل نبيي لأن تهديمه كان ذلك مشهورا لو تكون طلبا أو شاهدا * وتصح المطالبة بالتفريغ عند القاضي وعند غيره وألم يكن فقال أحد * وانعاذ كرا لانهاد حتى لو أنكسر صاحب الحائط الطلب يمكنه إثباته بالبينة * وإن شهد بالطلب رجلان أو رجل واحد وإن ثبت الطلب وثبت أيضا بكذب القاضي إلى القاضي * ولو أن صاحب الحائط باع الحائط بعدما شهد عليه برئ عن الضمان لأنه لا يقي فادعى الهمم بعد البيع بخلاف ما إذا اشترع كنفه أو جناحاً أو ميراً أو وضع خشبة في الطريق فباع الدار أو باع الخشبة فتلف بذلك إنسان أو أموال إنسان كان ضمانه لأن الطريق جناية فلا يسلط بالبيع * ولو كان صاحب الحائط المائل عاقلاً بالغاً مسلماً

الامام خفر الدين الفتوى على أنه تقبل. كذا في الغيبة. رجلا قال لا شهادة فلان عندنا ثم شهد العذكر
 في المتنق أنه يجوز شهادتهما وعن محمد رحمه الله تعالى في النوادر إذا قال لا شهادة فلان عندى في أمر
 أو قال لا علم بزمانه شهد بعد ذلك جازت شهادته وكذا لو أن رجلا قال كل شهادة تشهد بها فلان على
 فلان فهي زور ثم جاء أوشهدا وقال لا نصد كحيث قلنا ثم تذكرنا جازت شهادتهما كذا في فتاوى فاضلخان
 * رجل له دعوى في عبد في يدى رجله على ذلك شاهد وقال واحد من الشهود عند القاضي ابعدين
 عينا المدعى عليه هذا العبد ليس هو العبد الذى فلان فيه الدعوى ثم ان المدعى ادعى ذلك العبد بدينه
 لنفسه وشهد بذلك الشاهد الذى قال تلك المقالة بين يدى القاضي وقد قبل يجب أن لا تقبل شهادته وقيل
 يجب أن تقبل كذا في المحيط * رجل ادعى عبد فى يد رجل وقال يعنى هذا العبد بألف درهم وقد نكث
 الثمن فانكر المدعى عليه البيع وقضى الثمن فشهد للمدعى شاهدان على اقرار البائع بالبيع. وقال لا نعرف
 العبد ولكن قال لنا عبد زيد وشهد شاهدان آخران أن هذا العبد اسمه زيد وأقر البائع أن اسمه زيد قال
 لا يتم البيع بهذه الشهادة. فيحلف البائع فان خلف رد الثمن وان نكل البائع عن العين زامه البيع بنكوله
 وان شهد الشاهدان أن البائع أقر أنه باعه عبده زيد المولى فتسبوا إلى شئ يعرف من عمل أو صناعة أو حلية
 أو عيب فوافق ذلك العبد قال هذا هو الاول فى القياس سواء لا فى استحسن اذ نسبوا إلى معروف أن
 أجبره وكذا الامة كذا في فتاوى فاضلخان. وفي المتنق شهد شاهدان أن لهذا فى هذا الدار ألف ذراع فإذا
 الدار خمسة أذرع أو شهدا أن فى هذا القراح عشرة أجرة فإذا القراح خمسة أجرة فالشهادة باطلة ولو
 كان أقر بذلك أخذ المقر له كلها. ولشهدان دار فى داره هذا ولم يحدد من أى موضع إلى أى موضع هي
 فالشهادة باطلة كذا في المحيط * ولشهدوا أنهم أمه أو لاه وليد كروا والعقد المختار أنه يجوز كذا في
 خزائن المفتين * ان ادعى أنه رهن عنده ذاتى بألوعصبه منه فشهد الشهود بذلك فقالوا يا أبا نا نعرف
 الثوب قبلت شهادتهم. ويان الثوب إلى الغاصب والمرتهن كذا في المعهات. اذا شهد على رجل أنه أقر
 أن اسمه عار فى هذا الدين والمال فلان وفلان ندعه فذلك جائز كذا في الملتقط * والله أعلم

﴿الباب الرابع فيمن تقبل شهادته ومن لا تقبل﴾

(الفصل الاول فيمن لا تقبل شهادته لعدم أهليته لها) * لا تجوز شهادة الاخرس عند علماءنا رحمه الله

الصغير لان الاب والوصى يقومان مقامه وكان الاشهاد عليهما كالاشهاد علي الابن بعد البلوغ فان مات الاب والوصى بعد الاشهاد عليهما بطل الاشهاد حتى لو سقط الحائط بعد ذلك وأتلف شيئاً كان هدرالان ولا يتم ما انقطعت بالوت * وفي المتن رجل مات وترك داراً حائطها مائل الى الطريق ولم يترك الميت شيئاً سوى هذا الدار وعليه دين * كثر من قيمة الدار وترك الابن الاوارثه سواء فان الاشهاد في الحائط المائل يكون على الابن وان لم يملكها الابن * وان سقط الحائط بعدما شهد على الابن وأتلف شيئاً أن تلف انساناً كانت الديه على عاقلة الاب لا على عاقلة الابن * واذا شهد بالرجل على حائط من دار فيه فلم يدم حتى سقط على رجل فقتله وانكرت العاقلة أن تكون الدار له أو قالو لا ندري أن الدار له أو لغيره فلا شيء عليهم حتى يقيم البينة على أن الدار له لان قيام البدعي الدارون كان دليلاً على الملة لظاهره الا ان الظاهر لا يصلح بحجة لوجوب المال على العاقلة فلا يجب المال على (٤٦٥) العاقلة الابنات ثلاثة أشياء * أحدها أن تكون الدار

له * والثاني أنه أشهد عليه في هدم الحائط * والثالث أن المقتول مات بسقوط الحائط عليه * فان أقر ذواليد أن الدار له لم يصدق على العاقلة ولا يجب الضمان عليه قياساً لأنه أقر بوجوب الديه على العاقلة والقرع على الغرار كان مكذاباً اقراره لا يثبت شيئاً * وفي الاشتقان عليه ذية القتل إن أقر بالاشهاد عليه أنه أقر على نفسه بالتعدي فاذا تعذر الإيجاب على العاقلة بطريق التمثل يجب عليه كن أخرج جناحاً من دار فيه فوقع الخناخ على انسان فقتله فقالت عاقلته ليست الدار له وانه انما أخرج الخناخ بأمر صاحب الدار وروى البيهقي أن الدار له فانه بمن الديه في ماله كذلك ههنا وانما كان الرجل على حائطه والحائط مائل أو غير مائل فسقط الحائط بالرجل من غير فعله

بالتسامع أو لا تجوز وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى تجوز فيما يطرقه السماع وما لا يكتفي فيه السماع اذا كان بصيراً وقت العمل أعمى عند الاداء اذا كان يعرفه بوجه ونسبه كذا في فتح القدير * هذا اذا كان المدعي شيئاً لا يحتاج الى الاشارة به وقت الاداء أما اذا كان شيئاً يحتاج الى الاشارة فلا تقبل شهادته جاعاً هكذا في البدائع * ولو عي بعد الاداء قبل القضاء بينهما القضاء عند أي حنفية ومحمد رحمه الله تعالى كذا في الكافي * الاعي اذا شهد ورتت شهادته ثم صار يصرف شهادته في تلك الحادثة تقبل كذا في الخلاصة * لا تقبل شهادة الصبيان والمجانين والمعتمدين على المجنون اذا كان الرجل يحسن ساعة ويقضي ساعة فشهد في حال افاقته تقبل شهادته وقدره شمس الأعمى الخواص بيومين وقال اذا كان جنونه يومين أو أقل من ذلك ثم يقضي هكذا فشهد في حال افاقته تقبل شهادته كذا في المحيط * ولا تقبل شهادة السامع حدهن الاشهاد القابلة على الولاة حتى التسببون المرات هكذا في فتاوى قاضيان * وكذا شهادة لصبيان بعضهم على بعض فيما يقع في الملاعب وشهادة النساء فيما يقع في الجماعات لا تقبل وان سمت الحاجة اليها كذا في النخبة * وكذلك أهل السجن اذا شهد بعضهم على البعض فيما وقع بينهم في السجن لا تقبل أمنا شهادة النساء بانفرادهن على استئصال لصي وهو صياح الوليد على الانفصال عن الام أو على تحرك عضون من أعضائه بعد الانفصال عن الام فقبولة في حق الصلاة عليه بالاجماع وأما في حق الميراث فقد اختلفوا فيه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تقبل واسطر شهدة رجلين أو رجل واحد وأمين وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تقبل شهادة امرأته واحدة اذا كانت عدلة كذا في المحيط * وهو أريح كذا في فتح القدير * أما شهادتهن على تحرك الولد قبل الانفصال عند الرجل وامرأته أو رجلين على تحرك الولد قبل الانفصال أو على تحركه حاله الانفصال عند الكل فلا تقبل كذا في المحيط * لاشهادة النساء في السرقة حتى القطع وتقبل في حق الضمان كذا في التارخامة تقلال عن العتابة * رجل قال ان شربت الخمر فملوكي هذا شرهه رجل وامرأته أن أنه شرب الخمر بعني العبد ولا يحسد * وكذا لو قال ان سرق من مال فلان شيئاً فشهد رجل وامرأته أن علي هذا بعني العبد ولا يقطع كذا في الخلاصة * لا تقبل شهادة المملوك قن كان أومدراً أو موكلاً أو أوم ولدوك كذلك معني البعض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * كل من ردت شهادته لا يرق أو للكنة أو للصبا ثم زالت هذه الموانع فإذا قبلت ولوردت لنسب أو زوجية أو العبد ولولاء أو المولى لعبدته ثم زالت فإذا اتاهم تقبل ولتعمل لمولاه أو أحد الزوجين للآخر فإذا ما بعد العتق والبيونة قبلت وكذلك ان تحملها وهو عبداً وكافر أو وصي فإذا هاب بعد زوال هذه العوارض قبلت لان المتعبر بحالة الاداء ولا مانع حينئذ كذا في خزائن المفتين * لو شهد لصاحبه حال قيام النكاح فلم

(٥٩ - فتاوى ثالث) وأصاب انساناً فقتله كان ضامناً للماله الحائط ان كان أشهد عليه في الحائط ولا ضمان عليه فيما سواه وان كان هو سقط من الحائط على انسان من غير أن يسقطه الحائط وقتل انساناً كان ضامناً للمقتول بخلافه انما انقلب على انسان فقتله فانه يكون ضامناً * وان مات الساقط من كان في الطريق فان كان ذلك عشي في الطريق فلا ضمان عليه لانه غير متعدي المشي في الطريق ولا يجتمع التعرض لسقوط غيره عليه * وان كان ذلك الرجل واقفاً في الطريق قائماً كان أو قاعداً أو نائماً كان ذية الساقط عليه لانه متعدي الوقوف في الطريق والقعود والنوم فيكون ضامناً لما تلقى به * وان كان ذلك في ملكه لا ضمان عليه لانه لا يكون متعدياً في الوقوف والقعود والنوم في ملكه وعلى الاعلى ضمان الاسفل ان مات الاسفل في الاحوال كلها لان الاعلى مباشر قتل الاسفل وفي المباشرة المالك وغير المالك سواء يمكن نام في ملكه فانقلب على انسان فقتله كان ضامناً لانه مباشر قتل

عبدان أو كافران أو صبيان ثم اعتق العبدان وأسلم الكافران وبلغ الصبيان ثم سقط الحائط المائل فأصاب أنسانا فقتله بضمن صاحب الحائط * وكذا الوسط الحائط قبل عتق العبدان وإسلام الكافرين وبلغ الصغبرين ثم شهد أحازرت شهادتهما لانهما من أهل الاداء * لقيطه حائط مائل فأشهد عليه فسقط الحائط وأتلف أنسانا * كانت دية القتل في بيت المال لان صاحب الدار كان متمكنا من الهدم والاصلاح فاذالم يفعل ضمن ويكون ضمان جنايته في بيت المال لان مسرته ان يكون لبيت المال بخلافه تكون في بيت المال * وكذا الكافران إذا لم يوال أحد منهم أو لوال أحد منهم فاشهد عليه القوم أو لأحد منهم ثم سقط الحائط وأتلف شصان من القوم أو من غيرهم كل ضامنا * وكذا الهواذهي أو تصدع فاشهد أهل السفلى على أهل العلو * وكذلك الحائط أعلاه رجل وأسفله آخر * وهذا بخلاف الحائط اذا كان

(٤٦٦)

انسان يكون من المالك لامن غير وهو في الطريق يصح من كل واحد * والثاني أن في الحائط المائل الى ملك انسان لو أخوه صاحب الملك بعد الاشهاد أو أبرأه يصح وفي الحائط المائل الى الطريق لا يصح التأخير والابراء من الذي أشهد * حائط مائل لشريكين أشهد على أحدهما فهو بمنزلة الحائط المشترك بين الورثة اذا أشهد على أحدهم وفقد كرتام القياس والاستحسان فهنا كذا * حائط لرجل بعضه مائل الى الطريق وبعضه مائل الى دار قومه فأشهد عليه أهل الدار فسقط ما كان مائلا الى الدار على أهل الدار كان صاحب الحائط ضامنا لان الحائط واحد دفعه الانتهاء من أهل الدار فاما كان مائلا الى ملكهم وفيما كان مائلا الى الطريق فاهل الدار من جملة العامة فصح

يقبل القاضي شهادته ولم ير ذها حتى وقعت الفارقة بينهما ثم كرم محمد رحمه الله تعالى هذا الفصل في الاصل وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن القاضي لا يقضي بثلث الشهادة الا أن يعيدها كذا في المحيط * الفصل الثاني فيمن لا تقبل شهادته لنفسه * افتقروا على أن الاعلان بكبره تمنع الشهادة وفي الصغار ان كان معلنا نوع فسق مستشعرا بسمه الناس بذلك فاسقطا مطلقا لتقبل شهادته وان لم يكن كذلك فان كان صلاحه أكثر من فساده وصوابه أغلب من خطئه ولا يكون سليم القلب يكون عدلا لتقبل شهادته كذا في فتاوى قاضيان * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى الفاسق اذا كان وجهيا في الناس ذميرة أو تبرأه يصح وفي الحائط المائل الى الطريق لا يصح التأخير والابراء من الذي أشهد * حائط مائل لشريكين أشهد على أحدهما فهو بمنزلة الحائط المشترك بين الورثة اذا أشهد على أحدهم وفقد كرتام القياس والاستحسان فهنا كذا * حائط لرجل بعضه مائل الى الطريق وبعضه مائل الى دار قومه فأشهد عليه أهل الدار فسقط ما كان مائلا الى الدار على أهل الدار كان صاحب الحائط ضامنا لان الحائط واحد دفعه الانتهاء من أهل الدار فاما كان مائلا الى ملكهم وفيما كان مائلا الى الطريق فاهل الدار من جملة العامة فصح

اشهادهم وان كان الذي أشهد على صاحب الحائط من غير أهل الدار صح اشهادهم كما كان مائلا الى الطريق ممن واذا صح الاشهاد في البعض صح في الكل * حائط بعضه صحيح وبعضه واه فاشهد عليه فسقط الواهي وغير الواهي وقتل انسانا بضمن صاحب الحائط الا أن يكون الحائط طويلا بحيث وهي بعضه ولم يه البعض فحينئذ بضمن ما أصاب الواهي منه ولا يضمن ما أصاب الذي لم يه لان الحائط اذا كان بهذه الصفة يكون بمنزلة حائطين أحدهما صحيح والاخر واه فالاشهاد بصح في الواهي لافي الصحيح * حائطان أحدهما مائل والاخر صحيح فأشهد على المائل لا يسقط وسقط الصحيح وأتلف شصان كان هدرنا * عبدنا رجله حائط مائل فأشهد عليه فسقط الحائط فأتلفا أنسانا كانت الدية على عاقلة مولاه كان على العبددين أو لم يكن * وان أتلف الحائط ما لا يضمن المال يكون في عتق العبد يباع فيه * وان أشهد على المولى صح الاشهاد أيضا لانه لم يكن على العبددين فالحائط يكون لمولاه وان كان عليه دين

كان لمولاه ولا لبا لا استخلاص بأن يقضي الدين من مال نفسه فكفون المولى بمنزلة المالك * سفل رجل وجل وعلا ترهى الكل فاشهد عليه ما تم سقط الدلو وقتل انسانا كان الضمان على صاحب العلوان العلو غير مدفوع بل سقط بنفسه فصح الشهادته على صاحبه فما هلك بالعلو بضم صاحبه * رجل أشهد على حائط مائل له الى الطريق فسقط الحائط على انسان وقتله ثم عثر رجل بنقض الحائط وعطب وعثر رجل بالقتيل وعطب كان ضمان القتل الاول وضمان من هلك بنقض الحائط وضمان من هلك بالقتيل الاول لا يكون على صاحب الحائط لان رفع القتل من الطريق يكون الى أولائه لا الى صاحب الحائط ورفع النقص يكون على صاحب الحائط ولو كان جناحا أخرجه الى الطريق أو كتبنا فسقط وقتل انسانا ثم عثر رجل بنقض الجناح ورجل بالقتيل فعطب كان ضمانهما على صاحب الجناح والكتيف لان اخرج الكتيف والجناح مباشرة للجناح فيجعل (٤٦٧) كأنه أتى عليه ما * ومن أتى شيافي الطريق كان ضامنا لما هلك

عن يضل الامام ولا يرى الاقتداء به جائزا فهذا مما لا يسقط العدة هكذا في المحيط * رجلان شهدا على رجل بأنه طلق امرأته نلانا وهو صاحب فراش وقالانه أشهدنا عليه قبل ذلك لأنه قال ان كتبنا فكنتنا لا نقبل شهادتهما لانهما أقرعا على أنفسهما ما بالفسق والفاسق لا قول له كذا في الواقعة الحسابية عن أبي القاسم * اذا شهدا ثلثان على طلاق امرأته أو عتق أمة أو قالا كان ذلك أول عام جازت شهادتهما ما تأخيرهما مالا يؤهن شهادتهما قال مولانا رضي الله عنه ينبغي أن يكون ذلك وهذا إذا علموا أنه يسكنهما المسالك الزوجات والاماء لان الدعوى ليست بشرط لهذه الشهادة فإذا أخرها صاروا فسقة كذا في فتاوى فاضيلان * قال الشيخ الامام المعروف بنحو رزاه ان في حقوق العباد اذا اطلب المدعى من الشاهد دليله فآخر من غير عذر ظاهرا ثم أدى بعد ذلك لا تقبل شهادة هذا الشاهد لاننا خبر من غير عذر صاروا فسقا كذا في الظهيرية * لا تقبل شهادة المقامر قاهر بالشرطي بخ أو أى شئ غيره وان لعب بالشرطي بخ وبقامر اندام على ذلك حتى يغفل عن الصلاة أو كان يحلف باليمين الباطلة في ذلك لا تقبل شهادته كذا في فتاوى فاضيلان * وفي القنبية من لعب بالشرطي في الطريق لا تقبل شهادته كذا في العيني شرح الهداية * ومن لعب بالترد فهو مردودا في الشهادة على كل حال واذا كان الرجل يلعب بشئ من الملاهي وذلك لم يشغله عن الصلاة ولا عما يلزمه من الاقراض ينظر ان كانت مستشفعة بين الناس كالمزامير والطناب لم تجز شهادته وان لم تكن مستشفعة نحو الخردا موزب القصب جازت شهادته الا أن يتفاحش بأن برقصه أو يمدخل في حدا المعاصي والكبائر وحديثنا تسقطه العدالة كذا في المحيط * قال أبو يوسف رحمه الله تعالى من لعب بالصلو حان يريد بالقوسه جازت شهادته كذا في الملتقط * لا تقبل شهادة الرقاص والشعوذ كذا في العيني شرح الهداية * ولا شهادة من يلعب بالجام يطير بها فاما إذا كان يسكن الجام يستأنس بها ولا يطيرها عاده فهو عدل مقبول الشهادة كذا في المبسوط * وهكذا في الكافي وفتاوى فاضيلان * الا اذا كانت تجز حجامات أخر ملوكة لغیره فقتر خ في وكرها نيا كل ويبيع منه ولا تقبل شهادته من يغنى للناس ويسمعهم أما لو كان لاسماع نفسه حتى ينزل الوحشة عن نفسه من غيره أن يسمع غيره فلا بأس به ولا تسقط عدالته في الصحيح هكذا في التبيين * ولا تقبل شهادة مدغنية تسمع الناس صوتها وان لم تغنى أهم كذا في شرح أبي المكارم * ولا تقبل شهادة الناحية التي توح في عصية غيره او اتخذت ذلك مكسبة هكذا في المحيط * والتي توح في مصيبتها شهادتها مقبولة كذا في السراج الوهاج * ولا تقبل شهادة الخف الذي يباشر الردى من الافعال ويلين كلامه عما اذا كان في كلامه لين وفي أعضائه تكسر خلقه ولم يشتر بشئ من الافعال الرديئة فهو عدل مقبول الشهادة هكذا في التبيين * ولا تقبل شهادة الداعر وهو الفاسق المتهتك الذي

رفعه * ولو كان الحائط الثانى ملكا لصاحب الحائط الاول بضمين أيضا صاحب الحائط من عثر بالثاني لانه يملك رفعة عن الطريق والله أعلم **كتاب الحدود** الحد وخمسة حد الزنا وحد الشرب وحد القذف وحد السرقة وحد قطع الطريق * أما الزنا وهو ابلاخ الذكر في قبل الاجنبية ان تحض حراما يجب الحد * وان تمكنت فيه الشبهة لا يجب * والشبهة ثلاثة منها ما تنع الحد وان قال علمت أنها على حرام * والثانية منها ما لا يمنع الحد وان قال ظننت أنها لا تجزى * والثالثة قطع الحد وان قال ظننت أنها لا تجزى ويجب الحد وان قال علمت أنها على حرام * أما الاول فرجل زنى بجارية لأنه أو ابن ابنة وان سفل لاحد عليه وان قال علمت أنها لا تجزى * ومنه اذا أبان امرأته بنى من الكتابات ثم جاءه في العدة لا يجب الحد وان قال علمت أنها على حرام * وكذا لو جعل أمر امرأته بعدها فاختارت نفسها ثم جاءه في العدة لا يجب الحد وان قال علمت أنها على حرام * وكذا لو ارادت المرأة حرمت عليه وأحرمت بجماع أمها أو ابنتها أو

بطلانها من الزوج ثم جامعها وان قال علمت أنها على حرام لاحد عليه * وكذا الزوج أمة على حر أو زوج محبوسة أو حسان عقد أو زوج الخامسة في نكاح الاربعه أو تزوج بأخت امرأته أو بأمها أو تزوج امرأته الزوج جامعها وقال علمت أنها على حرام أو تزوج امرأته بتغير شهود أو تزوج أمة بتغير اذن مولاه أو العبد تزوج امرأته بتغير اذن مولاه ووطئها لا يجب المذهب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذه الوجوه كلها وان قال علمت أنها على حرام * وكذلك الزوج بذات رحم محرر نحو البنت والاخت والأم والأمة والخالة وجامعها لاحد عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان قال علمت أنها على حرام * عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى العقدان كل حراما عند الكل فوطئها لا يجب المذهب * وعند صاحبيه رحمه الله تعالى ان علم بالحرمة يجب المذهب والعقدان لا يجب * ولو استأجر امرأته لفرزى بها فزنى بها لا يجب في قول (٤٦٨) أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان استأجرها للخدمة فزنى بها يجب * ولو تزوج امرأته

لا يبيح عدا صريح كذا في الذخيرة * ومن اشبهت غفلة لا تقبل شهادته كذا في فتاوى قاضيجان * والمعروف بالكذب لا عدالة فلا تقبل شهادته أبدا وان تاب بخلاف من وقع في الكذب سهوا أو ابتلى به مرة ثم تاب كذا في البدائع * والمعروف بالعبد اذا شهد بزرور تاب تقبل شهادته وعليه الاعتقاد كذا في خزائن المفتين * انما سقى اذا تاب لا تقبل شهادته مالم يرض عليه زمان يظهر عليه أثر التوبة والصحيح أن ذلك مقفوض الى رأى القاضى وغير العدل اذا شهد بزرور ثم تاب جازت شهادته كذا في فتاوى قاضيجان * المحدود في الزنا والسرقة والشرب تقبل شهادته بالاجماع اذا تاب كذا في البدائع * لا تقبل شهادة المحدود في القذف وان تاب كذا في الهداية * الصحيح من المذهب عندنا أنه اذا قال أربعة من الشهداء على صدق مقالته بعد اقامة الحد عليه تقبل وبصرهم ومقبول الشهادة كذا في المبسوط * ولو ضرب بعض المحدود قبل علمه في ظاهر الرواية تقبل شهادته مالم يضرب جميعه * ولو حذر الكافرى قذف ثم أسلم تقبل شهادته بخلاف العبد اذا حذر ثم اعتق * وأما اذا كان القذف في حالة الكفر وحذق حالة الاسلام بطلت شهادته على التأييد * ولو حصل بعض الحد في حالة الكفر وبعض في حالة الاسلام في ظاهر الرواية لا يبطل شهادته على التأييد حتى لو تاب تقبل كذا في الجوهرة النيرة * والصحيح جواب ظاهر الرواية كذا في البدائع * الشاعران كان به حمل تقبل شهادته وان كان عدح وكان أغلب مدحه الصدق قبلت كذا في التتارخانية * الرجل الصالح اذا تغنى بشعره فغش لاسطل عدالته لا يمسح غش غره والنسب تعلم شعرا العرب ان كان تعلم لاجل العربية لا يبطل عدالته وان كان به غش كذا في فتاوى قاضيجان * رجل كان يشتم أهل بيته وعمله وأولاده ان صدر منه ذلك أحيانا لا يؤثر في إسقاط العدالة لان الانسان فلما يحتلونه وان كان ذلك عادة سقطت عدالته كذا في الوقعات الحسامية * وكذا الشتم للصبيان كذا به كذا في فتح القدير * ولا تقبل شهادة من يظهره سب السلف الذين هم الصحابة والتابعون وأبو حنيفة وأصحابه رضى الله عنهم كذا في النهاية * وكذا العلماء كذا في فتح القدير * ومن سئل عنه وقالوا انه يشتم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أقبل ذلك وأجيز شهادته ولو قالوا انه بالفسق والتفحور ونظن ذلك ولم نره قبل ولم أجيز شهادته كذا في المحيط * وتقبل شهادة أهل الاوهاء الا الخطاية كذا في الهداية * ذكر شيخ الاسلام شهادة أهل الاوهاء مقبولة عندنا اذا كان هو لا يتكفر به صاحبه ولا يكون ماجنا ويكون عدلا في تعامله وهو الصحيح كذا في المحيط * ولا تقبل شهادة من شغل الانفعال المستحقرة كالبول على الطريق والاكل عليها كذا في الهداية * وكذا من يأكل في السوق بين الناس كذا في السراج الوهاج * من أكل فوق الشبع سقطت عدالته عندنا اكثر كذا في الزاهد

زوج فوطئها لاحد عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان لم يدع الحمل * ولو طلق امرأته ثلاثا ثم ووطئها في المدة كان طلقها ثلاثا لا جله لاحد عليه * جارية الرجل اذا جنت جنابة عمدا ثم زنى بها في الجنابة لاحد عليه عند الكل * وان كانت الجنابة خطا فزنى بها ولي الجنابة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى عليه الحد اختار مولاها الدفع أو الفداء * وقال صاحباه رحمه الله تعالى ان اختار الدفع لاحد عليه وان اختار الفداء عليه الحد * واذا قبل الرجل أجنبية عن شهوة ونظر الى فرجها بشهوة ثم تزوج أمها أو ابتها فدخل بها لاحد عليه وان قال علمت أنها على حرام في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ولا يبطل احصائه بهذا الوطء حتى يجب الحد على قاذفه * ولو وطئ

امرأته أو مولوكه وهي حائض أو نساء أو صاغرة صوم القرض أو محرمة أو ألى منها أو ظاهر منها أو حوت عليه امرأته * وفي بوط ما القصر عن شبهة فوطئها في العدة لاحد عليه * وكذا الوطئ أمه وهي حرام عليه بضاع أو صهرية أو كانت الأمة محبوسة أو مرتدة أو وطئ بكاتبته أو معتقة البعض وقال علمت أنها على حرام لاحد عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وكذا الوطئ جارية مكاتبه أو جارية عبدا لما دون وعليه دين أو لادن عليه علم بالحرمة أو لم يعلم * والحد من قبل الأم اذا وطئ جارية ودلوه لمصالح قيام الأب لاحد عليه وان علم أنها حرام * والواحد من الفاتحين اذا وطئ جارية من الغنمية قبل القسمة لاحد عليه وان علم أنها حرام * والبالغة العاقلة اذا دعت صبيلا لجامعها لاحد عليها علمت بالحرمة أو لم تعلم وعليه الحد ولو لامرئها * والبالغ الصحيح انلزن بصبيته أو مجنونة أو نائمة عليه الحد ولا حد عليها * ولو أكره المرأة على الزنا لاحد عليه عند الكل * والرجل اذا أكره على الزنا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى آخر وهو قول صاحبيه رحمه

الله تعالى لاحد عليه * وكان يقول أولاد هو قول زفر رجه الله تعالى عليه الحد * والحري المستأن اذ ان في دارنا بحسلة أو زمة فال أبو حنيفة رجه الله تعالى لا يحسد الرجل ويحسد المرأة * وقال أبو يوسف رجه الله تعالى يحسدان جميعا * وقال أبو يوسف رجه الله تعالى ولو كانت المرأة حرة مستأنفة فزني بها مسلم قال أبو حنيفة رجه الله تعالى يحسد الرجل ويحسد المرأة * وقال أبو يوسف رجه الله تعالى يحسدان جميعا * اذا وطئ الرجل أم ولدائه فقال علت أنها عتي حرام لاحد عليه * ولو وطئ امرأته عن أبي حنيفة رجه الله تعالى في الجردان قال غلظت أنها تحل لا يحسد * وإن قال علت أنها عتي حرام يحسد * وإن وطئ الابن امرأته أيه حدوان قال غلظت أنها تحل لا يحسد * ولو تزوج الرجل بامرأته بعد موت الاب فولدت منه قال أبو بكر البجلي رجه الله تعالى ان أنقر بالوطء أربع مرات في مجالس مختلفة حداجبعا ولا يثبت نسب الولد قال الفقيه أبو الليث رجه الله تعالى هذا قول أبي يوسف (٤٦٩) ومحمد رجهما الله تعالى بونه نأخذ

* وفي مناقب أبي حنيفة رجه الله تعالى أن شهادة البطل لا تقبل كذا في المحيط * ذكر الكرخي لا تقبل شهادة من عشي في الطريق بسر أو بل وحده ليس عليه غيره كذا في النهاية * ولا تقبل شهادة من يدخل الحمام بغير إزار اذا لم يعرف رجوعه عن ذلك كذا في فتاوى فاضليان * حكى عن أبي الحسن أن شيخا لوصارع الاحداث في الجامع لم تقبل شهادته كذا في غاية البيان شرح الهداية * ترك شهادة شيخ معروف بالصلاح بمحاسبة انه في لفقة طريق مكة كذا في الزاهدی * لا تقبل شهادة الطفلي والجهازي في كلامه والمضرة بلا خلاف هكذا في الصرا الرائق * شهادة بائع الاكفان لا تقبل قال شمس الأئمة انما لا تقبل اذا اشكر لذلك العمل وترصده أمانا كان يبيع الثياب ويشتري منه الاكفان يجوز الشهادة كذا في الخيرة * اذا كان الرجل يبيع الثياب المصورة أو يبيعها لا تقبل شهادته هكذا ذكر في الاقضية هكذا في المحيط * اذا قدم الأمير بلد متفرج الناس وخلصوا في الطريق ينظرون اليه قال خلف بطلت عدالتهم لأن ذهابهم للاعتبار فينبذ لسط عدالتهم والفتوى على أنهم اذا خرجوا لا تعظيم من ينسحق التعظيم ولا لا اعتبار لسط عدالتهم كذا في الظهيرية وفتاوى فاضليان * تقبل شهادة الافاق الا اذا تركه استخفا فكذا في الهداية * وشهادة الخصم مقبولة كذا في المحيط * تقبل شهادة ولد الزنا في الزنا وغيره هكذا في فتح القدير * شهادة الخنزير المشكل جائز وتوحيده حكم المرأة كذا في الدر الجواهر * وينبغي أن لا تقبل شهادة الخنزير المشكل في الحد ودوا اقصا كالنساء كذا في غاية البيان شرح الهداية * العيال اذا كانوا عدولا ولا يأخذون من الناس بغير حق تقبل شهادتهم وإن أخذوا بغير حق من الناس ولم يكونوا عدولا فالصحيح من الجواب أنه لا تقبل شهادتهم كذا في المحيط * أما شهادة الصكا كين فالصحيح أنها تقبل اذا كان غالب حالهم الصلاح هكذا في الخيرة والغياية وفتح القدير * وذو الرأصد والشهيد

أشهادهم اذا كان غالب حالهم الصلاح هكذا في الخيرة والغياية وفتح القدير * وذو الرأصد والشهيد خسام الدين في واقعاته أن شهادة الرئيس والجاني في السكة أو البلدة الذي يأخذ الدراهم في الجبايات والصراف الذين يجمعون الدراهم اليه وبأخذها طوعا لا تقبل كذا في المحيط * أما شهادة أهل الصناعات الدنية كالصكاك والزان والحاتك والحجام فالأصح أنها تقبل لانهم أقدموا ولا يهاجمون صالحوهم فاعلم القادر لا يبين على ظاهر الصناعات وكذا الخاصون والدالون هكذا في فتح القدير

الفصل الثالث فيمن لا تقبل شهادته للثمة أو لزوم التناقض أو لزوم نقض القضاء لا يجوز شهادة الوالدين لو ادعوا ما ولدوا له وما ولد له ما ولدوا له وما ولدوا له ما ولدوا له وما ولدوا له ما ولدوا له ولا شهادة الزوج لا امرأته وإن كانت مملوكة أيضا ولا شهادة المرأة لزوجهما وإن كان مملوكة أيضا كذا في الحاوي * ولا تقبل شهادة الرجل لعقته عن طلاق بائن كذا في الخلاصة * اذا شهد رجل لامرأة أتبع

* وذكر أبو يوسف رجه الله تعالى في الامالي عن أبي حنيفة رجهما الله تعالى أن عليه القية والحد أيضا * وقال أبو يوسف رجهما الله تعالى عليه القية ولا حد عليه وهو الصحيح * رجل زنى بمزوجة قتلها بالجماع كان عليه الدية والحد * ولو جامع أجنبية في دبرها أو غلاما في دبره قال أبو حنيفة رجه الله تعالى بغير رأشد التعزير ولا حد عليه * وقال صاحب رجهما الله تعالى عليهما الحد والغسل في قولهم * رجل زفت اليه غيراه امرأته ولم يكن رآها قبل ذلك فوفيتها كان عليه المهر ولا حد عليه * وذو كرفي الرضاع أخوان أحدهما تزوج امرأته تزوج الآخر أخت تلك المرأة ثم زفنا في ليلة واحدة فدخل كل واحد منهما بامرأته أخيه غلطاً قال لا حد على واحد منهما وترد كل امرأتين الا أن أخت تلك المرأة ثم زفنا في ليلة واحدة فدخل كل واحد منهما بامرأته أخيه غلطاً قال لا حد على واحد منهما وترد كل امرأتين زوجهما ولا يحل زواجهما أن يطأها ما لم تحض ثلاث حيض وعلى كل واحد منهما من مهر التي جاء بها فان أراد كل واحد منهما أن يسك التي جاء بها تزوجها بدمل يطلقه زوجها وعليه التي تزوجها مهران مهر بال دخول غلطاً ومهر بالعدواني ليجمعها نصف مهرها بالطلاق قبل

الدخول رجل وجد على فراشه في ليلة مظلمة امر أهوله امرأة قد عجمت على التي وجدها في فراشه وقال ظننت أنها امرأتى قالوا لا يقبل قوله
وعليه الحد لأنه ادعى الاشتباه فيما لا يشته ظاهرا لا اعمى اذا وجد امرأته في بيته فجمعها وقال ظننت أنها امرأتى كان عليه الحد ولولأن
الاعمى دعا امرأته فاجابته غيرها فجمعها قال محمد رحمه الله تعالى عليه الحد * ولو اجابته اجنبية فقالت أو افلا تبنى امرأته فجمعها لا احد
ولو كان بصيرا لصدق على ذلك * الاعمى اذا وجد على فراشه أو في حجرته امرأته فجمعها وقال ظننتها امرأتى قال أبو يوسف يحد ولا يميز
* وقال زفر رحمه الله تعالى لاحد عليه * رجل أعتق جارية مشتركة بينه وبين غيره ثم وطئها أحدهما فنظران كان المعتق موسرا واختار
السالك تضمنه ثم زنى بها المعتق لاحد عليه * وان زنى بها الذي لم يعتقها كان عليه الحد * وان كانت السالك اختارا استعسا الحاربية
يحكم الاعتاق ثم زنى بها الذي لم يعتقها (٤٧٠) لاحد عليه * وان زنى بها المعتق كان عليه الحد * وهذا كله قول أبي حنيفة رحمه

الله تعالى * وقال صاحباه
رجعهما الله تعالى يحد
الوطئ بعد الاعتاق في
الاحوال كلها * أربعة
شهودا على رجل بالزنا فآقر
الرجل بعد شهادتهم بالزنا ثم
أنكر ولم يقر أربع مرات
لاحد عليه * رجل قال
زنت بهذه المرأة فأنكرت
المرأة الزنا لاحد عليه
في قول أبي حنيفة رحمه
الله تعالى * وقال صاحباه
رجعهما الله تعالى يحد * وكذا
لو آقرت المرأة بالزنا وقالت
زنت بهذا الرجل فأنكر
الرجل لاحد على واحد
منهما في قول أبي حنيفة
رجعها الله تعالى وقال لا يحد
المرأة * ولو آقر الرجل فقال
زنت بهذه وقالت المرأة
لا بل تزوجتني فإنه لا يحد
ولهما عليه المهر * وكذا لو
أقربت بالزنا أربع مرات
في مجالس مختلفة وقال
الرجل لا بل تزوجتني لا يحد
عليهما وله عليه المهر *

ثم تزوجها بطلت شهادته كذا في فتاوى قاضيان * ويجوز شهادة الرجل لولده ولو ابدى من الرضاة كذا
في الحاوى * وقيل شهادة الربيب كذا في القسمة * ويجوز شهادة الاخ لاخته كذا في محيط السرخسى *
شهادة الاخ لاخته وأولاده جازة وكذا الاعمام وأولادهم والاخوان والخالات والعمات كذا في فتاوى
قاضي خيضان * وقيل شهادة الرجل لامرأته وأبيها ولزوجه بنته وامرأته يسه ولا خاتم امرأته كذا
في الخلاصة * اذا شهد الرجل لابن ابنه على ابنه جازت شهادته كذا في فتاوى قاضيان * شهادة ولدا للملاعن
وولده أم ولدها للمولود على فراشه اذا نفاه لا تقبل للثاني لان نسب هذا الولد كان ثامنا من الزوج والمولى قبل
اللعان والثاني من حيث الظاهر واللعان والنفي وان انقطع في حق بعض الاحكام وهو الميراث والنفقة
لم ينقطع في حق بعض الاحكام وهو قبول الشهادة وحرمة المأثمة ووضع الزكافة ومفساد دعوة الغير حتى
لو ادعى انسان آخر هذا الولد لم تصح دعوته وان صدقه الولد الملاعن ولو ادعاه الملاعن بنبت النسب منه
وانما يثبت النسب في حق هذا الاحكام احتياط لا امر الحرمه لان هذا الاحكام مما يحتاط فيها ولهذا
تقبل بالشهاد كذا في محيط السرخسى * ولا تقبل شهادة أولاد ولد الملاعن له هكذا في فتاوى قاضيان *
ولا تقبل شهادة الملاعن لولده الذي نفاه هكذا في فتح القدير * باع أحدا التوأمين ووزرهم مشترية فشهد ببلانعه
تقبل لان شهادته معتق للانسان له جازة فشهدا معتق غيره أولى فلو ادعى نسب الولد الذي عند بنت
نسبها وبطل البيع والعق والقضاء كذا في الكافي * لا تجوز شهادة الرجل له ولو كرهه ومكسبه وأم
ولده كذا في الحاوى * ولا تجوز شهادة الاجرة لآذنه اريد به التلذذ لخاص وهو الذي يأكل معه وفي سبيله
وليس له أجره مملوكة أما الاجرة المشتركة اذا شهد المستأجر تقبل أما الاجرة الوحد وهو الذي استأجره
مباومة أو مشاورة أو مساهنة بأجره معاوية لا تقبل استحسانا كذا في الخلاصة * وشهادة الاستاذة مقبولة
وكذا المستأجر كذا في فتح القدير * ولا تقبل شهادة المستأجر لآجره المستأجر والمستعير للغير المستأجر كذا في
الهر الرائق * ذكر في المتقى لو استأجر دارا سكن الشهر كله ثم جاءه مدع آخر فشهد بدينه المستأجر ورجل
آخر معه فالقاضي يسأل المدعى عن الاجارة كانت بأمره أم بغيره أم قال كانت بأمرى لم تقبل شهادة
المستأجر لانه مستأجر شهد بالمستأجر لآجره قال كانت بغيره أمرى تقبل شهادته لانه ليس بمستأجر في
حقه ولو لم يسكن الشهر كله لم تجز شهادته وان لم يدع المدعى أن الاجارة كانت بأمره ولو شهدا المستأجران
أن المدعى للذي آجرهما لآلات الاجارة ولأنسان آخر على المؤجر لسخ الاجارة قال أبو حنيفة رحمه الله
تعالى جازت شهادتهما سواء كانت الاجرة رخصه أو غالية وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تجوز شهادتهما
في فضهما لانما جازت دعاهن عن أنفسهما الاجرة وان كانا سكين في الدار بغير آجر جازت شهادتهما كذا في

أربعة شهدا على رجل بالزنا فنظر واليهما فاذا هي بكر فانه لاحد عليه ولا على الشهود حد القذف * أربعة شهدا على
رجل أنه زنى بامرأة لا يعرفونهم قالوا بطلان لا يحد الرجل ولا الشهود ولا المرأة * ولو آقر الرجل أربع مرات في مجالس مختلفة أنه زنى بامرأة
ولم يعين المرأة أحد الرجل * اذا آقر المحبوب بالزنا أو شهد عليه شهودا لا يحد * وان آقر الخصم بالزنا أو شهد عليه الشهود حد * وكذلك العنين
ولو آقر الاخرس بالزنا أربع مرات في كتاب كنه أو اشارة لا يحد * الاعمى اذا آقر بالزنا فهو بمنزلة البصر في حكم الاقرار * عبد آقر بالزنا أربع
مرات * سد وقال زفر رحمه الله تعالى اذا كذبه المولى لا يحد * والذي يعين ويضيق اذا آقر بالزنا في حال افاقته فهو بمنزلة العيص وكذا اذا
شهد عليه الشهود فهو كالصحيح * ولو آقر الرجل أربع مرات في مجالس مختلفة أنه زنى بفلانة يحد استحسانا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
الاخر وهو قول صاحبيه رحمه الله تعالى * رجل باع جارية فوطئها قبل التسليم الى المشتري أو كان البيع فاسد فوطئها المشتري قبل

القبض أو بعدل واحد عليه * ولو باع جارية على أنها خيار فوطها المشتري أو كان الخيار لا يشتري فوطها البائع فإنه لا يبعدل بالحرمه أو لم يعلم * رجل زنى بأمة الغريم اشتراها أو بجمرة ثم تزوجها فأنهم ما يحدان في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية لا يحدان وفي رواية يحدان * والحرة إذا زنت بعيد ثم اشتريته فأنهم ما يحدان جميعا * أربعة شهدوا على رجل أنه زنى بهذه المرأة وشهد اثنان منهم أنه زنى بها بالبصرة وشهد اثنان منهم أنه زنى بها بالكوفة لا حد على الرجل ولا على المرأة في قولهم * ولا يحد الشهود عندنا استحسانا * والقياس أن يحد الشهود حد الكذف وهو قول زفر رحمه الله تعالى * ولو شهد أربعة على رجل أنه زنى بهذه المرأة فشهد اثنان منهم أنه استكرهها وشهد آخران أنها طأها وعته لا حد على الزوج ولا على المرأة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحبها رحمه الله تعالى يحد الرجل ولا يحد المرأة * ولو شهد أربعة على رجل أنه زنى بهذه (٤٧١) المرأة عند طلوع الشمس بالحيرة وشهد آخران أنه زنى بها عند طلوع

محيط السرخسي * إذا شهد الأجير لاستأجره وهو أجير ثم لم تر ذمة شهادته ولم يعدل حتى مضى الشهر ثم عتل لم تقبل شهادته لكن شهد لأمر أنه ثم طلقها قبل التعديل لا تقبل شهادته وإن شهد ولم يكن أجير ثم صار أجير قبل القضاء بطلت شهادته ولو أن القاضي لم تر ذمة شهادته وهو غير أجير ثم صار أجير ثم مضت مدة الأجرة لا يقضى بذلك الشهادة وإن لم يكن أجير عند الشهادة ولا عند القضاء فلأن القاضي لم يسل شهادته ولم يقبل فأعاد الشهادة بعد انقضاء مدتها لا جارية جازت شهادته كذا في فتاوى قاضيان * وترد شهادة الشريك للشريك فيما هو من شركتهما إلا أنها شهادة لنفسه من وجه * ولو شهد بغيره ليس من شركته ما تقبل لعدم التهمة كذا في الكافي * وكذلك أجير أحد الشريكين لا يحد في المسبوط * قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل إذا شهد رجلان أن لهما ولفلان على هذا الرجل ألف درهم فهدا على وجهه * والاول أن يضاعى الشركة بأن شهدا أن لفلان ولهما على هذا الرجل ألف درهم مشترك بينهما وفي هذا الوجه لا تقبل شهادتهما أصلا * الثاني إذا ضاع على قطع الشركة بأن قالوا شهدا أن لفلان على هذا خمسة وجبت بسبب على حدة ولنا عليه خمسة وجبت بسبب على حدة وفي هذا الوجه تقبل شهادتهما في حق فلان * الثالث إذا أطلقا الشهادة اطلاقا وفي هذا الوجه لا تقبل الشهادة أصلا وإذا كانا رجل على ثلاثة نفر ألف درهم شهد اثنان منهم أن صاحب الدين أربأهما وولا ناعن الألف الذي كان له عليه وعلمهما فإن كان البعض كفيلا عن البعض لا يقبل شهادتهما أصلا وإن لم يكن البعض كفيلا عن البعض فإن شهدا أنه أربأهما وولا ناعن واحدة لا تقبل شهادتهما أصلا وإن شهدا أنه أربأهما على حدة وولا ناعن حدة تقبل شهادتهما في حق فلان ونظير هذا ما ذكر في كتاب الحدود إذا شهد رجلان أن فلانا قذف أمهما وهذه بكلمة واحدة لا تقبل شهادتهما ولو شهدا أنه قذف أمهما على حدة وهذه على حدة قبلت شهادتهما في حق هذه كذا في المحيط * ثلاثة نفر لهم على رجل ألف فشهد اثنان منهم على الثالث أنه أربأ المدون عن حصته لا تقبل شهادتهما وكذا لو قبضاشا من المدون ثم شهدا أنه أربأه عن حصته كذا في فتاوى قاضيان * وشهادة الوكيل للوكيل بعد العزل انحصار لا تقبل وإن يخصصه تقبل وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في النخبة * ولو وكله بكل حق له قبل فلان بمحضرة القاضي فخاصمه في ألف فعزل فان شهد بذلك إلا القصد وت وان شهد بغيره إلا القصد وإن لم يعلم القاضي بولائه أو كفر فلان وكالته أو ابتها بالبينة ثم عزل وشهدت شهادته للوكيل في كل حق قائم وقت التوكيل إلا إذا شهد بحق حدث بعد تاريخ الوكيل فحينئذ تقبل كذا في الكافي * رجل ادعى عند القاضي على رجل أن فلانا وكله بالخصومة في كل حق له قبل هذا المدعى عليه وقبل فلان وفلان أقام البينة على الوكيل بالصفة التي ادعى وقضى القاضي بذلك أو لم يقض

من هذا البيت وشهد آخران أنه زنى بها في زاوية أخرى من ذلك البيت يحد المصود عليه والمرأة في قول أصحابنا رحمهم الله تعالى استحسانا * وفي القياس لا يحد وهو قول زفر رحمه الله تعالى * ولو شهد أربعة على رجل أنه زنى بفلانة وفلانة غائب في الجامع الصغير أنه يحد الرجل * أربعة شهدوا على رجل أنه زنى بأمره أو بغيره أو بالزنا وهم عيان أو محدودون في قذف لا يحد المصود عليه ويحد الشهود حد الكذف وإن كانوا قضاة فلا يحد المصود أيضا * الشهادة على الزنا لا تقبل إذا كان الشهود أقل من أربعة * فإن كانوا أقل من أربعة حد الشهود حد الكذف إذا طلب المصود عليه * ولو جاءه بأربعة متفرقين وشهدوا على الزنا أو احدا بعدوا لا تقبل شهادتهم ويحدون حد الكذف وإن كانوا عيانا * محمد رحمه الله تعالى إذا كانوا قضاة في موضع الشهود وقام واحد بعدوا واحد وشهدوا فالشهادة جائزة وإن كانوا خارجين من المسجد فدخل واحد وشهدوا فخرج ثم دخل آخر وشهدا فدخل واحد بعدوا واحد وشهدا فدخل

شهادتهم * ولاتقبل الشهادة على الزنا بعد تقادم العهد أو بوحيفة ففوض ذلك إلى رأى القاضى ولم يقدر شيأ وصاحب امرجهما الله تعالى قد رافى الزنا شهر فسادون الشهر لا يكون متقدما واما الشهر وما فوقه متقدما مانع قبول الشهادة وعليه الاعتماد * وان كان الشهود عليه في موضع لم يكن هناك قاض فحمل الى بلد فيه القاضى جازت الشهادة وان تقادمت * وكذا الوجها الشهود من مصر آخر فهو عذر يجوز شهادتهم * فان شهدوا برزامة تقادم اختلافه فالحال بعضهم يحسد الشهود حد القذف وقال بعضهم لا يحسدون * ولوشهد أربعة على رجل بالزنا فشهدوا وعند القاضى أنهم رأوه ونفى به المرأة وقالوا رأينا كره في فرجه اقد غاب كائين المبل في المسكيلة جازت شهادتهم وان قالوا ابعدها النظر لان هذا نظرا لقائمة الحسبة وينبغي للقاضى أن يسأل الشهود على الزنا عن ما عاينوا وكيف سمعوه وقتها ومكانه وبيع الفاعل ذلك أقصى المبالغة وكذا اذا أقرب الزنا فاذا وصف (٤٧٢)

ثم عزله الموكل فشهد المعزول للموكل بحق قبل هذا الذى أحضره أو قبل الاخرين لا تقبل شهادته الا أن يشهد بحق حدث بعد التوكيل أو على رجل غير النفر الثلاثة تقبل شهادته كذا في صنوان القضاء رجل وكل رجلا بالخصومة في كل حق له وقبضه من الناس مطلقا أو في مصر وقدم الوكيل رجلا أو قائم البينة وجهه القاضى خصماتم أخرجه الموكل من الوكالة لم تجز شهادته لاعلى هذا الرجل ولا على غيره ممن كان للموكل عليه حق يوم وكلامه ولا ما حدث بعد ذلك على الناس الى يوم أخرجه من الوكالة كذا في الخلاصة * لو شهد بحق حدث بعد العزل قبلت شهادته كذا في المحيط * الوكيل يقبض الدين يجوز شهادته بالدين كذا في الوكيل للكردى * رجل وكل ثلاثة تقر في خصومة وقال أيهم خاص فهو وكيل فيها فشهد اثنان منهم لواحد لم يكن هذا الواحد خصمات شهادتهما وان وكل كل واحد على حدة بالخصومة والقبض جازت شهادته لاثنين صاحبهما بالوكالة بالخصومة والقبض * رجلا شهدا على رجل أنه قال لهما ورجل آخر أيكم طلق امرأتى فهو جائز وقال امرأتى أيديكم فأبكم بطقها فهو جائز والزوج يحسد ذلك لم تجز شهادتهما ولو أقرا الزوج بالامر وشهدا اثنان على طلاق الثالث لم تجز شهادتهما من قبل أنهم شركا في الوكيل فاذا اشتهر كوافى الوكيل لا تقبل شهادة بعضهم على بعض لاله ولا عليه كذا في فتاوى قاضيان * الوكيلان بالبيع والدالان اذا شهدا وقالان نحن بعنا هذا الشيء من فلان لا تقبل شهادتهما كذا في الذخيرة * شهدا فلانا أمرهما بنزوح فلا نمنه وأبطلعهما أو أن يشترى به عبدا فعتلهما فاما أن ينكر الموكل الامر والعقد أو يقر بالامر والعقد أو يقر بما وكل على وجهين * اما أن يدعى الخصم القصد مع الوكيل أو ينكر فان كان الموكل ينكر لا تقبل في الفصول كلها وان كان الامر يقر بما والخصم يقر بالعقد قضى بالاقرار لاشهادتهما بالظلم والنكاح والبيع فيه سواء * وان كان الخصم ينكر العقد لا يقضى بالنكاح والبيع ويقضى في الخلع بالطلاق بلا مال باقرار الزوج لاشهادتهما وان أقرا لا أمر بالامر ولكن يحسد العقد فان كان الخصم مقررا يقضى بالعقد كلها الا في النكاح عند الامام رجحه الله تعالى كذا في الوجيز للكردى * عن أبي يوسف رجحه الله تعالى في النواذر اذا شهدا شهدان أن فلانا أمرنا أن نبلغ فلانا أنه قد وكله ببيع عبده وقد علمناه أو أمرنا أن نبلغ امرأته أنه حصل امرأته بغيرها فاعتلها وقد طلقت نفسها جازت شهادتهما ولو قالان شهدا أنه قال لناخير امرأتى فخيرنا فاختارت نفسها لا تقبل شهادتهما كذا في المحيط * شهدا بنى الوكيل على الوكالة لا تقبل وكذا شهادة أبو به وأجدادهم كذا في الخلاصة * اذا شهدا بنى الوكيل على عقد الوكيل فان كان الموكل والوكيل يقران بالامر والعقد جميعا فان كان الخصم يدعى ذلك كله فالقاضي يقضى بالعقد كلها ولكن يشهدونهم بالاشهادة وان كان الخصم ينكر ذلك فعلى

عن الاحسان فاذا فسرهم يقبل قوله ويقم عليه الحد ان كان محصنا برجه وان لم يكن يجلده * ولو شهد اليهود على رجل فقالوا انشهدنا هذه المرأة أو شهدوا أنه جامعها أو باعها ولم يقولوا زنى بها لا تقبل شهادتهم * ولو شهد أربعة على رجل بالزنا وشهدوا أنه قال لست أملك هذه الجارية ثم ادى عند القاضى هبة أو بعبا يقبل قوله ولا يحسد * ولو شهد جماعة على رجل بالزنا ثم ان الشهود عليه بعد ما شهدا الثالث والرابع أقر على نفسه بالزنا لا يحد اذ لم يقر أربع مرات في محاسن مختلفة عندنا فان أقر في محاسن مختلفة يحسد باقراره واتقادم لا يمنع صحة الاقرار بالزنا ولو شهد أربعة على رجل بالزنا وهم فساق لا تقبل شهادتهم ولا يحسد الشهود أيضا وان كانوا عجماء أو عبيدا

أو محدودين في قذف حد الشهود * اما الوجه الثاني من الزنا الذى يوجب الحد وان ظننت أنها تحمل لى اذا استأجرت جارية قول للخدمة فزنى بها كان عليه الحد وان قال ظننت أنها تحمل لى * وكذا المستودع اذا زنى بجارية الودعة أو المستعارة بلزمه الحد وان قال ظننت أنها تحمل لى * وكذا الرجل اذا زنى بامرأته الاب أو الجدة أو جارية الاخ والاخت فانه يحدون قال ظننت أنها تحمل لى * وان زنى بجارية أحد ابويه أو جارية امرأته أو جارية جدته فهو على وجهه وان اتفق الواطى والموطوءة على أنها مملكان بالحرمة قائم بمحضان وان قال الواطى ظننت أنها تحمل لى أو قالت الموطوءة مثلاً لا يجب الحد * ولو كان أحدهما غائبا باقيا للحاضر علمت أنها على حرام حد الحاضر * واذا وجب الحد على الزانى ان كان محصنا برجه وان لم يكن يجلده مائة جلد متوامة غير جارية ولا مملكة وعلى المولى نصف ذلك * اما الوجه الثالث الذى يختلف بين ما اذا اذنى الشبهة وبين ما اذا اذنى بدع رجل طلق امرأته ثلاثا ثم وطئها في العدة ان قال ظننت أنها تحمل لى لا يحدون

قال علمت أنهم على حرام حد * وكذا لو أعتق أم ولده ثم وطئ في العدة قال ظننت أنها تحل لي لا يحد وان قال علمت أنهم على حرام حد والعباد أذن في بحارهم ولا فإن قال ظننت أنها تحل لي لا يحد * وان قال علمت أنهم على حرام حد * ولا يجمع بين الحد والرجم عند عامة العلماء بل يرمي المحصن ويحصد غيره * وشرايط الاحصان ستة سلام الزوجين وبلوغهما وعقلهما وحرية ما ولد خولها منكم وكونه النكاح الصحيح في القبل أثرل أولم ينزل * وعند الشافعي رحمه الله تعالى اسلام الزوجين ليس بشرط * واحصان كل واحد من الزوجين شرط عندنا ليصير الآخر به محصناً في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وظاهر قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * ولو أن عقاباً بالغاً تزوج بأمرأة صغيرة وأمة ودخل بها أو تزوج بأمرأة نكاحاً فاسداً ودخل بها أو تزوج المسلم ذميمة ودخل بها لا يصير به محصناً * وان دخل بمكوثه الصغيرة ثم بلغت أو دخل بمكوثه الأمته ثم عقت لا يصير أحدهما محصناً (٤٧٣) ما لم يجامعها بعد البلوغ والحرية في قولهم * وأما الذميمة إذا أسلمت لا يصير زوجها ولا هي محصناً ما لم يدخل بها بعد اسلامها في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى * والذمي إذا دخل بأمرأة الذميمة ثم أسلم أو أسلم الزوج لا يثبت الاحصان ما لم يجامعها بعد اسلامها * وبنيت الاحصان بشهادة رجلين عند الكل وبشهادة رجل واحد في قولهم * وقال زفر رحمه الله تعالى لا يثبت * ولو شهد رجلان أمة تزوج امرأة حرة بالغة عاقله مسلمة واجامعها أو قالوا لأصعها نيت الاحصان في قولهم * ولو شهد أحد أنه دخل بها يثبت الاحصان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يثبت في قول محمد رحمه الله تعالى * ولا رواية فيها عن أبي يوسف رحمه الله تعالى * واذا أراد القاضي بعد ما نبت عنده أن يرحم الزاني سيداً أو شهيداً بارجم ثم

قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لا تقبل شهادتهما ولا يقضى بشئ من هذا العقود الا في الخلع فإن هنالك يقضى بالطلاق بغير مال لا قرار الزوج وهو الموكل وان كان الوكيل والموكل يجحدان ذلك كله فان كان الخصم يجحد أيضاً يلتفت الى هذه الشهادة وان كان الخصم يدعي تقبل شهادتهما معاندهم جميعاً وان كان الوكيل يفتقر بكل الأمرين والموكل يدعي الأمر ويجحد العقد فان كان الخصم يدعي ذلك فانه يقضى بالعقود كلها الا في النكاح على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما القاضي يقضى بالعقود كلها هكذا في النخبة * وانما جعل الرجل أمر امرأته بيد أجنبي وطاعة فشهدنا بنا المطلق أن الزوج جعل أمر امرأته بيد أيهما وأنه طلقها والابن يدعي ذلك أومت لا تقبل شهادتهما معاندهم أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى أن غيبته عنزلة موته كذا في المحيط * ولو شهدنا الموكل أن أباهما وكل هذا الرجل يقبض دونه لا تقبل اذا جحد المطلب الو كذا في الخلاصة * وكل رجلان لا يثبت احصانهم في رجل واحد يفتقران لشهادة المطلب الو كذا في الخلاصة * وكل هذا اذا كان الموكل هو الطالب فان كان الموكل هو المطلب وقد أدى الطالب في دأوه فشهدنا بنا المطلب أن أباهما وكل هذا الرجل يقبض دونه فان كان الوكيل يجحد الو كذا لا تقبل هذه الشهادة لأنها خلعت عن الدعوى وان كان الوكيل يدعي الو كذا لا تقبل شهادتهما أيضاً أثر الطالب الو كذا أو جحد هان هذه مينة قامت على غير الخصم كذا في المحيط في الفصل السابع في شهادة الرجل على فعل من أفعاله * به * ولو أن رجلين اشترى أو باع رجل ثوباً من رجل ثوباً فجاد رجل واحد أن الثوب له فشهد المشتريان به بالثوب أو شهدا على اقرار البائع أن الثوب له لم تجز شهادتهما كذا في المحيط في الفصل الثامن فيما يجوز من الشهادات وما لا يجوز * المشتريان شراء فاسداً اذا شهدا يكون المشتري ملكاً الذي بعد القبض لا تقبل وكذا لو قبض القاضي العقد بينهما وتراضوا على ذلك والعين في يدهما فان ردا على البائع ثم شهدا تقبل كذا في الخلاصة * رجل اشترى من رجل جارية بشراء صحيحاً وقباضاً وتقابلا البيع أو ردها المشتري بالعيب بغير قباض أو قبلا البائع ثم جاز رجل واحد أن الجارية له فشهد المشتري ورجل آخر أن الجارية للذي فشهدا فبطلت قبضاً أو قبلا الباطل سواء كانت هي محبوسة بالثمن عند المشتري أو دفعها الى البائع ولو كان الرضا العيب بعد القبض قبضاً أو قبلا القبض بغير قبضاً أو كان الرضا خياراً أو خياراً شرط ثم شهدا الذي مع غيره جازت شهادتهما واذا حبسها بالثمن فكذلك الجواب ولو حبسها بالثمن فثبت الجارية في يد المشتري ثم شهدا بالجارية للذي فبطلت شهادتهما كذا في المحيط * رجل اشترى جارية ببسوق قباضاً ثم وجد بها جارية عيباً فزادها قبضاً وحبس الجارية بالبعد ثم جاز رجل واحد أن الجارية

(٦٠ - فتاوى ثالث) القاضي ثم الناس اذا ثبت بالبينة * وان ثبت بالقرينة أو القاضي ثم الناس ومراعاة الترتيب على هذا الوجه مدحها وقال الشافعي رحمه الله تعالى أنهم بدأوا ولا يرى فيه الترتيب * وعن محمد رحمه الله تعالى لو كان الشهود مقطوعاً لا يدرى أو مرضى لا يستعملون الرمي يبدأ الامام ثم الناس * ولا بأس لكل من يرى أن يتعمقه الا اذا كان خارجاً محروماً لأنه لا يقصده أن يتعمقه * واذا غاب شهود الزنا قبل الراجم لم يرحم ما لم يحضر الشهود في ظاهر الرواية * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يرحم ولا ينتظر حضور الشهود * ولو امتنع الشهود عن الراجم أو بعضهم أو مات بعضهم أو غاب أو مرض أو عوى أو ارتد أو قذف محصناً خذ الحد القذف لارجم المشهود عليه * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا امتنعوا أو نأوا أو رجمه الامام * انشأ رجلان رجلان بائناً ورجلان على الاحصان فارجم ثم جرح شهود الاحصان لا يثبت الضمان على شهود الاحصان ولا جحد عليهم * ويجب الحد على شهود الزنا والدية في مالهم

وقال زفرجه الله تعالى لاحد على أحد وتكون الدية على القربى نصفين * ولوشهد أربعة بالزنا والاحسان جميعا وعده لهم نفر فرجم ثم رجع المزكون عن التزكية قال أو حنيفة فرجه الله تعالى نجب الدية في أموالهم * وقال صاحب رجهما الله تعالى لا يجب الضمان على المزكين ولوم رجع المزكون عن التزكية ولكن ظهر أن الشهود كانوا عسدا أو كافرا قال أو حنيفة فرجه الله تعالى نجب الدية على المزكين في أموالهم * وقال صاحب رجهما الله تعالى تكون الدية في بيت المال * ولوشهدوا على رجل بالزنا وهو غير محض فضر به الامام فخر حته السياط أومات ثم رجع الشهود وأظهروا عبيد الاشئ على أحد في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى * وقال صاحب رجهما الله تعالى ان رجعا كان عليهم ضمان ما انتقص بالسياط * وان ظهروا عبيد افضمان النقصان يكون في بيت المال وكذا الدية اذا مات لانه خطأ القاضي * ولوشهد (٤٧٤) أربعة بالزنا والاحسان ثم رجع واحد ان رجع قبل القضاء احد الاربع في قوله

بعضه بانه افشده المشتري مع رجل آخر ثم اللدعي لا تقبل شهادة المشتري وان شهد بعد ما دفعها الى بائه جازت شهادته ولو كان العبد هلك في دبايع الجارية ثم ان مشتري الجارية وجد بها عينا ردها بعد القبض قضاء القاضي صرحه ويرجع على بائه بقية العبد فان جاز رجل وآدى الجارية في هذا الحالة فشهد المشتري مع آخر ثم اللدعي جازت شهادته كذا في فتاوى قاضيان * ولو ان رجلا اشترى من آخر عبدا وتبرأ البائع من عيوبة بقائه المشتري من رجل آخر ودلس العيب الذي به لخاصم المشتري الاخر المشتري الاول فيه فشهد البائع الاول ورجل آخر ان هذا العيب كان به عند البائع قال أقبيل شهادة البائع الاول في رده على البائع الثاني ولا أقبيل في تبرئه منه كذا في المحيط * رجل باع عبدا وصله الى المشتري ثم ادعى رجل أنه اشتراه من المشتري فانكر المشتري ذلك فشهد البائع للذي عاى من الشراء لا تقبل شهادته كذا في الظهيرية * لو ادعى المشتري أنه باعه من فلان وفلان يجهده فشهد له البائع لم تقبل كذا في المحيط * والبائع اذا شهد لغیره باع لا تقبل شهادته وكذا المشتري كذا في فتاوى قاضيان * جارية في يد رجل ادعى رجل أنه اشترى هذه الجارية من فلان بعائة دينار وان فلان ذلك اشتراها منك بألف درهم وقبضها قبل أن يبعها مني وأبكر الذي في يديه الجارية والمشتري الاول فشهدا بانا الذي في يديه الجارية بذلك قبلت شهادتهما على أبيهما وعلى المشتري الاول بالبائع واذا قبلت قضى لصاحب اليد على المشتري الاول بألف درهم وقضى للمشتري الاول على المشتري الثاني بمائة دينار وان كان الذي في يديه الجارية يدعى ذلك والمشتري الاول ينكر لا تقبل شهادتهما وكانت الجارية للمشتري الثاني ولا يقضى لادى في يديه الجارية على المشتري الاول بدني ولا يكون لذى البدان بحبس الجارية من المشتري الاخر حتى يستوفى الثمن منه سواء ادعى المشتري الاخر أنه قبض الجارية من المشتري الاول وصدقه صاحب اليد في ذلك أو لم يدع ذلك ولو كان المشتري الاخر ادعى أنه اشترها بألف وخمسة مائة حتى كان الثمان من جنس واحد والمشتري الاول يجهده ذلك والذي في يديه الجارية صدق المشتري الاخر فيها قال فان ادعى المشتري الاخر أنه قبض الجارية من المشتري الاول باذنه وصدقه اليد في ذلك لا يكون لذى البدان يحبس الجارية من المشتري الاخر ولا يعطيه المشتري الاخر من الثمن شيئا ولكن المشتري الاخر ان خلى بين المشتري الاول وبين الثمن حتى صار الثمن ملكا للمشتري الاول تصادق في اليد والمشتري الاخر كان لذى البدان يأخذه وان لم يكن خلى لا يومر المشتري الاخر بالتخيلة ولو ان المشتري الاخر أقر أنه لم يقبض الجارية في الاستحسان يكون له حق حبس الجارية من المشتري الاخر حتى يستوفى عنه اثمان المشتري الاخر اشتراها بألف أو بألف وخمسة مائة وان كان اشتراها بمائة مائة حتى يستوفى

حدا القذف ويحده الباقر عندنا * وقال زفر رجه الله تعالى لا يجب الباقر وان رجع بعد القضاء قبل الامضاء الرجوع في قوله ويحده الباقر عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى في قوله الآخر * وقال أولاهو قول محمد وزفر رجهما الله تعالى لا يجب ولا بد على الباقر في قوله * وان رجع بعد القضاء والامضاء احد الاربع عندنا * وقال زفر رجه الله تعالى لا يجب ولا بد على الباقر في قوله وعلى الرجوع بعد القضاء رجع الدية في ماله في سنة واحدة في قولهم ولو رجعا جميعا بعد القضاء والامضاء واجمعا عندنا والدية في أموالهم * ومن قضى القاضي عليه بالرجم اذا قتله قاتل انقصا عليه ويرجم الرجل قاتلا ولا يمك

ولا يربط ولا يحفره وفي المرأة ان شاء الامام حفر لها وان شاء لم يحفر * ويجرد الرجل في الحد التعزير خمسمائة في سراويل واحد * وكذلك في حد الشرب في ظاهر الرواية وعن محمد رجه الله تعالى لا يحرق في حد الشرب ولا يحرق في حد القذف ولكن نزع عنه المشو والفرو والمرأة لا نزع عنها ثيابها في سائر الحدود ولكن نزع عنها الحشو والفرو * وضرب المرأة قاعده وحضها لا يمنع اقامه الحد عليهم الا انما اذا كانت حاملا لا ترجع حتى تضع حملها * وفي الزنا اذا ضرب وبني سوط واحد ورجع واحد من الشهود ضروا جميعا حد القذف ويدران المشو عليه ما بق من الحد * ولورجه الناس فلم يمت حتى رجع بعضهم بحد الشهود وحد القذف ويقرق الضرب على الاعضاء في الحد ما خلا الفرج والوجه والراس * وقال أبو يوسف يتق الصدور البطن ايضا * وضرب التعزير يفرق على الاعضاء * ولا يبلغ التعزير اربعين سوطا في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى * والمولى لا يقيم الحد على مملوكه ولا مملوكه عندنا

القاضي يخرج من المسجد
إذا أراد إقامة الحدين يديه
* رجل أقر عند القاضي
بالزنا أربع مرات وأمر
القاضي برجه فقال والله
ما أقرت بشئ يدرأ عنه
الحد والله أعلم

حد القذف يفارق حد الزنا
فإن حد القذف لا يسقط
بالتقادم وحد الزنا والسر
يسقط * ولا يقام حد
القذف إلا بطلب المقذوف
ولا تنقل البيئة عليه إلا
بعد الدعوى * ولا يسقط
هذا الحد بالعفو وبالإبراء
بعده * وكذا إذا عفا
قبل الرفع إلى القاضي *
وكذا الصالح عن القذف
على مال يكون بلا طرد
إليه عليه وله أن يطلب
بالحد بعد ذلك عندنا * ولو
قذف حياً ممتاً المقذوف
يسقط الحد ولا يورث عندنا
* ولومات المقذوف بعد

خمسائه * ولتصدق ذواليد والمشتري الأول على شراء المشتري الأول وتسليم الجارية إليه الأتمها
بجداشراء المشتري الآخر فأقام المشتري الآخر أبي ذى البدو وشهدا قبلت شهادتهما وبثت البيع
الثاني ثم ينظران كان المشتري الآخر يدي القبض يأخذ الأتم ولا يكون لأبي البدو الحبس وان لم يبدع
القبض فان كان الثمنان من جنسین مختلفین فكذلك الجواب وان كانا من جنس واحد ففي الاستحسان
له حق الحبس كذا في المحيط * رجل اشترى عبدين وأعتقهما ثم اختلف البائع والمشتري في الثمن
فادعى البائع أن الثمن كان ألفا وادعى المشتري أنه كان خمسمائة فشهدا المعتقان أن الثمن كان ألفا لا تقبل
شهادتهما كذا في فتاوى قاضيان * وكذا في البيع الفاسد اذا اختلفا في قيمته ما يوم قبضهما فشهد
هذان العبدان بعد العتق على قيمته ما يوم قبضهما فإنه لا تقبل كذا في المحيط * ولو اختلفا في الثمن ولكن
المشتري يدعي الأبقاء وأنكر البائع فشهدا المعتقان للمشتري وأشهدا أن البائع أبرع من الثمن جازت
شهادتهما كذا في فتاوى قاضيان * وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا اشترى
الرجل عبدين وقبضهما وأعتقهما وأراد أن يرجع نقصان عيب قد أنكره البائع فشهدا العبدان أن
هذا العيب كان مما لا تقبل شهادتهما وكذلك لو شهد الرجل على المشتري أنه كان دفعهما فشهدتهما
باطلة كذلك لو شهد أن المشتري قد كان وهب نصف واحد منهما لرجل قبل أن يعتقهما ألم قبل
شهادتهما وكذلك أم ولد الرجل مات عنها وأعتقها فشهدت هي وأمر أو رجل أنها كانت بين المات
ورجل آخر لا قبل شهادتهما كذا في المحيط * باع عبدوا سلمه إلى المشتري ثم ادعى العبدان أن المشتري
أعتقه وأنكر المشتري وشهد البائع بذلك لا تقبل شهادته كذا في فتاوى قاضيان * لو شهد رجلان
أن أباهما باع هذه الجارية بمن في هذا الرجل أو قالها العبدوا عتقه المشتري فان ادعى الاب ذلك لا تقبل
شهادتهما ولكن يعتق العبدوا ولا موقوف وان أنكر الاب وادعى الجارية وأنكر المشتري أيضا وهو
غائب فثبت ادمها جائزة كذا في المحيط * ولو أن أمرا رجل شهدا أنها وهما حران مسلمان أن مولاهما
أعتقهما على ألف درهم فان ادعى المولى ذلك فالعتق واقع باقراره فتهتعض هذه الشهادة على أهمها بالمال
فقبلت وان أنكر المولى فان ادعى لا تقبل شهادتهما وان أنكرت تقبل لان شهدا المولى بذلك فان
ادعى المولى لا تقبل وان أنكر المولى قبلت شهادتهما ولو كان مكان الجارية غلام وقد شهدا المولى بذلك
وأنكر المولى والغلام ذلك لا تقبل شهادتهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما تقبل كذا
في الخيرة * قال ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجل اشترى من رجل عبدا فأعتقه فاشترى
ذلك العبد عبدا فأعتقه فاشترى ذلك العبد عبدا فأعتقه فمات المولى الأسفل والأوسط والأعلى حيان

ما أقبح عليه بعض الحدوث في سوط يسقط الباقى * ولقد فطننا بمناجنا محمد بطلب الوارث * ويجوز أن تكون كل في إثبات القذف بالبينة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز * ولا يجوز أن تكون كل بالبينة في القذف * ولو صدق المذدوف القاذف في القذف أو أقام القاذف بنية على صدق مقالته جاز وسط القاذف * وبنت القذف بشهادة رجلين ولا ثبت بشهادة النساء الرجال ولا بالبشادة على الشهادة ولا بكتاب القاضي إلى القاضي * ولو ادعى المذدوف أنه بنية حاضرة على القذف في صهره يجسبه القاضي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلى قيام القاضي عن مجلسه بربدته أنه لا يلزمه ولا يأخذه كقبلا بنفسه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى * ولو أقام المذدوف شاهد واحد أعدل على القذف وقال في شاهد آخر المصرف أو بوحقيقة يحسه القاضي * وكذا لو أقام المذمى شاهد من مستورين لا يعرفهم القاضي العادل فإنه يحسه * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى

لا يخص بقول الواحدة العدل * ولو قال مدعي القذف شهودي خارج المصرا أو أقام شاهدا واحدا وادعى أن بنته خارج المصرا وطلب من القاضي حبس القاذف فإنه لا يحبس * ولا يجب حد القذف إلا أن يكون المذنب حر بنته باقرا القاذف أو البينة إذا أنكر القاذف حرته * وكذا لو أنكر القاذف حرته نفسه وقال أنا مدعي حد العبد كان القول قوله * ويشترط أن يكون المذنب من أصل المسلمين فلا بالغائب محدد وفي الزنا يكون القاذف عاقلا جارا بالغوا أن يكون القذف صريحا ولا يكون كناية

فصل في اللفاظ التي توجب الحد وما لا توجب العزير وما لا توجب * رجل قال لرجل يا زينة لا يكون قاذفا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجما لله تعالى وقال محمد درجة الله تعالى يكون قاذفا * ولو قال لامرأته يا زينة يجب الحد في قولهم * ولو قال للرجل يا ابن الزاني والزانية (٤٧٦) يكون قاذفا لبيته وأمه إن كانا حيين كان طلب الحد لهما وإن كانا ميتين فطلب الحد

فأقام رجل البينة أن الميت عبده وأراد أخذ ثمنه فشهد بالبينة المولى الأعلى أن الأوسط اشتراه من فلان وهو يملكه فأعنته جازت شهادتهما وإذا كان المولى الأوسط مات أيضا ولم يترك وارثا للمولى الأعلى ثم شهد بالبينة المولى الأعلى بمذكرة تالم قبل شهادتهما ولومات المولى الأوسط ثم مات المولى الأوسط فلان أيضا ولم يترك وارثا لا البينة والمولى الأعلى وادعى رجل أن المولى الأوسط كان عبدا له وأقام البينة وادعت البينة أنه كان حرا وأن المولى الأوسط أعنته وهو يملكه والمولى الأعلى ينكر ذلك فشهد بالبينة المولى الأعلى أن الأوسط اشتراه من فلان وهو يملكه ثم أعنته فأنى أجيزت شهادتهما وأجعله حراما للمولى الأوسط ويكون المراث بن ابنته والمولى الأعلى نصفين كذا في المحيط * في نوادر ابن سماعة عن محمد درجة الله تعالى رجل شهد عليه شاهدان رجل أنه باع هذه الدار من هذا الرجل بأف درهم على أنها مائة النشترى الدرر قال إذا كان الضمان في أصل البيع لم تجز شهادتهما وإن لم يكن الضمان في أصل البيع جازت شهادتهما كذا في النخبة * رجلان شهدا على رجل أنه باع داره من هذا المدعي بأف درهم على أنها مائة النشترى قال محمد درجة الله تعالى أن كان ضمانهما في أصل البيع لم تقبل شهادتهما لأن البيع يتم بضمانهما فكأنهما باعا وإن لم يكن الضمان في أصل البيع جازت شهادتهما رجل اشترى جارية بوقفل له رجلان بما يلقه فنهاهما شهد الكفيلان أن البائع انتقد الفتن لا تقبل شهادتهما وكذا لو شهدا أن البائع أبرأ من الفتن كذا في فتاوى قاضيان * ذكر ابن سماعة عن محمد درجة الله تعالى في رجل ضمن رجل مائة فلا نام شيئا فقال الطالب قد باعت فلا نسألك بأف درهم فجد الضامن ذلك فشهد عليه بأنه أدهم قد باعه ببها بأف درهم فان شهادتهما ماجارة وكذلك إذا جحد الضامن فشهدا بأنه أدهم فلا نسألك أن تضمن عنه وأنت ضمنت عنه فلا نام مائة وقد باعه ببها بأف درهم قال شاهدتهما ماجارة ويؤخذ بالالف ويرجع به على الذي أمره أن يضمن عنه كذا في المحيط * لا تجوز شهادة الشفعين بالبيع على البائع الجاحدان طلبا للشفعة وإن سلما جازت شهادتهما للمشتري وإن جحد المشتري الشراء وادعى البائع لم تجز شهادتهما أيضا وإن طلبا للشفعة غير أنهما يأخذانها باقرا البائع وشهادة ولد الشفعين وولد الشفعين وشهادة في ذلك وإن شهدوا ولد الشفعين بالتسليم جازت شهادتهما لا تجوز شهادة المولى وولده وولده على البيع للعبد والمكاتب يطلبان الشفعة ويحجزون شهادتهم عليهم ما بالتسليم كذا في الحاوي * ذكر في شفعة الأصل إذا شهد البائع وأولاده أن الشفع قد طلب الشفعة من المشتري والمشتري ينكر والدار في يد المشتري لا تقبل شهادتهم كذا في فتاوى قاضيان * في نوادر ابن سماعة عن محمد درجة الله تعالى رجل باع دارا ولم يقبضها المشتري حتى جاء شفيع الدار وخاصم فيها فشهدا بالبائع أن المشتري قد سلم الدار

يكون له * ولو قال للرجل يا ابن الزنا يكون قاذفا * ولو قال يا ابن القبيحة يعزير ولا يخلله فلان لا يحسد ولا يعزير * ولو قال لرجل جدد زان لأحد عليه * ولو قال يا ابن أفس زان فهو قذف محسد * ولو قال لاهل قرية ليس بكم زان الواحد أو قال لكلم زان الواحد أو قال لرجلين أحد كزازان فقبل له هذا لأحدهما بعينه فقال لا لأحد عليه * ولو قال لرجل نازني فقال له غيره صدقت حد المبتدئ دون المصدق * ولو قال صدقت هو كذابت فهو قاذف أيضا * ولو أن جماعة قالوا رأينا فلانا يزني بفلانة فميدون الفرج لأحد على أحسد لأعلى المذوف ولأعلى الجماعة * ولو أن الجماعة قالوا رأينا فلانا يزني بفلانة وقطعوا الكلام ثم قالوا فميدون الفرج كان عليهم حد

القذف * رجل قال لامرأته يا زينة فقالت زنت بك حدث المرأة ون الرجل ولو قال لامرأته يا زينة فقالت لا بل للشفيع أنت الزاني حداجيما * ولو قال لامرأته أنت زانية فقالت أنت زنتني مني حد الرجل وحده * رجل قال لغيره أنت زنتني فقال زنتني من فلان كان عليه الحد * ولو قال أنت زنتني مني لأحد عليه * ولو أن رجلين استبقيا فقال أحدهما ما أبان ولا زنتني لأحد عليه * رجل قال من قال كذا فهو ابن الزانية فقال لأحد على المبتدئ * رجل قال لرجل ياوطي لأحد عليه * وولفسه إلى اللواط صر بما لأحد عليه في قول أبي حنيفة درجة الله تعالى * وقال صاحب رجما لله تعالى يجب * ولو قال لغيري يا عاتلة أو عامم الزانية لم يكن ذلك قذفا لمخاطب * رجل قال لغيره أنت زنتي لأحد عليه * ولو قال أنت زنتني وأضرب أنا لأحد عليه * رجل قال لغيره يا زاني فقال عنت الصعود في الجبل كان عليه الحد ونسبته باطلا * ولو قال زنت في الجبل وقال عنت به الصعود حد في قول أبي حنيفة وأبي

يوسف رحمه الله تعالى ولا يحد في قول محمد رحمه الله تعالى * رجل قال لامرأته ما رأيت زانية خيرا منك لاحد عليه * رجل قال لامرأة
 زنى بك زوجك قبل أن تزوجك كان قاذفا رجل قال لغيره زنى فخذك أو ظهر لك أو يدك لاحد عليه * ولوقال زنى فزجك كان قاذفا *
 ولوقال لامرأته أنت زنت وأنت مستكرهه أو معتوهة أو مجتونة أو نائمة لاحد عليه * ولوقال لامرأة أو طمعتك فلان وطأ أحراما أو فجر بك
 فجورا أو جامعك جامعاً أحراما لاحد عليه * ولوقال لامة قد أعقت زنت وأنت أمة أو قال لكافرة بعدما أسلمت زنت وأنت كافرة
 كان عليه الحد * رجل قذف رجلا بغير إسم العربية كان عليه الحد * رجل قال لغيره أن خبرت أنك زان أو قال أشهدت على ذلك لاحد
 عليه ولوقال لغيره زنت وفلان معك يكون قاذفا لهما * ولوقال غيب وفلان معك شاهد لا يصدق * رجل قال لرجل يا ابن الزنا
 وأمه التي ولدتك مسلمة كان عليه الحد وان كانت كافرة لاحد عليه * ولوقال يا ابن أمة زانية (٤٧٧) بعترفه حال الام * رجل قال
 لرجل لست لابنك عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه

قذف كان ذلك في غضب أو
 رضا * ولوقال ليس هذا
 أولك لاسم المعروف فان
 قال ذلك في حالة الرضا أو
 على وجه الاستمراء لا يكون
 قاذفا * ولوقال ذلك في
 غضب أو كان على وجه
 التعبير كان قاذفا * ولوقال
 لست لأبي بك فليس بقذف
 * ولوقال أنت ابن فلان
 لرجل أجنبي في الغضب
 فهو قاذف لام مخاطب *
 وكذلك للرجل الاجنبي
 أيضا ولوقال لست لأبيك
 ولا لأُمك لاحد عليه * ولو
 قال لست أنت ابن فلان
 لعنه أو ناله أو زوج أمه
 لاحد عليه وكذلك لوقال لجد
 لاحد عليه * ولوقال لعربي
 يا سطى أو يا ابن القطع أو
 يا ابن الاعور أو لست لانسان
 أو لست لرجل لا يكون
 قاذفا * رجل قذف ولده أو
 ولده لاحد عليه * وان

للسفيح بشفعته ثم اشتراها منه بالثمن لا تقبل شهادتهما وكذلك لو شهد أن السفيح سلم الشفعة في الدار
 لا تقبل شهادتهما وهذا إذا ادعى الأب ما شهد به أما إذا شهد ما شهد به فتقبل شهادتهما ولو كان المشتري
 قبض الدار من البائع ثم شهدا بالبائع على تسليم المشتري الدار إلى السفيح بشفعته لا تقبل شهادتهما
 سواء ادعى البائع ما شهد به أو بجحد ذلك كذا في المحيط * وروى ابن سماعه لو شهدا بالبائع أن السفيح
 سلم الشفعة جاز ولو شهد البائع بذلك لم تجز كذا في فتاوى قاضيان * إذا باع الرجل دارا وعبد المأذون
 الذي عليه دين شقيقها فشهدا بئنا المولى أن العبد سلم الشفعة للمشتري لم تقبل شهادتهما إذا كانت الدار في
 يد المولى البائع وكذلك لو باع العبد المأذون المدين المولى شقيقها فشهدا بئنا المولى على العبد أنه سلم
 الدار بالشفعة للمولى لا تقبل شهادتهما كذا في الحاوي * وإذا باع المولى داره ومكاته شقيقها فان شهدا بئنا
 المولى أن المالك سلم الشفعة للمشتري فشهادتهما باطلة قبل تأويل هذه المسئلة أن الدار في يد البائع بعد
 أما إذا كانت الدار في يد المشتري فالشهادة تقبل لخبرها عن التهمة وإن كان البائع المكاتب ومولاه
 شقيقها والدان في يد البائع فان شهدا بئنا المولى أنه سلم الشفعة للمشتري جازت شهادتهما كذا في المتوسط *
 وإذا كان للدان شقيقان فشهدا شاهدان أن أحدهما سلم الشفعة ولا يعلمان أيهما ما عرفت فهادتهما باطلة
 وإن كان الشفعة ثلاثة فشهدا ثلثان منهم على أحدهم أنه قد سلم الشفعة وقال قد سلمنا معه فشهادتهما
 جائزة وإن قالوا لا نحن نطلبها فشهادتهما باطلة وكذلك لو قالوا سلمنا معه ولا بئنا أحدهما أولا به أو لم كاتبه
 أو لزوجته فشفعة فشهادتهما باطلة كذا في الحاوي * أحد الورثة إذا أقر بالدين ثم شهد هو ورجل آخر على
 أن الدين كان على الميت فاته تقبل وتسع شهادته الفخر كذا في خزائن المفتين * قال محمد رحمه الله تعالى
 شهادة لوصي للميت دين أو غرض ذلك باطلة سواء كانت الورثة صغارا أو كبارا كذا في المحيط في كتاب الايصاء
 في النوع الحادي والعشرين * ولو شهد دين على الميت جازت شهادته على كل حال كذا في فتاوى
 قاضيان * ولو شهد بعض الورثة على الميت أن كان المشهود له صفا ولا تجوز بالاتفاق وإن كان
 بالاعتكاذ كذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما جازت ولو شهد للكبير على الاجنبي تقبل في ظاهر
 الرواية ولو شهد للورثة الكبير والصغير جميعا في غير ميراث لم تجز ولو شهد للوصيان على إقرار الميت بدار
 معينة أو لورثة بائع تقبل كذا في الخلاصة * الوصي إذا عزل فشهدت الوليتم لا تقبل وإن لم يخصهم كذا في
 شرح أدب القاضي للصدر الشهيد * ولو أن الوصي لم يقبل الوصاية بعد موت الوصي ولم يرد حتى شهد عند
 القاضي فالقاضي يقول له أتقبل الوصاية ثم ردّها فان قبل بطلت شهادته وإن ردّها أمضى شهادته وإن سكّ
 ولم يجز به بشئ وقف القاضي في شهادته هكذا في المختلط * الغريبان اللذان لم يلبت عليهما مدين إذا شهدا

قذف أمه أو أمه أو أخاه أو عمه حد * ولوقال لانه يا ابن الزانية وأمه مئة وله ان من غيره كان ذلك الابن أن يطلب الحد لاه * وكذلك لو قذف
 مستوا لبيت بنان صدقه أحدهما كان للآخر أن يطلب الحد * رجل قال لنوطي امرأته الحاض أو أمته الجوسية بازاني كان عليه الحد *
 ولو وطئ امرأته في نكاح فاسد أو وطئ جارية مستكرهة منه وبين غيره واشترى جارية فوطئها ثم اسحق فقذفه انسان وقال بازاني لا يحد
 * ولو وطئ الجوسية أمه نكاح ثم أسلم فقذفه انسان حد قاذف في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ولو وطئ جارية بانه فقذفه انسان
 فقال له بازاني عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يحد قاذفه * ولا رواية فيه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل تزوج أمة على حرة
 فوطئها أو وطئ أختين بملك العين فقذفه انسان حد قاذفه * رجل قال لغيره قتل فلان بازاني فان قال الرسول للرسول اليه ان فلانا قاتل
 للابن بازاني لاحد على أحد لا على الرسول ولا على المرسل * ولو أن الرسول لم يجز عن المرسل ولكن قال للرسول اليه بازاني حد الرسول * رجل

المقنوف حرامسما وليس
للاين أن يطالب بأياه وحده
وان علا ولوقنف القانف
بعدهما أقم عليه حد القنف
رجلا آخر يحد للثاني فان
ضرب تسعة وسبعين
سوطا ثم قنف اخر يضرب
السوط الاخر لا غير

﴿فصل فيما يوجب التعزير
وما لا يوجب﴾

رجل قال لصالح فاسق
فأجابه حيث ياخذني يا مجروح
يا ابن القحبة يا ابن قرقطان
من يعمل قوم لوط يا لوطي
أو قال أنت تلعب بالصبيان
يا أكل الربا شارب الخمر
هو بري منه يا ديوث يا مخت
يا خائن يا مأوى الزواني أو
يا مؤوى اللصوص ذكر
الناظم رحمه الله تعالى أن
عليه التعريف في هذه اللفاظ
ولو قال ما كابنا تس يا قرد
ثوب يا قراحية يا ابن الحجام
أو لئس يحجم أو يا ابن

قمار یا کس یا منکوس
لص لا یجب شیء * وعن ابی
تعالی فی رجل یشتم الناس
قضاة الاسیجا بی رحمہ اللہ
ن فاذا فوال تعزیر حق المبد
فاحشة أو ادعی أنه ضربه
عمی دلك شاهدین أو ربلا

بين الموصى له وبين الورثة ردلان فيه نقض قسمة القاضي وقسمته قضاؤه وكذا ان أقر الوارث ان الميت
أوصى بثلث ماله أو بهذا العبد فلان وقضى به ثم شهد مع رجل آخر أنه أوصى بثلث ماله أو بذلك
العبد أو بعد آخر لا تقبل وكذا ان أقر الوارث بدين رجل على الميت وقضى به ثم شهد مع رجل آخر بالدين
على الميت لرجل آخر ولم تف التركة كلها لا تقبل حتى لو كان القضاء الاول بشهادة شاهدين يقبل الشهادة
بالدين للثاني ولهذا يخصان وان كانت الشهادة للثاني قبل القضاء للاول لا تقبل في الرجوع كلها الا اذا أقر
الوارث بالثلث أو بالعبد أو بالدين للاول وسلم الى الاول ما أقر به ثم شهد به للثاني لا تقبل وكذا لا تقبل شهادة
الثاني اذا وجد التسليم الى الاول من القاضي كذا في الكافي * لو شهد الوارث مع اجنبي بالثلث وصية لرجل
ثم شهد بالثلث وصية لرجل آخر قبل القاضي شهادة مع اسوا مشهدة للثاني قبل قضاها القاضي للاول أو بعد
القضاء رجلا شهد ان الميت أوصى بثلث ماله لهذا الرجل ثم شهد وارثان ان الميت رجع عن تلك الوصية
وأوصى بالثلث لوارثه فلان وان الشاهد من جميع الورثة أجازوا ذلك بعد الموت فشهداة الوارثين جائزة
والثلث لذلك في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاول وعلى قوله الآخر وهو قول محمد رحمه الله تعالى شهادة
الوارثين على الرجوع باطله * هكذا في المحيط * عن محمد رحمه الله تعالى في رجل مات وترك مالا أو شاة وأدعى
رجل أنها بيته وأقام بيته فشهدوا أنه لا بيته لعلونه ترك وارثا غيره وقضى له بالمال فاقر الابن ان أمه أوصى
لشاهدين بثلث ماله أو أقرهما بدين قال لا تنظر لشهادتهما الا أنه أقرهما بعد القضاء ولو أقرهما بذلك بعد
ما شهدا قبل ان يقضى القاضي فشهدا باطله * كذا في الحاوي * رجل مات وأوصى لفقرا بجيرانه بشئ
وأبكرت الورثة وصيته فشهد على الوصية رجلان من جيرانه لهما أولاد يجتاجون قال محمد رحمه الله تعالى
لا تقبل شهادتهما أصلا كالجشهدا على رجل أنه قذف أمهما وفلان لا تقبل شهادتهما واذا وقف على
فقرا جيرانه فشهد بذلك فقرا من جيرانه جازت شهادتهما كذا في خزانة المفتين * قال غفر الله لهما
على أنه لا تقبل شهادتهما له أو لأولاد يجتاجون في جوار الموصى اذا كان الحيران ممن يحصون وما ذكر في
الوقف فتأويله اذا كان فقرا الحيران لا يحصون كذا في التتارخانة * لو شهدا أنه أوصى بثلث ماله لفقراء
أهل بيته وهما فقيران من أهل بيته أو ولدهما فقيران من أهل بيته ثم تجر الشهادة لهما ولا لغريهما وان كانا
غنيين ولا ولدهما فقيران جازت الشهادة كذا في المحيط * رجل وقف وقفا على مكتب في قرية وعلى معلم
ذلك المكتب فغصب رجل هذا الوقف فشهد بعض أهل القرية أن هذا وقف فلان بن فلان على مكتب
كذا وايس أهولاه الشهود وأدلى في المكتب تقبل شهادتهم فان كان لهم صبيان في المكتب فكذلك هو
الاصح وكذا لو شهد بعض أهل الحلة للسجدة بشئ * وكذا شهادة انفقها على وقفية وقف على مدرسة

الأسود وأوليس كذلك وأبحام وأبارستاق وأياموا جرباني قالوا لهما إرماعا وهو الذي ترد في سفر عمل يامع ما كان كس يامنكوس
يايختر قايضكم ياأبايها كئحان ياموسوس في هذه كلها ليحب التعزير * ولوقال لفاسق بافاسق أو قال لالص بالص لايجبش * وعن أبي
حنيفة رحمه الله تعالى في بعض الزوايان إذا قال ياغل عليه الحمد لأنه بلغه أهل عمان يازاني * وعن محمد رحمه الله تعالى في رجل يشتم الناس
وهو مخمير مرموه وعظ ولايحمس * وإن كان دون ذلك فبذوب وإن كان شاماً اضرب ويحس * وذكر الامام القاضي الاسجعي رحمه الله
تعالى إذا قال لآخر أتعاروسي بمحمد القذف وعن ابراهيم النخعي رحمه الله تعالى إذا قال لآخر أيايوسع يكون فاذأوال تعزير حتى أنه يبد
كسائرحة وقه يجوز فيه الإبراء والعفو والشهادة على الشهادته ويجري فيه العين * رجل ادعى قبل أن يثبته فاحشة وأدعى أنه ضربه
وقال ينة حاضر في المصر وطلب منه كفيلاً بنفسه فانه يؤخذ منه كفيلاً بنفسه إلى ثلاثة أيام فإن أقام على ذلك شاهدين أو ثلاثة

وامرأتين أو شاهدين على شهادة رجلين يؤخذ منه كقيل بنفسه حتى يسأل عن الشهود ولا يحبس فإذا عدل الشهود يضرب أسوأ طأذانه ثلاثاً أو أكثر تسعة وثلاثون في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى في ظاهر الرواية خمس وسبعون وفي نوادر مشاهير تسع وسبعون وإن رأى الحما أن لا يضربه ويحبسه أياماً عقوبة فقل * وإن كان المدعى عليه ذامراً ومرة وكان ذلك أول ما فعل فليعظ استخفافاً ولا يعزِّر * وإن عاد إلى ذلك وتكرره روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يضرب ويغني للما كمن يجتهد فيه * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن التعزير على قدر عظم الجرمه وصغر فعله ما يرى الحما كره على قدر خصال المصروب * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى الرجل إذا كان يبيع الخمر ويترك الصلاة يحبس ويؤذَّب ثم يخرج * ومن يتم بالقتل والسرقة وضرب الناس يحبس ويختلف في السجن إلى أن يظهر (٤٨٠) التوبة * وأسباب التعزير من تقصير أن كان من جنس ما يجب به حد القذف يبلغ أقصى

التعزير نحو أن يقول لنعمة أولادهم ولد الغير زانية وإن كان من جنس ما لا يجب به حد القذف فهو أن يقول يا خبيث يا فاسق يا سارق لا يجب فيه أقصى التعزير ويكون ذلك مفوضاً إلى رأى القاضي * ويضرب في التعزير قائماً عليه ثياباً وينزع عنه الحشوش والقرو ولا يعمد في التعزير * ويضرب التعزير أشد من ضرب الزاني * ويضرب الزاني أشد من ضرب الشارب وضرب الشارب أشد من ضرب القاذف * ويقرق الضرب على الأعضاء الأربعة والفرج والوجه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يتق الوجه والفرج والبطن والصدر * ويضرب على الرأس والكففين والذراعين والعضدين والساقين والقدمين * وعن أبي بكر

كذا قال الشهود من تلك المدرسة تقبل وكذا الشهود أن هذا مصحف وقف على هذا المسجد كذا في الخلاصة * ولو أوصى بشئ من ماله لمسجد حبه أو أنكر ورثته ذلك * هـ بذلك بعض أهل المسجد جازت شهادتهم * وكذا إذا شهدوا على وقف المسجد الجامع أو على أبناء السبيل * وهـ ما من أبناء السبيل جازت شهادتهم كذا في فتاوى قاضيان * ولو شهد بعض أهل القرية على بعض أهل القرية بزيادة الخراج لا تقبل وإن كان خراج كل أرض معينا أو لأخراج الشاءة تقبل كذا في الخلاصة * وفي فتاوى النسبي أهل القرية أو أهل السكة الغير النافذة تشهدوا على قطعة أرض أنهما من قريتهم أو سكتهم لا تقبل وإن كانت نافذة أن أدعى نفسه حقاً لا تقبل وإن قال لا أخذنا تقبل كذا في الوجيز للكردي * قال محمد رحمه الله تعالى رجلان في أيديهما مال ودبعة لرجل فآذاه رجل فشهدا المودع أن ذلك جازت شهادتهما ولو أن المدعى أقام شاهدين سوى هذين المودعين ثم شهد المودعان على إقرار المدعى أن هذه العين للودع لا تقبل شهادتهما سواء كانت الدبعة قائمة أو مستهلكة * ولو أنهما كانا رد الدبعة على المودع ثم شهدا على إقرار المدعى أن الدبعة ملك المودع قبلت شهادتهما * وفي المتن إذا شهد المودع أن الذي أودعه أقر أنه عبد جازت شهادته وكذلك العارية ولو شهد أن الذي استودعها أو أعارها باعها من * هذا المدعى لم يميز شهادته وإذا كان العبد ودبعة في أيدي رجلين شهد أن المولى كاتبه أو دبره أو أعنته والعبد يدعي ذلك جاز ولا يشبه هذا السبيع لأن العتق خروج عن ملك إلى غيره ملك كذا في المحيط * ورجلان في أيديهما رهن لرجلين فجار رجل وأدعى الرهن فشهد له المرتهان بآزت شهادتهما ولو شهدا الرهنا لغيرهما بالرهن والمرتهن ينكر لا تقبل شهادة الرهنا لأن الرهنا بينهما قيمه الرهن للفتى * ولو كان الرهن جارية فهلكت عند المرتتهن وقيمتها مثل الدين أو أقل أو أكثر فشهد المودع لا تقبل شهادتهما على الرهنا * وفيه ضمان قيمة الرهن للدين لا تقبل شهادتهما على الرهن * ولو شهدا على إقرار المدعى بكون المرهون ملك الرهن لا تقبل قائماً كان أو هالكاً إلا أن شهدا بعد مارة الرهن على الرهن كذا في الوجيز للكردي * ولو شهدا الغاصبان بالملك للدين لا تقبل وبعد الردي المصروب منه تقبل كذا في الخلاصة * ولو شهدا بعد هلاك المصروب في أيديهما لا تقبل سواء قضى القاضي بالقيمة أو لم يقض وسواء دفع القيمة إلى المصروب منه أو لم يدفع كذا في المحيط * ولو شهدا المستقرضان بكون المستقرض ملك المدعى لا تقبل لا قبل الدفع ولا بعده * وكذا لو دعيه لأن دعيه ومنه سواء وشهادة الغريمين بالدين الذي عليهما أن الدين للدين لا تقبل * وكذا لو قضيا الذين كذا في الخلاصة * وفي نوادر ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى في عبد ما دون في البصرة عليه دين شهد رجلان من غرامه

الاسكاف رحمه الله تعالى رجله عبد أساء الأدب قال لا ينبغي له أن يضربه ولكن له أن يرفع الأصرار إلى القاضي العبد حتى يؤذنه القاضي * وهذا قول يخالف قول أصحابنا رحمه الله تعالى * وعندنا المولى لا يقيم الحد على ماله كونه أن يعزِّره * وكذا الزوج يضرب المرأة * رجل قبل أجنبية حرة أو أمة أو عاتقها أو صم بالشهوة يعزِّر * وكذا لو جامعها فمطلون الفرج فانه يعزِّر وكذا إذا تلوط في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وفي قول صاحبيه رحمه الله تعالى إذا تلوط حد الزنا * وإن كان المثلج حول به بالغا عز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبيه محمد * وإن كان صبيفاً لا شيء عليه * ولو قال لغيره ما كذب كزناه لا يعزِّر * وعن القتيبي أبي جعفر رحمه الله تعالى أنه يعزِّر لانه بعد شتمه في عرفنا * والصحيح أنه لا يعزِّر لانه كذب قطعاً فلا يلحق القذف شين بكلامه * وفي قوله يا جابر يا بنزير يا بقر كزناه به وهو رواية الأمامي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى * وفي رواية محمد رحمه الله تعالى

انه لا يعزى لثاني الكلب وهو الصميم * ومن أتى بهم بغير رفا لم ينزل لاغسل عليه وعليه غسل الا لكان كان متوضاً ولو أزل كان عليه الغسل ولا يجزى ولا تقارة عليهما ان كان صائماً في رمضان والذي يستعمل الصبر فهو على وجوه ان كان قولا أو أخل وأفعل ما يريد ثم تاب ونرا عن ذلك وقال الله تعالى خالتي كل شي قبلت نوبته ولا يقتل * وان كان يستعمل الصبر ويجحد ولا يدري كيف يفعل فان هذا السحر يقتل اذا أخذت نوبته ذلك منه ولا تقبل نوبته وساحر يستعمل الصبر للتحزير والامتحان ولا يفعله فانه لا يكون كافرًا * وحكي أنه كان يقد انصر اتيان مرتدان اذا أخذوا باوا نافر كما عاد الى الردة قال أبو عبد الله الجني رحمه الله تعالى يقتل ولا تقبل نوبتهما والحد اربع حد شارب الخمر وحده السكران من سائر الالبسة مثل الزبيبي والغري * فمن شرب من الخمر قطرة بعد ثمانين سوطان كان حراً * وان كان عبداً يضرب أربعين سوطاً * وانجره الى من ماء العنب اذا غلا واشتد (٤٨١) وقذف بالزبد عند أي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبه

رجمها الله تعالى اذا غلا واشتد بصير خرا وان لم يقذف بالزبد * وانما يجب الحد بشرب الخمر اذا شرب طائعا وبكفر مستحله ولا يضمن بالانقلاب على منسل ولا يجوز بيعها * وهي نجس العين مثل العذرة اذا أصاب الثوب أكثر من قدود درهم لا تجوز فيه الصلاة * وان خلط الخمر بشئ من المائعات مثل الماء والبن والدهن وغير ذلك وشرب ان كانت الخمر غالبة وشرب منها قطرة حد وان كانت

العبدان مولاه أعتقه والمولى يسكر فاما ان يختار الشاهدان اتباع المولى بتضييعهما القيمة اياه أو يختار ان يستعما العبدان اختيار التضييع لا تقبل شهادتهما وان أبرا عن القيمة واختارا اتباع العبد لم يمتنع بدنه ما قبلت شهادتهما كذا في المحيط * تجوز شهادة قرب الدين المدونة بما هو من جسد دينه ولو شهد المدونة بعد مونة بما لم تقبل كذا في فتاوى قاضيان * وتجوز شهادة القاضيين على قسم عايند أي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أخرا هكذا في المحيط * وقاسم القاضى وغيرهما سواء كذا في الهداية * لو أن القاضيين حررا الارض وقوماها ثم عرضا ذلك على القاضى ثم حضرته الزونة وأقر وبالنظر يروا القسمة فأقرع القاضى بينهم ثم شهدا بالقسمة فشهدا بها ما جازة بلا خلاف كذا في الأخيرة * لو مات رجل وترك مالا على رجلين وترك أخا فشهد الرجلان لغير المدعى أنه ابن الميت أنه ابنه لا تعلم له وارثا غيره أجرت شهادتهما كذا في المحيط * رجل مات وله على رجلين ألف درهم فشهد الغريم لرجل أنه ابن الميت لا وارث له سواء شهد آخران سواهما لرجل آخر أنه أخو الميت ووارث له لا وارث له سواء فأنه يفتى بشهادة الغريمين فان كان شهدوا والاخ شهدوا أولا وقضى القاضى للاخ ثم شهد الغريم لرجل آخر أنه ابن الميت لا تقبل شهادة الغريمين وكذا لو قضى الدين للاخ بأمر القاضى أو بغير أمره ثم شهد اللان لا تقبل شهادتهما كذا في فتاوى قاضيان * وكذا لو صار له على ذناب أو كان الاخ وهب لهما المال على عوض أو كان اشتري من الاخ جارية من تركه الميت أو صدق الاخ عليهما بصدقة على عوض كذا في المحيط * ولو كان مكان الدين عند غضب في أيدهما من الميت ولم يدفع العبد الى الاخ حتى شهد أنه لللان لا تقبل شهادتهما وان دفعه الى الاخ بقضاء ثم شهد اللان جازت شهادتهما ولو كان العبد ود بعق في أيدهما الميت جازت شهادتهما اللان دفعه العبد الى الاخ ولم يدفعه كذا في فتاوى قاضيان * ولو مات عن أخ لاب وأم وترك ديناً على رجل فأقر الاخ غريمه أو وهب ما عليه له أو عينا من تركته ثم شهد المدون مع آخر لا خرا أنه ابن الميت تقبل لانه لا نفع له فيه بل فيه ضرر بعود الدين وأورد الهبة بخلاف الهبة بعوض لانه منهم الرجوع في العوض كذا في الكافي * في نوادر ابن سميعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل تزوج امرأة على مهر مسمى ثم ان هذا الرجل شهد مع رجل آخر أنه أمه فذا الرجل والرجل يدفعها للقاضى لا يقبل شهادة الزوج سواء قال المدعى أمرتها بالزوج أو قال أمرها داخل بها الزوج أو لم يدخل دفع اليها المهر أو لم يدفع وان قال قد كنت أمرتها بالزوج وأذنت لها قبض المهر فان كان الزوج لم يدفع اليها المهر لا تقبل شهادته وان كان الزوج قد دفع المهر اليها قبلت شهادته قالوا هذا اذا كان تزوجها على مهر مثلها أو أكثر فان حطت عن مهر مثلها بما لا يتباين الناس فيه كانت مخالفة

(٦١ - فتاوى ثالث) كلامه وصار غالب كلامه الهذيان فهو سكران * والفتوى على قولهما * اذا شهد الشهود عند القاضى على رجل بشرب الخمر بسألهم القاضى عن الخمر ما هي ثم يسألهم كيف شرب لاحتمال أنه كان مكرها ثم يسألهم متى شرب لاحتمال التغامد ثم يسألهم أنه أين شرب لاحتمال أنه شرب في دار الحرب ولا يجحد السكران حتى يعضو * ويشترط لأقامة الحد على شارب الخمر وجود الراضحة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * ويشترط الشرب بالقرار وبالبيضة الا أن يتقدمم والتقدمم قد يشربه من يوم شرب في ظاهر الزاوية فلا يشترط وجود الراضحة عند التقدمم * وكذا لو أخذ السكران وحده من مكان به حتى ذهب عنه الراضحة فلا يشترط وجود الراضحة في قولهم * وعند محمد رحمه الله تعالى لا يشترط وجود الراضحة أصلا * وانما يشهد على شرب الخمر وشاهد على الاقرار بالشرب لا يجحد * ولو أقر بشرب الخمر مرة واحدة يجحد في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولا يجحد في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى

حتى يقر مرتين ولا يجب الحد على ثلاثة من السكر في قواهم * اذا سكر من البخ اختلفوا في وجوب الحد عليه * والصحيح انه لا يجب
 * ولا يصح طلاق ولا عتاقه ولا بيعه ولا نكاحه ولا اقراره ولا انكاره ولا ردته * والسكران مما سوى الخمر من الاشربة المتخذة من التمر
 والعنب والزبيب يحسد ويصم عنه هذه النصفان الا انهما لا يصح استحسانا * والى من ما اغلب اذا غلا واشتد ولم يقذف بالزبد
 فشره انسان وسكر لا يحسد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وحكمه حكم العبر عنه وعلى قول صاحبه رحمه الله تعالى حكمه
 حكم الخمر * وأما المتخذة من الحبوب والقواكه كالخبطة والشعير والذرة والياض وقحوها مادام حلوا حل شره * واذا غلا واشتد وقذف
 بالزبد فان كان مطبوخا أدنى طيخة حل شره في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى غزلة تقمع الزبيب اذا طبخ أدنى طيخة
 * واختلف المشايخ في قول محمد رحمه (٤٨٢) الله تعالى عند البعض يحل شره الا القدر المسكر والصحيح من قول محمد رحمه الله

تعالى انه يكره شره * هذا
 اذا كان مطبوخا أدنى طيخة
 ران لم يطبخ فغلا واشتد وقذف
 بالزبد عن أبي حنيفة وأبي
 يوسف رحمه الله تعالى
 فيه روايتان * والصحيح انه
 يحل شره الا القدر المسكر
 * والسكر حرام بالاجماع
 * واختلف المشايخ في حكمه
 الله تعالى في وجوب الحد
 عند السكر من هذه الاشربة
 سكت عن النقيض أبي جعفر
 رحمه الله تعالى انه قال
 لا يجب كالايجد من زال
 عقله بالبخ ولين الرماح * وأما
 نصرفات السكران من هذه
 الاشربة فالصحيح ان لا تنفذ
 كالاتفة من الذي زال عقله
 بالبخ وعن أبي حنيفة رحمه
 الله تعالى في رواية غير زال
 عقله بالبخ ان علم حين كل
 انه يبيع بطلقة وعناقه
 وان لم يبيع لا يبيع والصحيح انه
 لا يبيع على كل حال وما زاد
 على هذا من مسائل الاشربة
 فهو مذكور في كتاب

لامر فلا يصح النكاح فينبغي أن لا تقبل الشهادة ثم هذا الذي كرنا بحمل أنه قول أبي يوسف ومحمد
 رحمه الله تعالى لا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن الوكيل بالنكاح عنده تلك النكاح بأي مهر شاء
 وعندهما يتقيد بالتوكيل بهما المثل وان كان هذا قول الكل يحتاج أبو حنيفة رحمه الله تعالى إلى الفرق
 بين أمر المولى بعنده وأمره بالتزويج وبين أمره أجنبيا والفرق أن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 تصرف الأمور برغبين فاحش انما يتقيد على الأمر اذا اتفقت التهمة والتمه في حق الوكيل بالنكاح
 متنفذا والعبدا لا يمتهمان فلهما ما تحملا الغن يحصل نفع يعود اليهما هكذا في النكاح * رجل تزوج
 امرأة ثم شهد مع رجل آخر أن المرأة أقوت أنها أمه فلان يدعي بالقبول شهادة الزوج لأن يكون الزوج
 أعطاهم مهرها المسمى يقول كنت أذنت لها في النكاح وقبض المهر كذا في فتاوى قاضيان * اذا
 شهد رجلان بالمهر لا ختم سبب تزويجهما ولا نازوا جأ خنبا بأف درهم والزوج يجحد النكاح أو
 قال كان المهر خمسة مائة لا تقبل شهادتهما ولو أقر الزوج بالمهر والنكاح وادعى البراءة والاداء فشهد بذلك
 للزوج قبلت شهادتهما كذا في المحيط * رجل تزوج بامرأة فشهد بذلك الزوجان فشهد بذلك
 النكاح ودعى الأب أن زوجته ابنة هذه الشهادة وقد عند محمد رحمه الله تعالى تقبل ان كانت كبيرة
 هكذا في الكافي * رجل وامرأتان شهدوا على الزوج للرأيتين أن قال للنساء أنتن طوائق تجرح الشهادة
 لا على طلاقهما ولا على طلاق غيرهما كذا في فتاوى قاضيان * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع
 رجلان شهدا أن أباهما طلق أمهما فان كان الأب يدعي فلا حاجة إلى الشهادة وان كان الأب يجحد فان
 كانت الأم تدعي فلا تقبل شهادتهما وان كانت تجحد تقبل شهادتهما وفي فتاوى مولانا شمس الدين
 الأوزجسدي أن الام اذا ادعت الطلاق تقبل شهادتهما وهو الاصح قال مولانا وعندي أن ما ذكر في
 الجامع أصح كذا في المحيط * ولو أن رجلا تزوج امرأة وطاعة قبل الدخول بها ثم تزوجها مرة أخرى فشهد
 ابنائه أن كان طلقها ثلاثا في النكاح الاول فزوجها ثانيا قبل أن تزوج زوج آخر فان ادعى الأب فان
 صدق ما للمرأة تنبت الفرق فقط جمع المهر بتصادفهما وان أنكرت المرأة لا تقبل شهادتهما وان أنكر
 الأب تقبل شهادتهما ادعت المرأة أن ذلك أو أنكرت كذا في ذخيرة * ولو أن رجلا شهد أن امرأته أبها
 اردت عن الاسلام والمرأة تنكر ذلك فان كانت أمهما حية وهي في نكاح أبها لا تقبل الشهادة ادعى
 الأب ذلك أو يجحد وان كانت أمهما ميتة فان ادعى الأب ذلك لا تقبل شهادتهما وان جحدت قبل كذا في
 المحيط * وان شهدا أن أباهما خاليم أمهما على هذا قاله فان ادعى الأب ذلك لا تقبل شهادتهما وان جحد
 الأب فان كانت الأم تدعي لا تقبل شهادتهما وان كانت تجحد تقبل شهادتهما وان شهدا أن أباهما

الاشربة * واذا ألقى السم في الخمر فصرى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الامايات كانت الغلبة للخمر فلا بأس به وان خالغ
 كانت الغلبة للسم فلا خروبه * واذا قال ذلك لان الغلبة اذا كانت للخمر حتى صار خلا أو مر في تحوالت الى الخمر أو المر في بقوتهم وطبعه
 فبصر السمك تعال ما اذا كانت الغلبة للسمك بصره كحكم الغالب فكذلك السمك نجسا في الحد الخامس حد السرقة * وحدها قطع اليد
 البنية في المرة الاولى وفي الثانية الرجل اليسرى ثم لا يقطع بعد ذلك عندنا ويحبس حتى يتوب * وفي أي قدر من المال يقطع ومن أي حرز يقطع
 فهي مذكورة في السرقة * وأحد قطع الطريق فهو على ثلاثة أوجه ان أخذ المال وقتل قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقطع يده ورجله من
 خلاف ثم يصلحها ويضع تحت يده اليسرى حتى يموت وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يصلحها لا يقطع يده شيء آخر وان
 أخذ المال ولم يقطع يده ورجله من خلاف دفعة واحدة ويحلى سبيله وان قتل ولم يأخذ المال يشل قصاصا ولا يقطع يده ورجله وان خرج

على القافلة في الطريق وأخاف الناس ولم يأخذ المال ولم يقتل فانه يعزروني بسبله والله أعلم
 لا يصحق الاتن السلطان في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبه رحمه الله تعالى يتحقق
 من كل متقلب بقدر على تحقيق ما هدبه وعليه الفتوى * وان غاب المكره عن بصر من أكرهه زول الأكره * ونفس الامر من
 السلطان من غير تدبير يكون أكرها * وعند هذان كان المأمور به لم أنه لم يفعل ما أمره به يفعل به ما يفعله السلطان كان أمره
 أكرها * ثم الأكره على نوعين اما ان هدده بوعيد قديد أو حبس أو هددته بقتل أو تلاف عضو كالسهم والبصر واللسان وما أشبه ذلك نحو
 الاصابع والاعضاء فالأكره بوعيد الحس والقيد يظهر في الأقوال نحو البيع والجار والقرار ونحو ذلك * ولا يصح منه هذه التصرفات
 ولا يظهر في الانفعال حتى لو أكره بوعيد قديد أو حبس على أن يطر حماله في الماء وفي النار (٤٨٣) أو يدفع ماله في فلان ففعل
 المأمور بذلك لا يكون مكرها

والأكره بوعيد القتل
 وتلاف العضو يظهر في
 الأقوال والانفعال جميعا
 * وتصرفات المكره على
 نوعين منها ما يصح منه
 ومنها ما لا يصح * أما الاول
 إذا أكره على التكاح فتزوج
 صح نكاحه عندها * وقال
 الشافعي رحمه الله تعالى
 لا يصح * وكذا لو أكره على
 الطلاق والعتاق فطلق أو
 أعقن يقع طلاقه وعتاقه
 عندها * ولو أكره بقر
 بالطلاق فأقر لا يقع كالوافر
 بالطلاق هاز لا أو كذا * وكذا
 لو أكره بقر بعتاق أو نذر أو
 حداث أو قطع أو نسيب فأقر
 بذلك لا يبرمه شيء * ولو
 أكره ببيع طلاق امرأته
 وعتق عبده يدا امرأته أو
 يده عبده أو يدعهما فطلق
 المفوض اليه أو أعقن يقع
 الطلاق والعتاق ويرجع
 المأمور على الأمر في
 الطلاق قبل الدخول نصف

خالع امرأته وأنهم ما تمتة فان كان الابن يدعى لا تقبل شهادتهما وان كان يمجده تقبل كذا في الذخيرة *
 في واد بن نسماع عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى رجل قال لعبد من دخلت داره هذين
 الرجلين أو قال من مسست فوهم فأتت فرهقل العبد ذلك فجاء الرجلان يشهدان على ذلك فشهادتهما
 جائزة بخلاف ما إذا قال ان كلمنا عبدى أو مسستنا فوهم فرشدها أنهم ما فعلوا ذلك لا تقبل شهادتهما
 كذا في المحيط * ولشهادة أن فلانا قال لأمرأته أنت طالق ان قلت فلانا وفلاناً فشهادتهما أقدم كلفتهما
 كانت شهادتهما باطلة كذا في فتاوى قاضيان * وقال لعبد من كلمك فلان فأتت فرقادي فلان أنه كلم
 العبد وشهدا بناءً بذلك لا تقبل الشهادة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط *
 رجلان شهدا على رجل أنه قال ان كلمت أبا كعب عبدى حرأته قد كلم أباهما قال ان كان الأب غائبا
 أو جازا مقر إقامته يشهدان فشهادتهما باطلة وان كان الأب منكر للكلال لم يجز شهادتهما ما وكذا لو كانت
 العين على الضرب كذا في فتاوى قاضيان * إذا قال الرجلان دخلنا هذه الدار فعبدي حر فأتا فشهد
 ابنهما أن أبوهم قد دخلا الدار لا تقبل الشهادة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولو أنكر
 الاوان وهما حيان جازت شهادة الابن على دخوله ما بخلاف وهذا هو الحكم في كل شيء يشهد الابن
 به وأثبت بشهادة فعلان من أبيه من نكاح أو طلاق أو بيع أو غير ذلك أنه لا يجوز شهادته ان كان الأب حيا
 يدي أو كان ميتا عندهما * وان كان حيا وهو ينكر تقبل شهادتهما بخلاف كذا في الذخيرة * وفي
 العيون ولو أن رجلا حلف بطلاق امرأته ثلاثا أن ضرب هذين الرجلين فضرهم - ما وهما أن يشهدا
 عليه بطلاق امرأته ثلاثا ولا يجزئان كيف كان وان أخبرا لا تقبل شهادتهما كذا في التتارخانة * ولو
 شهد أنه قال لعبدى حر ان ضربت بك شهادتهما - هذان سواهما أنه ضرب بهما لم تجز شهادتهما * وكذا ان أقر
 المشهود عليه بضربهما أو أنكر العين كذا في فتاوى قاضيان * ان دخل دارى هذه أو حدفه بعه فرشده
 ثلاثة أو أربعة أنهم دخلوها قال الامام الثاني ان قالوا دخلنا ودخل هو معنا تقبل وان كان اثنين لا تقبل
 مطلقا شهدا على رجل أنه قال ان مسست جسد كذا فامرأته كذا أو عبده حرموس جسدنا لا تقبل * ولشهادة
 أنه قال ان مسست ثيابا بغيره قبل تقبل وفي فتاوى القاضي لو أراد الشهودان بشدة وافي هذه المسائل
 يشهدون بالطلاق والعلاق مطلقا بل بان السبب كذا في الواجب للكردرى * وكذلك رجل له شهادة على
 كتاب وصية بـ وله فيه وصية قال الفقيه أبو بكر البخى ينبغي أن يقول أشهد على جميع ما في هذا الكتاب
 الا هذا أو يضع يده على ما أوصى به * وعن أبي القاسم إذا ادعت امرأة على زوجها مهرها فأنكرت
 الورثة نكاحها وكان الشاهدون تزويجها قال يشهد على النكاح ولا يذكر العقد عن نفسه كذا في فتاوى

المهر وبقيمة العبد وقال زفر رحمه الله تعالى لا يرجع * إذا أكره الرجل أن يراجع امرأته المطلقة ففعل صحته الرجعة ويعود النكاح
 * وعلى قول الشافعي رحمه الله تعالى لا تصح الرجعة * ولو أكرهت المرأة على ارضاع صغير أو كرهت الرجل على أن يرضع من ابن امرأته صغيرا
 ففعل ثبت أحكام الرضاع * ولو أكره الرجل على أن يحلف أن لا يدخل دار فلان فخلف يتعقد العين حتى لو دخل كان حائنا * وكذا لو
 أكره على مباشرة فطر الحنفى ان كان حلف أولاً أن لا يدخل دار فلان أو لا يكلم فلانا ونحو ذلك ثم أكره على الدخول والكلام ففعل كان
 حائنا * وان تزوج الرجل امرأته لم يدخل بها فأنكرت الدخول بها ثبت أحكام الدخول من نكاحها ولو وجوب العدة وحرمة نكاح بنتها
 وغير ذلك * ولو كان لرجل على رجل قصاص فأكره على أن يهضوع دم العمد ففعل قبل بأنه يهضوعه * وإذا أجزأ الكافر على الاسلام
 فأسلم صح اسلامه فان ارتد بعد ذلك يجبر على الاسلام ولا يقتل * وأما ما لا يصح من المكروه من التصرفات * إذا أكره الرجل أن يزوج ابنته

الصغير من رجل ليس بكفـهـا أو بأقل من مهر مثلها ففعل فان كان النكاح باقـل من مهر مثلها لا ينفذ النكاح الا ان يبلغ مهر مثلها وان لم يكن كفواً الا يصح النكاح * وان كانت المرأة بالغـة فأكـرهـت هي ووليها على النكاح ففعل ان لم يكن الزوج كفواً كان للمرأة أن تردّه وان رضى المرأة كان للولي أن يردّه * وان كان النكاح بغير فاصـر فـللمرأة أن تردّه * فان رضىت للولي أن يردّه قولاً أى حنيفة رحمه الله تعالى خاصة * وعند صاحبه رحمه الله تعالى ليس للولي أن يردّه * وعندهما للولي حق الرد لعدم الكفاة ولو ليس له ولاية الرد ينقصان للمهر * اذا كرهه الرجل أو عيـد قـيداً أو حبس على قتل مسلم ففعل لا يصح الا كراهه وعلى القاتل القصاص في قولهم * فان كرهه يقتل أو تلافى عضو ففعل قال أبو حنيفة * ومحمد رحمه الله تعالى يصح الا كراهه ويجب القصاص على المكره دون المأمور * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يصح الا كراهه ولا يجب القصاص على (٤٨٤) أحد وكان على المكره دية المقتول في ماله في ثلاث سنين * وقال زفر رحمه الله

قاضيخان * رجل قال لرجلين رأيتما هلال رمضان فعبدي حرسه فهدا أنهما قد أبصرا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لم أعتق العبد وأجزت شهادتهما على الصوم كذا في الخبر * رجل قال عبدي هذا حران كان فلان وفلان رأاني أدخل هذه الدار فهدا وقالاً رأيتاه دخل لا تقبل حتى يشهد شاهدان سواهما على رؤيتهما * وفي ثلاثة تقرقنوا رجلاً عداً ثم شهدوا أنه قد عافنا علاناً يجوز ولوشهدا ثنتان منهم أنه عفا عنا وعن هذا فاني أقبل عن هذا الواحد وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الخلاصة * روى الحسن بن زياد في حلف بعن عماليك أن لا يستقرض أبداً فاشهد رجلاً أنهما أقرضاه لا تقبل شهادتهما ولوشهدا أنه طلب ذلك ولم يرضاه فقلت شهادتهما كذا في المحيط * رجل حلف وقال ان استقرضت من فلان دراهم فعبدي حرم عدي فلان عليه القرض فشهد على ذلك أو العبد مع رجل آخر ذكر في النوازل أنه بعض المال للبدعي ولا يقضي بالعق كذا في فتاوى قاضيخان * ولو حلف بعقته أن لا يقرضه ما شهد أنه أقرضه ما أجازت الشهادة كذا في الخلاصة * ولو حلف أن لا يهدم دارهذين أو لا يقطع أيدهما فشهدا على أنه فعل ذلك بهما لم تجز شهادتهما كذا في فتاوى قاضيخان * ولوشهد رجلاً أن هذا أعتق عبده مخي العبد على أحدهما فافقأ عينه والمولى ينكر العتق فلا شيء للجني عليه ولا تقبل شهادتهما كذا في المحيط * رجل ادعى داراً في يد رجل فشهد له شاهدان بها وأن المدعي استأجرهما على بناءه أو غير ذلك مما لا يجب عليه الضمان في ذلك أجازت شهادتهما وان فلاستأجر ناعلى هدمهما فهدمناها لا تقبل شهادتهما للمالك الذي يعضه من قيمة البناء الذي عليه كذا في فتاوى قاضيخان * رجل في يده شاة مريـة بوجـد رجل فقال الذي في يده الشاة للراذع هذه الشاة فذهبها جبار رجل وأدعى أنها شاة اغتصبها منه الذي كانت في يديه وأقام على ذلك شاهدين أحدهما الناجع لم تجز شهادة الناجع كذا في المحيط ولو كان الشاهد شجاعاً لا يقدر على المشي ولا يمكنه الحضور لاداة الشهادة إلا بأكوابيس عنده دابة ولا ما يستكرى به دابة فبعت المشهود له البسمة دابة فركبها لاداة الشهادة لا تبطل شهادته وان لم يكن كذلك وهو يقدر على المشي أو كان يجرد دابة فبعت المشهود له دابة فركبها لا تقبل شهادته في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وان أكل الشاهد طعاماً للمشهود له لا ترد شهادته وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى الجواب في الركب ما كان أماناً للطعام ان لم يكن المشهود له طعاماً للشاهد بل كان عنده طعام فقدمه اليهم وأكلوه لا ترد شهادتهم وان كان هيأ لهم طعاماً فأكوه لا تقبل شهادتهم هذا اذا فعل ذلك لاداة الشهادة فان لم يكن كذلك لكنه جمع الناس للاستمشاد وهيأ لهم طعاماً أو بعت اليهم دواب وآخر جهن من المصفر فكبوا أو أكلوا طعامه اختلفوا فيه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في الركب لا تقبل شهادتهم بعد ذلك وتقبل في أكل الطعام

تعالى الا كرا باطل ويجب القصاص على القاتل وهو المأمور * وقال مالك والشافعي رحمه الله تعالى يقتلان جميعاً * السلطان اذا قال لرجل اقطع يد فلان هذا والاقتلتك وسعه أن يقطع * واذا قطع كان على الامر القصاص في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولا رواية فيما عن أبي يوسف رحمه الله تعالى * ولو قال السلطان لرجل ألق نفسك في هذه النار والاقتلتك ينظر ان كانت النار قد تصومنها وقد لا ينجو وسعه أن يلقى نفسه فيها * وان ألقى فيها ومات كان على الامر القصاص في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية قال يجب القصاص وفي رواية لا يجب * وتجب الدية في ماله وان كانت النار بحيث لا ينجو

من المكن في القاء النفس قليل راحة كان له أن يلقى نفسه فيما قيل بان هذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * وان ألقى نفسه فيها هل كان على الامر القصاص في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجب الدية في حال الامر ولا قصاص ولا يقبل هذا الميت * وان لم يكن له في القاء النفس قليل راحة ولا ينجو منها لا يصح أن يلقى نفسه فان ألقى نفسه فيها فهل يردمه في قولهم * ولو قال السلطان لرجل الق نفسك من شاهق الجبل والاقتلتك فان لم يكن له في الالتقاء أدنى راحة لا يصح الالتقاء * فان ألقى فهل يردمه * وان كان له فيه أدنى راحة وسعه ان يلقى نفسه في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان ألقى نفسه فهل تدفنه على عاقلة الامر * وفي قول صاحبه رحمه الله تعالى لا يصح أن يلقى نفسه * فان فعل وملك كان على الامر القصاص وهي فرع مسئلة القصاص بالثقل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ذلك لا يجب القصاص ويوجب الدية وعندهما يوجب وقيل المأمور

كفعل الآخر * ولوا لقاه الآخر عند أبي حنيفة رجه الله تعالى لا يحب القصاص وتجب الدية وعندهما يجب القصاص وعن أبي يوسف رجه الله تعالى في رواية على الآخر دية في ماله فان كان يخاف منه الهلاك ويرجو النجاة فأتى نفسه فهلك كانت الدية على عاقلة الآخر في قولهم لا به كقتال الخطأ * ولو قال السلطان لرجل ألت نفسك في هذا الماء واغتسلك ان كان يعلم أنه لا ينجو لابسعه أن يفعل فان فعل بهدر دمه * وان كان له أذى راحة ونسعه ذلك عند أبي حنيفة رجه الله تعالى وعندهما لا بسعه فان فعل فهلك كانت الدية على عاقلة الآخر في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى كالوا لقاه الآخر بنفسه * وقال أبو يوسف رجه الله تعالى دية على الآخر في ماله ولو قصاص وقال محمد رجه الله تعالى عليه القصاص وعن أبي يوسف رجه الله تعالى في رواية مثل قول محمد رجه الله تعالى * وإذا أكره على شراء شيء من الأشياء أو بيع أو بيعه بقتل أو تلف عضو أو قيد أو حبس فباع واشترى ان باع مكرها وسلم (٤٨٥) طائعا جاز البيع عندنا * ولوا كره

على هبة أو صدقة ان وهب مكرها أو تصدق وسلم طائعا كان باطلا وان باع مكرها وسلم مكرها لا يجوز البيع وبملكه المشتري اذا قبض عندنا حق لو أعققه بنفسه اعتاقه * وكذا لو تصرف المشتري تصرفا لا يحتمل النقص بنفسه تصرفه وكان عليه قيمة المبيع * ولو أجاز البائع البيع بعد زوال الإكراه أو المبيع قائم صحت إجازته * ولو تصرف المشتري تصرفا لا يحتمل النقص ثم

أجاز البائع البيع لا تصح إجازته وبضمن المشتري قيمته * ولو كان المشتري مكرها دون البائع فهلك المشتري عند المشتري ان هلك من غير تعد بهلك أمانته * ولو كان البائع مكرها والمشتري غير مكره فقال المشتري بعد القبض نقضت البيع لا يصح نقضه * وان نقض قبل القبض صح نقضه * ولو كان المشتري مكرها والبائع غير مكره

وقال محمد رجه الله لا تقبل فيه ما الفتوى على قول أبي يوسف رجه الله تعالى لان العادة جرت بذلك فيما بين الناس خصوصاً في النكحة فانهم يذلون السكر والجلاب ونشرون الدراهم ولو كان ذلك فحقا في الشهادة لما فعلوا ذلك كذا في فتاوى قاضيان * رجل لا يحسن الدعوى والنصومة فأمر القاضي رجلين ليعلمه الدعوى والنصومة ثم شهدا على ذلك الدعوى جازت شهادتهما ان كانا عدلين ولا بأس بذلك على القاضي بل هو جائز فبين لا يقدر على النصومة ولا يحسن الدعوى خصوصاً على قول أبي يوسف رجه الله تعالى كذا في الظهيرة * نص في الخلاصة شهادة الجند لا يبرأ لا تقبل ان كانوا يحصون وان كانوا لا يحصون تقبل نص في الصيرفية في حد الإحصاء مائة ومادونه وما زاد عليه فهو لا لا يحصون كذا في جواهر الإخلاص * ذكر محمد رجه الله تعالى في الزيارات لو أن سريه رجعت الى دار الاسلام بأسارى وقالت الاسارى نحن من أهل الاسلام أو من أهل النعمة أخذناه ولا في دار الاسلام وقالت السرية أخذناهم في دار الحرب كان القول قول الاسارى فان قامت السرية بينة على دعواهم ان كان الشهود من التجار جازت شهادتهم وان كانوا من السرية لا تقبل ولو كانت المسئلة على هذا الوجه في الجند فشهد بعض الجند بذلك جازت شهادتهم لان السرية قوم يحصون فكانت شهادة بعض الشهادته على حق نفسه وأما الجلبش فجمع عظيم فلا يعبر عنهم منا ضمن الشهادة هكذا في فتاوى قاضيان * والله أعلم

الباب الخامس فيما يتعلق بالحدود وفي الشهادة على المحدثين

لا بد من ذكر الحدود كذا في الخلاصة * انا كانت الشهادة ببعضها عقار لا يحتاج الى بيان الحدود كذا في الأخيرة * اذا ذكر الشهود ثلاثة وقيلت شهادتهم كذا في المحيط في الفصل السابع من كتاب أدب القاضي ما لم يكن العقار مشهوراً فاشهد الشهود على الحدود الثلاثة وقالوا لا نعرف الرابع جازت شهادتهم استحساناً وبقيض المدعي ويعمل الحد الثالث بمحاذاة الحد الاول كذا في فتاوى قاضيان * اذا دعى أرضاً مثله وذكر حدين لا غير والحدود ذكر واحد من غير نص الدعوى والشهادة كذا في المحيط * لو ذكر الحدود اربعة ولكن أحد الحدود في محله ولا يضر هو والترك سواء ولو غلط الشاهد في أحد الحدود لا تقبل هكذا ذكر الصدر الشهيد رجه الله تعالى في أدب القاضي مطلقاً وذكر شمس الأئمة الحوافي رجه الله تعالى أنه لا تقبل عند البعض وتقبل عند البعض قال رجه الله تعالى والفتوى على ما أورده الصدر الشهيد أنه لا تقبل كذا في الخلاصة * وانما ثبت غلط الشاهد في ذلك باقرار الشاهد في قد غلط في ذلك أمالوا المدعي عليه أن الشاهد قد غلط في الحدود وفي بعضها لا تستمع دعواه ولوا قام البينة على

فلكل واحد منهما حق الفسخ قبل القبض وبعد القبض يكون الفسخ الى المشتري دون البائع * ولو باع مكرها فبعضه المشتري وباعه من غيره ووافقت عليه العقود للبائع أن يفسخ فان أجاز واحد من العقود جازت العقود كلها ما قبله وما بعده * ولو أعتق المشتري لا يخرق إجازة البائع جاز العتق على الذي أعتق قبض أو لم يقبض * وان أجاز البائع البيع الاول بعد ذلك لا تصح إجازته * وكان له الخيار ان شاء ضمن المشتري الاول وان شاء ضمن غيره فان ضمن المشتري الاول جازت الساعات كلها وان ضمن غيره يجوز كل بيع بعد ذلك وبطل كل بيع كان قبله * ولو أكره السلطان رجلاً على الشراء والقبض ودفع الثمن بالبائع غير مكره فله المشتري المتكرر وقبضه أعقبه أو دبره أو كانت أمة فوطئها أو قبلها بدمية * كان جازت للشراء * ولو أن المشتري اشترى ولم يقبض حتى أعقته البائع نفذت مقبوضه وبطل البيع وان أعقته المشتري قبل القبض نفذت اعاقته استحساناً * ولو أعققه ما قبل القبض كان اعاقته البائع أولى * ولو كان البائع مكرها والمشتري غير مكره لا يصح اعاقته المشتري

قبل القبض و يصح بعد القبض فان أجاز البائع بعد ما عتقه المشتري بنقد البيع ولا ينفذ العتق قبل القبض ولو كان البائع والمشتري جميعا مكروهين فان أجاز البيع بغير كراه جاز وان أجاز أحدهما بطل خياره وبقي خيار الآخر ولو أكره على بيع جازيته ولم يسم أحدا فباعتها من أنسار كان فاسدا * ولو أكره على البيع فوجب جازيه ولو أكره على هبة جازيته لعبد الله فوجبها لعبد الله وزيد بارت الهبة في حصة زيد وبطلت في حصة عبد الله * رجل أكره على شراء جارية بعشرة آلاف درهم وقبضها ألف فاشترها بأكثر من عشرة آلاف أو أكره صاحب الجارية على بيعها بألف وقبضها عشرة آلاف فباعها بأقل من ألف جاز استحسانا وهو قول علماء نازرهم الله تعالى ولا يجوز رقباسا وهو قول زفر رحمه الله تعالى * ولو أكره على بيع جارية بألف درهم فباعها بدينار قيمتها ألف درهم فسد البيع في قول علماء نازرهم الله تعالى وجاز في قول زفر رحمه الله تعالى * ولو أكره (٤٨٦) على البيع بألف درهم فباعها بعرض أو حيوان قيمته ألف درهم أو أكره على أن يقر

بألف درهم فأقر بمائة دينار قيمتها ألف درهم فنقد البيع والاقرار في قولهم * ولو أكره على البيع بألف درهم فباع بألفي درهم جاز يبيع الكل لانه يخالف المكروه لفظا وقصدا * ولو أكره الرجل على أن يقر لفلان بألف درهم فأقر بمائة درهم لا يصح استحسانا ولا يابزمه المال * ولو أقر بألفي درهم أو بألف وخمسمائة لم يمتنع الزيادة على ما كان مكروها ولا يابزمه قدما كان مكروها فيه * ولو أكره على أن يقر لفلان هذا أو لفلان الغائب بألف درهم فأقر فان حضر الغائب وأدعى الشركة في المال المتقر به فالأقرار باطل في قولهم * وان تنكر شركة الحاضر الذي كان الأكره لاحله كان الأقرار باطلا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى * وقال محمد رحمه الله تعالى يصح في حصة الغائب * ولو أكره

ذلك لا تسمع بينته هكذا حكى فتوى الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي والشيخ الامام الاوزجندى رحمه الله تعالى وكذلك لو ادعى المدعي عليه اقرار المدعي بلفظ الشاهد في الحد لا يسمع دعواه وحكي عن شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه قال اذا أخطأ الشاهد في بعض الحدود ثم تدارك وأعاد الشهادة أو أصاب في ذلك قبلت شهادته عند ما كان التوفيق سواء تدارك في ذلك المجلس أو في مجلس آخر وتفسر اماكن التوفيق أنه قال كان صاحب الحد لا لآلئانه باع داره من فلان ونحن ما علمناه أو يقول كان صاحب الحد ما قلنا لآلئانه سمي بعد ذلك بهذا الاسم ونحن ما علمناه وعلى هذا كذا في المحيط * شهد شهود على رجل بعد دودو بينوا الحدود ودوز كرهوا قالوا اننا نعرف على الحقيقة والمشهود به في بعض القرى فالتمس للمدعي عليه من القاضى أن يأمر الشهود بالخروج إلى ذلك حتى يعينوا الحدود ويبينوا الحدود وقال القاضى لا يلزم الشهود ذلك هو الصحيح كذا في النخبة * انشاهد الشهود رجل بدار وقالوا نعرف الدار ونقف على حدودها اذا مشينا اليها لكننا لا نعرف أسماء الحدود فان القاضى يقبل ذلك منها اذا عدلوا ويعتصم بالمدعى والمدعى عليه وأمين له ليقف الشهود على الحدود بحضور أمضى القاضى فاذا وقفوا عليها وقالوا هذه حدود الدار التي شهدنا بها هذا المدعى يرجعون إلى القاضى فيشهد الامينان أنهم واقفون على الدار وشهدا بأسماء الحدود فحينئذ يقضى القاضى بالدار التي شهدا بها ابتداءها وكذا هذا في القرى والحواشي وجميع الضاعات كذا في الفصول العبادية * وهذا أظهر هكذا في المحيط * ولو شهد أن الدار التي في بلدة كذا في محله فلان تلاصق دار فلان بدار فلان وهي في يد فلان المدعى عليه هذا هو الدار لكن لا تعرف حدودها ولا تقف عليها فقال المدعى القاضى أنا أتلك شهودا آخرين يعرفون حدود هذه الدار أو يشاهدون شهودا أن حدودها كذا وكذا اخلف جواب هذه المسئلة في النسخ ذكر في بعضها أن القاضى يقبل ذلك ويحكم بها للمدعى وذكر في بعضها أنه لا يقبل ولا يحكم بها للمدعى وكذا القرى والضاعات والحواشي وجميع العقارات على هذا كذا في الظهيرية * ذكر ظهير الدين المرغيناني هذه المسئلة في شروطه وقال اختلف الروايات في هذه المسئلة ولا يظهر أنها تفصل لان تحمل الشهادة غالباً يكون على هذا الوجه فإنه اذا شهد البائع على البيع في البلدة والارض أو الكرم في السواد فالظاهر أن الشهود لا يعرفون حدود المبيع لكن يسموا كذا الحدود فيشهدون على تلك الحدود المذكورة في البيع وان كانوا لا يعلمون الحدود على الحقيقة كذا في الفصول العبادية * وهو الاصح كذا في القتبة * وهو الصحيح كذا في النخبة * وان لم يأت المدعى بشاهدين يشهدان على أن الدار المدعى بها على تلك الحدود فطلب من القاضى أن يثبت اليه أمينين من أمثاله إلى الدار حتى يعرفان

السلطان رجلاً أن يقطع بديل يقطع ثم قطع رجله أو يهدأ الاخرى بغير كراه قلت من ذلك كله قال أبو حنيفة حدودها ومحمد رحمه الله تعالى يقتل الا حرم والمأمور جميعا * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا قصاص على أحد وتجب الدية عليهم في مالهما * ولو أكره الرجل هبة نصف داره فوهب كلها لا تجوز زالة به استحسانا * وكذا لو أكره على بيع نصف داره فباع الكل لا يجوز وغشنا استحسانا * ولو أكره على أن يبرئ من الدين نفعل لا يصح البراءة * ولو أكره على أن يخرج الكميل بالنفس أو بالمال من الكفالة لا يصح ذلك لان هذا مما يتعلق بالرضا فانه لو قال للكفل أخرجتك عن الكفالة فقال الكفيل لا يخرج لم يصح خارجا عن الكفالة * ولو أكره الشفيع على أن يسكت عن طلب الشفعة فسكت لا تطل شفيعته * ولو أكره ليقرب حدة أو قصاص فأقر كان مطلا * ولو أكره ليقرب نصب أو تلف الوديعة فأقر لا يصح اقراره * ولو أكره القاضى رجلاً ليقرب بالسرقه أو يقتل رجل عمدا أو قطع بديل عمدا

فأقر بالسرقه أو يقطع يده أو يقتله فطعت يده أو قتل ان كان المرموصا بالصلح مع وفاه فانه يقتض من القاضي وان كان منه بالسرقه والقطع والقتل التماس يقتض من القاضي ولا يقتض استحسانا * وإذا كره الرجل على أن يودع ماله عند فلان أو كره المودع على الأخذ صح الإبداع ويكون أمانة عند الأخذ * وإن كره القاضى على القبض لدفه ماله إلا أمر المكره فقبضها وضاعت يد القاضى ان قال القاضى قبضتها حتى أدفعها إلى الأمر المكره كما مر في فقه داخلى فى الضمان * وإن قال قبضتها حتى أدفعها إلى مالكها كانت أمانة عنده لو تافت لاضمان عليه ويكون القول قوله فى ذلك * وكذا القول فى الهبة إذا كره الواهب على الهبة وأكره الموهوب على القبض فلف المالك عند الموهوب له كان القول قول الموهوب له * وإذا أكرهت المرأة لتقبل من زوجها تطلقه بألف فقبلت يقع تطلقه رجعية ولا يلزمها المال كالصغيرة أو المجنونة إذا اختلعت من زوجها بحال يقع الطلاق (٤٨٧) ولا يلزمها المال ثم ينظر ان كان

الطلع بلفظة لا يخلع يكون الطلاق بائنا وان كان بلفظة الطلاق بعد الدخول يكون رجعيًا فلأن المرأة أجازت الطلاق بعد ذلك بالمال الذى أكرهت عليه صح اجازته فى قول أبى حنيفة رحمه تعالى وبهذا المال ويصير الطلاق بائنا * وفى قول محمد رحمه الله تعالى الاجازة باطلة والطلاق رجعي * وعن أبى يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان فى رواية كما قال محمد رحمه الله تعالى وفى رواية كما قال أبى حنيفة رحمه الله تعالى وهذا بناء على أن الرجل اذا طلق امرأته رجعيًا جعله بائنا يصير بائنا عند أبى حنيفة وأبى يوسف رجعيًا الله تعالى وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يصير * ولو جعله ثلاثا يصير ثلاثا فى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى وفى قوله لا يصير * ولو قال لامرأته أنت طالق على ألف درهم على أن

حدودها أو أسماء جيرانها أجابها القاضى الى ذلك فإذا بعثهما وتعرفان كانت حدود الدار أو أسماء جيرانها توافق تلك الحدود التى ذكرها الشهود وأخبر الأمانة القاضى بذلك فضى القاضى بالدار الذى بينهما حتى يثبتهم كذا فى المحيط * هذا كله اذا تم تكين الدار مشهورة فان كانت مشهورة باسم رجل نحو دار عمرو بن حرب بالكوفة ودار زهير بالبصرة وهبها لهما اثنان ولم يذكر الحدود لا تقبل شهادتهما فى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى وتقبل فى قول صاحبيه والضبعة اذا كانت مشهورة فقهى على هذا الخلاف أيضا كذا فى فتاوى فاضيلان * ولو قال الشهود نحن نشهد أن الدار التى فى كورة كذا فى محله كذا تاصلى مسجد كذا ملك هذا المدعى وحقه ولكنا نعلم أسماء الجيران فقال المدعى أنا آتى بشاهدين يشهدان على الحدود فان القاضى لا يلتفت الى هذا كذا فى الفصول العبادية * الشهود اذا لم يعرفوا الحدود سألوا الثقات وفسروا عندلها كم تقبل شهودا على اقرار المدعى عليه بالدار وفسروا الحدود عندهم عند أنفسهم ولا يذكرون اقرار المدعى عليه بالحدود تقبل كذا فى الوجيز للكردرى * ولو قال أحد حدودها زريق أرض ميان دهمى لا تحصل المعرفة بهذا كذا فى الخلاصة * لان ميان دهمى مجموع جهالة متعاشرة فالأرض التى غاب أربابها أو مات أربابها ولا وارث لها تسمى ميان دهمى وكذلك الأرض التى تركت لرحى الهواب ولم تدخل تحت القسمة تسمى ميان دهمى وكذلك الأرض التى تركت اليد ونسبه يكتبه كذا فى الخلاصة * ولو قال أحد حدودها زريق أرض ومنه فلان قبل القسمة قبل تقبل والاصح خلافه * ولو قال زريق أرض الوقف لابد من ذكر المصروف كذا فى الوجيز للكردرى * ولو قال زريق أرض الملكة بين اسم أم الملكة ونسبه ان كان الاميرائين كذا فى الخلاصة * رجلان شهدا على رجل أنه نقض حائط فلان ان ذكر احدود الحائط وبينما الطول والعرض جازت شهادتهما * وان لم يذكر كراجه قال رضى الله عنه وعندى لابدن أن يذكرا أنه من المدر أو من الخشب ويناموضه كذا فى فتاوى فاضيلان * قال اذا كان رجل باب فى دار رجل فأراد أن يمر فى داره من ذلك الباب فغده صاحب الدار فصاحب الباب هو المدعى الطريق فى داره لغيره فله إثباته بالبينه ورب الدار منكر فاقول قوله مع عينه ويقض الباب لا يستحق شيئا فان قام البينة أنه كان يمر فى داره من هذا الباب لم يستحق المدعى شيئا إلا أن يشهدوا أن له طريقا ما فخذنا الثابت بالبينة كالناب باقرار الخصم وان لم يجدوا الطريق ولم يسموا أذرع العرض والطول بعد أن يقولوا ان له طريقا فخذ هذه الدار من هذا الباب الى باب الدار فالتشاهدة مقبولة ومن أعياها بنار حرمهم الله تعالى من يقول تأويله اذا شهدوا على اقرار الخصم بذلك فالجواب لا تمنع

بالنار ثلاثة أيام فقلت يقع الطلاق ولها الخيارات فى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى * ولو شرط النكاح الزوج لم يكن له الخيار فى قولهم * وإذا كره الرجل امرأته بضرب متلف تصالح من الصدق أو تبرئه كانا كراهها لايصح صلحها ولا يبرأها فى قول أبى يوسف ومحمد رجعيًا الله تعالى لان عندهما يتحقق الاكرام من غير السلطان فى أى مكان بقدر الظالم على تحقيق ما هدده * وعند أبى حنيفة رحمه الله تعالى يتحقق الاكرام من غير السلطان فى الفاو وروا القرى ليليا كانا ونهارا وفى المصر يتحقق فى الليل ولا يتحقق فى النهار * وإن كره الزوج امرأته وهددها بالطلاق أو بالتزوج عليها أو بالتسرى لا يكون كراهها * وإن كره الرجل على أن يقر بالمال قال بعضهم اذا كرهه وهدده بما يخاف منه الضرر بالبين يكون كراهها لم يذكروا كراهها الله تعالى فى ذلك حدا * قالوا هو مفقوض ان رأى الحاكم ما الضرب بسوط واحد أو بحبس يوم أو قيد يوم لا يكون كراهها فى الاقرار بان * رجل أكره على أن يجمع امرأته فى رمضان نهارا

أولاً كل أو شرب بفعل لا كفارة عليه وعليه القضاء * ولو أظفر الرجل متعمداً في رمضان بغيرا كراه ثم أكرهه السلطان على السفر في ذلك اليوم روى ابن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه تنسقط عنه الكفارة * وإذا أظفر المتكبر مباشرة ما أكره عليه هل يرجع بذلك على المتكبر فهو على قسمين في قسم يرجع وفي قسم لا يرجع * أما القسم الأول إذا أكره ليطبق امرأته قبل الدخول بها فطلق بضع الطلاق ويرجع بنصف المهر على المتكبر إن كان المهر مسمى وبالمنفعة إن لم يكن المهر مسمى * وكذا لو أكره ليقفل فلان بمال فافقر وأخذ فسلان منه المال فغاب المقر له بحيث لا يقدر عليه ومات مملوكا كان للكره أن يرجع بذلك على المتكبر * وكذا لو أكره على أن يملك مال الغير أو تلفه وضمن كان له أن يرجع على المتكبر * وكذا لو أكره ليقطع يده بنفسه أو يعيد قتل أو يهاجم فبه تلف عوف ففعل كان للكره أن يرجع على المتكبر بالدية فيما لا يجب فيه القصاص (٤٨٨) * وبالقصاص فيما يجب فيه القصاص * وكذا لو أكره على قتل عبده بقتل أو غيره

لا يسعه أن يفعل لأنه مظلوم فلا يظلم غيره وإن فعل كان له أن يرجع بقيمة العبد على المتكبر * وكذا لو أكره على اعتناق عبده فاعتق كان له أن يرجع على المتكبر بقيمة العبد ولو لا يرجع بذلك على العبد ولا سعاية عليه وولاه العبد يكون له * كالأشهاد شاهدان على رجل باعتاق عبده ثم رجعا بعد القضاء بالعتق كان الولاء للمولى دون الشاهدين * ولو كان العبد بين رجلين فأكره أحدهما على اعتناق نصيبه ففعل وهو معسر واختار الشريك الساكت قضيت المتكبر كان للكره أن يرجع على العبد * ولو أكره الرجل أن يبيع عبده ففعل فوجب وسلم فغاب الموهوب له بحيث لا يقدر عليه كان للواهب أن يرجع على المتكبر بقيمة العبد * وكذلك في الصدقة * وكذا الرجل إذا أكره على بيع عبده وتسليمه إلى

بجهة الأقارب فأما إذا شهدوا على البنات لا تقبل شهادتهم والأصح أنها مقبولة ويجعل عرض الباب حكماً فيكون عرض الطريق له بذلك القدر وطوله إلى باب الدار كذا في المبسوط في كتاب الدعوى * وكذلك على هذا إذا كان له ما يفتوح من داره على حائط في زقاق وأنكر أهل الزقاق ذلك وإذا كان لرجل ميزاب في دار رجل فهو على هذا * وكذا النهر إذا كان في أرض رجل فاختلص في ذلك إذا كان الماء جارياً زمان الخصومة فحينئذ القول قول صاحب الماء * وكذلك إذا لم يكن الماء جارياً زمان الخصومة لأنه يعلم أنه كان يجري إلى أرض هذا الرجل قبل ذلك كان القول قول صاحب الماء * وكذلك إذا كان الماء جارياً في الميزاب زمان الخصومة فالقول قول صاحب الماء كذا في الظهيرية * فان شهد الشهود أن له مبيعاً ما فهم من الميزاب قبلت الشهادة فان شهدوا أنه لما الطر فو له الماء المطر وان شهدوا أنه لمصب الوضوء فيه فهو لذلك وإن لم يفسر وأشياء من ذلك فالقول قول رب الدار في ذلك للسمع عينه كذا في المبسوط * وذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى عن المتأخرين من أصحابنا أنهم استحسنوا في الميزاب إذا كان تصويب سطح صاحب الميزاب والتصويب قد تم بحصوله حق تسبيل الماء والتصويب للحدود وهو بالفارسية نسيب كذا في الظهيرية * إذا ذكر في الدعوى أو الشهادة أحد حدود الأرض المدعى بأن أرض فلان وفلان في القرية التي فيها الأرض المدعى بأرض كثيرة متفرقة بجمعت الدعوى وجمعت الشهادة وإن كان فيه نوع جهالة إلا أنهم احتملت الضرورة كذا في المحط * إذا شهدوا بملكك أرضاً وبينوا حدودها وقالوا هي بمقدار خمس مكابيل بذرو المدي يدعي ذلك وأما بيان الحدود وأخطا في بيان المقدار فظهور أنه تسع قدر ثلاثة مكابيل بذرو حتى عن شمس الإسلام أبي الحسن السغدري رحمه الله تعالى أنه قال لا تطلع الدعوى والشهادة وأجاب بعض مشايخ زمانه بطلان الدعوى والشهادة وقيل يجب أن تكون المسألة على التفصيل أن شهدوا بحدود الأرض المدعى وأشاروا إليها بقبولهم وأن شهدوا بقبولهم الأرض لا تثبت هذه الشهادة ملكية أرض تسع فيها خمسة مكابيل بذرو وقيل لا تقبل هذه البيعة على كل حال وهو لا يظهر ولا يشبه بالفقه كذا في الفصول العبادية * والله أعلم

باب السادس في الشهادة في الموارث

رجل ادعى أنه وارث فلان الميت وأقام شاهدين فشهدا أنه وارث فلان الميت لا وراث له سواء فإن القاضي يسأله ما عن السبب ولا يقضي قبلي السؤال لاختلاف أسبابها والقضا بالجملة هو متعذر فإن مات الشاهدان أو غابا قبل أن يسألهما لا يقضي بشئ كذا في فتاوى قاضيان * ولو شهدا بانه ابن ابنه أو

المشترى ففعل وغاب المشتري بحيث لا يقدر عليه كان للكره أن يرجع على المتكبر بقيمة عبده * وإذا أكره الرجل أخوه أن يدير عبده ففعل صح التدبير ويرجع بنصف ثمنه التدبير على المتكبر في الحال وإذا مات المولى بعق المدبر ورجع ورثة المولى بثاني قيمته مدبراً على الآخر أيضاً * وأما ما لا يرجع المتكبر فيه بما غمر على المتكبر * منها إذا أكره الرجل أن يهون دم العبد ففعل صح عقوه ولا يرجع على المتكبر * وكذا إذا أكره الرجل أن يتزوج امرأته فتزوجها ودخل بها يجب المهر على الزوج ولا يرجع على المتكبر * ولو تزوج امرأته ودخل بها ثم أكره على طلاقها فطلق كان المهر على الزوج ولا يرجع على المتكبر فإن كان النكاح باكرمين ومثلها بالزمن الزيادة * وكذا المرأة إذا كرهت على النكاح ففعل صح النكاح ولا يرجع على المتكبر * وكذا الرجل إذا أكره على بيع عبده بمثل قيمته ففعل لا يرجع * وكذا إذا أكره على الهبة بعض عبده فوجب وقبض البعض لا يرجع على المتكبر * ولو أكره على قبول الهبة فقبض ففعل لا يرجع

ولوا كراهة جل على قتل مورثه وعيد قتل لا يحرم القاتل عن المرات * وله أن يقتل المكره قصاصاً لمورثه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى * ولو كان المكره مصيباً أو معتوها فلكهما في ألا كراهة حكم العاقل البالغ * ولو كان المكره غلاماً أو معتوها له تسلط كان القاتل هو المكره لا الملبس بالقاتل فتكون الدية على عاقلة المكره في ثلاث سنين * ولوا كراهة الرجل على أن يشتري عبداً نارحهم محرماً منه أو أكره على شراء عبد حاف بعقته من ملكه وقد أكره على أن يشتريه بعشرة آلاف وقيمته ألف درهم فاشتري وقبض العبد يعتق العبد ويجب على المشتري ألف درهم لأنه مضنون عليه بقيته ولا يرجع على المكره لأنه دخل في ملكه مثل ماوجب عليه من البذل فلا يرجع كما لو قال أن تزوجت امرأة فهي طالق فأكره على أن يتزوج امرأة بجهرمثلها جازاً لنكاح وتطلق وإلها نصف المهر ولا يرجع بذلك على المكره * ولوا كراهة الرجل على أن يقول كل مخلوق أملكه فيما استقبل فهو حر (٤٨٩). فقال ذلك ثم ملك عبداً وتلق ولا يرجع

أخوه أو وحده أو وجدته أو مولاهم ترد بـ لا بيان ، وذا بيان بقوله في الأولى بالإنابة وارثه وفي الآخر بالإسبة وأمه
أولاً بسببه وألامه ووارثه . وفي الحد أولاً بسببه وأبو أمه وفي الحد ثانياً بماله وفي المولى معتقته أو معتقته
ووارثه لان لم يوارث غيره كذافي الكفاي * وكذا لو شهد بأنه عمه أو ابن عمه لا يجوز زحني نسبوا الميت
والوارث حتى يلتصقا إلى أب واحد وينشأن عنه أو ابن عمه لا يسببه وألامه ولا يسببه وأمهم وأرثه كذا
في خزائن الفتاوى * وفي الشهادة بأنه ابنه أو بنته أو أمه أو أخته لا يحتاج إلى قوله ووارثه كذا في الكفاي *
وعليه الفتوى كذا في الخلاصة * ولا يشترط ذكر كرام الميت حتى لو شهد أنه جده أو أبوه بسببه ووارثه ولم
يسمعوا الميت تقبل بدون ذكر كرام الميت كذا في الوجيز للكردي * اذا شهد الشاهدان أن فلانا أعنت
هذا الميت وأن هذا الرجل عصبة الذي أعنت لا تقبل شهادتهما ما لم ينساب العصبه بأنه ابن الذي أعنت
أو أباها أو أخوها أو أمهاتهن ذلك كذا في المحيط * اذا شهد الشهود دوراة رجل وينتسب سبها لهم يزبدوا
عليه فالشهادة مقبولة إلا أنها القاضى لا يدفع المال إلى المشهود له الحال بل يتلوم زمانا لجواز أن يظهر وارث
آخر ليت مزاحم للمشهود له أو مقدم عليه هكذا في النخبة * اذا شهد أبو وارثته وينتسب سبها وقالوا
لا نعلم له وارثا فهدا الشهادة مقبولة ويدفع القاضي المال إليه للحال بل غير تلوم وقوله لا نعلم له وارثا
سوى هذا ليس من صلب الشهادة بل هو لاسقاط مؤنة التلوم عن القاضي كذا في المحيط * ولو قالوا
لا وارث غيري قبل استحصاءنا وجل على العلم كذا في الحاوي * ولو قالوا لا وارث له بأرض كذا تقبل عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لما هكدا في الوجيز للكردي * ثم الشهود اذا شهدوا على ورثة شخص
وينتسب سبها وهذا الشخص بمن يستحق جميع المال ولا يصير مجموعا بغیره كالابن والابنة والاب قالوا
لا نعلم له وارثا غيرة فالقاضي يدفع جميع المال إليمن غير تلوم كذا في المحيط * فاذا شهدوا بأنه ابن
يزيد وعلى هذا فالقاضي لا يدفع جميع المال إليه للحال بل يتلوم زمانا بغيره في غالب رأى القاضي أنه لو كان
معه وارث آخر لظهر في هذه المدة هكذا في النخبة * اذا شهد أنه زوجها أو شبه هذا أمها وزوجته
لا نعلم له وارثا غيرة فدعى إلى الزوج النصف وإلى المرأة ربع * أما اذا شهد أنه زوجها أو شهد أمها وزوجته
ولم يزيد على هذا فجعل على أن قبل التلوم لا يدفع اليه أكثر النصيبين وأما اذا تلوم زمانا لم يظهر وارث آخر
قال محمد رحمه الله تعالى في دعوى الأصل ان القاضي يدفع اليه أكثر النصيبين أن كان زوجا يدفع اليه
النصف وان كانت زوجته يدفع اليه الربع * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يدفع اليه أقل النصيبين ان كان
زوجا لربع وان كانت زوجته الثلث والطحاوي في مختصره ذكر قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى مع أبي
يوسف رحمه الله تعالى واختلاف ذكر قوله محمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط * شهد رجلان لرجل

(٦٤ - فتاوى ثالث) المكره بشئ **يؤولو** كرهه على أن يظهر امرأته ففعل كان مظاهراً • وكذا لو أكرهه على الإيالة ففعل صح الإيالة **يؤولو** كرهه على الطلاق طلق وقع الطلاق فان كان أكرهه على التكفير بعد ذلك من الظاهر ففعل فان كانت قيمة العبد مثل قيمة عبد وسط لا يرجع على المكره بشئ • وإن كانت قيمته أكثر من قيمة الوسط بضعن المكره ما زاد على قيمة الوسط والله أعلم • **فصل فيما يجلب للكره** أن يفعل وما لا يجلب • ومسائل هذا الفصل على أربعة أقسام • أحدها أن يكون الإقدام على الفعل أولى من تركه وبالترك بصراً • ثانياً كالوأكرهه أهل الحرب والصلح والغالب الذي هو غير متأول على كل • ثالثة وألمح خنزيراً وشرب خمر وقال له لتفعلن هذا أو لا تقتلك أو قطع يدك أو ذنباك أو ضربك مائة سوط فامتنع عن ذلك ولم يفعل حتى قتل من علمه أنه لو امتنع عن ذلك قتل يكون آتما • وإن كان لا يعلم أنه يقتل بسعه أن يفعل قالو حوت أن لا يكون آتما • وكذا الرجل إذا كان حوت جوعاً وعاد عليه مئة أو خنزيراً وعوت عطشاً وعادته خمر

فهو على هذين الوجهين * والقسم الثاني ما يكون الامتناع عن ذلك الفعل ما جاورا بالاقدام عليه لا يكون انما وترك اوله * وضورة ذلك اذا اكراهه يقتل أو تلف عضو على أن تكفر بالله تعالى فأتى حتى قتل مع علمه أنه بسبعة اجراء كلمة الكفر اذا كان قلبه مطمئنا بالامان ولا ياتم وهو مخصص في ذلك وان لم يفعل يكون أفضل * ولو كان الاكراه على هذا بقيد أو حبس لابسعة اجراء كلمة الكفر وان كان قلبه مطمئنا بالامان * وأما القسم الثالث ما يكون ما جاورا بترك الفعل والاقدام عليه بصرا نجا * وصورة ذلك اذا قال الأمر لا تقتلن أو لتقتل هذا المسلم أو ترى بهذه المرأة لابسعة أن يفعل فان فعل بصرا نجا لم يكون ما جورا * وأما القسم الرابع أن يكون الاقدام على الفعل والامتناع عن الفعل على السواء فالحال كراه على اتلاف مال الغير ولو قيل له لتسرين هذا الخمر ولنا كان هذه الميتة والا لا تقتل أبالك أو أمك لابسعة (٩٠) أن يشرب ولو شرب لا يحد * ولو قيل له لتكفرن بالله والا لا تقتل هذا الرجل لابسعة اجراء كلمة الكفر وان خاف

القتل على غيره وانما بسبعة ذلك اذا خاف القتل على نفسه أو تلف عضومنه وفي جميع ما ذكرنا انما يتحقق الاكراه اذا كان يعلم يقينا أو يكون في غالب رايه أنه لو لم يفعل ما أمره به أجزى عليه ما هدمه * وان كان في غالب رايه أن ذلك تخوف وتهديد وليس يتحقق لا يكون مكرها * ولو قيل له لتعين عبدك هذمان فلان بألف درهم والا لا تقتل أبالك فاعلم لا يجوز بيعه ويكون مكرها * وعن الحسن بن أبي مالك رحمه الله تعالى اذا قال الحرب لمسلم لودعت الى هذه الحاربة لأتني بهادفت اليك ألف نفس من المسلمين تخلصهم من أمرنا ليجعل لهذا المسلم أن يدفع الحاربة * وعن ابن شعاع رحمه الله تعالى أنه قال لو قال أهل الحرب لنبي من الانبياء عليهم

أنه أخو الميت لابسعة وأمه ووارثه لا تعلمه وارثا غيره فقتل ثم شهدا آخره أن الميت لا تقبل ويضمنان للابن ما أخذ الاخ * ولو شهدا الآخر أنه أخوه لابسعة وأمه ووارثه لا تعلمه وارثا غيره وغروا الاول تقبل ويدخل الثاني مع الاول في الميراث ولا ضمان على الشاهدين الاول ولم يغروا الثاني شيئا شهد شاهدان آخر فلان أخو الميت لابسعة وأمه لا تعلمه وارثا غيره وقضى وشهد آخران للآخر أنه ابنه بنقض القضاء الاول بالوراثة للاول ضرورة فان كان المال قائما في يده دفع الى الابن وان كان هالكا فلا بل الخياران شاهضين الاخ وان شاء ضمن الشاهدين فان ضمن الاخ لا يرجع على أحد وان ضمن الشاهدين رجعا على الاخ كذا في محيط السرخسي * شهد الرجل أنه جد الميت وقضى القاضي بذلك ثم جاء رجل آخر ادعى أنه أبو الميت وأقام البينة بنقضه وهو أحق بالميراث كذا في الخلاصة * ويجعل الجدا بالهنا الذي ادعى الابوة فان قال الاب للقاضي ان هذا الذي أقام البينة أنه جد ليس بأبي فغرم إعادة البينة فانفاضا لا يكفه كذا في المحيط * ولو شهد أن قاضي بلد كذا قضي بأنه وارث الميت ولا وارث له غيره فقتل بانه لا بالنسب بين أولا فلو بين وبرهن اخر ينسب بحجبه أو يشاركه قبل وحجب وأشارك حتى لو بين الاول أنه ابن الميت وبرهن الآخر أنه ابنه فالارث بينهما * ولو برهن الثاني أنه أبو الميت جعل للثاني السدس والباقي للاول ولؤذ كرا الاول أنه جد الميت وبرهن الثاني أنه أبو الميت فالارث للثاني ولؤذ كرا الاول أنه أبو الميت وبرهن الثاني أن الميت جعل للثاني خمسة أصداد الارث والاول السدس ولو برهن الثاني أنه أبو الميت أيضا فالارث للثاني والجواب في المقت كالجواب في الاب ورد بينة الاول على أخته بعد القضاء للثاني الا ان برهن الاول على أن القاضي قضى بانه أبو الميت فكان أولى وبطل نسب الثاني ولو برهن الاول على أخته قبل القضاء للثاني اشتركا في الارث حتى لو مات أحدهما تبين الآخر أبا والجد كفي الولا على هذه الوجوه وان كان الاول معتوها أو صغيرا لا يقدر على البيان جعله القاضي ابنا لو كان ذكرا فان جاء الثاني وبرهن أنه أبو الميت جعل للثاني سدس المال وان برهن أنه أخو الميت يجعله محجوبا بالاول وان كان الاول امرأه جعله بنتا للميت وجعل ابا جميع المال بالقرض والرد فان جاء آخر ادعى أنه أخو الميت بعتبه النصف وان ذكر الثاني أنه ابنه بعتبه الثلثين كذا في الكافي * رجل أقام البينة أنه عم الميت ووارثه لا تعلمه وارثا غيره ثم أقام الآخر البينة أنه أخو الميت ووارثه لا تعلمه وارثا غيره ثم آخر البينة أن ابن الميت لا تعلمه وارثا غيره وأقاموا البينة جميعا فانه بنقض الميراث للابن كذا في محيط السرخسي * اذا مات الرجل فأقام رجل بينة أنه فلان بن فلان الفلاني وأن الميت فلان بن فلان الفلاني حتى التقي إلى أب واحد من قبيلة واحدة وهو عصب الميت ووارثه لا تعلمه وارثا غيره فقتل بالميراث فان جاء آخر بعد ذلك وأقام بينة أنه عصب الميت فان ثبت الثاني مثل

السلام وأخذوا من قتلت بني تركناك وان قلت انما يقتلناك لابسعة سوى أن يقول أن أتاني الله ورسوله * وان ما اتته قالوا الفيرني ان قتل ليس هذا بنبي تركناك وان قلت هو بنو قتلناك له أن يقول ليس بنبي حتى يدفع القتل عن النبي لان في حق النبي ليست بنبي كذب وقول النبي حجة على الخلق فلا يباح الكذب في حق الانبياء أما قول غير النبي ليس بنبي ادس بحجة على الخلق ولذلك يسعه اظهار ذلك كراه * واذا كراه الرجل بوعيد حبس أو ضرب لا يخاف منه تلف عضو على أن يكفر بالله فلهذا فلهذا يكفر بصرا كافر أو بن منه امرأته وان قال كان قلبه مطمئنا بالامان لا يصدق * واذا كراه الرجل على الكفر فقال كذرت بالله وقال نوبت به الخبر عن كفر سابق في الماضي أو كتابين منه امرأته في القضاء * ولو قال كذرت بالله ولم يرده الخبر عن الماضي وانما قصد تحقق الكفرتين منه امرأته فضاء وديانة بصير كافر لأنه يقدر على الخلاص عن الاكراه باجراء كلمة الكفر من غير تحقيق * ولو قال كذرت بالله وقلبه مطمئن بالامان لا تين

منها امر أنه ولو أكره على سب محمد النبي عليه السلام فسب محمد وأخطر بياله محمد وأخروا ما بانت منها امر أنه قضاء * فان لم يرد محمد آخرتين منها امر أنه قضاء ومدينة * وان لم يخطر بياله غير النبي فسب محمد وأقبله مطعون بالايمن لان من امر أنه لانه مكروه * والا كراه في هذه المسائل بوعيد القصد والحسن لا يكون كراهها * وفي السبع الا كراهه بوعيد القصد والحسن يكون كراهها * وكذا في كل غلبك يحتمل الفسخ كالأجارة والهبة وغير ذلك * وكذا لو كان على رجل مال أو كفالة أو حق شفعة فأكرهه بضرب أو قسد أو حبس كانت البرائة باطلة ويكون مكروها * وكذا لو أكره حبس أو قسد حتى يفر على نفسه بجال أو قصاص أو يفر بجد أو نكاح أو طلاق أو عتاق كان الاقرار باطلا * ولو أكره على هذا حبس يوم أو قديم أو ضرب سوط فجميع ذلك يكون جائزا وهذا الكراه لا يتبع جواز شيء من هذه التصرفات والمراد من الضرب الذي يكون كراهها في مثل هذا الضرب الذي يجد منه الالم الشديد لأصل الالم (٤٩١) وأما القصد والحسن الذي يكون

الا كراهه كراهها أن يجي منه الاغتنام البين فالحبس المؤبد والقصد المؤبد يكون كراهها وكذا لو لم يكن مؤبدا ولكن يفتقه كثير ضرر واغتنام شديد فهو بمنزلة المؤبد وإذا أكره السلطان رجلا بوعيد قسد أو حبس على أن يقتل فلا يكون مكروها فان قتل فلا ذلك كان على المأمور القصاص في قولهم * وان أكرهه بوعيد قتل أو تلف عضو يكون كراهها * فان قتل المأمور ذلك الرجل يقتل الا حرقا صا في قول أي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولا يقتل المأمور * ولو قال السلطان لرجل اقطع يد فلان والقتل لك وسعه أن يقطع يد فلان * وإذا قطع كان القصاص على الآخر في قول أي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى

فصل في الاكراه على أحد العتقين

ما أثبتته الاول بأن أثبت أنه فلان بن فلان الفلاني والميت فلان بن فلان الفلاني حتى التقيا إلى أب واحد قبلت بيته الشاني إذا التقيا إلى أب واحد من قبيلة واحدة وان كانا من قبيلتين بان ادعى الاول أن من العرب وادعى الثاني أنه من النجم لا تقبل بيته الثاني وان أثبت الثاني نسباً بعد من الاول بأن أثبت الثاني اثنتان ابن عمه فالقاضي لا يفت إلى بيته وان التقيا إلى أب واحد من قبيلة واحدة أو من قبيلتين وان أثبت الثاني نسباً فوق الاول بأن ادعى الثاني أن الميت ابنه وولد على فراشه وأنه أبوه لا وارث غيره فهذا على وجهين ان ادعى الاب نسبته من القبيلة التي ادعاها هان الم يقل بيته الاب ويقض القضاء الاول في حق الميراث دون النسب حتى يتي الاول بان عمله حتى لو مات هذا الاب يرث الاول منه اذ لم يكن له وارث أقرب منه وان ادعى نسبته من قبيلة أخرى قبلت بيته الاب ويقض القضاء الاول في حق النسب والميراث جميعا كذا في المحيط * اذا ادعى دار في ادعى انسان أنهما ورثهما من أبيه وجاء بشه وشهد بأنها كانت لابيه إلى أن مات وتر كهما ميراثا لانصل له وارثا غيره أو شهدوا بأنها كانت لابيه يوم الموت فالقاضي يقبل هذه الشهادة ويقضي بالدار الذي ادعى وان لم يشهدوا أنه تركهما ميراثا * وكذا اذا شهدوا بأنها كانت فيدأ به إلى أن مات أو شهدوا بأنها كانت فيدأ به يوم الموت فالقاضي يقبل هذه الشهادة ويقضي بالدار الذي وهو ظاهر الرواية وأصح هكذا في النخبة * ولو شهدوا أن أباه مات وهو ساكن في هذه الدار انقبل كذا في المحيط * ولو شهدوا أن أباه مات في هذه الدار أو شهدوا أن أباه كان في هذه الدار حتى مات أو حتى مات فيها انقبل وكذا لو شهدوا أن أباه دخل هذه الدار ومات لا تقبل كذا في فتاوى قاضيان * اذا شهدوا أن أباه مات وهو لا يس هذا القميص أو لا يس هذا الخاتم تقبل هذه الشهادة كذا في المحيط * أطلق محمد رحمه الله تعالى في الجواب في الخاتم وحكى القاضي وأهل البيت عن القضاء الثلاثة أنهم كانوا يصلون ويقولون ان شهدوا أن الخاتم كان في خنصره أو بنصره يوم الموت تقبل الشهادة وان شهدوا أنه كان في السبابة وفي الوسطى أو في الإبهام لا تقبل الشهادة ولكن الأصح أن يجري على إطلاقه كما ذكره محمد رحمه الله تعالى كذا في النخبة * ولو شهدوا أنه مات وهو حامل لهذا الثوب تقبل كذا في المحيط * ولو شهدوا أن أباه مات وهو راكب هذه الدابة قضى بالدار للوارث * ولو شهدوا أن أباه مات وهو فاعده على هذا الفراء أو على هذا السباط أو نائم عليه لا تقبل هذه الشهادة * ولو شهدوا أن أباه مات وهذا الثوب موضوع على رأسه ولم يشهدوا أنه حامل له لا تقبل هذه الشهادة ولا يقضي للوارث كذا في النخبة * ولو شهدوا أنه كان هو الواضع على رأسه يوم الموت تقبل هكذا في محيط السرخسي * والاصل في جنس هذه المسائل أن الشهود اذا شهدوا على فعل من المورث في العين عنده موته فهذا على وجهين اما أن يشهدوا بفعل هو دليل اليد أو بفعل ليس هو دليل اليد

رجل أكره رجلا بوعيد قتل أو تلف عضو أو قسد أو حبس على أن يطلق امرأته التي لم يدخل بها أو يعق بعمده ففعل المكروه أحد ما عزم المكروه الاقل من قبلة العبد ومن نصف مهر المطلقة أي ما كان أقل يرجع المأمور على الاكراه بذلك لان المأمور كان يتخلص عن أكثر الضررين بالتزام الاقل فلا يرجع على الاكراه بالزيادة * وان كان الزوج دخل بها لا يجب على الاكراه * اما اذا أطلق فلانه لم يجب عليه بالطلاق شيء لم يكن * وأما اذا اعتق فلا نه كان يتخلص عن الاعتاق بالتزام ما لا يجب فيه شيء لم يكن فكأن محتار في الاعتاق ولو أكرهه أن يكفر بالله تعالى أو يقتل هذا المسلم بوعيد قتل أو تلف عضو وقتل المسلم في القياس يقتل المأمور وفي الاستحسان لا يقتل ويجب الدية في ماله في ثلاث سنين اذ لم يعلم المأمور أنه برخص له في اجراء كلمة الكفر اذا كان قلبه مطمئنا بالايمن * وان علم بالرخصة اخلفوا فيه * قال بعضهم يقتل المأمور فصا * وقال بعضهم لا يقتل لان اجراء كلمة الكفر رخصة وليس بمباح ولهذا الوجه حتى قتل كن شهيدا * ولو أكره على أكل

ميتة أو لحم خنزير أو قتل مسلم فقتل المسلم بقتل المأمور وقصاصا لان كل الميتة مباح عند الضرورة وليس برخصة ولهذا وصبر حتى قتل ولم يأكل الميتة يكون أثمًا وأخذ بدمه * ولو أكره على أن يقتل مسلماً أو يزي في رأسه أن يفعل أحدهما لان قتل المسلم والزنا لا يباح عند الضرورة فان زنى حد باسوا ولا يحد استحسنه عليه مهرها * وان قتل المسلم بقتل الآخر لان كل واحد منهما حرام فلا يصح من أن يكون مكرها * ولو كان الاكراه في هذه المسائل بوعيد حدس أو قيدا أو حلق لحية لا يكون اكراها فان قتل المسلم بقتل القاتل قصاصا ولا يقتل الا عمر لعدم الاكراه بل يعز * ولو أكرهت المرأة على الزنا بقيدا أو حسن لاحد عليها لانها وان لم تكن مكرهه فلا أقل من الشبهة * ولو أكره الرجل على أن يقتل فلانا المسلم أو يتلف مال الغير كان له أن لا يأخذ مال الغير ولا يتلفه سواء كان ذلك المال أقل من الدية أو أكثر لان اتلاف مال الغير مرخص وليس (٤٩٢) مباح * ولهذا الواضطر حالة المحضه وأراد أن يأخذ مال الغير فرفع صاحبه ولم يأخذ

فألقى هودليل اليد في التقلبات فعل لا يصور شبهة بدون النقل كاللبس والحمل أو فعل يحصل عادة للقل كل كروب في الدواب وفي غير التقلبات دليل اليد فعل يوجد من الملاك في الغالب كالسكنى في الدور فهذا النوع من الفعل اذا قامت البينة على وجوده من المورث في العين عند موته يقضى بالمدى للمدى والذي ليس بدليل اليد في التقلبات فعل يتأق بدون النقل ولا يحصل في الغالب للقل كاللبس والتمزق في الدار فهذا النوع من الفعل اذا قامت الشهادة على وجوده من المورث في العين عند موته لا يقضى بالعين للمدى كذا في الحيط * اذا شهدوا أنها كانت ملك أسية وأن أباه كان يسكن هذه الدار أو عليها فان جز والميراث فقلوا مات وتركهاميراثه قبلت شهادتهم ويقضى له في قولهم وان يجوزوا الاقبال في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وتقبل في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر وان شهدوا على اقرار المدعى عليه بشئ من ذلك يكون اقرارا منه بالمال للمدى ويؤمر بالتسليم اليه كذا في فتاوى فاضلنا * لو شهد الشهود أنها كانت لبيه ولم يجوزوا والميراث الى المدعى فالقاضي لا يقبل هذه الشهادة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أولا كذا في الحيط ولو شهدوا أنها كانت لبيه مات فيها فعلى هذا الخلاف كذا في الفصول العبادية * ولو شهدوا أنها ليه لم يقبلوا مات وتركهاميراثه منهم من قال هذا ايضا على الخلاف ومنهم قال هذه الاقبال بالاجماع وهو اختيار الفضلي رحمه الله تعالى وهو الاصح كذا في الخلاصة في كتاب الدعوى في الفصل العاشر * وهكذا في الفصول العبادية ما دام رجل قاقام وارثه بنية على دار أنها كانت لبيه أعارها أو أجرها أو أودعها الذي في يده فاته يأخذها ولا يكلف البينة على أنه مات وتركهاميراثه كذا في الكافي اذا شهد شاهدان أن فلانا مات وترك هذه الدار ميراثا لفلان ابنه هذا أولا يعلمون له وارثا غيره ولم يدركوا فلان الميت فشهادتهم باطلة كذا في الميسر * هذا اذا كان نسبا المدعى معروف من الميت وان لم يكن نسبه معروفاته فشهدوا أنه ابن فلان بن فلان بن فلان الميت وأن فلانا الميت ترك هذه الدار ميراثه ولم يدركوا الميت لم يدركوا الفصل ههنا وذكر في المنتقى أجيز شهادتهم في النسب أو بطلها في الميراث كذا في الحيط * لو شهدوا على دار في يد رجل أنها كانت لفلان بن فلان هذا الذي وخطه وقد أدركوا الجدو المدعى يدعى أنها كانت لبيه فان جزوا والميراث بان شهدوا أنها كانت لجد هذا المدعى فلان مات وتركهاميراثا لابي هذا المدعى ثم مات الاب وتركهاميراثا لالهذا المدعى تقبل الشهادته يقضى بالدار للمدعى وان لم يجوزوا والميراث فان لم يعلم تقدم موت الجد على موت الاب لا يقضى بالدار للمدعى بالاجماع وان علم فكذلك الجواب عند أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف أولا وبعض

حتى مات لا يأنم * فان قتل ذلك المسلم ولم يتلف مال الغير يقتل القاتل لان اتلاف مال الغير مرخص وقتل المسلم ليس عرخص وان أتل مال الغير يرضن الاثر * ولو أكره بوعيد القتل على الخلاق أو العتاق فلم يفعل حتى قتل لا يأنم لانه لو صبر على القتل ولم يتلف مال نفسه يكون شهيدا فلا ن لا يأنم اذا امتنع عن ابطال ملك النكاح على المرأة كان أولى والله أعلم

فصل في التلجئة

التلجئة على ثلاثة أوجه أحدها التلجئة في نفس البيع * صورته أن يقول الرجل لغيره في أريد أن أبيع منك عبدي هذا في الظاهر لاسر أخافه ولا يكون ذلك يعاق الحقيقة فقال فلان نعم وأشهد على مقالة تلك ثم

باعه في مجلس آخر بالف درهم وتصادق على ما كان بينهما من الموضة كان البيع باطلا وهو بيع مشايخنا أمازل * ذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب الاقار من الاصل أن هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقولنا وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية أن البيع جائز هذا اذا تصادق على أن البيع بينهما كان على تلك الموضة فان ادعى أحدهما أن البيع كان تلجئة وأنكر الاخر لا يقبل قول من يدعي التلجئة ويستحق الاخر وان أقام مدعى التلجئة البينة على ما دعى قبلت بيته * ولو تصادق على أن البيع كان تلجئة ثم أجاز البيع بعد ذلك صححت الاجازة كالويناهاه لا ثم جعلها مجدا بصير جدا وان أجاز أحدهما لا تصح اجازته * واذا أكرهت المرأة على قبول الخلع فقبلت ثم رضيت ان كان الخلع بلفظة الخلع لا يزمها المال والطلاق بائن وان كان بلفظة الطلاق على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى بصير بائنا ولا يزمها المال اذا رضيت * وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يكون رجعا ولا يزمها

المال * وفي بيع التينة اذا قبض المشتري العبد المشتري واعقبه لا يجوز اعاقته * وليس هذا كبيع المكره فان المشتري هناك اذا عاقبه بعد القبض يتخذ اعاقته لان بيع التينة هزل * وذكر في الاقرار من الاصل ان بيع الهال باطل وبيع المكره فاسد * هذا اذا كانت التينة في نفس البيع * فان كانت في الثمن وصورة ان يتقاضي السران الثمن ألف درهم وباع في الظاهر بأني درهم خال بمحمد رحمه الله تعالى الثمن عن السر ولم يذكر فيه خلافا * وروى المصنف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان الثمن في العلانية * ولو اتفق في السر ان يكون الثمن ألف درهم واشتد على ذلك ثم باع في الظاهر بما ذكرنا قال محمد رحمه الله تعالى في اقياس سبط البيع وفي الاحتسان يجوز عاقبة دينار * ولو اتفقا ان يقر ببيع لم يكن فاقرا ثم اجاز لا يجوز والله أعلم * كتاب الوصايا * اذا اراد الرجل ان يوصي وله اولاد صغار عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ان ترك المال لا اولاد يكون أفضل * ولو كان الاولاد (٤٩٣) كانوا المال قليل قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا ينبغي له

ان يوصي * وان كان المال كثيرا والورثة أغنياء يبدأ بالواجبات فان لم يكن عليه شيء من الواجبات يبدأ بالقرابة فان كانوا أغنياء فبالخيران

فصل فيما يكون وصية وفيما لا يكون

مرضى أو صحيح كتب يده كتاب وصية وقال للشهود اشهدوا بعائنه ولم يقرأ عليهم الكتاب قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا يجوز لهم ان يشهدوا بذلك في قول علماء المتقدمين الا ان يقرأ عليهم الكتاب أو يقرأ عليه * وقال نصير رحمه الله تعالى يجوز لهم ان يشهدوا * وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا كتب الرجل وصية يده ثم قال اشهدوا على بما في هذا الكتاب فهو جائز استحسانا

مباختيارهم الله تعالى قالوا في هذا المسئلة لا تقبل الشهادة بلا خلاف * ولولهم داعي اقرأني البذل ههنا المار كانت لحد هذا الذي لم يجوزوا المراث فان القاضي يقضي بالدار الذي اذ لم يكن له وارث آخر هكذا في الذخيرة * اذ شهدوا ان هذه الدار تجوز هذا الذي لم يقرروا كانت لحدته فان جروا المراث تقبل ويقضي بالدار الذي * وان لم يجوزوا المراث فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لا تقبل * وأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر فمما اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه بعضهم قالوا تقبل ومنهم من قال لا تقبل ولا يقضي بالدار الذي أيضا كذا في المحيط * قال في كتاب الاقضية دار في يد رجل أقام أحد البنين أن ابنته اشتهر بها منه ألف درهم وقدمات أبي والبايع بمحمد ذلك فاني لأكله البنين أن اياه مات وتر كهاميرا ثانيا ولكن أسأله البنين أنهم لا يعلون له وارثا غيره فان أقامها أمره بدفع الدار اليه كذا في الذخيرة * ولو كانت الدار في يد غيره بايع كاف كما كذا في محيط السرخسي * قال في الاصل دار في يد رجل جاء ابن أخى صاحب البدو أقام بنته أن هذه الدار كانت لحدته مات وتر كهاميرا ثانياً به وبين عمه هذا الذي الدار في يده نصفين ثم مات أبوهم ترك نصيبهم ثاله فالقاضي يقبل هذه البنين ويقضي بالدار بين المدعي وبين عمه نصفين فان لم يقض القاضي بين ابن أخى حتى أقام بنته أن أخاه وهو أبو هذا الذي مات قبل موت الجد وورث الحد منه السدس ثم مات الجد وصار جميع الدار ميراثا لى فلهذا المسئلة على وجهين الأول أن لا يكون في يد ابن أخى من تركه أبيه وفي هذا الوجه بنته ابن الأخ أولى والوجه الثاني أن لا يكون في يد ابن أخى من ميراث أبيه وباني المسئلة بمجالها وفي هذا الوجه ميراث الحد كله للميراث الأخ كله لان الاخر يجعل كأنهم ما ماتا كذا في المحيط * اذا كانت الدار في يد رجل وابن أخيه فادعى كل واحد أن أمه مات وتر كهاميرا ثاله لا وارث له غيره قضى ما بينهما نصفين فان قال الم كاتب بين أبي وأخى نصفين وصدقه ابن الأخ الا أن الم قال مات أخى قبل موت الجد وصار النصف الذي لا بين الجد وبينك أسداسا ثم مات الجد فورثت السدس منه وقال ابن الأخ مات الحد الأول وصار الذي للجد بينك وبين أبي نصفين ثم مات أبي فورثت ذلك منه فان لم تقم له ما ولا أحدهما بنته يحلف كل واحد على دعوى صاحبه فان حلفا قرأوا وصارا لجال بعد الحلف كالحال قبله وقبل الحلف كانت الدار بينهما نصفين وان حلف أحدهما وتكلى الاخر يقضي للعالم بما تنكلى له صاحبه وان أقام البنين أحدهما قضى له بما شهدت له بنته وان أقام جميعا البنين قضى بالدار بينهما نصفين كذا في الذخيرة * رجلان أقام كل واحد منهما بنته على دار في يد رجل أنما كانت لاسه مات وتر كهاميرا ثاله لا يعلون له وارثا غيره وأحد هذين الرجلين ابن أخى ذي السدس وارث له غيره فلم ترك البنين حتى مات الذي عليه فصارت الدار في يد ابن أخيه ولم يوص الى أحد ثم ركب البنين جميعا فالقاضي يقضي ما بينهما

* وان كتبها غيره وقال هو اشهد واعلى بما في هذا الكتاب لم يجوز * قال نصير رحمه الله تعالى كتب على بن أحد وصية وكنا عنده فحضر هناك عدول فقرأ عليهم وكتبوا شاهدتهم ثم دخل جماعة من المشايخ فأمروهم بأن يكتبوا شاهدتهم ولم يقرأ عليهم * وعن أبي نصر المدائني رحمه الله تعالى مريض اشهد على كتاب الوصية من غير ان يقرأ على الشهود قال لا يسمع للشهود ان يشهدوا حتى يقرأ هو على الشهود أو يقرأوا عليه وكذلك كتاب الاقرار * وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا كتب الرجل صكبا يحفظ يده اقرارا بحال أو وصية ثم قال اشهد عليكم ابن غير ان يقرأها أو يقرأ عليه وعلك ان تشهد * ويجب على كل من شهد ان يحفظ فلا يشهد على صك لم يقرأ أو يقرأ عليه فان فعل ذلك كان لجهله ولقلة علمه في أمر الدين وذلك لا يجوز في البتة * ولو أوصى رجل ان ما وجد مكتوبا من وصية والى ولم يكن نفذتها فنقضها أو أقر بذلك على نفسه اقرارا في مرضه فالواهد اوصية ان صدقة الورثة صح تصديقهم وان كذبوه كان ذلك من الثلث ولا يكون

ذلك من جميع المال بخلاف الدين لانه لا طالب له الا الله تعالى فكان حكمه حكم الزكاة والكفارة * رجل قال ثلث مالي وقف ولم يزد على هذا قال أو نصرت رجعه الله تعالى ان كان ماله نقدا فهذا القول باطل بخبره قوله هذه الدراهم وان كان ماله ضياعا يصير وقفعا على الفقراء * ولو أن مريضا قال أخرجوا أنفاسي مالي أو قال أخرجوا ألف درهم ولم يزد على هذا ومات قال الفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى ان قال ذلك في ذكر الرخصة جاز ويصرف الى الفقراء * وإذا قرئ صل الرخصة على رجل فقيل له أهو هكذا فأنشأ برأسه ثم لا يجوز ذلك * وكذا إذا امتنع عن الكلام لاجل المرض وهو يقدر على الكلام وأنشأ برأسه لا يجوز ذلك * وليس هذا الاخرس لأن الاخرس لا يرجي منه الكلام * وأما الذي اعقل لسبب المرض فانه يرجي منه الكلام فلا يجعل اشارة بخبره العبارة * ولوقيل للمريض أو صبي قال ثلث مالي ولم يزد على هذا قال الفقيه أبو بكر (٤٩٤) رحمه الله تعالى ان كان هذا على أثر السؤال يصرف ثلث ماله الى الفقراء *

وعن محمد بن سلمة رحمه الله تعالى أنه أطلق الجواب وقال يصرف الى الفقراء ولم يفصل تفصيلا * وعن محمد بن مقاتل رحمه الله تعالى رجل أوصى بأن يعطى الناس ألف درهم قال الوصية باطلة * ولو قال تصدقوا بألف درهم فهو جائز ويصرف الى الفقراء * وروى هشام عن محمد بن محمد رحمه الله تعالى رجل قال ثلث مالي لله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هي باطلة * كذا قال لعبد الله بن محمد رحمه الله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هي باطلة * كذا قال لعبد الله بن محمد رحمه الله تعالى الوصية جائزة ويصرف الى وجوه البر * وفي مسئلة العتق ان أراد به العتق عتق وان أراد به الصدقة بالمعنى تصدق به وان أراد به أن كثر الله تعالى لا يزيده شيء * مريض قال بالفارسية صدرم از من بختش كند قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى هي باطلة لان هذا يكون لا لغيا بل فقر اجمعوا ولو قال صدرم از من روان كند كانت الوصية جائزة لان هذا اللفظ يراد به القرية * وقال القاضي الامام علي بن الحسين السعدي رحمه الله تعالى قوله روان كند ليس من لساننا فلا أعرف هذا * رجل أوصى بأن يدفن في داره قال أبو القاسم رحمه الله تعالى هذه الوصية باطلة * ميت دفن في قبره فنقب فيه ميت آخر قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان بليت عظام الاول لم يبق من عظامه شيء يدفن الثاني * وان بقي من عظامه فانه بهال علمه التراب ولا يحرك العظام ويدفن الثاني بجنب الاول وان شاء يجعلوا بينهم ما جاز من الصعيد * ولو أوصى بأن يجعل بعد موته الى موضع كذا يدفن هناك * وبين هناك رباطا من ثلث ماله فأت ولم يجعل الى ذلك الموضع قال أبو القاسم رحمه الله تعالى وصيته بهال باطلة * ولو جعله الوصي بعض ما شق في الجمل انا جعله الوصي بغيران الورثة * وان جعله باذن الورثة لا يضمن * وما يلحق في القبر تحت الميت مثل المضربة ونحوها قال أبو نصر رحمه الله تعالى

نصفين وان صار ابن الاخ اذا ابدوا أو قام الاجنبى البيعة على ابن الاخ ان الدار داره ورثها من أبيه لم تسع ولو ان القاضى زكى شهودا أحدهما بعد موت الم ولم يترك شهودا لا خرفقضى بالدار كما قاله ثم كتب بيعة الا آخر لم يقض له شيء الا اذا أعاد تلك الشهودا وشهدوا آخر فشهدوا أن الدار داره بسبب الارث فحينئذ يقضى بجميع الدار له فان قال الذى قضى بالدار له أولا فى أعيد البيعة أن الدار داره لا يلتفت اليه ولو أقام الاجنبى البيعة فى حياة الم وابن الاخ بعد موته فزكى البيعتان جميعا قضى بالدار بينهما نصفين ولو ان ابن الاخ لم يقم البيعة حتى قضى القاضى بها للاجنبى ثم أقام على الاجنبى قضى بها لابن الاخ ولو أقام ابن الاخ البيعة فى حياة الم والاجنبى بعد موته فزكى البيعتان يقضى بها للاجنبى * ولو أقام كل واحد منهما شاهدا واحدا على الم قبل الم فورثه من ابن الاخ ثم أحضر كل واحد منهما شاهدا آخر فزكى البيعتان يقضى بالدار بينهما نصفين وان قال أحدهما بعد ما قضى بها بينهما أنا أقم البيعة على صاحبي لا يلتفت الى ذلك * ولو أقام كل واحد شاهدا واحدا على الم قبل ما مات الم أقام الاجنبى شاهدا آخر فزكى شاهدا وقضى له بشهادتهما من جابن الاخ يشاهد آخر لا يلتفت الى ذلك فان أعاد ابن الاخ شاهدين على الاجنبى قضى بها لابن الاخ هكذا فى المحيط * رجل نوى قاذى رجلا من ميراثه بدمي كل واحد منهما أن الميت مولاه وأعتقه لا وارث له غيره وأقاما البيعة على ما دعى ولم يوقو العتق وقتا فالمرث بينهما ولو وقوا للعتق وقتا فصاحب الوقت الاول أولى كذا فى الذخيرة * فى نوادر شرع أن يوصى بعتق رجل من ميراثه بدمي كل واحد منهما أن رجلا من أخوان لأب فى يدهما دار أقام أحدهما بيعة أن هذه الدار كانت لأمي مات وترك ميراثا بيني وبين أبي أرباعا ثم مات الأب وترك ذلك الربع بيني وبينك وأقام الاخر بيعة أن هذه الدار كانت لأمي مات وترك ميراثا بيني وبينك قال أحمد البيعة التى ادى ثلثة أرباع الدار لنفسه وأقبل بيعة الاخر كذا فى المحيط * والله أعلم

الباب السابع فى الاختلاف بين الدعوى والشهادة والتناقض بينهما وفيما يكون كذا بالشهود وما لا يكون

الشهادة وان وقعت الدعوى قبلت والا فلا كذا فى الكثر * ثم المعترفى بالاتفاق بين الشهادة والدعوى هو الاتفاق فى المعنى ولا عبرة للفظ حتى لو ادعى الغصب وشهد بالاقرار بالغصب تقبل هكذا فى غاية البيان شرح الهداية * والموافقة اما المطابقة أو كون المشهود به أقل من المدعى به بخلاف ما إذا كان أكثر كذا فى فتح القدير * (وفى هذا الباب فصول) *

رحمه الله تعالى هي باطلة لان هذا يكون لا لغيا بل فقر اجمعوا ولو قال صدرم از من روان كند كانت الوصية جائزة لان هذا اللفظ يراد به القرية * وقال القاضي الامام علي بن الحسين السعدي رحمه الله تعالى قوله روان كند ليس من لساننا فلا أعرف هذا * رجل أوصى بأن يدفن في داره قال أبو القاسم رحمه الله تعالى هذه الوصية باطلة * ميت دفن في قبره فنقب فيه ميت آخر قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان بليت عظام الاول لم يبق من عظامه شيء يدفن الثاني * وان بقي من عظامه فانه بهال علمه التراب ولا يحرك العظام ويدفن الثاني بجنب الاول وان شاء يجعلوا بينهم ما جاز من الصعيد * ولو أوصى بأن يجعل بعد موته الى موضع كذا يدفن هناك * وبين هناك رباطا من ثلث ماله فأت ولم يجعل الى ذلك الموضع قال أبو القاسم رحمه الله تعالى وصيته بهال باطلة * ولو جعله الوصي بعض ما شق في الجمل انا جعله الوصي بغيران الورثة * وان جعله باذن الورثة لا يضمن * وما يلحق في القبر تحت الميت مثل المضربة ونحوها قال أبو نصر رحمه الله تعالى

قد أوصيت لفلان بآلف درهم وأوصيت أن تفلان في مالى آلف درهم قال محمد رحمه الله تعالى آلف الأولى وصية والأخرى إقرار * ولو قال أوصيت بأن له آلف فى مالى فهو إقرار * ولو قال قد أوصيت له بآلف فى مالى كانت وصية * رجل قال فى محبته أو مرضه ان حدث بى حدث ففلان كذا عني أنى يوسف رحمه الله تعالى أنه قال سمعت أحنفه رضي الله عنه يقول ان هذه وصية والحدث عند الموت ان يقل حدث الموت وكذا لو قال لفلان آلف درهم من ثمنى فهو وصية وان يذكر فيها الموت ولو قال لفلان آلف درهم من مالى أو من نصف مالى أو من ربع مالى فهو باطل قال فى محبته أو مرضه الا ان يكون ذلك عند ذكرا وصية * رجل قال فى مرضه أوصيت لفلان كذا أو فلان كذا أو جعلت

الفصل الأول فيما يكون المذني به ديناً * اذا ادعى الفلأوخمسائة فشهدوا بخمسائة بقضى بخمسائة من غير دعوى التوفيق * وكذا لو ادعى الفلأوشهدوا بخمسائة كذا في فتاوى قاضيان * اذا ادعى على رجل خمسمائة وشهد له الشهود بألف درهم لا تقبل شهادتهم الا اذا وفق فقال كان لي عليه ألف درهم الا انه قضاني خمسمائة أو أرى أنها مالهم يعلم الشهود بذلك فتقبل * ويقضى بالخمسمائة ولا يحتاج الى اقامة البينة على التوفيق كذا في المحيط * ولو ادعى خمسمائة فشهد له الشهود بألف فقال الطالب انما لي عليه خمسمائة وقد كانت ائتافاً قبضت منها خمسمائة وصل الكلام أو فصل فشهادتهما بالخمسمائة جائزة * ولو قال لي يكن لي الا خمسمائة طلعت شهادتهما كذا في فتاوى قاضيان * اذا ادعى الغريم أن صاحب المال أرى أم أو حله وجابهم وشهدوا على آخر اقرار صاحب المال بالاستيفاء فان القاضي يسأل الغريم عن البراءة والتقليل ان كانت بالاستقاط أو الاستيفاء فان قال كانت بالاستيفاء قفلت وان قال كانت بالاستقاط لا تقبل وان شكت ذكر محمد درجة الله تعالى في الاصل أنه لا يجبر على البين لكن لا تقبل شهادتهم ما لم يوفق كذا في ذخيرة * لو ادعى الغريم الايفاء فشهد أن صاحب المال أرى أجازت والقاضي يقضى بالبراءة من غير سؤال * ويكون الثابت بقضاء القاضي براءة الغريم بالاستقاط لا البراءة بالاستيفاء حتى لو كان الغريم كفيسلاً فقل بأمه المكفول عنه فادعى الايفاء فشهد الشهود بالبراءة كان لصاحب المال أن يرجع دينه على الاصل ولا يكون للكفيل على الرجوع على المكفول عنه شيء * هكذا في فتاوى قاضيان * ولو ادعى الايفاء فشهدوا بالبراءة أو الصدقة أو النحلة أو الاحلال أو ادعى الهبة أو الصدقة أو النحلة أو الاحلال فشهدوا بالاستيفاء لا تقبل * هكذا في محيط السرخسي * ذكر في المتن رجلان شهدا أن لهذا على هذا ألف درهم فداقضى منهما مائة * وقال الطالب لم اقتض منه شيئاً قال أو حصة أو أبو يوسف رجعها الله تعالى يقضى بألف ويجعل مقتضيا المائة كذا في فتاوى قاضيان * في العين اذا شهد الرجلان على آخر بألف درهم وشهدا أنه قضاء خمسمائة وقال الطالب لي عليه ألف وما قضاني شيئاً والشهود صدقوا في الشهادة على الالف وأوهما في الشهادة على القضاء فتقبل شهادتهما ان عدلاً * وقال في شهادتهم بالالف حق وبالقضاء باطل وزور ولا تقبل شهادتهما لانه نسبهما الى القسق كذا في المحيط * لو شهدا أن لهذا على هذا الف درهم ولكنه قد أبرأ منها وقال المذني ما أبرأه وقال الشهود عليه ما كانه على شيء ولا أبرأني من شيء * قال اذ لم يدع شهادتهما على البراءة قبضت عليه بالالف كذا في فتاوى قاضيان * لو شهدا على رجل بألف درهم والمذني يدعي ذلك وشهدا أيضاً للمذني عليه على المذني عانة دينار والمذني ينكر ذلك قبلت شهادتهما كذا في ذخيرة * ادعى على آخر أنه أبرأه منه وقبض مال الاجارة فقلت وانقضت

ربيع داري صدقة لفلان قال محمد رحمه الله تعالى أحذر هذا على وجه الوصية. ولو قال في مرضه الذي مات فماتت في مرضي هذه فلا نة لأمة مرة. وما كان في يده ما نتي فهو عليه اصدقة قال أرى ذلك جائزاً على وجه الصدقة ولهما ما كان في يده أو مات وعليه البينة أن هذا كان في يده أو مات وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى مريض قال أعطوا فلانا وصية كذا أو قال أعطوا بعملي أو قال أعطوا ثلثي فهو جائز لأن الثلث محل الوصية. وأن قال الربع أو النجس أو شيئاً آخر ما خلا الثلث لا يكون وصية إلا أن يكون ذكر الوصية أو الموات. وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى مريض قال فيما أوصى تصدق على فلان بداري ووهبت لفلان عدى فلانا وصدقت لفلان كذا من مالي قال أما الصدقة والدية فلا يجوزني منهما فهو على الصدقة والدية. فإن قبض الموهوب له والمتصدق عليه جائز من الثلث وأما قوله جعلت فهو وصية لا يشترط فيها القبض والإقرار

فصل في نفي تجوز وصيته ونفي لا تجوز وصيته

عندنا إذا لم يكن مرأهاقا وكذا إذا كان مرأهاقا * ولا تجوز وصية العبد والمدبر وأهل ولاد المكاتب مات عن وفاء أو غير وفاء * ومعنى البعض كذا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه بمنزلة المكاتب عنده والجنون بمنزلة الصبي * ووصية الحر العاقل رجل كان أو امرأة جازئة * ووصية الذي عاقر به السلوان وأهل الذمة فهو العتق والصدقات في قولهم جازئة * وإن أوصى الذي عاقر به أهل الذمة دون أهل الاسلام فهو الوصية ببناء البعثة والكنيسة والسراج فهما جازي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول صاحبه رجهما الله تعالى * والذي إذا بنى بعثة في حياته ثم مات تكون ميراثا عنه * ولا تجوز وصية الصبي المحجور الذي بلغ غير رشيد قياسا وتجوز استحسانا * ووصية ابن السبيل الذي غاب عن ماله جازئة * ولا تجوز الوصية للوارث عندنا إلا أن يصحها الورثة * ولو أوصى لوارثه ولا جني صح في حصة الاجنبي ويتوقف في حصة الوارث على (٤٩٦) اجازة الورثة أن أجازوا جاز وأن لم يجبروا بطل * ولا تعتبر اجازتهم في حياة الموصي

حتى كان لهم الرجوع بعد ذلك * ولو أوصى لآخيه وهو غير وارث ثم مات الموصي وأخوه بذلك صار وارثا بطلت وصيته عنده * وكذلك أوصى لاجنبيه ثم تزوجها ثم مات لآمنه الوصية إلا باجازة الورثة * ولو أوصى لآخيه وهو عبدا أو كافرا ثم أسلم أو عتق ثم مات الموصي لآمنه وصيته ولو أوصى لقاتله أن أجازت الورثة جاز والافلا في قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى * وقال أبو يوسف وفرض رجهما الله تعالى لا يجوز أن أجازت الورثة * ولو كان القاتل صبيًا أو مجنونًا جازت له الوصية وأن لم تجز الورثة * ولو أوصى لقاتله وليس له وارث سوى القاتل جازت الوصية في قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى ولا تجوز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * ولو أوصى لمكاتب قاتله أو لم يدبر قاتله أو لأم

الاجازة تجوز وتطلب مال الاجارة فشهد الشهود أن لا أقرت قبض مال الاجارة قبل وإن لم يشهدوا على عقد الاجارة كذا في الخلاصة * شاهدان شهد الرجل بالف درهم من ثمن جارية فقال المشهود له أنه قد أتتهما هذه الشهادتين الذي علم من ثمن جارية ثم اتفقا قالوا تأويل المسئلة اذ شهدوا على اقرار المذني عليه بالالف من ثمن الجارية فالمسئلة مخفوفة أنه إذا ادعى على آخر ألف درهم من ثمن مائة فقضى حنيفة بسبب السلم مستحبعا لشرائطه وشهد الشهود أن المذني عليه ألف من ثمن مائة فقضى حنيفة ولم يزدوا على هذا فقد قيل لا تقبل شهادتهما وقيل ينبغي أن تقبل والاول أصح كذا في النخوة * ادعى قرض على رجل وشهدوا أن المذني دفع اليه عشرة دراهم ولم يقر ولا قبض المذني عليه ويكون القول قول ذي اليد في قبض بجهة الامانة فان ادعى أنه قبض بجهة القرض يحتاج الى اقامة البينة على القرض كذا في خزانة المفتين * لو ادعى دينارًا وشهدوا أن المذني دفع الدينار الى المذني عليه لا تقبل هذه الشهادة كذا في الفصول العمادية * ادعى القرض وشهدوا على اقراره بالمال تقبل من غير بيان السبب ولو ادعى عشرة دراهم قرضًا وشهدوا بهذا اللفظ وأراد (دادني است) لا يثبت القرض ولو قال (دادني است) بسبب القرض تقبل كذا في خزانة المفتين * اذا ادعى رجل على رجل دينارًا ولم بين السبب فشهد الشهود بالسبب جازت شهادتهم كذا في فتاوى قاضيان * ذكر في شهادات الحبيب اذا ادعى الدين بسبب القرض وما أشبه ذلك وشهدوا بالدين المطلق كان شمس الاسلام لا يجوز جدي رجه الله تعالى بقول لا تقبل هذه الشهادة وذكر في فتاوى قاضيان والصحيح أنها تقبل وفي شهادات الحبيب ايضا اذا ادعى أن القرض له خمسمائة من ثمن عبد اشتراه مني وقبضه وخمسمائة من ثمن جارية اشتراه مني وقبضه وشهدوا بخمسمائة مطلقا تقبل الشهادة على الخمسمائة وذكر السبب ليس بشرط قال في هذه المسئلة تنصص على أن في دعوى الدين بسبب اذ شهدوا له مطلقا تقبل وذكر السبب ليس بشرط وبه كان يفتي ظهر الدين المرغبات كذا في الفصول العمادية * والله أعلم

والدلالة لا تجوز الا باجازة الورثة * ولا تجوز وصية المسلم للرجل ولا وصية المسلم بغيره * ولو أوصى لآخيه أو لآمنه ثلث ماله ثم مات الموصي لم يقبل موت الموصي بطلت وصيته * ولو أوصى لفلان ولفلان أحدهما مات وقت الوصية ذكر في الاصل أن جميع الوصية تكون للمسي منهما * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال ان لم يعلم الموصي بموت من كان للمسي نصف الوصية وتبطل الوصية في النصف * وإن علم بموت من كان جميع الوصية للمسي * ولو أوصى لرجلين ثلث ماله ثم مات أحدهما قبل موت الموصي بقي نصف الوصية للمسي منها ما يعود النصف الى ورثة الموصي * ولو أوصى مسلم لغيري مستأمن ثلث ماله ذكر في الاصل أنه يجوز * وقيل هذا قول محمد رحمه الله تعالى وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية لا تجوز هذه الوصية * وإن لم يكن الحري مستأمنًا لا تجوز في قولهم * وفي بعض الروايات لا تجوز الوصية للحري مستأمنًا كان أو لم يكن * اجازة الورثة أو لم تجز * ولو أوصى رجل بثلث ماله لآخيه وهو وارثه ثم ولد للموصي ابن ثم مات الموصي

الذي

صحّت الوصية • ولو أوصى لأمرأته بثلاث ماله ثم أبانها ثلاث أو بواحدة وانقضت عدتها ثم مات الموصى صحّت الوصية لها • ولو أوصى لابن وارثه جاز • وكذا لو أوصى لمكاتب نفسه أو لأم ولد نفسه أو لولد بر نفسه جاز لكل استحسانا • ولو أوصى لبعده القرن أو لأمته القنة ثم مات جازت الوصية في قولهم إلا أن عند أبي حنيفة رجاءه تعالى في الوصية للقرن يعقّق القرن ثلثه مجانا ويجب عليه ثلثا قيمته لو ثلث ماله من سائر التركة فيقاصان ويترادفان الفضل • وعند صاحبيه رجما الله تعالى يعقّق العبد كله وتصرف الوصية أو لا إلى العتق فإن فضل من الثلث شيء كان الفضل للبعده • ويجوز الوصية لولد قاتله وإن علاه • وكذلك الولد قاتله أو سفلا ومكاتب حولا • وعبيدهم ومدرّبهم • ولو أوصى لأخوته الثلاث المتفرقين وله ابن جازت الوصية لهم بالسوية أثلاثا لأنهم لا يرثون مع الابن وإن كان له بنت جازت الوصية للأخ والأخ لا يرث الوصية للأخ • ولو أوصى للأخ والأخت مع البنت وإن لم يكن له ابن ولا بنت كانت الوصية كلها للأخ (٩٧) •

أموال الأخ لأموالها ميراثه • وأما مات المرأة وتركت زوجها وأوصت بنصف ماله لاجني كان للاجني نصف ماله بالزوج ثلث المال والسدس لبيت المال لان الاجني يأخذ ثلث المال أولا بلا منازعة يبقى ثلثا المال فيأخذ الزوج نصف ما بقي وهو الثلث يبقى ثلث المال فيأخذ الاجني تمام وصيته وهو السدس يبقى السدس فيكون لبيت المال • ولو أوصت لقاتلها خفف ما لها ثم مات وتركت زوجها يأخذ الزوج نصف ماله لان الميراث مقدم على الوصية للقاتل ثم يأخذ القاتل نصف المال ولا شيء لبيت المال • ولو أوصت المرأة بنصف ماله لزوجها ولم توص وصية أخرى كان جميع ماله للزوج والنصف يحكم الميراث والنصف يحكم الوصية • وكذا لو أوصت لزوجها بأحد عبيدها بينه فان الزوج

الذي شهد به اليهود أو تدعيه بسبب آخر إن قال أذعبي هذا السبب فالقاضي يقبل شهادة شهوده ويقضى له بالمال وإن قال أذعبي بسبب آخر وقال لأذعبي هذا السبب فالقاضي لا يقبل شهادة شهوده كذا في الحنفية ولو ادعى ملكا مطلقا وشهدوا على الملك بسبب ثم شهدوا على الملك المطلق لا تقبل شهادتهم • ولو شهدوا على الملك المطلق ثم شهدوا على الملك بسبب تقبل شهادتهم كذا في الفصول العمادية • لو ادعى النتائج وشهدوا على الملك المطلق تقبل • ولو ادعى الملك المطلق وشهدوا على النتائج لا تقبل كذا في خزانة المفتين • إذا ادعى أول الملك في الدية بالنتائج وشهد له الشهود أنها له اشتراها من ذي اليد لا تقبل شهادتهم إلا أن يوفق فيقول تحت في ملكي الآن فيعتاقه ثم اشتريته منه فلم يدع الترفيق على هذا الوجه لا تقبل شهادتهم كذا في الظهيرية • إذا ادعى ملكا مطلقا وشهدوا أنه ورثه من أبيه أو أنه اشتراه من فلان وفلان فملكه ولم يقولوا أنه ملكه في الحال تقبل هذه الشهادة ويقضى بالعين للذي • ولكن للقاضي أن يسأل الشهود وهل يعلمون أنه خرج من ملكه كذا في الفصول العمادية • لو ادعى أنه له ورثه من أبيه وجاء به شهود فشهدوا أنه له ولأخيه الغائب ميراث عن أبيه جازت شهادتهم كذا في فتاوى قاضيان • في المتقى ادعى ملكا مطلقا ثم رآه وقال قبضه مني منذ شهر وشهدوا على مطلق الملك بلا تاريخ لا تقبل وعلى العكس تقبل كذا في المختار • ودعى الملك الأثر كدعى الملك المطلق كذا في الوجيز للكردي والخلاصة • ولو ادعى دارا في رجل أنه له منذ سنة فشهد الشهود أنهم له منذ عشر من سنة بطلت شهادتهم فلو ادعى الذي في يد رجل أنه له ملكه وأن صاحب اليد قبضه باغبر حق منذ شهر وشهد له بالقبض مطلقا لا تقبل شهادتهم • وكذا إذا ادعى الذي القبض مطلقا وشهد له بالقبض منذ شهر إلا إذا وُفق • وقال أردت من المطلق القبض من ذلك الوقت الذي شهد به الشهود فحينئذ تقبل • وقيل تقبل في هذا من غير يوفيق كذا في الفصول العمادية • ادعى أنه قبض من مالي كذا قبضت موجه بالرد وشهد أنه قبضه ولم يشهد أنه قبض قبضا موجه بالرد تقبل في أصل القبض فيبصره كذا في البصر الرائق تقلا عن جامع الفصولين • وكذا لو شهدا على إقراره بالقبض تقبل • هكذا في خزانة المفتين • ادعى أنه قبض من مالي كذا ادعى قبضا باغبر حق وشهد شهوده أنه قبضه بجهة الرابقت شهادتهم كذا في الفصول العمادية • ولو ادعى القبض فشهدوا على القبض بجهة الرابقت لا تقبل • ادعى أنك قبضت من مالي جلا باغبر حق وذكر قيمته وشهد الشهود أن هذا الذي هو ذاك بالقبض جلا من فلان غير المتقى تقبل هذه الشهادة حتى يجرى على الاحتياط كذا في خزانة المفتين • ولو شهد أن فلانا هادعا غصب عبده ولكن قدرته عليه بعد ذلك غفلت عنه لم يرد له وقال المصنوب منه

(٦٣ - فتاوى ثالث) يأخذ العبدان جميعا أحدهما يحكم الميراث والاخر يحكم الوصية • وأما مات الزوج وترك امرأته ليس له وارث غيرهما وأوصى لاجني بجميع ماله لأمرأته بجميع ماله يأخذ الاجني ثلث المال بلا منازعة وللأمرأة ربع ما بقي وهو السدس يحكم الميراث يبقى نصف المال بينها وبين الاجني نصفين • ولأن امرأته ماتت وأوصت بجميع ماله لزوجها وليس لها وارث سواء أوصت بجميع ماله لاجني أو أوصت لكل واحد منهما بنصف المال يأخذ الاجني أولا ثلث المال بلا منازعة يبقى ثلثا المال للزوج نصف ذلك لان الوصية بقدر الثلث للاجني مقدم على الميراث يبقى ثلث المال يكون ذلك بين الزوجين ولا يجزي ولا لاجني وثلثه الزوج • مسلم أوصى بأن تجعل أرضه مقبرة للسلمين أو خانا للبارة أو سقاية للعامة أو أوصى بأن تصرف إلى أفكاف موق السلمين أو يحضر قبرهم فالوصية باطلة في قول أبي حنيفة رجاءه الله تعالى • وفي قول محمد رحمه الله تعالى جازية • ولو أوصى ثلث ماله لأجدوه عين

السجدة أول بعين فهي باطلة في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * وهي جائزة في قول محمد رحمه الله تعالى * ولوأوصى بأن ينفق ثلثه على المسجد جاز في قولهم * ولوأوصى بثلث ماله لبيت المقدس قال جاز ذلك وينفق على عمارة بيت المقدس وفي سراجهم ونحو ذلك * قالوا هذا دليل على أنه يجوز أن ينفق من وقف المسجد على قتاديله وسراجهم وأن يشتري بذلك الزيت والنقط للقتاديل في رمضان * ولوأوصى بعده يخدم المسجد ويؤذن فيه جاز ويكون كسبه لوارث الموصي * ولوأوصى بثلث ماله لأعمال الرلا يصر في الثلث في بناء السجن لأن إصلاح السجن وعمارة يكون على السلطان * ولوأوصى بأن يبيع عنه من ثلث ماله فانه يبيع عنه من منزله * ولوأوصى بأن يبيع عنه بمائة وثلاث ماله خسون فانه يبيع عنه من حيث يبلغ * ولوأوصى أن يعق عنه بمائة درهم نسمة وثلث ماله خسون لا يعق عنه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وفي قول صاحبيه (٤٩٨) رحمه الله تعالى يشتري عبداً بثلث ماله ويعتق عنه * ولوأوصى بأن يغزى

عنه في سبيل الله فانه يعطى نفقة الغزو رحمه الله لا ينفقها على نفسه في ذهابه ورجوعه وحال مقامه في الثغر ولا ينفق منه شيئاً على أهله فان فضل شيء ردد ذلك على الورثة * وينبغي أن يغزو عنه من منزل الموصي وهي كالوصية بالحيج فان كان الذي يغزو عنه غنياً جاز * ويجوز للموصي أن يغزو عنه * وكذلك لابن الموصي * ويجوز للسلطان أن يوصى لقضاء العنصرية لأن الوصية لقضاءهم ليست بعصية * بخلاف بناء البيعة فان ذلك بعصية فمن أعان على نائها يكون آثماً * ولوأوصى بأن يؤجر أرضه من فلان سنة بكذا جاز فان كان في الأجر محاباة كانت المحاباة من الثلث * ولوأوصى بأن ينفق ثلثه على المسجد جاز ويصرف إلى عمارة وسراج * ولوأوصى أن ينفق لسراج المسجد لا يجوز في قول أبي

لم يرد على * وانما مات عند الغاصب وقال المشهود عليه ما عصبته ولا رددته عليه وما كان من هذا شيء أبا القاضي قال ضمنه القيمة هكذا في الظهيرة * وكذا لو شهد أنه عصبه عبداً وأن مولاه قتله عند الغاصب وقال المصوب منه ما قتله ولكنه قد عصبه ومات عنده وقال المشهود عليه ما عصبته عبداً ولا قتل هذا المدي عبداً في يدي كان عليه قيمة كذا في فتاوى قاضيان * لو ادعى الاستهلاك وشهد به شهوده على القبض قبل ادعى أنه استهلك من ماله أقسه كذا وأعليه قيمتها وشهد الشهود أنه باع وسلم فلان قبض ولو شهد وأنه باع ولم يذكر التسليم لا تكون شهادة على الاستهلاك كذا في الفصول العبادية * اذا ادعى أنه عصب خماره وشهد به شهوده أن هذا الخمار ملك المدي وفي يده هذا بغير حق لا تقبل هذه الشهادة كذا في خزائن الفتن * ادعى عشرة أمنا من الدقيق مع الخالة فشهد الشهود على الدقيق من غير مخالفة لا تقبل وكذا لو ادعى دقماً منخولاً فشهد به شهوده ادعى غير الخمول ولو ادعى القرة الجديدة من الوزن فشهد الشهود على القرة والوزن ولم يذكر الصفة أنها جديدة أو رديئة أو وسط تقبل هذه الشهادة وقضى بالردى * هكذا في الخلاصة * ذكر في دعوى المشتري دار في يدي رجل ادعى رجل أنها بينه وبين الذي يديه نصفين ميراثاً عن أبيه ومحمد ذلك الذي يديه وادعى أن كلها له فقام المدي بشهوده وشهدوا أن هذه الدار كانت لآبى هذا المدي مات وتركها ميراثاً له خاصة لا وارث له غيره قال أن لم يدع المدي أن النصف خرج إلى الذي يديه بسبب من قبله فشهد الشهود باطلة * وان قال قد كتبت نصفها بأف درهم ولم يصدقه القاضي على البيع ولم يبع له مكدنا لشهوده فقص له نصف الدار ميراثاً عن أبيه * وان حضر بيته على أنه باع النصف من المدي عليه بالف درهم أو أنه صالحه من الدار على أن يسأله النصف منها قبلت بيته على ذلك وقضى بالدار كلها ميراثاً للمدي * وان الدار وقضى بنصف الدار يباع من المدي عليه ان ادعى البيع وكان للمدي على المدي عليه الثمن * وان كان أقام البيعة على الصلح أبطلت الصلح وردت الدار كلها إلى المدي كذا في المحيط * في المشتري ادعى أن له نصف الدار مشاعاً والدار في يدي رجلين اقسماها وان أحب أحدهما فخاصم الحاضر وتي يده نصفها المقسوم فشهد ما أن له هذا النصف المقسوم في يدي الحاضر لا تقبل كذا في الوحي للكردي * اذا ادعى عبداً في يدي إنسان أن ماله وأقام على ذلك بيته ثم ان المدي قال هذه العين لم تكن لي قط بطلت بيته ولم تقبل ويسطل القضاء ان كان قد قضى له بذلك وكذلك اذا قيل قط كذا في المحيط * رجل ادعى عبداً في يدي رجل وأقام البيعة فشهد ما على إقراره أنه ملك المدي تقبل ولوشهد ما على إقراره أنه اشترا من المدي وقال المدي أنه أقر بهذا لكن ما بعته منه فأخذه المدي وكذا الاستيلاء وكذا لو شهد أنه أقر بأنه أجره بكذا وكذا لو شهد أن المدي عليه قال بعته بكذا وكذا لو شهد أنه أودعه ولوشهد ما على إقراره أن المدي دفع إليه

يوسف رحمه الله تعالى حتى يقول بفسخ فيه * ولوأوصى بأن يباع عبده ولم يشتري لا يجوز لأن يقول وتصدقوا لا تقبل بيته أو يقول بعهوة نسمة ويحط إلى الثلث عن المشتري * وكذا لو قال يه وأجار يتي عن يده فمأولاً وأودبها * ولوأوصى الرجل بأن يكفن هو بعشرة آلاف فانه يكفن كفناً الوسط من غير اسراف ولا تقتسر * رجل قال ثلث مالى فلان وفلان وقال ثلث مالى بين فلان وفلان فأت أحدهما قبل موت الموصي فانه يعد نصف الثلث إلى ملك الموصي * وان مات أحدهما بعد موت الموصي يكون الثلث بين الحى منهم ما بين ورثة التبرك كان الثلث مقبوضاً أو لم يكن * رجل قال ثلث مالى لوالى فلان وفلان وموليان أحدهما أسفل وهو الذى أعنته فلان والثاني هو المولى الأعلى وهو الذى أعنت فلان ذكر في الأصل أن الوصية باطلة * وفي بعض الكتب عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه ثلاث روايات في رواية الثلث يكون بين الأعلى والأسفل نصفين * وفي رواية الثلث لولى الأسفل خاصة * وفي رواية الوصية

باطلة * رجل قال ثلث مالى لفلان وللساكن قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى يكون نصف الثلث لفلان والنصف للساكن
 * وقال محمد رحمه الله تعالى ثلث الثلث لفلان وللساكن ثلثاه * ولو قال ثلث مالى للساكن صحت الوصية ويجوز صرفها الى مسكين واحد
 في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى * وقال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز الصرف الى مسكين واحد ويجوز الى مسكينين
 * رجل قال أذمت فضاء عدى بومانة وحر فضاء العبد بعد موته بومانة مقبلة العبد ماله بمقتضى الورثة * رجل أوصى بجميع ماله للفقراء
 أو رجل بعينه لا يجوز ذاك إلا من الثلث فأجازت الورثة في حياقة المورث لا تعتبر جازتهم وكان لهم الرجوع وإن أجازوا بعد موته صحت
 الإجازة * رجل قال أوصيت لفلان ثلث غنمي أو قال بشاة من غنمي أو قال بثوب من ثيابي أو قال بفقير حنطة من حنطتي ولم يكن في ملكه
 يوم الوصية شئ من ذلك كانت الوصية باطلة * ولو كان له غنم وثياب وحنطة يوم (٤٩٩) الوصية ثم مات فلان بطلت الوصية
 * ولو قال أوصيت بثلث

لاتقبل ولو شهدا أنه أقر أنه غصبه أو شهدا أنه أقر أنه رهنه تقبل ويقضى بالعبد للمدعى كذا في الخلاصة
 * ادعى رجل جارية في يد رجل وقال كانت هذه الجارية في وشهد الشهود أنهم هل تقبل هذه الشهادة
 لاذكر هذه المسئلة في الكتب وقد اختلفوا المشايخ فيها بعضهم قال تقبل ومنهم من قال لا تقبل وهو
 الأصح كذا في المحيط والذخيرة * لو ادعى أنها كانت له وشهدوا أنها كانت له لا تقبل كذا في خزائن المفتين *
 إذا ادعى المدعى أنها له وشهد الشهود أنها كانت له تقبل إذا ادعى رجل دارا في يد رجل وجا به بشاهدين شهدا
 أن هذه الدار كانت في يده هذا المدعى لا تقبل هذه الشهادة ولا يقضى للمدعى شئ في ظاهر الرواية كذا في
 المحيط * ادعى دارا واستقضى بتمامها ومداخلها وحقوقها وأمر افتقها فشهدوا بالدار ولم يستنوا الحقوق
 والمراقف وما ذكره المدعى لا تقبل إلا إذا وقى وقال كان الكل لي إلا أني بعث البيت والمدخل منها فخذ
 تقبل كذا في الوجيز للكردي * إذا شهد الشهود بدار رجل فقال المشهود له هذا البيت من هذه الدار لفلان
 لرجل آخر غير المدعى عليه ليس هو لى فقد كذب شهوده إن قال هذا قبل القضاء لا يقضى له ولا لفلان
 بشئ وإن كان بعد القضاء فقال هذا البيت لي وإنما هو لفلان قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أجرت
 أقراره لفلان وجعل له البيت وأرد ما بقي من الدار على المقضى عليه وبضمن قيمة البيت للشهود عليه كذا
 في فتاوى فاضلان * ادعى دارا وبرهن وحكم البناء بتعالم أقر المقضى له أن البناء للمدعى عليه أو برهن
 المقضى عليه بذلك فالبناء للمقضى عليه ولا يسطل القضاء في حق الأرض ولونص الشهود في شهادتهم على
 البناء أيضا اتصل به القضاء ثم أقر المدعى بالبناء بطل فإن برهن المقضى عليه أن البناء له لم يقض له به كذا
 ذكر في الاصل كذا في الوجيز للكردي في كتاب الدعوى * ذكر في المتن إذا شهدوا على دار رجل فلما
 زكوا قال المدعى عليه البناء لي أنا بنيت وأراد أن يقيم البيعة على ذلك فإن كان شهود المدعى حضورا بسا لهم
 القاضي عن البناء فإن قالوا البناء للمدعى الدار لا يثبت القاضي الى قول المدعى عليه وإن قالوا لا ندري لمن
 البناء لا أنا نشهد أن الأرض للمدعى فليس ذلك با كذاب منهم لشهادتهم ويقضى القاضي للمدعى عليه بالبناء
 إن أقيم بيعة ويؤمر بالهدم وتسليم الأرض الى المدعى وإن لم يحضر المدعى عليه بيعة على البناء قضى عليه
 القاضي بالأرض بشهادة شهود المدعى وتابع الأرض البناء فإن جاء المدعى عليه بعد ذلك البيعة أن البناء
 بناؤه أخذت لان القاضي لم يقض على المدعى عليه بالبناء بشهادة شهود المدعى كذا في الفصول العبادية
 * وفي المتن لو شهدوا بالدار للمدعى ثم ماتوا أو غابوا ولم يقدروا على إتمامه قضى للمدعى بتمامها قال
 المدعى عليه أنا أقيم البيعة أن البناء بناؤي أنا بنيت لم يقبل ذلك منه وقضى للمدعى بتمامها كذا في الخلاصة
 في الاصل الاول في مسائل التناقض من كتاب الدعوى * لو شهد شهود المدعى أن البار له ولم يزدوا على

إذا تغير في هذا كله بطلت الوكالة وفي البيع بشرط الخيار إذا تغير في أيام الخيار لا يسطل البيع والخيار * ولو أوصى بهذا الجمل فصار كذا
 قبل موت الموصى لا يسطل الوصية * ولو قال أوصيت بثلث مالى لفلان أو لفلان كانت الوصية باطلة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال
 أبو يوسف رحمه الله تعالى صحت الوصية ويكون بينهما نصيب * وقال محمد رحمه الله تعالى جازت الوصية ويكون البيان الى الوارث ولا
 يكون البيان الى وصي الميت * ولو أوصى لرجلين بثلث ماله ثم قال الموصى رجعت عن وصية أحدهما ولم يكن في مات يكون بينهما نصيبين
 ولا يكون البيان الى الورثة * وروى ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه يخير الورثة * وعن محمد رحمه الله تعالى لو قال لمارتين له
 احدا كخبرة ثم مات قبل البيان يعق النصف من كل واحدة منهما ولا يكون البيان الى الورثة * ولو قال احدا كخبرة ثم ولد له مات قبل
 البيان كان البيان الى الوارث * يرجع أوصى عند موته أن يعق عن قاتله والقتل عد كانت باطلة في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى

* رجل أوصى بأن يعار يشه من فلان كانت باطلة * وكذا لو أوصى بأن يسقى عنه الماشية في المارسم وفي سبيل الله تعالى كان باطلاً في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل قال أوصيت بهذا الدين لأب فلان كان باطلاً وقال بعلف جهاد أب فلان كان جائزاً * ولو أوصى بأن يسقى على فرس فلان كل شهر عشرة دراهم قال محمد رحمه الله تعالى جازت الوصية ويكون وصية لصاحب الفرس * فإن هلك الفرس أو باعه بطلت الوصية * ولو أوصى بسكنى دار أو رجل وليس له مال سوى الدار جازت الوصية وله سكناها مادام حيوان لم يخرج الدار من ثلث ماله * ولا يجوز للوارث أن يبيع ثلث الدار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى للوارث أن يبيع الثلث وله أن يقاسم الورثة أيضاً بقدر الثلث للوصية * ولو أوصى بقطعة رجل وبجبه لا خراً أوصى بهم شاة معينة لرجل ويجلدها لا خراً أوصى بمخطئ (٥٠٠) سنبها لرجل وبالتين لا خربا زت الوصية لهما وعلى الموصي لهما أن يدوسا ويسلفا

هذا ثم ما أوصى به رجل آخر وأدى بناء هذا الدار لنفسه وشهد له شاهدان آخران بذلك فان القاضي يقضي بالارض للذي الذي شهد له شهود الدار وقضى بالبناء بين المدعين نصفين فان أقام المدعي عليه بينة أن البناء مؤدى قبل القضاء أو بعده لم أقبل ذلك منه ولو أن شهود المدعي شهدوا أن الارض للذي وقالوا لا يدري لمن البناء قضى بالارض له وقضى بالبناء للمدعي البناء خاصة كذا في المحيط * والارض التي يكون فيها الخيل والاشجار بمنزلة الدار اذا لم يقصر وقال القاضي يقضي للمدعي بالارض ويتبعها الخيل والشجر من غير أن يكون ذلك شهادة بالخيل والشجر وكذلك اذا شهدوا أن هذا الخيل أو هذا السبق لفلسان ولم يذكروا الفص والحلبة فالقاضي يقضي بالسبق والحلبة وبالنظام والفص للذي من غير أن تكون الحلبة والفص مشهودا بهما حتى لو أقام المشهود عليه بينة أن الفص والحلبة قبلت بيته قضى بذلك القاضي للذي أوم يقض هكذا في الفصول العادية * أمه في يد رجل وإنها في يد غيره فامر رجل وأقام البينة على الذي في يده الجارية به وقضى القاضي بالجارية له لا يكون للقاضي له أن يأخذ الابنة بذلك القضاء (١) وبمثل لو أن رجلاً في يده نخلة وغمرها في يد غيره فامر رجل وأقام البينة على الذي في يده النخلة وقضى القاضي لهما كان للقاضي له أن يأخذ الثمرة بذلك القضاء معكداً ذكر في المتن كذا في فتاوى فاضلان * اذا شهد الشهود على رجل بجارية في يده أنها هذا المدعي وقضى القاضي لهما ثم غاب الشاهدان أو ما نواظروا ظهر الجارية وتولى في يد المشهود عليه لم ير منهم ودأخذ المدعي وكذلك لو كان الولد ناهراً وشهد الشهود بالجارية للذي ولم يتعرضوا الولد فالقاضي يقضي للمدعي بالجارية وبواله فان قال الذي في يده الجارية أنا أقوم بينة على أن الولد لي يلتفت إلى بيته وقضى بالجارية وبواله للذي فاذا قضى القاضي بذلك فحضر الشهود وقالوا لم يكن الولد للذي وإنما كان للذي عليه فالقاضي لا يقضي بالولد للمدعي عليه ما أقيم البينة على الولد ولو كان الشهود حضوراً وسألهم القاضي عن الولد قبل القضاء فقالوا هو للذي عليه أو قالوا لا يدري لمن هو فالقاضي لا يقضي في الولد بشيء ويقضى بالجارية للذي كذا في الأخيرة * رجل ادعى داراً في يد رجل أنها له وأقام البينة وقضى له القاضي ثم أقر للقاضي أنه أدار فلان لرجل غير المقضى عليه لاحق للذي فيها أفصدة فمأخذ المقر له لا يسلط قضاء القاضي كذا في فتاوى (١) قوله وبمثل الخ في المماثلة بين المسألتين في الحكم تنظر ظاهر فانه في الأولى حكم بأنه لا يكون للقاضي له أن يأخذ الابنة بذلك القضاء وفي الثانية حكم بأنه لا يأخذ الثمرة بذلك القضاء وقد راجعت فتاوى فاضلان فوجدت العبارة مثل ما ذكرها فليصر معنى المماثلة بين المسألتين اهـ بهرأوى

الشاة وعن الفقيه أبي جعفر رحمه الله تعالى في مسئلة الشاة والقطن أن السلق والجلب يكون على صاحب العبد والقطن * ولو أوصى بقطن في الواسدة لرجل ولا أثر بالواسدة كل ما أخرج القطن من الواسدة على صاحب القطن في قوله * ولو أوصى بدهن هذا السمس لأحدهما ويكسبه لا تحركان التفضيل على صاحب الدهن * ولو أوصى بزيدهذه الغلبة لفلسان وبمجلسها لا أثر كان إخراج الزبد على صاحب الزبد * ولو أوصى بمجلسة الخاتم لرجل وبفصله لا أثر جازت الوصية لهما فان كان في زرع ضرر يظن أن كانت الحلقة أكثر قيمة من الفص يقال لصاحب الحلقة أضغن قيمة الفص له ويكون الفص لك * وإن كان الفص أكثر قيمة يقال لصاحب الفص أضغن قيمة الحلقة له وهي كالجاجة اذا ابتلت لؤلؤة انسان كان الجواب فيه على هذا الوجه * ولو كان أرض فيها كرم واشجار فأوصى بأرض الكرم لرجل وبأرض الجوز والاغراس والاشجار لا تحرق قطعت فاضلان الاشجار وغربت الارض فطلب منه صاحب الارض تسوية الارض كما كانت كان عليه تسوية الارض كما كانت * وكذا لو استأجر رجل أرضاً وغرس فيها الاشجار فمضت مدة لا جارة فقلع الاشجار كان عليه تسوية الارض * ولو أوصى بعبد لرجل وبمجلسه لا تحرق قطعت العبد على صاحب الخدمة * فان مرض العبد مرضاً وغر العبد عن الخدمة مائة أو غيرها كانت النقطة على صاحب الرقبة * رجل قال عندي مائة نعوم كأقارعه انظروا كل ما يجوز لي أن أوصي به فأعطوه للفقراء قال محمد رحمه الله تعالى يجوز هذه الوصية وهي على الثلث * ولو قال ما يجوز لي أن أوصي به فأعطوه ما يجوز لي الورثة أي شيء أعطوه ما ز قليلاً كان أو كثيراً فإضلافه قول كل ما يجوز لي فان ذلك يكون على الثلث * رجل أوصى بنشاب جسمه لرجل جاز ويكون للموصي لهما من الجلبات والفص والاريدة والسراريات والاكسية والطباستون والفلاس

الوجه * ولو كان أرض فيها كرم واشجار فأوصى بأرض الكرم لرجل وبأرض الجوز والاغراس والاشجار لا تحرق قطعت فاضلان الاشجار وغربت الارض فطلب منه صاحب الارض تسوية الارض كما كانت كان عليه تسوية الارض كما كانت * وكذا لو استأجر رجل أرضاً وغرس فيها الاشجار فمضت مدة لا جارة فقلع الاشجار كان عليه تسوية الارض * ولو أوصى بعبد لرجل وبمجلسه لا تحرق قطعت العبد على صاحب الخدمة * فان مرض العبد مرضاً وغر العبد عن الخدمة مائة أو غيرها كانت النقطة على صاحب الرقبة * رجل قال عندي مائة نعوم كأقارعه انظروا كل ما يجوز لي أن أوصي به فأعطوه للفقراء قال محمد رحمه الله تعالى يجوز هذه الوصية وهي على الثلث * ولو قال ما يجوز لي أن أوصي به فأعطوه ما يجوز لي الورثة أي شيء أعطوه ما ز قليلاً كان أو كثيراً فإضلافه قول كل ما يجوز لي فان ذلك يكون على الثلث * رجل أوصى بنشاب جسمه لرجل جاز ويكون للموصي لهما من الجلبات والفص والاريدة والسراريات والاكسية والطباستون والفلاس

والخفاف والجوارب فان ذلك ليس من الثياب * رجل أوصى لعبده برقبته روى ابن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يجوز وهو مدبر لا يقدر على بيعه أبدا * ولو قال أوصيت لعبدي هذا بثلث مالي صار ثلثه مدبرا * ولو أوصى لعبده رجل وعلى العبد من ثلث الموصي وقال غرم العبد لأجرة الوصية لم يكن له ذلك ويكون الدين في نعمة العبد * ولو وهب عبدا مدين من رجل في حياته كان لغرم العبد أن يطل الهبة ويبيع القاضي العبد بدينه وما يفضل من الثمن يكون للواهب * ولو أجاز لغرم هبة العبد جاز ولا حق للغرم حتى يعتق العبد لأن الموصي له بالعبد كاحد الورثة والموهور له بمنزلة المشتري * رجل أوصى بأرض فيها زرع بدون الزرع جاز ويترك الزرع فيها بأجر مثلها حتى يصدح الزرع والله أعلم

(فصل في مسائل مختلفة) رجل أعطى لأحد أولاده شيئا في محبته قال الفقيه (٥٠١) أبو بكر البجلي رحمه الله تعالى ان فعل

فاضيحان * ولو قال المضي له هذه الدار ليست لي وانتهى لفلان وصدقه ما مقر له في ذلك فالدار للقر له ولا ضمان على المقر للمضي عليه كذا في المحيط * ولو قال المضي له بعد القضاء هذه الدار فلان لم تكن لي قط فاما ان بدأ بالقرار روي بالبني أو بدأ بالنفي وتنبى بالقرار فان صدقه ما مقر له في جميع ذلك بطل قضاء القاضي وترد الدار على المضي عليه ولا شيء للمقر له وان كذبه في قوله ما كان لي قط وصدقه في الإقرار فقال كانت للقر لا لأنه ملكه ما في بعد القضاء بسبب وهي داري تكون الدار للقر له وبضمن المقر فبقي الدار للمضي عليه سواء أقر بالقرار أو بالنفي كذا ذكر في الجامع * قالوا هذا إذا بدأ بالنفي وتنبى بالقرار موصولا فيصير اقراره أمّا اذا تنبى بالقرار موصولا لا يصح اقراره هكذا في فتاوى فاضلحان * ولو أن القاضي لم يقض بالدار للمدعي حتى قال ان هذا الدار فلان لا حق فيها وقال هذه الدار ليست لي وانتهى لفلان فالقاضي لا يقضي له بالدار إلا ان يقول المقر في هذه الصورة هي دار فلان بعثتاه بعد شهادة الشهود أو يقول وهبتهما منه وقضيهما في بعد ما عاب عن مجلس الشهادة قال ذلك موصولا بكلامه في هذا القاضي يقضي له بالدار كذا في المحيط * رجل أذى قبل رجل دارا فقال المدعي عليه ليست بيدي فأقام المدعي بيته شهودا أن الدار في يد المدعي عليه وفي ملكه قال بسأل القاضي المدعي أن قال كما شهدوا أنها في يديه وفي ملكه فقد قرأ بالدار وان قال صدقوا أنها في يديه ولا أصدقهم أنها في ملكه فلا ذلك فيجعل المدعي عليه خصما كذا في فتاوى فاضلحان *

(فصل الثالث فيما يكون المدعي به عقداً أو يكون سبباً من أسباب الملك) أذى دارا أثارها فشهدوا على مطلق لا تقبل بيته كذا في التبيين والنفير والمحيط * والمشهور ان دعوى الارث كدعوى الملك المطلق كذا في فتح القدير * وجزءه في البراز به كذا في الجرار الرائي * وفي الاضحية لو أذى الملك الشراعه وهم يدواعي الملك المطلق انما لا تقبل اذا ذكر في الدعوى رجلا معروفا فقال ملكي اشترته من فلان من فلان وذو كشرائط المعرفة فاما اذا قال ملكي اشترته من رجل أو قال من زيدوا الشهود شهدوا على الملك المطلق فتقبل كذا في الخلاصة * لو أذى الشرا من رجل معروف ونسبه إلى أبيه وجدته غيره أنه أذى الشرا مع القبض وهم شهدوا على الملك المطلق فتقبل كذا في الوجيز للكردي * أذى دارا في يد رجل أنها اشترها من فلان غير ذي اليد فبها بشاهدين وشهدا أن فلانا وهبها وقضيهما منه وهو عليها لا تقبل هذه الشهادة حتى يوفق فيقول اشترتها منه فصدق في ثوبها لا بعد ذلك وأقام البيعة على ذلك قبلت شهادتهم كذا في فتاوى فاضلحان * اذا أذى دارا في يد رجل أنه وهبها وأنه لم يصدق بها عليه وأقام شاهدين على الصدقة وقال لم يهبها لي قط وقد أذى الهبة عند القاضي فهذا كاذب منه لشاهديه

التي مات فيها واشترى بثاها في هذه الحالة حتى عتق عليه لا يكون حاشا * ولو وهب شيئا لوارث في مرضه أو وصى به بشي أو أمر بتفديته قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى كلاهما باطلان فأن أجاز بقية الورثة ما فعل وقالوا أجزأنا ما أمر به الميت تصرف الاجازة قال الوصية لانها مأمورة لا إلى الهبة * ولو قال الورثة أجزأنا ما فعله الميت صحت الاجازة في الهبة والوصية جميعا * مريض أوصى بوصايا ثم زى من مرضه ذلك وعاش سنين ثم مرض فوصاها بواقية ان لم يقل ان مت من مرضي هذا أو قال ان لم أبرأ من مرضي هذا فقد أوصيت بكذا أو قال بالفارسية كرمرا ازين بباري مرزا أبدا وقال كرازين بباري بجرم فحيثما ذكر ي بطلت وصيته * ولو أوصى بوصية ثم جن قال بمحدر رحمه الله تعالى ان أظن الجنون حتى بلغ ستة أشهر بطلت وصيته * وان أفاق قبل ذلك فأيضا ووصيته باقية * ووقت بمحدر رحمه الله تعالى الجنون المطبق ستة أشهر * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه فقد المطبق بشهر وهو قول بمحدر رحمه الله

تعالى أولًا ثم قدره بيته * رجل أوصى بوصية ثم أخذها الوسواس وصار مغتروها فكثرت ذلك زمانا ثم مات بعد ذلك قال محمد رحمه الله تعالى وصيته باطله * مريض لا يقدر على الكلام لضعفه إلا أنه عاقل فأشار برأسه بوصيته * قال محمد بن مقاتل رحمه الله تعالى جازت وصيته إشارته وأصحها نارحهم الله تعالى لميجوزوا * وقال الناطقي رحمه الله تعالى ذكر في الكساسة رجل أصابه الفالج وذهب لسانه وعجز عن الكلام فمرض فأشار أو كتب وطال ذلك وتقدم العهد فان حكمه حكم الآخر * وقال الناطقي رحمه الله تعالى أراد بقوله طال ذلك أي مضت السعة على ذلك * وذكر الناطقي رحمه الله تعالى أيضا المريض الذي به السل تنصر فانه من الهمة ونحوها تنصرت المريض ما لم يتناول * قال وفسر أصحابنا رحمه الله تعالى نطاول السل بالنسبة فإذا تنصر بعد سنة فهو كالصحيح يجوز تنصره فانه * وعن الحسن ابن زياد رحمه الله تعالى رجل دفع إلى (٥٠٢) آخر الفأوق قال هب هذا لاقبل فلان فقامت أبنا فدفعها إليه فقلت يدفعها للمأمر إلى

وتناقض في الكلام فلا تسمع دعواه ولا تقبل البينة وان ادعاها به ولم يقل لم تصدق بها على قط ثم جاء بعد ذلك بشهود على الصدقة وقال لما جئني الهية سألته أن تصدق بها على ففعل أجزت هذا هكذا في المبسوط * ولو ادعى الوديعه وشهدوا على اقرار المودع بالاداع تقبل كافي القصب وكذا العارية كذا في الفصول العادية * ولو ادعى الشرا من صدقهم شهدوا على الشرا ولم يذكروا التاريخ تقبل وعلى القلب لا * مدعى الشرا لو ذكر تاريخ الشرا من غير ان الشهود شهدوا على الشرا من صدقهم تقبل وعلى القلب لا كذا في الخلاصة والوجه للكردي * عدي بدر رجل ادعى رجل أن الذي في يديه تصدق به عليه من صدقة وقضه ووجد الذي في يديه بخا المدعى بشهود فشهدوا أنه اشتراه من ذى البدن من صدقتين لا تقبل الآن يوفق فيقول لا شرت به ثم بعته منه على من صدق به على من صدقة فإذا وافق على هذا الوجه فشهد الشهود بالبيع منه ثم بالصدة بقضى له ولو ادعى أول الشرا من ذى البدن من صدقة سنة فشهد الشهود بالصدقة من صدقتين وادعى المدعى ذلك لا تقبل الآن يوفق فيقول تصدق به على من صدقتين وقضته ثم بعته منه من صدقة ثم اشترته وشهد الشهود له بذلك ولو ادعى الصدقة من صدقة فشهدوا أنه اشتراه منه منذ شهر لا تقبل الآن يوفق فيقول تصدق به على من صدقة وقضته ثم وصل اليه بسبب من الاسباب ووجد الصدقة فاشترته منه من صدقة ثم فازدافق على هذا الوجه وأثبت البينة قبلت بيته كذا في فتاوى فاضلخان * وإذا ادعى الشرا منه من صدقة وشهد الشهود أنه تصدق به عليه منذ شهر لا تقبل الشهادة الآن يوفق كذا في الذخيرة * ولو ادعى ميراثا من أبيه من صدقة وشهد الشهود أنه اشتراه من ذى البدن بعد ما قام من عند القاضي لا تقبل فان وفق وقال بجدي المبررات فاشترته منه من الصدقة لا تقبل بيته لكن إذا أعاد البينة على ذلك ولو ادعى أمه في يد رجل فقال اشترته منه بعدي هذا من صدقة فاشترته من ذى البدن على المدعى بشهود فشهدوا أنه اشتراه منه بالمدعى فقام من عند القاضي لا تقبل الآن يقول اشترته منها بالمدعى من صدقة ثم جئني فاشترته منها بالمدعى فقام من صدقة فاشترته منه بعد ذلك فإذا وافق على هذا الوجه وأعاد البينة على الشرا بالمدعى ذلك ولو ادعى أول أنه اشتراه منه بالمدعى من صدقة فشهدوا أنه اشتراه منه من صدقة وأقبل ذلك لا تقبل الآن يوفق فيقول اشترته منها بالمدعى من صدقة كاشتهبه الشهود ثم بعته منه ثم اشترته من صدقة فاشترته من ذى البدن على هذا الوجه وشهد الشهود بالبيع والشرا بعد ذلك بضع التوفيق وقضى له كذا في فتاوى فاضلخان * رجل في يديه عبد ادعى رجل أنه اشتراه من ذى البدن وبذل المجد بخا المدعى بشاهدين شهدا أنه باعه منه ولا يذري أهو البائع أم لا جازت شهادتهما ولو ادعى المدعى بشاهدين فقالا للقاضي العبد لنا باعه المدعى عليه من هذا المدعى فان القاضي يقضى بشهادتهما للمدعى كنفائ الظهيرة فادعى شراء دار من رجل فشهدوا

في قول أئى حنيفة رحمه الله تعالى * رجل أوصى بوصايا وأنفذوا وصايا ما بالدرهم إلا بقعة الرديئة اختلش المشايخ فيه قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إن كانت الوصية لقوم بأعيانهم فرفضوا بذلك مع علمهم بذلك جاز وإن كانت الوصية للفقراء بقعة بأعيانهم جاز ذلك في قول أئى حنيفة وأئى يوسف رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول محمد رحمه الله تعالى * ويرث الفضل للفقراء في قول محمد رحمه الله تعالى وأصل هذا رجل لمأ * أدرهم جيا ودحل علم الحول ووجب الزكاة فأدى خمسة زوا فاجزعهما رجل أوصى بوصايا والنقد ومختلفة فانه تنفذ وصاياهما والغالب البيات * مريض أوصى بألف مكسر وقد رآه صحاح فانه يشتري بدرهما الصالح شي يباع ذلك الشيء بالدرهم المكسر وتنفذ وصيته * مريض قالوا له لا تموصى فقال قد أوصيت بأن يخرج من ثلث حالي أئذا فمصدق بألف على المسكين ولزديحت مات فانا ثلث ماله أئنا قال الشيخ الإمام أبو القاسم رحمه الله تعالى لا يتصدق إلا بالثلث ولو قال المريض أوصيت

بان يخرج من ثلث مالى ولم يزعله قال تصدق بجميع الثلث على الفقراء * وعن الحسن بن زياد رحمه الله تعالى مريض قال أوصيت
لفلان ثلث مالى وهو ألف درهم فأذا الثلث أكثر قال الحسن رحمه الله تعالى له الثلث ما بلغه * وكذا قال أوصيت بنصيب من هذه
الدرهم وهو الثلث فإذا نصيبه النصف قال هو له ان خرج النصف من ثلث ماله * ولو قال أوصيت بألف درهم وهو عشر مالى لم يكن له إلا
ألف درهم كان العشر أقل أو أكثر ولو قال أوصيت بجميع مافى هذا الكيس لفلان وهو ألف درهم فأذا فيه ألف درهم كان له مافى الكيس
ان كان يخرج من ثلث ماله * وكذا لو وجد فى الكيس ديناراً أو غيرهما من الجواهر وغير ذلك * ولو قال أوصيت لفلان بألف درهم وهو
جميع مافى هذا الكيس لم يكن له إلا ألف درهم * ولو قال أوصيت لفلان بمافى هذا الكيس بألف درهم وهو نصف مافى هذا الكيس
فأذا فى الكيس ثلاثة آلاف درهم كان له إلا ألف وان كان فى الكيس ألف كانت له وان (٥٠٣) لم يكن فى الكيس إلا خمسة كان

له ذلك لا غير وان كان فى

الكيس ديناراً أو جواهر

لا شيء له قال الفقهاء أو لا شيء

رحمه الله تعالى على قياس

قول أبى حنيفة وأبى يوسف

رحمه الله تعالى ينبغى أن

يعطى للصوى له مقدار

ألف درهم من ذلك لان

عندهم يجوز الاستئمان

غير الجس * ولو قال

لفلان جميع مافى هذا

البيت وهو كزطعام فوجدوا

فيه أكثر من كز أو وجد فيه

كز حنطة وكز شعير كان ذلك

لصوى له بعد أن يخرج ذلك

من ثلث ماله * رجل

وهب لرجل كسافيه

دارهم فقال جميع مافى هذا

الكيس لك وهو ألف درهم

ودفعه اليه فأذا فى الكيس

أكثر من ذلك أو كان

فيه دينار كان الكيس وما

فيه له هو وبه * مريض قال

أخرجوا من مالى عشرين ألفاً

فأعطوا فلاناً كذا أو فلاناً

كذا حتى بلغ ذلك أحد عشر ألفاً ثم قال والباقي للفقراء ثم مات فأذا ثلث ماله تسعة آلاف قال الفقهاء أو بكر الخى رحمه الله تعالى تنفذ

وصية كل واحد منهم على تسعة أجزاء من عشرين جزءاً أو بطل من وصية كل واحد منهم أحد عشر جزءاً * وقوله وما بقى للفقراء كأنه

يسمى لهم تسعة آلاف لئلا يلامه كرفى الاستاء جلة المال فنصر الباقي ما قلنا * بخلاف ما لو قال أعطوا من ثلث مالى لفلان كذا إلى

أن قال والباقي للفقراء أو المسئلة بجهالها فان ههنا لا شيء للفقراء ويعطى أصحاب الوصايا كل واحد منهم تسعة أجزاء من أحد عشر جزءاً

من وصيته ويطل سهمان * رجل أوصى بأن تنبع دارى ويشتري بثمنها عشرة أوقار حنطة وألف من خبز وقد أوصى بوصية أخرى فبيعت

دارهم ببلغ ثمنها مائة ترى به هذا المقدار من الحنطة والخبز وله مائة مولى ذلك قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان اتسع ثلث ماله لثلاث وأغفره

من الوصايا بكل من ثلثه وصار كأنه أوصى بعشرة أوقار حنطة وألف من خبز وقال أبو حامد بن مالك كذا يخفى من غيره لم يصرفهم

له بالشر من وكله أو شهدوا أن فلاناً باع وهذا المدعى عليه أجاز بعه لا تقبل كذا فى خزائنة المفتين * ادعى
أنهما امرأتان به بسبب أن تزوجاه على كذا وشهدا أنهما منكوحتاه ولم يذكر أن تزوجاهما تقبل ويقضى بجهز
الثلث اذا كان بقدر السمسرة أو قل وان كان زائلاً لا يقضى بالزيادة كذا فى الوجيز للكردرى * رجل
ادعى على امرأتين أنهما تزوجت نفسها منه بجمسين ديناراً أو الشهود شهدوا على النكاح ولم يذكر المهر
تقبل كذا فى الخلاصة * ان قال هذه امرأتان وقال ههنا منكوحتان وشهدوا أنه كان تزوجهما ولم
يعرضوا للرجال بان يقولوا بانهما منكوحتاه تقبل هذه الشهادة كذا فى خزائنة المفتين * وفى الخزانة قال الزوج
الكبرى لكن لا ندري الكبرى بكلفه فأما البينة أن الكبرى هذه * شهدا أنهما تزوجت نفسها منه ولا تعلم
أنهما هل فى الحال امرأتان أم لا وشهدا أنه باع منه هذه العين ولا ندري هل فى ملكه فى الحال أم لا يقضى
بالنكاح والملك فى الحال بالاستصحاب والشاهد على العقد شاهد على الحال كذا فى الوجيز للكردرى * ادعى
أن مولاهم أعتق وشهد الشهود أنه حر لا تقبل وقيل تقبل والامة اذا ادعت أن فلاناً أعتق وشهدوا
أنهما حر تقبل ولو ادعى العبد حره الاصل وشهدوا أنه أعتقه فلان فقد قيل لا تقبل وقيل تقبل كذا فى
الفصول المبادئ * والله أعلم

باب التامن فى الاختلاف بين الشاهدين

يعتبر اتفاق الشاهدين لفظاً ومعنى عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى وقال الاتفاق فى المعنى هو الاعتبار لا غير
والمراد بالاتفاق فى اللفظ تطابق اللفظين على إفادة المعنى بطريق الوضع لا بطريق التضمن كذا فى التبيين *
حتى لو ادعى الغصب وشهد أحدهما على الغصب والاخر على الاقرار بالغصب لا تقبل ولو ادعى الوديعة
وشهد أحدهما شاهدين على الابداع والاخر على الاقرار بالابداع هل تقبل ينبغى أن لا تقبل على قياس
مسئلة الغصب وعلى قياس مسئلة القرض ينبغى أن تقبل كذا فى الفصول المبادئ * سواء كان بعين ذلك
اللفظ أو جرداً فمضى لو شهد أحدهما بالهمة والاخر بالعطية قبلت كذا فى فتح القدير * اذا شهد أحدهما
بالنكاح والاخر بالتزويج تقبل شهادتهما ذكروا المحيط ولم يصح فيه خلافاً كذا فى التبيين * لو شهد
أحدهما أنه قال لها أنت خلية وشهد الاخر أنه قال أنت برية لا تقبل عند الكل وكذا لو شهد أحدهما أنه
طلقها ان دخلت الدار وقد دخلت وشهد الاخر أنه طلقها ان كنت حرام ونوى الثلاث لا تقبل عند الكل وكذا
لو شهد أحدهما أنه طلقها لا وشهد الاخر أنه قال لها أنت حرام ونوى الثلاث لا تقبل عند الكل كذا فى
فتاوى قاضيان * شهد أحدهما بألف والاخر بألفين لم تقبل بشئ عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى

كذا حتى بلغ ذلك أحد عشر ألفاً ثم قال والباقي للفقراء ثم مات فأذا ثلث ماله تسعة آلاف قال الفقهاء أو بكر الخى رحمه الله تعالى تنفذ
وصية كل واحد منهم على تسعة أجزاء من عشرين جزءاً أو بطل من وصية كل واحد منهم أحد عشر جزءاً * وقوله وما بقى للفقراء كأنه
يسمى لهم تسعة آلاف لئلا يلامه كرفى الاستاء جلة المال فنصر الباقي ما قلنا * بخلاف ما لو قال أعطوا من ثلث مالى لفلان كذا إلى
أن قال والباقي للفقراء أو المسئلة بجهالها فان ههنا لا شيء للفقراء ويعطى أصحاب الوصايا كل واحد منهم تسعة أجزاء من أحد عشر جزءاً
من وصيته ويطل سهمان * رجل أوصى بأن تنبع دارى ويشتري بثمنها عشرة أوقار حنطة وألف من خبز وقد أوصى بوصية أخرى فبيعت
دارهم ببلغ ثمنها مائة ترى به هذا المقدار من الحنطة والخبز وله مائة مولى ذلك قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ان اتسع ثلث ماله لثلاث وأغفره
من الوصايا بكل من ثلثه وصار كأنه أوصى بعشرة أوقار حنطة وألف من خبز وقال أبو حامد بن مالك كذا يخفى من غيره لم يصرفهم

الآن يكون في ذلك المال دليل بأن يكون سائر أمواله خبيثة ويعرف طائفة من ماله بالطيب ويحضر ذلك المال بوصاياه * رجل أوصى بوصاياه لمخلو ورثته أن يأباهم * أوصى بوصاياه ولا يعلون ما أوصى به فقالوا قد أخرجنا ما أوصى به كوفي المتني * لا تصح إجازتهم وإنما تصح إجازتهم إذا أجازوا بعد العلم * رجل أوصى لساكنين نزل كرمه ثلاثين فأتوا ولم يحمل كرمه ثلاثين شيئا قال نضر رجه الله تعالى سطل وصيته * وقال محمد بن سلمة رجه الله تعالى لا سطل ووقف ذلك الكرم أن يخرج الكرم من ثلث ماله يتصدق بنزل الكرم ثلاثين * وقال الفقيه أبو الليث رجه الله تعالى قول محمد بن سلمة رجه الله تعالى ووافق قول أصحابنا رجه الله تعالى فأنهم قالوا فإن أوصى بخدمة عبده سنة فلان وفلان غائب فإن العبد يخدمه سنة بعد رجوعه * ولو أوصى لفلان بخدمة عبده هذا السنة فقدم فلان بعد السنة بطلت وصيته وكذا الغلة (٥٠٤) وزل الكرم * رجل أوصى بغلة كرم لانساق قال الفقيه أبو بكر رجه الله تعالى

وعندهما متقبل على الالف اذا كان المدعى يدعى الاقنين وعلى هذا المائة والمائتان والطفقة والطفقتان والطفقة والثلاث كذافي الهداية * والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذافي المضرات * لو ادعى خمسة عشر شهداً أحدهما بخمسة عشر والأخر بعشرة لا يقضي بشئ عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذافي فتاوى قاضيان * وان شهد أحدهما بالالف والأخر بالف وخمسة والممدى يدعى ألفاً وخمسة قبل الشهادة على الأقل ونظيرها الطفقة والطفقة والنصف والمائة والمائة والنخسون كذافي الهداية * وان قال المدعى ليكن الالف فتشهادنا الذي شهد بالف والخمسمائة باطلاً * وكذا اذا سككت الاعن دعوى الالف ولو فاق وقال كان أصل حق ألفاً وخمسة كما شهد بذلك الشاهد ولكن استوفيت خمسمائة أو أرباعها ولا يعلم بذلك الشاهد قبلت كذافي الكافي * ولو شهد أحدهما على عشرين والأخر على خمسة وعشرين تقبل على العشرين بالاجماع هذا اذا ادعى المدعى خمسة وعشرين أما اذا ادعى عشرين لا تقبل بالاجماع قالو في في هذه المسئلة وفي الالف والاقنين فقال كان لي عليه ألفان لكني أربأ عن الالف تقبل كذافي الخلاصة * اذا شهد شاهدان رجل على رجل بالف درهم الآن أحدهما قال انه سود وقال الآخر بيض والبيض فضل على السوداء كان المدعى يدعى السود لا تقبل شهادتهما أصلاً الآن يوفق فيقول كان ما شهد به هذا الشاهد الآني أربأ من صفحا لجودة علم بذلك الشاهد ولم يعلم بهذا الشاهد الآخر فاذا فاق على هذا الوجه تقبل شهادتهما على السود وان كان يدعى البيض تقبل شهادتهما على السوداء كما اتفق على الأقل لفظا ومعنى كذافي المحيط * وكذلك هذا الحكم في جميع المواضع في الجنس الواحد اذا اتفقا على قدر أو وصف واختلفا فيما زاد على ذلك تقبل الشهادة فيما اتفقا عليه ان ادعى المدعى أفضلهما وان ادعى أقلهما لا تقبل شهادتهما أصلاً * وأما اذا اختلفا في الجنس لا تقبل شهادتهما اذا اختلفا كفي اختلافان شهد أحدهما على كرحضة والأخر على كرشع كذافي ذخيرة * لو شهد بالف وقال أحدهما قضاها منها خمسمائة تقبل بالف ولم يسمع قوله ان قضاها الآن يشهد معه آخر ويجب عليه ان لا يشهد بالالف كلها ان علم أنه قضاها منها خمسمائة حتى يقر المدعى أنه قبض خمسمائة كي لا يصير معياني الظلم كذافي التبيين والكافي * لو ادعى رجل على رجل قرض ألف درهم وشهد شاهدان أحدهما على القرض والأخر على القرض والقضاء يقضي بشهادتهما على القرض ولا يقضي بالقضاء في ظاهر الرواية * وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يقضي بشهادتهما على القرض أيضا * والصحيح جواب ظاهر الرواية كذافي البدائع * اذا ادعى الغريم الايفاء قشده أحد الشاهدين بالاقرار بالاستسقاء والأخر بالاراء لا تقبل * ولو شهد الذي شهد بالاراء أن صاحب الحق أقرا الغريم يرى الهم من المال قبلت شهادتهما كذافي محيط السرخسي * ورجل عليه ألف

يدخل في هذا الموصلة
القوام والاوراق والثمار
والحطب فانه لو دفع الكرم
معاه تكون كل هذه
الاشياء بينهما كالنثر *
ولو اوصى بغيره لانه لانسان
قال أبو القاسم رحمه الله
تعاني بؤر النار ويدفع
المعطين فان أراد الموصي
له الباعه أن يسكنها بنفسه
قال أبو بكر الاسكاف رحمه
الله تعالي بجوزله ذلك وقال
أبو بكر بن أبي سعيد
وأبو القاسم رحمه الله
تعالي ليس له ذلك قال أبو بكر
ابن أبي سعيد رحمه الله
تعالي لا تالوا أطقناله السكتي
ربما يظفر دين على الميت
فلا يمكن أن ينصرف
الى الدين شي وفي الغلة يمكن
وقال أبو بكر الاسكاف رحمه
الله تعالي الدين موهوم
وليس يعمل ولا يعتبر
الموهوم * قال الأبري
أنه تنفذ وصاياه وان كان
توهم ظنور الدين ونوهم

الدين لا يمنع تنفيذ الوصايا فكذلك هذا رجل أوصى رجل بماله وأوصى الفقراء بماله والوصى له محتاج هل يعطى لمن نصب رجل
الفقراء اختلوا فيه قال محمد بن مقاتل وخلف وسند أدرجه الله تعالى يعطى . وقال أباراهيم النخعي والحسن بن أبي مطيع رجعا ما الله تعالى
لا يعطى والاول أصح ورجل أوصى رجل بعينه بمائة فباع الوصى شيئا من مال الميت من المواريث له بالمائة قال محمد بن مقاتل رجعا ما الله تعالى
يجوز ذلك الآن لا يرضى الموصى له بالمقاصة . ولو صالحه على ثوب قلقت فخته أو أكثر تبارك . ولو كانت الوصية بمائة ألفا كبر فصالحهم على
عشر متعطل الوصى أن يعطى تسعين درهما ألفا كبر . ولو صالح على ثوب قلقت فخته لا يجوز الصلح وسند الثوب رجل أوصى ثلث ماله لثلاث
فلان وهم ثلاثة فأت أحدهم قبل موت الموصى قال نصير رجعا ما الله تعالى أن كان أوهم خافا فأت ثلث بينهم ما نصير . وإن كان مات أوهم بطل
ثلث الوصية والثلثان بينهم ما نصير . وقال النخعي أبو الليث رجعا ما الله تعالى كذلك الحواب لأن أباهم لمات لا تنوقم له والندس أوهم فأنصرفت

تيم قال كل التلث يكون لفلان ولا شيء لبي غيم لانه صار كانه قال لفلان ولوالى اذا كانوا ليحصون والوصية لهم باطلة * ووقال ثلث مالى لفلان ولرجل من المسلمين نصف التلث لفلان لا غير * وكذا وقال ثلث مالى لفلان ولعشرة من المسلمين غير من أحد عشر جزءاً يكون لفلان ولا شيء للمسلمين * ولو أوصى لرجل بشئ مسمى فقال الوارث هذا الشئ لى قال أبو القاسم رحمه الله تعالى القول قول الوارث فيما كان فيه اذ لم يكن ذلك الشئ معروفاً بالثبوت وعلى الموصى له اليقينة * رجل قال برزوني الاشقر قريصة تلف لان فهذا على ما علك لا على ما يستفيد * وكذا في قوله لعبدى الاعى أو السندى أو الخبشى لفلان ولو قال لعبدى لفلان أو برزنى لفلان ولم يصفى إلى شئ ولم ينسبهم يدخل فيه ما كان له في الحال وما يستفيد قبل الموت * رجل قال هذه البقرة لفلان قال أبو نصر رحمه الله تعالى ليس للورثة أن يعطوه فمقتها * ووقال هي للساكن (٥٠٦) جازاهم أن يتصدقوا بغيرها أو يأخذ الفقهاء أبو الليث رحمه الله تعالى لان الموصى له

اذا كان معلوماً بشرط
لصحة الوصية قبول الموصى له
واذا قبل الوصية فقدم ملكها
فليس لهم أن ينعوه أو مافى
الصدقة فقصودهم هو
القرية ودفع القيمة صدقة
وقرية كدفع الفمن رجل
أوصى أن يدفن كنه قال
ابن مقاتل رحمه الله تعالى
لا يجوز أن يدفن كنهه الا
أن يكون شيئاً لا ينفهم أحد
منها شيئاً أو فيها فساد فيبقى
أن يدفن فان كانت كتب
الرسائل وفيها اسم الله تعالى
واستغنى عنها صاحبها
ويجب أن لا تقرأ قال أحب
الناس إلى من كان فيها من
اسم الله تعالى ثم يحرقها
أو يلقها في الماء الجاري
الكثير فان دفنها في الارض
الطاهرة لا ينهاها كان ذلك
حسناً ولا أحب أن يحرقها
بالنار ما لم يجمع ما كان فيها من
اسم الله تعالى والانباء
والملائكة * وعن بعض
أهل الفضل رجل أوصى

في السراح الوهاج * وفي النكاح يصح بأقل المالىين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء كانت الدعوى
من الزوج أو من المرأة * وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تبطل الشهادة ولا يقضى بشئ * وقيل
الخلاص فيما كانت المرأة هي المدعية أما اذا كان المدعى هو الزوج فلا تقبل بيته بالإجماع والاول هو
الاصح وهو استحسان ويستوى فيه دعوى أقل المالىين أو أكثرهما في الصحيح هكذا في التبيين والهداية
والنكاح * رجل ادعى على رجل أنه أجر عبده وبخدر العبد فأقام المستأجر شاهدين أحدهما شهد
أنه استأجر وخمسة وهو يدعى أربعة وخمسة وشهد الآخر أنه استأجر وبسته قال الشهادة باطلة * وان ادعى
المستأجر أنه تكارى دابة إلى بغداد بعشرة لبركهوا ويحمل عليها وأقام شاهدين شهد أحدهما أنه تكاراها
لبركهوا بعشرة وشهد الآخر أنه تكاراها لبركهوا ويحمل عليها هذا المتاع المعروف بعشرة قال الشهادة باطلة
ولو شهد أنه تكارى دابة بعينها بأجر مسمى إلى بغداد وشهد الآخر أنه تكاراها ليحمل عليها جولة معروفة
إلى بغداد بعشرة فدراهم لا تقبل هذه الشهادة سواء ادعاهما المستأجر أو بره الدابة * وكذلك اذا شهد أحدهما
أنه تكاراها لبركهوا وشهد الآخر أنه تكاراها ليحمل عليها كذا في المحط * لو ادعى أنه سلم الثوب إلى
صباغ وبخدر الصباغ فشهد أحد الشاهدين أنه دفعه إليه ليصبغه أجر وشهد الآخر أنه دفعه له ليصبغه أسود
أو أصفر لا تقبل هذه الشهادة * وكذلك ان جدر بر الثوب فادعاه الصباغ كذا في الفصول العبادية * ولو شهد
أحدهما على الشرايع العيب والآخر على اقرار البائع بالبيع لا تقبل كذا في الخلاصة * ان شاهد
رجلان على رجل أنه كفل بألف درهم لفلان عن فلان فقال أحدهما لى شهر كذا وقال الآخر حالة
وآدى الطالب الحلال ومحمد الكنفيل ذلك كله أو قرأ الكفالة وآدى الاجل فالمال حال في الوجهين
واذا أقام شاهد واحد أن فلاناً حال على هذا بألف درهم وأقام شاهداً آخر أنه حال بمائة دينار لا تقبل
شهادتهما وان شهد أحدهما بألف درهم وشهد الآخر بألف درهم ومائة دينار لا تقبل شهادتهما على
الالف اذا كان المدعى يدعى الدراهم والدنانير حيلة * أما اذا كان يدعى الدراهم وحده لا تقبل الشهادة كذا
في المحط * ولو ادعى الكفالة وشهد أحدهما على الكفالة والآخر على الحيلة لا تقبل على الكفالة ويحكم بها
لانها أقل كذا في الفصول العبادية * شهد أحد الشاهدين على الكفالة بهذا اللفظ (١) (كواهى مبدعهم
كه فلان جنين) كتبت كه اكر فلان شش ما در ابن مال فلان نهدن من ضمان كردم من اين مال را بدهم
وشهد الآخر بهذا (٢) (كواهى مبدعهم كه فلان جنين) كتبت كه اين مال را ضمان كردم من اين فلان

- (١) أشهد أن فلاناً قال ان لم يعط فلان مال فلان هذا لسته أشهر فاناضامن أنى أعطى هذا المال
- (٢) أشهد أن فلاناً قال ضمنت هذا المال لفلان ابن فلان هذا لسته أشهر

عن العلم ووقف كتب العرف ففتش كتبه وكان فيها كتب الكلام فكتبوا إلى أبي القاسم الصفار رحمه الله تعالى ان كتب ابن
الكلام هل يكون من العلم حتى يوقف مع كتب العلم فأجاب ان كتب الكلام يتابع لانه خارج عن العلم ورجل أوصى بأن يتصدق عنه بألف
درهم فتصدقوا عنه بالحظ وأعلى العكس قال ابن مقاتل رحمه الله تعالى يجوز لث * وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى معناه أنه أوصى
بأن يتصدق عنه بألف درهم حنطة لكن سقط ذلك عن السؤال وقيل له ان كانت الحنطة موجودة فأعطى قيمة الحنطة فدراهم قال أرجو أن
يجوز * وان أوصى بالدرهم فأعطى حنطة لم يجوز * قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وقد قيل بأنه يجوز به تأخذه وعن خلف رحمه الله
تعالى رجل أوصى بأن يتصدق بهذا الثوب قال ابن شاؤ ان صدقوا بعينه وان شاؤا باعوا أو أعطوا غنمه وان شاؤا أعطوه قيمة الثوب وأمسكوا
الثوب * قال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى بل يتصدق به كما هو وكذا اللفظة وبعضهم أخذوا بقول خلف رحمه الله تعالى * ولو نذر قال لله على

أن أتصدق بهذا الثوب جازله أن يتصدق ب قيمته * ولو أوصى بأن يباع هذا العبد ويتصدق بثمنه على المساكين جازله أن يتصدقوا بعين العبد * رجل قال لوصيه بالفارسية بغير راجعه كن فأعطاه من الكرباس قال أبو القاسم رحمه الله تعالى هذه الكلمة تنفع على الخط * رجل أوصى بأن يتصدق عنه بألف درهم فتصدق ب قيمته إذا نذر روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يجوز * ولو قال يتصدق بهذا الثوب قال له أن يبيعه ويتصدق بثمنه وليس له أن يسكن الثوب للورثة فتصدق ب قيمته * ولو قال اشتر عشرة أثواب وتصدق بها فاشترى الوصي عشرة أثواب له أن يبيعها ويتصدق بثمنها * وعن محمد رحمه الله تعالى أيضا لو أوصى بصدقة ألف درهم بعينها فتصدق الوصي مكانها من مال الميت جاز * وإن هلك الأثر قبل أن يتصدق الوصي بها ضمن للورثة مثلها * وعنه أيضا لو أوصى بألف درهم بعينها يتصدق عنه فهلك الألف بطلت الوصية * رجل أوصى بأن يتصدق بشئ من ماله على فقراء الحاج هل يجوز أن يتصدق (٥٧) على غيرهم من الفقراء قال الشيخ

الإمام أبو نصر رحمه الله تعالى يجوز ذلك لما روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل أوصى بأن يتصدق على فقراء مكة قال يجوز أن يتصدق على غيرهم من الفقراء * وقال زفر رحمه الله تعالى لا يجوز * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل أوصى بأن يتصدق على مساكين مكة أو على مساكين الري فتصدق على غيره هذا الصنفان كان الأمر حيضهم * ولو قال لله على أن أتصدق على جنس فتصدق على غيرهم أو أمر غيره بالتصدق ففعل المأمور ذلك ضمن المأمور روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا أوصى أن رجل أسكن الكوفة فصرف الوصي إلى غير مساكين الكوفة يضمن ولم يفصل بين حياة الأمر وبين وفاته * وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى

إن فلان را تاش ماه لا تقبل الشهادة كذا في الذخيرة * ذكر في باب الشهادة على الوكالة من وكالة الأصل لو شهد أحد شاهد على الوكالة أنه وكاله بالخصومة مع فلان في دار سماها شهد الأخر أنه وكاله بالخصومة فيها وفي آخر جازت شهادتهم في الدار التي اجتمع عليها ولو شهدا أحدهما أنه وكاله بطلاق فلا توحيد ما شهد الأخر أنه وكاله بطلاقها وطلاق الأخرى فهو وكيله في طلاق التي اجتمع عليها ومن جنس هذا صارت واقعة الفتوى وصورتها ادعى الوكالة في شئ معين أو في خصومة معينة وأقام شاهدين شهد أحدهما أنه وكاله بالخصومة مع فلان في هذا الشئ المعين وشهد الأخر أنه وكاله مطلقا عام في سائر التصرفات هل تقبل هذه الشهادة في الوكالة المعينة ينبغي أن تثبت الوكالة المعينة كذا في الفصول العبادية * إذا أقام مدعى الوكالة شاهدين فشهد أحدهما أن الطالب وكاله بقبض دينه من هذا الرجل وشهد الأخر أن الطالب جراه في ذلك وأنه سلطه على قبض الدين من هذا الرجل أو أنه جعله وصيا له في حياته جازت شهادتهم ما وصروا وكلاهما بقبض والخصومة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول صاحبه يكون وكلاهما بقبض ولا يكون وكلاهما بالخصومة لو شهد أحدهما أنه وكاله بقبض دينه وشهد الأخر أنه أرسله في أخذ دينه أو أنه أمره بقبض دينه من فلان وأنه أنه مناب نفسه أو جعله نائب نفسه في قبض الدين جازت شهادتهما ما وصروا وكلاهما بالخصومة عنه الكل ولو شهد أحدهما أنه وكاله وشهد الأخر أنه جعله وصيا له بقبض دينه لا تقبل هذه الشهادة كذا في فتاوى قاضيان * في نادرين سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في رجلين شهدا على وصية رجل فشهد أحدهما أنه قال جميع مالي لفلان بعد موتي وشهد الأخر أنه قال جميع مالي صدقة على فلان بعد موتي وذلك في مجلس أو مجلسين فالشهادة جازة كذا في الأخيرة * ولو شهد أبو كالة وزاد أحدهما أنه جازت شهادتهما على الوكالة ولم تجز على الغزل كذا في الفصول العبادية * رجل ادعى على مولى العبد أنه أذن لعبد في التجارة وأقام شاهدين فشهد أحدهما على الأذن والأخر على أن مولى العبد آتيتى ويسع ولم ينه عنه لا تقبل شهادتهما كذا في فتاوى قاضيان * قال محمد رحمه الله تعالى في المأذون الكبير إذا لحق العبد بدین فقال المولى عبدى محجور عليه وقال الغريم هو مأذون فالقول قول المولى فان جاء الغريم بشاهدين شهد أحدهما أن المولى أذن له في شراء البروق قال الأخر أنه أذن له في شراء الطعام فشهادتهما جائزة وكذلك لو شهد أحدهما أن المولى قال له اشتر البروق وشهد الأخر أن المولى قال له اشتر الطعام وبيع قبل الشهادة كذا في المحيط * شاهدان شهدا بشئ واختلفا في الوقت والمكان أو في الأنشاء والقرافان كان المشهود بولا محضا

رجل قال لله على أن أتصدق بهذا المال على فلان الفقراء وعلى أهل بلد كذا له أن يعطى غيره * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الواردا أوصى وقال تصدق على المرضى من الفقراء فتصدق على الأصحاء وقال تصدق على النساء فتصدق على الأيتام وقال تصدق على الشيوخ فتصدق على الشباب ضمن الوصي في جميع ذلك * ولو قال تصدق بهذه العشرة للدارم على عشرة قسما كين فتصدق على مسكين واحد دفعة واحدة جاز * ولو قال تصدق بها على مسكين واحد فأعطى عشرة قسما كين جاز * وعن إبراهيم بن يوسف رحمه الله تعالى رجل أوصى لفقراء أهل بلخ فأفضل أن لا يجاوز بلخ * ولو أعطى فقراء كورة أخرى جاز وكذلك لو قال في عشرة أيام فتصدق في يوم واحد جاز * رجل أوصى بأن يفرق ثلثا من قصير خطه بعد وفاته على الفقراء ففرق الوصي ثلثي قصير في حياة الموصى قال أبو نصر رحمه الله تعالى بغير الموصى مافرق في حياة الموصى وبغيره بعد وفاته بأمر الحاكم حتى يخرج عن الضمان * وإن فرق بعد وفاته بغير أمر الحاكم لا يخرج عن الضمان قيل له فان فرق بأمر

الورثة بعد وفاته قال ان كان فيهم صغير لا يجوز زأمرهم وان لم يكن جازأمرهم فلذا فرق يخرج عن الضمان * قال رضي الله عنه وبيئ أن يصح أمر الكبار في حقهم ولا يجوز في حصة الصغار * رجل أمر رجلاً بأن يصدق بشئ من ماله ودفع اليه فتصدق المأمور على أبي نفسه أو ابنه جازاً جامعاً * بخلاف ما إذا باع الوكيل بالبيع من لا تقبل شهادتهم له لأن في البيع يكون متعاضداً لا نعمة في الصدقة * رجل أوصى بأن يشتري بمائة ألف ضيقة في موضع كذا أو يوقف على المسكين فلم يوف جده تلك الضيقة يشتري هل يجوز للوصي أن يشتري ضيقة في موضع آخر * قال أبو نصر رحمه الله تعالى ليس الوصي أن يصرف ذلك إلى مرفة المساجد فإن لم يجد الضيقة في ذلك الموضع يشتري ضيقة في أقرب المواضع التي سمى ويجعلها وقفاً على مسمى * فان أنف الوصي هذه الألف بقرم الوصي مثلها أو يشتري بها الضيقة * الوصي اذا اشتري خيراً أو حطاً ليمصدق به على الفقراء أنف رجال (٨٠) أخذوا والخطة على من يكون قال أبو نصر رحمه الله تعالى ان لم يبين الميت ذلك شيئاً يستعين

الوصي بمن جعل ذلك بغياً جرح ثم يدفع ذلك إليه على وجه الصدقة * وان أمر الميت بأن يجعل المال في ذلك المساجد فالاجرة تكون في مال الميت * ولو أمر الوصي بأن يشتري أربعين قفيز حطه بمائة دينار فيصدق به على المسكين فرخصت الخطة حتى لو جديته ستون قفيزاً قال أبو بكر رحمه الله تعالى يجوز أن يشتري بالقاضل حطه أيضاً ويصدق به ويجوز أن يرذ القاضل على الورثة قال هكذا رأيت عن أبي يوسف رحمه الله تعالى * رجل أوصى بأن يعطي ثلث ماله للمسكين وهو في بلد ووطنه في بلدة أخرى قالوا يعطي ثلث ماله لمسكين بلدة ووطنه فان أعطى مسكين البلدة التي هو فيها جازاً أيضاً * رجل أوصى بأن يعطي عن كفارة يمينه عشرة مساكين فغداهم الوصي فمأوا قال

كالبائع والإجارة والطلاق والعتاق والصلح والاراموصو بذلك اذا ادعى الشراء بألف وشهدا اشتراه منه بألف الأعم ما اختلفا في البلدان أو في الأيام أو في الساعات أو في الشهور وأوشد على البائع بألف فشهدا أحدهما أنه باعه وشهد الآخر على إقراره بالبيع جازت شهادتهما ما وكذا في الطلاق ولو شهدا أحدهما أنه طلقه اليوم وأحد والآخر أنه طلقها أمس أو شهدا أحدهما على إقراره بألف اليوم وشهدا الآخر أنه أقر بألف أمس جازت شهادتهما ولا تبطل الشهادة باختلاف الشاهدين فيما بينهما في الأيام والبلدان إلا أن يقولوا كنتم الطالب في موضع واحد في يوم واحد ثم اختلفا في الأيام والمواطن والبلدان فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال أنا أحيز الشهادة وعليهم أن يحفظوا الشهادة دون الوقت وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى الأمر كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في القصاص وأنا أستحسن وأبطل هذا الشهادة بالتمهلة الآن يختلفان في الساعات من يوم واحد يتفاوت فيجوز كذا في فتاوى قاضيان * وفي فتاوى رشيد الدين رحمه الله تعالى ادعى أنه باع بشرط الوفاء فأنكره والبدفشهد أحدهما أنه باع بشرط الوفاء وشهد الآخر أنه أقر المشتري أنه اشتري بشرط الوفاء تقبل كذا في الفصول العائدة * شاهدان شهدا أن فلان أطلق امرأته فشهد أحدهما أنه طلقها اليوم الجمعة بالبصرة والآخر أنه طلقها في ذلك اليوم بعينه بالكوفة فلم تقبل شهادتهما لانا يتبين بكذب أحدهما فان الانسان في يوم واحد لا يكون بالبصرة والكوفة بخلاف ما إذا شهدا أحدهما أنه طلقها بالكوفة والآخر أنه طلقها بالبصرة ولم يوقتا وقتاً فهناك الشهادة تقبل كذا في المنسوبة ولو شهدا بذلك في يومين متفرقين من الأيام بينهما قدر ما يسيرا لرا كمين الكوفة إلى مكة جازت شهادتهما كذا في الهرار اتق * أقام شاهدين على الصلح فأنهما القاضى إلى بيان التاريخ فقال أحدهما انه كان منذ سبعة أشهر أو أقل أو أكثر وقال الآخر أن كان منذ ثلاث سنين أو أن زيد لا تقبل لما اختلفا في الاختلاف الفاحش وان كانا لا يحتاجان إلى بيان التاريخ كذا في القسمة وإذا كان المشهود به قولاً كان صفة الانشاء والاقرار به مختلفة انقذف قال في كتاب الحدود اذا شهد أحد الشاهدين على القذف والآخر على الاقرار بالقذف لا تقبل الشهادة بخلاف ولو اتفقا على القذف واختلفا في الزمان والمكان قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تقبل هذا الشهادة وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا تقبل كذا في المحيط وقتاوى قاضيان * وان كان الاختلاف في فعل ملحق بالقول كالقرض فهو كالطلاق هكذا في الخلاصة * وان كان المشهود به فعلاً لا حقيقة وحكما كالغصب والنجاسة واختلف الشهود في المكان أو في الزمان أو في الانشاء والاقرار لا تقبل شهادتهم كذا في فتاوى قاضيان * ولو كان المصوب هالكاً فهذا بالقيمة فشهدا أحدهما أن قيمته ألف وشهدا الآخر على إقراره بالغائب أن قيمته ألف لا تقبل شهادتهما كذا في

محمد رحمه الله تعالى يغذي ويعشى غيره ولا ضمان على الوصي * رجل أوصى بأن يصدق بثلث ماله فغصب رجل الظهيرية المال من الوصي واسلمه كذا فارد الوصي أن يجعل المال صدقة على الغائب والغاصب معسر قال أبو القاسم رحمه الله تعالى يجوز ذلك * رجل أوصى بثلث ماله أو بألف درهم لفقراء أو كان في حياته رجل غنى ثم افتقر بعد موت الوصي ذكر الناطقي رحمه الله تعالى أنه يجوز ذلك * ولو أوصى بثلث ماله أو بألف درهم لفقراء هذه المسألة بمجاله لا يجوز أن يعطي لهم * رجل أوصى وقال أعطوا من مالي بعدهم مائة مسكين سكة كذا فإلحاحات الموصي أي الوصي بالمال إلى أهل السكة فقالوا لا بد لولس بنا حاجة قال أبو القاسم رحمه الله تعالى يراد المال إلى الورثة * ولو لم يدفع المال إلى الورثة حتى أتى على ذلك سنة مثلاً لم يطلب المسكين قال أبو القاسم رحمه الله تعالى يدفع المال إلى الورثة لأن المسكين لما ردت وأبطلت الوصية وصارت ميراثاً له رجل دفع المال إلى الوصي وأمره بأن يصدق بثلث ماله فوضعه الوصي في نفسه

لا يجوز * ولودفع الوصي المال إلى ابنه الكبير والصغير الذي يعقل القبض جاز * وإن لم يعقل لا يجوز * عامل السلطان إذا أوصى أن يعطي الفقراء كذا وكذا من ماله قال أبو القاسم رحمه الله تعالى إن علم أنه مال غيره لا يحل أخذه * وإن علم أنه مختلط بماله جاز أخذه * وإن لم يعلم جاز بأصحى تبين أنه مال غيره * وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى إن كان مختلطاً لا يجوز قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لأنه على ملك صاحبه ولا وجه إلا رد على صاحبه * وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن كان مختلطاً لا يجوز أخذه إذا كان في بقية مال الميت وفاء بمقدار ما يرضى به خصمه * وعن محمد رحمه الله تعالى رجل أصاب متاعاً عاماً وأوصى بأن يصدق به عن صاحب المتاع قال إن عرف صاحب المتاع برددعه * وإن لم يعرف يصدق به فإن كذب الورثة ومردهم في هذا الإقرار يصدق من ذلك بمقدار الثلث * مريض قال هذا المال لقطعة وكذبه الورثة ذكر في الأقرار من الأصل أن على (٥٠٩) قول محمد رحمه الله تعالى لا يصدق ولا يصدق * وقال أبو يوسف يصدق من الثلث * وعن محمد رحمه الله تعالى أن التائخعة والمغنية إذا أخذت الأجرة على الشرط زد على أربابها ولا تصدق بها * رجل أوصى بثلث ماله لفقراء وبقية راتبه قال نصير رحمه الله تعالى تكون الوصية بين الفقراء والأقرباء نصفين * وقال محمد بن سلمة رحمه الله تعالى إن كانت القربات بمصون فالثلث بين الفقراء والأقرباء لكل واحد من القربات سهم واحد وللفقراء سهم واحد وإن كانوا بمصون فالثلث بينهم نصفان * والمشاخ رحمه الله تعالى أخذوا بهذا القول ورجل أوصى لذوي قرابته من الكفار قال محمد بن مقاتل رحمه الله تعالى لا بأس به * رجل أوصى بأن يعطي مائة درهم للفقراء ومائة درهم للأقرباء بطنم الفقراء

الظهير * لو ادعى القتل وشهد أحد هما على القتل والآخر على إقراره لا تقبل كذا في الفصول العبادية * لو شهدا على إقرار القاتل في وقتين أو مكانين جازت كذا في السراجية * وإن اختلفا في آلة القتل بأن شهدا بالقتل غير أن أحدهما شهد بالعمى وشهد الآخر بالقتل بالسيف لا تقبل شهادتهما كذا في المحيط * إذا شهد أحدهما أنه قتله عمدا وشهد الآخر أنه قتله خطأ لا تقبل شهادتهما * وإن قال أحدهما قتله بالسيف وقال الآخر لا أحفظ الذي قتله لا تقبل شهادتهما كذا في الذخيرة * ولو كان الشهود قولاً لا بآلة يفعل كالنكاح واختلف الشهود في المكان أو الزمان أو في الإنشاء أو الإقرار لا تقبل شهادتهما * وإن اختلفا في عقد لا يثبت حكمه إلا بقول القبط والكهنة والصدقة والرهن فإن شهدوا على معاينة القبض واختلفوا في الأيام أو البلدان جازت شهادتهم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ولو شهدوا على إقرار الراهن والمتصدق والواهب لا يقبل جازت الشهادتين في قولهم هكذا في فتاوى قاضيان * لو ادعى الرهن فشهد أحدهما على معاينة القبض والآخر على إقرار الراهن يقبل المرهّن لا تقبل والرهن في هذا كالفصل في الفصول العبادية * لو اختلفا في الثياب التي على الطالب والمطلوب أو المركب أو قال أحدهما كان معافلاً وقال الآخر لم يكن معافلاً نذكر في الأصل أنه لا يجوز أن لا يثبت هذه الشهادة كذا في الظهيرية إذا شهدا بالغصب واختلفا في لون البقرة فانه لا تقبل كذا في المحيط * وإذا شهد شاهدان على رجل أنه سرق بقرة واختلفا في أنها قطع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافهما قيل الخلاف في لوين تشابهان كالسواد والحمرة أو الحمرة والصفرة لا في لوين لا تشابهان كالبياض والسواد والصحيح أن الخلاف في جميع الألوان كذا في الكافي * ولو أن المسروق منه عين لو أن كحراً فقال أحدهما سواداً لم يقطع أجمعاً كذا في فتح القدير * وعلى هذا الخلاف فيما إذا اختلفا في ثوب بأن قال أحدهما هروى وقال الآخر مروى فإن اختلفا في الزمان أو المكان لم تقبل الشهادة كذا في التبيين * لو شهدا أحدهما أنه سرق بقرة وشهد الآخر أنه سرق ثوراً وشهد أحدهما أنه سرق بقرة والآخر أنه سرق جمار لا تقبل هكذا في المحيط * إذا ادعى الملك مطلقاً وشهد أحد الشاهدين بسبب والاخر مطلقاً تقبل ويقضى بالملك الحادث وإن ادعى بسبب وشهد أحدهما به والاخر مطلقاً لا تقبل كذا ذكره رشيد الدين * ولو شهد أحدهما على الملك المأثور والآخر على الملك المطلق إن ادعى الملك المأثور لا تقبل شهادتهما وإن ادعى الملك المطلق تقبل ويقضى بملك المأثور هكذا في الفصول العبادية * ذكر في الجامع إذا ادعى ملكاً فجاء بشاهدين شهد أحدهما أنه ملكه وشهد الآخر على إقرار المدعي عليه أنه ملك المدعي لا تقبل كذا في فتاوى قاضيان * بخلاف ما إذا شهد أحدهما على الدين والآخر على إقرار بالدين تقبل كذا في

تزل من الصلوات فات وعليه صلوات أشهر وتلت ماله لا يبلغ جميع وصاياه قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يسم الثلث على مائة للفقراء وعلى مائة للأقرباء وعلى قيمتها يبلغ من قيمة الطعام لكل صلاتين من الخطة فما أصاب الأقرباء ما عطا من ذلك وما أصاب الفقراء ما عطا من ذلك ويجعل النقصان في حصص الفقراء * امرأة قالت في وصيتها خويشان هرايا كذا هرايا هرايا من قالوا أنصرف الوصية إلى قريب لها لا يرث منها * والتعدي في ذلك لمن غاطبته في الكلام ويعطى من ماله ما قدر رشاها أدنى ما يطلق عليه اسم التذكرة لأنها إذا لم تبين القدر ووضت التعدي يرى رأى المخاطب * رجل خضرته الوفاة فقال إن رجل على أنه درهم قال شل دار رحمه الله تعالى يدفع كل المال إلى الورثة ولا يوقف شيء وإن سمى المريض وقال لمجد على أنه درهم دين ولا يعرف محمد يوقف مقدار الدين * رجل مات وعليه مدين محيط بجميع ماله أو أكثر فادعى رجل على الميت ديناً وعجز عن أقامة البيعة قال أبو نصير رحمه الله تعالى ليس له أن يتخلف

أحبّاب الدون أو الورثة أن كان له يئنة يقمها على الوصى * وإن يكن لبيت وصى جعل القاضى رجلا وصيا فإن كان في مال الميت فضل على الدون كان له أن يستخلف الوارث * رجل مات وترك ضعا وعلمه دين فأراد الورثة أن يقضوا دينه لبيت الضيعاء لهم قال أبو نصر رحمه الله تعالى إن اتفقوا على ذلك ونجوا بقضاء الدين وتنفذ الوصايا من أموالهم كان لهم ذلك * وإن اختلفوا فالوصى أن ينفذ الوصايا ويقضى الدون من مال الميت ويبيع ما يحتاج إليه من مال الميت ولا يملك في قول الورثة * مريض قرأ فلان على كذا وفلان على كذا ثم قال وإن جاء أحدوا دعى على مائة درهم إلى خمسة فاعطو ما دعى ثم قال إن لم يقبل فاعطو ما يدعى برأى فلان رجل معلوم قال أبو نصر رحمه الله تعالى وصية ما عاظمه هذا فأسد ولا يعطى إلا بيئته * صحب قال ما دعى فلان بن فلان في المال الذي في يدي فهو صادق ومات قال أبو القاسم رحمه الله تعالى إن لم يكن سقم من فلان دعى (٥١٠) في شئ معلوم إلا بزمه بهذا القول شيء * وإن سبق منه دعوى في شئ معلوم فالذي ادعى

ثابت له وقال الفقيه أبو الوليث

رحمه الله تعالى ذكر في الكتاب

مرضی رضی قال افلا لان علی

حق و دقوه فانه يصدق

الى الثالث * ولو قال فهو

صَادَقْ فَلَارِوَايَةِ فِيهِ عَنْ

أصحابنا رجه - م الله تعالى

وينبغي أن يكون الجواب كما

قال أبو القاسم رحمه الله

تعالیٰ • رجل مارہ ورک

ورثته - غارا وبارا ايسع

للمكران يا كلوا من البركة

* قال نصير وجه الله تعالى
ألتفت إلى الدنيا

سألت يسر بن الوليد عن
هـ إذا قال زمة قال نصح قلت

لشمة فان كان على الميت

ذین آلف درهم و ترک

مَالاً أَسْعَرَ لِلْوَارِثِ أَنْ يَأْكُلَ

وَبَطْأَ الْحَارِمَةَ إِذَا كَانَ فِي

غیرها و فاء بالذین قال زعم قلت

عن هذا قال ما رأيت أحدا

امتنع عن ذلك * رجل مات

وعالمه دين وأوصى بوصايا

وغياب الوصي فبإيعاز بعض

الوردية: بصير له وفضي

ذِيهِ وَالْمَدُوصَايَاهُ قَالَ أَبُو
نَصْرٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ

فاسد الآن يسوع بأمر القاذف

اللَّهُ تَعَالَى رُوحِي أَمِنْ مَقَاتِلِ عَ :

أَمَّا الْقَائِمُ بِهِ فَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَعْنَى

الذاري فأنت ربي عني إلى ربك

لِغَمٍّ مَّا لَآئِهَ لَارِثٌ * وَقَالَ عَلِيٌّ

مستغرق وللمت علي رجل م

مشا بخنارجہ۔ م اللہ تعالیٰ یغ

• • • • •

الفصول العبادية * اذا شهد أحدهما على اقرارى البدان العبد للمدعى وشهد الآخر على اقراره أن المدعى
 أو دعه ما به قبلت شهادته ما وقضى بالعبد للمدعى * ولو شهد أحدهما على اقرارى البدان العبد للمدعى
 وشهد الآخر على اقراره أنه عبده والممدى أو دعه ما به قضى به للمدعى كذا في المحيط * * ولو شهد أحدهما على
 اقراره أن العبد للمدعى وشهد الآخر على اقراره أن المدعى دفع اليه لا تقبل ولا يقضى بالعبد للمدعى كذا في
 الفصول العبادية * * ولكن بؤمر المدعى عليه بالدفع الى المدعى كذا في الذخيرة * قال محمد رحمه الله تعالى
 في كلب الغصب اذا ادعى رجل جارية في يدى رجل وجاه بشاهدين شهد أحدهما أنها جارية غصبها منه
 هذا وشهد الآخر أنها جاريته ولم يقل غصبها منه هذا قبلت شهادتهما وإن شهد أحدهما أنها جاريته وشهد
 الآخر أنها كانت جاريته قبل هذه الشهادة أيضا بخلاف ما لو شهد أحدهما أنها كانت في يد المدعى وشهد الآخر
 أنها في يده فانه لا تقبل هذه الشهادة عند أى حنفية رحمه الله تعالى كذا في المحيط * * شهد أحد الشاهدين
 على اقرارى البدان العبد للمدعى وشهد الآخر أنه أقر أنه اشتراعه من المدعى وقال المدعى صاحب البدأ قريما
 قال الشاهد الآخر أنى أبيع منه شيئا قبل البيعة وبقضى بالعبد للمدعى * * وقال المدعى صاحب البدأ قريما
 الآخر من لا تقبل هذه الشهادة كذا في خزائن المفتين * * قال أبو يوسف رحمه الله تعالى رجل ادعى على رجل
 ألف درهم فشهد شاهدان المطالب أقر أن له عليه ألف درهم فراضوا شهد آخر أن المطالب أقر أن له عليه ألف
 درهم من عن متاع اشتراه وبغضه وقال الطالب انما مالى عليه قرض ولم يشهدى الا بالقرض فقد كذب
 الشاهد الذى شهد له أنه عن متاع * * وقال قداشهد على هاتين الشهادتين المختلفتين لكن أصل مالى كان
 قرضه قضى له عليه بألف درهم * * وقال مالى من عن متاع بعته وقضى منى وقد شهد هذين على ما شهد به
 لا يقضى له بشئ حتى يأتى بشاهد آخر يشهد له على شئ * * الذى شهد له من عن المتاع اذا أقر الطالب أن
 ماله من عن متاع فلا يمن شاهدان على قبضه كذا في المحيط * * ولو شهد أن المطالب أقر أن له عليه ألف
 درهم فراضوا شهد آخر أن المطالب أقر أن له عليه ألف درهم من ضمن ضمن له عن فلان بأمره فان قال
 الطالب اشهدى بهاتين الشهادتين على ما وصفتا وان مالى عليه قرض فانه يقضى له بالمال وان قال مالى من
 ضمان كجلسه بالآخر فلا يقضى له عليه بشئ والضمن فى هذا البيع سواء * * وأما قياس قول أى حنفية
 رحمه الله تعالى فالمال لازم فى الوجهين جميعا كذا في الذخيرة * * رجل ادعى عبد رجل وأقام البيعة
 فشهد أحدهما على اقراره أنه وهب منه هذا العبد وشهد الآخر على اقراره أنه اشتراعه منه بمائة دينار يأخذه
 المدعى وكذا لو شهد أحدهما أنه أقر أنه اشتراعه منه هذا العبد وشهد الآخر أنه أقر أنه اشتراعه منه بألف
 درهم كذا فى الخلاصة * * اذا شهد أحد الشاهدين أن الذى في يده العبد أقر أن المدعى وب العبد منه

١٠٠ * رجل قال أربأت جيع غرماي ولم يسمهم ولم يواحد منهم بقلبه قال أو القاسم رحمه وشهد
 * بالله تعالى أنهم لا يبرون * رجل لادن على رجل فقال المدبونه أذنت فأنت برى من ذلك الدين قال
 * بكالو قال ان دخلت
 * رجل مات وترك وارثا وعليه دين يحيط بتركه قال الفقهاء لو بكر رحمه الله تعالى الوارث لا يصرح خصما
 * برأ حمد رحمه الله تعالى الوارث يصريح بما يقوم مقام الميت في الخصومة وبه نأخذ * رجل مات وعليه دين
 * لم الفظليت ورثته ذلك من المدبون وهو بعد من الميت فصالح الورثة عما عليه أو عايناه على مال قال بعض
 * من الوارث لغوا الميت لان الدين المستغرق بمن ثبوت الملك للوارث فلا يصح على الوارث * قيل أذا لم يثبت الملك

فعلى الوارث، من يدعى صاحب الدين وعلى من يقيم البينة قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى على ذى اليد بحضرة الوارث * والعصع أن الوارث يكون خصمه لمن يدعى على الميت وان لم يملك شيئاً * رجل مات وترك أولاداً صغيراً جعل القاضى رجلاً وصيلاً لاولاد الصغار فادعى رجل على الميت ديناً وديعة وأدعت المرأة مهرها قال أبو القاسم رحمه الله تعالى ليس لهذا الوصى أن يؤدى شيأ من الدين والوديعة ما لم يثبت ذلك بالبينة * وأما المهر فإن أدعت المرأة مهر مثلها يدفع إليها إذا كان النكاح ظاهراً مع وفاء ويكون النكاح شاهد إليها قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى إذا كان الزوج يجرى بها فاته يمنع من تمام قدر ما جرت العادة به ويجله ويكون القول قول الورثة فيجعل ذلك القدر ويكون القول قول المرأة فيمضاه على المهر والمجل إلى تمام مهر مثلها * رجل مات وأوصى إلى امرأته وترك ضياعاً ولزماً لمهر على الزوج قال أبو نصر رحمه الله تعالى إن كان زوجها ترك من المصامت مثل مهرها فلها أن تأخذ من المصامت (٥١١) وإن لم يترك صامتة كان لها أن تبسيع ما كان أصلياً للبيع وتسوي

مهرها من الثمن * فان كان في المرأة أنف درهم فأخذته بمهرها قالوا كان لها أن تأخذ تلك الدراهم بغير رضا الورثة وبغير علمهم فان استخلف بعد ذلك بالله ما في يدها من تركه الزوج شئ من الدراهم قالوا كان لها أن تحسلف ولا تأثم إذا حلفت لانها لم تأخذت الدراهم مهرها صارت الدراهم ملكاً لها

فصل فيما يكون رجوعاً عن الوصية وما لا يكون

رجل أوصى لرجل ثلث ماله أو بشئ يعينه ثم قال كل شئ أو صبت به لفلان فهو باطل يكون رجوعاً * ولو قال هي حرام أو ربا لا يكون رجوعاً * ولو قال كل وصية أو صبت بها لفلان فهو لفلان آخر يكون رجوعاً * ولو قال أو صبت به لفلان لفلان

وشهد الآخر أن ذا اليد أقر أن المدي تصدق به عليه وقال المدي صاحب اليد أقر بالامر من الآن ما هوته منه وما تصدق به عليه فانه يقضى بالعبد للمدي وكذلك لو شهد أحد هما على إقرار ذى اليد أنه قد استأجره من المدي بعشر دراهم وشهد الآخر على إقراره أنه اشتراه منه بالف درهم أو شهد أحدهما أنه سمع باليد أنه يقول للمدي هب هذا العبد منى والآخر أنه سمعه يقول للمدي تصدق به على أو شهد أحد الشاهدين أن ذا اليد قال للمدي يعنى بالف درهم والآخر أنه قال للمدي يعنى بمائة دينار وقال المدي أقر ذوا اليد بذلك كما الآن ما عت منه ولا جرت فالتقاضى يقضى في هذه الوجوه كلها بالعبد للمدي هكذا في الذخيرة * لو شهد أحد الشاهدين على إقرار ذى البدن العبد للمدي وشهد الآخر على إقراره أنه استأجره من المدي أو أقرته منه أو غصه منه قضى بالعبد للمدي وهذا إذا قال المدي أن ذا اليد أقر بما قال الشاهدان الآن ما عت منه وما جرت به موارثته وما غصب منى كى لا يصير مكنياً أحد الشاهدين فيما يدعى كذا في الفصول العمادية * لو كان الذى في يده العبد أقر أن العبد كان للمدي وأدى أن المدي أعطاه صله وجابه شاهدين شهد أحدهما أن المدي أقر أنه تصدق بهذا العبد على المدي عليه والآخر شهد أن المدي أقر أنه وهب هذا العبد من المدي عليه فالتقاضى لا يقبل هذه الشهادة لأن باقى شاهد آخر يشهد على الهبة أو على الصدقة وهذا بخلاف ما لو شهد أحدهما أن المدي أقر أنه وهب الذى في يده وقبضه منه وشهد الآخر أنه أقر أنه نخله الذى في يده وقبضه هكذا في الحيط * لو شهد أحدهما أنه أقر بأنه أخذ منه هذا العبد وشهد الآخر أن هذا العبد له لا تقبل كذا في الخلاصة * إذا شهد شاهد على رجل أنه أقر أنه أخذ هذا العبد من فلان وشهد الآخر أن هذا العبد لفلان لم يقض للشهود له شئ كذا في الحيط * لو شهد أحدهما أنه أقر أنه أخذه منه وشهد الآخر أنه أقر أنه أودعه إياه جازت شهادتهما حتى يؤمر المدي عليه برده العبد على المدي ولكن لا يقضى له بالمالك وكذلك لو أن الذى شهد بالوديعة أنما يشهد أنه أقر أنه دفعه إليه فلان كذا في الذخيرة * لو شهد أحدهما أن صاحب اليد أقر أنه اغتصبه من هذا المدي وشهد الآخر أنه أقر أن هذا المدي أودعه إياه وأنه أقر أنه أخذ من هذا المدي قبلت شهادتهما وأمر المدي عليه باز دعى للمدي ولكن لا يقضى بالمالك للمدي وبني المدي عليه على جفته في المالك حتى لو أقام المدي عليه بعد ذلك بينة أن العين له قضى القاضى بالعين وذكر في المتن عين من شهد عليه ووضعها في الثوب وذكر أنه إذا شهد أحد الشاهدين على إقرار صاحب البدن أنه غصبه من المدي وشهد الآخر على إقراره أن المدي أودعه إياه ووافد ههنا زيادة على ما ذكر في مسئلة العبد فقال وقال المدي قد أقر بما قالاجماعاً ولكنه اغتصب منى قبلت الشهادة وجعلت الذى في يده الثوب مقرباً لك للمدي ولم أقبل من صاحب اليد بعد ذلك بينة على الثوب

وفلان وفلان منها ألف كان رجوعاً عن الوصية وتصور وصية للآخر * ولو أوصى بشئ لرجل ثم قطع موطنه كان رجوعاً * ولو أوصى بصوف أو كان أو علج فغصبه الموصى كان رجوعاً عن الوصية * وكذا لو أوصى بفعل ثم سحبه كان رجوعاً عن الوصية * وكذا لو أوصى بجدد ثم صنع منه سقفاً أو درعاً كان رجوعاً * وكذا لو أوصى بفضة ثم صنعها خاتماً أو أوصى بسويق فله بربط أو وصى بأرض لا ينافيها بغير فيها بناء أو أوصى بقطن غشبي فهو بأرض أو أوصى ببطانة فجعلها ظهراً أو أوصى بظواهر فجعلها بطانة أو أوصى بقميص فنقصه ونطاه قباء أو أوصى بقميص فنقصه ولم يقطعه شيئاً آخر أو أوصى بعبد لفلان ثم قال العبد الذى أو صبت به لفلان فهو لفلان آخر كان رجوعاً * وكذا لو أوصى بعبد لفلان ثم اعتقه أو دبره أو كاته أو باعها أو أخرجه من ملكه بوجه من الوجوه كان رجوعاً حتى لو عاد إلى ملكه لا يكون وصية * ولو قال العبد الذى أو صبت به لفلان قد أو صبت به لفلان آخر يكون بينهما تصفين * وكذا لو قال قد أو صبت

ولا بالفعل نحو أن يدبر عبده تدبيرا مطلقا لا يمكنه أن يرجع عنه لاقولا ولا فعلا * **باب الوصي** * لا ينبغي للرجل أن يقبل الوصية لأنها أمر على الخطر لما روی عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال الدخول في الوصية أول مرة غلط والثانية خيانة وعن غيره والثالثة عرقه * وعن بعض العلماء لو كان الوصي عريان الخطاب رضى الله عنه لا ينجو عن الضمان * وعن الشافعي رحمه الله تعالى لا يدخل في الوصية إلا أجنبي أولص * **فصل فيما يكون قولاً أو وصية** * رجل قال لغیره أنت وكلي بعد موتی بكون وصيا * ولو قال أنت وصي في حياتي يكون وكلا لأن التوكيل والایصاء أقامة الغير مقام نفسه في التصرف لأن الأقامة بعد الموت إيصا في الحياة توكيل فيسقط أحداهما بعبارة الآخر * ولا يتم الإيصاء إلا بالقبول كالاتم التوكيل إلا بالقبول * رجل أوصى إلى رجل في وجهه فقال الموصي إليه لا قبل صرح رده ولا يكون وصيا * فان قال الموصي للموصي إليه ما كان (٥١٣) ظني بك أن لا تقبل وصيتي فقال

الموصي إليه بعد ذلك قبلت كان جائزا * ولو أوصى إلى رجل فقال لا قبل فسكت الموصي ومات فقال الموصي إليه قبلت لا يصح قبوله *

ولو أن الوصي سكت ولم يقل في وجهه لا قبل ثم قال في محيط السرخسي * لو شهدا ثمان أن أطلق امرأته يوم النحر عني وشهدا ثمان أن أعتق عبده بعد ذلك اليوم بالكوفة فإن القاضي يقضي بالطلاق بالوقت الأول فإن استقام أن يكون في المكانين جميعا بأسرع ما يقدر عليه من السير قضى بشهادتهم جميعا والأبطل الوقت الثاني هكذا في المحيط * ولو أقامت امرأة البينة أن الميت تزوجها يوم النحر عكة وقضى القاضي إماما ثم أقامت امرأة أخرى البينة أنه تزوجها في ذلك اليوم بخبراسان لم تقبل بينهما كذا في فتاوى قاضيان * إذا شهد شاهدان أنه قتل زيدا يوم النحر عكة وشهدا ثمان أنه قتل يوم النحر عكة واجتمعوا عند الحاكم لم يقبل الشهادتين فإن سبقت أحدهما وقضى بها ثم حضرته الأخرى لم تقبل كذا في الهداية * رجل أقام بينة على أنه حره يوم النحر عكة هذا الحرح وقضيت بذلك ثم أقام المدعي عليه الجرحا على أحد الشاهدين بينة أنه حره يوم النحر عكة فلو لم يكن قضيت بالأولى حتى لو اجتمع البنتان والدعيان أطلعهما كذا في المحيط * في التواضع لو أقام رجل البينة أن هذا قتل أبي يوم النحر عكة وأقام ابن آخر البينة أن فلانا أقره قتل أبيه يوم النحر بكوفة قبلت البينتان ويحكم لكل واحد منهما بنصف الدية ولو كان المقتول اثنين والقاتل واحد أبحاث الشهادتين وتظلم ما ذكر في الجامع لو أقام الابن الأكبر البينة أن الابن الأوسط قتل أبيه والأوسط أقام البينة أن الابن الأصغر قتل أبيه والأصغر أقام البينة أن الابن الأصغر قتل أبيه فلهذه البينات مقبولة ويكون لكل واحد على صاحبه ثلث الدية كذا في محيط السرخسي * ولو أقام البينة على دار فريد رجل أنها كانت لآبيه مات أبوه يوم كذا ورثها عنه المدعي لأورث له غيره وأقامت امرأة البينة أن أباه تزوجها يوم كذا اليوم بعد اليوم الذي ذكر الابن دية فيه وله هذا الولد ثم مات بعد ذلك ولها الميراث والمهر فإن القاضي يقضي بالمهر والميراث سواء قضى القاضي بينة الابن أو لم يقض فإن أقامت امرأة أخرى البينة بعد ما قضى القاضي بينة الأولى أنه تزوجها بعد ذلك الوقت قبلت بينهما أيضا * ولو أن الوارث أقام البينة على رجل أنه قتل أبيه يوم كذا وقضى القاضي بذلك ثم أقامت امرأة البينة أنه تزوجها

أن هذا الشيء لم يكن له وكذلك إذا شهدا أنه لم يكن لقنان على فلان دين وكذلك إذا أقام بينة على حق قضى له به فيقول القاضي عليه أنا أقيم بينة أنه لم يوف هذا الأقبل منه هكذا في المسبوط * كل يمين ولو اجتمعنا في حالة واحدة سقطت ألقا لوجود الكذب في أحدهما فأذا بدأ الحاكم الحكم بأحدهما يتعين الكذب في الأخرى مثاله لو شهدوا أنه أطلق عمر يوم النحر بالكوفة وشهد شاهدان أنه أطلق زيدا في هذا اليوم عكة فشهادتهما باطلة * ولو حكم الحاكم بأحدى البينتين ثم جاءت الأخرى لا تقبل الشهادتان لأنه لو شهدا بذلك في يومين متفرقين وبينهما من الأيام مقدار ما يسير إلّا كب من الكوفة إلى مكة جازت شهادتهما كذا في محيط السرخسي * لو شهدا ثمان أن أطلق امرأته يوم النحر عني وشهدا ثمان أن أعتق عبده بعد ذلك اليوم بالكوفة فإن القاضي يقضي بالطلاق بالوقت الأول فإن استقام أن يكون في المكانين جميعا بأسرع ما يقدر عليه من السير قضى بشهادتهم جميعا والأبطل الوقت الثاني هكذا في المحيط * ولو أقامت امرأة البينة أن الميت تزوجها يوم النحر عكة وقضى القاضي إماما ثم أقامت امرأة أخرى البينة أنه تزوجها في ذلك اليوم بخبراسان لم تقبل بينهما كذا في فتاوى قاضيان * إذا شهد شاهدان أنه قتل زيدا يوم النحر عكة وشهدا ثمان أنه قتل يوم النحر عكة واجتمعوا عند الحاكم لم يقبل الشهادتين فإن سبقت أحدهما وقضى بها ثم حضرته الأخرى لم تقبل كذا في الهداية * رجل أقام بينة على أنه حره يوم النحر عكة هذا الحرح وقضيت بذلك ثم أقام المدعي عليه الجرحا على أحد الشاهدين بينة أنه حره يوم النحر عكة فلو لم يكن قضيت بالأولى حتى لو اجتمع البنتان والدعيان أطلعهما كذا في المحيط * في التواضع لو أقام رجل البينة أن هذا قتل أبي يوم النحر عكة وأقام ابن آخر البينة أن فلانا أقره قتل أبيه يوم النحر بكوفة قبلت البينتان ويحكم لكل واحد منهما بنصف الدية ولو كان المقتول اثنين والقاتل واحد أبحاث الشهادتين وتظلم ما ذكر في الجامع لو أقام الابن الأكبر البينة أن الابن الأوسط قتل أبيه والأوسط أقام البينة أن الابن الأصغر قتل أبيه والأصغر أقام البينة أن الابن الأصغر قتل أبيه فلهذه البينات مقبولة ويكون لكل واحد على صاحبه ثلث الدية كذا في محيط السرخسي * ولو أقام البينة على دار فريد رجل أنها كانت لآبيه مات أبوه يوم كذا ورثها عنه المدعي لأورث له غيره وأقامت امرأة البينة أن أباه تزوجها يوم كذا اليوم بعد اليوم الذي ذكر الابن دية فيه وله هذا الولد ثم مات بعد ذلك ولها الميراث والمهر فإن القاضي يقضي بالمهر والميراث سواء قضى القاضي بينة الابن أو لم يقض فإن أقامت امرأة أخرى البينة بعد ما قضى القاضي بينة الأولى أنه تزوجها بعد ذلك الوقت قبلت بينهما أيضا * ولو أن الوارث أقام البينة على رجل أنه قتل أبيه يوم كذا وقضى القاضي بذلك ثم أقامت امرأة البينة أنه تزوجها

(٦٥ - فتاوى ثلاث) اشهدوا في قد أخرجته عن الوصية ذكر الحسن بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يصح إخراجها عنه ولو أن الموكل أخرج الوكيل عن الوكالة في حال غيبته لا يصح إخراجها في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يصح إخراجها * ولو أن الوصي رد الوصية حال غيبته الموصي فرد ما طل عنه ما * وهو نظير ما لو أوصى بثلاث ماله لرجل فقال الموصي له في غيبة الموصي حال حياته لا قبل وصيته ثم قبل بعد موت الموصي صح قبوله عنده * وكذا الورث الوصية بعد موت الموصي فقال لا قبل ثم قال قبلت صح قبوله * ولو أن رجلا أوصى إلى رجل ولم يله الموصي بذلك فباع شيئا بعد موت الموصي من تركه الموصي جاز بيعه وتركه الوصية * رجل أوصى إلى رجل وقال له اعمل برأي فلان فهو على وجهي * أحدهما أن يقول اعمل برأي فلان * والثاني أن يقول لا تعمل إلا برأي فلان * واختلف المشايخ فيه * قال بعضهم في الوجهين الوصي هو المخطب * وقال بعضهم في الوجهين جميعا كلاهما وصيان كآته أو وصي

اليهما * وقال بعضهم في قوله اعل برأى فلان الوصى هو المخاطب وفي قوله لا تعلم الارأى فلان هم اوصيان * واختار الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا القول فقال وهذا أشبه بقول أصحابنا رحمه الله تعالى فانهم قالوا اذا وكل الرجل غيره بالبيع * وقال به بشهود فباعه بغير شهود * ورواه في البيع فلان فباع بغير شهود * ورواه في البيع فلان لا يجوز كذا هذا * وكذا لو وصى الى رجل * وقال لما اعل بفلان كانه لا يعمل بغير علمه * * ولو قال لا تعلم الا يعلم فلان لا يجوز ان يعمل بغير علم فلان والفتوى على هذا القول * رجل أوصى الى رجل وجعل غريمه مشتر فاعلمه ذكر الناطق رحمه الله تعالى انهم اوصيان كانه قال جعلتكم اوصيان فلا يتفرد أحدهما بما لا يتفردا بعد الوصيين * وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يكون الوصى أولى بالسلك المال ولا يكون المنشرف وصيا وأثر كونه مشرفا ان لا يجوز تصرف (٥١٤) الوصى البطله * رجل أوصى الى رجلين فقبل أحدهما وصيت الآخر فالت الوصى ثم قال

الذي قبل للذي سكت اشتر

كفنا لبيت فاشترى له كان قبولاً منه لا وصية * وكذا لو كان الساكت خادما للذي قبل الا انه حر يعمل عنده فأمره القابل ان يشتري لبيت كفنا فاشترى كذا أو قال نعم كان قبولاً لا وصية * رجل قال أوصيت الى فلان أن يعفو عن جرحي قال محمد رحمه الله تعالى لا يصير وصيا * وقال مالك رحمه الله تعالى يصير وصيا * وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه رواية في رواية كما قال مالك رحمه الله تعالى وفي رواية كما قال محمد رحمه الله تعالى * مريض قال لغيره اقض ديني بصيروصيا في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان قضاء الدين من أعمال الوصية والوصايا لا تقبل التخصيص اذا كانت من الميت * وقال محمد رحمه الله تعالى لا يصير وصيا بهذا القدر ما لم يقل اقض ديني وأخذ وصايا * رجل أوصى

بعد ذلك اليوم لا تقبل بيته لان يوم القتل صار مفضاه كذا في فتاوى قاضخان * ولو ان الابن أقام البيعة ان هذا الرجل قتل أباه عدما بالسيف منذ عشرين سنة وأنه لا وارث له غيره وأقامت امرأته البيعة أنه تزوجها منذ خمس عشرة سنة وأن هؤلاء اولادهم وأولادهم رثته قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تقبل بيعة المرأة وبثت النسب استحسانا ولا تقبل بيعة الابن على القتل كذا في محيط السرخسي * ولو أقامت المرأة البيعة على التكاح ولم تأت بولد فالبيعة بيعة الابن والميراث للابن دون المرأة وبقتل القاتل انما يستحسن في النسب خاصة وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى كذا في المحيط * وفي الاصل اذا أقام رجل البيعة على آخره قتل أباه عدما في ربيع الاول أقام المدعى عليه البيعة أنهم رآوا أباه حيا بعد ذلك الوقت أو أنه كان حيا وأقرضه ألف درهم بعد ذلك الوقت وأنهما عليه دين أو أقام رجل على آخر البيعة أنه أقرض فلانا أباه ألف درهم وأنهما عليه دين وأقام الاخر البيعة أن أبا مات قبل ذلك الوقت أو أقامت امرأة رجلين أن فلانا طلق امرأته يوم النحر بالكوفة وأقام فلان البيعة أنه كان اليوم حاجبا على فالي بيعة المدعى ولا ينافى الى بيعة المدعى عليه الا أن تأتي العامة وتشهد بذلك فيؤخذ بشهادتهم كذا في النخبة * * ولو أقام رجل البيعة على رجل انه قتل أباه عام أول عدما أو أقام آخر البيعة أنه باع أسدا بالف درهم روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يقضي بالقدر يطل البيع الذي هو الاحداث وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * اذا شهد أربعة على رجل وامرأة بان زنا نفسه أربعة أخرى على هؤلاء الشهود أنهم سزاة فهذا باطل على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يحذر الفريق الاول بشهادة الفريق الثاني والمشهود عليا الاول لا يحد اتفاقا هكذا في المحيط * ولو قال لامرأته اني سبكتك كات هذا الرغيف فهي طالق وشهد شاهدان أن هذه كات هذا الرغيف وشهد آخران أن الأخرى كات هذا الرغيف لا تقبل شهادتهما ولو قضى بشهادة أحد الفريقين لا تقبل شهادة الفريق الثاني كذا في محيط السرخسي * وان رذا القاضي الشهود ثم مات أحد الفريقين ثم شهد الفريق الثاني بمشاهدة بابه وأعادوا شهادتهم لا تقبل شهادتهم فان جاءت الأخرى بشاهدان آخرين قبلت شهادتهما كذا في المحيط * اذا شهد شاهدان أنه قال لبيد من مت من مرضى فأنتم حر وقال لا تدري أمات من ذلك المرض لا وقال لبيد من مت من ذلك المرض وقالت الورثة لابل برئ فان القول قول الورثة مع العين وان قامت لها مينة أخذت بيعة العبد كذا في النخبة * وان قال ان مت من مرضى هذا فلان حر وان برئت فلان الاخر فقال العبد الذي قال ان مت من مرضى هذا فأنتم حر مات منه وماتت الورثة برئ فالقول قول الورثة مع أيمانهم ويعتق العبد الا ترمي جميع المال فان أقام العبد الذي قال

الى رجل فقال الرجل اني أقبل وصيتك في تنفيذ وصيتك بثلث المال ولا أقبل في قضاء دينك فأجاب الوصى الى ذلك فان لم يقض له الوصى قضاء دينه الى غيره كان الوصى مكلفا بجميع أمور الميت * مريض قال لصاحب له في سفارت وصي في أن تشري لي كفنا وتحمل متاعا الى ورتي فاذا سلمت اليهم فأنتم خارج عن الوصية أو لم يقل اذا سلمت فأنتم خارج عن الوصية ثم مات المريض وعليه دين وقدم الوصى بوسايا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو وصي في كل شيء * رجل أوصى الى رجل وجعلتكم شاة أن يخرج منها بخر قال هو جازؤه ان يخرج منها متي شاة * رجل أوصى الى رجل وقال هو وصي مالي على اني فاذا بلغ فهو الوصى فان الوصى هو الاول أدرك الابن ولم يدرك ولا يعمل بالقاضي معه وصيا آخر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو جازؤه واستثناه جازؤه وهكذا قال الحسن رحمه الله تعالى * اذا أوصى الى رجل الى فلان مادام اني فلان صغيرا فاذا أدرك فهو

الوصى دون فلان جازت * ولو قال أوصيت الى فلان في جميع تركتي فان لم يقبل فلان آخر وصي جاز * وكذا لو قال ان قدم فلان الغائب فهو وصي قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو كالقال وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الوصي هو الاول قدم الغائب أولم يقدم ولا يكون الثاني وصيا مالم يجعله القاضي وصيا * وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى اذا أوصى الى رجل بشرط أن يكون وصيا مالم يقدم فلان الغائب فاذا قدم كان الوصي هو الغائب ذكر أن الاول يخرج من الوصية بقدم الغائب * وذكر الكرخي رحمه الله تعالى في مختصره أن هذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى هما بشرط كان في الوصية والقوي على ما قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى * ولو قال اذا قدم فلان فهو وصي لم يقدم فلان زمانا ينبغي للقاضي أن يجعل مكانه وصيا بعد موت الموصي فاذا قدم فلان بصير فلان وصيا ويخرج الذي جعله القاضي وصيا من (٥١٥) الوصية * وعن محمد رحمه الله تعالى

رجل أوصى الى ابنه الصغير فان القاضي يجعل غيره وصيا فاذا بلغ الابن لم يكن له أن يخرج الوصي الا بأمر القاضي * ولو قال ابني فلان اذا أدرك وصي جاز ينبغي للقاضي أن يجعل وصيا مادام الابن صغيرا فاذا أدرك الابن يصير وصيا وبطلت وصية الذي جعله القاضي وصيا * رجل مات وترك أولادا صغيرا وله مال فقال القاضي جعلت فلانا قسما في تركته لوارثه كان فلان ذلك أن يحفظ ما لهم وليس له أن يبيع لهم شيئا ولا يشتري لهم شيئا * ولو مات القاضي أو عزل لا سطل وكلا هذا الرجل * ولو قال القاضي جعلت فلانا وكيل لوارثه فلان يبيع لهم ما رأى وبشترى لهم ما رأى وينفق عليهم ما رأى جاز ذلك ولهذا الوكيل أن يبيع وبشترى لهم وهو على وكالته ان مات القاضي أو عزل وهو بمنزلة

له ان مات من مرضي هذا فان حار البينة أنه مات من مرضه ذلك قبلت بنته ويقضى بعقده فيعتق ثلثاه ويصير في ثلث قيمته ان لم يكن له مال سوى العبد من كانت قيمته ما سواه فان قامت البينات جميعا أخذت بالبينة التي شهدت على موت من ذلك المرض ولا قبل بينة الآخر فان قامت الورثة بمات من مرضه قبل أن يبرأ يعتق العبد المقر له من ثلث ماله بعد مقتضى الآخر بشهادة الشهود من جميع المال فيعتق ثلثه مجانا وبسعي في ثلثي قيمته ان لم يكن له مال غير العبد من هكذا في المحيط * ولو شهد شاهدان أنه در عبده فلان قتل وأنه قد قتل وشهد شاهدان أنه مات موتا فافى أجرا لعق من ثلثه وكذلك لو شهد أنه أعققه ان حدث به حادث في مرضه أو سقره أو أنه قد مات في ذلك السفر أو المرض وشهد آخر أن رجوعه من ذلك السفر ومات في أهله فافى أجرا بشهادة شهوده الحق وان شهد ان الآخر ان قال ان رجعت من سفرى هذا فافى أهله فلان حر وإن قد رجعت فافى أهله وجاهوا جميعا الى القاضي فافى لأجرا بشهادة الذين شهدوا على الرجوع وأجرا بشهادة الذين شهدوا أنه مات في سفره كذا في المسوط في باب الوصية في العتق من كلب الوصايا * ان قامت المرأة البينة أن زوجها طلقها يوم النحر بالرقعة أو قام عبده البينة أنه أعققه في ذلك اليوم معي وجاءت البينات جميعا والرجل يحج ذلك كله بالبينات باطلتان فان صدق الرجل احدي البينتين وبطلت الاخرى قضى عليه بالطلاق والعاق جميعا كذا في المحيط * اذا قام المدعي عليه بينة أن شهود المدعي محدودون في قذف حددهم قاضي بلد كذا فلان في وقت كذا أو وقتا كان فلان قاضيا في ذلك الوقت فقال الشهود عدله بهذا القذف أو أنهم البينة على اقرار ذلك القاضي أنه ما أجرى حد القذف ولم يوقت واحدة من البينتين وقتا فالقاضي يقضى بكونه محدودا في القذف ولا يمنع القاضي من القضاء بكونه محدودا في القذف بسبب بينة الاقرار فان كان شهود القذف قد وقتوا وقتا بان شهدوا أن قاضي كذا حده في القذف سنة سبع وخمسين وأربعمائة مثلا فقام الشهود عدله بينة أن ذلك القاضي مات سنة خمس وخمسين وأربعمائة أو قام البينة أنه كان غائبا في أرض كذا سنة سبع وخمسين وأربعمائة فان القاضي يقضى بكونه محدودا في القذف ولا يلتفت الى سنته الا أن يكون موت القاضي قبل الوقت الذي شهد الشهود باقامة الحد فيه أو كون القاضي غائبا في أرض كذا في الوقت الذي شهد الشهود بالقامة الحد فيه مستغيبا ظاهرا قريبا بين الناس على كل صغير وكبير وعالم وجاهل فحينئذ لا يقضى القاضي بكون الشاهد محدودا في القذف ويقضى على المتهود عليه بالمال وعن هذه المسئلة استخرجنا جواب مسئلة صارت واقعة الفتوى (صورتها) رجل ادعى على رجل أنه كان لاي فلان بن فلان عليك مائة دينار وقدمات أبي قبل استيفاسي منها وصارت المائة دينار ميراثا لي بكوني ميراثا لوارثه لغيري وطالبه

الوصي * ولو قال القاضي جعلت فلانا قسما في تركته فلان الميت كان هو بمنزلة الوصي وهو على حاله ان مات القاضي أو عزل وان مات الامام بطلت * ولو قال القاضي جعلت فلانا وكيل في تركته فلان يبيع ما رأى وبشترى ما رأى لوارثته من عرل القاضي أو مات بطلت الوكالة فرق بين قوله جعلته وكيلا وبين قوله جعلته وكيل لوارثته فلان يبيع لهم وبشترى * وذكري الاصل اذا واكل الاب وكيل يبيع ضماص الصغير ومات الاب وبني الصغير بطلت الوكالة * رجل أوصى الى رجل من الوصي جنونا مطبقا ينبغي للقاضي أن يجعل مكانه وصيا لم يثبت فان لم يفعل القاضي ذلك حتى أفاق الوصي كان وصيا على حاله * ولو أوصى الى صبي أو معتوه أو مجنون مطبق لم يجز أفاق بعد ذلك أولم ينفق * وفي وكالته الاصل اذا واكل جنونا يبيع ماله ثم زال جنونه كان على وكالته * رجل أوصى بنصيب بعض ولده الى رجل ونصيب البعض الى رجل اخر فهما يشتركان في الشكل * ولو أوصى الى رجل بدين والى آخر بان يعتق عبده أو يفقد وصيته فهما وصيان في كل شيء في قول أبي حنيفة

رحمة الله تعالى * وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى كل واحد منهما وصى على ما سأل له لا يدخل إلا خرمه * وكذا الوأوصى بمراته
 في بلد كذا إلى رجل وبعدها في بلدة أخرى إلى آخر قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إذا جعل الرجل رجلا وصيا على
 ابنه وجعل رجلا آخر وصيا على ابنته أو جعل أحدهما وصيا ماله الخاص وجعل رجلا آخر وصيا ماله الغائب فإن كان شرط أن لا يكون
 كل واحد منهما وصيا فإلى الوصي الآخر يكون الأمر على ما شرط عند الكل وإن لم يكن شرط ذلك فحينئذ تكون المسئلة على الاختلاف
 والفقوى على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * رجل أوصى إلى وارثه جاز فإن مات الوصي بعد موت موته وأوصى إلى رجل آخر أن قال
 هذا الوارث الذي أوصى إليه جعلتك وصيا على مالي وفي مال الميت الأول الذي أنا وصيه فإن الوصي الثاني يكون وصيا للتركتين جميعا *
 ولو أن هذا الوارث الذي هو وصي (٥١٦) قال للثاني أوصيت إليك ولم يرع على هذا كان الثاني وصيا للتركتين عندنا ولو

قال هذا الوارث للثاني

أوصيت إليك في تركتي

عن أبي حنيفة رحمه الله

تعالى فهو وصي في الترتين

جميعا وقال صاحبنا رحمه

الله تعالى هو وصي في تركه

الميت الثاني خاصة من بعض

خاطب جماعة وقال لهم

افعلوا كذا وكذا بعد وفاتي

فان قبلوا ماروا كلهم

أوصياء وان سكتوا حتى

مات الموصي ثم قبل بعضهم

فان كان القابل اثنين أو أكثر

كانوا أوصياء يجوز لهم تنفيذ

وصية الميت فان قبل واحد

من الجماعة بصير هو وصيا

أيضا لأنه لا يجوز له تنفيذ

وصية الميت ما يرفع الأمر

إلى الحاكم في قسم الحاكم

معه آخره ويطلق له الحاكم

أن يتصرف بنفسه لان هذا

مخلة ما لو وصى إلى رجلين

فلا ينفرد أحدهما بالتصرف

* رجل أوصى إلى أعمى أو

معدون في قذف جاز ذلك

* ولو أوصى إلى فاسق مخوف

عليه في ماله ذكرى الأصل أن الوصية باطلة قالوا معنا من يحضره القاضي من الوصية * وروى الحسن عن أبي

حنيفة رحمه الله تعالى إذا أوصى إلى فاسق ينبغي للقاضي أن يحضره عن الوصية ويجعل غيره وصيا إذا كان هذا الفاسق ممن لا ينبغي أن

يكون وصيا * ولو أن القاضي أخذ الوصية فقصى هذا الوصي إلى الميت وبيع الوصية قبل أن يحضره القاضي كان جميع ما صنع

جائزا * وان لم يحضره القاضي حتى تاب وأصل تركه القاضي وصيا على حاله * ولو أوصى - لم إلى ذي يحضره القاضي من الوصية

ويجعل مكانه مسلما فان قام الذي الوصي على الصغر قبل أن يحضره القاضي جازت قسمته قبل قسمة الوصي المسلم * الاب إذا كان

مقسدا قال محمد رحمه الله تعالى يجوز بيعه إلى الصغر فهو يؤخذ منه الثمن ويوضع في يد عدل * رجل أوصى إلى عبد غيره فباع هذا

العبد شيئا من التركة أو تصدق جاز به ومصدقته * ولو أوصى إلى عبد نفسه فان كاتب الورثة كلهم صفرا راجزت الوصية في قول أبي

يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى

قالوا

قالوا

قالوا

قالوا

قالوا

قالوا

قالوا

بسلام المائة دينار فقال المدعى عليه قد كان لا يملك على مائة دينار كما ادعت الأني أدبت منها ثمانين ديناراً
 إلى أهلك في حال حياته وقد أقر أولك في حال حياته بقبض ما ادعت سيده من قنفذ في بيتي في يوم كذا فقال
 بالفارسية مخاطباً (١) (أن صد ديناركم من الزنبي يا بست عشاد دينار قبض كرد ما از نومر ابرو خيز
 بست دينار غداست) وأقام على ذلك بينة فقال المدعى للذي عليه المبلغ في دعواه اقراراً في قبض
 ثمانين ديناراً منك لسان أبي كان غائباً عن البلد من قنفذ في اليوم الذي ادعت اقراره فيه وكان سيده كبيرة
 وأقام على ذلك بينة هل تنذع بينة المدعى عليه بينة المدعي فقبل لا الآن تكون غيبة أبي المدعى عن
 سمرقند في اليوم الذي شهد به هو المدعى عليه على اقراره لا استيفاء سمرقند كونه ببلدة كبيرة وظاهرها
 مستثناة بغيره من كل صغير وكبير وكل عالم وجه لا فحينئذ القاضي يدفع بينة المدعي عليه كذا في
 الذخيرة * ذكر في باب العين البالغ من الجامع الصغير أن قال عبد مهران لم أحمي العام فقال سمعت تشهد
 شاهداً انه ضحى العام بالكوفة لم يعقني العبد وقال محمد رحمه الله تعالى يعقني كذا في الفصول العبادية *
 وقول محمد رحمه الله تعالى أوجه كذا في فتح القدير * قالوا لعبد ان لم تدخل الدار اليوم فانت حر وأقام العبد
 بينة أنه لم يدخلها تقبل قيل فعلى هذا وجعل أمرها سيده ان يضربها بغير جنابة ثم ضربها وقال ضرب بها
 بجنابة وقد أقامت هي بينة أنه ضربها بغير جنابة ينبغي أن تقبل منها بينها وان قامت على النفي لكونها
 فائمة على الشرط حلفان لم يجزئ صهر في هذه الليلة أو لم يكلفها كذا فأمر أنه طالق ثلاثاً فشهد شاهداً
 أنه حلف بكذوب لم يجزئ صهر في تلك الليلة أو لم يكلفها في ذلك وقد طلقت أمرها به يحكم هذه العين تقبل
 هذه الشهادة كذا في الفصول العبادية * لو شهد ثلثان أنه أسلم واستثنى في اسلامه وشهد آخر أن أنه أسلم
 ولم يستثن في إيمانه تقبل الشهادة على إثبات الاسلام حتى أن مشايخ بخاري سئلوا عن رجل ادعى أن
 أرضه ليست بمخرجة وأقام بينة على ذلك وشهدا لشهود أن أرض هذا مخرجة فاجاب أكرههم بقول هذه
 الشهادة وقال بعضهم لا تقبل هذه الشهادة لان قصدهم من هذه الشهادة نفي المخرجة فزجوا إلى قول هذا
 القائل وانفقوا على أنه لا تقبل هذه الشهادة كذا في الذخيرة * ادعى أمها امرأته فأنث بالدفع إلى محرمته
 عليه ثلاث طلاقات لانه قال (٢) اكر فلان روز بكزدون تقاشات بنزدك وبنارم فأنث طالق ثلاثاً
 وقدمى ذلك اليوم ولم يسلم التقاشات وأقامت البينة على ذلك اندفعت عنها خصومة الزوج رب السلم

(١) المائة دينار التي في عيالك قبضت منها ثمانين ولبقي في عندك مائة مائة عشر ين ديناراً

(٢) من اليوم الغلاني ولم أحضر اليك بالاجبة

عليه في ماله ذكرى الأصل أن الوصية باطلة قالوا معنا من يحضره القاضي من الوصية * وروى الحسن عن أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى إذا أوصى إلى فاسق ينبغي للقاضي أن يحضره عن الوصية ويجعل غيره وصيا إذا كان هذا الفاسق ممن لا ينبغي أن
 يكون وصيا * ولو أن القاضي أخذ الوصية فقصى هذا الوصي إلى الميت وبيع الوصية قبل أن يحضره القاضي كان جميع ما صنع
 جائزا * وان لم يحضره القاضي حتى تاب وأصل تركه القاضي وصيا على حاله * ولو أوصى - لم إلى ذي يحضره القاضي من الوصية
 ويجعل مكانه مسلماً فان قام الذي الوصي على الصغر قبل أن يحضره القاضي جازت قسمته قبل قسمة الوصي المسلم * الاب إذا كان
 مقسداً قال محمد رحمه الله تعالى يجوز بيعه إلى الصغر فهو يؤخذ منه الثمن ويوضع في يد عدل * رجل أوصى إلى عبد غيره فباع هذا
 العبد شيئا من التركة أو تصدق جاز به ومصدقته * ولو أوصى إلى عبد نفسه فان كاتب الورثة كلهم صفرا راجزت الوصية في قول أبي

يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى

قالوا

قالوا

قالوا

حسنة رحمه الله تعالى ولا يجوز في قول صاحبهما الله تعالى ولو كانت الورثة كبارا وصغارا فان القاضي يخرجهم عن الوصية وان كان الكل كبارا كانت الوصية باطلة * ولأوصى مسلم إلى حري ثم أسلم الحربى كان وصيا على حاله وكذا إذا أوصى إلى من تدافس له ولو أوصى إلى عاقل بخن الموصى إليه جنونا مطبقا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي للقاضي أن يجعل مكانه وصيا يلبث فان لم يفعل القاضي حتى أفاق الوصى كان وصيا على حاله * ولوأوصى إلى صبي أو معتوه أو مجنون مطبق لم يجز أفاق بعد ذلك ولم يبق * ولو باع المرتد ماله للصغير المسلم ثم أسلم المرتد ردى ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى أنه يجوز بيعه إذا ظهر من الوصى خيانة وقال بعضهم القاضي يجعل معه آخر ولا يعزله * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى القاضي يسأل عنه في السر فان كان ما ذكر فيه صدق فاقان القاضي يجعل مكانه غيره * رجل أوصى إلى رجل واستأجره بمائة درهم لانفاذ وصيته قالوا هذا لا يكون اجارة (٥١٧) لان الوصى انما يصير وصيا بعد موت الموصى والاجارة تبطل بموت المستأجر * وإذا لم يكن اجارة تكون صلة فيعطى له من الثلث * رجل قال لغیره لك أجر مائة درهم على أن تكون وصيا اختلفوا فيه * قال نصبر رحمه الله تعالى الاجارة باطلة ولا يثنى له * وقال ابن سلمة رحمه الله تعالى الشرط باطل والمائة تكون وصية له ويكون هو وصيا * وبه أخذ النخعي أبو جعفر وأبو الليث رحمه الله تعالى وفي النوازل رجل قال لا ترأس أستاذك على أن تنفذ وصاياي بكذا فهذه ليست باجارة انما هي وصية بشرط العمل فان عمل وأنفذ الوصايا استحق الوصية والا فلا * وليس للوصى أن يؤثر نفسه من التيسير لان تصرف الوصى مع اليتيم انما يجوز بشرط النظر والخبرة ولا نظر لليتيم في هذا لان ما يستحقه اليتيم على الوصى

يدعى السلم الصغير والمسلم اليه يقول فاسد الا انه لم يذكر الاجل وأقام البيعة تقبل كذا في الفصول العبادية * إذا هي السأج بأنه ملكه وحقه وقد نزع على ملكه ولم يخرج عن ملكه بسبب من الاسباب قبل الاتقبل وقيل تقبل وبه أخذ كذا في جواهر الفتاوى * إذا شرط على الظئر الارضاع نفسها فأرضعته بدين الشاة فلا أجر لها فان تحدثت ذلك وقالت ما أرضعته بدين الهائم وانما أرضعته لبنى فاقول قولها مع يمينها استحسانا وان قامت لاهل الصبي بيعة على ما تدعوا فلا أجر لها قال شمس الانعماء حلوا في رحمه الله تعالى تأويل المسئلة أنهم شهدوا أنها أرضعته بدين الشاة وما أرضعته لبنى نفسها أمالوا كنفها وقولهم ما أرضعته بدين نفسها لا تقبل شهادتهم وان أقام البيعة أخذت بيعة الظئر كذا في الفصول العبادية * إذا شهد على رجل أنه سمع بقول المسيح ابن الله ولم يقل قول النصارى فبانت منه امرأته والرجل يقول وصلت بقول النصارى تقبل الشهادة وتقع الفرقة ولو قال سمعنا بقول المسيح ابن الله ولم نسمع منه غير ذلك لا تقبل هذه الشهادة كذا في خزائن الفتاوى * إذا دعى على رجل أنه أمر صبي بالضرب جاره وبخبره عن كرمه فضر به الصبي - حتى مات وأقام عليه بيعة وأقام المدعى عليه بيعة أن ذلك جارح لا تقبل بيعة لانها قامت على التي مقصودا كذا في القضية * والله أعلم

باب العاشر في شهادة أهل الكفر

لا تقبل شهادة الكافر على المسلم كذا في محيط السرخسي * تقبل شهادة أهل النعمة بعضهم على بعض وان اختلفت للمهم بعد أن كانوا عدا ولا هكذا في البدائع * شهادة أهل الذمة على المستأمنين جائزة بخلاف شهادة المستأمنين على أهل الذمة وشهادة المستأمنين بعضهم على بعض تقبل إذا كانوا من أهل دار واحدة وان كانوا من أهل دارين كل يوم والترك لا تقبل كذا في الظهيرية * أما شهادة المرتد والمرتدة فقد اختلف المشايخ فاقبال بعضهم تقبل على الكفار وقال بعضهم تقبل على من تدمث له والاصح أنها لا تقبل على كل حال هكذا في المحيط * إذا شهد كافران على شهادة مسلمين لكافر على كافر يمين أو على قضاء قاضي المسلمين على كافر مسلم أو كافر يمين شهادتهما ولو شهد مسلمان على شهادة كافر جائزة كذا في المبسوط * كافر يمينه أمة أو كافر يمينه مسلم فشهد عليه كافران أنهم الكافر أو مسلم لم تجز شهادتهما وكذلك لو كانت في يده هبة أو صدقة من المسلم وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى وأولاهم رجع وقال القاضي بها على الكافر خاصة ولا أقضى بها على غيره كذا في الحاوي والمبسوط * ولا تقبل شهادتهم على ذي أنه أسلم لا بما زعمان أنه مرند وشهادة أهل الذمة على المرتد باطلة كذا في

منفعة وما يجب للوصى بحكم الاجارة عين والعين خير من الدين * وكذا الوارث الوصى شيأ من متاعه في عمل من أعمال اليتيم لا يجوز * ولأن الوصى استأجر اليتيم ليعمل الوصى جازي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان ما يجب للوصى على اليتيم من متعة وما يجب للصبي عليه عين وهو الاجر * فرقوا بين الوصى وبين الاب الاب إذا أجرت نفسه من ولده الصغير واستأجر الصغير لنفسه ذكرا فقد ورى رحمه الله تعالى أنه يجوز وبه أخذ الشيخ الانام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى * وذكر القاضي الامام أبو علي السغدري رحمه الله تعالى إذا أجاز الاب أو الوصى من اليتيم جاز بالاتفاق والاصح ما ذكر القندوري رحمه الله تعالى وتصرف الوارث في حال ولده الصغير * وصى الاب اذا باع شيأ من تركه ألاب فهو على وجهين * أحدهما أن لا يكون على الميت دين ولا أوصى هو بوصية والثاني أن يكون على الميت دين أو وصى بوصية فتق الوجه الاول قال في الكتاب الوصى أن يبيع

كل شيء من التركة من المتاع والعروض والعقار اذا كانت الورثة صفارا * اما بيع ماسوى العقار فيجوز ايضا لان ماسوى العقار يحتاج الى الحفظ وعسى يكون حفظ الثمن أسهرو مع العقار اذ يضاف جواب الكتاب * قال الشيخ الامام بنس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى ما قال في الكتاب قول السلف * اما على قول المتأخرين لا يجوز لوصي بيع العقار الا بشرائط * أحدها أن يرغب الانسان في شرائها بضعف قيمته أو يحتاج الصغیر الى غمها للنفقة أو يكون على الميت دين لا وفاقه الا بئها * أو يكون في التركة وصية مرسله يحتاج في تنفيذها الى غم العقار * أو يكون بيع العقار خيرا لليتيم بأن كان خراجها وموئنا يربو على غلاتها * أو كان العقار حائلا أو دارا يريد أن يتقضى ويتداعى الى الخراب * فان وقعت الحاجة للصغير الى أداء خراجها فان كان في التركة مع العقار عروض يبيع ماسوى العقار * فان كانت الحاجة لا تندفع بماسوى (٥١٨) العقار حينئذ يبيع العقار بعن القيمة أو بفن يسير * ولا يجوز بيع الوصي بفن فاحش

لا يتفان الناس في مثله * يحيط السرخسى * ولوشم درجل وامرأان من أهل الاسلام أنه أسلم وهو بمحمد يحججه الامام على الاسلام ويجبسه ولا يقتله كذا في الظهيرية * ذى مات فشهد عنه من النصارى أنه أسلم لا يصلى عليه بشهادتهم وكذا الوشيد فساق من المسلمين ولو كان لهذا الميت وصية أو لولاه كفارة من أهل دينه فاذى الولى المسلم أنه أسلم وأنه أوصى اليه وأراد أن يأخذ ماله وشهداثنان من أهل الكفر بذلك يأخذ الولى المسلم ماله بشهادتهما ويصلى عليه بشهادة الولى المسلم ان كان عدلا ولو لم يشهد على اسلامه غير الولى المسلم يصلى عليه بقول وليه المسلم ولا يكون له المراث كذا في فتاوى قاضيان * قال في المتنق اذ شهد رجل على امرأته مع رجل أمم الزند والعياذ بالله وفي محمد وتقر بالاسلام فزقت بينهما وجعلت عليه نصف المهر ان لم يكن دخل بها أو جعل بخودها الرقة أو قرأها بالاسلام نوبة * ولوشمدا على أن أمم أسلمت وهي بمحمد وأصل دينها كان هو النصارى قبلت شهادتهما على الاسلام وأجعل بخودها وشأتهما على النصارى ردة ولا يبرأ من نصف المهر كذا في المحيط * روى عمرو بن أبي عمرو عن محمد رحمه الله تعالى في الاملا درجل من أهل الذمة مات فشهد مسلم عدلا ومسلمة أنه أسلم قبل موته وانكر أو لولاه من أهل الذمة ذلك فبرأه لا وليا له من أهل الذمة بجاله ونبي المسلمين أن يضاوه ويكفوه ويصاوه عليه وكذلك ان كان الخنزير بمحمد في ذمة بعد أن يكون عدلا كذا في الذخيرة * نصارى ماتوا اثنان أحدهما مسلم والاخر نصراني فأقام المسلم نصرانيين أنه مات مسلما وأقام النصارى مسلمين أنه مات نصرانيا يقضى بالارث للمسلم كذا في محيط السرخسى * وكذا لو أقام النصارى نصرانيين هكذا في الذخيرة * ويصلى على الميت بقول ابنه المسلم انه مات مسلما لا بشهادة النصارين ولو قال الابن المسلم أسلم في قبل موته وأما وارثه وقال النصارى أني لم يسلما فاقبل للنصارى في المراث ويصلى عليه بقول ابنه المسلم كذا في محيط السرخسى * قال في المتنق فالولم الابن مسلم يئنه على اسلام أبيه قبل موته حتى ادعى رجل على الميت ذينا فأقام بيئته من النصارى يقضى له بالمال ثم ان الابن المسلم أقام بيئته من النصارى على اسلام الاب قبل موته قال محمد رحمه الله تعالى ان كان الغريم مسلما لا يطل دينه بشهادة أهل الذمة ولم أره القضاء وان كان ذميا رددت القضاء وأنفذت لابن المسلم جميع المراث ولو لم يترك الميت مالا وأقام الابن المسلم شهادته من النصارى على انه مات مسلما وأراد أخذ اخوته الصغار تقبل بيئته على ذلك وهذا الحكم لا يخص بهذا الموضع بل في كل موضع شهد بمقدم من أهل الذمة على اسلام ميت ان كان الميت لم يترك مالا لتمام البيئته لاجله لا تقبل شهادتهم ولا يحكم بالسلامه كذا في الذخيرة والمحيط * قال ابن سبعماعة قلت لمحمد رحمه الله تعالى فان كان شهود الغريم المسلمين المسلمين وقضيت بشهادتهم بمحضرة الابن

لا يتفان الناس في مثله * وكذا لو اشترى الوصى شيئا للتم لا يجوز شرائه بفن فاحش هذا اذا كانت الورثة كلهم صفارا فان كان الكل كبارا وهم حضور لا يجوز بيع الوصى شيئا من التركة الا بأمرهم * وان كان الكبار غيبا لا يجوز بيع الوصى العقار ويجوز بيع ماسوى العقار * ونحو زاجارة الكل لان الوصى يملك حفظ مال الغائب وبيع العروض يكون من الحفظ * اما العقار محفوظة بنفسها الا ان يكون العقار يحال بهلاك الولى يبيع حينئذ بصير العقار بمنزلة العروض * وان كانت الورثة كبارا كلهم بعضهم غائب والباقي حضور فالوصى يملك بيع نصيب الغائب بماسوى العقار ونحو زاجارة الكل لان الوصى يملك الاجارة

لاجل الحفظ عند الكل * واذا جاز بيعه في نصيب الغائب عند الكل جاز بيعه في نصيب الحاضر ايضا عند أي حنفية النصارى رحمه الله تعالى * وعند صاحبيه رحمه الله تعالى لا يجوز بيعه في نصيب الحاضر * هذا اذا لم يكن في التركة دين فان كان عليه دين يستغرق التركة الوصى ان يبيع جميع التركة للدين عروضاً كان أو عقارا فان كان الدين قليلا لا يستغرق التركة الوصى يبيع بقدر الدين عند الكل وانما ذلك يملك بيع الباقي عند أي حنفية رحمه الله تعالى وعندهما لا يملك وكذا لو كان في التركة وصية مرسله فان الوصى يملك البيع بقدر ما ينفذ الوصية عند الكل واذما يملك بيع البعض يملك بيع الباقي عند أي حنفية رحمه الله تعالى وعندهما لا يملك ولو كان في الورثة صغيرا واحدا والباقي كبارا وليس هناك دين ولا وصية والتركه عروض فان الوصى يملك بيع نصيب الصغير عند الكل وملك بيع الباقي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * فاذا باع الكل جاز بيعه في الكل * وعندهما لا يجوز بيعه في نصيب الكبار * والاصل عند أبي

حينئذ يفرجه الله تعالى أنه إذا ثبت للوصي بيع بعض التركة ثبت له ولاية بيع الكل * ووصى وصى الاب يكون بمنزلة وصى الاب وكذلك وصى الجد يكون بمنزلة وصى الاب * ووصى وصى الجد يكون بمنزلة وصى الجد * ووصى وصى القاضى يكون بمنزلة وصى القاضى إذا كان عاماً وأما وصى الام ووصى الاخ اذا مات الام ووصى كذا مناصغراً أو وصى الى رجل أو مات الرجل وتركه أنا صغراً أو وصى الى رجل يجوز بيع هذا الوصى فيما سوى العقار من تركه هذا الميت ولا يملك بيع العقار لانه لا يملك الا لحفظ وبيع ما سوى العقار من الحفظ ولا يجوز لهذا الوصى أن يشتري شيئاً للصغير الا الطعام والكسوة لان ذلك من حقه حفظ الصغير * واذا مات الرجل وترك اولاداً صغراً أو ابناً أو ابناً الى أحد كان الاب بمنزلة الوصى في حفظ التركة والتصرف فيها أى تصرف كان * فان كان على الميتين كثير فان الاب وهو جد الصغار لا يملك بيع التركة لقضاء الدين * وكذلك الرجل اذا أذن لابنه الصغير المراهق الذى يعقل البيع والشراء (٥٩) فنصرف الاب تصرفاً ورثه الدون ثم مات هذا الاب وترك اباً

فان الاب لا يملك التصرف في تركته لقضاء الدين * وصى الميت اذا باع التركة لقضاء الدين والدين غير محيط جاز بيعه عند أى حنفية رجه الله تعالى ولا يجوز زعده صاحبه رجه الله تعالى * فان لم يكن في التركة دين ولكن في الورثة صغرى فباع القاضى كل التركة نفذ بيعه في قول أبى حنفية رجه الله تعالى * فرق أبو حنفية رجه الله تعالى بين الوصى وأبى الميت فقال لوصى الميت أن يبيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية فاما أبى الميت وهو جد الاولاد الصغار له أن يبيع التركة لقضاء الدين على الاولاد الصغار لولده وليس له أن يبيع التركة على الاولاد الصغار لولده لاجل قضاء الدين على الميت * قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هذه فائدة تحفظ من

التصرفي ثم جاء الابن المسلم بينة من أهل الذمة أن الاب مات مسلماً قال محمد رحمه الله تعالى هو الوارث فيما كان للتصرف في الميت من المال ولا يقضى على الغريم بشئ * قال ابن جماعة قلت لمحمد رحمه الله تعالى فان كان الغريم والابن المسلم أقام كل واحد منهما شاهدين فتمسك قال فانما جاءوا بما عايناهم هو الابن المسلم لانه ثبت ورائته بما أقام من البينة وانما تقبل بينة الغريم على الوارث فانما كان الوارث مسلماً فاستهاده أهل الذمة ليست بحجة عليه فلا يستحق الغريم بها شيئاً كذا في المحيط * لوقال أحدهما كان أبى مسلماً وأنا أيضاً وقال الآخر بل وأنا سالت قبل موته وكذبه الآخر فالميراث للفق على اسلامه في حال حياته كذا في محيط السرخسى * لوقال الابن المسلم لم ير أبى كان مسلماً وقال النصراني لم ير أبى كان نصرانياً فالقول قول المسلم وان أقام البينة فالبينة للان المسلم أيضاً ولو أن المسلم أقام بينة من المسلمين على اسلام الاب قبل موته أقبل ذلك حتى يصفوا الاسلام وكذلك اذا شهد شاهدان من المسلمين على نصراني أنه أسلم لا تقبل شهادتهما حتى يصفوا الاسلام وذكر القاضى الامام ركن الاسلام على السعدى رحمه الله تعالى في شرح كتاب السير الكبير ان الشاهد اذا كان فقهاً تقبل شهادته من غير أن يصف الاسلام واذا كان جاهلاً لا تقبل شهادته ما لم يصف الاسلام كذا في الخيرة * مسلمة قالت كان زوجي مسلماً وقال أولاده الكفار بل كان كافراً للمسلم أخ مسلم يصدق المرأة فالميراث للاخ والمرأة ولورثك ابنا كافرا وابنة مسلمة فقالت الابنة مات أبى مسلماً وصدقها الاخ وقال الابن كان أبى كافراً فالقول للبنت ولولم تكن زوجة ولكن أخ وابن والاخ يدعى الاسلام دون الابن فالميراث للابن * بنت وأخ اختلفا فالقول للمدعى الاسلام وكذلك الاب مع الابن كذا في محيط السرخسى * اذا مات الرجل وترك داراً فقال ابن الميت وهو مسلم مات أبى وهو مسلم وترك هذه الدار ميراثاً لى جاء اخو الميت وهو ذمى فقال مات أبى وهو كافر على دينى وابنه هذا مسلم فالقول قول الابن وله الميراث ولو أقام جميعاً على مقالتهما بينة أخذت بينة المسلم ولو أقام الاخ بينة من أهل الذمة على ما قال ولم يقيم الابن بينة لم أجز بينة الاخ * فاما اذا أقام الاخ مسلمين على ما ادعى من كفر الميت بقضى الميراث للاخ كذا في المحيط والخيرة * قال أبو يوسف رجه الله تعالى نصراني مات وترك ابنين فأسلم أحدهما بعد موته ثم أقام نصراني بينة نصرانية أنها منه فاقبل بينته على التسبب وأجعل ميراثاً لابنه النصراني في الميراث ولا يشارك ابنه المسلم في نصيبه كذا في محيط السرخسى * وكذلك لو ترك ابناً واحداً نصرانياً فأسلم بعد موته ثم أقام نصراني وادعى انه ابن الميت وأقام بينة من النصراني فاقضى بنسب من الميت ولا اعطيه شيئاً بما في يد الابن المسلم فان خرج لبيت مال كان ذلك كله للمسلم فان مات المسلم وورثت أخاً يريد به أن بعد ما مات الابن المسلم غير ان الميت الذمى قال ابن

الخصاف * وأما محمد رجه الله تعالى أقام الجدة مقام الاب * قال في الكتاب اذا مات الرجل وترك وصواً كان الوصى أولى من الاب فان لم يكن له وصى فالاب أولى ثم وصى الى أن قال فوصى الجدة ثم وصى القاضى قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى يقول الخصاف نفى * صغرو ورثت مالاً له أب مسرف مذبذب حتى الحجر على قول من يجوز الحجر لانتساب الولاية في المال للاب * ذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في شرح أدب القاضى اذا نصب القاضى وصياً لليتيم الذى لا أب له كان وصى القاضى بمنزلة وصى الاب اذا جعله القاضى وصياً عاماً في انواع كلها فان جعله وصياً في نوع واحد سكن وصا في ذلك النوع خاصة بخلاف وصى الاب فانه لا يقبل التخصيص اذا وصى الى رجل في نوع كان وصا في انواع كلها وصى الميت اذا كان عدلاً كافلاً ينبغي للقاضى أن يعزله وان لم يكن عدلاً يعزله وينصب وصياً آخر * ولو كان عدلاً غير كافٍ لا يعزله ولكن يضم اليه كافلاً ولو عزله يغزله * وكذا لو عزل العدل الكافى يغزله

كذا ذكر الشيخ الامام المعروف بمجاهر زاده رحمه الله تعالى * وعندي بعض المشايخ رجحهم الله تعالى لا يعزل العدل الكافي بعزل القاضي لانه مختار الملت فيكون مقدما على وصي القاضي * وذو القادر يورثه الله تعالى ليس للقاضي أن يخرج وصي الميت من الوصية ولا يدخل معه غيره الا اذا ظهرت منه خيانة أو كان فاسقا معروفا بالشرف فيخرج به وينصب غيره * ولو كان ثقة ضعيفا أدخل معه غيره وهكذا كرفي الاصل والطحاوي في شرحه ولم يذكر أنه لو عزل لاهل بعزل قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى اذا عجز الوصي عن تنفيذ الوصايا للقاضي أن يعزله * والوصي أن يودع مال اليتيم ويضع ويخرج مال اليتيم لليتيم ويدفع مضاربة قوله أن يعزل كل ما كان فيه خير لليتيم وكذا الاب * واذا بلغ الصغير وطلب ماله من الوصي فقال الوصي ضاع معنى كل القول قوله لانه آمن * وان قال انفق ماله عليك يصدق في نفقة مثله في تلك المدة (٥٢٠) ولا يقبل قوله فيما يكذبه الظاهر * وان اختلف في المدة فقال الوصي مات أولك منذ

عشرين سنة وقال اليتيم مات أبي منذ خمس سنين ذكر في الكتاب أن القول قول الابن * واختلف المشايخ فيه قال خمس الاثمة السرخسي رحمه الله تعالى المذكور في الكتاب قول محمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى القول قول اليتيم * كل شهادة شهد بها ذمي على ذمي فلم ينفذ الحاكم الشهادة ولم يحكم بها حتى أسلم المشهود عليه فإن أسلم المشهود عليه بعد الحكم فالحكم ماض عليه وبخنا الحقوق كلها الا في الحدود وأما القصاص في النفس ومادون النفس فالتاسي أن ينفذ القاضي وفي الاستحسان لا ينفذ وأما في السرقة إذا أسلم السارق بعد القضاء قبل القطع فالتاسي يضمنه المالك ويدفع عنه القطع وان أسلم المشهود عليه ثم أسلم الشاهدان أو أسلم الشاهدان ثم أسلم المشهود عليه ان لم يجدوا الشهادة لم يقض بها في جميع الحقوق وان جدد في الوجه الاول بعد اسلامهما وفي الوجه الثاني بعد اسلام المشهود عليه قضى بها في الاموال والقصاص وحدها والحدف ولم يقض بها في الحدود والخالصة تعالى هكذا في شرح ادب الخصاف للصدر الشهيد * لو شهد على نصراني أربعة من النصارى أنه زني بأمة مسلمة فان شهدوا أنه استكرهها أحد الرجل وان قالوا طأعته دري الحد عنهم ما يعز والشهود في الامة المسلمة كذا في فتاوى قاضيان * قال ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى في نصرانيين شهدا على مسلم ونصراني أنه ماقتلا مسلما عدا قال لا يجوز شهادتهما على المسلم وأدرك عن النصارى القتل وأجعل عليه الدية في ماله كذا في المحيط * قال ابن سماعه سمعت محمد رحمه الله تعالى يقول في مسلم قطع بنصراني عدا وزعم القاطع أنه عبد لنصراني وأدى المقطوعة يده أنه حر فأقام رجلا وامرأتين من المسلمين على أنه اعتقه مولا من ذمة قال أجعله حرا وأقتص منه وان أقام المقطوعة يده نصراني أن مولا أعتقه منه شذوه وأراد أن يقتص منه فإنه يعتق بهذه الشهادة ولا تقتص من القاطع قالوا ينبغي أن يكون القضاء بالعتق قوله لا يقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان أبا حنيفة لا يرى قبول الشهادة على عتق العبد وندعواه ولو وجدته نادى العبد قاتله متكر ذلك كذا في ذخيرة * قال لو أن مسلما قال انطلق فلان النصارى امرأته فعبدي حرفشيد نصرانيان أن فلانا أطلق امرأته بعن هذا القول اني أطلق امرأته النصارى ولا أعتق عبد المسلم هكذا في المحيط * مسلم قال ان دخل عبدي هذه الدار فهو حر وقال النصارى امرأته طالق ثلاثا ان دخل العبد

عشرين سنة وقال اليتيم مات أبي منذ خمس سنين ذكر في الكتاب أن القول قول الابن * واختلف المشايخ فيه قال خمس الاثمة السرخسي رحمه الله تعالى المذكور في الكتاب قول محمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى القول قول اليتيم * كل شهادة شهد بها ذمي على ذمي فلم ينفذ الحاكم الشهادة ولم يحكم بها حتى أسلم المشهود عليه فإن أسلم المشهود عليه بعد الحكم فالحكم ماض عليه وبخنا الحقوق كلها الا في الحدود وأما القصاص في النفس ومادون النفس فالتاسي أن ينفذ القاضي وفي الاستحسان لا ينفذ وأما في السرقة إذا أسلم السارق بعد القضاء قبل القطع فالتاسي يضمنه المالك ويدفع عنه القطع وان أسلم المشهود عليه ثم أسلم الشاهدان أو أسلم الشاهدان ثم أسلم المشهود عليه ان لم يجدوا الشهادة لم يقض بها في جميع الحقوق وان جدد في الوجه الاول بعد اسلامهما وفي الوجه الثاني بعد اسلام المشهود عليه قضى بها في الاموال والقصاص وحدها والحدف ولم يقض بها في الحدود والخالصة تعالى هكذا في شرح ادب الخصاف للصدر الشهيد * لو شهد على نصراني أربعة من النصارى أنه زني بأمة مسلمة فان شهدوا أنه استكرهها أحد الرجل وان قالوا طأعته دري الحد عنهم ما يعز والشهود في الامة المسلمة كذا في فتاوى قاضيان * قال ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى في نصرانيين شهدا على مسلم ونصراني أنه ماقتلا مسلما عدا قال لا يجوز شهادتهما على المسلم وأدرك عن النصارى القتل وأجعل عليه الدية في ماله كذا في المحيط * قال ابن سماعه سمعت محمد رحمه الله تعالى يقول في مسلم قطع بنصراني عدا وزعم القاطع أنه عبد لنصراني وأدى المقطوعة يده أنه حر فأقام رجلا وامرأتين من المسلمين على أنه اعتقه مولا من ذمة قال أجعله حرا وأقتص منه وان أقام المقطوعة يده نصراني أن مولا أعتقه منه شذوه وأراد أن يقتص منه فإنه يعتق بهذه الشهادة ولا تقتص من القاطع قالوا ينبغي أن يكون القضاء بالعتق قوله لا يقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان أبا حنيفة لا يرى قبول الشهادة على عتق العبد وندعواه ولو وجدته نادى العبد قاتله متكر ذلك كذا في ذخيرة * قال لو أن مسلما قال انطلق فلان النصارى امرأته فعبدي حرفشيد نصرانيان أن فلانا أطلق امرأته بعن هذا القول اني أطلق امرأته النصارى ولا أعتق عبد المسلم هكذا في المحيط * مسلم قال ان دخل عبدي هذه الدار فهو حر وقال النصارى امرأته طالق ثلاثا ان دخل العبد

الابن كان القول قول الوصي في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * وفي قول محمد والحسن رحمه الله تعالى القول قول الابن الباقي الوصي بينة على ما ذهبي * وأجوعوا على أن الوصي لو قال استأجرت رجلا لبرده فإنه يكون مصدقا * والمثلة الرابعة اذا قال الوصي أدبت خراج أرضك أرضك عشرين من ذمة أولك كل سنة ألف درهم وقال اليتيم انما مات أبي منذ خمس سنين كان القول قول الابن في قول محمد رحمه الله تعالى لان الوصي يدعي تاريخا سابقا وهو ينكر * وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى القول قول الوصي لان اليتيم يدعي عليه وجوب تسليم المال وهو ينكر فيكون القول قوله في هذه المسائل * فان قال الوصي فرض القاضي لا خيك لزم هذه النفقة في مال كل شهر كذا فاديت اليه كل شهر منذ عشرين سنة وكذبه الابن لا يقبل قول الوصي عند الكل فيكون ثمانية * الوصي اذا باع شيئا من التركة نسبة فان كان يتضرر به اليتيم بأن كان الاجل فاحشا لا يجوز * ولا يملك الوصي اقراض مال اليتيم فان أقرض كان

ضامنا * والقاضي على الاقراض * واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في الاب لا حنيفة عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والصحيح أن الاب بمنزلة الوصي لا بمنزلة القاضي * ولوأخذ الوصي مال اليتيم فرض الله عليه لا يجوز ويكون ذلك ديناً عليه * وعن محمد رحمه الله تعالى ليس للوصي أن يستقرض مال اليتيم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * قال محمد رحمه الله تعالى وأنا أزوجهما لوفعل ذلك وهو قادر على القضاء لا بأس به * ولورهن الوصي أو الاب مال اليتيم دين نفسه في القياس لا يجوز ويجوز استحساناً * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه أخذ بالقياس * ولو قضى الوصي دين نفسه بمال اليتيم لا يجوز * ولو فعل الاب ذلك جاز لأن الوصي لا يملك أن يشتري مال اليتيم لنفسه بمثل القيمة والاب يملك الرهن بمنزلة القضاء * ولو قضى الاب دين نفسه بمال اليتيم جاز ولا يجوز ذلك للوصي وكذلك الرهن * وذكر في الجامع الصغير أذهن الاب مال ولده الصغير دين نفسه وقيمة الرهن (٥٢١)

عند المهرين كان على الاب مقصد الدين لا قيمة الرهن * وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى ان الاب والوصي يضمنان حالية الرهن وسوى بين الوالد والوصي * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس لأب والوصي أن يقضيا دينهما بمال الصغير فلا يكون لهما أن يرهنه * وعن بشر بن الوليد رحمه الله تعالى ليس لأب أن يرهن مال ولده دين نفسه والظاهر ان للأب أن يرهن استحساناً وكذلك الوصي وفي القياس ليس لهما ذلك وعند هلال الرهن يضمن كل واحد منهما قيمة الرهن * وصي احتمال بمال اليتيم كان الشئ أملاً من الأول جاز وان كان مثله لا يجوز * وللوصي أن يؤدي صدقة فطر اليتيم من مال اليتيم وان يقضى عنه اذا كان اليتيم موسراً في قبول أي

الدار ثم شهد نصرانيان أنه دخل الدار ان كان العبد مسلمًا شهدتهما باطلة وان كان العبد نصرانياً فشهدتهما على طلاق النصراني جائزة وعلى العتق لا يجوز كذا في محيط السرخسي * نصراني في يده طلسان أو قام كل واحد من مسلم ونصراني نصرانيين أن النصراني أقر بالطلسان له قال أني أقضي به للمسلم كذا في المحيط * نصراني أو أمة بينة على امرأة نصرانية أنه تزوجها في وقت كذا فقضت بهما ثم أقام المسلم البينة أنه تزوجها في وقت بعد ذلك لا يقضى به عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقضى بهما فلأما ما عاقض المسلم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يقضى النصراني نصراني مات وعليه دين مسلم بشهادة نصراني وعليه دين نصراني بشهادة نصراني قال ابو حنيفة ومحمد وزفر رحمهم الله تعالى ديني بين المسلم هكذا في محيط السرخسي * فان فضل شيء كان ذلك للنصراني هكذا في المحيط * ولو كان النصراني حياً في يده عبيد فادعاهم مسلم ونصراني أو قام كل شاهدين نصرانيين فهو لاسلم بالأجاع كذا في محيط السرخسي * ان مات ذمي عن مائة درهم فأقام مسلم ذميين دين مائة عليه وأقام مسلم ذمي ذميين بمائة فثمنها المائة للمنفرد وثمنها للشركيين ولو أقام ذمي ذميين وأقام مسلم ذمي ذميين فثمنها المائة للمتروكة بينهم لكل واحد ثلثها وكذا لو أقام الشركيان مسلمين وأقام الذي المنفرد ذميين قسم أثلاثاً ولو أقام الذي المنفرد مسلمين والشركيان ذميين أو مسلمين نصف المائة للمنفرد والتصف لهما كذا في الكافي * نصراني مات وترك مائة درهم وترك اثنين نصرانيين فأسلم أحدهما ثم جاء رجل فادى على الميت مائة درهم فأقام شاهدين نصرانيين فان القاضي يقضى بذلك في نصيب الكافر ولا يدخل الابن النصراني على أخيه المسلم في نصيبه كذا في المحيط * قال محمد رحمه الله تعالى نصراني توفي وترك مملوكاً أسلم المملوك بغير موته ثم شهدته نصرانيان أن مولاه أعتقه وولاه مال له غيره وأقام مسلم شاهدين نصرانيين أن له على الميت ألف درهم فأقبل شهداها جميعاً فاعتقه ويسعى الغلام للمسلم كذا في محيط السرخسي * قال محمد رحمه الله تعالى في كتاب الرهن ذمى مات فادى ذمي بعض مائة درهمها وأقام بينة من أهل الذمة ودعى مسلم عليه ديناً وأقام بينة من المسلمين أو من أهل الذمة فاني أخذ بينة المسلم فأبداً بينه حتى يستوفى المسلم ماله فان بقي شيء كان للذمي ثم قال ولا يجوز الرهن حتى يستوفى المسلم دينه فان كان شهود الذمى مسلمين وشهود المسلم ذميين أو مسلمين كان الذي أحق بالرهن حتى يستوفى دينه كذا في المحيط * اذا دعى مسلم على كافر ما لا وادعى كفاً مسلم بذلك وأقام بينة من الكفار ثبت المال به البينة فعلى الاصيل دون الكفيل وكذلك لو كان أصل المال على كافر وشهد كافران على مسلم وكافرانها كفاً فلا عنه بهذا المال وبعضهم عن بعض جازت الشهادة على الاصيل وعلى الكفيل الكافر ولا يجوز على الكفيل

(٦٦ - فتاوى ثالث) حنيفة وآبى يوسف رحمهما الله تعالى وفي القياس وهو قول محمد وزفر رحمهما الله تعالى لا يملك ذلك فان فعل كان ضامناً والوصي لا يملك ابراهيم الميت ولا أن يحيط عنه شيئاً ولا يؤجله اذ لم يكن الدين واجباً بعهده فان كان واجباً بعهده صح الحط والتأجيل والاربا في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويكون ضامناً * وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصح ذلك ولا يكون ضامناً * ولو صالح الوصي أحد ادين الميت ان كان للميت دينه على ذلك أو كان الخصم مقر بذلك أو كان القاضي علم بذلك الحق لا يجوز صلح الوصي وان لم يكن على الحق بينة جاز صلح الوصي لانه تحصيل بعض الحق بقدر الامكان * وان كان الصلح عن دين على الميت أو على اليتيم فان كان للذمي دينه على حقه أو كان القاضي قضى له بمحقه جاز صلح الوصي لانه اسقاط بعض الحق وان لم يكن للذمي دينه ولا قضى القاضي بذلك لا يجوز صلح الوصي لانه اتلاف لملكه وهو نظير ما لو طمع السلطان الجائر والمتغلب في مال اليتيم فأخذ الوصي وهدم لماله أخذ بعض مال اليتيم

قال نصير رحمه الله تعالى لا ينبغي للوصي ان يعطى فان أعطى كان ضامنا * وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى اذا خاف الوصي القتل على نفسه أو اتلاف عضوم من أعضائه أو خاف أن يأخذ كل مال اليتيم فدفن اليه شيئا من مال اليتيم لا يضمن * وان خاف على نفسه القيد أو الخس أو علم أنه يأخذ بعض مال الوصي ويبيعه من المال ما يكفيه لا بد منه أن يدفع مال اليتيم فان دفع كان ضامنا * وهذا اذا كان الوصي هو الذي يدفع اليه المال فلا وإن السلطان أو المتغلب بطرده وأخذ المال لا يضمن الوصي والقترى على ما اختاره الفقيه أو أبو الليث رحمه الله تعالى * وصى من مال اليتيم على جائر وهو يخاف على نفسه أن يأخذ منه ما يبيع من ماله بغيره بغير مال اليتيم قال بعضهم لا ضمان عليه وكذا المضارب اذا من بالمال قال أبو بكر الاسكافي رحمه الله تعالى ليس هذا قول أصحابنا رحمه الله تعالى وانما هذا قول محمد بن سلمة رحمه الله تعالى (٥٢٢) وهو استحسان * وعن الفقيه أبي الليث رحمه الله تعالى عن أبي يوسف

المسلم واذا ادعى مسلم على مسلم مالا بحمد المظلوب وادعى الطالب كفالة رجل من أهل الذمة عنه بالمال بامرهم وحده الكفيل وشهد بذلك ذميان جازت منهم ادعاه على الكفيل ولم تجز على المسلم حتى ان الكفيل اذا أدى لم يكن له أن يرجع على المسلم شيئا وكذلك لو كان المال عليه ما في الصلح والمسلم في صدر الصلح والذي كنهل بعده أو كان الصلح علم ما وكل واحد منهما ماضيا من امره فيه الذمة البينة جهة على الكافر دون المسلم كذا في المبسوط * ولو أن رجلا مسلما كفل لكافر عن كافر بالف درهم فقال الكافر الذي عليه الاصل لم أمره أن يضمن عنى بخاء المسلم شاهدين من أهل الكفرة أو قد أمره بالضمن وأقر الطالب أنه قد استوفى منه المال كان له أن يرجع عليه وان كفل مسلم بنفس ذى أو بمال عليه مسلم أو لذى وشهد عليه أهل الذمة فان بحمد المسلم الكفالة لم يجز ذلك عليه وان أقربها جاز ذلك عليه لا قرأه فان أدى المال ونهشهم ودمن أهل الذمة أنه كفل بامرهم مرجع به كذا في المحيط * تجوز شهادة الكفار على المكاتب الكافر والعبد المأذون الكافر وان كان مولاه مسلما كذا في المبسوط * لو شهد نصرانيان على العبد المأذون النصراني للمسلم أنه قتل هذا الرجل أو فرسه لا تجوز شهادتهما على قتل الرجل وتجويز على قتل الفرس عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل البينة عليه في القصاص دون المال في الخطأ هكذا في المحيط * ولو كان العبد المأذون له مسلم مولاه كافرا لم تجز شهادته الكفار على العبد كذا في المبسوط * لو أن كافرا وكل مسلما بشرأوا ببيع لم أجز على الوكيل الشهود الامسلمين ولو أن مسلما وكل كافرا بذلك أجز على الوكيل الشهود من أهل الكفرة كذا في المحيط * لو مات الكافر وأوصى الى مسلم فادعى رجل على الميت ديناً أو أقام شهوداً من أهل الكفرة جازت شهادتهم استقساناً وان كان الوصي مسلماً كذا في الظهيرة * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع مع مسلم ادعى أن فلانا النصراني مات وأوصى اليه وأقام شهوداً من النصارى فان أحضر غريمي نصرانيات قبلت الشهادته عليه قياساً واستقساناً وتعدى الى غيره * وأما اذا أحضر غريمي مسلماً فالقياس أن لا تقبل شهادتهم عليه وهو قول محمد رحمه الله تعالى وألا وفي الاستقسان تقبل وكذا لو أقام النصراني بينة من النصارى أن فلان مات وأنه استوفى منه ما لا يعلمون له وارثاً غيره وأحضر غريمي باليتيم ككافرا تقبل شهادتهم قياساً واستقساناً وان أحضر غريمي مسلماً فالقياس أن لا تقبل وفي الاستقسان تقبل هكذا في الذخيرة * لو أن مسلماً ادعى وكالة من النصراني بكل حقه بالكوفة وأحضر غريمي مسلماً وأقام عليه شهوداً نصرانيين لا تقبل وان أحضر نصرانيات قبلت شهادتهم واذا قبل القاضي هذه الشهادة وقضى له بالوكالة كان ذلك قضاء على جميع الغرأ من المسلمين وغيرهم حتى لو أحضر غريمي مسلماً بعد ذلك وهو يجهل وكالة لم يكفه القاضي إقامة البينة على الوكالة كذا في المحيط *

المشتري عن الثمن اختلف فيما يشايخ * قال بعضهم ان كان اليتيم مسلماً غريمي فقد وقال للمشتري أنت بريء مما سلم أنا لك الوصي صح * وان قال أنت بريء مما لي عليك لا يبرأ * وكذلك الموكل بالبيع اذا أبرأ المشتري عن الثمن فهو على هذا التفصيل وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ليس هذا قول أصحابنا رحمه الله تعالى بل يصح الأبرأ في الوجهين من الصبي بعد البلوغ ومن الموكل بالبيع سواء قال أبرأك مما لي عليك أو قال أنت بريء مما أنا لك وصي ومما باع وكيلى * رجل مات وأوصى الى امرأته وزنته صغاراً فترسل سلطان جائراً في داره فقتل إهابان لم تعطيه شيئاً استوفى على الدار والعقار فأعطته شيئاً من العقار فلو يجوز معاقبتها * وصى أنفق من مال اليتيم على اليتيم في تعليم القرآن والادب ان كان الصبي يصلح لذلك جازو يكون الوصي مأجوراً * وان كان الصبي لا يصلح لذلك لا بد للصبي أن يتكاتف مقدار ما ينفق في صلاته * وينبغي للوصي أن يوسع على الصبي في النفقة لا على وجه الاسراف ولا على وجه التضيق وذلك

يتفاوت بقله مال الصبي وكثرته واختلاف حاله فنظر في ماله وحاله وينفق عليه قدر ما يلحق به * وصى يخرج في عمل اليتيم واستجار دابة من مال اليتيم ليركب وينفق على نفسه من مال اليتيم كان له ذلك فيه لأبدمه استحسانا * وعن نصر رحمه الله تعالى الوصي أن يأكل من مال اليتيم ويركب دوابه إذا ذهب في حوائج اليتيم * قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا إذا كان الوصي محتاجا * وقال بعضهم لا يجوز له أن يأكل ويركب دوابه وهو القياس * وفي الاستحسان يجوز له أن يأكل بالمعروف إذا كان محتاجا بدرا ما يعنى في ماله * وصى اشترى لنفسه شيئا من تركته الميت أن يمكن لليت وارث لا صغير ولا كبير جاز * ولواشترى مال اليتيم لنفسه كان ذلك خيرا لليتيم جاز وكذا إذا باع ماله من اليتيم أن كان خيرا لليتيم جاز * وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أم على قول محمد رحمه الله تعالى إذا باع ماله من اليتيم أو اشترى مال اليتيم لنفسه لا يجوز على كل حال * وعن أبي يوسف رحمه (٥٢٣) الله تعالى فيه روايتان كان قول

أولا كما قال محمد رحمه الله تعالى ثم يرجع إلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفيه شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الخبرية فقال إذا اشترى الوصي مال اليتيم لنفسه ما يساوي عشرة بخمسة عشر يكون خيرا لليتيم وإن باع مال نفسه من اليتيم ما يساوي خمسة عشر بعشرة كان خيرا لليتيم * وقال بعضهم إن باع مال نفسه من اليتيم ما يساوي عشرة بثمانية يكون خيرا لليتيم وإن اشترى لنفسه من مال اليتيم ما يساوي ثمانية بعشرة يكون خيرا لليتيم * وهذه ثلاث مسائل *

مسلم باع عبده من نصراني فاستحقه نصراني بشهادة نصرانيين لا يقضى له لأنه لو قضى لربيع بالنظر على المسلم كذا في الوصي للكردي * قال ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى في نصراني اشترى من مسلم عبدا وقبضه وباعه من نصراني آخر ثم ان المشتري الثاني وجده عيبا بعد ما قبضه وأقام بينته من النصارى أن هذا العيب كان عند المسلم قبل أن يبيعه من النصراني المشتري كان له أن يردّه على بائعه النصراني وإن كان بائعه لا يقدر على ردّه على بائعه المسلم بهذه البينة كذا في الذخيرة * قال في المتقى عباد باع نصراني من نصراني ثوبا به المشتري من نصراني آخر ثم حتى تداولته عشر أيدي من الباعة كلهم نصراني ثم أسلم واحد منهم ثم ادعى العبد أنه حر الأصل وأقام على ذلك شهودا من النصارى قال زفر رحمه الله تعالى لا تقبل بينته سواء أسلم أولهم أو آخرهم أو أوسطهم حتى يقيم بينته من المسلمين وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إن كان المشتري الآخر هو الذي أسلم لم تقبل بينته وإن كان غيره أسلم قضى بعقبه وتزادوا الفتن فيما بينهم حتى ينهوا إلى المسلم فلا يؤخذ به الفتن ولا من قبله من الباعة وإن كان العبد أقام البينة على الاعتناق فإن كان أقام بينته أن البائع الأول قد أسلم وعقده وقد أسلم الأول والزمه من نصاري لا قبل بينته وكذلك إن كان الأوسط والذي أسلم لا قبل بينته ولا على الأوسط ولا على عتق من بعده وتقبل بينته على عتق من قبله وهذا قول أبي حنيفة وزفر رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أي الباعة أقام البينة عليه من النصارى أنه اعتقه الذي قبل المسلم والذي بعده سواء تقبل شهادته وقضى بعقده الآن تقوم البينة على المسلم فلا تقبل وإذا أقام على غيره رابعون حتى ينهوا إلى المسلم فلا يرجع عليه ولا على من قبله إلا أن يقر بذلك المسلم ويتزادوا الفتن حتى ينهوا إلى الذي اعتقه كذا في المحيط * والله أعلم

باب الحادى عشر في الشهادة على الشهادة

الشهادة على الشهادة جائزة في كل حق لا يسلط بشبهة وهذا استحسان فلا تقبل فيما يندرى بالبهات كالحدود والقصاص كذا في الهداة * وفي شهادات الأصل لو شهد شاهدان على شهادة شاهدين أن قاضى كذا ضرب فلان خذ في قذف فهو جائز وكذا في دياب الأصل أنه لا يجوز كذا في المحيط * أما التعزير في الإجناس من نوادر ما رتبتم من محمد رحمه الله تعالى يجوز في التعزير لشهادة على الشهادة كذا في فسخ القدر * وكما يجوز في درجة تجوز في درجات حتى تجوز الشهادة على شهادة القروع ثم نحو صيانة حقوقهم عن الأنواع كذا في الكافي * لا يجوز على شهادة رجل أقل من شهادة رجلين أو رجل وامرأتين وكذا على شهادة المرأة وهذا عندنا كذا في الخلاصة * رجلان شهدا على شهادة رجلين أو على شهادة

إذا اشترى لنفسه من مال الموصل كل أنواع ماله نفسه للوكل لا يجوز عندهم جميعا سواء كان غير الوكيل أو لوكل أو شرا * ولو باع أحد الوصيين شيئا من تركته الميت لصاحبه لا يجوز عنده أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لأن عندهما أحد الوصيين لا يتصرف بالتركة * إذا أقر الوصي دين على الميت أو وصية كان باطلا * ولا يجوز للوصي الجارة الطويلة في مال اليتيم لمكان الفتن الفاحش في السنين الأول * الأب والوصي يملك كل واحد منهما تزويج ابنة الصغير ولا يملكان تزويج عبده ولا تزويج أمة الصغير من عبده استحسانا لا رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى والوصي المأذون لا يملك تزويج أمته عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يملك تزويج أمته من عبده عندهم جميعا * ويجوز للوصي أن يكتب عبد اليتيم استحسانا * وكذا الأب إذا كاتب عبده الصغير جاز استحسانا * ولأن الوصي الأب كاتب عبدا لا يقيم ثم وهب المال من المكاتب لا يجوز لأن الوكيل بالكاتب لا يملك قبض بدل الكتابة بطريق الأصل * وكذلك الأب والوصي * ولو باع

الاب أو الوصي عبد اليتيم ثم وهب الثمن من المشتري صحت الهبة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويضمن مثله وقد مررت المسئلة * وان أقر الاب أو الوصي بقبض بدل الكتابة صح أقرارهما ان كانت الكتابة ثابتة بالبيعة أو كان القاضي يعلم بها وان عرفت الكتابة بأقرارهما بأن قال الوصي أو الاب كانت وأدى الى البديل لا يصدق لانه أقرار بالعق * ولأن المكاتب أدى المال الى الوصي بعد ما أدرك الصبي لا يصح ولا يعق اذا أدى وكذا الاب * ولا يجوز للوصي أن يكتب اذا كانت الورثة كبارا غيبا أو حاضرا لان الاب لا يملك ذلك فكذلك الوصي * وكذلك اذا كان بعضهم صغارا ولم يرض الكبار بذلك لان للكبار حق الفسخ * فلو كان الكل كبارا فكتبه بعض الكبار كان الباقي حق الفسخ * وقيل على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز كلواع الوصي عقارا مشتركا بين الصغار والكبار صح البيع في الكل عند أبي (٥٢٤)

قوم جازعندنا كذا في فتاوى قاضيان * لو شهد أحدهما على شهادة نفسه وشهد آخر أن رجل كذا
تقبل كذا في الخلاصة * ولو شهد على شاهد آخر رجل واحد جازعنا شاهد نفسه بضام تجز كذا في محيط
السرحي * (وصفة الشهادة) أن يقول شاهد الأصل شاهد الفرع أشهد أن فلان زني على بكر كذا فاشهد أنت
على شهادتي بذلك أو يقول الشاهد على شهادتي أني أشهد أن فلان بن فلان أو فرعندي بكذا أو يقول أشهد أني
سعت فلان بن فلان بكذا فاشهد أنت على شهادتي بذلك ولا يقول الشاهد على بذلك وكذا لا يقول فاشهدا
بشهادتي ولا بد أن يشهد بكاشهده عند القاضي لينقل إلى مجلس القضاء ولا يحتاج الأصل إلى أن يقول
أشهدني فلان على نفسه كذا في الكافي * لو أن أصلين قال أحدهما فلان جازعنا شاهد نفسه فلان
بالت درهم فاشهدا علينا بذلك فشهد الفرعان لا تقبل شهادتهما وكذا لو قال الأصلان أشهد أن فلان أقر أن
فلان عليه ألف درهم فاشهدا أنا شاهد بذلك أو قالوا فاشهدا عليه أنا شاهد عليه بذلك أو قالوا فاشهدا علينا
جاشهدنا أو قالوا لفلان على فلان ألف درهم فاشهدا أنا شاهدنا عليه أو قالوا فاشهدا على شاهدنا وكذا لو قال
الأصل للفرع أشهد أني أشهد على أقرارة فلان بن فلان لفلان بن فلان بكذا درهم لا يصح الإشهاد في هذه
الوجه كذا في فتاوى قاضيان * وإذا أراد أن يشهد غيره على شهادتي ينبغي أن يحضر الطالب والمطالب
وبشر البها وما إذا أراد أن يشهد عند غيري ما ينبغي أن يذكر اسمي ونسبي ما لا أنه إذا كان المشهود عليه
غائباً ذكر الاسم والنسب يجوز ولا شاهد لا يكفي هذا القدر للقضاء كذا في المحيط * ويقول شاهد الفرع
عندنا لآدم أشهد أن فلاناً أشهدني على شهادة أن فلاناً أو فرعندي بكذا وقال الشاهد على شهادتي بذلك لأنه
لا بد من شهادته وذكره شهادة الأصل وذكره التحمل ولها اللفظ أطول من هذا أو قصر منه وشهد بالأمور
أوسطها كذا في الهداية * وهو الأصل كذا في الزاهدي * لو شهد الفرع على وجه يقول والمحن نشهد على شهادته
هذه لا تقبل شهادتهم كذا في خزائن الفتاوى * وبني أن يذكر الفرع اسم الشاهد الأصل واسم أبيه وجده
حتى لو ترك ذلك فاقاضي لا يقبل شهادتهما كذا في النخبة * لا تقبل شهادة شهود الفرع إلا أن يموت
شهود الأصل أو يمرضوا رضا لا يستطيعون حضور مجلس القاضي أو يغيبوا مسيرة ثلاثة أيام وليلها
فصاعدا كذا في الكافي * هذا ظاهر الرواية والفتوى عليه هكذا في التارخانية * وعن أبي يوسف
رحمه الله تعالى أنه إن كان في مكان لو غدا الأداء الشهادة لا يستطيع أن يثبت في أهلها ص الشاهد وبها أخذ
الفتية أبو الليث كذا في الزاهدي والهداية * وكثير من شايخنا أخذوا بهذه الرواية كذا في المحيط *
وعليه الفتوى هكذا في الفتاوى السراجية * وفي نوادرهم سألت محمد رحمه الله تعالى عن رجل
خرج وشيعه قوم وهو يريد مكة أو سفر آخر ثم دعاه القوم وانصرفوا ثم شهد قوم على شهادته وأدعى

* حنيفة رجه الله تعالى
لكتابته والبيع * ويجوز
في الموصى أن يشاس الموصى
في ما سوى العقار ويعد
نصيب الموصى غاروان كان
بعض الورثة كـ بر اغنيا
* ولو قام الوصي الورثة
في الرضى التركة نصبة لانسان
والوصى له غائب لا يجوز
تقسمة الوصي على الموصى له
والغائب ويكون الموصى له أن
يشارك الورثة * ولو كانت
الورثة كلهم مغارافقام
الوصى الموصى له فأعطاء
الثالث وأمسك الثلثين
للاورثة جاز حتى لو هلك ما في
يد الوصي الورثة لا ترجع
الورثة على الموصى له شيء
* ولا يجوز زالوصى أن ينجر
لنفسه بمال اليتيم وألبت
قان فعل ورجع ضمن
رأس المال ويصدق
بالرجع في قول أي حنيفة
ومجدهما الله تعالى *

والوصى أن يأخذ مال اليتيم مضاربة * وليس له أن يؤجر نفسه من المتهود
اليتيم * وأيسر الوصى أن يهب مال اليتيم بعوض وبغير عوض وكذلك الأب * ولو هب آسان للصغيرة فعرض الأب من مال
الصغيرة لا يجوز في حق الواهب حتى الرجوع في الهبة * وكذلك الوصى من مال اليتيم * الأب أو الوصى إذا أذن للصغيرة أو لعبد في
التجارة مع الأذن وسكتها عند البيع والشراء يكون أذنا * وإن مات الأب والوصى قبل بلوغ الصبي بطل الأذن * وإن بلغ الصغيرة والأب
أو الوصى حتى لا يطل الأذن * ولو وكل الأب أو الوصى ببيع مال الصغيرة أو بالشراء للصغيرة فأت الأب أو بلغ الصغيرة بمنزل الوكيل
القاضي إذا أذن للصغيرة ولتعتوه أو لعبد هب في التجارة مع * وكذلك الجرحى على عبد لعتوه * ولورأى القاضي عبد المعتوه يبيع
ويشتري فسهكت لا تكون ذلك أذنا * القاضي إذا رأى أن يأذن للصغيرة أو لعبد في التجارة فأت الأب أو الوصى فإلها ما يكون باطلا

فان حجر الاب الوصى بعد اذن القاضي لم يصح حجرهما * وكذا لو مات هذا القاضي لا ينجح العبد الا ان يرفع الامر الى قاض آخر حتى
يجبر عليه فنجح لان ولاية هذا القاضي مثل ولاية الاول * وصى باع عقار القضي بدين الميت وفي يده من المال ما يفي لقضاء الدين قال
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى جاز هذا البيع لانه فائم مقام الموصي * رجل اوصى بثلث ماله وخلف صنو فامان
العقار في باع الوصى من العدة ارضه الوصية قالوا لا يورث ان لا يرضى الا ان يبيع من كل ثلثي الثلث بما يمكن بيع الثلث منه * وصى آخر
بعض التركة لقضاء دين الميت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يجوز لان في بيع الغني في السنة الاولى * مدون مات
واوصى الى رجل فباع الوصى فبعد بعض الورثة وباع بعض التركة فقبض دينه وأخذ وصاياه قالوا البيع فاسد الا ان يكون باهر
القاضي * وارث كبير باع شيئا من التركة او من عقاره وقد بقي عليه دين او وصايا (٥٢٥) فاراد الوصى ان يرد بيع الوارث قالوا ان
كان في يد الوصى شيء غير ذلك

المشهود عليه أنه حاضر فقد شهدت البيئة على ماسمي ولم يردوا على ذلك هل تقبل الشهادة على الشهادة في
قول من لا تقبل الشهادة على حاضر قال بلى لان الغيبة تكون هكذا فان كان قد دعاهم وهو في منزله و يروه
حين خرج لا قبل شهادتهم كذا في التتارخانية * قال الصدر الشهيد حسام الدين لا يجوز زنا الشهادة على
الشهادة من الامر والسلطان اذا كان في البلدة كذا في القنية * ويجوز شهادة الابن على شهادة الاب دون
قضاة في رواية والعصم الجواز فيهما كذا في فتح القدير * ان كان الاصل محبوبا في المصروف فشهد على
شهادته هل يجوز للفرع ان يشهد على شهادته و اذا شهد عند القاضي فالقاضي هل يعمل بشهادته لا كراهية
المسئلة في شيء من الكتب وقد اختلف مشايخ زماننا بعضهم قالوا ان كان محبوبا في حق هذا القاضي
لا يجوز وان كان محبوبا في حق الوالي ولا يمكنه الاخراج من الحبس يجوز وقد قيل ينبغي ان لا يجوز كذا
في الخيرية * الاصل في الشاهد اذا كان امرا مختصرا يجوز ان يشهدا على شهادتهما والمرأة التي تخرج من بيتها
لقضاء حاجتها ولا لاجل الحمام ونحوه تكون مختصة بشرط ان لا تختلط الرجال كذا في القنية * ان كان
الاصل معك كذا قال القاضي ببيع الدين لا يجوز زنا او غير منذور كذا في التتارخانية * وفي
الفتاوى الصغرى الاشهاد على شهادة نفسه يجوز وان لم يكن بالاصل وعذر حتى لو حل بهم العذر
مرض او سفر او موت يشهد الفرع كذا في الخلاصة * لو ان فروعا شهدوا على شهادة الاصول ثم حضر
الاصول قبل القضاء لا يقضي بشهادة الفرع كذا في فتاوى فاضل خان * شاهد الاصل أشهد غيره على
شهادته ولم يصح له ما قال لا قبل ينبغي ان لا يصح شهادتها كذا في القنية * رجل أشهد رجلا على شهادة ثم
نهاه ان يشهد على شهادته لا يصح منه في قولنا في حقيقته وأبى يوسف رحمه الله تعالى حتى لو شهد على
شهادته بعد التهي جازت شهادته كذا في فتاوى فاضل خان * ولو شهدا على شهادة رجلين أنه اعتق عبده
فلم يقض بشهادتهما حتى حضر الاصلان ونهاه الفرع عن الشهادة صح عند عامة المشايخ وقال بعضهم
لا يصح والاول لا يظهر كذا في الخلاصة * وان أنكر شهد الاصل الشهادة لم تقبل شهادة تشهد الفرع كذا
في الهداية * لو ان فرعين شهدا على شهادة اصل غير من المشهود على شهادة أو عى أو ارتدا ونسق أو ذهب
عقله وصار رجلا لا يجوز زنا شهادته بطل اشهادها على شهادته و اذا شهد الفرع على شهادة اصل فردت
شهادته لنفس الاصل لا تقبل شهادة أحد ما بعد ذلك كذا في فتاوى فاضل خان * والمبسوط وهكذا في
الخلاصة * اذا شهد الرجل رجلا على شهادته ثم صار الاصل رجلا لا يجوز زنا شهادته ثم صار رجلا يجوز
شهادته بان فسق ثم تاب ثم ان الفرع شهد على شهادة الاصل جازت شهادته وان أشهدا رجلين على
شهادتهما ما والفرع ان عدلا ثم صارا فاسقين ثم صارا عدلين فشهدا أو أشهدا على شهادتهما فهو جائز

الوارث الكبير طعما أو كسوة للصغير من مال نفسه لا يكون متطوعا وكان له الرجوع في مال الميت والتركة * وكذا الوصى اذا أدى خراج
التيب أو عشره من مال نفسه لا يكون متطوعا * ولو كفن الوصى الميت من مال نفسه قبل قوله في ذلك * ولو قسم الوصى التركة بين الورثة
وكلهم صغار لا يجوز وان كان البعض كبارا وهم غيب وصغير حاضر فقسم الوصى لا يجوز * ولو كانت الورثة كلها كبارا وبعضهم غائب
فقسام الوصى مع الحاضر وأمسك نصيب الغائبين جاز * وللوارث ان يقضي دين الميت وله ان يكفنه بغير امر الورثة وكان له ان يرجع في
مال الميت * الوصى اذا اشترى كفنًا لثي أو اشترى الوارث ثم علم بعيب الكفن فقدم ما في الميت كان للوارث والوصى ان يرجعا بقتض
العيب ولو ان أحينا اشترى ثيابا لثي كفنًا فعلم بعيب فقدم ما في فيه ذرنا لثي رحمه الله تعالى ان الاجنبي لا يرجع بقتض العيب * وفي
بعض الروايات يرجع الاجنبي أيضا * والعجم ان الاجنبي لا يرجع لانه اشترى لنفسه والوارث والوصى يشتريان للميت لانهم ما يقوم مقام

الميت فكان لهما الرجوع نقصان العيب * غرب ينزل في بيت رجل فمات ولم يوص الى أحد وترك دراهم قال أبو القاسم رحمه الله تعالى
يرفع الامرا الى الحاكم فكيفه بامر الحاكم كفنا وسطا فان لم يجد الحاكم كفته كفنا وسطا * ولو كان على الميتين لايبيع هذا الرجل
ماله لقضاء دينه * وكذا الورثة جارية لايبيعها * وعن محمد بن درجته الله تعالى اذا مات الرجل في موضع لم يكن هناك قاض نحو أن يموت
في بعض القرى أو مات في الطريق فباع رفقاه متاعه جارية لايبيع * ويجوز للشتر أن ياتعق بالبيع فان جاء وارثه بعد ذلك انما جاز البيع
أخذته وان كان المتاع قائما فان شاء أخذ وان شاء أخذ الفئ فان باعه وكس كان له أن يضمنه قيمته ولو أن رجلا من أهل السكة تصرف
في مال الميت من البيع والشراء ولم يكن له وارث ولا وصي إلا أن هذا الرجل يعلم أنه لو رفع الامر الى القاضي فان القاضي يضمنه وصافا أخذ
هذا الرجل المال ولم يرفع الامر الى (٥٢٦) القاضي وأفسده حتى عن أبي نصر الدبوسي رحمه الله تعالى أنه كان يجوز تصرف هذا

الرجل وعن نصير رحمه

الله تعالى سألت بشر بن الوليد
رحمه الله تعالى عن رجل
مات في بعض الاطراف
بجاه وارثه وقال مات أي
وعليه دين تركه منصرف
أموال ولم يوص الى أحد
وهو لا يدري إقامة البينة
لان الشهود كانوا من أهل
القرية ولا يعرفهم القاضي
بالعدالة هل يكون للقاضي
أن يقول له ان كنت صادقا
فبيع المال حتى تقضى
البينة قال ان فعل القاضي
ذلك فهو حسن * وعن أبي
نصر رحمه الله تعالى رجل
مات فزعم غراما وورثته
أن فلا نامات ولم يوص الى
أحد والحاكم لا يعلم شيئا من
ذلك أية ولهم الحاكم ان
كنتم صادقين فقد جعلت
هذا وصيا قال ان فعل
ذلك بدون أن يكون في
سعة وبصر الرجل وصيان
كلوا صادقين * امرأة
أوصت بثالث ماله وأوصت

كذا في المحيط * ان شهدا الفرعان عند القاضي فردا القاضي شهادتهما للتمه في الأولين لا يقبلها بعد ذلك
لان الأولين ولا عين شهد على شهادتهما وان كان رتبهما الفرعين لثمة في مافته هادة الأولين جائزة
اذا كانا عدلين وكذلك ان شهدا رجلين عدلين آخرين كذا في الذخيرة * اذا شهد شاهدان على شهادة
عدين أو مكيكيتين أو كافرين على مسلم فردها القاضي بذلك ثم عتق العبدان والمكاتبان وأسلم الكافران
وشهدا بذلك أو شهدا معا أو غيرهما على شهادتهما جاز كذا في المحيط * ان كان الاصل فاسقا عند
الاشهاد ثم تاب لم يشهد الفرع إلا أن يعاد الا شاهد كذا في العتائية * لو أن شاهدي الاصل ارتداهما
أسلمتا لم تجز شهادتهما الفرعين على شهادتهما ولو شهدا الاصلان بانفسهما بعد ما أسلمتا قبل شهادتهما كذا
في التتارخانية * اذا قال الفروع اشهدنا الاصول على شهادتهم اقلان بن فلان على فلان بن فلان بكذا
الا أن لا يعرف فلان بن فلان المشهود عليه بكذا قال القاضي يقبل الشهادتين وأمر المتدعي أن يقيم بينة ان
الذي أحضره فلان بن فلان كذا في المحيط * فرعان شهدا على شهادة اصلين ان كان القاضي يعرف
الاصول والفروع بالعدالة قضى بشهادتهما وان عرف الاصول بالعدالة ولم يعرف الفروع يسأل عن
الفروع وان عرف الفروع بالعدالة ولم يعرف الاصول ذكرنا لخاصة رحمه الله تعالى أن القاضي يسأل
الفروع عن أصولهم ولا يرضى قبل السؤال فان عدل الاصول ثبت عدالة الاصول بشهادتهما في
ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لا تثبت عدالة الاصول بتعديل الفروع والصحيح ظاهر الرواية
وان قال الفرعان للقاضي لا يتخبرك لا يقبل القاضي شهادتهما فان قال المتدعي أنا أنيك بن بعدلها
على قول محمد بن درجته الله تعالى لا يلتفت اليه ولا يقضى بشهادتهما كذا في فتاوى قاضيان * وان قال
المتدعي للقاضي سل عن الاصل فانه عدل لا يقبل ذلك في ظاهر الرواية كذا في محيط السرخسي * اذا قال
الفرعان لا نعرف الاصل عدل أم لا قال شمس الأئمة الحلواني لا رد القاضي شهادتهما ووسائل عن الاصول
غيرهما وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان * وهكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا
في المحيط والذخيرة * لو قال الفرع للقاضي أنا أنهم في الشهادة لا يقبل القاضي شهادة الفرع على شهادته
كذا في فتاوى قاضيان * وان سكت الفروع عن تعديلهم صح ويترف القاضي عدالة شهود الاصل
من هو من أهل التزكية وهذا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد بن درجته الله تعالى لا يقبل هكذا
في الكفاي * ذكر هشام عن محمد بن درجته الله تعالى في عدل الشاهد على شهادته شاهدين ثم غاب غيبة مقطعة
نحو عشرين سنة ولا يدري أهو على عدلته أم لا فشهدا على تلك الشهادة ولم يجد الحاكم من يسأله عن حاله
ان كان الاصل مشهورا كافي حنيفه رحمه الله تعالى وسفيان الثوري قضى بشهادتهما ما لا عشرة أشهر

الى رجل فأنفذ الوصي بعض وصيتهما بقي البعض في أيدي الورثة هل يكون للوصي أن يترك ذلك في أيدي
الورثة قالوا ان علم الوصي من ديانة الورثة أنهم يخرجون الثلث جاز له أن يترك في أيديهم وان علم خلاف ذلك لايستعنه أن يترك في أيديهم
ان كان قد دري استخراجه المال منهم * رجل اشترى لولده الصغرى ما وأدى ابنه من مال نفسه ليرجعه عليه ذكر في النوادر أنه ان لم
يشهد عند أدائه الثمن أنه أدى الثمن ليرجعه فانه لا يرجع * وفرق بين الوالد وبين الوصي اذا أدى الثمن من مال نفسه لا يحتاج الى
الاشهاد والاب يحتاج لان الغالب من حل الوالد انهم بقصدون الصلة والتسريع فيحتاج الى الاشهاد وكذا الاب اذا قضى مهر امرأته
لأنه ان لم يشهد لا يرجع * وكذا الام اذا كانت وصية لولدها الصغرى في عترة الاب ان لم يشهد عند أدائه الثمن لا يرجع * رجل أوصى
اثنين قال أبو حنيفة ومحمد بن درجته الله تعالى لا يتفرد أحد الوصيين بالتصرف ولا يتقصد تصرف أحدهما الا بان صاحبه

الافى اشياء فان احدهما ينفرد بها * منها تجهيز الميت وتكفينه وقضاء دين الميت اذا كانت التركة من جنس الدين وتنفيذ وصية الميت
 في الميت اذا كانت الوصية بالعين واعطاء السعة ورد الودائع والمغصوب * ولا ينفرد احدهما بقبض ودبعة الميت ولا قبض الدين لان ذلك
 من باب الامانة * وينفرد احدا الوصيين بالخصومة في حقوق الميت على الناس * وعندهم ينفرد بقبول الهبة للصغير وبقسمة ما يكال
 او وزن وباجارة اليتيم بعيل يتعلم * وينفرد ايضا ببيع ما يحضى عليه التوى والتلف ولا يدخر كالفواكه ونحوها * ولأوصى الميت بان
 يتصدق عنه بكذا وكذا من ماله ولم يعين الفقير لا ينفرد به احدا الوصيين عندنا في حنيفة ومحمد ورجعهم الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله
 تعالى ينفرد * وان عين الفقير ينفرد بذلك احدهما عند الكل * وعلى هذا الخلاف اذا أوصى بشئ للسالكين ولم يعين المسكين عندهما
 لا ينفرد احدهما بالتنفيذ * وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ينفرد * وان عين المباكين (٥٧) ينفرد بذلك احدهما عند الكل

* ولو وكل رجل رجلا
 بأن يهاذه العين ولم يعين
 الموهوب له عندهما لا ينفرد
 أحدهما بذلك وان عين
 الموهوب له ينفرد احدهما
 عند الكل * وهذه ثلاث
 مسائل * احداها ذه
 والثانية رجلان ادعيا
 صغيرا ادى كل واحد منهما
 ألفا به من أمة مشتركة
 بينهما فانه ثبت نسبه منهما
 فان كان لهذا الولد مال
 ورث من أخ له من أمه أو
 وهب له أخوه لا ينفرد
 بالتصرف في ذلك المال أحد
 الابوين عند أبي حنيفة
 ومحمد ورجعهم الله تعالى
 وعند أبي يوسف رحمه الله
 تعالى نفرد * والمسئلة
 الثالثة لقطيع اعمار رجلان
 كل واحد منهما ادى
 ألفا به فانه يلحق بهما فان
 وهب لهذا القطيع
 عند أبي حنيفة ومحمد
 ورجعهم الله تعالى لا ينفرد
 أحدهما بالتصرف * وعند

يعتد بها * وان كان غير مشهور لا يقضى بها كذا في فتح القدير * قال في الجامع اذا شهد شاهدان على
 شهادة شاهد من على القتل خطأ أو قضى القاضى بالدية على العاقلة ثم جاء المشهود بقتله حيا فلا ضمان على
 الفروع ولكن يرد الى الدية على العاقلة * ولو جاء الشاهدان الاصلان وأنكر الشهادة لم يصح اقرارهما في
 حق الفرعين حتى لا يجب عليهما الضمان ولا ضمان على الاصلين أيضا * وان قال الاصلان ناقدًا لشهادتهما
 بباطل ونحن نعلم ومثلاً لنا كنا كذا بين بضعتنا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ورجعهم الله تعالى وعند
 محمد ورجعهم الله تعالى بالعاقلة بالخيار اذا شاؤا ضمنوا الاصول وان شاؤا ضمنوا والولى فان ضمنوا الاصلين رجعا
 على الولي وان ضمنوا الولي يرجع على الاصلين كذا في الذخيرة * والله أعلم

باب الثاني عن طريق الجرح والتعديل

لا بد أن يسأل القاضى عن الشهود في السر والعلانية في سائر الحقوق طعن الخصم أم لا عند أبي يوسف
 ومحمد ورجعهم الله تعالى * وعند أبي حنيفة ورجعهم الله تعالى يقتصر على ظاهر العدالة في المسلم حتى يطعن
 المشهود عليه الا في الحدود والقصاص فانه يسأل في السر ويذكر في العلانية فنهى ما بالاجماع طعن الخصم أو لم
 يطعن والفتوى على قولهما في هذا الزمان هكذا في الكافي * فان لم يطعن الخصم في الشهود بل عدلهم بان
 قال هم عدول صدقوا فيما شهدوا وعلى أفعالهم عدول جازة شهدتهم لم يعنى فالقاضى يقضى عليه
 بدعوى المذنب ولا يسأل عن الشهود ولا نه أقرب لمحقق وان قال هم عدول ولم يرد وقال هم عدول الأنهم
 أخطوا في الشهادة فان كان المذنب عليه عدلا لا يصح للتركية ينظر ان لم يجد دعوى المدعى عند الجواب بل
 سكت حتى شهد عليه الشهود ثم قال هم عدول قال أبو حنيفة وأبو يوسف ورجعهم الله تعالى القاضى يقضى
 للمدعى بشهادتهم ولا يسأل عنهم سواء كان المدعى بمحققات مع الشهادات أو لا ثبت معها * وقال محمد
 رحمه الله تعالى القاضى لا يقضى قبل السؤال بل يسأل عنهم * وان محمد دعوى المدعى فلم يسمع عليه الشهود
 قال هم عدول في بعض الروايات جعل هذا على الخلاف الذى تقدم عندهما يقضى القاضى من غير سؤال
 وعند محمد ورجعهم الله تعالى لا يقضى ما لم يسأل من غيره * وذكر في الجامع الصغير ان في هذا الوجه لا يصح تعديل
 الخصم في قول أبي يوسف ومحمد ورجعهم الله تعالى ويكون تعديله بمنزلة العدم وفي بعض الروايات عن محمد
 رحمه الله تعالى في هذا الوجه يقول القاضى للخصم ماذا تقول أو صدقوا في الشهادة أم كذبوا ان قال صدقوا
 فقد أقر بما ادعى المدعى وان قال كذبوا لا يقضى * وان كان فاسقا ومستورا لا يصح تعديله ولا يقضى
 القاضى ولا يجعل قول الخصم هم عدول اقرارا على نفسه بالمحق وان لم يصح تعديله اذا كان فاسقا

أبي يوسف رحمه الله تعالى ينفرد * وهذا اذا أوصى اليهما جلة في كلام واحد * فان أوصى الى أحدهما أو لأم أو وصى الى الآخر قال
 شمس الاعمال لخالق رحمه الله تعالى اختلف المشايخ فيه * قال بعضهم ههنا ينفرد كل واحد منهما بالتصرف وسوى هذا القائل بين هذا
 وبين الوكيل اذا وكل الرجل رجلا ببيع شئ بعينه ثم وكل آخر ببيع ذلك الشئ فان كل واحد من الوكيلين ينفرد بالبيع ولو وكلهما جلا
 لا ينفرد احدهما بالبيع * وقال بعضهم لا ينفرد احدا الوصيين بالتصرف في قول أبي حنيفة ومحمد ورجعهم الله تعالى على كل حال * وبه
 أخذ شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى * رجل جعل رجلا وصيا في شئ بعينه ثم اتى بالتصرف في الدين وجعل آخر وصيا في نوع
 اخر بان قال جعلت وصيا في فضاء على من الدين وقال لا ترجع لك وصيا في القيام بأمر ما لي أو جعل أحدهما وصيا لهذا الولد في
 نصيبه وجعل الآخر وصيا في نصيب ولد آخره أو قال أو صيت الى فلان بتقاضى ديني ولم أوصل اليه غير ذلك وأوصيت بجميع مالى فلانا

اخر فكل واحد من الوصيين يكون وصيا في الانواع كلها عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى كأنه أوصى اليهما * وعند محمد رجهما الله تعالى يكون كل واحد منهما وصيا في أوصى اليه * ولأن رجلا أوصى إلى رجلين فأتى أحدهما الوصية على قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى لا يتصرف الحي في ماله فرفع الأمر إلى القاضي أن رأى القاضي أن يجعل وصيا واحدا ويطلق له التصرف فعل * وان رأى أن يضم إليه رجلا آخر كان الميت فعل وعلى قول أبي يوسف رجهما الله تعالى يتفرع إلى ما يصرف بكافي حال الحياة * وعلى أبي حنيفة رجهما الله تعالى في رواية وهو قول ابن أبي ليلى ليس للقاضي أن يجعل الحي وصيا واحدا ويطلق له التصرف الحي باطلاق القاضي * وهذه ثلاث مسائل * أحدها هذه * والثانية إذا أوصى إلى رجلين فأتى الرجل فقبل أحدهما الوصية ولم يقبل الآخر أموات أحدهما قبل موت (٥٢٨) الموصي وقبل الآخر أموات أحدهما قبل موت محمد رجهما الله تعالى لا يتفرع القابل بالتصرف

وعند أبي يوسف رجهما الله تعالى يتفرع * والثالثة إذا أوصى إلى رجلين ففسق أحدهما كان القاضي بالخيار أن شاء أطلق التصرف للثاني وإن شاء ضم إليه وصيا آخر واستبدل القاسق * ثم العدل لا يتصرف وحده عند أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى وعند أبي يوسف رجهما الله تعالى أنه أن يتصرف * رجل مات وله ديون على الناس وعليه للناس ديون وترك أموالا وورثة فقام رجل شاهدين أن الميت أوصى اليه وإلى فلان الغائب فإن القاضي يقبل بيعة هذا الرجل لأنه أقام البيعة على حقه وحقه متصل بحق الغائب فينتصب الحاضر خصما عن الغائب فصارا وصيين ولا يكون لهذا الحاضر أن يتصرف في قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى ما لم يحضر الغائب إلا في الاشياء التي يتفرعها أحد الوصيين فإن حضر الغائب بعد ذلك صدق الحاضر وادعى أنه أوصى اليهما لا يكلف إعادة الرضا * وكذا لو وصى رجلين فأتى أحدهما الوصية على قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى لا يتصرف الحي في ماله فرفع الأمر إلى القاضي أن رأى القاضي أن يجعل وصيا واحدا ويطلق له التصرف فعل * وان رأى أن يضم إليه رجلا آخر كان الميت فعل وعلى قول أبي يوسف رجهما الله تعالى يتفرع إلى ما يصرف بكافي حال الحياة * وعلى أبي حنيفة رجهما الله تعالى في رواية وهو قول ابن أبي ليلى ليس للقاضي أن يجعل الحي وصيا واحدا ويطلق له التصرف الحي باطلاق القاضي * وهذه ثلاث مسائل * أحدها هذه * والثانية إذا أوصى إلى رجلين فأتى الرجل فقبل أحدهما الوصية ولم يقبل الآخر أموات أحدهما قبل موت (٥٢٨) الموصي وقبل الآخر أموات أحدهما قبل موت محمد رجهما الله تعالى لا يتفرع القابل بالتصرف

أومستورا بسأله القاضي أصدق الشهود أم كذبوا فان قال صدقوا كان ذلك اقرارا فيقضي القاضي باقرارهم وان قال كذبوا لا يقضي هكذا في فتاوى فاضيلان * اذا عدلهم ما قبل أن يشهدا عليه ثم شهدا عليه فأنكر الشهود عليه ما شهدا به فالقاضي لا يكتفي بذلك التعديل كذا في المحيط * رجل شهد عليه شاهدان بحق فعدل أحدهما فقال هو عدل إلا أنه غلط أو هوهم فان القاضي يسأل عن الشاهد الآخر فان عدل الشاهد الثاني قضى القاضي بالقاضي بشهادتهما إلا أن قوله غلط أو هوهم ليس يجرح كذا في فتاوى فاضيلان * ان شهدا عليه فقال بعد ما شهدا عليه الذي شهد به فلان على حق أو قال الذي شهد به فلان على هو الحق الزمهم القاضي ولم يسأل عن الآخر وان قال ذلك قبل أن يتشهدا عليه بان قال الذي شهد به فلان على حق أو قال الذي شهد به فلان على هو الحق فأنهما ما شهدا به فلان على عتلهما به يلزمه ذلك ويسأل القاضي عنهما فان عدل أحدهما قضى بشهادتهما وان لم يعدل إلا كذا في شرح أدب القاضي للخصاف للصمد والشهيد * وهكذا في فتاوى فاضيلان * وفي فتاوى أبي الليث شاهدان شهدا عندنا لقاضي والحكم يعرف أحدهما ما بالعدالة ولا يعرف الآخر فزاهما المعروف بالعدالة قال نصير لا يقبل تعديله وعن أبي سلمة وروايتان وعن الفقيه أبي بكر الخبي في ثلاثة شهدوا عند الحاكم وهو يعرف اثنين ولم يعرف الثالث فعدله الانسان قال يجوز تعدد بيعة ما به في شهادة أخرى ولا يجوز في هذه الشهادة وأنه موافق لقول نصير ويهيب في كذا في المحيط * الواحد يصح أن يكون من كبار ورسولان القاضي إلى المزمع ومن رجاء عن الشاهد عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى والاثنان أفضل وهذا في تركية السرا ما في تركية العلانية فالعد بشرط بالأجاء كذا في الكافي أجعوا على أن ما يشترط في الشاهدين العدالة والبلوغ والحرية والبصر بشرط ذلك في المزمع في تركية العلانية كذا في فتاوى فاضيلان * وتركية السر تقبل من العدول الاعمي والصبي والحدود والقف عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى كذا في محيط السرخسي * والترجى اذا كان أعمر فممن أبي حنيفة رجهما الله تعالى لا يجوز وعن أبي يوسف رجهما الله تعالى أنه يجوز كذا في الخلاصة * المرأة الواحدة اذا كانت ثمة وتجاوزت رجة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى كرجل وهذا في الأموال وما يجوز شهادتها في أماعيا لا يجوز شهادتها في فلاة لا يجوز رجة ما به كذا في المحيط * وتصح تركية السر من الوالد والولد والقاسق في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجهما الله تعالى كذا في فتاوى فاضيلان * وكذا كل من لا تقبل شهادته كذا في الخلاصة * ويقبل تعديل المرأة تزوجها وغيره اذا كانت امرأة بريرة تتخالط الناس وتعاملهم كذا في محيط السرخسي * وأجوهوا على أن اسلام

يتفرعها أحد الوصيين فان حضر الغائب بعد ذلك صدق الحاضر وادعى أنه أوصى اليهما لا يكلف إعادة الرضا * وكذا لو وصى رجلين فأتى أحدهما الوصية على قول أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى لا يتصرف الحي في ماله فرفع الأمر إلى القاضي أن رأى القاضي أن يجعل وصيا واحدا ويطلق له التصرف فعل * وان رأى أن يضم إليه رجلا آخر كان الميت فعل وعلى قول أبي يوسف رجهما الله تعالى يتفرع إلى ما يصرف بكافي حال الحياة * وعلى أبي حنيفة رجهما الله تعالى في رواية وهو قول ابن أبي ليلى ليس للقاضي أن يجعل الحي وصيا واحدا ويطلق له التصرف الحي باطلاق القاضي * وهذه ثلاث مسائل * أحدها هذه * والثانية إذا أوصى إلى رجلين فأتى الرجل فقبل أحدهما الوصية ولم يقبل الآخر أموات أحدهما قبل موت (٥٢٨) الموصي وقبل الآخر أموات أحدهما قبل موت محمد رجهما الله تعالى لا يتفرع القابل بالتصرف

مادفعه الى المذمى لغز ما علمت * ولوشم داله أولافا مرهما القاضى بقضاء الدين فقضايته لا يلزمهما الضمك * وكذا لو شهد الوارثان على الميت دين جازت شهادتهما قبل الدفع ولا تقبل بعد الدفع * وصى الميت اذ قضى دين الميت بشهود جاز ولا ضمان عليه لاحد وان قضى دين البعض بغير أمر القاضى كان ضمانا للعرماء الميت فان قضى بأمر القاضى دين البعض لا يضمن والغريم الآخر شارك الاول فيما قبض * رجل أوصى الى رجلين فبات أحد الوصيين وأوصى الى صاحبهما جزا ويكون لصاحبه أن يصرف لأن أحدهما وتصرف باذن صاحبه في حياته مجازة كذلك بعد الموت * وروى أنه لا يجوز والصحيح هو الاول * رجل أوصى الى رجلين فبات وفي يده مودائع لثمان فقبض أحد الوصيين المودائع من منزل الميت بغير أمر صاحبه أو قبض بعض الورثة بغير أمر الوصيين أو بدون أمر بقية الورثة فهلك المال في يده فلا ضمان عليه * ولو لم يكن على الميت دين وله عندنا انسان وديعة فقبض أحد (٥٢٩) الوصيين تركه الميت وضاعت في يده لا يضمن شيئا * ولو قبض أحد الورثة يضمن حصته أصحابه من الميراث الآن يكون في موضع يخاف الهلاك على المال فلا يضمن استحسانا * ولو كان على الميت دين محيط وله عند انسان وديعة فدفع المستودع الوديعة الى وارث الميت قضاع في يده كان صاحب الدين بالتبليار شاهداً للمستودع وان شاهداً الوارث * وليس هذا كالحال من منزل الميت * ولو كان مال الميت في يد غاصب فان أحد الوصيين لا يملك الاخذ من المودع والغاصب الآن في القصبان كان في الورثة مأمون ثقة بالقاضى بأخذ المال من الغاصب ويدفعه الى الوارث وفي الوديعة يترك الوديعة عند المودع * وصيان للميت استأجر أحدهما حمالين لحمل الخنزة الى المقبرة والاخر حاضر

المزكى شرط اذا كان المشهود عليه مسلماً كذا في الخلاصة * وأجفوا على أنه لا يشترط لفظ الشهادة في تركه العلانية كذا في فتاوى قاضخان * وينبغي للقاضى أن يختار للسئلة عن الشهود من كان عدلاً صاحب خبرة بالنام وأن لا يكون طماعاً أو ينفي أن يكون فقيهاً يعرف أسباب الجرح والتعديل وأن يكون غنياً وان وجد عالماً فقيراً وغنياً ثقة غير عالم بالخطأ الناس وثقة غير عالم بالخطأ الناس اختار العالم والاولى أن لا يكون المزكى مغفلاً ولا يكون مزبلاً يخاطب الناس هكذا في المحيط * قال في كتاب الاضية وينبغي أن يكون المعدل في العلانية هو المعدل في السر وهذا قول أصحابنا كذا في الذخيرة * وصورة تركه العلانية أن يجمع القاضى بين المعدل والشاهد يقول للمعدل هذا الذي عدلتك أو يقول لازك بحضرة الشهود أهؤلاء عدول مقبولوا الشهادة كذا في الكفاية * وصورة تركه السر أن يبعث القاضى رسولا الى المزكى أو يكتب اليه كتاباً فيه أسماء الشهود وأنسابهم وحلهم ومجالهم وسوهم ان كان سوبحاً حتى يعرف المزكى فسأل من جيرانهم وأصدقائهم كذا في النهاية * وينفذ على يدي أمينه مختماً بجنحه الى ذلك المزكى ولا يطلع أحد على ما في يد صاحبه حتى لا يعلم فيدفع كذا في محيط السرخسى * ثم للقاضى ان شاء يجمع بين تركه العلانية وبين تركه السر وان شاء اكتفى بتركه السر وفي زماننا تركه كواثر كية العلانية واكتفى بتركه السر كذا في فتاوى قاضخان * وقد كانت العلانية وحدها في الصدر الاول ووقع الاكتفاء بالسر في زماننا فخر راعن الفتنة وروى عن محمد رحمه الله تعالى تركه العلانية بلا مؤقنة كذا في الهداية * وينبغي للمعدل أن يختار السؤال عن الشهود من كان موصوفاً بالادب التي شرطت في المزكى كذا في النهاية * قال شمس الأئمة الحلواني انما يسأل من جيرانه اذا لم تكن بينه وبينهم عدو ظاهرة ولا يخافهم ولا يعطى الجبابة وما تشبهها وهو اختيارنا على النسبي ورواه عن محمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * وان لم يجد في جيرانه وأهل سوقه من يصلح للتعديل يسأل أهل محله وان وجد كلهم غير ثقات يعتمد في ذلك على أواز الاخبار وكذلك اذا سأل جيرانه وأهل محله وهم غير ثقات فاتفقوا على تعديله أو جرحه ووقع في قلبه أنهم صدقوا كان ذلك بمنزلة أواز الاخبار كذا في المحيط * اذا كان المعدل لا يعرف الشاهد فعليه شاهدان عدلان عنده وسعه أن يعدله كذا في فتاوى قاضخان * فمن عرفه بالعدالة يكتب تحت اسمه في كتاب القاضى اليه عدل جاز الشهادة كذا في النهاية * ويكون تعديلاً عليه الاعتداد كذا في فتاوى قاضخان * وروى عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال ينبغي أن يكتب تحت اسمهم في كتاب القاضى اليه هو عندى عدل مرضى جاز الشهادة وبه اخذ علمنا وقال بعضهم هذا اللفظ لا يكون تعديلاً لان قوله عندى لفظ موهوم الا يرى أن الشاهد

(٦٧ - فتاوى ثالث) ساكت أو استأجر ذلك بعض الورثة بمحض الوصيين وهما كان جاز ذلك ويكون ذلك من جميع المال وهو بمنزلة شراء الكفن * ولو كان الميت أوصى بالتصدق بالخطبة على الفقراء قبل رفع الخنزة ففعل ذلك أحد الوصيين قال الفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى لو كانت الخطبة في التركة جاز دفعه وليس للاخر الامتناع عنه وان لم تكن الخطبة في التركة فاشترى أحد الوصيين حنطة وتصدق بها كانت الصدقة عن المعطى * قال الفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى اخذ في هذا بقول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى * وذكر الثاقل رحمه الله تعالى اذا كان في التركة كسوة وطعام فدفع ذلك أحد الوصيين الى التيمم جاز وان لم يكن ذلك في التركة فاشترى أحد الوصيين والاخر حاضر لا يشترى أحدهما الا بأمر الآخر * ولو أن متأصراً وصى الى رجلين وقد كان باع عبداً فوجد المشتري بالعبد عيباً فرده على الوصيين كان لأحدهما أن يردها للثمن وليس لأحدهما قبض المبيع من المشتري ولا أحد الوصيين أن يودع ماصداً

في يده من ترك الميث * ولأن الميث أوصى بشراء عبد وبالاعناق فأجد الوصيين لا ينفرد بالشراء بعدما اشترى كل واحد منهما ما يبيع
 * رجل مات وترك ورثة فبلغ الورثة أن يأثم أوصى بوصيا ولا يعلمون ما أوصى به فقالوا قد أجزأنا ما أوصى به ذكرى المنتقى أنه لا يجوز وإنما
 يجوز إذا أجازوا بعد العلم * وفي المنتقى إذا دفع الوصي إلى اليتيم ماله بعد البلوغ فأشهد اليتيم على نفسه أنه قد قبض منه جميع تركه وألده
 ولم يبق له من تركه وألده عنده من قليل ولا كثيرا وقد استوفاه ثم ادعى في يد الوصي شيئا وقال هو من تركه والى وأقام البينة فبطلت بئته
 وكذا لو أقر الوارث أنه قد استوفى جميع ما تركه والده من الدين على الناس ثم ادعى أن لا بد من مالي رجل سمع دعواه رجل وكل رجلان
 يتصدق عنه بأحد درهم بعينها فغصب الوكيل من رجل ألفا وتصدق بها عن الموكل ثم ادعى الوكيل ألف الموكل عنها ذكرى المنتقى أنه يجوز
 ذلك * رجل اشترى لنفسه من مال (٥٣٠) ولده الصغير واستهلك مال ولده الصغير وأغصب حتى وجب عليه الضمان ذكر

انصاف رحمه الله تعالى أنه
 لو أقر من ماله شيئا وأشهد
 وقال قد قبضت هذا المال
 من نفسي لا يخفى الصغير جائز
 وبصير فاضا * وعن محمد
 رحمه الله تعالى لا يصير فاضا
 بهذا القدر إلا أن يشترى
 لابنه شيئا بعمال الصغير عليه
 * وأجوعا على أن الوصي
 لا يصير فاضا من نفسه
 بالانراز ولا يشهد وأجوعا
 على أن الأب لو وهب لابنه
 الصغير شيئا فقال قبضت
 هذا لا يخفى فانه يصير فاضا
 لابنه * وصى أخذ أرض
 اليتيم مزارعة قال الشيخ
 الإمام أبو بكر محمد بن
 الفضل رحمه الله تعالى إن
 شرط البذر على اليتيم لا يجوز
 لأن الوصي يصير مؤجرا
 نفسه من اليتيم فلا يجوز
 في قياس قول أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى إلا أن يكون
 خيرا لليتيم * وإن كان البذر
 من الوصي كانت مزارعة
 إذا قال الحق عندى لهذا المدعى يكون باطلا كذا في الظهيرية * والفقيه وأول الميث رحمه الله تعالى زيف
 هذا القول وقال هذا عندى ليس بشئ لأن العالم بالحقائق هو الله تعالى وإنما الصغير المكاف عما عنده ووقع
 اجتاده كذا في المحيط * ومن عرفه بالفسق لا يكتب شيئا احترازا عن الهلكة أو يقول الله يعلم إذا عدله
 غيره وخاف أن لو لم يصرح بذلك يقضى القاضى بشهادته ثم يفتن بصرح بذلك كذا في الغاية * ومن لم يعرفه
 بعدالة ولا فسق يكتب تحت اسمه مستور ثم رد المستورة مع أمين القاضى إليه في السر كذا لا يظهر فيضدع
 المزكى أو يقصد بالذنى كذا في فتح القدير * ينبغي أن يعدل وقطعا ولا يقول أنهم عدول عندى لأن اللغات
 أخبروني بعد أنتم ولوقال لأعلم منهم الأخبار فالأصح أنه تعدل ولوقال هم فيما علمناهم عدول الأصح أنه
 ليس بتعديل كذا في الخلاصة وفي أدب القاضى إذا قال المزكى هم عدول فهذا ليس بتعديل وكذلك إذا
 قال هم ثقات فالقاضى لا يكتب به ولوقال انه مزكى يكتب به وإن قال لأعلم منه الإخلاص من أنواع الخبر
 لا يكون هذا تعدلا كذا في المحيط * وقبل يكتب بقره وهو عدل لأن الحرية ثابتة بالدار وهو من أهلها فلا
 تلزم تلك الزيادة وهذا أصح كذا في فتح القدير وهو كذا في الكافي * وإن قال هو عدل أن لم يكن يشرب الخمر
 فهذا ليس بتعديل كذا في النخبة * إن عرف المزكى الشهود بالعدالة غير أنه علم أن دعوى المدعى كان
 باطلا وأن الشهود وأهملوا في بعض الشهادة ينبغي أن يبين للقاضى ماصح عنده من عدالة الشهود
 وأبهم في بعض الشهادة أو بطلان دعوى المدعى ثم القاضى يتجسس عما أخبر به المزكى غاية التفحص
 فإن تبين له حقيقة ما أخبر به المزكى رتبته الشهادة والشهود أن تبين له قبل هكذا في المحيط * رجل غرب
 شهده عند القاضى فإن القاضى يقول له من معارفك فإن معاهم وهم يصلحون للبشعة منهم سال منهم
 في السر فإن عدلوا سال منهم في العلانية فإن عدلوه قبل تبينهم إذا كان القاضى يريد أن يجمع بين تركه
 السر والعلانية كذا في فتاوى قاضيهان * وإن لم يصلحوا وقف فيه وسال عن المعدل الذى في بلدته
 إن كان في ولاية هذا القاضى وإن لم يكن كتب إلى قاضى ولا يتبعه يعرف عن حاله هكذا في المحيط * رجل
 شهد عند القاضى وهو على رأس خمسة فرسخين من بلد فيه القاضى فبعث أمينا على جعل لیسال المعدل
 عن الشاهد فاجعل على المتبع كذا في محيط السرخسى * إن كانت الشهود دشم وإعلى حدا وقصاص
 سال عنهم أحياءهم ويبحث عن ذلك بهنأشائنا حتى يستقصى معرفته فلا لانه إذا استقصى ربحا لم يشرى
 بوجب سقوط الحد عنه هكذا في شرح أدب القاضى للضاف للصدرا الشهيد * إذا أنه كذب التعديل
 واحتاط القاضى وأراد أن يسأل عن غيره يضاف في أن يدفع إليه أسمة الشهود ولا يعلم أنه سال عن
 حالهم من غير ما فى الثاني بمثل ما جاء به الاول فقد أخذ ذلك كذا في محيط السرخسى * وإن علمهم

* وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى المزارعة فائصة * وصى استهلك مال اليتيم قال أبو القاسم رحمه الله تعالى
 يخرج من الوصاية ويحصل غيره وصاف دفع الضمان إليه ثم قبضه منه الوصى * وعن أبي نصر الدوسي رحمه الله تعالى إذا باع وصى القاضى
 ميرا لليتيم وقبض الثمن وصرفه إلى حاجة نفسه ثم أن الوصى ينفق على اليتيم ويطعمه مع سائر عياله على قدر الدين الذى لليتيم عليه قال هذه
 كبيرة لا يصلح له لأنه استهلك مال اليتيم فلا يسقط عنه الدين بهذا الإطعام * وعن محمد رحمه الله تعالى إذا أخذ الوصى مال اليتيم وأفققه في
 حاجة نفسه ثم وضع مثل ذلك المال لليتيم لا يبرأ إلا أن يكبر اليتيم فيدفع المال إليه * رجل أوصى إلى رجلين فقال لهما عاثلث ما لى
 حيث شئتما أولن شئتما ثم مات أحد الوصيين قال إن مقاتل رحمه الله تعالى بطلت الوصية وبعد الثلث إلى ورثة الميث * ولوقال لهما
 جعلت ثلث ما لى للساكنين فقال لهما ذلك ثم مات أحد الوصيين قال يجعل القاضى وصيا آخر وإن شأه قال السابق منهما ما أقيم أنت

وحدك * وفي قول أبي يوسف الآخر الباقي منهما أن تصدق وحده * جدارين داري صغيرين لهما عليه جولة يتخاف عليه السقوط ولكل صغير وصي فطلب أحد الوصيين مرمة الجدار أو إلى الآخر قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ربح القاضي أمنا حتى يتطرق فيه فان علم أن تركه ضررا عليهما أجبر ألا يني مع صاحبه * قال وأيس هذا كإيه أحد المالكتين لأن ثم ألا يرفق بدخول الضرر عليه فلا يجبر أحدهما أن يرضى بالوصي الصغير فيجبر على أن يرضى مع صاحبه * رجل أوصى إلى رجلين أن يشتريا له من ثلث ماله عبدا بكذا وكذا وأحد الوصيين عبد قديمه أكثر مما ينبغي الميت الموصي فأراد الوصي الآخر أن يشتري هذا العبد بجسمي الموصي قال أبو القاسم رحمه الله تعالى إن كان الموصي فوض الأمر إلى كل واحد منهما جاز شرا هذا الوصي من صاحبه وإن لم يفعل ذلك فباع صاحب العبد بعده من أجنبي وسلمه إليه ثم يشتريان جميعا لبيت (٥٣١) فهذا أصوب * وصي باع ضيعة

أحدهما وجرحهم الآخر قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى الجرح أولى كالأول عدلهم اثنا عشر جرهم اثنا عشر جرهم كان الجرح أولى في قولهم وإن جرحهم واحد عدلهم اثنا عشر جرهم واحد عدلهم اثنا عشر جرهم كان الجرح أولى كذا في فتاوى قاضيان * إذا سأل القاضي عن الشهود وطعن فيهم لا ينبغي للقاضي أن يصرح للدي بان شهودك جرحوا بل يقول له زدني شهودك أو يقول له لم يعد شهودك كذا في المحيط * فان قال المدعي أنا أتى بمن يقاتلهم من أهل الثقة والأمانة أو قال للقاضي أحمي لك أقواما من أهل الثقة فاسأل عنهم بذلك فسمي له قوما يصلحون للشهادة فان القاضي يسمح قوله فان جاءه قوم وعدلوا أو سأل أولئك فعدلوا ينبغي للقاضي أن يسأل أولئك الذين طعنوا فيهم ثم تعاضوا بينهم لانهم يجوز أن يكونوا جرحهم بشئ يكون جرحا عندهم ولا يكون ذلك جرحا عند القاضي وعند الماتين فعد ذلك المسألة على وجهين أما أن يثبتوا كذلك أو يثبتوا بما يكون جرحا عند الكل ففي الوجه الأول لا يلتفت إلى ذلك ولا يأخذ بقول الذين عدلوا وفي الوجه الثاني الجرح أولى كذا في شرح أدب القاضي للخصاف للصدر الشهيد * وهكذا في فتاوى قاضيان والظهيرية والواقعات والمحيط وتلاع عن العيون * وكذا لو تعدل المترك الشهود وطعن الشهود عليه وقال القاضي سل عنهم فلا تؤلفنا وصي قوما يصلحون للشهادة عن الشهود فان القاضي يسأل عنهم فان جرحوا أو بينوا جرحا صلحا كان الجرح أولى كذا في فتاوى قاضيان * وهكذا في المحيط وتلاع عن العيون * وفي نوادر ابن جماعة قلت لمحمد رحمه الله تعالى بأمر القاضي المشهود له أن يأتي بمن يعدل شهوده قال لا كذا في النخبة * لو ثبت عدالة الشهود عند القاضي وقضى بشهادتهم ثم شهدوا عند القاضي في حادثة أخرى إذا كان العبد قد ريسا لا يشغل بعدلهم وإن كان بعدا لا يشغل به واختلاف في الحد الفاصل بينهما والصحيح فيه قولنا أحدهما أنه بمقدار بسطة أشهر والثاني أنه مقفوض إلى رأي القاضي كذا في محيط البرخسي * وأصحح أنه يقفوض ذلك إلى رأي القاضي كذا في فتاوى قاضيان * والشاهدان لو عدلا بعد ما تناقلا للقاضي بقضى بشهادتهما وكذا لو غابا ثم عدلا ولو خرسا أو عيا ثم عدلا لا يقضى بشهادتهما كذا في خزنة المفتين * لو أن رجلا عدلا مشهورا بالرضا خان ثم حضر وشهد وسئل المعدل عنه فان كانت الغيبة قريبة كان للمعدل أن يعدله وإن كانت عنقطة مسيرة ستة أشهر أو نحوها فان كان الرجل مشهورا بالرضا كأي حنفية وابن أبي ليلى فله أن يعدله وإن لم يكن مشهورا للمعدل لا يعدله كذا في المحيط * رجل زل بين ظهري قوم لا يعرفونه قبل ذلك فقام بين أظهرهم ولم يظهر لهم منه إلا الإصلاح والاستقامة قال محمد رحمه الله تعالى لا وقت فيه وقتنا وهو على ما يقف في قولهم وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيان * لو أن عبدا بلغ وشهد شهادة تحكيه

بأقل لا ينقض بيع الوصي لأجل تلك الزيادة بل يرجع إلى أهل البصر والأمانة فانما جمع رجلا منهم على شئ يؤخذ بقوله ما وهذا قول محمد رحمه الله تعالى * أما على قولهما قول الواحد يكفي كافي التزكية ونحوها * وعلى هذا في الوقت إذا جرم مستغل الوقت ثم جاء آخر يزيد في الجرح * وصي باع تركه الميت لانه أوصيه الميت فبعد المشتري الشراء فخله القاضي بخلف الوصي يعلم أنه كان كاذبا في العين فان القاضي يقول لا وصي أن كنت صادقا فعدت البيعة يشكوا ويجوز ذلك وإن كان متعلقا بالظهور وانما يحتاج إلى مسخ الحاكم لأن الوصي لا عزم على ترك الخصومة كان فضحا بمنزلة الإقالة فلا يلزم الوصي كالأول فبالإضافة لا يلزم الوصي * رجل مات وعليه دين مستغرق قدر كة فأمم رجل واحد على الميت دينسا أو حضر الوارث قال بعضهم إن الوارث لا يكون خصما للميت لانه لا يرث شيا * وعامة الشايع جرحهم قالوا لا يكون الوارث خصما في دعوى الدين على الميت وإن لم يرث فقبل بيعة المدعي * وإن لم يكن له ينعى وأراد

تختلف الوارث أو تختلف غرما الميت لا يتخلف الغرما ولا الوارث أيضا وكذا لو حضر المدعى وصى الميت وادعى على الميت ذينا فان أقام البينة قبلت بينته على الوصي فان أراد استخلافه لا يتخلف وان لم يكن للميت وصى ولا وارث حاضر فان القاضى ينصب وصيا يسمع بينة المدعى عليه ولا يتخلف الوصى هذا اذا كانت التركة مستغرقة بالدين حتى لا يبقى للوارث شئ بعد الدين فان كان بقي بعد الدين شئ يكون الفاضل معلوما ظاهرا في يد الوارث يتخلف الوارث في هذا الوجه * ولو ادعى ذينا على الميت بمحضرة الوارث فان الوارث بالدين فأراد المدعى أن يثبت الدين بالبينة ولا يكتفى بإقراره قبلت بينته * وكذا لو أقر جميع الورثة بالدين وأقام المدعى بينة على الدين قبلت بينته حتى يصير الدين ثابا بالبينة فيظهر في حق الورثة وفي حق غريم آخر لو ظهر بعد ذلك * امرأه قالت زوجي مات مرض موتته من تسلم أولادى فقال الروح البلى وأتملك الى الله تعالى (٥٣٢) قال نصير رجه الله تعالى نصير المرء وصيا للزوجة وكذلك مرضى قال لا تخبر دارا رين

حكم الغرب الذى نزل بين ظهراني قوم وهو المشهور ولو أن نصرانيا أسلم ثم شهد فان كان القاضى عرفه عدلا فى النصرانية يقبل شهادته ولا يتأني وان لم يعرفه بالعدالة تسأل عن عرفه بالعدالة فى النصرانية ويسمع منه ما يعله من غير تأن كذا فى النخبة * فى كتاب الاقضية عن محمد رجه الله تعالى فى نصرانين شهدا على نصراني وعدلا فى النصرانية ثم أسلم المشهود عليه ثم أسلم الشاهدان فالقاضى لا يقضى تلك الشهادة فان أعادوا شهادتهما بعد الاسلام فالقاضى يسأل المعدل المسلم عن حالهما ولو كان التعديل السابق من المسلمين قضى القاضى بشهادتهما لان ذلك التعديل وقع معتبرا كذا فى المحيط * لو عرف فسق الشاهد فغاب غيبة منقطعة بينة أو أكثر ثم قدم ولا يدري منه الاصلاح لا ينبغي للعدل أن يجرحه كذا فى الخلاصة * ولا ينبغي أن يعده لا أضاحى تبين عدالتهم وكذلك الذى أسلم وعرف منه ما هو جرح قبل الاسلام لا ينبغي للعدل أن يجرحه ولا يعده حتى تظهر عدالته كذا فى النخبة * قال محمد رجه الله تعالى فى رجل ارتكب ما يصير به ساقط الشهادة من الكفار ثم تاب وشهد عند القاضى قبل أن يأتى عليه زمان لا ينبغي للعدل أن يعده حتى يأتى عليه زمان وهو على توبته يقع فى القلب أو يثبت توبته كذا فى المحيط * ولا يسمع القاضى الشهادة على الجرح بمجرد عرق الشرع أو العبد وذلك بان يشهدوا أن الشهود فسقة وزناة أو أكلة الربا أو شربة الخمر أو على إقرارهم أنهم شهدوا بالزور أو أنهم رجحوا عن الشهادة أو على إقرارهم أنهم أجروا فى هذه الشهادة أو إقرارهم أن المدعى مبطل فى هذه الدعوى أو إقرارهم على أن لا شهادة لهم على المدعى عليه فى هذه الحادثة هكذا فى فتح القدير * ولو أقام المدعى عليه البينة على جرح فيه حق من حقوق العباد أو حق من حقوق الشرع بان أقام البينة أنهم زنا أو صغروا الزنا أو شربوا الخمر أو سرقوا مقي ولم يتقدم العهد أو أنهم عبدوا أو أحدهم عبدا وشريك المدعى والمدعى مال أو قاذف والمقذوف يدعيه أو محدودون فى القذف أو على إقرار المدعى أنه استأجرهم على أداء هذه الشهادة تقبل كذا فى الكفاي * ثم المدعى عليه اذا أقام البينة أن شاهد المدعى محدود فى القذف فالقاضى يسأل الشهود من حده هكذا فى الاصل * لان أمانة الحد ان حصل من السلطان أو من نائبه تبطل شهادته وان حصل من واحد من الزعاب لا تبطل شهادته فلا بد من السؤال عن ذلك وان قال حده قاضى كورة كذا فالقاضى هل يسأل فى أى وقت حده لم يذكره محمد رجه الله تعالى فى الاصل وفى كتاب الاقضية أن القاضى يسأل لعله هل كان قاضيا فى ذلك الوقت كذا فى المحيط * فان قال المدعى أنا أقام البينة على إقرار ذلك القاضى أنه لم يجده أو على أنه مات قبل الوقت الذى شهدوا أو على إقرار ذلك القاضى انى كنت غائبا عن المصر فى ذلك الوقت لا يقبل الكل كذا فى الخلاصة * لو شهدوا أن المدعى استأجرهم بعشرة أو أعطاهموها من ماله الذى كان فيه أو فى صالحتهم على كذا من

فرز زهرا يس مرل من كان ذلك وصيا أيضا رجل مات وعليه دين رز رجل فقال صاحب الدين قبضت منه فى محضته الان التى كانتلى عليه وغرما لمات قالوا لا بل قبضت منه فى مرضه الذى مات فيه ولنا حق المشاركة فمما قبضت منه قالوا ان كانت الاف المقبوضة قائمة شاركوه فيها لان الاخذ حدث فيقال الى أقرب الاوقات وهى حالة المرض * وان كانت المقبوضة هالكة لاشئ انصر ما علمت قبله لانه انما يصرف الى أقرب الاوقات ينوع ظاهرا والظاهر يصلح للدفع للايجاب الضمان لخال قيام الانف هو يدعى لنفسه سلامة القبوض والغرما يشكرون ذلك وقد أجمعوا على أن المقبوض كان ملكا للميت فلا يصلح الظاهر شاهد له وبعد هلاك المقبوض حاجة الغرما الى ايجاب الضمان

فلا يصلح الظاهر شاهد لهم * قوم ادعوا دينا على الميت ولا بينة لهم الا أن الوصى يعلم بالدين قال نصير رجه الله تعالى المال يبيع الوصى التركة من الغريم ثم يجحد الغريم التركة فقصصا * وان كانت التركة مائة مائة ودع المال عند الغريم ثم يجحد الغريم الودعة فقصصا * وصى شهد عند عدل أن لهذا الرجل على هذا الميت ألف درهم حتى عن أبى سليمان الجرجاني رجه الله تعالى أنه قال بسع الوصى أن يعطيه المال * وان خاف الوصى الضمان على نفسه وسعته أن لا يعطيه قبله فان كان مال المدعى جارية يعينها يعلم الوصى أنها للميت وأن الميت كان غصبها منه قال فان الوصى يدفعها الى المقبوض منه لانه لو منع دفعها غصبا ضامنا وصى عليه للميت دين والميت أوصى بوصيا غير الوصى أن يخرج عن عهده ما عليه قالوا ينصف وصيا بالميت أو يقضى دين الميت من مال نفسه فيصير ذلك قصاصا عليه لكن ينبغي أن ينوى القضاء حين يقضى فيقول أقتضى من مالى لأرجع فى مال الميت حتى يصير ذلك قصاصا

* وصي باع داراً ثم ادعى به ذلك أن الدار كانت بينه وبين الميت قالوا إن كانت الدار في يدي الميت عند موته يتصرف فيها من الإجارة والاعارة والرمية لا يقبل قول الوصي إلا بينة ونصب القاضي وصا للميت حتى يقيم هذا المذبح البينة عليه شرطوا الكون البديل على المكلف أن تكون متصرفاً وذلك ليس بشرط في ظاهر المذهب خصوصاً إذا شهدوا أنهم كانت في يدي الميت عند الموت * وصي اتقى على الميت ديناً اختلوا في أن القاضي هل يخرج المال من يده قال بعضهم لا يخرج منه إلا بدعي عندهم لا يخرج منه القاضي من يده * وقال بعضهم إذا لم يكن له بينة على الدين فإن القاضي يخرج منه من الوصاية * وقال الفقيه أبو الوليث رحمه الله تعالى يقول له القاضي إماماً أن تربته عن الدين الذي تدعى وأقيم البينة عليه حتى تستوفي الدين ولا تخرجك عن الوصاية فإن لم يبق البينة أخرجه عن الوصاية * وعن محمد بن سلمة رحمه الله تعالى أن الوصي إذا ادعى ديناً على الميت وليس له بينة فإن القاضي يخرج منه (٥٣٣) عن الوصاية وإن كان له بينة فإن

القاضي ينصب للميت وصياً حتى يقيم المذبح البينة عليه ثم القاضي بالتأخير بعد ذلك إن شئت ترك الثاني وصياً وصار الأول خارجاً عن الوصاية وإن شأنا رجوع الأول إلى الوصية بعد ما قضى دينه * وذكرنا لخصاف رحمه الله تعالى أن القاضي يجعل للميت وصياً في مقدار الدين الذي يدعي خاصة ولا يخرج الوصي عن الوصاية * وبه أخذ المشايخ رحمه الله وعليه الفتوى القاضي إذا اتهم الوصي قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجعل القاضي معه غيره ولا يخرج منه * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يخرج منه وهو الظاهر وعليه الفتوى لأن الوصي قائم مقام الميت ولو كان الأب حياً وخيف منه على مال ولده الصغير فإن القاضي يخرج المال من يده فالوصي أولى * ميت له على رجل دين وله وصي

المال ودفع اليمين على أن لا يشهدوا على بالباطل وقد شهدوا وطالبهم برمالهم أو على إقرارهم بأنهم لم يحضروا ذلك المجلس الذي كان فيه ذلك الأمر أو على إقرار المذبح أنهم فسقوا وتحوذ ذلك من إقرارهم بما يطل شهادتهم فتقبل هكذا في فتح القدير * وفي نوادر ابن سماعين عن محمد بن أبي حمزة رحمه الله تعالى رجل ادعى داراً في يدي رجل فقام على ذلك شهود أو أقام المشهود عليه شهوداً أن هذا الشاهد كان يدعي ما ويرى أن له فهذا جرحاً انعدمت بينته وكذلك لو أقام بينة أنا الشاهد كان يدعي الشركة كذا في المحيط * وإذا أقام المشهود عليه البينة أن المذبح وكل الشاهد في هذه الخصومة قبل شهادتهم وقد خاضع قبل شهادتهم كذا في فتاوى قاضيان * إذا قال المشهود عليه إن الشاهد بن عبدان وقال ابن حنبل لم يغلط قط فإن عرفهما القاضي وعرف حريتهما لا يلتفت إلى قول المشهود عليه وإن كان لا يعرفهما وما كانا يجادلون قبل قول المشهود عليه ولا يقبل شهادتهما إلا أن يقيم المذبح أو هما بينة أنهم ما حزن أن يفتنوا يقبل شهادتهما فإن قالوا لا يقبل ذلك فإن سأل عنهم ما أخبر أنهم ما حزن أن يقبل شهادتهما كان ذلك حسناً كذا في خزائن المفتين * وإن طلب على ذلك بينة فهو أحب وأحسن ولو جاء إنسان وادعى رقية هذا الشاهد بعد ذلك لا ذكر له في المسئلة في الكتب قال نوح الإسلام على البرزوي وفيه شبهة يجب أن لا يسمع إذا قامت البينة على حريته ويسمع أن لم يتم البينة كذا في المحيط * وكذلك إذا قال الشهود نحن أحرار الأصل وقال القاضي ذلك إلا بينة كذا في فتاوى قاضيان * وكذلك إذا قالت الشهود نحن أحرار الأصل وقال المزمكون كانوا عبيد فلان أعقبتهم فالقاضي لا يقضي بشهادتهم حتى تقوم البينة على العتق وإن أقام المشهود له بينة على المشهود عليه أن فلاناً أعقبتهم وهو يعلمكمه وقضى القاضي بعتقهم كان ذلك قضاء على العتق حتى لو حضروا أنكروا العتق لا يحتاج إلى إقامة البينة عليه لأن المشهود عليه انصب خصماً على المولى كذا في المحيط * (ومما ينصل بذلك) قال صاحب الاقضية وشاهد الزور عندنا المقر على نفسه بذلك فيقول كذبت فبشاهدت متعمداً أو يشهد بقتل رجل أو بجموعه فيجوز المشهود بقتله أو بجموعه حياً كذا في المحيط * ولا يحكم برشادته بخالفه الدعوى وألشاهد الآخر أو تكذيب المذبح كذا في فتح القدير * ولا إذا قال غلطت أو أخطأت أو ردت شهادته لثمة هكذا في النهاية * شاهد الزور يعرض راجعاً اتصل القضاء بشهادته أو لم ينصل قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تعزيره تشهيره فقط هكذا في الكافي * فإن كان سوقياً بيعت به القاضي إلى أهل سوقه وقت الغصوة أجمع ما كانوا وإن لم يكن سوقياً بيعت إلى محلته أجمع ما كانوا يقول أمين القاضي إن القاضي يقرنكم السلام ويقول أنا وجدنا هذا شاهد زور فحذرناه وحذرناه الناس كذا في المحيط * ولا

وإن صغيراً أدركه إلا أن تم قبض الوصي دين الميت جاز قبضه * ولو كان الابن حين بلغ نهما من القبض لا يصح قبضه * وصي عمر بن القيم باهر الميت فأقام القاضي وصياً آخر ثم قال الوصي بعد ذلك صرت قادر على القيام بأمر الميت قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى هو وصي على حاله لا يحتاج إلى الاعادة لأن القاضي ما أقام الثاني مقام الأول لستغنى ذلك عزل الأول وإنما ذكر أن القاضي أقام قوماً آخر وهذا لا يتبع من عزل الأول * وصي أخذ مال اليتيم في حجره وأفقق المال على نفسه ثم وضعه مثل ما أفتق فإنه لا يبرأ حتى يكبر اليتيم فدفق المال إليه وقد مررنا المسئلة قبل هذا * وعن ابن مقاتل رحمه الله تعالى لا يجوز للوصي أن يقبض ذلك المال لليتيم * فإن أراد أن يبرأ يشترى لليتيم ما يجاوز شراؤه لليتيم ثم يقول للمشهود كان لليتيم على كذا فإنا لا نبرئ هذا المال له فيصير قصاصاً ويبرأ من الدين حينئذ * وقال بعضهم لا يبرأ حتى يحضر إلى القاضي ويحذر بما فعله فيضمنه القاضي ويأخذ منه المال فيشتد يبرأ

فان لم يجد القاضى أو يخاف من القاضى على المال فينثبذ بشىء من مال نفسه * وصى في يده مال اليتيم فبلغ اليتيم قالوا انما يدفع المال اليه اذا بلغ وظهور رشده في المال فان ظهر صلاحه ورشده حينئذ يدفع فان بلغ سفيا غير رشيد لا يدفع اليه المال في قوله لم يبلغ خسا وعشرين سنة فانما بلغ هذا المبلغ عندئذ خيفة فترجعه الله تعالى يدفع اليه المال * وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يدفع اليه المال مادام سفيا * رجل مات وعليه ألف درهم لرجل ولأيت على رجل ألف درهم فقبض مديون الميت كفي الأصل أنه يبرأ بماعليه وان قبض بغير أمر الوصى وأمر الوارث وإذا أراد مديون الميت قضاء دين الميت كيف يصنع قال محمد رحمه الله تعالى يقول عند القضاء هذا الألف التي اقلان الميت على من الألف التي لك على الميت فيجوز ذلك ولو لم يقل ذلك ولا يمكن قضاء الألف عن الميت كان متبرعا ويكون الدين عليه * ولأن (٥٣٤) مستودع قضى دين صاحب الوديعة من الوديعة كان صاحب الوديعة بالخيار ان شاء

اجاز قضاءه وان شاء ضمن المستودع وسلم المقبوض للقابض * ميت أوصى الى امرأته أنه وترك مالا للمرأة عليه مهرها ان ترك الميت صامتا مثل مهرها كان لها أن تأخذ مهرها من الصامت لانها ظفرت بجنس حقها وان لم يترك الميت صامتا كان لها أن تبسح ما كان أصح للسبع وتستوفى صداقها من الفتي مديون مات ورب الدين وارثه أو وصيه كان له أن يرفع مقدار حقهم غير علم الورثة * رجل مات عن أولاده الصغار ولم يوص الى أحد فنصب القاضى رجلا وصيا في التركة فادعى رجل على الميت ديناً أو وديعة وأدعت المرأة ثمن مهرها قالوا أما الدين والوديعة فلا يقضى الا بعد ثوبتها بالينة وأما المهر ان كان النكاح معصوماً كانا أقول قول المرأة في مهرها يدفع

يضرب عندئذ خيفة فترجعه الله تعالى وعليه الفتوى وقالوا يضرب جميعا ويحبس ناديا كذا في السراجية * وذكر شمس الأئمة السرخسي أنه يشهر عندهما أيضا كذا في الهداية * قال الخاكم الامام أبو محمد الكاتب ان رجوع على سبيل التوبة والابانة والندامة لا يعزرن غير خلاف ولورجع على سبيل الاصرار يعزرن بالضرب بمن غير خلاف وان كان لا يعزرن فعلى الاختلاف كذا في النهاية * والرجال والنساء وأهل الذمة في شهادة الزور سواء كذا في التبيين * والله أعلم

كتاب الرجوع عن الشهادة
(وهو مشتمل على أبواب)

الباب الأول في تفسيره وركنه وشروطه وحكمه

أما تفسيره فهو في ما أنشأه كذا في محيط السرخسي * وأما ركنه فهو قول الشاهد رجعت عما شهدت به أو شهدت بزور هكذا في السراج الوهاج * وأما شرطه فان يكون الرجوع عند القاضى كذا في محيط السرخسي * سواء كان هو القاضى المشهود عنه أو غيره كذا في فغ القدير * وغيره تظهروا اذا ادعى المشهود عليه عند القاضى رجوع الشاهد في غير مجلس القاضى وأنكر الشاهد بذلك وأراد المشهود عليه إثباته بالينة أو استقلال الشاهد ليس ذلك كذا في النهاية * وكذا اذا ادعى الرجوع مطلقا لا مع نيته ولا ينقص المشهود عليه كذا في الذخيرة * ولو أقام البينة أنه رجع عند قاضى كذا وضمنه المال قبل كذا في الهداية والكافي رجح الشاهد ان عند قاض آخر يضمن ما كذا في محيط السرخسي * وإذا أقر الشاهد عند القاضى أنه رجع عند غيره صح اقراره ويجعل هذا رجوعا مبتدأ من الشاهد هكذا في المحيط * لو رجعا عند غير قاض وضمنه المال وكتباه على أنفسهما صكوا ونسبا المال الى الوجه الذى هو له ثم جحد ذلك عند القاضى لم يقض بذلك عليهما * وكذلك لو أقر بذلك عند صاحب الشرطة أو عامل كورة ليس التضاء اليه كذا في المبسوط * اذا تصادقا عند القاضى على أن الاقرار بهذا السبب فالقاضى لا يلزمهما الضمان كذا في خزائن المفتين * وأما حكمه فليجيب التعزير على كل حال سواء رجع قبل القضاء بشهادة أو بعد القضاء أو الضمان مع التعزير ان رجع بعد القضاء وكان المشهود به مالا وقد أراه بغير عوض كذا في السراج الوهاج * وان لم يكن المشهود به مالا بان كان أصاصاً أو نكاحاً فلا ضمان على الشاهد عند علمائنا وان صار الشاهد متلفاً بشهادته * وكذلك ان كان مالا وكان الانلاف بعوض بعد اده وان كان بعوض لا يعادله فبقدر العوض لأضمن ويجيب فيما وراءه كذا في المحيط * وأما ضمانه اذا قبض

ذلك اليها * وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان كان ذلك قبل تسليم المرأته نفسها فكذلك وان كان بعد ما سلمت نفسها الى الزوج ينع عنهما مقدار ما جرت العادة بتجديله قبل تسليم النفس لان الظاهر أنها لا تسلم نفسها الا بعد استيفاء المهر * قال رضى الله عنه وفيه نوع نظر لان كل المهر كان واجبا بالنكاح فلا يقضى بسقوط شئ منه بحكم الظاهر لان الظاهر لا يصلح حجة لبطال ما كان ثابتا لكن ينبغي للقاضى أن يخاف المرأته ما قبضت منه شيئا فإذا حلفت يدفع اليها جميع المهر وهذا كما قال أصحابنا رحمه الله تعالى ان الرجل اذا ادعى ديناً على الميت أو بینه بالينة فان القاضى يحلفه بالله ما استوفيت منه شيئا ولا برأته بحلفه على هذا الوجه نظر الميت أو الوارث الصغير أو من يجز عن النظر نفسه لنفسه * رجل أوصى بأن يعهد عبده والديه سنة بعد موته ثم يعق قال أبو نصر رحمه الله تعالى ان كانت الوصية للاب والام فالوصية باطلة لان الوارث يستويان في الخدمة فيكون وصية للام بالزيادة على قدره وانما انقطعت ولو أوصى

المدي

بذلك الوارثين يستويان في الميراث جازو يكون سبيله سبيل الميراث * ون الوصية * وقال الفقيه أبو الليث رجعا لله تعالى وإن تفاضلا في الميراث جاز أيضا ويخذهما على قدر ميراثهما لأن اللفظ عند الإطلاق يحتمل ذلك والوصية يجب نفعهما ما أمكن إلا أن يقول في وصيته يخدمهما على السواء فحينئذ تنطبق إلا أن يجيز الوارث فيخدمهما ثم يعقو الفتوى على هذا * ذكر في الكتاب إذا أوصى بأن يخدم عبده جميع ورثته سنة ثم هو حر قال جاز * رجل أوصى إلى ابنه وإلى أجنبي فأوصى بأن يخدم مع الوصي والوصى رجلان يخدم مع الميت ودفع إليه المال وخرج الأمور إلى الخلق ثم بدله فرجع من هذه الطريق فانه يفرم ما أتفق على نفسه من ذلك المال ثم صالح المأمور والابن والوصى على بعض مائة عالية فأبرأ عن بقية ذلك المال قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى الصلح باطل في قول محمد رحمه الله تعالى وعليه أداء ما حفظا عنه * وأما قياس قول أبي (٥٢٥)

يكن له وارث سوى الابن جاز الصلح بعد أن يكون الباقي من المال ما يوجب به عن الميت * فان كان مع الابن وارث آخر جاز الصلح في حصصه الابن ولا يجوز في حصص سائر الورثة وقال الشيخ القاضي الإمام علي السغدري رحمه الله تعالى جواب أبي حنيفة رحمه الله تعالى مشكك * وأما

المدعي المال ديناً كان أو عيناً كذا في الهداية والكافي * وفي الذخيرة ومبسوط شيخ الإسلام كان المشهود به عيناً فلم يشهد به عليه أن يضمن الشاهد به الرجوع قبض المشهود له العين أو لم يقبض بخلاف ما إذا كان المشهود به ديناً كذا في الكافي * قال البرزقي والذي عليه الفتوى الضمان بعد القضاء بالشهادة قبض المال أولاً وكذا العقار يضمن بعد الرجوع أن اتصل القضاء بالشهادة كذا في فتح القدير * وهكذا في الخلاصة * ويتطرق في قيمة المشهود به يوم القضاء كذا في المحيط * فان رجع الشاهدان عن شهادتهما قبل الحكم به لم يقض القاضي بشهادتهما ولو يضمنان وحكم بشهادتهما ثم رجعا لم يضمن الحكم كذا في الكافي * إذا رجع الشاهد عن شهادته عند غير القاضي الذي شهدا عنده قامت عليه البيعة بالرجوع وقضاء القاضي عليه بالضمان فهذا القاضي ينفذ ذلك عليه فيأمره بإداء الضمان وكذلك لو شهد عليه الشاهدان عند القاضي أنه أقر أنه رجع عند قاض من القضاة وقضى عليه بالضمان فهذا القاضي يقضى بهذه الشهادة ويلزمه الضمان كذا في المحيط * والله أعلم

باب الثاني في رجوع بعض الشهود

ان رجع أحدهما ضمن النصف والعبرة ببقى لال رجع فان شهد ثلاثة ورجع واحد لم يضمن وان رجع آخر ضمن النصف كذا في الكنز * ولو شهد رجلان وامرأته رجعوا فلا ضمان على المرأة كذا في الذخيرة * ولو شهد رجلان وامرأتان ثم رجعت المرأة فلا ضمان عليهما * ولو رجع الرجلان يضمنان نصف المال * ولو رجع رجل واحد لا شيء عليه * ولو رجع رجل وامرأة فعليهما ربع المال أثلاثاً ثلثاه على الرجل وثلثه على المرأة * ولو رجعوا جميعاً فاليضمنان بينهم أثلاثاً ثلثاه على الرجلين وثلثه على المرأة كذا في البدائع * ولو شهد رجل وامرأتان ثم رجعت امرأة فعليهما ربع المال وان رجعت المرأة فاليضمنان نصف وان رجع الرجل وحده فعليه نصف المال وان رجع رجل وامرأة فعليهما ثلاثة أرباع المال على الرجل النصف وعلى المرأة الربع وان رجعوا جميعاً فعلى الرجل نصف المال وعلى المرأة النصف كذا في المبسوط * ولو شهد رجل وثلاث نسوة ثم رجعوا فعندهما على الرجل النصف وعلى النسوة النصف وعنده عليه ضمان وعليهن ثلاثة أخماس * ولو رجع الرجل وامرأة فعليهما النصف كله عندهما ولا يجب على المرأة شيء وعنده عليه وعلى الزوجة أثلاثاً كذا في التبيين * وان شهد رجل وعشر نسوة ثم رجع عن فلا ضمان عليهن فان رجعت أخرى كان عليهن ربع الحق وان رجع الرجل والنساء فعلى الرجل سدس الحق وعلى النسوة خمسة أسداسه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما على الرجل النصف وعلى النسوة النصف فان

صالح الوارث على بعض ذلك المال كان صلحاً عن مال نفسه وأقله ما علم الشفعة حق شرع نظر المان كان شريكاً أو جازاً عند البيع تثبت في العقار البيع وتنتا كذا ما طلبت تلك بالقضاء أو التسليم أما البيع الذي تثبت به الشفعة هو الجائر الذي يزيل ملك البائع * فان كان في البيع خيار فان كان الخيار للشعفة كان فيه الشفعة وان كان الخيار للبائع أو له ما جعلاً فلا شفعة فيه ما لم يسلط الخيار * وخيار الرؤية والعيب لا يمنع ثبوت الشفعة ولا شفعة في البيع الفاسد وان اتصل به القبض ما لم يسلط حق البائع في الاسترداد * ولا شفعة فيما يملك بغير بدل أو بدل ليس عمال نحو الميراث والهبة والتمسك والإجازة بان جعل المداير أجزاً أو بدل الخلع بان اختلعت المرأة من زوجها على دار * ولا شفعة في عقار ملك الصلح عن القصاص في النفس أو في مالدون النفس * ولو وهب داراً بشرط العوض فلا شفعة فيها ما لم يتقاضا فإذا تقاضا وجبت الشفعة فيما أخذ الشفع بالدار بمثل العوض ان كان

كتاب الشفعة

العوض مثلاً وان لم يكن فبقيته * وان كانت الهبة بغير شرط العوض ثم عوضه بعد الهبة فلا شفعة فيها ولو بيعت الدار بفن مؤجل ان أراد الشفيع أن يأخذ الدار في الحال بالثمن المؤجل لم يكن له ذلك ويكون له الخيار ان شاء أخذها بفن حال وان شاء ينتظر حلول الاجل فافان حل الاجل بأخذها بثن الحال * وان أراد الانتظار الى حلول الاجل وقد كان طلب طلب الموصية فانه بطلب طلب الشاهد فان لم يطلب وانتظر حلول الاجل بطلت شفعته * وكذا لو بيعت الدار على أن المشتري الخيار ولم يطلب الشفيع طلب الشاهد ابطت شفعته * والمسلم والكافر والكبير والصغير والذكر والانثى في الشفعة لهم وعليهم سواء * وكذا العبد المأذون والمكاتب ومعقوب البعض والخصم عن الصبيان في الشفعة لهم وعليهم بأبوابهم وأوصياء الآباء عند عدمهم والاجداد من قبل الأب عند عدمهم فان لم يكن فأوصياء الاجداد فان لم يكن فالامام والحاكم يقيم لهم من (٥٣٦) يتوب عنهم في الخصومة والطلب * والشفعة على عتدالرؤس عند ناقلت الانصباؤه

الباب الثالث في الرجوع عن الشهادة في الاموال

الجماعة

وان لم يكن فيها ربح فلا يأخذ * واذا بيعت الدار مجتنباً لم يشترك بين رجلين كان لكل واحد من المشرّكين فيها الشفعة وتسلم
 أحدهما للشفعة تصعق حتى نفسه مدون صاحبه * ولوا بع الرجل داراً وبعها المأذون شفيعها فان كان على المبعدين فله الشفعة وان
 لم يكن فلا شفعة له * ولوا بع العبد المأذون تاراً والمولى شفيعها فان لم يكن على المبعدين فلا شفعة للمولى وان كان عليه مدن فلولاه
 الشفعة * فلو باع المولى داراً ومكاتبه شفيعها كان له الشفعة * وان باع المكاتب ومولاه شفيعها كان له الشفعة أيضاً * ولو مات
 الشفع لم يكون لورثته الشفعة * وان مات البائع والمشتري والشفع حتى كان له الشفعة

المواثبة فوقته فور علم الشفيع بالبيع ان أخبره بالبيع رجلان أو رجل وأمر أن أو رجل عدل فسكت هنيهة ولم يطلب الشفيع بطلت شفيعته * وان أخبره بالبيع رجل واحد غير عدل أو أمر أة أو عبد أو وصي ولم يطلب الشفيع لا بطل شفيعته في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبيه رحمه الله تعالى تبطل لان الشرط هو الطلب فورا العلم بالبيع وعندهما الاعلام يحصل بخبر الواحد عدلا كان أو لم يكن حرا كان أو عبدا مريبا كان أو بالغا * وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يشترط العلم أحد شرطى الشهادة وهو العبد أو والدالة * وقد مر هذا في البكر اذا زوجت وأخبرت بالنكاح وسكت * وروى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه يشترط الطلب في مجلس العلم فان طلب في مجلسه صح وان قام عن مجلسه قبل الطلب بطلت شفيعته وبه أخذ الكرخي رحمه الله تعالى قال وهذا بخبره خبارا لمخبره والأمر باليد وقبول البيع وذلك يتيقن أن يوجد الاعراض (٥٣٧) * وفي ظاهر الرواية يشترط الطلب فورا العلم * واختلفوا

في لفظ هذا الطلب قال بعضهم بقول طلبت الشفيعه وانما طلبها وأطلبها * وقال بعضهم بطلب بلفظ الماضي أو المستقبل ولا يجمع بينهما * وقال بعضهم يقول أطلب الشفيعه وأخذها ولا يقول طلبت الشفيعه وأخذتها فان قال ذلك بطلت شفيعته لان ذلك كذب محض * وقال بعضهم لا يقول أطلب الشفيعه وأخذها لان ذلك عدة قال وقوله طلبت الشفيعه وأخذتها يذكر الحال عرفا كقوله بعث واشترت * والصحيح أنه اذا طلب بأي لفظ طلب بالماضي أو المستقبل يصح طلبه وهو اختيار الأئمة أبي جعفر والقصة أي البت والشيخ الإمام أبي بكر محمد ابن الفضل رحمه الله تعالى * وحكى عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه

الشمسائة وشاهد الالف فان على شاهدي الالف نصف الالف خمسمائة وعلمهما وعلى شاهدي الخمسمائة ربع الالف اثلاثا وان رجع أحد شاهدي الالف وأحد شاهدي الخمسمائة كان على أحد شاهدي الالف ولا شيء على أحد شاهدي الخمسمائة كذا في المحيطة ولو كان رجل على آخر دين فشهدا أنه رهبه أو تصدق به عليه أو أبرأه ثم رجعا بعد القضاء خمسا كذا في الخلاصة * وكذا اذا شهدا أنه أوفاه ثم رجعا بعد القضاء هكذا في محيط السرخسي * ولو ادعى رجل على رجل ألف درهم فأقامه عليه شاهدين وأقام المشهود عليه بالالف شاهدين أنه أبرأه منه أو شهدا أنه أبرأه من كل قليل وكثير يدعي عليه فعدلوا واجتمع اليبستان عند القاضي فانه ينبغي له أن لا يسع من الشهود الذين شهدوا على المال فان أخذ بشهادة شهود البراءة فقصى بهم ثم رجعا فكلف المشهود له الالف البينة ثانيا ولا يلتفت الى ما مضى اذا أراد أن يضمن شهود البراءة فان أعادهم خصمه في ذلك شهود البراءة الذين رجعوا فان شهد المشهود على الالف أنه على المدعي عليه في الاصل قضى به على شهود البراءة ولا رجوعا به على المشهود له بالبراءة وانما يأمر القاضي مدعى المال بإعادة شهوده بعد رجوع شاهدي البراءة فيحضر منهم ما لان المال انما وجب عليه ما ساعده رجعا وهو مال خائن وجب عليه ما فلا يجتزى بشهادة الشهود الذين شهدوا به قبل وجوب المال عليهم ما لانهم كانوا غصبا للمال ساعة يقضى القاضي له ويرجعه هكذا في المبسوط * ولو شهدا أنه أحل سنة ثم رجعا بعد القضاء قبل الاجل أو بعد ضمنا للمال للطلب ورجعا على المطالب الى أحله كذا في الخلاصة * ثم هذا ينص في رجوعه ما قبل حل الاجل * وكذلك لو رجعا بعد حل الاجل لان الضمان انما وجب بسبب أنهم شهدا ثم ما فورا عليه حتى القضاء ويجوز الاجل لم يبين أن ذلك يمكن اتلافا لهذا كان له حق الرجوع عليهم ما كان الخيار ان شاء أخذ المطالب وان شاء أخذ الشاهد كذا في المبسوط * فان نوى ما على المطالب بموته فمفسد لم يرجع على الطالب كذا في الخلاصة * ولو أوقف الدين الاجل لم يضمن كذا في الجرار اني * واذا كان الرجوع عن الشهادة في مرض الشاهدين وقضى القاضي بالضمان عليه ما فذلك بمنزلة اقرارهما بالدين في المرض حتى لو ماتا في مرضهما أو علم ما يدين الصحة يبدأ بدين الصحة كذا في الذخيرة * ولو شهدا على عتق يدى رجل أنه لهذا الرجل وقضى به له وهو قاض العين ثم ذهب الباس عنهما وازداد خبرا أو مات عند المقتضى له ثم رجعا عن شهادتهما ضمنا فثبت يوم قضى به ولا يلتفت الى ما كان فيه بعد ذلك من زيادة أو نقصان والقول قولهما في القيمة كذا في الحاوى * والله أعلم

باب الرابع في الرجوع عن الشهادة في البيع والهبة والرضاء والعارية والوديعة والبضاعة والمضاربة والشركة والاجارة

(٦٨ - فتاوى ثالث) الله تعالى لو أن قسروا بأهل شفيعه شفيعه كان طلبا * وكذا لو قال شفيعه مر است خواشتم فاقتم * وقال بعضهم لو قال الشفيع الشفيعه لي أطلبها وأخذها بطلت شفيعته لان قوله لي لغوا لاحتياج اليه * وعن بعض المشايخ رحمه الله تعالى اذا قال الشفيع للشئى حين لقيه أنا شفيعك أخذ منك الدار بالشفيعه تبطل شفيعته بكما لو قال للشئى حين لقيه كيف أصبحت أو كيف أمسيت * وذكر الطائفي رحمه الله تعالى اذا علم الشفيع بالبيع فقال الحمد لله قد ادعت شفيعتها أو قال سبحان الله لا تبطل شفيعته * وكذا لو قال للشئى حين لقيه السلام عليك ورجع الله وبركاته طلبت الشفيعه أو قال كيف أصبحت أو كيف أمسيت أو قال الله أكبر أو عظم صاحبه فشتمه ثم طلب الشفيعه صح طلبه * ولوسا له شيئا من الحوائج ثم طلب تبطل شفيعته وقال الطائفي رحمه الله تعالى على قياس قوله سبحان الله أو كيف أصبحت أو كيف أمسيت اذا قال للشئى حين لقيه أطال الله بقاءك ثم طلب الشفيعه لا تبطل

شفعته * وعن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى رجل اشترى دارا فله شفعها والمشتري واقف مع انه قبل الشفع على انه قبل ان يطلب الشفعة بطل شفعته وان سلم على المشتري لاسطل شفعته قال لان الشفع يحتاج الى الكلام مع المشتري فكان محتاجا الى السلام عليه لان الكلام قبل السلام مكروه * ولو قال الشفع للمشتري شفاعة خواهي قالوا سطل شفعته لان هذا اللفظ طلب الشفعة لا طلب الشفعة * رجلا ورثا عن أبيهما أمة واحدة وأحد الوارثين بعينه لم يعلم بالبراث لم يعلم بأنه فيها نصيبا فبعته أمة أخرى يجب هذا الاجرة فلم يطلب هو الشفعة فلما علم أنه فيها نصيبا طلب الشفعة في الاجرة البسطة قالوا سطل شفعته لان شرط ترك الشفعة طلب المواناة عند العلم بالبيع فاذا لم يطلب والجمل ليس بعد ذلك فلا تطلب الشفعة * شفع ظن أن مشتري الدار فلان فسكت ولم يطلب الشفعة فاذا علم أن المشتري غير فلان كان له الشفعة * وقال بعضهم اذا توهم الشفع أن المشتري

ان شهد ما يدعي شيء بثمن القصة أو أكثر ثم رجعا لم يضمنوا وان كان باق من القصة ضمننا نقصان ولا فرق بين أن يكون البيع بائنا وفيه خيار البائع كذا في الهدياة * فان شهدوا أنهما باع من هذا عبدا فبدرهم وشرط الخيار للبائع ثلاثة أيام وقصة العبد القان فأنكر البائع حكمها كما يجب ثم رجعا وان فسح البائع البيع في الثلاثة أو أجازوه فلا ضمان عليهم وان لم يفسح ولا أجاز حتى مضت الثلاثة واستقر البيع ضمنوا الى تمام القصة وذلك ألف درهم كذا في المضرات * ولو شهدا على رجل بالشراف ففضي به ثم رجعا كان بطل القصة أو أقل لم يضمنوا للمشتري شيئا وان كان با أكثر من قيمته ضمننا ما زاد على قيمته للمشتري وكذا اذا شهدا عليه بالشراف بشرط الخيار للمشتري وبازالبيع بعض المدة وان جازا با جازة لا بضمنانه كذا في التبيين * اذا كانت لرجل أمة قيمتها مائة فشهد شاهدان عليه أنه باع من فلان بخصم مائة وقضى الفثن والبائع بمحمد والمشتري بدعي ففضي به ثم رجعا ضمننا مائة للبائع ولو شهدا بالبيع أولا ففضي به وبالثمن ثم بدعيا ففضي الفثن وقضى به ثم رجعا ضمننا الفثن خمسمائة كذا في الكافي * ادعى أنه اشترى عبدا هذا بالعين الى سنة وقيمتها ألف فشهدوا عليه بذلك ثم رجعا للبائع الخياران شامعا ثم المشتري بالعين الى سنة وان شاء اتبع الشهود بالحقالة وأبهما اختار فعيته يرى الآخر فان اتبع الشهود رجعا على المشتري بالتي درهم عند حلول الاجل وبطبيب لهم الاثني تصدقوا بالقسط كذا في المضرات * فان وجد المشتري العبد صغيرا فذهب كان بغير قضاء فاض فهدا بخرقة بيع جديدا فخذ من البائع ألفي درهم ولاسل له على الشاهدين وان كان قضاء القاضي رد العبد على البائع وأخذ من الشاهدين مائة درهم أو ثلثي درهم ويرجع الشاهدان على البائع مائة درهم كذا في شرح الطحاوي * ولو شهدا ببيع عبد قيمته خمسمائة ألف درهم حاله وقضى القاضي بشهادتهما ثم شهد أن البائع أجل المشتري الفثن الى سنة وقضى القاضي بالاجل ثم رجعا عن الشهادتين جميعا ضمننا الفثن والبائع وذلك ألف درهم ولو كانت الشهادة بالتأجيل مع الشهادة بالقيمة بدفعة واحدة وقضى القاضي بشهادتهما كان البائع بالخيار ان شاء ضمن الشاهدين قيمة العبد خمسمائة حلة وان شامع المشتري بالفرهم الى سنة فعكس في الخط * ولو شهدا على البيع بخصم مائة واتصل به القضاء ثم شهد أن البائع اشترى الفثن سنة واتصل به القضاء ثم رجعا عن الشهادتين ضمننا الفثن خمسمائة عند الامام وهو قوله الثاني رحمه الله تعالى ولا كذا في الوجيز للكردي ولو شهدا على البائع أنه أبرأه عن كل قليل وكثير قبله وقضى به ثم شهدا عليه أنه باعه هذا العبد قبل ذلك وأخذ العبد فان رجعا عن البيع ضمننا القصة وان رجعا عن البراءة ضمننا الفثن كذا في الفتاوى * رجلا ن شهدا لرجل ببيع عبده من فلان بالعين والمشتري بمحمد ففضي بذلك ولم يدري ما فعل العبد فشهدا أن

فان فسكت ثم علم أن المشتري غيره فطلب لا يصح طلبه * ولو قيل للشفع ابتعت دار كذا فقال من اشتراها أو قال بكم اشتراها فلما أخبر بذلك قال طلبت الشفعة صرح طلبه وكذا لو قبل الشفع بعت دار كذا بألف درهم فسكت ثم علم أنها بعت بخصم مائة درهم كان له الشفعة * دار بعت بجنب دار رجل والجار يرعى أن رقبته الدار بالمسبعة ويحاف أنه لو ادعى رقبته بطل شفعته لان مالك الدار لا يكون شفعا * وان ادعى الشفعة لا يمكن دعوى الدار أن له ماذا يصنع حتى لا تبطل شفعته قالوا يقول هذه الدار داري وأنا ادعى رقبته فان وصلت اليها والا فانا على شفعي فيها لان هذه الجملة كلام واحد فلم يصدق السكون عن طلب الشفعة * صغيرة أدركت وبنت لها خيار البلوغ والشفعة

فالت طلبت الشفعة واخترت نفسي أو قالت اخترت نفسي وطلبت الشفعة مع الاول وبطل الثاني * فان المشتري قالت طلبت حقني الشفعة واخترت نفسي كلاهما * اذا سمع الشفع بيع الدار فسكت قالوا لا تبطل شفعته ما يعلم المشتري الفثن كالذكر اذا تم ثم فسكت ثم علمت أن الابن زوجها من فلان ففرضت مائة درهم ورجل اشترى دارا وقال لا شفع اشترى بنفسه فسلم الشفع الشفعة أو سكت ثم ظهر أنه اشترى الفقرة قال محمد درجه الله تعالى تبطل شفعته * وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تبطل وعليه الفتوى * رجل صلى الظهر ثم شفع في الركنين بعد القرص فأخبر بالبيع لجعلها أربع مائة درهم وروى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا تبطل شفعته ولو جعلها ستا بطلت شفعته * ولو كان في الأربع قبل الظهر فأخبر بالبيع فأنها ربا لا تبطل شفعته وذلك لان ما في رجه الله تعالى أنه اذا علم بالبيع وهو في التطوع جعلها أربع مائة وسكت لا تبطل شفعته * والصحيح أنه اذا جاءها ربا لا تبطل ولو جعلها ستا

تطل ولو افتح الاربع بعد الجمعة لا تطل شفعتها وان صلى أكثر من أربع بطلت شفعتها * وكذا لو افتح الاربع كتمت بعد الظهر لا تطل شفعتها * ولو افتح التطوع بعد طلب الموائمة قبل طلب الشهادة تطل شفعتها * وبعد ما طلب الشفيع طلب الموائمة فو ر علمه بالبيع يحتاج الى طلب الشهادة * وانما سمي الثاني طلب الشهادة لان الشهادة شرط بل ليكنه اثبات الطلب عند وجود الخصم * فان كان الشفيع حاضر في مجلس البيع فطلب الشفيع بحضور البائع والمشتري كفا ذلك عن الطلب الثاني * وان لم يكن كذلك فذهب الى البائع أو المشتري أو الى الدار لطلب الشهادة فالمسئلة على وجوه: ان كان البائع أو المشتري والشفيع والدار في مصر واحد والدار في يد البائع فالى أيهم ذهب الشفيع وطلب الشفيع صم طلبة ولا يتفرقه الاقرب ولا الابعد لان المصروع ساعد الاطراف مكان واحد لا أن يحتاج الى الاقرب ولم يطلب الشفيع حينئذ تطل شفعتها * وان كان البائع والمشتري والدار في مصر واحد (٥٣٩) والشفيع في بلدة أخرى فالى أيهم ذهب الشفيع الى البائع والدار في يد البائع أو الى المشتري أو الى الدار وطلب الشفيع صم طلبة * وان كان الشفيع في موضع الدار والبائع والمشتري في السواد أو كان الشفيع مع أحد المتبايعين في مصر واحد أو أحد المتبايعين والدار في غير مصر فقصده الشفيع الابعد لطلب الشفيع وترك الاقرب اليه بطلت شفعتها * وان كان البائع سلم الدار الى المشتري فان طلب الشفيع من المشتري وأشهد صم طلبة * وكذا لو تمكن الدار في يد المشتري وطلب الشفيع من المشتري صم طلبة * وان طلب من البائع وأشهد كان الدار في يد البائع صح طنبه والا فلا يصير كائنه لم يطلب * وصورة طلب الائمة اذ ان يقول الشفيع للمشتري حين لقبه اطلب منك الشفيع في دار اشتريتها

المشتري قبض العبد فقصى البائع على المشتري بالعين ثم رجعا جميعا فان شاء المشتري ضمن الثمن شاهدي القبض ويرى شاهدا البيع وان شاء ضمن شاهدي البيع قيمة العبد أضافا فخذ هار جرح على شاهدي القبض بالعين فسلم له ألف مائة ما ويرد على شاهدي البيع ألفا * وكذلك لو قضى بالشهادتين معا وقضى بشهادة البيع أولا كذا في شرح الجامع الكبير * فان مات المبيع وقت الخصومة فلا شيء على شهود العقد لانهم شهدوا على عقد منقضى الآن بتأخر الحكم بشهادة شهود العقد فيغرمون الزيادة هكذا في الكافي * رجل ادعى على رجل أنه ماله منه جارية هذه بأف درهم والمشتري يجحد ذلك فأقام عليه شاهدين فالزمه القاضي البيع والمشتري يعلم أنه لم يشترها ثم رجعا عن شهادتهما بمصدق فالى نقض البيع والمشتري في حل من وطئها في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الاخر وهو قول محمد رحمه الله تعالى لا يعل له أن يطأها كذا في المبسوط * شهد أنه وهب عيده من فلان وقبضه ثم رجعا بعد القضاء ضمنهما قيمة العبد فان ضمنهما قيمة العبد لم يرجع في ماله ولا يرجع انشاهدان في العبد ولو كان ابيض العين يوم القضاء بالهبة ثم رجعا والياض زائل ضمنهما قيمة العبد كذا في محيط السرخسي * وكل جواب عرفته في الهبة فهو الجواب في الصدقة الا في فصل الرجوع فانه لا يرجع في الصدقة بخلاف الهبة كذا في المحيط * عبد بن رجل ادعى رجل أنه وهبه له وسلم اليه يورهن عليه ودعى آخر عليه منه وشهد آخر انه بذلك ولم يرد التاريخ فقصى بينهما نصفين فان رجع الفريقان ضمن كل فريق الواهب نصف قيمته ولا يضمن للوهورب الا آخر شيئا كذا في الكافي * ولو شهدا بالهبة لم يرجع الا آخر شيء جمع احدا الفريقين ضمنهما نصف الواهب ونصفه للوهورب كذا في العتابة * ادعى من له ألف على آخر أنه رهنه عبيدا قيمته ألف والمطلوب بمقر بالدين وشهد شاهدان بالرهن ثم رجعا لم يضمنوا ولو كان فيه فضل على الدين لم يضمنوا مادام العبد حيا فان مات في يد المرتهن ضمننا الفضل على الدين فلو ادعى الرهن الرهن وانكر المرتهن لم يضمننا الفضل ويضمنان قدر الدين للدين الرهن وان رجعا من الرهن دون التسليم بان قال له اياه هذا العبد ومارهنه لا يضمنان كذا في محيط السرخسي * رجل على رجل ألف درهم وهو مقر به وفي يد الطالب ثوب يساوي مائة درهم يدعى أنه فاهام المطلوب شاهدين أنه رهنه اياه بالمال وقضى به ثم هلك الثوب فذهب بمائة درهم ثم رجعا ضمننا مائة درهم للطالب ولو كان ذوالدمقر بالثوب للرهن غنما يقول هو عندي ودبعة وقال الرهن بل هو رهن عدل فأقام شاهدين عليه فقصى به ثم هلك ثم رجعا فلا ضمان عليهما كذا في المبسوط * واذا شهد شاهدان بدبعة في يد رجل والمودع يجحد ذلك فقصى عليه القاضي بالقيمة ثم

من فلان التي أحد حدودها كذا والثاني كذا والثالث كذا والرابع كذا أو اثنان في يد المرتهن ثم رجعا لم يضمنوا ولو كان فيه فضل على الدين لم يضمنوا مادام العبد حيا فان مات في يد المرتهن ضمننا الفضل على الدين فلو ادعى الرهن الرهن وانكر المرتهن لم يضمننا الفضل ويضمنان قدر الدين للدين الرهن وان رجعا من الرهن دون التسليم بان قال له اياه هذا العبد ومارهنه لا يضمنان كذا في محيط السرخسي * رجل على رجل ألف درهم وهو مقر به وفي يد الطالب ثوب يساوي مائة درهم يدعى أنه فاهام المطلوب شاهدين أنه رهنه اياه بالمال وقضى به ثم هلك الثوب فذهب بمائة درهم ثم رجعا ضمننا مائة درهم للطالب ولو كان ذوالدمقر بالثوب للرهن غنما يقول هو عندي ودبعة وقال الرهن بل هو رهن عدل فأقام شاهدين عليه فقصى به ثم هلك ثم رجعا فلا ضمان عليهما كذا في المبسوط * واذا شهد شاهدان بدبعة في يد رجل والمودع يجحد ذلك فقصى عليه القاضي بالقيمة ثم

بالطلب ولم يوكل بتل شفعته * وان لم يجد وكلا او وجد فبما يكتب كتابا على يديه ويوكل بالكتاب وكلا فان لم يفعل بطلت شفعته * وان لم يجد وكلا ولا فبما لا يتل شفعته حتى يجد لانه مذور * داريت واتها شفعان احدهما حاضر فطلب الحاضر الشفعة وقضى له القاضي ثم حضر الشفع الآخر فان الشفع الثاني يطلب الشفعة من الشفع الذي قضى له القاضي لان الذي قضى له القاضي قام مقام المشتري هذا اذا طلب الاول جميع الدار بالشفعة الواو انه طلب نصف الدار ثمانية اناه لا يستحق الا النصف بطلت شفعته * وكذا لو كانا حاضرين فطلب كل واحد منهما الشفعة في نصف الدار بطلت شفعته جمالا لان السكوت عن النصف الباقي تسليم الشفعة في النصف المسكوت عنه فبطلت شفعته في النصف المسكوت * وان ابطأت في النصف فبطلت في الكل كذا ذكر في الكتاب وذكر الناطق رحمه الله تعالى رجل اشترى دارا في جنب الشفع فباع الشفع وقال سلمى (٥٤) نصفها بالشفعة فاني المشتري لا يتل شفعته وهو الصحيح لان طلب تسليم النصف لا يكون سلبا لباقي * وكذا

لو قال الشفع انا شفعي هذه الدار وسلم لي نصفها بالشفعة فاسلم لك النصف الباقي فاني المشتري لا يتل شفعته * الوكيل بشرائه الدار اذا اشترى وقضى فباع الشفع وطلب الشفعة من الوكيل قبل ان يسلم الوكيل الدار الى الموكل قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يصح طلبه وان كان ذلك بعد ما سلم الوكيل الدار الى الموكل لا يصح طلبه * ولو ان الشفع سلم الشفعة للوكيل صح تسليمه سواء كانت الدار في يده او لم تكن * الوكيل يطلب الشفعة اذا سلم الشفعة للمشتري جاز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وهو بمنزلة تسليم الاب والجد شفعة الصغر * رجل له شفعة عند القاضي فانه يقدم القاضي الى السلطان وان

رجعها فانها يضمن ذلك وكذلك الضاعة والعارية على هذا كذا في المحيط * ادعى المضارب نصف الربح فشهده ورب المال مقر بالثالث ثم رجعا والربح لم يقض لهما فان قبضاه واقسماه نصفين ثم رجعا فمنا سادس الربح قيل هذا في كل ربح حصل قبل رجوعهما فاما ربح حصل بعد رجوعهما فان كان رأس المال عرضا فكذا ذلك وان كان نقدا فرب المال يملك فسخها فكان راضيا بما استحقا قال ربح كذا في محيط السرخسي * ولو شهدا أنه أعطاهما الثلث فلا ضمان عليهما في هذا الوجه ما ذار رجعا لان القول قول رب المال بغير شهود فلم تلقا على المضارب شيئا بشهادتهما ولو نوى رأس المال في الوجهين لم يضمن شيئا كذا في المبسوط * في بدرج مال فشهد الرجل أنه شركه مفاوضة فقصي له نصف ما في يده ثم رجعا فمنا ذلك النصف للشهم وودعه كذا في العبر الراقية * لو شهدا أنهما اشترى كل واحد رأس مال كل واحد منهما ألف على أن الربح بينهما أثلاثا ووصا صاحب الثلث يدعي النصف وقد ربحا قبل الشهادة فقسمه القاضي بينهما أثلاثا ثم رجعا عن شهادتهما فمنا صاحب الثلث ما بين الثلث والنصف وما ربحا فيما اشترى بعد الشهادة فلا ضمان عليهما فيه كذا في الحاوي * رجل ادعى على رجل أنه أجراه منه شهر بعشرة والمستاجر ينكر فشهد شاهدا على ذلك ثم رجعا فان كان في أول المدعى تطران كان أجره مثل الدار مثل المسمى فلا ضمان عليهما وان كانت دونه بضمان الزيادة وان كانت الدعوى بعدم مضي المدة بضمان الاجرة كذا في شرح الطحاوي * ولو ادعى رجل أنه استأجره هذا المدة من فلان بعشرة دراهم وأجره مثلها مائة درهم والمؤجر ينكر فشهد شاهدا وقضى القاضي ثم رجعا لم يضمن الا لأجره شرا كذا في البدائع * ولو ركب رجل بعيرا الى مكة فعطب فقال رب البعير غصبتني وقال الزاكب استأجرته منك بكذا وأقام عليه شاهدين فأبرأه القاضي من الضمان وأندعاه ما وجب من الاجر ثم رجعا عن شهادتهما فمنا ضامفة البعير الامقدار ما أخذ منه صاحبه من الاجر ولو كان البعير أول يوم ركب يساوي مائتي درهم وآخر يوم عطب فيه يساوي ثلثمائة درهم الزيادة في بدنه والاجر خسرون درهما فانهم ما يضمنان مائتي درهم وخمسين درهما بحساب قيمته يوم عطب من أمهما نارحهم الله تعالى من يقول هذا في قولهما ما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فانما يضمنان بحساب قيمته يوم ركب والاصح أن هذا قولهم جميعا كذا في المبسوط * وأما علم

باب الخامس في الرجوع عن الشهادة في النكاح والطلاق والدخول والخلع

إذا دعت امرأة نكاحها على رجل وأقامت عليه مئة وقضى النكاح ثم رجعت الشاهدان فان كان مهر مثلها مثل المسمى أو أكثر لم يضمن شيئا وان كان مهر مثلها أقل من المسمى ضمن الزيادة للزوج كذا في الكافي *

كانت شفعته عند السلطان وامتنع القاضي عن احضاره كان الشفع على شفعته لانه ترك الطلب بعذر * رجل اشترى لابنه الصغير دارا والاب شفعها كان للاب أن يأخذها بالشفعة لان الاب لو اشترى مال ولده الصغير لنفسه جاز واذا أراد أن يأخذ ويطلب يقول اشتريت وأخذت بالشفعة فتمصر الدار له ولا يحتاج الى القضاء * ولو كان مكان الاب وصي فالخواب فيه كخواب في شراء الوصي مال البتيم لنفسه على قول من يملك ذلك يكون الوصي بمنزلة الاب وعلى قول من لا يملك ذلك فله الشفعة أيضا لكن يقول اشتريت وطلبت الشفعة ثم رجع الامر الى القاضي حتى ينصب القاضي وصيا عن الصبي فيأخذ الوصي منه بالشفعة ويسلم الوصي الثمن الى القيم ثم بعد ذلك يسلم القيم الى الوصي * الشفع يلبوا اذا باع الدار التي يستحق بها الشفعة الاشتمالها لا يتل شفعته لان ما بين يدي الشفعة استدام فيبقى لبقائها * الشفع اذا باع الشفعة بعد ما وجبت له الشفعة لانسان أو وهبها لا يتل شفعته لان حق الشفعة لا يحتمل

التعليك فلفت الهبة والبسع لانهم اتصادف محلها * الشفع اذا ادعى رقبه الدار المشفوعة أنها له بالاشفعة بسط شفعتها * وان طلب الشفعة ثم ادعى رقبه الدار المشفوعة أنها له لانسجم دعواه لان طلب الشفعة أولا فارق منه بعدم المثل فلا يسمع دعواه * ولو تصرف المشتري في الارض المشفوعة قبل أن يأخذها الشفع أن وهبها من انسان وسلم أو تصدق بها أو أجزأها وجعلها مسجدا وصلّى فيها أو جعلها مقبرة ودفن فيها أو وقفها وقفا مسجلا لا تسط شفعة الشفع وله أن ينقض تصرف المشتري * وان باعها المشتري من غيره كان الشفع بالخيار شاء أخذها بالبسع الاول وان شاء أخذها بالبسع الثاني * ولو غرس المشتري فيها كرما أو شجرا أو بنى فيها بناء أو غرس ربطة كان للشفع أن يقطع ويأخذ الارض بالشفعة * وان زرع المشتري فيها زرع القياس له أن يقطع الزرع كافي الشجر * وفي الاستحسان يتوقف الى أن يتحصن الزرع ثم يأخذ بالشفعة * ولو اشترى (٥٤١) الرجل دارا وزحفها بالقنوس

بشيء كثير كان للشفع الخيار ان شاء أخذها أو أعطاه ما زاد وان شامرك * وان حط البائع شيئا من الثمن كان للشفع أن يأخذ بما وراء المحطوط * ولو زاد المشتري البايع في الثمن كان للشفع أن يأخذها بدون الزيادة * ولو تقابل البائع والمشتري لا تسط الشفعة * وكذلك لو انفسخ البسع بينهما بخيار شرط أو روضة أو أوالد العيب بعد القبض بقضاء القاضي * ولو كانت الشفعة بالمحوار قباع الشفع داره التي يستحق بها الشفعة بطلت شفعتها * ولو أجزأ الرجل دارا مدمعة لمعومه ثم باعها قبل مضي المدة المستأجر فيها قال أو نضر رجه الله تعالى يجوز البسع بين البائع والمشتري ولا يقدر البائع على تسليم الدار الارضا المستأجر وأجزأته فان طلب المستأجر الشفعة

ولو ادعى رجل على امرأة النكاح وأقام على ذلك سنة والمرأة جاحدة ففرض القاضي عليها النكاح بالينة ثم رجعا عن شهادتهما فافترقا لا يفتنان للمرأة شيئا سواء كان المسمى مثل مهر مثلها أو أكثر أو أقل كذا في النخبة * اذا ادعى رجل على امرأة أنه تزوجها على مائة درهم وقالت المرأة لا بل تزوجني بالف درهم ومهر مثلها ألف درهم فشهد شاهدان أنه تزوجها على مائة درهم ففرض القاضي بذلك ثم رجعا عن شهادتهما فافترقا رجعا عن حال قيام النكاح أو بعد الطلاق بعد الدخول يفتنان للمرأة تسعائة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وان رجعا بعد الطلاق قبل الدخول لا يفتنان للمرأة تسعائة في جميعا فيحكم بفسخ المنة حتى لو ارضعها لها الزيادة على خمسين عندهما هكذا في المحيط * لو شهدا عليها أنه تزوجها على ألف درهم ومهر مثلها جسمائة وأنها قبضت الألف وهي تنكر ففرض بشهادتهما ثم رجعا عن مهر مثلها لا تسط للمسمى كذا في التبيين * ولو شهدا بالنكاح بالف ولم يشهدا بقبض الألف حتى قضى بالنكاح ثم شهدا بقبض الألف وقضى به ثم رجعا عن الشهادة ضمن المسمى لها وهو الألف كذا في الكافي * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع وإذا شهد شاهدان لامرأة على رجل أنه تزوجها على ألف درهم ومهر مثلها ألف درهم ففرض القاضي بذلك وقبض المرأة ألفين ثم شهد آخران أن الزوج دخل بها وطلقها ثلثا أو الزوج يحصد ففرض القاضي بينهما ما يرجع اليه من مهر مثلها ثم رجعا عن الشهادة فافترقا رجعا عن مهر مثلها ألف درهم وان شاهد من شهد الدخول والطلاق على ألف درهم فان ضمن فهو الدخول والطلاق على ألف درهم وليس له فتنين فهو النكاح وليس لشهود الطلاق والدخول أيضا أن يرجعوا على شهود النكاح وان ضمن شهود النكاح ألف درهم يرجع على شهود الدخول والطلاق بألف آخر وكان لشهود النكاح أن يرجعوا بألف الذي ضمنوا الزوج على شهود الدخول والطلاق ثم اختلفت الروايات في حق قبض ذلك الا أنه ذكر في الرجوع عن الشهادات من المسوط أن شهود النكاح هم الذين يقبضون ذلك وذكر في الجامع أن الزوج هو الذي يقبض ذلك ثم يدفعه الى شهود النكاح ولو باعته شهود النكاح وشهود الدخول والطلاق وشهود العقد القاضي معا كانت العبارة بحالة القضاء فان قضى القاضي بشهادة شهود النكاح أو لا بان ظهرت عدالتهم أو لا فلهذا الفصل الاول سواء وان اتصل القضاء بشهادة شهود الدخول والطلاق أو لا بان ظهرت عدالتهم أو لا وصورة أن يشهد شاهدان أن هذا الرجل دخل بهذه المرأة أمس بحكم النكاح وطلقها وشهد آخران أن هذا الرجل تزوج هذه المرأة أول من أمس على ألف درهم فعذلت شهود الدخول والطلاق ولا ففرض القاضي على الزوج بضمن البضع وذلك مهر مثلها وهو ألف درهم ثم عذلت شهود النكاح ففرض القاضي عليه بالف آخر ثم رجعا جميعا لم يضمن شهود الدخول والطلاق

كان طلبها جازة للبسع فبطل الجارة وله الشفعة وهو بخلاف ما إذا باع الدار وضمن الشفع الدرك لا يشتري أو ضمن الثمن البائع فانه لا يكون له الشفعة لأن غة تعلق جواز البسع بضمنه فصار الشفع غزلة البائع فلا يكون له الشفعة * أمادهنا بيع (٢) المستأجر بآثر قبل اجازة المستأجر فلا تسط شفعتها بجازته * واذا طلب الشفع طلب الموائمة والاشهاد أو المشتري أن يسلم اليه الدار فانه يرفع الامر الى القاضي ويطالبه التعليك ولا يملكه الشفع الا بضماد أو رضاعا أو بيعت دار أخرى يجنب الدار المشفوعة ثم قضى القاضي للشفع بالشفعة ثم دفعها اليه لا يكون لهذا الشفع أن يأخذ الدار الثانية بالشفعة لان الشفع لم يكن جارا لدار الثانية قبل قضاء القاضي * وكذا لو جعل الشفع داره التي يستحق بها الشفعة مسجدا أو وقفها وقفا مسجلا وجعلها مقبرة ثم قضى له القاضي بالشفعة فانه لا يكون شفعا لدار الثانية لا قيام المثل له فيما يستحق به الشفعة بشرط وقت القضاء * والمسجد والوقف المسجل غزلة الرائل عن ملكه * ولأن

الشفعة بعد طلب الموائمة والاشهاد لم يرفع الامر الى القاضي ان لم يتمكن من الرفع بمرض أو حبس أو منعي مانع وبموجب من بول بالخصوصة لا تسقط شفعتها وان لم يرفع مع التمكن من الرفع ذكر في الكتاب أنه على شفعتها ابدان طال الزمان * فالأول قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * واختلفت الروايات عن محمد رحمه الله تعالى في رواية اذ اضمضى شهر ولم يرفع مع التمكن بطلت شفعتها وفي رواية اذ اضمضى شهر وثلاثة أيام وفي رواية اذ اضمضت ثلاثة أيام ولم يرفع بطلت شفعتها * واختلفت الروايات فيه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أيضا والقنوي على أنه مقداره شهر * واذ رفع الامر الى القاضي فان القاضي لا يسمع دعواه الا بحضوره ان لم يرفع فان كانت الدار في يد البائع بشرط لسماع الدعوى حضره البائع والمشتري لان الشفعة يطلب القضاء بالمال والبدن جميعا والمالك للمشتري والبدن للبائع فيشترط حضرتهما * وان كانت الدار في يد المشتري كما حضره المشتري فاذا (٥٤٢) أحضره ان لم يرفع الدعوى يقول ان هذا المشتري دارا بكذا وأنا شفيعه ها يقول له

القاضي أين الدار التي تريد شفعتها بيني في موضعها وحدودها لان القاضي لا يتمكن من القضاء الا بما هو والدار اذ لم تكن بحضورهما لا تصير معلومة الا ببيان الحدود فاذ بين الحدود يقول له القاضي بأي سبب تطلب الشفعة لان اسباب الشفعة مختلفة بعضها مقدم على البعض فلا بد من بيان السبب

فصل في ترتيب الشفعة

قال في الكتاب الملبط وهو الشريك في نفس البقعة أحق من الشريك أراد بالشريك هو الشريك في حقوق الدار والشريك أحق من الجار والجار أحق من غيره ومروية هذا الترتيب نزل بين رجلين في دار مشتركة بين أحد هذين الرجلين وبين رجل آخر سواه ما وهذه الدار في سكة غير نافذة وعلى ظهر هذا

الألفا ويضمن شهود النكاح أيضا ألفا آخر ولا يرجع كل فريق على الفريق الآخر بشئ وان ظهرت عدالة الفريقين معاقضى القاضي بشهادتهم عام رجوعا جميعا فهذا وما لوقضى القاضي بشهادة شهود النكاح أولا سواء وكذلك لو كان شهود النكاح والدخول شهدوا على اقرار الزوج أنه تزوج هذه المرأة ودخل بها وطلقها فلا يوقضى القاضي على الزوج به مهر مثلها باعتبار الاقرار الثابت بالبينه بالثابت عيانا فلو جاءت المرأة بعد ذلك بشاهد من شهودان على اقرار الزوج أنه تزوجها على ألفي درهم وقضى القاضي عليه بالفضل للمرأة ثم رجعت الشهود جميعا عن شهادتهم فالحجاب فيه كالحجاب فيما اذا شهدوا على معاينة الدخول والطلاق وعلى معاينة النكاح فلان شهود النكاح وشهود الدخول والطلاق كوما معاوقضى القاضي بشهادتهم معا ثم رجعت شهود النكاح عنهم ألف درهم وهو الألف الزائد على مهر المثل فان رجعت شهود الدخول بعد ذلك عنهم ألفي درهم أف من ذلك الزوج وألف آخر يعطى الزوج الى شهود النكاح وان رجعت شهود الدخول أولا عنهم الزوج ألفي درهم فلو لم يقبض مهر الزوج حتى رجعت شهود النكاح فلا ضمان للزوج على شهود النكاح امرأة مرتدة أدعت على رجل أنه تزوجها في حال سلامها على ألف درهم ودخل بها وطلقها ثم كانت الردة وانكر الزوج ذلك كله ومهر مثلها ألف فتشهد لها شاهدان بالنكاح بألفي درهم وقضى القاضي بشهادتهما أو شهدا آخران على الدخول والطلاق أمس وأنها ارتدت اليوم وقضى القاضي بشهادتهما ثم رجعا جميعا عن شهادتهما فتشهدوا بالنكاح لا يضمنون للزوج شيئا وشهود الدخول والطلاق يضمنون للزوج ألفي درهم ولو وقع القضاء بالشهادتين جميعا فهذا ما لوقع القضاء بشهادة شهود النكاح أولا سواء لان شهود النكاح يجعل مقدما وشهود الدخول يجعل متأخرا كما هو الأصل الا اذا وجد دليل مقبول لم يوجد ولو قضى القاضي بشهادة شهود الدخول أولا ثم قضى بشهادة شهود النكاح ثم رجعا جميعا عن شهادتهم ضمن شهود الدخول به مهر مثلها ويضمن شهود النكاح ألفا آخر وهو الألف الزائد على مهر المثل ولا يرجع أحد الفريقين على الآخر كذا في الحيطه اذا شهد شاهدان على رجل أنه طلق امرأته والزوج ينكر ثم رجعا بعد القضاء فان كان الطلاق بعد الدخول والزوج مقربه فلا ضمان على الشاهدين وان كان قبل الدخول فقضى نصف المهر أو المنعة ثم رجعا فانهم ما يضمنان للزوج ذلك هكذا في شرح الطحاوي * قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها حتى شهد شاهدان على الزوج أنه طلقها وفرق القاضي بينهما وقضى بنصف المهر ثم مات الزوج ثم رجعت الشاهدان عن شهادتهما فاقامتا ما يغرمان للزوج نصف المهر ولا يغرمان للزوج قيمته منافع بضعها ولا يغرمان للمرأة ما زاد على نصف المهر ولا ميراث للمرأة ويستوى في حق هذا الحكم أن يكون الزوج صحيحا ومريضا

التمثل دار رجل آخر بثلث الدار في سكة أخرى فباع أحد شريكي التمثل في الدار نصيبه من التمثل كان الشريك في التمثل أولى بالشفعة من غيره لانه شريك في نفس البقعة المبيعة فان سلم هو الشفعة كان الشريك في الدار أولى بالشفعة من الشريك في السكة لانه شريك في الطريق الخاص وهو الطريق في الدار فان سلم هو فاهل السكة أحق بالشفعة لانهم شريك في الطريق فان سلم اهل السكة كانت الشفعة للدار الملاصق وهو الذي على ظهر التمثل * ولا شفعة في الوقف لا للقيم ولا للوقوف عليه * ولا شفعة في بيع الكردار وهي التي تكون في الارض على غير الوالي لان الكردار تنقضي ولا شفعة في المتنولات ولا شفعة في الاراضي التي حازها الامام لبيت المال * وصكنا الاراضي الميان دهيية وهي التي يزرعها الاكره لا يجوز بيعها ولا شفعة فيما كبس المزارع فيها القرب * وبجوز بيع الكردار اذا كان معلوما ولا شفعة فيها لما قلناه رجل أوصى بثلث داره لرجل وبثلثها لآخر فبعيت داره بثلثها هذه الدار كانت الشفعة للصبي له بالقرعة

* رجل أخذ أرضاً مزعة وزرع فيها لحماً صار الزرع بقلاً استمرى المزارع الأرض مع نصيب رب الأرض من الزرع ثم جاء الشفيع فله الشفعة في الأرض وفي نصف الزرع إلا أنه لا يأخذ الشفعة حتى يدرك الزرع لأن نصف الأرض مشغول بنصيب المزارع * دارفها ثلاث بيوت بنت في أول الدار ثم البيت الثاني يجنب هذا البيت ثم البيت الثالث يجنب الثاني كل بيت رجل واحد يبيعهم بمائة كان طريق البيوت في الدار كانت الشفعة للباقيين بحكم الشركة في الطريق وإن كان أبواب البيوت في سكة واحدة نافذة في الدار فإن بيع البيت الأوسط فالشفعة لصاحب الأعلى والأسفل هما سواء لأنهما جاران متلازمان أحدهما على اليمين والاخر على اليسار * وإن بيع البيت الأعلى كانت الشفعة لما أحبال الأوسط لا غير لما جاره * وإن بيع البيت الأسفل كانت الشفعة لصاحب الأوسط لأنه جار ملازم * سكة غير نافذة بها سكة أخرى غير نافذة يبعث في السكة السفلى دار كانت الشفعة لاهل السكة (٥٤٣) السفلى لأنهم شركاء في الطريق الخاص وهي السكة السفلى

كذا في المحيط * ولو شهد بعدم موت الزوج أنه تطلقها في حياته قبل الدخول بها ثم رجعا لم يضمن المورثة وأضمن المورثة نصف المهر والميراث كذا في الكافي * وإذا شهد رجل وامرأة أنان على طلاق امرأته أو رجل وامرأة أنان على دخوله بها فقتضى القاضي بالصداق والطلاق ثم رجعا فعلى شهود الدخول ثلاثة أرباع المهر وعلى شهود الطلاق ربع المهر * ولو رجع شاهد الدخول وحده ضمن ربع المهر * ولو رجع شاهد الطلاق وحده لم يضمن شيئاً * ولو رجع شهود الدخول كلهم ضمنوا النصف * ولو كان شهود الطلاق هم الذين رجعوا لم يضمنوا شيئاً * ولو رجعت امرأة آمن بشهود الطلاق وامرأة آمن بشهود الدخول فعلى الراجعة من شهود الدخول ثمن المهر ولا ضمان على شاهدة الطلاق كذا في المسوط * ولو شهد رجلان على الطلاق ورجلان على الدخول وقضى بذلك ثم رجع أحد شاهدي الدخول ضمنوا الدخول ضمنوا نصف المهر فإن رجع بعد ذلك أحد شاهدي الطلاق لم يضمن شيئاً * ولو رجع شاهد الطلاق وأحد شاهدي الدخول ضمنوا نصف المهر على شاهدي الدخول من ذلك نصفه والباقي عليهم * أنلانا كذا في الحاوي * ولو شهد شاهدان أنه طلق امرأته واحدة وآخران أنه طلقها ثلاثاً ولم يكن دخلهما فقتضى بالفرق بينهما نصف المهر إيمانهم رجعا جميعاً فضمن نصف المهر على شهود الثلاث ولا ضمان على شهود الواحدة كذا في الظهيرية * إذا شهد شاهدان على رجل أنه طلق امرأته عام أو في رمضان قبل أن يدخل بها فأجاز القاضي ذلك وألزمه نصف المهر ثم رجعا عن شهادتهما فضمنهما القاضي نصف المهر أو لم يضمنهما حتى شهد شاهدان على الزوج أنه طلقها عام أو في شوال قبل الدخول بها ثم تقبل شهادة الفرقة الثانية كذا في المحيط * ولو أقر الزوج بذلك برز على الشاهدين ماضياً قيل هذا عند أبي يوسف ومحمد رجعهما والله تعالى خلافاً في حنيفة رجعه الله تعالى كذا في محيط السرخسي * ولو شهد الفرقة الثانية بالطلاق في وقت مقدم على الوقت الذي شهد به الفرقة الأولى قبل الشهادة فيسقط الضمان عن الفرقة الأولى وكذلك في المسوط * ولو شهد شاهدان على الطلاق وشاهدان على الدخول ولم يكن سمى إلهامهما فقتضى بذلك ثم رجعوا ضمنوا شاهد الطلاق نصف المتعة وشاهد الدخول بقية المهر كذا في الحاوي * شهد شاهدان أنه تزوج هذه المرأة على ألف وهو مهر مثلها وقال الزوج بغير تسعة فقتضى ثمن طلقتها ثم رجعوا فعليه ما بين المتعة إلى خمسمائة * ولو شهد آخران على الدخول ثم رجعوا فعلى شاهدي الدخول خمسمائة خاصة وعليهما ما على شاهدي التسمية فضل ما بين المتعة والخمسمائة نقصان * ولو شهد آخران على الطلاق فقتضى ثم رجعوا فعلى شاهدي الدخول خمسمائة وعليهما ما على شاهدي التسمية ما بين المتعة إلى نصف المهر وعلى الفرقة الثلاث قدر المتعة أنلانا كذا في محيط السرخسي * ولو شهد على رجل أنه تزوج امرأة على ألف درهم والزوج يجحد ومهر مثلها خمسمائة درهم وشهد آخران أنه طلقها قبل

يعتبر في هذا ما تقدم دون الحاد * وكذلك سكة غير نافذة رفع حائطها إلى الطريق الأعظم حتى صارت نافذة وسع فيها دار كانت الشفعة لاهل السكة بالسوية لأن هذه السكة وإن جعلت نافذة لم تكن نافذة في القديم ولهم أن يستأوا الطريق * وكذلك حين رفع الحائط وقالوا جعلناه طرقاله لا يعلم إلا أنهم أن يستأوا ويجمعوها كما كانت * سكة في أقصاء الدار طريق هذه الدار في سكة نافذة يبيع هذه الدار فإن كان طريق هذه الدار طريقاً عاماً وليس لاهل السكة أن يمنعوه فلا شفعة لاهل السكة وإنما الشفعة تكون لجار الدار * وإن كان طريق هذه الدار خاصة لاهل السكة أن يمنعوا العامة عن الدخول في سكتهم كانت الشفعة لاهل السكة * وكذلك سائر السكاكن كانت في الخطة النافذة لا شفعة لهم فإن أخذوا التفاز عليها الشفعة * سكة غير نافذة أقصاهم سجدوا طرف من أطراف المسجد إلى الطريق الأعظم فهي سكة نافذة وإن كانت جوارب المسجد كلها بيوت الناس كانت الشفعة لاهل السكة * وهذا إذا كان المسجد خفة فإن لم يكن خفة وإنما أحدثه

أهل السكة وجبت لهم الشفعة * وكذلك حكم السكك التي في أقصاه الوادي يضارها في سكة نافذة لانهم يحرقون إلى الوادي والوادي بمنزلة الطريق * علو رجل وسفل لا تحرم طريق العلوي في السكة العليا إلا في السفلي باع صاحب السفلي سقوله كان لصاحب العلوان يأخذ السفلي بالشفعة لان السفلي متصل بالعلوي كانا جارين * ولو أنه طلب الشفعة فأنهم قدم العلوي قبل أن يأخذوا وكان العلوي من دما حين بيع السفلي كان لصاحب العلوان يأخذ السفلي بالشفعة في قول مجاهد رحمه الله تعالى لان حق التبلي على العلوي فآخذ بذلك * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا أنهدم العلوي بالشفعة له وصاحب السفلي بشفعة الفلأحق من الجاني قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا لم يكن للجاني شركة في الطريق والشركة بالخشبة التي تكون له على حائط الغيلة حق وضع الخشبة لا غير يكون جاراً ولا يكون شريكاً * سكة مستطيلة غير نافذة ينسب منها الزائفة مستطيلة غير (٥٤٤) نافذة يفت دار من الزائفة كانت الشفعة لاهل الزائفة لشركتهم في طريق خاص *

وان بيعت دار في السكة العليا كانت الشفعة لاهل السكة والزائفة جميعا لاستوائهم في المرو وفي السكة العليا * وكذلك من اقوم تنسب منه ساقية لقوم باع رجل من أهل الساقية أرضاً شرب من الساقية كانت الشفعة لاهل الساقية وان بيع أرض على النهر الأول كانت الشفعة لاهل النهر والساقية

الدخول بها فقتضى بذلك ثم رجعوا فعلى شاهد ذي النكاح مائتان وخمسون وعلى شاهد ذي الطلاق مائتان وخمسون * ولو شهد آخران أيضاً بالدخول فالرماه القاضي ألف درهم قبل رجوعه اربعه ثم رجعوا فعلى شاهد ذي النكاح خمسمائة الفضل عن مهر مثلها وعلى شاهد الدخول ثلاثة أرباع الخمسمائة الأخرى وعلى شاهد ذي الطلاق درهمها كذا في الحاوي * ولو شهد شاهدان أنه حلق لا يقر بهايوم الثغر وأخران أنه طلقها يوم الثغر فبأنهم القاضي منه ولم يكن دخل بها أو أزمه نصف المهر ثم رجعوا فالضمان على شهود الطلاق دون شهوات الأيلاء كذا في المبسوط * ولو شهد شاهدان على امرأته دخل بها زوجها أنها اختلعت من زوجها على أن أقر أنها من المهر والمرأة تتجدد الزوج ويحرم القاضي بضاعتها ثم رجعوا عن شهادتهما فأنهم ما يضمنان للمرأة نصف المهر ولو كان الزوج قد دخل بها أو باق في المسئلة بماله أضمنان للمرأة جميع المهر كذا في الخزيرة * وإذا ادعى أنه خالها على ألف درهم وهي تنكر فشهدوا بذلك عليهم ثم رجعوا فضمنوا لها الألف وان كانت المرأة هي المذنبه فلا ضمان عليهم كذا في المضمرات * والله أعلم

الباب السادس في الرجوع عن الشهادة في العتق والتدبير والكتابة

إذا شهد أنه أعتق عبده فقتضى بالعتق ثم رجعوا فأنهم سواء كانوا مرسرين أو معسرين والولد للولي كذا في فتح القدير * إذا شهد شاهدان على رجل أنه أعتق أمته فآجاز القاضي ذلك وأعتقه هاوتزوجت ثم رجعوا عن شهادتهما فأنهم ما يضمنان للولي ولم يسع المولى وطؤها كذا في الحاوي * إذا شهد شاهدان على رجل في شوال أنه أعتق عبده في رمضان فقيمة العبد يوم الشهادة ألف درهم وكانت قيمته في رمضان ألف درهم فلم يعد لاحق صارت قيمته ثلاثة آلاف درهم ثم عدل وأقضى بشهادتهما ثم رجعوا فأنهم ما يضمنان العبد يوم أعتقه القاضي وذلك ثلاثة آلاف درهم كذا في المحيط * وحكمه في حدوده وجزاءه فبأنه قيمته بين رمضان إلى أن أعتقه القاضي حكم الحر كذا في محيط البرخي * إذا شهد شاهدان أنه أعتق عبده في رمضان فقتضى القاضي بذلك ثم رجعه أوجب عليهم الضمان ثم إنهم أقاموا البينة أنه أعتقه في شعبان لانسبط الضمان عنده وعندهما ينسقط ولو أقاموا البينة أنه أعتقه في شوال لا ينسقط الضمان بالاجماع كذا في شرح الحاوي * ولو شهد أنه أدبره فقتضى القاضي بذلك ثم رجعوا فأنهم ما يضمنان تدبيره فان مات المولى ويخرج العبد من ثلثه عتق وضمن الشاهدان قيمته مدبراً وان لم يكن له مال غيره عتق ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته مدبراً ويضمن الشاهدان ثلث القيمة إذا جهل العبد الثلثين ولا يرجعان بذلك الثلث على العبد وإذا جهل العبد الثلثين من القيمة وعجز عنها فالورثة أن يرجعوا به على الشاهدين ويرجع الشاهدان بذلك على العبد كذا في المبسوط

معينة أو طائفة معلومة والدار جار على جانب واحد منهما كان لهذا الجار الشفعة وان لم يكن لثلاث المقصورة * إذا جاروا لثلاث الطائفة لان المبيع من جلة الدار فكان جار الدار جاراً للبائع * ولو أن الشفيع سلم شفيعته ثم ان المشتري باع تلك المقصورة لم يكن لجار الدار شفعة في المقصورة انما لم يكن هو جار تلك المقصورة لان المقصورة بعديها المتبق من أجزاء الدار * وكذلك الرجل إذا اشترى بيتاً من دار والدار كله الرجل واحد كان لجار الدار شفعة في البيت وان لم يكن هو جار ذلك البيت فلو أن الشفيع سلم الشفعة ثم باع بيتاً تولى ذلك البيت لم يكن لجار الدار شفعة في البيت * ولو أن رجلاً اشترى دار في سكة غير نافذة ثم اشترى داراً أخرى في تلك السكة كان لاهل السكة أن يأخذوا الدار الأولى بالشفعة لان المشتري لم يكن شفعياً وقت الشراء الأول من صاره وشفيعاً

مع أهل السكة في الدار الان المشتري وقت شراء الدار الثالثة هو من أهل السكة * وكذلك دار بين ثلاثة نفر اشترى رجل نصيب أحدهم فليدار الدار ان يأخذ الثلث الاول اذا لم يأخذ الشر بكان ذلك الثلث ثم لاشفعة في الثلثين الاخرين لان المشتري شرك في الدار وقت شراء الثلث الثاني والثالث فيكون هومة سد ماعلى الجار * ولو كانت لاربعة نفر اشترى رجل نصيب الثلاثة واحد بعدوا واحدوا الشر ب الرابع غائب ثم حضر فله ان يأخذ نصيب الاول وهو نصيب الاخرين شفع مع المشتري * ولو اشترى أحد الاربعة نصيب الاثنين واحد بعدوا واحد ثم حضر الزايع كان شفع مع المشتري في النصيب جميعا لان في هذه الصورة كان المشتري شركا وقت شراء النصيبين جميعا * رجل له خمس منازل في سكة غرة نافذة فباع هذا المنزل فطلب الشفع الشفعة في منزل واحد منها ان طلب الشفعة بحق الشركة في الطريق يمكن له ان يأخذ البعض لما يسهل من تقرب الصفقة من غير ضرورة وان (٥٤٥) طلب الشفعة بالجوار وجاروا في هذا المنزل لا غير كان له ذلك لانه جاره هذا الواحد خاصة وجنس هذه المسئلة باقى بعد هذا في فصل على حدة

* اذا شهد شاهدان أنه عتقه البتة وشهداخر ان أنه اعتقه عن درهمه وقضى القاضي بشهادتهم ثم رجعوا جميعا فباعوا ان على شاهدى الاعتقال على شاهدى التدبير ولو شهدا شاعدا التدبير أول مرة وقضى القاضي بشهادتهم ثم شهد شاهد الاعتقال بالاعتقال وقضى القاضي بذلك ثم رجعوا فان شاهدى التدبير بعتن ان مانقصة التدبير وبضمن شاهد العتق البتة مبدرا وان كان شاهد العتق البتة شهد أنه اعتقه قبل التدبير فاعتقه للقاضى ثم رجعوا عن شهادتهم ضمن شاهد العتق قيمته ولم يضمن شاهد التدبير قالوا يجب ان يكون هذا الجواب على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى أماعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فينبغي أن لا يقضى القاضي بشهادة العتق كذا في المحيط * ولو شهدا عليه أنه كاتب عبده على ألف درهم الى سنة وقضى بذلك ثم رجعوا عن الشهادة وهو يساوى ألفا وألفين فانهم ما يضمنان قيمته ويتبعان العبد بالكاتب على نحوهما ولا يبتع المكاتب حتى يؤدى والاولا الذى كاتبه وان عجز فردى الرق كان لمولاه ويرد المولى ما أخذ من الشاهدين علمه كذا في الحاوى * اذا شهد شاهدان على رجل أنه كاتب عبده بثلث درهم الى سنة وقيمة العبد خمسة وفضل القاضي بالكاتب ثم رجعوا عن شهادتهم فان القاضي يحجز المولى فان اختار ضمن الشاهدين لا يكون له اختيار ارباع المكاتب ببديل الكتابة أبدا فاذا أتى المكاتب ألف درهم وقضى الشاهدان ذلك فانه بطيب لهما من ذلك خمسة ويتصدقان بالزيادة هذا على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وان اختار ارباع المكاتب أو قضاياه بلا تخيير القاضي لا يكون له تضمين الشاهدين أبدا ويرجع على الشاهدين بالفضل على المكاتب الى تمام قيمته علم المولى يرجوع الشاهدين أو يعلم الا أن تكون المكاتب أقل من القيمة فان له أن يرجع على الشاهدين بالفضل على المكاتب الى تمام قيمته هكذا في المحيط ولو شهدا على رجل أنه اعتق عبده على خمسة وقيمة ألف درهم فاعتقه القاضي ثم رجعا فالمشهود علمه مخبرون شاهدين الشاهدين ألفا ويرجعان على العبد بخمسة مائة وان شاهرجع على العبد بخمسة مائة وأنها اختار ضمنه لم يكن له أن يرجع على الاخر بعد ذلك بشئ أبدا كذا في المبسوط * اذا أدى عبد أن مولاه كاتبه على ألف درهم وهي قيمته وأدعى المولى أنه كاتبه على ألفين وأقام على ذلك سنة وقضى القاضي باللفين على المكاتب فاذا هما ثم رجع الشاهدان بضمنان ألف درهم للمكاتب ولو كان المكاتب لم يدع المكاتب وقال المولى كانتك على ألفي درهم ومحمد المكاتب فاقام المولى على ذلك سنة فان القاضي لا يقضى بالكاتب بينة المولى ويقال للمكاتب ان شئت فامض على الكتابة وان شئت فدها وكن رقيقا فان كان المكاتب أدى أنه حر فباع المولى شاهدين فشهدا أنه كاتبه على ألفين وقضى القاضي عليه بذلك فادى المال ثم رجع الشاهدان فانهم ما يضمنان للمكاتب ألفين وان كانت قيمته أقل من ذلك كذا في المحيط * والله أعلم

(٦٩ - فتاوى ثالث) قد اطل شفعته * رجلان اشترى دارا واحدا معا يشفعها فلا شفع فباعا لاراجنى لان شراء الاجنبى لا يتم الا بقبول الشفع البيع لنفسه * خمر فیه شرب لقوم وأرض النهر لغيرهم فباع رجل أرضه والماء منقطع في النهر فلهم الشفعة في قول محمد رحمه الله تعالى وفي قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لاشفعة لهم بعم الشرب اذا كان الماسنقطعا كافي الملو المهتم * رجل باع دارا وابنه الصغير شفعه تأس للوالدان يطلب الشفعة لولده بائع والصغير على شفعه اذا بلغ * اذا ثبت أن الشفعة تثبت بأسباب وبعضها أقوم من البعض فاذا طلب الشفع القضاء بالشفعة لا بد من بيان السبب حتى يعلم القاضي أنه بائع سبب بقضى فان بين المدعى السبب وقال يارلى تلاقى المبيع ثم دعوا ويطلب المدعى عليه الجواب فان قال المدعى عليه ما قبل شفعة كان جوابا تاما ثم يقول للمدعى قد انكر ما ادعيت فان قال المدعى حلفه في حلفه القاضي ثم قال في الكتاب يحلف بالله ما هذا المدعى قبل شفعة في هذه الدار التي

ادعاه المدعى فان حلفا قطعت الخصومة بينهما الا ان يقيم المدعى البيعة على ما دعى وان نكل المدعى عليه لزمته الشفعة * وان قال المدعى عليه في الجواب اني قد اشتريت هذه الدار التي بين المدعى حدودها الا ان الدار التي في يد المدعى يطلب بها الشفعة ليست له كلف المدعى اقامة البيعة على ان تلك الدار التي في يده له فان اقام البيعة على المالك يستحق بها الشفعة وان لم يكن له بيعة على المالك ولكن قال ان المشتري يعلم انهم حلف المدعى عليه بالله ما تعلم ان الدار التي في يد المدعى عليه يجب الدار التي اشتريتها فان حلف لاسبيل له عليه الا ان يقيم المدعى البيعة على المالك * وان نكل لزمته الشفعة * وان قال المشتري اني قد اشتريت هذه الدار التي يريد ان يأخذها بالشفعة منذ سنة وقد علم هذا المدعى بشراي ولم يطلب الشفعة يقول القاضي للدي متى اشتري هو هذه الدار فان قال المدعى طلبت الشفعة حين علمت كان صحيحا وكفاه ذلك فان قال المشتري ما طلبت (٥٤٦) حين علمت كان القول قول الشفيع وان قال الشفيع علمت منذ سنة وطلبت وقال

المشتري لم نطلب كان القول قول المشتري وهو كالبكر اذا زوجت فبلغها الخبر فرددت فاختمت على القاضي فقال الريح حين بلغها الخبر سكنت وقالت رددت حين علمت كان القول قوله * وان قالت علمت يوم كذا ورددت لا يقبل قولها * ولو قال الشفيع لم أعلم بالسر الا الساعة كان القول قوله وعلى المشتري البيعة انه علم قبل ذلك ولم يطلب * ولو قال المشتري انه لم يطلب الشفعة حتى لقيتني وقال الشفيع طلبت الشفعة كان القول قول المشتري ويحلف بالله انه لم يطلب الشفعة حتى أتيتك * ولو قيل للشفيع متى علمت فقال أمس أو في يوم قبل هذه الساعة لا يقبل قوله الا بيينة * ولو ان رجلا ادعى شفعة بالخوار قبل رجل لا يرى الشفعة بالخوار فأنكر المدعى عليه وقال لا شفعة له كان القول قوله ويحلف بالله ما هذا قبلك شفعة في

الباب السابع في الرجوع عن الشهادة في الولاء والنسب والولادة والمواريث

اذا ادعى رجل على رجل انك والرجل يجحد عوامه فاقام الابن البيعة انه ابنه وقضى القاضي بذلك وأثبت نسبهم ثم رجعوا فانهم لا يضمنون شيئا لابل سواهم رجعوا حال حياة الاب أو بعد وفاته وكذلك لا يضمنون لاسرائل لورثته ما ورثه الابن المشهود له وكذلك اذا ادعى رجل ولا رجل وقال اني اعتقك والمعتق يجحد فاقام المدعى البيعة على دعواه ثم رجعوا لا يضمنون شيئا سواهم رجعوا حال حياة المعتق أو بعد وفاته كذا في المحيط * لو شهدوا انه ابن هذا القتل لا وارث له غيره والمقاتل يقر بانتقل عدافقضى بالقصاص وقتله الابن ثم رجعوا فلا ضمان عليهم في القصاص ويضمنون ما ورثه هذا الابن من القتل لورثته المعروفين وعليهم التعزير كذا في المحيط السرخسي * اذا شهدوا بالولاء بعد موت المعتق ثم رجعوا عن شهادتهم فانهم يضمنون جميع ما ورثه المعتق لورثته المعروفين * واذا شهدوا بالزواج امرأه ومات الزوج بعد قضاء القاضي بالنكاح ثم رجعوا عن شهادتهم أو كان الرجوع عنهم حال حياة الزوج فلا ضمان عليهم ولو شهدوا بالنكاح بعد موت الزوج ثم رجعوا ضمنوا حصته من الميراث لاسرائل لورثته كذا في المحيط * لو شهدوا لرجل مسلم كان أبوه كافرا أن أباه مات مسلما لبيت ابنه كافر ف قضى القاضي بحال أبيه للمسلم ثم رجعوا عن شهادتهم يضمنون الميراث كله للكافر كذا في المبسوط * اذا سلم كافر ثم مات وله ابنتان مسلمتان كل واحد يدعي انه أسلم قبل موت أبيه وأقام على ذلك شاهدين فورثهما القاضي ثم رجعا شاهدا أحدهما ضمن جميع ما ورثه الآخر وكذلك لو مات رجل عن أخ معروف فادعى أحدا أنه ابنه وشهد بذلك شاهدان وحكم به بالمرأث ثم رجعا ضمن جميع ذلك للاخ * ولو كان صبي في يد رجل لا يعرف أحرا ثم عبد فشهد شاهدان على اقراره انه ابنه فأنبت القاضي نسبه ثم مات الرجل وقضى له تيمنا ثم رجعا عن شهادتهما له لم يضمن شيئا كذا في الحاوي * ولو ان صبي اوصيه صبيًا وكبر اوصيته فزوج أحدهما الآخر ثم جاء حري مسلما وأقام بيينة أنهم ما ولاءه فقضى القاضي بذلك وقرق بينهما ثم رجعا عن شهادتهما لم يقبل رجوعهما عن شهادتهما وينزع الزوج أن يطأها وان علم أنهم شاهدا بزور ولا يضمن الشاهدان شيئا عندنا ولو كانت صبيبة في يد رجل زعم أنها أمته فشهد شاهدان أنه أقر أنها ابنه وقضى بذلك القاضي لم يوسع المولى أن يطأها وان علم أنهم شاهدا بزور فأن رجعا ضمنهما ولومات وتزكيرا ما وصعه أن يأكل مزارعها وكذلك لو مات الاب كانت سبعة معنم أو كل مزارع كذا في المبسوط * رجل مات وترك عبيدين وأمة وأموا لا فشهد شاهدان لرجل أنه أخوه هذا الميت لآبائه وأمه ووارثه لا وارث له غيره وقضى له بالعبدن والامة

هذه الدار على قول من يرى الشفعة بالخوار ولا يحلف بالله ما هذا قبلك شفعة في هذه الدار لانه لو حلف على هذا الوجه والاموال

يحلف بالله ناء على مذهبه فيقول حتى المدعى * ولو ان دارين متلازقين لرجلين فتصدق صاحب إحدى الدارين بالباطل الذي يلي جاره على رجل باعتخته من الارض وقبض المتصدق عليه ثم جاء دار من المتصدق عليه ذكر الناطق رحمه الله تعالى انه لا يبيع الجار شفعيا فان طالب الجارين المشتري بالله ما فعل صاحب الدار ذلك ضررا أو فرارا من الشفعة على وجه التلبعة كان لذلك لانه ادعى عليه معنى أو اقر به لزمه ويحلف فان حلف لا تنفعه وان نكل كان له الشفعة لانه اقر أنه جار ملازق * رجل اشترى من رجل عشرة أراض أو دارين كثر ثم اشترى تسعة أعارها بمن قليل الجار حري الشفعة في البيع الاول دون الثاني لانه بالبيع الاول صار شريك في نفس البيعة فيكون هو أولى من الجاني في البيع الثاني فان اراد الشفيع أن يحلفه بالله ما أدركت لذلك انما لا الشفيعي قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل

رحمه الله تعالى لا يحلفه على هذا الوجه لأنه لو أقر به لا يلزمه شيء لكن لو أزد أن يحلف المشتري بحلفه بالله أن البيع الأول ما كان تلعة كان له ذلك لأنه أتى عليه معنى لو أقر به يلزمه فكان له أن يحلفه على هذا الوجه * قال وما ذكر في الأصل أن الشفع إذا أزد الاستخلاف أنه لم يرد به إبطال الشفعة كأنه ذلك أي إذا ادعى أن البيع كان تلعة * رجلا نيا بما يعاقل الشفع الشفعة بحضرة البائع والمشتري فقال كان البيع يناسيع معاملته فصدقه المشتري في ذلك قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى فهما لا يصدقان على الشفع إلا أن يكونا البيع بمعنى لا يباع مثل ذلك المبيع بذلك الثمن لقلته فحينئذ يكون البيع بيع معاملته ولا يكون للشفع فيه الشفعة ألا ترى أنه لو جرى هذا الاختلاف بين البائع والمشتري فقال البائع بعتهم معاملته وقال المشتري لا بل كان البيع بيع رغبته أن كان البيع بمعنى لا يباع مثل ذلك المبيع عطل ذلك الثمن لقلته كان القول قول البائع وإن لم يكن كذلك كان (٥٤٧) القول قول المشتري وكذلك إذا وقع الاختلاف بينهما وبين

الاموال ثم شهد شاهدان لا بد العبد دين بعينه أنه ابن الميت وأجاز القاضي شهادتهما أو أعطاه المرات وحرم الآخر ثم شهد آخر أن العبد الثاني ابن الميت وأجاز القاضي ذلك وجعله وارثا مع الأول وقسم المال بينهما فحينئذ شهد شاهدان أن الميت أعققت هذه الأمة في محنته وتزوجها وأعطى بشكاهه أو بالمهر وجعل لها الفري وكل واحد يجحد صاحبه أن يكون وارثا ثم رجع شاهد الابن الأول فانهم ابضعتان جميع قيمة الابن الأول للابن الثاني والمرأة بينهما ثمانية مائة أعانها الابن الثاني وغنم المرأة ابضعتان جميع ما ورثته الابن الأول للابن الثاني ولا يضمنان للمرأة من ميراث الابن الأول شيئا وكذلك لا يضمنان للأخ شيئا وكذلك ان رجع شاهد الابن الثاني أيضا وان رجع شاهد المرأة أيضا فاختار قيمة المرأة والمهر وما ورثته بين الابن نصفين هذا إذا كان يكذب بعضهم به فصار نعمته هو الوارث دون غيره فاما إذا كان يصدق بعضهم بعضا في كونه وارثا فلا ضمان عليهم في شيء من ذلك وكذلك الجواب إذا ثبت وراثته الكل بشهادة شاهدين سواء شهد بذلك في أوقات مختلفة أو في وقت واحد بعد أن شهدا بنسب كل ابن بدعوة على حدة بأن شهدا أنه ادعى هذا ثم ادعى الآخر ف قضى ثم رجعا عن شهادتهما ولا فرق بين الفرق والفرق الواحد في حق الضمان للابنين والمرأة وإنما الفرق بينهما في ضمان الآخر فقيما إذا كان الشهود فرقا لا يضمنان الرجوعان للأخ شيئا أو أقر الرجوعان بوراثته للأخ * وفيما إذا كانا فريقين واحد منهما للأخ إذا أقر أو بوراثته هكذا في المحط * لو كان في يد رجل عبد صغير أو أمه فشهد شاهدان أنه أقر أنه ابنه وأخر أن أنه أعققت هذه الأمة ثم تزوجها على أنفسه وهو يجحد قضى بجميع ذلك ثم مات الرجل عن بنين سوى الصبي قضى للمرأة ما لها ورقيم المال بينهم على الميراث ثم رجعا فشهدوا لابن يضمنون قيمته لا نصيبه منها ويضمن شهود الأمة قيمتها لا ميراثها منها ولا يضمنون غير ذلك إلا أن يكون المهر أكثر من مهر مثلها فيضمنون الفضل ولكن يطر من ذلك ميراثها منه مكنافا المبسوط * رجل له جار يتان لكل واحدة منهما ولد ولدت في ملكه فشهد شاهدان لأحد الولدين أنه أدهاه وهو ينكر وأخر أن لا تخبر بمثلته قضى بالبنوة وأتمية الولد ثم رجعا فإن كانت الشهادة والرجوع حال حياة الولد ضمن كل شاهد من قيمة الولد الذي شهد به ونقصان قيمة أم الولد فاعاقرها واستهلك الابن ثم مات والوارث له غيرهما وكل واحد من الابنين يجحد صاحبه ضمن كل شاهد من الولد الآخر نصف قيمة أم الولد الذي شهد به كذا في المحيط * ولا يضمن كل فريق قيمة الولد الذي شهدوا له كذا في المحيط * ولا يرجع كل فريق من الشهود على الابن الشهود له بما غرم لا يضمن نصف قيمة أمه بعد التقصان ولا يضمن كل فريق ما ورثه الابن الذي شهدوا له لابن الآخر وإذا صدق كل واحد منهما صاحبه

رحمه الله تعالى يطلب المصوب منه شفعة الدار المبيعة ثم يحاصم المشتري والمشتري بالقاضي ويقول هذا الرجل اشتري هذه الدار وقد طلبت منه الشفعة ولم تشفعها بهما الدار التي غصبت هذا الغاصب فإن أقام البيضة أن الدار المصوبة له قضى القاضي له بالدار المصوبة وبالشفعة أيضا وإن لم يكن له بيضة حلف الغاصب والمشتري فإن نكل الغاصب عن البيضة وحلف المشتري قضى القاضي له بالدار المصوبة على الغاصب ولا يضمن له بالشفعة لأن نكول الغاصب يكون حجة على الغاصب دون المشتري * وان حلف الغاصب ونكل المشتري قضى القاضي له بالشفعة ولا يقضى له بالدار المصوبة لأن نكول أحدهما يكون حجة عليه دون الآخر * وإذا أوجه القضاء بالشفعة فإن القاضي لا يقضى بالشفعة حتى يحضر الشفع الثمن فإن قال الشفع أقض لي بالشفعة ودعها لي حالها ولا تسلم حتى أتيتك بالثمن قال محمد رحمه الله تعالى لا يجيبه القاضي إلى ذلك فإن قال الشفع إن لم يأتني إلى ثلاثة أيام فأنا بريء من الشفعة فله يحيي بالثمن إلى ذلك

الشفعة بأن أربعين النفع
 أنه لم يسم الشفعة يقال له
 سلم الدار إلى الوكيل
 وأبى المولى وحلفه وهو
 كالوكيل يقبض الدين إذا دعى
 المدين أن المولى أبرأه من
 الدين فإنه مؤخر دفع الدين
 إلى الوكيل ويقال له اتسع
 المولى وحلفه على ما دعى
 * رجل اشترى داراً بالجداد
 ونفذ مالاً يوف فقبحوا زبه
 البائع فإن الشفع بع أخذ
 بالجداد لا اشترا بالجداد
 * رجل اشترى أرضاً بمائة
 درهم وقبضها فحضر
 الشفع وطلب بالشفعة
 وسلمها إليه بالمشتري بمائة
 درهم ثم ان المشتري نقد
 الثمن البائع فوبه له البائع
 منها خمسة لعدم أخذ المائة
 فعلم الشفع بالهبة ليس له
 أن يسترد شيئاً من المشتري
 من الثمن * ولو أن البائع
 وبه من المشتري خمسة من
 الثمن قبل قبض الثمن
 والمسئلة بجماله كان الشفع

أن يسترد من المشتري ما وهب له من البائع لأن هبة شيء من الثمن قبل قبض الثمن حط والخط يلحق بأصل الهبة من المشتري قدر ما حط عنه البائع أما بعد قبض الثمن هبة لبعض ليس بحط بل هو تعليق مبتدأ كأنه وهبه له باع الدار بألف ثم أن الوكيل حط عن المشتري ما ثمنه الثمن صح حطه ويضمن قدر ما حطوط لا سري وبيع المشتري الدار بجميع الثمن لأن حط الوكيل لا يلحق بأصل العقد * رجل اشترى نصفاً شاة نعمان الدار وأجر أشاة نعمان وحضر الشفع فان كانت القسمة بقضا ما قاضى فان الشفع يأخذ من المشتري ما صار له بعد القسمة ولو واحدة وإن كانت القسمة بغير قضاء هل أن يسطل القسمة فيه رويان * والعجيب أنه لا يسطل وإن أخذنا الشفع ورجل اشترى داراً وهما شفعان ولهما من شفع ثالث أيضاً فاقسم المشتريان ثم حضر الشفع الثالث كأنه أن

يضاًء أو بغير قضاء * رجل اشترى داراً وله اشيعان أحدهما غائب فطلب الحاضر الشفعة فقتضى له القاضي ثم حجه الشيع الثاني فان الشيع الثاني طلب الشفعة من الشيع الحاضر الذي قضى له القاضي لامن المشتري لان الشيع الأول قام مقام المشتري هذا اذا طلب الشيع الحاضر جمع الدار بالشفعة فان طلب النصف على ظن أنه لا يستحق الا النصف بطلت شفعته وكذلك اذا حضرين فطلب كل واحد منهما الشفعة في النصف بطلت شفعتهما لان كل واحد منهما لم يطلب الكل بطلت شفعته في النصف الذي لم يطلب واذا طلعت شفعته في النصف تبطل في الكل * رجل باع داراً وهي في اجازة رجل والمستاجر شفع بها اجاز البع في حق البائع والمشتري ويتوقف في حق المستاجر فان اجاز المستاجر البع نفذ البيع زال ما يوجب التوقف ويكون للمستاجر بأن يأخذ الدار بالشفعة * وهو بخلاف ما لو باع داراً على أن يكفل فلان الثمن أو الدرك (٥٥٠) وفلان شفع الدار فكل الشيع بطلت شفعته لان الكفاية اذا شرطت في البيع كان

تمام البيع بالكفالة فبصر
الكفيل بمنزلة البائع أما
ههنا البيع كان تاماً جازاً
بين البائع والمشتري فلا
يصير المستأجر بالاجازة بمنزلة
البائع فلا تطل شفعته
* ولأن المستأجر لم يجز
البيع ولكنه طلب الشفعة
كان طلب الشفعة فتحاً
للاجازة * رجل اشترى داراً
فخسر الشفع وأراد أن
ياخذ الدار فقال المشتري
أحدث فيها هذا البناء
وقال الشفع لابل اشتريتها
منية كما هي كان القول قول
المشتري وإن أقام البينة
كانت بينة الشفع أولى *
وكذا المشتري أرضاً فخسر
الشفع فأراد أن ياخذ
الدار وفيها أشجار واختلفا
على هذا الوجه وما يمكن
القول قول المشتري إذا لم
يكن مكذوباً ظاهراً وإن كان
مكذوباً ظاهراً بأن قال
أحدثت فيها الأشجار لأن
لا قبل قول المشتري * وإن

له شاهد آخره أنه أخ لام وشهد شاهد آخره أنه أخ لاب وقضى القاضى بالميراث ثم رجع الذى شهد أنه أخ لاب
وأمر فعليه ضمان نصف الميراث وان لم يرجع هو ولكن رجع الذى شهد أنه أخ لاب فعليه ضمان ثلث
المال وان رجع الذى شهد أنه أخ لام فعليه ضمان سدس المال وان رجعا وجه فاضمان عليهم كذلك
كذا في المحيط * وفي نوادر عيسى بن أبان رجل مات وترك أخاهم رفاوعبد بن أمة فشهد شاهدان لاحد
العبد بن أمة ان الميت وشهد آخر ان الالة الميت وشهد آخر ان الالة الميت وقضى القاضى
بشهادتهم وجعل الميراث بينهم ثم رجعوا عن شهادتهم لم يضمنوا الا لا شيء وضمن كل فريق من الشهود
قصة الذى شهدوا وهو ميراث الالة لا آخرين ولو كان الميت ترك أخاهم رفاوعبد وأمة فشهد شاهدان للعبد
أنه أبوه وشهد آخر ان الالة أنها ابنته وقضى القاضى بشهادتهم وجعل الميراث كله بين الابن والابنة ثم
رجعوا وجهل عن شهادتهم فان شأه اى الابن يضمن الا لا نصف الميراث ونصف قصة العبد والابنة سدس
الميراث ونصف قصة العبد وضمن شأه اى الالة قضيها وميراثها لابن خاصة كذا في الزخيرة * وفي نوادر
عيسى أيضا رجل مات وترك ابنة وأخا لاب فاعطى القاضى البنت النصف والاخ النصف ثم جاء رجل وادعى
أنه أخو الميت لاب وأمر فشهد شاهد أنه أخو له وأمر وشهد آخر أنه أخو له وأمر وشهد آخر أنه أخو له
وقضى القاضى بنصف الميراث له ثم رجع الذى شهد أنه أخو له وأمره فان عليه ضمان نصف ماله من
الميراث وان رجع الذى شهد أنه أخ لاب فعليه ضمان ثلاثة أثمان ماله من الميراث وان رجع الذى
شهد أنه أخ لام فعليه ضمان ثمن ماله من الميراث كذا في المحيط * وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف
رجعاه لثمنه على رجل مات وترك ابن عم وترك أخا له ورثه من الميراث فقام رجل البينة أنه أخو وقضى
القاضى له بالاثمن ثم قام رجل آخر أنه أبوه وقضى القاضى له بالاثمن ثم رجع شاهد الاخر عن شهادته
فليس لان الميراث يضمنهما وان رجع شاهد الابن بعد ذلك فلا لا يضمن شاهد الابن فإذا أخذ الالف
من شاهد الابن فلا ين الميراث يضمن شاهد الاخ الالف كذا في الزخيرة * رجل مات وترك ابنا وأخذ
ميراثه فقام رجل آخر وادعى أنه ابن الميت وأراد أن يشارك الابن المعروف فأنكر الابن المعروف ونسبه
وأشكر أن يكون وصل اليه من الميراث فأنى بشاهدين فنشهدا أنه ابن الميت وقضى القاضى له بنسبه ثم
بشاهدين آخرين فنشهدا أنه وصل اليه من مال الميت كذا وكذا فاقضى القاضى له عليه نصف ذلك لابن
الذى ثم رجع الشاهدان اللذان شهدا بالنسب ضمنهما وصل الى الذى من المال فان ضمن ذلك ثم رجع
الاخران رجع شاهد النسب عليهما معا ضمن ولو كانوا رجعا جميعا فلا ين المعروف بالتشديد ان شاء ضمن
شأه اى النسب فيرجع ان على شاهدى المال وان شاء ضمن شاهدى المال كذا في المحيط * وفي الجامع مات

قال اشترت منذ عشر نوبوما وأحدثت فيها الاشجار قبل قولها اذا بنو قة الا يكتبه الظاهر * وان قال رجل

المشتري اشترى البناء بمائة درهم ثم اشترى الارض بعد ذلك أو قال اشترى الارض بدون البناء أولاً ثم اشترى البناء بعد ذلك آخر فلا شفعة للثالث في البناء لأنه نقل صار مقصوداً وقال الشافعي لا بل اشترى البناء معاً في صفقة واحدة في القياس **بكون القول قول المشتري** * وفي الاستحسان بكون القول قول الشفيع لأن المشتري ينكر الشفعة في البناء تنفرد الصفقة بعد قيام سبب الشفعة ظاهراً فلا يقبل قول المشتري * ولو قال المشتري وهب لي البناء أولاً ثم اشترى الارض كان القول قول المشتري وبأخذ الشفيع الارض بدون البناء * وكذا لو قال اشترى النصف ثم النصف وقال الجار وهو الشفيع اشترى الكل بعد واحد كان القول قول الشفيع استحساناً * وإن أقاماً البيئتين كانت البيئتين شفعة المشتري في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لأنه هو المحتاج إلى البيئتين على

قول محمد رحمه الله تعالى البينة بينة الشفيع فان ادعى المشتري أنه اشترى الكل معا بعد واحد وادعى الشفيع أنه اشتراه متفرقا كان القول قول المشتري * وان قال المشتري وحده في هذا البيت من الدار بطريقه الى باب الدار ثم اعانى ما بقى من الدار بألف درهم وقال الشفيع بل اشتريت كل الدار بألف درهم كان القول قول المشتري في البيت فإخذ الشفيع كل الدار غيب البيت وطريقه ان شاء بالف فان وجد البائع هذه البيت كان القول قوله مع عينه * وان صدق البائع المشتري فيما قال كان البيت للوهاب له ولا يصح ان على ابطال الشفعة في الدار لان شركة المشتري قبل شراء الدار لا تظهر في حق الشفيع بقوله ما الآن يقيم البينة على الهبة قبل شراء الدار فليس للمشتري شركا في الدار فتقدم على الحار * رجل اشترى دارا فادعى الشفيع أن المشتري هدم طائفة من الدار وكذب المشتري كان القول قول المشتري والبينة بينة الشفيع * وان لم يوقت شهود صاحب الشفعة بقضى بالبيت بينهما (٥٥١) نصفين لاستوائهما في الحجة

وبقضى يقيس الدار لادى أقام البينة على شراء كل الدار ولا شفعة لاحدهما على الآخر لانه لم يثبت سبق شراء أحدهما * ولو اختصما في المارين المتلازمين فأقام أحدهما البينة أنه اشترى هذه الدار بألف منذ شهر وأقام الآخر البينة أنه اشترى هذه الدار الأخرى منذ شهرين فنقضى للثاني بشراء الدار الأخرى منذ شهرين كما يشهد به وبقضى له أيضا بالشفعة في الدار الأخرى لان جواره سبق على بيع الدار الثانية ولولم يوقت شهوده يقضى لكل واحد منهما بداره ولا شفعة لواحد منهما ويجعل كأن السبعين كانا معا * ولو وقت أحدهما ولم يوقت الآخر يقضى لصاحب الوقت بالشفعة على الآخر

فصل فيما للشفيع أن يأخذ البعض أو لا يأخذ

رجل عن ودبعة ألف عند رجل مقررهما فأقام رجل شاهدين على أنه ٤٠ لايه وأمه لايعلمان وارنا غيره فنقضى به له ثم جاء آخر وأقام البينة أنه أخو المات لايه وأمه فانه يقضى به ويسترد المال من العلم فيدفع اليه فان أقام بعده آخر البينة أنه ابن المات لايعلمان وارنا غيره يقضى له ويرد الاخ على الاب فان رجعا جميعا ضمن شهود الاب للاخ ولا ضمن شهود الاخ لأم وشهود الأم لا ضمنون للودع وكذلك لو جاء جميعا وشهدوا جله كذا في محيط السرخسى * رجل مات وترك بنتا وأخا لاب وأم وأخذت الثلث نصف الميراث وأخذ الاخ نصف الميراث فاجاز رجل آخر وادعى أنه أخو المات لاب وأم وجاء شاهدين شهد بذلك وقضى القاضي بنسبه وأشرك مع الاخ المعروف في الميراث ثم رجعا عن شهادتهما أنه أخ لاب وثبتا على شهادتهما أنه أخ لأم أو على العكس ضمن نصف ما صار في يده من الميراث ولا ضمنان جميع ذلك وكذلك لو رجع أحدهما عن شهادته أنه أخ لاب وثبت على شهادته أنه أخ لأم ورجع الآخر عن شهادته أنه أخ لأم وثبت على شهادته أنه أخ لاب ضمن كل واحد منهما ما لربيع عمهما في يد الميراث من النسيب والفرقان اذا شهد كل فريق على أحد النسيب سواء ولو شهد كل فريق على نسب بان شهد أحد الفريقين أنه أخوه لايه وشهد الفريق الآخر أنه أخوه لأم ثم رجع أحد الفريقين عن شهادتهم ضمن نصف المال كذا هي كذا في المحيط * رجل مات وترك أخوين لأم وأخا لاب وادعى رجل أنه أخوه لايه وأمه وشهد شاهدان أنه أخ لاب وشاهدان أنه أخ لأم فنقضى به وأخذ الثلثين للذين في يد الاخ ثم رجعا ضمن الذين شهدا أنه أخ لاب ثلاثة أرباع ما أخذوا والاخران ربعه ولو ترك أخا لأم مكان الاخوين لأم ثم ادعى رجل أنه أخوه لايه وأمه فشهد شاهدان أنه أخ لأم وشاهدان أنه أخ لاب وأخذت خمسة أسداس الميراث ثم رجع الشهود فعلى الذين شهدا أنه أخ لاب ثلاثة أسداس الميراث وربع سدسه وعلى الآخرين سدس المال وثلاثة أرباع سدسه كذا في محيط السرخسى * رجل مات وترك أخوين لأم وأخا لاب فأعطى القاضي الاخوين لأم الثلث وأعطى الاخ لاب الثلثين ثم ادعى رجل أنه أخوه لايه وأمه وشهد شاهدان أنه أخوه لأم وقال شاهداى على النسب من الاب غائبان فان القاضي يقضى بأنه أخ لأم ولأن يدخل مع أخيه لأم فان قضى القاضي بذلك وأشرك مع الاخوين لأم ثم قدم الشاهدان الآخران فهذه أنه أخ لاب فان القاضي يقضى بأنه أخ لاب وأمر برجع الاخوة من الام على الاخ لاب بما أخذ منهم فيستكمل الاخوة من الام الثلث وبأخذ الاخ لاب وام الباقي من الاخ لاب فيستكمل الاخ لاب وام الثلثين فان رجعت الشهود بعد ذلك عن الشهادة فلا ضمن على الذين شهدا أنه أخ لأم وضمن الذين شهدا أنه أخ لاب جميع الثلثين للاخ لاب ولو كان

رجل اشترى أرضا فاجرها من الجار ودفعها من اربعة أوصكان فباعها فدفعت الفل معاملة أو ساومه الجار بعد ما علم الجار بالشره بطلت شفعة الجار لان اقدمه على هذه التصرفات بعد العلم بها رضاه بقرار ملك المشتري فتبطل شفته * ولو اشترى ثوبا فباعه بطلت شفته لان الأرض بعد ذلك كان للشفيع الشفعة في الأرض خاصة * ولو اشترى قرية فيها بساتين وأشجار ونخل ثم باعها بالاشجار والبناء فقطع المشتري بعض الاشجار وهدم بعض البناء ثم حضر الشفيع كان له الأرض وما لم يقطع من الاشجار وما لم يهدم من البناء وليس له أن يأخذ ما قطع ويحرق عن الشفيع حصه ما قطع من الشجر وما هدم من البناء لانه صار مقصودا فأخذ قسطن الثمن * رجل اشترى ثوبا ماله رجل أرض في أعلى النهر يجنبه ولا آخر أرض في أسفل النهر الى جنبه فلهما الشفعة جميعا في أصل النهر من أعلاه الى أسفله * وكذا القناة والنهر والعين

لأنهم ان العقارات تستحق بالشفعة • وكذا الشفعة مقبها في أرض وظهور ما ثم في أرض أخرى فجزان القسمة من مقبها إلى مقبها
 شركا في الشفعة • رجل له نصيب في ثم فهو أحق بالشفعة من يجري النهر في أرضه لأن النهر يجري في أرضه جار وماحب النصيب
 في النهر شريك في البيع فكان مقدما على الجار • رجل له أرض كثيرة المون والخراج لا يشترها أحد فباعها من إنسان مع دار له قيمتها ألف
 وخمسة مائة وخمسة عشر ولدار شفع في فأراد الشفع أن يأخذ الدار بالشفعة ولا يأخذ الأرض قالوا إن كانت الأرض بحال يشترها أحد
 من أصحاب السلطان قسم الثمن وهو ألف وخمسة على الدار وعلى قيمة الأرض وهي القدر التي يشترها أحد من أصحاب السلطان فيأخذ
 الشفع الدار بذلك أن رضى به المشتري • وإن كانت الأرض بحال لا يشترها أحد من أصحاب السلطان ولكنه يتفهم بها ينظر إلى قيمة
 الأرض في آخر الوقت الذي ذهبت رغبة (٥٥٢) الناس عنها ثم يقسم الثمن على ذلك لأنه إذا لم يكن له قيمة في الحال يعتبر قيمتها في

آخر الوقت الذي كانت
 متقومة وذهبت رغبة
 الناس عنها • رجل
 اشترى دارين في موضعين
 مختلفين أحدهما بالشام
 والاخر بالعراق في صفقة
 واحدة فان كان الشفع
 شفعا للدارين جميعا بدارين
 له فانه يأخذ الدارين وليس له
 أن يأخذ إحدى الدارين •
 وإن اشترى الدارين في
 صفقتين فأراد الشفع
 أن يأخذ إحدى الدارين
 كان له ذلك وإن كان هو
 شفعا للدارين جميعا •
 رجل اشترى خمس منازل
 من رجل واحد في سكة غير
 نافذة بصفقة واحدة فأراد
 الشفع أن يأخذ منزلا
 واحدا قالوا إن طلب
 الشفعة يحكم الشرعة في
 الطريق لا يأخذ البعض لأنه
 تفريق الصفقة من غير
 ضرورة • وإن أراد الشفعة
 بحكم الجوار وجواب في هذا
 المثل الذي بدأخذه لا غير

أقام أولاهما شهادتين أنه أخ لأب وقضى القاضي به بذلك وأخذ نصف ما في يدي الأخ لأب ثم جاء بشاهدين أنه
 أخ لأم وقضى القاضي بذلك وأخذ ما في يدي الأخ لأب ثم رجعا جميعا فعلى كل فريق نصف الضمان
 كذا في المحيط • والله أعلم

الباب الثامن في الرجوع عن الشهادة في الوصية

أدعى رجل أن فلانا الميت أوصى له بالثلث من كل شيء فأقام البينة فنقض ثم رجعا وضموا جميع الثلث
 وكذلك لو شهدوا أنه أوصى له بالثلث في حياته فلم يخصوا حتى مات كذا في محيط السرخسي • لو
 شهدوا بعد موته أنه أوصى بهذه الجارية لهذه المذمومة وهي تخبر من ثلثه فنقض له بها فاسترد لها ثم رجعا
 عن الشهادة ضمنا فثبت يوم قضى بها ولم يضمن العقر ولا قيمة الولد • وكذلك لو ولدت من غير لم يضمن
 لورثة شي من قيمة الولد ومن العقر كذا في المبسوط • فإن وقع الاختلاف بين الشهود وبين الورثة في قيمة
 الجارية يوم القضاء فقاتل الشهود كانت قيمتها يوم القضاء ألف درهم وقالت الورثة لابل كانت أنى درهم
 فإن كانت الجارية قيمة فالقول قول الشهود وإن كانت الجارية قاتمة يحكم الحال فإن كانت قيمتها في
 الحال أنى درهم فالقول قول الورثة وإن كانت قيمتها في الحال ألف درهم فالقول قول الشهود فإن كانت
 قيمتها في الحال أنى درهم وأقام الشهود بينة أن قيمتها يوم القضاء كانت ألف درهم أخذ بينهم • وكذلك إذا
 كانت قيمتها في الحال ألف درهم وأقامت الورثة بينة أن قيمتها يوم القضاء كانت أنى درهم أخذ بينهم وإن
 أقاموا جميعا البينة فالقيمة بينة الورثة كذا في المحيط • مات رجل عن ثلاثة آلاف وابن فشهد رجلان أن
 الميت أوصى لهذه الرجل بثلث ماله وآخران لا شيء عنه وآخران الثلث بعثله وابن جاهد والموصى لهم
 بعضهم بمائة وبعضا فنقض القاضي القاضي بالثلث بينهم ثم رجعا جميعا لم يضمنوا إلا أن شيئا • كذا في محيط
 السرخسي • ويضمن كل فريق للموصى له ما الذي لم يشهد له ما هذا الفريق ثلث الثلث وكذلك لو
 عدلت شهود الأول أو لا وقضى له بكل الثلث ثم عدلت شهود الآخر وقضى له بنصف ما أخذ الأول ثم عدلت
 شهود الثالث وقضى له بثلث ما أخذ ثم رجعا وهكذا في المحيط • لو شهد آت الوصية واحد فنقض له وشهد
 آخران أنه يرجع عن هذه الوصية أو وصى بالثلث لهذا وقضى به واسترد من الأول ثم شهد آخران أنه يرجع عن
 هذه الوصية أو وصى بالثلث لهذا فنقض به واسترد من الأوسط ثم رجعا جميعا ضمن الآخران للأوسط كل
 الثلث ضمن الأوسطان لأول نصف الثلث ولا يضمن شاهدا الأول شيئا ولم يضمن للآخر شيئا كذا في محيط
 السرخسي • ولو لم يرجعوا ولكن وجد أحد شاهدي الأوسط عبدا فالثلثين الأكبر والأصغر ضمانا كذا

كان له ذلك • فالجواب أنه إذا اشترى عقارا في أرضين أو ستانين أو دارين في موضع متفرقة فإن كانت
 الصفقة متفرقة بأن اشترى كل دار بصفقة على حدة أو الشفع شفيعا لهما بدارين له أو دار واحدة فأراد أن يأخذ الشفعة أحدهما كان له
 ذلك وإن اشترى أحدهما في صفقة واحدة فان كان الشفع شفيعا لهما جميعا ليس له أن يأخذ الشفعة أحدهما ولكن يأخذهما أو يدع • وإن
 كان الشفع شفيعا لأحدهما والصفقة واحدة اختلفت الروايات فيه عن أي حنفية ترجمه الله تعالى في آخر الروايات عنه وهو قول أبي يوسف
 ومحمد رحمهما الله تعالى فانه يأخذ التي هو شفيعا خاصة • وهو كالمشترى دارا أو بعد الصفقة واحدة فان الشفع يأخذ الدار بالشفعة
 دون العبد • هذا إذا كان الشفع شفيعا لأحدهما • فإن كان شفيعا لهما جميعا والصفقة واحدة فانه يأخذهما أو يدع • رجلان
 باعوا دارا مشتركة بينهما من رجل لم يكن للشفع أن يأخذ البعض وإن كان البائع واحدا والمشتري اثنين فللشفيع أن يأخذ حصته أحدهما

باعتبار المشتري لأجانب البائع * وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن البائع إذا كان اثنين والمشتري واحدا كان الشفعيع أن يأخذ نصيب أحد الباعين قبل القبض ولا يأخذ بعضه بعد القبض وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الأول * أما في قوله الآخر باعتبار المشتري على كل حال قبل القبض وبعد سواء كان المشتري اشتراه لنفسه أو لغريمه بالوكالة * رجل اشترى دارين لرجلين فليس للشفيع أن يأخذ نصيب أحدا منهن * وإن اشترى رجلان دارا لرجل كان للشفيع أن يأخذ النصف * ولو كان البائع اثنين والمشتري واحدا فطلب الشفعيع نصيب أحد الباعين لا يطل شفعته بذلك أنه يأخذها كلها مقسومة كانت أو غير مقسومة

فصل في تسليم الشفعة والحيلة في أنظارها وإسقاطها * رجل اشترى دارا بمائة دينار وقال للشفيع اشترت هذه الدار بمائة دينار فسلم لي نصفها أو دفع نصفها اليك فقال الشفعيع نعم قال فقلت ذلك يكون تسليما للشفعة * (٥٥٣)

وذكره هذا المسئلة في كتاب الشفعة وجعلها على ثلاثة أوجه * أما أن يسلم الشفعة بالدرهم أو ببعض منها بعينها أو ببعضها بغير عينها أو قال سلت لك نصف الشفعة بمائة درهم بطلت شفعته في الكل * وإن قال سلت لك الشفعة في نصف الدار فمروا بأن في رواية تبطل الشفعة في الكل وفي رواية لا تبطل

في المحيط * مات وترك ثلاثة آلاف وأوصى بثلث ماله لرجل ودفع اليه فشهد اثنان أنه رجع عن الوصية وقضى به للورثة ثم شهد هذا أن أوصى بالثلث لآخر وقضى به ثم رجعا عن الشهادتين ضمننا للثلاث مرتين مرة للورثة مرة للوصي له الأول ولو شهد بالرجوع والوصية ثم رجعا بعد القضاء وشهد بالرجوع وحده ولم يقض به حتى شهد بالثلث لثلاث ضمننا لأول ولا للورثة ولو شهدا جميعا وقضى للأول ثم رجعا عن الوصية الثانية دون الرجوع عن الأولى سئلوا ليكشف وجه الحكم أترجعان عن الشهادة بالرجوع أم لا فان سكا أو يتناحى الرجوع ضمننا للثلاث الوارث فان رجعا بعد عن الشهادة بالرجوع عن الوصية الأولى ضمننا للوصي له الأول ثمنا آخر وسلم للورثة ما أخذ منهما وإن رجعا عن الشهادة بالرجوع حين سئلوا ضمننا للثلاث للوصي له الأول دون الوارث ولو رجعا وألغى الرجوع دون الوصية ضمننا نصف الثلث للأول وإن رجعا بعد عن الوصية ضمننا للأول بقضته كذا في الكافي * رجل مات عن ثلاثة أعبد فيهم سواء شهد شاهدان أنه أوصى بهذا العبد لهذا أو قضى له ثم شهد آخر بالرجوع عنه وبالوصية بهذا العبد الآخر لهذا الآخر وقضى ورث العبد الأول إلى الورثة ونشهد آخر أنه أوصى بهذا العبد الثالث لثالث ورجع عن الثاني وقضى به ثم رجعا فلا ضمان على شهود الأول لا لدون وضمن شهود الثاني نصف قيمة العبد الأول وضمن شهود الثالث لثالث قيمته عبده ولا ضمان للورثة على أحد ولو شهدوا جمل وعدا لوجه وقضى للثالث فان رجعا بعد عنك ضمن شهود الثالث للورثة ولا شيء على شهود الأول والثاني فان أرادوا وسط فضمن شهود الثالث قيمته عليهم بالوصية فيضمنهم ثم يرجع الشهود على الورثة وإن أرادوا لثلاث فضمن شهود الثاني قيمته على الوصية فيقضى له عليها نصف قيمة العبد الأول كذا في محيط الميراث * وإن ترك عبدان قيمة لكل واحد ألف وثلث ماله ألف فشهد كل فريق لرجل بعبودية وقضى لكل واحد نصف عبده ورجعا لزاما للورثة عليهم وضمن كل فريق للوصي له الآخر نصف قيمة عبده وإن خرجا من ثلثه ضمن كل فريق للورثة قيمة العبد الذي شهد به وإن كان ثلث ماله ألفا وخمسة مائة فمضى لكل واحد ثلاثة أرباع عبده فان رجعا ضمن كل فريق خمسة مائة للورثة وضمن كل فريق للوصي له الآخر مائة وخمسين قيمة ربع العبد ولو كان ثلثه ألفين وقيمة أحدهما ألفان وقيمة الآخر ألف فمضى لكل واحد ثلثي عبده فان رجعا ضمن فريق الألفين ألفا للورثة وضمن ثلث الألف للوصي له الآخر وضمن فريق الألف ثلثي الألف للوصي له بالعباد لرفع ولا شيء للورثة عليهم ولو كان كل واحد مائة وألف فشهدا لثلاث فمضى لكل واحد ربع العبد ورجعوا ضمننا للوصي له الأول قيمة عبده ولا شيء للورثة على الأول ولا على الثاني ولو خرجا من ثلثه وثلثه ألفان ضمن شهود الثاني للأول قيمة عبده وللورثة قيمة الثاني ولو كان ثلثه ألفا وخمسة مائة ضمن شهود

(٧٠ - فتاوى ثالث)

ذلك للبائع والدار في يد البائع كان تسليما للشفعة * ولو قال للبائع بعد ما سلم الدار إلى المشتري سلت الشفعة فمضى استحقاقا * ولو قال سلت الشفعة بسببك أو لأجل ما مع تسليمه فمضى استحقاقا * ولو قال لرجل اشترى دارا بالوكالة لغريمه فقال أخني للشفيع سلم شفعة هذه الدار لوكلي فقال الشفعيع سلمها لك أو عرضت عنها لك تسليمه فمضى استحقاقا * ولو قال لرجل اشترى دارا بالوكالة لغريمه فقال أخني لوكلي سلت الشفعة لوكلي أو قال وهدتها لوكلي أو قال أو عرضت عنها لوكلي لأجل ما شفعا عنك مع تسليمه فلا مزوطة لشفيعه من شفيعته على درهم معلومة كان تسليما ولا يجب المال له لو صالح المشتري من الشفعة على مال بطلت شفعته ولا يجب المال وهو بمنزلة ما إذا صالح الكفيل

بالنفس الطالب على مال لا يجب المال وهل يرأى الكفالة في رواية عن أبي حفص رحمه الله تعالى يرأى ولا يبرأ في رواية أبي سليمان رحمه الله تعالى * ولو أن أجنبيا قال للشفيع أصلحك على كذا من الدراهم على أن نسل الشفعة ولم يقل لي قبيل الشفع لا يجب المال على الأجنبي ولا تبطل شفعته * ولو قال الشفع للبائع سلكتك ببيعك أو قال للشترى سلكتك لا شراؤك بطلت شفعته وإن قال لأجنبي سلكتك شراؤه هذه الدار لم يكن ذلك تسليما ولا تبطل شفعته * وإن قال الشفع للشترى سلكتك هذه الدار لك أو شفعته هذه الدار لأن كنت اشتريتها لنفسك وقد كان المشتري اشترىها لغيره لا تبطل شفعته لأنه على التسليم بالشرط وتسليم الشفعة إسقاط يتحمل التعليق والمعلق بالشرط لا ينزل عند عدم الشرط * ولو أن الشفع قال للشترى سلم لي نصف الدار بالشفعة فأبى المشتري لا تبطل شفعته وهو الصحيح (٥٥٤) * وكذا لو قال الشفع أنا شفعي هذه الدار سلم لي نصفها بالشفعة فاسلمت

النصف الباقي فأبى
المشتري لا تبطل شفعته *
ولو أن البائع والمشتري
قالا للشفيع أبرئنا عن كل
خصوصة لك قبلنا ففعل
وهو لا يعلم بثبوت الشفعة
بطلت شفعته قضاء
ولا تبطل فيما بينهما وبين
الله تعالى * وهو كرجل
قال لغيره اجعلني في حل
ففعل ولم يعلم حاله قبله في
القضاء ببراءة عليه
ولا يبرأ فيما بينهما وبين الله
تعالى * ولو أن رجلا
أوصى بداره لرجل فلم يعلم
به الموصى له ومات الموصى
فبعت داره بجنب دار الوصية
ثم قبل الموصى له الوصية
فلا شفعة للموصى له في الدار
النسابة لأنه لم يملك الوصية
قبل القبول فلا يكون
جارا لدار النسابة * ولو
أن الموصى له مات قبل
أن يعلم بالوصية ثم بيعت
الدار الثانية بجنبها فأدعى

الباب التاسع في الرجوع عن الشهادة في الحدود والجنايات

أذا شهد شاهدان على رجل بسرقة ألف درهم بينهما فقطعت يده ثم رجعا متخاذا باليد في مالهما ولا أقصص
عليهما عندنا وخمنا الألف أيضا لأنهم اتلفاه على الشهود عليه وكذلك كل قصاص في نفس أو دونهما كذا
في الميسر * ولو شهدوا عليه بسرقتين فقطعت يده ثم رجعا عن أحدهما فلا ضمان كذا في العتابة *
أربعة شهداء على رجل بالزنا وشهد شاهدان عليه بالأحصان فأجاز القاضي شهادتهما وأمر بجره ثم
رجعا جميعا عن شهادتهما فإن شهد الزنا بيمينين الدية ويحدون حد التذوق عند علمائنا التلاوة ولا
ضمان على شهود الأحصان كذا في المحيط * ولو شهد أربعة على رجل بالزنا لم يحصن فخلده الإمام
وجرحته السياط ثم رجعا عن الشهادة فعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ليس عليهم أرض الجراحة خلافا
لها ولو لم تجرحه السياط فلا ضمان عليهم بالاتفاق وعلى هذا حد التذوق وحد الجرح والتعزير كذا في
الميسر * لو رجع واحد من الشهود وقبل أن يحكم به أحد وأولو رجعوا وحدهم بعد الحكم قبل
الاستيفاء قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى يحدون وقال محمد رحمه الله تعالى يحد الرابع ولو
رجع أحد منهم بعد استيفاء الحد فله الحد خاصة كذا في الحاوي * ولو شهد أربعة على رجل بالزنا
والأحصان فقضى القاضي بذلك وأمر بجره فرجعا عن الشهادة وجرحته الجراحة وهو حي فإن القاضي
يدبر عنه الرجم وهم ضامنون أرض جراحته كذا في الميسر * إذا شهد شاهدان على رجل أنه اعتق عبده
وشهده عليه أربعة بالزنا والأحصان وقضى القاضي بشهادتهم وأعتقه ورجعه ثم رجعا عن شهادتهم فإن
على شهود العتق قيمته مولاة على شهود الزنا الدية وتكون الدية للمولى إذا لم يكن للرجوم وارث آخر من
العصبات كذا في المحيط * ولو كان أحد شهداء العتق أحد الأربعة ضمن حصته من الدية مع حصته
من القيمة كذا في الحاوي * ولو شهد أربعة على العتق والزنا والأحصان فأضى القاضي ذلك كله ثم
رجعا عن العتق ضمنوا القيمة ولا شيء عليهم من الدية * ولو رجع اثنان عن الزنا وأثنان آخران عن العتق
لا شيء على الذين رجعا عن العتق وعلى الذين رجعا عن الزنا نصف الدية وحد التذوق كذا في الميسر *
شهدوا على موتهم أي أبيهم وأخوتهم وأبن عمهم المحصن بالزنا رجموا واعتبرت متهمة استنجال الأرض

ورثة الموصى له الشفعة في الدار الثانية مكان لهم ذلك لأن موت الموصى له قبل القبول
فان
يكون قبولا للوصية فصارت الوصية ميراثا عنه لورثته فإذا ثبت المثل للورثة تحقق لهم سبب الشفعة وهو الجوار * وأما الخيل في إبطال
الشفعة ذكر الخصاص رحمه الله تعالى فيه منها ما يكون تزهيدا عن طلب الشفعة ومنها ما يكون إبطالا أماما ما يكون إبطالا لغيره
البائع الدار للمشتري وشهد على الهمية والمشتري يبيع الثمن للبائع ويشهد عليه فلا تثبت الشفعة إذا لم تكن الهمية بشرط العوض الآن
هذه الخيلة لا يملكها بعض الناس لأنها يبيع ومن الناس من لا يملك التبرع كالأب والوصى وغيرهما * ومنها أن يصدق بالدار على إنسان
ثم المشتري يصدق بثلث الثمن على البائع وهي الهمية سواء الآن في الهمية للأجنبي يملك الرجوع وفي الصدقة لا يملك الرجوع * ومنها أن

يهب جزأنا لعائن الدار ثم يرفعان إلى القاضي الذي يرى هباً مستاعاً فيأخذ القسمة جائزة فيحكم بحجواً إليه ثم يسرع بقية الدار منه فيكون الموهوب له مقدماً على الجار * ومنها أن هب الدار بشرط العوض الآن هذا على الرواية التي لا تثبت الشفعة في الهبة بشرط العوض أمافي الروايات الظاهرة تثبت الشفعة في الهبة بشرط العوض فإن أراد أن يأخذ الشفع في ظاهر الرواية ينبغي أن يأخذ الموهوب له الدار الأجر منها وأخذ الواهب كل العوض إلا أن قال لا تثبت الشفعة للشفيع فإن في الهبة بشرط العوض قالوا إنما ثبت الملك للموهوب لانه اقضى الكل أنما لم يقبض الكل لا يثبت له الملك ولا يقطع حق الواهب ويكون للواهب أن يرجع من غير قضاء ولا رضار وي ذلك عن محمد رحمه الله تعالى نصاً فيكون هذا كالبيع بشرط الخيار البائع وتم لا تثبت الشفعة للشفيع ما في حق البائع وهذا إذا كان الموهوب شيئاً يحتمل القسمة فإن كان لا يحتمل القسمة كالبيت الصغير والحنوت إذا وهب منها (٥٥٥) جزءاً أو ما شاء عاجز عند الكل ولا يكون الجار أن يأخذ

فان رجم ولم يصيبوا مقتله فرجع واحد غرم ربع دية وورث الراجع فان اصابوا مقتلا فرجع واحد وكذونهم في الرجوع لم يغرم شيئا وورث وان قالوا شهدنا بباطل لانك ما رأيت زناه رآه ريانا غرم ربع الدية لهم ولا يرث وان كذوب في الشهادة فصدقه في الرجوع غرم مواديتهم وحدوا القذف وحر موانع الارث وصرف الى اقرب الناس اليه كذا في الكفاي * اذا شهدا بقصاص ثم رجعا بعد القتل ضمن الدية ولا ينقص منهما كذا في المحرمات * لو شهدا اذ قتل فلانا خطأ ثم رجعا ضمن الدية ويكون في مالهما وكذا لو شهدا اذ قطع بدين فلان خطأ وقضى القاضي ثم رجعا ضمن الدية كذا في البدائع * ثلاثة شهدوا بالقتل عدا فقتل للولي بالقتل فضربه فقطع يده ثم رجعا واحد منهم بالقودعي حاله فان قتلها لولي ثم رجعا آخر فلا ضمان على الولي ويضمن الراجع الاول ربع دية البدي مال ثلث ذلك في السنة الاولى وثلثه في السنة الثانية ويضمن الراجع الثاني صفة النفس في ماله في ثلاث سنين في كل سنة ثلثه فان رجعا آخر مع ذلك غرم نصف الدية في ثلاث سنين في كل سنة ثلثه ويضمن الراجع الاول فضل ما بين ربع دية الى دية ثلثها فان وجدوا شاهدا لثالث عبدا كانت دية اليد كاملة على الاول والثاني ودية النفس على عاقلة الولي في ثلاث سنين * ثلاثة شهدوا بالقتل العمد فقتل الولي يده ثم رجعا واحد فقطع رجله ثم رجعا آخر بطل القودعي عامة روايات فان برئ من الجراحين فعلى الاول ربع الدية وعلى الثاني ربع الدية ونصف ارش الرجل فان كان الثالث عبدا كانت دية الرجل على الولي فان مات منهم سالا الثالث عبد فعلى الراجعين نصف الدية ونصفها على عاقلة الولي فان رجعا الثالث ولم يظهر وأنه عبد فان برئ منهم فآثرش البديل عليهم ثلثا وارش الرجل على الثاني والثالث نصفان فان مات من ذلك كله فآثرش عليهم ثلثا كذا في محيط السرخسي * رجل اذى على رجل أنه قطع يداويه خطأ ومات منها وجا بيته شهدا وعاد عليه أنه قطع يداويه خطأ ولم يهدوا وأنه مات منها وجا بشاهدين آخرين شهدا أنه مات من اليد ولم يهدوا على القطع فقتل بالدية على عاقلة ثم رجعا الشهود على القطع خاصة فانهما يضمنان جوع الدية ثم ان رجعا شاهدا الموت فشهدوا بالقطع يرجعون عليهم وكذلك لو ان رجلا اذى على رجل أنه قطع اصبعه مائة من الفصل خطأ وان كفه شلت منها وانكر المتي عليه ذلك فآثرش المتي بشاهدين شهدا على القطع ولم يهدوا على الشلل وجاء بشاهدين آخرين شهدا على أن كفه شلت منها فقتل على عاقلة القطع بدية الكف ثم رجعا شاهدا القطع فانهما يضمنان جميع ارش الكف ثم ان رجعا اللذان شهدا على الشلل فان شاهدا القطع يرجعا على شاهدي الشلل فيجمع ارش الكف الارش الاصغر فيكون على اللذين شهدا بالاضرب خاصة فكذا في الذخيرة شهدا بقتل عبده رجلا خطأ وآثران بعاقته فقتل به مائة أو بالقتل أو لافر رجعا ضمن شهدا بالقتل ألفا فقتل به وماتوا والعق عشرة

والجواب على السؤال الثاني أن المشتري يصير شريكاً فيكون مقدماً على الجار * ومنها أن يشتري الدار بمن غالى ثم يأخذها بالبيع بذلك الثمن بدلاً آخر فلا يرغب الشفيع أن يأخذ الدار بالثمن الأكثر ولا يكون له أن يأخذها بالبدل الثاني لأن الثاني بدل عن الثمن لا عن الدار * وذكرنا خصائص درجة الله تعالى حملاً لمبر وهما أن محمداً درجة الله تعالى وهي أن يدعى أن الدار لابن مغيرة في بدلهما الرجل ثم إن المدعي يصلح الذي في يديه الدار على أن يدفع المائة دينار ولا يؤخذ منها من ماله أنه على أن يسلم الذي في يديه الدار فيجوز ولا شفعه فيها لأن الأب لا يأخذ الدار بطريق المعاوضة فيقع المثل لابن دون الأب الآن هذا كذب فإن أراد باطل الشفعة على وجهه لا يكون كاذباً بأمر الأب مملوكه لأن يشتري الدار من صاحبها لابن صغيره ولو بالثمن الذي انتفاعه فيشتري المدخل شراً ثم إن المولى يدعي أن الدار لابنه الصغير ولو لا يدعي أنه ابنه فيكون صادقاً الآن هذا لا يخلو من نوع عشة لأن المثل انحاشت لابن النسب فإذا ادعى الأب ملكه طلقاً كان مدعياً عشة ذلك المثل لأن المثل

الطلق أقوى من المثلث بالسبب على ما عرف ان القضاء المثلث المطلق قضاها الزوائد في القضاء المثلث بسبب لا يدخل الزوائد * والشهود اذا تحملوا الشهادة على المثلث بسبب فإذا شهدوا بالمثلث المطلق كانت شهادتهم بالاصل والزائدة * واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى أن الشاهد اذا تحمل الشهادة على المثلث بسبب ثم ان البائع نصب المبيع من المشتري فما المشتري بالشهادة والشهود أو من هم أن يشهدوا بالمثلث المطلق قال بعضهم يجوز لهم أن يشهدوا بالمثلث المطلق وقال بعضهم لا يجوز * وكذا اذا تحملوا الشهادة على الدين بسبب هل يباح لهم أن يشهدوا على الدين مطلقا هو على هذا الخلاف أيضا وانصاف رحمه الله تعالى يقول بالجواز * ومن جملة الحيل أن يقر البائع بجزء من معلوم من الدار للمشتري ثم يسع الباقي منه إلا أن هذا يكون على الاختلاف أيضا فانهم اختلفوا أن الانسان اذا أقر لغيره بعين هل ثبت الملك للقر له بالاقرار قال بعضهم لا يثبت لان الاقرار ليس (٥٥٦) من أسباب الملك ولهذا لا يصح من العبد المأذون * ولو كان الاقرار من أسباب الملك

كان الاقرار غليظا كبيرا
عوض والعبد المأذون
لا يملك ذلك * ومن الحيل
أن وكل المشتري رجلا
بالشراء فيشتري الوكيل
ويغيب فلا يكون الموكل
خصما للشفع إلا أن هذا
على قول محمد رحمه الله تعالى
أما على قول أبي يوسف رحمه
الله تعالى يكون الموكل
خصما للشفع لطلب منه
الشفعة فانه كزفي المأذون
اذا اشترى الرجل دارا وباع
من آخر وغاب المشتري
الأول ثم جاء الشفع وأراد
أن يأخذ بالبيع الأول على
قول محمد رحمه الله تعالى
لا يملك ذلك وعلى قول أبي
يوسف رحمه الله تعالى يملك
ذلك * وعلى هذا الخلاف
العبد المأذون المصدون اذا
باعه المولى بغير ان الغرماء
فغلب فخص الغرماء
لا خصومة لهم مع المشتري
في قول محمد رحمه الله تعالى
وعلى قول أبي يوسف رحمه

آلاف ألف قيمته وتسعة آلاف تمام الدية فان شهدوا بعقده أو لا وقضى به ثم شهد آخر أن قتله قبل العتق
والمولى يعلم به ثم رجعوا ضمن شهود العتق قيمته وشهدوا بالجناية عشرة آلاف كذا في الكافي * اذا شهدا
بعقود معلق بأن شهدا أن عبده قتل وفي هذا الرجل أول من أمس وهو يعلم بقيمة العبد ألف درهم وآخرا
أنه قال أمس ان دخل عبدي الدار فهو حر وآخرا أنه دخل الدار اليوم وقضى بها ثم رجعوا ضمن شهود
البيع أن رشا الجناية وضمن شهود الجناية ألف درهم ولا شيء من ذلك والدخول كذا في محيط السرخسي *
وعن محمد رحمه الله تعالى في الاملاء شاهدان شهدا على رجل أنه قتل ابن هذا الرجل عندا وشهد هذان
الشاهدان على هذا الرجل أيضا أنه قتل ابن هذا الرجل الآخر عندا والابوان يدعيان ولا وراث لهما هذين
المقتولين غير هذين الابوين فقضى القاضي بالقصاص وقتله الابوان ثم رجعا عن أحد الابنين وقال لا يملك
ابن هذا ضمن نصف الدية ولو لم يرجعا عن شهادتهما ولكن جاء أحد الابنين حيا فاولى المقتول أن يضمن
نصف الدية ان شاء الشاهدان وان شاء الاب القاتل الذي جاء بهما ولو كان المقتولان بخير رجل واحد
وقضى القاضي بالقصاص وقتله الاب بانيه ثم رجعا عن شهادتهما عن قتل أحد الابنين فلا ضمن عليهما
كذا في المحيط * والله أعلم

باب العاشر في الرجوع عن الشهادة على الشهادة

قال محمد رحمه الله تعالى في الاصل اذا شهد شاهدان على شهادة شاهد من رجل ثم رجعا الاصول والفروع
جميعا قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى لا ضمان على الاصول وانما الضمان على الفروع وقال
محمد رحمه الله تعالى المشهود عليه بالخيار ان شاء ضمن الاصول وان شاء ضمن الفروع كذا في ذخيرة فان
ضمن الفروع فالقروع لا يرجع عن الاصول وان ضمن الاصول فلا اصول لا يرجعون على الفروع كذا في
الحيط * وان رجعا عن الفروع وحدهم فطعمهم الضمان بلا خلاف كذا في ذخيرة * وان قال شهود الفروع
كذب شهود الاصل أو غلطوا في شهادتهم لم يلتفت الى ذلك ولو قال شهود الفروع رجعا عن شهادتنا وقال
شهود الاصل قد علمنا في شهادتنا كان الضمان على شهود الفروع كذا في التتارخانة * وان قال الفرعان
للقاضي قد كانا شهدا على شهادتهما هذه ولكنهما رجعا عن هذه الشهادة أو قال قد أخبرنا أنهم ما قد رجعا
عن شهادتهما فلا ضمان عليهما في شيء من هذا كذا في شرح أدب القاضي للضمان للصدر بالشهد * ولو
رجعا الاصول فقالوا لم نشهد الفروع على شهادتنا فلا ضمان على الاصول بالإجماع * وان قالوا شهدناهم
غالطين أو رجعنا عن ذلك فكذلك الجواب عنه أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد

الله تعالى للغرماء أن يخاصمو المشتري * ومن الحيلة بالشفعة أن يؤاخر المشتري من البائع فويل للبيعه وما الى الليل
يجز من مائة جز من الدار في اليوم ثم يسع بقية الدار من صاحب النوب صار شر بكا في الدار فكان مقدماء على الجار * ومنها أن يستأجر
النوب ملكا الجز بمائة مائة وأما بقية الدار فلا نصاحب النوب صار شر بكا في الدار فكان مقدماء على الجار * ومنها أن يستأجر
صاحب الدار الذي يريد شراء الدار بعشر الدار على أن يسقيه فإذا سقاه في ذلك المجلس أو في غيره يملك عشر الدار فلا يكون الشفع حق
الشفعة وهو أولى من الجار رجل الاجرة هو نا بئزلة المهر * وفي البسوط جعل الاجرة بئزلة المبيع فانه قال لو كانت الاجرة بعد اقباعه قبل
القبض لا يجوز * ولو استحق العبد الذي هو أجز الدار بطل العقد وانصاف رحمه الله تعالى جعل الاجرة بئزلة المهر * ومن الحيلة أنه اذا أراد
أن يسع الدار بعشرة آلاف درهم يسعها بعشرين ألفا ثم يقبض تسعة آلاف وخمسة مائة ويقبض بالباقي عشرة مائة وأقل أو أكثر ولو أراد

الشفيع أن يأخذها بأخذها بعشرين ألفا فلا يرغب في الشفعة • ولوا سحقت الدار على المشتري لارجع المشتري بعشرين ألفا وتاخر جرح بما أعطاها لانه اذا سحقت الدار بنظره أنه لم يكن عليه من الدار فيسطل الصرف كالأرباع الدنانير بالدرهم التي للمشتري على البايع ثم تصادقانه لم يكن له عليه دين فانه يسطل الصرف • ومن حيلة أبطال الشفعة أن يقول المشتري للشفيع أني اشتريت الدار من فلان بكذا فأبيعها منك بكذا فاشترى يقول زني في الثمن كذا أو يقول عاوضها لي بدار أخرى أو يقول أني أوليكها فأن أحببت أن أوليكها بالثمن الذي اشتريتها وليتكها فقال الشفيع فلو تينا فانه تبطل الشفعة • وكذا لو بعث المشتري للشفيع رجلا يقول للشفيع ذلك فقال الرجل المبعوث للشفيع ان فلانا اشترى هذه الدار بكذا وهو يقول لك ان أحببت ان أوليكها بما اشتريتها به وليتكها فقال الشفيع نعم وليتها فانه تبطل شفيعته • ولو بعث المشتري الى الشفيع رجلا فقال للشفيع قد كنت اشتريت من فلان يعني (oov) البايع هذه الدار قبل شراء هذا الرجل فقال الشفيع نعم بطلت الشفعة لان الشفيع أقر أن شراء هذا المشتري لم يصح فلم تنتبه الشفعة • وكذا لو قال ذلك الرجل للشفيع هذه الدار لك ولم يكن لفلان البايع فقال الشفيع نعم بطلت شفيعته لانه قد ادعى الملك لنفسه فقد قرأه لاشفعته • ولو قال المشتري للشفيع أني اشتريت هذه الدار بمائة دينار فإن أحببت أن أحطك من ثمنها عشرة دنانير فقال الشفيع نعم بطلت شفيعته • قالوا انما تبطل شفيعته في هذه الصورة اذا قال أحط عتلك من ثمنها عشرة دنانير وأبيعها منك بتسعين دينارا اما بدون هذه الزيادة لا تبطل شفيعته • ولو اشترى دارا وطلب الشفيع الشفعة فصالحه المشتري من ذلك على بيت معين من الدار يدفع اليه حصته من الثمن ذكرنا أنه لا يجوز لان حصته من الثمن ليس بمعلوم فان أراد أن

رجع الله تعالى ضمنوا هكذا في العنابة • اذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين بحق فقصي به ثم رجعوا فاعلى الشاهدين اللذين شهدا على شهادة الاربعة الثلثان وعلى الشاهدين الآخرين الثلثي قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجعوا الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى الضمان على الفريقين نصفان كذا في المبسوط • وأجوعا على أنه اذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين وشهدا أربعة على شهادة شاهدين فقصي القاضي به ثم رجعوا ان الضمان على الفريقين نصفان هكذا في المحيط • اذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين على رجل بأف درهم وشهد آخران على شهادة شاهد واحدوا حدين لئلا الالف يصنع وقضى القاضي بالاقبال للشهادتين جميعا ثم رجع واحد من الفريقين الاول وواحد من الفريق الثاني كان عليهما ثلاثة أثمنة المال الثمنان على أحد الاولين والتمني على أحد الآخرين ولو يرجع الا أحد الاولين كان عليه ربع الحق ولو يرجع الا آخران مع أحد الاولين ضمنوا نصف المال يكون نصفه على الراجح من الاولين ونصفه على الآخرين كذا في ذخيرة • ولو شهد كل فريق على شهادة شاهدين ورجع واحد من هذا وواحد من ذلك ضمنوا نصفين ونصفا وذكر في المبسوط والنصف والاصح أن المسد كوفي المبسوط جواب القياس والمذكور في الجامع جواب الاستحسان كذا في محيط الدررسي • اذا رجع المازكون عن التركة ضمنوا وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا لضمنا عليهم والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المضمرات • والله أعلم

باب الحادى عشر في المتفرقات

لو ادعت امرأة على زوجها أنه صالحها من نفقة على عشرة دراهم كل شهر وقال الزوج صالحتك على خمسة فشهد شاهدان أنه صالحها على عشرة فقضى بها ثم رجعا فان كانت نفقة مثلها عشرة أو أكثر فلا ضمان عليهما وان كانت أقل ضمنا الفضل للزوج فيما مضى كذا في المبسوط • اذا فرض القاضي على الزوج كل شهر لاهر أنه نفقة مسماة وموضعة لذلك سنة ثم شهد شاهدان أنه قد أوفاه النفقة وأجاز ذلك القاضي ثم رجعا عن شهادتهما فانما يضمنان ذلك للمرأة • وكذلك الولد وكل ذى رحم محرم عن فرض القاضي له نفقة كذا في ذخيرة • اذا طلق امرأته قبل الدخول بها ولم يفرض لها مهر فشهد شاهدان أنه صالحها من المتعة على عبده ودفعة اليه وقبضته وهي تنكر ذلك فقضى القاضي عليها ثم رجع الشاهدان عن شهادتهما فانما يضمنان للمرأة ثلثة اقية العبد بخلاف ما لو شهدا أنه صالحها من المتعة على العبد ولم يشهدا على قبض العبد وقضى القاضي لها بالعبد ثم رجعا عن شهادتهما فانما يضمنان لها اقية العبد كذا في المحيط •

يسلم البيت الى الشفيع • ويقع ما بين من الدار للمشتري يشتري رجل لأجنبي هذا البيت للشفيع بأمره ثم ان الشفيع يسلم الشفعة فيماني من الدار فحصل الغرض لكل واحد منهما يسلم البيت للشفيع وبقية الدار للمشتري • اذا مات الشفيع بعدما قضى القاضي له بالشفعة وقبل أن يقبض الدار وقبل أن ينفذ الثمن كانت الدار لورثة الشفيع لان قضاء القاضي بالشفعة بمنزلة البيع • ولو مات الشفيع بعدما اشترى الدار كانت مبرا لورثته • ولو قضى القاضي بالشفعة للشفيع وطلب المشتري من الشفيع أن يردها على المشتري بزيادة في الثمن والزيادة من جنس الثمن أو من غير جنسه تصعد الدار للمشتري بالثمن الاول وتبطل الزيادة عن المشتري لان رد الدار على المشتري يكون بمنزلة الالة والالة انما تكون بالثمن الاول ولا يصح فيها الزيادة • وكذا لو طلب المشتري من الشفيع بعدما قضى القاضي له بالشفعة أن يردها على البايع بزيادة في الثمن ففعل كانت الالة والالة انما تكون بين البايع والمشتري تتحقق بين البايع والشفيع لان الشفيع بعدما قضى القاضي له قام مقام المشتري

ويعبر المشتري كالوكيل للشفيع فصح أقالة الشفيع مع البائع ويكون له حق الحبس إلى أن يستوفي الثمن. هذا كرمحدرجه الله تعالى في الأصل الخيلة في اسقاط الشفعة ولو لم يذكر الأهمية قالوا على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يكره. وعلى قول رمحدرجه الله تعالى يكره. وهذا بمنزلة الخيلة لمنع وجوب الزكاة ومنع الاستبراء على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يكره. وقال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى يكره الاحتياط لاسقاط الشفعة بعد الوجوب لاداء احتياط لا يبطال حتى واجب وقبل الوجوب إن كان الجار فاسقا بناءً في منه لا بأس به. وقال الشيخ الإمام شمس الأثر السرخسي رحمه الله تعالى لا بأس بالاحتياط لا يبطال حق الشفعة على كل حال أمّا قبل وجوب الشفعة فلا شك كالقول في اكتساب المال منع وجوب الزكاة ويعبر وجوب الشفعة لا يكره الاحتياط. أيضاً لاداء احتياط لرفع الضر عن نفسه لا لاداء ضرر الغير فظاهر ما ذكرنا دليل على هذا ﴿كتاب السير﴾ (٥٥٨) * أبواب الكتاب ستة * الأولى في اباحة القتال ومن يباح قتله. والثاني في

الامان* والثالث فيمضي
 الكافر به مسلماً* والرابع
 فيمضي والمسلم به كافراً
 * واخماس في أحكام أهل
 الردة وتصرفات الحربي
 * والسادس في الخسراج
 والجزية * اما الاول لا بأس
 بالقتال في الاشهر الحرم وهي
 ذوالقعدة وذوالحجة والحرم
 ورجب * وترك البسادة
 بالقتال في الاشهر الحرم أفضل
 * فان كان قوم لم يلبغهم
 الدعوة يدعون الى الاسلام
 أو لافان أبو قاتلهم * وان
 كانوا قوما بلغتهم الدعوة
 لا بأس بقتالهم قبل تجديد
 الدعوة والتجديد أفضل * ولا
 يخرج الرجل الى الجهاد الا
 باذن والديه جميعاً فان اذن
 أحدهما ولم يأذن الآخر
 لا ينبغي له أن يخرج ولهما
 أن يتعمدا من الله روح الى
 الجهادان كان في خروجه
 لحقته المنفعة * وان لم يكن
 له أبوان وله حدان وحدتان

ولو شهد أنه صالحه عن دم عدلى ألف درهم ثم رجعا لم يضمنأشأ أم ما كان المنكر للصلى ولو شهد أنه
صالحه على عشرين ألفا والقاتل يجهد ثم رجعا عن شهادتهما فاعطيهما ما الفضل على الدية وكذلك هذا فاقيا
دون لنفس كذا في المبسوط * اذا شهد شاهدان على رجل أنه عفا عن دم خطأ أو جرحا خطأ وعفاها
ارض وقضى القاضي بذلك ثم رجعا عن شهادتهما فاعطى الدية وأرسل تلك الجرحا وتكون الدية على ما في
ثلاث سنين وما يبلغ من أرض الجرحا خمسة آلاف فصاعدا إلى ثلث الدية ففي سنة وما زاد إلى الثلثين ففي سنة
أخرى وما كان أقل من خمسة آلاف فضاءه حالا وإن كانت الدية وجبت حالا ولم يؤخذ منها شيء وشهد شاهدان
أنه أرممها وقضى بالبراءة ثم رجعا عن شهادتهما حالا كذا في الحاوى * شاهدان شهدا بعمل ثم دعاهما القاضي
إلى الصلح فاطلحا على بعضه ثم رجعا أحد الشاهدين لا يضمن شيئا كذا في القننة * لو شهد شاهدان على
رجل أنه عبد لهذا الرجل وقضى القاضي به ثم اعتقه على مال ثم رجعا عن شهادتهما لم يضمن الشهود عليه
شيئا كذا في المبسوط * وفي نوادر ابن سماع عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا شهد شاهدان على عبد يدي
رجل لرجل وقضى القاضي بشهادتهما ثم مات المتهود عليه اشترى العبد من المتهود له بمائة دينار ثم رجعت
التهود عن الشهادة فالمتهود عليه يرجع على الشهود بمائة اذا لم يصدقهما أن شهادتهما مائة بغيره بعد أن
برجعا عن الشهادة كذا في الذخيرة * اذا شهد شاهدان على عبد يدي رجل أنه لفلان فقضى به والذى
في يديه العبد يجهد ذلك ثم رجعا عن شهادتهما وضمنهما القاضي القيمة فأدباها ولم يؤدباها حتى وهب
المتهود له العبد من المتهود عليه وقضيه فان الشاهدين يبرآن من الضمان ورجعا فيما أدباها فان
رجع الزايف إلى العبد وقضيه رجع المتهود عليه بالضمان على الشاهدين ولو مات المتهود له فورث
المتهود عليه العبد رجع الشاهدان عليه بما أدباها يمين من القيمة كذا في الحاوى * وكذلك اذا شهدا
عليه بدين أو عين وقضى للشهود له بذلك ثم رجعا عن شهادتهما ثم مات المتهود له وورث المتهود عليه
ذلك فقد برئ الشاهدان عن الضمان كذا في المحيط * وكذلك لو كان العبد قتل فأخذ المتهود له قيمته
فورث المتهود عليه عنه تلك القيمة أو منها مائة من مائة وكذلك ان كان معه وارث آخر وفي حصته من
ميراثه وفاء بتلك القيمة كذا في الحاوى * وفي نوادر عيسى بن أبان رجل ادعى جارية في يدي رجل وبنوا
لها أنهم ما جارى بها وأنكر الذى في يديه أن تكون الجارية للذئى وأن تكون الصبية بنت الجارية فجاء المدعى
بشاهدين شهد أن الجارية للذئى وجلب شاهدين آخرين أن الصبية بنت الجارية فقضى بالجارية وبها
للذئى ثم رجعا الاذان شهدا أن الجارية للذئى فان القاضي يضمنهما قيمة الامة وقضية ولدها لان القاضي انما
قضى بالولد بشهادتهما أن الجارية جارية له لانه استحقاق من الاصل فكل ما كان معهما مال أو ولد فهو

فأذن له الجند من قبيل الأب والجند من قبل الأم وليأذن الآخر أن كان له أن يخرج لأن الأب ألباه مقام الأب
عند عدم الأب وأم الأم قائمة مقام الأم عند عدم الأم فاعتبر أذنهما كالغير * وإن كان أحد الأبوين مسلماً والأخر كافراً فأذن له المسلم بالجهاد
ومنع الكافر إن كان الكافر بمنعه استشفة على الولد لا يخرج الإباذنه * وإن كان الكافر بمنعه لأنه يقابل أهل دينه لباس أن يخرج بغير
أذنه * وإن أراد الولد الخروج للتجارة أو الحج فكره أمه أن يخرج لأن يكون السفر مخفواً كركوب العرو وخوف العدو فإنه لا يخرج
الإباذنه وإن لم يكن السفر مخفواً لباس أن يخرج أن استغسان خدمته وإن احتاج إلى خدمته لا يخرج الإباذنه * والمرأة إذا منعت
ابنتها من الجهاد فإن كان قلبها لا يجهل ألم الفراق وتضرر بالاطلاق كان لها أن تمنعه عن الجهاد لأنها عليها * ولا يعتبر أذن المرأة في خروج
الزوج إلى الجهاد وغيره وكذلك من حب علمه نفقته كالنساء والأخوات والعمات والخالات والذكور الصغار والزمنى الصغار

الذين لاحرقه لهم الان يحاف عليهم الضبعة * وأما الذكور الذين لازمانه بهم فلا بأس أن يخرج وأن يدعهم وان خاف عليهم الضبعة *
وان أراد أن يخرج الى الجهاد وعليه دين لا ينبغي له أن يخرج قضاء الدين فان لم يكن عنده ما يقضى به الدين فانه لا يخرج الا باذن
الفرم * وان كان بالمال كفيل فان كانت الكفالة باهر المدون فانه لا يخرج الا باذن الطالب والكفيل جميعا * وان كانت الكفالة
بغير اذن المدون بغير اذن الطالب لاغبر لانه لاحق بالكفيل على المدون * وان كان عند الرجل ودائع وأربابه ما غيب فان
أوصى الى رجل أن يدفع الودائع الى أربابه كان له أن يخرج الى الجهاد * وان أراد أن يخرج في طلب العلم بغير اذن والده لم يذكر
هنا في الكتاب وزعم المتأخرون أنه لا يخرج اذ لم يكن السفر مخوفاً واستغناء عن خدمته * ولا يقتال العبد بغير اذن مولاه والمرأة
بغير اذن زوجها ما لم يقع النفر عما فإذا وقع النفر وبغلم الخبر أن العبد جاء الى مدينة من (٥٥٩) مدائن الاسلام كان للرجل

سبع لها فكانهم شهدوا بالولد كاشهدوا بالخارية قال رأيت رجلاً في يده عبد تاجر كثير المال مات العبد
وترك مالا كثيرا فاجتمع رجل واحد من العبد عليه ليأخذ ماله من العبد وأذكر الذي في يده أن يكون العبد
للمدعي وأن يكون المال للعبد فما المدعي يشاهد من شهد أن العبد ملك المدعي أو دعه الذي كان العبد
في يده وجاء بشهود كثير شهدوا أن المال للعبد وقضى القاضي للمدعي بالعبد والمال ثم رجع الذين شهدوا
أن العبد للمدعي فأنهم يضمنون المال للمدعي كان العبد والمال في يده فبعد ذلك ان رجع الذين شهدوا أن
الصبة بنت الامة فتشهدوا لامة برجعون على شهد الولد بقبعة الولد وفي المتن في رجل ادعى امة في يده رجل
أنها أمة وقضى القاضي له بالامة وقد كانت الامة ابنة في يد المدعي عليه ولم يعلم القاضي بها فأقام المدعي
بعد ذلك يثبته أنها ابنتها فان القاضي قضى له بالامة أيضاً بعلامه فان قضى القاضي بذلك ثم رجع الشهود
الذين شهدوا على الامة أنها ابنتها فان القاضي قضى بذلك معاً وأوصى بالام ثم بالولد بعد ذلك لان المعنى
لا لوجب الفصل هكذا في المحيط * رجل في يده عبد فتشهدا هذان أنه رجل آخر وقضى به له ثم شهد
آخران على المقضي له بالعبد رجل آخر أنه وقضى له ثم شهد آخران على المقضي له الثاني أن العبد لهذا
الثالث وقضى الثالث ثم رجعا من كل فريق للشهود عليه جميع قيمة العبد كذا في الكافي * اذا اشترى
رجل دارا بألف درهم وهي قيمتها وفتدها ثلث فشهدا هذان أن هذا الرجل شفعا بهما دارا بثلث هذه الدار
المشترقة فقضى له بالشفعة ثم رجعا فاضمان عليهما فان كان المشتري قد بنى فيها بناء فامر القاضي
بنقصه ضمن له الشاهدان قيمة بناءه حين رجعا ويكون النقص لهما كذا في الحاي * وفي المتن شاهدان
شهدا على رجل أنه أقر لهذا المدعي أسير بالثد درهم وقضى القاضي عليه وبقضه منه ثم رجعا عن شهادتهما
فلما أراد القاضي أن يضمنهما الألف قال لا تخشعك يمينه أن هذا الذي قضيت عليه قد أقر فلان المقضي له
بهذا الألف منذ سنة قال لا أقبل ذلك منهما وأضمنهما الألف ولو شهدا هذان على رجل أنه أقر بعق عبيده
من شهر وشهد رجل آخر عليه أنه أقر بعق عبيد منذ سنة وقضى القاضي بعق العبد ثم رجعا عن شهادتهما
فأراد القاضي أن يضمنهما قيمة العبد فقال لا تخشعك يميني * شاهدان آخرين شهدا أنه أقر بعق عبيد منذ
عشرين قال أقبل ذلك منهما استحسننا كذا في المحيط * لو شهدا على رجل أنه وكل هذا الرجل بقبض دين
له على فلان وفلان بقر بالدين فنقض القاضي به الوكيل وبقضه واستلمه ثم قدم صاحبه فأنكر الوكيل ثم
رجعا عن شهادتهما فلا ضمان عليهما والوكيل ضامن لما استلم من ذلك وكذلك لو شهدا أنه وكله بقبض
وديعة أو غلة أو ميراث أو غير ذلك كذا في الحاي * اذا شهدا هذان ذميان للذمي على ذمي عمال أو بغيرهم

لا ينبغي لأحد أن يعاون أهل الخلقين * قوم من الصالحين يديون الغزو ومعهم قوم من أهل الفساد يخرجون الى الغزو ومعهم من أمير فان
أمكن للصالحين الخروج بدونهم لا يخرجون معهم وان لم يكن الخروج الامعهم يخرجون معهم وانهم الفساد على المفسدين وللصالحين أجورهم *
ولا بأس بالخارج المهاجرين الى العساكر لقيامهم بالخدمة فان أرادوا إخراج النساء للخدمة لا محالة فلا بأس بإخراج الاماء * واذا
دخل أهل الاسلام دار الحرب بغير من لا ينبغي لهم أن يقتلوا النساء اذا قاتلت المرأة أو كانت ملكة أو كانت ذات رأي في الحرب فقتل *
ولا يقتل الصبيان والشيخ الفاني لأن لا يكون الصبي مسلكا وقد أحضره وموضع القتال وفي قتله يكون كسر لهم فيقتل * وكذا الشيخ
الفاني اذا كان له رأي * ولا يقتل المعزول ولا الرهب في صومعته لا يخطأ الناس * وكذا الاعشى ومقطوع السدوار وجل ومقطوع
البني خاصة وبأس الشق فان قاتل واحدا من هؤلاء فلا بأس بقتله * واذا قاتلت المرأة فأخذها المسلمون فلا بأس بقتلها وان أمكن

سبها * وكذا الاعمى والمقعود الشيخ الفاني اذا حضروا وحضروا على القتال * ومن قتل واحدا من هؤلاء فليس عليه شيء * ولهم أن يقتلوا الذي يجن ويبقى والاخرس والاصم وأقطع السبى وأقطع إحدى الرجلين والقسيس والسياح الذي يحاط الناس والمرضى * وأما الصبي والمعتوم مادام باقيا تلات أو يحضران فلا بأس بقتلهما وبعد ما صار في أيدي المسلمين لا ينبغي لهم أن يقتلوهما وان كانا قتلا غير واحد * وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن نقتل أصحاب الصوامع حسن ولا يسي الشيخ والجهول لأنه لا يتوهم منهم أن القتل هو يؤسر الاعمى والمقعود ومقطوع اليد والرجل ويأس الشق ولا يترك في دار الحرب يتوهم القتل من هؤلاء * ولسلم أن يقتل كل ذي رحم محرم منه من المشركين في دار الحرب الا الايما والاعبداء والجدات فإنه لا يقتلهم مالم يقصدوا قتله فاذا قصدوا قتله كان له أن يقتلهم * وأما الاولاد والاخوة والاخوات والاعمام والاحوال (٥٦٠) والخالات والعملات وأولادهم فلا بأس بالسلم أن ينتدبهم بالقتل وينبغي أن تكون ألوية المسلمين بضوا الرابات سودا

أوتخزير يرفض بذلك ثم رجعا عن شهادتهما ضمن المال وقيمة الخنزير ومثل الخمر وان كانا شاهدان أسلما ثم رجعا عن شهادتهما ضمن قيمة الخنزير وفي الخمر عند محمد رحمه الله تعالى بضمنان القيمة وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا بضمنان شيئا ولولم يسلم الشاهدان وأسلم المشهود عليه ثم رجعا ضمن قيمة الخنزير ولم يضمنان الخمر كذا في المسوط * ان شهد شاهدان أنه قال لعمري ان دخلت الدار فأتت حرا أو قال لأمري أنه ان دخلت الدار فأتت طالق وهي غير مدخول بها وشهد آخران بوجود الشرط ورجع الفريقان بعد الحكم فاضمان على شهود العيمين دون الشرط وهو قيمة العبد أو نصف المهر ولو رجح شهود الشرط وحدهم فالصحيح أنهم لا يضمنون بمحال ولو شهدا بالتفويض وآخران بانهما طلقتا أو أعتق الفاتن بوض كالشرط هكذا في الكفاي * ولو شهدا أمره بالتعلق وآخران أن المأمور علق وآخران على وجود الشرط ثم رجعا فالضمان على شهودا للتعلق كذا في البصر الرائق * ولو شهدوا بالاحصان ثم رجعا لم يضمنوا عندنا كذا في الكفاي * وابقه سبحانه أعلم

كتاب الوكالة

وهو مشتمل على أبواب

باب الاول في بيان معناها شرعا وركبها وشرطها وأقفاؤها وحكمها وصفها وما ينصل به

أما معناها شرعا فهو إقامة الانسان غيره مقام نفسه في تصرف معاوم حتى ان التصرف ان لم يكن معلوما ثبت به أدنى تصرفات الوكيل وهو الحفظ وذكري المسبوط وقد قال علماؤنا في قولنا لا تخر وكذا على انه يثبت بهذا اللفظ الحفظ فقط كذا في النهاية (وأما ركنها) فالألفاظ التي تثبت بها الوكيل كونه من قوله وكنتك بيع هذا العبد وأثره كذا في السراج الوهاج * وقول الوكيل ليس بشرط لصحة الوكالة استحسانا ولكن ان أراد الوكيل الوكالة تزد كذا كذا رحمه الله تعالى في الأصل كذا في الذخيرة * ولو قال (١) شئت تبيع كذا فسكت وباع جازوا قال لا قبل بطل كذا في محيط السرخسي في باب ما تم به الوكالة * رجل وكل رجلا بطلاق امرأته فاني أن قبلها ثم طلقها لا يقع وان لم يرد لم يقبل صريحا ولكن طلقها ببيع (١) قوله شئت تبيع الخ في المحيط الرهاني اذا قال الرجل لغيره أحييت أن تبيع عبدي هذا أو قال هويت أو قال ربيت أو قال شئت أو قال أردت أو قال وافقني فهذا كله من الوكيل وأمر بالبيع اه وفي بعض نسخ العالمكية بدل قوله شئت تبيع الخ ولو قال وكنتك تبيع كذا الخ اه بجراوى

المسلمين بضوا الرابات سودا * ولا بأس بادخال الحصف دار الحرب لقصرامة القرآن اذا كان العسكر عظماء فان لم يكن ينبغي أن لا يسافر به قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أقل السرعة مائة وأقل الجيش أربع مائة الحسن بن زياد رحمه الله تعالى أقل السرعة أربع مائة وأقل الجيش أربعة آلاف والحراسة بالليل عند الحاجة إليها أفضل من صلاة الليل ويكره حل رؤس الكفار الى دار الاسلام * وقيل ان كان فيه الحاق الوهن والكتب لهم لا بأس به ولا يتحجب رفع الصوت في الحرب لانه نوع من الفشل فان كان في رفع الصوت تخريف على القتال لا بأس به ويكره اخضاع الفرس لان في جعله يربح العدو ويكره أن يلبس المسلم شيئا من السلاح فيه صورة انسان أو طرفة ما الشجر ويحذر ذلك فلا بأس

به ولا يجوز رد السلاح الى دار الحرب ببعض أو بغير عوض في قوله * ولا يفادي الحربي بمسلم ولا بجالي في قول أبي حنيفة استحسانا رحمه الله تعالى * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يفادي بالمسلم اذا كان خيرا للمسلمين ولا يفادي بالمسلم في قولهم * ولا بأس بالاطول تضرب في الحرب لا اجتماع الناس لأنها ليست بطمو * ولا بأس بجعل الاجراس على الخيل مع الخفاف التي يقال لها بالفارسية بر كستوان لان فيه ارباب العدو ويكره الجرس في عناق الابل والتي يعمل على الانتقال * أما الذي يقال له بالفارسية دراي فذلك لا يسمى جرسا فلا بأس به * حربي وجد في دار الاسلام فقال أنا رسول الله لا يصدق ويكون غيا لجماعة المسلمين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى هولاء أخوة * وان أخرج الحربي كتابا يشبه كتاب الملك يصدق ولا بأس للرجل الواحد من المسلمين أن يعمل على ألف من المشركين ان كان يطعم السلامة أو الشكاية بينهم * وان كان لا يطعم أحدهما كره لان فيه اهلاك النفس من غير فائدة * مسلم وتقع في أيدي

الكفرة وقرب الى القتل فقبل له مدعته فخذقه للقتل ان كان يخاف أنه لو لم يدعته قتل بأخس من القتل الاول لا بأس به * وان كان يعلم أنه لو لم يدعته لانتقل كرهه أن يدعته * ولو أحرق المشركون سفينة في البحر فاجبر المسلمون ان يصبروا في السفينة حتى احترق كان في سعة وان أتى نفسه في البحر فغرق كان في سعة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى * وقال محمد رحمه الله تعالى ان صبر نفسه في البحر في قواهم * واذا قامر المسلم المشركين في دار الحرب وأخذ منهم أموالا فلا بأس به وكذا لو باع منهم خرا أو خنزيرا أو درهما يدرأهم لا بأس به ولا بأس بتعليم القرآن الكفرة * ولا بأس بأن ينشئ قنبرهم لطلب المال * واذا قهر ملك أهل الحرب أهل مملكته بالرق صاروا أرقاهم وجازئوا منهم منه * وان قهرهم بالولاية والسلطنة لا عليهم * (٥٦١) ويكره السلم الواحد القوي أن يفرض من الكافرين * وكذا لو فرض المائة من المائتين في قول محمد رحمه الله تعالى

استسأناو يجعل اقدامه على الطلاق قبول لا لا وكذا دلالة هذا في المحط * واذا وكل رجلا غائباً أو أخبره رجلاً بالو كالة يصور ولا يسوء كان الخبر عدلاً أو فاسقاً أخبر من تلقا نفسه أو على سبيل الرسالة صدقه الوكيل في ذلك أو كذبه كذا في الذخيرة * (وأما شرطها) فانواع منها ما يرجع الى الموكل وهو ان يكون ممن يملك فعل ما وكل به بنفسه فلا يصح التوكيل من المجنون والصبي الذي لا يعقل أصلاً وكذا من الصبي العاقل بما لا يملكه بنفسه كالطلاق والعاق والهبة والصدقة ونحوها من التصرفات الباترة بين الضرر والرفع بالتصرفات النافعة قبول الهبة والصدقة من غير إذن الولي وأما التصرفات الباترة بين الضرر والرفع كالبيع والاجازة فان كان مأذوناً في التجارة يصح منه التوكيل وان كان محجوراً بغيره موقوفاً على اجازة وليه أو على اذن وليه بالتجارة كما اذا فعله بنفسه هكذا في البدائع * وكل اليتيم وأجاز وصيه جاز هكذا في محط السرخسي * والمجنون الذي يمين ويقضي اذ وكل في حال جنونه لا يصح وان وكل في حال افاقته يجوز قالوا هذا اذا كان لا فاقته موقت معلوم حتى تعرف افاقته من جنونه بيقين فاما اذا لم يكن لا فاقته وقت معلوم فلا يجوز والمعتوه الغلاب اذا وكل رجلاً ليشترى له شيئاً أو يبيع له شيئاً لا يجوز هكذا في المحط * ولا يصح التوكيل من العبد المنجور هكذا في البدائع * وكل ما جاز لا دون والمكاتب أن يفعله جاز لا بان ولا يه من فعله وليس للعبد المأذون أن يتزوج ولا يكتب عبده كذا في المبسوط * ولو وكل المأذون مولاه بشئ من البيع والشراء وغير ذلك جاز وليس للولي أن يوكله بغيره فان وكل غيره وأنفذه أو وكل جازاً لم يكن على العبد دين وان كان عليه دين لم يجز كذا في الحاوي * وليس لأبيد أن يوكله ولا يبيع له شيئاً من أحد بدعي رقبته أو بدعي جراحه جرحها العباداً أو جرح هو العبد ولا يبيع في ذلك لان الخصم في هذا الانسان مولاه وله أن يوكله في خصوصته لا يخرجني على عيدين من كسبه أو جني عبده عليه أو بدعي رقبته لانه في كسبه خصم كذا في المبسوط في باب وكالة المأذون والمكاتب * عبيدين رجلين كاتب أحدهما نصيبه بغير اذن شرى بكذا فوكله المكاتب ولا يبيع أو الشراء أو الخصومة فهو جائز في نصيب الذي كاتبه فان كاتبه الآخر بعد ذلك جاز فعل الوكيل في نصيبه ما جعلا استحصانا وان كان مكاتباً ما فوكله ولا يبيع من ذلك ثم يجز عن نصيب أحدهما فعل ذلك جاز في نصيبه ما جعلا في الحاوي * ولو كان المكاتب بين رجلين فوكله أحدهما بقبض دين له على آخر أو على غيره أو يبيع أو يشر من الآخر أو من غيره فهو جائز وكذلك ان وكله أحدهما يبيع عبداً من الآخر أو من غيره أو بالخصومة مع الآخر أو مع غيره فهو جائز وكذلك لو كانت الخصومة بينهما وبين وليه جميعاً فوكله ابن أحدهما بذلك أو عبده أو مكاتبه أو وكاله بالبيع أو الشراء فهو جائز كما يجوز مع سائر الاجانب كذا في المبسوط * وأما وكيل المرتد فوقف ان أسلم

(٧٦ - فتاوى ثالث) فسأله عن أصحابه لا ينبغي له أن يعلم موضع أصحابه وان أكرم بالقتل لا ليأخذ بالقتل لا ليأخذ بالقتل المسلم ولا يبرح له (فصل في معاملة المسلم المستامن من اهل الحرب في دارهم) قوم من المسلمين جعوا مالا ودفعوا الى رجل ليدخل دار الحرب ويشتري به أسارى المسلمين منهم فان هذا المأمور بال الصلح في دار الحرب فكل من أخبره حرمه سلم أسير في أيديهم يشتريه المأمور ولا يجاوز رقبته لخر لو كان عبداً في ذلك الموضع وانما يشتريه بغيره رقبته أربعين أسيراً * فلما أراد المأمور أن يشتري أسيراً فقال له الأسير اشتري في فاشتره المأمور بلال المدفوع اليه بضمن المأمور ذلك المال ويرجعه على الأسير لانه صار مراه فيه يرجع عليه كمن قضى دين غيره بأمره فانه يرجع عليه بما أمره به دون غيره وهو بخلاف الوكيل بالشر اذا اشتري ما كثيراً ما أمره به فانه يكون مشترياً بنفسه * ولو أن هذا المأمور بشرى الأسير قال له الأسير نعم قال له الأسير اشتري بكذا أنا اشتري بك بلال المدفوع الى حسبته

١٠٢٠ * كان مشترياً بالاحباب الاموال * حري دخل دارنا بأمان ومعه ابنه أو ابن غيره من أهل الحرب فباع ابن نفسه لايحوزنا اتفاق الروايات ويجوز بيع ولد غيره * ولو أن ملك أهل الحرب أهدى إلى الخليفة ذكر في الجرد أنه يطيب لهedy إليه إلا أن يكون من محارم المهدي أو أم ولده فانهم يعتقون * وروى هشام رحمه الله تعالى أن الحري إذا أهدى بتمته إلى الإمام فهي حرة وكان لها أن ترجع إلى دار الحرب * وروى الحسن عن أبي حنيفة وابن سميعة عن محمد بن جهم الله تعالى أن الحري إذا باع أو أباؤه أو أبنائه في دار الحرب لا يجوز أن يخرج المشتري إلى دار الاسلام ملكه إن لم يكن بنتاً أماناً فالخاسل أن الحري إذا باع أو أباؤه أو أبنائه في دار الحرب من المسلم المستأمن في دار الحرب يكون باطلا وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ورواه هشام عن محمد بن جهم الله تعالى سواء كان يرى البائع جواز هذا البيع أو لا يرى في قول عامة المشايخ منهم الشيخ الإمام (٥٦٢) أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وقال أبو الحسن الكرخي رحمه الله تعالى إن كان

البائع الحري يرى جواز هذا البيع جاز ولا خلاف وروى ابن سميعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الحري إذا باع ولده في دار الحرب من حري آخر أو من مسلم مستأمن جاز البيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجبر المشتري على الرد إذا خوص في الرد وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا خوص في الرد يجبر على الرد عليهم وعن أبي نصر الدوبوسي رحمه الله تعالى أنه إن باعه الحري من مسلم مستأمن لا يجوز أن يباع في دار الحرب من حري آخر وسله إليه ملكه المشتري * وغيره من المشايخ قال لا يساح للشري أن يشتري وإن اشتراه جاز ويكون رقيقاً للشري * وقال بعضهم إن اشتراه المسلم في دار الاسلام لا يملكه وإن اشتراه في دار الحرب

نفذ والأفان قتل أو مات أو ولحق بدار الحرب بطل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البررائق * فلو لحق بدار الحرب ثم جاء مسلماً فإن كان القاضي قضى بملقه خرج وكيله عن الوكالة وإن عاد قبل أن يقضى بذلك فالوكيل على كالأمة كذا في الحاوي * وإن وكل المرتد وهو في دار الحرب وكيله لا يسبق شيء من ماله في دار الاسلام لا يجوز أن يملق بملقه بالهوقه بالدارزال ماله من ملكه كذا في المسبوط * وأما المرتدة فتوكيلها جائز في قولهم جميعاً لأن ردتها لا تعتبر في حكم بملكها فهي كالسلة كذا في السراج الوهاج * وكذلك إن كان التوكيل قبل ردتها بقي بعد الردة الآن بولك بتزويجها وهي مرتدة فذلك باطل حتى لو تزوجها الوكيل في حال الردة لم يجز أو لم يزوجه حتى أسلمت ثم تزوجها جاز كذا في المسبوط * ولو وكلته بالتزويج وهي مسلمة ثم ارتدت ثم أسلمت فزوجه لم يجز وارتدادهما خارج لمن الوكالة كذا في الحاوي * ويجوز من الذي لا يجوز من المسلم أن يحقوقهم مريعة مصونة من الضياع كحقوقنا كذا في البدائع * وإذا وكل الذي المسلم بتقاضى خيره على ذمى يكره للمسلم أن يقض فان فعل برئ المطلوب كذا في الحاوي في فصل الوكالة بقض الدين * وإذا وكل الذي المسلم أن يرهن له عند ذمى بضمراً أو يرهن له خبراً راعهم فإن أضاف الوكيل إلى الأمر وأخبر به على وجه الرسالة صح وإن قال أقرضني لم يكن رهناً كذا في المسبوط في الوكالة بالرهن * الأب إذا وكل رجلاً ببيع شيء لانه الصغير أو بشرامشي له أو بالخصومة فهو جائز ووصى الأب كالأب في جواز التوكيل منه للصبي هكذا في المحیط * ويجوز لوصي التيمم أن يولك بكل ما يجوز أن يشهله فيقسم من أمر التيمم كذا في السراجية * فإن كان التيمم وصان فوكل كل واحد رجلاً على حدة بشئ قام وكيلاً كل واحد من الوكيلين مقام موكله عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلا في أشياء معدودة كذا في المسبوط * ومنها ما يرجع إلى الوكيل وهو أن يكون عاقلًا فلا تقع وكالة المجنون والصبي الذي لا يعقل * وأما البلوغ والحري فليس بشرط لصحة الوكالة فتصح وكالة الصبي العاقل والعبد أدونين كانا أو مجبورين كذا في البدائع * ولو وكل صبياً أو عبداً أن يعقب عبده على مال أو غير مال أو يكتبه فهو جائز كذا في المسبوط في باب الوكالة في العتق والكتابة * الوكيل إذا اختلط عقده بشرب نبيذ أو عرف الشراء والقبض فهو على كالأمة ولو اختلط عقده بشرب الخمر لا يملكه كذا في خزائن القلعة * وأما العلم بالتوكيل في الجلة فشرط بلا خلاف ما علم الوكيل وما علم من يعامله حتى لو وكل رجلاً ببيع عبده فباعه الوكيل من رجل قبل علمه وعلم الرجل بالتوكيل لا يجوز بيعه حتى يحجزه الموكل أو الوكيل بعد علمه بالوكالة وما علم الوكيل على التعيين بالتوكيل فهل هو شرط ذكر في الزادات أنه شرط وذكر في الوكالة أنه ليس بشرط كذا في البدائع * وإذا قال الرجل أذهب بشئ إلى فلان حتى يبيعه أو أذهب إلى فلان حتى

ويصل * والصحيح ما قلناه لا يجوز بيع الحري ولده في دار الحرب * وانتفت الروايات على أنه لا يجوز بيع في دار الاسلام ومتى لم يجز البيع في دار الحرب على قول العلامة فإن أخرجه المشتري إلى دار الاسلام اختلف المشايخ فيه * قال بعضهم يملكه لأن البيع وإن بطل في أخرجه جبراً ملكه بالقر والمبتدأ * وقال بعضهم لا يكون حر إلا بالنائم لا يملك التصرف فيه لا يباع ولا هبة فلا يملك المشتري * وقال بعضهم إن كان البائع يرى جواز هذا البيع لا يملكه المشتري إلا بالخارج إلى دار الاسلام أخرجه طائعاً ومكرهاً وإن كان البائع لا يرى جواز هذا البيع أن أخرجه المشتري ملكه وإن أخرجه طوعاً ولا يملكه والصحيح أنه إن أخرجه كرهاملكه وإن جابه وهو طوعاً ولا يملكه سواء كان البائع يرى جواز هذا البيع أو لا يرى * وإن تزوج المسلم المستأمن حرة في دار الحرب ودفع المهر إلى أبيها وفي قلبه أنه يبيعها هذا أخرجهما إلى دار الاسلام ذكر في السير

الكبيران خرجتا طائفة في حرة وان خرجت مكرهة كالخروج الاسير وهي مرفوقة * وان اختلفا فقاتل المرأة خرجت طائفة وان اخرج الرجل اخرجتها مكرهة وهي رقيقة على فانه ينظر اليها ان جاء بها يروطة كالجاء بالاسير كان القول قول الرجل وان كانت بخلاف ذلك كان القول قول المرأة فتكون حرة * يلد تدعى اهلها الاسلام بمؤمنين وصالحين وبقرون القرآن وبعد الاوان من مع ذلك فانما عليهم المساواة وبهم فاشترى رجل منهم مسلماً من تلك السبايا فان اذن لم يكنوا مؤمنين بالعبودية وان لم يكنوا منهم يجوز شراء الصغار والنساء منهم ولا يجوز شراء الكبار كقولنا منهم اقر بالاسلام ثم عبداً الا ان كانوا من ندين فيجوز ان يترافق نساءهم وصغارهم ولا يجوز ان يترافق كبارهم كالايجوز من اهل الردة * وان كانوا مؤمنين بالعبودية لم يكنوا كالأرقاء المنكوبة فيجوز سبيهم واسترقاقهم فانما ملكهم السباي جاز سبيهم * ملادخل دار الحرب اماناً فاشترى حرة مسلمة أو كاسية حل له وطؤها في قولهم * (٥٦٣) وفي بعض الروايات يكره وطؤها عند

الآتي على المهاجرة في الركوب للقتال في قولهم وفي الركوب لغیر القتال لا يجبر الا على التهاون في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يفتقن واحد منهم ما بهم فارس ﴿ فصل في الامان ﴾ اذا غزا المسلمون دار الحرب اختفوا عنهم يدعون الى الاسلام اوبقائهم من غير دعوة قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى الدعوة افضل من ترك الامر الدعوة قائلهم واغار عليهم وبي نساءهم وصبيانهم واحرق حصونهم جازوا فان ظفروا بهم واخذوا دوابهم ولم يقدروا على اخراجها كان انه ان يقتل دوابهم ويحرق الصوم ويذفن اسلحتهم تحت الارض فان وقع في قلوبهم ان الكفرة يبعدون الاسلحة تحرقوا اسلحتهم وان طلبوا الامان منهم فاذا جاءوا بامان بدعوههم الى الاسلام اولى بقبول الجزية فان ابواردهم الى ما بينهم ثم بقاتلهم فان امنهم غير الامان ان امنهم حرم على رجل اواصره صاع امثله * وكذلك امان المريض والشخ بجال اوراى * ويصم امان المكانة العبد الذي قاتل مع العسكر * ولا يجوز

من المسلمين أو من أسلم منهم في دار الحرب جاز للمسلمين أن يربوا إلى المشركين بضرب وطمع
ويقتلوا بذلك المشركين دون هؤلاء فإن أصابهم جهل أو قتل لا تجب الكفارة ولا الدية * وكذا لو تترس المشركون بالصبيان
والمسلمين لأبأس بالرى إليهم * ويقصدون به الكافرين دون المسلمين * وكذا لو وقف المشركون على سور مصر حصرة المسلمون مع
من ذكرنا تجاوز إلى البسم * وإذا ظهر المسلمون في بلد من بلاد أهل الحرب كلن الامام بالخيار ان شاء قتل الرجال ان لم يسلموا أو سي
النساء والذرية وان شاء استرق الكل وان شأته ركمهم أحرار أو ضرب الجزية عليهم * وهو في أراضيم بالخيار ان شاء ترك الاراضي في أيديهم
عندنا ويضع الخراج على أراضيمهم والجزية على رؤسهم * وليس للامام ان يقسم الغنائم في دار الحرب عندنا * وقال أبو يوسف
رجه الله تعالى أحب إلى أن لا يقسم فإن قسمها في دار الحرب نفذت قسمته في قولهم * ولا عليك الغنائم قبل الاخراج عندنا * وعند

الشافي رحمه الله تعالى ذلك * وقسمه الغنائم في دار الحرب بناء على هذا * وكذا لومات واحد من الغنائمين قبل احرار الغنائم بدار الاسلام عندنا لا يورث نصيبه ويكون بين عامة الغانمين وعنده يورث نصيبه * واذا لحقهم المدد قبل الارحار عندنا يشاركونهم المدد في تلك الغنائم وعنده لا يشاركونهم كالإيثار كهم بعد الارحار * ولو فتح الامام بلدة عنوة من بلاد الحرب وقسم فيها الغنائم قبل الارحار بدار الاسلام جازت قسمته لانه لما فتحها صارت ثلثا للفقمة من دار الاسلام فان قسم الاراضي والدور واسترق الرجال والنساء المذمة وقسم الكل بين الغانمين جاز في قولهم * ولورثهم * حرار او اجر الدور والعقار منهم كل سنة بأمر معلوم جاز في قولهم * ولو وضع الخراج على اراضيهم جاز أيضا والغنمة التي تقسم بين الغانمين ويجب فيها الخمس ما يصيبها الجيش من المسلمين * وأما ما أصاب الثنائان وثلاثة على وجه السرعة وخلافه يراى ان الامام يكون فيما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجب فيها الخمس (٥٦٥) عنده * ولا يجب الخمس فيما يؤخذ

من الكفرة الا بشرط ان أحدهما أن يكون واجعا * والثاني أن يكون دخول دار الحرب بآذن الامام وعند صاحبه ما أصاب الثنائان أو ثلاثة أو أكثر يكون غنمة يجب فيها الخمس أن لهم الامام أول باذن * قوم من الكفار خلدوا دار الاسلام فقيمهم المسلمون وقانونهم وظهور واعلمهم وأخذوا ما كان لهم ثم لحقهم قوم اخرون من المسلمين لا يشاركونهم المدد فما أصابوا * وكذا لو دخل المسلمون دار الحرب وقتوا المدينة وقهروا أهلها ثم لحقهم المدد لا يشاركونهم المدد لان تلك البلدة صارت من بلاد الاسلام فلا يشاركونهم المدد * ثلاثتهم حفظ الغنمة وان لم يقتلوا أحدهم المدد إذا لحق الجيش قبيل احرار الغنمة بدار الاسلام فإنه يشارك الغانمين في الغنمة عندها * والثاني الغازي إذا مرض أو صار

وأذا قال لغيره أجزت لك بيع عبدى فهذا أو كيل صحيح كذا في الذخيرة * ولو قال لغيره أنت وكيلي في قبض هذا الدين بصرو وكيل أو كذا أو قال أنت حرى وكذا أو قال أنت وصي في حياقي ولو قال أنت وصي لا يكون وكيلًا ولو قال أنت وكيلي في كل شيء يكون وكيلًا بحفظ المال لا غير هو الصحيح وكذا أو قال أنت وكيلي بكل قليل وكثير ولو قال أنت وكيلي في كل شيء جائز أمره ببيع وكيل في جميع التصرفات المالية كالبيع والشراء والهبة والصدقة واختلافوا في الاعتناء والطلاق والوقف قال بعضهم لا يملك إذا دل دليل سابقة الكلام ونحوه وبه أخذنا فقهاء أبو الليث هكذا في فتاوى قاضيان * ولو قال وكلتك في جميع أموري فقال له طلفت أمرتك أو وقتت جميع أرضك الأصح أنه لا يجوز ولو اتفق ماله في عارة أملاكه أو في نفقة عياله هل يرجع عليه ذلك قيل ينبغي أن يرجع على الموكل بما اتفق في عارة أملاكه وبما اتفق على أهله ان كان قال له جائز ما صنعت كذا في الخلاصة * قال لغيره وكلتك في جميع أموري وأتخذ مقام نفسي لا تكون أو كالة عامة * ولو قال وكلتك في جميع أموري التي يجوز بها التوكيل كانت الو كالة عامة تتناول الساعات والآنحة والاول اذ لم تكن عامة ينظر ان كان أمر ال رجل مختلفا ليست له صناعة معروفة قالو كالة باطلا وان كان الرجل تاجرًا بغيره مرة واحدة تنصرف الو كالة اليه مرة واحدة قال رجل ما صنعت في عبيدي فهو جاز فاعتق الكل لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضيان * اذا كره السلطان رجلا أن يوكله غيره بطلاق امرأته فقال المكره لملك الغير أنت وكيل فطلق الوكيل امرأته والزواج قال لم أره بطلاق طلفت امرأته بخلاف ما قاله ابتداء أنت وكيلي وقال لم أره بطلاق كذا في المحيط * اذا قال لأمريئة (توكيل مني في هرجه نحوها هي كن) فقالت المرأة ؟ (اكرمن وتوكيل توام خويشتن رادمت بازاشت به بطلاق) فقال الزوج لم أره بطلاق فان لم يسبق من كلام الطلاق ما يكون هذا جازا بالقول للزوج وسمعها تصديقه إذا حلف وان سبق وقع واحد من جميعه كان المرأة قد دخلوا بها قالوا انما يقع واحد اذا لم يكن السابق دليلا على ارادة الثلاث وهذا الجواب على قولهما وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا لم يكن السابق دليلا على ارادة الثلاث لا يقع شيء وان كان سابقة الكلام دليلا يقع الثلاث عند الكل هكذا في الذخيرة * قال لاجنبة هل أخاعك من زوجك فقالت (توداني) وقال هل أزوجك من فلان أو قال لغيره هل أتبيع متاعك فاجاباه (توداني) فهو اذن ووكيل بالبيع والشكاح والبيع كذا في جواهر الاخلاط * قال لا تخرجهذا المال

١ قد وركتكم افعلى ما شئت ٢ ان كنت وركتكم فقد فكتك يدي منك بثلاث طلاقات ٣ انت تعلم

مجر وحاقبيل فهو الواقعة وقيل الظفر ثم ظفروا فانه يشارك الجيش في الغنمة * والثالث اذا أمر الرجل من العسكريين والمسلمين ولم يكن الاسير منهم ونحوهم خرج الاسير قبل احرار الغنمة بالدار كان له السهم في الغنمة وكذا لو خرج بعد الارحار قبل القسمة فانه يشارك العسكري * ومن أسلم من أهل الحرب قبل القتال أو قبل الكفار معاضة برب السهم * ويجوز الانتفاع بالغنمة قبل الارحار بدار الاسلام بغير اذن الامام منها تناول الطعام عند الحاجة بقدر حاجته ومنها السلاح له أن يستعمله اذا لم يكن له سلاح نفسه ثم رده الى الغنمة بعد الاستقنا ما لم يلبس منها عند الحاجة بغيره السلاح ومنها ركب الغاية ثم ردها بعد الاستقنا * وان باع شيئا من هذه الاشياء لا يجوز بيعه ويرد الباقي الى الغنمة وان أخرج طعام الغنمة الى دار الاسلام قبل القسمة رده الى الغنمة وان أخرج الطعام وقد قسمت الغنائم فان كان فقيرا يتنفع به لانه بمنزلة القطة ولا شيء عليه ان كان فقيرا * وان كان غنيا أو تنفع به بعد اخراج يتصدق به أو يشتريه ولا بأس أن يدهن بزيت

أوسن من الغنية أويدهن داته في دار الحرب يساح له ذلك كما يساح أكله * وان لم يكن مأكولا كدهن البفسج ليس له أن ينفعه في دار الحرب وعليه رده إلى الغنية لأنه بمنزلة الطبيب ولا يأخذ سلاح الغنية * وقس الغنية مع سلاحه وقسه لأنه لا ضرر ورفا إلى الانتفاع بالغنية وان أخذ الغنازي شيا من المباحات التي لا تكون في بدأ حدان كان لها قيمة في دار الحرب أو في دار الاسلام كالطهر والسك والكترو والعدن والشب يكون ذلك غنية ويجب فيه الجنس * وان لم يكن له قيمة فهي لمن أخذها ولا خس فيه لأنه بمنزلة الماء والكلأ والتراب إذ لم يكن له قيمة فان أخذ في دار الحرب ماله قيمة كالخبث ونحوه وعمل منه آلة ونحوها فانه يراد إلى الغنية اذ لم تكن الصنعة مستقيمة لأنه مال متقوم في نفسه بغير عمل * وان لم يكن للآخذ قيمة فعل منه شيئا كان الممول له لأنه صار مالا بعه فلا يكون غنية * وان أنفق في دار الحرب من الغنية ماله قيمة لا ضمان عليه وان كان متقوماً لانه (٥٦٦) لا يتأكله فيها حق الغنايم قبل الحارز بدار الاسلام فيكون بمنزلة مال الحربي ولا يجوز

٤ (وهو حرجه مصلحت بيني بكن) لا يكون نو كبلأ ولو قاله (هـ) حرجه مصلحت است بكن رواست) فهذا نو كبل
 بلك الاضباع وغيره كذا في الوجيز للكردي * اذا قالت المرأة لزوجها في حالة الغضب ٦ (نا كردي مينام)
 فقال الزوج ٧ (چه نو آي كردن) فقالت ٨ (كم بدستوي نو) فقال الزوج ٩ (بكن) فقالت ١٠ (خويشتن
 راسه طلاق دادم) لا تطلق لأنه لا يراد به الطلاق عرفاً كذا في الحيط * قال لغره اشتري جارية بالقدرهم
 أو اشتري جارية لا يصبر نو كبلأ ويكون ذلك مشورة ولو قال اشتري جارية بالقدرهم نو كبلأ على شرطك درهم فحينئذ
 يصبر نو كبلأ ويكون للوكيل أجر مثله ولا يراد على درهم * رجل قال لمدبونه اشتري بياضك جارية لا يصبر
 التوكيل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو قال اشتري بياضك جارية فلان أو قال هذه الجارية بضع
 التوكيل عند الكل * وكذا لو قال أسلم مالي عليك في كذا الا يصبر التوكيل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 ولو قال أسلم مالي عليك في فلان في كذا صاع التوكيل عند الكل كذا في فتاوى فاضلان * اذا قال لغره وان
 لم تبع عبدي هذا فأمر أني طالق يصبر ذلك الغير نو كبلأ ببيع كذا في الذخيرة * رجل قال لغره سلطنتك على
 كذا فهو بمنزلة قوله وكنك كذا في فتاوى فاضلان * ولو قال مالك المستغلات فوضت اليك أمر مستغلات
 وكان أجرهم انسان ملك تقاضى الاجرة وقضها وكذا لو قال اليك أمور يدوني ملكا تقاضى ولو قال فوضت
 فوضت اليك أمر يدوني وأمر مما يليك لا لا الحفظ والرعي والتعبد والنفقة عليهم ولو قال فوضت
 اليك أمر امرأتني ملك طلاقها واقتصر على المجلس بخلاف ما لو قال ملكك حبس لا يقتصر على المجلس
 كذا في الجهر الرائي * (وأما حكمها) فنه قيام الوكيل مقام الموكل فيما وكله ولا يجبر الوكيل في تيان
 ما وكله الا في دفع الوديعة قال له ادفع هذا التوب الى فلان فقبضه وعاب الأمر بجبر الأمر على دفعه
 هكذا في محط السرخسي * وان وكله العتق فقبل ثم أن يعتق لي يجبر عليه كذا في الحاوي * ومنه أن
 ادس للوكيل أن يوكل غيره بما وكل الا أن يطلق له الذي وكله * ويجب زامره فيما وكل به فيكون له ذلك كذا في
 شرح الطحاوي * وكل رجل لا بالخصوصة وقال ما صنعت من شئ فهو جاز فوكل الوكيل بذلك غيره جاز
 نو كبله ويكون الوكيل الثاني وكيل الموكل الاول لا وكيل الوكيل حتى لو مات الوكيل الاول وعزل الموكل
 أو جن أو ارتد ولو لم يخل في دار الحرب لا يخل الوكيل الثاني ولو مات الموكل الاول أو جن أو ارتد ولو لم يخل في دار
 الحرب فيزل الوكيلان ولو عزل الاول الثاني جاز عزله ولو أن الوكيل وكل غيره وقال ما صنعت من شئ
 ٤ وأفعل كل ما رأيت فيه المصلحة ٥ كل ما فيه المصلحة أفعله فانه جاز ٦ أفعل ما لا يفعل ٧ ما يمكنك
 ان تفعله ٨ أفعل باجارتك ٩ انعلي ١٠ طمقت نفسي ثلاث طلمات

للتجار أن يأخذوا من الطعام والعاف وان أنفق واذلك
 لا ضمان عليهم * وما يجوز الانتفاع به لجاهدين عند الحاجة يجوز لصبيتهم الذين كانوا معهم ونسائهم اللاتي كن معهن لداواة المرضى والجرحى ويساح لرقبة هم * أيضا فاما الاجرة للخدمة يساح له أن يأكل شيا من الغنية * فاذا ذبح الغنازي غنم الغنية أو بقرها للآكل عند الحاجة رد جلدها إلى الغنية لان الجلود ليس بها كمول ولا من العلف * فاذا خرجت مرة بغير تنثيل الامام أو خرجوا في طلب العلف فأصابوا يدون غنية يجب فيها الجنس ولا يخص به السرية * وكذا لو قتلوا كافر فسلبه يكون غنية فلا يخص بها الا قتال عندنا * ويستحب التنثيل للامام وأمره الاسكر فان نقل الامام أو أمره الاسكر وجعل له شيا من الغنية التي وقعت في أيدي الغنايم لا يجوز وانما يجوز للتنثيل عما كان قبل

الاصابة * واذا نقل الامام وقال من أصاب شيأ فهو له فاصاب واحد منهم شيأ في دار الحرب كان له خاصة لا يجب فيه الجنس ولا اشار كغيره في ذلك وان مات في دار الحرب فأصابه يكون مراً ناعسه * ولو قال من أصاب جارية فهي له فاصاب رجل منهم جارية واستبرأها بمحضة في دار الحرب لا يخل له وطؤها في قول أبي حنيفة رضي الله عنه * وقال محمد رحمه الله تعالى يخل له وطؤها ولو قال من قتل قتلا فسلمه فقتل المسلم كافرا كان له سلبه والسلب دابة القتل ومبرجها وما عليها من الآلات وثياب المقتول وسلاحه وما معه من مال في حقيقته أو عي وسطه أو دابته وما عد ذلك فليس بسلب * وكذلك ما كان مع غلامه على دابة أخرى فليس بسلب * ويجوز للتنثيل بكل مال من الذهب والفضة وغير ذلك عندنا * وان قال المنفل من أصاب شيأ فله الربع أو النصف كان كما قاله ولا خس فيما سلبه * وان بقى شئ مما لم يسلم فيه الجنس فأربعة أجلسه لساير الغنايم يشترك فيها المنفل * ولو قال من أصاب شيأ

فلهذا ربع أو النصف بعد الخس يجب الخس فيما سمي له * **فصل في قسمة الغنائم** * ينبغي للامام أن يرفع من الغنيمة حصة ما
ويقسم هذا الخس على ثلاثة أسهم للثباتي والمساكين وأبناء السبيل * وان صرف الخس الى صنف واحد من الاصناف الثلاثة جاز عندنا
وكان لرسول الله صلى الله عليه وسلم خمس الخس فقط ذلك عندنا بعد وفاته وعند الشافعي رحمه الله تعالى لم يسقط ويكون ذلك للامام
وسهم ذوى القربى ساقط عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى لم يسقط * وعندنا لو صرف هذا السهم الى ذوى القربى بعله الفجر جاز ثم
يقسم الاربعة الاخماس بين الخند * ولا ينبغي أن يقسم قبل الارزاد بالاسلام * فاذا قسم نفذت قسمة عند الكل ولو كانت
الغنيمة من النقليات فلا يجد الامام حيلة يتقلها فقسمة ما بين الخند جاز بمعنى يقسمها بينهم ليحصلوها ثم يقسمها في دار الاسلام فان لحقهم المبد
في دار الحرب قبل قسمة الغنائم والارزاد شاركتهم في الارزاد شاركتهم في الغنيمة (٥٦٧) ولا يشاركونهم بعد الارزاد * ولا تقطع
مشاركة المدد الا بثلاث * مشاركة الارزاد الغنائم في دار

فهو جائز يمكن للوكيل الثاني أن يوكل غيره كذا في فتاوى قاضخان * وكل العبد التاجر مولا به قبض
دينه فليس للولى أن يوكل غيره فان وكل المولى مع هذا بشر ووكيله هل يجوز يتقرر ان يمكن على العبددين
يجوز وان كان عليه دين لا يجوز كذا في محيط السرخسى في توكيل العبد المالك والمكاتب * (وأما
صفتها) فانهم من العقود الجائز للغير لازمة حتى ملك كل واحد من الوكيل والموكل العزل بدون صاحبه
كذا في النهاية * ومنه أنه آمن فمافيده كالودع قبضه بما يقضي به المودع ويبرأه والقول قوله في دفع
الضمان عن نفسه فلا دفع له مالا وقال اقضه فلا ناع ديني فقال قضته وكذبه صاحب الدين قال للوكيل
في براءة الذمة واللدائن في عدم قبضه فلا يسقط دينه كذا في البصر الرائق * ولا يجب البين علم ما وانما يجب
على الذي كذبه دون الذي صدقه فان صدق المأمور في الدفع فانه يحلف الاخر بالله ما قبض فان حلف
لا يسقط دينه ولم يظهر القبض وان نكل ظهر قبضه وبسقط عن الآخر دينه وان صدق الآخر أنه لم
يقبضه وكذب المأمور فانه يحلف المأمور بخاتمة تدفع اليه فان حلف برى وان نكل لزمه ما دفع اليه كذا
في شرح الطحاوى (وأما ما يتصل بذلك) فانه أنه يتعمل في الجهالة البسيرة في الوكالة ولا تبطل بالشرط
القاسدة أى شرط كان ولا يصح شرط الخيار فيها لان شرط الخيار شرع في لازم بمحمل الضيق والوكالة غير
لازمة كذا في فتاوى قاضخان * حتى ان من قال أنت ووكيل في ملاقاة امرأتى على أنى بالخيار ثلاثة أيام
أوعى أنهم بالخيار ثلاثة أيام فالوكالة جائزة والشرط باطل كذا في المحيط في أنواع الخيار في الوكالة * ومنه
حصة اضافتها فنقبل التقييد بالزمان والمكان فلو قال بعد غد الم يجوز بيعة اليوم ولو قال أعتق عبدى هذا
أطلق امرأتى غدا لا يملكه اليوم ولو قال ربع عبدى اليوم أو قال اشتري عبد اليوم أو قال أعتق عبدى
اليوم ففعل ذلك غدا غير وياتن بعضهم قالوا العجيج أن الوكالة لا تنبى بعد اليوم كذا في فتاوى قاضخان *
ولو ووكاله يتقاضى دينه بالشام ليس له أن يتقاضاه بالكوفة كذا في البصر الرائق * ومنه حصة تعليقه تعالى ولو
قال اذا حل مالي فقبض أو اذا قدم فلان تنقاض أو اذا ثبت شيا فانت وكيلي في قبضه أو اذا قدم الحاج
فاقبض دوني في حصة الوكالة كذا في محيط السرخسى * ومنه أن كل عقد لا يحتاج فيه الوكيل الى اضافته
الى الموكل ويكتفى بالاضافة الى نفسه كالباعات والاشريه والايارات والصلح الذى هو في معنى البيع
لحقوقه راجعة الى الوكيل ويكون الوكيل في هذا الموقوف كالمالك والمالك كالأجنبي كتنظيم المبيع
وقبضه ومطالبة الثمن وقبضه وقبض المبيع والمخاصمة في العيب والرجوع بالثمن وقت الاستحقاق هكذا
في البدائع * والمالك يثبت للموكل خلافة عن الوكيل ابتداء وهو العجيج حتى واشترى ذوى محارمه
لا يعقنون عليه هكذا في السراج الوهاج * ولا تنتقل الحقوق الى الموكل فيما يضاف الى الوكيل مادام

لوصية للمساكين ولم يدفع اليهم حتى ملك كان الهلاك على المساكين * ولو أعطى الثلثين للورثة أو الثلث للمساكين فلهذا الباقي هلاك
من مال صاحبه خاصة * ولو اد الامام أو د بعض الغنيمة بعض الجند قبل قسمة الغنائم لم يبرهن ما فعل حتى مات لم يبرهن شيئا * وإذا
أراد الامام قسمة الغنائم بين الغالبيين يضرب للفارس سهمين سهم له وسهم لفرسه العربات والبراذين فيه سواء وهو قول أى حنفية وزفر
رحمهما الله تعالى * وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي رحمهم الله تعالى يضرب للفارس ثلاثة أسهم * وفي قول أى حنفية وزفر رحمهما
الله تعالى لا يسهم لا كثر من فرس واحد * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يسهم لفرسين * ومن دخل دار الحرب فارتما بنفق فرسه
وقاتل راجلا كان له سهم الفرس عندنا * وعند الشافعي رحمه الله تعالى اذا مات فرسه قبل شهود الواقعة لا يستحق سهم الفرس وان قتل
انسان فرسه قبل شهود الواقعة فضمنه القية فهو فارس * وان غضبه غاصب وضخه القية فهو راجل * ولو باع فرسه بعد

دخوله دار الحرب قبل اصابة القنينة فله سهم راجل * ولو باعه بعد القنينة فله سهم فارس * وكذا لو اجر فرسه أو وهبه أو أعاره أو قاتل زاحلا فهو راجل * وإن استعار فرسا أو جاوز دار الحرب وقاتل فله سهم الفرسان * وكذا إن استأجر فرسا ودخل دار الحرب وقاتل فله سهم الفرسان * ولودخل دار الحرب راجلا ثم اشتري فرسا أو استعاره أو وهبه وقاتل فارقا فله سهم راجل * وقال الحسن رضي الله عنه إذا دخل دار الحرب راجلا ثم اشتري فرسا أو وهبه أو استأجر أو استعاره وقاتل فارقا فله سهم فارس * ولو غزى المسلمون في السفن ومعهم فرس فمن كان له فرس فله سهم فارس فهذا هو مالو كانوا في الرسوا

فصل في بيع لامارة الجيش ينبغي للامام أن يؤخر على الجيش من كان خيرا بأمواله الحرب وتديرها كان من العرب أو الموالى * وأذا وليهم أميرهم (٥٦٨) الأمير بشئ لا يدرونه أنهم يشفعون به أم لا كان عليهم طاعة ما لم

يأمرهم بالمعصية أو عا
يكون فيه الهلاك غالبان
اختلاف ذلك فليس منهم
يقول فيه الهلاك ومنهم
من يقول فيه النجاة فليعلم
طاعته لأن مخالفة الأمير
حرام إلا إذا اتفق الأكثر
أن فيه الهلاك فحينئذ
يتبع رأى الأكثر * ولو
أن الامام كتب إلى أمير
العسكر أنولينافلانا أمير
العسكر يكون أميرا على
حاله يجوز أمره ولا يكون
الثاني أميرا قبل أن يصل
إلى العسكر * ولو كتب
إليه أن اقدع لنا فوصل
إليه الكتاب أو لم يصل
فأبى يصير معزولا وهو بمنزلة
ما لو كتب الخليفة إلى أمير
مهرانا وولينافلانا كان
للاول أن يصلي بهم الجمعة
مالم يحضر الثاني ولو كتب
إليه أن اقدع لنا فوصل إليه
الكتاب ليس له أن يصلي
بالناس

الوكيل حيوان كان غاميا كذا في البصر الرائي * وكيل البائع هو الذي يطالب بتسليم المبيع إذا تقدمه المشتري الثمن ولا يطالب الموكل به كذا في السراج الوهاج * وإذا طلب الموكل المشتري بالثمن فله أن يبعه أباه فان دفعه إليه جاز ولم يكن للوكيل أن يطالبه ناسا كذا في الجوهر النيرة * ولو استحق المبيع رجوع المشتري بالثمن على الوكيل إن تقدم إليه وإن تقدم الثمن إلى الموكل رجوعه عليه ولولم يستحق المبيع ولكن المشتري وحده بعينه فله أن يخاصم الوكيل وأثبت العيب عليه ورد عليه بقضاء قاض أخذ الثمن من الوكيل إذا تقدم إليه وإن تقدم إلى الموكل أخذ من الموكل وكذلك الوكيل بالشرع هو المطالب بالثمن دون الموكل وهو الذي قبض المبيع من البائع دون الموكل وإذا استحق المبيع فهو الذي يتولى الرجوع بالثمن على البائع دون الموكل كذا في السراج الوهاج * ولو ادعى أنه رسول وقال البائع أنه وكيل فطأ به بالثمن فالقول للمشتري والبيضة على البائع محدث من رجل شاف فقال البائع لأسلم إليك المبيع لأنك محجور وقال العبد أنا مأدون كان القول قول العبد ولو أقام البائع البيضة على أن العبد أقر أنه محجور قبل أن يتقدم إلى القضاء بعد الترام لم تقبل بينته عدا بواع من رجل شاف ثم قال هذا الذي بعثك مولاي وأنا محجور وقال المشتري بل أنت مأدون كان القول قول المشتري ولا يقبل قول العبد وللوكيل بالأجانية الخاصة في إثباتها وقبض الاجر وحسب المستأجر به وان وهبه الاجر للمستأجر أو أبرأه (١) جاز أن يكون بعينه وان كان بعينه لا كذا في البصر الرائي * ومنه أن كل عقد يحتاج فيه إلى اضافته إلى الموصك لحقوقه ترجع إلى الموكل كالنكاح والطلاق على مال والعناق عليه وانخلع والصلم على دم العبد والكتابة والصلم عن انكار المذني عليه كذا في البدائع * ولا يطالب وكيل الزوج بالصدقة ولا يلزم وكيل المرأة نسائها وكذلك إذا كان وكيل المرأة فليس له قبض المهر وكذلك الوكيل بالكتابة ليس له قبض بدل الكتابة وكذلك الوكيل بالخلع إن كان وكيل الزوج فليس له قبض بدل الخلع وإن كان وكيل المرأة فلا يؤخذ ببدل الخلع إلا إذا ضمن كذا في السراج الوهاج * هذا كله إن كان الوكيل من أهل العهدة فكذا في البدائع * وإذا وكل صبي محجورا بأن يبيع له أو وكله بأن يشتري له شيا فباع شيئا واشتري جازاذا كان يفعل ذلك ولا عهدة على الصبي وانما العهدة على الآخر كذا في الذخيرة * ولا خيار للمشتري ولا للبائع سواء علم أو لم يعلم محجورا أو لم يطافى ظاهر الرواية كذا في السراج الوهاج * وإن كان صبيما مذونا في التجارة فإن كان وكيله بالبيع بمن حال أو بمن مؤجل فباع جاز

(١) قوله جاز أن يكون بعينه أي ويضمه كافي البصر اه مصححه

وزمته

فصل في استيلاء أهل الحرب على أموال المسلمين

ولو استولى أهل الحرب على أموالنا أو أحرزوها بأمرهم لمكروهاتعدنا فان ظهر المسلمون عليهم بعد ذلك فوجد المالك القديم قبل القسمة أخذه بغير شرى وإن وجد بعد القسمة في يمين وقع في سهمه إن كان من ذوات القيم أخذه بقتله إن شاء * وإن كان مثلما لا يأخذه بعد القسمة فإن استمر مسلم منهم في دارهم وأخرجهم إلى دار الاسلام أخذ المالك بالثمن إن شاء * وإن وهبه المالك من مسلم لم يأخذه المالك القديم بالقيمة إن شاء * ولو أبت مملوك المسن إلى دار الحرب ثم ظهر المسلمون عليهم فإن المالك القديم يأخذه قبل القسمة وبعد ما يغترى في قولنا حنيفة رجه الله تعالى * وفي قول صاحب رجهما الله تعالى يأخذه بعد القسمة بالقيمة * ولو أبت المكتأب أو أم الولد أو المذنب اليهم ثم ظهر ناعلمهم واشتار رجل منهم أخذ المالك القديم بغير شرى على كل حال * وفي الحرب إذا اشتار رجل منهم بأمره رجوع المشتري

عليه بالثمن بمنزلة ما لو فده * ولو اشترى المسلم العبد المأسور منهم بغير أو بغير ثمن أخذ المالك القديم بقبضته ان شاء كما لو ملكه بالهبة *
وان اشتراه رجل مسلم منهم وأخرجها إلى دار الاسلام بامعهم من آخر كان للمالك أن يأخذ من الثمن بالثمن الثاني وليس له أن ينقض البيع
ويأخذ من المشتري الأول بالثمن الأول * ولو أن المالك علم بأخراجه مملوكه من دار الحرب فلم يطلب شهر الايسق حقه وعن
محمد رحمه الله تعالى أنه يسقط * وان مات المولى المأسور ومنه بعد اخراجه المشتري كان للورثة أن يأخذوه على قول محمد رحمه الله تعالى *
وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ليس للورثة أن يأخذوه * ولو اشترى الحاربه المأسور من العدو رجل فأخرجها إلى دار الاسلام ثم
أسرها العدو وأحرزوها بدارهم ثم اشتراها رجل آخر منهم وأخرجها إلى دار الاسلام كان للمشتري الأول أحق بالأخذ من المالك القديم حتى
لزم يأخذه المشتري الأول من المشتري الثاني لا يكون للمالك القديم أن يأخذها وان أخذها المشتري الأول

بالتن الثاني كان للمالك القديم أن يأخذها من المشتري الأول بالتفتين كالوهوب له اذا وهب الهبة من غيره لا يكون للواهب الأول أن يرجع في الهبة فان رجع الموهوب له الأول كان للواهب الأول أن يرجع في الهبة * فاذا استولى العدو على أموالنا فظهر المسلمون عليهم قبل الاحراز بدارهم واستردوا الاموال فانها تكون للافقير شيئا ولو أسرا الحرب بغير مسلم المسلم وأحرزه بدار الحرب فأعتقه أو وبره أو كساه أو كاتب جارية فاستولدها ظهر للمسلمون عليهم عنقوا جميعا

باب ما يكون اسلامان الكافر وما لا يكون

* الوثني أو الذي لا يقهر بوحدة الله تعالى اذا قال لا اله الا الله يصير مسلما

* الوثني أو الذي لا يقهر بوحدة الله تعالى اذا قال لا اله الا الله يصير مسلما

أقنى على الحق لم يكن مسلما * واليهودي والنصراني اذا قال لا اله الا الله لا يصير مسلما بل يقر محمد رسول الله لان اليهود والنصارى يقولون بوحدة الله تعالى الا أنهم يتكبرون رسالة النبي صلى الله عليه وسلم فمال يقر رسالته لا يصير مسلما * قالوا واليهودي والنصارى اليوم بين ظهراني المسلمين اذا قال واحد منهم أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله لا يحكمهم باسلامه حتى يتبرأ عن دينه ان كان نصرانيا يقول أنا باري من النصرانية وان كان يهوديا يقول أنا باري من اليهودية ومع ذلك يقول دخلت في دين الاسلام لان من اليهودين يقولون رسالة النبي صلى الله عليه وسلم الا أنهم يقولون كان رسولا إلى العرب لا إلى بني اسرائيل فلا يصير مسلما بآثاره ورسالته بوحدة الله تعالى حتى يتبرأ عن دينه أو يقر أنه دخل في دين الاسلام * ولو قال اليهودي أو النصراني أنا مسلم أو قال أسلمت لا يحكمهم باسلامه لأنهم

ولزمته العهدة فاما اذا كان وكيله بالشراء كان وكيله بالشراء بتمن مؤجل لان لزمته العهدة قياسا واستحسانا بل تكون العهدة على الآخر حتى ان البائع يطالب الآخر بالثمن دون الصبي واماندا وكله بالشراء بالثمن الحال فالقياس أن لان لزمته العهدة وفي الاستحسان نكته كذا في الذخيرة * اذا وكل الحر عبدا أو وبيان يشترى له عبدا أو ياربه أو يطعمه أو غير ذلك بأنفق مقدرا لم يدفع اليه الا نفاد دفع اليه فاشترى له العبد على ما أمر به فاشترى الجائر والعهدة على المأذون ولو كان الآخر أمر العبد أن يشترى له نسيئة فاشترى العبد ذلك كما أمره الآخر كان جسيم ما اشتراه العبد للعبد ولا شيء للآخر وان وكل المأذون رجلا ببيع شيء بمعاني يده أو شرائه فهو جائز وهو في ذلك بمنزلة الحر وان كان المأمور من تذاجره ولكن يتوقف حكم العهدة عند أي حنفية رحمه الله تعالى فان أسلم كانت العهدة عليه والإنهائي على الآخر كذا في السراج الوهاج * فصل في اثبات الوكالة والشهادة عليها وما يتعلق به حضر مجلس الحكم بمخوارزم عندها كهاو وكل بقبض كل حق له بمخوارزم فان كان الحاكم يعرف الموكل اسمًا ونسبًا يجعله وكيلًا فاذا حضر عند هذا الحاكم رجلا وادعى هذا الموكل وبرهن على الحق حكمه بئلا احتياجه الى اثبات الوكالة وان كان لا يعرف الموكل لا يجعله وكيلًا لان معرفة القاضي له وقت القضاء شرط ليعلم أن الحكم لمن يكون وان أراد الموكل أن يبرهن أنه فلان بن فلان الغلاني حتى يحصل العلم للقاضي فلا يقبل له لعدم الخصم وان أراد أن يبرهن عليه يكتب الى القاضي الدشبذ يعني أن فلان بن فلان الغلاني وكل فلان بن فلان الغلاني بكذا يقبله ويكتب به لان حضرة الخصم ليست بشرط استماع البينة لذلك الكتاب الحكمي كذا في الوحي للكردي * ادعى أن فلانا نكته يطلب كل حق له بالوكالة وقبضه والخصومة وجا بالبينة على الوكالة والموكل غائب ولم يحضر أحدا قبله الموكل حق القاضي لا يسمع من غيره وده حتى يحضر خصمه جاحدا بذلك ومقره لا يفتن بسمع وتفدله الوكالة فان حضر بعد ذلك غريبا آخر لم يجزئ الى إعادة البينة ولو ادعى الوكالة بطلب كل حقه قبل ان يبرهن عليه يشترط حاضره وبعينه واذا ثبت بحضوره بغيره بخصم آخر يقيم البينة على الوكالة مرة أخرى كذا في البحر الرائق في باب الوكالة بالخصومة * وان برهن على الوكالة على انسان بعينه في حق ثم ادعى عليه لو كماله حقا آخر لا يحتاج الى إعادة البينة على وكالته بخلاف دعواه الوكالة عن موكل آخر كذا في الوحي للكردي * أقام رجل بينة أن فلانا نكته وفلان بن فلان بقبض المال الذي له على هذا أقر الغريم بالدين وجمد الوكالة أو جمدهما جعفا أقام الوكيل البينة على الوكالة وعلى الدين فان القاضي يقضي بوكالة الوكيلين جميعا وليس الحاضر أن يقبض الدين حتى يحضر الغائب لان الحاضر ههنا اتعب خصما عن الغائب لانه يذني نفسه حقا متصلا بحق الغائب لان أحد الوكيلين بالقبض لا ينفرد بالقبض

(٧٢ - فتاوى ثالث)

حتى لو رجع عن ذلك يقتل * ولو قال أنا مسلم يصير مسلما فان قال في أردت باني مسلم أتقنى على الحق لم يكن مسلما * واليهودي والنصراني اذا قال لا اله الا الله لا يصير مسلما بل يقر محمد رسول الله لان اليهود والنصارى يقولون بوحدة الله تعالى الا أنهم يتكبرون رسالة النبي صلى الله عليه وسلم فمال يقر رسالته لا يصير مسلما * قالوا واليهودي والنصارى اليوم بين ظهراني المسلمين اذا قال واحد منهم أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله لا يحكمهم باسلامه حتى يتبرأ عن دينه ان كان نصرانيا يقول أنا باري من النصرانية وان كان يهوديا يقول أنا باري من اليهودية ومع ذلك يقول دخلت في دين الاسلام لان من اليهودين يقولون رسالة النبي صلى الله عليه وسلم الا أنهم يقولون كان رسولا إلى العرب لا إلى بني اسرائيل فلا يصير مسلما بآثاره ورسالته بوحدة الله تعالى حتى يتبرأ عن دينه أو يقر أنه دخل في دين الاسلام * ولو قال اليهودي أو النصراني أنا مسلم أو قال أسلمت لا يحكمهم باسلامه لأنهم

يقولون المسلم من يكون متقادا الى الحق مستسلبا ونحن على الحق فان قال اناس لم يسل عنه ان قال أردت به ترك دين النصرانية أو اليهودية والدخول في دين الاسلام يكون مسلما حتى لو رجع بعد ذلك يقتل * وان قال أردت به اني مستسلم وانى على الحق لم يكن مسلما * فان لم يسل عنه حتى صلى بجماعة مع المسلمين يكون مسلما * وان مات قبل أن يسل وقبل أن يصلي بجماعة فليس بعلم * وعن الحسن ابن زباد رجه الله تعالى اذا قال الرجل الذي أسلم فقال أسلمت كل مسلما لانه خاطبه بجواب ما كلفه به فكان اسلاما * ولو قال اليهودي أو النصراني لا اله الا الله محمد رسول الله تبرأت من اليهودية ولم يقل مع ذلك ودخلت في دين الاسلام لا يحكم باسلامه حتى لو مات لا يصلى عليه لاحتمال أن يكون متبرعا عن اليهودية بخلق النصرانية * وان قال مع ذلك دخلت في دين الاسلام فينبذ بحكم باسلامه * وعن بعض المشايخ اذا قال اليهودي دخلت (٥٧٠) في دين الاسلام يحكم باسلامه وان لم يقل تبرأت عن اليهودية لان قوله دخلت في

الاسلام اقرار منه بدخول
حادث في الاسلام * أما
الجوسي اذا قال أسلمت أو
قال اناس لم يحكم باسلامه
لانهم لا يدعون لانفسهم
وصف الاسلام بل يعدونه
شعة فيما بينهم * كافر لم يقر
بالاسلام لانه صلى مع
المسلمين بجماعة يحكم
باسلامه لان المشركين
لا يصلون بالجماعة على هيئة
جماعة المسلمين فحكم
باسلامه حتى لو أنكر بصير
مرئيا وان صلى وحده
لا يحكم باسلامه * وروى
داود بن رشيد عن محمد
رحمهما الله تعالى أنه يكون
مسلم اذا صلى الى القبلة المسلمين
* وقال الناطقي رحمه الله
تعالى اذا صلى الكافر صلاة
في وقتها بجماعة أو وحده
متوجها الى الكعبة يصير
مسلمًا وان لم يكن متوجها
ولا في وقتها لا يصير مسلما *
ولو صلى الجمعة مع غايبي
مسلمًا ولو اقتدى بعلم وصلى

فان حضر الغائب قبض الدين ولا يحتاج الذي حضر الى اثبات وكالته كذا في المحيط في الفصل الثامن
من كتاب الوكيلة * ادعى أنه وكيل فلان قبض دينه الذي على هذا المحضو برهن على الوكيلة والدين
برها وانا واحدا قال الامام يقبل على الوكيلة ويحكم بها ثم ينادى بالينة نائبا على الدين بعده هكذا في الوجيز
للكردري * وقال محمد رجه الله تعالى اذا أقامها على الكل جلة يقضى بالكل ولا يحتاج الى اعادة الينة
على الدين وهو الاستحسان والفتوى على قوله هكذا في جواهر الاخلاطى * رجل وكل رجلا ببيع عين
من أعين ماله فاراد او كل أن يثبت وكالته بالبيع عند القاضي حتى لو جاء الموكل وأنكر لا يلتفت الى
انكاره وله وجوه (أعدها) أن يسل الوكيل العين الى رجل ثم يدعى أنه وكيل عن مالكها بالقبض والبيع
فسلمها اليه فيقول ذوالبدل اعلم لي بالوكيلة فقيم البينة على أنه وكيله بالقبض والبيع فيستمع القاضي ذلك
ويأمره بالتسليم اليه فيبيعها (وانما) أن يقول هذا فلان أسبعه منك فاذا باع منه بأمره قبض
البيع فيقول المشتري لا قبض منك لاني أخاف أن يجني المالك ويترك الوكيلة وربما يكون المقبوض
هالكافي يدعى أو يحصل فيه نقصان فيضمن فيقيم الوكيل بينة أنه وكيل فلان بالبيع والتسليم ويجزى
على القبض (وانما) رجل ادعى أن الهار التي في يدك ملك فلان وأنت وكيله بالبيع وقد قبضت في فقال
بعثت منك ولكن لست بوكيل عن فلان ولم يوكني بالبيع فأقام مدعى الشراء بينة أنه وكيل فلان بالبيع فهو
خصم تقبل البينة عليه فيثبت كونه وكيلًا عنه في البيع كذا في العبر الرائق ناقلا عن خزاعة المفتين * رجل
وكل رجلا قبض دينه من فلان والخصومة فيها فأحضر الوكيل المديون فأقر المديون بالوكيلة وأنكر الدين
فأقام الوكيل البينة على الدين لا تقبل بيقته لان البينة على الدين لا تقبل الا من الخصم وأقرار المديون
لم تثبت الوكيلة فلم يكن خصمًا ألا ترى أن المديون لو أقر بالوكيلة فقال الوكيل أنا ثبت الوكيلة تخاف أن يحضر
الطالب ويترك الوكيلة قبل بيقته وان كانت البينة قائمة على المقر كذا في فتاوى قاضيجان * رجل ادعى
على رجل حقا فالتفتبوا فأقام بينة أن الغائب وكله بطلب حقه وخصومته في ذلك فأقام المدعى عليه بينة أن
الموكل أخرجه من هذه عن الوكيلة بمحض رأيه بغير محضرمه قبلت هذه البينة وسقط الوكيلة وكذلك اذا أقام
البينة على اقرار الوكيل أن الموكل أخرجه من الوكيلة قبلت البينة وكذلك اذا أقام البينة على اقرار الموكل
أنه لم يوكله قبلت البينة كذا في المحيط في الفصل الثامن من كتاب الوكيلة * ولودفع الغريم المال الى الوكيل
ثم أقام البينة أنه ليس بوكيل أو أقام البينة على اقراره أن الطالب ما وكله لا تقبل ولو أراد أن يستخلصه على
ذلك لا يحلف عليه فان أقام الغريم البينة أن الطالب محال وكالته وقبض المال في تقبل كذا في الكافي في
باب التوكيل بالخصومة * الوكيل قبض الدين اذا أقام بينة على الدين قضى القاضي على الغريم

ذلك
خلقته قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يحكم باسلامه * ولو أقر الذي المسلمين لا يحكم باسلامه
ولو شهد قوم على كافر أنه صلى معاصلة واحدة في جماعة صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا قال الناطقي رجه الله تعالى جعلته مسلما قالوا
كان اماما أو غير ذلك * وان شهدوا أن كان يؤذن ويقيم قال جعلته مسلما سواء كان الاذان منه في الحضرة أو في السفر * وان قالوا سمعنا
يؤذن في المسجد قالوا لا يحكم باسلامه حتى يقولوا يؤذن للمسجد * وان قالوا رأينا يصلي سننهم يقولوا في جماعة وقال الرجل صليت صلاتي
لا تقبل شهادةهم حتى يقولوا صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا * وعن بعض المشايخ اذا أذن الكافر في وقت الصلاة يصير مسلما * وكذا لو
صلى ملاقة في وقت الصلاة في جماعة * فان أذن في غير الوقت لا يصير مسلما * وان صام أو أذى الزكاة لا يحكم باسلامه في ظاهر الرواية
* وروى داود بن رشيد عن محمد رحمه الله تعالى ان حج البيت على الوجه الذي يفعله المسلمون بان رأوه فيها الا حرام ولبي وشهدا للناسك

مع المسلمين يكون مسلماً وان لم يشهد بالمسلك أو شهد بالمسلك لم يلب لم يكن مسلماً وان شهدوا حد وقال ربه يصلي في المسجد الاظم في جماعة وشهد آخر وقال ربه يصلي في مسجد كذا تقبل شهادتهما ويجبر على الاسلام * واذا قالوا اني شهدنا رسول الله بكون مسلماً كلوا قال شهدنا لا اله الا الله * وكذا لو قال أنا مسلم أو قال أنا على دين محمد صلى الله عليه وسلم أو قال أنا على الحنفية أو أنا على الاسلام يحكم به مسلماً ولو مات يصلي عليه لان هذه اللفاظ دليل على الاسلام وظاهرها بناء الاحكام على الظاهر * كافر لمن كفر آخر الاسلام لم يكن مسلماً وكذا اذا علم القرآن وصي وقع من الغتية في سهم رجل في دار الحرب أو سبع مسمومات يصلي عليه لانه يصير مسلماً حكمه معلوم وان سبي الصبي أو الصبيغة فان دار الحرب فهو على دين أبيه وان أدخل في دار الاسلام فان كان معه أبوه أو أحدهما فهو على دينهما وان مات الابوان بعد ذلك فهو على ما كان عليه * وان لم يكن معه واحد (٥٧١) منهم حين أدخل دار الاسلام يصير مسلماً تعالى الله عن ذلك علواً

بذلك أمر بدفع المال الى الوكيل وقبض الوكيل ذلك وضاع من يده ثم أقام الغريم بينة على أنه قضاء الى رب المال فلا سبيل له على الوكيل ان يحاسبه على الموكل لان يد الوكيل يده كذا في المحط في الفصل الثامن * رجل وكل رجلاً بخصوصه كل أحد فأحضر الوكيل رجلاً يدعى عليه ما لوكله فأقر المدعي عليه بوكالة المدعي فقال الوكيل أنا أقسم البينة على الوكالة لتكون حجة على غيره فان القاضي يقبل بينته ويحكم به وكيلا مع المقر ومع غيره كذا في فتاوى قاضيان هاذي على رجل أن وكيل فلان بالخصومة وعلى فلان كذا فقال المدعي عليه ما وكلي فلان بالخصومة وبرهن على أنه وكيل بالخصومة تقبل كذا في الوكيل للكردي * وان شهد بالوكالة والوكيل لا يدري أنه وكله أم لا وقال أخسري في الشهود أنه وكلي فلاناً طلبه فهو جائز لانه يخبر الشاهدين بنيت العلم للقاضي فلان ثبت العلم بالوكيل أو لي وان شهدا على وكياله وهو بمحمد فان كان وكيل الطالب فليس له أن يأخذ بذلك الشهادته لانه كذب شهوده وان كان وكيل المطلوب فان شهدا أنه قبل الوكالة زمته لان وكيلا المطلوب بعد قبوله يجبر على جواب الخصم وان لم يشهدا على قبوله فله أن يقبل وله أن يرد لان الثابت من التوكيل بالبيعة كالثابت بالامانة هكذا في المبسوط * وان كان الطالب غائباً فادعى الطالب في داره حواجياً ما بيني المطلوب فشهد أن الطالب وكل هذا بالخصومة في هذه الدار والوكيل بمحمد أو الطالب بطلت والمطلوب اذا دفع المال الى انسان وادعى أنه وكيل الطالب بقضه ثم قدم الطالب فجدد وشهد للطالب بنا الطالب بالوكالة جازت ولو كان وكيل الطالب يدعى الوكالة والمطلوب يجحد فشهد بنا الطالب بالوكالة ثم تقبل سواء كانت الوكالة بالخصومة أو بقبض الدين أو بقبض العين فان أقر المطلوب بالوكالة في الدين يومر بدفع الدين الى الوكيل لاقراءه على نفسه ولو كان بالخصومة لم يجز اقراره لاحتمال أنهم ماؤا فقال بقرا الوكيل أنه لاحقه وان كان أقر في قبض العين ففي ظاهر الرواية أنه لا يصح اقراره ولا يومر بتسليم العين كذا في المحط * ولو كان مسلم في يده دار ادعى ذمي فيها ادعى ووكيل وكذا بشهادة أهل النعمة لم تجز شهادتهم على الوكالة أقر المسلم بالوكالة أو أنكر لان اقراره بالوكالة لا يلزمه الجواب لانه يصادق حق الغير فاذا نزل به ذلك بشهادة أهل الذمة على المسلم كذا في المبسوط * رجل وكل رجلاً بقبض دينه من فلان فأراد الوكيل اثبات الوكالة بالبينة فشهد شاهدان أن الموكل وكله بقبض دينه من فلان قال أو حنيفة رحمه الله تعالى يصير وكلياً بقبض والخصومة ولو شهد الشهود أن صاحب الدين أرسله في أخذ الدين فانه لا يكون وكلياً بالخصومة في قولهم وكذا لو شهدوا أنه أمره بما خذ دينه منه لا يصير وكلياً بالخصومة وكذا لو شهدوا أن صاحب الدين أنابه مناب نفسه في قبض الدين ولو شهدوا أن الموكل قال له جعلتك رجلي في قبض ديني من فلان أو قال سلطتك على قبض ديني من فلان أو قال جعلتك وصي

محمد رحمه الله تعالى في صلاة الاصل باب ما يكون كفر من المسلم وما لا يكون * اذا قال العدو وسلم لتكفرن والاقتلت تخاف القتل على نفسه وسعه أن يجري كلمة الكفر على لسانه اذا كان قلبه مطمئناً بالاعان * ولوقيل للمسلم استحباب اللات والقتل لا بأس أن يستجد للملك سجود التوبة والتعظيم لاحصود العباد لان سجود التعظيم لا يكون كفراً في ذلك الأمر الله تعالى الملائكة سجود آدم عليه السلام والله لا يأمر أحدًا بعبادة غيره وكذلك أخوه يوسف سجود اليوسف عليه السلام * مسلم دعاه في غيره فقال يا فارس ع خذ يا جان وي بكافري ستاداً واختافوا في ذل الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لم يكن ذلك كفراً * وذكر محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير اذا دخل المسلم مشتبهاً في فم الكافر الاسير حتى لا يمكنه التكلم بالاسلام قال محمد رحمه الله تعالى قد أساء ولم يقل قد كفر قال الله تعالى واشتد على قلوبهم فلا يؤمنون حتى يروا العذاب الليم * رجل حلف وقال والله يعلم اني ما فعلت كذا وهو يعلم انه فعل اختلج المشايخ فيه حكى عن

محمد رحمه الله تعالى في صلاة الاصل باب ما يكون كفر من المسلم وما لا يكون * اذا قال العدو وسلم لتكفرن والاقتلت تخاف القتل على نفسه وسعه أن يجري كلمة الكفر على لسانه اذا كان قلبه مطمئناً بالاعان * ولوقيل للمسلم استحباب اللات والقتل لا بأس أن يستجد للملك سجود التوبة والتعظيم لاحصود العباد لان سجود التعظيم لا يكون كفراً في ذلك الأمر الله تعالى الملائكة سجود آدم عليه السلام والله لا يأمر أحدًا بعبادة غيره وكذلك أخوه يوسف سجود اليوسف عليه السلام * مسلم دعاه في غيره فقال يا فارس ع خذ يا جان وي بكافري ستاداً واختافوا في ذل الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لم يكن ذلك كفراً * وذكر محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير اذا دخل المسلم مشتبهاً في فم الكافر الاسير حتى لا يمكنه التكلم بالاسلام قال محمد رحمه الله تعالى قد أساء ولم يقل قد كفر قال الله تعالى واشتد على قلوبهم فلا يؤمنون حتى يروا العذاب الليم * رجل حلف وقال والله يعلم اني ما فعلت كذا وهو يعلم انه فعل اختلج المشايخ فيه حكى عن

في حياقي قبض ديني من فلان بـ * بروكلا بالخصومة وقبض الدين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * ولو شهد أحدهما أنه وكل قبض الدين وشهد الآخر أنه لم يقبض وهو مقر بالدين فله أخذه وليس له أن يتكراه إذا تنكر الدين كذا في المحيط * ولو شهد أحدهما أنه وكل قبضه وشهد الآخر أنه وكله يتقاضى أو يطلبه منه فالتهاذه جازتوعلى ما تحسن أصحابنا يجب أن لا تقبل هكذا في شرح أدب القاضي للشاف * ولو شهد أحدهما أنه يبيع هذا العبد مطلقا والآخر أنه وكله بالبيع وقال لا تبع حتى تستأمر من فباع الوكيل جاز لا تفاقمه ما على الوكيل بالبيع وانفراد أحدهما بشرط الاستئجار * ولو قال أحدهما وكل هذا يبيع وقال الآخر وكل هذا يبيع لم يكن لهما ولا أحدهما أن يبيعه * وكذا في قبض العين ولو كان في الخصومة فللذي انتقل عليه أن يتخاصمه لكن لا يقبض هذا وحده ما قضى له به كذا في المحيط * ولو شهد أحدهما أنه قال له أنت وكل في قبضه وشهد الآخر أنه قال له أنت حر في قبضه قضى به وكذا هذا في الخصومة وقبض العين ولو قال أحدهما وكل وقال الآخر صي لم يقبل لأن قول وصي في حياقي * ولو قال أحدهما وكل بالخصومة في هذه الدار إلى قاضي بلد كذا وقال الآخر إلى قاضي بلد آخر فهو وكيل بالخصومة كذا في المنسوط * ولو كان هذا في القهتين للتحكيم لم تقبل * وكذا ذكر أحدهما قاضي كذا وذكر الآخر فقيه التحكيم وان شهد أحدهما بتوكيله بطلاق فلانة والآخر بطلاق فلانة وقد فلانة ثبت في حق الأولى وكذا في البيع والكتابة والعق * ولو قال أحدهما وكله بقبضه وقال الآخر سلطه على قبضه فهما سواء في المعنى كذا في المحيط * شهدا على الوكالة ثم قال أحدهما وقد كان عزله عنها جازت شهادتهما ما لم تجز شهادة أحدهما على العزل كذا في المبسوط * ولو شهدا وكالة أنسان ونقضى بها ثم رجعا لم يطل القضاء ولو كالة ولم يبعثا كذا في المحيط * ولو وكله يتقاضى دين له بشهود غائب وشهدا بالطلب أن أباهما قد عزله عن وكالة وادعى المطلب شهادتهما جازت شهادتهما ما لم يدع المطلب شهادتهما أبجبره على دفع المال إليه وكذلك شهادة الاثنين في هذا فإن جاء الطالب بعد دفع المال فقال كنت أخرجتم عن الوكالة فأنا ضمن المطلب فإن كان الشاهدان ابني الطالب لم يكن له أن يضمن لأن شهادتهما لا يبيعهما في قضاء دينه على المطلب وإن كان الشاهدان أجنبيين فقد ثبت العزل وشهادتهما وكان الطالب أن يرجع عمله على المطلب كذا في المبسوط * ولو شهدا بالطلب قبل قدوم أبيهما أن أباهما وكل هذا به وعزل الأول فان شهد المطلب ذلك لم يقبل لأعلى عزل هذا ولأعلى وكالة هذا وبني الأول وكلاهما في مذهب دفع المال إليه وإن أقر المطلب بذلك ثبت العزل بشهادتهما ما لم يبيعهما ويدفع المال إلى الثاني بأقرار المطلب كذا في المحيط * وإذا ادعى الوكيل دعوى في دار أبيه يدرج

الاستخفاف بالدين ينبغي
أن يكون كفرا عند الكل
* اذلقن الرجل رجلا
كلمة الكفر فانه يصير كافرا
وان كان على وجه اللب
* وكذا اذا أمر الرجل
امراة الفير أن ترتدين
هي من زوجها فانه يصير
كافرا هكذا روى عن أبي
يوسف رحمه الله تعالى *
وعن أبي حنيفة رحمه الله
تعالى أن من أمر رجلا أن
يقهر كان الاثم كافرا كفر
المأمورا ولم يكفر * وقال
الفتية أبو الليث رحمه الله
تعالى اذا علم الرجل رجلا
كلمة الكفر يصير كافرا اذا
علمه وأمره بالارتداد *
وكذا فبين علم المرأة
الكفر انما يصير هو كافرا اذا
أمرها بالارتداد لأنه رضى
بكفر المأمور ومن رضى بكفر
الغير يصير كافرا رجلا ضرب
امراة فقالت المرأة لست
بمسلم فقال الرجل هباني
لست مسلم قال الشيخ الامام

أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يصبر كافرًا بذلك فقد حكى عن بعض أصحابنا أن رجلاً لوقبل له الست بمسلم
فقال لا لا يكون ذلك كفر إلا قول الناس ليس بمسلم معناه أن أفعاله ليست من أفعال المسلمين . وقال الشيخ الإمام الزاهد رحمه الله تعالى إذا
لم يكن ذلك كفراً عند بعض الناس فقلوه بآنى لم يستعمل أحد من ذلك . قال إذا طالت المشاورة بين الزوجين فقال الرجل لأمراً به خافى
الله تعالى واتقبه فقالت المرأة لا تخافه قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إن كان الزوج عاتبها على معصية ظاهرة
ويخوفها من الله تعالى فأجابته بما ذكره تدفوتين من زوجها . وإن كان الزوج عاتبها على أمر لا يخاف فيه من الله تعالى لم تنكح إلا الآن
تريد بذلك الاستخفاف فتبين من زوجها . ويدل أراد أن يضرب غيره فقال له ذلك لا تخاف الله تعالى فقال لا روى عن محمد رحمه الله تعالى
أنه سئل عن هذا فقال لا تكفر إلا أن يقول التقوى فيما أقول . وإن كان راء على معصية فقل له لا تخاف الله تعالى قال لا يصبر كافرًا إلا يحسنه

التأويل وكذا اذا قيل لرجل ألا تحبني الله تعالى فقال له في حالة الغضب لا يصبر كافر * رجل قال هو يهودي أو نصراني أو يري من الله أو الاسلام ان فعلت كذا كان عينا فان باشر الشرط هل يصبر كافر اختلفوا فيه * وكذا لو حلف على امر ما من بان قال هو يهودي أو نصراني أو يري من الله تعالى أو من الاسلام ان كنت فعلت كذا أمس وقد كان فعل فان كان ناسيا لم يعلم أنه كان فعل أو لم يفعل لا يصبر كافر أعند الكل وان كان يعلم أنه قد فعل ذلك هل يصبر كافر قال أكثر المشايخ انه يصبر كافر * وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الا يصبر أنه ان كان الرجل يعرف هذا عينا ولا يكفر به لا يكون كافر * لافي الماضي ولا في المستقبل * وان كان جاهلا أو كان عنده أنه كافر في الماضي يكفر في الحال وفي المستقبل اذا باشر الشرط يصبر كافر لانه لما باشر الشرط وعنده أنه يكفر فقد رضى بالكفر والرضا بالكفر كفر * رجل كفر بلسانه طائعا وقبله على اليعنان يكون كافر ولا يكون عند الله تعالى مؤمنا * رجل قال استقبلني (٥٧٣) أمر أدت أن كفر يصبر كافر * رجل

قال لغره بالفارسة كبر كبره
ازين كركه نوي كني قالوان
أرادنه تنبيج ذلك الفعل
لايكفر * رجل قال للؤذن
حين أذن كذبت بصبر كافر *
رجل قال اني أحشأ الى
كثرة المال الحرام والحلال
عندي سواء لا يحكم بكفره
* سكران ضرب امرأته
فقاتت ومسلمان نيسني
كه مر احسن ي زني فقال
لا تم طلقها ثلاثا قال ابيع
الثلاث لانه ان لم يكن سكرانا
فالثلاث واوسع وان كان
سكرانا فرة السكران لا تصح
استحسانا فيقع الثلاث على
كل حال * امرأه قاتت
لزوجها ان لم تطلق فيجس
تصبر مرتدة وهذا اذا
أرادت الحال لانها لما أرادت
الحال فقد باشرت الكفر
وعن أبي نصر بن أبي سلام
امرأة قاتت لزوجها لطلقني
والا كبرت قال يجسد
النكاح * نصراني أسلم قات
أبوه بعد ذلك فقال ليني لم
أسلم الى هذا الوقت حتى

لموكله فان كره واليد والوكالة والدعوى فشهد ان اذى السيد على الوكالة بالخصوص فهو جائز لانهم ما يشهدون
على أبيهم ما كذب في الميسوط * ولوشهد باننا الوكيل أن الطالب عزل أباهما وكل هذا الاخر بقضه جاز فان
كان الشاهدان ابني الوكيل الثاني لم تقبل على ووكالة أبيهم ما وقبل على عزل الآخر كذا في المحيط * وان
كان الطالب ذنبا فشهد مسلمان أنه وكل هذا المسلم بقض دينه على هذا والمطلوب مقروءه والذمتان
أنه عزله عن الوكالة وكل هذا الاخر لم يجز ذلك على الوكيل الاول ولو كان الاول ذنبا جاز عليه كذا في
الميسوط * والله أعلم

باب الثاني في التوكيل بالشراء

الاصل أن الجهالة اذا كانت غفغ الامتثال ولا يمكن تداركها تمنع صحة الوكالة والا فلا كذا في التبيين *
والجهالة ثلاثة أنواع فاحتمل وهي جهالة الجنس كالشراء التوكيل بشراء الثوب والدابة والريق وهي تمنع صحة
الوكالة وان بين الثمن وبسيرة وهي جهالة النوع كالشراء التوكيل بشراء الحمار والبغل والذرس والثوب الهروي
والهروي فان لم تمنع صحة الوكالة وان لم يبين الثمن ومتوسطة وهي بين الجنس والنوع كالشراء التوكيل بشراء
عبدا وأمة أو دارق من الثمن والنوع تصح وتنفى بجهالة النوع وان لم يبين الثمن والنوع لا تصح وتنفى
بجهالة الجنس كذا في الكفاية * امرأه بشرت ثوب ب هروي أو فزس أو بعل صعي ثمن أو لا وبشرت بعبدا جاز
نسي ثمن وان لم يبين الثمن لم يجز وبشرت ثوب بأدابة لا تصح وان نسي ثمن وهذا كله اذا لم يكن فيه دلالة
على العموم فان قال ابتعني ما رأيت جازت الوكالة لانه فوض الامر الى رأيه كذا في التبيين * وكذا لو قال
اشترى بثلث ثيابا ودواب أو أشياء أو ماشيت أو ما رأيت أو أدنى شيء حضرك أو ما وجد أو ما يتفق صح
وكذا لو قال اشترى ولم يزد عليه بثلث أو ربع أو اجعل ألفان من مائة بضاعة لانه تقبض كذا في الكفاية * وكذا
اذا قال أي ثوب بشت أو أي دابة بشت أو ما تبسر للثمن الثياب والدواب صح هكذا في البدائع * ولو قال
اشترى أو ثوبا أو ثوبا لا يصح لان الثواب اسم جمع وأدناه ثلاثة واللام تبدل على التكثير وأكثر ما يتناول
اسم الجمع بهذا اللفظ عشرة فإذا لم يعرف في الواحد فلا تنال يجوز في هذا اللفظ أولى الا لجهالة ثمنه أكثر كذا في
محيط السرخسي * ولو قال اشترى دارا لا يصح ما لم يبين الثمن وعند بيانه ينصرف التوكيل الى الدار في
المصر الذي هيافيه وقيل مع بيان الثمن لا بد من بيان الجهة كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال اشترى دارا
بالمكوة بثلث بحت اثنا فالو قال دارا بالمكوة في موضع كذا أو سمى وضعا بقاءا ببعضه من بعض جازت
ذكر الثمن أو لم يذكر * وكذا بشر اعدار بثلث فاشترى خارجها كان الموكل من أهل البلد لا يجوز وان كان

أرث عنه فانه يصبر مرتدا لانه في الكفر وذلك كفر * رجل قال لغره صل المكتوبة فقال لأصلها اليوم اختلفوا فيه ذكر الناطقي عن محمد
رحمه الله تعالى أنه قال قول الرجل لأصلي يحفل وجوها أربعة * أحدها لأصلي فقد صلتها * والثاني لأصلي شئت فقد أمر من هو خير
منك * والثالث لأصلي فسقا ومجاعة وفي هذه الوجوه الثلاث لا يكفر * والرابع لأصلي فليس يجب على الصلاة ولم أمر بها يعني بجودها
يصبر كافر * قال الناطقي رحمه الله تعالى فعلى هذا اذا أطلق وقال لأصلي لا يكفر لان هذا اللفظ محتمل * رجل مات غلاما فخرج وقال
يا رب تأخذ من له واحد ولا تأخذ من له عشرة وأنا في جمع المال أجتهد وكان لك أن تأخذ قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
تعالى أرجو أن لا يصبر كافر لانه لم يصف الله تعالى بالظلم لان الظلم أن لا يأخذ ما ليس له والدنا والآخره كلها لله تعالى * امرأته ماتت ولها
فقاتت هي كذا في بارهين * سئد قال الشيخ الامام الزاهد رحمه الله تعالى أنها لا تكفر فان الله تعالى ما أعطى والله تعالى ما أخذ *

من بصر امتدحهم واشتد عليه فقال ان شئت توفي مسلما وان شئت توفي كافرا قال واحد من العلماء بصير مرثدا وكذا الرجل اذا باع
بجسبات فقال اخذت مالي واخذت ولدي واخذت كذا وكذا فاذا تفعل ايضا وماذا ينبغي له تفعله وما شئ بذلك من الالفاظ اجاب هذا القائل
وقال بانه بكفر قيل له لو كان هذا المريض قال ذلك من غير قصد اجاب وقال انما يجري على لسانه حرف واحد وتجاوزت انما تامل هذه الكلمات
الطويلة لا تجري على لسانه من غير قصد فلا يصدق * رجل قال يا رب خذني رزقي من فرح كن نابا زكافيا من رزقي كن بارعا من جوهر من
قال ابو نصر الدوبوسي بصير كافرا بالله تعالى لان الله تعالى لا ينسب الى الجور في فعل ذلك فقد كفر * قيل لاهل آفة توحيد في قتال لاهل
بعضهم ان اراد ان لا تعرف التوحيد الذي يقوله الصبيان في المكتب لا يبصرها وان ارادت ان لا تعرف وحدا نة الله لم تكن مؤمنة فلا يصح
نكاحها * واذا غنى الرجل لثي من (٥٧٤) الاينياء ان لا يكون ثيابا قالوا ان ارادته ان لا يكون ثيابا لا يكون خارجا عن الحكمة لا يكون

كفرا * وان اراد به
الاستغفار والعداوة كان
كفرا * ولو قال بالفارسية
اكره ان يغمى بعدي
بى منكروى لو اراد به انه
لو كان رسولا لله لم يؤمن به
كان كفرا كما قالوا لاهل
الله بكذا وكذا لا تفعل او
قال لاهل ومن به او قال لو
امرني الله تعالى بعشر مائة
لا تفعل او قال لو كان القلب
في هذه الناحية لم اصل كان
كافرا في جميع هذه الكلمات
* اذا عاب الرجل النبي عليه
السلام في شئ كان كافرا
* قال بعض العلماء لو قال
شعر النبي صلى الله عليه
وسلم شعرا فقد كفروا
اى حفص الكبير رحمه الله
تعالى من عاب النبي عليه
السلام بشعره من شعره
فقد كفر * وكذا في الاصل
ان شعر النبي صلى الله عليه
وسلم كفر * ولو قال جن
النبي عليه السلام كفر
لو اذ الصلاة انه كفر ويجوز

من اهل الرساق جاز كذا في البحر الرائق * ولو قال اشترى دارا بالثام بالف درهم فهذا فاسد لانه متفاوت
كذا في المحيط * ولو قال اشترى حبة لؤلؤا او فصا بوقت حجر ولم يسم الثمن لم يجز فان اشترا كان للوكيل دون
الموكل هكذا في السراج الوهاج * ولو وكله بشراء حطبة او مقدار آخر ولم يسم بمقدار او لا تحسنا ولو سعى
كيلا معروفا صح كذا في الوجيز للكردي * الوكيل بالثمن لا يجوز ان يشتري بمثل القيمة وزيادة يتغابن
الناس في مثله قال الامام خواهر زاده هذا في المست له في قيمة معلومة عند اهل ذلك البلد او اما له قيمة معلومة
عندهم كالخمر والعلم اذا زاد لا يلزم امر قلت الزيادة او كرت كذا في الجوهر الثمينة * وان قال اشترى
جار بمحبة او مولدة او هندية ولم يسم لها ثمن جاز بشرط الوكيل في الصفه التي ذكرها اذا كان بين مثلهما كذا
في السراج الوهاج * اذا قال لغيره اشترى جارية من جنس كذا وكذا ولم يسم غنفا وجاز على ما يتعامل
الناس عليه في ذلك الجنس فان جاء بشئ من ذلك مستثنى كثيرا لئلا يتعامل عليه العامة لم يجز على الامر
اذا قال اشترى ثوب بخر كوفي ولم يسم غنا جاز وكذلك اذا قال اشترى ثوب بخر بمائة درهم ولم يسم الجنس
كذا في الذخيرة * ولو ان رجلا من اهل البادية امر رجلا ان يشتري له جارية بمحبة ولم يسم غنا جاز
له ان يشتري من الغريب الذي يشتري اهل البادية ويشتري لهم وان تعدى ذلك الى ما لا يشتري اهل
البوادي لم يجز كذا في المحيط * دفع الى سمسار اقلوا قال اشترى بيضاء كان السمسار مغر فابشرا من
فوه عليه والافساد كذا في الوجيز للكردي * التوكيل بالثمن اذا كان مقدرا على فيه القيد اجابا
سواء كان القيد راجعا الى المشتري او الى الثمن حتى انما اذا خالف يلزمه الشراء الا انما كان خلافا الى خبر
فليزم الموكل واذا قال اشترى جارية طوها او اغذها لم يرد فاشترى جارية بمحبة او اخته من الرضاع او
مرتدة لا ينفذ على الموكل وينفذ على الوكيل كذا في البدائع * ولو قال اشترى جارية بكذا فاطمها فاشترى
أخت امرأته او عمتها او خالتها من رضاع او نسب لا يلزم الامر ويكون الوكيل مشتريا لنفسه وكذا لو
اشترى جارية لها زوج او في عدة زوج من طلاق ما بين او رجعي او فاة لا يلزم الامر كذا في تنويع
فاضل * وهكذا في الوجيز للكردي * ولو اشترى رثاء فان لم يعلم به الوكيل جاز على الامر وله حق
الرد وان كان الوكيل يعلم بذلك لا يلزم الامر وكذا لو لم يعلم بشرط الرضا من كل عيب كذا في تنويع
فاضل * رجل امر غيره ان يشتري له جارية يطوها فاشترى صغيرة لاوطا مثلها فهو مخالف كذا في
الذخيرة * واليهودية والنصرانية يجوز على الامر والصائبية يجوز على الامر في قياس قول أبي حنيفة
رحمه الله تعالى واذا اشترى أخته امه هي عند الامر وقد وطها الامر يلزم الامر كذا في المحيط * ولو قال
اشترى جارية ثنتين او طوما فاشترى اثنتين في عدة واحدة او اشترى جارية وعمتها او خالتها من رضاع

او ان يقال انهي على النبي عليه الصلاة والسلام * وعن ابن مقاتل رحمه الله تعالى من انكر نبوة الخضر عليه السلام ودى
الكفل عليه السلام قال كل من لم يجمع الامه على انه نبي لا يبصره ان محمدا نبوه * ومن زعم ان المهدي قد بعث لست آمن القرآن ذكر في التوازل
انه لا يكون كافرا * ومن غنى ان الله تعالى لا يكون حرم الخمر قال ابو بكر البلخي رحمه الله تعالى لا يكون كافرا لان الخمر كانت حلالا في الاصل
وكذا الركون كالحارم * ولو غنى ان الله تعالى لم يفرض صوم رمضان لما نطق عليه لا يكون كافرا كذا قال الشيخ الامام ابو بكر البلخي
والشيخ ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انه لا يكون كافرا اذا نوى انه لا يمكنه ادا حقه * ولو غنى ان كل فوق الشيع لا يكون
سما كان كافرا الا ان احبته لاتباع بالحكمة * ولو قال ان هذه الطاعات جعلها الله عذابا علينا ان نؤي ان طاعتها مشقة علينا لا يكون كافرا
ولو قال لم يفرض الله تعالى علينا هذه الطاعة كان خيرا لا يكون كافرا ان تأول ذلك وتأويله ما قلناه ولو غنى انه لم يحرم الزنا والظلم او القتل بغير

حق أو الواطئة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى هو كفر لان إطلاق هذه الأفعال خروج عن الحكمة والعدل
رجلان اختصما في شيء فقال أحدهما لصاحبه ما بال زانية وهو كخسران يا بن نام است وكان اسم المشتوم محمدا قال الشيخ الإمام أبو
القاسم رحمه الله تعالى لم يكن كفر إلا وأهام الناس لم تنصرف إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلم يكن كفرا ما لم ينزه رجلا من بينهما خصومة
فقال أحدهما لصاحبه فردبان بنو باعنا ببر و باخذاي جنتك كن قال أكثرهم لا يكون كفرا * ولوقال شوبوا باخذاي جنتك كن
قال بعضهم يكون كفرا أو يسمي الشئ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى * وقال الشيخ الإمام أبو بكر بن حاتم رحمه الله تعالى
لا يكون كفرا والأحوط تجديده النكاح * ولو أن رجلا طالب رجلا بحق وقال بالفارسيما كروي خدائي جهان استازوي بستانم
قال الشيخ أبو القاسم رحمه الله تعالى يصير مردا لانه ادعى انه يغيب الله تعالى * (٥٧٥) وقال بعضهم لا يكون كفرا لان المراد

من هذا الكلام في العرف
التوهيل دون التحقيق
* ولوقال كرفلان بنعابر
استازوي بستانم لا يكون
كفرا لان النبي صلى الله عليه
وسلم يطلب باده الحق
وبسوف يوفيه * رجل قال
لغيره اعطني حتى والاخذت
يوم القيمة فقال مخاطب
تومر الجاسابي ديم انا
اشوهي قال الشيخ الإمام
أبو بكر البخني لم يكن هذا
كفرا * رجلان تحاصبا
فقال أحدهما لله تعالى
يحكم بيني وبينك وقال
الأخر بالفارسية خدائرا
حاكي مرشيد أو قال
حاكي تراشيد قال أبو القاسم
رحمه الله تعالى يصير مردا
لان الله تعالى يحكم بين
عباده جميعا القسوى
والضعف والشرف والذنى
في حكمه واحد * رجل وضع
نبايه في موضع وقال سلمتها
إلى الله تعالى وقال غيره
سلمتها إلى من لا يفتح السارق
اذسرق قال الشيخ الإمام

أونسب في عقدة لا يلزم الأمر عندنا * ولو اشترى صفقتين لزم الأمر عندهم * وذكر في المتنق لواشترى
هذا الوكيل لجارية بانه لا يلزم الأمر لانه قد ارى وطء أحدهما في الحال انما يصير عليه وطء الاخرى
بعدوطء الاولى كذا في فتاوى قاضخان * وان قال اشترى جارية تحمدا أو لثمة أو لغيره أو عبدا
للخدمة أو لعل من الأعمال فاشترى جارية بعباءة أو مقطوعة اليدين أو رجلين لا يلزم الموكل اجباها كذا
في السراج الوهاج * ولو وكله أن يشتري له دابة تركها فاشترى مهورا أو عيالا أو مقطوعة اليد لا يلزم الأمر
هكذا في الوجيز للكردرى * رجل وكل رجلا وقال اشترى جارية أعتقها عن ظهاري فاشترى عيالا
أو مقطوعة اليدين أو رجلين لم يعلم بذلك الأمر * وكان له أن يرذولوع لم الوكيل بذلك لا يلزم الأمر
كذا في فتاوى قاضخان * وإذا قال اشترى جارية تركها فاشترى جارية حشمة لا يلزم الموكل ولا يلزم
الوكيل كذا في البدائع * ولو وكله أن يشتري له فباء موديا يقطعه قصفا فاشترى له فباءا كقصه قصصا لا يلزم
الأمر كذا في ذخيرة * ولو وكله أن يشتري ويشترط الخيار للموكل فاشترى بغير خيار لزم الوكيل كذا
في البدائع * قال اشترى جارية بالف درهم وأشترى جارية بالف درهم من ماني * وبهذا الالف وأضاف
إلى مال نفسه يكون وكلا حتى ولو اشترى المأمور بكون مشترى باللام * ولو قال اشترى جارية بالف درهم
أو هذه الجارية بالف لا يكون وكلا ويكون المأمور مشترى لنفسه * قال لغيره اشترى جارية بهذه الالف
الدراهم أو أشار إلى الدنانير كان التوكيل الدنانير حتى ولو اشتراها الدراهم كان مشترى لنفسه هكذا في فتاوى
قاضخان * الوكيل إذا خاف من حيث الجنس لا ينفذ على الأمر وان كان الماني بانه نفع من المأمور به
كأن الأمر أن يبيع عبده بالف درهم فباعه بالدينار وان كان من حيث الوصف أو القدران كان الماني
أنفع سقن على الأمر كأن الأمر أن يبيع عبده بالف درهم فباعه بالف وخمسائة وان كان أضر لا ينفذ
على الأمر كأن الأمر أن يبيع عبده بالف درهم فباعه بنسبائة درهم هكذا في المحيط * وإذا قال اشترى
جارية بالف فاشترى بأكثر من الالف يلزم الوكيل دون الموكل * ولو قال اشترى جارية بالف درهم أو عباءة
دينار فاشترى جارية بمسواي الدراهم والدنانير لا يلزم الموكل اجباها كذا إذا وكله بان يشتري له جارية
بالف نسبائة فاشترى بالف حاله لزم الموكل * ولو أمره أن يشتريه بالف حاله فاشترى بالف نسبائة لزم الوكيل
كذا في البدائع * ولو وكله بشراء جارية بالف درهم فاشترى جارية بنسبائة ومثلها واشترى بالف فهو
للموكل كذا في النسياع * وكله بشراء جارية بعبائة دينار فاشترى جارية بمائة دينار لم يلزم
الأمر في قولهم في المشهور من الرواية * وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يلزم الأمر كذا
في الحاوى * رجل وكل رجلا بان يشتري له عبدا فلا بالف وقطعت يده فاشترى الوكيل لا يلزم الأمر

أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يصير كفرا * رجل بينه وبين غيره خصومة فقتل رجل حكم خدائي جنتك است فقال آخر من حكم
خدائرا جنتك قال أبو القاسم رحمه الله تعالى هو كفر لانه استخفاف بأمر الله تعالى * رجلان بينهما خصومة فقتل أحدهما الآخر با
بعل روم فقال آخر من علم جهدا ثم قال أبو بكر القاضي بكفر المحب لانه استخف باعلم * رجلان بينهما خصومة فجاء أحدهما فيخطوط
الفتوى والقوى فقال الخصم ليس كما أقترأ أو قال لا لعل هذا وهما من عرض الناس كان عليه التعزير * رجل قال قصعة تريد خير
من الله تعالى لا يكون كفرا لانه براديهذا ان هذه نعمتي الله تعالى * رجل قال لعالم ارجا في علمك ان أراد به علم الدين كان كافرا
* رجل قال ارماد روع في كرم خدائي دروغ ميكويد لا تكفر لان المراد بهذا أن الله تعالى لا يكذب * رجل قال في غضب لمرأته
ان روسي كه ترازدان بفا كه ترا كشت وان خدائي كه ترا آفريد قال بعضهم يكون كفرا * وسئل أبو نصر الدبوسي رحمه الله تعالى

عن هذا فتأمل في ذلك أما ما يلزم * قال رضي الله عنه الظاهر أنه يكون كفرا رجل قال لا مراً بها كافرة فقالت أنا كافرة فطلقني قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى هذه مودة وتجبر على الإسلام وتجب يد النكاح والعدوى الزوج * ولو قال لا مراً بها كافرة فقالت لا بل أنت لا يقع بينكم ما فرقة * رجل تزوج امرأة بغير شهوة فقال الرجل والمرأء أخذنا ربوا بغير ما مرأا كراهة كرم فلا يكون كفرا إلا ما اعتقد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم الغيب وهو ما كان يعلم الغيب حين كان في الإحياء فكيف بعد الموت * رجل قال أنا أعلم المسروقات قال الشيخ الإمام محمد بن الفضل هذا القائل ومن صدقه يكون كافرا * قيل له فإن هذا القائل أنا أخبرا بخبايا الجن أياي بذلك قال هو ومن صدقه يكون كافرا بآله لقوله عليه السلام من أتى كاهنا فصدقته فما قال فقد كفر عا أنزل على محمد لا يعلم الغيب إلا الله لا الجن ولا الأنس يقول الله في (٥٧٦) الأخبار عن الجن فلما تربيئت الجن أن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين

كذا في فتاوى قاضيان * إذا وكله بشراء جار يوصي جسسه أو غنما فاشترى له جار يار به عيابه أو مقة مطوعة البدن أو الرجل أو مقة مودة ومجنونة فما زعم أن ي حنفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز والعوراء ومقطوعة إحدى البدن أو إحدى الرجلين تجوز بالاتفاق هكذا في محيط السرخسي * وإذا اشترى جار يبعه مطوعة البدن والرجل من خلاف لم يلزم الموكل هكذا في البدائع * ولو قال واشترى رقبته لم يجز شراء العيابه ولا المقطوعة البدن أو الرجلين اجباعا * ولو اشترى العوراء أو مقة مطوعة إحدى الرجلين لم يلزم الموكل اجباعا كذا في السراج الوهاج * ولو وكله بشراء جار يبيع غنما وجسسه فاشترى ذات رحم محرمة من الموكل أو جارية تحلف الموكل بعقها ان ملكها صحر وعقت كذا في الذخيرة * وإذا وكله ببيع وصيفة أو شراها فصارت محرزا فباع ذلك واشترى بجوز ذلك المجل والجدى إذا كبرا كذا في الظهيرية وبالمحيط في فصل العزل * إذا قال اشترى خادما ما يخدمهم فإن الخادم يكون على العبد والامة كذا في الذخيرة * ولو وكله أن يشتري له لحما بدهم فاشترى له لحم ضأن أو بقرا أو بل لم يلزم الأمر * وإن اشترى كرشا أو بطونا أو أكادا أو رؤسا أو كارع أو لحما قد بدا أو لحما الطيور أو الوحوش أو شاة حية أو مذبوحة غير مسلوخة لم يلزم الأمر لأن يكون المندفع قلبا له كذا في فتاوى قاضيان * ولو أمره أن يشتري له لحما بدهم فاشترى لحم البطن أو الالة أو ألية فاشترى له شحما أو غنما فاشترى له ألية لم يلزم الأمر * كذا في السراج الوهاج * ولو وكله أن يشتري له لحما فاشترى منبوا أو مطبوخا لم يجز على الأمر إلا إذا كان مسافرا نزل شانا ولو أمره أن يشتري له سمكا بدهم فهذا على الطري الكبار ولو أمره أن يشتري له رؤسا فهو على رؤس الغنم دون غيرها من الأبل والبقر وهو على المشوى مهادون الف * كذا في السراج الوهاج * والتوكيل بشراء البيض ينصرف إلى البيض السباع خاصة كذا في فتاوى قاضيان * ولو أمره أن يشتري له لبنا فهذا على المتعارف في البلد من ابن البقر والغنم وكذلك السمك وإن تساوا بفوه محمول عليهم كذا في الحاوي * ولو وكله بشراء دهن فهو على كل دهن يباع في السوق وكذا إذا قال فاكهة فهو على كل فاكهة يباع في السوق كذا في الذخيرة * ولو دفع إلى رجل دوا * ولو أمره أن يشتري له لحما طعاما ذكر في الكتاب أن التوكيل ينصرف إلى الحنطة ودقيقها * قال الشيخ الإمام المعروف بخواهر زاده أن كانت الدراهم كثيرة بحيث أن تشتري بها الحنطة لا غير لا ينصرف إلى الدقيق والخبز وإن كانت قليلة بحيث لا يشتري بها الدقيق والحنطة فهو على الخبز لا غير وإن كانت بين القليل والكثير فهو على الحنطة والدقيق ولا ينصرف إلى الخبز فالهوا هذا في عرفهم أما في عرفنا فاسم الطعام ينصرف إلى المطبوخ كاللحم المطبوخ والمشوى وما يؤكل مع الخبز أو وحده كذا في فتاوى قاضيان * قال الصدر الشهيد بوعليه الفتوى

* نصرا في أني مسلم فقال اعرض على الإسلام حتى أسلم عندك فقال اذهب إلى فلان العالم حتى يعرض عليك الإسلام فسلم عنده اختار فوافيه * قبل بكفر لانه رضي بكفره بعض الأوقات وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى لا يصير كافرا إلا أن العالم يهتدى إلى ما لا يهتدى غير العالم * رجل قال لغيره إياي بار خذني من قال بعضهم يكفر وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى إن أراد به أي مهتر من لا يكفر لانه هذا اللفظ يذكر ويراد به ذلك ولو قال إياي خذني من يكون كافرا * امرأة قالت تزوجها لوسر خدائي فاني فقال نعم قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يكفر الرجل لأن السر والغيب واحد ومن ادعى علم الغيب كان كافرا * وعن شاذ بن حكيم رحمه الله تعالى أن امرأة بعثت إلى زوجها

الصحور في رمضان على يد الخادم فأطاعت الخادم في الرجوع إلى المرأة فاهتمت المرأة فقال شاذ لم يكن ينبغي هذا شي فقال الكلام بين شداد وبين امرأة أنه فقال شداد بن حكيم لا مراً بها تلمن الغيب فقالت نعم فكذب به شداد إلى محمد بن الحسن وكان هو من أصحاب زفر رحمه الله تعالى فأجاب محمد أن جدد النكاح فانها كفرت * رجل استعمل الجامع في حالة الحيض قال أبو بكر الجنى رحمه الله تعالى استعمل الجامع في الحيض كفروا في الاستبراء مودة وضلال وليس بكفر * وعن إبراهيم بن نوسم أن استعمل الجامع في الحيض مثلاً وأنهم ليس للحرم أو لم يعرف النبي لا يكفر لانه أن عرف أن النبي للحرم ومع ذلك استعمل الجامع فيه كان كافرا وعن شمس الأخت السرخسي رحمه الله تعالى أن استعمل الجامع في الحيض كفر من غير تفصيل * رجل قال عبد العزيز بن عبد الخالق عبد الغفار عبيد الرحمن الحلي الكافي في آخر الاسم قالوا أن قصد ذلك يكفر وإن جرى على لسانه من غير قصد أو كان جاهلا لا يكفر وعلى من يقع ذلك منه أن

يعلم الصواب وهذه فصول عشرة * أحدها أن اسلام الصبي العاقل والصبي عندنا صحيح * وكذا اسلام المعتوه الذي يعقل الاسلام ويعرف الحق من الباطل اسلام عندنا * وكذا اسلام المكرم اسلام عندنا أن كان حيا وان كان ذميا لا يكون اسلاما * ومنها كفر المكرم أن أكره بقيد أو حس فبغير يكون كافرا * وإن أكره القتل أو اتلاف عضو أو يضرب مؤثما وقلبه مطمئن بالإيمان لا يكون كفرا استحصانا * وأما كفر السكران أن كان يعرف الخير من الشر والأرض من السماء فكفره يكون كفرا في الاحكام * وإن كان لا يعرف الأرض من السماء وانعبر من الشر لا يكون كفرا عندنا * وكفر المراهق كفر عندنا أي حنيفته ومجدهم الله تعالى يحرم امرأته ولا تحل ذبحته ولا يصلي عليه إن مات لأنه لا يقتل بالردة * وأما المعتوه المجنون لم تذكري الكتب المعروفة قال مشايخنا رحمهم الله تعالى هو في حكم الردة بمنزلة الصبي * وأما الجاهل إذا تكلم بكفر ولم يدركه كفر أخفطوافيه قال بعضهم لا يكون (٥٧٧) كفرا ويعذر بالجهل * وقال

بعضهم يصير كافرا ولا يعذر بالجهل * وأما الهازل والمستهزئ إذا تكلم بالكفر استخفافا وحرأسا أو استهزاء يكون كفرا عندنا لكل وإن كان اعتقاده خلاف ذلك * وأما الخاطي إذا جرى على لسانه كلمة الكفر خطابا أن كان أراد أن يتكلم بما ليس بكفر يجزي على لسانه كلمة الكفر خطا لم يكن ذلك كفرا عندنا لكل بخلاف الهازل لأن الهازل يقول قصدا لأنه لا يريد حكمه والخطي من يجري على لسانه من غير قصد كلمة مكان كلمة * قوم اتخذوا الخوارج لأجل التورث وقدموا الحاج قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى ذلك لهم ولعل فلا يكون كفرا * رجل ذبح لوجه انسان في وقت الخلة والتها في الخوارج وما أشبه ذلك قال الشيخ الامام أبو بكر هذا كفر

وإذا لم يدفع السهم درهم وقال اشترى طعاما لم يجز على الأمر لأنه وكله أن يشتريه لم يكيل ولا بين مقداره كذا في التبيين * الوكيل بشره الكذب لا يملك شراء النجعة حتى لو اشترى لأعمال الموكل وكذا لو وكله بشراء عناق فاشترى جدبا كذا في البدائع * ولو أمره أن يشتريه فرسا أو برذونا وسعى له تخلفا فاشترى له رمكة من الخيل أو البراذن فإن هذا لا يجوز على أهل الامصار ويجوز في البلدان التي يتخذ فيها الحجز والرمال * وأما البغال فيجوز فيها الذكرو والانثى في الامصار وعبرها ما لم يسم آتي فيها آتيا في ذكر أو ذكرا فبذلك قالوا انني كذا في السراج الوهاج * والبقر يقع على الذكر والانثى وكذا البقرة في رباها الجامع وهو الصبي والدجاج على الذكر والانثى والدجاجة على الانثى والبعير على الذكر والناقة على الانثى ولا يقع اسم البقر على الجاموس وإن كان من جنس البقر هكذا في البدائع * ولو أن قال يزنا وكل آخر بشره جارا فاشترى له جارا مصر باصلي للركوب بدون العمل لم يلزم الموكل فإن كان سمى له تخلفا فاشترى جارا بذلك المسمى من الثمن وقيته مثل الثمن أو أقل أو أكثر فاشترى ما يتبعان الناس في مثله جاز على الموكل وإن كان خلاف ذلك جاز على الوكيل كذا في السراج الوهاج * ولو وكله بشراء اناخمية بتقيد أيام النحر وبشراء الفهم والجذوقته من السنة الاولى حتى لو اشترى في السنة الثانية في وقته لا يجوز * وكله بشراء بقرة اناخمية سوداء فاشترى بيضاء أو حراما لم يلزم * ولو باع ثوبا فاشترى ذكرالا وكذا الشاة ولو بقر أو بقرة أو ثور لم يلزم الموكل ولو وكله بشراء كبش أو ثور ليضحي فاشترى كبش ليس بأقرن لا يلزم الأمر هكذا في الوكيل للكردي * دفع على رجل عشرة دراهم وأمره أن يشتريه بها حنطة يزرعها أو دفع إليه الدراهم ليزرعها فاشترى المأمور حنطة قالوا إن كان اشتراها أو كسبل في أو أن الزراعة وزرعها في غيرها أو أنها يجوز الشراء على الأمر وعلى المأمور مثل تلك الحنطة وإن كان المأمور اشترى الحنطة في غيرها أو أن الزراعة كان المأمور مشريا لنفسه فيضمن دراهم الأمر كذا في فتاوى قاضيان * ولو أمر انسان أن يشتري له جارا ينصرف الأمر إلى ما يركبه الأمر حتى لو كان الأمر هو القاضي فاشترى المأمور رجلا مقطوع الاذن أو مقطوع الذنب لا يجوز بخلاف ما إذا كان الأمر هو القاضي حيث يجوز كذا في خزائن المفتين * الوكيل بشره عبد حبشي إذا أتى في الدراهم على نفسه واشترى بها أمره من عنده يكون المشتري للوكيل وإن الأمر هو المختار * واشترى ما أمر به ثم أتى في الدراهم بعدما سلم ما اشترى إلى الأمر ثم تقصد البائع غيره جاز كذا في الخلاصة في فصل التوكيل بالبيع في بعض النسخ * وكل رجلان يشتري له دارا بعثها فاشترى نصفها ثم اشترى الموكل النصف الباقي لا يلزم الأمر النصف الذي اشتراه الوكيل ولو كان الموكل اشترى نصف الدار أو لا ثم اشترى الوكيل النصف الباقي جاز فإن استحق النصف الذي اشتراه الموكل أولا كان له أن يرده الباقي لأن شراء الوكيل كشرا الموكل

(٧٣ - فتاوى ثالث) والمذبح ممتة لأثوكل * وقال الشيخ اسماعيل الزاهد رحمه الله تعالى إذا ذبح الأبل والبقر في الخوارج أقدموا على الحجاج أو الغزاة قال جماعة من العلماء يكون كفرا * وأما أنا فنقول بكرة ذلك أشد الكراهة ولا يكون كفرا * رجل اشترى يوم النور وشيئا لم يشتريه في غيره ذلك اليوم إن أراد به تعظيم ذلك اليوم كإعظمته الكفري يكون كفرا وإن فعل ذلك لأجل السرف والتعمد لتعظيم اليوم لا يكون كفرا * وإن أهدي يوم النور إلى انسان شيئا لم يرد به تعظيم اليوم وانما فعل ذلك على عادة الناس لا يكون كفرا * وينبغي أن لا يفعل في هذا اليوم ما لا يفعل قبل ذلك اليوم ولا يهونه وأن يجترع عن التشبيه بالكفرة * وعن الامام أبي جعفر الكبير رحمه الله تعالى إذا عبد الرجل خمسين سنة ثم جاء يوم النور وأهني إلى بعض المشركين يضربه بدينه تعظيم يوم النور وقد كفر بالله وحبط عمله * وإذا اتخذ مجوس دعوة لخلق رأس ولد أو خزانة منته فاجاب مسلم وحضر دعوته لا يكون كفرا والاولى أن لا يفعل ولا يوافقهم

على مثل ذلك * مسلم وضع على رأسه قلنسوة الجوس قال الشيخ الانام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا يكفر بذلك قال رضي الله عنه وهذا الجواب انما يصح اذا فعل ذلك ضرورة لا بد منه ان يصبره كقرا فان فعل ذلك وظن أنه يصبره كقرا أو قصد الاستخفاف في الدين فانه يصبر كقرا وعن عبد الله بن أبي حفص رحمه الله تعالى أنه قال ان فعل ذلك يريد به تقيمه فعليه ان يكون كقرا * ومن الفاظ الكفر بالفارسية * رجل قال لغيره وبادر تو بمن چنانست که چون نیدار ملات الموت اختلافه واثبه قال أكثرهم يكون كفرا وقال بعضهم لا يكون كفرا قال بعضهم ان قال ذلك لعداوة ملك الموت يصبر كقرا وان قال ذلك لكره الموت لا يصبر كقرا * رجل قال فلان رامصيت رسيدا قال بعضهم يكون كقرا * وقال بعضهم لا يكون كفرا وهو الصحيح * رجل قال فلان ينجش من جنان أست که چون جهود بچشم خدای يكون (٥٧٨) كفرا * رجل قال لصاحب المصيبة هرجه از بن وفي بکاست بجان

وزند کافی بوزیاده کنادفهو ولو اشترى المولى كل الدار ثم استحق نصفها كان له أن يرذ الباقي كذا في فتاوى قاضيان * الوكيل بشرأ بعد بعنه اذا اشترى نصفه فالشرا هو قوف ان اشترى باقية قبل الخصومة لزم المولى كذا عند أصحاب الثلاثة ولو خاصم المولى الوكيل الى القاضي قيل أن يشتري الوكيل وألزم القاضي الوكيل ثم ان الوكيل اشترى الباقي يلزم الوكيل اجماعا وكذلك هذا في كل ما في بعضه ضرر وفي تشقيقه عيب كالعبد الامه والداية والثوب وما أشبه ذلك وان وكله بشرأ منى ليس في بعضه ضرر ولا في تشقيقه عيب فاشترى نصفه لزم المولى ولا يقض لزومه على شراء الباقي فهو ان وكله بشرأ مكر حطة بمائة درهم فاشترى نصف الكثر بخمسين وكذا لو وكله بشرأ عبد بن بالف درهم فاشترى أحدهما بمائة مائة لزم المولى اجماعا وكذا لو وكله بشرأ جماعة من العبيد فاشترى واحدا منها كذا في البدائع * ولو وكله أن يشتري له عبيدين بأعيانها بالف فاشترى أحدهما بمائة لم يجز على الآخر اذا اشتراه بأكثر من حصته من الالف وان كلن اشتراه بحصته منه أو بأقل جاز وكذا اذا اشترى الباقي بالباقي جاز الكل على الآخر كذا في الحاوي * أمر رجل أن يشتري له دارا بالف فاشترى نصف دار وزم المولى مع أخيه جاز كذا في خزائن المفتين * ولو أمر رجل أن يشتري له نصف دار غير مقسومة بالف فاشترى وقاسم الوكيل البائع جاز شراؤه وبطلت قسمته وان كلن ذلك فيما يكال أو وزن يجوز الشراؤه المقسمة جميعا كذا في فتاوى قاضيان * ولو وكله بشرأ دارا فاشترى درالبناء فيها جاز لان الدار اسم للعروة هذا اذا اشترى بحرا كانت مبنية في الاصل ثم حرت فاما اذا لم تكن مبنية في الاصل فانه يلزم الوكيل لان ما اشترى لاسمى درا وفي عرفنا لا يلزم الا حرق الوجهين لان في عرفنا لاسمى العصر امدارا كذا في محط السرخسي * واذا وكله بشرأ عشرة ارباط لم يدرهم فاشترى عشرة من رطل ادرهم من لحم يباع مثله عشرة بدرهم لزم المولى منه عشرة نصف درهم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا كانت عشرة ارباط من ذلك اللحم تساوى قيمته ادرهما واذا كانت عشرة مثله لاساويه فبطل الكل على الوكيل اجماعا وقال أبو يوسف ومحمد جميعا الله تعالى يلزم العشرة من هكذا في السراج الوهاج * دفع الى رجل درهما ونحوها أمره أن يشتري به بعضه لحما وبعضه خبزا قالوا الحيلة له في ذلك أن يأمر القصاب بشترى القصاب لنفسه خبزا نصف درهم ثم يشتري هذا الوكيل منه نصف درهم لحما ثم يفعل ما قلنا كذا في فتاوى ويدفع اليه ادرهم الصحيح أو يأمر الخباز بشترى لنفسه نصف درهم لحما ثم يفعل ما قلنا كذا في فتاوى قاضيان * أمره بشرأ ثوب هروي بعشرة فاشترى ثوبين هرويين بعشرة كل يساوى عشرة لا يلزم الاخر واحد منهما عنده لعدم إمكان الترجيع ولو أمره بشرأ ثوب بعينه والمسئلة بجماله لم يدرهم مذكرا في الثوب بحصته من عشرة وكذا لو أمره بشرأ حنطة بعينها كذا في الوحيه للكردي * الاصل في هذه المسائل أن المولى

وزند کافی بوزیاده کنادفهو خطا عظیم ولا يكون كفرا الا ان عند أهل السنة والجماعة لا يموت أحد قبل أجله ولا يتأخر موته عن أجله * رجل قال فلان جان نجوا بهما در يكون كفرا * رجل قال فلان بمرغني شود تن درست می باشد و فی فراموش کرده خداست يكون كفرا لان الله تعالى لا وصف بالنسيان * رجل قال خدای بی برسمان میداند که من چینی ندام يكون كفرا لان الله تعالى متزعزع المكان * رجل قال هر ابراهمان خداست و بر زمین نیکون كفرا ما قلنا * رجل قال دست خدای در زاست يكون كفرا عند البعض وعند بعضهم لا يكون كفرا اذ لم يرد به الجارحة هو مظلوم قال يارب ان ستم آ روی میدند قال بعضهم يكون كفرا

وقال بعضهم لا يكون كفرا الا بهر يذهب هذا اللفظ طلب التبايع عن ظلمه والاصل عنه * ولو قال خدای می برنوسم چنانکه تو بر من ستم کردی يكون كفرا عند الكل * رجل قال اگر دروین حشر خدای مراد او دهم من داد زوی بستانم قالوا يكون كفرا لان الله شك في عدله * رجل توجه عليه البين فأرأ أن يحلف بالله تعالى فقال الاستخفاف سو كندم بخدای خواهم سو كند بطلان و تناقض خواهم اختلافه * قال بعضهم بكفر المستخلف قال بعضهم لا يكفر فان قال سو كندم مغفلة خواهم لا يكون كفرا * مجموعي مطلب من مسلم أن يعرض عليه الاسلام فقال المسلم من غبي دائم قالوا يكون كفرا * وهكذا قال اليهودي أو نصراني أي حقت ترسانی چیست فقال النصراني لا أدري يكون مرتدا * وكذا لو قيل للمسلم صفت مسلماني چیست بكو فقال لا أدري لا يكون مسلما عند عامة العلماء * رجل مات فقال رجل اخر خدای را بايست تر بودی يكون كفرا * رجل بظلم غيره فقيل له أنز خدای

نمی ترسی آویقاله ابرقاهم نمی ترسی فقال لا يكون كذراه رجل قال ان وجبت عليه الزكاة اذ لا كلمة فقال لا تؤذي قالوا يكون كفرا * قبل هذا قال ذلك على وجه الرد والحوذر لكافة * رجل قال تأسر فلان بسراست مراحي فبقى دوا قال تأين دوا برز مني بجای آست مراحتی کم نباید قالوا يكون كفرا * رجل قال خوار باركران ی خواهد او قال خوار باركران خریدم كه كان خواهد شد اختلفوا فيه قال بعضهم يكون كفرا لانه اذ می علم الغيب * وقال بعضهم لا يكون كفرا لاننا قال ذلك ناعلى الدليل لانه يدعی علم الغيب * صاحبة الهامة فقال احديت رجل أو قال رجلی از من ككسى خیر میدهد قال بعضهم يكون كفرا * وقال بعضهم لا يكون كفرا لان هذا انما يقضى على وجه التفاضل * رجل خرج الى السفر فصاح بالعقبة فرجع فهو على هذا الخلاف أيضا * رجل قال جوش كاری آست في غازی قالوا يكون كفرا * رجل قال لغيره مراحي یاری ده (٥٧٩) قال بحق هر كس یاری دهد من بظلم

وناحق یاری دهسم قال بعضهم يكون كفرا * وقال بعضهم لا يكون كفرا * رجل قال لغيره بخانه فلان روو امر معروف كن فقال فلان در حق من چه جفا كرده كه ورا امر معروف كسم قالوا يكون كفرا * رجل لمعنى رجل عشرة دراهم فقال صاحب الدين للدينين أين ذه كانه دين جهان بده كه بدان جهان ان جهانسانى فقال له الدينون ديكر بده تاهريست بقيات ياردهم قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى بكفر الدينون لان هذا استخفاف منه بالقيمة * وقال غديره من المشايخ لا يكفر * رجل قال لأمراه خانه جنان ياك كس جون والسماو الطارق قالوا يكون كفرا * وقال الشيخ الامام أبو اسحق رحمه الله تعالى ان كان الرجل جاهلا لا يكفر وان كان عالما يكفره رجل

حق جمع بين الاشارة التسمية في ثمن ما وكل بشرائه والمشار اليه بخلاف الجنس المسمى فاما ان يكون جاهلین بحال المشار اليه أو أحدهما أو كانا عاين ولا يعلم أحدهما يعلم صاحبه أو عاينهما في الثلاثة الاول تعلق الحق بكافة بالمسمى لدفع الغرر وعنه ما أورد أحددهما وفي الرابع تعلق بالمشار اليه لان الاشارة أبلغ في التعريف من التسمية من غير موانع الغرر وان كان المشار اليه من جنس المسمى قالوا كلة تعلق بالمشار اليه الا اذا كان فيه ضرر بالوكيل بان يقرر عليه الثمن من غير رضا قال لغيره اشتري جارية بمائة هذا الكيس من الالف الدراهم ودفع الكيس الى الوكيل فاشتري جارية بألف درهم كما أمر به ثم نظرت الى الكيس فاذا فيه ألف دينار أو ألف فلس أو تسعمائة درهم فاشترى جارية بالالف درهم أو كان أحدهما جاهلا أو كانا عاينين أو كان كل واحد لا يعلم أحد صاحبه يعلمه وكذلك لو نظر الوكيل الى مافي الكيس وعلم به ثم اشتري جارية بألف درهم كان الشراء للوكيل لان الوكيل حال وجودها تعلق بالمسمى وكذلك لو كان في الكيس ألف وخمسة فاشتري جارية بألف درهم فاشترى جارية بالالف درهم وكذا اذا قال اشتري جارية بألف درهم نقدت المال الذي في هذا الكيس فاشتري له كما أمر فاذ في الكيس ألف درهم غله أو قال اشتري جارية بألف درهم غله الذي في هذا الكيس فاشتري له كما أمر به فاذ في الكيس ألف درهم نقدت المال فاشترى جارية بالالف درهم كذا في المحيط * ولو كان الموكل وزن ألف درهم بين يدي الوكيل والوكيل ينظر اليها فقال اشتري لي هذه المائة الدينار جارية فاشتري جارية كالمسمى الموكل كان مشترا لنفسه ولو اشترى تلك الدراهم جازع الوكيل وتعلق الوكيل بكافة بالمشار اليه ولو دفع اليه كيسا فأمره أن يشتري له جارية بهذه الالف الدراهم التي في هذا الكيس فهلك الكيس بمافي في يدي الوكيل ثم اشتري الوكيل جارية بثلثا أمر بألف درهم وتصاد فاعلى أن الدراهم كانت ستوقفة أو رصا فاشترى الموكل وهذا اذا كانا غير عالين بمافي الكيس وقت الدفع أو كان أحدهما غير عال به أو كانا عاينين ولكن لم يعلم كل واحد منهما ما يعلم الاخر وأما اذا علم بمافي الكيس وعلم كل واحد منهما ما يعلم صاحبه تعلق الوكيل بالمشار اليه وكانت التسمية للردح والترويح وحى واشترى بعد هلاك المشار اليه بصبره لنفسه ولو أنكر أحدهما العلم بمافي الكيس أو العلم ما علم صاحبه فالقول قوله ولو تصاد فأن الدراهم كانت زوفا أو نهر جوف أو في المستلة بحالهما فبقيا اذا لم يعلم بمافي الكيس وقت الدفع أو علم أحدهما دون الاخر أو علموا لم يعلم كل واحد منهما ما يعلم صاحبه فاشترى الله الكيل ولو كانت الزنوف فأنه يتبع في يدي الوكيل فاشتري جارية بألف درهم جيباد نقد الشراء على الموكل فاما اذا علموا كل واحد منهما ما يعلم صاحبه تعلق الوكيل بالمشار اليه والمشتري بعد الهلاك للوكيل كذا في الذخيرة * قال لغيره اشتري هذا العبد ودفع المال اليه فهو وكيل بشرائه له عرفا

قال لغيره جهوده انزو وقال للضرائر في مغبه أنزو لا يكون كفرا لانه يراد بهذا التسم وتبقي الافعال * رجل قال لغيره امي مغ أو قال آى ترسا أو قال آى جهود لا يكون كفرا عند أكثر العلماء وان قال الخاطب توى أو سكت الخاطب لا يكفر الخاطب * وان قال الخاطب هم جنين أم يكفر الخاطب * رجل قال لغيره وراخذلى أثر بدع آست وأرنيش خوش رانده قال أكثر المشايخ يكون كفرا أو قال بعضهم لا يكون كفرا * رجل قال لأمراه ما كافرة فقالت أكرجنين نبي مراندارى تكفر المرأة ولو قالت أكرجنين أم مراندار لا يكون كفرا * ولو قالت أكرجنين نين بازي شامي فملى قول من يجعل ردة المرأة ردة وهو قول عامة العلماء تكفر المرأة * وقال بعض مشايخ طبرقة المرأة لا تفرقة ردة ولا نين من زوجها او يعزها القاضى وعند جماعة العلماء ردة المرأة ردة نين من زوجها الان القاضى يجبرها على الاسلام وتجديد النكاح والعود الى الزوج * امرأة قالت لولدها مى مع بمأوى كان ربه أو أى جهوده يجه قال أكثر العلماء لا يكون هذا كفرا

وقال بعضهم يكون كفرا * ولو قال الرجل هذه اللفاظ لولد اخته أو ابنة أيضا * والاصح أنه لا يكون كفرا إن لم يردها كفر نفسه * رجل قال له ابنة أبي كافر خذوا هذه قالوا لا يكون كفرا لأن الدواب مما تداوله الأيدي ولا مثل هذا يجري على لسان الجهال ولا يردون به كفر أنفسهم * رجل قال خذنا مني رأسك كراه من أمت يكون كفرا لأن الله تعالى يرى عن المكان * رجل قال قولا كذبا فسمع رجل فقال خذني مني دروغ تراست كذا نداء كذا يدعى برين دروغ تو برکت كذا قال بعضهم هذا قريب من الكفر * رجل قال لغيره نماز كن فقال أي دروغ نماز كردن محض كذا كراست براین قالوا لا يكون كفرا * رجل قال لغيره حرام محو فقال كي حلال خوار ببارتاوا أيمان آدم وپس وی سجدہ كتم يكون كفرا * رجل شرب الخمر فقال شادی مر اتر که بشادی ماشاد است وتم وكست اتر که بشادی ماشاد نیست يكون كفرا والله الهادي ﴿باب الردة وأحكام أهلها﴾

المستد لا يرث من مسلم ولا من كافر ولا يفقه في الله ولا من مرتد آخر * ويرث المسلم من المرتد ما اكتسبه في حالة الاسلام عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى بوضع ذلك في بيت مال المسلمين وما اكتسب في حال الردة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو بمنزلة النبي بوضع ذلك في بيت المال * وقال صاحباه يكون ذلك ميراثا لورثته المسلمين * ويجوز الردة يكون عودا الى الاسلام واذا ارتد يعرض عليه الاسلام في الحال فان أسلم والا قتل إلا أن يطلب التأجل فيؤجل ثلاثة أيام لينظر في أمره ولا يؤجل قبل أكثر من ذلك ويعرض عليه الاسلام كل يوم من أيام التأجيل فان أسلم بسقط عنه القتل وإن أبي أن يسلم يقتل * وان

وان لم يقل في أو هذا المال وليس للأموال أن يشتريه لنفسه وان نواه لنفسه فهو للوكل كنفاء القنية * واذا وكله بشراء عبد بعينه أو شرا مارية بعينها فاشترى بمكيل أو موزون بعينه أو اشتراه بعرض لا يجوز بل خلاف بين علماء تناولوا بشري بمكيل أو موزون بغيره عنه لم يذكر هذا الفصل في الاصل وقد اختلف المشايخ فيه كذا في المحيط * اذا وكل أن يشتري له عبدا بعينه بتم مسمى وقيل الوكيل الوكيل وكلة ثم خرج من عند الموكل وأشهد أنه يشتريه لنفسه ثم اشتري العبد بثلث ذلك الثمن فهو للوكل ولو اشتراه الوكيل بأكثر من الثمن الأول أو بغيره آخر فله بصيرته لنفسه فان كان قد وكل هذا الوكيل رجلا آخر بشرا هذا الشيء فاشترى الوكيل الثاني فهو للوكل الأول دون الموكل الثاني وهذا الاقبال الوكيل بغير محض من الأول فان قيل محض من الأول فان كان الثاني سمي له جنسا آخر من الثمن بأن سمي الأول ألف درهم وسمى الثاني مائة دينار فاشترى بمائة دينار فهو للثاني فكذا في النخبة * وان كان الاشرأمره أن يشتري له هذا العبد بعينه ولم يسم له الثمن ان اشتراه بالمأمور بأحد التقدير يصير مشتركا بالآخر وان كان نوى الشراء لنفسه أو صرح به وان اشتراه بشيء آخر غير الدرهم والدينار يصير مشتركا بنفسه عند علماءنا ولو وكل الوكيل رجلا ليشترى له ذلك الشيء بعينه فان كان الوكيل الثاني اشتري ذلك الشيء بعينه للوكيل الأول يكون للأول قالوا لا ينفذ الشراء على الوكيل الأول في هذا الصورة اذا قال الوكيل الأول للوكيل الثاني اشتري هذا الشيء لي أو قال اشتري هذا الشيء فاما اذا قال اشتري لي فلان فاشترى الموكل الثاني فهو للوكيل الثاني لا للوكيل الأول فاما اذا اشتراه الوكيل الثاني بحضرة الأول فان اشتراه بثلث الثمن الذي هو داخل تحت الوكيل الأول أو بأقل منه فنذ على الآخر الأول وان اشتري بأكثر من الثمن الأول أو بغيره آخر فنذ على الوكيل الأول لان هذا شرا محض رأي الموكل فان كان الاشرأمره قال للوكيل الأول اعمل برأبك فوكل الأول آخر فاشترى بنفسه الوكيل الأول بثلث ذلك الثمن فنذ على الآخر الأول ولا يكون للوكيل الأول كذا في المحيط * قال لا تشتري جارية فلان فلم يقل المأمور ولم يقل لاذهب فاشترى ان قال اشتري بالآخر فهي لاشر وان قال اشتريتها لنفسى فهي له ولو قال اشتري ولم يقل لاشر أو لنفسى ثم قال اشتريتها فلان قال قبل أن تهلك أو يحدث بها عيب يصدق وان قال بعد اهلاك أو حدوث العيب لا يصدق كذا في الخلاصة * الوكيل بشر أمشي معني اذا اشتري الموكل لا يري بعد ذلك فان البيع لازم وليس له أن يرد البيع كذا في جواهر الفتاوى * أمر رجلا أن يشتري عبدا بعينه بثمنه من الآخر فقال المأمور نعم فذهب واشترى وأشهد أنه يشتريه لنفسه خاصة فالعبد بينهما على الشرط كذا في فتاوى قاضيان * اذا قال الرجل لاشر اشتري فلان يني وينك فقال نعم ثم أبي المأمور رجل آخر قال اشتري عبدا فلان يني وينك فقال نعم ثم اشتراه

تصرف تصرفا في رده فهو على أربعة أوجه * منها ما ينفذ في قولهم تحو قبول الهبة والاستيلاء المأمور اذا جاءت جاريته ولده فاذى النسب ثبت نسب الولد منه ويرث ذلك الولد مع ورثته وتصبح الجارية أم ولد له * ويقدم منه تسليم الشفعة والحجر على عديم المأذون * ومنها ما هو باطل بالاتفاق نحو النكاح لا يجوز له أن يتزوج آخر أمه مسلمة ولا حرمة ولا ذمية لاجرة ولا ملوكة وتحرم ذبحته وصده بالكلب والبازي والرمي * ومنها ما هو موقوف عند الشك وهو المفاوضة فاذا فاض مسلمة يتوقف في قولهم ان أسلم نفذت المفاوضة وان مات أو قتل على ردة أو طلق بدار الحرب وقضى القاضى بلحاظ ما بطلت المفاوضة وتوصير عينا من الاصل عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تبطل أصلا * ومنها ما اختلفوا في وقفه كبيع والشراء والاجارة والاعتاق والتدبير والكتابة والوصية وقبض الدين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن هذا التصرفات سوقه فان أسلم نفذت

وان مات او قتل او قضى بالحاقه بدار الحرب تطل وعند صاحبه تنفذ في الحال الا ان عند أبي يوسف رحمه الله تعالى تنفذ كما تنفذ من الصبي وتعتبر برعايته من جميع المال وعند محمد رحمه الله تعالى تنفذ كما تنفذ من المريض * وقصر في المكاتب في الردة فاذن في قولهم فاذا اعتق المرتد عبده ثم اعتق هوا بنه المسلم وليس له وارث سواء لا يجوز زعتق واحد منهم الا ان انما خبر عنه بعد الموت لا قبله فاعتاق الابن سابق على ملكه فلا يعتق * وهو بخلاف ما لو مات الرجل وترك عداوتر كته مستغرة بالدين فعق الوارث عدا من تركته ثم سقط دين الغرماء فانه بنفسه ذاعا فاعتاق الوارث لان ثمة سبب الملك للوارث قائم وانما وقف الملك لحق الغرماء فاذا سقط حق الغرماء نفذ اعتاقه فاما في المرتد سبب الملك للوارث انما يتيم بعد موت المرتد * مسلم ارتد او هلك الابن وله معتق مسلم ثم مات الاب وله معتق مسلم كان ميراث الاب لمعتقه لا لمعتق ابنه لان الابن انما يرث من أبيه المرتد عن موت المرتد فاذا مات الابن قبل موت الاب لم (٥٨١) يرثه الابن * واختلفت

الروايات فمن يرث المرتد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه ثلاث روايات زوى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يرث من كان وارثا له وقت الردة ويتيق كذلك الى أن يموت المرتد نحو لو أسلم بعض قريبته بعد ردته أو أولاه ولدين علوق حادث بعد الردة لا يرثه وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية يرث منه من كان وارثا له وقت الردة وان لم يسبق الى موته بل يخلفه وارثه منه * وروى محمد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يرث من المرتد من كان وارثا له عند قتله أو عند موته سواء كان موجودا عند الردة أو حدث بذلك * وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى اذا تصرف الوارث في مال المرتد قبل أن يقسم القاضي ماله ولم يقض بالحاقه حتى يرجع

المأمور فهو بين الأحرار ولا شيء للمأمور ولو قضى ثالث قبل الشراء فقال له اشتر عبد فلان بدينى وبينك فقال نعم ثم اشتراه المأمور فان كان المأمور قبل الكالة بمحض من الأولين فالعبد بين المأمور والثالث نصفان ولا شيء للأوليين وان كان قبل الكالة من الثالث بغير محض من الأولين فالعبد بين الأولين نصفان كذا في الذخيرة * ولو وكله بشراء عبد بعينه بمحسنة فاشترى مع عبد آخر بألف صفقة واحدة كتابا جميعا للعكيل ولم يلزم الموكل منه ما أحده عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو بكر ماعنه منه ان كان حصته من الثمن خمسمائة أو أقل هذا ناسي الثمن عند التوكيل أما اذا لم يسبقه فيجوز ارجاعا اذا كان حصته المشتري للأحرار من الثمن مثل قيمته أو أكثر بما يتغابن الناس فيه كذا في السراج الوهاج * ولو وكل رجلا أن يشتري له شيئا بعينه بدينى حتى فاشتراه بمثل ذلك الثمن حتى يصير مشتريا للأحرار ثم وجد المشتري عسا فرده على بائعه ثم أراد أن يشريه بعد ذلك لنفسه فان كان الرد بعد القبض بقضاء أو قبل القبض بقضاء أو بغير قضاء اعطاك الوكيل أن يشريه لنفسه الا اذا اشتراه بنفس آخر أو بمثل ذلك الثمن ولكن بالزيادة عليه وان كان الرد بعد القبض بغير قضاء كان له أن يشريه لنفسه وبصير المشتري له بأن شى اشتراه كذا في الذخيرة * ولو أمر رجلا أن يشتري له عبد بعينه بألف درهم فاشتراه بألف ومائة ثم حط البائع المائة عن المشتري كان العبد للمشتري كذا في الجرا إثنى * فصل في التوكيل بشراء من غير عينه والاختلاف بين الموكل والوكيل * وكله بأن يشتري له عبدا أو وكله آخر بمثل أو دفعه إلى الثمن اليه فاشترى فقال ثوبته فلان يقبل * وكله كل واحد منهما أن يشتري له نصف عبد من عبد بعينه فاشترى واحد الثمن من جنس واحد فقال ثوبته فلان قال قول قوله وان كان الثمنان من جنسين بأن وكله أحدهما أن يشتري له نصف بمحسنة درهم * وكله آخر بأن يشتري له نصفه بمائة دينار فاشترى نصف العبد بمائة دينار أو باصباح الدرهم فاشترى يقع للوكيل كذا في محيط السرخسي * ان وكله بشراء شى غير عينه فاشترى عبدا فاما أن يصف العقد الى من معين أو الى مطلق من الثمن فان أضافه الى معين كان المشتري لصاحب ذلك الثمن وان نوى خلاف ذلك وان أضافه الى من مطلق اما أن يكون حالا أو مؤجلا فان كان حالا فلا يخفى اما أن يتصادق على وجود النية لاحدهما أو على عدمها أو يختلفا فيه فان كان حالا واتفقا على وجود النية لاحدهما كان لنوى له وان اختلفا في النية يحكم النية الاجماع وان اتفقا على أنه لم يحضره النية فند محمد رحمه الله تعالى هو للعائد وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يحكم التقديف أى المالىن تقصد قد عين المحتمل به وان كان الثمن مؤجلا فهو للوكيل الوكيل بشراء عبد بغير عينه اذا اشترى عبدا فدراهم الموكل ولم يره الوكيل فلو كان خيارا للزوجة ولو كان وكيلا بشراء عبد بغير عينه فاشترى عبدا فدراهم الوكيل فليس للوكيل ولا للموكل خيار الزوجة كذا في المحيط * ومن وكل رجلا بشراء أمة بألف

المرتد الى دار الاسلام مسلما كان جميع ذلك كما كان قبل الردة لان الحاق بدار الحرب قبل أن يتصل به القضاء يكون بمنزلة الغيبة وكان هو المرتد في دار الاسلام سواء رجل ارتد ثم اراد جدد الاسلام في كل مرة وجد النكاح على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في مثل له امرأته من غير اصابة الزوج الثاني لان عنده الردة لا تكون طلاقا أو اياه الزوج عن الاسلام يكون طلاقا وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى رده وابطاؤه لا يكون طلاقا * وعند محمد رحمه الله تعالى كلاهما طلاق وردة المرأة أو اياه لا يكون طلاقا وتنع الفرقة عند عامة العلماء بردها وعند البعض لا تنفع * أجمع أصحابنا على ان الردة تطل عصمة النكاح وتقع الفرقة بينهما بنفس الردة * وعند الشافعي رحمه الله تعالى لا تنفع الفرقة الا قضاء القاضي * وردة رجل تطل عصمة نفسه حتى لو قتله قاتل بغير امر القاضى عبدا أو خطأ أو بغير امر السلطان أو تأت عضوان من أعضائه لاثني عليه ولا تقتل المرأة المرتدة عند ذلك كنهان حبس أبدا الى أن تتوب * وعند الشافعي رحمه الله تعالى تقتل

وتصرفاتها فاذلة لانها لا تقتل * والمرأة المرتدة ترث من زوجها المرتد في قوله جميعا * والرجل المسلم يرث من امرأته المرتدة اذا ماتت قبل انقضائه العدة استخسانا ولا يترتب قياسا وهو قول زفر رحمه الله تعالى * وزوج المرتدة أن يتزوج بأختها وأربع سواها اذا خلقت بدار الحرب كأنها ماتت فان خرجت الى دار الاسلام مسلمة بعد ذلك لا يفسد نكاح أختها * واذا ارتدت المعتدة وولدت بدار الحرب وقضى القاضي بلحاقها بطلت عدتها لتباين الدارين وانقطع العصمة كأنها ماتت * فان رجعت النابذة ذلك مسلمة قبل انقضائه العدة أو الخلع قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تعود معدة * وقال محمد رحمه الله تعالى تعود معدة كما كانت * واذا جنى المرتدة جناية خطأ كان رأس الجناية في ماله لا على العاقلة * وفي بعض الروايات يجب ذلك في كسب الاسلام فان لم يفسد ذلك يؤخذ الباقي من كسب رده وان لم يكن له الا كسب الردة كان (٥٨٣) عليه الدية في ذلك المال * وعن الفقيه أبي جعفر الهمداني رحمه الله تعالى أنه يؤخذ ذلك

من ماله لا كسبه في الردة وان لم يفسد بكل من كسب الاسلام * مسلم قطع يد مسلم ثم اراد المقطوعة يده ثم مات من ذلك الاقطع قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله تعالى عليه جميع دية النفس وقال محمد وزفر رحمه الله تعالى عليه دية اليد لا غير قياسا * ولو قطع مسلم يده ثم ارتد الاقطع وقتل على رده ثم مات المقطوعة يده من ذلك الاقطع ان كان عبدا فلا شيء عليه وان كان خطئا فعلى عاقلة الاقطع الدية في ثلاث سنين من يوم قضى القاضي عليهم * ولو جنى في حال رده جناية يبالغ رأسها خمسمائة يجب ذلك في ماله دون عاقلته الرجل اذا حججة الاسلام ثم ارتد والعياذ بالله ثم لم يكن عليه اعادة حججة الاسلام ولا يترك الميرث على رده بباطل الحسنة ولا بامان مؤقت ولا بامان مؤبد ولا يجوز استرقاقه بعد ما حلق بدار الحرب مرتدا ثم أخذ المسلمون أسرا * ويجوز استرقاق المرتدة بعد ما حلق بدار الحرب * واذا حلق المرتد بدار الحرب وقضى القاضي بلحاقه عندنا ويجوز قسمة ماله * وقال داود بن علي رحمه الله تعالى لا يقسم ماله بين ورثته وان قضى القاضي بلحاقه * المرتد اذا حلق بدار الحرب وقضى القاضي بلحاقه اولى بمقتضى ما بين ورثته قبل حلقه * المرتد اذا حلق بدار الحرب وقضى القاضي بلحاقه عليه للناس دون مؤجلة حلت كأنه مات وتعتق أمهات أولاده ومدر ومن الثلث وحلت دينه فان رجع المرتد المسلم لا يملك أن يطل شيئا من أمته الا شئنا أحدهما البراء يطله ويسترد ماله من الورثة ان كان قائما * والثاني انا كاتب ورثته عبدا من ماله فان رجع المرتد بعد ما أتى بدل الكتابة لا يملك اطلاقها وارجع قبل أن يؤدى جميع بدل الكتابة كان له أن يطل الكتابة * رجل ارتدوا عياد بالله تعالى وعليه قضاء

من المرتدة بعد ما حلق بدار الحرب * واذا حلق المرتد بدار الحرب وقضى القاضي بلحاقه عندنا ويجوز قسمة ماله * وقال داود بن علي رحمه الله تعالى لا يقسم ماله بين ورثته وان قضى القاضي بلحاقه * المرتد اذا حلق بدار الحرب وقضى القاضي بلحاقه اولى بمقتضى ما بين ورثته قبل حلقه * المرتد اذا حلق بدار الحرب وقضى القاضي بلحاقه عليه للناس دون مؤجلة حلت كأنه مات وتعتق أمهات أولاده ومدر ومن الثلث وحلت دينه فان رجع المرتد المسلم لا يملك أن يطل شيئا من أمته الا شئنا أحدهما البراء يطله ويسترد ماله من الورثة ان كان قائما * والثاني انا كاتب ورثته عبدا من ماله فان رجع المرتد بعد ما أتى بدل الكتابة لا يملك اطلاقها وارجع قبل أن يؤدى جميع بدل الكتابة كان له أن يطل الكتابة * رجل ارتدوا عياد بالله تعالى وعليه قضاء

صلوات وصيامات تركها في حالة الاسلام ثم أسلم بعد ذلك قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى يقضي ما ترك في الاسلام لان ترك الصلاة والصيام معصية والمعصية تنفي بعد الردة وما أدى من الصيامات والصلوات في اسلامه ثم ارتد سئل طامعانه لكن لا يجب عليه قضاءها بعد الاسلام * مسلم أصاب مالاً أو شيئاً يجب له القصاص أو أخذ ثم ارتد وأصاب ذلك وهو مرمي بتدفي دار الاسلام ثم لحق بدار الحرب وحارب المسلمين زماناً ثم جاء مسلماً فله ما أخذ في الجوع * ولأصاب ذلك وهو ملحق بدار الحرب ثم ارتد ثم أسلم فذلك كله موضوع عنه لأنه أصاب ذلك وهو كان حربياً في دار الحرب والحرب لا يؤخذ بعد الاسلام بها كان أصابه حالة كونه محارباً للمسلمين * وما أصاب المسلم من حدوده تعالى نحو الزنا والسرقة وقطع الطريق ثم ارتد وأصاب ذلك بعد الردة ثم لحق بدار الحرب ثم جاء مسلماً فكل ذلك يكون موضوعاً عنه إلا أنه يضمن المال في السرقة * وإن أصاب مائة في قطع الطريق كان عليه القصاص لان (٥٨٣) ما كان من حقوق العباد كل المرتد مأخوذاً بذلك * وما أصاب

في قطع الطريق من القتل خطأ فقيهه الدينية على عقابته إن أصابه قبل الردة وفي ماله أن أصابه بعد الردة وإن وجب على المسلم حد شرب الخمر أو حد السكر ثم ارتد ثم أسلم قبل اللعوق بدار الحرب فإنه لا يؤخذ بذلك لان الكفر يمنع وجوب هذا الحد استبداء حتى لا يجب على الذي والمستامن فإذا اعترض الكفر بعد الوجوب يمنع البقاء * وكذلك لو أصاب ذلك وهو مرمي بتدحجوس في يد الامام فإنه لا يؤخذ بحد الخمر والسكر وهو مأخوذ بما سوى ذلك من حدود الله تعالى لانه يقتدر حرمة سبب ذلك ويمكن الامام من إقامة الحد عليه إذا كان في يده فان لم يكن في يد الامام حين أصاب ذلك ثم أسلم قبل اللعوق بدار الحرب فذلك موضوع عنه أيضاً

من الآخر وعقرها وقمة ولدها كذا في فتاوى قاضيجان * أمر رجل أن يشتري له جارية بألف درهم ودفعه اليه وأمره أن يزيم من عنده إلى خمسة آلاف فقال الوكيل اشترتها بألف وخمسة مائة وقال الأمر بألف بخلاف كل واحد منهم ما على دعوى صاحبه ويبدأ بين الوكيل فان حلف فالجارية بينهما مائة إلا للوكيل ثلثها والباقي للوكيل كذا في محيط السرخسي * وإن قال اشترت للآخر وقال الأمر اشترت لنفسك فان كان مأموراً بشراء عبد بعينه فان أخبره بشراؤه والعبد حتى قائم فالقول للأمورا جاعاً منفقودا كان الثمن أو غير منفقود وإن كان العبد متاحين أخبره وقال هلك عندي به واشترى أو أنكر للوكيل فان كان الثمن غير منفقود فالقول للأمورا وان كان الثمن منفقوداً فالقول للأمورا مع عينه وإن كان العبد بغير عينه فان كان خادماً قال المأمور اشترته لك وقال الأمر لا بل اشترته لنفسك فان كان منفقوداً فالقول للأمورا وان لم يكن منفقوداً فالقول للأمر عندنا في حنفية رحمه الله تعالى وعندهما القول للأمورا وان كان العبد ميتاً فان كان الثمن منفقوداً فالقول للأمورا وان كان غير منفقود فالقول للأمر هكذا في التبيين * إذا دفع إلى رجل ألف درهم وأمره أن يشتري له جارية أو شيئاً آخر بعينه فهلك الدراهم في يد الوكيل ثم اشتراه فله أن يشتره على الوكيل وان هلك بعد الشراء قبل أن يتقدم أن هلك قبل الشراء في يد الوكيل فالشراء يكون واقعاً للوكيل ويرجع بمثل ذلك على الآخر إذا اتفقا على الهلاك قبل الشراء أو بعده أو ما إذا اختلفا فالقول قول الآخر مع عينه على علمه ولو لم تهلك الدراهم حتى نفدها الوكيل فباع رجل واستحقها من يد البائع رجع البائع على الوكيل والوكيل على الموكل ولو هلك في يد الوكيل بعد الشراء رجع به على الآخر وأخذ منه ثانياً فهلك المأخوذ ثانياً في يد الوكيل لم يرجع على الآخر بعد ذلك وكذلك لو قبض الوكيل الدراهم من الموكل ابتداء بعد الشراء فهلك في يده لم يرجع على الآخر وينقد الثمن للبائع من مال نفسه كذا في الزخيرة * دفع إلى رجل ألف درهم وأمره أن يشتري له عبد فوضع الوكيل الدراهم في منزله وخرج إلى السوق واشترى له عبداً بألف درهم وجاء به العبد إلى منزله وأراد أن يأخذ الدراهم ليدفعها إلى البائع فإذا الدراهم قد سرقت وهلك العبد في منزله فباع البائع وطلب منه الثمن وجاء الموكل يطلب منه العبد فألوا بأخذ الوكيل من الموكل ألف درهم وودفعه إلى البائع والعبد والدراهم هلكا في يده على الأمانة قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هذا إذا علم بشهادة الشهود أنه اشترى العبد وهلك في يده أما إذا لم يعلم ذلك إلا بقوله فإنه يصدق في نفي الضمان عن نفسه ولا يتحقق إيجاب الضمان على الآخر كذا في فتاوى قاضيجان * دفع إلى رجل ألف درهم وأمره أن يشتري له جارية فاشترى ثم وجد الوكيل الدراهم زيفاً أو نهرجة أو ستوقرة أو رصاً وجاء بها إلى البائع ليدفعها اليه فلم يقبلها البائع وضاعت في يد الوكيل ضاعت من مال الآخر ويرجع الوكيل على

* رجل تزوج امرأة فغاب عنها قبل الدخول فأخبره خبراً أنها قد ارتدت عن الاسلام والخبر حراً أو مملوكاً أو محدودي وقف وهو ثقة عنده وسعه أن يصدق ويتزوج أربعا سواها * وكذا إذا كان غير ثقة وأكثر ما أنه صادق وإن كان أكثر ما أنه كاذب لا يتزوج أكثر من ثلاث * فان أخبر المرأة أن زوجها قاتل فدلها أن تزوج رجع آخر بعد انقضاء المدة في رواية الاستحسان * وفي رواية السيريلس إيهان تزوج * وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى لا يصح رواية الاستحسان ولو أن امرأة غاب عنها زوجها فأخبرها مسلم ثقة أن زوجها طلقها ثلاثاً أو مات عنها أو لم يكن ثقة فأنها يكاتب من زوجها بالطلاق ولا تدري أنه كاذب أم لا إلا أن أكثر ما أنه حق لا بأس بأن تعتد بتزويج زوجها آخراته أعلم فصل فيما يطله الارتداد * إذا استاجر المسلم داراً أو عقاراً أو موقلاً ثم ارتدوا العباد بانه ولحق بدار الحرب وفضى القاضي بالحاقه بطل اجارته كانه مات * وكذا إذا اجر ثم ارتد * ولو أوصى رجل بثلث ماله ثم ارتد ولحق بدار

الحرب أول بلقي بطلت وصيته * وكذا وأوصى الرجل وجعله قيماناً له ثم ارتد وطلق بدار الحرب أول بلقي بطل إصاؤه * وان كان وكل رجلاً ثم ارتد الموكل وطلق بدار الحرب يعزل ويكيله في قوله * فان عاد النيام لمسا على يعود كيلا ذ كرفي أو كالة له أو يعود كيلا وذ كرفي السيرة الكبيرة يعود كيلا * وان وكل رجلاً بامر من الامور ثم ارتد أو كيل وطلق بدار الحرب وقضى بلحقه ثم عاد النيام لمسا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يعود كيلا * وقال محمد رحمه الله تعالى يعود كيلا كما كان * قوم ارتدوا عن الاسلام في مدينة من مدائن الاسلام في أرض الحرب وجاهلوا المسلمين ومعهم نسائهم وذرايعهم من مردون معهم وليس في المدينة تقسم وكانوا يقاتلون المسلمين فيها حتى ظهر المسلمون عليهم فانه يقتل رجالهم ومن أسلم منهم فهو حر وذرايعهم ونسائهم وأمواهم كانوا في المسلمين وفيه الخس * وان ارتد أهل مدينة من المسلمين وغلبوا (٥٨٤) عليها غير أن فيها قوم من المسلمين آمنين فارتد نسائهم ومعهم أيضاً ثم ظهر المسلمون عليها

الامر بالثبوت جبايد دفعها الى البائع ولو كان قبض الدراهم من الوكيل ثم وجدها على ما وصفتها وردها على الوكيل فضاغت في يد الوكيل وان وجدها زيوفا أو نهرجه كان الهلاك على الوكيل فيغيرم ألتاجا جادامن مال نفسه ولا يرجع على الموكل وان كانت الدراهم مستوقة أو رصاصا كان الهلاك من مال الموكل ثم في السوق والراسا اذ هلك في يد الوكيل رجع على الموكل بالثبوت جبايد دفعها الى البائع فاذا قبضها وهلك في يده هلك من مال الوكيل هكذا في الحظ * امر رجلاً أن يشتري له جارية بالف درهم فاشترها الوكيل ولم يقبضها ولم يدفع الثمن الى البائع حتى أعطى الامر الوكيل الثمن ليقبضه ثم ان الوكيل استلم الثمن وهو معسر للبائع أن يمنع جاريته الى أن يستوفي الثمن وليس للبائع أن يأخذ الا امر بالثمن وليس للوكيل على الامر سبيل فان تقدر الا امر الثمن مع أن ليس عليه أخذ الجارية وليس للبائع أن يأخذ رجع الامر على الوكيل بالثمن وان لم يقدر الا امر الثمن فالتقاضى يبيع الجارية بالثمن اذا رضى البائع والا امر بالبيع بالاتفاق وان لم يرض كل واحد منهما أو لا فرق كذلك الجواب عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فاذا باعها للقاضي فان كان في الثمن الثاني فضل على الاول فهو للاخر وان كان فيه نقصان فالبايع يرجع بالنقصان على الوكيل لا على الامر ثم لا امر يرجع على الوكيل بما كان قبض منه كذا في التارخانية * قال الغيرة اشترى هذا الف درهم جارية وأراد الدراهم ولم يسلمها الى الوكيل حتى سرقته الدراهم ثم اشترى الوكيل جارية بألف درهم لزم الموكل وكذلك لو لم يسرق الدراهم ولكن صرفها الموكل الى حاجته ولو كان الموكل دفع الدراهم الى الوكيل فسرقت من يد الوكيل لاضعان عليه فان اشترى الوكيل بعد ذلك جارية بالف درهم نفذ الشراء على الوكيل ويستوى ان علم الوكيل بهلاك الدراهم أو لم يعلم * ولودفع اليه ألف درهم وأمره أن يشتري له به جارية فهلك منه خمسة في يد الوكيل وبقي خمسة فاشترى الوكيل بعد ذلك جارية بالف درهم بصره بغيره بالنفسه وان اشترى جارية بخمسة مائة ان كانت تساوي خمسة مائة يصير مشتري بالنفسه وان كانت تساوي ألف درهم أو أقل قدر ما يتغاضى الناس فيه بصره بغيره بغيره بالموكل كذا في الذخيرة * قال ابيد الغراشترى بنفسه من مولاه فقال العبد ثم ثم ذهب الى مولاه واشترى نفسه فان قال بمعنى نفسه بالف درهم فباعه وقيل العبد فهو حر وعليه ألف درهم والولد للولى وكذلك لو أطلق الكلام اطلاقاً فاما اذا أضاف الشراء الى الامر بان قال للولى بمعنى نفسه افسان بكذا فافعله وقيل العبد صحر والعبد لا امر والمال في رقبته العبد يرجع على الامر ولو اراد البائع أن يجلس العبد حتى يأخذ الثمن لم يكن له ذلك فان وجد الامر به عيباً فارد خصومة البائع فان كان ذلك العيب معلوماً للعبد يوم اشترى نفسه لم يرقبه وان لم يكن العبد عالماً بذلك فله أن يردّه وهو الذي يلى الخصومة في ذلك العبد وكان له أن يرقم غير

هذه البلدة دار حرب * وقال صاحبنا اذا جرى أهل الحرب في بلدة من بلاد أهل الاسلام أحكام أهل الحرب نصبر دار حرب استطلاع كفيما كان * وأما السلطان قال علماؤنا رحمه الله تعالى السلطان يصير سلطاناً بامر من بالمباعة معهم ويعتبر في المباعة مائة أشهر فم وأمانهم * والثاني أن ينفذ حكمه في رعيته خوفاً من قهره وغلبته فان باعها الناس ولم ينفذ حكمه لغيره من قهرهم لا يصير سلطاناً واذا صار سلطاناً بالمباعة فإمران كان له قهر وغلبة لا ينعزل لانه لا ينعزل يصير سلطاناً بالقهر والغلبة فلا يفسدان لم يكن له قهر وغلبة يعزل * والقاضي اذا قضى بفضاء فواسق أو مرش لم يعلم بذلك الا بعد حين روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال أطلت فضاءه * روى الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال اذا جازا القاضي يصير معزولاً عن عزل أو لم يعزل * وقال الفقيه أبو الوليث رحمه الله تعالى ان كان الذي ولاه القضاء لم يعلم أنه فاسق أو مرش فاذا ظهر أنه فاسق أو مرش فهو معزول لانه ولاه وقوله على شرط العدة تظاهر فاذا

كان على خلاف ذلك لم يكن قاضياً * وإن كان الذي ولاد يعلم أنه فاسق أو مرتش لم يصبر معزولاً فاسق وهو عزلة الأمير والأمر إذا جاز لا يعزل مالم يعزل وكذا القاضي إذا ولي وعلم أنه فاسق أو مرتش * مسلم أسير في دار الحرب وخرج إلى دار الإسلام ومعه امرأته فقالت له المرأة إنك ارتددت في دار الحرب فان أنكر الزوج ذلك كان القول قوله وإن قال تسكمت بالكفر مكرها وقالت المرأة لم تكن مكرها كان القول قول المرأة فان صدقته المرأة فأنفعا قال القاضي لا يصدق وهو عزلة ما لو قال الرجل لامرأته أنت طالق وقال غيبته عن وثاق وصدقته المرأة فأنفعا لا يصدقها في ذلك يأخذ بالاحتياط في أمر الفروج * امرأته ارتددت ولحقته بدار الحرب ثم سببت فأنفعا تصديقاً * رجل وامرأته ارتدتا والعباد بالله ولحق بدار الحرب فبغت امرأته في دار الحرب وولدت ولداً ثم ظهر المسلمون على ولدها فأنه يجبر على الإسلام ولا يقتل ولا يكون قياً * وإن مات هذا الولد ولهذا الولد ولد ثم ظهر المسلمون على ولد ولدها فأنه يكون قياً ولا يجبر (٥٨٥) على الإسلام * حري دخل دارنا

بغير أمان فأخذ من رجل مسلم فأنه يكون قياً ورقياً لعامة المسلمين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يباع ووضع غنقه في بيت مال المسلمين وقال أصحابه يكون رقياً لا أخذ خاصة وعلمه الجنس * ولو أسلم هذا الحربي بعد ما دخل دارنا بغير أمان قبل أن يأخذ أحد فهو حر لا سبيل عليه لاحد في قوله * عبد حري لحري دخل دارنا بأمان باذن مالكه ثم أسلم عندنا فأنه يباع ويشتقه إلى مولاه * حري أخذ في دارنا فقال أنا رسول ملك أهل الحرب أن كان له علامات الرسول من الكتاب ونحوه يكون آمناً حتى يؤذى الرسالة ويرجع وإن لم يكن معه كتاب يكون قياً لجماعة المسلمين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبه هو لا أخذ خاصة * وإن أخذ الحري

استطلاع رأي الأحرار ولو كان اشترى نفسه لآمره بالآلى العطاء كان العقد فاسداً فان مات العبد عقب العقد ضمن الأحرار قيمته بالغة ما بلغت وإن لم يمت العبد حتى استعمله البائع في بعض عمله فهذا منه نقض للبيع حتى لو مات بعد ذلك عت من مال البائع ولو كان العبد اشترى نفسه لآمره بألف وعشرة إلى العطاء أو إلى أجل معروف والأحرار كان أمره بألف فهو حر حين وقع البيع كذا في المحيط * ولو وكل العبد رجلاً بشراً نفسه من سيده بألف ودفع الألف إلى الوكيل فقال الوكيل لسيدته وقت الشراء أنا اشترى عبدك لنفسه فباعه على هذا حتى وولاه السيد وان قال اشترته ولم يبين أنه يشتريه لنفسه العبد كان العبد ملكاً للوكيل والألف الذي أخذ من العبد كان للوكيل فيه ما حاجنا * ويجب على المشتري أو على المقتضى الألف غنا أو بديل المقتضى ثم إذا لم يبين يرجع المولى بالنقص على الوكيل لأنه العاقد والمالك للعبد وان بين أنه يشتريه للعبد فقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في باب الوكالة بالمعتق أن المقتضى يقع والمالك على العبد دون الوكيل وهو الصحيح هكذا في التبيين * ولو كان هذا العبد مدبراً فالمدبر حين وقع الشراء سواء كان شراء المأمور به مطلقاً أو أضاف الشراء إلى نفسه أو إلى المدبر ولو كان سجد إلى العطاء فالسجد إلى ذلك الأجل والمال في هذه الوجوه كلها على المدبر ولا شيء على الوكيل من ذلك بكل حال لأن المدبر عما لا يجوز نشر أو هو يجوز أن يفتقه فعلنا بالاعتق فصار وكلاماً من جهة المدبر لقبول الاعتناق كذا في المحيط * الوكيل بالشراء إذا وجد المشتري عيبه الرذ من غير اشتد إلا أمر أن كان المشتري في يده كذا في الخلاصة * الوكيل بالشراء إذا سلم المشتري إلى الأحرار ثم جبهه يتخاصم البائع في العيب لم يكن له أن يرد إلا أن يجيء بيينة أن الأحرار أمره بالرد كذا في الذخيرة * وإن لم يقبض الأحرار المبيع حتى وجد به الوكيل عيباً فامر الأحرار برده بالعيب فرضى الوكيل بالعيب وأبرأ منه البائع فالوكيل بالخيار أن يشأ أخذ الجارية ولا شيء له غير هذا وان شاء أزمها الوكيل بالعيب وأخذ منه الثمن فإن لم يختار إلا أمر أخذ الجارية ولا أزمها الوكيل حتى ماتت في يد الوكيل فأنفق من مال الوكيل ويرجع المولى على الوكيل بحصة العيب كذا في السراج والوهاج * ولو لم تقت الجارية ولكنها عورت أزم الأحرار وكان للأحرار أن يرجع على الوكيل بحصة العيب الذي رضى به ولو لم تعور واختار الأحرار الزام الوكيل الجارية فالزمام لها ويقبض الثمن ثم وجد الوكيل بها عيباً آخر غير العيب الذي رضى به وقد كان ذلك العيب عند البائع لم يستطع ردها بذلك العيب على الأحرار ولا على البائع كذا في المحيط * الوكيل بالشراء إذا وجد المشتري عيباً ورضى به وقبضه فان كان العيب ليس باستهلاك مثل العمى وغيره لزم الأحرار وإن كان استهلاكاً كما لا يتباين الناس في مثله بل لزم الأحرار وإن كان يلزم المشتري وهذا قولهما وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ههنا سواء لزم الأحرار إذا كان مع ذلك العيب يساوي الثمن الذي اشتراه به

(٧٤ - فتاوى ثالث) في دارنا فقال أنا مستأمن لا يصدق ويكون قياً لجماعة المسلمين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبه هو لا أخذ خاصة * فان أقام بيئته من المسلمين كان آمناً * وإن أقام شهوداً من أهل الذمة في القياس لا تقبل شهادتهم وتقبل استسماؤنا * مرئنا اكتسب مالاً في دار الحرب ثم ظهر المسلمون عليه وعلى ذلك المال يكون قياً * ولو دخل المرتد دارنا بعد لحوقه بدار الحرب وأخذ من المملوك مالاً ولو لحق بذلك المال بدار الحرب ثم ظهر المسلمون عليه وعلى ذلك المال يكون المملوك مردوداً على الورثة وما اكتسب بعد الردة في دار الإسلام قبل لحوقه بدار الحرب فان قتل المرتد أو مات أو لحق بدار الحرب كان ذلك المال قياً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبه يكون المملوك للورثة ولا يكون قياً * حري دخل دارنا بأمان وله في دار الحرب امرأته حامله منه وأولاد صغار وبكار وأموال وديعة عند حري ومسلم وذى فأسلم الحري في دارنا ثم ظهر المسلمون على تلك الدار فهو على ثلاثة أوجه * ان خرج الشيا وأسلم في دار الإسلام ثم ظهر

المسلمون على دارهم فجميع ذلك يكون خيراً للمسلمين * وان أسلم هذا الحربي في دار الحرب ثم خرج اليها وخلف هذه الاشياء في دار الحرب فأولاده الصغار أحرار مسلمون وما كان من ماله ودعته عند مسلم أو ذى فهو له وأولاده الكبار يكونون فياً والدون والغصب والادعاء عند الحربي تكون فياً * ولو أسلم هذا الحربي في دار الحرب ولم يخرج اليها وظاهر المسلمون على الدار فماله المنقول الذي في يده يكون له وداره وعقاره يكون فياً عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى داره وعقاره لا يكون فياً وكذا ما كان في يده ودعته الحربي * وأولاده الكبار وأمرأته ومافي بطنها ومن قاتل من عبدة المسلمين يكون فياً وهذا كله قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه مني من ماله لا يكون فياً سوى أولاده الكبار وأمرأته ومن لا يقاتل من عبدة فهو له وأولاده الصغار أحرار مسلمون لأسبيل عليهم * التكفاراذا استولوا على أموال المسلمين وأحرزوها بدارهم ملكوها ما كان (٥٨٦) محلاً لابتداء التملك وما لا يكون محلاً لابتداء التملك كاللدبر وأموال المكاتب فانهم

لا يملكونهم * وكذا العبد الابن اليهم لا يملكونه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحباه رحمه الله تعالى يملكون الا بقر الله تعالى يملكون الا بقر اذا كان قنوا ولا يملكون معتق البعض لان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى هو بمنزلة المكاتب * وعند صاحبه هو حر مدون * ومال ملكه الكفار بعد احرار يدايرهم اذا خرج النان أخرجه تاجر استراه منهم فاولاده المأمور منه يكون أحق به من المشتري يأخذه من المشتري بالثمن الذي أعطاه * وان أخرجه الغزاة وان وجده صاحبه قبل التسعة يأخذه بغير ثمن * وان وجده بعد التسعة في يد الغازي يأخذه بالقيمة وان لم يحضر مولاه حتى وقع في سهم رجل من الغزاة فلم يجده مولاه أيضاً حتى باعه الغازي من رجل بمن معلوم

أوما يشغاب الناس فيه كذا في الذخيرة * رجل اشترى لرجل عبداً بأمره وقضيه فوجده عيباً فابراً البائع عن العيب فقال له الا حر قد ارزمتك العبد بارتك عن العيب فلم يقبله المأمور بلزمه ذلك الا بقضائه القاضي وان أرزمته القاضي ذلك صار بمنزلة المشتري من الا حر فان وجده عيباً لم يستطع رده على البائع حتى يرده على الا حر ثم يدفع الا حراً اليه مخي يرده على البائع كذا في المحيط * واذا كانت الحارية في يد الوكيل بالشراء فاراد أن يردّها بالبائع فادعى البائع رضا الا حراً لم يكن له ذلك فان لم يكن للبائع يثبه على رضا الا حراً اراد البائع استخلاف الوكيل على علمه رضا الا حراً لم يكن له ذلك فان لم يكن للبائع يثبه على رضا الا حراً بالبائع ورذال الوكيل الحارية على البائع بالعيب ثم حضرا الا حراً ودعى الرضا وأراد أخذ الحارية فإبى البائع أن يدفعها فقال قد تنقض القاضي البيع فلا سبيل لك عليها فان القاضي لا يثبت في قول البائع ويرذال الحارية على الا حراً بعض مشايخنا قالوا هذا على قول محمد رحمه الله تعالى وبعضهم قالوا لا بل هذا قول الكل وهو الاصح كذا في الذخيرة * ولو ان الوكيل حين رذال الحارية على البائع بالعيب أخذ الثمن من البائع فضع الثمن من يده ضاع من مال الوكيل وبغرم الوكيل للا حراً من مال نفسه ثم اذ صدق الا حراً البائع في الرضا بالعيب وقبض الحارية يدفع الا حراً الثمن الى البائع من مال نفسه والا حراً هو الذي يبلى دفع الثمن وقبض الحارية وليس للوكيل أن يقول للبائع انك أقررت مرة بقبض الثمن من الوكيل فليس لك أن تقبض مني مرة أخرى فان وجدنا الا حراً بها عيباً أكرهنا هو ان خصم بالردون الوكيل ولو كان الوكيل بعد ما رذالها بالعيب وبعد ما فسح القاضي البيع أقر رضا الا حراً بالعيب كان للبائع ان يختار ان شاء أمسك الحارية وان شاء رذالها على الوكيل ولو أقر الا حراً كان رضى بالعيب كانت الحارية للا حراً بأخذها الوكيل من البائع ويدفعها الى الا حراً ويكون الثمن للبائع على الوكيل ان كان الوكيل قبض الثمن من البائع حين رذال الحارية عليه ولو وجد بالحارية عيباً آخر كان هو ان خصم فيه كذا في المحيط * واذا أقر حراً رجلاً أن يشتري له حارية فاشترها الوكيل ولم يقبضها حتى اطلع على عيبها فرضى الا حراً بذلك العيب فذلك جائز وان نقض الموكل العقد لا يعل نقضه كذا في الخلاصة * والوكيل بالشراء اذا اشترى عبداً يساوي ثلاثة آلاف درهم بالف درهم فوجده عيباً فليس له أن يرده ولو كان ذلك في خيار روى أو خيار شرط فله أن يرده كذا في المحيط في نوع الوكيل بالشراء اذا وجد بالبائع عيباً * والوكيل بشرأه عيباً غير عيبه اذا اشترى عبداً به عيب قد علمه الموكل ولم يعلم به الوكيل فلو قيل أن يرده بالعيب كذا في المحيط في نوع الخيارات الوكالة * الوكيل بالشراء اذا مات ثم وجد الموكل به عيباً يرد واره أو ووصيه وان لم يكن له وارث أو وصي يرد الموكل كذا في الخلاصة * الوكيل بالشراء يطالب بالثمن من مال نفسه وان لم يدفع اليه الموكل بهذا ذلك والوكيل

ثم وجده مولاه في ظاهر الرواية ليس للولي أن ينقض بيع الغازي بل يأخذه من المشتري بالثمن الذي اشتراه * وعن محمد ان رحمه الله تعالى للولي أن ينقض بيع الغازي ويأخذه من الغازي بالقيمة قال وهو بمنزلة رجل اشترى داراً وشيعة ما غائب فباعها المشتري ثم حضر الشفع كان الشفع أن ينقض البيع الثاني ويأخذها بالبائع الاول بالثمن الاول ولو لم يبعه الغازي ولكن قطعت يده عنده وأخذ الغازي أرضها ثم حضر مولاه القديم فانه يأخذها بعين الغازي بالقيمة التي وصلت الى الغازي ولا سبيل له على الارض * وعن محمد رحمه الله تعالى في رواية تسقط حصه الارش من الثمن ويأخذ بالبائع ولو فارق رجل عين هذا العبد قبل أن يحضر مولاه القديم ودفعه الغازي الى الفاقى وأخذ فتمته صحیحاً ثم حضر مولاه في ظاهر الرواية كان له أن يأخذه من الذي في يده بغير ثمن أعني في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبه يأخذه بغير ثمن صحیحاً * ولو كانت حارية فولدت ولداً عند المشتري ثم ماتت الحارية وبقي الولد ثم حضر المولى فانه يأخذ الولد بجميع الثمن الذي

ان وعنه محمد ان رحمه الله تعالى للولي أن ينقض بيع الغازي ويأخذها بالبائع الاول بالثمن الاول ولو لم يبعه الغازي ولكن قطعت يده عنده وأخذ الغازي أرضها ثم حضر مولاه القديم فانه يأخذها بعين الغازي بالقيمة التي وصلت الى الغازي ولا سبيل له على الارض * وعن محمد رحمه الله تعالى في رواية تسقط حصه الارش من الثمن ويأخذ بالبائع ولو فارق رجل عين هذا العبد قبل أن يحضر مولاه القديم ودفعه الغازي الى الفاقى وأخذ فتمته صحیحاً ثم حضر مولاه في ظاهر الرواية كان له أن يأخذ من الذي في يده بغير ثمن أعني في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبه يأخذ بغير ثمن صحیحاً * ولو كانت حارية فولدت ولداً عند المشتري ثم ماتت الحارية وبقي الولد ثم حضر المولى فانه يأخذ الولد بجميع الثمن الذي

اشترها التاجر من العبد وأمن المشتري أو من الغازي في قول أبي يوسف الآخر * ولو كان هذا في بد الغازي كان للمولى القديم أن يأخذ الولد بجميع القية * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أولاهو قول محمد رحمه الله تعالى بأخذ الولد بمحضته من الثمن أو بمحضته من القيمة وعدا بآبي من بخاري إلى سمرقند فأخذها المكفار واشتراه رجل منهم بدراهم وجاءه إلى مالك فأخذ ماله ورجعه إلى بآته بعيب الأباقي فان المشتري من الكفار لا يأخذ المال من واحد منهم * فصل في أهل الذمة وما يؤخذ منهم من الجزية في كل سنة وما يفعل بهم * اختلف العلماء في كيفية الجزية كتبنا كتبنا * قال علماء نازحهم الله تعالى وضع على قدر طاقته الرجل أن كان فقيرا محترفا يعمل بدينه يوضع عليه اثنا عشر درهما في كل سنة * وان كان متوسط الحال يؤخذ منه أربعة وعشرون * وان كان غنيا كثيرا يؤخذ منه غنيمة أو أربعون درهما لان الجزية تؤخذ من المقاتلة والفقير (٥٨٧) يقال بنفسه لا غير ووسط الحال يقاتل بنفسه وبشيء من ماله والمكسر يقال بنفسه وماله وغلبته وأعوانه * واختلفوا في معرفة الفقير والمكسر والوسط * قال بعضهم الفقير هو المحترف ووسط الحال الذي له ضياع ويعمل بنفسه والغني الذي له ضياع وأموال يعمل بأعوانه دون نفسه * وقال الكرخي رحمه الله تعالى الفقير هو الذي يملك مائتي درهم أو أقل والوسط الذي يملك فوق المائتين إلى عشرة آلاف درهم والمكسر هو الذي يملك فوق عشرة آلاف درهم * وقال عيسى بن أبيان رحمه الله تعالى الفقير هو الذي يأكل من كسبه ولا غلة له يؤخذ منه اثنا عشر درهما فان كان له غلة الأنهار لا تؤخذ من نفسه فهو وسط الحال يؤخذ منه أربعة وعشرون درهما فاذا

أن يرجع على المولى بالثمن قبل أن يؤدي من مال نفسه وله أن يجبس المشتري من المولى إلى أن يأخذ منه ما نقدا وهاك المشتري في يد الوكيل قبل الجبس هلاك على المولى من غير ضمان على الوكيل وان هلك بعد الجبس هلك بالثمن هلاك المبيع قبل القبض عدل أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في شيء من الكتب أن الوكيل إذا لم يقبل الثمن والباقي يسلم المبيع إليه هل له حق الجبس عن المولى إلى أن يستوفي الدراهم منه حكى عن الشيخ الامام شمس الأئمة الخوافي رحمه الله تعالى أن ذلك هو الصحيح كذا في المحيط * وان نقدا والوكيل بالشرا من ماله ثم يقبله المولى في بلد آخر والمشتري ليس عنده وطلب منه الثمن فاني الآن يسلم المشتري فان كان الأمر طال به يسلمه حين كان المشتري محضرا لم يسلمه حتى يقبض الثمن له أن لا يدفع الثمن حتى يقبض المشتري وان كان الأمر لم يطلبه منه حال حضرته المشتري ليس له أن يمنع عن دفع الثمن لانه صادرة في ذمته لا أمر كذا في البحر الرائق * الوكيل بشرأ جارية بالالف اذا اشتراها بالالف كما أمر ونقد الف وقبضها لم يجبهما عن الأمر حتى نقدا الأمر خسمائة ثم طلبها منه فغنها فهلك في يده يسلم للوكيل الخمسمائة المقبوضة وبطلت الباقية عن الأمر ولو كان حسبا في الابتداء فقبله بالمقبوضة أيضا كذا في المحيط * ولو ذهب عنه عنده بعد حجب لم يسقط شيء من الثمن ويخبر المولى ان شاء أخذ بجميع الثمن وان شأته ترك هكذا في البحر الرائق * لو وكيل اذا اشتري عبدا بالف درهم إلى سنة وقبضه فلم يقبضه إلا أمر حتى حل المال وأخذ الباقي على وكيل به فارد الوكيل منع من المولى حتى يأبى بالثمن لم يكن بذلك ولو منع مزارعا من لو قبضه إلا أمر حتى حضر الوكيل وأخذه بغير محضر من الأمر ولم يذكر أنه يأخذ حتى يعطيه الثمن فلت في يده بطل الثمن عن الأمر وجعل الأخذ نكالا للعبد كأنه منع حتى يعطيه الثمن كذا في ذخيرة * ولو كان الأمر أمره أن يشتري له جارية كل جارية بالف درهم أو أمر أن يشتريها مجعيا بالف درهم فاشتريها ما قبضها ثم الأمر طلب منه أحداها بيمينها فغنها اياه حتى ماتت بطل عنها فان قال الأمر لا حاجة لي بالباقية لا يلتفت إلى قوله ولم يمت بصحتها فان لم تمت التي منعها اياه الوكيل ولكن ماتت الاخرى فالباقية لازمة للأمر وعليه عنهما مجعيا ولو كان الأمر أمره أن يشتري له جارين أحداها بالف حال والاخرى بالف درهم إلى سنة في صفقة واحدة فاشتريها كما أمر به وقبضها وطلبها منه ما الأمر فغنها اياه حتى يعطيه الثمن فليس بذلك ويعطيه الجارية التي غنها إلى أجل فان منعها اياه حتى ماتت فعليه قيمتها للأمر * وأما الاخرى فله أن يمنعه اياه حتى يعطيه الثمن فان منعها اياه حتى ماتت فقال الأمر لا حاجة لي بالتي غنها إلى أجل لا يلتفت إلى قوله ولم يمت التي غنها إلى أجل وكذلك لو كره أن يشتريها بالثمن حاليين فاشتريها كما كذلك فلم يمنعها عن الأمر حتى أخذ الباقي

زادت غلته على نفقته فهو غني يؤخذ منه غنيمة وأربعون درهما * وقال بعضهم الفقير الذي أقل من مائتي درهم فان زاد على مائتي درهم إلى أربعة مائة درهم فهو وسط فاذا زاد على أربعة مائة فهو مكسر * وعن نصر بن أبي سلام رحمه الله تعالى قال يعتبر فيه عرف الناس ان كان الناس يعدونه غنيا فهو غني وان كانوا يعدونه فقيرا فهو فقير * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال يعتبر فيه الحرف فالأز والصبر غني مكسر والفالح وسط والقصار والضياع والخطايا وأشبه ذلك فقير * وعن عبيد الله بن عمر رضي الله عنهم أنهم قالوا أربعة آلاف درهم ومادونه انفقته يعني لا يكون غنيا * قال رضي الله عنه الاعتماد في هذا على قول الكرخي رحمه الله تعالى * ويوضع الجزية في بيت مال الخراج وبيت المال أربعة بيت مال الغنائم والكنوز والركن يصر في ذلك إلى ما قال الله تعالى في كتابه واعلموا أن غنائمكم من شيء فان الله حصة الآية * وبيت مال الصدقة يصر في ذلك إلى ما قال الله تعالى في كتابه انما الصدقات للفقراء الآية * وبيت مال الخراج

والجزية والعشور بصرف ذلك إلى المقالة فإنه مال - حل بقتومهم فيصرف إليهم * وبیت الاموال الضامنة لمخولت كل التي لاوارث لها
بصرف ذلك إلى اعمارنا قاطار والطرق والاربابات التي لاوقف لها * واختلف العلماء في المقتين والاغنة والمعين والقضاهل لهم حق في بيت
مال الخراج * قال بعضهم لاحق لهم فيه * وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى وأصحابه لهم حظ في بيت مال المسلمين
لانهم يعملون في أمر الدين فكانوا كالغزاة * وقال الشيخ الامام رحمه الله تعالى هذا في مناجور المؤمنين والاغنة والمعين لانهم منعوا
حقهم من بيت المال * واختلفوا في سهم ذوي القربى وهم أقرب بابا إلى الله عليه وسلم كان ثباتهم في زمن النبي صلى الله عليه وسلم
ثم سقط بعد وفاته عندنا * وقال بعضهم سقط ذلك في حق أغنياء ذوي القربى وبني في حق فقرائهم * وقال الكرخي وعامة العلماء سقط في
حق الفقراء منهم واغنياء وقال (٥٨٨) الشافعي رحمه الله تعالى سهم ذوي القربى باق لهم جميعا لذلك كمثل حظ الانبياء والوالينا

المشتري بتم احداهما كان هذا الاول سواء في جميع ما وصفت لك هكذا في المحط * ولو ادعى الوكيل بالشراء دفع الثمن من ماله وصدقه الموكل وكذبه البائع لم يرجع الوكيل على الموكل كذا في البحر الرائق *
او وكيل بشراشي، بعينه ماذا اشترى ولم يقدد الثمن حتى آخر البائع الثمن عن الوكيل صح وثبت التأخير في حق الموكل حتى لم يكن للوكيل أن يرجع على الموكل قبل حلول الاجل وان حط البائع عن الوكيل بعض الثمن فانه يحطه عن الموكل ولو ذهب البائع جميع الثمن لانه يظهر ذلك في حق الموكل حتى كان للوكيل أن يرجع على الموكل بجميع الثمن ولو ذهب البائع بعض الثمن عن الوكيل يظهر ذلك في حق الموكل حتى لم يكن للوكيل أن يرجع على الموكل بذلك القدر ولو ذهب كل الثمن لانه يظهر ذلك في حق الموكل ولو أبرأ البائع عن جميع الثمن فالحواشي فيه كالواب في بيعه جميع الثمن كذا في المحط * ولو ذهب البائع منه خمسة تم ذهب الخمسة الباقية لا يرجع الوكيل على الموكل بالخمسة الاولى ويرجع بالخمسة الثانية لانه هبة ولو ذهب تسمائة تم وهبها له الباقية فانه لا يرجع على الموكل إلا بمائة وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في فتاوى فاضلان * والله أعلم

(الباب الثالث في الوكالة بالبيع)

الوكيل بالبيع يجوز بيعه بالقليل والكثير والعرض عند أي حنيفة رحمه الله تعالى وقال الجوزجوز بيعه
 ينقص لا يثمن الناس فيه ولا يجوز إلا بالدرهم والدنانير كذا في الهداية * وبقي بقوله ما في مسئلة بيع
 الوكيل عازع وهان وبأخي كان كذا في الوجيز للكردي * والخلاف في الوكالة المطلقة أم لا إذا قال
 الموكِّل بعه بأثأ وعائته لا يجوز أن ينقص بالإجاع كذا في السراج الوهاج * الوكيل يبيع العبد بعرض
 موصوف إذا باعه بعرض بغير فاحش جازع عند أي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * الوكيل
 بالبيع عكس البيع بالنسيئة وفي المنتقى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هذا إذا كان الخبارة فإن كان للخاصة
 لا يجوز كالمأثم إذا دفعته غلًا إلى رجل لبيعها فهذا على أي بيعه بالتقديرة بقي كذا في الخلاصة *
 الوكيل بالبيع المطلق إذا باع بأجل متعارف فبما بين التجاري تلك السلعة جازع عند علي * ثانوا باع بأجل غير
 متعارف فبما بين التجاري باع مثلاً إلى خمس سنة أو ما أشبه ذلك فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز
 وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا يجوز قال مشايخنا وأما يجوز البيع بالنسيئة إذا لم يكن
 في نظره ما يدل على البيع بالتقديرة وإذا كان في نظره ما يدل على البيع بالتقديرة لا يجوز البيع بالنسيئة وذلك
 نحو أن يقول بيع هذا العبد واقتضى أو قال بيع فان الغرامة بلازموني أو قال بيع فاني أحتاج إلى نفقة

لا تؤخذ وقالوا انما قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى ذلك لانه وقع في رايه انهم من اهل الكتاب وفي رايها انهم
 ليسوا من اهل الكتاب * وقال بعض مشايخنا هم قوم اخذوا من الدين من التوراة والبعض من الانجيل وقال بعضهم هم قوم اخذوا
 بعض الدين من التوراة والبعض من الزبور (٣) والعصية هل تؤخذ منهم الجزية قالوا لا نظران كقولنا هل يتأقلمون من تدون لا تؤخذ منهم الجزية
 بل يقولون ان كانوا قديما تؤخذ منهم الجزية * وأما الزنادقة فتؤخذ الجزية منهم بناء على قول التوبة من الزنادقة * قالوا ان جاء الزنديق
 قبل ان يؤخذ فذاقر انه زنديق فتاب عن ذلك قبلت يهوه وان أخذ ثم تاب لا تقبل يهوه * وقالوا هل يقتل لانهم باطنية يظهرن الاسلام ويعتقدن
 في الباطن خلاف ذلك فيعلنون ولا تقبل يهوه وتبتهم ولا تؤخذ منهم الجزية * ولا تؤخذ الجزية من الصبيان والنسوان والشيوخ والقائ والذين
 والفقر * وصدقة بني تغلب تؤخذ من نساءهم كما تؤخذ من رجالهم لان ذلك واجب بالصلح عنهم * وتؤخذ الجزية من اهل الرهين والقسبيين

في ظاهر الرواية * وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لا تؤخذ * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنها تؤخذ من الأعمى إذا كان يقول بجماله * ولا تؤخذ الجزية من عبدي ولا مدمره ولا من مكاتبه * وإذا احتل الغلام من أهل النعمة قبل أن يؤخذ من السنة قبل أن يوضع الجزية وهو موسر وضع عليه الجزية تؤخذ منه الجزية بتلك السنة * وإن احتل بعد ما وضعت الجزية بغير الرضا لا يوضع عليه شيء من الجزية حتى تخفى هذه السنة * وإن أعنت العبد له مال فإن أعنت قبل أن يوضع الجزية يوضع عليه الجزية في هذه السنة * وإن أعنت بعد ما وضعت الجزية بغير الرضا لا يوضع عليه الجزية حتى تخفى هذه السنة سواء أعنت قبل الوضع أو بعده * والحري إذا صار ذمياً قبل أن يوضع الجزية بغير الرضا لا يوضع عليه الجزية حتى تخفى هذه السنة سواء أعنت قبل الوضع أو بعده * ورؤى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يوضع عليه الجزية حتى تخفى هذه السنة سواء أعنت قبل الوضع أو بعده * والحري إذا صار ذمياً قبل أن يوضع الجزية بغير الرضا لا يوضع عليه الجزية حتى تخفى هذه السنة سواء أعنت قبل الوضع أو بعده * (٥٨٩)

أفاق لا يوضع عليه الجزية * ما لم تخف هذه السنة أفاق * بعد الوضع أو قبله * والفقر الذي لا يجد شيئاً إذا صار غنياً أو وسط الحال إذا صار غنياً أكثر تؤخذ منه جزية إلا غنيته سواء صار غنياً بعد الوضع أو قبله * وتؤخذ الجزية في كل سنة مرة بعد انقضاء وقتها * وإن نوات السنون على الذي ولم تؤخذ منه الجزية حتى أسلم لا يطالب بالجزية عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى يطالب بها فإن لم يسلم الذي واستقر على الكفر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يطالب بجزية السنين الماضية وبجزية السنة التي فيها أيضاً تخفى هذه السنة * وقال صاحب المطالب بجزية السنين الماضية وبجزية السنة التي هو فيها أيضاً * وتؤخذ الجزية من بني تغلب مضاعفة كالتخراج *

عالي في هذه الصورة ليس له أن يبيع بالنسيئة كذا في المحيط * التوكيل بالبيع نسيئة ينصرف إلى التوكيل بالبيع إلى شهر وما فوقه لأن مادنو الشمر رجال فلأولاً هذا التوكيل باع بالقدح اختلف المشايخ فيه قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى أن باع بالقدح أكثر مما يباع بالنسيئة جاز وإن باع بالقدح بأقل مما يباع بالنسيئة لا يجوز * وقال غيره يجوز مطلقاً * وكذا لو قال لا تبعه إلا بالقدح وكل رجل يبيع ماله حل وموئته وعلى البلد الذي فيه الوكيل والموكل إذا كانا في بلدة واحدة فإن خرج الوكيل بذلك إلى بلدة أخرى فسرق أوضاع كان ضامناً ولو لم يخرج به الوكيل إلى مكان آخر وأخرج هو فباعه في ذلك المكان كان عليه تسليمه في مكان البيع وإن لم يكن له حل وموئته لا يتقيد الأمر بتلك البلدة كذا في فتاوى قاضيان * الوكيل بالبيع المطلق إذا باع عاقداً لا يضمن بالبيع والتسليم والوكيل أن يسترده والمأمور بالبيع الفاسد إذا أتى بالبيع الجائر جازاً استعاناً كذا في الخلاصة * الوكيل بالبيع لا يملك شراءه لنفسه لأن الواحد لا يكون مشترياً بآلته كذا في الوجيز للكردي * ولأمره أن يبيع من نفسه أو يشتري ليجز أيضاً * وكذا لو باع الوكيل من ابن له صغيراً ليجز ولو باع من عبده أو مكاتبه لا يجوز إلا باعاً كذا في السراج الوهاج * الوكيل بالبيع إذا باع عن لا تقبل شهادته أن كان بائعاً كثر من القيمة يجوز إلا بخلاف وإن كان بائعاً من القيمة بغير فاحش لا يجوز إلا باعاً وإن كان بغير يسير لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في المنعرة * وإن باع بمثل القيمة رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى والظاهر أنه لا يجوز كذا في فتاوى قاضيان * وإن أمره الموكل بالبيع من هؤلاء أو أجاز له ما ضمنه بأن قال بع من شئت فانه يجوز بيعه من هؤلاء إلا باعاً الآن يبيع من نفسه أو من ولده الصغير أو من عبده ولدين عليه فانه لا يجوز له ذلك قطه وإن صرح له بالبيع والشراء الوكيل من أبي الموكل أو ابنه أو مكاتبه أو عبده المأذون جاز وكذا وكيل العبد ولو باع من مولاه كذا في الخلاصة * وكله يبيع متاعه فقال بكم أيه فقال أنت أعلم بذلك بمنته فباعه بمن حقره الرذوبه يقتضي كذا في القنية * الموكل إذا شرط على الوكيل شرطاً مقيداً من كل وجه بان كان يتعقده من كل وجه فانه يجب على الوكيل مراعاة أ كده بالقي أولم يركده كذا قال به بغير مضارعة لا بخيار لا يجوز هكذا في النخبة * أمر رجل أن يبيع عبده وأمره أن يشترط الخيار للآخر ثلاثة أيام فباعه ولم يشترط الخيار ليجز البيع وإن باعه بشرط الخيار لا يفسد نصرة عليه وبشترط الخيار له ولا أمره ولو كان الأمر بالبيع مطلقاً فباع بشرط الخيار لا أمره ولا جني صح كذا في المحيط * وإن شرط في العقد شرطاً لا يفيد أصلاً بل يضرب لا تجب على الوكيل مراعاة أ كده بالقي

وتؤخذ من بني نجران الحلة دون الدراهم * ولو حدث بين التجار والتغلب ولذ كرم جارية بينهما وادعاء جماعاً فأتى الإوان وكبر الولد كمتؤخذ منه الجزية * ذكر في السر أن مات التغلب أولاً تؤخذ منه جزية أهل نجران وأن مات التجار أولاً تؤخذ منه جزية بني تغلب فإن ماتا معاً يؤخذ النصف من هذا والنصف من ذلك * وإذا مات من عليه الجزية أو أسلم وبقي عليه الجزية لم يؤخذ ذلك الباقي عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى يؤخذ لأن عندنا الجزية تنقطع بالسلام والموت وعنده لا تنقطع * وكذا إذا عصى أو صار مفعلاً أو زناً أو شيئاً كبيراً لا يستطيع أن يعمل أو صار فقيراً لا يقدر على شيء وبقي عليه من جزية رأسه شيء سقط الباقي * وكيف تؤخذ الجزية من عليه قال بعضهم يأخذ الطالب تلاميذه ومهرهزا ويقول أنا ذنبي بمتاعه والله * وقال بعضهم يؤخذ بقوله * ولو بعث الذي الجزية على يد غيره لا تقبل منه ما يأت بنفسه * ويقوم بين يدي الطالب والطالب قاعد * وليس للضمر أن يضرب في منزله بالتناقوس في عصر المسلمين

ولأن يجمع فيه بهم وانما أنه يصلي فيه ولا يخرج الصليب أو غير ذلك من كنائسهم * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا ينعون من اخراج الصليب في يوم عيدهم وينعون من ذلك في غيره من الأيام لانه انما أعطى لهم النعمة بشرط أن لا يظهر رؤسهم رسومهم * ولا يؤخذ عبيد أهل الذمة الكسحيات لأن عبيدهم لم يلتزموا بذلك وكسحيات النصارى قلس وسودا من اللبس ذو زان من الصوف يجعل ذلك يحيط غلظ مشدود في وسطه * أما لباس العامة والزائر من الأبريسم فذلك زينة وفيه جفاء لاهل الاسلام فلا يؤذن لهم في ذلك ويؤمر من بما كان استخفافهم وينعون من التشبه بالمسلمين في لباسهم وركوبهم والركوب في اسواق المسلمين فان احتاجوا الى ذلك ينبغي أن تكون رؤسهم على هيئة الكاف في قروبهم مثل الرماة ويلبسون الطبايس والأردية لامل طبايس المسلمين وأردية بهم لي يكونوا على خلاف ذلك ولودعوا أصواتهم بقراءة الزبور (٥٩٠) والنجيل ان كان فيه اظهار الشرك متعوام ذلك وان لم يقع بذلك اظهار الشرط لا يمنع

وينعون عن قراءته في أسواق المسلمين كما ينعون عن اخراج الصليب وضرب الناقوس لأن الناقوس لهم كالآذان لتأقبع بذلك اظهار الشرك * وكذا بيع الخمر والخنازير وعن اظهار الخمر والخنازير في المصر وما كان من فناء مصر * ولا بأس باخراج الصليب وضرب الناقوس اذا جازوا أن يفتنوا المصري كل قربة أو موضع ليس من أعمار المسلمين فانهم لا ينعون عن ذلك وان كان فيه عدم المسلمين يسكنون فيها لان هذا ليس بموضع اعلام الدين لا تقام فيه الجمعة والاعباد كذا قال محمد رحمه الله تعالى في السير * وقال كثير من أئمة بلخ انما قال محمد رحمه الله تعالى ذلك في قراهم بالكوفة فان نعمة جاسنة يسكنها أهل الذمة والرافضة أمافي ديارنا ينعون عن ذلك في القرى

أولم يؤد كما اذا قال بعه بالف نسبة أو قال لاتعه بالالف نسبة فباع بألف نقد يجوز على الأمر وإذا شرط شرطاً بقيد من وجهه ولا يقيد من وجهه أن كده بالثني يجب مراعاته كما اذا قال بعه في سوق كذا فباعه في سوق آخر فان لم يؤد كده بالثني ينفذ على الأمر وان كده بالثني لا ينفذ على الأمر كذا في الذخيرة * لو قال بيع عبدي هذا أو شهد فباع ولم يشهد كان جائزاً ولو قال لاتع الاشهود فباع بغير شهود لم يجز وكذا لو قال وكنتك بيع هذا العبد على أن تشهد فباع ولم يشهد لم يجز وكذلك اذا قال ببيع شهود كذا في فتاوى فاضليات * وكله بالبيع ونهاه عن البيع الابحضر فلان لا يبيع الابحضره كذا في الوجيز للكردي * وإذا أمر أن يبيع برهن أو كفيل فباع من غير برهن أو من غير كفيل لم يجز كده بالثني أولم يؤد كذا وإذا قال برهن نفع لم يجز الأبرهن يكون بعمته وقام بالثني أو تكون قيمته أقل بقدر ما يتغابن فيه وإذا أطلق جاز بالبرهن القليل كذا في المحيط ولو قال بعه وخذ كغلاماً أو قال بعه وخذ رهنه لا يجوز الا كذلك كذا في فتاوى فاضليات فان اختلفا في الاشتراط فالقول للموكل وكذلك لو قال أمرتك بغيره هذا الثمن فاقول له كذا في الوجيز للكردي * ولو قال بانه يبيعه بالف درهم فباعه أكثر من ألف درهم كذا في السراج الوهاج * أمر رجلاً ببيع عبده بغير درهم لم يجز وان كان قيمة ذلك أكثر من ألف درهم كذا في السراج الوهاج * أمر رجلاً ببيع عبده بألف درهم فباع نصفه بالف درهم ثم باع النصف الآخر بمائة دينار جاز بيع النصف الأول ولا يجوز بيع النصف الثاني ولو باع كالم بالف درهم ومائة دينار جاز البيع في الكل كذا في المحيط وان باع نصفه بالف درهم الأدرهما وكثر خطه بطل وان باع العبد بالف وكثر من طعام بعهه كان الأمر بالخيار ان شاء أن يبيع العبد كله وان شاء أجاز وبصر الكركل وكيل وعليه حصته من قيمة العبد وان باع بالف درهم ثم زاد المشتري كراعته أو بغيره بعهه جاز من غير خيار والكرلا أمر كذا في فتاوى فاضليات * ولو قال ببيع عبده فباع نصفه أو جزءاً منه معلوماً جاز بعهه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء باع الباقي منه أو لم يبيع وعندهما لا يجوز إلا أن يبيع الباقي وكذلك هذا الاختلاف في كل شيء في بعهه مضرة ويكون الاعتراض فيه عيباً وأما إذا لم يكن في بعهه مضرة ولا يكون الاعتراض فيه عيباً كالتيكلي والوزن والعديد المتقارب إذا وكله ببيع مائة فباع بعهه جازاً لبيع في قولهم جميعاً وكذلك لو وكله ببيع جماعة من العبيد المتقارب فباع واحداً منها جازاً لبيع في قولهم جميعاً هكذا في شرح الطحاوي * وإذا أمره أن يبيعه من فلان بمن دين فباعه من رجل آخر بمن دين لا يجوز وان باعه منه ومن آخر لا يجوز لبيع في النصف الذي باعه من آخر ويجوز لبيع في النصف الآخر على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قولهما لا يجوز الا أن يبيع الباقي هكذا في الذخيرة * الوكيل يبيع جارين بألف ذبايع احداً منهما بمائة مثلاً وأقل أو أكثر لم يجز الا أن يبيع

الآخرى كايمنعون في الامصار لانهم موضع جامعات المسلمين وحلوس الواغلين والمدرسين بمنزلة اعمار المسلمين ومشايخنا رجهم الله تعالى قاتلوا لا ينعون من اظهار ذلك واحداً في القرى على كل حال * وان أراد أهل الذمة احدث البيع والكنايس وألجسوا اذا أرادوا احدث بيت النار ان أرادوا ذلك في أعمار المسلمين وفيما كان من فناء المصر متعوام ذلك عند الكل * وان أرادوا احدث ذلك في السواد القرى اختلفت الروايات في اختلاف الروايات اختلف المشايخ فيه قال مشايخ بلخ رجهم الله تعالى ينعون عن ذلك الا في قرية غالب سكانها أهل الذمة * وقال مشايخ بخارى منهم الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى لا ينعون * وقال شمس الائمة السرخسي رحمه الله تعالى الاصح عندي أنهم ينعون عن ذلك في السواد وقال في السير الا في قرية غالب سكانها أهل الذمة فانهم لا ينعون عن ذلك وعن عمر رضي الله عنه أنه قال أمتع أهل الذمة عن احدث شيء من الكنايس في البلاد المفتوحة من خراسان وغيرها

ولا اهدم بناءه وحده فديعاً في أيديهم ما لم أعلم أنهم أحد توألك بعد ما صار ذلك الموضع مصر من أمصار المسلمين * قال معناه جرحهم الله تعالى لانهدم الكنائس والبيع القديمة في السواد والقرى * أما في المصارف محمد رحمه الله تعالى في الاجارات أنها لا تهم دون ذكر في كلب العشر والخراج أنها تهم في أمصار المسلمين * وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الاصح عندى رواية الاجارات * فإذا انهدمت بعة أو كسبة من كائسهم القديمة فلهم أن يبنوها في ذلك الموضع كما كان * وان قالوا تحولهم من هذا الموضع الى موضع آخر فيمكن لهم ذلك ببنائها في ذلك الموضع على قدر البناء الأول وينع عن الزيادة على البناء الأول * الذي اذا اشترى داراً في المصر ذكر في العشر والخراج أنه لا ينبغي أن ياعنه * ولو اشترى بجيرة على بيعهما من المسلم * وذكر في الاجارات أنه يجوز للشرا ولا يجبر على البيع الا اذا كثر ذلك فينشد يجبر على البيع ولا يترك الذي أن يتخذ بيته في المصر (٥٩١) صومعة يصلى فيها * اذا أراد الامام أن ينقل أهل الذمة عن أرضهم ليجوز له ذلك بغير عذر فيجوز بعد زوال العذر في زماناً أن يخاف الامام على أهل الذمة من أهل الحرب ليجزئهم وضعف شوكتهم أو يخاف الامام منهم على المسلمين بأن يخفوا أو أهل الحرب يعورث المسلمين * ذى سال مسلماً عن طريق البيعة لا ينبغي للمسلم أن يبدله على ذلك لانهالة على المعصية * مسلم له أم ذميمة أو أب ذى ليس للمسلم أن يقوده الى السعة وله أن يقوده من السعة الى هزلة * وهذا كما لا يحل للمسلم حمل الخراج الى الخليل ولكن يحمل الخراج الى الخمر ولا يحمل الحيفة الى الهرة وله أن يحمل الهرة الى الحيفة * مسلم له امرأ ذميمة ليس له أن ينعها عن شرب الخمر لان شرب الخمر حلال عندها وله أن ينعها من اتخاذ الخمر في المنزل * وليس له أن يجبرها على الفسل من الخناينة

الآخرى بشتم الالف أو أكثر في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كذا في المحيط * ولو قال ببيع من فلان كان له أن يبيعه من غيره ولو قال ببيع من فلان فباعه من غيره لا يجوز كذا في فتاوى قاضيان * اذا قال ببيع ما في سنة فباعه ما في ألف أو أكثر بالنقد جاز وان باعه ما قبل من الالف بالنقد لا يجوز فان باعه ما في ألفين سنة فباعه ما في ألفين لا يجوز كذا في المحيط * وكله بالبيع مطلقاً قال لا تبع اليوم فباعه غداً من غير تجديد ولا كالة جاز كذا في الوحي للكردي * اذا امر رجل أن يبيع له عبداً ودفع العبد اليه وهما الا امر عن دفع العبد بعد البيع حتى (١) لا يقبض الثمن قال محمد رحمه الله تعالى هذا النبي باطل ولو هلك العبد في يد المشتري هلك على المشتري ولو كبل هو الذي يتولى قبض الثمن ولو كبل أن يضمن الوكيل الثمن كذا في المحيط * فان سلم الوكيل قبل قبضه الثمن ويؤى الثمن على المشتري فلا ضمان على الوكيل كذا في فتاوى قاضيان * ولو أن الامر دفع العبد اليه وقال لا تبعه حتى تقبض الثمن فباعه قبل قبض الثمن كان البيع باطلا حتى يسترد المبيع من المشتري ولو لم يدفع العبد اليه فباعه في يد الامر بالقدرة حاله لم يكن له أن يسلم العبد حتى يقبض الثمن سواء كان الامر من دفعه الى المشتري قبل قبض الثمن أو لم ينهه ولو باعه بالف درهم نسبته الى شهر والعبد في يد الامر صرح البيع وليس للوكيل أن يجبره عن المشتري لانه دخل تحت الامر فصار غزلة يبيع الامر نفسه وهو يجبر على التسليم ببيعته نسبته هكذا في المحيط * ولو وكل ببيع العبد ودفع اليه العبد فباعه الوكيل ولم يسلم حتى أخذ ما هو كمال من ثمنه ونهى الوكيل عن التسليم قبل نقد الثمن صح فيه ولم يكن له أن يأخذ من يث الامر ويدفعه الى المشتري قبل نقد الثمن هكذا في فتاوى قاضيان * ولو امره ببيع عبده والعبد في يد الامر ولم يأمر الامر بالقبض ولم ينهه عن ذلك فباعه الوكيل ثم قبضه من منزل الامر لم يدفعه الى المشتري فأت العبد في يد الامر قبل الدفع الى المشتري فلا ضمان على المأمور لان المأمور حق قبض العبد من منزل الامر ليكنه التسليم عند نقد الثمن الا اذا وجد المنع عن الموكل ولم يوجد فان لم يمت العبد وسلم المأمور الى المشتري قبل قبض الثمن فلا ضمان أن يأخذ من المشتري حتى يقبض الثمن فان استرد الامر العبد ثم أحضر المشتري الثمن فلا امر يدفع العبد الى المأمور ويا امره بدفعه الى المشتري وأخذ الثمن كذا في المحيط * فان لم يأخذ حتى مات العبد عند المشتري فلا ضمان للامر على أحد لا على الوكيل ولا على المشتري

(١) قوله حتى لا يقبض الثمن كذا في جميع النسخ وصوابه حذف لا النافية كما هو في عبارة المحيط وكما يدل عليه سابق الكلام ولا حقه اهـ بجراوى

لان ذلك ليس واجباً عليها * واذا أراق المسلم خنزيراً أو قتل خنزيره ليس له ذلك ويكون ضامناً الا ان يكون ما ماري ذلك فلا يضمن * ولو أن مسلماً له خنزير فشق مسلم زقه وأراق الخنزير سبيل الحسبة لا يضمن الخنزير لانه ليس بمال متقوم حتى حق المسلم ويضمن الزنق لانه مال متقوم الا ان يكون ما ماري ذلك مباحاً فلا يكون ضامناً * فصل في خراج الارض * والى لا يزيد في الخراج على وظيفة جرحى الله عنه وان كان أراضيهم تطبق ذلك * وقال محمد رحمه الله تعالى لا بأس أن يزيد * وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يزيد وينص ان جرحوا عن ذلك * أجمعوا أنه يجوز ان تصان عند العجزوا اختلاف في الزيادة * اذا مات أهل الخراج عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الامام يأخذ الارض فزرها أو يوزرها ويضع في بيت المال * وان عجزوا ولكنهم هربوا أجزها الامام وأخذ من الاجرة قدر الخراج ويحفظ الباقي واذا عاد الاهل رد عليهم الباقي ولا يوزر اجرة حتى تضي السنة التي هربوا فيها * وروى الحسن

عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أذا هرب أهل الخراج إن شاء الإمام عمر هامن بيت المال وتكون الفلّة للمسلمين وإن شاذع دفع إلى قوم مقاطعة على شيء أو ما يأخذ يكون للمسلمين * قال محمد رحمه الله تعالى في الزادات إذا عجز قوم من أهل الخراج عن عبارة أرضهم لم تكن للإمام أن يأخذها ودفعها إلى غيرهم ولكن يرأى حراها يأخذ الخراج من الفلّة * وإن لم يجد من يستأجرها ما عاها الإمام من يقوى على خراجها قالوا يبيع الأرض على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يبيع له بحره وهو كالإيبيع ماله بالدين وإن نفقة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكن يأمره بالبيع * وعندهم أنه إن يبيع بالدين والنفقة ومنهم من قال يبيع لأجل الخراج عند الكل لأن الخراج حق متعلق برقة الأرض فيكون كالعبد المدين وتعلق الدين به فكذلك ههنا * رجل اشترى أرض خراج ابن نبي من السنة مثلاً ما يقدر (٥٩٢) المشتري على زراعتها ويدرك الزرع فالخراج على المشتري والأفعلى البائتم * رجل غصب

أرض خراج وزرعها كان
الخراج على رب الأرض
• وذ كرفي السيرة الكبيران
انتقص الأرض بفعل
الغاصب من غزوة بعض
النفصان رب الأرض ولا
خراج على رب الأرض وإن
لم تنقص الزراعة فالخراج
على رب الأرض • رجل له
أرض عشرة آحرام غره
كان العشر على صاحب الأرض
في قول أي • شقة رحه الله
تعالى قل الأجر أكثر في
قول صاحبه يكون العشر
في الخراج • وكذلك كانت
خراجة وخراجها مقامة
فهو على هذا الخلاف فإن
كل خراجا وظيفة يكون
الخراج على رب الأرض وإن
أعاز أرضه كانت عشرة
أو خراجة خراج مقامة
فالعشر والخراج على المستعير
• وإن كان خراجا وظيفة
يكون الخراج على رب الأرض
* وإذا اغتصب الأرض
غاصب إن لم يكن للغصب

(١) ضمان القيمة لكن الوكيل يأخذ الثمن من المشتري ويدفع الى الاخر كذا في فتاوى قاضيان * ولو امره بالبيع ونه اعن قبضه فقبضه قبل البيع فبات في يده قبل ان يبيعه فهو ضمان لقيمته وان قبض البيع وان اراد المشتري القيمة وهو الاصح * فان لم يمت العبد حتى باعه كان بيعه صحيحا وان كان العبد مضطرا عليه ولو لم يمت حتى سلمه الى المشتري فبات في يده لم يضمن البائع القيمة وان صارت غاصبا بالقبض قبل البيع لان الامر بالبيع بعد الغصب باق وهل يضمن الوكيل الثمن الا امر على قياس قول أبي حنيفة * ومحمد رحمه الله تعالى لا يضمن بل يأخذ الثمن من المشتري ويدفع الى الاخر * ولو لم يمت العبد في يد المشتري حتى حضر الامر واخذ من المشتري ثم اخذ البائع من منزله الامر ليدفعه الى المشتري قبل نقد الثمن فبات في يد الوكيل قبل ان يدفعه الى المشتري لضمان على الوكيل لان الحق القبض بعد البيع وان قبض البيع هكذا في المحيط * ولو امر رجلا ان يبيع عبده ونه اعن قبض الثمن الا يضمن من فلان أو بيته لايصح نفيه حتى كان له ان يقبض الثمن من غير فلان ومن غير بيته ولو باع الامر العبد بنفسه ووكله بقبض الثمن فمنه اعن القبض الا يضمن شهود صح نفيه كذا في الذخيرة * ولو امر المالك برجلا ان يبيع عبده من فلان فباعه من غيره وليس ووكله لم يضمن كذا في المسبوط * رجل وكل رجلا يبيع عبده بمائة دينار فباعه بألف درهم ولم يعلم الموكل بمائة فقال الوكيل بعث العبد وقال الموكل أجرة جاز بآلف كذا في الخلاصة * ولو قال الامر قرد أجرت ما عثر نك لم يضمن ببيعته بالدرهم كذا في فتاوى قاضيان * الوكيل يبيع الدينار اذا أسلف الدينار بنفسه وباع ديناره لايجوز كذا في الخلاصة * ولو دفع اليه عبدا فقال بيعه بألف درهم وزن سبعة فباعه بالني درهم وزن خمسة فهذا جائز لانه باعها بكثر مما سمى له من جنسه كذا في المسبوط * وكل رجلا ان يبيع عبده بألف درهم وقيمته ألف فتنة السور وصارت قيمته ألفين ليس للوكيل ان يبيعه بألف ولو باعه بالبخار فازدادت قيمته في مدة الخيار حتى صارت تساوي ألفين له أن يرضى البيع عند أي حنيقة ترجمه الله تعالى خلافا لابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ولو لم يرض الوكيل بالبيع لكنه سكت حتى مضت مدة الخيار فالبيع باطل عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يجوز كذا في الخلاصة * كذلك اذا كانت الخيارية حاملة فقلت ولدا يساوي ألف درهم وكذا اذا أمر الخليل كذا في المحيط * اذا قال الرجل اغيره فخذ عبدي هذا وبعه بعبء اقول اشتريه

(١) قوله ضمان القيمة يعني أن الضمان المنفي هو ضمان القيمة ولو قال يريده ضمان القيمة كما قال في الخاصة لكان أوضح اهـ بجزاوي

منه يئنه ولم تنقصها الزراعة فلا شيء على رب الأرض عشرية كانت أو خراجية تخرج مقامه أو وظيفة أو جميع
عبدًا * وان كانت له يئنه مذكره شام في النوادر أن جميع ذلك يكون على رب الأرض فإن نقصم الزراعة كان جميع
الآن ذلك على رب الأرض قل النقصان أو أكثر كما في الآجزة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهذا على الخلاف المذموم في الآجزة * ولو مات
صاحب الأرض بعدما مضت السنة ولم يخرج أرضه لا يؤخذ خراج الأرض من تركته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى
و يؤخذ الخراج من عليه الخراج كمن خرجت غله لا يؤخر * ولا يلحق عليه خراج الأرض أن يأكل القلة حتى يؤتى الخراج * ولا يلحق
لا خراجاً أن يضيئ بينهم وبين الفلاحة حتى يستوفي الخراج فان اجتمع الخراج لم يؤخذ سنين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يؤخذ

بخراج هذه السنة ولا يؤخذ بفراج السنة الاولى وبسقط ذلك عنه كما قال في الجزية * ومنهم من قال لا يسقط الخراج بالاجماع بخلاف الجزية وهذا اذا عجز عن الزراعة فان لم يجز يؤخذ بالخراج عند الكل * **فصل في استيلاء أهل الشرك على أهل الحرب *** اذا استولى أهل الشرك على أهل الحرب من أهل الكلاب فسيبوا سبايا صغاراً بغير آبائهم قال الناطقي رحمه الله تعالى الصبيان من أهل الكلاب بمنزلة عبيد المسلمين اذا سبوا فاقامهم لا يتحولون الى الشرك بالسيب * ولو سبوا أهل الاسلام صبيان أهل الحرب وهم بعد في دار الحرب فدخل آبائهم في دار الاسلام فأسلموا فاقامهم صابراً واسلمين بسلام آبائهم وان لم يجز جوالى دار الاسلام لان التبعية بالابوين لم تنقطع * الحربي اذا دخل دار الاسلام ذمياً سمي ابنه لا يصير ابنه مسلماً بالدار لان تبعية الاب باقية فصار كالابن سبي مع الاب * رجل دخل دار الحرب بامان وسرق شيئاً فآثر حجه الى دار الاسلام فالصبي يصير مسلماً بعد ما أدخل دار الاسلام (٥٩٣) * ولو اشترى هناك شيئاً فآثر حجه الى دار الاسلام

كان هو على دينه لانه قد ملكه قبل ان يدخل دار الاسلام * ولو أن حربياً دخل داراً بامان وله عبيد صغار فأسلم الحربي فالعبد كافر مالم يسلم وكذا الولد يسلم المولى ولكن باع من مسلم فالعبد كافر لانه كان كافراً في دار الاسلام ولم يوجد منه سبب الاسلام * أهل الحرب اذا أسروا أهل الذمة من بلاد المسلمين لا يملكونهم لانهم أحرار * قوم من أهل الحرب أخذوا في دار الاسلام فقالوا أسلمنا في دار الحرب كانوا فياً للمسلمين في قول أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه والله أعلم

كتاب الرهن وانه مشتق على فصول

فصل في القاط الرهن

رجل عليه دين لزجل فاعطى المدينون صاحب

عبد اصح التوكيل فان كان قد وكله بالشراء فاشترى عبد ابغى عنه لا يجوز وان اشترى عبد ابغى عنه ان كانت قيمة العبد المشتري مثل قيمة هذا العبد أو أقل مقدار ما يتغابن الناس فيه يجوز وان كان مقدار ما لا يتغابن فيه الناس لا يجوز وان كان قد وكله بالبيع فباعه بعبد ابغى عنه لا يجوز ولو باع بعبد ابغى عنه فان كانت قيمة ذلك العبد مثل قيمة هذا العبد أو أقل مقدار ما يتغابن الناس فيه يجوز وان كانت مقدار ما لا يتغابن الناس فيه لا يجوز كذا في الذخيرة * ولو امره أن يبيع عبده هذا بكذا خطاً أو بعشرة أو بآب هروية فالوكيل أن يبيع بمسماه معينة موصوفة في الذمة مؤجلاً وبشرط أن يكون الكسر على قدر قيمة العبد المأمور ببيعه كذا في المحيط * ولو وكله ببيع طعام فقال بعه كل كرى خمسين فباعه كل ففوجاز كذا في الميسوط * ولو قال بعه مثل ما بع به فلان الكرى فقال فلان بعت الكرى بربعين فباع بها وجرد فلان باع بخمسين خمسين فالبيع مردود لانه وكله بمثل ما بع به فلان لا يعمل ما أخبره فان كان باع كرا بربعين وذكر بخمسين فباع الوكيل طعامه كله بربعين أربعين أجزاً ما استحسن اهكذا في محيط السرخسي * اذا دفع الى رجل حراب هروى لبيعه وهما بالكوفة فباع في أسواق الكوفة بابعه باز ولوقته الى بصرة نصير مخالفاً استحسننا حتى لو هلك هناك يضمن ولولم يهلك حتى باعه بالبصرة ذكر في وكالة الاصل انه لا يجوز بيعه على الاثر مذكرفي كتاب الصرف في رواية أبي سليمان انه يجوز قيل ما ذكر في كتاب الوكيل كذا جواب الاستحسان وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقيل في المسئلة روايتان واليه مال شيخ الاسلام وان كان قيد الامر بالكوفة بان قال بعه بالكوفة فنقل الى بصرة ضمن قياساً واستحساناً واذ باع بالبصرة عامة المشايخ على أنه لا يجوز بيعه على الاثر هكذا في الذخيرة * وهو الاصح كذا في الميسوط * اذا وكل رجلاً بعبد زطى أو حراب هروى لبيعه فان باع العبد جله صفقة واحدة بمثل قيمته أو بأقل مما يتغابن الناس فيه يجوز في قولهم جميعاً وان باع بأقل من قيمته بحيث لا يتغابن في مثله فالمسئلة على الاختلاف وأما اذا باع نوياً باحى أتى على جميع العبد ان كان عن ماباع بصفقات متفرقة يبلغ عن جميع العبد لو باع العبد جله أو أقل من عن السكل لو باع جله بحيث يتغابن الناس في مثله فانه يجوز عندهم جميعاً وان كان عن ماباع بصفقات متفرقة يبلغ عن جميع العبد لو باع العبد جله أو أقل من عن السكل لو باع جله بحيث لا يتغابن الناس في مثله لاشك انه يجوز على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما على قولهم فقد اختلف المشايخ قال بعضهم انه لا يجوز رهنهم من قال يجوز على قولهم * وأما اذا باع نوياً واحداً ولم يبيع الباقي ذكر أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجوز زسواً بشرط الباقي ضرراً لا يتغابن الناس في مثله أو يتغابن الناس في مثله وعلى قولهم ان كان لا يضر بالباقي أو أضر بالباقي ضرراً لا يتغابن الناس في مثله لاي

(٥٨٠ - فتاوى ثالث) الدين نوياً أو باقاً أمسك هذا الثوب حتى أعطيك مالاً قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو رهن *

وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو ودعة ولا يكون رهناً * ولو قال أمسك هذا بملك على يكون رهناً في قولهم جميعاً * رجل أراد أن يرهن رهنه لرجل الراهن أخذته على أنه ان ضاع فباعه بثلثي ثمنه فقال الراهن نعم قاله رجلان * جازو الشرط باطل ان ضاع ذهب لرجل * رجل اشترى ثوباً بمائة دراهم فلم يقبض المشتري الثوب المبيع واعطاه ثوباً آخر حتى يكون رهنه بالثمن قال محمد رحمه الله تعالى لم يكن هذا رهناً للمشتري أن يشتري الثوب الثاني فان هلك الثوب الثاني عند البائع وقبضه من سواه يملك بمائة دراهم لانه كان مضروباً بمائة دراهم * رجل دفع الى آخر حجاباً به وقال بعها لولك آخر ولم يسم الاجر ودفع اليه ثوباً بهنا بالاجر فباع الرهن روى عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يضمن * رجل دفع الى رجل ثوبين وقال خذ أيهما شئت بالمائة التي لك على فأخذهما فباعا من يده عن محمد

رحمه الله تعالى أنه قال لا يذهب من الدين شيء وجعل هذا بمنزلة رجل عليه عشرون درهما فدفعت المدينون إلى الطالب مائة درهم وقال خذ منها عشرون درهما فقبضها فضاقت من يده قبل أن يأخذ منها مائة من درهما فضاقت من مال المدينون والدين عليه على حاله * ولودفع اليه ثوبين وقال خذ أحدهما رهن يدك فأخذهما فوقعتهما على السواء قال محمد رحمه الله تعالى يذهب نصف قيمة كل واحد منهما بالدين إن كان مثل الدين * وروى ابن جماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل عليه دين فقضى بعضه ثم دفع إلى الدائن عمدا وقال هذا رهن عندك بما بقي من ماله أو قال هذا رهن عندك بشيء إن كان بيني لك فاني لا أدري أي لك شيء من المال أو لم يبق فهو جائز وهو رهن بما بقي وإن كان لم يبق منه شيء فهلك العبد عند المهرن فلا ضمان عليه لأنه لم يأخذ العبد بشيء مسمى * ولو أن المدين قضا الدين ثم دفع إليه مالا أو قال خذ هذا رهننا ما كان (٥٩٤) فيهما من زائف أو ستوق فهو رهن جائز بما كان ستوقا ولا يكون رهننا ما كان زائفا لأن

قبض الزئوف استيفاء فلا يتصور الرهن بعد الاستيفاء بخلاف الستوق * رجل عليه ألف درهم غله لرجل فقال أسسك هذه الألف الوضوح بمقتضى ما شهدنى بالقبض قال هذا اقتضاء * وكذا لو قال أسسك بالقبض فقبض فقال صاحب الدين أعطني حتى أسسك فقال أسسك هذه الألف الوضوح واشهدنى بالقبض * ولو قال خذ هذه الألف الوضوح حتى أتبعك بمقتضى ما شهدنى بالقبض فأخذ فهو رهن ولا يكون اقتضاء * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل على رجل مائة درهم فأعطاه المدينون ثوبا وقال خذ هذا رهننا بعض حقك فقبض وهلك قال زفر رحمه الله تعالى يهلك قيمته وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يذهب بمشاهد المهرن ويرجع على الرهن بفصل دينه * رجل رهن عند

كان يدخل تحت تقويم المقومين يجوز وإن كان لا يشاغب الناس في مثل ذلك لا يجوز وهذا الذي ذكرنا في الثياب * وأما إذا أمره ببيع مكمل أو موزون في وعاء واحد فباع البعض ولم يبيع الباقي يجوز عندهم جميعا هكذا في الحط * وإذا وكل الرجل رجلا أن يبيع عبده بالف درهم وقيته ألف درهم أو خمسمائة فباعه بالف إلى العطاء وسلمه إلى المشتري فأتى بده أو أعتقه فلا ضمان على الوكيل وعلى المشتري القيمة ويكون حق قبض القيمة للوكيل كذا في الذخيرة * أمر رجلا أن يبيع عبده بالف درهم فباعه بخمسمائة إلى العطاء وقيته ألف أو خمسمائة وقبضه المشتري لا يلزمه فلو مات في يد المشتري كان للأمر الخيار إن شاء أخذ القيمة من المشتري وإن شاء أخذ من الوكيل فإن أخذ القيمة من المشتري لم يرجع بها على غيره وإن ضمن الوكيل رجوع عباضه وهو القيمة على المشتري ولو وكله أن يبيع عبده بالف درهم إلى أول عطاء يكون فباع إلى العطاء الثاني وقبضه المشتري فأتى بده لم يفتد على الأمر ولو باع إلى أجل دون العطاء نفذ على الأمر حتى لا يضمن الوكيل كذا في الحط * وإذا أمر رجلا أن يبيع عبده بالف درهم فباعه بالف درهم ورطل من خمر بغيره فباعها في يد المشتري فالمشتري ضامن للقيمة والضمنان على البائع ولو باع بالف درهم ورطل من خمر بغيره فباعها في يد المشتري فعلى قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن شاء ضمن المشتري قيمة العبد ولم يرجع على البائع بشيء وإن شاء ضمن البائع وعند ذلك يقسم العبد على ألف درهم وعلى قيمة الخمر فأصاب الألف من العبد ولم يضمنه البائع ولكن يضمنه المشتري وما أصاب قيمة الخمر فإن شاء الأمر ضمن البائع ذلك القدر وإن شاء ضمن المشتري جميع القيمة فإن ضمن البائع لم يرجع على ضمن على المشتري وهذا كله على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما على قياس قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى فللمالك الخيار إن شاء ضمن البائع جميع القيمة وإن شاء ضمن المشتري جميع القيمة ولو باع بالف وخمر بغيره أو بغيره فباعها فالحق فيه كالجواب فيما إذا باع بالف وخمر بغيره ولو باع بالف وميتة أو دم أو شيء لأقبحه ومات عند المشتري فلا ضمان على البائع بالاتفاق وعلى المشتري القيمة والوكيل هو الذي يأخذها ويذهبها إلى الأمر ولو أمره أن يبيع كرجل مائة درهم فباعه بمائة درهم ورطل من خمر بغيره فهلك الطعام في يد المشتري فالحق عند الكل كالجواب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في العبد إذا باع المأمور بالف وخمر بغيره هكذا في الحط * ولو أمره أن يبيع عبده بمائة رطل من خمر فباعه بخمسين رطلاً وأمره أن يبيع عبده بخمسين رطلاً فباعه بمائة رطل من خمر لا يلزمه المشتري حتى لو أعتقه بعد ما قبضه لا يفتد عتقه ولو مات في يد المشتري كان للأمر الخيار إن شاء ضمن البائع القيمة وزعم بها على المشتري وإن شاء ضمن المشتري ولا يرجع بها على أحد كذا في الحط * وكل رجلا أن يبيع عبده فباعه

إنسان ثوبين غير أن يكون عليه دين فقال أرحم اليك فأخذ منك شيئا فضاقت الثوب عند المهرن ذكر أبو يوسف رحمه الله تعالى في الأماني أنه يعطيه المهرن مائة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وكذلك قولنا * رجل قال لرجل أقرضني وخذ هذا الرهن ولم يسم القرض فأخذ الرهن ولم يقرضه شيئا فضاقت الرهن من يده قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يضمن قيمة الرهن * رجل استقرض من رجل خمسين درهما فقال المقرض إنما لا تكفيك ولكن ابعت إلى رجلا حتى ابعت اليك ما يكفيك فدفعت إليه رهنها فضاقت في يده عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال على المهرن الأقل من قيمة الرهن ومن خمسين درهما * رجل أعتق ماني بطن جارية ثم رهنها عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الرهن جائز فإن ولدت فنقصتها الولادة لا يذهب من الدين شيء بنقصان الولادة * رجل رهن عند رجل ثوبين على عشرة دراهم وقال أحدهما رهن لك بغيره ثم ترك أو قال خذ أيهما شئت رهنك قال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو باطل

وان ضاعا جميعا لم يكن عليه شيء ودينه على حاله * ولو كان عليه دين بارفدفع اليه دينارين وقال خذوا أحدهما قضا ما لا تفضا عني بدينه قبل أن يأخذوا أحدهما بدينه فدينه على حاله ولا يشبه هذا الرهن * ولو ارتهن عندنا انسان عبدا بكر حنطة فأت العبد ثم ظهر أن الكثر لم يكن على الرهن كان على المرتهن الكثر لأن الكثر كان عليه في الظاهر ووجود الدين من حيث الظاهر يعني الحصة الرهن يفرج على المرتهن بالكثر لا بقسمة الرهن * الرهن الظنون مضمون في قول محمد رحمه الله تعالى وكذلك عندنا في وصف رجه الله تعالى في ظاهر الرواية عنه وعنه في رواية لا يكون مضمونا * قالوا هذا الاختلاف فيه ان تضاد قاته لا دين ثم هلك الرهن لا يكون مضمونا * المشتري اذا رهن بالثمن شيئا فهلك الرهن ثم استحق المبيع أو ظهر أنه لم يكن مالا يكون مضمونا وكذلك رجل قتل عبدا ورهن بقمته شيئا فهلك الرهن ثم ظهر أن المقتول كان حرا كان الرهن مضمونا * وكذلك استهلك شاة فذبحها ورهن بالضمان شيئا ثم ظهر أنها كانت ميتة * ولو رهن عصيرا (٥٩٥) فقتلته صار خلا كان رهنا على حاله

ويطرح من الدين ما نقص *

وعند محمد رحمه الله تعالى له

تركة بالدين * وشاقا الرهن

اذا هلك فدينه بجلدها

تكون رهنا بخصته * ولو

استحق الرهن عند المرتهن

وضمن المسحق المرتهن

يطل الرهن بخلاف ما إذا

ضمن الرهن فإنه لا يطل

الرهن * العبد الرهن اذا

أبى يطل الدين فان عاد

العبد من الاباق يعود رهنا

* واذا قضى القاضى بعد

الابق يجعل العبد بالدين ثم

عاد من الاباق يعود رهنا

وجعل القاضى العبد

بالدين بعد الاباق باطل

ويسقط من الدين بقدر

نقصان الاباق ان كان ذلك

أول مرة * ولو رهن شيئين

فاستحق أحدهما عند

المرتحن أو ظهر حرا هلك

الآخر بمحضته من الدين

* اذا رهن المدين بالدين

مشاعا وتبع أجنبي فرهن

بمتاعا آخر فان هلك رهن

المدين هلك بجميع الدين

وأيضا

وبكل واحد من الرهين وفاء بالدين فهلك أحدهما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان علم الثاني برهن الأول حين رهن بهما الثاني نصف الدين

وان لم يعلم هلك بالجميع * وقال زفر رحمه الله تعالى أي ما هلك بالجميع من الدين وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان هلك الثاني هلك

بنصف الدين ولم يشترط العلم * رجل عليه دين وكفل انسان باذن المدين فأعطى المدين لصاحب الدين رهنا بذلك المال ثم قضى الكفيل

دين الطالب ثم هلك الرهن عند الطالب فان الكفيل يرجع على الأصيل ولا يرجع على الطالب ويرجع الطالب على صاحب الدين

بدينه * وكذا لو باع شيئا وأخذ بالثمن ثم أذن المشتري ثم أدّى الكفيل ثم هلك المبيع قبل القبض فان الكفيل يرجع على المشتري

لا على البائع ثم المشتري يرجع على البائع والله أعلم

فصل في ما يجوز رهنه وما لا يجوز وما يجوز به الرهن وما لا يجوز به

فوجب به المشتري عيبا قبل القبض فترده على الوكيل فقبل فانه يلزم الموكل ولو وجبه عيبا بعد القبض فترده على الوكيل وقبل الوكيل يلزم الوكيل هكذا في الذخيرة * الوكيل بالمبيع اذا مات ووجد المشتري بالمبيع عيبا ترده على وصي الوكيل أو على وارثه وان لم يكن له وصي ولا وارث ترده على الموكل وفي الفتاوى الصغرى الوكيل اذا كان غائبا مادام حيلا انتقل الحقوق الى الموكل كذا في الاختلاف في فصل الوكيل بالشراء * ومن أمر رجلا ببيع عبده فباعه من رجل وسلمه وقضى الغن أو لم يقضه حتى وجد المشتري به عيبا لا يحدث مثله كالا صبيع الزائدة والسن الزائدة فترده بقضاء سيئة أو بائنه أو باقرار من المأمور فلاما مورثا رده على الآخر وان كان عيبا يحدث مثله فان رده سيئة فهو لازم للموكل وكذا ان رده بالنكول وان كان رده باقرار لزم الوكيل وان كان المشتري رده نفسه بغير قضاء القاضي والعيب مما يجتهد الحدوث لزم الوكيل ولا يكون له أن يخص موكلاه بحال وان كان العيب لا يحدث مثله والرد بغير قضاء باقرار الوكيل يلزم الموكل بلا خصوصية في رواية وفي عامة الروايات ليس له أن يخص الموكل بل يلزم الوكيل وهكذا في الكافي * وكل رجلا ببيع ضيعته فباعها الوكيل فظهر فيها قطعة أرض موقوفة فاراد المشتري أن يردها على الوكيل فافر الوكيل بذلك * كان له أن يردها على الوكيل ثم الوكيل لا يرده على موكلاه فان ردته على الوكيل بالسيئة كان للوكيل أن يردها على الموكل وهل يفسد العقد في الباقي قال عامة المشايخ لا يفسد البيع في الباقي وهو الصحيح هكذا في فتاوى فاضل * الوكيل بالمبيع اذا باع العبد بالف درهم ثم أكرمه الموكل وتفاضوا وهلك الثمن عنده أو دفعه الى الآخر ثم ادعى المشتري العبد عيبا يحدث مثله أو أنكره البائع وهو الوكيل وأقر الآخر به بنقص البيع باقرار الآخر ولو لم يلزم الآخر أو البائع شيء وكذلك لو حدث عند المشتري به عيب آخر وأراد المشتري أن يرجع بنقصان العيب كذا في الذخيرة * ولو أقر الوكيل وأنكر الموكل رده المشتري على الوكيل واقراره صحيح في حق نفسه لا في حق الموكل الا ان يكون عيبا لا يحدث مثله في ثلث المدة لقطع بقيام العيب عند الموكل وان أمكن حدوث مثله في ثلث المدة لا يرده على الموكل الا بيهان على كونه عند موكلاه ويحلفه فان نكل رده ولا يلزم الوكيل مادام حيا ما قلا فان مات ولم يدع خلفا أو لم يكن من أهل لزوم العهد بان كان شحورا يرده على الموكل وليس للموكل أن يخص بانه عيبا كذا في الوجيز للكردري * ولو استحق المبيع برجع المشتري بالثمن على الوكيل ان نقد الثمن اليه وان نقد الثمن الى الموكل رجع اليه بالثمن ولو لم يستحق المبيع ولكن المشتري وجده عيبا له أن يخص مع الموكل فاذا ثبت عليه العيب ورد عليه بالقضاء أخذ الثمن من الوكيل اذا نقده اليه ولو نقد الثمن الى الموكل أخذ منه كذا في شرح الطحاوي * وان ادعى المشتري الشراء على الوكيل وأنكر الوكيل ذلك وأقر به الآخر وجعل

وان هلك رهن الاجنبي هلك نصف المال * ولو كان على الرجل دين وبه كفيل فأخذ الطالب من الاصيل رهنا ومن الكفيل رهنا أيضا وبكل واحد من الرهين وفاء بالدين فهلك أحدهما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان علم الثاني برهن الأول حين رهن بهما الثاني نصف الدين وان لم يعلم هلك بالجميع * وقال زفر رحمه الله تعالى أي ما هلك بالجميع من الدين وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ان هلك الثاني هلك بنصف الدين ولم يشترط العلم * رجل عليه دين وكفل انسان باذن المدين فأعطى المدين لصاحب الدين رهنا بذلك المال ثم قضى الكفيل دين الطالب ثم هلك الرهن عند الطالب فان الكفيل يرجع على الأصيل ولا يرجع على الطالب ويرجع الطالب على صاحب الدين بدينه * وكذا لو باع شيئا وأخذ بالثمن ثم أذن المشتري ثم أدّى الكفيل ثم هلك المبيع قبل القبض فان الكفيل يرجع على المشتري لا على البائع ثم المشتري يرجع على البائع والله أعلم

• الرهن بأي دين كان جائز • وأما الرهن بالاعيان قال خمس الأئمة المرحومين رحمهم الله تعالى هو على وجهه ثلاثة • أما الأول لا يجوز الرهن بالاعيان التي هي أمانة كالودائع والعوارض وما للمضاربة والبضاعة • إذا رهن المودع بين الوديعة رهنًا والمستعبر بالعارية يكون باطلا حتى لو هلك الرهن عند المرتهن بملك بغير شيء • وكذا لو رهن المستأجر بالعين الذي استأجره وأخذ المستأجر من الأجر بالعين الذي آجره قبل التسليم كان باطلا • وكذا لا يجوز الرهن بالامانات لا يجوز بالاعيان التي هي مضمونة بغيرها نحو ما إذا باع عبداً وأعطى المبيع رهنًا عند المشتري قبل التسليم كان باطلا كذا ذكر القدروري والكثيري رحمهم الله تعالى أن هلك عند المرتهن قبل المنع بملك بغير شيء وإن هلك بعد المنع بملك بالقيمة كضمان الغصب لأن المبيع غير مضمون على البائع قبل التسليم حتى لو هلك في يده ينسخ البيع ولا يجب على البائع شيء • وذكر الفقيه أبو الباق (٥٩٦) رحمه الله تعالى إذا اشترى الرجل سيفاً أو خنجرين من رجل رهن بالسيف فهل كان

عليه الأقل من قيمة الرهن والقاضي الهبة على الآخر وتقاضاه عادلاً أو كبل إلى تصديقه ما تخولت الهبة من الموكل إلى الوكيل وبرئ الموكل منها فإن ادعى المشتري بعد ذلك عيباً قد دل به البائع وبجده البائع أن يكون دل به شيئاً وحلف على ذلك وصدق الأمر المشتري ما ادعى من العيب فلا خصومة بين المشتري وبين الآخر كذا في المحيط • الوكيل بالبيع لا يطالب بدار الثمن من مال نفسه كذا في فتاوى قاضينا ولا يجبر على التقاضي والاستيفاء فإن تقاضى وقبض فيها أو لا يقال له أحل الموكل على المشتري أو وكله بالتقاضي فإن قال الوكيل بالبيع أنا تقاضى وقال الموكل أنا تقاضى فالتقاضي إلى الوكيل ولا يجبر على أن يجبر الموكل على المشتري هذا إذا كان وكيل بغير أجر فاما إذا كان وكيل بغير أجر فالحال هو التسليم والبيع في غير على استيفاء الثمن كذا في المحيط • ولا يملك الموكل أن يبيع الموكل كذا في الذخيرة • الوكيل بالبيع إذا باع وكفل بالثمن عن المشتري لاتصح كفالته والوكيل قبض الثمن من المشتري إذا تكفل بالثمن عن المشتري جازت كفالته وإذا أبرأ المشتري عن الثمن لا يصح إبرأؤه هكذا في فتاوى قاضينا • ولو أن الموكل احتال بالثمن على الوكيل كانت الحوالة باطلة ولو صالح الآخر عن الثمن الذي على المشتري على عبد الموكل بعينه أو قضى الوكيل الثمن عن المشتري كان ذلك جائزاً وبرأ المشتري وبصر الموكل ولا يكون للوكيل أن يرجع بشيء إلى الآخر ولا على المشتري ولو باع الوكيل الجارية من الآخر بالثمن الذي لا مرعى على المشتري كان البيع باطلاً وكذلك لو صالح الوكيل الآخر على جارية نفسها على أن يكون الثمن الذي لا مرعى على المشتري للوكيل فذلك باطل وكذلك لو قضى الوكيل الثمن الذي لا مرعى على المشتري بالثمن الذي لا مرعى على المشتري للوكيل كان باطلاً أيضاً ولو أحال الموكل على المشتري بذلك الثمن ورضى به المشتري صح وكانت هذه وكالة لا حوالة فإن طالب الآخر المشتري بالثمن أجبر المشتري على أدائه إليه وإن طالب الوكيل أجبر على أدائه أيضاً وإن هبى الوكيل المشتري عن الدفع إلى الآخر صح فيه حتى لا يجب على المشتري دفعه إلى الآخر هكذا في المحيط • الوكيل بالبيع إذا أبرأ الثمن عن المشتري وأبرأه منه وأقبل الحوالة أو اقتضى الزوف وتجاوز به جاز ومن الثمن لا مرعى وقول أي حنفية رحمه الله تعالى أو جعوا على أن الثمن إذا كان عيناً فهو على المشتري أنه لا يصح وكذلك لو كان الثمن ديناً فقبضه الوكيل فهو بمنزلة المشتري لا يصح الإجماع كذا في الذخيرة • ولو قال الوكيل البيع صح أقالته عنده ما يكون ضامناً للثمن وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى بالأقالة بصير الوكيل مشترياً بنفسه كذا في فتاوى قاضينا • وإذا دفع إلى رجل جارية وأمره أن يبيعها فباعها للمؤمن من رجل على الآخر دين ألف درهم وسلم الجارية إليه فالبيع جائز والثنى بصيرها صابغة عندهم جميعاً وإن كان الوكيل باعاً من رجل على الوكيل دين ألف درهم فإن الثمن

عليه الأقل من قيمة الرهن ومن قيمة السيف • أما الرهن بالاعيان التي تكون مضمونة بالقيمة نحو الغصب جائز عند الكل وكذا الرهن بالمرء وبذل الخلع جائز عندنا كان أو ديناً وإذا رهن الرجل دابة بدين له على الراهن وقبضها ثم استأجرها للمرتهن صحته الاجارة وبطل الرهن حتى لا يكون للمرتهن أن يعود في الرهن • ولو رهن الرجل دابة وقبضها ثم آجرها من الراهن لاتصح الاجارة ويكون للمرتهن أن يعود في الرهن وبأخذ الدابة • وإن آجرها المرتهن من أجنبي بذن الراهن تخرج من الرهن وتكون الاجارة للراهن • وإن كانت الاجارة بغير إذن الراهن يكون الاجارة للمرتهن تصدقه والمرتهن أن يعيدها في الرهن • وإن آجرها الراهن من أجنبي بأمر المرتهن تخرج من الرهن والاجارة للراهن •

وإن آجرها بغير إذن المرتهن كانت الاجارة باطلة والمرتهن أن يعيدها في الرهن • وإن آجرها بغير إذن المرتهن دون الراهن كانت الاجارة باطلة ويكون الاجارة للراهن • آجرها تصدقه والمرتهن أن يعيدها في الرهن • وإن آجرها جعوا كانت الاجارة للراهن ويخرج من الرهن • رجل تزوج امرأته بألف درهم ورهن عندها بامرئ عتاسواً أو ثياباً فملك الرهن عندها بملك بصدقها • وإن طلقها قبل الدخول بها كان عليها أن تصنف الصداق على الزوج كالواستوفت صداقها ثم طلقها قبل الدخول بها هذا إذا طلقها بعد هلاك الرهن فإن طلقها قبل الدخول بها ثم هلك الرهن عندها لا شيء عليها لأن الطلاق أولاً قبل الدخول سقط عن الزوج نصف المهر بغير عرض فبقي الرهن رهنًا باقياً وهو نصف الصداق فإذا هلك الرهن بعد ذلك لم يبق على الزوج فلا يجب على المأنتى • ولو تزوج امرأته بألف درهم لم يهرأ رهن عندها بملك لثل رهنائه

ويبقى الرهن رهنا عند الورثة * رب السلم إذا أخذ بالسلم فيه رهنا وهلك بصير مستوفيا للسلم فيه * وكذا لو أخذ المسلم بالسلم من رب السلم برأس المال رهنا يجوز عندنا هلك الرهن في المجلس بصير مستوفيا رأس المال ويبقى السلم * فان لم يهلك حتى افتقر باطل السلم ويرد الرهن على الراهن * وكذا الرهن يسدل الصرف جائز عندنا فان هلك الرهن في المجلس بصير مستوفيا ويتم الصرف وان لم يهلك حتى افتقر باطل الصرف * رجل قتل غيرة عمدا فصالح عن القصاص على مال مع ولي العمدة وأخذ بسدل الصلح رهنا جائزا في قولهم * وكذا لو كان القتل عمدا لا يوجب القصاص فأخذ الولي بالدية رهنا من القاتل * وكذا لو كان القتل خطأ فأخذ الولي من العاقلة رهنا بالدية بعد قضاء القاضي جاز * وكذا الرجل إذا جرح غيره وجرحه لا يستطيع فيها القصاص وقضى القاضي بالارش للجرح فأخذ بالارش رهنا * وكذا لو قطع يدرجل خطأ وقضى القاضي (٥٩٨) بنصف الدية على العاقلة فأخذ القاطعة بدهره من العاقلة جاز * وكذا لو سقط

القطع عن السارق وقضى القاضي بنصف السرقة على السارق فأخذ السارق منه بالمال رهنا وكذا المولى إذا أخذ من مكاتبه رهنا يسدل الكتابة جاز وان كان لا يجوز أخذ الكفيل يسدل الكتابة * ولو استأجر دارا وشيئا وأعطى بالاجر رهنا جاز فان هلك الرهن بعد استيفاء المنفعة بصير مستوفيا للاجر وان هلك قبل استيفاء المنفعة يسدل الرهن ويجب على المرتهن رد قيمة الرهن * ولو استأجر خياط الخيط له ثوبا وأخذ من الخياط رهنا بالخيط جاز * وان أخذ الرهن بخيطه هذا الخياط بنفسه لا يجوز * وكذا لو استأجر ابلا مكة فأخذ من الحمال بالجسولة رهنا جاز * ولو أخذ بمجمولة هذا الرجل بنفسه أو بآلة بعينها لا يجوز * ولو استأجر الرجل شيئا له حمل ومؤنة فأخذ العبر من المستعير رهنا رد العارية

أن الآمر قبض الثمن من المشتري وصدقه المشترى وأنكر الآمر فالمشتري يرأى من نصف الثمن أيضا ويأخذ الباقي من المشتري ذلك النصف فلا يسلم له بل يشارك الآمر فيه ويجحف كل واحد منهما على دعوى صاحبه وهذا هو الصحيح كذا في المحيط * الوكيل بالبيع إذا قبل له الموكل ما صنعت من شيء فهو جائز لا يملك التوكيل فان وكل غيرة فباع الوكيل الثاني بحضرة الاول جاز * وذكر في الاصل أن الحق وقربى ترجع الى الوكيل الثاني وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان * وان كان غائبا يجوز وان باعه رجل غير الوكيل فبلغ الوكيل فسلم البيع فهو جائز وأذا وكل رجل رجلا يبيع وقال اعمل برأيك فوكل الوكيل وكذا وقال له اعمل برأيك لم يكن الثاني أن يوكل الثالث كذا في المحيط * ولو وكاه بالبيع وسمى له الثمن وأمر الوكيل غيرة وسمى له الثمن كان جائزا لانه وجد في عقد الثاني ما أراد الموكل وهو حضور رأي الاول بنسبة الثمن هكذا في محيط السرخسي * العدل وكل يبيع الرهن فباع بمحض العدل جاز وان كان العدل غائبا لم يجوز الابازنة وان كان العدل عين غنا فباعه الثاني به ان كان بمحض منه فظاهر وان كان بغيره ففي رواية هذا الكتاب حوازه بحضور رأيه وفي رواية غيره هذا الكتاب بلا اجازة كذا في الوجيز للسكندر * وفي نوادر ابن سماعة رجل وكل رجلا أن يبيع عبده وأجاز امره في ذلك وجعل له أن يوكل بذلك فوكل الوكيل رجلا ثمن الوكيل الاول اشترى العبد من الوكيل الثاني جاز لان الثاني صار وكلا للمولى العبد * رجل باع عبده غيرة بغير امره ثمن صاحب العبد قال للمشتري وكلت يبيع هذا العبد وان وكل بذلك من اشترى فوكل المشتري رجلا يبيع ذلك العبد وأجاز ذلك البيع كان جائزا كذا في المحيط * الوكيل بالبيع والسكاح وكل عقد هو معاوضة لوفعل غير الوكيل بحضرة الوكيل فاجاز فهو جائز وحال غيبته لا يجوز * والوكيل بالطلاق والعاقب بغير المعاوضة لوفعله غيرة بغير حضرة الوكيل لم يجوز وان أجازة كذا في محيط السرخسي * رجل قال لرجل أمرتك أن تبني عبيدي بتقدف بعتة بنسبة وقال أمرتني ببيعهم فقل شيئا فاقول قول الامر وإذا قال لغيرة أمرتك أن تبني عبيدي على أن فيه الخمار وقال المأمور تأمرني أن أشتري لك الخمار فاقول قول المأمور وكذلك قال أمرتك أن تبني بعافا سدا كذا في المحيط * أمر رجلا بأن يبيع عبده ودفع اليه فقال بعت من فلان بالف درهم وقبض الثمن فهلك عنده أو قال دفعته الى الامر وكذب الامر في البيع أو أقر بالبيع لكن أنكر قبض الثمن منه فاقول قول الوكيل ولا يمين عليه كذا في الذخيرة * ويسلم المبيع الى المشتري والثمن على الوكيل لا على المشتري فان حلف الوكيل على ما قاله برئ هو أيضا وان شكل ضمن الثمن للموكل فان استحق العبد من المشتري رجع بالثمن على الوكيل ولا يرجع الوكيل على الموكل إذا لم يصدق في قبض الثمن لانه مصدق في دفع الضمان عن نفسه لا في حق الرجوع على

القطع عن السارق وقضى القاضي بنصف السرقة على السارق فأخذ السارق منه بالمال رهنا وكذا المولى إذا أخذ من مكاتبه رهنا يسدل الكتابة جاز وان كان لا يجوز أخذ الكفيل يسدل الكتابة * ولو استأجر دارا وشيئا وأعطى بالاجر رهنا جاز فان هلك الرهن بعد استيفاء المنفعة بصير مستوفيا للاجر وان هلك قبل استيفاء المنفعة يسدل الرهن ويجب على المرتهن رد قيمة الرهن * ولو استأجر خياط الخيط له ثوبا وأخذ من الخياط رهنا بالخيط جاز * وان أخذ الرهن بخيطه هذا الخياط بنفسه لا يجوز * وكذا لو استأجر ابلا مكة فأخذ من الحمال بالجسولة رهنا جاز * ولو أخذ بمجمولة هذا الرجل بنفسه أو بآلة بعينها لا يجوز * ولو استأجر الرجل شيئا له حمل ومؤنة فأخذ العبر من المستعير رهنا رد العارية

جاز * وان أخذ منه رهنا رد العارية بنفسه لا يجوز * ولو أخذ رهنا من المستعير بالعارية لا يجوز لانها مأمنة في يده * ولو استأجر فاحة أو مغنسة أو أعطاها لاجر رهنا لا يجوز * يكون باطلا * وكذا الرهن بدين القمار أو بدين الميتة والدم أو الرهن بدين الحرم المسلم أو بدين بن الخنزير باطل * وعن محمد رحمه الله تعالى إذا اشترى المسلم خلا أو أعطى بالثمن رهنا فضاع الرهن في يده لم يظهر أنه كان خيرا ضمن الرهن * ولو اشترى عبدا ورهن ببنته رهنا فضاع الرهن لم يظهر أنه كان خيرا لا يضمن المرتهن شيئا له رهن باطل والاول فاسد وهو اشترى شيئا من رجل بدهره بعينه أو أعطى بها رهنا كان باطلا لانها لا تتعين وانما يحجب مثلها في النعمة والرهن غيرة مضاف الى ما في النعمة * ولا يجوز رد المدبر والمكاتب وأم الولدان الرهن لانهما الدين من المالكين الاستيفاء منها يتعذر * رجل عليه ألف درهم فصالحه على خمسة مائة أو أعطاه رهنا بخمسة مائة فله الرهن ثم تصاد قاتله لم يكن عليه دين كان على المرتهن أن يرد على الراهن خمسة مائة

* انظر عند انسان ثوبا وقال ليرثن ان لم اعطك مالا الى كذا وكذا فهو يسع لك بمالك على قال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز ذلك *
 المودع اذا ادعى هلاك الوديعة وصاحبها يدعي عليه الاتلاف فتصالحا على مال واعطاه رهنا فملك الرهن لايضمن المرن في قول أبي حنيفة
 وأبي يوسف رحمه الله تعالى ويضمن في قول محمد رحمه الله تعالى * ولو ادعى صاحب المال الوديعة ومحمد المودع الايداع فتصالحا على
 شيء جازا الصلح في قولهم * وكذا لو ادعى صاحب المال الايداع والاستهلاك من المودع والمودع بقر بالوديعة ولم يدع الرد والهلاك وتصالحا
 على شيء جازا الصلح في قولهم * ولو قال المودع هلك الوديعة أو قال رددت وسكت صاحب المال وقال لا أدري فاصطالحا على شيء لا يجوز
 الصلح في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ويجوز في قول محمد رحمه الله تعالى * ولو قال المودع ضاعت الوديعة أو قال رددت وقال
 صاحب المال انك استهلكها فاصطالحا على شيء لا يجوز الصلح في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى ويجوز في قول محمد

وأبي يوسف الآخر *

وفي كل موضع يجوز الصلح

انما اعطى بسد الصلح

رهننا جاز الرهن وفيما لا يجوز

الصلح لا يجوز الرهن وذكر

الشيخ الامام المعروف

بجوهر زاده الفتوى في

الصلح على قول أبي حنيفة

رحمته الله تعالى * رجل

قال لا خضعت لك سالك

على فلان اذا حلف الاجل

فاعطى بذلك رهنا جاز *

ولو قال اذا قدم فلان فانا

ضامن مالك عليه واعطاه

رهننا لا يجوز زالرهن ويجوز

الكفالة على هذا الوجه

* ولو قال لا خرم ما بيعت

فلانا فتمت على واعطاه

رهنا قبل المبيعة لا يجوز

* رجل رهن عند انسان

عبدا بأف درهم ثم جاء

الراهن بجارية وقال خذ

هذه مكان العبد فانه يصح

ذلك اذا قبض وقبل قبض

الثاني فلا قال رهن مادام

في يده لك بالدين ان هلك

الموكل وللوكل تحالف موكله على عدم علمه بقبضه فان نكل أو أقر بالقبض وكذبه في الدفع والهلاك رجع
 بمضامن هذا اذا أقر بقبض الوكيل أما اذا أقر بقبض الموكل لا يرجع المشتري على الوكيل ولا على الموكل
 وان وحده المشتري به عسواء رده على وكيله بقضاءه ان كان الوكيل أقر بقبضه الثمن أخذ منه الثمن ورجع هو
 على موكله بان كان صدقه في قبض الثمن والمبيع للوكل وان كذبه لا يرجع وحلف الموكل على العلم فان نكل
 رجع وان حلف لا يباع العبد واستوفى عنه فان فضل رده على الموكل فان نقص غرم ولا يرجع بالتقصان على
 أحد كذا في الوجيز للكردي * وهو الصحيح كذا في الخيرية * وان كان أقر بقبض الموكل من المشتري
 لم يرجع على الوكيل والموكل وحلف الموكل بآنا فان نكل رجع عليه والمبيع له وان حلف لا يباع العبد
 المبيع واستوفى منه الثمن كما مر كذا في الوجيز للكردي * وان كان الأمر لم يدفع إلى المأمور فادعى
 المأمور أنه باعه وقبض الثمن وهلك أو دفع إلى الأمر وأنكر المالك أنه أن يعبس المبيع حتى يستوفى الثمن
 ويقال للمشتري ان شئت فادفع اليه ألفا آخر وان شئت فانتقض المبيع كذا في الخلاصة * فان اختار
 أخذ الجارية وأدى اليه ألف درهم وأخذ الجارية من الأمر فالمشتري يرجع على الوكيل بأف درهم كذا
 في المحيط * فان مات الأمر فقال ورثته لم تبعه وقال الوكيل بعته وقبض الثمن وهلك وصعد المشتري
 ان كان العبد قائما قال قول الوكيل استحسانا وان كان هالكا لا يصدق الابينة تقوم على البيع في حصة
 الأمر كذا في الخلاصة * أمر رجلا أن يبيع عبده ودفع العبد اليه ثم وجد العبد في يد رجل فقال
 الوكيل بعته منه وصدقه الذي في يده وكذبهم الموكل فله أن يأخذ العبد لا يصدق على أن يضمن الوكيل
 ان هلك بعد ذلك في يد الرجل واذا وكل رجلا ببيع عبده فقال الأمر قد أخرجتك عن الوكالة فقال الوكيل
 قد بعته أمس لا يصدق الوكيل وقد خرج الوكيل عن الوكالة قالوا هذا اذا كان الشيء قائما بعينه وأما اذا
 كان هالكا قال قول الوكيل مبعينه الوكيل بالبيع اذا ادعى أنه باع بعد موت الموكل وأنكرت
 الورثة ذلك ان كان الشيء قائما قال قول الورثة وان كان هالكا قال قول الوكيل كذا في المحيط *
 ويجوز التوكيل بعقد الصرف والسلم قبل رب السلم أو مامن قبل المسلم اليه لا يجوز وان فارق
 الوكيل صاحبه قبل القبض بطل العقد ولا يعتبر مفارقة الموكل اذا جاء بعد البيع قبل القبض وأما اذا جاء
 في مجلس العقد فانه ينقل العقد إلى الموكل ويعتبر مفارقتها ولا يصح الصرف بالسائلة ولو تعاقدا الرجلان
 في الصرف ثم تمركل واحد منهما رجلا أن ينقد الثمن ثم قام الأمر عن المجلس فذهب بطل الصرف
 وان كان الوكيل حاضر مع الآخرين قام المأمور بالدفع لم يطل الصرف هكذا في السراج الوهاج *
 ولو وكله بشراء برقي فضة بعينه ولم يسم الثمن فاشترى بوزنه دراهاهم أو دنائير يجوز ولو وكله بشراء برقي

والثاني أنتم له من غشئي * واذا قبض الثاني يخرج الأول من أن يكون رهنا رد الأول على الراهن أو لم يرد يكون الثاني رهنا لو هلك
 هلك بقيمة نفسه لا بقيمة الأول * ولا يجوز رهن الشاع فيما يقسم وفيما لا يقسم لامن الشريك ولامن غير الشريك * ولو ارث من
 رجلا من رجل رهنا بدين لهما عليه وهما شريكان فيه أو لاشركة بينهما هو جاز اذا قبل * وقول أحد همدون لا تخلو بضع *
 ولو قضى الراهن دين أحدهما وقد قبل لا يكون له أن يسترد نصف الرهن * ولورهن منهما ما قال رهنه نصف من هذا ونصف من هذا
 لا تخلو ويجوز رهن قبلا * ولورهن رجلا بدين عليه مامن رجل رهنا واحدا فهو جاز ولو يكون الرهن رهنا بكل الدين والمرث من أن يجسه
 حتى يستوفى جميع الدين * والشروع الطاري يطل الرهن في ظاهرا الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يطل * وصورة
 الراهن اذا وكل العدل ببيع الرهن مجتمعاً أو متفرقا كيف شاء فباع بعض الرهن بطل في الباقي * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يطل *

ولو استحق بعض الرهن فان كان المستحق شاعيا يظل الرهن فيه باقيا * وان استحق شيء مفرق يرقى الرهن صحيفا باقيا و يكون الباقي مجعوسا بجميع الدين فان هلك الباقي وفي قيمته وفاء بجميع الدين فانه يهلك بحصته من الدين لا غير * رجل رهن دارا فيها متاع الرهن بشئ كثير أو قليل ينتفع به أو رهن بحوائفها يمنع الزاهن بدون المتاع وسلم الكل الى المرتهن لا يجوز ذلك الا ان يفرغ الدار او الحوائق وبسليم اليه * ولورهن ما في الدار من المتاع بدون الدار أو ما في الجواني وسلم الكل اليه جاز * والطيعة لجواز الرهن في المسئلة الاولى ان يودع ما في الدار والجواني أو لا ثم يسلم اليه ما رهن فبعض التسليم والرهن * ولو قال رهنك هذه الدار وفيها زرع أو شجر أو غر على الشجر جاز ويدخل الكل في الرهن ولا يدخل الزرع والقر في البيع الا بالذکر وفي الرهن يدخل بغير الذکر لان الرهن لا يصح بدون ذلك (٦٠) فيدخل الكل نصيبا * ولورهن دارا أو ما فيها وخلي بينهما موبن جميع ذلك وهو خارج

من الدار ثم الرهن * ولو رهن شيئا وخلي بينه وبين الرهن وقال خذ هذه جاز ويصير قابضا بالتحلisse في الروايات الظاهرة * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا كان الرهن مما ينقل لا يصير قابضا مما ينقل * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية اذا رهن دارا وهو فيها فقال سلب اليك لا يتم الرهن ما لم يخرج من الدار ثم يقول سلب اليك * ولورهن موصوفا على ظهر غنم لا يصير قابضا حتى يميز ويقبض * ولورهن دابة عليها حل لا يتم الرهن حتى يلقى الحل عنها ويدفع الدابة وكذا لورهن سرجا على دابة أو بخما في رأسها ودفع الدابة مع ذلك لم يكن رهنا حتى ينزع السرج أو البجام من رأس الدابة ويسلم اليه * ولورهن بيتا معينا من دار أو طائفة معينة من دار وسلم جاز * رجلا ن عليهما

فصة بدراهم فاشترى اهدنا نكران للوكيل وكله يبيع تراب الصاعقة فباع بغير التقدين جاز على الموكل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز وكله يصرف ألف بعينه فأخذوا وكيل ألفا اخر من مال الموكل قبل قبض المعين فصرف جاز وان قبض الا الف صرف ألفا آخر لا يجوز أمره ببيع موصوغة فصة بعينها فباع بغيرها لم يجز وكذلك النبي احدى الرايتين أمره بالكوفة بان يصرف الدنانير بدراهم فصرفها بدراهم كوفية يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يجوز ولو قال بع هذه الدراهم بدنانير شامة فباعها بكوفية وهي في الوزن كهي جاز ولو صارف الوكيل مع عبد الموكل لم يضمن عليه دين أم لا علم الله عبد أم لا ولو صرف مع مفاوض الموكل أو الوكيل أو شريك الوكيل أو ضامه لم يجز وان صرف مع شريك الموكل غير مفاوض جاز ولو صارف أو أسلم الى أبيه أو ولده أو زوجته لم يجز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يجوز وكله بشرء فلا يصح فسدت بعد القبض لزم الامر وان كسدت قبل القبض فقبض كانت للوكيل لان الكساد بمنزلة الهلاك فانتقض البيع فإذا أخذها الوكيل انعقد بينهما بيع جديد بالتعاطي فله ان ينعمن من الموكل وان أعطى الامر انعقد بينهما بيع جديد وكل رجلا يسلم له عشرة في كثر حنطة جاز وان آذاه من مال نفسه يرجع على الموكل ولورهن أن يأخذ له عشرة في طعام فعلم لزم الوكيل لانه وكله يبيع ما ليس عنده قال أسلم مالي عليك في كثر حنطة فأسلم لا يتقضى على الموكل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لانه أمره بتليك الدين من غير من عليه الدين بخلاف ما لو قال أسلم مالي عليك في فلان يتقضى على الموكل بالإجاعة وكل المضارب رجلا يسلم له جاز وكله رجلا ن كل واحد منهما يسلم له دراهم في طعام نخلط صار مستكافا لم يبق وكذا لو لم يخلط فأسلم كاهي في عشرة أو واحد جاز كذا في محيط السرخسي * ولو وكله ببيع خاتم ذهب فباعه بفضة أو ذهب أو كثر عافه أو بخاتم ذهب أو كثر وزانته وليس فيه فص فهو جائز كالأبعا للموكل نفسه ولو باعه بخاتم ذهب أو كثر مما فيه من الذهب أو أقل وفيه فص وتقاضا جاز وان دفع اليه عشرة دراهم يسلمها في ثوب ولم يسلم حنيفة لم يجز فان أسلمها الوكيل في ثوب موصوف فأسلم للوكيل ثم للوكيل أن يضمن دراهمه أيها ما فان ضمنها الوكيل فقد ملكها بالاضمان وتبين أنه فقد دراهم نفسه فكان أسلم له وان ضمنها المسلم اليه بعد ما افتقر باطل السلم وان سمى ثوبا بهو ديا جاز التوكيل لبيان الجنس كذا في المبسوط * ولو كيل بالسلم علك الأقاله في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان *

فصل في التوكيل بالهبة يجوز الواهب أن يوكيل بالتسليم والوهوب له أن يوكيل بالقبض وكذلك الصدقة وليس لو كيل الواهب أن يرجع في الهبة وكذلك لو كان هو الذي وهبها بأذن صاحبه ولو أراد

ألف درهم لرجل فرهنا بذلك عبد امشتركا بينهما فصفين ثم غاب أحدهما رهنين وحضر الآخر وقال الحاضر الواهب منها المرتهن أعطيك ماعلى من الدين وأخذ حصتي من العبد قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى للزمن أن يتعمن من ذلك حتى يأخذ جميع الدين فان أدى الحاضر جميع الدين لم يكن متطوعا في أداء كل الدين وكان له أن يقبض كل العبد فان قبض ولم تعمن من الشريك حصته من العبد فهلك العبد في يده فانه يهلك بجميع الدين الا أن يكون أكثر من قيمة العبد يرجع على صاحبه نصف الفضل أيضا ويكون نصف العبد في هذا الموضوع بمنزلة الرهن في يده وهذا قول لمحمد رحمه الله تعالى أيضا قال رجلا ن رهنها متاعا بدين عليهما فادعى المرتهن الرهن عليهما لمجددا فأقام البينة على أحدهما على هذا الوجه فانه يستحق الآخر بالله ما رهنه فان نكل ثبت الرهن عليه ماعلى أحدهما بالبينة وعلى الآخر بالنكول * وان حلف المرتهن الرهن عليهما لان الرهن لم يثبت في نصب الحالف فيعتذر بالقضاء بالرهن في نصب الآخر لانه شائع *

ولو كان الراهن واحدا والمرتهن اثنين فقال أحدهما الرهن من أن يوصاحب هذا العين من كعبته درهم وأقام البينة والمرتهن الآخر يجعد فيقول لم أرتهن والراهن يجعد الراهن فمن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيه روايتان في رواية يرد الراهن على الراهن وفي رواية بكل العين يكون رهنا للمدعي يجصصه من الدين ولا يسلط الراهن يجعد صاحبه وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وقال محمد رحمه الله تعالى أقضى بينة المدعي رهنا أو أجعله في يدي الذي أقام البينة أو في يدي عدل فإذا قضى الراهن مال الذي أقام البينة أخذ الراهن * وان هلك الراهن يذهب من الدين نصيب الذي أقام البينة * رجل عليه دين وبه رهن وكفيل كفل بأذن المدون فقضى الكفيل دين الطالب ثم هلك الراهن عند الطالب ذكر في التنازل أن الكفيل يرجع على الأصل بما كفل لأن الراهن إذا هلك وبه وأقام بالدين بصير الطالب قابضاً به بقبض الراهن فأنا أخذ المال من الكفيل بصير قابضاً بعد الاستيفاء لأن الكفيل انما دفع المال إلى (٦٠١) الطالب بأذن الأصل وهو سفير

محض في ذلك فلا يكون له أن يخصم الطالب ولكنه يخصم الأصل ويرجع عليه لأنه دفع المال بأمره وهو كالموابع شياً وأخذ بالنسب كقبلاً بأمر المشتري فأدى الكفيل الثمن ثم هلك المسع عند البائع فان الكفيل لا يخصم البائع ولا يرجع عليه انما يخصم المشتري ثم المشتري يرجع على البائع ما دفع الكفيل اليه * رجل عليه دين لرجل وبه كفيل فأخذ الطالب من الكفيل رهناً ومن الأصل رهناً أحدهما

الواهب أن يرجع وهي في يدي وكيل الموهوب لم يكن له أن يرجع ولم يكن هذا الوكيل خصمه كذا في الحاوي * وإذا وهب الشيء الذي شتر أو خبز أو فوكل الموهوب له بقبضها مسلماً أو وكل الواهب بدفعها إلى الموهوب له مسلماً جاز ولو وكل الموهوب له رجلين بقبض الهبة فقبض أحدهما لم يجز وان كان الواهب وكلهما بدفعها فذفعها أحدهما جاز وعلى هذا الوكيل لو كبل غيره بدفعها جاز ولو وكل وكيل الموهوب له بقبضها لم يجز إلا أن يكون الموكل قال ما صنعت من شيء فهو جاز فله أن يوكل غيره بذلك وإذا وكل رجلان في هبة لثوب لفلان على عوض يقبضه منه ففعل ذلك غير أن العوض أقل من قيمة الهبة فهو جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يجوز في قولهما إلا أن يكون العوض مثل الموهوب أو أقل مما يتباين الناس في مثله وان قال عوض عن شيء من ماله بعتي أي ضامن فعوضه عوضاً جاز ورجع عنه إن كان له مثل وبقية إن لم يكن له مثل ولو أمره أن يعوضه من ملك نفسه ولم يشتر الضمان على نفسه فعوضه لم يرجع على الآخر شيء كذا في المبسوط * والواهب أن يوكل وكلا في الرجوع في الهبة ولو وهب لرجل من عبد أو داراً ثم وكلا رجلاً بالدفع اليه فهو جاز وكذا لو وكلا رجلين أو وكل كل واحد منهما رجلاً على حدة فان دفع اليه أحدهما أو قبض هومن غير دفعه جاز كذا في الحاوي * وكل الموهوب له بأن يعوض ولم يسم دفعه عوضاً لم يجز وان قال عوضه من ماله ما شئت جاز لأنه من قرض إلى مشيئة فإذا عوضه شيء من ماله ليس للوكل أن يقول ما عنت هذا فيمكنه الامتنال كذا في محيط السرخسي * ولو وكل رجلين بالرجوع فيهما لم يكن لأحدهما أن يتفرد به دون صاحبه كذا في المبسوط * والله أعلم

باب الرابع في الوكالة بالاجارة وغيرها

وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول في الوكالة بالاجارة والاستئجار والمزارعة والمعاملة * الوكيل بالاجارة المدار خصم في اثبات الاجارة وفي قبض الاجر وحسب المستأجر به لأن ذلك من حقوق عقده وإذا أبرأ الوكيل بالاجارة لم يستأجر عر الاجرة فان كانت الاجرة عن مال أبرأه لا يصح وان كانت ديناً فان أبرأه بعد الوجوب بأن مضت المدة أو شتر التجهيل في الاجرة فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يجوز وبضمن مثل ذلك لا بأس وان أبرأه قبل الوجوب ذكر في ظاهر الرواية أن عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى يجوز كذا في المحيط * الوكيل بالقيام على الدار واجازته أو قبض غلتها ليس له أن يبي وأن يرمي منها شياً ولا يكون وكلا في خصوصتها ولو هدم رجل منها بيتاً كان وكلا في الخصومة في ذلك لأنه استملك شيئاً في يديه وكذا لو أحرها من

(٧٦ - فتاوى ثالث) يعلم بذلك هلاك جميع الدين * وذكر في كتاب الرهن أن الثاني يهلك بنصف الدين ولا يذ كر العلم والجهول * والصحيح ما ذكر في كتاب الرهن لأن كل واحد منهما ياطالب بجميع الدين فيجعل الرهن الثاني زيادة في الرهن فينقسم الدين على الرهن الأول والثاني على قدر قيمتهما فإذا استوت قيمتهما فاطلما هلاك هلاك بنصف الدين وبعض هذا مرقب هذا رجل أراد أن يدخل خاناً فبدء صاحب الخان حتى دفع اليه ثوباً فهلك عنده روى عن عصام بن يوسف أنه قال ان رهنه بأجرة البيت فالرهن بما عليه وان أخدمته الرهن تخلف السرقة منه فان صاحب الخان يكون ضامناً وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى عندي لا يضمن صاحب الخان اذا لم يكن الدافع مكرهاً في الدفع

فصل في الاستفاعة بالرهن * المرتهن اذا ركب الدابة الموهونة بأذن الراهن فوطئت فركوبه لا يضمن ولا يسقط شيء من الدين * وان ركبا بغيران الراهن فوطئت فركوبه يضمن قيمتها وان عطبت بعد ما نزل عنها سلمية هلك رهنها في المسئلتين وتهلك بالدين * ولو ركب الراهن

بإذن المرتهن أو بغير إذنه فعطبت لا يسقط الدين * ولو كان الرهن ثوباً فلبسه المرتهن بإذن الراهن فهلك في استعماله لا يسقط الدين لان استعمال المرتهن بإذن الراهن كاستعمال الراهن * ولو هلك في استعمال الراهن لا يسقط شيء من الدين * وان استرد المرتهن من الراهن بغير إذنه البسه الراهن فهلك بملك بالدين * ولو كان الرهن ثوباً وأذن له بالانتفاع به فباع الراهن بفسكه وبخرق ففقال الراهن حدث هذا في يد المرتهن قبل لبسه أو بعد ما زرع الثوب عن نفسه وقال المرتهن لا بل حدث في اللبس كان القول قول المرتهن واليمين بينة الراهن * ولو طال الراهن لم يلبسه المرتهن ويحرق عنده وقال المرتهن لبسته فحرق كان القول قول الراهن * ولو أعار المرتهن الرهن من الراهن أو أجزأه أو أودعه كان للمرتهن أن يسترده والأجارة باطلة * ولو كان الرهن محصفاً فذن له الراهن بالقراءة فيه فهلك قبل أن يفرغ من القراءة لا يضمن المرتهن والدين على حاله * وان هلك بعد (٦٠٢) فراغه من القراءة فهلك بالدين * وكذلك لو كان الرهن خاتماً فادخله المرتهن في خنصره

رجل فيجد ذلك الرجل الاجارة كان خصماً في اثباتها عليه وليس له أن يوكل بالاجارة غيره وان وكل الوكيل رجلاً ليس في عياله قبض الاجارة فهو جائز وبيع المستأجر والوكيل الذي آخوه بغير ضمان لا يرحم قبضه وكيه كذا في الحاوي * وللوكيل بالاجارة أن يؤجر برض أو خادم وإذا وكل باجارة أرض وفيها بيوت أو أبنية ولم يسم البيوت والأبنية فله أن يؤجر الأرض مع البيوت وكذلك إذا كان فيها ربح ماء ولو وكلاً أن يؤجر أرضه بدرهم فاجرها بدنانير أو دفعها مزارعة بالنصف لا يجوز وكذلك لو وكله أن يؤجرها ولم يسم البدل فدفعها مزارعة بالنصف لا يجوز وكذلك لو وكله أن يدفعها مزارعة بالنصف وأجرها بدرهم أو بدنانير لا يجوز ولو أجرها بمخطة أو شعة أو ماشية ذلك ما يخرج من الأرض ذكرهنا أنه لا يجوز وذكر في المزارعة أنه يجوز إذا كان ما جر به من الحنطة مثل نصف ما يخرج من هذه الأرض كذا في الذخيرة * الوكيل بالاستئجار علك الاستئجار بالدراهم والدنانير والمكيل والموزون إذا كان بغير عينة ولا يملك الاستئجار بغير عينة ولا بمكيل أو موزون بغيره كذا في المحيط ولو أجرها بكثير ما سمي له من الدراهم جاز وكذلك لو كمل بالاستئجار بمدة معلومة بدرهم مائة إذا استأجرها بأقل من ذلك كذا في المبسوط وإذا وكله بأن يستأجر سنة فاستأجر سنتين فالسنة الأولى لا حرم والثانية للوكيل وإذا أجازهم بعض المدا قبل قبض الوكيل الدار أو بعده فقال المستأجر أنا لا أرضى بها فأنها تنزع من الوكيل دون الأمر كذا في الحاوي * أمر رجلاً أن يستأجر أرضاً بعينها ثم اشتراها من صاحبها بعد ما استأجر الوكيل وهو لا يعلم بالاجارة ثم علم أنه لا يكون له أن يردّها وتكون في يده بالاجارة أمر رجلاً أن يستأجر له دابة بعشرة إلى الكوفة فاستأجرها بخمسة عشر ثم أتاهم فقال المستأجر استأجرها بعشرة فركبها لأجر على الأمر وعلى المأمور والاجر رب الدابة أمر رجلاً بأن يؤجر داره بعشرة فآجرها بخمسة عشر فالاجارة فاسدة وتصدق بالخمسه ان أخذها كذا في الخلاصة * وكل رجلاً أن يستأجر له داراً بعينها بدينار فاستأجرها بالدينار وقبضها ومنعها من الموكل حتى يأخذ الاجرة فان كانت الاجارة مطلقة لم يكن له ذلك فان منعها الوكيل بالاجر حتى مضت السنة كانت الاجرة للرجل على الوكيل بحكم العقد ثم يرجع الوكيل على الموكل وكذلك لو كان الاجر إلى سنة فهذا هو الاول سواء كذا وقعت هذه المسئلة في بعض الروايات وفي بعض الروايات الوكيل لا يرجع بالاجر على الأمر استخساناً قال القاضي الامام جلال الدين حدى هذا هو الصحيح وكذا لو قبض الموكل من الوكيل بالاستئجار ثم عد عليه الوكيل وأخرجهما من بدالاً ثم مضت السنة كان للرجل أن يطالب الوكيل بالاجر ثم يرجع الوكيل على الموكل فان أجازهم الموكل سكت الوكيل فلا ضمان عليه ولو أن الوكيل حبس الدار على الموكل ثم جاءه جني وغصب الدار من الوكيل ولم يدفع إلى الوكيل حتى مضت

بإذن الراهن فهلك يكون أمانة لا يسقط شيء من الدين * وان زرع عنه أصحجه فهلك بعد الزرع فهلك بالدين * ولو كان المرتهن أعار الرهن من الراهن فأتى الراهن وعليه ديون فان المرتهن يكون أحق بالرهن من الغرماء لان المرتهن يبدل من استرداده في حياته فكذلك بعد وفاته * فان أذن المرتهن للراهن أن يزرع الأرض المروثة فزرع أو سكن الدار المروثة بإذن المرتهن لا يظلل الرهن * وله أن يسترد الرهن فيعود رهنًا وما دام في يد الراهن لا يكون في ضمان المرتهن * وولد الرهن وصوفها ولبنها يكون داخل في الرهن لما قلنا في الزرع والثمر ولا يسقط شيء من الدين بهلاكها * والغاصب اذا سأل صاحب الغصب أن يعيده إياه لخصمه أو يرسله

في حاجة فأذن له في ذلك برئ من الضمان عاد اليه بعد ذلك أو لم يعد * وان غصب غلاماً فأبرأه المالك عنه ذكرنا لفظ رجه السنة الله تعالى أنه يبرأ من الضمان ويصير بمنزلة الوديع في يده * وليس للمرتهن أن يسافر بالرهن ولا للوديع أن يسافر بالوديع في قول محمد رجه الله تعالى فان فعل فهلك بغير ضمان * وهو قول أبي يوسف رجه الله تعالى * ولو رهن رجل ثوباً بأسواي عشرين درهما بعشرة دراهم فلبسه المرتهن بإذن الراهن فانتقص منه ستة دراهم فلبسه مرة أخرى بغير إذن الراهن فانتقص أربعة دراهم ثم هلك الثوب وقيمة عند الملاك عشرة قوايرج المرتهن على الراهن بدرهم واحد من دينه وبسقط من دينه تسعة دراهم * ووجه ذلك أن الدين إذا كان عشرة دراهم وقيمة الثوب يوم الرهن عشرون درهما كان نصف الثوب مضموناً بالدين ونصفه أمانة فإذا انتقص الثوب بلبسه بإذن الراهن ستة لا يسقط شيء من الدين لان لبس المرتهن بإذن الراهن كلبس الراهن فلا يكون مضموناً على المرتهن * وما انتقص بلبسه بغير إذن الراهن وهو أربعة دراهم

مضمون على المرتن فيما وجب على المرتن وهو أربعة دراهم بصير قصاصا بقدر هاهن الدين فإذا هلك الثوب وقيته بعد التقصان عشرة يكون نصفها مضمونا ونصفها أمانة فيقدر المضمون بصير المرتن يستوفى دينه وبقي درهم واحد فلهذا يرجع على الراهن بدرهم واحد رجل رهن جارية فأرضعت صيدا للمرتن لا يسقط شيء من دينه لأن ابن آدمي غير مقنن ولو كانت شافقش بالمرتن من لبنها كان ذلك محسوبا عليه من الدين لأن ابن الشاة مقنن * الراهن إذا أعقق العبد الموهون أو ذره أو كانت جارية فاستولدها فذبحه ماضع موسرا كان الراهن أو موسرا وقال الشافعي رحمه الله تعالى أن كان موسرا لا ينفذ عتاقه وإذا نفذ عتاقه عند ناسي العبد في الأقل من قيمته ومن الدين وهو حر مادام نسي ثم المستسي يرجع عاصي على مولاهم على المادبر وأولادها منهم ما لا يرجع على المولى والمرتن بالخيار في التدبير إن شاء رجع على الراهن وإن شاء رجع على العبد والسعاية في التدبير تختلف (٦٠٣) السعاية في العتق من وجوه ثلاث

* أحدها أن المديري يسعى في جميع الدين لأنه يؤتي الدين من كسبه وكسبه مال المولى ولهذا لا يرجع على المولى بماسي وبسوان كان مولاه موسرا * رجل اشترى من رجل عبدا ولم يقضه ولم ينفذ الثمن فأعتق العبد وهو موسر فنفذ عتاقه ولا يسعي العبد للبائع في الثمن في قول أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف الأول * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى آخر أبي في جميع قيمته إذا كانت قيمته أقل من الثمن ثم يرجع بذلك على المشتري * رجل رهن عبدا وغاب ثم إن المرتن وجد العبد سرا فان كان العبد أقر بارق عند الرهن لا يرجع المرتن بدينه عليه * رجل اشترى من رجل عبدا ونفذ الثمن وأقبض العبد وغاب البائع غصة لا يصرف مكانه ثم يظهر أن العبد كان حرافا للمشتري يرجع بالنس على العبد ثم

السنة سقط الإعران الوكيل والموكل جميعا وإذا شرط الوكيل تجليل الإجرة صرح عليه وعلى الآخر فان قبض الوكيل الدار ودفع الإجر أو لم يدفع فله أن يمنع الدار من الآخر حتى يستوفي الإجر فإذا امتنع مضت السنة والدار في يد الوكيل فالإجر لا يرجع على الوكيل ولا يكون للوكيل أن يرجع على الموكل ههنا ولو لم يطلب الآخر الدار حتى مضت السنة لزم الوكيل الإجر ورجع على الآخر وإن مضى نصف السنة ثم طلب الآخر الدار فمضت السنة حتى تمت السنة وجب الإجر كله على الوكيل ورجع بوجهة ما مضى من السنة على الآخر هكذا في الذخيرة * والوكيل بالاستئجار أن يأخذ الموكل بدفع الإجرة إليه قبل أن يؤدبه الوكيل كذا في الحاوي * للوكيل بالأجرة أن يؤجر بالثمن الفاحش عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى الوكيل بالأجرة إذا أجر الدار إلى الموكل أو له جاز كافى البيع ولو أجر من ابنه أو أخته أو من لا تقبل شهادة له لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولا يضمن الوكيل بالأجرة الفاسد ويجب أجر المثل على المستأجر والوكيل بالأجرة الطويل يطالب بالاجرة عند الفسخ وإن أخر الإجر عن الوكيل أو أراه مضع والوكيل أن يرجع بالإجر على الآخر كذا في الخلاصة * وإذا كانت الأرض بين جماعة فوكل أحدهم وكيلًا بأجرة نصيبه فأجر من جميعهم جاز أن أجر من أحدهم لم يجز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وجاز عندهما كذا في الحاوي * ولو أجر من أجني لم يجز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وجاز عندهما كذا في الميسر * والوكيل بالأجرة إذا ناقض الإجر رفع المستأجر قبل استيفاء المنفعة جازت مناقضته سواء كان الإجر دينًا أو عينًا لأن يكون الوكيل قبض الإجر فحينئذ لا يجوز مناقضته لأن المقبوض صار ملكًا للوكيل وثبت عليه بد الموكل بسد الوكيل فأمّا قبض القبض أن كان الإجر عينًا لم يصرفه للوكيل بنفس العقد وعندنا شرط التجليل تثبت عليه بد الموكل كذا في فتاوى قاضيان * ولو ناقض وكيل المستأجر رب الأرض الإجارة والأرض في يد المأجر جاز فان دفعه إلى الوكيل أو إلى الموكل لم يجز استئصاله كذا في الخلاصة في فصل الوكالة بالبيع * الوكيل يدفع الأرض من الزراعة إذا دفعها إلى رجل يزرع فيها ربطة أو شيئا من المحبوب يجوز وإن دفعها إلى رجل يفرس فيها الأشجار والتخيل لا يجوز وإن وكله أن يدفع أرضه إلى رجل يفرس فيها التخيل فدفعها إلى رجل يفرس فيها أشجارا أو على العكس لا يجوز كذا في المحيط * وكل رجل أن يدفع أرضه من الزراعة فدفعها إلى أيتان فيه لم يجز والخارج بين الوكيل والمزارع على شرطهما ولا شيء لرب الأرض منه ويضمن رب الأرض أي ما شاء نقصان الأرض عندهما خلا فالأبي حنيفة رحمه الله تعالى وإن لم تنقص الزراعة لم يذكره محمد رحمه الله تعالى نصا قال عامة مشايخنا المزارعة جازة للخارج بين الوكيل والمزارع ولا شيء للموكل منه فان دفع بمائة ثوب فيه جاز والخارج بين الوكيل والمزارع على الشرط

العبد يربيع بالنس على البائع إذا حضر * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في التوادير لا يرجع كالأجر في الرهن ومحمد رحمه الله تعالى يوقف في هذا * رجل رهن جارية بذات زوج بها إذن الزوج صرح الرهن وليس للمرتن أن يمنع الزوج من غشيانها فان ماتت من غشيانها صار كأنها ماتت باقة سملو يفسد دين المرتن استحصانا * وفي القياس أن لا يسقط لان الزوج انما لوطنه ابتسليم المولى فصار كأن الرهن وطئها * ولو رهن جارية ليس لها زوج ثم تزوجها الراهن باذن المرتن فهذا الأول سواء * وإن زوجها بغير إذن المرتن جاز النكاح وللمرتن أن يمنع الزوج من غشيانها لانها عند الرهن لم تكن مشغولة بحق المرتن بجميع أجرائها فكان له أن يمنع الزوج من غشيانها فان غشيان الزوج بصير المهر رهنه مع الجارية لان المهر بدل جز من أجرائها فاعتق له حق المرتن فكبر بمنزلة الولد وقبل الغشيان لا يكون المهر رهنًا لان المهر لا يتأكد قبل الدخول * فان ماتت الجارية من غشيانها في هذا الوجه كان المرتن بالخيار إن شاء

ضمن الرهن لان الهلاك حصل بتسلطه وان شاء ضمن الزوج كالموتله الزوج ثم يرجع الزوج على المولى اذ لم يعلم الزوج بالرهن وكتم عنه المولى لانه صار غروا ومن جهته وان اعلم بذلك لا يرجع على المولى لانه لم يصرفه ورا من جهته * رجل رهن شاة لأح لمرتين أن يشرب لبنها كان لمرتين أن يشرب أو يأكل ولا يكون ضامنا فان هلك الشاة بعد ذلك عند المرتهن قسم الدين على قيمة الشاة على قيمة اللبن فأصاب الشاة يسقط ذلك القدر من الدين وما أصاب اللبن يرجع المرتهن بذلك على الرهن لان شرب المرتهن باذن الزاهن كشرب الزاهن ولو شرب الرهن لا يسقط قدر حصته من الدين كالوأتلف الرهن عضوا من أعضائها كان لمرتين أن يرجع على الرهن بمحضه ذلك من الدين وعلى هذا جميع النما والزيادة * رجل رهن خاتما فلنس المرتهن في ختمه البس أو اليسرى فهلك الخاتم كان ضامنا لانه استعمال وفيما سوي الختم من (٦٠٤) الاصابع لا يضمن لان ذلك حفظ وهو ما مر بالحفظ * وان رهن طيلسانا فوضع المرتهن

على عاتقه لا يضمن لانه حفظ وان لبسه كالبس الناس ضمن * ولو رهن سيفين أو ثلثا فقتل المرتهن بالثلاث لا يضمن لانه حفظ وفي السيفين يضمن اذا كان المرتهن عن يمينه بسيفين لانه استعمال * وان لبس الخاتم في ختمه اليسرى فوق خاتمه لا يضمن الا اذا كان اللابس عن يمينه بالثلاثتين فيضمن لان ذلك استعمال وتزين والاول حفظ * وما تولد من الرهن كالن والولد والصوف والثر والارض يكون رهناعم الاصل عندنا * وللمرتهن أن يسكن الكل الى أن يستوفى دينه ولا يسقط بهلاك الزادة شيء من الدين اذا هلك قبل فكاك الاصل حال قيام الرهن * وللمرتهن أن يبيع ما يخاف فساد ما بذن القاضى ويسكن ثمنه رهننا * وان باع بغير أمر القاضى كان ضامنا

ولو وكيل قبض نصب الموكل فان كان البذر من رب الارض ودفع بما يتغاب فيه قربا لارض هو الذى يلى قبض حصته في رواية المزارعة وكذا في المعاملة صاحب النخل هو الذى يلى قبض حصته وفي رواية الوكالة للوكيل حق القبض ولو دفع بما يتغاب فالوكيل غاصب للارض والبذر فلرب الارض تضمن نقصان الارض ولا يتصدق المزارع بشئ مما أصابه في مسائل الخلاف ويتصدق الوكيل بالفضل كذا في محيط السرخسى * والوكيل بالمزارعة والمعاملة أن يقبض نصب رب الارض من الخارج ولو وهبه للعامل أو أبرأ منه لم يجز في قول من يجيز المعاملة والمزارعة كذا في الحاوى * ولو وكله أن يدفع أرضه من اربعة ولين الوقت للوكيل جاز على أول سنة وأقل مزارعة فان دفعها أكثر من ذلك أو غير هذه السنة ولم يدفعها هذه السنة لم يجز استحصانا ولو وكله بأن يأخذ هذه الارض من اربعة هذه السنة على أن البذر من الموكل فأخذ بما يتغاب فيه مجازو بما لا يتغاب لا يجوز الا أن يرضى الموكل به ويرزعه فيجوز والوكيل هو المأخوذ بمحضه رب الارض حتى يسلمه اليه فان أخذ بما لا يتغاب فيه لم يجز حتى زرعه وأمره الوكيل بالزرع اقله الخارج للوكيل وعلى الوكيل أجر مثل الارض لصاحبها بما أخرجت ولا شيء لرب الارض على الموكل وعلى المزارع نقصان الارض لصاحبها ولو كان لم يجز ولم يأمره بالزرع فالحارج للزرع ولا شيء لرب الارض على الوكيل وعلى المزارع نقصان الارض لصاحبها ولا يرجع به على الوكيل ولو أمره بأن يأخذ له أرضا من اربعة أو بخلافه لم يجز فان لم يجز فغان بين الارض ولين البذر جاز وأمره أن يدفع مزارعة أو معاملة ولم يبين المدفوع اليه مجاز كالوكله أن يستأجر بجرلا ولم يبين الاجر أمره أن يدفع أرضه من اربعة في الحنطة فأجرها بجر حنطة وسط جاز وللزارع أن يزرع ما بدا له من الزراعات مما هو مثل الحنطة وأقل ضرر منها وان أجرها بغير الحنطة لم يجز وكله بأن يدفع أرضه من اربعة بالثلث فأجرها بجر حنطة وسط فهو مخالف فان زرعهما المستأجر فالحارج له وعليه كرحنطة وسط للوخرج وضمن نقصان الارض لما لكها ويرجع به على المأجر وان شاء رب الارض ضمن المخرج ويدفع المخرج من الكرا الذى أجره الارض ما ضمن ويتصدق بالفضل وكله بأن يأخذ هذه الارض من اربعة بالثلث فاستأجرها الوكيل بجر حنطة وسط لم يجز الا أن يرضى به ولو وكله بأن يأخذ هذه النخل معاملة * وأخذ على أن الخراج اصحاب النخل وللعامل كره من تفرق رأى جيب مجاز فان شرط كرد قل فان كان النخل دقلا جازا ولا فلا ولو شرط له كرحنطة لم يجز ولو وكله بأن يأخذ النخل فلان معاملة بالثلث وأخذ بجر تفرق رأى من يلزم العامل الا أن يعلم أن الكرا أقل من الثلث أو مثله كذا في محيط السرخسى *

الفصل الثاني في وكيل المضارب والشريك في الأصل أن كل تجارة ولو بأمره المضارب صرح على رب

فصل في رهن مال الغير * رجل استعار من آخر عبدا رهنه بدنه فأعاده وصحت لاعادة ولستعرا رهنه المال بدنه بقل أو كثيرا إذا أطلقه المعبر ولم يسلم ما رهنه به وان سعى المعبر قدرا أو جحسا لا يجوز لستعرا نضا فقهوا ن خالفه المستعير ف رهنه بأهل محله أو أكثر أو نصف آخر لا يجوز به بصره ما * وكذا الواستعاره لبرهنه عند فلان بعينه ف رهنه عنده أو استعاره لبرهنه بالكوفة ف رهنه بالبره وهو للعير أن يأخذ من المرتهن * فان هلك في يد المستعير ان هلك في يد المستعير قبل أن يرهنه أو هلك بعد مده رهنه وانفك لا ضمان عليه * وان هلك الرهن فقال المالك هلك عند المرتهن وقال المستعير هلك قبل أن رهنه أو بعد مده رهنه وانفك كنه كان القول قول الرهن مع عينه * وان رهنه المستعير على الوجه الذى أذن له المعبر كان على المستعير قدر ماسقط من دين الرهن رهنه * وكذا لو دخله عيب فسقط بعض الدين يضمن الراهن له يرفق ذلك * ولو أن الراهن يجز عن فكاك الرهن نقضى العيرين الراهن كان للعير أن يرجع على الراهن بقدر

ماسقط من الدين عند الهلاك ولا يرجع باكثر من ذلك حتى لو كانت قيمة الرهن الفأور منه بالعين باذن المعير واقتسكه المالك بالثمن درهم لا يرجع على الزاهن باكثر من ألف * وليس للمرتهن أن يتنعم عن قبض الدين من المعير بل يجبر على ذلك حتى يقبض وبسم اليه الرهن * ولأن المستعير وكل رجلا يقبض الرهن من المرتهن والرد الى المعير ان كان الوكيل في عيال المستعير جاز ولا يضمن ان هلك المال في يد الوكيل * فان لم يكن الوكيل في عيال الموكل فهلك المال في يد الوكيل ضمن الموكل وهذا هو الوديعة سواء * وليس للمستعير أن ينفع بالرهن ولا أن يستعمله قبل الرد ولا بعد الفسك فان فعل ضمن * ولواستعمله قبل الرهن ثم رهنه بمثل قيمته برأ عن الضمان وليس هذا كرجل استعار شيئا لينفع بخلاف ثم عاد الى الوفاق فانه لا يبرأ عن الضمان * رجل غصب من آخر عبدا فرهنه بدنه عند رجل فهلك المال عند المرتهن كان للمالك الخيار ان شاء ضمن الغاصب وان شاء ضمن المرتهن * (٦٠٥) فان ضمن الغاصب ثم الرهن لان

الغاصب عند أداء الضمان يملكه من وقت الغصب فيصير ادها لم نفسه * وان ضمن المالك المرتهن كان للمرتن أن يرجع على الزاهن بما ضمن ويطلق الرهن لان سبب ضمان المرتهن هو القبض وعقد الرهن كان قبله فلا ينفذ الرهن بعلامة من آخر العقد * ولو كان الغاصب دفع العبد المغصوب الى رجل ودبعت ثم رهنه بعد ذلك من المدفوع اليه فهلك الرهن ثم جاء صاحب العبد وضمن الغاصب أو المدفوع اليه فرجع المرتهن على الزاهن جازا للرهن في الوحيين * أما اذا ضمن الغاصب فلانه ملكه بالغصب السابق على الرهن فينفذ الرهن * وأما اذا ضمن المرتهن فلان سبب الضمان في حقه هو القبض بحكم الوديعة وعقد الرهن كان بعده فينفذ الرهن على كل حال * ولأن رجلا

المال فاذا وكل بذلك يصح على رب المال ولو وكيل المضارب بالبيع والشراء والقبض والخصومة جائز وكل المضارب غيره بالخصومة في الدين فأقر الوكيل أن المضارب أخذ ما جاز فان قال المضارب لم أقبضه فلا ضمان عليه وقد برئ الغرم كما أقر بالقبض من المطلوب فانكر المضارب هكذا في محيط السرخسي * واذا وكل المضارب بان يشتري له عبدا بالمضاربة فاشتري أخارب المال فالشراء جائز على المضارب دون رب المال وان أخذ المضارب فان لم يكن فيه فضل جاز على المضاربة وان كان فيه فضل جاز على المضارب خاصة هكذا في المسبوط * واذا وكل المضارب وكل يقبض مال المضاربة من رب المال أو يدفع من ماله كان جائزا واذا أمر رب المال المضارب أن ينفع على أهله فوكل المضارب وكل بالانفعة عليهم فهو جائز فان قال الوكيل أنفقت عليهم بمائة درهم في مدة ينفع مثلها على مثلهم وقال المضارب أنفقت مائتي درهم في مدة ينفع مثلها على مثلهم وقال رب المال ما أنفقت شيئا فأقول قول المضارب وقد ذهب من المال مائتا درهم ولا يضمن الوكيل شيئا وانما يصدق المضارب لان المال في يده وكذا كل وكيل يدفع اليه مال ويؤمر به ان ينفعه على شيء من الاشياء كان مصداق على ذلك بالمعروف كذا في الحاوي * وان وكل المضارب وكل ينفع على رقيق من المضاربة ولم يدفع اليه مالا فقال الوكيل أنفقت عليه كذا وكذا وكنه المضارب فان لو وكيل لا يصدق وكذلك لو وكله في مال نفسه ينفع على رقبته فهذا هو الاول سواء ولو وكله المضارب ببيع عبد من رقيق المضاربة ثم ان رب المال نسي المضارب عن البيع وقبض المضاربة ثم باعه الوكيل وهو يعلم ولا يعلم فبيعهما بائنا لان المال بعد ما روى لا يملك رب المال فنهى المضارب عن البيع وكذا لو مات رب المال ثم باعه الوكيل أو وكله بعد موته فباع جاز كذا في المسبوط * واذا وكل أحد المتفاوضين وكل بائني هو وليه ثم تفرقا أو اقسما أو شهد أنه لا شركة بينهما ثم أضي الوكيل ما وكله وهو يعلم ولا يعلم جاز ذلك عليهم وكذلك لو كانوا كلاهما جميعا كذا في الحاوي * واذا وكل أحد شريك العنان وكل بائني شيء من شركتهما جاز عليه وعلى صاحبه استحسانا لان كل واحد منهما في حق صاحبه بمنزلة وكيل فقبض اليه الامر على العموم هكذا في المسبوط * وان وكله ببيع أو شراء مني أو جارة أو نقاضى دين ثم أخرجه الشريك الآخر من الكالة فانه يخرج من الوكيل في جميع ذلك لا في نقاضى الدين فان الموكل لو كان هو الذي أدانه فأخرج هذا الباب اطل وان كان الموكل لم يدينه لم يكن تركه في التقاضى جائزا كذا في الحاوي * اشترى أحد المتفاوضين عبدا فوجده عيبا فوكل وكيل في رده اذا كان شريكه هو الذي يتخاصم فيه لم يكن يدين أن يحضر الذي اشتراه حتى يحلف ما رضى بالعيب وان كان الذي اشتري حاضر يتخاصم وطلب البائع عين شريكه ما رضى بالعيب لم يكن عليه وان وكل أحدهما وكل بالخصومة في عبدا فعطعن المشتري فيه

عنده ووديعة لانه ان رهنه المودع عند رجل فهلك عنده وجاء المالك وضمن الزاهن أو المرتهن لا ينفذ الرهن لان الاول ضمن بالدفعة الى المرتهن وعقد الرهن كان قبل الدفع فلا يكون مالكا وقت الرهن فلا يجوز ترك رجل رهن عند رجل عبدا فغيره فعاقده عند الرهن ولم يدفع الى المرتهن ثم ان الزاهن اشترى العبد من مولاه ودفعه الى المرتهن فانه لا يكون رهناعدا المرتن لان الزاهن ملكه بعد الرهن فلا يكون مالكا وقت الرهن * وكذلك رجل غصب عبدا فباعه ثم جاء صاحبه وضمنه ان ضمن الغاصب قيمته يوم الغصب جاز البيع وان ضمنه يوم الدفع الى المشتري لا يجوز بيعه لان الغاصب في الوجه الثاني ان ملك وقت الدفع فلا يجوز بيعه اذ لم يكن مالكا وقت البيع * رجل أعار شيئا له حل وموته اياه المستعير بدنه فرهنه قالوا ان رد العارية يكون على المعير فيقرب منها غير ما من العواري في غير هذا يكون الرد على المستعير لان هذه اعادة رهنها منقصة اصحابها فانها تصير مضنونة في يد المرتهن والمرتحن يرجع على المستعير بقيته فكانت بمنزلة

الاجارة وفي الاجارة يكون الرد على الآخر * الرهن اذا جاز للرهن أن يودعه انسانا أو بهيمة أو بؤرا جرافان أو دغ المرتهن انسانا فهو رهن على حاله ان هلك في يد المودع بسقط الدين بهلاكه وان أعاره يخرج من ضمان الرهن والمرتهن أن يعيده رهنه ولو أجزه فالاجارة تكون للراهن وليس للمرتهن أن يعيد الرهن الا برهن جديد * ولواذنه الراهن أن رهنه فرهته من غيره وسلم اليه يخرج من الرهن الأول ولو باع الآخر والمرتهن أحدهما باذن الآخر يخرج من أن يكون رهنه ولو كان الثمن رهنه ما كان الأول قبضه من المشتري أو لم يقبض فان هلك الثمن على المشتري فانه يتبرئ من مال المرتهن والمرتهن أن يجيبس الثمن اذا كان دينه مؤجلا إلى وقت حلول الاجل

فصل في العدل في باب الرهن * رجل رهن عند انسان بشرط الراهن والمرتهن في عقد الرهن أن يكون الرهن في يد عدل صرح الرهن وقبض العدل يكون بمنزلة قبض المرتهن ولا يكون للمرتهن أن يأخذ من العدل الا برضا الراهن * ولوا أن رجلا باع من

انسان شيئا وأضعاه ان يكون المبيع في يد عدل حتى يقبض الثمن جاز ويكون بدل العدل بمنزلة بدل البائع حتى لو هلك المبيع في يد العدل ينسخ البيع ويظل الثمن * ولو شرط

الراهن والمرتهن في عقد الرهن أن يكون العدل مسلطا على البيع جاز أيضا * ولاعدل أن يسع ويرى دين المرتهن * وليس للراهن أن ينسخ الوكالة ولا للرهن أن يمنععه عن البيع أيضا * ولومات الراهن أو المرتهن يبقى العدل على ما كان يسك

الرهن ويبيع * ولومات العدل تطل الوكالة ولا يقوم وادنه ولا وصيه مقامه وكذا لو جعل الراهن والمرتهن

وسلطا رجلا آخر على بيعه جاز وله أن يسعه وله أن يسلم الثمن الى المرتهن * وكذا لو سلط الراهن والمرتهن على البيع جاز أيضا * ولو لم

يكن البيع شرط في عقد الرهن ثم سلط المرتهن أو العدل على البيع صح التوكيل والراهن أن ينسخ هذه الوكالة ويعتقه عن البيع * ولومات الراهن تطل الوكالة * وليس للمرتهن أن يطلب العدل بالبيع في هذا الوجه * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الوكالة لا تطل كالشرط في العقد وهو الصحيح ولا يكون للمرتهن ولا للعدل أن يتصرف في الرهن سوى الاسئلة اذا لم يكن مسلطا

على البيع فلا بيع ولا بؤا جولا يستفهم * وللعدل أن يسلم الرهن الى من كان في علمه من امرأته وخادمه ولله وجرائه الذين يتصرفون في ماله * ولو باع العدل الرهن يخرج من أن يكون رهنه ولو باع الراهن الثمن رهنه ما كان الأول مقبوضا كان الثمن أو لم يكن * وكذا لو قتل العبد الرهن وغرم القاتل فبنته أو قتل عبدا آخر ودفعه فان العبد الثاني يكون رهنه ما كان الأول * ولو باع العبد الرهن وسلم الثمن الى المرتهن ثم استحق العبد أو رد بعيب بقاء فاض فان المشتري يرجع بالثمن على العدل ثم العدل بالتخليد ان شارب جمع على المرتهن بالثمن وبه ووددين

بعب وغاب لم يكن على الوكيل فيه عين وان أراد المشتري أن يخصم الشرية الآخر ويحلغه على علمه فعل لان كل واحد من الشرية في المناقضة قائم مقام صاحبه فليدعي عليه كذا في المسبوط *

الفصل الثالث في البضاعة * اذا دفع الرجل الى غيره ألف درهم بضاعة وقال اشترى بي ثوبا أو قال أو ثوبا أو قال ثلاثة أو باي صرح وكذلك اذا دفع اليه ألف درهم بضاعة وقال اشترى بي شيئا جاز ولو قال له اجعل لي من ماله بضاعة ألف درهم فاشترى بي شيئا ففعل كان جائزا وأى شيء اشترى فهو للراهن ولو قال خذ هذا ألف بضاعة جاز وبصر ما ذونا بالبراء ولو قال خذ هذا الثوب بضاعة جاز وبصر ما ذونا

بالبيع ثم في الثوب يتفذه بعه باعز وهان وبأى عن مكان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يتفذه بعه الا بالبراءهم والدنانير بما يتفان الناس وفي الدراهم لا يتفذه بقر أو على الآخر الا بمثل القيمة أو بما يتفان الناس في مثله ولو قال خذ هذا ألف بضاعة واشترى بي وببيع لعل الله يرزقني شيئا كان جائزا وله أن يشتري به ويبيع كذا في الذخيرة * ولو قال رجل لغيره اني أريد أن أقصر فاشترى الرقيق أو الثياب فقال له رجل خذ هذا ألف بضاعة أو قال اجعل لي من ماله بضاعة ألف درهم كان جائزا وبصر ما ذونا بشرائه الرقيق والثياب ولو قال خذ هذا ألف بضاعة الى الرقيق أو الثياب أو قال في الرقيق أو الثياب أو قال في الطعام فاشترى المستبضع بجمع الماله ما أمر به ثم حمل ذلك أو أنفق من ماله حتى أتى به صاحبه كان متصرفا في ذلك وكان الشراء جائزا على رب المال ولو اشترى ببعض الماله ما أمر به وحمل ذلك بباقي الماله وأنفق حتى أتى به صاحبه فهو جائز وان كان رب البضاعة امرأة ان يشتري لهذه الاشياء في المصر الذي هو فيه فاشترى بالبعض أو أنفق البعض حتى جعلها في المنزل صاحب المال جاز ذلك على صاحب المال وأما اذا اشترى هذه الاشياء بجميع الماله في المصر أو أنفق من ماله نفسه حتى جعلها في منزل صاحب الماله في الاستحسان يرجع على رب المال ولو اشترى المستبضع ببعض الماله هذه الاشياء وأمسك الباقي للانفاق والحمل ولم ينفق حتى مات صاحب الماله ثم أنفق فان كان يعلم عوته فهو ضامن لما أنفق وان لم يعلم عوته ففي الاستحسان قال لا يضمن ولا ينعزل مال يعلم كذا في المحيط *

ولو ان المستبضع لم يشتري بالمال شيئا حتى مات رب المال ثم اشترى فانه يضمن علم عوته أو لم يعلم ثم في مسئلة البضاعة اذا علم عوت رب المال أو علم بالنهي ويخاف الضيعة على الرقيق لو لم ينفق عليهم وقد اشترى ببعض الماله رفع الامر الى القاضي ليأمره بما رأى أي المصلحة من البيع وامسك الثمن على الغائب أو الانفاق عليهم بما بقي من الماله في يد المستبضع ولكن لا بأمره بشي مما ينفق البينة عليه فان لم يكن له بينة فرأى القاضي أن يشتريه له فيه قولان هذا الرجل ذكر كذا وكذا فان كان الامر على ما قال فقد أدت له بالاتفاق عليه أو في بيعه كان جائزا كذا في الذخيرة *

لو يمكن البيع شرط في عقد الرهن ثم سلط المرتهن أو العدل على البيع صح التوكيل والراهن أن ينسخ هذه الوكالة ويعتقه عن البيع * ولومات الراهن تطل الوكالة * وليس للمرتهن أن يطلب العدل بالبيع في هذا الوجه * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الوكالة لا تطل كالشرط في العقد وهو الصحيح ولا يكون للمرتهن ولا للعدل أن يتصرف في الرهن سوى الاسئلة اذا لم يكن مسلطا

على البيع فلا بيع ولا بؤا جولا يستفهم * وللعدل أن يسلم الرهن الى من كان في علمه من امرأته وخادمه ولله وجرائه الذين يتصرفون في ماله * ولو باع العدل الرهن يخرج من أن يكون رهنه ولو باع الراهن الثمن رهنه ما كان الأول مقبوضا كان الثمن أو لم يكن * وكذا لو قتل العبد الرهن وغرم القاتل فبنته أو قتل عبدا آخر ودفعه فان العبد الثاني يكون رهنه ما كان الأول * ولو باع العبد الرهن وسلم الثمن الى المرتهن ثم استحق العبد أو رد بعيب بقاء فاض فان المشتري يرجع بالثمن على العدل ثم العدل بالتخليد ان شارب جمع على المرتهن بالثمن وبه ووددين

بعب وغاب لم يكن على الوكيل فيه عين وان أراد المشتري أن يخصم الشرية الآخر ويحلغه على علمه فعل لان كل واحد من الشرية في المناقضة قائم مقام صاحبه فليدعي عليه كذا في المسبوط *

الفصل الثالث في البضاعة * اذا دفع الرجل الى غيره ألف درهم بضاعة وقال اشترى بي ثوبا أو قال أو ثوبا أو قال ثلاثة أو باي صرح وكذلك اذا دفع اليه ألف درهم بضاعة وقال اشترى بي شيئا جاز ولو قال له اجعل لي من ماله بضاعة ألف درهم فاشترى بي شيئا ففعل كان جائزا وأى شيء اشترى فهو للراهن ولو قال خذ هذا ألف بضاعة جاز وبصر ما ذونا بالبراء ولو قال خذ هذا الثوب بضاعة جاز وبصر ما ذونا

بالبيع ثم في الثوب يتفذه بعه باعز وهان وبأى عن مكان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يتفذه بعه الا بالبراءهم والدنانير بما يتفان الناس وفي الدراهم لا يتفذه بقر أو على الآخر الا بمثل القيمة أو بما يتفان الناس في مثله ولو قال خذ هذا ألف بضاعة واشترى بي وببيع لعل الله يرزقني شيئا كان جائزا وله أن يشتري به ويبيع كذا في الذخيرة * ولو قال رجل لغيره اني أريد أن أقصر فاشترى الرقيق أو الثياب فقال له رجل خذ هذا ألف بضاعة أو قال اجعل لي من ماله بضاعة ألف درهم كان جائزا وبصر ما ذونا بشرائه الرقيق والثياب ولو قال خذ هذا ألف بضاعة الى الرقيق أو الثياب أو قال في الرقيق أو الثياب أو قال في الطعام فاشترى المستبضع بجمع الماله ما أمر به ثم حمل ذلك أو أنفق من ماله حتى أتى به صاحبه كان متصرفا في ذلك وكان الشراء جائزا على رب المال ولو اشترى ببعض الماله ما أمر به وحمل ذلك بباقي الماله وأنفق حتى أتى به صاحبه فهو جائز وان كان رب البضاعة امرأة ان يشتري لهذه الاشياء في المصر الذي هو فيه فاشترى بالبعض أو أنفق البعض حتى جعلها في المنزل صاحب المال جاز ذلك على صاحب المال وأما اذا اشترى هذه الاشياء بجميع الماله في المصر أو أنفق من ماله نفسه حتى جعلها في منزل صاحب الماله في الاستحسان يرجع على رب المال ولو اشترى المستبضع ببعض الماله هذه الاشياء وأمسك الباقي للانفاق والحمل ولم ينفق حتى مات صاحب الماله ثم أنفق فان كان يعلم عوته فهو ضامن لما أنفق وان لم يعلم عوته ففي الاستحسان قال لا يضمن ولا ينعزل مال يعلم كذا في المحيط *

المرتزم على خاله وان شامرجع على الراهن * ولو ان العدل باع الرهن ولم يسلّم الثمن الى المرتزم فاستحق العبد أو ردّ عيب بقضاء قاض فان العدل لا يرجع على المرتزم * هذا اذا كان التسليم على البيع شرطاً في عقد الرهن * فان كان التسليم على البيع بعد عقد الرهن قالوا العدل ههنا يكون وكلا الرهن وما يلحقه من العهدة يرجع به على الراهن دفع الثمن الى المرتزم أو لم يدفع * ولو ان العدل أقر في الوجه الاول انه باع وقض الثمن أو سلم الى المرتزم وأنكر المرتزم ذلك كان القول قول العدل وسيطر دين المرتزم * القاضي يجبر العدل على بيع الرهن لقضاء الدين فان أبي بيعه القاضي في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى * رجل رهن شيئاً ووضعه على يدى عدل وسلط العدل على البيع ثم غاب الراهن فالعدل يجبر على البيع * قيل هذا اذا كان البيع مشروطاً في عقد الرهن * وقيل لا يجبر على كل حال * وهو الصحيح الاب اذا رهن مال ولده الصغير دين نفسه صرح الرهن * وكذلك الوصي (٦٠٧) ذكره في الاصل * وذكره في التمهيد

الليث رحمه الله تعالى ان هذا استحسان والقاس أن لا يجوز في الاب والوصي جميعاً * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه أخذ بالقاس * ولو قضى الوصي دين نفسه من مال اليتيم لا يجوز * ولو فعل الاب ذلك جاز * وهو كالبيع للاب أن يبيع مال ولده من نفسه بمثل القيمة ولو فعل الوصي ذلك لا يجوز الا أن يكون خبر اليتيم وفي بعض الروايات لا يجوز للاب أيضاً

قضاء دين نفسه بمال اليتيم والصحيح أنه يجوز * العبد الرهن اذا أتى من المرتزم وقضى القاضى بسقوط الدين ثم عاد من الاباق يعود رهناً على ما كان * والعبد الغصب اذا أتى وقضى القاضى على الغاصب بالقيمة ثم عاد من الاباق فانه يعود على ملك الغاصب * العدل اذا كان مسلطاً على البيع كان له أن يبيع بالتقصد

ولو اشترى المستبضع بعض المال ثم مات المبيع ثم اشترى بالباقي أو أنفق الباقي في الكرام أو النفقة ففي الشرايع من علم بموت المبيع أو لم يعلم وفي الاتفاق أن يعلم وان لم يعلم لا يضمن استحساناً كذا في الصغرى * دفع الى رجل ألف درهم بضاعة يشتري له بها متاعاً ثم مات المبيع وأبو بكر يملك ذلك من أحب دفعه الوكيل الى رجل وأمره أن يشتري به المتاع الذي أمر به رب المال ففعل ذلك فلو قيل الاول أن يقبض المتاع من المشتري وان مات الوكيل الاول لا تسقط وكالة الثاني ولو ان رب المال حين دفع الدراهم قال وكلتك لفلان أن تشتري له بهذا الالف كذا فهذا وكيل رب المال وليس الذي دفع الدراهم أن يقبض المتاع من المشتري وكذلك لو دفع اليه الدراهم وقال وكلتك أن تشتري بهذا الالف فلان كذا ولم يقل وكلتك لفلان وكذا لو قال وكلتك أن تشتري بهذا الالف كذا ثم تصادقوا على أن المال لفلان وأنه اغتصبه لم يشتري لفلان وأن فلان قد أمره أن يملك من أحب كذا في المحيط في فضل بين حكمه وكيل الوكيل * رجل دفع الى رجل ألف درهم بضاعة يشتري له متاعاً فدفع المتاع اليه الدراهم الى صمارة واشترى الصمارة المتاع وبعث الى صاحبه فاصبى الطريق لا يضمن المبعوث اليه فلو لم يقل صاحب الدراهم انه بضاعة وباقى المسئلة لبعثها يضمن المبعوث اليه الا أن يكون الصمارة اشتري محض رهنه كذا في الذخيرة * والله أعلم

باب الخلع من الرهن

اذا دفع الى رجل متاعاً فقال بعني وارهن به رهناً ففعل به فوجاز * فان كان الرهن أقل من الثمن لم يالغيان الثمن فيه جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان قال بعني رهناً فارتفع رهنه فان كان رهنه ثمنه فبقيته أقل من الثمن بما يغنيان الناس فيه جاز وبما يغنيان الناس فيه لا يجوز ولو قبض الوكيل الرهن ثم دفعه على صاحبه جاز (١) ولم يضمنه للوكل والبيع بحاله * ووقع الوكيل الرهن على يدى عدل كان جازاً ولو سلك للوكل قبض الرهن واذا دفع الى رجل درهم وقال ائت به فلان فقل له ان فلاناً أقرضكها على أن تعطيه بها رهناً وأمرني أن أقبض الرهن منك فانه ففعل ذلك وقبض الرهن جاز * ولا أمره أن يقبضه من الوكيل فان هلك الرهن عند الوكيل هلك من مال الأمر وان قال له خذ هذه الدراهم وأقرضها وخذ بها رهناً ففعل لم يكن للراهن أن يقبض الرهن من الوكيل وان هلك في يدى الوكيل هلك من مال الأمر كذا في الحاوي * واذا دفع الى رجل ثوباً يساوي عشرة دراهم وأمره أن يرهنه له بعشرة دراهم يستقرضها له فان أخرج الأمر

(١) قوله ولم يضمنه للوكل كذا في نسخة الطبع الهندي والذي في عامة النسخ ويضمنه للوكل بحذف حرف التثنية فيجوز اهـ صححه

والنسبة فان شامراهن عن البيع نسبة بعد ذلك لم يصح فيه وله أن يبيع ما يحدث من الرهن من ولد أو غيره لا تسع الاصل * ولو طلب المرتزم دينه فقال الراهن للعدل بيع الرهن وأوفى حقه وقال المرتزم لأر يد البيع وانما أر يدتي كان له ذلك * رجل رهن شيئاً بدين مؤجل وسلط العدل على بيعه اذا حل الاجل فلم يقبض العدل الرهن حتى حل الدين فالرهن باطل والو كالة بالبيع باقية * ولو رهن شيئاً بدين مؤجل وسلط العدل على البيع مطلقاً لم يقل عند محل الدين فللعدل أن يبيعه قبل ذلك * ولو رهن شيئاً ووضعه على يد العدل فمات العدل لا يظلم الرهن فيوضع على يدى عدل آخر عن راض منهما * فان اختلفا في ذلك ووضعه القاضي على يدى عدل وبس للعدل الثاني أن يبيع الرهن وان كان الاول مسلطاً على البيع لأن الراهن لم يوكاه بالبيع * فان مات الراهن كان للقاضي أن يبيعه بعد موت الراهن وله أن يشترى البيع الى هذا العدل الثاني أو عدل آخر * ولو ان العدل باع الرهن في حياته وتصادقوا على بيعه الا أن الراهن يقول

باعتها الدين وقيمة الرهن مائة أيضا وصدقه العدل في ذلك وقال المرتن لاول باعه بمئة درهم كان القول قول المرتن مع بينه والبنينة بينه الراهن * ولورهن مالا وقيمة الرهن مائة والدين مائة وكل المرتن يبيعه فأقام المرتن البنينة أنه باع بمئة درهم والبنينة على ثبوت الرهن في يد المرتن قال فحدهم الله تعالى يقضى بينة المرتن وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقضى بينة الراهن

فصل في اختلاف الراهن والمرتهن رجل رهن عند رجل جارية تساوى ألفا ألف مؤجلة إلى شهر وجعل رجلا مسلطا على بيعها إذا حل الاجل فالحال الاجل جاء المرتن بجارية وطلب من العدل بيعها فقال الراهن ليست هذه جارية التي ان تصادق الراهن والمرتهن أن المرهونة كانت قيمتها ألف درهم والدين ألف درهم فان كانت الجارية التي جاء بها المرتن تساوى ألف درهم لأن الراهن أنكر أن تكون هذه الجارية هي المرهونة كان (٦٠٨) القول قول المرتن في حق الراهن فبعد ذلك أن أنكر العدل وقال ليست هذه تلك الجارية

أوقال لا أدري كان القول قوله مع البينة على العلم فان لم يلجأ إلى البيع وان نكل يجبر على بيعها بخلاف الوكيل بالبيع اذا امتنع عن البيع فإنه لا يجبر لان بيع العدل يتعلق به حق المرتن فيجبر كوكيل بالخصومة لطلب الخصم اذا امتنع عن الجواب فإنه يجبر * وإذا باع العدل كانت العهدة على العدل ويرجع العدل على الراهن * وان حلف العدل لا يجبر بالعدل على البيع وبأمر القاضي الراهن بالبيع * فان امتنع الراهن لا يجبر الراهن ولكن يبيعه القاضي كما لو مات العدل * وإذا باع القاضي كانت العهدة على الراهن * ولو جاء المرتن بجارية قيمتها خمسة مائة فقال الراهن ليست هذه الجارية جاريتي وقال المرتن هي تلك الجارية وانقص سعرها فالقول قول الراهن وحلف

الكلام مخرج الرسالة بأن قال اذهب الى فلان وقل له ان فلانا يستقرض منك عشرة دراهم ويرهن منك هذا الثوب ان أخرج المأمور بعد ذلك الكلاد مخرج الرسالة بأن أضاف القرض والرهن الى الأمر وقبض الدراهم ودفع الرهن يكون القرض لا مخرجي كأنه أن يأخذ الدراهم التي أخذها الرسول من القرض وتكون المطالبة بالدين للقرض على المرسل لا على الرسول وانفكك الرهن يكون للرسول لا للرسول فان هلك الدراهم بعد ما قبض الرسول من القرض فأنتهت تلك على الأمر وان أخرج الرسول الكلاد مخرج الو كالة بأن أضاف القرض والرهن الى نفسه بأن قال فلان أقرضني عشرة دراهم وارهن هذا الثوب حتى ففعل المقرض ذلك فان الرسول يصرمه مستقرضا لنفسه حتى لم يكن للأمر أن يأخذ الدراهم من يده ويصرضامنا للثوب الذي دفع الى المقرض فان هلك الثوب في يد المقرض فصاحب الثوب بالخيار ان شاء ضمن المدايع وان شاء ضمن المقرض قيمة ثوبه بالغة ما بلغت فان ضمن الرسول جازا الرهن وسقط دين المقرض وان ضمن المقرض رجع المقرض على الرسول بدينه وقيمة الثوب وان أخرج الاكبر الكلاد مخرج الو كالة بأن قال وكلت بأن تستقرض لي من فلان عشرة دراهم وترهن هذا الثوب منه فان أخرج الكلاد الو كليل بعد هذا الكلاد مخرج الرسالة بأن قال فلان ان فلانا راسلي اليك يستقرض منك عشرة دراهم ويرهن منك هذا الثوب بالعشرة ففعل المقرض فاستقرض من الدراهم يكون للأمر حتى لا يكون للوكيل أن يبيع ذلك منه ويكون رهنه جائزا على الموكل حتى لا يصير ضمانا للثوب بالدفع اليه ويكون فتنك الرهن للأمر وان أخرج الو كليل الكلاد مخرج الو كالة بأن قال للمقرض أقرضني عشرة دراهم وارهن هذا الثوب بمئى بعشرة دراهم فبالعشرة للوكيل وله أن يبيعها من الأمر ولا يصير ضمانا للرهن وان صار رهنه بدينه فان هلك في يد المرتن ضمن الو كليل الاقل من قيمته ومن الدين هكذا في الأخيرة * واذا دفع الى رجل ثوبا وأمره أن يرهن له بدراهم فراضى له الدراهم فاستأذنا المأمور على ما سمي أو نقص فان أخرج الأمر الكلاد مخرج الرسالة بأن قال أنت فلا وقل له ان فلانا يقول لك أقبض هذا الثوب رهننا وأعطه عشرة فان أخرج المأمور الكلاد مخرج الرسالة وأضاف القرض والرهن الى الأمر إلا أنه زاد على ما سمي المرسل أو نقص يصير مخالفا وكان ما يستقرض له ولا يبيد للأمر على الدراهم التي أخذها الرسول ويصير ضمانا للرهن وكان اصحاب الثوب بالخيار ان شاء ضمن الرسول وان شاء ضمن القابض قيمة الثوب بالغة ما بلغت زاد أو نقص على ما سمي فان ضمن الو كليل صرح الراهن وان ضمن المرتن قيمة الثوب فالمرتن يرجع براضى من قيمة الرهن ودينه على الرسول وان أخرج الو كليل الكلاد مخرج الو كالة وزاد أو نقص يصير مخالفا أو ضمانا للثوب واذا أخرج الأمر الكلاد مخرج الو كالة بأن قال وكلت أن تستقرض لي عشرة دراهم

فان حلف يجعل الجارية هلكة بالدين في زعمه يرجع الى العدل ان أقرا العدل بما قال المرتن فقال له بعها المرتن وترهن فإذا باع دفع الثمن الى المرتن فان كان فيه نقصان لا يرجع المرتن بقيمة دينه على الراهن الا اذا أقام المرتن البينة على ما قال فبرجع بقيمة دينه على الراهن هذا اذا تصادق أن قيمة المرهونة كانت ألفا * وان اختلف فقال المرتن ما رهننتي الاجارية قيمتها خمسة مائة وقال الراهن كانت قيمتها ألفا وهذه الجارية كان القول قول المرتن فان صدقه العدل يجبر على البيع فان كان الثمن أنقص من الدين يرجع بقيمة دينه على الراهن وان امتنع العدل عن بيعها يجبر الراهن على بيعها أو يبيعهما القاضي وتكون العهدة على الراهن وبقية الدين كذلك يكون على الراهن * ولورهن عندنا انسان شيئا مخالفا لقيمة الرهن هلك الرهن في يد المرتن أنت قبضته معنى بعد الرهن وهلك في يده فالقول قول الراهن مع بينته والبنينة بينته ولو قال المرتن هلك الرهن عند الراهن قبل أن أقبضه كان القول قوله والبنينة

بينة الراهن * ولو قال المرتهن رهنتي هذين النوبين وقبضتهما قال الراهن رهنت أحدهما مكان القول قول الراهن والبنية بينة المرتهن * ولو رهن عبدا فاعوز فقال الراهن كانت قيمته يوم العقد فالذهب بالا عورار خسمائة نصف الدين وقال المرتهن كانت قيمته يوم الرهن خسمائة وذهب بالا عورار ربع الدين كان القول قول الراهن مع عبته لأن الظاهر أنه لا يرهن بالآلاف إلا ما يساوي ألفا أو أكثر والبنية أيضا بئته * رجل عليه آف فرهن عند الطالب مالا ثم اختلفا قال الراهن كان الرهن بخمسمائة وقال المرتهن بالنف قال القول قول الراهن لأنه يتكرر زيادة تعاقب الدين بالرهن * ولو كان الراهن يدعى الرهن بالنف والمرتهن بخمسمائة والرهن فاعوز يساوي ألفا لخالفا وتزادان هلك الرهن قبل التصاقف كان القول قول المرتهن لأنه يتكرر زيادة سقوط الدين

فصل في حياطة الرهن والجناية عليه ونفقة الرهن وموآنه (٦٠٩) العبد الرهن إذا قتل عبد ليس الراهن

أن يستوفي القصاص الآن يكون المرتهن معه فإذا أجمعا كان للراهن أن يستوفي القصاص في قول أبي حنيفة وفي قول محمد رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يجب القصاص وإن أجمعا * وإن اختلف الراهن والمرتهن أحدهما يريد القصاص والاخر يأتي بحقة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتكون القصة رهنا كان العبد * وإن رفع الأمر إلى القاضي فأبطل القاضي القصاص ثم إن الراهن قضى دين المرتهن فلا قصاص له * والعبد الرهن إذا قتل رجلا عدا أو قتل الراهن أو المرتهن يقتض منه ويطلب الدين * الرهن إذا انتقص عند المرتهن من حيث السعر لا يذهب شيء من الدين عندنا أو انتقص بقصان قدر أو وصف بأن كان قلنا فاكسر وانتقص قيمته يذهب قدر القصة من

وترهن هذا التوب بما أن أخرج الوكيل الكلام مخرج الوكالة بأن قال له أقرضني وترهن هذا التوب فزاد على ماسمي أو نقص فما استقرض يكون له وفيه متى زاد على ماسمي له وكان لأصحاب التوب الخيار متى هلك التوب إن شاء ضمن الوكيل وإن شاء ضمن المرتهن فإن ضمن الوكيل ملك التوب بضمان قصار راءها ملك نفسه ولا يرجع ضمانه على المرتهن وإن ضمن المرتهن يرجع بذنبه ويضمن من قيمة التوب على الراهن أو ما إذا نقص عمامي فإن كان الدين مثل قيمة التوب أو أكثر فانه لا يضمن وأما إذا كان الدين أقل من قيمة التوب فانه يضمن ولصاحب التوب الخيار إن شاء ضمن الدافع وإن شاء ضمن المقرض وإن أخرج الأمور الكلام مخرج الرسالة فزاد أو نقص عمامي يضمن على كل حال فإن جاء الوكيل إلى الموكل بدراهم مثل ماسمي الموكل فأعطاهما إياه فهو دين له عليه ولا يكون التوب رهنا والمرتهن أن يرجع على الوكيل بما قبض منه هكذا في المحيط والذخيرة * وإن كان المرتهن صدقة في الرسالة فالوكيل مؤتمن فإن هلك الدراهم في يده يضمن للمرتهن شيئا فإن قال دفعته إلى رب التوب فالقول قوله في براءة نفسه عن الضمان ولا يصدق في إيجاب الضمان على رب التوب فإن قال الوكيل انما أمرتني أن أرهنه بخمسة عشر وقال رب التوب أمرتك بشيء أو بعشرين فالقول قول رب التوب في الوجهين مع عبته فإن حلف كان هذا الفصل الأول سواء ولو كره أن يرهن له شيئا لم يسم ما يرهنه فارهنه به فهو جائز كذا في المسوط * وليس للوكيل بالرهن أن يوكل غيره ولا أن يسلط المرتهن على بيعه وإن كان قال للوكيل ما صنعت من شيء فهو جائز فإن أمر الوكيل غيره أن يرهنه فهو جائز ولورهنه الوكيل نفسه وسلط المرتهن على بيعه جاز كذا في الحاوي * وإن وكله أن يرهن له ثوبا بدراهم بمعاقة فرهنه عند نفسه ودفع الدراهم إلى الآخر ولم يبين له الآخر ولم يكن التوب رهنا وهو أمين في هذا التوب إن هلك يضمن والدراهم قرض له على الآخر وكذلك إن رهنه عند ابن له صغر وكذلك إن رهنه عند عبده ولا دين عليه ولو كان رهنه عند ابنه وهو كبير أو مكانه أو عند عبده تاجر وعليه دين كان جائزا فإن كان الوكيل في ذلك عبدا تاجرا أو غريبا تاجرا أو مكاتبيا أو صبيبا كان قال فلا نقول لك أقرضني كذا وأمسك كذا رهنا فهو جائز فإن قال قال أقرضني وأمسك مذارهنا لم يجز في الصبي والعبد المحجور وجاز في غيرها ولو كان العبد تاجرا وعليه دين فرهنه عند مولاه أو ابنه لم يكن عليه دين فإن قال له أقرض فلا نفهو جائز وإن قال أقرضني وأمسك مذارهنا لم يكن رهنا كذا في المسوط * وإذا وكله أن يرهن عبدا بالنف درهم فقال الوكيل قدرته عند فلان وقبضت منه المال وهلك وقد دفعت إليه الرهن وقد قلت له أقرض فلا فانه أرسلني إليك وبذلك أمره الموكل وصدقته المرتهن وقال الموكل لم تقبض لي هذا القرض ولم ترهن العبد فالقول قول الموكل مع عبته كذا في الحاوي * ولو كان الوكيل هو

(٧٧ - فتاوى ثالث) الدين عند الكل * الرهن إذا استهلكه إنسان كان على المستهلك قيمته يوم الاستهلاك ويكون رهنا عنده * ولو كانت قيمته يوم الرهن ألفا يوم الاستهلاك خسمائة يسقط من الدين خسمائة ويبقى خسمائة رهنا بقيام القيمة * ولو استهلكه المرتهن والدين مؤجل غرم قيمته ويكون رهنا حتى يحل الدين فإن كانت قيمته يوم الرهن مثل الدين ألفا وتزادت إلى خسمائة غرم بالاستهلاك خسمائة وسقط من الدين خسمائة * الشاة المرونية إذا ذللت ولدا عند المرتهن فاستهلكه المرتهن أو ولدها كان عليه قيمة ما استهلكه ويكون الضمان رهنا عنده فإن هلك بعد ذلك يملك بقطعه من الدين * وما وجب على المرتهن باستهلاك الولد يكون رهنا عنده بفكته الرهن بقسطه من الدين * وإن كان الراهن هو الذي استهلك الولد أو الزيادة يضمن أيضا كما يضمن المرتهن ويكون الضمان محمولا عند المرتهن * فإن هلك الضمان عند المرتهن لم يملك للراهن الضمان قائم مقام الولد * ولو هلك الولد عند المرتهن يملك هدره فكذا ذلك الضمان * ولو رهن حيوانا من غير آدم

بشيء البعض على البعض كان هدرو بصير كأنه هلك بأفة مملوئة * ولورهن عديدن كل واحد منهما يساوى ألفاً بألفين فقتل أحدهما الآخر وأجنى أحدهما على الآخر فيمادون النفس قل الأرض أو كثر لا يعتبر الحناية وبسقطدين الجحني عليه بقدرة * ولو كانا جعاهرنا بألف فقتل أحدهما الآخر فلا دفع ولا فداء وسبق القاتل رهنًا بتسمائة وخمسين * ولورهن عدا دابة بخنابة الدابة على العبد هدرو جناية العبد على الدابة معتبرة بحسب جناية العبد على الرهن على الزاهن في نفسه جناية وجوب المال وعلى ماله هدري في قولهم جميعاً * وجناية الرهن على المرتهن فيمادون النفس أو في ماله هدري في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قلت قيمة الجحني عليه أو كثر * وعندهما معتبرة فإن اجتمع الزاهن والمرتهن على الدفع فباعا بالخناية إلى المرتهن وسقط الدين * وعلف الرهن وطعام الرقيق وأجرة الراعي يكون على الزاهن * وأجرة (٦١٠) المأوى وليس سكن تكون على المرتهن وإصلاح دبر الدابة وجراحة الرقيق والدوا على

استقرض المال فرهن العبد وبذل أمره رب العبد كان المال ديناً عليه دون الموكل كذا في المسوط * وكله أن يرهن فرهنه وكسب شراءه والوكيل والمشتري مقرأنه رهن وكسب الشراء سمعة فهو رهن استحساناً لأنهما تصادفاً على أنه رهن وإن الشراء كان سمعة ورأى العقد حقهما لا يعده وما فيكون القول وقوله ما في كيفية ما عقداً وصار الثابت بقولهما كالثابت بمعاينة كذا في محيط السرخسي * وإذا أذن الوكيل المرتهن في ركوب الرهن واستخذهما ففعل فهو ضامن وطعام الرهن وعلمه على الموكل وإن كان الوكيل استقرض المال لنفسه ويقال له ما إن تنفق لتتفع به أو تزده على صاحبه لينفق على ملكه وكذلك في البستان وأجر جري القنم على الموكل بخلاف أجر الحائظ والمكان الذي يحفظ فيه كذا في المسوط * والله أعلم

﴿الباب السادس في الوكالة بما يكون الوكيل فيه
سفيرا ولا ترجع اليه الحقوق كالنكاح والطلاق﴾

وفيه فضلان

الفصل الأول في الوكالة بالنكاح **منه** كومة رجل قالت لا تحرائي أريد أن أختلع نفسي من زوجي فإذا اختلعت واقضت عقدك فزوجني من فلان صرح كذا في الخلاصة * الوكيل بالتزويج بس لأن بطلان نكاح غيره فان بطل فزوج الثاني بحضرة الأول جاز رجل وكل رجلا أن يزوجه امرأتين في عقدة فزوجته ثلاثا في عقدة كذا في بعض الروايات أن ذلك يتوقف على الإجازة وكذا لو امرأه أن تزوجه امرأته فزوجها امرأتين في عقدة واحدة وكذا لو امرأه أن يزوجه ثلاثا في عقدة فزوجها ربعا في عقدة واحدة وفي بعض الروايات لا يجوز ذلك وهو الظاهر وكل رجلا أن يزوجه امرأته فزوجها امرأته على أن أمرها في يدها جاز النكاح وبطل الشرط إذا وكلت المرأة رجلا أن يزوجه أو جازت ماصم فاصى الوكيل والرجل أن يزوجه ما تمت الوكيل كان للوصي أن يزوجه وكذا في سائر الوكالات وكل رجلا أن يزوجه امرأته ثمن بئدة فلان أو من قبيلة فلان فزوجته من بئدة أخرى أو من قبيلة أخرى لا يجوز كذا في فتاوى فاضلن * إذا وكل العبد المحجور رجلا أن يزوجه امرأته ثم أذن له المولى في النكاح أو عقد العبد صار الوكيل وكذا لو تزوجه امرأته محجور كذا في النخبة * ولو وكاه أن يزوجه امرأته نعمتها ثم ارتد الآخر وطلق بالدار فقال الوكيل زوجت في إسلامه وكذبت الوترة والمحل بعد ما جاءه مسلما فأقبل أو قبل قول الوكيل والمرأة لأن الوكيل يحجره بالإسلام استثناء بعد ما تعزل بردة الإلزام وإن أقاموا البينة فالبينة بينة المرأة وإن لم تكن لها مائة نسختها الوترة على علمهم لأنهم لو أمروا بما ادعت لزعمهم فان قضى

الامانة يكون على الراهن ، وما يجب على الراهن ان يفعل المرتين بغرض ان الراهن يكون متطوعا ، وكذا ما يجب على المرتين يكون متطوعا * ولو اتفق المرتين على الرهن بأمر القاضي أو بأمر الراهن يرجع على الراهن * وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان الراهن غائبا أتفق المرتين بأمر القاضي أو بأمر الراهن يرجع على الراهن ، وان كان حاضرا لا يرجع ، وقال أبو يوسف يرجع في الوجهين جميعا * فصل في احضار الراهن عند قضاء الدين * رجل رهن جارية تساوى أقالفها بثلثي دينار فأتى الراهن فطالبه بدينه فأنه يؤمر بأحضار الراهن فأذا حضر الراهن لا يؤمر بالتسليم ، ويقال للراهن ساء الدين أولا كافي البيع بؤم المشتري ، بتسليم الثمن أولا فان كان الرهن في يد عدل أمر ببيعته كان للعدل أن يبيعه بالثمن ، والنسيئة في ظاهر الرواية * فان باعته نسيئة فحرام المرتين ، طلب دونه لا يكون للراهن أن يمنع عن قضاء الدين قبل احضار الثمن * رجل رهن جارية ووضعها على يد عدل فطلب

العدل وأودع الرهن عند زوجته أو عند من هو في عاها والمودع يقول أودعني العدل ولا أدري لمن هو أو غاب العدل مع الرهن ولا يدري أين هو فطلب المرتين دينه فان الرهن يؤمر بقضاء الدين قبل احضار الرهن * فان ادعى الرهن أن الرهن قد هلك حلف المرتين على علمه فان حلف يجبر الرهن على قضاء الدين وان نكل لم يجبر * وان كان المودع يجد الوديعة وأدعى أنه لم يجبر الرهن على قضاء الدين حتى ثبت الوديعة * ولو كان الرهن عبداً فقتله رجل خطأ وجبت القيمة في ثلاث سنين * وطلب المرتين دينه ههنا لا يجبر الرهن على قضاء الدين فان حل ثلث القيمة لا يجبر الرهن على قضاء الدين حتى يسلم له كل القيمة * فان كانت القيمة من جنس الدين فكلها حل شيء اقتضاء المرتين دينه * وان كانت القيمة من الابل والغنم وقضى القاضي بذلك كان رهنا بالدين * ولو أن رجلاً رهن عند انسان شيئاً فلقى المرتين الرهن في مصر آخر وطالبه بقضاء الدين فان كان الرهن شيئاً له حل ومؤنة (٦١١) يجبر الرهن على قضاء الدين ولا يؤمر المرتين بالاحضار *

القاضي لهم بالمرأث بعد ماحلة وان مرجع المرتين سلم فأرادت المرأة أن تستحلفه أيضاً فلها ذلك لانها تدعى الصدق ديناً في ذمته كذا في المبسوط في الوكالة من أهل الكفر

الفصل الثاني في الوكالة بالطلاق والخلع اذا وكل الرجل رجلاً أن يطلق امرأته لاسنة وهي ممن تحيض وكان التوكيل في حالة الحيض أو طهر جامه هافيه فطلقها في حالة الحيض أو في ذلك الطهر لا يقع الطلاق كذا في المحيط ولا تبطل وكالنه حتى لو طلقها بعد ذلك في وقت السنة يقع طلاقه كذا في فتاوى قاضيان * وكذلك لو قال لهافي هذه الحالة أنت طالق للسنة أنت طالق اذا طهرت في الصورة الاولى أنت طالق اذا حضت وطهرت في الصورة الثانية لا يقع الطلاق وان طهرت في الصورة الاولى أو حضت وطهرت في الصورة الثانية فطلقها الوكيل يقع الطلاق كذا في المحيط * رجل قال لغيره طلق امرأتى ثلاثاً للسنة فقال لها الوكيل في طهر لا جاع فيه أنت طالق ثلاثاً للسنة يقع للعالم واحدة ثم اذا حضت وطهرت لا يقع شيء الا اذا جدد الاقاع * رجل قال لغيره طلق امرأتى للسنة وقال لرجل آخر مثل ذلك فطلقها معافي طهر واحد لا جاع فيه ويقع واحد ولا خيار للزوج في ذلك ثم لا تطلق في الطهر الثاني حتى يطلقها ولو طلقها الوكيل والزوج معافي طهر واحد ثم طلقها الوكيل في الطهر الثاني يقع واحدة أخرى * رجل قال لغيره طلق امرأتى ثلاثاً للسنة وقال لا تطلقها رجعياً للسنة فطلقها في طهر واحد طلقت واحدة وللزوج الخيار في تعيين الواقع كذا في فتاوى قاضيان * وان وكله أن يطلقها ثم طلقها الزوج فان طلق الوكيل يقع عليها ما دامت في العدة وان لم يطلقها الوكيل حتى تنتهي العدة ثم تزوجها فاطلقها الوكيل لم يقع عليها طلاقه * ولو ارتدت أو ارتد الزوج فان طلاق الوكيل يقع عليها في العدة وان لحق الزوج جرحاً بالحرب مرتد ثم طلق الوكيل وهي في العدة لم يقع طلاقه عليها وكذلك ان عادت لم يزوجها كذا في الحاوي * وكل رجلاً أن يطلق امرأته واحدة فطلق الوكيل ثنتين لا يقع شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال صاحبه تقع واحدة * رجل قال لغيره طلق امرأتى فطلقها الوكيل ثلاثاً فان كان الزوج نوى الثلاث يقع الثلاث والام يقع شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبه تقع واحدة وكل رجلاً أن يطلق امرأته نظيفة بائنة فطلقها واحدة رجعية تقع واحدة بائنة وكذلك لو كل أن يطلقها واحدة رجعية فطلقها واحدة بائنة تقع واحدة رجعية وهذا اذا قال الوكيل طلقها واحدة بائنة فان قال أنتما قالوا لا يقع شيء كذا في فتاوى قاضيان * اذا قال لامرأة طلقاً أنتما طلقاً ثلاثاً فاطلقت احدها فطلقها وصاحبها ثلاثاً لا طلقتا لكن ينبغي أن تطلق نفسها في مجلسها وتطلق صاحبها يجوز في مجلسها أو غير مجلسها * اذا وكل رجلاً أن يطلق نسائه فطلق واحدة منهن بعينها صح وليس للزوج أن يهرف بالطلاق الى

لان جميع المصر ككان واحد * وان شاء القاضي حلقه ولا يكلفه احضار الرهن * ولم يفصل في الكتاب في هذا الفصل بين ماله حل ومؤنة وبين ماله لاجل له ولظاهر أنه لا يجبر على الاحضار في غير مصرهما * ولو أن رجلاً اشترى شيئاً ولم يقبضه ولم يتقده الثمن فلقه المبيع البائع في غير مصرهما وطالبه الثمن في المشتري أن يدفع اليه الثمن قبل أن يحضر المبيع فان المشتري لا يجبر على دفع الثمن قبل احضار المبيع سواء كان له حل ومؤنة أو لم يكن فرق بين ههنا وبين الرهن والفرق أن المبيع مع الثمن عوض من كل وجهه فإذا تأخر قبض أحدهما لا يفعل أحدهما يتأخر الآخر * أما الرهن ليس بعوض من كل وجهه فتأخر أحدهما لا يوجب تأخر الآخر الا أن في البيع يؤخذ من المشتري كغسل حتى يحضر ذلك المصر أو يبعث وكذا لا يدفع الثمن ويأخذ المبيع نظرهما * اما شركة الاملاك فهي على نوعين * أحدهما أن يصير مال كل واحد منهما مشركاً بينهما بغير اختيارهما

بأن اختلط مال أحدهما بمال الآخر من غير اختيارهما ما خلا لا يمكن التميز بينهما أصلاً ولا يمكن الإيجاز كخياط الخنطه بالثمن *
 والثاني أن يصير المالان مشتركة بينهما باختيارهما بأن ملكهما كاملاً بالشر أو بالهبة أو بالصدقة أو بالاستيلاء * في النوع الأول لو باع
 أحدهما نصيبه من أجنبي فغير إذن الشريك لا يجوز * وفي النوع الثاني إذا باع أحدهما نصيبه من أجنبي فغير إذن الشريك جاز *
 وإن باع أحدهما نصيبه من صاحبه يجوز في الوجهين جميعاً * ولا يجوز لأحدهما التصرف في نصيب شريكه إلا بإذن الشريك *
 وأما شركة العقد وهي نوعان شركة في المال وشركة في العمل * أما شركة المال عنان ومفاضة وشرط جوازهما أن يكون رأس مالهما من
 الأثمان من الدراهم والذئبات وأن يكون رأس المال حاضراً في المجلس أو غائباً يحضره عند الشراء ولا يصح أن يكون رأس المال ديناً *
 ولو كان لأحدهما دراهم والآخر ذئبات (٦١٢) أو لأحدهما دراهم وبض ولا خر سود جازت الشركة عندنا * والتبر من الذهب

والفضة بمنزلة العروض والمكبل والموزون والحيوان في ظاهر الرواية لا يصلح أن يكون رأس مال الشركة ويجوز في رواية إذا كان في بلد يكون مبايعات الناس بالتبر فيكون التبر بمنزلة الدراهم والذئبات والمضوغ منها بمنزلة العروض في الروايات كلها * وأما الفلوس الناقصة فهي بمنزلة العروض في المشهور عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى لا تجوز الشركة بها وتجوز في قول محمد رحمه الله تعالى وهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى والعروض لا تصلح أن تكون رأس مال الشركة أي شركة كانت فإن اشتركا بمكبل أو موزون من جنس واحد على صفة واحدة أو معدودة وخط المالك فهو بينهما مازجاً فيه فهو لها وما عليها وضاعته وتكون هذه الشركة ثلاث لا شركة عقود * وذكره في الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أن هذا قول أبي يوسف الجاني

رحمه الله تعالى ما على قول محمد رحمه الله تعالى فهي شركة عقد * وفيه الاختلاف فظاهر فيما إذا شرط لأحدهما زيادة ربح على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يستحق الزيادة على قول محمد رحمه الله تعالى يستحق * ولو اشتركا في العروض وباعا العروض بين واحد يقسم الثمن بينهما على قيمة متاع كل واحد منهما يوم البيع لأن الثمن مقابلهما يقسم عليهما على قيمة متاع كل واحد منهما يوم البيع فيكون لكل واحد منهما حصة عرضه * وإن كان لأحدهما حصة ولا خر شعراً أو لأحدهما من ولا خر زيت وخطا كانت الشركة فاسدة عندهم يعني شركة العقد بخلاف خط الخططة بالخططة والشعر بالشعر فإن فقه على قول محمد رحمه الله تعالى يقي بينهما شركة العقد * فصل في شركة العنان * وصورة هذا الشركة أن يشتريك اثنان في نوع خاص من التجارات نحو البر والطعام أو يشتركا في قوم

التجارة وموجب هذه الشركة بثوت الوكالة لكل واحد منهما من صاحبه فيما يبيع ويشترى * والتوقيت ليس بشرط لصحة هذه الشركة والمضاربة * وان وقتا لذلك وقتا بان قال المشرع في اليوم فهو يتناصح التوقيت فاشتراء اليوم يكون دينهم او ما اشتراه بعد اليوم يكون لباشرى خاصة * وكذا الوقت المضاربة صح التوقيت لان المضاربة والشركة توكل والوكالة مما يتوقت * ولو قال أحدهما لصاحبه في العدة ببيع بالنقد لاسم بالنسيئة اختلف فيه المتأخرون بعضهم جوز ذلك * وتجوز هذه الشركة بين الرجال والنساء والبالغ والصبي المأثور واخر والعبد المأثور في التجارة والمسلم والكافر لانهم اتعدوا الوكالة ولا تتضمن الكفالة بخلاف المفاوضة * ولا تستلزم المساواة في رأس المال في هذه الشركة عندنا * ولا اتفاق الجنس في رأس المال ولا خط المالين * ويجوز ان يكون رأس مال أحدهما دراهم ومال الآخر دنانير او كان الكل دراهم او دنانير فاشترى كل واحد منهما بما له قبل الخط (٢١٣) فجميع المشتري يكون مشتركا بينهما

الجانبين في احدى الروايتين كذا في فتاوى قاضيان * الوكيل بالخلع اذا خلع بالقلع على أنه ضامن بضع وان لم تأمر المرأة بالضم ان اذنى الوكيل رجع على المرأة وكذا رجع أيضا قبل الاداء كذا في السراجية * ولو وكل الرجل امرأته ان تخلع نفسها منه فخلعت نفسها منه عمال أو عوض لا يجوز الا ان يرضى الزوج به * امرأة قالت لزوجها اذا جاعد فاخلعني على ألف درهم كان ذلك فلو كبر حتى لو نسيته عن ذلك صح فيها كذا في فتاوى قاضيان * اذا وكلت النعمة لمسلم لم تخلعها من الفتى على خير أو خسران جاز ولو كان أحد الزوجين مسلما والوكيل كافرا جاز الخلع وبطل العمل كذا في المسبوط * اذا وكل الرجل ان يتخلع امرأته على مال أو يطلقها فلا تأثير لما شره الزوج وخلق بالدار ومات وخلعها الوكيل أو طلقها فاقطعت المرأة فذلك بغير موت زوجها أو بعد طلاقه وقال الوكيل والورثة كان ذلك في حياته واسلامه فالقول قول المرأة والطلاق باطل وماله امره ودود علم اولها الميراث كذا في المسبوط في الوكيل من أهل الكفر * ويجوز التوكيل بالعتق سواء كان العتق على مال أو على غيره مال وليس للوكيل ان يقبض المال اذا عتق ولا يقتصر التوكيل على المجلس الوكيل بالاعتاق مطلقا لا على التدبير والكفاة والاعتاق على مال وكذلك الإعتاق التابع بالشرط والاضافة الى الاوقات فلا يطل التوكيل بالعتق بتدبير المولى كذا في المحط * ولو وكله بعتق عبده فاعتق على دين أو على مال أو بشرط وقال ان شئت فانت حر لم يجز لانه لا يكتفى وهو أقر بالتعلق وهما مختلفان جنسا كذا في محط الدرر خسي * ولو وكله ان يعتق نصف عبده فاعتق كله لا يجوز ولو لا يمتنع شيء وقال لا يجوز بعتق كله * ولو وكل رجلا ان يعتق كل العبد فاعتق نصفه عمق النصف عنده والكل عندهما كذا في الذخيرة * ولو ان رجلا من لسل واحد منهما عبدا فوكل أحدهما رجلا ان يعتق عبده ووكل الآخر رجلا ان يعتق عبده فقال الوكيل أعتقت أحدهما من مات الوكيل قبل البيان في القسم لا يعتق أحدهما من افي الاستحسان عتقا جميعا وبسي كل واحد منهما في نصف قيمته كذا في فتاوى قاضيان * اذا وكل الرجل رجلا بعتق عبده منه فقال الوكيل أعتقته أمس فانه لا يصدق على ذلك من غير نسيئة كذا في الذخيرة في فصل الوكيل اذا أخبر عن مباشرة ما وكل به فبما مضى * ولو وكله بعتق أمته فولدت قبل ان يعتقها لم يكن له ان يعتق ولدها وان وكله ان يعتقه على جعل فاعتقه على خير أو خسران فاعتق جائز وعلى العبد قيمته نفسه ولو أعتقه على ميتة أو دم لم يجز * ولو قال أعتقه على هذا العبد فاعتقه عليه فاذا موحر جاز العتق وعليه قيمة نفسه ولو أعتقه على عبد فاستحق جاز العتق وعليه قيمة نفسه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الآخر وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى كذا في الحاوي * ولو أعتقه على شامد بوجه فاذا هي ميتة لم يجز وان وكله ان يعتقه على جعل فاعتقه على ألف جاز ان كان مثله بعتق على

الفاصة * وكذا لو شرط الوضعة على المضارب كان فاسدا * ولو اشترى شركة مطلقا كان لكل واحد منهما بيع مال الشركة بالنقد والنسيئة * وان باع جميعا كان لكل واحد منهما ان يأخذ رهنا من ماباع * ولو باع أحدهما لا يكون الا حرا ان يقبض شأمن الثمن ولا يتخصص فيما باع صاحبه وان خصه في ذلك الذي ولي العقد * فان قبض الذي باع أو وكل وكذلك جاز عليه وعلى شركته * ولو وكل أحدهما ببيع لاسم أو بشره أو أخرجه الاخر عن الوكالة صار خارجا عن الوكالة * وان وكل البائع رجلا بقباض ثمن ماباع فليس الا حرا ان يخرج عنه الوكالة * وذكر في الصلح اشد شرى العنان اذا أخرجه ثمن الشركة وجعل المسئلة على وجه ثلاثة * ان وجب الدين بعقد أحدهما لا يصح تأخير الاخر في حصته ولا في حصته صاحبه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبه رجعهما الله تعالى صم تأخير في حصته خاصة * والوجه الثاني اذا وجب الدين بعقد أحدهما فأخر أحدهما فكذلك لا يصح تأخير أصله

في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وعندهما يصنع تأخير في حصة الذي آخر ولا يصبر ضامنا * الوجه الثالث اذا وجب الدين بعدد أحدهما فأخر الذي ولي العقد صنع تأخير في الكل عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى * وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يصح في نصيب الذي آخر خاصة * وذكر في كتاب الشريعة أحد دولي الدين اذا أخر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يصح تأخيرهما أصلا الا باذن الشريك وعند صاحبيه رحمه الله تعالى يصح تأخير في حصته * وفي شركة المفاوضة اذا أخر أحدهما صنع تأخير في الكل في جميع الوجوه وفي كل موضع صح التأخير لا يكون ضامنا * وليس لاحد الشريكين أن يقرض شيئا من المال المشترك * ولو رغب أحدهما متاعا من الشريك من غير علمه لا يجوز أن يكون ضامنا للرجل * ولو ارتهن أحدهما بدين وإياه موقوف لا يجوز لأن صاحبه لم يسلطه أن يرهن ولي في المبيعة أن يرهن بالثمن * (٦١٤) ولكل واحد من شريكي العنان أن يضع ويودع ويدفع إلى غيره مضاربة وأن يوكّل غيره

بالبيع والشراء ولا يملك الاعارة * والمستبضع لا يملك شيئا من ذلك لانه بمنزلة المودع * ولو قال أحد الشريكين صاحبه اخرج إلى نيسابور ولا تجاوز فجاوز فملك المال ضمن حصة الشريك * ولو قال أحد شريكي العنان اني استقرضت ألف درهم من فلان للتجارة لزمه خاصة دون صاحبه لان قوله لا يكون حجة الاعليه * وان ووكّل واحد منهما صاحبه بالاستدانة لا يصح الامر ولا يملك الاستدانة على صاحبه ويرجع المقرض عليه لا على صاحبه لان التوكيل بالاستدانة توكيل بالاستقراض والتوكيل بالاستقراض باطل لانه توكيل بالتسدي الا أن يقول الوكيل لاقرض ان فلانا استقرض منك ألف درهم فحينئذ يكون المال على الموكل لا على الوكيل

مثله استحسانا كذا في محيط السرخسي * اذا قال لعبد عتق نفسك فاشتت فاعتقه على دراهم فهو جائز اذا رضى به المولى لان الواحد لا يصلح وكيلان الجاني اذ لم يكن البذل مسمى وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه يصلح وكيلان الجاني وان لم يكن البذل مسمى وبعض مشايخنا يحسمون رواية ابن سماعة ولو كان البذل مسمى في هذه الصورة فقال العبد اعتقت نفسي على كذا جاز ولا يشترط رضا المولى بعد ذلك كذا في المحيط * قال أئمة على مال فاعتقه على درهم جاز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما كذا في محيط السرخسي * وان وكله بأن يعتقه على شيء فاعتقه عليه من أصفاف المال فهو جائز وان اختلف الوكيل والمولى في جنس ما أمر به من البذل أو مقداره فاقول قول المولى كذا في المبسوط * رجل وكل آخر بأن يكتب عبده ويقض بدل الكتابة فقال الوكيل كاتب وقضت البذل وأبكر المولى فاقول قول الوكيل في الكتابة دون قبض بدل الكتابة ولو كانه ثم قال قبضت بدل الكتابة ودفعت البك فهو مصدق كذا في الخلاصة * ولو وكله أن يكتب عبده فكتب أن يكتب عبده فكتبه على شيء لا يتغابن الناس العقد سفروا وعبروا ودفعوا إليه المكاتب لم يبرأ * ولو وكله أن يكتب عبده فكتبه على شيء لا يتغابن الناس في مثله جاز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان كانه على غنم أو وصـف أو وصف من الثياب أو من المكمل أو من الموزون جاز ذلك كذا في المبسوط * ولو وكله أن يكتب عبدين له فكتب أحدهما جاز ولو وكله أن يكتبهما مكاتبه واحدة ويجعل كل واحد منهما كغلام فكتب أحدهما يميز ولو وكله أن يكتبه أو يبيعه ثم قتل العبد رجلا خطأ ثم فعل الوكيل ذلك وهو يعلم ولا يملك جاز ما صنع المولى كذا في المحيط * العبد يجتنب أن يتصرف في بيعه بالبائع والكتابة ولا يوجب عزل الوكيل أيضا وعلى المولى قيمته كذا في المبسوط * ولو قال بيع عبدي هذا أو كاتبه أو اعتقه على مال فأدى ذلك فعل الوكيل جاز ولو قال كاتب هذا أو هذا فله أن يكتب أبه ماشاء كذا في الحاوي * فان كاتب كل واحد منهما على حدة جازت مكانة الأول وان كاتبهما عاقلًا فلهما طلبة ولو وكله أن يكتب عبده يوم الجمعة فقال الوكيل يوم السبت قد كاتبته أمس بعد الوكيل كذا وكذا وكذا المولى فاقول قول المولى في القياس ولا يكتفه استحسان فقال يجوز اقراره لانه كان مسلطا على مباشرة العقد في وقت معلوم وقد أخبر بمسلطه عليه ولو وكله أن يكتبه فقال الوكيل وكنتي أمس وكاتبته آخر النهار بعد الوكيل وقال رب العبد انما وكلتك اليوم فاقول قول رب العبد كذا في المبسوط * ولو قال أي هذين الرجلين كاتبه فهو جائز فأيهما كاتبه جاز ولو وكل رجلان أن يكتب عبده فأي العبدان قبل ثم بدله قبل ذلك فكتبه الوكيل جاز كذا في الحاوي * ولو وكل وكيلًا يعتق عبده على مال أو غير مال أو مكانة ثم ارتد الموكل ولحق به الحرب أو مات فقال الوكيل

وشريك العنان اذا سافر بمال الشريك صنع ذلك منه في الصحيح في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى * فقلت وكذا المستبضع والمضارب والمودع * وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية ليس لشريك العنان والمضارب أن يسافروا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية فرب بين السفر اقرب والبعد فقال اذا كان لا يغيب إلا بغيره لا عن منزله كان بمنزلة المهر * وعن رواية أنه يجوز للسافرة عمالاجل له ولا مؤنة ولا يجوز عماله جن ومؤنة * ولو كان بينهما ما شرع في مال خطأه ليس لواحد منهما أن يسافر بالمال بغضاد الشريك فان سافر به فله أن كان سافر به فله جن ومؤنة ضمن وان لم يكن له جن ومؤنة لا يضمن وعلى قول من يجوز للسافرة لشريك العنان أن إذن له بالسافرة نصا أو قال له عمل فيه بربك فسافر كان له ينقضي على نفسه من كراهته ونفقته وطعامه وما دامه من جهل رأس المال في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى * قال محمد رحمه الله تعالى وهذا استحسان فان ربح بحسب النفقة من الربح وان لم يربح كانت النفقة من رأس المال * رجل قال لغيره ما شترت اليوم من أنواع التجارة

فهو يبي وينك فقال لا تخزنم فهو جائز * وكذا لو قال كل واحد منهما صاحبه ذلك جازاً أيضاً لان هذه شركة في الشراء وليس لاحدهما أن يبيع حصته صاحبه مما اشتري الا بآذن صاحبه * ولو قال أحدهما لصاحبه ما اشتري من الرقيق فهو يبي وينك فكذلك ليس له أن يبيع حصته صاحبه مما اشتري الا بآذن صاحبه * ولو قال أحدهما لا تخزن اشترت عبداً فهو يبي وينك كأن فاسداً لان الأول شركة والثاني توكيل والتوكيل بالشراء لا يصح الا أن يسمى نوعاً فيقول عبداً خراساناً أو ما شئت ذلك * شرى بكن شركة عنان اشترياً بمائة ثم قال أحدهما لصاحبه لا أعمل معك بالشركة فغاب فعل الحاضر بالامتنعة فما جتمع كان له العمل وهو ضامن للقيمة نصيب شرى بكن لا يقره لا أعمل معك بالشركة فغاب فعله فاستخلف الشركة وأحد الشريكين إذا فسخ الشركة ومال الشركة أمانة قالوا يصح فسخته وفي المضاربة بد ماصار المال عن رضاء لا يصح فسخته * أحد شريكي العنان إذا ارتمى بدن إذا ناله كرائته (٦١٥) لا يجوز فان هلك الرهن في يده

وقيته مثل الدين يذهب حصته من الدين والشريك بالخيار ان شاء رجع بحصته على المطلوب ثم رجع المطلوب بنصف قيمة الرهن على المرمين وان شاء ضمن شريكه حصته من الدين * ولكل واحد من شريكي العنان أن يبيع بالقدرة والنسيئة ويشتري إذا كان في يده مال ناض من الشركة * وان كان عنده مكيل أو موزون فاشترى بذلك الجنس شيئاً جاز * وان لم يكن في يده درهم ولا دينار فاشترى بالدرهم أو بالدينار كان المشتري له خاصة دون شريكه وعن أبي حنيفة رجه الله تعالى في رواية إذا كان في يده دينار فاشترى بالدرهم جاز * وقال زفر رجه الله تعالى لا يجوز * وأحد شريكي العنان إذا ادعى شيان من شركتهما على رجل وحلف المدعى عليه لم يكن للشريك الا تخران

فعلت ذلك في سلامه وكذا لو ارثه فالقول قول الوارثة لان سب ملكهم في العبد ظاهر فالقول قول مخرجها يظل ملكهم عن العبد وهو لا يعلل انشاءه في الحال فلا يقبل قوله كذا في المبسوط * والله أعلم

باب السابع في التوكيل بالخصومة والصلى وما يناسبه

التوكيل بالخصومة بغرض الخصم لا بمرم وقال ابن مزم ثم اختلف المشايخ على قوله بعضهم قالوا رضاء الخصم ليس بشرط لصحة التوكيل بل هو شرط لزومه وهو الصحيح كذا في خزائن المفتين * حتى لا يبرم الخصم الحضور والجواب بخصوصه التوكيل كذا في المحيط * والفقهاء أو الليث اختاروا قوله ولهما للفتوى كذا في خزائن المفتين وقال العتاني وهو المختار ربه أخذنا الصارق كذا في البكر الرائق والذي يختلف في هذه المسئلة من الجواب أن القاضي إذا علم بالمدعى التهمة في إياه التوكيل لا يمكنه من ذلك ويقبل التوكيل من الخصم وإذا علم بالموكل القصد إلى الأضرار بالمدعى في التوكيل لا يقبل ذلك منه إلا رضاء الخصم كذا في المبسوط * أجوعوا على أن الموكل لو كان غائباً أدى مدة السفر أو كان مريضاً في المصر لا يقدراً أن عشي على قدمه إلى باب القاضي كأنه أن موكل مدعى كان أو مدعى عليه وان كان لا يستطيع أن يمشي على قدميه ولكنه يستطيع أن يمشي على ظهر دابة أو ظهر إنسان فان ازداد مرضه بذلك صح التوكيل وان كان لا يزداد اختلافه قال بعضهم لأن موكل وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيان * وهذا القول أصح وأرفق كذا في المحيط * وان قال أنا أريد السفر بزم منه التوكيل طالبا كان أو مطلقاً ولكن يكفل المطلوب لا يمكن الطالب من استيفاء دينه وان كذبه الخصم في إرادته السفر اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يحلفه القاضي بالله أنك تريد السفر وهو اختيار اخصاف درجة الله تعالى وقال بعضهم يسأل من رفاقه سرا ومن الأعداء الحضي والنفاس إذا كان القاضي يقضي في المسجد وهذه المسئلة على وجهين أما ان كانت طالبة أو مطلوبة ان كانت طالبة قبل منها التوكيل وان كانت مطلوبة أن آخرها الطالب حتى يخرج القاضي من المسجد لا يقبل منها التوكيل وان لم يورخها قبل منها التوكيل وان كان الموكل محبوباً في حق القاضي هذا القاضي الذي وقعت الخصومة عنده لا يقبل منها التوكيل وان كان محبوباً في حق الوالي وهو لا يمكنه الخروج للخصومة يقبل منه التوكيل هكذا في الظهيرية * ويجوز لمرأى الخدعة أن توكل وهي التي تتخاطل الرجال بكر كانت أو ثيباً كذا ذكره أبو بكر الرازي وعامة المشايخ أخذوا به وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضيان * وإذا علم القاضي أن الموكل عاجز عن البيان في الخصومة بنفسه يقبل منه التوكيل كذا في النهاية * ان وكلت بالخصومة فوجبت عليه العين وهي لم تعرف يخرج فان الحالكه يبعث إليها ثلاثة من العدول يستحلفها

يحلف المدعى عليه ثانياً وكذلك المضارب والمستضع إذا حلف لا يكون لرب المال أن يحلفه ثانياً وليس لشريك العنان أن يكتب عبداً من تجارتهم ولا أن يزوجه من شركتهما ولا يعقبن على مال وان أقر أحدهما بجماعة في يده من الشركة أم الرجل لا يجوز إقراره في نصيب شريكه وان كان صاحبه قاله اعل في فيه بريك * ولو اشترى أحدهما شيئاً من تجارتهم أجاز * ولو باع أحدهما قال لا تخرب صاحبه صحت الاقالة * ولو باع أحدهما ما سافر وعليه بيع بغير قضاء جاز عليهم * وكذا الوسيط من الثمن شيئاً لاجل العسا أو آخر وان طعن من غير عيب جاز في حصته خاصة * وكذا لو هب بعض الثمن * ولو أقر بعيب في متاع باع جاز عليه وعلى صاحبه * ولو قال كل واحد منهما صاحبه اعل في فيه بريك جاز لكل واحد منهما أن يعمل فيما يقع في التجارات من الرهن والارتمان والدفع مضاربة والسفيرة والخطاط عماله والمشاركة مع الغير * ولا يجوز على شريكهما كانا تلافياً أو تلياً كباغير عوض الا أن يص عليه * ولو شارك أحدهما رجلاً شركة عنان قبل اشتراء الشريك

الثالث كان النصف للمشتري ونصفه بين الشريكين الأولين وما اشترى الشريك الثاني لم يشترك فيه فهو منه وبين شريكة نصفين ولا شيء منه للشريك الثالث * ولو استقرض أحد شريكي العنان مالاً للتجارة لم يملكه مالاً بأكمله فكان بمنزلة التصرف * ولو أقر أحد الشريكين أنه استقرض من فلان ألفاً تجارته لم يملكه منه خاصة * وكذا لو أذن كل واحد منهما لصاحبه بالاستدانة عليه بمنزلة خاصة حتى يكون المقرض أن يأخذ منه وليس له أن يرجع على شريكة لأن التوكيد بالاستقرار باطل فيستوي فيه الأذن وعدمه * والأذن رجحاناً للمدينين مشتركاً على رجل فأخذ أحدهما حصته من المدين كان لشريكة أن يشاركه في قبض * وإن أراد أحدهما أن يأخذ من المدين شيئاً ولا يشاركه صاحبه فيما أخذ فالجاء في ذلك أن يهب المدين منه مقدار حصته من الدين ويسلم إليه ثم يبرئ الغريم عن حصته من الدين فلا يكون (٦١٦) لشريكة حق المشاركة فيما أخذ بطريق الهبة * أحد شريكي العنان إذا أقر أن دينهما

أحدهم ويشهد آخر أن على حلفها وعلى هذا المرض الذي لا يستطيع الحضور لانه معذور كذا في السراج الوهاج * ولو اختلفا في كون المخدوقان كانت من ثبات الاشراف والقول لها بكراً وثبيلانه أظهر لانه هو الظاهر من حالها وفي الاوساط قولها وبكراً وفي الاسافل لا يقبل قولها في الوجهين والخروج لاجلها لا يقدح ما يكثر بأن يخرج بغير حاجة كذا في الوجهين للكردي * (١) اذا علم القاضي بأن الموكل عاجز عن البيان في الخصومة بنفسه بقوله منه التوكيد كذا في فتاوى قاضيان * رجل من الاشراف وقعت خصومته مع رجل وضع فأراد أن يوكل وكبلاً ولا يحضر نفسه ماختلف فيها قال النسبية واليها نحن نرى أن تقبل الوكالة كان الموكل شريفاً ووضعاً كذا في جواهر الاخلاط * امرأته مستورة في دار زوجها باعها له ليتمكن الخروج من دار زوجها ادعى عليها رجل دعوى من غير شاهدين ليس لهذا المدعي أن يخاصم زوجها وليس للزوج أن ينعم من الخصومة مع وكيل المرأة أو معها كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال وكتلك بالخصومة في كل حق قبل أهل بلدة كذا فهو وكيل بالخصومة في كل حق قبل أهل تلك البلدة يوم التوكيد وما يحدث استحساناً ولو قال وكتلك بالخصومة في كل حق قبل فلان يكون وكبلاً بالخصومة في كل حق يكون موجوداً يوم التوكيد كذا في الخلاصة * اذا قال لغيره وكتلك بالخصومة ولم يزد على هذا لا يصير وكبلاً وأما اذا قال وكتلك بالخصومة التي بيننا أو جعلتك وكبلاً بالخصومة بيننا أو ما شئت ذلك فقد ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده الشيخ الامام أحد الطوائس أنه يصير وكبلاً ذكر شمس الاعنة أنه لا يصير وكبلاً كذا في النخبة * ولو وكله بقض العين لا يكون وكبلاً بالخصومة أجمعاً كذا في السراج الوهاج * والوكيل يطلب الشفعة والرد بالعيب والقسمة وكيل بالخصومة بالاجماع كذا في الحاوي * حتى أن الوكيل يأخذ الشفعة واذا ادعى المشتري أن الموكل سلم الشفعة وأقام البينة على الوكيل بأن الموكل سلمها تقبل وكذا المشتري لو وجد ما يبيع عيباً فوكل رجلاً بالرد فقال البائع قد ردني المشتري بالعيب وأنكر الوكيل فقام البائع بالبينة على الرضا تقبل وكذا الوكيل بالقسمة اذا قال الموهوب له البينة على أن الوهاب أخذ عوضاً أو على أن الهبة زادت قبلت وكذا الوكيل بالقسمة اذا قال أحد الشريكين وهو الذي لم يوكل أن شريكي قد استوفى نصيبه وأنكر الوكيل فقام الشريك بالبينة على الاستيفاء تقبل هكذا في السراج الوهاج * وكه بقض دين وغاب الطالب وقامت البينة على الخصم بالدين فقال الطالب أريد بين الطالب أمه استوفاه مني بمنزلة الاداء إلى الوكيل وكذلك الوكيل يطلب الشفعة اذا

مؤجل إلى شهر صرح أقراءه بالاجل في نصيبه عندهم جميعاً وكذا لو أقر أحدهما بضم امرأته عن نصيبه * ولا يجوز لأحد شريكي الملاك أن يتصرف في المشترك بغير إذن الشريك تصرفاً يتضرر به الشريك * رجلان بينهما بيع رجل أحدهما عليه شيئاً من القرية إلى المفسر فسقط العسر في الطريق فخره قالوا إن كان ترجى حياته بضم خصمة شريكه وإن كان لا يرجى لايضم لانه مأمور بالحفظ والعرض في هذه الحالة حفظ * وإن شجرة أجتبى كان ضامناً على كل حال في الصحيح من الجواب وكذا الراعي والبقرة اذا ذبح الشاة أو البقرة وإن كان لا يرجى حياته لا يضمن استحساناً لانه مأمور بالحفظ * وإن كان يرجى حياته ضمن * وإن ذبح الأجنبي كان ضامناً رجلاً بينهما دار غير مقسومة غاب أحدهما

(١) قوله اذا علم المخدوقان مع ما تقدم قرياً عن النهاية اهـ معصحه

كان للآخر أن يسكن مقدار حصته في كل الدار * وكذا الخادم اذا كان مشتر كلاً أو أحدهما غائب كان الغائب يستقدم الخادم ادعى بخصمه وفي الدابة المشتركة لا يرجح أحدهما إلا بالناس يتفاوتون في الركوب فلم يكن الغائب راضياً بركوب الشريك وفي الخادم والدار لا يتفاوت الناس في السكنى والخدمة فكان الغائب راضياً بفعل الشريك * والكرم والارض إذا كان مشتر كابين رجلين وأحدهما غائب أو كان الارض بين بالغ وشيخ رفع الامر إلى القاضي فان لم يرفع الامر إلى القاضي وزرع الارض بحصته طاب له * وفي الكرم يقوم الحاضر فإذا أدرك الثمر يبيعها أو يأخذ حصته من الثمن ووقف حصته الغائب فاذا قدم الغائب خربان شامضه القبية وإن شاء أخذ الثمن * وإن أدى خراج الارض قالوا يكون متطوعاً في حق الشريك لانه قضى دين غيره بغير أمره لاعتراضه فانه يمكن من أن يرفع الامر إلى القاضي لئلا يضره القاضي بذلك ولو كان بين الحاضر والغائب دار مقسومة ونصيب كل واحد منهما معزول عن نصيب الآخر لا تجزئ الحاضر أن يسكن

في نصب الغائب لكن القاضي ينظر في ذلك ان حالف الخراب كان للقاضي أن يؤاجر ويمسك الاجر الغائب * وفي غير المقسومة الحاضر أن يستكن قدر حصته * وعن محمد رحمه الله تعالى العاضر أن يسكن كل النارا اذا خيف عليه الخراب لو لم يسكن * وما كان على الرهن اذا اذاه المرمث بغيره اذن الرهن ذكرنا أنه متطوع * وكذا لو أدى الرهن ما يجب على المرمث فان أدى أحدهما ما كان على صاحبه بأمر صاحبه أو بأمر القاضي يرجع عليه * وعن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا كان الرهن غائبا فأنفق المرمث بأمر القاضي يرجع عليه وان كان حاضر الاربع * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يرجع في الوجهين جميعا والقوى على أن الرهن لو كان حاضرا وأن ينفق فأمر القاضي المرمث بالانفاق فأنفق يرجع على الرهن * ومساائل الشركة ينبغي أن تكون على هذا القاس * رجل أمر بخل أن يشتري له عبدا بعهة فقال المأمور نعم فاشتري ذلك العبد وأشهد أنه اشتراه لنفسه (٦١٧) فشرأوه يكون لآل امرأته لنفسه

* ولو أمره بأن يشتري عبد فسلان يني وينك فقال المأمور نعم فلما خرج من عنده لقبه رجل آخر وقال اشتريه يني وينك وقال المأمور نعم فاشتري المأمور ذلك العبد كان لآل امرأته نصف العبد ولا امرأته النصف العبد ولا يني ولا يشتري * هذا اذا قبل الوكالة من الثاني بغير محض من الأول * وان قال له الثاني ذلك بمحض من الأول ثم اشترى العددا العبد يكون بين المأمور وبين الآخر الثاني نصفين ولا يني للأول * ولولقيه ثالث أيضا وقال اشتريه يني وينك نصفين وذلك بغير محض من الأول والثاني فقال نعم فهو للأول والثاني وليس للثالث ولا للشترى شيء * رجل اشترى عبدا وقضه فطلب رجل آخر منه الشركة فيه فأشركه كان العبد بينهما نصفين وكذا لو أشرك رجلين يصير بينهما أثلاثا ولو أشرك

أدعى تسليم الشفعة على الموكل يؤمر بتسليم الدار إلى الوكيل ثم يحلف الشفيع متى حضر وكذا وكيل المستحق قبض المستحق اذا أدعى المشتري الاجازة على المستحق يؤمر بتسليمه أو كيل ثم يحلف المشتري المستحق متى حضر كذا في محيط السرخسي * والوكيل قبض الدين وكيل بالخصومة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى لو أقيمت عليه البيعة على استيفاء الموكل أو بأمره تقبل عنده وقال لا يكون خصما وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في الهناية * واذا جحد الغريم الدين وأراد الوكيل بالقبض أن يقيم البيعة على الدين هل تقبل بيته على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى تقبل بيته وعلى قولهما لا تقبل والأصل في جنس هذه المسائل أن التوكيل اذا حصل قبض ما هو ملك الموكل فالوكيل لا يصير خصما في الأثبات واذا حصل التوكيل قبض ما هو ملك الغيرين كل وجه بحق للموكل عليه فالوكيل ينصب خصما في الأثبات كذا في الذخيرة * القاضي اذا وكل رجلا بقبض ديون الغائب لا يكون هذا الوكيل وكيلا بالخصومة في قولهم كذا في فتاوى فاضحان * اذا وكل رجلا بالخصومة فهو على وجود (الأول) أن يوكاه بالخصومة ولا يعرض لشيء آخر وفي هذا الوجه بصرو وكلا لا ينكار بالاجماع وبصرو وكلا بالاقراء أيضا عند علماءنا الثلاثة وبعده هذا الخلف علماءنا قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى التوكيل بالخصومة هو كيل بالاقراء في مجلس الحكم حتى لو أقر على موكله في مجلس الحكم بضع اقراره ولو أقر في غير مجلس الحكم لا يصح وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى التوكيل بالخصومة هو كيل بالاقراء في مجلس الحكم وغير مجلسه * ثم إن عندهما أن أقر في غير مجلس الحكم ولم يصح اقراره لا يفيق وكلا حتى يمنع عن الخصومة بعد ذلك كذا في الذخيرة * ولو أقر الوكيل بالخصومة في حد القذف والقصاص لا يصح اقراره كذا في التبيين * (والثاني) أن يوكاه بالخصومة غير جائز الاقرار وفي هذا الوجه بصرو وكلا لا ينكار (والثالث) أن يوكاه بالخصومة غير جائز الانكار وفي هذا الوجه بصرو وكلا بالاقراء وبصم الاستثناء في ظاهر الرواية (والرابع) أن يوكاه بالخصومة جائزا لاقراره عليه وفي هذا الوجه بصرو وكلا بالخصومة والاقراء حتى لو أقر بضع اقراره عند ناعلي الموكل (والخامس) اذا قال وكلتك بالخصومة غير جائز الاقرار والانكار فقد اختلف المتأخرون بعضهم قالوا لا يصح هذا التوكيل أصلا وحكى عن القاضي الامام صاعدا ليسا يرى أنه قال يصح التوكيل وبصير الوكيل وكيل السكوت متى حضر مجلس الحكم حتى يسمع عليه البيعة كذا في الذخيرة * والتوكيل بالاقراء جائز ولا يصير الموكل مقربا بنفس التوكيل ومعنى التوكيل بالاقراء أن يقول للوكيل وكلتك بالخصومة وبالذب عني فاذا رأيت مذمة تطعني بالانكار واستصوبت الاقرار فاقرب عني فاقرب ذلك واذا وكل بخصومته وأخذ حقه وقه من الناس على أن لا يكون وكلا فحيثما يدعى على الموكل فهذا التوكيل جائز كذا في

(٧٨ - فتاوى ثالث) رجلا بعهة ما اشترى العبد ثم أشرك رجلا آخر لم يذره كذا في الكتاب * وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال للذي أشركه أو لآل نصف العبد * وأما الثاني ان علم بشركة الأول كان له الربع وان لم يعلم فله النصف * ولو كان العبد بين رجلين اشتريا فاشركهم رجلا في القياس يكون للرجل نصف العبد واصل واحد منهما الربع * وفي الاستحسان يكون العبد بينهم أثلاثا * ولو أن رجلا اشترى متاعا فاشركه فيه رجلا قيل القبض كانت الشركة فاسدة * رجل أمر رجلا أن يشتري عبدا بعينه يئمه ويبيته فقال المأمور نعم فذهب المأمور واشترأه وأشهد أنه يشتري لنفسه خاصة فان العبد يكون بينهما على الشرط لا وكاه بشرأ نصف عبيد بعينه * والوكيل بشرأ متاعا يئمه اذا اشتراه لنفسه عتق الثمن الذي أمر به حال غيبة الموكل يكون مشترى بالوكيل ولا يملك الشراء لنفسه ما لم يصرح عن الوكالة * وهو عاك اخراج نفسه عن الوكالة عند حضور الموكل لا عند غيبته * وكذا لو اشترى رجلا على أن

ما اشترى كل واحد منهما اليوم فهو بينهما بمسح طع أحدهما أن يخرج نفسه عن الشركة إلا بمحض من صاحبه لأن كل واحد منهما يكون وكلاهما صاحبه فيها ومن جنس تجارتها فلا يملك إخراج نفسه عن الشركة إلا بمحض من صاحبه * وإذا اشترى كاشركه عنان بأمواله ما فاشترى أحدهما متاعا فقال الشريك الآخر من شركتنا وقال المشتري هو لي خاصة اشترته بمالي لنفسي قبل الشركة كان القول قول المشتري لأنه من يعل لنفسه فيما اشتره أفه يكون القول قوله مع البين بالله ما هو من شركتنا * وجلاشتر كاشركه عنان في تجارة على أن يشترى أو يبيع بال نقد والسنة فاشترى أحدهما شيئا من غير تلك التجارة كان له خاصة لأن كل واحد منهما يصير وكلاهما يحكم الشركة كالأول كالة تقبل التخصص * وأما في ذلك النوع من التجارة فيسقط كل واحد منهما ما شراؤه بالنقد والسنة فينفذ على صاحبه إلا إذا اشترى أحدهما بالنسيئة المكمل أو الموزون أو المتعدد (٦١٨) فإن كان في يده من ذلك الجنس من مال الشركة جاز شراؤه على الشركة * وإن لم يكن كان

خزانة المنتين * فلما ثبت الوكيل المال كله ثم أراد المتدعي عليه الدفع لا يسمع على الوكيل هكذا فتوى الصدر الشهيد برهان الدين كذا في المحيط * في كتاب الاقضية إذا كان الموكل بالخصومة هو المطلوب فوكل رجلا بخصومة الطالب وقال على أن لا يجوز إقراره فهو جائز قول أبي يوسف رحمه الله تعالى على ما وكاه به قال بمحدره الله تعالى إذا كان المطلوب هو الذي ينصب الوكيل فقال الطالب لأرضي الآن أن تقبل رجلا يقوم مقامك ويجوز إقراره كما يجوز إقرارك والأحضر وخاصة في أنه يقال لا مطلوب خاصة أو أقم رجلا يجوز إقراره عليك وكذلك لو كان الموكل هو الطالب فوكل الطالب لأرضي الآن تخصصي أو ووكل من يقوم مقامك لا يتمتع عن خصومي وبحي إذا ثبت هو يجوز إقراره عليك بقض المال فله ذلك إذا كان الطالب حاضرا وإن كان غائبا ووكل وكلا لا يجوز إقراره عليه بأن استثنى الإقرار من الطالب بدفع ما وجب على الوكيل لا يكون له الامتناع من خصومة الوكيل بأن يقول لا خاصمك حتى يجوز إقرارك على الذي وكل كذا في النخبة * رجل عليه رجل دعوى وخصومة فوكل المتدعي عليه عند القاضي بطالب خصمه وكلا بالخصومة والوكيل حاضر فقبل فلما خرج من عند القاضي قال المتدعي عليه للمتدعي أخرجت الأول من الوكالة ووكلت فلان بن فلان الفلاني في الخصومة مع هذا الرجل وفلان ذلك غائب كان لا طالب أن لا يقبل هذه الوكالة وكل رجلا في خصومة رجل ثم إن الموكل مع وكيله جالس القاضي مع رجل آخر فقال الموكل للقاضي قد كنت وكلت هذا في خصومة فلان وإن هذا الوكيل برى السفر وأنا أتهمه بأن يقر على بشي يلزمي فأخرجته عن الوكالة ووكلت هذا الآخر في خصومه فأن القاضي لا يقبل ذلك بل بأمره حتى يحضر الخصم فيخرج الوكيل بمحضه وينصب القاضي من أعوانه حتى يطلب الخصم فإن لم يجدوه ولم يقدروا عليه حينئذ يخرج الأول عن الوكالة ويوكل الثاني ويستوفى منه المتدعي عليه كذا في فتاوى قاضيان * ولو ووكل رجلا بطلب حقوقه وقبضها والخصومة فمعه على أن لا يجوز رصمه ولا تعديله شاهدا يشهد عليه بشي يبطل حقا فالوكالة على هذا الشرط جائزة فإن أقر هذا الوكيل أن الطالب قبض هذا الحق من الغريم لم يجز ذلك على الموكل فإن قال الوكيل قد قبضت أنا هذا الحق من الغريم فضع وقال دفعته إلى الطالب صح إقراره وبري الغريم كذا في أدب القاضي للخصاف * وأما لو كان في خصومته ثم أراد أن يستثنى إقرار الوكيل عليه كان بمحض من الطالب جاز وإن كان بغير محض من الطالب فكذلك عند محدره الله تعالى خلا فالأول يوسف رحمه الله تعالى وعلى هذا الخلاف إذا أذن الطالب لوكيله أن يوكل ثم أراد بعد ذلك أن يجبر عليه في حق هذه الزيادة حتى لا يملك الوكيل الأول التوكيل عند محدره الله تعالى يصح جبره وإن كان بغير محض من الطالب كذا في المحيط * وكل رجلا بالخصومة في داره وقبضها فباع الذي في يده بالدار

مشتريا لنفسه لأنه لو نفذ على شركته يكون مستنديا على المال * وليس لشريك العنان ولا للضارب ولاية الاستدانة بطلب عقد الشركة وإن كان مال الشركة في يده دهرهم فاشترى بالذنا نسيئة في القياس يكون مشتريا لنفسه وفي الاستحسان يكون مشتريا على الشركة * ولو أقر أحد شريكي العنان بدين في تجارتهما لم يقر جميع ذلك إن كان هو الذي وليه وإن أقره ما وليه لزمه نصفه * وإن أقر أحد صاحبه وليه لا يلزمه شي بخلاف شركة المفاوضة فإن غلة كل واحد منهما ما يكون مطالب بالذلك

فصل في شركة المفاوضة

شركة المفاوضة أن يكون في جميع التجارات لا يختص أحدهما بتجارة دون صاحبه * وأن ما لزم أحدهما من حقوق ما يتقرر فيه لزم

الأخر وما يجب لكل واحد منهما يجب للأخر ويكون كل واحد منهما ماليا يجب بمتزلة وقبضها الوكيل له وفيما يجب عليه بمتزلة التكفيل عنه * ويستأويان في رأس المال * فإن تفاوتا في شيء من ذلك تكون عنانا ولا تكون مفاوضة * وبشرط التساوي في الربح أيضا لا يفضل أحدهما الآخر ولا يختص أحدهما بعمل تجوز به الشركة * فإن كان في يد أحدهما مال مما تجوز به الشركة ولم يدخل في شركته فاسدت المفاوضة * وكذا لو صار في يد أحدهما بعد المفاوضة وإن كان في يد أحدهما سوى الدراهم والذناير والفلوس فكذلك لا تنفذ المفاوضة * وكذا كل مال لا تصح به الشركة * وإذا دفع الرجل الرجل إلى رجل لئلا على أن يشتري بها أو يبيع من عنده ومال الآخر غائب فاحضره قبل أن يشتري شيئا بمال الشركة جازت الشركة * فإن أراد شركة

المفاوضة لا بد أن يذ كر أحكام المفاوضة إذا لم يذ كر لفظة المفاوضة وهو التسوية بينهما في رأس المال والربح وان الشركة بينهما في كل قليل وكثير * فإذا اختص أحدهما بملك مال تصح فيه الشركة لا تكون الشركة مفوضة * وان اختص أحدهما بملك عرض أودين على انسان كانت الشركة بينهما مفاوضة لان العرض لا يصير رأس مال الشركة * وكذلك الذين فان فضل مال أحدهما بعد الشراء بالمالين وبعد النقد بدأ بالتسديد المفاوضة * وان حصل الفضل بعد الشراء بالمالين قبل النقد في القياس تسدد المفاوضة * وفي الاستحسان لا تسدد * وان حصل الفضل في أحد المالكين بعد الشراء بأحد المالكين ان حصل الفضل بالمال الذي اشترى به لا تسدد المفاوضة * وان حصل في المال الآخر تسددت المفاوضة * ومن شرط صحة المفاوضة الاستواء في التصرف ويصح من كل واحد منهما من التصرف ما يصح من الآخر وأن يكون كل واحد منهما من أهل الكفالة فلا تصح المفاوضة من الصبي والعبد (٦١٩) وللا كتاب وسواشارك واحدا

من جنسه أو حرا بالغا وان فاض المسلم الحر من تبا أو ذميا لا تصح المفاوضة * وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى تصح المفاوضة من الذي * وان أسلم المرتد قبل الحكم بلحاظ ما إلى دار الحرب صحت المفاوضة * وتجوز المفاوضة بين الذمين وان كان أحدهما نصرانيا والآخر مجوسيا * وان أورد أحد المتفاوضين دراهم أو دنانير كان له خاصة ولا تسقط المفاوضة حتى يقبض الدين وانما تصح المفاوضة لمعنى من هذه المعاني كانت عسنا * وان باع أحد المتفاوضين شيئا وأدان رجلا ديناً أو قتل له رجلا بدين أو غضب منه مالا لغيره ان الآخر أن يطالب به * وان أجر أحدهما عبدا خالصا له من مبررات لم يكن للآخر أن يطالب بالاجر * وكذا كل شيء له خاصة باع لم يكن لشريكه أن يطالب بالشيء ولا للشري أن يطالب

وقبضه المشتري كان للوكيل أن يخاصم المشتري ولو كان وكيلاً بالخصومة مع فلان في هذه الدار قبضها من آخر لم يكن للوكيل أن يخاصم المشتري كذا في الخبر * واذا وكل ذوا اليد وكيلاً بالخصومة ولم يعيها فان هذا الوكيل أن يخاصم وكيل ذي اليد ولو وكله أن يخاصم فلان في هذه الدار فإذا الدار في يد غيره فلان لم يكن له أن يخاصم غيره فلان ولا فلانا وان لم يسم له أحدا كان له أن يخاصم من وجدته الدار في يده ولو كانت الدار في يد العبد فكل وكيلاً بالخصومة فيها فلان المذني فادعاهما آخر لم يكن الوكيل وكيلاً في خصومة هذا الثاني وهو وكيل في خصومة الأول وخصومة وكيله كذا في المبسوط في باب وكالة العبد المأذون والكتاب * ولو وكله بالخصومة عند القاضي فلان كان للوكيل أن يخاصم إلى قاض آخر ولو وكله بالخصومة إلى فلان الفقيه لم يكن له أن يخاصمه إلى فقيه آخر كذا في المحيط * رجل قال لرجل أنت وكيل في خصومة كل ضيعتي بجزان فقدم الرجل الذي في يده الضيعة من خراسان إلى كوفة له أن يخاصمه بالكوفة وان كانت الوكالة في دين فليس له أن يخاصمه بالكوفة * لو قال في كل دين لي بالكوفة فقدم ناس من خراسان إلى الكوفة وعلمهم دين الموكل فله أن يخاصمه بالكوفة وكل رجلا يطلب كل حق له بالخصومة فيه فغصب انسان دارا من موكله فالوكيل أن يخاصم فيها ولو بيعت داروه فيها شفعة للوكيل لم يكن هذا وكيلاً في طلبها وله أن يقبض شفعة قد قبضها بالموكل كذا في الحاوي * عبيد يدر رجل يقول أنا عبد فلان ولدت في ملكه وقد كنتي بخصومتك في نفسي ليس للذي في يده العبد أن يتبع العبد إذا كان العبد ينفعه على الوكالة ولو قال العبد باعني فلان منك ولم يقبض النك فقبض النك منك كان للذي في يده أن يتبعه عن الخصومة لان هذا العبد مقتر بملك ذي اليد وكان له أن يتبع العبد من صرف المنافع إلى غيره وفي وجه الأول العبد منكره ملك ذي اليد فلا يكون له أن يتبعه عن الخصومة كذا في فتاوى فاضحات * وكل المطالب وكيلاً في خصومة فلان هذا في عياده قبله من الحقوق وأجازه أن وكل بمثل ما وكله من ذلك من رأى كان ذلك جائزا فان وكل الأول وكيلاً فأنبت الطالب حقه عليه أو لم يثبت حتى يخرج الأول الثاني من الوكالة فانه يجوز سواء كان بمحض من الطالب أو لم يكن ولو أن الوكيل الأول وكل وكيلاً بالخصومة هذا الطالب عن فلان بمحض من الطالب وقبل الثاني الوكالة من الوكيل الأول ثم ان الوكيل الأول مات فالوكيل الثاني وكيل على حاله في خصومة الطالب وكذا لو أن المطالب أخرج الوكيل الأول من الوكالة كان خارجا منها وكان الوكيل الثاني على حاله في خصومة الطالب كذا في أدب القاضي للخصاف * واذا وكل رجلا بالخصومة على أن للوكيل أن وكل من أحب ثم ان المذني عليه ما شهد به بمحض من المذني أنه جرح على الوكيل أن يوكل غيره جاز بحره عند محمدره الله تعالى وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضخان * (ومن أحكام

الشريك تسليم المبيع * وان أقر أحدهما بدين أو اشترى أو استأجر أو قبض بعقد فاسد أو غصب مالا أو استملك أو خان في ودعية أو عارية أو اجارة أو قتل لرجل بحال من ثمن يبيع أو مهر أو نفقة فرضها الحاكم أو ممتعة أو جناية فلا ذى وجب له الحق أن يطالب به ويطلب شريكه وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ما كفل به أحدهما لا يلزم الآخر وما يلزم أحدهما من مهر شكاك أو وطء بنسبه أو جنى على بني آدم وزمه الأرض لزمه خاصة دون صاحبه * وما اشترى أحدهما شيئا من التجارة يكون بينهما الا اذا اشترى أحدهما طعاما لاهله أو كسوة أو نفقة أو ممتعة أو جارية للخدمة أو جارية للوطء بأذن الشريك فذلك له خاصة استحسانا ولا يلزم أن يطالب بالثمن أيهما شاء * وكذا اذا وطئ أحدهما الجارية المشترى ثم اسقطت فلم يستحق أن يأخذ بالعقر أيهما شاء وليس ذلك كله في النكاح وليس لأحدهما أن يشتري جارية للوطء إلا بأذن الشريك فإذا اشترى بغير إذن الشريك تكون بينهما وليس له أن يطالب به * وان أجر أحد المتفاوضين نفسه

في خياطة أو عمل من الاعمال فالاجر يكون بينهما * ولاحد المتفاوضين أن يكاتب عبدا كان بينهما وأن ياذن له في التجارة وان يدفع المال مضاربة وأن يفاوض غير بشر بركة عند محمد رحمه الله تعالى * وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى أن يفاوض ويحوز لأحدهما أن يشارك رجلا شركة عنان * وأن يزوجه الأمة * ولوزوج أحد المتفاوضين له من تجارتها أمة من تجارتها ما جاز في القياس ولا يجوز استحسانا وهو قول علمائنا رحمه الله تعالى * وعلى هذا المكاتب إذا تزوج عبدا له أمة من كسبه * وعلى هذا الخلاف الأب والوصي إذا تزوجا عبد لليتيم أمة لليتيم لا يجوز استحسانا عندنا * ولأحد المتفاوضين أن يرهن ويرهن وليس له أن يعير استحسانا عندنا ولأنه يفتى على مال ولا يزوجه العبد أمر آخر ولا يقرض فان أقرض كان ضامنا نصفه * ولأحدهما أن يشيع بضاعة * ولأنه يودع وديعة * ولأبضع بضاعة ثم (٦٢٠) تفروق المتفاوضان ثم اشترى بالبضاعة شيئا أن علم المستبضع بتفريقهما كان ما اشترى لاد مر

خاصة * وإن لم يعلم بتفريقهما أن كان الثمن مدفوعا إلى المستبضع جاز شراؤه على الآخر وعلى شركته وإن لم يكن الثمن مدفوعا إليه كان مشتريا بالأمر خاصة * ولو أمر أحد المتفاوضين رجلا بشريان عبد الله أو سمى جنس العبد والثنى فاشترياه وقد اتفق المتفاوضان عن الشركة فقال الآخر اشترياه بعد التفرق فهو على خاصة وقال الآخر اشترياه قبل التفرق فهو بينهما كان القول قول الآخر مع عبته والبنية بنيتة الآخر أن أقاما البينة ولا تقبل فيه شهادة الوكيلين لأنهما يشهدان على فعل أنفسهما * فان قال الشريكان لا ندرى متى اشترياه فهو لاد أمر * وان قال الآخر اشترياه قبل التفرق وقال الآخر اشترياه بعد التفرق كان القول

الوكيل بالخصومة) أن الحق إذا ثبت على موكله لم يلزمه ولا يحبس عليه ولو كان وكلا عاملا لانهما لا ينتظم الأمر بالأداء والضمنان كذا في البحر الرائق * وكل رجل بالخصومة وقال له ما صنعت من شيء فهو جاز فكل الوكيل بذلك غيره جاز في كبله ويكون الوكيل الثاني وكيل الأول الوكيل الوكيل كل حي لومات الوكيل الأول أو عزل أو جن أو أرتد ولو طلق بدار الحرب لا ينزل الوكيل الثاني ولو مات الموكل الأول أو جن أو أرتد ولو طلق بدار الحرب ينزل الوكيل الأول الوكيل الثاني جاز عزله كذا في فتاوى قاضيان * فصل في أحكام التوكيل بتقاضى الدين وقضيه * إذا وكل رجلا بتقاضى دينه فهو جاز يرضى المطالب أو لم يرض سواء كان الموكل حاضرا أو غائبا سواء كان صحيحا أو مريضا فالواحد إذا كان المطالب مريضا بالدين فأما إذا كان جاحدا لا يصح التوكيل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى من غير رضا الخصم إذا كان الموكل صحيحا حاضرا أو إليه مال شمس الإسلام الحيا في رحمه الله تعالى وكذا في الإسلام أن التوكيل صحيح على كل حال كذا في المحط * والوكيل بالتقاضى وكل القبض لأن التقاضى تعامل من الاقتضاء وهو عبارة عن القبض وكان التوكيل بالتقاضى أو كليا بالاقتضاء أو وقال مشايخنا ليس للوكيل بالتقاضى القبض لأن المادة جرت بخلاف ذلك في بلادنا وهل يملك الخصومة اختلاف المشايخ فيه وقبل يجب أن يملك الخصومة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الأصوب والأشبه فان محمد رحمه الله تعالى ذكر عقب هذه المسئلة في كتاب الوكالة الوكيل بالتقاضى وكيل بالخصومة والوكيل بلازمه غيره ماله عليه لا يكون وكليا بالقبض كذا في محيط السرخسى * والتوكيل بالخصومة أو كبل بقبض الدين عند أصحابنا الثلاثة وقال زفر رحمه الله تعالى لا يكون وكليا بالقبض قال الصدر الشافعي الجامع الصغير لا يفتى بقول أصحابنا في هذه المسئلة والفتوى على قول زفر رحمه الله تعالى وفي التوازل اختار الشافعية أبو الليث أنه لا يملك القبض قال وهكذا اختاره المتأخرون وبه تأخذ كذا في الخلاصة * ولو وكله بتقاضى كل دين له أو وكله بكل حق له على الناس أو وكله بطلب كل حق له في مصر كذا انصرف التوكيل إلى القائم والحادث استحسانا ولو وكله بقبض دين له على فلان أو وكله بقبض كل دين له على فلان وفلان ذكر في الزبادات أنه ينصرف إلى القائم لاني الحادث قياسا واستحسانا كذا في ذخيرة الفضل الثالث * ولو قال أنت وكيل في قبض كل دين لي وليس لدين يومئذ حدث لدين كان وكلا في قبضه كذا في الحاوي * وإذا وكله بقبض كل حق يحدث له أو بقبضه في جاز أمره فانه يدخل فيه الدين والوديعة والعارية وكل حق مملوك الموكل أما النفقة فمن الحقوق التي لا يملكها كذا في البحر الرائق * رجل وكل رجلا بقبض

قول الذي يأمره والبنية بينة الآخر * ولو كان هذا في شركة العنان فهو كذلك * رجل ادعى على رجل كمال أنه شاركه ومحمد المدعى عليه ذلك والمال في الجاحدا قام المدعى بينة فشهد الشهود أنه تفاوض وأن هذا المال الذي في يده من شركتهما أو قالوا هو بينهما فنافان أولم يقولوا ذلك ولكنهم شهدوا أنه تفاوض فانه قبض لدى نصفه * أما إذا شهدوا أنه تفاوض وأن المال بينهما أو شهدوا أن المال من شركتهما فافظا فلان المناقضة تنقضي المساواة في المال * وأما إذا شهدوا أنه تفاوض ولم يذوا على ذلك قال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى هذا الأول سواء قبض بالمال بينهما لأنهم قالوا هو تفاوض وقضية المناقضة المساواة في مال الشركة * وإذا قضى بمافي يده بينهما فلان المدعى عليه أقام البينة على أن المال له ميراثا من ماله أو صدقة من غير المقتضى عليه أن كان شهد المدعى الأول شهدوا أنه تفاوض وأن المال الذي في يده من شركتهما أو شهدوا أنه تفاوض وأن المال الذي

في يده بينهم مائصفان لا تقبل بئنة المدعي عليه على الميراث والهبة والصدقة وان كان شهد والمدعي شهداً وأنه مفاوضة ولم يزدوا على ذلك ذكر
شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى فيه خلافاً فقال على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تقبل بئنة المدعي عليه وعلى قول محمد رحمه الله
تعالى في هذا الوجه تقبل بئنة المدعي عليه والهبة والصدقة وغير ذلك وفيما أذهبهم وأدان المال الذي في يده من شركتهما وأهو بينهما
لا تقبل بئنة المدعي عليه * ولو أن المدعي عليه ادعى عنه أنه له خاصة وهب شركته حصته وأقام البينة على الهبة والقض قبلت بئنته لان
في هذا تقرير القضاء الأول * ولو كان المدعي الأول حين ادعى أنه شركته مفاوضة فآثر المدعي عليه بالمفاوضة وقضى عليه بأقراره ثم
ان المقتضى عليه ادعى مما كان في يده عنائه ميراثاً له أو هبة من رجل آخر وأقام البينة على ذلك قبلت بئنته ويقضى له بالعين * ولو أن
رجلاً ادعى عبداً في يد رجل أنه شركته في اليد في هذا العبد وأقام البينة وقضى له بنصف (٦٢١) العبد فادعى ذوال اليد بذلك أنه

ميراث لمن أيسره لا تقبل
بئنته الآن يدعى الثاني
من المقتضى له * ولو كان
المال في يد رجلين وهما
مقران بالمفاوضة فادعى
أحدهما شيئاً من ذلك المال
أنه له ميراث عن أبيه أو قام
البينة قبلت بئنته * وإذا
مات أحد المتفاوضين
والمال في يد الباقي منهما
فادعى ورثة الميت المفاوضة
وبحسب الحكي وأقام الورثة
البينة أن أباهم كان شركته
شركة مفاوضة لا يقضى لهم
بشيء مما في يدها حتى الآن
يقبضوا البينة أنه من شركة
أبيهم أو يقبضوا البينة
أن المال كان في يد الميت في
حياته تقبل بئنة الوارث
* ولو كان المال في يد الورثة
وهم جميعاً بدون الشركة
فأقام الحكي البينة على
شركة المفاوضة وأقام ورثة
الميت أن أباهم مات وترك
هذا ميراثاً من غير شركة
بينهم لا تقبل بئنة الوارث

كل حق له على الناس وعندهم ومعههم وفي أيديهم ويقبض ما يحدث له وبالمقاسمة بين شركائه ويجبى من
بري حسبه وبالبخلية عنه أثارى ذلك وكتب في ذلك كتاباً وكتب في آخره أنه مختص ومخاصم ثم انقضى
يقعون قبل الموكل مالا والموكل غائب وأقر الوكيل عند القاضي أنه وكيله وانكر المال فأحضر لخصوم
شهودهم على الموكل لا يكون لهم أن يجسبوا الوكيل كذا في فتاوى فاضلان * ولو كان المكتاب بين رجلين
فوكّل أحدهما بقبض دين له على آخر أو على غيره أو بيع أو شراء من الآخر أو من غيره فهو جائز وكذلك ان
وكّله أحدهما ببيع عبيد من الآخر أو من غيره أو بخاصة مع الآخر أو مع غيره فهو جائز وكذلك لو كانت
الخصومة بينه وبين مولاه جميعاً فوكّل أحدهما بذلك أو عبده أو مكاتبه أو وكّله بالبيع والشراء فهو جائز
كذا في الميسر * الوكيل يقبض الدين ليس له أن يقبل الحوالة كذا في الخلاصة * وليس للوكيل يقبض
الدين أن يهب الدين للغير * وأن يقره أو أن يقره منه أو أن يأخذ رهنه أو أن يأخذ منه كفاً لا بالمال جائز فان
كان أخذ الكفيل على أن يبرأ للغير لم تجز البراءة * ولو أخذ الطالب منه كفيلاً لم يكن للوكيل أن يتقاضى
من الكفيل كذا في الحواشي * فان هلك الرهن في يد الوكيل هل للطالب أن يضمه الأقل من قيمته ومن
الدين بهذا على وجهين الأول أن يقول الوكيل أمرني الطالب بقبض الرهن فدفع الطالب إليه رهنه في
هذا الوجه أنه لا يضمه ذكر المسئلة في الأصل مطلقاً وذكر شيخ الإسلام في شرحه فقال ان كذبه المطالب
في الوكالة أو سكت أو صدقه وشرط عليه الضمان أن يضمه وان صدقه ولم يضمه فليس له أن يضمه
الوجه الثاني اذا قال الوكيل لم أمرني بقبض الرهن ومع ذلك دفع المطالب إليه رهنه أو هلك في يد الوكيل
لا ضمان على الوكيل كذا في الحكي * اذا وجب لرجل على رجل دين بأى وجه وجب فوكّل وكلياً بقبضه
فهو جائز فاذا قبضه برئ الذي عليه الدين وكان ما قبضه الوكيل ما كالموكل وأمانة في يد الوكيل يضمه بما
يضمن به الوديعة كذا في السراج الوهاج * ولو وكّل رجل رجلاً أن يقبض له ديناً من فلان فيدفعه الى فلان
هبة له منه فهو جائز فان الغريم قد دفعته اليه فدفعه للموكل به فهو جائز وان كذبه لم يصدق الغريم ولو
وكّل وكلياً بقبضه منه ودفعه الى الموكل به لم يصدق الغريم قد دفعته الى الوكيل وصدقته الوكيل وقال
الوكيل قد دفعته الى الموكل به فاقبضه من الوكيل برئ الغريم يتصدق الوكيل له ولو كّل باءاً الامانة
ولكن لا يصدق الوكيل على الموكل به حتى لا يبرع الوهاب عليه شيء وكذلك الرجل يهب ما على مكاتبه
ويأمر آخر بقبضه ودفعه الى الموكل به كذا في الميسر * الوكيل يقبض الدين اذا قبض الدين ثم حضر
وكيل آخر بقبض الدين ليس له أن يقبض من الوكيل الأول ولو وكّل الثاني بقبض كل شيء له أن يقبض من
يد الوكيل وليس للوكيل الأول أن يقبض من الثاني شيئاً كذا في الخلاصة * ولو وكّل المسلم من تدابى بقبض

ويقضى بصفاء المال المدعى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * وفي قول محمد رحمه الله تعالى تقبل بئنة الوارث على الميراث *
متفاوضان ادعى أحدهما أن صاحبه شركته بالثلث وادعى المدعى عليه الثلثين وكلاهما مقران بالمفاوضة فجميع المال من العقار وغيره
يكون بينهما نصفين حكم المفاوضة الا ما كان من ثياب الكسوة أو متاع البيت أو زرع العمال أو جارية بطوخا فان ذلك لئن كان في يده خاصة
استحساناً اذا كان ذلك بعد الفرقه * ولو لم يفرق فأولئك مات أحدهما ثم اختلفا في مقدار الشركة فهذا هو الموافق فانه اختلفا في مقدار
الشركة سواء * ولا يلزم المفاوض بالزعم على شركته من مهر أو جناية ولا يشترك في ميراث ولا جارية ولا يحجزها السلطان ولا الهبة
والصدقة * ولا تفسد المفاوضة بذلك الا أن يكون دراهم أو دنانير وقد قبضه * وكل وديعة تكون عند أحدهما فهي عندهما جميعاً
* فان مات المستودع قبل أن يبين لهما ماضى ذلك كضمان الاستهلاك لان ضمان الاستهلاك من جهة التجارة لا نه بفسد المائت في

المضنون * واعادة المناوض وكل طعام موقبل هديته في المطعم واجابة دعوته بغير امر شرى بكم جائز * ولو كسا المفلوض رجلا ثوباً ووهب دابة أو هب الذهب والفضة والامعة والحبوب لم يجز في حصه شرى بكم وانما يجوز ذلك استعسانا في الفسكهة والعم والخبز وشباه ذلك مما يترك * ولو أعار أحدهما دابة من شركتهما فركبها المستعير فقطت الدابة ثم اخلفها في الموضع الذي ركبها اليسه قام ما صدقه في الاعارة في ذلك الموضع برئ المستعير من ضمانها * ولو استعار أحدهما دابة لركبها إلى مكان معلوم فركبها شرى بكم فقطت فانها بضمان جيعالان وركوب صاحب له مرض به صاحب الدابة فكان هذا ضمان الاستئلا فليزهما * فان كان ركبها في حاجتها كان الضمان في مالهما وان كان ركب في حاجة نفسه فهما بضمان لاقبلنا الأنهما ان أياما من مال الشركة رجع الشرى بكم على الراكب نصبه من ذلك فان استعار أحدهما (٦٢٢) دابة ليجعل عليها اطعاما له خاصة لركوبه إلى مكان معلوم فجعل عليها شرى بكم مثل

دسبه فقضه أو أوفر بقضه وهلا كمنه ثم قتل على رذته جازقضه وكذلك ان كان الوكيل حرياً فاقضه ثم طفق بذا الحرب كذا في المسوط * ولو وكل الدائن العبد المدين في قبض دسبه من مولاه جاز ولو أوفر العبد القبض والهلال برئ المولى ولو وكل الغريم مولى العبد المدين بالقبض من عبده لم يجز وكيله ولا قبضه كذا في البحر الرائق * الحتاله اذا وكل الحميل بقبض الدين من المحتال عليه لا يصح وكذلك رب الدين اذا وكل المدين بقبض الدين من نفسه لا يصح * وفي نوادر بشر اذا كان المالك كقيل فوكله الطالب بقبضه من المطلوب فقبض لم يجز قبضه وان هلك عنده فلا ضمان كذا في النخبة * عبد مدين اعتقه مولاه حتى ضمن قيمته للغرماء وبطالب العبد يجتمع الدين وان وكاه الطالب بقبض المال عن العبد كان باطلا هكذا في الهداية * وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل له على رجلين ألف درهم وكل واحد منهما كقيل عن صاحبه فوكل رب الدين رجلا بقبضه من أحدهما بعينه فقبضه من الآخر جاز وكذلك لو أن رجلا له على رجل ألف درهم وبها كقيل فوكل الطالب رجلا بقبض المالك الذي عليه الأصل فقبضه من الكقيل جاز كذا في المحيط * ولو وكل رجلا بقبض دين له فإني الوكيل أن يقبل ثم ذهب الوكيل بعد ذلك فقضه فإن الغريم لا يبرأ منه والدين على حاله وصار قبضه كقبض الاجنبي كذا في السراج الوهاج * واذا وكل رجلا بقبض دين له على رجل فقضه الوكيل ووجد هازنوا أو سئوفا أو نهرجة أو رصاصا فذهبا فالقياس أن يضمن وفي الاستحسان لا يضمن والصحيح أن هذا القياس والاستحسان فيما اذا وجد هازنوا أو نهرجة أو رادان رذهبا فالقياس أن لا يكون له الزم غير استطاعه رأى الموكل واذا ردها ضمن وفي الاستحسان له الزم غير استطاعه رأى الموكل فاذا ردها يضمن وأما في السئوفا والرصاص فلأن ردها ضمن غير استطاعه رأى الموكل واذا ردها لا يضمن قياسا ولا استحسانا كذا في المحيط * الوكيل بقبض الدين اذا أخذ العروض من الغريم والموكل لا يرضى ولا يأخذ العروض فللوكيل أن يرد العروض على الغريم ويطلبه بالدين كذا في جواهر الفتاوى * رجل له على رجل ألف درهم وضع فوكل رجلا بقبضها أو علمه أنها موضع قبض الوكيل ألف درهم غله فهو يعلم أنها غله لم يجز على الأحمر فان ضاعت في يده ضمنها الوكيل مسلم ولذا لا امرئى * وقبضها وهولا يعلم أنها غله فقضه جاز ولا ضمان عليه لو أن ردها وبأخذوها فان ضاعت من يده فكذاها ضاعت من يده الأمر ولا يرجع شيء في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قياس قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يردتها لها أو يأخذ الوضع كذا في الحامد * الوكيل بقبض الدين اذا قال قبضت وهلك عندي أو قال دفعته الى الموكل وكتبه الموكل يصدق في حق براءة المدين لا في حق الرجوع على الموكل على تقدير الاستحقاق حتى لو استحق انسان

ذلك الطعام الى ذلك المكان
من شركتهما أو خلاصته
فلا ضمان عليه لان في
الاعارة للحمّل لا يفيده
التقييد بخلاف الركوب *
ولو استعار أحدهما
للحمّل عليها حل عدل
زطى فحمل عليها اشركه
مثل ذلك العدل لا يضمن *
ولو حل عليها طابا لسه كان
ضامنا لانا الجنس مختلف *
وفي الجنس المختلف الذي
يتفاوت فيه الضرر على الدابة
لوحل المستعير عليها غير ذلك
الجنس كان ضامنا وكذلك
شريكه * ولو استعار
أحدهما ليعمل عليها
عشرة مخابيم خطية فحل
عليها اشركه عشرة مخابيم
شبهه من شركتهما لا يضمن
لان هذا أخف على الدابة
* وكذا لو كانا شريكين
شركة عنان فاستعار
أحدهما فالحواب فيه
كالحواب في الأول * ولو

كان الأول استعارة العمل عليها حفظه رزقا لاهله فعمل عليها بشر يكسبه شعير الخاصة كان ضامنا * ما أقر
ولو باع أحد المتفاوضين جارية من تجارهم مائتة لم يكن لواحد منهم أن يشتريها بأقل من ذلك قبل استيفاء الثمن * ولو باع أحد ههنا شيئا
ثم رغب الثمن من المشتري أو أربأ ما زنى قول أنى خنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويضمن نصب صاحبه كالوكيل بالبيع إذا فعل ذلك *
ولو باع أحد ههنا مائة قال صاحبه بعت الأقالبة * ولو اشترى أحد ههنا طعاما مائتة كان الثمن عليه ما * بخلاف أحد شرى بكي العنان فان
هناك انما يملك كل واحد منهم مال الشراكة لا يستفيد ولاية الاستدانة في شركة العنان ويستفيد في شركة المتفاوضين * ولو قبل أحد المتفاوضين
استدانة على المال وفي مطلق الشركة لا يستفيد ولاية الاستدانة في شركة العنان ويستفيد في شركة المتفاوضين * ولو باع أحد المتفاوضين من صاحبه ثوبا من الشركة لقطع ثوبه بالنفسه جاز
سلفا في طعام حاز ذلك على شره لانه من صنع التجار * ولو باع أحد المتفاوضين من صاحبه ثوبا من الشركة لقطع ثوبه بالنفسه جاز

لان هذا العقد مفيد فان قيل هذا العقد لا يختص المشتري بملك الثوب ويختص بهذا العقد * وكذا الوابع جارية من الشركة ليطأها
أوطعاما للصعل برزها لالهله جاز ويكون نصف الثمن له والنصف لشرهيك كالوابع من أجنبي وان اشترى أحد هاهنا صاحبه شيئا من ذلك
للتجارة كان باطلا لان هذا البيع لا يفيد فائده تمكن قبل البيع * ولوان أحد المتفاوضين باع شيئا فاقترعوا ولم يعلم المشتري باقترعوا
فلكل واحد منهما أن يقض كل الثمن من المشتري * وان علم المشتري باقترعاهما لم يكن للمشتري أن يدفع جميع الثمن الى الذي روى
البيع * ولو وجد المشتري به عيبا لم يكن له أن يخاصم الا الذي روى البيع ان علم باقترعاهما * ولو كان المشتري رده على شركه البائع
بالعيب قبل الفرقه وقضى له بالثمن أو نقصان العيب عند تعذر رده فاقترعاه كان له أن يأخذ بالثمن أيهما شاء * ولو استحق المبيع رده
الفرقه والمشتري كان نقدا الثمن كان له أن يأخذ بالثمن أيهما شاء * بخلاف الرد بالعيب (٦٢٣) بعد الفرقه لان غنا العيب الثمن
على البائع وقت الرد فان
كان الرد بعد الفرقه
لا يكون للمشتري أن يطالب
الا بخره

فصل في شركة الوجه

وصورتها أن يشترط

الرجلان من غير مال على

أن يديعا ويشترط وجودهما

على أن ما اشترتا كان بينهما

أو خصة فاقلا على أن ما اشترتا

من البرهنيو بينهما نصفين

أو شرطاً لحددهما الثلثين

والآخر الثلث فهو كشرطاً

والربح يكون على قدر المالك

* وان فالأعلى أن ما اشترتا

فلا حددهما الثلثين ولا آخر

الثلث على أن الربح بينهما

نصفان لا يجوز وانما يكون

الربح بينهما على قدر المالك

* فإذا شرطاً لحددهما

اكثر من ربح ملكه لا يجوز

وهما ما يجب لهما وعليهما

بمنزلة شريكي العنان *

ولو اشتركا بوجه مشترك

مفاوضة كان جازاً وبث

ما أقر الوكيل قبضه وضمن المستحق الوكيل لا يرجع الوكيل على الموكل كذا في المحيط * المدينون اذا دفع
الى صاحب الدين عينا فقال له هو واخذ حقه منها فباعها وقضى الثمن وهلك في يده هلك من مال المدينون
ما لم يحدث رب الدين فيها قبضاً لنفسه * ولو قال ليعا محقق فباعها فأكبض الثمن (١) بصرفها بضاعته
حتى وهلك بعد ذلك هلك من مال القاض * ولو وكل المدينون براءه نفسه عن الدين صرح بكيه ولا يقتصر
على المجلس كذا في فتاوى قاضيان في فصل ما يكون وكذا به وما لا يكون * واذا قال المدينون تصدق بالعشرة
التي لي عليك على الفقراء عني أو قال كفر عن يميني بئالي عليك أو قال أذكر كاه ما لي من العشرة التي لي عليك
تصح الوكالة لا جاع هكذا ذكر خمس الامتعة كرفي كتاب الاجارات فيمن استأجر دابة ليركبها من بلدة الى
بلدة ثم ان التاجر وكل المستاجر بأن يستأجر من الاجرة غلاما ليسوقها ان الوكالة صحيحة ولم يحك خلافا
وذكرتم أيضا استأجر دارهم قال الاجر للمستأجر ردم الدار من الاجرة التي عليك ان الوكالة صحيحة كذا
في الذخيرة في نوع الوكيل بشرط الدين * رجل قال لا آخر وكنتي فلان قبض ما له عليك من الدين
لا يحل ما ان تصدقه المدينون أو يكذبه أو يسكت ان صدقه يجبر على أن يدفعه اليه وليس له أن يسترد بعد
ذلك وان كذبه أو سكت لا يجبر على دفعه ولكن لو دفعه مع هذا ثم أراد أن يسترد ليس له ذلك بعد ذلك ثم ان
جاء الموكل أن أقر بالوكالة مضى الامر كذا في الخلاصة * وان جحد الوكالة وأراد أن يرجع على الغريم فاذى
الغريم على الطالب وكيل القاض وبرهن أو استخاف صرح التوكيل فان نكل برى الغريم وان حلف
وأخذ المال من الغريم فليس للغريم أن يضمن الوكيل ولكن يسترد المدفوع ان بقي هكذا في الكافي *
وان استهلكه يضمن مثله وان هلك في يده ان صدقه لا يرجع عليه * وان صدقه وشرط عليه الضمان أو كذبه
أو سكت فانه يرجع وليس له أن يرجع على الوكيل أثبات * ولأراد الغريم أن يحلفه بالله ما وكله كان له ذلك
وان دفع عن سكوت ليس له أن يحلف الطالب الا اذا عاد الى التصديق وان دفع عن سجود ليس له أن يحلف
الطالب سواء عاد الى التصديق أو لم يعد لكنه يرجع على الوكيل * ولو كسل أن يحلف الغريم في الجحد
والسكوت بالله ما تعلم أنه وكله فان حلف مضى الامر وان نكل لاضمان على الوكيل وان شاء لم يحلف
الغريم ولكن يحلف الطالب بالله ما وكله فان حلف استقر الضمان على الوكيل وان نكل يرجع الوكيل
على الطالب هذا اذا ادعى أنه وكيل فان قال لم يوكلي ولكن ادفع الدين الى فانه سيجبر بقضى وعلى ضمانه
(١) قوله بصرفها بضاعته كذا في النسخة المجموع ومنها الذي رأته في الخاتمة يصير مقتضيا وهو كذلك في
عامه نسخ الهندية والظاهر ما في النسخة المجموع عنها كالا يخفى اه معجمه

التساوي بينهما ما يجب لكل واحد منهما وعلية فيجب في شركة المفاوضات المال * ولوان رجلا سلموا بالي خياط ليعطيه نفسه
والخياط شريك في الخياطة مفاوضة فلصاحب الثوب أن يطالب بالمال أيهما شاء لان الشركة اذا كانت في الخياطة مفاوضة فبأقيمت
المفاوضة بينهما كانا كشخص واحد * ولوانهما اقترعا ومات الذي قبض الثوب لا يؤخذ الا آخر العمل لان ما وجب الاتحاد كان
الشركة فإذا انقطعت بقيت الكفالة فإذا كان الشرط على الخياط أن يخطب نفسه لا يطلب الاخر بحكم الكفالة لان الشرط على الخياط
اذا كان خياطة نفسه لا تصح به الكفالة * رجلا ن اشترا مفاوضة وليس بينهما مال على أن يشتريا بوجههما ويعملان بهما ما جازت
الشركة كالعنان الآن في المفاوضات لا يجوز ان يشترطا التفاوت في الربح وفي العنان يجوز وفي تقليل الاعمال يصح منهما ما اشترطا التفاوت في
الربح
فصل في شركة الاعمال
وصورتها أن يشترط خياطان أو قصاران أو خياط وقصار على أن يتقبلا الاعمال جاز

عندنا * ولا يشترط لهذا الشركة بيان المدة * وحكم هذه الشركة أن يصير كل واحد منهم ما وكلنا عن صاحبه بتقبل العمل والتوكيل بتقبل العمل جائز كان الوكيل بحسن مباشرة ذلك العمل أو لا يحسن وهذا النوع من الشركة قد يكون عنانا وقد يكون مقايضة عند اجتماع شرائط المقايضة فيكون كل واحد منهم ما ملط بالسبحكم الكفالة ما وجب على صاحبه ومتى كان عنانا فاقبنا يطالب به من باشر السبب دون صاحبه بقضه الوكالة * فان أطلقت هذه الشركة كانت عنانا * وان شرطا للمقايضة كانت مقايضة فاذاعل أحد همدادون الاخر والشركة عنانا ومقايضة كان الاخر بينهما على ما شرطه ولو شرطا لاحدهما فاضلا فليحصل من الاجرة مثلا اذا كانا شرطا الفضل في ضمان ما يتقبلان به * وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ما حثت بدأ أحدهما كان الضمان عليهما بأخذ أحدهما شاء * وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا مرض أحد الشريكين (٦٢٤) أو سافرا أو بطل فعل الاخر كان الاجر بينهما لكل واحد منهما أن يأخذ الاجر والى

ليس له أن يدفع الدين وان دفع صار ضامنا ولا يرجع على المدفوع اليه وان شرط عليه الضمان كذا في الملاصة ولو لم يحضر الموكل ولم يعرف بخوده حتى توفي فوريته الغريم فقال الغريم للوكيل ان صاحب المال لم يكن كذلك وقد صرت وارثا له فاقام مقامه وكان له تكذيبك فانأا كذلك ايضا ضمنك المال لا يكون له ذلك فان أراد الغريم عين الوكيل بالله لقد وكلت فلان لا يكون له ذلك فان أقر الوكيل عند القاضي أن فلانا بوكاه بشئ مبيع اقراره وكان للغريم أن يضمه المال وان قال الغريم أنا أقدم البينة على أن فلانا بوكاه بالضرورة أو على اقرار الوكيل بذلك قبلت بينته هكذا في المحط * وان وهب الموكل للغريم وهو قائم في يد الوكيل أخذ منه في الوجه كلها لانه ملكه وان كان هالكا ضمنه الا في صورة وهو ما ناصدته في الوكالة هكذا في التبيين * ولومات الموكل فوريته الغريم ورجل آخر نصيف فالجواب في نصف الاجنبى كالجواب فيما اذا حضر الطالب وجد الوكيل أخذ نصف الدين من الغريم ورجع بذلك على الوكيل والجواب في نصف الغريم ما ذكرنا في البكل ولو كان هو الوارث وحده لا يرجع على الوكيل الا اذا كان المال قائما في يد الوكيل فأخذ منه فان ادعى الوكيل هلاكه لا يعرف ذلك الا بقوله وادعى الغريم أنه لم يهلك كان له أن يحلف الوكيل فان حلف برئ وان نكل لزمه ذلك النصف ولو لم يمت الموكل ولم يهب المال من الغريم ولكن حضر وجد الوكيل أخذ منه في بقدم الغريم الى القاضي حتى مات والغريم وارثه وهو المال منه فاقام الغريم بينة عند القاضي على بخود الموكل الوكالة لا يقبل ذلك منه ولا يكون له حق تضمين الوكيل فان وجد شئ مما دفع الى الوكيل قائما في يده بعينه كان له أن يأخذ منه فان كان الموكل وجد الوكيل أخذ منه فاقام الغريم فلم يقض القاضي له على الغريم بشئ حتى مات كان للغريم أن يرجع على الوكيل وعليه رده على الغريم ان كان قائما وورثته ان كان هالكا وان مات الموكل بعد ذلك فوريته الغريم أو وهب المال للغريم أو أراه منه للغريم أن يأخذ الوكيل بالمال كما كان قبل موته ولكنه يحلف الغريم بالله ما تعلم أن الطالب وكله بقض المال ولو كان الغريم صدق الوكيل فدعى الوكالة وضمنه ودفع اليه المال ثم حضر الموكل وجد الوكالة وحلف وقضى القاضي له على الغريم بما له ثم مات الموكل قبل أن يأخذ من الغريم فوريته الغريم أو وهب المال من الغريم من الغريم لا يرجع الغريم على الوكيل بشئ ولو كان أخذ المال من الغريم حين حضر ورجع به الغريم على الوكيل بحكم الكفالة ثم مات الموكل وورثته الغريم فلو قيل أن يرجع فيأخذ من ميراث الموكل مثل ما غرمه الغريم ولو ورثته رجلان أخذهما الغريم كان للوكيل أن يأخذ من حصة الغريم من الميراث مثل ما غرمه الوكيل ولو لم يمت الطالب وباقي النسبة لم يهب الطالب للغريم ألفا ونهيه الألف الذي أخذ من الغريم يرجع على الغريم بما أذى وان وهب ألفا آخر لا يرجع على الغريم بشئ ولومات

أيهما دفع الاجر برئ وان لم يتفاوضا وهو الاستحسان لان تقبل أحدهما العمل جعل تقبل الآخر قصار في معنى المقايضة في باب ضمان العمل * ولو ادعى رجل على أحد همداد دفع ثوب اليه للخطاة وأقر به الآخر صرح اقراره بدفع الثوب وياخذ الاجر لهما كالنكاح وضمن فاقرا أحدهما يصح في حق الآخر * وعن محمد رحمه الله تعالى أنه لا يصدق المقر في حق الشريك وأخذ هو بالقياس * ولو أقر أحدهما بدين من غن صابون ونحوه لا يلزم الآخر * قصار له اداة القصارين ولا خريبت اشترى كاعلى أن يعلا بادة هذاني بيت هذاني أن يكون الكسب بينهما نصفين كان جائزا * وكذلك كل حرفة لان الكسب بدل عن العمل

والعمل وجب عليهم في هذه الشركة * وهذه الشركة جائزة وان لم يخصص منها فلان هذا وكيل فيجوز خاصا كان او عاما **فصل في الشركة الفاسدة** * وجلان اشترى كافي الاختطاب والاحتشاش على أن ما أصابا يكون بينهما كان فاسدا وما أخذاه يكون بينهما * وان أخذاه منفردين وخطاه وباعاه قسم الثمن بينهما على قدر ملكهما * وان لم يعرف مال كل واحد منهما يصدق كل واحد منهما على النصف وفي الزيادة على النصف عليه البينة لان هذه الشركة تعتمد الوكالة * ولو لولك انسانا بان يحتجب لا يصح التوكيل ويكون الخطب للعتب بدون الموكل * وكذا الواسطة أجرة رجل لا يعينه للاختطاب يخف المجموع كانت الاجارة فاسدة ويكون لعين أجرة المثل بالغاما بلوغ * وكذا الواسطة كافي الصيد وجواهر المعادن وغبار الجبال ونحو الجوز والفسق وامتسقاء

المساوئ نقل الخصى والكبيل والزرنيخ والملح من الموضع المباح كانت الشركة فاسدة * فان فعلا وخطاهما بقسم الثمن بينهما على قدر ما أصابا وفي المكيل والوزن يعتبر الكيل والوزن وفي غير المكيل والوزن يقسم الثمن على قدر قيمة ما أصاب كل واحد منهما * فان عمل أحدهما وأعاناه الآخر في جميع ما أخذ كان العين أجرة المثل لا يجوز نصف ثمنه عند أي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى له أجر مثله بالتعاما بلغ وأجمعوا على أنه يستحق أجر المثل وان لم يجمع العين ماله قيمة * وان اشترى كافي الاصطيد ولهما كلب فأرسلاهما فأصاب الكلب يكون بينهما * وان أرسل كلبا لأحدهما فأخذ الكلب يكون لصاحبه لان ارسال غير المالك لا يعتبر مع ارسال المالك وان كان لكل واحد منهما كلب فأرسل كل واحد منهما كلبه فأخذاصيدا واحدا فهو بينهما * وما أصاب أحدهما فهو لصاحبه خاصة * وان أصاب أحد الكلبين صيدا فأنقذه ثم أدركه الآخر فالصيد لمن أنقذه كلبه لانه (٦٢٥) أخرجه من أن يكون صيدا * وان

أنقذه جميعا كان بينهما نصفين لوجود الاشتراك في السبب * ولو أن رجلين لاحدهما بقل ولا شرعير اشترى كافي أن يؤجر اذ ذلك فمارضى الله تعالى من الاجر يكون بينهما كانت الشركة فاسدة يقسم الاجر بينهما على أجر مثل البغل والبعر والبخل والحمار كافي سبع العين * ولو تعلق بالاحولة معلومة بأجر معلوم ولو أجاز البغل والبعر وحلا على البغل والبعر الذين أضافا عقدا للشركة اليهما كان الاجر بينهما نصفين لان سبب وجوب الاجر ههنا تقبل الحمل وقد استوفى ذلك ولو قبل الحمل وحلا على أعناقهما كان الاجر بينهما النصفين ولا يكون مضنوا على قدر أجر المثل كذلك ههنا بخلاف الأول * وان آخر أحدهما بعيرا بعينه وأعاناه الآخر على الاحولة والنقل كان للذي

الطالب وأوصى الغريم بألف درهم يرجع على الغريم هكذا في المحيط * ومن وكل وكيلًا بقبض ماله وادعى الغريم أن صاحب المال قد استوفاه فانه يدفع المال الى الوكيل ويتبع رب المال فيسقطه ولا يستحق الوكيل كذا في السراج الوهاج * واذا وكل رجلا بقبض ماله على فلان ثم الموكل قبض بعض ذلك ثم الوكيل خاصم الغريم فدعى الغريم قضاءه من ما كان عليه ومجده الوكيل ولا يثبت للغريم على ذلك وأخذ الوكيل منه جميع المال ثم حضر الموكل فأقام الغريم بينة بالقضاء فله أن يأخذ الطالب بذلك الا أن يكون ذلك فأنما بعينه فيدو كليل فيأخذ من الموكل وان كان قد ضاع فيدو كليل أو قال الوكيل قد دفعته الى الطالب كان له مطالبة الطالب وكذلك ان أقر الطالب أنه قد كان قبضه وان كان قد نكده بعد ما قبض حقه يرجع على الوكيل بذلك ان أقر بينة أنه قد قبض الطالب قبل وكالته ولا شيء على الطالب في قولهم وان أقر الطالب بذلك يرجع على أحد الا أن يكون ذلك المال بعينه فيدو كليل فله عليه اذا نكده قبض ماله على فلان ودفع اليه الصك وقد كان قبض من قبل والمسئلة بمجالها يرجع به ان شاء على الطالب وان شاء على الوكيل فان رجح به على الوكيل يرجع الوكيل على الطالب كذا في المحيط * ولو احتال الطالب بالمال على آخر لم يكن للوكيل بالقبض أن يقبضه من المحتال عليه ولا من المحتال على ماله وعاد الذين على المحتال فالوكيل على الطالب وكذا لو اشترى الموكل بالمال عبدا من المطلوب فاستحق في يده أو رتبته عيب بقضاء بعد القبض أو بغير قضاء قبل القبض أو بغيره فالوكيل على وكالته وكذا لو قبض الدرهم فوجدها زوفا كذا في البحر الرائق * أحذر الذين اذا واصلوا جنيبا بقبض نصيبه فقبض صم حتى لو هلك فييدو كليل بهل من مال الامر ولكن اذا كان قائما فلا شريك الاخر ان يشاركه كالقبض أحذر في الدين نفسه وهلك في يده كان الهالك من نصيبه ولو كان قائما فلا شريك ان يشاركه في قبض كذا في المحيط * الوكيل قبض الدين من رجل اذا وجب عليه من جنس الدين للطوب وقعت المقاصة كذا في الخلاصة * رجل وكل رجلا بقبض ماله وحبس الغرماه وكيلًا بخاصموا وخصما فحبس الوكيل غريمًا لموكله ثم أخرجه من الحبس وأخذ منه كقبض نفسه ثم مات الوكيل فأراد صاحب المال أن يأخذ الكفيل كان له أن يطلب من القاضى حتى يأمر الكفيل باحضار نفس المكفول عنه كذا في فتاوى قاضيان * رجل له على رجل ألف درهم وقال من له الا تسلمن عليهما الا فادفعه الى فلان ثم قال من له الا فادفعه اليه فقال من عليه الا فقد كنت دفعت اليه وصدقة المدفوع اليه فهو جائز والغريم يري كذا في المحيط في الفصل الثامن عشر في الاختلاف الواقع بين الوكيل والموكل * رجل له على رجل درهم فقال لغريمه خذ من كاتمي من الدين الذي على فلان فأخذ ما مورس كان الدرهم الذي لم يجز وقال صاحب الدين

(٧٩ - فتاوى ثالث) أعان أجر مثله لا يجوز به نصف الاجر في قول أي يوسف رحمه الله تعالى وعلى قول محمد رحمه الله تعالى له أجر مثله بالتعاما بلغ كافي المسئلة الاولى * ولو اشترى رجلان لاحدهما دابة ولا آخرًا كاف وجوز القاتر كافي أن يؤجر الدابة على أن الاجر بينهما نصفان كانت فاسدة لانهما بمنزلة الشركة بالعروض * ولو وكاه على أن يؤجر دابة ليكون له نصف الاجر لا يجوز * وكذلك الشركة * ولودفع دابة الى رجل ليؤجرها على أنما أجرة هاه من شيء فهو بينهما كانت الشركة فاسدة لان تقدير هذه المسئلة كانه قال أجرة دابة ليكون الاجر بيننا ولو صرح به كانت فاسدة فاذا فسدت الشركة ان أجر الدابة كان جميع الاجر لصاحب الدابة لانه أجر الدابة بامر صاحبها ولا آخرًا أجر مثله لانه لم يرض بعمله الا بالاجر * ولودفع دابة الى رجل لبيع عليه البر والطعام على أن ايرج بينهما كانت فاسدة بمنزلة الشركة بالعروض لان رأس مال أحدهما عرض ورأس مال الآخر منفعة فاذا فسدت الشركة كان الرجح لصاحب البر

والطعام لانه بدل ملكه ولصاحب الدابة أجزأها لانه لم يرض بمنفعة الدابة بغير عوض والبيت والسقنة في هذا كله كالأدلة بالمتاع
 * كتاب المأذون * المولى إذا أذن لعبد في التجارة في نوع بصيرمأذون في الأنواع كلها * وكذا إذا أذن لك بالتجارة
 في مكان كذا أو في وقت كذا بصيرمأذون في الأماكن والأزمان كلها * بخلاف التوكيل فان ذلك يقبل التضييق والتوقيت وبخلاف
 إذن القاضي فانه بمنزلة التوكيل * وإذا رأى المولى عبده يبيع عينان لم يكن ذلك أذنا * وكذا المهرن إذا رأى الراهن
 يبيع المهرن فسكت لا يطل الرهن * وروى الطحاوي عن أصحابنا أن المهرن إذا سكت كان راضيا بالبيع فيسقط الرهن * المولى إذا
 قال لعبد أجزأ نفسك من فلان للخدمة لا يكون ذلك أذنا في التجارة * ولو قال لعبد دعه في هذا من فلان لم يكن ذلك أذنا لان يبيع ثوب
 واحد من رجل بعينه واجارة نفسه (٦٢٦) من فلان لا يكرر * ولو قال أجزأ نفسك ولم يقل من فلان أو قال دعه في

هذا ولم يقل يبيع فلان
 بصيرمأذون في التجارة *
 ولو أجزأ عبده أن يشتري له
 ثوبا أو لحما لا يصيرمأذونا
 استخسانا * وكذا لو قال
 اشتري ثوبا فاقطعه قبض أو
 ما أشبه ذلك * ولودع إليه
 جارا لسقي الماء اعطاه أو
 لبعض جيرانه بغير أجر
 لا يكون مأذونا * ولو أجزأه
 ببيع الماء كان أذنا * وكذا
 لو أجزأ عبده ببيع متاع غيره
 بصيرمأذونا ولو رأى عبده
 في حاله يبيع متاعه فسكت
 حتى يبيع متاعا كثيرا من
 ذلك كان أذنا وينفذ على
 المولى بيع العبد ذلك المتاع
 * ولو أن رجلا دفع إلى عبد
 رجلا متاعا له لبيعه فباعه
 بغير إذن المولى فراء المولى ولم
 ينهه كان أذنا في التجارة
 ويجوز ذلك البيع على
 صاحب المتاع * وتكلموا
 في الهبة * فقال بعضهم
 الهبة ترجع على الأمر
 وعند البعض ترجع إلى

وهبت منك الدراهم التي على فلان فاقبضها منه فقبض مكانها نأبرجأز كذا في فتاوى قاضيان *
 فصل * رجل له على رجل دين فبعث إلى المدين رسول أن ابعت إلى بالدين الذي عليك فان بعث
 به مع رسول الآخر فهو من مال الأمر كذا في فتاوى قاضيان * قال للمدين ابعت به مع فلان أو أرسل
 به مع ابني أو قال مع ابني أو مع غلامي أو مع غلامك ففعل المدين فضايع منه فهو من مال المطلوب لانه
 رسول المطلوب وقوله ابعت به مع فلان ليس توكيلا ولو قال ادفع إلى ابني أو ابنتك أو غلامي أو غلامك يا بني
 به فهذا توكيل وان ضاع من مال الطالب كذا في الأخيرة * رجل له على رجل مائة درهم فأرسل إليه ليقبض
 منه المائة فوزن له المطلوب مائتين مائة واحدة فقبضها الرسول فضايعت فبالل على المطلوب كما هو ولا شيء
 على الرسول وإذا دفع إليه مائة أخرى فخطأها الرسول فهو ضامن للمائة ويرى المطلوب عن المائة كذا في
 المحيط * ولو قال ادفع إلى رسول فلان الألف الذي عليك فقال الذي عليه الدين قد دفعت فصدقه
 الرسول فقال قبضت الألف ضاع وكذا به الموكيل في الدفع والقبض يبرأ الغريم كذا في الأخيرة * ولو أرسل
 رسولا إلى رجل يستقرضه فقال الرسول قبضت وذلك في يدى صدق ولا شيء عليه والضامن على
 المستقرض كذا في التتارخامة * ولو بعث رسولا إلى برأ أن ابعت إلى بثوب كذا أو كذا بدين كذا وكذا
 فبعت إليه البرأ زرع رسوله أو مع غيره فضايع الثوب قبل أن يصل إلى الأمر وتصادق على ذلك وأقر بانه فلا
 ضمان على الرسول في شيء وإن بعث البرأ زرع رسول الأمر فالضامن على الأمر وإن كان رسول رب
 الثوب فإذا وصل الثوب إلى الأمر يكون ضامنا * ولو أن رجلا بعث إلى رجل بكتاب مع رسول أن ابعت إلى
 بثوب كذا بدين كذا ففعل وبعث به مع الذي أمان بالكتاب لم يكن من مال الأمر حتى يصل إليه * وكذا
 القرض والاقضاء في هذا العمل الرسول رسول بالكتاب قال لا تحزن ذلك حضري وأدى رسالتك وقال
 إن المرسل يقول ابعت إلى ثوب كذا بدين كذا أو بدين غنمه فبعتته فانكر المرسل وصول الثوب إليه ولو كبل
 يقول أو صلت قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل إن أقر المرسل بقبض الرسول الثوب منه وإنكر الوصول
 إليه بضمن المرسل قيمة الثوب وإن أنكر قبض الرسول فالقول قوله ولا ضمان عليه * رجل جاء إلى رجل
 برسالة من آخر أن يدفع إليه خمسة مائة فقال لأدفع حتى أتى الأمر فيأمرني بنفسه ثم قال للرسول قد
 لقيته فوأمرني بدفعه إليك ثم امتنع عن الإدامه قال نهاني عن الدفع بعد ذلك قال له أن يتنعم الآن يكون
 المال دينا عليه لا لأمر فلا يصدق في النهي عن ذلك كذا في فتاوى قاضيان *

فصل * إذا وكل انسانا بقضاء دين عليه فهو جائز ورجع الوكيل على الأمر بما يؤديه فاما إذا قال
 لغيره أطعم عن كذا فربما يعني أو أجزأ كذا لم يرجع عليه الآن يقول على أني ضامن كذا في الحاوي * وإذا قال

العبد * ولو رأى المولى عبده يشتري شيئا داهم المولى أو يدينه فلم ينهه بصيرمأذونا فان فقد الثمن من مال
 المولى كان للمولى أن يستردوا استردا لا يطل ذلك البيع * ولو كان مال المولى مكبلا أو موزنا فاسترد المولى بطل البيع إن كان الشراء
 بمكيل أو بموزن بعينه * وإن لم يكن بعينه واسترد المولى لا يطل البيع * تعليق إذن العبد بالشرط جائز كتعليق الطلاق والعاق
 وتعليق الحجر بطل كتعليق الرجعة * وكذا إذا أضاف الحجر إلى وقت في المستقبل بطل كإضافة الرجعة * وإضافة الآن جائز
 والمكاتب إذا أذن لعبد في التجارة صح أنه كالمالك كاتب عبده نصح كانه * والعبد المأذون في التجارة لا يملك الكتابة بملك الأذن في
 التجارة * ولو أن معنوها كبر أذن له الكسبي في التجارة لا يصح والابن في هذا أن يكون بمنزلة الإخاء ملك التصرف في النفس وهو التزويج
 ولا يملك التصرف في المال * الأب إذا أذن لابنه في التجارة كان الصبي يعقل البيع والشراء ويعرف أن البيع يزيل الملك ويعرف العقب

القاضى والبصر صح انهم وان لم يعرفه لا يصح وان كان يقدر على التلطف بالبيع والشراء * القاضى اذا اذن للصغير فى التجارة وأبوه أبى
صح اذن القاضى * القاضى اذا رأى عبده يبيع ويشترى فسكت لا يكون أدنا * وكذا لو رأى القاضى معقوها أو صغيراً أو عبداً للصغير يبيع
ويشترى فسكت لا يكون أدنا * المولى اذا اذن لعبده الغائب لا يصير ماذوناً قبل العلم * واذا علم بصير ماذوناً * وكذا لو تجر على عبده
المأذون الغائب لا يصير محجوراً قبل العلم * ولو اذن المولى لعبده الغائب ثم تجر عليه قبل أن يعلم ثم علم القيد بالاذن السابق لا يصير ماذوناً
وانما يشترط على العبد لصير ماذوناً ان كان الاذن مقصوداً فان لم يكن مقصوداً وانما كان ضماناً قال المولى لاهل السوق يا معاشرى
هنا يصير العبد ماذوناً قبل العلم * واذا تجر على عبده الماذون اذا كان الاذن عاماً مشهوراً وعند اهل السوق فاعلم صح الحجر اذا كان مشهوراً
عند اهل السوق أيضاً * وان لم يكن الاذن عاماً وانما علم به رجل أو رجلان أو ثلاثة (٦٢٧) فجر عليه بمحض من هو لا يصح
حجره * وان كان الاذن لم

لغيره ادفع الى فلان ألف درهم فضا له ولم يقبل عني أو قال اقض فلان ألف درهم ولم يقبل عني ولا على أى
ضامن أو على أنه لى على فدفعتها المأمور الى فلان ان كان المأمور شريراً كالأحرار أو كان خليطاً ولم يقبل
الخلط ان يكون المأمور فى السوق بينهم أخذوا وعطاءو بينهما مواضعة على أنه متى جاوره أو وكيله
يبيع منه أو يقرض منه فانه يرجع على الأحرار بالاجماع * وكذلك اذا كان المأمور ببعض من فى عيال الأحرار
أو كان المأمور بعول الأحرار يرجع على الأحرار بالاجماع * وان لم يقبل على أى ضامن اعتباراً للعرف وان لم
يوجد شئ من هذا لا يرجع على الأحرار عني أو دفع أو أعطى أو كرهنى وكذلك اذا لم يقبل عني ولكن قال الالف
لغيره اتقده فلان عني ألف درهم أو اقض أو ادفع أو أعطى أو كرهنى وكذلك اذا لم يقبل عني ولكن قال الالف
الذى له على ففعل المأمور بذلك كان له أن يرجع على الأحرار بذلك وان لم يشترط الرجوع والضمان واذا
قال لا أشرأذنى زى كذا على أو قال اطعم عني عشرة ميسا كى أو نصفه عني عشرة دراهم على المساكين
أو قال هب فلان عني ألف درهم ففعل لا يرجع على الأحرار الا بشرط أو بالضمان هكذا فى الخبطة ولو قال
اقض عني هذا الالف فلان أو فلان فاقضى فهو جائز كذا فى الحاوى * قالوا لو كان بمضاهيه فهاه
الوكيل وزعم قضاءه ومعه موكفه فمطالبا لموكله برضا فضا له لاجله قال المولى أخاف أن يحضر الدائن
ويشكر قضاءه ويكيل ويأخذ عني فاما لا يثبت الى قول المولى وكذا فى غير ذلك من حق وكيله فاذا حضر
الدائن وأخذ من المولى يرجع على الوكيل بما دفعه اليه وان كان قد دفع فى القضاء كذا فى البحار الرافق * ولو
أن الأحرار يجد القضاء فاقام المأمور بيته على القضاء المبرج بذلك على الأحرار ورب الدين غائب قبل بيته
حتى لو حضر أو شكر القبض لا يلتفت الى انكاره كذا فى المحيط * ولا يجوز أن يكون الواحد وكيلاً للآخر
فى القضاء ووكيلاً للطالب فى الاقتضاء كذا فى المبسوط * واذا دفع الوكيل المال بغير بيته ولم يكتب برامة
فلا ضمان عليه الا أن يكون المولى قال لا تدفع الا بشئ ودفع بغيره أو كان ضامناً قال الوكيل قد
أشهدت وجد الطالب ولم يكن للموكيل شاهد كان الوكيل برياً عن الضمان اذا حلف على ذلك ولو قال
المولى لا تدفع الا بمحض فلان فدفع بغير محضه منه فهو ضامن كذا فى الحاوى * المدينون اذا دفعوا ماله الى
رجل يقضى دينه وقال له المدينون ادفع هذا المال الى فلان قضاء ماله على وخذا الصك تدفع ولم يأخذ
الصك فلا ضمان * ولو كان قال لا تدفع هذا المال حتى تأخذ الصك تدفع قبل أخذ الصك فهو ضامن كذا فى
الذخيرة * واذا دفع الى رجل ألف درهم وقال ادفعه الى فلان قضاءه عني فدفع الوكيل غيره واحتسبه عنده
كان القياس أن يدفع الالف الذى احتسبه عنده الى المولى ويكون متطابقاً وجه الاستحسان أن مقصود
الأحرار تحصيل البراءة لنفسه ولا فرق فى هذا المقصود بين الالف المدفوع الى الوكيل وبين مثله من مال

اذا كان الخبير صادقا عند العبد * وكذا الحجر لا يثبت بخبر الفضولى الا أن يكون صادقا عند العبد * والقضى على هذا القول * المولى
اذا باع عبده الماذون ان لم يكن عليه دين يصير محجوراً على اهل السوق به أو لم يعلموا * وان كان عليه دين لا يصير محجوراً قبل قبض المشتري
وفى الأول لا يصير محجوراً رتبة البيع لان الثانى فاسد اذا لم يكن باذن الغرماء أو بأمر القاضى * هذا اذا كان الدين جالداً كان الدين
العبد موزعاً لا يجبر المولى عن بيعه * وليس للغرماء أن يقضوا هذا البيع ولهم أن يقضوا المولى فيتمه اذا حل الدين فان كان عليه دين
حال فالبيع فاسد الا أن يكون بائناً وفاء بالدين فاذا قبض الدين وقضى دينه نفذ البيع السابق كراهن اذا باع الزهن وهو فاء بالدين ففضى
دين الزهن من الدين نفذ بيع الزهن * ولو جبر المولى على عبده الماذون وعليه دين حال لا يجوز للمولى أن يبيع العبد ولا يبيع ما في يده وانما
يبيع القاضى * المولى اذا مات وترك ابناً أو عبداً أو على الميت دين مستغرق فاذن الوارث لهذا العبد فى التجارة لا يصح ان يذله لانه ملكه *

فلأن الابن استقرض مالا وقضى دين الاب ثم أذن لهذا العبد في التجارة لا يصح اذنه أيضا لان دين الابن على أبيه عن ماله العبد وانما عجل اذا أبرأ الغريم المبت عن الدين أو قضى الوارث دين أبيه من ماله نفسه تبرعاً بأن قال عند الاداء أنا أؤتي تبرعاً * ولو أنه قضى دين المبت من ماله نفسه ولو يذ كر عند الاداء أو قضى عنك على وجه التبرع يصير ذلك دينه على الاب كالمو كمن المبت من ماله نفسه فانه يرجع في التركة العبد المأذون اذا أبقى يصير محجوراً والمأذون اذا كان مأذوناً بقي لا يصير محجوراً والعبد المأذون اذا غصبه غاصب لم يذ كر في الكتاب * قالوا الصبي أنه لا يصير محجوراً والعبد المأذون اذا أسره العبد لا يصير محجوراً قبل الاحراز بدار الحرب وبعد الاحراز لا يصير محجوراً فان وصل العبد الى مولاه بعد ذلك لا يعود مأذوناً * العبد المأذون اذا أبقى يصير محجوراً فان عاد من الاباق الاصح أنه لا يعود مأذوناً * المولى اذا أذن لعبد له الا بقب لا يصح اذنه وان علم الا بقب * وان (٦٢٨) أذن له في التجارة مع من كان العبد يده صح اذنه * وان أذن لعبد له المصوب في التجارة فان كان الغاصب قرا أو

الموكل كذا في المبسوط * دفع الى رجل دراهم ليقضى جهاته دين فلان ثم ان الطالب ارتد عن الاسلام فقضى الوكيل في حال ردة ومات الطالب على الردة ان علم من الفقهاء ان دفعه اليه لا يجوز فنه وضامن للمدفع وان لم يعلم ذلك فلا ضمان عليه ويصر وجهه عند الرنة هذا يشتهر على كثير من الفقهاء فكيف لا يشتهر على العوام كذا في الواقعة في باب الوكالة بلامه الواو * وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى رجل أمر رجلاً بشراء دينه ثم ان الأمر قضى الطالب ماله ثم الأمر دفع للمال اليه فان الأمر يرجع بمادفع على القايض ولا يرجع به على الأمر فقد ثبت العزل بدفع الأمر حتى لم يثبت للمأمور حتى الرجوع على الأمر ولم يشترط علم الأمر بدفع الأمر وكره هذا المشقة في وكالة الاصل وبشرط علم الأمر بدفع الأمر وان أقام الأمر سنة على أنه كان قضاء بعد الأمر قبل ادائها لا حرفة المدفع أن يرجع بماله ان شاء على القايض وان شاء على الأمر كذا في المحيط المأمور بقضاء الدين انقضى أجود مما أمر به يرجع بماله ان شاء على القايض أو رد ما أمر به يرجع بماله انقضى كذا في الذخيرة * وفي نوادره شام عن محمد رحمه الله تعالى رجل دفع الى رجل ألف درهم وامره أن يعطيه غريمه فأعطاه المأمور غريمه من عنده أو بأعبه فوبأ وكان للأمر عليه ألف درهم فجعله قصاصاً منه فبأن كل ما جاز ولا يكون متطابقاً ما أدى وان دفع اليه غلاماً وقال بعباً وأعط فلا تأنم قضاءه ماله على فأعطاه من عنده مثل عن الغلام قبل أن يبيعه فضاء ماله على رب الغلام فهو منطوق في هذا كذا في المحيط * أمر غريمه بأن يقضى دينه الذي لفلان عليه فضاء ثم جاء الى الأمر يرجع عليه فقال الأمر للأمر ما كان لفلان على دين ولا أمرت أن تقضيه ولا أنت قضيت شيئاً والذي له الدين غائب فأقام الأمر بالمأمور بالبينة على الدين والأمر بالقضاء فان القاضي يقضى بالمال على الأمر للغائب وبالرجوع للأمر على الأمر وان كان صاحب الدين غائباً كذا في الفتاوى الصغرى * اذا دفع الى رجل مالا يدفعه الى رجل فذكر أنه دفعه اليه وكذب في ذلك الأمر والمأمور له بالمال فأقول قوله في رامة نفسه عن الضمان والقول قول الأمر أنه لم يقض ولا يسقط دينه عن الأمر ولا تجب اليمن عليهم ما جعوا وانما تجب على الذي كذب بدون الذي صدقه فان صدقه المأمور في الدفع فانه يحلف الأمر بالله ما قبض فان حلف لا يسقط دينه وان نكل سقط وان صدقه الأمر أنه لم يقضه وكذب المأمور فانه يحلف المأمور خاصة لقد دفعه اليه فان حلف برى وان نكل رزمه مادفع اليه ولو كان للمال مضموناً على رجل كلفصوب في يد الغاصب أو الدين فامر صاحب الدين والمصوب منه بأن يدفعه الى فلان فقال المأمور قد فعلت ذلك وقال فلان لم أقبض لا يصدق المأمور على الدفع البينة الا اذا صدقه الأمر في الدفع فيخذيذير أن الضمان ولا يصدق ان القايض والقول قوله أنه لم يقض مع عبته ولو كذب الأمر

كان مولاه يبيته صح الاذن لانه لو باعه في هذا الوجه جاز بعه فصح اذنه * المولى اذا قال لعبد اذن لك في التجارة فلا تسع بغيري فاحش فباع بغيري فاحش جاز بعه لان اذن المولى لا يقبل التخصيص * الاب أو الوصي اذا أذن للصغير أو لعبد الصغير في التجارة صح انهما وسكوتهما يكون اذنا * والقاضي يملك اذن الصغير ويملك اذن عبد الصغير وسكوته لا يكون اذنا * فان مات الاب أو الوصي بعد الاذن قبل بلوغ الصغير بطل الاذن * وان بلغ الصغير والاب أو الوصي حي لا يطل الا اذنه الوصي اذا رأى الصغير أو عبد الصغير يبيع ويشترى فسكت قالوا ينبغي أن يصير مأذوناً بخلاف القاضي * والقاضي اذا أذن للصغير أو لعبد صغير في التجارة أو في الاب أو الوصي فاباؤه باطل

وان حجب عليه بعد اذن القاضي لا يصح حجبهما * وكذا لو مات هذا القاضي لا يجبر العبد الا أن يرفع الأمر المأمور الى قاض آخر حتى يجبر عليه لان ولاية هذا القاضي مثل ولاية الاول * رجل اشترى عبداً على أنه بالخيار ثلاثة أيام فاذن له في التجارة وأراه يبيع ويشترى فسكت كان ذلك اجازة للبيع بطل خياره ويصر العبد مأذوناً * ولو باع عبداً على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم أذن البائع للعبد في مدة الخيار لم يكن ذلك فصلاً للبيع الا أن يلحق العبد بذلك * اذا طلق غرماً العبد المأذون من القاضي بعبه فامر القاضي مولاه بالبيع فباع جاز بعه ولا يصير المولى مختاراً حتى لا يلزمه قضاء الدين من ماله * وهذا بخلاف المولى اذا باع عبداً لم يلحق بعبه بعد العلم بالخيانة يصير مختاراً للقاء * وهو بخلاف الربيض أيضاً اذا باع عبداً من أعيان ماله بمثل القيمة بغير اذن الغرماً فانه يشذبه * المولى اذا اعتق عبداً المأذون المدين نفذت عقبة والغرماء بالخيار ان شاءوا ضمنوه قيمة العبد موسراً كان أو معسراً وان شاءوا استنصروا العبد بجميع دينهم

وهو بخلاف الراهن اذا اعتق العبد المهرهون فانه يضمن قيمته ان كان موسرا وان كان معسرا تستعي العبد لمرتهن * المولى اذا اعتق عبده المأذون وعليه ضمان الغصب فان المولى يغرم الاقل من قيمته ومن الفداء علم بذلك او لم يعلم * وان اعتق عبده المأذون ان كان عالما بالخفية يصير مختارا للفداء * وان لم يكن عالما كان عليه الاقل من قيمة العبد ومن ارض الحنابة * عبدا شترى من رجل شيئا فقال البائع لا أسلم اليك المبيع لانك محجور وقال العبد انا مأذون كان القول قول العبد * فان أقام البائع البيينة على أن العبد أقر أنه محجور قبل أن يقدم الى القاضي بعد انقضاء المهر لم يقبل بينته * وهذا بخلاف ما ذكرنا في الزادات * رجل اشترى عبدا فباعه رجل واحد وادعى العبد واستخلف المشتري فنكل أو أقر أنه المستحق فانه يقضى بالعبد للمستحق ولا يرجع المشتري بالنقص على البائع * ولو أن المشتري أقام البيينة على اقرار البائع أن العبد المستحق تقبل بينته ويرجع بالنقص على البائع * وفرقا أيضا بين هذين (٦٢٩) مسئلة ذكرها في الجامع * رجل وهب لعبد انسان

هبة ثم أراد أن يرجع في الهبة فقال العبد انا محجور وليس لك أن ترجع في الهبة وقال الواهب بل أنت مأذون فأقام العبد البيينة على اقرار الواهب أنه محجور تقبل بينته * عديداً من رجل شأ فقال هذا الذي بعته لسواي وأنا محجور وقال المشتري بل أنت مأذون كان القول قول المشتري ولا يقبل قول العبد * العبد المأذون اذا أقر مولاه بدين لا يصح اقراره كان عليه دين أو لم يكن وان أقر بعين في يده لموله فان لم يكن عليه دين صح اقراره وان كان عليه دين لا يصح * العبد المأذون اذا أقر لا يجزيه غصب أو فرض أو استهلاك وديعة أو عارية خالف فيها أو مضاربة استهلكها وزعم أن ذلك كان في حالة الحجران صدقه المقر له أن ذلك كان في وقت الحجر لا يلزمه شيء

المأذون أنه لم يدفع وطلب المأمور بحجبه يحلف على العلم ما يعلم أنه دفع فان حلف أخذ منه الضمان وان نكل سقط عنه الضمان هكذا في شرح الطحاوي * ولو وكل المكاتب بين الرجلين وكلا يدفع نصيب أحدهما اليه وغاب لم يكن لآخر أن يأخذ من الوكيل شيئا لأنه في نصيبه ليس بوكيل من جهته في الدفع وكذلك لو كان وكل وكلا بضامين عليه ودفع اليه المال فأراد مولاه وأغيرهما أن يقبضوا ذلك من الوكيل لم يكن لهما ذلك كذا في المسبوط في باب وكالة العبد المأذون والمكاتب * فصل في الوكيل يقبض العين * الوكيل يقبض العين لا يكون وكلا بالخصوص حتى ان من وكل وكلا يقبض عبده فأقام ذوالبيد البيينة أن الموكل باعه اياه ووقف الامر حتى يحضر الغائب استخدا حتى لو حضر تعاد البيينة على البيع وكذلك اذا قامت المرأة البيينة على الطلاق أو العبد الأمانة على العتاق على الوكيل ينقلهم تقبيل في قصر يده حتى يحضر الغائب استخدا نادون العتق والطلاق هكذا في السراج الوهاج * وكل انسانا يقبض عين خارجا رجل واستهلك العين قبل القبض ليس للوكيل أن يتخاصم المشتري بقبض القيمة فان كان الوكيل قبض العين فاستهلكها رجل كان للوكيل أن يتخاصم المشتري بأخذ القيمة كذا في الفخيرة اذا وكل رجلا يقبض أمانة في يده أخر فقال الذي في يده قد دفعته الى الموكل فاقول قوله وكذا لو قال دفعته الى الوكيل فهو مصدق في رافة نفسه كذا في الحاوي * رجل أودع رجلا ألفاً ثم قال في غيبة المودع أمرت فلان أن يقبض الألف الذي هو ودعته في عنده فلان لم يعلم المأذون بذلك لأنه قبض الألف من المودع فضاء فرب ودعته الخيارات ان شاء ضمن الدافع وان شاء ضمن القابض ولو كان المودع علم بالتوكيل والامر لم يعلم به الماء وقد دفع المودع المال الى المأمور فوجاز ولا ضمان على أحدهما بالامر ولم يعلم أحدهما بالامر فقال المأمور لودع ادفع الى دية فلان أدفعه الى صاحبه أو قال ادفعه الى توكون عندي فلان ودية قد دفع فضاء فرب ودعته أن يقبض من أيهما شاء في قول أبي يوسف ومحمد درجهم الله تعالى كذا في فتاوى قاضيان * ولو وكل رجلا يقبض ودية فقبض بعضها جازا لأن يكون أمره أن لا يقبضها الا جعاً فغنى لا يجوز له أن يقبض بعضها ويصر ضامنا وان قبض ما بقي قبل أن يهلك الأول جازا القبض على الموكل كذا في المسبوط * وكل يقبض عبداً من المودع وقتل العبد خطا المودع أخذ القيمة دون الوكيل وكذلك لو جنى عليه وأخذ رأسه أو أخذ العبد الارض وكذلك رهأ وحزنها ولو قبض الوكيل ثم قتل في يده لم يأخذ القيمة كذا في محيط السرخسي * ولو وكله يقبض أمانة أو شاة فولدت كان للوكيل أن يقبض الولد مع الام ولو ولدت قبل أن يوكله يقبضها لم يكن له قبض الولد وثمرة البستان بمنزلة الولد ولو كان المستودع باع الثمرة في رؤس الخيل بأمر رب الارض لم يكن للوكيل أن يقبضها

في الحال الا في دين الغصب * ولو قال المقر له لا بل كان ذلك في حالة الاذن كان القول قول المقر * وهو بخلاف الصبي المأذون اذا أقر اني أقرت لفلان بالف درهم في حالة الحجر فانه لا يؤاخذ به ويكون مصدق في الاسناد صدقة المقر له أو كذبه * وكذلك المعتوم المأذون الكبير وهو كالمتنا حين اذا اختلفا فقالت المرأة تزوجتني وأنا محجوسة أو معتدة الغريم معروف وقال الزوج لا بل تزوجتك وأنت مسلمة فادع كان القول قول الزوج * ولو قالت المرأة تزوجتني وأنا صغيرة وقال الزوج لا بل تزوجتك وأنت بالغة كان القول قول المرأة لانها بهذه الاضافة تشكر النكاح أصلاً بخلاف المسئلة الاولى * أما الصبي المأذون والمعتوم المأذون اذا أقر بالغصب أو بالاستهلاك وأضافه الى حالة الحجر رؤاخذ به الحال صدقة المقر له في ذلك أم كذبه كافي للعبد * وان أقر بقرض أو ودعة استهلكها في حالة الحجر فكذلك الجواب عند أبي يوسف رحمه الله تعالى * وعندهما ان صدقة المقر له في الاضافة في كونه مودعاً لا يؤاخذ به لا للبال

ولا بعد البلوغ * وان كذبه في الاضافة يؤاخذ به الحال * العبد المحجور اذا اشترى شيئا بغير أمر مولاه فشرأؤه موقوف وكذلك اذا باع
 شأمن مال المولى أو معاوجه له أو أقر أنه رهن أو أنهن أو أقرض أو استقرض جميع ذلك موقوف * وكذلك الصبي الذي يعقل البيع
 والشراء اذا قل شيا من ذلك يتوقف على اجازة لمولى العبد على اجازة مولاه ان اجاز له المولى نفذ وان لم يجز حتى اذن له المولى في التجارة
 فاجاز العبد ما بشر قبل الاذن بعت اجازته استخسانا * وان لم يأن له المولى في التجارة ولكن اعطقه فاجاز العبد العلق لا تصح اجازته *
 الفصول في اذباغ مال الغير اشترا من المالك فاجاز ذلك البيع لا يجوز * ولو ان الفضل باع مال الغير ثم وكله المالك ببيع فاجاز الوكيل
 بعه ذلك بازا استخسانا * والعبد المحجور اذا اشترى شيئا بغير اذن المولى حتى يتوقف على اجازة المولى ثم ان المولى باع العبد من رجل فاجاز
 مشتري العبد ذلك ان لم يبيع * (١٣٠) وكذلك لو اجاز باع العبد * وكذا لو بيع المولى العبد ولكنه اعطقه فاجاز المعلن

وكذلك ولو الجارية كذا في الحر الرائق * واذا وكله قبض ودبعة له عند رجل قبضها المولى ثم
 استدعاه اليه فأنما لم يكن وكبلا يقبضها علم بذلك ولم يعلم وكذلك لو قبض المالك الوكيل أو لا ودفعه الى المولى
 ثم استدعاه الا لم يكن للوكيل ان يقبضها منه فرب الودبعة ان يضمن أيهما شاء فان ضمن الوكيل
 لم يرجع على المستدوع وان ضمن المستدوع يرجع على الوكيل وهذا اذا لم يصدق له أي وكبلا في المرة
 الثانية كذا في الميسر * وكل قبض مكمل أو موزون ودبعة فاستمكركم رجل وقبض المستدوع مثله
 يأخذ الوكيل استخسانا كذا في محط السرخصي * ولو وكل رجلا قبض الودبعة في اليوم فله ان يقبضها
 غدا ولو وكله ان يقبضها غدا ليس له ان يقبض اليوم وكذا لو قال قبضها الساعة فله ان يقبض بعد الساعة
 ولو قال قبضها بمحض من فلان قبضها وهو غير حاضر جاز * وكذا لو قال قبضها بشئ هو كان له ان يقبض
 بغير شرط بخلاف ما لو قال لا قبضها الا بمحض من فلان حيث لا يملك ان يقبض بغير محضه كذا
 في الفصول العبدية في الفصل الثالث والثلاثين * رجل قال أنا وكيل فلان قبض الودبعة منك فصدقه
 المدعي عليه في الوكالة والودبعة ثم أي أن يدفع لم يجز كذا في السراجية * اذا قبض رجل ودبعة رجل فقال
 رب الودبعة ما وكله وحلف على ذلك وضمن ماله المستدوع رجوع على القابض ان كان قائما بعينه وان قال
 قد هلك مني أو قال دفعت ما لي للموكل ان صدقه المستدوع بالوكالة لم يرجع عليه بشئ وان كذبه أو لم يصدقه
 ولم يكن به أو صدقه وضمنه المالك كان له ان يضمنه واذا لم يؤمر بالتسليم ومع هذا سلم أو اراد استردادها بعد
 ما دفعها اليه لم يملك ذلك لكونه ساعيا في نقض ما تم من جهة ولو هلك الودبعة عنده بعد ما منع قبل
 لا يضمن وكان ينبغي التضمن لان المنع من وكيل المودع في زعمه بمنزلة المنع من المودع هكذا في النهاية *
 رجل استدوع رجلا متاعا وكل رجلا قبضه فدفعت المستدوع الى الوكيل غير متاع الموكل فدفعت الوكيل
 الى الموكل فله ان يضمنه فضاءه على الموكل كذا في الذخيرة * واذا وكل رجلا قبض دابة استعارها من
 رجل قبضها الوكيل وركبها فهو ضامن ولا يرجع به على موكله لانه في الركوب ما كان عاملا له ولا مأمورا
 من جهة قالوا وهذا اذا كانت الدابة بحيث تقاد لا سوق من غير ركوب فان كانت لا تقاد الا بالركوب فقد
 صار ارضا يركبها كذا في الميسر * وان كان لا يدون في يد رجل ودبعة فخاف المودع الى صاحب الودبعة
 فقال له اجل وديتكم قضاء افلا تن حق الذي عليك فانه صغير قبضه لذلك ففعل المدين ذلك وجعلها
 قضاء لفلان بدنه وأمر المودع قبضها لصاحب الدين ثم قدم المطلب وأجاز ذلك وقال صاحب الودبعة
 للمودع لا تدفعها الى الطالب ولا تقبضها له صحت به اذا لم يكن المودع قبضها لصاحب الدين وان كان المودع
 قبضها المالك لا يضمن فصار لصاحب الدين وان كان الطالب قبضها من المودع كذا في فتاوى

أو المولى لا تصح الاجازة لانه
 تعذر تنفيذ العقد على وجه
 يكون الملك للمولى والعهد
 على العبد * العبد المحجور
 اذا تزوج امرأه فاعتق نفذ
 ذلك النكاح من غير اجازة *
 وكذا الامة المحجورة
 اذا زوجت نفسها ثم اعتقت
 نفذ نكاحها وكونها للمهر
 لها * العبد المحجور اذا
 اشترى شيئا حتى يتوقف على
 اجازة المولى فادام العين في
 يده كان البائع أولى به وان
 هلك في يده أو استهلك كان
 كان البائع حرا كبيرا أو
 صغيرا مادونا أو عبدا مادونا
 أو مكرها لا يضمن المشتري
 للحال حتى يعتق فانما اعتق
 كان عليه قيمة المبيع بالغة
 ما بلغت * وان كان
 المشتري صيبا محجورا
 لا يضمن أصلا في الحال
 ولا بعد البلوغ * وان
 كان البائع عبدا محجورا
 أو صيبا محجورا أو المشتري

كذلك ضمن المشتري الحال لان تسليط البائع لم يصب فيكون متلفا من غير تسليط * بخلاف ما لو كان
 البائع حرا كبيرا أو صيبا مادونا أو عبدا مادونا لان تسليطهم صحيح فكان متلفا بالتسليط فلا يضمن * ويحجر العبد المادون المدينون
 بموت المولى ويجنون المولى جنونا مطبقا وان لم يكن مطبقا لا ينجح * ومحمد رحمه الله تعالى قدرا المطبق أو لاسته أو شر ثم يرجع
 وقدره بسنة فصاعدا أو بيوסף رحمه الله تعالى قدره بأكثر السنة * فالخامس أن العبد المادون ينجح بئني عشر نخلة * منها اذا
 حجر عليه في السوق واذا أبق واذا أمره المشركون * واذا مات مولاه * أو جن جنونا مطبقا * أو كان العبد ليتيم فأذن وصيه فلت
 الوصي أو ليتيم * واذا خرج من ملك مولاه أو استولد لها ان كانت أمة الغير * العبد المادون اذا كان عليه ديون قوم فباعه مولاه
 بطلب بعضهم بغير أمر القاضي لا يجوز بيعه وبقية الغرماء أن يردوا بيعه * ولو كان بعض الغرماء غائبا فرفع من كان حاضر منهم

فاضيان

الى القاضي وطلبوا منه بعه فباعه للضوري جاز بعه على جميع الغرماء * فاذا طلب غرماء العبد المأذون من القاضي بعه فان كان للعبد مال غائب يرجى حضوره أو دين على الناس فان القاضي لا يتجمل بعه بل يتالم حتى يحضر ماله أو يحل دينه * وحكى عن الفقيه أبي بكر البخني رحمه الله تعالى أنه قال ان كان ماله يحضر ثلاثة أيام أو أقل أو يحل دينه فالقاضي لا يبيعه ولا يبيعه * وان باع المولى عبداً المأذون المديون وهو يعلم بدينه كان عليه الاقل من قيمته ومن دينه وكذا لو لم يعلم بدينه * العبد المأذون اذا أقر طرلاً تقبل شهادته لعبد له لو كان العبد حر الزوجه أو قرابة لا يبيح اقراره في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى * واذا باع المولى عبداً المأذون بغير ان الغرماء فوجداً الغرماء العبد فأرادوا انقض البيع ليس لهم ذلك الا بحضوره البالغ والمسترى ولو كان دين العبد مؤجلاً فباعه موله قبل حلول الاجل جاز بعه لان الدين المؤجل لا يحجر المولى عن بعه فاذا حل دين العبد ليس لصاحب الدين أن ينقض البيع (٦٣١) ولكن له أن يضمن المولى قيمة العبد *

العبد المأذون أو الصبي المأذون والمعسر المأذون اذا باعوا بغير فاحش يجوز بيعهم في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى * وليس للصبي المأذون أن يزوجه أمته في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ولا يزوجه أمته من عبده عند الكل * وللعبد المأذون أن يزوج نفسه أو أرضه ويستاجر الارض ويدفع الارض مزارعة ويأخذ مزارعة كان البذر منه أو من غيره * وليس له أن يتكفل بعمل أو ينقس ولا يقرض ولا يعقود على مال ولا يشارك في مقاضة ولا يزوجه عبده ولا أمته * وله أن يأخذ المال مضاربة ويدفع المال مضاربة ويشترك في شركة العنان ووكيل بالبيع والشراء ويعمل الدابة والنوب * وله أن يزوج دينه من غصب أو غيره أو جله سبعة أو أكثر أو أقل *

فاضنح * ولودفع المودع الوديعه الى رجل وادعى أنه قد دفعها اليه بأمر صاحب الوديعه أو أنكر صاحب الوديعه الامر فالقول قول مع يمينه أنه لم يأمر بذلك كذا في البدائع * وكله يدفع عبده الى فلان فأنه فقال ان فلان استودعك هذا فقبلت ثوبه على الوكيل ثم هلك عنده فليرب العبدان يضمن أيهما شاء ولو قال الوكيل ان فلان أمرت أن تستخدمه أو تدفعه الى فلان ففعل وهلك لم يضمن الوكيل لأنه لم يوجب جسد من الوكيل الا مجرد المرور بالقول كذا بوجرد المرور ومن غير أخذ البذل لا يوجب ضماناً على الغار والمستخدم يضمن لأنه استخدمه بغير أمره كذا في محط السرخسي *

فصل في الوكيل بالصلح لا يكون وكيلاً بالوصية وليس له أن يوكل آخر بالصلح فان وكل بالصلح الوكيل الثاني فان كانت الدراهم من مال الآخر رجع بها وان كان دفع المال من عنده لم يلزم الموكل الاول شيء وجاز الصلح على الوكيل الاول وهو منطوق وكذا لو وكل اثنين بالصلح فصالح أحدهما ماله دون مال الموكل جاز ذلك عليه وهو منطوق فيه وكذا لو وكله أن يصالح بالف درهم ويضمن المال فصالح بالدين أربعة دنانير وتضمن ماله أو صالح على شيء من العروض أو المكيل أو الموزون من عنده فالصلح جائز ولا يرجع على الموكل بشيء ولو صالحه على أقل من أن تدركهم وضمنه جاز على الموكل وكلما خالف الوكيل في جنس ما أمره بالصلح أو وصفه جاز على الوكيل دون الموكل كذا في الحاوي * اذا وكل الرجل رجلاً أن يصالح عبده رجلاً دعي عليه شيء أم من عين أو دين وأن يعمل في ذلك برأيه فصالحه الوكيل على مائة درهم فهو جائز والمال على الآخر دون الوكيل كذا في المبسوط * الوكيل بالصلح من جانب المدعي عليه اذا ضمن بدل الصلح أو أضاف الصلح الى ماله حتى انزعه بدل الصلح ولو أدى يرجع بما أدى الى الموكل وان كان الضمان بغير أمر الآخر الوكيل بالصلح عن دم المعدم من جانب المطلب بغيره الوكيل بشر ما لنفس ان صالح على بدل هو مثل قيمة النفس أو أقل من قيمة النفس أو أكثر بمقدار ما يتغاب الناس فيه يجوز بلا خلاف وان صالح على بدل هو أكثر من قيمة النفس بحيث لا يتغاب الناس فيه لا يجوز بلا خلاف * والوكيل بالصلح من جانب الطالب عن دم المدموكيل يبيع النفس ان صالح على بدل هو مثل قيمة النفس أو أقل بمقدار ما يتغاب الناس فيه يجوز بلا خلاف وان صالح على بدل أقل من قيمة النفس بمقدار ما يتغاب الناس فيه فعلى الخلاف كذا في المحط * واذا وكل بالصلح عن دم عمد ادعى عليه فصالح على أي جنس كان مما يؤخذ في الدية جاز ذلك على الموكل ولو زاد على قدر الدية بما لا يتغاب الناس في مثله وضمن ذلك جاز عليه دون الآخر ولو وكله الطالب بالدم بالصلح فصالح على جنس من أجناس الدية جاز فان صالح على أقل من الدية جاز على الطالب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنده ما لا يجوز الا اذا انقص بقدر ما يتغاب الناس في مثله كذا

وليس له أن يحبط بعض الدين وله أن يبرع بالسيرة ويملك التصديق بمادون الدرهم ولا يملك بالدرهم * وعلمنا ان اتخاذ الضافة والاهداء والصحيح أنه لا يملك ما بعده التجار سفر أو يملك ما لا يعصم فافى المأ كولات ولا يملك الاهداء في غير المأ كولات * وملك الاهداء ما لا كولات بقدر ما يتخذ الدعوى من المأ كولات وانما يملك اتخاذ الضافة السيرة دون الكمية فذلك مقدار ما يكون في يد من مال التجارة * وحكى عن أبي سلة رحمه الله تعالى أنه قال اذا كان مال التجارة عشرة آلاف درهم فأتخذ بعشرة دراهم دعوة كانت بسيرة * ولو كان مال التجارة عشرة دراهم فأتخذ بدينق كانت كبيرة في العرف * والمعتبر في هذا العرف * وأما التصديق بالنفس والرغف والفضة بمادون الدرهم فالواقي عرفنا بعد بسيرة * والزوجه والامة اذا تصدقت رجع الى العرف ان كان بمقدار المتعارف تكون مأذونة بذلك فالمولد انرضى الله عنه فعرفنا المرأة والامة لا تكون مأذونة بالتصدق بالنقد وانما تكون مأذونة بالمال كولات * المولى اذا باع ماله من عبده المأذون المديون صح بعه وله أن

يحبس المبيع لاستيفاء الثمن فلو سلم المبيع اليه قبل استيفاء الثمن بطل دينه كذا قال في كتاب الصرف * وان أقر المولى على عبده بالدين وليس على العبد دين ظاهر صرح اقراره صدقة العبد في ذلك أم كذبه وكان للقر له استيفاء ذلك من العبد * وان كان ذلك أكثر من قيمته فان عتق العبد قبل الاستيفاء لا يضمن الا الاقل من قيمته ومن الدين * العبد المأذون اذا ارتدوا العباد بالله فتصرفاته بعد الارتداد موقوفة عندنا في حنفية رجع الله تعالى * وعندنا صاحبنا فائدة فان أسلم بين أنه صبحه وان قتل بين أنه بطل يصبه والوكيل اذا ارتدوا العباد بالله فتصرفاته * وكذا المكاتب والمحزون جنونا مطبقا * رجل اذنى على صبي مأذون شفا فأنكر اختلافوا تخليفه * ذكر في كتاب الاقرار أنه يحلف وعليه القتوى * العبد المأذون خصم فيما كان من التجارة تقبل الشهادة عليه ولا يعتبر حاضرة المولى * ولو شهدا الشهود على عبد محجور بغيب أو اتلاف ودية ان شهدوا بجماعة (٦٣٢)

في الحاوى * ولو وكله أن يبالغ على كحظته فصالحه على كرشعير أو دراهم جازعي الوكيل دون الأمر ولو وكله بالبيع على عبده بعينه فصالحه على أمه أو وكيلا جازعيه * وعليه أن يضمن أو يدفع ولا يجوز زعوى الموكل ولو وكله المذني عليه أن يبالغ على يمين هذه الدار بعينه فصالحه عليه وعلى يمين آخر فهو جازلانه زاده خيرا * ولو وكله أن يبالغ عن هذا البيت عما تدرهم فصالحه عنه وعن يمين آخر أو وكيلا من جانب المذني عليه جازي حصة ذلك البيت كذا في المبسوط * ولو أمره أن يبالغ على كحظته بعينه فصالحه على غيره من صنفه أجمعه وضمنه جازعي الوكيل دون الموكل * ولو صالحه على كحظته وسط ولم بعينه والكر الذي دفع اليه وسط أجزت على الموكل استحصانا * واذا وكله أن يبالغ في دعوى دار أو يمس به شيئا فصالحه على مال كبر وضمنه فهو لازم للوكيل ينظر في ذلك فان زاد ردما يتعان الناس في مثله جازعي الموكل وان زاد على ذلك لم يجز على رب الدار كذا في الحاوى * فان كان الوكيل والوكيل المذني فصالحه على شئ يسره فهو جازعي المذني في قول أبي حنيفة رجع الله تعالى وفي قول أبي يوسف ومحمد رجع الله تعالى لا يجوز إلا أن يحط عنه فيما يتعان الناس في مثله * وان لم يعرف الدعوى فالصالح جازعي كل حال يريد به اذا كان انحصار منكرا ولا حجة للمذني كذا في المبسوط * واذا أقر وكيلا المطلوب بالدم عند القاضي أن الطالب بطالب موكله بحق جازا اقراره عليه قياسا في الاستحصان لا يجوز * وكذلك اذا اشترى شيئا وطعن فيه بالمعيب وكل رجلا بالصلح عن العيب ناقروا الوكيل أن المشتري أبطل العيب ورضي لا يجوز اقراره على الموكل ولو صالحه وكيلا المطلوب على عبد المطلوب ولم يكن المطلوب سمى شيئا جازا والمطلوب بالبيان شاء أعطى عن العبد وان شاء أعطى قيمته وكذلك كل عين لا مثل لها وان صالحه على عين لها مثل فان شاء الطالب أعطى عينه وان شاء أذى منه واذا اذنى رجل عينا في يد رجل فوكل المذني عليه رجلا بالبيع مع المذني وأمر بالبيان فصالحه على مال مؤجل وضمن فهو للوكيل على الموكل مؤجلا * ولو صالحه على مال حال فلو وكيل على الموكل كذلك وله ان يطالب الموكل قبل أن يردى * واذا صالحه الوكيل الطالب على مال على أنه على الموكل دون الوكيل صح ولو أن الطالب وكل وكيلا بالبيع والقبض فله القبض * ولو وكل الطالب رجلا بالبيع والمطلوب وكل رجلا بالبيع الطالب فالتقي الوكيلان واصططحا جازا ولو كان دنا خطابين ورثة فوكل أحدهم بالبيع في حصته فصالحه على دراهم فقبضها فليس اثرهم أن يشاركوه فيما قبض بالخصص * ولو هلك المال في الخطأ في يد الوكيل فهو كهلاكه في يد الموكل ولا يضمن الوكيل لهم * ولهم أن يأخذوا الموكل بمصمهم لانه كانه قبضه * واذا قضى بالابل في الدية فوكل الطالب وكيلا بقبضها فقبضها أو نطق عليها فهو منبرع في الاتفاق * واذا قضى بالدين من جنس فقبض الوكيل من جنس آخر لم يجز لمكان الخلاف كذا في المحيط * واذا وكل الطالب رجلا

الوديعه والمضارب لا يقضى حتى يعق في قول أبي حنيفة ومحمد رجع الله تعالى * وان شهد الشهود على اقرار العبد بذلك لا تقبل وان كان مولاه حاضرا * ولو شهدوا على عبد مأذون بالزنا أو القتل عدا أو بشر بخر أو كذف وهو بمحمد ومولاه غائب لا تقبل في قول أبي حنيفة ومحمد رجع الله تعالى خلافا لابي يوسف رجع الله تعالى * وان شهدوا على اقرار العبد تقبل شهادتهم في القصاص وحسد القذف ولا تقبل فيه ما سوى ذلك * فان شهدوا على العبد المأذون بسرقة عشرة دراهم فان كان مولاه حاضرا تقبل شهادتهم في القطع * ولو شهدوا بسرقة أقل من عشرة تقبل شهادتهم كان مولاه حاضرا أو غائبا * وتقبل الشهادة على الصبي المأذون والمعتوه المأذون

بسرقة عشرة دراهم وان كان الاذن غائبا ولا تقبل الشهادة على اقراره ما بسرقة أصلا * ولو شهدوا على العبد المحجور بسرقة عشرة دراهم وهو بمحمد لا يقضى حتى يحضر مولاه فيقبض بالقطع ورثة * لعين ان كانت قائمة ولا يقضى بالضمن لان المحجور لا يملك الخصم في المال * ولا تقبل الشهادة عند غيبة المولى * ولو شهدوا على اقراره لا تقبل أصلا وان كان مولاه حاضرا لانه لا يقضى بالقطع بهذه الينة فكذلك المال * والشهادة على الاقرار بالسرقه مع وجود السارق لا تنصح * رجل وكل عبدا مأذونا بأن يشتري له شيئا من بني مسمى ولم يفتن الثمن جازا استحصانا * ولو وكله بالشراب ان مؤجلا فاشترى فاشترى يكون للعبد لا لآمر لانه يضمن الكفالة وكفالة المأذون باطله * ولو أمره رجل بأن يبيع ماله نسيئة جازا لتوكيل بالبيع لا يضمن الكفالة * ولو وكل المأذون رجلا ببيع أو شراء نسيئة جازا لان المأذون قد يحتاج الى أن يوكيل غيره بالاجارة * العبد المأذون المديون

بالنصومة

إذا خصمه مولاه في مال في يد

العبد فقال العبد المأذون هو مالي وقال مولاه هو كان القول قول العبد ولا يصدق المولى حتى يقضى دين العبد * فإن كان العبد المأذون من مولاه فإن كان المال الذي اختصه ما فيه من تجارة العبد فهو للعبد * وإن لم يكن من تجارته يكون لأولى وإن كان المال في يد العبد ويده المولى كان المال بينهما وإن كان معهما أجنبي والمال في أيديهم كان بينهم أنلانا * وإن كان العبد راكب دابة أو ليس فوب فاخصمه ما فيه بكونه للعبد * وللعبد المأذون أن يؤجر أخته ظنرا هو الأمة المأذون له أن تؤجر نفسه ظنرا * العبد إذا أودع عند مدائن شيئا لا للمولى أخذ الوديعة كان العبد مأذونا أو لمحجورا فلأول المودع الوديعة إلى مولاه إن لم يكن على العبد دين جاز * المولى إذا تزوج عبده المأذون الدينون جاز لأن فيه تحصين العبد * إذا أكرم العبد بغير إذن مولاه كان للمولى أن يخله فإن باعه بعد ما أكرم بأذن المولى كان للشترى أن يخله * العبد لا يتبع إلا بآل بالسر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويقتل بالردة كالحر

كتاب الحجر

قال رضي الله عنه أسباب الحجر ثلاثة * منها ضرر

بالخصومة فأدى الوكيل المال من عند نفسه لم يرجع به على الموكل وإذا دفع المطلوب الدية درهم إلى رجلين وقال أدياهما فأصلح الطالب من المال على دنانير أو عرض فهو جائز ولو قصم الدراهم غير الذي أعطاها في القياس برئان دراهمه وفي الاستحسان له ما إذا منئل تلك الدراهم هكذا في المبسوط * وإذا وكل رجلا بالصلح في شقة أديت عليه وأمره أن يضمن مصالح عليه فصالح الوكيل على أن تكون خصمته فان كانت الشقة خطأ جاز بخصمته وبطل الفضل ولو كانت عمدا جازت الزيادة بقدر ما يتغابن الناس فيه وإن كانت الزيادة بحيث لا يتغابن الناس فيه الميز بالاجماع فان مات المشجوع بطل الصلح في الوجهين على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان كان الوكيل صالح عن الحناية ثم رأى من الشقة بطل الصلح عنده وإن مات فالصلح جائز على الوكيل خاصة ضمن وكيل المشجوع بالصلح عن الموصضة إذا حط شيئا عن خصمته فإن كان قد رما يتغابن فيه يجوز اجتماعا وإن كان قد رما لا يتغابن الناس فيه لم يجز وإن كان هذا الوكيل صالح عن غير جرح أمثله جاز على الموكل نصفها إذا استوى أرشاهما فإن اختلف الأرض لزمه بخصمته إذا قسم البذل عليه ما وزاد على الوكيل إذا ضمن كذا في المحيط * وإذا وكله بالصلح في شقة وما يحدث منها فصالح من موصضتين وما يحدث منهما ضمن جاز على الوكيل النصف وعلى الموكل النصف سواء مات أو عاش كذا في المبسوط * وإذا وكل الرجل رجلا بالصلح في شقة تدمي قبله وأن يضمن البذل فصالح على وصيف بغير عينه أو عشرة من الغنم أو على خمس من الأبل فهو جائز وعلى الوكيل من ذلك وسط كالوكان صالح نفسه ولو وكل المطلوب ولا يصلح في موصضة عمدا فصالح الوكيل على خدمة عبد الموكل عشر سنين فالصلح جائز ولو صلحه على خير أو خير برفه وعفو ولا شيء على الشاح ولا على الوكيل ولو قال الوكيل أصلحك على هذا العبد أو على هذا الخلل فإذا الخلل خرو العبد حرق على الوكيل أرش الشقة ولو صلحه على عبد من فاذا أحدهما حر فليس للصلح غير العبد الباقي في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولو صلحه على عبد فاذا هو مدمر أو مكاتب أو على أمة فاذا هي أم ولد ضمن الوكيل تسليمة عليه بقبته في ماله ويرجع ما على الموكل كذا في المبسوط * وإذا شجع رجلا من موصضة فوكله بصلح عنه ما صلح عنه أحداهما صلحه على مائة درهم جاز وعلى الآخر نصف الأرض وإن صلح عنه أحداهما لم يجز إلا بين جازوا لبيان البه وكذلك إذا شجع رجل رجلين أو كلاهما ولا يصلح عنه ما صلح عنه أحداهما بغير جازوا لبيان البه أحداهما لم يجز إلا بين جازوا لبيان البه وإذا شجع رجلا من موصضة فوكله بصلح عنه ما صلح عنه مائة فعلى المولى نصفها وعلى الحر نصفها وإن كانت قبته العبد خسين كذا في المحيط * ولو قتل رجل حرا عبدا فوكل مولى العبد ومولى الحر بصلح مع القاتل فإن كان عبدا وقيمة العبد خصمته وقيمة الصلح وقع على أحد عشر ألف درهم بقسم البذل منه يضرب فيه ورثة الحرب عشرة آلاف درهم ويضرب فيه المولى بخمسة مائة فيصير على أحد عشر ألف درهم ولو كان كلاهما خطأ لورثة الحرب عشرة آلاف درهم والباقي لمولى العبد ولو كان قتل العبد عمدا وقتل الحر خطأ فكذا الجواب لورثة الحرب عشرة آلاف درهم والباقي لمولى العبد ولو كان قتل العبد خطأ وقتل الحر عمدا فالجواب فيه كالجواب فيما إذا كانا عديين هكذا في المبسوط * ولو قتل عبد خطأ فوكل مولاه رجلا بالصلح عنه فصالحه على عشرة آلاف درهم جاز ويرد المولى عشرة دولقفت عين العبد فصالح عنه على ستة آلاف درهم جاز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ولو كان مكان فق العين موصضة فصالح عنه ما على ألف درهم جاز عند أبي يوسف رحمه الله ولو صلحه عنه على عشرة آلاف درهم نقص منها أحد عشر درهم (١) عنده وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجب في العين

(١) قوله عنده أي أبي يوسف وذلك لأنه يقول مادون النفس في العبد يسلطهم مملكت الأموال حتى يجب موجه في مال الحاني ولا تتحمله العاقلة فيجوز الصلح على مائة ألف إذا زاد على عشرة آلاف درهم فينقص منها أحد عشر لئلا يبدل العبد لا يجب بقتله عشرة آلاف فكيف يجب بقطع طرفه عشرة آلاف درهم وينقص درهم آخر حتى لا يباح دية النفس كذا تمام عبارة المحيط اهـ معجمه

* والثالث السفه والتبذير
قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجبر القاضى على الحر العاقل البالغ الاعلى من يتعدى ضرره الى العامة وهم ثلاثة * المنطرب الجاهل الذى يستقى الناس ما يضره ويهلكه وعنده أنه شفا ودواء * والثاني الفنى المالحن الذى يعلم الناس الحيل أو يفتى عن جهل * والثالث المكارى المفسد فلا يجبر على الدين ولا يمنع عنه ماله * وعند صاحبه رحمه الله تعالى لا يجوز الحجر بماله أو خفيفه فخره رحمه الله تعالى وبثلاثة أسباب آخر * منها الدين اذا ركب الرجل دين وطلب غراماً ومن القاضى بأن يجبر عليه كى لا ينف ماله من المال فان القاضى يجبر عليه وبشده على حجه فيقول شهدوا أنى قدس جرت على هذا وعلى فلان ابن فلان ان كان ذلك الرجل غافلاً لاجل دين فلان ومنع عنه ماله وبيع ماله اذ سألته غريمه * واذا أراد أن يبيع ماله عند بعض العلماء يبيع عليه فوق الأزار * وقال شمس الأئمة الحارثى رحمه الله تعالى بترك له دستمن الثياب وبيع ماسوى ذلك * وقال شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى بترك له دستمن الثياب ولا يؤجره القاضى عند علمائنا رحمه الله تعالى

الاجسة آلاف درهم غير خمسة دراهم ولا يجب في الموصاة الاجسة انه درهم غير نصف درهم كذا في المحيط * واذا وكل المكاتب بالصلح عن جنابة أذعيت عليه أو على عبده ثم ردى الرق ثم صالح الوكيل وهو لا يجبر بجزءه وضمن بدل الصلح فانه لا يجوز زعمى المكاتب في رقبته كما لو صالح بنفسه بعد الحجر فيكون الوكيل مطالباً بالمال لانه قد ضمنه ويرجع به على المكاتب اذا عنت كذا في المسوط * ولو قال وكنت شحيت ولم يزد على هذا فليس له أن يصلح عنها ولا أن يهفو ولا أن يخاصم فيها ولو أخذ أرشاً ما فافان كانت الشجة خطأ ففي الاستحسان يجوز ولو كانت الشجة عمداً فليس له قبض أرشها كذا في المحيط * ولو قال الشجوج ما صنعت في شحيت من شئ فهو في حل فصالح علم أجوز لئلا يستحسانوا ولو أبرأهم لم يجز ولو قال ما صنعت فيهم من شئ فهو جائز أجزت البراءة والصلح (٢) وغيرهما كذا في المسوط * والله أعلم

باب الثامن في وكيل الرجلين

اذا وكل رجلين فليس لاحدهما أن يتصرف فيما وكلا فدفه دون الاخر هذا اذا وكلهما بكلام واحد بان قال وكنتا ببيع عبدي هذا اما اذا وكلهما بكلامين بان وكل أحدهما ببيعته ثم وكل آخرًا بضاعته ما باع جاز كذا في السراج الوهاج * وكل رجلان يزوجه امرأة أو وكل آخر بذلك فوجه كل واحد منهما امرأة فاذا هما أختان فان وقع النكاح كان على التعاقب جاز في الاولى وبطل في الاخرى وان وقعهما باطل النكاحان جميعاً وكل رجلين بشكاح امرأة أو وكلت امرأة اثنتين رجلين ففعل أحدهما أو كلين لا يجوز وان سمي الموكل المهر كذا في فتاوى قاضيان * الوكيلان بالطلاق والعلة التي تاتي بفرد أحدهما اذا كان يغير المال وكذا الوكيلان بردا لودائع والعوارى والغصب والرقى البيع الفاسد كذا في الخلاصة * ولو وكل رجلين بطلاق امرأة فطلق أحدهما أو الى الآخر أن يطلق فموجباً لئلا يطلق أحد كونهما صاحبهما فطلق أحدهما دون الآخر أو طلق أحدهما أو أجازا لا تحرم بجزء وكذلك الوكيلان بالعتق ولو قال لهما طلقاها جميعاً لا تطلقن أحدهما واحدة ثم طلق الآخر تطليقتين لم يقع بضمي بجمعهما على ثلاث تطليقات وان وكلهما بطلاق امرأة فغير عتقها أو بعق عبداً فغير عتق بجمعهما على ذلك كذا في النهاية * ولو وكل رجلين بالخلع فخلع أحدهما لم يجز وان سمي لهما البدل فكذلك كذا في الذخيرة * وكذا وخلعهما أحدهما أو أجازا لا يجوز حتى يقول الآخر خلعهما كذا في فتاوى قاضيان * الاصل في جنس هذه المسائل أن كل تصرف يحتاج فيه الى رأى فاذا وكل به رجلين ففعل ذلك أحدهما دون الآخر لا يجوز وكل تصرف لا يحتاج فيه الى رأى اذا وكل به رجلين ففعل أحدهما دون الآخر جاز ولو جعل امرأة امرأة يدير رجلين لا يفرده أحدهما واذا وكل رجلين أن يدفعوا الى رجل بضاعة ألف درهم ودفع اليها اليهما فدفعها أحدهما دون الآخر فالقياس أن يضمن وفي الاستحسان لا يضمن ولو وكل رجلان يدفعها الى فلان الذى ساء المالك ودفعها اليه المال فدفعها اليه الوكيل اليه فالقياس أن يضمنوا وفي الاستحسان لا يضمن علم بالان المال قد وصل اليه من كل مأمور رابا فبضم من جهة المالك كذا في المحيط * ورجل وكل رجلين بقبض دين لمعني غيره وغاب الموكل وغاب أحدهما أو كلين فغاب الوكيل الحاضر بالغريم فأقر الغريم بالدين وبجهدا وكلاهما قام الوكيل البينة أن فلا ناوله بقبض الدين الذى لمعني هذا فالقاضى يقضى بولاكتهما حتى يوضر الغائب لاحتياج الى إعادة البينة على وكالته كذا في الذخيرة في الفصل السادس في التوكيل بالخصومة * اذا وكل رجلين بالخصومة في دين ادعاه وقبضه فلاحدهما أن يخاصم دون صاحبه ولكن لا يقضيان الامعاء فقبض أحدهما لم يبرأ الغريم حتى يصل الى صاحبه فيقع في أيديهما أو يصل الى الموكل كذا في الحاوى * وفي نوادر ابن معلقة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى برجل وكل

(١) قوله وغيرهما كالخاصة اهـ مصححه

يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى السبب بجملة القاضى على السبب المبذر يطلب أولياته وعلى المغفل الذى لا يتهدى الى التصرفات ولا يصبر عنها وبغى فيها * ولا يحجر على الفاسق الذى يرتكب المعاصى اذا كان لا يذرو ولا يسرف فى ماله * وقال الشافعى رحمه الله تعالى يحجر على الفاسق أيضا ولا يشترط طهارة الجرحى حتى لا يرد أن يحجر عليه بل يصح حاضرا كان أم غائبا لأن الغائب لا ينحجر ما لم يبلغه الجرح ويعلم أن القاضى يحجر عليه * وان تصرف قبل العلم بعد الجرح تنفذ تصرفاته وهو بمنزلة ما لو حصر على عبده المأذون الغائب يصح الجرح ولا ينتج قبل العلم * واذا حصر على المدون بعد ما حدى بالدين أو قبله يظهر أثر الجرح فى ماله الموجود وقت الجرح لا فيما يكتسب ويحصل له بعد الجرح وينع هذا المحجور عن التبرعات * ولوأقر لسان بدين لا يصح اقراره فى حق الغريم الذى يحرجه فإذا زال دين هذا الغريم يظهر صحة اقراره السابق * وكذا لو اكتسب مالا يتنزه اقراره فيما اكتسب وحدث وان كان دين الغريم الاول قائما وتنفذ تبرعاته فيما اكتسب مع بقائه الاول * ولو تزوج المحجور امرأه نكاحه فان زاده على مهر

رجلين بخصومة رجل فى اذاعتها وقبضها منه فخاصمه فيها ثم ملأت أحد الوكيلين قال أقبل من الحى البينة على الدار وأقضى بها للوكيل ولا أقضى بدفع الدار اليه ولكن جعلت للوكيل الميت وكيلهما هذا الحى ودفعت الدار اليهما وكذلك لو كان الوكيل واحدا وأقام البينة على الدار وقبض بالدار للوكيل فبات هذا الوكيل قبل أن يدفع الدار اليه أجعل له وكيل يقبض الدار وأمر القاضى عليه بدفع الدار اليه ولا أثر كها فى يد الغاصب الذى قبضت عليه هكذا فى الخيرة * ولو لوكل رجلين بالبيع وأحدهما عبد محجور لم يجوز إلا أن يتفرذ بيعه لعدم رضاه برأى واحد فان مات أحد الوكيلين أو ذهب عقله لم يكن للآخر أن يبيعهما أو لوكل رجلين يبيع عبدا أو يبايعه ففعل أحداهما دون الآخر لم يجز حتى يجبر الموكل أو الوكيل أو لا خرساء كان الثمن مسمى أو لا وسواء كان الوكيل الآخر غائبا أو حاضرا إلا أن بين البيع والشراء فرقا فى الشراء اذا فعله أحدهما بتدعيه ولا يتوقف بخلاف البيع فإنه يتوقف على اجازة الموكل أو الوكيل الآخر وكذا الوكيلان بالكتابة والعقن على مال اذا فعل أحدهما لا يجوز حتى يجبر الموكل أو الوكيل الآخر ولو لوكل اثنين بتسليم ما وهب الى الموهوب له فسلم أحدهما صححت الهبة ولو لوكل اثنين بقضاء الدين وسلم اليهما فقام أحدهما جاز هكذا فى اسراج الوهاج * رجل وكل رجلين أن يتخلفا امرأتين له بمال معلوم أو يبيعاهم عشرين له بمال معلوم ففعل أحدهما المرأتين أو باع أحدهما عشرين بمال معلوم جاز كذا فى فتاوى قاضيان * ولو لوكل رجلين بأن يهاذهما العين ولم يعين الموهوب له بتفرد أحدهما (١) عند الكل كذا فى المحررات * وليس لأحد الوكيلين بالرهن أن يتفرد بذلك كذا فى الحاوى * واذا لوكل رجلين باستئجار دار أو أرض فاستأجرا أحدهما وقع العقد له فان دفعها الوكيل الى الموكل انعقدت بشئ من الموكل اجارة مبتدأ فأبالتعاطى كذا فى المحيط فى الفصل السادس والعشرين فى التوكيل بالاجارة * وان وكل رجلين قبض ودفعه وقبضها أحدهما بغير أمر الآخر فهو ضامن فان قبضها جميعا جاز ولا أحدهما أن يستودعها الآخر ولهما أن يستودعها عمال أحدهما كذا فى الحاوى فى فصل فى الوكالة قبض الوديعه * رجل قال لرجلين وكأت أحدكما بشراء جاريتى بألف درهم فاشترى أحدهما ثم اشترى الآخر فان الآخر يكون مشتربا لنفسه ولو اشترى كل واحد منهما جاريتا ووقع شراءهما فى وقت واحد كانت الجاريتان للوكيل وعليه الفتوى هكذا فى فتاوى قاضيان * واذا وكل رجلا يبيع عبده فوكل آخر يبيع ذلك العبد فباع هذا من رجل وهذا من رجل آخر فان علم الاول فهو له وان لم يعلم الاول كان لكل واحد منهما نصفه بنصف الثمن ويجوز لكل واحد منهما ما كان العبد فى يد أحد الوكيلين أو فى يد الموكل فهما سواء وان كان العبد فى يد أحد المشتريين كان هو أولى لأن تزوج الآخر ثم قبل شراء هذا ولم يذكر ما ذاباع أحد الوكيلين من رجل والموكل من رجل آخر أو كان الوكيل واحدا باع الوكيل من رجل والموكل من رجل آخر ولا شك أنها اذا علم الاول كان الاول أولى وان لم يعلم روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن يبيع الموكل أولى وروى ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى أن المشتري يكون بين المشتريين نصيبين كذا فى المحيط فى الفصل الرابع عشر * واذا دفع رجل الى رجلين ألف درهم بدفعه الى رجل فدفعه أحدهما فهو ضامن للنصف فى القياس ولكنه استحسن فقال لا ضمان لأن دفع المال الى الغير لا يحتاج فيه الى الرأى كذا فى المسبوط * ولو قال لرجل اقبض عني هذا الات فلا تأو فلا تأفاهم اقضى فهو جاز كذا فى الحاوى * رجل وكل رجلا يبيع عبده يمينه وكل وكيل يبيع هذا العبد فباع أحدهما ثم باعه الوكيل (١) قوله يتفرذ أحدهما عند الكل كذا فى النسخة المجموع منها وفى بقية النسخ لم يتفرذ عند الكل وعلى كل فى العبارة تخلل فى الحكم أو العزو وبعبارة الجرح ولو لوكل رجلين بأن يهاذهما العين ولم يعين الموهوب له عندهما لا يتفرذ أحدهما بذلك وعند أى يوسف يتفرذ وان عين الموهوب له يتفرذ أحدهما عند الكل انتهت تأمل بحجراوى

مثلها فقد ارمره مثل يظهر
في حق الغريم الذي حرج لاجله
تحاص الغريم في ذلك وما
زاد على مهر المثل لا يظهر في
حق الغريم الذي حرج لاجله
فقط في المال الذي حدث
له بعده * ولو أقر على نفسه
بجد أو قصاص صح إقراره *
وكذا لو أعتق أو برص
اعتاقه وتبديره * والحاصل
أن كل ما يستوى فيه الجدد
والهزل ينفذ من المحجور وما
لا ينفذ من الهازل لا ينفذ من
المحجور إلا بإذن القاضي *
ولو باع شيئا من ماله بمثل
القيمة جاز وبأقل من القيمة
لا يجوز * ولو استمك مال
إنسان بعبادة الشهود لزمه
ضمان ذلك ومن له الضمان
بمحاص الغريم الذي حرج لاجله
فيما كان في يده * ولو اشتري
المحجور بارية بعبادة الشهود
بأكثر من قيمتها فإن باع
الجار ببيع محاص الغريم الذي
حرج لاجله بمقدار قيمتها وما
زاد على قيمتها يأخذ من المال
الذي يحدث له بعد الحجر * ولو
باع المحجور شيئا من عقاره أو
عروضه من الغريم الذي حرج
لاجله لبصر الثمن قصاصا بدينه
جائزه * وذكر الأمام ثمس
الأئمة السرخسي رحمه الله
تعالى هذا إذا كان الغريم
واحدا فإن كان اثنين وحجر
لدينهما فباع الغريم
من أحدهما شيئا بمثل القيمة
جاز البائع كل ما عمن أجنبي
فإذا جاز البائع بمثل القيمة
لا يصير كل الثمن قصاصا بدين

الثاني من المشتري بأكثر من ذلك قال أبو بكر الجني حاز بيع الثاني لأن الثاني لم يخرج عن الوكالة ببيع الأول وبيع الثاني لا يكون فسخا لبيع الأول حتى لا يجوز كذا في فتاوى قاضيان * ولو وكل رجلين ببيع عبد بعهده بألف درهم فباع أحدهما بأربعمائة فإن كان ذلك حصته من الألف حاز لأنه ليس في التفرق بين العبدتين ضرر بالموكل وكذلك إن باعه بأكثر من حصته فيه زائدة مفعلة للموكل وإن باعه بأقل من حصته لم يجوز سوى في الكتاب بين النقصان السيد والكثير وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فأما عندهما كان النقصان يسيرا جاز أن كان النقصان فاحشا لم يجوز كذا في المبسوط * أمر رجلين أن يرهنوا مسلطا على بيعه فربها وأذن أحدهما المرتهن في البيع لاصير المرتهن مسلطا على البيع لأنه ليس لأحدهما التفرد بالبيع فكذا بالتسليط فإن قالوا فلا نأبى تفرض منك ودفعنا إليه الرهن فقال أحدهما أمرنا بالمرسل أن نفعل مسلطا على بيعه والآخر سكت يصير مسلطا لأن لاحد الرسولين التفرد بالبيع فيتفرد بالتسليط على البيع هكذا في محيط السرخسي * والله أعلم

باب التاسع فيما يخرج به الوكيل عن الوكالة

(منه) أن يتصرف الموكل بنفسه فيما وكل به قبل تصرف الوكيل بخلاف ما إذا وكله ببيع عبده فباعه الموكل أو أعتقه أو برعه أو كسبه وكذا إذا استحق أو كان حرا لاصل كذا في البدائع * ولو وهب أو تصدق أو وطئ واستولد فالوكل يخرج عن الوكالة ولو وطئ ولم يستولد أو استقدم أو أذن له في التجارة كان على الوكالة وإذا رهن أو أخرج أو سلمد كرفي ظاهر الرأية أنه لا يخرج عن الوكالة وإن باع الآخر أو الوكيل العبد ثم رز عليه بالعيب بقضاء فان لاوكل أن يبيعه وإن باعه الموكل واشترى أخيرا لنفسه ثلاثة أيام ثم نقض فالوكل أن يبيعه وإن كان الموكل مختارا في الرهن كان الخيار له كذا في المحيط * ولو وكله أن يعتق عبده أو يكاتبه ثم باعه الموكل فقد خرج الوكيل عن الوكالة فإن رجع إلى ملك المولى فإن كان رجوعه بسبب هوفسخ البيع من الأصل فقد عاد إليه القديم ملكه فكان الوكيل على وكالته وإن كان بسبب هوفكس متدأ من وجه كالأمر بالعيب بعد القبض بغير قضاء أو بالاقالة أو بالمرأث ثم تعد الوكالة ولو أسرى أهل الحرب فادخلوا دارهم ثم خرج إلى المولى بعت جديدان اشتراهم منهم لم تعد الوكالة * ولو أخذ من المشتري منهم أو ممن وقع في سهمه من الغنائم بالقيمة فهو على وكالته ولو وكله أن يعتق أمته ثم أعتقه المولى فأردت ولحق بدار الحرب فأسرت وملكه المولى لم يخرج عن الوكيل فيها كذا في المبسوط * ولو وكله أن يبيع عبده فوهبه الموكل بنفسه ثم رجع في هيبته لا تعود الوكالة حتى لا يعلم الوكيل أن يبيع * وكذلك لو وكله بشرا منى ثم اشتراه بنفسه كذا في البدائع * رجل أمر رجلا بشرا محنطة ببيعها أو يبيعه لم يجعله دقيقا أو سويقا خرج عن الوكالة كذا في الخلاصة * ولو أمره بشرا داري ببيعها وهي أرض بضا فبعت فاشتراها الوكيل لم يجوز فإن كانت مبنية فزاد فيها حائطا وجهصها أو طمأنت الزم الأمر وكذلك الوكالة بالبيع ولو قال اشترى هذه الأرض البيضاء وهذا القراح أو قال له بعه في فرس فغضلا أو شجرا أو خذ دارا أو جاما أو حاونا أو جعلها باستا لا يجوز ذلك على الأمر في البيع والشراء وكذلك لو زرع حنطة أو غرس كرما كذا في محيط السرخسي * ودفع إليه مالا ليقض عنه دينه ثم قضاه الآخر بنفسه ثم قضاه الوكيل فإن كان الوكيل لا يعلم بأفعله الموكل فلا ضمان عليه ويرجع الموكل على رب الدين بما قبض من الوكيل وإن كان عالما بذلك فهو ضمان والقول قول الوكيل مع عيبه في أنه لم يكن عالما كذا في الحاوي * ولو وكله بأن يكتب عبده فكتبه ثم عجز لم يكن له أن يكاتبه مرة ثانية وكذا لو وكله أن يزوجه امرأة فزوجه وبأنها لم يكن للوكيل أن يزوجه مرة أخرى كذا في البدائع * ولو تزوج الموكل أم تلك المرأة أو ذات رحم محرم منها أو أربعا سواها لعزل الوكيل كذا في الخلاصة * وكذلك لو أمره بخلع امرأة ثم خلعها إلا أن الخلع لا يتحمل الخلع كذا في البدائع * ولو وكله أن يزوجه امرأة فبعينها ثم إن الموكل تزوج تلك المرأة بنفسه ثم طلقها ثم تزوجها الوكيل بأمه لم يجوز وكلت امرأة جلا أن يزوجه من رجل ثم إن المرأة تزوجت بنفسها فقد خرج

بعض الغرماء على البعض
ولكن الثمن يكون بين الغرماء
بالخصص * ولو بخر القاضى
على رجل لقوم لهم ديون مختلفة
فقضى المحجور دين بعضهم
شاركه الباقيون فيما قبض
فبسط له حصته ويدفع ما زاد
على حصته الى غيره من الغرماء
* رجل عليه دين بنت باقراره
او يمينه قامت عليه عند
القاضى فغاب المطلوب قبل
الحكم وامتنع عن الحضور
قال ابو يوسف رحمه الله تعالى
ينصب القاضى عنه موكلا
ويحكم عليه بالمال فاسأل
الخادم ذلك فان سأل الخادم
أن يحجز عليه عند أبي حنيفة
ومحمد رحمه الله تعالى
لا يحكم ولا يحجز حتى يحضر
الغائب ثم يحكم عليه ثم يحجز
عند محمد رحمه الله تعالى
لانه انما يحجز بعد الحكم
لا قبله * المحجور بالدين اذا
كان يسرف في اتخاذ الاعمال
ينعم القاضى عن الاسراف
وبقدره المعروف والكنفا
* وكذلك في النيا بقتصد
فيها وبأمره بالوسط ولا يضي
عليه في ما كوله ومشروبه
وملبوسه

فصل في الحجر بسبب
الشبه والتبذير والغفلة

التي اذا بلغ بالن رشد
وماله في يد وصيه أو واه
فانه يدفع اليه ماله * فان باغ
غير رشيد لا يدفع اليه
حتى يبلغ خسا وعشرين
سنة فاذا بلغ خسا وعشرين

الوكيل عن الوكالة علم أو لم يعلم كذا في المحيط * وكل رجلان تطلق امرأته ثم طلق الموكل امرأته بائنا
أو رجعا وانقضت عدتها فطلقها الموكل لا يقع وكذا لو تزوجها الموكل بعد ذلك لم يكن للوكيل أن يطلقها
ولو كان الزوج طلقها واحدة بعد التوكيل لم يطلقها الموكل في العدة وقع طلاقه عليها كذا في فتاوى
قاضيان * اذا وكلة أن يطلقها ثم خالها الزوج يقع طلاق الوكيل مادامت في العدة لان طلاق الزوج
يقع علم في هذا الحالة فيسقط الوكيل على واكلته هكذا في التبيين * ولو وكل آخر بالرهن ثم رهنه الموكل
نفسه ثم امتد له ابرهنة الوكيل ولو وكل آخر بالرهن والأول قدره رهنه فانك الأول كان للثاني أن يرهن
لا تملكه بالرهن بعد ما رهن الأول فقد وكل بالرهن بعد الفسك كدلالة بخلاف ما إذا لم يكن الأول قدره رهنه
فوكل آخر ثم رهنه الأول لان الامر الثاني بالرهن صحيح للعالم فصارا وكيلا بالرهن فأي مارهن جاز هذا
في محيط السرخسي في الوكالة بالرهن * الوكيل باءا ما زال كذا إذا أدى بعد ما أدى الموكل نفسه ضمن
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى علم الوكيل بذلك أو لم يعلم وعندهما ان علم بذلك ضمن وان لم يعلم لا يضمن كذا
في المحيط في الفصل التاسع في التوكيل بالانفاذ والصدقة * (ومنعه عزل الموكل اياه) واصحة العزل بشرطان
(أحدهما) علم الوكيل به لان العزل فسخ للعقد فلا يلزم حكمه الا بعد العلم به كالفسخ فاذا عزم وهو حاضر
انعزل وكذا لو كان غائبا كتب اليه كتاب العزل فبلغه الكتاب وعلم بما فيه انعزل وكذلك اذا أرسل اليه
رسولا فبلغ الرسالة وقال فلان فلا تأمر سباني اليك وهو يقول اني عزلتك عن الوكالة فانه منعزل كان الرسول
عدلا أو غير عدل حرا أو عبدا صغيرا أو كبيرا بعد أن يبلغ الرسالة على الوجه الذي قلنا وان لم يكتب اليه كتابا
ولا أرسل ربه ولا ولكنه أخبره بالعزل رجلان عدلان كانا أو غير عدلين أو رجلا واحدا عدل فيقولهم
جئنا معا صدقة الوكيل أو لم يصدق اذا ظهر صدق الخبر لان خبر الواحد مقبول في المعاملات وان لم يكن
عدلا وان أخبره واحد غير عدل فان صدقه بمنعزل بالاجماع وان كذبه لا ينزل وان ظهر صدق الخبر في قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما ينعزل اذا ظهر صدق الخبر وان كذبه وان عزله الموكل وأشهد على عزله
وهو غائب ولم يحجزه بالعزل أحد لا ينزل ويكون تصرفه قبل العلم بعد العزل كصرفه قبل العزل في جميع
الاحكام (والثاني) أن لا يتعلق بالوكالة حتى الغرة ماذا انعاق بها حق الغرة فلا يصح العزل بغير رضا صاحب
الخط كن رهن ماله وسلط على البيع عند حلول الاجل ثم عزل الراهن المسلط على البيع لا يصح عزله وكذلك
اذا وكل المدي عليه موكلا بالخصومة مع المدي بالاجاس المدي فعزله المدي عليه بغير حضرة المدي لا ينزل
كذا في البدائع * رجل أمر رجلا ببيع عبده ثم أخرجه من الوكالة وهو لا يعلم قبض العبد وقبض الثمن
فهلك في يده ومات العبد في يده أيضا قبل التسليم كان للمشتري أن يرجع بالثمن على الوكيل ويرجع الوكيل
على الآخر وكذا لو كان مولى العبد باعه أو بده أو أعتقه ولم يعلم به الوكيل وكذا لو اشترى العبد أو تبين أنه
كان حرا الاصل كذا في الحاوي * وكل رجلان يبيع عينا من أعين ماله ثم أراد اخرجه من الوكالة
فهذا كذلك الا اذا تعلق به حق الوكيل ثم حو أن أمره أن يبيع ويستوفي الدين من غنه كذا في الذخيرة * واذا
عزل الوكيل حال غيبة الخصم فأما أن يكون الوكيل وكيل الطالب وفي هذا الوجه العزل صحيح وان كان
المطلوب غائبا وأما أن يكون الوكيل وكيل الطالب فأما أن يكون التوكيل من غير التماس أحد وفي هذا
الوجه العزل صحيح وان كان الطالب غائبا أو بالتماس ما من الطالب أو القاضى وفي هذا الوجه ان كان
الوكيل وقت التوكيل غائبا لم يعلم بالتوكيل صح عزله على كل حال وان كان الوكيل حاضرا وقت التوكيل
أو كان غائبا لكن قد علم بالوكالة ولم يردّها فان كانت التماس الطالب لا يصح عزله حال غيبة الطالب ويصح
حال حضرته رضي به الطالب أو سخط وان كان التوكيل بالتماس القاضى حال غيبة الطالب فعزله بحضور
القاضى صح وان كان الطالب غائبا وان عزله بحضور الطالب صح العزل أيضا كذا في المحيط * رجل أراد
سقرا فطلب امرأته أن يوكله موكلا بطلا فها لم يجئ الى وقت كذا ففعل ثم كتب الى الوكيل بان قد
أخرجتك من الوكالة فلم يصح عزله قال نصيرين يحيى مجوز عزله وقال محمد بن حملة لا يصح عزله كذا في محيط
السرخسي * (ومنعه موت الموكل) لان التوكيل بأمر الموكل وقد بطلت أهلية الأمر بالوت فتبطل الوكالة

الله تعالى يدفع اليه ماله
يخسر فيه ما شاء وقال أبو
يوسف ومحمد رحمهما الله
تعالى لا يدفع اليه ماله بل
ينزع عنه وإن بلغ سبعين
سنة أو تسعين سنة مالم
يؤانس منه الرشد وإن بلغ
التيمنه فيها عند أبي حنيفة
رحمه الله تعالى تنفذ
تصرفاته لأنه لا يرى الحجر
على الحجر العاقل البالغ *
وعنده صاحبيه رحمهم الله
تعالى بعد ما حجر عليه القاضي
لا تنفذ تصرفاته الآن
القاضي يرضى من تصرفاته
ما كان خيرا للرجوع ربان
رجح فيما باع والذين فاقه
يدعو أو حو في ما اشتري
لأن الأب والوصي يرضى من
تصرفات الصبي ما كان خيرا
له فكذلك القاضي * وإن
بلغ اليتيم سفها غير رشيد
فقبل أن يحجر القاضي
عليه لا يكون محجورا في
قول أبي يوسف رحمه الله
تعالى حتى تنفذ تصرفاته
وعند محمد رحمه الله تعالى
يكون محجورا من غير حجر
ه وأبو يوسف رحمه الله
تعالى جعل الحجر بسبب
السفه كالحجر بسبب الدين
وذلك لا يكون الا قضاء
القاضي ومحمد رحمه الله
تعالى جعل الحجر بسبب
السفه كالحجر بسبب الصما
والجنون وذلك يكون بغير
قضاء فيكون محجورا الآن
يؤذنه وكذا لو بلغ الصغير

علم الوكيل عوته أولا كذا في البدائع * ولومات الطالب ولم يعلم المطلوب فدفع المال إلى الوكيل لا يبرأ له
أن يسترده ولو علم عوته ليس له أن يضمن الوكيل لوضاع عنده كذا في الخلاصة * بانه جاز أن يملك ثمرات
موكلة لا ينزل بعونه الوكيل والبيع الجائز هو بيع الوفاء كذا في الصراحي * ولو وكل رجلا بالبيع في شعبة
أدعت قبله ثمرات الموكل بطلت الوكالة فإن مال الموكل وضمن جاز عليه في ماله خاصة وإن لم يمت الموكل
ومات الطالب فصالح الوكيل وورثة الطالب جاز لأن ورثة الطالب يعدونه بقومون مقامه في المطالبة كذا
في المبسوط * (ومنه) جنونه جنونا مطبقا لأنه مبطل لأهلية الآخر كذا في البدائع * وستا الجنون
المطبق شهر عند أبي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله تعالى حول كامل وهو الصحيح كذا في الكافي
* قالوا وما ذكر في الجنون المطبق محمول على ما إذا كانت الوكالة غير لازمة بحيث علك الموكل عزله في كل
ساعة كالوكيل بخصوصه من جانب الطالب وأما إذا كانت الوكالة لازمة بحيث لا يملك الموكل عزله كالعدل
إذا سلط على بيع الرهن وكان التسليط مشروطا في عقد الدارح لا ينزل الوكيل بجنون الموكل وإن كان
مطبقا * وأما إذا جاز الوكيل فإن جنونه مطبقا وصار جازا لا يعقل الأنابة والبيع والشراء فيخرج عن
الوكالة حتى لو باع أو اشتري لا يجوز * وأما إذا كان يعقل الأنابة والبيع والشراء بان كان جنونه في شيء آخر
فانه يتي وكلا لا ينزل فاذا باع أو اشتري ذكر في الأصل أنه يجوز * قالوا وما ذكر في الأصل محمول على ما إذا
رضى الموكل بذلك فأما إذا لم يرض بذلك فلا يجوز تصرفه على الموكل كذا في المحيط * (ومنه) لحاقه بدار الحرب
مر تدعته أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما لا يخرج به الوكيل عن الوكالة وإن كان الموكل امرأه
فارتدت فالوكيل على وكالته حتى تموت أو تلحق بدار الحرب باجاءا لأن رد المرأة لا تنفع فإذ تصرفها كذا في
البدائع * فإن قال الوكيل فعلته في حياته ما كان من بيع أو شراء أو تقاضي دين أو قضاء فهو مصدق في
كل شيء مستملا ولا يصدق في القائم بعينه ولو كان قال قبضت ديني الهامن فلان لم يصدق على ذلك إلا بيعة
وإن كان قائما بعينه كذا في الحاوي * وإن كان قال قد قبضت المال الذي أعطيتي فلا تنفع وقد كانت أمرته
بذلك فهو مصدق إذا كان المال غير قائم بعينه كذا في المبسوط في الوكالة من أهل الكفر * ولو وكل
رجلا أن يزوجهم هذه المرأة فارتدت ولحق بدار الحرب والعياذ بالله ثم نسبت فاستلمت فزوجها الوكيل
من موكله جاز كذا في فتاوى قاضيان * ولو وكل الرجل رجلا أن يشتري له ما جارية بعينه فارتدت
أحدهما ولحق بالدار ثم اشتراها الوكيل لم يملك الوكيل نصفها أو الموكل النصفها فإن قال ورثة المرتد
اشترى ما قبل أن يرتد صاحبنا وكذبهم الوكيل فالقول قوله مع عيने ولو كان الوكيل قد فعل المرتد كان
القول قول الورثة فإن أقاما البيعة فالبيعة يمينه الورثة وقال الوكيل اشترى ما قبل لحاقه بالدار وكذب
الورثة فالقول قول الوكيل إذا كان المال مدفوعا له وهو ليس بعينه مال قائم بيده أو غيره وإن لم يكن
المال مدفوعا إليه فالقول قول الورثة وكذلك إن كان المال المدفوع اليه بعينه في يده أو في يد البائع كذا
في المبسوط * (ومنه) حجر الموكل والحجر عليه بان وكل المكاتب رجلا فحجر الموكل وكذا إذا وكل المأذون
انسانا فحجر عليه بطلت أهلية أمره بالتصرف في المال فتبطل الوكالة كذا في البدائع * وإذا وكل
المكاتب ثم حجر أو المأذون فحجر عليه تبطل الوكالة علم الوكيل أو لم يعلم وفي المستصفي الوكالة انما تسقط
بالهجر والحجرا إذا كان وكيل بالبيع والشراء * أما إذا كان التوكيل بالتقاضي أو قضاء الدين فلا تبطل كذا
في السراج الوهاج * (ومنه) افتراق الشريكين * وإن لم يعلم به الوكيل لانه عزل حكى والعزل الحكمي
لا يشترط فيه العلم كذا في التبيين * (ومنه) موت الوكيل وجنونه المطبق وإن لحق بدار الحرب مرتدا
لم يجزه التصرف إلا أن يعود مسلما الآن أمره قبل الحكم لملاحقه بدار الحرب كان موقفا فان عاد مسلما
زال التوقف وصار كأنه لم يرتد أصلا وإن حكم لملاحقه بدار الحرب ثم عاد مسلما هل تعود الوكالة قال أبو
يوسف رحمه الله تعالى لا تعود وقال محمد رحمه الله تعالى تعود * وأما الوكيل إذا ارتد وتوكل بدار الحرب ثم عاد
مسلم فلا تعود الوكالة في ظاهر الرواية كذا في البدائع * ولو وكل مسلم مسلما باملاق وارتد الوكيل
ولحق بدار الحرب ثم جاء مسلما كان على وكالته كذا في الحاوي * (ومنه) هلاك العبد الذي وكل بيعه أو

يدون ووهب وتصدق وغير ذلك ثم فسد وصار بحال استحق الحجر فاصنع من التصرفات قبل الفساد تكون نافذة وما صنع بعد ما فسد تكون باطلة عند مجرده الله تعالى حتى إذا رفع إلى القاضي فإن القاضي يعضى ما فعل قبل الفساد ولا يبطل ما صنع بعد الفساد لأن عند مجرده الله تعالى هذا العارض بمنزلة الجنون والصبا *
والصبي والمجنون يكون مجبوراً بغير حجر * وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يبطل وبالفساد لا يصير مجبوراً ما لم يجبر عليه القاضي حتى لو رفع ذلك إلى القاضي يجبر عليه فيعضى ما فعل قبل الحجر وهو عند بمنزلة الحجر بسبب الدين قال مجرده الله تعالى المحجور بمنزلة الصبي إلا في أربعة * أحدها أن تصرف الوصي في مال الصبي جائز في مال المحجور باطل * والثاني أن أعتاق المحجور وتدينه وطلاقه ونكاحه جائز ومن الصبي باطل * والثالث المحجور إذا أوصى بوصية جازت وصيته من ثلث ماله ومن الصبي لا تجوز * والرابع أن جارية المحجور إذا جاءت ولد فأذاعه ثبت نسبته ومن الصبي لا يثبت * ثم تصرفات المحجور بسبب السفه على

باعتاقه أو بهتبه أو بتدينه أو بكتابه أو شؤن ذلك لأن التصرف في المحل لا يتصور بعده لأنه ككفائي البائع * (ومنه تغيير الموكل به) وكل بيع الكفري الذي في نخلة فلان أو شراء الكفري الذي في نخيل فلان فساد الكفري بسراً أو ربطاً أو غيراً بطلت الوكالة لتغير الاسم وكذلك السرا إذا صار ربطاً بطلت في البيع والشراء وإذا صار بعض السر ربطاً بطلت الوكالة فتصار ربطاً في البيع والشراء ولم تطل فيما بقي بسراً إلا إذا كان الذي صار ربطاً شيئاً قليلاً كرتين أو ثلاثة فينقض في الوكالة في المحل والربط إذا صار تمام تطل الوكالة في البيع والشراء استحقاقاً بخلاف العيب إذا صار شيئاً والسر الأصغر إذا صار كبيراً لا تبطل الوكالة في البيع والشراء كذا في المحيط * ولو أمر ببيع بض أو شراء فخرج منه فزارج أو بيع طلع فصار قرأ أو بيع عصراً أو غنم فصار خلاً أو بئياً وعصراً أو بيع لبن فصار زبداً وغمناً خرج الوكيل من الوكالة وذلك إن سمعنا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو باع بضاً على أنه بالخيار ثلاثة أيام فخرج الفرج منه في الثلاثة تطل البيع ابن سماعه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لو أمر ببيع ابن حليب فمض ثم اشتراه لم يجز على الموكل وإن لم يسم حليباً لأنه باع على اسم اللبن ولو أمر ببيع ابن حليب فمض ثم باع جاز لأن المحل الذي وكله يبيع به يستلزم إذا لم يقصود من البيع تحصيل الثمن كذا في محيط السرخسي * وإذا وكل الذي ذمياً بقبض خمر بعينه أفصارت خلافة أنه يقبضها كذا في الحاوي * وكذلك المسلم يوكل المسلم بقبض عصيره بعينه فصار العيص خلافة أنه يقبضه ولو لم يذكر إذا صار خراً والصحيح أن له أن يقبضه كذا في المبسوط * ولو أمر بشراء موبوق بعينه قلت بسمن أوزيت أو حلي بعسل أو مكر لم يجز شراؤه على الأمر والبيع يجوز * ولو أمر بشراء مسم بعينه فربى بعد ذلك ينفق أو يخير لم يجز الشراء على الأمر والبيع يجوز * ولو أمر بشراء ثوباً بض بعينه فمض لم يجز الشراء على الأمر والبيع يجوز كذا إذا لم ينسبه إلى البياض في الأمر ولكن أشار إليه في الأمر يجوز البيع ولا يجوز الشراء كذا في المحيط * ولو أمر بشراء مسم بعينه طر فالتخذ ما لحاقه اشتراه لم يجز على الأمر ويجوز هذا في البيع كذا في محيط السرخسي * ولو وكر العبد بتقاضى دينه وكيلاً ثم باع المولى بآذن الغريم خرج وكيله من الوكالة سواء علم به أو لم يعلم كان على العبد دين أو لم يكن ولو لم يكن عليه دين فالمرء يتقاضاه وإن كان عليه دين نصب القاضي وكيلاً بتقاضى الدين فيقضيه بحق الغرماء وأما إذا أعتق المولى فالوكيل على وكالته وكذلك لو كانه بآذن الغرماء وإذا وكل المكاتب وكيله بقبض هبة فقبضها الوكيل بعد عجز المكاتب أو بعد عتقه جاز كذا في المبسوط * وإذا وكل العبد التاجر وكيله ببيع أو شراء أو غير ذلك فخرج المولى الوكيل عن الوكالة فلا شيء كان على العبد من ذلك بشئ * ولو كان مكاتباً لرجلين فوكل وكيله ببيع أو شراء أو خصومة ثم عجز في نصب أحدهما ففعل ذلك الوكيل جاز في نصبهما جميعاً كذا في المبسوط *

في مسائل متفرقة من العزل وغيره * ولو طلقه ثلاثاً بعد ما وكاله لم تنزل كذا في الحر الرائق * وإذا أمر رجلاً ببيع عبده ثم مات العبد ولا أمره لم يعلم به الوكيل فباعه وقضى الثمن وهلك عبده ضمن الوكيل الثمن ولم يرجع على الأمران كان له بعد قدمات ولا في تركه الموكل أن كان الموكل قدمات كذا في المحيط * وإذا وكل الحربي حربي في دار الحرب ثم أسلم أو أسلم أحدهما فالوكالة باطلة كذا في المبسوط في أول كتاب الوكالة * الوكيل إذا رد الوكالة تدد هذا إذا علم الموكل بالرد وأما إذا لم يعلم فلا تدد حتى أن من وكل غائباً فباغاه الخبر فرد الوكالة ولم يعلم الموكل به ثم قبل الوكالة صح قبوله وصار وكيله وكذلك إذا قبل الوكالة ثم قال له الموكل رد الوكالة فقال رددت يخرج من الوكالة كذا في المحيط في الفصل الثاني في رد الوكالة * وإذا وجد الموكل الوكالة وقال لم وكله لم يكن عزلاً وكذا إذا قال اشهدوا أني لم وكل فلا نهذا كذب وهو وكيل لا ينزل ومن المشايخ من قال في المسئلة روايتان وهو الصحيح هكذا في الذخيرة * الإباحة لو وكل رجلاً ببيع متاع الصبي ثم مات الأب أو الصبي انزل الوكيل إذا كان الأب وارث الصبي وهذا عند علماء الثلاثة كذا في الخلاصة * إن باع الصبي قبل أن يصنع الوكيل شيئاً من ذلك انزل الوكيل على الوكالة وتوكل

فوعين مالا يصح من الهازل
 كالبصير والشرار وغير ذلك
 لا يصح من المحجور وما يصح
 من الهازل فهو النكاح
 والطلاق والعناق يصح من
 المحجور ويصح العبد في
 قيمته في ظاهر الرواية *
 وعن محمد رحمه الله تعالى
 أنه لا يصح ويصح تدبيره
 فإذا مات فسحقا بعق المذبح
 وبسقي في قيمته مدبرا فان
 كانت قيمته مدبر عشرة
 يسى في عشرة * ولو تزوج
 امرأه صح نكاحه * وان
 زاد على مهرها لا تنزله
 الزادة * ولو طلق امرأته
 يقع طلاقه * ولو حنث في
 يمينه وجبت الكفارة
 ويجزئ به الكفارة بالصيام
 ولا يجزئ بدلا طعام لان
 التكفير بالطعام لا يتم الا
 بتسليم الطعام الى الفقير وهو
 عاجز عن ذلك لانه لا ياله
 في ماله ولا يجزئ به الكفارة
 بالاعتاق لانه اذا اعتق كان
 على العبد ان يسقي في قيمته
 فبصرفه اعتاقا سدا * وكذا
 لو طلق امرأه صح
 ظهاره ويكفر بالصوم فان
 اعتق عن ظهاره عتق العبد
 ويسقي في قيمته ولا يجزئ به
 عن الظهار * وكذا في كفارة
 القتل وعليه من كماله
 فيزله أن يخرج قدر الزكاة
 عن ماله ويذره حجة الاسلام
 ان استطاع لكن لا يدفع
 اليه ماله لانه يسرق ويدفع
 الى رجل ثقة من حجج فينتق
 عليه في الطريق وما يذره

الاب وكيل الوصى على السواء * واذا وكل وكيل بالخصومة وقال له كذا عزتك فأنت وكيل فيها وكالة
 مستقبلة اختلف المشايخ في جواز هذه الكالة وقال عامة المشايخ يجوز هذه الكالة كصفها كان وبه كان
 يقول أبو زيد الشمرى كذا في المحيط * ثم اذا جازت الو كالة بهذا الشرط وأراد آخر أجبه عن الو كالة
 اختلفوا في لفظ الاخراج قال بعضهم يقول الموكل رجعت عن قولي كلما أخر جئت عن الو كالة فأنت
 وكيل فيصير رجوعه ثم يقول بعد ذلك أخر جئت عن هذه الكالة فاذا عزل عن الو كالة انحصرت ولا يصح وكيل
 وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى الاصح عندي أن يقول عزلتك عن هذه الكالات فنصرف
 ذلك الى المعلق والمنجز كذا في فتاوى قاضيخان * اذا وكل رجلا وكالة معلقة بالشرط ثم عزله قبل وجود
 الشرط عند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصح وعند محمد رحمه الله تعالى صح وعلمه الفتوى * وقال لا أخر
 كلما عزلتك فأنت وكيل ثم قال كلما عتدت وكيل فقد عزلتك اختلف المشايخ رحمه الله تعالى فيه والمختار
 أنه يملك اخراجه بمحض من الوكيل ما خلا الطلاق والعناق وما خلا وكيله بسؤال الخصم ويقول عزلتك
 عن الكالات المطلقة ورجعت عن الكالات المعلقة وبقي هكذا في الخلاصة * ولو وكل الما وب وكيل
 بالخصومة على أن الوكيل أن يوكل غيره ثم حجرجه عن وكيله غيره بغير محض من الطالب أو قال أخر جئت عن
 الاقرار ان أقررت فلا يجوز على يصح حجرجه عند محمد رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يصح
 حجرجه لا بمحض من الطالب كذا في محيط السرخسي * رجل دفع الى رجل ألف درهم وامره أن يشتري له به
 جارية وقال ما صنعت من شئ فهو جائز فوكل الوكيل رجلا أخر بذلك ثم ان الأمر عزل الوكيل الاول
 فاشتري الوكيل الثاني جاز شراؤه علم الوكيل الثاني بعزل الموكل الاول أو لم يعلم دفع الوكيل الاول الى
 الوكيل الثاني أو لم يدفع وكذا لو مات الوكيل الاول ثم اشتري الثاني جاز شراؤه على الموكل ولو ان الموكل
 أخرج الوكيل الثاني من الكالة صح اخراجه كان الوكيل الاول حيا أو ميتا ولو ان الوكيل الاول اشتري
 قبل ان تعزله وقبل أن يشتري الوكيل الثاني جاز شراؤه على رب المال فان اشتري الوكيل الثاني بعد ذلك
 كان يشتري لنفسه علم بشراء الاول أو لم يعلم دفع اليه الاول المال أو لم يدفع (١) ولو اشتري كل واحد منهما
 جارية فلا امر على حدة وقع شراؤه ما في وقت واحد كانت الحاربتان للوكيل كذا في فتاوى قاضيخان *
 ولو وكل المضارب رجلا بشراء عبد ودفع المال اليه ثم مات رب المال أو جن ثم اشتري الوكيل لزم المضارب
 خاصة كالوكل المضارب رجلا بشراء عبد ودفع المال اليه ثم تناقضا المضارب والوكيل لا يعلم فاشتري لزم
 المضارب كذا في محيط السرخسي * رجل عليه دين لرجل ثم ان صاحب الدين دفع مالا الى رجل ووكاه
 يدفع المثل الى الطالب وهب الدين من المدين بضمن بالدفع وان لم يعلم بذلك لا يضمن كذا في
 فتاوى قاضيخان * ولو وكل رجلا قبض ودبه ماله عند مولاه وعند غيره فباع المولى العبد أو أعتقه أو أمة
 فاستولدها فالوكيل على وكالته لان ما اعترض لابنائه ابتداء التوكيل فلان لابنائه بقاءه أولى كذا في
 المبسوط * واذا وكل العبد وكيل في خصومة أو بيع أو شراء ثم أبق التوكيل خرج الوكيل من الكالة ولو كان
 الوكيل عبدا فأبى فهو على الكالة غير أنه لا تنزله عهد في شئ كذا في المبسوط * والله أعلم

باب العاشر في المتفرقات

الوكيل بالشراء اذا أخذ السلعة على سوم الشراء وسعى الثمن فأقاه الموكل فلم يرض بها ورفضها على الوكيل
 فهلكت عند الوكيل ضمن الوكيل قيمته للبائع فان أمر الموكل بالاخذ على وجه السوم يرجع وان
 لم يأمره لا يرجع هكذا في المحيط في فصل المتفرقات * قال لا تخراعت وكيل في اقتضاد ديني ووكل من
 شئت بذلك فوكل الوكيل بذلك فلو وكيل أن يخرج من الو كالة اذناه * ولو قال أنت وكيل في اقتضاد ديني
 ووكل فلا بذلك فوكل الوكيل بذلك لم يكن للوكيل أن يعزله * ولو قال وكل فلانا شئت فوكله كان للوكيل

(١) قوله ولو اشتري كل واحد منهما جارية فلا امر على هذه المسئلة تقدمت بعينها منقولة عن قاضيخان في
 الباب الثامن في نو كيل الرجلين فالاولى حد فهمان أحد الموضعين دفعه التكرار اه معجمه .

في الحج عمالة فيه شكوكارة الاذى والاحصار لا ينع منه وما وجب عليه مجنباية أحدثها (٦٤١) في احرامه مثل الجماع وقتل الصيد

فانه يمنع عنه ماله * ولوأراد
العمر فلا يمنع عنها * وكذا إذا
أراد القربان وله أن يسوق
بذنه * ولوأحرم بحجة تطوعاً
أو بعة تطوعاً عافان القاضي
يعطيه من الثقة مقداراً ما يكفيه
* ولوأوصى بوصفة إن كانت
موافقة لوصايا أهل الخير
والصلاح نحو الوصية بالخيل
* وأولساكن أو بني من
أبواب البر الذي يقترب به
إلى الله تعالى فيجوز استحساناً
وينفذ من ثلثه * وإن
كانت مخالفة لوصايا أهل
الخير والصلاح لا يجب
تفذيها * واختلف العلماء
في وصية الصبي * روى عن
عمر رضي الله عنه أنه أجاز
وصية الغلام * وشرج
رحمه الله تعالى أجاز وصية
صبي لم يحتلم * فلما كان في
صحة وصية الغلام خلاف
فوصية المحجور تكون أبعد
عن الخلاف ولوأؤخذنا
المحجور طلب من القاضي
أن يدفع إليه ماله يصل به
قربانه من ذل الرحم المحرم
فإن القاضي ينفذ به
والمرأء المحجورة بمنزلة الرجل
لمحجور فإن زوجت المحجورة
نفسها من بطل كف يجوز
نكاحها فإن قصرت عن
مهر مثلها قال أبو حنيفة
رحمه الله تعالى يخبر
زوج أن شاه كلهم أمر مثلها
وإن شاه فارها وعن أبي
يوسف ومحمد رحهما الله
تعالى يجوز ذلك كإعطاء
زوجت ولا يختار الزوج * ولو
أن المحجور زعم دماً زوجت

أن يعزله كذا في الحاي * رجل اشترى عبدا أو شهد أنه يشتريه لفلان وقال فلان رضيته كان المشتري أن يمنع العبد منه فان دفع المشتري العبد اليه وأخذ منه الثمن كان ذلك يباح به ما لم يتطاعى كذا في فتاوى قاضيان في فصل الوكالة بالشراء والبيع * ومن له على آخر ألف درهم فامر به أن يشتري به هذا العبد فاشترى ما جاز وأن أمره أن يشتري به عبدا بغير عبته فاشترى ثمنه في يده قبل أن يقبضه إلا أن أمره ما من حال المشتري وإن قبضه الآخر فهو له وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا لا يزال الأمر إذا قبضه المأمور هكذا في الهداية * عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في أن أعطى آخر ديناراً بدينه فباعه إلى وكيل دينار نفسه إلا أن احتسب ديناراً لا أمر نفسه لا يجوز ولو دفع إليه ديناراً يشتريه له أو فاشترى ديناراً من عبده نفسه جاز للشراء إلا أمره والديناره كذا في محط السرخسي * ولو اشترى ديناراً غيره ثم نقد دينار الموكل فالشراء للوكيل وضمن للوكيل ديناراً للتعدي كذا في الخلاصة * الوكيل بالشراء إذا اشترى ونقد الثمن من مال نفسه وقبض المشتري ودفعه إلى الآخر وأخذ منه ثمنه ثم استحق المشتري من يدي الآخر فأراد الآخر أن يرجع الثمن على المشتري قبل أن يقبض المشتري الثمن من البائع فليس بذلك فالوكيل يمكن الآخر نقد الثمن كان للوكيل أن يأخذه من فاد قبضه من البائع برده عليه رجل أمر رجلاً أن يشتري له ثوباً مسمى بدراهم فدفعها إليه فاشترى الوكيل ذلك ونقد الدراهم ثم إن البائع رد ذلك الدراهم على الوكيل وقال إنهما زبوف وصدقة الوكيل أو كذب وأنكر الآخر أن تكون دراهمه فالوكيل أن يردها على الآخر والقول قول البائع في ذلك وكذلك الدائن وليس العرض كذا في المحيط * رجل في يده عبد لاسنان وكل صاحب الدين رجلان أن يشتري هذا العبد من مولاه فقال الوكيل بعد ذلك اشترى بت ونقدت الثمن من مالي وصدقة الموكل يوم الموكل باده الثمن إلى الوكيل والبلت في قوله أن أخاف أن يبيح صاحبه العبد ويترك البيع ويسترد العبد مني كذا في النخعة * رجل تحت أمر رجل فولد الزوج رجلان يشتريه له أمراً ثم من مولاه فاشترى الوكيل فأنه يمكن الزوج دخل به باطل النكاح وسقط المهر عن الزوج لأن هذه فرقة جابت من قبل له المهر فيقبل المهر هذا إذا علم المولى أن الوكيل يشتري به الزوجها ولو باعها المولى من رجل ثم إن الزوج اشتراها من الثاني قبل الدخول بها كان على الزوج نصف مهر المولاه الأولى لأن الفرقه ما جابت من قبل له المهر هذا إذا قرأ المولى أن المشتري كان وكيلاً من قبل زوجها أو عرف ذلك بالبينه فإن لم يعرف وكلته الأبقار أو وكيل بعد الثراء كان القول قول البائع مع غيبته على العلم الآن يقيم الزوج البينة على الوكالة رجل أمر رجلاً أن يشتري له عبداً فلان بعبد للمأمور ورضع هذا التوكيل فأن اشترى الوكيل كان العبد المشتري للموكل وعلى الموكل المأمور رقبة عبده كذا في فتاوى قاضيان * رجل اشترى عبداً وأتمه فقبل الشراء أو بعده أنه اشتراه فلان بأمره ثم أشهد أنه اشتراه لفلان إلا أن خسر ماله ثم حضر الآخر ولم يحضر الأول قضى بالعبد له والأول على حجه فأنجاه وأداعى قضى له وكذلك لو كان على الآخر الأمر ولو شهود كذا في المحيط * ولو وكله أن يشتري له جارية بكذا فاشترى جارية فاستحققت لاصنع الوكيل وإن اشترى جارية وظاهر أمره أنه اشتريه من الوكيل كذا في فتاوى قاضيان * لو وكله أن يشتريه له دقيقاً ودفع إليه الدراهم فأرى الوكيل رجل فورطه أن يشتريه فاشترى ذلك منه على أنه دقيق ودفع الثمن فهو ضمن للمدفع وكذلك ما يخالف فيه أن لم يعلم كذا في المحيط في نوع مخالفة الوكيل في الثمن * إذا وكل الرجل رجلاً أن يشتري له كرخطة فاشترى له فاستاجر بعيراً فاحمله عليه فان وكله أن يشتريه له خبطة أو طلعاً في فواح المصر الذي همافيها فانقياس أن يكون متبرعاً في النقل ولا يرجع بالاجرو في الاختسان لا يصير ضامناً ويرجع بالكره وإن وكله أن يشتريه له خبطة في قرية من قرى المصر الذي همافيها يصير الوكيل متبرعاً ولا يرجع بالكره أقياساً واستحساناً وإن وكله أن يشتريه له خبطة في مصر آخر يصير متبرعاً أيضاً أقياساً واستحساناً وإن كان الآخر وكله أن يشتري له طعاماً وأن يستاجر به بدينه ونصف فان أنكره على المستاجر ولو كان استاجر به بدينه كان أمره جاز على الآخر ولو يكن له أن يحبس الطعام بالآخر

قال في الكتاب ويكون الطلاق رجعا (٦٤٢) لأنه طلاق لا يقابله بدل أصلا فيكون رجعا وهي كالصغيرة إذا اختلعت من زوجها على مال

يكون رجعا بخلاف الأمة إذا كانت تحت زوج فاختلعت على مال فإن الطلاق يكون مائتا لانها من أهل الالتزام بالمال * فان فعلت ذلك باذن المولى يجب المال في الحال وان كان بغير اذن المولى كان عليها المال بعد العتق * والطلاق يدل بتكون باسنان حتى لو كانت الأمة مقعدة بحجورة فاختلعت نفسها على مال يكون الطلاق رجعا لأنه لا يجب عليها المال في الحال ولا بعد العتق * ولو ان صبياع فيها محجورا استقرض ما لا يعطى صدق المرأة صنع استقرضه فان لم يعط المرأة صرف المال في بعض حوائجها لا يؤخذ به لا في الحال ولا بعد البلوغ والعتق المحجور اذا استقرض ما لا يملكه لا يؤخذ به بعد في الحال ويؤخذ به بعد العتق لان الصبي المحجور ليس من أهل الالتزام فلا يصح التزامه أما العبد من أهل الالتزام لأنه لا يصح التزامه في حق المولى فيصنع في حق نفسه والمحجور الحر البالغ غير له الصبي والمجنون * ولو اودع انسان عند محجور فاقتر محجورا أنه استمتهك لا يصح فلو صار مصليا بعد ذلك بسل عما أقرب فان قال ما أقرب به كان حقا مؤاخذه به في الحال وان قال ما أقرب به كان باطلا لا يؤخذ كالعبد المحجور اذا أقرب باستمتهك مال انسان فإنه لا يؤخذ به في الحال فان اذنت له مولا في التجارة بعد ذلك بسل عما أقرب به فان قال ما أقرب به كان حقا مؤاخذه به في الحال وان قال كان باطلا لا يؤخذ به * ولو ان رجلا اقترض محجورا أو اودعه هذا

هذا

ثم صار مصداقاً لخاص المال كذا أقرضني في حال فسادى فأنفقها أو قال أودعني (٦٤٣) في حال فسادى فأنفقها وقال صاحب

المال لا بل أقرضتك في حال صلاحك كان القول قول صاحب المال و يضمن المحجور وان قال صاحب المال بل أقرضتك في حال فسادك واستهلكته في حال صلاحك وقال المحجور أقرضتني في حال فسادى واستهلكته فيه كان القول قول المحجور * فان أقام صاحب المال البينة أنه أقرضه في حال فساده ولكن استهلكه في صلاحه قبلت بفته * يتم أدرك مفسدا غير مصلح وهو في حجر وصيه وجرح عليه القاضى أو لم يجبر فقال وصيه أن يدفع إليه ماله فدفع اليه فضاء المال في يده ضمن الوصى لان دفع الوصى المال اليه مع علمه * متبع تضييع فيض * ولوان صياحه لم يغيره فسد لم يدرك فدفع الوصى اليه ماله وأذن له بالتجارة فضاء المال في يده لا يضمن الوصى * ولوان قاضا جرح على مفسد يستحق الحجر ثم رفع ذلك الى قاض آخر فأطلقه ورفع عنه الحجر فأجاز ماصنع جازاً بطلاق الثاني لان قضاء الاول كان في فصل مختلف فيه وهذا اختلاف في نفس القضاء ولان حجر الاول لم يكن قضاء لعدم المقتضى له والقضى عليه فنفسه ماقضاء الثاني فهو بمنزلة ما لو قضى القاضى وهو محجور عليه فاذا أطلقه الثاني صح إطلاقه * وليس للقاضى الثالث بعد ذلك أن ينفذ قضاء الاول بالجسر * وذكر

هذا أو هذا أو وكله أن يزوج هذه أو هذه فباعهما معا بن واحد أو بمنين مختلفين أو زوجهما معا لا يجوز في أحدهما لان العتق عليه مجهول جهالة توقعهما في المنازعة * وكله بطلاق إحدى امرأته أو بعتق أحد عبده فطلقهما أو بعتقهما معا على مال أو غير مال يجوز في أحدهما والخيار الى الموكل لانه صح تعليقه بمالة المتروك فبصح تعليقه بمالة بشرط البيان * وكذلك الخلع لو كاهن بمخالع إحدى امرأته هذه أو هذه فخلعهما معا بطلاق واحد أو بدين قبل يجوز الخلع في أحدهما ويجوز على البيان * ولوقال كاتب عبدى هذا أو هذا كاتبهما معا لم يجز ان جعل التجريم واحدة وان لم يجعل اختاراً بينهما كذا في محيط السرخسى في باب الوكالة العتق * رجلان شهدا بعتق عبد فتردهما القاضى لثمة ثم المولى وكل أحدهما يبيع العبد ببيع من صاحبه صح و يفتى العبد على المشتري والبايع ضمن للثمن لا لمرء المشتري يرى عن الثمن عند أبي حنيفة ومحمد رجعهما الله تعالى وان باع من رجل آخر صح ويقض الثمن ولا يعتق فان صدق المشتري بعد ما قبض البايع الثمن صححت البراءة وعتق العبد ويضمن البايع من ماله للمشتري ولو صدقه قبل القبض يرى المشتري ويضمن البايع لا لمرء عندهما كذا في محيط السرخسى في باب ما يضمن به الوكيل وما لا يضمن * وكل رجلان يبيع عبداً من نفسه بألف درهم وباعه من نفسه بألف درهم الى العطاء أو الى الحصاد أو الى الدباس فقبل العبد جاز وعتق العبد والالف الى الأجل والمولى هو الذى يلى القبض من العبد كذا في المحيط * واذا باع الوكيل العبد ثم قبله المولى بطل البيع لان الوكيل نائب عنه في البيع وعلى هذا الوجه المولى يده كان للمشتري أن يأخذه نصف الثمن ان شاء كالمو باعه نفسه كذا في المبسوط * ولو باع الوكيل العبد ثم قطع الوكيل يده قبل قبض المشتري فان شاء أدى الثمن كله وبأخذ العبد ضمن الوكيل نصف قيمته وان شاء فسخ البيع ويضمن الوكيل لا لمرء نصف القيمة يتصدق بالفضل كذا في محيط السرخسى في باب ما يضمن به الوكيل وما لا يضمن * رجل وكل رجلان يبيع عبداً بالتدريج فباعه فقبض الثمن وسلم العبد الى المشتري ثم ان الوكيل زاد للمشتري داراً جازاً كانت الدار والعبد للمشتري ويكون الوكيل متبرعاً في الزيادة وكان للشفيع أن يأخذ الدار بمحضها من الالف فان استحققت الدار رجع المشتري على الوكيل بمحض الدار من الالف ولا يرجع الوكيل على الموكل بشئ وان استحق العبد رجع الوكيل بجميع الالف على الموكل ثم يدفع الوكيل الى المشتري بمحض العبد ونفى حصه الدار لا وركل الوكيل بالبيع اذا باع ثم اشترى لنفسه من المشتري بعد القبض ثم استحق المبيع رجع الوكيل على المشتري ثم اشترى رجع على الوكيل ثم اشترى رجع على الموكل كذا في فتاوى قاضيان * الوكيل بالبيع اذا قال بعتقه من رجل لا عرفه وسلمته اليه ولم أقدر عليه يضمن الوكيل الوكيل بالبيع اذا دفع المبيع الى رجل ليعرضه على من أحب فهو بذلك الرجل وذهب بالبيع أو هلك في يده فالوكيل ضامن كذا في خزنة المفتين * وهو الاصح قال رضى الله تعالى عنه وكان والذي يقول اذا كان الذى دفعه اليه ثقة لا يضمن كذا في الظهيرية * رجل دفع الى رجل طستاً فأمره أن يبيعه ففسكه الوكيل ثم باعه فان كان كسراً يقضى لا لمرء على الوكيل بالنقصان فيسعه جازاً وان كان كسراً يقال لا لمرء أعط الطست وخذ قيمته فيسعه على الموكل باطل كذا في خزنة المفتين * الوكيل يبيع الثوب اذا سلم الثوب الى القصار بقصره فقصره فهو ضمن فان رجع الثوب الى الوكيل يرى عن الضمان حتى لو هلك بعد ذلك لا يضمن شيأ ولو باع الوكيل بعد ذلك جاز والثمن كله للوكيل ولا يكون للوكيل باء الا بفساد الثوب ولا يكون له أن يأخذ من الموكل أجر القصارة كذا في المحيط * رجل دفع الى رجل ثوباً وقال بعتني فباعه ولم يقبض الثمن حتى لقي الآخر وقال بعت ثوبك من فلان وأنا أفتيك عنه فقضاء عنه من الثوب فهو منقطع ولا يرجع على المشتري بشئ ولو كان قائلاً أفتيك عنه على أن يكون المال الذى على المشتري لك لم يجز ويرجع الوكيل على الموكل بما أعطاه وكان المال على المشتري على حاله بضمه منه الوكيل ويدفعه الى الآخر ولو ان الوكيل باع من صاحب الثوب عرضاً بدهم مثل وزن ثوبه درهماً لم يجر له على مشتري الثوب ثم قال له اجعل هذه الدراهم قصاصاً بمالك على فلان ولم يقل على أن ماله على فلان لى فهذا جائز وهو مؤدى عن فلان متطوع كذا في التذخيرة *

الخصاص رجعها الله تعالى أن القاضى اذا جرح على مفسد يستحق الحجر ثم رفع ذلك الى قاض آخر فأطلقه الثاني وأجاز ماصنع المحجور صح إطلاق

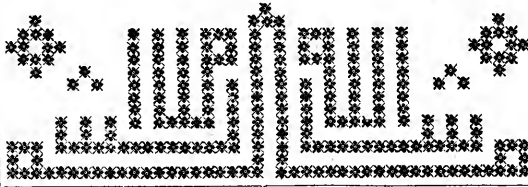
الثاني وما صنع المحجور في ماله من بيع (٦٤٤) أو شراء قبل اطلاق الثاني وبعده كان جائزا لان حجر الاول مجتهد فيه فيستوفى على امضاء قاض

آخر كالمقتضى القاضي وهو محمود في قذف لا يمت قضاؤه مالم يتصل اليه امضاء قاض آخر * فان رفع شيء من تبرعات المحجور الى القاضي الذي حجر عليه قبل اطلاق القاضي الثاني فنقضها وأبطالها ثم رفع الى قاض آخر فان الثاني ينفذ حجر الاول وقضاه فلوان الثاني لم ينفذ حجر الاول واز ما صنع المحجور ثم رفع الى قاض ثالث فان الثالث ينفذ حجر الاول ويرد ما قضى الثاني بالاطلاق لان القاضي الاول حسن رفع اليه حجره فامضاه كذلك قضاه لوجود المقتضى له والمقتضى عليه فينفذ هذا القضاء ولا ينفذ باطل الثاني حجر الاول * وعن أبي بكر البلخي رحمه الله تعالى أنه سئل عن محجور عليه وقف ضعه قال وقفه باطل الا أن يأذن له قاض * وقال أبو القاسم رحمه الله تعالى لا يجوز زوجه وان أذن له القاضي فيها أفتيا بصحة الحجر على المحرر البالغ كالمهر مذهب أبي يوسف ومحمد رحمه الله والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب هذا آخر فتاوى الشيخ الامام الاجل امام الائمة في العالمين محي السنة قانع البدعة في الحسن الحسن بن القاضي الامام الاجل بدر الدين منصور بن الشيخ الامام الاجل شمس

الوكيل يبيع الجارية ذاباعها بألف درهم كأمر به وتباضعا فادعى المشتري بعد ذلك أنه اشتراها على أنها كاتبة أو خبازة وعلى أنها بكر ولم يجدها كذلك وكذبه البائع وصدقه الأمر لم يقض البيع باقرا لا آخر ولوادعى المشتري أن البائع شرط له الخيار ثلاثة أيام وأنه قد نقض البيع وهو في الثلاث لم يجد البائع أن يكون شرط له الخيار أو قرره الأمر فمضى القاضي رد الجارية على الأمر وأخذ المشتري الن من الأمر وكذلك لم يقض المشتري الجارية حتى وجدها تباعا فقال المشتري شرط لي البائع أن يكره فوجدتها تباعا فلا حاجة فيها وقد نقضت البيع وكذبه البائع فبأدعى من الشرط وصدقه الأمر فالجارية للأمر بقضيه له هو بأخذ المشتري الن من الأمر وكذلك لو ادعى قبل القبض أنه شرط أنها خبازة أو كاتبة ولم يجدها كذلك كذا في المحيط * ولو كان يبيع عدل زطي فباعه وقضاه المشتري ثم دعى على البائع بخيار الزطى بفقالة الأمر ليس هذا عدل قول الوكيل ولواعي الوكيل منه قول ببيع مساوم جازي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولم يجز عندهما أن كان بضرب ذلك بالعدل كذا في المبسوط والوكيل إذا دفع قعة مالى الإنسان لاصلاحها بأمر الموكل ونسب من دفعها اليه لا يضمن هكذا في الظهيرية * رجل دفع الى رجل عشرة دراهم وأمره أن يصدق بهم أفانقهها الوكيل ثم صدق عن الأمر بعشرة دراهم من ماله لا يجوز وكون ضامنا له عشرة وكونت الدراهم قاتمة فأمسكها الوكيل وتصدق من عنده بعشرة جازا استحسانا وتكون العشرة بعشرته دفع الى رجل مالا أو أمره أن يصدق بذلك المال قصده الوكيل على ابن كبيره جازي قولهم رجل أمره وكيله أن يصدق على فلان بكذا فبما من الخطئة التي يداول وكيله وأمره فلان ذلك الوكيل يبيع الخطئة فباعها يتوقف البيع على اجازة الموكل ولا يصح وكيل فلان إياه البيع لان الصدقة لا تملك قبل القبض كذا في فتاوى قاضيان * إذا قال لغرمه أنفق على فأنفق رجع على الأمر وان لم يشترط الرجوع وكذلك إذا قال أنفق على أولادى فأنفق كان له أن يرجع عليه وان لم يشترط وفي نوادر ابن سماع عن محمد رحمه الله تعالى أن أمر رجلا أن ينفق على أهله كل شهر عشرة دراهم فقال أنفق وكذبه الأمر فأراد المأمور عين الأمر حاضه القاضي بالله ما تعلم أنفق على أهله كل شهر كذا كذا في المحيط * الوكيل بالاستقراض قال قد قبضت ألفا منه وقال المقرض قد دفعه له وأتكر الموكل قال فحجره الله تعالى أنقول قول الموكل وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى القول قول الوكيل وكلمه بأن كاتب عبده وبيع بديل الكتابة فقال الوكيل قد فعلت وأتكر الموكل ذلك قال محمد رحمه الله تعالى يسمع قول الوكيل في الكتابة لانه لا منفعة في الأمر ولا يسمع في قبض بديل الكتابة لانه ستم فيه ولو كاتبه ثم قال بعد اثبات الكتابة قبضت بديل الكتابة ودفعت اليك فهو مصدق لانه أمين كذا في محيط السرخسي في باب الوكيل مع الموكل إذا اختلفا * مريض دامويه فوكل رجلا وقال له انهب هذه الدراهم وادفعها الى ابني وأخي ولم يبين شأ غريمه هذا فوكل ولا يحل له أن يدفع ذلك الى الورثة وإنما يدفع الى الغرماء كذا في خزائن المفتين * وفي المتنق أمره أن يقبض من مدينه ألفا فتصدق فتصدق بألف ليرجع على المدينون جازا استحسانا كذا في البحر الرائق * روى المصنف عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رجل دفع الى رجل عبد البعثة فلم يعقه حتى سأل مولى العبد فجد أن يكون دفع اليه العبد ثم أعتقه فاعتقه باطل كذا في الظهيرية * أكثرى جالا وحل الجولات عليه الى بلع وأمر الحال بأن يسلمها الى الوكيل ويقبض الكرامنه فقبل وكيلها الجولات وأدى بعض الكرامنه عن أداء الباقي ان كان لصاحب الجولات دين على الوكيل وهو مقر بالدين والأمر يقبض الكرامنه أجبر على دفع الباقي وان أتكر الأمر فاحال أن يحلفه بالله ما تعلم أنه أمره بالقبض وان لم يكن له دين لا يجبر كذا في خزائن المفتين * الوكيل بعد ما قبل الوكالة إذا قال (١) لعنت بروكسى باد) أو قال أنابرى من هذه الوكالة أو قال (كنا اقتادم بروكسى) وكان ذلك بحضور الموكل لا يخرج من الوكالة كذا في الظهيرية والله سبحانه أعلم بالصواب * واليه المرجع والمآب * (وقد تم طبع هذا الجزء الثالث ويتلوا الجزء الرابع أوله كتاب الدعوى)

(١) لعنت الله على الوكالة (٢) متى وقعت في الوكالة

الدين أبي القاسم بن عبد العزيز الأوزجندى المعروف بقاضى امام نجر الدين خان تعهدهم الله بالرحمة والرضوان وأمسكهم أعلى الجنان



﴿الفتاوى الهندية المسماة بالفتاوى العالمكيرية﴾

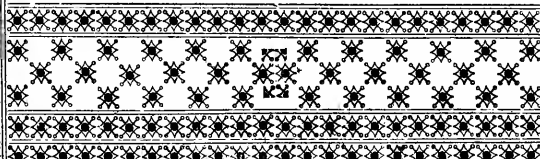
وهي مشهورة فتاوى قاضيان * وهوالامام خير الدين حسن بن منصور الاوزجندى
الفرغانى الحنفى المتوفى سنة ٢٩٥ هـ وهي مشهورة بمقالة معمول بها متداولة بين العلماء
والفقههاء وهي نصب عين من تصدر للحكم والافتاء وذكر في هذا الكتاب جملة من
المسائل التى يغلب وقوعها وتس الحاجة اليها وتدور عليها واقعات الامة وترتبه على
ترتيب الكتب المعروفة بين العلماء فرعا واصلا وما كثر فيه الاقوال من المتأخرين
اقتصر منه على قول أو قولين وقدم ما هو الاظهر كما قال فى خطبته ووضع له فهرستا
٥١ من كشف الظنون

﴿الطبعة الثانية﴾

بالمطبعة الكبرى الاميرية بيولاق مصر المحمية

سنة ١٣١٠

هجرية



(فهرست الجزء الثالث من الفتاوى الهندية على مذهب الامام الاعظم رضى الله تعالى عنه)

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٢	(كتاب البيوع) وفيه عشر وبنانا	٣٢	مطلب الفرق بين كورا الصانع وكورا الحداد
٣	الباب الاول في تعريف البيع وركنه وشرطه	٣٣	الفصل الثاني في ما يدخل في بيع الاراضى والكروم
٤	وبحكمه وأنواعه	٣٧	الفصل الثالث في ما يدخل في بيع المنقول من غير ذكر
٤	الباب الثاني فيما يرجع الى انعقاد البيع وفي حكم المقبوض على سوم الشراء وغيره وفيه ثلاثة فصول	٣٨	مطلب كل ما دخل تبعالا يقابل به من الثمن
٤	الفصل الاول فيما يرجع الى انعقاد البيع	٣٨	الباب السادس في خيار الشرط وفيه سبعة فصول
٤	مطلب يتعقد البيع بلفظ الهبة والجعل	٣٩	مطلب خيار الاول فيما يصح منه وما لا يصح
١١	الفصل الثاني في حكم المقبوض على سوم الشراء	٣٩	مطلب خيار الشرط يثبت في البيع الصحيح والفساد
١٢	الفصل الثالث في معرفة المبيع والثمن والتصرف فيه ما قبل القبض	٣٩	مطلب خيار النقد
١٤	الباب الثالث في الاختلاف الواقع بين الإيجاب والقبول	٣٩	مطلب لو قال له البائع أنت بالخيار يثبت له في المجلس فقط
١٥	الباب الرابع في حبس المبيع بالثمن وقبضه باذن البائع وغيره	٤٠	مطلب لو شرط الاكل من ثمر الصكر في مدة اختيار فسد البيع بخلاف شرط استخدام العبد واستغلاله
٤٠	قبضا وما لا يكون ونساية أحد القبضين عن الآخر	٤٠	الفصل الثاني في بيان عمل الخيار وحكمه
٤٢	والتصرف في المبيع قبل القبض وفيما يلزم المتعاقدين من المؤنة في تسليم المبيع أو الثمن وفيه ستة فصول	٤٢	مطلب ليس البائع المطالبة بالثمن في مدة الخيار
٤٢	الفصل الاول في حبس المبيع بالثمن	٤٢	مطلب خيار الشرط يمنع تمام الصفقة
٤٣	الفصل الثاني في تسليم المبيع وفيما يكون قبضا وفيما لا يكون قبضا	٤٣	الفصل الثالث في بيان ما تنقذه هذا البيع وما لا تنقذ وفي بيان ما ينفسخ به وما لا ينفسخ
٤٣	مطلب خيار البيع ولا يابط الا الخيار	٤٣	مطلب الاعمال والجثون لا يسقطان الخيار
٤٣	مطلب اذا غصبه البائع من المشتري لم يكن فسخا للبيع ولا يابط الا الخيار	٤٣	مطلب اذا غصبه البائع من المشتري لم يكن فسخا للبيع ولا يابط الا الخيار
٤٣	مطلب زيادة المبيع في مدة الخيار	٤٣	مطلب زيادة المبيع في مدة الخيار
٤٣	الفصل الرابع في اختلاف المتبايعين في اشتراط الخيار	٤٣	الفصل الرابع في اختلاف المتبايعين في اشتراط الخيار
٤٣	مطلب اذا غصبه البائع من المشتري لم يكن فسخا للبيع ولا يابط الا الخيار	٤٣	مطلب اذا غصبه البائع من المشتري لم يكن فسخا للبيع ولا يابط الا الخيار
٤٣	مطلب زيادة المبيع في مدة الخيار	٤٣	مطلب زيادة المبيع في مدة الخيار
٤٣	الفصل الخامس في خلع المبيع والجنابة عليه	٤٣	الفصل الخامس في خلع المبيع والجنابة عليه
٤٣	مطلب هلاك المبيع قبل القبض باقعة مما لو	٤٣	مطلب هلاك المبيع قبل القبض باقعة مما لو
٤٣	وغرها	٤٣	وغرها
٤٣	الفصل السادس فيما يلزم المتعاقدين من المؤنة في تسليم المبيع والثمن	٤٣	الفصل السادس فيما يلزم المتعاقدين من المؤنة في تسليم المبيع والثمن
٤٣	مطلب أجرة نقد الثمن على المشتري مطلقا	٤٣	مطلب أجرة نقد الثمن على المشتري مطلقا
٤٣	الباب الخامس في ما يدخل تحت البيع من غير ذكره صريحا وما لا يدخل وفيه ثلاثة فصول	٤٣	الباب الخامس في ما يدخل تحت البيع من غير ذكره صريحا وما لا يدخل وفيه ثلاثة فصول
٤٣	الفصل الاول في ما يدخل في بيع الدار ونحوها	٤٣	الفصل الاول في ما يدخل في بيع الدار ونحوها
٤٣	مطلب لطرق ثلاثة	٤٣	مطلب لطرق ثلاثة

صحيفة	صحيفة
٥٧ الباب السابع في خيار الرؤية وفيه ثلاثة	١١٢ مطلب بيع أرض القطيعة
فصول الفصل الاول في كيفية تبوت الخيار	١١٢ مطلب بيع أرض الاخارة والا كارة
وأحكامه	١١٣ الفصل الرابع في بيع الحيوانات
٦٢ الفصل الثاني فيما تكون رؤية بعضه كروية الكل	١١٤ الفصل الخامس في بيع المحرم الصيد وفي بيع
في ابطال الخيار	المحرّمات
٦٥ الفصل الثالث في شراء الاعى والوكيل والرسول	١١٥ مطلب بيع المحرم الصيد
٦٦ الباب الثامن في خيار العيب وفيه سبعة فصول	١١٥ مطلب بيع المحرمات
الفصل الاول في تبوت الخيار وحكمه وشرائطه	١١٧ الفصل السادس في نفاء الرأى وأحكامه
ومعرفة العيب وتفصيله	١٢٠ مطلب المانع
٧١ الفصل الثاني في معرفة عيوب الدواب وغيرها	١٢١ الفصل السابع في بيع الماء والجد
٧٥ الفصل الثالث فيما يمتنع الرضا للعيب وما لا يمتنع وما	١٢٢ الفصل الثامن في جهالة المبيع أو اللين
يرجع فيه بالنقصان وما لا يرجع	١٢٦ مطلب خيار الكمية تبنت في النقود
٨٠ مطلب العلم بالاستحقاق لا يمتنع الرجوع عند الامام	١٢٨ الفصل التاسع في بيع الانسياء المتصلة بغيرها
٨٣ مطلب كيفية الرجوع بنقصان العيب	وفي البيوع التي فيها استثناء
٨٦ الفصل الرابع في دعوى العيب والخصومة فيه	١٣٠ مطلب البيوع التي فيها استثناء
وأقامة البينة	١٣١ الفصل العاشر في بيع شئين أحدهما لا يجوز
٩٤ الفصل الخامس في البراءة من العيوب والضمان عنها	البيع فيه وشراء ما باع بأقل مما باع
٩٦ مطلب ضمان العيب يقع على العهدة عند الامام	١٣٢ مطلب في شراء ما باع بالأقل قبل النقد
فهو باطل	١٣٣ الباب العاشر في الشروط التي تفسد البيع والتي
٩٧ الفصل السادس في الصلح عن العيوب	لا تفسده
٩٩ الفصل السابع في أحكام الوصى والوكيل	١٣٤ مطلب في الشروط المفسدة
والمرضى	١٤٦ الباب الحادى عشر في أحكام البيع الغير
١٠٢ الباب التاسع فيما يجوز بيعه وما لا يجوز وفيه	الجانز
عشرة فصول الفصل الاول في بيع الدين بالدين	١٥١ مطلب في اختلاف المتبايعين في الصحة والفساد
وبيع الايمان وبطلان العقد بسبب الافتراق	١٥٢ الباب الثاني عشر في أحكام البيع الموقوف وبيع
قبل القبض	أحد الشريكين
١٠٦ الفصل الثاني في بيع النار وأنزال الكروم	١٥٤ مطلب في بيع أحد الشريكين
والأوراق والمبطنة وفي بيع الزرع والرطوبة	١٥٦ الباب الثالث عشر في الافالة
والخشيش	١٥٧ مطلب شروط صحة الافالة
١١٠ الفصل الثالث في بيع المهرهون والمستأجر	١٦٠ الباب الرابع عشر في المراجعة والتولية والوضعية
والمغصوب بالآبق وأرض القطيعة والاخارة	١٦٠ مطلب بيع المراجعة
والا كارة	١٦٢ مطلب الخيانة في المراجعة والتولية
١١١ مطلب بيع المغصوب	١٦٥ مطلب التولية والوضعية
١١٢ مطلب بيع الآبق	١٦٥ الباب الخامس عشر في الاستحقاق
١١٢ مطلب اعتناق الآبق عن الكفارة جائز اذا علم	١٦٧ مطلب الاستحقاق بالبينة يتعدى الزاد والافراد
حياته ومكانه	١٦٧ بقصر على الاصل
	١٦٧ مطلب الصلح عن دعوى الجهمول جائز

صحيفة	صحيفة
١٦٨	مطلب اشترى أرضا وعمرها ثم استحققت
١٧٠	الباب السادس عشر في الزيادة في الثمن والمن
	والخط والإبراعن الثمن
١٧١	مطلب الزيادة في الثمن والمن
١٧٣	مطلب في الخط والإبراعن الثمن
١٧٣	الباب السابع عشر في بيع الأب والوصى
	والقاضي مال الصغير وشرائعهم
١٧٥	مطلب في بيع الوصى وشرائع مال الصغير
١٧٦	مطلب في بيع القاضي وشرائع مال اليتيم
١٧٨	الباب الثامن عشر في السلم وفيه ستة فصول
	الفصل الأول في تفسيره وركنه وشروطه وحكمه
١٧٨	مطلب تفسير السلم وركنه
١٧٨	مطلب في شرائط السلم
١٨١	الفصل الثاني في بيان ما يجوز السلم فيه وما لا يجوز
١٨٦	الفصل الثالث فيما يتعلق بقبض رأس المال
	والمسلم فيه
١٩١	الفصل الرابع في الاختلاف الواقع بين رب السلم
	والمسلم اليه
١٩٥	الفصل الخامس في الأقالة في السلم والصلح فيه
	وخيار العيب
١٩٨	الفصل السادس في الوكالة في السلم
٢٠١	الباب التاسع عشر في القرض والاستقراض
	والاستصناع
٢٠٧	مطلب الاستصناع
٢٠٨	الباب العشرون في البياعات المكروهة والأرباح
	الفاسدة
٢٠٨	مطلب البياعات المكروهة
٢٠٨	مطلب بيان العربية
٢٠٨	مطلب بيان العينة
٢٠٨	مطلب بيع الوفاء
٢٠٩	مطلب بيع التلجئة
٢١١	مطلب في الأرباح الفاسدة
٢١٣	فصل في الاحتكار
٢١٥	مطلب بأثم الفقاه بالصلاة على النبي عليه
	السلام عند فتح الفخاخ
٢١٧	كتاب الصرف وفيه ستة أبواب الباب الأول في
	تعريفه وركنه وحكمه وشروطه
٢١٨	الباب الثاني في أحكام القعد بالنظر إلى المعقود عليه
	وفيه خمسة فصول الفصل الأول في بيع الذهب
	والفضة
٢٢٠	ومما يتصل بهذا الفصل بيع الحديد بالحديد
	والصغير بالصغير
١٢١	الفصل الثاني في بيع السيوف المحلاة وما نابها
	مما يبيع فيه الفضة أو الذهب مع غيره وفي بيع
	ما يباع وزنا فزيد أو ينقص
٢٢٤	الفصل الثالث في بيع الفوس
٢٢٦	الفصل الرابع في الصرف في المعادن وثراب
	الصواعين ويدخل فيه الاستقراض لتخليص الذهب
	والفضة من ثراب المعدن
٢٢٨	الفصل الخامس في استهلاك المشتري في عقد
	الصرف قبل القبض
٢٢٩	الباب الثالث في أحكام تصرفات المتصرفين بعد
	العقد وفيه أربعة فصول الفصل الأول في التصرف
	في بدل الصرف قبل القبض وفيما يكون قصاصا
	بيده وما لا يكون
٢٣٠	ومما يتصل بمسائل المقاصة
٢٣٠	الفصل الثاني في المراجعة في الصرف
٢٣٢	الفصل الثالث في الزيادة والخط في الصرف
٢٣٣	الفصل الرابع في الصلح في الصرف
٢٣٥	الباب الرابع في أنواع الخيارات في الصرف
	ومما يتصل بهذا الباب
٢٣٩	الباب الخامس في أحكام العقد بالنظر إلى أحوال
	العاقدين وفيه ستة فصول الفصل الأول في الصرف
	في المرض
٢٤١	الفصل الثاني في الصرف مع مملوكه وقرابته
	وشريكه ومضاربه وصرف القاضي وأمينه ووكيله
	وصرف الوصى
٢٤٢	الفصل الثالث في الوكالة في الصرف
٢٤٦	الفصل الرابع في الرهن والحالة والكفالة في
	الصرف
٢٤٧	الفصل الخامس في الصرف في الغصب والوديعة
٢٤٨	الفصل السادس في الصرف في دار الحرب

صفحة	صفحة
٢٤٩	الباب السادس في المتفرقات
٢٥٢	(كتاب الكفالة) وفيه خمسة أبواب الباب الاول في تعريف الكفالة ووركتها وشرائطها
٢٥٥	الباب الثاني في ألقاظ الكفالة وأقسامها وأحكامها وما يتعلق بها وفيه خمسة فصول الفصل الاول في الألقاظ التي تقسم بها الكفالة وما لا تقع
٢٥٨	الفصل الثاني في الكفالة بالنفس والمال
٢٥٩	الفصل الثالث في البراءة عن الكفالة
٢٦٦	الفصل الرابع في الرجوع
٢٧١	الفصل الخامس في التعليق والتجديد
٢٨٠	الباب الثالث في الدعوى والخسومة
٢٨٣	الباب الرابع في كفالة الرجلين
٢٨٤	الباب الخامس في كفالة العبد والذى
٢٨٤	مطلب في كفالة العبد
٢٨٦	مسائل شتى
٢٩٢	مطلب اذا اتفقا على القاء متاع أحدهما من السفينة على أن يكون متاع الآخر بينهما فهو فاسد
٢٩٤	مطلب السفينة وهي البولصة
٢٩٥	(كتاب الحوالة) وهي مشتملة على ثلاثة أبواب الباب الاول في تعريفها ووركتها وشرائطها وأحكامها
٢٩٥	مطلب شروط الحوالة أنواع
٢٩٦	مطلب أحكام الحوالة
٢٩٧	الباب الثاني في تقسيم الحوالة
٣٠٣	الباب الثالث في الدعوى والحوالة والشهادة
٣٠٥	مسائل شتى
٣٠٦	(كتاب أدب القاضي) وهو مشتمل على احدى وثلاثين بابا الباب الاول في تفسير معنى الادب والقضاء وأقسامه وشرائطه ومعرفته من يجوز ان تقلد منه وما يتصل بذلك
٣٠٩	مطلب آداب للمفتي
٣١٠	الباب الثاني في الدخول في القضاء
٣١١	الباب الثالث في ترتيب الدلائل للعمل بها
٣١٤	الباب الرابع في اختلاف العلماء في اجتهاد الصحابة في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم
٣١٥	الباب الخامس في التقليد والعزل
٣١٨	الباب السادس في حكم السلطان والامراء وما يقع للقاضي لنفسه
٣١٩	الباب السابع في جلوس القاضي ومكان جلوسه وما يتصل بذلك
٣٢٤	مطلب الفتوى على قول أبي يوسف فيما يتعلق بالقضاء
٣٢٧	الباب الثامن في أفعال القاضي وصفاته
٣٢٩	الباب التاسع في رزق القاضي وهديته ودعوته وما يتصل بذلك
٣٣٢	الباب العاشر في بيان ما يكون حكما وما لا يكون وما يبطل به الحكم بعد وقوعه صححا وما لا يبطل
٣٣٤	الباب الحادى عشر في العدوى وتسمير الباب والهجوم على الخصوم وما يتصل بذلك
٣٣٧	مطلب في الهجوم على الخصوم
٣٣٨	الباب الثاني عشر فيما يقضى القاضي فيه لعلوما لا يقضى فيه بعلومه وفي القضاء بأقل من شهادة الاثنين
٣٤٠	الباب الثالث عشر في القاضي يجهل في ديوانه شيئا ولا يحفظه وفي نسيانه قضاءه وفي الشاهد يرى شهادته ولا يحفظ
٣٤١	الباب الرابع عشر في القاضي يقضى بقضية ثم بدله أن يرجع عنها وفي وقوع القضاء بغير حق
٣٤٢	الباب الخامس عشر في أقوال القاضي وما ينبغى للقاضي أن يفعل وما لا يفعل
٣٤٣	مطلب فيما يفعل القاضي وما لا يفعله
٣٤٦	الباب السادس عشر في قبض الخصم من ديوان القاضي المعزول
٣٤٩	مطلب الخلاف في الفرق بين الوصى والقيم
٣٥٠	الباب السابع عشر فيما اذا وقع القضاء بشهادة اربعة ولم يعلم القاضي به
٣٥٣	الباب الثامن عشر في القضاء بخلاف ما يعتقده المحكوم له أو المحكوم عليه وفيه بعض مسائل الفتوى
٣٥٦	الباب التاسع عشر في القضاء في المجتمعات
٣٦٦	الباب العشرون فيما يجوز فيه قضاء القاضي وما لا يجوز

صفحة	صفحة
٤٨٨ الباب السادس في الشهادة في الموارث	٣٧٠ الباب الحادي والعشرون في الجرح والتعديل
٤٩٤ الباب السابع في الاختلاف بين الدعوى والشهادة والتناقض بينهما وفيما يكون كذباً للشهود وما لا يكون وفي هذا الباب فصول الفصل الاول فيما يكون المدعى به ديناً	٣٧٧ الباب الثاني والعشرون فيما ينبغي للقاضي أن يضعه على يدي عدل وما لا يضعه
٤٩٦ الفصل الثاني فيما اذا كان المدعى به ملكاً	٣٨١ الباب الثالث والعشرون في كتاب القاضي الى القاضي
٤٩٩ مطلب لو ادعى ملكاً في الماضي وشهد به في الحال لم تقبل في الاصح كالوشهاد بالماضي أيضاً	٣٩٧ الباب الرابع والعشرون في التحكيم
٥٠١ الفصل الثالث فيما يكون الذي به عقد أو يكون سبباً من أسباب الملك	٤٠٢ الباب الخامس والعشرون في اثبات الوكالة والورثة وفي اثبات الدين
٥٠٣ الباب الثامن في الاختلاف بين الشاهد بين	٤١٢ الباب السادس والعشرون في الحبس والملازمة
٥١٢ الباب التاسع في الشهادة على النفي والبيئات يدفع بعضها بعضاً	٤٢٠ الباب السابع والعشرون فيما يقضى به القاضي ويرد قضاءه وما لا يرتد
٥١٧ الباب العاشر في شهادة أهل الكفر	٤٢٣ الباب الثامن والعشرون في بيان حكم ما يحدث بعد اقامة البيعة قبل القضاء
٥٢٣ الباب الحادي عشر في الشهادة على الشهادة	٤٢٦ الباب التاسع والعشرون في بيان من يشترط حضوره لسماع الخصومة والبيعة وحكم القاضي وما يتصل بذلك
٥٢٧ الباب الثاني عشر في الجرح والتعديل وما يتصل بذلك	٤٢٩ الباب الثلاثون في نصب الوصي والقيم واثبات الوصية عند القاضي
(كتاب الرجوع عن الشهادة) وهو مشتمل على أبواب الباب الاول في تفسيره وركنه وشروطه وحكمه	٤٣٢ الباب الحادي والثلاثون في القضاء على الغائب والقضاء الذي يتعدى الى غير المقتضى عليه وقيام بعض أهل الحق عن البعض في اقامة البيعة
٥٣٥ الباب الثاني في رجوع بعض الشهود	٤٤٣ الباب الثاني والثلاثون في المتفرقات
٥٣٦ الباب الثالث في الرجوع عن الشهادة في الاموال	٤٥٠ (كتاب الشهادات) وهو مشتمل على أبواب الباب الاول في نه ريفهاور كنم اوسيب اذاتها وحكمها وشرايطها وأقسامها
٥٣٧ الباب الرابع في الرجوع عن الشهادة في البيع والهبة والرهن والعارية والوديعة والبضاعة والمضاربة والشركة والاجارة	٤٥١ الباب الثاني في بيان تحمل الشهادة وحدادتها والامتناع عن ذلك
٥٤٠ الباب الخامس في الرجوع عن الشهادة في النكاح والطلاق والمخول والخلع	٤٥٩ الباب الثالث في صفة أداء الشهادة والاستماع الى الشهود
٥٤٤ الباب السادس في الرجوع عن الشهادة في العتق والتدبير والكتابة	٤٦٤ الباب الرابع فيمن تقبل شهادته ومن لا تقبل وهو مشتمل على فصول الفصل الاول فيمن لا تقبل شهادته لعدم اهليته لها
٥٤٦ الباب السابع في الرجوع عن الشهادة في الولاء والنسب والولادة والموارث	٤٦٦ الفصل الثاني فيمن لا تقبل شهادته لفسقه
٥٥٢ الباب الثامن في الرجوع عن الشهادة في الوصية	٤٦٩ الفصل الثالث فيمن لا تقبل شهادته للتممة أو لزوم التناقض أو لزوم نقض القضاء
٥٥٤ الباب التاسع في الرجوع عن الشهادة في الحدود والجنائيات	٤٨٥ الباب الخامس فيما يتعلق بالحدود في الشهادة على المحدث
٥٥٦ الباب العاشر في الرجوع عن الشهادة على الشهادة	

صفحة	صفحة
٥٥٧	الباب الحادى عشر فى المنقرقات
٥٦٠	(كتاب الوكالة) وهو مشتمل على أبواب الباب الاول فى بيان معناها شرعا وروى عنها وشرطها والتشاطها وحكمها ووصفها وما يتصل به
٥٧٣	الباب الثانى فى التوكيل بالشراء
٥٨١	فصل فى التوكيل بشراء شئ بغير عينه والاختلاف بين الموكل والموكل
٥٨٨	الباب الثالث فى الوكالة بالبيع
٦٠٠	فصل فى التوكيل بالهبة
٦٠١	الباب الرابع فى الوكالة بالاجارة وغيرها ونحوه ثلاثة فصول الفصل الاول فى الوكالة بالاجارة والاستئجار والمزارعة والمعاملة
٦٠٤	الفصل الثانى فى توكيل المضارب والشريك
٦٠٦	الفصل الثالث فى البضاعة
٦٠٧	الباب الخامس فى الوكالة بالرهن
٦١٠	الباب السادس فى الوكالة بما يكون الوكيل فيه سفيراً ولا ترجع اليه الحقوق وفيه فصلان الفصل الاول فى الوكالة بالسكاح
٦١١	الفصل الثانى فى الوكالة بالطلاق والخلع
٦١٥	الباب السابع فى التوكيل بالخصومة والصلح وما يناسبه
٦٢٠	فصل فى أحكام التوكيل بتقاضى الدين وقبضه
٦٢٦	فصل فى رجل له على رجل دين فبعث الى المدين رسولا الخ
٦٢٦	فصل اذا وكل انسانا بقضاء دين عليه فهو جائز
٦٢٩	فصل فى الوكيل بقبض العين
٦٣١	فصل الوكيل بالصلح لا يكون وكيلاً بالخصومة الخ
٦٣٤	الباب الثامن فى توكيل الرجلين
٦٣٦	الباب التاسع فيما يخرج به الوكيل عن الوكالة مسائل مرفقة من العزل وغيره
٦٣٩	٦٤٠
٦٤٠	الباب العاشر فى المنقرقات

* (تمت) *

فهرست الجزء الثالث من الفتاوى الخيرية الموضوع بهامش الجزء الثالث من الفتاوى الهندية

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٢	(كتاب الوكالة)	١٨٥	باب في مسائل مختلفة فصل في اختلاف العاقدين
٧	فصل في التوكيل بالخصومة	١٨٦	فصل في زراعة الارض بغير إذن صاحبها
١٩	فصل في التوكيل في البيع والشراء	١٩٩	(كتاب المعاملة)
٤٦	فصل في التوكيل بالشكاح والطلاق	٢٠٥	(كتاب الشرب)
٤٨	مسائل التوكيل بالطلاق والعناق	٢٠٦	فصل في الانهار
٥٢	(كتاب الكفالة والحوالة)	٢١٦	فصل في كرى الانهار وعمارها لمجارى والمسالك
٦٠	فصل في الكفالة بالمال	٢١٩	فصل في احياء الموات
٧٠	فصل في مسائل السفينة	٢٢١	فصل في ضمان ما يتولد من الباح والمعاول
٧٢	مسائل الحوالة	٢٢٣	(كتاب الاشربة) فصل في معرفة الاشربة
٧٩	(كتاب الصلح)	٢٣١	فصل في حد الشرب
٨٣	باب الصلح عن الدين وفيه بعض مسائل صلح الفضولى	٢٣٣	فصل في تصرفات السكران
٨٦	فصل في الصلح عن الدين	٢٣٤	(كتاب الغصب) فصل فيما يصير به المرء غاصبا وضامنا
٩٠	فصل في الابرار من البعض بشرط تعجيل الباقي الخ	٢٤٨	فصل فيما يضمن بالارسال الدابة
٩٤	باب صلح الاعمال والا مانات والجنبايات والحدود والمضمونات والمقوق	٢٥٠	فصل فيما يضمن بالانوار وما لا يضمن
٩٩	باب الصلح عن العقار وعما يتعلق به	٣٥٧	فصل في براءة الغاصب والمدون
١٠٤	فصل في الصلح عن دعوى العقار	٢٦١	(كتاب الهبة) فصل فيما يكون هبة وما لا يكون
١٠٨	باب في الحيطان والطرق ومجارى الماء	٢٦٧	فصل في هبة المشاع
١١٨	فصل فيما يجوز لاحد الشرى كن أن يفعل في المشترك	٢٧١	فصل في جنس مسائل لا يصح فيها الشرط
١١٩	فصل في الهبات	٢٧٢	فصل في الرجوع في الهبة
١٢١	فصل في ذكر الفاظ تكون اقرارا بالملك وما لا تكون	٢٧٧	فصل في العوض
١٢٣	(كتاب الاقرار) فصل فيما يكون اقرارا	٢٧٩	فصل في هبة الوالد لولده والهبة للصغير
١٣٤	فصل فيما يكون اقرارا بشئ أو شئين	٢٨٠	فصل في قبض الهبة للصغير
١٤٢	فصل في الاستثناء والر جوع عن الاقرار	٢٨١	فصل في هبة المرأة منهها من الزوج
١٤٥	فصل في القبض والابراء	٢٨٣	فصل في الصدقة
١٤٦	فصل في اقرار المريض	٢٨٥	(كتاب الوقف)
١٤٨	(كتاب القسمة) فصل في قسمة الدار والعقار	٢٨٦	فصل في الفاظ الوقف
١٥١	فصل فيما يدخل في القسمة	٢٨٩	باب الرجل يجعل داره مسجدا الخ
١٥٥	فصل في قسمة الوصى والاب	٣٠٢	فصل في وقف المشاع وفيما يدخل في الوقف الخ
١٦١	(كتاب المضاربة)	٣٠٤	فصل في مسائل الشرط في الوقف
١٦٦	فصل فيما يجوز للمضارب على المضاربة وما لا يجوز	٣٠٨	فصل فيما يدخل في الوقف من غيرة كروما لا يدخل
١٧٠	(كتاب المزارعة)	٣١٠	فصل في الاشجار
١٨٠	فصل فيما يفسد المزارعة من الشروط وما لا يفسد	٣١١	فصل في وقف المنقول
		٣١٣	فصل في المقابر والرباطات
		٣١٦	فصل في وقف المريض
		٣١٧	فصل في رجل يقر بارض في يدها ثم اوقف

صحيفة	صحيفة
٤٤٦ فصل في أنلاف الجنين	٣١٨ باب الرجل يقف أرضه على نفسه وأولاده الخ
٤٤٨ فصل في الماقل	٣١٩ فصل في الوقف على الأولاد والأقارب الخ
٤٥٠ باب الشهادة على الجنابة	٣٢٥ فصل في الوقف على القربات
٤٥٣ باب الوكالة في أنبات الدم الخ	٣٣٢ فصل في اجارة الأوقاف ورضاعتها
٤٥٥ باب جنابة البهائم وما يملك بالحيطان أو الأبار	٣٣٨ فصل في دعوى الوقف والشهادة عليه
٤٥٧ فصل فيما يحدث في الطريق فقه للثبته أنسان أو دابة	٣٤١ فصل فيما يتعلق بصلوات الوقف
٤٦٣ فصل فيما يحدث في المسجد	٣٤٢ مسائل الوصية
٤٦٣ فصل في جنابة الحائض	٣٤٣ (كتاب الاخعية) فصل في صفة الاخعية
٤٦٧ (كتاب الحدود)	٣٤٨ فصل فيما يجوز في الضحايا وما لا يجوز
٤٧٥ فصل في حد القذف	٣٥٢ فصل في العيوب ما يمنع الاخعية وما لا يمنع
٤٧٦ فصل في اللفاظ التي توجب الحدود ما لا توجب الخ	٣٥٤ فصل في الانتفاع بالاخعية
٤٧٩ فصل فيما لو جوب العتق برؤس أو جوب	٣٥٥ فصل في مسائل متفرقة
٤٨٣ (كتاب الأكرام)	٣٥٧ (كتاب الصيد والذباح)
٤٨٩ فصل فيما يحل للكفر أن يفعل وما لا يحل	٣٦٦ باب في الذكاة
٤٩١ فصل في الأكرام على أحد القتلين	٣٦٩ (كتاب الوديعة)
٤٩٢ فصل في الخيئة	٣٧٠ فصل فيما يضمن المودع
٤٩٣ (كتاب الوصايا) فصل فيما يكون وصية وفيما لا يكون	٣٧٧ فصل فيما يعد تصديعا للوديعة
٤٩٥ فصل فيمن تجوز وصيته وفيمن لا تجوز وصيته	٣٧٩ فصل في هلاك الوديعة بعد الطلب من صاحبها
٥٠١ فصل في مسائل مختلفة	٣٨٢ (كتاب العارية)
٥١١ فصل فيما يكون رجوعا عن الوصية وما لا يكون	٣٨٣ فصل فيما يضمن المستعير
٥١٣ باب الوصى فصل فيما يكون قبول الوصية	٣٨٦ فصل في المستعير إذا لم يدفع بعد الطلب
٥١٧ فصل في تصرفات الوصى في مال اليتيم ونصرفات الوالد في مال ولده الصغير	٣٨٨ (كتاب القطة)
٥٣٥ (كتاب الشفعة)	٣٩٦ (كتاب القسيط)
٥٣٦ فصل في الطلب	٤٠٠ (كتاب الحظر والإباحة)
٥٤٢ فصل في ترتيب الشفعة	٤٠٦ باب فيما يكره من النظر والمس للأقارب والأجانب وما لا يكره
٥٥١ فصل فيما للشفيع أن يأخذ البعض أو لا يأخذ	٤٠٩ فصل في الختان
٥٥٣ فصل في تسليم الشفعة والحيلة في إبطالها واسقاطها	٤١٢ باب ما يكره من الثياب والحلي والزينة الخ
٥٥٨ (كتاب السير)	٤١٤ فصل فيما يقبل فيه قول الواحد وما لا يقبل
٥٦١ فصل في معاملة المسلم المستأمن من أهل الحرب في دارهم	٤٢١ فصل في التسبيح والتسليم والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
٥٦٣ فصل فيما يجوز لامير العسكر أن يفعل في دار الحرب	٤٣٣ (كتاب الجنائيات)
٥٦٤ فصل في الأمان	٤٣٩ باب القتل وفي الباب فصول فصل فيمن يقتل قصاصا وفيمن لا يقتل
٥٦٧ فصل في قسمة القتنام	٤٤٢ فصل فيمن يستوفى القصاص
	٤٤٣ فصل في القتل الذي يوجب الدية

صفحة	صفحة
٦٠٦ فصل في العدل في باب الرهن	٥٦٨ فصل فيمن يصلح لامارة الجيش
٦٠٨ فصل في اختلاف الراهن والمرتهن	٥٦٨ فصل في استيلاء أهل الحرب على أموال المسلمين
٦٠٩ فصل في جناية الرهن والجناية عليه ونفقة الرهن وموآاته	٥٦٩ باب ما يكون اسلاما من الكافر وما لا يكون
٦١٠ فصل في احضار الرهن عند قضاء الدين	٥٧١ باب ما يكون كفر من المسلم وما لا يكون
٦١١ (كتاب الشركة)	٥٨٠ باب الرثة وأحكام أهلها
٦١٢ فصل في شركة العنان	٥٨٣ فصل فيما يطله الارتداد
٦١٨ فصل في شركة المفاوضة	٥٨٧ فصل في أهل النعمة وما يؤخذ منهم من الجزية الخ
٦٢٣ فصل في شركة الوحيه وشركة الاعمال	٥٩١ فصل في خراج الارض
٦٢٤ فصل في الشركة الفاسدة	٥٩٣ فصل في استيلاء أهل الشرك على أهل الحرب
٦٢٦ (كتاب الماذون)	٥٩٣ (كتاب الرهن) فصل في الفاظ الرهن
٦٢٣ (كتاب الحجر)	٥٩٥ فصل فيما يجوز زرهنه وما لا يجوز الخ
٦٣٧ فصل في الحجر بسبب السقم والتبدير والغفلة	٦٠١ فصل في الانتفاع بالرهن
	٦٠٤ فصل فيمن يرهن مال الغير

وتمت